

مؤهارة الجزء الاول من شرح العلامة الدماميني على المعنى

صفحة	صفحة
٢٠٣ مسألة في ناصب اذا مذهبان	١٧ الباب الاول في تفسير المفردات
٢١٠ الفصل الثالث في خروج اذا عن الشرطية	١٨ حرف الالف المفردة
٢١١ أين المختص بالقسم	٣٢ فصل قد تخرج الهمزة عن الاستفهام
٢١٢ حرف الباء المفردة	٣٩ آنا ما ٣٩ آنا
٢٣١ بجل	٤٠ أجل بسكون اللام وفتح الهمزة والجيم
٢٣٢ بل	٤٠ اذن بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة
٢٣٥ بلي	وسكون النون
٢٣٧ يد	٤٦ ان المكسورة الهمزة الخفيفة
٢٣٩ بله	٥٧ أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون
٢٤٠ حرف التاء المفردة	٧٨ ان المكسورة الهمزة المشددة النون
٢٤٢ حرف التاء ثم	٨٤ أن المفتوحة الهمزة المشددة النون
٢٤٧ ثم بالفتح	٨٧ أم على أربعة أوجه
٢٤٧ حرف الجيم	٩٠ مسألة أم المتصلة التي تستحق الجواب
٢٤٧ جبر	٩١ مسألة اذا عطف بعد الهمزة بأو
٢٤٨ جليل	١٠٣ آل على ثلاثة أوجه
٢٤٩ حرف الحاء حاشا	١١٨ أما بالفتح والتخفيف
٢٥٢ حتى	١٢٠ أما بالفتح والتشديد
٢٦٧ حيث	١٢٣ أو
٢٧١ حرف الخاء المعجمة خلا	١٤٦ ألا بفتح الهمزة والتخفيف
٢٧٢ حرف الزاء رب	١٥٢ الأبال كسر والتشديد
٢٧٩ حرف السين المهملة السين المفردة	١٥٩ ألا بالفتح والتشديد
٢٨١ سوف	١٦١ الى
٢٨٢ سى	١٦٤ اى بالكسر والسكون
٢٨٥ سواء	١٦٤ اى بالفتح والسكون
٢٨٧ حرف العين المهملة عدا على	١٦٦ اى بفتح الهمزة وتشديد الياء
٢٩٢ عن	١٧٢ اذ على أربعة أوجه
٢٩٨ عوض	١٨١ مسألة تلزم اذا الاضافة الى جملة
٢٩٩ عسى	١٨٦ اذا ما
٣٠٥ على بلام خفيفة	١٨٦ اذا على وجهين
٣٠٦ على بلام مشددة	١٨٨ مسألة قالت العرب قد كثره فظن ان
٣٠٧ عند	العقرب أشد لسعة من الزبور
٣٠٩ حرف العين المعجمة غير	١٩٨ الفصل الاول في خروج اذا عن الظرفية
٣١٥ حرف الفاء الفاء المفردة	٢٠١ الفصل الثاني في خروجها عن الاستقبال

فهرست الجزء الثاني من حاشية العلامة الشنبي

صفحة	صفحة
١٥١	١١ حرف الكاف
١٥٢	٢٨ حرف اللام
١٥٥	٧٤ حرف الميم
١٥٧	٩٥ حرف النون المفردة
١٥٨	١٠١ حرف الهاء المفردة
١٥٨	١٠٣ حرف الواو المفردة
١٦١	١١٢ حرف اللام ألف
١٦٢	١١٤ حرف الياء
١٦٥	١١٥ الباب الثامن الكتاب في تفسير الجملة
١٦٧	١١٧ انقسام الجملة الى اسمية و فعلية و ظرفية
١٦٧	١١٨ انقسام الجملة الى صغرى وكبرى
١٧١	١١٨ قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها
١٧٥	١١٩ الجمل التي لا محل لها من الاعراب
١٧٨	١٢٢ الجملة الثانية المعترضة
١٨٣	١٢٨ الجملة الثالثة التفسيرية وهي الفضلة
١٨٦	الكاشفة لحقيقة ما تلبي
١٨٩	١٣١ الجملة الرابعة
١٩٤	١٣٢ الجملة الخامسة الواقعة جوابا للشرط
٢٠٠	غير جازم مطلقا و جازم ولم تقترب بالفاء
	ولا يابذا الفجائية
	١٣٢ الجملة السادسة
	١٣٢ الجملة السابعة التابعة للمحل له
	١٣٣ الجمل التي لها محل من الاعراب
	١٣٣ الجملة الثانية
	١٣٣ الجملة الثالثة
	١٣٧ الجملة الرابعة المضاف اليها
	١٣٩ الجملة الخامسة ١٤٠ الجملة السادسة
	١٤١ الجملة السابعة
	١٤٩ الباب الثالث من الكتاب
	١٤٨ قوله هل يتعلقان بالفعل الناقص
	١٤٩ هل يتعلقان بالفعل الجامد
	١٤٩ هل يتعلقان بأحرف المعاني
	١٥٠ ذكر ما لا يتعاقى من حروف الجر
١٥١	حكمها بعد المعارف والنكرات
١٥٢	حكم المرفوع بعدها
١٥٥	الباب الرابع من الكتاب
١٥٧	ما يعرف به الاسم من الخبر
١٥٨	ما يعرف به الفاعل من المفعول
١٥٨	ما افترق فيه عطف البيان والبدل
١٦١	ما افترق فيه اسم الفاعل الخ
١٦٢	ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا
	فيه
١٦٥	اقسام الحال
١٦٧	اعراب اسماء الشرط والاستفهام الخ
١٦٧	مسوغات الابتداء بالتمكيد
١٧١	اقسام العطف
١٧٥	عطف الخبر على الانشاء وبالعكس
١٧٨	عطف الاسم على الفعلية وبالعكس
١٨٣	شرح حال الضمير الاسمي فصلا وعمادا
١٨٦	رابط الجملة بما هي خبر عنه
١٨٩	الاشياء التي تحتاج الى الربط
١٩٤	الامور التي يتكسب الاسم بالاضافة
٢٠٠	الباب الخامس من الكتاب في ذ
	الجهات التي يدخل الاعتراف
	المعرب من جهتها
٢١٠	الجهة الثالثة
٢١١	الجهة الرابعة
٢١٤	باب المبتدا
٢١٦	باب كان وما جرى مجراها
٢١٨	باب المنصوبات
٢١٩	ما يحتمل المصدرية والحالية
٢٢٠	ما يحتمل الحالية والتمييز
٢٢١	من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين
٢٢١	من الحال ما يحتمل التمدد والتداخل
٢٢٢	باب اعراب الفعل
٢٢٢	باب الموصول



صفحة	صفحة
٢٥٩ حذف المتدا	٢٢٤ باب التوابع
٢٥٩ حذف الخبر	٢٢٦ باب في مسائل مفردة
٢٥٩ ما يحتمل النوعين	٢٢٦ الجهة السادسة
٢٦٠ حذف الفعل وحدة الخ	٢٢٨ النوع الثاني
٢٦٠ حذف المفعول	٢٢٢ النوع الخامس
٢٦١ حذف حرف العطف	٢٢٣ النوع السادس
٢٦١ حذف فاء الجواب	٢٢٣ النوع السابع
٢٦١ حذف واو الحال	٢٣٦ النوع العاشر
٢٦١ حذف قد	٢٣٦ النوع الحادي عشر
٢٦٢ حذف ما النافية	٢٣٦ النوع الثاني عشر
٢٦٢ حذف كي المصدرية	٢٣٨ النوع الثالث عشر
٢٦٢ حذف أداة الاستثناء	٢٣٩ النوع الرابع عشر
٢٦٣ حذف الجار	٢٣٩ النوع الخامس عشر
٢٦٣ حذف أن الناصبة	٢٣٩ الجهة السابعة
٢٦٣ حذف لام الطاب	٢٤٠ الجهة الثامنة
٢٦٥ حذف أل	٢٤٢ الجهة التاسعة
٢٦٦ حذف لام لا فعلن	٢٤٣ الجهة العاشرة
٢٦٦ حذف جواب القسم	٢٤٨ بيان أنه قد يظن أن الشيء الخ
٢٦٦ حذف جملة الشرط	٢٤٨ بيان مكان المقدر
٢٦٦ حذف جملة جواب الشرط	٢٥١ بيان مقدار المقدر
٢٦٧ حذف الكلام بجملة	٢٥١ بيان كيفية المقدر
٢٦٧ حذف أكثر من جملة الخ	يتبين أن يكون المحذوف الخ
٢٦٧ الباب السادس من الكتاب	٢٥ إذا دار الأمر بين كون المحذوف الخ
٢٧٢ الباب السابع من الكتاب في كيفية الأعراب	٢٥٣ إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا الخ
٢٧٥ الباب الثامن من الكتاب	٢٥٤ إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا الخ
٢٧٧ القاعدة الثانية	٢٥٦ حذف المتناقض اليه
٢٧٩ القاعدة الثالثة	٢٥٦ حذف الموصول الاسمي
٢٧٩ القاعدة الرابعة	٢٥٦ حذف الصلة
٢٨٢ القاعدة الخامسة	٢٥٧ حذف الموصوف
٢٨٢ القاعدة السادسة	٢٥٧ حذف الصفة
٢٨٢ القاعدة السابعة	٢٥٨ حذف المعطوف
٢٨٢ القاعدة الثامنة	٢٥٨ حذف المعطوف عليه
٢٨٣ القاعدة التاسعة	٢٥٩ حذف المبدل منه
٢٨٣ القاعدة العاشرة	٢٥٩ حذف المؤكد وقاءه أو كيد

﴿ الجزء الاول ﴾

من حاشية العلامة الشهير والفهامة الصريح المسماة

بالمصنف من الكلام على معنى ابن هشام

تأليف الامام نقي الدين أحمد بن محمد

الشمسي نور الله حفرته

ورفع في الجنة

درجته

آمين

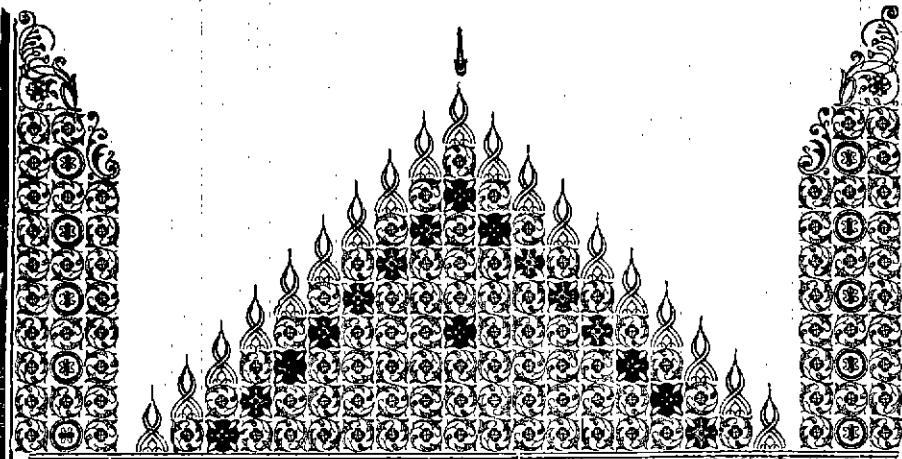
﴿ ورواه مشهور شرح الامام محمد بن أبي بكر الدماميني ﴾

﴿ وعلى متن المعنى المذكور ﴾



بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد حمد الله على أفضاله في الطرف الأول متعلق عند بعض أفعال المندوف أي مهما يكن  
 شيء بعد حمد الله تعالى أو بما لنيابتها عن فعل الشرط وعند بعض أفعال الواقع بعد الفاء في الصلاة أو الصفة وهو مقترح أي  
 ما يمكن من شيء فإن أولى ما تقترحه القرائح بعد حمد الله تعالى كذا إن شاء الله تعالى أن التقديم لغرض مهم لم يأتفت معه إلى وجود  
 في غير هذا الموضع كما ستعرفه إن شاء الله تعالى والحمد مخفوض بإضافة الطرف إليه وهو مصدر مضاف إلى المفعول وقيل  
 بغيره وهو الوصف بالجمل على جهة التعظيم والتجليل ولا يخفى أن لفظ الوصف إذا أطلق لم يتبادر منه إلا فعل اللسان كما  
 في قولك وصفت فلاناً بكذا أو عليه فيكون مورد الحمد هو اللسان فقط ولا شك أن الجمل يتناول الأفعال وغيره وأن الوصف

الواقع في التعريف لم يقيد  
 بكونه في مقابلة النعمة  
 وعليه فيكون متعلق الحمد  
 أعم من النعمة إذ قد يكون  
 واقعا بازائها وقد لا يكون  
 وهذا بخلاف الشكر في  
 الأمرين فإنه يكون بالقول  
 وبالفعل وبالاتقاد ولا  
 يكون إلا في مقابلة النعمة  
 وحدها فظهر أن بينهما ما  
 عموما وخصوصا من وجه  
 على ما هو المشهور وإنما  
 اشترط كون ذلك الوصف  
 على جهة التعظيم ظاهرا  
 وباطنا لأنه إذا عرى عن  
 مطابقة الاعتقاد أو خالفته  
 أفعال الجوارح لم يكن  
 جدا حقيقة بل استهزاء  
 وسخرية وهذا لا يقتضي  
 أن الحمد كما يكون باللسان  
 يكون بالحنان وبغير اللسان  
 من الجوارح وهو خلاف  
 ما مر من أنه لا يكون إلا  
 باللسان فقط لأن اعتبار



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خص كتابه بعدم المعارضة وبالعجاز وجعله تبيانا لكل شيء فهو معنى اللبيب  
 بالحقيقة لا بطريق المجاز وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة من فرق الحق من  
 الباطل وماز وحل بينان البيان عقد المشبهات فوق عند ما حل وماجاز وأشهد أن سيدنا  
 محمد عبده ورسوله الهادي إلى سبيل الرشاد فسمع من اقتدى بهديه وقار صلى الله وسلم عليه  
 وعلى آله وأصحابه ومن حوى بيته من أزواجه الطاهرات وحاز بوجوهه فقد نظرت عند  
 اقراءى معنى اللبيب عن كتب الأعراب ما كتبه الشيخ شمس الدين محمد بن الصائغ  
 الحنفي وسماه بتتريه السلف عن تمويه الخلف وذلك إلى انتهاء الباء الموحدة والتعليق الذي  
 كتبه الشيخ بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني بالديار المصرية والشرح الذي أظهره بعد ذلك

بالبلاد

كل من فعل الحنان والأركان أتمها هو من حيث كونه شرطاً لكون فعل اللسان حمداً لا اشكال

وعطف التجليل على التعظيم من قبيل العطف الواقع بين المترادفين وقائده تقرر المعنى في الذهن وينضم اليها رعاية  
 الجميع المعين على تاق الأذهان للعاني ولا يغرنك ما وقع لبعض أهل البيان في باب الأطناب من أن ذلك تطويل لا لفائدة فإنه غير  
 مسلم والطرف الثاني لغو متعلق بالحمد وكون على حقيقتها أو هي بمعنى اللام فيه كلام ستره بالعين إن شاء الله تعالى والأفضال  
 الاحسان يقال أفضل عليه وتفضل بمعنى (والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله) كل من الصلاة والسلام مخفوض لكن الصلاة  
 معطوفة على الحمد قولاً واحداً والسلام امام معطوف عليه أيضاً وعلى الصلاة على القولين المشهورين ذكرها أبو حيان وغيره

أى أما بعد حمد الله وبعد الصلاة والسلام وهما عاملان تنازعا الطرف الواقع بهما ويحتمل أن يكون مستقرا في محل  
نصب على الحال منهما أى وبعد الصلاة والسلام في حال كونهما على سبيل ما محمد فان قلت أى يصح هذا وهما مضافان  
اليهما والحال من المضاف اليه انما يقع في الصور الثلاث المشهورة وليس هذا منها قلت لما كانا بمعنى ما ليس بضماف اليه جاءت  
الحال منهما إذ المعنى هو ما يمكن من شئ تاخر عن الحد والصلاة والسلام وجمع المصنف بينهما لانها مخصوصان بذلك حيث أمر الله  
تعالى بهما جميعا في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما والصلاة اسم بوضع موضع المصدر تقول صليت صلاة  
ولا تقول تصليت كذا في الصحاح وفيه أيضا أن السلام اسم من التسليم وهي في اللغة الدعاء بخير وتعديبه فعلها به على لتضمنه معنى  
العطف تقول عطفت على فلان وهو من الله تعالى الاحسان ومن غيره طلب الاحسان وسبأنى فيه كلام في الباب الخامس من هذا  
الكتاب ان شاء الله تعالى وآل النبي صلى الله عليه وسلم بنو هاشم وبنو المطلب على المشهور وعند المالكية والختماء عند الشافعية وقيل  
عترته وهم نسله ورهطه الادنون وقيل جميع أئمة ونسب هذا القول الى الامام مالك وقيل اتقياء المؤمنين قال القاضي عياض  
وفي رواية أنس سئل النبي صلى الله عليه وسلم من آل محمد فقال كل نقي وانما يشمل الآل الصحابة على هذا القول واما على الاول  
والثاني فانما يشمل بعضهم (فان أولى ما تترجمه القراخ وأعلى ما يتخج الى تحصيله الجواخ) أولى اما معنى أحق تقول فلان أولى  
بكذا أى أحق به قال الجوهرى وفلان أحق بكذا أى أحرى به وأجدد واما معنى أقرب من الولي وهو القرب والدنو وتترجمه  
تسأل من غير روية وهو دليل على الشغف البليغ والقراخ جمع القريحة وهي الطيبة قال الجوهرى القريحة أول ما يستنبط  
من البر ومنه قولهم لفلان قريحة جيدة يراد استنباط العلم بجودة الطبع وتنجح ٣ غيل يقال جنح بفتح النون في الماضي  
والمضارع وتحصيل الشئ

رده الى حاصله والجواخ  
لاضلاع التي تحت التراب  
وهي مما يلي الصدر كالضروع  
تعالى الظهور الواحدة جانحة  
وأطلقت هنا على القلوب  
مجازا مرسلًا والملاقة  
المجاورة وفي تترجمه القراخ

بالبلاد الهندية وسماه تحفة الغريب فاذا هي مملوءة باعترافات يتجه جوابها ومشحونة  
بأشكال لم ينغلق والحمد لله بابها وقد فتح الله تعالى باجوبة ما عظم من ذلك وتنبؤ ما أظلم  
من أشكال حاله فسألني بعض الاحباب أن أزيد ذلك بكتاب وان أضرم اليه حل الشواهد  
والايات وشرح ما لم يشرح بعد من المشكلات فأجبت مطالبه وحققته مرغوبه  
سالك السبيل الانصاف حادعا عن طريق التعصب والاحفاف ووسميت به بالانصاف من  
الكلام على معنى ابن هشام وأسأل الله تعالى العصمة بما يعاب والمهداية الى طريق  
الصواب (قوله أما بعد حمد الله) الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم لا جليل جميل

جناس الاشتقاق أو ما يشبهه وكذا في تجخ الجواخ وفي قوله أولى وأعلى الجناس اللاحق ويجوز ضبط كل من تترجمه وتنجح  
بالمئة الفوقية والتخمية إذ المسند اليه مؤنث غير حقيقي لكن الاولى ضبطه بالتخمية فيما يظهر من كلام الجماعة لوجود الفاصلة  
تخوفا من جاءه موعظة وأنا أقول قد تدبعت الواقع من ذلك في القرآن العزيز فوجدت المواضع التي لم تلحق فيها علامة التأنيث نحو  
تخمين موضوعا ووجدت الاماكن التي لحقت فيها العلامة تزيد على ما تسمى مكان منها قوله تعالى فانفجرت منه اثنا عشرة عينا  
وقوله وضربت عليهم الذلة والمسكنة وقوله الذين اذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا اليه راجعون وقوله وتقطع بهم الأسباب  
الى غير ذلك مما يطول استقصاؤه وأكثرية أحد الاستعمالين دليل أفصحته فالأولى عندى ضبط ذلك وأمثاله بالمئة الفوقية  
(ما يتيسر به فهم كتاب الله تعالى المنزل ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل) يتيسر أى يسهل ويتضح أى يتبين ويظهر والمعنى  
في الأصل مصدر تقول عنى زيد باقظة كذا عناية ومعنى ثم يستعمل مراد به المفعول أى المعنى بتشديد الياء كما في قوله  
هذا النوب نسخ فلان أى منسوخة ولات يمنع أن يكون اسم مكان مفعلا معنى المقصد من عناه أى قصده ولا شك ان مراد  
باللفظ محمل للقصد لانه قصد بذلك اللفظ ويجوز ان يضبط المنزل بتشديد الزاي مع القتح من التنزيل وبتخفيفه من الاتزال  
والثاني أولى لان التناسب بين المنزل والمرسل باعتبار التوافق في الزنة والمرسل صفة لنيبه وانما ثبت على ذلك مع ظهوره لاني  
رأيت في بعض الحواشي بهذه البلاد تجوز جعله صفة للحديث ولا وجه له (فانها الوسيلة الى السعادة الابدية والذريعة الى  
تحصيل المصالح الدينية والذيموية) الفاء للسببية وضمير الاثنين راجع الى كتاب الله تعالى وحديث نبيه صلى الله عليه وسلم وأفراد  
المصنف الوسيلة والذريعة إشارة الى أنهم ما في معنى الشئ الواحد باعتبار الدلالة على الطريق المعتبر ولا شك أن كلامهم اشتمل  
على الامر بكل محمود والنهي عن كل مذموم والارشاد الى مصالح المعاش والمعاد فالعمل بهم ما هو وصل الى سعادة الدارين والظفر

اختياري فعلى جهة التعظيم مخرج للاستهزاء والسخرية واختياري مخرج للثناء لاجل  
 جيل غير اختياري فانه مدح لاجل المدح اعم مطلقا من الجد لانه يقال مدحت اللؤلؤة  
 على صفاتها ومدحت زيدا على رشاقته فده ولا يقال حمدتها ومنهم من منع اطلاق المدح على  
 الثناء لاجل جيل غير اختياري بناء على انه مساو للحمد وقال ما قيل في اللؤلؤة مولد لا عبرة به  
 وما قيل في القدر خطأ ومؤول بدلالته على الافعال الاختيارية وعلى هذا فالنقيض بالاختياري  
 لبيان ماهية الجد لا للاحتراز وفي الكشف الحمد والمدح اخوان قال التقارظي من الشائع في  
 كتبه انه يريد بكون اللفظين اخوين ان يكون بينهما اشتقاق كبيران يشتركان في الحروف  
 الاصول من غير ترتيب كالحمد والمدح أو كبيران يشتركان في أكثر الحروف فقط كالغلق والفتح  
 والغلذمع اتحاد في المعنى أو تناسب لكن سوق كلامه ههنا وصريح كلامه في الفائق يدل على  
 ترادفهما اه وفي تفسير الامام في سورة الانعام الحمد اخص مطلقا من المدح لاختصاص الحمد  
 بما يدخل تحت الاختياري وتبعه على ذلك البيضاوي في تفسيره والطبري في شرح الكشف  
 \* والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد دل عليه تعالى دلالة جامعة لعماني  
 اسمائه الحسنى كلها ما علم منها وما لم يعلم ولذلك يقال في كل اسم من اسمائه الكريمة سوى اسم  
 الله هو من اسماء الله ولا ينهكس قيل انه مشتق من الاله وهو فعال عني مفعول حذف الهمزة  
 منه وفيه نظر لان الله والاله مختلفان في اللفظ والمعنى أما في اللفظ فلان أحدهما في الظاهر الذي  
 لا يعدل عنه الادلل معتل العين والثاني مهموز الفاء صحيح العين واللام وأما في المعنى فلان  
 الله خاص ببنائه تعالى في الجاهلية والاسلام والاله ليس كذلك ولان الهمزة ان حذف ابتداء  
 من غير سبب نقل حركتها الى ما قبلها الزم حذف الفاء بلا سبب ولا مشابهة ذي سبب من كلمة  
 ثلاثية اللفظ وان حذف بعد نقل حركتها الى ما قبلها الزم مخالفة الاصل من وجوه نقل الحركة  
 في كلمتين على سبيل اللزوم ولا نظيره ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وذلك يوجب اجتماع  
 مثليين متحركين وتسكين المنقول اليه الموجب ليكون النقل عملا كالأعمال وادغام المنقول اليه  
 فيما بعد الهمزة وذلك بمنزلة عن القياس لان الهمزة في تقدير الثبوت كذا في شرح اللب (وأقول)  
 قد ذكر ابن مالك نحو هذا في شرح التسهيل وأطال فيه والجواب عن هذا ان سلم أن لفظة الله  
 بحسب الاصل مخالفة للفظه الاله بل كل منهما مهموز الفاء صحيح العين والذليل الذي عدل  
 عن الظاهر لاجله هو كثيرة وران الاله في الكلام واستعمال الاله في المعبود والاطلاقه على الله  
 تعالى قال التقارظي ان ذلك خرج الحكيم بان أصله الاله على ما جوزه سيديويه من ان أصله لاه تستر  
 واحتجب واختلافهما في المعنى بالخصوص والعموم لا يمنع اشتقاق أحدهما من الآخر لان  
 ذلك مناسبة في المعنى وهي شرط في الاشتقاق ولا نسلم أن كلمة الاله ثلاثية اللفظ بل رباعية غاية  
 الامر أنها ثلاثية الاصول وحرف التعريف لما تنزل من هذه اللفظة منزلة الجزء لم يكن نقل  
 الحركة في كلمتين \* والافعال الاحسان وآل الرجل أهله وعياله وآله أيضا أتباعه كذا في  
 الصحاح وآله صلى الله عليه وسلم بنوهاشم وبنو المطلب المؤمنون وقيل قرابته الادنون وقيل  
 أتباعه المؤمنون فندخل الصحابة كلهم ولعل هذا هو الذي اعتمده المصنف فانه لم يذكر الصحابة  
 وفي حاشية التقارظي ومعنى أهل الرجل خاصته وقرابته وأهل البيت سكانه وأهل الاسلام  
 المسلمون وعن بعضهم الاصل القرابة بتابعها والاهل القرابة كان لها تابع أولم يكن وأصله عند  
 سيديويه أهل كذا قال المصنف في آخر بحث أول وقيل أصله أول واختاره هذا غير واحد من

في الدنيا والآخرة بخبري  
 الدارين والذرية بالذال  
 المحجة كالوسيلة وزنا ومعنى  
 (وأصل ذلك علم الاعراب  
 الهادي الى صوب الصواب)  
 المراد بالاصل ههنا ما بيني  
 عليه غيره والاشارة راجعة  
 الى ما سبق فالامر الذي  
 يفني عليه ما يتيسر به فهم  
 القرآن ويتضح به معنى  
 الحديث هو علم الاعراب  
 أي علم النحو وليس المراد  
 الاعراب الذي هو قسم  
 البناء والهادي المرشد  
 واسناد الهداية الى علم  
 الاعراب مجاز وكأن المراد  
 بالصواب الاستقامة من  
 قولك صاب السهم اذا قصد  
 ولم يحد عن الغرض والصواب  
 أيضا المطر أو نزوله ويمكن ان  
 يراد هنا على سبيل الاستعارة  
 فاما ان يكون الصواب مشبها  
 بالسحاب من قبيل الاستعارة  
 بالكناية واثبات الصواب  
 له مراد به المطر استعارة  
 تخيلية واما ان يكون مشبها  
 بالمطر وأثبت له الصواب  
 المراد به نزول المطر على  
 حسب ما مر ووجه الشبه  
 حصول النفع المبهج  
 للنفوس وفي صوب الصواب  
 ما يشبه جناس الاشتقاق  
 (وقد كنت في عام تسعة  
 وأربعين وسبعمائة أنشأت  
 بركة زادها الله تعالى شرفا  
 كتابا في ذلك منورا

المحققين ولا يضاف الا لمن له شرف من العقلاء الذكور فلا يقال آل الاسكاف ولا آل مكة ولا  
 آل قاطمة وعن الاخفش أنهم قالوا آل المدينة وآل البصرة ولا يجوز اضافته الى المضمرة عند  
 الكسائي وأبي جعفر النحاس وأبي بكر الزبيدي وأجازها غيره وهو الصحيح وتفرجه تسأله  
 من غير روية والقراخ جمع قريحة وهي أول ماء يستنبط من البئر ثم قيل منه لفلان قريحة أي  
 استنبط العلم بجودة الطبع كذا في الصحاح والمراد بها هنا الطبائع وتنجح بفتح النون تعيد  
 والجواخ الاضلاع مما يلي الصدر أريد بها هنا القلوب مجازا من اطلاق اسم أحد المتجاورين على  
 الآخر والذرية بالذال المحجة كالوسيلة في الوزن والمعنى ولما كان كتاب الله تعالى وحديث  
 النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار الهداية كالشيء الواحد أفرد الخبر عنهما \* والاعراب في اللغة  
 الأقسام بالثبوت وفي الاصطلاح يقال على النحو وهو على ما ذكر في شرح اللب علم بقوانين يعرف  
 بها أحوال التراكيب العربية في الاعراب وعلى ما ذكر في شرح الالفية لولد مصنفها علم بأحكام  
 مستنبطة من كلام العرب متعلقة بالكلام في ذواتها وفيما يمرض لها بالتركيب من الكيفية  
 والتقديم والتأخير ليحترز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم وفي الحدو عليه اه ولا يخفى  
 أن العلم بالأحكام التصريفية غير داخل في التعريف الاول ودخل في التعريف الثاني  
 ويقال أيضا على تطبيق المركب على تلك الأحكام وبيان انه من جزئياتها ويقال أيضا على  
 ما يقابل البناء وهو الاثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل في آخر الاسم أو ما يشبهه والمراد  
 هنا الاول من المعاني الاصطلاحية واطراف العلم اليه اضافة بيانية (قوله الهادي الى صوب  
 الصواب) الهداية عند أهل السنة على ما اشتهر في النقل عنهم هي الدلالة على طريق توصل الى  
 المطالب سواء حصل الوصول والاهتداء أم لم يحصل وعند المعتزلة الدلالة الموصلة الى المطالب  
 والصواب نزول المطر والصواب نقيض الخطأ ويحتمل أن يكون فيه استعارة بالكناية وفي  
 تفسيرها مذهب أحدهما ما يفهم من كلام السلف وصححه بعض متأخري الخلف أن لا يصرح  
 بذكر المستعار بل يذكر ديفه ولازمه الدال عليه فالقصد بقولنا أظفار المنية استعارة السمع  
 للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت أسد الكلام نصرح بذكر المستعار أعني  
 السمع بل اقتصرنا على ذكر لازمه أعني الاظفار لينقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية  
 فالمستعار هو لفظ السمع الذي لم يصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو  
 المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله نانيها مصرح به  
 صاحب المقام وهو أن يذكر اسم المشبه ويراد المشبه به ادعاء حقيقة بواسطة قريحة وهي  
 ان ينسب اليه شيء من لوازم المشبه به كالمية المراد بها السمع مع ادعاء جعل لفظها مراد فالاسم  
 السمع واطرافه شيء من لوازم السمع اليها وهو الاظفار نالها ما ذهب اليه صاحب التلخيص  
 وهو أن يضم التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من أركان سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه  
 بان يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر متحقق حسا أو عقلا بخبري  
 عليه اسم ذلك الأمر فالتشبيه المضمرة في النفس استعارة بالكناية واثبات ذلك الأمر للمشبه  
 استعارة تخيلية اذا عرفت هذا فنقول على المذهب الاول استعارة المطر للصواب ولم يصرح  
 بذكر المستعار بل اقتصر على لازمه وهو الصواب لينقل منه اليه وعلى المذهب الثاني ذكر  
 الصواب وأريد به المطر يجعله مراد فإله ادعاء وأضيف اليه شيء من لوازم المطر للدلالة على ذلك  
 وهو الصواب وعلى المذهب الثالث شبه الصواب بالمطر في النفس وذكر المشبه دون المشبه

من ارجاه فواعده كل حال ( عام نسبه بالثنا العوفية في اوله وهذا هو عام الوياه الكبير الواقع في الديار المصرية وغالب اقطار الدنيا على ما قيل وكثيرا ما يقع هذا التركيب وهو مشكل وذلك أن المراد بقوله وقع كذا في عام أربعين مثلا الاخبار بوقوع ذلك في العام الاخير من الاربعين وهو الواقع بعد تسعة وثلاثين وتقرر الاضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر اذ ليست فيه الاضافة بمعنى اللام ضرورة أن المضاف اليه ليس جنسا للمضاف ولا طرفا له فيكون معنى نسبة العام الى الاربعين كونه جزأ منها كما في يذريه وهذا لا يؤدي المعنى المقصود اذ يصدق به ما منها سواء كان الاخير أو غيره وهو خلاف الفرض ويمكن أن يقال قرينة الحال معينة لان المراد الاخير وذلك لان فائدة النار يخرج ضبط الحادثة المؤرخة بتعيين زمانها ولو كان المراد ما يظهره ظاهر اللفظ من كون العام المؤرخ به واحدا من أربعين بحيث يصدق على أي عام فرض لم يكن لتخصيص الاربعين مثلا معنى يحصل به كمال التمييز المقصود لكن قرينة ارادة الضبط بتعيين الوقت تقتضي أن يكون هذا العام هو كمال عدة الاربعين أو يقال حذف مضاف لهذه القرينة والتقدير في عام آخر أربعين والاضافة بيانية أي في عام هو الاخير من أربعين فتأمله فالاشارة من قوله كتابا في ذلك ترجع الى علم الاعراب ٦ وينبغي أن يقرأ ذلك وحال ذلك بسكون الكاف محافظة على السجع اذ لو فتح الأولى

وكسرت الثانية لغات والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز نعم الافاض الطبع يأتي بالانف واصل على وجه يحصل به السجع من غير تفاوت بين الوصل والوقف كما تقدم في كلام المصنف فينبغي أن يمد ذلك من باب لزوم ما لا يلزم وان كانوا لم يذكروه وأكثرا السجع الواقع في مقامات الحريري من هذا النمط والارجاء بالمد على زنة أفعال جمع الراجا بالجيم مقصورا والمراد بها النواحي وهو من ذوات الواو يقال لناحي البئر رجوان وهو أثبت لذلك المشبه الصوب الذي هو من لوازم المشبه به فذلك التشبيه المضمهر في النفس استعارة بالكناية واثبات ذلك للارزم استعارة تخييلية ويحتمل أن لا يكون في الكلام استعارة بان يكون الصواب مشبها بالصوب والتقدير صواب كالصوب ثم قدم المشبه به على المشبه وأضاف اليه كقول الشاعر

والريح تعبت بالعصون وقد جرى \* ذهب الاصيل على لجين الماء  
 أي اصيل كالذهب على ماء كاللجين بضم اللام وفتح الجيم أي الفضة ويحتمل أن لا يكون فيه تشبيه ويكون الصوب بمعنى الجهة مجازا مرسلها هذا وتذكر واقعة من هداية الاعراب الى الصواب وهي أني كنت وأنا شاب حاضر في دفن ميتة وكان غير بعيد مني شخصان أحدهما متصوف جاهل والاخر فقاص عنده طرف من الاعراب فقال ذلك الجاهل من أسمائه تعالى الغرور لغوله تعالى وغركم بالله الغرور فقال له الاخر لو كان كما قلت لك كانت النلاوة بجزر الغرور فاجبني ذلك منه وأغلظت على الجاهل القول (قوله من ارجاه فواعده كل حال) الارجاء بالمد جمع رجا بالقصر وهو الناحية والقواعد جمع قاعدة وهي في اللغة الاساس صفة غالبية من القعود بمعنى الثبات أو بمعنى مقابل القيام على سبيل المجاز وفي العرف هي الاصيل والصابط والقانون أمر كلي ينطبق على جزئياته لتعرف أحكامها منه والحالك الشديد السواد قيل ولا يستعمل الاتباعا وفي الكشاف يقال في التوكيد أسود حاله وحالكه وأصفر فاقع ووارس وأبيض يقق ولطق

وهو أثبت لذلك المشبه الصوب الذي هو من لوازم المشبه به فذلك التشبيه المضمهر في النفس استعارة بالكناية واثبات ذلك للارزم استعارة تخييلية ويحتمل أن لا يكون في الكلام استعارة بان يكون الصواب مشبها بالصوب والتقدير صواب كالصوب ثم قدم المشبه به على المشبه وأضاف اليه كقول الشاعر

والقواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها منه والحالك هو الشديد واجر السواد يقال حالك الشيء يحلك حلوكه أشد سواده ويقال أسود حالك وحالك باللام والنون بمعنى واحد لكن المصنف باللام لمحافظة على محسن بدعي وهو لزوم ما لا يلزم ومنور اسم فاعل من التنوير أي به على جهة الاستعارة التبعية والمراد ان كتابه مزيل عن قواعد هذا الفن كل أمر مشكل لما فيه من التحقيق شبه ما في كتابه من التحقيق بالنور في الاهداء به الى المقصود وشبه المشكلات بالظلمة التي اشتد سوادها من حيث ان صاحبها لا يهتدي الى الطريق فلا يأمن ضلاله عن المقصود (ثم اني أصبت به وبغيره في منصرف في مصر) معنى أصبت به تلف مني وذهب والمنصرف يحتمل أن يكون مصدرا قيمته ان به الى مصر ويحتمل أن يكون اسم زمان فلا يتعلق به وانما يتعلق بمحذوف والمعنى ذاهبا الى مصر أو عائد الى مصر (ولسان الله تعالى على في عام ستة وخمسين بمسارده حرم الله والمجاورة بخير بلاد الله) فيه حذف عاطف ومعطوف للعلم بالمقصود أي في عام ستة وخمسين وسبع مائة والمعودة كالعود بمعنى الرجوع والباء الداخلة عليها للاصاق متعلقة بمن والثانية ظرفية تتعلق بالمجاورة وهي اللبث بالمكان ويطلق على الاعتكاف بالمسجد ومراده بخير بلاد الله مكة شرفها الله تعالى وهو مبني على أحد القولين في المسئلة وتوفي المصنف رحمه الله تعالى بعد هذا بستة أعوام أو نحوها

رت عن ساعد الاجتهاد ثانيا واستأنفت العمل لا كسلا ولا متوانيا) شمرت جواب لما ان كانت حرفا وعاملا ان كانت  
 فاوتشعير الازار رفعة أي رفعت السائر عن ساعد الاجتهاد فالفعال محذوف ان لم ينزل الفاعل المذكور منزلة اللازم  
 فقتروك أي فعلت التشمير وفيه استعارة مكنية من حيث تشبيهه الاجتهاد بانسان شديد الاهتمام بالعمل النافع  
 نيابة من حيث أثبت له الساعد الذي لا يكمل العمل الا به وذلك التشمير ترشحا ويحتمل أن تكون إضافة الساعد الى  
 جهاد للابسة وثانيا صفة مقدر ما ظرف أو مصدر أي زمانا ثانيا أو تشميرا ثانيا واستئناف العمل ابتداء وهو الكسل بفتح  
 سين المهملة القصور وكذا التواني والكسل بكسر هاء صفة مشبهة والمتواني اسم فاعل من تواني بمعنى وني وليس من باب تجاهل  
 غافل نفي المصنف عن نفسه كون الكسل صفة لا ثابتة ولا حادثة فان نفي أصلا أما الأول فن قوله لا كسلا اذ هي صفة  
 شبهة وهي لمن قام به الفعل على معنى الثبوت وأما الثاني فن قوله ولا متوانيا اذ هو اسم فاعل كما تقدم فهو لمن قام به الفعل على  
 معنى الحدوث فاندفع ما قد يتوهم من أن نفي الكسل الثابت لا يلزم منه انتفاء الكسل مطلقا بل قد يفيد ثبوته في الجملة ونفي  
 لمهار القصور لا يلزم منه نفي القصور من أصله وفي هاتين السجعتين الزام ما لا يلزم (ووضعت هذا التصنيف على أحسن احكام  
 وتصنيف) وضعت هنا جعلت وأنشأت والظرف اما لنعو على أنه متعلق بهذا الفعل أو مستقر في محل نصب على الحال من مفعوله  
 أي كما نفي أحسن احكام والمعنى أنه وضعه مبنيا على ذلك ففيه استعارة مكنية وتخييلية قال الجوهرى وتصنيف الشيء جعله  
 أصنافا وتمييز بعضها عن بعض قال ابن أحر سقيا بجوان ذى الكرو وما \* ٧ صنف من تينه ومن عنبه

أخر قاني وذريجي وأخضر ناضر ومدهام وأورق خطباني وازمرداني (قوله شمرت عن ساعد  
 لاجتهاد ثانيا) في ساعد استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي  
 صاحب التلخيص في الاجتهاد استعارة بالكناية والمكني عنه أو المشبه به على ما سبق من  
 خلاف في تفسيرها هو انسان شديد الاهتمام في عمل بيديه فيكون في الساعد استعارة تخيلية  
 في شمرت ترشح وقوله ثانيا صفة محذوف أي تشميرا ثانيا أو وقتا ثانيا والتصنيف الضم من  
 صفت الحجارة اذ اضممت بعضها الى بعض (قوله مقفلات مسائل الاعراب فافتحتها) في  
 مقفلات استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في  
 مسائل الاعراب استعارة بالكناية والمكني عنه أو المشبه به على ما مر هو أما كن مقفلة فيكون  
 في المقفلات استعارة تخيلية وفي افتحتها ترشح (قوله ومعضلات) هو بكسر الصاد جمع معضلة

اه كلامه وحده وان اسم  
 بلد معروف بطيب الثمن  
 والغلب قال  
 حلوان حلوان من بخار  
 بلدها \*  
 حلوان لا ينكران الثمن  
 والغلب  
 الاول اسم بلد والثاني  
 اسم ما يعطى والثالث  
 تشبه - او والظاهر أن

المصنف أشار بهذا الى السكاك فاطلق التصنيف عليه بمبالغة والاحكام الاتقان ويقال رصفت الحجارة أرضها رصفا اذا ضمت  
 بعضها الى بعض ولم أقف على التضعيف كما فعل المصنف والفاهم من التصنيف والتصنيف ساكنة لئلا تأتي السجع كما مر (وتبعت فيه  
 مقفلات مسائل الاعراب فافتحتها) معنى تبعت الشيء تطابقه متبعا له وتشبيه مسائل الاعراب بالخزائن استعارة بالكناية واثبات  
 لا يقال لها استعارة تخيلية والافتتاح ترشح ويحتمل أنه شبه المسائل المشككة بالاشياء التي توضع الاقفال عليها من حيث لا يوصل  
 الى الغرض منها الا بالزلة المانع فيكون استعارة تحقيقية وكذا تشبيه التحقيق الرفع للاشكال بفتح القفل المفضي للوصول الى  
 ما وراءه من المطالب وانراقتحتها على فتحها اشارة الى أن كشف القناع عن هذه المسائل المشككة كان باجتهاد وفيه ايماء الى أن  
 مثل ذلك لا ينال بالهوين (ومعضلات تستشكها الطلاب فوضحتها ونقحتها) معضلات جمع معضلة أو معضل بكسر الصاد من  
 قولك أعضله الامر اذا اشتد واستغلق وأمر معضل لا يهتدى لوجهه بسهولة أي مسائل معضلات أو اجنات معضلات ويستشكها  
 الطلاب أي يطلبون اشكالها أي ازالة اشكالها وهو التباسها واهمها فاهمة فيه للسلب كما حكاه الجوهرى نقل عن بعض الكتب  
 أنه يقال اشكك الكتاب بالانف اذا أزلت عنه الاشكال والالتباس فان قلت القاعدة أخذت من فعل وسائر أبواب المزيد من  
 الجرد وأشكل غير مجرد قلت قد حكى شكل مجرد اعناه قال في القاموس وأشكل الامر التباس كشكل فلا اشكال حيث قد  
 وعلى تقدير أن لا يكون شكل مجرد موجود وان المسموع أشكل مزيدا فاذا كرم هذه القاعدة انما هو أمر أكثرى فقد  
 سمع من كلامهم استعان أي طلب الاعانة واستعداد الحديث أي طلب اعادته واستعفاه من الخروج أي طلب اعفاءه منه واستجاره  
 بالاعانة منه الاجارة واستجاره بالاعانة أي طلب منه الاجارة واستعفاه أي طلب منه اجلاءه له وجه من الرخصى

صنف من تينه ومن عنبه

صنف من تينه ومن عنبه



الاسترضاع في قوله تعالى وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم ووجهه أن المعنى هنا على طلب أن ترضع الام الصبي من أرضعت  
 المرأة الصبي لا على طاب أن يرضع الصبي الام من رضع الصبي الام أو التدي فلها وجهه مأخوذا من أرضع لامن رضع وجهه  
 منه القاضي ناصر الدين البيضاوي استنجدت الله أي طابت انجاسه والطلاب بضم الطاء وتشديد اللام جمع طالب ككتاب  
 وكتاب والابيض التبييض والتنجيع التهذيب وتنقيج الجذع تشذيبه وهو ازالة قشره وما فيه من شوك ونحوه وكل شئ فيه أذى  
 اذا نجته فقد نجته والكلام المنقح ٨ هو الذي أحسن النظر فيه وأزيلت عنه الزوائد التي لا يحتاج اليها (واغلاط وقعت

لجامعة من المعربين وغيرهم  
 فنبهت عليها وأصلحتها)  
 الاغلاط جمع غلط وهو  
 ما يقع على سبيل الذهول  
 والتبنيه على الشئ هو  
 التوقيف عليه والاصلاح  
 اخراج الشئ من حيز الفساد  
 الى حيز الصلاح وفي هذه  
 السجدة مع السابقتين عليها  
 لزوم ما لا يلزم وهو الاثبات  
 بالفاء قبل التاء (فدونك كتابا  
 تشد الرحال فيمادونه وتنقف  
 عنده فحول الرجال ولا  
 يعدونه) الفاء فصحة وتم  
 شرطه قدر أي اذا كان  
 الامر كذلك ودونك اسم  
 فعمل بمعنى خذومه فعوله  
 محذوف أي فدونك أي  
 هذا التصنيف وكتابا حال  
 موطئة ويحتمل أن يكون  
 كتابا هو المفعول فلا حذف  
 وفيه حينئذ اقامة الظاهر  
 مقام المضمير لقصد التعظيم  
 وتقوية داعي الامور وكان  
 القياس على هذا أن يجليه  
 باللام العهدية لكن نكره  
 تفعيها الشأن والرحال جمع

أو معضل من أعضل الامر اذا اشتد يستشكها الطلاب أي يعدونها مشكلة صعبة الادراك  
 وفي الشرح وعندى أن معناه يطلبون اشكالها بكسر الهاء مزة أي ازالة التباسها يقال أشكل  
 الامر وشكل اذا التبس فالهـ مزة فيه للسبب تمام ما في الشرح كما حكاه الجوهري نقله عن  
 بعض الكتبة أنه يقال أشكلت السكاب اذا أزلت عنه الاشكال والالتباس يعني في أشكل  
 الذي الاشكال مصدره وليس الضمير المجرور ربي عائدا الى يستشكها كما توجه بعض الهنديين  
 المعاصر بن للشارح فاعترض بأنه لا يلزم من جعل الهـ مزة في أشكلت للسبب أن يكون في  
 استفعل كذلك فان الهـ مزة في أفعل للقطع وفي استفعل للوصل ولان الهـ مزة حذف في استفعل  
 لكونه اللوصل ولم يخلق الله تعالى في المضارع مزة وصل فليس في قوله يستشكها مزة اه ومنه  
 هذا الاعتراض كما علمت سوء الفهم وغلبة الوهم نعم يرد على الشارح أنه اذا كان المعنى يطلبون  
 اشكالها والاشكال مصدر أشكل الامر اذا التبس فن أن أي معنى الازالة والسلب ولم يذكر  
 صاحب الصحاح شكل الامر بمعنى التبس بل أشكل الامر اذا التبس ثم قال وشكلت السكاب  
 أي قيدته بالاعراب ويقال أيضا أشكلت السكاب باللام كانك أزلت عنه الاشكال والالتباس  
 وهذا نقلته من كتاب من غير سماع اه والتنقيح التهذيب قال في الصحاح وتنقيح الشعر تهذيبه  
 يقال خير الشعر الحولي المنقح وتنقيح العظم استخرج منه نقوت نقيح العظم وانتقيحته بمعنى  
 (قوله فدونك كتابا تشد الرحال فيمادونه) في الشرح هذه الفاء الفصيحة أي اذا كان الامر كذلك  
 فدونك كتابا أي خذ كتابا فهو مفعول وفيه اقامة الظاهر مقام المضمير لقصد التعظيم وكان  
 القياس أن يجليه بلام العهد لكن نكره تفعيها ما ويحتمل أن يكون المفعول محذوفا أي فدونك  
 وكتابا حال موطئة وأقول وضع الظاهر موضع المضمير وان سلم كونه للتعظيم فاعلم ان يكون له اذا  
 كان ذلك الظاهر مما يشعر بالتعظيم كالألقاب المشهورة بالمدح وكتاب ليس كذلك فان قلت فإ  
 فائدة وضع الظاهر هنا موضع المضمير على هذا التقدير تلت التوصل الى التنكير الدال على التعظيم  
 ثم الفاء الفصيحة هي الداخلة على جملة مسببة عن جملة غير مذكورة نحو الفاء في قوله تعالى  
 فانفجرت اذا التقدير ضرب فانفجرت أو ان ضربت بها فقد انفجرت وظاهر كلام صاحب  
 الكشف أن تسميتها فصيحة انما هو على التقدير الثاني وظاهر كلام صاحب المفتاح أنه على  
 التقدير الاول وقبل هي فصيحة على التقديرين وهو قول الاكثر وفي حاشية المنتزعي وفي وجه  
 فصاحتها انباؤها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع حسن موقع ذوق  
 لا يمكن التعبير عنه (قوله اذا كان الوضع في هذا الغرض) اعلم أن المصلحة المترتبة على الفعل من

رحل يطلق على ما يستعجبه الانسان من الاثاث في سفره وعلى رحل البعير وهو أصغر من  
 القتب وكلا المعنيين متأت هنا وهو كناية عن التعظيم وفي من قوله فيمادونه سببية مثل دخلت النار امرأه في هرة أي تشد  
 الرحال بسبب مادونه وما امامه موصولة أو موصوفة ودونه متعلق محذوف صلة أو صفة وفحول الرجال أعلاهم همة وأعضاهم شأننا  
 جمع فحل وكأنه استعاره من فحل الابل وهو ذكرها اذا كان كريمةا ومنجيا في ضرابه ويعدونه بفتح حرف المضارعة أي يجاوزونه  
 من قولك عداه يعدوه اذا جاوزه وتقدم عنه (اذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسبح فريضة بمثاله

ولم ينسخ ناسخ على منواله في اذتعليمية ومتعلقها امامذ كور وهو اسم الفعل أو تشد أو تقف على سبيل التنازع أو محذوف أي وقع ذلك المتقدم ذكره من شد الحال ووقوف الفحول دونه والغرض هو الفائدة المترتبة على الشيء من حيث هي مطاوعة بالاقدم عليه وينسخ بكسر السين وضمها مضارع نسخ اذا ضم اللحمة الى السدا على وجه يستحكم به بداخلها ويستقل به ذلك المنسوج وتشبيهه التصنيف بالثوب الرفيع في بديع صنعه وتفرد بحسن أسلوبه استعارة بالكناية واثبات المنوال له استعارة تخيلية والنسخ ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى ولم يصنف مصنف على طريقته التي أنشأها هو علمها فتهكون الاستعارة في هذه الاجزاء تحقيقية لكنها تميمية في الاول والثاني أصلية في الثالث وفي الصحاح وفلان نسيم وحده أي لا نظيره في علم أو غيره وأصله في الثوب لان الثوب اذا كان رفيعا لم ينسخ على منواله غيره واذا لم يكن رفيعا عمل على منواله سد العدة أو ابواب واما حثي على وضعه اني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب حسن وقعها عند اولي الابواب وسار نفعها في جماعة الطلاب في الظاهر ان الواو استثنائية لا عاطفة لعدم تاتي العطف أو لعدم حسنه اذا تأملت والحث على الشيء هو الحظ عليه والجل على فعله بتأكيده والضمير في وضعه ومعناه عائد على هذا التصنيف الذي تقدم ذكره في قوله ووضعت هذا التصنيف على أحسن احكام وترصيف ويوجد في بعض النسخ بدل q قوله في معناه مانصه في هذا الغرض

والمقدمة اما بفتح الدال اسم مفعول من قدم بمعنى ان الانسان يسهدها أو بكسرها اسم فاعل من قدم بمعنى تقدم قال تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله والاعراب الاول لغوى بمعنى الابانة والاطهار والثاني اصطلاحى أريد به النحو واجراء الالفاظ المركبة على ما تقتضيه صناعة العربية كما يقال أعرب هذه لفصيحة اذا تتبع الفاظها وبين كيفية جريها على علم النحو ومنه

حيث انها طرفه ونهايته تسمى غاية ومن حيث انها حاصلة منه تسمى فائدة ومن حيث انها مقصود فاعله ولاجلها أقدم على الفعل تسمى غرضا وعلة غائية وهذه لا توجد في أفعاله تعالى وان جئت فوائدها وكثرت وفي الشرح اذتعليمية ومتعلقها امامذ كور وهو اسم الفعل أو تشد أو تقف على سبيل التنازع واما محذوف أي وقع ذلك أي المتقدم ذكره من شد الحال ووقوف الفحول وأقول ينبغي أن يكون المقدر المحذوف يقع بالفظ المضارع ولا يظهر تقديره ماضيا الا لو قال المصنف شئت ووقفت بلفظ الماضي أو يكون مراده بتشدد وتقف الماضي فليتا مل (قوله ولم ينسخ ناسخ على منواله) النسخ الحياكة والمنوال الخشب التي يحاك الثوب عليها وينسخ بكسر السين وضمها وفي منوال استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التخصيص في الضمير استعارة بالكناية والمكنى عنه أو المشبه به ثوب بديع الصنعة فيكون المنوال استعارة تخيلية والنسخ ترشيح المقدمة بكسر الدال من قدم بمعنى تقدم أو بفتحها من قدمت الشيء جعلته مقدما (قوله المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب) الاعراب الاول لغوى بمعنى الافصاح والثاني اصطلاحى بمعنى النحو واطراف القواعد اليه اضافة بيانية أو بمعنى تطبيق المركب على القواعد النحوية والشذرة بمجتبى القطعة من الذهب تلتقط من المعدن بلا اذابة أو اللؤلؤ الصغيرة (قوله بل كقطرة من قطرات بحر) في الشرح

في ل قولهم هذا كتاب اعراب القرآن فتبين ان الهمزة في الموضوعين مكسورة وان بينهما اجناسا تاما ورايت في بعض الحواشي بهذه البلاد ضبط الحكامة اثناية بفتح الهمزة وهو خطأ اذا لاعراب سكان البوادي ولا معنى له هنا والوقع السقوط مصدر وقع يقع واللباب جمع لب وهو العقل وحسن جواب لما وعاملها وان وصلتني محل رفع على انه مبتدأ وخبره الظرف السابق أي واما حثي على وضع هذا التصنيف حسن موقع مقدمتي عند العقلاء حين أنشأتها بجمع ان الذي أودعته فيها بالنسبة الى ما اخترته عنها كشذرة من كقطرة من قطرات بحر مع تعلق اما بحسن أو بسار على طريق التنازع وأودع يتعدى بنفسه الى مفعولين تقول أودعت زيدا مالا لكن المصنف ضمنه معنى وضع فعداه الى الثاني بفتح وبالنسبة ظرف مستقر في محل نصب على الحال من ضمير النصب في أودعته أي أودعته فيها ملتبسا بالنسبة واخرت اقلعت من الذخر بالمجبة فقلبت تاء الافعال دالا وأدغمت الفاء التي هي ذال مجبة فيها بعد ابدالها مهملة كما في اد كر على الوجه القوي والشذرة بشين وذال مجتبتين قال الجوهري الشذرة من الذهب ما يلتقط من المعدن من غير اذابة الحجارة والقطعة منه شذرة وقال أيضا والشذرة صغار اللؤلؤ وكان هذا الاخير هو مراد المصنف والعقد بكسر العين القلادة والنحر موضعها من الصدر والقطرة الواحدة من الماء أو غيره من المائع من كل ما ينقط شيئا فشيئا والقطرات الجمع بفتح الطاء والبحر خلاف البر

قال الجوهري يقال سمي بذلك لعمقه واتساعه قلت ولا يظهر للاتبان بقطرات هنامه عنى بل المقام يقتضى عدم ذكرها وذلك لان المراد التدرج في تقليل ما وضعه في المقدمة بالقياس الى ما لم يضعه فيها ولا شك ان القطرة بالنظر الى كونها من جلة البحر أقل منها بالنظر الى قطرات من البحر وفي هاتين السجعتين الجنس المضارع وهو أن يأتى بما أمر به بائع اسم فاعل من باع يبوح يقال باع بسره اذا أظهره والمراد بما أمره هو ما أخره عن تلك المقدمة ووقع للمصنف نظيره هذا التركيب في موضعين آخرين من الباب الخامس فقال في الجهة الاولى وهما أنما ورد بعون الله تعالى أمثلة وقال في الجهة الثانية وهما أنما ورد ذلك أمثلة من ذلك وفي هذه المواضع الثلاثة ادخالها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس اسم اشارة والمصنف يأباه كما سياتى ان شاء الله تعالى في حرف الهام من هذا الكتاب وهو مفيد لما قرره وحرره في التقدير تثبت الشئ في مقره والتحرير التهذيب واخذ الخلاصة واطهارها بمنزلة جعل الشئ جزءا للصاوفي قرره وحرره الجنس اللادحق وفي هذه السجعة مع ما قبله الزوم ما لا يلزم وقد يتنقد هذا التركيب بأن أقدمه دلالتين بنفسه تقول أفدت زيدا مالا وأنا مفيد اياه عما فقد اشتمل على ادخال لام التقوية على مفعول ما هو متعد لالتين وهو ممنوع على ما صرح به ابن مالك وجوابه ان هذا المحمول على ما اذا كان المفعولان مذكورين مع امتداد من على العامل أو متأخرين عنه اذ في علة المنع التي ذكرها اياما الى ذلك المعنى لانه قال ان زيدت اللام ١٠ في المفعولين فلا يجوز اذ لا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت في أحدهما

لزم الستر جج بغير مرجح وقضية هذا انه لو لم يذكر الا واحد فقط أو ذكرها مع المكن مع تقديم أحدها جاز اقيام المرحح ولا يخفى ان أحد المفعولين هنا محذوف لان الغرض تعلق بالمدكور وهو ما يفاد لا بالمحذوف وهو من يفاد فتنزل منزلة المتعدى الى واحد فصح دخول لام التقوية في مقرب فوائده للافهام واضع

والانصب بغيره من التدرج في تقليل ما في المقدمة بالنسبة الى ما ليس فيها ان يقول بل كقطرة من بحر ولا يظهر وجهه حسن للاتبان هنا يجمع القلة المنكر وهو قطرات وأقول لعله انما أتى به لثلاث تكون السجعة الثانية أقصر من الاولى فان أحسن السجعتين متساوت قرائنه ثم طالت قريته الثانية فأتى به لذلك مع اعتقاد ان الجمع المضاف يتم وأيضا ما في المقدمة له نسبة في القلة الى ما ليس فيها كما ان القطرة لها نسبة في القلة الى القطرات ولا نسبة لها الى البحر على ان قوله المكسر كما وقع في بعض النسخ فيه نظر لان كل جمع بالفاء وناه فهو جمع تصحيح لا تكسير سواء وجب فتح ثابته حالة الجمع به يسكونه حالة الافراد كعدو وعدات وعرة وغرفات وقطرة وقطرات أو ليجب بل جاز يسكونه وفتحته وضمه كغرفة وغرفات أو جاز يسكونه وفتحته وكسره كسدره وسدرات فان قيل قد عرفوا جمع التصحيح بأنه ما سلم فيه بناء الواحد وما تحرك ثابته حالة الجمع به يسكونه حالة الافراد لم يسلم فيه بناء الواحد أجيب بأنه لم يتحرك ثابته ولم يعرض له التغيرات الا بهدجي والالف والناه فتعريف جمع التصحيح صادق عليه كما قال الجار بردي (قوله واضع فرائده على طرف التمام) الفرائد الدرر الجبار والتي تطمت وفضلت بغيرها والتمام بمثابة

فرائده على طرف التمام لئلا يطالها ما بدأ في التمام ففوائده جمع فائدة وهو اسم للامر المنقطع به مضمومة وقال الجوهري القائدة ما استفيد من علم أو مال تقول منه فادته فائدة قلت وهو باني العين أو واو يها مع فيه المفيد والمفود على ما في القاموس وواضع أى ملق والفرائد الدرر اذا نظم وفضل بغيره ويقال فرائد الدرر كبارها وهو جمع فريد شبه مسائل هذا الكتاب النحوية باعتبار ما أدخله بينهما من بديع البيان ونكت التفسير بالدر الذي نظم وفضل بغيره من الجواهر البديعة أو شبهها بكار الدر في النفاسة وعزة وجودها والتمام بناء بمثابة مضمومة نبت ضعيف له خوص أو شئ يشبهه بالخصوص الواحدة شامة شبهه تسهيله للباحث الجليل بما ذكر في كونه ببالليل من غير مشقة والالمام النزول ومقاربة الشئ وكلاهما يمكن هنا وفي فوائده وفرائده الجنس المضارع وفي التمام مع قوله المام لزوم ما لا يلزم مسائل من حسن خيمه وسلم من داه الحسد أدبهم مسائل يتعدى تارة بنفسه الى مفعولين كما في قوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسئلكم أموالكم ان يسئلكموها فيحسبكم تحلوا ومنه ما نحن فيه فن مفعوله الاول وقوله فيما يأتى ان يعترف مفعوله الثاني ويتعدى تارة الى الاول بنفسه والى الثاني بن نحو يسألونك عن الاهله أو ما في معناها نحو الرحمن فاسأل به خبير وان لم يكسر الخاء المحجة السجعية والطبيعة قال الجوهري لا واحد له من لفظه والاولى ان ينون سائل لمكان المناسبة لما تقدم ولا مانع من اضافته والحسد نظم ذى النعمة بتنى زوالها عنه وصيرورتها الى الحاسد شبهه بالداء الذي يفسده بالجلد ولهذا عبر بالاداء عن القلب

وإذا عثر على شيء طغى به القلم أو زلت به القدم في الطرف يتعاقب مسائل وعشر بمثلثة أي اطالع يقال عشر عليه بعشر يفتح العين في الماضي وضعها في المضارع عثرا كعشر أو عثورا كعشر أو طغى تجاوز الحد وخرج عن طريق الاستقامة وهو بائي اللام وو او بها يقال طغى طغيا وناطغى طغوانا والقلم معروف وهو القصبه التي يكتب بها أو زلة القدم خروجها غلبه عن الموضع الذي ينبغي ثباتها فيه وكلاهما كناية عن وقوع الخطا وصدور ما لا ينبغي والمعنى إذا عثر على شيء حاولت فيه الصواب فحدث عنه بغير اختيار والباء من به في الموضوعين سببية أو ظرفية وفي القلم والقدم الجنس المضارع وتعرفها ما باللام للدلالة على أنه أريد به ما قلم معين وقدم معينة وهما قلم المصنف وقدمه فهذا تعريف لامي قائم مقام التعريف الإضافي وليست اللام عوضا عن المضاف كما يراه الكوفيون وسبب ما أتى فيه كلام في آل من حرف الالف المفردة **ب** أن يعترف ذلك في جنب ما قربت عليه من البعيد ورددت عليه من الشريد وأرخصه من التعب وصيرت القاصي يناديه من كتب **ب** الغفر استرأى أسأل من وصف بحسن السجدة والسلامة من الحسدان يستر ما طلع عليه من سهو وخطا في جنب ما ذكرته من المحاسن أي يجعل المساوي مدفونة في جانب المحاسن بحيث يكون هذا الجانب مغطيا للثالث وسائرهما وفيه إشارة إلى أن امانة المساوي بالأعراض عنها من حيث جعلها كالمغفور في الرسم وأثر يعترف على يعترف للباقي في السترو الشريد الطريد والقاصي بالصاد المهملة البعيد وهو صفة للمعنى واسناد ينادى إلى ضميره مجاز والكذب القرب بفتح الكاف والثاء المثلثة **ب** وان يحضر قلبه ان الجواد قد يكبر وان الصارم قد يندبو وان النار قد تنجب **ب** ان يحضر معطوف على ان يعترف وهو مفعول سائل الثاني وان الجواد قد يكبر ومفعول يحضر وما بعده معطوف عليه والاخير معطوف على الثاني أو الأول على الخلاف الذي سبق ذكره وفيه تلخيص بالإشارة إلى امثال للعرب مشهورة والجواد الفرس الجيد كبايكبو وسقط يسقط والصارم السيف القاطع ونبأ ينبأ وماذا لم يعمل **11** في الضريبة والنار مشهورة من

نار ينور اذا نفر لان فيها حركة واضطرابا وخبث النار تنجبوا اذا طقت يعني انه اذا استخضر ان هذه الامور مع رفعة مقدارها لا يحطها ما قد تصف به

مضمومة وميم مخففة ثبت ضعيف له خصوص أو شئ يشبه الخوص استعمال الفرائد للفوائد استعارة تحقيقية وهي استعمال المفرد فيما شبه بمعناه الاصلى مما يمكن ان يشار اليه اشارة حسية أو عقلية واستعارة الوضع على طرف الثمام لتسهيل المسائل استعارة تمثيلية وهي استعمال المركب فيما شبه بمعناه الاصلى تشبيه تمثيل وهو ما يكون وجهه منترعا من متعدد كما يقال للتردد اراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى والخيم بكسر المعجمة وسكون المثناة التحتية السجدة والطبيعة والحسد

مما لا يناسب مقامها اغتفر للمصنف ما قد يقع منه من هفوة **ب** وان الانسان محل النسيان وان الحسنات يذهبن السيئات **ب** كل من هذين معطوف على ما يليه أو على الاول كما سبق والمعنى وان يحضر قلبه ان الانسان محل النسيان فلا يؤخذ بما صدر عنه ناسبا له وقد روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم انه انما سمى انسانا لانه عهد اليه فحسى وعلى هذا فليس وزنه فعلا بل هو افعلان والاصل انسيان فحذفت الياء تخفيفا للكثرة دوره على الالسنه ورددوها في التصغير فقالوا انسيان لانه لا يكثر حينئذ ولان التصغير يرد الاشياء الى اصولها واستحضار ان الحسنات يذهبن السيئات مما يبعث على اغتفار ما يقع للمصنف في هذا الكتاب فان محاسنه فيه غالبه وفيه تلخيص الى الآتية **ب** ومن ذا الذي ترضى سبحانه كلها \* كفى المره نبلا ان تعد معايبه **ب** هذا البيت أنشده ابن سعيد الاندلسي في كتابه المسمى بملوك الشعر منسوب الى يزيد بن خالد المهلبى من شعراء المائة الثانية والمره يحتمل ان يضبط بالنصب مفعول كفى وان تعد معايبه في محل رفع على انه فاعل ويحتمل ان يضبط بالرفع وان تعد معايبه بدل اشتمال ونبلا بنون مضمومة فوحدة سا كنه أي فضلا وقد يو جد في بعض النسخ هذا اللفظ بدل نبلا وفي القاموس النبيل الذكاء والنجابة وانتصاب نبلا أو فضلا على التمييز عن النسبة فالعنى على الاول اجزاء المره فضل عدم معايبه أي الفضل الذي هو عدم معايبه جعل ذلك فضلا من جهة انه لازم لكثرة المحاسن وذلك لان عدم المعاييب يقتضى بحسب العرف قلتها اذ القليل هو الذي يتعرض لعدده واحصائه وقلتها يستلزم كثرة المحاسن والمعنى على الثاني اجزاء فضل عدم معايب المره والمفعول محذوف ويحتمل الحالية والتنوين فيه للتفخيم أي كفى ذلك حاله كونه فضلا عظيما **ب** ويخصر **ب** هذا التصنيف **ب** في عثمانية أبواب **ب** والى ذلك أشرت في تقريرى لهذا الكتاب حيث قلت

الانعام معنى اللبيب مصنف \* جليل به النحوى يحوى أمانيه وما هو الاجنة قد ترخفت \* أما تنظر الابواب فيه ثمانية ووجه الحصر في الابواب الثمانية ان المتكلم فيه اما ان يكون كيفية الاعراب أو لاقان كان الاول فهو الساب السابع وان كان

الثاني فاما ان يتعلق بالاعراب من جهة ما يتطرق اليه من الخلل أولا الاول هو الباب السادس ان كان من قبيل ما اشتهر بين  
 العرب والباب الخامس ان لم يكن من هذا القبيل والثاني اما ان يكون باعتبار أحكام كثيرة الدور تتعلق بالفاظ غير معينة من  
 مفردات وجمل أولا يكون كذلك والاول هو الباب الرابع والثاني اما ان يكون باعتبار المفردات المعينة أو الجمل أو ما يتردد بين  
 المفرد والجمل أولا والثاني هو الباب الثامن والاول يشتمل على ثلاثة أمور كما علمت فان تعلق الكلام بمفردات معينة من جهة  
 تفسيرها وذكرا أحكامها فهو الباب الاول وان تعلق الكلام بالجمل من جهة تفسيرها وذكرا أقسامها أو أحكامها فهو الباب  
 الثاني وان تعلق الكلام بالظرف وشبهه وذكرا أحكامها فهو الباب الثالث والاول في تفسير المفردات في المعينة  
 كهمزة الاستفهام وباء الجر وبل وبي والنداء وغير ذلك وذكرا أحكامها التي تعرض لها عند التركيب في الباب الثاني في  
 تفسير الجمل وذكرا أقسامها ككونها اسمية أو فعلية وكونها صغرى وكبرى وذات وجهين وذكرا أحكامها ككونها  
 في محل رفع أو نصب أو جر الى غير ذلك في الباب الثالث في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل وهو الظرف كما في نحو زيد  
 عندك والجار والمجرور كما في نحو زيد في الدار ووجه جعلها مترددين انهما تارة يتعلقان بمفرد وتارة يتعلقان بجمله فلم يلزم  
 طريقة واحدة بل بسلكهم طريق الافراد وقتا وطريق الجملة أخرى وذكرا أحكامها أي القسمين أحدهما الظرف والآخر  
 الجار والمجرور في الباب الرابع في ذكر أحكام يكثر دورها ويقع بالمعرب جهاتها وهذه تتعلق بابواب معينة كسوغات  
 الابتداء المنكرة وما افترق ١٢ فيه الحال والتمييز وما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة الى غير ذلك

في الباب الخامس في ذكر  
 الوجة التي يدخل على  
 المعرب بالخلل من جهتها  
 وهذه لم تشتهر بين العرب  
 على الوجه الذي أورده  
 المصنف في هذا الباب على  
 ما استفق عليه ان شاء الله  
 تعالى والوجه جمع وجه  
 والمراد به هنا الطريق يقال  
 هذا وجه الشيء أي طريقه  
 في الباب السادس في التحذير

ان تتخى زوال نعمة المحسود اليك يقال حسده بحسده حسودا قال الاخفش وبعضهم يقول  
 يحسده بالكسر قال والمصدر حسدا بالتحريك وحسادة وحسدتك على الشيء وحسدتك الشيء  
 بمعنى كذا في الصحاح وعثر اطع وطغيان القلم تجاوزه حد الاستقامة وزلة القدم خروجها  
 عن الموضع الذي ينبغي قرارها فيه والشريد الطريد والقاصي بالمهملة البعيد والكتب  
 بفتح الكاف والمثلثة القرب والحواد الفرس الجيدو يكبو يسقط والصارم السيف القاطع  
 وينبولا يعمل في الضريبة وتخبون تنظفي والمرمف ممول كفي ونبايعمير وان تعدد ما به فاعل  
 كفي ويجوز رفع المرفع على انه فاعل كفي وان تعدد ما به بدل اشتمال منه (قوله فانهم لم توضع  
 لافادة القوانين) هذا استئناف معين لسبب كثرة التكرار في كتب الاعراب وكلمة أيضا  
 لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر وهو مقول مطابق  
 حذف عام له وجوب اسماعا أو حال حذف عام لها وصاحبها والتقدير على الاول ارجع الى الاخبار

من أمور اشتهرت بين العرب والاصواب خلافها وهذه الامور أيضا من الوجة التي يدخل على  
 المعرب بالخلل من جهتها الكنها امتازت عما تقدم باشتهارها بين العرب ولذلك خصها بالفظ التحذير في الباب السابع في كيفية  
 الاعراب والمتفق بهذا الباب على المبتدئ الناشئ في هذا الفن في الباب الثامن في ذكر أمور كلية يخرج عنها اما لا ينحصر  
 من الصور الجزئية ويشتمل هذا الباب على ثنتي عشرة قاعدة كما استراه ان شاء الله تعالى والواو من قوله في واعلم اما  
 استثنائية أو عاطفية على مدخول الغام من قوله فيما تقدم فدونك كتابا وقد يستبعد الثاني بطول الفصل جدا ولفظ اعلم كثيرا  
 ما يقدمه المصنفون امام الكلام الذي يقو به لغرض الاعتناء به واستدرا الاضغاء اليه ليقبل عليه السامع ويمكن منه  
 فضل تمكن ولا يخفى ان متعلق العلم هنا عند المصنف بهذه المثابة وهو قوله في اني تأملت أي نظرت متبيننا في كتب الاعراب  
 فاذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور وهما مضاف محذوف اما من المبتدأ أو من الخبر لتصح الجمل فالتقدير على الاول  
 فاذا أنواع السبب أو أقسام السبب والتقدير على الثاني فاذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور واذا هذه فجائية فاما  
 ان تجعل الفاء الداخلة علم السببية المراد منها لزوم ما بهد ما قبلها أي مفاجأة وجود سبب التطويل ناشئا عن هذه الامور  
 لازمة للتأمل أو هي اللطف على ظاهر كلام ابن الحاجب أي تأملت وقت تعدد هذه السبب وسببها في الكلام على  
 ذلك عند وصول اذا الفجائية ان شاء الله تعالى في أحدها كثرة التكرار فانهم لم توضع لافادة القوانين الكلية المنطبقة على  
 ما يندرج تحتها من الجزئيات في باب الكلام على الصور الجزئية فيسوقهم الى الكلام على جزئية وان تكررت فيقترأهم

يشككون على التركيب المعين بكلام ثم حبت جاءت نظائره أعاد واذلك الكلام في معنى الى كثرة التكرار فيحصل التطويل  
 في الاثرهم حيث صرهم مثل الموصول في قوله تعالى هدى للفقيرين الذين يؤمنون بالغيب ذكروا فيه ثلاثة أوجه هي أوجه  
 اعراب الاسم فالجر على انه نعت تابع والرفع على انه في الاصل نعت لكن قطع الى الرفع بجعله خبرا مبتدئا واجب الحذف أو على  
 انه مبتدأ خبره ما بعده والنصب على انه في الاصل نعت لكنه قطع الى النصب بعامل واجب الحذف والقطع في هذه الصور  
 بوجهيه لا رادة المدح وفي غيرها بسبب ما يقتضيه المقام من مدح أو ذم أو ترحم ووجهه دلالة مثل هذا الرفع والنصب على  
 ما قصده مما ذكرناه من المدح والذم والترحم ان في الافتتان بمخالفة الاعراب وتغيير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ السامع  
 وتحريرك لرغبته في الاستماع وذلك لا سيما مع حذف المبتدأ أو الفعل أدل دليل على الاهتمام بالمذكور وذلك يكون مدح أو ذم  
 أو نحو ذلك مما يعينه المقام وقال ابن مالك انه التزم حذف الفعل اشعارا بأنه لا نشاء المدح كالمنادي ثم التزم في الرفع حذف  
 المبتدأ الجبري الوجهان على سنن واحد وحيث ظرف لغو عامله الفعل من قوله ذكروا وتقدمه عليه بالاهتمام لانه يصدد تعدد  
 الاماكن التي وقع فيها التكرار وما تقدمه على الظرف الاخر اللغو وهو فيه فواجب لتلايه وود الضمير على غير متقدم وهو حيث  
 جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى انك أنت السميع العليم ذكروا فيه أيضا ثلاثة أوجه هي كون أنت تأكيدا  
 للضمير المنصوب وكونه فصلا وكونه مبتدأ مخبرا عنه بما بعده وأيضا مفعول مطلق حذف عامله وجوب اسماعا كما ذكر بعضهم  
 أحوال حذف عاملها وصاحبها ووقع ذلك معترضين ذكروا والمفعول الذي هو ثلاثة أوجه والاصل ذكروا فيه ثلاثة أوجه  
 ارجع الى الاخبار عنهم بذكر الوجة الثلاثة رجوعا أو اخبر بما تقدم راجعا الى الاخبار عنهم بذكر الوجة الثلاثة فلي  
 الاول هو مفعول مطلق وعلى الثاني هو حال من ضمير المتكلم واعلم ان أيضا كلمة لا تستعمل الامع شيئين بينهما توافق ويمكن  
 استغناء كل منهما عن الاخر فخرج بالشئين جاء زيد أيضا مقتصر اعليه لفظا ١٣ وتقديره بالتوافق بينهما نحو جاء زيد

ومات عمرو أيضا وبامكان  
 الاستغناء نحو اختصم زيد  
 وعمرو أيضا فلا يقال شي  
 من ذلك على هذه الوجوه  
 المحترز عنها وانما تستعمل

عنهم بذكر الثلاثة رجوعا وعلى الثاني اخبر بما تقدم راجعا الى الاخبار عنهم بذكر الثلاثة (قوله  
 ويكررون ذكروا الخلاف فيه اذا اعراب فصلا له محل) اذا ظرف للخلاف أو ليكررون واله  
 محل بدل اشتمال من الضمير الجبري ورفي والتقدير في جواب اله محل أو بدل من مفعول  
 يكررون أعني ذكروا أو بدل من الخلاف والمحل السامة واستقصى الشيء طلب أفضاه وغاياته

هذه الكامة عند وجود الضابط المذكور وهي هنا مصدر آض بمعنى رجوع وأعرابه جماعة في مثل قال زيد كذا وقال أيضا حالا  
 من ضمير قال المستكن على انه بمعنى اسم الفاعل مثلا أي وقال أيضا أي راجعا الى القول وهذا انما يحسن اذا صدر القول المقيد  
 بالحال بعد صدور قول سابق حتى يصح ان يقال انه راجع الى القول بعد ما فرغ عنه وليس ذلك شرط في استعماله أيضا بدليل  
 صحة قلت اليوم كذا وقت أمس أيضا والذي بطرد في جميع المواضع ما قدمناه ويؤيده انك تقول عند زيد مال وأيضا علم فلا  
 يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فحتاج الى التقدير فتمامه وهو حيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى كنت أنت الرقيب  
 عليهم ذكروا فيه وجهين هما كونه تأكيدا وكونه فصلا وسط كونه مبتدأ للنصب ما بعده ويكررون ذكروا الخلاف فيه  
 اذا اعراب فصلا له محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده أم لا محل له في الضمير الجبري ورفي عائد الى مثل الضمير المنفصل الذي  
 تقدم ذكره واذ ظرف للخلاف وأله محل الى آخره في محل جر على انه بدل اشتمال من الضمير الجبري المتقدم ثم مضاف محذوف  
 أي جواب اله محل والمعنى ويكررون ذكروا الخلاف في جواب قول السائل اله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده فان قلت  
 بشكل عليه قوله أم لا محل له فان هذا القول لا يتأتى مع اعرابه فصلا أي مع جهله معربا بحسب المحل قلت انما يشكل اذا جمعت  
 أم متصلة عاطفة على ما سبق اما اذا جمعت منقطعة لجراد الاضراب أي بل لا محل له أصلا فلا يكون هذا حيث نذ من محل الخلاف  
 اذا اعراب فصلا فان قلت فلم لا يجوز ان يكون المراد بالاعراب الاعراب اللغوي أي اذا ظهر مثل هذا الضمير حالة كونه فصلا  
 وحينئذ فتكون المحتملات الثلاث موانع للاختلاف قلت هو خروج عن الاصل لا ادع اذا الاصل حمل كلام أهل كل فن على  
 ما هو متعارف بينهم وقد أمكن بالطرق التي مررت فلا يعدل عنه ويحتمل ان يكون اله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده في  
 محل نصب أو رفع على انه محكي المقدر أي قائلين اله محل أو مقولا فيه اله محل على ان يكون حالا من ضمير يكررون أو فيه والاولى  
 ما سبق وهو الخلاف بالانصب عطف على المضاف من قوله ويكررون ذكروا الخلاف وبالجر عطف على المضاف اليه المذكور أي

فيكررون ذكر الخلاف في كون المرفوع فاعلاً أو مبتدأ إذا وقع بعد إذا في نحو إذا السماء انشقت وكونه فاعلاً يفسره مذهب سيويوه وأكثر البصريين وكونه مبتدأ مذهب الاخفش أو بعد وان الشرطية في نحو وان امرأة خافت وكونه فاعلاً مذهب البصريين أو أكثرهم وأما كونه مبتدأ على الخصوص بحيث لا يجوز جعله فاعلاً فلم أعلم قائله نعم الكوفيون يجوزون فيه ثلاثة أوجه ان يكون فاعلاً محذوف يفسره الظاهر كما يقول البصريون وان يكون فاعلاً بالفعل المتأخر لانهم لا يتحاشون من جواز تقديم الفاعل على رافعه وان يكون مبتدأ أو أظن الاخفش يجوز هذا الأخير أو بعد في الطرف في نحو وفي الله شك ووجوب كونه فاعلاً نقله ابن هشام الاندلسي عن الأكثرين وأما كونه مبتدأ فلا أعلم من قال بوجوبه وإنما قال ض الأريح كونه مبتدأ ويجوز كونه فاعلاً وعكس ابن مالك فريح فاعليته كما ستعرفه في الباب الثالث ان شاء الله تعالى أو بعد في نحو ولو انهم صبروا وكونه فاعلاً بفعل محذوف مذهب كوفي اختاره الرخشمري وابن الحاجب وكونه مبتدأ مذهب سيويوه وجاعه ويكررون أيضاً ذكر الخلاف في كون ان المشددة أو ان الخفيفة وصانم ما في ضمير التثنية ولو أفر دسا كان أحسن لان العطف بأى وصلة إحدى هاتين الكامتين بعد حذف الجار في نحو شهد الله انه لا اله الا هو أي بانه وهذا امثال الاول وهو ان المشددة ونحو حضرت صدورهم ان يقا تلوكم أي عن ان يقا تلوكم وهذا مثال للثاني وهو ان الخفيفة في موضع خفض بالجار المحذوف على حد قوله أي قول الفرزدق اذا قيل أي الناس شريفة \* اشارت كليب بالاكف الاصابع أي الى كليب والاصابع فاعل اشارت وبالاكف ظرف مستقر حال منها أي اشارت الاصابع حالة كونها مع الاكف يريد ان الاشارة وقعت بمجموع الاصابع والاكف وفيه من يريد م هذه القبيلة فان قلت كيف تجعل ان أو ان مع الصلة في محل خفض بالمحذوف على حد ما وقع في هذا البيت والواقع فيه ليس بشاذ عند القائل به قلت انما جعل على حده في مطلق الجر بالمحذوف لاني خصوصية الجر به من حيث كونه شاذاً أو في موضع ١٤ ينصب بالفعل المذكور على حد قوله في صفة ربح لدن يهز الكف يعسل منته \* وفيه كما عسل الطريق النعاب الاصل

(قوله فعليك بمر اجعته) في الشرح أي استمسك بها فالباء ليست بزيادة كما ظنه

كما عسل في الطريق وذلك لان الطريق ظرف مختص فلا يتسلط عليه العامل اذا اريدت الظرفية الا بواسطة في أو ما هو معناه تقول سرت في الطريق وسرت بالطريق فان وصل الفعل اليه في هذه الحالة بدون الحرف حفظ ولم يقس كالبيت وقد علمت ما فيه من سؤال وجواب كالبيت ولدن بفتح اللام وسكون الدال صفة للمرح قال الجوهري يقال ربح لدن ورمح لدن ولم يرد على ذلك الرضى وفي القاموس اللدن اللين من كل شيء ويعسل يهتر ومنته صدره وضمير فيه يعود الى المزوف للمصاحبة نحو خرج على قوم في زينة يقول ان هذا الرمح يضطرب بصدرة مع هز الكف لينة ويكررون الخلاف في جواز العطف على ضمير المجرور من غير اعادة الخافض كما في نحو سرت بك وزيد وما فيها غيره وقرسه والجواز مطاقاه مذهب الكوفيين ويونس والاخفش واختاره ابن مالك والمنع في السعة والجواز في الضرورة مذهب أكثر البصريين في جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل كما في امام مؤ كذا وغيره وصرح بعضهم بان مذهب البصريين المنع الا في الضرورة وقال الرضى البصريون يجوزون العطف بلائناً كيد ولا فصل لكن على قبح لانهم حظروه أصلاً بحيث لا يجوز ان يرتكب وأما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلائناً كيد بالفصل ولا فصل من غير استقباح ويكررون الخلاف في غير ذلك الذي تقدم ذكره مما اذا استقصى بالبناء للمفعول أي طالب اقصاء بحيث انتهى الى غايةته أو أمل القلم استعاره تبعية في الفعل فان الاملال الحقيقي وهو احدث السامة وضجر النفس لا يتعلق بالقلم وواعقب السأم بفتح السين المهملة والهمزة وهو الملالة أي جعل السام واقعا عقب الاستقصاء من غير تراخ في هذه المسائل المتقدمة ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب وإذا كان الامر كذلك فعليك بمر اجعته أي بالعود اليه وعليك هنا اسم فعل بمعنى استمسك وانما فسرناه بذلك لوجود الباء في المفعول فهو مثل عليك بذات الدين وصرح الرضى بان الباء في مثله زائدة قال والباء تزداد كثيراً في مفعول أسماء الافعال اضعفها في العمل فعمل بحرف عاذته ايصال اللزوم الى المفعول قلت الزيادة خلف الاف الاصل وقد أمكن جعلها بمعنى فعل متمم بالباء كما رأيت فلا يمدل عنه ثم عمل المصنف الامر بالمراجعة بقوله فانك تجده في أي الباب الرابع في كثر واسعا تنفق منه والكثر المال المدفون والمراد بسعته كثرته ونحوها وهو اسم محل الشرب الذي ترده الشارب به واسم لماسية من الماء المشروب وسائغ أي سهل الدخول الى الحلق فان جعل المنهل اسم الماء المشروب

فالسناد حقيقي وان جعل اسمها كان ذلك فالاسناد مجازي نحو نهر جار **ب** وترده **ب** أي تصل اليه نائلا منه وفي القاموس الورود الاشراف على الماء وغيره دخله أولم يدخله قات لكن المراد هنا المباشرة والنيل لا مجرد الاشراف عليه **ب** وتصدر **ب** بضم الدال المهملة وكسر هاء مضارع صدر **ب** يعني رجع **ب** عنه **ب** أي عن ذلك المنهل جعل المصنف هذا الباب محلا لما ينفع به الناظر في نفسه ويستفيد منه ومن هذه الجهة شبه بالمنهل الذي يرد الشارب ويصدر عنه ريانا لانه منه ومحلا لما ينفع به ناظره من عداه ويستفيد اياه ومن هذه الجهة شبه بالكنز الذي ينفع صاحبه الناس بما ينفعه منه وان اراد ان ذلك أمر مستمر ولهذا عبر في الموضوعين بالمضارع المفيد للاستمرار ويوجد في بعض نسخ هذا الكتاب تجديده مكان تجده فان قلت هل من فرق بين النسختين قلت نعم فان تجده في الاول يعني تعلمه ومنه وان وجدنا أكثرهم افاستقن فالضمير المنصوب أول المفعولين وأكثرنا ثانيهما ومنها ما عطوف على الثاني وتجد في النسخة الثانية بمعنى نصب كافي قولهم وجد ضالته اذا أصابها ومنه قول أبي الطيب المتنبي وانظلم من شبح النفوس فان تجدد **ب** ذاعقة فلعله لم ينظلم **ب** وبه لغوية ما في تجدد وكنز هو المفعول به فان قلت فأيتها أحسن قلت الثانية لأشتم لها على مبالغة ليست في الأولى وذلك لان هذا من قبيل التجريد وهو ان يتزع من أمر ذي صفة آخر مثله في تلك الصفة على سبيل المبالغة لئلا تلك الصفة فيه حتى بلغ من الانصاف الى حيث يصح ان يتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة فان قلت فما هذه الباء قلت يجوز ان تكون سببية والمعنى انك تجدد بسبب وجوده كنز او من مبالغة فيكون التجريد فيه مثله في قولهم سألت يزيد البحر ولقيت به الاسد ويجوز ان تكون ظرفية فيكون التجريد فيه مثله في قوله تعالى لهم فيها دار الخلد **ب** الامر الثاني **ب** من الامور التي اقتضت التطويل **ب** او اراد ما لا يتعلق بالاعراب **ب** وذلك فضول وتعرض الى ما لا حاجة اليه في المقصود فيطول الكلام بباراده **ب** كالكلام في اشتقاق اسم **ب** أي هذا اللفظ مقولا في السؤال عنه **ب** أو هو من السمة **ب** وهي العلامة الاصل وسمة **ب** حذف الفاء كما في عدة وعلى هذا ١٥ فيكون اسم من قبيل المحذوف الفاء

**ب** كما تقول الكوفيون **ب** وهم النخاعة المنسوبون الى الكوفة وهي بلد معروف ويقال لها كوفة الجند لانها اختطت

الرضى انتهى وأقول في الصحاح وتقول على زيد او على زيد معناه أعطى زيد او قولهم عليك زيد أي خذوه وهو يقتضى ما قاله الرضى من ان الباء فيه زائدة ولم أر من فسرها اسم الفعل هذا بما فسره به الشارح وعبارة الرضى وأسماء الافعال حكما في التعمد والازوم حكم الافعال التي هي بمعناها الآن الباء تراد في مفعولها كثير نحو عليك به لضغفها في العمل فتعد بحرف عاده ابصال

فيها خطط العرب في خلافة عثمان رضى الله تعالى عنه خططها السائب **ب** أم من السمو **ب** وهو العلو والرفعة فيكون اسم من قبيل المحذوف اللام **ب** كما تقول البصريون **ب** وهم النخاعة المنسوبون الى البصرة ويقال لها قبلة الاسلام وخزانة العرب بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وهي بفتح الباء وكسر هاء وضمها ثلاث لغات حكاهن الازهرى قال النووى أفضهن الفتح وهو المشهور والنسب اليها بصري بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران ولم يقلوه بالضم وان ضمت البصرة على لغة لان النسب **ب** سموع كذا في تهذيب الاسماء واللغات **ب** والاحتجاج لكل من الفريقين **ب** فريق البصريين وفريق الكوفيين **ب** وترجيح الراجح من القولين **ب** المنسوبين اليها ما فخرج قول الكوفيين باعتبار المعنى فان كون الاسم علاوة للمسمى يعرف بها أظهر من كونها رفعة للمسمى ويرجح قول البصريين باعتبار اللفظ فالسموع في الجمع اسماء وأسام لا أوسام وفي التصغير سمي لاوسيم وجمع في الفعل سميت وجاء في الاسم لغة أخرى وهي سمي كهدي وكل ذلك يشهد لكونه من السمو وادعاء القاب في الجميع بعيد وأيضا فان المهزلة لم تعهد في كلامهم داخله على ما حذف صدره **ب** وكالكلام على ألفه **ب** أي الف اسم مقولا في السؤال عنها **ب** لم حذف من البسمة خطا **ب** أي حذف خطها وهي صورتها التي تكتب بها الخط منصوب على التمييز عن النسبة الواقعة في جملة وحذف وعللة الحذف كثرة الاستعمال وهي باعثة على التخفيف **ب** وعلى بابه الجر ولاه **ب** مقولا في السؤال عنها **ب** كسر تالفاظ **ب** أي كسر لفظها فهو تميز كما مر والمهزلة قصد موافقة حركتها لا اثرها للناسي عنها **ب** وكالكلام على ألفها الاشارة **ب** لا الموصولة مقولا في السؤال عنها **ب** أو زائدة هي كما يقول الكوفيون **ب** لان تنثنيته ذان بحذف الالف ولولا انهم ازادته لم تحذف والجواب انها حذف لاجتماع الالفين ولم ترد الى أصلها فراقبين **ب** المتمكن نحو قتيان وغيره كما حذف الياء من اللذان قال ابن يعيش لا بأس بأن نقول هو ثنائي كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذاه فتزيد الفاء أخرى ثم تعاقب المهزلة كما تقول لاه اذا سميت بلا وهكذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها وضاها اذا كان



ثانها ألقاوا لو كان أصله ثلاثة لتقبل ذاي ردا الى أصله **ب** أم منقلبة عن ياهى عين واللام ياء أخرى محذوفة كما تقول البصريون **ب**  
 فكموا بانه من الثلاثية لامن الثنائية والذي حملهم على ذلك غلبة أحكام الاسماء المتكئة عليه كوصفه والوصف به وتنبيهه  
 وتحقيره وجعله من مضاعف الياء لان س حكي فيه الامالة وليس في كلامهم مثل تركيب حيوه ولا مه أيضا وأصله ذى  
 بالانوين يتحرك العين بدل ل فلها ألفا وانما حذف اللام اعتباطا أولا ثم قلبت العين لان المحذوف اعتباطا كالمقدم ولولم  
 يكن كذلك لم تقاب العين الاخرى الى نحو مروتو وقد زعم بعضهم ان العين ساكنة وهى المحذوفة لسكونها والمقلوب هو  
 اللام المتحركة والاول اولى لان اللام في موضع التغيير فحذفها اولى ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا وكثير المحذوف اللام كدم  
 ويعدو ونحوها وقيل أصله دوى لان باب طويت أكثر من باب حبيت ثم اما ان تقول حذف اللام فقلبت عينه ألفا والامالة  
 تمنه واما ان تقول حذف العين وحذفها قليل كما مر فلا جرم كان جعله من باب حبيت اولى كذا فى الرضى **ب** والعجب من مكي  
 ابن أبى طالب اذاورد مثل ذلك فى كتابه الموضوع لمشكل الاعراب مع انه ليس من الاعراب فى شئ **ب** وهذا كالتركيب الواقع  
 فى مثل ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شئ فالطرف الاول صفة فى الاصل لشيء لكن قدم عليه فانصب على الحال فان قلت  
 تقديم حال المجرور عليه ممنوع على الاصح قلت ذلك اذ لم يكن الحال طرفا ولا جاروا مجرورا اما اذا كانت كذلك فقد نص ابن  
 برهان على جواز تقدمها على عاملها الذى هو ظرف أو جار ومجرور نقله الرضى عنه فى شرح الكافية **ب** وبعضهم اذا ذكر  
 الكامة **ب** القرائية **ب** ذكر تكسيرها **ب** أى جمعها جمع تكسير **ب** وتصغيرها وتأنيثها وتذكيرها وما ذكر **ب** وفى بعض  
 النسخ وماورد **ب** فيها من اللغات 17 وما روى **ب** فيها من القرائات وان لم ينبى على ذلك شئ من الاعراب **ب**

وذلك كله تطويل  
 لا يحصل فائدة فى الغرض  
 المقصود **ب** من الامور  
 الثالثة المتقدمة ولا  
 أدرى لما خالف الاسلوب  
 المتقدم حيث وصل هذا  
 بحرف العطف وحذف

اللازم الى المفعول والمنزل بفتح الاول والثالث محل الشرب أو الماء الذى يورد منه والمنهل فى  
 قول كعب \* كانه منهل بالراح معاول \* اسم مفعول من أنهل - له ينهله أوواه أولا والسائغ السهل  
 الدخول فى الحلق وتصدر ترجع (قوله والعجب من مكي بن أبى طالب) هو مكي بن أبى طالب بن  
 جوش بجاه موهلة مفتوحة وميم مشددة وشين معجمة ولد بالقيروان سنة خمس وخمسين وثلاثمائة  
 وقيل سنة أربع وخمسين وانتقل الى قرطبة وسكنها ودخل مصر مرارا وكان متبحرا فى علوم  
 القرآن والعربية توفى فى المحرم سنة سبعمائة وأربعين وأربع مائة بقرطبة (قوله والامر الثالث  
 اعراب الواضحات كالمبتدأ وخبره والفاعل ونائبه والجار والمجرور والمعطف والمعطوف) فى

الموصوف وفصل فى الامر الثانى وأثبت الموصوف **ب** اعراب الواضحات كالمبتدأ وخبره والفاعل ونائبه والجار الشرح  
 والمجرور والمعطف والمعطوف **ب** وذكر المعطف مستدرك لانه لا يكون الاحرف الا اعراب له أصلا فلا وجه لذكره هنا وأما الجار فتارة  
 يكون حرفا فلا يكون له اعراب وتارة يكون اسما وهو المضاف على القول بأنه جار للمضاف اليه فيكون له اعراب بحسب ما يقتضيه  
 العامل المسلط عليه **ب** وأما كثير الناس استقصاء ذلك الحروف **ب** نسبة الى الحروف بجاه موهلة مفتوحة فواوسا كنه ففاه وهى  
 ناحية تجاه بلبس من أعمال الديار المصرية **ب** وقد تجنبت هذين الامرين **ب** وهما ذكر ما لا ينبى عليه شئ من الاعراب والكلام  
 فى اعراب الواضحات حذفه للتطويل بما لا يترتب عليه فائدة فى المقصود **ب** وأثبت مكانه ما يفتقر به الناظر ويقرن **ب** أى  
 يتعود **ب** به الخاطر **ب** وهو فى الاصل الهاجس الذى يخطر بالبال والمراد هنا تحمله **ب** من اراد النظائر القرآنية **ب** فيزداد الوثوق  
 بصحة الترتيب المماثل لتلك النظائر ويمكن فى النفس فضل تمكن **ب** والشواهد الشعرية **ب** والمراد عندهم بالشواهد  
 الجزئية المذكورة لاثبات القواعد وبالا مثله الجزئيات المذكورة لا يوضحها فالشواهد أخص **ب** وبعض ما تنفق فى المجالس  
 النحوية **ب** من سؤال يتعلق بالاعراب وجواب عنه فانيان المصنف مكان ذينك الامرين اللذين تجنبت ما يهذه الامور التى  
 ذكرها وان حصل بها تطويل فانه لم يخل من فائدة تتعلق بغرض الاعراب ولقد أجاد المصنف رضى الله تعالى عنه **ب** ولما تم هذا  
 التصنيف على الوجه الذى قصدته وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمده **ب** اللطائف جمع لطيفة وهى من الكلام  
 ما دق معناه وخفي والمعارف الامور التى يحصل بها العرفان لكن المتبادر منها بحسب العرف الامور الحسنة النفيسة وفى  
 هاتين الصفتين لزوم ما لا يلزم **ب** سميته بمعنى اللبيب عن كتب الاعراب **ب** وهذا علم قصدت فيه المناسبة ولا خفاء بما فيه من  
 الاشعار بالمدح فيكون لقباً واللبيب العاقل وكذا الاريب فلوقال معنى الاريب لكان أحسن لاشتمال الجميع حينئذ على لزوم

مالا يلزم وما أحسن قول الشيخ بهاء الدين القبراطي رحمه الله تعالى بقرظ هذا الكتاب

جلال ابن هشام من أعاريه انا \* عروسا علمها غيره الدهر لا يبني وأبدى لأصحاب اللسان مصنفًا \* يفدى بعين كماله في اذني  
واقبه معنى اللبيب فأصبحوا \* وما منهم الا القبر الى المعنى \* وخطابي به ان ابتدأ في تعلم الاعراب ولم استمسك  
منه بأوثق الاسباب \* يعنى انه وضع كتابه هذا للبتدئ والمنتهى لاشتماله على المسائل النافعة للناس في هذا الفن التي تدرك  
بسهولة والمباحث الغامضة التي لا يدركها الا من ارتقى فيه الى ذروة الكمال وتتبع كلامه في هذين النوعين شاهد صدق بما  
ادعاه والاسباب جمع سبب وهو الحبل ويطلق أيضا على كل ما يتوصل به الى غيره وكل من تمكن الارادة ههنا لكان الاول على  
سبيل الاستعارة \* ومن الله أستمد التوفيق والصواب الى ما يحظني لذيه يجزيك الثواب \* الاستمد ادطلب المدد والصواب  
خلاف الخطا والتوفيق خلق القدرة والداعية الى الطاعة ويحظني أى يجعلني ذا خطوة والجزيل العظيم والثواب الجزاء  
كالثوب \* ووايه أسأل أن يعصم القلم من الخطا والخلل والفهم من الزيغ والزلل \* ١٧ العصمة المنع والخطا معروف

والخلل الكلام الفاسد  
المضطرب والمراد ان يعصم  
القلم من كتابة هذين الامرين  
أى كتابة ما يدل علمه ما  
والزيغ الميل والمراد هنا  
الميل عن جهة الصواب  
والزلل الخروج عما يراد  
الثبوت عليه \* والله أكرم  
مسؤل \* وواو واحدة في الخط  
وكان القياس ان يكتب  
بواوين احدهما الواو التي  
تسمل به الهمزة والثانية  
واو معمول وقد تقرر في علم  
الخط انه متى أدى القياس  
في الهموز وغيره الى اجتماع  
اثنين نحو رؤس ودأود  
حذف واحد ان لم يفتح  
الاول كقراء وقارئين وانما  
ينها على ذلك لكثر وقوع

الشرح وذكر العاطف في مقام الاعراب مستدرك لانه لا يكون الاحرف الا اعراب له أصلا  
وأقول لا فائدة في تخصيص الاستدراك بذكر العاطف بل ذكر الجار أيضا مستدرك لانه  
لا يكون الاحرفا فان قيل قد يكون اسما وذلك في الجرب بالاضافة قلت انما يقولون في هذا  
مضافا ومضافا اليه لاجار ومجرورا والجواب عن الاستدراك انه ليس المراد بالاعراب هنا  
مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا بل المراد به تطبيع المركب على القواعد  
النحوية سواء كان مبنيا أو غير مبنى والحوافى بضم الحاء المهملة وسكون الواو هو أبو الحسن  
علي بن ابراهيم بن سعيد من قرية يقال لها شبرا اللخنة من أعمال الشرقية عمل من أعمال مصر  
وهو العمل الذي قصته مدينة بلبس وريفه تسمى حوفا دخل مصر وقرأ على أبي بكر الادفوى  
وغيره وصنف اعراب القرآن وغيره توفي في ذي الحجة سنة ثلاثين وأربعمائة والخطل بالحاء المعجمة  
والطاء المهملة المفتوحة في الكلام الفاسد والزيغ الميل عن جهة الصواب ولا بأس بذكر كرتي  
من ترجمة المصنف فنقول هو الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام  
الانصارى ولد بالقاهرة سنة ثمان وسبعمائة وأخذ النحو والتصريف عن ابن الموكل وغيره  
والقرآن عن المشهدى وغيره ولم يأخذ عن أبي حبان غير انه سمع منه ديوان زهير بن أبي سلمى  
وتوفي في ذي القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة وترك ولدين أحدهما سحر الدين وكانت وفاته  
سنة تسع وتسعين وسبعمائة والاخر عبد الرحمن

بَابُ الْاَوَّلِ

(قوله وقد تبتها على حروف المعجم) في الصحاح والجعم النقط بالسواد مثل الناء عليه نقطتان يقال

٣ في ل العاطف في كتابة هذه الكلمة \* وأعظم مأمول \* أى مرجوم فلوك أملت بتخفيف الميم اذارجوته  
بَابُ الْاَوَّلِ من الكتاب \* في تفسير المفردات \* أى تبين معانيها التي وضعت تلك المفردات بازائها \* وذكر أحكامها \*  
كالجذف والاثبات والزيادة وغير ذلك \* وما كان لفظ المفردات عاما مراد المصنف به الخصوص أى بما يبين مراده فقال  
\* وأعنى \* بفتح الهمزة أى أقصد \* بالمفردات الحروف \* وهى الكلمات التي لا تدل الاعلى معنى في غيرها \* وأعنى أيضا  
بالمفردات \* ما تضمن معناها أى معنى الحروف \* من الاسماء \* التي ليست بطروف كإى ومن وما \* والظروف \* كاذ  
واذا ومتى فظهر بما قدرناه جعل الظروف قسمة للاسماء وهذا الجار والمجرور في محل نصب على الحال من الضمير المستكن  
في تضمن العائد على ما ومن بيانية وما هنا عبارة عن أشياء بدليل تبينها بالاسماء والظروف لكن إعادة الضمير مفردا مذكرا  
للفظها \* فانها أى المفردات المذكورة هى \* المحتاجة الى ذلك \* الذى تقدم ذكره من تفسير المعاني وذكر الاحكام والفاه  
لمجرد السببية \* وقد تبتها أى المفردات التي عينتها \* على حروف \* الخط \* المعجم \* أى الذى وقع عليه الاجماع وهو النقط  
تقول أعجمت الحرف اذا نقطته والمراد به هذه الحروف الحروف الهجاء التي تتركب منها الالفاظ ولا يخفى ان النقط انما هو في

بهذا فاطلاق حروف المعجم على المجموع بطريق التغليب قال الجوهري وناس يجعلون المعجم بمعنى الاجسام مثل المخرج والمدخل قال التفتازاني وقد يقال معناه حروف الاجسام أي ازالة العجمة وذلك بالنقط قلت انما يتم اذا كان جملة الهمزة للسلب مقيسا أو مسموعا في هذه الكلمة ليسهل في متعلق بالفعل من رتبها ومعنى تناوها في أخذها تقول ناولته كذا فتناوله أي أخذه وهو مخصوص بالاجسام لكنه استعمل هنا في غيرها على سبيل الاستعارة ولما فيه من المبالغة حيث جعلت تلك الامور المعقولة بمثابة الصور المحسوسة في ريبها إذ كرت على سبيل القلة في اسماء غير تلك التي عنيتها أو لا وهي ما ليس متضمنا لمعنى الحروف ولا ظرفا ككل وكلا وكلنا في ريبها كرت أيضا في افعالها كما شاؤنا وخذ لا وعدا وانما لم يصف الافعال كما وصف الاسماء بكونها غير تلك لان الافعال لم تدخل في تلك المفردات التي عنها أو لا حتى يقول وافتا لا غير تلك في ليس الحاجة الى شرحها في أي شرح الاسماء التي لم تتقدم ارادتها والافعال وقد يقال مقتضى قوله أو لا فانها المحتاجة الى ذلك ان لا يثبت لغيرها احتياج الى ذلك اضرة الحصر وهنا أثبت لغيرها الاحتياج فتنا في الكلامان وجوابه ان الحصر في الاول باعتبار شدة الاحتياج والحاجة في الثاني غير شديدة على ما يشعر به لفظ المسيس في حرف الالف أي الحرف الذي هو الالف فالاضافة بيانية والمراد به الهمزة وانعفاء برعنا بالالف نظر الى انها تصور في الخط كذلك واما الالف المراد به الحرف الهوائي الممتنع الابتداء به فسيذكره المصنف تاليا الحرف الواو ثم المذكور في هذا الحرف المراد به الهمزة كلمات منها ما هو حرف واحد هو الالف ومنها ما هو فوق ذلك واوله ألف في الالف ١٨ المفردة تأتي في بناء التانيث لاسناده الى ضمير المؤنث ولو ذكر باعتبار اللفظ لجاز

ليكن الاول اولى لانه ائت  
 أولا بقوله المفردة فالتانيث  
 ثانيا لغرض المناسبة في على  
 وجهين في أي طريقين  
 تقول هذا وجه الكلام  
 أي طريقه المقصودة منه  
 في أحدهما أن تكون في  
 بناء التانيث في حرفي تادي  
 به القريب في والاخبار عن  
 الهمزة بانها حرف للنداء  
 كالأخبار في قولك زيد  
 قائم اذ هو باعتبار المسمى والمراد ان مسمى الهمزة وهو آه من قولك آزيد مثلا حرف نداء وهذا كقولهم  
 آباء حرف جر والواو حرف عطف أو يقال هو على تقدير مضاف حذف الظهور المراد والمعنى اسم حرف ينادى به والباء اسم حرف  
 جر والواو اسم حرف عطف وكذا كل ما هو بهذه المثابة والامر فيه سهل وانما بناه عليه لان الشيخ في الدين السبكي رحمه الله  
 تعالى قدح في عبارة القوم وادعى أنها غير محررة ذلك في شرح التلخيص وينادي مبنى للفعل والقريب نائب عن الفاعل  
 ولو جعل الفعل مبنيا للفاعل المخاطب والخطاب الكل من يصلح أن يخاطب ونصب القريب على انه مفعول به أصح قبل والسر في  
 كونها وضعت لنداء القريب دون البعيد ان نداء البعيد يحتاج الى رفع الصوت وهو يحصل بكثرة الحروف والى هذه وهو يحصل  
 بان يكون آخره ألفا والمعنيان منتضيان من الهمزة فجعلت لنداء القريب في كقولهم أي قول امرئ القيس وجاز الاخبار بناء  
 على شهرة الكلام المحكي له فان قلت قد اشترى جميع الكتب مثل هذه العبارة فيقال كقولهم وقولها أي الشاعر والشاعرة  
 وان لم يشتهر بل جهل القائل يبين قلت هذه لا تدفع جواز الاخبار نظرا الى شهرة القائل كما ظنه الشيخ سعد الدين التفتازاني  
 في شرح المفتاح والحاصل ان القائل تارة يجهل فيقال كقولهم مثلا ويعود الضمير على القائل بدلالة لفظ القول وتارة يعلم  
 ويكون المحكي مشهورا بالنسب اليه بحيث يتبادر للذهن بذكر القول الى معرفة قائله فيجوز الاخبار بناء على هذا وما نحن فيه  
 من هذا القبيل في آفاطم مهلا بهض هذا التبدل في وان كنت قد أزمعت صرعى فاجلي وهذا البيت من بحر الطويل عروضة  
 وضرب به تمبوضان وكذا جرؤه الاول وهو مفعلي بمعنى ان عروضة جاءت على وفق ضرب به زنة رويامن غير اخراج للعرض عن

أجمعت الحرف والتجيم مثله ولا يقال عجمت ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي  
 يختص أكثرها بالنقط من بين سائر حروف الاسم ومعناه حروف الخط المعجم كما تقول مصدر  
 الجامع وصلاة الاولى أي مسجد اليوم الجامع وصلاة الساعة الاولى وناس يجعلون المعجم بمعنى  
 الاجسام مصدر امثال المخرج والمدخل أي من شأن هذه الحروف ان تجتم انتهي قال التفتازاني  
 في حاشية الكشاف بعد ما ذكر ما في الصحاح وقد يقال معناه حروف الاجسام أي ازالة العجمة  
 وذلك بالنقط وفي الشرح انما يتم ذلك اذا كان جعل الهمزة للسلب مقيسا أو مسموعا في هذه  
 الكلمة انتهى وأقول يمكن ان يكون في قول التفتازاني وقد يقال ايما الى ما في الشرح

حرف الالف

الالف المفردة (قوله آفاطم مهلا بهض هذا التبدل) هذا مصدر بيت من معلقة امرئ القيس

وزنه المعهود وأكثر ما تكون التقفية في مطلع القصيدة وقد تأتي في أثناءها عند الخروج من غرض إلى غرض كما وقع هنا فان امرأ القيس استعمل التقفية في أول قصيدته حيث قال قفانك من ذكري حبيب ومنزل \* بسقط اللوى بين الدخول فحومل ثم قفي هنا بعد أبيات مرت له والاصل فأطمة فرخم بحذف الهاء وأبقى الميم على فتحها جريا على اللغة الفصحى وهي لغة من ينوي المحذوف مهلا مفعول مطلق كما هالا إلا أنه حذف زائده وجعل بدلا من اللفظ بالفعل كضربا زيدا فبعض منصوب به لان الفعل الذي جعل المصدر بدلا منه على الاصح كما صرح به ابن مالك في التسهيل وبعضهم يرى أنه منصوب بالفعل المحذوف أي أمهلى بعض هذا التبدل أي أخريه عنها هذا الوقت والتبدل بدال مهملة التغيخ والازماع الاجماع وتصميم العزم عليه قال الجوهري تقول أزمعت الأمر ولا تقول أزمعت عليه وقال الفراء أزمعته وأزمعت عليه بمعنى مثل أجمعت وأجمعت عليه والصرم بفتح الصاد مصدر صرمه إذا قطعه والصرم بالضم اسم للقطيعة والاجمال الاحسان فان قلت ما المعين لجل النداء هنا على نداء القريب قلت القرينة الصارفة إلى ذلك ألا ترى إلى قوله في هذه القصيدة يخبر بجعله مع هذه المرأة

ويوم دخلت الخدر خدر عذيرة \* فقالت لك الويلات انك مرجلي تقول وقد مال الغيبط بنا معنا \* عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل فقلت لها سييري وأرخي زمامه \* ولا تبعدينني عن جنالك المعلى المراد بعذيرة المشار إليها هنا هي فاطمة المنداة في قوله فأطم مهلا البيت على ما صرح به بعض الشارحين والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة الهودج ومرجلى أي مصيرتي راجلا لعقرك ظهر بعيري والغيبط بالغين المعجمة والطاء المهملة ١٩ على وزن الرغيف رحل يسند به

الهودج للنساء والجنى ما يجنى أي يقتطف من الثمرة عبره هنا عن اللذة التي ينالها من هذه المرأة على طريق الاستعارة والمائل ترشح إذا تعليل جنى الثمرة مرة بعد أخرى ونقل ابن الجبار ببناء معجمة وزاى وهو شارح ألقية ابن معطى عن شيخه أنه أي هذا

عجزه وان كنت قد ازمعت صرما فاجلى كذا في الشرح وفي المعلقات صرعى بالاصافة إلى ياء المتكلم وطاقم بالفتح مرخم فاطمة على الاكثر وهو ان بنوى المحذوف وهي فاطمة بنت العميد بن ثعلبة العذرية صاحبة امرئ القيس ومهلا بمعنى أمهلى وأصله اهها لا مصدر أمهل حذف زائده وجعل بدلا عن النلفظ بالفعل وهو الناصب لبعض وقيل ناصبه محذوف تقديره أمهلى وقيل اتركى والتبدل بالمهملة من الدل بالفتح بمعنى الغنج وازمعت بالزاي والعين المهملة قال الخليل ازمعت على أمر إذا ثبت عليه عزمك وقال الكسائي يقال ازمعت الأمر ولا يقال ازمعت عليه وقال الفراء ازمعته وازمعت عليه بمعنى والصرم بفتح الصاد مصدر صرمت الشيء إذا قطعته وبضمها اسم للقطيعة والاجمال الاحسان وفي الشرح والمعين لجل النداء هنا على القريب القرينة وهي ظاهرة وأقول هي خطابه عقيب النداء لصاحبه بالمعانية فان مثله لا يصدر إلا بين مخاطبين يكون أحدهما قريبا من الآخر (قوله وهذا خرق لاجماعهم) وذلك

الحرف الذي هو أحد أحرف النداء للتوسط أي لنداء المنادى المتوسط بين القريب والبعيد وان الحرف الذي وضع للقریب أي نداء القريب هو **يا** دون غيره من أحرف النداء وهذا الكلام المنقول عن الشيخ **خرق** لاجماعهم أي لاجماع النحاة من وجهين الأول دعوى ان الهمزة للتوسط وانما هي عندهم لنداء القريب فقط والثاني كون القريب لم يوضع لندائه غير **يا** والقد **خرق** اجماع النحاة مبنى على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر بتميز اتباعه ووقع لبعض العلماء تردد فيه وجعل المصنف ذلك الكلام نفس الخرق اغرض المبالغة في التشنيع وتأويله بدو خرق يفوت هذا الغرض وقد ذكر الشيخ عبد القاهر في قولها **فاقمها** اقبال وادبار \* انه لا مجاز في شيء من الطرفين وانما المجاز في الاسناد نفسه حيث جمعت كأنها تجسمت من الاقبال والادبار قال ولو قلنا المراد ذات اقبال وادبار خرجنا إلى شيء مغسول وكلام عامي مرذول **ووجه** الثاني من وجهي الالف المفردة **أن** تكون هي **لا** لاستفهام وحقيقته طاب الفهم **ولو** قيل طاب الافهام لكان له وجه اذا يطلب من المستفهم الاما يمكن أن يفعله وانما يفعله الافهام لا الفهم القائم بغيره فيكون الافهام هو المطلوب منه وغايته أن يكون الاستفهام أخذ من المزيد وليس يبدع فقد تقدمت أمثلة كثيرة منه عند الكلام على قول المصنف في الديباجة ومعضلات يستشكها الطلاب وفي كلام الجوهري إشارة إلى ذلك فانه قال واستفهمني الشيء وأفهمته وقد يجاب بان المطلوب الحقيقي في الاستفهام هو الفهم والافهام وسيلة إلى ذلك المطلوب واعتبار المقاصد أولى من اعتبار الوسائل فلذلك جعل لطلب الفهم لا الافهام فان قيل ينتقض بنحو افهم فان حقيقته طلب الفهم وليس باستفهام فالجواب ان المراد طلبه الفهم وذلك لان

الطالب مصدر أضيف الى المفعول فلا بد له من فاعل والاصل وحقبة الاستفهام طلب الانسان فهمه فحذف الضمير المضاف اليه وعوض عنها لام التعريف على رأى الكوفيين أو تقول هي للعهد والتعريف اللامى قائم مقام التعريف الاضافى من غير حذف وتعويض فالعهد هو فاعل الطلب فاذن لا يرد النقص فافهم فانه وان كان لطلب الفهم لكنه لطالب فهم شخص آخر غير الطالب نحو حمزة (أزيد قائم) برفع نحو على انه خبر مبتدأ محذوف أى هو نحو كذا وبنصبه على تقدير فعل أى أعنى مثلاً وجوز بعضهم فى مثله أن يكون منه وباعلى اسقاط الخافض أى فى نحو كذا قلت وليس ذلك بمقيس فى مثل هذا الموضع فلا ينبغى التخرىج عليه وهو قد أجزا الوجهان وهما كون الهمزة لنداء وكونه للاستفهام (ب) فى قراءة الحرميين (ب) نافع المدنى وابن كثير المكي قوله تعالى فى سورة ٢٠ الرمز (أمن) بجميع واحدة خفيفة (ب) هو فانت (ب) أى قائم بوظائف العبادات

انهم اتفقوا على ان الهمزة لنداء القريب واتفقوا على ان نداء القريب ليس منصرفا (ب) (قوله فى قراءة الحرميين) أمن هو فانت المراد بالحرميين نافع وابن كثير وقراءتهم فى هذه الآية وكذلك قراءة حمزة بتخفيف الميم قال ابن عطية فى تفسيره بعد ان صرح بجواز الوجهين واستظهر كون الهمزة فى الآية للاستفهام التقريرى والوجه الثانى ان يكون حرف نداء والخطاب لاهل هذه الاوصاف وكانه يقول أصحاب هذه الاوصاف قل هل يستوى قال وهذا معنى صحيح الا انه أجنبي عن معنى الآيات قبله وبعده وفى التعليل وفيه نظر فان الأمور بالقول فى الآية السابقة وهى قل تمتع هو النبي صلى الله عليه وسلم وكذا الخطاب بقل يا عبادى وبقول انى أمرت ولا شك ان الصفات المذكورة فى قوله أمن هو فانت آناه الليل ساجدا واقفا يجذر الآخرة ويرجو رحمة ربه يمكن جعله للنبي صلى الله عليه وسلم بل هو الاجدر بها فاقبل الآية وما بعدهما مناسب لها لا أجنبي عنها (وأقول) مع ان ابن الصائغ سبقه الى ذلك ليس هذا نظرا فيما قال ابن عطية وانما هو بيان لوجه آخر على تقدير كون الهمزة لنداء وذلك ان قول ابن عطية ان معنى الآية على جعل الهمزة لنداء أجنبي عما قبلها وما بعدها انما هو على تقدير ان يكون الخطاب لاهل الاوصاف المذكورة كما صرح به وأما على تقدير ان يكون لموصوف معين هو النبي صلى الله عليه وسلم الخطاب بما قبل الآية وما بعدها فوجه آخر ليس فى كلام ابن عطية تعرض له (قوله) وبعده انه ليس فى التنزيل نداء بغيره (ب) هذا قال ابن الصائغ الابعاد بمجرد هذا لا يظهر فكيف فى القرآن من مفرد لم يقع الا فى محل واحد نحو ضيرى الزبانية العهن نعم لو اردف ذلك بان النداء بالهمزة فى كلام العرب قابل لاتجه ولو كان به غنية انتهى وفى الشرح هذا لا يشبه ما الكلام فيه فان البحث فى كلمة قرآنية تتردد بين معنيين لاحدهما نظير فى القرآن دون الآخرة وأقول الاولى ان يقول بين معنيين كلاهما فى القرآن ولم ترد تلك الكلمة فيه لاحدهما ووردت فيه للآخر لان قوله لاحد المعنيين نظير فى القرآن دون الآخرة مطابق لما نحن فيه لان لكل من الاستفهام ونداء القريب نظير فى القرآن اللهم الا ان يريد لاحد المعنيين معبر عنه بتلك الكلمة نظير فى القرآن وليس للآخر معبر عنه

آناه الليل (ب) أى ساعاته واحدها انو يكسر الهمزة وسكون النون أى كعمل قلت وليست هذه القراءة مختصة بالحرميين كما يشعر به كلام المصنف بل قرأها حمزة أيضا (ب) وكون الهمزة فيه (ب) أى فى هذا الكلام (ب) لنداء هو قول الفراء (ب) من الكوفيين (ب) وبعده (ب) امان الابعاد أمن التبعيد والثانى أولى لمناسبة قوله بعد ويقرب به فانه من التقريب (ب) انه ليس فى التنزيل نداء بغيره (ب) هذا فاعل الفعل من بعده أى وبعده قول الفراء انتفاء وقوع نداء بغيره فجعل الهمزة هنا لنداء محل على ما لم يقع له نظير فى القرآن مع امكان السلامة منه وهو بعيد قال بعض من

عاصر المصنف الابعاد بمجرد ما ذكر لا يظهر فكيف فى القرآن من مفرد لم يقع الا فى محل واحد كضيرى والزبانية والعهن قلت هذا لا يشبهه ما الكلام فيه فان البحث مفروض فى كلمة قرآنية تتردد بين معنيين لاحدهما نظير فى القرآن دون الآخرة كالمهمزة فى الآية حيث ترددت بين أن تجعل للاستفهام وله فى التنزيل نظائر وان تجعل لنداء اولها نظيره فيه فابن هذا من ضيرى ونحوه وفى تفسير ابن عطية تجوز الوجهين لكنه أبعد ووجه النداء به أجنبي من معنى الآيات قبله وبعده قلت وفيه نظر لان المأمور بالقول فى الآية السابقة وهو قل تمتع هو النبي صلى الله عليه وسلم وكذا هو الخطاب بقوله قل يا عبادى وقوله قل انى أمرت أن أعبد الله وقوله قل انى أخاف ان عصيت ربي وقوله قل ان الخاسرين الذين خسروا أنفسهم فابعد الآية المتقدمة وما قبلها مناسب لها لا أجنبي عنها (ب) ويقرب به (ب) أى قول الفراء شيئا من الاول (ب) سلامته من دعوى المجاز (ب) اللازم على جعل الهمزة للاستفهام

فإذا لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته بحضوره أنه يستلزم الجهل بالاستفهام عنه والجهل على الله سبحانه وتعالى مستحيل قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لا شك أن الاستفهام طلب الفهم ولكن هل هو طلب فهم المستفهم أو وقوع فهم من لم يفهم كالثامن كان فإذا قال من يعلم قيام زيد له مر وبجضور بكر الذي لا يعلم قيامه هل قام زيد فقد طلب من المخاطب الفهم أعني فهم بكر وإذا كان كذلك فلا بد في صدور الاستفهام من يعلم المستفهم عنه ولا مانع حينئذ من جعل الاستفهامات الواردة في القرآن على حقيقتها بناء على أن طلب الفهم مصرف إلى غير المستفهم كما في قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني فهموا استفهام حقيقي طلب به إقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بأنه لم يقل ذلك ليحصل فهم النصارى ذلك فيتمتع رعدهم كذبهم فيما ادعوه هذا كلامه قلت ومنه سؤال جبريل النبي عليه الصلاة والسلام عن الإيمان والاسلام والاحسان حيث قال ما الإيمان قال الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وتؤمن بالبعث قال ما الاحسان قال ان تعبد الله كأنك تراه وفي آخر الحديث ثم أدبر فقال ردوه فلم ير شيئاً فقال هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم فقد استفهم جبريل النبي صلى الله عليه وسلم ليحبب بما أجاب فيه فهم الحاضرون ويتعلموا دينهم ٢١ ولم يكن غرضه طلب فهم نفسه بل فهم غيره

من يستمع الجواب وهو على هذا الاستفهام حقيقي **ب** والثاني سلامته **ب** من دعوى كثرة الحذف اذ التقدير عند من جعلها للاستفهام أمن هو قانت خير أم هذا الكافر أى المخاطب بقوله **ب** أى يحكى قوله **ب** قول تمتع بكفرك قليلاً **ب** ولو جعل القانت غير القانت كافراً كان أو عاصياً لكان حسناً فإنه ذكر أو لا مقابل القانت باعتبار القسمين أما الكافر فصريحاً وأما غير المخلص فتلويحاً **ب** فحذف شيآن معادل

بم انظير فيه فانه حينئذ يطابق (قوله اذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته) في الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكي وهذا ليس على الاطلاق وإنما يستحيل اذا كان طلب الفهم مصرفاً إلى المتكلم بالكلام الاستفهامى وأما اذا كان مصرفاً إلى غيره من يطلب فهمه فلا يستحيل كما في قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وأى فهموا استفهام حقيقي طلب به إقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بأنه لم يقل ليحصل فهم النصارى ذلك فيتمتع رعدهم كذبهم فيما ادعوه انتهى (وأقول) فيسه نظراً ما أولاً فلا ن قول النحاة حقيقة الاستفهام طلب الفهم ليس معناه طلب الفهم مطلقاً سواء كان للطالب أو لغيره بل معناه طلب الفهم للطالب المتكلم بالاستفهام (قال التفتازانى) في المطول في باب الانشاء وأنواعه على ما ذكره المصنف خمسة لانه اما ان يقتضى كون مطلوبه ممكناً أولاً والثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول أمر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول أمر في الخارج فان كان ذلك الأمر انتفاء فعل فهو النهى وان كان ثبوته فان كان بأحد حروف النداء فهو النداء والافالامر فانت تراه كيف جعل المطلوب بالاستفهام حصول أمر في ذهن الطالب وأما ثانياً فلان المعنى الحقيقي للفظ يقصد منه أولاً وبلا واسطة معنى آخر مقصود من ذلك اللفظ وعلى هذا فلا يكون فهم الحاضر من المطلوب حصوله من الاقرار المطلوب بأداة الاستفهام معنى حقيقياً لتلك الاداة لان فهم الحاضر من مقصود ثانياً وبلا واسطة الاقرار أولاً وبلا واسطة (قوله اذ التقدير عند من جعل الاستفهام أمن هو قانت خير أم هذا الكافر) أى المخاطب بقوله قل تمتع بكفرك في

الهمزة **ب** وهو أم **ب** والخبر **ب** وهو خبر بل ثلاثة أشباههذان الامر ان ومعادل مدخول الهمزة وهو ما دخلت عليه أم وهذا ألبق بتقرير كثرة الحذف وكلام المصنف هذا صريح في ان أم المقدره متصله وان الاستفهام هنا ليس على حقيقته ولا يكون للانكار وسبب أن الكلام فيه **ب** ونظيره **ب** أى نظيره هذا الكلام **ب** في حذف المعادل **ب** وهذا ظرف لغوي يتعلق بنظير **ب** قول أبى ذؤيب الهذلى **ب** ذؤيبهم همزة بعد ذال معجمة تصغير ذئب **ب** دعوى اليها القلب اى لامره **ب** سميع فإدرى أرشد الطلاب **ب** وهذا البيت من بحر الطويل عروضه وضره مقبوضان **ب** تقديره **ب** أى تقدير المعادل المحذوف **ب** أى نعى **ب** فام معادلة للهمزة فى أرشد وما بعد أم وهو نعى معادل لما بعد الهمزة وهو رشد وضهير المؤنث من اليها وطلابهم اعاد إلى المحبوبة وانى لامره سميع حال من القلب أو معترضه والشد بضم الراء واسكان الشين المعجمة خلاف النى والطلاب مصدر طالب بمعنى طاب تكادع بمعنى خدع ووجه العدول عن المجرى إلى المزيد قصد المبالغة لان المفاعلة فى الاصل للغالبه والفاعل متى غواب فى الفعل ازداد اجتهاده فيه وقوى داعيته الى تحصيله فيجى **ب** أبلغ وأقوى واللام فى لامره للتقوية وتقديم المعمول لارادة الحصر أى انى أسمع أمره لا أمر غيره والفعليه الاخيره معطوفه على الاولى والاستفهامية فى محل

انصب على انهما مفعول أدري وهو معلق عن العمل والمعنى ان قلبه دعاها الى طلب الوصل من هذه المحبوبة فجهل حقيقة الحال في ذلك الطلب أرشد هو أم غي وقد كرر المصنف انشاء هذا البيت بتمامه في أثناء الكلام على أم حيث قال مسئلة سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها كقول الهذلي وأنشده وكرر أيضا انشاده به وهو فإأدري أرشد طلابها في أواخر الباب الخامس حيث ترجم على حذف المعطوف ونظيره في أي نظير تركيب تلك الآية في محي الخبر كلمة خير واقعة قبل أم في آية فصلت في آفن باقي في النار خير أمن يأتي آمنابوم القيامة في لكن الخبر في هذا مذكور وفي تلك مقدر في ذلك ان تقول في الخطاب هنا لكل من يصلح ان يخاطب بالأمين شخص في لا حاجة في البيت في المذكور في الى تقدير معادل لصحة قولك ما أدري هل يرشد طلابها في معنى ان المهمة في البيت محتملة لان تكون لطلب التصديق وحينئذ يمنع تقدير المعادل لخروج الاستفهام حينئذ لان يكون تصور يامع فرض كونه تصديقا هذا خلف في وامتناع في أي ولا امتناع في ان يؤتى لها بعد ادل في لان الايمان به يقتضى ان يكون الاستفهام مصر وفاطلبه مسندا أو مسندا اليه أو غير ذلك فتكون هل حينئذ لطلب

التصور وهي لا تستعمل الا لطلب التصديق قلت وهذا منتهى بقوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله رضي الله عنهما هل تزوجت بكر أم نبيا ساقه البخاري في هذا النص في كتاب الجهاد في باب استئذان الرجل الامام قال ابن مالك في التوضيح فيه شاهد على ان هل قد تقع موقع المهمة المستفهم به عن التعمين فتكون أم بعد ما متصلة غير منقطعة لان استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابر لم يكن الا بعد علمه بتوجهه اما بكر أم نبيا فطلب فيه

التعليق وفي هذا التقدير تقرير لان أم متصلة وقد صرح في الكلام على أم انها اذا كانت مسبوقه بمزة استفهام لزم ان يكون الاستفهام حقيقيا وقد سلم ان الاستفهام في الآية مجازي كما سبق انتهى وأقول سياتي لنا هناك ما يحقق ان مراده ان أم المتصلة المسبوقه بمزة لا للتسوية قد تكون المهمة معها للاستفهام الحقيقي لان المهمة معها ادعاء للاستفهام الحقيقي واعلم ان الصواب في عبارة المصنف ان يقول أي المخاطب بتمتع بكفرك (قوله) ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل في البيت وذلك بأمر تجعل المهمة فيه لطلب التصديق والمعادل انما يكون مع طلب التصديق (قوله) وامتناع ان يؤتى له معادل لانها لا تكون الا لطلب التصديق وفي الشرح فان قلت ينتقض بقوله عليه السلام يعني في حديث جابر بن عبد الله الذي ساقه البخاري في كتاب الجهاد هل تزوجت بكر أم نبيا قلت استشهد ابن مالك به على ان هل قد تقع موقع المهمة فيأتي المعادل فيأتي النقص كما ذكرنا لكان لقائل ان يمنع اتصال أم في هذا الحديث لجواز ان تكون منقطعة فاستفهم أولا ثم اضرب واستفهم ثانيا فالقدير بل تزوجت نبيا وحينئذ فلا ينقص انتهى وأقول الدليل على كون أم في الحديث متصلة من وجهين أحدهما وقوع المفرد بعدها قال التفتازاني عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيد قام أم عمر ولان المفرد بعد أم دليل كونها متصلة وثانيهما ما قاله ابن مالك في كتابه المسمى بشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ان استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابر لم يكن الا بعد علمه بتوجهه اما بكر أم نبيا فطلب منه الاعلام بالتعمين كما كان يطلبه بأي فالموضع اذا موضع المهمة لم يكن استغنى عنها بهل ويثبت بذلك ان أم المتصلة قد تقع بعده كما تقع بعد المهمة انتهى والجواب عن النقص ان

الاتيان

الاعلام بالتعمين كما كان يطلبه بأي فالموضع اذا موضع المهمة لم يكن استغنى عنها بهل ويثبت

بذلك ان أم المتصلة تقع بعد هل كما تقع بعد المهمة وقد مر باننا لان سلم اتصالها في الحديث لجواز ان تكون منقطعة ونبيام مفعول بفعل محذوف دل عليه المذكور فاستفهم أولا ثم اضرب واستفهم ثانيا والتقدير بل تزوجت نبيا في كذا لا حاجة في الآية الى تقدير معادل لصحة تقدير الخبر بقولك كمن ليس كذلك في يخرج حينئذ عن ان يكون من قبيل ما حذف فيه حرف العطف والمعطوف اذا المعنى مع كون التقدير أمن هو قانت اناه الليل كمن ليس كذلك مستقيم من غير احتياج الى تقدير المعادل قلت ولوجعل المصنف المقدر لفظ كغيره كالفعل الزمخشري لكان أولى تقديرا للمحذوف ما أمكن فان قلت قد يرجح تقدير المعادل في الآية بجموافته للقراءة الاخرى وهي أمن هو قانت مشددة الميم بادخال أم على من والتقدير اغير القانت خير أم من هو قانت قلت هو مراض بجواز تقدير أم المذكور منقطعة أي بل أمن هو قانت كغيره والاضراب هنا حسن الموقع كانه بعد ما لخص الموجب لان يخص الله تعالى بالعبادة واخلاص الدين له قيل دع بيان الموجب وسألهم هل من شكر به وقام بوظائف العبودية له كمن غمظ نعمه وآثر الاشراك على التوحيد ومعنى الاستفهام على قرأتها في التحفيف والتشديد التبعيت

وقد قالوا في قوله تعالى أفن هو قائم على كل نفس بما كسبت ان التقدير بـ أحد شيئين اما لو كان ليس كذلك أو لم يوجد هو  
وهزة ان من قوله ان التقدير مفتوحة على جعل القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم وهو سائغ تقول مثلًا قال أبو حنيفة هذا الحكم أي  
اعتقده ورآه وتقول أيضا قال فلان بكذا أي جزم به فالفتح على الاول كما في عرفت ان زيدا افضل وعلى الثاني كما في قولك جرت بان  
عمر قائم لكن حذف الجار ويحتمل أن يكون القول بمعنى المشهور ورفته كسر همزة ان على الحكاية لكن ذلك يتوقف على صدور  
هذا اللفظ المحكي بعينه منهم وليس على يقين منه فان ثبت انهم قالوه كذلك فالكسر واضح على انه لو علم صدور المحكي عنهم على  
هذا الوجه لم تتعين الحكاية وكان لا تجب على القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم ولا يخل ذلك بالعرض اذا المقصود الاعلام بانهم  
جعلوا التقدير كذا وهو حاصل سواء فحتمت أو كسرت ويحتمل ان يقال يجوز الكسر وان لم يتحقق صدوره المحكي بعينه منهم بناء  
على صرف الحكاية الى المعنى كما لو قال شخص ان زيدا قائم وقصدت الحكاية بالمعنى فيجوز لك اذن ان تقول قال فلان زيدا قائم  
أي قال معنى هذا اللفظ وهو ان زيدا قائم فؤدى العبارتين واحدا وقد ذكر المصنف تلاوة هذه الآية في الحكم الرابع الذي  
اختصت به الالف عن بقية أدوات الاستفهام وهو تمام التصوير حيث قال واما الثاني فلانه غير ممكن في نحو أفن هو قائم على كل  
نفس بما كسبت \* واعلم ان في الآية سؤالين أحدهما انها سبقت مساق الاحتجاج ٢٣ على المشركين في اشراكهم بالله  
فما وجه ارتباط الكلام

التيان لعل بـ بدل وان ثبت نادر والنادر في حكم العدم (قوله وقد قالوا في قوله تعالى أفن هو قائم  
على كل نفس بما كسبت ان التقدير بـ ليس كذلك أو لم يوجد هو ويكون وجهه - لو الله شركا  
معطوف على الخبر على التقدير الثاني) هذا التقدير الثاني صرح به صاحب الكشاف فقال ويجوز  
ان يقدر ما يقع خبر المبتدأ ويعطف عليه وجهه او وتمثيلا أفن هو بهذه الصفة لم يوجد هو وجهه له الله  
وهو الله الذي يستحق العبادة وحده شركا قال أبو حيان فيه اقامة الظاهر مقام المضمرة في قوله  
وجعلوا لله أي وجعلوا له وفيه حذف الخبر غير المقابل وأكثر ما جاء هذا في الخبر المقابل وأقول  
وضع الظاهر هنا موضع المضمرة نكتة وهي الدلالة على زيادة التشنيع عليهم بجملة شركا  
لله لانه اسم للمستحق لذاته العبادة وحده وفي الشرح ولم يلح على وجه اختصاص العطف على  
الخبر بهذا التقدير الثاني دون الاول وأقول لاح لي أنامن فضل الله تعالى وجه اختصاصه بذلك  
وهو حصول المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه التي هي شرط في قبول العطف بالواو في  
التقدير الثاني وعدم حصوله في التقدير الاول قال أهل المعاني في نحو زيد يكتب ويشعر  
مقبول للنسبة بين الشعر والكتابة وزيد يعطى ويشعر غير مقبول لعدم المناسبة بين الاعطاء  
والشعر وعابوا على أبي تمام قوله  
لا والذي هو عالم النوى \* صبروا أبا الحسين كريم

بما قبله وتفرعه عليه ليصح  
موقع الفاء وجوابه انه لما  
ذكر بل لله الامر جميعا  
أي ليس لاحد منه شيء  
بضل من يشاء ويهدي من  
يشاء ويصيب الكافرين  
بما أراد من القوارع وعلى  
لهم ثم يأخذهم قيل افالله  
الذي هذه افعاله القائم  
على كل نفس بما كسبت  
كشركائهم الذين لا يعلمون  
لهم ضرا ولا نفعا حتى  
يكفروا به وبآياته ويعرضوا  
عن توحيد السؤل الثاني

لم عدل عن الاسم الصريح الى الموصول وجوابه ان ذلك لقصد التفتيح بواسطة الابهام الذي يتضمنه الموصول مع تحقيق ان  
القيام كائن وانهم عارفون به محققون منه ما تدعش له الاباب ويكون بـ ممدخول الواو من قوله تعالى وجعلوا لله شركا  
معطوف على الخبر على التقدير الثاني وقد صرح به الزمخشري في الكشاف فقال ويجوز ان يقدر ما يقع خبر المبتدأ ويعطف  
عليه وجهه او وتمثيلا أفن هو بهذه الصفة لم يوجد هو وجهه له الله وهو الله الذي يستحق العبادة وحده شركا هذا كلامه وفيه  
اقامة الظاهر مقام المضمرة لاجع الى من دلالة على أنهم أثبتوا الشركا لاله الحق الجامع لصفات الكمال المنزه عن النقائص  
ولهذا أتى بالاسم الجامع المعاني الاسماء الحسنى كلها وهو الله وانظر لم لا يجوز ان تكون هذه الجملة معطوفة على الخبر المقدر في  
الاول وهو ممكن ليس كذلك فانه مقدر بجملة على رأي الاكثرين فان قلت اعلمهم رأوا وجهه ان الهمزة لانكار الابطالى وهو غير  
مئات في العطف اذا اشركهم ثابت لا يتطرق الى وقوعه ابطال قلت لا يتبين جعل الانكار ابطاليا حتى يرتكب اذ يجوز ان  
يكون توبيخا بمعنى لا ينبغي ان يكون وذلك ان مضمون الاولى على هذا التقدير هو اعتقادهم ان القائم على كل نفس بما كسبت  
مماثل لمن ليس كذلك وهذا لا ينبغي ان يقع ومضمون الثانية انما اتهم الله سبحانه وتعالى شركا وهذا ايضا مما لا ينبغي ان يكون  
وقد رأيت لبعض المعاصرين من أهل الشام ان العلة في امتناعهم من عطف هذه الجملة على الخبر المقدر بقوله لم يكن ليس



كذلك هي ان ليس انفي الحال وجهه الماضي فلا يحسن العطف عليه الا لتكنه قلت وهو غلط اذا الجملة المصدرية بليس صلة  
 لا خبر والعطف انما هو على الخبر لا على الصلة **وقالوا** التقدير في قوله تعالى **في سورة الزمر** **يقف بوجهه** وهو **أعز**  
 اعضائه الذي كان يتقى المخاوف بغيره وقاية له فصار حيث أتى في النار مغالوة يداه الى عنقه يتقى بوجهه بسوء العذاب **في أي شدته**  
**في يوم القيامة** أي كمن ينعم في الجنة **وقدره** الخشيري بقوله كمن آمن من العذاب والظاهر ان قوله كمن ينعم في الجنة خبر عن  
 التقدير الذي هو بمعنى المقدر فلا معنى حينئذ لادخال حرف التفسير على الخبر ويمكن ان يجعل خبر هذا المبتدأ محذوف أي التقدير  
 ثابت فدل ذلك على ان ثم مقدر افسر بقوله كمن ينعم فلا دخال حرف النفس به حينئذ موقوع **وقالوا** أيضا **في قوله تعالى**  
**في سورة فاطر** **يقف زين له سوء عمله** فراه حسنا **التقدير** **يقف** كمن هداه الله **وقالوا** وانما صار والى التقدير لان من مبتدأ وهي  
 اما موصولة أو شرطية ومدخول الفاء من قوله فراه حسنا معطوف على زين له سوء عمله داخل في حكم الصلة أو الشرط فيلزم  
 المصير الى تقدير خبر أو جزاء يدل عليه الكلام وبقية تضميه المقام فيجوز أن يكون التقدير كمن هداه الله **يقف** بدل فان الله يضل من  
 يشاء ويهدي من يشاء **وقالوا** الهمة على هذا الانكار التساوي والمحذوف خبر قطعه او من موصولة **يقف** أو التقدير ذهبت نفسك عليهم  
 حسرة **يقف** باعادة ضمير الجماعة على من باعتبار معناها والهزة على هذا الانكار التحسر المذكور والمحذوف اما خبر ومن  
 موصولة أو جزاء ومن شرطية وقدر وهذا المحذوف **يقف** فلا تذهب نفسك عليهم حسرات **وقالوا** الفاء من فلا تذهب للسببية  
 فان ما تقدمه سبب للنهي عن التحسر ٢٤ **وعليهم** من علق بتذهب كما يقال هلك عليه حيا ومات عليه حزنا ومنع الخشيري

تعلقها بحسرات قال لان  
 صلة المصدر لا تقدم عليه  
 قلت وفيه كلام مستقف عليه  
 ان شاء الله تعالى في الباب  
 الثالث وحسرات مفعول  
 له أي لا تهلك نفسك لاجل  
 الحسرات وفي جمعها الشمار  
 يتضاعف اغتمامه على  
 أحوالهم وكثرة مساوي  
 أفعالهم المقتضية للتأسف  
 عليهم فان قلت كيف عدل

وقالوا المناسبة بين مرارة النوى وكرم أبي الحسين حتى يعطف أحدهما على الآخر بالواو **قوله**  
**وقالوا** التقدير في قوله تعالى **يقف بوجهه** سوء العذاب يوم القيامة أي كمن ينعم في الجنة  
 قدره ابن عطية كالنعمين وقدره الخشيري كمن آمن من العذاب وقدره الجرجاني كمن لا يصيبه  
 العذاب وفي الشرح الظاهر ان قوله كمن ينعم في الجنة خبر عن التقدير الذي هو بمعنى المقدر  
 فلا معنى اذا دخال حرف التفسير على الخبر ويمكن ان يجعل خبر المقدر محذوف أي ثابت  
 وذلك يدل على ان ثم مقدر افسر بقوله كمن ينعم في الجنة انتهى **وأقول** مثل هذا التركيب  
 أعنى ادخال حرف التفسير على الخبر وكثير في عبارات المصنفين **قوله** وجاه في التنزيل موضع  
 صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ على العكس مما نحن فيه وهو قوله تعالى كمن هو خالد في  
 النار ذكر الكشاف وغيره ثلاثة أوجه في قوله تعالى كمن هو خالد في النار أحدها أن يكون

المصنف عن الجمع الى الأفراد وهو مفعول لهذه النكتة قلت وقع نظيره لصاحب المفتاح واعتذر عنه  
 الشريف الجرجاني بقوله **وقال** حسرة دون حسرات مبالغة في الانكار أي ما كان ينبغي أن يكون منك تحسر ما اذا ينفع ولا  
 يجدي لان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء ما أنت عليهم بوكيل وقد كرر المصنف تلاوة هذه الآية في النوع السادس من  
 الجهة السادسة من الباب الخامس حيث قال **وقول** بدر الدين بن مالك في قوله تعالى **يقف زين له سوء عمله** فراه حسنا ان جواب  
 الشرط محذوف وان تقديره ذهبت نفسك عليهم حسرة بدل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات أو كمن هداه الله بدل فان  
 الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء والتقدير الثاني باطل ويجب عليه كونه من موصولة الى هنا كلام المصنف وفيه بحث ستره  
 ان شاء الله تعالى عند اقتضاء النوبة اليه **وقال** وجاه في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ **يقف** بيناه حذف المفعول  
 ورفع المبتدأ على انه نائب عن الفاعل وهذا **يقف** على العكس مما نحن **يقف** أي مما كلامنا **يقف** فيه وهو قوله **يقف** في سورة القتال **يقف** كمن  
 هو خالد في النار وسقوا ماء حميم أي أفن هو خالد في الجنة يسقى من هذه الانهار كمن هو خالد في النار **يقف** وسقوا ماء حميم اقطع  
 امعاءهم وهذا الذي قاله المصنف في الآية ليس متعينا لجواز أن يكون كمن هو خالد في النار بدلا من كمن زين له سوء عمله في قوله  
 تعالى **يقف** كمن على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله واتبعوا أهواءهم ويكون قوله مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار من ماء  
 غير آسن وأنهار من لبن لم يتغير طعمه وأنهار من خمر لذة للشاربين وأنهار من عسل مصفى ولهم فيها من كل الثمرات ومنفردة من  
 ربهم معتراضين البديل والمبدل منه ويجوز أيضا أن يكون كمن هو خالد في النار خبر مثل الجنة على حذف مضاف تتم به المعادلة  
 وتصح المقابلة والتقدير أمثل سا كن كمثل من هو خالد أو التقدير أمثل الجنة كمثل جزء من هو خالد في النار وهو كلام في صورة

الانبات ومعناه النفي لانطوائه تحت حكم كلام مصدر بحرف الانكار ودخوله في حمزه وهو قوله أفن كان على بينة من ربه كن زينا له سوء عمله وفائدة حذف حرف الانكار زيادة تصوير المكابرة من يسوي بين التمسك بالبينه فهو التابع له وانه بمنزلة من يثبت التسوية بين الجنة التي تجرى فيها الانهار وبين النار التي يسقى أهلها الحميم **وجاء** أي المبتدأ والخبر **وجاء** مصرحاً به ما على الاصل في قوله تعالى في سورة الانعام **وجاء** أو من كان ميتاً فأحييناه **أي** ضالاً فهديناه **وجاء** جعلنا له نوراً يمشي به في الناس **في** والمراد به اليقين والحكمة **في** كمن مثله **في** أي كالكافر الذي صفة **في** الظلمات ليس بخارج منها **في** قال الزمخشري كمن صفة هذه وهي قوله في الظلمات ليس بخارج منها **في** ان هذه الجملة كما هي تقع صفة ٢٥ لكافر في قولك صرت برجل

في الظلمات ليس بخارج منها **في** الخاطب فيها لا يتفك عنها ولا يتخلص منها فاذا قلت صفة في الظلمات ليس بخارج منها **في** فمناه انما اذا تم وصفه **في** هذه العبارة فهو مبتدأ وخبر أي صفة هذا اللفظ **وجاء** وكذا **وجاء** مصرحاً به ما على الاصل في قوله تعالى في سورة القتال **وجاء** أفن كان على بينة من ربه **في** أي حجة وبرهان من عنده والمراد به رسول الله صلى الله عليه وسلم **في** كمن زين له سوء عمله **في** وعدا به الله ورسوله والمراد أهل مكة **في** والاولى اصل أدوات الاستفهام ولهذا خصت **في** دون بقية الأدوات الاستفهامية **في** لا تثبت لغيرها من تلك الأدوات وكان الصواب والاولى

خبر المبتدأ المحذوف كما ذكره المصنف وثانها أن يكون بدلاً من كمن زين له سوء عمله وما بينهما اعتراض ابيان ما يمتاز به من هو على بينة في الآخرة لانكاره المساواة بين التمسك بالبينه والتابع له واهي هذين الوجهين فقوله تعالى مثل الجنة مبتدأ محذوف الخبر أي فيما قصصنا عليك مثل الجنة وثانها أن يكون خبر المثل الجنة وتقديره أمثل أهل الجنة كمثل من هو خالد في النار فرى من حرف الانكار وحذف ما حذف منه تصوير المكابرة من يسوي بين التمسك بالبينه والتابع له وانه بمنزلة من هو على بينة من يسوي بين الجنة والنار واعلم ان ما يذكره المصنف من آية أو غيرها بعد ذلك كحكم مثاله لا يقتضي تعيينه لذلك الحكم وعدم احتمال غيره بل انما يقتضي صحة كونه من ذلك الحكم فاحفظ هذا وكن ذا كراهه فانه ينفك في الجواب عن تشبهات كثيرة (قوله ولهذا خصت بأحكام) أي ولو كان الالف أصل أدوات الاستفهام انفردت من بين أدواتها بأحكام لا توجد تلك الأحكام في غيرها من أدواته فالداه داخله على المقصور فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص شيء بالآخر هو تصرفه على الآخر لان معناه جعله بحيث يخص الآخر ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على أن المقصود هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلان بالذ كرا اذا كرته دون غيره كذا في المطول قال السيد في حاشيته وحاصله يرجع الى ملاحظة معنى التمييز والانفراد لان تخصيص شيء بالآخر في قوة تمييز الآخر به فالما ان يجعل التخصيص مجازاً عن التمييز مشهوراً حتى صار حقيقة واما ان يجعل من باب التضمين بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيين معا وتكون الباء المذكورة صلة للمضمن ويقدر للمضمن فيه أخرى فيقال في تخصصك بالعبادة مثلاً غيرك **في** انما خصصها بالعبادك وفي الشرح يعني أي المصنف ان هذه الأحكام لا تثبت لغيرها من أدوات الاستفهام وكان الصواب والاولى ان يقول ولهذا خصت بها أحكام كما استراه قريبا انتهى وأقول يريد بالصواب ما نقله عن **في** الدين السبكي ان الصواب دخول الباء على المقصور ويريد بالاولى ما نقله عن حاشية سعد الدين ان الشائع العربي دخولها في المقصور وفيما قاله نظر فانه اذا كان المعنى ان هذه الأحكام ثابتة للهزة منفقة عن غيرها من أدوات الاستفهام كما اعترف به تكون الأحكام مقصورة لان المقصور هو الثابت للمذكور المنفي عن غيره فيكون دخول الباء على الأحكام هو الصواب والاولى (قوله بدلى منها معصم الخ) ذكر ابن يمين بين هذين البيتين بيتا وهو ولما التقينا بالثنية

٤ نى ل ان يقول ولهذا خصت بها أحكام لما استراه قريبا **في** أحدها جواز حذفها **في** مفردة مما تدخل عليه والآخرها من أدوات الاستفهام قد يحذف مع ما دخل عليه فيكون حذفه بطريق التبعية لا بطريق الاستقلال **في** سواء تقدمت على أم كقول عمر بن أبي ربيعة **في** الخروع وولد في الليلة التي قتل فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهي ليلة الاربعاء لاربع بقين من ذي الحجة سنة ٢٣ وكان الحسن البصري رحمه الله تعالى اذا جرى ذلك يقول ان حق رفع وان باطل وضع **في** بدلى منها معصم **في** حن جرت \* وكف خصيب زينب بينان **في** فلما التقينا بالثنية سلمت \* ونار عنى البقل اللعين عناني **في** فوالله ما أدري وان كنت داريا \* بسبع رمين الجرام ثمان أراد بسبع **في** المعصم بكسر الميم

وقح الصاد المهملة موضع السوار من الساعد وجرت رمت جرات المناسك والكف مؤنثة ولهذا أنت الضمير العائد اليها من زينت وخصيب بمعنى مخصوبة اما بالحناه أو غير ذلك مما يتزين به النساء والبنان أطراف الاصابع والثنية طريق العقبة وان كنت داريا جلة معترضه بين أدري ومعموله المعاق هو وعنه وهو يسبع رمين وضمير رمين عائد الى البنان أو الى هذه المرأة وصواحبها ويروي مينا بالالف بعد النون ومعناه ظاهره والجر جرات المناسك والمعنى انه ذهل بسبب رؤية ما يداله من محاسن هذه المرأة عند رميها بالجرات فلم يدبر مع كونه من أهل الدراية أسبع حصيات رمين أم بثمان أم لم تتقدم أي الف على أم كقول الكهيت بصيغة التصغير ٢٦ طربت وماشوقا الى البيض أطرب \* ولاعبا مني وذو الشيب يلعب \* وهذا مطلع قصيدة له في رثاء أهل البيت ومدحهم والتالم لما تنفق لهم من مصائب الدنيا وفي الصحاح الطرب خفة تصيب الانسان لشدة حزن أو سرور والظاهر انه استعمله في مطلق الخفة يقول حصلت لي خفة لكن لا لا جل شوق الى النساء ولا لا جل لعب وانما حصلت للمعاق المحن بأهل بيت النبوة قال المصنف أراد أوذو الشيب يلعب \* وهو استئناف على تقدير سؤال كانه قبل ولم لا تلعب فقال أوذو الشيب يلعب على جهة الانكار فأشار الى علة عدم اللعب وهي كونه ذا شيب ولقائل ان يقول لا يتعين هذا شاهدا على حذف الهمزة لجواز ان يكون مما حذف فيه حرف النسب للقريظة أي وذو الشيب لا يلعب

قصيدة له في رثاء أهل البيت ومدحهم والتالم لما تنفق لهم من مصائب الدنيا وفي الصحاح الطرب خفة تصيب الانسان لشدة حزن أو سرور والظاهر انه استعمله في مطلق الخفة يقول حصلت لي خفة لكن لا لا جل شوق الى النساء ولا لا جل لعب وانما حصلت للمعاق المحن بأهل بيت النبوة قال المصنف أراد أوذو الشيب يلعب \* وهو استئناف على تقدير سؤال كانه قبل ولم لا تلعب فقال أوذو الشيب يلعب على جهة الانكار فأشار الى علة عدم اللعب وهي كونه ذا شيب ولقائل ان يقول لا يتعين هذا شاهدا على حذف الهمزة لجواز ان يكون مما حذف فيه حرف النسب للقريظة أي وذو الشيب لا يلعب

سلمت \* ونازني البغل اللذين عناني والمعصم بكسر الميم موضع السوار من الساعد وجرت رمت جرات المناسك قال في الصحاح والجرمة واحدة جرات المناسك وهي ثلاث جرات يرمي بالجرار والجرمة الحصاة والبنان أطراف الاصابع (قوله طربت وماشوقا الخ) هذا مطلع قصيدة في مدح أهل البيت وراثتهم وفي الصحاح الطرب خفة تصيب الانسان لشدة حزن أو سرور (قوله أراد أوذو الشيب يلعب) في اشرح ولقائل ان يقول لا يتعين هذا شاهدا على حذف الهمزة لجواز ان يكون مما حذف منه حرف النسب للقريظة أي وذو الشيب لا يلعب انتهى وأقول ان المصنف لم يستعمل هذا البيت لي حذف الهمزة وانما مثل به له والمثال لا يقتضي عدم احتمال غير الممثل له بخلاف الشاهد فانه يقتضي ذلك والفرق بينهما ان المثال جزئي ذكر لايضاح قاعدة والشاهد جزئي ذكر لاثباتها (قوله ثم قالوا تصحبا الخ) قبل هذا البيت أبرز وهابين المهاتمى \* بين خمس كواعب أتراب والمهاتمى الوحدى اسمه يرميها للنساء بالغسة في تشبيهه عيونهن بعينونها وفي الصحاح وجاء فلان يتهادى بين اثنين اذا جاء عيشي بينهما معقد عليهم ما من ضعفه وعمايله وكذلك المرأة اذا تهادت في مشيتها من غير ان يمشيها أحد قبل تهادي والكواعب جمع كاعب وهي الجارية يسد ونديها للثود والاراب اللدات يقال هذه ترب هذه أي لدتها (قوله وقال المتنبي احيا وأبصر الخ) المتنبي هو أحمد بن الحسين بن الحسن أبو الطيب الجعفي ولد بالكوفة سنة ثلث وثلثمائة ونشأ بالشام أكثر المقام بالبادية وقال الشعر في حديثه حتى بلغ فيه النهاية وانصل بالامير سيف الدولة أبي الحسن بن حمدان ثم مضى الى مصر ومدح بها كافتور الخادم ثم خرج منها وورد العراق وقرئ عليه بهاد يوانه قال محمد بن يحيى العلو كان المتنبي وهو صبي ينزل في جوارى بالكوفة وكان أبوه يعرف بهيدان السقا يستقي لنا ولاهل المحلة ونشأ هو محبا للآداب فطلبه وصحب الاعراب فجاءه نابه مدسني بدوي وقد تعلم الكتابة فلزم أهل العلم وكان المتنبي خرج الى كلب وادعى انه علوي حتى ثم ادعى النبوة وذلك بمادية السماوة فخرج اليه أمير حص (لؤلؤ من قبل الاخشيدي فقتله وأمره وحبس به بالشام الى ان تاب ثم أطلق بعد ما أشرف على القتل قال ابن أيوب خرج المتنبي من بغداد الى فارس فقتل بالقرب من النعمانية في رمضان سنة أربع

واختلاف في قول عمر بن أبي ربيعة ثم قالوا تصحبا قلت بهرا \* عدد القطر والخصى والتراب وخسين فقبل أراد تصحبا \* فهو كلام انشائي حذف منه هزة لاستفهام فيكون من قبيل ما نحن فيه وهو قيل انه خبر أي أنت تصحبا \* بكسر هزة ان على الحكاية ويفتحها على ان القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم كما مر وتقدير المصنف لا نت ليس على انه محتاج اليه بحسب الصناعة وانما هو لتحقيق كون الكلام خبرا لانشاء وهو معنى قلت بهرا \* يفتح الموحدة واسكان الهاء وراه مهمة \* قلت أحبا حباه برني بهر أي غلبني غلبه \* فهو مقول مطلق حذف عامله جواز الواجبة له صفة هو صوف محذوف على ما قدره وقد يقال لا حاجة الى هذا التقدير اذ يمكن ان تقدر بهرني حباهم او هو محصل المقصود من الاخبار بكونه حباهم وهو أولى تقديرا للمحذوف ما أمكن \* وقيل معناه عجبنا \* وبهذا جزم في الصحاح وانشد البيت شاهدا على ذلك \* وقال أبو الطيب أحيا وأبصر ما قاسيت ما قتلا \* والبين جار على ضعي وما عدلا

المتنبي

والاصل أحياء فحذف همزة الاستفهام وهذا المبدؤ كره المصنف شاهد الاستدلال على مدعاه حتى رد عليه ان المتنبي ليس مما  
 يمتح بكلامه في اللغة العربية وانما أورد بمثالا والواو من قوله وأيسر ما لاقت ماقتلا للحال والمعنى التعجب من حياته  
 يقول كيف أحياء وأقل شيء فاستبته قد قتل غيري ويجوز ان الحاجب هذا الوجه الذي ذكره المصنف وأبدى وجهها آخر لاهزة  
 تقدر معه فقال ويجوز أن يكون أحياء من باب أفعل التفضيل حذف المضاف اليه استغناء عما شريك بينه وبينه فيه كأنه قال أحياء  
 ما قاسبت وأيسر ما قاسبت فحذف المضاف اليه في الاول استغناء عنه بالثاني أو حذف من الثاني استغناء عنه بالاول ثم آخر لما عتمد  
 الثاني من حيث اللفظ كما في قولهم نصف وربع درهم واما أحياء باعتبار المعنى فيجوز أن يكون مأخوذا من حي الشيء إذا كان  
 فيه حياة كأنه قال أظهر شيء فيه حياة مما قاسبته يقتل ويجوز أن يكون مبنيا من أحييته إذا جعلته حيا كأنه قال أظهر شيء بحياء  
 مما قاسبته يقتل والاختفاء يفتس بغير ذلك في الاختيار وفي الضرورة من باب أولى ولكن قياسية هذا الحذف عند من  
 اللبس واما عند خوفه فلا يجوز الحذف قولاً واحداً وتخصيص الاختفاء بنسبة هذا الحكم اليه في عرف المصنفين يقتضي ان  
 غيره يخالف ذلك وقد صرح بعضهم بان حذفها عند أمن اللبس من ضروريات الشرح قال ابن قاسم في الجني الذي وهو ظاهر  
 مذهب سيبويه قال والمختار ان حذفها مطرد اذا كان بعد هاءم لكثرة نظامه ونظرا قلت وهو كثير مع تقدمه والاحاديث طالحة  
 بذلك وقول ابن الحاجب حذف الهمزة شاذ وانما تقع للضرورة وسره ان الحروف التي تدل على الانشاء لها صدر الكلام فلجواز  
 حذفها لجواز تأخيرها من منظور فيه باعتبار هذه الملازمة فانها غير مسلمة ووجهل في أي الاختفاء عليه في أي حذف الهمزة  
 قوله تعالى في حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام يخاطب فرعون في ذلك نعمة تمنها على ان عبدت بني اسرائيل في أي ذللتهم  
 واتخذتهم عبدا فان حذف الهمزة هنا لا يقع في الالباس بالخبر ضرورة ان ما أخبر عنه ليس بنعمة بل هو نعمة فكيف يتوهم  
 الاخبار بانها نعمة وانما المقصود الانكار المقاد بالهمزة المحذوفة قال الزمخشري وتلك ٢٧ اشارة الى خصلة شنعاء مهمة لا يدري

وخسين وثلاثائة (قوله والاصل أحياء) ذكر ابن الحاجب في اماليه والزمخشري في ملقطه  
 من كتاب أبي الغني وجهين آخرين أحدهما انه أخبر عن نفسه أي أعيش ثانيهما ان أحياء أفعل  
 تفضيل وفي الكلام تقديم وتأخير وحذف مضاف اليه والاصل ما قتل أحياء ما لاقت وأيسر

ماهي الا بتفسيرها ومحل  
 ان عبدت الزفع عطف بيان  
 لتلك ونظيره وقضية اليه  
 ذلك الامر ان دابر هو لاء

مقطوع والمعنى تبديدك لبني اسرائيل وقوله تعالى هذا ربي في المواضع الثلاثة المحكية عن ابراهيم عليه الصلاة والسلام  
 حيث قال تعالى فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب الاكفان فلما رأى القمر بازغا قال هذا ربي فلما أفل  
 قال لئن لم يهدني ربي لا كون من القوم الضالين فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر فلما أفلت قال يا قوم اني بريء مما  
 تشركون فانه لا يخفى ان ابراهيم صلوات الله وسلامه عليه لم يقصد حقيقة الاخبار في شيء من المواضع الثلاثة بروية ما رآه  
 من تلك الاجرام السماوية وحاشاه من ذلك بل قصد الاستهزاء والانكار عليهم فحذف الهمزة لظهور المراد وانتفاء اللبس  
 وهو المحققون على انه في أي على ان الكلام الواقع في الصورتين بخبر وان مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه انه مبطل  
 فيصيح كلامه كما هو غير منعقب لمذهبه لانه ادعى الى قبول الحق وأنجي من التعجب ثم يكره أي يرجع عليه في أي على  
 كلام خصمه بالابطال بالجملة بعد ما حكاها أولا على صورته ولا محذور في ذلك بل فيه اظهار النصف أو استدراج الخصم الى  
 الاقرار بالحق وقرأ ابن محيصن في عجم فحذف الهمزة فياء تصغير فصادم موهلة فنون في سوا عليهم أنذرتهم في همزة واحدة وهمزة  
 التسوية محذوف وقال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه الصلاة والسلام وان زني وان سرق قال جبريل وان زني وان  
 سرق في فاشاهد في قول النبي صلى الله عليه وسلم اذ الاصل أو ان زني أو ان سرق روى البخاري في اول كتاب الجنائز عن أبي ذر  
 رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاني آت من ربي فأخبرني أو بشرني انه من مات من أمته لا يشرك بالله شيئا  
 دخل الجنة قلت وان زني وان سرق قال وان زني وان سرق وفي موضع وفي بعضها التصريح بان الآتي هو جبريل فهذا  
 مما حذف فيه الهمزة لان اللبس لانه عليه الصلاة والسلام قصد استهزاءهم جبريل عن دخول الجنة فان مات من أمته  
 لا يشرك بالله شيئا يثبت مع فرض زناه وسرقته ولا بد من تقدير الهمزة ولتأمل أن يقول لم لا يجوز أن يكون الاصل ايدخل  
 الجنة وان زني وان سرق فيكون المحذوف الهمزة وما دخلت عليه جميعا دلالة ما سبق على ذلك والجملة الواقعة بعد حاله فلا  
 يكون هذا من فرض المسئلة في شيء على ما ذكرناه أو لا قتائله

في الثاني انها ترد لطلب التصور وهو السؤال عن ادراك غير النسبة نحو ازيد قائم أم عمرو **فالنسبة هنا معلومة**  
لا يطلب ادراكها وانما السؤال عن تعيين المسند اليه **وطلب التصديق** وهو السؤال عن ادراك النسبة نحو ازيد قائم **فان**  
المسؤل عنه هو ادراك النسبة بين هذين الطرفين واما كل من طرفيها اللذين هما المسند والمسند اليه فليس بمسؤل عنه وقد  
نازع بعض المتأخرين في قول الجماعة ان المسؤل عنه في نحو المثال الاول وهو ازيد قائم أم عمرو هو ادراك المسند اليه على  
التعيين لا النسبة فانها معلومة فقال تصور زيدا وعمرو بخصوصه حاصل للسائل عند السؤال فكيف يسأل عنه وانما الجهول  
المطلوب عنده نسبة القيام الى أحدهما ٢٨ على التعيين وهو غير التصديق الذي كان حاصله عنده وذلك لان التصديق بان

أحدهما لا بعينه قائم أمر  
حاصل عنده وائس مسؤلا  
عنه والمطلوب بالسؤال هو  
التصديق بان أحدهما  
معينا كزيد بخصوصه قائم  
وهذان التصديقان  
يختلفان الا انه لما كان  
الاختلاف بينهما باعتبار  
تعيين المسند اليه في أحدهما  
وعدم تعيينه في الآخر وكان  
أصل التصديق حاصل  
توسعا في كونهما بان  
التصديق حاصل وان  
المطلوب هو تصور المسند  
أو المسند اليه أو قديم  
قبوده وهذا كلام حسن  
فتأمل **وهل يختص بطلب**  
**التصديق** بمعنى انها  
لا تكون غيره لكن عبارته  
لا توفى بذلك فقد صرحوا بان  
المرور بالباه هو المقصور  
دون المقصور عليه الا ترى  
ان معنى قوله تعالى يختص  
برحمته من يشاء يجعل رحمته

ملا قيمت قال وانما يستعمل ذلك في الشعر ولو قلت في النثر أفضل واكرم الناس زيد لقمع **(قوله**  
**الثاني** انها ترد لطلب التصور نحو ازيد قائم أم عمرو وطلب التصديق) يعني ان الهمزة تستعمل  
مرة لطلب التصور وأخرى لطلب التصديق والتصديق ادراك ان النسبة واقعة أو ليست  
بواقعة والتصوير ادراك غير ذلك وهذا عند الاوائل من الحكماء ومقتضى عبارة المتأخرين  
ان التصديق هو الادراك المقارن للحكم ومختار الامام الرازي انه المجموع المركب من ادراك  
ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة ومن تصور النسبة وطرفها قال السيد في حاشية المطول  
والتحقيق انها أي الهمزة في قولك أدبس في الاناء أم غسل لطلب التصديق أيضا فان السائل قد  
تصور الدبس والغسل وبعد الجواب لم يرد له في تصورهما شيء آخر أصلا بل بقي تصورهما على  
ما كان فان قيل التصديق حاصل له حال السؤال فكيف يطلبه أجب بان الحاصل هو التصديق  
بان أحدهما مطلقا في الاناء والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان أحدهما معينا كما غسل مثلا  
في الاناء وهذان التصديقان مختلفان الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند اليه  
في أحدهما وعدم تعيينه في الآخر وكان أصل التصديق حاصل توسعا والحكمه بان التصديق  
حاصل وان المطلوب هو تصور المسند اليه أو المسند أو قديم قبوده انتهى **(قوله** وهل مختصة  
بطلب التصديق) ظاهر سياق كلامه ان معناه ان هل لا ترد الا لطلب التصديق فتكون الباه  
داخلة على المقصور عليه ويحتمل ان يعني ان هل منفردة من بين ادوات الاستفهام بطلب  
التصديق فقط لا يتصف به غيرها لان ما عداها من ادوات الاستفهام اما لطلب التصور فقط  
واما لطلب التصور مرة والتصديق أخرى فالباه في كلام المصنف داخلة على المقصور قال  
الفتاواني في حاشية العنصر معنى اختصاص زيد بالقيام انه من بين الأشخاص منفرد بذلك  
الوصف لا يتصف به غيره فالباه داخل في المقصور قال الله تعالى يختص برحمته من يشاء وقد يراد  
انه مختص من بين الاوصاف بالقيام لا يتصف به غيره أي مقصور على القيام لا يتجاوز الى القعود  
فالباه داخل في المقصور عليه والاستعمال العربي هو الاول انتهى **(قوله** وبقية الادوات  
مختصة بطلب التصور) يعني لا ترد الا لطلب التصور فالباه داخلة على المقصور عليه ويحتمل ان  
يعني ان ما عدا الهمزة وهل من ادوات الاستفهام منفرد بطلب التصور فقط لا يتصف به غيره

فالباه

مقصورة على من يشاء دون غيره لا العكس فكان المناسب ان يقول وهل

يختص بها طلب التصديق كما قال صاحب التلخيص ولا اختصاص التصديق بها ووصوه به شارح الشيخ به الدين السبكي وشدد  
النكير على ما خالف هذا الاستعمال وفي حاشية الكشاف للفتاواني ان الباه قد تدخل على المقصور عليه كما قال الزنجشيري في  
الحمد لله دلالة على اختصاص الحمد به والشائع العربي هو الاول هذا كلامه وعليه يتمشى ما وقع للمصنف هنا بمقال دعوى  
اختصاص التصديق لطلبه بقره عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكر أم ثيبا اذ هي فيه للتصور وقد علمت ما فيه وفي  
شرح الكافية للرضي وربما تجي هل قبل المتصلة على الشذوذ يعني قبل أم المتصلة وقضية هذا مجي هل اطاب التصور قليلا  
فان كان سنده في ذلك الحديث فليس بقاطع لما تقدم **وبقية الادوات** مختصة بطلب التصور **على** لا يستعمل غيره

وفيه ما هو منتقض بام المنقطعة فانها من بقية ادوات الاستفهام وهي لطاب التصديق فقط قال الشيخ ابا الذين السبكي في شرح التلخيص ولا شك انها بمعنى أم من ادوات الاستفهام وقد عدها السكاكي في شرح المفتاح ووجهه ان كان متصلة بالاستفهام فيها واضح أو منقطعة فهي مقدره قبل الهمزة لا يقال ان كانت متصلة فليست مستقلة بالاستفهام فانها لانستعمل الامع الهمزة وان كانت منقطعة ففهم الضراب لاننا نقول كون المتصلة لانستعمل الامع الهمزة لا يخرجها عن الاستفهام ولا شك ان كل واحد مما قبلها او ما بعدهما مستفهم عنه وكون المنقطعة فيها الضراب لان الاستفهام جزء منها أو واحد من غيرها وانما تعني المنقطعة التي فيها استفهام دون المحضة للضراب وقد صرح النجاشي بعد أم من حروف الاستفهام وذكره الشيخ أبو حيان وغيره الى هنا كلامه قلت اكنى انا استشكل عددهم لام من ادوات الاستفهام اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فثبت مشاركتها لما قبله في كونه مستفهما عنه بقضية العطف الا ترى انك اذا قلت أزيد قائم أو عمرو وكان ما بعده مستفهما عنه كما كان مع أم المتصلة ولم يقل أحد بان أو من حروف الاستفهام واما المنقطعة فلان سلم ان الاستفهام جزء منها هو لا أحد من غيرها بل المفيد له الهمزة

لا يجدي المصنف نفعاً في رفع النقص الوارد عليه هنا فانه معترف بما قاله غيره من ان أم من ادوات الاستفهام كما يجي في قريباً ان شاء الله تعالى في نحو من جاك وما صنعت وكم مالك وأين بيتك وعتى سفرك فبالاستفهام في ذلك كله لطاب التصور وهذا ظاهر فان قيل السائل بقوله من جاءك قد حصل التصديق بان أحد اجاب المخاطب وهذا التصديق مغاير للتصديق بان زيدا مثلاً اجاب المخاطب فهو لسؤاله بطلب التصديق الثاني قطعاً فتكون من اطلب التصديق دون التصور على قياس ما سبق في الهمزة مع أم

فالباء داخله على المقصور أيضاً كما عرفت وفي الشرح وفيه ما مر من دخول الباء على المقصور عليه مع انه منتقض بام المنقطعة فانها من بقية ادوات الاستفهام وهي لطاب التصديق فقط كما صرح به النجاشي ثم قال وانا استشكل عددهم لام من ادوات الاستفهام مطلقاً اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فثبت مشاركتها لما قبله في كونه مستفهما عنه بقضية العطف واما المنقطعة فلان سلم ان الاستفهام جزء منها هو لا أحد من غيرها بل المفيد له الهمزة المقدره لكن هذا البحث لا يجدي للمصنف نفعاً في دفع النقص الوارد عليه هنا فانه معترف بما قاله غيره من ان أم من ادوات الاستفهام انتهى وأقول قد علمت ان الباء فيه تحتمل أن تكون داخله على المقصور ولعلمهم انهم ادوات الاستفهام ان سلم انهم عدوها من لان المتصلة ملازمة لعنا الحقيق أو المجازي سابقاً عليها والمنقطعة مفارقة في الغالب لعنا متأخراً عنها ولم يريدوا انها موضوعة للاستفهام ومعنى كلام المصنف وبقية الادوات الموضوعة للاستفهام فلا يرد عليه النقص بام لانها ليست بموضوعة له (قوله وعلى النفي نحو ألم نشرح اولاً أصابتكم مصيبة) في الشرح التمثيل بالآية الثانية للنفي سهو ظاهر فان لمافية وجودية لانافية لا يقال الاستفهام فيه لانكار فهو في معنى النفي لاننا نقول انما يكون في معنى النفي ان لو كان ابطالياً وانما هو توحي فلان في لا بحسب الصورة ولا بحسب المعنى انتهى وأقول ليس هذا الذي أورده بل يقال بوجهه لان الكلام في ان مدخول الهمزة نفي واذا كان معنى الهمزة الانكار كانت في نفسها نفياً لا مدخولها ثم انه يمكن ان لا يكون التمثيل بالآية سهو على تقدير ان تكون لما وجودية وذلك بناء على ما سيذكره المصنف عن الزمخشري وجماعة من ان العاطف بعد الهمزة يعطف الجملة التي بعده على جملة مقدره بينه وبين الهمزة وتقدير ذلك ان يقال ان

المتصلة نحو أزيد قائم أم عمرو فالجواب ان بينهما فرق وذلك ان السائل بمن جاءك لم يتصور خصوصية زيدا أو عمرو وبهذا السؤال فاذا اجبت زيدا مثلاً فاد زيدا في تصور المسند اليه بحسب خصوصية ويختلف بحسب التصديق أيضاً بخلاف قوله أزيد قائم أم عمرو واذا لا يختلف فيه الجواب تصور ابل مجرد التصديق في الثالث انها أي الهمزة لا تدخل على الانيات كما تقدم في التمثيل بنحو أزيد قائم أم عمرو وهو على النفي نحو ألم نشرح بلك صدرك وهذا واضح ونحو أو ما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثلها قائم اني هذا أقل هو من عند أنفسكم وقد أوع كثير من رأيناها بالاعتراض على المصنف هنا ويجهلون التمثيل بهذه الآية لا دخول الهمزة على النفي من قبيل السهول وظهور ان لمافي الآية وجودية والمعنى أقلتم كذا حين اصابتكم مصيبة قد أصبتم مثلها فان قلت الاستفهام هنا لانكار فهو في معنى النفي فالهمزة داخله على ما هو منفي معنى لا صورة فصح التمثيل من هذه الجهة فان كذا ذكر بعض المصريين من أهل الشام وليس بشئ لان الانكار في هذه الآية توحي لا ابطالي فانه لم يرد له ليس منفية الا صورة ولا معنى بل هو تحقق الثبوت ولذلك يتعلق التوحي بوجوده وقد يقال ان الواو لطف والمعطوف عليه محذوف أي ألم تجز عوا وقلتم

كذاحين أصابتكم تلك المصيبة فالهمزة داخله على نفي مقدر كأنها داخله في ألم نشرخ على نفي مذكور وبكون هذا حسنا لان فيه تمثيلا للنفي باعتبار حالته من الذكرو التقدير فان قلت المصنف لا يرى القول بمثل هذا في الهمزة الداخلة على حرف العطف بل يرى ان الهمزة مقدمة من تأخير لغرض التنبيه على اصالتها في تمام التصدير كما سيصرح به قريبا فاذا يكون المعطوف عليه من قوله تعالى في قصة أحد ولقد صدقكم الله وعده وعلى هذا فلا نفي لامذكور او لامقدرات او الاشكال بحاله قلت المصنف رحمه الله لم يذكر هذا الوجه في الوجوه التي

وتنحو بقوله الاصطلاح لم يسمي أم لها جلد في إذا الآتي الذي لاقاه امثالي وسيأتي الكلام على هذا البيت في اقسام الهمزة في ذلك الحكم وهو الدخول على الاثبات تارة وعلى النفي أخرى وتقول أقام زيد أم لم يقم بما دخل أم على النفي وتقول أقام زيد أم قد باد خالها على الاثبات وفي هذا اعتراف من المصنف بان أم من أدوات الاستفهام الحكم في الرابع تمام التصدير بدليلين أحدهما التلاذ كره أم التي للضرب كما يذكري غيرهما من بقية الأدوات الاستفهامية لا تقول قام زيد أم أقعد وتقول أم هل قعدت وأنا لا تحقق صحة هذا الحكم وهو امتناع وقوع الهمزة بعد أم الاضربية فان صح اتجه سؤال الفرق بين أم وأختها بل الاضربية اذ قد سمع وقوع الهمزة بعد بل كما حكاه الخشري وغيره انه قرئ بل أدرك علمهم في الآخرة وقرئ أيضا بل أدرك بفتح اللام وتشديد الدال ٣٠ وأصله بل أدرك على الاستفهام وهو الدليل الثاني انها أي الهمزة إذا كانت في جملة

معطوفة بالواو أو بالفاء أو بضم قدمت على العاطف تنبيه على اصالتها في التقدير نحو أو لم ينظروا أفلم يسيرا أم إذا ما وقع آمنتهم به فساق الامثلة الثلاثة مرتبة على ترتيب الممثل له في الذكرو وكان الاصل ان يقال وألم ينظروا أفلم يسيرا أو أم إذا ما وقع لان أول الاستفهام

مدخول الهمزة قبل منفي محذوف والهمزة للتقرير بما بعد النفي والتقدير ألم تفعلوا كذا وقلتم حين أصابتكم فتكون الآية مثلا للدخول الهمزة على منفي لكنه مقدر وهذا هو معنى تقدير صاحب الكشف أفعلمت كذا وقلتم حين كان كذا وعبارته لما ذاب بقائهم وأصابتكم في محل الجر باضافة لما اليه وتقديره أفعلمت حين أصابتكم وأني هذا نصب لانه مقول والهمزة للتقرير والتقريب والمعطوف عليه ماضي من قصة أحد من قوله تعالى ولقد صدقكم الله وعده ويجوز أن يكون محذوفا كانه قيل أفعلمت كذا وقلتم حين كان كذا (قوله وهو منتهى ما فانه انشأ كها في ذلك) يمكن ان يقال مراد ذلك البعض ان الهمزة تدخل على الاثبات وعلى النفي دون باقي الالفاظ الموضوعه للاستفهام فلا ترد على أم لانها ليست موضوعه للاستفهام وان كانت لاتفارقة في الغالب (قوله فيقولون التقدير في أفلم يسيرا وأفضرب عنكم الذكرو صفا) في الشرح كان

جزء من جملة الاستفهام وهي معطوفة على ما قبلها من اجل والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف وان خصت ينبغي الهمزة بتقدمها على العاطف تنبيه على رسوخ تقدمها في التصدير لان اصل أدوات الاستفهام هو واخوانهم أي اخوات الهمزة من بقية أدوات الاستفهام تتأخر في الاولى يتأخر في الاجزاء انكسر نونه أقل من انكسرت حيث هو جمع قلة واخوات كذلك فينبغي ان يقال يتأخر عن حرف العطف كما هو قياس جميع اجزاء الجملة المعطوفة من تأخرها عن العاطف نحو وكيف تكفرون فإني تذهبون فإني تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون فإني الفريقة من فسالك في المناقنين فنتين هذا الذي ذكرناه من ان الهمزة مقدمة على العاطف لفظ الغرض التنبيه على تمام التصدير مؤخره عنه حكاه هو في مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة أولهم الخشري ولو قال منهم لكان حسنا فقد نقل عن سبق الخشري انه قال بذلك أيضا فزعوا ان الهمزة في تلك المواضع في محلها الاصل في ولا تقديم ولا تأخير وهو ان العطف على جملة مقدره بينا وبين العاطف فيقولون التقدير في أفلم يسيرا وأفضرب عنكم الذكر صفا فإني مات أو قبل انقائهم أفتانح عبيتكم أمكنوا أفلم يسيرا وهذا هو التقدير في الآية الاولى في أنهم ماكم فنضرب عنكم الذكرو صفا وهذا هو التقدير في الآية الثانية في أنؤمنون به في حياته قال مات أو قبل انقائهم وهذا هو التقدير في الآية الثالثة في أنؤمنون به في حياته وهذا هو التقدير في الآية الرابعة والعطف في هذه وفي الآية الاولى والثانية تفسيرى واماني الآية الثالثة فعلى الاصل وقد ساق المصنف التقدير على طريق الالف والنشر المرتب وكان ينبغي ان يقول التقدير في كذا وكذا فيأتى بحرف العطف في الموضوعين وليس حذف العاطف من مثل هذا يفتيس حتى يرتكبه فان قامت وكذا قبل في قوله فيما سبق نحو أفلم ينظروا أفلم يسيرا أو أم إذا ما وقع فهلا وأوردت ذلك عليه

هناك قات الفرق واضح وذلك ان نحو خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أي تقدم الهمزة على العاطف نحو كذا نحو كذا فهي أخبار  
متعددة كل منها خبر مستقل نحو زيد قائم وقاعد فيجوز العطف وتر ك قياسا وغايته انه حذف هناك مضاف من بعض الامثلة  
لدلالة ما تقدم عليه أي نحو أفلم يسير وأتم اذا ما وقع وهو يضاف قولهم شيئا ن أحدهما ما فيه من التكلف والثاني هو انه  
غير مطرد في جميع المواضع (أما الاول) وهو التكلف فلا دعوى حذف الجملة فيه نظرا لان هذه الجملة معطوف عليها  
وحذف المعطوف عليه لقريته جازية لانه كان أو غير جملة ولا تكلف فيه وقد يجاب بان التكلف انما جاء من قبل خصوصية  
واقعة قبل حذف المعطوف عليه وذلك لان مثل هذا التركيب في القرآن واقع وغيره كثير ولم يصرح في شيء من صورته بهذا  
المحذوف فادعاء حذفه والحالة هذه تكلف قال ابن مالك المدعي لحذف شيء بصرح المنى بدونه لا يصح دعواه حتى يكون موضع  
ادعاء الحذف صالحا للثبوت ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف وما نحن بصدده بخالف ذلك فن جاء التكلف فان  
قوبل في هذا الوجه بتقديم بعض المعطوف الذي ارتكبه الجمهور حيث جعلوا الهمزة من جملة أجزاء المعطوف ولكنها  
قدمت على العاطف ولا شك ان هذا التقديم على خلاف الاصل كما ان الحذف كذلك وقد يقال انه في أي تقديم الهمزة  
في أسهل من حذف الجملة لان المتجوز فيه على قولهم أي قول الجمهور في أقل لفظا من المتجوز فيه على قول الحاذقين  
لان هذا مفرد وذلك جملة وقد يهارض بان هذا المفرد خرف والتجوز في الحروف قليل يجمع ان في هذا التجوز بتقديم الهمزة  
على مركزها الاصل في تنبيهها على اصالة شيء في شيء أي اصالة الهمزة في التصدير في ٣١ والترجيح هذا الوجه غير قوي فتأمل  
وهو اما الثاني وهو عدم

ينبغي ان يقول التقدير في كذا وكذا وكذا يأتي بحرف العطف في الموضعين وليس حذف حرف  
العطف من ذلك بتعبس حتى يرتكبه وأقول لما كان الغرض هنا مجرد التعداد وترك العاطف كما  
يتركه الممل على الكاتب انما يرفع حسابها فيقول مثلا ادركت اب فرس من غير عطف (قوله  
فان قوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال انه أسهل منه) اعقل ان يقول الحذف كثير في  
الكلام وتقدم بعض المعطوف قليل لا يكون الا في الشعر (قوله واما الثاني فلانه غير ممكن في  
نحو أفن هو قائم على كل نفس بما كسبت) قال ابن الصائغ أي مانع من تقدير المدبر للوجودات  
فن هو قائم على كل نفس بما كسبت على الاستفهام التقريري المقصود به تقرير ثبوت الصانع  
والمعنى أين تنفي المدبر فلا أحد قائم على كل نفس بما كسبت لا يمكن ذلك بل المدبر موجود قائم  
على كل نفس هو هو اه وفي الشارح لا نسلم عدم الامكان لجواز ان يقدر أنهم ضالون فن هو

الاطراد فلا نه غير ممكن  
في نحو قوله تعالى أفن هو قائم على كل نفس بما  
كسبت ولذا قال ابن قاسم  
في الجني الداني وفيه نظر  
اما أولا فلا نسلم عدم الامكان  
فيه اذ يجوز ان يجعل من  
مبتدأ خبره محذوف وهو  
لم يوجد وحده وتجمل هذه

الجملة معطوفة على جملة محذوفة تناسب المقام والتقدير أنهم ضالون فن هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يوجد وحده والهمزة  
للازكار التوبيخي واما ثانيا فلانه على تقدير عدم امكانه فقد يقال بان ما تقول الجماعة غير ممكن أيضا في قوله تعالى أو كلما عاهدوا  
عهدا بينهم فربق منهم اذ لا مجال له طهه على ما تقدم عليه وهو قوله تعالى ولقد أنزلنا اليك آيات و ما يكفر بها الا الفاسقون  
فيتعين المصير الى جعل الهمزة داخلية على معطوف عليه محذوف تقديره أ كفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا عهدا عهدا  
أي نقضه ورفضه وانما قال فربق منهم لان منهم من لم ينقض وفي حاشية الكشاف في تفسير سورة الاعراف مانصه وقال  
بعض المحققين ان لو او والما وتم اذا دخلت عليها همزة الاستفهام ليست عاطفة على معطوف مقدر اذ لو كان كذلك كان  
وقوعها في أول الكلام قبل ان يتقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجد ذلك مستعذرا لابل لا بد من أن يكون مبنيا على كلام متقدم  
الى هنا كلامه وهو قد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة في سيبويه والجمهور في قولهم في أفمن أهل القرى انه  
عطف على فاخذناهم بعتة في بفتح الهمزة من انه على جعل القول بمعنى الاعتقاد أو بمعنى الجزم وحذف الجار ولا وجه لكسر  
الهمزة على الحكاية اللفظية لان ذلك لم يقع في كلام الزمخشري بهذه العبارة حتى يحكى وانما قال مانصه والفاء والواو في  
أفمن واو آمن حرفا عطف دخلت عليها همزة الانكار فان قلت ما المعطوف عليه ولم عطف الاولي بالفاء والثانية بالواو  
قلت المعطوف عليه قوله فاخذناهم بعتة وقوله ولو أن أهل القرى الى يكسبون وقع اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه  
وانما عطف بالفاء لان المعنى فعلوا وصنعوا فافأخذناهم بعتة أ بعد ذلك أمن أهل القرى ان يأتهم بأسنا يأتوا وهم ناعثون وأمنوا  
ان يأتهم بأسنا ضعي الى هنا كلامه



وهو منها قوله في أثناء مبعوثون أو بأونا فم قرأ بفتح الواو ان بأونا عطف على الضمير في مبعوثون وانها كتفي بينهما  
 بالفصل همزة الاستفهام وكه والمهمزة من أو بأونا وانها كتفي مفتوحة على ما مر ولا سبيل الى الكسر على الحكاية اللفظية  
 فان ذلك لم يقع في كلام الرخشي في هذا النص وأقر المصنف هذا الكلام ولم يتعقبه مع ما فيه من المناقشة وذلك لان قضية  
 قوله ان بأونا عطف على الضمير في مبعوثون أن يكون من عطف المفردات والمهمزة انما تدخل على الجملة لا على المفرد ولو دخلت  
 على المفرد المعطوف لكان عامل المعطوف عليه عاملا فيما بعدها بواسطة العاطف وهمزة الاستفهام مانعة وليس المحل محل  
 تعلق فيتم حينئذ أن يكون بأونا مبتدأ خبره محذوف أي مبعوثون لدلالة ما قبله عليه والعطف اذ ذلك من عطف الجمل وقد  
 يجاب عنه بما سيذكره قريباً عن الطيبي ان شاء الله تعالى وجود الوجهين في موضع فقال في أفغير دين الله يبعون دخلت همزة  
 الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت المهمزة بينهما ما يجوز أن يعطف على محذوف أي أتيتون فغير دين الله  
 يبعون وما حكاه عنه في الوجه الاول مشكل وانما جاء الاشكال من جهة نقل الكلام على غير ما هو عليه وتقرير الاشكال  
 ان دخول المهمزة على الفاء ونفس توسطها بين الجملتين فكيف يعطف توسطها على دخولها بحرف العطف المقضى للترتيب  
 وللتراخي ونص ما في الكشاف دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة والمعنى فاولئك هم الفاسقون فغير دين الله  
 يبعون ثم توسطت المهمزة بينهما وهذا كلامه ولا اشكال فيه قلت في دعوى المصنف ان الرخشي في بعض المواضع جزم بما  
 تقوله الجماعة من جواز الوجهين نظر وذلك لان ظاهر كلامه في مواضع من الكشاف ان المهمزة داخل على العاطف المذكور من  
 غير أن يكون هناك تقديم وتأخير وهذا ٢٢٢ مكشوف من قوله في أفأئن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم الفاء معاقبة للجملة الشرطية

بالجملة قبلها على معنى  
 السببية والمهمزة لانكار أن  
 يجملوا خا والرسيل قبله سببا  
 لانقلابهم على أعقابهم بعد  
 هلاكه موت أو قتل مع  
 علمهم ان خالوا رسيل قبله  
 وبقائه دينهم متمسكاً به يجب  
 أن يجمل سبباً للتمسك بدين  
 محمد عليه الصلاة والسلام

قائم على كل نفس بما كسبت لم يوجدوه والمهمزة لانكار التوبيخ (قوله وقوله في أثناء مبعوثون  
 أو بأونا فم قرأ بفتح الواو ان بأونا عطف على الضمير في مبعوثون) اعتراضه أبو حيان وتبعه  
 السفاقي بان المهمزة انما تدخل على الجملة لا على المفرد ولو دخلت على المفرد المعطوف لكان  
 العامل في المعطوف عليه عاملا فيما بعدها بواسطة العاطف وهمزة الاستفهام لا يعمل ما قبلها  
 فيما بعدها فغير أن يكون بأونا مبتدأ خبره محذوف أي مبعوثون لدلالة ما قبله عليه وأقول  
 يمكن الجواب عن هذا بما سيأتي غير مرة وهو انه يفتقر في التابع ما لا يفتقر في غيره (قوله فقال  
 في قوله تعالى أفغير دين الله يبعون دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم  
 توسطت المهمزة بينهما) في الشرح هذا مشكل لان دخول المهمزة على الفاء هو نفس توسطها

وقد صرح الطيبي بان المهمزة في مثل ذلك مقحمة من زيادة لانكاره وغيره مما يصلح اعتباره بحسب المقامات وهذا بين  
 يتأتى الجواب عن الاشكال الذي أسلفناه قريباً فيقال اذا كانت المهمزة مقحمة من زيادة فلا نسلم انها مانعة من عمل ما قبلها فيما  
 بعدها فأنامله في فصل قد تخرج المهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد الثمانية معان في أي لا حد ثمانية معان واستعمالها حينئذ  
 في واحد من تلك المعاني الثمانية استعمال في غير ما وضعت له فيكون ذلك من قبيل المجاز قال بعض المتأخرين وتحقيق هذا  
 المجاز وبيان انه من أي نوع من أنواعه مما لم يحتمل أحد حوله وقد حاول بعض تحقيق ذلك في بعض المواضع بما لا يخول من كلمة  
 كما ستراه في أحد ما التسمية وربما توهم في البناء للقول بان المراد بها المهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصيتها فيضم الخاء  
 المحجمة وفتحها أيضاً ونشيدية الياء والحامل على هذا التوهم تخيل ان التسمية مأخوذة من كلمة سواء في وليس كذلك بل كما تقع  
 بعدها تقع بعد ما أبالي في نحو ما أبالي أفت أم قدمت فالذي يظهر لي ان الجملة الواقعة بعدها في محل نصب والفعل معاق قال  
 الجوهري وقولهم لا أباليه أي لا أكثر به انتهى فهو فعل معد بنفسه ويقرب من معنى الفعل القلبي لا بمعنى لا أكثر به  
 لا أفكر فيه ازدرابه فجاء التاميق من هذه الجهة (وما أدري) وتسليم المصنف الصحة وقوع همزة التسمية بعد ما أدري معارض  
 لده على ابن الشجري فيما يأتي عند الكلام على أم وذلك ان ابن الشجري ادعى ان المهمزة للتسمية في قول زهير  
 وما أدري وسوف أخال أدري \* أقوم آل حصن أم نساء فرد المصنف بان هذا غلط نشأ من توهمه ان معنى الاستفهام  
 فيه غير مقصود البتة لما فاته فعل الدراية وستقف عليه ان شاء الله تعالى (وايت شعري) نحو ليت شعري أسافر زيد أم أقام  
 (ونحوهن) نحو لا أفكر أفت أم قدمت والظاهر ان المهمزة الواقعة بعد ما أدري وايت شعري ونحوهما للاستفهام لا للتسمية كما

سواء الله تعالى وقد قال الرضى واما همزة النسوية واما التي للنسوية وهم اللسان بديان فوهم سواء وهو صواب ما يابى وورد  
 نحو قولك سواء على قمت أم قدمت ولا أبالي أقام أم فهدد فقصرهما على ما ذكر دون ما أدري وليت شعري ونحوهما (والضابط  
 انهم الهمزة الداخلة على جملة تصح حلول المصدر محلها وظاهر هذا يقتضى ان المصدر واقع موقع الجملة بدون الهمزة وليس  
 كذلك بل هو قائم مقامهما جميعا ونحو سواء عليهم أستهفرت لهم أم لم تستهفرت لهم ونحو ما أبالي أقت أم قدمت ألا ترى انه يصح  
 سواء عليهم الاستهفار وعدمه فكيف فسوا خبر مقدم والجملة ان في تقدير مفردين منه ما طفتين بالواو وأولهما مبتدأ والثاني معطوف  
 عليه وادعى الرضى ان سواء خبر محذوف أى الامر ان سواء والجملة ان بيان لذنبك الامرين وسواء أى فى حرف السين كلام فى  
 ذلك ونحو ما أبالي بقيامك وقعودك ونحوه فى بعض النسخ وعدمه مكان وقعودك واستعمل المصنف أبالي متعديا بالياء وقد تقدم  
 عن الجوهري ما يقتضى انه متعد بنفسه وكذا فى القاموس ولم يذكره تلميذه بالباء فخره قال النووى فى تهذيب الاسماء واللغات  
 وقولهم لا أبالي به قد استعملوه فى هذه الكتب وغيرها وهو صحيح وقد أنكره بعض المحدثين من أهل زماننا وزعم ان الفقهاء يلحنون  
 فى هذا وان الصواب لا أباليه وان لم يسمع من العرب الا هكذا وغلط هذا الزاعم بل أخبرنا بجهالة وقلة بضاعته بل يقال لا أبالي به وهو  
 صحيح مسموع من العرب وقد روى الحافظ الخطيب أبو بكر البغدادي الامام فى أول كتابه أدب الفقيه والمتفقه باسناده عن معاوية  
 رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين ومن لم يبال به لم يفقهه وروينا هكذا فى حلية  
 الاولياء وثبت فى الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالى بتأخير المساء هكذا فى  
 الصحيحين بالياء وثبت فى صحيح البخارى عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لياتين على الناس زمان  
 لا يبالى المرء بأخذ المال أمن حلال أم من حرام ذكره فى باب قوله تعالى لا تأكلوا الربا بأضغاف مائة فى أول كتاب البيوع  
 وثبت فى صحيح مسلم وأبى داود فى كتاب الجنائز من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٣ مر على امرأة تبتكى على صبي لها فقال  
 اتقى الله واصبرى فقالت

بين الجملة فكيف يعطف توسطها على دخولها بحرف العطف المقضى للترتيب والترخي  
 ونص ما فى الكشف دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة والمعنى فأولئك هم  
 الفاسقون أفعيردين الله يبعون ثم توسطت الهمزة بينهما هذا كلامه ولا اشكال فيه اه  
 (وأقول) لا اشكال أيضا فى كلام المصنف لان ثم فيه لمجرد التدرج من غير اعتبار ترتيب قال

اتقى الله واصبرى فقالت  
 وما تبالى بصيبتي  
 من المعانى الثمانية  
 الاطالى وهذه تقتضى ان  
 ما بعدها غير واقع وان

نى ل مدعيه كاذب نحو أقاصفا كرم بكم بالبنين واتخذ من الملائكة انا ناهي وأورد السبكي فى هذه الآية سؤال فقال  
 المنكر ما بلى الهمزة على ما تقرر والذي يليها الاضغاف بالبنين وليس هو المنكر انما المنكر قولهم انه اتخذ من الملائكة انا ناهي وأجاب  
 بانه اما ان يقال ان لفظ الاضغاف يشعر بزعم ان البنات لغيرهم واما ان يقال المراد مجموع الجملة بين فيضل منهم ما كلام واحد  
 والتقدير اجمع بين الاضغاف بالبنين واتخاذ البنات وتكون الواو فيه للعبية لان زعمهم لمجموع الجملة بين فيضل منهم على واحدة  
 منهم وان كانت فاحشة ونحوه فاستفتهم الربك البنات ولهم البنون ونحوه والظاهر ان هذه الجملة المتفرقة بالهمزة فى محل مفعول  
 مقيد بالجار على ما قرره والفعل معلق لان الاستهانة بطريق الى العلم كالسؤال لجواز تعليقه كما علق فعل السؤال نحو سألهم  
 أيهم بذلك زعم فان قلت جى فى الآية الاولى وهى قوله تعالى أقاصفا كرم بكم بالبنين واتخذ من الملائكة انا ناهي بالجملة الفعلية  
 وقدم الكلام فى أمر البنين على الاثاب وجى فى الآية الثانية بالجملة الاسمية وقدم الكلام فى شأن البنات على البنين فما  
 الحكمة قلت يمكن أن يقال لما خوطب فى الآية الاولى الكفار قدم ما يتعلق بهم وهو دعواهم الا يثار بالذكور والاختصاص  
 بهم وجى بالمضوية اشارة الى ان ما يدعون منه ذلك أمر قد تحقق ودخل فى الوجود ولما خوطب النبي صلى الله عليه وسلم  
 فى الآية الثانية بالامر فى استهانتهم فيما يدعون منه فى هذه القضية الشنعاء قدم فى الاستهانة أشنع الامرين وأشنعهما وهو  
 دعواهم اختصاص الاله الحق بالبنات جل وتعالى وأورد السؤال بالاسمية لنا كيد الشناعة وتقريرها حيث ادعوا فى هذا  
 الامر الباطل انه ثابت مستقر والله تعالى أعلم ونحوه أفسر هذا وهذا من قبيل ما زعموه صريحا وكذبوا فيه ونحوه أشهدوا  
 خلقهم ونحوه وهذا من قبيل ما زعموه لا بطريق الصراحة بل الزموا به الزاموا بذلك بأنهم لما جزموا بكون الملائكة انا ناهي من  
 شاهد خلقهم م كانوا كمن زعم انه قد شهد خلقهم ونحوه يجب أحدكم ان يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه وفى هذا الكلام  
 ما لغات منها الاستهانة الانكارى ومنها جعل ما هو فى الغاية من الكراهة موصولا بالحجة ومنها اسناد الفعل الى أحدكم  
 اشعار بان أحد من الاخذين لا يجب ذلك ومنها انه لم يقتصر على تمثيل الاغتياب بأكل لحم الانسان حتى جعل الانسان أخا

ومنها انه لم يقتصر على لحم الاخ حتى جعله ميتا كذا في المدارك وقال ابن الحاجب في الامالي انه تعالى لما نهي عن الغيبة شبهها  
بما هو مكره من معتادهم وهو اكل لحم المغناب ميتا واتي به على صيغة الانكار تنبيها على انه مما لا يفعلونه ثم كان ذلك التشبيه  
سبباً لذكر تحقق الكراهة فقال بعد ذلك فبكرهتموه فكان ذكر تحقق الكراهة لما نهي عنه وثبوتها مسبقاً عن هذا التشبيه  
الذي قصد به تاكيد كراهة ما نهي عنه اذ به يتحقق توخيهم في وقوعهم في الغيبة المشبهة بما يؤونه ويكرهونه ونحوه وادفعنا  
بالخلق الاول في أي لم نعي ولم نجزع عن الخلق الاول فكيف نجزع عن الثاني يقال عبي بالامر اذ الم يتدلوجه عمله ونحوه من جهة  
افادة هذه المزمرة في ما بعدها لم يثبت ان كان منفي الان نفي اثبات ضرورة انه لا واسطة بين النفي والاثبات فاذا  
انفي أحدهما لم يتحقق الآخر وثبوتهم ونحوه ومنه ليس الله بكاف عبده فافادت المزمرة المذكورة في عدم كفاية عبده فلزم  
بالضرورة اثبات كفايته اياه في أي الله كاف عبده ولهذا عطف في مدخول الواو من ووضعا على ألم نشرح لك لما كان  
معناه شرحنا فيه نظراً من جهة انه جعل العلة في عطف ووضعا على ألم نشرح كونه في معنى شرحنا وذلك يقتضي ان النفي  
لولا يمكن مؤولاً بالاثبات لم يصح العطف وليس كذلك اذ لا نزاع في صحة العطف في نحو لم يجز زيداً كرمته ويمكن أن يجاب عنه  
بان معناه ولهذا أي لكونه خبراً باعتبار ٢٤ انه لا انكار الا بطلان جاز عطف ووضعا عليه من حيث كونه خبراً الا من حيث

كونه ميتاً بحسب المعنى  
والمؤولة ألم يجزى يتبعها  
فاوى ووجدك ضالاً فهدى  
ألم يجعل كيدهم في تضليل  
وأرسل عليهم طيراً أبابيل  
والكلام في هذا كالأول  
سؤال وجواباً ولهذا كان  
قول جرير في عبد الملك  
ابن مروان  
أستم خير من ركب المطايا  
وأندى العالمين بطون راح  
المطايجع مطية وهى الدابة  
تطوي سيرها أى تسرع  
وأندى اسخى والراح الا كف  
الواحد راحة ونسب  
السخاء الى بطونهم لان

الرضى وقد تكون ثم والغاء للمجرد التدرج في الارتفاع وان لم يكن الثاني مترتباً في الذكور على الاول  
وذلك اذ انكر الاول نحو بالله فالتعريف ونحو قوله تعالى وما أدر الك ما يوم الدين ثم ما أدر الك ما يوم  
الدين اه ولقائل ان يقول ان التدرج فيما ذكره انما هو اضافة شهادة تعمله له وما نحن فيه تكرر  
معنى بل الجواب ان المصنف نقل ما في الكشف بنصه على وجه الاختصار لبعضه فاعطوف  
عليه ثم في الكشف هو المعطوف عليه بما في كلام المصنف وان كان محذوفاً فيه (قوله ولهذا  
عطف ووضعا على ألم نشرح) هكذا وقع في بعض النسخ ويقع في بعضها ووضعا بدون واو العطف  
وقد اعترض عليه بانه جعل العلة في عطف ووضعا على ألم نشرح تأويله بالاثبات وذلك يقتضي انه  
لولا يمكن مؤولاً به لم يصح العطف وليس كذلك لجواز لم يجز زيداً كرمته وأجيب بان لا نسلم انه  
جعل العلة في عطف ووضعا على ألم نشرح تأويله بالاثبات بل جعلها تأويله بالخبر والمعنى  
واكون المزمرة التي لا بطلان مع النفي بمنزلة خبر ثبت عطف ووضعا على ألم نشرح باعتبار انه  
جملة خبرية (قوله أستم خير من ركب المطايا الخ) في الصحاح قال الاصمعي المطية التي تعطى في  
سيرها قال وهو مأخوذ من المطوى المدا والندى الجود وفلان أندى من فلان اذا كان خيراً  
منه والراح هنا جمع راحة وهى الكف (قوله افسكا آلهة دون الله تريدون) آلهة مفعول به قدم  
على الفعل للناية وافسكا مفعول به قدم على المفعول به لان الالهة تويخهم بانهم على الباطل  
ويجوز ان يكون مفعولاً به وآلهة بدلا منه على انها افك في نفس المبالغة أو المراد بها عبادتها

العطاء كثيراً ما يكون به الممدوح قيل انه امجد بيت قالته العرب في علي ما نقله ابن الشجري في أماليه  
ولولا صراحتهم في المدح وعلوه في باب الممدوح حتى قال من أراد ان يمدحنا فليمدحنا بمثل هذا واعطى جرير على ذلك  
مائة من الابل في الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا للثمة وهو معنى القول المقطوع به قال الرضى وكان اللام فيها  
في الاصل للمهدى القطعة المملوكة التي لا ترد فيها فالتقدير هنا اجزم بهذا الامر وهو انه لو كان على حقيقة الاستفهام لم يكن  
مدحاً قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيها ترد بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعيتين أو أكثر بل هو قطعة  
واحدة لا يثنى فيها النظر فالثمة بمعنى القطعة ونصبها نصب المصادر ونحو افسكا آلهة دون الله تريدون افسكا مفعول  
لاجله والتقدير اتريدون آلهة دون الله افسكا واعا فقدم على الفعل والمفعول اعتناء بشأه لانه كان الالهة عنده أن يكافهم بانهم  
على افك وباطل في شركهم ويجوز ان يكون افسكا مفعولاً به أي اتريدون افسكا ثم يفسره بقوله آلهة دون الله تريدون على انها  
افك في نفسها أو حالاً أي اتريدون آلهة من دون الله آفكين ونحوه وتأخذونه بمثلنا ونحوه وانما مينا واليهتان ان تستقبل الانسان  
بامر قبيح قد فقه وهو يرى منه لانه يهت عند ذلك أي يتحير وانما تصبب مننا على الحال أي باهتتين وأتبعين ونحوه قول

بجذف

البحاج بحرف عطف على المضاف اليه المتقدم وبالرفع عطف على نفس المضاف المرفوع لكن على حذف المضاف  
 واقامة المضاف اليه مقامه كما قدرناه **ب** اطرب او انت قنسرى \* والدهر بالانسان دوارى أى أنطرب وانت شيخ كبير  
 فطر بالامام صدر مؤ كدلفعل محذوف أى أنطرب أو مفعول به محذوف أى أتانى والجملة بعده حالية وقنسرى بقاف مكسورة  
 ونون مشددة امام مفتوحة واما مكسورة والسين ساكنة معهما ويحتمل ان يكون بقاف مفتوحة ومثناة تحتية ساكنة والسين  
 مفتوحة والمراد بذلك كله الشيخ الكبير فإله الشيخ ودوار صيغة مبالغة فى اسم الفاعل من دار يدور زيدت ياء النسب  
 للمبالغة أيضا كقولهم فى الخارج خارجى والاجر أجرى وفى الاعجم أعجمى **ب** والاربع التقرير ومعناه حملك المخاطب على الاقرار  
 والاعتراف **ب** وهذا من قبيل عطف أحد المترادفين على الآخر وقد عرفت وجهه فى أول هذا النسخ **ب** بما مر قد استقر عنده  
 ثبوته أو نفيه **ب** ليقر بما يعرفه من ذلك **ب** ويوجب أن يابها الشئ الذى تقرره به **ب** هكذا قاله غير واحد من علماء البيان وذكر  
 المصنف هنا وفى الكلام على أم ان ذلك يجب فى الاستفهام أيضا وقد ذكره ٣٥ ابن الحاجب وغيره قلت وفى كتاب

سبويه ما نصه هذا باب أم  
 اذا كان الكلام بمبتدئة  
 أيها وأيهم وذلك قولك  
 أزيد عندك أم عمرو وأزيدا  
 أقيمت أم بشر أم قال واعلم  
 انك اذا اردت هذا المعنى  
 فتقديم الاسم أحسن لانك  
 لا تسأل عن النفي وانما  
 تسأل عن أحد الاسمين فى  
 هذا الحال فبدأت بالاسم  
 لانك بصدد ان تبين أى  
 الاسمين عنده وجعلت الاسم  
 الآخر عدلا للاول فصار  
 النفي لا يسأل عنه بينهما  
 ولو قلت أقيمت زيد أم عمرا  
 لكان جائزا حسنا هذا  
 كلامه وحسبك به شاهدا  
 على خلاف ما ذهبوا اليه  
 من وجوب ايلاء المستفهم

بحذف المضاف ويجوز ان يكون حالا بمعنى آفكين (قوله اطرب او انت قنسرى الخ) طربا منصوبا  
 بمحذوف أى أنطرب طربا وأتانى طربا والقنسرى بقاف مكسورة ونون مشددة مفتوحة  
 أو مكسورة وسين مهمل ساكنة ويرى بقاف مفتوحة ومثناة من تحت ساكنة وسين  
 مفتوحة والمراد به الشيخ الكبير وفى الصحاح والدورى الدهر يدور بالانسان أحوالا وأنشد  
 عجز البيت وفى الشرح ودوار صيغة مبالغة من دار يدور زيدت ياء أيضا للمبالغة كقولهم فى  
 مبالغة خارج وأجر خارجى وأجرى (قوله ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بما مر قد  
 استقر عنده ثبوته أو نفيه) يعنى ان التقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذى دخل عليه الهمزة بل  
 بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم فالهمزة فى قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذونى للتعريف بما  
 يعرفه عيسى صلى الله عليه وسلم من هذا الحكم لانه قال ذلك كذا قال التفتازانى فى مطوله  
 وقال أيضا التقرير عندهم يقال للحمل على الاقرار بما يعرفه المخاطب والالجاه اليد وللتحقيق  
 والتهيئة وكلاهما مناسب فى قوله تعالى أتأمرون الناس بالبر وفى قوله تعالى هل توب الكفار  
 ما كانوا يفعلون بالمعنى الثانى وفى النسخ ان قوله الاقرار والاعتراف من قبيل عطف أحد  
 المترادفين على الآخر وقائده تقرير المعنى فى الذهن وما وقع لبعض أهل البيان من ان ذلك  
 تطويل لا لقائده غير مسلم اه وأقول ليس كل عطف مرادف على آخر يكون لتقرير المعنى وانما  
 يكون كذلك فى مقام يقتضيه والذى وقع لبعض أهل البيان ان نحو عطف ميناء على كذبانى قول  
 الشاعر \* وألنى قوله كذبا وميناء \* مما ليس الغرض منه تقرير المعنى وتوكيده تطويل أى زائد  
 على أصل المراد لفسادة وأنت تعلم انه لا يلزم من ذلك ان يكون عطف كل مترادفين تطويل لابل  
 عطف ما ليس الغرض منه تقرير المعنى وتوكيده (قوله ويجب ان يلبها الشئ الذى تقرره به)

عنه الهمزة ويأتى مثله فى التقرير وقد اطاع الرضى على نص سبويه فى المسئلة فاورد الحكم فإله على مقنضاه قلت والعجب  
 من الشيخ بهاء الدين بن النحاس فانه ساقى فى تعليقه على المقرب قول ابن عصفور والاحسن فيها توسط الذى لا يسأل عنه ويجوز  
 تقديمه ويجوز تأخيره فقال ولهذا الامر جعله ابن الحاجب شرطا ونص فيه على انه يجب ان يلى أحد المتعادلين الهمزة والاخر أم  
 فيجب عنده أن يقول أزيد عندك أم عمرو وتأخير عندك عن زيد ولا يجوز تقديمه عنده أصلا والمصنف يعنى ابن عصفور ذكر  
 جواز تقديمه فحصلنا من هذين الكلامين على تردد فى انه شرط أو لا انتهى فغفل رحمه الله عن نص سبويه على المسئلة بهيئها  
 مع ان هذا الرجل عن اشهر معرفة الكتاب فطارذ كره بذلك **ب** فتقول فى التقرير بالفعل أضربت زيدا بإيلاء الفعل المقر به  
 الهمزة **ب** وفى التقرير **ب** وبالفاعل أنت ضربت زيدا **ب** بإيلاء فاعل الضرب الهمزة وهذا وان لم يكن فاعلا صناعيا فهو  
 فاعل معنوى **ب** وفى التقرير **ب** بالمفعول أزيد اضربت **ب** بإيلاء المفعول المقر به الهمزة **ب** كما يجب ذلك فى المستفهم عنه **ب**  
 فتقول أعندك زيد أم فى السوق وأزيد فى الدار أم عمرو **ب** وقوله تعالى أنت فعلت هذا **ب** يا لهتنا **ب** محتمل لارادة الاستفهام  
 الحقيقى بان يكونوا **ب** أى الكفار **ب** ولم يعلموا انه **ب** أى ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام هو **ب** الفاعل **ب** لكسر الاصنام قال

صاحب التخصيص في ايضاحه اذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عاقلين بانه عليه الصلاة والسلام هو الذي كسر الاصنام  
 واعترض بوجوه اما اولها فلان الدال لا ينحصر فيما تضمنه السياق ولو كانوا كفارا ولم يكن فهم من يقدم على كسر اصنامهم  
 واما ثانيا فبقوله عليه الصلاة والسلام بل فعله كبيرهم هذا فان بل في الغالب اذا وقعت الجملة بعدها كانت اضرايا عما قبلها  
 على وجه الابطال له ولو كانت الهزمة للاستفهام المحض لما قصد ابطاله بل كانوا قالوا له أنت فعلت فقال لم أفعل بل فعله  
 كبيرهم واما ثالثا فالقرائن السابقة مثل لا كيدن اصنامكم وقولهم سمعنا في يذكركم ولا ارادة التقرير بان يكونوا قد علموا  
 انه عليه الصلاة والسلام هو الذي كسر اصنامهم وهذا هو الظاهر بدلالة القرائن السابقة وقد روى انهم خرجوا وتركوه  
 في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه يكسرها اقبوا عليه يسرعون ليكفوه ولا يكون الاستفهام المقاد بالهزمة  
 بالاستفهام عن الفعل وهو كسر ٢٦ الاصنام هل وقع أولا ولا لا ولا تقرير به بحيث يكون مرادهم حمل ابراهيم

صلى الله عليه وسلم على  
 الاقرار بان كسر الاصنام  
 قد كان بل لان الهزمة لم  
 تدخل عليه بل على الفعل  
 فلا يكون للاستفهام عنه  
 ولا للتقرير به ضرورة انها  
 لو كانت كذلك لوجب  
 ايلاء الفاعل لها ولم يول  
 بل ولانه عليه السلام قد  
 اجابهم بالفاعل بقوله بل  
 فعله كبيرهم هذا بل يعنى  
 انه لو كان الاستفهام عن  
 الفعل اوله للتقرير به لكان  
 الجواب قد وقع الكسر اوله  
 يقع فلما قال فعله كبيرهم  
 هذا دل على ان المراد التقرير  
 بالفاعل وعن الكسافي  
 انه يقف على فعله والفاعل  
 محذوف وهو يجوزه أى  
 فعله من فعله وكبيرهم  
 هذا مبتدأ وخبر وهذا  
 خروج عما يقتضيه

هكذا قال غير واحد من أئمة المعاني انه يجب ايلاء المقرر به والمستفهم عنه الهزمة ولكن في  
 كتاب سيبويه على ما نقل في الشرح ان التقديم في نحو أزيد القيت أم بشرا أحسن وانك  
 لو لغزت فقلت أليت زيدا أم بشرا كان حسنا وفي مقرب ابن عصفور والاحسن توسط  
 الذي لا يسأل عنه ويجوز تقديمه وتأخيره وقال الرضى اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلى  
 الهزمة قبلها مثل ما وليها سواء لتكون الهزمة مع أم بتأويل أى والمفردان بعدها بتأويل  
 المضاف اليه أى نحو أزيد عندك أم عمر وبعنى أيهما عندك وأنى السوق زيدا أم فى الدار أى  
 أى الموضوعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليها نحو أعندك زيدا أم عمرو وأزيد عندك أم فى الدار  
 وأليت زيدا أم عمر اجواز احسن الكن المعادلة أحسن اه وأقول يمكن التوفيق بان الاحسن  
 عند النويين واجب بلاغة عند المعانيين فان قلت كلام المصنف فى الاستفهام والتقرير من غير  
 معادل وما نقلت من كلام سيبويه وغيره انما هو مع المعادل قلت كلام المصنف فيما هو أعم  
 من ذلك فانه قال فى أم عند الكلام على بيت المتنبي ان شرط الهزمة المعادلة لام ان يليها أحد  
 الامرين المطلوب تبيين أحدهما وبلى أم المعادل الآخر (قوله ولانه عليه الصلاة والسلام قد  
 اجابهم بالفاعل) لا يقال لم لا يجوز ان يكون اجابهم بالفاعل فانه مذكور فى الجواب كان الفاعل  
 مذكور فيه لانا نقول مخالفة الفاعل فى الجواب للفاعل فى السؤال تدل على انه المقصود  
 بالجواب دون الفعل وأيضا اشارتهم الى الفعل فى السؤال تمنع من سؤالهم عنه (قوله فان قلت  
 ما وجه حمل الزخشرى الهزمة فى قوله تعالى ألم تعلم أن الله على كل شئ قدير على التقرير) عبارة  
 الكشاف فى هذا المقام لما بين لهم انه مالك أمورهم ومدبرها على حسب مصالحهم من نسخ  
 الآيات وغيره وقرره على ذلك بقوله ألم تعلم أن الله على كل شئ قدير على التقرير) عبارة  
 ان هذه العبارة ظاهرة فى ان المراد ألم تعلم فى الآيتين أعنى فى ألم تعلم أن الله على كل شئ قدير  
 وحده وان التقرير فيها معنى التثبيت على انه تعالى مالك الأمور ومدبرها على حسب المصالح

لا

السياق وكانه ارتكبه فرارا عما يلزم من اخبار الصادق بخلاف الواقع اذ الكبير لم يقبل

الكسر قطعا وجوابه كما قال الزخشرى انه نسب الفعل الى كبيرهم وقصده تقريره لنفسه وانسانه لها على وجه تقريرى  
 تكبيرهم والامال للجهة عليهم لانهم اذا نظروا النظر الصحيح علموا عجز كبيرهم وانه لا يصلح لها وهذا كما يقول لك صاحبك وقد  
 كتبت كتابا بخط رشيق أنيق أنت كتبت هذا فتقول بل كتبه أنت وقصدك بهذا الجواب تقريره لك مع الاستهزاء به لانه عنك  
 وانباته لا لى لان انباته للعاجز منك والامر دأثر بينكما استهزأ به وانباته للقادر ويمكن ان يقال غاظته تلك الاصنام حين  
 ابصرها مصطفة وكان غيظ كبيرها أشد لما رأى من زيادة تعظيمه له فأسند الفعل اليه لان الفعل كما يسند الى مباشره يسند  
 الى الحامل عليه ويجوز ان يكون حكاية لما يعود الى تجوزيه مذهبهم كانه قال لهم مما تنكرون ان يفعلوا كبيرهم فان من حق  
 من يعبدو يدعى الها ان يقدر على هذا فان قلت ما وجه حمل الزخشرى الهزمة فى قوله تعالى ألم تعلم أن الله على كل شئ قدير على

التقرير قلت قد اعتمدت بالبناء للفعول بعنه أي عن الزمخشري بان مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي وقد أجاز قوم ان تكون الهمزة في قوله تعالى أليس الله بكاف عبده للانكار الابطالي كما تقدم وان تكون للتقرير أي للخطاب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كافي عبده لا بالنفي وهو ليس الله وكذا قوله تعالى ألم نمرح لك صدرك وألم نجدك يتميما وما أشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة فيه للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير لا يجب ان يكون بالخطاب الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه الخطاب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير أي بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لأبائه قد قال ذلك وقد مر تجوز جعلها للاستفهام الحقيقي على ذلك الوجه وأنت خير بان هذا كله مبني على انه لا يجب ايلاء المقرر به الهمزة وهو خلاف ما صرح به المصنف ولم يحك فيه خلافا وقضية هذا انه لا يوافق على هذا الاعتذار الذي اعتذر به عن الزمخشري لكونه قد وافق على صحته في الجملة بدليل قوله وهو الاولي ان تحمل الآية على الانكار التوبيخي أو الابطالي أي ألم تعلم أيها المنكر للنسخ وجهه ذلك ان المنكر للنسخ قد يكون معاندا وقد يكون غير معاندا فان الخطاب للكافر المنكر لا على سبيل العناد بل الاستفهام على الانكار التوبيخي فان عدم علمه واقع والتوبيخ عليه متوجه وان كان الخطاب للكافر المنكر على وجه العناد والمكابرة جل الاستفهام على الانكار الابطالي ضرورة ان علمه واقع بحسب الادعاء ولكنه كاذب فيما تضمنه كفره من قوله ان الله تعالى ايمس كذلك وهو الخامس التهمك أي الاستهزاء ونحوها وأصلها انك تأمرك ان تنترك ما يدعيه آباؤنا وهو ذلك ان شعيبا عليه الصلاة والسلام كان كثير الصلاة وكان قومه اذا رأوه يصلي نضا حكو اقصدا وبقولهم أصواتك تأمرك الهزأة والسخرية لاحقيقة الاستفهام تأمل وهو السادس الامر بنحوه وقول للذين أتوا الكتاب والامينين أي أسلمتم أي أسلموا الظهور انه ليس المراد أمره بان يستفهم حقيقة هل أسلموا أولا وانما المراد أمره اياهم بالاسلام وهو السابع التعجب على زنة التكريم وفي بعض النسخ

لا يعني الحمل على الاقرار بما بعد الهمزة كما هو مقتضى كلام المصنف فليتأمل (قوله فلو قلت قد اعتذر عنه بان مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي) اعتذر بضم المثناة مبني للفعول وفي الشرح هذا مبني على انه لا يجب ايلاء المقرر به الهمزة وهو خلاف ما صرح به المصنف ولم يحك فيه خلافا وقضية هذا أي ما صرح به ولم يحك فيه خلافا أن لا يوافق على الاعتذار المذكور لكونه قد وافق على صحته بقوله والاولى ان تحمل الآية على كذا اه وأقول ليس

التعجب على زنة التكريم  
 ونحو ألم ترى ربك كيف  
 مد الظل وقد يقال  
 التعجب من رؤية كيفية  
 مد الظل لا من عدم  
 الرؤية وسيأتي جوابه

قريبا وهو الثامن الاستبطاء نحو ألم بان للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله وقد يقال الاستبطاء لحضور خشوعهم لا لعدمه يقال أي يأتي أنباء اذا حضر ويتعجب بان الاستبطاء وان كان متعلقا بالحضور ولكنه عدل عن الاستفهام عن الاثبات الى الاستفهام عن النفي اشعار بان الراجح من الطرفين هو عدم الحضور فعلق به الاستفهام وفيه من المبالغة ما لا يخفى وقد ظهر الجواب عما تقدم في التعجب هذا وقد حاول بعض الفضلاء المتأخرين بيان وجه التجوز في بعض الامور المتقدمة فقال في استعمال الهمزة للانكار انكار الشيء بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه في أحد الازمنة وادعاء انه مما لا ينبغي ان يقع فيه يستلزم عدم توجه الذهن اليه المستدعي للجهل به المفضى الى الاستفهام عنه أو تقول الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه الذهن اليه المناسب لكراهته والنفرة عنه وادعاء انه مما لا ينبغي ان يكون واقعا وقس على هذا حال الانكار بمعنى التكذيب وقال في استعمال الهمزة للتقرير الاستفهام عن المعلوم للخطاب يستلزم جهله على الاقرار بما هو معلوم منه وقال في استعمال التهمك الاستفهام عن كون صلاته أمره لذلك يناسب ادعاء ان الخطاب معتدله وادعاء اعتقاده اياه يناسب الاستهزاء والتهمك وبالجملة استعمال هذه الحال منه يناسب التهمك به والتحقير والتحويل والاستبعاد ومناسبة هذه الامور للاستفهام واضحة فان الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به المناسب لحقارته من وجهه لان الحقير لا ياتفت اليه فلا يعلم واتهوبله من وجهه آخر لان الامر الهائل لعظمته ونخامته ينافي ان يحاط به علما ولا استبعاد وقوعه ايضا لان ما هو قريب الوقوع فالاولى ان يكون معلوما وقال في استعمال التعجب الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به المناسب للتعجب لانه كيفية نفسانية تابعة لدرالك الامور القليلة الوقوع المجهولة الاسباب وقال في استعمال الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به والجهل به يستلزم استبعاده عادة وادعاء لان الانسب بما هو قريب ان يكون معلوما ما بنفسه او باماراته والانسب بما هو بعيد ان يكون مجهولا واستبعاده يستلزم استبطاءه وفس على ذلك نظائره هذا كلامه فنأمل

وجود كرم بعضهم معاني أخر لا صحة لها، والظاهر ان المصنف قصد بهذا الكلام ادعاء ان الاستفهام غير الحقيقي الذي تستعمل له الهمزة، وتخصر في تلك الامور الثمانية خاصة من غير زيادة علم، او هذا غير مسلم فاي مانع يمنع من ان كلمة الاستفهام عند امتناع جملها الى حقيقة الاستفهام بتولد لها معونة القران ما يناسب المقام خارجا عن تلك المعاني الثمانية الا ترى انك اذا قلت لمن يسىء اليك وهو يعلم انك اديت فلانا على اساءته اليك وان ذلك لم يعزب عن علمك ولا عن علمه أيضا ألم اودب فلانا على اساءته الى فان المخاطب لا يحمل هذا الكلام منك على حقيقة الاستفهام حينئذ يتولد منه في هذا المقام التهديد والوعيد وعلى ذلك فقس، وتنبهية قد تقع الهمزة فعلا وذلك انهم يقولون وأي بمعنى وعد ومضارع بني بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة كما تقول وفي بقی الحاق ٢٨ أي صان بصون ويجوز ان يضبط بالفاع من الوفاء ضد الغدر، وروى في بني كرم بالنون أي فتر بفتح واو الامر منه

اه بحذف اللام للامر وبالهاء الساكنة في الوقف، وأما في الوصل فتصذف لفظ الاخطافان وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة اليه على قياس تخفيف الهمزة قلت قل بالخبر يازيد أي عد بالخبر وهند قالت بخبر يا عمرو فلم يبق من الفعل غير الكسرة في لام قل وفي تاء قالت وتقول على هذا يازيد قل ياهند فبقيت الحركة والياء بعدها انما هي ضمير الفاعل الذي كان متصلا بفعل الامر المحذوف ومن هذا يفهم ما نظمه في هذه البلاد في سنة احدى وعشرين حيث قلت تقول يا أسماء فو \* لى تم يازيد قل وذلجملتان والثاني ثلاث جمل

هذا الاعتذار مبنيا على عدم وجوب ايلاء المقرر به الهمزة لان قولهم يجب ايلاء المقرر به الهمزة معناه اذا أمكن ايلأه اياها في ذلك الكلام وما نحن فيه لا يمكن ذلك فيه لان الحكمة لما اقتضت أن تذكر تقرير الالينات بصورة النفي قصدا الى الدلالة على ان المقرر على يقين مما أقربه وانه لم يتلق ذلك من تقرير المسكلم وكان الفعل المنفي لا يمكن لغة تقديمه على النافي لم يل المقرر به هنا أداة التقرير وانما قلنا ان معنى كلامهم ذلك لانك اذا قلت أقام زيد مقمرا والمخاطب بك بنفس نسبة القيام الى زيد لا بنفس الفعل لم يل المقرر به حينئذ الهمزة لعدم امكان ايلائه اياها فالواو لم يميز هذا التقرير عن التقرير بنفس الفعل الموالي للهمزة الا بالقرينة فلي تأمل (قوله) والاولى ان تحمل الآية على الانكار التوبيخي أو الابطالي في الشرح وجه ذلك ان المنكر للنسخ قد يكون معاندا وقد يكون غير معاندا فان كان الخطاب للكافر المنكر غير المعاندا فالاستفهام توبيخي لان عدم علمه واقع وان كان الخطاب للكافر المنكر عنادا فالاستفهام ابطالي واقول تبين بهذا التوجيه الجواب عما استشكله ابن الصائغ من ان المصنف ذكر في التوبيخي انه يقتضى ان ما بعد الاداة واقع وان فاعله ما يوم والواقع بعد الاداة هناء عدم العلم بان الله على كل شئ قدير فكيف يتأني ما هو ذا كره هنا اه (قوله) وكرم بعضهم معاني أخر لا صحة لها) في الشرح أي مانع يمنع من ان همزة الاستفهام عند امتناع جملها على حقيقة الاستفهام بتولد لها معونة القران ما يناسب المقام غير ما ذكر من المعاني الثمانية اه فان قلت مراد المصنف بقوله لا صحة لها انها لم ترد في كلام من يحتج به قلت لا يصح ان يكون هذا مراده فقد قال صاحب التلخيص في كتابه الايضاح ومنه أي ومن استعمال الهمزة للتهديد والوعيد ألم نه لك الاولين والتهديد ليس من المعاني الثمانية التي ذكرها المصنف (قوله) وعلى ذلك يخرج اللغز في القاسموس للغز بضم اللام وبالهمزة المفتوحة أو المضمومة أو الساكنة وفي الصحاح الغز في كلامه اذا عني مراده والاسم اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارتاب وأصل اللغز بحر للربوع بين القاصعاه والنافعاه يحفر مستقيما الى أسفل ثم يعدل عن يمينه وشماله فيحفر مكانه بتلك الالغاز (قوله) لتقرر عن علي السن الخ السن واحدة الاسنان وقرعها ضربها بطرف الاغلة والمراد باليوم هنا مطلق الزمان

والاخلاق

وجود على ذلك يخرج اللغز المشهور بضم اللام وفتح العين

الهمزة وضمها واسكانها وهو ما يعنى به المقصود بحيث يحق على الناظر فيه الا بفضله تأمل ومزيد نظر وهو قوله ان هند المليحة الحسناء \* وأي من أضمرت نخل وفاء فانه يقال كيف رفع اسم ان وصفته الاولى مع ان القياس نصبها وهو ذوجه التعمية والجواب ان الهمزة فعل أمر والنون للتوكيد وليس الامر كما توهمه الناظر ان مجموعها حرف بسيط ينصب الاسم ويرفع الخبر، والاصل ان الهمزة مكسورة ويا ساكنة للمخاطبة ونون مشددة للتوكيد ثم حذف الياء لالتقاءها ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله لتقرر عن علي السن من ندم اذا تذكرت يوما بعض أخلاقى \* قرع السن ضغطها والندم التأسف على فوات أمر أو الوقوع فيه والتذكر الفعل من الذكر القاه والمراد باليوم هنا قطعة من الزمان كانه ما كانت والاخلاق جمع خلة بخاء همزة مضمومة

ولامسا كنه أو مضمومة وقاف وهو السجية والطبع وهو مند منادى حذف حرف نداءه أي باهتد وهو مثل يوسف اعرض عن هذا أي يا يوسف وانما قدرت يادون غيرهما من أحرف النداء لانها أعم تلك الحروف وأكثرها ورا في كلامهم والحذف نوع من التصرف فيبغى ان يكون موقهه ما كتردون غيره وهو الميعة نعمت لها على اللفظ كقوله يا حكم الوارث عن عبد الملك بضم حكم لكونه منادى معرفة والوارث مرفوع على انه صفة له على اللفظ والجماعة معترفون بان هذه الضمة اعرابية وان الاتيان بها على خلاف القياس اذا مبني انما يتبع باعتبار محله في الاعراب لا باعتبار لفظه في البناء ألا ترى انك تقول هؤلاء الكرام بضم الميم اعتبار المحل هؤلاء من الاعراب ولا تنكسر الميم اعتبارا بالكسرة البنائية التي في لفظه آخر او اعتذر بعضهم عن ذلك بان ضمة المنادى لما كانت تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزواله كانت كالرفع من حيث انها عارضة كما ان الرفع عارض وصارت أداة النداء كالعامة تلك الضمة فجاز لا جل هذا المعنى الاتباع على اللفظ وفي الباب ان الضم لا طراده هنا أشبه الرفع واعترضه بعض الشارحين بان الاطراد ليس سببا لجرى المعرب على لفظ المبني فان كسرة نحو هؤلاء وأمس مطردة ومع ذلك لا توجب اجراء الضمة على لفظه وأجاب صاحب العباب بان نحو هؤلاء وأمس ليس بداخل تحت ضابط كلي حتى يقال ان كسرة مطردة اذ ليس كل ما كان للجمع من أسماء الإشارة كهؤلاء أو ظرفا كما مس يكون البناء فيه على الكسرة قلت هذا جواب خاص بهذين اللفظين المعينين وليس بطرد اذ لو ورد الشارح الاقول فعمال لسبب المؤنث في باب النداء نحو يا ساقا ويا خبات فانه مبني على الكسرة قياسا مطردا بل انزع لم يأت الشارح الثاني هذا الجواب البتة وبمد فالرفع في التابع المفرد في مثل هذه الصورة مشكل جدا على مقتضى قولهم ان الحركة اعرابية وتقدير الاشكال ان كل حركة اعرابية انما تحدث بعامل وهنا لا يصح ان يكون العامل المحدث لحركة هذا التابع المرفوع هو العامل في المتبوع ولا نظيره اذ عامل المنادى ادعومثلا وهو يقتضى النصب لا الرفع وقول القائل حرف النداء كالعامل ترويح لا يلتفت اليه وقولهم شبهت ضمة المنادى

لا يغني في دفع السؤال شيئا ولم  
أقف الى الآن على جواب  
لهذا الاشكال قامت وانما  
نشأ من التزامهم ان  
حركة التابع حركة اعراب  
والا فلو قيل بانها حركة

والاخلاق جمع خاق مضمومة ولا مسا كنه أو مضمومة يعني السجية (قوله يعود الفضل  
منك على قريش الخ) الفضل الاحسان وقريش القبيلة المشهورة وهم بنو النضر بن كنانة بن  
خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر والقرش الكسب والجمع قال الفراء وبه سميت قريش  
وتفرج بضم الراء مضارع فرج الغمة أي كشفها والكرب جمع كربة بضم الكاف فهـ ما وهي  
الغم الذي يأخذ بالنفس وابن مامة وابن سعدي من أجواد العرب المشهورين وانما ذكر البيتين

اتباع لا حركة اعراب ولا بناء لكان حسنا ولم يتجه هذا الاشكال أصلا وهو الحسناء امانعت لها على الموضوع كقول مادح عمر  
ابن عبد العزيز رضي الله عنه يعود الفضل منك على قريش \* وتفرج عنهم الكرب الشدادا فما كعب بن مامة وابن سعدي  
باجود منك يا عمر الجواد الخ الفضل الاحسان وقريش القبيلة المشهورة وتفرج بضم الراء مضارع فرج الغمة اذا كشفها  
والكرب بضم الكاف وفتح الراء جمع كربة بضم الكاف واسكان الراء وهي الحزن والغم وكعب بن مامة وابن سعدي من أجواد  
العرب المشهورين وهو امانت تقدير امدح واما نعت لمفعول به محذوف أي عدى يا هند الخلة الحسناء وهو في بعض النسخ المرأة  
الحسناء وليست بشيء لانه ليس المقصود أمرها بان تعد المرأة الحسناء اذ لا يتعلق بذلك غرض للشاعر وانما غرضه ان تعد خلة  
حسنة وأمر اجيالا من مواصلة وملاطفة ونحو ذلك وهو ان بنيت على الوجهين الأولين وهو كما كونه نعتا على الموضوع  
وكونه بتقدير امدح وهو فيكون الشاعر وانما أمرها بايقاع الوعد الوفي من غير ان يعين لها الموضوع بخلاف الوجه الثالث  
وهو ظاهر وقد ظهر بما قررناه وجه دخول الفاء على يكون ولو لم تقدر ذلك لزم زيادتها وهو خلاف الاصل وكثير من النحاة  
بأباه فان قامت كون الفاء هنا رابطة للجواب مشكل ضرورة انه يصلح ان يجعل شرط او كل ما يصلح لذلك امتنع دخول الفاء عليه قلت  
هو مثل قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه فمخرج على ما يخرج عليه الآية ويستعرفه عند افضاء النبوة اليه ان شاء الله تعالى  
وهو قوله وأي مصدر نوعي منصوب بفعل الامر والاصل وأي من ومثله فاخذناهم أخذ عزير مقدر وقوله أضمرت  
بالياء وفي بعض النسخ بالتأنيب وهو محمول على معنى من لا على لفظها اذ المراد منها المرأة المخاطبة وهو مثل من كانت أمك  
ينصب الام على انه خبر كان واسمها ضمير مؤنث عائد على من لان المراد بها مؤنثة ولذلك أدخل تاء التأنيب على كان في آبالد  
حرف لنداء البعيد ومناسبتة لذلك تعرف مما أسلفناه في أول الكلام على الالف المفردة ولم يذكره سيديو به وذكروه  
أي حرف كذلك أي لنداء البعيد وهو في الصحاح انه لنداء القريب والبعيد وليس كذلك قال الشاعر



في أيا جيلي نعمان بالله خليا \* نسيم الصبا يخلص الى نسيها \* فان الصبان مع اذا ما نسيت \* على نفس مهوم تجلت هو مها  
 نعمان بفتح النون الاولى واد في طريق الطائف يخرج منه الى عرفات قال **تضوع مسكابن نعمان اذ مشيت \*  
 به زينب في نسوة عطرات** ويقال له نعمان الازاك قال **أما والراقصات بذات عرق \* ومن صلى بنعمان الازاك  
 وفي الوسيط للواحدى ذكر ابن خلدان في ترجمة أبي نصر محمد بن عبد الله الازعاني انه ورد في تفسير قوله تعالى انى لا حدر مع  
 يوسف ان ربح الصبا استأذنت ربه اعز وجل ان تأتى يعقوب بربح يوسف عليهما الصلاة والسلام قبل ان ياتيه البشير بالقيص  
 فاذن لها فاتته بذلك فلهذا يس - تريح محزون بربح الصبا وهي من المشرق اذ هبت على الابدان نعمتها وهيجت الاشواق  
 الى الاوطان والاحباب وانشد ذنبك البيهين الاولين والصبا بالقصر وفتح الصاد المهملة وتسمت اى هبت وتجلت انكشفت  
 وذهبت فان قلت على ما ذا يعود الضمير من قوله نسيها قلت يحتمل ان يعود على النسيم الاول وهو المضاف الى الصبا ويختلف  
 حينئذ المراد به ما في ارباب النسيم الاول ربح الصبا والاضافة للبيان ويراد بالنسيم الثاني نفس الريح الضعيف قال في المحكم والنسيم  
 نفس الريح اذا كان ضعيفا ويحتمل ان يعود الضمير على محبوبته سواء جرى ذكرها قبل أم لم يجر اما ان جرى ذكرها فواضح واما  
 ان لم يجر لها ذكر فلتزلهما منزلة المذكور المعلوم لانها حاضرة عنده لا تغيب عنه ولا يفتر عن ذكرها بحسب الادعاء ثم ان قصد  
 المصنف بان يشاهد البيت الاستشهاد به على ان ايات رنداء البعيد فقر يب وان قصد به الرد على الجوهرى وهو الذى يعطيه  
 سياق كلامه فلا وجه له لان نداء البعيد في هذا البيت بأيا لا يدل على انه لا تكون لنداء القرب بوجه من وجوه الدلالات **وقد  
 قبل هزتها هاء في قوله فبقال هيا \* كقوله وحديثها كالفطر يسعها \* داعى سنين تتابعت جديا فاصاخ برحوان يكون حيا \*  
 ويقول من فرح هياريا \* ٤٠ المراد بالقطر هناما بقطر من المطر والجدب بجمع مفتوحة فادال مهملة سا كنه المحل****

ولم يكن بالثاني الذى هو محل الشاهد يعلم ان الروى منصوب في قوله أيا جيلي نعمان الخ  
 نعمان بفتح النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات ويقال له نعمان الازاك والصبا  
 ربح مهملة المستوى من موضع مطاع الشمس اذ استوى الليل والنهار كذا في الصحاح وضمير  
 نسيها للمعجوبة اول النسيم الاول مراد به الريح وبالنسيم الثاني النفس الضعيف والغرض من  
 ذكر البيت بيان ورود ايات لنداء البعيد لا الرد على الجوهرى في قوله ان ايات تكون لنداء القرب  
 ايضا لان الرد عليه لا يأتى بذكر مثال وردت فيه البعد على ما لا يخفى **(قوله فاصاخ الخ) اصاخ**

خذلاف الخصب واصاخ  
 بانحاء المحبة والصاد المهملة  
 استمع والحياء بالقصر المطر  
 ويجوز ان يكون مرفوعا  
 وكان تامة أو منصوبا وكان  
 نافصة على انه خبر والاسم  
 ضمير يعود الى الفطر والمعنى

انه رجا ان يكون ما سمعه من وقوع ذلك القطر اليسير مقدمة مطر عظيم في اجل يسكون اللام في وفتح استمع  
 الهمزة والجيم في حرف جواب مثل نعم في واذا كان كذلك في فتكون تصديقا للخبر في سواء كان الخبر مثبتا أو منفيما في وواعلاما  
 للمستخبر في أى المستفهم في ووعدا للطلب في سواء كان أمرا أو ناهيا في فتقع بعد نحو فام زيد في اذ هو خبر وكذا بعد نحو ما قام  
 زيد في وفتح تقع بعد نحو فام زيد في اذ هو كلام مستخبر في وفتح تقع ايضا بعد نحو واضرب زيد في اذ هو كلام طالب وكذا بعد  
 نحو لا تضرب زيد في وفتح تقع بعد نحو فام زيد في بفتح اللام منسوب الى مالقة مدينة كبيرة بالاندلس وضبطها السمعاني بكسر اللام قال ابن  
 خلدان وهو غلط ذكر ذلك في ترجمة أبي القاسم عبد الرحمن السهيلي في الخبر بالثابت في فلا تقع عنده بعد نحو ما قام زيد في وفتح الطالب  
 بغير النسي في فلا تقع على رايه بعد نحو لا تضرب زيد في وفتح لا تخي بعد الاستفهام في ومقتضاه انه تخي بعد الخبر والامر  
 والنهي والذى نقله ابن أم قاسم في الجنى الداني انها تصديق الخبر ماضيا كان أو غيره موجبا أو غيره ولا تخي في جواب الاستفهام  
 وهذا أخص من الاقول في وعن الاخفش في انها تكون في الخبر والاستفهام لكن في خبر أحسن من نعم ونعم بعد  
 الاستفهام أحسن منها في فاذا قلت أنت سوف تذهب قلت أجل وكان أحسن من نعم واذا قلت أنت تذهب قلت نعم وكان أحسن  
 من أجل في وفتح تختص بالخبر في سواء كان الخبر مثبتا أو منفيما ولا تخي به دما فيه معنى الطالب كالا استفهام والامر وغيرها  
 في وهو قول الزنجشري وابن مالك في جماعة في منهم ابن الحاجب في وقال ابن خروف أكثر ما تكون بعده في أى بعد الخبر ونجي  
 أيضا بعد غيره لكن مغلو بالغالبا في بذكر الهمزة وفتح الذال المحبة وسكون النون في فيها مسائل الاولى في نوعها قال  
 الجمهور في في حرف وقيل اسم في والقائل بذلك بعض الكوفيين على ما صرح به ابن أم قاسم في الجنى الداني في والاصل في عند  
 هذا القائل باسمه في اذن أكرمك اذا جئتنى أكرمك في برفع أكرمك في حذف الجملة في التي أضيفت اذن لها وهو جئتنى  
 في وعوض التنوين عنها في كما عرض في انها في نحو حينئذ في وفتح في فانتصبت الفعل الواقع صدر الجملة الجوابية

فان قلت اضمارها بوجوب تأويلها مع صلتها بغيره فيكون مبتدأ والخبر محذوف فالجمله اسمية فتجب الفاء الرابطة كما لو قلت اذا جئتني فاكرامك حاصل ولا فاء هنا فيشكل قلت لهذا الكوفي ان يمنع كون ذلك المفرد مبتدأ ويجعله فاعلا أى اذا جئتني وقع اكرامك فالجمله حينئذ فعلية ولا اشكال في قولنا اذابتنا على قولنا الاول وهو القول بجر فيها فالصحيح انها بسيطة لامر كبة من اذوان في خلاف التحليل في أحاديثه قوله في قولنا اذابتنا على البساطة فالصحيح انها الناصبة لان مضمرة بعدها في خلاف التحليل في ما رواه عنه أبو عبيدة والزجاج والفارسي واختار الرضى غير هذه الآراء كلها فقال الذي يلوح لي في اذن ويعلم في ظني ان أصله اذ حذف الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جرده صالحا لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصا بالماضي وذلك انهم أرادوا الإشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجروده عن معنى الماضي وجموله صالحا للأزمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور بدل الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا أزررك فتقول اذن أكرمك أى اذ تزورني أكرمك أى وقت زيارتك لى أكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة نحو كل وبعض الايام ممر بان واذمبنى ثم قال بعد كلام طويل ٤١ فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى

الجزء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخص المضارع للاستقبال فيجمل اذن على ما هو الغالب فيه أعني كونه للجزء لاستحالة جعل المضارع اذناك على الحالية المانعة من الجزاء وذلك بسبب

استمع والحياء بالعصر المطر والخصب (اذن) (قوله فالصحيح ان الناصبة لان مضمرة بعدها) قال الرضى وتجويز النصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء بقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذلا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط ان زيد اضرب فهو عند البصر بين بفعل مقدر (قوله قال سيبويه معناها الجواب والجزاء فقال الشاويين في كل موضع) الشاويين بفتح الشين المجمة واللام وسكون الواو وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية وبعدها نون هكذا ضبطه ابن خلكان الا انه جعله بياء النسبة فقال أبو علي عمر بن محمد بن عمر المعروف بالشاويين الاشيلي كان اماما في النحو ولد باسدي بية سنة اثنتين وستين وختمائة وتوفي سنة خمس وأربعين وثمانمائة وهذه النسبة الى الشاويين وهي باعثة أهل الاندلس الابيض الاشقر قال رأيت جماعة من أصحابه كلهم فضلاء ولم تزل اخباره تأتي الينا وفي الشرح المراد بكونها الجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظا ومقدرا سواء وقعت في صدره أو حشوه أو آخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء والمراد بكونها للجزء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزء المضمون كلام آخر (قوله اذلا مجازة هنا) قال الرضى لان الشرط والجزاء امامي الاستقبال واما في الماضي ولا

٦ ن ل

النصب الحاصل بان التي هي علم للاستقبال هذا كلامه وحاصله ان اذن هي اذوتنوين العوض من الجملة المضاف اليها المحذوفة ونصب الفعل بعدها بان مضمرة في المسئلة الثانية في معناها قال سيبويه معناها الجواب والجزاء فقال أبو علي في الشاويين بفتح الشين المجمة وضم اللام وفتحها أيضا وبعد الواو حرف ينطق به بين الفاء والباء وهو عجمي في كل موضع أي هذا الامر ثابت لها في كل موضع فلا تخرج في تركيب من التراكيب عن كونها للجواب والجزاء وقال أبو علي في الفارسي في الاكثر لا في كل موضع وقد تتععض للجواب بدليل انه يقال لك أحبك من الحب أى انا متصف في الحال بمعنى لك فيقول في جواب هذا الكلام اذن أظنك صادقا اذلا مجازة هنا في ضرورة ان ظن الصدق واقع في الحال ولا يصلح ان يكون جزءا لذلك الفعل قال المصنف في حاشية التسهيل معنى الجواب في قولهم معناها الجواب والجزاء فيشكل لانهم ان أرادوا به ما يراد من تسمية جزء الشرط جوابا ويؤيده تسميتها جزءا مثله وقولهم لا يدقيلها من شرط ملفوظ به أو مقدر أ بطل ذلك اسمها في نحو اظنك صادقا بعد قول القائل انا أحبك وهذا الايجازة فيه وان أريد ما أريد بقولنا في نعم واخواتها انها أ حرف جواب فيرد على هذا انهم اذا عدوا الحرف الجواب لم يعددوها منها وانما لا يجوز ان يقتصر عليها وتترك الجمل بعدها كما يكون ذلك في أحرف الجواب قلت ليس المراد بالجواب شيئا من المعنيين الذين ردديتهما وانما المراد بكونها الجواب انها تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ

أو مقدر سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو آخره ولا تقع في مقنن ابتداء ليس جوابا عن شيء فباعية ما ملاستها للجواب  
 على هذا الوجه سميت حرف جواب ويدل عليه كلام الزمخشري في مواضع من الكشاف قال في تفسير قوله تعالى في سورة  
 المؤمنين ولئن أطعتم بشرامتنا لكم أنذكم إذا خلصتمون إذا وقع في جزاء الشرط وجواب الذين قالوا لهم من قومهم أي  
 تخسرون عقولكم وتعبنون في آرائكم وقال في تفسير قوله تعالى في السورة المذكورة ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من  
 اله إذا ذهب كل اله بما خلق فان قلت إذا لا تدخل الاعلى كلام هو جزاء وجواب فكيف وقع قوله لذهب جزاء وجوابا ولم  
 يتقدمه شرط ولا سؤال سائل قلت الشرط محذوف تقديره ولو كان معه آله وانما حذف للدلالة قوله وما كان معه من اله عليه  
 وهو جواب لمن معه الحاجة من المشركين وقال في تفسير قوله تعالى في سورة الشعراء قال فعلتها إذا وان آمن الضالين فان قلت  
 إذا جواب وجزاء معا والكلام وقع جوابا لفرعون فكيف وقع جزاء قلت قول فرعون وفعلت فعلتك فيه معنى أنك جازيت  
 نعمتي بما فعلت فقال له موسى نعم فعلتها بجزاء ذلك تسليما لقوله لان نعمته كانت جديرة بان تجازي بنحو ذلك الجزاء فانظر  
 هذا الكلام فانه يؤخذ منه انه ليس المراد من الجزاء في قولهم حرف جواب وجزاء ما يراد بجزاء الشرط من كونه مسببا عن شيء  
 واقع بعد اداء الشرط المفيدة للتعليل بل المراد ما هو أعم من ذلك فتأمله وقال في تفسير قوله تعالى في السورة المذكورة قال  
 نعم وانكم اذا لمن المقربين ولما كان قوله ان لنا لا جزاء في معنى جزاء الشرط لدلالته عليه وكان قوله وانكم اذا لمن المقربين  
 معطوفا عليه ومدخلا في حكمه دخلت اذا عليه تارة في مكانها الذي تقتضيه من الجواب والجزاء الى هنا كلامه وفي المفصل  
 واذن جواب وجزاء يقول الرجل انا آتيتك فتقول اذن أكرمك فهذا الكلام قد أجبت به ووصيرت اكرامك جزاءه على  
 اتيانه انتهى واما قول المصنف ٤٢ في الوجه الاول وهو ان المراد بهما يراد من جواب الشرط ويؤيده تسميتها بجزاء مثل

مدخل للجزاء في الحال (قوله لئن عاد لي عبد العزيز بمنزلها الخ) الضمير في مثلها ومنها وأقبلها  
 عائد الى خطة الرشد في البيت قبله وهو  
 عجبت اترك خطة الرشد بعدما \* بدالى من عبد العزيز قبولها  
 والخطة بضم الخاء المحجمة الامر والقصة كذا في الصحاح وفي الشرح الضمير في مثلها  
 عائد الى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك انه امتدحه بقصيدة فقال له تمن

فهذا لا تأييد فيه وكيف  
 وهو يلزم منه في قولهم حرف  
 جواب وجزاء عطف الشيء  
 على مرادفه وهو خلاف  
 الاصل وأما استناده الى  
 قولهم لا بد قبلها من شرط

مأفوظ به أو مقدر فظاهر لكن قال الرضى وانما قلنا بكون الغالب في اذن تضمن الشرط ولم نقل  
 بوجوبه كما اطلق النحاة لانه لا معنى للشرط في قوله تعالى فعلتها إذا وان آمن الضالين والكثر ان تكون في اذن جوابا لان  
 أولوا ظاهرين أو مقدرتين في فان قلت اذن ليست نفس الجواب قطعا فان أراد المصنف انها رابطة الجواب بالشرط فقد  
 عاب هو على العربيين قولهم اناء جواب الشرط مورد له فيما اشتهر بين العربيين والصواب خلافه فكيف وقع فيما عابه  
 قلت لم يلزم برده هذا وانما أراد ان يحرف تصحب الجواب وان لم يكن رابطة فاطلق عليها الجواب تجوز انظر الى ملاستها  
 ووقعها في محبته في الاول في أي فالقسم الاول وهو وقوعها جوابا لان أولوا ظاهرين في كقوله لئن عاد لي عبد العزيز  
 بمنزلها \* وأمكنتي منها اذن لا أقبلها في عبد العزيز هو بعض الخائفاء الامويين والضمير في مثلها عائد الى المقالة التي  
 قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك انه كان امتدحه بقصيدة فاعجب بها فقال له تمن أعطك فتمنى ان يكون كاتبه فلم يجبه  
 الخليفة وأعطاه جائزة يقول ان عاد لي الخليفة بمنزل ثلاث المقالة وأمكنتي منها ألم أفله منها ولم أرض بخلافها كما فعلت أولا قلت  
 اراد المصنف هذا البيت شاهد الوقوع اذن جوابا لان مخالف للقاعدة المشهورة وهي ان القسم والشرط متى اجتمعا  
 فالجواب للسابق منهما واللام التي في البيت هي التي تصحب قسمها كقوله كور اقبلها أو مقدر وهو هنا مذكور فان قبل هذا  
 البيت حلفت برب الراقصات الى منى \* يقول الفيافي نصها واذمها فيكون الجواب المأفوظ به للقسم لا للشرط ولهذا لم  
 يجزم الفعل والافلو كان للشرط الجزم والراقصات لالابل والى منى متعلق به ويقول بغين محجة أى يملك والمراد به هنا قطع  
 المسافة بسرعة جعل ذلك اهلا كالارض على سبيل الاستعارة والفيافي المغازات التي لا ماء فيها وفي بعض النسخ البوادي  
 والنص والذمىل بذال محجة ضربان من السير في قول الحماسي في بالجر عطف على مجرور الكاف المتقدم والحماسي يفتح  
 الحاء المهملة نسبة للحماسة وهي كتاب فيه جملة من اشعار العرب جمعها ألوعام الطائي الشاعر المشهور

ولو كنت من مازن لم تستج ابلي \* بنوالقبيطة من ذهل بن شيبان اذن لقام بنصري معشر خشن \* عند الحفيظة  
ان ذلوة لانا فقوله اذن لقام بنصري بدل من لم تستج وبدل الجواب جواب \* ٤٣ فيحسن الاستشهاد به حينئذ

ولكن الاستشهاد  
بقوله تعالى قل لو انتم  
تملكون خزان رحمة ربي  
اذ الامسكتم اولى الامر من  
احدهما الجرى على عادة  
المصنف في الاستشهاد  
بالقرآن ما أمكنه والاخر  
ان الواقع في الآية هو  
الجواب وفي البيت بدله  
ومازن أبو قبيصة من  
تميم ومازن أيضا من بني  
صمصمة بن معاوية وفي بني  
شيبان وتستج ابلي أي  
تستأصلها أي تأخذها  
بجملتها وبنوالقبيطة قوم  
من العرب وذهل بضم  
الذال المعجمة واسكان الهاء  
وشيبان امامن شاب يشيب  
فوزنه فعلان أو من شاب  
يشوب اذا خلط فوزنه في  
الاصل فيعلان ثم حذف  
واوه بعد قلبها ياء كما في ميم  
وهين والمعشر جماعة من  
الناس كذا في الصحاح  
وبعض أهل اللغة يقولون  
المعشر هم الجمع الذين  
شأنهم واحد كالانبياء  
والفقهاء والانس والجن  
وكل قسم من هؤلاء يطلق  
عليهم معشر وخشن بضم  
الخاء والشين المعجمين أي  
ليسوا بليين جمع خشن كقمة

على فقال اتنى أن أكون كاتبك فلم يجبه واعطاء جائزة والمعنى ان عاد عبد العزيز لمثل المقالة  
التي قالها فاتا لا اتركها راضيا بخلافها انتهى وعبد العزيز هذا هو ابن مروان بن الحكم أبو عمر  
ابن عبد العزيز رضي الله عنه لم يبل الخلافة بل ولي امره مصر من أخيه عبد الملك ودخل عليه  
فما رجع لم يشكو صهره فقال ان ختنى فعل بي كذا وكذا فقال له عبد العزيز ومن ختنك  
وقح النون فقال ختنى الختان الذي يختن الناس فقال عبد العزيز لكاتبه ما هذا الجواب فقال  
ان الرجل يعرف النحو وكان ينبغي ان تقول من ختنك بضم النون فقال والله لا شاهدت الناس  
حتى اعرف النحو واقام في بيته جمعة لا يظهر ومعه من يعلم العربية ثم صلى بالناس الجمعة  
الاخرى وهو من أفصح الناس توفي رحمه الله سنة ست وثمانين وقيل سنة خمس وقيل سنة  
اثنين وقيل سنة أربع قال المدائني وقع الطاعون بمصر ففر عبد العزيز بن مروان وكان أميرها  
يومئذ الى قرية له فاقام بها فاقدم عليه رسول من قبل أخيه عبد الملك وهو خليفة فقال له عبد  
العزيز ما لك فقال طالب بن مدرك فقال عبد العزيز أوه ما أراى راجعا الى القسطنطينية  
مصرقات في تلك القرية قال في الصحاح والقسطنطينية من شعرو فيها ست لغات فسطاط  
وفسناط وفساط وكسر الفاء لغة فيهن والقسطنطينية وسبب تسمية مصر بذلك ان  
عمرو بن العاص لما افتتح مصر سنة عشرين وأراد المسير الى اسكندرية أمر بفسطاطه ان  
يقوض أي ينقض فاذا عيامة قد باضت على اعلاه فقال لقد حرمنا بجوارنا أقر والفسطاط حتى  
تطير فراخها فاقرو والفسطاط في موضعه وساروا وفي الشرح عبد العزيز هذا هو أحد الخلفاء  
الامويين وأقول لم يبل الخلافة أحد من الامويين يسمى بعبد العزيز ثم قال وابد المصنف  
هذا البيت شاهد على وقوع اذن جوابا لان مخالف القاعدة المشهورة وهي ان القسم والشرط  
متى اجتمعا فالجواب للسابق واللام التي قبل ان مصاحبة لقسم مذكور قبل وهو  
حلفت برب الرقصات الى متى \* يقول الفيافي نصها واذمليها

والرقصات صفة الابل ويقول يهلك والفيافي جمع فيفاء وهي المضارة والنص والذميل ضربان  
من السباع انتهى وأقول لا نسلم ان المصنف مثل هذا البيت بناء على المشهور وانما مثل به تبعاً  
لبدو الدين بن مالك بناء على ما ذهب اليه الفراء وابن مالك من جواز جعل الجواب المذكور  
للشرط المتأخر وان لم يسبق ذو جزاء وقد جعل صاحب الكشاف من ذلك قوله تعالى لن بسطت  
الي يدك لتقتني ما انا بيأسط يدي اليك لاقتلك سلمنا انه مثل به بناء على المشهور ولكن لما كان  
الجواب المحذوف للشرط كالجواب المذكور للقسم صح التمثيل بالبيت لوقوع اذن في جواب  
ان الملقوطة غاية ما في الباب ان ذلك الجواب محذوف هذا وقدم مثل الرضى بالبيت لوقوع  
اذن في جواب قسم قبلها وهو ظاهر (قوله لو كنت من مازن الخ) مازن أبو قبيصة من  
تميم وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ومازن أيضا من بني صمصمة بن معاوية وفي بني شيبان  
واستباح الشيء استأصله وبنوالقبيطة سموا بذلك لان أهمهم التقطها حذيفة بن بدر في جوار قد  
أضرت بهن السنة فضمها اليه ثم أعجمته فخطبها الى أبيها وتزوجها وذهل بضم المعجمة واسكان

وغرأ جمع احشن وضمت الشين اتباعا والحفيظة الخصلة التي يحفظ لها أي يضرب ولوته بضم اللام وهي الضعف وبفتحها وهي  
القوة والفاء مثلثة فيهما قال الامام المرزوقي والرواية الصحيحة هي ضم اللام قال وهو ترميض بقومه ليغضبوا ويهتاجوا النصرمة  
وهو في البعث والتحرير بضم الحاء من التصريح كانه في الذم كذلك في القسم الثاني وهو كونهما جوابا لان أولو مقدرتين

ونحو ان يقال آتيتك فتقول اذن اكرمك بنصب اكرم لتوفر شرائط عمل اذن من التصدير وغيره كما سيأتي فان قلت  
 يشكل على هذا قوله بأي ان تأتي اذن اكرمك لان تقدير الشرط يوجب اهما لهما وقوعها خشوا ويجزم الجواب حينئذ  
 او يرفع ولا يجوز النصب قلت انما قدر المصنف الشرط ليطهر ان ما بعدها جوازا له من حيث المعنى ومثله ذلك لا يخرجها  
 عن الصدارة ولا يبطل عملها فان المبطل هو تعلق ما بعدها بما قبلها واصناعتها لا معنى وقال الله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان  
 معه من اله اذن لذهب كل اله بما خلق ولما لا بعضهم على بعض في التقدير كما هو ولو كان معه آلهة اذن لذهب كل اله بما خلق  
 وقال الفراء حيث جاء بعدها اللام فقبلها الوهم قدرة ان لم تكن ظاهرة في وقال ابن أم قاسم الظاهر ان اللام جواب قسم  
 مقدر قبل اذن في المسئلة الثالثة في لفظها عند الوقف عليها والصحيح وهذه الواو استنافية فان نونها تبديل الفاتشيهما  
 بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان وهذا هو الظاهر لان النون من سجع الحكامة وأي داع الى  
 تشبهها بالنون الزائدة على بنيه الحكامة اللهم الا ان يرد السماع بما قاله الجمهور فسمعا وطاعة فيجوز في هذا القول وهو  
 الوقف عليها بالنون عن المسازني والمبرد وينبغي على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف  
 وكذا رسمت في المصاحف ٤٤ بالالف في المسازني والمبرد يكتبونها بالنون على مقتضى قولهما

في الوقف وعن المبرد  
 اشتبه ان تكوي يد من  
 يكتب اذن بالالف لانها  
 مثل ان وان ولا يدخل  
 التنوين في الحروف  
 لكن نقل عن المسازني  
 كتبها بالالف فان صح  
 هذا النقل عنه مع قوله  
 انه يوقف عليها بالنون  
 فهو مشكل لان الاصل  
 في الحكامة ان تكتب  
 بتقدير الابتداء بها والوقف  
 عليها وخلاف ذلك خارج  
 عن الاصل فلا يرتكب

الهاء والمعشر الجماعة من الناس وخشن بضم المجهتين جمع خشن بفتح الاول وكسر الثاني كثر  
 جمع غمرو الحفيظة بالحاء المهملة والطاء المحجمة الخصلة التي يحفظ لها أي يغضب واللوة بالثلاثه  
 وضم اللام الضعيف وبفتحها القوة قال المرزوقي الرواية الصحيحة ضم اللام وهو تعريض  
 بقومه ليغضبوا ويهتاجوا نصرته (قوله نحو ان يقال آتيتك فتقول اذن اكرمك أي ان  
 آتيتني اذن اكرمك) لا يقال هذا التفسير يوجب اهما لهما لوقوعها خشوا الا انقول الموجب  
 لهما لهما وقوعها خشوا في اللفظ والمعنى وهذا التفسير يوجب وقوعها خشوا في المعنى دون  
 اللفظ (قوله بشرط تصديرها) عبر ابن الحاجب عن هذا الشرط بأن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها  
 قال الرضي ويعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان  
 يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك وانى اذن اكرمك الثاني ان يكون جوابا للقسم  
 الذي قبلها نحو والله اذن لاخر جن وقوله  
 لن عادلى عبد العزيز بمثلها \* وأمكنى منها اذن لا قبلها  
 ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها بالا استقراء بل تقع

الاداع اليه وعن الفراء ان عملت كتبت بالالف اذا تلتبس حينئذ باذا الظرفية  
 لقيام المانع من الالباس وهو العمل والواجب تعمل كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه في ذلك أبو الحسن  
 في ابن خروف ومما يؤنسك به ان نون التوكيد الحقيقية تبديل بعد الفتحه ألفا بخلاف وقد فصلوا في رسمها فقالوا ان تكتب  
 بالالف ان لم تلتبس نحو لست فعا والنون ان التبت نحو اضرب ولا تضربن اذ لو كتبت بالالف في مثل هذا لالتبست بألف  
 الاثنين وحكى ابن أم قاسم عن صاحب رصف المبانى انه قال والذي عندي فيها من الاختيار ان ينظر فان وصلت بالكلام كتبت  
 بالنون عملت ولم تعمل كما يفعل بأمثالها من الحروف واذا وقف عليها كتبت بالالف لانها اذالك مشبهة بالاسماء المنقوصة  
 مثل دما ويدا في المسئلة الرابعة في عملها وهو نصب المضارع وهذا على رأى الجمهور والقائلين بانها الناصب بنفسها بشرط  
 تصديرها في جملتها بحيث لا يسبق عليها شيء له ارتباط وتعلق بما بعدها واستقباله وهو معنى المضارع وانصاهما في جميعا  
 بحيث لا يكون بينهما ما فاصل أو انصاهما في لا باى شيء كان مطلقا بل بالتقسيم نحو قولك اذن والله اكرمك بنصب  
 الفعل في جواب من قال سأجيء اليك أو بلا النافية في قولك اذن لا أهيتك بالنصب جوازا بل قال سأفعل ما قلت فيقول  
 آتيتك فتقول اذن اكرمك بالنصب لاجتماع الشرط ولو قلت انا اذن قلت اكرمك بالرفع لفوات التصدير بسبب  
 وقوعها خشوا واعتماد ما بعدها على ما قبلها قال ابن الحاجب في شرح المفصل وانما لم يعمل معتمدا ما بعدها على ما قبلها لانه

متوسطة

أى لان الواقع بهذا ثابت لما قبل مجيئها ومجيئها في مثله لغرض معنى يحصل بلفظها مع بقاء المعنى الاول فبقى كما كان عليه قبل مجيئها ايذنا ببقاء المعنى وكراهة ان يتوهم تغير المعنى فيه بسبب اختلاف قولك زيد ان كرمه وشبهه فانه ليس كذلك وقال تلميذ ابن الحاجب انما عمل مع الاعتماد لضعفها بسبب وقوعها حشواً وما قوله لا تتركى فهم شطيرا \*  
 انى اذن أهلك أو أطير  $\text{﴿﴾}$  شطير ابشين معجزة وطاء مهملة أى ضرباً وأهلك بكسر اللام مضارع هلك بفتحها وهذا ارتقاء على اشتراط التصدير فانه أشملها فى البيت مع كون ما بعدها معتمداً على ما قبلها اذ هو خبر فاجاب عنه بقوله  $\text{﴿﴾}$  فقول على حذف خبر ان أى انى لا أقدر على ذلك ثم استأنف ما بعده  $\text{﴿﴾}$  فخاء النصب لتحقيق شرطه وذكر الرضى فى تحريجه وجه آخر وهو أن يكون الخبر مجموع قوله اذن أهلك لا أهلك وحده قلت يعنى ان المانع الذى هو اعتماد ما بعده على ما قبلها فقط منتف اذا المعتمدها هو المجموع لا ما بعده فقط وفيه نظر اذ مقتضاه جواز مثل قوله زيد اذن يقيم الصلاة بالنصب على ان يجعل الخبر هو المجموع من اذن وما دخلت عليه وظاهر كلامهم بانه  $\text{﴿﴾}$  ولو قلت اذا يا عبد الله قلت أكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكرنا  $\text{﴿﴾}$  اذ الفصل وقع هنا بالنداء وهو غير ما تقدم  $\text{﴿﴾}$  وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف  $\text{﴿﴾}$  نحو اذن يوم الجمعة أكرمك بنصب الفعل ووجهه ظاهر  $\text{﴿﴾}$  وابن باب شاذ الفصل بالنداء  $\text{﴿﴾}$  كما مرتمتبه  $\text{﴿﴾}$  والدعاء  $\text{﴿﴾}$  نحو اذن عافاك الله أكرمك بالنصب قال ابن أم قاسم ولم يسمع شئ من ذلك والصحيح منعه وابن باب شاذ هذا هو الامام أبو الحسن طاهر بن أحمد بن باب شاذ النحوى حكى ابن خلكان فى ترجمته وحكاة غيره أيضاً انه كان يوماً فى سطح جامع مصر يأكل شيئاً وعنده بعض أصحابه فحضره قط فرمو اليه لقمه فأخذها فى فيه وغاب ثم عاد فرمو اليه شيئاً فأخذه وذهب ثم عاد فعل ذلك

مراراً وهم يرمون له فيأخذونه  
 فحججوا منه فتبعوه فاذا  
 هو يأخذ ذلك الطعام  
 ويدخل به الى خربة شبه  
 بيت خرب وفى سطحه  
 قط أعمى فاذا هو يضع  
 الطعام بين يديه ذلك  
 القط الأعمى فتجسسوا  
 لذلك فقال الشيخ ابن

متوسطة فى غير هذه المواضع نحو يقتل اذن زيد عمر ووليس الرجل اذن زيد (قوله لا تتركى  
 فهم شطيرا الخ) الشطير هنا الغريب وأهلك بكسر اللام مضارع هلك بفتحها قال الرضى  
 وقد جاء المضارع منصوباً فى هذا البيت مع كونه خبراً عما قبلها بتأويل أن الخبر اذن هو أهلك  
 لا أهلك وحده فتكون اذن مصدر كانه قول زيد ان يقوم قال الاندلسى ويجوز أن يكون  
 الخبر محذوفاً أى انى اذن ثم ابتدأ قال والوجه رفع أهلك وجعل أو بمعنى الاقالة (قوله ابن باب شاذ)  
 هو الامام أبو الحسن طاهر بن أحمد بن باب شاذ مات سنة تسع وستين وأربعمائة حكى ابن خلكان  
 عنه انه كان يوماً فى سطح جامع مصر يأكل شيئاً وعنده بعض أصحابه فحضره قط فرمو اليه لقمه  
 فأخذها فى فيه وغاب عنهم ثم عاد اليهم فرمو شيئاً فأخذه وذهب ثم عاد فعل ذلك مراراً فتابهوه

باب شاذ اذا كان حيواناً آخرس قد مضى له هذا القط وهو يقوم بكفايته ولم يحرم الرزق فكيف يضيع مثلى ثم قطع الشيخ  
 علاقته وترك خدمة السلطان ولزم بيته واشتغاله متوكلاً على الله تعالى الى ان مات فى رجب سنة تسع وستين وأربعمائة  
 رحمة الله تعالى عليه وباب شاذ كلمة عجمية يتضمن معناها الفرح والسرور وانظر هل ذاهمهم ملة أو مغممة وهل  
 هى مخففة أو مشددة وهل باؤه الثانية مفتوحة أو ساكنة فلم يتحرر فى ذلك ما اعتمده عليه  $\text{﴿﴾}$  أجاز  
 $\text{﴿﴾}$  الكسافى وهشام الفصل بعمول الفعل  $\text{﴿﴾}$  كانه قول اذ اذ بدأ كرم  $\text{﴿﴾}$  والارج حينئذ  $\text{﴿﴾}$  أى حين اذ وقع الفصل بعمول  
 الفعل  $\text{﴿﴾}$  عند الكسافى النصب وعند هشام الرفع  $\text{﴿﴾}$  لضعف عملها بوجود الفاصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقل  
 من ان يكون مرجوحاً ولو قيل لك أحبك  $\text{﴿﴾}$  من المحبة  $\text{﴿﴾}$  فقلت اذن أظنك صادقاً فقلت  $\text{﴿﴾}$  العمل  $\text{﴿﴾}$  لانه حال  $\text{﴿﴾}$  والشرط فى  
 الاعمال استقبال الفعل قال ابن الحاجب فى شرح الفصل وانما عمل الا فى المستقبل اجراء لما جرى النواصب كلها  
 وقال تلميذه الاستقبال شرط فى النواصب لان فعل الحال له تحقق فى الوجود كالاسماء فلا تعمل فيها عوامل الافعال  $\text{﴿﴾}$  تنبيهه  
 قال جماعة من النحويين اذن وقعت اذن بعد الواو والفاء جاز فيها  $\text{﴿﴾}$  أى فى اذن  $\text{﴿﴾}$  الوجهان  $\text{﴿﴾}$  وهما الاعمال والالغاء وصرح  
 بعضهم بأن الالغاء أكثر حصول الاعتماد به جاء القرآن  $\text{﴿﴾}$  ونحو واذا لا يلبثون خلافاً لاقية فاذا لا يؤتون الناس نقيراً  $\text{﴿﴾}$   
 هكذا ثبت فى القرآت السبع فى الموضعين  $\text{﴿﴾}$  وقرى شاذ بالنصب فيها  $\text{﴿﴾}$  وقد يقال ان شاذ اذ حال من النصب المحرور بالباء  
 وليس فعل ذلك بسيدلان تقديم الحال على صاحبها المحرور ما ممتنع واما ضعيف قلت ويمكن ان يقال ليس بحال وانما هو صفة  
 مصدر محذوف أى وقرئ قرأ ناشدا يقال قرأ بقرأ أو قرأ ناو قرأه  $\text{﴿﴾}$  والتحقيق انه اذا قيل ان ترزى أزرى واذا أحسن

اليك فان قدرت العطف على الجواب خربت بسبب ان المعطوف عليه مجزوم وبطل عمل اذن لو قوعها حشواً أي ذات حشو فهو منصوب على الحال ولا يحسن ان يقال على اسقاط الخافض أي في حشواً لان ذلك غير مقيس في مثل هذا أو في قدرت العطف على الجملتين بحملة الشرط وحملة الجزاء يجوز الرفع والنصب في الفعل الواقع بعد اذن ولو تقدم العاطف في حيث ان اذاني أول جملة مستقلة هو مصدر فينتصب الفعل ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف ببعض الكلام ببعض هو متوسط فليس بتصدير في الظاهر وهو قيل يتبين النصب لان ما بعدها أي ما بعد اذا لم يستأنف لا يطلبه شيء مما قبله أو لان المعطوف على الاول أول في عدم الصرف يعني ان ما قبل العاطف غير مسبوق بشئ يطلبه فهو اول في اعطاف عليه مثله اذ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وفيه نظر وهذا هو الاول في المعنى أو قرب والذي يشير اليه كلام الزنجشري هو هذا القول الاخير فانه لما تكلم على قوله تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذا الايلثون خلفك الا قليلا حكى القراءتين المشهورتين والشاذة ونسب الثانية الى أبي ثم قال فان قلت ما وجه القراءتين قلت أما الشاذة فقد عطف الفعل على الفعل وهو مرفوع لو قوعه خبر كادوا والفعل في خبر كادوا وقع موقع الاسم وأما قراءة أبي ففيها الجملة برأسها التي هي اذا الايلثون على جملة قوله وان كادوا ليستفزونك هذا كلامه وظاهره انك اذا عطف على الجملة فالنصب متعين واذا عطف على الفعل فالرفع متعين قيل وفي قوله عطف على جملة قوله وان كادوا ليستفزونك نظرا لانه على هذا التقدير لا يتحقق معنى قول سيبويه اذن جواب وجزاء واجب بانه يمكن ان يفهم كونه جوابا وجزاء من حيث المعنى نحو واذا الايلثون وقال ابن يعيش في شرح المفصل في مباحث الحروف قولك زيد يقوم واذن يذهب يجوز فيه الرفع والنصب باعتبارين مختلفين وذلك انك ان عطف واذن نكرمك على يقوم الذي هو الخبر ألغيت اذن عن العمل وصار بمنزلة الخبر ٤٦ لان ما عطف على شيء صار واقعا موقعه فكانت اذن نكرمك فيكون

قد اعتمد ما بعده على ما قبلها فاذا هو يدخل الى خربة فيها شبه بيت خراب في سطح ذلك البيت قط أعمى واذا هو يضع الطعام بين يديه فلما رأى الشيخ ذلك ترك خدمة السلطان ولزم بيته والاشتغال بالعلم وباشاد كلمة أعمية معناها الفرح والسرور (قوله أو على الجملتين معاجاز الرفع والنصب) وذلك باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعده العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه ببعض الكلام ببعض والنصب

كلاول في انه ليس مع العطف على جزء الجملة المتقدمة الا الرفع ولا مع العطف على مجموعها الا النصب باعتبار  
 ومثل ذلك زيد يقوم واذا أحسن اليه ان عطف على الفعلية وهي الجملة الصغرى في رقت في قولنا واحدا أو على الاعمية وهي الجملة الكبرى فالذهبان في الاول جواز الرفع والنصب والثاني تعين النصب وقدم الكلام على ذلك بان في المكسورة المهزومة في الخفيفة في النون وفي بعض النسخ الخففة اسم مفعول من خفف والاولى أولى فيكون المقسوم صادقا على كل من الاقسام الاربعة التي ذكرها أما صدقه على كل من الشرطية والناقصة والزائدة فظاهر وأما صدقه على الخففة من الثقيلة فلان الكلمة صارت الى الخففة بحذف النون منها فيصدق عليها انها خفيفة وانها خففة أي جعلت خفيفة بالحذف وأما على النقص الثانية فلا تصدق الخففة على تلك الاقسام الثلاثة الا بتكاف وهو ان يقال أطلقت الخففة على كل منهن وان لم يسبق لها نقل باعتبار نسبتها الى الخففة لكونها موضوعة على حرفين بالاصالة فهو اسم مفعول من قولك خففت الكلمة أي نسبتها الى الخففة كفسقت زيد اذا نسبتته الى الفسق في تأتي على أحد أو أربعة أوجه أحدها ان تكون شرطية نحو ان ينتهوا فيمفر لهم في ما قد سلف في وان تعودوا ندم في قال الرضي وشرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قبضه فدواما اخص ذلك بكان لان القاعدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو وفيه الزمن الماضي فقط ومع النص على الماضي لا يمكن افادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة وهذا الكلام مع ما فيه من النظر مشى عليه التفتازاني في مواضع من حاشية الكشف قلت والقول بان ان الشرطية لا تنقل كان بخصوصها عن معنى الماضي بل هو باق معها هو مذهب المبرد نقله عنه جدي من قبل الامام قاضي القضاة ناصر الدين بن المنير في تفسيره المسمى بالبحر الكبير قال والصحيح انها تعني كان الواقعة بعد ان الشريعة بمنزلة غيرها من الافعال الماضية وهو مذهب الجمهور وظاهر كلام الجزولي لانه قال والماضي بالموضع له قرآن

تصرف معناه الى الاستقبال دون لفظه وهي أدوات الشرط كلها الا لو وما قال جدي المشار اليه ولو كانت ان لا تقبل معنى  
 كان الى الاستقبال لقوة دلالة التمام على الماضي لما جاز أن تأتي بعد ان والمراد به الاستقبال في موضع من المواضع وليس الامر  
 كذلك الا ترى ان المعنى على الاستقبال في قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وقال ابن الحاجب في شرح منظومته وقد يراد به  
 يعني الفعل الواقع شرطا لان الماضي مع المستقبل جميعا الا الماضي وحده كما جوزه بعضهم مثل قوله تعالى وان تؤمنوا  
 وتتقوا يؤتكم أجوركم فيه دخل في ذلك الماضي والمستقبل جميعا وكذلك قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم  
 لم يتموا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق والمراد به أصحاب الا حدود وغيرهم ممن بفعل فعلهم قلت ليس ما في هذه الآية  
 من قبيل الشرط الذي فيه الكلام حتى يورده هنا ولا يمكن لما كان هذا مشابها للشرط وكان الحكم الذي ذكره هنا جازيا  
 مشابها للشرط أو رده هذا المثال أيضا تنبيه على جريان الحكم المذكور فيه ثم قال وكذلك ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يخلفه  
 مشابها والمراد من آمن ومن يؤمن لان المعنى والسياق يقتضي ذلك ولذلك يحكم بالعموم في مثل ان جاءك رجل عالم  
 فآكرمه وباتكرب في المطلق لان السياق باعتبار المعنى يقتضي ذلك اذا العرف في مثله قصد التكرير كقوله تعالى وان كنتم  
 مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا وكقوله تعالى اذا قمتم الصلاة فاغسلوا  
 ولا اشكال في ذلك فان قلت فيلزم على هذا التكرير بالشرط والتكرير بالشرط وما علم انك لو قلت ان دخلت الدار فانت طالق  
 فدخلت مرة طلقت ثم لو دخلت مرة ثانية لم تطلق قلت هذا اذا لم يكن العرف يقتضي التكرير وقد علم من عرف الشارع ان  
 هذه الشروط في التعليم والترغيب والترهيب كلها وان كانت مطلقة المعنى فيها قصدت تكرر المشروط عند تكرر الحال المقصود  
 التعليم مستمر والترغيب مستمر والترهيب مستمر والعرف في مثله قصد التكرير ومن ثم قال ابن مالك رحمه الله تعالى ما معناه  
 ان المشروط لا يتكرر بتكرير الشرط الا ان يكون العرف في مثله قصد التكرير ٤٧ كقول القائل ان تركت صلاة الوتر  
 فعلى كذا فانه يتكرر

باعتبار كون ما بعده جملة مستقلة الفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها (ان المكسورة الخفيفة) قوله وان من أهل الكتاب الا يؤمن به أى وما أحد من أهل الكتاب الا يؤمن به حذف المتبادر بقيت صفة في الشرح والخبر هو الجملة الواقعة بعد الواضع به يرجع الى

الواحدة وانما المراد المحافظة على ذلك مستمر ولا يستقيم ذلك الا بتكرير المشروط عند تكرر الشرط الى هنا كلامه قلت  
 والحاصل أنه اخرج الفعل الواقع شرطا في مثل ذلك عن دلالة على الزمن الخاص الذي وضع له واستعمل في مطلق الزمان مجازا  
 للقربة من باب استعمال المقيد في المطلق فصعد على الماضي كما صدق على المستقبل وهو قد تقرن ان الشرطية  
 بـ بلا النافية فيظن من لا معرفة له انها الاستثنائية من جهة انه يجب قلب نون ان لا ما واذا غماها في لام النافية الذي بعدها  
 فيصير مجموعهما في اللفظ كالا استثنائية نحو والانتصروه فقد نصر الله الاتنفروا بعد بكم عذابا ولا تنفروا وترجى  
 اكن من الخاسرين والان تصرف عن كيدهن وقد بلغني ان بعض من يدعى الفضل وهو كاذب في دعواه سؤال في الاتفعلوا  
 فقال ما هذا الاستثناء متصل وهو هو أم منقطع قلت وكان ينبغي ان يجاب بان الاستثناء الذي تخيلته متصل بالجهل  
 ومنقطع من الفضل الوجه الثاني من وجوه الاربعة ان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو ان الكافرون  
 الا في غرور ونحو ان امهاتهم الا اللاتي ولدنهم ومن ذلك قوله تعالى وان من أهل الكتاب الا يؤمن به قبل موته  
 أى وما أحد من أهل الكتاب الا يؤمن به حذف المتبادر وهو هو أحد وهو بعبارة بعبارة وهو الجار والمجرور والخبر هو  
 الجملة الواقعة بعد الواضع به والاسثناء مفرغ نحو ما زيد الا قائم والضمير من به يرجع الى عيسى عليه السلام والضمير من موته راجع  
 الى ذلك المتبادر المحذوف والمعنى ما أحد من اليهود والنصارى الا سيؤمن من قبل ان يموت بان عيسى عبد الله ورسوله وهذا  
 الايمان لا بد من وقوعه من كل أحد ولو حين تزهق روحه ولا ينفعه ايمانه ويؤيده قراءة من قرأ الا يؤمن به قبل موته  
 بضم النون لان أحد في معنى الجميع وهذا كالوعيد لهم والتحريض على معالجة الايمان قبل ان يضطروا اليه ولا ينفعوا به  
 وقيل الضمير ان لا يسي عليه السلام والمعنى اذا نزل من السماء آمن به أهل الملل كافة روى انه ينزل من السماء حين يخرج  
 الدجال فيقتله ويؤمن به أهل الكتاب جميعا وتصير الملة كلها اسلامية ويقع الامن حتى ترتع الاسود مع الابل والنور مع البقر  
 والذئاب مع الغنم ويلعب الصبيان بالحيات ويلبث الارض أربعين سنة ثم يتوفى ويصلى عليه بالمسلمون ويدفونونه فان قلت

المن



لم غير المصنف اسلوبه في سوق الامثلة المتقدمة فقال هنا ومن ذلك قلت لعلمه انما فعل ذلك لان المبتدأ في هذه الآية  
غير مذكور فربما توهم ان لاجل اسمية بناء على فقد المبتدأ صورة فاراد التصريح بانها من قبيل الجملة الاسمية ليتنبه لان  
المبتدأ المحذوف فان قلت صرح المفسر بان ليؤمن به جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره وان من أهل  
الكتاب أحد الايؤمن به فلا استثناء عنده مفرغ من أعم الاوصاف والموصوف المقدر مبتدأ مقدم الخبر وأفعال اللطرف  
فلم عدل المصنف عن ذلك فانه يرى ان اجازة التفريع في الصفة مخالف للكلام النحويين فلا يرضاه كما ستره ان شاء الله  
تعالى في أواخر الباب الثاني فان قلت ويلزم على اعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا وحكم حذف موصوفه  
بحكم حذف موصوف الجملة في انه مخصوص بالشعر قلت انما ذلك اذا لم يكن المنعوت بعض مجرور عن أوفى وهو في الآية  
بعض مجرور عن مجاز ولعلنا نتعرض لهذه المسئلة في غير هذا المحل **٤٨** الاوردها أي وان أحد منكم الاوردها وما بعد الاخير وعند المفسر  
انه صفة كما مر في تلك

الآية **٤٩** وتدخل أيضا  
على الجملة الفعلية  
ماضيا كان فعلا **٥٠**  
ان أردنا الا الحسنى  
أو مضارعنا نحو **٥١**  
يدعون من دونه الا انما  
هي اللات والعزى ومناة  
وعن الحسن لم يكن حي  
من أحياء العرب الا ولهم  
صنم يعبدونه يسمونه أنثى  
يبي فلان وقيل كانوا يقولون  
في أصنامهم هي بنات الله  
جل وعلا وتقدس اسمه  
عن ذلك علوا كبيرا وقيل  
اننا أي ضعا فالان الاثني  
ضيفة ونحو **٥٢** وتظنون  
ان لبتم الا قليلا ونحو

عيسى وضمير مونه يرجع الى المبتدأ المحذوف وقيل يرجع الى عيسى ثم قال فان قلت يلزم على اعراب  
المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا وحكم حذف موصوفه حكم حذف موصوف  
الجملة في أنه لا يقع الا في الشعر قلت انما اذا لم يكن المنعوت بعض مجرور عن أوفى وهو في  
الآية بعض مجرور عن مجاز انتهى وأقول هذا وهم لان المجرور عن أوفى الذي يشترط في  
المنعوت أن يكون بعضه يشترط فيه أن يذكر قبل المنعوت صرح بذلك ابن مالك في التسهيل  
وصرح به أيضا غيره حتى الشارح عند الكلام على الا التي بمنزلة غير وظاهر ان المجرور عن في  
الآية ليس كذلك على تقدير ان يكون الجار والمجرور صفة للمحذوف لان الصفة لا تتقدم على  
الموصوف وانما تكون كذلك على تقدير ان يكون الجار والمجرور خبرا عن المحذوف متقدما  
عليه وتكون الصفة هي الجملة الواقعة بعد الاعلى انه يمكن ان يكون هذا مراد المصنف بان يكون  
قوله أي وما أحد من أهل الكتاب الايؤمن بيانا للهي لا للاعراب فان قلت قال المصنف في  
الكلام على الواو في قوله العائس الواو الدخلة على الجملة الموصوف بها انه لا يجوز التفريع  
في الصفات لا تقول ما مررت باحد الا قائم نص على ذلك أبو علي وغيره ونقل أيضا في آخر الباب  
الثاني عن الاخفش ان الا لا تفصل بين الموصوف والصفة وعن الفارسي انه قال لا يجوز  
ما مررت باحد الا قائم قلت ونقل فيه أيضا عن المفسر وأبي البقاء انه ما يريان جواز ذلك بل  
قال التقطازاني في شرح المفتاح في بحث الجملة الحالية لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ  
في الصفة مثل ما جاء في رجل الأكرم اه لكن في نفيه الخلاف نظر فانه موجود على انه يمكن  
ان يقال ما سبقه المصنف ليس في مطلق الصفة وانما هو في صفة ذكر موصوفها كما في قوله

بأن يقولون الا كذا وقول بعضهم لا تأتي ان النافية الا وبعدها الا كهذه الآيات أو لما المشددة التي  
بمعناها أي بمعنى الا كقراءة بعض السبعة يعني ابن عامر وعاصم وحزرة **٥٣** ان كل نفس لما علمها حافظ بتشديد الميم أي  
ما كل نفس الا علمها حافظ **٥٤** وقرأ الباقون بتخفيف الميم فان مخففة من التثنية لان نافية واللام فارقة بين المخففة والنافية  
وماصلة **٥٥** خبر المبتدأ المتقدم وهو قول المضاف الي بعضهم **٥٦** بقوله تعالى ان عندكم من سلطان هذا **٥٧** وقوله تعالى  
**٥٨** قل ان أدري اقريب ما توعدون **٥٩** وقوله تعالى **٦٠** وان أدري لعلة فتنه لكم **٦١** فان في هذه الآيات الثلاثة نافية وليس بعدها  
الا ولا ما أختها وحذف المصنف العاطف هنا ولم يكن له ذلك وقد تقدم التنبية على مثله **٦٢** وخرج جماعة على ان النافية قوله  
تعالى **٦٣** لو أردنا ان نتخذ لهم الاتخذناه من لدنا **٦٤** ان كنا فاعلين **٦٥** أي ما كنا فاعلين وهذا قول الزجاج وجماعة وعليه فتزاد  
هذه الآية على تلك الآيات الواردة على ذلك القائل وكذا ما يأتي بعد الا كثرون على انها في هذه الآية شرطية أي ان كنا  
من يفعل ذلك واستنباغ عليه لاستحالة في حقنا وخرج على ذلك جماعة قوله تعالى **٦٦** قل ان كان للرجن ولد **٦٧** أي ما كان  
للرجن ولد **٦٨** وعلى هذا أي واذا بيننا على هذا القول **٦٩** قالوا لوقف هنا **٧٠** على قوله فان أول العابدين عند من يراه شرطية

وعليه فالكلام وارد على سبيل الغرض والمراد في الولد وذلك انه علق العبادة بكيثونة الولد وهي محال في نفسه افكان المعلق  
 بها محالاً مثلها ونظيره قول سعيد بن جبير للججاج حين قال له والله لا بد لك بالدين انار انطلقى لوعرفت ان ذلك اليك ما عدت  
 الها غيرك وقيل المعنى ان كان للرحمن ولد في زعمكم فانا اول العابدين أى الموحدين بالله الكذابين قوالكم باضافة الولد اليه  
 وقيل المعنى ان كان للرحمن ولد فانا اول الاتقنين من أن يكون له ولد من عبد بكسر الباء بعد بفتحها اذا اشتد نغفه ولا يخفى ان  
 هذا محل العطف بالواو وان تركها محل مؤاخذة كما مر **و** يخرج أيضا جملة على ان النافية بوقوله تعالى ولقد مكاهم  
 فيما ان مكاهم فيه أى في الذى مامكاهم فيه **و** جعل ماموصولة ويجوز ان تكون موصوفة أى فى شئ مامكاهم فيه  
**و** وقيل **و** ان فى الآية **و** مؤاخذة ويؤيد الاول **و** وهو جعلها نافية قوله تعالى المبرواكم اهل الكمان قبلهم من قرن **و** مكاهم  
 فى الارض مالم يمكن لكم **و** فان الذى سيق له الكلام ان كفار مكة دون اولئك **و** فى التمكن فى الارض والمعنى لم نعط  
 اهل مكة نحو ما أعطيناه

تعالى وما اهل الكمان قرية الا وهما كتاب معلوم وفى الكشف ليؤمنن به جملة قسمية واصفة  
 محذوف تقديره وان من اهل الكتاب أحد الا ليؤمنن ونحوه وما منا الا له مقام معلوم وان  
 منكم الا واردها وفى حاشية التفتازانى فيكون ليؤمنن جملة خبرية مؤكدة بقسمية انشائية  
 واقعة صفة بلا تأويل والاستثناء مفرغ من اعم الاوصاف والموصوف المقدر مبتدأ مقدم  
 الخبر أو فاعل للظرف ولوجعل الظرف صفة مبتدأ محذوف والاستثناء فى موقع الخبر لم يبعد  
 اه وقال أبو حيان ليس ليؤمنن صفة ولا قسمية بل جواب قسم محذوف والقسم وجوابه هو  
 الخبر لانه محل الفائدة وليس المجرور محط الفائدة فلا يكون خبرا وكذا الا له مقام والا واردها  
 هما الخبران انتهى وقال الزجاج حذف أحد لانه مطلوب فى كل نفي يدخله الاستثناء (قوله  
 وقيل فى هذه ان التقدير وان لم تنفع) فى الشرح لا يخفى ان على هذا الرأى ليست حقيقة  
 الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطا بالشيء ونقيضه وأقول ان أراد الشرط  
 الاصولى وهو على ما فى اصول ابن الحاجب ما يستلزم نفيه نفي أمر على غير جهة السببية  
 فاذكرة من الضرورة حق لكن لا يفيد لان الكلام فى مدخول ان وهو ليس بلازم ان  
 يكون شرطاً لهذا المعنى لجزائها بل قد يكون كذلك نحو ان كان لى مال فانما حج وقد يكون سبباً نحو  
 ان كانت الشمس طالعة فانها موجودة وقد يكون لا شرطاً ولا سبباً نحو ان كان زيد ابى فان ابنه  
 وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وان كان الشرط النحوى وهو ما يقع به دان ونحوها  
 معلقات مضمون جملة أخرى فالضرورة غير صحيحة لصحة قولك ان جاء زيد وان لم يجئ اكرمك  
 والجواب ان المراد الشرط النحوى ونحو ان جاء زيد وان لم يجئ اكرمك ليس بصحيح على كون  
 ان للشرط وسيد كرم المصنف هذا فى الباب الثانى فى الجملة المعترضة فيما تميز به عن الحالية ثم قال  
 فى الشرح وهذه هى التى يسمها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية ويقع فى كلامهم انها  
 تستعمل بدون واو معناها انك تجعل نقيض الشرط محذوفاً مع العاطف لانك تقدر المحذوف

عادا وعود وغيرهم من  
 البسطة فى الاجسام  
 والسعة فى الاموال  
 والاستظهار باسباب  
 الدنيا **و** وكانه انما عدل **و**  
 فى هذا المحل وهو فى ما ان  
 مكاهم **و** عن ما مثلا  
 تتكرر **و** لو قيل فيما ما  
 مكاهم **و** فيه ثقل اللفظ **و**  
 وكذا قال الزنجشمرى **و** قيل  
 ولهذا **و** أى لثقل اللفظ  
 بالتكرير **و** لما زادوا على  
 ما الشرطية ما قلبوا الف **و**  
 ما **و** الاولى هاء فقالوا  
 مهمما وقيل بل هى **و** أى ان  
**و** فى الآية **و** المذكورة  
 وهى ولقد مكاهم فيما ان  
 مكاهم فيه **و** يعنى قد **و**  
 ولا يخفالك انه غير مناسب  
 لما سبقت الآية **و** وان

7 فى ل من ذلك **و** يفتح همزة ان وكسرها كما أسلفناه غير مرة **و** قد كرر ان نعت الذى كرى **و** أى قد نعت  
 ذكر الك اذ بها قد حصل ايمان كثير من الناس ولا يظهر كونها شرطية اذ الشرط فيها غير مراد فان الرسول صلى الله عليه وسلم  
 ما مور بالذى كرى نعت أولم تنفع فاذا جعلت بمعنى قد لم يكن ثم شرط وكان الامر بالتدكير مطلقا **و** وقيل فى هذه الآية **و**  
 الاخيرة **و** ان التقدير وان لم تنفع **و** حذف العاطف والمعطوف **و** مثل سراويل تقيكم الحرأى والبرد **و** ويدل على المعطوف  
 قوله ويتجنها الا شق وهذا قول الواحدى ومحمى السنة فالاعظ باحمد اهل مكة ان نفع التذكير ولم ينفع لانه صلوات الله تعالى  
 عليه وسلامه بعث مبلغا لانداز فعلية التبليغ فى كل حال نفع أولم ينفع تأ كيد اللجة واكتساب الثوبة ولا يخفالك ان على  
 هذا الرأى ليست بحقيقة الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطا بالشيء ونقيضه وهذه هى التى يسمها بعض  
 المتأخرين بالمتصلة والوصلية ويقع فى كلام بعضهم انه يجوز استعمالها بدون الواو وانما معناها انك تجعل نقيض الشرط  
 محذوفاً مع العاطف لانك تقدر المحذوف هو العاطف فقط كما سبق الى أوها المفاصلين لان حذف العاطف يفردة قابل

وقد قيل انه ممنوط بضرورة الشمر فلا يرتكب تخريج ما وقع في السمعة عليه وهو قيل انما قيل ذلك بعد ان سمعهم بالتذكير ولم يمت  
 الحجة فلا يضر وجود الشرط بعد ذلك وهذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما الزمخشري قال قد استقرغ رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم جهوده في تذكيرهم وما كانوا يزيدون على زيادة الذكوى الاعتوا وطغيانا وكان عليه الصلاة والسلام يتلقى حسرة  
 وتلهفا ويرد اذ جدا في تذكيرهم فقيل له وما أنت عليهم بجبار فذكري بالقرآن من يخاف وعيد فاعرض عنهم وقل سلام وذكروا  
 ان نفعت الذكوى وذلك بعد الزام الحجة بتكرير التذكير وهو قيل ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد نفع التذكير فيهم  
 كقولك عظ الظالمين ان سمعوا منك ٥ تزييد ذلك الاستبعاد لا الشرط وهو هذا هو الوجه الثاني من وجهي الزمخشري

وهو قد اجتمعت الشرطية  
 والنافية في قوله تعالى  
 وانزلنا انما سمعنا من  
 احد من بعد الاولي  
 شرطية وهي التي دخلت  
 عليها اللام المؤذنة بالقسم  
 وهو الثانية نافية جواب  
 القسم أي جزء جواب  
 القسم والافليست عفردها  
 جواب بالقسم الذي آذنت  
 به اللام الداخلة على الاولي  
 وجواب الشرط محذوف  
 وجوابه على القاء عده  
 المقررة في موضعه وهذا  
 مما يقتضى به هو المصنف  
 حيث ادعى في قول الشاعر  
 ان عادلى عبد العزيز بعثها \*  
 وامكننى منها اذن لا اقبها  
 ان اذن جواب لان  
 الظاهرة في اول البيت وقد  
 اسلفناه وهو اذا دخلت  
 ان النافية على الجملة الاسمية  
 لم تعمل عند سيبويه  
 من البصريين وهو القراء  
 من الكوفيين وهو اجاز

هو العاطف فقط كما سبق الى بعض الاذهان لان حذف العاطف بفرده قليل اه واقول فيه  
 نظر اما اولانا لاننا نسلم ان هذه هي ان التي يسميها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية وانما  
 هي ان الشرطية غير الوصلية لان هذه قدر لها موقوف عليها وانما لا يقدر لها بل تكون  
 مقرونة بالواو وقد تكون غير مقرونة بها وقد اشار النفاذاني في نحو هذه الى ذلك حيث قال في  
 مطوله واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك ان كان  
 ضد الشرط المذكور اولى بالاسم لزام لذلك الكلام السابق الذي هو كالمعوض عن الجزء من  
 ذلك الشرط كقولك اكرمته وان شمتي واطمبو العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف  
 الى انها الاعمال والعامل فيها ما تقدم منه من الكلام وعليه الجمهور وقال الخيري انها العطف على  
 محذوف وهو ضد الشرط المذكور وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ويعنى بالجملة  
 الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به يعنى وقد يبيح بعد تمام الكلام واما ثانيا فانه  
 لا يتعين ان يكون ما ذكره معنى كلامهم بل معناه انها تستعمل من غير ذكر الواو غير تقديرها  
 محذوفة واما ثالثا فلان الواو الداخلة على ان الوصلية هي واو الحال لا العطف وكذلك الجملة  
 عند تجردها عن الواو في محل نصب على الحال قال التفتازاني في المطول وقد ثبتت عمل ان في غير  
 الاستقبال اذا جى به في مقام التأكيد مع واو الحال مجرد الوصل والربط ولا يذكر لها حينئذ  
 جزء نحو زيد وان كثر ما له بخميس وعمر وروان اعطى جاهاليم (قوله وقيل انما قال ذلك بعد ان  
 سمعهم بالتذكير) ذكر هذا الوجه والذي بعده صاحب الكشاف فانه قال فان قلت كان الرسول  
 مأمورا بالذكوى نفعت اولم تنفع فامعنى اشتراط النفع قلت هو على وجهين أحدهما ان  
 الرسول قد استقرغ جهوده في تذكيرهم وما كانوا يزيدون على زيادة الذكوى الاعتوا وطغيانا  
 وكان يرد اذ جدا في تذكيرهم وحرصا عليه فقيل له ما أنت عليهم بجبار فذكري بالقرآن من يخاف  
 وعيد واعرض عنهم وقل سلام وذكروا ان نفعت الذكوى وذلك بعد الزام الحجة بتكرير التذكير  
 الثاني ان يكون ظاهره شرطا ومعناه ذمهم واستبعاد التأثير الذكوى فيهم (قوله وقرأ سعيد بن  
 جبيران الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم) قال ابن الصائغ هذا تخريج ابي الفتح لهذه  
 القراءة وقد اعترض عليه بانه يناقض القراءة المشهورة ان الذين بالشدة يدوخرجها المعترض  
 على انها المنخفضة من الثقيلة بتقدير عملها في الجزأين النصب وقد اجاب بعضهم عن الاعتراض

الكسائي منهم وهو المبرد من البصريين وهو اعلمها عمل ليس يفرغ الاسم وتنصب الخبر وهو قرأ  
 سعيد بن جبيران الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بتخفيف النون من ان وهو كسرهما الالتقاء الساكنين وهما  
 النون المذكورة ولام الذين الاولي وهو نصب عبادا على انه خبران واسمها هو الموصول وهو نصب امثالكم على انه  
 صفة عبادا فان قلت كيف هذا وهما متخالفان بالتسكير والتعريف قلت بل هما متوافقان في التسكير فان امثالكم بمعنى  
 امثالكم فالإضافة فيه لفظية فان قلت ظاهر هذه القراءة مخالفة للقراءة المشهورة بتشديد النون ورفع عبادا و امثالكم  
 اذ مقتضاها اثبات مماثلة المدعويين من دون الله تعالى مخاطبين ومقتضى القراءة الاخرى نفي مماثلة فهل من سبيل الى  
 التوفيق قلت نعم يمكن ذلك بان تجعل مماثلة المثبتة في القراءة المشهورة باعتبار العبودية أي ان هؤلاء الذين تدعونهم آلهة

فماثلون لكم في كونهم مبرورين مشتمين بسمة العبودية لله تعالى والمماثلة المنفية في القراءة الاخرى باعتبار الانسانية اى ليس هؤلاء الذين تدعونهم من دون الله تعالى مماثلين لكم فيما تصفتم به من الانسانية اذ هم جادوا وتم عقلاء فلكم عليهم هزيمة فكيف تدعونهم وتخذونهم آلهة وهم دونكم واظن انى وقفت على معنى هذا الكلام فى شرح التسهيل للقاضى محب الدين ناظر الجيىس وجه الله تعالى **ووسمع من أهل العالمة** وهى مافوق نجد الى أرض تهامة والى ماوراء مكة وما والاها والنسبة اليها على ويقال ايضا على غير قياس كذا فى الصحاح **ان أحد خير من أحد الا بالعاية** **بنصب خير اعلى** انه خير ان **وان ذلك نافعك** بالنصب على انه خيرها **ولا ضارك** بالنصب ايضا عطف على الخبر **وما يخرج على الا هال** الذى هو لغة الاكثرين **من العرب** **ان قائم وأصله ان ان قائم** فحذفت همزة انا اعتبارا **بالعين والطاء المهملتين** والباء الموحدة اى لا لعلة موجبة للحذف مأخوذة من قولهم عبط الذبيحة اى نحرها من غير علة وهى تسمية قيمة وقولهم عبطت الدواهى الرجل نالته من غير استحقاق ومات عبطة اى شابا صحيا واعتبطه الموت واعتبطه اخذه وهو كذلك **ووادغمت نون ان** النافية **نونها** اى فى نون انا التى هى ضمير رفع منفصل **وحذفت الفها فى الوصل** على اللغة المشهورة **ووسمع ان قائم على الاعمال** كفى قولهم ما زيد قائما بالنصب وكيفية العمل فى الحذف والادغام كما مر **وقول بعضهم** نقلت حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت على القياس فى التخفيف بالنقل **٥١** ثم سكنت النون التى نقلت اليها حركة

الهمزة **ووادغمت** فى نون انا بعد ذهاب همزتها **وورد** لان المحذوف لعلة **تقتضى الحذف** **بمجزلة** الثابت الذى لم يحذف أصلا **ولهذا تقول هذا** قاض بالكسر لا بالرفع **اذ الاصل هذا قاضى بضمه** على الياء علامة للرفع **وبتنوين الصرف** لكن استنفات الضمة على الياء **بعد كسرة فسكنت** فالتقى ساكنان الياء والتنوين **فحذفت الياء لعلة الالتقاء**

بالتناقض بان المثلية فى القراءتين لم تتوارد على محل واحد اه وأقول بهى ان المثلية المثبتة هى المثلية فى العبودية والمنفية هى المثلية فى الانسانية (قوله من أهل العالمة) فى الصحاح هى مافوق نجد الى أرض تهامة والى ماوراء مكة وهى الجاز وما والاها والنسبة اليها على ويقال ايضا على غير قياس (قوله اعتبارا) هو جهملتين اى لعلة يقال عبطت الناقة واعتبطها اذا ذبحتها وايس بها علة (قوله ومثل هذا البحث فى قوله تعالى لكنا هو الله ربى) فان أصله لكن انا حذفت الهمزة ثم ادغمت النون فى النون وعند البعض نقلت حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت ثم ادغمت النون فى النون فقيل لكنا واثبت الالف وصلافيه فصيح بخلاف انا اذا أثبت الفه فى الوصل فانه ليس بفصح لان الالف تدل على ان الاصل لكن انا وبغير الالف يلزم الاتباس بالمشددة وانما قلنا ان أصله لكن انا وليس لكن المشددة لوجهين أحدهما وقوع الضمير المرفوع بعده ولا يقع الضمير المرفوع بعده لكن ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن ليكون اسم لكن ويكون هو الله ربى خبره لان حذف ضمير الشأن المنصوب بغيره ان المفتوحة الخفيفة ضعيف بل قال الرضى فى بحث حقوق الفاء للجواب اذا كان فعلا مضارعا انه لا يجوز تقدير ضمير الشأن الا بعد ان الخفيفة قياسا وان واخواتها ضرورة وثانى الوجهين انهم وقفوا عليه

وبقيت الضاد مكسورة على ما كانت عليه قبل الاعلال فقيل هذا قاض بالكسر لان حذف الياء لساكنين **كنا** اى لالتقاءهما **فوهى مقدره الثبوت** فتكون الضاد مكسورة **فحينئذ** اى حين اذ كان المحذوف لعلة **بمجزلة** الثابت الوجود **ووجتمع** الادغام **فى ان انا اذا حكم** بنقل حركة الهمزة الى النون **لان الهمزة فاصلة فى التقدير** وهى فى حكم الموجودة فى النطق ومع ذلك لا يتصور الادغام أصلا قلت غاية ما قاله المصنف انه لا يعتد بالعارض وهو أصل مختلف فيه فقد قيل ان العارض يعتد به الا ترى ان مثل الاجر اذا نقلت حركة همزته الى لام التعريف فان شئت بقيت الف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة لانها عارضة وان شئت حذفت الالف معتد بالفظ الحركة بعدها وعلى هذا أجاز القراء فى مذهب ورش ان يقرأ الان حذفت الله عنكم ونحوه بثبوت الالف وحذفها وعلى هذا قرئ لمن الاثمين بفتح نون من اعتبار بسكون اللام لانه الاصل كما تقول من الرجل وقرئ فى الساذلن لاثمين بادغام نون من فى اللام اعتمد ادبجركتها العارضة كما تقول من لدن وما أحسن قول الشيخ أمير الدين أبى حبان رحمه الله تعالى راض حبيبي عارض قد بدا \* يا حسنه من عارض رايض وظن قوم ان قلبى سلا \* والاصل لا يعتد بالعارض **ومثل هذا البحث فى قوله تعالى لكنا هو الله ربى** قال الزنجشبرى أصله لكن انا فحذفت الهمزة والقيت حركتها على نون لكن فتلاقت النون فكان الادغام ونحوه قول القائل وترمينى بالطرف اى انت مذنب **وتقلبنى لكن انا لك لا اقلنى** اى لكن انا لا اقلبك هذا كلامه قلت وهذا هو الوجه المراد عند المصنف وقد علمت ما فيه

وقراءة ابن عامر باثبات الف انا في الواصل والوقف جميعا وحسن ذلك وقوع الالف عوضا من حذف الهزمة وغيره الا في  
 الوقف الوجه الثالث ان تكون مخففة من بحان في الثقبلة فتدخل على الجملتين في الاسمية والفعلية في فان دخلت على  
 الجملة في الاسمية جازا عملها خلافا للكوفيين في ظاهر هذه العبارة ان خلاف الكوفيين في الحكم المذكور وهو جواز  
 الاعمال وقضية ذلك انهم قائلون بكونها مخففة من الثقبلة وان الغاءها واجب عند دخولها على الجملة الاسمية وليس كذلك  
 فان الكوفيين لا يجيزون تخفيف الثقبلة أصلا وان التي يراها البصريين مخففة من الثقبلة يقولون انها النافية ويمكن ان  
 يجب عنه بان قوله خلافا للكوفيين يرجع الى صدر المسألة فقط وهو قوله ان تكون مخففة من الثقبلة فان قلت قوله لنا  
 قراءة الحرميين وأبي بكر يذمه فان دليله المذكور منصوب لجواز الاعمال وذلك مقتضى لان يكون الاعمال هو المتنازع  
 فيه دون التخفيف قلت يلزم من الاعمال كونها مخففة فقد تضمن الدليل رد القول بانها النافية لا المخففة وقد أجاد المصنف  
 في التعبير عن هذا المقصود في الكلام على ان المشددة فيما يأتي فقال هناك وتخفف فتعمل قليلا وتهمل كثيرا وعن الكوفيين  
 انها لا تخفف وانه اذا قيل ان زيد منطلق فان نافية واللام بمعنى الا فان قلت على ماذا انتصب قوله خلافا قلت يجوز فيه وجهان  
 أحدهما ان تكون مصدر خالف أي خالفوا في ذلك خلافا كما ان قولك يجوز كذا اتفاقا أو اجامعا بقدر اتفاقا على ذلك اتفاقا  
 واجمعا عليه اجامعا فان قلت ٥٢ فما هذه اللام الواقعة بعد خلافا فانها لا يصح تعليقها بهذا المصدر اذ هو مؤكد

بالالف ولو كان لكن بالتشديد لما جاز ذلك فهو لكن الخفيفة وانما مبتدا وهو مبتدأ ثان والله  
 مبتدأ ثالث وربي خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثاني والثاني وخبره خبر الاول والعايد  
 على الاول هو الباء ويجوز ان يكون اسم الله بدلا من هو (قوله خلافا للكوفيين) أي أختلف  
 خلافا واللام للتبيين كما في سقيال كما فيكون خلافا مفعولا مطلقا أو أقول ذلك مخالفا وذا خلافا  
 فيكون خلافا حالا وظاهر كلامه ان الخلاف راجع الى اعمال المخففة من الثقبلة وهو غير  
 شديد لانه يقتضى ان الكوفيين قائلون بالمخففة من الثقبلة غير قائلين باعمالها وهم لا يقولون  
 قولنا باعمالها وما قيل انه ان المخففة يقولون انه ان النافية وحينئذ فينبغي رجوع قوله خلافا  
 الى جملة ما تقدم ويكون الدليل المذكور رد قولهم انها غير عاملة صريحا وقولهم انها النافية  
 ضمنا وفي الشرح ويمكن ان يجب عنه يعني عن ذلك الاشكال بان قوله خلافا للكوفيين يرجع  
 الى صدر المسألة فقط وهو قوله ان تكون مخففة من الثقبلة ويلزم من الاعمال كونها مخففة  
 فقد تضمن الدليل رد القول بانها النافية اه (قوله انما قراءة الحرميين وأبي بكر وان كان  
 لما ليوفينهم) قراءة أبي بكر تخفيف النون وتشديد الميم وقراءة الحرميين بتخفيفها قال التالظ

ولا يذمه اذ هو متعمد بنفسه  
 قات هي لام التبيين مثلها  
 في سقيال فيتعلق بمحذوف  
 أي ارادني للكوفيين  
 وثانها ان يكون حالا  
 والتقدير أقول ذلك خلافا  
 للكوفيين أي مخالفا لهم  
 وحذف القول كثير جدا  
 حتى قال أبو علي الفارسي هو  
 من حديث البحر قل ولا  
 حرج ودل على هذا المحذوف  
 ان كل حكم حرم به المصنفون  
 فهم قائلون به فكان القول

مقدرا قبل كل مقالة وكذا قال المصنف في بعض تعاليقه لنا أي القائلون بالاعمال في قراءة  
 الحرميين وأبي بكر وان كلاما ليوفينهم في نصب كلا وهو ظاهر في اعمال ان المخففة وليست قراءة هؤلاء القراء الثلاثة هذه  
 الالية متفقة من كل وجه فانها ما يقرأ بتخفيف النون والميم من ان ولما أو أما أبو بكر فيقرأ بتخفيف النون وتشديد الميم  
 فلما قصر المصنف على قوله وان كلا لصح وأما مع تلاوته لبقية الالية فيشكل بأنه لا يصح نسبة القراءة الى الثلاثة قطعاً سواء  
 شددت ميم لما أو خففت ثم قد قال المصنف في حرف اللام حيث تكلم على ما واما قراءة أبي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم  
 فتتمل وجهين أحدهما ان تكون مخففة من الثقبلة ويأتي في ما تالك الاوجه والثاني ان تكون نافية وكلا مفعول باضمار أرى  
 ولما عني الا انه في كلامه فانت تراه قد اعترف باحتمال الوجهين لم يرجح أحدهما على الآخر فكيف يتأق له الاستدلال بهذه  
 القراءة مع قيام الاحتمال الذي ذكره ثم للكوفيين ان يجيبوا عن قراءة الحرميين بمثل ذلك فيقولوا لا نسلم ان كلا منصوب  
 بان وانما هو منصوب بفعل محذوف واللام بمعنى الاعلى ما هو معروف من مذهبهم فان قلت يترجح مذهب البصريين  
 لسلامته من الحذف الذي ارتكبه الكوفيون وهو خلاف الاصل قلت لك لم يسلم من التصرف في الحرف بمحذف بعض  
 حرفه التي وضع عليها وهو خلاف الاصل ومذهب الكوفيين سالم من ذلك وبالجملة فالنظر في المذهبين معارض فتأمل  
 في وجه لنا أيضاً أي القائلون بالاعمال في حكاية سيبويه عن العرب في ان عمر المنطلق في وقد يقول الكوفيون هو مخرج  
 على الحذف أيضاً أي ان أرى عمر المنطلق في ويكثرها لها نحو وان كل ذلك لما امتاع الحياة الدنيا ونحو في وان كل

لما جيع لدينا محضرون ومافي الا يتبين صلته وجميع فعيل بمعنى مفعول أي وان كلمكم لجموعون لدينا وقرائة حفص ان  
 هذان لساحران يخففون ان فاهلت وكذا قرأ ابن كثير الا انه شدد نون هذان وحفص خففها أو أما الباقون فقرؤا  
 بتشديد نون ان لكن أبو عمرو وقرأ هذين بالياء ومن عداها بالالف وقرائة ابن كثير شاهدة للاسهال كقرائة حفص ومن  
 ذلك وهو اجمال ان الخففة بقوله تعالى ان كل نفس لها عليها حافظ في قرائة من خفف لما من السبعة وهم من عدا اصما  
 وحزرة وابن عامر وامام شدد ما وهم هؤلاء الثلاثة فان نافية ولما يعني الا وما على تلك القرائة صلة ولا يظهر وجه لفصل  
 هذه الآية عن المنل المتقدمة بقوله ومن ذلك وان دخلت أي ان الخففة على الجملة الفعلية وجب اتمامها  
 والاكثر في الاستعمال كون الفعل من تلك الجملة الفعلية ماضيا ماضيا بان يكون من باب كان واخواتها أو باب  
 كادوا واخواتها أو باب علم واخواتها ونحو وان كانت لكبيرة ونحو وان كادوا ويفتنونك ونحو وان وجدنا أكثرهم  
 لغاسقين فهذه الآيات من تلك الابواب الثلاثة على ترتيبها في الذكر المتقدم وودونه ان يكون مضارعا ماضيا فيكون  
 كثير الاكثر ونحو وان يكاد الذين كفروا ليقولنك ونحو وان تظنك من الكاذبين ويقاس على النوعين

وهما الماضي الناسخ  
 والمضارع الناسخ اتفقوا  
 على ذلك اتفقا وودون  
 هذا ان يكون الفعل  
 ماضيا غير ناسخ  
 فيكون قليلا كثيرا  
 ونحو شلت عينك ان  
 قلت لمسلم\*

بالآية مرة واحدة منسوبة للثلاثة غير ممكن فلو اقتصر المصنف على قوله وان كلا لا يكفاه في  
 الاستدلال ولم يثبت عليه اشكال ثم ان المصنف في بحث لما ذكر ان قرائة أبي بكر محتملة لان  
 تكون ان نافية وكلام مفعولا بياضارأي ولما يعني الا وانت تعلم انه مع هذا الاحتمال لا يتأتى  
 بقرائة أبي بكر استدلال بل ولا بقرائة الحرميين أيضا لان الكوفيين ان يقولوا ان نافية وكلام  
 منصوب بباري محذوف واللام بمعنى الاعلى ما هو معروف من مذهبهم فان قلت هنا لا مان فإيهما  
 التي بمعنى الا قلت الاولى واما الثانية فهي لام قسم مقدر وفي شرح التسهيل لابن أم قاسم  
 لا عمل لان عند الكوفيين ولا هي مخففة من ان بل هي النافية واللام بعد هاء معنى الا ويجعلون  
 النصب في ان وكلام بفعل يفسره ليوفينهم أو به نفسه وبه قال القراء ورديان اللام لا تعرف في  
 كلامهم بمعنى الا فان قلت أي شيء خبر ان في الآية على تقدير تخفيفها وعملها وتخفيف  
 لما قلت فيه وجهان أحدهما ليوفينهم وما من يده فاصله بين لام ان ولام القسم وثانيها ان الخبر  
 ما وهي نكرة لخلق أوجع (قوله والاكثر كون الفعل ماضيا ماضيا) اما كونه ماضيا فلان  
 الماضي أشد بالتأكيده من المضارع لادالته على الوقوع والحصول فيما مضى دون المضارع  
 واما كونه ناسخا فلتوفر مقتضى ان عليها وهوتا كيد الجملة الاسمية لذكري جذبتها بعد ذكر  
 ذلك الناسخ (قوله شلت عينك ان قلت لمسلم) هذا صدر بيت عجزه حلت عليك عقوبة المتمد  
 والبيت لعاتكة بنت عمرو بن نفيل زوجة الزبير والشال فساد في اليد يقال شلت يده تشل  
 بالفتح واشها الله وقبل هذا البيت  
 يا عمرو لو نهبته لوجدته \* لا طائش ارعش الجنان ولا اليد

حلت عليك عقوبة  
 المتمد  
 الشل فساد في اليد يقال  
 شلت يده بالفتح تشل  
 فهو من باب علم يعلم ولا  
 يقاس عليه خلافا  
 للاخفش وقد عرفت  
 وجه نصب خلافا في  
 مثل ذلك أو أجاز ان قام لانا  
 وان تعدل انت والجماعة

يتمون مثل هذا وبعدون ما ورد منه كالبيت المتقدم شاذ في الوجودون هذا في القلة أن يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم  
 ان زينك لنفسك وان يشينك لهيه فخر المضارعة من هذين الفعلين مفتوح يقال زانه زينته وشانه يشينه والهاه من لهيه  
 للسكت ومثل هذا التركيب من الشذوذ وكان لا يقاس عليه في اجموعا على ذلك في اجماعا على فان قلت لم كان الاكثر دخول  
 ان الخففة على الافعال الناسخة قلت لما أخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل في ذلك الفعل ان يكون من أفعال  
 المتبدا والخبر لا يزول عن موضعها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على ما ذكرنا يكون مقتضاها مؤخر اعلم اذا اسمان  
 مذكوران بعدها لانك اذا قلت ان كان زيد قاعا فمعناه ان زيد القائم هذا معنى كلام ابن الحاجب فان قلت فلم كان الاكثر  
 ان يكون ذلك الفعل الناسخ ماضيا قلت لم أر من تعرض لهذا السؤال ويمكن ان يجاب عنه بان واخواتها مشابهة للفعل  
 لفظا ومعنى اما لفظا فلما ناهى على الفتح وكونها ثلاثية ورابعة وخاسية كالفعل وأمامه في فلان في معنى أكنت وشبهت  
 واستدركت وتمنيت وترجيت هكذا قرأه راجع الدين سمي في شرح الكافية وذكره غيره أيضا ومقتضاها مشابهة للفعل  
 الماضي فقصدا في ان بعد تخفيفها ان يدخلوها غالبا على ما هو مشابهة لها لفظا ومعنى وهو الفعل الماضي لهذه المناسبة

وحيث وجدت ان يخفيف النون بعد اللام المفتوحة كما في هذه الامثلة فاحكم على مذهب البصريين  
 بان اصحاب التشديد فان قلت ما هذه الفاء من قوله فاحكم قلت هي فاء الجواب اما على اجراء كلمة الظرف مجرى كلمة الشرط  
 كما ذكره س نحو واظم يمتد وابه فسيقولون واما على جعله من باب وال جز فاجز أي مما أضمر فيه أما وقد يجيء كلام في هذا  
 المعنى بعد وفي هذه اللام خلاف يأتي في باب اللام ان شاء الله تعالى وفي الوجه الرابع يادخال العاطف هنا ولم يفعل ذلك  
 في الثاني ولا الثالث وان تكون زائدة كقوله أي قول النابتة الذياني والمؤمن العائذات الطير يصورها ركبان مكة بين  
 الغيل فالسند ما ان أتيت بشيء أنت تكرهه \* اذن فلارفعت سوطى الى يدي اربابا مؤمن الله تعالى والعائذات اللانذات  
 المتجئات منصوب على المفعول بالمؤمن والطير بدل منه أو عطف بيان والغيل بغين محجة مكسورة فثناة تحتية ساكنة فلام  
 والسند بسين مهملة ونون مفتوحتين ٥٤ ودال مهملة وهما اجتماعان كاتنابين مكة والمدينة يريدان ركبان مكة لا تأخذ هذه

وعمر وهذاهو ابن جرموز الذي قتل الزبير بن العوام لما وجدته نائمة في وادي السبع تحت  
 شجرة وسيفه معلق عليها فاخترطه منها وقتله وذلك عند انصرافه من الجبل قبل الواقعة  
 وعائكة هذه هي التي كان أهل المدينة يقولون عنها من أراد الشهادة فليتروج بعائكة وذلك  
 انها كانت جبيلة وكانت تحت عبد الله بن أبي بكر الصديق فاحبها حباً شديداً ثم شهد الطائف  
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرمى بسهم فقات منه في المدينة فتروجها زيد بن الخطاب فقتل  
 عنها يوم اليمامة فتروجها عمر بن الخطاب سنة اثنتي عشرة فقتل عنها فتروجها الزبير بن العوام  
 فقتل فرثته بهذا الشعر وقيل هو لصفية أم الزبير (قوله ما ان أتيت بشيء أنت تكرهه) هذا صدر  
 بيت عجزه \* اذن فلارفعت سوطى الى يدي \* (قوله فان طيناجين الخ) في الصحاح المراد  
 بالطين هنا العادة والطين يسكون الباه وضمها صفة الجبان والمنابج معنية وهي الموت لانها  
 مقدره لانه يقال منى له أى قدر والدولة في الحرب ان تداول احدى الغنمين على الاخرى يقال  
 كانت لناعنهم الدولة والجمع الدول والدولة بالضم في المال يقال صار الفى بينهم دولة يتداولونه  
 يكون مرة له ذاومرة له ذواو الجمع دولات ودول وقال أبو عبيد الدولة بالضم اسم الشيء الذي  
 يتداول به مئنه والدولة بالفتح الفعل وقال بعضهم الدولة والدولة لغتان بمعنى قال محمد بن سلام  
 الجمعي سألت يونس عن قول الله تعالى كى لا يكون دولة فقَالَ قال أبو عمرو وبن العملاء لدولة  
 بالضم في المال والدولة بالفتح في الحرب قال وقال عيسى بن عمر كلتا هاتين تكون في الحرب والمال  
 وقال يونس اما أنا فوالله لا أدري ما بينهما (قوله بنى غدانة ما ان أنتم ذهبنا الخ) غدانة بضم  
 المهملة وبالنون حى من يربوع والصر يف بالمهملة الفضة الخالصة والخزف في الصحاح  
 هو الجروفي القاموس هو الجروكل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون فخاراً (قوله يربجى  
 المرعمان لا يراه الخ) يربجى بتشديد الجيم وكسرها ويعرض يحتمل ان يكون من عرض له أمر  
 كذا أى ظهر وان يكون من عرضت له القول بفتح الراء وكسرها أى تعرضت له والخطوب جمع

الطير ولا تصيد هابل  
 تصهوا ولا تضرها حلف  
 بما ذكرانه لم يأت شيئاً  
 يكرهه الممدوح فان فعل  
 ذلك فسلت يده حتى لا تقدر  
 على رفع السوط نحو أو أكثر  
 ما زيدت بعد ما النافية  
 اذا دخلت على جملة فعالية كما  
 في البيت الذى انشد  
 المصنف صدره أو  
 جملة اسمية كقوله  
 فان طيناجين ولو كن  
 من ايانا ودولة آخر بنا  
 المراد بالطين هنا العادة  
 كذا في الصحاح والجبين  
 خلاف الشجاعة والمنابج  
 معنية وهي الموت والدولة في  
 الحرب بمعنى النصر والغلبة  
 تقول كان لفلان على فلان  
 في الحرب دولة أى انتصر  
 عليه وغلبه قال أبو عمرو وبن

العملاء الدولة بالضم في المال وبالفتح في الحرب وقال عيسى بن عمرو وكلتا هاتين في المال والحرب وقال يونس  
 اما أنا فوالله ما أدري ما بينهما وفي هذه الحالة وفي حالة زيادة ان بعد ما تكف عمل ما الحجازية فيبقى المبتدأ والخبر  
 بعد ما على ما كانا عليه من الرفع كافي البيت المتقدم وأما قوله بنى غدانة ما ان أنتم ذهبنا ولا صر بفا ولكن أنتم الخزف  
 في رواية من نصب ذهبنا وصر بفا لا في رواية من رفعه ما والنصب لهما يرد في الظاهر نقضاً لقوله ان زيادة ان بعد ما كافة  
 لعملها عند الحجاز بنى فخرج على انها نافية مؤكدة لما لا زائدة فهذا لم تكفها عن العمل وغدانة بضم الغين وبالذال المهملة  
 والنون حى من يربوع والصر يف الفضة الخالصة والخزف قال الجوهرى الجروفي القاموس هو الجروكل ما عمل من طين وشوى  
 بالنار حتى يكون فخاراً وقد تزايد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله يربجى المرعمان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب  
 تعرض كأنه من الاعتراض يقال عرضت له القول بفتح الراء وكسرها فعلى الثاني تعرض بفتح الراء ويحتمل ان يكون تعرض  
 بمعنى تظهر يقال عرض له أمر كذا أى ظهر وادناه أقربه والخطوب جمع خطب بفتح الخاء المعجمة وهو سبب الامر يقال

ما خطبك أي ما سبب أمرك الذي أنت عليه وغلب استعمال الخطوب في الأمور الشاقة الصعبة وهو بعد ما المصدرية كقوله  
 ورج الفتي للخير ما ن رأيت \* على السن خير الأيزال يزيد الفتي الشاب يقال فتي بكسر التاء يعني فتاة بالمد فهو فتي بالقصر  
 والسن العمر وهذا مضاف محذوف أي على زيادة السن وخير مفعول يزيد قلت ولا يعين البيت شاهد الماذ كرا احتمال  
 ان تكون ما زائدة وان شرطية وهو بعد الا الاستفاحية كقوله الا ان سرى ليلى فبت كئيبا \* أحاذران تنأى النوى بغضوبيا  
 سرى بمعنى سار واسناده الى الليل مجاز والكئيب المسمى الحال يقال كتب الرجل يكأب كآبة على زنة عمرة وكآبه على زنة كالة  
 وتنأى تبعد والنوى الوجبة الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد وهي مؤنثة لا غير كذا في الصحاح وغضوب اسم امرأة بعين  
 وضاد معجنتين وهو أيضا قبل مدة الانكار وهي مدة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت  
 انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر أو انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول جاءني زيد فيقول من يقصد انكار مجيئه ملك  
 ان يذانيه أي كيف يجيئك فهذه العلامة لبيان انه لا يمتقد انه جاءك أو يقول ذلك من لا يشك في ان زيدا جاءك ويستنكر  
 ان لا يجيئك فكانه يقول من يشك في هذا وكيف لا يجيئك مع سيبويه رجلا ٥٥ يقال له أخرج ان أخصبت البادية فقال  
 أنا انيه منذ كان يكون

خطاب بفتح الخاء المجمة وهو سبب الامر تقول ما خطبك ثم استعمل في الامور الشاقة (قوله  
 ورج الفتي الخ) الفتي الشاب والسن بالهمزة والنون هنا العمر وخير مفعول يزيد والمعنى  
 اذا رأيت شخصا كلما زاد عمره زاد خبره فرجه للخير (قوله الا ان سرى ليلى الخ) سرى بمعنى سار  
 والكئيب المنكسر من الحزن وتنأى تبعد والنوى الوجبة الذي ينويه المسافر من قرب  
 أو بعد وهي مؤنثة لا غير وغضوب معجنتين على وزن صبور اسم امرأة (قوله وقبل مدة الانكار)  
 قال الرضى هي مدة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكار اعتقاد  
 كون المذكور على ما ذكر أو انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول جاءني زيد فيقول من يقصد  
 تكذيبا وان زيدا جاءك أي كيف يجيئك فهذه العلامة لبيان انه لا يمتقد انه أتاك أو  
 يقول ذلك من لا يشك ان زيدا جاءك ويستنكر ان لا يجيئك فكانه يقول من شك في هذا وكيف  
 لا يجيئك اه ولم يذ كر قبل مدة الانكار من مواضع المكسور الهمزة بل ذكره من مواضع  
 مفتوحها (قوله وزعم ابن الحاجب انها تزداد بعد ما الايجابية وهو سهو) كلام الرضى صريح  
 في ان ذلك لغة فانه قال وزيادة ان المفتوحة بعد ما هي المشهورة تقول لما ان جاست جاست  
 فتحنا وكسر او الفتح أشهر اه وابن الحاجب هو أبو عمرو وعثمان بن أبي بكر بن يونس المالكي  
 كان والده حاجبا للامير عز الدين موسك الصلاحي وكان كرديا فاشتغل ولده بالقاهرة ثم انتقل  
 الى دمشق ودرس بجمامها في زاوية المالكية ثم عاد الى القاهرة فاقام بها ثم انتقل الى  
 الاسكندرية للإقامة بها فتوفي في شوال سنة ست وأربعين وثمانمائة وكانت ولادته باسنان

أنا انيه منذ كان يكون  
 رأيه على خلاف ذلك  
 وهذا يحتمل ان تكون مدة  
 الانكار اجتمعت بعد زيارة  
 ان فتكون المدة بآء لانك  
 تكسر النسوان لانقاء  
 الساكنين فلا يكون الزائد  
 الا بآء ويحتمل ان تكون  
 المدة اجتمعت قبل زيادة  
 ان فتكون المدة ألفا للحاقها  
 به بعد فتحة نون الضمير  
 والاصل اناه ثم زيدت  
 ان بسين النون والالف  
 فالتمتق ساكنان فكسر  
 أولهما نون ان المزيدة  
 فانقلبت الالف بآء  
 وهو زعم ابن الحاجب انها

تراد بعد ما الايجابية وهو سهو وانما ذلك في ان المفتوحة الهمزة وجزم المصنف بالسهو من غير تثبت يستند اليه غير مناسب  
 فان الحاجب امام ثقة وقد نقل هذا الحكم فيقبل ولا يدفع بمجرد السهو ولم أر أحدا من شارحي كلامه انتقد ذلك عليه وفيهم  
 الأئمة النقاد بل أقر واذا لم يتقبوه وقال الرضى زيادة المفتوحة بعد ما هي المشهورة تقول لما ان جاست جاست فتحنا  
 وكسر او الفتح أشهر وهو زيد على هذه المعاني الاربعة في مومنين آخران فزعم قطرب وهو أبو علي محمد بن المستنير البصرى  
 أحدث المدة سيبويه ويقال انه هو الذي لقبه بقطرب لما كثره اياه في الاصحاح قال له يوما ما أنت الا قطرب الليل والقطرب  
 دويبة تستريح بالنهار وتسمى بالليل لانها لا ترى في النهار وقد تكون بمعنى قد تكون بمعنى قد تكلمت في ان نعت الذكري وهو ماني  
 ذلك من الكلام وهو زعم الكوفيون انها تكون بمعنى اذ في التعليلية وهو جعلوا منه اتقوا الله ان كنتم مؤمنين أي لا جل  
 كونكم مؤمنين فهي بمعنى اذا التي ترد للتعليل وقوله تعالى ولما دخلن المسجد الحرام ان شاء الله وهو هذا موضع العطف ولكن  
 المصنف تركه وقد مر التنبيه على مثله وهو قوله عليه الصلاة والسلام وانان شاء الله بكم لا حقون ونحو ذلك بنصب  
 نحو عطف اعلى المنصوب المتقدم في الفعل في الواقع وفيه بعد ان الشرطية في محقق الوقوع في فلا يصلح ان يكون شرطا



لماعلمته قبل هذا **بجواب** جملا ومن ذلك أيضا قوله **بجواب** قوله **بجواب** ان اذا نقيت خزانة جهار اولم تغضب لقتل ابن حازم **بجواب** على زوايه من رواه بان المكسورة وخرناباء مهملة وزاي قطعنا وجهارا بكسر الجيم أي مجاهرة غير سر **بجواب** قالوا اولست **بجواب** ان فيه **بجواب** شرطية لان الشرط الذي يقع بعدها **بجواب** مستقبل وهذه القصة **بجواب** وهي خزاني فتيبة جهار **بجواب** قدمت وأجاب الجهور **بجواب** عن جميع ما تقدم فاجابوا **بجواب** عن قوله تعالى ان كنتم مؤمنين بانه شرط جوي به التهييج والالهاب كما تقول لابنك ان كنت ابني فلا تفعل كذا **بجواب** وفي ذلك من التهييج له على ان لا يفعل ذلك المنهي عنه ما لا يخفى وهذه نكتة لا يزال هذا المحقق الواقع في قالب المعدوم المشكوك في وقوعه فلا حاجة الى جعل الاداة غير شرطية بل جعلها كذلك تذهب هذه النكتة **بجواب** **بجواب** اجابوا **بجواب** عن آية المشيئة **بجواب** وهي لدخان المسجد الحرام ان شاء الله **بجواب** بانه تعلم للعباد كيف يتكلمون اذا اخبروا عن المستقبل **بجواب** من ادب الله تعالى مقتدين بسنته روى الواحدى عن أحمد بن يحيى انه قال استثناء الله فيما يعلم واستثناء الخلق فيما لا يعلمون وأمر بذلك في قوله تعالى ٥٦ ولا تقولن لشيء اى فاعل ذلك غذا الا ان يشاء الله **بجواب** وان اصل ذلك الشرط

ثم صار يذ كر للتبرك **بجواب** وبهذا يجاب عن الحديث **بجواب** وان المعنى لدخان جميعا ان شاء الله ان لا يموت منكم أحد قبل الدخول وهذا الجواب لا يرفع السؤال **بجواب** بالراء وفي بعض النسخ لا يدفع وجه ما قاله ان الله تعالى قد وعد أولئك المؤمنين بدخول المسجد الحرام جميعا فلزم تحقق مشيئته لان لا يموت منهم أحد قبل الدخول اذ لو شاء موت أحد منهم قبل الدخول لم يتحقق حصول دخول الجميع قبل الموت وهذا باطل لاستلزامه الخلف في الوعد وهو على الله تعالى محال **بجواب** وان ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم

قري الصعيد في أوخر سنة سبعين وخمسائة (قوله أتغضب ان أذنا فتيبة الخ) خرنابا الحاء المهملة والزاي يهني قطعنا وحازم مهملة وزاي اسم رجل (قوله وهذا الجواب لا يرفع السؤال) وفي بعض النسخ لا يدفع بالدال والمال واحد وبعض النسخ سقط منه هذا الكلام والسؤال هو ما وجه دخول ان شاء الله في أخباره تعالى يدل على هذا ان الزمخشري سأل هذا السؤال وأجاب بما أجاب به المصنف ووجه كون هذا الجواب لا يدفع السؤال هو ان المشيئة على هذا الجواب أيضا دخلت في أخباره تعالى بدخولهم جميعا فيقال ما وجه دخولها فيه والجواب ان وجهه الاشعار بان بعضهم لا يدخل لموت يحصل له أشار الى هذا البيضاوى في تفسيره وفي الشرح ووجه ما قال ان الله تعالى قد وعد أولئك المؤمنين جميعا بدخول المسجد الحرام فلزم تحقق مشيئته تعالى ان لا يموت أحد منهم قبل الدخول اذ لو شاء موت أحد منهم قبل ذلك لم يحصل دخول الجميع قبل الموت فيلزم الخلف في وعده تعالى وهو محال اه ولقائل ان يقول انما يلزم تحقق مشيئة الله تعالى ان لا يموت أحد منهم لو عد جميع أولئك المؤمنين في الدخول لو كان الوعد من غير تقييد مشيئة الله تعالى ان لا يموت أحد منهم وامامنا مع تقييده بذلك فلا (قوله أو ان ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابه حين أخبرهم بالنام في ذلك لنا أو من كلام الملك الذي أخبره في المنام) في الشرح يعنى والشرط على هذين التقديرين صحيح على بابه وفيه نظرا لانه كيف يدخل في كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره من غير ان يكون في الكلام اشعار بانه محكي اه وأقول على هذين التقديرين لم يدخل في كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره وانما قيل ان هذا من كلامه تعالى على جهة الحكاية عن غيره ونحو ان يكون الحكاية عن الغير يكتفى فيه ان لا يمنع مانع منه وسماى للشارح انه يجوز ان يكون ربي وربكم في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم من كلام عيسى اردف به

لاصحابه حين أخبرهم بالنام في ذلك لنا أو من كلام الملك الذي أخبره في المنام **بجواب** فالشرط على هذين التقديرين على بابه وفيه نظر وذلك لانه كيف يدخل في كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره من غير ان يكون في الكلام اشعار بانه محكي ثم هذا لا يدفع الاشكال لان روي الانبياء وحى وحق فقد تحقق وقوع الموعود وتحققت المشيئة وكذا في حق الملك لانه مخبر عن الله تعالى بهذا الموعود فتحققت المشيئة بوقوعه **بجواب** واما البيت فمحمول على وجهين أحدهما على اقامة السبب مقام المسبب والاصل ان يكون ان اقتصر مقتضى **بجواب** في المستقبل **بجواب** بسبب خزه **بجواب** فيما مضى **بجواب** اذ في فتيبة اذا الاقتضار بالخز يكون سببا للغضب ومسببا عن الخز **بجواب** فان قلت الهمزة الداخلة على تغضب للانكار التوبيخي فيقتضى ان ما بهدها واقع وان فاعله معلوم واذا كان الغضب واقعا استحال كون جواب الشرط أو دليل الجواب اذ لا يتسبب الماضي عن المستقبل قلت الانكار التوبيخي على قسمين اما بمعنى ما كان ينبغي ان يكون نحو اعصيت ربك فيكون الموضع عليه قد تحقق وقوعه واما بمعنى لا ينبغي ان يكون نحو اعصى ربك فلا يكون الموضع عليه قد وقع ولكن بصدده ان يقع في البيت من القسم الثاني لا الاول والوجه الثاني **بجواب**

يكون على معنى التبيين أي أن غضب ان تبين في المسـ تقبل ان اذني قتيبة حزنا في ماضي كما قال هو أي الشاعر إذا ما انتسبنا  
 لم تلدني لثيمة ولم تجدي من ان تقرى به بدا أي يتبين اني لم تلدني لثيمة برفع يتبين لاجزومه جوابا لاذما لانها لا تجزم الا اذا  
 قال الجوهرى وقولهم لا بد من كذا كانه قيل لافراق منه ويقال البد العوض ومن ان تقرى متعلق ببد واضمير به يعود الى القول  
 المتقدم أي لم تجدي بدا من افرارك بما قلته من اني لم تلدني لثيمة بقول اذا ما ذكرنا اناسا ما علمت يا هذه اني لست بان  
 لثيمة وظهر لك ما يلجئك الى الاعتراف بذلك وانما قال لم تلدني لثيمة لان الام اذا كانت من الكرام فالاب أولى لان العرب  
 لا يزوجون من هو دونهم وورعنا تزوجوا من دونهم وقال الخليل والمبرد الصواب ان اذنا بفتح الهمزة من ان أي لان اذنا  
 ثم هي عند الخليل ان الناصبة بـ الخفيفة بحسب الوضع وعند المبرد انما الخفيفة من الثقيلة واسمها ضمير شان محذوف  
 والجملة الاسمية خبره ويورد قول الخليل ان الناصبة لا يليها الاسم على اضممار الفعل وانما ذلك لان المكسورة نحو وان أحد  
 من المشركين استجارك بـ وعلى تخريج الخليل يلزم ان يكون مر فوعا بفعل محذوف يفسره المذكور بعده أي ان حزت اذنا  
 قتيبة فيكون الاسم قد وليها على اضممار الفعل وانظر لم امتنع ذلك بـ وعلى الوجهين المذكورين وهما اقامة السبب مقام  
 المسبب واردة معنى التبيين يخرج قول الآخر ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عار عليك ورب قتل عار فان قتله قد وقع  
 ومضى لكنه جعل شرطاً على ما تقدم أي ان يقتلوا بسبب قتلك أو ان يتبين ٥٧ انهم قتلوك وعار ما خبر مبتدأ محذوف

والجملة صفة قتل أو خبر  
 لهذا المجرور رب اذ هو في  
 موضع مبتدأ كما يأتي  
 وان المفتوحة الهمزة  
 الساكنة النون تأتي على  
 وجهين اسم وحرف  
 الظاهر رفعهما على انهما  
 خبر بعد خبر أي ان اسم  
 وحرف وجها على الابدال  
 من وجهين غير بين لادائه  
 الى قولك ان على اسم  
 وحرف وفيه ما لا يخفى  
 اللهم الا ان يقدر محذوف

الكلام المحكي تعظيم الله تعالى فيرد عليه ما اورده ههنا ثم قال في الشرح وهذا لا يدفع  
 الاشكال لان رؤيا الانبياء وحى فقد تحقق وقوع الموعود وتحققت المشيئة وكذا في حق الملك  
 لانه مخبر عن الله تعالى بـ هذا الموعود فتحققت المشيئة بوقوعه اه وأقول ما قاله من عدم دفع  
 الاشكال مبني على ما أفهمه كلامه من تفسير السؤال لا على تفسيره بانه بما وقع في الكشف  
 فانه مندفع وصحني أيضا على ان الشرط على هذين التقديرين على بابه وهو ممنوع وانما الشرط  
 عام للترك وحاصل هذين الوجهين أن ان شاء الله في الآية من كلامه تعالى حكاية عن النبي  
 أو الملك القائل لذلك على سبيل التبرك به وهذا خلاف الوجه الذي قدمه المصنف وهو ان أصل  
 ذلك للشرط ثم صار يذكرك للتبرك فان حاصله ان ان شاء الله في الآية من كلامه تعالى على غير  
 طريق الحكاية ليتبرك به عباده فليتنامل (قوله اذا ما انتسبنا لم تلدني لثيمة) هذا صـ دريبت  
 بحزبه ولم تجدي من ان تقرى به بدا وفي الصحاح وقولهم لا بد من كذا كانه قيل لافراق  
 منه ويقال البد العوض واللتيم الذي الاصل الشحج النفس وانما خص الام بالذكور لانها  
 اذ لم تكن لثيمة فالاب أولى لان العرب لا يزوجون من دونهم وقد يتزوجون من هو دونهم

٨ في ل أي وجه اسم ووجه حرف أي طريقته فيمكن الابدال حينئذ والاسم على وجهين ضمير المتكلم بـ برفع  
 ضمير وفيه ما مر وذلك في قول بعضهم بـ أي بعض العرب وان فعلت بسكون النون وصلوا ووقفا وهي انه حكاها فطرب  
 بـ والا كثرون بـ من العرب وهم من عدايما بـ على فتحها وصلوا على الا تيان بالالف ووقفا بـ وأما تيم فيثبتونها وصلوا ووقفا بـ  
 قرأ نافع ومذهب البصريين ان الضمير هو الهمزة والنون وأما الالف فزائدة بدليل حذفها في الوقف وقال الكوفيون الضمير هو  
 مجموع الثلاثة بدليل ثبوتها في الوصل في لغة تميم فان قلت على ماذا انتصب وصلوا ووقفا قلت على الطرية باعتبار مقامهما مقام  
 مضاف محذوف أي زمن وصل وزمن وقف بـ وضمير لله مخاطب بـ بالرفع عطف على المتقدم وفيه أيضا ما مر وهذا هو الثاني من  
 وجهي الاسم وهو ان يكون ضمير مخاطب في قولك أنت بـ للواحد المذكور بـ وأنت بـ للواحدة المؤنثة بـ وانما في الخطابين  
 أو الخطابتين بـ وانتم بـ لجماعة المخاطبين بـ وانتم بـ لجماعة المخاطبات هذا على قول الجمهور ان الضمير هو ان والتعريف  
 خطاب بـ ومذهب الفراء ان أنت بكال اسم والتعاضد من نفس السكامة وقال بعضهم الضمير المرفوع هو التاء المتصرفه كانت  
 مرفوعة متصلة فلما أرادوا انفصالها عمدوا بالنسب نقل لفظا بـ والحرف على أربعة أوجه أحدها ان يكون حرفا صديرا  
 ناصبا بالمضارع ويقع في موضعين أحدهما في الابتداء فتكون بـ هي وصانته في موضع رفع نحو وان تصوموا خير لكم وان  
 يستغفروا خير لكم وان تغفروا أقرب للتقوى وزعم الزجاج ان منه ان تبروا وتفقوا وتصلحوا بين الناس أي خير لكم حذف  
 الخبر بـ وليس بـ من ذلك لما سبأني ولجواز كون ذلك في محل جر على انه عطف بيان لايمانكم أي لا لامر المحلوف عليها التي

هي البر والتقوى والاصلاح بين الناس الاصل في ذلك ان بعض الناس كان يحلف ان لا يفعل بعض الحيرات من صلته رحم  
 أو عبادة أو اصلاح ذات بين ثم يقول أخاف الله تعالى ان لا أحنث في عيني فيترك البرادة البر في عيونه فقبل لهم لا تجعلوا الله  
 عرضة لإيمانكم أي حازم الحاقبة عليه وسمي المحلوف عليه عينا للتباسه باليمين كقوله عليه الصلاة والسلام من حلف على  
 يمين فوأي غيرها خيرا منها والعرضة اسم لما تعرضه دون الشيء فيعترض ويصير حازما من آمنه **والثاني** من موضوعي  
 وقوعها ان تقع **بعد** لفظ دال على معنى غير اليقين **بم** سواء كان دالا على ظن أو غيره وكان قصد بذلك مع ما تقدم ضبط ما تميز  
 به الناصبة من الخفية وفيه نظر فقد قال الامام المرزوقي في قول الجاسسي **هممت بان لا اطعم الدهر بدمهم \* حياة وكان**  
**الصبر ابق واكرما** اطعم منصوب بان ولورفع لجاز على ان تكون مخفية من الثقيلة ويكون اسمها ضمير اقل ذلك على ان  
 الخفية تشارك الخفية في وقوعها بعد فعل دال على معنى غير اليقين وهذا بنا في غرض المصنف وقد يجب بان المهم يرد على  
 العزم على الشيء وهو الجديسه **و** بمعنى حديث النفس كما صرح به بعض أئمة اللغة فيكون يقينيا بالاعتبار الاول وغير يقيني  
 بالاعتبار الثاني فلعل المرزوقي أجاز كونها مخفية نظرا الى كون الفعل يقينيا وأجاز كونها ناصبة نظرا الى كون الفعل غير  
 يقيني فان دفع النظر وقد ذكر ابن الحاجب في شرح الفصل ضابطا يعلم به موضع تعيين الناصبة وتعيين الخفية وموضع  
 جواز الامرين سواء كنت منشئا للكلام أو سامعا لفظ ان امان تذكر بفعل قبلها مسلط عليها أولا فان كان بفعل  
 مسلط عليها فلا يتخلو امان يكون فعل تحقيق أو ظن أو غيرها فالاول يتعين للتشدد والمخفية منها والثالث يتعين للناصبية  
 والثاني يجوز فيه الامر ان وان لم يكن قبلها فعل مسلط عليها فلا يتخلو امان يكون مصدرها الجملة أولا فان صدرت به الجملة  
 تعينت الناصبة للفعل مثل **قوله تعالى وان تصوموا خيرا لكم وان لم تصوموا جازا كما تقول حسن ان**

تقوم وحسن ان تقوم  
 على ان أصله انك تقوم  
 وقد ظهر لك هذا الكلام  
 مؤاخذه على المصنف ان  
 كان مقصوده بذكر ذنبك  
 الموضوعين تمييزا بين  
 ان الناصبة من الخفية  
 وهو الظاهر من سياق  
 كلامه فتأمله وقد يقال

**(ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون) قوله بعد لفظ دال على معنى غير اليقين** قال ابن  
 الصائغ يرد عليه ان الواقعة بعد الظن قد تكون مخفية من الثقيلة وان الناصبة قد تقع بعد فعل  
 اليقين من غير افعال القلوب نحو تيقنت ان يقوم زيد وأقول ان هذا الكلام من المصنف لبيان  
 أحد الموضوعين اللذين يقع فيهما أن المصدرية لا لبيان الموضوع الذي لا يقع فيه الا ان المصدرية فلا  
 يرد الاعتراض الثاني والحق ما قاله الرضي ان فعل اليقين الذي يقع بعده المخفية هو فعل العلم  
 وما يؤدى معناه كالتيبين واليقين والتحقيق والانكشاف والظهور والنظر الفكري وعلى  
 هذا فالجواب على الثاني بان وقوع الناصبة بعد فعل اليقين قليل وكلام المصنف على الشائع  
 الكثير **قوله ونصب نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى** وذلك ان ان مع صلتها في تأويل

أراد بالابتداء ما هو أعم من التحقيق والتقديرى فلا تتم المؤاخذه واذا وقعت الناصبة  
 بعد فعل غير دال على اليقين **بم** أي فقد تكون هي وصلتها **بم** في موضع رفع نحو الم يأن للذين آمنوا ان تخشع **بم** ونحو  
**بم** وعسى ان تسكرهوا شيئا **بم** وهو خير لكم **بم** في موضع **بم** نصب نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله **بم** كذا  
 اعرب به غير واحد على انه خبر كان فان يفترى مقدر مصدر والمصدر مقدر باسم مفعول كما ذكره المصنف في أواخر الكتاب وانما  
 احتج الى تقدير المصدر اسم مفعول ليصح الاخبار وجهه من باب الاخبار بالمصدر على وجه المبالغة لا يتأتى في هذا المحل وقال  
 الرضي ان هذه هي المضمره بدل لام الجود ولام الجود محذوفة وهما متعاقدان فان أثبت اللام لم تأت بان وان حذف ان لم تأت  
 باللام وعليه فيحتمل المحل النصب والجرك نظائره وقد رأوا البقاء الخبر محمكا فيكون المحل رفعها على انها وصلتها فاعل بالمحذوف  
 قات ولو قبل بان كان تامه وان يفترى في محل رفع على انه بدل استعمال من فاعلها والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن لم يكن  
 ثم حذف ولا افتقار الى تأويل ونحو **بم** يقولون نخشى ان تصيبنا دائرة **بم** ونحو **بم** فاردت ان أعياه **بم** في موضع **بم** خفض نحو  
**بم** وأذينا من قبل ان تاتينا **بم** ونحو **بم** من قبل ان يأتي أحدكم الموت **بم** ونحو **بم** وأمرت لان اكون **بم** أول المسلمين وسبأني  
 الكلام على هذه اللام في حرفها هل هي زائدة أو لا **بم** تكون ان مع صلتها **بم** محتملة لهما **بم** أي موضع النصب ولموضع خفض  
**بم** ونحو الذي أطعم ان يفترى خطيئتي يوم الدين أصله في ان يفترى ومثله ان تبروا **بم** في الآية المتقدمة لكن ليست مثلها  
 للمحتملة للنصب والخفض على الاطلاق وانما هي **بم** اذا قدر في ان تبروا **بم** والجار على هذا التقدير متعلق بعرضة لمسايقه  
 من معنى الاعتراض أي ولا تجعلوا الله عرضة البرأي انه عرضة **بم** أو **بم** اذا قدر **بم** لئلا تبروا **بم** حذف الجار والثاني جيبا  
 وحينئذ متعلق الجار بالفعل المنهى عنه أي ولا تجعلوا الله لاجل ترك البر والتقوى والاصلاح عرضة لإيمانكم أي حازما

وما نمان ترك ما خلفه عليه بها وان كان الذي هو خبر في فعل أحد هاتين التقديرتين يحتمل المحل الجرا وال نصب واما اذا جعل  
ان تبروا عطف ببيان على الايمان كما مر فالمحل ج ليس الا واذا جعل مبتدا كما ذهب اليه الزجاج فيما تقدم فالمحل رفع ليس الا  
ولما كانت الآية محتملة لهذه الامور ولم تتعين مثالا لما يحتمل النصب والحذف فقط فصلها عما سبقها من المثل بقوله ومثله  
ان تبروا وهو المحل بعد حذف الجار جر او نصب فيه خلاف يكرهت الاشارة اليه اول الكتاب وهو سيأتي في الكلام عليه  
مشبه ما في آخر الباب الرابع فان قلت كيف ساغ الاخبار عن المحل بقوله جر او نصب قلت لانه على حذف مضاف امامن الابتداء  
أى وهل اعراب المحل جر او نصب واما من الخبر أى وهل المحل محل جر او محل نصب أو ذو جر أو ذو نصب وهذا أمر سهل وان  
استصعبه بعض المدعيين لعلم النحو بهذه البلاد وقيل التقدير مخافة أن تبروا فيكون المحل نصب ليس الا لان المضاف  
لما حذف أقيم المضاف اليه مقامه فاعطى اعرابه وابقاؤه على الجر بعد حذف المضاف شاذا فلا يرتكب تخريج القرآن عليه  
غير ضرورة واختلاف في المحل من نحو عسى زيد ان يقوم فالشهور انه نصب على الخبرية وهو ان عسى في العمل بمثابة كان  
نرفع الاسم وتنصب الخبر ويقدر على هذا القول في التركيب المذكور ونحوه مضافا امامن الاسم أى عسى حال زيد ان يخرج  
أو من الخبر أى عسى زيد صاحب ان يخرج وفي هذا التقدير تكلف اذ لم يظهر المضاف الذي قدره يومامن الدهر لا في الاسم ولا  
في الخبر وقيل على المفعولية وان معنى عسى ان تفعل قاربت ان تفعل في معنى فعل متعد الى واحد كضرب وليست من  
اخوان كان وقيل على هذا القول عن المبرد وقيل نصب باسقاط الجار أو بتضمن الفعل معنى قارب نقله ابن مالك عن  
سيبويه وان المعنى دفوت من ان تفعل في هذا هو الاصل ثم حذف الجار توسعا فصار المحل نصب على أحد القولين في المسئلة  
أو قاربت ان تفعل في فلا حذف ولا خلاف على صحة هذا التقدير في ان المحل نصب والتقدير الاول

مصدر بمعنى اسم المفعول خبر لكان وجعل أبو البقاء خبر كان في الآية محذوف وتقديره وما كان  
هذا القرآن ممكنا أن يفترى فتكون ان مع صلتها فاعل ممكنا المحذوف وفي الشرح ولو قيل بان  
كان تامة وأن يفترى في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعله والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن  
لم يكن ثم حذف ولا افتقار الى تأويل وأقول فيه نظرا ما أولا فلان جعل كان تامة يصير معه  
الكلام قبل ذكر البديل مشعرا بنفي القرآن وهو باطل واما ثانيا فلان بدل الاشتمال هو البديل  
الذي يكون بينه وبين المبدل منه ملائمة أى تعلق لا بالكلية ولا بالجزئية كالحسن مع زيد في  
أعجبني زيد حسنه ولا ملائمة بين القرآن والافتراء (قوله في قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا)

وهو النصب على اسقاط  
الجار ويعيد اذ لم يذكر  
هذا الجار في وقت  
وانما يتأق هذا الاستبعاد  
ان لو كان المدعى ان هذا  
الجار محذوف على سبيل  
الجواز واما اذا كان  
المدعى انه محذوف

وجوبا فلا وجه للاستبعاد حينئذ لجرانه في كل شئ واجب الحذف وقيل محتمل ان يقوم من نحو عسى زيد ان  
يقوم ويرفع على البديل من زيد وهو بدل اشتمال كما في قولك أعجبني زيد قيامه واعترض هذا القول بانه يلزم عليه  
كون البديل لازما متوقفا عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البديل قلت ولا مانع من ان يكون البديل لازما لكونه  
المقصود بالحكم وكونه تابعا لا يقدح في اللزوم فقد رأينا بعض التوابع يلزم كتابه مجرور رب اذا كان ظاهرا وهو سد  
البديل على هذا القول وسد الجزأين اللذين يحتاج اليهما عسى فانها على المشهور داخله على ما هو في الاصل مبتدأ وخبر  
كما سد البديل في قراءة حمزة ولا تحسبن بالبناء الفوقية وفتح السين الذين كفروا وانما على لهم خير مسد المفعولين  
ولا يضرب الاقتصار على مفعول واحد لحسب وان كان في غير هذا الموضوع ممتنع على المختار عند كثيرين وذلك لان البديل منه  
في حكم المنصبي المطرح والمقصود انما هو البديل وهو كاف في تمام الكلام لكونه ان المفتوحة مع الاسم والخبر يصلح للوقوع  
موقع المفعولين اما باعتبار حصول المقصود من تعلق الفعل القلبي بالنسبة الى المبتدأ والخبر واما باعتبار الحذف أى لا تحسبن  
خيرية الاملاء ثابتة على اختلاف الرائيين ولا بعد في ان يكون الكلام لا يصح مع الاقتصار على المفعول الاول وهو مع الاتيان  
بالبديل يصح كما في قول الجاسي فما كان قيس هلكه هلك واحد \* ولكنه بنينا قوم تهديما فانه يمتنع بدون البديل  
اذ لا يقال ما كان قيس هلك واحد ويصح معه كما رأيت وانما يجعل انما على لهم خير مفعولا ثانيا لانه في تأويل خيرية  
املائنا لهم ولا يصح ان يكون خبر اللذين كفروا المغايرته له وعدم صدقه عليه ويمكن ان يكون المعنى ولا تحسبن حال الذين كفروا  
أولا تحسبن الذين كفروا وذوى انما على لهم خير فيتم الكلام حينئذ بالمفعولين لارتفاع المانع من الاخبار وفي حواشي  
التسهيل للصنف قال ابن الجبار في شرح الايضاح ويقرأ ولا تحسبن الذين كفروا وانما على لهم بالباء وهو على حذف مضاف

أى شأن الذين كقولهم \*وما حسبنا أن نجزيها\* أى وما حسبنا شأنك المحيى \*وإن هذه\* وهى التثنية بحسب الوضع  
 \*بموصول حرفي\* والمراد به عندهم ما أول مع ما يليه بمصدر زاد ابن مالك ولم يخرج الى عائد احترام من الذى اذا وقع صفة  
 مصدر نحو وخضتم كالذى خاضوا اذا التقدير كالمحذوف الذى خاضوه وتحرير الكلام على هذه الزيادة مذكور في  
 شرحى على التسهيل فراجع ان شئت \*وتوصل بالفعل\* المتصرف \*باللامد نحو عسى\* مضارعاً كان كما مر أو ماضياً نحو  
 لولا ان من الله علينا \* ونحو \*ولولا ان ثبتناك\* أو امر الحكاية سبويه كتبت اليه بان قم هذا هو \*القول\* الصحيح  
 وصرح به فى الكشاف عند تفسير قوله تعالى فى سورة بونس وأمرت ان أكون من المؤمنين وان أقم وجهك للدين حنيفاً  
 فقال فان قلت عطف قوله ان أقم على ان أكون فيه اشكال لان ان لا تخلو من أن تكون التى للعبادة أو التى تكون مع الفعل  
 فى تأويل المصدر فلا يصح ان تكون للعبادة وان كان الامر مما يتضمن معنى القول لان عطفها على الموصول بأبى ذلك والقول  
 يكونها موصولة مثل الاولى لا يساعدها لفظ الامر وهو أقم لان الصلة حقتها ان تكون جملة تحتل الصدق والكذب  
 قلت قدسوغ سبويه ان توصل ان بالامر والنهى وشبه ذلك بقولهم أنت الذى تفعل على الخطاب لان الغرض وصلها بما  
 تكون معه فى معنى المصدر والامر والنهى دالان على المصدر دلالة غيرهما من الافعال الى هنا كلامه ومعناه ان وجه  
 التشبيه الذى ذكره سبويه هو النظر الى المعنى فى الجانبين وذلك ان قولهم أنت الذى تفعل ببناء الخطاب منظور فيه الى  
 المعنى من حيث ان الذى خبر ٦٠ لانت فهو معناه فعاد الضمير اليه من الصلة بالخطاب نظراً الى المعنى والا

فالاصل ان يكون ضميره  
 غائباً اذ هو اسم ظاهر  
 فطريقه طريقة الغيبة  
 وكذا وصل ان المصدرية  
 بالامر والنهى منظور  
 فيه الى المعنى من حيث  
 كان الغرض ان تكون  
 هى وما بعدها فى تأويل  
 المصدر وهو وحاصل  
 سواء كان الفعل خبرياً  
 أو انشائياً وقد اختلف  
 من ذلك فى أمرين

هى بالتاء الفوقية وفتح السين (قوله والجواب عن الاول انه منتقض بنون التوكيد)  
 هـ ذانقض للقدم المحذوفة التى هى كبرى الدليل ونقديرها بعد الصغرى المذكورة وهى  
 ان الداخلة على المضارع تخلفه للاستقبال وكل مخلص للاستقبال لا يدخل على غير المضارع  
 ورده ابن الصائغ بان معنى قول المستدل تخلف المضارع للاستقبال انها موضوعة لهـ ذا  
 التخليص كالسين فلا يتم النقص بنون التوكيد فانها موضوعة لتأكيدها ونشأ عن ذلك  
 انها لا تكون للماضى ولا للجملة لغنائها عن ذلك يعنى لاستغناء كل من الماضى والحال عن  
 التأكيدها وأما الماضى فلم يدم احتمالها التأكيدها وأما الحال فلكونه موجوداً يمكن للمخاطب  
 فى الغالب الاطلاع على ضعفه وقوته (قوله كما انما أثرت التخليص الى الاستقبال فى معنى  
 المضارع أثرت النصب فى لفظه) الضمير المنصوب بان عائد الى المفتوحة الهـ مزة الساكنة  
 النون وغرضه من هـ ذلك الكلام التنظير لتبعية تأثيران الشرطية فى اللفظ بالاعراب لتأثيرها  
 فى المعنى وفى التعليق قد يقال ليس بين تأثير الاداة لتخليص المعنى الى الاستقبال وتأثيرها

ومن ذلك حال من أمرين كان صفة له فى الاصل ثم قدم وجعل حالاً وقدم  
 الكلام على بعض هذا فى قوله فى ديباجة الكتاب مع ان هذا ليس من الاعراب فى شئ \*بمؤأحدهما\* كون الموصولة بالماضى  
 والامر هى الموصولة بالمضارع والمخالف فى ذلك ابن طاهر زعم \*بدون\* واوعلى ان الجملة استثنائية على سؤال سائل كأنه لما  
 قيل والمخالف فى ذلك ابن طاهر قيل فاذا زعم فقيل زعم كذا وفى بعض النسخ وزعم بالواو وكانه عطف على محذوف والتقدير  
 خالف فى ذلك وزعم انها غيرها \*بمبدلين\* أحدهما ان الداخلة على المضارع تخلفه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين  
 وسوف والثانى انهما لو كانت الناصبة لحكم على موضعهما \*بمؤأحدهما\* أى موضع الماضى والامر الموصولة هى \*بمؤأحدهما\* بالنصب كما حكم  
 على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية ولا قائل به \*بمؤأحدهما\* تثبت ان الداخلة على الماضى والامر غير الداخلة على المضارع  
 \*بمؤأحدهما\* عن \*الدليل\* الاول انه منتقض بنون التوكيد \*بمؤأحدهما\* خفيفة كانت أو ثقيلة \*بمؤأحدهما\* فانها تخلف المضارع للاستقبال  
 وتدخل على الامر باطراد وبأدوات الشرطية الجازمة \*بمؤأحدهما\* أيضاً تخلفه للاستقبال \*بمؤأحدهما\* مع دخولها على الماضى باتفاق \*بمؤأحدهما\*  
 وانما قيدنا الادوات الشرطية بالجازمة احتراماً من نحو لو والماعلى القول بانها محرقة شرطية \*بمؤأحدهما\* الجواب عن الدليل الثانى  
 بإبداء الفارق وذلك \*بمؤأحدهما\* انه انما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية لانها أثرت الاستقبال فى معناه فأنثرت الجزم  
 فى محله \*بمؤأحدهما\* وان المصدرية اذا دخلت على الماضى مثلاً لا تؤثر فى معناه شيئاً فلا تؤثر عملاً فى محله فاقترق \*بمؤأحدهما\* كما انها \*بمؤأحدهما\* أى ان  
 المصدرية \*بمؤأحدهما\* أثرت التخليص الى الاستقبال فى معنى المضارع أثرت النصب فى لفظه \*بمؤأحدهما\* وقد يقال ليس بين تأثير الادوات

لنصب

لتخصيص المعنى الى الاستقبال وتأثيرها نصب اللفظ تلازم بدليل سوق **ب** الامر الثاني كونها توصل بالامر والمخالف في ذلك **ب** الشيخ أمير الدين **ب** أبو حيان زعم انها لا توصل به وان كل شيء سمع من ذلك فان فيه تفسيرية **ب** لا مصدرية فان قلت فماذا تصنع في الآية المتقدمة وهي أمرت ان أكون من المؤمنين وان أقم وجهك فقد مرانه لا يصح عطف ان أقم اذا جعلت فيه ان تفسيرية على ان أكون لمكان التخالف بالافراد والجمالية قلت من يجعل الثانية مفسرة بجعله من باب عطف الجمل بعضها على بعض فيرتفع ذلك المانع والتقدير حينئذ وأمرت ان أقم وهذا وان كان سائغا من حيث الاعراب ولكنه مفوت لفائدة معنوية مترتبة على جعل ان مصدرية معطوفة مع صلته على ان أكون وذلك أن قوله وان أقم وجهك مع ما يليه من الآيات كالتفسير لقوله ان أكون من المؤمنين على أسلوب أعجبي زيدي وكرمه داخل معها في حكم المأمور به فالوقدر هذا الوجه وهو جعل ان مفسرة والتقدير وأمرت أو أوحى الى أو نوديت أن أقم

الجملة مستقلة معطوفة على مثلها **ك** كما قرره بعضهم **ب** واستبدل بدليلين أحدهما انهما **ب** أي ان وما دخلت عليه **ب** اذا قدر ان المصدريات معنى الامر **ب** الذي كان مستفادا من الصيغة ضرورة ان المصدر لا دلالة له على الطلب البتة الدليل **ب** الثاني انهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا **ب** والمصدرية الموصولة بغير الطلب يصح وقوعها مع صلته فاعلا نحو أعجبتني ان أحسنت وأن تحسن ومفعولا نحو كرهت ان اساعت وان تسيء بخلاف الموصولة بالطلب فإنه لا يصح فيها ذلك الا ترى انه لا يصح أعجبتني ان قم ولا كرهت ان قم كما يصح ذلك مع

لنصب اللفظ تلازم بدليل سوف وأقول لا دلالة في عبارة المصنف على التلازم ولو سلم فالقائمه اللفظي لازم لوجود التأثير المعنوي لا لما هيته ولازم الوجود لا يجب ثبوته لكل فرد من افراد ملزومه بل قد ثبت لبعضها فقط ككون الجسم داخل في الشمس فإنه لازم لوجود الجسم غير ثابت لبعض افراده كالهواء (قوله والمخالف في ذلك أبو حيان) سبقه الى هذا الرضى فإنه قال ولا توصل ما بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل ما أفاد ان مع ذلك الفعل والافليساعوولين به الا ترى ان معنى بمارحبت وبرحباشي واحد وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شيء واحد والمصدر المؤول به ان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه بان قم ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم ويتبين لهذا ان صلة ان لا تكون أمر اولانها بخلاف الماذهب اليه سيبويه وأبو علي ولو جاز كون صلة الحرف أمر الجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وى ولو ولا يجوز اتفاقا اه (قوله والجواب عن الاول ان فوات معنى الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى الماضي والاستقبال عند التقدير المذكور) والسند ما نقلناه عن الرضى من ان معنى بمارحبت وبرحبوا واحد وفي الشرح ولا بى حيان ان يفرق بان الدلالة على الزمن عند التأويل بالمصدر لم يفت بالسكينة والقائمت انما هو الدلالة الوضعية فقط والالزامان مدلول عليه التزاما ضرورة ان الحديث لا بدله من زمان بخلاف معنى الامر فإنه فات بالسكينة ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثاني وأقول مع انه كلام ابن الصائغ ليس بتمام لان الذى الزم به المصنف بأباحيان انما هو فوات نفس الماضي والاستقبال ولا شك على هذا الفرق في عدم الدلالة عليه ما عند التأويل بالمصدر وضعوا التزاما فليتم امل ثم في الشرح على ان تقول الموصول بالامر والنهي عند التأويل بالمصدر انما يؤول به مدرم أخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم أو بان لا تقم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام أو بالنهي عنه فلم يفت الا الدلالة بالصيغة فقط وعلى ذلك جرت عادة صاحب الكشاف اه وأقول ذكره هذه العلاوة عقب

الماضي ومع المضارع **ب** كما نقلناه **ب** والجواب عن الاول ان فوات معنى الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى الماضي والاستقبال في الموصولة بالماضي **ب** نحو أعجبتني ان قلت **ب** والموصولة بالمضارع **ب** نحو أعجبتني ان تقوم **ب** عند التقدير المذكور **ب** وذلك انك اذا أولت بالمصدر فهى ما فعلت أعجبتني قيامك فوات معنى الماضي والاستقبال كما انك اذا أولت بالمصدر في قولك كتبت اليه بان قم فقلت كتبت اليه بالقيام فوات معنى الامر فكما انه لا يضر فوات مادلت عليه الصيغة في الاول لا يضر في الثاني ولا فرق قلت ولا بى حيان ان يفرق بان الدلالة على الزمن عند السبك بالمصدر لم يفت بالسكينة والقائمت انما هو الدلالة الوضعية فقط والالزامان مدلول عليه التزاما ضرورة ان الحديث لا بدله من زمان بخلاف معنى الامر فإنه فات بالسكينة ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثاني على ان تقول الموصول بالامر والنهي عند التأويل بالمصدر انما تؤول بمصدرم أخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قلت كتبت اليه بان قم أو بان لا تقم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام

أوبالنهى عنه فاعلمت الدلالة بالصيغة فقط وعلى ذلك جرت عادة النحسرى في مواضع من الكشاف وصرح به في سورة  
 فوح فقال في قوله تعالى انارسلنا انوحا الى قومه ان انذر قومك فقال ان الناصبة للفعل أى انارسلناه بان انذر أى بان قلنا انه انذر  
 أى بالامر بالانذار **ب** ثم انه **ب** أى بأبحيان **ب** يسلم مصدر به ان المحفة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخاصة  
 ان غضب الله عليها **ب** على قراءة نافع بتخفيف النون وكسر الصاد قاله **ب** عمل دعائى وعند التأويل بالمصدر يفوت معنى الدعاء  
**ب** اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقياء ورعياء **ب** وهو في الآية ليس بمفعول مطلق فلا يفهم منه  
 الدعاء فان قلت ينتقض هذا بنحو سلام عليكم فانه مفيد للدعاء وهو ليس بمفعول مطلق قلت هو بحسب الاصل مفعول مطلق  
 فان أصله قبل الرفع سلاما عليكم أى سلمت سلاما أى سلمت سلاما ثم عدل الى الرفع للدلالة على الثبوت فاقدته للدعاء انما هو باعتبار كونه في  
 الاصل مفعولا مطلقا **ب** الجواب **ب** عن الثاني انه انما امتنع ما ذكره **ب** من نحو أعجبنى ان قم وكرهت ان قم **ب** لانه لا معنى  
 لتعلق الاعجاب والكرهية بالانشاء **ب** ٦٢ الذى لا خارج له **ب** لانه لا يكره هو ان المصدرية لا بد من صحة وقوعها مع

صحتها فاعلا ومفعولا وقد  
 أسلفنا ان الموصولة بفعل  
 أمر مؤول مع صلتها بمصدر  
 مادته تدل على الطلب واذا  
 فعلت ذلك هنا لم يظهر  
 مانع من تعلق الاعجاب  
 والكرهية به اذ التقدير  
 أعجبنى الامر بالقيام وكرهت  
 الامر به **ب** ثم ينبغى له ان لا  
 يسلم مصدرية **ب** لان الاتقع  
 فاعلا ولا مفعولا وانما تقع  
 مخفوضة بلام التمثيل **ب**  
 نحو جئت لى تكرمى  
 وهو قد سلم مصدرية فدل  
 ذلك على فساد ما ذهب اليه  
**ب** ثم مما يقطع به على **ب**  
 التباس **ب** قوله بالبطان  
 حكاية سيبويه كسبت اليه  
 بان قم **ب** فانه لا محيص فيه  
 عن كون ان مصدرية

ذكر ما يتصرب به لابي حيان بشعر بانها بما ينتصر به له وليس كذلك وانما هى جواب عن  
 قول ابي حيان ان وصل ان بالامر يفوت معناه (قوله اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان  
 مفعولا مطلقا) اورد عليه سلام عليكم فانه مصدرية ففهم للدعاء وليس بمفعول مطلق وأجيب  
 بان أصله النصب على انه مفعول مطلق عدل عنه الى الرفع للدلالة على الثبوت (قوله وعن الثاني  
 انه انما امتنع ما ذكره لانه لا معنى لتعلق الاعجاب والكرهية بالانشاء) قال ابن الصائغ ابن  
 الانشاء اذ قدرتم ان المصدر بل ابن الجملة ان هى اذ ذلك الامر فلا تمنع تعلق الافعال كلها **ب** ثم  
 ان سلم ذلك في الكراهية والتعجب فاستعمل في بقية الافعال ان طردت الحكم فلا معنى لنبغى  
 التعلق عن هذين فان قال هماغنى كلام المستدل قيل هما وقعا على سبيل التمثيل اه وفي التعليل  
 أى مانع يمنع من تعلق الاعجاب والكرهية بالانشاء أى أعجبنى الامر بالقيام وكرهت الامر  
 به وقد أسلفنا ان الموصولة بالامر أو نهى تقدر مع صلتها بمصدر طابى فاذا فعلت ذلك هنا لم يظهر  
 مانع اه (قوله ثم ينبغى له ان لا يسلم مصدرية كى) قال ابن الصائغ كى حرف جر أو حرف  
 مصدرى أو يقع كذا تارة وكذا أخرى واعتراضك على القول بمصدرية **ب** فى المكان الصالحة له  
 جوابه يقع انما مع ذلك عريضة في الجر شبهة بجر ورفه فالحقت به اختلاف ان اه (قوله في  
 لا يقر ان بالسور) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعض آخر من انى قوله

هن الحرائر لاربات أخرة \* سود الحاجر لا يقر ان بالسور  
 وضيمهن عائد الى اللاتي في البيت الذي يليه هذا البيت وهو  
 صلى على عزة الرحمن وانبتها \* لبنى وصلى على خالاته الاخر  
 والحرائر جمع حرة بضم المهملة وهى الكريمة وخلاف الامة والاخره جمع خمار بكسر  
 المعجمة قال فى القاموس وكل ما شرب شيئا فهو خماره والحاجر جمع محجر العين وهو ما يبدد ومن

لوجود حرف الجر فيلزم كون مدخوله اسما صريحا أو مؤولا به ولا سبيل الى التأويل الا بان تكون  
 مصدرية **ب** وأجاب عنها **ب** أى عن حكاية سيبويه **ب** بان الباء محتملة للزيادة مثلها فى قوله **ب** تلك الحرائر لاربات أخرة **ب** سود  
 الحاجر **ب** لا يقر ان بالسور وهذا **ب** الذى أجاب به أبو حيان من احتمال الباء للزيادة فى ذلك **ب** وهو فاحش **ب** وهو بفتح  
 الهاء مصدر وهم بكسر الهاء بهم بفتحها اذا غلط قال القرطبي فى الفهم حكاية عن ثعلب انه يقال وهمت فى الحساب وغيره  
 أو هم أى غلطت اغلط وعلى هذا فصدره الوهم بالفتح لان فعل بفتح العين مصدر قياسى بفعل اللازم المكسور العين من غير  
 الالوان كفتح فرح جوى جوى وفى الصحاح وهمت فى الحساب بالكسر أو هم وهما اذا غلطت فيه وسهوت وظاهر هذا  
 اختصاصه بالغلط فى الحساب وأما الوهم باسكان الهاء فصدر قولك وهمت فى الشيء بالفتح وهم بذلك اذا ذهب وهمك اليه وأنت  
 تريد غيره وهذا المعنى ليس مرادها وقد قال المصنف فى الباب الثانى من الكتاب فى اثناه الكلام على الجمل التى لها محل من  
 الاعراب وهى الواقعة مفعولا حيث تسكاه على المسببتين **ب** لان حروف الجر زائدة كانت أو غير زائدة لا تدخل الاعلى الاسم

أو ما في تأويله **﴿﴾** وإذا جعلت في مثال سيبويه المتقدم نفسه يريه كما ادعاه أبو حيان كانت الباء الجارة داخلة على غير اسم  
 ولا ما هو في تأويل الاسم قلت ويجب ان يخص هذا بما اذا كانت حروف الجر غير مكفوفة والا فال مكفوفة تدخل على غير  
 الاسم ولا ما هو في تأويله وبعد هذا كله فانا أقول لم يقم دليل للجماعة على ان الموصولة بالماضي والامر هي الناصبة للضارع  
 لا سيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك في ان من بين ادوات النصب خروج عن النظائر  
 من غير ادعائه ولا دليل لهم أيضا على ان التي يدكر بعدها فعل الامر أو النهي موصول حرفي ادكل موضع تقع فيه كذلك  
 محتمل لان تكون نفسه يريه أو زائدة فالاول نحو أو رسات اليه ان قم أولا تقم ومنه انا أرسلنا نوحا الى قومه ان أنذر قومك  
 والثاني نحو كتبت اليه بان قم أو بان لا تقم فان فيه زائدة زيدت لكرهه دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر والمعنى كتبت  
 اليه بقم أو بلا تقم أي بجم هذا اللفظ وانما دخلت في التحقيق على ما هو اسم وقد ذكرت ذلك في شرح التسمييل **﴿﴾** تنبيهه  
 ذكر بعض النحويين وأبو عبيدة **﴿﴾** بصيغة التصغير وهاء تأنيث في آخره **﴿﴾** ان بعضهم **﴿﴾** أي بعض العرب **﴿﴾** يجوز بان  
 ونقله اللحياني **﴿﴾** بكسر اللام وسكون الحاء المهملة **﴿﴾** عن بعض بني صباح **﴿﴾** بتشديد الموحدة وهم قبيلة من ضبة بضاد معجمة  
 مفتوحة فوحدة مشددة فهاء تأنيث **﴿﴾** وأنشدوا **﴿﴾** في الاستشهاد على الجزم بها ٦٣ لامرئ القيس **﴿﴾** اذا ما غدونا قال

ولدان أهلنا \* تعالوا الى  
 ان يأتنا الصيد نخطب **﴿﴾**  
 غدونا بكرنا ونخطب  
 بكسر الطاء المهملة  
 مضارع خطب أي جمع  
 الخطب وأنشده القاضي  
 الفاضل في بعض كتبه  
 الى ان يأتي الصيد وعليه  
 فلا شاهد فيه قال القاضي  
 الفاضل وكتبت رويت  
 هذا البيت قال ولدان  
 حينما قال لي بعض الادياء  
 الذي قال الشاعر قال  
 ولدان أهلنا فقلت ولدان  
 حينما مدح ويستحق  
 امرؤ القيس لقطعة يحسن

النقاب (قوله ونقله اللحياني عن بعض بني صباح) من ضبة اللحياني بكسر اللام وسكون الحاء  
 المهملة قال في الصحاح والحيان أبو قبيلة من العرب وهي لحيان بن هذيل بن مدركة وصباح يفتح  
 الصاد المهملة وتشديد الموحدة وفي آخره طاء مهملة وضبة معجمة مفتوحة وموحدة مشددة  
 أبو قبيلة وهو ضبة بن آدم بن ميم بن مر (قوله اذا ما غدونا الخ) هذا البيت لامرئ القيس وغدونا  
 من الغد وهو نقيض الرواح قال في الصحاح والرواح اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل  
 وقد يكون مصدر قولك راح يروح وراح وهو نقيض قولك غدا يغدو وغدوا ونخطب بكسر  
 الطاء المهملة أي نجمع الخطب قال ابن الصائغ حكى ابن أسد في كتابه ان الفراء ذكر في هذا  
 البيت ما ذكره هذا المصنف وحكى عن أبي علي انه كاذب ذلك وان الرواية هلم الى ان يأتي الصيد  
 نخطب قال وعلى تقدير صحة الرواية فيمكن تأويلها على انه حذف الباء تخفيفا كما حذف من قوله  
 تعالي والليل اذا يسر لكتفي الآية في غاية من الحسن لقصد مشاكلة الفواصل (قوله وفي هذا  
 نظيران عطف المنصوب عليه يدل على انه مسكن للضرورة لا مجزوم) قال ابن الصائغ ويمكن  
 ان يكون السكون فيه لاجل الادغام الجائز في الكلام روى عن ابي عمرو بن العلاء الادغام في  
 يحكم بينهم ونحوه (قوله وقد يرتفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن لمن أراد ان يتم الرضاعة) في  
 الشرح وفيه نظر لا احتمال ان يكون المضارع مسند الى ضمير الغائبين عائد الى من رعاية لعناها  
 بمدرعاية لفظها وقد جوز المصنف ذلك في الباب الخامس وأقول انما يتجه هذا النظر لو استدل

بها معناه ويرجح ولا خفاء بما بيننا من خصوص طعمة الصيد باهله وعمومها بحية **﴿﴾** وأنشدوا أيضا **﴿﴾** قوله أحاذران  
 تعلمها فتردها **﴿﴾** فتردها ثقل على كاهيها **﴿﴾** باسكان ميم تعلم على انه مجزوم وبان **﴿﴾** وفي هذا **﴿﴾** الاشارة بالبيت الثاني **﴿﴾** نظيران  
 عطف المنصوب **﴿﴾** وهو تزد وتترك بفتح الدال والكاف **﴿﴾** عليه **﴿﴾** أي على المسكن بعد ان وهو تعلم **﴿﴾** يدل على انه مسكن  
 للضرورة لا مجزوم **﴿﴾** والا كان المعطوف عليه مجزوما لا منصوبا **﴿﴾** وقد يرتفع الفعل المضارع بعدها أي بعد ان المصدرية  
 فتكون حينئذ مهملة **﴿﴾** كقراءة ابن محيصن **﴿﴾** ينون بهذا الصاد المهملة على صيغة تصغير محصن **﴿﴾** بان أراد ان يتم الرضاعة **﴿﴾** بضم  
 الميم يدل على انها قد تم وفيه نظر لا احتمال ان يكون المضارع مسند الى ضمير الغائبين عائد اعلى من رعاية لعناها بمدرعاية  
 لفظها فان قلت لو كان كذلك لرسم بالواو والالف على ما تقر في علم الخط قلت رسم المصحف لا يجري على القياس المقرر في  
 هذا الفن وانما هو سنة تتبع وكف فيه من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه وفي الباب الخامس من الجهة الرابعة منه  
 ان بعضهم ذهب في الآية الى ان الاصل ان يتموا بالجمع قال المصنف وهو حسن **﴿﴾** وقول الشاعر **﴿﴾** بنفض قول عطف اعلى  
 قراءة ابن محيصن باصاحي فدت نفسي نفوسكا **﴿﴾** وحيثما كتما لا قيتما رشدا **﴿﴾** ان تحملا حاجة لي خف محملها **﴿﴾** ونصنعا  
 نعمة عندي بما ويدا



يقولان تقرأ على أسماء ويحكى \* مني السلام وان لا تشعرا أحدا \* ان تحملا منصوب بفعل مقدر أي أسألكما وان تقرأ ان  
 أما في محل نصب بدلان ان تحملا أو من حاجة وأما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد الى حاجة أي هي ان تقرأ فقد أهل  
 الشاعر بعدما أهل وأعمل بعدما أهل ٦٤ \* ووزعم الكوفيون ان هذه هي المخففة من الثقلية عند اتصالها بالفعل \*  
 وذلك ان المخففة اذا وقع

بعدها فعل فان كان جامدا  
 نحو وان عسى ان يكون  
 قد اقرب أجلهم وان ليس  
 للانسان الاماسعي أو دعاء  
 نحو والخامسة ان غضب  
 الله عليها في قراءة نافع  
 بصيغة الماضي فلا تحتاج  
 الى فاصل بينها وبين ذلك  
 الفعل وان لم يكن جامدا  
 ولادعاء فلا بد من الفاصل  
 بقدر نحو ونعلم ان قد صدقتنا  
 أو بلون نحو وان لو استقاموا  
 على الطريقة أو بحرف  
 تنفيس نحو علم ان سيكون  
 منكم مرضى أو بحرف نفى  
 نحو أو فلا يرون أن لا يرجع  
 اليهم قولاً هذا على الغالب  
 وقد اتصل بالفعل المتصرف  
 الخبري غير ممتزجة بشئ  
 من ذلك كقوله  
 علموا ان يؤمنون فجادوا \*  
 قبل أن يسألوا باعظهم سؤل  
 وما خرج عليه الكوفيون  
 ذلك البيت من هذا  
 القبول وهو الصواب قول  
 البصريين انها ان الناصبة  
 أهلت جملا على اختتامها  
 المصدرية \* بدليل ان  
 الشاعر أعمل أو لا حيث  
 قال ان تحملا وثانيا حيث

المصنف بهذه القراءة على رفع المضارع بعدها وهو ممنوع وانما مثل به الله والتمثيل يكفي فيه  
 احتمال الممثل به لما مثل له احتمالا صحيحا والآية كذلك وقد سبقه الى ذلك ابن الصائغ  
 لكن عبارته لا يرد عليها هذا الذي قلناه وهي واوت هذه القراءة على ان ان ناصبة وعلامة  
 نصب الفعل حذف النون وحذفت الواو لالتقاء الساكنين وهذا الجمع من اعادة المعنى من انتهى  
 ثم في الشرح فان قلت لو كان كذلك لسم بالواو والالف على ما تقرر في علم الخط قلت رسم  
 المصحف لا يجري على القياس المقرر في علم الخط وانما هو سنة تتبعه ولم فيه من أشياء خارجة  
 عن قياس الخط المصطلح اه وأقول رسم المصحف الذي لا يجري على القياس هو رسم المصحف  
 العثماني وقراءة ابن محيصن لا يلزم موافقته له لانها من الشواذ خارجة عن السبع بل عن  
 العشرة والقراءات التي يلزم ان تكون على وفقه هي القراءات السبعة وقال ابن الصائغ  
 فان اعترض على ذلك بان في المصحف محذوفة أجيب بان رسم المصحف قد وقع فيه حذف الواو  
 نحو سنده الزبانية وأقول انه غير مطابق لما الكلام فيه لان الكلام في حذف الواو والجمع  
 لا مطلق الواو (قوله ان تقرأ على أسماء الخ) ويجوز كلمة رجوة وويل كلمة عذاب وقال الزبيدي  
 ها معني واحد تقول ويجزى بدو ويل له فترفه - ما على الابتداء ولك ان تقول ويجزى بدو ويلا  
 له كذلك قلت ألزمه الله ويجزى بدو ويلا ولك ان تقول ويجزى بدو ويل زيدا لاضافة فتصمها أيضا  
 باضمار فعل وقبل هذا البيت

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكا \* وحيثما كنتما لا قيمتار شدا  
 ان تحملا حاجة لي خف محملها \* تستوجب انعمه عندي بها ويدا

(قوله شدا اتصالها بالفعل) لانها لا بد ان يفصل بينها وبين الفعل المتصرف الذي ليس بدعاء  
 بقدر ولو أوحرف تنفيس أو نفي بلا أولن أولم (قوله ولا تدفني في القفلة الخ) هذا البيت لا ي  
 محجب بكسر الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الجيم الثقفي واختلف في اسمه فقيل مالك وقيل  
 عبد الله وقيل اسمه كنيته اسم حين اسلمت ثقيف وسمع من النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه  
 وكان من الشجعان في الجاهلية والاسلام شاعرا كريما حدث عنه أبو سعيد البقال وقبل هذا  
 البيت اذا مت فادفني الى جنب كرمة \* تروى عظامي في الممات عروقها  
 رويها في المجالسة للقاضي أبي بكر الدينوري عن عمير بن اسحق قال كان سهدي بن أبي وقاص يوم  
 القادسية على ظهر بيت وهو شاك من خراج كان به لم يشهد القتال وأبو محجن في الوثاق عنده  
 أم ولد سهدي كان قد حبسه لاجل شرب الخمر فانشد أبو محجن لما رأى الحرب  
 كفي خزائن تطعم الخيل بالقنا \* وأترك مشدودا على وثاقها  
 اذا شئت عناني الحديد واغلق \* مغاليق من دوني تصم المناديا  
 فقالت له اتخلف ان اطلقك ان ترجع حتى أعبدك قال نعم فاطلقته فركب فرسا السعد بلقاء  
 وجعل على المنكرين فجعل سهدي يقول لولا ان أبا محجن في الحديد اذقت انه أبو محجن وانها فرسي

قال وتصنعوا واما حيث قال وان لا تخبر فيحمل قوله ثالثا ان تقرأ على ان هذه  
 هي تلك ولكنه أهلها ما ذكر \* وليس من ذلك \* أي من أهمل ان الناصبة \* قوله \* أي قول أبي محجن الثقفي بكسر الميم  
 واسكان الحاء المهملة وفتح الجيم \* اذا مت فادفني الى جنب كرمة \* تروى عظامي بعدما عروقها  
 ولا تدفني في القفلة فاني \* أخاف اذا ماتت ان لا اذوقها كما زعم بعضهم

لان الخوف هنا يقين وان مخففة من الثقيلة لا الناصبة أهملت وقد يقال لا يلزم من يقين العقلاء انه لا يذوقها بعد الموت  
 جل الخوف على اليقين عند هذا الشاعر لان اشتهاه بشرها ومغالاته في محبتها أمر مشهور وله في ذلك حكايات معروفة  
 فاعل ذلك حملة على ان يخاف ولم يقطع بما يتيقنه غيره ولذلك أمر بدفنه الى جانب الكرمه رجاء ان ينال منها بعد الموت ومن  
 ثم قيل ان هذا أحق بيت قالته العرب ويحكى ان معاوية رضي الله تعالى عنه قال لولدي محبتن هذا أبوك الذي يقول اذا مات  
 فادفني البيتين فقال أي الذي يقول وقد أجود وما مالي بذى قنع واكتم السرفيه ضربة العنق الوجه الثاني بان تكون  
 مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته نحو أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا ونحو هو علم ان سيكون  
 منكم مرضى فهاتان الآيتان مثالان لما وقعت فيه المخففة بعد فعل اليقين ونحو هو وحسبوا ان لا تكون قننه فمن رفع  
 أي في قراءة من رفع تكون قرأ بذلك أبو عمرو والكسائي وحزرة وهذه الآية مثال لما وقعت فيه المخففة بعد فعل منزل منزلة  
 الفعل الدال على اليقين نزل حسب انهم لقوته في صدورهم منزلة العلم وقرأ الباقر بنصب يكون على الظاهر لان الحسبان  
 ليس من أفعال التحقيق قلت وادعي ابن مالك ان حسب تستعمل تارة للظن وتارة للعلم والظاهر ان مراده ان ذلك بحسب  
 الوضع هو ونحو قوله أي قول جرير يوزعم الفرزدق ان سيقتل مريعا \* أبشر بطول سلامة يامر مع مربع  
 بكسر الميم كمن راقب وعو ع بن سعيد راوى جرير يواو من مفتوحتين بينهما عين ساكنة مهملة وبعد الواو الثانية عين أخرى  
 مهملة يلهاها تأنيث والفرزدق على زنة سفرجل لقب هام بن غالب بن صعصعة ٦٥ الشاعر المشهور وبينه وبين جرير

فما هزم المشركون جاء أبو محجن فأعادته في الحديد واخبرت سهدا بالخبر فقال سعد والله  
 لا احبسنه في الخمر ايداف قال أبو محجن والله لا أتمر به ابدا (قوله لان الخوف هنا يقين) وجه  
 اطلاقه عليه انه من لوازم اليقين وقد فسره بقوله تعالى فان خفتن ان لا يقيم احدو الله وقيل  
 هو في الآيتين بمعنى الظن وفي الشرح وقد يقال لا يلزم من يقين العاقل انه لا يذوقها بعد الموت  
 جل الخوف على اليقين عند هذا الشاعر لان اشتهاه بشرها ومغالاته في محبتها أمر مشهور  
 فاعل ذلك حملة على ان يخاف ولم يقطع بما يتيقنه غيره ولذلك أمر بدفنه الى جانب الكرمه رجاء  
 ان ينال منها بعد الموت (قوله فيقع بعد فعل اليقين او ما نزل منزلته) قد سبق نفس به اليقين  
 واما المنزل منزله فهو الظن بما أويل ان يكون غالب المقار بالعلم وانما وقعت المخففة بعد ذلك  
 لا ليدان من اول الامر بانها ليست الناصبة للمضارع لان اليقين وما نزل منزلته بالمخففة التي  
 فأنثتها التحقيق انصب (قوله زعم الفرزدق الخ) هذا البيت لجرير والفرزدق لقب هام بن  
 غالب بن صعصعة الشاعر المشهور ومربع بكسر الميم وفتح الموحدة وفي آخره عين مهملة تلب

مناقضات كثيرة وأهاج  
 كثيرة واستعمل الزعم  
 هنا في القول الباطل أي  
 دعواه انه سيقتل مريعا  
 دعوى كاذبة لا يمكنه الوفاء  
 بتحقيقها وان هذه  
 ثلاثية الوضع هي اذ هي  
 مخففة من الثقيلة وهو هي  
 مصدرية أيضا وكان  
 أصلها المخففة هي عنه  
 كذلك وكان التناثنية  
 الوضع التي تنصب المضارع

٩ في ل وتوصل به وبالماضي والامر مصدرية وتصب أي المخففة من الثقيلة الاسم وترفع الخبر خلافا  
 للكوفيين زعموا انها لا تعمل شيئا أي وفائدة الاتيان بقوله زعموا الى آخره بعد قوله خلافا للكوفيين رفع ما قبله بتوهم من ان  
 خلافهم راجع الى جميع ما تقدم من كونها ثلاثية الوضع وانها مصدرية وانها تنصب الاسم وترفع الخبر وهم انما يخالفون من  
 هذا كله في الحكم الاخيرة فقط وهو العمل وهو شرط اسمها ان يكون ضمير المحذوف في سواها كان ضمير شان أو غيره على ما صرح به  
 المصنف عند الكلام على ما الكافية عن عمل النصب والرفع وهو ظاهر كلام ابن مالك واما ابن الحاجب ووجه اعادة فعله انه يشترط في  
 اسمها ان يكون ضمير شان وهو راجع الى أي اسمها وذلك الضمير المحذوف ثبوتها قليلا كقوله فلوانك في يوم الرضاء سالتني \*  
 طلاقك لم أجنس وأنت صديق يحاطب امرأته واصفها لنفسه بالكرم والجود وقوله في الرضاء من التميم وكذا قوله وأنت  
 صديق لوقوع كل منهما في كلام لا يوهم خلاف المقصود معتمد النكتة هي المبالغة في الانصاف بالجود والكرم ويحتمل ان  
 يكون مراده وصف نفسه بحبه هذه المرأة وانه يؤثر ما اختاره هي على ما يؤثر هو حرصا على رضاها وحصول مرادها  
 والصديق الحبيب يستوى فيه الواحد وغيره والمذكر والمؤنث ويقال للمرأة صديقة بهاء أيضا وهو أي وثبوت اسمها  
 أو الضمير الذي قلنا بوجوب حذفه يختص بالضرورة فلا يستعمل في سعة الكلام على الاصح وشرط خبرها ان  
 يكون جملة اسمية مجردة نحو وأخذ عواهم ان الحمد لله رب العالمين أو مصدرية بلا نحو وان لا اله الا هو أو باداء شرط  
 نحو أعلم من زيدان من يسأله فهو محسن اليه أو رب كقوله تيقنت ان رب امرئ خيل خائنا \* أمين وخوان يخال أميننا

واما فعليه يقترن فعلها غالبان تصرف ولم يكن دعاء بقدا أو بلا أو بحرف تنفيس وقد تقدم ولا يجوز افراده في وقت من الاوقات الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامران كونه مفردا او كونه جملة وقد اجتمع في قوله بانك ربيع وغيث مريع \* وانك هناك تكون الشمال فاتي بالخبر مفردا في الصدر وجملة في الجوز والربيع ربيعان ربيع الشهور وليس المراد هنا وربيع الازمنة وهو المراد هنا فربيع الشهور شهران بعد صفر ولا يقال الا شهر ربيع الاول وشهر ربيع الآخر واما ربيع الازمنة فربيعان الربيع الاول الذي يأتي فيه النور والكمأة الثاني الذي تدرك فيه الثمار والسنة ستة ازمدة شهران منها الربيع الاول وشهران صيف وشهران قيط وشهران الربيع الثاني وشهران خريف وشهران شتاء كذا في القاموس والغيث المطر والسكاة ينبت بماء السماء ومريع اما بفتح الميم ان جعل الغيث اسما للسكاة اي خصيب واما بضمها ان جعل الغيث اسما للمطر يقال مرع الوادي اذا خصب وقد دخل هزة التعدي عليه فتقول امرع الغيث الوادي اي جعله مريعا ووصف الغيث بذلك من باب الاحتراس كما في قوله فسقى ديارك غير مفسدها \* صوب الربيع ودعته تمهي على انه لو جعل المريع بفتح الميم صفة للغيث المراد به المطر والاسناد مجازي من باب الاسناد الى السبب اذا المطر سبب في ضرورة الارض مريعة لجازو الشمال بكسر المثلثة الغيات \* واعلم انه قدر تبعض اصحابنا الفضلاء المصريين ذكره الله تعالى بالصالحات اربعة أسئلة في هذا المقام وأجاب عنها استراه السؤال الاول ما وجه التفرقة بين ان وان الخففتين حيث أوجبوا الاعمال الاولى وهي المفتوحة دون الثانية وهي المكسورة مع ان القياس يقتضي عدم التفرقة لان المشددتين عملتا شبههما بالفعل من جهة اللفظ والمعنى كما هو مقرر في موضعه وقد زال تخفيفهما شبههما اللفظي لانه اعتبر فيه فتح آخرها فان كان نقصان هذا الوجه من الشبه مجوزا للاعمال ووجود الشبه المعنوي مجوزا للاعمال فينبغي ان يستويان في جواز الوجهين وان كان فوات الشبه اللفظي لا يضر لقوة ٦٦ الشبه المعنوي فليستويان وجوب الاعمال السؤال الثاني انه حيث فرق بينهما فينبغي ان تكون التفرقة على العكس لقوة الاصل بالنسبة الى الفرع السؤال الثالث انهم حيث عملوا ان اعمالها في مقدر لا يظهر وحيث جوزوا عمل ان اعمالها في ظاهر لا في مقدر في الحكمة في ذلك السؤال الرابع لم أوجبوا في ذلك المقدر ان يكون قيط ضمير شان ولم يجوزوا تقديره ظاهرا والجواب عن السؤال الاول انه لما كان بين الجملة الواقعة بعد ان المفتوحة والخففة وبينهما ارتباط معنوي لانها مع جملة في تقدير مفرد اذهى مصدرية ارادوا أن يكون بينهما أيضا ارتباط لفظي ايمتطابق اللفظي والمعنوي ولا كذلك المكسورة مع جملة فافترقا ولا بعد في اختصاص الفرع بما لم يوجد في أصله كاشتمال الفرع على ما يقتضي ذلك فيه الا ترى ان لات فرع لا وعمل لا قليل وعمل لات مجمع عليه اشده شبهها باصلها الذي هو ليس من جهة اللفظ والمعنى ولا كذلك لا وهذا الجواب يؤخذ من شرح اللباب وهذا يظهر الجواب عن السؤال الثاني والجواب عن السؤال الثالث انه لما كانت ان المفتوحة فرعا عن ان المكسورة كان في التزام اعمالها ظاهرا دائما من جهة الفرع على الاصل في الظاهر فجعلوا في الظاهر كالمغاة واعلموا ان الخففة في اسم ظاهر ليري بحسب الظاهر انه قدر تب الاصل على فرعه اذا العمل في الظاهر أقوى من العمل في مقدر و بهذا ظهر اختصاص عملها في الضمير أيضا لانه فرع عن الظاهر الذي يفسره وظهر الجواب عن السؤال الرابع والله تعالى أعلم بالصواب وقال بعضهم انما قدر الاولون ضمير شان في الخففة المفتوحة لانهم رأوها داخلية على افعال غير ناصحة وقد تقدم ان المكسورة لا تدخل عليها قياسا لثلاث لا تخرج عن أصل وضعها بالكلية فوجب اعمال المفتوحة في ضمير شان مقدر لتكون داخلية على جملة اسمية فتجري على السنن السابق لانها حينئذ لا تخرج عن أصل وضعها فابتدع في المقصود من عدم اخرها عن أصلها حاصل أيضا لعماله في ضمير غير شان نحو علمت ان ستقوم اذا قدر المحذوف ضمير المخاطب قال ابن الحاجب في أمالي المسائل المتفرقة وانما لم يحكم بتقدير ضمير شان في الخففة المكسورة لما ثبت من اعمالها في مثل قوله تعالى وان كلالنا ليوفينهم فمقدر اخرها اسمها الا لا يكون لها منصوبان فوجب ان لا يقدر لها اسم آخر فان قيل فليقدر اذا لم تعمل في مثل قولهم ان زيد قائم فالجواب ما قاله أيضا في الامالي انه لو قدر لوجب امتناع

وينبغي ان تكون التفرقة على العكس لقوة الاصل بالنسبة الى الفرع السؤال الثالث انهم حيث عملوا ان اعمالها في مقدر لا يظهر وحيث جوزوا عمل ان اعمالها في ظاهر لا في مقدر في الحكمة في ذلك السؤال الرابع لم أوجبوا في ذلك المقدر ان يكون قيط ضمير شان ولم يجوزوا تقديره ظاهرا والجواب عن السؤال الاول انه لما كان بين الجملة الواقعة بعد ان المفتوحة والخففة وبينهما ارتباط معنوي لانها مع جملة في تقدير مفرد اذهى مصدرية ارادوا أن يكون بينهما أيضا ارتباط لفظي ايمتطابق اللفظي والمعنوي ولا كذلك المكسورة مع جملة فافترقا ولا بعد في اختصاص الفرع بما لم يوجد في أصله كاشتمال الفرع على ما يقتضي ذلك فيه الا ترى ان لات فرع لا وعمل لا قليل وعمل لات مجمع عليه اشده شبهها باصلها الذي هو ليس من جهة اللفظ والمعنى ولا كذلك لا وهذا الجواب يؤخذ من شرح اللباب وهذا يظهر الجواب عن السؤال الثاني والجواب عن السؤال الثالث انه لما كانت ان المفتوحة فرعا عن ان المكسورة كان في التزام اعمالها ظاهرا دائما من جهة الفرع على الاصل في الظاهر فجعلوا في الظاهر كالمغاة واعلموا ان الخففة في اسم ظاهر ليري بحسب الظاهر انه قدر تب الاصل على فرعه اذا العمل في الظاهر أقوى من العمل في مقدر و بهذا ظهر اختصاص عملها في الضمير أيضا لانه فرع عن الظاهر الذي يفسره وظهر الجواب عن السؤال الرابع والله تعالى أعلم بالصواب وقال بعضهم انما قدر الاولون ضمير شان في الخففة المفتوحة لانهم رأوها داخلية على افعال غير ناصحة وقد تقدم ان المكسورة لا تدخل عليها قياسا لثلاث لا تخرج عن أصل وضعها بالكلية فوجب اعمال المفتوحة في ضمير شان مقدر لتكون داخلية على جملة اسمية فتجري على السنن السابق لانها حينئذ لا تخرج عن أصل وضعها فابتدع في المقصود من عدم اخرها عن أصلها حاصل أيضا لعماله في ضمير غير شان نحو علمت ان ستقوم اذا قدر المحذوف ضمير المخاطب قال ابن الحاجب في أمالي المسائل المتفرقة وانما لم يحكم بتقدير ضمير شان في الخففة المكسورة لما ثبت من اعمالها في مثل قوله تعالى وان كلالنا ليوفينهم فمقدر اخرها اسمها الا لا يكون لها منصوبان فوجب ان لا يقدر لها اسم آخر فان قيل فليقدر اذا لم تعمل في مثل قولهم ان زيد قائم فالجواب ما قاله أيضا في الامالي انه لو قدر لوجب امتناع

وعو عة بن سعيه سدر او به جري (قوله بانك ربيع الخ) في الصحاح والربيع عند العرب ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهور شهران بعد صفر ولا يقال فيه الا شهر ربيع الاول وشهر ربيع الآخر واما ربيع الازمنة فربيعان الاول الفصل الذي يأتي فيه النور والسكاة والثاني الفصل الذي تدرك فيه الثمار ومن الناس من يسميه الربيع الاول وسمعت ابا القوث يقول العرب تجعل السنة ستة ازمدة شهران منها الربيع وشهران صيف وشهران قيط

العمل لتعذر أن يكون لها السمان وقد جاز العمل بالتعاقب في زيده وهو ان يقال ان زيده قائم وفي امتناع ذلك خرق للاجماع  
 ومراده اجماع البصريين قلت انما يتم هذا ان لو قيل بالتزام تقدير الضمير دائما اما لو قيل الواجب اما تقدير الضمير او عملها  
 في الظاهر فلا يلزم المحذور ولانتم الملازمة المذكورة في قوله لا تمتنع العمل فتأمل في الوجه الثالث أن تكون مفسرة بمنزلة  
 أي نحو فأوحينا اليه أن اصنع الفلأ كـ مما وقع فيه بعدها جملة فعلية وهو نودوا أن تلصقكم الجنة مما وقع فيه بعدها جملة  
 اسمية وهو يحتمل في الآيتين المصدرية بان يقدر قبلها حرف الجر فتكون في الآية الأولى ان الثانية وضع  
 في قوله ما على الامر والمخفضة لا تدخل عليه والتقدير وأوحينا اليه بالامر ٦٧ يصنع الفلأ كـ تكون  
 في الآية الثانية

المخفضة من النقيضة لدخولها  
 على الجملة الاسمية  
 وهي لا تكون صلة لان  
 الثانية الوضع  
 الكوفيين انكار ان  
 التفسيرية البنية وهو  
 قول في محجه لانه في أي لان  
 الشان اذا قلت كتبت اليه  
 أن قم فليس قم نفس كتبت  
 كما كان الذهب نفس المسجد  
 في قولك هذا مسجد أي  
 ذهب وهذا الكلام من  
 المصنف رحمه الله تعالى  
 مبنى على ان قم في المثال  
 المذكور تفسير لكتبت  
 نفسه فباطله بتغايرها  
 وليس الامر كما فهمه انما  
 التفسير في ذلك لمتعلق  
 كتبت وهو الشيء المكتوب  
 وقم هو نفس ذلك الشيء قال  
 الرضى وان لا تفسر الا  
 مفعولا مقدر اللفظ دال  
 على معنى القول كقوله  
 تعالى ونادينا ان يا ابراهيم

قيظ وشهران الربيع الثاني وشهران خريف وشهران شتاء انتهى والمراد في هذا البيت ربيع  
 الازمنة لاربيع الشهور والغيث المطر والمرع بفتح الميم الخصب واسناده الى الغيث مجاز  
 والمثال بالكسر الغياث يقال فلان عمال فومه أي غياث لهم يقوم بامرهم (قوله وهو عندي  
 أوجه لانه اذا قيل كتبت اليه ان قم فليس قم نفس كتبت) في الشرح فمهم رحمه الله ان الجماعة  
 أرادوا ان قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فباطله بتغايرها وليس الامر كما فهم  
 انما التفسير لمتعلق كتبت وهو الشيء المكتوب وقم هو نفس ذلك الشيء قال الرضى وان لا تفسر  
 الامفعولا مقدر اللفظ دال على معنى القول كقوله تعالى ونادينا ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم  
 تفسير لمفعول نادينا المقدر أي نادينا بل لفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان قم  
 أي كتبت اليه شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر  
 المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذا وحينما الى أمك ما يوحى ان اذ فيه اه وأقول هذا الاختيار  
 الرضى وهو خلاف ظاهر كلامهم قال صاحب الكشف ان في قوله أن اعبدوا الله ان جعلتها  
 مفسرة لم يكن لها بد من مفسر والمفسر ما فعل القول واما فعل الامر وكلاهما لا وجه له اما  
 فعل القول فيحكي به هذه الكلام من غير ان يتوسط بينهما حرف التفسير لا تقول ما قلت لهم  
 الا أن اعبدوا الله ولكن ما قلت لهم الا اعبدوا الله واما فعل الامر فستدلى ضمير الله فلو  
 فسره باعبدوا الله ربي وربكم لم يستقيم لان الله لا يقول اعبدوا الله ربي وربكم وان جعلتها موصولة  
 بالفعل لم يتخل من أن يكون بدل ما أمرتني به أو من الهاء في به وكلاهما غير مستقيم لان البديل  
 هو الذي يقوم مقام المبدل منه ولا يقال ما قلت لهم الا أن اعبدوا الله بمعنى ما قلت لهم الاعبادته  
 لان العبادة لا تنقل وكذلك اذا جعلته بدلا من الهاء لانك لو أقت أن اعبدوا الله مقام الهاء  
 فقلت الا ما أمرتني بان اعبدوا الله لم يصح لبقاء الموصول بغير ضمير يرجع اليه من صلته فان قلت  
 وكيف تصنع قلت يحتمل فعل القول على معناه لان معنى ما قلت لهم الا ما أمرتني به ما أمرتكم  
 الاعبا أمرتني به حتى يستقيم تفسيره بان اعبدوا الله ربي وربكم ويجوز ان تكون ان موصولا  
 عطف بان للهاء لا بدلا اه كلامه فانت تراه كيف صرح بان ان تفسر اللفظ عمل السابق عليها  
 هذا وقد ذكر الرضى عدم تفسيره ان فقال ولا يمنع لو ارتكبت من تكب ان المسماة بالمفسرة  
 زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول فغنى أمر ان قم أي قال له قم بتأويل أمر يقال أو بتقدير قال

فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول نادينا المقدر أي نادينا بل لفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان قم أي كتبت اليه  
 شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد تفسر المفعول في الظاهر كقوله تعالى اذا وحينما الى أمك  
 ما يوحى أن اذ فيه الى هنا كلامه وهو لهذا الوجهت بأي مكان ان في المثال المذكور فقلت كتبت اليه أي قم في لوجود الطبع  
 غير قابل له وهذا ممنوع ولو سلم فلا مدخل للطبع في الاحكام النحوية لا ردوا لاقبولا قال الرضى ولو ارتكبت من تكب  
 ان المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول لم يكن ثم مانع منه فغنى أمره أي قم قال له قم بتأويل أمر يقال أو  
 بتقدير قال بعده على الخلاف المعروف وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة في قوله تعالى وان  
 شروط أحدها ان تسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها ان الواقعة في قوله تعالى وهو آخذ عواهم ان الحمد لله رب

العالمين  $\text{ع}$  اذ لم يقع قبلا الا مفرد وهو مبتدأ والجملة بعدها خبر ذلك المبتدأ فهو من ثمة السابق وهو متبسط لكونه خبرا عنه وما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المسموم المقدر فيه فلا تكون الآية من هذا القبيل  $\text{و}$  والثاني ان يتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجد ان ذهب ابل يجب الاتيان بأى  $\text{ع}$  فتقول ذكرت عسجد أى ذهب اوهل هي حرف عطف أو لافيه خلاف سياتى  $\text{و}$  أو ترك حرف التفسير  $\text{ع}$  فتقول ذكرت عسجد اذهب اوهل ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثلنا  $\text{ع}$  بقولهم كتبت اليه بان قم  $\text{و}$  والاسمية نحو كتبت اليه ان ما أنت وهذا  $\text{ع}$  وظاهر كلامه انه لم يمتل للاسمية فيما هو وليس كذلك بل مثل لكاتا الخلتين الفعلية والاسمية في صدر الكلام بقوله تعالى فأوحينا اليه ان اصنع الفلك وقوله تعالى ونودوا ان تكلموا الجنة  $\text{و}$  والثالث ان يكون في الجملة السابقة معنى القول كما هو ومنه وانطلق الملازمهم أن امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق المشى بل  $\text{ع}$  المراد به انطلق السنتم هذا الكلام  $\text{ع}$  فيكون فيه معنى القول وكانه والله أعلم قصد بذلك هذه الآية ويبيان انها ٦٨ مما نحن فيه الرد على من تمسك بها على جواز تفسير ان لما فيه من صريح القول

مدعيان التقدير وانطلق الملازمهم قائلين بعضهم لبعض ان امشوا فاطل المصنف التمسك بما يما ذكره من ان المراد انطلق الالسنة بذلك الكلام وليس المراد به المشى المعروف وأجيب أيضا باحتمال ان تكون ان في الآية زائدة لا مفسرة أو بان صريح القول المقدر كالفعل الموقول بالقول في عدم الظهور قال الرضى أو بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطوقين عن مجلس بتفاوضون عما جرى فيه أو بان انطلق الملازمين انطلقوا في القول وشرعوا فيه قلت وهذا الاخير هو الذى قاله المصنف والذى

بعده وان زائدة وهـذا يطرد في جميع الامثلة اهـ (قوله فلذلك غلط من جعل منها وآخر دعواهم أن الحمد لله) قال ابن الصائغ ان القائل بان ان في هذه الآية تفسيرية لم ير شرط تقدم الجملة عليها بل يجوز دخولها على الجملة المفسرة سواء كانت مفسرة لجملة أو لمفرد والجملة يصح ان تكون مفسرة للمفرد نحو ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب وقد يحمل كلام هـذا القائل على انه أراد بالجملة المفسرة ما يراد بها اذا وقعت بعد ضمير الشأن فانه اخبر وهى مفسرة وذلك نحو نطقى الله حسبى ويجوز دخول ان على هذه الجملة على انه لم يسم هذا القائل فيعرف طبقته في العلم اهـ وأقول اذ لم يعرف هـذا القائل ولا حاله في العلم كيف يجزم بانه يرى انها تكون مفسرة للمفرد ويصح كلامه بذلك ولا يلزم من جواز تفسير المفرد بالجملة بدون ان كافي الآية جواز تفسيره بالجملة مع ان وأما قوله وقد يحمل كلام هذا القائل الخ فبه ميدان ظاهر ما حكاها المصنف عنه ان كلامه في ان المفسرة لافى الجملة المفسرة (قوله ورده أبو عبد الله الرازى) هو الامام نضر الدين محمد بن عمر بن الحسين البكرى الطبرستانى الاصل الرازى المولد المعروف بابن الخطيب فاق أهل زمانه في علم الكلام وعلم الاوائل قال في كتابه المسمى بتحصيل الحق انه اشتغل في الاصول على والده ووالده على أبي القاسم سليمان بن ناصر الانصارى وهو على امام الحرمين وهو على أبي اسحق الاسفراينى وهو على أبي الحسين البياهلى وهو على أبي الحسن الاشعري وهو على أبي على الجبائى أو لا ثم رجع عن مذهبه ونصر أهل السنة توفي الرازى سنة ست وستمانه بمدينة هراة قال ابن الصائغ وافق الرازى غرضه من الرد فلم يتعقبه وكاله ارتضاه ويقال لهما الهام الله تعالى لعباده بقوله وأمره فلم يمنع تفسيره بان اتخذى اهـ وأقول فيه نظرا ما أولافلان الالهام مفسر في الكتب الكلامية بالقائه معنى في القلب بطريق الفيض نعم قال القشيري انه الخاطر الوارد على الضمير بالقائه الملك وأنه من قبيل الكلام لا بطريق

قبله ذكره الزمخشري قال الينى والمراد ان الانطلاق متضمن لمعنى القول على العادة المعهودة وانما قلنا على العادة المعهودة ليعلم انه ليس بفعل في معنى القول كافي كتبت ونحوه ولكنه لم يندك عنه من حيث العادة نزل منزلة ما هو في معناه  $\text{ع}$  كما انه ليس المراد بالمشى  $\text{ع}$  المشى  $\text{ع}$  المتعارف  $\text{ع}$  وهو المشى على الارجل  $\text{ع}$  بل المراد به الاستمرار على المشى  $\text{ع}$  أى دوامه على عبادة أصنامكم واستمروا عليها  $\text{و}$  وزعم الزمخشري ان التى في قوله تعالى ان اتخذى من الجبال بيوت مفسرة ورده أبو عبد الله الرازى  $\text{ع}$  بزاي قبل ياء النسبة نسبة الى الرى على خلاف القياس  $\text{ع}$  بان قبله وأوحى ربك الى النحل والوحى هنا الهام باتفاق وليس فى الالهام معنى القول  $\text{ع}$  فلا تكون ان مفسرة قال وانما هى مصدرية على تقدير الباء قبلها  $\text{ع}$  أى باتخاذ الجبال بيوت  $\text{ع}$  والصواب باتخاذ بيوت من الجبال على ان الزمخشري صرح بان الاجزاء فيه معنى القول يريد الاجزاء الواقع هنا وقال قبل ذلك الاجزاء الى النحل الهامها والقذف فى قلوبها وتعليمها على وجه هو أعلم به لا سبيل لاحد الى الوقوف عليه والا فتبقت فى صنعها ولطفها فى تدبير أمرها واصابتها فى ما يصح لها دلائل بينة شاهدة على ان الله تعالى أودعها علما بذلك وطقها كما

أولى أولى العقول عقولهم هذا كلامه وان تكاب ان الوحي في الآية فيه معنى القول ليس ببعيد (والرابع) من الشروط  
وإن لا يكون في الجملة السابقة على ان المفسرة بأحرف القول فلا يقال قلت له ان أقول لعدم وجوده في كلامهم وبتقدير  
وجوده لا تتعين ان فيه للتفسير لجواز ان تكون زائدة في شرح الجمل لا في القاسم الزاجحي الصغير بصفة للشرح  
المنسوب لابن عصفور وله عليه شرح آخر كبير في انما أي ان التفسيرية قد تكون مفسرة بعد صريح القول  
والخلاف في المسئلة ما ثور ولم أفق على العلة المتضمنة لاشتراط عدم القول الصريح في ذكر الخشري في قوله تعالى ما قلت  
لهم الا ما أمرتني به ان اعبدوا الله ربى وربكم انه يجوز ان تكون مفسرة للقول على تأويله بالامر أى ما أمرتهم الاجامرتني به  
ان اعبدوا الله وهو حسن وفي اذابنا على هذا التأويل الذى ذكره الخشري في هذا المقام الذى نحن فيه  
الضابط بالرفع على انه مبتدأ خبره ان لا يكون فيها أى في الجملة السابقة بحروف القول والا قول مؤول بغيره  
وهذه الجملة الواقعة بعد الاحال من الضمير المستكن في فيها ويحتمل ان يكون الضابط مجرورا على انه صفة لهذا ويكون قوله  
ان لا يكون فيها الخ خبر مبتدأ محذوف والجملة منه ومن خبره معمول القول واعلم انه قد نقل عن الخشري انه قال في غير  
الكشاف كان الاصل ما أمرتهم الا ما أمرتني به فوضع القول موضع الامر رعاية ٦٩ لقضية الادب الحسن لتلا يجعل

نفسه وربها معا أمرين ودل  
على الاصل بادخال ان  
المفسرة ولا بتناء جعل القول  
في معنى الامر على هذه  
النكتة لم يكن لك ان تجعل  
كل قول في معنى فعل فيه  
معنى القول فتجعل ان  
مفسرة له كما يشعر به كلام  
المصنف قال التقتراني  
لكن في جعل ان مفسرة  
لفعل الامر المذكور  
صلته مثل أمرته بهذا  
ان قم نظرا ما في طريق  
القياس فلان أحدهما  
معن عن الآخر وما في

القول والامر واما ثانيا فلان الالهام هنا لا يفهم القول ولا الامر وهو التحل (قوله فيقال في  
هذا الضابط) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها فيقال في الضابط وعلى الاول يجوز رفع  
الضابط على انه مبتدأ خبره ان لا يكون فيها حروف القول والجملة الواقعة بعد الاحال من حروف  
القول وفي الشرح انها حال من الضمير المستكن في فيها وأقول ما قلناه أولى وان كان الضمير  
المستكن في فيها عائدا الى حروف القول لان فيما قلناه وليت الحال صاحبها وعمل فيها الفعل وفيما  
قاله لم تل صاحبها وعمل فيها الطرف ويجوز جر الضابط على انه صفة اسم الاشارة وقوله ان لا يكون  
فيها خبر مبتدأ محذوف والجملة منه ومن مبتدأه مقول القول قال التقتراني في حاشية الكشاف  
وعن المصنف يعني صاحب الكشاف كان الاصل ما أمرتهم الا ما أمرتني به فوضع القول  
موضع الامر رعاية لقضية الادب الحسن لتلا يجعل نفسه وربها معا أمرين ودل على الاصل بادخال  
ان المفسرة ولا بتناء جعل القول بمعنى الامر على هذه النكتة لم يكن لك ان تجعل كل قول في  
معنى فعل فيه معنى القول فتجعل ان مفسرة لكن في جعل ان مفسرة لفعل الامر المذكور صلته  
مثل أمرته بهذا ان قم نظرا ما في طريق القياس فلان أحدهما معن عن الآخر وما في الاستعمال  
فلانه لا يوجد اه كلامه (قوله ولا يجوز في الآية ان تكون مفسرة لا مرتني لانه لا يصح  
ان يكون اعبدوا الله ربى وربكم مقولا لله تعالى) هكذا قال الخشري وأجاب عنه أبو حيان بانها

الاستعمال فلانه لا يوجد اه كلامه (قوله ولا يجوز في الآية ان تكون مفسرة لا مرتني لانه لا يصح  
ان يكون اعبدوا الله ربى وربكم مقولا لله تعالى) هكذا قال الخشري وأجاب عنه أبو حيان بانها  
أولا ومفسر ثانيا وله من الموقع في النفوس ما لا يخفى وأما الثاني فشهادة على النبي وفي الكتاب العزيز اذا أوحينا الى أمك  
ما يوحى ان اذ فيه في التابوت فان قلت ما في هذه الآية تفسير لفعل أو حينما للفعل الايحاء والكلام انما هو في جعلها  
مفسرة للفعل الذى ذكرت صلته قلت انما أراد الخشري بكونها مفسرة للقول المؤول بالامر كونها مفسرة لقول القول  
لأنفس القول وكيف يتصور ان يكون اعبدوا الله نفسا للقول المراد به المعنى المصدرى وعليه فهو نظير الآية التى  
أوردناها وقد أسلفنا في أول الكلام على ان المفسرة انها لا تفسر الامفعولا مقدر اللفظ دال على معنى القول وانها قد تفسر  
المفعول الظاهر كهذه الآية فتأمله ولا يجوز في الآية ان تكون مفسرة لا مرتني لانه لا يصح ان يكون اعبدوا الله ربى  
وربكم مقولا لله تعالى فلا يصح ان يكون تفسير الامر أى لما مره لان المفسر عين تفسيره في المعنى ويمكن ان يقال  
الحكى انما هو اعبدوا الله وقوله ربى وربكم من كلام عيسى عليه السلام أردف به الكلام تعظيما لله سبحانه وتعالى كما قال الخشري  
في قوله تعالى حكاية عن اليهود انما قلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله لذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح  
في الحكاية عنهم فمعا لى عليه الصلاة والسلام كما لو ايد كرونه وتعظيما لارادوا بجله وقال ابن الحاجب في أماليه واذا حكي  
حالك كلامه ان يصف الخبير عنه لمن يحكى له بما ليس في كلام الشخص المحكى عنه ويمكن ان يصرف التفسير الى المعنى بان

يكون عيسى عليه الصلاة والسلام قد حكى قول الله عز وجل بعبارة أخرى فكانه تعالى قال له مرهم أن يعبدوني أو مرهم بان يعبدوا الله ربكم فعبير عيسى عليه السلام عن نفسه بطريق التكلم وعندهم بطريق الخطاب على ما هو مقتضى المقام حينئذ ونظيره في الحكاية بالمعنى قوله تعالى فحق علينا قول ربنا اننا لذائقون والاصل انكم لذائقون ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن أنفسهم وكذا قول الشاعر ألم ترأني يوم جرسويقة \* بكيت فقاتلتني هنيذة مالبا أي مالك وسيأتي فيه كلام ولا يمنع أيضا أن يكون الله تعالى قال لعيسى عليه الصلاة والسلام قل لهم اعبدوا الله ربكم فحكاها كما أمر به ولا اشكال حينئذ فان قلت القصر الواقع في الآية من أي قصر هو قلت من قصر القلب وذلك لان قوله تعالى واد قال الله يا عيسى ابن مريم أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله فيه ان المبعوث اليهم عيسى عليه السلام يدعون انه قال لهم ذلك وحاشاه منه وكانه صلى الله عليه وسلم ٧٠ قال لم أقل لهم ما يدعونونه ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ولا يشركوا بالله شيء

تكون في الآية  
 مصدرية وهي وصلتها  
 عطف بيان على الهاء في به  
 ولا بد من ما اما الاول فلان  
 عطف البيان في الجوامد  
 كالهاء من به عجزلة النعت  
 في المشتقات وإذا كان  
 كذلك فكأن الضمير  
 لا ينعت كذلك لا يعطف  
 عليه عطف بيان بنصب  
 عطف بالفعل المتقدم  
 والنائب عن الفاعل قوله  
 عليه أو بالرفع على ان يكون  
 هو النائب وعليه لغو متعلق  
 يعطف فهو منصوب المحل  
 وكافي محل نصب على انه  
 نعت مصدر محذوف أو حال  
 والتقدير وإذا كان كذلك  
 فلا يعطف على الضمير عطف  
 بيان يرتكب ذلك ارتكابا  
 مثل ارتكاب عدم نعت

يصح ان يكون تفسيرا الامر تني الملقوظ به على ان يكون ربي وربكم من كلام عيسى على اضمحار فعل أي أعني ربي وربكم لا على انه من جملة اعبدوا قال السفاقي وفي جوابه خروج عن الظاهر باقتطاع ربي وربكم من جملة اعبدوا وجعله على اضمحار فعل والزخشي انما ألزم المحذور على ظاهر اللفظ اه وفي الشرح ويمكن ان يقال المحكي انما هو اعبدوا الله وقوله ربي وربكم من كلامه عليه الصلاة والسلام أردف به الكلام المحكي تعظيما لله تعالى كما قال الزخشي في قوله تعالى حكاية عن اليهود انما قبلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنهم رفعا لعيسى عليه السلام عما يدكرونه وتعظيما لما أرادوا به وقال ابن الحاجب في أماليه وإذا حكى حاله كلاما فله ان يصف الخبر عنه بما ليس في كلام الشخص المحكي عنه ويمكن أن يصرف التفسير الى المعنى بان يكون عيسى عليه الصلاة والسلام قد حكى قول الله سبحانه وتعالى بعبارة أخرى فكانه تعالى قال له مرهم بان يعبدوني أو مرهم بان يعبدوا الله ربكم فعبير عيسى عليه الصلاة والسلام عن نفسه بطريق التكلم وعندهم بطريق الخطاب ونظيره في الحكاية بالمعنى قوله تعالى فحق علينا قول ربنا اننا لذائقون والاصل انكم لذائقون وكذا قول الشاعر ألم ترأني يوم جرسويقة \* بكيت فنادتني هنيذة مالبا أي مالك وسيأتي فيه كلام ان شاء الله تعالى ولا يمنع أيضا ان يكون الله تعالى قال لعيسى عليه الصلاة والسلام قل لهم اعبدوا الله ربكم فحكاها كما أمر به ولا اشكال اه وأقول قد سبقه ابن الصائغ الى الوجهين الاولين والى بعض ما ذكره فهم ما وقد علمت ان في ذلك خروجا عن الظاهر وان الزخشي انما ألزم المحذور على ظاهر اللفظ (قوله وهوهم الزخشي فجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة) استبعد أبو حيان ما قاله الزخشي بوجه آخر وهو ان عطف البيان أكثره بالجوامد من الاعلام ودفعه السفاقي بان عطف البيان وان كان في الاعلام

الضمير أو بفعل ذلك في حالة كونه مما تلاه دم نعت الضمير فان قلت فسام وقع كذلك في هذا التركيب قلت لك ان أكثر تجعله توكيد الكاف فهو في محل نصب وان جعله خبر مبتدأ محذوف فهو في محل رفع أي الامر كذلك ولا يخفى ان تقديمه كما وما دخلت عليه هنا أمر واجب لاشتمال ذلك على ما يفسر الضمير المتأخر فلو ذهبت تؤخره لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممنوع وهوهم بكسر الهاء أي غلط الزخشي فجاز ذلك أي عطف البيان على الضمير ذهولا عن هذه النكتة وهي الدقيقة التي تستخرج بدقة النظر اذ يقارنها غالبا نكت الارض باصبع أو نحوها ويؤمن نعت عليها من المتأخرين أبو محمد عبد الله بن السيد بكسر السين البطليوسى بموحدة وطاء مهمله مفتوحتين ولا مساكنة ومثناة تحمية مفتوحة وواو ساكنة وسين مهمله نسبة الى بطليوس بلدة بالاندلس وبن مالك بن جمال الدين صاحب التسهيل والقياس معهما في ذلك قلت وليست نكتته المذكورة بانني فصل في القوة الى حيث يوهم الزخشي بالذهول عنها ولعله لم يذهل عنها وانما رأها غير معتبرة بناء على أن ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم ان تثبت جميع أحكامه له ألا ترى ان المنادى المفرد المبني منزل منزلة

الضمير ولذلك بنى والضمير لا ينعى مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور وهو الثاني وهو امتناع  
 جعل أن عبدوا بديلا من ما يجوز فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول لان العبادة لا تنقل لان التفتازاني وكذا الواو اعترت معنى  
 الطلب فان طلب العبادة لا يقال أيضا قلت وفيه نظر اذ التقدير ما قلت لهم الامرهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة  
 مما يقال وقد أسلفنا عن الخشري ان ان الموصولة بالامر تؤول بمصدر دال بحسب المادة على الامر واذا كان كذلك لم يمتنع  
 كونه مقولا نعم ان اول القول بالامر كما فعل الخشري في وجهه التفسيرية جاز **لصحة تسليطه حينئذ على العبادة**  
 اذهى مما يؤمر به وقد فانه هذا الوجه فاطلق المنع وقد يقال انما منع **٧١** بناء على ان القول بعينه

ليس مؤولا بشئ على  
 ما يرشد اليه قوله لان  
 العبادة لا تنقل والافوا  
 اول بالامر لزال المانع  
 وصح بيان جعلها مصدريه  
 اذ العبادة مما يؤمر بها  
 وأجاز بعضهم الحكم  
 بمصدريتها على ان يكون  
 المعنى ما قلت لهم الاعباده  
 الله تعالى أى الزموا عبادته  
 ويكون هو المراد مما  
 أمرتني به وتكون الجملة  
 وهى الزموا عبادته بدلا  
 من ما أمرتني به من حيث  
 انها فى حكم المفرد لانها  
 مقولة وما أمرتني مفرد  
 لفظا وجملة معنى **فان**  
 قيل لعل امتناعه **فان**  
 يعنى الخشري **فان** من  
 اجازته **فان** باضافة المصدر  
 الى المفعول أى من اجازة  
 الوجه المدعى فوانه  
**فان** لان امر لا يتعدى  
 بنفسه الى الشئ المأمور  
 به الا قليلا **فان** نحو أمرتك

أكثر كاذ كره لىكن لا يمتنع ما جوزه الخشري في غيرها وقد أجاز أبو علي في قوله تعالى  
 شجرة مباركة زينة ان تكون زينة عطف بيان على ان ما ذكره الخشري من حيث المعنى  
 حسن جدا اه والخشري هو ابو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الطوارزى المعتزلى جاور  
 بمكة زمانا ف قيل له جار الله وسقطت احدى رجليه من ثلج أصابه في بعض الاسفار فكان يشي بها  
 على خشب ولد زخمش سنة سبع وستين وأربعمائة وتوفى بجزانية خوارزم سنة ثمان وثلاثين  
 وخمس مائة وزخمش قرية كبيرة من قرى خوارزم وجزانية هى قصبه خوارزم وفي الشرح  
 لعل الخشري لم يذهل عن هذه النكتة وانما لم يعتبرها بناء على ان ما ينزل منزلة الشئ لا يلزم  
 ان يثبت جميع أحكامه له ألا ترى ان المنادى المفرد المين منزل منزلة الضمير ولذلك بنى والضمير  
 لا ينعى ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى اه وأقول سبقه ابن الصائغ الى هذا بعينه (قوله واما  
 الثاني فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول) قال التفتازاني في حاشية الكشاف وكذلك  
 لو اعترت معنى الطلب فان طلب العبادة أيضا لا يقال وفي الشرح وفيما قاله التفتازاني نظر  
 اذ التقدير ما قلت لهم الامرهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة مما يقال وقد أسلفنا  
 عن الخشري ان الموصولة بالامر تؤول بمصدر دال بحسب المادة على الامر واذا كان كذلك  
 لم يمتنع كونه مقولا وأقول ان الطالب يراد به المصدر اعنى المعنى القاسم بالطالب وبهذا الاعتبار  
 لا يكون مفعولا للقول وهه ذامراد التفتازاني ويراد به أحد أنواع الكلام كالامر وبهذا  
 الاعتبار يكون مفعولا للقول وهذا مراد الشارح وحينئذ فلم يتوارد على محل واحد (قوله  
 وقد فانه هذا الوجه هنا فاطلق المنع) الاشارة بهذا الوجه الى تأويل القول بالامر وجهنا الى  
 بدلية أن عبدوا من ما وقد ذكرنا عبارة الكشاف بنصها قبل هذا في قوله وهو عندي أوجه  
 وفي الشرح وقد يكون انما منع بناء على ان القول بعينه ليس مؤولا بشئ على ما يرشد اليه قوله  
 أى قول صاحب الكشاف لان العبادة لا تنقل وأقول سبقه الى ذلك ابن الصائغ وفيه نظر  
 لان فوات تأويل القول وكون القول بعينه واحدا فالمنع بناء على أحد هما منع بناء على الآخر  
 (قوله ووهم الخشري فنع ذلك) قال ابن الصائغ هذا التعقب سبقه اليه أبو حيان في البحر  
 المحيط وهو بناء على ان المبدل منه في نية الطرح لفظا لا معنى وهل محل بحث لم ينهض الرد فيه  
 بالسمع وهو منازع في القياس اه (قوله والمانع موجود حسا فلا مانع) في الشرح اقدم من

الخبر والكثير أمرتك بالخبر **فان** فكذا ما أول **فان** أى اللفظ الذى أول به أى بالامر وحيث أول قامت بامرته لم تعد به بنفسه  
 الى ما أمرتني وذلك من قبيل ما هو قليل فلا يصار اليه قلنا هذا الذى ذكره السائل **فان** لازم له **فان** أى للزخشري على توجيهه  
**فان** للتفسيرية **فان** ولكنه لم يعتبره مانعا بناء على انه لا يلزم من تأويل شئ بشئ ان يكون حكمه حكم ما هو مؤول به وانما قلنا  
 انه لم يعتبره لانه أجاز التفسيرية وصحها ولم ينفذ الى ما ذكره السائل فلا يكون هذا مانعا عنده فيلزمه القول بصحة البدل  
 من ما على التأويل وهو قد منع ذهولا عن التأويل في هذا المحل هذا معنى كلام المصنف وقد أثرنا الى وجه اندفاعه **فان** يصح  
 ان يقدر **فان** أن عبدوا على جعل ان فيه مصدرية **فان** بدلا من الهاء فى به ووهم الخشري فنع ذلك ظنا منه ان المبدل منه  
 فى قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد **فان** وهو محذور ورده المصنف بقوله **فان** والمانع موجود حسا فلا مانع **فان** واقدم من هذا



في الازام الخشري بما لا يحصى له عنه ولا يستطيع انكاره وذلك انه قد قال في المفصل ما هذا نصه وقولهم ان البدل في حكم تحمية الاول ايدان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقة التأكيد والصفة في كونها متتمتين لما يتبعانه لان يعنوا الهدار الاول واطراحه الاتراك تقول زيد رأيت غلامه رجلا ضاحكا فلو ذهبت تهدرا الاول لم يشهد كلامك فانظر هذا مع ما وقع له في الكشف وانظر اجازته لان يكون قوله أن اعبدوا الله عطف بيان على الهاه في به مع نصري يحبه بفتح ان تكون تفسيرية لفعل الامر لانه لا يصح ان يكون ان اعبدوا الله ربكم مقولا لله تعالى فلا يصح ان يكون تفسير الامر وهو هذا بعينه لازم على القول بجعل المصدر عطف بيان على الهاه وكذا اجازة المصنف ان يقدر المصدر بدلا من الهاه مع لزوم مثل ذلك فيه فتأمل **٥٠** والخامس **٥١** من الشروط **٥٢** ان لا يدخل عليها جار فلو قلت كتبت اليه بان افعل كانت مصدرية **٥٣** لا تفسيرية لما تقر من أن حرف الجر لا يدخل الاعلى اسم أو ما هو في تأويله وان افعل بتقدير يكون ان فيه مصدرية في تأويل الاسم فيصح دخول الجار عليه وبتقدير كونها تفسيرية ليس باسم ولا في تأويله فيمنع دخول حرف الجر عليه وقد تقدم تأويله **٥٤** مستثله اذا ولي ان الصالحة للتفسير مضارع مع لا نافية كانت أو ناهية **٥٥** ونحو أمثرت اليه ان لا تفعل جاز فقه على تقدير لا نافية وجرمه على تقدير هاناهية **٥٦** اذ اينما **٥٧** عليهم **٥٨** أي على هذين الوجهين **٥٩** فان مفسره **٦٠** والفعل مع النافية مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ومع الناهية مجزوم **٦١** ونصبه على تقدير لا نافية وان مصدرية **٦٢** ونصب الفعل حينئذ **٦٣** فان فقدت لا امتنع الجزم **٦٤** لفقدان عامله **٦٥** وجاز الرفع **٦٦** على جعله ان تفسيرية **٦٧** والنصب **٦٨** على جعلها مصدرية **٦٩** والوجه الرابع **٧٠** من أوجه ان التي تقدم ذكرها **٧١** ان تكون زائدة وهما أربعة مواضع أحدها وهو الاكثر ان تقع بعد ما التوقيتية **٧٢** وهي التي بمعنى حين عندهم **٧٣** واسميت **٧٤** توقيتية نسبة الى التوقيت الذي هو ذلك الوقت وتعيينه لانها يوقت بها أي يعين بها الوقت فاذا قلت لما جاء زيد جاء عمر فقط دعيت وقت مجي عمر ووأخبرت انه وقت مجي زيد وبعضهم يطلق على ما هذه انها حرف وجود لو جودوا حترز المصنف بالتوقيتية من ما النافية وهي الجازمة ومن ما الموجبة وهي التي بمعنى

هذا في الرد عليه قوله في المفصل وقولهم ان البدل في حكم تحمية الاول ايدان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقة التأكيد والصفة في كونها متتمتين لما يتبعانه لان يعنوا الهدار الاول واطراحه الاتراك تقول زيد رأيت غلامه رجلا ضاحكا فلو ذهبت تهدرا الاول لم يشهد كلامك (قوله فان فقدت لا امتنع الجزم) قال ابن الصائغ انه فيما تقدم حكى عن بعض الكوفيين وأبي عبيدة الجزم فكيف يعمه هنا وما باله من قدم وأقول هذا عجيب فانه لم يدع هنا الاجماع على امتناع الجزم ولا فيما تقدم الاجماع على الجزم ولانه القول المعتمد عليه حتى يعترض بذلك بل قوله فيما تقدم ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة ان بعضهم يجزم بان يقتضى ان الجمهور لا يجزمون بها ويكفي لصحة كلامه هنا ان يكون على قول الجمهور (قوله اما والله لو كنت الخ)

زيد جاء عمر فقط دعيت وقت مجي عمر ووأخبرت انه وقت مجي زيد وبعضهم يطلق على ما هذه انها حرف وجود لو جودوا حترز المصنف بالتوقيتية من ما النافية وهي الجازمة ومن ما الموجبة وهي التي بمعنى

الا **٧٥** ونحو لما ان جاءت رسنا لو طاسي **٧٦** فان قلت في عبارة المصنف مناقشه وذلك لانه جعل لان الزائدة العتيق مواضع ثم أخبر عن أحدها بوقوعها بعد ما التوقيتية وليس كذلك فان وقوعها في ذلك المحل حالة من حالات الاموضع من مواضعها ومكانها ما بعد ما مثلا قلت هو على حذف مضاف أي أحدها موضع ان تقع بعد ما وكذا في الثاني والثالث والامر فيه سهل **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**

أسلفناه عن ابن مالك فتأمل به ويبيده ان الاكثر في استعمال العرب تركها والحروف الرابطة ليست كذلك وقد ينقض باللام الداخلة على جواب لو المنفي كقوله ولونه على الخيار لما افرقتنا \* ولكن لا خيار مع الليالي فانها حرف رابط والاكثر تركها نحو ولو شاء ربك ما فعلوه والموضع الثالث من مواضع زيادتها وهو نادرا ن تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله أي قول أرقم البشكري ويوما توأفينا بوجه مقسم \* كان ظبية تهطو الى وارق السلم في رواية من جر ظبية كقوله فانه يتعين حينئذ كون الكاف جارة وان زائدة وأما في رواية من نصب الظبية فعلى ان كان خففت وأعملت في الظاهر وأما في رواية من رفعها فعلى انها خففت وأعملت في ضمير محذوف أي كأنها ظبية والمواوأة الا تيان والمقسم المحسن مأخوذ من القسام وهو الحسن يقال فلان قسم الوجه ومقسم الوجه وتعطو أي تتطاول الى الشجر لتتناول منه كذا في القاموس والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أرق أي صار ذا ورق ويروي ناصر السلم والضره الحسن والبهجة والسلم بفتحين شجر يعظم وله شوك ويوم الموضوع في الرابع بعد اذ كقوله فامهله حتى اذا ان كانه \* معاطى يد في لجة الماء غامر المعاطاة المناولة واللجة بضم اللام وبالجم معظم الماء وغامر اسم فاعل بمعنى المفعول كعبشة راضية من غمره الماء اذا غطاه والمعنى انه ترك هذا الرجل وقمهل في انقاده مما كان فيه الى ان وصل الى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج يده ليتناولها من ينقذه وهذه حالة الغريق ويوزعم الاخفش انها تزداد في غير ذلك المذكور وهو المواضع الاربعة ويواتها تنصب المضارع وان كانت زائدة اذا منافاة بين الزيادة والعمل كالتجر من والبناء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا ان لا نتوكل على الله وقد هدانا سبلنا وقوله تعالى ٧٣ وما لنا ان لا نقاتل في سبيل

الله وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا والمعنى عنده أي شئ ثبت لنا في حالة كوننا لا نتوكل على الله وقد فعل الله تعالى بنا ما يوجب توكلنا عليه وهو التوفيق لهداية السبيل الذي يجب سلوكه في الدين وأي شئ ثبت لنا في حالة تركنا القتال في سبيل

العتيق يقال بمعنى الحزوب بمعنى الكريم وجواب القسم محذوف تقديره لقاومتك (قوله ويوما توأفينا الخ) قال السيراني قائله أرقم بن عليا البشكري وقال المصنف باغت البشكري قال وباعت منقول من بعته بالامر اذا فاجاه ويشكر منقول من مضارع شكر والمواوأة الا تيان وفي الصحاح والقسام الحسن ودلان قسم ومقسم الوجه وأنشد البيت وتعطو تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أرق والسم بفتحين شجر يعظم وله شوك (قوله في رواية من جر الظبية) انما قيد به لانه يكون الكاف جارة وان زائدة وأما في رواية من نصبها فكان مخففة من الثقيلة وأعملت في الظاهر وفي رواية من رفعها فكان مهملة أو عملت في ضمير محذوف أي كأنها ظبية (قوله فامهله حتى اذا ان كانه الخ) المعاطاة المناولة واللجة باللام

١٠ في ل الله وقد وقع ما يقتضيه فما بعد ان عنده جملة حالية فان قات المضارع يتعين للاستقبال بصاحبة ناصب وجملة الحال لا تصدر بدليل استقبال فكيف هذا قات انما يكون الناصب معين للاستقبال اذا لم يكن زائدا فلا يراد حينئذ مثل هذا ويوقال غيره هي في ذلك الذي استشهد به بمصدرية ثم قيل ضمن ما لنامعنى ما منعنا ومنع بقصدى الى مفعولين تقول منعت زيدا أناته فتكون ان وصلت في محل نصب على انه المفعول الثاني وفيه نظر لانه لم يثبت اعمال الجار والمجرور في المفعول المصرح حتى يصح هذا التخريج ولان الاصل ان لا تكون لازائدة واذا قيل ان ما لنا ضمن معنى ما منعنا لم زيادة لا اذا المعنى أي شئ منعنا التوكل ومنعنا القتال وقد يقال على الاول انما يراد ذلك ان لو كان المصدر المسبوك عند القائل مفعولا مصرحا كما سبق تقريره وليس في كلامه ما يقتضيه وقد قال الجوهري يقال منعت عن كذا فامتنع فيجتمه ان يكون هذا القائل يرى أن أن وصاتها مع مولان للجار والمجرور المتضمنين معنى منعتا على تقدير نزع الخافض أي ما منعنا عن كذا فلا يكون مفعولا به مصرحا فلا يجتمع عمل الجار والمجرور على التضمنين والمحل حينئذ ما نصب أو خفض على الخلاف والصواب قول بعضهم ان الاصل بفتح الهمزة أو كسرها على ما مر ويوما الثاني ان لا تفعل كذا ثم حذف الجار وهو في مثله قياس ثم شرع المصنف في رد قياس الاخفش عمل ان الزائدة على عمل حرف الجر الزائد باداء الفارق فقال ويوما الخالم يجوز للزائدة ان تعمل لعدم اختصاصها بالافعال بدليل دخولها على الحرف وهو لو وكان في البيتين بل الايات الثلاثة فانها دخلت على لوفى قوله فاقسم ان لو التقينا وقوله اما والله ان لو كنت حر البيت وعلى كان في قوله حتى اذا ان كانه البيت ويوعلى الاسم وهو ظبية بالكسر والتنوين على الحكاية وبالرفع مع ترك التنوين لانه اسم علم على نفس هذا اللفظ ففيه العمية وتاء التأنيث فيمتنع من الصرف والمراد به اللفظ الواقع في البيت وهو قوله ويوما توأفينا الى آخره بخلاف

حرف الجر الزائدة فانه كالحرف المعدي أي الذي يهدي الفعل أو مافي معناه الى المفعول في الاختصاص بالاسم فذلك عمل ولم يلتفت الى كونه زائداً **مسألة** ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد قال الرضي فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا فادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا أنها كيد المعنى الثابت وتقويته فكانت لم تغد شيئاً لم تغاير فائدتها المعارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم على هذا ان يعدوا ان ولام الابتداء والفاظ التوكيد اسما كانت أو لا زوائد ولم يقولوا به الى هنا كلامه **مسألة** قال أبو حيان وزعم الرخشي ان يجر مع التوكيد معنى آخر فقال في قوله تعالى ولما ان جاءت رسالتنا لو طاسي بهم - مدخات ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة ابراهيم في قوله ولما جاءت رسالتنا ابراهيم بالشري قالوا اسلاما تنبهاوتاً كيداً في ان الاسماء كانت تعقب المحي **مسألة** على ان تعقب فعل مضارع والمحى عنصوب به أو على انه يباء ٧٤ ظرفية داخلة على المضاف الى المحي أي كانت في أثر المحي **مسألة** فهي مؤكدة للاتصال

واللزوم ولا كذلك في قصة الخليل اذ ليس الجواب فيه كالأول وقال الشلوبين هو الاستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي والشلوبين بفتح الشين المجهمة واللام وسكون الواو بعدها موحدة مكسورة فتناء تحمية ساكنة فنون وهي بلغة الاندلسيين الابيض الاشقر مات سنة خمس وأربعين وسنة كذا من ابن خلدان **مسألة** كانت ان للسبب في جئت ان تعطى أي للاعطاء فادت هنا ان الاساءة كانت لاجل المحي وتعقبه **مسألة** على الضبطين المتقدمين أي وتقع عقبه أو لاجل المحي وفي عقبه **مسألة** وكذلك في قولهم

المضمومة وبالجم معظم الماء والغامر بالمجة المغطى وهو مبنى للفاعل وأسند الى المفعول كراضية في قوله تعالى عيشة راضية **مسألة** (قوله) مسئلة ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد في التعليل فيه نظر فقد صرح في من الزائدة بانها ترد للتنصيص على العموم كقولك ما جاءني من رجل فانه بدون من ظاهر في الاستغراق وبها نص فيه فقد أثبت للزائدة معنى غير التأكيد وقد صرحوا بان لافي قولك ما جاءني زيد ولا عمر وزائدة مع ان الكلام بدونها يحتمل نفي المحي في حالي الاجتماع والافتراق ونفيه في حالة الاجتماع ومع وجوده لا ينعين المعنى الاول اه وأقول ليس فيما ذكره معنى غير التأكيد فان التنصيص على العموم بعد احتمال التأكيد لذلك النفي لان التوكيد تقوية للكلام وتقويه ودفع الاحتمال عنه وفي شرح الرضي قيل فائدة الحرف الزائد في كلام العرب امام معنوية واما اللفظية فالمنووية تأكيدي المعنى كافي من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا فادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا أنها كيد المعنى الثابت وتقويته فكانت لم تغد شيئاً لم تغاير فائدتها المعارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء أو ألفاظ التأكيد اسما كانت أو لا زوائد ولم يقولوا به وبهض الزوائد عمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فبمناجحة واما الفائدة اللفظية فتربين اللفظ وتكونه زيادتها أفصح أو كون الكامة أو الكلام سبباً بسبب الاستقامة وزن شعر او حسن السجع أو لغير ذلك من التوائد اللفظية ولا يجوز خلوهما من اللفظية والمعنوية معاً والاعتدت عينا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء وقد تجتمع الفائدتان في حرف وقد تنفرد احدهما عن الأخرى **مسألة** (قوله) كدت ان مابعد الواو أي واو القسم كذا نقل عن المصنف وقوله وهو السبب في الجواب تفسير لما بعد الواو ويقع في بعض النسخ كدت ان مابعد الواو هو السبب والمسال واحد **مسألة** (قوله) وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين قال ابن الصائغ

اما والله ان رفعت لعلت كدت ان مابعد الواو وهو السبب في الجواب وهذا الذي ذكره **مسألة** يكفي أي الرخشي والشلوبين **مسألة** لا يعرفه كهراء النحو بين انتهى **مسألة** كلام أبي حيان والذي رأيته في كلام الرخشي في تفسير سورة العنكبوت ما نصه ان صلة أ كدت وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما كما كان - ما وجد في جزء واحد من الزمان كانه قيل لما أحس بجيئهم فاجابه المساءة من غير ريب انتهى **مسألة** كلام الرخشي **مسألة** والربط البطء وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه **مسألة** أبو حيان **مسألة** ولا كلامه مخالف لكلام النحو بين **مسألة** كما دعاه أبو حيان أيضا **مسألة** لا يطابقهم على ان الزائد يؤكدهم على ما جرى عليه **مسألة** وهذا الضمير للزائد **مسألة** وهذا الضمير راجع الى ما **مسألة** ولما تغيد وقوع الفعل الثاني عقب الاول وترتبه عليه فالحرف الزائد يؤكدهم **مسألة** فان قلت هب ان الرخشي لم يتعرض للفرق بين القصتين **مسألة** كان وقع في سورة هود ولما جاءت رسالتنا لو طاسي بهم - م وضاق بهم - م ذرعا ووقع في سورة العنكبوت ولما ان جاءت رسالتنا لو طاسي بهم - م وضاق بهم - م ذرعا فاذ كرت ان في الثانية دون الاولى والقصة واحدة فما

السرفى التفریق بین المحدثین قلت لما رتب في آية هود على محي الرسل لوطا عليهم السلام أمور هي مساءته وضيق ذرعه بهم وقوله هذا يوم عصيب ومحى قوم هود بهرعون اليه لم يوث بان انفاة معناها الهذ المقام وذلك ان مجموع هذه الامور المرتبة في هذه الآية من حيث هو مجموع ليس شديد الاتصال لمحى الرسل حتى يعد المجموع كأنه واقع في جزء واحد من الزمان ودخلت ان في آية العنكبوت لانه لم يرتب فيها على محي الرسل غير مساء لوط وضيق ذرعه وهما شديد الاتصال بذلك المحي فأتى بها شعراهم هذا المعنى كما قال الزمخشري فتأمله والذرع مصدرا مأخوذا من الذراع ولما كان الذراع موضع شدة الانسان فيدل في الامر الذي لا طاقة للانسان به ضاقت به ذراع فلان وذرعه أيضا أى حيلته بذراعه وتوسعوا في هذا حتى قلبوه فقالوا فلان رجب الذراع اذا وصفوه بانساع القدرة ومنه قول القائل

يا سيد ما أنت من سيد \* موطأ الا كفاف رجب الذراع  
 ثم ان قصة الخليل التي فيها قالوا لاسلاما ليست في السورة التي فيها سى بهم وهم هي سورة العنكبوت بل هي في سورة هود وليس فيها سى ونص التلاوة فيها سى في سورة هود واقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا لاسلاما قال سلام فالبث ان جاء به لحن حنيدا فان قلت قصة الخليل التي فيها قالوا لاسلاما وقعت في سورة هود كما تلوناه وفيها ولما جاءت رسلنا لوطا سى بهم فاذن لم يصدق قول المصنف ليست

في السورة التي فيها سى بهم قلت المراد سى بهم ما وقع جوابا للسؤال المزيد بعدها ان وهي التي تلاها أبو حيان وهذه في سورة العنكبوت فقط وهذه السورة لم يقع فيها قصة الخليل التي فيها قالوا لاسلاما وانما وقعت في سورة هود فكلام المصنف مستقيم ثم كيف يتخيل ان النخبة تقع بعد المحي ببطء وانما يحسب سن

يكفي من التعرض له ما سكونه في قصة ابراهيم الخالية عن ان وكلامه في قصة لوط التي فيها ان وأقول هذا في غاية البعد فان قول أبي حيان فقال يعنى الزمخشري دخلت ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة ابراهيم الخ نص في ان هذه العبارة وجدت من الزمخشري وفي الشرح لم أقف على وجه الفرق بينهما الا احد ويمكن ان يقال فيه لما رتب في آية هود على محي الرسل لوطا عليه السلام أمور هي مساءته وضيق ذرعه وقوله هذا يوم عصيب ومحى قوم هود بهرعون اليه لم يأت بان انفاة معناها الهذ المقامة وذلك ان مجموع هذه الامور المرتبة في هذه الآية من حيث هو مجموع ليس شديد الاتصال لمحى الرسل حتى يعد المجموع كأنه واقع في جزء واحد من الزمان ودخلت ان في آية العنكبوت لانه لم يرتب فيها على محي الرسل غير مساء لوط وضيق ذرعه وهما شديد الاتصال بذلك المحي فأتى بها شعراهم هذا المعنى اه وأقول ان قصتين اللتين قال المصنف ليس في كلام الزمخشري تعرض للفرق بينهما قصتا ابراهيم ولوط لا القصتان اللتان فرق الشارح بينهما وما هما قصة لوط فليتأمل (قوله ليست في السورة التي فيها سى بهم) يعنى مع ان وانما قيدنا بذلك لانها في سورة هود وفيها قصة لوط سى بهم لكن بدون ان (قوله بل في سورة هود وليس فيها سى) أى ليس في سورة هود في قصة الخليل لاسلاما وليس في قصة الخليل التي في سورة هود ولما وانما فيها ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا لاسلاما

اعتقدنا آخر الجواب عن المحي في سورة العنكبوت اذا الجواب فيها قالوا لاسلاما كقولهم هذه القرية لاقولهم قالوا لاسلاما كما في سورة هود ثم التعبير أى تعبير أبي حيان بالاساءة لحن لان الفعل ثلاثى كما نطق به التنزيل في قوله سى بهم والاصواب المساءة وهي عبارة الزمخشري واما الاساءة فصدر اساءة لازم لاساءة متعدى تقول اساء الى زيد وساء في ماصد منه من الاساءة والذي في الآية متعددا لازما واما ما نقله أبو حيان عن الشاويين فمعرض من وجهين أحدهما ان المفيد للتعليل في مثاله وهو قولك جئت ان تعطى وانما هو لام العلة المقدره على ذلك تقدير جئت لان تعطى ولان نفسها والثاني ان ان نفسها في المثال المذكور مصدرية لازمة في البحث في الزائدة لاني المصدرية فلا معنى لاي راد هذا المثال فيما نحن فيه بتدبيره وقد ذكر لان المفتوحة المحذوفة وهي التي الكلام فيها ومعان أربعة أخرى جمع أخرى وان كان واحد الموصوف معنى وانما يقال فيه آخر لا أخرى وهذا على حد قوله تعالى فعدة من أيام أخر ولوجه فيه ان الموصوف اذا كان جمع مذكرا لا يعقل فانت بالخيار في صفة ان شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث كما في الآية وعبارة المصنف وان شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث تقول صمت أياما أخرى وذ كرت معاني أخرى وهذا جار في الصفات والاعخبار والاحوال وأحدها الشريطة كان المكسورة واليه ذهب الكوفيون ويرجمه عندي أمور

أحدها توارد المكسورة والمفتوحة على المحل الواحد والاصل التوافق وفيه نظر بل الاصل عدم الترادف  
 وهو قرئ بالوجهين فتح الهمزة وكسرها بقوله تعالى فان لم يكونا رجلا فمرأان من تزوج من الشهداء  
 بان تفضل أحدهما قرأ حزة ان تفضل بكسر الهمزة فتذ كر بالتثقيل والرفع وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ان تفضل بفتح  
 الهمزة فتذ كر بالتخفيف والنصب والباقون بفتح الهمزة أيضا وتثقيل تذ كر ونصبه وعلى الجملة فن قرأ بفتح همزة ان  
 قرأ نصب تذ كر وقد يقال ان نصبه يوجب ان يكون المعطوف عليه وهو تفضل منصوب بالانحز وما فبتعين ان تكون غير  
 شرطية فيرد على المصنف ويمكن ان يجاب باننا لانسلم ان نصب هذا الفعل بالعطف على تفضل بل منصوب بان مضمرة بعد الفاء  
 الواقعة بعد الشرط كما في قولك ان جئتني فتكريمي أجثك بنصب تكريم فهو عطف مصدر على اسم متصيده من الفعل  
 المتقدم والمعنى ان يكن منك محبي الى فاكرام منك الى أجثك أجر والمضارع بعد الفاء في سياق الشرط مجراه بعدها  
 في سياق الامر والنهي وأخواته ما مما هو مقرر في محله لكن ذلك قليل والمشهور في توجيه هذه القراءة ان تذ كر  
 منصوب معطوف على تفضل المنصوب بان واللام مقدره على ما صرح به سيويو به وجمع من المحققين حيث قالوا ان المعنى  
 استشهدوا امرأتين لان تذ كر أحدهما الاخرى وانما تذ كر ان تفضل لان الضلال هو السبب الذي به وجب الاذكار ومثله  
 أعددت الخشبة ان تميل الحائط فادعوه وانما أعددت للدعم لا ليل لكن ذكر الميل انما هو سبب الدعم كما ذكر الاضلال  
 لانه سبب الاذكار وأما قراءة حزة بكسر الهمزة فتفضل مجزوم والفتح لا لبقاء الساكنين والفاء في الجواب لتقدير مبتدأ  
 وهو ضمير القصة أو الشهادة ٧٦ قال التفزازي ولا يتجاوز تكاف بخلاف قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه

**قوله** أحدها توارد المكسورة والمفتوحة على المحل الواحد والاصل التوافق قال ابن الصائغ  
 اذا استقران المكسورة شرطية والمفتوحة تكون مصدرية والمعنى فيهما مختلف ووقع  
 التردد في المفتوحة هل تقع شرطية أولا فلا استدلال بوقوعها في موضع وقعت فيه الشرطية  
 لا يتم اذا كان الموضوع يحتمل المعنيين وأقول بل يتم اذا اخطنا مقدمة معلومة وهي ان الاصل  
 في القراءات الواردة في المحل الواحد ان معناها واحد وفي الشرح ان أراد بالتوافق الترادف  
 فهو ممنوع وان أراد ان التركيب المعين اذا وجد تركيب آخر لم يخالفه الا في بعض مفرداته  
 فالاصل ان يكون معناها متفقين لا مختلفين فهو أيضا ممنوع اه وأقول يريد معنى آخر وهو  
 ان الاصل في اللفظين الواردين على محل واحد ان يتوافقا في المعنى بان يراد من أحدهما ما يريد

أى فهو وما كان ينبغى  
 ان يتعرض له وجهه  
 تكرار أحدهما ولا خفاء  
 في أنه ليس من وضع  
 المظهر موضع المضمهر  
 اذا يست المذكورة هي  
 الناسية الا ان يجعل  
 أحدهما الثانية في  
 موقع المفعول ولا يجوز

تقدم المفعول على الفاعل في موضع الالباس نعم يصح ان يقال فتذ كرها  
 الاخرى فلا بد له بدل من نكته الى هنا كلامه وفي أمالي ابن الحاجب رحمه الله تعالى ان المقصود هو افادة كون  
 التذ كير من أحدهما للاخرى كيف ما قدر ولا يستقيم الا كذلك الا ترى انه لو قيل ان تفضل أحدهما فتذ كرها الاخرى  
 وجب ان يكون ضمير المفعول عائدا على الضالة فيتمين لها وذلك يحل بالمعنى المقصود لان الضالة الآن في الشهادة  
 قد تكون هي اذا كره لها في زمان آخر فالمدكرة حينئذ مذهب الضالة فاذا قيل فتذ كرها الاخرى لم يفسد ذلك لتعين عود  
 الضمير الى الضالة واذا قيل فتذ كر أحدهما الاخرى كان مبهما في كل واحدة منهما لو ضلت أحدهما واذ كرتم الاخرى  
 قد كرت كان داخلها لو انعكس الامر والشهادة بعينها في وقت آخر اندرج أيضا تحتها لوقوع قوله فتذ كر أحدهما الاخرى  
 على غير معين فظهر الوجه الذي لاجله عدل عن فتذ كرها الى فتذ كر أحدهما هكذا قيل وفيه بحث وقرئ أيضا بالوجهين  
 قوله تعالى ولا يجرم منكم سنان قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام فان كثير وأبو عمرو على كسر الهمزة والباقون على  
 الفتح وكذا قرئ بهما في قوله تعالى فوافضرب عنكم الذ كر صفحا ان كنتم قوما مسرفين فقرأ نافع وحزرة والكسائي بكسر  
 همزة ان والباقون بفتحها وفي كلام المصنف حذف العاطف في موضعين والواجب اثباته وهو قد مضى انه روى بالوجهين  
 قوله أن تعضب ان أدنا قتيبة خزانة جها را ولم تعضب لقتل ابن حازم والاستدلال بهذا كله مبني على ما ذكره من ان الاصل  
 التوافق اما معنى الترادف وفيه ما علمت واما معنى ان التركيب المعين اذا وجد تركيب آخر لم يخالفه الا في بعض مفرداته  
 فالاصل ان يكون معينا متفقين لا مختلفين وهذا أيضا ممنوع وهو الثاني محي الفاء بعدها كثيرا كقوله في أي قول العباس  
 ابن مرداس السلي

بأبأ خراشة اما أنت ذانقر \* فان قومي لم تأكلهم الضبع \* واستظهر الرضى كون ان في هذا البيت شرطية لمساعدة  
 اللفظ والمعنى اياه أما المعنى في فلان معنى قوله اما أنت ذانقر البيت ان كنت ذاعدا فلست بمفرد واما اللفظ فلمعنى الفاء كما قاله  
 المصنف ويحتمل ان يكون ما بعد الفاء في البيت جواب شرط مقدر وان مصدرية كما يقول الجماعة لاشريطية والمعنى  
 لا تتعزز على لان كنت ذانقر فان نخرت بذلك نخرت انما بماله فان قومي باقون لم تستأصلهم الا زمان في حذف المسبب وأقيم  
 السبب مقامه وأبو خراشة بجاء محجة مضمومة وراء وشين محجة وقد حكي بعض الكسرى في خائه كنية شاعر مشهور اسمه  
 خفاف بجاء محجة مضمومة وفاء من خفيفتين بينهما ما ألف ابن ندبة بنون مفتوحة وهي أمه والنفر عدة رجال من ثلاثة الى  
 عشرة والنفر أيضا الرهط وهو المراد في البيت والضبع على زنة الرجل السنة المجذبة وفيه تورية لانه أوهم انه يريد الحيوان  
 المعروف وشرح بقوله تاكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جذب السنة ٧٧ شبهة بالآكل فهو استعارة تبعية

النسالة عطفها على  
 المكسورة كقوله

اما أنت واما أنت مر تحلا  
 قاله بكلاما تأتي وما تندر  
 الرواية بكسر الاولى وفتح  
 الثانية فلو كانت المفتوحة  
 مصدرية لزم عطف المفرد  
 على الجملة \* واللازم  
 باطل وبيان الملازمة ان  
 المفتوحة المصدرية تؤول  
 مع صلتها بمصدر وهو من  
 قبيل المفردات والمكسورة  
 شرطية فانما تدخل على  
 الجملة وهذه الملازمة  
 التي ذكرها مبينة على  
 ما ذكره من عطف  
 المصدر على الجملة السابقة  
 وهو ممنوع لجواز ان يكون  
 المصدر مسبوكا فعلا  
 بفعل محذوف أي ان أقت  
 ووقع ارتحالك فانما عطف

من الاخر ومنع هذا مكابرة (قوله أبأ خراشة الخ) هذا البيت لعباس بن مرداس الصحابي وأبو  
 خراشة بجمجمة مضمومة وبعضهم بكسرها كنية شاعر صحابي اسمه خفاف بجمجمة مضمومة وفاء من  
 خفيفتين ابن ندبة بنون مفتوحة على المشهور ثم موحدة بينهما مهلهلة وهي أمه والنفر الرهط  
 والضبع بالضاد المحجة والباء الموحدة هنا السنة المجذبة وفيه ايمام بالحيوان المعروف وتأكلهم  
 استعارة تبعية لتستأصلهم وقال ابن الاعراب الضبع هنا الحيوان المعروف واذا ضعفوا عانت  
 فهم الضباع وفي الشرح ويحتمل ان يكون ما بعد الفاء جواب شرط مقدر وان مصدرية والمعنى  
 لا تتعزز على لان كنت ذانقر فان نخرت بذلك نخرت انما بماله فان قومي لم تستأصلهم الشدائد  
 فحذف المسبب الذي هو الجواب في الحقيقة وأقام السبب مقامه اه ولا يخفى ما فيه من  
 التعسف (قوله فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة) لان المكسورة  
 شرطية وهي مع ما بعدها جملة والمفتوحة مصدرية وهي مع ما بعدها مفرد وفي الشرح وهذه  
 الملازمة مبينة على ما ذكره من عطف المصدر على الجملة السابقة وهو ممنوع لجواز ان يكون  
 المصدر فاعلا بفعل محذوف أي ان أقت ووقع ارتحالك فانما عطف جملة على جملة اه لا يقال  
 ينبغي ان يقدر ووقع كونك مر تحلا لان كان ههنا محذوفة معوض عنها بما في معنى هاهنا في  
 التقدير لانا نقول لما كان محط الفائدة هو خبر كان لاهي كان هو المعتمد في التقدير دونها  
 وجواب المنع ان ذلك هو الاصل وتقدير الفعل خلافه (قوله فله بعضهم في أن يؤتى أحد مثل  
 ما أوتيتم) فانه الفراء جعل ان للنفي واو بمعنى الا ان أي لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم الا ان  
 بما جوكم أي الالحاجتكم في كونكم لا تتبعونه وجمع الضمير في بما جوكم على معنى أحد  
 فانه عام لكونه نكرة في سياق النفي كقوله تعالى فما منكم من أحد عنه حاجزين واحترض عليه  
 بان أن لا تجي عما نفي في كلامهم (قوله وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا بان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من  
 الكتاب الا ان تبع دينكم تؤمنوا وجملة القول اعتراض) في حاشية التفقازاني يعني أن لا حامل

جملة على جملة \* وهو تصف ابن الحاجب في توجيه ذلك فقال لما كان معنى قولك ان جئتني أكرمك وقولك أكرمك  
 لا تسانك اياي واحد اصح عطف التعليل على الشرط في البيت ولذلك \* أي ولا جعل كون التعليل في معنى الشرط  
 \* وفي بعض النسخ كذلك بكاف التشبيه تقول بان جئتني وأحسنتم الى أكرمتم ثم تقول ان جئتني ولا حسانتك  
 الى أكرمتمك وتجعل الجواب لهما انتهى \* كلام ابن الحاجب \* وهو ما أظن العرب فاهت بذلك يوما \* يعني الظاهر كون  
 هذا المثال تركيب محترع لا يوجد له نظير في كلام العرب \* والمعنى الثاني \* من المعاني الاربعة الزيدة \* النفي كان قوله  
 بعضهم في \* قوله تعالى ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم قل ان الهدى هدى الله \* بان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم \* أي لا يؤتى أحد  
 \* وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا بان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب الا ان تبع دينكم \* وهذا كلام  
 الزحخشري قال ولا تؤمنوا متعلق بقوله ان يؤتى وما بينهما ما اعتراض أي ولا تظهروا ايمانكم بان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم الا  
 لاهل دينكم دون غيرهم أرادوا السر واتصد بكم بان المسلمين قد أوتوا من كتب الله مثل ما أوتيتم ولا تقشوه الا الى أشياءكم

وحدهم دون المسلمين انتهى ولم يتعقبه المصنف وقد يقال عليه انما يعمل ما قبل الا فيما بعدها اذا كان مستثنى نحو ما قام الازيد  
 او مستثنى منه نحو ما قام الازيد اوتابع نحو ما قام احد الازيد الفاضل وما بعد الا في الآية على ما ذهب اليه الزمخشري  
 ليس شيئا من الثلاثة وقل ان الكلام تم عند قوله ولا تؤمنوا الا بما تبع دينكم ومعنى قوله ان يؤتى لان يؤتى احد مثل ما تؤتى  
 قلت ذلك ودر بنموه لاشي آخر يعني ان ما بينكم من الحسد والبغى ان يؤتى احد مثل ما تؤتى من العلم والكتاب دعاكم الى ان  
 قلت ما قلتم ان بالمد والاستفهام يعني الا ان يؤتى احد منكم مثل ما تؤتى من الكتاب فعلتم ذلك كذا في الكتاب وجوز غير  
 ذلك ايضا فقف عليه **الثالث** من المعاني الاربعة الزيادة **معنى** اذ **وهي** المفيدة للتعليل **كما** تقدم عن بعضهم في  
 ان المكسورة وهذا المعنى في المفتوحة قاله بعضهم في قوله تعالى **ويل** عجبوا ان جاءهم منذر منهم **وقوله** تعالى **ويل** يخرجون  
 الرسول واياكم ان تؤمنوا **وفي** كلام المصنف حذف العاطف اى في بل عجبوا ويخرجون **ويؤتى** في قوله اتعصب ان اذنا  
 قتيبة خزانة في رواية من رواه بفتح الهمزة من ان **ويؤ** والصواب ان في ذلك كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدره **في** بالنصب  
 على الحال من الضمير المستكن ٧٨ في قبلها او من لام العلة على انه فاعل بالنظر المتقدم وبالرفع على الخبر وقبلها حينئذ

لغومته ليق به قلت ومن  
 جملة ذلك كله قوله اتعصب  
 ان اذنا قتيبة خزانة فهذا  
 اعتراف منه بان القول  
 بانها في هذا البيت شرطية  
 خطأ وقد اشار فيما سبق  
 الى ان الراجح عنده فيه كونها  
 شرطية وهو تناقض  
**في** والرابع **في** من المعاني  
 الاربعة الزيادة **في** ان  
 تكون بمعنى لتلاويل به  
 في بين الله ايم ان تضلوا  
**في** في قوله  
 نزلتم منزل الاضياف منا  
 فجلنا القرى ان تشتمونا  
 القرى مقصور بكسر  
 القاف ما يقدم للضيف

في ان يؤتى لفظا ما بتقدير حرف الجر ان اعترف به معنى الاعتراف اى لا تعترفوا بان يؤتى واما  
 بدونها بمعنى لا تطهروا تصديق ان يؤتى احد مثل ما تؤتى من الكتاب والرسول وان يحاجوكم  
 ويغالبوكم بالحجة يوم القيامة الا لا تبعكم يعني ان علمكم بذلك حاصل لكن لا تطهروه للمسلمين  
 لتلايزدادوا وتصلبوا في الدين ولا للمشركين لتلايزغبوا فيه واؤثر في عطف يحاجوكم كلمة او على  
 الواو لتنفيذ العموم مثل ولا تطع منهم آثما وكفورا وقائدة الاعتراض الر دعاهم فيما حاولوا  
 من عدم زيادة ثبات المسلمين وعدم رغبة المشركين وما يقال ان الاعتراض من متكلم  
 والمعتراض فيه من متكلم آخر ليس بشي لانه في اثناء الكلام هو قوله تعالى وقالت طائفة الى آخر  
 المقولات فليتدبر اه وفي التعليق هذا كلام الزمخشري وقد يتعقب بان ما بعد الا لا يعمل فيه  
 ما قبلها الا اذا كان مستثنى نحو ما قام الازيد او مستثنى منه نحو ما قام الازيد اوتابع او تابعا  
 للمستثنى بها نحو ما قام احد الازيد الفاضل واقول لعل الزمخشري لا يرى ذلك او يرى انه في غير  
 النظم والجار والمجرور لا تساعدهم فيها ما لا يتسمعون في غيرهما **قوله** والصواب ان في ذلك  
 كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدره في الشرح من جملة ذلك قوله اتعصب ان اذنا قتيبة خزانة  
 فهذا اعتراف منه بان القول بانها في هذا البيت شرطية خطأ وقد اشار فيما سبق الى ان المتعين  
 او الراجح عنده فيه كونها شرطية وهو تناقض واقول الذي سبق هو قوله ويرجحه عندي امور  
 وهذا لا يقتضى ان كونها شرطية صواب عنده ولا ان غيره خطأ بل جاز ان يكون غيره هو  
 الصواب عنده لان مرجحانه اكثر من تلك المرجحات او اقوى منها ان المكسورة المشددة

والشتم السب يقال شتمه يشتمه بفتح العين في الماضي وكسرها وضمها في المضارع **ويؤ** والصواب ان **قوله**  
 مصدرية والاصل **في** في الآية **ويؤ** كراهية ان تضلوا **ويؤ** تخفيف باء كراهية **ويؤ** في البيت **ويؤ** مخافة ان تشتمونا **ويؤ** كراهية ان  
 تشتمونا **ويؤ** حذف المضاف المنصوب على انه مفعول لاجله واقم المضاف اليه مقامه **ويؤ** قيل هو على اضمار لام قبل ان ولا بعدها  
 وفيه تمسك **في** من جهة ارتكاب حذف شيئين مع امكان حذف شي واحد وقد يقال حذف الجار قبل ان مطرد وحذف  
 الثاني للقرينة جائز في سعة الكلام واما تعدد المحذوف بمقدوره موجب للتمسك **في** ان المكسورة **في** الهمزة **في** المشددة **في**  
 النون **ويؤ** على وجهين احدهما ان تكون حرف تو كيد تنصب الاسم وترفع الخبر **في** كاخواتها او السرفي عملها على هذا الوجه  
 ان هذه الحروف شابهت الافعال المتعدية بمعنى لطام الجزئين مثلا وشابهت مطلق الافعال الماضية من حيث كونها على  
 ثلاثة احرف فصاعدا ومن فتح او اخرها كما اسلفناه فكانت مشابهة للافعال اقوى من مشابهة ما بالحجازية فجعل عملها اقوى  
 بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان العمل الطبيعي عندهم ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهو تصرف في  
 العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصد الى الفرق بينها وبين الافعال التي هي اصلها من اول الامر اوتابعها بجعل عملها  
 فرعا على كونها فرعا لافعال وهاتان العاتان ثابتتان في ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها فالعلة هي الاولى كذا قاله الرضي

يُقبل وقد تنصب ما في أي الاسم والخبر في لغة بعض العرب كقوله إذا السود جف الليل فلما تلتكن \* خطاك  
 خفا فان حراسنا أسداً بنصب الجزين والخب بضم الجيم وكسر هاء طائفة من الليل والخطاجم حظوة بالضم وهي ما بين  
 القدمين وخفا فاجع خفيفة والحراس جمع حارس وأسداً باسكان السين جمع أسد قال الجوهري وهو مخفف من أسد بضم  
 لكنه قال أسد هذا مقصور من أسود وهو منتقد وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفاً ووجه الاستدلال به انه قد ورد  
 ان قعر جهنم لسبعون خريفاً على ما حكاه الرضى فاخبر بقوله سبعون على القعر والظاهر ان المراد ان مسافة قعر جهنم أي  
 مسافة السير اليه سبعون خريفاً فيمكن النصب كذلك ويخرج البيت على الحالية وان الخبر محذوف أي تلقاهم أسداً ويخرج  
 أيضا على أن يكون المنصوب مفعولا به لا حالا والتقدير يشبهون أسداً ويخرج الحديث على ان القعر مصدر قمرت البئر  
 اذا بلغت بالخطاب قمرها وسبعين طرفاً متعلق بالخبر المحذوف لا خبر أي ان بلوغ قعرها يكون سبعين عاما  
 أي يوجد في سبعين عاما وقد يستشكل تخريج الحديث على هذا رواية الرفع لانه قد ظهر بها ان القعر اسم عين لا مصدر  
 ويجب ان كونه اسم عين على رواية الرفع لا يمنع من جعله مصدرا على رواية النصب قلت وعلى كل تقدير فلا بدح التخريج  
 المذكور في نقل صاحب هذا القول ان نصب الجزين في لغة بعض العرب وقد يرتفع به -دها المبتدأ فيكون اسمها ضمير  
 شأن محذوفا كقوله عليه الصلاة والسلام ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون الاصل انه أي الشأن ويصرح  
 ابن الحاجب وجماعة بان حذف هذا الضمير ضعيف قال الرضى ومجوز ٧٩ حذفه منصوبا مع ضعفه صيرورته

بالنصب في صورة الفضلات  
 مع دلالة الكلام عليه  
 كما قال الشاعر  
 وان من يدخل الكنيسة  
 يوما يلقى فيها جاذرا وظباها  
 الجاذر بالذال المجمة جمع  
 جؤذر بضم الجيم مع ضم  
 الذال وفتحها وولد البقرة  
 الوحشية وانما لم يجعل  
 من اسمها لانها شرطية  
 بدليل جزمها للفعليين  
 اذ لام الاول مكسورة

(قوله اذا السود جف الليل الخ) جف الليل بضم الجيم وكسر هاء طائفة منه والخطاجم كثرة  
 للخطوة بضم الخاء وهي ما بين القدمين وخفا فاجع خفيفة وأسداً باسكان السين قال في الصحاح  
 أسد جمعه أسود وأسدم مقصور منه وأسدم مخفف (قوله وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفاً)  
 قال النووي في شرح مسلم لم وقع في بعض الاصول والروايات سبعين وهو اما على مذهب من  
 يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه على حاله والتقدير سير سبعين عاما على ان قعر مصدر قمرت  
 الشيء بلغت قعره والتقدير ان بلوغ قعر جهنم لكأن في سبعين خريفاً والخريف السنة اه وهذا  
 الثاني هو الذي ذكره المصنف وقد ذكره قبلهما ابن مالك وعبارته ويخرج على ان قعر مصدر  
 قمرت البئر أي بلغت قعرها وسبعين منصوب على الطرف أي ان بلوغ قعرها يكون سبعين عاما  
 اه والنووي رحمه الله من أخذ عن ابن مالك (قوله ان من يدخل الكنيسة الخ) الجاذر بالجيم  
 والذال المجمة جمع جؤذر بضمها أو بضم الجيم وفتح الذال وولد البقرة الوحشية وهو هنا  
 مستعار للنسوة (قوله والمعنى أيضا ياباه لانهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس) في الشرح فيه

لا لتقاء الساكنين ولا م الثاني محذوفة للجزم والشروطه الصدر فلا يعمل فيه ما قبله من رافع أو ناصب واما الجار فلا يمنع  
 عمله فيه لشدة اتصاله تقول بن ثمر أمر رو غلام من تضرب اضرب وكذا قول الآخر ان من لام في بني بنت حسا \* ن ألمه  
 واعصه في الخطوب وفي شرح المفصل لتسحاوي ان حذف هذا الضمير مختص بالشعر وقال ابن مالك وليس كذلك بل  
 يجوز حذف الاسم المفهوم معناه نثر او نظام سواء كان ضمير شأن أو غيره فنال حذف ضمير الشأن في النظم ما مر ومثاله في  
 النثر قولهم ان يكز يد ما خوذ ومثال حذف غيره في النظم قوله فلو كنت ضياعا رقت فرايتي \* ولكن زنجي عظيم المشافر  
 ومثاله في النثر قولهم ان يك ما خوذ اخواك ولا يجوز ان يقدر المحذوف ضمير شأن لانه لا يفسر الا بجملة ولا جملة  
 في البيت ولا في المثال والتقدير ولكنك زنجي وانك يك ما خوذ اخواك ويخرج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم ان  
 ياباه غير الاخفش من البصريين لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح وهم بخالفون في الشقين فيشترطون  
 كون المجرور نكرة وكونه بعد نفي أو شبهة والمعنى المراد من الحديث أيضا ياباه لانهم أي المصورين ليسوا أشد  
 عذابا من سائر الناس وفيه نظر فقد قيل ان الحديث وارد فيمن يصور الصور لتعبه من دون الله تعالى وفاعل هذا كافر  
 بلا شك ولا بدع حينئذ في أن يكون أهل هذه الحرفة الشنماء أشد الناس عذابا ويؤيده ان الحديث قد روي في الصحيحين  
 بطريق ليس فيها لفظ من وبه يقوى تأويل الكسائي لفظا ومعنى ويؤيد ذلك ان المشددة في قوله من الاعمال في قوله  
 وتم هل كثيرا وعن الكوفيين انها لا تخفف وانه اذا قيل ان زيد يذبح فان نافية واللام بمعنى الا ويرده ان منهم من يعملها مع



التخفيف حكى س ان عمر المطلق وقرأ الحرميان وأبو بكر وان كلاهما ليو فيهم وقد تقدم هذا الفصل برمته في الكلام على ان المكسورة الخفيفة ومما بحث فيه وما عليه من المناقشة الوجه الثاني من وجهي ان المشددة بان تكون حرف جواب بمعنى نعم فتقع تصديقا للمخبر وجوابا واءاعلاما للمستخبر ووعدا للطالب فتقول ان في جواب من قال قام زيد ومن قال اذهب عمرو ومن قال اكرم خالد الخ خلافا لابي عبيدة بالتصغير وتاء التانيث فانه انكر وقوعها في الكلام كذلك وحكى الاندلسي عنه انه قال قولهم ان بمعنى نعم اغاير يدون به التماويل لانه في اللغة موضوع لذلك بالاستبدال المتيقن بقوله بكر العواذل في الصبوح يليني وألومهنه ويوقن شيب قد علا بك وقد كبرت فقلت انه في العواذل جمع عاذلة والصبوح بفتح الصاد الشرب في أول النهار والظاهرا به أر يديه شرب الخمر والشيب الشعر الابيض ويطلق أيضا على بياضه كما ان المشيب يطلق على المعنين وكبرت بكسر الباء وضمها أي علا سنك وامتد عمرك وهذا الاستدلال مبني على ان الهاء من انه للسكت في ورود بان الالهة للسكت بحيث تكون حرفا لاحقا للحرف فيجوز ان هي ضمير منصوب بها أي بان فهي اسمها في الخبر محذوف أي انه كذلك والمعنى انه الامر كما قلتن وهو الاستدلال الجيد وهو الاستدلال بقول عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنه ما ان قال له لعن الله ناقة جملتي اليك ان ورا كها في قوله ان ورا كها هو مقول ابن الزبير المستدل به ويقال ان المقوله ٨ ذلك شخص يقال له فضالة بن شريك حكى انه أتى ابن الزبير في حاجة فاقبل عليه فقال ان نائفي نعت فقال أرحها فقال وأعطشها الطريق فقال اسقها فقال فضالة ما جئتك مسستطبا وانما جئتك مستهفنا لعن الله ناقة جملتي اليك فقال ابن الزبير ان ورا كها فالاستدلال بها أحسن في الجوز حذف الاسم والخبر جميعا فلا يكون في كلام ابن الزبير ان التي تنصب الاسم وترفع الخبر اذ لو جمعت كذلك فيه للزم

نظر فقد قيل ان الحديث وارد فيمن يصور الصور اتعمد من دون الله وفاعل هذا كافر بلا شك ولا بدع حينئذ في ان يكون أهل هذه الجريمة الشنعاء أشد الناس عذابا ويؤيده ما في مسلم أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون بدون من وهذا مما يقوى تأويل الكسائي اه وأقول يبعد ان يكون هؤلاء أشد عذابا من فرعون واضربه ولعل حديث مسلم مخصوص بمن عدا أمثال فرعون الذين فسادهم أزيد من فساد المصورين (قوله وعن المبرد انه حمل ذلك على قراءة من قرأ ان هذان لساحران) في الشرح حكى بعضهم ان أبا علي الفارسي رده بان ما قبل ان المذكورة لا يقتضى ان يكون جوابه نعم اذ لا يصح ان يكون جوابا لقول موسى عليه الصلاة والسلام ويلكم لا تقفروا على الله كذبا ولا ان يكون جوابا لقوله تعالى فتنازعوا أمرهم بينهم وهو كلام حسن اه وأقول لا حسن فيه فانه على هذا الحمل جواب لاخبار بعضهم به صا وألا استخبار بعضهم من بعض عند أسرارهم التجوي حكاة الله تعالى لنا فلما تأمل فانه من المحاسن ويؤيده قول صاحب الكشف والظاهر انهم تشاوروا في السر وتجادوا بالهـ ذاب القول ثم قالوا ان هذان لساحران فكانت نجواهم في تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفا من غلبتهم ما وتنبهوا للناس عن اتباعهما (قوله أحدهما ان محيى ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت) في الشرح

حذف اسمها وخبرها ما فانه ما لم يذ كر فيه واللازم باطل فنهين جعلها بمعنى نعم لسلامته من هذا المحذور لكن قد يدح في ذلك بانها ليست في هذا التركيب بمعنى نعم ضرورة انها فيه لتقرير مضمون الدعاء وهو ليس من مواقع نعم قلت ولم يجعلها الخ مشرى بمعنى نعم وانما قال وتخرج ان المكسورة الى معنى أجل وصرح في أجل انه لا تصدق بها الا في الخبر خاصة ويشكل عليه كلام ابن الزبير فانه ساقه لفصل فيما جاءت فيه بمعنى أجل فتأمله في قوله وعن المبرد انه حمل على ذلك قراءة من قرأ ان هذان لساحران في تشديدان واثبات الالف في هذان وهم من عدا ابن كثير وأبا عمرو وحفصا وأما ابن كثير فاسكن نون ان مخففة وشدد نون هذان واثبت الالف فيها ولم يشدد النون المذكورة أحد غيره وأما حفص فخفف نون ان وجعل ان هذين بياء على ما هو الظاهر وانما المشكل تلك القراءة المتقدمة فخرجها المبرد كما حكاها المصنف ان ان فيه بمعنى نعم وتبعه على ذلك جماعة قلت ويحكي ان أبا علي الفارسي رده بان ما قبل ان المذكورة لا يقتضى ان يكون جوابه نعم اذ لا يصح ان يكون جوابا لقول موسى عليه الصلاة والسلام ويلكم لا تقفروا على الله كذبا فيصحتكم بعد ذاب ولا ان يكون جوابا لقوله فتنازعوا أمرهم بينهم وهو هذا كلام حسن ولم ينقله المصنف وانما قال في واعررض باصين أحدهما ان محيى ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت في وهذا أمر لا يلتفت اليه مع نقل سيبويه وغيره عن العرب الغصاة وتلقى الأئمة له بالقبول فان قلت جعل المصنف القول بعدم الثبوت غاية لشذوذ محيى ان بمعنى نعم فكيف

فان

حذف اسمها وخبرها ما فانه ما لم يذ كر فيه واللازم باطل فنهين

يتصور قلت يمكن ان يقال هو غاية لما يستلزمه قوله شاذ من معنى الخفاء فكانه قيل قد خفي حتى انه لم يطالع عليه بعض الناس لما فيه من الخفاء فقال انه لم يثبت **ب** والثاني ان اللام لا تدخل في خبر المبتدأ **ب** وقد دخلت هنا لان قوله هذان مبتدأ وساحران خبره **ب** واوجب عن هذان اللام زائدة وايدست للابتداء **ب** فلا محذور حينئذ وذلك لان لام الابتداء انما امتنع دخولها في الخبر لان لها الصدر ووقوعها في الخبر المفرد منافي لذلك لخروجه حينئذ عن اللام بخلاف اللام الزائدة **ب** او بانها داخله على مبتدأ محذوف أي لها ساحران **ب** فلا محذور حينئذ لانها متصدرة في جملتها فلا يضرنا تسليم كونها لام الابتداء على هذا التقدير **ب** او بانها دخلت بعد ان هذه **ب** وهي التي بمعنى نعم **ب** لشبهها بان المؤكدة لفظا **ب** وهو منصوب على التمييز عن النسبة في شبه الجملة كما في أعجبنى طيبه أبا أي لشبهه لفظها بان المؤكدة **ب** كما قال **ب** الشاعر **ب** وروح الفتى للخير ما ان رأيت \* على السن خيرا الا يزال يزيد **ب** وقد تقدم انشاده **ب** فزاد ان بعدما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية **ب** وللعرب مذهب معروف في رعاية المشابهة اللفظية اعتبروه في مواضع منها باب التسوية فانه خرج فيه الاستفهام عن حقيقته وبقى كونه صدرا ومنها ان خبر المبتدأ يجوز دخول الفاعلية اذا كان المبتدأ شبها بمن الشرطية **ب** او ما أخترنا في العموم واستقبال

ما يتم به المعنى نحو الذي يأتيني فكلم اذالم يقصد آتيا معينا وقد تنتنى هذه العلة ويجوز مع ذلك دخول الفاء جمالا لشبهه على الشبيه لان المبتدأ المقصود به معين مشابه في اللفظ لما قصد به غير معين وذلك كقوله تعالى وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله فان مدلول مامعين ومدلول أصابكم ماض وكافي الحديث الذي رأيت يشق رأسه فكذاب الى غير ذلك من المواضع وسيأتى في اواخر الكتاب ان شاء الله تعالى

فان قلت كيف يصح جعل القول بعدم الثبوت غاية لشذوذ مجيئه اجمعي نعم قلت يمكن أن يقال هو غاية لما يستلزمه الشذوذ من معنى الخفاء فكانه قيل قد خفي حتى انه لم يطالع عليه بعض الناس لما فيه من الخفاء فقال انه لم يثبت **ب** وأقول لا حاجة الى هذا التكلف بل ما بعد حتى ههنا مسبب عما قبلها لا غاية له وعلى ذلك جعل التنقاز اني ما وقع لصاحب الكشاف من مثل هذه العبارة (قوله أو بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا) هذان الثالث الاجوبة عن الاعتراض الثاني على ان ان في الآية بمعنى نعم وتقريره ان اللام دخلت على الخبر في الآية لوقوعه بعد ان التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بما يدخل على الخبر بعده وهو ان المؤكدة ولم يذ كر المصنف ضعف هذا الجواب كما ذكر ضعف الاول والثاني لان ضعفه ظاهر مما سبق من أول الامر من اللذين اعترض بهما أولا لان مبني هذا الجواب على ان ان في الآية بمعنى نعم وذلك الاعتراض هو ان مجيئه اجمعي نعم شاذ (قوله والثاني ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجاء بين متنافيين) في الشرح وجه ذلك ان التأكيد يقتضي الاهتمام بالمؤكدة والاعتناء به وحذفه يقتضي عدم الاعتناء بشأنه فتنافيا ولقائل ان يقول انما يتأتى هذا ان لو كان المؤكدة باللام هو المبتدأ المحذوف وهو ممنوع وانما المؤكدة نسبة الخبر الى المبتدأ سلما ان المؤكدة هو المبتدأ الكن لان التنافي لان المحذوف للدليل في حكم الثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكدة بقاء التأكيد في نحو مررت يزيد وجاءني أخوه أنفسهم ما بال رفع على تقديرهما صاحب أي أنفسهم ما وبال نصب على تقدير يزيد وجاءني أخوه أنفسهم ما بال رفع على تقديرهما صاحب أي أنفسهم ما وبال نصب على تقدير

١١ في ل **ب** ويضعف **ب** الجواب **ب** الاول **ب** وهو القول بان لام لساحران زائدة لا ابتداءية **ب** ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر **ب** ولا تكون في غيره كما في قول الشاعر مرورا على فقالوا كيف صاحبكم \* قال الذي سألو أمسى لمجهودا فان قلت هلا مثلت بالبيت المشهور وهو قوله أم الخليس لمجوز شهريه \* ترضى من اللحم بعظم الرقبة قلت لعدم تعيينه لذلك فقد قيل فيه ان اللام داخله على مبتدأ محذوف أي لمي مجوز ومثل ذلك في البيت الاول غير متأت فهو نص في المقصود فلا جرم أثره على ما هو محتمل **ب** ويضعف الجواب **ب** الثاني **ب** وهو القول بان لام لساحران لام ابتداء داخله على مبتدأ محذوف **ب** ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجاء بين متنافيين **ب** من حيث ان التأكيد يقتضي الاهتمام بالمؤكدة والاعتناء به وحذفه يقتضي عدم الاعتناء بشأنه فيمتان ولقائل ان يقول انما يتأتى هذا ان لو كان المؤكدة باللام هو المبتدأ المحذوف وهو ممنوع وانما المؤكدة نسبة الخبر الى المبتدأ كما سيأتى صريحا من كلام المصنف سلما ان المؤكدة هو المبتدأ الكن لان التنافي لان المحذوف للدليل في حكم الثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكدة بقاء التأكيد في نحو مررت يزيد وجاءني أخوه أنفسهم ما بال رفع على تقديرهما صاحب أي أنفسهم ما وبال نصب على تقدير أعينهم ما أنفسهم ما وقد يقال ان مراده ان مقام التأكيد مقام بسيط ومقام الحذف مقام إيجاز واختصار فالجمع بين التأكيد والحذف جمع بين أمرين متنافيين فبني

المصنف التنافي على هذا الاعلى ان المؤكدهو المبتدا المحذوف **و** وتيسل اسم ان ضمير الشأن **و** وحذف والاصل انه هذان  
 اساحران **و** وهذا ايضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف **و** ضمير الشأن كذلك من جهة انه يمكن  
 ما يعقبه في ذهن السامع فضل تمكن لما فيه من الابهام ثم التفسير **و** والمسموع من حذفه شاذ **و** في كل موضع **و** الا في  
 باب ان المفتوحة اذا خففت فاستسهلوه لوروده في كلام بني على التخفيف حذف تبعها **و** أي لاجل التبعية **و** الحذف  
 النون **و** ورب شئ **و** يحذف تبعها ولا يحذف استقلالاً كالفعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وحذف هذا الضمير لعملة  
 أخرى أيضا وهي ان الضرورة داعية الى حذفه عند اعادة تخفيف الحرف **و** لانه لو ذ كر لوجب التشديد اذا الضمائر ترد  
 الاشياء الى اصولها الا ترى ان من يقول **و** يحذف النون تخفيفا **و** ولم يك **و** يحذف النون أيضا **و** والله **و** لا تيان **و** او  
 القسم التي ليست باصل لحروف ٨٢ القسم **و** تقول **و** عند الاتيان بالضمير **و** ولدنه ولم يكن **و** باثبات النون فيما

**و** وبك لا فعلن **و** بالاتيان  
 بالباء التي هي أصل حروف  
 القسم وقد ورد على هذا  
 نحو قوله  
 فلوانك في يوم الرخاء سألتني  
 وقوله

بانك ربيع وغيث مربع  
 فان قلت هو ضرورة فلا  
 يرد قلت فاصنع بمنك يدك  
 ودمك وفيك **و** ثم برد  
 اشكال دخول اللام **و**  
 على اسحران فانه على هذا  
 الرأي خبر المبتدا الذي  
 هو هذان وقد مر الكلام  
 فيه **و** وقيل هذان اسمها ثم  
 اختلف **و** على ذلك القيل  
 في التوجيه **و** فقيل جاءت **و**  
 هذه القراءة **و** على لغة  
 بلخارت بن كعب **و** أي بني  
 الحارث لكن خفف بحذف  
 ما عدا الباء وقد رأيتهم  
 يكتبونه على هذه الصورة

أعينهم ما أنفسمها وقد يقال ان مراده ان مقام التأ كيد مقام بسط ومقام الحذف مقام ايجاز  
 واختصار والجمع بين التأ كيد والحذف جمع بين أمرين متنافيين انتهى وقال ابن الصائغ ليس  
 هذا الرديصحيح لان المحذوف على قسمين محذوف كالنائب ومحذوف كالمعدوم فان أراد الاول  
 فهو ممنوع وان أراد الثاني فسلم لكن المتنازع فيه ليس منه انتهى وأقول ليس هذا الثاني للمصنف  
 كما يفهم من قوله فان أراد وانما هو اعتراض لابي على الفارسي في كتاب الاغفال ذ كره على  
 قول الزجاج في ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران قال المصنف في الخاتمة في الشرط  
 الثالث من شروط الحذف معترض عليه وهو مخالف للخليل وسيبويه أيضا فان سيبويه سأل  
 الخليل عن نحو مررت بزيد وأتاني أخوه انفسمها كيف ينطق بالتأ كيد فاجابه بأنه يرفع  
 بتقديرها صاحبها أنفسمها وينصب بتقدير أعينهم ما أنفسمها ووافقهم ما على ذلك جماعة  
 (قوله) وقيل اسم ان ضمير الشأن وهذا أيضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه  
 الحذف) قال ابن الصائغ ضمير الشأن موضوع للابهام ويلزمه التفسير واذا قسر المهم صار  
 الكلام له موقع في النفس هذا كلام الناس انتهى وأقول لا نسلم ان المصنف قصد بالموضوع  
 لتقوية الكلام ضمير الشأن وبالحذف حذفه بل قصد به ان وبالحذف حذف اسمها وبالضمير  
 في حذفه ضمير الشأن ولو سلم فمضى قوله الموضوع لتقوية الكلام الذي الغرض من وضعه  
 تقوية الكلام فاندفع ما قال ابن الصائغ لان ضمير الشأن الغرض منه تقوية الكلام وان كان  
 موضوعا للابهام قال أهل المعاني فائدة ضمير الشأن تمكن ما يعقبه في ذهن السامع لانه اذا لم  
 يفهم منه معنى انتظره ولهذا الشرط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما (قوله) ولانه لو ذ كر  
 عطف على قوله تبعاً (قوله) اذا الضمائر ترد الاشياء الى اصولها في التعليق يرد عليه مثل يدك  
 ودمك وفيك وأقول مراده ان الضمائر ترد الاشياء التي استعملت على غير الاصل الى اصولها  
 المستعملة وما ذكر من اليد وأخويه أصله غير مستعمل فلا يرد عليه (قوله) الا ترى ان من يقول  
 لدولم يك والله يقول لدنك ولم يكنه **و** وبك لا فعلن) اما الاولان فلان من يقول لدولم يك يقول

بلام تلي الباء وهكذا يكتبون مثل قول الفرزدق **و** ولكن طغت عملاء عزلة خالد **و** بعين يلمها لام وقد وجد بخط أصلهما  
 الزنجشري هذا اللفظ مكتوبا بالفاء فاصلة بين العين واللام قال السخاوي وهذا القياس لان ألف على ولا مه قد حذف فاقترنت  
 العين باللام فكثرت بالف بعد العين كما تكثرت بالباء ونحوه قلت وعلمه فيكتب بالحارث ونحوه بالف بعد الباء وهو ظاهر **و** في  
 اجراء المثني بالف دائما **و** أي في حال الرفع والنصب والجر **و** كقوله **و** ان أباهوا وأباهاها **و** قد بلغاني المجد غايتهاها **و** فأنبت ألف  
 المثني في حالة النصب كما في الآية **و** واختار هذا الوجه ابن مالك **و** قال بعضهم وهذه اللغة هي القياس اذا كانت الالف انما  
 اجتلبت للدلالة على الاثنين لان ذلك وللرفع اذا كان الاعراب انما يستحق بالتر كيب والالف سابقة عليه **و** وقيل هذان مبنى  
 لدلالته على معنى الاشارة **و** وهي الموجبة هنا للبناء كما في هذا وهؤلاء **و** وان قول الاكثر من هذين جرا ونصب ليس اعرابا **و**  
 وانما هي صيغة وضعت للاثنين المشار اليهما في حالتى الجر والنصب وليست تسمية لهذا **و** واختاره ابن الحاجب **و** وذ كر

الوزير القفطي في تاريخ النخاعة في ترجمة أبي الحسن محمد بن كيسان ان القاضي اسمعيل كان معنيا بما ياتي به من مقاييسه  
 الغربية وكان له معه مجلس عقيب صلاة الجمعة في جامع المنصور وقال له يوما يا أبا الحسن ما تقول في قراءة ان هذان لساحران  
 ما وجهها على ما جرت به عادتك من الاغراب في الاعراب فاطرق ابن كيسان ما يات ثم قال نجعلها مبنية لامعربة وقد استقام  
 الامر فقال له القاضي فاعلم بنا انها فقال لان المفرد هذا وهو مبنى والجمع هؤلاء وهو مبنى فحمل التثنية على الوجهين فحجب  
 القاضي من سرعة اجابته وحدة خاطره وبعيد عوصه وقال له ما أحسنه يا أبا الحسن لو قال به أحد فقال ليقل به القاضي وقد  
 حسن وان من قول المصنف وان قول الاكثرين بالكسر على الحكاية لا غير اذ القول المتقدم من قوله وقيل على بابه ولذلك  
 حكر به الجملة الواقعة بعده وهذه التثنية معطوفة عليها فلا سبيل اذن الى الفتح لانها اذا ذكرت تؤول بالمفرد فلا يستقيم العطف  
 نعم ان ارتكبت تقدير فعل بعد الواو أى وجزم صاحب هذا القول أو اعتقد ان قول الاكثرين هذين جرا ونصب ليس اعرابا فالفتح  
 متجه يوقفت ويحذف اذ ابينا على هذا فقراءة هذان اقيس من قراءة هذين في الاصل في المبنى ان لا تختلف صيغته مع ان  
 فيها أى في قراءة هذان مناسبة لالف ساحران وعكسه الياء في احدى ابنتي هاتين فهى ارجح لمناسبة ياء ابنتي وقيل لما  
 اجتمعت ألف هذا والفتحة في التثنية قدر بعضهم سقوط ألف التثنية فلم تقبل ألف هذا التغيير وهذا التقدير عن  
 مظان التوجيه بمزول اذ لا مقتضى التقدير حذف الالف المسوقة لغرض الدلالة ٨٣ على التثنية وابقاء الالف التي هي من

سخ الحكمة وليست علامة  
 على شئ وقيل ان ألف  
 هذان تشبه ألف يفعلان  
 فلما لم تنقلب هذه لم تنقلب  
 تلك وهذا أيضا فاسد لان  
 ألف يفعلان من قبيل  
 الاسماء وألف هذان  
 حيث تجعل للتثنية من  
 قبيل الحروف وانما لم  
 يصح انقلاب ألف يفعلان  
 لانها لا يتعاقب عليها  
 ما تختلف به معناها لانها  
 لا تكون الافعال أو نائبا  
 عنه بخلاف ألف هذان  
 يثنىه تأتي ان فعلا

أصله والمدن ولم يكن ووجب رد النون في مامع الضمير وليس ثمة ما يمكن نسبة هذا الرد  
 اليه غير الضمير واما الثالث فلان القسم بالضمير يوجب ان يكون حرفه الباء وسياق في حرف  
 الباء أنها أصل حروف القسم فقد رد الضمير لقسم الى أصل حرفه وهو الباء (قوله اذ الاصل  
 في المبنى ان لا تختلف صيغته) يعنى وصيغة نصب هذان حينئذ غير مخالفة لصيغة رفعه (قوله  
 وعكسه الياء في احدى ابنتي هاتين) أى وعكس الالف في ان هذان لساحران وانما كان هذا  
 عكس ذلك لان المتأخر في هذا مناسب للتقدم وفي ذلك المتقدم مناسب للتأخر ولان الاول  
 حكم بارحمة الالف على الياء والثاني بارحمة الياء على الالف وحاصل كلامه ان هذا القول  
 يتفرع ويلزم عليه ان هذان في قراءة الاقباين أرجح من هذين في قراءة الاكثرين لما ذكره  
 من الاقبيسية والمناسبة بينه وبين ما بعده وهو ساحران في الالف وان هاتين بالياء في احدى  
 ابنتي هاتين أرجح منه بالالف في هاتين من المناسبة بينه وبين ما قبله وهو ابنتي في الياء وان  
 اردت تحقيق الكلام فاعلم ان معنى قوله وقيل هذان مبنى ان هذان يقال جرا ونصبا عند  
 البعض كما يقال رفعا عند الكل يدل على هذا قوله وان قول الاكثرين هذين جرا ونصبا ليس  
 اعرابا مفهوما ان قول الاقباين جرا ونصبا هذان لان مقول قول الاكثرين هو هذين وليس  
 اعرابا خبرا ويدل عليه أيضا قوله الاصل في المبنى ان لا تختلف صيغته وحينئذ قال الالف

ماضيا مسندا الجماعة المؤنث من الاين وهو التعب تقول النساء ان والاصل اين فقلبت الياء ألف التجر كها وانفتاح ما قبلها  
 فاجتمع ساكنان محذوف أولهما وهو الالف فبقيت الفاء وهى الهمزة مفتوحة فكسرت ليسان ان الحكمة من ذوات الياء  
 على طريقة ابن الحاجب أو من أن بمعنى قرب والعمل كالاول سواء أو أو فلما ماضيا مسندا الغير من على انه من  
 الاين وعلى أن يكون مبنيا للف مفعول والاصل أن على زنة ضرب للمجهول ثم ادغمت النون الاولى في الثانية وكسرت  
 الهمزة على لغة من قال في رد وحب بضم الفاء فهما يورد وحب بالكسر فهما يثنى به أى لهذا الفعل المضاعف  
 المدغم يوقبل ويبيع والاصل مثلا ان زيد يوم الخميس ثم قيل ان يوم الخميس يرفع اليوم على انه نائب الفاعل أو أو تأتي ان  
 يوقبل أمر للواحد من الاين أو أو تأتي ان يوقبل أمر للجماعة الاثنا من الاين أو من أن بمعنى قرب والعمل فيها واحد والاصل  
 اين بتسكين لام الفعل وهى النون لا تصالها بنون الفاعل فتدغم ويلتقى ساكنان محذوف أولهما وهو الياء التي هي عين  
 الحكمة أو للواحدة أى يوقبل أمر للواحدة يوقبل كذا بالنون من أى بمعنى وعد كقوله ان هندا الملبحة الحسناء وقد  
 مر في الكلام عليه في الالف المفردة أو أو تأتي ان أيضا يوقبل من ان النافية وانا كقول بعضهم أى بعض العرب  
 أو ان قائم والاصل ان ان قائم فعل فيه ماضى شرحة في ان الخفيفة من حذف همزنا اعتبارا وادغام النون الساكنة فيها

ومن ما ادعاه بعضهم من نقل حركة الهمزة الى النون الساكنة الى آخر تلك المقالة وما عليها **وقال** اقسام اذن عشرة هذه الثمانية  
 والمؤكدة والجوابية قلت ولا ينبغي للصنف عد بعض هذه الاقسام هنا وذلك لان الكلام انما هو في اللفظ المفرد وان  
 اذا كانت كما قال فعلا ماضيا مسندا الى ضمير الاثنا كان ذلك جملة فعلية وقد نبه المصنف فيما بعد هذا على انه لا ينبغي ان يعد  
 من اقسام امام مثل قوله اما أنت ذانفرو ولا من اقسام امام مثل اماقت ولا من اقسام الامثل الاتفعلوه فكيف خالف ذلك هنا  
 ثم عبارته غير محررة وذلك لانه قال تأتي ان فعلا ماضيا مسندا للجماعة المؤنث فعمل مجموع هذا اللفظ وهو ان فعلا مسندا  
 وليس كذلك والعبارة المحررة فيه ان يقال ان فعل ماض وفاعل هو ضمير جماعة المؤنث **وتنبيهه** وفي الصحاح الاين  
 الايعا قال أبو زيد لا يبنى منه فعل ٨٤ وقد خولف فيه انتهى **كلام** صاحب الصحاح **فوقه** على قول أبي زيد تسقط منه

بعض الاقسام وهو جعل ان فعلا ماضيا من الاين أو أمرامنه والفاعل عليه ما ضمير الاثنا فتصير الاقسام على رأيه ثمانية **وقال** ان المفتوحة **المهمزة** المشددة **النون** على وجهين أحدهما ان تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر **فوقه** بان الله مولى الذين آمنوا وان الكافرين لا مولى لهم **وقال** الاصح انما فرع ان المكسورة فيصل ولهذا لم يعد لها سيبويه مع الحسروف المشبهة بالفعل وكذا تركها المبرد في الاقتضب وابن السراج في الاصول نظر الى فرعيتها عن المكسورة **وقال** هنا صح للزحشري ان يدعى ان انما بالفتح تقيده الحصر كغنائم بالكسر

في هذان في الآية على قول الاقباين أرجح من الياء على قول الاكثرين لما ذكره من الاقيسية ومناسبة ألف ساحران والياء في هاتين عكس الالف فهي على قول الاكثرين أرجح من الالف على قول الاقلين لمنااسبة ياء ابنتي فليست **دبر** **قوله** فالاقسام اذن عشرة في الشرح لا ينبغي للصنف عد بعض الاقسام هنا وذلك لان الكلام انما هو في اللفظ المفرد وقد نبه المصنف فيما بعد على انه لا ينبغي ان يعد من اقسام امام مثل قوله اما أنت ذانفرو ولا من اقسام امام مثل اماقت ولا من اقسام الامثل الاتفعلوه اه **واقول** مبنى اعتراض الشارح على ان المصنف أراد بالاقسام اقسام ان التي عقد الكلام لها وهو ممنوع وانما أراد الاقسام التي وقعت هنا المطلقة وهو ثمانية على سبيل الاستطراد ولذا ذكرها في تنبيهه واتمان على سبيل الاصل وهما قسمان ان التي عقد الكلام لها **ان المفتوحة المشددة** **قوله** ومن هنا صح للزحشري ان يدعى ان انما بالفتح تقيده الحصر كغنائم في الشرح فيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا فادتم المحصر من حيث ان الفرع لا يلزم مساواته للاصل في جميع أحكامه نعم الموجب في انما بالكسر عند القائل به قائم في انما بالفتح **واقول** هذا النظر مبنى على ان الاشارة في قوله ومن هنا راجعة الى قوله انما فرع عن ان المكسورة وهو ممنوع وانما هي راجعة الى قوله ان يكون حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر والمعنى ومن أجل ان المفتوحة تكون حرف توكيد قال الزحشري انما مع ما تقيده الحصر كغنائم المكسورة معهما لان موجب الحصر في المكسورة موجود في المفتوحة وهو تضمن معنى ما والا أو اجتماع حرفي تا كيد سلما له لكن معنى كلامه ومن أجل ان المفتوحة فرع عن ان المكسورة صح للزحشري ان يدعى ان انما بالفتح تقيده الحصر كغنائم أي قياسا عليها بجامع بينهما ما فان قيل الصحيح انه لا تثبت اللغة بالقياس وهذا اثبات اللغة به أجيب بعد تسليم ان اللغة لا تثبت بالقياس بان هذا ليس منه لان ذلك ان لا يسمى مسكوتا عنه باسم الحاقاله بعين مسمى بذلك الاسم لا جعل معنى تدور التسمية معه كتسمية النيدنجرا الحاقاله بالعقار لمعنى هو التخمير للمقل وتسمية النباش سارقالاخذ خفية وما نحن فيه ليس كذلك **قوله** وقول أبي حيان هذا شئ انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر **مراد** بما ذكرناه) يعني من القياس الصحيح على انما بالكسر وأبو حيان هو محمد أنير الدين

وفيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا فادتم المحصر من حيث ان الفرع لا يستلزم مساواته للاصل في جميع أحكامه نعم الموجب للمحصر في انما بالكسر ابن عند القائل به قائم في انما بالفتح فن قال سبب اضافة انما للمحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك في انما بالفتح لوجود هذا السبب فيها ومن قال السبب اجتماع حرفي توكيد قال به في انما أيضا وكذلك وأما ان السبب في جعل انما بالفتح للمحصر كون ان المفتوحة فرعا عن ان المكسورة فوجهه مخدوش كما مر **وقال** وقد اجتمع في قوله تعالى انما يوحى الى انما الحكم الواحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف كقولك انما يقوم زيد فالوحى اليه عليه الصلاة والسلام مقصور على التوحيد كما ان القيام في المثال المدكور مقصور على زيد والثانية بالعكس أي لقصر الموصوف وهو الحكم على الصفة وهي الوحدة **وقال** أبو حيان هذا شئ انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر **مراد** بما ذكرناه من ان انما بالفتح فرع عن انما بالكسر والحصر

لأن المكسورة ثابت فيكون الحصر لانها المفتوحة ثابتا اذ هي فرعها وفيه ما عرفت ثم المردود هو دعوى أبي حيان ان هذا  
 أمر لم يقل به الا الزخشي وانه لا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر ورد هذا بان يثبت ان غير الزخشي قال بذلك وان  
 القول به معروف مشهور عند النحاة لا يكون أن المفتوحة فرع المكسورة فان هذا لا يقتضي ان يكون القول بافادتها  
 بالفتح للحصر معروف فإخى يرد به قول أبي حيان فتأمل له **ب** وقوله ان دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير  
 التوحيد مردود أيضا بانه حصر مقيد اذا الخطاب مع المشركين فالعنى ما أوحى الى في أمر الروبية الا التوحيد لا الاشرار  
 ويسمى ذلك قصر قلب لقلب اعتقاد المخاطب **ب** فانه في هذه الصورة بمتقد صفة هي الاشرار مكان صفة هي التوحيد قلب  
 اعتقادها بانبات التوحيد ونفي الاشرار ثم ما اعتقد أبو حيان بطلانه لازم له سواء كانت انما المفتوحة للحصر أو لا لان  
 الزامه انما جاء من جهة انما المكسورة ولو قيل انما يوحى الى وحدانية الله لازم به ذلك وقد وقع في كلام المصنف النفي بلا بعد  
 الحصر الواقع بما والا وقد نص صاحب المفتاح وغيره على امتناعه لكن وقع في الكشف مثل هذا التركيب في قوله تعالى  
 زين للناس حب الشهوات وقال ان المزين لهم ما هو الشهوات لا غير واعتذر عنه بعضهم بان لا من قوله لا غير ليست للعطف  
 بل هي مجرد النفي وقوله لا غير صفة لشهوات أى ما هو الشهوات موصوفة بانها ليست غير الشهوات أى موصوفة بانها  
 شهوات صرفة قال الطيبي وهذا القدر وان صح في هذا المقام فكيف يصح ٨٥ في قوله في سورة النساء ما أردنا بها كما

الى غيرك الا احسانا لا اساءة  
 اذ لا يجوز فيه الا العطف  
 لان اسم لا المفرد لا يكون  
 منصوبا بأبدل اذا كان  
 مضافا ومشبهاه قال والحق  
 جوازه على تأ كيد ما هو  
 منفي قبلها هذا كلامه  
 ولعلنا نتكلم ان شاء الله  
 تعالى في ذلك عند الكلام  
 على لا **ب** والاي يفهم ابو  
 حيان الكلام الواقع في  
 ذلك الآية على انه من قبيل  
 قصر القلب ويفسر من  
 دعوى الحصر بطلانها

ابن يوسف بن علي بن يوسف الامام النحوي ولد بغرناطة من الاندلس في سنة أربع  
 وخمسين وستمائة ولازم الشيخ بهاء الدين بن النحاس أول ما قدم القاهرة وصنف كثيرا وتخرج  
 به أئمة وله النظم الرائع واليد الطولى في القراءات وحفظ منهاج النووى الاورقين وكان  
 يعقد القاف على لغة الاندلسيين الا في القرآن العزيز اضرب في آخر عمره وتوفي بالقاهرة  
 في صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة وفي التمرح ورد دعوى أبي حيان ان هذا شئ لم يقل  
 به الا الزخشي وانه لا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر بان يثبت ان غير الزخشي قال  
 بذلك وان القول به معروف مشهور عند النحاة لا يكون المفتوحة فرع المكسورة وأقول  
 لما كان قياس المفتوحة على المكسورة صحيحا كان القول به كالتصريح بالمتعد فانه فصيح الرد  
 به على أبي حيان **(قوله)** فالعنى ما أوحى الى في أمر الروبية الا التوحيد لا الاشرار **(في عبارته)**  
 جمع بين العطف بلا وبين النفي والاستثناء وقد نص صاحب المفتاح على منعه لان لا موضوع  
 لان ينفي بها ما أوجب للتبوع لان ينفي بها ما نفيتم عنه لكن قال الطيبي والحق جوازه  
 على تأ كيد ما هو منفي قبلها وقال التفتازانى وقد يقع ذلك في تراكيب المصنفين لاني كلام  
 البغضاء الذين يستشهد بكلامهم **(قوله)** فان للنفي والالحصر **(هكذا وقع في بعض النسخ وفي**

عنده **ب** الذي يقول هو في **ب** وهو ما محمد الرسول فان ما **ب** الكائنة **ب** للنفي والاي الكائنة للايجاب مفيدان **ب** الحصر  
 قطعا **ب** وقد علمت بما قدرناه اندفاع سؤال يرد على المصنف وذلك ان ظاهر كلامه كون ما اسما لان والنفي خبرها والامعطوف  
 على الاسم وللحصر معطوف على الخبر وأما مبتدأ وخبر والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة وكلاهما مشكل فان الحصر هو  
 اثبات أمر ما ذكره ونفيه عن غيره بطريق مخصوص والا ليست بغيرها للحصر بهذا الاعتبار وانما الذي للحصر هنا مجموع  
 ما والا وبالطريق الذي سلكها في تقرير كلامه يندفع ذلك السؤال **ب** وليست صفة صلى الله عليه وسلم منحصرة في الرسالة  
 ولكن لما استنظموا موته عليه الصلاة والسلام جعلوا كأنهم انبتوا البقاء الدائم **ب** مع وصف الرسالة **ب** فجاء الحصر باعتبار  
 ذلك ويسمى ذلك قصر افراد **ب** وقد صرح صاحب المفتاح بما ذكره المصنف من ان هذا قصر افراد اخر اجالا لكلام لا على  
 مقتضى الظاهر بتزويل استعظامهم هلاكه منزلة استبعادهم اياه وانكارهم له حتى كأنهم اعتقدوا فيه وصفين الرسالة  
 والنبي عن الهلاك فقصر على الرسالة نفي النبي عن الهلاك وقد استبعد ذلك من جهة عدم اعتباره الوصف الذي هو  
 قد دخلت من قبله الرسل حتى كانه لم يجمله وصف قابل ابتداء كلام لبيان انه ليس متبرئان الهلاك كسائر الرسل اذ على اعتبار  
 الوصف لا يكون القصر الا قصر قلب لانهم لما انقلبوا على أعقابهم كأنهم اعتقدوا انه رسول لا كسائر الرسل في انه يخلو  
 كما خلووا ويوجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم بعدهم فدعاهم بانه ليس الا رسولا كسائر الرسل يخلو كما خلووا

ويجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم بعدهم قال التفتازاني في حاشية الكشاف ومن زعم انه يلزم من جملة على قصر الغائب ان يكون مخاطبون منكروا للرسالة فقد أخطأ خطأ بينا وذهل عن الوصف قال ثم لاختفاء في ان الفاء في آفان مات تنفيذ تعليق الجملة الشرطية أعني مضمون الجزاء مع اعتبار التقييم بالشرط بالجملة قبلها وهي وما محمد الرسول قد خلت من قبله الرسل تعليقات تبيين عن الجملة السابقة وترتيبها عليها وتوسط الهمزة لانكار ذلك أي لا ينبغي ان يجعلوا خالوا رسل من قبله سبباً لانقلابهم على اعقابهم بعد ذلك كما هو سبب التمسك بدينه كما هو حكم سائر الانبياء في انقلابهم على اعقابهم تمكيساً لموجب القضية المحققة التي هي كونه رسولا يتخلو كما خلت الرسل **ب** والاصح أيضاً انها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر **ب** وهذه كالصفة الكاشفة للموصول الحرفي واذا كانت كذلك **ب** فان كان الخبر مشتقاً بالمصدر المؤول به من لفظه **ب** أي من لفظ ذلك الخبر فعلا كان أو اسماً **ب** فتقدير بلغني انك تنطلق أو انك منطلق بلغني الانطلاق **ب** أي انطلاقك باضافة المصدر الى فاعل ذلك الفعل أو شبهه **ب** ومنه بلغني انك في الدار التقدير استقرارك في الدار لان الخبر بالحقيقة هو المحذوف من استقرار أو مستقر **ب** ولو جعلته بكان أو كان لكان التأويل بلغني كونك في الدار قال التفتازاني في حاشية الكشاف **ب** وما يجب التنبيه له انه اذا قدر في الظرف المستقر كان أو كان فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لولا الناقصة والالكان الظرف في موقع الخبر فتقدر كان أخرى وتسايل التقديرات **ب** وان كان جامداً قد وبالكون نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيداً لان كل خبر جامد يصح نسبه الى الخبر عنه بلفظ الـ يكون تقول هذا زيد وان شئت هذا كان زيداً ومعناها واحد **ب** وقدره

وبعدها هاء التانيث افادت معنى المصدر نحو الفرسية والصاربية والمضروبية **ب** وزعم **ب** أبو القاسم **ب** السهيلي **ب** صاحب الروض الانف في شرح السيرة النبوية **ب** ان الذي يقول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل

بعضها فان ما للنفى والالـ المحصور وفي الشرح عليه سؤال وهو ان الـ ليست بمفردة للـ المحصر وجوابه ان قوله للنفى ليس خبران وانما هو متعلق بمحذوف صفة لـ والخبر قوله للـ المحصر والتقدير فانما الكائنة للنفى والالـ المحصر أو فانما عينها كائنة للنفى والالـ المحصر (قوله والاصح أيضاً انها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر) في عبارته تسامح واحسن منها قول الرضي وان المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافاً الى اسمها فبني بلغني ان زيداً قائم بلغني قيام زيد وكذا اذا كان الخبر جامداً نحو بلغني انك زيداً أي زيديتك فان بقاء النسبة اذا حلت آخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرعية والمضروبية (قوله وزعم السهيلي) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن الخطيب أبي محمد عبد الله الامام المشهور ولد سنة ثمان

وخمسة

لانها أبدأ مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحديث **ب**

فاذا قلت بلغني ان زيداً قائم فاعني بلغني هذا الحديث **ب** قال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون اسماً محضاً **ب** يعني جامداً **ب** نحو علمت ان اللبث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر اه **ب** كلامه **ب** وقد مضى ان هذا يقدر بالكون **ب** فلا تخرج بذلك عن المصدرية ولتأويله بالاسدية فيغيب بمعنى المصدر كما هو هنا **ب** وتنبهات الاول **ب** ما أسلفه المصنف في صدر الكلام من افادة ان المفتوحة لا توكيد وهو الذي نص نحويون عليه واستشكله بعضهم بانك لو صرحت بالمصدر المنسبك لم يفتو كيد اقال ابن قاسم وليس هذا الاستشكال بشئ **ب** التنبه الثاني **ب** كون ان المفتوحة فرع المكسورة هو الاصح كالتقدم وهو مذهب سيبويه والقراء وذهب اليه المبرد وابن السراج وعليه الجمهور وقيل ان المفتوحة أصل المكسورة وقيل هما اصلان واستدل الاول باوجه منها ان الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد بخلاف المفتوحة والاصل ان يكون المنطوق به جملة من كل وجه أو مفرداً من كل وجه ومنها ان المكسورة مسنونة بجمع موافقاً لزيادة بخلاف المفتوحة ومنها ان المفتوحة تصير مكسورة بمحذوف ما يتعلق به كقولك في عرفت انك برانك بر ولا تصير المكسورة مفتوحة الا بزيادة والمرحوع التيه محذوف أصل ومنها ان المكسورة تغيب معنى واحداً وهو التوكيد والمفتوحة تغيبه وتعلق ما بعدها بما قبلها فكانت فرعاً ومنها ان المكسورة أشبه بالفعل لانها عاملة غير معمولية كما هو أصل الفعل ومنها ان المكسورة كلمة مستقلة والمفتوحة كعض اسم ولا يخفك ان المقصود الاستدلال على ان المفتوحة فرع عن المكسورة لانها فرع في الجملة ولا يخفك ما في هذه الوجوه أو بعضها من النظر فتأمل **ب** التنبه الثالث **ب** قد سلف ان المفتوحة تؤول مع صاتها بمصدر وهذا التأويل قد يلزم في بعض المواضع وقد يجوز وقد يمتنع فثبت يلزم التأويل يجب الفتح كما اذا وقعت مع

معهم ولها في موضع من فروع بالابتداء نحو عندى انك قائم ونحو قولنا انه كان من المسبحين أو بالفعل نحو أولم يكفهم اننا أنزلنا  
 ونحو قول أوحى الى أنه استمع ونحو لا آتيتك ما أن في السماء نجماً أو في موضع منصوب بالفعل غير خبر ولا محكي بالقول نحو  
 ولا تخافون انكم اتمركتم بالله وخرج نحو ظننت زيدا انه قائم ونحو قال انى عبد الله أو في موضع مجرور نحو ذلك بان الله هو الحق  
 ونحو مثل ما انكم تنطقون وحيث يجوز التأويل وعدمه يجوز الوجهان الفتح والكسر نحو أول قولى انى أجسد الله تعالى  
 فالفتح على ان المعنى أول أقوالى جسد الله تعالى من حيث هو باى عبارة كان والكسر على ان المعنى أول أقوالى هذا اللفظ  
 الماين وكذا نحو اذا انه عبد القفاى اذا هو عبد القفاوا اذا عموديته وكذا نحو من عمل منكم سوء أجهالة ثم تاب من بعده وأصلح  
 فانه غفور رحيم أى فهو كذلك أو فغفرانه له ورحمته اياه حاصلان وحيث يمتنع التأويل يمتنع الفتح فلهذا كسرت واقعة في  
 ابتداء الكلام نحو اننا أعطيناك الكوثر أو جواب قسم نحو والله ان زيدا قائم أو محكية بالقول نحو قال انى عبد الله فخرج ما يقع  
 بعد القول غير محكي كما أسلفناه أو في موضع الحال نحو وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا أنهم ليأكلون الطعام أو خبر اسم عين  
 نحو زيدانه فاضل أو قبل لام معلقة نحو والله يعلم انك لرسوله وقد تعرض القوم لحصر المواضع التي يجب فيها الفتح والمواضع  
 التي يجب فيها الكسر والمواضع التي يجوز فيها الامران والاصل في ذلك هو ما قررناه وانما تعرضنا لذلك لان المصنف  
 أغفله ولم يتعرض اليه في شيء من هذا الكتاب فاردنا تمام القاعدة بذكره **وتخفف** ان المفتوحة بالانفتاح فيبقى عملها  
 على الوجه الذي تقدم شرحه في ان الخفيفة **واسلفنا** الكلام على ذلك مشبعاً بالثاني **من وجهى** ان المفتوحة المشددة  
**بوان** تكون لغة في لعل كقول بعضهم **بى** أى بعض العرب **بوانت** تشتري لنا شيئاً **بى** حكاية الخليل وانما يتم  
 الاستدلال بذلك اذا ثبت ان العربي المتكلم بهذا الكلام قصد الترجي والاقبال لفظ محتمل لارادة التعليل على حذف اللام  
 أى لانك تشتري **بى** وقراءة **بى** بالجرى وكقراءة من قرأ **بى** وما يشعركم انها ٨٧ اذا جاءت لا يؤمنون **بى** بفتح هزة ان وهى

قراءة من عدا ابن كثير وأبا  
 عمرو وأبا بكر عن عاصم وقرأ  
 هؤلاء المستنون بالكسر  
**بى** وفيها بحث سبأى ان شاء  
 الله تعالى في باب اللام **بى**  
 على أربعة أوجه أحدها

وخمسائة مائة مائة وتوفي برا كس في شعبان سنة احدى وثمانين وخمسائة وكان مكفوفاً  
 قال ابن خلكان وهذه النسبة الى سهيل وهى قرية بالقرب من مائة سميت باسم الكوكب لانه  
 لا يرى في جميع الاندلس الا من جبل مطل عليها **(أم)** (قوله وليس منه قول زهير) هذا رد  
 على ابن الشجورى فانه جعل بيت زهير منه واخل بكسرة هزة المضارعة في الاكثر وقد تفتح **بى**  
 اظن وفي البيت اختصاص القوم بالرجال (قوله لماسياى) يعنى به دستور حيث قال ومثله

ان تكون متصلة وهى منحصرة في نوعين وذلك **بى** الاختصاص فيها **بى** لانها **بى** ذات **بى** ان يتقدم عليها هزة التسوية **بى** وذلك  
 ان تقدرا ان يتقدم من فروع على الابتداء والخبر محذوف أى لانها ما تقدم هزة التسوية عليها فخير ان على التقدير الاول مفرد  
 وعلى الثانى جملة وقد عرفت فيما تقدم ان هزة التسوية هى التى يصلح حاول المصدر محلها مع ما دخلت عليه **بى** نحو سواء  
 عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم **بى** أى سواء عليهم استغفرك لهم وعدمه ونحو **بى** سواء علينا أجزعنا أم صبرنا **بى** أى سواء  
 علينا الجزع والصرير **بى** وليس منه **بى** أى من قسم أم الواقعة به هزة التسوية **بى** قول زهير وما أدري وسوف أخال ادرى \*  
 أقوم آل حصن أم نساء **بى** بل هو من القسم الثانى **بى** لماسياى **بى** وبأى أيضاً ما يتوجه عليه من النقد واخل بكسر الهزة  
 أى اظن وتفتح على الاصل وفي البيت اختصاص الرجال بالقوم على حد قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً  
 منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيراً منهن وقال الزمخشري ان اختصاص القوم بالرجال صريح في الآية وفي البيت  
 المذكور قال واما قولهم في قوم فرعون وقوم عادهم المذكور والانات فليس لفظ القوم بمتعاطى يعنى بمناول لا فريقيين ولكن  
 قصد ذكر الذا كور وترك ذكر الاناث لانهن توابع لرجالهن قال وهو في الاصل جمع قائم كصوم وزور ويجوز ان يكون تسمية  
 بالمصدر قال بعض العرب اذا كانت أحببت فوما وبغضت فوما أى قيما هذا كلامه وقد انتقد من وجهين الاول ان قوله  
 اختصاص القوم بالرجال ليس على ما ينبغي والصواب ان يقول اختصاص الرجال بالقوم وقد عرفت ما في ذلك فيما سبق والثانى  
 ان قوله هو في الاصل جمع فيه نظر لان فعلا ليس من ابناء الجموع الاعلى مذهب الاخفش **بى** أو يتقدم **بى** بالنصب عطفاً  
 على المنصوب المتقدم في قوله اما ان يتقدم **بى** عليها هزة يطابها وبام التبيين **بى** كما يطاب باى **بى** نحو أزيدنى الدار أم عمرو **بى**  
 أى أيهما فى الدار وأم هذه فى النوعين عاطفة عند الجمهور وفي كتاب البديع انما ليست بحرف عطف وذهب ابن كيسان الى  
 ان أصلها أو والميم بدل من الواو وذكروا بوجهها الخاص فى أم هذه خلافاً وان أبا عبيدة ذهب الى انها بمعنى الهزة فاذا قلت



أقام زبداً عمر وفالغنى أعمرو قام فيصير على مذهبه استفهامين وهو انما سميت في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر وعلى هذا فلا اتصال بين السابق واللاحق فاطاق عليها انها متصلة باعتبار متعاطفها المتصلين فتسميتها بذلك انما هو لا يخرج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارت اضافة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى أى فيكون اعتبارهما هذا المعنى في تسميتها أولى من الوجه الاول لان الاتصال على هذا الوجه راجع اليها نفسها الا الى امر خارج عنها لكن هذا انما يتأتى في المسبوقة بـ همزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الوجه الاول لشموله للنوعين وهو تسمى أيضا معادلة لمعادلة الهمزة في اضافة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من أربعة أوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام بل هو خبر محض وهذا هو الوجه الاول وما احسن ما قاله المصنف لا تستحق جوابا لان الخبر قد يجاب بقول القائل جائز يدفقول في جوابه نعم لان من جهة كونه يستحق ذلك وانما تقول لغرض التصديق وكيف يستحق الخبر جوابا وانما ذكر لغرض الاعلام لا لغرض الاستفهام وهو ان الكلام معها أى مع أم المعادلة للهمزة التسوية هو قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليس تلك هي وهي أم المعادلة للهمزة الاستفهام هو كذلك أى يكون الكلام معها قابلا للتصديق والتكذيب لان الاستفهام معها على حقيقته فلا تصديق ولا تكذيب مع وجوده اذ هو انشاء وهذا هو الوجه الثاني ٨٨ من الاوجه التي تفرق فيها النوعان وقد كتبت أو رد على هذا الكلام النقض بصور

كثيرة وقعت فيها أم متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولللا استفهام الحقيقي كما اذا كانت للانكار أو التعجب وقد وقع للمصنف من ذلك أشياء منها قوله في أول الكتاب ان قول الفراء في قوله تعالى أمن هو قانت آناء الليل ان الهمزة فيه للنداء يقرب سلامته من دعوى المجاز اذ لا يكون الاستفهام منه

بيت زهير (قوله لان الاستفهام معها على حقيقته) في الشرح برد عليه النقض بصور كثيرة وقعت فيها أم متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولللا استفهام الحقيقي كما اذا كانت للانكار أو التعجب فان قلت ليس المراد بكون الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دائما وانما المراد وجوده في الجملة فيكون وجه الفرق ان أم التي بعد همزة التسوية لا استفهام معها البتة والتي بعد همزة ليست للتسوية من حد الاستفهام الحقيقي معها في بعض الصور قلت قد وقع للمصنف بعد هذا ان الهمزة اذا كانت للانكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده فعلم ان خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي منافا للمتصلة عنده اه وأقول ما وقع للمصنف بعد هذا لا يدل على ان خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي الى أى معنى كان منافا لام المتصلة وانما يدل على ان خروجه الى الانكار الا بطلان منافا لها وهو لا يقتضى ان خروجه الى أى معنى كان منافا لها والحق أن مراد المصنف ان الاستفهام معها على حقيقته في الجملة لا في جميع الصور يدل انما سيحكي عن الزمخشري في قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا جواز

تعالى على حقيقته ومن دعوى كثرة الخذف اذ التقدير عند من جعلها للاستفهام أمن هو قانت خير أم هذا الكافر فخذف معادل الهمزة والخبر وفي هذا تقرير لان أم متصلة مع تصر بحبان الاستفهام الذي سبقه مجازي لاحقيقي فان قلت لم لا تقدر منقطعة بمعنى بل والهمزة مرادها الا بطلان قلت لان حرف الاضراب لا يقدر لعدم الدال عليه وسبأني قريبا ما يشبر اليه في عبارة سيبويه وأيضا هو تقدير شئ مستغنى عنه وأيضا تعبيره بالمعادل يابى جملة على الانقطاع وسبأني له مواضع من هذا القبيل ننبه عليها وعلى بعضها عند المرور بها ثم ظهر لي انه يمكن الجواب عن ذلك بانه ليس المراد بقوله لان الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دائما وانما المراد وجوده في الجملة فيكون وجه الفرق ان أم الواقعة بعد همزة التسوية لا استفهام معها البتة بل الكلام معها خبر محض دائما واما الواقعة بعد الهمزة التي ليست للتسوية فيوجد الاستفهام معها على حقيقته في الجملة أى في بعض الصور كما في قولك أزيد قائم أم عمرو وهذا محصل للغرض وان لم تكن حقيقة الاستفهام مرادة في كل موضع فلا يراد بالنقض بشئ من تلك الصور ثم تذكرت انه قال بعد هذا ان الهمزة اذا كانت للانكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده وهذا يتضح فيما ظهر لي ثانيا في الاشكال الاول على حاله فقام له الثالث والرابع ان أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا في تأويل المفردين كما سبق في أوائل الكتاب وهو يكونان أى الجملتان اللتان تقع أم بينهما في فعليتين كما تقدم من قوله تعالى استغفرت لهم أم لم تستغفرت لهم وقوله تعالى سوا علمنا جزعنا أم صبرنا وهو اسميتين كقوله

ولست أبالي بعد فقدى مالكا • أموتى ناءم هو الا ن واقع في ناه أى بعيد في ومختلفين نحو سوا عليكم أذعوتوهم أم  
 أنتم صامتون في وهذا ما يدل على أن همزة لتسوية ليست بمعنى ان الشرطية كما ذهب اليه الرضى لدخولها على الجملة  
 الاسمية واعداره عن الالية بانه انما جاز ان تقدم الفعلية واللام بجزء ساقط فان الهمزة في البيت باشرت الاسمية وهو نص  
 في جواز ما منع به ولا يفيد العمل بتقدم الفعلية في الالية فان الجملة المعطوفة على جملة الشرطية يمنع كونها اسمية في وأم  
 الاخرى في وهى الواقعة بعد همزة الاستفهام في تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها نحو أنتم أشد خلقا أم السماء بناها في  
 ووجه كونها دخلت هنا بين المفردين مع ان المتقدم عليها فى الصورة جملة ان السماء معطوف على انتم وأشد خلقا خبر مؤخر  
 عن المتعاطفين تقدير افهوفى التقدير كقولك أزيد أم عمرو قام في وبين جملتين يستأنى تأويل المفردين في فظهر ان الوجه  
 الثالث من أوجه الافتراق هو ان ذات همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين وذات همزة الاستفهام لا تتبع بذلك بل تقع بين  
 الجملتين والمفردين وظهر أيضا ان الوجه الرابع هو ان الجملتين مع ذات همزة التسوية لا يكونان الا فى تأويل المفردين وانهما  
 مع ذات همزة الاستفهام لا يكونان الا فى تأويل المفردين في ويكونان في ٨٩ أى الجملتان اللتان تقع

بينهما أم المصاحبة  
 لهمة الاستفهام في أيضا  
 فمليتين في كما يكونان مع  
 أم الاخرى في كقوله  
 فقامت للطيف مرناعا  
 فارقتى \*

فقلت أهى سرت أم عادنى  
 حلم في

المراد بالطيف هنا خيال  
 المحبوبة المرثى فى النوم  
 والمرثى الخائف وأرقى  
 اسهرنى واهى باسكان  
 الهاء بعد الهمزة فى  
 التسهيل ما يقتضى انه  
 قليل وفى شرحه لمصنعه  
 ان الاسكان فى ذلك لم

كون أم بمعنى أى الامرين والهمزة فيه للتقرير ولم يتعقب واحدا منهما (قوله وأم الاخرى  
 تقع بين المفردين) بمعنى المفردين اللذين يطلب تعيين أحدهما سواء انضم الى الاول ما يصير به  
 كلاما ليس بمسئول عنه أو الى الثانى ولهذا قال المفردين بالتعريف وان كان المناسب لقوله  
 وبين جملتين التنكير قال المصنف فى أوضح المسالك وتقع بين مفردين متوسطا بينهما ما لا  
 يسئل عنه نحو أنتم أشد خلقا أم السماء بناها أو من آخر اعتمها نحو وان أدرى أقرب أم بعيد  
 ما توعدون اه (قوله فقامت للطيف الخ) الطيف هنا خيال المحبوبة الذى وآه فى النوم والمرثى  
 الخائف وأرقى اسهرنى واهى باسكان الهاء بعد الهمزة وفى شرح التسهيل لمصنعه ان ذلك  
 لم يجزى الا فى الشعر وعادنى جاء فى والحلم بضمين وقد تسكن لامه رؤيا لنام (قوله وذلك على  
 الارح فى هى من انها فاعل محذوف) لان الاستفهام عن الفعل أولى من الاستفهام عن الذات  
 (قوله لعمر ك ما أدرى الخ) شعث بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة قال ابن السكيت فى شرح  
 الكامل شعيب بيباء واحدة وقال ابن سيده شعيب ما تصفير شعث أو شعث أو أشعث تصغير  
 ترخيم ورواه بعضهم شعيب وهو تصحيف وسهم بفتح السين المهملة ومنقر بكسر الميم وسكون  
 النون وفتح القاف وبالراء فى آخره (قوله الاصل أشعث بالهمزة فى أوله والتنوين فى آخره  
 محذوفها الضرورة) فى الشرح واما ان الاصل شعيب بالتنوين فممنوع فقد قال السيرافى عند  
 انشاد هذا البيت لا بد فيه من تقدير الالف لانه في بحر هذه القبيلة يقول لم تستقر على أب لان

ل فى ل

يجزى الا فى الشعر وسرت سارت له لا وعادنى جاء فى  
 والحلم بضمين رؤيا النوم وتسكن لامه أيضا قال ابن الحاجب يريد انى وقت من أجل الطيف منتهى ما مذعور اللقائه وأرقى  
 لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق أو كان فى المنام ويجوز ان يريد فقامت للطيف واتانى  
 النوم اجلا لالا فى حال كونى مذعورا الاستعظامها وارقتى ذلك لما انتهت فلم أجده محققا من فرط صبايته شك أهى فى  
 التحقيق سرت أم كان ذلك حملا على عادتهم فى مبالغتهم كقوله أنت أم أم سالم قلت حاصله احتمال كون القيام فى اليقظة  
 أو فى المنام وأما الشك فى الاجتماع هل كان فى النوم أو اليقظة فنابت على كل من الاحتمالين في وذلك في الذى قلناه  
 من كون الجملتين فى البيت فعليتين مبنى في على الارح فى هى من انها فاعل محذوف في أى فعل محذوف في يفسره سرت في  
 لان الاستفهام بالفعل أولى لان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها انما تتجدد واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجع  
 النصب فى باب الاشتغال فى نحو ان يداضرت ويجوز فى البيت ان يكون هى مبتدأ وسرت خبره فتكون الجملة ان مختلفين  
 في واسميتين كقوله لعمر ك ما أدرى وان كنت داريا \* شعث بن مهم أم شعيب بن منقر الاصل أشعث بالهمزة في فى أوله  
 والتنوين فى آخره في محذوفها الضرورة في وأقول اما ان الاصل أشعث بالهمزة فسلم واما ان حذفها الضرورة فليس يتفق عليه

وقد علمت الخلاف في ذلك في الكلام على ما اختصت به الهزمة من الاحكام واما ان الاصل شعيت بالتنوين فممنوع فقد قال السيرافي في شرح الكتاب عند انشاده هذا البيت لا بد فيه من تقدير الالف لانه بمجوه هذه القبيلة فيقول لم تستقر على اب لان به ضايعزوها الى منقرو بعضها يعزوها الى سهم قلت فيحتمل ان يكون في البيت ممنوعا من الصرف نظر الى انه اسم القبيلة فلا يكون حينئذ تنوينه ضرورة فان قلت الاخبار عنه بان يمنع ارادة التانيث قلت هو كقوله وعن ولد واعامه \* ذوالطول وذوالعرض في رعاية التذكير والتانيث باعتبارين وهو المعنى ما ادري اى النسبين هو الصحيح وقد ظهر ان ابن سهم خبر شعيت لاصفنه فثبتت الف ابن وكذا الكلام في ابن منقرو وشعيت بناء منثثة في آخره ومنقرو بكسر الميم واسكان النون وفتح القاف وبراء موهلة وهو مثله بيت زهير السابق يريدان بيت زهير الذي انشده اولام مثل البيت الذي انشده آخر من حيث وقوع ام فيه بين جملتين اسميتين وهو معترض بانها بحسب الظاهر انما وقعت بين جملة اسمية ومفرد فان التقدير ام هم نساء قلت هو ممكن لكن ينبغي النظر في تفرقة بين الآتية الشريفة وهي قوله تعالى انتم اشد خلقا ام السماء وبين بيت زهير فان ام وقعت في كل منهما بين جملة ومفرد بحسب الظاهر فتقدير جزءتم به الجملة في البيت دون الآتية تحكم وهو الذي غلط ابن السجزي فيه ٩٠ حتى جعله من النوع الاول وهو ما وقعت فيه ام بعد هزمة لتسوية نحو قوله ان

بعضا يعزوها الى منقرو وبعضا يعزوها الى سهم قلت فيحتمل ان يكون في البيت ممنوعا من الصرف نظر الى انه اسم القبيلة فلا يكون حذف تنوينه ضرورة والاخبار عنه بان لا يمنع ارادة التانيث لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين اه (قوله ومثله بيت زهير السابق) في الشرح يريدان بيت زهير الذي انشده اولام مثل البيت الذي انشده آخر من حيث وقوع ام فيه بين جملتين اسميتين وهو معترض بانها بحسب الظاهر انما وقعت بين جملة اسمية ومفرد فان قلت التقدير ام هم نساء قلت هو ممكن لكن يبقى النظر في تفرقة بين قوله تعالى انتم اشد خلقا ام السماء وبين بيت زهير فان ام وقعت في كل منهما بين جملة ومفرد بحسب الظاهر فتقدير جزءتم به الجملة في البيت دون الآتية تحكم اه وافول لا تحكم لان ما بعد ام في البيت يجب ان يكون جملة لكونه معادلا للمسؤل عنه بالهزمة الذي حقه في البيت ان يكون جملة لكونه معمولا في المحل لا ادري الذي هو من افعال الملوب التي تقع معانيها على مضمون الجمل بعد أخذها الفاعل وان لم يكن معمولا له في اللفظ لتعليقه عن العمل في لفظه بالهزمة واما الآتية فابعد ام فيها مفرد لادم ما يقتضى كونه جملة ولا كون المسؤل عنه بالهزمة فيها كذلك حتى يلزم كون مما دله جملة فالسماء في الآتية معطوفة على انتم واشد خلقا خبر غير مسؤل عنه فليتمل (قوله حتى جعله من النوع الاول) الضمير المنصوب يجعل عائدا الى بيت زهير والمراد بالنوع

معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة لما فانه لفضل الدراية وقد مر للمصنف ان هزمة التسوية تقع بعد ما ادري واسلفنا التنبيه على ان ذلك مما راض لا اعتراضه على ابن السجزي هنا فاقامه في وجوبه في اى جواب ما توجه من منافاة الاستفهام لفعل الدراية وان معنى قولك علمت ازيد قائم علمت جواب ازيد قائم وكذا ما علمت في امر وذهب معناه ما علمت جواب امر وذهب فالاستفهام

هنا باق على حقيقته والعلم انما تسلط على جوابه وهذا مما يرد على المصنف فانه جعل ام في بيت زهير الاول متصلة مع ان الاستفهام ليس على حقيقته لانه لم يجعل حال آل حصن باعتبار رجولتهم بل هو عالم بكونهم رجالا لكنه أبرز الكلام في قالب التوبيخ والانسكار عليهم في تعاطيهم افعال النساء فالاستفهام غير حقيقي وليست الهزمة فيه للتسوية على رأى المصنف فكيف جعل ام فيه متصلة مع انما ليست من النوعين وقد يجاب عن هذا بان الاستفهام مع المتجاهل حقيقي بحسب الادعاء وان كان غير حقيقي بحسب الواقع فتأمل في الجملتين المختلفتين في الاسمية والفعالية في نحو انتم تخلقونه ام نحن الخالقون وذلك على الارجح من كون انتم فاعلا لان الاستفهام بالفعل احق منه بالاسم على ما مر وقد يقال لا ينبغي في هذه الآتية ترجيح تقديره فاعلا على كونه مبتدأ بل يجوز الامر ان في نظر النحوي على حد سواء وذلك لان الفعلية مر بها وهو كثره ايلاء الفعل الهزمة لما تقدم وللإسمية مر بها وهو تناسب المتماطين فاستوياو أيضا فالاستفهام المفاد بالهزمة ليس حقيقيا فلا ينبغي على رأيه ان تكون ام فيه متصلة في مسألة ام المتصلة التي تستحق الجواب وهو المسبوقة بهزمة الاستفهام وانما تجاب بالتعيين كما يستدل عنه مسندا اليه أو مسندا أو غير ذلك من التلقات كالطرف والحال في لانها سؤال عنه كما قد أشيرنا اليه قبل في فاذا قيل ان يد عندك ام عمرو قيل في الجواب زيد أو قيل عمرو في الجواب زيد هو الظاهر

ولا يقال في جواب ذلك ولا ولا نعم لأنه لا يفيد الغرض من تعيين أحدهما واحترام المصنف بقوله المتصلة من المنقطة  
 فانه انجاب بنم أولا من حيث انها الطلب التصديق لا لطلب التصور فاذا قيل انه الابل أم شاء قلت في الجوار نعم أولا اذا السؤال  
 عن تلك الاشباح المرئية أهى شاء فالجواب بنم أولا يحصل المقصود فان قلت ليس الامر كذلك فقد قال ذوالرمة  
 تقول عجز مدرجى تروحا \* على بابها من عند أهلى وغاديا أذوزوجة بالمصرام ذو خصومة \* أراك لها بالبصرة  
 العام ناويا فقلت لها لان أهلى جيرة \* لا كتبة الدهنا جميعا وما ليا وما كنت مذابصرتى فى خصومة \*  
 أراجع فيها بابينة القوم قاضيا \* فاجاب بلا مع ان السؤال بالهززة وأم المتصلة والمدرج بفتح الميم مصدر من قولك درج  
 الرجل مشى والمتروح اسم فاعل من تروح اذا ذهب فى الزمن المسمى بالروح وهو من زوال الشمس الى الليل تقول راح  
 يروح رواحا وهو تقيض قولك غدا يندو غدا والزوج منكوحة الرجل به قد ويقال لها زوج أيضا كما يقال لبغها بدون  
 هاء وانكر بعض مجيء الزوجة بالهاء للمرأة والبيت راد عليه وذوزوجة خبر مبتدا محذوف بقدر متأخر اعلى سبيل الوجوب  
 عند ابن الحاجب وابن المصنف وجماعة ليكون المستفهم عنه هو الخبر وعلى سبيل الاستحسان عند سيبويه كما هو والتقدير  
 أذوزوجة بالمصر أنت أم ذو خصومة والجيرة جمع قلة للجار والا كتبة جمع كتيب وهو الرمل المجمع كالكموم والدهناء مكان  
 معروف وقد يستشكل عطف الشاعر قوله غاديا مع انه من معمولات المصدر الخبر عنه بقوله على بابها أو بقوله من عند أهلى  
 ففيه الاخبار عن المصدر قبل استعمال معمولاته وهو ممنوع ويجب منع ان يكون ٩١ على بابها أو من عند أهلى خبر ابل  
 الكل من معمولات

المصدر والخبر محذوف  
 أى حاصل قلت ليس قوله  
 لا جوابا لسؤالها بل هو  
 يورد لما توهمته من وقوع  
 أحد الامرين كونه  
 ذوزوجة وكونه ذا خصومة  
 ولهذا لم يكتم بقوله  
 لا اذا كان رد ما لم يلفظ به  
 انما يكون بالكلام التام

الاول أم التي تتقدمها هزة التسوية (قوله فان قلت فقد قال ذوالرمة الخ) هذا السؤال  
 وجوابه لابن عصفور فى شرح الجمل والرمة بضم الراء قال فى الصحاح هى قطعة من جبل بالية  
 والجمع رعم ورمام وبه اسمى غيلان ذوالرمة والمدرج بفتح الميم مصدر او اسم مكان من درج اذا  
 مشى والمتروح اسم فاعل من تروح بمعنى راح رواحا تقيض غدا غدا والروح أيضا اسم للوقت  
 من زوال الشمس الى الليل والزوجة المنكوحة بعقد النكاح ويقال لها زوج أيضا وهو الواقع  
 فى التنزيل كما يقال لبغها وجيرة بكسر الجيم جمع جار واكتبة بالثنية جمع كتيب وهو الرمل المجمع  
 كالكموم والدهناء موضع ببلاد نعيم عدو يقصر وهو فى البيت مقصور (قوله مسئلة اذا عطف  
 بعد الهززة باوقان كانت همزة التسوية لم يجر قياسا) لان ما يقتضيه أو منافى لما تقتضيه  
 التسوية لان أو تقتضى أحد الشئيين أو الاشياء والتسوية تقتضى نفس الشئيين أو الاشياء

ولهذا قال ان أهلى جيرة البيت وما كتم مذالبيت \* وهذا السؤال وجوابه مسطوران فى شرح الجمل لابن عصفور  
 ومذكوران فيما وجدته من شرح الجزواية ولعل المصنف وقع له ذلك على سبيل الموارد والاتفاق ولم يطلع على  
 كلامه وفى شرح سى للصغار ما نصه فال قلت كيف شرطتم فى المتصلة ان يكون جوابا باحد الاسمين وذوزوجة يقول  
 تقول عجز وساق الايات الاربعة ثم قال قلت عن هذا جوابان أحدهما ان تكون أم ذو خصومة على تقدير أم أنت ذو  
 خصومة فتكون منقطة فاجاب ابل وهذا ليس بشئ لان الجواب مع المتصلة يكون للثنائي لا للاول الا ترى انه قد اضرب  
 عن الاول فلا يقع عنه جواب وهو هنا قد اجابها عن الاول بقوله ان أهلى جيرة ثم اجاب عن قولها أم ذو خصومة بقوله  
 وما كنت مذابصرتى فانما ينبغى ان يكون لارد الما زنى عليه سؤالها فكانه قال لها غطت فى انك اعتقدت انى أحد هذين  
 فليست هذا ولا هذا فما ورد من ذلك فان تخبر بجه على هذا الى هنا كلامه قلت وظاهر كلامهم ان لافى كلام ذى الرمة هى  
 الجوابية أخت نعم ولو قيل بانها الناهية والمعنى لا تظنى ماذا كرت من انى متصف باحد ذينك الامرين وحذف الفعل  
 المنهى عنه لقريضة قوله ان أهلى الى آخره لكان حسنا واندفع السؤال بذلك لا بتنايه على ان لا هى الجوابية وقد منعناه  
 فتأمل مسئلة اذا عطف بعد الهززة باوقان كانت همزة التسوية لم يجر قياسا وقد يعارض هذا بما سياتى له فى أو حيث  
 قال انها تانى للتقريب نحو ما أدرى أسلم أو ودع حكاه عن الحريرى وغيره ولم يتعقبه من جهة العطف بأو بعد همزة  
 التسوية وقد مره فى أول الكتاب ان ضابطها هو ان تكون داخلية على جملة بصرح حاول المصدر محلها وهذا منات فى المثال  
 المذكور فتكون الهمزة فيه للتسوية وقد صرح سيبويه فى الكتاب بجواز الاتيان بأو بأم فى نظير هذا المثال فقال ما أدرى

أزيد عندك أو عمرو وان شئت قلت ما أدري أز يد عندك أم عمرو وتقول ليت شعري أليت زيد أو عمرو أو حلول المصدر  
منات الصفة قولك ما أدري كون زيد عندك وليت شعري لقاء زيد برفع لقاء وسبق للمصنف ان ما بعد أدري وليت شعري  
من مواقع همزة التسوية فان قلت ماذا كرت في المثال الاخير مني على جعل الجملة المقترنة بالهمزة من قولك ليت شعري أقام  
زيد خبر ليت كما أشار اليه ابن الحاجب وقد استشكاه الرضي بان الشعر مصدر معناه متعلق بضمون الجملة الاستفهامية  
فهو من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه لان علمك بالشيء غير ذلك الشيء  
قال وانما خبر ليت هنا واجب الحذف لاساد مسده اكثر استعمال قلت هذا الاشكال مندفع بان المصدر هنا بمعنى  
المفعول كالقول بمعنى المقول فالجملة اذن خبره أي ليت مشعوري قيام زيد وما ارتضاه من ان الخبر محذوف وجوباً يلزم منه  
الخروج عما استقر في كلامهم من انه لا يحذف وجوباً بدون ساد مسده على انه لو سلم ما قاله الرضي لم يندفع الاشكال عن  
المصنف لان المصدر يصح حذوفه هنا سواء رفعت المصدر أو نصبت وغاية الامر انك تقدر مع ذلك خبر ليت وليس ذلك بضر في  
حلول المصدر في هذا المحل وقد أولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا أو كذا وهو نظير قولهم  
يجب أقل الامر من كذا أو كذا والصواب العطف في الاول بام فيقال سواء كان كذا أم كذا وفي الثاني بالواو فيقال  
يجب أقل الامر من كذا أو كذا وفي الصحاح تقول سواء على قلت أو قعدت اه وهو هذا نظير ما حكاه المصنف عن الفقهاء  
وغيرهم مخطئاً لهم ولم يذكروا الجوهري وغير ذلك وهو سهو وفي كامل الهدى ان ابن محيصة قرأ من طريق الزعفراني  
أولم تنذرهم بلفظ أو كان أم الثانية في قراءة الجماعة وهو هذا من الشذوذ يمكن وأقول اعلم ان السيراني قال في شرح  
الكتاب وسواء اذا دخلت بعدها ألف ٩٢ الاستفهام لزمت أم بعدها كقولك سواء على قلت أم قعدت واذا كان بعد سواء

فعلان بغير استفهام كان  
عطف أحدهما على الآخر  
باو كقولك سواء على قلت  
أو قعدت اه كلامه وهو  
نص صريح يقضي بصفة  
قول الفقهاء وغيرهم سواء

(قوله وقد أولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا أو كذا وهو نظير قولهم يجب أقل  
الامر من كذا أو كذا والصواب العطف في الاول بام وفي الثاني بالواو وفي الصحاح تقول  
سواء على قلت أو قعدت اه ولم يذكروا ذلك وهو سهو وفي الكامل للهدى ان ابن محيصة  
قرأ من طريق الزعفراني أولم تنذرهم وهو هذا من الشذوذ يمكن) جزم المصنف رحمه الله بعدم  
صواب قول الفقهاء وسواء صاحب الصحاح وبشذوذ قراءة ابن محيصة بناء على ما يقتضيه

كان كذا أو كذا أو بصفة التركيب الواقع في الصحاح وقراءة ابن محيصة التي لا همزة فيها بعد سواء بجميع القياس  
ذلك موجه لا خطأ فيه ولا شذوذ في العربية فان قلت فوجه العطف باو والتسوية تباها لانها تقتضي شيئين فصاعداً  
وأولاحد الشئين أو الاشياء قلت وجه السيراني بان الكلام محمول على معنى المجازاة قال فاذا قلت سواء على قلت أو قعدت  
فتقديره ان قلت أو قعدت فهما على سواء وعليه فلا تكون سواء خبراً مقيداً ولا مبتدأ فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء  
أو سواء على قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامر ان سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر  
وصرح الرضي بمثل ذلك بقوله ويجوز بعد سواء ولا أبالي ان تأتي باو بمجرد اعن الهمزة نحو سواء على قلت أو قعدت ولا أبالي قلت  
أو قعدت بتقدير حرف الشرط وأنشد قول الشاعر ولست أبالي بعد آل مطرف \* حنوف المنايا كثرت أو قلت وحكى الرضي  
أيضاً ان أبالي الفارسي قال لا يجوز أو بعد سواء فلا يقال سواء على قلت أو قعدت قال لانه يكون المعنى سواء على أحدهما  
قلت ولعل هذا هو ما أخذ المصنف في تخطئة الفقهاء وغيرهم في هذا التركيب قال الرضي ويرد عليه أيضاً من معنى أم أحد  
الشيئين أو الاشياء فيكون معنى سواء على قلت أم قعدت سواء على أي - ما فعلت أي الذي فعلت من الامرين لتجرد أي من  
الاستفهام وهذا أيضاً ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في أو وأم لانه جعل سواء خبراً أو ما بعده مبتدأ أو الوجه ان يكون سواء خبر  
مبتدأ محذوف سادس جواب الشرط هذا كلامه ثلاث وفيه مسامحة من جهة قوله ان معنى أم أحد الشئين أو الاشياء  
وليس كذلك اذ هي موضوعة لعطف أحد الشئين أو الاشياء مراد من حيث هو أحدهما أو أحدها وليس معناها نفس  
ذلك الاحد ومن جهة ان قوله سادس جواب الشرط وقع صفة للمبتدأ المحذوف وليس الامر كذلك فان السادس مجموع  
الجملة الاسمية كما مر ثم العجب من ايراد المصنف قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا في العطف بدهمزة التسوية وكذا ما في  
الصحاح والفروض ان لاهزة في شيء من ذلك وكأنه توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في اول جملتها فقد والهمزة اذ لم تكن

مذكورة وتوصل بذلك الى تخطئة الفقهاء وغيرهم وهذا مندفع بما مر واما قراءة ابن مخيمصن التي نسبتها الى كامل الهدلي وهي  
سواء عليهم - أنذرتهم أو لم تنذرهم همزة واحدة وبأوكادل عليه مجموع كلامه في الالف المفردة وهنا فوجهها في العربية  
صحح على ما قاله السيرافي ولا يتأتى حينئذ الاستشهاد بهذه القراءة على حذف الهمزة كما سبق في أول الكتاب واما تخطئة  
الفقهاء في قولهم يجب أقل الامرين من كذا أو كذا وان الصواب فيه العطف باو فبني على ان المبين هو الامر ان جميعا وهو  
منوع بل المبين اقلهما والاقل هو أحدهما فجاز العطف باو بل تعين والحالة هذه ٩٣ وان كانت تلك الهمزة التي

وقع العطف بهما باو  
هو همزة الاستفهام جاز  
العطف باو وهو كان الجواب  
بنعم أو بلا وذلك انه اذا قيل  
أزيد عندك أو عمر وفا ليعني  
أحدهما عندك أم لا  
فيصح الجواب بنعم من حيث  
ان المعنى أحدهما عندى وبلا  
من حيث ان المعنى معه ليس  
أحدهما عندى وكل منهما  
محصل لغرض السائل من  
الجواب المطلوب وان  
أجبت بالبناء للفاعل مع  
ناه المخاطب وبالبناء للفعول  
مسند الى ضمير يعود الى  
السائل بذلك التركيب  
بالتعيين فقات زيد  
عندى مثلا  
الجواب به لانه جواب  
من حيث ان المعين الذي  
أجبت به يصدق عليه انه  
أحدهما ولهذا يحصل  
المطلوب بزيادة  
حيث وجود التعيين  
ويقال الحسن بهمزة  
قطع للاستفهام بعدها

القياس من عدم الفرق بين همزة التسوية وبينها بدون همزة وعلى قول الفارسي فانه قال لا يجوز  
أو بعد سواء فلا يقال سواء على قمت أو قدمت لانه يكون المعنى سواء على أحدهما ولا يجوز  
لان التسوية تقتضى شيئين فصاعدا اه لكن قال الرضي ويرد عليه ان معنى أم أيضا أحد  
الشيئين أو الاشياء فيكون معنى سواء على أقمت أم قدمت سواء على أيهما فعلت أي الذي فعلت  
من الامرين وهذا أيضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في أو وأم لانه جعل سواء خيرا مقدما  
ما بعده مبتدأ والوجه ان سواء خيرا مبتدأ محذوف أي الامر ان سواء ثم بين الامرين بقوله  
أقت أم قدمت والجملة ساذمة مسد جواب الشرط الذي لا شك في تضمين الفعل بعد سواء وما  
أبالي معناه الاترى الى افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك الا لتضمين معنى الشرط  
اه وقال السيرافي في شرح الكتاب وسواء اذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزم أم بعدها  
كقولك سواء على أقمت أم قدمت وذا كان بعد سواء فعلا نغير استفهام كان عطف أحدهما  
على الآخر باو كقولك سواء على قمت أو قدمت اه وهو يقتضى صحة قول الفقهاء وصاحب  
الصحيح وعدم شذوذ القراءة أعني موافقتها للقياس وفي الشرح ثم العجب من ايراد المصنف  
قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا في المعطوف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصحيح والفرض  
أن لا همزة في شيء ذلك وكانه توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتها فقدر الهمزة  
ذالم تكن مذكورة وتوصل بذلك الى تخطئة الفقهاء وغيرهم وأقول لان المصنف اورد  
قول الفقهاء وصاحب الصحيح على ان من المعطوف باو بعد همزة التسوية بل انما ذكره استطرادا  
بعد ذكر حكم المعطوف بعد همزة التسوية لمناسبة بينهما بناء على قول الفارسي كما قررناه ونظير  
ذلك في الاستطراد ذكره قول الفقهاء أقل الامرين من كذا وكذا لكان هذا بعيد  
المناسبة قال وهو نظير قولهم أقل الامرين من كذا أو كذا وقد أجيب عن هذا بان المبين ليس  
الامرين حتى يتنع العطف باو وانما المبين الاقل وهو أحدهما فجاز العطف (قوله في عطف الاول  
بأو والثاني بام) اذا المراد أحدهما أفضل من ابن الحنفية أم ابن الحنفية أفضل من أحدهما (قوله  
وعند الكيسانية) هم صنف من الروافض وهم أصحاب المختار بن ابي عبيد أمير الكوفة من  
جهة عبد الله بن الزبير كان لقبه بكيسان وابن الحنفية هو محمد بن علي بن أبي طالب من امرأة  
منسوبة الى حنيفة وهو حنيفة بن الجشم بن صعيب بن علي بن بكر بن وائل أبو حنيفة من العرب  
(قوله ولا يجوز ان تجيب بقولك الحسن أو بقولك الحسين) قيل هذا ما رضى لما أجاز من

ألف على المختار من الوجهين في نحو الغلام فعل والوجه الآخر تسهيل الهمزة الثانية بينين أو الحسين أفضل أم ابن  
الحنفية وهو محمد بن علي رضى الله تعالى عنه في عطف الاول وهو الحسين باو لان المراد أحدهما والثاني وهو ابن  
الحنفية بام لانه جعل معادلا لاحدهما وبجواب عندنا في أهل السنة بياحدهما وعند الكيسانية في بفتح الكاف  
وهم طائفة من الرافضة ينسبون الى المختار بن أبي عبيد ولقبه بكيسان بياحدهما بياحدهما ولا يجوز ان تجيب بقولك الحسن ولا  
بقولك الحسين لانه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية وانما جعل واحدا منهما  
لا يمينه قرين لابن الحنفية وكانه قال أحدهما أفضل أم ابن الحنفية فان قلت هذا الكلام منترض من وجهين أحدهما

انه معارض لما أجازته أنغام الجواب بالتميين لانه جواب وزيادة وهنا كذلك والثاني جمعه بين اللام ومن في قوله الافضل من الحسن وابن الحنفية قلت انما منع من الجواب هنا بالتميين لافضائه الى الاخبار بغير الواقع اذ مقتضى التعمين في هذا المقام اختصاص المعين بالافضلية وليس كذلك واما الجمع بين اللام ومن فلا محذور فيه اذ لم تكن من التفضيلية ومن هنا تبيينية لا تفضيلية وهي محرور هائي محل نصب على الحال من الافضل أي لانه لم يسأل عن الافضل كائنا من الحسن وابن الحنفية وهذا أمر ظاهر بمسئلة سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها كقول أبي ذؤيب **لهذلى دعاني اليها القلب انى لامره** \* سميع فما أدري أرشد طلابها تقديره أم غي كذا قالوا وفيه بحث كما مر في الالف المفردة من جواز جعل الهمزة لطلب التصديق كهل فلا يقدر المعادل حينئذ **وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونه** افعال في قوله تعالى أفلا تبصرون أم ان الوقف هنا وان التقدير أم تبصرون ثم بينت انا خيره وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطف **ويرد عليه مثل والذين تبوءوا الدار** ٩٤ **والايمان ومثل وزجج الجواب والعيونا** \* وعلمتها تبتنا وما باردا

صححة الجواب بالتميين لانه جواب وزيادة وأقول لامعارضه لان صححة الجواب بالتميين في أولان المخاطب أتى بجوابها لان جوابها باحدها وهو يصدق على المعين وعدم صحته في أم لانه لم يأت بجوابها لان جوابها بنفس ما قبلها أو بنفس ما بعدها وما قبلها فيما نحن فيه هو مجموع الحسن أو الحسين أفضل وانما عبر عنه باحدهما وما للاختصاص لانه بمنزلة والحاصل ان كلمة أحدهما في جواب السؤال باو بنفس الجواب فجاز ان لا يذكرو ويقام المعين الذي صدقت عليه مقامه الدلالة عليها وفي جواب السؤال بام كافي من النانائية عن الجواب فلا يجوز ان لا يذكرو ويقام المعين الذي صدقت عليه مقامها لان النائب لا يثبت عنه ولان المعين الذي صدقت عليه كلمة أحدهما لو كان جوابا في مثالنا لكان جوابا لما لم يسأل عنه اذ السؤال في مثالنا بام وهو جواب للسؤال باو وقد أشار المصنف الى هذا بقوله لانه لم يسأل عن الافضل من الحسن وابن الحنفية **(قوله وفيه بحث كما مر)** أشار به الى قوله في الالف المفردة **ولك ان تقول لاحاجة الى تقدير معادل في البيت لصحة قولك لا أدري هل طلابها ارشد** وامتناع ان يوثق لها معادل **(قوله اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه)** في الشرح برده عليه قوله تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان فان المعطوف محذوف والتقدير والفوا الايمان ولعل مراده حذف المعطوف وماله من متعلق ان كان فلا يرثى من ذلك اه وأقول يمكن ان يقال أيضا مراد بالعاطف ما ليس باو والشهر من ان الواو انفردت من حروف العطف بانها تعطف العامل المحذوف الذي اتى معموله كافي الآية **(قوله وانما المعطوف جملة انا خيره ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل أم تبصرون ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا أنت خير كانوا عنده بصراء وهذا معنى كلام سيبويه** **وهذا الكلام الذي ساقه المصنف هنا مأخوذ من كلام الزمخشري فانه**

واشترته بدرهم فصاعدا في جميع ذلك حذف المعطوف بدون عاطفه ولعل مراده حذف المعطوف وماله من متعلق ان كان فلا يرثى من هذه الامثلة **وانما المعطوف جملة انا خيره ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل أم تبصرون ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا أنت خير كانوا عنده بصراء وهذا معنى كلام سيبويه** **وهذا الكلام الذي ساقه المصنف هنا مأخوذ من كلام الزمخشري فانه**

الزمخشري

قال أم هذه منصلة الا انه وضع قوله انا خيره موضع تبصرون

لانهم اذا قالوا أنت خير فهم عنده بصراء وهذا من انزال السبب منزلة المسبب انتهى لكن كلام المصنف ظاهر في اتصال أم وكلام الزمخشري نص فيه وكلاهما مخالف لكلام سيبويه كما ستراه وقد يقال ان قولهم له أنت خير سبب في كونهم بصراء عنده والواقع بعد أم هو انا خيره وذلك خير مقوله لا مقولهم ويجب ان المراد أم تقولون أنت خير لكن حكاها بالمعنى كما قال لك زيد أنت فاضل فتقول كما ياله قال زيد انا فاضل فتقيم ضمير المتكلم مقام ضمير المخاطب لوجود القرينة وظهور المعنى المراد ويحتمل أن يكون هذا من اقامة المسبب مقام السبب لان اعتقاد خيره به مسبب عنده عن كونهم بصراء وأما سيبويه فانه قال في الكتاب هذا باب أم منقطعة وذلك قولك أعمرو عندك أم عندك زيد فهذه ليس بمنزلة أمهما عندك الا ترى انك لو قلت أمهما عندك لم يستقم الاعلى التكرير والتوكيد ويدل على ان الاخر منقطع عن الاول قول الرجل انها ابل ثم يقول أم شاء باقوم فكجاءت أمهاها بعد انا خيره منقطعة كذلك تجيء بعد الاستفهام وذلك ان حين

قيل أم عمرو عندك فقد ظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد ان استغنى كلامه وكذلك انه لا بل أم شاء انما أدركه  
الشك حين مضى كلامه على اليقين ثم قال ومثل ذلك وهذه الانهار تجري من تحتى أفلات تبصرون أم انا خير من هذا الذى  
هو مهين كان فرعون قال أفلات تبصرون أم انا خير من هذا بقوله أم انا خير من هذا بقوله أم انا خير من هذا بقوله أم انا خير من هذا  
كان بمنزلة قولهم نحن بصراء وكذلك أم انا خير بمنزلة أم انا خير بصراء أم انا خير بصراء أم انا خير بصراء أم انا خير بصراء  
كان يظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال أم لا انتى كلامه فانت تراه كيف حكم بان أم فى الآية  
منقطعة وقد رانقطاعها بما رأيت فكيف يحكم بان ما ذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول بان أم متصلة قال  
السبب فى تقرير كلام سيبويه ما معناه انه اذا كان بعد أم نقيض ما قبلها فهى ٩٥ منقطعة وذلك لان السائل

لو اقتصر فى ذلك المثال  
على قوله أعندك زيد  
لاقتضى استفهامه هذا  
ان يجاب بنعم أو لا فقوله  
أم لا مستغنى عنه فى تميم  
الاستفهام الاول وانما  
يذكره اذا كرر ليبين انه  
عرض له الظن فى نفي انه  
عنده كما كان قد عرض له  
الظن فى ثبوت كونه عنده  
وكذا فى الآية لو اقتصر  
على قوله أفلات تبصرون  
لاستدعى ان يقال له تبصر  
أو لا تبصر فكان فى غنمة  
من ذكر ما بعده لكنه أفاد  
بقوله أم انا خير عرض  
الظن له فى انهم يبصرون  
بعد ما ظن أولانهم  
لا يبصرون هذا كلامه  
فان قلت بما ماد عيتوه  
من ان المعطوف لا يحذف  
بدون عاطفه ليس صحيح  
فانتم تقولون أتفعل

الزنجشري لكن كلام المصنف ظاهر فى اتصال أم وكلام الزنجشري نص فيه وكلام مخالف  
لكلام سيبويه فانه قال فى الكتاب هذا باب أم منقطعة وذلك قولك أم عمرو عندك أم عندك  
زيد فهذا ليس بمنزلة أم مع عندك الا ترى انك لو قلت أم مع عندك عندك لم يستقم الاعلى التكرير  
والتوكيد ويدل على ان الاخر منقطع عن الاول قول الرجل انه لا بل ثم تقول أم شاء يا قوم  
هكجات أم ههنا بعد الخير منقطعة كذلك نجي بعد الاستفهام وذلك انه حين قال أم عمرو عندك فقد  
ظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد ان استغنى كلامه وكذلك أيضا انه لا بل أم شاء  
انما أدركه الشك بعد مضى كلامه على اليقين ثم قال ومثل ذلك وهذه الانهار تجري من تحتى  
أفلات تبصرون أم انا خير من هذا الذى هو مهين كان فرعون قال أفلات تبصرون أم انا خير من هذا  
بقوله أم انا خير من هذا بمنزلة أم انا خير بصراء لانهم لو قالوا أنت خير منه كان بمنزلة قولهم نحن  
بصراء فكذلك أم انا خير بمنزلة أم انا خير بصراء ثم قال ومن ذلك أزيد عندك أم لا كانه حين قال أزيد  
عندك كان يظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال أم لا فانت تراه قد حكم  
بان أم فى الآية منقطعة وقد رانقطاعها بما رأيت فكيف يحكم بان ما ذكره المصنف هو معنى  
كلام سيبويه مع القول بان أم متصلة اه ما فى الشرح وأقول انما يرد هذا لو كانت الاشارة  
فى قول المصنف وهذا معنى كلام سيبويه الى مجموع ما تقدم من ان أم متصلة عاطفة وان  
ما بعدها قائم مقام المعادل لها وهو ممنوع وانما الاشارة فيه الى القريب وهو اقامة انا خير مقام  
تبصرون وانهم اذا قالوا أنت خير كانوا عنده بصراء وهذا المعنى فى كلام سيبويه كما ذكرناه  
ويدل على ان الاشارة فى كلامه الى اقامة انا خير مقام تبصرون بصريحه فى حرف بل بان  
سيبويه امتنع من جعل أم متصلة فى قوله تعالى أفلات تبصرون أم انا خير (قوله فان قلت فانهم  
يقولون أتفعل هل هذا أم لا والاصل أم لا تفعل) هذا السؤال وارد على قوله لم يسمع حذف  
معطوف بدون عاطفه (قوله قلت انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف وأحرف الجواب  
تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هى فى اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود  
ما يغنى عنها) فى الشرح لو منع المصنف كون المعطوف محذوف فى هذا المثال لاستغنى عن هذا

هذا أم لا والاصل أم لا تفعل يحذف المعطوف وهو تفعل وبقى العاطف وهو أم فقلت انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد  
العاطف وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هى فى اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود  
ما يغنى عنها ولو منع المصنف كون المعطوف هنا مجموع لا تفعل وهذا المجموع لم يحذف وانما حذف بعضه والكلام فى  
الاول لاني التامى فيتم على المصنف مؤاخذه من جهة تسمية السائل ان المعطوف حذف وليس كذلك على ان ظاهر  
كلامه ان أم فى المثال المذكور متصلة ولذلك جعلها عاطفة والا فلانقطعة غير عاطفة على ما صرح به المغاربة وقد علمت ان  
سيبويه يرى انما فى مثل هذا التركيب منقطعة كما مر قريبا وأجاز الزنجشري حذف ما عطفت به بالبناء للفاعل أى حذف  
اللفظ المعطوف عليه الذى عطفت به عليه أم محذوفها فقال فى أم كنتم شهداء يجوز كون أم متصلة على ان الخطاب



لليهود وحذف معادلهما أي تدعون على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحد أيضا وقد ابلغكم ما تنسبون  
 الى يعقوب من اقصائه بنيه باليهودية أم كنتم شهداء انتهى **ع** قال القاضي عماد الدين الكندي في تفسيره المسمى بالكفيل  
 جعلها متصلة مشكل من وجهين من اللفظ والمعنى أما اللفظ فلان المتصلة حرف عطف وتقدير معطوف عليه محذوف  
 شاذ غير مقيس وأما المعنى فان أم المتصلة لا بد ان تقدر بأمهم لأن المستفهم بها مجهول أحد الشيتين فيريد تعيينه وهذا  
 مستحيل في حق الباري تعالى فان قلت الاستفهام في هذا خارج عن بابه قلت هذا انما يكون في الهمزة وحدها أو ما صارها  
 من حروف الاستفهام وأما أم المتصلة التي يتقدمها همزة الاستفهام فلا يكون الاستفهام فيها الا على بابه حقيقة الى هنا  
 كلامه قلت ما ادعاه ان حذف **ع** المعطوف عليه شاذ غير مقيس لم أقف عليه الا من جهة وقد خرج جماعة على

ذلك قوله تعالى ان اضرب  
 بعصاك الحجر فانفجرت  
 أي فضرب فانفجرت ولم  
 يتعقبه أحد من الائمة  
 فيما علمت وقال ابن مالك  
 في التسهيل ويغنى عن  
 المعطوف عليه المعطوف  
 بالواو كثيرا وبالفاء قليلا  
 وقد رد ذلك مع أو ولم يذكر  
 وقوع ذلك مع أم وأما  
 دعواه ان الاستفهام  
 المفاد بالهمزة المصاحبة  
 لام المتصلة لا بد ان يكون  
 على حقيقته فهو موافقة  
 لدعوى المصنف فيما تقدم  
 وعلى ذلك فكان من  
 الواجب عليه ان لا يسلم  
 للزحشري دعوى الاتصال  
 في هذه الآية والله  
 تعالى أعلم **ع** الوجه الثاني **ع**  
 من أوجه أم الاربعة  
**ع** ان تكون منقطعة  
 وهي ثلاثة أنواع مسبوقة

الاعتذار يعني عن قوله وأحرف الجواب الخ وذلك لان المعطوف هنا مجموع لا يفعل وهذا  
 المجموع لم يحذف وانما حذف بعضه والكلام في الاول لاني الثاني فينجه على المصنف مؤاخذه  
 من جهة تسليمه للسائل ان المعطوف حذف وليس كذلك على ان ظاهر كلامه في المثال  
 المذكور ان أم متصلة ولذلك جعلها عاطفة والا فالنقطة غير عاطفة كما صرح به المغاربة  
 وسيبويه يرى انها في مثل هذا التركيب منقطعة كما هو قريبا اه **ع** وأقول ان حاصل جواب  
 المصنف لا نسلم ان المحذوف هنا جميع المعطوف الذي كلامه منافية وانما المحذوف هنا بعض من  
 المعطوف اقيم مقامه البعض الباقي فنبه على ان المحذوف بعض المعطوف بقوله انما وقع  
 الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف ونبه على ان البعض المحذوف اقيم مقامه البعض الباقي  
 بقوله وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان  
 الجملة مذكورة فليتنا سأل **(قوله الثاني ان تكون منقطعة)** سميت بذلك لان الكلام معها  
 على كلامين بخلاف المتصلة فانها مع الهمزة التي قبلها كما في وجواب المنقطعة لا أو نعم لانه  
 استفهام مستأنف **(قوله وهي ثلاثة أنواع)** في الشرح هذا الحصر في الثلاثة منقوض بمثال  
 سيبويه أعمر وعندك أم عندك زيد فان أم فيه منقطعة مع انه ليس شيئا من تلك الأنواع  
 الثلاثة وأقول لا نقض فان مثال سيبويه داخل في النوع الثاني لان في قوله مسبوقة  
 بهمزة لغير الاستفهام للمهد والمهدو الاستفهام المذكور في أم المتصلة وذلك الاستفهام  
 هو الذي للتسوية والذي يطلب به وبام التعيين والهمزة في مثال سيبويه ليست لواحد منهما  
 كما عرفت فيما نقلناه عنه **(قوله ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة)** اطلق المصنف المسبوقة  
 بغير الهمزة وهو مقيد كما قال الرضي فان كان بهل جاز كما مثل وان كان باسم استفهام فان كان  
 مابعد أم داخل في عموم ذلك الاسم نحو من عندك أم عندك عمرو وفي عموم الحكم المنسوب  
 اليه نحو أين زيد أم عندك عمرو ولم يجز لان معنى أم مع ما بعدها في الموضوعين مستفاد مما قبلها  
 وان كان ما بعد أم غير داخل في عموم ذلك الاسم نحو من عندك أم عندك حمار فلا داخل  
 في عموم الحكم المنسوب اليه نحو من عندك أم ضريك عمرو ومن تضرب أم من تشتم جاز

بالخبر المحض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم

(قوله)

بقولون افتراء **ع** معناه بل يقولون افتراء انكار القول لهم وتجبسامة لظهور أمره في عجز بلغاتهم عن مثل ثلاث آيات منه  
 وهو مسبوقة بهمزة لغير الاستفهام نحو ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أي يبيطشون بها الهمزة في ذلك لانكار فهي بمنزلة  
 النفي والمتصلة بها لا تقع بعده **ع** وانما تقع بعد الاستفهام الحقيقي كإقدمه في أول الكلام على أم وقد عرفت ما فيه  
 وهو مسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوى الاعمي والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور **ع** وهذا الحصر في  
 الأنواع الثلاثة منقوض بمثال سيبويه أعمر وعندك أم عندك زيد فان أم فيه منقطعة مع انه ليس شيئا من تلك الثلاثة وهذا  
 الاشكال أوردته قد عايتنا في نسخة سبع وتسع وبسبب عمارة علي الشيخ محب الدين ولد المصنف رحمه الله تعالى حيث كان

يقرأ عليه هذا المحل في حلقة تدريسه بالقاهرة ولم يجب بشئ **وهو** معنى أم المنقطعة الذي لا يفارقها الاضراب ثم الغالب ان تكون له مجردا عن الاستفهام **وهو** وقد تتضمن مع ذلك استفهاما انكاريا واستفهاما طلبيا **هذه** ثلاثة أقسام **وهي** الاولى **وهو** ما تكون فيه للاضراب مجرد قوله تعالى قل **وهل** يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء أم ما **أم** **وهي** الاولى فلانه لا يدخل الاستفهام على الاستفهام **فلو** كانت متضمنة هنا للاستفهام وقد دخلت على هل الاستفهامية للزم دخول الاستفهام والتوكيد خلاف الاصل **وهو** **أم** **وهي** الثانية **وهي** الداخلة على قوله جعلوا لله شركاء **وهي** فلان المعنى على الاخبار عنهم باعتماد الشركاء **لا** استفهامهم عن ذلك ولا مانع من جعلها متضمنة للاستفهام التوبيخي ففيه مع الاخبار بانها لهم افادة توبيخية **وهو** اولي من جعلها مجرد الاضراب كما ذكر قال الزمخشري **أم** جعلوا بل اجعلوا ومعنى الهمزة الانكار **وهو** وقال الفراهيدي **هل** لك قبلنا **بكسر** القاف وفتح الموحدة أى فى جهتنا **أم** أنت رجل ظالم يريدون بل أنت **رجل** ظالم على الاخبار بنظم الخطاب ولا استفهام البتة **وهي** من الثانية **وهو** ما تتضمن فيه ام مع الاضراب استفهاما انكاريا قوله تعالى **أم** له البنات ولكم البنون تقديره بل آله البنات ولكم البنون اذ لو قدرنا **أم** للاضراب المحض لزم المحال ومن الثالث **وهو** متضمنة للاستفهام الطائي **وهو** قولهم انما الابل أم شاء التقدير بل أهى شاء **اذ** غرض المتكلم بذلك من العرب على ما فهمه عنه الائمة المشافهون له الاستفهام الحقيقي لا الاخبار والشاء جمع شاة وهى الواحدة من الغنم للذكر والانثى وتكون من الضأن والميز والنظباء والبقرو والنعام وجر الوحش كذا فى القاموس **وهو** زعم أبو عبيدة بالتصغير وهاء تانيث **٩٧** **وهي** اذ تاتي بمعنى الاستفهام المجرد

عن الاضراب **وهو** فقال فى قول الاخطل كذبتك عينك أم رأيت بواسط \* غلس الظلام من الريب خيالا ان المعنى هل رأيت وغيره يجعلها متصلة والهمزة المعادلة لها محذوفة

**(قوله** ومعنى أم المنقطعة الذي لا يفارقها الاضراب) هكذا وقع فى بعض النسخ ووجهه ان المنقطعة مجرد ورصفة أم والذي لا يفارقها فى محل رفع صفة معنى والاضراب خبره وفى بعضها التى بدل الذى وهى كالأولى الا ان هذه اعتم بر فيها كتناسب المضاف وهو معنى من المضاف اليه وهو أم التانيث فانثت صفتته وفى بعضها ومعنى أم المنقطعة لا يفارقها الاضراب ووجهه ان لا يفارقها حال من المبتدأ أعنى معنى متوسطة بينه وبين خبره على قول من يميز ذلك أو حال من المضاف اليه أعنى أم أو من ضميره المستتر فى المنقطعة **(قوله** كذبتك عينك الخ) واسط بل بال عراق اخنطه الجحاج والغلس ظلمة آخر الليل والريب بفتح الراء وجموحدين السحاب الابيض واسم امرأة ولغير أبى عبيدة ان يقول أم فى البيت منقطعة ومعناها الاضراب

**١٣** **فى** ل **أى** كذبتك عينك أم رأيت وواسط بل بال عراق اخنطها الجحاج فى سنتين وهو مصروف وقد منع ويقال لها أيضا واسط القصب والغلس ظلمة آخر الليل والريب بفتح الراء السحاب الابيض واسم امرأة **وهو** ونقل ابن الشجرى عن جميع البصريين انها أبدأ بمعنى بل والهمزة جيمع وان الكوفيين خالفوهم فى ذلك **فقالوا** تارة تكون كذلك كما قال البصريون وتارة تكون مجرد الاضراب كما مر فان قلت كيف يصح النقل المذکور عن جميع البصريين وهذا امامهم العظيم سيبويه قال فى الكتاب فى الباب الذى عقده لبيان أم لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف مانصه قلت فبال أم تدخل عليهن وهى بمنزلة الالف فقال ان أم لغتجى ههنا بمنزلة لابل للتحويل من الشئ الى الشئ والالف لا تجيء أبدا الا مستقبلة فهم قد استغنوا فى الاستقبال عنها واحتاجوا الى أم اذ كانت لتترك شئ الى شئ لانهم لو تركوها فلم يذكروها لم يثبت المعنى فى هذا الكلام دليل واضح على ان أم اذا دخلت على أداة استفهام نحو أم ماذا كنتم تعملون تكون مجرد الاضراب فكيف يصح النقل عن جميع البصريين ان أم اذا دخلت على أداة استفهام نحو أم ان يكون البصريون قائلين جميعا بأن أم المنقطعة بمعنى بل والهمزة دائما وان الالف لى مجرد الاضراب ليست متصلة ولا منقطعة والكوفيون يقولون هى فى القسمين منقطعة والحاصل ان أهل البلدين اتفقوا على ان أم تجيء للاضراب المجرد لكن اختاروا هل هى فى هذه الحالة منقطعة أو لا وعلى هذا فالخلاف لفظى وقد صرح التفتازانى فى حاشية الكشاف بأن أم الداخلة على الاستفهام حرف مجرد الاضراب بمعنى بل وليست متصلة ولا منقطعة فعلى هذا يصح نقل ابن الشجرى فتأمل **وهي** وفى كلام سيبويه الذى نقلناه من الكتاب ان حرف الاضراب لا يحذف لابقاعه فى الالباس وهو ما كنا وعدنا به من قبل

هو الذي يظهر قولهم في أي قول الكوفيين إذا لمعنى في نحو أم جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام أي أراد الحقيق فلا يضر ولا يرد على البصريين فانهم يقولون أنها بمعنى بل والله منزهة سواء كان الاستفهام المقادير الحقيقية أو غير حقيق وقد سبق أنها في الآية بمعنى بل والله المنزهة التي لا تنكار التوحيخي هو ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو أم هل تستوى الظلمات والنور ونحوها ما إذا كنتم تعملون ونحو أم هذا الذي هو جنودكم وفي كلامه حذف العاطف كما عرفت وهذا منه بناء على أن البصريين لا يقولون بأن أم لا تبحي بمجرد الاضراب وقد اسلفنا أنهم يقولون بذلك ووافقون الكوفيين عليه لكن يخالفونهم في تسميتها في هذه الحالة منقطعة فظهر أن كلام المصنف غير محذور في قوله بالجر عطفاً على ما أضيف إليه نحو من قوله في نحو أم هل تستوى أو على نحو أي وفي قوله في جزأها من أسوأ يفعلهم \* أم كيف يجزوتى السواى من الحسن أم كيف ينفع ما تعطى الموقوف به \* رعثان أنف إذا ما مضى بالابن في فادخل أم على كيف في البيت الأول وفي البيت الثاني فتمكون ٩٨ لمجرد الاضراب والالزام دعوى التأكيدي العلق بفتح العين المهملة الناقية التي

مع الاستفهام أو يقول متصلة والهمزة قبها محذوفة (قوله والذي يظهر قولهم إذا لمعنى في نحو أم جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام) لقائل أن يقول إن أراد مطلق الاستفهام حقيقياً كان أو غير كما هو الموافق لجملة أم في هذه الآية فيما سبق لمجرد الاضراب فهو ممنوع بل الآية على معنى الاستفهام التوحيخي قال صاحب الكشاف أم جعلوا بل أجعلوا ومعنى الهمزة الانكار وإن أراد الاستفهام الحقيق فنفيه عن الآية لا يضر البصريين لأنهم أرادوا معنى الهمزة أعظم من الحقيق وغيره فان قلت لعلم أن البصريين عند المصنف بمعنى الهمزة معناها الحقيقى قلت لو كان كذلك لم يلزمهم التأكيدي في نحو أم هل تستوى الظلمات والنور لأن الاستفهام فيه ليس بحقيقى (قوله ولأنه يلزم البصريين دعوى التأكيدي في نحو أم هل تستوى الظلمات) في الشرح التحقيق أن أهل البلد من متفقون على أن أم تبحي للاضراب وإنما الخلاف في تسميتها حينئذ منقطعة فهو أمر لفظي وقد صرح به التقطازاني في حاشية الكشاف بأن أم الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الاضراب بمعنى بل وليست متصلة ولا منقطعة حينئذ لا يرد على البصريين شئ مما قاله المصنف اه وأقول لو كان الأمر كما في الشرح لزدوا في أوجه أم على القول بانها لا تسمى حينئذ منقطعة وجهاً خاسماً وهو أن تكون حرف اضراب (قوله فرده عليه الأصمى وقال انه بالنصب) يحتمل أن الأصمى انما رده لاجل الرواية لا لاجل الاعراب والأصمى هو عبد الملك بن قريش بن عبد الملك صاحب اللغة والأخبار سمع من ابن عون وقرة وشعبة وروى عنه أبو عبيد وأبو حاتم السجستاني والريثي والصعافى وغيرهم قال الشافعي ما عبر أحد عن العرب بأحسن من عبارة الأصمى وقال الأصمى احفظ ستة عشر ألفاً رجوزة توفي سنة خمس عشرة وقيل سبع عشرة وقيل

علق قلبها بولدها وذلك انه يضر ثم يحشى جلده تبعاً في وهو ما ينقطع من أصول الخنظة أو الشعب عند الدرس ويوجب عمل بين يديها لتسميه في بفتح الشين من باب علم يعلم وقد تضم فيكون من باب قتل يقتل في قدر عليه فهى تسكن اليه مرة في لكونه ولدها والمرة في الاصل مصدر مرير ثم استعملت ظرفاً على الاتساع في وتنفر في يكسر الفاء وضعتها أى تجزع وتتباعد عنه في مرة في أخرى لما تنكره من عدم حركته وخروجه عما كان عليه في حال

الحياة في وهذا البيت ينشدان بعد بالجميل ولا يفعله لأنطواء قلبه على ضده وقد انشده الكسائي في مجلس الرشيد بضمزة الأصمى فرفع رعثان في وهو بكسر الراء المهملة واسكان الهمزة مصدر رعث الناقة على ولدها إذا عطف عليه وأحبتة في فرده عليه الأصمى وقال انه بالنصب فقال له اسكت ما أنت وهذا في يعنى لست من أمة النحو حتى تنظر في وجوه الاعراب وانما أنت لغوى تنقل المفردات ومعانيها وقد يكون الأصمى انما انكر من جهة الرواية لا من جهة الدراية يريد أن المروي في البيت النصب ولم يرفع فيه فلا يتجه رد الكسائي عليه بقوله في يجوز الرفع والنصب والجر في لان هذا نظر فيما تقتضيه صناعة النحو وليس الكلام في شبه انما الكلام في المروي عن قائل هذا البيت في فسكت في الأصمى في ووجهه في أي وجه ما ذكره الكسائي من تجوز وجوه الاعراب الثلاثة في أن الرفع على الابدال من ما في وهو فاعل ينفع في والنصب بتعطى في على انه مفعول ثانٍ والاول محذوف أي اعطاء الموقوف بالبورعثان أنف في والحض في في رعثان أنف في بدلان المساء في في به المائدة على البور ووصول ابن الشجري انكار الأصمى قال

لان رعانهم اللبؤ بانفها هو عطية اياه لاعطية لها غيره فاذا رفع لم يسبق لها عطية في البيت لان في رفعه اخلاء تعطي من مفعول لفظا  
وتقدير ايج والبوجلد حوار يحشى فتعطف عليه الناقة اذا مات ولدها والحوار ولد الناقة وما استند اليه ابن الشجرى في انكار  
الرفع من انه يلزم عليه اخلاء تعطي من مفعول لفظا وتقدير اقد يلترم ولا محذور فيه لان الفعل المتعدى قد يكون الغرض من  
ذكره اثباته لفاعله أو نفيه عنه فقط فينزل منزلة اللازم ولا يقدر له مفعول تقول فلان يعطى أى يفعل الاعطاء فلان ذكر للفعل  
مفعولا ولا يقدره لان ذلك محل بالغرض وفي البيت يمكن اعتبار ذلك وانما ان يقول لم لا يجوز ان يكون الضمير من قوله به  
عائدا على ما لا على البؤ وبه متعلق بـ يعطى على انه مضمن معنى تجود فلا يكون ٩٩ تعطي محلى من مفعول مع رفع الرعان

و الجرا أقرب الى الصواب  
قوله لا لانه غير محتاج الى  
تقدير محذوف بخلاف الرفع  
فانه عنده مفتقر الى تقدير  
الربط وواحق الاعراب  
والمعنى النصب واذ بانينا  
على الرفع فيحتاج الى تقدير  
ضمير راجع الى المبدل  
منه أى رعان أنفله  
بناء على انه بدل بعض  
أو اشتغال ولا تتعين بدلته  
لذلك بل يجوز ان يكون  
بدل كل من كل فلا يحتاج  
الى تقدير رباط ووالضمير  
في فعلهم لعامرا لان المراد  
به القبيلة ولو قال الحى  
ليكان أحسن لان عامرا  
في البيت مصروف باعتبار  
ارادة الحى اذ لو أراد  
الشاعره القبيلة لنعنه  
من الصرف ومن  
في قوله من الحسن وبعنى  
البديل والمعنى أم كيف  
يجزوني السواى بدل  
الحسن ومثله فى أرضيتم

ست عشرة ومائتين في عشر التسعين (قوله لان رعانهم اللبؤ) الرعان بكسر الراء واسكان  
الهـ مزنة مصدر رعت الناقة على ولدها اذا عطف عليه والبوجلد حوار محشوع على صورته  
(قوله لان في رفعه اخلاء تعطي من مفعول لفظا وتقدير) في الشرح قد يلترم ولا محذور  
فيه لان الفعل المتعدى قد يكون الغرض منه اثباته لفاعله أو نفيه عنه فقط فينزل منزلة  
اللازم ولا يقدر له مفعول وانما ان يقول لم لا يجوز ان يكون الضمير من قوله به عائدا على  
ما لا على البؤ وبه متعلق بـ يعطى على انه مضمن معنى تجود فلا يكون محلى من مفعول مع رفع  
رعان اه وأقول فيه اشعار بجواز عود الضمير من به على البودون ما وفيه نظر لانه يلزم  
خلو الصلة من ضمير يعود على الموصول نعم لو كانت ماصدريه جاز ذلك على ان كلام ابن الشجرى  
انما هو على الظاهر وهو ان يراد بتعطي معناه من غير تضمين وفي حاشية المطول ورعان  
يروى مر فوعا بدلا من ما وجروا بدلا من الضمير المجرور وفيه ومنصوبا على انه مفعول تعطي  
وعلى الاقرب ضمن تعطي معنى تسمع (قوله والجرا أقرب الى الصواب قليلا) لصيرورة الرعان  
الذى هو عطية معمول لا تعطي بواسطة ابداله من الضمير الذى هو معموله بواسطة حرف  
الجرو في التعليق لانه غير محتاج الى تقدير محذوف بخلاف الرفع فانه عنده يقنقر الى تقدير  
الربط (وأقول) الضمير المجرور عائدا الى ما في يحتاج اليه الرعان من الربط على تقدير الابدال  
من ما يحتاج اليه على تقدير الابدال من الضمير (قوله وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير ضمير راجع  
الى المبدل منه) في الشرح هذا مبنى على انه بدل بعض أو اشتغال ولا يتعين ذلك بل يجوز  
ان يكون بدل كل فلا يحتاج الى رباط اه فان قلت يتعين انه بدل اشتغال لان الباء في به  
للاستعانة بناء على ما هو الظاهر من عدم تضمين تعطي والضمير فيه عائدا الى ما الذى تعطي  
العلق مسـتـعينة به هو أنفها فيكون ابدال الرعان من ما بدل اشتغال ذلك فلا يفتقر الرفع  
وحده حينئذ الى الاحتياج الى الضمير بل يشاركه في ذلك الجر على البديل من الضمير لانه  
عائدا الى ما (قوله ما تنقم الحرب الخ) قد يظن ان فى هذه الايات العيب المسمى فى علم القافية  
بالا كفاء وهو اختلافا حرف الروى بما يقاربه فى المنخرج وليس كذلك لان الروى فيها هو  
الياء ولم يختلف وتنقم بكسر القاف وفتحها تنك وه الحرب العوان التى قوتل فيها مرة بعد  
مرة والبازل من بزل البعير اذا انشق نابه وذلك فى السنة التاسعة وربعها بزل فى الثامنة

بالحياة الدنيا من الآخرة وانكر بعضهم ذلك وزعم انها متعلقة بكلمة البديل محذوفه وسيأتى الكلام على ذلك فى محله  
ان شاء الله تعالى ووتظير هذه الحكاية ان ثعلبا كان يأبى الياشى بكسر الراء وتخفيف المنناة التخمية وبالشين المحجة  
ويسمع منه الشعر فقال له الياشى يوما كيف تروى بازالا من قوله ما تنقم الحرب العوان منى \* بازل عامين حديث سنن  
لمنل هـ ذا ولدتى أى تنقم بكسر القاف مضارع تنقم بفتحها والعوان من الحروب التى قوتل فيها مرة كانهم جعلوا الاولى  
بكرها والبازل اسم فاعل من بزل البعير بزل بولا أى انشق نابه ذكر اكان أو أنشى وذلك فى السنة التاسعة وربعها بزل فى الثامنة  
وقال ثعلب المثلى تقول هذا أصبر إليك

هذه المقطعات وهي جمع مقطعة وهي ما نقص عن عشرة آيات ويقال لها أيضا المقطوع وهو الخرافات بتخفيف الراء  
 وضم الخاء المجهة جمع خرافة وهو الحديث الذي لا أصل له قيل وأصل الخرافة ما اخترف أي اجتمى من الفواكه من الشجر ثم  
 جعل اسما لما يتلوهى به من الاحايث ويقال ان خرافة رجل من خرافة استهوته الجن فرجع الى قومه وكان يحدثهم بالباطيل  
 وكانت العرب اذا سمعت ما لا أصل له قالت حديث خرافة وفي الصحاح وخراف اسم رجل من بني عذرة استهوته الجن فكان  
 يحدث بما رأى فكذبوه وقالوا حديث خرافة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وخرافة حق اه قال صاحب  
 الكشف وفي الحواشي عن المصنف يعني الزمخشري المسموع من العرب الخرافات بالتشديد ويجمع أيضا على خرافيف ويروى  
 البيت بالرفع على الاستئناف أي على ان يكون خبر مبتدأ محذوف أي انابازل عامين والجملة استئنافية وهو بانخفاض على  
 الاتباع أي على البدل من الضمير في منى وفيه نظيران هذان بدل من ضمير الحاضر بدل كل وانما يجوز اذا أفاد الاطامة كقوله  
 تعالى تكون لنا عيد الاول ولما واخرنا ثم الاخفش يقول بالجواز مطلقا وعليه يتمشى هذا وهو بالنصب على الجمال من الضمير  
 المذكور فان قلت هل في هذه الآيات العيب المسمى بالا كفاء وهو اختلاف حرف الروي بما يقاربه في المخرج فان الروي في  
 الاولين نون وفي الثالث ميم قلت لان الروي فيها هو الياء ولم يختلف فلا كفاء ولا تدخل أم المنقطة على مفرد ولها قد روا  
 المبتدأ في انما ابل أم شاء فقالوا التقدير بل أهى شاء وانما كان كذلك لانها لا تكون منقطة الا اذا كانت بمعنى بل والهمزة  
 ومن ضرورة ذلك ان يكون الواقع به الهمزة جملة لا مفردا كما أسلفناه في أوائل الكتاب وهو خرق ابن مالك في بعض كتبه  
 اجماع النحويين فقال لا حاجة لتقدير مبتدأ وزعم انها تعطف المفردات كبل وقد رهاها بنا ببل دون الهمزة وقد يعارض هذا  
 الكلام بقوله بعد في بيت المتنبي ١٠٠ واطهر الوجوه ان الاتصال لسلامته من الاحتياج الى تقدير مبتدأ

(قوله انما هذه المقطعات والخرافات) بتخفيف الراء المقطعات جمع مقطعة وهو ما نقص  
 عن عشرة آيات ويقال لها أيضا مقطوع وخرافات بتخفيف الراء الباطيل والا كاذب  
 جمع خرافة وفي الصحاح وخرافة اسم رجل من عذرة استهوته الجن وكان يحدث بما رأى  
 فكذبوه وقالوا حديث خرافة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وخرافة حق والراء  
 فيه خفيفة ولا تدخله الالف واللام لانه معرفة علم الا ان تريد الخرافات الموضوع من حديث  
 الليل اه (قوله لحصول العلم بكون أحدهما) يعني بوجود أحدهما معينا وهو الافتراء وهذا

يكون سدا من خبر اعنسه  
 في وجهه الانقطاع كما زعم  
 عند الجمهور في انما ابل  
 أم شاء وذلك لان قوله عند  
 الجمهور مقتضى لوجود  
 الخلف في لزوم دخول  
 المنقطة على الجمل وقوله

أولا يقتضى عدم الخلاف في ذلك فان قلت اعتبر هناك خلاف ابن مالك فغير بالجمهور وأراد هنا بالاجماع  
 اجماع من عداه فلا تعارض قلت تعبيره بخرق الاجماع يؤذن في الظاهر بالغاء هذا القول ونقله الخلاف ثانيا يقتضى  
 اعتباره بجاء التعارض بحسب الظاهر على ان بعض العلماء ترد في اجماع النحاة هل يكون معتبرا بحيث لا يجوز خرقه كما مر  
 في أول الاف المفردة وهو استبدال بقول بعضهم أي بعض العرب ان هناك لا بلا أم شاء بالنصب عطف على ابل فيتعذر  
 حينئذ تقدير الهمزة والمعروف في هذا المثال قولهم انما ابل أم شاء بالرفع كما مر فان صححت روايته أي رواية ابن مالك التي  
 ذكرها بالنصب فالاولى ان يقدر لشاء ناصب أي أم أرى شاء فبقية المنقطة على مقتضاها من الدخول على الجمل ولا يثبت  
 خروجها عن أصلها بما مر محتمل وقضية تمسك المصنف باجماع النحاة ان المنقطة لا تدخل الاعلى جملة ان يقول فالواجب ان  
 يقدر لشاء ناصب والا فالاولوية تقتضى عند جواز تقدير الناصب وهو خرق الاجماع وذلك محذور عنده فتأمل به في تفسيره  
 قدر تدأم محتملة للاتصال والانقطاع فن ذلك قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهدا أم تقولون على الله  
 ما لا تعلمون قال الزمخشري يجوز في أم ان تكون معادلة أي متصلة بمعنى أي الامرين كأن يكون وهذا الاستفهام على  
 سبيل التقرير أي الجمل على الاقرار وذلك لان علم المستفهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم بوجوه أحد الامرين على التعمين  
 وهو الافتراء حاصل وهذا معنى قوله في حصول العلم بكون أحدهما معينا وهو الافتراء وهذا لا يلائم لكون الاستفهام تقريرا  
 لا تحقيقيا ووجه ظاهر فان حقيقة الاستفهام بالهمزة وأم المتصلة انما تكون حيث يستوى الامر ان في علم المستفهم  
 ويكون السؤال عن التعمين وذلك منتفها كما عرفت ويقع في بعض نسخ الكشاف آخرها بانها المجهة والراء أي حصول  
 العلم بانحر الامرين وهو الافتراء وأما قوله فان يخلف الله عهدا فمقيد بجواب شرط مقدر والتقدير ان اتخذتم

عند الله عهدا فاعلموا ان الله ان يخلف عهده فالجملة الشرطية معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه والاصل ان اتخذتم عند الله عهدا أم تقولون على الله ما لا تعلمون ويجوز ان تكون الفاء سببية فيكون اتخاذ العهد من تبعاعه عدم اخلاف الله عهده فالمنكر ان المجموع لانهم لما قالوا ان تمسنا النار الا اياما معدودة انكر عليهم هذا القول يعني هذا الذي تقولونه لا يكون الابان عاهدتم الله عليه فهو لا يخلف عهده ويؤيده اعادته ان ثم اعلم ان في تسليم المصنف للزخري اجازة كون أم في الآية متصلة اعترافا به لا يلزم في الاستفهام بالهمزة السابقة عليهما ان يكون حقيقيا وهو خلاف ما قرره أولا وقدمه في له منه مواضع ويجوز ان تكون منقطعة اهـ وعليه فالاستفهام في اتخذتم للانكار وفي تقولون للتقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وان شئت فمعنى الجمل على الاقرار وهو من ذلك قول المتنبى احاد أم سداس في احاد \* ليميلتنا المنوطة بالتنادي المنوطة المتعلقة وبالتنادي حذف مضاف أي المتعلقة بيوم التنادي وهو يوم القيامة فان قدرتها أي أم فيه في قول المتنبى ويحتمل عوده الى البيت المتصلة فالعنى انه استطال اليلة فشك واحدة هي أم ست اجتمعت في واحدة وهذه الجملة الاستفهامية في محل مفعول مقيس بالجار وشك وهو العامل معلق عن العمل اذ هو فعل قاي والمعنى فشك في وحدتها وتعدد هاهنا العدد الخاص فوطاب التعمين وهذا من تجاهل العارف كقوله وكان الاحسن ان لو قال كقولها لان الشعر لامرأة وهي ليلى بنت طريف الخارجية ترى أخواها حين قتله يزيد الشيباني ١٠١ ووجه التذكير انه أراد كقول من قال

تعليل لسكون الاستفهام تقدير يا وفي بعض نسخ الكشاف لحصول العلم بكون آخرهما بالخاء المعجمة والراء وهو ظاهر (قوله احاد أم سداس الخ) هذا البيت مطع قصيدة للمتنبى والمنوطة المتعلقة والتنادي مصدر تنادوا والذنادي بعضهم بعضهم باصله التنادي بالياء حذف لدلالة الكسرة عليها (قوله أيا شجر الخابور الخ) هذا البيت لليلى بنت طريف الخارجية ترى أخواها وبعده فتي لا يجب الزاد الامن التقي \* ولا المال الامن قنابوسوف وفي الصحاح الخابور بالمعجمة موضع من بلاد الشام (قوله ويكون تقديم الخبر وهو احاد على المبتدأ وهو ليميلتنا تقديمها واجبا) قال ابن الصائغ هلا جعل كل شيء في موضعه فاعرب احادا مبتدأ وليياتنا خبره وسوغ الابتداء بالذكر الاستفهام المقدر والعطف عليها وهذه طريقة سيبويه في نحو من أبوك وكيف حالك وأقول انما لم يجعله كذلك لان طريقة سيبويه انما هي في اسم استفهام منكرة بعده معرفة لاني اسم منكرة قبله ههنا استفهام مقدره وبعده معرفة ولو سلم فالغرض الاخبار عن ليلته لا الاخبار عن واحدة أو ست في واحدة (قوله ثم نظر الى طولها فشك) تقدم ان أم المنقطعة تكون مجرد الاضراب وتكون له مع الاستفهام وبيت المتنبى

يا شجر الخابور مالك مورقا  
كانك لم تجزع علي ابن طريف  
فالا استفهام في قولها مالك للتوبيخ وهو تجاهل مع معرفتها بان الشجر لا يتأثر بموت من مات قال الخنيزبء الدين السبكي لك ان تقول ليست النكتة ههنا ارادة توبيخ الشجر بل النكتة ارادة ايها ان الحزن على المذكور

من الامور العامة حتما لا يختص بها الانسان عن شجر فهو تجاهل وان في ظاهر اللفظ بالتوبيخ لنكتة المبالغة في المدح على جهة العلو بالوجه المستحيل كقوله وأخفت أهل الشرك حتى انه \* لتخافك النطف التي لم تخلق فان قلت هل يرد على المصنف ههنا انه اجاز اتصال أم مع كون الاستفهام المستفاد من الهمزة غير حقيقي فيعارض ما تقدم له أولا كما مر له في غير موضع قلت لا لما سألته من ان الاستفهام مع التجاهل حقيقي بحسب الادعاء وان بيننا على هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل احاد كقوله فاصبحت فيهم آمنا لا ككثير \* أتوني وقالوا من ربيعة أو مضر ويجوز ان يكون تقديم الخبر وهو احاد على المبتدأ وهو ليميلتنا تقديمها واجبا لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس اذ شرط الهمزة المعادلة لام ان يلبأ احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلى أم المبادل الا تخريفهم السامع من أول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدأ أزيد قائم أم عمرو وان شئت أزيد أم عمرو قائم واذا استفهمت عن تعيين الخبر قائم زيد أم قائم وان شئت قائم أم قائم زيد ويجوز قد أسلفنا مناقشة المصنف في ان تقديم مثل ذلك واجب بانص عليه سيبويه في الكتاب من ان ذلك أولوى لا واجب ونص عليه ابن عصفور في المغرب وذكروه الرضى أيضا كما مر ويجوز ان قدرتها منقطعة فالعنى انه أخبر عن ليلته بانها اليلة واحدة ثم نظر الى طولها فجزم بانها ست في اليلة فاضرب في فتكون أم مجرد الاضراب كبل اذ الفرض انه جازم لا شك فلا يجعلها معنى بل والهمزة في أو شك هل هي ست في ليلة أولا فاضرب واستفهم فتكون أم

بمعنى بل والهمزة جميعاً وهو إذا بنينا على هذا الذي قدمناه من انه أخبر أولاً عن ليلته بانها واحدة ثم أضرب جازماً أو شاكاً  
 فلا همزة مقدرة قبل أحادها فرضنا من قصد الاخبار المحض في أول الامر وهو يكون تقديم أحادها على المبتدأ ليس على  
 الوجوب كما كان في الوجه الأول وإذا الكلام خبر لا انشاء وهو أظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج الى  
 تقدير مبتدأ يكون سداس خبر عنه في وجه الانقطاع لان أم المنقطعة لا تدخل الاعلى جملة فيلزم ان يكون التقدير أم هي  
 سداس وهو كالمعنى عند الجمهور في تقدير مبتدأ في ان الأبل أم شاء أي بل أي شيء وقد عرفت ما يتوجه على المصنف في قوله  
 هنا عند الجمهور وهو لسلامته من الاعتراض بجملة أم هي سداس بين الخبر وهو أحد المبتدأ وهو ليلتنا وهو لسلامته  
 من الاخبار عن الليلة الواحدة بانها ليلة فان ذلك معلوم لا شك فيه ولا تحصل به فائدة وفيه نظر فانه انما أخبر عن ليلته  
 بانها واحدة والاخبار صحيح باعتبار ان الليلة لم يرد فيها وذلك ان نعترض الأول وهو الترجيح

بانها واحدة والاخبار صحيح

على تقدير انقطاع أم يحتمل الامرين فإشاري الى الاول بقوله ثم نظر الى طولها فشك بمعنى في انما  
 واحدة فجزم بانها ست ليلال في ليلة فاضرب يعني عن اخباره بانها واحدة اضرباً بمجرد ان  
 الاستفهام وأشار الى الثاني بقوله أو شك هل هي ست في ليلة أم لا فاضرب يعني عن اخباره  
 بانها واحدة واستفهام يعني عن انما ست في ليلة فالاحتمالان اشتركا في الاخبار بان ليلته واحدة  
 وفي الشك بعد ذلك الاخبار واقترقابه في الاحتمال الاول حصل له بعد ذلك الشك جزم بانها ست  
 في واحدة فاضرب عما أخبر به أولاً وأخبر بما جزم به ثانياً وفي الاحتمال الثاني لم يحصل له بعد ذلك  
 الشك أعني شكه في انما ست في واحدة جزم بشئ فاضرب عما أخبر به أولاً واستفهام عما شك  
 فيه ثانياً (قوله وعلى هذا فلا همزة مقدرة) يعني على تقدير يكون أم منقطعة سواء كانت مجرد  
 الاضرب أوله مع الاستفهام لاهزة مقدرة قبها لان أم المنقطعة تأتي مسبوقه بالخبر (قوله  
 ومن الاعتراض بجملة أم هي سداس) فان قلت لم لا يكون المبتدأ المذكور لسداس والمحذوف  
 لاحاد وحيداً فلا اعتراض قلت لان الحذف من الثاني دلالة الاول أكثر من الحذف من الاول  
 لدلالة الثاني وقد ترجم المصنف في الباب الخامس في الخاتمة لذلك فقال اذا دار الامر بين كون  
 المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى (قوله ومن الاخبار عن الليلة الواحدة بانها ليلة) قال ابن  
 الصائغ في عبارته خلل حيث قال اخبار عن الليلة الواحدة بانها ليلة وانما هو اخبار عن ليلته  
 بانها ليلة واحدة وقوله لا فائدة فيه ممنوع لان معنى ليلة واحدة عكس القسم الذي انتقل اليه  
 اه وفي التعليق انما أخبر عن ليلته بانها واحدة والاخبار صحيح باعتبار ان المزد (قوله استعمال  
 احاد وسداس بمعنى واحد وست) في الشرح يحتمل ان المتنبى قصد التقسيم والمعنى الاخبار عن  
 ليلة فراقه للاجبة بانها منقسمة الى واحدة واحدة أي ان كل جزء من أجزائها عبارة ليلة واحدة  
 ثم رأى انها أطول من ذلك فاضرب واستفهام هل هي باعتبار الاجزاء منقسمة الى ست ست في كل واحدة  
 كل واحد من اجزاء الليلة هذا ان جعلت أم منقطعة وان جعلت متصلة فالعنى طلب التعيين  
 لاحد هذين الامرين فلم يخرج العدد المعدول عن استعماله في معناه اه (قوله واستعمال  
 سداس وأكثرهم بأبائها) في الشرح مثل هذا لا يعد لحنا لانه ليس بخارج عن كلام العرب

بالسلامة من الاحتياج  
 الى تقدير المبتدأ في وجه  
 الانقطاع بانها يلزم في  
 الاتصال حذف همزة  
 الاستفهام وهو قليل  
 بخلاف حذف المبتدأ  
 فانه كثير وهو اعلم ان هذا  
 البيت اشتمل على لحنات  
 يقع الحاء وهو جمع لحنة  
 بسكونها واللين هو الخطأ  
 والخروج عن طريقة  
 العرب في استعمال الالفاظ  
 اللحنة الاولى استعمال  
 أحاد وسداس بمعنى واحدة  
 وست وانما بمعنى واحدة  
 واحدة وست ست  
 ويحتمل ان المتنبى قصد  
 التقسيم فالعنى الاخبار  
 عن ليلة فراقه للاجبة  
 بانها منقسمة الى واحدة  
 واحدة أي ان كل جزء من  
 اجزائها عبارة ليلة واحدة  
 ثم رأى انها أطول من ذلك

فاضرب واستفهام هل هي باعتبار الاجزاء منقسمة الى ست ست في كل واحدة  
 واحد واحد من اجزاء الليلة هذا ان جعلت أم منقطعة وان كانت متصلة فالعنى طلب التعيين لاحد هذين الامرين فلم يخرج  
 العدد المعدول عن استعماله في معناه فتأمل وهو اللحنة الثانية استعمال سداس وأكثرهم بأبائها ويخص العدد المعدول  
 بما دون الخمسة ومثل هذا لا يعد لحناً لانه ليس بخارج عن كلام العرب قطعاً لوجود النقل من كثيرين انه من كلامهم  
 ولو كانت مخالفة الاكثرين لحنا لزم ان يكن كثير من العلماء الذين الى ما لم يقل به غير القليل وهذا عن الانصاف بما رحل  
 وهو اللحنة الثالثة بتصغير ليلة على ليلة وانما صغرت العرب على ليلة بزيادة الياء على غير قياس حتى قيل انها مبنية على  
 ليلة كما وقع في قول الشاعر في كل ما يوم وكل ليلة وكذا جمع الليلة على الليالي هو على غير قياس قال في العباب الليل

بناء

واحد بمعنى الجمع واحده ليلية مثل ثمره وغمر وقد جمع على لياي وليائل فزادوا في اللياي باء على غير قياس ونظيره أهل واهال  
 ويقال كان الاصل فيه ايلة فحذفت الالف لان تصغيرها ييلية وقال الفراء ليلية كانت في الاصل ليلية ولذلك صغرت على  
 ليلية قال ومثلها الكيكه للبيضة كانت في الاصل كيكية وجعلها الككاكي **و**وقد يستشكل فيه **ك** أي في بيت المتنبي  
**و**انه جمع بين متناقضين استتالة اليلية وتصغيرها وبهضم يثبت محي التصغير للتعظيم كقوله **ك** أي كقول ابي درضى الله  
 تعالى عنه وكل اناس سوف يدخل بينهم \* **و**ذويهية تصغر منها الانامل **ك** يريد الموت فصغرا لارادة التعظيم وعليه  
 فسقط ذلك الاشكال الوجه الثالث من أوجه أم **و**ان تقع زائدة ذكره أبو زيد في قوله تعالى أفلات تبصرون أم أنا خير ان  
 التقدير أفلات تبصرون أنا خير **و**الظاهر ان هذه الجملة الاسمية استثنائية على تقدير سؤال كأنه لما قال أفلات تبصرون قدر  
 انهم قالوا مات تبصرون فقال أنا خير **و**والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية **ك** بجم مضمومة فهززة مفتوحة فتناة تحتية  
 مشددة فهاء تأنيث **و**ياليث شعري ولا منجبان الهرم \* أم هل على العيش بعد الشيب من ندم **ك** فان الجملة الاستفهامية  
 في محل نصب بشعري على ان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل أي ياليث شعري بهذا الامر ثابت كما يقوله الرضى أوفى محل  
 رفع على انها اخبر ياليث والشعر بمعنى المشعور كما يقوله ابن الحاجب وأما الالية فلامعنى لادعاء الزيادة فيها مع امكان جعلها  
 متصلة أو منقطعة كما مر فلذلك لم يجعل الزيادة ظاهرة فيها كما جعلها في البيت كذلك الوجه **الرابع** **ك** من أوجه أم  
**و**ان تكون للتعريف نقلت **ك** هذه اللغة عن طي وعن جبر وانشدوا **ك** لبعض الشعراء الطائيين

**و**ذاك خليلي وذوي اصلى \*  
 برى ورائي باسمهم وامسلة **ك**  
 ذو موصول عند أهل  
 هذه اللغة وهو هنا بمعنى  
 الذي وامسلة بفتح السين  
 المهمله وكسر اللام واحدة  
 السلم وهي الجارة وانشدوا  
 أيضا لبعض طي  
 أن شمت من نجد بريقا نالقا  
 تبيت بليل ام أرمدا عتاد  
 أولقا  
 شمت نظرت ونجد من

بناء على ما نقله كثيرون من الأئمة ولو كانت مخالفة الأكثرين لما نزل ان يلحن كثير من  
 العلماء الذاهبين الى ما لم يقل به غير القليل اه وأقول انما سمي المصنف هذا الخناني قوله  
 الخنات على سبيل التغليب لوقوعه مع الخنتين لانه لحن حقيقة (قوله ساعدة بن جؤية)  
 ساعدة في الاصل اسم للاسد وجؤية بضم الجيم وفتح الهمزة وتشديد المثناة التحتية اسم أم هذا  
 الشاعر وهو في الاصل تصغير جؤية قال في الصحاح والجرؤة مثال الجموعة لون من ألوان  
 الخيل والابل وهي حرة تضرب الى السواد (قوله ذاك خليلي الخ) ذو عند أهل هذه اللغة  
 موصول بمعنى الذي وامسلة بفتح السين وكسر اللام واحدة السلام بكسر السين وهي الجارة  
 (قوله وفي الحديث ليس من امبرام صيام في ام سفر) أخرج هذا الحديث أحمد في مسنده  
 والطبراني في الكبير من حديث كعب بن عاصم ورجاله رجال الصحاح قال الأزهرى والوجه  
 ان لا يثبت الالف في الكتابة لانها ميم جمعت كالالف واللام (أل) (قوله أحدها ان يكون  
 اسما موصولا بمعنى الذي وقروعه) في حاشية التقطازاني وظاهر كلامه بهنى الرخشري بل

بلاد العرب وهو خلاف الغور والغور هنا تامة وكل ما ارتفع عنها الى أرض العراق فهو نجد و بر بقا تصغير برق وتالق باع  
 والاولق شبه الحفون **و**وفي الحديث ليس من امبرام صيام في ام سفر كذا رواه الفري **ك** بفتح النون وسكون الميم ابن تولى بثمانة  
 فوقية مفتوحة فواو ساكنة فلام مفتوحة فباء موحدة **و**رضى الله تعالى عنه **ك** قال في الكشاف هو صحابي روى عنه يزيد بن  
 الشخير وان لم يكن لم يسم في الكتابين بهنى الصححين **و**وقيل ان هذه اللغة مختصة بالاسماء **ك** أي تختص بها الاسماء **و**التي  
 لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس **ك** بالنون **و**ولباس **ك** وادخل المصنف الباء على المقصور  
 عليه على خلاف الشائع كما تقدم **و**وحدكي لنا بهض طلبة اليمن انه سمع في بلادهم من يقول خذالرح **ك** فلم يدخلها مع الراء لانها  
 مما يدغم فيه لام التعريف **و**واركب امفوس **ك** فادخلها مع الفاء لانها لا تدغم في الام التعريف **و**ولعل ذلك لغة لبعضهم  
 لا لجمعهم الا ترى الى الميت السابق **ك** فانه ادخلها فيه على السين وهي مما تدغم فيه اللام **و**وانما في الحديث داخله على  
 النوعين **ك** ما لا تدغم فيه اللام وهو الباء وما تدغم فيه وهو الصاد والسين **و**ال على ثلاثة أوجه أحدها ان تكون اسما  
 موصولا بمعنى الذي المراد به واحد مذكر **و**وقروعه **ك** من الاثنين والجماعة لذكر كان ذلك أولونث والدليل على  
 اسميتها رجوع الضمير اليها في السبعة نحو الامرور به زيد والصاربها انا هند فان قيل انما يرجع الضمير الى الموصوف المقدر  
 أي الرجل الامرور به والمرأة الصارب انما لا الى الالف واللام قلت حذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها الا في الضرورة  
 كما ستعرفه في أواخر الكتاب ان شاء الله تعالى



وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين **و** وهذا ليس في كل موضع كما يعطيه ظاهر كلامه وإنما هو إذا لم تكن اللام للعهد أما إذا كانت له كما في قولك جاءني ضارب فأكرمته الضارب فلا كلام في حرفيتها ولا خلاف كذا قال الرضي وإنما لم تكن صلة الالف واللام الاسم فاعل أو مفعول لأنهم ساروا وهما واقفة للالف واللام الحرفية في نحو الرجل لفظا ومعنى أما لفظا فواضح وأما معنى فلأنه التعريف مثل اللام الحرفية فلما وافقتا قصدوا أن لا تدخل الالف على المفرد للشبهة المذكورة هكذا قال ابن الحاجب رحمه الله وفيه نظر لأن ال الحرفية معرفة لما دخلت عليه من الاسم والاسمية موصولة معرفة بصلتها الداخلة هي علم باعتبار ما فيها من العهد كما هو الصحيح في تعريف الموصول فإن أحدهما من الأخرى بحسب المعنى **و** قيل والصفات المشبهة **و** يعني أن بعضهم أجاز وصلها بالصفة المشبهة كما أجاز الكل وصلها باسم الفاعل واسم المفعول **و** وليس **و** هذا القول **و** يشي أن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل **و** لدلالتها على الحدوث وهو مناف للعرض المصوغة هي له **و** وهو هذا **و** الذي ذكرنا من عدم التأويل بالفعل **و** كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق **و** وما ذاك ١٠٤ إلا لأن اسم التفضيل لا يؤول بالفعل **و** وقيل هي في الجمع حرف تعريف **و**

وهو مذهب الاخفش **و** ولو صح ذلك لانتعت من أعمال اسمي الفاعل والمفعول **و** بمعنى الحال أو الاستقبال لوجود المبدله عن مشابهة الفعل **و** كما منع منه التصغير والوصف **و** واللازم باطل فإنها لا تمنع من أعمالها نحو جاء الضارب الآن زيدوا المعطى غدا ينارا وللقائل بحرفيتها ان ياتزم منع الأعمال مع وجودها ويجعل انتصاب المنصوب بعد اسم الفاعل أو المفعول المحلى بها مثلا كما في المثالين

صريحه في المفصل ان اللام في الذي حرف تعريف وان اللام التي تعد من الموصولات هي تلك اللام التي كانت في الذي لانها تعد أسماء لأحرف لانها بمنزلة الذي لا يكونه تخفيفا والجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات ليست منقوصة الذي بل اسم موضوع برأسه الزم دخول الاسم اكونه في صورة حرف التعريف وظهر اعرا به في ذلك الاسم فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم (قوله وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين) في الشرح هذا إذا لم تكن للعهد أما إذا كانت له كما في قولك جاءني ضارب فأكرمته الضارب فلا خلاف في حرفيتها على ما صرح به الرضي وأقول وهذا أيضا إذا لم يكن اسم الفاعل والمفعول بمعنى الثبوت كما مؤمن والصانع بل كان بمعنى الحدوث كما يشير إليه قوله قبل والصفات المشبهة وليس بشي لأن الصفات المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل وقد صرح بذلك التفتازاني في المطول وقال ان كلام صاحب الكشاف والمفتاح ينصح عن ذلك في غير موضع (قوله وذلك دليل على انها ليست حرف تعريف) في التعليق اما دخولها على الجملة فظاهر في الدلالة على انها ليست حرف تعريف لانه لا يدخل الالف على اسم مفرد واما دخولها على الظرف فلا يمنع كونها حرف تعريف ويحتمل ان يقال مراده بالظرف المضاف الواقع في الشاهد الذي أنشده فيمتنع حينئذ كونها أداة تعريف لا ممتناع مجامعها للمضاف اه وأقول بل المراد بالظرف في قوله وور بما وصلت بظرف الطرف التام الذي بمعنى الجملة ودخولها عليه يمنع كونها حرف

بفعل مقدر لا بشي منها **و** وقيل موصول حرفي وليس بشي لان التأويل **و** مع صلته **و** بالمصدر **و** تعريف كما هو الشأن في كل موصول حرفي وقد يقال بل يمكن التأويل بالمصدر على ان يكون في الكلام الواقعة هي فيه حذف فالتقدير في مثل جاء الضارب جاءه ذو الضرب **و** وور بما وصلت **و** قليلا **و** بظرف أو جملة اسمية أو فعلية فهذه مضارع وذلك دليل على انها ليست حرف تعريف **و** كما يقول الاخفش ووجه الدلالة حيث تدخل على الجملة واضح لان حرف التعريف لا يدخل الالف على اسم مفرد واما دخولها على الظرف فلا يمنع كونها حرف تعريف ويحتمل ان يقال مراده بالظرف ما كان مضافا وهو الواقع في الشاهد الذي ينشده فيمتنع حينئذ كونها أداة تعريف لا ممتناع مجامعها للمضاف **و** فالاول **و** وهو دخولها على الظرف **و** كقوله من لا يزال شاكر على العمة \* فهو حريصة ذات سعة **و** أي على الذي معه وحر بالحاء المهملة أي خليف وجدير **و** والثاني **و** وهو دخولها على الجملة الاسمية **و** كقوله من القوم الرسول الله منهم \* لهم ذانت رقاب بني معد **و** ذانت خضعت ولا يقال يحتمل كون ال هنا زائدة فتكون الجملة في محل جر صفة للقوم لان ال فيه جنسية فدخولها انكرة في المعنى أو في محل نصب على الحال نظرا الى صورة التعريف لاننا نقول القوم الذين رسول الله منهم معينون مهودون فانظاها فيه ارادة العهد والاصل عدم الزيادة فانظاها ان موصولة كما قال المصنف **و** والثالث **و** وهو دخولها على الفعلية

ذات المضارع **يقوله** يقول الخناو ابغض الجهم ناطقا \* الى ربنا صوت الجمار يجده **الخنا** اللفظ القبيح ويجده بالادال المهملة من قولك جدته **ه** أى سمجته وحسبته وذلك ان الجمار اذا حبس كثر تصويته وعلانيته وأما اذا جعل من الجده الذى هو قطع الانف أو الاذن أو الشفة فلا يظهر له معنى وحكى الجوهرى فى التجديع الذى هو بمعنى السحن اعجام الادال أيضا **و** الجيم خاص بالشعر خلا فلا خفش وابن مالك فى الاخير **و** وهو دخوله على الفعلية التى فعلها مضارع وأنشد ابن مالك على ذلك أبياتا أخرى وان ذلك ليس بضرورة فيها تمكن الشاعر من ان يقول صوت جمار يجده ثم صنع مثل ذلك فى سائر الايات التى أنشدها وهذا من رحمه الله تعالى ببناء على تفسيره للضرورة بانها ١٠٥ مالا مندوحة للشاعر عنه وهو

رأى يفضى الى عدم تحقق  
الضرورة لان الشعراء  
قادرون على تغيير التراكيب  
والايمان بالاساليب المختلفة  
وقلما يتحقق تركيب معين  
لامندوحة لهم عنه وكيف  
وهم أمراء الكلام وفرسانه  
المقتصدون على ركوب  
الطرق المتغيرة فى التعبير  
عن المعنى الواحد وأيضا فلا  
يلزم الشاعر تخيل جميع  
العبارات التى يمكن أداء  
المقصود بها فقد لا يحضره  
فى وقت النظم الاعبارة  
واحدة تحصل غرضه  
فيكتفى بها ولو فتح هذا الباب  
لانسح الخرق وأمكننا فى  
كل ما يدعى انه ضرورة ان  
ندعى انه أمر اختياري  
لتمكن الشاعر ان يأتي بغير  
العبارة ويعين تركيبا آخر  
يتم الوزن به وهذا أسهل  
على من له محاولة انظم  
الشعر ولا يكاد يعوزه ذلك  
فى جميع الاشعار وأغالبها  
وقد فسر الأئمة الضرورة

تعريف كما يمنع ذلك دخوله على الجملة (قوله صوت الجمار يجده) هذا بضع بيت وهو  
يقول الخناو ابغض الجهم ناطقا \* الى ربنا صوت الجمار يجده  
والخنايا المجمة والنون والقصر اللفظ القبيح والنطق التكلم بالحروف المفهومة والمراد به هنا  
خروج الصوت من فم الحيوان وفى الصحاح جمار يجده مقطوع الاذن واما قول ذى الحذق  
الظهوى  
أنانى كلام الثعلبي بن ديسق \* فى أى هذا وويله يتنزع  
يقول الخناو ابغض الجهم ناطقا \* الى ربنا صوت الجمار يجده  
فان الاخفش يقول أراد الذى يجده كما يقول هو الضرب بك يريد الذى يضربك وقال  
ابن السراج لما احتاج الى رفع القافية قلب الاسم فعلا وهو من أقيح ضرورات الشعراء انتهى  
وابن ديسق فارس مشهور من فرسان العرب فى الجاهلية ويقال تنزع اليه بالشروى  
بمعنى ورجل نزع أى سريع الى الثمر والغضب وفى الشرح ويجده بالادال المهملة من قولك  
جدته أى سمجته وذلك ان الجمار اذا حبس كثر تصويته واما اذا جعل من الجده الذى  
هو قطع الانف أو الاذن أو الشفة فلا يظهر له معنى (قوله خلا فلا خفش وابن مالك  
فى الاخير) فانهم أجازوا دخول ال اسمية فى السمة على المضارع ولم يقصر ذلك على الشعر  
وبنى ابن مالك ذلك على ان الضرورة مالا مندوحة للشاعر عنه والشاعر هنا مندوحة  
بان يقول صوت جمار يجده وفى الشرح وهو ذى يفضى الى عدم تحقق الضرورة داء أو غالبا  
لان الشعراء قادرين على تغيير التراكيب والايمان بالاساليب والخيار فى تفسير الضرورة  
عندهم ما لم يرد الا فى الشعر وذلك أعم من أن يكون للشاعر عنه مندوحة أو لا انتهى  
والاخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الامام النحوى البصرى ذوالتصانيف الجليلة  
وهو الاخفش الأوسط أخذ النحو عن سيبويه وكان أكبر منه سننا وزاد فى العروض بحر  
المتدارك وكانت وفاته سنة خمس عشرة ومائتين وقيل سنة احدى وعشرين ومائتين  
والاخفش هو الصغير العينين مع سوبع بن وهب والاخفش ثلثة هذا والاخفش الأكبر  
وهو أبو خطاب عبد الحميد بن عبد الحميد أخذ عنه سيبويه وأبو عبيدة والثالث الاخفش  
الاصغر وهو على بن سليمان بن الفضل روى عنه المبرد وثعلب وغيرهما ولم يكن متسعا فى  
علم النحو ولا صنف فيه وتوفى سنة خمس عشرة وقيل ست عشرة وثلاثمائة فجاء ببغداد وابن

بغير ما ذكره فقالوا هى ما لم يرد ارتكابه الا فى الشعر وذلك أعم من ان يكون  
للشاعر عنه مندوحة أو لا ثم قد ينقض قوله ان الجميع خاص بالشعر بما حكاه بعضهم من ان رجلا أقبل فقيل ها هوذا فقال  
ذلك العربى نعم اها هوذا **الثنائى** من أوجه أل الثلاثة **و** ان تكون حرف تعريف وهى نوعان عهدية وجنسية وكل منهما  
ثلاثة أقسام فالعهدية اما ان يكون محجوبا **الذى** دخالتى عليه **و** معهودا **الذى** أى حصه من الحقيقة معهوده بين  
المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلانا اذا أدركته واقبته **و** ذكرى **الذى** بكسر الذا لنسبة الى  
الذكر غير القابى **و** نحو كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح فى زجاجة الزجاجة

كانها كوكب دري ونحو اشترت فرسائم بعث الفرس وعبرة هذه أي الامر الذي تعتبر به وتعتبر بعني علامتها بان يسد  
 الضمير مسدهام مع مصحوبها أي ألا ترى انه يصح ان تقول في المثال الاخير اشترت فرسائم بعته فسد الضمير مسد الفرس وكذا  
 الكلام في تلك الآيات وقد يورد على ذلك قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما ما صلحا والصلح خير فان أل في الصلح  
 دخلت على لفظ تقدم ذكره والضمير يسد مسدهام مع مصحوبها اذ يصح ان يقال وهو خير ومع ذلك ليست الاداة فيه عهدية  
 بل هي للاستغراق ولهذا يستدل بها على خبرية كل صلح سواء كان بين الزوجين أو غيرها وجوابه اننا نتخلى على هذا التقدير صحة  
 حاول الضمير محلها مع مصحوبها اذ الاصل مساواة الضمير لرجعه قالوا والمعهود قد تقدم ذكره صريحا كافي المثل المتقدمة  
 ويسمى العهد الخارج الحقيق وقد يتقدم كناية ويسمى العهد الخارج التقديري كافي قوله تعالى وليس الذكركالانثى فالانثى  
 اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في وضعها أنثى والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب اني نذرت لك ما في بطني محررا  
 فان لفظه ما وان عمت الذكور والاناث لكن التحريم وهو ان يعتق الولد لميت المقدس انما كان للذكور دون الاناث والمعنى  
 وليس الذكركالانثى التي طلبت كالانثى التي وهبت لها فان قلت فترد هذه الآية اذن على المصنف لان اللام في الانثى للعهد الذكري  
 ولا يصح حاول الضمير محلها مع مصحوبها ١٠٦ اذ يمنع كهي على الفصح حسبما تقر في محله قلت العلامة لا يجب انعكاسها

انما يجب اطرادها بمعنى  
 انها كل ما وجدت وجد  
 ماهي علامة عليه كال التي  
 هي من علامات الاسم  
 وهنا كذلك حيثما وجد  
 سد الضمير مسدهام مع  
 مصحوبها حكمنا بانها للعهد  
 الذكري ولا يحكم عند فقد  
 هذه العلامة بانها ليست  
 له على انه لو سلم وجوب  
 الانعكاس لم يرد لان امتناع  
 الانبان بالضمير في هذا المحل  
 لما منع خاص وهو كون  
 الجار كافوا الافلامع من  
 سد الضمير لوجر بغيرها  
 فقيل مثلها هو أو معهودا

مالك هو الامام الجليل أبو عبد الله الطائي ولد ببحران من الاندلس وقدم دمشق وتصدر  
 بها الاقراء العربية وقدم حاب أيضا وتصدر بها واشتهر بعقله بفقته الشافعي وكان كثير العبادة  
 حسن الصمت أخذ عنه جماعة منهم النووي ولد سنة احدى وستمائة وقيس سنة ستمائة وتوفي  
 بدمشق ليلة الاربع ثاني عشر شعبان سنة احدى وستمئة (قوله وعبرة هذه ان  
 يسد الضمير مسدهام مع مصحوبها) في التعليق وقد يورد عليه قوله تعالى وليس الذكركالانثى  
 فان أل في الانثى للعهد الذكري ولا يصح حاول الضمير محلها مع مدخولها اذ يمنع ان يقال  
 كهي على الفصح وجوابه ان امتناع ذلك بخصوصية كون الجار كافوا الافلامع  
 من سد الضمير لوجر بغير كاف فقبل مثلها (قوله وفيه نظر لانك تقول اشاتم رجل بحضرتك  
 لا تشتم الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكر) قال ابن الصائغ النقض بلا تشتم الرجل أخذه  
 من كلام ابن مالك في شرح الكافية ثم قال ولعل ابن عصفور قصه بدال التي للحضور ما يكون  
 معها لفظ دال على الحضور ونحو اسم الاشارة ولفظ النداء ولفظ المفاجأة ومادة اللفظ في الآن  
 (قوله ولان التي بعد اذ ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم) قال ابن الصائغ وجوابه ان  
 الحضور فيه محكي نظير الحضور في اسم الاشارة في هذا من شيعته وهذا من عدوه انتهى  
 وأقول كيف يكون هذا جوا بالمصنف وهو لم ينف الحضور مطلقا وانما في الحضور حالة  
 التكلم (قوله ولان الصحيح في الداخلة على الا ان انما زائدة) في الشرح يحتمل ان يكون ابن

ذهنياً والمراد به ما يتفرد المتكلم بعرفته كما ان المراد بالخارجي ما كان السامع يعرفه والافعاله لا يكون عصفور  
 الا في الذهن هكذا قال الشيخ بهاء الدين السبكي وفيه نظر بل المراد بالمعهود الذهني ما يعرفه المتكلم والمخاطب وهو معهود  
 بينهم الكنه لم يتقدم ذكره أصلا ولم يكن حاضر عند التكلم ونحو اذ يما يعنونك تحت الشجرة أو معهودا  
 حضور يما يعرفه المتكلم والمخاطب وهو حاضر عند التكلم قال ابن عصفور ولا تقع هذه الابعاد أسماء الاشارة نحو جاني  
 هذا الرجل أو أي في النداء نحو يا أيها الرجل أو اذا الفعائية نحو خرجت فاذا الاسد أو في اسم الزمن الحاضر نحو الآن اه وفيه  
 نظرا لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكر وهذا ككلام الامام جمال الدين بن  
 مالك في شرح الكافية الشافية وهو لان التي بعد اذ ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم وانما هي لتعريف شيء كان  
 موجودا قبل التكلم فلا تشبه ما الكلام فيه وهو ما كانت لتعريف شيء حاضر عند التكلم وهو لان الصحيح في حال  
 الداخلة على الا ان انما زائدة لانها لازمة ويحتمل ان يكون ابن عصفور لم يقصد ان أل المنطوق بها في الاي التي هي  
 لتعريف الحضور وانما أراد أل التي بنى هذا الطرف لتضمنه اياها وهذا الذي حكى المصنف انه الصحيح هو مذهب الفارسي  
 وقال السيرافي يبنى لشبه الحرف بلزومه في أصل الوضع موضعا واحدا وبقائه في الاستعمال عليه وسائر الاسماء تكون في

أول الوضع نكرة ثم تعرف ولا تبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحروف لا يتصرف فيها قلت  
وهذا ظاهر في ان اللام المذكورة فيه للتعريف ومراده بسائر الاسماء أسماء الاجناس التي يعتمدها التعريف والتعكير  
والاورد جميع المعارف بحسب الوضع الاصلى وهو لا يعرف ان التي للتعريف وردت لازمة بخلاف الزائدة والمثال الجيد للسئلة  
قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وهو قد ذهب قوم الى ان تعريف الذي ونحوه من الموصولات بالاداءة وهي لازمة عند الاكثرين  
فان قلت وايضا قد حكى عن سيبويه ان اللام في البنية لازمة مع كونها للتعريف قلت في الصحاح ويقال لا أفعله بنية ولا أفعله  
البنية لكل أمر لارجعة فيه ونصبه على المصدر وكذا في العباب للصغاني وهو الجنسية اما الاستغراق الافرادوهي التي تخلفها كل  
حقيقة نحو وخلق الانسان في أي كل انسان وضعها في العموم في هذا ظاهر بلا شك ١٠٧ ونحو ان الانسان في خسر

الذين آمنوا والالاستثناء  
من الاول آية شموله  
واستغراقه في اول استغراق  
خصائص الافرادوهي  
التي تخلفها كل مجاز نحو  
زيد الرجل علماء أي  
هو كل رجل باعتبار العلم  
في أي السكامل في هذه  
الصفة في فكل تخلف  
أل في ذلك على سبيل  
المجاز لا الحقيقة وهو منه  
ذلك الكتاب في أي الكتاب  
الكامل في الهداية فكانه  
كل كتاب لاشتماله على  
ما فيها من الهداية على وجه  
البلغ وهذا الذي ذكره  
المصنف في هذا القسم  
يصدق على الاستغراق  
العرفي نحو جمع الامير  
الصاغية أي صاغية ببلده  
أوصاغية مملكته فان كل  
تخلف الاداءة فيه بتجاوز  
وليس اشمول الخصائص

عصفو ولم يقصد ان ال المنطوق بها في الآن تعريف الحضور وانما أراد ال التي بني هذا  
الظرف لتضمنه اياها واقول مع ان ابن الصائغ سبقه الى ذلك فيه نظر اما اول فان الذي  
تضمنه الآن معنى ال لانفسها الذي الكلام فيه واما ثانيا فلان قول ابن عصفو في اسم الزمن  
الحاضر نحو الآن متناول الساعة والحين ولا يراد باللام فيهما الا الملفوظ فكذا الآن (قوله)  
ولا تعرف ان التي للتعريف وردت لازمة فان قلت قد ذهب قوم الى ان تعريف الموصول  
الذي فيه ال بال وهي لازمة قلت انما في المصنف المعرفة عن نفسه لان تعريف بالنون  
ونفيها صحيح لانه لا يرى بذهب ذلك القوم ولو سلم ان يعرف بالثبوت التخيية والبناء للمفعول  
ففيها صحيح ايضا بناء على عدم الاعتماد بذلك القول وعدم الاعتبار به او بناء على تقييد كلامه  
هنالك كلامه في ال الزائدة فيكون مراده ولا يعرف ان التي للتعريف في غير الاسماء الموصولة  
وردت لازمة (قوله) اول استغراق خصائص الافرادوهي التي تخلفها كل مجازا في الشرح  
هذا يصدق على الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغية أي صاغية ببلده أو صاغية مملكته  
فان كل تخلف الاداءة فيه بتجاوز وليس اشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ  
واقول الاستغراق الحقيقي ان يراد كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب اللغة والعرفي ان يراد  
كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب متفاهم العرف كذا في المطول وعلى هذا لم تخلف كل في  
الاستغراق العرفي اللام مجازا وانما خلفتها حقيقة ولو سلم فقد صرح ابن سينا وكثير من  
المحققين بان الغرض من نفسير الشيء قد يكون تمييزه عن شيء معين فيمكن في ما يفيد الامتياز  
عنه وبان التعريفات الناقصة يجوز ان تكون اعم من العرف وكتب الادباء مشحونة بذلك  
(قوله) ومنه ذلك الكتاب أي ومما اللام فيه لاستغراق خصائص الافراد الكتاب من قوله  
تعالى ذلك الكتاب وهو هذا على انه خبر ذلك وأن اللام فيه ليست للعهد (قوله) وقولك والله  
لا تزوج النساء أو لا لبس الثياب ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما في الشرح ولما منع ان يمنع  
كونها في مثال اليمين الذي ذكره لتعريف الماهية بل هي للاستغراق وما استدل به من  
وقوع الحنث بتزوج واحدة من النساء ولبس واحد من الثياب متمازع فيه فذهب الشافعي

بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغية ببلد الامير أو مملكته دون من عداهم في اول تعريف الماهية وهي التي  
لا تخلفها كل لاحقيقة ولا مجازا نحو وجمعنا من الماء كل شيء حي أي وخلقنا من الماء كل حيوان وظاهر انه ليس المعنى  
انه خلق كل حيوان من كل ماء فلا يصح ان تخلف هنا كل الاداءة لاحقيقة ولا مجازا بل المراد الماهية في نحو  
وقولك والله لا تزوج النساء أو لا لبس الثياب فان المراد فيه الماهية في نحو ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما في أي من  
هذين الامرين حتى لو تزوج امرأة واحدة حنث ولو لبس ثوبا واحدا حنث ولما منع ان يمنع كونها في مثال اليمين الذي  
ذكره لتعريف الماهية بل هي للاستغراق وما استند اليه من وقوع الحنث بتزوج امرأة واحدة ولبس ثوب واحد  
منازع فيه فذهب الشافعي انه لا يحنث الا بثلاثة كما صرح به الرافعي في الطلاق على ما نقله الشيخ بهاء الدين السبكي بناء على  
ان معنى الجمع باق مع اداءة العموم وليس مساويا كما ذهب اليه قوم قال الشيخ بهاء الدين فافظوا على الجمع ولم ينظروا الى

فان الاجناس امور معهوده  
في الازهان متميز بعضها  
من بعض ويقسم المعهود  
الى شخص وجنس  
والالف واللام عند السكاكي  
انما هي لتعريف العهد  
الذهني خاصة واما الجنسية  
والاستغراقية والعهدية  
عهدا خارجيا فكلاهما داخل  
تحت العهد الذهني واستند  
في ذلك الى امر نوزع فيه  
والكلام فيه يطول فن  
أحب الوقوف على ذلك  
فعليه برأيه المفتح  
وشروحه وهو الفرق بين  
المعرف بالهذه التي  
لتعريف الماهية وهو بين  
اسم الجنس المنكرة هو  
الفرق بين المقيد والمطلق  
وذلك ان ذال الف واللام  
يدل على الحقيقة بقيد  
حضورها في الذهن واسم  
الجنس المنكرة يدل على  
مطلق الحقيقة لا باعتبار  
قيد وهو فالحضور معتبر في  
المعرفة في مدلول اللفظ  
غير معتبر في المنكرة وعدم  
الاعتبار غير اعتبار العدم  
وهذا الفرق وقع في الجني  
الذاني لابن أم قاسم وهو في  
الاصول منسوب للشيخ  
شمس الدين الخسر وشاهي  
ووقع في الاشباه والنظائر  
للقاضى تاج الدين السبكي  
كلام أردنا اراده برتمته

انه لا يحنث الا بتزوج ثلاث كما صرح به الرافعي في الطلاق كما نقله الشيخ بهاء الدين السبكي  
بناء على ان معنى الجمع باق مع اداة العموم وليس مساويا كما ذهب اليه قوم قال الشيخ بهاء  
الدين فحافظوا على الجمع ولم ينظروا الى جمع الكثرة حتى لا يحنث الا باحدى عشرة مثلا انتهى  
وأقول ليس القول بان لا يحنث الا بالثلاث قولان للام فيه - ما لا يستغراق والاما حنث  
الاجمع بين النساء وجميع الثياب وانما هو قول بانها للجنسية الجمعية فليتم امل وفي تلويح  
التقاربي في اصول الحنفية والجمع المعرف باللام مجاز عن الجنس وهذا ما ذكره أئمة العربية  
في مثل فلان يركب الخيل و يلبس الثياب البيض انه للجنس لا للقطع بانه ليس القصد الى عهد  
أو استغراق فلو حلف لا يتزوج النساء أو لا يشترى العبيد أو لا يكلم الناس يحنث بالواحد  
لان اسم الجنس حقيقة فيه بمنزلة الثلاثة في الجمع حتى انه حين لم يكن من جنس الرجال  
غير آدم كانت حقيقة الجنس متحققة ولم تتغير بكثرة افراده والواحد هو المتيقن فيعمل به  
عند الاطلاق وعدم الاستغراق الا ان ينوي العموم حينئذ لا يحنث قط ويصدق ديانته  
وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه وعن بعضهم انه لا يصدق قضاء لانه نوى حقيقة لا تثبت الا  
بالنية فصار كانه نوى المجاز ثم هذا الجنس بمنزلة المنكرة يخص في الاثبات كما اذا حلف يركب  
الخيل يحصل البر بركوب واحد وبعم في النفي مثل لا تحل لك النساء أى واحدة ممن فعلى  
هذا الوجه حرف اللام مع - وللدلالة على تعريف الجنس ومعنى الجمعية باق من وجه لان  
الجنس يدل على الكثرة باعتبار انه مفهوم كل لا يمنع شركة الكثير فيه ولقائل أن يقول لم  
لا يجوز أن يحمل على ما يصح اطلاق الجمع عليه حقيقة باعتبار عهديته وحضوره في الذهن  
فتكون اللام مع - مولا والجمعية باقية من كل وجه فالصحيح في اثبات كون الجمع مجازا عن  
الجنس التمسك بوقوعه في الكلام كقوله تعالى لا تحل لك النساء انتهى كلامه فأنت تراه  
كيف صرح أولا بأنه مع نية العموم لا يحنث قط وأشار آخر الى ان الحنث بالثلاث مبنى  
على حمل الجمع المعرف باللام على ما يصح اطلاق الجمع عليه باعتبار عهديته في الذهن ولا يحنث  
ان هذا معنى كون اللام للجنسية الجمعية كما قلنا (قوله وبعضهم يقول في هذه) أى فى ال  
الجنسية التي لا يحنثها كل لا حقيقة ولا مجازا انها التعريف العهد قال ابن مالك في شرح  
الكافية ويلحق بالعهد ما يسميه المتكلمون تعريف الماهية كقول القائل اشترى اللحم فان  
قائل هذا انما يخاطب من هو معناه بقضاء حاجته فقد صار ما بيعه لاجله معهودا بالعلم فهو  
كالمعهود المشاهد انتهى وقال التقاربي في التلويح وفي غيره اللام بالاجماع للعهد  
ومعناه الاشارة والتعيين والتمييز والاشارة اما الى حصة معينة من الحقيقة وهو تعريف  
العهد سواء كان المعهود مذكورا صريحا أو كناية أو لم يكن مذكورا بل كان حاضرا كما في  
صفة المنادى واسم الاشارة أو لم يكن حاضرا بل كان معلوما للمخاطب نحو ركب السلطان  
وأغلق الباب واما الى نفس الحقيقة وذلك قد يكون بحيث لا يفتقر الى اعتبار الافراد وهو  
تعريف الحقيقة والماهية وقد يكون بحيث يفتقر اليه وحينئذ اما ان توجد قرينة البعضية  
كما في ادخل السوق وهو العهد الذهني أو لا وهو الاستغراق فالعهد الذهني - هذا المعنى  
والاستغراق من فروع الحقيقة انتهى (قوله والفرق بين المعرف بالهذه وبين اسم  
الجنس المنكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق) التحقيق ما قاله السيد في حاشية المطول ان من  
يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية مع وحدة لابعينها ويسمى فردا منتشرا الفرق عنده بين

بغالبه الرجال مشهورة بالفرسان مذكورة تصحح الاذهان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي باعتبار وقوعها على الافراد وعلم الجنس الموضوع لها مقصود ايه تمييز الجنس عن غيره من غير نظر الى الافراد هذاهو الذي كان الشيخ الامام يختاره في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس وقد كرت ذلك مبسوطا في منع الموانع وانا فائق بما قاله الوالدرجه الله تعالى غير ان لي فيه زيادة ونقصا ومعه مباحثه اما الزيادة فاني لا اشترط في اسم الجنس اعتبار وقوعه على الافراد وانما اكتفي بملاحظة الواضع عند الوضع للافراد فأقول اسم الجنس موضوع للقدر المشترك بين الصورة الذهنية والخارجية ملاحظا فيه الصورة الخارجية فلان تجعل قول الشيخ الامام باعتبار وقوعها على الافراد ما ذكرناه فلا يكون فيما ذكرناه زيادة ولان تجعل اسم الجنس مشروطا فيه الصورة الخارجية فلا يكون ما في الذهن موضوعا له وهو الظاهر من كلامه غير اننا لا نراه وأما النقص فقوله في علم الجنس انه الموضوع للماهية مقصود ايه التمييز ان عني بقصد التمييز مطلق التمييز فكل موضوع هكذا قصد تمييزه عن غيره وان عني امر آخر فلا بد من بيانه فانما انقض هذا القيد وأقول علم الجنس هو الموضوع للماهية غير معتبر فيه الافراد ثم قال الشيخ الامام تفرع على الفرق الذي ابداه اذا دخلت آل الجنسية على اسم الجنس ساوي علم الجنس وأقول ينبغي على هذا ان لا يدخل على اسم الجنس الالف واللام الجنسية الا اذا صحبها العموم اما اذا اقتضت على أصل الحقيقة فالعني مستفاد قبل دخول ال عليه فلا فائدة له ونظير ذلك قول الشيخ الامام في كل انما لا تدخل على المفرد المعرف باللام اذا أريد بكل من - ما العموم لعدم الفائدة ثم قال ويستنتج من هذا ان علم الجنس لا ينبغي ولا يجمع لان التثنية والجمع انما يكونان للافراد قلت وهذا صحيح فلا ينبغي تثنيته وجمعه الاعلى تأويل وتحصل من هذا ان الواضع بتصور الماهية ثم قد يضع لها من حيث هي وقد يضع لها بقيد تعيينها في الخارج ١٠٩ وقد يضع منها الصورة الحاضرة في ذهنه

وقد يضع لها صورة في الذهن غير مخصص لها بالوضع وقد يضع لها ملاحظا الافراد الخارجية غير مخصص لها بالوضع فهذه خمسة اقسام واسم الجنس عندي منها الخامس وعلم الجنس

هذا المعرف وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت أسدا وهو ان أسدا موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على أصل وضعه واسامة والمعرف بالهذه موضوعان للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقا على الواحد فاعلم ان أريدت الحقيقة وزم من الاطلاق عليها باعتبار الوجود التعدد ضمنا وامام يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي فعنده كل من اسم الجنس وعلم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما افترقا من حيث ان علم الجنس يدل

الرابع وكان الخسر وشاهي يقول علم الجنس الموضوع لها بقيد الشخص الذهني واسم الجنس الموضوع لها بدون ذلك القيد فجعل علم الجنس الصورة الثالثة مما ذكرناه واسم الجنس الصورة الاولى وكان يتبع بهذا الفرق واعترض عليه الشيخ الامام بانه ينبغي ان يشترط ان يكون الوضع لصورة ذهنية واحدة لان العلم انما يكون كذلك وحينئذ لا يصدق على غيرها من الصور قال وبهذا نفسه ففرقة لان اسامة ونحوه من اعلام الاجناس لا يختص بواحد قال فان أخذ في وضعه للصورة الذهنية ما يشبهان الصور او المنتزع من بينها ساوي الوضع الخارجي فكيف يجعل أحدهما علما والآخر نكرة قال فالحق ان العلم انما يكون موضوعا للشخص واحد لا تعدد فيه وانما العرب أجرت على اسامة ونحوه حكم الاعلام واعلمهم شبهوا الصورة الذهنية وان اختلفت بالصورة الواحدة فيتم ويصح ما قاله الخسر وشاهي قلت ان تم هذا الوجه فلا يتم من جهة قوله بقيد الشخص الذهني فانه صريح في ان الوضع لصورة مشخصة في الذهن اخص من سائر الصور وقول الشيخ الامام ان العلم انما يكون لواحد لا تعدد فيه أقول ذلك العلم الحقيقي وهو علم الشخص وهو الموضوع للماهية بقيد تعيينها وتشخصها في الخارج بالنسبة الى واحد معين وليس الكلام فيه انما الكلام في علم الجنس فلم قال انما يكون لواحد معين فان قلت وهل يكون العلم لتعدد قلت قال النحاة في باب غير المنصرف العدل تحقيقي وتقديري وفيه التقديري بأنه الذي اضطررنا اليه حين وجدناهم يعاملونه معاملة المعدول بان منعه من الصرف وأقول على مساق هذا شيأ رأيت ان نحوي عصرنا عبد الله بن هشام رحمه الله تعالى قد يقال على ذلك العلم علمان تحقيقي كزيد وعلم تقديري كاسامة فانما حكمنا بكونه علما حين وجدناهم عاملوه معاملة الاعلام فنعوه من الصرف ومن دخول آل ومن الاضافة وصححوا الابتداء به في قولهم اسامة أجرأ من نعالته وجوز واجبي الحال منه في قولهم هذا اسامة أجرأ من نعالته مقبلا ونعته بالمعرفة دون النكرة ولو لذلك لقضينا بانه نكرة شائع في افراد جنس الاسد فهذه من الاستدلال بالاثر على المؤثر وكذلك مستقلة العدل سواء الى هنا كلامه وعرضه بالشيخ

الامام والده قاضي القضاة تقي الدين السبكي علامة وقته غير مدافع وبعبد الله بن هشام الشيخ جمال الدين مصنف هذا الكتاب الذي نحن في شرحه رحمة الله عليهم أجمعين **ب** تنبيهه قال ابن عصفور أجاز وافي نحو مررت بهذا الرجل كون الرجل نعما وكونه عطف ببيان مع اشتراطهم في البيان ان يكون أعرف من المبتدئ وفي النعت ان لا يكون أعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف وأجاب بانه اذا قدر **ب** الرجل **ب** بيان أي عطف بيان وقد تدرت أل فيه لتعريف الحضور فهو يعيد الجنس بذاته والحضور بدخول أل والاشارة **ب** التامد على الحضور دون الجنس **ب** فيكون ذواللام الحضورية أعرف منهم **ب** اذا الاعتبار **ب** واذا قدر **ب** الرجل ١١٠ **ب** نعنا قدرت أل فيه للعهد فالمعنى مررت **ب** هذا وهو الرجل المهود بيننا فلادلالة فيه

على الحضور **ب** لفقدان ما يدل عليه **ب** والاشارة تدل عليه **ب** بذاته **ب** فكانت أعرف **ب** منه **ب** هذا **ب** قال وهذا معنى كلام سيدي **ب** وقد أعاد المصنف كلام ابن عصفور **ب** هذا في الباب الخامس في الجهة السادسة منه وحكي هناك عن ابن مالك انه قال أكثر المتأخرين يتوهم ان عطف البيان لا يكون الأخص من متبوعه وليس كذلك واستشكل هو أعنى المصنف كلام ابن عصفور حيث أول الرجل الحاضر أو المشار اليه اذا قدر نعنا فقال وفيه نظر لان الذي يؤوله الخويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعنا كمررت بزيدا فاما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسير له قلت

بجوهرة على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب مع هروءة عنده كما ان الاعلام الشخصية تدل بجوهرها على كون الأشخاص معهودة له واما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بجوهرة بل بالآلة (قوله مع اشتراطهم في البيان ان يكون أعرف من المبتدئ) لقائل ان يقول لان لم اشتراطهم ذلك في عطف البيان فقد جعل سيدي بهذا الجملة من قولهم يا هذا اذا الجملة عطف بيان مع ان اسم الاشارة أعرف من المضاف الى ذى الالف واللام وقال التفتازاني لا يلزم في عطف البيان كون الثاني أوضح لجواز ان يحصل الايضاح من مجموعهما واذكر المصنف في الجهة السادسة من الباب الخامس ان ابن مالك قال في نحو مررت بهذا الرجل ان أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ان الرجل نعت والحامل لهم عليه توهم ان عطف البيان يكون أخص من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات ولا يمنع كون المنعوت أخص من النعت وقد هدى ابن السيد الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لانعتا وكذا ابن جني انتهى (قوله وفي النعت ان لا يكون أعرف من المنعوت) لان الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو أعرف فان اکتفى به المخاطب فذال لم يخرج الى نعت والازاده من النعت ما يراذبه المخاطب معرفة (قوله وأجاب بانه اذا قدر بياننا قدرت أل فيه لتعريف الحضور) في هذا الجواب نظر لان مرادهم من ان لا يكون النعت أعرف من المنعوت ان يكون التعريف الطارئ على مدلول النعت من مرتبة أدنى من مرتبة التعريف الطارئ على مدلول المنعوت أو من مرتبة مساوية لها ومرتبة التعريف بالاشارة أعلى من مرتبة التعريف باللام عند الجميع سواء كان التعريف باللام تعريف حضور أو عهد (قوله فالاولى كالتى في أسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة) في الشرح فيه نظر فانها قد تحذف فيقال لذي ولذان ولذين واتى ولا في حكاية في التسمييل وفي كتاب الشواذ لابن محمد عبد السلام المقرئ صراط الذين قرأ أي بن كعب وابن لسيمع وأبور جاء بتخفيف اللام حيث كان جمعا أو واحدا وأقول ان هذا الحذف لقلته وعدم سماعه في باقي الاسماء الموصولة التي فيها أل وهي اللاتي واللواتي واللاه واللاه والواو والواو واللات والاولى لم يعتبره المصنف وقال كالتى في الاسماء الموصولة بصيغة العموم هذا ان أريد بالاسماء الموصولة كل فرد منها وأما ان أريد مطلق الاسماء الموصولة ببناء على ان مثل هذا الجمع لا يطلق الصالح لكل والبعض من غير ظهور في أحدهما على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا طلقت

قد جعل سيدي بهذا الجملة من قولهم يا هذا اذا الجملة عطف بيان مع ان اسم الاشارة أخص من المضاف الى ذى الالف واللام وهو مخالف لما حكاه ابن عصفور **ب** الوجه الثالث **ب** من أوجهه أل الاربعة **ب** ان تكون زائدة وهي نوعان لازمة وغير لازمة فالاولى **ب** وهي الزائدة اللازمة **ب** كالتى في الاسماء الموصولة **ب** نحو الذي والتي وفروعها **ب** على القول بان تعريفها بالصلة **ب** من جهة ما فيها من العهد وذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد انه معلوم عند المخاطب فلا تقول انا الذي أكرم هندا الا لمن تعتقد انه يعلم ان شخصا كرمها وهذا القول هو المختار وقيل تعريف ما فيه أل من الموصولات بها كالذى والتي وتعريف أى بالاضافة وما ليس فيه اضافة النساء

ولأل كمن يكون في معنى ما فيه أو ينقل هذا القول عن الاخفش وعلى الاول فأل فيما هي فيه من الموصولات زائدة  
 لازمة وفيه نظر فانها قد تحذف فيقال لذي ولذان ولذين ولاني ولاني حكاية في التسهيل وحكي عن أبي عمرو ان اعرابيا قرأ  
 صراط لذين وفي كتاب الشواذ لابن محمد عبد السلام المقرئ السلمي صراط لذين قرأ لى بن كعب وابن السميعة وأبو رجاء  
 بتخفيف اللام حيث كان جمعاً أو واحداً وكلاهما في الاعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنصر **بفتح النون** وسكون  
 الضاد المجمة نقل من النصر الذي هو اسم للذهب والنعمان **بضم النون** ١١١ نقل من اسم اللوات واللات

والعزى **بضم العين** لصنين  
 اما اللوات فكانت لتخفيف  
 بالطائف وقيل بتخلة  
 يعدها قرئش وهو في  
 الاصل اسم فاعل من لت  
 يلت فهو مشدد التاء الا  
 انه خفف عند النقل  
 وحكي عن ابن عباس انه  
 قرأها بتشديد التاء واما  
 العزى فمكوه من تأنيث  
 الاعز كانت لغطفان  
 وأول من اتخذها ظالم بن  
 سعد وقيل كانت مرة  
 بعث اليها رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عرفا حرقها  
 أو قطعها قلت في جعل  
 أل في مثل ذلك زائدة  
 لازمة نظيران العلم  
 بالعرض هو مجموع الالف  
 واللام وما دخلت عليه  
 فهي جزء من العلم كالزاي  
 من زيد والجيم من جعفر  
 ومثل ذلك لا يقال فيه  
 انه زائد **بضم** بشرط  
 مقارنتها **بضم** لا تجالها **بضم**  
 أي جعلها أعلاما من

النساء وقوله تعالى والمطافات يترصدن فلان في بينه وبين حذف أل في بعض الاسماء  
 الموصولة على ما لا يخفى وقال ابن الصائغ قوله على القول بأن تعريفها بالصلة يعني وان لم يقل  
 بأن تعريفها بالصلة قال غير زائدة بل معرفة ويقال له وهي لازمة أيضا فان ما ادعيته الآن  
 في الآن انتهى وأقول يعني بما ادعاه في الآن قوله فيه ولا يعرف ان التي للتعريف لازمة وقد  
 قررنا كلامه هناك بما لا يرد عليه هذا الذي ذكره (قوله) وكلاهما في الاعلام بشرط  
 مقارنتها لنقلها في الشرح فيه نظيران العلم بالفرض هو مجموع الالف واللام وما  
 بعدهما فهي كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائد انتهى وأقول بعد تسليم ان العلم  
 بحسب الفرض هو المجموع من أل وما بعده المراد بال الزائدة هي التي لا تدل على تعريف  
 سواء جعلت جزأ من افظ أو دللت على معنى غير التعريف أم لم تدل على شيء أصلا (قوله)  
 كالنصر والنعمان واللات والعزى) النصر في الاصل اسم للذهب ثم نقل الى النصر بن كنانة  
 ابن خزيمه بن مدركة بن الياسر بن مضر والنعمان في الاصل اسم للدم ثم نقل الى النعمان  
 ابن المنذر ملك العرب واللات اسم صنم لم أقف على ما نقل عنه في قرأته بتخفيف التاء وهي  
 قراءة الجمهور قال قتادة كان بالطائف وقال ابن زيد كان بتخلة عند سوق عكاظ واما قرأته  
 بتشديد التاء وهي قراءة ابن عباس ومجاهد وابن كثير في رواية فقال ابن عباس كان رجل  
 بسوق عكاظ يلبس السمن والسويق للبحاج عند صخرة وقيل على حجر فلما مات عبدو ذلك  
 الحجر وسموه باسمه وقيل كان رجل عند ذلك الصنم يلبس السويق ويطعمه للبحاج فسمى  
 ذلك الصنم باسمه فعلى هذا يكون المنقول عنه في التشديد اسم فاعل من اللت ويمكن أن يكون  
 المنقول عنه في التخفيف كذلك لكن بعد تخفيف التاء والعزى في الاصل تأنيث الاعز ثم نقل  
 الى صنم كان لبني كنانة وقيل الى شجرة كانت لغطفان يعبدونها وكانوا بنوا عليها بيتا  
 وأقاموا عليها سدنة فبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فهدم البيت وأحرق  
 الشجرة وهو يقول يا عزى **بضم** كفرانك لا سبحانك اني رأيت الله قد أهانك وتمثيل المصنف  
 بالنعمان لما قارنت أل فيه لنقله موافق لتمثيل ابن مالك به في شرح التسهيل لذلك وقد اعترض  
 عليه بانه مثل به في الخلاصة لما أل فيه للمع أصله وهو ما نقل مجردا من أل وجوابه ان الممثل  
 به لما قارنت أل نقله غير الممثل به لما يقارنه وان كان في اللفظ واحدا وذلك ان الممثل به  
 لما قارنته علم على ملك العرب ابن المنذر ولم يسمع بدونها والممثل به لما يقارنه غير ذلك العلم  
 مما نقل اليه اسم النعمان مجردا عن أل ودخلت عليه للمع أصله (قوله) كالسموع (مثل) اليسع

غير ان تسمعت قبل العلم لغيرها **بضم** كالسموع **بضم** بسين مهملة مفتوحة ولام وهو علم على ابن عاد ياء اليه ودى أحد  
 شعراء الجاسية وهو القائل من قصيدة اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه \* فكل رداء يرتديه جميل وان هو  
 لم يحتمل على النفس ضيها \* فليس الى حسن الثناء سبيل وفي كون هذا العلم من تجل نظر في القاموس انه يطلق  
 على ذباب انخل فانظره وفي دعوى زيادة أل فيه نظر كما **بضم** بشرط مقارنتها **بضم** أي لكونها اعلالا بوضع  
 واضع معين بل لاجل الغلبة **بضم** على بعض من هي له في الاصل كالبيت للكعبة والمدينة لطيبة **بضم** بلاد الهجرة النبوية  
**بضم** والنجم للثريا وهذه في الاصل لتعريف العهد **بضم** ولكنه ليس من قبيل العهد الخارجي الذي يكون بحري ذكر اليهود



قبل واعاها من قبيل العهد الدهني الذي يكون بعلم المخاطب له قبل الذكركر لشهرته فالبيت اشهر استعمله الله في بيت الله لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المدينة النبوية بالنسبة الى غيرها من المدن وكذا النجم لثريا بالنسبة الى غيرها من النجوم قلت وقد يورد على المصنف ان الميوق ويوم الاثنين والنابعة من قبيل ما هو علم بالغلبة مقارن للاداة وقد سمع نزعها حيث قالوا هذا ميوق وهذا يوم اثنين مبار كفيه وقال ونابعة الجعدي بالرملي بيته \* عليه صفيح من تراب مصوب وقد يجاب عن هذا وعمات قدم ايراده على الاسماء الموصولة بان نزع الاداة قليل نادر فلم يحصل به واطاق لزوم مر يدايه الغلبة وفيه نظر **والثانية** وهي غير اللازمة **بوتوعان** كثيرة واقعة في الفصح **ولكنها** متصل من الكثرة بحيث يقاس عليها **بوتوعان** اي غير كثيرة **بوتوعان** وهي الكثرة الواقعة في الفصح هي **بوتوعان** على علم منقول من مجرد **من آل** **بوتوعان** احتراز من نحو **بوتوعان** مضارع شكر صمى به فانه قبل التسمية لا يصلح لدخول آل عليه **بوتوعان** اصله الذي نقل منه ذلك احتراز عما اذا لم يلح الاصل فلا تدخل الاداة عليه **بوتوعان** وعباس وضحاك **بوتوعان** وفضل وليث **بوتوعان** في الحارث والعباس والضحاك **بوتوعان** والفضل والليث بادخال الاداة وليس ادخالها عند اللحن متعين بلح الاصل يقتضى ثبوت حكمه وهو قبل العملية كان يستعمل بالاداة تارة وبدونها اخرى فكذا بعد العملية اذا لحظ الاصل **بوتوعان** يتوقف ١١٢ هذا النوع على السماع الا ترى انه لا يقال مثل ذلك في محمد ومحمد ومحمد ومحمد

فان قلت المسئلة مفروضة فيما اذا كان العلم المجرد منقولاً مما يصلح لدخول الاداة عليه وأجد منقول من مضارع خال من الضمير فلا يصلح للاداة فلا يصلح التمثيل به في هذا المقام قلت لان سلم انه منقول من الفعل بل من اسم التفضيل للفاعل أو المفعول فقد وقع في كلامهم ما يقتضى استعماله بمعنى أكثر مجودية من سائر المجودين فجوز في أحد اسم النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون بمعنى أجل الخامدين وأجل المجودين **بوتوعان** وهي غير الكثرة **بوتوعان** واقعة في الشعر واقعة في شذوذ من النثر فالاولى كالدخلة على يزيد وعمر في قوله باعدام العمر ومن أسيرها **بوتوعان** حراس أبواب على قصورها وقوله رأيت الوليد بن يزيد مبارك **بوتوعان** شديد ابا عبا الخليفة كاهله **بوتوعان** ولا يخفى ان عمر اعلم منقول اذ العمر بالفتح لغة في العُمُر الا انه لا يكاد يستعمل الا في القسم قال الله تعالى اعمر ك انهم اني سكرتهم يعمهون وهو أيضا واحد عمور الاسنان وهو اللحم الذي بينها والعمر أيضا الشنف والنخل الطويل فهذا العلم منقول من أحد هذه الاشياء ولا شك انه صالح للالف واللام فيمكن ان يلح أصله وتدخل عليه الاداة لكن فارق الاول في ان ذلك واقع في السعة وهذا النما وقع في الشعر واعبا الخليفة اجالها جمع عب بالكسر وهو اجل وهذه استعارة تحقيقية شبه أمور الخليفة وما يحتاج اليه فهمان سداد النظر وحسن السياسة والقيام بمصالح الامور بالاجمال الثميلة التي لا ينال الغرض منها الا بعد نقلها من المحل التي هي مطر وحة فيه والكاهل ما بين الكتفين ويقال له الحارك وشدة بحيث يحمل تلك الاعبا كناية عن كفاية المدوح للامامة العظمى وأهليته لها وهـ ذأ أحد خلفاء بني أمية وهو الوليد بن يزيد بن عبد الملك حكى الماوردي في كتاب ادب الدنيا والدين ان الوليد هذا اتقاء يوم في المحصف فخرج له قوله ثم على سور بلده نسال الله السلامة عنيه **بوتوعان** في المحصف وأنشد **بوتوعان** جبار عنيد \* **بوتوعان** جبار عنيد اذا ما جئت ربك يوم حشر \* **بوتوعان** فلم يثبت الا أياما ثم قتل شرفه وعاقر رأسه على قصره ثم على سور بلده نسال الله السلامة

والسوءل بالمهملة والميم المفتوحتين بعدها واوسا كنه فمهمزة اسم لابن عادية بالمد وهو يهودى من شعراء العرب واليسع قال ابن مالك فارت آل فيه ارتجاله وقيل مضارع وسع سمي به ولا ضمير فيه فاعرب ثم نكر وعرف بال وفي الصحاح يسع من أسماء الجهم وقد أدخل عليه الالف واللام وهما لا يدخلان على نظائره نحو **بوتوعان** يزيد ويشكر الا في ضرورة الشعر (قوله) على علم منقول من مجرد صالح لهاصله (قوله) أراد بال مجرد المجرد من آل واحتز بقوله صالح لها من المنقول من فعل نحو يشكر ويزيد فانه لا يصلح الا في الضرورة وأراد بصله المنقول عنه سواء كان مصدرا أو اسم عين أو غيرهما وهو الصفة فالمصدر كفضل واسم العين كنعمان والصفة كحارث (قوله) باعدام العمر الخ) العمر بفتح العين لغة في العمر بضمها الا انه لا يكاد يستعمل الا في القسم وهو أيضا اسم لواحد عمور الانسان وهو اللحم الذي بينها والشنف وهو بفتح المعجمة وسكون النون القرط الاعلى والنخل الطويل نعم والعلم منقول من أحد هذه الاشياء والقصور جمع قصر وهو كل بيت من حجر (قوله) رأيت الوليد الخ) هذا البيت لابن ميادة شاعر متقدم وميادة أمه وقبله

هـ

والعافية ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسوء ما أتت أعمالنا فإما الدخلة على وليد في البيت الثاني وهو الملح الاصل وقيل آل في اليزيد والعمر وللتعريف وانهم المنكر اثم ادخلت عليهم آل في فليست الاداة فيها زائدة كما يشكر العلم اذا اضيف كقوله علاز يدنا يوم النقار اس زيدكم \* بابيض ماضي الشفرتين يمانى والتبايقع النون والقاف الرمل والمراد بالابيض السبب قال الرضى وتعريف العلم المنكر بالاضافة أكثر من تعريفه باللام قال وعندى انه تجاوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمنع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيلصدق يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيدوا حد ومثله قولهم مضر الجراء وانما ر الشاء وزيد الخيل ١١٣ فان الاضافة فيه ليست للاشتراك

المتفق هو ذلك كلامه

وواختلف في الدخلة

على بنات أو بر في قوله

ولقد جنيتك الكؤا وعسا قلا

ولقد جنيتك عن بنات

الأوبر

جنى يعمد الى واحد

تقول جنيت الثمرة أى

قطعها وفي البيت عداه

الى اثنين فاما أن يكون

الاصل جنيت لك ثم حذف

الجار فانتصب المجرور

بالفعل واما أن يكون

ضمته معنى أعطيت فعداه

الى مفعولين والاكؤ جمع

كم وهو نبات معروف يقال

لواحدة كم وللجماعة منه

كأ فبالقاء على غير قياس

وهو من النوادر والعسا قيل

جمع عسقول بضم العين

وهى الكأة الكبار البيض

ويقال لها صممة الارض

وبنات الأوبر كأة صغار

مزغبة على اون التراب

وهو فقيل زائدة للضرورة

همت بقول صادق ان قوله \* وفى على رغم العذول لقائله  
 والوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان تولى الخلافة بعد عمه هشام في ربيع الاخر سنة  
 خمس وعشرين ومائة وكان فاسقامته تكلمها بالشرب والغناء جبارا عنيد فاقسام المسلمون  
 مع ابن عمه يزيد بن الوليد بن عبد الملك المعروف بالناقص لانه لما تولى نقص من أرزاق الجند  
 فأخذ دمشق وكان الوليد بنا حمية تدمر يتصيد ثم جهز واعسكرا اليه فزار بوه وامسكوه  
 وذبحوه وذلك في جمادى الاخرة سنة ست وعشرين ومائة والاعبا جمع عب بكسر الميم  
 وسكون الموحدة بعد هاهزة وهو الجمل والكاهل الحارك وهو ما بين فروع الكتفين  
 قال عليه السلام قيم كاهل مضر وعليها المحمل كذا في الصحاح (قوله علاز يدنا يوم النقالخ)  
 الابيض هنا السيف والماضى القاطع والشفرتان حد السيف واليمان نسبة الى اليمن  
 والالف عوض من ياء النسب فلا تجامعها وحكى سيبويه ان بعضهم يقول يمانى (قوله ولقد  
 جنيتك الكؤ الخ) جنيت الثمرة قطعها والمراد هنا اعطيتك أو جنيت لك فحذف الجار وأوصل  
 الفعل بالمجرور والاكؤ جمع كم وهو نبات معروف يقال لواحدة كم ويجمع معه كأة على  
 غير قياس والعسا قيل جمع عسقول بضم العين وهى الكأة الكبار البيض وبنات أوبر كأة  
 صغار مزغبة على لون التراب (قوله وردة السخاوى) الملقب علم الدين هو المقرئ الكبير  
 شارح المفصل والشاطبية أبو الحسن على بن محمد بن عبد الصمد المصرى السخاوى الملقب  
 علم الدين استغل بالقاهرة على الشاطبي ثم انتقل الى دمشق واشتهر بها وكان الناس فيه  
 اعتقاد عظيم قال ابن خلدكان رأيت بدمشق والناس يزجون عليه في الجامع لاجل القراءة  
 ولا يصح لواحد منهم نوبة الا بعد زمان ورأيت وهو راكب على جمعة يصعد الى جبل الصالحين  
 وحوله اثنان وثلاثة وكل واحد يقرأ فى موضع غير الآخر والسكل دفعة واحدة وهو يرد  
 على الجميع توفي حبه الله بدمشق ثمانى عشر جمادى الاخرة سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة  
 وقد نيف على ثمانين سنة والسخاوى نسبة الى حضا بليدة بالقرية من أعمال مصر وقياسه  
 سخاوى ولكن الناس أطلقوا على سخاوى (قوله لانه قد آمن فيه التنوين) لان آل لا تجامع  
 فلم يسقط الجر من أوبر لان سقوطه من غير المنصرف انما هو للدلالة من أول الامر على ان  
 سقوط التنوين منه لمنع الصرف لاغيره وهذا بناء على ان سقوط الجر من غير المنصرف

١٥ ل لان ابن أوبر علم على نوع من الكأة وهو قد يباهم ثم جمع على بنات أوبر كما قال في جمع ابن عرس بنات

عرس ولا يقال بنو عرس لانه لما لا يعقل وردة السخاوى شارح المفصل وشارح الشاطبية في القراءات السبع وانظنه أول

شارحها وهو بانها لو كانت زائدة لكان وجودها كعدمها وكان يخفضه بالفتحة لان فيه العلمية والوزن وهذا اسم ومنه

بلاشك ومثل هذا محمول على طغيان القلم والافتل هذا الامر الظاهر لا يخفى على اصغر الطالبة فضلا عن امام فاضل لان

آل تقتضى ان ينجر الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة لانه قد آمن فيه التنوين وهو هذا منى على ان المحذوف لمنع الصرف

بالاصالة هو التنوين ثم تبعه الكسر بعدد ضرورة الاسم غير منصرف وهو قول الاكثرين وأيدوه بانه لما لم يكن مع اللام

والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف ليسقط الكسر فظاهر ان سقوطه لتبعية التنوين لبالاصالة وقال قوم المشابهة

غير المنصرف الفاعل حذف الكسر والتنوين معا منع الصرف قال الرضي والاقرب الاول لان الكسر يعود في حال  
الضرورة تابع للتنوين مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر يحذف  
ايضا منع الصرف كالتنوين لم بعد بالضرورة اليه اومع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف  
لان التنوين يحذف لان منع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فأرادوا النص من أول الامر على انه  
لو لم يسقط الاشابهة الفعل لا الاضافة ولا البناء ولا الشئ آخر فخذوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل هذا كلامه  
وفيه العطف بلا بعد الحصر بالنفي والاول فيه كلام من وسياتي ان شاء الله تعالى **ويؤقيل** أل فيه للمع الاصل لان أو برصفة  
يكنس وحسين واحمر وقيل **١١٤** هي فيه **يؤقيل** تعريف وان ابن أو برنكرة كابن اللبون قال فيه مثاهي في قوله

وابن اللبون اذا مال في قرن  
لم يستطع صولة البزل  
القناعيس **١١٤**  
وابن اللبون ولد الناقة اذا  
استكمل السنة الثانية  
ودخل في الثالثة ولز  
شدو الصق والقرن حبل  
يقرن به البعيران والصولة  
الوثوب والبزل بضم الموحدة  
واسكان الزاي جمع بازل  
وهو من الابل ما طلع  
نابه والقناعيس جمع قنيس  
وهو العظيم من الابل  
والنون فيه زائدة ويقال  
حمل قناعس بضم القاف  
أي عظيم الخلق والجمع  
قناعس بفتحها **١١٤** قاله **١١٤**  
أي كون ابن أو برنكرة  
واللام فيه للتعريف  
أبو العباس **١١٤** المبرد ويرده  
انه لم يسمع ابن أو بر ال  
موع الصرف **١١٤** ولو كان  
نكرة صرف اذ ليس فيه

تبع لسقوط التنوين منه لا بالاصالة كما قال بعضهم لانه لو لم يكن تبعه لما عاد في قوله أعد  
ذكرناه ان لان الضرورة انما ترتكب بقدر الحاجة وهي هنا اعادة التنوين لاجل  
الوزن دون الجر (قوله وابن اللبون اذا مال في قرن) ابن اللبون بفتح اللام ولد الناقة اذا استكمل  
السنة الثانية ولز بضم اللام وتشديد الزاي شدو القرن بالقاف وفتحين حبل يقرن به البعيران  
والبزل بضم الموحدة واسكان الزاي جمع بازل وهو من الابل ما طلع نابه والقناعيس جمع  
قنيس وهو العظيم من الابل (قوله ويرده انه لم يسمع ابن أو بر الامتنوع) في الشرح  
يعني ولو كان نكرة صرف اذ ليس فيه الا وزن الفعل فقط اذ هو اسم بالفرض وليس  
وصفا قلت ولا يلزم من كونه لم يسمع الامتنوع الصرف ان لا يكون نكرة فسيبويه يرى في أحمر  
علما ونحوه انه يمنع من الصرف بعد التنكير اعتبار الصفة الاصلية لزوال المانع من اعتبارها  
وهو العلمية وابن أو بر يمكن مثل ذلك فيه فان أو برصفة في الاصل يقال هذا أو برأي كثير  
الوبر فاذا جعل علما منع من الصرف العلمية والوزن واذا نكر منع ايضا اعتبار الصفة  
الاصلية مع الوزن فيمكن ان تكون أل فيه للتعريف نعم ما قاله المصنف يتمشى على رأى  
الاخفش القائل بان مثل أحمر علما اذا نكر بعد التسمية صرف والمبردان لا يلتزمه فلا يتم  
الرد عليه ولا يخفناك ان الاعلام الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان ثم علما  
وحده كوبر وهريرة من ابن أو برو أبي هريرة فلا يستنكر قولنا اذا جعل أو بر علما من جهة  
ان الكلام فيما اذا كان جزءا لم اه وأقول في تخرجه الشارح قول المبرد هذا على قول  
سيبويه في المسئلة الخلافية بينه وبين الاخفش نظر فان تلك المسئلة في اسم وجد فيه  
علمية سابقة كون ذلك الاسم صفة وتأخر عنها كونه نكرة والمبرد لا يرى ان ابن أو بر علم  
في وقت من الاوقات بل يرى انه مع أل معرف بها او بدونها نكرة بل الجواب عن ما رده المصنف  
قول المبردان يقال لا يلزم من كونه لم يسمع الامتنوع الصرف ان لا يكون نكرة لجواز ان  
يكون موع الصرف للوزن والصفة الاصلية فان طر والاسمية على الصفة الاصلية  
لا يخرجها عن كونها علمة تمنع الصرف كسود للعلمية وادهم للبعد وهذا الجواب كما تراه يتمشى

الا وزن الفعل فقط اذ هو اسم بالفرض وليس وصفا قلت ولا يلزم من  
كونه لم يسمع الامتنوع الصرف ان لا يكون نكرة فسيبويه يرى في أحمر علما ونحوه انه يمنع من الصرف بعد التنكير اعتبارا  
للصفة الاصلية لزوال المانع من اعتبارها وهو العلمية وابن أو بر يمكن مثل ذلك فيه فان أو برصفة في الاصل كما مر يقال  
هذا أو برأي كثير الوبر فاذا جعل علما منع من الصرف العلمية والوزن واذا نكر منع ايضا اعتبار الصفة الاصلية  
مع الوزن فيمكن ان تكون أل فيه للتعريف نعم ما قاله المصنف يتمشى على رأى الاخفش القائل بان مثل أحمر اذا نكر بعد  
التسمية يصرف والمبردان لا يلتزمه فلا يتم الرد عليه ولا يخفناك ان الاعلام الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان  
علما وحده كوبر وهريرة من ابن أو برو أبي هريرة فلا يستنكر قولنا اذا جعل ابن أو بر علما من جهة ان الكلام فيما اذا  
كان جزءا علم **١١٤** والثانية **١١٤** وهي الواقعة في شدو ومن النثر **١١٤** كالواقعة في قولهم ادخلوا الاول فالاول **١١٤** أي مترتين

وهو جاء الغفير والجماع من الجم وهو الكثير يقال امرأة جساء المرافق أي كثيرة اللحم على المرافق والغفير من  
 الغفر وهو السرة بمعنى الغفر أي الساترين الكثيرتهم وجه الأرض حذفت التاء جلا للفعل بمعنى الفاعل على الضمير بمعنى  
 المفعول وهو صفة الجاء أي الجماعة الكثيرة الساترة وهو قرأة بعضهم ليجرحن الأعز منها الأدل في قول في هذه المنصوبات  
 كما ازائدة بالجم لان الحال واجب التكبير لان الاصل النكرة والمقصود بالحال تقييد الحكم المستند فقط ولا معنى  
 للتعريف هناك فلو عرف وقع التعريف ضائعا وتلك المنصوبات التي مثل في المصنف جميعها أحوال فيجوز زيادة ال فيها  
 لتجري على ما تقرر في الحال من وجوب تنكيرها على ما عرفت ولا معنى لاقتصار المصنف هنا على هذه القراءة التي حكاهما  
 فقد قرئ أيضا ليجرحن الأعز بالبناء للمفعول وقرأ الحسن وابن أبي عمير ليجرحن بالنون والبناء للفاعل ونصب الأعز  
 والأدل في الزخمرى القراءات الثلاث قال ومعناه خروج الأدل أو إخراج الأدل أو مثل الأدل والتأويل الأول  
 خاص بالقراءة الأولى والثاني والثالثة أيضا والثالث عام للثلاث وقد ذكر المصنف بعض هذا الكلام بقوله  
 في فان قدرت الأدل مفعولا مطلقا على حذف مضاف أي خروج الأدل كما ندره الزخمرى لم يحتاج إلى دعوى زيادة ال في  
 لزوال ما كان محو جالها وهو جعل الأول حالا والله أعلم بحقيقة الحال في تنبيهه كتب الرشيديسلة إلى القاضي أبي يوسف  
 بسأله عن قول القائل فان ترفقي ياهند فالرفق أيمن \* وان تخرفي ياهند فانطرق أشام فان تطلق عزيمة \*  
 ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم الرفق بكسر الراء ضد العنف يقال رفق به

يرفق بفتح الفاء في الماضي

وضعها في المضارع قال  
 الجوهري وحكي أبو  
 زيد رفقت به ورفقت به  
 بمعنى وكذلك رفقت به  
 قال والخرق مصدر  
 أخرق وهو ضد الرفيق  
 وقد خرق بالكسر يخرق  
 خرقا والاسم الخرق  
 بالضم وفي القاموس انه  
 يقال خرق كهرج وخرق  
 ككرم واليمن مأخوذ  
 من اليمن وهو البركة

على قول سيبويه وغيره فلجاء عليه (قوله الجاء الغفير) الجاء من الجم وهو الكثير والغفير  
 من الغفر وهو السرة أي الجماعة الكثيرة الساترة (قوله كتب الرشيديسلة إلى القاضي  
 أبي يوسف) هكذا نذكر هذه الحكاية في المجاميع الأدبية وهي مذكورة في المبسوط وهو  
 كتاب في فقه أبي حنيفة على خلاف هذا وهو ذكر ابن جماعة أن الكسائي كتب إلى محمد  
 بن الحسن فتوى فدفعها إلى فقرتهم عليه ما قول القاضي الامام فيمن قال لامرأته وذكر  
 البيت في كتب محمد جوابه ان رفع ثلاثا تقع واحدة وان نصب ثلاثا لانه اذا رفع ثلاثا  
 فقد تم الكلام بقوله أنت طلاق ثم ابتدأ بالطلاق عزيمة ثلاثا وان نصب ثلاثا فانه قال  
 فان تطلق ثلاثا ثم ابتدأ بالطلاق عزيمة (قوله فان ترفقي ياهند الخ) الرفق ضد العنف  
 يقال رفق بفتح القاف يرفق بضمها وفي الصحاح الخرق مصدر الخرق وهو ضد الرفيق وقد  
 خرق بالكسر يخرق خرقا والاسم الخرق بالضم وفي القاموس خرق كخرق وخرق ككرم  
 واليمن من اليمن وهو البركة والاشام من الشوم وهو ضدها (قوله ولا يكون للجنس الحقيقي)

والاشام من الشوم وهو ضد اليمن وزعم ابن يعين ان في البيت الثاني حذف الفاء من جواب الشرط والمبتدأ أيضا  
 والمعنى فهو أعق وأظلم قلت هذا بناء على ان من شرطية وهو غير متعين في البيت لجواز ان تكون موصولة وتسكن  
 القاف للتخفيف كقراءة أبي عمرو وما يشعر كباسكان الراء وأعق خبر المبتدأ الذي هو من الموصولة فلا حذف ولا ضرورة  
 ولا فتح في قول ما اذا يازمه اذا رفع الثلاث واذا نصبها قال أبو يوسف فقلت هذه مسألة نحو بية فقهية ولا آمن الخطأ ان  
 قلت فيها رأي فأثبت الكسائي وهو في فراشه فسألته فقال ان رفع ثلاثا طلقت واحدة في يقال طلقت المرأة بفتح اللام  
 تطلق بضمها هي طالق وطالقة أيضا قال الاعشى \* اجارتنا بيني فانك طالقة \* قال الاخفش ولا يقال طلقت بالضم كذا  
 في الصحاح في لانه قال أنت طالق ثم أخبر ان الطلاق التام ثلاث وان نصبها طلقت ثلاثا لان معناه أنت طالق ثلاثا وما  
 بينه واجله معترضة في كتب بذلك إلى الرشيديسلة فأرسل إلى مجوارز فوجهت به إلى الكسائي اه ملخصا وفيه دليل على  
 انصاف أبي يوسف وورعه ومكارم اخلاقه رحمه الله تعالى ورضي عنه فيقول ان الصواب ان كلام من رفع والنصب محتمل  
 لوقوع الثلاث ولو وقع الواحدة اما الرفع فلان في الطلاق اما لجزء الجنس كما تقول زيد الرجل أي هو الرجل المعتد  
 به واما المهد لذكرى مثلها في فعضى فرعون الرسول أي وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث ولا يكون للجنس الحقيقي  
 وهي التي تخلفها كل حقيقة في ثلاث يلزم الاخبار عن العام وهو الطلاق المراد به كل طلاق في الخاص وهو ثلاث الذي  
 هو فرد من افراد ذلك العام في كما قال الحيوان انسان وذلك باطل اذ ليس كل حيوان انسانا ولا كل طلاق عزيمة وثلاث

وهذا من عطف الجمل ولو نصب عزيمة وثلاث لجاز وكان من عطف المفردات **فوقه** على العهدية يقع الثلاث **بمعنى** وهذا الوجه  
فان الكسائي **يقول** على الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي واما النصب فلانه محتمل لان يكون على المفعول المطلق وحينئذ  
يقضى **بمعنى** النصب على ذلك **بمعنى** وقوع الثلاث اذ المعنى فانت طالق ثلاثا **كقوله** كما قال الكسائي **بمعنى** اعترض **بمعنى** ولا معنى اثم هنا  
والاحسن ان لو قال واعترض **بمعنى** ما يقوله والطلاق عزيمة **بمعنى** محتمل لان يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة وحينئذ  
فلا يلزم وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق عزيمة اذا كان ثلاثا فانما يقع ما نواه **بمعنى** وفيه نظر اما اول فلان الكلام محتمل  
لوقوع الثلاث على التقدير الذي ١١٦ ذكره بان تجعل آل للعهد الذي كرى كانه تقدم له في احد وجهي الرفع كانه

قال ابن الصائغ يقال له ما المانع من ان يكون معنى الكل الجسموعى لا كل فرد فرد وبصير  
المعنى ان مجموع افراد الطلاق ثلاث لان الواقع من الطلاق في العقود ثلاث اه و أقول ليس  
الكل الجسموعى معنى من معنى اللام وان كان معنى من معانى كل ولا يلزم من كون اللام  
بمنزلة كل في بعض معانيها وهو الكل الافرادى ان يكون بمنزلة في البعض الآخر وهو  
الكل الجسموعى وقوله هم اللام التى للجنس الحقيقى يخلفها كل حقيقة مرادهم كل الافراد  
به بدليل ما يمثلون به لذلك وقد صرح به الثقة زان في مطوله فقال ان المفرد الداخل عليه  
حرف الهمزة تفراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور  
وان حكاه الاخفش في نحو والدينار الصفر والدرهم البيض اه على انه لا يصح جعل اللام  
هنا بمعنى مجموع افراد الطلاق لان مجموع افراد الطلاق أكثر من الثلاث بما لا يحصى اللهم  
الا ان يراد مجموع افراد الطلاق في عقد واحد **(قوله** فعلى العهدية يقع الثلاث) يعنى اذا علم  
ان العهدية مراد الشاعر تقع الثلاث فاندفع قول ابن الصائغ يقال له هذا الكلام من يتعقب  
على هذين الامامين أين قاعدة الشرع اذا احتمل اللفظ وقوع الثلاث والواحدة فانما تقع  
الواحدة اه كلامه ووجه ان دفاعه ان تلك القاعدة اذ لم يعلم ان المراد الثلاث والحق ان كلام  
المصنف انما هو بالنظر الى ما يقتضيه اللفظ مع قطع النظر عن نية او قاعدة شرعية كما يفسح  
عنه قوله آخر اه هذا ما يقتضيه معنى اللفظ مع قطع النظر عن شيء آخر **(قوله** واما النصب  
فلانه محتمل ان يكون على المفعول المطلق وحينئذ يقتضى وقوع الثلاث) اعني ان يقول  
انما يقتضى كونه مفعولا مطلقا ووقوع الثلاث اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الاول  
اول للطلاق الثاني واللام للعهد واما اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الثاني واللام للجنس  
فلا يقتضى ذلك **(قوله** ولان يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة وحينئذ لا يلزم وقوع  
الثلاث) في الشرح فيه نظر لان الكلام محتمل لوقوع الثلاث على تقدير العهد ايضا بان  
يجعل للعهد الذي كرى و أقول قد سبقه الى ذلك ابن الصائغ وجوابه ان المصنف لم يلزم بالواحدة  
على تقدير الحال من الضمير في عزيمة وانما انى لزوم الثلاث وهو يصدق باحتمال الثلاث  
وذلك على تقدير ان تكون اللام للعهد و باحتمال الواحدة وذلك على تقدير ان لا تكون له  
**(قوله** فانما يقع ما نواه) هذا جواب سؤال نشأ من قوله ان الصواب ان **كلا** من الرفع  
والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولو وقع الواحدة وذلك السؤال هو وما يقع من الطلاق

قال والطلاق الذي ذكرناه  
ليس بانعوا ولا لعب بل هو  
مغزوم عليه حاله كونه  
ثلاثا واما ثانيا فلانه  
لا يظهر داع الى الايمان  
بقوله اذا كان مع جوهله  
ثلاثا حالا من الضمير في  
عزيمة الا ان يكون غرضه  
بيان ان الحال في معنى  
الظرف كما تقول معنى جاء  
زيد فانما جاء في حال كونه  
قائما والامر قريب فيه  
فان قلت وفيه نظر من  
وجه آخر وهو قوله ان  
في العزيمة ضمير امترأ  
اذ هو مصدر والمصدر  
لا يضم فيه قلت انما ذلك  
اذ لم يؤول وهما مؤول  
فيحتمل الضمير كافي زيد  
عدل فان قلت لو تحمله  
لانث وثنى وجمع في نحو  
هنه مصوم والزيدان  
عدل والزيدون عدل  
قلت روى فيه جهتان  
جهة المشتق الذي اول  
به فتحمل وجهة أصله

فلم يغبر **بمعنى** هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شيء آخر واما الذى  
أراد به هذا الشاعر الميم فهو الثلاث لقوله بهد فبيني بها ان كنت غير رقيقة \* وما الامرى بعد الثلاث مقدم **بمعنى** البينونة  
الفراق والضمير من هاعاند على الثلاث المتقدم ذكرها وان مصدرية وقها الام العلة مقدره أى فارقيني بهذه التطبيقات  
الثلاث لاجل انك كنت غير رقيقة أى لم يكن فيك رفق ولين بل شوم وعنق ومقدم مصدر ميمي من قدم بمعنى تقدم أى ليس  
لا حد تقدم الى العشرة بعد ايقاع الثلاث اذ اتمام الفرقة **بمعنى** مسألة أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين  
ندابة آل عن الضمير المضاف اليه

وخرجوا على ذلك فان الجنة هي المأوى **وقوله** ان الموصول من قوله تعالى وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى مبتدأ وهذه الجملة الواقعة بعد الفاء خبره مع انها خالية عن العائد اليه فجاءوا لثابتة عن الضمير العائد اليه والاصل فان الجنة هي مأواه **وقوله** ومررت برجل حسن الوجهه وضرب زيد الظهر والبطن اذ ارفع الوجه والظهر والبطن **وقوله** وانما قيد ذلك بالرفع ليجتاج الى الضمير رابط فحذف ال نائبة عنه وذلك ان الوجه اذ ارفع في قولك مررت برجل حسن الوجه لم يكن في الصفة ضمير لرفعها الظاهر وقد وقعت صفة لـ حل فيحتاج الى جعل ال نائبة عن الضمير العائد الى الموصوف والاصل برجل حسن وجهه فحذف ضمير الغيبة ونابت ال عنه اما اذ اجر الوجه أو نصب فالصفة متحملة للضمير الموصوف فلا يحتاج الى تقدير رابط وكذا ضرب زيد الظهر والبطن اذ ارفع الظهر والبطن فهما في الاصل بدل بعض ولكن أجريا هذا مجرى التأكيدي بكل من جهة ان الغرض الاطاعة والشمول اذ ليس المراد الظهر والبطن بخصوصه هما بل المراد ضرب زيد كله وعلى كل الامرين فلا بد من رابط اذ لا يستعمل بدونه بدل البعض والتأكيدي بكل فيكون الاصل ضرب زيد ظاهره وبطنه ثم حذف ضمير الغيبة وأندبت الالف واللام عنه وقد سمع في هذه المثال النصب في الظهر والبطن وعليه فلا يحتاج الى تقدير رابط بل هو منصوب على اسقاط الخافض أي 117 في الظهر والبطن وان كان ليس بعقيد

**وقوله** والمانعون بقدرون هي المأوى له **وقوله** في الآية **وقوله** والوجه منه **وقوله** في المثال الثاني **وقوله** في المثال الثالث **وقوله** في ذلك غير نائبة عن شئ **وقوله** ما لك الجواز **وقوله** أي جواز نائبة ال عن الضمير **وقوله** غير الصلة **وقوله** فخرج نحو زيد الذي ضرب الظهر والبطن وكنه يرلم يتعرض الى هذا القيد وهو مصرح به في التسميل **وقوله** وقال الزخشي **وقوله** في قوله تعالى **وقوله** آدم

حينئذ فاجاب بانه ان ما يقع ماواه **وقوله** وخرجوا على ذلك فان الجنة هي المأوى وذلك ان هذه الجملة خبر من خاف مقام ربه فالولم يكن ال في المأوى نائبة عن الضمير خلقت الجملة الواقعة خبرا من عائد على المبتدأ **وقوله** ومررت برجل حسن الوجهه وضرب زيد الظهر والبطن اذ ارفع الوجهه والظهر والبطن اما قيام ال مقام الضمير في الوجهه اذ ارفع فلانها لو لم تقم مقامه لزم خلو الصفة من عائد على موصوفها لا يقال في الصفة ضمير مستتر لانه قول لو كان فيها ضمير مستتر لكان مرفوعا بم او الوجهه مرفوعا بم ايضا فتكون الصفة رافعة لاسمين من جهة واحدة وذلك لا يجوز في الفعل وكيف في الشبيه به واما عدم قيام ال مقام الضمير في الوجهه اذ اجر او نصب فلانه لا ضرورة اذ ذلك الى جعل اللام نائبة عن الضمير لان في الصفة حينئذ ضمير امر فوعاها عائد على موصوفها واما قيام ال مقام الضمير في الظهر والبطن اذ ارفع فلانها ما في الاصل بدل بعض اجريا مجرى التأكيدي بكل اذ المعنى ضرب زيد جميعه وبدل البعض والتأكيدي بكل لا بد في كل منه ما من عائد على المتبوع واما عدم قيام ال مقام الضمير في الظهر والبطن اذ لم يرفع في هذا التركيب فلانها ما يكونان حينئذ منصوبين على الظرفية والظرف لا يفتقر فيه الى عائد فلا ضرورة الى جعل اللام فيها نائبة عن الضمير **وقوله** وقال الزخشي في وعلم آدم الاسماء كلها عبارة لـ زخشي أي أسماء

الاسماء كلها ان الاصل أسماء المسميات **وقوله** وانما احتاج الى اعتبار هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم وينتظم معه ان يتوفى باسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافا أي مسميات الاسماء لينتظم تعليق الانباء بالاسماء فيما ذكر بعد التعليم **وقوله** وقال أبو شامة في قوله **وقوله** أي قول الشاطبي رحمه الله تعالى **وقوله** بدأت بيسم الله في النظم **وقوله** تبارك رحمتا رحمتا رحمتا وموتلا **وقوله** في نظم **وقوله** أي الزخشي وأبو شامة **وقوله** في نياتها عن الظاهر وضمير الحاضر **وقوله** وهذا الغما هو على التوزيع فانها مالم يجتمع على كل واحد من الامرين **وقوله** والمعروف من كلامهم **وقوله** أي كلام النصارى القائلين بتجويز نائبة ال عن اسم آخر **وقوله** الغما هو التمثيل بضمير الغائب **وقوله** لـ عن الظاهر كما فعل الزخشي ولا عن ضمير الحاضر كما فعل أبو شامة ولا شك ان ما نسب به المصنف الهم هو ظاهر كلامهما وان كان الزخشي نفي ذلك في قوله فان الخيم هي المأوى فوجب ان يحمل كلامه على ان الاصل أسماء المسميات وان الاسماء اريد بها أسماء معرفة معهودة فاني بالتعريف اللامني فاعلم مقام التعريف الاضافي وليست اللام عوضا من المضاف اليه توفيقيين كلاميه كذا قال التفتازاني قلت ويمكن جعل كلام أبي شامة على هذا فلا يؤخذ منه ان اداة التعريف عوض عن الياء ومن العجب ان المصنف نسب الى أبي شامة ما ادعاه في بيت الشاطبي وقد وقع مثله للزخشي ولم ينسبه اليه وذلك انه قال في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء أي أسماء المسميات فحذف المضاف اليه لكونه معلوما مدلول عليه بذكر الاسماء لان الاسم لا بد له من مسمى وعوض منه اللام كقوله واشتمل

الرأس شيباهـ ذا كلامه وهو ظاهر في أن الاصل في الالف الاخيرة واشتعل رأسي فحذف المضاف اليه الذي هو ضمير الحاضر وعوض منه اللام فهذا كقول أبي شامة في ذلك البيت سواء ومع ذلك أهمله المصنف في مسألة من الغريب ان ال تأتي للاسنة فتفهم وذلك في حكاية نعلب عن بعض العرب في ال فاعلت بمعنى هل فاعلت في فاعل ال الهاء هزة وهو من ابدال الخفيف ثقيلًا فان الهاء خفيفة والهمزة ثقيلة بالنسبة اليها وهذا الابدال في ال كما في ال في أي كافي ابدال الهمزة من الهاء في ال كما عند سيبويه لكن ذلك في ال ابدال الواقع في ال في ال كما في ال في ال الف التي هي أخف الحروف في ذلك لان الهاء الساكنة أبدلت همزة ساكنة فاجتمعت هزتان في كلمة أو لاهما مفتوحة والثانية ساكنة فوجب ابدال الساكنة حرفًا مجانسًا للحركة ما قبلها وهو الالف اذ هو المجانس للفحة وانما قال عند سيبويه لان غيره يرى ان الأواوي العين محركة فاعلمت الواو فيه ألفًا محركة وانفتاح ما قبلها الى القياس فلا يكون نظير المائتين فيه كما ما بالفتح في اللهـمزة وهو التخفيف في اليم على وجهين أحدهما أن تكون حرف استفتاح فيبتدأ بها الكلام وتفيد تنبيه المخاطب لما يليق اليه بعدها في عزلة اليم وسيجي تحقيق الكلام فيها فيوتكثرت قبل القسم كقوله اما الذي أبى واضحك والذي \* أمات وأحيا والذي أمره الامر في وجوب القسم قوله بعد هذا البيت لقد تركتني أحسد الوحش ان أرى \* اليمين منها لا يروعهما الذعر ان أرى في محل نصب أو خفض بالجار المحذوف وهو على أو اللام ويروعه ما يخيفه ما والذعر بضم الذال المحجة الخوف يقول 118 لقد تركتني هذه المحبوبة لكثرة ما تخيفني بالمقاطعة والفرق أحسد الوحش

المسميات فحذف المضاف اليه لكونه معلوما مدلولاً عليه بذكر الاسماء لان الاسم لا بد له من مسمى وعوض عنه اللام كقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اه قال التقهزاني في حاشيته انما الاحتاج الى اعتبار هذا الحذف ليمتحقق مرجع الضمير من عرضهم وينتظم معه أنبتوني باسماء هؤلاء لم يجعل المحذوف مضافا أي مسميات الاسماء لينتظم تعليق الانباء بالاسماء فيما ذكر بعد التعليم ثم قال وقد نفي ان تكون ال نائبة عن المضاف اليه في قوله تعالى فان الخيم هي المأوى فوجب ان يحذف كل ما هو على ان الاصل أسماء المسميات وان الاسماء أريد بها أسماء معروفة معهودة فاقى بالتعريف اللام في مقام التعريف الاضافي وليست اللام عوضا من المضاف اليه توفيقا بين كلاميه اه

على ما أرى من الالف بين اثنين منها بحيث لا يخيفهما ذعر يقطع الالف بينهما واذا كان يحسد ما ليس من جنسه فلان يحسد من هو من جنسه أولى فيوقد تبدل هزته اهاء فيقال هاء والله لا شكر لك في أو عيننا في فصل عند الاتيان بالعين عما فانظر في قبل القسم وكلاهما مع ثبوت الالف كما قلناه في وحذوها فيقال هم وعم في أو تحذف الالف مع ترك الابدال فيقال أم والله لا قوم وقال ابن يعين في شرح المفصل ان أخت جساس ابن مرة كانت تحت كليب فقتل أخوها زوجها وهي حبلى بمجرس بن كليب فلما شب قال أصاب أبي خالي وما أنا بالذي \* أميل أمرى بين خالي ووالدي ووارث جساس بن مرة غصة \* اذا ما اعتزتي حرها غرير باردي ثم قال بالرجال لقا بي ماله آس \* كيف الغراء وثاري عند جساس الا ترى الطبيب مداوى والعزاء الصبر ثم قال أم وسينق وذريه ورحمي ونصليه وفرسي واذنيه لا بدع الرجل قاتل أبيه وهو ينظر اليه ثم طعنه فقتله قلت لقد أعجب في قتل أسد بكليب قال ابن يعين وحكي محمد بن الحسن عن العرب أم والله لا فعان يريدون اما والله فحذفو الالف تخفيفا قال وذلك شاذ قياسا واستعمالا في واذ وقعت ان بعد اما هذه كسرت في أي استديم كسرهما في كاتكسر في أي كايستدام كسرهما في بعد الا الاستفتاحية في فتقول اما ان زيد اقام كما تقول ذلك بعد الا نحو الا ان أولياء الله لا خوف عليهم وما ذلك الا لان هذا موضع الجملة لا المفرد وقد تقدم التنبيه على ما يضبط ما يجب فيه الكسر وما يجب فيه الفتح وما يجوز فيه الوجهان في والثاني ان تكون بمعنى حقا أو أحقا على خلاف في ذلك سميأتى وهذه تفتح ان بعدها كما تنفتح بعد حقا في أي يستدام فتحها هناك كما يستدام فتحها هنا في وهي حرف عند ابن خروف وجعلها مع ان ومعمولها في وهما الاسم والخبر في كلاما تركيب من حرف واسم كما قال الفارسي في ياربدي وكما قال سيبويه في الاما ان اللتني وماء اسمها وليس لها خبر لا ما فوظف ولا مقدر كما سيجي وهذا القول المحكي عن ابن خروف حكاه

( اما بالفتح والتخفيف )

( قوله أو تحذف الالف مع ترك الابدال ) تحذف بالثناة الفوقية في أوله عطف على تبدل وأراد

بالابدال قلناه في وحذوها فيقال هم وعم في أو تحذف الالف مع ترك الابدال فيقال أم والله لا قوم وقال ابن يعين في شرح المفصل ان أخت جساس ابن مرة كانت تحت كليب فقتل أخوها زوجها وهي حبلى بمجرس بن كليب فلما شب قال أصاب أبي خالي وما أنا بالذي \* أميل أمرى بين خالي ووالدي ووارث جساس بن مرة غصة \* اذا ما اعتزتي حرها غرير باردي ثم قال بالرجال لقا بي ماله آس \* كيف الغراء وثاري عند جساس الا ترى الطبيب مداوى والعزاء الصبر ثم قال أم وسينق وذريه ورحمي ونصليه وفرسي واذنيه لا بدع الرجل قاتل أبيه وهو ينظر اليه ثم طعنه فقتله قلت لقد أعجب في قتل أسد بكليب قال ابن يعين وحكي محمد بن الحسن عن العرب أم والله لا فعان يريدون اما والله فحذفو الالف تخفيفا قال وذلك شاذ قياسا واستعمالا في واذ وقعت ان بعد اما هذه كسرت في أي استديم كسرهما في كاتكسر في أي كايستدام كسرهما في بعد الا الاستفتاحية في فتقول اما ان زيد اقام كما تقول ذلك بعد الا نحو الا ان أولياء الله لا خوف عليهم وما ذلك الا لان هذا موضع الجملة لا المفرد وقد تقدم التنبيه على ما يضبط ما يجب فيه الكسر وما يجب فيه الفتح وما يجوز فيه الوجهان في والثاني ان تكون بمعنى حقا أو أحقا على خلاف في ذلك سميأتى وهذه تفتح ان بعدها كما تنفتح بعد حقا في أي يستدام فتحها هناك كما يستدام فتحها هنا في وهي حرف عند ابن خروف وجعلها مع ان ومعمولها في وهما الاسم والخبر في كلاما تركيب من حرف واسم كما قال الفارسي في ياربدي وكما قال سيبويه في الاما ان اللتني وماء اسمها وليس لها خبر لا ما فوظف ولا مقدر كما سيجي وهذا القول المحكي عن ابن خروف حكاه

عنه ابن أم قاسم في الجني الذي يقول بعضهم هي اسم بمعنى حقار قال آخرون هي كلمتان الهمزة بحرف هو وما اسم بمعنى شيء ذلك الشيء حتى قال معني أحقا وهذا هو الصواب في الجارية على القواعد فإنه لا شك في ورود الهمزة للاستفهام واستعمال ما بمعنى شيء كما استفق عليه فليس في الجمع بينهم ما يستدكر وهو موضع ما نصب على الظرفية كما انتصب حقا على ذلك في قوله أحقان جبرتنا استقلوا في الجيرة بكسر الجيم جمع قلة واحده جار واستقلوا ارتحلوا وهو قول سيبويه وهو الصحيح بدليل قوله أني الحق أني مغرم بك هائم \* وانك لا دخل هو الك ولا خجر المغرم اسم مفعول من أغرم فلان بكذا إذا أولع به ولزمه والغرام الشر الدائم الملازم والهائم اسم فاعل من هائم على وجهه هيم هيم هيم ما نذهب من العشق أو من غيره والمراد به هنا هيمان من العشق ومعنى انك لا دخل هناك ولا خجر انك ليس عندك دخل فقط ولا خجر فقط بل هو شيء يخرج منه فيه والمراد أنه ليس عندك محض نفاذ يقع به اليأس ولا محض اقبال يقع به الرجاء بل حال كما ترد موقع في الجيرة وانتعب هو فأدخل علمها في وان وصلتها مبتدأ والظرف خبره وهو التقدير في الحق 119 غرامى بك ولا يتبعين هذا الاعراب الذي

ذكره المصنف فالمر فوع بعد الظرف الواقع بعد ما يعتمد عليه من استفهام أو غيره فيه ثلاثة مذاهب أحدها ان الأرجح كونه مبتدأ ويجوز كونه فاعلا والثاني عكسه وهو رأى ابن مالك والثالث وجوب كونه فاعلا وزعم ابن هشام الخضر أوى ان هذا مذهب الأكثرين وقد ذكر المصنف هذه المذاهب الثلاثة في الباب الثالث وهو قال المبرد حقا مصدر لحق محذوف في قولك أحقا انك قائم وهو ان وصلت فاعل وزاد الما لتي في بفتح اللام لا ما في الخفيفة الميم وهو معني نالنا وهو

بالابدال ابدال الهمزة هاء أو عيناً وهذا الوجه يصير به في اما الاستفهامية ستة أوجه الهمزة في أوله مع ثبوت الالف في آخره أو حذفها وابدال الهمزة هاء أو عيناً مع ثبوت الالف أو حذفها (قوله أحقان جبرتنا استقلوا) هـ ذا صدر بيت بعجزه \* فبيننا وبينهم فريق \* أي متفرقة والجيرة جمع جار واستقلوا ارتحلوا (قوله أني الحق أني مغرم بك هائم) هـ ذا صدر بيت بعجزه \* وانك لا دخل هو الك ولا خجر \* ويقع في بعض النسخ هـ ذا ليت تمامه والمغرم اسم مفعول من أغرم فلان بكذا إذا أولع به ولزمه والغرام الشر الدائم والعذاب كذا في الصحاح والهائم اسم فاعل من هائم على وجهه هيماً وهيماً نذهب من العشق أو غيره (قوله وقد يدعى في ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في ألم والواو مانافية) في الشرح قد ذكر مثل ذلك ابن أم قاسم لكن هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض وأقول لان سلم فوات معنى الطاب من هذه اللفاظ عند جعل الهمزة للتقرير ومالنا في لان المراد التقرير بما بعد النفي وتقرير الشخص بان يفعل فعلا لم يفعل به عند جعل له على ان يفعل ذلك الفعل حتى لا يكون كاذباً في اقراره والجل على الفعل هو معنى الطاب وفي المطول ما وافق ما قاله المصنف مع زيادة وهو وأما المرض فولد من الاستفهام أي ليس بابا على حدة فالهمزة فيه همزة استفهام دخلت على النفي وامتنع جهلها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلاً فالاستفهام عنه يكون طاباً للتعامل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه وهي في التحقيق همزة الانكار أي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات وفيه أيضاً ومن محي الهمزة للانكار أليس الله بكاف عبده أي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير بما بعد النفي لابلان في وهكذا ألم نشرح

ان تكون حرف عرض بمنزلة الافتتنص بالفعل في أي لا يكون بعدها الالف فادخل الباء على المقصور عاياه وفيه ما عرفت فيما تقدم وهو ما تقوم اما تقدم والمعنى انك تعرض عليه فعل القيام والقعود هل يفعلهم أو لا قال الما لتي فان أتى بعدها الاسم ففي تقدير الفعل تقول اما زيد الماعمر أو المعنى اما تبصر أو نحو ذلك ما تقوم عليه القرينة قال ابن أم قاسم ونص يعني الما لتي على ان اما لتي للعرض بسيطة كما ما لتي للاستفهام ثم قال ابن أم قاسم وكون اما حرف عرض لم أره في كلام غيره والظاهر ان اما في هذه المثل التي مثلها مركبة من الهمزة وما النافية وقد ذكره وغيره ان اما قد تكون همزة استفهام داخلية في حرف النفي فيكون المعنى على التقرير كما في ألم وهذا هو معنى قول المصنف وهو قد يدعى في ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في ألم والواو مانافية \* ولكن هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض وقد صرح الرضي بان اما تستعمل للعرض نحو ما تعطف على ثم المصنف قد أسلف في الاستفهام التقريري انه يجب ان يلي الهمزة الشيء المقرر به وتالي الهمزة هنا هو حرف النفي وما دخل عليه فيلزم ان يكون المقصود تقرير المخاطب بعدم القيام وعدم القعود وليس كذلك ولو جعل التقرير راجعاً لما بعد النفي لم يتجه أيضاً لليس الغرض من قولك اما تقوم حمل المخاطب



على ان يعترف بقيامه **هو** وقد تحذف هذه الهمزة **من** اما **هو** كقوله ما ترى الدهر قد اباد معدا **و** اباد السراف من عدنان **هو** يعني اما ترى و اباد اذهب و اهلك و معد بن عدنان أبو العرب والمراد هنا هو أبو القبيبة وفي ميمه خلاف قبل زائدة فيكون من العدد وقبل أصلية لقولهم تعدد أي تزيار في تعدد في تشقهقهم أو تنسب أو تنصير على عيشهم والسراف بفتح السين الخيار والسادات قال الجوهري هو جمع سرى وهو جمع عزيزان يجمع فعيل على فعله لا يعرف غيره وجمع السراف سراوات وأنكر السهيلي في الروض الانف كونه جمعاً وفي القاموس انه اسم جمع وفي التسمييل ان خبيثا جمع على فعلة بفتحات وهذا البيت أنشده ابن السدي في كتابه المسمى باصلاح الخلال في شرح أبيات الجبل شاهد على ما ذكره المصنف وفيه خطأ من كان عدنان فان قلت ويمكن ان ١٢٠ مافي البيت نافية ولا همزة محذوفة والكلام خبر محض خو طب به من يعلمه

ولكن عنده غفلة وانهم الك في الالذة تنز بلا له منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم من حيث ان علمه به - لاك هو لاء بقتضى التيقظ والتخفظ من الاسترسال في الغفلة والتأخر بادناس الشهوات وحيث خالف هذا المقتضى بارتكابه ما ارتكب كان كالجاهل الذي لا علم عنده به ذوا الله تعالى أعلم **هو** اما بالفتح والتشديد قد تبدل ميمها الاولي بياء استئقالات للتضعيف كقول عمر بن ابي ربيعة وأت رجلا أي اذا الشمس عارضت **هو** فيضحي واما بالعشى فيحصر **هو** فيجمع بين الامرين حيث أبدل في الصدر ولم يبدل في الجزر والمراد بعارضه الشمس اعترضها في الافق

لك صدرك والمجدك يتبا وما أشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة لا تذكروا وقد يقال انهم للتقرير وكلاهما حسن اه (قوله ما ترى الدهر قد اباد معد الخ) اباد اهلك ومعده ومعدين عدنان أبو العرب والسراف بفتح السين السادات وفي الصحاح وجمع السرى سرافة وهو جمع عزيز ان يجمع فعيل على فعلة وفي القاموس انه اسم جمع

(اما بالفتح والتشديد)

(قوله رأت رجلا الخ) عارضت ارتفعت ويضحي ببرز الشمس وهو بفتح الحاء المهملة وفي الماضي بكسرها وفتحها او يخصر بالحاء المحجمة وفتح الصاد المهملة مضارع خصر بكسر الصاد اذا ألمه البرد في أطرافه (قوله وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد) قال الرضي اعلم ان اما موضوعا لعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلا اما زيد فتفقيه واما عمرو فتكلم الى آخر ما يفصل ولا مستلزما لشيء لشيء أي استلزام الشرط للجزاء كما في الظروف المبينة والمعنى الثاني أي استلزام الشرط للجزاء اللازم لها في جميع مواقع استعمالها اه وهو موافق لظاهر كلام المصنف وفي الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص امامن الادوات التي يحصل بها التعليق وليست شرطا وبذلك صرح شيخنا أبو حيان ونقل عنه بعض أصحابه ان احرف اخبار مضمين معنى الشرط ولو كانت اداة شرط لاقتضت فعلا بعدها لكنها أغنت عن الجملة الشرطية وعن أداة الشرط وهي من أغرب الحروف لقيامها مقام أداة شرط وجملة شرطية وليكونها تدل على الشرط حكم ان معنى اما زيد فذهب الاخبار بانه سيذهب في المستقبل لان زيد اذهب جواب الشرط ولا يكون جوابه الامستة قبلا هذا كلامه وصرح غير ما واحد من النحاة بان اما ليست بحرف شرط بل فيها معنى الشرط وعلى هذا وكلام المصنف معترض وقد يجاب بانه جمع احرف شرط باعتبار تضمين المعنى الشرط لباستتار انهم موضوعه للشرط والاضافة تكون بادق ملائمة اه مافي الشرح (قوله فبدليل ازوم الفاء بعدها) قال الرضي انما وجب الفاء في جواب اما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا لانه

١٢١

وارتفاعها بحيث تصير حال الرأس ويضحي ببرز الشمس وما ضيه ضحي

وضحي بكسر الحاء وفتحها والمضارع منه ما مفتوح الحاء والمصدر الضحى بالمد وهو يائي اللام بدليل قولهم قلة ضحيانة أي بارزة للشمس ويخصر بفتح الصاد مضارع خصر الرجل بكسرها اذا ألمه البرد في أطرافه يقول رأت رجلا فقيرا لا ثياب له فهو اذا ارتفعت الشمس برز لها ليدفأ واذا جاء العشى ألمه البرد **هو** وهي حرف شرط **هو** وفي عبارة الرضي وغيره حرف فيه معنى الشرط **هو** وتفصيل **هو** يبين مافي نفس المتكلم أو مافي كلامه من أقسام متعددة **هو** وتوكيد ما انما شرط **هو** ولم يقل حرف شرط لان دليله لا يدل على حرفية ولا اسمية **هو** فبدليل ازوم الفاء بعدها نحو فاما الذين آمنوا فمعلومون أنه الحق من ربهم واما الذين كفروا فمعلومون الا بآية **هو** بالنصب أي اتل الآية أو اذ كر الآية **هو** ولو كان الفاء للعطف لم تدخل على الخبر **هو** في الآية وهو يعلمون أولا ويقولون ثانيا **هو** اذا لا يعطف الخبر على مبتدئه

ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها وقد منع هذه الملازمة اذ الزائد قد يلزم كافي الا ونحوه وهو ما لم يصح ذلك في أي وهو الحكم بزيادتها وهو وقد امتنع كون العطف تعين انهما فاء الجزاء وهو الفاء السببية اذ ليس اناسم آخر حتى تكون الفاء له فوفان قلت قد استغنى عنها في قوله فاما القتال لا قتال لديكم \* ولكن مشيا في عراض المواكب فحذف الفاء والاصل فلا قتال لديكم وخبر امكن محذوف أي ولكن لديكم مشيا فوفان قلت هو ضرورة كقول عبد الرحمن بن حسان في بالصرف ومنعه من يفعل الحسنات الله يشكرها \* والشرب بالشرب عند الله سيان فانما هذه الدنيا وزينتها \* كل زاد لا بد يوم انه فاني أي قاله يشكرها وينسب هذا الشعر لكتب بن مالك ويروي مثلان مكان ١٢١ سيان واقائل ان يمنع كونه ضرورة

لاستعماله في السعة  
فقد ثبت انه عليه الصلاة  
والسلام قال أما بعد ما بال  
رجال يشترطون شروطا  
ليست في كتاب الله وقال  
أيضا ما موسى كافي أنظر  
اليه اذ ينحدر في الوادي وفي  
رواية اذ ينحدر وقال أيضا  
أما بعد أشيروا علي في أناس  
ابنوا أهلي وقال أيضا في  
حديث الفتح يخاطب  
الانصار قلتم اما الرجل  
قد أخذته رأفة بعشيرته  
ورغبة في قريته وقال عمر  
رضي الله تعالى عنه أما بعد  
أي الناس انه نزل تحريم  
الخمر وهي من خمسة وقالت  
عائشة رضي الله تعالى عنها  
وأما الذين جمعوا بين الحج  
والعمرة طافوا طوافا  
واحدا وقال البراء بن  
عازب رضي الله تعالى عنه  
أما رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لم يول يومئذ فوفان  
قلت قد حذف في التنزيل  
في قوله تعالى فاما الذين

لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه فبح ان تعمل في الجزاء الذي هو أبعدهم من ان  
الشرط وما لم تعمل في الجزاء الذي هو أبعدهم من الشرط وجبت الفاء (قوله ولو كانت  
زائدة لصح الاستغناء عنها) قال ابن الصائغ لا يمنع ان تكون زائدة فقد لزمت من أين  
هذا الاستغناء كما زائد يلزم كالبناء في آخر صيغة التمجيد وهي أفعل به وأقول صحة الاستغناء  
عن الزائد أعم من جواز حذفه لان المراد منها ان يكون معنى الكلام مع وجود الزائد  
كهو مع عدمه وهذا معنى قولهم الزائد دخوله في الكلام تكروجه وليس المراد من صحة  
الاستغناء عن الزائد جواز حذفه حتى يقال ان الزائد قد يكون لازما فلا يجوز حذفه  
وفيه نظر اذ لا يفهم من صحة الاستغناء هنا الا جواز الحذف ألا ترى الى قول المصنف فان  
قلت قد استغنى عنها فان معناه قد حذفت (قوله فاما القتال لا قتال لديكم) هذا صدر بيت عجزه  
واكن سيراني عراض المواكب \* والعراض بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة في آخره  
الشق والناحية (قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها) هذا صدر بيت عجزه والشرب بالشرب  
عند الله مثلان (قوله ورب شيء يصح تبعاولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي  
الطواف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح) يعني من قولي العلماء في هذه المسئلة  
قال ابن الصائغ تلخص من كلامه ان الفاء لا تحذف الامع القول وقد ثبت في الصحيح انه عليه  
السلام قال أما بعد ما بال رجال يشترطون وأقول جاز ان يكون هذا الحديث مما حذف فيه  
الفاء تبعال للقول والتقدير فاقول ما بال رجال فالاولى النقص بقوله صلى الله عليه وسلم أما  
موسى كافي انظر اليه اذ ينحدر في الوادي وبقول عائشة رضي الله عنها وأما الذين جمعوا بين  
الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وبقول البراء بن عازب اما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يول  
ولذلك قال ابن مالك في التسميم لا بد مع اما من ذكر الفاء الا في ضرورة أو ندور ثم قال ابن  
الصائغ وتنبه له المحذوف تبعال للحاج عن غيره كان الايق ان يمثل بمسئلة النسب الى  
فعيلة فانك تحذف فيه الياء تبعال الحذف التاء وفي فعل لا تحذف وأقول انما نظر بمسئلة النسب الى  
لظهورها في ان الشيء قد يصح بطريق التبعية ولا يصح بطريق الاستقلال بخلاف مسئلة  
النسب الى فعيلة لان تبعية حرف بحرف في الحذف أمر اعتباري غير حقيقي فلما قيل ان يقول  
عليه لان سلم ان الياء حذفت تبعال التاء لم لا يجوز ان تكون حذفها معان غير ان يتبع أحدها  
الاخر (قوله هذا قول الجمهور) الاشارة لهذا الى حذف فاء الجواب اما تبع الحذف القول

١٦ في ل اسودت وجوههم أ كفرتم بعد ايمانكم قلت الاصل فيقال لهم أ كفرتم فحذف القول استغناء عنه بالقول وهو  
وهو كغير قال أبو علي الفارسي هو كالجرح حدث عنه ولا حرج في تبعية الفاء في الحذف ولم يقصد الى حذفها بطريق  
الاستقلال فاعتذر ذلك في ورث شيء يصح تبعاولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف فيصح  
بطريق التبعية ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح وتظير هذا من المسائل النحوية الفاعل لا يجوز حذفه  
استقلالاً أي لم يحذف وحده في مثل قام زيد ويجوز حذفه تبعال الحذف الفعل في مثل قولك نعم ان قال هل قام أحد أي نعم قام  
زيد وهذا الذي قلناه في الآية من ان الاصل فيقال في حذف القول والفاء بطريق التبعية له هو قول الجمهور

وزعم بعض المتأخرين ان فاء الجواب في الواقع في سياق ما لا تحذف في غير الضرورة أصلاً ونصب مثل هذا نصب  
المفعول المطلق في الجواب في الآية فذوقوا المذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا الحذف القول وانتقلت الفاء الى المفعول  
وان ما بينهما وهو كقوله بعد ايمانكم في اعتراض في محل له من الاعراب وعلى الاول فهو في محل رفع على انه نائب الفاعل  
لفعل القول المحذوف المبني للفعل وهو كذا قال في هذا المتأخر في آية الجاثية وهي قوله تعالى يا أيها الذين كفروا أفلم  
تكن آياتي تتلى عليكم الآية قال أصله فيقال لهم ألم تكن آياتي ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزة في تنبيهها على اصالة  
الهمزة في التصدير كما تقدم نحو أفلم يسروا ويؤاخذوا بما التفصيل فهو غالب حالها كما تقدم في آية البقرة وهي قوله تعالى فاما الذين  
آمنوا فاعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا ومن ذلك اما السعينة فكانت  
لساكنين واما الغلام واما الجدار الآيات وقد يترك تكرارها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر ولا يذكري في موضع  
هذا الآخر كلام بل يكتب في بدالة القرينة عليه أو يترك تكرارها استغناءً بكلام يذكري بعدها في موضع ذلك القسم  
فالاول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم في أي رسول أو معجزات باهرة على يده ونزلنا اليكم نوراً مبيناً أي قرآناً  
يسـتضاء به في ظلمات الجبيرة في فاما الذين آمنوا بالله واعصوا به أي بالله أو بالبرهان أو بالنور المبين الذي هو القرآن  
في فسيدهم في رحمة منه أي في جنة في فضل أي احسان زائد على ذلك فقد طوى ذكر القسم المقابل لهذا استغناءً  
بذكره عنه في أي واما الذين كفروا بالله فلهم كذا والثاني وهو ما يذكري في موضعه كلام بعد ما في قوله تعالى وهو  
الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه  
ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله أي واما غيرهم فيؤمنون به ويكون معناه الى ربهم فقد حذف هذا القسم  
وذكري في موضعه ما يدل عليه ١٢٢ وهو معنى قول المصنف في ذلك والراسخون في العلم يقولون آمنابه كل

المستغنى عنه بقوله (قوله وزعم بعض المتأخرين) في حواشي بعض النسخ انه الشيخ كمال الدين  
ابن الزملي كان أحد مشايخ الشام (قوله لا تحذف في غير الضرورة أصلاً) يعني لا استغناءً لالا  
ولا تبعاً لما خولها اذا كان (قوله وعلى هذا فالوقف على قوله الا الله) لان الراسخون في العلم  
منقطع عما قبله قائم مقام القسم الثاني قال التفتازاني والحق ان أريد بالمتشابه ما لا يسبيل اليه  
للمعقول فالوقف على الا الله وان أريد ما لا يتضح بحيث يتناول المحمول والمؤول فالحق

من عند ربنا أي كل من  
المتشابه والمحكم من عند  
الله والايان به ما واجب  
وكأنه قيل واما الراسخون  
في العلم فيقولون وهذه  
الآية في أي وحال هذه

الآية في اما المفتوحة باعتبار كذا في موضع القسم المطوى الذكر في نظير حال في قوله في العطف  
اما المكسورة اما ان تنطق بخير والافاسكت في حيث استغنى عن تكريرها بالكلام المذكور في موضعها في سياق ذلك في  
قريباً في الكلام على اما المكسورة كذا ظهر لي في اذابنا في على هذا فالوقف على الا الله في قال صاحب الكشف من علماء  
الحنفية والوقف عليه واجب لانه لو وصل فهم ان الراسخين يعلمون تأويله فيتمتع بالكلام قال فقوله والراسخون يكون ثناءً  
مبتدأ من الله تعالى عليهم بالايان والتسليم بان الكل من عند الله تعالى قال والدليل عليه قراءة ابن مسعود رضي الله تعالى  
عنه ان تأويله الا عند الله تعالى وقراءة أبي وابن عباس في رواية طاوس عنه ويقول الراسخون قال وذهب أكثر المتأخرين  
الى ان الراسخين يعلم المتشابه وان الوقف على قوله والراسخون في العلم لا على ما قبله والواو فيه لام عطف لالا استئناف وهو مذهب  
عامه المعتزلة قلت وقد ذكر الراسخون في هذا الاخير أولاً ولا ذكر بعده القول الآخر ثم قال والوجه الاول قال التفتازاني اما أولاً  
فلانه لو أريد بيان حظ الراسخين مقابلاً لحظ الزائعين لكان المناسب ان يقال واما الراسخون فيقولون واما ثانياً فلانه لا فائدة  
حينئذ في قيد السوخ بل هذا حكم العالمين كلهم واما ثالثاً فلانه حينئذ لا يختص الكلام في المحكم والمتشابه على ما هو مقتضى  
ظاهر العبارة حيث لم يقل ومنه متشابهات لان ما لا يكون متضح المعنى وتمتدى العلماء الى تأويله ورده الى المحكم مثل الى  
ربهم انظره لا يكون محكوماً ولا متشابهاً بالمعنى الذي ذكرتموه وهو كثير جداً واما رابعاً فلان المحكم حينئذ لا يكون اما الكتاب بمعنى  
رجوع المتشابه اليه اذ لا رجوع اليه فيما استأثر الله تعالى به كعدد الزبانية ونحوه وقد يرجح الثاني بان اما المتخصص في فلا بد في  
مقابلة المحكم على الزائعين من حكم على الراسخين ليتحقق التفصيل غاية الامر انه حذف كلمة اما والفاء من اللفظ وبان الآية  
من قبيل الجمع والتفريق والتقسيم فالجمع في قوله أنزل عليك الكتاب والتقسيم في قوله تعالى منه آيات محكمات وأخر متشابهات  
والتفريق في قوله فاما الذين في قلوبهم زيغ فلا بد في مقابلة ذلك من حكم يتعاقب بالمحكم وهو مضمون قوله والراسخون في العلم

الى قوله اولو الالباب والجواب ان كون اما للتفصيل اكثرى لا كلوى ولو سلم فليس ذكر المقابل في اللفظ بلازم ثم لو سلم كون الآية من الجمع والتفريق والتقسيم فذكر المقابل على سبيل الالفة متناف أو الحال أعني يقولون الخ كاف في ذلك والحق انه ان أريد بالتشابه ما لا سبيل اليه للخلق فالحق الوصف على الا الله وان أريد ما لا يتضح بحيث يتناول الجمل والمؤول فالحق العطف الى هنا كلامه وهو هذا المعنى الذي ذكرناه من انقسام الخلق في التشابه الى قسمين مؤمنين به مسلمين فيه الى الله مع اعتقاد حقيقة المراد عنده وهو المشار اليه في آية البقرة السابقة وهو قوله تعالى ان الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها مما الذين آمنوا فيه علمون أنه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا فيفتأ ملها بما يجد هاموا وافقة لحاصل المعنى من آية آل عمران وفيه نظر وهو قد تأنى لغير تفصيل أصلاً نحو اماناً يذفنطابق وهذا مخالف لما ذكره المصنف في حواشيه على التسهيل فانه قال فيها والظاهر ان اماناً يذفنطابق لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسبتهما أو أحدهما الى ذلك فهي على هذا التفصيل أي واما غيره فليس كذلك وهذا مقتضى اطلاق المصنف يعني ابن مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذي هو غير لازم التكرار انتهى وقال ابن الحاجب في شرح الكفاية الا انهم لم يلزموا ذلك كالتعدد فقد تأنى كره لا يذ كرهها أمر آخر ولكن يفهم انه ترك الامر وقال في شرح المفصل لا يلزم ان تذكرا أقسام متعددة بل قد تذكروا يذ كرهها قسم واحد ولا ينافي ذلك ان تكون للتفصيل لما في نفس المتكلم فتذكر قسمها وتترك الباقي وهو التوكيد فقل من ذكره ولم أر من أحكم شرحه غير الزحشرى فانه قال في الكشف في قاعدة اماناً ١٢٣ وانما قال وفائدة بالضمير عائداً

الى لفظ اماناً المتقدم ذكره  
فانه قال واما حرف فيه معنى  
الشرط ولذلك يجب بالفاء  
وفائده في الكلام ان  
نعم عليه فضل توكيد تقول زيد  
ذاهب فاذا قصدت توكيد  
ذلك وانه لا محالة ذاهب  
وانه بصدد الذهاب  
أي بقربه يقال فلان  
بصدد كذا أي بقربه وقبالة  
وهو انه منه عزيمة قلت  
امازيد فذاهب ولذلك قال

العطف (قوله وقد تأنى لغير تفصيل أصلاً) يعني لا لفظاً ولا تقديراً وهذا غير الغالب الذي فهم من قوله واما التفصيل فهو غالب حالها قال الرضى وقد التزم بعضهم لزوم التفصيل فيها وجواز السكوت على معنى قولك اماناً يذفنطابق بدفع دعوى لزوم التفصيل وفي الشرح قوله وقد تأنى لغير تفصيل أصلاً مخالف لما ذكره في حواشيه على التسهيل فانه قال فيها والظاهر ان اماناً يذفنطابق لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسبتهما أو أحدهما الى ذلك فهي على هذا التفصيل أي واما غيره فليس كذلك وهذا مقتضى اطلاق المصنف يعني ابن مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذي هو غير لازم التكرار الى هنا كلامه انتهى وأقول وجه التوفيق بين كلاميه ان كلامه في الحواشي بالنظر الى اطلاق ابن مالك وغيره وكلامه في المعنى بالنظر الى ما هو الصحيح وهو اماناً قد تختلف عن التفصيل (قوله ويفصل بين اماناً و اماناً بواحد من أمور ستة) يعني ولا يفصل باكثر منه لان الضرورة داعية الى الفصل بين اماناً و اماناً لاستكراه دخول اداة الشرط على فاء جوابه وهذه الضرورة تندفع بالواحد فلا يزداد عليه

سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مثلي بقائدين أي محضرتهم ايقال أدلى بحقه وحقته أحضرها وأدلى بما لفلان الى الحكم دفعه ببيان كونه توكيداً وانه في معنى الشرط انتهى كلام الزحشرى فاما كونه في معنى الشرط فواضح قال الرضى وليس مراد سيبويه ان اماناً بمعنى مهم ما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصده الى المعنى البحث قال ويجوز أن تكون اماناً عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما على ما ثبت من مذهبهم في اماناً منطلقاً انطلقت واما وجه التأكيده فانه بمنزلة التعاقب بوجود شيء ما لان معنى مهم ما يمكن من شيء ان يقع هذا وذلك الى ما لا يحصى وما دامت الدنيا باقية فلا بد من وقوع شيء فيها فيكون المعنى ان ذهاب زيد ثابت البتة وعلى كل حال قال ابن المنير وهذا في الحقيقة ضد الشرط لان الشرط يفهم تخصيصاً بالشرط دون غيره الا ان تقول مهما تحسن الى أحسن اليك فيكون احسانك اليه خاصاً اذا كان محسناً اليك فان كان مسياً لم يستحق من الوعد شيئاً فقد رأيت الشرط يفيد الانقسام وان الشرط واقع على تقدير دون تقدير فاذا قلت اماناً فاحسن اليك كان وعداً مطلقاً لا شرط فيه فاذا تأملت وجدته شرطاً لفظياً والمعنى على الخبر الخالي عن الشرط فهو من باب تصرف العرب في الكلام ووضع بعضه موضع بعض ويفصل بين اماناً و اماناً بواحد من أمور ستة لا باكثر من واحد لانهم لما التزموا حذف الشرط لما سبى كره لزوم دخول حرف الشرط على فاء الجواب وذلك مستكراه فدعت الضرورة الى الفصل بينهما بشيء ما بعد الفاء وذلك حاصل بان يكون الفاصل واحد الا اكثر لارتفاع الاستكراه بواحد وعلى هذا فيسبكل ما وقع في المدارك في قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربني أكرمني

حيث ادعى ان الظرف متعلق بقول فانزل الفصل بالابتداء ومعمول الفعل فان قلت فيما ذاب يتعلق الظرف حتى تنقضي  
 عن عهدة الفصل باكثر من جزء واحد قلت بمحذوف تقديره فاما شأن الانسان اذا ما ابتلاه به فاكرمه وقد صرح بعضهم  
 بان نحو القصة والنبأ والحديث والخبر يجوز اعمالها في الظروف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدرى كقوله تعالى وهل  
 أتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم اذ دخلوا عليه والسرفى جواز الاعمال تضمن معانيها  
 الحصول والسكون وقد ذكر ابن الحاجب في وجه تقديم ما في حيز الفاء عليها كلاما حسننا فورد ههنا قال رحمه الله تعالى  
 والترمو حذف الفعل بعد الجواب على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف اذ وقع خبرا مثل زيد في الدار  
 لان المعنى مهـ ما يكن من شئ أو يدكر من شئ والترمو ان يقع بينها وبين جزأها ما يكون كالعوض من الفعل المحذوف ثم  
 اختلفوا فيما يتعلق به ذلك الواقع والصحيح انه آخر الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها الغرض العوضية وذلك لان وضعها  
 لتفصيل الانواع وما ذكر بعدها احد الانواع المتعددة وذكرها باعتبار ما يتعلق به من الجملة الواقعة بعد الفاء والغرض من  
 التقديم الدلالة على انه هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان قياسه ان يقع مرفوعا على الابتداء لان الغرض الحكيم عليه  
 بحسب ما بعد الفاء ليكنم خالفوا الابتداء اذا نام من اول الامر بان تفصيله باعتبار الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد  
 الفاء من كونه مفعولا به أو مصدر أو غير ذلك الا ترى انك تفرق بين يوم الجمعة ضربت فيه وقولك ضربت في يوم الجمعة  
 وان كان في الموضوعين مضروبا ١٢٤ فيه الا انه ذكر في الاول ليبدل على انه حكم عليه ولما كان الحكم بوقوع الضرب فيه

(قوله أحدها المبتدا) قال الرضى أصل ما زيد فقائم مهم ما يكن من شئ فزيد قائم أى ان يقع  
 في الدنيا شئ يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول  
 شئ في الدنيا وما دامت الدنيا فلا بد من حصول شئ فيها ثم لما كان الغرض الكلى من هذه  
 الملازمة المذكورة لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اعنى يكن من شئ وأقيم  
 ملازم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدا والخبر لان فاء السببية ما بعدها  
 لازم لما قبلها فحصل لهم من حذف الشرط واقامة بعض الجزاء موقفه شيئا مقصودا  
 أحدها تخفيف الكلام بحذف الشرط والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم  
 مقام الملزوم في كلامهم اعنى الشرط وحصل أيضا من قيام بعض الجزاء موضع الشرط ما هو  
 المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف لشيء آخر واجب الحذف لشيء آخر وحصل  
 أيضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حجةها (قوله والثالث جملة شرط نحو فاما ان كان  
 من المقر بين فروع) في الشرح جعل المصنف الجواب لاماداخله عليه الفاء وجملة الشرط

علم ان الضرب واقع فيه  
 وفي الثاني ذكر ليبدل على  
 انه الذي وقع الضرب فيه  
 من اول الامر فلما كان  
 كذلك قصد ان يكون  
 الواقع بعد امان اول  
 الامر على حسب ما هو  
 عليه في جملة ولزم ان يكون  
 على معناه واعرابه الذي  
 كان له وبطل القول بكونه  
 معمول الفعل المحذوف  
 مطبقا أو بشرط أن لا

فاصلة

يكون هناك مانع وتبين وجه ما قيل ان لها خاصة في تصحيح التقديم لما يجتمع  
 تقديمه وحاصله التنبية على ان الواقع بعدها هو المقصود بالتفصيل والتخصيص من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء وشرع  
 المصنف في تعدد تلك الامور الستة التي يفصل بواحد منها بين اماو الفاء فقال بجزء أحدها المبتدا كالات السابقة بها كلها  
 ما في سورة البقرة من قوله تعالى فاما الذين آمنوا فاعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون وما في سورة النساء من قوله تعالى فاما الذين  
 آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وما في سورة آل عمران من قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ  
 فيتبعون وهو الثاني الخبر نحو اما في الدار فزيد وزعم الصغار في شرح كتاب سيبويه ان الفصل به قليل والثالث جملة شرط  
 نحو فاما ان كان من المقر بين فروع الايات في جعل المصنف الجواب لاماداخله عليه وجملة الشرط فاصلة بينهما  
 فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوف فامدلول عليه بالشرط الاول وجوابه قال المصنف في حاشية التسهيل وانما كان  
 الجواب المذكور لا مادون الشرط الاخر لوجهين أحدهما ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب  
 واحد فانه يجعل لاولهما الثاني من شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل من ذلك ابحاف بها فانت ظاهرة امتناع  
 حذف جواب اما لا ابحاف وقد اجازته المخشري كما استقف عليه قريبا ان شاء الله تعالى ولقائل ان يقول لان سلم ان ثم شرطين  
 اجتمع ابل الجواب المذكور الثاني وهو وجوابه جواب الاول والفاء المؤخرة داخله على الشرط الثاني تقديره والاصل مهمما

فاصلة بينهما ما فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوف فامدولوا عليه بالشرط الاول وجوابه وانما كان الجواب المذكور لا مادون الشرط الاخر لوجهين أحدهما ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الاجواب واحد فانه يجعل لاوهم الثاني ان شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها لخص من ذلك ان يحذفها كذا في حواشي التسهيل للمصنف قلت ظاهره امتناع حذف جواب اما لا يحذف وقد أجازته الخشري كما ستقف عليه فريبا واقائل ان يقول لا نسلم ان شرطين اجتماعهما تحقيقا بل الجواب المذكور للثاني وهو وجوابه جواب الاول والفاء المؤخرة داخلة على الشرط الثاني تقديرا اه مافي الشرح وأقول اذا كانت امام موضوعه للشرط أو متضمنة لعنايه وهي بمنزلة ان يكن من شيء وقد وليها ان كان من المقربين وهو شرط آخر ازم اجتماع شرطين تحقيقا بحسب الظاهر وكان منعه ذلك مكابرة الا ان يكون المراد لا نسلم ان شرطين اجتماعا وبعدهما جواب واحد فحينئذ يكون المنع موجهها وقوله بل الجواب المذكور للثاني الى آخره وهو كلام بدر الدين بن مالك في شرح الالفية حيث قال فان كان الجواب شرطيا فصل بجملة الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين الآية التقدير مهم ما يكن من شيء فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح ويريحان ثم قدم الشرط على الفاء فالتقى فآن فحذفت الثانية منه ما حلا الى أكثر الحذفين نظائر اه لكن في كلام الرضى ما يوافق كلام المصنف ويستدل به عليه حيث قال قد تقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة أجزاء الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح أى ان يكن شيء فان كان من المقربين فله روح ويريحان فقوله فروح جواب اما استغنى به عن جواب ان والدليل على انه ليس جواب ان عدم جواز ما ان جئتى أكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتى فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني أكرمك بالجزم أكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك اه وفي التعليق في كلام الرضى تدافع فان صدره يقتضى ان فروح جواب الشرط الثاني لانه جمل جملة الشرط من جملة أجزاء الشرط الاول فتكون بقية أجزاء جزائه هو جواب الثاني وآخر كلامه يقتضى ان الجواب المذكور الاول للثاني وأقول لا تدافع في كلامه فان صدره بحسب الاصل وقبل وقوع الشرط المذكور مع كلفه مقام الشرط المحذوف وعجزه بحسب وقوع ذلك وقال أبو حيان والصحيح ان أداة الشرط جوابها محذوف لدلالة جواب اما عليه ولذلك ازم ان يكون قبل الشرط بعد ان ما ضيا ولا يلزم مضيه الا عند حذف الجواب كانه قيل له ما يكن من شيء فروح ان كان من المقربين فالفاء جواب الشرط الذي تقدم وجواب ان محذوف وهذا مذهب سيبويه وزعم الاخفش ان الجواب المذكور لا ما والشرط معا فالاصل عندهم ما يكن من شيء فان كان من المقربين فروح ثم أنيب اما مناب مهما والفعل الذي بعدهما على الفاء فصار فروح قدمت ان والفعل الذي بعدهما على الفاء فصار اما ان كان من المقربين فالتفت الفاء ان فاعنت أحدهما عن الاخرى فصار فروح قال وهه ذه كلها تقادير عجيبة ومع ذلك هي باطلة وقد أبطل أبو علي ظاهر كلام الاخفش بانالم نجد الفاء تكون جوابا للشئيين وتاول كلامه على انها لما كانت جوابا لا آخرها وأعنت عن الثاني صارت كأنها جواب له ما قال واضطرب قول أبي علي فقرة قال لا يفصل في اما الا بغيره فالفاء جواب ان وجواب اما محذوف وهذا لا يصح لانه متى اجتمع ط الباجواب كان الجواب الاول منها ومرة قال بقول سيبويه وقال الجملة ادمتسمة على صارت بمنزلة مفرد قال وهذا هو الصحيح فاذن في

يكن من شيء فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح ثم قدم الشرط على الفاء جريا على القاعدة في ايثار الفصل بين اما والفاء كراهية لالتقاءهما لفظا فالتقى فآن الاولى فاء جواب اما والثانية فاء جواب ان فحصل النقل فدفع بحذف الثانية لانها التي أوجبت النقل ولان في ذلك جريا على أكثر الحذفين نظائر قال الرضى وقد تقع كلمة الشرط من جملة أجزاء الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح ويريحان فقوله فروح جواب اما استغنى به عن جواب ان هذا كلامه قلت وفيه تدافع فان صدر الكلام يقتضى ان قوله فروح جواب الشرط الثاني وآخره يقتضى ان الجواب المذكور الاول للثاني فتمامه

هو الرابع اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب في أي فعل الجواب نحو فاما اليتيم فلا تقهر الايات في الثلاث يعني هذه  
والاثنين بعدها وهو اما السائل فلا تقهر واما بنعمة ربك فحدث فكل من اليتيم والسائل منصوب لفظاً بضم الجواب  
وبنعمه ربك منصوب محلاً بالفعل الواقع بعد فاء الجواب وهو الخامس اسم كذلك في أي منصوب لفظاً أو محلاً بضم معمول  
لحذوف يفعله ما بعد الفاء نحو اما زيد فاضربه ويحذف نحو قراءه بعضهم واما نحو فهديناهم بالنصب في طريق الاشتغال  
والراجح الرفع الذي قرأه الجماعة نحو زيد ضربته وهذه ان المثالان للمنصوب لفظاً واما المنصوب محلاً فكقولك اما الذي  
يكرمك فاكرمه وكذا نحو اما زيد فاضربه عند من أجازته كما سيجي في الباب الثالث ان شاء الله تعالى ويوجب تقدير  
العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه فيكون التقدير في ذينك المثالين اما زيد فاضرب اضربه واما نحو فهديناهم  
فيكون اما نائباً عن الفعل فكانه فاعل والفعل لا يلي الفعل ولقائل ان يقول لانسلم ان اما نائباً عن شيء أصلاً ولو سلم كونها نائباً  
عن شيء فاعلم هي نائباً عن جملة الشرط ١٢٦ بأسرها لان فعل الشرط وحده فلم يجاوز الفعل فعلاً ولا نائباً عنه نعم يتبع

تقدير الفعل قبل الفاعل  
جهة انه لا يفصل بين اما  
والفاء باكثر من جزء واحد  
فيكون نحو زيد كان يفعل  
في كان ضمير مستتر  
عائد الى زيد فافصل في  
التقدير بين كان وفعل  
في واما ليس خلق الله مثله  
في ليس أيضاً ضمير لكنه  
ضمير الشأن والحديث في  
فاصل بين ليس والفعل  
المصدر به خبرها في و اذا  
قبل بان ليس حرف فلا  
اشكال في أصلاً لان المباشر  
حينئذ للفعل حرف لا فعل  
في وكذا اذا قيل فعل يشبه  
الحرف في لضم فاعلمتها  
حينئذ يشابهة الحرف  
في ولهذا ذاهباً بنوعين

المسئلة ثلاثة مذاهب مذهب سيمويه ومذهب الاخفش ومذهب أبي علي في أحد قوايه  
اه (قوله والرابع اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب) قال الرضي ويقدم على الفاعل من أجزاء  
الجزاء المفعول به والظرف نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فان اذهب اذا قصدها  
منزومات لحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازماً لليتيم وذهابها لازماً ليوم الجمعة  
وكذا يقدم المحال نحو اما مجرد افا في ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك  
والمفعول له نحو واما تأديماً فاني ضاربك ولا يستنكر على ما بعد الفاء السببية فيما قبلها وان كان  
ممتنعاً في غير هذا الموضوع لان تقديم المفعولات المذكورة لاجل هذه الاغراض المهمة اه  
(قوله لان اما نائباً عن الفعل فكانه فاعل والفعل لا يلي الفعل) تقدم من المصنف حكمان  
أحدهما تقدير العامل بعد الفاء والاخر تقديره قبل ما دخلت عليه الفاء وهذا الذي ذكره  
المصنف عملة الاول واما عملة الثاني فهو ان المفسر يكون متقدماً على المفسر ولقائل ان يقول  
ما ذكره المصنف انما يمنع تقدير الفعل متقدماً على الفاعل والمفعول معا ولا يمنع تقديره متقدماً  
على الفاء وحدها فينبغي ان يقال لما كان القصده من نحو اما زيد فاضربه كون زيد منزوما  
للضرب والضرب لازم له وعلى ما قررناه فيما سبق لم يكن التقدير اما ضرب زيد فاضربه ولا  
اما زيد الضرب فاضربه لفوات الدلالة على لزوم الضرب ان زيد لان الدال على لزومه انما هو  
وقوعه بعد الفاء وعلى هذا التقدير لم يقع بعدها وانما يقع بعدها مضمرة وفي شرح الاقضية لولد  
مصنف نقها ولا يفصل بين اما والفاء بفعل لان اما قائمة مقام حرف شرط وفعل شرط فاولها فاعل  
اتوهم انه فعل الشرط ولم يعد ليقامها مقامه (قوله ولهذا ذاهباً بنوعين) اذ قالوا ليس الطيب  
الا المسك بالرفع) يعني ولا اجل ان ليس فعل يشبه الحرف أعني ما النافية لم يعملها بنوعين في

اذ قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع في نظر الى شبهها بالنافية وقد يقال على كلام المصنف  
اذا كان ضم الفاعل يشابه الحرف فيجب اغتفار مباشرته بفعل آخر فهو لا اغتفر ذلك في اما فانها عريضة في الحرفية  
في والسادس طرف مع معمول لا ما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه في وقد عرفت ما عليه في وأللف الفعل المحذوف نحو  
اما اليوم فاني ذاهب واما في الدار فان زيدا جالس ولا يكون العامل ما بعد اما لان خبر ان لا يتقدم عليها فكذلك معموله  
هذه قول سيمويه والمازني والجمهور في وقد عرفت من كلام ابن الحاجب الذي أسلفناه ما يرد عليه ولا يخفى ان هؤلاء  
لا يمتنعون في ان ما بعد اما في نحو اما زيد فاضرب معمول ما بعد الفاء والفاء لا يتقدم ما في خبرها فان قيل لم  
ياتقوا وهنالك كونها مانعة لان التقديم لغرض مهم قلنا اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا  
باس يجوز مع مانعين وأكثر لان الغرض أهم فيجوز لتحصينه الغناء مانعين فصاعداً كما قرره الرضي قال والدليل على ذلك  
امتناع النصب في نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يتنع تقديره ناصب نحو ذاهب وانما ذاهب  
الجمهور في نحو اما اليوم فاني ذاهب كون الظرف معمولاً لالفعل الشرط اولاً ما كان الفاعل بين الفاء واما جازماً في حين

المثال

فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست من الة عن مركزها الاضلي بل هي فيه داخلة على الجواب فتلخص ان الفاصل بين انما والفاء تارة يكون جزءا من الجواب نحو اما زيد فذهب اذ التقدير مهم ما يمكن من شيء فزيد ذهب وتارة يكون جزءا من متعلقات فعل الشرط نحو اما اليوم فاني ذاهب اذ التقدير مهم ما يمكن من شيء اليوم واما الفاء في جميع التراكيب فالتا دخل على الجواب كالمثال الاخير او على شيء منه كالمثال الذي قبله هذا كله رأي الجمهور وهو مخالفهم المبرد وان درستويه بفتح الدال والراء المهملتين وسكون السين المهملة وفتح المثناة الفوقية وهو الفراء فجعلوا العامل بنفس الخبر ولم يفتوا الى ذلك المانع الذي اعتبره اولئك الماقرنناه وهو توسع الفراء في بنية أخوات ان واختاره ابن الحاجب مستندا لما أساقناه عنه وهو فان قلت اما اليوم فانما جالس احتمال هذا التركيب كون العامل اما عند الجمهور وهو كونه الخبر عندهم أيضا وهو لعدم المانع فان الفاء مجردة لا يرونها مانعة كما مر وهو ان قلت اما زيد فاني ضارب لم يجز أن يكون العامل واحدا منهم او امتنعت المسئلة عند الجمهور لان اما لا تنصب المفعول لكن ينصبه فعل يمكن أن يجعل شرط أي مهم ما ذكرت زيد افهلا قالوا به فانهم لا يرون بوجود كون الفاصل بين الفاء واما جزأ مما في حين الفاء كما مر وهو مهمول خبر ان لا يتقدم علمه او أجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير اعمال الخبر والغوا ذلك المانع ١٢٧ في جنب الغرض المهم من جعل

الفاصل جزأ مما في حين الفاء على ما سبق في تنبيه ان الاول سمع من كلام العرب وهو اما العبيد فدو عبيد بالنصب للعبيد وهو اما قريشا فانما أفضلها ولم يضبط هذا كما ضبط ذلك بالنصب لان كتابة قريشا بالنصب بالالف قاضية بانه منصوب فلا يحتاج الى قيد بالنصب بخلاف العبيد لكن مع كونه مسموعا قال سيبويه هي افة خبرية قليلة قال ومع ذلك فلا يجوز هذا

المثال المذكور وفي الشرح وقد يقال على كلام المصنف اذا كان ضعف الفعل بشبهة الحرف يوجب اغتفارا مباشرة لفعل آخر فيل لا اعترف ذلك في امام مع عراقتنا في الحرفية اه وأقول اذا شبه شيء بشيء أو نائب شيء عن شيء يكون التشبيه والنيابة مقصودين فيعطى المشبه والنائب حكم المشبه به والمنوب عنه لا حكم نفسه ألا ترى ان ما المشبهت بليس أخذت حكم ليس والمفعول به لما نائب عن الفاعل أخذ حكم الفاعل فلهذا اغتفر في ليس مباشرة الفعل اشبهها بالحرف ولم يغتفر في امام مباشرة الفعل لنيابته عن الفعل فتأمل فانه من المحاسن (قوله وأجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير اعمال الخبر) لان الغرض المهم من قولك اما زيد فاني ضارب مثلا لما كان جعل خبر ان لازما لمعموله قدم المعمول على الفاء المتقدمة على ان ولم يبال بعمل ما بعد ان فيما قبلها كالم يبال بعمل ما بعد الفاء فيما قبلها والمبرد هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الاكبر أخذ الادب عن أبي عثمان المازني وأبي حاتم السجستاني وأخذ عنه نسطويه وكان كثيرا ما يحنس النوادر يحب المناظرة مع أبي العباس أحمد الملقب بشهاب صاحب كتاب الفصح وتعلب بكبره ذلك لان المبرد كان فصيح العبارة ظاهر البيان فاذا اجتمعا حكم للمبرد في الظاهر الا ان يعرف الباطن توفي المبرد سنة ست وقيصل خمس وثمانين ومائتين ببغداد (قوله الاول انه سمع اما العبيد فدو عبيد بالنصب) قال الرضي الوجه فيه الرفع في جميع

النصب الضعيف في المعرفة الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجاء الفقير واما اذا أردت بالعبيد عبيد معينة فلا يجوز فيه الالرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصره لك واما أبوك فلا أبالك وهو فيه عندى دليل على أمور أحدها انه لا يلزم أن يقدر مهم ما يمكن من شيء بل يجوز ان يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير هنا مهم ما ذكرت ولو كان كذلك لم يكن ثم معنى لاشترط سيبويه أن يكون المعرفة باللام غير معين مع ان الرضي استشكل مذهب سيبويه في نصبه على الحال وقال بل هو مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد يملك وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانما أفضلهم هم أي أغلبهم في الفضل وهو على ذلك يخرج قولهم اما العلم فعالم واما علماء فعالم أي مهم ما ذكرت العلم أو علماء فهو عالم وهو يخرج مطرد في المعرفة والتكرار وهو أحسن مما قيل انه مفعول مطلق لما بعد الفاء فانه لا يتأني في نحو اما العلم فدو علم أو فانه عالم أو فاعلم له ونحو اما علماء فانه عالم لوجود المانع من عمل ما بعد الفاء فيما قبله وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر وهو مفعول لا جله ان كان المصدر المنصوب معروفا أو حال ان كان منكر كما في فلم يطرد توجيهه بالنصب كما اطرد توجيهه المتقدم وهذا الذي نسبته المصنف الى نفسه هو عين ما قاله ابن مالك مستندا في ذلك الى المثالين اللذين ذكرهما المصنف مسموعين من كلام العرب والى شيء آخر قرره في شرح التسهيل وهو الثاني ان اما ليست العاملة اذ لا يعمل الحرف في النائب عن الفعل في المفعول به وكونه لا يعمل في المفعول به لا يقتضى امتناع عمله في الظرف وأولئك الجماعة لم يدعوا عمل امام مطلقا حتى يدعاهم



النقص بهذا وانما ادعوا عملها في الطرف لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه فكيف يدعون ان هذا هو الثالث انه يجوز  
 اما زيد فاني اكرم على تقدير العمل المحذوف في وقد علمت ان هذا المسموع الذي استند اليه لغة خبيثة بنص سيبويه  
 فكيف يبني عليه جواز التراكيب العربية هذا مع انها محتملة للتخريج على خلاف ما ادعاه كما سبق في التنبية الثاني انه ليس  
 من اقسام اما في البسيطة التي ذكرت الكلام فيها اما في التي في قوله تعالى اما اذا كنتم تعملون ولا في اما في التي في قول الشاعر  
 ابخر اشة اما انت ذاتنر \* فان قومي لم تاكاهم الضمير في وقد تقدم الكلام عليه في ان المفتوحة الخفيفة في بل هي  
 فيها في اي في الالية والبيت في كلمتان فالتى في الالية هي ام المنقطعة وما الاستفهامية وادغمت الميم في الميم للتماثل في  
 وقد اسلفنا التنبية على ان ١٢٨ ام الداخلة على الاستفهام لا تسمى متصلة ولا منقطعة بل هي حرف

لمجرد الاضراب وما ذكره  
 المصنف من ان ما  
 استفهامية فيكون ذا  
 بعدها موصولا ليس  
 بتعنين لجواز ان يكون  
 مجموع ماذا كلمة واحدة  
 للاستفهام في التي في  
 البيت هي ان المصدرية  
 وما الزيادة والاصل لان  
 كنت فحذف الجار وكان  
 للاختصار فان فصل الضمير  
 له دم ما يتصل به وحي  
 بما عوضا عن كان وادغمت  
 النون في الميم للتقارب في  
 وقد يناقش المصنف بان  
 اعترافه بان ان التي في  
 البيت هي المصدرية منافع  
 لما قدمه من انها فيه  
 شرطية كما قاله الكوفيون  
 اللهم الا ان يقال اورد  
 الكلام هنا على رأي الجماعة  
 لا على معتقده هو والله  
 تعالى اعلم بالصواب

واما المكسورة في الهمزة  
 المشددة في الميم في قد تنفتح همزتها في كقوله  
 انشده ابن عصفور وغيره بفتح الهـ مزة من اما في الموضوعين والشمال بفتح الشين المجمة الريح التي تهب من ناحية القطب  
 وتلقحها تصلحها وتبينها للاشجار وعربية بعين مهـ مهـ مهـ مفتوحة ورام مكسورة على وزن فعيلة أي باردة والصباء والجنح  
 تقدا والهبوب بفتح الهاء الشديدة الهبوب بضمها وهو ثوران الريح في وقت تبدل ميمها الاولى بباء في مثناه تخنية مع فتح الهمزة  
 وكسرهما كما نص عليه غير واحد لكنهم فيما رأيت لم يستشهدوا على الابدال الامع فتح الهمزة كما سباني في وهي مركبة عند  
 سيبويه من ان وما في ادغمت النون في الميم للتقارب وانما قال عند سيبويه لان غيره يرى انها حرف بسيط وهذا هو الاصل  
 في وقد تحذف ما في وتبقى ان في كقوله

اللغات معرفا كان اولاً وروى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هي ضعيفة قايمة  
 قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع  
 الحال كما في الجاء الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيد معينة فلا يجوز فيه الالرفع قال الرضى  
 اما الحمل على الحال مثله فضعيف ولا معين له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى  
 ذو عبيد أي علمكمهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلهم أي أغلبهم في الفضل (قوله  
 والتي في البيت هي ان المصدرية وما الزيادة) قال ابن الصائغ قد تقدم مبدأ الكلام على  
 ان الارجح عنده ثبوت ان شرطية ويرجحها بامور منها دخول الفاء بعدها واستشهاد لهذا البيت  
 وقد رجح هنا بالنقص على يديه والرجوع الى الحق خير من التماسى على الغنى اه واقول انه  
 لم يقل فيما سبق ان كون ان شرطية ارجح عنده وانما قال ويرجحها عندي امور وذكروها ولا  
 يلزم من ذكر مرجحات عند شخص لقول ان يكون ذلك القول عنده ارجح من غيره بل جاز  
 ان يكون غيره ارجح منه لان مرجحاته أكثر وأقوى من مرجحات ذلك القول وقد تقدم نظير  
 هذا في آخر الكلام على ان المفتوحة الهـ مزة الساكنة النون وأيضا لم يسق المصنف  
 في البيت فيما سبق شاهد على مجي ان شرطية وانما ساق شاهد على مجي الفاء بعدها  
 وصرح بعد ذلك باسطر بان الصواب ان المصدرية فراجعها وتأمل

واما المكسورة المشددة في

(قوله قد تنفتح همزتها) من شواهد ذلك قوله  
 بلقحها أما شمال عربية \* وأما صبا جنح العشي هبوب  
 بلقحها بضم أوله وسكون ثانيه من القح الريح السحاب والبيت من الطويل دخل فعولان  
 في أوله الحزم بالحاء المجمة والراء وانما لم يجعله بفتح اللام وتشديد القاف وكسر هـ الياء من  
 الحزم لان لفتح بالتضعيف لا يستعمل في الريح بل في الشجر والشمال الريح تهب من ناحية  
 القطب والعربية الباردة نسبة الى العراء بفتح المهملة وقصر الالف وهي شدة البرد والصباء  
 ريح مهب القوم مطلع الشمس اذا اعتدل الليل والنهار ووجح الليل بضم الجيم وكسر طائفة

المشددة في الميم في قد تنفتح همزتها في كقوله تلقحها أما شمال عربية \* وأما صبا جنح العشي هبوب منه  
 انشده ابن عصفور وغيره بفتح الهـ مزة من اما في الموضوعين والشمال بفتح الشين المجمة الريح التي تهب من ناحية القطب  
 وتلقحها تصلحها وتبينها للاشجار وعربية بعين مهـ مهـ مهـ مفتوحة ورام مكسورة على وزن فعيلة أي باردة والصباء والجنح  
 تقدا والهبوب بفتح الهاء الشديدة الهبوب بضمها وهو ثوران الريح في وقت تبدل ميمها الاولى بباء في مثناه تخنية مع فتح الهمزة  
 وكسرهما كما نص عليه غير واحد لكنهم فيما رأيت لم يستشهدوا على الابدال الامع فتح الهمزة كما سباني في وهي مركبة عند  
 سيبويه من ان وما في ادغمت النون في الميم للتقارب وانما قال عند سيبويه لان غيره يرى انها حرف بسيط وهذا هو الاصل  
 في وقد تحذف ما في وتبقى ان في كقوله

سفته الروا عن صيف \* وان من خريف فان بعدما أي امان صيف واما من خريف \* فحذف اما الاولى واما من اما الثانية والروا عن صفة للسحاب جمع راعدة يقال رعدت السحاب اذا سمع منها صوت الرعد ويقال أرعدت بالهزمة أيضا والصيف بتشديد الياء وهو وقال الاصمعي والمبرد ان في هذا البيت شرطية والفاء جواب والمعنى وان سفته من خريف فان يعدم الري \* بكسر الراء وتشديد المثناة التحتية وهو ليس \* هذا القول \* بشئ لان المراد وصف هذا الوعل \* بفتح الواو والعين المهملة كفرس وفتح الواو وكسر العين ككنف وهما مشهوران وبضم الواو وكسر العين كدأل وهذا نادر والمراد بالوعل تبس الجبل بالري \* وعدم العطش \* على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك \* ١٢٩ اذ يصير انتفاء العطش معاقبا بشرط

سقى السحاب له في الخريف ومفهومة ثبوت العطش عند انتفاء هذا الشرط وهو مناف للغرض وفيه نظر لانا لان سلم ان المقصود وصف هذا الوعل بالري على كل حال وانما الغرض وصف حاله بحسب الواقع فاخبر اولاً بما وقع من سقى سحاب الصيف له وذلك مقتضى ليه منها ثم أخبر بان سحاب الخريف ان سفته بعد ذلك حصل له الري المستمر ولوسلم ان المقصود ما ذكر من وصفه بالري دائماً فاعلم ان اليتان بما التي هي لاحد الشيتين لا يلزم ذلك اهـ وأقول لان سلم ان اما في هذا البيت لمجرد أحد الشيتين بل هي لتفصيل المسقى منه وحينئذ مع اليتان بما يلزم الري دائماً (قوله وقال أبو عبيدة ان في البيت زائدة) ردها بان زيادتها لم تثبت بعد العطف وثبت حذف اما وما أبو عبيدة هو معمر بن المثنى قال الجاحظ لم يكن في الارض خارجي ولا جماعي اعلم بجميع العلوم منه وقال ابن قتيبة كان مع معرفته رعباً يكسر البيت اذا أنشده وكان يخطئ اذ اقرأ القرآن نظراً وكان يبعث العرب وألف في مثلها وكان يرى رأى الخوارج توفي سنة تسع ومائتين وولادته سنة عشرة ومائة (قوله وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى) وان العطف انما هو بالواو التي قبلها وهي جائية بمعنى من المعاني المستفادة بأ وقال الرضي وضع أبو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلية على ما ليس بمعطوف على شئ والثانية مقترنة بالواو العطف فلا يصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى أو العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية (قوله وواقفهم ابن مالك للزمتها غالباً الواو العاطفة) في الشرح قلت وفي شرح المفصل لابن الحاجب ان مجموع قولنا واما هو العاطفة في جاء اما زيد واما عمرو وقال ولا يبعد ان تكون صورة الحرف

منه (قوله سفته الروا عن صيف) هذا البيت للتمر بن تواب ومذهب سيبويه انه حذف منه اما اولاً واما ثانياً والروا عن صفة للسحاب وأرعدت اذا سمع منها صوت الرعد والصيف بتشديد الياء مطر الصيف (قوله لان المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال) قال الاعلم وصف وعلا في روضة مخصصة في جبل حصين لا يوصل اليه والامطار ملازمة له لاتقته فلا يحتاج الى ان يسهل فيصاهاه والوعل بفتح الواو مع فتح العين وكسرها تبس الجبل (قوله ومع الشرط لا يلزم ذلك) يعني وصف الوعل بالري على كل حال لان مدخول ان الشرطية مشكوك فيه غير محجز وموقوفه ولا يعدم وقوعه وبهذا يدفع قول ابن الصائغ ان هذا ابتداء على القول بالمفهوم وفيه كلام اهـ وفي الشرح لان سلم ان المقصود وصف الوعل بالري على كل حال وانما الغرض وصف حاله بحسب الواقع فاخبر اولاً بما وقع من سقى سحاب الصيف له وذلك مقتضى ليه منها ثم أخبر بان سحاب الخريف ان سفته بعد ذلك حصل له الري المستمر ولوسلم ان المقصود ما ذكر من وصفه بالري دائماً فاعلم ان اليتان بما التي هي لاحد الشيتين لا يلزم ذلك اهـ وأقول لان سلم ان اما في هذا البيت لمجرد أحد الشيتين بل هي لتفصيل المسقى منه وحينئذ مع اليتان بما يلزم الري دائماً (قوله وقال أبو عبيدة ان في البيت زائدة) ردها بان زيادتها لم تثبت بعد العطف وثبت حذف اما وما أبو عبيدة هو معمر بن المثنى قال الجاحظ لم يكن في الارض خارجي ولا جماعي اعلم بجميع العلوم منه وقال ابن قتيبة كان مع معرفته رعباً يكسر البيت اذا أنشده وكان يخطئ اذ اقرأ القرآن نظراً وكان يبعث العرب وألف في مثلها وكان يرى رأى الخوارج توفي سنة تسع ومائتين وولادته سنة عشرة ومائة (قوله وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى) وان العطف انما هو بالواو التي قبلها وهي جائية بمعنى من المعاني المستفادة بأ وقال الرضي وضع أبو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلية على ما ليس بمعطوف على شئ والثانية مقترنة بالواو العطف فلا يصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى أو العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية (قوله وواقفهم ابن مالك للزمتها غالباً الواو العاطفة) في الشرح قلت وفي شرح المفصل لابن الحاجب ان مجموع قولنا واما هو العاطفة في جاء اما زيد واما عمرو وقال ولا يبعد ان تكون صورة الحرف

١٧ في ل الصويين يعني هو أي القائل بذلك \* واما الثانية في قولك جاءني اما زيد واما عمرو \* قال الرضي وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى أو ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية بمعنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع دون الثانية \* وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى \* فانها ليست عاطفة بالاتفاق كما يأتي \* وواقفهم ابن مالك \* على ذلك \* لانها لا تلزمها غالباً الواو العاطفة \* ولا يدخل عطف على عطف قال ولان وقوعها بعد الواو مسبوقة بعلها شبيهة بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بعلها في مثل لا زيد ولا عمرو وفيها ولا هذه غير عاطفة باجتماع فلتسكن اما كذلك قلت صرح ابن الحاجب في شرح المفصل بان مجموع قولنا واما هو العاطفة في جاء اما زيد واما عمرو وقال ولا يبعد ان تكون صورة الحرف مستقلة حرفاً في موضع وبعض حرف في موضع آخر كما مع أي او على هذا فلا بد شئ مما احتجوا به \* ومن غير الغالب \*

وهو استعمال ما بدون الواو بقوله باليتمأ مناشالت نعماتها \* ايما الى الجنة ايما الى النار في قال المصنف في حواشيه على التسهيل عند قوله وربما استغنى عن واو واما لا أحفظ ذلك الامع تخفيف كلمة اما بالبدل نحو لا تفسدوا آباءكم \* ايما لنا ايما لكم باليتمأ من البيت وقد أنشد الرضي هذا البيت بدون ابدال ثم قال ويروي ايما الى الجنة وهي لغة في اما وقول الشاعر شالت نعمتها كناية عن موته فان النعمامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن هلك ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه فظهرت نعمامة قدمه واما قول بعضهم ان مراد العرب بقولهم شالت نعماتهم الدعاء أي هزمهم الله وراهم حتى يذهبون على وجوههم كاتفر النعمامة فلا يأتى نفس يرمى في البيت به في وفيه شاهدان وهو فتح الهمزة في لكن مع الابدال في وثالث وهو الابدال في لكن مع فتح الهمزة في وثالث بن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة كالاولى في وليس بسديد لان الكتب ١٣٠ طائفة بنقل الخلاف في ذلك في وقال وانما ذكر وهان في باب العطف اصاحبها

لحرفه في وهو الواو فهي لكن لما كان المراد منها هنا ليس مطلق الجمع وانما المراد أحد الشئتين أو الاشياء جى بما قرينة على ذلك فيوزع بعضهم ان اما عطف الاسم على الاسم والواو عطف اما على اما وعطف الحرف على الحرف غريب في وهذا القول حكاه ابن الحاجب وجوزوه وقال انه لا يبعد وحكى الرضي عن الاندلسي ان اما الاولى مع اما الثانية حرف عطف قدمت تنبيه على ان الامر مبنى على الشك والواو جامعة لاما الثانية على الاولى حتى يصير الحرف واحدا ثم يعطفان مع اما بعد الثانية

مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع آخر كافي ايا وعلى هذا لا يتم ما قاله فتأمل اه وأقول يريد الشارح ان هذا الدليل الذي استدل به المصنف أعم من الدعوى لان الدعوى ان اما الثانية ليست بعاطفة وانما العاطف الواو المقارنة لها والدليل وهو ملازمتها الواو في الغالب يصدق بان العاطف هو الواو وحدها وبانه مجموع الواو واما كما قال ابن الحاجب ويمكن ان يقال ان قوله الملازمتها غالبا الواو العاطفة لا يصدق اذا كان العاطف مجموع الواو واما وانما يصدق ملازمتها الواو من غير تنقيح بالعاطفة ولو سلم فاليراد المذكور وانما يتجه لو كان قوله الملازمتها دليل على كون الواو هي العاطفة وليس كذلك وانما هو دليل على كون اما غير عاطفة كما هو صريح كلام المصنف فليتأمل (قوله باليتمأ مناشالت نعمتها الخ) هذا البيت لسعد بن قرط بن سيار وكان عاقلا موهو وكانت به بارة والنعمامة جماعة القوم وشالت نعماتهم ذهبوا وتفرقوا وقيل تحولوا عن دارهم وقيل قل خيرهم وذلت أمورهم والمعنى ليت آمنافارقتنا بالموت وفي الشرح النعمامة باطن القدم وشالت نعمامة فلان كناية عن موته لان الانسان اذا مات ارتفعت نعمامة قدمه قال المصنف في حاشية التسهيل عند قوله وربما استغنى عن واو واما لا أحفظ ذلك الامع تخفيف كلمة اما على البدل نحو باليتمأ من البيت (قوله وعطف الحرف على الحرف غريب) أي غير موجود قال الرضي وقال الاندلسي اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيه على ان الامر مبنى على الشك والواو جامعة لاما الثانية على الاولى حتى يصير احرفا واحدا ثم يعطفان مع اما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا عندى بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض المعاطيف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم فالحق ان الواو هي العاطفة واما مفيدة لاحد الشئتين غير عاطفة والواو في نحو ايما الى الجنة ايما الى نار مقدرة (قوله ولا ما خمسة معان) يعني بحسب القرائن والامور الخارجية واما بحسب الاصل

على ما بعد الاولى قال الرضي وهذا عندى بارد لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعض وعطف الحرف على الحرف غير موجود قلت الاول لان لازمان واما الثالث ففيه نظر لان صاحب هذا الرأي لم يزل بانه عطف حرف على حرف اذا العاطف عنده مجموع اما الاولى واما الثانية فهما بالنسبة الى العطف حرف واحد في ولا خلاف ان اما الاولى غير عاطفة لا اعتراض بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو في اذ زيد فاعل بعام وقد اعترضت بينهما ما فكيف يتصور ان تكون عاطفة والحالة هذه في وبين أحد المعمول على العامل ومعموله الاخر نحو رأيت اما زيد واما عمرو في اذ انما المتكلم فاعل برأى وزيد مفعول به واما معترضه بينهما ولا يتصور عطف مفعول على فاعل في وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى حتى اذاروا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة فان ما بعد اما الاولى بدل مما قبلها في ولا يمكن عطف البديل على المبدل منه في ولا ما خمسة معان في انما هي لاحد الشئتين أو الاشياء والمعاني المذكورة ليست مستفادة من نفس اما وانما تستفاد من أمر آخر وقد ذكر المصنف هذا في أو وقائه هنا ولا فرق بين الحرفين

فمعناها

في ذلك **ب** أحدها الشك نحو قولك جاءني أما زيد وأما عمر وإذا لم تعلم **ب** أنت **ب** الجائئ منهما والثاني الإبهام **ب** على السامع وهو الذي يعبرون عنه بالتشكيك **ب** نحو وآخرون من جرون لا مر الله أما بعد **ب** أي ان صدوا ولم يتوبوا **ب** وأما يتوب عليهم **ب** أي ان تابوا وهم ثلاثة كعب بن مالك وهلال بن أمية ومرارة بن الربيع الذين تخلفوا عن غزوة تبوك فآله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة حالهم وما يؤول إليه أمرهم لكن أبرز الكلام في قالب لا يجوز السامع معه باحد الأمرين معينا ولا يمكن يشك **ب** والثالث التخيير نحو **ب** فلنا يا ذا القرنين **ب** أما ان تعذب وأما ان تتخففهم حسنا **ب** فخير بين تعذيبهم بالقتل ان أصروا على الكفر وبين اتخاذ الحسن فيهم باكرامهم وتعليم الشرائع ان آمنوا ويجوز ان يكون المراد بالتعذيب القتل وباتخاذ الحسن الاسر لانه بالنظر الى القتل احسان لما فيه من بقاء الحياة مدة فان قلب التي للتخيير لا بد ان تكون واقعة بعد الطلب ولا طالب في الآية فلنا التقدير والله تعالى أعلم فلنا يا ذا القرنين افعال اما ان تعذب وأما ان تتخففهم حسنا فان وصلت ابعدا الاولى في محل نصب على المفعولية بالفعل المحذوف وما بعد اما الثانية معطوف على الاولى أي افعال اما تعذيبهم واما اتخاذ الحسن فيهم ونحو قالوا يا موسى **ب** أما ان تأتي وأما ان تكون أول من التي **ب** وان وصلت في محل نصب على المفعولية بفعل مقدر أي اخترت الفاءك أولا أو كوننا الملقين أولا وجوز فيه أن يكون في محل رفع على انه خبر ١٣١ لمحذوف أي الأمر القائلون والقائلون

**ب** وهو هم ابن الشجري  
فجعل من ذلك **ب** الآية  
المتقدمة وهي قوله تعالى  
وآخرون من جرون لا مر  
الله **ب** أما بعد **ب** وأما  
يتوب عليهم **ب** وانما هي  
من قبيل الإبهام كما مر  
ولم يبين المصنف وجه  
الوهم وكأنه ما تقرر من  
انه لا بد أن يكون حرف  
التخيير مسبوقا بطلب  
وليس هنا طلب ولا بن  
الشجري ان يمنع اشتراط  
ذلك ويقول المعنى يكونها  
للتخيير دخولها بين شيئين  
أو أشياء يكون للتكلم

فمعناها أحد الشئين أو الأشياء فالرضى وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قبل اما  
واو بل من قبل أشياء آخر فالشك من قبل جهل المتكلم والابهام والتفصيل من حيث قصده  
الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك  
(قوله وهو ابن الشجري جعل من ذلك اما بعد **ب** وأما يتوب عليهم **ب**) بيان وهمه من وجهين  
أحدهما ان معنى التخيير والاباحة باموا وأما ان يكون بعد ما يدل على الطالب كما صرح به  
غير واحد من النحاة وثانيهما ان اما التخييرية اذا وقع الفعل بعدها تكون معه ان قال  
أبو البقاء في اعرابه اما ههنا الشك والشك راجع الى المخلوق واذا كانت اما للشك جاز ان يلها  
الاسم وأن يلها الفعل فان كانت للتخيير ووقع الفعل بعدها كانت معه ان كقوله تعالى اما ان  
تأتي اه وهذا الثاني هو مراد المصنف لان ما ذكره من هذه الآية لا يخالف ما مثل به قبله  
الابعد ان معه وهذا مع ظهوره خفي على بعضهم فقال وجه الوهم ان التخيير يستدعي  
تخييرا ويمتنع ذلك على الله تعالى وأجاب بانه يجوز ان يكون تخييره تعالى من ذاته (قوله  
وانتصاهم على هذا على الحال المقدره) وهي الحال التي يكون حصول مضمونها متأخر عن  
حصول مضمونها عاملا لان معنى الهداية نصب الدليل ولا شك في تأخر الشكر والكفر  
عنه فهي كالحال في قوله تعالى طيبتم فادخلوها خالدين ويجوز ان يكون صاحب الحال  
السييل ووصفه بالشكر والكفر مجاز والمعنى بينا السييل مقسوما الى هذين القسمين

أول السامع الخيرة في فعل ماشاء من ذينك الأمرين أو تلك الأمور من غير جمع بينهم ما أو بينهن ولا يشترط سبق الطالب  
ولاشك ان الله الخيرة في فعل ماشاء من الأمرين المذكورين وانه عز وجل لا يجمع بينهم ما فيعذبهم مع التوبة عليهم  
**ب** والاربع الاباحة نحو تعلم اما فقها واما نحو او جالس اما الحسن واما ابن سيرين ونازع في ثبوت هذا المعنى لا ما جماعة مع  
اثباتهم اياه لا وجه والظاهر أن لا وجه لما قاله هؤلاء الجماعة **ب** والخامس التفصيل نحو **ب** قوله تعالى **ب** انا هديناك السبيل  
اما شاكرا واما كفورا وانتصاهم على هذا على الحال المقدره **ب** وذلك لان الظاهر انه حال من الهاء في هديناه والمعنى بينا  
له الطريق وأوضحناه فالحال مقدره لان المراد بالشكر العمل بما بينه والعمل بذلك ليس مقارنا للتمدين فاحتجج الى كون  
الحال مقدره قال الزمخشري ويجوز ان يكونا هذين من السبيل أي اما سيلا شاكرا واما سيلا كفورا كقوله تعالى  
وهديناه الخدين فوصف السبيل بالشكر مجاز وقرأ أبو السمال بفتح الهضرة من اما وهي قراءة حسنة والمعنى اما شاكرا  
فبتوفيقنا واما كفورا فسوء اختياره قلت هديناك عليه حذف جواب اما وهو ما كنا قد منا الوعد بتوفيقك عليه وقوله  
فسوء اختياره يعني ليس الا وهو مبني على قاعدة الاعتزال قال ابن المنير واختياره هذه القراءة لاجل التقسيم لا يفيده  
فيجوز ان يكون المراد اما شاكرا فثاب واما كفورا فعاقب قلت ويمكن ان تخرج قراءة أبي السمال هذه على أن تكون اما

هذه هي التي لاحد الشبهين أو الاشياء كما انها كذلك في الفراء المشهورة ولكن فحقت الهمزة على اللفظة المحكية فيها أولا  
 ووجاز الكوفيون كون اما هذه الواقعة في اماشكرا واما كفورا فهي ان الشرطية وما الزائدة قال مكر ولا يجوز  
 البصريون ان يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره مثل وان امرأة خافت من بعلها ورد عليه ابن الشجري  
 بان المضمرة هنا كان أي ان كان شاكر أئيب وان كان كافرا عوقب وكان لا يحتاج في جواز حذفها الى فصل مفسر يقع  
 بعدها وانما ذلك لغيرهما من الافعال وخصوصا باعتبار الحذف بدون مفسر بعددها الكثرة دورها في الكلام فهو  
 أي حذف كان في آية الانسان بجزالة حال قوله أي قول حسان رضي الله تعالى عنه قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا  
 فاعتمدت ارك من قول اذا قيل وينسب أيضا لغير حسان والتقدير ان كان أي القول حقا وان كان كذبا فحذف بلا  
 مفسر وهو شائع وهو هذه المعاني الخمسة وهي الشك والابهام والتخيير والاباحة والتفصيل ثابتة بولا وكاسياتي الا ان  
 اما الثانية وهي العاطفة ١٣٢ يبنى الكلام معهما من أول الامر على ما جئنا به الاجله من شك وغيره ولذلك وجب

والعدول في الآية عن كافر مع انه مطابق لشاكر الى كفور اما للمحافظة على الفواصل واما  
 للاشعار بان الانسان لا يخلو عن كفران في الغالب وانما المأخوذة المتوغل فيه (قوله ولا يجوز  
 البصريون ان يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره) لفظ الشرط يطلق على  
 تعليق أمر بآخر وعلى نفس المعلق عليه والمراد به في أداة الشرط المعنى الاول وبضميره العائد  
 اليه من يفسره المعنى الثاني على حد قول الشاعر  
 اذ انزل السماء بارض قوم \* رعيناه وان كانوا غضا  
 حيث أراد بالسماء المطر وبضميره العائد اليه من رعيناه النبات ويسمى هذا في فن البديع  
 بالاستخدام (قوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا) هذا صدر بيت للنعمان بن المنذر بحمزه  
 فاعتمدت ارك من قول اذا قيل \* (قوله الا ان يبنى الكلام معهما من أول الامر على ما جئنا  
 به الاجله من شك وغيره) يعني ان الفرق بين اما وافي هذه المعاني الخمسة ان اما لتكررها  
 يدل الكلام معهما من أول وهلة على ما أتى به الاجله من شك أو غيره بخلاف أو فان الكلام  
 معهما اولاد ال على الجزم ثم يوثق بأودالة على ما جئنا به الاجله قال بدر الدين بن مالك وغالب  
 استعمال اما ان تكون مكررة لتشعر من أول وهلة بقصد التخيير والاباحة أو التقسيم  
 أو الابهام أو الشك اه وقال الرضي مبنى الكلام مع اما على أحد الشبهين أو الاشياء واما  
 أو فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاني اما زيد او عمرو فالكلام مبنى على ذلك وان لم  
 يتقدم جازان يعرض للتكلم معنى أحد الشبهين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثل اقام  
 زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض للشك أو يقصد الابهام فيقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا  
 أو متهما من أول الامر وان لم يأت بحرف دال عليه كما تقول مثل اقام في القوم وانت عازم  
 من أول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا (قوله وقول المنقب العبدى فاما ان تكون الخ)

تكرارها أي ذكرها  
 مرة أخرى قبل المعطوف  
 عليه ليفهم السامع  
 المقصود من أول الامر  
 في غير دور وسيجيء  
 الاستشهاد على هذا الدور  
 أو أو يفتح الكلام معها  
 على الجزم ثم يطر الشك  
 أو غيره ولهذا لم تكرر  
 وفيما قاله نظر اذ يجوز ان  
 يكون المتكلم بتمام زيد  
 او عمرو مثلا قاطعا بقيام  
 زيد ثم عرض له الشك في  
 كون القيام حصل منه  
 أو من عمرو فعطف باو كما  
 قاله المصنف ويجوز ان  
 يكون شاكا من أول الامر  
 وان لم يأت بحرف دال عليه  
 كما تقول جاء القوم وانت عازم  
 من أول الامر على الاستثناء

بقولك الا زيدا وقد يجاب بان معنى افتتاح الكلام معهما على الجزم ان ذلك بحسب الصورة الظاهرة  
 مع انه قد يكون في الواقع كذلك وقد لا يكون ومعنى طر والشك طر والدال عليه لان يكون المتكلم به لا بد ان يكون  
 جازما ثم يشك فتأمل له وقد يستغنى عن اما الثانية بذكر ما يعنى عنها من كلام يقع موقعها مع المعطوف الذي تدخل عليه  
 نحو واما ان تتكلم بخير والافسكت أي واما ان تسكت ونحو قول المنقب بفتح النون وكسر القاف المشددة  
 العبدى بفتح العين المهملة وسكون الواو وطن ان هذه النسبة نسبة الى عبد القيس فاما ان تكون أخي بصدق \*  
 فأعرف منك عني من سميني والافاطر حني واتخذني \* عدوا أتقيك وتتقيني أي واما ان تطرحني وتتخذني عدوا وان  
 الاولى وصانها في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف أي واما اخوتك لي حاصله والغت الردي والسعين الجيد واتقيك وتتقيني  
 صفة عدوا والاصل يتقيك وتتقيه ولكنه راعى المعنى فاق بضمير المتكلم والمخاطب ويرى بحق مكان بصدق وهذا ان البيتان من  
 قصيدة له منها قوله وما أدري اذا أمت أرضا \* أريد الخبر أي ما يليني الخبر الذي أنا بتغيه \* أم الشر الذي هو يتغيه

ومما اقوله قبل ذلك رددت تحية ونسبت اخرى \* وثقبن الوصاوص بالعيون ثقبن ثقبن والوصاوص جمع ووضووض وهو الخرق في السترة قد ارما تنظر العين منه أي ثقبن في الستور خرقا بكثرة نظره بالعيون منها ويقال انه لقب بالثقب لهذا البيت وقلت مخاطبا الشريف أنشدني هذه القصيدة يا أيها السيد أنشدتنا \* قصيدة العبدى كالعقد فقلت للقوم اسمعوا واغجبوا \* لسيد روى عن العبدى \* وقد يستغنى عن \* اما في الاولي لفظا لا تقدير \* نحو سقته الرواعد من صيف البيت \* التقدير اما من صيف واما من خريف \* وقد تقدم البيت ومرة الكلام عليه \* ونحو \* قوله \* تليد ارقد تقدم عهدها \* واما باباموات ألم خيالها أي اما بدار \* واما باباموات وتلم تنزل وعهدها ١٣٣ اما بمعنى امرها الذي يعهد منها أو محلها الذي يتعهدها بال جوع اليه بعد الذهاب عنه \* والفرء يقيسه فيميزز به يقوم واما يعهد \* وظاهر قوله \* يجوز أو يعهد \* انه لا يحتاج الى تقدير ما قبل المعطوف وهو ظاهر قول ابن قاسم في الجنى الداني وأجاز الفرء ان لا تنكر روان تجرى مجرى أو فان كان هذا هو المراد نافاه ظاهر قوله والفرء يقيسه اذ هذا الضمير المنصوب عائد على الاستغناء عنها لفظا والفرء على ظاهر كلامهم يرى انهم استغنى عنها البتة محاسبا لفظا وتقدير افتأمله \* ونسبته ليس من أقسام اما التي في قوله تعالى فاما ترين من البشر أحدا لم تكن أوتيت به من قبل \* ولو كانت اياه في هذا المحل لم يكن وجه لتأكيد الفعل بالنون \* بل هذه ان الشريطة وما الزائدة \* ولذلك أكد الفعل

في الشرح المنقب بضم الميم وفتح النون وكسر القاف المشددة والعبدى بفتح المهملة وسكون الموحدة وأظن انه نسبة الى عبد شمس اه وأقول اغاهو بضم الميم وفتح المثناة وكسر القاف قال صاحب الصحاح في فصل الثاء المثلثة من حرف الباء الموحدة والمنقب بكسر القاف لقب شاعر من عبد شمس سمي بذلك لقوله أرين محاسنا وكنن أخرى \* وثقبن الوصاوص للعيون اه وقال في باب الصاد المهملة والوصاوص البرقع الصغير قال المنقب العبدى ظهون بكاة وسدان أخرى \* وثقبن الوصاوص للعيون والسكة السستر الرقيق يحاط كالبيت يتوفى به من البق أي البعوض وغث اللحم يغث بالكسر ويغث بالفتح غثانة وغثونة فهو غث وغثيث اذا كان مهزولا وأنقيك وتنقيني اما صفة عدو امرأعي بها المعنى والاصل يتقيك وتنقيه واما جواب سؤال كأنه قيل فاذا يكون اذا اتخذت عدوا فقال أنقيك وتنقيني (قوله تلم بدار الخ) تلم أي تنزل وعهدا ما يعهد منها

﴿ أو ﴾

(قوله أحدها الشك) قال التفتازاني \* قد قوله تعالى أو كصيب من السماء التحقير ان أولا حد الامرين والشك هو التبادر الى الفهم من اطلاقها في الخبر مثل جاءني زيد أو عمرو وان كان يحتمل التشكيك والابهام على السامع أو المبالغة في تفخيمه كقوله تعالى وما أمر الساعة الا كلمح البصر أو هو أقرب (قوله الثاني الابهام نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين الشاهد في الاولي) في الشرح لا أدري لم امتنع كون الشاهد في أو الثانية أيضا والمعنى وان أحد الفر يقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين وأقول لا يخفى ان معنى الابهام فيه زيادة على معنى أحد الشئيين أو الاشياء وان معنى أحد الشئيين أو الاشياء في جميع معاني أو ما عدا معنى بل ومعنى الواو كما سيقت قوله المصنف في التنبية الا في فلا يلزم من كون معنى الآية ان أحد الامرين ثابت لاحد الفر يقين ان تكون أو فيها الابهام بل لا بد من زيادة اعتبار وهو قصد المتكلم الى الابهام وقد اعترض بذلك في الاولي فلا حاجة الى اعتباره في أو الثانية لان اعتباره في أحدها يفني عن اعتباره في الاخرى فان قلت فهلا اعتبر الابهام في الثانية دون الاولي قلت

وجواب اقوله فقولي اني نذرت للرحمن صوما وهذا كله ظاهر ﴿ أو ﴾ يحرف عطف ذكره المتأخرون معاني انتهت الى اثني عشر \* معنى \* أو أحدها الشك \* من جهة المتكلم \* ونحو \* قوله تعالى قال كم لبثتم في الارض عدد سنين قالوا لبثنا يوما أو بعض يوم \* استقصروا مدة لبثهم في الدنيا بالاضافة الى خلودهم في العذاب واستقلوا بحيث شكوا فيها هل هي يوم أو بعض يوم \* والثاني الابهام \* على السامع \* ونحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين الشاهد في الاولي \* ولا ادري لم لم يكن الشاهد في أو الثانية والمعنى وان أحد الفر يقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام من مخرج الاحتمال مع العلم ان من وحد لله وعبدته فهو على الهدى وان من عبد غيره من جماد أو غيره فهو في ضلال مبين وهذا من كلام المصنف الذي كل من سمعه من موال أو منساف يقول لمن خوطب به قد انصفك صاحبك وجاه في جانب الهدى بعلى لان صاحبه ذواستعلاء وتمكن مما هو عليه يتصرف حينئذ

نظام  
وقد  
حرف  
يعد  
تلم  
بدا  
الذي  
والمنقب  
قال  
والمنقب  
بعد  
الغناء  
يقيسه  
شاعر  
سجد  
يعهد  
معه  
يجوز  
لقد  
بكل  
واسم  
ان  
المعنى  
وذكر  
باب  
قال  
الضمير  
الاستغناء  
على  
انهم  
لفظا  
نسبته  
اما  
ترين  
ولو  
المحل  
الفعل  
ان  
ولذلك

يشاء وجاء في الضلال بنى لان صاحبه منع منس في حيرة مرتبك فيها لا يدري أين يتوجه نحو قوله نحن أو أنتم الا الى  
 الفوال الحق فبعد الامبطين وصحفاً صحفاً معني بعد افهم من باب \* والى قولها كذا وبمينا \* وآخر المصراع الاول  
 هو والقاف الساكنة من قوله الفوال الحق والبيت من بحر الخفيف وهو الثالث التخيير وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمتنع  
 فيه الجمع مع ما قبله نحو تزوج هندا أو اختها والجمع بينهما يمتنع نحو يؤخذ من مالي درهما أو ديناراً والجمع بينهما  
 يمتنع لان عصمة المال تمنع من الاقدام على تناوله الا بقتض وانما اقتضت أو أحد الامرين فلا يباح له أخذهما معاً إذ  
 لا مقتضى له فان قلت قدم مثل العلماء بائني الكفارة والغدية وهو ما قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط  
 ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة وقوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه فغدية من صيام أو صدقة  
 أو نسك للتخيير مع امكان الجمع ١٣٤ قلت يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير الا ان كل منهن كفارة ولا يمتنع

الجمع بين الصيام والصدقة  
 والفسك الا ان كل منهن  
 فدية فلا يتصور الجمع بين  
 تلك الخصال بصفة كون  
 كل واحدة منهن في حالة  
 الجمع كفارة أو فدية بل  
 تقع واحدة منهن كفارة أو  
 فدية والباقي قربة مستقلة  
 خارجة عن ذلك ولا يكون  
 الكلام في الجمع من هذه  
 الخيضية فانه يمكن وانما  
 الكلام فيه بالاعتبار  
 الاول وهو يمتنع ما عرفت  
 وقربة يمتنع الرفع على انه  
 خبر والباقي مبتدأ أو  
 مستقلة خارجة صفة  
 للقربة ويحتمل النصب  
 على الحال من الباقي بناء  
 على انه معطوف على فاعل  
 يقع أي ويقع الباقي قربة  
 فينصب حينئذ مستقلة

اعتبر في الاولى لتقدمها ولان الغرض ايهام محل الهداية والضلال والاولى هي الواقعة بين  
 محليهما ما لا ترى انه لو لم يقل أو في ضلال لكان الابهام وفي الكشف والمعنى وان أحد  
 الفريقين من الذين يوجدون الازق من السموات والارض بالعبادة ومن الذين يشركون به  
 الجهاد الذي لا يوصف بالقدرة اعلى أحد الامرين من الهدى والضلال وهذا من الكلام  
 المنصف الذي كل من سمعه قال ان خطوبه قد أنصفك صاحبك وفي درجه بعد تقدمه ما قدم  
 من التقرير البليغ دلالة غير خفية على من هو من الفريقين على الهدى ومن هو في الضلال  
 المبين ولكن التعريض أنزل بالمجادل الى الغرض وأهجم به على الغلبة وانما خولف بين حرفي  
 الجر الداخلين على الحق والضلال لان صاحب الحق كانه مستعمل على فرس جوادير كضه  
 حيث شاء والضلال كانه منع منس في ظلام مرتبك لا يدري أين يتوجه اه وقال أبو حيان  
 أو على موضوعها لكونها الاحد الشئيين أو الاشياء وخبرنا أو أياكم هو على هدى أو في ضلال  
 ولا يحتاج الى تقدير اذا المعنى ان أحدنا في أحد هذين الامرين كقولك زيد أو عمرو في القصر  
 أو في المسجد وقيل خبرنا محذوف دلالة على هدى وهو خبرنا كما عابه وقيل خبرنا كما  
 محذوف دلالة المذكور وهو خبرنا عليه ولا حاجة الى هذا التقدير مع ما يصلح ان يكون خبرا  
 اه قوله نحن أو أنتم الا الى الخ السحق بالضم البعد وكذا السحق مثل عشر وعشر وقد سحق  
 الشئ بالضم فهو سحق أي بعيدوا سحقه الله أي أبعده قوله نحو ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً  
 في الشرح انظر كيف يصح التمثيل بهذه الآية الشريفة لما كانت أوفيه للإباحة قبل دخول  
 الناهي وكيف يصح قول المصنف وتلخيصه انها تدخل للنهي عما كان مباحاً وهذا في الآية  
 غير متمات البتة لان طاعة الآثم أو الكفور في الآثم أو الكفور لا يباح أصلاً بل تحرم ولعل  
 الاباحة انما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من ان طاعة الآثم أو الكفور مباحة لا حرج  
 على من ارتكبها اه وأقول توهم الشارح ان المراد بالاباحة هنا الاباحة الشرعية التي هي  
 أحد الاحكام الخمسة وليس كذلك لان الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع

وخارجة فان قلت أو التي للتخيير انما تقع بعد طالب كما مر قلت لفظ الآثمين وان كان خبرا لكن  
 المعنى على الطالب أي في الكفور وليفد وهو الرابع الاباحة وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو جالس العلماء  
 أو الزهاد إذ لا يمتنع مجالسة الفريقين وتعلم الفقه أو النحو فيجوز الجمع بين تعلم هذا وتعلم هذا وهذا وارد دخلت لانه نهاية  
 على ما فيه أو التي للإباحة يمتنع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً اذا المعنى لا تفعل أحد ما فاعله فهو أحد ما  
 وانظر كيف يصح التمثيل بهذه الآية الشريفة لما كانت فيه أو للإباحة قبل دخول الناهي وكيف يصح قول المصنف  
 وتلخيصه انها تدخل للنهي عما كان مباحاً وهذا في الآية غير متمات البتة لان طاعة الآثم أو الكفور في الآثم أو الكفور  
 لا يباح أصلاً بل تحرم واصل الاباحة انما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من ان طاعة الآثم أو الكفور مباحة لا حرج على  
 من ارتكبها اقتنأه وهو كذلك حكم النهي الداخل على التخيير نحو ولا تأخذ من مالي ديناراً أو درهما فيمتنع أخذ الجميع اذا المعنى

لأن أخذ أحدهما فإيهما أخذ فهو أحدهما كما هو في قولنا قال السيراني وهو ذهب ابن كيسان إلى جواز أن يكون النهي عن كل واحد وان يكون النهي عن الجميع كذا في الجني الذي مراده بالنهي عن كل واحد النهي عنه على الأفراد أي لا تأخذ أحدهما فقط فلو أخذ الجميع لم يكن مخالفاً للمقتضى النهي هكذا أفهم بقراءة قوله وان يكون عن الجميع فتأمل به يؤخذ كراين مالان ان أكثر ورود أولاد الإباحة في التشبيه نحو فهي كالحجارة أو أشد قسوة والتقدير فكان قاب قوسين أو أدنى يعني ان تشبيهه قلوبهم بالحجارة أو بما هو أشد قسوة من الحجارة مباح وكذا تقدير الدنو بقاب قوسين أو بما هو أقرب من ذلك مباح يؤخذ فلم يخصها بالمسبوقه بالطلب وهو ما قاله محل تأمل في الخامس الجمع المطلق كالواو في ١٣٥ وتعبيره هنا بالجمع المطلق وسيأتي الكلام معه في ذلك ان شاء الله

تعالى في قوله الكوفيون والاختفص والجرمي بفتح الجيم نسبة إلى بني جرم وهي قبيلة مشهورة وهو أبو عمرو وصالح بن اسحق أحد نساء البصرة كان ذا دين وورع ولا يلتفت إلى ما شتهر عند قوم من انه بضم الجيم ولا إلى من زعم انه بكسرهما زعمانه رواه في الشاطبية كذلك عن أبيه عن جده ولا إلى قول من جوز فيه تثنية الجيم لما رأى كلاً منه الهمعنى في اللغة فكل هذا خبط وتخريف وواجبوا بقول توبة بفتح الجيم منقول من التوبة من الذنب وهو ابن الجير على صيغة تصغير الجار وهو صاحب ليلى الاخيلية وهو قد زعمت ليلى بأبي فاجر لنفسى تقاهها وعليها فجورها

وانما المراد بها الإباحة بحسب العقل أو بحسب العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا وقول المصنف عما كان مباحاً يعني بحسب إفادة الكلام ودلالته لو لم يكن فيه حرف النهي ولا شك انه لو قيل أطع أمماً أو كفوراً أفاد الكلام الإباحة ودل عليها وان لم تكن ثمة إباحة وفي حاشية التفتازاني عند قوله تعالى أو كصيب من السماء وما قوله تعالى ولا تطع منهم أمماً أو كفوراً فذهب كثير من المحققين إلى انه لا أحد الأمرين والعموم انما جاء من قبل الوقوع في سياق النفي كانه قيل ولا تطع واحداً منهم ما به يشعر كلامه في المفصل وذكر يعني ان مختصريه هنا ان ذلك من قبل كونها مستعمارة لتساوى في غير الشك ومبناه على تعلق المفعول بالنفي دون المنفي كانه قيل اعص هذا أو ذلك فهم امتساوايان في وجوب العصيان وذكر في سورة الانسان ما يشير ان ذلك من قبل دلالة النص حيث قال انما ذكر باولان الناهي عن طاعة أحدهما يكون عن طاعتها اه وذهب الظاهريون إلى انه بمعنى الواو وانما يصح اذا عطف المنفي على النفي لا المنفي على المنفي اه (قوله وفاقالسيراني) هو بكسر السين المهملة وسكون المثناة التحتية نسبة إلى مدينة سيراف وهي من بلاد فارس على ساحل البحر العربي كerman وهو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان المعروف بالقاضي سكن بغداد وولي القضاء بها نيابة عن ابن معروف وقرأ اللغة على ابن دريد والنحو على ابن السراج وكان حسن الاخلاق معتزلاً لكنه لم يظهره وكان لا يأكل الا من كسب يده وهو النسخ وكان أبوه مجوسياً فاسلم توفي إلى رحمة الله تعالى في رجب سنة ثمان وستين وثلثمائة (قوله والتقدير) أي بيان المقصد وهو مجرور بالعطف على التشبيه (قوله والجرمي) بفتح الجيم وسكون الراء نسبة إلى جرم وهي قبائل نزل بها واحدة منها فنسب اليها وهو أبو عمرو صالح بن اسحق من البصرة قدم بغداد وأخذ النحو عن الاخفش واتي بونس بن حبيب ولم يبق سيبويه وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وكان ورعاً ديناً عالماً بالنحو واللغة توفي سنة خمس وعشرين ومائتين (قوله واحتجوا بقول توبة وقد زعمت الخ) توبة بالثناة من فوق منقول من مصدر تاب من الذنب وهو علم لابن الجير بضم المهملة وفتح الميم وتشديد الياء المكسورة صاحب ليلى الاخيلية وهي ليلى بنت الاخيل من عقيل كانت من أشهر النساء وهجت النابغة الجعدي ودخلت على عبد الملك بن مروان وقد أسنت فقال لها ما رأى توبة فيك حتى أحبك قالت ما رأى الناس فيك حتى ولو ك الخلافة وتاهها بديل من واو كافي تراث (قوله جاء الخ لاقفة الخ)

أي لها تقواها وعليها فجورها وقيل وفيه دلالة على السامع والمعنى على هذا انه يعلم انصافه بأحد الأمرين معيناً من التقي أو القور لكنه أخرجه كذلك لغرض تشكيك المخاطب وهو قول جرير بالجر عطفاً على الجرور بالباء المتقدم بوجاء الخلافة أو كانت له قدراً \* كما أتى ربه موسى على قدره فاعل جاء ضمير يعود إلى الخليفة الممدوح ومعنى كانت له قدراً كانت مقدرة لاسيما في فهمه والذي رأيت في ديوان جرير اذا كانت بفتح الجيم لكن ذلك لا يقدح في عبارة الجماعة ويحتمل ان أوفيه للشك وكانه قال نال الخلافة لما أرادها لانه احق بها أو قدرت له من غير طلب اعتناء من الله تعالى به وكانه شك أي ذلك كان من حيث كانت فيه الصفات التي هو من اجلها أحق بالخلافة من غيره ومن حيث كان من الدين بحيث يعنى الله



ثم الى به فيبلغه أعلى المراتب هكذا في شرح الجزولية لابن عصفور **وقوله** وكان سيبان أن لا يسرحوا انعماء \*  
 أو يسرحوه بها أو اغبرت السوح \* النعم واحد الانعام وهي المال الراعية ويسرحوا مضارع سرح بفتح العين فيهما  
 يستعمل متعديا كما في البيت تقول سرحت الابل اذا تر كتهاتري ولازما كما في سرحت الابل بنفسها والسوح جمع ساحة مثل  
 بدنة وبدن وخشبة وخشب واغبرها عدم النبات بها **وقوله** أي وكان الشأن **وقوله** ولا يريد المصنف ان لفظ الشأن هو اسم كان  
 وحذف وانما مراده ان اسمها ضمير يفسره الشأن وهو مستتر في كان والمعنى وكان هو **وقوله** أي الشأن أن لا يسرحوا الابل وان  
 يسرحوا سيبان لوجود القسط وانما قدرنا كان شائبة لئلا يلزم الاخبار عن النكرة **وقوله** وهي سيبان اذا جعلتها اسم كان  
**وقوله** بالمعرفة **وقوله** وهي ان لا يسرحوا الان مع الصلة متاول عندهم مصدر معرف بل جمعوه في حكم الضمير كما سيجي ولقائل  
 ان يقول الاخبار عن النكرة بالمعرفة مغتفر في الضرورة وما نحن فيه شعر فلا حرج في ارتكاب مثل ذلك فيه على ان ابن  
 مالك قال بجواز مطلقا وهذا البيت أنشده أبو علي الفارسي في الحجة عند الكلام على قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم  
 لم تنذرهم وقال معتذرا عنه ١٣٦ انما استجاز هذا الكلام بأولانه يرى قولك جالس الحسن أو ابن سيرين فيجوز

فأصل جاء ضمير الممدوح وقدر أي مقدر من غير سعي قال ابن عصفور في شرح الجزولية  
 ويحتمل ان يكون أوفيه لأشك كانه شك هل الممدوح نال الخلافة لما أرادها أو طلبها أو قدرت  
 له من غير طلب اعتناء من الله تعالى به والبيت في مدح عمر بن عبد العزيز **وقوله**  
 أصبحت للنبر المعمر مجلسه \* زيناوزين قباب الملك والحجر  
**قوله** وكان سيبان الخ سرحت الابل أسرحها بالفتح فيهما اذا رعيته أو سرحت هي اذا رعت  
 يستعمل متعديا ولازما والسوح جمع ساحة وهي الناحية أو الفضاء بين الدور واغبرها  
 عدم النبات فيها **قوله** وانما قدرنا كان شائبة لئلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة لان ان  
 مع صلتها في تأويل مصدر معرفة وفي الشرح ولقائل ان يقول الاخبار بالمعرفة عن النكرة  
 مغتفر في الضرورة وما نحن فيه شعر فلا حرج في ارتكاب مثل ذلك فيه على ان ابن مالك قال  
 بجواز مطلقا يعني في النظم والنثر في بابي كان وان وأقول يمنع من كون سيبان اسم كان ان  
 المقصود الاخبار عن السرح وعدمه بالاستواء الا عن الاستواء بالسرح وعدمه **قوله** وقول  
 الرجزان بها الكتل الخ اكتل بفتح الهمزة من فوق على وزن افعال ورزما براء مكسورة وزاي علمان  
 لرجلين وخوير بين تشبيهه خوير ب تصغير خارب وهو اللص وينفغان بفتح الفاء من تحت فنون  
 ففاف ففاء من النقف وهو كسر الهمزة أي الرأس وفي الشرح فان قلت الرجز الذي ينظم  
 الشعر من بحر الرجز وعادتهم انهم لا يقولون الرجز الا ان كان المقول من هذا البحر وما أنشده  
 من مشطور السريع المكشوف كقوله \* يا صاحبي رحلي أبقلا عدلي \*

ان يجالسها ويسمع  
 ولا تطع منهم آثما أو كفورا  
 فلا يطيعهما كما انه قيل له  
 ذلك بالواو كان كذلك فلما  
 رأها تجرى مجرى الواو في  
 نحو هذه المواضع اجراها  
 مجراها مع سيبان فهذا  
 كلام حقيقة ماذكرنا  
 والذي سوغه عند قائله  
 ما وصفنا ومثله قول المحدث  
 سيبان كسر رغيقه \*  
 أو كسر عظم من عظامه  
**وقوله** الرجز  
 انهم الكتل أورزما \*  
 خوير بين بنفغان الهامام  
 اكتل بفتح الفاء من فوق  
 علم رجزا وكذا رزما براء

مكسورة فزاي وخوير بين تشبيهه خوير ب تصغير خارب وهو اللص  
 والنقف كسر الهمزة عن الدماغ والهام الرأس واحدها هامة فان قلت الرجز هو الذي ينظم الشعر من بحر الرجز وعادتهم  
 انهم لا يقولون قال الرجز الا اذا كان المنقول من هذا البحر وما أنشده المصنف من مشطور السريع المكشوف كقوله  
 \* يا صاحبي رحلي أبقلا عدلي \* قلت ان وجد قبل هذا أو بعده ما يعين انه من السريع وردوا الالف ويحتمل لان يكون بيتنا  
 مصرعا من عروض الرجز الاولى وضربها الثاني الذي على زنة مفعولن وأوفى هذا النظم يعني الواو **وقوله** اذ لم يقل خوير بيا  
 بالافراد وتقريره ان خوير بين حال من الضمير المستكن في قوله بها والنقد يران اكتل أورزما كائنان بتلك الارض حالة  
 كونهما خوير بين فلو كانت أوعلى حالهما من كونهما الا احد الشئيين لكان الضمير عائدا الى الاحد بصيغة الافراد فتكون حاله  
 مفردة أيضا **وقوله** كما تقول زيد او عمرو لاص ولا تقول لسان **وقوله** لان المعنى أحدهما فتمت مع التثنية فيجب الافراد وأحسن المصنف  
 في التمثيل به هذا المثال الخاص لسانه من الاشارة الى نفسه **وقوله** خوير بين المذكور في الشعر **وقوله** وأجاب الخليل عن هذا بان  
 خوير بين بتقدير أشتم لانعت تابع **وقوله** وكيف يكون نعمتا باهوا وهونكرة والموصوف معرفة فان قلت غرض الخليل من  
 الجواب ابتداء أوفى هذا النظم على كونهما الا احد الشئيين وكيف يتم هذا الغرض مع كون الضمير لا يعود الى الاحد لانه ضمير

قلت

اثنتين قلت انما يجب افراد الضمير في الخبر ونحوه اما اذا وقع في جملة اسمية فانه يكون بحسب قصد المتكلم فان قصد  
 احدهما واجب الافراد وان قصد كليهما واجب الايمان بصمير الاثنين تقول جاءني زيد وعمرو ثم تقول مستأثرا وقد جنتهما  
 واكرمتهما وتقول هذا اما جوهر او عرض ثم تقول وهما محمدان فكذلك اما نحن فيه وقول النابغة يخاطب النعمان بن المنذر  
 واحكم حكيم فتاة الحى اذ نظرت \* الى حمام سراع واراد التمدد فقالت الاليتما هذا الحمام لنا \* الى حمامتنا او نصفه  
 فقد فسده فالفوه كما ذكرت \* تسماون سعين لم ينقص ولم يزد \* اراد بفتاة الحى زرقاء اليمامة والمراد باحكم  
 كن حكيم كما كانت هي حكيمه اذا صابت ووضع الشيء موضعه فلا تقبل سعاية مختلف يفترى على عندك وكانت هذه المرأة  
 نظرت الى سرب حمام طائر فيه ست وستون حمامة وعندها حمامة واحدة فقالت ليت الحمام لي الى حمامتيه  
 او نصفه قد به تم الحمام ميه قال اصحاب المعاني لما اراد النابغة وصف هذه الحكيمه الحاسية بسرعة اصابتها شد الامر  
 وضيقه ليكون ابلغ في مدحها بالاصابة وذلك انه جعلها تحزر الطير اذ كان الطير اخف ما يخرك ثم كونه حماما مما يثو كد  
 هذا الغرض لكونه اسرع الطير ثم كثرة العدد تقتضى شدة الطيران لان ذلك مظنة استباقها ثم ورودها الماء مما يوجب  
 المبالغة في الاسراع لانها حالة عطش وحرق على سرعة الوصول الى الماء ١٣٧ قلت وكون الماء قبلا مما يقتضى شدة

الازدحام عليه وكونه لا مادة  
 له اشد في الحرص على الفيل  
 منه والتمد الماء القليل الذي  
 لا مادة له وحسبوه بالتشديد  
 عدوه فالقوه وجدوه  
 ويروى كما حسبت بدل كما  
 ذكرت وكون اوفى البيت  
 بمعنى الواو ظاهر ويقويه  
 انه يروى ونصفه بالواو  
 وقوله  
 قوم اذا سمعوا الصريح  
 رأيتهم \*  
 من بين ملجم مهره اوسافع  
 الصريح صوت المستصرخ  
 والملجم هو جاعل الحمام في  
 محله من الفرس والسافع

قلت لا مانع من أن يكون من الرجز بان يكون من عروضة الاولى وضربها الثاني الذي على  
 زنة مفعولان وقد دخله الخين اللهم الا أن يكون قبله أو بعده ما ينفى ذلك اه جوابه بعناه  
 (قوله قالت الاليتما الخ) بعدهذين البيتين  
 فكملت مائة فيها حمامتها \* وأسرت حسبة في ذلك العدد  
 وقبلهما  
 واحكم حكيم فتاة الحى اذ نظرت \* الى حمام سراع واراد التمدد  
 يحفنه جانبانيق وتتبعه \* مثل الزاجحة لم تكمل من الرمد  
 وفتاة الحى هنا زرقاء اليمامة والحمام ذوات الاطواق كالفاخت والقسمري والقطا والتمد  
 بالمائة والميم المفتوحة بين الماء القليل الذي لا مادة له والنيق بكسر النون بعدها مائة  
 من تحت ساكنة شقاق الجبل وفقد أى فحسب وحسبوه بتشديد السين المهملة أى عدوه  
 وكانت هذه المرأة ترى من مسيرة ثلاثة ايام وكان لها قطاة واحدة فرمها سرب من القطابين  
 جبليين فقالت ليت الحمام لي الى حمامتيه او نصفه قد به تم الحمام ميه فنظر الى ذلك  
 القطا وادع الى الماء فاذهوست وستون (قوله قوم اذا سمعوا الصريح الخ) الصريح  
 صوت المستصرخ والسافع بالسين المهملة الاخذ بالناصية ومنه قوله تعالى لنسفعا بالناصية  
 وانما كانت او هتاج معنى الواولان بين تقتضى الاضافة الى متعدد وفي الشرح وقائل ان يقول

١٨ نى ل هو الاخذ بناصية فرسه ومنه لنسفعا بالناصية ومن اما زائدة على رأى الاخفش والكوفيين أى رأيتهم  
 بين هذين القسمين لا يخرجون عنهم واما اللابداء متعلقة بفعل الرؤية أى ان رؤيتك يا هم ابتدأت من بين هذين القسمين  
 وعلى كل من الاحتمالين فأو بمعنى الواو ضرورة اقتضاء بين الاضافة الى متعدد واذا كانت او على بابها كان المعنى بين احده  
 هذين القسمين ولا تعدد في الاحد وقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون المراد بين فريق ملجم او فريق سافع فكل واحد من  
 القسمين ذو تعدد فهو كقولك جلست بين العلماء والزهاد واولا احد الامرين ولا اشكال في ومن الغريب ان جماعة منهم  
 ابن مالا ذكر واجى او بمعنى الواو ثم ذكر وانها تجى بمعنى ولا نحو ولا على أنفسكم أى لا حرج بان تأكلوا من بيوتكم  
 أى بيوت اولادكم لان ولد الرجل بعضه وحكمه حكم نفسه وقد قال عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لا ينكحوا بيوت آبائكم  
 وأوهذه أى التى فى الآية المتلوة أو التي جعلوها بمعنى ولا وهي تلك التى بمعنى الواو ويعنيها وانما جاءت لانه منطوقا  
 به في اللفظ الذى يفسرونها به فى الآية  $\text{﴿تأكلوا من بيوتكم﴾}$  كيد اللغوي السابق ومأنة من توهم تعليق النفي بالمجموع لا بكل واحد  
 وذلك أى تعليق النفي بكل واحد من دليل خارج وهو الاجماع القائم على انه لا حرج على الانسان ان يأكل من بيت  
 ولده ولا أن يأكل من بيت والده وأما اللفظ الواقع فى الآية فلا دليل فيه على ذلك ونظيره قولك لا يحل لك ان تأكل من بيتك

فقد در لايجل لك الزنا ولا السرقة لقيام الاجماع على حرمتهما مجتمعتين وصفتين **بـ** ولو تركت **بـ** بالبناء للفعول اول لفاعل أى  
 تركت أنت **بـ** لا فى التقدير لم يضر ذلك لقيام الدليل على المراد وهو الاجماع القائل لايجل كل واحد من الزنا والسرقة على  
 الاطلاق **بـ** وزعم ابن مالك أيضاً ان التى للإباحة حالة فى محل الواو وهذا أيضاً مردود لانه لو قيل جالس الحسن وابن  
 سيرين **بـ** بالواو **بـ** كان المأمور به مجالسهما **بـ** ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما **بـ** وهذا مشكل فأى  
 عهدة على المخاطب مع ان الامر للإباحة لا الزام فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك **بـ** وهذا **بـ** الذى ذكرناه من التقريبات بين  
 العطف بأو والعطف بالواو **بـ** دأمر الاباحة على الوجه المذكور آنفاً **بـ** وهو المعروف من كلام النحويين واكن ذكر  
 الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى تلك عشرة كاملة ان الواو تاتى للإباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين وانه انما جىء  
 بالفضليكة **بـ** يعنى تلك عشرة كاملة ١٣٨ **بـ** فدفع التوهم ارادة الاباحة فى فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم **بـ**

حتى انه لو صام الثلاثة فقط  
 أو السبعة فقط أجزاء فأتى  
 بالفضليكة دفعا لان يتوهم  
 مثل هذا والفضليكة فى  
 الحساب ان تذكر تفاصيل  
 ثم يجمل فيقال فذلك كذا  
 وكذا **بـ** وقاده فى ذلك  
 صاحب الايضاح البياني **بـ**  
 أى المصنف فى علم البيان  
 ويعنى بصاحبه قاضى القضاة  
 جلال الدين عبدالرحمن  
 ابن محمد القزوينى الشافعى  
 صاحب تلخيص المفتاح  
 وانما وصف الايضاح بالبيان  
 احد ترازا من الايضاح  
 المصنف فى النحولابى على  
 الفارسي **بـ** ولا تعرف هذه  
 المقالة **بـ** وهى كون الواو  
 تاتى للإباحة **بـ** نحو **بـ**  
 بل هى معروفة لبعض  
 النحاة فقد قال السيرافى

لم لا يجوز ان يكون المراد بين فريق يلجم أو فريق سافع فتكون أو لاحد الامرين وبين  
 مضافة الى متعدد (قوله لانه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان المأمور به مجالسهما  
 ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسته أحدهما) فى الشرح وهذا مشكل فأى عهدة على  
 المخاطب مع ان الامر للإباحة لا الزام فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك **بـ** وأقول لا اشكال فان  
 المصنف يرى ان الامر مع الواو ليس للإباحة وان هذا هو المعروف من كلام النحويين ولهذا  
 رد بهذا الكلام على قول ابن مالك ان الواو تاتى للإباحة حالة فى محل الواو ورد على قول الزمخشري  
 ان الواو تاتى للإباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين بأنه لا يعرف لنحوى ولو سلم فراده بالعهدة  
 فعل ما أريد بهذه الصيغة (قوله وانه انما جىء بالفضليكة دفعا لتوهم ارادة الاباحة) قال  
 التفتازانى الفذليكة فى الحساب ان يذكر تفاصيل ثم يجمل فيقال فذلك كذا **بـ** وهذا الذى  
 ذكره فائدة الفذليكة عند من يقول ان الواو للإباحة واما من يقول ان الواو تاتى للإباحة فيقول  
 جىء بالفضليكة ليعلم العدد جملة كما علم تفصيلا فان أكثر العرب لم يحسنوا الحساب وليعلم ان  
 المراد بالسبعة العدد المخصوص دون الكثرة فانه يطلق لهما وقوله تعالى كاملة صفة مؤكدة  
 لا فائدة المبالغة فى محافظة هذا العدد أو صفة مبينة وكاشفة فان العشرة تمام مرتبة الاتحاد  
 أو صفة مقيمة تقيده كمال بدلية العشرة من الهدى (قوله وقاده فى ذلك صاحب الايضاح  
 البياني) هو قاضى القضاة جلال الدين محمد بن عبدالرحمن بن عمر القزوينى صاحب تلخيص  
 المفتاح قدم دمشق من بلاده مع أخيه قاضى القضاة امام الدين وناب فى القضاة عن أخيه  
 ثم ولى خطابة دمشق فاقام بهامدة ثم ولى قضاء القضاة بالشام ثم قضاء القضاة بالديار المصرية  
 ثم عزل عنها وأعيد الى قضاء الشام توفى بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبع مائة (قوله ولا تعرف  
 هذه المقالة لنحوى) فى الشرح بل هى معروفة لبعض النحاة فقد قال السيرافى فى شرح  
 الكتاب ومما يقع فيه الواو أو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الاباحة كرجل أنكر على ولده

فى شرح الكتاب ومما يقع فيه الواو أو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الاباحة  
 كرجل أنكر على ولده مجالسة ذوى الزينغ والريب وأراد ان يعدل به الى مجالسة غيرهم فقال له دع مجالسة أهل الريب  
 وجالس القراء والفقهاء وأصحاب الحديث أو قال جالس الفقهاء والقراء وأصحاب الحديث فذلك كله يعنى انتهى قلت وقد  
 رجح المصنف عما قاله هنا فقال فى حواشيه على التسهيل ان الواو تاتى للجمع كالواو ثم قال فان قلت كيف وافقت على أن الواو  
 الاباحة بمنزلة الواو مع فريق جماعة من حد اقهم بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك أو ابن سيرين قلت الصواب ان  
 لا فرق فانه اذا قيل بالواو او كانت للجمع بين المتعاطفين فى معنى العامل وهو اباحة المجالسة فكانه قيل أبيت مجالسهما ومن  
 أبيت له المجالسة لم تلمزه ولم يمتنع عليه او اراد أحدهما ولا الجمع بينهما الان معنى كون الشئ مباحا لانه لا حرج فى فعله ولا فى تركه  
 فاذا أبت شيئا نجازا فافهم أربعة أوجه وكذلك المعنى اذا ذكرت أو وكلهم ينص على ذلك مع أو فديننا مع الواو وكذلك لان  
 الاباحة انما استقيدت من الامر فالواو جعلت بين الشئتين فى الاباحة الى هنا كلامه المعنى **بـ** السادس **بـ** من معانى أو الاثنى

مجالسة

عشر الاضراب كبل فمن سيبويه اجازة ذلك بشرطين تقدم نفي أونسي **وهذا أحد الشرطين** وإعادة العامل **وهذا**  
 الشرط الآخر **نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو** والمعنى بل ما قام عمرو وهو واضراب عن الاول وهذه صورة تقدم النفي على أو **وهو**  
 لا يقم زيد أو لا يقم عمرو والمعنى بل لا يقم عمرو وهو واضراب عن الاول وهذه صورة تقدم النفي على أو **ونقله** أي هذا  
 القول **بوجه** أي عن سيبويه **بوجه** ابن عصفور **وهذه** الفعالية معطوفة على المتقدمة اذ المعنى فنبت عن سيبويه كذا ونقله  
 عنه ابن عصفور **ويجوز** كون الاولى اسمية وهذه معطوفة عليها ولا يضر التخالف بذلك كما ستعرفه **ويؤيد** أي يؤيد  
 نقل ابن عصفور المذكور **بأنه** أي سيبويه **وقال** في ولا نطع منهم **أعما** أو كفورا ١٣٩ ولوقلت أو لا نطع كفورا انقلب

المعنى لانه يصير اضرابا  
 عن النفي الاول ونهيا  
 عن الثاني فقط **وذلك**  
 باطل لان النفي عن كل  
 منهما ثابت لا يتطرق اليه  
 الابطال أصلا **وهو** قال  
 الكوفيون وأبو علي **وهو**  
 الفارسي **وهو** أبو الفتح **وهو**  
 ابن جنى **وهو** ابن برهان **وهو**  
 بفتح الموحدة ومنع  
 الصرف وهؤلاء الثلاثة  
 من النحاة الأخذين  
 لمذهب أهل البصرة  
**وتأتي** أي **وهو** للاضراب  
 مطلقا أي اتيانا مطلقا  
 ويجوز أن يكون حالا من  
 الاضراب أي تأتي له في  
 حالة كونه مطلقا أي سواء  
 تقدمه نفي أونسي أو لم  
 يتقدمه وسواء أعيد العامل  
 أو لم يعد **وهو** احتجاجا  
 مفعول لاجله والعامل  
 قال أي قال أولئك الجماعة  
 كذا احتجاجا ويجوز أن  
 يكون حالا أي ذوى احتجاج  
 أو محققين **وهو** بقول جرير

مجالسة ذوى الزينغ والريب وأراد أن يعدل به الى مجالسة غيرهم فقال دع مجالسة أهل  
 الريب وجالس الفقهاء أو القراء أو أصحاب الحديث أو قال جالس الفقهاء والقراء أو أصحاب  
 الحديث فذلك كله معنى هذا كلامه وقد رجح المصنف عما قاله هنا فقال في حواشيه على  
 التسهيل ان أوتاني للجمع كالواو ثم قال فان قلت كيف وافقت على ان أوفي الاباحة بمنزلة الواو  
 مع تفريق جماعة من حديثهم بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك أو ابن سيرين قلت  
 الصواب أن لا فرق فانه اذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل وهو اباحة  
 المجالسة وكانه قيل أجمت لك مجالستهما ومن أجمت له المجالسة لم تلزمه ولم يمتنع عليه افراد  
 أحدهما ولا الجمع بينهما لان معنى كون الشيء مباحا انه لا حرج في فعله ولا في تركه واذا أجم  
 شيان جاز لنا فيهما أربعة أوجه وكذلك المعنى اذا ذكرت أو وكاهم ينص على ذلك مع أو وقد  
 بينا انه مع الواو كذلك لان الاباحة أعما استفيدت من الامر فالوجهت بين الشيئين في  
 الاباحة اه مافي الشرح **(قوله** وإعادة العامل) يعنى مع حرف النفي أو حرف النفي **(قوله**  
**وابن برهان)** هو بفتح الموحدة ومنع الصرف أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي البغدادي  
 سيبويه عصره ولد سنة أربع وتسعين وأربعمائة وتوفي سنة تسع وستين وخمسائة **(قوله**  
**ماذا ترى في عيال الخ)** عيال الرجل من يعوله أي ينفق عليه ويقوم بمصالحه وواحد العيال  
 عيل بفتح الموحدة وتشديد الياء والجمع عيائل مثل جيد وجياد ويرمى بفتح الموحدة  
 التهمانية وكسر الراء يعنى ستمت وبعد ادمستنى مفرغ في محل نصب على الحال أي لم أحص  
 عدتهم في حال من الاحوال الا في حال استعانتى بعد ادمستنى **(قوله** وقراءة أبي السمال) هو بسين  
 موحدة مفتوحة وميم مشددة ولام وفي المكشاف أو كلما الواو له لطف على محذوف معناه  
 أ كفو وبالآيات البيئات وكلما عاهدوا قرا أبو السمال بسكون الواو على ان الفاسقون  
 يعنى الذين فسقوا فكانه قيل وما يكفونها الا الذين فسقوا ونقضوا عهد الله مرارا كثيرة  
 اه قال التفتازاني فجعل أوفي قراءة أبي السمال عاطفة الجملة التي بعدها على صلة الموصول  
 الذي هو اللام في الفاسقون مبالا الى جانب المعنى كانه قيل الا الذين فسقوا ونقضوا وان لم  
 يصح ابتداء وقوع صريح الفعل بعد اللام سيما مع تقدم مفعوله وأوفي مثل هذه المواضع  
 تفيد تساوى الامرين في الوقوع مع ان الثاني أبعد وأليق بان لا يقع فيحمل على انها بمعنى  
 بل وتبدأ ثبوتها الثقات وشهد بها الاستعمال ودلت عليها ههنا القرينة أعنى قوله بل أكثرهم

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم \* لم أحص عدتهم الاعداد كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية \* لولا رجاؤك قد قلت  
 أولادى **وهو** العيال جمع عيل بتشديد الياء وهو من عاله غيره يعوله اذا أنفق عليه وقام بمصالحه ويرمى بكسر الراء ضحيرت  
 والاستثناء مفرغ بالنسبة الى الاحوال أي لم أحص عدتهم الا في حال كونى مستعينا بعدا وهذا كناية عن الكثرة وأوفي  
 البيت الثاني للاضراب مع تقدم ما اشتراطه سيبويه فهي ظاهرة في الاحتجاج **وهو** قراءة أبي السمال أو كلما عاهدوا وهذا  
 نبذة فريق منهم بسكون الواو **ولا** بفتحها كما هي في القراءة المشهورة فاهنا للاضراب كبل والذي قبل هذا الكلام قوله  
 تعالى ولقد أنزلنا إليك آيات بينات وما يكفونها الا القاسقون فاذا لم يتوفر الشرطان اللذان اعتبرهما سيبويه **وهو** اختلف

في قوله تعالى ﴿وَأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون﴾ فقال الفراء في المعنى ﴿وبل يزيدون﴾ هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية ﴿قال الرضى وإنما جاز الاضراب في كلامه تعالى لانه أخذ برغمهم بناء على ما يحزر الناس من غير تحقيق مع كونه تعالى عالما به مددهم وانهم يزيدون ثم أخذ تعالى في التحقيق مضر باعمال غلط فيه الناس بناء على ظاهر الحزر رأى أرسلناه الى جماعة يحزرهم الناس ١٤٠ مائة الف وهم كانوا ازيد من ذلك وكذا قوله تعالى كلج البصر أو هو أقرب

وقال بعض الكوفيين ﴿أو في هذه الآية﴾ يعني الواو أي الى مائة ألف ويزيدون وانظر هذا العطف كيف هو ﴿والبصريين فيها أقوال قيل للابن ميمون على السامع وقيل للتخبير أي اذ آراهم الرائي تخبير كشدته كترتهم ﴿بين أن يقول مائة ألف أو يقول هم أكثر من مائة ألف﴾ نقله ابن الشجري عن سيبويه وفي ثبوته عنه نظر ولا يتأتى أن يكون وجه النظر انها انما تكون للتخبير بعد الطلب على ما تقدم ولا طلب هنا لان النزاع في هذا الشرط مأثور فلعل سيبويه من لا يعتبره والظاهر ان المصنف أشار الى وجه النظر بقوله ﴿ولا يصح التخبير بين شيتين الواقع أحدهما﴾ فان حال هؤلاء المرسل اليهم دائر بين أمرين فالأمر أن يكونوا مائة ألف واما ان يكونوا

لا يؤمنون تريبا الى الاغلاظ فالاغلاظ (قوله فقال الفراء بل يزيدون) فان قلت كيف جاز الاضراب في كلامه تعالى قلت قال الرضى انما جاز لانه تعالى أخذ برغمهم بناء على حزر الناس مع كونه تعالى عالما بهم يزيدون ثم انه أخذ في التحقيق مضر باعمال غلط فيه الناس وكذا قوله تعالى كلج البصر أو هو أقرب اه (قوله نقله ابن الشجري عن سيبويه وفي ثبوته عنه نظر ولا يصح التخبير بين شيتين الواقع أحدهما) هذا بيان لوجه النظر وحاصله ان التخبير لا يصح الا بين أمرين لم يقع واحد منهما والامر ان هنا وقع أحدهما فلا تخبير بينهما وانما قلنا وقع أحدهما لانهم كانوا ازيد من مائة ألف على ما نقلناه عن الرضى وقلنا ان التخبير لا يصح الا بين أمرين لم يقع واحد منهما لانه لا يكون الا بعد الطلب والطلب يستدعي مطلوبا غير واقع لئلا يلزم تحصيل الحاصل وجواب النظر ان التخبير على هذا التفسير بين ان يقول الرائي هم مائة ألف وان يقول هم أكثر ولم يقع واحد من هذين القولين وان وقع انهم أكثر لان المراد انهم بهذه الحينية لان ذلك قيل فيهم \* وابن الشجري هو الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي الحسيني البغدادي كان اماما في النحو والادب كامل الفضائل ولد في رمضان سنة خمسة واربعمائة وتوفي في رمضان سنة اثنين وأربعين وخمسمائة ودفن بالكوفة من بغداد وولما حج الزمخشري جاء الى ابن الشجري وسلم عليه ووقع بينهما كلام وفي الشرح لا يحسن ان يكون وجه النظر انها انما تكون للتخبير بعد الطلب على ما صرح المتن ولا طلب هنا لان النزاع في هذا الشرط مأثور فلعل سيبويه من لا يعتبره وأقول ان كون التخبير والاباحة باولا يكون الا بعد الطلب أمر مقرر عند النحاة لا يكون فيه خلافا سوى قول ابن مالك ان أو التي للاباحة يسبقها غير الطلب قال السفاقي في قوله تعالى أو كصيب من السماء وقال الزجاج للتخبير وقيل للاباحة وضعف القولان بان أو انما تكون للاباحة أو للتخبير في الأمر أو في معناه لا في الخبر اه ثم في الشرح والظاهر ان المصنف أشار الى وجه النظر بقوله ولا يصح التخبير بين شيتين الواقع أحدهما يعني ان حال هؤلاء المرسل اليهم دائر بين ان يكونوا مائة ألف فكيف يسوغ الاخبار عنهم بانهم ازيد منها وبين ان يكونوا ازيد من ذلك فكيف يسوغ الاخبار عنهم بانهم مائة ألف ولقائل أن يقول صاحب هذا الرأي لا يلتزم ان عدد هؤلاء منحصر في هذين القسمين بل يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الأمر شيئا منهمما ولكنهم عدد كثير جدا بحيث اذا آراهم الرائي كان له ان يقول هم مائة ألف وكان له ان يقول ازيد من مائة ألف يريد انهم كثيرون كثيرة مفرطة ولا يقصد المتكلم العدد المخصوص على انه هو الموجود بحسب الواقع كما اذا جاءك شخص مرارا كثيرة جدا لكان تقول جئتني ألف مرة وان تقول جئتني أكثر من ألف مرة ولا كذب في شيء من ذلك لان المقصود ليس كمية هذا العدد المعين ان لا يزيد

أزيد من ذلك فان كانوا في الواقع مائة ألف فكيف يسوغ للرأي أن يخبر بانهم ازيد وان كانوا ازيد فكيف يسوغ له الاخبار بانهم مائة ألف ولقائل ان يقول لصاحب هذا الرأي أن لا يلتزم ان عدد المرسل اليهم في الواقع منحصر في هذين القسمين بل يقول يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الأمر شيئا منهمما وانهم عدد كثير جدا بحيث اذا آراهم الرائي كان له ان يقول هم مائة ألف وكان له ان يقول هم ازيد من مائة ألف أي هم كثيرون كثيرة مفرطة ولا يقصد المتكلم العدد المخصوص على انه هو الموجود بحسب الواقع كما اذا جاءك شخص مرارا كثيرة جدا لكان تقول جئتني ألف مرة وان تقول جئتني أكثر من ألف مرة ولا كذب في شيء من ذلك لان المقصود ليس كمية هذا العدد المعين ان لا يزيد

ولا ينقص وإنما المراد المبالغة في الكثرة فكذا في الآية **وقيل** هي للشك مصر و قال الرازي ذكره ابن جنى وهذه الأقوال غير القول **ب** بنصب غير على الاستثناء أي الأفعال **ب** بانها بمعنى الواو مقولة في قوله تعالى **وقوما** الساعة الاكلح البصر أو هو أقرب فهي كالجارة أو أشد قسوة **ب** المعنى **ب** السابغ **ب** من معاني أو الأثني عشر **ب** التقسيم **ب** أي تبين أقسام الشيء **ب** نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف ذكره ابن مالك في منظومته **ب** الصغرى المسماة بالخالصة وتعرف بالالفية **ب** وفي شرح **ب** منظومته **ب** الكبرى **ب** المسماة بالكافية الشافية **ب** ثم عدل عن ذلك **ب** أي عن ذكر التقسيم **ب** في التسهيل وشرحه فقال تأتي للتفريق المجرد من الشك والابهام والتخيير واما هذه الثلاثة فان مع كل منها تفر يقامصو بالغيره **ب** وهو الشك أو الابهام أو التخيير **ب** ومثل **ب** لهذا المعنى المجرد عما ذكر **ب** نحو ان يكن غنيا أو فقيرا **ب** أي ان يكن

المشهور وعليه غنيا فلا تمتنعوا من الشهادة عليه اغناه طلب الرضا أو ان يكن فقيرا فلا تمتنعوا من الشهادة رجته فأتى بأوهنا المجرد التفريق أي ذكر الأقسام ولا شك ولا ابهام ولا تخيير **ب** وقالوا كونوا هودا أو نصارى **ب** أي ومثل **ب** نحو هذه الآية لما ذكره وهو ظاهر فان قلت كان من حق المصنف ان يأتي بالعاطف فيقول ونحو وقالوا اذ ليس هذا موضع حذفه قلت يحتمل أن تكون الواو عاطفة من كلام المصنف والتمثيل بقالوا كونوا هودا أو نصارى **ب** أي ومثل **ب** وهو ظاهر فان قلت كان من حق المصنف ان يأتي بالعاطف فيقول ونحو وقالوا اذ ليس هذا موضع حذفه قلت يحتمل أن تكون الواو عاطفة من كلام المصنف والتمثيل بقالوا كونوا هودا أو نصارى فلا يرد السؤال فان قلت التلاوة انما هي وقالوا بالواو فكيف حذف قلت قد وقع مثله في أحاديث منها قوله عليه

أكثر والغرض الوصف بالكثرة اه (قوله ذكره ابن جنى) هو أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى النحوى قرأ على أبي علي الفارسي وكان أبوه جنى مملوكا وميا السليمان بن فهـد الأزدي وقرأ ديوان المتنبى على صاحبه وشرحه وكان قد بدأ أول أمره للاقراء بالموصل فاجتاز عليه أبو علي وهو في حلقته فقال له تريت وأنت حصرم فترك الحلقه ولازمه حتى غمر كانت ولادته بالموصل قبل الثلاثين والثمانه ووفاته في صفر سنة اثنين وتسعين وثلاثه قال ابن خلكان وجنى بكسر الجيم وتشديد النون بعد هاء اه وفي الشرح في غير هذا الموضع هو باسكان الياء وليس منسوبا وانما هو معرب كنى كذا في شرح المفصل للاستغناء **ب** (قوله ومثل بنحو ان يكن غنيا أو فقيرا وقالوا كونوا هودا أو نصارى) في الشرح فان قلت كان من حقه ان يأتي بالعاطف فيقول ونحو وقالوا اذ ليس هذا موضع حذفه قلت يحتمل أن تكون الواو عاطفة من كلام المصنف والتمثيل بقالوا كونوا هودا أو نصارى فان قلت التلاوة انما هي بالواو فكيف حذف قلت قد وقع مثله في أحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الخمر ما أنزل على فيها شيء الا هذه الآية الجامعة الفاضة من يعمل منقال ذرة خيرا يره كذا في مواضع في صحيح البخارى (قوله قال وهذا أولى من التعبير بالتقسيم) في الشرح لم أتحقق الى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان متباينين حتى اذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتا في محل يسوغ الاتيان بما شئت من الواو وأولى ان يستعمل الواو أو أوجد اه وأقول يمكن ان يقال الفرق بينهما ان التقسيم جعل الشيء أقساما وذلك يستدعي تقدم ما يتناول الأقسام سواء كان كليا بنحو الكلمة اسم وفعل وحرف أو كلا بنحو انما نلتان صدور رماح أو سلاسل واما التفريق فهو قطع الاتصال بين شيئين أو أكثر وذلك لا يستدعي تقدم ما يتناول الأقسام فهو أعم من التقسيم هو ما مطلقا وبعبارة أخرى التقسيم يقع في كلى المذكورات أو كهاها والتفريق يقع في المذكورات نفسها (قوله كما الناس مجروم عليه وجارم) هذا بنحو بيت لعمر بن براقه اللهم داني بسكون الميم وبراقه أمه واسم أبيه منبهه وصدر البيت \* ونصير مولانا ونعلم أنه \* ومعنى مجروم عليه وجارم مجنى عليه وجان (قوله وقالوا النسائتان الخ) اشترعت الرمح بنحو العدو بالسنين المحجة

الصلاة والسلام حين سئل عن الخمر ما أنزل على فيها شيء الا هذه الآية الجامعة الفاضة من يعمل منقال ذرة خيرا يره هكذا هو في مواضع من صحيح البخارى في مواضع وسيأتى الكلام في هذه المسئلة مشبهه في حرف الميم ان شاء الله تعالى قال ابن مالك **ب** وهذا أولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم أجود ونحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله **ب** ونصير مولانا ونعلم أنه \* **ب** كما الناس مجروم عليه وجارم **ب** مجروم عليه وجارم أي مجنى عليه وجان يقال جرم فلان على أهله اذا ذنب وجنى عليهم جنابة **ب** ومن حقيقته باوقوله **ب** وقالوا النسائتان لا بد منهما \* صدور رماح اشترعت أو سلاسل **ب** اشترعت أي صوبت وسددت تقول اشترعت الرمح بنحو العدو اذا صوبته نحو وقصدت طعنه به فقد ذكر في هذا البيت قسمين وهما الخصلتان اللذان ذكرهما اجبالا بقوله نلتان ثم قسمهما ما بالواو الى القسمين المذكورين والمراد بهما القتل والامرأى لنا خصلتان **ب** صدور رماح المشرعة والمراد ما يلزمها من القتل أو السلاسل والمراد ما يلزمها من الاسر **ب** انتهى **ب**

كلام ابن مالك **ووجي** الوافي التقسيم أجود لا يقتضى ان أولاتأني له بل يقتضى ثبوت ذلك غير أجود **ووجي** في بعض النسخ  
 ووجي الوافي التقسيم أكثر لا يقتضى ان أولاتأني له بل اثباته الا كثرية للو او يقتضى الثبوت في أو بقوله وكان المصنف غير  
 هذه لما فهم من المناقشة اما أول فلان ابن مالك لم يقل ان استعمال الوافي التقسيم أكثر وانما قال أجود اما ثانيا فلان اثبات  
 الا كثرية للو او انما يقتضى الثبوت في أو بكثرة لا بقلة كما دعاه **ووجي** وقد صرح **ابن مالك** **ووجي** بثبونه **ووجي** أي ثبوت التقسيم **ووجي**  
 البيت الأخير **ووجي** وهو فقوالو النائنتان الى آخره **ووجي** وليس فيه دليل **ووجي** على ما قاله من ان أوفيه للتقسيم **ووجي** لا احتمال أن يكون  
 المعنى لا بد من احدهما حذف المضاف كما قيل في يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان **ووجي** أي من أحدهما فان ذلك انما يخرج من  
 البحر الملح لا من العذب وعلى هذا فلا يكون ما في البيت من قبيل التقسيم وانما هو بيان لاحدى الخاصتين باحد المتعاطفين  
 بأوه هذا أو انما تحقق الى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجهه يكونان به متباينين حتى اذا وجدنا مدلول  
 التقسيم ثابتا في محل قلنا يسوغ الاتيان بما شئت من الواو وأولكن استعمال الواو أجود فتأمل **ووجي** غيره **ووجي** أي غير ابن مالك  
**ووجي** عدل عن العبارتين **ووجي** التقسيم والتفريق المجرد **ووجي** فغير بالتفصيل ومثله بقوله تعالى وقالوا كونا هوذا أو نصارى وقالوا  
 ساحر أو مجنون اذا المعنى **ووجي** في الآية الأولى **ووجي** وقالت اليهود كونا هوذا وقالت النصارى كونا نصارى **ووجي** والمعنى في الآية  
 الثانية **ووجي** وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم مجنون فافهم ما التفصيل الاجمال في قالوا **ووجي** وهذا هو الذي ذكر أهل البديع انه  
 أحد قسمي الف والنشر وذلك لان المتكلم تارة يذ كر متعدد اعلى التفصيل ثم مالكل من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين  
 ثقة بان السامع يرده اليه وهو ظاهر ١٤٢ وما نحن فيه ليس من هذا القبيل وتارة يذ كر المتعدد على سبيل الاجمال ثم مالكل

الخ ومثلا لذلك هذه الآية  
 وبقوله تعالى وقالوا لن  
 يدخل الجنة الامن كان  
 هوذا أو نصارى وقال الشيخ  
 بهاء الدين السبكي في شرح  
 التلخيص واعلم ان ما ذكره  
 في هذه الآية الكريمة  
 يعني الآية الاخيرة لا يخلو  
 عن نظر فان أو في قوله تعالى  
 أو نصارى اما أن يقدر

اذا صوبته الى جهته وكفى بذلك عن الطعن وبالسلاسل عن الاسر (قوله ووجي الوافي  
 التقسيم أكثر لا يقتضى ان أولاتأني له) هذا اعتراض على ابن مالك ويمكن الجواب عنه بان  
 مراده ان التقسيم لما كان في الواو أكثر جعله فيها معنى مستقلا ولما كان في أو أقل لم يجعله  
 كذلك بل أتى بالتعريف المجرد ليكون داخل فيه اظهار الخطر بته في أو عن رتبته في الواو  
 (قوله اذا المعنى وقالت اليهود كونا هوذا وقالت النصارى كونا نصارى) يعني لف بين القواين  
 ثقة بان السامع يرده الى كل فريق قوله قال التفات الى عند قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة  
 لقائل أن يقول لما كان الف بطريق الجمع كان المناسب أن يكون النشر كذلك لان رد السامع  
 مقول كل فريق الى صاحبه فيما اذا كان الامر ان مقواين وكلمة أو لا تفيد الامقولية أحد  
 الامرين والجواب ان مقول المجموع لم يكن دخول الفريقين بل دخول أحدهما لكن بعضهم

بمدها قول مقدر أو لا فان قدر بان يكون تقديره أو قالوا لن يدخل الجنة الامن كان نصارى لم يصح لان هذا  
 ذلك حينئذ موضع الو او لا أو ثم انا ولو جعلنا أو بمعنى الو او قدرنا قولنا محذوفنا يخرج عن الف فانه يصير الضمير الاول لليهود  
 فقط وهذا ليس مرادهم قطعا ألا ترى قول الزنجشري فلف القواين وان لم تقدر قولنا بعد أو فكيف ينسب الى أهل الكتاب  
 على الاطلاق هذا القول وهو بجماته غير صادر من أحد منهم بل مخالف لقول كل من الفريقين غير انه اجمال وتفصيل  
 باعتبار ذلك ويحتمل ان يقال في الآية الكريمة انها ليست من الف والنشر في شيء وان المراد نسبة هذا القول بجملته  
 الى كل من اليهود والنصارى بان يكون مجرد من قولى الفريقين قول كلى تضمنته مقالتهما فان قول اليهود لن يدخل  
 الجنة الامن كان هوذا يتضمن ان غير اليهود والنصارى لن يدخل الجنة وكذلك قول النصارى فنسب الى كل من الفريقين  
 لن يدخل الجنة أحد ليس يهوديا ولا نصرا نيا ثم ان قلنا الاستثناء من النفي ليس اثباتا فلا حاجة بنا الى الزيادة على ذلك وان  
 قلنا انه اثبات فوجه انهم ما كان مقصودهم الاعظم في دخول المسلمين الجنة وكان كل من فريقى النصارى واليهود أحقر  
 عند الآخر من الانتصاب لما رضته كان قول اليهود مثل لان يدخل الجنة الا يهودى يتضمن نفي دخولها عن غير اليهودى  
 والنصارى فليسير اليه بالنفي ويتضمن اثبات دخولها لاحد فريقى اليهود والنصارى لان اثبات دخولها لاحد الفريقين  
 عيناهم اليهود مثل اثبات لدخول أحد الفريقين مطلقا لان الاخص يستلزم الاعم فقولهم لن يدخل الجنة الا يهودى  
 يصدق ان ينسب به اليهم انهم قالوا لن يدخل الجنة الا اليهود أو النصارى لان من أثبت قيام زيد دون عمرو يصدق عليه  
 انه أثبت قيام أحد الرجلين لا يقال فيلزم ان يحكى عنهم انهم قالوا لن يدخل الجنة الا يهودى أو نصرا نى أو مسلم لاننا نقول

لما كان مقصودهم الاصلى هو نفي دخول المسلمين صرح بنفيه ولم يذكر الاعم الشامل له ولما كان قول كل منهم لن يدخل الجنة الا يهودى أكثر فصاحم قوله ان يدخل الجنة الا يهودى أو نصراني حكى من كلامهم الثاني الذى هو موجود فى ضمن قولهم الاول بل هو أباغ فى الشناعة عليهم لانه يتبين به انصباب غرضهم لاختصاص المسلمين بالابعاد عن الجنة فليتأمل ما ذكرنا فانه حسن دقيق هذا كلامه وهو تعسف ابن السجري فقال فى الآية الاولى انه حذف منها مضاف وواو جلتان فعليتان وتقديره وقال بعضهم معنى اليهود كونه يهودا وقال بعضهم معنى النصراني كونه نصراني قال فقام أو نصراني مقام ذلك كله وذلك دليل على شرف هذا الحرف انتهى كلامه والكلفة ظاهرة على وجهه الذى أبداه المعنى الثامن من معانى أو الاثنى عشر ان تكون بمعنى الا فى الاستثناء وهذه ينتصب المضارع ١٤٣ بعدها يا ضمرا ان كقوله

أى قول القائل لا تقتله  
 أو يسلم فهو بمنزلة  
 ما لو قال لا تقتله الا أن  
 يسلم والاستثناء على هذا  
 مفرغ والمعنى لا تقتله  
 فى كل وقت الا فى وقت  
 اسلامه وقوله

وكنت اذا غمزت قناة قوم  
 كسرت كعوبها أو  
 تستقيم

غمزت أى عصرت والقناة  
 معروفه وهى ما يجعل  
 فيها سن الرمح والكعوب  
 هى النواشير فى أطراف  
 الانابيب وهذه استعارة  
 تمثيلية شبه حاله اذا أخذ  
 فى اصلاح قوم اتصفوا  
 بالفساد فلا يكف عن  
 حسم المواد التى ينشأ  
 عنها فسادهم الا أن  
 يحصل صلاحهم بحاله  
 اذا غمزت قناة معوجة

هذا بالتعيين وبعضهم ذلك بالتعيين (قوله الثامن ان تكون بمعنى الا فى الاستثناء وهذه ينتصب المضارع بعدها يا ضمرا ان) قال الرضى معنى أو فى الاصل لاحد الشئيين أو الاشياء فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذى هو لزوم أحد الامرين التنصيص على حصول أحدهما عقيب الاخر وان الاول امتد الى حصول الثاني نصبت ما بعده أو فسيبويه بقدره بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شئ واحد فان فسرتة بالا فالمضاف بعده محذوف وهو الطرف أى لازمك الوقت أن تعطيني فهو فى محل نصب على انه ظرف لما قبله وعند من يفسره بالى ما بعده بتأويل مصدر محرور بأو التى بمعنى الى وقال ابن مالك تقدير الا وحتى فى موضع أو تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابى ان يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن الناصب للفعل وهما فى تأويل مصدر معطوف باو على المقدر قبلها فتقدير لا ينظره أو يقدم ليكون انتظارا وقدم وقال ابنه فان قلت فلم نصبوا الفعل بعد أو حتى احتاجوا الى هذا التأويل قلت لي فرقوا بين أو التى تقتضى مساواة ما قبلها ما بعدها فى الشك وبين أو التى تقتضى مخالفة ما قبلها ما بعدها فى ذلك فانهم كثيرا ما يعطفون الفعل المضارع على مثله باو فى مقام الشك فى الفعلين تارة وفى مقام الشك فى الثاني منهما فقط أخرى فاذا أرادوا المعنى الاول رفعوا ما بعده أو واذا أرادوا المعنى الثانى نصبوا ما بعده أو ليؤذن النصب بان ما قبل أو ليس مثل ما بعده فى الشك لكونه محقق الوقوع أو راجحه ولم يجوز ان يكون الناصب أو لعدم اختصاصها بتعيين أن تكون ان مضمرة (قوله وكنت اذا غمزت الخ) الغمز بالمجزة والراى مصدر غمزت الشئ بيدي والقناة الرمح وقيل كل عصا مستوية أو معوجة وكعوب الرمح النواشير فى أطراف الانابيب والبيت من قصيد زباد العجم فى هجاء شاعر كان بينه وبينه مهاجاة وقيل له أعجم للكنة كانت فى لسانه ثم قيل المعنى اذا شتمت على جانب قوم رأيت تليينهم حتى يستقيموا اذ لو أنفذ الكسر لم يستقيم بعد وقيل المعنى من لم يصلح له الملاينة توأمنه بالخاشنة الا أن يستقيم وقيل المعنى اذا هجمت قوماً أيدهم بالهجمات الا ان يتركوها (قوله وجل عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة) كذلك جعله

حيث يكسر ما ارتفع من اطراف انابيبها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان تستقيم وهو جعل عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة فقد تفرضوا منصوبان مضمرة ليصير المعنى لا جناح عليكم فى مهور النساء ان طلقتموهن فى مدة انتقاء المسيس الا أن تفرضوا أى الوقت فرضكم لهن مهرا مسمى فيثبت الجناح حينئذ وهو غرم نصف المهر المسمى فقد ردها القائل لا فائدة هذا المعنى تفرضوا منصوب على الوجه المذكور ولا يجوز وما بالعطف على تمسوهن لوجهين الأول لا يصير المعنى لا جناح عليكم فيما يتعاقب بهر النساء ان طلقتموهن فى مدة انتقاء أحد هذين الامرين وهما المسيس والفرض ومع انه اذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل واذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى فكيف يصح نفي الجناح عند انتقاء أحد الامرين مع انه قد تقرر فى الشرع اثبات الجناح على من طلق عند انتقاء أحد الامرين ووجود الاخر وهذا هو الوجه الاول ولان المطلقات المفروض لهن قد



ذ كرن ثانيا بقوله تعالى وان طلقتموهن الاية يعني قوله عز وجل وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم وهو ترك ذكر المسوسات لما تقدم من المفهوم ولو كان تفريضا محزوما لكانت المسوسات والمفروض لهن مستويات في الذكر اولاً ولم خص أحد القسمين بالذ كر ثانيا وترك الاخر وهو اذا قدرت بالبناء للفظ ول والتاء للتأنيث أو بالبناء للفاعل والتاء ضمير المخاطب وهو بمعنى الاخرجت المفروض لهن عن مشاركة المسوسات في الذكر اولاً وظهور وجه افرادهن بالذ كر ثانيا وهذا هو الوجه الثاني وهو واجب ابن الحاجب عن الوجه الاول يمنع أن يكون المعنى مدة انتفاء احد هابل مدة لم يكن واحدا منهما وذلك بنفسهما جميعا لانه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الاول وهو كون المعنى مدة انتفاء احدهما وهو فانه لا ينفي الا احدهما وحاصل كلامه ان الفرض الحامل على جعل أو بمعنى الا يتأدى بايقانها على حقيقتها من جعلها عاطفة لاحد الشئين على الاخر وذلك لان نفي الاحد منهم يفيد العموم لانه بمنزلة نكرة في سياق النفي فلا حاجة حينئذ الى جعلها بمعنى الا واخراجها عن حقيقة ما ذكر التفازاني في حاشية الكشاف معنى كلام ابن الحاجب بطريق السؤال فقال فان قيل لم تجعل أو عاطفة لتفرضوا على تمسوهن ويكون المعنى ما لم يكن المسيس ولا فرض المهر ١٤٤ لما تقر من ان أو في سياق النفي تفيد العموم ثم ذكر بانها اجيب عن ذلك

بان العطف يوهم تقدير اعادة حرف النفي أي أولم تفرضوا فيفيدان شرط عدم وجوب المهر أحد المنفيين لانفي أحد الامرين اعني نفي كل وليس كذلك قال التفزازاني وفيه نظر لان محل الوهم هو اللفظ وسواء جعلتها ناصبة أو عاطفة فهو بحاله وكلا الوهم في تقديرها ناصبة فكذا في تقدير كونها عاطفة على المنفي المجزوم بل قال ويمكن الجواب بان عموم أو في سياق النفي مما فيه نوع خفاء حتى ذهبوا في

المنفيين لانفي أحد الامرين اعني نفي كل وليس كذلك قال التفزازاني وفيه نظر لان محل الوهم هو اللفظ وسواء جعلتها ناصبة أو عاطفة فهو بحاله وكلا الوهم في تقديرها ناصبة فكذا في تقدير كونها عاطفة على المنفي المجزوم بل قال ويمكن الجواب بان عموم أو في سياق النفي مما فيه نوع خفاء حتى ذهبوا في

نحو ولا تطع منهم أمأ أو كفورا الى تاو بيلات وقد أمكن ههنا وجه سائغ لا اشتباه فيه فحمل الكلام عليه على ان مساق قوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم أنسب بان يكون بعد الحكم بانه لا مهر اذا كان الطلاق قبل المسيس الا أن توجد أو الى أن توجد تسمية المهر أي فاذا كان كذلك حين وجدت التسمية فالواجب نصف المسمى بخلاف ما لو قيل لا مهر ما لم يوجد شيء من الامرين فان وجدت هذا فالحكم كذا أو ذاك فكذا الى هنا كلامه وهو واجب بعضهم عن الوجه الثاني بان ذكر المفروض لهن انما كان لتعيين النصف لهن لا لبيان ان لهن شيئا في الجملة فقد استنفيد ثانيا بذكرهن ما لم يستنفد أو لا وهو في هذه الآية هو معنى الواو أي ما لم تمسوهن وتفرضوا أي مدة انتفاء مجموع هذين الامرين ولا شك انه لا مهر أصلا ان وقع الطلاق في هذه الحالة وهو يؤيد أي يقويه بقول المفسرين انهم انزلت في رجل انصاري طلق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض وفيها أي في أو الواقعة في هذه الآية هو قول آخر سياقي وهو كونها بمعنى الى وهو المعنى التاسع من معاني أو الاتي عشر وان تكون بمعنى الى وهذه كالتى قبلها في انتصاب المضارع بعدها بان مضمره نحو لا لزمنك أو تقضيني أي الى ان تقضيني وهو حق ونحو

ولا تستهان بالصعب وأدرك المني **في** التفاضل الامال الاصاب المني جمع منية وهي اسم لما ينمى الانسان وانقياد الامال موافقة المراد ومجئها على حسبه وهو استعارة وانت خبير بان جعل اوفى هذين الامرين بمعنى الاستثنائية متان وبان جمعها على باب العطف احد الشبثين او الاشياء يمكن في بعض ما جعلها فيه بمعنى الاو الى نحو لا تقتله او يسلم ولا ترمك او تقضي حتى وهذا البيت اذ المضارع في الكل منصوب بان مضمرة فتؤول مع صلته بمصدر ويعطف هذا المصدر على مصدر من الفعل المتقدم أي ليكون قتل مني او اسلام منه وليكون لزوم مني له او قضاء منه لحق وليكون استسهال مني الصعب أو ادراك المني **في** ومن قال في أو تفرضوا انه منصوب جوز هذا المعنى فيه فيكون **في** الغاية المستفاد منه **في** غاية لنفي الجناح لان نفي المسيس **في** وهذا هو القول الآخر الذي وعدنا بتاينه في الآية المذكورة المعنى **في** العاشر **في** من معاني أو **في** التقريب نحو ما أدري أسلم أو ودع قاله الحريري وغيره **في** وقد أسلفنا في أم مناقشة عن المصنف في هذا المثال فراجع المعنى **في** الحادي عشر الشرطية نحو لا ضربته عاشر أو مات أي ان عاش بعد الضرب وان مات ومثله لا تبتك اعطيتني أو حرمتني أي ان اعطيتني وان حرمتني **في** قوله ابن الشجري **في** المعنى **في** الثاني عشر التبعض نحو كونها هودا أو نصارى نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين والذي يظهر لي انه انما اراد معنى التفصيل فان كل ١٤٥ واحد مما قبل أو التفصيلية وما بعدها

بعض مما تقدم عليها **في** أي على ما قبلها وما بعدها **في** ولم يرد انما اذ كرت لتفيد معنى التبعض **في** حتى تكون قسماس متقلا برأسه خارجا عما مر **في** تنبيه التحقيق ان أو موضوعه لاحد الشبثين أو الاشياء **في** أي لتعلق الحكم باحد الامرين المذكورين قبلها وما بعدها أو الامور **في** وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج الى معنى بل **في** فتكون للاضراب ولا تكون حينئذ لاحد

ما قبلها مما ينقض شيئا فشيئا فهي بمعنى الى والافه هي بمعنى الا (قوله لا تستهان بالصعب الخ) المني جمع منية وهو ما ينمى الانسان والامال جمع امل وهو الرجاء والمراد هنا الاموال وانقيادها حصولها وفي الشرح وانت خبير بان جعل اوفى على باب العطف احد الشبثين او الاشياء يمكن في بعض ما جعلها فيه بمعنى الاو الى نحو لا تقتله او يسلم ولا ترمك او تقضي حتى وهذا البيت اذ المضارع في الكل منصوب بان مضمرة فتؤول مع صلته بمصدر وتعطف هذا المصدر على مصدر متصدا من الفعل المتقدم أي ليكون قتل مني أو اسلام منه وليكون لزوم مني أو قضاء منه وليكون استسهال مني أو ادراك المني اه وأقول قد ذكرنا عن ابن مالك ان هذا هو التقدير الاعرابي في هذا الباب وذكروا عن الرضي ان أو التي بمعنى الاو الى مفيدة لاحد الشبثين أو الاشياء مع القصد الى أمر آخر وعلى هذا فتخصيص امكان كونها لاحد الشبثين أو الاشياء ببعض ما جعلها فيه بمعنى الاو الى فيه نظر للمصنف اللهم الا ان يريد مجرد احد الشبثين أو الاشياء (قوله تنبيه التحقيق ان أو موضوعه لاحد الشبثين أو الاشياء وهو الذي يقوله المتقدمون) قال السقاقي قال السهيلي وابن الصائغ أو لاحد الشبثين أو الاشياء وانما وقعت في الحكم بالمشكوك من جهة ان الشك ترد بين امرين من غير ترجيح لانها موضوعه للشك ولهذا تكون في الحكم من غير شك اذا أريد الابهام على المخاطب واما التي للتخيير فعلى أصلها لان الخبر انما يريد احد الشبثين واما التي زعموا انها لا باحة فلم تؤخذ الا باحة

١٩ نى ل الشبثين أو الاشياء **في** أو **في** تخرج **في** الى معنى الواو **في** فتفيد جمع المتعاطفين في الحكم ولا تكون حينئذ لاحد هما بل هما معا **في** واما بقرينة المعاني فستفاد من غيرها **في** لانها وفي الكشف نقلا عن البزدوى وشمس الأئمة انه ما قال هذه الحكمة ليست للتشكيك لان الشك ليس بمعنى يقصد بالكلام وضع ما أي ليس بقصود في مخاطبات بحيث توضع كلمة توجب تشكيك السامع في الكلام وليس معناه ان الشك ليس بمعنى يوضع له لفظ لان لفظ الشك قد وضع لمعناه بل المعنى ما ذكرناه وذلك لان موضوع الكلام افهام السامع لا تشكيكه فلا يكون الشك من مقاصده فلا تكون هذه الحكمة موضوعه لذلك بل هي موضوعه لاحد المذكورين غير عين كما قلنا الا انها في الاخبارات تفضي الى الشك باعتبار محل الكلام لانه اخبر عن مجي أحد هما في قوله جاء زيد أو عمرو ومعلوم ان فعل المجي عو جدم من أحدها عيناً لانكرة اذ تصور لصدر الفعل من غير العين وبإضافة الفعل الى أحد هماغير عين لا ينتقل الفعل من العين الى المنكرة بل يبقى مضافاً الى العين كما وجد وانما جعله السامع فوق الشك في الذي وجد منه فعل المجي عقبه بين ان التشكيك انما يثبت حكماً واتفاقاً يكون الكلام خدراً المقصود بالحرف أو الاترى أنها اذا استعملت في الانشاء لا تؤدي معنى الشك أصلاً مع انها حقيقة فيه لا مجاز وقد عرفت ان الحقيقة لا تخلو عن موضوعه الاصل وكذا التخيير يثبت بحمل الكلام أيضا

لانها اذا استعملت في الابتداء كقولك اضرب زيد او عمر اتناولت احدهما غير معين والامر لا لا يتصور الا التماس  
 بوقوع الفعل في غير العين فيثبت التخيير ضرورة التمكن من الاختار ولهذا واختار احدهما قولا لا يصح لانه لا ضرورة  
 في ذلك انما هي في حق الفعل انتهى **ب** ومن الجب انهم ذكروا ان من معاني صيغة افعال التخيير والاباحة ومثله بنحو  
 خذ من مالي درهما او دينار **ب** وهذا للتخيير **ب** وجالس الحسن او ابن سيرين **ب** وهذا للاباحة **ب** ثم ذكروا ان اوتفديها  
 ومثلا للمثالين المذكورين ومن البين الفساد المعنى العاشر **ب** وهو التقريب نحو ما ادرى اسلم او ودع **ب** واولا وفيه انما  
 هي للشك على زعمهم وانما استفيد التقريب من اثبات اشتباه السلام بالتوديع اذ حصول ذلك **ب** الاشتباه **ب** مع تباعد ما بين  
 الوقتين ممنوع او مستبعد **ب** فيحصل التقريب ضرورة **ب** وينبغي لمن قال انها تاتي للشرطية ان يقول وللعطف لانه قد مر مكانها  
 وان **ب** وهما حرف عطف وحرف شرط ١٤٦ **ب** والحق ان الفعل الذي قبلها على معنى حرف الشرط كما قدره هذا القائل

وان اوعلى باها ولو لكنها  
 لما عطف على ما فيه معنى  
 الشرط دخل المعطوف  
 في معنى الشرط **ب** عملا بما  
 تقتضيه او من التثريك  
 ولو قيل بان هذا من باب  
 الحال المقدره اى لا ضربته  
 مقدر احيائه او مقدر  
 موته والمعنى لا ضربته  
 على كل حال لا يمكن وكذا  
 لا تبينك مقدر اعطاءك  
 او حرمانك ولا حاجة الى  
 تقدير الشرط ولا قد على  
 ما اختاره ابن مالك وجاعة

(ألا)

من لفظ او ولا معناها وانما اخذت من صيغة الامر مع قران الاحوال اه (قوله ومن  
 الجب انهم ذكروا ان من معاني صيغة افعال التخيير والاباحة ومثله بنحو خذ من مالي درهما  
 او دينار او جالس الحسن او ابن سيرين ثم ذكروا ان اوتفديها ومثلا للمثالين المذكورين)  
 واقول لا يجب ان كلا من التخيير والاباحة قد يضاف الى صيغة الامر وقد يضاف الى او ولا  
 تكون او التخييرية بين شيئين او أكثر ولا الاباحية لشيئين او أكثر الامسوقة بصيغة الامر  
 ولا صيغة الامر التخييرية ولا الاباحية الا متاخرا او عنها او معناها فلزم اتحاد مثالهما حيث  
 مثل بالمثالين للصيغة قطع النظر فيما عن او وحيث مثل بم الا و قطع النظر فيما عن الصيغة  
 قال التفتازاني في التلويح ان التخيير والاباحة قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى  
 كلمة او والتحقيق ان كلمة او لاحد الامرين او الامور وان جواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب  
 محل الكلام ودلالة القران اه (قوله اذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممنوع  
 او مستبعد) الاشارة بذلك عائذة الى اشتباه السلام بالتوديع (قوله والحق ان الفعل الذي  
 قبلها على معنى حرف الشرط) في الشرح يحتمل ان يكون هذا من قبيل الحال المقدره اى  
 لا ضربته مقدر احيائه او مقدر موته والمعنى لا ضربته على كل حال ولا حاجة الى تقدير  
 الشرط ولا الى تقدير قد على ما اختاره ابن مالك وجاعة اه

بفتح المهمزة والتخفيف (ألا) بفتح المهمزة والتخفيف

(قوله احدهما ان تكون للتنبية) قال ابن الحاجب تسمية حروف التنبية بهذا الاسم اولى  
 من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافة الحرف في التسمية الى المعنى المختص به في الدلالة  
 اولى من اضافته الى امر ليس من دلالاته والتنبية من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح  
 الا ترى ان حروف الاستفهام وحروف التخصيص ونظائرهما لا ترى الاستفهام اولم يسم

بفتح المهمزة والتخفيف **ب**  
 اى تخفيف اللام **ب** على  
 خمسة اوجه احدها ان  
 تكون **ب** هي للتنبية  
 فتدل على تحقق ما بعدها **ب**

وسياتى بيان وجه ذلك **ب** وتدخل على الجملتين **ب** الاسمية والفعلية وذلك **ب** نحو الا انهم هم السفهاء **ب** حرف  
 وهذه اسمية وتنحو **ب** الا يوم ياتيهم ليس مصر وفاقنم **ب** وهذه فعالية **ب** ويقول المعربون فيها **ب** هي **ب** حرف استفتاح  
 فيبينون مكانها **ب** وهو المحل الذي تقع فيه وهو ابتداء الكلام **ب** وهو **ب** ما لون **ب** ذكر **ب** معناها **ب** الذي وضع له وهو التنبية  
 وذلك غير سيدي وهذا الاعتراض ما اخوذ من كلام ابن الحاجب حيث قال تسمية حروف التنبية بهذا الاسم اولى من تسميتها  
 بحروف الاستفتاح لان اضافة الحرف في تسميته الى المعنى المختص به في الدلالة اولى من اضافته الى امر ليس من دلالاته  
 والتنبية من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح الا ترى ان حروف الاستفهام وحروف التخصيص ونظائرهما لا تكون  
 الاستفهام اولم تسم حروف استفتاح لانه ليس من دلالاتها وانما تسميت حروف استفهام وحروف تخصيص لما كان ذلك  
 المعنى مدلولها واذا اعتبرت تسميات الحروف باعتبار اضافتها واجدتها كلها كذلك كحروف النداء وحروف الشرط وحروف  
 الاستقبال والجر وغير ذلك

ووافادتها التحقيق من جهة تركبها في الاصل بجزء من الهمزة ولا في لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا يدخل عليه كلمة لا مثل الان زيد افاتم ولا تقول لان زيد افاتم وهو همزة الاستفهام اذا دخلت على النفي افادت التحقيق نحو أليس ذلك بقادر أي هو قادر وقد يقال ليس كل همزة استفهام اذا دخلت على النفي افادت الاثبات وانما ذلك حيث تكون للانكار الابطالى ولعل هذا مقصوده ثم المراد من التحقيق تأكيد الاثبات وفوته ولا يلزم من حصول الاثبات تأكيد كيدته فن أين جاء هذا التحقيق المدعى فالذي ينبغي ان يقال هنا هذه الهمزة للاستفهام بطريق الانكار للنفي فجاء الثبوت المدعى وانما جاء بطريق اللزوم لانه يلزم من رفع النفي وجوده تقيضه وهو الثبوت فهو ١٤٧ كدعوى الشيء بينة فن هذه الجهة جاء

التحقيق وايضا فنفي النفي اثبات دائم مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك ولا يخفك ان الا التي للتنبيه كما يقع بعدها الاثبات نحو الان زيد افاتم يقع بعدها النفي نحو الا يوم يأتيهم ليس مصروف اعانهم وافادتها التحقيق في القيلين ثابتة لما مر في قول الزمخشري ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة برفع الجمله على انها اسم تكاد وتقع خبر مقدم محتمل لضمير عائد على ذلك الاسم ولا يصح ان يكون اسم تكاد ضمير اعاندا على الا لما يلزم عليه من رفع الواقع بعدها لغير ضمير عائد على الاسم وهو اما ممتنع أو ضرورة أو نادر والتقدير على الاول لا تكاد الجملة تقع بعدها الامصدره نحو ما يتاتي به القسم يعني ان والنفي

حرف الاستفتاح اه (قوله وافادتها تحقيق من جهة تركبها من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت على النفي افادت التحقيق نحو أليس ذلك بقادر على أن يجي الموقى) يعني أن افادة الالات تحقيق ما بعدها من جهة تركبها من الهمزة التي للابطال ولا التي للنفي وهمزة الابطال اذا دخلت على النفي افادت التحقيق وانما لم تفد الهمزة والاستفهام اعتمادا على ما حققه في بحث الهمزة وعلى تمثيله بأليس ذلك بقادر على أن يجي الموقى وهذا الذي قاله هو قول صاحب الكشاف وعبارته وأما مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي لاعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها ولو كان هذا المنصب لا تكاد تقع الجملة بعدها الامصدره نحو ما يتاتي به القسم قال التفتازاني يريد ان الهمزة للاستفهام بطريق الانكار للنفي وانكار النفي في قوة تحقيق الاثبات لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا يدخل عليه كلمة لا مثل الان زيد افاتم وكذا الكلام في اما والا اكثر على انه ما حرفان موضوعان لا تركيب فيهما اه وقال السفاقي بعدما ذكر كلام الزمخشري واعترض بان الاصل عدم التركيب وبان الكلام الذي وقعت فيه الا غير صالح للنفي لوقلت الان زيد امنطلق لم يصلح فيه لان زيد امنطلق اذ ليس من تركيبهم بخلاف أليس ذلك بقادر لوقلت ليس ذلك بقادر صح وبانها وقعت قبل رب وقبل ليت وقبل النداء ولا يصح فيها النفي ولا ان تكون جوابا للقسم واجاب عن كون الاصل عدم التركيب بانه معارض بان الاصل عدم احداث لفظ آخر وعن كون الكلام الذي ركبت معه غير صالح للنفي بانها انما ركبت معه بعد تغير معناها وعن كونها لا تكون جوابا للقسم بانه لا ينقض عليه لان كلامه يقتضى الاكثرية اه (قوله لا تكاد تقع الجملة بعدها) اسم يكاد الجملة ويقع خبرها مقدم على اسمها محتمل لضميره ولا يصح ان يكون اسم يكاد ضمير اعاندا على الا لانه يلزم ان يكون خبر يكاد غير رافع لضمير اسمها وهو ممتنع (قوله وطلائعه) طليعة الجيش مقدمته ومن يبعث ليطلع طلوع العدو أى ناحيته (قوله اما والذي لا يعلم الغيب غيره) هذا صدر بيت عجزه ويحيى العظام البيض وهي رميم ويقع في كثير من النسخ هذا البيت تمامه وبعده

لقد كنت اختار الجوى طاوى الحشا • محافضة من ان يقال لثيم

وفي الصحاح رم العظام برم بالكسر رمة أى بلى فهر رميم وانما قال تعالى من يحيى العظام وهى رميم لان فعلا وقد يستوى فيها المذكر والمؤنث والجمع مثل رسول وعدو وصدىق اه

وذلك اشارته للقسم في كونها التأكيد مثله نحو ألان أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ونحو الا لا يقوم زيد وهو أختها اما من مقدمات اليمين وطلائعه وطليعة الجيش مقدمته وما يطلع قبله كقوله اما والذي لا يعلم الغيب غيره ويحيى العظام البيض وهى رميم لقد كنت اختار القرى طاوى الحشا • محاذرة من أن يقال لثيم القرى الاحسان الى الضيف والحشا مادون الجلب مما فى البطن من كبده وطلح الوركش وما يتبعه والطارى الجائع وهو قوله اما والذي أبكى وأضلك والذي • أمات وأحيا والذي أمره الامر وقد تقدم في اما انشاد هذا البيت وما بعده وهو لقد تركنى أحسد الوحش ان أرى • البفين منها لا يزوعهم الذعر

والثاني التوبيخ والانسكار وهو المعطوف مستغنى عنه اذا التوبيخ لا يكون بدون انكار ولكن قصد زيادة البيان  
 كقوله كقول حسان رضي الله تعالى عنه **بلا اطعان الأفرسان عادية \* ألا تجشؤكم حول التناير** الطعان  
 مصدر طاعن بالمرح وهو معروف والعادية ما من العدو أو العدوان أي مسرعة إلى الحرب مسبقة اليها أو ظالمة لخصومها  
 بشدة بأسها والعرب تمدح بمنه من جهة ما يلزمه من كمال الشجاعة والتجشؤ خروج النفس من الفم بنشأ عن امتلاء المعدة  
 وهو منصوب على الاستثناء المنقطع والتناير جمع تنور وهو ما يجز فيه يخبخ هذا الناظم هؤلاء القوم على عدم الشجاعة  
 وصرف همهم إلى شبع بطونهم وقوله **ألا ارعوا لمان وت شبيبتة \* وأذنت بمشيب بعدهم** همهم في الارعوا الكف عن  
 الشيء واستعمل كثيرا في تركه ١٤٨ ما يستهين يقال ارعوى عن القبيح ولت أدبرت وذهبت والشبيبة الشباب

وهو عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون فيه حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة وأذنت أعلمت والمشيب والشيب واحد وقال الأصمعي الشيب بيباض الشعر والمشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والمهرم كبر السن فان قلت من هنا موصولة أو موصوفة وولت شبيبتة صلة أو صفة ولا اشكال فيه وأذنت بمشيب معطوف على الصلة أو الصفة ولا ضمير فيه يعود إلى من فإ وجهه قلت يمكن الجواب عنه من ثلاثة أوجه أحدها أنا لان سلم أن الواو عاطفة بل هي للحال وقد مضى على رأي من يقول به والثاني

وفي الكشاف الرمي اسم لما يلي من العظم كالرمة والرفات فلها لم يؤنث والجوى خالو البطن ويروي القري وهو الاحسان إلى الضيف والحشا بالحاء المهملة والشين المعجمة ما اشتمت عليه الضلوع والطاوي الجائع من طوي بالكسر يطوي بالفتح طوي جاع والشمم الذي الأصل الشحج النفس (قوله والثاني التوبيخ والانسكار) أي التوبيخ على النفي والانسكار عليه وفي الشرح المفيد لانكار التوبيخ هو الهمة لجموع الا والنفي المقاد بلا باق على حاله في البيتين عدم الطعان وعدم العدو والفرسان وعدم الارعوا أمر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك وحينئذ فهما حرفان كل منهما ما مفيد معنى يختص به فإين الحرف الواحد الذي يفيد التوبيخ وأقول الهمة تفيده لانكار التوبيخ وكلمة لانفيد النفي فجموع الانفيد لانكار التوبيخ على النفي وهو مراد المصنف وفيه نظر لان ظاهر كلامه أن كل وجه من هذه الوجوه الأربعة حرف واحد على ما ذكره لا حرفان على ما يشهد له قوله وفي هذا البيت رد على من أنكر وجود هذا القسم اذ لا ينكر أحد وجود اجتماع حرف الاستفهام مع حرف النفي ولكن في هذا نظر فقد قال المصنف في أوضح المسالك انه قليل حتى توهم الشلوبين انه غير واقع وقال الرضي قال الاندلسي يعني الشلوبين لا أعرف أحدا يقول تلحق ألف الاستفهام أداة النفي فتكون الألف مجرد الاستفهام بل لا بد ان تكون املا لانكارا والتوبيخ أو التوبيخ أو العرض (قوله ألا طعان الخ) الطعان مصدر طاعن بالمرح والعادية من العدو وهو الاسراع أي مسرعة إلى الحرب أو من العدوان وهو الظلم أي ظالمة لخصومها والتجشؤ بالجيم والشين المعجمة خروج النفس من الفم عن امتلاء المعدة والتناير جمع تنور وهو ما يجز فيه (قوله الأرعوا الخ) ارعوى فلان عن القبيح أي انكف عنه وفي الصحاح والشباب أيضا الخداقة وكذلك الشبيبة وهو خلاف الشيب تقول شب الغلام يشب بالكسر شبابا وشبيبة وفي المطول والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية فيه مشبوبة أي قوية مشتعلة اه وهذا مأخوذ من كلام الأطباء واقط الشباب عليه من شبت النار أي قويت قالوا وهو حسن الوقوف ويكون في نحو ثلاثين إلى نحو خمس وثلاثين أو أربعين سنة بحسب الامرجة

على تقدير جعلها عاطفة يحصل الغرض من الارتباط وذلك لان

ضمير آذنت يعود إلى الشبيبة المضاف إلى ضمير من وذلك يحقق الالتباس والارتباط كما سيأتي الثالث ان اعلى تقدير كونها عاطفة لا يجعل الصلة أو الصفة هي المعطوفة عليها بل تجعل كلتا الجملتين المتعاطفتين صلة أو صفة فيكتفي حينئذ منهما بضمير واحد لا يرتباطهما وما صيرورتها ما كالجمل الواحدة من حيث ان المعنى الأرعوا لمن قارن الايدان بالشيب تولى شبيبتة والمقارنة معلومة من المقام باعتبار تنزل الجملتين منزلة الواحدة كما ستعرفه في الباب الثاني في الجمل التي لها محل عند الكلام على الجملة التابعة ان شاء الله تعالى واعلم ان المفيد لانكار التوبيخ هو الهمة لجموع الا والنفي المقاد بلا باق على حاله في البيتين عدم الطعان وعدم العدو والفرسان أو عدم الارعوا أمر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك وحينئذ فهما حرفان كل منهما ما مفيد معنى يختص به فإين الحرف الواحد الذي يفيد التوبيخ وهو الذي فيه الكلام

والاقاليم

والثالث التني كقوله الأعمرولى مستطاع رجوعه \* فبرأب ما أنأت بد الغفلات \* برأب يصلح وفاء له ضمير يرجع الى الرجوع وأنأت بثلاثة أى خربت وفتقت الخرز يقال نأى الخرز ينأى اذا تخرم والنأى الخرم والفتق قال جرير هو الرافد الميمون والرافد الثاني \* اذ النمل يوميا بالعشيرة زات وبد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخيلية ولا خفاء بأن الافى البيت للتني وهو لهدانصب برأب لانه جواب عن مقرون بالفاء \* برفع مقرون على انه صفة المضاف المرفوع من قوله جواب عن ونصب الفعل الجوابى بأن مضمرة على ما عرف في محله \* والرابع الاستفهام عن التني كقوله الاصطبار سلمى أم لها جلد \* اذا الألقى الذى لاقاه امثالى وفي هذا البيت رد على من أنكرو وجود هذا القسم وهو الاستفهام عن التني فان الهمزة فيه مجرد الاستفهام عن انتفاء الاصطبار بل لا ريب فى ان التني صبرها عند موتى أم تجلد فام فيه متصلة والمعنى أى الامر من كائن الجزع أم الجلد ويحتمل أن تكون منقطعة بأن يكون استفهام أولاً عن الجزع وهو عدم الصبر ثم أضرب واستفهام ثانياً عن الجلد وهو الثبات وجواب اذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه والمراد بالذى لاقاه امثاله الموت واذا عرفت ما أسلفناه لك قريبان لك ان فى كلام المصنف نظران وجهين الاول انه أخبر بأن الاستفهام عن التني من معانى الاول يست الاستفهام عن التني انما الاستفهام ١٤٩ عنه بالهمزة وحدها الثاني ان الاستفهام متى كان

ان الاستفهام متى كان مفادا بالهمزة والتني مفادا باللام أن يكون مجموع الألفين والكلام انما هو فى الحروف المفردة بالاصالة أو التى حصل لها بالتركيب معنى تعديه فى المفردات \* وهذه الأقسام الثلاثة \* وهى الألف التويخية والتني التى للاستفهام عن التني \* ومختصة بالدخول على الجمل الاسمية \* لان لامها باقية على عملها الذى كان وهو لا يكون الافى

والاقايم والمشيى قال الاصمعى هو دخول الرجل فى حد الشيب والشيب بياض الشعر والمهرم كبر السن (قوله الأعمرولى الخ) برأب بثلاثة تحتية فراء ساكنة فهمزة مفتوحة فوحدة أى يصلح وانأت بثلاثة بين همزتين وفى آخره تاء تأنبت أى أفسدت (قوله وفى هذا البيت رد على من أنكرو وجود هذا القسم وهو الشلوين) وجه الرد أن الهمزة فيه للاستفهام سواء كانت أم فيه منقطعة بان يكون استفهام عن عدم الاصطبار ثم أضرب عنه واستفهام عن الجلد أو متصلة بان يكون طلب تعيين أحدهذين الامر من وفى الشرح وفى كلام المصنف نظران وجهين الاول انه أخبر بأن الاستفهام عن التني من معانى الاول يست الاستفهام عن التني أصلاً وانما الاستفهام عنه بالهمزة وحدها الثاني ان الاستفهام متى كان مفادا بالهمزة والتني مفادا باللام أن يكون مجموع الألفين والكلام انما هو فى الحروف المفردة بالاصالة أو التى حصل لها بالتركيب معنى تعديه فى المفردات وأقول الجواب عن الاول ان التني فى كلامه بمعنى التني والهمزة اذا كانت للاستفهام ولا للتني كان مجموعها للاستفهام عن التني ولا يخفى ما فيه وعن الثاني فى بعد تسليم انما يحصل لها بالتركيب معنى تعديه من المفردات انما لان المصنف انما يذكر الحروف المفردة بالاصالة والتى حصل لها بالتركيب معنى تعديه من المفردات بل يذكر أيضاً غير ذلك لكان على سبيل التبعية لذلك لا على سبيل الاصالة

الجمل الاسمية وهذا بخلاف الألفى للتنبية فانها تدخل على الجملتين كما مر وفى كلام المصنف ادخال الباء على المقصور عليه وفيه ما عرفت \* وتعمل \* هذه الأقسام الثلاثة \* وهى التى انفى الجنس قال الاندلسى وانما سميت بذلك لانها تنفى الجنس فكانها تبدل على البراءة منه فالتى جعلت نفس التبرئة مبالغة كفى زيد عدل وعليه فالتبرئة صفة للاب والتأويل المذكور ولا يقال انه على حذف مضاف أى ذات التبرئة لقوات المبالغة ويحتمل أن تكون لامضافة للتبرئة \* ولكن تخصص التني للتني \* عن التني لانكار التويخى والتى للاستفهام عن التني \* وانما الخبر لها لالفاظها ولا تقديراً \* فاذا قيل الأماء كان ذلك كلاماً مركباً من حرف واسم نظر الى المعنى وما زالوا يستغربون قول الفارسى ان نحو ياز بكلام مركب من حرف واسم فهذا سيبويه امام الصناعة ومتبوع القوم قد قال بمثل ذلك \* وبانها لا تجوز مراعاة محامع اسمها \* فلا يقال الأماء عذب بالرفع بناء على انما مع اسمها فى محل اسم مرفوع بالابتداء \* وبانها لا يجوز الغاؤها ولو تكررت \* فلا يقال الأماء والأعسل بالرفع فىهما أو فى أحدهما \* وبانها لا فى فلانها \* أى فلان المراد بها التني \* وبمعنى أتمى وأتمى لا خبره \* فكذلك لا يكون لها خبر اذا التني بغنما عنه وبصير اسمها بما فى المفعول من جهة المعنى فقولا الأماء فى معنى أتمى ماء \* وبانها لا تخران \* وهما امتناع مراعاة المحل وامتناع الالغاء \* وبانها بمنزلة ليت \* وليت يمتنع فيها الامر ان فكذلك ما هو بمنزلة \* وبهذا كله قول سيبويه ومن وافقه \* وقد خالف فى ذلك المازنى والمبرد واختار الجزولى وابن الحاجب مذهبهما

وعلى هذا الذي ذهب اليه سيبويه وهو واقفوه بفضل الكلام فيكون قوله في البيت مستطاع رجوعه مبتدا وخبرا  
 على التقديم والخبر والتأخير للابتداء والجملة في محل نصب بوصفة على اللفظ اذ لا مانع منه ولا يكون مستطاع  
 خبرا لالا او نعتا على المحل ورجوعه من وقوعه به عليه ما في أي على التقديرين وهما كونه خبرا وكونه نعتا على المحل ولا ينافي  
 من ان سيبويه ومتابعيه لا يجعلان لالا ههنا خبرا ولا يجوزون مراعاة محلها مع اسمها وقد استبينت ان الفاعل من قوله  
 فيكون عاطفة على محذوف كما بيناه ١٥٠ وقد يقال ان قوله وعلى هذا منظور فيه بمعنى الشرط اذ معناه وان

بنيان على هذا فتكون  
 الفاعل رابطة الجواب لكن  
 يقدح فيه بأن الجواب  
 متى صلح لجملة شرطا  
 امتنع الفاعل ولا شك  
 ان يكون صالحا لان يقع  
 شرطا فان قلت هو كقوله  
 تعالى ومن عاد فينتقم  
 الله منه قلت ليس كذلك  
 فان الفعلية الواقعة  
 بعد الفاء في هذه الآية  
 خبر مبتدا هو ضمير  
 يعود الى من فالجواب  
 اذن جملة اسمية فن ثم  
 دخلت الفاعل ومثل هذا  
 في تركيب المصنف متعذر  
 فان ذهبت الى تقدير  
 مبتدا هو ضمير الشأن  
 ارتكبت ممنعا وهو الخامس  
 العرض والتخصيص  
 ومعناها طلب الشيء  
 ولكن العرض طلب بلين  
 والتخصيص طاب بحت  
 وهذا صريح في ان ألا  
 بجملة مفسدة لذلك  
 وضعها وبعضهم يقول  
 ان العرض مولد من  
 الاستفهام وذلك لان

بان يترجم له (قوله وعلى هذا فيكون) في الشرح يكون معطوف على محذوف يدل عليه  
 السباق والتقدير وعلى هذا بفضل الكلام فيكون وقد يقال ان قوله وعلى هذا منظور فيه  
 بمعنى الشرط اذ معناه وان بنيان على هذا فتكون الفاعل رابطة للجواب لكن يقدح فيه بان  
 الجواب متى صلح لجملة شرطا امتنع الفاعل ويكون صالحا لوقوعه شرطا فان قلت هو كقوله  
 تعالى ومن عاد فينتقم الله منه قلت ليس كذلك فان الفعلية الواقعة بعد الفاء في الآية خبر  
 مبتدا محذوف هو ضمير يعود الى من فالجواب اذن جملة اسمية فن ثم دخلت الفاعل ومثل هذا  
 في تركيب المصنف متعذر فان ذهبت الى تقدير مبتدا هو ضمير الشأن ارتكبت ممنعا وأقول  
 في كلامه نظرا ما أولا فلان ان سلمنا ان قوله وعلى هذا منظور فيه بمعنى الشرط فلان سلم ان كل  
 ما نظرفيه الى معنى الشرط يأخذ حكم صريح الشرط واما ثانيا فلان لا نسلم ان الجواب متى  
 صلح لجملة شرطا امتنع الفاعل منه بل اذا كان مضارعا مثبتا أو منفيًا فلا يجوز فيه اثبات الفاعل  
 وعدمها قال ابن الحاجب في كافيته واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا ومعنى لم تجز الفاعل  
 وان كان مضارعا مثبتا أو منفيًا بلا فلو جهان والا فالفاء وقال الرضي المضارع المجرد والمصدر  
 بلا يجوز فيه ما الفاعل وتركه اما الفاعل فلان ما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر  
 الاداة في معناها تأثيرا ظاهرا كما أثرت في فعلت واما تركه فلان ما كانا صالحين للمحال  
 والاستقبال على الصحيح والاداة خصتم بالاستقبال وهو نوع تأثير قال وقوله تعالى ومن عاد  
 فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير مبتدا فيه لتكون الجملة اسمية وقال المبرد لا حاجة اليه  
 قال ابن جعفر مذهب سيبويه أقبس اذا المضارع صالح للجزء بنفسه فلو لا انه خبر لمبتدا لم تدخل  
 عليه الفاعل قال الرضي وعلى ما ذكرنا من تعديل دخول الفاعل في مثبت المضارع يسقط هذا  
 التوجيه المذكور للاقيسية ثم قال وان ثبت نحو ان غبت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه  
 وجهه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدا الا ضمير الشأن ولا يجوز الابدان المحققة قياسا وان  
 واخوانها ضرورة اه وأقول بهذا الكلام الاخير يظهر معنى قول الشارح فان ذهبت الى  
 تقدير مبتدا هو ضمير الشأن ارتكبت ممنعا (قوله والجملة صفة على اللفظ) يعني فتكون في محل  
 نصب وانما جاز النصب على الاعلى الحركة اليبائية لمساها للاعرابية لعروضها بعروض  
 لا وزوالها بزوالها فكانت عاملة محدثة لها (قوله ولا يكون مستطاع خبرا أو نعتا على المحل)  
 يعني على محل اسم لا المرفوع وكذا لا يجوز نصبه نعتا على محله المنصوب لان لا تعمل عمل ان  
 فعل اسمها المبني رفع ونصب كذا قال الرضي (قوله وتختص الالهة بالفعالية) يعني الخبرية  
 وسيبصر المصنف به بعده في أول الكلام على الابالفتح والتشديد قال ابن الحاجب

ههنا الاستفهام ما دخلت على فعل منفي امتنع جملة على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم  
 النزول مثلا في قولك ألا تنزل عندنا وتولد عنه بمعنى قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه ويمكن أن يقال مثله في  
 الانكار التوبيخي والتوبيخي هو وتختص الالهة التي للعرض والتخصيص بالفعالية أي بالجملة الفعلية لانها للطلب ومضمون  
 الفعلية أمر حادث متحد فيمتعلق الطاب به بخلاف الاسمية لانها للشبوت وعدم الحدوث ونحو ألا تنحون أن يغفر الله  
 اسمك ونحو ألا تقائلون قوما كانوا أيمانهم وكان الآية الاولى مثال للعرض والثانية مثال للتخصيص وهو منه عند

الخليل في قول الشاعر **الأرجل اجزاء الله خيرا** \* يدل على محصلة تبيت في المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن أي تجعله حاصلا قال الجوهري والبيت مضمّن أي تبيت تفعل كذا يعني أن تبيت فعل ناقص وأن خبره مذكور بعد هذا البيت ففيه العيب المسمى عند العروضيين بالتضمين وهو افتقار البيت إلى ما بعده كقول النابغة وهم وردوا الجفار على غم \* وهم أصحاب يوم عكاظ أني شهدت لهم موطن صادقات \* شهدن لهم بحسن الظن مني وانما أنشد الجوهري البيت المتقدم برفع رجل ثم قال ويروي الأرجل يعني هات لي رجلا ويروي الأرجل بمعنى الامن رجل 101 قلت والذي يظهر في توجيه الرفع

أن يكون رجلا فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور أي لا يدل رجل وفي توجيه الجبر أن يكون على تقدير الأدلة لرجل فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله كافي قراءة من قرأ والله يريد الآخرة بالجبر أي ثواب الآخرة ويدل على هذا المحذوف بدل والمعنى الاتصافون لدلالة رجل واما رواية النصب فقد وجهها الخليل بما يقتضي أن تكون ألا للعرض وهو التقدير عنده ألا تروى رجلا هذه صفة فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى في توجيه الجوهري للنصب يقتضي أنه جعل ألا للتنبية ويجوز عم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير أي الأخرى الله رجلا جزاء خبر أو الأعلى هذا للتنبية في ألا العرض لان ألا التي للعرض لا تدخل على الجمل الانشائية من حيث

في شرح المفصل هذه الحروف يعني حروف التخصيص معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي ولما كان معناها في وجهها ذلك افتقرت الى وقوع الفعل بعدها وقال الرضي ولا يكون التخصيص في الماضي الذي فات الا انها كثيرا ما تستعمل في لوم المخاطب على تركه في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتخصيص على ما فات وقلماستعمل في المضارع أيضا لاني موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو المرض اه (قوله الأرجل جزاء الله خيرا الخ) قال السيرافي تبيت بالمثلثة ومعناه تستخرج الذهب من تراب المعدن من بات الشيء أي استخرجه ورد بان بعده ترجل متى وتقيم بيتي \* وأعطها الاداوة ان نصبت ورويه بالمثلثة الفوقية ويوجب ان يكون روي ما بعده المثناة الفوقية لا بدكون تبيت بالمثلثة لاحتمال أن يكون دخل هذا الشعر الاكفاء وهو اقتران الروي وهو الحرف الذي ينسب اليه القصيدة بروي مقارب له في المخرج أو الصفة كقول الشاعر

بنى ان البرشي هين \* المنطق اللين والطعيم

حيث قرن روي الاول وهو النون بروي الثاني وهو الميم وهما متقاربان بالمخرج وفي الصحاح المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن وأنشد هذا البيت وقال تبيت أي تفعل كذا والبيت مضمّن يعني فيه العيب المسمى بالتضمين وهو افتقار آخر البيت إلى ما بعده ورواه برفع رجل ثم قال ويروي الأرجل يعني هات لي رجلا ويروي الأرجل بمعنى امان رجل وفي الشرح والذي يظهر في توجيه الرفع ان يكون رجلا فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور أي لا يدل رجل وفي توجيه الجبر أن يكون على تقدير الأدلة لرجل فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله كافي قراءة من قرأ والله يريد الآخرة بالجبر أي ثواب الآخرة وتبيت بالمثلثة مضارع بات من أخوات كان وترجل خبره قال ابن السكيت شعر رجل ورجل اذا لم يكن شديدا للعودة ولا سبطا تقول منه رجل شعره واللمة بكسر اللام وتشديد الميم الشعر يجاوز شحمة الاذن وتقيم بالقاف المضمومة تكنس من قمت البيت كنسته والاداوة المطهرة ونضا ثوبه خلعه واعطاء الاداوة كناية عن مؤالته اياها قال الازهرى والبيتان لا عرابي لم يرد الفجور وانما أراد ان يتزوج امرأة تمنعه (قوله والأعلى هذا للتنبية) لان ما بعده ليس بمضارع ولا ماض يعني وانما هو دعاء (قوله لانه لم يرد أن يدعول رجل على هذه الصفة وانما قصد طلبه) في الشرح فيه نظر لان الدعاء يشعر بالطلب في بعض المقامات يعني طالب غير

ان العرض طالب والمطلوب انما هو أمر يقع في الخارج والانشاء لا خارج له فيطلب ويجوز قال يونس ألا في البيت المذكور في التمني ونون الاسم للضرورة والافتقار كان حقه البناء لانه مفرد وقول الخليل أولى في قول يونس لانه لا ضرورة في ضمائر الفعل بدليل انه يقع في سعة الكلام بخلاف التثنية في مثل هذا الجاء فانما يرتكب الضرورة الشعر ولا يرتكب في السعة واذا دار الامر بين وجه لا يفعله الا للضرورة ووجهه الم من ذلك فالجمل على الثاني أولى بلا شك ويجوز ضمائر الخليل تروى أولى من ضمائر غيره بحزى الله لانه في أي لان الشاعر لم يرد أن يدعول رجل على هذه الصفة حتى يضم الفعل الدعاء وانما قصده طلبه



واضمار الخليل موفى هذا القصد قلت وفيه نظيران الدعاء يشعر بالطلب في بعض المقامات كقول السائل رحم الله امرأ أعانتى وهو هنا متأت بـ **و** واما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول ان يدل صفة رجل **ب** المنصوب في البيت **ب** فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة **ب** وفيه تسامح من جهة ان المفسر فعلا لاهى بأسرها **ب** وهى اجنبية فردود بقوله تعالى ان امرؤ هالك ليس له ولد **ب** فان هالك جملة تنفس يرية وقد فصل بين الموصوف وهو امرؤ وصفته وهى ليس له ولد وحاصله منع ان تكون المفسرة اجنبية أو منع الفصل **ب** مع اجنبيتها قلت وفيه نظرا لاحتمال أن يكون قوله ليس له ولد جملة حالية من الضمير المستتر في هالك كما صرح به بعض العربيين ونوزع في ذلك بأن المسند اليه حقيقة هو الاسم الظاهر المعمول للمحذوف وهو الذى ينبغي أن يكون ١٥٢ التقييده اما الضمير في جملة مذكورة لغرض التفسير لا موضع لها فهى

كالمؤكد واذ ادار الامر بين هذين فعمد الاسناد أولى فلو قلت ضربت زيدا ضربت زيدا العاقل انبغى أن يكون العاقل صفة للأول وهوذا يشعر بأن المفسرة غير اجنبية على انه لو سلم كونها اجنبية لا يضر فيما نحن فيه لانه شعر ومثل ذلك معتبر فيه **ب** الفصل بالجملة لازم وان لم تقدر مفسرة اذلا تكون صفة لانها انشائية **ب** وفيه نظرا اذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة لجواز ان تقدر معمولة لقولا محذوف صفة لرجل اى الارجل مقولا فيه جزاء الله خير ايدل فلم يقع فصل بجملة ولو سلم كونها غير محكية بالقول جمعت معترضه والفصل به معتبر واقع في الفصح نظاما ونرا **ب** الا بالكسر **ب** للهزة

المدعوبه كقول السائل رحم الله امرأ أعانتى وهو هنا متأت اه وأقول فرق بين اشمار الكلام بشئ وبين كونه مقصودا منه وكلام المصنف في الثاني لافي الاول ولا شك ان حذف الفعل الدعائى على شريطة التفسير وافتتاح الكلام معه بالا يقتضى الاعتناء بالدعاء والقصد اليه وان أشعر ذلك بطلب الرجل المدعوله وقد ذكر المصنف هذا البيت في الجهة العاشرة من الباب الخامس وذكر اضمار الخليل واضمار غيره وقال ان اضمار غيره أولى لان اضمار الخليل تقدير فعل غير مذكور واعتراض على اضمار غيره بثلاثة أمور وأجاب عن الاول منها والثاني دون الثالث وهو ان طلب رجل هـ هذه صفة أهم من الدعاء له (قوله فردود بقوله تعالى ان امرؤ هالك ليس له ولد) لان ليس له ولد صفة امرئ وقد فصل بينه وبين موصوفه بجملة هالك المفسرة وفي الشرح وفيه نظرا لاحتمال ان يكون ليس له ولدا حال من الضمير المستتر في هالك كما صرح به بعض العربيين اه وأقول الذى صرح به هو أبو البقاء فانه قال ليس له ولد الجملة في موضع الحال من الضمير المستتر في هالك اه لكن صاحب الكشف لم يرض ذلك فانه قال ومحمل ليس له ولد الرفع على الصفة لا النصب على الحال ووافقه أبو حيان على ذلك وقال التقطازانى لان المعنى وان كان على التقييد لكن ذوالحال اما امرؤ وهو نكرة غير مخصوصة واما ضمير هالك وهو مفسر غير مقصود ورجا يدعى انه لا ضمير فيه لانه نفس الفعل فقط (قوله ثم الفصل بالجملة لازم وان لم تقدر مفسرة اذلا تكون صفة لانها انشائية) في الشرح فيه نظرا اذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة لجواز ان تقدر معمولة لمحذوف هو صفة لرجل اى الارجل مقولا فيه جزاء الله خيرا وأقول يجب ان هذا بان كلام المصنف بناء على الاصل وعدم الحذف وعن ما قال المصنف بان الفصل هنا بالجملة على تقدير ان لا تكون مفسرة اعتراض بجملة دعائية بين الصفة وموصوفها وذلك سائغ بخلاف الفصل بينهما بالجملة المفسرة ولا نسلم ان هالك في قوله تعالى ان امرؤ هالك جملة بل هو مفر دلالة مفسر لفرد هـ

(ال) بالكسر والتشديد

(قوله وانتصاب ما بعده فى هذه الآية ونحوها على الاصح) هذا مذهب المبرد والزجاج

**ب** والتشديد **ب** للام **ب** على أربعة أوجه أحدها أن تكون للاستثناء ونحو فشر بواضنه الا قليلا **ب** ومن وانتصاب ما بعده فى هذه الآية ونحوها **ب** مما وقع فيه المستثنى منصوبا وان لم يكن الاستثناء متصلا **ب** أى بالا **ب** على الاصح **ب** من الاقوال المذكورة فى هذه المسئلة وما حكاه المصنف هو مذهب المبرد والزجاج ووجهه ان معنى الاستثناء قائم بالا والعامل ما به يتقوم المعنى المقضى للاعراب وقد يقال عليه ينتقض بنحو ما قام أحد الاكبر بالرفع على البدل اذ الاستثناء به موجود ولا نصب وقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم أو ما فيه معنى الفعل بتوسط الاقوال ان الحاجب العامل فيه المستثنى منه بواسطة الاقال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه والعمل موجود ونحو القوم الا يزيد اخوة

قال الرضى وللبصريين ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان في اخوة النسب أى ينتسبون اليك بالاخوة قلت مثل هذا الاعتذار لا يتأتى في مثل قولك هذه الايمان الالهة الخشبة تجارة على ان كلام من القولين يرد عليه ما سبق وهو نحو ما فعلوه الا قيل به وهذا معطوف على قوله أولا فشر بواضحه الا قليلا لانه ان كونه الا للاستثناء ثابت مع نصب المستثنى ورفع كافى الايتين وهو ارتفاع ما بعده فى هذه الآية ونحوها على انه بدل بعض من كل عند البصريين ويؤيده انه أى البدل الواقع بعد الا لا ضمير معه فى نحو ما جاءنى أحد الا زيد كما كان الضمير مع البدل فى أكلت الرغيف ثلثه وهو وجوابه انهم لم يشترطوا الضمير فى بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث كونه رابطا فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير وجود على اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لان الا وما بعدهما من تمام الكلام الاول والاخراج الثانى من الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتاج الى الضمير بخلاف نحو أكلت الرغيف ثلثه فانه لا رابط فيه الا الضمير فاحتج اليه وهو يبعد القول بالبدل أيضا وهو مخالف للبدل منه فى النفي والايجاب وهو محذور وقال الرضى ولا يمنع من التخالف مع الحرف المقتضى لذلك كما جازى فى الصفة نحو مرت برجل لا طريق ولا كرم جاءت حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك تجعل فى نحو ما جاءنى أحد الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم فارتفع ما بعده الا على البدلية عند البصريين كما عرفت وهو على انه معطوف على المستثنى منه والحرف عطف عند الكوفيين وهى عندهم بمنزلة لا العاطفة فى ان ما بعدهما مخالف لما قبله الكن ذلك أى ما بعد لا العاطفة فى قولك جاءنى يد لا عمرو وهو منى بعد ايجاب وهذا الذى نحن فيه وهو الواقع ١٥٣ بعد الا فى نحو ما جاءنى أحد الا زيد

ومن صرح بانه الاصح بدر الدين بن مالك وجهه ما قاله الرضى ان الامعومة لمعنى الاستثناء محصلة له والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى وان الانائية عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن أنادى وقال البصريون العامل الفعل المتقدم أو معناه بتوسط الا لانه شئ يتعلق به الفعل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام فشا به المفعول (قوله ويؤيده انه لا ضمير معه فى نحو ما جاءنى أحد الا زيد) قال الرضى قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير والجواب انه لم يحتاج الى الضمير لقربينة الاستثناء المتصل لقادته ان المستثنى بعض المستثنى منه اه (قوله وانه مخالف للبدل منه فى النفي والايجاب) هذا الاعتراض لتعجب وقد أجاب عنه السيرافى بانه بدل فى عمل العامل فيه وتخالفه فى النفي والايجاب لا يمنع ذلك كما لا يمنع تخالف الموصوف والصفة فيه ما نحو مرت برجل لا كرم ولا ابيب والمعطوف والمعطوف عليه نحو يقوم زيد لا عمرو وأجاب عنه أيضا ابن عصفور بان الامع ما بعدهما بمنزلة غير فاذا قلت ما قام القوم الا زيد كانت قائم ما قام غير زيد (قوله الثانى ان يكون بمنزلة غير) لا يريد ان الاجتزلة غير من كل وجه

موجب بعد نفي فان قلت كان من حقه ان يشير بهذا الى ما بعد لا العاطفة لانه القريب وبذلك الى ما بعد الا لانه بعيد بالنسبة الى الاول فلم عكس قلت لما كان ما بعد الا هو فرض المسئلة الحديث عن منزلة القريب المشاهد الذى هو نصب العين فاشار اليه بهذا وما بعد لا العاطفة انما جاء بطريق العرض

٢٠ فى ل اغرض التشبيه فكان حقيقا بالبعد عن هذا المقام الذى هو بصدده فاشار اليه بذلك ويورد مذهب الكوفيين يقولون أى قول العرب ما قام الا زيد وليس شئ من احرف العطف يلى العوامل وهو لذلك حكم على اما الاولى من قولك قام اما زيد واما عمرو بانها ليست حرف عطف وهو قد يوجب عن هذا الرد بانه أى بان العاطف الذى هو الا عندهم ليس نالها أى تالى العوامل فى التقدير وان ولها فى اللفظ اذا اصل ما قام أحد الا زيد وغايته ان المعطوف عليه حذف فى اللفظ ولا محذوفه الثانى ان تكون بمنزلة غير فى ان ما بعدهما مغاير لما قبله اذا تا اوصفة كما بعد غير فى مثل قولك مرت برجل غير زيد ودخل عمرو ووجه غير الوجه الذى خرج به ولا يقترب من غيرته له نفي او اثباتا كما كانت الا فى حالة الاستثناء وقد صرح غير واحد بان الالهة وهى التى بمنزلة غير حرف بل صرح التفتازانى فى حاشية الكشف عند الكلام على لا فاض ولا بكر بانه لا قائل باسميتا و أقول لو ذهب اليه ذاهب لم يبعد فان قلت يمنع منه عدم الزام خفض ما بعدهما لو كانت اسما بمعنى غير لكان ما بعدهما مضافا اليه فيخفض دائما قلت لكونها فى صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها كما قيل فى لافى نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعدته بمعنى غير وجه ل اعرابه على ما بعده بطريق العاربة على ما صرح به السخاوى وهو يوصف بها وتالياها لا بها وحدها كما يعطيه كلام بعضهم قال ابن قاسم وهو تجوز فى العبارة والتحقيق ان الوصف انما هو باتباعها لا بوجهها ولذلك ظهر الاعراب فى نالها وانما صرح ان يوصف بها وتالياها لان

مجموعه ما يؤدى معنى الوصف وهو المغايرة هذا كلامه قلت ولو جعلت بمعنى غيرهما كما أشيرنا إليه لكان الوصف بها  
 وحدها وتاليها التماز كرايين ما تعلقت به المغايرة لم يمنع منه مانع ولكن الذى قاله جماعة انه يوصفها وبتاليها يجمع  
 منكر أو شبهه أى شبه الجمع المنكر فيدخل تحته أمران أحدهما الجمع المعروف تميزا للفظ لا يخرج عنه عن معنى التنكير  
 فهذا جمع معروف شبه بالمنكر والآخر ما كان نكرة وليس بلفظ الجمع ولكنه فى معناه فهذا يصدق عليه أيضا انه شبه  
 المنكر وسيدكر المصنف أمثلة الشكل بمثال الجمع المنكر لو كان فيها آلهة الا الله لفسد تافلا يجوز فى الالهة ان تكون  
 للاستثناء لا يؤمن جهة المعنى اذ التقدير حينئذ أى حين اذ تكون للاستثناء الذى قضيه خروج المستثنى من المستثنى  
 منه ولو كان فيه ما آلهة ليس فيهم الله لفسد تاو ذلك يقتضى بفهومه انه لو كان فيها آلهة فيهم الله لم يفسد وليس ذلك  
 المراد بل المراد ان الفساد مترتب على تعدد الآلهة من حيث هو ولو لا من جهة اللفظ لان آلهة جمع منكر فى الاثبات  
 فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه ومن هنا أشكل كلام الزمخشري على بعض العلماء وذلك انه قال فى الكشاف فى  
 تفسير سورة الحجر حيث تسكلم على قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الآل لوط الاستثناء ان كان من قوم فنقطع لوصفهم  
 بالاجرام فاختلف الجنس وان كان من الضمير فى مجرمين فتصل كانه قيل الى قوم أخرجوا كلهم الآل لوط وحدهم وتقرر  
 الاشكال ان النكرة فى الاثبات لا عموم لها والضمير العائد عليها كذلك لا عموم له فالتفريق مشكل وحاول الطيبي الجواب  
 بان الضمير فى مجرمين وان كان معرفة فالتعريف فيه للجنس وآل لوط بعض منهم والمقصود الاخراج وهو حاصل هذا كلامه  
 وقد يقال عليه انما يعبر بالضمير ١٥٤ بعوم معاده والمعادى الآيه ليس بعام لكونه نكرة فى الاثبات كما قلنا فى ابن

<p>ولا ينزلها فى الاسمية لما فى حاشية التفتازانى عند قوله تعالى لا فرض ولا بكر انه لا فائل          بالاسمية الا التى عزلة غير وانما يريد انهم عزلة غير فى مغايرة ما بعدها لما قبلها ذاتا أو صفة قال          الرضى أصل غير أن تكون صفة مقيمة للمغايرة مجرورها الموصوفها اما بالذات نحو مررت          برجل غير زيد واما بالصفة فتدخل بوجه غير الذى خرجت به وأصل الا التى هى أم أدوات          الاستثناء مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيًا أو اثباتًا فلما اجتمع ما بهد الا وما بعد غير فى معنى المغايرة          حلت الاعلى غير فى الصفة فصار ما بهد الا مغاير لما قبلها ذاتا أو صفة من غير اعتبار مغايرته له          نفيًا أو اثباتًا وحلت غير الاعلى الا فى الاستثناء فصار ما بهد الا مغاير لما قبلها نفيًا أو اثباتًا          من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة الا ان جعل غير على الا أكثر من جعل الاعلى غير لان غير          اسم والتصرف فى الاسماء أكثر منه فى الحروف فذلك تقع غير فى جميع مواقع الا (قوله)          لو قلت قام رجال الا زيد الم يصح اتفاقا) هكذا وقع ذكر الاتفاق فى غالب النسخ واعترض عليه          بان عدم صحته امامن جهة ان الجمع المنكر فى الاثبات لا يستغرق وهو ليس بمنطق عليه وانما</p>	<p>عموم الضمير العائد عليه          والذى ينبغى الاعتماد عليه          فى الجواب ان يقال لا يمنع          عموم النكرة فى الاثبات          لماقتض وهذا كذلك بدليل          آية لوط انا أرسلنا الى قوم          لوط والقصة واحدة ثبت          ان المراد من المنكر هنا          هو ذلك المعرف فعمت          النكرة فى الاثبات لقيام          دليل العموم وحينئذ اتجه          الفسق وذلك ان هذا          الظاهر العام بالفرض صار</p>
--	---

بعد تخصيصه بالمجرمين فى قوة قولك مجرمى قوم لوط فلم يشمل الآل لكونهم غير مجرمين فاختلف الجنس هو  
 فتعين الانقطاع ويكون الارسال حينئذ فى معنى الاهلاك فقط وان عاد الاستثناء الى الضمير المستكن فى مجرمين وقد فرضنا  
 ان معاده عام يشمل الآل وغيرهم تحقق الاخراج من لفظ شامل للمستثنى فثبت الاتصال والمعنى انا أرسلنا الى قوم لوط الذين  
 منهم غير مجرمين وهم الآل المستثنون ومنهم مجرمون وهم الباقون والارسال حينئذ ليس بمعنى الاهلاك كما كان فى الاول وانما  
 هو معنى البعث لاجزاء المحسنين واهلاك المجرمين فامله وعلى تقدير كون الجمع المنكر فى الاثبات لا عموم له ولو قلت قام رجال  
 الا زيد الم يصح اتفاقا ونقل هذا الاتفاق مشكل فقد حكى الاصوليون الخلاف فى عموم الجمع المنكر فى الاثبات قال التفتازانى  
 فى التلويح لاشك فى عمومه على انتظام جمع من المسميات وانما الخلاف فى العموم بوصف الاستغراق والاكثر على انه  
 ليس بعام لان رجالاتى الجوع كرجل فى الواحد ان يصح اطلاقه على كل جمع كما يصح اطلاق رجل على كل فرد على سبيل  
 البدل وبعضهم على انه عند الاطلاق للاستغراق فيكون عاما هذا كلامه والمنقول عند النحاة ان مذهب الجمهور منهم ان  
 المستثنى واجب الدخول فى المستثنى منه وان المبرذخ فى ذلك ذاهبا الى انه يكتفى فى صحة الاستثناء بصحة الدخول  
 فها هذا الاتفاق الذى نقله المصنف وقد رأيت فى نسخة هذه البلاذهر هذا المحل وليس فيه لفظ اتفاقا بل وزعم المبرذخ ان الا  
 فى الآيه للاستثناء وان ما بهد الا بدل محجبان لوتدلى على الامتناع وامتناع الشئ انتفاؤه وزعم ان التفريق بعد هاجاز

وان نحو لو كان معنا الازيد ايجاد كلامهم لوقوع التفرغ في النفي فكانه قيل في المثال ما كان معنا الازيد وفي الآية ما فهم ما آلهة الا الله وهذا كما جرى الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت فنفضها عيناها الا قوم يونس مجرى النفي فجاز البديل في قوم يونس فان قلت هب ان الجمع المنكر هنا وقع في سياق النفي كما قاله المبرد فكان مستغفر قال ان استثناء المفرد منه لا يجوز كما اذا قامت ما جاء في رجال لم يصح أن تقول الا عمرو 100 لان المعنى ما جاء في جماعة من هذا الجنس وعمر وليس جماعة

هو مذهب الاكثر كما صرح به التتقنا زاني في التلويح واما من جهة ان المستثنى يجب دخوله في المستثنى منه وهو ايضا ليس يتفق عليه فان بعض الاصوليين والمبرد يكتفون بجواز دخول المستثنى في المستثنى منه ولا يشترطون وجوب ذلك ويمكن ان يجاب بان عدم صحتها من جهة ان الجمع المنكر في الاثبات لا يستغرق لكن لما كان القول باسْتغْرافه في غايته من الضعف لم يعتد به المصنف وصرح بالاتفاق (قوله ويرده انهم لا يقولون لوجاء في دياراً كرمته ولا لوجاء في من أحد أكرمته ولو كانت بمنزلة الثاني لجاز ذلك) يمكن الجواب عن هذان التفرغ والبديل في الاستثناء اتسع فيهما ما لم يتسع في ديار ومن الزائدة فلا يلزم من امتناع وقوع ديار ومن الزائدة بعد لو امتناع وقوع التفرغ والبديل في الاستثناء بعدها وانما قلنا انه اتسع في التفرغ والبديل ما لم يتسع في ديار ومن الزائدة لان ديار يشترط فيه صريح النفي ومن الزائدة بشرط فيها صريح النفي أو النهي أو الاستفهام بهل والتفرغ والبديل في الاستثناء بشرط فيها كون الكلام غير موجب وفسر غير الموجب بالنهي والاستفهام والنفي الصريح أو المؤول وقال ابن الصائغ قد يمنع عدم الجواز وخصوصا في الثاني على قول من جوز دخول لوني في حيز الشرط وجعل الشرط كالنفي ولو سلم عدم الجواز فقد يقال ان لو وان أفادت النفي فهي مع ذلك تفيد ان جوابها بحيث يقع على تقدير وقوع شرطها او كما يقع وقوع الالفاظ المختصة بالنفي مع الايجاب بمتنع وقوعها مع النفي المقدر فيه الايجاب اه وفي الشرح للمبرد ان يقول قد اجتمعنا على اجراء أبي مجرى النفي الصريح وأجزنا التفرغ فيه قال الله تعالى فاني أكثر الناس الا كفورا وقال تعالى وبأبي الله الا ان يتم نوره مع انه لا يجوز ان يقال أبي ديار المحي عوأي من أحد الذهاب فما كان جوابكم عن هذافهو جوابنا اه وقال الرضي أجاز المبرد رفع الله على البديل لان في لومعنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره وهذا كما جرى الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت مجرى النبي فجاز البديل في قوم يونس والاولى عدم اجراء الشرط والتخصيص في جواز الابدال والتفرغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت اه وسيد كر المصنف قول المبرد وما فيه باسبب مما ذكره هنا في الباب الخامس في الجهة الاولى (قوله وابن الصائغ) هو بصاد مجمعة وعين مهملة على بن محمد بن علي بن يوسف السكاني الاشبيلي قال أبو حيان سمعت عليه دروسا من كتاب سيبويه وكان قد أخذ الكتاب عن الشلوبين بين قراءة وسماعه وصنف شرح الجمل اتفن فيه وجمع بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن ولم يتزوج قط وكان مواظبا على الصلاة في جماعة حسن الاخلاق توفي في شهر ربيع الاول سنة ثمانين وستمائة هكذا رأيت بخط والدي رحمه الله (قوله وهذا هو المعنى) الاشارة بهذا الى البديل والعوض واللام في المسئلة للعهد والمهور كون الاصفة بمنزلة غير وغلبنا بضم اوله وكسر ثانيه ان أزيد مدح جوابنا وقال الشلوبين وابن الصائغ بصاد مجمعة وعين مهملة لولا يصح المعنى حتى تكون الاعمى غير التي يراد بها العوض والبديل لاعمى غير التي يراد بها مطلق المغايرة فعلى هذا يكون المعنى في الآية لو كان فهما آلهة عوضا عن الله وبلا منه لفسدنا هو قالا وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسئلة وهو لو كان معنار رجل الازيد لغلبنا أي رجل مكان زيدا وعوضا عن زيدا وليس المعنى لو كان معنار رجل مغاير لزيد لغلبنا فان هذابصدق بما اذا كان زيدا فهم اذ لا يستثنى عن وجود الرجل المغاير لزيد فقد ان زيدا منهم وليس هذاب هو المقصود لتمام المقصود ان زيدا لو لم يكن معنار وكان رجل آخر مكانه لغلبنا انتهى

الاجاب عنه بقوله واما عدم دخول الله في الآلهة فلا يضرب المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم وهو يرده أي يرده مذهب المبرد بانهم أي العرب لا يقولون لوجاء في ديار أكرمته ولا لوجاء في من أحد ولو كانت بمنزلة الثاني لجاز ذلك كما يجوز ما فيه ديار وما جاء في من أحد وما لم يجز ذلك دل على عدم جوازه على ان الصواب قول سيبويه ان الا وما بعدها صفة وللمبرد ان يقول قد اجتمعنا على اجراء النفي المؤول مجرى النفي الصريح في مثل أبي زيد الا القيام فاجزنا التفرغ فيه قال الله تعالى فاني أكثر الناس الا كفورا وقال تعالى وبأبي الله الا ان يتم نوره مع انه لا يجوز ان يقال أبي ديار المحي عوأي من أحد الذهاب فما كان جوابكم عن هذافهو

جوابنا وقال الشلوبين وابن الصائغ بصاد مجمعة وعين مهملة لولا يصح المعنى حتى تكون الاعمى غير التي يراد بها العوض والبديل لاعمى غير التي يراد بها مطلق المغايرة فعلى هذا يكون المعنى في الآية لو كان فهما آلهة عوضا عن الله وبلا منه لفسدنا هو قالا وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسئلة وهو لو كان معنار رجل الازيد لغلبنا أي رجل مكان زيدا وعوضا عن زيدا وليس المعنى لو كان معنار رجل مغاير لزيد لغلبنا فان هذابصدق بما اذا كان زيدا فهم اذ لا يستثنى عن وجود الرجل المغاير لزيد فقد ان زيدا منهم وليس هذاب هو المقصود لتمام المقصود ان زيدا لو لم يكن معنار وكان رجل آخر مكانه لغلبنا انتهى

كلامهم الخوفت وليس كما قاله بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف فهو في المثال مخصص مثله في قولك جاء رجل موصوف  
 بانه غير زيد وفي الآية مؤ كدمثله في قولك متعدد موصوف بانه غير الواحد وهكذا الحكم أبدأ ان طابق ما بعد الاموصوفها  
 فالوصف مخصص له وان خالفه بافرااد أو غيره فالوصف مؤ كدوم أرمن أفصح عن هذا المكن التصويين قالوا اذا قيل له عندي  
 عشرة الادرها فقد أقرله بتسعة  $\text{﴿﴾}$  لانه قد أخرج من العشرة واحد  $\text{﴿﴾}$  فان قال الادرهم  $\text{﴿﴾}$  بالرفع  $\text{﴿﴾}$  فقد أقرله بعشرة  $\text{﴿﴾}$   
 ضرورة ان الكلام قد تم ولم يخرج من العشرة شيئا  $\text{﴿﴾}$  لان المعنى عشرة موصوفة بانه غير درهم وكل عشرة فهي موصوفة  
 بذلك  $\text{﴿﴾}$  فلم يخرج من العشرة بهذه الصفة شيء ولم تخصص بذلك  $\text{﴿﴾}$  والصفة هنا مؤ كده صالحة للاستقاط مثلها في نغمة  
 واحدة  $\text{﴿﴾}$  ضرورة ان أصل المعنى حاصل بدون ذكر الصفة  $\text{﴿﴾}$  وتخرج الآية  $\text{﴿﴾}$  وهي لو كان فهمما آلهة الا الله افسدنا  $\text{﴿﴾}$  على  
 ذلك اذا المعنى حينئذ لو كان فهمما آلهة لفسدنا أي ان الفساد يترتب على تقدير تعدد الآلهة وهذا هو المعنى المراد ومثال الجمع  
 هو المعرف الشبيهة بالمتكررة قوله أنيخت فالقمت بلدة فوق بلدة \* قليل بها الأصوات الابغامها  $\text{﴿﴾}$  أنيخت ابركت والبلدة  
 الصدر يقال فلان واسع البلدة أي واسع الصدر والبلدة أيضا الارض يقول ابركت هذه الناقة أو هذه الابل فالقمت صدرها  
 على الارض ففيه جناس تام ١٥٦ وقليل بها الأصوات صفة لبلدة المجرور بالاضافة وبغام الناقة بضم الموحدة وبالعين

زيدو يفخهما ان أريد زمه (قوله قلت وليس كما قاله) لان المعنى يصح بدون كون الاعمى  
 غير التي يراد به البديل وال عوض لان الوصف بالآية مؤ كد صالح للاستغناء عنه فيكون  
 فساد السماء والارض الذي هو كناية عن فساد العالم مرتب على تعدد الآلهة ووجود الشريك  
 وهو المعنى المراد ولانه لو كانت الآيات بمعنى غير التي يراد به البديل وال عوض لفسد المعنى  
 الآية لانه يصير معناها حينئذ لو كان فيه ما عد من الآلهة بدل وتعرض منه تعالى لفسد  
 السماء والارض وذلك يقتضي مفهومه انه لو كان فيه ما اثنان هو تعالى أحدهما لم يفسد  
 وذلك باطل والجواب عن هذا ان معنى الآية حينئذ لا يقتضي هذا المفهوم لان معناها  
 لو كان فيه ما عد من الآلهة دونه أو به بدلا منه وحده تعالى لفسدت السماء والارض وذلك  
 ظاهر (قوله أنيخت فالقمت الخ) أناخ الجمل أركه والبلدة الاول الصدر والثاني الارض وبغام  
 الناقة بضم الموحدة التثنية وبالجملة صوت التي لا تنفخ به (قوله لو كان غيري الخ) سلمى  
 منادى محذوف الاداة والذهر نصب على الظرف وهو خبر كان والصارم السيف  
 القاطع والذكر من السيف ما كان ذاما ورونق (قوله وهو لا يجري لو مجرى النقي كما  
 يقول المبرد) هذا جواب عن سؤال مقدر هو ان تمثيل سيبويه بلو كان معنار جعل الازيد  
 لا يقتضي انه لا يشترط كون الموصوف بالاجما أو شبهه لان رجلا نكرة في سياق لو الجارية

الجمعة صوت لا تنفخ به  
 فقد وقع الابغام صفة لجمع  
 شبيهه بالمتكررة فان تعريف  
 الاصوات تعريف الجنس  $\text{﴿﴾}$   
 وحكم ما هو فيه حكم النكرة  
 كقوله  
 ولقد أمر على اللثيم بسبني  
 أي لثيم من اللثام والمعنى  
 في البيت ليس بها أصوات  
 الابغام الناقة أو الابل فان  
 قلت لا خفاء بان الصفة في  
 البيت مخصصة لا مؤ كده  
 مع انها مخالفة لموصوفها  
 اذ هي مفردة وهو جمع  
 فيلزم انهدام القاعدة التي

بني المصنف عليها كلامه قلت البغام هنا متعدد بحسب المعنى فلا مخالفة  $\text{﴿﴾}$  ومثال شبه الجمع قوله مجرى  
 لو كان غيري سلمى الدهر غيره \* وقع الحوادث الا الصارم الذكرك  $\text{﴿﴾}$  سلمى منادى محذوف حرف النداء أي يا سلمى والدهر  
 منصوب اما على انه ظرف مستقر خبر كان أي لو كان غيري موجودا في هذا الدهر الصعب وضح الاخبار به عن الجنة كما في  
 قولك نحن في يوم طيب واما على انه مفعول بفعل محذوف أي لو كان غيري يقاسى هذا الدهر ووقع الحوادث سقوطها وهي جمع  
 حادثة وهي ما يطرق من الوقائع والنوائب والصارم السيف القاطع والذكر من السيف وكذا المذكور ما كان ذاما ورونق  
 والمعنى لو كان غيري الموصوف بانه مغاير للصارم الذكرك يقاسى شدا بهذا الزمان ولو كان في هذا الدهر الشديد لغیره سقوط  
 النوائب لكني لم يغيري في ذلك لما انا عليه من الصبر وثبات الجنان  $\text{﴿﴾}$  قال الصارم صفة لغيري  $\text{﴿﴾}$  وغيري وان كان مفرد اللفظ  
 فهو متعدد المعنى فهو وشبيهه بالجمع  $\text{﴿﴾}$  ومقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه لتمثيله بلو كان معنا  
 رجل الازيد  $\text{﴿﴾}$  لغلبنا ورجل ليس بجمع قطعا  $\text{﴿﴾}$  وهو  $\text{﴿﴾}$  أي وسيبويه  $\text{﴿﴾}$  لا يجري لو  $\text{﴿﴾}$  من جهة دلالة التام على النقي بحسب  
 المعنى  $\text{﴿﴾}$  مجرى النقي  $\text{﴿﴾}$  الصريح  $\text{﴿﴾}$  كما يقول المبرد  $\text{﴿﴾}$  حتى يكون رجل شبيه بالجمع من حيث شموله للافراد لكونه نكرة في  
 سياق النقي  $\text{﴿﴾}$  وتغارق الازيد  $\text{﴿﴾}$  وهي التي يوصفها وبتاليها غير التي بمعناها  $\text{﴿﴾}$  من وجهين أحدهما انه لا يجوز حذف  
 موصوفها أي موصوف الآتي بمعنى غير  $\text{﴿﴾}$  لا يقال جاءني الازيد  $\text{﴿﴾}$  محذوف الموصوف  $\text{﴿﴾}$  ويقال جاءني غير زيد  $\text{﴿﴾}$  محذوفه

لا صالة غير في الوصفية وتطفل الاعلم في ذلك فلم تعرفتم في نظيرها في أي تطير الا التي بمعنى غير في ذلك في أي في وقوعها  
 صفة مع امتناع حذف موصوفها في الجمل والظروف فانها تقع صفات في مثل جاءني رجل أبوه كريم وهذا رجل في الدار في ولا  
 يجوز ان تنوب عن موصوفها في الجمل فلا يجوز ان يقال جاءني أبوه كريم وهذا في الدار على حذف الموصوف وليس هذا الاطلاق  
 صحا فقد قالوا في الجمل اذا كانت صفة لموصوف هو بعض من مجرور عن اوفي متقدم جاز الحذف قياسا فالاول كقولهم  
 مناظن ومنا أقام أي منافريق ظعن ومنا فريق أقام والثاني كقوله لوقلت ماني قومها المتيتم \* يفضلها في حسب ومبسم  
 أصله لوقلت ماني قومها أحد يفضلها الم تأتم حذف الموصوف وهو أحد وكسرحرف المضارعة من تأتم وأبدل الهمزة بياء  
 لوقوعها ساكنة بعد كسرة وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار ١٥٧ والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو أحد

المحذوف وكذا قالوا في  
 الظرف أيضا كقوله  
 تعالى ومنادون ذلك وقوله  
 ماني القوم دون زيد أي  
 أحد دون زيد والثاني  
 انه لا يوصف بها الا حيث  
 يصح الاستثناء فيجوز  
 عندي درهم الا دانق في  
 بكسر النون وفتحها وهو  
 سدس الدرهم ويقال  
 أيضا دانق بالف بعد النون  
 لولانه يجوز الا دانق في  
 بالنصب على الاستثناء  
 لدخول الدانق في الدرهم  
 ويجتمع الا جيد في الرفع  
 على الوصف لولانه يتجمع  
 الا جيد في بالنصب على  
 الاستثناء لعدم شمول  
 الدرهم المنكر في سياق  
 الاثبات للجيد وغير الجيد  
 فلا عموم فلا استثناء  
 ويجوز في عندي في درهم  
 غير جيد في الرفع غير على  
 الوصف مع عدم صحة

مجرى النفي فتم كل رجل فيكون شبهه جمع (قوله ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فانها تقع  
 صفات ولا يجوز ان تنوب عن موصوفها) يعني الا اذا كان الموصوف بعضا من مجرور عن  
 أو مجرور بفي متقدم فالاول نحو مناظن ومنا أقام أي منافريق ظعن ومنا فريق أقام ومنه  
 قوله تعالى ومنادون ذلك أي ومنافريق دون ذلك والثاني كقوله  
 لوقلت ماني قومها المتيتم \* يفضلها في حسب ومبسم  
 أي لوقلت ماني قومها أحد يفضلها الم تأتم حذف الموصوف وهو أحد وكسرحرف المضارعة  
 من تأتم وأبدل الهمزة بياء وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدأ  
 المؤخر وهو أحد المحذوف والمبسم بكسر الميم وفتح الهمزة المكواة والجمال وهذا هو المراد هنا  
 يقال امرأة ذات مبسم اذا كان عليها اثر الجمال (قوله والثاني انه لا يوصف بها الا حيث يصح  
 الاستثناء) قال الرضي مذهب سيدي به جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز  
 في قولك ما أتاني أحد الا زيد ان يكون الا زيد لا وصفة وعليه أ أكثر المتأخرين عسكبا بقوله  
 \* وكل أخ مفارقة أخوه \* البيت وقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون (قوله  
 فيجوز عندي درهم الا دانق) الدانق بدل الهمزة ونون مكسورة وقد تفتح وقد يقال دانق  
 بالالف بعد النون هو سدس الدرهم فان قيل كم مقدار ما اعترف به قائل هذا الكلام أ- يجب  
 بانه درهم كامل فان قيل ينبغي ان يكون درهما ينقص سدس الان ما بعد الا وهو دانق مطابق  
 في الافراد لما قبلها وهو درهم وقد سبق من المصنف ان ما بعد الا اذا طبق ما قبلها فالوصف  
 مخصص واذا كان الوصف هنا مخصصا كان معترفا بدرهم ينقص سدسا أجب بان الدرهم  
 لما كان ستة دنانق لم يطابق ما بعد الا لما قبلها فكان الوصف مؤكدا للمخصص (قوله  
 وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فهم ما آله الآتية ولئلا سيبيويه) يعني ان كون  
 الا لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء مخالف لقول النحاة في قوله تعالى لو كان فهم ما آله  
 الا الله فسد تان الا صفة ولتمثيل سيبيويه لا الا صفة بلو كان معناه رجل الا زيد لغلبنا فان كلا  
 من الآتية والمثال لا يصح الاستثناء فيه (قوله وكل أخ مفارقة أخوه الخ) الفرقدان نجمان

الاستثناء ففارق في ذلك في قوله جماعات منهم ابن مالك وغيره في قوله يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فهم ما آله الآتية  
 لفسد تان الآتية ولئلا سيبيويه لو كان معناه رجل الا زيد لغلبنا في فانهم صرحوا بان الالف مع تعذر الاستثناء لما عرفت  
 فان قلت اذا جاز وقوع الالف في غير في مثال المصنف عندي درهم الا دانق فالخبر عنه درهم كامل والوصف مؤكدا لكل درهم  
 موصوف بانه غير دانق واذا كان كذلك انتقض ما قرره أولا من قاعدته القائلة متى طبق ما بعد الا موصوفها فالوصف مخصص  
 فان ما بعد الا في المثال المذكور وهو دانق مطابق لموصوفها وهو درهم باعتبار ان كلا منهما مفرد قلت لما كان الدرهم في  
 معنى قولك ستة دنانق لم يقع ذلك التطابق معني في وشروط ابن الحاجب في وقوع الا صفة تعذر الاستثناء في كافي الآتية  
 ومثال سيبيويه في جعل من الشاذ قوله وكل أخ مفارقة أخوه لعمري انك الا الفرقدان في قال وفي البيت شذوذ ان وصف  
 كل دون المضاف اليه والمشهور في مفهله وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لا فادة الشمول فقط والشذوذ الثاني الفصل

بالخبر بين الموصوف والصفة وهو قابل للوصف هنا مخصص بطابقه ما بعده الا وهو الفرقان ما قبلها في الاثنية  
 لان المعنى كل اخوين متفارقان الا الفرقان وكل بحسب ما يضاف اليه فليس الوصف مؤكدا وانما هو مخصص لما  
 ثبت من القاعدة في المتقدم من انه متى طابق ما بعد الاموصوفها فالوصف مخصص والاقوى كدوالفرقدان نجمان  
 قريبان من القطب والثالث من اوجه الاربعة وان تكون عاطفة بنزلة الواو في التثنية في اللفظ والمعنى  
 ذكره الاخفش والقراء و ابو عبيدة بالتصغير والتأنيث وجعلوا منه قوله تعالى ومن حيث خرجت فول وجهك  
 شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره لثلاثا ليكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم وقوله تعالى  
 يا موسى لا تخف اني لا يحاف لدى المرسلون الا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء فاني غفور رحيم في اي والذين ظلموا في  
 في الآية الاولى ولا من ظلم في الآية الثانية وفي كلام المصنف حذف عاطف في غير محله كما رأيت وتاولهما الجمهور  
 على الاستثناء المنقطع وهو في الآية الثانية ظاهر لان الانبياء لا يصدر من احد منهم ظلم حتى يكون الاول شاملا لمن ظلم  
 منهم ومن لم يظلم فيسقطني الظالم وانما المعنى لكن من ظلم من غيرهم في الكشف والاعمى لكن لانه لما أطلق في الخوف  
 عن الرسل كان ذلك مظنة لظهور الشبهة فاستدرك ذلك والمعنى ولكن من ظلم منهم أي فرطت منه صغيرة عما يجوز على  
 الانبياء كالذي فرط من آدم ويونس وسليمان واما الآية الاولى فمقبول فيها بحتمل أن يكون المراد بالناس اليهود والذين ظلموا  
 استثناء منهم أي لثلاثا يكون حجة ١٥٨ لاحد من اليهود في خلاف ما في التوراة من تحويل القبلة للمتبعين

منهم القائلين ما ترك قبلتنا  
 الى الكعبة الاميلا الى  
 دين قومه وحبالبلده ولو  
 كان على الحق لازم قبلة  
 الانبياء عليهم الصلاة  
 والسلام وهذا تحويم  
 على ان الاستثناء متصل  
 وان المعنى الا الظالمين  
 فانه يكون لهم حجة بما  
 ذكر ومعلوم ان هذا  
 ليس بحجة بل شبهة

معروفان قريبان من القطب الشمالي وقيل الا هنا الاستثناء على لغة من يلزم المنى الالف  
 في الاحوال كلها وقال الرضى قال الكسائي حذف منه الموصول الحرفي وبقي بعض صلته  
 والتقيد بالان يكون الفرقان ورد بان الحرف الموصول لا يحذف الابعد الحروف التي  
 تذكر في نواصب المضارع اه (قوله والوصف هنا مخصص) وذلك لان معنى ما قبل الا كل  
 اخوين يتفارقان فما قبل الامطابق لما بعده في التثنية (قوله حجاج الخ) الحجاج  
 بهمزة فراء جيمين بينهما امثناة تحتية جمع حروج بضم المهملة وهي الناقبة الطويلة والخنف  
 الذل ونزى عطف على مناخة والمراد بالبلد هنا الارض والقفر المغارة لانهما فيها ولا نبات (قوله  
 وابن مالك وحمل عليه) كذا وقع في غالب النسخ وواو قبل حمل وانما لم يذكر ابن مالك مع  
 الاصمعي قبل البيت لان ابن مالك لم يقل بزيادة الا في البيت السابق وفي بعض النسخ وابن مالك  
 حمل بغير وواو (قوله أرى الدهر الامجنوناباهله) هذا صدر بيت مجزؤه \* وما صاحب الحاجات  
 الامعذبا \* والنجنون الدولاب الذي يدور بما عليه والتقدير الا يدور دوران منجنون

ظاهرة البطلان يسوفونهم اساق الحجة والبرهان فان اريد بالاولى  
 الحجة الحقيقية ومثل هذه الحجة لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والالم يصح الاستثناء قال التفتازاني ولا يحصى سوى ان يراد  
 بالحجة المتسك حقا كان أو باطلا ومن ههنا ذهب بعضهم الى ان هذا من قبيل ولا عيب فيهم غير ان سيموفوم \* بين  
 فلول من قواعد الكتاب والرابع من اوجه الا ان تكون زائدة قاله الاصمعي وابن جنى وحمل عليه قوله في اي قول  
 ذي الرمة حجاج ما تنفك الامناخة \* على الخسف أو نرى به بالبلد اقتران الحجاج مع همة في الاول وجيمين  
 بعد هاجم حروج بضم الحاء وهي الناقبة الطويلة على وجه الارض والخسف النقيصة وليس المراد بالبلد المسكان الذي يقيم  
 فيه جمع من الناس يتخذونه وطنا وانما المراد بها الارض فقد تطلق البلدة والبلدة على مطلق الارض والقفر المغارة لانهما فيها ولا  
 ماء ووجه ما ذهب اليه الاصمعي وابن جنى من زيادة الا في هذا البيت ان المراد وصف تلك الابل بانها لا تنفك عن اناختها على  
 حالة غير مرضية أو السير به الى أرض خالية من نبات ترعاه وماء نشربه وانما يتأدى هذا المراد بزيادة الا وهو قوله ايضا  
 ابن مالك وحمل عليه قوله أرى الدهر الامجنوناباهله \* وما صاحب الحاجات الامعذبا أي أرى الدهر منجنونا  
 أي مثل الدولاب الذي يدور بما عليه فتارة يجعل السافل عاليا وتارة يعكس فيرد العالي سافلا ولا استقامة له هذا المعنى  
 الا بالزيادة فيجعل البيت عليها وانما المحفوظ وما الدهر \* ومثل هذا لا ترد به رواية ابن مالك فهو عدل ثقة حافظ

ثم ان ثبت روايته فيخرج على ان ارى جواب لقسم مقدر وحذفت لا تحذف في ثالثه فتعني وانما قدر القسم ليكون  
 حذف لا جار ياء الى القياس ويؤدى على ذلك في النافي المحذوف الاستثناء المفرغ في النفي لافي الايجاب  
 وهو اما بيت ذى الرمة في الرمة بالضم قطعة من جبل وتكسر وبه سمي ذى الرمة كذا في القاموس فيقول غلط منه في وليس  
 بسدب لانه من فصحاء العرب وان كان بعضهم غمزه بمخالطة البقاعين يريد الزياتين الذين هم من الحاضرة وفتح هذا الباب  
 بطرق الى القدر في كل ما يتسكبه من كلام العرب فيقول غلط في الرواة وان الرواية بالالتونين في على انه اسم  
 لاحرف في أى شخصاً وهذا أيضاً ليس بجيد اذ لا تعدح رواية في أخرى فيقول تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب  
 أو ما تخلص منه فنفسها في باق على حاله لا ايجاب معه وليس كالنفي الداخل على تنفك الناقصة فانه يقيد الايجاب الدائم من  
 حيث ان معنى الناقصة نفي والنفي اذا دخل على النفي اقتضى الاثبات المستمر في مناخه حال في وهذا وجه حسن لا غير  
 عليه ولا كلفة فيه في وقال جماعة كثيرة هي ناقصة والخبر على الحسب 109 ومناخه حال في من الضمير المستكن

في الخبر قدمت عليه في هذا  
 فاسد لبقاء الاشكال في  
 وهو ارتكاب التفرغ  
 في الايجاب في اذ لا يقال  
 جاء زيد الا راكبا لما  
 يلزم عليه من ارتكاب  
 المحذور المذكور وقد  
 يقال عليه ان ابن الحاجب  
 ذكر ان الاستثناء المفرغ  
 يقع في الايجاب بشرطين  
 أحدهما أن يكون فضلة  
 لا عمدة والثاني أن تحصل  
 به فائدة فلا يجوز ضربت  
 الا زيدا اذ من المحال أن  
 تضرب جميع الناس  
 الا زيدا ويجوز قرأت  
 الا يوم كذا لانه يجوز ان  
 يقرأ في جميع الايام الا  
 في ذلك اليوم ومن هنا

والا يعذب معه ذبا أي تعذبا كذا ذكر المصنف في أوضح المسالك (قوله ثم ان ثبت روايته  
 فيخرج على ان ارى جواب لقسم مقدر) يعني ليكون حذف لا النافية على القياس وفي  
 الشرح وقوله فيخرج خبر مبتدأ محذوف يعود الى الرواية أي ان ثبت روايته فهي تخرج  
 على حذف قوله ومن عاد فينتقم الله منه وأقول قد عرفت ما في مثل هذا الكلام في الا الحفظة  
 عند قوله وعلى هذا فيكون فلان طول باعاده (قوله فيقول غلط) قال الاصمعي ان ذال الرمة غلط  
 اذ لا نقول جاء زيد الا راكبا (قوله ومناخه حال) يعني من الضمير في تنفك وقد جاء بالرفع أيضا  
 على انه خبر مبتدأ محذوف أي الا هي مناخه (قوله وهذا فاسد لبقاء الاشكال) يعني الذي  
 لا جملته جعلت الا في البيت زائدة وهو وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب فان قيل ليس  
 الاشكال بيباق فان الاستثناء المفرغ يقع في الايجاب اذا حصلت الفائدة وكان المستثنى فضلة  
 كما صرح به ابن الحاجب واذا كان مناخه حالا كان فضلة وكان الكلام مفيدا قلنا يلزم عليه  
 عمل ما قبل الا فيما بعدها لان على الحذف متأخر عن مناخه وهو حينئذ خبر تنفك وما قبل  
 الا لا يعمل فيما بعدها الا اذا كان المستثنى أو المستثنى منه أوصفته ويلزم تقدم الحال على  
 عامله المعنوي ان كان مناخه حالا من المستثنى الجار والمجرور (قوله ومن العجب ان ابن مالك  
 على امامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام الا) لم يعمل ابن مالك وأقسام الا ولا قال  
 والاعلى أقسام وذكروا من تلك الاقسام الاتصروه وانما قال عند الكلام على تعريف المستثنى  
 بانه المخرج تحقيقاً وتقديراً من مذكور او متروك بالاً أو ما عيناها وقول بالامتعلق بالمخرج  
 واحترز بذلك من الاتي بمعنى غير والتي بمعنى الواو على مذهب الاخفش والتي بمعنى ان لم  
 كقوله تعالى الاتصروه والزائدة على مذهب الاصمعي وابن جنى اه

﴿ألا﴾ بالفتح والتشديد

يضل اشكال ان مناخه حال لا خبر لانه اذا كان خبرا كان عمدة واذا كان حالا كان فضلة والمعنى مستقيم كقولك لا يزال زيد  
 شجاعا الا ماشاء لكن يلزم على هذا تقديم المستثنى المفرغ وتقدم الحال على عامله المعنوي وكلاهما محذور عند البصريين  
 في تنبيهه ليس من أقسام الا التي ذكرت أوجهها وهي الحرف البسيط التي في نحو الاتصروه فقد نصره الله في وقد  
 مضى التنبيه على ذلك في ان المكسورة الخفيفة في وانما هذه التي في الآية في كلتان ان الشرطية ولا النافية في غيرانه  
 ادغمت النون في اللام لكان التقارب فاشتبهت هذه لفظا في ومن العجب ان ابن مالك على امامته في التي نشأ عنها تصنيف  
 الكتاب التي هي مادة المصنف في تأليفه ولا سيما كتابه الذي نحن بصدد شرحه في ذكرها في شرح التسهيل من أقسام الا  
 وانا أظن أني وقت في شرح التسهيل على ما يدفع هذه البشاعة التي باح بها المصنف ولكن لم استحضر ذلك الا ان وليس  
 هذا الشرح بيدي في هذه البلاد ﴿ألا﴾ بالفتح في الهزة في التشديد حرف  
 تحضيض مختص بالرفع صفة حرف المرفوع في الجمل الفعلية في من حيث ان التحضيض طلب لاسيما يتجدد وهذا شأن



الفعلية لا الاسمية في الخبرية من حيث انه لا يطاب الا ما يفصل في الخارج والانشاء لا خارج له في كسائر ادوات  
التخصيص فانها الطاب الفعل والحض عليه وهذا ظاهر اذا كان الفعل مضارع نحو الاتصلي أي صل وأما اذا كان ماضيا  
فلانها تدخل عليه على معنى اللوم على تركه ولا يلام على تركه الا وهو مطلوب فتكون للطلب مطلقا فاشبهت لام الامر  
فاختصت بالفعل كما اختصت لام الامر به لكونها الطلب فان قيل طلب الفعل بعد مضى وقته مستحيل فلا يكون في هذا  
الحرف اذا وقع بعده الماضى دلالة على الطلب فيتمتعذ انصب بعده عند وجود الفاء والجزم عند عدمه والجواب ما قاله  
ابن الحاجب في أمالي المفصل لانها لا تنقل عن افادة معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحا له وانما وقع بعده الماضى  
تنبيه على ان المطلوب منه ذلك فونه حتى انقضى وقته وصار كالتوبخ واللوم على ترك المطلوب في اعتبار ما فيه من معنى  
الطلب المقدر في وقته نصب جوابه بعد الفاء وجزم بغير فاء واستشعر المصنف نقصا برده على قوله ان جميع ادوات التخصيص  
مختصة بالجل الفعلية وذلك ان هلا من هذه الادوات وقد دخلت على الاسمية في البيت الذي ينشده فأجاب عن ذلك بان قال  
في فاما قوله ونبت لي ارسات بشفاعة \* الى فهلا بنفس لي شفيها فالتقدير فهلا كان هو أي الشأن في فاما دخلت  
على فعلية والاسمية في محل نصب خبر لكان المحذوفة وقد سبق له ان ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه  
الحذف اللهم الا أن يقال حذف هنا تبع الحذف الفعل فاعتقر وهو قيل التقدير فهلا شفت نفس لي لان الاضمار من جنس  
المدكور اقبس وشفيها على هذا خبر المحذوف أي هي شفيها تنبيه ليس من أقسام الا التي في قوله تعالى قالت يا أيها  
الملائي اتي اتي الى كتاب كريم انه من سليمان وهو انه بسم الله الرحمن الرحيم أن لا تعلموا على بل هذه كلمتان في اما لان الناصبة  
ولا النافية أو ان المفسرة ولا النافية في ولم يذكر الخشري الا الثاني قال وأن في أن لا تعلموا مفسرة أيضا أي لا تعلموا لا تتكبروا  
كما يفعل الملوكة ثم قال يروي أن نسخة الكتاب من عبد الله سليمان بن دود الى بلقيس ملكة سبا السلام على من اتبع الهدى  
أما بعد فلا تعلموا على وأتوني مسلمين ١٦٠

ولا نافية في فهمي في جمع  
مادخلت عليه في محل  
رفع في بدل من كتاب  
على انه بمعنى مكتوب في

على انه مصدر كانه قيل اتي أن لا تعلموا على في وعلى ان الخبر بمعنى الطلب في  
أي هذا وان كان خبرا بمعنى انتقاء العلو فهو بمعنى النهي أي لا تعلموا على في بقرينة وأتوني في مسلمين ويجوز أن يكون في  
محل رفع خبر مبتدأ محذوف أي هو أن لا تعلموا على اجازة أبو البقاء قلت وان على هذا هي الناصبة ولا النافية والخبر  
بمعنى الطلب كما مر وقيل هو على حذف الجار أي بان لا تعلموا في محله أهو نصب أم جرم يجوز الامر ان على ما هو  
معروف فان قلت بماذا يتعلق هذا الجار المحذوف قلت يجوز ان يتعلق بالتي والباء للظرفية أي التي التي في هذا المعنى  
ويجوز أن يكون ظرفا مستقرا في محل الحال من النائب والباء للمصاحبة أي التي التي في كتاب كريم حال كونه ملتبسا  
بالنهي عن العلو على سليمان عليه السلام والامر بان اتانا اليه مسلمين أو في محل رفع صفة ثانية لكتاب أي كتاب كريم  
ملتبس بذلك وهو مثلها في الألف المشددة في قوله تعالى وجدتم اوقومها يسجدون للشمس من دون الله وزين لهم الشيطان  
أعمالهم فصددهم عن السبيل فهم لا يهتدون في أن لا يسجدوا لله الذي يخرج الخب في السموات والارض ويعلم ما تخفون  
وما يعلنون في قراءة التشديد في وهي قراءة الجماعة الا الكسائي فانه قرأ بالتخفيف على أن الاحرف تنبيه أي يا حرف نداء  
والمنادى محذوف أي يا قوم اسجدوا فيمكن ان فيها الناصبة ليس غير في وفي بعض النسخ لا غير وسيصرح المصنف في حرف  
العين المحجة بان التعبير بذلك لحن وسمر بك مواضع وقعت له من هذا النمط الذي ادعى أنه لحن ونفيه على كل في محله ان شاء الله  
تعالى في ولا في المحملة للنفي فتكون الا في يسجدوا في محل نصب في بدل من أعمالهم أي في زين لهم الشيطان أن لا يسجدوا وما بين  
البدل والمبدل منه معترض في أو في في محل رفع في خبر المحذوف في كما اجازة أبو البقاء التقدير هي ان لا يسجدوا في أي أعمالهم  
أن لا يسجدوا في محملة في لزيادة فتكون الا محفوضة بدلا من السبيل في فيكون المعنى فصددهم عن السجود لله وقوله فهم  
لا يهتدون معترض في أو مختلف في حاله كونها مقولا في السؤال عنها في محفوضة هي أم منصوبة في فتكون هذه الجملة  
الاستهامية في محل رفع على انها محكية بالقول المبني للفعول ويحتمل أن تكون في محل جر بدلا من الجر وربني على ان الاصل

محذوف

(قوله فهلا كان هو أي الشأن) فان قيل قد قال المصنف في ان المكسورة المشددة ان ضمير  
الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبها الحذف أوجب بان ذلك في الحذف استقلاله لا تبعاً  
وهنا الحذف تبع لكان (قوله وعلى الاول فهمي بدل من كتاب) ويجوز ان يكون خبرا مبتدأ

في جواب سؤالها أي جواب السؤال عنها فأضيف السؤال إليها للابسة وحذف المضافان والاستفهامية بدل من السؤال  
 كأنه قيل في جواب أهي مخفوضة أم منصوبة وقد مر مثله في أوائل الكتاب وذلك على أن الأصل لثلا واللام متعلقة  
 بهتدون أي فهم لا يهتدون للسجود لله أو على أن الأصل لثلا واللام متعلقة بزبن أو بصد ويجوز أن يكون الأصل مخافة  
 أن يسجدوا فلا زائدة والمحل نصب ليس إلا ﴿ ( إلى ) ﴾ وحرف جر له ثمانية معان أحدها انتهاء الغاية الزمانية نحو أقموا  
 الصيام إلى الليل والمكانية نحو ﴿ سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً ﴾ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى وغير الزمانية  
 والمكانية نحو أعطيتهم من درهم إلى ألف ﴿ وإذا دلت قرينة على دخول مابعد ما أي مابعد إلى فيما قبلها ﴾ ونحو قرأت  
 القرآن من أوله إلى آخره ﴿ لأن الكلام مسوق لحفظ القرآن كله وذلك مناف لخروج الغاية ﴾ أو على خروجه نحو تم  
 أموا الصيام إلى الليل ﴿ ومن ثم قالوا فيه دلالة على نفي الوصال وهو أن يصوم يومين من غير أن يقطر بالليل وذلك لأنه أمر  
 بالصيام المغيب بالليل وذلك بطريان ضده وهو الإفطار ومبناه على أن الليل غاية للصوم والى متعلقة به وهو ظاهر قلت وبهذا  
 اندفع ما قيل أن الإتمام فعل مابه التمام وإنما يتحقق في الجزء الأخير وهو لا يتكرر والمغيب لا بد أن يتكرر قبل الغاية  
 فكيف يكون الليل غاية للإتمام ونحوه فنظرة إلى ميسرة ﴿ لأن الاعسار ١٦١ علة الانظار وبوجود الميسرة تزول  
 العلة ولودخات الميسرة

فيه لكان منظر في حالي  
 العسر واليسر ﴿ عمل  
 عليها أي على القرينة  
 الدالة على الخروج أو  
 الدخول وهذا جواب إذا  
 من قوله وإذا دلت قرينة  
 ﴿ والآن تبدل قرينة لآعلى  
 الدخول ولا على الخروج  
 وهذا كناية عن عدم القرينة  
 إذ انتفاء دلالتها لازم  
 لعدمها ﴿ فقبل يدخل ﴿  
 مابعد إلى فيما قبلها ﴿ أن  
 كان من الجنس ﴿ نحو سر  
 بالتهار إلى وقت العصر  
 ﴿ وقيل ﴿ يدخل  
 ﴿ مطلقاً أي سواء كان

محذوف أي هو أن لا تعالوا على ﴿ قوله واللام متعلقة بهتدون ﴿ ويجوز أن يتعلق بصدهم  
 وان يتعلق بزبن واللام الداخلة على ان داخلة على مفعول له أي علة تزيين الشيطان لهم  
 أو صدهم عن السبيل هي خوفه ان يسجدوا لله

﴿ ( إلى ) ﴾

﴿ قوله ونحو قرأت القرآن من أوله إلى آخره ﴾ القرينة هنا ذكر الآخر وجعله غاية وفي الشرح  
 القرينة هنا كون الكلام مسبوقة لحفظ القرآن كله وذلك مناف لخروج الغاية اه وما قلناه  
 أولى لتناوله نحو بعثك هذا الخاطئ من أوله إلى آخره ومما دلت القرينة على دخول مابعد ما  
 قوله تعالى من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى والقرينة هي العلم بأنه لا يسرى به إلى البيت  
 المقدس ولا يدخله ﴿ قوله أو على خروجه نحو تم أموا الصيام إلى الليل ﴾ القرينة هنا نص منفصل  
 عن هذا النص هو العسى عن الوصال والمنع منه فالولم يخرج الليل عن حكم الصوم لدخول فيه لأنه  
 هنا غاية للصيام لكونه مما يجتهد للإتمام لأنه فعل الجزء الأخير وهو لا يجتهد والمغيب لا بد أن يكون  
 ممتدا ﴿ قوله ونحوه فنظرة إلى ميسرة ﴾ فان الغاية لو دخلت هنا في حكم ما قبلها لوجب الانظار  
 حالة الميسرة أيضاً وذلك يؤدي إلى عدم المطالبة وتقويت حق الدائن ﴿ قوله وذلك إذا ضمنت  
 شيئاً إلى آخر ﴾ يعني في كونه محكوماً به على شيء أو محكوماً عليه بشيء أو متعلقاً بشيء سواء كان من  
 جنسه أو لم يكن ﴿ قوله ولا يجوز أن يزيد مال تريد مع زيد ﴾ لأن زيد لم يضم إلى آخر شيء مما ذكرنا

٢١ في ل من الجنس كما تقدم ولا نحو مر بالتهار إلى الليل ﴿ وقيل لا يدخل مطلقاً سواء كان من الجنس أو لا وهو  
 الصحيح لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد ﴿ في الدخول الحاقاً للفرق بالاعم الأغاب وحينئذ  
 فلا دليل في قوله وأيديكم إلى المرافق على أحد الأمرين فأخذ الجهور بالاحتياط فيكم وما يدخلها في الغسل وأخذ  
 داود وفر بالمتيقن فلم يدخلها وبعضهم يرى أن الغاية للاستقاط للغسل وسيأتي الكلام في ذلك ﴿ والثاني ﴿ من معاني  
 إلى المعية وذلك إذا ضمنت شيئاً إلى آخر ﴿ سواء كان من جنسه أو لم يكن إذا كان الضم باعتبار معنى يتعلق بدينك  
 الشئيين ﴿ وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في ﴿ قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه الصلاة والسلام قال  
 ﴿ من أنصاري إلى الله ﴿ أي مع الله ضم الانصار إلى الله باعتبار معنى النصر المتعلقة بالله وبهم ﴿ وقولهم ﴿ أي قول العرب  
 ﴿ الذود ﴿ بأعجام الأولى وأعمال الثانية ﴿ إلى الذود ابل ﴿ وفي القاموس الذود ثلاثة أبعرة إلى العشرة أو خمسة عشر  
 أو عشرين أو ثلاثين أو مابين الثنتين والتسع مؤنث ولا يكون الا من الاناث وهو واحد وجمع لا واحد له من لفظه  
 أو واحد جمع أهذا وقولهم الذود إلى الذود ابل يدل على أنهم في موضع اثنتين لأن الثنتين إلى الثنتين جمع إلى هنا كلامه  
 فقد ضمنت أحد الذودين إلى الآخر باعتبار معنى يتعاق بالطرفين وهو الجمع ﴿ ولا يجوز أن يزيد مال يريد مع زيد ما لم

يضع ضم أحدهما إلى الآخر باعتبار معنى يتعلق به مقال بعضهم والتحقيق انه في هذا الوجه أيضا يعني الانتهاء أي من بضيف نصرته أي إلى نصرته الله والذود مضافة إلى الذود وقيل إلى الله في تلك الآية يتعلق بمحذوف حال من الياء من أنصاري أي من أنصاري ذاهبا إلى الله ملتحجا إليه فان قامت على أي شيء انتصب مضافة في قول من قدرها في قولهم الذود إلى الذود ابل فانه لا يلوح فيه إلا الحامية وليس ثم إلا المبتدأ وهو لا يكون صاحب حال قلت هو حال من ضمير مفعول محذوف والتقدير أعينها مضافة إلى الذود والثالث من معاني إلى التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها أي لكونه فاعلا بحسب المعنى للحدث الذي تعلقت به إلى بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تجب نحو ما أحب زيدا إلى وما أبغض عمر إلى فقد بينت إلى في ذلك ان الجور ورجم فاعل للحب والبغض المدلول عليه ما بفعل التجب أو واسم تفضيل رب السجن أحب إلى يعرف بالي ان مجرورها وهو المتكلم ١٦٢ المراد به يوسف عليه الصلاة والسلام هو الفاعل يعني للحدث الذي دل

عليه أحب في الرابع من معاني إلى مرادفة اللام نحو والامر إليك فانظري ماذا تأمرين والاصل في هذا اللام قال تعالى لله الامر من قبل ومن بعده هذا مثل ابن مالك في قوله هي في الآية على بابها لانتهاء الغاية أي والامر بمنتها إليك وقدره بعضهم موكول إليك ويحتمل ان يقدر راجع أي قد عرضنا ما عندنا من الرأي في الحاربة والامر راجع إليك ويقولون اجد إليك الله سبحانه وقد يتوهم ان إلى فيه بمعنى اللام وانما هو على التضمن أي أنهى إليك حده والخامس من معاني إلى هو موافقة

انه يضم إليه فيه فان قيل لم لا يكون قوله ولا يجوز إلى زيد مال اعتراضا على كون إلى بمعنى مع فكانه قال ولا يجوز إلى زيد مال تريد مع زيد مال ولو كانت إلى بمعنى مع لجاز ذلك قلنا انما جاءناه لبيان ما احتزرناه منه تفيد الضم لانه وقع اخرجه به في كلام القراء فانه قال وانما يجعل إلى كع اذا ضمنت شيئا إلى شيء كقول العرب الذود إلى الذود ابل فان لم يكن ضم لم تكن إلى كع فلا يقال في مع فلان مال كثيرا إلى فلان مال كثيرا وقال الرضي والتحقيق ان إلى هذه بمعنى التي قيل انها بمعنى مع لانتهاء في قوله تعالى ولانا كوا أموالهم إلى أموالكم أي تضيفونها وقوله تعالى إلى المرافق أي مضافة إليها وقولهم الذود إلى الذود ابل أي الذود مضافة إلى الذود اه والذود من ابل مابين الثلاث إلى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها واذله الاولي مجبة والثانية مهملة وفي الجني الداني وتأول بعضهم ماورد من ذلك على تضمين العامل وبقاء إلى على أصلها والمعنى في قوله تعالى من أنصاري إلى الله من بضيف نصرته إلى نصرته الله وإلى في هذا أبلغ من مع لانك لو قلت من ينصرفي مع فلان لم يدل على ان فلانا وحده ينصرف ولا بد بخلاف إلى فان نصرته ما دخلت عليه محققة واقعة مجزوم بها ذا المعنى على التضمن من بضيف نصرته إلى نصرته فلان اه (قوله بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تجب أو اسم تفضيل) يعني بعد فعل تجب أو اسم تفضيل من الحب أو البغض ففي العبارة أدنى تسامح وقد يقال المراد ما يفيد بالوضع فلا تسامح وانما بينا كلامه به في المساقال ابن مالك في شرح التسمييل ونهت بقولي وللتبيين على المتعلقة في تجب أو تفضيل بحب أو بغض مبينة لفاعلية مضمومها (قوله فلا تتركني بالوعيد الخ) الوعيد التهديد والمطلي المدهون وفي الصحاح والقار القبر وقبرت السفينة طليتها بالقار (قوله قال ابن مالك ويمكن ان يكون منه ليجمعنكم إلى يوم القيامة) انما قال يمكن لاحتمال ان يكون إلى في الآية لانتهاء وضمين بجمعنكم معنى الضم وهو مما يتعدى إلى (قوله محذوف وقلب) لانه حذف الحال أعني مضافا وادخل الباء على غير ماحقها ان تدخل عليه لانه أدخلها على الضمير الذي كان مستترا في مطلق ورفع القار بمطلي

في والتعبير في الاول بمرادفة اللام وهما موافقة من باب التفتن في العبارة يؤذ كره جماعة في قوله أي قول النابتة فلا تتركني بالوعيد كائني \* إلى الناس مطلي به القار أوجب معروف والمعنى كائني في الناس جبل أوجب جعل عليه القار وقال ابن مالك ويمكن ان يكون منه أي مما جاءت فيه إلى بمعنى في قوله تعالى ليجمعنكم إلى يوم القيامة أي في يوم القيامة وانما قال ويمكن ولم يجزم بذلك لاحتمال ان يكون قوله ليجمعنكم ضمن معنى ليضمنكم فعدي لاجل ذلك إلى أو تكون إلى متعلقة بمحذوف أي ليجمعنكم مضمومين إلى يوم القيامة أي إلى عرض هذا اليوم أو حسابه جعلنا الله من الفائزين فيه وعنه وكرمه وتناول بعضهم البيت على تعليق إلى محذوف أي مطلي بالقار مضافا إلى الناس حذف الشاعر متعلقا بالجار وهو مضافا في قوله الكلام به لانه كان في وكان

الأصل مطلي بالقار وفيه مبالغه لا تخفى **وقال ابن عصفور** هو **أي البيت** متأول **على** تضمين مطلي معنى مبغض **و** **كذا** قال الرضى الوجه ان الى بمعناها يعنى في هذا البيت وذلك ان معنى مطلي به القار **أجرب** مكره مبغض والتكريم به يعنى بالى قال تعالى **وكره اليهم الكفر** قلت ولوقيل بان الى متعلقة بمحذوف هو حال من اسم كان على حد الحال في قول امرئ القيس كان قلوب الطير رطبا ويا بسا \* لدى وكرها العناب والحشف البالى أى كانتى مبغضا الى الناس بسبب الوعيد **جعل** **أجرب** طلي به القار أى جعل فيه أو ألصق به و **يدل** على مبغضا المحذوف ما ذكر بعده من الصفات الموجبة للتكريمه والتبغيض لكان وجه افتقار له **وقال** **ابن عصفور** **ولو** صرح محي الى بمعنى في لجاز زيدا الى الكوفة **أي** في الكوفة فلما لم تنقله العرب وجب ان يتأول ما أوهم ذلك ولهذا ارتكبت تأويل البيت بما ذكره **السادس** **أي** من معانى الى **أي** ابتداء **أي** ابتداء الغاية **أي** كقوله **أي** قول ابن أحرر **وقول** وقد عاليت بالكور فوقها **أي** سبق فلا يروى الى ابن أحرر **أي** فلا يروى **أي** وعاليت بالكور رفعتهم والكور بضم الكاف الرحل مطلقا وقيل الرحل بادائه والجمع أكوار وأكور وكيران ويروى بفتح الواو مضارع روى بكسرهما اذا زال عطشه بالشرب وانما يتعدى عن تقول رويت من الماء مثلا والشاعر عدها بالى فتكون بمعنى من التي لا ابتداء الغاية والمراد ان ناقة هذا الشاعر تشكو منه حيث جعل الكور ١٦٣ عليها فاقالة لسان الحال أيركبنى فلا يترك

ركوبى ولا يعل منه على  
طريقة الاستعارة التمثيلية  
شبهت حاله في ذلك بحال من  
يسقى من شئ فلا يروى  
منه وخرج ما في البيت على  
تقدير فلا يروى ظمونه الى  
محذوف المضاف **السابع**  
من معانى الى **أي** موافقة  
عند كقوله **أي** كقول  
أبي كبير الهذلي  
**أي** لا سبيل الى الشباب  
وذكره \*  
أشهى الى من الرحيق  
السلسل  
لرحيق صفة الخمر والسلسل  
بسينين مهملتين ولا مين

وكان حقها ان تدخل على القار ويرفع الضمير على مطلي وهذا على رواية رفع القار وما على رواية جره فهو يدل من الضمير المجرور ولا قاب فيه (قوله **وقال ابن عصفور** هو على تضمين مطلي معنى مبغض) قال الرضى ان معنى مطلي به القار **أجرب** مكره والتكريم به يعنى بالى قال الله تعالى **وكره اليهم الكفر** وفي الشرح ولوقيل بان الى متعلقة بمحذوف هو حال من اسم كان كقوله

كان قلوب الطير رطبا ويا بسا \* لدى وكرها العناب والحشف البالى

أى كانتى في حالة كوني مبغضا الى الناس بسبب الوعيد **جعل** **أجرب** طلي به القار أى جعل فيه أو ألصق به و **يدل** على مبغضا المحذوف ما ذكر بعده من الصفات الموجبة للتكريمه لكان وجهها اه وأقول هذا بعينه هو التأويل الذي نقله المصنف عن بعضهم الا ان ذلك التأويل فيه قلب وتأويل الشارح لا قلب فيه والحال المقدره في ذلك التأويل فيه قلب وتأويل الشارح لا قلب فيه والحال المقدره في ذلك التأويل مضافا وفي تأويل الشارح مبغضا (قوله **تقول** وقد عاليت الخ) عاليت علوت والكور بضم الكاف وبالراء الرحل ويسقى بالمنة التحتية المضهومة والسين المهملة الساكنة والقاف المفتوحة ويروى بفتح المنه التحتية والواو مضارع روى بكسر الواو بمعنى زال عطشه والمعنى أيركبنى فلا يعل ركوبى (قوله **أم** لا سبيل الخ) الرحيق من أوصاف الخمر والسلسل مهملتين ولا مين السهل الدخول في الخلق

السهل الدخول في الخلق وهما سوألان أحدهما ان معنى أشهى الى أحب الى وقد عرف ان الى المتعلقة بما يفهم حبا أو بغضام فعل تهب أو اسم تفضيل معناها التبيين فعلى هذا هي في البيت على باهم امبينة لفاعلية مجرورها وليست قسما آخر ولا يحضر في جواب عنه الثاني ان جعل الى بمعنى عند يفضى الى كونها اسما وجوابه ان هذا الاطلاق مجازي وذلك لان بين عند والى اذا أريد بهما معنى الحضور تعلقا باعتبار الدلالة على أصل المعنى لكن دلالة عند عليه باعتبار نفسه ودلالة الى عليه بالنظر الى غيرهما وهو المجرور به فلما كان بينهما هذا التعلق قيل ان الى بمعنى عند على طريق التجوز وقد قال صاحب المفتاح المراد بتعلق معنى الحروف ما يعبر به عنها عند نفسها بمعانها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكى معناها الغرض وهذه ليست معانى الحروف والالما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات معانها أى اذا أفادت هذه الحروف معانى رجعت تلك المعانى الى هذه المتعلقات بنوع استلزام **الثمان** **أي** من معانى الى **أي** التوكيدوهي **أي** الى المقيدة للتوكيدهي **أي** الزائدة أثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم **أي** واجمل **أي** أفئدة من الناس تهوى اليهم بفتح الواو **أي** على انه مضارع هو ي بكسرهما أى أحب اذا المعنى واجمل أفئدة من الناس تهواهم أى تحبهم فالى زائدة للتوكيد **أي** وخرجت **أي** هذه القراءة **أي** على تضمين تهوى معنى تميل **أي**

فمدى تهوى بالى كما بعدى عميل هم اوفى حواشئ المصنف على التسهيل فان قيل الاحسن فى قراءة تهوى ان يقال ضمن معنى  
 تسقط أى تسقط اليهم بسبب حبها لانه لم يطلب مجرد الميل الذى يدل عليه هوى بالكسر بل طاب الميل والاثمان ليجر وارفعها  
 بالآتى المحب فالجواب ان معنى سقوط القلوب اليهم ميلها فلا يضمن معنى السقوط واو كان التركيب واجمل طائفة لا يمكن  
 هذا التأويل قال وفى المصباح للوزير سأل الله ان يحب الحج الى عبادته وقيل الافئدة الجماعات فعلى هذا يقوى هذا التوجيه  
 قلت ويكون اطلاق الافئدة على الجماعات اطلاقا مجازيا من تسمية النخيل باسم جزئه كتسمية الزبيبة عينا أو على ان الاصل  
 تهوى بالكسر أى تسقط فقلت بالكسرة التى على الواو فتحة وفتح قلبت الياء لقا كما يقال فى رضى بكسر  
 الضاد وفتح الياء بوضا بفتحها واو ألف بعدها وفى ناصية ناصاة قاله ابن مالك وفيه نظر لان شرط هذه اللفظة تحريك الياء  
 فى الاصل كما فى رضى وناصية ١٦٤ وهذا غير موجود فى تهوى (أى) وبال كسر للهجرة

وفى الشرح معنى أشهى الى أحب الى وقد عرف ان الى المتعلقة بما يفهم جبا أو بغضامن فعل  
 تجب أو اسم تفضيل معناها التبيين فعلى هذا تكون الى فى البيت مبينة لغاية مجرورها  
 وليست قسما آخره وأقول قد قررنا فيما سلف ان الى التى للتبيين متعلقة بفعل تجب  
 أو اسم تفضيل من نفس الحب أو البغض أو من لفظ موضوع لعنى أحدهما والى فى البيت  
 ليست كذلك بل متعلقة باسم تفضيل من الشهوة (قوله وفيه نظر لان شرط هذه اللفظة  
 تحريك الياء فى الاصل) أجاب ابن الصائغ عن هذا بان سكنون الياء فى تهوى عارض للاستئصال  
 وأصلها الحركة وأقول فى هذا الجواب نظر لان سكنون تهوى العارض للاستئصال هو سكنونه  
 عن الحركة الاعرابية وتلك عارضة ليست هى له فى الاصل لان الكامات قبل التركيب  
 ليست بعدية

(أى بالكسر والسكون)

(قوله واذا قيل اى والله ثم أسقطت الواو جازا سكن الياء وفتحها وحذفها) اما سكنونها فقال  
 الرضى للبالغ فى المحافظة على حرف الايجاب بصون آخرها عن التحريك والحذف وان كان  
 يلزم ساكنان على غير حده لانهما فى كلمتين أجرى لهما مجرى كلمة واحدة كالضالين كما فى ها الله  
 وهو أيضا من خصائص لفظة الله اه واما فتحها فتبيننا لحرف الايجاب واما حذفها  
 فللساكنين (قوله وعلى الاول فيلتقى ساكنان على غير حدهما) أى على غير حد التقاءهما  
 لان الحد لا لتقاء الساكنين لاهما وحدثا التقاءهما ان يكونان فى كلمة ويكون الاول منه ما حرف  
 لين والثانى منه ما مدغما فى آخر نحو دابه وخويرة وحروف اللين الالف والواو والياء  
 السواكن سواء كان قبل الواو والياء حركة من جنسهما أو لم يكن

(أى بالفتح والسكون)

(قوله) نعم تقع فى هذه المواضع كلها وزعم ابن الحاجب انما تقع بعد الاستفهام نحو ويستنبونك احق  
 هو قل اى وربى انه لحق ولا تقع عند الجميع لان ابن الحاجب ولا غيره فى الاقبل القسم واذا قيل اى والله ثم أسقطت الواو  
 التى للقسم قلت اى الله جازا سكن الياء أى النطق بها ساكنة كما كانت قبل حذف الواو والقسم بفتحها كما فتحتون  
 من مع لام التعريف والفتح هنا الامرين أحدهما المحافظة على تميم اسم الله كاذكروا فى ألم الله والاخر الفرار من الثقل  
 الناشئ عن اجتماع كسرتين كاذكروا فى ومن الناس بل الثقل هنا أشد لان أولى الكسرتين على الهمة والآخرى على ياء  
 وحذفها لا لتقاء الساكنين لاعتلاها وعلى الاول وهو اسكان الياء تبقى ساكنة فيلتقى ساكنان على غير حدهما  
 لان الساكنين ليسا فى كلمة كما فى الضالين وعمود النوب وانما هما فى كلمتين كما فى التفت خلقنا البطان (أى)  
 بالفتح للهجرة والسكون للياء على وجهين وهو خبر أول لقوله أى وما بينهما معترض أى أعني بالفتح والسكون  
 به لضبط النطق بهذه الكلمة والخبر الثانى قوله بفتح موضوع بانداء البعيد أو القريب أو المتوسط وهذا

والسكون للياء بفتح  
 جواب بمعنى نعم فتكون  
 لتصديق الخبر ولعلام  
 المستخبر واو عد الطالب  
 وتقع بفتح ولو قال فتقع بالفاء  
 لكان أحسن بعد قام  
 زيد فتكون حينئذ  
 لتصديق الخبر بفتح  
 قام زيد فتكون  
 اذ ذلك لعلام المستخبر  
 واضرب زيدا فتكون  
 اذن لو عد الطالب  
 ونحوه بفتح مثل يقوم  
 زيد وهل يضرب عمرو  
 ولا تضرب بكر بفتح  
 نعم بعدهن بفتح وظاهر هذا  
 الكلام ان اى تقع بعد  
 الخبر موجبا كان أو  
 منقيا وبعد الامر والنفي  
 والاستفهام موجبا كان  
 مانعاق به أو منقيا فان

مبنى على خلاف في ذلك فان من الناس من ذهب الى انه النداء البعيد ومثمن من قال هي لنداء القريب ومثمن من قال هي لنداء المتوسط وقال الشاعر **لم تسمى اى عبد في رونق الضحى \* بكاء جامات لمن هدير** عبد مرخم عبدة اسم امرأة ورونق الضحى حسنه وبريقه والضحى هو حين تشرق الشمس قال في الصحاح هو مقصور يذكرو ويؤنث فن أثبت ذهب الى انه جمع ضحوة ومن ذكر ذهب الى انه اسم على فعل مثل صردونغر والهدير صوت الحمام وهو المراد في البيت والهديل ايضا فرخ كان على عهد نوح عليه الصلاة والسلام فصاده جارح من جوارح الطير قالوا وليس من جملة الاوتى عليه عليه قال الشاعر وما من تهتفين به انصر \* باسم عجايبك من هديل كذا في الصحاح وليس في البيت الذي انشده المصنف ما يعين حال المنادى من قرب أو بعد أو توسط **وفي الحديث اى رب** وانامعهم وفيه ايضا قوله عليه الصلاة والسلام يخاطب عمه ابا طالب اى عم قبل لاله الا الله ووقع في تعليقي على البخارى المسمى مصابيح الجامع واى هنا النداء القريب ولا يخفى ما فيه من اللطافة **وقدمت ألفها** اى هزتم فتكون بعدها ألف تليها الياء وظاهره ان هذا الحكم ثابت مع كون البعيد والقريب أو المتوسط على الخلاف الذي ذكره وفي ذلك نظر **وحرف** تفسير **بالرفع عطا** على الخبر الثاني وهو قوله حرف لنداء البعيد **تقول عندى عبيد** بعين وسين مهماتين وجيم ودال مهملة على زنة جعفر **اى ذهب** وفي القاموس العسجد الذهب والجوهر كله كالدر والياقوت **وغضنفر** 170 بعين وضاد مجتهدتين مفتوحتين ونون ساكنة وفاء مفتوحة وراء

بأى أسد وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدل لا عطف نسق **وأى** حينئذ من حروف العطف **بأى أسد وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدل لا عطف نسق **وأى** حينئذ من حروف العطف**

(قوله لم تسمى الخ) عبد مرخم عبدة والرونق الحسن والضحى وقت اشراق الشمس يذكر نظر الى انه اسم كصردونغر ويؤنث نظرا الى انه جمع ضحوة والهديل بالمهملة صوت الحمام وفي بعض النسخ الهدير بالراء وهو ايضا صوت الحمام (قوله وقدمت ألفها) حكى ذلك الكسائى وقال بعضهم يجوز مدها اذا بدت المسافة فيكون المد فيها دليلا على البعد (قوله وحرف تفسير) وهى أعم من ان المفسرة لانها تدخل على الجملة سواء المفرد بعد القول وغيره بخلاف ان فان لها شرط وان تقدم الكلام عليها او ذهب قوم الى ان أى التفسيرية اسم فعل معناه عوا وافهموا (قوله لانام نزع عطا) يصلح للسقوط دائما ولا عطا فاما لازم العطف الشئ على مرادفه انما قال دائما لان الواو تصلح للسقوط في بعض الاوقات وذلك اذا وقعت بين الاخبار نحو زيد كاتب وشاعر أو بين الصفات نحو الى الملك القرم و ابن المهام \* وليت الكتيبة في المزدحم وانما قال ملازما لان العاطف قد يعطف الشئ على نفسه نحو وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين وقد يعطف الشئ على مرادفه نحو \* وأنى قولها كذبا ومينا \* (قوله وترمينى بالطرف الخ) ترمينى بالطرف أى تشيرين الى به وتقلينى أى تبغضينى يقال قلاه قلى وقلاه بكسر القاف مع القصر والمد (قوله لان اذا طرف لتقول) يعنى وفاعل تقول المخاطب فكذلك يصلح للسقوط في بعض الاوقات دون بعض كالعاطف المتوسط بين الاخبار في مثل قولك زيد قائم وقاعد وضاحك وبالك والصفات نحو مرت برجل فقيه وكاتب وشاعر **ولا عطا فاما لازم العطف الشئ على مرادفه** **وأى ملازمة لذلك** فلا تكون حرف عطف واحترز باللازم مما يعطف الشئ على مرادفه تارة دون أخرى كقوله \* واللى قولها كذبا ومينا \* فانها كما تعطف هذا تعطف غيره فلبست ملازمة لعطف المرادف **وتوقع** **أى** تفسير الجمل ايضا كقوله وترمينى بالطرف أى أنت مذنب \* وتقلينى لكن اياك لا قلى **ترمينى تشيرين الى وتقلينى** أى تبغضينى يقال قلاه قلاه قلى وقلاه بكسر القاف مع القصر والمد وقلاه لغة طيى واصل لكن لكن انما حذفت الهمزة والقيمت حركتها على نون لكن فتلاقت النونان فكان الادغام وقد مر الكلام على ذلك في ان المكسورة الخفيفة ومران المصنف اختار ان الهمزة حذف اعتبارا وتقدم المفعول رعاية القافية والمعنى لكن اننا أقلبك **وإذا وقعت** **أى** **بعد** تقول وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير وهو في عبارة المصنف للتكلم **تقول** اسم كتمته الحديث أى سأله كتمانها يقال ذلك بضم التاء **من** سأله كما انها كذلك في اسم كتمته **ولو وجدت** باذا يمكن أى فحقت فقلت اذا سأله **على** الخطاب وان كان الاول على التكلم **لان** اذا طرف لتقول وهو للمخاطب فيكون ما بعده كذلك ومن هنا ناقش التقارنى الرخشمى فان في الكشف يقال لقيته ولاقيته اذا استقبلته فقال التقارنى ان حق الكلام تقول على لفظ الخطاب أو أى استقبلته بضم التاء وأى المفسرة وذلك انه اذا أريد تفسير الفعل المسند الى ضمير المتكلم فان

بأى أسد وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدل لا عطف نسق **وأى** حينئذ من حروف العطف **بأى أسد وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدل لا عطف نسق **وأى** حينئذ من حروف العطف**

أني بكامة أي كان ما بعدها تفسير الما قبلها فوجب مطابقتها أو يجوز في صدر الكلام تقول على الخطاب ويقال على البناء  
 للمفعول وان أني بكامة اذا كان صدر الكلام في موضع الجزاء فيجب ان يكون ما بعد اذاعلى لفظ الخطاب أي اذا استقبلته  
 تقول لقيته ولا يستقيم اذا استقبلته يقال لقيته الا اذا قران القائل هو المخاطب لکنها عبارة فاقعة الى هنا كلامه وفيه  
 زيادة على ما قاله المصنف **و** وقد نظم بعضهم ذلك فقال اذا كنت باي فعلا تفسره \* فضم ناءك فيه ضم معترف  
 وان تكن باذ او ما تفسره \* ففتح التاء امر غير مختلف **و** كنيبت سترت أي أتيت بفعل خفي المعنى وقوله باي يتعلق بحذوف  
 يدل عليه تفسره أي اذا كنيبت ١٦٦ حال كونك مفسر باي فعلا ولا يجوز ان يكون فعلا منصوبا بكنيبت وباي يتعلق

بتفسره لما يلزم عليه من  
 الفصل بالاجنبي وتقديم  
 معمول الصفة على  
 الموصوف وكلاهما محذور  
 والباء من قوله وان تكن  
 باذا تفسره للمصاحبة  
 لا لالالة لان اذ ليست  
 المفسرة وانما المفسر  
 ما بعدها أي وان تكن  
 مفسر له مع اذ بما يدكر  
 بعدها

**﴿أى﴾**

**﴿** يفتح الهمزة وتشديد الياء  
 اسم يأتي على **﴿** أحد **﴿** خمسة  
 أوجه شرطان نحو أيا ما تدعوا  
 فله الاسماء الحسنى **﴿**  
 بدليل جزم تدعو وادخال  
 الفاء الرابطة على الجتلة  
 الاممية وهي الجواب  
 ونحو **﴿** أيا الا جابن قضيت  
 فلا عدوان على **﴿** بدليل  
 الاتيان بالجواب وفاء الربط  
**﴿** واستفهاما نحو أياكم زادته  
 هذه ايماننا **﴿** ونحو **﴿** قباي  
 حديث بعده يؤمنون وقد

يكون الفاعل فيما أضيف اليه اذا وفي حاشية التفتازاني عند كلام الزمخشري على قوله تعالى  
 واذ قالوا الذين آمنوا قالوا آمنا اذا أريد تفسير الفعل المسند الى ضمير المتكلم فان أني بكامة  
 أي كان ما بعدها تفسير الما قبلها فيجب تطابقهما ويجوز في صدر الكلام ويقول على الخطاب  
 ويقال على المبني للمفعول وان أني بكامة اذا كان صدر الكلام في موضع الجزاء فيجب ان  
 يكون ما بعد اذاعلى لفظ الخطاب ولا يستقيم في صدر الكلام يقال الا اذا قران القائل  
 هو المخاطب لکنها عبارة فاقعة **﴿** قوله اذا كنيبت باي الخ **﴿** كنيبت سترت والباء في باي للمصاحبة  
 او الاستعانة وهي متعلقة بحذوف دل عليه تفسيره وذلك المحذوف مع فاعله في محل نصب  
 على الحال من فاعل كنيبت ولا يجوز ان تكون متعلقة بتفسيره المذكور لانه يلزم تقدم  
 معمول الصفة على موصوفها لان تفسره المذكور صفة لفعلا ولا ان تكون متعلقة بكنيبت  
 لان أيا ليست مكنايا عن شئ لان السكاية في الفعل الذي قبلها الافها وفعلا منصوبا بتفسره  
 المحذوف بناء على ان كنيبت منزل منزلة اللازم أو على التنازع بينه وبين المحذوف واعمال الثاني  
 وهو المحذوف كما هو المختار عند البصريين قال ابن الصائغ وفي قوله وان تكن باذ او ما تفسره  
 مناقشة وهي ان التفسير ليس باذابل بما بعدها او جوابا ان الباء فيه للمصاحبة

**﴿أى يفتح الهمزة وتشديد الياء﴾**

**﴿** قوله تنظرت نصر الخ **﴿** هذا البيت للفرزدق وتنظرت بمعنى تفكرت ونصر ابا المهملة هو  
 نصر بن سيار ملك العراقين والسماء كان كوكبان يقال لاحدهما السماء الاعزل وللاخر  
 السماء الراجح واستهلت صبت والمواطر جمع مطرة والضمير في أيم ما يعود على الامرين  
 الذين احدهما نصر والاخر السماء كان **﴿** قوله وموصول نحو لنزع من كل شعبة أيم م  
 أشد التقدير لنزع الذي هو أشد قاله سيبويه **﴿** وعله بنائه حيث ان المصدر ما حذف صار  
 أي مبنيا **﴿** كاخواته الموصولة قال الرضى وذلك لان شيئا اذا فارقت اخواته لعارض فهو  
 شديد النزوع اليها فبادى سبب يرجع اليها وبني على الضم تشبيها بقبيل وبعد لانه حذف منه  
 بعض ما يوضحه ويبينه كما يحذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف قال وقال سيبويه  
 أيضا الاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وقد جاء في الشواذ أيم م أشد بنصب أيمهم وذلك  
 انه لم تحذف الصلة بكنه الهابل حذف أحد جزأيم اوبقي ما هو معد الفائدة وهو الخبر **﴿** قوله

تحذف أي الاستفهامية **﴿** كقوله تنظرت نصر او السماء كين أيم ما **﴿** على من الغيث استهلت مواطره **﴿** وخالفه  
 تنظرت انتظرت في مهلة ونصر اسم رجل والسماء كين **﴿** كوكبان يقال لاحدهما السماء الاعزل وهو من منازل القمر  
 والاخر السماء الراجح وليس من المنازل واستهلت صبت والمواطر جمع مطرة صفة للسحاب أي صبت صحائبه المواطر  
 والضمير من أيم ما يعود على الامرين المتقدمين الذين احدهما نصر والاخر السماء كان **﴿** وموصول نحو لنزع من كل شعبة  
 أيمهم أشد **﴿** على الرحمن عتيا **﴿** التقدير لنزع الذي هو أشد قاله سيبويه **﴿** والمعنى لنخرج من كل طائفة تبعث غاويامن  
 الغواة من هو أشد جراءه فوجور او على الرحمن اما متعلق بالمصدران جوزنا مثل تقديم هذا المعمول عليه أو باشدا وهو اليبان

لاصلة لشيء مما ذكره وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين لانهم يرون ان ابا الموصولة معرفة دائماً سواء حذف  
صدر صلتها أو لم يحذف وسواء كانت مضافة أو غير مضافة كالشرطية أي كأي الشرطية أي الاستفهامية فان  
الاعراب لا يزيدها ما في وقت من الاوقات وقال الزجاج وهو من كبار النحاة البصريين ما تبين لي ان سيبويه غلط  
بكسر اللام في الاقضية موضوعين هذا أحدهما فانه يسلم انها تعرب اذا أفردت فكيف يقول بينها اذا أضيفت مع ان الاضافة  
مبعدة عن شبه الحرف الذي هو موجب للبناء واعتذر سيبويه بان قال لما بعدت عن حال أخواتها بحذف أحد جزأي  
الابتداء كان ذلك مخالفاً لحال أخواتها فغير وهاتين اثنتين فان التغيير يؤنس بالتغيير قلت ومراعاة مخالفته لاخواتها في  
الحذف الخاص وذلك لان حذف أحد جزأي الابتداء من صلة أي يجوز مطلقاً ومن صلة أخواتها انما يجوز في الامر الشائع  
بشرط طول الصلة والافلا مخالفة بينها وبينه في مطلق الحذف كما عرفت وقال الرضي اذا حذف صدر صلتها بنيت  
كأخواتها الموصولة وذلك ان شيئاً اذا فارق أخواته لعارض فهو شديد النزوع اليها فبإدنى سبب يرجع اليها قلت كال  
الاعتذارين ليس بظاهر لورود النقص باي اذا أفردت وحذف صدر صلتها فان معرفة مع وجود العلة التي عال بها البناء  
وانما بنيت أي المضافة المحذوف صدر صلتها على الضم تشبهاً بقبول وبعد لانها قد حذف بعض ما يوضحها وبينها من الصلة  
لان المبنية للموصول كما حذف من قبل ومن بعد المضاف اليه المبنية للمضاف ١٦٧ وقال الجرمي بفتح الجيم

وخالفه الكوفيون) يعني خالفوا سيبويه في ان أبياني نحو الآية موصولة على قراءة الضم  
أو في ان ابا الموصولة اذا أضيفت وحذف صدر صلتها تنبئ على الضم لاني ان اياها يكون موصولة  
يدل على ذلك قوله لانهم يرون ان ابا الموصولة معرفة دائماً (قوله فانه يسلم انها تعرب اذا  
أفردت فكيف يقول بينها اذا أضيفت) قال الرضي قال الجزولي اعرابه مع حذف المضاف  
اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه أيضاً معر بالان حذف المضاف اليه يرجع جانب الحرفية  
كافي قبل وبعد (قوله وزعم هؤلاء) أي مخالفاً لسيبويه وهم الكوفيون وجماعة من  
البصريين (قوله وعلقت نزع) علقت بفتح المهملة واللام المشددة وفاعله مستتر عائداً على  
أي ويجوز ان يكون عائداً على الجملة وصح نسبة التعليق اليها الحصوله من صدرها ويحتمل  
ان تكون بضم المهملة وكسر اللام المشددة مبنياً للمفعول وأنت لان المراد كلمة نزع (قوله  
ويرد أقوالهم ان التعليق يختص بأفعال القلوب) هذا رد على يونس وفيه نظر لان مذهب  
يونس جواز التعليق في غير أفعال القلوب وقوله وانه لا يجوز لاضر من الفاسق بالرفع رد على  
الخليل وقوله وانه لم يثبت زيادة من في الايجاب رد على الكسائي والاختف في قوله ما يجوز

بخرجت من البصرة فلم  
اسمع منذ فارقت الخندق  
الى مكة أحداً يعني  
من العرب يقول  
لا ضربن أبيهم قائم بالضم  
انتهى وظاهر الكلام  
ان المراد بالخندق خندق  
البصرة والذي نقله  
الرضي عنه أنه قال  
خرجت من خندق  
الكوفة حتى أتيت مكة  
فلم أسمع أحداً يقول نحو

أضرب أيهم أفضل الامنصوبا بوزعم هؤلاء القائلون بان ابا الموصولة معرفة دائماً أي ان ابا  
الذكورة في الآية استفهامية لا موصولة وانها مبتدأ وأشد خبر ثم اختلفوا في مفعول نزع فقال الخليل هو  
بمحذوف لا مذكور وهو التقدير ان نزع الفريق الذين يقال فيهم أيهم أشد فالجملة في محل رفع على انها محكية  
بالقول المبني للمفعول وحذف الموصول الذي هو مفعول وصلته وبقي مفعول فعل الصلة وهو الجملة الاستفهامية وقال  
يونس المفعول هو الجملة الاسمية الاستفهامية ولا حذف وعلقت نزع عن العمل لفظ الوجود المانع وهو  
الاستفهام كما في انعلم أي الحزبين أحصى ما لبثوا أمداً وقال الكسائي والاختف في المفعول هو كل شئ  
ومن زائدة وجملة الاستفهام مستأنفة لا محل لها من الاعراب وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الايجاب  
ويرد أقوالهم وهو الذي ذكره بعد النسخ غير مرتب على حسب التعداد المتقدم بأن التعليق يختص بأفعال القلوب  
ونزع ليس منها وهذا الرد المذكور أو لا يتعلق بقول يونس الذي ذكره هناك ثانياً وانه لا يجوز لاضر من الفاسق بالرفع  
بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق وهذا الرد المذكور ثانياً يتعلق بقول الخليل المذكور هناك أولاً وانما تبين هذا لو كان  
الخليل يمنع هذا التركيب والافله ان ياتزم جوازه على نحو ما قاله في الآية نعم ان قام دليل على امتناع مثل هذا التركيب  
انتهى الرد والشان فيه وانه لم يثبت زيادة من في الايجاب وهذا الرد الثالث يتعلق بقول الكسائي والاختف  
المذكور هنا ثانياً



هو ويرد قولهم أيضا قول الشاعر اذا ما غيبت بنى مالك \* فسلم على أيهم أفضل بروي بضم أي ويجوزها والرد  
 به يتوجه على رواية الضم فقط وهو راد على تلك الاقوال الثلاثة بأسرها فأشار الى رد قول يونس بقوله وحرف الجر  
 لا يتعلق عن العمل اجامعا وأشار الى رد قول الخليل بقوله ولا يجوز حذف الجرور ودخول الجار على معمول صلته  
 اذا الاصل في ذلك على قياس قول الخليل في الآية فسلم على الذين يقال فيهم أيهم أفضل وأشار الى رد قول الكسائي والاختش  
 بقوله ولا يستأنف ما بعد الجار للزوم حذف الجرور وبقاء الجار وحده ولا يجوز أحد في مثل سلم على زيد أن تقول  
 سلم على مكتفيا بالجار عن التلفظ بالجرور واذا بطلت الاقوال الثلاثة في البيت تعين ان تكون أي فيه موصولة مبنية بحذف  
 صدر صلته وهي في محل جر بعلى ١٦٨ ولا اشكال بوجود الزمخشري وجماعة كونها أي كونه أي في تلك الآية

بموصولة مع ان الضمة  
 اعراب فقد روي وامتعلق  
 النزاع من كل شعبة وكانه  
 قيل لنزاع بعض كل شعبة  
 ثم قدر أنه سئل من هذا  
 البعض فقيل هو الذي هو  
 أشد ثم حذف المبتدأ  
 المكتنفان للموصول أي  
 المحيطان به أو الكائنات  
 بكنفيه أي ناحيته وهو فيه  
 تعسف ظاهر من جهة  
 اجتماع أمور هي حذف  
 مفعول لنزاع فان من كل  
 شعبة ليس مفعوله حقيقة  
 وتقدير سؤال محذوف  
 وحذف مبتدأين والظاهر  
 ان لا تعسف لان هذه  
 الامور التي اجتمعت كل  
 منها جارية على القواعد  
 اذ لا نزاع في صحة قولك  
 أخذت من الدراهم ولا في  
 حسنه ولا في أن الاستثناء  
 على تقدير سؤال سائغ شائع  
 في تراكيب البلغاء وفي

زيادة من في الايجاب فالعبارة فيها الف ونشر غير مرتب (قوله وقول الشاعر) هذا عطف  
 على فاعل برد وجملة بروي في محل نصب على الحال وهو راد على الجميع أو هو مبتدأ وجملة بروي  
 خبره والجملة مستأنفة للرد عليهم ثانيا وقوله وحرف الجر لا يتعلق ببيان للرد على يونس وقوله  
 ولا يجوز حذف الجرور ودخول الجار على معمول صلته للرد على الخليل وقوله ولا يستأنف  
 ما بعد الجار للرد على الكسائي والاختش لانها ما قال ان اياها ما بعدها جملة استفهام مستأنفة  
 (قوله وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة مع ان الضمة اعراب) في الشرح لا أعرف  
 المحل الذي وقف فيه المصنف على ان الزمخشري يجعل ضمة أي في هذه الآية اعرابية على  
 التقدير المذكور والذي في الكشاف بنصه واختلف في اعراب أيهم أشد فمن الخليل انه  
 مرتفع على الحكاية تقديره لنزاع الذين يقال فيهم أيهم أشد وسببوه على انه مبنى لسقوط  
 صدر الجملة التي هي صلته حتى لو جى به لا عرب وقيل أيهم هو أشد ويجوز ان يكون النزاع  
 واقعا على من كل شعبة كقوله تعالى ووهبنا لهم من رحمتنا أي لنزاع بعض كل شعبة وكان  
 قائلا يقول من هم فقيل أيهم أشد دعيتها هذا كلامه وليس فيه تعرض الى ضمة أيهم هل هي  
 ضمة اعراب أو بناء اه وأقول لا نسلم ان قول المصنف مع ان الضمة اعراب من كلام الزمخشري  
 وانما هو من كلام الجماعة الذين ذكرهم معه واطراف هذه المقالة مع غيرها الى الزمخشري  
 وغيره لا تقتضي انها من كلام الزمخشري لجواز ان تكون من كلام غيره ولو سلم فيجوز ان  
 يكون المصنف اطاع عليه في غير الكشاف أخذ من قوله ويجوز ان يكون النزاع واقعا على  
 من كل شعبة الى آخره فان قوله هذا بعد ما نقل عن الخليل ارتفاع أي في الآية على الحكاية  
 وعن سببوه على البناء كالنص على ان المراد جواز ارتفاعها على الاعراب على تقدير الموصولية  
 (قوله وفيه تعسف ظاهر) هو تقدير السؤال عن البعض وتقدير المبتدأين المكتنفين بالموصول  
 وفي الشرح والظاهر ان لا تعسف لان كلام من هذه الامور التي اجتمعت جارية على القواعد  
 وأقول ليس المراد بالتعسف هنا مخالفة القواعد وانما المراد به كثرة الاعتبارات والتقدير ان  
 وان كان كل واحد منها ما جازى على القواعد وكثيرا ما يطابق على ذلك تعسف (قوله ولا أعلمهم  
 استعمالوا أيا الموصولة مبتدأ) وفي الشرح هذا الكلام ان كان من تمام الاعتراض

الكتاب العزيز منه شيء كثير ولا في جواز حذف المبتدأ القريبة ثم لا اعرف المحل الذي وقف فيه المصنف على  
 على ان الزمخشري يجعل ضمة أي في هذه الآية اعرابية على التقدير المذكور والذي في الكشاف بنصه واختلف في  
 اعراب أيهم أشد فمن الخليل انه مرتفع على الحكاية تقديره لنزاع الذين يقال فيهم أيهم أشد وسببوه على انه مبنى  
 لسقوط صدر الجملة التي هي صلته حتى لو جى به لا عرب وقيل أيهم هو أشد ويجوز ان يكون النزاع واقعا على من كل شعبة  
 كقوله ووهبنا له من رحمتنا أي لنزاع بعض كل شعبة فكان قائلا قال من هم فقيل أيهم أشد دعيتها هذا كلامه وليس فيه  
 تعرض الى ضمة أيهم هل هي ضمة اعراب أو بناء ولا يخفى انه يلزم على جعلها اعرابية الحكيم بان ايامه مع حذف صدر صلته  
 وهو باطل على القول المختار ولا أعلمهم استعمالوا أيا الموصولة مبتدأ وسبب ان ذلك عن ثعلب وهذا الكلام من المصنف

ان كان من تمام التعقب على الزمخشري فشكل لان ايمهم على رايه خبر لا مبتدأ وان كان هذا اخبارا عن حكم من احكام اي  
الموصولة لارداعلى الزمخشري فهو غير مناسب لانه لا تعلق له بها **ووزعم** أبو الحسن الطراوة ان ايام مقطوعة عن  
الاضافة فلذلك بنيت وان هم أشد مبتدأ وخبر وهذا باطل برسم الضمير متصلا بأى **فدل** على انه ضمير جراضيفت اليه أي  
ولو كان مبتدأ لكان ضمير رفع منفصل لا فم ترسم أي متصلة به وفيه نظرفى الكشاف فى تفسير سورة الشعراء عند الكلام  
على قوله تعالى كذب أصحاب الاية مانصه قرئ أصحاب الاية بالهمزة وبثقيفها وبالجر على الاضافة وهو الوجه ومن قرأ  
بالنصب وزعم أن لاية بوزن لاية اسم بلد فتوهم قاده اليه خط المصحف حيث وجدت مكتوبة فى هذه السورة وفى سورة  
ص بغير ألف وفى المصحف أشياء كتبت على خلاف قياس الخط المصطلح عليه وانما كتبت فى هاتين السورتين على حكم  
لفظ قط كما كتبت أصحاب النولان ولولى على هذه الصورة لبيان لفظ المصحف وقد كتبت فى سائر القرآن على الاصل  
والقصة واحدة على ان لاية اسم لا يعرف الى هنا كلامه ومراده بالنصب القبح وسيأتى للمصنف فى الكلام على لان ان ثم  
من ذهب الى ان لاهى النافية وان التاء مزيدة فى أول الخبر لسمها متصلة بها فى مصحف عثمان رضى الله تعالى عنه وردده  
المصنف بان قال ولا دليل فيه فكيف فى خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس فكيف يتم له الرد على ابن الطراوة بما ذكره  
مع انه يسبيل من ان يقول لا دليل فيما ذكر فى خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس **ووزعم** بالاجماع على انه اذا لم  
تضف كانت معرفة **وهذا** رد منقح لا اشكال فى صحتة **ووزعم** ثعلب ان أيا لا تكون موصولة **ووزعم** بعض النسخ  
موصولا **ووزعم** أصلا وقال **ووزعم** فى الاحتجاج لما زعمه من ذلك **ووزعم** يعنى من كلام العرب **ووزعم** هو فاضل جاء فى بتقدير الذى  
هو فاضل جاءنى **ووزعم** لو كانت أي موصولة لسمع ذلك وفى حجة هذه الملازمة نظر **١٦٩** **ووزعم** الرابع **ووزعم** من أوجه أي

أن تكون دالة على معنى  
الكال فتقع صفة للسكره  
نحو زيد رجل أى رجل أى  
كامل فى صفات الرجال **ووزعم**  
وتحوقول الشاعر  
دعوت امرأ أى امرئ  
فاجابنى \*  
فكنت وياه ملاذا وموتلا

على الزمخشري فشكل لان ايمهم على رايه خبر لا مبتدأ وان كان اخبارا عن حكم من احكام اي  
الموصولة فهو غير مناسب لانه ادخال امر اجنبى بين أمور متناسبة واقول هو جواب عن  
ايرادى رد على المصنف فى تقرير كلام الزمخشري بانه حذف من الاية مبتدأ من مكنتفان لاسم  
موصول وذلك الايراد هو ان هذا مبنى على كون أي خبرا مبتدأ محذوف وليس ذلك بمتعين  
لجواز ان يكون مبتدأ محذوف الخبر فاجاب بان أيا الموصولة لا تكون مبتدأ **(قوله)** وهذا باطل  
برسم الضمير متصلا بأى قيل عليه كم فى الرسم من أشياء خارجة عن القياس فيجوز ان يكون  
هذا منها **(قوله)** والخامس ان تكون وصلة الى نداء ما فيه أل نحو يا أيها الرجل وذلك لانهم

٢٢ نى ل  
فاومات ايماء خفياء لخبتر \* فله عينا حبقرا ايمافى قال فى التسميل ويلزمها فى هذين الوجهين الاضافة لفظا ومعنى الى  
ما يماثل الموصوف لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا ومراده بالوصف ما تعلق به وصف فى الجملة أعم من ان يكون تابعا أو غيره  
يشمل الموصوف الاصطلاحى وذال الحال ومثال الاضافة الى ما يماثل معنى فقط فى الموصول قولك مررت برجل أى انسان  
والى ما يماثل لفظا ومعنى فى ذى الحال ومعنى واقظ فى الموصوف فقد مر التمثيل له فان قلت لم غير المصنف الاسلوب  
المتقدم فى هذا الوجه وما بعده حيث قال والرابع والخامس ولم يقل ودالة على معنى الكال وصلة الى نداء ما فيه أل كما قال أولا  
شرطا واسم تفهما موصولا لوقوع القصد الطويل فلو عطف مع ذلك لا وشك ان يقع تشويش على الناظر فعمل  
ما فعل **ووزعم** الخامس ان تكون وصلة الى نداء ما فيه أل نحو يا أيها الرجل **ووزعم** ذلك لانهم استمكروا هو الاجتماع آتى تعريف  
فحاولوا ان يفصلوا بين ما باسم مهم يحتاج الى ما ينزل ايمامه فيصير المندادى فى الظاهر ذلك المهم فى الحقيقة ذلك المخصص  
الذى ينزل الابهام ويدين الماهية فيصير المندادى يميز الماهية معاوم الذات فوجد ذلك الاسم أيا اذا اقتطع عن الاضافة  
واسم الاشارة حيث وضعا ميم مشروطا ازالة ايمامه ما الا ان اسم الاشارة قد ينزل ايمامه بالاشارة الحسية فلا  
يحتاج الى الوصف بخلاف أى **ووزعم** كان ادخل فى الابهام هذا اجازيا هذا ولم يجزى بأى بل لزم ان يردفه ما ينزل ايمامه وذلك اسم  
الجنس لانه الدال على تعيين الماهية ويجزى مجراه الذى ومثناه ومجموعه وموثنا وقد يجزى مجراه اسم الاشارة الموصوف  
بذى اللام **ووزعم** الاخفش ان أيا **ووزعم** وهى الواقعة بعد حرف النداء **ووزعم** الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد  
والمعنى يا من هو الرجل **ووزعم** قال الرضى ويصح تقوية مذهب به بكثرة وقوع أى موصولة فى غير هذا الموضع وتدور كونها

موصوفة ثم نقل انه اورد عليه انه لو كانت موصولة لكانت مضارعة للضاف فوجب نصبها واوجب بانه اذا حذف صدر  
صاتها فالغالب بناؤها على الضم فحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبنى على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا  
للضاف كما في قولك يا من قال كذا الى هنا كلامه قلت انما تبني عند حذف صدر صلتها اذا كانت مضافة واما اذا لم تضاف  
فهي معرفة بالاجماع ولا شك ان الواقعة في النداء غير مضافة فكيف يتم ما ذكره الرضي من هذا الجواب **ورد**  
أي قول الاخفش **بانه ليس لنا عائد يجب حذفه** والعائد على رايه في بابها واجب الحذف قال الرضي وانما يجب حذف  
هذا المبتدأ المناسبة التخفيف للمنادي **ولا موصول التزم كون صلتها جملة اسمية** وأي المذكورة على دعواه موصول يلزم  
كون صلتها جملة اسمية تخرج عن النظر في الامرين (وله) أي لا اخفش **ان يجب عنهما** أي عن وجهي هذا الرد **بأن**  
ما في قولهم لاسيما يبدالفع كذلك أي موصول واجب حذف عاينده والتزم كون صلتها جملة اسمية والاصل لا مثل الذي هو  
زيد وانما ذكر قيد الرفع لزيد ليحقق كون موصوله ان لو جزل كانت زائدة ولو نصب في القول بجوازه لكانت ما كافة  
ولقائل ان يقول لا نسلم وجوب ١٧٠ وصل ما الموصولة في قولهم لاسيما بالجملة الاسمية فقد نص في التسهيل على انها

قد توصل بظرف أو جملة  
فعلمة فالاول كقوله  
يسر الكريم الحمد لاسيما الذي  
شهادة من في خبره يتقلب  
والثاني كقوله  
فق الناس في الخبر لاسيما  
ينيلك من ذي الجلال الرضا  
**ورد** الاخفش **قسما**  
سادسا وهو ان تكون  
نكرة موصوفة نحو مرت  
باي محب لك كما يقال عن  
محب لك وهذا غير  
مسموع **انما المسموع**  
عند وصفها كونها معرفة  
على قول الجمهور في نحو  
بأيها الرجل **ولا تكون**  
أي غير مذكور معها

استكرهوا اجتماع آتى التعريف فخالوا ان يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل  
ابهامه فيصير المنادى في الظاهر ذلك المبهم وفي الحقيقة ذلك المخصص الذي يزيل الابهام  
ويبين الماهية فوجدوا ذلك الاسم أيا اذا اقتطع عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضعا  
مبهمين مشروطين ازالة ابهامهما الا ان اسم الاشارة قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلا يحتاج  
الى الوصف بخلاف أي فكان أدخل في الابهام فلها هذا جازيا هذا ولم يميز بأي بل لم يردفه  
ما يزيل ابهامه وذلك اسم الجنس لانه الدال على تعيين الماهية ويجري مجراه الذي ومجموعه  
ومؤنثهما وقد يجري مجراه اسم الاشارة الموصوف بذى اللام نحو بيا هذا الرجل (قوله ويرده  
انه ليس لنا عائد يجب حذفه) قال ابن الصائغ أبو الحسن الاخفش يقول بوجوب الحذف  
هنا لان ما بعد أي عوض عن ذلك المحذوف والحذف لعوض كالحذف (قوله وله ان يجب  
عنهما بان ما في قولهم لاسيما يبدالفع كذلك) يعني موصولا واجب حذف عاينده ووجب  
كون صلتها جملة اسمية وفي الشرح ولقائل ان يقول لا نسلم وجوب وصل ما الموصولة في  
لاسيما بالجملة الاسمية فقد نص في التسهيل على انها توصل بظرف وبجملة فعلية وأقول هذا  
عجب من الشارح لان الذي نقض به المصنف انما هو ما في لاسيما يبدالفع لاني لاسيما مطلقا  
حتى يقال ان ما في لاسيما قد توصل بظرف وقد توصل بجملة فعلية (قوله ولا تكون أي غير  
مذكور معها مضاف اليه البتة) يعني لا لفظا ولا معنى وهذا رد آخر على الاخفش في قوله  
ان اياتكون نكرة موصوفة **كن** لان قوله ذلك يقتضي انها غير مضافة لفظا ومعنى (قوله

مضاف اليه البتة الا في النداء والحكاية **بمعنى** ان ايا لا تستعمل مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى  
ارأيت  
الا في النداء والحكاية وقطعها في غير هذين البابين عن الاضافة انما هو بحسب اللفظ لا بحسب المعنى واليه أشار بقوله  
البتة أي لا يذكر المضاف اليه معها الا لفظا ولا تقدير او هو مفعول مطلق وعامله محذوف يدل عليه ما تقدم والتقدير بت  
القول بتترك المضاف البتة أي يقطع القول بتركة القطعة المعلومة المجزوم بها على كل حال بحيث لا يترك لفظا وينوي تقديرا  
**بوقال** جاءني رجل فتقول **في الحكاية** باي **بأي** يا هذا **بوقال** جاءني رجلان فتقول **أبان** **بوقال** جاءني رجلان  
فتقول **أبون** **فحكى** باي ما يستحقه ذلك الاسم المنكر من اعراب وتذكير وتأنيب وتنبيه أو جمع **فصيح** يصح لفرجال  
وان لم يكن جمع **فصيح** لكنه صالح لان يوصف بالجمع السالم فيقال رجال صالحون فن ثم قلت في حكايته **أبون** وأي في الجميع  
مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى ولم يثل المصنف للنداء لانه قد مره قريبا **بوقال** تنبيه قول أبي الطيب **المتنبى**  
**بوقال** أي يوم سررتني بوصول \* لم ترعني ثلاثة بصدودي **ترعني** مضارع راعه أي أخافه والصدود المنع والمراد منه ما منع  
الوصول **بوقال** فيه أي موصولة لان الموصولة لا تضاف الا الى المعرفة قال أبو علي **في الفارسي** **بوقال** كتاب **التذكرة**  
في قوله

أرأيت أي سواف وحدود • برزت لنا بين اللوى فرود في السواف جمع سالف وهي ناحية مقدم العنق من لدن معلق القرط الى قلت الترقوة أي النقرة التي فيها واللوى بكسر اللام والقصر منقطع الرمل وزرود بفتح الزاي موضع لا تكون أي موصول لا ضافتها الى نكرة انتهى في كلامه والمسئلة منصوطة في التسهيل وغيره قال بعض المتأخرين القياس يقتضى جواز إضافة أي الموصولة الى نكرة اذ ليس المراد بالاضافة تعريفها فان تعريفها بالصلة كغيرها من الموصولات على القول المختار وانما المقصود من اضافتها بيان الجنس الذي هي بعض منه وذلك حاصل بالنكرة قال واذا قد منعوهم ذلك فكانهم أرادوا بالانضمام كون المضاف اليه نكرة فيحصل تدافع في الظاهر ولا شرطية في هذا معطوف على موصولة من قوله أولا في بيت أبي الطيب ليست فيه أي موصولة لان المعنى في تعليل الانتفاء كونها في ذلك البيت شرطية أي لا يصح القول بشرطية فيها لان المعنى في حينئذ أي حين اذ تكون شرطية لان سررتني يوم ابوصالك امتنني ثلاثة أيام من صدودك وذلك عكس المعنى المراد الذي سيذكر في وانما هي للاستفهام في الانكار في الذي يراد به النبي كقولك لمن ادعى انه أكرمك أي يوم أكرمتني في زيد ما أكرمتني يوم من الدهر وليس المراد حقيقة الاستفهام عن تعيين اليوم الذي وقع فيه الاكرام والمعنى في بيت المتنبي في ماسررتني يوم ابوصالك

والجمله الاولى هي أي يوم سررتني بوصالك يوم ستأنفة قدم طرفها هي وهـ وأي يوم لان له الصدر في بسبب اشتماله على الاستفهام والجمله الثانية هي لم ترعني ثلاثة بصدود في ماضي موضع جر في حالة كونها في صفة لوصال على حذف العائد أي لم ترعني بعده كما حذف في العائد على

أرأيت أي سواف الخ) السواف جمع سالف وهي ناحية مقدم العنق من لدن معلق القرط الى قات الترقوة والقات بفتح القاف وسكون اللام وفي آخره مثناة النقرة يقال قلت العين لتقرتها والترقوة العظم الذي بين نقرة النحر والعاتق وهو فوهة ولا تقبل ترقوة باضم كذا في الصحاح واللوى بكسر اللام والقصر وزرود بفتح الزاي موضعان وبرزت خبر أي والجمله على عنافعل الرؤية بالاستفهام (قوله وهي حال مقدره) في الشرح ويمكن ان يكون من قبيل الحال المقارنه على ان يكون التقدير لم ترعني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعده أي بعد الوصال والمعنى ماسررتني يوم ابوصال الا في حالة كونك تخيفني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعد ذلك اليوم فالخافه مقارنة لمضمون العامل وهو السرور وكذا الخوف ان قدرت الحال من المفعول اه وأقول هذا التقدير يقتضى ان ثلاثة معمول الصدود يلزم على ذلك تقديم معمول المصدر عليه وهو لا يجوز نعم قال الرضى الاظهر ان ذلك جائز اذا كان معمول طرفا أو شبهه (قوله وفيه بعد) أي في عطف الجمله الثانية في البيت على الاولى بفاء محذوفه لان

الموصول في قوله تعالى يوم لا تجزي نفس الاية في يريد قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فقد حذف العائد منها في مواضع أي لا تجزي فيه ولا يقبل فيه ولا يؤخذ فيه ولا هم ينصرون فيه ولذلك قال الاية يشبه الى ان التمثيل به ليس مقصودا على ما تلاه منها بل هو في بقيةها أيضا في موضع في نصب في حالة كونها في حال من فاعل سررتني وهو ضمير المخاطب في أو مفعوله وهو ضمير المتكلم والمعنى أي يوم سررتني في حالة كونك أي الحبيب في غير أرفع لي في وهذا على كون الجمله حالا من الفاعل في أو في حالة كون أي المحب في غير مروع منك في وهذا على كون الجمله حالا من المفعول وهو حال مقدره لان عدم الروع بالصدود وليس مقارنا للعامل ضرورة انه قدر ذلك بقوله لم ترعني بعده فهي على هذا التقدير حال مقدره في مثلها في قوله تعالى طبت فادخلوها خالدين في فان الخلود ليس مقارنا لدخول وانما هو مقدر قلت ويمكن ان يجعل من قبيل الحال المقارنه على ان يكون التقدير لم ترعني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعده أي بعد الوصال والمعنى على هذا ماسررتني يوم ابوصال الا في حالة كونك تخيفني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعد ذلك اليوم فالخافه مقارنة لمضمون العامل وهو السرور وكذا الخوف ان قدرت الحال من المفعول فتأمل في أو لا محل لها على ان تكون معطوفة على الاولى بفاء محذوفه في التقدير برأي يوم سررتني فلم ترعني في كما قيل في قوله في تعالى في أو اذ قال موسى لقومه ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة قالوا اتخذنا هزوا قال أعوذ بالله وكذا في بقية الاية وفيه بعد في في الاية وبالبيت اما في الاية فلما في ذلك من تكرير حذف العاطف مع ان حذفه لم يثبت في السمة بتعيين وأما في البيت فلان فيه مع حذف العاطف ارتكابا لما لا يؤدي المعنى المقصود وذلك لان عطف جمله على أخرى لا يقتضى مشاركة الثانية للاولى فيما اشتمت عليه من القبول فاذا لم يلزم تسلط النبي على المعطوف

ويؤول الامر الى الاخبار بجملة اثنين احدهما في معنى وهي الاولى والثانية فيها في صريح باق على حاله اعمد مساط  
 النبي الاول عليه والمعنى لم تسرفي يوما وصال فلم ترعني ثلاثة ايام بصدد وليس هذا هو المعنى المراد فان قلت لا مانع من  
 تليط النبي عليه فيسقط ويستقيم المعنى قلت هذا وان كان ممكالا لكن فيه احتمال غير المقصود مع ارتكاب حذف العاطف  
 فبعض بعد وهو المحققون في الآية على ان الجمل مستأنفة بتقدير فاقالوا اذا قال لهم لا على ان ثم فاء عاطفة محذوفة وهو من روى  
 ثلاثة في بيت المتنبي **بوالفلم** يجوز عنده كون الحال من فاعل سررتي تلخوت عنى من ضمير ذي الحال وهو ضمير المخاطب قلت  
 ويجوز ان يكون التقدير عنده هذا القائل لم ترعني منك ثلاثة بصدد فيحصل الربط باعتبار المحذوف والله اعلم بالصواب والمه المآب  
**(اذ)** على اربعة اوجه احدها ان تكون اسماء للزمن الماضي ولها اربع استعمالات وفي بعض النسخ اربعة  
 بالتاء ووجهها ان مفرد استعمالات استعمال وهو مذ كرفلا اشكال ووجه الرابع ان يقال اما ان يكون أنت باعتبار انه  
 اراد بالاستعمال الجملة او جعله جملة الاستعمالة للاستعمال ويرجح نسخة الاربعة بالتاء قوله في التفصيل احدها والثاني  
 والثالث والرابع فذكر الكل ويحتمل ان يكون أنت وذكرا باعتبار ان احدها ان تكون ظرفا نحو **بوالفلم** لا تنصروه **بوالفلم**  
 نصره الله اذاخرجه الذين كفروا **بوالفلم** وأسند الاخراج الى الكفار لانهم حين هو باخراجه اذن الله في الخروج فكانهم  
 اخروه **بوالفلم** والثاني **بوالفلم** من ١٧٢ الاستعمالات الاربعة **بوالفلم** ان تكون مفعولا به نحو واذا كروا اذا كنتم قليلا

فكثرتم **بوالفلم** أي واذا كروا  
 نفس هـ هذا الوقت  
**بوالفلم** والغالب على المذكورة  
 في أوائل القصص **بوالفلم** بكسر  
 القاف جمع قصة **بوالفلم**  
 التنزيل ان تكون  
 مفعولا به بتقدير اذ كروا  
 واذا قال ربك للملائكة **بوالفلم**  
 اني جاعل في الارض  
 خليفة قالوا اتجعل فيها  
 من يفسد فيها وجوز  
 الرخصرى هذا الوجه  
 وهو ان تكون منصوبة

ذلك ان سلم ثبوته في سعة الكلام ليس بقياسي حتى يحمل عليه كلام المتنبي (قوله تلخوت  
 ترعني من ضمير ذي الحال) في الشرح يجوز ان يكون التقدير لم ترعني ثلاثة منك بصدد  
 فيحصل الربط باعتبار المحذوف اه ولا يخفى ان كلام المصنف انما هو بناء على ما هو الاصل  
 من عدم التقدير

**(اذ)**

(قوله ولها اربعة استعمالات) وفي بعض النسخ اربع بغير تاء ووجه الاولى ان استعمالات  
 جمع لاستعمال والثانية انه جمع لاستعمالة فان قيل قوله احدها والثاني والثالث والرابع  
 يرجح الاولى اجيب بانه يجوز ان يكون أنت أولا باعتبار وذكرا ثانيا باعتبار آخر (قوله  
 واذا قال ربك للملائكة) في الكشف واذا نصب باضمار اذ كروا ويجوز ان ينتصب بقالوا  
 اه قال أبو حسان والذي اذهب اليه ان استعمال اذ مفعولا به لا يجوز اذ لا يوجد من  
 كلامهم نحو اجبت اذ قدم زيد ويخرج ماورد بما يوهم ذلك على ان يكون اذ ظرفا لمحذوف

بأذ كروا ووجه آخر وهو ان تكون منصوبة بقالوا وعليه فتكون ظرفا  
 فيكون التقدير وقالت الملائكة اذ قال ربك لهم اني جاعل في الارض خليفة اتجعل فيها وأورد على الوجود الاول ان فيه حذف  
 فعل من غير قرينة فلا يجوز واجيب بان كثرة دوره في القرآن منصوبه بكفي قرينة لاسيما والظرف محل التوسع  
 واستئناف القصة قرينة بينة لتقدير مضمرة مناسبة قلت اذ لم يكن منصوبا باذ كروا كما عرفت فلما معنى اقول الجيب  
 هنا لاسيما والظرف محل التوسع **بوالفلم** ونحو واذا فرقنا بكم البحر وبعض العرب يقول في ذلك انه ظرف لا ذكر محذوف وهذا  
 وهم **بوالفلم** بفتح الهاء أي غلط **بوالفلم** فاحش لاقتضائه حينئذ **بوالفلم** أي حين اذ جعل ظرفا لا ذكر **بوالفلم** الامر بالذ كروا في ذلك الوقت مع ان  
 الامر للاستقبال وذلك الوقت قدم في قبل تعاقب الخطاب بالكلية من **بوالفلم** فكيف يكون المستقبل واقعا في الزمن الماضي  
**بوالفلم** وانما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذي كرفيه **بوالفلم** فتكون اذ حينئذ مفعولا به لا مفعولا فيه واعلم ان الهمزة من قول المصنف  
 بتقدير اذ كروا وقوله ظرف لا ذكر همزة قطع لانه اسم علم صماء هذا اللفظ وقد عرفت في محله انه متى سمي بفعل فيه همزة  
 وصل كانطلق فانها تقطع في حال العلمية فتنبه لثبته مما ارد عليك **بوالفلم** والثالث **بوالفلم** من استعمالات اذ **بوالفلم** ان تكون مبدلا من  
 المفعول نحو واذا كروا في الكتاب مريم اذ انتبذت فاذا بدل استعمال من مريم **بوالفلم** والربط الضمير انه اذها المستتر في الفعل أي  
 واذا كروا وقت انتباذ مريم **بوالفلم** على حد الامد في يستلوك عن الشهر الحرام قتال فيه وقوله تعالى **بوالفلم** برفع القول على انه مبتدأ  
**بوالفلم** واذا كروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم انبياء **بوالفلم** وخبر ذلك المبتدأ قول المصنف **بوالفلم** ويحتمل كون اذ فيه ظرفا للنعمة **بوالفلم** فيكون

من الاستعمال الاول وهو كونها بدلا منها أي من النعمة فيكون من الاستعمال الثالث الذي نحن فيه وهو الرابع ان تكون  
مضافا اليها اسم زمان كما في قوله تعالى فاصالح للاستغناء عنه نحو حينئذ يومئذ تقول أكرمتمني فأنبت عليك يومئذ وحينئذ  
فاليوم والحين صالحان للاستغناء عنهما اذ يجوز ان تقول فأنبت عليك ١٧٣ اذا كرمتمني والمعنى بحاله فان فات

ما هذه الاضافة الواقعة  
في مثل هذا التركيب قلت  
قال ابن مالك هو من اضافة  
المؤ كذا الى التأ كيدو الذي  
يظهر ان هذا من اضافة  
الاعم الى الاخص كشجر  
اراك وذلك لان اذ مضاف  
الى جملة محذوفة فاذا قلت  
جاء زيدوا كرمته حينئذ  
فالعنى حين اذ جاء فالثاني  
مخصص بالاضافة الى المجيء  
والاول عار من ذلك فهو  
اعم منه فلا يكون الثاني  
مؤ كذا له نعم يكون مفسرا  
له ومبين للارادته كما بين  
الاعم بالاخص فالاضافة  
فيه بيانية أي وا كرمته  
حينها هو حين مجيئه فتأمل  
بأنه وغير صالح للاستغناء  
عنه وهو قوله تعالى  
ربنا لا تزغ قلوبنا  
اذهديتنا في فان الطرف  
المضاف هنا وهو بعد  
لا يصلح للاستغناء عنه  
فيحذف لعدم ما يدل عليه  
لوترك مع انه مقصود  
بوزعم الجمهور ان اذ تقع  
الاضافة وهو الاستعمال  
الاول وهو مضافا اليها  
وهو الاستعمال الرابع  
وأشكر والثاني والثالث  
بأنه يزعمون انهم في نحو  
واذ كروا اذ كنتم قليلا

يدل عليه المعنى أي اذ كروا حالتكم أو قستكم أو أمركم وقد جاء بعض ذلك مصححا به قال الله  
تعالى واذا كروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء وقال التفتازاني واذا نصب باضمار اذ كروا بقرينة  
المقام حيث لم يذكر له عامل ولم يناسب شيء سوى ذلك مع كثرة استعماله معه فان قيل هو  
من الظروف فكيف يقع مفعولا به قلنا يجوز وا كونه اسما مجرورا باضافة الطرف اليه  
مثل يومئذ وبعد اذ نجانا الله ونحو ذلك ومنصوبا بكونه مفعولا به مثل اذ كروا أمرنا بأكبر  
ولم يجوز وارفعه على الفاعلية لبعدها عن الظرفية التي تلزمه في الغالب ومنهم من يأنى  
المفعولية أيضا اذ لا يوجد في الكلام فيحتمل مثل هذا على اذ كروا الحاد في يوم كذا ثم الاحسن  
ان يجعل هذا الأمر عطف على محذوف قبله أي أشكر النعمة في خلق الارض والسماء  
واذ كروا الماعلى تقديرا لتصا به بقا الوافه وظرف والجملة بما فيها عطف على ما قبلها عطف  
القصة على القصة (قوله والرابع ان يكون مضافا اليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو  
يومئذ) في الشرح عن ابن مالك ان هذه الاضافة من اضافة المؤ كذا الى التأ كيد اه وفي  
شرح الرضى واما نحو يومئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى المضاف في المعنى الى  
جملة محذوفة مبذولة منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا  
ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف قوله تعالى  
بعد اذ أنتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما يوم الوقت المعلوم فذكر أبو علي في الحجة ان  
الوقت بمعنى الوعد ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان قوله اليوم اما وضح النهار واما برهة  
من الزمان ولو قلت أرى برهة من الزمان أو يوم الزمان لم يكن ذلك باسهل هذا كلام أبي علي  
قال الرضى والذي يبدو لي ان هذه الظروف التي كانها في الظاهر مضافة الى اذ ليست مضافة  
اليه بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن  
ان يبدل منها تنوين لاحق به هذه الظروف كما أبدت في كل وبعض واذا لان كلا واخواتها  
لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة  
الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى  
فلو قلت كنا حينئذ اذ قصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينئذ منه لم يكن ظاهرا في  
ذلك المعنى بل ظاهره ان التنوين فيه للتذكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يومنا وحيننا  
وساعة غيرهما من تنوين التمكن والتذكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف  
اليها في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل نظرا لالزام للاضافة الى الجمل خفيها  
في اللفظ صالحا لجميع أنواع الازمنة متعودا بحذف الجمل المضاف اليها ومع ابدال التنوين  
منها كقوله وأنت اذ صحح نحيي به بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض فيكون  
التنوين كأنه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى  
مطلق على ما أطلق عليه فكانه هو والزم اذ الكسر لا لتقاء الساكنين (قوله وفي نحو اذ  
انتبذت طرف المضاف الى مفعول محذوف) هكذا رأينا في نسخ معتددة واللام في المفعول

فكثيركم ليست مفعولا به كما ادعاه المخالفون وانما هي ظرف لمفعول محذوف أي واذا كروا نعمة الله عليكم اذ كنتم قليلا  
بأنها في نحو واذا كرت في الكتاب مريم اذ انتبذت طرف المضاف الى مفعول محذوف أي واذا كرت مريم  
والظرف يتعلق بالقصة والحديث والشان ونحوها كما أسلفناه وسيجيء في الكلام على اذ في المتن ان شاء الله تعالى واعلم انه

ثبت في عبارته من نسخ هذا الكتاب كلمة الى من قوله ظرف لمضاف الى مفعول محذوف ولو حذفته هذه الكلمة وثبت  
لمضاف مفعول محذوف لكان حسنا فان القصة المقدره هي لفظ مضاف الى مريم وهو مفعول محذوف وما ثبت في النسخ  
يمكن تصحيحه بان يكون قوله محذوف صفة لمضاف والمراد بالمفعول ما هو مفعول به الحذف وهو لفظ مريم لكن لو عرف  
فقبل الى المفعول لكان أحسن ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في واذ كروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فيحمل  
المحل الذي لم يصرح فيه بالمفعول ١٧٤ على ما صرح به لتجري المحال على سنن واحد وفيه بحث في من الغريب ان

الزخمشري قال في قراءة  
بعض من من الله على  
المؤمنين اذ بعث انه يجوز  
ان يكون التقدير منه  
اذ بعث ويجوز كون اذ  
في محل رفع كاذاني قولك  
اخطب ما يكون الامير  
اذا كان قائما أي ان من الله  
على المؤمنين وقت بعثه اهـ  
كلامه وهو نقل بالمعنى  
وغالب اللفظ وهزة ان  
من قوله انه يجوز مفتوحة  
ليس الا فان هذا اللفظ  
لم يقع بعينه في كلام  
الزخمشري حتى يحكى  
وانما قال وقرئ ان من الله  
على المؤمنين اذ بعث فيهم  
رسولا وفيه وجهان ان يراد  
ان من الله على المؤمنين  
منه أو بعثه اذ بعث فيهم  
فحذف لقيام الدلالة أو  
تكون اذ في محل الرفع  
كاذاني قولك اخطب  
ما يكون الامير اذا كان  
قائما بمعنى ان من الله على  
المؤمنين وقت بعثه هذه  
عبارة بغير وفيها وعلى  
الثاني فلا حذف وانما

للعهد والمعهود المفعول الموجود في الآية أعني مريم وفي الشرح والذي ثبت في النسخ التي  
رأيتها وفي نحو اذ انتبذت ظرف لمضاف الى مفعول محذوف ولو حذفته الى وقيل ظرف  
لمضاف مفعول لكان حسنا فان القصة المقدره هي لفظ مضاف الى مريم وهو محذوف وما  
ثبت في النسخ يمكن تصحيحه بان محذوف صفة لمضاف والمراد باللفظ ما هو مفعول به  
الحذف وهو لفظ مريم لكن لو عرف وقيل الى المفعول لكان حسنا اهـ (قوله ومن الغريب ان  
الزخمشري قال في قراءة بعضهم لمن من الله) عبارة الزخمشري في الكشف وقرئ ان من الله  
على المؤمنين اذ بعث فيهم وفيه وجهان ان يراد ان من الله على المؤمنين منه أو بعثه اذ بعث  
فيهم - فحذف لقيام الدلالة أو يكون اذ في محل الرفع كاذاني قولك اخطب ما يكون الامير  
اذا كان قائما أي من من الله على المؤمنين وقت بعثه اهـ قال التفتازاني مبنى الوجهين على  
ان كلام من اذ اذا كما يستعمل ظرفا يستعمل اسما فعلى الظرفية ههنا المبتدأ المحذوف أي منه  
أو بعثه والظرف متعلق به ومن من الله خبره والدال على المحذوف هو الخبر ان قدر منه  
والظرف ان قدر بعثه وكذا في المثال يكون الخبر محذوف والظرف دال عليه أي اخطب  
أكون الامير وأوقاته حاصل اذ اوجد قائما وعلى الاسمية لا حذف لان اذ مرفوع على  
الابتداء ومن من الله خبره أي من من الله وقت بعثه على طريقة نهاره صائم واذا مرفوع  
على الخبرية أي اخطب أوقات الامير وقت كونه قائما وما ذكر من لزوم حذف الخبر انما هو  
على تقدير ظرفية اذ انتهى وبيان انه على طريقة نهاره صائم ان من من الله خبر عن الوقت  
وهو في الحقيقة خبر عما أضيف النهار اليه وهو بعثه كما ان صائم خبر عن النهار وهو في  
الحقيقة خبر عما أضيف النهار اليه (قوله ولا تعلم بذلك قائلا) برد عليه انه لا يلزم من عدم العلم  
بقائل قول عدم قائله ولا من عدم قائله فيما مضى عدم صحته على ان في شرح اللب وضوء  
المصباح ما يقتضي ان لذلك قائلا وهو واذا الا يلزم ان الظرفية نص على ذلك سيبويه في  
الكتاب وأجازاذا يقوم زيد اذا يقعد عمر وبمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمر وواقع اذا ههنا  
مبتدأ وخبر اهـ لكن في نسبة هذه المقالة الى سيبويه نظر فان ابن جنى وهو امام مطالع نقل  
ذلك في شرح الجاسة عن المبرد ولم ينسبه اليه غيره وأيضا الرضى امام مطالع لم ينسبها لسيبويه  
بل قال وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمر وأي وقت  
قيام زيد وقت قعود عمر وواتالم اعثر على شاهد على ذلك من كلام العرب اهـ نعم سيد كر  
المصنف في بحث اذاني الرابع من الامور التي ترد قول الاكثر ان العامل في اذ انما في جوابها  
من قبل أو شبهه ان أبا الحسن ومن تابعه يقولون بتصريف اذ او وقوعها مبتدأ واذ كر ذلك

الحذف على الاول وهو جعل اذ ظرفية فحذف المبتدأ وهو منه أو بعثه والظرف متعلق به ومن من الله  
خبره والدال على المحذوف هو الخبر ان قدر منه والظرف ان قدر بعثه واعترض المصنف الوجه الثاني بقوله في حقه  
التوجيه ان اذ مبتدأ ولا تعلم بذلك قائلا وأقول اذا كان الجمهور يجوزون خروجها عن الظرفية عند اضافتها وغيرهم عند  
الايان مامفعولا به أو بدلا منه صدق حينئذ انها ظرف متصرف فلا يمتنع جعلها مبتدأ ولا يحتاج فيه الى سماع خاص من  
العرب في تخم تنظيره بالمثال وهو قولك اخطب ما يكون الامير اذا كان قائما غير مناسب لان الكلام في اذ انما اذا

وكان حقه **ب** بالنصب على انه خبر كان نحو ما كان حجتهم الا ان قالوا واسم كان هو قوله **ب** وان يقول اذ كان لانهم يقدرون في  
 هذا المثال ونحوه اذ تارة واذا اخرى بحسب المعنى المراد **ب** ولكنه عدل عن ذلك ليفيد ان كلام من اذ واذا يستعمل اسماء غير  
 ظرف **ب** ثم ظاهره ان المثال يتكلم به كذا **ب** على الصورة التي تلفظ بها وهي أخطب ما يكون الامير اذا كان قائما  
**ب** والمشهور ان حذف الخبر في ذلك واجب **ب** قائما يقال أخطب ما يكون الامير قائما ويظهر لي ان في كلام الخشري  
 اشارة الى ان العرب لا تنطق به هكذا وذلك لانه قال في قولك ولم يقل في قولهم فأشار الى ان هذا هو التقدير الذي ينطق به  
 عند ارادة التمسك برأي في قولك عند القصد الى ابراز ما يقدر في هذا المثال وقد يشعر قول المصنف والمشهور بان تم قولاً غير  
 مشهور بان حذف هذا الخبر جائز لا واجب والظاهر ان وجوب الحذف في مثله عار عن الخلاف اللهم الا ان يكون مراده  
 بالمشهور ما اشتهر من استعمال العرب وعرف من كلامهم لا المشهور الذي ١٧٥ يشير به المصنفون الى وجود

قول آخر غير مشهور  
 وهو كذلك المشهور ان  
 اذ المقدر في المثال في  
 موضع نصب ولكن جوز  
 عبد القاهر **ب** الجرجاني  
**ب** كونها في موضع رفع  
 تمسك بقول بعضهم **ب**  
 اي بعض العرب **ب** اخطب  
 ما يكون الامير يوم الجمعة  
 بالرفع **ب** فتكون اذا  
 الواقعة في موضعه كذلك  
 وهو ما يقوى ان المصنف  
 اراد بالمشهور اولا ما اراد  
 به ثانيا من الاشارة الى  
 الخلاف فخره **ب** فقياس  
 الخشري اذ على اذا  
 والمبتدأ على الخبر **ب**  
 وهذا تشنيع ولعل  
 الخشري لم يستند الى  
 هذا القياس وانما يخبرني  
 على ما ذكرناه قبل

أبو البقاء بضاعند قوله تعالى فاذا انقرب في الناقور (قوله وكان حقه ان يقول اذ كان) في الشرح  
 عدل عن ذلك ليفيد ان كلام من اذ واذا كما يستعمل ظرفا يستعمل اسماء غير ظرف اه واقول  
 يفهم من قول المصنف بعد هذا فقياس الخشري اذ على اذا انه انما عدل للقياس على اذا (قوله  
 ثم ظاهره ان المثال يتكلم به كذا) يعني ان كلام الخشري ظاهر في ان أخطب ما يكون  
 الامير اذا كان قائما يتكلم به وان كان يحتمل احتمالا مرجوحا انه لا يتكلم به بان يكون  
 مراده في قولك عند القصد الى ابراز ما يقدر في هذا المثال وفي الشرح ويظهر لي ان في كلام  
 الخشري اشارة الى ان العرب لا تنطق به هكذا وذلك لانه قال في قولك ولم يقل في قولهم  
 واقول انما قال في قولك لانه لو قال في قولهم لم ان يكون العرب تتكلموا بهذا المثال بخصوصه  
 وذلك غير معلوم ولا يلزم من عدم تكلم العرب به بخصوصه عدم تكلمهم بتظيره فليس في  
 عدول الخشري عن قولهم الى قولك دلالة على ان العرب لا تنطق به هكذا (قوله والمشهور  
 ان حذف الخبر في ذلك واجب) أي والذي اشتهر بين النحاة من استعمال العرب في كلامهم  
 هو وجوب حذف الخبر اذا كان المبتدأ الفعل تفضيل مضافا الى مصدره وبعده حال لانصح  
 ان تكون خبرا عن ذلك المبتدأ وانت خبير بان فيما نقلناه آفعا عن التفاضل في جوابا عن هذا  
 الاعتراض وهو قوله وما ذكر من لزوم حذف الخبر انما هو على تقدير ظرفية اذا (قوله ولكن  
 جوز عبد القاهر كونها) أي كون اذا المقدر في هذا المثال في موضع رفع بناء على تقدير زمان  
 مضاف الى ما يكون بخلاف نحو كثر شربي ونحو ضربي زيد او ذلك لكثرة وقوع المصدرية  
 زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الفعل نحو وماليل المطى بنائم فيكون التقدير أخطب  
 اوقات ما يكون الامير وقت كونه قائما يجمع على الوقت أخطب كما في نهاره صائم ولا يجوز على  
 هذا التقدير ان تكون اذ ظرفا لخبر محذوف لاسيما في فصل خروج اذا عن الظرفية  
 (قوله وقد يحتاج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذا الاغلال في أعناقهم) في الشرح فيه

بوالوجه الثاني **ب** من أوجه اذ **ب** ان تكون اسماء للزمان المستقبل نحو يومئذ تحدث أخبارها فان تحدثتها  
 بأخبارها هو عند النفخة الثانية حين تزلزل وتلفظ أمواتها أحياء وقد جعل يومئذ ظرفا لذلك التحديث الواقع في الزمان  
 المستقبل فيلزم كون الظرف مستقبلا وقد تقدم ان الاضافة في نحو يومئذ من اضافة المؤكد الى تأكيد كده أو هي  
 بيانية فلزم المطلوب **ب** والجمهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الآية من باب ونفخ في الصور أعني من تنزيل المستقبل  
 الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع **ب** فنزل التحديث المستقبل منزلة الماضي فن هذه الحثية ساغ جعل اذ ظرفا له **ب** وقد يحتاج  
 لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذا الاغلال في أعناقهم فان يعلمون مستقبلا فمعنى لدخول حرف التنفيس عليه  
 وقد عمل في اذ فيلزم ان تكون بمنزلة اذ **ب** وفيه نظر اذا لما منع من أن يتأول هذا بما تأول به الجمهور يومئذ تحدث أخبارها  
 فيقال هذا من باب ونفخ في الصور أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وحرف التنفيس ليس بصاعد عن  
 ذلك **ب** الوجه الثالث **ب** من أوجه اذ **ب** ان تكون للتعليل نحو وان ينفعكم اليوم اذ ظلمت انكم في العذاب مشتمكون



أولاً ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لاجل ظلمكم في الدنيا، وإنكم مشتركون في محل رفع على أنه فاعل ينفع والتقدير كما قال ولن ينفعكم اشتراككم في العذاب أي كما كان هموم البليوي يطيب القلب في الدنيا ومنه قول الخنساء ترقى أخواها صخرًا ولولا كثرة الباقيين حولي \* على إخوانهم لقتلت نفسي ولا يكون مثل أخي ولكن \* أسلى القلب عنه بالناسي أما هؤلاء المشركون في العذاب فلا ينفعهم اشتراكهم ولا يروحهم لعظم ما هم فيه واليوم واذكراها متعلق بالفعل وهو هل \* إذ يهذه \* التي للتعليل بحرف بمنزلة لام العلة أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فإنه إذا قيل ضربته إذاساء وأريد الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب \* من جهة أن تعليق الحكم بوصف مشعر بعلمة الوصف لذلك الحكم ١٧٦ هذان الاحتمالان \* قولان \* ذهب إلى كل منهما بعض النحاة وانظر

القول الثاني فإنه يأنز عليه أن تكون إذا للتعليل في نحو قولك سأضرب زيداً إذاساء ولا قائل به وهو أن يرفع السؤال \* الذي سيورده قريباً على القول الأول \* وهو جعل إذ حرف علة وإنما على القول الثاني وهو جعلها ظرفاً والتعليل مستفاد من قوة الكلام فلا يرفع ذلك السؤال \* فإنه لو قيل إن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب لم يكن التعليل مستفاداً لاختلاف زمني الفعلين \* النفع المنفي والظلم فإن زمن الأول زمن الآخرة وزمن الثاني زمن الدنيا \* ويبقى إشكال الآية \* وهو المراد بالسؤال المذكور أولاً

نظر إذا لم يمنع من أن يتأول هذا بما تأول به الجمهور يومئذ تحدث أخبارها فيقال إنه من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع بمنزلة ما وقع وحرف التنفيس ليس بصادق ذلك أه وأقول لاجل هذا قال المصنف وقد يحتج من غير حزم وسنقل عن الرضي عند قوله وما جأوه على التعليل ما إذا عطفته إلى هنا فمك في كون التنفيس ليس بصادق عن تنزيل المستقبل بمنزلة الماضي وينبغي أن يعلم أن تنزيل المستقبل بمنزلة الماضي خلاف الأصل وإن الآية إذا أولت على ذلك يلزم مخالفة الأصل في موضعين أحدهما إذا الإغلال في أعناقهم وهو مستقبل معنى وثانيهما فسوف يعلمون وهو مستقبل لفظاً ومعنى ويلزم في هذا ما ذكره المصنف في حرف الراء في الكلام على رب العالمين وقال إنه تكاف وهو أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجاوز به عن مستقبل ومن هنا يتبين أن المانع عند المصنف من تنزيل المستقبل بمنزلة الماضي في هذه الآية هو التكاف (قوله ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب) فإن ومعهم ولاها في محل رفع على الفاعلية بمعنى ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب كما ينفع الواقعين في أمر صعب اشتراكهم في تحمل انتقاله (قوله وانما يرتفع السؤال على القول الأول) اللام في السؤال للعهد والمعهود وهو السؤال المفهوم من قوله فإنه لو قيل إن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم إلى آخره وتقرر بذلك السؤال أن ادلو كانت ظرفاً والتعليل مستفاد من قوة الكلام لكان التعليل مستفاداً إذا ذكر ظرفاً بعناها في موضعها لكانه غير مستفاد وفي الشرح يعني بالسؤال ما أورده في المتن بعد هذا من الإشكال وهو أن إذا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين أه وأقول فيه نظر أما أولاً فلان تعبيره أولاً بالسؤال وثانياً بإشكال الآية يشعر بغيرتهما وأما ثانياً فإنه لا معنى حينئذ لقوله فإنه لو قيل إن ينفعكم إلى آخره ولا ترتبه على ما قبله بالفاء وأما ثالثاً فلان قوله ويبقى إشكال الآية يشعر بتمام ما سبق والشروع في خلافه وإن ما سبق لا يخص الآية بل بعها وغيرها (قوله لاختلاف زمني الفعلين) يجوز أن يريد الفعلين اللغويين وهما النفع والظلم وأن يريد الاصطلاحيين وهما ينفع وظلم بما قاله عرف الجواب عن أفادة ضربته إذاساء للتعليل وهو أن زمن الضرب والإساءة واحد (قوله لأن معمول خبر الحرف الخمسة لا يتقدم عليها) يريد بالحرف الخمسة أن المكسورة الهمزة

وهو أن إذا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين \* وهما زمان الآخرة

وكان  
 وزمان الدنيا كما عرفت ولا يبدل مع الاختلاف \* ولا تكون ظرفاً لينفع \* لا بطريق الاستقلال ولا بطريق التبعية \* لأنه \* أي لأن الفعل \* لا يعمل في ظرفين \* زمانين مثلاً كالذي نحن فيه بطريق الاستقلال بحيث لا يكون الثاني تابعاً للاول \* ولا \* يكون ظرفاً مشتركاً كون لأن معمول خبر الحرف الخمسة \* وهي أن وكان ولكن وليت ولعل \* لا يتقدم عليها \* أي على تلك الحرف وكان الاولى بالمصنف أن لو قال الحرف الستة لتدخل ان المفتوحة التي فيها الكلام اذ هي التي في الآية فيستقيم التعليل ظاهر أو تقريره أن يقال ثبت أن معمول كل من الحرف الستة المشبهة بالفعل لا يتقدم على ذلك الحرف وإن المفتوحة منها فوجعت في الآية نظر فالاشتراك كون للزم تقديم معمول ما هو من تلك الحرف الستة عليه

وهو باطل وأمامع الاقتصار على الخمسة فيرد عليه ان المفتوحة ليست منها والكلام انما هو في المفتوحة فيقال في الاعتذار عن عدم عدها مع الخمسة انها تركت كما فعل سيبويه ومتابعوه لانها فرغ عن المكسورة ولم يكن بالمصنف في هذا المقام داع الى ارتكاب مثل هذا حتى يعتذروا عنه **ب** ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول **ب** وبيان ذلك ان ان المفتوحة موصول حرفي لتأولها مع صلتها بصدر وصالها معمولها الاسم والخبر وقد فرض ان اذا المتقدمة على ان طرف خبرها الذي هو مشترك كون فلزم تقديم معمول بعض الصلة على الموصول وهو محذور قلت ويجه على المصنف ان يقال كان الصواب أحد الامرين اما ان يسقط العلة الثانية ويقال الاحرف الستة كما مروا اما ان يسقط العلة الاولى وينتبت الثانية واما الجمع بينهما فمشكل وذلك لان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها الصدر والعلة في ذلك بالنسبة الى المفتوحة ما تقدم من كونها موصولا لاهذه العلة فانها ١٧٧ مساوية الصدرية بدليل أعجبي

انك محسن وكرهت انك مسي اذا تقرر ذلك فقول ان أراد خصوص الخمسة فقط فلا معنى لذكرها في هذا المقام وان أراد الخمسة مع ما يتفرع عن بعضها لتدخل المفتوحة فلا معنى للجمع بين الامرين المذكورين اذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة الى المفتوحة أمرين كونها من الحروف المشبهة بالفعل وكونها موصولا حرفيا اذ العلة هي الثانية لا الاولى فتأمل **ب** ولان اشتراكهم في الاخرة لا في زمن ظلمهم **ب** الواقع في الدنيا فلا يصح تعلق اذ ظلمهم بغير كون **ب** واما جالوه على التعليل **ب** قوله تعالى **ب** واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك

وكان وليت ولكن ولعل والمعنى ان معمول خبر هذه الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها فلا يتقدم معمول خبر ان المفتوحة الهزمة لانها فرغ عن أخذها وهو ان المكسورة الهزمة والا كان الفرع أقوى من أصله فيما هو فرغ فيه (قوله ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول) لان تقديم معمول الصلة على الموصول كتقديم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه وهذه العلة بالنظر الى نفس ان والتي قبلها بالنظر الى انها فرغ عما لا يتقدم عليه معمول ما في حيزه وفي الشرح يتجه على المصنف أحد الامرين اما ان يسقط العلة الثانية ويقال الاحرف الستة أو يسقط العلة الاولى وذلك لان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها صدر الكلام والعلة في ذلك بالنسبة الى المفتوحة كونها موصولا لاهذه العلة فانها مساوية الصدرية بدليل أعجبي انك محسن وكرهت انك مسي **ب** فتقول ان أراد خصوص الخمسة فلا معنى لذكرها في هذا المقام وان أراد الخمسة مع ما يتفرع عن بعضها لتدخل المفتوحة فلا معنى للجمع بين الامرين المذكورين اذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة الى المفتوحة أمرين كونها من الاحرف المشبهة بالفعل وكونها موصولا حرفيا بل العلة هي الثانية فقط انتهى وأقول فيه نظرم من وجوه الاول ان قوله ان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها صدر الكلام ممنوع لم لان تكون العلة في ذلك انها من العوامل التي لا قوة لها على تقديم خبرها وتقدم معمول الخبر كتقديم الخبر الثاني انما يختار انه أراد خصوص الخمسة قوله بالرفيع لا معنى لذكرها في هذا المقام قلنا بل له معنى وهو اعطاء مثل حكمها في فرعها كما بيناه انما الثالث ان قوله اذ ليست العلة في الحكم بالنسبة الى المفتوحة أمرين كونها من الاحرف المشبهة وكونها موصولا حرفيا بل العلة هي الثانية فقط ممنوع لم لا يجوز أن تكون العلة الامرين كما بينا وما المانع من أن يكون في كلمة جهنم مقتضيتان لاجراء حكم من الاحكام عليها (قوله **ب** واما جالوه على التعليل واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم واذ اعترفتهم وما يعبدون الا الله فأو والى الكهف) لم يحتمل الرضى هاتين

٢٣ في ل قديم **ب** فان اعترفوا اذ سيقولون اشكل لا قترانه بالفاء المانعة من عمل ما بعده فاما قبلها وقال الرخصي العامل في اذ محذوف لدلالة الكلام عليه تقديره واذ لم يهتدوا به ظهر عن ادهم وقوله فسيقولون هذا افك قديم مسبب عنه وقال ابن الحاجب يجوز ان تكون اذ منضممة معنى الشرط لدلالة الفاء بعد هاء فتكون بمعنى اذا وحسن التعمير بالدلالة التي تحقق ذلك لكونها الماضي واما جالوه على التعليل أيضا قوله تعالى **ب** واذ اعترفتهم وما يعبدون **ب** والمعنى واذ اعترفتهم واذ اعترفتهم معبودهم **ب** الا الله **ب** استثناء متصل لانهم كانوا يقرون بالخالق ويشركون معه غيره كاهل مكة أو منقطع أي واذ اعترفتهم الكفار والاصنام التي تعبدونها من دون الله أو هو كلام معتزض اخبار من الله تعالى عن القتيبة انهم لم يعبدوا غير الله **ب** فأو والى الكهف **ب** ويرد على هذا ما مروا في ما ذكره ابن الحاجب من تضمن اذ معنى الشرط على نحو ما تقدم قال الرضى ويجوز ان يكون هذا من باب الجزف هجر أي مما أضمر فيه اما واما جالوه على التعليل قوله

فوقاصحو اقداعاد الله نعمتهم \* اذهم قرش واذما مثلهم بشرهم قرش هم ولد النضر بن كنانة وقيل بنو فهر بن مالك ابن كنانة والاصح الذي عليه الجمهور انهم هو ابداً لقرشهم أي لتكسبهم يقال قرش بنفخ الرابقرش بكسر الراء وكونوا أصحاب كسب وقيل قرش بن صغير قرش وهو حوت سميت به القبيلة أو أبوهم لقوتهم وقيل غير ذلك والرواية في مثلهم فنج اللام وسيأتي الكلام عليه في ما بالبشر الانسان ١٧٨ ذكر أو أثنى واحداً أو غيره وقد يجمع فيقال أباشار بنو وقول الاعشى ان محلا وان مرتحلا \*

وان في السفر اذ مضوا مهلاً  
السفر جماعة المسافرين  
وسافر وسفر كصاحب  
وصحب وراكب وركب  
والسافر هو الذي خرج  
للسفر والمهل بنفخ الهاء  
التؤدة وعدم الجملة أي  
ان لنا حولاً في الدنيا وان  
لنا ارتحالاً عنها فيجعل  
كلا من المحل والمرتحل  
مصدراً ميمياً أي وان في  
الجماعة الذين ماتوا قبلنا  
امهالنا لانهم مضوا  
قبلنا وبقينا بعدهم  
فتصفق الامهال اذ لم يعض  
مهمم بنو وانما يصح ذلك كله  
على القول بان اذ التعليلية  
حرف كما قدمنا والجمهور  
لا يثبتون هذا القسم  
وعدم الصحة في تينك  
اليتين آية الاحقاق وآية  
الكهف قد يظهر للتنافي  
بين الماضي والاستقبال  
واما في البيتين فتكون  
التعليلية فيهما ليست بنظر  
محل نظر بنو وقال أبو الفتح  
ابن جنى بنو راجعت أبا علي  
الفارسي بنو ارافي قوله

اليتين على التعليل بل قال واما قوله تعالى واذلم يهدوا به فسيقولون وقوله واذاعترا تموهم وما يعبدون الا الله فأو واقوله فاذا لم تفعلوا واتاب الله عليكم فاقبوا الصلاة فلا جراء الطرف مجرى كلمة الشرط كما ذكره سيبويه في نحو زيد حين لقيته فاناً كرمه وهو في اذا مطر د ويجوز أن يكون من باب والر بنو فاجر أي مما أضمر فيه اما وانما جازا اعمال المستقبل الذي هو سيقولون وأو واقبوا في الظروف الماضية التي هي اذلم يهدوا واذاعترا تموهم واذلم تفعلوا وان كان وقوع المستقبل في الزمن الماضي محالاً لما ذكرنا في اما زيد فنطلق من ان الغرض المعنوي هو قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلية وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة انتهى واعلم ان ما في قوله تعالى وما يعبدون الا الله يجوز ان يكون موصولاً اسمياً في محل نصب بالعطف على الضمير المنصوب في اذاعترا تموهم والخطاب من بعضهم لبعض والاستثناء متصل لانهم كانوا يعبدون الله ويعبدون الاصنام وأن يكون موصولاً حرفياً والتقدير واذاعترا تموهم وعبادتهم الاعداء الله وأن تكون نافية وتكون الجملة للاخبار من الله تعالى عن القية بتوحيدهم معترضة بين اذ وجوابها لتحقق اعتبارهم (قوله فاصحو اقداعاد الله نعمتهم الخ) هذا البيت للفردق من قصيدة في مدح عمر بن عبد العزيز حين ولي المدينة ونعمتهم هي الملك وقرش هم ولد النضر بن كنانة وقيل بنو فهر بن مالك بن كنانة وسموا بذلك لقرشهم أي لتكسبهم وقيل غير ذلك (قوله ان محلا الخ) السفر يسكون الفاء جمع سافر كصحب وصاحب عند الاخفش واسم مفرد موضوع لغنى الجمع عند سيبويه والخلاف في كل ما يجيء من تركيب لفظ يقع على المفرد ككسب وركب في ركب وأما ما لا يجيء كالغرم والرهط فلا خلاف لانه اسم مفرد موضوع لغنى الجمع والسافر الذي خرج للسفر والمهل بنفخ الهاء والتؤدة وعدم الجملة (قوله وانما يصح ذلك كله على القول بان التعليلية حرف) في الشرح عدم الصحة في آية الاحقاق واذلم يهدوا به فسيقولون وآية الكهف واذاعترا تموهم قد يظهر للتنافي بين الماضي والاستقبال واما في البيتين فتكون التعليلية فيهما ليست بنظر في محل نظر انتهى وأقول لو كانت اذ في البيت الاول ظرفاً لكانت ظرفاً لا عادداً لا معنى لظرفيتها لاصحوا ولو كانت ظرفاً لا عادداً لقتضى ذلك انهم قبل عود النعمة لم يكونوا قرشاً وهو خلاف الواقع وانهم قبل عودها مثلهم بشر وهو خلاف المراد من مدحهم بعد الممانلة مطلقاً ولو كانت اذ في البيت الثاني ظرفية لكانت ظرفاً للمهل لا اذلا معنى لظرفيتها للسفر على ما لا يخفى فلو كانت ظرفاً لم لا يلزم تقدم معمول المصدر عاينه وهو ممتنع ولو كان معمول ظرفاً كما هو المشهور وفي لزوم كون اذ ظرفاً للمهل من نفي كونها ظرفاً للسفر نظر لجواز أن يكون ظرفاً بدلاً من الجار والمجرور أعني في السفر فليأمل (قوله وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم) يعني عندكم لان ثبوت ظلمهم عندهم في يوم

القيامه

تعالى ولن ينفعكم اليوم الاية مستشكلاً ابدال اذ من اليوم فآخر ما تحصل منه ان الدنيا والاخرة متصلتان وانها في حكم الله تعالى سواء فكان اليوم ماض أو كان اذ مستقبلاً اهـ فاما كون اليوم المستقبل في حكم الماضي فظاهر لانه من تنزيل المستقبل المحقق الوقوع منزلة ما قد وقع تنبيهاً على تحقق الوقوع واما كون الماضي الذي وقع وانفصل ينزل منزلة المستقبل المنتظر ففيه نظر بنو وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم يعني عندكم وثبوت ظلمهم عندهم يكون

يوم القيامة فكانه قيل وان ينفعكم اليوم اذ صبح ظلمكم عندكم فهو بديل ولا اشكال لان ادلاله تشبها على هذا التقدير فلم  
 يختلف الزمان وقيل التقدير بعد اذ ظلمتم وبعده اذ انبأوا عليهم ما ايضا فاذ بديل من اليوم كما ذكرناه كان البديل متأتا على  
 ما ذهب اليه أبو علي الفارسي ولما كان هنا مظنة سؤال تقديره ان يقال قد سلف ان بعد المضافة الى اذ في نحوور بنا لا تزغ  
 فلو بنا بعد اذ هديتنا م زمان لا يصلح للاستغناء عنه فلا يحذف وهنالك التقدير الماضي قد حذف وهو منافي للكلام السابق  
 اجاب عنه المصنف بقوله وهو ليس هذا التقدير مخالفا لما قدمناه في بعد اذ هديتنا لان المدعى هنالك انها لا يستغنى عن معناها  
 كما يجوز الاستغناء عن يوم في يوم مثلا لانها لا تحذف لدليل وهو انما نقل استغنى عن معناها حتى ينافي الكلام المتقدم وانما قلنا  
 بانها امر اذ مقصود معناها الكنه اذ حذفت لدليل وهو اذ لم تقدر اذ تعليلا فيجوز ان تكون ان وصلته تعليلا على حذف لام  
 العلة وهو الفاعل ضمير مستتر راجع الى قولهم باليت بيني وبينك بعد المشرقين أي وان ينفعكم اليوم هو أي هذا  
 القول أو وان ينفعكم هذا التني أو هذا الاعتذار لانكم في العذاب مشتركون أي لا شراكم في سببه وهو الكفر أو  
 راجع الى القرين المذكور في قولهم فبئس القرين ويشهد له ما في أي لهذين الاحتمالين وهما كون الفاعل ضميرا  
 راجعا الى قولهم باليت بيني وبينك بعد المشرقين وكونه ضميرا راجعا الى القرين مع كون ان وصلتها

تعليلها بقراءة بعضهم  
 انكم بالسكر على  
 الاستئناف فانه جواب  
 لسؤال عن العلة مقدر  
 كانه قيل لم لا ينفعنا ذلك  
 فقبيل انكم في العذاب  
 مشتركون وهو الراجح  
 من اوجه اذ وان تكون  
 للفجأة نص على ذلك  
 سيديويه وهي الواقعة  
 بعد بينا وبيننا وقد تجيء  
 بعدها اذا الفجائية  
 كقوله  
 استقدروا الله خيرا وارضوا به  
 فيمنه العسر اذ اذارت مياسير  
 وبيننا المرء في الاحياء مقبسط

القيامة فلم يختلف الزمان وليس المعنى اذ ثبت ظلمكم في نفس الامر لان ثبوت ظلمهم في نفس  
 الامر وقت وقوعه منهم وهو قبل يوم القيامة فيختلف الزمان (قوله) وعلمهم ما ايضا فاذ بديل من  
 اليوم) يعني ان ادعى هذين القولين بديل من اليوم كما انها بديل منه على قول أبي علي (قوله)  
 وليس هذا التقدير مخالفا لما قدمناه في بعد اذ هديتنا) هذا الاشارة الى جواب سؤال يقع ههنا  
 وهو ان كون التقدير بعد اذ ظلمتم يقتضي جواز حذف بعد والاستغناء عنها باذ وهو منافي لما  
 تقدم في الرابع من وجوه اذ ان بعد من الظروف التي تضاف الى اذ ولا يستغنى عنها (قوله) واذا  
 لم تقدر اذ تعليلا فيجوز ان تكون ان وصلتها تعليلا والفاعل مستتر) يعني واذا ظلمتم بديل من  
 اليوم لانهم في حكم الله سواء اولان المراد بالظلم ثبوتهم عندهم اولان التقدير بعد اذ ظلمتم (قوله)  
 وهي الواقعة بعد بينا وبيننا) قال الرضي أصل بين أن تكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير  
 جلست بينكما مكان فراقكما وتقدير قلت بين خروجك ودخولك زمان فراق خروجك ودخولك  
 فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وهو ملازم للاضافة الى المفرد بني لما قصد اضافته  
 الى الجملة لان الاضافة اليها كالاضافة لان الاضافة في المعنى ليست اليها بل الى المصدر الذي  
 تضمنته وزادوا عليه ما الكافة لان التي تكف المقتضى عن الاقتضاء واشبعوا الفضة فتولدت  
 الالف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه كانه وقف عليه والالف قد توثق بها  
 للوقف كما في انا والظنوننا اه (قوله) استقدروا الله خيرا (الخ) استقدروا الخير اطاب تقديره

اذا هو الرمس تعفوه الاعاصير فوقت اذ بعد بيننا في البيت الاول واذا بعد في البيت الثاني وقد لا يوجد في بعض  
 النسخ الا البيت الاول لانه المثال المطابق لما هو بصدده وكان الاصحح لا يستفصح الا ترك اذ واذا في جواب بينا وبيننا  
 اكثره محجى ع جواب ما بدونه ما قال الرضي والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول  
 أمير المؤمنين رضي الله عنه وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقبلها في حياته اذ عقدها الاخر بعد وفاته قال ولما قصد  
 الى اضافة بين اللازم اضافته الى المفرد الى الجملة والاضافة الى الجملة كالاضافة زادوا عليه ما لكافة لان التي تكف المقتضى  
 عن الاقتضاء واشبعوا الفضة فتولدت الالف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف  
 قد توثق به للوقف كما في انا والظنوننا وأصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما أي مكان فراقكما وتقدير  
 قلت بين خروجك ودخولك أي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه فبين كما بين مستعمل  
 في الزمان والمكان وانما اذ كف بما والالف وأضيف الى الجمل فلا يكون للزمان مضاف لما تقرر من انه لا يضاف الى  
 الجمل من المكان الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات  
 زبد قاتم أي بين اوقات قيام زيد اه كلامه وحكي الحريري في درة الغواص ان عبيد الجرحى عاش ثمانمائة سنة وأدركه

الاسلام فاسلم ودخل على معاوية بالشام وهو خليفته فقال له حدثني بأعجب ما رأيت فقال حررت ذات يوم بقوم يدعون  
 ميتهم فلما انتهيت اليهم اغرورقت عيناى بالدموع فتمثلت بقول الشاعر يا قلب انك من أسماء مغرور \* فاذا كروهل  
 ينفعك اليوم تكبير قد بحت بالحلب ما تخفيه من أحد \* حتى جرت بك اطلاقا محاضير فليست تدري أى الاحوال  
 عاجلها \* أدنى لشدة أم ما فيه تأخير فاستقدر الله خيرا وارضين به \* فبينما العسر اذارت مياسير وبينما المرء  
 فى الاحياء مغتبط \* اذا هو الرمس بعفوه الاعاصير يبكي الغريب عليه ليس يعرفه \* وذوق رابته فى الحى مسرور  
 قال فقال لى رجل أنعرف من يقول هذه الايات قلت لا والله الا انى أرويه ا منذ زمان فقال والذى تخلف به ان قائلها  
 اصاحبنا الذى دفناه آنفا وانت الغريب الذى تبكى عليه ولست تعرفه وهذا الذى خرج من قبره أمس الناس به رجاء وهو  
 أسرهم بموته كما وصف فتعجبت لما ذكره فى شعره والذى صار اليه من قوله كأنه ينظر الى مكانه من جنازته فقلت ان البلاء  
 موكل بالنطق فذهبت مثلا ١٨٠ فقال له معاوية لقد رأيت عجبا اه والاطلاق جمع طلق بفتح الطاء المهملة

واللام وهو الشوط يقال  
 عدا الفرس طلقا وطلقين  
 والمحاضير جمع محضير وهو  
 الفرس الذى يرتفع فى  
 سيره والمراد هنا الاستعارة  
 شبه الاحوال التى تتقلب  
 بالانسان سرعة بالخييل  
 العادية والمياسير جمع  
 ميسور بمعنى اليسر  
 وجمع تنبيها على ارادة  
 أنواعه والمغتبط هنا  
 المسرور والرمس تراب  
 القبر والمعنى اذا هو  
 ذوالرمس وتعفوه تمحوه  
 وتجعله دارسا والاعاصير  
 جمع اعصار وهى ريح  
 تهب فتثير الغبار ويرتفع  
 الى السماء كأنه عمود

والمياسير جمع ميسور بمعنى اليسر روى أبو بكر محمد بن القاسم الانبارى بسنده الى هشام بن  
 الكلبى قال عاش عبيد بن شربة الجهمى ثلثمائة سنة وأدرك الاسلام فاسلم ودخل على معاوية  
 بالشام وهو خليفته فقال حدثني بأعجب ما رأيت فقال حررت ذات يوم بقوم يدعون ميتهم  
 فلما انتهيت اليهم اغرورقت عيناى بالدموع فتمثلت بقول الشاعر

يا قلب انك من أسماء مغرور \* فاذا كروهل ينفعك اليوم تكبير  
 قد بحت بالحلب ما تخفيه من أحد \* حتى جرت بك اطلاقا محاضير  
 فليست تدري وما تدري اعاجلها \* أدنى لشدة أم ما فيه تأخير  
 فاستقدر الله خيرا وارضين به \* فبينما العسر اذارت مياسير  
 وبينما المرء فى الاحياء مغتبط \* اذا هو الرمس بعفوه الاعاصير  
 يبكي الغريب عليه ليس يعرفه \* وذوق رابته فى الحى مسرور

قال فقال لى رجل أنعرف من قال هذا الشعر قلت لا قال ان قائله هو الذى دفناه الساعة  
 وأنت الغريب تبكى عليه ولست تعرفه وهذا الذى خرج من قبره أمس الناس رجاءه وأسره  
 بموته فقال له معاوية لقد رأيت عجبا فن الميت قال هو عذير بن ابيد العذري اه واطلاقا جمع  
 طلق بفتحين يقال جرى الفرس طلقا أو طلقين أى شوطا أو شوطين والمحاضير جمع محضير  
 بكسر الميم وهو الفرس الكثير العدو والرمس تراب القبر وهو فى الاصل مصدر رمست الميت  
 وارمسته دفنته ورمسوا قبر فلان اذا كتموه وسووه مع الارض والاعاصير جمع اعصار وهو  
 ريح يثير الغبار ويرتفع الى السماء كأنه عمود ويقال هى ريح تثير صحابا ذات ريح ورعد ويرق  
 (قوله وانما عامها محذوف) مرجع الضمير هو بينا وبينما وكذلك الضمير فى قوله بدل منهما

(قوله) وهو هل هى طرف مكان أو طرف زمان أو حرف بمعنى المفاجأة أى يدل على

المفاجأة فى غيره أو حرف مؤكده بكسر الكاف أى زائده هذه الاحتمالات أو أقوال ويجوز اذا بينا على القول  
 بالظرفية المكانية أو الزمانية أو قال أى فقد قال أو بين حتى عامها الفعل الذى بعدها لانها غير مضافة اليه فلا مانع  
 حينئذ من عمله فيها أو عامل بينا وبينما محذوف بفسره الفعل المذكور فاذا قلت بينا انما قائم اذ جاء عمر وفاغنى جاء عمرو  
 فى زمن جاء بين أوقات قيامى أو قال الشلوين اذ مضافة للجملة الواقعة بعدها ولا يعمل فيها الفعل ولا فى بينا وبينما  
 لان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف وهو اذ ولا فيما قبله وهو بينا وبينما وانما عامها محذوف يدل عليه الكلام  
 واذ بدل منهما أى من بينا وبينما فالتمديد فى ذلك المثال وافقت مجىء زيد بين أوقات قيامى زمان مجيئه وقيل العامل  
 ما بين بين بناء على انها مكفوفة عن الاضافة اليه فلا يمنع عمله فيها وهذا ظاهر فى ان العامل المذكور غير عامل فى اذ فانظر  
 عامها عند صاحب هذا القول ما هو كما يعمل تالى اسم الشرط فيه نحو قولك ايا تضرب اضرب وقيل بين خبر لمحذوف  
 وتقدر قولك بينما انما قائم اذ جاء عمرو وبين أوقات قيامى مجىء عمرو ثم حذف المبتدأ وهو مجىء عمر والخبر عنه بين أوقات

في اى يوم لولا اعيه بجاء عمرو و كان اذ عنده هذا القائل اما حرف زائد و المفاجأة و قيل بين و مبتدأ و اذ خبره  
 والمعنى حين انا قائم حين جاء عمرو و فخرج كل من بين و اذ عن الظرفية و هذا ليس شيئا من تلك الاقوال الاربعة التي حكها  
 المصنف في اذ الفجائية و هو ذكر لاذي لا بقيد كون المفاجأة و معنيان آخران أحدهما التوكيد و ذلك بان تحمل على الزيادة  
 قاله أبو عبيدة بالتصغير و هما التأنيت و تبعه ابن قتيبة و جعل عليه آيات منها و اذ قال ربك للملائكة و الثاني التحقيق كقوله  
 و الظاهر ان حرف على كل من هذين القولين و وجبت عليه أى على التحقيق و الآية المتقدمة و هي قوله تعالى  
 و ان ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون و انما جعلناه على ذلك و لم نعمله على ان المراد بالآية قوله تعالى و اذ  
 قال ربك للملائكة لانه سيقول و على القول بالتحقيق في الآية فالجملة معترضة بين الفعل و الفاعل و هذا التحقيق في آية الزخرف  
 لان اذ ظلمتم على القول بان اذ فيه للتحقيق جملة معترضة بين الفعل و هو و ينفع و فاعله و هو أنكم في العذاب مشتركون و مثل  
 هذاني و اذ قال ربك للملائكة لا يتأتى بوجه و ليس القولان المذكوران و هما القولان بالزيادة و القول بالتحقيق و يشي  
 لانه اخراج للكلمة عن موضعه المعروف بغير ثبت و واختار من الاختيار ١٨١ و في بعض النسخ و اجاز من الاجازة

(قوله و الثاني التحقيق كقوله و وجبت عليه الآية) في الشرح يريد اذ قوله تعالى و ان ينفعكم  
 اليوم اذ ظلمتم و لا يريد اذ قوله تعالى و اذ قال ربك للملائكة لقوله بعده و اذ قال ربك للملائكة  
 بالتحقيق في الآية فالجملة معترضة بين الفعل و الفاعل و لا جملة معترضة في و اذ قال ربك  
 للملائكة (قوله و ليس القولان بشي) يريد بالقولين المعنيين الاخرين اللذين ذكر الاذ  
 و انما كان ليس بشي لان الاصل عدم الزيادة و تقليل الاشتراك مع ان كل ما قيل فيه أحدهما  
 يمكن ان يكون من المعاني السابقة (قوله مسألة تلزم اذا الاضافة الى جملة) في الشرح يجوز  
 ضبط الاضافة بالنصب على المفعولية فاذ فاعل و بالرفع على الفاعلية فاذ مفعول اه و أقول  
 لقائل ان يقول يتعين رفع الاضافة لانها لازمة لا ذوا ملزومة لها لانها كلما وجدت اذ  
 وجدت الاضافة المذكورة أو ما هو عوض عنها و هذا شأن اللازم مع ملزومه انه كلما وجد  
 الملزوم وجد اللازم و لو نصبت الاضافة اقتضى ذلك ان اذ لازمة و الاضافة ملزومة و ليس  
 كذلك لانه ليس كلما وجدت الاضافة المذكورة وجدت اذ (قوله اما اسمية نحو و اذ كروا  
 اذ أنتم قائل) أطلق المصنف الاسمية ولم يقيد بها بان لا يكون خبرها ماضيا لان ذلك قيد في  
 حسن اضافة اذ و هو ذا كرم اذ اضافة اليه اذ سواء كانت الاضافة حسنة أم لا قال الرضى و اعلم  
 انه يصح ان يلبها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصح اذ قام زيد لان اذ موضوع  
 للماضي فاللازم الماضي أولى و لا يرد عليه اذ اذ زيد يقوم لان اذ اعلى مذهب سيبويه داخل  
 على يقوم المفسر بهذا الظاهر و اعلى مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فاعل فهذا

ابن السجري انما تقع  
 زائدة بعد بينا و بينما  
 خاصة قال لانك اذ قلت  
 بينما انا جالس اذ جاء زيد  
 و قدرتم غير زائدة اعملت  
 فيها الخبر و هو جالس  
 و هو مضافة الى جملة  
 جاء زيد و هذا الفعل  
 و هو جاء و هو الناصب  
 لبين فيعمل المضاف  
 اليه أى جزء المضاف  
 اليه فان المضاف اليه  
 هو جملة جاء زيد  
 و العامل جاء و هو  
 جزؤها و فيما قبل  
 المضاف و هو محذور  
 انتهى كلام ابن

السجري و هو قدمضى كلام النحويين في توجيه ذلك بما يكون التركيب معه صحيحا جاريا على القواعد بدون دعوى  
 الزيادة فلا داعي اذا اليها و اذ بينا و على القول بالتحقيق في الآية التي هي قوله تعالى و ان ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنكم  
 في العذاب مشتركون و اذ ظلمتم معترضة بين الفعل و هو و ينفع و فاعله و هو أنكم في العذاب  
 مشتركون و مسألة تلزم اذا الاضافة بالنصب على المفعولية فاذ فاعل و بالرفع على الفاعلية فاذ مفعول أى تلزمها الاضافة  
 الى جملة اما اسمية نحو و اذ كروا و اذ أنتم قليل لكنهم نصوا على استقبال ان يلبها اسم بعده فعل ماض نحو و اذ  
 زيد قام لان الخبر من مظان الاسم أو مضارعه الا اذا دعت ضرورة الى العدول و لا ضرورة هنا فاذ ذلك حسن اذ زيد قام  
 و اذ زيد يقوم كما حسن زيد قام و زيد يقوم بدون اذ و لم يحسن اذ زيد قام كما حسن زيد قام بدون اذ لان الغرض هناك بان مضى  
 الفعل و هو هنا مستفاد من اذ و اذ فعلية فاعلم ان ماض لغضا و معنى نحو و اذ قال ربك للملائكة و نحو و اذ ابتلى ابراهيم ربه  
 بكلمات و نحو و اذ عدوت من أهلك في هذه ثلاثة أمثلة للفعل في كل منها ماض لغضا و معنى و اذ فعلية فاعلم ان ماض معنى  
 لا لغضا و اذ رفع ابراهيم القواعد و نحو و اذ يكفر بك الذين كفروا و نحو و اذ تقول للذي أنعم الله عليه في هذه ثلاثة  
 أمثلة في هذا القسم أيضا الفاعل في كل منها ماض معنى و لكن أنى بالمضارع لحكاية الحال الماضية و هو قد اجتمعت الثلاثة

الاسمية والفعلية التي فعلها ماض لفظا ومعنى والفعلية التي فعلها ماض معنى لا لفظا في قوله تعالى الاتصروا ففقد نصره  
الله اذاخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا فاذاخرجه مثال للماضوية  
لفظا ومعنى واذهما في الغار مثال للاسمية وينبغي ان يتعين هاتان تقدير عامل الجار والمجرور واسم فاعل او فعلا مضارعا مثلا  
يؤدي الى التركيب المستقبح مثل زيد قام على ما تقدم آنفا **و** اذ في الاولى ظرف لنصره **و** اذ في الثانية بدل منها  
**و** اذ في الثالثة مختلف فيها قيل **هي** **و** بدل ثان وقيل ظرف لثاني اثنين وفيهما **هي** في هذين القولين وهما كون  
اذ الثالثة بدلا لثاني اثنين وكونها ظرف لثاني اثنين **و** وفي ابدال **هي** اذ في الثانية **هي** ايضا **و** نظر لان الزمن الثاني **و** وهو  
زمن كونها في الغار **و** الثالث **هي** ١٨٢ وهو زمن قوله لا تحزن ان الله معنا **و** غير **هي** الزمن الاول **و** وهو زمن

اخراج الكافرين له بحيث  
لا يصدق على شيء منهما  
**و** فكيف يبذلان منه **و**  
بدل الكل من الكل  
ولامساغ لبذل البعض  
ولا الاشتغال هنا بالاربع  
**و** ثم لا يعرف ان البذل  
يتكرر **و** والمبدل منه  
واحدا **و** الا في بدل  
الاضراب وهو ضعيف **و**  
كافي قولك وجهه زيد قمر  
شمس **و** لا يجهل عليه  
التثنية **و** لضعفه وانما  
زدنا قيد وحده المبدل  
منه لانه لو جعل الثالث  
بدلا من البذل لم يمنع  
وسيقع ان شاء الله تعالى في  
ذلك كلام في الجهة السادسة  
من الباب الخامس  
**و** ومعنى ثاني اثنين **و**  
وكان ينبغي نصبه ان  
قصد حكاية ثاني اثنين  
الواقع في الآية **و** واحد

وارد عليه ولا يختص له الاستعمال استعمال مثل هذا ايضا يعني اذ زيد يقوم فالحق انه  
قبح قليل الاستعمال (قوله اذ هما في الغار) في الشرح ينبغي ان يتعين في اذهما في الغار  
تقدير عامل الجار والمجرور واسم فاعل او فعلا مضارعا مثلا لا يؤدي الى التركيب المستقبح على  
ما مر آنفا **اه** وفي التعليق ويحتمل ان يقال انما استقبحوه مع التلغظ بالفعل **اه** (قوله  
وفيها وفي ابدال الثانية نظر) ضمير **هم** ما عائد الى كون الثالثة بدلا لثاني اثنين او كونها ظرف لثاني  
اثنين وقوله لان الزمن الثاني والثالث غير الاول بيان لوجه النظر في ابدال الثانية والثالثة  
من الاولى وقوله ثم لا يعرف ان البذل يتكرر الا في بدل الاضراب بيان آخر لوجه النظر في  
ابدال الثالثة من الاولى وقوله ومعنى ثاني اثنين الى آخره بيان لوجه النظر في كون الثالثة  
ظرف لثاني اثنين فتحصل في كون الثالثة بدلا من الاولى نظر من وجهين وظهر ان قوله ثم  
لا يعرف ان البذل يتكرر معناه والمبدل منه واحد فسقط اعتراض ابن الصائغ بان تكرار  
البذل في غير الاضراب معروف بتحولاتهم الالفية الالعلاقان الاول مختار فيه  
الاتباع على البذل والثاني بدل ايضا **اه** ووجه سقوطه ان الالفية الالعلاقان ليسا بدلين من  
الاول كما هو المراد وانما الفتي بدل من الضمير والعلا بدل من الفتي كذا عربه المصنف في  
أوضح المسالك واعلم ان المصنف لم يجوز في الثانية ان تكون ظرفا لآخرجه لان المراد به اخراج  
الرسول من مكة ولم يكن ذلك وقت كونهما في الغار ولا ان تكون ظرفا لثاني اثنين لانه قيد  
لاخرجه لكونه حالا من مفعوله وقد امتنع ان يكون ظرفا له فيمتنع ان يكون ظرفا لقيد  
فان قيل انما يلزم من امتناع كونه ظرفا لآخرجه امتناع كونه ظرفا لقيد لو كان وقت قيده  
وقته بان يكون قيده حالا مقارنته وهو ممنوع لجواز ان يكون متأخرا عنه بان يكون حالا مقدره  
نحو محققين في قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محققين رؤسكم اوجب  
بان ذلك القيد حاصل في وقت الاخراج وفي وقت الكون في الغار وهو بالنسبة الى الوقت  
الاول حال مقارنته وبالنسبة الى الوقت الثاني حال مقدره والحالان متقابلتان فوجب المصير  
فيه الى الاصل منها وهو الحال المقارنة وهذا كله اذ لم يقل بتثنية الوقتين المتقارنين منزلة

من اثنين فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل وقد يجاب **و**  
عن هذا النظر **و** بان تقارب الازمنة ينزلها منزلة المتحدة أشار الى ذلك أبو الفتح **و** ابن جنى **و** في كتاب **و** المحنوب **و**  
يفتح السين وكأنه اراد بذلك ما قدمه عنه من قوله راجعت ابا على مرار في قوله تعالى وان ينفعكم اليوم الاية مستشكلا  
ابدال اذن اليوم فاخر ما تحصل منه ان الدنيا والاخرة متصلتان وانما في حكم الله تعالى سواء فكان اليوم ماض او كان  
اذمنا متقبلة وبهذا يخرج الجواب الذي ذكره فان زمن كونهما في الغار وزمن قوله لصاحبه قرأ بيان من زمن الاخراج  
فتزلا منزلته وجعل الكل في حكم المصنف **و** الطرف **و** كما يجب في الباب الثالث **و** يتعلق بهم الفعل واسم **و** فيصح  
تعلقه في الآية بثاني اثنين وان كان بمعنى واحدا من اثنين لما يتوهم فيه من معنى الفتي فكانه مشتق من قولك تثبت  
**و** وقيل يحدف أحد شطري الجملة التي تضاف اذ اليها ولا يظهر الاعراب **و** فيظن من لا خبره **و** بالحكم المقرر في اذ **و** انما

أضيفت الى المفرد كقوله هل ترجع ليال قد مضين لنا \* والعيش منقلب اذ ذلك أفنانا فيظن الظان ان ذلك في محل جرب اضافة اذ اليه فيلزم أن تكون مضافة الى مفرد وليس كذلك بل ذلك في محل رفع على انه مبتدأ وخبره محذوف والجملة في محل جرب اضافة اذ اليه وهو التقدير اذ ذلك كذلك والافنان اما جمع فنن بفتح العين وهو الغصن الملتف أو جمع فن وهو الحال والضرب من الشيء وهو منصوب على الحال من ليال وان كانت نكرة لتخصيصها وعامل اذ منقلب واسم الاشارة الاول يرجع الى العيش باعتبار حاله والثاني المحذوف المحرور بالكاف ١٨٣ يرجع الى حال الافنان والجملة المقترنة بالواو حال من ضمير مضين والمعنى هل ترجع ليال يمتاحل كونها مثل الاغصان الملتفة في نضارتها وحسنها أو حالة كونها ذات فنون من الحسن وضروب شتى من اللذة وهذه الليالي هي اللاتي مضين في حالة ان عيشنا منقلب من طور الى طور اذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الروق أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن الاغصان جمع فن وان حال من الضمير في منقلب كما ان اذ ظرف له ولظهوره هذا لم يتعرض المصنف لآثار هذا البيت مع تعرضه للآيات الاخر (قوله ولا تكون اذ الثانية خبرا عن نحن لانه زمان ونحن اسم عين) قال الرضي اعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا في موضعين أحدهما ان تشبه العين المعنى في حدوثها وقتادون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقدير نحو اليوم خبر أي شرب خمر ولو قلت زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شئ بزمان هو في غيره حاصل مثله اه وزاد ابن مالك موضعين آخرين أحدهما أن يكون عاما واسم الزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا ثانيهما أن يكون اسم الزمان مؤدبه مسؤلا به عن خاص نحو في أي الفصول نحن وانما لم يذكر الرضي هذين الموضعين وذكرهما ابن مالك لان كلام الرضي في المنصوب على الظرف وكلام ابن مالك في اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرف أو محرورا به لان الجمهور على انه لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن العين سواء نصب على الظرف أو جرب في وفي الشرح لا مانع من أن تكون اذ الثانية خبرا عن نحن على أن يكون قائما مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه في المعنى كما في قولهم أكل يوم توب تلبسه أي تجدد توب والتقدير في البيت اذ تألفنا اذ ذلك أي اذ تألفنا كائن في زمان وجود التجاور ولقائل أن يقول لا يحتاج الى الحذف أيضا لان من جملة الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان نحن في شهر كذا وهو عين مافي البيت اه وأقول فيه نظرا ما أولافلان ما أثبتته الشارح بقوله لا مانع الخ غير ما نفاه المصنف لان الذي نفاه المصنف أن تكون اذ الثانية خبرا عن نفس نحن والذي أثبتته الشارح أن تكون خبرا عن مضاف محذوف أقيم المضاف اليه مقامه واما ثانيا فلان كون مافي البيت عين قولهم نحن في شهر كذا ممنوع لان ذلك زمان خاص محرور به في افاد الاخبار به بخلاف

الوقت الواحد واما اذ قبل به فيجوز أن تكون اذ الثانية ظرفا لاخرجه وأن تكون ظرفا اقيده (قوله هل ترجع ليال الخ) في الشرح الافنان جمع فنن بفتح العين وهو الغصن الملتف أو جمع فن وهو الحال أو الضرب من الشيء وهو منصوب على الحال من ليال وان كانت نكرة لتخصيصها بالجملة التي بعدها صفة لها وعامل اذ منقلب واسم الاشارة الاول للعيش باعتبار حاله والثاني المحذوف المحرور بالكاف والجملة المقترنة بالواو حال من ضمير مضين والمعنى هل ترجع ليال يمتاحل كونها مثل الاغصان في نضارتها أو حال كونها ذات أنواع من الحسن وهذه الليالي اللاتي مضين حالة ان عيشنا منقلب من طور الى طور اذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الروق أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن اه وأقول الظاهر ان الافنان جمع فن وان حال من الضمير في منقلب كما ان اذ ظرف له ولظهوره هذا لم يتعرض المصنف لآثار هذا البيت مع تعرضه للآيات الاخر (قوله ولا تكون اذ الثانية خبرا عن نحن لانه زمان ونحن اسم عين) قال الرضي اعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا في موضعين أحدهما ان تشبه العين المعنى في حدوثها وقتادون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقدير نحو اليوم خبر أي شرب خمر ولو قلت زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شئ بزمان هو في غيره حاصل مثله اه وزاد ابن مالك موضعين آخرين أحدهما أن يكون عاما واسم الزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا ثانيهما أن يكون اسم الزمان مؤدبه مسؤلا به عن خاص نحو في أي الفصول نحن وانما لم يذكر الرضي هذين الموضعين وذكرهما ابن مالك لان كلام الرضي في المنصوب على الظرف وكلام ابن مالك في اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرف أو محرورا به لان الجمهور على انه لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن العين سواء نصب على الظرف أو جرب في وفي الشرح لا مانع من أن تكون اذ الثانية خبرا عن نحن على أن يكون قائما مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه في المعنى كما في قولهم أكل يوم توب تلبسه أي تجدد توب والتقدير في البيت اذ تألفنا اذ ذلك أي اذ تألفنا كائن في زمان وجود التجاور ولقائل أن يقول لا يحتاج الى الحذف أيضا لان من جملة الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان نحن في شهر كذا وهو عين مافي البيت اه وأقول فيه نظرا ما أولافلان ما أثبتته الشارح بقوله لا مانع الخ غير ما نفاه المصنف لان الذي نفاه المصنف أن تكون اذ الثانية خبرا عن نفس نحن والذي أثبتته الشارح أن تكون خبرا عن مضاف محذوف أقيم المضاف اليه مقامه واما ثانيا فلان كون مافي البيت عين قولهم نحن في شهر كذا ممنوع لان ذلك زمان خاص محرور به في افاد الاخبار به بخلاف

المقترنة بالواو حال من ضمير مضين والمعنى هل ترجع ليال يمتاحل كونها مثل الاغصان الملتفة في نضارتها وحسنها أو حالة كونها ذات فنون من الحسن وضروب شتى من اللذة وهذه الليالي هي اللاتي مضين في حالة ان عيشنا منقلب من طور الى طور اذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الروق والبهجة أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن وهو قال الاخطل كانت منازل آلاف عهدهم \* اذ نحن اذ ذلك دون الناس اخوانا آلاف بضم الهمزة جمع آف بالمدمثل كافر وكفار ونحن وذلك مبتدأ ن حذف خبرها والتقدير عهدهم اخوانا اذ نحن متألفون اذ ذلك التألف هو كائن ولا تكون اذ الثانية خبرا عن نحن لانه زمان

ونحن اسم عين ولا مانع من أن تكون خبرا عن على أن يكون قائما مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه في المعنى كما في قولهم أكل يوم توب تلبسه أي تجدد توب والتقدير في البيت اذ تألفنا اذ ذلك أي اذ تألفنا كائن في زمان وجود التجاور ولقائل أن يقول لا يحتاج الى الحذف أصلا فان من جملة الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان نحن في شهر كذا وهو عين مافي البيت وانما ممنوع الاخبار باسم الزمان عن اسم العين عند انتفاء التأويل لعدم الفائدة وذلك لانه لا فائدة لتخصيص حصول شئ بزمان هو في غيره حاصل أيضا بل هي ظرف للخبر المقدر وهو متألفون وهو اذ الاول طرف لعهدتهم



ودون اما ظرف له  $\text{ك}$  أي لم يهدتهم أيضا  $\text{ك}$  أو الخبر المقدر  $\text{ك}$  وهو متألّفون  $\text{ك}$  أو أو لحال من اخوانا محذوفة أي متصافين دون  
الناس ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال  $\text{ك}$  وهو اخوانا  $\text{ك}$  لتأخره  $\text{ك}$  عن الحال  $\text{ك}$  فهو كقولهم لينة موحشا طائل  $\text{ك}$  \*  
يلوح كأنه خلل الطائل ما شخص من آثار الدار والخلل من الاضداد يطلق على العظيم وعلى الحقيق والمراد هنا الثاني  $\text{ك}$  ولا  
كونه اسم عين لان دون ظرف مكان لا زمان والمشار اليه بذلك التجاور المفهوم  $\text{ك}$  فقد ظهر لك ان بيت الاخطل مما قد ينظ  
من لاخبرة له ان اذ فيه مضافة الى مفرد بالنسبة الى قوله اذ ذلك اذ ليس فيه ما يمنع ظاهرا من كون ذلك في محل جر وما نحن  
فلا يتخيل فيه ذلك كونه ضمير رفع الاعلى مذهب الاخفش وعلى الجملة فنخرج البيت على ما ذكرناه وفيه في الموضع عين  
مضافة الى جملة  $\text{ك}$  وقالت الخنساء كان لم يكونوا حتى يتقى \* اذ الناس اذ ذلك من عزرب  $\text{ك}$  وهذا أيضا مما ينظ فيه  
غير الخبر ان اذ من قولها اذ ذلك مضافة الى مفرد وليس كذلك على ما سمي به والحجى هو المنوع مما يضروه ويتقى يحذر  
ويخاف ومن عزرب مثل مشهور ومعناه من غلب أخذ الساب  $\text{ك}$  اذ الاولى ظرف لبيتى أو لحي أو وليكونوا ان قلنا ان كان  
الناقصة مصدرا  $\text{ك}$  وهو الصحيح ١٨٤ الذى اختاره ابن مالك وسيأتى الكلام على ذلك في الباب الثالث

ان شاء الله تعالى  $\text{ك}$  والثانية  
ظرف لبر ومن مبتدأ  
موصول لا شرط لان بز  
عامل في اذ الثانية ولا  
يعمل ما في حيز الشرط  $\text{ك}$   
من جواب وغيره  $\text{ك}$  فيما  
قبله عند البصريين  $\text{ك}$   
وأما الكوفيون فيجوزون  
ذلك  $\text{ك}$  بز خبر من والجملة  
خبر الناس والعائد اليهم  
محذوف أي من عزربهم  
كقولهم الذين ممنون  
بدرهم  $\text{ك}$  أي ممنون منه  
 $\text{ك}$  ولا تكون اذ الاولى  
ظرفا لبر لانه جزء الجملة التي  
أضيفت اذ الاولى اليها  
ولا يعمل شيء من المضاف  
اليه في المضاف ولا  $\text{ك}$  تكون

ما في البيت (قوله أو للخبر المقدر) يعنى الذى نعلق به اذ الثانية وهو متألّفون (قوله أو لحال  
من اخوانا محذوفة) يعنى حذف تلك الحال وأقيم هذا الظرف مقامها يدل على ان هذا امر اده  
الاعتراض الثانى الذى سيشير اليه (قوله ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال) اعترض على ان  
دون ظرف لحال محذوفة أقيم هو مقامها باعتبار اذ احد هما ان اخوانا مذكورة وتذكير الاسم  
يمنع ان ينتصب عنه حال وأجيب بان ذلك اذ لم تخصص النكرة وههنا تخصصت بتقديم  
الحال عليها وثانيه ما ان الحال خبر فى المعنى عن صاحبها فيجتمع كونه ظرف زمان وصاحبها اسم  
عين لا يجمع ذلك فى الخبر وأجيب بان دون هنا ظرف مكان لا ظرف زمان (قوله لينة موحشا  
طائل) هذا صدر بيت عجزه يلوح كأنه خلل ومية اسم امرأة والموحش الذى لا أنيس له والطائل  
ما شخص من آثار الديار والخلل بكسر المجهة جمع خلة بكسرها أيضا وهى بطانة كانوا يغشون  
بها أجنان السيوف منقوشة بالذهب أو غيره وهى أيضا سيور تلبس ظهور سبى القوس  
وفى الشرح والخلل من الاضداد يطلق على العظيم والحقيق والمراد هنا الثانى اه وأقول  
لا معنى لتشبيه آثار الديار بالحقيق بان يقال تلوح كأنها حقير مع ان الذى يطلق على العظيم  
والحقير انما هو الجليل الجيم المفتوحة والمعروف فى البيت انما هو باخفاء المجهة المكسورة  
(قوله ولا كونه) هو بالرفع معطوف على فاعل بمنع والضم - يرعاند على صاحب الحال وهو اشارة  
الى الاعتراض الثانى وقوله لان دون ظرف مكان اشارة الى جوابه كما ان قوله ولا يمنع اشارة  
الى الاعتراض الاول وقوله لتأخره اشارة الى جوابه (قوله وقالت الخنساء الخ) الخنساء بالمجهة  
المفتوحة والنون الساكنة والسبب المهملة وفى آخره همزة ممدودة اسم امرأة كأنه مأخوذ

$\text{ك}$  اذ الثانية بدلا من الاولى لان الاولى انما تكمل بما أضيفت اليه  $\text{ك}$  وهو  
مجموع قولك من عزرب وهذا المجموع لم يتم قبل الجحى اذ الثانية بل ذكر بعضه وهو الناس وتأخر الباقي  $\text{ك}$  ولا يتبع اسم حتى  
يكمل  $\text{ك}$  ألا ترى انك لا تقول جاء الذى الفاضل قام فتتبع الاسم الموصول قبل تمامه بالصلة وليس هذا خاصا بالموصول بل  
يجرى فى غيره أيضا  $\text{ك}$  ولا تكون  $\text{ك}$  اذ الثانية  $\text{ك}$  خبر عن الناس لانها زمان والناس اسم عين  $\text{ك}$  وقد مر انهم جوزوا مثل  
نحن فى شهر كذا وهذا مثله فلينجز  $\text{ك}$  وذلك مبتدأ محذوف الخبر أى كأنه  $\text{ك}$  و  $\text{ك}$  على ذلك  $\text{ك}$  الذى خرجنا عليه تلك  
الايات  $\text{ك}$  ففقس  $\text{ك}$  ما يرد عليك من أمثالها  $\text{ك}$  وقد تحذف الجملة  $\text{ك}$  المضاف اليها اذ  $\text{ك}$  كاه العلم  $\text{ك}$  او يعوض عنها التنوين  $\text{ك}$   
وهو نون زائدة ساكنة تلتقى الآخر لغير توكيد  $\text{ك}$  وتكسر الذا لالتقاء الساكنين نحو يومئذ  $\text{ك}$  أى ويوم اذ يحل ما وعد  
الله من غلبة الروم لقارس  $\text{ك}$  ويضرح المؤمنون  $\text{ك}$  بنصر الله  $\text{ك}$  وزعم الاخفش ان اذ فى ذلك معرفة  $\text{ك}$  وان التنوين تنوين  
التمكين لا تنوين العوض  $\text{ك}$  ولزوال افتقارها الى الجملة  $\text{ك}$  المضاف اليها وهو الذى كان علة فى بنائها والمعول بزول بزوال  
علة فيثبت الاعراب اذ لا واسطة بينهما  $\text{ك}$  ويوم زعم  $\text{ك}$  وان الكسرة اعراب  $\text{ك}$  لاذ  $\text{ك}$  لان اليوم مضاف اليها  $\text{ك}$  فتكون

محرورة بالاضافة وعلامة جرهما الكسرة **ورد** باننا لانسلم ان بناءها لاقتقارها الى الجملة بل لامر آخر وهو مشابهتها للحرف وضعا واليه اشار بقوله **ورد** بان بناءها الوضعا على حرفين **كهل** وبل سلمنا ان بناءها لاقتقارها الى الجملة لكن لانسلم زواله واليه اشار بقوله **ورد** بان لاقتقارها في المعنى **ورد** وان زال ذلك اللفظ نطقا **ورد** كالموصول تحذف صلته لدليل **ورد** واقتقاره اليها هو سبب بنائه وقد زالت لفظا وبقى بناؤه لمقاء الاقتقار اليها بحسب المعنى **ورد** قال **ورد** الشاعر **ورد** نحن الاولى فاجمع جو \* عك ثم وجههم اليها أي نحن الاولى عرفوا **ورد** بالنجدة والشجاعة ولا ينهض البيت دليلا على الاخفش الا اذا كان يقول ببناء الموصول عند حذف الصلة والافوا قال معرب لا يمكن في البيت **ورد** **ورد** رد ايضا قول الاخفش **ورد** بان العوض ينزل منزلة العوض عنه فكان المضاف اليه مذكور **ورد** وانت خبير بان هذا مبني على ان التنوين تنوين العوض والاخفش بمنعه كما مر **ورد** **ورد** رد ايضا بقوله **ورد** نهيتهك عن طلابك أم عمرو \* بما فيه وانت اذ صحح **ورد** وقد مر ان الطلاب هو الطلب وبما فيه حال من الكاف الاولى أو الثانية والمعنى حال كونك متابسا بما فيه والاسمية المقترنة بالواو حالية من صاحب الحال الاولى وهي معناها ووجه الرد بالبيت ان اذ ظرف لقوله صحح فكان القياس على تقدير كونه معربا ان ينصب فيقال اذا **ورد** فأجاب عن هذا بان الاصل حينئذ تم حذف المضاف ١٨٥ وبقى الجر **ورد** على حاله قبل

الحذف **ورد** كقراءة بعضهم **ورد** في الشواذ **ورد** والله يريد الآخرة **ورد** بالكسر **ورد** أي ثواب الآخرة **ورد** ولا يخفى ان هذا الجواب ضعيف لانه مبني على تقدير أمر مستغنى عنه وهو الحين وعلى عدم اقامة المضاف اليه مقام المضاف المحذوف وهو شاذ **ورد** تنبيهه أضيفت اذ الى الجملة الاسمية واحتملت الظرفية والتعليلية في قول المتنبي أمن ازديارك في الدجى الرقباء \* اذ حيث كنت من الظلام ضياء **ورد**

من الخنس وهو انخفاض الانف والحى الممنوع الذي لا يقرب منه وعز غلب ورتسلب وبعد هذا البيت ومن ظن بمن يلاقي الحروب \* بان لا يصاب فقد ظن **ورد** قوله **ورد** بان بناءها الوضعا على حرفين) لما كان استدلال الاخفش على اعراب اذ في يومئذ بزوال اقتقارها الى الجملة يقتضى ان العلة في بنائها هو اقتقارها الى الجملة رد ذلك باننا لانسلم ان العلة في بناء اذ مشابهتها للحرف في الاقتقار بل العلة في ذلك مشابهتها له في الوضع على حرفين سلمناه لكن المراد الاقتقار في المعنى لاني اللفظ وهو موجود في اذ عند حذف ما اضيفت اليه سلمناه لكن لانسلم زوال اقتقار اذ عند حذف الجملة الى لفظها لان التنوين في يومئذ عوض عن لفظ الجملة والحذف لعوض كذا حذف (قوله **ورد** بقوله نهيتهك الخ) هذا رد لاستدلال الاخفش على ان كسرة اذ من يومئذ كسرة اعراب بان اليوم مضاف اليها وحاصل الرد ان اذ في هذا البيت مكسورة ولم يصف الهاشمي فلو كانت المكسورة في يومئذ للاضافة لم تكن اذ في هذا البيت مكسورة والطلاب بكسر الميم - ملة بمعنى الطاب وعاقبة كل شيء آخره فعني بعاقبة يد كرفي عاقبة هذا الطلاب لك وما يصبر اليه فيه أمر ك وهو متعلق بنهيتهك وهذا على انه بالقاف وفي الشرح وبما فيه حال من الكاف الاولى أو الثانية والمعنى حالة كونك متابسا بما فيه والاسمية حال ثانية من الكاف أيضا ويحتمل أن يكون بعافية ظرفا لغوا يتعلق بالفعل من نهيتهك أي نهيتهك في حال عافية والاسمية حال من التاء اه وهو بناء على انه بالفاء (قوله **ورد** وضياء مبتدأ خبره حيث)

٢٤ في ل الدجى جمع دجيه وهي الظلمة والرقباء جمع رقيب وهو الحارس واختار د كوا الضياء على النور لقونه ويشير الى أنها شمس **ورد** وشرحه أن أمن فعل ماض فهو مفتوح الاخر لا مكسوره على أنه حرف جر كما توهم شخص ادعى الادب في زماننا وأصر على ذلك والازديار بالغ من الزيارة كما ان اكتساب أبلغ من الكسب **ورد** ومن ثم جاء في التنزيل لهاما كسبت وعليها ما كتبت أي للنفس ما حصل لها من الثواب باى وجه اتفق حصوله سواء كان باصا بة مجردة أو بتحصيل وسعي وعليها ما حصلت وسعت فيه لا ما حصل من غير اختيار لها وسعي نبه تعالى على ان الثواب حاصل لها سواء كان بسعيها واختيارها أو لم يكن كذلك وأما العقاب فلا يكون عليها الا بقصد ه وتخصيها وانما كان ذلك أبلغ **ورد** لان الاتعمال للتصرف **ورد** وهو السعي والمبالغة في تحصيل ذلك المعنى **ورد** والادل **ورد** في الازديار **ورد** يبدل من التاء وفي متعلقة به لا بأمن لان المعنى أنهم آمنون دائما ان تزورى في الدجى **ورد** يعنى ولو علق بأمن اتقيده به فلا يكون الامن مطلقا كافي التقدير الاول وهذا لا يتم لان التقيده به للتنبية على أن أمنهم مع عدمه من باب أولى فيكون من قبيل مفهوم الموافقة **ورد** واذا مات تعليل أو ظرف مبدل من محل في الدجى وضياء مبتدأ خبره حيث **ورد** وجوز ان الحاجب ان تكون حيث مبتدأ خبره ضياء على المبالغة أي المكان الذي تحلين فيه ضياء أو وضياء وهو مبني على ان حيث متصرف **ورد** وابتدئ بالانكسرة **ورد** وهو ضياء على اعراب

المصنف في التقديم خبرها عليها ظرفا في قلت وهذا معارض لما وقع له في الباب الرابع في مسوغات الابتداء بالذكرة فانه ادعى في نحو ولدينا مريدان المسوغ وهو كون الخبر ظرفا مختصا وانكر على من قال من النجاة ان التقديم مدخل في التخصيص قال وانما وجب التقديم في مثل رجل في الدار لدفع توهم الصفة لانه لا يكونه مسوغا في ولائها في البيت في موصوفة في المعنى لان من الظلام صفة لها في الاصل فلما قدمت عليها صارت حالها منها ومن في قوله من الظلام في اللبدال وهي متعلقة بمحذوف في اما كون مطلقا كغيرها من الظروف المستقرة أي كالتبادل الظلام واما لفظ البديل كما حكاه المصنف فيما سبق عن بعضهم في أم حيث تكلم على قول الشاعر اني جزوا عا مرسا وأبفعلهم \* أم كيف يجزوني السواي من الحسن أي بدلا من الظلام في قوله حيث كنت في تامة في أي حصلت في وهي وقاعها خفض في باعتبار المحل في باضافة حيث والمعنى اذا الضياء حاصل في كل موضع حصلت فيه بدلا من الظلام في فلهدا أمن الرقباء زيارتها في الليل في (اذا) في أداة شرط في كقوله اذا مدخلت على النبي فقل له \* حقا عليك اذا طمان المجلس وعبر بالاداء ليشمل قول من يقول هي حرف ومن يقول هي ظرف في تجزم فعلمين في ومن الجزم بها قول الشاعر فانك اذا ماتت ما أنت أمر \* به لا تجدن أنت تأمر آتيا في وهي حرف عند سيبويه بمنزلة ان الشرطية وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي في ومدلولها من الزمان عندهؤلاء القائلين بنظر فيتها صار مستقبلا بعد ان كان ماضيا وما كافة لها عن طلب الاضافة ومهيئة لها لما لم يكن لها من معنى وهو الاستقبال ١٨٦ وعمل وهو الجزم قال ابن مالك والصحيح ما ذهب اليه سيبويه لانه ما قبل

التركيب حكم باسميتها  
لدلائها على وقت ماض  
دون شيء آخر يدعي انها  
دالة عليه ولما ساواتها  
الاسماء في قبول علامات  
الاسمية كالنوين والاضافة  
اليها والوقوع موقع مفعول  
فيه ومفعول به واما بعد  
التركيب فمدلولها الجمع  
عليه المجازاة وهو من  
معاني الحروف ومن ادعى

جزوا بن الحاجب أن تكون حيث مبتدأ وضياء خبره على المبالغة أي المكان الذي تحلين فيه  
ضياء أو ذو ضياء وهو مبني على ان حيث ظرف متصرف

﴿ اذا ﴾

(قوله أن تكون للفاجأة) يقال فاجأه بكذا به مزة بعد الجيم غير ممدودة أي هجم عليه بغتة  
(قوله فمختص بالجل الاسمية) وقيل تدخل على الاسمية والفعلية وقيل على الاسمية والفعلية  
المقترنة بقدم (قوله ولا تقع في الابتداء) يعني في صدر الكلام لان الدلالة على ان ما بعدها  
يعقب ما قبلها (قوله ومعناها الحال) يعني باعتبار ما قبلها (قوله ويرجح قولهم خرجت  
فاذا ان زيد اباباب بكسر ان) لان اذا لو كانت فيه اسمالم يكن لها بد من عامل وعاملها هو  
الخبر الذي بعدها هنا لا يصح ان يعمل فيها لان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وأجاب

ان لها مدلول آخر زائد على ذلك فلا حجة له وهي مع ذلك غير قابلة لشي من العلامات التي كانت قابلة للتساويين  
لما قبل التركيب فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها في وعملها الجزم قليل لاضرورة خلافه بعضهم في فانه قال لا يجزم بها  
الا في الشعور جعلها كذا قال ابن قاسم في الجني الداني والصحيح ان الجزم بها جائز في الاختيار وزاد المصنف ان ذلك قليل  
﴿ اذا ﴾ على وجهين أحدهما ان تكون للفاجأة في مزة بعد الجيم والمراد بها الهجوم والغتة تقول فاجأني كذا  
اذا هجم عليك بغتة في فمختص بالجل الاسمية في هذا على أحد الأقوال في ذلك وقد حكاه المصنف في آخر الكلام على قد  
وهي ثلاثة أقسام الاول اختصاصها بالجل الاسمية كما ذكرنا الثاني جواز دخولها على الاسمية والفعلية الثالث الفرق  
بين ان تقترن الفعلية بقدم فيجوز دخولها عليها وان لا تقترن بها فيمتنع في ولا تحتاج لجواب في اعدم تضمنها للشرط في ولا تقع  
في الابتداء في أي في صدر الكلام لان الغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها حاصل بعد وجود ما قبلها على سبيل  
المفاجأة فلا بد في حصول هذا الغرض من تقدم شيء عليها فلزم ان لا تقع في الابتداء في ومعناها الحال لا الاستقبال في فهذه  
أربعة أوجه فارت بها اذا الفجائية اذا الشرطية في ونحو خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه في قوله تعالى قال ألقها يا موسى  
فالقها في فاذا هي حية تسمى في وقوله تعالى واذا أذقنا الناس رجعة من بعد ضراء مستهم في اذا لهم مكر في في آياتنا والمراد  
بالمكر اخفاء الكيد وطيه أي اذا أذقناهم خصبا وسوسة بعد قحط وجوع مكر وابتاءنا بدفعها وانكارها وهؤلاء الناس أهل  
مكة على ما قيل في وهي حرف عند الاخفش ويرجح قولهم خرجت فاذا ان زيد اباباب بكسر ان في فلو كانت غير حرف  
لكانت ظرف مكان أو زمان ولا ثالث فمحتاج الى عامل وليس ما قبل الفاء قطعاً فليبق الا ما بعد دو وهو خبر ان ولا يصح عمله

فيها لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وقد يجاب بان العامل مقدر فلا يتم هذا الترجيح وهو ظرف مكان عند المبرد ومقتضاه ان لا تكون اذا مضافة للاسمية الواقعة بعدها الا يضاف من ظروف المكان الا حيث قال الرضى وما ذهب اليه لا يطرده في جميع مواضع اذا القبحائية اذا لمعنى لقولك فيما كان السميع بالباب قلت وفيه نظر لا يمكن كون بالباب بدلا من المكان وهو ظرف زمان عند الزجاج والرياشي ونسب أيضا الى المبرد وهو ظاهر كلام سيديويه وهو اختيار الاول وهو كونها حرفا في ابن مالك والثاني وهو كونها ظرف مكان في ابن عصفور والثالث وهو كونها ظرف زمان في الزمخشري وابن طاهر وابن خروف فيوزعم في الزمخشري ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة قال في قوله تعالى في سورة الروم ثم اذا دعاكم الآية وهو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم ١٨٧ تخرجون في التقدير ثم اذا دعاكم فاجأتكم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا غيره وهذا لا يضره اذا كان المعنى معه صحيحا ولم يخرج عن قواعد العربية ووقع في كلام ابن الحاجب رحمه الله ان التقدير في نحو خرجت فاذا السميع بالباب خرجت فاجأت وقت وجود السميع بالباب فهذا فيه تقدير العامل فعلا من المفاجأة لكن ظاهره انه اخرج اذا عن الظرفية بجعله اياها مفعولا للفعل من فاجأت ويحتمل ان يكون مراده فاجأت السميع وقت وجوده بالباب فتكون ظرفية كما يقوله الزمخشري ثم لم أر في الكشاف في الكلام على هذه الآية في سورة الروم شيئا مما ذكره المصنف والذي رأيت فيه في هذا المحل نصه فان قلت ما الفرق بين اذا واذا قلت

الشلوبين عن ذلك بانه يمكن أن يكون العامل في الظرف مع كسر ان معنى الكلام الذي فيه ان فلا حاجة في كسر ان بعد اذا الى ان اذا حرف اه وقيل العامل محذوف تقديره في خرجت فاذا ان عمر منطوق فاذا انطلاق عمر وانه منطلق وهذا المحذوف مبتدأ وان وما بعدها مفسرة له دالة عليه وانما قال بكسر ان لان قولهم ذلك بفتحه لا يكون مر بها ظرفية اذا لان المفتوحة مع معمولها حيث مبتدأ وخبره المقدر عامل في اذا لان ما بعد المفتوحة اذا كان غير معمولها يعمل فيما قبلها لانها ليس لها مصدر بخلاف المكسورة وانما قلنا غير معمولها لان معمولها لا يعمل فيما قبلها لانها موصول حرفي وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول (قوله وظرف مكان عند المبرد) قال الرضى فعلى قوله يجوز ان يكون خبرا مبتدأ الذي بعدها ولا يجوز ان تكون مضافة الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذا لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث قال وما ذهب اليه لا يطرده في جميع مواضع اذا المفاجأة اذا لمعنى لقولك فيما كان السميع بالباب في تأويل قولهم خرجت فاذا السميع بالباب وفي الشرح وفيه نظر لجواز ان يكون بالباب بدلا من المكان لكن فيه الفصل بالبتدأ بين البدل والمبدل منه ويجوز ان يكون خبرا مبتدأ محذوف اه ولا يخفى ان كلام الرضى انما هو على الظاهر وعدم الحذف (قوله وظرف زمان عند الزجاج) قال الرضى فعلى قوله يجوز ان تكون في قولهم فاذا السميع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف أي فاذا حصول السميع أي في ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجملة ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده أي في ذلك الوقت السميع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف أي فاجأت وقت وجود السميع بالباب الا انه اخرج لا ذاعن الظرفية اذ هو حينئذ مفعول فاجأت ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح اه (قوله والثالث الزمخشري وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة) في الشرح لم أقف للزمخشري على كلام صريح في انه يقول ان اذا القبحائية

الاولى للشرط والثانية للمفاجأة وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط اه ولكنه قال قبل ذلك عند قوله تعالى ثم اذا أنتم بشرت تنشقرون واذا للمفاجأة أي ثم فاجأتكم وقت كونكم بشرا منتشرين في الارض وظاهره هذا انه اخرجها عن الظرفية وجعلها اسم زمان مجردا عنها مضافا للاسمية الواقعة بعدها كما فعله ابن الحاجب في ظاهر ما حكيناه عنه ووقع للزمخشري في سورة يونس في قوله تعالى واذا أدقنا الناس رجعة من بعد ضراء مستهم اذا لهم مكفر في آياتنا مانصه واذا الاولى للشرط والاخيرة جوابها وهي للمفاجأة ثم قال بعد كلام واذا رجناهم من بعد ضراء فاجأوا وقوع المكرم منهم وسارعو اليه فهذا التقدير يرضاه التقدير الذي حكاه المصنف عنه في آية الروم على انه يمكن ان يقال ما ذكره عنه المصنف هناك على تقدير صحته لا يقتضى اعمال فعل المفاجأة في اذا القبحائية بل يقال هو عامل في اذا الشرطية على مذهب الاكثرين في ان عاملها ما في الجواب من فعل أو شبهه واما اذا القبحائية فعاملها الخبر وهو يخرجون في آية الروم فيكون قوله في ذلك الوقت عبارة

عن معنى اذا المفاجأة وهو معمول للخروج الذي قدره حيث قال فاجأتم الخروج في ذلك الوقت وقال في تفسير قوله تعالى في سورة طه فاذا احببناهم وعصمهم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى مانصه يقال في اذا هذه اذا المفاجأة والتحقيق فيها انها اذا الكائنات بمعنى الوقت الطالبة ناصبها وجملة تضاف اليها خصت في بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأة والجملة ابتداءية لا غير فتقدير قوله تعالى فاذا احببناهم وعصمهم ففاجأهم موسى وقت تخييلهم سعي حببناهم وعصمهم اه وظاهر هذا انها ليست ظرفية بل وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس أو المقدر في نحو فاذا الاسد أى حاضر وان قدرت انها الخبر في نحو فاذا الاسد وقد تظرف مكان بلا حذف من المتبدا أو ظرف زمان مع الحذف منه أى حضور الاسد في فعلها مستقر أو استقر ولم يقع الخبر معها في الترتيل الا مصرح به نحو فاذا هي حية تسعى فاذا هم خامدون فاذا هي بيضاء ١٨٨ فاذا هم بالساهرة واذا قيل خرجت فاذا الاسد صح كونها عند المبرد خيرا

أى في الحضرة الاسد ولم يصح عند الزاج لان الزمان لا يخبر به عن الجثة بل بتأويل فيولا عند الاخفش لان الحرف لا يخبر به ولا عنه فان قلت فاذا القتال في حيث تجعل المتبدا اسم معنى لاسم عين في صحته خبر يتا عند غير الاخفش لان الظرف يقع خبر الاسم المعنى زمانيا كان أو مكانيا واما الاخفش فتمتنع الخبرية عنده لما مر من انه يراه حرفا والحرف لا يخبر به ولا عنه فيقول خرجت فاذا زيد جالس في الرفع في أو جالس بالانصب ومنه الحديث الواقع في بدء الوحي فاذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسى

تكون ظرف زمان وظاهر كلامه في مواضع من الكشاف انها اسم الزمان لا ظرف قال في تفسير قوله تعالى فاذا احببناهم وعصمهم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى مانصه يقال في اذا هذه اذا المفاجأة والتحقيق فيها انها اذا الكائنات بمعنى الوقت الطالبة ناصبها وجملة تضاف اليها خصت في بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأة والجملة ابتداءية لا غير فتقدير قوله فاذا احببناهم وعصمهم ففاجأهم موسى وقت تخييلهم سعي حببناهم وعصمهم وقال في قوله تعالى ثم اذا أنتم بشرتم تنثرون واذا المفاجأة أى ثم فاجأتم وقت كونكم بشرامتنثرون في الارض اه وظاهر كل من هذين الموضوعين انه جعلها اسم زمان محردا عن الظرفية مفعولا به لفعل المفاجأة وهو كلام ابن الحاجب حيث قال التقدير في خرجت فاذا الاسد مع الباب خرجت ففاجأت وجود السمع بالباب ولم أرفي الكشاف في الآية التي تلاها المصنف شيئا مما ذكره وانما فيه فان قلت فما الفرق بين اذا واذا قلت الاولى للشرطية والثانية للمفاجأة وهي تنوب من باب الفاء في جواب الشرط واصل المصنف عسر على ما حكاه عنه في كلام آخر اه مافي الشرح وأقول قول صاحب الكشاف والتحقيق الخ صريح في ان اذا الفجائية هي التي بمعنى الوقت الطالبة ناصبها وهذه هي الوتبية الظرفية وفي ان فعل المفاجأة ناصب لها على الظرفية لانه لم يغير بينهما الا بكون العامل في الفجائية فعل المفاجأة وتكون الجملة التي بعدها ابتداءية والتقدير ان اللذان ذكرهما الشارح عنه يصح جعلهما على نصبهما على الظرفية فيحملان عليه توفيقا بين كلاميه اما التقدير الاول فبان يكون وقت تخييلهم الذي هو موضع اذا الفجائية ظرفا لفاجأ ويكون فاجأ وتجازع سعي حببناهم كل يطلبه مفعولا به واصل الثاني وأهمل الاول كما هو المختار عند البصريين واما التقدير الثاني فبان يكون وقت كونكم الذي هو في موضع اذا الفجائية ظرفا لفاجأ ويكون مفعول فاجأ محذوف للدلالة الكلام عليه وكونه غير مقصود في هذا التقدير والاصل ثم فاجأتم الانتثر وقت كونكم بشر او مانصبه المصنف الى الرخصى انه قال في اذا أنتم تخرجون ان التقدير

بين السماء والارض روى برفع جالس ونصبه في الرفع على الخبرية واذا نصب في اي منصوب على فاجأتم ارادة اللفظ أو منصوبة على ارادة السكامة ولكنه لم يثبت رعاية لاصل المصدر كما في قولهم السكامة لفظ والضمير من قوله بوجه عائد على الخبر والنصب على الحالية في صاحب الحال الضمير المستكن في الخبر في الخبر في كلمة في اذا ان قيل بانها مكان والاي يقل بذلك فهو في أي فالخبر في محذوف في والتقدير فاذا زيد حاضر في حالة كونه جالسا في نعم يجوز ان تقدرها في أي تقدر اذا في خبر عن الجثة مع قولنا انها زمان اذا قدرت حذف مضاف كان تقدر في نحو خرجت فاذا الاسد فاذا حضور الاسد في الخبر عنه حينئذ في الحقيقة ليس هو الجثة وانما هو اسم المعنى الذي اضيف اليها في مسألة قالت العرب قد كنت أظن ان العقرب أشد سمعة من الزنبور في بضم الزاي وهو ذباب لساع ويقال له زنبورة فياء التانيث وزنبار أيضا فاذا هو أي الزنبور في أي العقرب بناء على انها مؤنث وسمع فيها التذكير في قولوا أيضا فاذا هو ايها في بضم

النصب وهو هذا الوجه الثاني وهو الوجه الذي أنكره سيبويه لما سأله الكسائي وكان من خبره أن سيبويه قدم على البرامكة فعزم يحيى بن خالد البرمكي على الجمع بينهما ما بين أي بين سيبويه والكسائي فجعل ذلك يوماً فلما حضر سيبويه تقدم إليه الفراء وخلف الأجر فسأله خلف عن مسألة فاجاب عنها فقال له اخطأت ثم سأله مرة ثانية وثالثة وهو يجيبه ويقول له اخطأت فقال له ان في هذا الرجل يعني خلفاً للأجر وحدة أي بأسا وشدة وهو بكسر الخاء المهملة وبوحدة بفتحات أي سرعة ولو لم يكن ما تقول فيمن قال هؤلاء أبون ومررت بابين يضم الباء في الاول وكسر هاء في الثاني يقول على مثال ذلك من رأيت بمعنى وعدت أو رأيت بمعنى انضمت فاجابه فقال أعد النظر فقال لست أكلما حتى يحضر صاحبك فحضر الكسائي فقال له أي لسبويه به تسألني أو أسألك فقال له سيبويه سهل أنت فسأله عن هذا المثال قد كنت أظن ان العريب أشد لغة من الزنبر فاذا هو هي فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز انصب وسأله عن أمثال ذلك نحو خرجت فاذا عبيد الله القائم بالرفع أو القائم بالنصب فقال سيبويه به كل ذلك بالرفع فقال الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه وهذا اخلاف ما حكاه الرضي من ان الكسائي ١٨٩ قال لا يجوز الاياها وكذلك حكاه

الاندلسي في شرح المفصل وأنا أظن ان الصواب ما حكاه المصنف فان الكسائي لو أنكر الرفع لكان سيبويه بسبيل من أن يخطئه في الحال بما ورد في القرآن ولم ينقل ذلك فدل على ان الكسائي أجاز الرفع والنصب معا فقال يحيى بن خالد البرمكي قد اختلفنا وأنتما رئيسا بلديك فسيبويه رئيس البصرة والكسائي رئيس الكوفة ونحن يحكم بينكما فقال له

فاجأت الخروج في ذلك الوقت فصحة لانه قال مثله في نظير ذلك الموضوع ولم يقل به فيه بخصوصية بل لاعطاء حكم اذا القى في أي موضع كانت (قوله قدم على البرامكة) هو جمع برمكي نسبة الى برمك وهو جد يحيى بن خالد كان من محوس بلخ وكان يخدم النوبهار وهو معبد كان للمجوس بمدينة بلخ توقد فيه النيران ثم ان ابنه خالد اساد وتقدم في الدولة العباسية حتى ولي الوزارة لابن العباس السفاح ثم ان يحيى بن خالد دفع اليه المهدي ولده هرون الرشيد وجه له في حجره فلما استخلف هرون قلد يحيى الامر ودفع له خاتمه وجعل اصـدار الامور وايرادها اليه الى ان نكبهم وقتل ابنه جعفر وحبسـه وابنه الفضل في الرقة القديعة الى ان مات فجأة سنة تسعين ومائة ودفن في شاطئ الفرات (قوله فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه) قال الرضي تبع الاندلسي ان الكسائي قال لا يجوز الاياها وفي الشرح وأظن ان الصواب ما حكاه المصنف فان الكسائي لو أنكر الرفع لكان سيبويه بسبيل من أن يخطئه في الحال بما ورد في القرآن من الرفع (قوله حازم) هو عمه ملة وزاي مكسورة القرطاجني بقاف مفتوحة وراء سا كنه وطاء مـهـ ملة وألف وجيم مفتوحة ونون فياء نسبة الى قرطاجنة الاندلس لاقرباجنة تونس مات سنة أربع وثمانين وسـمائة (قوله اذ قال في منظومته في النحو) هي منظومة امتدح بها الملك المنصور صاحب افريقية وضمنها

الكسائي هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين يعني البصرة والكوفة فيحضرون ويسألون فقال يحيى وجعفر البرمكيان أنصفت فأحضر وافوا فقوا الكسائي فاستكان سيبويه أي خضع أو تحول من كون البسط الى كون القبض فقام له يحيى بعشرة آلاف درهم نخرج الى فارس وهي بلاد الفرس لك فيها الصرف وتركه فاقام بها حتى مات ولم يمد الى البصرة فيقال ان العرب أرشوا على ذلك أي دفعت لهم رشوة على اظهار موافقة الكسائي فوؤوه فعملوا ذلك فأنهم أي لاجل انهم وعلموا منزلة الكسائي عند الرشيد فقصدوا التقرب اليه ويقال انهم انما قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان السننهم لا تطوع به والله أعلم بحقيقة الحال في ذلك كله ولقد أحسن الامام الاديب الارب ابو الحسن حازم بن محمد الانصاري اذ قال في منظومته في النحو كما هي هذه الواقعة والمسئلة وأقول هو حازم بن محمد بن حسن حازم الانصاري القرطاجني بقاف مفتوحة فراء سا كنه وطاء مـهـ ملة وألف فـجـم مفتوحة فنون فياء نسبة من قرطاجنة الاندلس لامن قرطاجنة تونس كان اماما بليغا ريانا من الادب نزل بتونس وامتدح بها المنصور صاحب افريقية اباعبد الله محمد بن الامير أبي زكريا يحيى بن عبد الواحد ابن أبي حفص ومات سنة أربع وثمانين وسـمائة أخبرني بالموجود من هذه القصيدة اجازة شيخنا قاضي القضاة ولي الدين عبد الرحمن بن خالدون المسالكي قال أخبرني المحدث العلامة أبو محمد عبد المهين بن محمد بن محمد بن محمد بن

الحضري قال أخبرني ابن رشيد قال أنشدني حازم وأخبرني بذلك أعلی من هذاشـ بخنا محمد الدين اسمعيل بن ابراهيم الكوفي  
 الحنفی والشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الغماري المالكي رحمه الله تعالى قال أخبرنا الشيخ أنير الدين أبو حيان قال  
 أنشدنا حازم المذكور والموجود من هذه القصيدة نحو ما تين وعشرين بيتاً وأولها الحمد لله على قدر من علما \* وجعل  
 العقل في سبيل الهدى علما ثم الصلاة على الهادي لسنته \* محمد خير مبعوث به اعتصما ثم الدعاء لمير المؤمنين أبي \*  
 عبد الاله الذي فاق الحيا كرما خليفة خلفت أنوار غرته \* شمس الضحى وندها بخلاف الدنيا سالت فواضله للمقتفي نعمما \*  
 صالت فواضله بالمعتدي نعمما ومنها بأيتها الملك المنصور ملكك قد \* شب الزمان به من بعد ما هرما فلورأى من مضى  
 أدنى مكارمك \* لم يذكروا بالندي معنا ولا هرما ان الليالي والايام مذكومت \* بالعدم ملكك أضحمت أعبدا واما  
 \* ومنها \* أمانا على اثر حمد الله ثم على \* اثر الصلاة على من بلغ الحسبا وماتلذذ من وصل الدعاء ومن \* نشر الثناء  
 على من أسبغ النعما فاسمع لنظم يدبغ قد هدت فكبرى \* له سعادة ملك اجزل القسما حديقة تهبج الاحداق  
 ان سطرت \* من نحوها ناسم للحقوقد نسما فاسمع الى القول في طرق الكلام وما \* علم اللسان به قد حده أورسما  
 النحو علم باحكام الكلام وما \* من التغاير يهدو اللفظ والكلام ولا الكلام كمال في حقيقة \* فان ترد حده فاسمعه  
 منتظما ان الكلام هو القول الذي حصلت \* به الافادة لما تم والتأما ومر الناظم في الغرض الذي أراد ان  
 قال كما تالك الواقعة والمسئلة كما حكى المصنف \* والعرب قد تحذف الاخبار بعد اذا \* اذا عنت فجأة الامر الذي  
 دهاهم ونحن نذكر ما يحتاج اليه من الكلام على ألفاظ هذه الايات خارجا عما ذكر في المتن فنقول العرب بضم العين  
 وسكون الراء كالعرب بفتحهم ما خلا في الجهم وهم سكان الامصار والاعراب سكان البادية منهم وعنت أرادت وقصدت  
 والنجاة على وزن الرحمة مصدر ١٩٠ بفتح الامر وفجأه اذا أتاه بغتة وكذا الفجأة بضم الفاء وهززة بعد الالف ودهم

بكسر الهاء جاء بفتح  
 وورد بانصبوا بال حال بعد اذا  
 وبعدهما رفعوا من بعدها  
 ربحا  
 يحتمل أن تكون الباء من  
 قوله بالحال للسببية أي

مسائل من علم النحو ولعله أتى فيها على جميع أبوابه ومطلعها  
 الحمد لله على قدر من علما \* وجعل العقل في سبيل الهدى علما  
 ومنها في المدح ادام قول نعم حتى اذا طردت \* نعماه من غير وعلم يقل نعمما  
 قوله والعرب قد تحذف الى آخر الايات العرب بضم العين وسكون الراء خلاف الجهم وهم  
 سكان الامصار وكذلك العرب بفتحهم واما الاعراب فسكان البادية وعنت قصدت والنجاة

نصبوا الواقع بعدها بسبب ارادة الحال أو تكون بمعنى على أي نصبوا على الحال وقد تكلم المصنف على  
 معنى قوله وبعدهما رفعوا من بعدها وفي بعض النسخ وورد بما رفعوا من بعدها والمعنى انهم قد ينصبون ما بعد اذا قليلا ويرفعونه  
 كثيرا فتكون ربحا الاولى للتقيل والثانية للتشكير \* فان نوالى ضمير ان اكتسى بهما \* وجه الحقيقة من اشكاله نعمما  
 يريد بالحقيقة المراد من اللفظ والغمم بفتح العين المجمة والميم سيلان الشعر حتى تضيق الجهة والقفا وتشبيهه وجه المراد بالشي  
 المحتجب تحت الساتر استعارة بالكناية واثبات الساتر له وهو الغمم استعارة تخيلية واكتسى ترشح أو تشبيه المراد بالشكل  
 الحسن استعارة بالكناية واثبات الوجه له استعارة تخيلية والغمم ترشح وكذا اكتسى \* ولذلك أعيت على الافهام مسئلة \*  
 أهدت الى سيبويه الحذف والغمما \* أعيت صعبت والحذف الموت والغمم جمع غمة وهي الكربة واستعار الاهداء الذي هو  
 الاتخاف بما يقتضى سرور الهدى اليه لما هو ضد ذلك على سبيل التلميح ولا يخفى ان بين قافيتي هذين البيتين الجناس المحرف  
 \* وفي الجواب عليها هل اذا هو هي \* أو هل اذا هو اياها قد اختصما \* عليها اما الغمومة متعلق بالجواب وعلى معنى عن فاما مستقر  
 في محل نصب على الحال وعلى معناها المعروف والمعنى بحسب القرينة واردة اهلها وتسكين ياء هي للضرورة واختصم امام بنى  
 للمفعول فالنائب عن الفاعل ضمير مختص أي الاختصام المعروف ولا يجوز أن يكون النائب الجار والمجرور المتقدم لا متناع  
 تقديم النائب على رافعه كالفاعل وامام بنى للعلوم والالف فاعل ضمير الاثنين يعود على سيبويه والكسائي لتبادر الذهن اليهما  
 عند ذكر هذه المسئلة لشهرة اختصاصهما فيها \* وخطأ ابن زياد وان حمزة في \* ما قال فيها أبابشر وقد ظلمها وغاز عمر  
 على في حكومته \* ياليت لم يكن في أمره حكما كغنيظ عمرو عليا في حكومته \* ياليت لم يكن في أمره حكما ونجح ابن زياد  
 كل منتصب \* من أهله اذ غدا منه بفيض دما كفضية ابن زياد كل منتصب \* من أهله اذ غدا منه بفيض دما كفضية المنتصب  
 هو الذي يبكي أشد البكاء وضمير أهله في البيت السابق يعود على عمرو والمراد به سيبويه أبو بشر وفي البيت الاخير يعود

علي على المراد به أمير المؤمنين على رضي الله تعالى عنه واحدى قافيتي البيتين الاخيرين دما بكسر الدال المهملة جمع دم وقصره  
 للضرورة والاخرى بفتحها مفرد الجمع المذكور فدع الالفاظ بوجهه بدعي وهو الجناس ويقع في بعض النسخ احدى نبتك  
 القافيتين بالذال المحجة المفتوحة وهو مقصور الذماء بالمد والمراد به بقية الروح لكن المناسب أن يكون معه يقين بقاء  
 مضمومة وظاء محجة من قولهم أظنت نفسه أى أذهبتها وفي أصل القصيدة بعده البيت زيادة لم يذكرها المصنف وهي  
 فظل بالكرب مكظوما وقد كربت \* بالنفس أنفاسه ان تبلغ الكظما الكرب الغم مكظوما مأخوذاً بكظمه بفتح  
 الكاف والظاء المحجة وهو مفتوح الفم كربت كادت بالنفس حال من أنفاسه والباء لامصاحبة والمعنى انه كادت أنفاسه حال  
 كونها ملتبسة بنفسه ان تبلغ مفتوح الفم أى كاد يموت وادخل ان في حيز كرب وهو قليل قضت عليه بغير الحق طائفة \*  
 حتى قضى هدر اماً بينهم هدرما قضت حكمت وكان مراده بالطائفة العرب الذين أرسوا على موافقة الكسائي قضى مات  
 هدر ابطالا وهدما بعناه يقال دماؤهم بينهم هدرم أى هدر وهدم أيضاً يكون الدال وذلك اذا اقتلوا ولم يودوا وفي البيت  
 الجناس التام بين الفهامين من قضت وقضى والجناس اللاحق بين الاسمين من هدر او هدرما من كل أجور حكما من  
 سدوم قضى \* عمرو بن عثمان مما قد قضى سدما من سدوم أى من قاضى سدوم وهي قرية قوم لوط عليه الصلاة  
 والسلام يضرب بهذا القاضى المثل في الجور وقضى الاول معناه مات والثاني معناه حكم كما مر والسدم الندم والحزن ففي  
 البيت الجناس التام وجناس الاشتقاق أو ما يشبهه حساده في الورى عمت فكاهم \* تغنيه منتقد القول منتقما  
 فما النهى ذمها قهم معارفها \* ولا المعارف في أهل النهى ذمها انتقاد القول التفتيش عن معانيه والمنافسة فيه  
 والانتقام معروف والنهى جمع نهي بالضم وهي العقول والذم جمع ذمة وهي العقود والميثاق بهنى ان العقول ليست ذمها  
 في هؤلاء الحساد معارفها وليست المعارف في أهل العقول منهم ذمها ورفع ١٩١ معارفها بذمها التاوله بجرعية

وفي البيت الاول الجناس  
 وفي الثاني العكس  
 والتبديل  
 فاصبحت بعده الانفاس  
 كامنة \*

كالبغته وزنا ومعنى ودهم بكسر الهاء بفت والوجه معروف وقد يطلق بمعنى الطريقة وأراد  
 بالحقيقة الحق في كون الضهيرين مرفوعين أو الاول مرفوعاً والثاني منصوباً والغم بفتح التين  
 سميلان الشعر حتى تضيق الجبهة والقفا ويحتمل أن يكون شبه وجه الحقيقة أى طريق  
 الحق بصورة لها غم على طريق الاستعارة بالكناية فيكون اثبات الغم استعارة تخيلية

في كل صدر كان قد كظ أو كظما الانفاس جمع نفس بفتح الفاء وكظ جهدم من الكرب وظاؤه محجة  
 وكظم أخذ الغم بكظمه وهو مفتوح فيه كما مر وبعده البيت ما أنشده المصنف وهو قوله **و** وأصبحت بعده الانفاس  
 باكية \* في كل طرس كدمع سخ وانسجما **ال** انقاس بالقاف جمع نفس بكسر النون وهو المداد ويجمع على أنفس أيضاً تقول  
 منه نفس دواته تنقيسا والطرس الصحيفة وهو السكاغد وسخ سال وانسجم مثله **و** وليس يخلا امرؤ من حاسدا ضم \*  
 لولا التنافس في الدنيا لما اضمح **و** بعده هذا البيت في أصل القصيدة **ف** دم مصيب عزاً من لم يصب خطأ \*  
 له وكظم تلقاه مظلماً عزاً نسب يقول كم ينسب خطئى الى المصيب خطأ وكظم ظالم تجده بتظلم فلم ينسده المصنف هذا البيت  
 وبعده ما أنشده في المتن وهو قوله **و** والعين في العلم أشجى محنة علمت \* وأبرح الناس شجوا عالم هضما **أ** شجى افعال  
 تفضيل من شجاء يشجوه اذا حزنه والشجوا الحزن وابرح معناه أشد يقولون هذا الامر ابرح من ذلك أى أشد وابرح الشدة  
 والاذى **و** وقوله ورجانصها **ا** ذكر أو أنشده في البيت أى ورجانصها على الحال **ف** جعل المصنف الباء من قول الناظم  
 باء الحال بمعنى على وقد اسلفنا فيه تجوز وجه آخر وهو أن تكون للسببية **و** بعد ان رفعوا ما بعد اذ على الابتداء **و** والاحسن  
 ان لو قال على الخبرية لان الذى جعل حاله هو الذى كان قبل ذلك خبراً ووجه قول المصنف ان الخبر مرفوع بالابتداء على  
 رأى جماعة ولكنه ليس مذهب سيمويه **و** فيقولون فاذا زيد جالس **ا** بعد ان قالوا فاذا زيد جالس **و** وقوله ربحانى آخر  
 البيت بالتخفيف نو كيدل ربحانى أوله بالتشديد **م** من باب التوكيد اللفظى **و** وعمما فى آخر البيت الثالث بفتح العين **م** المحجة  
**و** كناية عن الاشكال والخفاء **ف** فإريد من الغم الموضوع لسميلان الشعر كما مر لازم معناه وهو خفاء ما تحتها واستتاره  
**و** وعمما فى آخر البيت **ر** الرابع بضمها جمع غمة **م** وقد عرفت ان معناه الكربة **و** وان زياد **م** المذكور فى قوله وخطأ ابن  
 زياد **و** هو الفراء واسمه يحيى وابن حمزة **م** هو الكسائي واسمه على **م** وقيل له الكسائي لانه احرم فى كساء أولانه كان فى  
 حدائقه يبيع الأكسية أولانه كان من قرية من قرى السواد يقال لها كساباً أولانه كان يتشبع فى مجلس حمزة بكساء وكان



واحد عمره وألف ظلمنا  
 للتثنية وفيه مسامحة إذ  
 ليست للتثنية وانما هي  
 ضمير الاثنين وقول بعضهم  
 ضمير المتبني لا ينطبق على  
 مثل زيد وعمر وفاهما  
 بنيته للفاعل وللإطلاق  
 وهو اشباع حركة الروي  
 فيتمولد منها حرف مجانس  
 لها وان بنيته للفعل  
 وعمر ووعلى الاولان سيبويه  
 والكسائي رحمه الله  
 وهو الاخران بكسر  
 الخاء ويجوز الفتح هاهنا  
 العاصي باثبات الياء  
 وحذفها وان أبي طالب  
 رضى الله تعالى عنهما وحكا  
 الاول اسم والثاني فعل أو  
 ذلك بالعكس أى  
 متلبس به فيكون الاول  
 فعلا والثاني اسما وقد  
 للإطاء وهو تكرير  
 القافية بلفظها ومعناها  
 احترازا من نحو العين  
 للماصرة والعين للجارية  
 ووزيادة الاول والذات  
 والثاني زياد ابن أبيه وهو  
 الذى استلقه معاوية بن أبي  
 سفيان بابيه وكان يعترف  
 بأنه أخوه وهو من دهاة  
 العرب وابنه المشار اليه  
 هو ابن مرجانة المسمى  
 بعميد الله على التصغير  
 المرسل فى قتله الحسين  
 ابن على رضى الله تعالى  
 عنه وعن أبيه

وذكر الوجه ايماما أى تورية لان له معنيين قريبا وبعيدا وأرى البعيد منهما وأن يكون شبه  
 الحقيقة بصورة حسنة على طريق الاستعارة بالكناية فيكون اثبات الوجه استعارة تخيلية  
 وذكر الغم زشحا ولا تورية فى الوجه لان المراد به المعنى القريب وهذا على مذهب صاحب  
 التلخيص فى الاستعارة بالكناية وقد ذكرنا تحرير المذاهب فيها فى شرح الخطبة فان قلت  
 سيقول المصنف ان الغم كناية عن الاشكال والخفا وهذا التقدير يقتضى أن تكون حقيقة  
 مراده قلت ليس بين الكناية واردة المعنى الحقيقى منافاة فان الكناية استعمال اللفظ فى  
 لازم معناه مع جواز ارادة معناه واعيت صعبت والحنف الموت ويقال ان هذه الواقعة  
 كانت سبب عملة سيبويه التى مات بها والغم بضم المعجمة جمع غمة وهى الكربة وحى بضم  
 المهملة وتخفيف الميم جمع حمة وهى سم العقرب وأصلها حوا وحى واختصما اما بضم المثناة  
 مبنى للفعل والنائب عن الفاعل ضمير المصدر والالف للاشباع واما بفتحها مبنى للفاعل  
 والالف ضمير الفاعل عائد الى سيبويه والكسائى والمنخب بكسر الخاء المهملة الما كى أشد  
 البكاء وضمير أهله الاول يعود الى عمرو الاول وهو سيبويه وضمير أهله الثانى يعود الى على  
 الثانى وهو ابن أبى طالب رضى الله عنه ودما الاول بكسر المهملة جمع دم بفتحها تصره للضرورة  
 ودما الثانى بفتح المهملة مفرد والالف فيه للاشباع أو دما الاول بفتح المهملة والثانى  
 بكسرهما والانقاس بالنون والقاف والسين المهملة جمع نفس بكسر النون وهو المداد  
 والطرس الصحيفة وسخ مهملة تسال وسخيم وانسخيم مثله والتنافس الرغبة وشجاء أخزبه  
 والحنفة البلية وأبرح أشد حزننا والشجوا الحزن واعلم ان بين البيت الذى أوله كفضحة ابن زياد  
 والبيت الذى أوله وأصبحت أيمانا عديدا لم يذكرها المصنف (قوله وعمر ووعلى الاولان  
 سيبويه والكسائى) اما سيبويه فعمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر طلب الامانة والفقه ثم صحب  
 الخليل وبرع فى النحو وهو مولى لبني الحرث بن كعب ويكنى أيضا أبا الحسن وتفسير سيبويه  
 بالفارسية رائحة التفاح قال ابراهيم الحارثى سمي بذلك لان وجنتيه كانتا كأنهما تافحان  
 قال المبرد كان سيبويه وجاد بن سلمة أعلم بالنحو من النضر بن شميل والاخفش وقال ابن عائشة  
 كنا نجلس مع سيبويه فى المسجد وكان شابا جديلا تطيفا قد تعلق من كل علم بسبب مع حداثة  
 سنه وقال أبو بكر العميدى النحوى لما نظر سيبويه الكسائى ولم يظهر سؤال من يرغب من الملوك  
 فى النحو فتبيل له طلحة بن طاهر فتشخص اليه الى خراسان فمات فى الطريق ذكر بعضهم انه  
 مات سنة ثمانين ومائة وهو الصحيح كذا قال الذهبى وقيل سنة أربع وتسعين ومائة ويقال كان  
 سنة اثنين وثلاثين سنة \* واما الكسائى فعلى بن جزرة الأزدي أبو الحسن من الكوفة واستوطن  
 بغداد وكان يعلمهم الرشيد ثم الامين قرأ على جزرة الزيات ثم اختار لنفسه قراءة قال عبد الرحيم  
 ابن موسى قلت للكسائى لم سميت الكسائى فقال لاني أحرمت فى كساء وقيل لما قرأ على جزرة  
 كان ياتف فى كساء فقال أصحاب جزرة له الكسائى وعن جرمة قال سمعت الشافعى  
 يقول من أراد أن يتجرف فى النحو فهو عيال على الكسائى وقال ابن الأنبارى كان واحدا للناس  
 فى القراءات يكثرون عليه فيجسم معهم ويجلس على كرسى ويتناولوهم يسمعون ويضبطون  
 عنه حتى المقاطع والمبادئ مات سنة تسع وثمانين ومائة ويقال قبل ذلك (قوله المرسل فى قتله  
 الحسين) سبى المرسل هنامكسورة لان ابن زياد لما بلغه قرب الحسين من الكوفة فى نحو  
 تسعين انسانا لكتب وردت عليه من أهل الكوفة بانهم معه وذلك بعد موت معاوية أرسل

وهو أضم كغضب وزناومعنى وانجم ضاد والوصف منه أضم كفرح **و** اضم بمعنى حسد وحقد أيضا والوصف منهما كالاول  
 وكلاهما متأتان في البيت فان جعلته من الحسد كان تأكيد الفظيا الحاسدا وان جعلته من الحقد فظاهر واما أضم الواقع في  
 القافية فهو فعل ويمكن جملة على كل من المعاني الثلاثة **و** وهو ضم مبنى للفعول أى لم يوف حقه **و** بنصب الحق على أن يكون  
 النائب عن الفاعل ضمير عائد على العالم وبالرفع على انه النائب ولا ضمير في الفعل **و** واما سؤال الفراء فخوابه ان أبون جمع  
 أب وأب فعل بفتحين وأصله أبو **و** الا أنه حذف لامه اعتبارا فاذا جمع جمع سلامة لا ذكر جعلت حركة الباء مع الواو ضمة  
 ومع الياء كسرة اذا لا اعتداد بذلك المحذوف لكونه حذف نسياما نسيا **و** فاذا بيننا مثله **و** على ما يقتضيه القياس من  
 الاعتداد بلامه المحذوفة **و** من أوى أو من وأى قلنا أوى كهوى أو قلنا وأى كهوى أيضا ثم تجمع بالواو والنون **و** أو بالياء  
 والنون ونفعل فيه ما نفعله اذا جمعنا المقصور هذا الجمع **و** فحذف الالف **و** من أوى أو من وأى **و** كما حذف الف مـ طفي **و**  
 اذا جمعناه كذلك حيث تقول مصطفون ومصطفين **و** وتبقى الفحة دليلا عليها **و** أى على تلك الالف المحذوفة **و** فنقول أوون  
 أو واون رفعا أو وبن أو وبن جرا ونصبا كما تقول في جمع عصا وقفا **و** حالة كون كل ١٩٣ **و** منها **و** اسم رجل **و** فجاءت

الحال باعتبار كل واحد  
 أو جاءت من الأخير  
 وحذف من الاول أو  
 بالعكس والا فقتضى  
 الظاهر ان يقال اسمى  
 رجل أو اسمى رجلين  
**و** عصون وقفون  
 وعصين وقفين وليس  
 هذا مما يخفى على سيبويه  
 ولا على أصغر الطلبة  
 ولا كنه **و** أى ولكن  
 الامر **و** كما قال أبو عثمان  
 المازني دخلت بغداد **و**  
 بوجه ممتوحة وغين  
 مجنة ساكنة ودالين  
 بينهما ألف مهملتين  
 أو هجتين أو باهمل  
 الاولى وانجم الثانية

عمر بن سعيد في جماعة من أهل الكوفة لقتال الحسد بن فاطم عمر عن قتاله فارس شمر بن  
 جوشن وقال له ان تقدم عمر بن سعيد وقاتل والافاقتله وكن مكانه فذهب اليه وكان  
 ما كان من قتل الحسين ويجوز أن تكون مفتوحة بان يكون المعنى المرسل على الكوفة  
 في زمن قتلة الحسين وذلك ان معاوية لما مات كان على الكوفة النعمان بن بشير الانصاري  
 فقدم مسلم بن عقيل من المدينة الى الكوفة يبائع الناس فقال النعمان بن بشير يا معاشر  
 المسلمين ابن بنت رسول الله أحب الينامن ابن بنت بجدل يعني يزيد فباع ذلك يزيد فارس بن  
 زياد على الكوفة وعزل النعمان بن بشير **و** قوله وأضم كغضب وزناومعنى وانجم ضاد في  
 الشرح وأضم أيضا بمعنى حسد أو حسد الوصف منه ما كالاول وكلاهما متأتان في البيت  
 فان جعلته من الحسد كان تأكيد الفظيا وان جعلته من الحقد كان صفة واما أضم الواقع في  
 القافية فهو فعل ويمكن جملة على كل من المعاني الثلاثة **و** قوله وأصله أبو **و** في الصحاح والاب  
 أصله أبو بالنحر يك لان جمعه آباء مثل تماواققاء ورعى وأرعاء فالذهب منه واولا ذلك تقول  
 في التنزيه أو وان وبعض العرب تقول أبان على النقص وفي الاضافة أيك فاذا اجعت بالواو  
 والنون قلت أبون وكذلك أخون وحون وهنون وعلى هذا فقرأ به ضمهم له أيك ابراهيم  
 واسماعيل واحقق يريد جمع أب أي ايئك فحذف النون للاضافة اه **و** قوله واذا بيننا مثله  
 يعني باعتبار أصله وما يقتضيه من الاعتداد بالمحذوف **و** قوله وهكذا تنفق لسبويه فان أصل  
 أب عند الفراء أبو بسكون الوسط وعند سيبويه أبو بفتح **و** قوله ان ثبت فخارج عن القياس  
 ان هذه وصليمة فلا تحتاج لجواب وفائدة الاتيان بها الاشعار بالتردد في ثبوت مثل هذا

٢٥ في ل أو بالعكس ويقال فيها أيضا بعد ان وبغدين ومعدان وهي مدينة السلام  
**و** فالقيت **و** أى طرحت **و** على مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي ويخطئونني على مذاهبهم **و** بمعنى من غير ان  
 ينظروا في الادلة **و** اه وهكذا تنفق لسبويه **و** أى في حق سيبويه **و** رحمه الله تعالى واما سؤال الكسائي **و** في قول  
 العرب قد كنت أظن ان المقرب أشد لسعة من الزبور فاذا هو هو هل يجوز ان يقال فيه فاذا هو اياها **و** فجوابة ما قال  
 سيبويه وهو فاذا هو هو هذا وجه الكلام مثل فاذا هو يبضاه **و** ومثل فاذا هو حية **و** برفع ما بعد المبتدأ الواقع بعد اذا  
 على انه خبره فتكون هي ضمير رفع لانه خبر عن هو فان قلت كيف صح الجمع مع التباين وعدم الصدق قلت هو مثل زيد  
 زهير فالاصل فاذا السبعة مثل لسعتها أو فاذا هو مثلها في شدة اللسع **و** واما فاذا هو اياها ان ثبت فخارج عن القياس  
 واستعمال الفصحاء **و** وهذا جواب لا مالا لان من قوله ان ثبت وقوله ان ثبت جملة معترضة بين اما وجوابها **و** كالجزم بلن  
 والنصب بلن والجر بلن وسبويه وأصحابه **و** البصريون **و** لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وقد ذكرني  
 توجيهه أمور أحدها لا يكره ان الخطاط

وهو ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فجازله ان ينصب المفعول كما ينصبه وجدت ورأيت وهو مع ذلك ظرف محبر  
 به عن الاسم المذكور وهو اه وهذا التوجيه بعينه منقول عن الكوفيين ولذلك قال الزجاج مشتمعا عليهم فاذا عندهم  
 كالنعامة قيل لها حلى قالت انا طائر فقيل لها طيري فقالت انا اجل كذلك اذا طالب برفع ما بعدهما فتقول انا بمعنى وجدت  
 فانصب فيقال فانه من الاسم الواقع بعدك فتقول انا ظرف فان قلت ما معنى المطالبة اذا برفع ما بعدهما فان كان المراد رفع  
 الاسم الذي يليها من حيث هو مبتدأ محبر عنه به فاقد رفته في الواقع عند الكوفيين ولا معنى لمطالبتها حينئذ بذلك اذ هو  
 تحصيل الحاصل وان كان المراد رفع الاسمين معا فامعنى المطالبتها كذلك وهي لا تقتضيه قلت بحتمل أن يكون المراد مطالبتها  
 بان يكون الاسمان الواقعان بعدهما مرفوعين لانها تطالب برفعها هي لهما أي بعمارة الرفع فيهما ووجه المطالبة حينئذ  
 ان الاسم الاول مرفوع على انه مبتدأ بآء ترافهم فيكون الثاني مرفوعا على انه خبر آخر كما يقولونه هم اذ الم يكن ثم نصب للجزء  
 الثاني وهو هذا التوجيه الذي ذكره ابن الحياط في خطه لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وهي ما لم يكن ظرفا فلا  
 حالا وهو انما يعمل في الظروف ١٩٤ والاحوال كما سيجي وهو لانها تحتاج على زعمه بفتح الزاي وضها

وكسرهما أيضا كذا في  
 القاموس قال الزعم مثلثة  
 القول الحق والباطل  
 والتكذب وأكثر ما يقال  
 فيما يشك فيه إلى فاعل  
 وإلى مفعول آخر غير  
 الذي نصبته في قولهم  
 فاذا هو أياها في مكان  
 حقها أن تنصب ما يليها  
 اذ المعنى عنده فوجدته  
 أياها وهو الثاني ان ضمير  
 النصب استعير في مكان  
 ضمير الرفع قاله ابن مالك  
 كما استعير ضمير الرفع في  
 مكان ضمير الجر في قولهم  
 ما أنا كانت ولا أنت كانا  
 وهو يشبهه في أي اللاتين

التركيب (قوله وهو ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت) لان معنى مفاجأة الشيء  
 وجدانه ورؤيته فجأة (قوله لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة) فان قلت هذا لا يطابق  
 قول ابن الحياط ان الناصب اذا عجزا فبها من معنى وجدت قلت بل يطابقه لان المراد بالمعاني  
 هنا الالفاظ الجوامد التي فيها معنى الفعل وليست اسمه (قوله ولانها تحتاج على زعمه الى  
 فاعل ومفعول آخر) يمكن ان يجاب عن هذا بان الحاجة داعية الى عامل لهذا المنصوب فقط  
 وما تدعو الحاجة اليه فيقدر بقدرها على ان كلام من وجد ورأى الذي معناه في اذ يمكن ان  
 يكون منعدبا لو احدثت قول وجد فلان مطلوبه يجده ويحده بالضم لغة عامرية ورأه أي أبصره  
 (قوله وتشبهه قراءة الحسن اياك بعد) في اعراب السفاقي والجهور بفتح النون وقرئ  
 بكسر ها وهي لغة وقرئ بالياء مبنيا للمفعول واستشكنت لان ايا ضمير نصب ولا ناصب له  
 وخرجت على ان ضمير النصب وضعه وضع ضمير الرفع أي أنت ثم التفت بالآخبار عنه اخبار  
 الغائب فقيل بعد واستغرب وقوعه في جملة واحدة ويشبه قول الشاعر  
 أنت الهلال الذي كنت مرة \* سمعنا به والاربع العراف  
 اه وأقول بهذا التقدير يظهر ان بعد في هذه القراءة بالمنشاء التخيية وسقط ما في الشرح  
 وهو لا تحقق الا هل تعبد بالثناء الفوقية وهذا ظاهر المعنى أنت تعبدوا بالياء التخيية  
 وهذا يحتاج الى حذف أي أنت اله يعبد والظاهر الاول اه (قوله أوزعم ان اذا تعمل عمل  
 وجدت وانما رفعت عبد الله) يعني في قولهم خرجت فاذا عبد الله القائم وقد ذكر المصنف هذا

بضمير النصب في مكان ضمير الرفع في قراءة الحسن اياك يعبد ببناء الفعل للمفعول  
 واكتفى لا تتحرر الا هل قرأ تعبد بالثناء الفوقية وهذا ظاهر المعنى أنت تعبدوا وقرأه بالياء التخيية وهذا يحتاج الى  
 حذف أي أنت اله يعبد والظاهر الاول في قوله كنه أي ولكن هذا التوجيه لا يتأتى فيما أجازوه من قولك فاذا زيد  
 القائم بالنصب ضرورة انه لا ضمير هنا حتى يقال استعير ضمير مكان ضمير فينبغي ان يوجه هذا على انه نعت مقطوع  
 أي اذكر القاسم أو حال على زيادة ال وليس ذلك أي القول بزيادة ال في الحال مما ينقاس حتى يجوز في أي  
 مثال كان من غير سماع وهو من جوز تعريف الحال أوزعم ان اذا تعمل عمل وجدت وانما رفعت عبد الله في قولهم خرجت  
 فاذا عبد الله القائم وهو المثال الذي أورده الكسائي في مجلس مناظرته لسيمويه كما أسلفه المصنف هناك ببناء على ان  
 الظرف يعمل وان لم يعتمد على نفي أو استتغهام أو غير ذلك في فقد أخطأ لان وجدت تنصب الاسمين وهذا تعميل لخطا  
 صاحب الرأى الثاني وهو ان جىء بالحال بلاغظ المعرفة قديلا وهو قابل للتأويل وهو هذا تعميل لخطا الرأى الاول فأتى بالعتين  
 على غير الترتيب السابق فجعل الاول هنا الثاني هناك وجعل الثاني هنا الاول هنا وهو الثالث انه مفعول به والاصل  
 فاذا هو يساويها أو فاذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير ولا استعارة هنا الضمير في مكان ضمير فانه منصوب

المثال

في حالي ذكر الفعل وحذفه وانما التفاوت بالانصال والانفصال فقط وهو هذا الوجه لابن مالك ايضا ولكنه لا يتأني في مثل قولهم فاذا زيد القائم بالنصب فيوجهه بانه نعت مقطوع كما مر وتظيره في حذف الخبر الفعلي بقراءة على رضى الله تعالى عنه اثنان كاله الذئب ونحن عصبة بالنصب أى توجد عصبة أو نرى عصبة وأما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى ان الله يكمم بينهم فيما هم فيه يخفون واذا قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم أى فيكون من قبيل حذف الخبر الفعلي فانما حسنه أن اضممار القول مستسهل عندهم أى عند العرب أو عند النحاة وهو كثير جدا حتى قال أبو علي حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج وقوله فانما حسنه جواب اما والشرطية المصدرية باذام مترضة كما مر وانما قيد هذا بذلك لتكون الآية على وفق المسئلة المتكلم فيها وهو حذف خبر المبتدأ اذا كان فعليا والا فاذا قلنا بان الذين اتخذوا مبتدأ أو يقولون المقدر ١٩٥ حال من فاعل اتخذوا والخبر

ان الله يحكم بينهم خرجت الآية من قبيل ما يتكلم فيه البتة الرابع أنه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يوسع لسمعتهم حذف الفعل كما تقول ما زيد الا شرب الا بل أى الا يشرب شرب الا بل ثم حذف يشرب وهو الخبر وكذا حذف الخبر في ذلك المثال وهو يوسع ثم حذف المضاف من لسمعتهم وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب لنيابته عن المنصوب وانفصل لفقد ما يتصل به ونقله الشاويين في حواشي المفصل عن الاعلم قال وهو أشبه ما وجه به النصب الخامس انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها

المثال فيما سبق وهو الذى أوردته الكسائي حين ناظر سيبويه قال الرضى والكوفيون يجرون خرجت فاذا عمر والقائم بنصب القائم على ان عمر ومرفوع بالطرف لان اذا المفاجأة عندهم طرف مكان واما نصب القائم فقالوا لان اذا المفاجأة تدل على معنى وجدت فتعمل عمله فالتقدير خرجت فوجدت عمر والقائم فالقائم ثانی مفعول له قال الزجاجي مشنعا عليهم فاذا عندهم كالنعامة قيل لها حلي قالت أنا طائر قيل لها طيري قالت أنا رجل ان كنت اذا كسائر الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان عملوها عمل وجدت طالبا ناهم بفاعل ومفعولين بل يجوز فاذا امر وقام على ان اذا خبر عمر ووقام حال وامامع المعرف فلا يجوز عند البصريين الالرفع اه (قوله وتظيره قراءة على اثنان كاله الذئب ونحن عصبة بالنصب أى توجد عصبة أو نرى عصبة) يعنى ان نظيره هذا المثال في كونه من حذف الخبر الفعلي وابقاء مفعوله هذه القراءة قائم حذف منها الخبر الفعلي وبقي منصوبه على الحال وانما جعل الآية على التنظير دون التمثيل لتصريحهم بان هذه القراءة من باب حذف الخبر وابقاء منصوبه على الحال وما نحن فيه من ابقاء منصوبه على المفعولية قال أبو البقاء وقرئ في الشاذ عصبة بالنصب وهو بعيد ووجهه أن يكون حذف الخبر ونصب هذا على الحال أى ونحن نتعصب أو نتجمع عصبة وقال بدر الدين بن مالك ومتى صح جعل الحال خبر المبتدأ لم يجز ان تسد مسد خبره وان حذف معها فعمل وجه الجواز حتى الاخفش زيد قائما وخرجت فاذا زيد جالساً وروى عن علي رضى الله عنه ونحن عصبة أى ونحن نرى أو نكون عصبة اه (قوله واما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم) هذا اعتذار عن تركه التمثيل بهذه الآية من ضمن الرد على هذا الوجه بان فيه اضممار ليس بالسهل وتقديره ان الآية ليست مما نحن فيه فان الفعل فيها قول و اضممار القول فيها سهل عندهم وفيما نحن فيه غير قول و اضمماره غير سهل وانما قال اذا قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم احترازاً عما لو قيل ان التقدير قولهم ما نعبدهم بان يكون ما نعبدهم خبراً عن مبتدأ محذوف فانه

ثم حذف المضاف فانفصل الضمير لتعذر انصاله بسبب عدم ما يتصل به كما سبق وانما انتصب في اللفظ لاني المعنى اذ هو في التقدير مضاف اليه ولكن عند حذف المضاف اليه قام هو مقامه فانتصب على الحال على سبيل النيابة كما قالوا قضية ولا أباحسن لها على اضممار مثل أى ولا مثل أبى حسن لها حذف مثل وأقيم المضاف اليه وهو أباحسن مقامه فساغ دخول لا التبرئة عليه وقاله ابن الحاجب في أماليه وهو وجه غريب أعني انتصاب الضمير على الحال وهو مبنى على اجازة الخليل له صوت صوت الجمار بالرفع لصوت المعرف باضافته الى الجمار بصفة صوت في الاول الذى هو نكرة في التقدير مثل أى صوت مثل صوت الجمار ونما وصفت النكرة بنكرة اذ مثل لا يزول تنكيره باضافته الى المعرفة لتوغلها في الابهام غير انه حذف المضاف وأقيم المضاف اليه متامه فلم يستنكر وصف النكرة به مع كونه معرفة لان الوصف به بطريق النيابة لا بطريق الاصاله فهذا مثل ما اجازة ابن الحاجب من وقوع الضمير حالاً على سبيل النيابة

هو وانما سيبويه فقال هذا أي له صوت صوت الحار بالرفع فيج ضعيف وقال لو جاز هذا الجاز هذا قصر الطويل أي مثل  
 الطويل وهو عن قال بالجواز ابن مالك قال اذا كان المضاف الى معرفة كلمة مثل جازان تخلفها المعرفة في التنكير فتقول مررت  
 برجل زهير بالخضر صفة للذكر وهذه زهير بالانصب على الحال وهو الاصل مررت برجل مثل زهير وهذا زيد مثل زهير  
 وهو منه أي من باب هذا زيد زهيراً ١٩٦ في انتصاب المعرفة على الحال على تقدير مثل قوله ثم تفرقوا أيدي سبأ

وأيدى سبأ أي مثل  
 أولاد سبأ بن يشجب حين  
 أرسل عليهم سبيل العرم  
 والأيدي كناية عن الأبناء  
 لانهم في التقوى بهم  
 والبطش بهم بوزن  
 ولا يتعين هذا للانصب  
 على الحالية بل يجوز ذلك  
 كما قال المصنف ويجوز ان  
 يكون على المصدر والمعنى  
 مثل تفرق أيدي سبأ  
 وأيدي سبأ وانما سكنت  
 الياء مع ان مامنصوبان  
 على الحالية كما قال  
 لثقلها ما بكسر الهمزة  
 المثناة وفتح القاف أي  
 لثقل الكامتين وهما أيدي  
 وأيدي بالتركيب مع  
 سبأ وهو الاعلال من  
 حيث ان آخر كل منهما  
 حرف علة وهو الياء كما  
 في معد يكرب وهو اسم  
 رجل وهو قالى فلا وهو  
 اسم بلد فانما لا يتأثران  
 لفظاً بالعوامل مع جعل  
 الاول مضافاً الى الثاني  
 فتقول رأيت معد يكرب  
 وقالى قسلاً باسكان الياء  
 في حالة النصب وظاهر  
 كلام صاحب التسهيل ان

اذا قبل ذلك لم تكن الآية مما الكلام فيه وهو ما حذف منه الخبر الفعلي وبقى مفعوله ثم  
 انه اذا كان التقدير بقولون ما نعبدهم لا يتعين ان يكون هذا القدر خبراً عن المبتدأ بل جاز  
 ان يكون بدلاً من اتخذوا وان يكون حالاً من فاعله والخبر على هذين الأخيرين ان الله يحكم  
 بينهم وهذا على ان يكون المراد بالذين اتخذوا المشركين واما اذا كان المراد به معبوداتهم  
 بان يكون عائد الموصول محذوفاً ويكون التقدير والذين اتخذوهم أو اياهم فيتعين الوجهان  
 الأخيران فكان على المصنف ان يقول وجعل هذا المقدر خبراً وفي الشرح وانما قيد الآية  
 بما ذكره ليكون على وفق المسئلة وهو حذف خبر المبتدأ اذا كان فعلاً أو اذا قلنا بان الذين  
 اتخذوا مبتدأ ويقولون المقدر حال من فاعل اتخذوا والخبر ان الله يحكم بينهم خرجت الآية  
 عن ان تكون من قبيل ما ننتكلم فيه البتة وأقول اذا ذكر قيد في الكلام كان للاحتراز  
 عما يقابله والذي يقابل تقدير الجملة فعلية هو تقديرها اسمية لا تقدر الجملة الفعلية حالاً  
 فليتمل (قوله وانما سيبويه فقال هذا اجمع) الاشارة في هذا الى ما بينتني عليه انتصاب الضمير على  
 الحال (قوله ومنه قولهم تفرقوا أيدي سبأ وأيدي سبأ) أي ومن انتصاب المعرفة على الحال  
 بتقدير مثل وسبأ في الاصل همزة غير ممدودة اسم رجل هو أبو عامر قبائل اليمن وهو سبأ بن  
 يشجب بالنسبة الى العجم والجم بن يعرب بالعين المهملة والراء ابن قحطان قال الرضي معنى ايدي  
 سبأ أولاد سبأ بن يشجب وليس اسم قبيلة كما أول في قوله تعالى لقد كان لسبأ و قوله تعالى  
 وجئتكم من سبأ والأيدي كناية عن الأبناء لانهم في التقوى والبطش بهم بوزن الأيدي  
 ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف مضاف وهو مثل ويجوز ان يكون  
 على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدي سبأ وسكن همزة سبأ ثم قلبت ألفاً اه (قوله وانما  
 سكنت الياء مع ان مامنصوبان لثقلها ما بالتركيب والاعلال) أي لثقل ايدي وايدي  
 بتركيبهما مع سبأ وكون آخر كل منهما حرف علة وفي الشرح فان قلت اذا كان ايدي سبأ  
 وايدي سبأ مركبين فهما اسمين فليست الياء منهما محللاً لانصب بل المجموع هو في محل  
 النصب قلت نقل المصنف في حواشيه على التسهيل انه يقال ايدي سبأ وايدي سبأ  
 بالتنوين فهو مضاف ويقال بغير تنوين قال ولما فيه حينئذ البناء على انه مركب تركيب  
 خمسة عشر والاعراب بناء على انه مضاف ومضاف اليه وترك تنوين سبأ لانه غير  
 منصرف ولم تظهر الفتح على البناء استصحب بالتركيب الاصلى وعليه يتمشى ما قاله هنا  
 ويكون مراد بالتركيب التركيب الاضافي اه ما في الشرح فان قلت ما يريد المصنف  
 بالتركيب الاصلى في قوله في حواشيه استصحب بالتركيب الاصلى قلت يريد التركيب  
 الذي بين ايدي أو ايدي وبين سبأ فانه سابق على التركيب الذي بين العامل وبين هذا  
 المركب (قوله كما في معد يكرب وقالى قسلاً) المركب الاول علم على رجل والثاني على بلد

ذلك متعين وفي البسيط وشرح سيبويه للصفة انه يجوز في حالة النصب فتح الياء واسكانها فان قلت اذا كان  
 أيدي سبأ وأيدي سبأ مركبين فهما اسمين فليست الياء منهما محللاً لانصب بل المجموع هو في محل النصب قلت نقل المصنف في  
 حواشيه على التسهيل انه يقال ايدي سبأ وايدي سبأ بالتنوين فهو مضاف ويقال بغير تنوين قال ولما فيه حينئذ وجهان البناء  
 على انه مركب تركيب خمسة عشر والاعراب بناء على انه مضاف ومضاف اليه وترك تنوين سبأ لانه غير منصرف ولم تظهر

الفحمة على الياء اسما للتركيب الاصلى وعليه يمشى ما قاله هنا ويكون مراده بالتركيب التركيب الاضافى وفي شرح  
 الحاجبية للرضى ان سبأ من قولهم أيدي سبأ لا ينون لانه اسم رجل اذ معنى أيدي سبأ اولاد سبأ ان يشجب وليس اسم  
 قبيلة كما اول في قوله تعالى لقد كان اسبا وجنتك من سبأ قال واما قالى فلا فعهده سيبويه من اخوات أيدي سبأ و جار الله  
 من اخوات معد بكر وبولاد ايل فيهما على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين علم باده فيجوز ان لا ينصرف للتركيب  
 والعلمية ولا يكون مبنيا هـ ذا كلامه وهما نيبيه وهوانه ووقع في النسخ كتابة معدى كرب وقالى قلام فصولا هكذا وهو  
 مبنى على ان تركيبه ما اضافى والا فالقول في علم الخط ان الكلمتين متى تنزلتا منزلة شئ واحد كعبدك ومعد بكر عند  
 كونهما مركبين تركيبا جيا فانما يكتبان متصلتين تنبها على الامتزاج وشدة الاتصال فان جعلت تركيبه ما اضافيا  
 فالغالب الاتصال استعمالا بالمابيت لهما في حالة المزج ويجوز مع ذلك ان يكتبتا منفصلتين لان الاعراب الاضافى فصلها  
 والثانى من وجهى اذا ان تكون لغير مفاجأة والغالب ان تكون ظرفا للمستقبل لا يقال قد عاب المصنف في الباب  
 السابع الذى عقده للتخدير من أمور اشترت بين العرب والصواب خلافها قولهم ان اذا ظرف لما يستقبل من الزمان بانه  
 يوهم ان اذا ظرف مظهره الزمان وقد وقع هنا في عين ما عابه هناك اذ معنى كلامه انه اذا ظرف للزمان المستقبل لانا نقول  
 ليس المستقبل صفة للزمان كما توهم بل هو صفة للحدث ويختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية وقد اجتمعا  
 أى الشرطية والفجائية في قوله تعالى ﴿ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون وقوله تعالى فاذا اصاب به من  
 يشاء من عباده اذا هم يستبشرون﴾ فاذا الثانية في الآيتين للمفاجأة ١٩٧ وهى تنوب عن الفاء في جواب الشرط

(قوله فالغالب ان تكون ظرفا للمستقبل) في التعليق قد عاب المصنف في الباب السابع الذى  
 عقده للتخدير من أمور اشترت بين العرب والصواب خلافها قولهم اذا ظرف لما يستقبل من  
 الزمان فانه يوهم ان اذا ظرف مظهره الزمان وقد وقع هنا في عين ما عابه هناك وفي الشرح يعنى  
 ظرف للحدث المستقبلى أى المستقبل زمانه فاندفع كون هـ ذام عارضا لما عابه على العرب بين من  
 قولهم اذا ظرف لما يستقبل من الزمان بانه يوهم ان اذا ظرف مظهره الزمان واقول لاحاجة  
 الى هذا التكلف لان الظرف هو الاسم الموضوع لزمان أو مكان مضمن معنى فى باطراد فكانه  
 قال فالغالب ان يكون اسما موضوعا للزمان المستقبلى وعلى هذا فاللام فى المستقبل متعلقة بما  
 فى ظرفا من معنى الوضع والحق ان المصنف جرى هنا على سنن القوم وان كان الصواب عنده  
 خلافه فاندفع ما فى التعليق (قوله ويكون الفعل بعدها مضيا كثيرا) قال الرضى لان الماضى

ويكون الفعل بعدها  
 أى بعد اذا الشرطية  
 وما مضيا كثيرا ومضارعا  
 دون ذلك أى قليلا  
 ويحتمل ان يكون مراده  
 ان الاول كثير جدا وان  
 الثانى كثير أيضا ولكن  
 دون تلك الكثرة ولذا لم  
 يقل قليلا وقد اجتمعا  
 قول أبى ذؤيب الهذلى

والنفس راغبة اذا رغبتا \* واذا تردى الى قليل تقنع \* وجاء بالسند من قوله والنفس راغبة اسما لا فائدة ان رغبتا  
 فى الكثير من الدنيا أمر ثابت لها دائم وأتى بالمماضوية فى اذا رغبتا لابرز غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الاستبباب  
 المتأخذة فى حصوله أو أتى بها لظهار الرغبة فى حصول الشرط ولما كانت قناعتها بالقليل وردها اليه ليسا بهذه المثابة أتى فيها  
 بالمضارع وهذا البيت من جملة قصيدة لابي ذؤيب المذكور يربى بين خمسة ما توافق عام واحد بالطاعون ومات هو فى خلافة  
 عثمان رضى الله تعالى عنه وقبل هذا البيت امن المنون وربيته تتوجع \* والدهر ليس بمعتب من يجرع اودى بنى  
 واعقبونى حسرة \* تنفى الرقاد وعبرة ما تقاع فالعين بعدهم كان حداتها \* سمعت بشوك فهى عورتى مع سبقوا  
 هوى واعنقوا لهواهم \* فضر مواويل كل جنب مصرع ولقد حرصت بان ادفع عنهم \* واذا المنية أقبلت لاتدفع  
 واذا المنية أنشبت أظفارها \* أقيت كل غيمة لاتنفع وتجدى للشامتة بن أريم \* انى لرب الدهر لا أتضع  
 حتى كفى للحوادث مروة \* اصفا المشرق كل يوم تقرع والنفس راغبة البيت وليس بمعتب أى مرضى يقال أعقبته  
 اذا أرضاه وأودى هلاك والحدائق جمع حدقة وهى سواد العين وسمت بسين مهملة فقتت وهوى أى هواى فقلب الالف ياء  
 وادغم على لغة هذيل واعنقوا السرعوا فضر مواويل البناء للفعل أى أخذوا يقال تحرمتها المنية أى أخذته والتميمة خرقة  
 رقطاء تنظم فى السير ثم يعقد فى العنق ورب الدهر صرفه وحوادثه واتضع أى أخضع وأذل والمروة جبل بكة والصفاء  
 من مشاعرها بلحق بابى قيس وانما دخلت الشرطية على الاسم فى نحو اذا السماء انشقت لانه فاعل بفعل محذوف  
 على شريطة التفسير والاصل اذا انشقت السماء ثم حذف الفعل الرفع للفاعل مدلول عليه بالمقتضى الواقع بعدم

بلا مبتدأ خلافاً للاخفش فإنه يجوز كونه مبتدأ ولم يمنع الأول فالأمران عنده سائغان لا كما يعطيه ظاهر عبارة المصنف  
 وجواب إذا محذوف إما للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كل مذهب يمكن أو محذوف لدلالة فلاقيه  
 عليه أي إذا السماء انشقت لاقى الإنسان كدحه أي جزاء جهد النفس في العمل إن خير الخبير وإن شرافته وقيل الكدح  
 كتاب سطرته فيه الأعمال وهو ما قوله إذا باهلي تحته حنظلية \* له ولد منها ذلك المدرع الباهلي منسوب  
 إلى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة إلى حنظلة وهي أكرم قبيلة في تميم والمدرع الذي يكسى  
 المدرع بالبدال المهملة وهو ذاقديش كل على بعض من حيث أنه ليس بعد الاسم المذكور بعد إذا فعل يجعل مفسر الفعل  
 محذوف يرفع ذلك الاسم ١٩٨ كما في الآية وليس بمشكول إذا تومل فإنه تقدير إذا كان باهلي وقيل حنظلية

أقرب إلى القطع بالوقوع نظر إلى لفظه الموضوع للدلالة على الوتوع وان كان بالنظر إلى  
 المعنى على الاستقبال لأن إذا الشرطية نقاب الماضي إلى معنى المستقبل مثل ان (قوله خلافاً  
 للاخفش) في الشرح الاخفش يجوز كونه مبتدأ ولا يمنع كونه فاعلاً وظاهر عبارة المصنف  
 لا تفيد هذا وأقول بل ظاهر عبارة المصنف تفيد ذلك لأن الظاهر أن قوله خلافاً راجع إلى ما يليه  
 وهو قوله لا مبتدأ فيكون الاخفش غير مانع من كونه فاعلاً لكونه خلافاً ليس راجع إليه  
 ومجيزاً كونه مبتدأ لكونه راجعاً لا ابتداء (قوله إذا باهلي الخ) الباهلي منسوب إلى باهلة وهي  
 قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والمثناة التحتية معروفة بالحسنة وأصل باهلة اسم امرأة  
 من همدان كانت تحت معز بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان بالمهملة وليس في عيلان غيره  
 ونسب ولده إليها والحنظلية منسوبة إلى حنظلة وهي أكرم قبيلة من تميم والمدرع بالذال  
 المحجمة والعين المهملة هو الذي أمه أشرف من أبيه نقات من خط شحنا الشيخ كالدين  
 الدميري الشافعي نقلت من كتاب الخالدين حدث ابن دريد عن أبي سالم قال قال الأصمعي لقيت  
 صدياً من الأعراب في بعض الغلات ما أظنه ناهز الاحتلام فجاورته فاذا هو من أفصح الناس  
 فقلت متعنتاهل تقول الشعر فقال وأبيك أني لا قوله وأنا دون الفصل يعني الفطام فاخرجت  
 درهما وقلت امدحني وخذه فقال من أي العرب أنت فقلت من باهلة فقال سواة إلى امدح  
 باهلياً فقلت فاهمني وخذه فقال اني والله محتاج إليه ولكن كفتني شطاطاً فزدي معرفة فقلت  
 أنا الأصمعي فقال

الأقل لباني اللوم حيث لقيته \* عليك عليك الباهلي بن اصمعا  
 متى تلقى يوماً صعباً تجده \* من اللوم سر بالاجديدا وورقما  
 اذ دف الدرهم لا آخذه من يدك فدفقته فأخذه (قوله ولا تعمل إذا الجزم الا في الضرورة)  
 قال الرضي لما كان حدث إذا الواقع فيه مقطوعاً به في أصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال  
 على الغرض بل صار عارضاً على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط  
 وكونه بمعنى متى اه (قوله استغن ما أغناك الخ) ما مصدرية ظرفية والخصاصة الفقر  
 والحاجة وتعمل اما بالجيم أي اظهر الجمال بالتعفف أو كل الجيم أي الشحم المذاب تعففاً

فاعل باستقر محذوفاً  
 والاصل إذا باهلي استقر  
 تحته حنظلية وهو باهلي  
 فاعل محذوف بفسره  
 العامل في حنظلية  
 أي إذا استقر باهلي  
 استقر تحته حنظلية  
 وهو يرد ان فيه حذف  
 المفسر ومفسره جميعاً  
 وهو محذوف وهو يسلمه  
 ان الظرف بدل على  
 المفسر بكسر السين  
 والظرف مذكور  
 فكأنه أي فكان  
 المفسر محذوف  
 تنزيلاً لذكر الدال عليه  
 منزلة ذكره نفسه قلت  
 وقد يشكل بان عامل  
 الظرف فعل وقع في  
 جملة هي صفة فكيف  
 يفسر عامل الموصوف  
 ولا يعمل إذا الجزم  
 وان كان فيها معنى الشرط

لما تقرر من ان الحدث الواقع فيها مقطوع به في أصل الوضع فلم يرسخ فيه  
 معنى ان الدالة على الغرض والتقدير بل صار عارضاً على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في الضرورة كقوله  
 استغن ما أغناك ربك بالغنى \* واذا نصبت خصاصة فتعمل  
 وبالغنى يحتمل ان يتنازعه الفعلان ويحتمل تعليقه بالاول فقط والخصاصة الفقر والحاجة وتعمل اما بالجيم أي اظهر الجمال  
 وعدم الحاجة أو كل الجليل وهو الشحم المذاب تعففاً واما بالحاء المهملة أي تكاف حمل هذه المشقة وقيل وقد تخرج اذا عن  
 كل من الظرفية والاستقبال والشرطية الثابت لها في غالب الاحوال وهو في كل من هذه فصل الفصل الاول في  
 خروجها عن الظرفية





المعنى هو اذا قامت اخطب اوقات كوان الامير يوم الجمعة اذا نصبت اليوم لان افعال التفضيل هو بحسب ما يضاف اليه وقد اضيف الى الاوقات فيكون وقتا وقد جعلت هذا الوقت واقعا في يوم الجمعة فيستحيل لان الزمان لا يكون محلا للزمان وقالوا في قول الجاسسي وبعد غد يالهف نفسي من غد \* اذ اراح اصحابي ولست براح ان اذاني موضع جرد لا من غد \* وقال ابن جنى حديث اذاني هذا البيت ظرف وذلك ان هنا وقعت موقعا غير بالانغماد نابدل من غد وفي موضع حرف كانه قال يالهف نفسي من اذ اراح اصحابي الا ان هذا غير توسط البديل منه يتبع لان اذا قلنا تباشر الجار على ان ابا الحسن قد ذهب في نحو قولنا حتى اذا كان كذا جرى كذا ان اذ اجرورة الموضوع بحتى وهذا البيت يؤكدا الاعتداد بالبديل منه وانه ليس في حكم الساقط اه وبعد غد ظرف لمحذوف أى تروحون أو تلهفوا والاصحاب جمع صاحب كناصر وأنصار وشاهدوا وشهاد كذا قيل والحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت حتى قيل بان اصحاب جمع صحب بالكسر مخفف صاحب كمن وأغار أو صحب بالسكون اسم لجمع كمن وأغار وهو زعم ابن مالك انها وقعت مفعولا في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضى الله تعالى عنها اني لاعلم اذا كنت عنى راضية واذا كنت على غضبي \* أى لاعلم وقت رضاك ووقت غضبك وفي المدارك لمولانا

حافظ الدين النسفي اذا وقعت الواقعة ان انتصاب اذا باذ كروه - وكقول ابن مالك في الحديث وهو الجمهور \* من النخاعة \* على ان اذا لا تخرج عن الظرفية وان حتى وفي بعض النسخ وانها والضمير يرجع الى حتى \* حتى اذا جاؤها حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها ولا عمل لها \* فتكون الجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الاعراب قال الشيخ أبو حيان وكان بعض الاذكياء يستش كل مجي هذه الجملة

جاء في زيد في وقت ركوبه (قوله لان الزمان لا يكون محلا للزمان) بيان لزوم كون الزمان محلا للزمان على تقدير اذاني المثال الاول في موضع نصب وتقدير نصب يوم الجمعة في المثال الاخر ان افعال التفضيل كما تقرر في بابها بعض مما يضاف اليه فيكون اخطب في المثالين وقتا لاضافته الى الوقت وقد اخبر عنه بالحصول في وقت والحصول في وقت هو الحلول فيه فيكون الوقت الذي هو اخطب حالا في وقت وجود الامير فاعلم في المثال الاول وفي يوم الجمعة في المثال الثاني (قوله وبعد غد الخ) بعد غد ظرف ليروحون مقدرًا ويالهف كلمة يتحسر بها على ما فات واصحاب جمع صحب كافرأخ جمع فرأخ (قوله وان حتى في نحو حتى اذا جاؤها حرف ابتداء داخل على الجملة الشرطية بأسرها ولا عمل له) في التعليق قال أبو حيان كان بعض الاذكياء يستش كل مجي هذه الجملة الشرطية من اذ وجوابها بعد حتى ويقول كيف تكون حتى غاية وبعد هاجلة الشرط فقلت الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب من تبعه على فعل الشرط فالتقدير المعنوي الاعرابي في آية الزمر مثلا وسبق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى ان يفتح أبوابها وقت مجيئهم - ثم فيمنقطع السوق اه وفي شرح التفسير لابن أم قاسم ويجوز ان يخرج على ان حتى بمعنى الفاء كما قدرها النحويون في قولهم سرت حتى أدخل المدينة برفع ادخل وتقدير كونه قد وقع قالوا والتقدير سرت فدخلت قال في البسيط كانك قلت في قولك اجلس حتى اذا جاء زيد اعطيتك اجلس فاذا جاء زيد اه (قوله وجوابها محذوف لفهم المعنى) قال ابن أم قاسم ويجوز ان يكون الجواب فاصحاب المينة وما بعده أي فاصحاب المينة

الشرطية من اذ وجوابها بعد حتى ويقول كيف تكون حتى غاية وبعد هاجلة الشرط فقلت الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب من تبعه على فعل الشرط فالتقدير المعنوي الاعرابي في آية الزمر مثلا وسبق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى ان يفتح أبوابها وقت مجيئهم فيمنقطع السوق وعلى ذلك ففسر وهو اما اذا وقعت الواقعة الآتية فاذا الثانية بدل من الاولى والاولى طرف \* اما الفعل الشرط أو الجواب على الخلاف الذي يجيء قريبا وجواب المحذوف لفهم المعنى وحسنه \* أى حسن حذف الجواب بطول الكلام وتقديره بعد اذا الثانية \* لتلايف فصل بين البديل والمبدل منه \* أى انقسمت أقساما وكنتم أزواجا ثلاثة واما اذاني البيت فظرف لهف \* من قوله يالهف نفسي لا يدل من غد المجرور بين وهو اما \* اذا \* التي في المثال \* وهو قولهم \* اخطب ما يكون الامير فاعلم حيث يكون الاصل اخطب كوان الامير اذا كان قائما \* فهي في موضع نصب \* بالخبر المحذوف أى اخطب كوان الامير حاصل في زمن وجوده فاعلم لان لا تقدر زمانا مضافا الى ما يكون \* كفاعله أولئك القوم \* اذ لا موجب لهذا التقدير \* ولاداعي اليه وهو اما الحديث \* وهو اني لاعلم اذا كنت عنى راضية واذا كنت على غضبي \* فاذا \* فيه \* ظرف لمحذوف وهو مفعول اعلم وتقديره شأنك \* بالنصب على الحكاية \* وهو نحو \* بالرفع عطف على شأنك المحكي باعتبار الاعراب المتدرفيه \* كما تعلقنا اذنا حديث في هل أنالك

حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذا دخلوا عليه  $\text{ﷺ}$  ويجوز ان يتعلق بالمكرمين اذا فر بنا كرام ابراهيم لهم والافاضة  
اذ كراى اذ كروفت دخولهم عليه لان اكرام الله لهم وكونهم مكرمين في انفسهم ليس بعقيد بوقت دخولهم كما عقيدا كرام  
ابراهيم به  $\text{ﷺ}$  الفصل الثاني في خروجها عن الاستقبال وذلك على وجهين أحدهما أن نجي الماضي كما جاءت اذ لاستقبال في قول  
بعضهم  $\text{ﷺ}$  فمتقارض الكلمات حيث استعمت كل واحدة منهما في معنى الاخرى  $\text{ﷺ}$  وهو ذلك  $\text{ﷺ}$  الذي ذكرناه من مجيء اذا  
للماضي  $\text{ﷺ}$  كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما أتوك لتعلمهم قلت لا أجد ما أحلهم عليه تولوا  $\text{ﷺ}$  واعينهم تفيض من الدمع  
خزا لا يبعدوا ما ينفقون وهذا اخبار بقضية وقعت في الزمان الماضي فتكون اذاله وتولوا جوابها وقلت اما حال من كاف  
أتوك أو استئذاف كانه قيل اذا ما أتوك لتعلمهم تولوا فمحل ما لهم تولوا با كين ٢٠١ فقيل قلت لا أجد ما أحلهم

عليه الا انه توسط معترض  
بين الشرط والجزء قال  
شارح التسهيل القاضي  
محب الدين ناظر الجيش  
ويمكن ان يقال في هذه  
الآية المراد حكاية حالهم  
حين ابتدوا في الفعل واذا  
كان كذلك كان المحل حينئذ  
موقع اذ ادون اذ قلت انما  
يكون المحل اذا حيث  
يكون المراد الاستقبال  
والمعنى على ما أول به على  
الحال فالموقع ليس لاذاني  
هذا المحل لان الاستقبال  
للالعمال  $\text{ﷺ}$  وذلك كقوله  
تعالى واذار أو تجارة أولها  
انفضوا اليها  $\text{ﷺ}$  وتر كوك  
فانما وهذا اخبار بقضية  
العيبر التي قدمت المدينة  
والنبي صلى الله عليه وسلم  
يخطب يوم الجمعة فتفرقوا  
عنه حتى لم يبق معه منهم  
الاثنى عشر رجلا وقد

ما أعظمهم وما أنجاهم وأصحاب المشأمة ما أحقرهم وما أشقاهم (قوله وذلك كقوله تعالى ولا  
على الذين اذا ما أتوك لتعلمهم) في الشرح يعني ان هذا اخبار بقضية وقعت في الزمان الماضي  
فتكون اذاله قال شارح التسهيل القاضي محب الدين ناظر الجيش ويمكن أن يقال في هذه  
الآية ان المراد حكاية حالهم حين ابتدوا في الفعل واذا كان كذلك كان المحل حينئذ موقع  
اذا ادون اذ قلت انما يكون المحل لاذ حيث يكون المراد الاستقبال والمعنى على ما أول به  
على الحال وليست اذاله اه وأقول المعنى على ما أول به على الحال باعتبار ابتداء الفعل وهو  
يستلزم الاستقبال باعتبار انتهائه وتعامه فيكون المحل لاذ بهذا الاعتبار (قوله واذار أو تجارة  
أولها وانفضوا اليها) في الشرح في هذا اخبار بقضية العبر التي قدمت المدينة والنبي صلى الله  
عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فتفرقوا عنه حتى لم يبق معه الاثنى عشر رجلا وقد مضت هذه  
الواقعة قبل نزول الآية فتكون اذ فيها للماضي وقال ناظر الجيش المراد من ذلك حكاية  
ما كانوا عليه وما هو شأنهم ودينتهم والمعنى في حال هؤلاء انهم اذار أو تجارة أولها كان منهم  
ما ذكر ولو أتى باذ في هذا المحل لصار المعنى الاخبار عن واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار  
بذلك أن يكون ذلك من شأنهم قلت لان سلم ان المراد الاخبار بان ذلك شأنهم ودينتهم وكيف  
وهؤلاء المخبر عنهم من الصحابة الذين هم خير القرون بشهادة الصادق المصدوق ولا يليق  
بهم اعتماد مثل هذا الفعل الذي اتخذوا عادة ودينتهم من الخصال الذميمة القبيحة اه مافي  
الشرح وأقول مراد ناظر الجيش ان هذه الحالة وهو انهم اذار أو تجارة أي عبرا أقبلت  
أو سمعوا وهو أي طبع لا ونحوه انفضوا اليه كانت شأنهم ودينتهم من قبل الاسلام الى هذه  
القضية ونزول هذه الآية وهذه الاخبار عليه وفي معالم التنزيل للبغوي قال مقاتل قدم  
دحية بن خليفة السكبي بتجارة من الشام الى المدينة وكان يقدم اذ اقدم بكل ما يحتاج  
اليه من دقيق وبر وغيره فينزل عند أجار الزبت وهو مكان في سوق المدينة ثم يضرب الطبل  
ليؤذن الناس بقدومه فتخرج اليه الناس ايتاعوا منه فقدم ذات جمعة وكان ذلك قبل ان  
يسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائما يخطب فلم يبق في المسجد الاثنى عشر رجلا وامرأة

٢٦ ل مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية فتكون اذ فيها للماضي وحاول ناظر الجيش أيضا الجواب عن الاستدلال  
بهذه الآية على ذلك فقال المراد منها حكاية ما كانوا عليه وما هو شأنهم ودينتهم فالمعنى حال هؤلاء انهم اذار أو تجارة أولها  
كان منهم ما ذكر ولو أتى باذ في هذا المحل لصار المعنى الاخبار عن واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار بذلك أن يكون  
ذلك من شأنهم قلت لان سلم ان المراد الاخبار بان ذلك شأنهم ودينتهم فان هذا مبالغ فيه وكيف وهم الصحابة الذين هم خير  
القرون بشهادة الصادق المصدوق ولا يليق بهم اعتماد مثل هذا الفعل الذي اتخذوا عادة ودينتهم من الخصال الذميمة  
القبيحة وانما المراد الاخبار عن أمر وقع منهم على سبيل الذمور لانه عادتهم المستمرة فالمحل اذ المحل الماضي لا محل الزمن  
المستمر التي تستعمل اذ فيه في بعض الاحيان كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون  
وقوله تعالى واذ قالوا الذين آمنوا قالوا آمنا أي هذه عادتهم المستمرة وهذا شأنهم الذي لا ينفكون عنه  $\text{ﷺ}$  وقوله

وندمان يزيد الكاس طيبا \* سقيت اذا تغورت النجوم المراد بالندمان هنا النديم لا النادم قال الشاعر اذا كنت ندماي  
قبالا كبراسقني \* ولا تسقني بالاصغر المتتم ٢٠٢ والكاس مؤنثة مهموزة الاء يشرب فيه وقيل مادام الشراب فيه

فاذا كان خاليا منه سمي قدحا  
وتغورت غربت والبيت  
ليس بقاطع على محي اذا  
للماضي لحوازان سقيت  
بمعنى اسقى وهو دليل  
جواب اذا أي اذا غربت  
النجوم اسقنيه وهو الثاني  
أن نجي الحال وذلك بعد  
القسم نحو والليل اذا  
يعشى ونحو والنجم اذا  
هو سقى قيل بدل استعمال  
اذا بعد القسم في نحو هاتين  
الآيتين على انه الحال  
لانهم لو كانت للاستقبال  
لم تكن ظرفا لفعل القسم  
لانه انشاء لا اخبار عن قسم  
يأتي لان قسم الله سبحانه  
وتعالى قديم ولا يكون  
محذوف هـ وحال من  
الليل في الآية الاولى  
وهو من النجم في  
الآية الثانية لان  
الاستقبال والحال  
متنافيان فلا يجعل أحدهما  
ظرفا للآخر وهو اذا  
بطل هذان الوجهان  
وهما كونها ظرفا لفعل  
القسم وكونها ظرفا للحال  
مع جعل اذا للاستقبال  
تعيين انه أي ان لفظ اذا  
ظرف لاحدهما وهو  
امافعل القسم أو الكون  
المحذوف الذي هو حال من  
الليل والنجم وهو على ان المراد

فأنزل الله تعالى هذه الآية وقيل كانت العبر اذا قدمت المدينة استقبلوها بالطيب  
والتصفيق سرور رايها وقيل ان الباقيين معه العشرة المشهود لهم بالجنة وامرأة واختلف في  
الثاني عشر فقيل عمار بن ياسر وقيل ابن مسعود (قوله وندمان الى آخره) الندمان هنا النديم  
ويز يد بالزاي والكاس مهموزة مؤنثة قال الله تعالى بكاس من معين بيضاء وقال ابن الاعرابي  
لا يسمى الكاس كاسا الا وفيها الشراب وتغورت النجوم غربت وفي الشرح ويجوز  
أن لا يكون اذا هنا للماضي بان تكون سقيت بمعنى اسقى وهو دليل جواب اذا او أقول سبقه الى  
هذا ابن الصائغ (قوله لان قسم الله قديم) هذا دليل لقوله لا اخبارا وقائل أن يقول ان أراد  
القسم اللفظي فقد تقرر في علم الكلام ان الكلام اللفظي المؤلف من الحروف المفروضة  
المسموعة ليس بقديم ومعنى اضافته الى الله تعالى أنه مخلوق له تعالى ليس من تأييفات المخولفين  
وان أراد النفي فقد تقرر أيضا ان الكلام النفسي صفة واحدة في الازل ليست بمنقصة  
فيه الى أقسام الكلام التي هي الحبر والامر والنهي والقسم وغير ذلك وانما ينقسم اليها  
عند حدوث المتعلقات نعم ذهب الكرامية وبعض الحنابلة الى ان كلامه تعالى من جنس  
الحروف والاصوات المترتبة المسموعة وهو مع ذلك قديم وذهب البعض في كتابه المواقف  
وقد سبقه الى ذلك محمد الشهرستاني في كتابه نهاية الاقدام الى ان المعنى في قول الأشعري  
وغيره كلام الله معني قديم ليس في مقابلة اللفظ حتى يراد به مدلول اللفظ ومفهومه بل في  
مقابلة المعنى والمراد به ما لا يقوم بذاته كسائر الصفات لا كما زعمت الكرامية من قدم النظم  
المرتب الاجزاء فانه بديهي الاستحالة بل معني ان اللفظ القسام بنفسه ليس يرتب كالقسام  
بنفس الحافظ من غير ترتيب الاجزاء والترتيب انما يحصل في التلفظ لا حاجة الى الآلة  
اما القسام بذاته تعالى فلا ترتيب فيه حتى ان من سمع كلامه تعالى مع غير مرتب الاجزاء  
اعدم احتياجه الى الآلات قال التفتازاني في بحث الاستثناء في حاشية شرح مختصر ابن  
الحاجب للعضد وفيه نظرا لانا نعقل قيام اللفظ بذاته تعالى سواء كان مرتب الاجزاء أو غير  
مرتبا اه ويمكن على قول الجمهور من أهل الحق ان يقال في جواب التريديد السابق نختار  
انه أراد القسم اللفظي لكن أراد بالقديم ما ليس يات لامالا أول لوجوده بقربينة ما نذكره  
في رد القول بان اقسام اخبار عن قسم يأتي أو نختار انه أراد القسم المنفي وهو قديم في حد ذاته  
ومع قطع النظر عن صيرورته قسما عند حدوث التعلق (قوله لان الحال والاستقبال  
متنافيان) يعني فلا يتصف به ما اذلك الكون المحذوف وفي جعل اذا ظرفا له انصافه بما  
اما الحال فلكونه المفروض واما الاستقبال فلكون اذا التي هي ظرف مستقبل ظرفا له  
وفيه نظرا لان الحال المنافية للاستقبال هي الحال بمعنى الزمان الحاضر المعتبر باجزاء متعاقبة  
من أواخر الماضي وأوائل المستقبل لا الحال الذي أريد هنا وهي الفضلة المبنية لهيئة ماهي  
له لان هذه تجامع كلاما من الازمنة الثلاثة وذلك انها تكون مقارنة لزمان وقوع مضمون  
عام لها و زمان وقوع ذلك المضمون قديكون ماضيا وقديكون حالا وقديكون مستقبلا ويجب  
عنه بانها متنافيان في الظاهر دون الحقيقة ولهذا التزموا بتجريد صدر الجملة الحالية المصدرة  
بمضارع مثبت عن علامة الاستقبال (قوله تعين انه ظرف لاحدهما) يعني لا قسم أول كون

به أي باذو الحال فلا تنافي حينئذ ولا مانع لان الانشاء حال فلا ينافيه ان المراد به الحال ولان محذوف  
الكون المحذوف حال بالفرض فلا يتبع كونه مظهره فالمراد بالحال هو اه كلام هذا القائل وزيفه المصنف بقوله

وهو الصحيح انه لا يصح التعليل بقسم الانشائي لان القديم لا زمان له لاحال ولا غيره بل سابق على الزمان وهذا ليس بخاص  
 بالانشاء بل يجري في الخبر ايضا لان كلام الله تعالى قديم لا يوصف بزمان من الازمنة واخباره لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان  
 هو الخبر عنه فيلزم ان لا تقع اذا ظرف الفعل خبري وقع في كلام الله تعالى لانه قديم والقديم لا زمان له فما اجاب به المصنف  
 عن هذا فهو جواب خصمه عن ذلك وهو انه لا يمنع التعاقب كما تقدم بقاءه على الاستقبال بل اذا مانع من وقوع الحال  
 الصناعية مرادها الزمان المستقبل كما نقول سادخل البلدرا كما افان الحال ٢٠٣ مقيدة لعاملها والعامل هنا

مخدوف هو حال من الليل والنجم (قوله والصحيح انه لا يصح التعليل بقسم الانشائي) يعني  
 سواء كان المراد باذ الحال أو الاستقبال وهو رد لكون اذا مراد به الحال ظرف الفعل القسم  
 الانشائي (قوله وأنه لا يمنع التعاقب كما تقدم) رد لامتناع كون اذا ظرفا مستقبلا لكون مخدوف  
 هو حال من الليل والنجم (قوله لان القديم لا زمان له) هذه المقدمة هي كبرى الدليل  
 وصغراه مخدوفة للعلم بها وتقرر بالدليل اقسام الانشائي هنا قديم والقديم لا زمان له وقد  
 اسمعناك من قريب ان الحق عند أهل الحق ان الكلام اللفظي ليس بقديم ولا زلي صفة  
 قديمة لا تكثر فيها وانقسامها الى الانشاء والاخبار ليس في الازل بل فيما لا يزال وعند  
 التعلق وفي الشرح امس ما قاله خاصا بالانشاء بل يجري في الخبر ايضا لان كلام الله تعالى قديم  
 لا يوصف بزمان من الازمنة واخباره لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان هو الخبر عنه فيلزم  
 اذن ان لا يتعلق ظرف بفعل خبري في كلام الله تعالى لانه قديم والقديم لا زمان له وأقول  
 اللازم على هذا ان لا يتعلق ظرف باخباره تعالى لان يتعلق ظرف بفعل خبري في كلام الله  
 تعالى لان الفعل الخبري مخبر عنه والخبر عنه يتعلق بالزمان كما اعترف هو به (قوله وأوضح  
 منه ان يقال المعنى مراد به الصيد غدا) قال ابن الصائغ اذا قدر صائدا يريد ان كان غدا مع مولا  
 له وهو لا يريد مراد غدا مع ان الكلام ينتقل الى مريدا وان أراد مريدا الآن فالارادة التي  
 يقدر بها على الفعل لا يتأخر الفعل عنها ثم لم تظهر اوضحية تقدير مريدا على تقدير مقدر اها  
 وأقول أراد مريدا الآن الارادة التي يقدر بها على الفعل لا يتأخر الفعل عنها فانما الذي  
 لا يتأخر الفعل عنه هو القدرة التي هي صفة يخلقها الله تعالى في الحيوان عند قصد اكتسابه  
 الفعل بعد سلامة الاسباب والالات وهي غير الارادة التي هي صفة في الحق توجب  
 تخصيص أحد المقدورين في أحد الاوقات على ان الظاهر ان مريداهما يعني قاصدا واما  
 اوضحية تقدير مريدا فقد أشار اليها المصنف بقوله كما فسرت في اذاتم في الصلاة بأردتم وفي  
 التفسير برد كرتم وأريده أردتم القيام تعبيرا عن ارادة الفعل بالفعل المسبب عن اللابجاز  
 والتبني على أن من أراد العبادة ينبغي ان يبادر اليها بحيث لا ينفك عن الارادة (قوله مسئلة في  
 ناصب اذا مذهبان) قال الرضي العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قاله  
 الاكثرون ولا يجوز أن يكون جزؤه على ما قال بعضهم كالا يجوز في غير الظروف الا ترى انك  
 لا تقول ايمم جاءك فاضرب بنصب ايمم واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزؤه  
 وقال بعضهم هو الشرط كما في متى وأخوانه والاولى ان تفصل وتقول ان تضمن اذا معني  
 الشرط فحكمه حكم أخوانه من متى ونحوه فان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتكم يعني

مستقبل وقيد مقارن  
 له في ذلك الزمان ببدليل  
 صحة مجيء الحال المقدره  
 باتفاق كررت برجل معه  
 صقر صائدا به غدا أي  
 مقدر الصيدين غدا  
 وقد يقال هذا لا يفضي  
 الى مطاوبه لان الحال  
 على هذا التقدير في الحقيقة  
 انما هو قولك مقدر  
 وزمنه حالي لا استقبالي  
 وغدا ظرف للصيد لا للتقدير  
 كما يتقدرون وأوضح  
 منه ان يقال المعنى مريدا  
 الآن بوجه الصيد غدا  
 كما فسرت في اذاتم في  
 الصلاة بأردتم القيام  
 وانما عبروا عن ارادة  
 الفعل بلفظ الفعل لانه  
 يوجد عند القصد والارادة  
 بغير فاصل وعلى حسبه  
 فكان منه بسبب قوى  
 وملاسة ظاهرة بمسئلة  
 في ناصب اذا مذهبان  
 أحدهما انه شرطها وهو  
 قول المحققين فتكون  
 بمنزلة هي وحيثما ويا في  
 انهن منصوبات بشرطهن

لكن يلزم على هذا ان تكون اذا ظرفا مع مالا يختصا وهي من الظروف المختصة عندهم فان قلت قد قال ابن الحاجب  
 ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد الفعل به وانه لم يكن مضافا كما يحصل في قولنا زمانا طاعت فيه الشمس قلت رده  
 الرضي بانه انما حصل التخصيص في المثال بما ذكره لكونه صفة لا مجرد ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة  
 كافية في تخصيصها التخصيص متى في قولك متى قام زيد هو غير مخصص انما في قول أبي البقاء العكبري قوله من دود  
 بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف غير وارد

لان اذا عند هؤلاء القائلين بان ناصبها هو شرطها **غير مضافة** الى الشرط كما يقوله الجميع اذا جازمت كقوله **استغن ما غناك ربك بالغنى** \* **و** اذا نصبك خصاصة **فحمل** لان الاضافة من خصائص الاسماء فتنا في الجزم **و** المذهب الثاني انه ما في جوابها من فعل أو شبهه وهو قول الاكثرين ويرد عليهم امور احدى هان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم تصير الجملة واحدة لان الطرفين عندهم من جملة الجواب **من** حيث هو معمول لما فهمان فعل **أوشبهه** **و** معمول داخل في جملة عامله **ف** فكلا لا يكون قولك **فت**

حين قام زيد جملتين لا يكون اذا قام زيد فت على ذلك التقدير **و** والثاني انه ممنوع في قول زهير

بدالى انى لست مدرك ماضى \*

ولاسابق شيئا اذا كان جائيا لان الجواب محذوف

وتقديره اذا كان جائيا فلا اسبقه **و** ولا حاجة الى ادخال الفاء لتصير الجملة اسمية أى فان لا اسبقه ولو

قال اذا كان جائيا لا اسبقه صح وكان الجواب فعلية **و** ولا يصح ان يقال لا اسبقو شيئا وقت مجيئه لان

الشيء انما يسبق قبل مجيئه وهذا لازم لهم

ايضا ان اجابوا بانها غير شرطية وانها معمولة لما

قبلها وهو سابق واما على القول الاول فهى

شرطية محذوفة الجواب **و** وهو ما قدره **و** ولا **و** عاملا

اما خبر كان **و** يعنى جائيا **و** أو بنفس كان ان قلنا

بدلنا على الحديث **و** وهو المختار عند ابن مالك وجماعة كما ستعرفه في الباب الثالث ان

شاء الله تعالى وقد عرف انه يراد على اصحاب هذا القول انه يلزم كون اذا ظرفا غير مختص ولقائل ان يقول السابق في البيت

بمعنى القائل ويتجه فيه مذهب الجمهور حينئذ اذا المعنى انى لا أدرك الماضى ولا أفوت المستقبل الجائى الى بل سيدركنى فهى

شرطية والتقدير اذا كان شيئا جائيا انى لا أفوته وانتفاء الفوت حاصل في وقت الحى عفاستقام وكذا يستقيم جعلها معمولة

لما قبلها على انها غير شرطية فتأمل

أجبتك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذى هو فى محل الجزاء وان لم يكن جزاء فى الحقيقة دون الذى فى محل الشرط وهو مخصص للطرف وتخصيصه اما لكونه صفة له أو لكونه مضافا اليه ولا ثالث بالاستقراء ولا يجوز أن يكون وصفا لذو كان لكان الاولى الايمان فيه بالضمير كفى الموصولات ولم يأت فى كلام فتخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه كما فى سائر الظروف المتخصصة بضمون الجمل التى بعدها الا على الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل ولو سلمنا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة فى الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه فى المضاف وذلك ان كل كلمتين أو أكثر كانتا فى المعنى بمنزلة كلمة واحدة بمعنى وقوعهما معا جزء كلام يجوز ان تعمل أو لاها فى الثانية كماضاف فى المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من وجه مؤخر من آخر فكذلك ما هو بمنزلة فى المعنى فن لم تعمل صلة فى موصول ولا تابع فى متوع ولا مضاف اليه فى مضاف واما كلمة الشرط والشرط فليس تارة ككلمة واحدة اذ يقعان موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا فيجوز عمل كل واحد منهما ما فى الآخر نحو متى تذهب اذهب وأياما تدعو فله الاسماء الحسنى بل ان لم يعمل الشرط فى كلمته بضمون قام وقت جاز وقوعهما موقع المبتدا على ما هو مذهب بعضهم اه **(قوله لان اذا عند هؤلاء غير مضافة)** قال ابن الحاجب فى شرح المفصل والحق ان اذا ومتى سواء فى كون الشرط عاملا وتقدير الاضافة فى اذا المعنى له وما ذكره من كونها لوقت معين مسلم لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل فى قولك زمانا طلعت فيه الشمس اه قال الرضى وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له للمجرد ذكر الفعل بعد كلمة يكفى لتخصيصها كتخصيص متى فى متى قام زيد وهو غير تخصيص اتفاقا منهم **(قوله كما يقوله الجميع اذا جازمت)** فى الشرح وسببه ان الاضافة من خصائص الاسماء فتنا فى الجزم **(قوله احدى هان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم تصير الجملة واحدة)** قال ابن الصائغ وجوابه ان الاصل ذلك ولكنهما قد تضمنتا معنى الشرط وجعل الاول سببا للثانى **(قوله بدالى الخ)** هذا البيت فى ديوان زهير وفيه ولا سابق شيئا ثابت بلاء المتكلم فى سابق ورفوع شيئا وقبله

كأنى وقد خفت تسعين حجة \* خلعت به عن منكبي ودائما

**(قوله ولا يصح ان يقال لا اسبق شيئا وقت مجيئه)** قال ابن الصائغ هذا فى السابق الزمانى مسلم والسابق المكانى ممنوع ههنا وأما فى السابق الذى يعنى الفوت فغير مسلم اذ لا يمتنع ان يقال لا أفوت القضاء وقت مجيئه قال الرخشمى فى قوله تعالى أم حسب الذين يعملون السيئات

ان وهو المختار عند ابن مالك وجماعة كما ستعرفه فى الباب الثالث ان شاء الله تعالى وقد عرف انه يراد على اصحاب هذا القول انه يلزم كون اذا ظرفا غير مختص ولقائل ان يقول السابق فى البيت بمعنى القائل ويتجه فيه مذهب الجمهور حينئذ اذا المعنى انى لا أدرك الماضى ولا أفوت المستقبل الجائى الى بل سيدركنى فهى شرطية والتقدير اذا كان شيئا جائيا انى لا أفوته وانتفاء الفوت حاصل فى وقت الحى عفاستقام وكذا يستقيم جعلها معمولة لما قبلها على انها غير شرطية فتأمل

الثالث انه يلزمهم في نحو اذا جئتني اليوم اكرمك غدا ان يعمل اكرمك في ظرفين متضادين وهو ما غدا وزمن الجي وهو اليوم وذلك باطل عقلا اذا حدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمنين نعم يقع بعضه في زمن وبعضه في زمن آخر ويقصد اذا المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم ولهم ان يقولوا معنى التركيب اذا جئتني اليوم يكون ذلك سببا لا كرامى لك غدا فليس اكرمك في الحقيقة جوابا لافطاح الاشكال بل فاذا قلت اذا كان الامر كذلك في انما نصب اليوم على القول الاول المنقول عن المحققين وكيف يعمل العامل الواحد وهو الفعل من قولك جئتني في ظرفي زمان وهو اذا واليوم في وقت الناصب هو الفعل المذكور وانما عمل في الطرفين المذكورين لانهما في لفظ يتضادا كما تضادا في الوجه السابق الا في قول الجمهور وعمل العامل الواحد في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو آتيتك يوم الجمعة سحر وأقول ليس بين السحر واليوم عموم ٢٠٥ وخصوص وذلك ان السحر

هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم هو ما بين الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما بصاحق على شيء من الآخر فهما متباينان اللهم الا ان يقال أطلق السحر على أول الفجر لقربه منه من باب اطلاق أحد المتجاورين على الآخر فيكون المراد جئتك في جزء من يوم الجمعة سحر ولا شك ان جزء يوم الجمعة أعم من سحره فتأمل به وليس سحر ببدل لا من يوم الجمعة حتى يقال انما عمل الفعل في الثاني بطريق التبعية والكلام انما هو في عمله في الطرفين بطريق الاصل

ان يسبقون أي ان يقولوا بما عني ان الجزء يلحقهم لا محالة (قوله الثالث انه يلزمهم في نحو اذا جئتني اليوم اكرمك غدا ان يعمل اكرمك في ظرفين متضادين) استدل ابن الحاجب به - اذ ان العامل في اذا شرطها قال الرضي والجواب ان اذا ههنا بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا لا كرامى لك غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك أمس ان المعنى ان جئتني اليوم يكن خراء الجيء اليك أمس (قوله وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم من الآخر) نحو آتيتك يوم الجمعة سحر يريد هنا بالاعم من الآخر الشامل له ولغيره شمول الكل لجزئه أو الكلي لجزئياته ولا يريد به المفهوم الصادق على كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك وفي الشرح السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما بصاحق على شيء من الآخر فهما متباينان اللهم الا ان يقال أطلق السحر على أول الفجر لقربه منه اه وأقول قوله اللهم الخ يقتضي ان سحر بمعنى أول الفجر ليس متباينا ليوم الجمعة و ليس كذلك بل هو متباين له لان المتباينين هما الكليان اللذان لا يصدق كل واحد منهما على شيء مما يصدق عليه الاخر وسحر مع يوم الجمعة كذلك لا يصدق سحر على شيء من أفراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من أفراد سحر غاية الامر ان ما صدق عليه سحر في المثال جزء مما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة واما مطلق السحر فان بعض ما صدق عليه جزء مما صدق عليه يوم الجمعة فليتأمل (قوله متى تردن يوما سفارا الخ) سفار اسم بئرليني مازن بن مالك مبنى على الكسر وهو حجة للجازين على بناء فعال اذا كان علما مؤنثا على الكسر ولا كثر التهمين على بناءه على الكسر اذا كان في آخره وأديم - تصغير أدهم وهو الاسود والمسحجيز بالجم والزاي طالب الماء لارض أو ماشيه والمعور بالعين المهملة والراء اسم مفعول من عورته عن الامر صرفته عنه قال

بل جواز سبب عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثاني ولا سبيل الى البديلية في هذا فيحمل التركيب الاول عليه فنص عليه سيبويه وأنشد للفرزدق  
 ورود الماء هو الشرب منه أو الوصول اليه وسفار اسم بئرليني مازن بن مالك والاديم - تصغير أدهم وهو الاسود والمسحجيز بالجم والزاي طالب الماء لارض أو ماشيه يقال استحجرت فلانا فاجازني اذا أعطاك ماء لارضك أو ماشيتك واما المعور بفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته عن الامر صرفته عنه قال أبو عبيدة ويقال للمسحجيز الذي يطلب الماء اذا لم تسقه قد عورت شربه وأنشد للفرزدق  
 متى تردن يوما سفارا البيت كذا في الصحاح فيقول ما يمنع أن يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط والاقتران به شرط في البديل من اسم الشرط تقول متى جئتني ان يوم الجمعة وان يوم الخميس اكرمك كان الاقتران بحرف الاستفهام شرط في البديل من اسمه نحو من جاءك أزيد أم عمرو في وجه السبب فيجتمع في اليوم في المثال المتقدم وهو اذا جئتني اليوم اكرمك غدا بل أن يكون بدلا من

أذ أو يمتنع في اليوم في الواقع في بيت الفرد في أن يكون ظرف التجدد وهو جواب متى في ثلاث الافصل ثرد من معه وله وهو سفار بالاجنبي وهو يوم الم معمول لتجدد في قمتين انه ظرف ثان لثرد والرابع في من الامور الواردة على الجمهور في ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية نحو ثم اذا دعا كم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون وما بعد اذا لا يعمل فيما قبله او جواب هذا وما بعده ان الجمهور انما يقولون بان العامل فيها جوامها اذا كان صالحا لم يكن ثم مانع فان منع من عمله فيما مانع كذا الفجائية وان نحوها فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب في ورد مقرونا بالحرف الناسخ نحو اذا جئتني اليوم فاني اكرمك وكل منهما في أي من اذا الفجائية والحرف الناسخ لا يعمل ما بعده فيما قبله وقد عرفت جوابه فان قامت في قوله فاني اكرمك مانعان الحرف الناسخ وقاء الجواب فلم اقتصر على الاول وترك الثاني قلت لعلمه اعتمد على ما صرح به أبو البقاء في اعرابه ٢٠٦ من ان الفاء الداخلة في جواب اذا لاتمتنع من عمل ما بعده فيما قبلها

وذكر الحوفي والزمخشري ان العامل في اذا جاء نصر الله وسبح وهذابدل على ان الفاء عند عمل الاتمتنع كما قال أبو البقاء قال ابن قاسم وفيه نظر في ورد في الجواب في أيضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى فاذا انقروا في الناقور في أي نفخ في الصور وهي النفخة الاولى وقيل الثانية في ذلك في اشارة الى وقت النقر وهو مبتدأ في يومئذ في مبنى على الفتح لا صاقته الى اذا التي هي اسم غير متمكن وهو في محل رفع على البدل من ذلك في يوم عسير وهذا خبر ذلك المبتدأ كانه قيل في يوم النقر يوم عسير ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف فيمتنع

أبو عبيدة يقال للمستحيز الذي يطالب الماء اذا لم تسقه قد عورت شربه وأنشد البيت للفرد في قوله والرابع ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية في الشرح وجواب هذا وما بعده ان الجمهور انما يقولون ان العامل فيها جوامها اذا كان صالحا لم يكن ثم مانع وان منع من عمله مانع كذا الفجائية وان نحوها فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب اه وقال ابن الصائغ والجواب انهم يقولون العامل في اذا جوامها او ما دل عليه الجواب او ما أغنى عنه الجواب ذكره هذه الاقسام الثلاثة الامام أبو محمد بن بري في مصنفه في اذا واذا انتهى وقال الرضي وأما الاستدلال على كون الشرط هو العامل فيجى الجواب بعد ان والفاء في الايتم لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا التركيب (قوله وورد أيضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى فاذا انقروا في الناقور وذلك يومئذ يوم عسير ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف) في التعليق وفي كلامه تدافع فان في اوله الاخبار بان الصالح للعمل فيه صفة وفي آخره الاخبار بمنع عمل الصفة ثم قد وقع للزمخشري عند الكلام على قوله تعالى وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا مانصه فان قلت في تعاقب قوله في أنفسهم قلت بقوله بليغا أي قل لهم قولا بليغا في أنفسهم مؤثرا في قلوبهم أو يتعلق بقوله قل لهم أي قل لهم في معنى أنفسهم الخبيثة قولا بليغا أو قل لهم في أنفسهم خاليا بهم ليس معهم غيرهم مساررا اللهم بالصحة لانها في السر أجمع وعلى الاول ففعل الصفة قد تقدم على الموصوف وهو خلاف ما منعه المصنف اه وأقول لا تدافع في كلامه فان اخباره أولا بصالح عمل الصفة انما هو باعتبارها في نفسها ومع قطع النظر عن الموانع واخباره ثانيا بمنع عملها انما هو باعتبار قيام المانع وهو هنا تقدم الم معمول على موصوف الصفة أو تقول اخباره أولا بصالح عمل الصفة انما هو في الجملة واخباره ثانيا بمنع عملها انما هو في شئ مخصوص وأما تجويز اللمخشري تعلق في أنفسهم بليغا فقد ضمه أبو البقاء

عمل عسير في اذا فريد على الجماعة وقد مر الجواب فان قلت في كلام المصنف تدافع وذلك لانه جزم أولا بان الصالح للعمل صفة وجزم ثانيا بتقدم الصلاحية حيث منع عمل الصفة فيما قبل الموصوف قلت يحتمل انه أراد بالصالح ماله صلاحية في الجملة مع قطع النظر عن المانع وفي الكشف عند الكلام على قوله تعالى وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا مانصه فان قلت في تعلق قوله في أنفسهم قلت بقوله بليغا أي قل لهم قولا بليغا في أنفسهم مؤثرا في قلوبهم أو يتعلق بقوله قل لهم أي قل لهم في معنى أنفسهم الخبيثة قولا بليغا أو قل لهم في أنفسهم خاليا بهم ليس معهم غيرهم مساررا اللهم بالصحة لانها في السر أجمع قولا بليغا يبالغ منهم ويؤثر فيهم اه قلت وعلى الاول ففعل الصفة قد تقدم على الموصوف وهو خلاف ما منعه المصنف فخره في وتخرج بعضهم هذه الآية على ان اذا مبتدأ وما بعد الفاء خبر لا يصح الاعلى قول أبي الحسن ومن تابعه في جواز تصرف اذا وجواز زيادة الفاء في الخبر ولا يجوز ان تكون هذه الفاء هي الداخلة على الخبر حيث يتضمن المبتدأ معنى الشرط للدلالة على السببية نحو الذي يأتي في قوله درهم وغيره

بأن عصر اليوم ليس مسبباً عن النقر **في** يلزم كون الفاء المحض الزيادة فان قلت قد يكون المراد من جواب الشرط  
 الاعلام به فيكون هو المشروط كما في قولك ان اكرمتني اليوم اكرمك أمس فهنا يستحيل ان يكون مضمون الجملة وهو  
 الاكرام الواقع في الامس مسبباً عن الاكرام الواقع بعده وانما المشروط هو الاعلام بمضمون الجملة والاخبار به أي ان  
 اكرامك اياي في هذا اليوم مسبب لان اخبارك باكرامك اياك أمس وهو ذامتات هنا بان يقال المسبب عن النقر ليس العسر  
 وانما الاخبار به هو المسبب كما قال ابن الحاجب في قوله تعالى وما يكمن نعمة من الله ان هذه الآية هي التي هي الاخبار قوم  
 استقرت بهم نعم جهلوا معطيها وشكوا فيه فاستقرت افعالها محمولة أو مشكوكه سبب للاخبار بانها من الله قلت الاخبار  
 بالمسبب عن النقر وهو حصول الالهوال العظيمة لا يصلح لان يكون معقبا بالنقر ٢٠٧ وهو الجيد ان يخرج على حذف

الجواب مدلولاً عليه بعسير  
 أي عسر الامر كذا  
 قدره صاحب الكشاف  
 وجاعة وهو ما قول أبي  
 البقاء انه يكون مدلولاً  
 عليه بذلك لانه اشارة الى  
 النقر فردود لادائه الى  
 اتحاد السبب والمسبب  
 وذلك متمتع **في** وعند التأمل  
 لا يتمتع لان النقر سبب  
 لوقوع الالهوال العظيمة  
 فاذا جعل جواباً للشرط  
 المتحد منه انقضاء جعل  
 الجواب مسبباً وكان من  
 حذف المسبب واقامة  
 السبب مقامه ولا اشكال  
 حينئذ **في** واما نحو فن كانت  
 هجرته الى الله ورسوله  
 فهجرته الى الله ورسوله  
 فقول على اقامة السبب  
 مقام المسبب لاشتهار  
 المسبب أي فقد استحق  
 الثواب العظيم المستقر  
 للهاجرين **في** وهذا متأت

وغيره بان معقول الصفة لا يتقدم على الموصوف (قول لان عصر اليوم ليس مسبباً عن  
 النقر) هذا لتعليل لعدم صحة هذا التخريج الاعلى قول الاخفش بجواز زيادة الفاء في خبر  
 المبتدأ وذلك انه تعالى على هذا التخريج لا تكون عاطفة وهو ظاهر اذ مع خبر المبتدأ لا يعطف  
 عليه ولا سببية لان عصر اليوم لا يتسبب عن النقر ولا وجه ثالث لها عند سيبويه خلافه  
 للاخفش فانه أثبت لها ثالثاً وهو الزيادة (قوله واما قول أبي البقاء انه يكون مدلولاً عليه  
 بذلك) قال أبو البقاء اذا ظرف وفي العامل ثلاثة اوجه أحدها هو ما دل عليه فذلك لانه اشارة  
 الى النقر ويومئذ بدل من اذا وذلك مبتدأ والخبر يوم عسير أي نقر يوم والثاني هو ما دل عليه  
 عسير أي يعسر ولا يعمل فيه نفس عسير لان الصفة لا تعمل فيما قبلها والثالث يخرج على  
 قول الاخفش وهو ان تكون اذا مبتدأ والخبر فذلك والفاء زائدة واما يومئذ فظرف لذلك  
 وقيل بدل من ذلك أو مبتدأ ويوم عسير خبره والجملة خبر ذلك اه وأبو البقاء هو عبد الله  
 ابن أبي عبد الله الحسين بن أبي البقاء العكبري الاصل البغدادي المولد والدار الفقيه الحنبلي  
 النحوي الفرضي الضرير أخذ النحو عن ابن الخشاب وغيره ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسة مائة  
 وتوفي سنة ست عشرة وست مائة ببغداد والعكبري بضم المهملة وفتح الواو وحدة نسبة الى عكبرا  
 بلدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ واعلم ان الضمير المنصوب بان في عبارة المصنف عائد  
 الى الجواب فيكون المدلول عليه بذلك هو الجواب فيلزم اتحاد السبب والمسبب وكلام أبي  
 البقاء صريح في ان المدلول عليه بذلك هو العامل في اذا وانه مع ما بعده هو الجواب وعلى  
 هذا فلا يلزم اتحاد السبب والمسبب (قوله واما نحو فن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته  
 الى الله ورسوله فقول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب) لما حكم بفتح اتحاد  
 السبب والمسبب ورد عليه نحو هذا الحديث فان الشرط سبب لجزائه وقد جعل هنا نفسه  
 فاجاب باننا نسلم ان الجزاء هنا نفس الشرط وانما الجزاء محذوف أقيم هذا المذكور مقامه  
 وتأوله ابن دقيق العيد بان التقدير فن كانت هجرته الى الله ورسوله نية وقصد فهجرته الى  
 الله ورسوله حكماً وشرعاً وادبان المقدر حينئذ حال مبنية وهي لا يجوز حذفها كما صرح به  
 الرندي في شرح الجمل وأجيب بفتح ان المقدر حال بل هو تمييز ويجوز حذف التمييز اذا دل

في قول أبي البقاء الذي تقدم على ما أسلفناه ومثل ذلك قوله تعالى وان لم تفعل فما بلغت رسالته ولا شك ان عدم تبليغ  
 الرسالة سبب لما لا يخفى فحذف المسبب وأقيم السبب مقامه صوتاً له عليه الصلاة والسلام عن ان يواجه بما يترتب على عدم  
 التبليغ المقر وض ومعاملة له بما يليق بعبه الشريف من الاجلال والتعظيم **في** قال أبو حيان وورد مقر ونابعا النافية  
 نحو واذ اتلى عليهم آياتنا بينات ما كان يحتملهم **في** اذكر الآية **في** هو هي قوله تعالى ما كان يحتملهم الا ان قالوا اتنوا يا ائنا  
 ان كنتم صادقين وليس لقوله هذا الآية موقع عند المصنفين فان العادة جارية عندهم بانهم انما يفعلون ذلك اذا كان في بقيته  
 شاهد آخر لما يلوئهم بسببه فيقتصرون على بعضهم المافية من الشاهد ويشيرون بقولهم الآية الى ما في بقيته من شاهد  
 أو أكثر ما هم بصده وليس الامر هنا بهذه المثابة **في** وما النافية لها الصدر **في** فلا يعمل ما بعدهما فيما قبلها **في** اه **في** كلام



الى حيان وهو ليس هذا الجواب والالاقترب بالفاء مثل وان يستعجبوا فافهم من المعتبين ولقائل ان يقول لا يلزم من  
 اقتربان الجواب هنا بالفاء اقتربانه هناك لان الشرط هنا بان وهي اصلية في بابها بخلاف اذا قال الرضي ولعدم عرافة اذا في  
 الشرطية جازان يكون جوابها جملة اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقرن المصنف جواب ان  
 الشرطية باللام وهو متمم وسيأتي له من مثله في مواضع ويقع كذلك في كلام المصنفين كثيرا وانما الجواب محذوف أي عمدوا  
 الى الحجج الباطلة ويمكن ان يقال ان المعنى على قسم مقدم مقدم قبل اذا فيكون الجواب له لفظا كما في قوله تعالى وان  
 اطعموهم انكم لمشركون وهو قول بعضهم انه جواب على اضمار الفاء مثل كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان لو اترك  
 خيرا الوصية للوالدين أي فالوصية ٢٠٨ وهو ردوبان الفاء لا تحذف الاضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله

يشكرها \* والشرب بالشر  
 عند الله مثلان وقد تم قد  
 اسناده في اما هو والوصية  
 في الآية نائب عن فاعل  
 كتب \* وذكر فعلها الفاعل  
 ولا نه اعني ان يوصي ولذلك  
 ذكر الضمير الراجع في  
 قوله فن بدله بعد ما سمعه  
 وهو للوالدين متعلق بها  
 لا خبر عنهما كما توهم ذلك  
 القائل وهو الجواب محذوف  
 أي ان ترك خيرا هو فليوص  
 وقول ابن الحاجب ان اذا  
 هذه غير شرطية فلا تحتاج  
 الى جواب وان عاملها ما  
 بعد ما النافية كما عمل ما بعد  
 لافي يوم من قوله يوم يرون  
 الملائكة لا بشرى يومئذ  
 للمجرمين وان ذلك من  
 التوسع في الطرف مردود  
 بثلاثة أمور أحدها ان  
 مثل هذا التوسع خاص  
 بالشمرك قوله

عليه دليل نحو ان يكن منكم عشر ون صابرون أي رجلا ويمكن ان يقال لم يرد بتقديرية  
 وقصد في الاول وحكا وشرا في الثاني ان هناك لفظا محذوف قابل اراد بيان المعنى ومغابرة  
 الاول للثاني وتأوله به ضمهم على ارادة المعهود المستقر في النفوس فان المبتدأ والخبر وكذلك  
 الشرط والجزاء قد يتحدان لبيان الشهرة وعدم التغيير واردة المعهود المستقر في النفس  
 ويكون ذلك للتعظيم وقد يكون التحقير وذلك بحسب المقامات والقرائن فن الاول قوله  
 تعالى والسابقون السابقون وقوله عليه الصلاة والسلام فن كانت هجرته الى الله ورسوله  
 فهجرته الى الله ورسوله وقول الشاعر \* أنا أبو النجم وشعري شعري \* ومن الثاني قوله عليه  
 الصلاة والسلام ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو امرأة ينبغي فكيفها فهجرته الى ما هاجر اليه  
 وفي التعليق وما ذكره المصنف من التأويل في الحديث يتأني في الآية التي رد كلام أبي البقاء  
 فيها فيقال نقر الناقد سب لوقوع الاحوال العظيمة فيكون المعنى فاذا نقر في الناقد  
 فالاحوال الشديدة واقعة لوقوع الاحوال العظيمة لكنه حذف وأقيم السبب مقامه  
 وهو النقر المدلول عليه بذلك اه وأقول لانسلم ان نقر الناقد سبب للاحوال العظيمة  
 ولو سلم فانما يقام مقام السبب الذي اشتهرت سببته عن ذلك السبب وشهرة مسببة  
 الاحوال عن النقر ممنوعة ولو سلم فجعل قوله ذلك دالا على النقر وجعل النقر فاعلا مقام مسببه  
 تكفي يستغنى عنه بما ذكر من الوجه الجديد بخلاف الحديث (قوله وليس هذا الجواب  
 والالاقترب بالفاء مثل وان يستعجبوا فافهم من المعتبين) في الشرح لا يلزم من اقتربان  
 الجواب هنا بالفاء اقتربانه هناك لان الشرط هنا بان وهي اصلية في بابها بخلاف اذا  
 وأقول سيد كره عن الرضي مثل هذا عند قول المصنف ولو كانت شرطية والجملة الاسمية  
 جوابا لاقتربت بالفاء (قوله وانما الجواب محذوف أي عمدوا الى الحجج الباطلة) قال  
 الرضي ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان يحتمم مثل وان  
 اطعموهم انكم لمشركون ويجوز ان تكون اذا مجرد الوقت من غير ملاحظة الشرط (قوله  
 من يفعل الحسنات الله يشكرها) هذا صدر بيت عجزه \* والشرب بالشر عند الله مثلان \*  
 وبروي \* من يفعل الخير فالجن يشكره \* ولا ضرورة حينئذ (قوله الا ان قرط الخ)

وتن عن فضلك ما استغنيانا \* فكيف يخرج القرآن عليه وهو الثاني  
 ان ما لا يقاس على لاقان ما لها المصدر مطا بقابح البصر بين واختلافوا في لاقان والظاهر ان اختلافهم في غير الالناسخة  
 امالا الناسخة فلا يختلفون في ان لها المصدر وعلى هذا لا يتأني هذا القول فخر النقل في هذه المسئلة فاست على وثوق  
 منه الا ان يؤقتل لها المصدر طلقا أي سواء وقعت في صدر جواب القسم أولا وهو قبل ليس لها المصدر مطا بالتوسطها  
 بين العامل والمعمول فعلا كان المعمول أو اسما في نحو ان لا تقم أقم وجاء بلا زاد وقوله الا ان قرط على آلة \*  
 الا انني كيد لا أكيدهم قرط بقاف مضمومة وراءها كنه وطاء مهملة اسم رجل والآلة الحالة والمراد بها هنا السببية  
 والاكيد المكر والخبث أي ان هذا الرجل على حالة سوء واست أكيد كيدهم وهو قيل ان وقعت في صدر جواب القسم فاما

القرط

الصدر لخلوها محل أدوات الصدر والأفلا وهو الصحيح وعليه اعتمد سيبويه إذ جعل انتصاب خبر العراق في قوله آيت حب العراق الدهر أطعمه \* والحب يأكله في القرية السوس آيت بفتح التاء أي حافت على التوسع فاستقام الخافض وهو على \* أي آيت على حب العراق ثم حذف الجار فانتصب بالفعل على طريق التوسع ولم يجعله من باب زيدا ضربته وهو ما حذف فيه العامل على شريطة التفسير لأن التقدير لا أطعمه \* وهذا جواب القسم وحذف التاء في منه كافي قوله تعالى تالله نعمتؤ \* ولا هذه لها الصدر \* لوقوعها في جواب القسم \* فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب \* وهو باب المنصوب على شريطة التفسير ويعرف باب الاشتغال \* عاملا \* فخرج من هذا أنه لا يجوز أن يكون أصل التركيب في البيت آيت لا أطعم حب العراق الدهر لا أطعمه فان ذلك ما فائدة تقييد المصنف بقوله في هذا الباب قلت الاحتراز عن مثل وان أحدم من المشركين استجارك فان استجار مفسر لعامل أحد وهو لا يمكن عمله في ذلك المعمول لوسط عليه ضرورة ان رافع الفاعل لا يجوز تأخره عند البصريين \* الثالث ان لافي الالية حرف ناسخ مثله في لارجل والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده ولولم يكن نافيا لا يجوز زيدا اني اضرب فكيف \* يتقدم المعمول على الناسخ \* وهو حرف نفي بل أبلغ من هذا ان العامل الذي بعده مصدر وهم ٢٠٩ يطاقون القول بان المصدر لا يعمل

فما قبله \* فقد اجتمع في الالية ثلاثة موانع كون العامل مصدرا وكون بعد حرف ناسخ وكون ذلك الناسخ نافيا ولو استقل واحد منها الكافي ومن النجاة من تساهل في الظرف والجار والمجرور فجاز تقديمهما على المصدر المقدر بالوصول الحرف في وصلته ومنع تقديمهما على صريح الحرف المصدرى وصلته وحكى ابن فاسم في شرح التسهيل انه نقل عن الاخفش انه يجوز تقديم المفعول به على المصدر

القرط بضم القاف وسكون الراء وبالطاء المهملة اسم رجل والآلة الحائلة والكيده المكر وهذا أيضا مثال لتوسط لابين العامل ومعموله الا أن العامل فيه مؤخر عنها والمعمول مقدم عليها عكس الذي قبله (قوله وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا) الاشارة بهذا الباب الى باب زيد ضربته وهو باب الاشتغال وانما قيد به احتراز عن مثل وان أحدم من المشركين استجارك فان استجارك مفسر للعامل في أحد ولا يصح عمله فيه عند البصريين لان الفاعل لا يتقدم على الفعل عندهم (قوله لان ان ولام الابتداء ينعان من ذلك لان لهما المصدر) قال ابن الصائغ جملة اللام مثل ان المصدرية ممنوع فانها مع ان سلبت الصدرية على المختار واعلمه يقول ذلك بعده هذا أو في كتاب غيره هذا اه وأقول ذكر المصنف ذلك في هذا الكتاب في لام الابتداء وقال أيضا أصل ان زيد القائم لان زيدا قائم فدخلت اللام وسلبت الصدرية باعتبار ما بعد ان بدليل انها يتخطاها عمل ان نحو ان زيد القائم ويخطاها عمل ما بعدها نحو ان زيدا اطعمك لا كل ولم تساهل باعتبار ما قبل ان بدليل انها تنع من تساهل فعل القلب على ان ومعمولها ولذلك كسرت في نحو والله يعلم انك لرسوله وقضية هذا التحقيق ان اللام مع ان في الصدرية باعتبار ما قبل ان حتى يمتنع عمل ما بعد اللام فيما قبل ان كما هو مراد المصنف ههنا (قوله بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن) هذا دليل على

٢٧ نى ل نحو عجبني عمر اضرب زيد \* وانما العامل محذوف أي اذ كرى يوم \* يرون الملائكة \* أو يعذبون يوم \* يرون الملائكة أو يعنون البشرى يوم يرون الملائكة فحذف العامل مدلول عليه بقوله لا بشرى \* ونظير ما أورده أبو حيان على الاكثر ان يورد عليهم قوله وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مضى قتم كل ممزق انكم اني خاق جديد فيقال لا يصح لجديان يعمل في اذ الان ان ولام الابتداء ينعان من ذلك لان لهما المصدر وأيضا فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف \* وقد فهناك على انه وقع في كلام الزمخشري ما يخالف ذلك \* والجواب أيضا \* عن هذه الالية كالجواب عن تلك الالية \* ان الجواب محذوف مدلول عليه بجدي أي اذا مضى قتم تجددون لان الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم \* وقد أسلفنا ان الرضى أجاز وقوع الجملة الالية جوابا لادامع خلوها عن الفاء عدم عرافة اذ اني الشرطية وعليه تخرج هذه الالية ان صح ولا حذف \* واما وان أطعموهم انكم مشركون فالجملة جواب لقسم محذوف مقدر قبل الشرط بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الالية \* فان الجواب في القسم قطعا بشهادة اللام ونون التأكيده فيلزم تقديمه قبل الشرط وبقيسة الالية ليست من الشاهد في شيء اذ الباقي منها هو معمول يمس من مفعول وفاعل والالية هي قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم \* ولا يسوغ ان يقال قدرها \* في آية سبأ \* بخالية من معنى الشرط فتعني \* بفتح النون مضارع غنى بكسر هاء أي

فأستغنى عن جواب وتكون بالانصب عطف على نفى المنصوب باضمار ان بعد الفاء الواقعة بعد الامر وهو قدرها أى  
 يمكن تقدير كذا فغناها عن جواب وكونها معمولة لما قبلها وهو قال من قوله تعالى وقال الذين كفروا اهل ندادكم على رجل  
 أو ندادكم أو يثبتكم لان هذه الافعال لم تقع في ذلك الوقت فلا تكون اذا ظرفها لها الفصل الثالث في خروج اذا عن  
 الشرطية ومثاله قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله تعالى والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون فاذا فبها  
 ظرف خبر المبتدأ بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقتربت بالفاء مثل وان يسسك بخبر فهو على كل شئ  
 قد ير وقديقال اغتفر مجيئها بدون الفاء لعدم عرافة اذا في الشرطية كما مر عن الرضى وقول بعضهم انه على اضمار الفاء  
 تقدم رده بان ذلك لا يقع الا في ضرورة الشعر وقول آخر ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف  
 وقول آخر ان جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكاف لا داعي اليه وقديقال بل الداعي قائم وهو ابقاء اذا على غالب  
 أمرها من كونها متضمنة لعنى الشرط ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى ونحو والنجم اذا هوى  
 فهي في ذلك ظرف لكون محذوف ٢١٠ كما مر ولا يمنع كونه حالا أى أقسم بالليل كأننا اذا يغشى وأقسم بالنجم كأننا

اذا هوى ولا يصح جمعها  
 للشرطية اذا لو كانت شرطية  
 كان ما قبلها جوابا في المعنى  
 كما في قولك آتيتك اذا آتيتني  
 فيكون التقدير اذا يغشى  
 الليل واذا هوى النجم  
 أقسمت وهذا متع لوجهين  
 أحدهما ان القسم الانشائي  
 لا يقبل التعليق لان الانشاء  
 يقع والمعلق يحتمل الوقوع  
 وعدمه قال نجم الدين  
 سعيد في شرحه للحاجبية  
 جزاء الشرط يجب أن  
 يكون قضية خبرية معلقة  
 بالشرط لان الانشاء ثابت  
 والثابت لا يقبل تعليقا  
 وقولنا أنت حر ان دخلت

جواز تقدير قسم قبل الشرط وجعل الجواب المذکور لذلك القسم أو دليل على ان نحو انكم  
 لمشركون جواب لقسم مقدر قبل الشرط والمعنى ان الجواب المذكور في قوله تعالى  
 وان لم ينتهوا عما يقولون ليمس من جواب اقسام مقدر فكذا الجواب المذکور في نحو وان  
 أطعموهم انكم لمشركون لان كلا من المذكورين مما يجب له القسم لا الشرط (قوله لان  
 هذه الافعال لم تقع في ذلك الوقت) هذا تعميل لقوله ولا يسوع أن يقال الخ والمراد بذلك  
 الوقت وقت التمرين (قوله ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقتربت بالفاء) أجاب  
 الرضى عن هذا بان قال ولعدم عرافة اذا في الشرطية جاز أن يكون جوابا لجملة اسمية بغير فاء  
 كما في قوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون قال  
 ولا مانع من كونهم في الايتين توكيد للواو والضمير المنصوب في أصابهم أى هم اه (قوله  
 وقول بعضهم انه على اضمار الفاء تقدم رده) يعنى قبل هذا بنص ورده وهو ان الفاء لا تحذف  
 الا ضرورة (قوله وقول آخر ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف)  
 قال ابن الصائغ أى تعسف في توكيد الضمير المتصل المرفوع أو المنصوب بضمير رفع منفصل  
 اه (قوله تكاف من غير ضرورة) هكذا رأينا في كثير من النسخ المعتمدة ووقع في نسخة  
 الشارح بدل تكاف من غير ضرورة تكاف لا داعي اليه فتقال بل الداعي قائم وهو ابقاء  
 اذا على غالب أمرها من كونها متضمنة لعنى الشرط (قوله ومن ذلك اذا التي بعد القسم  
 نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى) قال الرضى قيل ليس في اذا في قوله تعالى والليل  
 اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده أو مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح

الدار انشاء التعليق لا تعليق لان انشاء وانكره الرضى مستدلا بما وقع كثير في القرآن من الجمل الانشائية  
 جزاء الشرط وهو مقتضى قول التفتازاني ان الشرط قيد لمسند الجزاء لا يخرج الكلام عما كان عليه من خبرية أو انشائية  
 واعترضه الشريف الجرجاني في حاشيته على المطول بان قال لا شك ان مثل أكرم زيد ابدل بظاهره على طلب في الحال لا كرامه  
 في الاستقبال فيمتنع تعليق الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل التأويل فالأكرام اما أن يتعلق على  
 الشرط من حيث طلبه أو من حيث وجوده فاذا علق من حيث هو مطلوب فكأنك قلت اذا جاءك زيد فأكرامه مطلوب منك  
 فيحمل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب في المستقبل ويلزم من انتقائه في الحال تأويل الطائي بالخبري وأما ان علق عليه من  
 حيث وجوده وكان الطلب حاصل في الحال فكأنه قيل اذا جاءك زيد يوجد أكرامك اياه مطلوب بامتنك في الحال فيلزم تأويل  
 الطائي بالخبري وأن لا يكون الطلب تعلق بالشرط أصلا وبالجملة لا يمكن جعل الطائي جزاء بلا تأويل ثم قال ويتفرغ على  
 التأويل وعدمه احتمال الصدق والكذب وعدمه في الشرطية التي جزاؤها طائي وان كان الطلب في نفسه لا يحتملها  
 فإما ان جاءني فوالله لا أكرمه فالجواب في المعنى فعل الأكرام لانه المسبب عن الشرط واتخاذ خيل القسم بينهما مجرد

التوكيد ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا لان جواب والليل **﴿** وهو ان سعيكم اشقي **﴾** ثابت دائما وجواب والنجم **﴿** وهو ما ضل صاحبكم وما غوى **﴾** وماض مستمر الانتفاء فلا يمكن تسببهما **﴿** أي تسبب هذين الجوابين **﴾** وعن أمر مستقبلي وهو فعل الشرط والثاني ان الجواب **﴿** المقدر في الآيتين حيث قيل ان التقدير ٢١١ **﴾** اذا يغشى الليل واذا هوى النجم اُسْمِت

**﴿** خبري **﴾** لما قدمه من ان الانشائي لا يقبل التعليل لان الانشاء يقع بمعنى بلفظ يقارن في الوجود والتعلق بحتم الوجود وعدمه **﴿** فلا يدل عليه الانشاء **﴾** وهو اقسام الذي يتعلق به حرف القسم فان قلت اختار المصنف كون اذ في الآيتين ظرفية غير شرطية لما قرره ويرد عليه انه تقدر على رأيه بكون محذوف يجعل حالا من الجرور ولا شيء يقدر عاملا في هذه الحال الا فعل القسم فيلزم ان تكون الاقسام في حال حصول الليل وهو فاسد قلت يدفعه جعل الحال مقدره والله تعالى أعلم بالصواب

**﴿** أين المختص بالقسم **﴾**

بحيث لا يستعمل الا فيه واحترز عن الواقع في مثل قولك حلف القوم بالله وبرت أيهم فان هذا لا يطرقه الخلاف الا في أصلا **﴿** باسم لا حرف خلاقا للزجاج والمانى مفرد مشتق من اليمن **﴾** وهو البركة **﴿** وهو هنزته وصل لاجمع يمين وهنزه قطع

للجواب لا ظاهرا ولا مقدر العدم توقف معنى الكلام عليه وليس هنا ما يدل على جواب الشرط قبل اذ الا القسم فلو كانت اذ الشرط كان التقدير اذ يغشى اقسام فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان غيرا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا متجزدا فأي شيء ناصبه قلت قال المصنف يعني ابن الحاجب ناصبه حال من الليل أي والليل حاصل وقت غشيانه وفيه نظر اذ لا شيء هنا بقدر عاملا في حاصل الا معنى القسم فهو حال من مفعول اقسام فيكون الاقسام في حال حصول الليل كان المرور في قولك مررت بزيدا صار في حال صراخه وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما هو وايضا في قوله والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجنة ولا يجوز ان يكون **﴿** كون خبرا عنه **﴾** وقيل اذ ابدل من المقسم به فخرج عن الظرفية أي وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين أحدهما ان اخراج اذ عن الظرفية قليل والثاني ان المعنى بحق القمر متسا قلا بحق وقت اتساق القمر وليس ببعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يكون يقسم بشيء الا بحالة العظمة فتعلقه بالمصدر المقدر والتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك بحبما من زيد اذا ركب أي من عظمته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون لانشاء التمجيب كما لا يصلح ههنا لكونه معمولا لانشاء القسم فاضر العظمة اذ لا يتجيب الامن عظيم في معنى كما لا يقسم الا بعظيم في معنى من المعاني اه **(قوله)** لان جواب والليل ثابت دائما وجواب والنجم ماض مستمر الانتفاء **﴿** جواب والليل قوله تعالى ان سعيكم اشقي وجواب والنجم ما ضل صاحبكم وما غوى **﴾** **(قوله)** والثاني ان الجواب خبري فلا يدل عليه الانشاء **﴾** لتبين حقيقتها ما قال نجم الدين سعيد جزاء الشرط يجب ان يكون قضية خبرية متعلقة بالشرط لان الانشاء ثابت والثابت لا يقبل تعليقا وقولنا أنت حران دخالت الدار انشاء للتعليل لا لتعليل الانشاء وقال التفقازاني في مطوله يجب ان ينتبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه قبل الاستقبال لانه لا يمتلي الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على أمر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طالبا وقال السيد في حاشيته ان مثل أكرم زيد يدل بظاهره على طلب في الحال لا كرامه في الاستقبال فيمتنع تعليل الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل الا اذا أول بان يحمل اللفظ على الطلب في الاستقبال واما الاكرام فان تعلق على الشرط من حيث هو مطلوب حتى كانه قيل اذا جاءك زيد فاكرمه مطاوب فيلزم مع ما ذكر من انتفاء الطلب في الحال تاويل الطائي بالخبري واما ان تعلق عليه من حيث وجوده وكان الطاب حاصل في الحال حتى كانه قيل اذا جاءك زيد يوجد كرامك اياه مطاوبا منك في الحال فيلزم تاويل الطائي بالخبري وبالجملة لا يمكن جعل الطائي جزاء بلا تاويل

**﴿** أين المختص بالقسم **﴾**

**(قوله)** وورده جواز كسر هنزته وفتح ميمه **﴾** في أين اثنتا عشرة لفتة أين بفتح الهـ مزة خلافا للكوفيين **﴿** وفتحهم ان هذا الوزن مختص بالجمع كالفلس وأكلب وقد سمع جمع يمين على أين كقوله **﴿** يا أي لها من أين وأشمل **﴾** وكقول زهير **﴿** ويجمع أين منا ومنكم **﴾** بقسمة تمور بها الدماء **﴿** وورده جواز كسر هنزته وفتح ميمه ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو أفلس وأكلب **﴾** وورده أيضا في قول نصيب **﴿** على زنة تصغير فاس

وقال فريق القوم لما شددتهم \* ثم وفريقا من الله ما ندري \* الفريق الطائفة من الناس ونشدهم استخلفتهم بالله  
 وحذف ألفها في الدرج \* وللكوفيين أن يقولوا خفت بذلك لكثرة الاستعمال \* ويوزمه الرفع بالابتداء وحذف الخبر  
 وإضافته إلى اسم الله تعالى خلافا لابن درستويه \* بفتح الدال والراء المهملتين وسكون السين المهملة \* وفي اجازة جره  
 بحرف القسم \* وهو مقيد بالواو عنده أجازان تقول وأمين الله فلم يكن للمصنف هذا الاطلاق \* ولا ابن مالك في اجازة اضافته  
 إلى الكعبة \* محتجا بما سمع من قوله م إمين الكعبة \* وكاف الضمير \* محتجا بقول عروة بن الزبير لئلا يمتك لئلا يمتك لقد  
 عافيت وجوز ابن مالك أيضا اضافته إلى الذي محتجا بقول النبي صلى الله عليه وسلم لئلا يمتك لئلا يمتك لقد  
 حكاية ذلك عنه وقد أضيف إلى غير ٢١٢ ذلك في الشعر كقوله \* لئلا يمتك لئلا يمتك العذرة اغتدروا \* \* \* \* \* وجود

ابن عصفور كونه خبرا  
 والمحذوف مبتدأ أي قسمي  
 إمين الله \* والاول أولى  
 بناء على انه اذا دار الامر  
 بين كون المحذوف أولا  
 أو ثانيا فكونه ثانيا أولى  
 وفي هذه الكلمة لغات  
 إمين بفتح الهمزة والميم  
 وإمين بكسر الهمزة وفتح  
 الميم وإمين بفتح الهمزة  
 وكسرهما مع ضم الميم وإمين  
 وإمين بحذف النون مع فتح  
 الهمزة وكسرهما وإمين بكسر  
 الهمزة وضم الميم وحذف  
 الباء ومن مثلث الحرفين  
 مع توافق الحركتين فهذه  
 عشر لغات ومثلثا فهذه  
 ثلاث عشرة لغة حكاهما  
 في التسهيل وحكي غيره  
 لغات أخرى في هذه الكلمة  
 منها إمين الله بكسر الهمزة  
 والميم وحذف النون وأم  
 بفتح الهمزة وكسر الميم

وضم الميم وفتحهما أو بكسر الهمزة وضم الميم وإمين بفتح الهمزة وكسرهما مع ضم الميم وإمين  
 الهمزة وضم الميم ومن بضم الميم وفتحها أو كسرهما وإمين بفتح الهمزة وكسرهما مع ضم الميم وإمين  
 فريق القوم الخ) في الصحاح وقد تدخل على إمين اللام لتأكيد الابتداء تقول إمين الله فيذهب  
 الاول في الوصل وأنشد البيت

(حرف الباء الموحدة)

(قوله أولها اللصاق) في شرح اللب هو تعلق أحدهما بالآخر نحو بهاء أي التصق  
 به ونحو مررت زيد وورد على الاتساع اه وقال الرضي بالاصاق نحو بهاء أي التصق بهاء  
 ومررت به أي ألتصقت المرور بكان يقرب منه ومنه أفسمت بك وبجيانك أخبرني ويكون  
 مستترا نحو الذي به ضعف وبهء أو يكون للاستهانة نحو كتبت بالقلم وحطت بالابرة  
 وبتوفيق الله سبحانه وهذا المعنى مجاز الالصاق قوله وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر  
 عليه سيبويه قال ابن الصائغ أجود من ذلك ان سيبويه جعله أصلا فإنه قال انما هي  
 للالصاق والاختلاط ثم قال فالتسع من الكلام فهذا أصله وأقول أجود من هذا ان  
 سيبويه قصرها على الالصاق حيث قال انما هي للالصاق (قوله اذا قبضت على شيء من  
 جسمه أو ما يجبسه من يد أو ثوب ونحوه) لا يقال عطف الأعم على الأخص بأو غير مس-تحسن  
 لما فيه من جعل الأعم قسما للأخص لا تقول غير المس-تحسن هو عطف الأعم مطلقا على  
 أخصه لا عطف الأعم من وجهه وما نحن فيه من الثاني دون الاول لان شيئا من الجسم اذا  
 قبض عليه لا يجبس الجسم كالفخذ وشيئا مما يجبس الجسم ليس من الجسم كالثوب ولو سلم  
 ما هو هنا للاضراب على مذهب الكوفيين وأبي علي وأبي الفتح وابن برهان القناني بن أوتاني  
 للاضراب مطلقا وفي الشرح والظاهر ان الالصاق في الثاني مجازي اذا قبض على ما يجبس  
 زيدا كالثوب الذي هو لا بسه ليس قبضا عليه نفسه حتى يكون الالصاق حقيقيا وانما هو  
 الالصاق بما يجاوره ويقرب منه وأقول سبقه إلى ذلك ابن الصائغ وجوابه ان اللغة لم تن على

وأم بفتح الهمزة وضم الميم مع حذف الباء والنون وما توفيق الابن الله عليه توكلت واليه أنيب  
 (حرف الباء الموحدة) \* حرف جر لربعة عشر معنى أولها الالصاق قيل وهو معنى لا يفارقها في شيء من موارد  
 استعملها فظهر بذلك أنه معناها الاصل الموضوعية هي له \* فلهذا اقتصر عليه سيبويه \* ولم يذكر غيره قال وانما هي  
 للالصاق والاختلاط ثم قال فالتسع من هذا في الكلام فهذا أصله \* ثم الالصاق حقيقي كما مسكت زيدا اذا قبضت على  
 شيء من جسمه أو على ما يجبسه \* أي على شيء يجبس زيدا أو على الذي يجبس زيدا \* من ثوب ونحوه ولو قلت أمسكته  
 احتمل ذلك وان يكون منتهى من التصرف \* ولا يخفى في ان الالصاق يزيد حيث قبض على شيء من جسمه حقيقي وأما في  
 الثاني بحيث تمسك بما هو لا بسه من ثوب ونحوه فالظاهر ان الالصاق فيه مجازي لا حقيقي اذا قبض على ثوبه ليس قبضا  
 عليه نفسه حتى يكون الالصاق حقيقيا وانما هو الالصاق بما يجاوره ويقرب منه فجعل الالصاق الامساك بالثوب الصاقا

مثل

بزيد المجاز الما بينهما من المجاورة وهو مجازي نحو مررت بزيد أي الصقت مروري بعمكان يقرب من زيد وعن الاخفش ان المعنى مررت على زيد أي قال الباء عنده في نحو هذا المثال ليست للالصاق وانما هي للاستعلاء كعلي بزيد دليل وانكم لتمرون عليهم مصححين وفيه نظر قررره المصنف بقوله وهو أقول ان كلاً من الاصاق والاستعلاء انما يكون حقيقة اذا كان مفضياً الى نفس المجرور كما مسكت زيد أي اذا قبضت على شيء من جسمه وهو صعدت على السطح فان أفضى الى ما يقرب منه فجاز كمررت بزيد في تأويل الجماعة وهو هذا المثال للالصاق المجازي وهو قوله أي قول الاعشى لعمري لقد لاحت عيون كثيرة \* الى ضوء نار في يفاع تحرق تشب بقرورين يصطليانها \* وبوبات على النار الندي والمخلق \* وهذا مثال للاستعلاء المجازي فان المراد بالندي الجود وبالخلق صاحب تلك النار وهو بكسر اللام والياء بفتح ثمانية مفتوحة وفاء المكان المرتفع وتشب توقدوا المقروور الذي أصابه القرو وهو البرد والمراد بالمقروورين هنا الندي والمدوح والاصطلاء ٢١٣ الاستدفاع بالنار والمخلق المذكور

هو عبد العزيز بن حفص من ولد أبي بكر بن كلاب من بني عامر كان رجلاً فقيراً وله بنات كثيرة لا يتزوجهن أحد من قومه لفقرهن فخرج المخلق من بينهم ووزل في مغارة ففرح الاعشى ليلاً فرأى نار المخلق فقصدها ونزل به فحمله ناقة ليس له غيرها فلما أصبح قال له الاعشى هل لك الى حاجة فقال نعم ان تمدخني بقصيدة وتشد هافي نادى قومي فلعلهم يتزوجون بناتي فامتدحه الاعشى بالقصيدة التي منها هذان البيتان وأنشد هافي ناديم فتما فاسواني بنات المخلق وخطبوهن اليه حتى لم يبق عنده منهن واحدة وما أحسن قول

مثل هذه المضابفة حتى يقال ان ماسك ثوب زيد الذي هو لا يلبسه ايس ماسك زيد (قوله وعن الاخفش ان المعنى مررت على زيد) في الحين الداني وذكر ابن مالك ان الباء في نحو مررت بزيد بمعنى علي بديل وانكم لتمرون عليهم مصححين وحكام عن الاخفش وفي شرح اللب انما يقال مررت عليه اذا جاوزته في المرور لانك تجاوزت كايه كانك صرت فوقه في كثرة السير واذا كان المرور من جانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلاء (قوله وبوبات على النار الندي والمخلق) هذا مجزئيت من شعر الاعشى وهو مثال للاستعلاء المجازي وصدده \* تشب بقرورين يصطليانها \* وتشب مبنى للمفعول من شبيت النار أشبهها شبا اذا أوقدتا والمقروور الذي أصابه القربض والقاف وهو البرد واحد المقروورين النداء وهو اسم للجود والمطر والبابل والشهم والمراد هنا الجود والمقروور الاخر المخلق بالهـ ملة وكسر اللام وهو اسم المدوح (قوله فاذا استوى التقديران في المجازية فالأكثر استعمالاً الأولى بالتخرج عليه) يعني ان الاصاق في مررت بزيد لم يكن حقيقة كما كذلك الاستعلاء فيه ووجدنا استعمال حرف الاصاق مع المرور أكثر من استعمال حرف الاستعلاء معه كان الأولى جعل الباء في مررت بزيد للاصاق المجازي دون الاستعلاء المجازي لان الحمل على الأكثر عند التردد بين معنيين أولى وفي الشرح فيكون الاصاق أولى بالترجح لئلا يلزم التجوز من وجهين استعمال الباء بمعنى على واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي وما ذكره الجماعة ليس فيه التجوز واحد وهو استعمال الباء للاصاق فيما لا يفضى الى نفس المجرور وأقول التجوز بالباء في معنى مجازي لعل لا يؤدي الا الى استعمال واحد وهو استعمال لفظ الباء في ذلك المعنى فكيف يلزم التجوز من وجهين فان قيل مراده باستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي استعمالها فيه في الجملة ليتحقق المعنى المجازي لعل فاذا استعملت الباء فيه لم يلزم التجوز من وجهين قلنا لو سلم قلنا يصح بيان كون الاصاق أولى بالترجح بما ذكره لو أراد المصنف بالحقيقي المنسوب الى الحقيقة بمعنى الكامة المستعملة فيما وضعت له وبالمجازي

شمس الدين محمد بن العفيف التلمساني يضمن صدر البيت الثاني الذي أنشدهناه وأهيف فاق الورد حسنا ووجهه \*  
 أنزه طرفي في رياض جنانها كان بها من حول خاليه جرة \* تشب بقرورين يصطليانها \*  
 التقديران في المجازية \* فان جعل الباء للاصاق في المثال المذكور ايس حقيقة اضرورة ان المرور لم يتصق بزيد وانما التصق بلباسه وهو المكان الذي يقرب منه وجعل الباء للاستعلاء ايس حقيقة ايضا ضرورة ان المرور لم يكن فوق زيد فقد استوى التقديران المذكوران في المجازية \* فالأكثر استعمالاً وهو الاتيان بالباء في صلة هذا الفعل هو أولى بالتخرج عليه \* لئلا يلزم التجوز من وجهين استعمال الباء بمعنى على واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي وما ذكره الجماعة ليس فيه التجوز واحد وهو استعمال الباء للاصاق فيما لا يفضى الى نفس المجرور وهو مررت عليه وان كان قد جاء في القصص \* ونحو وانكم لتمرون عليهم \* مصححين ونحو وكان من آية في السموات والارض \* وتمرون عليهم \* وهم

عنه ما عرضون وثقوا وكالذي مر على قريته وثقوا قول الشاعر **وقد أمر على اللثيم بسبني** \* فضيت تحت قلت لا بعيني  
 بالأن مررت به أكثر فكان أولى بتقديره أصلا من مررت عليه الذي ليس بمثابة ذلك في الكثرة وهذا يقتضي أن على  
 في مررت عليه تجعل معنى الباء وفيه نظر إذا دأبى إلى إخراج حرف عن حقيقته ووجهه على حرف آخر في معنى ليس حقيقيا  
 له وفي شرح اللب أن مررت عليه إنما يقال إذا جاوزته في المرور ولأنك تجاوزت كانه كأنك صرت فوقه في كثرة السير أو  
 إذا كان المرور من جانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلاء أيضا فان صح هذا الشكل قول المصنف وقول الاخفش أيضا  
 فان قلت لا ينبغي أن مررت عليه من قول المصنف ومررت عليه وان كان قد جاء مبتدأ فأن خبره وما وقع الشرط  
 والاستثناء الواقعين بعده قلت الخبر محذوف وان هي الوصلية والواو الداخلة عليها والجال عند بعض والاستثناء منقطع  
 والتقدير ومررت عليه لا ينبغي أن يجعل أصلا وان سمع مثله في الفصح لكن مررت به أكثر منه فهو أولى بتقدير الاصلة  
 ويخرج على هذا الخلاف خلاف في المقدر في قوله **تمرون الديار ولم تعوجوا** \* كلامكم على اذن حرام  
**هو الباء** وهو ذارأي الجماعة **أم على** وهو ذارأي الاخفش وعاج يستعمل بمعنى وقف وبمعنى رجع وكل منهما  
 محتمل في البيت أي تمرون بالديار ولم تقفوا عندها كراما لنا أولم ترجعوا اليها **الثاني** من معاني الباء الاربعة عشرة  
**التعدية** وتسمى باء انقل أيضا ٢١٤ وهي المعاقبة للمهززة في تصيير الفاعل مفعولا **وقدر** هذا ذلك ليعلم ان

مراده بالتعدية هنا أن  
 يضمن الفعل معنى التصيير  
 احترازاً من التعدية بالمعنى  
 الآخر فانهم يطبقون على  
 توصيل العامل إلى المفعول  
 بواسطة الحرف وهي  
 بهذا المعنى لخصوصية  
 لها بالباء بل هي متحققة  
 في جميع حروف الجر غير  
 الزائدة وما هو في حكم  
 الزائد وقال ابن مالك في  
 ضابطها هي الداخلة بعد  
 الفعل اللازم قائمة مقام

المنسوب إلى المجاز بمعنى الحكامة المستعملة في غير ما وضعت له وظاهر انه لا يريد ذلك (قوله)  
**وقد أمر على اللثيم بسبني** \* هذا صدر بيت عجزه \* فاعف ثم أقول ما بعيني \* (قوله) فكان  
 أولى بتقديره أصلا في الشرح هذا يقتضي أن على في مررت عليه تجعل معنى الباء وفيه نظر  
 إذا دأبى إلى إخراج حرف إلى آخر في معنى ليس حقيقيا له وأقول ان كون الباء مع المرور  
 للاصاق المجازي أصلا على كون على معه للاستعلاء المجازي بمعنى ان حرف الاصاق مع المرور  
 أكثر وقوعا من حرف الاستعلاء معه لا يقتضي حمل حرف الاستعلاء مع المرور على الاصاق  
 وإنما يقتضي حمل الباء مع المرور على الاصاق المجازي لا على الاستعلاء المجازي (قوله) تمرون  
 الديار ولم تعوجوا) هذا صدر بيت عجزه \* كلامكم على إذا حرام \* وعاج بمعنى وقف وبمعنى رجع  
 (قوله) وهي المعاقبة لله - مهززة في تصيير الفاعل مفعولا) التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما  
 التعدية بمعنى اتصال معنى الفعل إلى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التي ليست بزائدة ولا في  
 حكم الزائد (قوله) وقول المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا وانك إذا قلت ذهب زيد كنت  
 مصاحبا له في الذهاب مردودا بالآية) يعني ذهب الله بنورهم وفي الجني الداني وأجيب بانه

المهززة في اتصالها إلى المفعول واعترضه أبو حيان بأنها قد وردت  
 مع التعدية في قولهم صككت الحجر بالحجر ودفعت بهض الناس ببعض وكان المصنف عدل عن ضابط ابن مالك إلى ما قاله  
 هو ويشمل اللازم والتعدية فان قيل هو وان شملها لا يشمل هذين المثالين ونحوهما لان الباء داخلة فهما على ما كان مفعولا  
 إذا اصل صك الحجر والحجر ودفع بعض الناس بعضا فالجواب اننا لانسلم ان هذا هو الاصل بل الاصل صك الحجر والحجر ودفع بعض  
 الناس بعضا بتقديم المفعول ثم دخلت باء التعدية على ما هو الفاعل في الاصل والمعنى ان المتكلم صير ما دخلت عليه الباء صا كأو  
 دافع للمجرد منها **أم** أكثر ما تعدى **أم** أي ما تعدى به فذف العائد وما عبارة عن الافعال أي وأكثر الافعال التي تعدى بها الباء  
**أم** الفعل القاصر تقول في ذهب زيد ذهب الله بنورهم **أم** أي أذهب نورهم وأزاله **أم** وقرئ **أم**  
 في الشواذ **أم** أذهب الله نورهم **أم** وهي بمعنى القراءة المشهورة **أم** وقول المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا وانك إذا  
 قلت ذهب زيد كنت مصاحبا له في الذهاب **أم** بخلاف ما إذا قلت ذهب زيد فإنه لا اشعار له بهذا المعنى **أم** مردودا بالآية **أم**  
 لاستحالة مصاحبة الله بنورهم في الذهاب قال السهيلي لو كانت الباء كالمهززة في المعنى من غير زيادة لجاز امرضته مرضت  
 به وأسقمته وسقمت به وأعميته وعميت به قياسا على أذهبت به وبأبي الله ذلك والعلماء قال وإنما الباء تعطى معنى  
 التعدية طرفا من المشاركة في الفعل لا تعطيه المهززة ثم أورد على نفسه هذه الآية وأجاب بان النور والسمع كل بيده وقد قال  
 بيده الخبر وهذا من الخبر الذي بيده وإذا كان بيده **أم** يقال ذهب به على المعنى الذي يقتضيه قوله بيده الخبر كأننا

يجوز

ما كان ذلك المعنى ألا ترى انه لما ذكر الرجس قال ليذهب عنكم الرجس ولم يقبل يذهب به وكذا قال ويذهب عنكم رجس الشيطان تعلمنا لعبادة حسن الادب معه حتى لا يضاف اليه شيء من الارجاس وان كانت خلقه وملاكه فلا يقال فيها على الخصوص هي بيده تحسبنا للعبارة وتنزيهه وفي مثل السمع والبصر والنور يحسن ان يقال هي بيده فحسن أن يقال ذهب الله بنورهم هذا كلامه وفيه بحث وذلك ان السمع والبصر من الاعراض فلا يصح انتقاها فماذا هم - ما عدمه - ما والعدم في حق الله سبحانه وتعالى محال فكيف يصح ان يقال في الذهاب المسند اليه ان المراد به العدم مع استحالته عليه وقد درج الزمخشري في الكشف على الفرق بين التعمدين فقال في سورة البقرة والفرق بين اذهب به وذهب به ان معنى اذهب ازاله ويقال ذهب به اذا استصحبه ومضى به معه وقال في سورة النساء في قوله تعالى لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن اذا عدى بالبلاء فعناه الاخذ والاستصحاب كقوله تعالى فلما ذهبوا به واما الاذهب فكالازالة وقرجدي قاضي القضاة ناصر الدين المنبر في تفسيره هذا الفرق وارتضاه قال ومن ثم فرق الامام مالك رضي الله تعالى عنه في التذرين ان يقول ان فعلت كذا فانا حج فلانا أو حج به فالزمه في الثانية أن يحج بنفسه وان يحج معه صاحبه بخلاف الاولى فله ان يصاحبه وله أن يقعد وهو ما قوله تعالى ولو لو شاء الله لذهب بهمهم وأبصارهم فيحتمل ان الفاعل ضمير البرق فلا ينتهض مع هذا الاحتمال رد على السهيلي ولو ان الهمزة والباء متعاقبتان على الكسامة في التعدية فاذا وجدت

احداهما فقدت الاخرى ولا يجتمعان ولم يجز أقت يزيد بالجمع بين الهمزة والباء ولما كان هناك مظنة سؤال تقريره أن يقال لاشك ان ثبت لازم تقول ثبت الزرع ويعدى بالهمزة فيقال أنبت الله ومع ذلك اجتمع الحرفان المعديان في قوله تعالى وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن اذ هو في قراءة من جعله من

يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهب على معنى يليق به كما وصف نفسه تعالى بالمحى في قوله وجاع ربك وهذنا ظاهر البعد اه وفي الكشف والفرق بين اذهب به وذهب به ان معنى اذهب ازاله وجعله ذاهبا ويقال ذهب به اذا استصحبه ومضى به معه وذهب السلطان بما له أخذه فلما ذهبوا به اذن لذهب كل اله بما خلق ومنه ذهب به الخيلاء والمعنى أخذ الله نورهم وأمسكه وما أمسكه الله فلا مرسله اه ولا يخفى ما في قول الزمخشري والمعنى الخ من الاشارة الى الجواب عن الآية وهو ان هذا معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور في نسبه الى الله تعالى بخلاف الاول (قوله واما ولو شاء الله لذهب بهمهم) جواب اما محذوف تقديره فلا يرد به عليهم ما أقيم مقام هذا الجواب دليله وهو احتمال ان الفاعل ضمير البرق (قوله رأيت ذوى الحاجات الخ) القاطن بالقاف المفتوحة الخدم والاتباع يستوى فيه الواحد وغيره (قوله والثالث الاستعانة) أدرج ابن مالك في التسهيل بقاء الاستعانة في بقاء السببية وقال في شرحه بقاء السببية هي الداخلة على صالح للاستعانة به عن فاعل معداها مجاز الخوف اخرج به من الثمرات فلو قصد اسناد الاخراج الى الهاء لحسن ولا يمكنه مجاز قال ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فانه يقال كتبت القلم وقطعت السكين والنحويون يسمون هذه الباء

الرابعة مضارع أنبت المتعدي بالهمزة أجاز المصنف عن ذلك بقوله فاما تنبت بالدهن فبمن ضم أوله وكسر ثالثة وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والباقون على فتح الاول وضم الثالث مضارع نبت ولا سؤال عليه فخرج على زيادة الباء في المفعول وليست الزيادة في مثل هذا عبيسة كما ستعرفه فلا ينبغي التخرج على ذلك أو على انها المصاحبة فالظرف حال الفاعل وهو ضمير المستتر في نبت العائد على الشجرة أي تنبت هي مصاحبة للدهن أو حال المفعول المحذوف أي تنبت الثمر مصاحبا للدهن أو على أن نبت بمعنى نبت فليست الهمزة معدية حتى يضر اجتماعها مع الباء كقوله أي قول زهير رأيت ذوى الحاجات حول بيوتهم قطيناهم حتى اذا نبت البقل أي نبت البقل قال صاحب الصحاح يقال نبتت الارض وأنبتت بمعنى ونبت البقل وأنبتت بمعنى وأنشأ البيت والقطين الخدم والاتباع يستوى فيه الواحد وغيره والبيت شاهد عليه ومنه قول جرير ومن ورودها أي ورود بقاء التعدية ومع الفعل المتعدي قولهم دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر فان كلاما من دفع وصك متعديا قبل دخول الباء الى واحد والاصل قبل الايمان بقاء التعدية يدفع بعض الناس بعضا وصك الحجر بالحجر بتقديم الفاعل وقد عرفت السؤال الوارد عليه والجواب عنه ولو قال ان الاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر بالحجر لكان حسنا ولم يتوجه ذلك السؤال الثالث من معاني الباء الاربعة عشر الاستعانة



وهي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدم وفي القاموس والقدم آلة للنجر مؤنثة وفي الصحاح والقدم الذي نصبته مخففا قال ابن السكيت ولا تغفل قدم بالتشديد وظاهر كلامه انه مذكور وقد أسقط ابن مالك الاستعانة وأدرجه في السببية قال لان مثل هذه الباء واقعة في القرآن ولا يجوز التعبير بالاستعانة في الافعال المسندة الى الله تعالى وجعل ضابط بقاء السببية ان يصح اسناد معدادها الى مضمونها بما جازا كما يقال كتب القلم وأخرج الماء الثمرة وأثبت بقاء التعليل ومثل لها بنحو ظلمت أنفسكم باتخاذكم الجمل والضابط السابق صادق على هذا الا ترى ان اتخاذ الجمل سبب ظلمهم أنفسهم ويصح اسناد الفعل الى السبب مجازا فكان حقه ان يسقط هذا المعنى لاندرج أمثاله تحت السببية والظاهر ان المصنف أسقط التعليل لهذا المعنى فيقول ومنه بقاء البسملة لان الفعل لا يتأني على الوجه الاكمل الابهام وهذا أحد الوجوه من الذين جوزها الرمخسري قال والثاني ان يتعلق به تعلق الدهن بالانبات في قوله تنبت بالدهن على معنى متبركا باسم الله اقرأه في ان التقدير ملتصقا باسم الله ليكون المقدر من الافعال العامة لكن المعنى بحسب القرينة متبركا فهذا يجعل الظرف مستقرا لغوا ثم قال وهذا الوجه أعرب وأحسن قال التفتازاني أعرب أي أفصح وأبين وادخل في العربية وأحسن أي أوفق اقتضى الحال ٢١٦ لان في استعمال الباء للتبرك باسم الله من التأديب ما ليس في جعله بمنزلة

بالاستعانة وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الافعال المنسوبة الى الله تعالى فان استعمال السببية فيها تجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز (قوله ونجرت بالقدم) في الصحاح القدم الذي نصبته مخففا قال ابن السكيت ولا تغفل قدم بالتشديد وفي القاموس القدم آلة النجر مؤنثة (قوله قيل ومنه بقاء البسملة) هذا هو الوجه المرجوح من الوجوه من الذين ذكرها صاحب الكشاف والوجه الاخر ان تتعلق البسملة بالقرأة تعلق الدهن بالانبات في قوله تعالى تنبت بالدهن على معنى متبركا باسم الله اقرأه وانما كان الاول مرجوحا لان استعمال الباء في الملابس والمصاحبة أكثر من الاستعانة ودلائها على تلبس أجزاء الفعل بالتبرك أظهر ولان في التبرك باسم الله من التأديب ما ليس في جعله بمنزلة الآلة التي لا تكون مقصودة بالذات (قوله الرابع السببية) قال الرضي وتكون للسببية وهي فرع الاستعانة (قوله) ومنه لقيت يزيد أسدا أي بسبب لقائي اياه) هذه هي الباء التجريدية والتجريدان ينتزع من ذي صفة آخر مثله مبالغة في كمال تلك الصفة فيه قال الرضي وهو على حذف مضاف أي اقيمت ببقاء زيد اسدا قال التفتازاني في من التجريدية ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قوائمه فلان صديق جيم لقوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق (قوله قدسقيت اباهم بالنار) هذا بيت من مشطور السربع وبعده والنار قد تسقى من الاوار والاور بضم الهمزة حرارة العطش (قوله الخامس المصاحبة) قال الرضي لان تكون بهذا المعنى الامستقرا والظاهر

الآلة التي لا تكون مقصودة بالذات فبين وجه قوله أحسن ولم يبين وجه قوله أعرب ووجهه بعضهم بان قال انما كان هذا الوجه أعرب بمعنى انه أدخل في العربية لانه لا يتوقف الاعلها فيخرج عليها فقط بخلاف جعلها للاستعانة فانه يتوقف على غير العربية وهو ان الشرع لما جعل الفعل اذ لم يبدئ باسم الله كالفعل في عدم الكمال صح جعلها للاستعانة

فتوقف الفعل على التسمية كتوقف الكتابة على القلم (الرابع) من المعاني الاربعة عشر في السببية نحو انكم ظلمت أنفسكم باتخاذكم الجمل ونحوه (فكلا) أخذنا بدينه (فانخذهم الجمل سبب في ظلمهم انفسهم وذنوب كل سبب في أخذه) ومنه (قوله) لقيت يزيد اسدا أي بسبب لقائي اياه) وهذه هي الباء التجريدية ويظهر من كلامهم ان فيها قولين أحدهما ان السببية كما قال المصنف فجردت من زيد اسدا مبالغة في كمال شجاعته حيث بلغ ان ينتزع منه اسدا وقد أشار في الكشاف الى ان بقاء التجريدية سببية حيث قال في قوله تعالى الرحمن فاسأل به خبير انه يجوز ان يكون المعنى فاسأل رسول خبير كقولك رأيت به اسدا أي برؤيته والمعنى ان سأله وجدته خبيرا والثاني ان الظرفية أي لقيت في زيد اسدا كذا قال الشيخ به الدين السبكي قلت وقد عدوا مثل قوله وشوهاء تعدوني الى صارخ الوغاء \* بمستأنم مثل العتيق المرحل من التجريد والباء فيه للمصاحبة وسمي في الكلام عليه (قوله) قدسقيت اباهم بالنار (قوله) قدسقيت اباهم بالنار) والابال جمع ابل (قوله) بكسر الهمزة لانه يفسر الجملة المذكورة بريدان معنى البيت هو معنى قولك انها بسبب ما وصفت به من أسماء اصحابها يحل بينا وبين الماء (قوله) وهذا ليس بمتعين في البيت لجواز ان تكون الباء فيه للاستعانة (قوله الخامس) من المعاني الاربعة عشر (المصاحبة) ولها علامتان احدهما ان يحسن في

انه

موضعها مع نحوها ببط بسلام أي معه ونحو وقد دخلوا بالكفر الآية بمعنى قوله واذا جاؤكم قالوا آمنوا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به والله أعلم بما كانوا يكتمون فالتمثيل به من وجهين أي وقد دخلوا مع الكفر وهم قد خرجوا معه والعلامة الأخرى ان يغني عنها وعن محصور الحال فالتقدير في الآية الأولى اهبط مسلما عليك وفي الثانية وقد دخلوا كافرين وهم قد خرجوا كذلك واصلاحية وقوع الحال موقعا سماها كثير من النحويين بآء الحال فان قلت ظاهر هذا انها لا تكون الا ظرفا مستقرا قلت الامر كذلك ولكن قال الرضي والظاهر انه لا يمنع من كونها لغوا وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول والفاعل هو المخاطب واكبر لم يذكر والتقدير بحمد ربك أي سبحة حامد له فحمل موضع الباء ومحمور به الحال وهو واحد من العلامتين المتقدمتين أي نزهة عما لا يليق به وهذا معنى التسبيح وهو أن ثبت له ما يليق به وهذا معنى الحمد اذ هو الثناء بالصفات الجميلة فان قلت من أين يلزم الامر بالحمد وهو اوقع حالا مقيدة للتسبيح ولا يلزم من الامر بالشئ الامر بحاله المقيدة له بدليل اضرب هذا جالسة قلت انما يلزم ذلك اذا لم يكن الحل من نوع الفعل المأمور به ولا من فعل ٢١٧ الشخص المأمور كالثال المذكور

اما اذا كانت بعض أنواع الفعل المأمور به نحو مفردا أو كانت من فعل الشخص المأمور نحو ادخل مكة محرما فهي مأمور بها وما تكلم به المصنف من هذا القبيل وهو قيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل أي سبحة بما حده بنفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود الا ترى ان تسبيح كثير من المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات فليس تسبيحهم يقتضي لذلك محمودا واختلف في قوله صلى الله عليه

انه لا يمنع من كونها لغوا (قوله أي نزهة عما لا يليق به وأثبت له ما يليق به) هذا بمجموعه تفسير لمجموع قوله سبحة حامد له لان التسبيح ان نزهة عما لا يليق به والحمد ان يثبت له ما يليق به وفي الشرح فان قلت من أين يلزم الامر بالحمد وهو حال مقيدة للتسبيح ولا يلزم من الامر بشئ الامر بالحال المقيدة له بدليل اضرب هذا جالسة قلت انما لا يلزم ذلك اذا لم تكن الحال من نوع الفعل المأمور به ولا من فعل الشخص المذكور كالثال المذكور اما اذا كانت بعض أنواع الفعل المأمور به نحو مفردا أو كانت من فعل الشخص المأمور بها ما تكلم المصنف من هذا القبيل (قوله الا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات) لا حاجة الى لفظ كثير لانهم ذهبوا الى نفي الصفات عنه تعالى وتقدس وليس التزاع في اطلاق لفظ عالم مثلا اذ اختلف في اطلاقه ولا في اثبات العلم الذي هو عرض اد لا تزاع في نفيه عنه بل في هل له تعالى علم هو صفة أزلية قائمة به زائدة وكذا جميع الصفات فانكره المعتزلة والغلاة وسبغوا ان صفاته عين ذاته بمعنى ان ذاته تسمى باعتبار التعاق بالعلوم عالمات عالمات باعتبار التعاق بالمقدورات قادر الى غير ذلك وهذا الذي قلناه من انه لا حاجة الى لفظ كثير انما هو ان أراد المصنف بالصفات صفات الذات التي هي الحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر والارادة واما ان أراد ما يعمها وصفة الفعل فلا بد منه لانهم عطوا لصفات الذات وعطوا لخالقه تعالى لافعال العباد وأبتوا خلقه للجواهر والاجسام والاعراض (قوله واختلف في سبحانك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على ان الواو زائدة

٢٨ سبحة سبحانك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على ان الواو زائدة وهو الاصل سبحانك بحمدك سبحانا ثم اضيف سبحان الى المفعول فوجب حذف فعله كما في ضرب الرقاب فان ثبت كيف عد هذا جملة واحدة مع ان فيه جملة النداء قلت هي معترضة والمراد من الكلام المعدود جملة ما عداها وقيل جملة ان على انها عاطفة ومتماعق الباء محذوف أي سبحانك يا الله وبحمدك سبحانك وهو هذا الخلاف الذي ساقه المصنف لا يقتضي خلافا في معنى الباء الداخلة على الحمد في هذا التركيب بل هي محتملة للمصاحبة والاستعانة على كل من هذين القولين وانما الخلاف في كون الكلام جملة أو جملتين وهذا لا يدخل له فيما هو به من الكلام على الباء فمعنى ذكره هنا وهو قال الخطابي المعنى وهو نتك التي هي نعمة توجب على حمدك سبحتك لا يجوز وقوي ريدانه مما أقيم فيه المسبب المذكور وهو الحمد بمقام السبب المحذوف وهو المعونة التي هي نعمة من الله توجب حمده على العبد المنعم عليه وقال ابن السكيت في قوله تعالى يوم يدعوكم فتستجيبون بحمده وتظنون ان لبثتم الا قليلا وهو كقوله أجبته بالثناء والاستجابة والاجابة بمعنى قال الشاعر وداع دعا يامن يجيب الى النداء فلم يستجبه عند ذلك مجيب أي فيجيبونه بالثناء اذ الحمد هو الثناء فتكون الباء متعلقة بتستجيبون على انها الاستعانة أو الباء للمصاحبة بمعنى مع متعلقة بحال محذوفة فيكون

الظرف مستقر أو المعنى فتستجيبون ملتبسين بحمده والمراد به الالات من بحسب القرينة الاعلان بأي معانين أصواتكم بحمده والوجهان في فسح بحمد ربك أي جواز كون الباء للاستعانة وكونها للمصاحبة وهذا من مقول ابن الشجري فلا يقال انه تذكر ارمحض لما تقدم فلا فائدة فيه والسادس من المعاني الاربعة عشر في الظرفية وهو علامتها ان يحسن وقوع كفة في موقعها ونحوه ولقد نصرتكم الله بيدر وهذا مثال للظرف المكاني وبدر اسم ماء بين مكة والمدينة كان لرجل اسمه بدر فسمى به ونحوه ونحوها هم بسحر أي في سحر وهو الوقت الذي قبيل طلوع الفجر وهذا مثال للظرف الزماني ومنه وانكم لتفرون عليهم مصبحين وبالليل وهي كناية في الكلام فان قلت هل تقع للظرفية المجازية قلت قال العزري في قوله تعالى ولقد أنذرهم بطشتنا فتماروا بالنذر أي شكوا فيها وقال المصنف في حواشيه على التسهيل لا اعرف مجيء الباء للظرفية المجازية في غيره فان صح قوله في الآية لتمعن المعنى الذي ذكره فيكون مما عاذا لا يقال يزيد خيرا ولا يعمره وأدب كما يقال ان بني التي هي أصاية ٢١٨ في الظرفية فتقبل التجوز قلت وقد اجيز في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا

الاخفش ان تكون الباء ظرفية أي في أيكم الغنمة وهي مجازية واجيز في قولهم لا خير يجير بعده النار كونها ظرفية على جهة المجاز والسابع من المعاني الاربعة عشر في البدل وعلامتها ان يحسن الاتيان في موضعهما بكلمة بدل كقول الجاسي قايت ليهم قوما اذاركبو شدوا الاغارة فرسانا وركباناً

ويروى شنوا بالنون أي فرقوا الاغارة من كل وجه والاغارة دفع الخيل على من يراد أخذها وقتاله وانتصاب الاغارة على المفعول من أجله كما

وقيل جلتان على انهما عاطفة ومتعلقا بالباء محذوف أي وبحمدك سبحتك) يعني وعلى كل من القواين يأتي الخلاف المتقدم في فسح بحمد ربك من ان الباء للمصاحبة والجد مضاف الى المفعول أو للاستعانة والجد مضاف الى الفاعل وفي الشرح ان هذا الخلاف الذي ساقه لا يقتضي خلافا في معنى الباء الداخلة على الجد على هذا التركيب بل هي محتملة للاستعانة والمصاحبة على كل من القولين والخلاف في كونه جملة أو جملتين لا مدخل له فيما هو بصده من الكلام على معنى الباء فاعني ما ذكره هنا وأقول لما كان سبحانه اللهم وبحمدك من قبيل فسح بحمد ربك في تعلق الباء بالتسبيح وضافة الجد الى ما يصلح ان يكون فاعلا ومفعولا ذكره عقبيه على سبيل الاستطراد فذكر ما فيه من الخلاف في الواو وقول الخطابي قوله والوجهان في فسح بحمد ربك أي الوجهان اللذان ذكرهما ابن الشجري في فتستجيبون بحمده وهما التعلق بالفعل المذكور وبتنصوب على الحال آتيان في فسح بحمد ربك فالوجهان مبتدأ وفي فسح بحمد ربك خبره ويحمل وهو أوجه انه من تمة الكلام على فتستجيبون بحمده على معنى ان الوجهين المتقدمين في فسح بحمد ربك من كون الباء للمصاحبة أو للاستعانة آتيان في هذه الآية (قوله فليت ليهم الخ) وهذا البيت لقرين بن أبيف شاعر اسلامي وهو من قصيدة مطلعها لو كنت من مازن لم تستج ابلي \* بنو اللقيطة من ذهل بن شيبان يروى شدوا وهو الغالب في نسخ المعنى أي جلاوا في الحرب من شد عليه في الحرب يشد اذا حمل ويروى شنوا قال في الصحاح شن الماء على الشراب فرقه عليه ومنه قيل شن علمهم الغارة وأشن اذا فرقه امان كل وجهه والاغارة مصدرا غار على العدو والاسم الغارة (قوله وهي الداخلة على الاعراض) يعني سواء كانت ثمنا كالثال الاول أو غير ثمن كالثال الثاني (قوله

في قول الشاعر لا أقدم الجنب من اهيجاء \* ولو تواتر زهر الاعداء وجر مثل هذا باللام أكثر من نصبه وفي التنبيه على مشكل الجاسة لابن جني مثل ما قال المصنف ان انتصاب الاغارة على المفعول لاجله قال وشده غير متعدية واذا أريدته مديها وصلت به على قال الشاعر أشد على الكتيبة لأبالي \* اختفي كان فيها أم سواها قلت الحق ان البيت محتمل لان يكون شدوا بمعنى جلاوا فانتصب الاغارة على انهما مفعول لاجله ولان تكون بمعنى قوا من قولك شددت الشيء اذا جعلته شديدا قويا فانتصب الاغارة على انهما مفعول به والثامن من المعاني الاربعة عشر في المقابلة وقد تسمى باء العوض وهو الداخلة على الاعراض \* أثمانا كانت أو غير أثمان ونحوها شريطةه بألف وهذا مثال دخوله على العوض الذي هو عن وكافأت احسانه بضعف ووضع الشيء بكسر الضاد مثله وضه معناه مثلاه وقيل الضعف المثل الى ما زاد قال الخليل التضعيف ان يراد على أصل الشيء فيجعل مثلين أو أكثر ونحو قولهم هذا بذلك فوعدت هنامسة تقرأ ووقعت في المثالين المتقدمين لغوا ويومنه أي من مجيئها للمقابلة قوله تعالى ادخلوا الجنة بما

كنتم نهم ملون في وقوله وتلك الجنة التي اوتتموها بما كنتم تعملون واما العالم فقد زهايا السبيبة كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في قوله عليه الصلاة والسلام ان يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطى في بفتح الطاء اسم مفعول ويعوض قد يعطى بالبناء للمفعول ايضا **بجنانا** بفتح الميم وتشديد الجيم أي بلا عوض وينبغي أن يكون مراد المصنف بالجميع أهل السنة والافلوراد أهل السنة وأهل الاعتزال جميعا الاشكال فان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع لدخول الجنة فيكون العمل الصالح موجبا عندهم لذلك وسببافيه فكيف يتأتى على قولهم ان تكون الباء سببية في الحديث **و** وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب وقد تبين **ب** بما ذكرناه من جعل الباء المقابلة في الآية والسببية في الحديث **ب** انه لا تعارض بين الحديث والآية لاختم لاف محلى الباءين **ب** الواقعة فيهما جميعا **ب** وجه ما بين الأدلة **ب** الدالة على ان الله لا يجب عليه شيء وانه وعد بالمجازاة على العمل الصالح بدخول الجنة تفضلا منه سبحانه وتعالى ويصح ضبط المحل هنا ما يكسر الميم على انه اسم مكان اذا الآيتية محل للباء على المقابلة والحديث ٢١٩ محل للهاء على السببية واسم المكان

من الثلاثي على زنة المضارع ومضارع جعل بفتح الميم بحمل بكسر هاء فيكون اسم المكان منه كذلك وأما بفتحها على انه مصدر ميمي أي لاختم لاف الجليل فلها جعل في الآية مخالف للهاء في الحديث كما عرفت **ب** والتاسع **ب** من المعاني الاربعة عشر **ب** المجاوزة كمن فقيل **ب** تختص **ب** بالسؤال نحو **ب** الرحمن **ب** فاسأل به خبير **ب** أي عنه **ب** بدليل يستلون عن أبنائكم **ب** وفي كون هذا دليل الله على المدكور نظر **ب** وقيل لا تختص به بدليل قوله تعالى يسي نورهم بين أيديهم

وكما قال الجميع في ان يدخل احدكم الجنة بعمله في الشرح ينبغي أن يكون مراده بالجميع أهل السنة والافلوراد أهل السنة والمعتزلة جميعا الاشكال فان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع الذي لا ذنب له أو الذي له ذنب ومات تائباً لدخول الجنة فيكون العمل الصالح موجبا عندهم لذلك وسببافيه فكيف يتأتى على قولهم ان تكون الباء سببية في الحديث اه وأقول المعتزلة انما يقولون يجب على الله اثابة الطائع ومن مات تائباً وأما اثابتهما بدخول الجنة فن فضل الله تعالى ورحمته وأيضاهم لا ينكرون ان تدمر العباد على خلق أعمالهم وتوفيقهم خلقها بخلق الله تعالى وإيجاده فيصح نفي سببية دخول الجنة عندهم عن الاعمال واثبات الرحمة لله تعالى **(قوله بدليل قوله تعالى يسي نورهم بين أيديهم وبأيامهم)** فان المعنى على ما قيل يسي نورهم عن أيامهم في جميع جهاتهم وخصت الايمان بذلك تشرى بها لها والجمهور على ان الدور أصله بأيامهم والذلي بين أيديهم ضوء منبسط منه وقال الضحاك النور مستعار لما هم فيه من الهداية وفي الكشاف انما قال بين أيديهم وبأيامهم لان السعداء يؤتون صحائف أعمالهم من هاتين الجهتين **(قوله ويوم تشقق السماء بالغمام)** قيل هو الغمام المدكور في قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله أي أمره وبأسه في ظلم من الغمام وهو صاحب أبيض رقيق وقيل معنى بالغمام متعينة وقيل هو غمام أبيض رقيق لم يكن الا لبي اسرائيل في التيه تنزل الملائكة فيه الى الارض وفي أيديهم صحائف الاعمال للحساب **(قوله ونظيره السماء منقطر به)** أي باليوم الذي يجعل الولدان شيبا والمعنى ان السماء على عظامها واحكامها منقطر باليوم أو ذات انفطار به على ارادة النسب كما قيل امرأة لابن أي ذات ابن **(قوله وتناول البصريون فاسأل به خبيراً على ان الباء السببية)** قال الرضي الباء فيه تجريدية نحو لقيت يزيدا سدا والتقدير واسأل بسؤاله

وبأيامهم **ب** أي عن أيامهم وقوله تعالى **ب** ويوم تشقق السماء بالغمام **ب** أي عن الغمام والاسم تدل على عدم الاختصاص بالذوال ظاهر **ب** وجعل الرخشى هذه الباء الواقعة في الآية الثانية **ب** عززتها في شققت السماء **ب** بفتح السين المهولة على ظهر البعير **ب** بالشفرة **ب** بفتح السين المهولة وسكون الغاء وهي السكين العظيم **ب** على ان الغمام جعل كالألة التي يشق بها **ب** فتكون الباء في الآية للاسم تعانته لا للمجازة **ب** قال **ب** الرخشى **ب** ونظيره السماء منقطر به **ب** أي بذلك اليوم وهو المدكور في قوله تعالى فكيف تتقون ان كفرتم يوما يجعل الولدان شيبا السماء منقطر به وهذا وصف اليوم بالشدية أي السماء على عظامها واحكامها منقطر به أي تنشق فساظنك بغيرها من الخلائق والتذكير على تناول السماء بالسقف أو السماء شيء منقطر به أو هو على ارادة النسب أي ذات انفطار به كما تقول امرأة لابن وتامر أي ذات ابر وتمرقاله الخليل وفي الكشاف ويجوز ان يراد السماء منقطة به انتقالا يؤدي الى انفطارها له عظمتها عليها **ب** وتناول البصريون فاسأل به خبيراً على ان الباء سببية وزعموا انها لا تكون بمعنى عن أصلا

وفيه **﴿** أي في هذا التأويل الذي ادعوه **﴾** بعد لانه لا يقتضى قولك سألت بسببه ان المجرور بالباء هو المسئول عنه **﴿** بدليل انك لو سألت بسبب زيد عن شئ آخر ساغ لك ان تقول سألت بزيدا المقصود من مثل فاسأل به خبيرا ان يكون مجرور بالباء مسؤلا عنه وتأويلهم لا يقتضيه فيكون بعيدا **﴿** العاشر **﴿** من المعاني الاربعه عشر **﴿** الاستعلاء نحو **﴿** ومن أهل الكتاب **﴿** من ان تأمنه بقطار **﴿** يؤده اليك ومنهم من ان تأمنه بدينار لا يؤده اليك الاما دمت عليه فاعلموا شاهد منها في موضع آخر غير الذي تلاه والى ذلك أشار بقوله **﴿** الآية **﴿** فالباء فيها معنى على أى تأمنه على قطار وتأمنه على دينار **﴿** بدليل هل آمنكم عليه الا كما آمنتم على أخيه **﴿** من قبل فعدى الفعل المذكور بمعنى في موضعين **﴿** ونحو واذا مروا بهم متغامضون **﴿** على رأى الاخفش **﴿** بدليل وانكم لتمرون عليهم **﴿** مصححين **﴿** ووقدمضى البحث عن هذا **﴿** بما يقتضى ان تكون الباء في مروا بهم للاصاق المجازى وعلى في تمرون عليهم للاستعلاء المجازى ولا يقال فيه ان الباء بمعنى على لانه امر لا داعى اليه ولا يلزم عليه من التجوز من وجهين **﴿** ونحو قوله **﴿** أرب يبول الثعلبان برأسه **﴿** الهمزة فيه للانكار والباء بمعنى على أى على رأسه **﴿** بدليل تمامه **﴿** أى تمام البيت وهو قوله **﴿** لقد ذل من بالثعلب **﴿** فعدى الفعل بعلى وهذا البيت انشده الكسائي ٢٢٠ وجماعة بضم الشاء واللام والنون من الثعلبان وهو ذكر الثعلب قيل

وهو وهسم فقد رواه أبو حاتم الرازي الثعلبان بفتح الشاء واللام وكسر النون على انه تثنية ثعلب وذكر ان بنى ثعلب كان لهم صنم يعبدونه فيبئسهاهم ذات يوم اذا قبل ثعلبان بشتان فرفع كل منهما رجلاه وبال على الصنم وكان للصنم سادن يقال له غاوى بن ظالم فقال البيت ثم كسر الصنم واتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ما اسمك فقال غاوى بن ظالم فقال بل راشد بن

خبيرا (قوله وفيه بعد) أى في تأويل البصريون لان المجرور بالباء فى الآية هو المسئول عنه ولا يقتضى قولك سألت بسببه ان المجرور هو المسئول عنه (قوله وقد مضى البحث فيه) أى فى كون الباء مع المجرور والاستعلاء لانه الذى مضى البحث فيه فى أول حرف الباء (قوله أرب يبول الثعلبان برأسه) هذا صدر بيت عجزه \* لقد ذل من بالثعلب \* روى الكسائي الثعلبان بضم المثلثة واللام والنون وهو ذكر الثعلبان ورواه أبو حاتم الرازي بفتح المثلثة واللام وكسر النون تثنية ثعلب وروى عن بنى ثعلب انه كان لهم صنم وان ثعلبان اقبلا فرفع كل منهما رجلاه وبال على ذلك الصنم فقال خادم ذلك الصنم هذا البيت وكسر الصنم وأتى الى النبى صلى الله عليه وسلم فاسلم وكان اسم ذلك الخادم غاوى بن ظالم فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم راشد بن عبد الله كذا فى الشرح فى تاريخ ابن عساکر هذه الحكاية وان اسم ذلك الخادم غاوى بن عبد العزيز (قوله شرب من ماء البحر ثم ترفعت) هذا صدر بيت عجزه \* متى لجج خضر لهن نبيج \* ويقع فى بعض النسخ البيت بتمامه الضمير فى شرب من للسحب ومتى بمعنى من واللجج جمع لجة وهى معظم الماء ويقال ماء أخضر لصفائه والنبيج بنون مفتوحة وهززة مكسورة ومثناة تحتية ساكنة وجيم المر السريع مع صوت ويرى متى حبشيات لهن نبيج والنبيج بالباء الموحدة بعد النون الصوت الشديد (قوله شرب التزيف ببرد ماء الحشرج)

هذا عبد الله وفى نهاية الغريب لابن الاثير انه رجل كان له صنم وكان يأتى بالخبز والزبد فيضعه على رأسه فيقول هذا اطعمه فجاء ثعلبان فأ كلا الخبز والزبد ثم بال على رأس الصنم وفى كتاب الهروى فجاء ثعلبان وأ كلا الخبز والزبد أراد تثنية ثعلب اه قال الحافظ بن ناصر خطأ الهروى فى تفسيره وصح فى روايته وانما الحديث فجاء ثعلبان وهو الذى كرم من الثعلب اسم له معروف لامتنى فأ كل الخبز والزبد ثم عض على رأس الصنم فقام الرجل فضرب الصنم فكسره ثم جاء الى النبى صلى الله عليه وسلم فاخبره بذلك وقال فيه شعرا والحديث مذکور فى مجمع البغوى وابن شاهين وغيرهما والرجل اسمه راشد بن عبد ربه وحديثه مشروح فى كتاب دلائل النبوة لابي نعيم الاصبهاني وأهل اللغة يستشهدون بهذا البيت فى أسماء الحيوان والفرق فيها بين الذكور والانتى كما قالوا الافعان ذكر الافعى والعقربان ذكر العقارب انتهى والحاصل انه اختلف فى الثعلبان فى البيت هل هو مفرد أو مثنى **﴿** الحادى عشر **﴿** من المعاني الاربعه عشر **﴿** التبعيض اثبت ذلك الاصمعي والفارسي والقتبي **﴿** بقاف مضمومة فثناة فوقية مفتوحة فباء موحدة فباء نسب **﴿** وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب به اعباد الله **﴿** المقربون أى يشرب منها وهو قوله **﴿** بالنصب عطف على المتقدم أى وجعلوا منه قوله **﴿** يشرب من ماء البحر ثم ترفعت **﴿** متى لجج خضر لهن نبيج يصف الصحائب بقول شرب من ماء البحر ثم ترفعت من لجج خضر لهن نبيج أى شرب مع صوت **﴿** وقوله **﴿** بالنصب أيضا فاثبت فاهما أخذ بقرونها \* **﴿** شرب التزيف ببرد ماء الحشرج **﴿** لثم الغم بكسر الشاء المثلثة اذا قبله

وارجاء الفتح وفي الصحاح قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشد قول جميل \* فأمث فاهما أخذ بقرونها \* بالفتح والقرون جمع قرن وهي الخصلة من الشعر والتزيف السكران وفيه أيضا الحشرج حصى يكون في حصى نعله عن ابن السكيت وأنشد بيت جميل هذا وقال في باب الواو والياء والحسى بالكسر ما تنشقه الأرض من الرمل فاذا صار إلى صلابة أمسكته فتخفر عنه الرمل فتستخرجه ومه في البيت اني قبلتها أمسكها بصل شعرها اشار بارية ما شربا مثل شرب السكران من الماء الباردة الذي يستخرج من ذلك المكان وقيل ومنه قوله تعالى ﴿وأمسحوارؤسكم﴾ أي بيهض رؤسكم فيبدأدى الواجب بادنى ما ينطلق عليه الاسم وهذا مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وهو الظاهر ان الباء فيهن \* أي في الائمة التي ساقها برمتها آية الوضوء وغيرها ﴿اللاصاق﴾ وهو معناها الحقيقي المشهور فلا تجعل لغيره الاثبت لاسمها وقد انكر ابن جنى وجاعة ورود الباء للتبعيض وتأولو اما يوهه قال ابن قاسم واعترض بعضهم كلام ابن جنى وقال هو شهادة على نفي وهي غير مقبولة واجب بان الشهادة على النفي ثلاثة أقسام معلومة نحو ان العرب لم تنصب الفاعل وظنية عن استقرار صحيح نحو ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره واو لازمة قبلها ضمة وشائعة غير منحصرة نحو لم يطلو زيد امرأته من غير دليل فهذا هو المردود وكلام ابن جنى من الثاني لانه شديد الاطلاع على كلام العرب انتهى قلت وفيه نظر لان غيره من الائمة مثبت وهو ناف وفي الكشف ان عبد القاهر نقل عن مالك رضي الله تعالى عنه ان الباء في الائمة المذكورة صلة أي زائدة للتأكيد كافي قوله تنبت بالدهن وقوله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة أي لا تلقوا أيديكم ٢٢١ واذا كانت مزيدة وجب مسح السكك

قال وما قدمناه وان كان فيه عمل بالمجاز الا انه أحوط لان فيه الخروج عن العهدة بيقين فكان الاخذ به أولى على انان عملنا بحقيقة فذلك يوجب الاستيعاب أيضا لان الباء اللاصاق حقيقة وقد الصق المسح بالأس وهو اسم لكاه لا لبعضه

هذا عن بيت صدره \* فأمث فاهما أخذ بقرونها \* والقرون جمع قرن وهو هنا الخصلة من الشعر وفي الصحاح لثت فاهما بالكسر اذا قبلتها وارجاء الفتح قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشد فلثت فاهما أخذ بقرونها بالفتح والتزيف السكران اذا تزيف عقله وقيل المحموم الذي منع من الماء وقيل الخرزف من الماء ومزج بالماء والحشرج بفتح المهملة وسكون الشين الائمة حصى في حصى والحسى بالكسر ما تنشقه الأرض من الرمل فاذا صار إلى صلابة أمسكته فيحفر عنه فيستخرجه كذا في الصحاح وقال ثعلب عن ابن الاعرابي الكوز الطويل العنق الذي لا اذن له الضيق القم (قوله فالاصل امسحوارؤسكم بالماء) لان الماء من قبل للحدث عن الرؤس ثم حذف المزيل وهو الماء وأدخل الباء على غير ما حذفت الياء منه للضرورة والثناء بكسر (قوله كنواح ريش الخ) نواح أصله نواحي جمع ناحية حذفت الياء منه للضرورة والثناء بكسر اللام وتخفيف المثلثة ما حول الاسنان من اللحم والاعثد بكسر الهمزة والميم حجر الكحل وفي

فيقتضى مسح جميع الرأس الى هنا كلامه وقيل هي في آية الوضوء للاستهانة وان في الكلام حذفا وقبلها فان مسح يتعدى الى المنزل عنه بنفسه \* والرؤس من ال عنما الحدث المقدر قيامه به فاذا كان القياس ان يتسلط عليها فعل المسح بدون بقاء نحو الى المزيل بالباء وهو هنا الماء الذي مسح الرؤس به فالقياس ان يتعدى الفعل المذكور اليه بالباء واذا كان كذلك فالاصل امسحوارؤسكم بالماء فحصل قلب بنقل الباء التي كانت داخلية على المزيل الى المنزل عنه وحذف المفعول الآخر ونظيره بيت النكاح كنواح ريش حمامة نجدية \* ومسحت بالثنتين عصف الاعثد \* النواحي جمع ناحية لكنه حذف الياء تخفيفا للضرورة والثناء بلام مكسورة فناء مثلثة هي ما يدخل الاسنان وأصله لثى والهاء عوض من الياء والجمع لثات ولثى والاعثد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما حجر الكحل \* يقول ان لثاتك \* ايها المرأة \* يضرب الى سمرة \* وهو وصف محمود عند العرب فكأنك مسحتهم امسحوق الاعثد وقضية هذا انه فسر العصف بالمسحوق ولم أقف عليه \* فقلب معمولي مسح \* حيث أدخل الباء على اللثتين وهما الممسوحتان ولم يدخلها على عصف الاعثد وهو الممسوح به وقد رد بعض الناس كون الباء للاستمانه على وجه يقتضى ان لا قلب ولكن يقتضى الحذف فقال مسح يتعدى الى مفعول بنفسه وهو المنزل عنه والى آخر بحرف الجر وهو المزيل فيكون تقدير الآية وامسحوارؤسكم بقرنها \* قلت فجعل الرأس هي الآلة لدخول الباء عليها ولا قلب وعلى هذا فليس في الكلام ما يقتضى استيعاب الرأس بالمسح لانه غير مضاف اليها بل اضيف الى اليد فلا يلزم مسح كل الرأس وبهذه الطريقة أثبت بعض الحنفية التبعية لا يكون الباء مفيدة له بالوضع

وقيل في شربين بباء الجر انه ضمن معنى روين بفاء فيه للاستعانة ويصح ذلك ايضا في شربين بعباد الله ونحوه يريد شرب التزيف ببرد ماء المشرج فيقدر في الآية يروي بعباد الله وفي البيت روى التزيف ببرد الماء وقال الخشيري في شربين بعباد الله المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل بفاء فالبناء على هذا الاصل اق او للمصاحبة الثاني عشر من المعاني الاربعة عشر القسم وهي اصل حروفه ولذلك امتازت عن سائر حروفه بثلاثة امور خاصة بجواز ذكر الفعل معها نحو قسم بالله لتفعلن وغيرهما من احرف القسم يجب معه حذف الفعل نحو والله لا قومن وهذا احد تلك الامور ودخولها على الضمير نحو بك لا تفعلن وغيرهما من الاحرف القسمية انما يجز الظاهر لا الضمير وهذا هو الامر الثاني واستعمالها في القسم الاستعطافي وهو ما كان جوابه طلبيا وغيرهما من احرف القسم لا يستعمل فيه نحو بالله هل قام زيد اى اسألك بالله مستحافا وهذا هو الامر الثالث ومنه قول الشاعر بربك هل ضمنت اليك ليلى \* قبيل الصبح اوقبات فاها وزاد به ضمهم ربا وهو ان الباء تكون جارة في القسم وغيره بخلاف واو القسم وتائه فانه ما لا يجز ان الا في القسم ونقضه ابن قاسم باللام فانه استعمل جارة في القسم وغيره الثالث عشر بفتح التاء على انه مركب مع عشر وكذا الرابع عشر ونحوه ولا يجوز فيه الضم على الاعراب وذلك انه اذا صيغ موازن فاعل من التسعة فسادونها بمعنى بعض اصله وركب مع العشرة فك فيه اوجه احدى ان تضيفه الى المركب المطابق له فتقول هذا ثالث عشر ثلاثة عشر والثاني ان تقتصر عليه ٢٢٢ مع البناء على الفتح فتقول هذا ثالث عشر والثالث ان تقتصر عليه وتعرب الاول

مضاف الى الثاني مبنيا فتقول هذا ثالث عشر يضم التاء ملا وهذا الاخير انما يكون مع فقد حرف التعريف اما اذا وجد تعين البناء وامتعت الاضافة لا تمتاع مثل جاء الغلام رجل اذا تقرر ذلك استبان للوجوب فتح التاء من قولك الثالث عشر في الغاية اى انتهت

الشرح ووقع في التين ما يقتضى تفسير العصف بالمصحوق ولم أفهم عليه (قوله وقيل في شربين انه ضمن معنى روين) قال ابن سيده وعندي انه لما كان شربين في معنى روين وكان روين يتعدى بالباء عدى شربين بالباء ومثله كثير (قوله في القسم الاستعطافي) قال ابن جنى القسم جملة انشائية مؤكدهم اجلة اخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطافي وان كانت طلبية فهو للاستعطاف كقوله بربك هل ضمنت اليك ليلى \* قبيل الصبح اوقبات فاها (قوله فالواجبة في نحو احسن زبدي في قول الجمهور ان الاصل احسن زيد بمعنى صار ذا احسن) قال الرضى وهو قول سيديويه ووضف بان الامر بمعنى الماضي مما يهدى بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه وبان صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحذف بزيدوا ضمهم بزيدوا بان زيادة الباء في الفاعل قليلة والمطرذيات في المفعول انتهى (قوله واما اذا قيل بانه امر لفظا ومعنى

الغاية فتكون بمنزلة الى نحو قوله تعالى وهو قد احسن بي اى الى وقيل ضمن احسن معنى لطف وان فاني بالباء في صاته كما تقول لطف الله بك والباء على هذا الاصل اق والرابع عشر التوكيد وهي الزيادة فان قلت ان الضمير مع ان مفاده وهو التوكيد مذكر قلت انه باعتبار الخبر وهو لفظ الزيادة وذلك ان الخبر لما كان في معنى المبتدأ ومسماه جاز اجراء حكمه عليه في التذكير كما في قوله تعالى ذلك الكتاب اذا جعل ذلك مبتدأ والكتاب خبره فانه اخرى فيه حكم الخبر على المبتدأ في التذكير لانه ذكر اسم الاشارة والشار اليه مؤنث وهو السورة كما جرى عليه حكمه في التأنث في قولهم من كانت أمك بنصب الام نص عليه في الكشف وفي بعض النسخ وهي الزائدة باعادة الضمير على الباء المؤكدة بوزيادته في ستة مواضع احدها الفاعل وزيادة تافيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة في نحو احسن زبدي في قول الجمهور ان الاصل احسن زيد بمعنى صار ذا احسن ثم تيرت صيغة انبر الى الطالب وزيدت الباء اصلاحا لالفاظ بوزيادته بحيث لا يجوز حذفها الا مع ان وان كقوله وقال نبى المسلمين تقدموا واحبب اليان ان تكون المقدم ومن كلام الامام على كرم الله وجهه اعز علي ابا اليقظان ان ارضي بعباد لا ومنع صاحب النهاية حذف هذه الباء مطلقا وقال ابن مالك لو اضطر شاعر الى حذف في مثل احسن زيد لزمه ان يرفع على مذهب الجمهور وان ينصب على قول الفراء وسيأتى تقرير قوله واعلم انه استخفف مذهب الجمهور من ثلاثة اوجه احدها استعمال الامر بمعنى الماضي وهو مما يهدى بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى الله امرؤ فعل خير اي ثب عليه والثاني استعمال الفعل بمعنى صار كذا نحو اغد البعير اى صار ذا غدة وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل وهو اما اذا قيل بانه امر لفظا ومعنى

وان فيه ضمير المخاطب مستترا فالباء معدية مثلها في امر زبيد \* وليست زائدة كما يقول اولئك الجماعة وهذا هو قول الفراء  
وتبعه الزخشي و ابن خروف فاحسن عندهم امر لكل احديان يجعل زيدا احسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن  
فكانه قيل صفة بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن أن يكون كما قال وقد وجدت مكان القول داسعة \*  
فان وجدت لسانا فائلا فقل وهذا معنى مناسب للتعب بخلاف تقدير سيبويه وانما لم يتصرف افعال وان كان المخاطب به  
غير مفرد مذكرا لانه جرى مجرى المثل \* والغالب في فاعل كفي \* قال ابن قاسم معنى احسب \* في نحو كفي بالله شهيدا وقال  
الزجاج دخلت لتضمن كفي \* وفي بعض النسخ لتضمن الفعل \* معنى اكنف \* كانك قلت اكنف بالله شهيدا فليس  
المجرور فاعلا في المعنى ولا الباء زائدة \* وهو \* أي ما قاله الزجاج في ذلك ٢٢٣ \* من الحسن يمكن \* رفيع \* ويصح \*  
قولهم اتق الله امرؤ فعل

خير ارب عليه أي ليتق  
وليضعل \* فاستعمل  
الماضي هنا بمعنى الامر  
كافي كفي من كفي بالله شهيدا  
على قول الزجاج \* بدليل  
جزم يثب \* ولولا أن  
ما سبق عليه في معنى  
الامر لم يكن لجزمه وجه  
كما أنك لو قلت مخبرا قام  
زيد لم يجز أن تقول اكرمه  
بالجزم على انه جواب  
وتقول ليقم زيدا كرمه  
بالجزم \* ويوجب \* أي  
يوجب المصير إلى ما قاله  
الزجاج من ان كفي ضمن  
معنى اكنف \* قولهم  
كفي بهند بترك التاء \*  
التي يوثق بها لتأنيث  
الفاعل فانه لولا ان الفعل  
هنا بمعنى الامر لقيس  
كفت بهند ولا يقال \* فان  
احتج \* لترك الاتيان  
بعلامه التأنيث

وان فيه ضمير المخاطب مستترا) ذهب الفراء والزهري وابن خروف الى ان احسن زيد امر  
باستدعاء التعجب من المخاطب مسند الى ضميره وذهب ابن كيسان الى أن المخاطب ضمير الحسن  
فكانه قيل احسن باحسن زيد وعبارة المصنف هنا صالحة لها (قوله ويصح قولهم اتق الله  
امرؤ فعل خير ارب عليه أي ليتق وليفعل) الظاهر ان الفعل تفسير لفعل خير او بر عليه انه  
صفة للذكورة قبله ويمتنع في الصفة ان تكون طلبية فكان على المصنف أن لا يذكر فعل خيرا  
كفعل غيره أو يذكره ولا يفسره بما يدل على الطلب أو يذكره ويعطفه على اتق كما ذكره  
كذلك في الباب الثاني في الجملة التفسيرية كافي في بعض النسخ ههنا والجواب ان فعل ليس  
صفة للذكورة قبله وانما هو مسند إلى المصنف لطلب فعل الخير من المرء ولو سلم فهو صفة على اضممار  
القول ويجوز في الطلب أن يكون كذلك (قوله ويوجب قولهم كفي بهند بترك التاء) أي يوجب  
ما قاله الزجاج من ان كفي متضمن معنى اكنف ترك تأنيث كفي اذا كان المجرور بالباء مؤنثا  
حقيقيا كما لا يوثق اكنف اذا كان المجرور بالباء بعده مؤنثا حقيقيا (قوله فان احتج بالفاصل  
فهو مجوز لا موجب) احتج بضم المثناة الفوقية مبنى للفعل يعني فان قيل ترك التأنيث في  
كفي بهند بالفاصل لا يتضمن كفي معنى اكنف أجيب بان ترك التأنيث من الفعل لا جمل  
الفاصل غير واجب وتركه من كفي بهند واجب فلا يكون ترك التأنيث من كفي بهند بالفاصل  
وانما قلنا ان ترك التأنيث من الفعل للفاصل غير واجب لقوله تعالى وما تسقط من ورقة الا  
يعلمه او قوله تعالى وما تخرج من ثمرة من أكامها بتأنيث الفعل فيه - مامع الفاصل (قوله فان  
عورض بقولك احسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر) يعني فان قيل ما استدلتتم به على ان  
ترك تأنيث الفعل للفاصل غير واجب معارض بما يدل على انه واجب وهو قولك احسن بهند  
فانه يجب ترك التأنيث منه وما ذلك الا للفاصل فيكون ترك التأنيث للفاصل واجبا أجيب باننا  
لا نسلم ان وجوب ترك التأنيث من احسن بهند الفاصل وانما هو لان صبغة الامر لا تقبل التاء  
ولو كان معناها الخبر فقوله فالتاء لا تلحق صيغ الامر جواب عن قوله فان عورض وفي الشرح  
تقرير المعارضة ان يقال ما ادعيتوه من أن الفاصل يجوز ترك التأنيث ولا يوجب معارض  
بقولك احسن بهند فان احسن بمعنى الماضي والباء فاصلة والتأنيث ممنوع فثبت ان الفاصل قد

\* بالفاصل \* أي وجود الفاصل وهو الباء الزائدة \* فهو مجوز لا موجب بدليل \* وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة \*  
بتأنيث الفعل مع وجود الفاصل وهو من الزائدة يدل ذلك على بطلان الاحتجاج بالفاصل في كفي بهند اذا التأنيث فيه ممنوع  
والفاصل لا يمنع \* فان عورض \* هذا الذي رددنا به من ان الفاصل يجوز ترك التأنيث ولا يوجب \* قولك احسن بهند \* فان  
احسن \* أي احسن الذي هو فعل ماض والباء فاصلة والتأنيث ممنوع فثبت ان الفاصل قد يوجب ترك التأنيث في بعض  
الصور فإمكن كفي بهند من هذا القبول \* فالتاء \* التي تدخل للدلالة على تأنيث الفاعل \* لا تلحق صيغ الامر وان كان  
معناه الخبر \* فلذلك امتنع التأنيث في احسن بهند رعاية لصبغة الامر وهذا بخلاف كفي بهند فان الفعل فيه ماض فلا مانع  
من لحاق العلامة ولو كان معناه الخبر



وقال ابن السراج الفاعل في نحو وكفى بالله شهيد البس الاسم الظاهر وانما هو ضمير الالكتفاء في قولك كفى ضمير يعود الى الالكتفاء المفهوم من المقام وهو موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر وهو كذا قال غير المصنف قات وهو ممنوع لجواز كون الجار متعلقا على قوله بمحذوف لا بضمير المصدر والمعنى كفى هو أى الالكتفاء في حال كونه ملتبسا بالله وهو أى تعلق الجار بضمير المصدر قول الفارسي والرماني أجاز امرورى يزيد حسن وهو بعمر وقبح واستدلا على ذلك بقول زهير وما الحرب الاماءلتم ودمتم وما هو عن ابالحديث المرجم وأجاز الكوفيون اعماله في الظرف وغيره نظر الى ان الضمير هو مفسره بحسب المعنى والمفسر يعمل فكذا المفسر فيجوز عندهم ضمير بك زيد احسن وهو عمر اقبج وضمير بك عمر اولم أنف لذا على شاهد وهو منع جهوز البصر بين اعماله مطلقا أى سواء كان المعمول ظرفا أو غيره لحصول الضمف بالاضمار من جهة زوال حروف الفعل التى كان عمل المصدر بسبب وجوده انية فيشبهه الفعل حينئذ و بزوال حروفه بالاضمار زال التشبيه فامتنع العمل وقالوا أى قال الذين ذهبوا الى ان فاعل كفى تراد فيه الباء غالبا ومن مجى فاعل كفى هذه في نحو وكفى بالله شهيدا مجردا عن الباء قول صحيح بالسين والهاء المهملتين وكانه تصغير ترخيم وهو الاسود كفى الشيب والاسلام لامرءاها ما كان الجارى على الغالب ان يقال كفى بالشيب وكان المصنف لم يرضه ولذلك عبر بقالوا وهو وجه ذلك أى تجرى بفاعل كفى في قول صحيح من الباء على ما اخترناه من ان الباء في كفى بالله غير زائدة وانما جاءت لتكون كفى بمعنى ٢٢٤ اکتف بانه أى ان صحيم لم يستعمل كفى بمعنى اکتف وانما استعملها

بمعناها الاصلى متضمنة  
بمعنى اکتف فلذلك لم تدخل  
الباء على الفاعل ولا تزداد  
الباء في فاعل كفى الذى  
بمعنى أجزأ وأغنى وكان  
هذا هو معناها الاصلى  
قبل الضمير فهى في بيت  
صحيح مستعملة بهذا  
المعنى أى أجزأ الشيب  
ولا التى أى ولا تزداد  
الباء أيضا في فاعل كفى  
التى بمعنى وفى أى

يوجب ترك التأنيت في بعض الصور فلا يمكن كفى بهند من هذالقبيل اه وأقول المعارضة  
مقابلة دليل بدليل يمانع مدلول الدليل الاول وهى متعققة على تقريرنا لاعلى تقرير الشارح  
اللهم الا ان تخمدل المعارضة على معناها اللغوى دون الاصطلاح الجدى (قوله وقال ابن  
السراج الفاعل ضمير الالكتفاء وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر) ابن  
السراج هو أبو بكر محمد بن السمرى بن سهل أخذ الادب عن أبى العباس المبرد وغيره وأخذ عنه  
السيرافى والرماني وغيرهما توفي في ذى الحجة سنة ست عشرة وثلاثمائة وفي الشرح لانسلم ذلك  
لجواز كون الجار متعلقا بمحذوف لا بضمير المصدر والمعنى كفى هو أى الالكتفاء في حال كونه  
ملتبسا بالله وأقول قد سبقه ابن الصائغ الى ذلك وعبارته لانسلم توقف الصحة على ذلك لجواز ان  
تكون الباء للحال (قوله صحيح) هو بمهملتين تصغيرا صحيم بمعنى أسود تصغير ترخيم (قوله فهذا  
امالسهوع عن شرط الزيادة) أى اسهوع من لم ينهه عليه من شارحى كلامه (قوله وصرفه  
لا ضرورة اذ فيه العدل والعلمية كعمر) فى الشرح يصح كون اذ متعلقة بالفعل المقيد بالعلية

المذكورة

منع والاولى وهو الذى بمعنى أجزأ وغنى متعدية لواحد كقوله  
قليل منك يكفينى ولكن \* قليلك لا يقال له قليل \* أى قليل منك يجزئى ويعينى والثانية وهى التى بمعنى وفى  
متعدية لاثنتين \* كان وفى كذلك تقول وقتيه الشراى منعه اباه كقوله تعالى \* وكفى بالله المؤمن القتال \* وقوله  
تعالى \* فسيكفيهم الله ووقع فى شعر المتنبي زيادة الباء فى فاعل كفى المتعدية لواحد قال كفى فعلا فربانك منهم \*  
ودهر لان أمسبت من أهله أهل \* أى أجزأ فعلا فربانك منهم أعناهم ذلك ولم أر من انتقد عليه ذلك فهذا أى  
الذى فعلوه من ترك الانتقاد عليه \* اما السهوع عن شرط الزيادة للباء فى فاعل كفى وهذا يقتضى انه لا تزداد فيه الا اذا كان  
قاصرا وفيه نظرو ظاهر كلام ابن عصفور انه متعد حيث قال فى المقرب والباء تكون زائدة فى خبر ما وليس وفى فاعل  
كفى \* وأولجها هم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سياتى فى أول تقدير الفاعل غير مجرور بالباء وتل رط الممدوح \* أى  
قومه وقبيلته وهو بطن من طى \* بيا مشددة مكسورة بعد الطاء المهمة المفتوحة وهزة فى الآخر وهو صرفه للضرورة  
اذ فيه العدل والعلمية كعمر \* واذ يصح ان يكون متعلقا بالفعل المقيد بالعلية المذكورة ويحتمل تعلقه بمحذوف أى وهو  
ممنوع من الصرف وفى المحكم خلاف ما قاله المصنف قال فيه وبنو ثعلب بطن وليس به مدلول لو كان كذلك لم يصرف  
\* ودهر مرفوع عند ابن جنى بتقدير وليفخر دهر وأهل صفته له معنى مستحق واللام متعلقة باهل \* لافيه من معنى الوصفية  
\* وجوز ابن الشجرى فى دهر ثلاثة أوجه أحدها على تقدير رفعه \* ان يكون مبتدأ حذف خبره أى \* دهر مستحق

لكونك من أهله **بفتح** بفتحك وفتح الابداء بالذكري **بفتح** لقرينه من المعرفة بسبب تخصصه **بذلالته** قد وصف بأهل **بفتح** فهو تحو له بعد مؤمن **بفتح** من مشرك **بفتح** والثاني كونه معطوفا على فاعل كفي **بفتح** بان الباء زائدة في الفاعل **بفتح** أي أنهم غفروا بكونه منهم **بفتح** وغفروا بزمانه انضارة أيامه **بفتح** أي حسنها وورثتها **بفتح** وهذا وجه لا حذف فيه والثالث ان تجر به بعد ان ترفع فخر على تقدير كونه فاعل كفي والباء متعلقة بفخر لا زائدة وحده **بفتح** نذير الدهر بالعطف **بفتح** على مجرور الباء **بفتح** ويقدرا أهل خبر الموحذوف **بفتح** والمعنى على هذا الوجه الثالث كالمعنى على الوجه الثاني سواء **بفتح** وزعم **بفتح** أبو العلاء **بفتح** المعري **بفتح** بتشديد الباء نسبة الى المعرفة بفتح الميم والعين المهملة والراء المشددة وهي بلدين جاء وحلب من أرض الشام ويقال لها معرفة النعمان **بفتح** ان الصواب نصب دهر بالعطف على ثعلما أي وكفي دهر هو أهل لان أمسيت من أهله انه أهل لكونك من أهله ولا يخفى ما فيه من التعسف وشرحه انه **بفتح** أي ان الشاعر **بفتح** عطف على المفعول المتقدم وهو ثعلما والفاعل المتأخر وهو انك منهم منصوبا وهو فوعا وها دهر او ان ومعمولا هو ما تعلق بخبرها ٢٢٥ ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء

بدلالة المعنى **بفتح** وهذا لا يتمشى على قول البصريين فاطمة والاكثرين من غيرهم فانهم لا يجوزون حذف الفاعل **بفتح** وزعم الربيع **بفتح** بفتح الباء **بفتح** ان نصب بالعطف على اسم ان وان أهل عطف على خبرها **بفتح** والتقدير وكفي ثعلما فخر ان دهر أهل لكونك من أهله **بفتح** ولا معنى للبيت على تقديره **بفتح** كما رأيت وقد يقال بل له معنى فان دهر اذا تأهل لوجوده فيه كان هذا شرفا لذلك الدهر ولا شك انه من ثعلم فحصل الفخر للقبيلة من حيث ان واحدا منها تشرف الدهر بان أصبح أهلا لوجوده فيه فتأمله

المذكورة وكونها متعلقة بحذف أي وهو ممنوع من الصرف يعني ولا يصح كونها متعلقة بصرفه مع قطع النظر عن قيده لان الصرف لا يكون للعدل والعلمية ثم في الشرح وفي المحكم خلاف ما قال المصنف وهو وبنو ثعلم بطن وليس بعدول اذ لو كان كذلك لم يصرف **بفتح** قوله أي أنهم غفروا بكونه منهم **بفتح** وغفروا بزمانه **بفتح** هذا التفسير يشعر بتعلق الباء في البيت بفخر او هو ليس كذلك فالاولى ان يقول أي أنهم **بفتح** أجزاءهم من جهة الفخر كونه منهم وزمانه الذي هو فيه **بفتح** قوله وشرحه **بفتح** أي شرح ما زعمه المعري وهو مبتدأ خبره انه عطف وكل من المنصوب في انه والمرفوع في عطف عائد على المعري والفاعل مجرور عطف على المفعول ومنصوبا مفعول عطف وان ومعمولا لها عطف على دهر وكلاهما تنصير لمنصوبا وهو فوعا الاول للاول والثاني للثاني أو ان هذه مع معمولها او ما تعلق بخبرها محذوفة من البيت للعلم بها **بفتح** قوله وزعم الربيع **بفتح** هو على ابن عيسى بن الفرخ بن صالح البغدادي المنزل الشيرازي الاصل اشتغل ببغداد على السيرافي ثم خرج الى شبراز فقرأ على أبي علي الفارسي عشر من سنة ثم رجع الى بغداد ولد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة وتوفي سنة عشرين وأربعمائة ببغداد والربيع **بفتح** الراء والموحدة نسبة الى الربيع **بفتح** قوله ولا معنى للبيت على معنى تقديره **بفتح** في الشرح وقد يكون له معنى فان دهر اذا تأهل لوجوده فيه كان هذا شرفا لهذا الدهر ولا شك انه من ثعلم فحصل الفخر للقبيلة من حيث ان واحدا منها يشرف الدهر بان أصبح أهلا لوجوده فيه **بفتح** قوله ألم يأتيك والانباء تنمى الخ **بفتح** الانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمى ترفع وتنقل واللبون بفتح اللام ذات اللين من الشاة والابل **بفتح** قوله مه مالي الليلة الخ **بفتح** السربال القميص أو الدرع أو كل ما لبس على البدن وسيدكر المصنف هذا البيت عند الكلام على مه ما وبذ كرتفسيره **بفتح** قوله ابن الضائع **بفتح** بالضاد المحجمة والعين المهملة وقد تقدمت ترجمته **بفتح** قوله والمسئلة من باب الاعمال

بضرورة **بفتح** أي وزيادة الباء التي هي الضرورة **بفتح** كقوله ألم يأتيك والانباء تنمى **بفتح** بالاقف لبون بن زياد **بفتح** الانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمى ترفع وتنقل واللبون بفتح اللام ذات اللين من الشاة والابل **بفتح** قوله مه مالي الليلة مهماليه **بفتح** أودي بن علي وسرباليه **بفتح** وهذا بيت واحد من السريع مقفى من عروضه الاولى المطوية المكسوفة وضربها الثاني المائل لها ووزن كل منهما فاعل كقوله هاج الهوى رسم بذات الغضا **بفتح** مخلوق مستهم محمول وفي الصحاح السربال القميص وفي القاموس السربال القميص أو الدرع أو كل ما لبس **بفتح** وقال ابن الضائع **بفتح** بالضاد المحجمة والعين المهملة **بفتح** في الاول ان الباء متعلقة بتنمى **بفتح** وهو بفتح حرف المضارعة من نعت الحديث اذا أسندته ورفعته **بفتح** وان فاعل يأتي مضموران المسئلة من باب الاعمال **بفتح** ويعرف بياب التنازع وهذا انما يتمشى على قول البصريين القائلين بأنك اذا عملت الثاني وكان الاول يطالب العمل على جهة الفاعلية فانك تضمير الفاعل في الاول والكوفيون ينعنون من الاعمال على هذه الصورة لما يلزم عليه من الاضمار قبل الذكر لكن الكسائي يقول بحذف الفاعل والفراء يضمرونه

مؤخره منفصلا كما يجب في محله ان شاء الله تعالى وذكر المصنف في الباب الثاني حيث تكلم على الجملة الاعتراضية احتمال كون البيت من باب التنازع وان الثاني اعمل بعد ان ذكر احتمال كون الباء زائدة في الفاعل قال والمعنى على الاول يعني احتمال زيادة الباء اوجه اذا انبأ من شأنها ان تسمى بهذا وبغيره ووقال ابن الحاجب في البيت الثاني الباء معدية لا زائدة كما تقول ذهب بن علي فجعل اودي بمعنى ذهب واما على القول بالزيادة فعناء هلاك على ما صرح به اللغويون ومقاله ابن الحاجب محتمل ولم يتعرض لشرح الفاعل ما هو ووقال لا ذكر في علم يعوده ذلك الفاعل اذا قدر ضمير اودي ويصح ان يكون التقدير اودي هو وليس هذا الضمير البارز هو الفاعل المستتر ولكنه توكيده (اي موديه) فالضمير راجع الى ما يقتضيه الفاعل من المحل الذي قام هو به (اي ذهب ذاهب كاجاء في الحديث لا يرني الزاني حين يرني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن اي ولا يشرب هو اي الشارب اذ ليس المراد ولا يشرب الزاني) فيتم قيد الوعيد عن جمع بين وصفي الزنا وشرب الخمر فلا يعود الضمير المستتر في شرب الى الزاني بخصوصه بل الى الشارب من حيث هو زانيا كان او غير زان (والثاني مما تزد فيه الباء المفعول وزيادتها مع غير مقبوضة مع كثرتها انص عليه ابن قاسم في الجني الداني واهل المصنف التثنية على ذلك ونحو ولا تلقوا ابائكم الى التهاكة ونحو ووهزي اليك بجذع النخلة ونحو من كان يظن ان لن ينصره الله اي ان ينصر الله رسوله في الدنيا والاخرة فليمدد بسبب اي حبل الى السماء اي سماء بيته ثم يقطع اي ليختم به وسعى الاختناق قطع لان الختم يقطع نفسه بحبس حجاره فليمنظر هل يذهبن كيد ما يعيظ اي فليصور في نفسه انه ان فعل ذلك فهل يذهب نصر الله الذي يعيظه ونحو ومن يرد فيه في اي في المسجد الحرام ٢٢٦ وبالحداد بظلم والحداد الدول عن القصد والتقدير في هذه الايات

ولا تلقوا ابائكم وهزي اليك جذع النخلة فليمدد سببا ومن يرد فيه الحداد ونحو ففقطفك مسحا بالسوق اي مسح السوق مسحا وقد تقدم انه قيل بزيادة الباء في آية الوضوء ويحوزان

يعنى من باب التنازع وذلك ايضا على قول البصريين ان الاول اذا كان يطلب فاء لا والثاني مفعولا واعمى الثاني بضمير الفاعل في الاول واما الكوفيون فالكسائي يقول مثل هذه المسئلة يحذف الفاعل والقراء يقول باضماره منفصلا مؤخر او الباقون منهم يحيلونها (قوله نضرب بالسيف وزجوا بالفرج) قبله نحن بنوضبة أصحاب الفلج وضبة هو اذ عم تخمين مر والفلج الظفر والفوز لم يحك صاحب الصحاح فيه غير سكون اللام وفي الشرح فيجتمل ان يكون الشاعر فتحها اتبعا الفتح الفاء للضرورة (قوله سودا الحاجر لا يقران بالسور) وهذا مجزيت صدره \* هن الحرائر لربان آخرة \* وقد تقدم الكلام عليه

تكون صفة للمسح اي مسحوا افعال بالسوق فالباء على هذا غير زائدة في ونحو قوله نحن بنوضبة أصحاب الفلج \* ونضرب بالسيف وزجوا بالفرج وضبة علم على رجل وهو ابن اذ عم تخمين مر والظاهر ان المراد بالفلج في البيت الظفر والفوز لكن لم يحك صاحب الصحاح فيه غير سكون اللام فيجتمل ان يكون الشاعر اتبعه فتحه الفاء للضرورة (الشاهد في) الباء الثانية وهي الجارة للفرج اذ المعنى وزجوا بالفرج فاما الاولى وهي الداخلة على السيف فلا استعانة مثلها في كذب بالقلم ونحو قوله \* تلك الحرائر لربان آخرة \* وسودا الحاجر لا يقران بالسور الاشارة بتلك الى النسوة المذكورات في البيت قبل هذا يامه وهو صلي على عزة الرحمن وابنتها \* لبي وصل على خالاتها الاخر والحرائر جمع حرة بضم الحاء المهملة وهي الكريمة وضد الامة والاحرة جمع حرة بكسر الهمزة وهو ما تستر به المرأة رأسها في القاموس وكل ما تستر شيئا فهو خمار والحاجر جمع محجر بكسر الجيم وهو محجر العين والمراد به ما يمد من النقب والسور جمع سورة قال صاحب الكشاف والسورة الطائفة من القرآن المترجمة التي اقلها ثلاث آيات وهذا تقدير لسورة القرآن والافا سورة اعم بدليل قولهم ان من سور الانجيل سور الامثال وما قبل من ان الكتب المنزلة على الانبياء سورة مترجمة للسور ومعنى قوله المترجمة السموات باسم سورة الفاتحة وسورة البقرة وبه يقع الاحتراز عن عدة آيات من سورة كالعشر والحزب ولا يرد مثل آية الكريسي لانه مجرد اضافة لاسمية وتلقب وقوله التي اقلها ثلاث آيات تنبيهه على ان اقل ما يتألف منه السورة ثلاث آيات لا قيد في التعريف اذ لا يصدق على شيء من السور انها طائفة مترجمة اقلها ثلاث آيات وفيه تأمل كذا في حاشية التفتازاني وقول الشاعر لا يقران صفة ثانية لربان آخرة والمراد وصف تلك النسوة بأنهن كريمةات في العرب لا من نسايتهم البدويات

اللائي يقرأن القرآن وهو قيل ضمن تلقوا معنى تفضوا **فقدنى** بالباء كما يقال افضى بيده الى الارض اذا من يبطن راحته في سجوده وسكت المصنف عن تخرج وهزى اليك بجذع النخلة وتخرج فلم يد بسبب الى السماء فاما هذه الثانية فلم أر من تعرض الى كون الباء فيها غير زائدة واما آية مريم في الكشف والباء في جذع النخلة صالحة للتأكيده كقوله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة أو على معنى افعلى الهزبه كقوله يخرج في عراقها نصلي قلت يعني بالوجه الثاني انه نزل هزى مع كونه متعديا منزلة اللازم للباغية نحو فلان يعطى ويمنع ثم عدى كما عدى اللازم كقوله وان يعتذر بالمثل من ذى ضرورها \* الى الضيف يخرج في عراقها نصلي أى يفعل الجرح في عراقها عن المبرد ان رطبها مفعول به والعامل هزى والمعنى وهزى اليك بجذع النخلة تساقط عليك فالباء للاستعانة لا مزيدة ولا ينجح ان اعمال تساقط أولى من اعمال هزى لما يلزم من تأخر ما في حيز الامر عن جوابه ولانه خلاف الظاهر **وهو** ضمن **يرد** في ومن يرد فيه بالحاء **ومعنى** بهم **فقدنى** بالباء كما في قولك همت بالامر اهم به **وهو** ضمن **ترجو** في قوله وترجو بالفوح **ومعنى** نطمع **بم** في معناه بالباء الظرفية كما تقول طمعت بكذا أى طمعت فيه وقد تقدم ان المصنف ادعى في حواشي التسهيل انه ان ثبت استعمال الباء للظرفية المجازية كان متوقفا على السماع عليه **وهو** ضمن **يقرأن** في قوله لا يقرأن بالسور **ومعنى** يقرأن **بم** **فقدنى** بالباء الى للاصاق ويرقن بكسر القاف يقال رقاها يرقه اذا عوده **وهو** انه يقال قرأت بالسورة على هذا المعنى **وهو** معنى التبرك أى تبركت بالسورة **وهو** لا يقال قرأت بكاتبك **بم** حيث لا يكون المخاطب ٢٢٧ عن تبرك به **وهو** الفوات معنى التبرك

ان المفتوحة الخفيفة (قوله وقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا) في الشرح وسكت عن تخرج وهزى اليك بجذع النخلة وتخرج فلم يد بسبب الى السماء فاما هذه فلم أر من تعرض الى كون الباء فيها غير زائدة واما آية مريم في الكشف والباء في جذع النخلة صالحة للتأكيده كقوله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة أو على معنى افعلى الهزبه كقوله يخرج في عراقها نصلي \*  
 وان يعتذر بالمثل من ذى ضرورها \* الى الضيف يخرج في عراقها نصلي  
 أى يفعل الجرح في عراقها (قوله تبات فؤادك الخ) يقال تبله الحب بمنناه فوقية فوحدة وابتله أى اسقمه وفسده والفؤاد القلب وقيل باطنه وقيل غشاؤه وانخرىءه بالخاء المعجمة والدال المهملة الحسنة من النساء وقيل العذراء وتسمى بالسبين المهملة والقاف وفتح أوله اوضمه والمراد بالضحيج الذى يضحج جنبه على الارض مع تلك الخريدة ويروى تشبيهاً بالسبين المعجمة والقاف والمراد على هذا بالضحيج المضحج من مرض الحبة وعليه فالباء غير

فيه قاله السهيلي وقيل المراد **بم** في الآية الاولى **وهو** لا تلقوا انفسكم الى التهلكة بأيديكم فحذف المفعول به والباء لالة كما في كتبت بالقلم أو المراد بسبب أيديكم كما يقال لا تقصد أمرك برأيك **بم** فالباء على هذا الاسباب **وهو** كثرت زيادتها في مفعول عرفت ونحوه **بم** ما يتعدى الى واحد كملت التي بمنائها

وسمعت تقول عرفت زيادتها به وسمعت بحال عمرو **وهو** قلت **بم** زيادتها في مفعول ما يتعدى لاثنتين كقوله تبات فؤادك في المنام خريدة \* تسمى الضحيج بيارد بسام **بم** تبت بمنناه فوقية فوحدة أى أفسدت قال الجوهري يقال تبله الحب وابتله أى أسقمه وفسده والفؤاد القلب على المشهور وقيل هو باطن القلب وقيل غشاؤه وانخرىءه من النساء هي الحبية وقيل العذراء وخواؤها معجمة ودالها مهملة وتسمى بفتح حرف المضارعة وضمه والمراد بالضحيج تلك الخريدة وهو الذى يضحج جانبه على الارض الى جانبها قلت ويمكن أن تكون الباء في هذا البيت للاستعانة مثل سقيته بالقدر والمراد بالبارد البسام الثمر والمفعول الثاني محذوف أى تسمى الضحيج ريقها بيارد بسام وأما على مقاله المصنف فتكون الباء زائدة داخلية على ثانى المفعولين أى تسمى الضحيج بيارد بسام وفيه نظر لان المراد بالبارد الثمر بدليل وصفه ببسام وهو لا يسقى لكن لا يجوز أن يكون على حذف مضاف وعليه في البيت زيادة ونقص باعتبار الباء والمضاف وفي شرح الحاجية للرضي ان الباء ترادفيا في مفعول عرفت وجهات وسمعت وسميت واحسنت جعلها قياسا فيما ادعى المصنف فيه الفلة بالنسبة الى سقيته **وهو** قد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء اثمانا يحدث بكل ما سمع وقوله **بم** بالرفع عطف على المبتدأ المتقدم وهو الحديث **وهو** كفى بنا فضلا على من غيرنا **بم** حب النبي محمد ايانا **بم** أى فكيفنا بمعنى أجزانا واغمانا ومن امام موصوفة نحو مررت بن محبوب لك والمعنى في البيت على فريق غيرنا واما زائدة على رأى من جوزة **وهو** قيل اغماهى **بم** أى الباء في البيت زائدة في الفاعل وحب بدل اشتمال على المحل **بم** نقل هذا القول ابن قاسم عن ابن أبي العافية **وهو** قال **بم** أبو الطيب

المتأني كفي بجسمي نحو لاتي رجل \* لولا مخاطبتي اياك لم تترني \* فزاد الباء في مفعول كفي المتعدية الى واحد والمحول  
 بضم النون والحاء المهملة الهزال واتى بضمير الحضور في صفة رجل مع ان طريقه الغيبة اذ هو اسم ظاهر لكونه مسندا الى  
 ضمير الحاضر من قوله انني ومثله يجوز فيه الامر ان نظر الى المخبر عنه والى الخبر تقول انار رجل قت وانار رجل قام \* الثالث \*  
 من محال زيادة الباء في المبتدأ او ذلك في قولهم بحسبك درهم \* وانما مثل بدرهم المنكر ليكون المثال مما اتفق فيه على زيادة  
 الباء في المبتدأ او الا فلو مثل بالمعروف نحو بحسبك زيد لكان محل الزيادة مختلفا فيه هل هو خبر كما يقول ابن مالك او مبتدأ كما  
 يقول غيره \* وخرجت فاذا بزيد وكيف بك اذا كان كذا \* اذا المعنى خرجت فاذا بزيد وكيف أنت اذا كان كذا \* وهو منه عند  
 سيبويه \* قوله تعالى فستبصروا وبصرون \* بأيكم المفتون \* أي بأيكم المجنون لانه فتن أي محن بالجنون \* وقال ابو الحسن \*  
 الاخفش \* بأيكم متعلق باسمه متقرا محذوف مخبر به عن المفتون \* فليست الباء فيه كما قال سيبويه \* ثم اختلف \* على قول  
 الاخفش \* فيقول المفتون مصدر بمعنى الفتنة \* وجي صيغة مفعول للمصدر يثبتته سيبويه وانثته غيره مع الاعتراف  
 بقلته كما ليسور بمعنى اليسر والمعسور بمعنى العسر والمجود بمعنى الجلد والموضوع بمعنى الوضع والمرفوع بمعنى الرفع والمعقول  
 بمعنى العقل \* وقيل الباء ظرفية \* والمفتون اسم مفعول لامصدر \* أي في أي طائفة منكم المفتون \* وقضية هذا ان الباء على  
 القول الاول وهو جعل المفتون ٢٢٨ مصدر اجني الفتنة ويحتمل أن تكون للسببية أو للاصاق على ذلك القول

زائدة وفي الشرح وفيما قاله المصنف نظرا لان المراد بالبارد الثغر بدليل وصفه ببسام  
 وهو لا يسقى لكن يجوز ان يكون على حذف مضاف وعليه في البيت زيادة ونقص باعتبار  
 الباء والمضاف اه \* وأقول بل المراد بالبارد الريق وبسام وصف له بصفة محله وهو الثغر  
 عكس ما قيل في نهر جار ان جاريا وصف للنهر بصفة الحال فيه (قوله كفي بجسمي نحو لاتي الخ)  
 في الشرح أتى بضمير الحضور في صفة رجل مع ان طريقه الغيبة لكونه منه مسندا الى ضمير  
 الحاضر من قوله انني ومثله يجوز فيه الامر ان نظر الى المخبر عنه والى الخبر به نحو وانار رجل قت  
 وانار رجل قام (قوله الرابع الخبر وهو ضربان غير موجب فيمنع نحو ليس زيد بتام) في الشرح  
 لومثل نحو أليس الله بكاف عبده لكان أولى جربا على عادته في عدم العدول عن الآيات ما وجدت  
 وأقول انما لم يثبت له لانه لقائل ان يقول انه موجب بناء على ان الهمزة لا تنكر أرى النفي ونفي  
 النفي اثبات (قوله ومنه كما بشئ يستطاع) هذا يحجز بيت صدره \* فلا تطمع أبيت اللعن فيها \*  
 وقبل هذا البيت أبيت اللعن ان سكاب علق \* نفس لا يعار ولا يباع  
 وأبيت اللعن تحية الملوك في الجاهلية ومعناه أبيت ان تأتي من الامر ما يلعن عليه وسكاب

فتأمل \* وتنبه من الغريب  
 انما زيدت فيما أصله المبتدأ  
 وهو اسم ليس بشرط أن  
 يتأخر الى موضع الخبر \*  
 وكان السرف في ذلك انه  
 حينئذ يكتسب شبا بالخبر  
 من حيث الصورة بسبب  
 حواله في محله فيجسر ذلك  
 على زيادة الباء فيه كما تراد  
 في الخبر \* كقراءة بعضهم  
 ليس البربان تولوا بنصب  
 البر وقوله  
 أليس عجيبا بان الفتى \*

يصاب به في يديه \* الفتى بالقصر الشاب والسخى الكريم وبالمد الشباب \* والرابع \* من مواضع يفتح  
 الزيادة \* الخبر وهو ضربان غير موجب فيمنع \* دخول الباء الزائدة عليه وظاهر هذا العموم فيشمل خبر الفعل  
 الناصخ المنفي كقوله وان مدت الايدي الى الزاد لم كن \* بأجهاهم اذا جشع القوم أمجل \* قال ابن قاسم وظاهر كلام  
 بعضهم ان هذا يجوز القياس عليه \* نحو ليس زيد بتام \* ولو مثل نحو أليس الله بكاف عبده لكان أولى جربا على عادته في  
 عدم العدول عن الآيات \* وما الله بغافل \* والظاهر انه لا فرق بين ما الحجازية وما التميمية في ذلك وسيأتي فيه كلام  
 \* ونحو \* قولهم لا خير بخير بعده النار اذا لم تحمل \* الباء \* على الظرفية \* وجهها علمها في ذلك هو الظاهر كما قال الرضي  
 وكان الاولى التمثيل لذلك بما هو متعين فيه كقوله \* وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة \* بمن فتيل عن سواد بن قارب  
 والفتيل ما في شق النواة وما قلته بين أصابعك من الوسخ وهو موضوع موضع المصدر في قولك ما أغنى فلان عن فلان  
 فتيل أو ما أغنى غدا عقيقا فكيف يغني غناء منتفعا به \* وهو موجب فيتوقف على السماع وهو \* أي القول بزيادته فيه موقوفة  
 على السماع \* قول الاخفش ومن تابعه \* والجمهور لا يجوزون زيادتها في الخبر الموجب أصلا ولا يثبتون سماعه  
 \* وجعلوا أي الاخفش ومتابعوه \* منه \* أي من هذا القسم قوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها  
 وقول الجاهلي \* فلا تطمع أبيت اللعن فيها \* \* ومنه كما بشئ يستطاع \* والظاهر ان الواحالية ودو الحال اما  
 فاعل تطمع أو مجرور في ولا تكون عاطفة لما يلزم عليه من عطف الخبر على الانشاء

والاولى تعلق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر **﴿** وقد صرح المصنف في الباب الثاني حيث تكلم على جعل الاعتراف بأن الاظهر ان الذين ليس مبتدا بل هو معطوف على الذين الاولى اي للذين احسنوا وزيادة ولذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وذلك من العطف على معمولي عاملين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين ورجحه بأن الظاهر ان الباء في مثلها متعلقة بالجزء او يكون جزاء عطف على الحسنى فلا يحتاج الى تقدير فبين اختياره تعارض **﴿** وهو تعلق بمشئ بمعكها والمعنى ومنعكها بشئ ما يستطاع **﴿** وأجاز ابن جنى الوجهين فقال هي زائدة والمعنى ومنعكها بشئ يستطاع أي أمر مطاق غير باهظ أي فله عنه ولا تعلق فكرك بها ويجوز ان يريد ومنعكها بمعنى من المعاني ما يستطاع وذلك المعنى اما غلبة ومعازة لك أو فدأء تقديمه منك فيكون المعنى قريبا من الاول الا أنه الين جانب منه فالباء على هذا متعلقة بنفس المصدر ومن صلته قال ويجوز أيضا ان تكون متعلقة بنفس يستطاع أي يستطاع بمعنى من المعاني ويقدر عليه **﴿** وقال ابن مالك في بحسبك زيدان زيدا مبتدأ مؤخر لانه معرفة وحسبك نكرة **﴿** فيكون خبرا لذلك المبتدأ فقال بزيادة الباء في الخبر الموجب قلت وقد سمع زيادتها في خبر لكن مع انه موجب قال ولكن أجزا الو فعلت بهين \* وهل ينكر المعروف في الناس والاجر **﴿** الخامس **﴿** من أما كن الزيادة ٢٢٩ **﴿** الحال المنفي عام لها **﴿** وهذا التقيد

يظهر أن في اعتباره خلافا  
فقد وقع في البحر لابي  
حيان ما معناه انه لو قيل  
في قوله تعالى والله يرزق  
من يشاء بغير حساب انه  
يجوز كون الجار والمجرور  
راجعا للفعل أو الفاعل  
أو المفعول والتقدير اما  
رزقا غير ذي حساب أو  
يرزق غير محاسب للرزوق  
أو يرزق من يشاء غير  
محاسب ذلك المرزوق  
اه وعليه فالباء زائدة في  
الحال وصاحبها مختلف اما  
على الاول فهو ضمير للرزق  
وأما على الاخيرين هو ضمير

بفتح المهملته في أوله و كسر الموحدة في آخره اسم فرس والعلق بكسر العين المهملته  
الشئ النفيس **(قوله والاولى تعلق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر)** يعني ان هذا أولى من  
كون مثلها هو الخبر والباء زائدة وفي الشرح ان اختيار هذا يعارض اختياره في الكلام على  
الجملة الاعترافية حيث قال والاظهر ان الباء متعلقة بالجزء او ان الذين الثانية معطوفة  
على الذين الاولى و جزاء سيئة معطوف على الحسنى وذلك من العطف على معمولي عاملين  
عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين وأقول انما ذكره هنا هو ان تعلق باستقرار  
محذوف هو الخبر أو لى من زيادة الباء وكون مثلها هو الخبر وما ذكره في الجملة الاعترافية  
هو ان تعلق الباء بجزء سيئة أظهر من زيادة الباء ومن تعلقها بباستقرار محذوف فلا تعارض  
بين كلاميه ولا حاجة الى ما في الشرح من انه يحتمل ان يكون معنى كلامه هنا على انه على تقدير  
جزاء سيئة مبتدأ يكون الاول تعلق بمثلها باستقرار محذوف وهو الخبر فلا يلزم اختياره لهذا  
الامر المقدر فينتهي التعارض **(قوله بشئ ما)** الاول ان لا يأتي بكلمة ما لانها مترادفة مع كلمة شئ  
للدلالة على التقليل أو التحقير وليس المعنى على ذلك لان المخاطب ملك الاترى انه حياه بخيبة  
المالوك بل المعنى على التكثير أو التعظيم وهو يستفاد من تنكير شئ **(قوله فما رجعت بخائبة**  
**ركاب الخ)** في الصحاح الركاب التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها **(قوله**  
**فما نبعثت بمزود ولا وكل)** هذا مجز بيت صدره \* كئن دعيت الى بأساء داهية \* وكان بالف بعد

الفاعل والمفعول وذلك دليل على ان هذا القائل لا يشترط النفي واضعفه في الاول لاشتماله على ما شتم عليه الا ان  
من زيادة الباء وعلى تقدير مفعول مطاق والتقدير يرزقه أي الرزق وعلى تقدير مضاف أي غير ذي حساب وقد يقال وعلى  
الاخيرين يجب تقدير الوصف مكان المصدر وعلى الجملة في الاول ثلاثة لا اثنين ولا واحد رجعا الى كلام المصنف قال  
في حواشيه على التسهيل وانما جازر الحال بالباء الزائدة من حيث هي خبر في المعنى وانما اشترط تقدم النفي لان ذلك شرط  
لزيادة في الخبر وانما كان الجزع قبل الجزع بالباء لان المشبه بالشئ ينقص عنه **﴿** كقوله فما رجعت بخائبة ركاب \* حكيم  
ابن المسيب منتهاهم الخيبة حرمان المطلوب والركاب الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كذا  
في الصحاح واعرفهم ضبطوا او الدسميد بن المسيب بفتح الياء المشددة وكسرها أو اما والد حكيم هذا فلا تحقق ضبطه ومعنى  
البيت ان الركاب التي منتهاهم هذا الرجل لم ترجع خائبة بل رجعت بالظفر المقصود ونيل المطلوب **﴿** وقوله **﴿**  
كان دعيت الى بأساء داهية \* **﴿** فما نبعثت بمزود ولا وكل **﴿** كان بمعنى كم وستاني في حرفها أو بأساء الشدة قال الاخفش  
مبنى على فعلا وليس له أفعل لانه اسم كايحي أفعل في الاسماء ليس معه فعلا نحو أجدو معنى داهية آتية على بغتة وانبعثت  
أسرعت والمزود المدعور والخائف والوكل بفتح الواو والكاف العاجز الذي يكل أمره الى غيره **﴿** وذكر ذلك ابن مالك وخالفه

أبوحيان وخرج البيهقي على ان التقدير في ما رجعت في بحاجته خائبه في فالباء لا لصاق أو المصاحبة لكن هذا فيه حذف الموصوف من غير دليل وقد يخرج على جعل رجوع من اخوات كان فالباء زائدة في الخبر على حذف المكن بأجلهم وهو شخص من الزود أي مذعور ويريد بالزود نفسه على حذفهم رأيت به أسدا فيكون من التجريد وهو ان ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها المغفة في كالمغفاه والباء حينئذ للباسه والمصاحبة كما في قوله وشوهاة تعدوني الى صارخ الوغي \* بمسئمتهم مثل الفنيق المرحل أي فرس قبح لسمعة أشد اذ في شرح التلخيص للتقنازاني وقال ابن السبكي الشوهاة صفة محجودة في الفرس ويقال يراد بها سمعة أشد اذها وتسرع وصرخ الوغي المستغيث في الحرب والفنيق الفعل الذي لا يؤدي ولا يركب لكرامته على أهله والمرحل المرسل السائر أي تعدوني هذه الفرس ومعي من نفسي مستعد للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه آخر مستعد لها وهو هذا التخرج الذي ذكره أبوحيان في ظاهر البيت الاول وقد عرفت ما عليه من حيث ان حذف الموصوف مشروط بأن يعلم جنسه ولا دليل عليه في البيت مع ان المصنف استظهر التخرج على ذلك فيه في دون الثاني لان صفات الدم اذا نقيت على سبيل المبالغة لم ينفك أصلها وينبغي ان لا يتعلق الجار من قوله على سبيل المبالغة بنقيت لانه ليس المراد ان نقيها مبالغ فيه وانما يتعلق بحذف هو حال من ضمير نقيت العائد على الصفات وهذا الحكم ليس مخصوصا بصفات الدم بل هو جار في كل مقيد بقيد اذا دخل عليه الثاني مثل ما جئت راكباً فيرجع النفي ٢٣٠ الى القيد فقط ويثبت أصل الفعل فيكون المعنى في المثال المذكور جئت

الكاف فهمزة مكسورة بمعنى كم والبأساء الشدة والداهمة الائمة بعتة وايغتت أسرعت والمزود بزاي ساكنة فهمزة مضمومة المذعور الخائف والوكل يفختين العاجز الذي بكل أمره الى غيره (قوله لان صفات الدم اذا نقيت على سبيل المبالغة لم ينفك أصلها) صفات لدم هنا هي المزود والوكل المبالغة فيهما هنا من جهة التجريد الذي هو حذف قولهم رأيت منه أسدا وهو ان ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة في كالمغفاه وفي الشرح ينبغي أن لا يتعلق الجار من قوله على سبيل المبالغة بنقيت لانه ليس المراد ان نقيها مبالغ فيه وانما يتعلق بحذف هو حال من الضمير في نقيت العائد على الصفات (قوله وليس بندي سيف وليس بنبال) هذا عجز بيت صدره \* وليس بندي رمح فيطعني به وفي الصحاح طعنه بالرمح وطمع في السن يطعن بالضم (قوله اذحق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين ان يؤكد أو لا بالفاصل) اذلولاه لا اتبس التأكيدي بالفاعل فيما وقع تأكيدي المستكن كقولك

غير راكب وقد ذكر في قوله تعالى لم يخر واعلمها صها وعميانا انه نفي للضمم والعمى واثبات للخروج هذا هو الاكثر وقد قصد نفي الفعل والقيد جميعا بمعنى انتفاء كل من الامرين فيكون قولك ما جئت راكباً بمعنى لا محي ولا ركوب وهو اذ قيل في وما ربك بظلام للعبيد

ان فعلا هنا ليس للمبالغة لئلا يتسلط النفي على شدة الظلم وكثرته فقط فيثبت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وانما هو للندب كقوله في أي قول امرئ القيس في وولست بندي رمح وولست بنبال في أي بندي نبل فتخرج الآية عليه في أي وما ربك بندي ظلم فينتفي الظلم رأسا ولا يقال لقيت منه أسدا أو جرح أو نحو ذلك الا عند قصد المبالغة في الوصف بالاقدام والشجاعة في قولك رأيت منه أسدا والكرم في قولك رأيت منه بصيرا والسادس في مجال زيادة الباء التأكيد بالنفس والعين نحو جاعز يد بنفسه وذهب عمرو بعينيه ولم يحكوا خالا في جواز زيادة الباء في ذلك لكن وقع في شرح الملحمة للحري اجاز بعضهم من زيادة الباء في النفس والعين فاشعر بخلاف في ذلك ويجعل منه بعضهم والمطلقات يتربص بأنفسهم ثلاثة قروء وفيه نظر اذحق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين ان يؤكد أو لا بالفاصل نحو قمتم أنتم أنفسكم وليس حقه ذلك على التعمين بل حقه أحد أمرين اما التأكيدي واما الفاعل نص عليه أبوحيان في الارتشاف فيصح ان يقال جئتم يوم الجمعة أنفسكم ويمكن هنا ان يقال اكتفي بالباء زائدة في الفصل كما كتفي بلا الزائدة في العطف نحو ما قمت ولا يزيد في قولك ان كيد هذا ضائع اذا المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم الى ان المأمور غيرهن بخلاف قولك زارني الخليفة اذ قد يذهب الوهم الى ان زار غلامه مثلا لا هو نفسه فاذا كدمثل هذا بالنفس كان للتأكيد فائدة وهو رفع ذلك الامر المتوهم وأما في الآية فليس كذلك ولقائل ان يمنع عدم ذهاب الوهم الى ان المأمور بالتربص زمن العدة غير المطلقات فقد قال علماء الحنفية ان الزوج اذا طلق الابعة ثلاثا لا يتزوج الخامسة حتى تنقضي عدة هذه وكذا لو أراد نكاح أخته لم يجز له ان يتزوجها حتى تنقضي عدة الاحت المطابقة

فقد أمر الزوج المطلق ان يترى من العدة فلم لا يمكن ذهاب الوهم الى ازواجهن فيرفع بذكر الانفس **و** وانما ذكر الله تعالى **و** الانفس هنالزيادة البعث على التربص لاشعاره بما يستنكف منه **و** أي يستكبر عنه **و** من طموح أنفسهن الى الرجال **و** أي تطلعها في ارتفاع من قولك طمح بصره الى كذا أي ارتفع وهذا معني كلام الزمخشري فانه قال في ذكر الانفس ثم يبعثهن على التربص وزيادة بعث لان فيه ما يستنكف منه فيحملهن على ان يترى من وذلك ان أنفس النساء طامح الى الرجال فأمرو ان يقمن أنفسهن ويغابنها على الطموح ويجبرنها على التربص **و** تنبيهه مذهب البصريين ان أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك **و** أي وقوع نيابة حرف جر عن حرف جر آخر **و** فهو عندهم أممؤول تأويله لا يقبله اللفظ كما قيل في **و** قوله تعالى **و** ولا صلبنكم في جذوع النخل ان في ليست بمعنى على **و** كما يقوله جماعة **و** ولو لم يكن شبهه المصلوب لتمكنه في الجذوع بالحال في الشيء **و** فأتى بني على طريق الاستعارة التبعية وفي الكشف شبه تمكن المصلوب في الجذوع ٢٣١ يمكن الشيء الموعى في وعابة

فذلك قيل في جذوع النخل **و** واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قوله شربن بماء البحر معني روين **و** فعذاه بالباء كما بعدى روى به **و** واحسن في قوله تعالى **و** وقد أحسن بي معنى لطف **و** في بيا بالباء كما تجي في قولك لطف بي **و** واما على شذوذ انابة كلمة عن أخرى **و** حيث لا يكون للتأويل المقبول مجال وحيث لا يتأتى التضمين **و** وهذا الأخير **و** وهو جعل الكلمة نائبة عن أخرى **و** وهو محمل الباب كما عند الكوفيين وبعض المتأخرين

هذه ذهبت نفسها وأجرى بقية الباب عليه طرداله بخلاف ما لو كان الضمير منصوبا نحو رأيتك نفسه أو مجرورا نحو مررت به نفسه أو منفصلا نحو ما ضربني الأهلون نفسه وبخلاف ما لو أكد بغير النفس والعين من ألقاظ التأكيدي مرفوعا كان المؤكدا وغیره لا تتقاء اللبس في أجمعين وأخواته لعدم استعمالها لغير التأكيدي والحق بها كل ما بينهما من الاشتراك في معنى الاشتمال وفي الشرح ليس ذلك حقه على التعيين بل حقه أحد الأمرين اما التأكيدي واما الفصل نص عليه أبو حيان في الارتشاف فيصح ان يقال جئتم يوم الجمعة أنفسكم ويمكن هنا ان يقال اكتبى بالباء الزائدة في الفصل كما يكتبى بلا الزائدة في العطف نحو ما قدم ولا زيد اه وأقول ذكر أبي حيان هذا في كتاب من كتبه لا يرد به على المصنف الا اذا سبقه الى ذلك غيره أو سلم له دليله ولا يلزم من القول بفصل لا الزائدة في العطف القول بفصل الباء الزائدة في التأكيدي لان الباء على حرف واحد ولا على حرفين (قوله بما يستنكف منه من طموح أنفسهن) من الأولى متعلقة ببس تنكف والثانية بيان لما (قوله وهذا الأخير محمل الباب كما عليه عند أكثر الكوفيين) في الشرح الاشارة راجعة الى جعل الكلمة نائبة عن أخرى لا الى شذوذ الانابة لئلا ينافي آخر الكلام أوله

**﴿ بجل ﴾**

(قوله على وجهين حرف بمعنى نعم واسم) في الشرح على وجهين خبر عن المبتدأ الذي هو بجل وقوله حرف بمعنى نعم واسم خبر آخر ولا يصح فيه الجر على البدلية من مجرور على (قوله ويقال على الاول بجلني وهو نادري) في الشرح هذا مشكل لانها حيث تكون اسم فعل بمعنى يكفي فالنون

ولا يجملون ذلك شاذا **و** وهذا موجب لما قلناه من جعل الاشارة في قوله وهذا الأخير الى كون الكلمة نائبة عن أخرى ولو جعلت راجعة الى شذوذ الانابة لنافي آخر الكلام أوله **و** ومذهبهم أقل تعسفا **و** وهذا جنوح من المصنف الى مخالفة البصريين قلت وكان حق هذا التنبيه ان يكون امام مذكور اعقيب كلامه على الى في حرف الالف لان ذلك أول موضع وقع فيه الكلام في نيابة بعض أحرف الجر عن بعض وامام مذكور اعند الكلام على الحرف الأخير من حروف الجر التي تقع فيها نيابة هذا الذي تقضيه صناعة التصنيف والأمر في ذلك قريب **﴿ بجل ﴾** **﴿ بجل ﴾** على وجهين **و** وهذا خبر عن المبتدأ الذي هو بجل وقوله **﴿ بجل ﴾** حرف بمعنى نعم واسم خبر آخر ولا يصح فيه الجر على البدلية من مجرور على **﴿ بجل ﴾** أي و بجل التي هي اسم **﴿ بجل ﴾** على وجهين اسم فعل بمعنى يكفي واسم مرادف لحسب **﴿ بجل ﴾** والكلام في اعراب هذا كالمقدم **﴿ بجل ﴾** ويقال على الاول **﴿ بجل ﴾** وهو كون اسم فعل بمعنى يكفي **﴿ بجلني ﴾** بلحاق نون الوقاية وهو نادري **﴿ بجلني ﴾** نعم اذا كانت بمعنى حسب جاز الأمر ان الأ ن ترك النون أعرف من اثباتها فندور بجاني بالنون انما هو اذا كانت بمعنى حسب لاعمى يكفي قال ابن قاسم في الجني الداني واما بجل الاسمية فلها قسمان أحدهما أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي فتلحقها نون الوقاية مع بيا المتكلم فيقال بجلني



والثاني أن تكون اسما بمعنى حسب فتكون الباء المتصلة بها مجرورة والموضع ولا تلحقها نون الوقاية وذكر وانما تلحقها  
 قايلا فان قلت في التسميل في نون الوقاية وحذفها مع لدن وأخواتها لم يجز وهو مع مجل ولعل أعرف من الثبوت فاطلق  
 في مجل ولعله مستند المصنف قلت لم يذكر ابن مالك في هذا الفصل مجي بمجل اسم فعل بمعنى يكفي وانما ذكرها حيث تكون  
 باء المتكلم في مجل جرحه ولا تكون كذلك الا اذا كانت بمعنى حسب فان قلت لعل قول المصنف وهو نادر انما يرجع الى  
 استعمال مجل اسم فعل فلا يرد هذا لان اسم ان استعماله كذلك نادر ولو ثبت بالنقل ندوره لم ينبغ للمصنف ان يرد هذا  
 الحكم في هذا المحل وانما موضع ايراده عند قوله اسم فعل **يؤو** يقال **يؤو** على الثاني وهو استعمالها بمعنى حسب بدون نون  
 الوقاية **يؤو** بجلي قال الأجلي من ذا الشراب الأجلي وقد تقدم انها تستعمل مع نون الوقاية اذا كانت بهذا المعنى الا أن ذلك  
 قليل وفي الصحاح **يؤو** بجلي بمعنى حسب قال الاخفش هي ساكنة أبدا يقولون **يؤو** بكلامهم لا يقولون **يؤو** بجلي كما  
 يقولون قطني ولكن يقولون بجلي ٢٣٢ أي حسي قال لبيد فتي أهلك فلا أحفله \* بجلي الا أن من العيش بجلي

**(بل)** **يؤو** بحرف اضرب

فان تلاها جملته كان معنى  
 الاضرب اما الابطال نحو  
 وقالوا اتخذوا لجن ولدا  
 سبحانه بل عباد مكرمون  
 أي بل هم أي الملائكة  
 الذين زعم هؤلاء القائلون  
 المفترون انهم بنات الله  
 سبحانه وتعالى **يؤو** عباد  
 مكرمون **يؤو** مقربون  
 وليسوا اباء ولا اذ العبودية  
 تنافي الولادة قيل في الآية  
 وان لم يقع بعدها في اللفظ  
 الا مفردا لكن هذا المفرد  
 خبر مبتدأ محذوف فالواقع  
 في التحقيق بعدها جملته  
 اسمية **يؤو** نحو أم يقولون  
 به جنة بل جاءهم بالحق **يؤو**  
 فوقع بعدها جملته فعلمية  
 ومعنى الابطال في الآية

واجبة لانادرة نعم اذا كان بمعنى حسب جاز الامران الا ان ترك النون أعرف من اثباتها فاندور  
 بجاني بالنون انما هو اذا كانت بمعنى حسب لا بمعنى يكفي قال ابن أم قاسم في الجني الداني اما  
 بجلي الاسمية فلها قسمان أحدهما ان يكون اسم فعل بمعنى يكفي فتلحقها نون الوقاية مع باء  
 المتكلم فيقال بجاني والثاني ان تكون اسما بمعنى حسب فتكون الباء المتصلة بها مجرورة  
 والموضع ولا تلحقها نون الوقاية وذكر وانما تلحقها قليلا فان قلت لعل قول المصنف وهو نادر  
 انما يرجع الى استعمال مجل اسم فعل قلت لان اسم ان استعماله كذلك نادر ولو ثبت بالنقل  
 ندوره لم ينبغ للمصنف ان يرد هذا الحكم في هذا المحل وانما موضع ايراده عند قوله اسم فعل  
 اه ما في الشرح وأقول اذا آل الاشكال الى أنه كان ينبغي للمصنف ان يذكر هذا الحكم عند  
 قوله اسم فعل فهي مناقشة سهلة على اننا لانعلم ان موقع ايراده هذا الحكم انما هو عند  
 قوله اسم فعل بل موضعه أيضا ما ذكره فيه لان الضمير من قوله وهو نادر عائد الى الاول  
 من قوله ويقال على الاول والجملته في مجل نصب على الحال أي يقال على الاول حال كونه نادرا  
 بجاني فيكون بجاني بمعنى يكفي نادرا أيضا لكن لا من حيث لحوق نون الوقاية به لان لحوقها  
 باسم الفعل واجب بل من حيث ان ما تلحقه هنا نادرا اذا الجملته مستأنفة لبيان سبب عدم ذكر  
 شاهد بجاني بمعنى يكفي كانه قال وانما اذ كر شاهد بجاني بمعنى يكفي كما ذكرت شاهدا  
 بجاني بمعنى حسي لان بجلي بمعنى يكفي نادر بخلاف معنى حسب ثم ليس الرد على المصنف  
 بكلام عصره في بعض كتبه ياروني من الرد عليه بكلام المصنف وقد ذكر صاحب الصحاح  
 بجلي بمعنى حسب ولم يذكره بمعنى يكفي ولولا انه نادرا لذكره

**(بل)**

**(قوله)** وهم ابن مالك اذ زعم في شرح كافيته انما لا تقع في التنزيل الاعلى هذا الوجه في الشرح

ظاهر **يؤو** واما الانتقال من غرض الى آخر **يؤو** مع عدم ايراد ابطال الكلام الاول المنتقل عنه **يؤو** وهم ابن  
 مالك اذ زعم في شرح كافيته انها لا تقع في التنزيل الاعلى هذا الوجه **يؤو** ومجمل كلامه هذا على انها لا تقع بيقين في القرآن  
 الا للتنبية على انتهاء أمر واستئناف غيره فلا يتم توجيهه بتيفك الآيتين الشريفتين اذ ليس الاضرب على وجه الابطال  
 متعين في شيء منهما الاحتمال أن يكون الاضرب فيه ما عن القول لا عن المقول المحكي ولا شك ان الاخبار بصدد ذلك  
 منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضرب فيه ما مجرد الانتقال من أمر الى استئناف أمر آخر **يؤو** ومثاله  
 قد أفح من تركه وذكر اسم ربه فصلى بل تورثون الحياة الدنيا ونحوه ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل فلو بهم  
 في غمرة **يؤو** من هذا فالاضرب فيها مجرد الانتقال من غير ابطال **يؤو** وهي أي بل **يؤو** في ذلك كاه **يؤو** حيث تلها جملته وتكون  
 هي لا ابطال أو مجرد الانتقال **يؤو** بحرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح **يؤو** وظاهر كلام ابن مالك انما عاطفة وصرح بولده بدر الدين  
 في شرح الالمانية وكذا صاحب رصف الماني فيما نقله ابن قاسم **يؤو** من دخولها على الجملته قوله

\* بل بدملء الفجاج فتمه في الفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع بين الجبلين كذا في الصحاح وأما فتمه فيجتميل أن يكون بفتح القاف والتاء كما في قول الحماسي كأنها الأسد في عربنتهم \* ونحن كالليل جاش في فتمه العرين المحل الذي يأوي إليه الأسد وكذا العرينة قال الجوهري وأصل العرين جماعة الشجر وجاش كأنه مستعار من قولهم جاش البحر إذا زخا وجاشت القدر إذا غلت والقتم السوداء قال ابن جنى ينبغي أن يكون أراد في قنامه فحذف الألف تخفيفا كما روينا عن قطرب من قول الشاعر ألا لا بارك الله في سهيل \* إذا ما الله بارك في الرجال وكأ قال الآخر ٢٣٣ \* مثل النقي أبده ضرب من الظلال \*

يريد الظلال وقد يجوز أن يكون اللفظين فعلا وفعالا كزمن وزمان وقال الامام المرزوقي والقمام والقتم والقمة تجي في الظلمة والغبار والريح وجاء الفعل منه فتميل قتم بفتح قتما وقتا ما ذكر بعضهم انه أراد انقمام وحذف الألف كما قال

\* ألا بارك الله في سهيل \* ومصدرا ما كان على فعل الفعل في الاكثر فلا أدري لم أنكوه حتى اعتذرت بما ذكره في اذا التقدير في الجمله في البيت المذكور رأى لان التقدير في بديل رب بدموصوف بهذا الوصف قطعتهم في بديل مجرور برب والمتعلق محذوف فثبت وقوع الجملة فيه بديل في وهم بعضهم فزعم انها تستعمل جارة في عزلة رب قد حكى ابن مالك وابن عصفور الاتفاق على ان الجمر بديل لهما وقال الرضي

محل هذا الكلام عند ابن مالك على انها لا تقع بين في تنزيل القرآن الا للتنبيه على انتهاء أمر واستئناف غيره فلا يتم توهمه بتبنيك الايتين الشريقتين اذ ليس الاضراب على وجه الابطال متعينا في شيء منها الا احتمال أن يكون الاضراب فيهما عن القول لاعن القول المحكي ولا شك ان الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضراب فيهما مجرد الانتقال من أمر الى استئناف أمر آخر وأقول سبقه الى ذلك ابن الصائغ فانه قال وما ذكره من الانتقاد سبقه اليه ابن أم قاسم في شرح الالفية وسبقه ما لذلك أبو حيان وفات الجميع ما مال اليه مفرد زمانه من ان الايتين وقع الاضراب فيهما عن جملة القول لاعن الجملة المحكية بالقول وجملة القول اخبار من الله تعالى عن مقالتهم صادقة غير باطلة لم يبطلها الاضراب وانما أفاد الاضراب الانتقال من اخبار عن الكفار الى اخبار عن وصف ما وقع الكلام فيه من الملائكة والنبي صلوات الله عليهم اه (قوله بل بدملء الفجاج فتمه) هذا صدر بيت لرؤبة بن الجراح عجزه \* لا يشترى كتابه وجهه رمه \* والفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع بين جبلين والقتم بفتح القاف والمثناة الفوقية الغبار وكذلك القتم بفتح القاف وسكون المثناة والقمام والقنار بضم القاف والجهرم قيل بساط من شعر والجمع جهارم وأراد رؤبة به وبالسكان هنا الشراب وفي القمام وس جهرم كجهرم بدمفارس وبالجهرمية ثياب منسوبة من نحو البسط أو هي من السكان اه (قوله وهم بعضهم فزعم انها تستعمل جارة) وجهه وهه ان الجرب المقدره بديل لا يبل حتى ذلك ابن مالك وابن عصفور والرضي وحكو الاتفاق عليه (قوله فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه) قال الرضي تجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا بحكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد في قولك قام زيد ببل عمر وغلطا يجوز أن يكون قد قام وأن يكون لم يقم أفدت بيل ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد أو سهوا وسان (قوله وان تقدمه انفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته) هذا ما قال ابن مالك ان بيل بعد النفي والنهي كلكن بعدها فان اطلاقه هذا يعطى ان عدم محي زيد في قولك ما جاء في زيد ببل عمر ومتحقق كما كان كذلك في ما جاء في زيد لكن عمر وبالانفاق قال الرضي وبه قال ابن الحاجب لانه قال في ما جاء في زيد ببل عمر ويحتمل اثبات المحي لعمر ومع تحقق نفيه عن زيد قال وظاهر كلام الاندلسي وهو ان الظاهر ان الاضراب أيضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان أو غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه في قولك ما جاء في زيد ببل عمر وأفادت بيل ان الحكم على زيد بعدم المحي كالمسكوت عنه يحتمل أن يصح فيكون غير جاء وان لا يصح فيكون قد جاء كما كان الحكم على زيد بالمحي في جاء في زيد ببل عمر واحتمل أن يكون محييا وأن لا يكون (قوله وجعل ضده لما بعدها) قال الرضي وأما حكم

أما الفاعول فلا خلاف عندهم ان الجمر ليس بمأبل برب المقدره بعدهما وان تلاها مفرد فهي عاطفة ثم ان تقدمها أمر او ايجاب في أي أو خبر موجب في كاضر بزيد ببل عمر او قام زيد ببل عمر في على طريق النشر المطابق للفتى الترتيب في فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء في زيد في المثالين كالمسكوت عن الأمر بضر به والاخبار بقيامه في واثبات الحكم لما بعدها في فمرو في ذينك المثالين هو المأمور بضر به والخبر بقيامه في وان تقدمه انفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد ببل عمرو

ولا يقم زيد بل عمرو في المثال الاول قررت في القيام زيدوا ثبتت القيام لعمر ووفي المثال الثاني قررت النهى عن ضرب زيدوا ثبتت الامر بضرب عمرو وهو ذا هو ظاهر كلام ابن الحاجب وابن مالك وظاهر كلام الاندلسي ان معنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان أو غير موجب كالمسكوت عنه في قولك ماجاءني زيد بل عمرو وأفادت بل ان الحكم على زيد بعدم المحي كالمسكوت عنه يحتمل أن يصح فيكون قد جاءك كما ان الامر كذلك مع الايجاب وهو أجاز المراد وعبد الوارث أن تكون نافلة معنى النهى والنهى الى ما بعدها في هذا مع موافقتهم للجمهور فيما تقدم فالامر ان جاز ان عندها على ما صرح به ابن قاسم ٢٣٤ في الجني الذي قلت وقد صرح ابن مالك بان ما جوزه مخالف لاستعمال العرب

وعلى قولهما في يتأني  
التفريغ فيصيح ما زيد  
قاعا بل قاعا بل بالنصب  
عطف على الخبر والايجاب  
لانها نقات معنى النهى  
الى ما بعدها وهو بل قاعا  
بالرفع على انها جعلت  
ضد النهى لما بعدها فهو  
مثبت لكن لا يصح  
العطف على الخبر ضرورة  
أن ما لا تعمل عند انتقاص  
النفي فيكون المرفوع  
بعدها خبر مبتدأ محذوف  
أى بل هو قاعا وهو حينئذ  
لا تكون عاطفة لوقوع  
الجملة بعده او يخرج عما  
الكلام فيه وهو حيث  
يتساوا مفرد فتكون  
عاطفة فتأمل به وهو يختلف  
المعنى في اذ القوم ومنه  
على التقدير الاول مثبت  
على التقدير الثاني وهو منع  
الكوفيون أن يعطف بها  
بعد غير النهى نحو ما قام  
زيد بل عمرو وهو شبهه  
نحو لا يقم بكر بل خالد

ما بعد بل الا تية بعد النهى أو النهى فعند الجمهور انه مثبت فعمر وجاءك من قولك ماجاء زيد بل عمرو وكانك قلت بل جاءني عمرو وقيل أبطل النهى والاسم المنسوب اليه المحي قالوا والدليل على ان الثاني مثبت للحكم أنه لا يجوز ان نصب في ما زيد قاعا بل قاعا (قوله وعلى قولهما فيصيح ما زيد قاعا بل قاعا) وذلك ان ما عملت للنهي وما بعد بل على قولهما يصح كونه منفيما بعد النهى فيصيح عمل مافيه (قوله ويختلف المعنى) يعنى بالنهي والاثبات لان ما بعد بل مع النصب منفي ومع الرفع مثبت (قوله قال هشام محال ضربت زيد بل اياك) هذا تصريح من هشام وهو كوفي يمنع العطف ببل بعد الايجاب وفيه رد على الرضى حيث قال والنظار ان منع الكوفيين عدم جواز العطف ببل بعد الايجاب وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بل لكن بعد الموجب جملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون هذا (قوله وتزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب بعد الايجاب) يعنى ان لا تذكر قبل بل لا للعطف ونفي ما بعدها بل لتوكيد الاضراب بان ينفى بها الايجاب الذي قبلها او بصيرها قطعيا في النهى بعد ضرورة تحريف الاضراب كالمسكوت عنه يحتمل النهى وغيره وذلك هو حقيقة تأكيد الاضراب وفي الشرح وما ذكره من ان لا تزداد قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب محل نظر فقد قال الرضى واذا ضمنت لا الى بل بعد الايجاب نحو ما قام زيد بل عمرو واضرب زيد ابل عمر افعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل في قولك لا بل عمرو ونفيت بالقيام عن زيدوا ثبتت لعمر ولو لم تجئ باللا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيد ابل بل عمرا أى لا تضرب زيد بل اضرب عمرا ولولا المذكورة لاحتمل أن يكون أمر بضرب زيد وأن لا يكون مع الامر بضرب عمرو وهذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست بزايدة بل أتى بها التأسيس معنى لم يكن قبل وجودها وهو خلاف ما في المتن قلت ووقع للمصنف في حرف اللام حيث ذكر شروط لا العاطفة ان قال فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة وهذا يقتضى أن لا تكون زايدة فهو معارض لما هنا فتأمل اه ما في الشرح وأقول بما قررنا به كلامه هنا من ان المراد بزيادته انها تذكر لا للعطف ونفي ما بعدها يتفق كلامه هنا مع كلامه في شروط لا العاطفة وكلام الرضى (قوله وجهك البدر الخ) الكسفة بفتح الكاف التغير الى السواد والافول الغيموبة

يقول هشام محال ضربت زيد بل اياك اه ومنهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قننه في ان قصد بذلك بل الرد على الجمهور فيلزم القدر في كل ما منعه فريق من أهل البلدين وأجازه الفريق الاخر فتأمل به وهو تزداد قبلها لا لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لابل الشمس لولم يقض للشمس كسفة أو أفول بفتح الكسفة بفتح الكاف فعلة من الكسوف وهو التغير الى السواد والافول الغيموبة وهذا هو المسمى عند أهل البيان بالتشبيه المشروط كقوله عزمانه مثل النجوم ثاقبا \* لولم يكن للثاقبات أفول وما أحسن قول بديع الزمان وكاد يحكيك صوب الغيث منسكا \* لو كان طلق المحيا عطر الذهبا \* والدهر لولم يخن والشمس لو نطقت \* والليث لولم يصد والبهر لو عذبا

ولو توكيد تقرير ما قبلها بعد النفي في مثل قولك ما قام زيد لابل عمرو وتكون لامه زائدة لتوكيد تقرير نفي القيام عن زيد قال الرضى واذا ضمنت لا الى بل بعد الايجاب أو الامر نحو قام زيد لابل عمرو واضرب زيد الابل عمر افعلى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل في قولك لابل عمرو ونفيت بلا القيام عن زيد وأثبتته لعمرو ولو لم تجز بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يثبت وأن لا يثبت وكذا في اضرب زيد الابل عمرا أى لا تضرب زيد الابل اضرب عمرا ولو لا المذكورة لاحتمل أن يكون أمرا يضرب زيد وأن لا يكون مع الامر بضرب عمرو اه كلامه وهو نص في أن لا الواقعة قبل بل ليست زائدة بل أتت بها التأسيس معنى لم يكن قبل وجودها وهو خلاف ما في المتن قلت ووقع للصنف في حرف اللام حيث ذكر شروط لا العاطفة ان قال فاذا قيل جاءني زيد لابل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وايسر عاطفة هذا كلامه وهو صريح في ان لا في ذلك نافية لازائدة فهو معارض لما هنا فأماله ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي لا بعد الايجاب فيصح أن يقال قام زيد لابل عمرو ولا يصح ما قام زيد بل عمرو وليس بشئ لقوله بلام العلة وهو ما عبرت لابل زادتني شغفا \* هجر وبعده تراخي لا الى أجل وهذا قاطع في رد ما قاله ابن درستويه والشغف بالشين والعين المجتهدين المفتوحين مصدر شغفه الحب اذا حرق شغاف قلبه حتى وصل الى الفؤاد والشغاف حجاب القلب وقيل جلدة رقيقة يقال لها اسان القلب والشغف بالعين المهملة أيضا

﴿بلى﴾

حرف جواب أصلى الالف وهذا هو الظاهر وقال جماعة الاصل بل والالف زائدة قال الفراء زيدت للوقف فلذا كانت للرجوع عن النفي كما كانت للرجوع عن الجحد في ما قام زيد بل عمرو وبعض هؤلاء القائلين بزيادة الالف يقولون انها للتأنيث أى تأنيث الكلمة كالتاء في ربت وتمت بدليل امالتها كما مال الف حبل ولو كانت زائدة لمجرد التكثير كالف قبمى لم تمل وهو يختص بما جاء المضارعة الضمنية على انه ٢٣٥ مسند لضمير يعود على قوله

حرف جواب والجملة صفة له أو على بلى بناء على تذكيره باعتبار اللفظ والجملة خبر ثان واما بالتاء الفوقية على انه مسند لضمير بلى بناء على تأنيث

﴿بلى﴾

(قوله وبعض هؤلاء يقولون انها للتأنيث) بمعنى تأنيث الكلمة كالتاء في تمت وربت لانها أميئت ولو لم تكن للتأنيث لكانت زائدة لمجرد التكثير كالف قبمى وتلك لامال (قوله تختص بالنفي) في الشرح حكى الرضى عن بعضهم انه أجاز استعمالها بعد الايجاب تمسك بقوله وقد بعدت بالوصل بينى وبينها \* بلى ان من زار القبور ليعبدا

باعتبار الكلمة والجملة على هذا خبر ثان بالنفي فلا تقع بعد الاثبات وحكى الرضى عن بعضهم انه أجاز استعمالها بعد الايجاب تمسك بقوله وقد بعدت بالوصل بينى وبينها \* بلى ان من زار القبور ليعبدا أى ليعبدن بالنون الخفيفة وقد قال الرضى واستعمال بلى في البيت لتصديق الايجاب شاذ وتفيد ابطاله سواء كان مجرد انحوزع الذين كفروا ان يبعثوا قل بلى فيكون قوله تعالى بعد ذلك وربى اتبع من تصريحا بما أفادته بلى من ابطال النفي المتقدم أم كان مقرونا بالاسم تفهام حقيقيا كان ذلك الاستفهام نحو أن يقول قائل ليس زيد بقائم فتقول أنت في جوابه بلى أى هو قائم أو توخيها نحو قوله تعالى أم يحسبون اننا لنسمع سرهم ونجواهم بلى أى بلى نسمع ذلك فابطلت النفي الذى تعلق به الحسبان الموجب عليه ونحو قوله تعالى أم يحسب الانسان أى الكافر المنكر البعث ان لن نجمع عظامه بلى أى بلى نجمعها أو تقرير بانحو ألم يأتكم نذير قالوا بلى أى بل أنا نذير أو نحو أو ألسنت ربكم قالوا بلى أى بلى أنت ربنا أو أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بلى ولذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا نعم اكفروا ووجهه ان نعم تصديق للمعبر بنفى أو ايجاب والواقع في الآية نفي فلما أوجب بنعم لكان معناه نعم لست بربنا وهو كفر والعباد بالله ولذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال أليس لى عليك ألف فقال بلى لزمته الالف لان بلى تفيد ابطال النفي فكانه قال بلى لك على ألف فهو اقرار بالالف فنلزمه ولو قال نعم لم تلزمه اذ معناه نعم ليس لك على ألف وهو هذا ليس اقرارا بنعم الالف عليه فلا تلزمه وقال آخرون تلزمه الالف فيهم ما فى أى في صورتين المذكورتين فى احدهما بلى وفى الأخرى نعم وهو جوازى ذلك على مقتضى العرف الجارى عندهم فى ذلك ولا اللغة والاقار بربانية على ما هو مستعمل عند أهل العرف ولا يلزمون فيها الا بما هو المتعارف بينهم قال ابن الحاجب غير العرف نعم فى الايجاب نفي معه استفهام ولذلك لو قال شخص نعم فى جواب أليس لى عليك ألف لزمناه

بالألف تغليبا للعرف اذ المراد منه عرف فلاك على ألف والعرف مقدم على اللفظة باعتبار أحكام الشرع ومشتد اخراج العرف  
 نعم عن وضعه الاصل ان النبي الواقع بعد الاستفهام للتقرير فيكون موثقا من حيث المعنى وهو نازع السهيلي وجماعة  
 في المحكي عن ابن عباس وغيره في الآية هي ألسنت بر بكم قالوا بلى بتمسكين بان الاستفهام التقرير يري خبر موجب  
 ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير فان الامتناع بعد الايجاب هو وهذا معارض  
 لما حكاه في الكلام على أم عن سيبويه من انه يراه في هذه الآية متصلة والحق ما ذكره هنا وقد أسلفنا من سيبويه من  
 انه يراه في الكتاب في ذلك المحل وما ذكره في تعليل امتناع سيبويه من جعل أم متصلة في الآية المذكورة مبني على ان  
 الاستفهام المفاد بالهمزة المعادلة لام لا بد ان يكون حقيقيا وقد أسلفنا الكلام عليه وهو اذ انبت انه ايجاب فنع بعد الايجاب  
 تصديق له فلا يلزم الكفر اذ مضمون ألسنت بر بكم فذ كر نعم في جوابه تصديق له فلا يلزم كفر هو كلام هؤلاء  
 الجماعة قال الرضي وجوز به ضمهم ايقاع نعم في موضع بلى اذا جاء بعد همزة داخله على نفي لفائدة التقرير بلى على الاقرار  
 والطالب له فيجوز ان يقول في جواب ألسنت بر بكم وألم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة لا تنكار دخات على النفي فأفادت  
 الايجاب فتكون نعم في الحقيقة ٢٣٦ الخبر المثبت المؤول به الاستفهام لا تقرير بالمعنى الهمزة الاستفهام فلا تكون

جوابا للاستفهام. لكون  
 ما بعد ادائه فالذي قاله ابن  
 عباس مبني على كون نعم  
 تقرير لما بعد الهمزة والذي  
 جوز به هذا القائل مبني على  
 كونه تقرير المدلول الهمزة  
 مع حرف النفي فلا يتناقضان  
 وهو يشكل عليهم ان بلى  
 لا يوجب بها الايجاب وذلك  
 متفق عليه ولا اشكال في  
 الحقيقة فان هؤلاء اعوا  
 صورة النبي المنطوق به  
 فأجيب ببلى حيث يراد  
 ابطال النفي الواقع بعد  
 الهمزة وجوز والجواب  
 بنعم على انه تصديق لمضمون

قال الرضي وهو شاذ (قوله في المحكي عن ابن عباس وغيره) وهو لو قالوا نعم كفروا (قوله)  
 ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير) في الشرح  
 وهذا معارض لما حكاه في الكلام على أم عن سيبويه من انه يراه في هذه الآية متصلة  
 والحق ما ذكره هنا وأقول قد قررنا هناك انه لم يحك عن سيبويه ان أم في هذه الآية  
 متصلة وانما نقل عنه ان أم أنا خير قائم مقام أم تبصرون فراجعه وتأمل (قوله ويشكل  
 عليهم ان بلى لا يوجب بها الايجاب وذلك متفق عليه) يعني ولو كان الاستفهام التقرير يري  
 خبرا موجبا لكانت بلى في الآية جارا للايجاب في الشرح لا اشكال في الحقيقة فان  
 هؤلاء اعوا صورة النبي المنطوق به فيجيب ببلى حيث يراد ابطال النفي الواقع بعد الهمزة  
 وجوز والجواب بنعم على انه تصديق لمضمون الكلام جميعه الهمزة ومدخولها وهو ايجاب  
 كما سلف ودعوا الاتفاق مناقش فيها امان أراد الايجاب المجرد من النفي أصلا ورأسا فقد  
 أسلفنا ما حكاه الرضي فيه من الخلاف واما ان أراد ما هو أعم حتى يشمل التقرير بالمصاحب  
 للنفي فالخلاف موجود مشهور وذكره المصنف عن الشلوبين وغيره في حرف النون اه  
 وأقول أراد الايجاب المجرد من النفي أصلا ولم يعم بالبعض الذي أجاز استعماله بعد الايجاب  
 اقلته (قوله في كتاب الايمان) هو بفتح الهمزة جمع عين (قوله وليس هؤلاء) يعني السهيلي  
 والجماعة ان يجيبوا عن الآية بذلك يعني بوقوع الجواب ببلى للايجاب

الكلام جميعه الهمزة ومدخولها وهو ايجاب كما سلف ودعوا الاتفاق مناقش فيها امان أراد الايجاب  
 المجرد من النفي أصلا ورأسا فقد أسلفنا ما حكاه الرضي فيه من الخلاف واما ان أراد ما هو أعم حتى يشمل التقرير بالمصاحب للنفي  
 فالخلاف موجود ذكره المصنف عن الشلوبين وغيره في حرف النون وقد تقدم هنا أنهم أجروا النفي مع التقرير بجزء النفي المجرد  
 في رده ببلى بولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي انما يوجب الاستفهام المجرد عن النفي وفي صحيح البخاري في كتاب  
 الايمان والنذور بأنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه اترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة قالوا بلى ووجه  
 ذكر الحديث في كتاب الايمان ان في بقيته قال أفلا ترضون ان تكونوا اثنتي عشرة أمة من أهل الجنة قالوا بلى قال فوالذي نفس محمد بيده  
 اني لارجو ان تكونوا نصف أهل الجنة وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة يسر ان يكونوا لك في البرساء قال بلى قال فلا  
 اذن وفيه أيضا أنه عليه الصلاة والسلام قال أنت في الجنة قال أنت في الجنة قال أنت في الجنة قال أنت في الجنة قال أنت في الجنة  
 فقال له الجيب بلى وليس هؤلاء الجماعة وان يجتنبوا بذلك في آية ألسنت بر بكم قالوا بلى بولانه قليل فلا يخرج  
 عليه التزليل وقد عرفت ان هؤلاء الجماعة في غنيسة عن هذا الاحتجاج وان ما أورده المصنف عنهم غير وارد وهو اعلم ان  
 تسمية الاستفهام في الآية تقرير باعتبار جملة ومراعاة عندهم انه تقرير بما بعد النفي كما هو في صدر الكتاب وفيه بحث أوسع من

هذا في باب النون في باني الكلام عليه ان شاء الله تعالى ﴿بيد﴾ ويؤيد فيقال بيد بالميم وهي اسم ملازم للاضافة الى ان وصلت اليه امانته اسم فدعوى لم يعم عليها دليل ولو قيل بانه حرف استثناء كالالم بعد هكذا كنت اقول مدة ثم رأيت في كلام ابن مالك على اعراب مشكلات البخاري مانصه والمختار عندي في بيدان تجعل حرف استثناء ويكون التقدير الا ان كل أمة أو تواتر الكتاب من قبلنا على معنى لكن لان معنى الامة مفهوم منها ولا دليل على اسميتها اهـ وأما استعماله متلوانا وصلتها فهو المشهور كالحديث بيداني من قريش وكالبيت الذي أنشده المصنف \* عمدا فعلت ذلك بيداني \* وكقول الآخر بيدان الله قد فضلكم \* فوق من أحكاما صابا بازار هكذا أنشده ابن مالك وأنشده الجوهري منسوب بالعمدي بن زيد يصف جارية أجل ان الله وأحكاشد والازار واحد الازرق قال ابن مالك وقد استعملت على خلاف ذلك فوقع في بعض طرق الحديث نحن الآخرون السابقون بيد كل أمة أو تواتر الكتاب من قبلنا وخرجه على ان الاصل بيدان كل أمة فحذفت ان وبطل عملها وأضيفت بيد الى المبتدأ والخبر اللذين كانا ممولين لان قال وهذا الخذف في ان نادر ولكنه غير مستبعد بالقياس الى حذف ان فانها اختان في المصدرية وشبهتان في اللفظ وقد جعل بعض النحويين على حذف ان قول الزبير رضي الله تعالى عنه \* ولولا بنوها حولها لخطبها \* قلت في كلامه نظرا ما أولا فقله وأضيفت بيد مخالف الاختاره من كونها حرفا وقد يكون اراد التخرج على قول الجماعة لا على مختاره هو وأما ثانيا فلان ما يضاف ٢٢٧ الى الجملة محصور في أشياء وليس

﴿بيد﴾

﴿قوله وهو اسم ملازم للاضافة الى ان وصلتها﴾ قال ابن مالك في كتابه المسمى بشواهد التوضيح والمختار عندي في بيدان يجعل حرف استثناء فيكون التقدير الا ان كل أمة أو تواتر الكتاب من قبلنا على معنى لكن لان معنى الامة مفهوم منها ولا دليل على اسميتها ﴿قوله نحن الآخرون السابقون بيدانهم أو تواتر الكتاب من قبلنا﴾ وقع في بعض طرق هذا الحديث بيد كل أمة أو تواتر الكتاب من قبلنا وخرجه ابن مالك على ان الاصل بيدان كل أمة فحذفت ان وبطل عملها وأضيفت بيد الى المبتدأ والخبر اللذين كانا ممولين لان وفي الشرح وفيه نظر لان ما يضاف الى الجملة محصور في أشياء وليس بيد منها أو قول ابن مالك ان يجيب عن هذا جمع المحصور ولو سلم المحصور في الاضافة الى الجمل انما هو المضاف اليها من الاصل ومن غير تصرف بحذف وهذا ليس كذلك ﴿قوله وفي الصحاح بيد بمعنى غير﴾ في الشرح الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد يعني الصحاح يقال صححه الله فهو صحح وصحاح بالفتح والجارى على السنة كثيرين كسر الصاد على انه جمع صحح وبعضهم ينكروه بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب والمعنيان مستقيمان الا ان يثبت رواية عن مصنفه فيصار اليها ولا يدل عنها اهـ ومصنفه هو اسمعيل أبو نصر بن حماد الجوهري قال ابن الصلاح في مشكل الوسيط لا قبل ما تفرد به وأنكره عليه سائر الناس جميعهم وقال انه تفرد به ورد بانه لم

بيد منها بوجه معنيان أحدهما غير أي معنى غير الا انه لا يقع من فوعا ولا محرورا كما تقع غير كذلك بوجه يقع بوجه منصوبا ولا يقع صفة ولا استثناء متصلا أي ولا اداة استثناء متصل بوجهما يستثنى به في الانقطاع خاصة ومنه الحديث نحن الآخرون بكسر الخاء أي زمانا في الدنيا السابقون أي منزلة وكرامة يوم القيامة في القضاء لنا

قبل الخلاق وفي دخول الجنة ببيد انهم أي اليهود والنصارى أو تواتر الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي رحمه الله تعالى بانءانهم بفتح الباء وهزة بعد الالف فان قلت لا يتأني في بانءان يكون حرفا كونها على زنة اسم الفاعل قلت ليس مجرد زنة الاسم مقتضية للاسمية فك من حرف هو على زنة الاسم ولم يمنع ذلك من حرفيته ولا اقتضى كونه اسما بفتح الصاد على انه اسم مفرد يعني الصحاح يقال صححه الله فهو صحح وصحاح بالفتح والجارى على السنة كثيرين كسر الصاد على انه جمع صحح وبعضهم ينكروه بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب وأثبت مرة الى شخص اطلب منه اعارة كتاب الصحاح فقلت مخاطبا له مولاى ان واقبت بابك طالبا \* منك الصحاح فليس ذلك بذكر الجرأنت وهل يلام فتى سعي \* للبصر كي يلقى صحاح الجوهري ببيد بمعنى غير يقال انه كثير المال بيدانه بخيل اهـ وفي المحكم لابن سيده بوان هذا المثل حكاه ابن السكيت بكسر السين والسكاف المشددين بوان بعضهم فسرها بمعنى على وان تفسيرها بمعنى غير أعلى قلت وابن السكيت هذا هو أبو يوسف يعقوب مؤدب أولاد المتوكل ومصنف كتاب اصلاح المنطق من شعره قوله يضاب الفتى من عثرة من لسانه \* وليس يصاب المرء من عثرة الرجل فعثرته بالقول تذهب رأسه \* وعثرته بالرجل تبرأ على مهل ومن الحكايات القريبة انه رجه الله أنشد ولدى المتوكل وهو يعلمها هذين البيتين ثم جلس بعد ذلك يسير مع

المثوكل فاقبل ولداه المعز والمؤيد ثم ليد ابن السكيت فقال له المثوكل يا يعقوب أيما أخيرا بنى هذان أم الحسن والحسين فقال ابن السكيت والله ان قنبر اخادم علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه خير منك ومن ابنك فقال المثوكل لا تزال تسولوا لسانه من فقاء ففعلوا به ذلك فمات في ليلة الاثنين لخمس خلون من شهر رجب سنة أربع وأربعين ومائتين رحمة الله تعالى عليه **وهو الثاني ان تكون بمعنى من أجل** **يقبح الهمزة وكسر هاء قال الجوهري ويقال فعلت ذلك من أجلك أي من جراك** وقال في حرف الراء وفعلت كذا ٢٣٨ من جراك أي من أجلك فتأمل **وهو منه الحديث أنا أفصح من نطق بالضاد**

أي أفصح العرب لان الضاد ليست في غير لسانهم كذا في القاموس **وهو يداني** من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر **وهاتان القبيلتان من الفصاحة فكان **وهو** وقال ابن مالك وغيره انها ههنا** أي في قوله عليه الصلاة والسلام **يداني** من قريش **وهو** يعني غير علي حد قوله **أي قول النابغة الذبياني **وهو** ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم \* من فلول من قراع الكتائب **فلول جمع فل وهو الكسر في حد السيف والقراع المضاربة والكتائب بالناء الفوقية الجيوش جمع كتيبة وههنا عند أهل البديع من تأ كيد المدح بما يشبه الذم ووجهه في الحديث ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر ادائه قبل ذكر ما بعدها هوهم اخراج شيء مما قبلها فاذا اولها****

يتغرد به فان التبريزي والجواليقي وغيرهما نقلوا ذلك وبالجملة فقد نقلت الامة كتابه بالقبول ولا بن برى عليه حواشي مفيدة توفي رحمه الله في سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة قال ياقوت في مجهم الاذ كياء كان من فاراب وهي من بلاد الترك وكان من اذكياء العالم أخذ عن خاله ابراهيم الفارابي وعن السيرافي والفارسي ودخل بلاد ربيعة ومضر فاقام بهامدة في طلب اللغة ثم عاد الى خراسان فانه أبو الحسين الكاتب عنده وأكرمه جهده فاقام بنديسا بور يدرس في اللغة ويعلم الكتابة وكان حسن الخط جدا يد كرمع ابن مقلة وانظاره قال القفطي مات متريدا من سطح داره وقيل انه تغير عقله وعمل له دفين وشدها كالجناسين وقال أريد أظير ووقفز من علوفهاك قال وقيل انه كان بقي عليه من الصحاح بقية غير مبيضة فيبيضا ثم ليدله يقال له ابراهيم بن صالح لقطع في أشياء **(قوله أنا أفصح من نطق بالضاد)** في الشرح يريد أنا أفصح العرب لان الضاد ليست في غير لسانهم على ما صرح به صاحب القاموس **(قوله على حد قوله ولا عيب فيهم الخ)** فلول السيف كسور في حده والكتائب بالثناة الفوقية جمع كتيبة وهي الجيش وقراءها مضاربتا وأراد ابن مالك وغيره بكون هذا الحديث على حد البيت كونه مشتملا على ما شتمل عليه من تأ كيد المدح بما يشبه الذم وان كان الذي منه في الحديث من نوع وفي البيت من آخر وذلك ان البديعيين قسموه الى ضربين الاول نحو البيت وهو ان يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح بتقدير دخولها في صفة الذم فعنى البيت لا عيب فيهم الا فلول سيوفهم ان كان ذلك عيبا ولا شك ان هذا التقدير محال لان فل السيف كناية عن كمال الشجاعة فالتأ كيد في هذا الضرب من وجهين الاول انه كدعوى الشيء بيينة وانك علققت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال والثاني ان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداء الاستثناء مثل ذكر ما بعدها يقع في وهم السامع ان غرض المتكلم اخراج شيء مما انفاه وجعله ثابتا فاذا ولى الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الانفصال الى الانقطاع جاء التأ كيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد فيه صفة ذم حتى ينفيها فاضطر الى استثناء صفة مدح والضرب الثاني نحو الحديث وهو ان يثبت شيء صفة مدح وتأتي عقبها اداة استثناء يليها صفة مدح أخرى ولا يفيد هذا الضرب التأ كيد الا من الوجه الثاني وهو ان الاصل في الاستثناء الاتصال فتقبل ذكر ما بعدها ادائه يقع في وهم السامع اخراج شيء مما قبلها فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح أخرى جاء التأ كيد ولا يتأتى في هذا الضرب التأ كيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء بيينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصل لا وهو هذا التقدير

صفة مدح جاء التأ كيد لما فيه من المدح والاشعار بأنه لم يجد فيه صفة ذم يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء الى الانقطاع ووجهه في البيت من جهتين احدها ما تقدم والاخرى انه كدعوى الشيء بيينة اذ معناه اثبات شيء من العيب للمدوحين على تقدير كون فلول السيف من مضاربة الجيوش عيبا فعلق نقيض المدعي وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب متحقق فالبيت يفارق الحديث في هذه الجهة الاخرى ويشاركه في الاولى باعتبارها قال علي حد قوله **وهو** وأنشد أبو عبيدة **وهو** بالتصغير مع هاء التأنيث وقد مر مرار **وهو** على مجيئها

بمعنى من أجل قوله **يخاطب امرأة** **وعدا فقلت ذلك بيداني** \* أخاف أن هاتكت أن ترني وقوله ترني من الزين وهو الصوت **وأنشد الجوهري هذا البيت شاهد على أنه يقول أرنت بمعنى صاحت فانه قال الرنة الصوت يقال رنت المرأة ترن رنيناً وأرنت أيضاً صاحت وفي كلام أبي زيد الطائي شمرأوه مغننه واطياره مرنه قال الشاعر عدا فقلت ذلك بيداني \* أخاف أن هاتكت لم ترني وأنشده بلم وكان ينبغي للمصنف أن يقول من الأرنان لان الفعل هنارباعي كما أشار اليه الجوهري **(بله)** **و** على ثلاثة أوجه اسم لدع **بمعنى** ترك فهو من أسماء الأفعال **و** مصدر بمعنى الترك **و** وقال ابن قاسم وتكون مصدرابع في ترك النائب عن ترك وهذا القيد أهمله المصنف **و** واسم مرادف لكيف **و** فوات المصنف وجه رابع وهو أنها حرف جر على مذهب الاخضر حكاه عنه ابن قاسم في الجني الذي قال ولهذا ذكرتها في هذا الكتاب **و** وما بعدها منصوب **بمعنى** لكونه مفعولاً به **و** على **بمعنى** الوجه **و** الأول **و** وهو كونه اسم فعل **و** ومخفوض على **بمعنى** الوجه **و** الثاني **و** وهو كونه مصدر او الخفض حينئذ بإضافة المصدر الى المفعول على ما قاله ابن قاسم وقال أبو علي هو مضاف الى الفاعل قلت ولعل هذا هو الحامل للمصنف على أن قال أولاً ومصدر بمعنى الترك فاطلق ولم يقيده بالامر ليشمل قول أبي علي وغيره وروى أبو زيد فيه القاب اذا كان مصدران نحو **بل زيد** **و** مرفوع على **بمعنى** الوجه ٣٣٩ **و** الثالث **و** وهو كونه اسماً**

مرادفاً لكيف ورفعته على أنه مبتدأ مخبر عنه بما قبله **و** وفصحها أي فتح بله **و** بناء على الأول والثالث **بمعنى** اما على الأول فلان الاسم فعل وأسماء الأفعال من المبنيات وأما على الثالث فلتضمنها حرف الاستفهام مثل كيف **و** واعراب على الثاني **بمعنى** فانها حينئذ مصدر لا موجب لبيانها **و** وقد روى بالأوجه الثلاثة **بمعنى** الرفع والنصب

في الضرب الاول دون الثاني (قوله ترني من الزين وهو الصوت) في الشرح كان ينبغي أن يقول من الأرنان لان الفعل هنارباعي وأقول إنما قال ذلك لان الأرنان من الزين ومراده بيان أصل هذا المعنى في هذه الكلمة

**(بله)**

(قوله نذر الجاجم الخ) الجاجم جمع ججمه وهي القبيصة وعظم الرأس المشتمل على الدماغ وضاحياً بارزاً والهجمات جمع هامة وهي الرأس ومعنى بله الاكف على رواية النصب دع الاكف فأمرها أسهل وعلى رواية الجر ترك الاكف منفصلة وعلى رواية الرفع فكيف الاكف التي يوصل اليها بسهولة (قوله من بله ما أطلعتم عليه) قال الصغاني اتفق جميع نسخ الصحيح على من بله والصواب اسقاط كلمة من وفي الشرح نص ابن التين في شرح البخاري على أن بله في هذا الحديث ضبط مع من بالفتح والكسر فوجه الكسر ما ذكره المصنف وأما وجه الفتح فقال الرضي اذا كانت بله بمعنى كيف جاز أن يدخله من حكي أبو زيد أن فلان لا يطبق جل الفهر من بله أن يأتي بالصخرة أي كيف ومن أين وعليه تخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التي للاستبصار مادوم مصدرية وهي مع صلتها في محل رفع على الابتداء والخبر من بله

والجر **و** قوله **بمعنى** أي قول كعب بن مالك **بمعنى** يصف السيوف نذر الجاجم ضاحياً هاماتها \* بله الاكف كأنها تتخلق **بمعنى** الجاجم جمع ججمه وهي عظم الرأس المشتمل على الدماغ قال الجوهري وجاجم العرب القبائل التي تجم البطون فينسب اليها دونهم نحو كلب بن وبرة اذا قامت السكابي استغنيت أن تنسب به الى شيء من بطونهم والبيت محتمل لكل من المعنيين وضاحياً بارزاً ظاهر او الهجمات الرؤس جمع هامة فالمعنى على رواية الرفع أن تلك السيوف تترك الجاجم المستورة بارزة لا ابصار كأنها تتخلق في محالها كيف الاكف أي اذا كانت حالة الجاجم هذه الحالة مع خفتها وعزلة الوصول اليها فكيف حال الاكف التي هي ظاهرة يوصل لها بسهولة وعلى رواية النصب أنها تترك الجاجم على تلك الحالة دع الاكف فأمرها أسهل وعلى الجرائم تترك الجاجم ترك الاكف منفصلة عن محالها كأنها تتخلق متصلة بها **و** وانكار أبي علي أن يرتفع ما بعده امرود بجمالية أبي الحسن وقطر بله **بمعنى** والمثبت مقدم على النافي **و** واذا قيل بله الزين **بمعنى** بكسر الزين على أنه منى **و** أو المسلمين **بمعنى** بفتحها على أنه جمع **و** أو أجد أو الهندات احتملت المصدرية **بمعنى** فتكون الياء والفتحة والكسرة علامة لجر الاسم الذي أضيف اليه المصدر **و** واسم الفعل **بمعنى** فتكون تلك العلامات لنصب المفعول به المنصوب باسم الفعل وهذا ظاهر لا اشكال فيه **و** ومن الغرائب أن في البخاري في تفسير الم السجدة يقول الله تعالى أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخر من بله ما أطلعتم عليه فما استعمت معرفة مجرورة بمن



وخرجة عن المعاني الثلاثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر **هو** وأقول نص ابن التين في شرح البخاري على ان بله ضبط بالفتح والجر وكلاهما مع وجوده فاما الجر فقد وجهه المصنف وأما توجيه الفتح فقد قال الرضى واذا كان بله بمعنى كيف جازان يدخله من حكي أبو زيدان فلان لا يطبق حمل الفهر فن بله ان يأتي الصخرة أى كيف ومن أين هذا كلامه قلت وعليه يخرج هذه الرواية فتكون بمعنى **كيف** التي يقصد بها الاستبعاد وما مصدرية وهى مع صلتها فى محل رفع على الابتداء والخبر من بله والضمير من عليه عائد على الذخر أى كيف ومن أين اطالعكم على الذخر الذى أعددت له لعبادى الصالحين فانه أمر فلما اتسع العقول لادراكه والاحاطة به والذخر بالذال المعجمة مصدر ذخرت الشئ أى أخذته واتخذته وهو منصوب على المصدر أى ذخرت ذلك لهم ذخر **هو** وهذا يتقوى من بعدها فى ألفاظ الاستثناء **هو** وهم الكوفيون والبغداديون فانها قد استعمت كثير وهى ترد للاستثناء وجهه البصريين على انها لا يستثنى بها وأنه لا يجوز فيما بعدها الا خفض كذا فى الجنى الدانى قال وليس يصحح بل النص مسموع من كلام العرب قلت واختار ابن عصفور أنها لا تكون من أدوات الاستثناء لاهل من أحد هما ان ما بعدها لا يكون من جنس ما قبلها الا ترى ان الاكف فى البيت ليست من الجاهم والثانى ان الاستثناء عبارة عن اخراج الثانى مما دخل فى الاول والمعنى فى بله ليس كذلك الا ترى ان الاكف مقطوعة بالسيف كالجاهم قلت وفيه نظر اما الاول فلاننا سلم لان كل استثناء يكون ما بعده الاداء فيه من جنس ما قبلها بديل المنقطع وأما الثانى فلتحقق الاخراج باعتبار الاولوية والله تعالى أعلم **(حرف التاء)** **هو** التاء المفردة **هو** على أربعة أقسام **هو** محركة فى أوائل الاسماء **هو** وهذا قسم **هو** محركة فى أواخرها **هو** وهذا قسم ثانياً **هو** محركة فى أواخر الأفعال **هو** وهذا قسم ثالث **هو** وممكنه فى أواخرها **هو** وهذا قسم رابع **هو** فى المحركة فى أوائل الاسماء حرف جر معناه القسم **هو** وفيه نظر وانما معناه كون مجروره مقسم به **هو** وتختص **هو** هذه التاء المحركة الجارة **هو** بالتعجب **هو** وذلك ان المقسم عليه يجب أن يكون نادر الوقوع علم

والضمير المجرور بعلى عائد على الذخر (قوله وخارجة عن المعاني الثلاثة) لقائل أن يقول جازان تكون مصدر بمعنى الترك مفيد للتعميل والمعنى أعددت لعبادى الصالحين من أجل تركهم ما علمتموه من المعاصى فلا تكون خارجة عن المعاني الثلاثة

**(حرف التاء)**

(قوله وهم ابن خروف فقال فى قولهم فى النسب كنتى) فى الصحاح أبو عمرو ويقال للرجل اذا شخ هو **هو** كنتى وكأنه نسب الى قوله كنت فى شىء بى كذا فأصبحت كنتياً وأصبحت عاجناً \* وشرخصال المرء كنت وفاجن

وذلك بالاستقراء والتبادر متوع للتعجب **هو** واسم الله تعالى **هو** نحو والله تفتوتد كرىوسف **هو** وورما قالوا ترى وترب الكعبة وتالرجن **هو** ونحياتك حكاة ابن قائم قال وذلك شاذ قليلا **هو** وقال الرخشمى فى وتالله لا كيدن أصنامكم الباء أصل أحرف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كانه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتومر ودونهه اه **هو** كلامه ملخصاً فاما ان الباء الموحدة أصل أحرف القسم فقد مر وجهه وأمان الواو مبدلة من الباء فوجه اتحادها مع الباء مخرجاومعنى لان الاصاق قريب من الجمع الذى هى له واما ان التاء المثناة بدل من الواو فلما بينت من المجانسة بديل تراك فى ووات **هو** والمحركة فى أواخرها حرف خطاب نحو أنتى **هو** بالفتح خطاباً للفرد المذكر **هو** وأنتى **هو** بالكسر خطاباً للفرد المؤنث وهذا معنى على مذهب الجمهور ان الضمير هو ان وحده وعليه لو سميت بانف حكيمته لانه مركب من اسم وحرف وذهب الفراء الى ان المجموع هو الضمير فالتاء على هذا بهض اسم لا حرف معنى وذهب ابن كيسان الى ان التاء وحدها هى الضمير وهى التى فى فعلت وفعلت ولكنها كثرت بان فالتاء على هذا اسم لا حرف **هو** والمحركة فى أواخر الأفعال ضمير نحو قمتى **هو** للتكلم المفرد مذكراً كان أو مؤنثاً **هو** وقتى **هو** للمخاطب المفرد المذكر **هو** وقتى **هو** للمخاطب المفرد المؤنث **هو** وهى من ابن خروف فقال فى قولهم فى النسب **هو** الى كنتى **هو** كنتى **هو** كما قال فأصبحت كنتياً وأصبحت عاجناً \* وشرخصال المرء كنت وفاجن العاجن من قولهم عن الرجل اذا نهض معتمداً على الارض يقول أصبحت منسوباً الى كنت لانك تقول كنت كذا وكنت كذا وأصبحت وأصبحت شىء كغيره لا يطبق النهوض الامع الاعتماد على الارض وهما شرخصال الانسان **هو** ان التاء هنا علامة كالواو فى أكلوني البراعيث **هو** وهذا ان اراد به الفرار من شذوذ النسبة الى لفظ الجلة على ما هى عليه

والعاجن

فالشذوذ على رأيه لا لزوم لان المركب تركيبا غير اضافي سواء كان اسنادا يمتحنو نابط شرا أو مزجيا كبعيدك أو غيرهما نحو  
 حيثما غاب ينسب الى صدره ويحذف ما عداه فكان القياس ان يقال في النسب الى كنت كوني سواء جمعت التاء اسما كما يقول  
 الجماعة أو حرفا كما يقوله هو **و** ولم يثبت في كلامهم ان هذه التاء **و** هي المحركة في أواخر الافعال **و** تكون علامة **و**  
 فلامعنى للمصير الى القول بهامن غير ثبت **و** ومن غريب أمر التاء الاسمية انها جردت عن الخطاب فالترزم فيها اللفظ التذكير  
 والافراد **و** وان كان الخطاب باللفظ الذى فيه مؤنثا وغير مفرد **و** في رأيتك **و** للمخاطبين مذكرا أو مؤنثين  
**و** رأيتك **و** للمخاطبين المذكورين **و** رأيتك **و** للمخاطبة **و** رأيتك **و** للمخاطبات وسماى الكلام على ذلك  
 مبسوطا في حرف الكاف **و** اذ لو قالوا رأيتكما كما جمعوا بين خطابين **و** لمخاطب واحد في كلام واحد وقد يقال أى محذور في  
 ذلك فقد أجاز وامنه في أفعال القلوب نحو علمتك منطلقا وعلمتها كما منطلقين أى علمت نفسك وعلمتها أنفسكما **و** وإذا  
 امتنعوا من اجتماعهما فى باغلامكم فلم يقولوه كما قالوا باغلامنا وباغلامهم مع ان الغلام **و** فى باغلامكم **و** طارئ عليه  
 الخطاب بسبب النداء **و** وليس ذلك فيه بحسب الوضع الاصلى **و** وانه خطاب لواحد **و** وهو الغلام **و** لا اثنين **و**  
 كما فى رأيتكما المحكوم بعمه **و** فهذا **و** الذى قلنا بعمه **و** أجدر **و** بالمنع لان الخطاب فيه وضعى لا طارئ والمخاطب به اثنان  
 لا واحد واقابل ان يقول انما امتنع نحو باغلامك وباغلامنا **و** لا استعماله خطاب المضاف والمضاف اليه فى حالة  
 واحدة كما قال الرضى ومثل هذا مفقود فى نحو رأيتكما **و** وانما أجازوا غلامك لان المندوب ليس بمخاطب فى الحقيقة **و**  
 وانما هو متفجع عليه **و** ويأتى تمام القول فى رأيتك فى حرف الكاف ٢٤١ ان شاء الله تعالى **و** وهناك بنسب

والعاجز الذى اذا نهض اعتمد على يديه من قوهم عن الرجل اذا نهض معتمدا يديه على الارض  
 (قوله اذ لو قالوا رأيتكما كما جمعوا بين خطابين) فى الشرح أى محذور فى ذلك فقد أجاز وامنه  
 فى أفعال القلوب نحو علمتك منطلقا وعلمتها كما أنفسكما وأقول وجه منع الجمع بين خطابين  
 هو ما أشار اليه المصنف بقوله فاذا امتنعوا من اجتماعهما فى باغلامكم الى آخره وأما أفعال  
 القلوب فقد اختلفت بأحكام منها جواز كون فاعلها ومفعولها من نوع واحد بان يكون  
 ضميرى خطاب أو تكام أو غيبة فلا يقاس عليها غيرها (قوله فانه خطاب لاثنين) أحدهما  
 المندوب والآخر المضاف اليه (قوله ويأتى تمام القول فى رأيتك فى حرف الكاف) كلمة  
 فى الاولى متعلقة بالقول والثانية بىأتى (قوله وزعم الجاولى) بفتح الجيم وضم اللام الاولى

القول كما وعدنا به **و** والتاء  
 الساكنة فى أواخر  
 الافعال حرف وضع علامة  
 للتأنيث **و** أى تأنيث  
 المسند اليه **و** كقامت **و**  
 هند وطلعت الشمس  
**و** وزعم الجاولى **و** بفتح  
 الجيم نسبة الى جاولاء  
 وهى قرية بناحية فارس

٣١ فى ل قال الجوهري والنسبة اليها جاولى على غير قياس مثل حرورى فى  
 النسبة الى حروراء **و** انها اسم وهو خرق لاجتماعهم **و** وقد اغتر الصلاح الصفدى من الادباء المتأخرين بذلك فزعم  
 فى شرحه للاسمية العجم ان التاء من قوله اصالة الرأى صانتي عن الخطل \* وحلية الفضل زانتي لدى العطل  
 فاعل بالفعل المذكور **و** وعليه **و** يكون الاعراب محتملا **و** فيأتى فى الظاهر **و** حالة كونه واقعا **و** بعددها أن يكون  
 بدلا أو مبتدأ أو جملة قبله خبر **و** وحينئذ يحتمل الفعلية أن تكون ذات محل من الاعراب وهو الرفع ان جمعت خبرا مبتدأ  
 وأن تكون لا محل لها من الاعراب اذا جعل الظاهر بدلا من الضمير **و** ويرد ان البديل صالح للاستغناء به عن المبدل منه **و**  
 كما فى قولك قام زيد أخوك فآخوك وهو البديل صالح لان يستغنى به عن المبدل منه وهو زيد فان قلت ينتقض بنحو أكلت  
 الرغيف ثلثه اذ ذكر المبدل منه فى مثل هذه الصورة متعين لكونه مفاد الضمير فلا يستغنى عنه بالبديل قلت عدم الاستغناء  
 هنا أمر عارض لا بالنظر الى المبدل منه من حيث كونه مبدلا منه فلا يرد اذا كان كذلك فالبديل فى قولك قامت هند  
 لا يصلح لان يستغنى به عن المبدل منه فتقول قام هند لان هذا لا يقال كذلك فى الغالب **و** وان عود الضمير على ما هو بديل  
 منه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم قليل **و** وهذا التركيب وهو قامت كثير شائع فكيف يخرج على ما يقتضى قائله  
**و** وان تقدم الخبر الواقع جملة قليل أيضا كقوله الى ملك ما أمه من محارب \* أبوه ولا كانت كليب تصاهره **و** فقوله  
 أبوه مبتدأ مخبر عنه بالجملة الاسمية المتقدمة وهى ما أمه من محارب والجملة المركبة من هذا المبتدأ وخبره صفة لقوله ملك  
 ومحارب قبيلة من فهر والظاهر ان المراد بكليب رهط بحر الشاعره وهو كليب بن ربوع بن حفظة ووجه البديل كما مر  
 وهو أن يقال تقديم الخبر الذى هو وجه له وان كان مقبلا قليل فكيف يخرج عليه هذا التركيب الشائع الكثير فان قلت

التفريع على قول خارق للإجماع مما لا طائل تحته فلم فعله المصنف قات زيادة التشنيع على صاحب هذا القول يعني ان قوله ذلك مع كونه خارقا لاجماع القوم لا يتأتى تحريكه على وجه مستقيم **﴿ووربما وصلت هذه التاء﴾** الساكنة **﴿بهم ورب﴾** فيقال **﴿ت ورب وفات المصنف﴾** ذكر لعل فانها تشاركه - ما في ذلك تقول لعنت زيدا يقوم نص عليه في التسهيل وغيره **﴿والاكثر تحريكها معهما﴾** أي تحريك التاء مع ثم ورب **﴿وبالفتح﴾** ومن شواهد في ثم قوله ولقد أمر على اللثيم بسبني \* فضيت ثم قلت لا يعنيني **﴿(حرف التاء)﴾** ثم حرف عطف ويقال فيها **﴿فم﴾** بالقاء **﴿كقولهم في﴾** حدث **﴿وهو القبر﴾** **﴿جذف﴾** وقوله في الثوم وهو النبات المأكول الكبريه الرائحة فوم وفي سيرة ابن هشام تقول العرب التخت والتخيف يريدون الحنيفة فيبدلون الفاء من التاء وهذا عكس مسثلتنا **﴿يقضى﴾** بالثناة الفوقية أو التختية وقد مر الكلام في نظيره **﴿ثلاثة أمور التثريب في الحكم والترتيب والمهلة﴾** هذا هو أصل وضهها **﴿ووفي كل﴾** منها خلاف فاما التثريب فزعم الاخفش والكوفيون انه قد يتخلف وذلك بان تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة **﴿وحيثما قلنا خلاف في وقوعها﴾** ٢٤٢ زائدة غير عاطفة لاني اقتضائها التثريب مع كونها عاطفة فالعبارة غير

محركة وفي ظاهرها تدافع **﴿ووجهوا على ذلك قوله﴾** تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت **﴿أي﴾** مع سعتها **﴿وضاقت عليهم أنفسهم﴾** أي من فرط الوحشة والغم **﴿وظنوا﴾** أن لا ملجأ من الله الا اليه **﴿أي وعلموا ان لا ملجأ من سخط الله الا الى استغفاره﴾** ثم تاب عليهم **﴿فثم زائدة والجواب هو قوله تاب عليهم وهو لاءهم الثلاثة الذين خافوا﴾** مرارة بن الربيع وكعب بن مالك وهلال بن أمية أول أسماءهم مكة وآخر أسماء

وكسر اللام الثانية بعدها ياء النسبة الى جبالها بالمقدرية بفارس وهو نسبة على غير قياس

**﴿(حرف التاء)﴾**

**﴿قوله﴾** كقولهم في حدث جذف الجذب القبر وجمعه اجدات وأجدث **﴿قوله﴾** اراني اذا أصبحت الخ الهوى بالقصر العشق واردة النفس وفي الشرح وكان الثاني هو المراد بالبيت يقول أصبح مریدا الشيء وأمسى تاركه متجاوزا عنه يقال عدا فلان هذا الامر اذا تركه وتجاوز عنه وأقول هذا يدل على ان عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط في بعض نسخ المعنى وفي غيره بالمجزة وقد أنشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية **﴿اراني اذا ما بتت على هوى﴾** فثم اذا أصبحت أصبحت عاديا قال ابن القطاع عدا الى كذا أصبح اليه ثم قوله متجاوزا عنه ليس على ما ينبغي لان تجاوزا عنه معناه عفا عنه وليس بمراد ههنا **﴿قوله﴾** وتخرجت الآية على تقدير الجواب في البحر وتقديره تاب عليهم ثم ويكون قوله ثم تاب عليهم نظير قوله ثم تاب عليهم بعد قوله لقد تاب الله على النبي وفي ذلك كرر للتوكيد أو أريد بالاول انشاء التوبة والثاني استدامتها وقوله على الثلاثة عطف على قوله النبي أو على قوله عليهم وقيل ان اذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى مجرد الوقت فلا تحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل الذي قبلها وهو قوله خافوا أي خافوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم **﴿قوله﴾** والبيت على زيادة القاء قال ابن مالك في شرح عمده وزعم

أباهم مكة **﴿ووقول زهير﴾** بنصب قول عطف على المنصوب المتقدم أي وجعلوا على ذلك قول زهير **﴿اراني اذا أصبحت أصبحت ذا هوى﴾** فثم اذا أمسيت أمسيت عاديا **﴿يقول﴾** أصبح ذا هوى وأمسى تاركه متجاوزا عنه يقال عدا فلان هذا الامر اذا تجاوزا عنه وتركة فثم زائدة والمعنى فاذا أمسيت **﴿وتخرجت الآية﴾** على تقدير الجواب **﴿وما بعد ثم معطوف عليه والتقدير حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضائق عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه﴾** بلجوا الى الله وتابوا ثم تاب عليهم أي قبل توبتهم **﴿ووالبيت على زيادة القاء﴾** لانها قد عهدت زيادتها في بعض المواضع بيقين ولم تعهد زيادة ثم بيقين فاذا دار الامر في محل بين زيادة تلك جعل على ما عهد له نظير دون ما لم يعهد له نظير فان قلت لاشك ان العطف من جملة التوابع والتابع هو الثاني الذي أعرب باعراب سابقه من جهة واحدة ونحن نرى العطف يجري في الجمل التي لا اعراب لها أصلا كقام زيد ثم قعد عمر فكيف هذا قلت يعلم جواب ذلك من كلام ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل ونحن نورد برهانه لما فيه من الفائدة قال رحمه الله ان وقع بعد حروف العطف المفردات فلا اشكال وان وقع بعدها الجمل فان كانت من الجمل التي هي صالحة لمعولية ما تقدم كان حكمها حكم المفرد في تشرية العامل واعرابه نحو أصبح زيدا قائما وبكر قاعدا وان كانت غير ذلك فلا يخلو ما أن تكون فعلية تقدم قبلها ما يصح أن يكون الفعل معطوفا عليه باعتبار

الاخفش

عامله أي باعتبار عامل الفعل الذي تقدمه أولا فان كان كذلك عطف على ما تقدم باعتباره أي باعتبار عامله دون معموله من فاعل ومفعول الخالفهما في ذلك كقولك أريد أن يضرب زيد عمر أو يكرم بكر خالد فعطفت بكرم خاصة دون معموله على يضرب خاصة لا شراكة معه في عامله وهو ان ولم تعطف معموله من فاعله ومفعوله على فاعل الاول ومفعوله لانه عطفها عليهما اذ لم يشرك معمول الاول والثاني في عامل واحد بخلاف الفعلين فان معنى التشريك فيهما حاصل من اذ لم يصح فيهما ما لا يصح في معمولهما وان كانت الجملة معطوفة على غير ذلك بان كانت الجملة اسمية أو فعلية لكان لم يتقدمها ما يصح أن يكون الفعل معطوفا عليه باعتبار عامله بناء على انه لا يكون الفعل الذي تقدمه عامل مثل زيد قائم وعمر ومنطلق وقام زيد وتخرج عمرو والمراد من مثل ذلك حصول مضمون الجملة فكأنه حصل قيام زيد وخروج عمر وقد دخل في حد العطف حينئذ لان المعطوف يكون مقصودا بالنسبة وهي نسبة الحصول الى متبوعه وقائدة العطف الايدان بحصولهما وان لا يتوهم ان المقصود الجملة الثانية وان الاولى من الغلط كما في بدل الغلط اذ قيل جاء زيد وعمر فالعاطف رابط بينهما وهذا أحسن من قول امام الحرمين قائدة العطف في الجمل تحسب من الكلام لا غير فانه لو كان كما ذكر لم يكن فرق بين الواو وتم ونحو قاطعون بان معنى جاء زيد وذهب بكر معاير لمعنى جاء زيد ثم ذهب بكر وهو اما الترتيب فخالف قوم في اقتضائها اياه تمسك بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجا هكذا هو في جميع النسخ التي وقفت عليها من هذا الكتاب وهو سهو في التلاوة بلا شك وما أظنه قصدا بالتلاوة الا الآية التي في سورة الزمر وليس فيها هو الذي وانما هي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجا وانزل اليكم من الانعام ثمانية أزواج أي ذكر وأنثى من الابل والبقر والضأن والمعز كما بين في سورة الانعام واما الآية التي فيها هو الذي خلقكم فهى في سورة الاعراف ٢٤٣

الاخفص ان ثم فيه زائدة والفاء أولى لان زيادتها كثرت ولان زيادة حرف واحد أولى اه  
وقال النبي شارح الحاجبية الذي أراه ان الفاء للترتيب المتصل في الحكم كأن الشاعر  
أخبر بالحكم الثاني عميق اخباره بالحكم الاول (قوله تمسك بقوله تعالى هو الذي خلقكم  
من نفس واحدة ثم جعل منها زوجا) هكذا آياته في النسخ والآية ليست الا في الزمر  
والاعراف وهي في الزمر بدون هو الذي وفي الاعراف بالواو لا يتم واقفها في الزمر خلقكم  
من نفس واحدة ثم جعل منها زوجا وفي الاعراف هو الذي خلقكم من نفس واحدة  
وجعل منها زوجا (قوله ان من ساد الخ) هذا البيت من بحر الخفيف ولا يستقيم وزنه

وليس فيها ثم وانما هي هكذا هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجا ليسكن اليها والحاصل انه ليس في القرآن في هذا المعنى آية جمع فيها بين هو الذي وكلمة ثم والاستشهاد

حاصل بآية الزمر فان خلق حواء لم يكن بعد خلق الذرية فثبت ان ثم استعملت بمعنى الواو مجاز الاتصال الذي بينهما في معنى العطف فالواو اطلق العطف وتم لعطف مقيد والمطلق داخل في المقيد فيثبت بينهما ما اتصال معنوي فيجوز ان تستعمل بمعنى الواو فقال هؤلاء القوم بذلك تمسكهم هذه الآية وبقوله تعالى الذي أحسن كل شيء خلقه وهو ببدء خلق الانسان من طين ثم جعل نسله أي ذريته وسميت الذرية نسلا لانها تنسل منه أي تنفصل وتخرج من صلبه وهو من سلالة أي من نطفة أي من ماء أي من منى وهو يدل من الاول ثم هي أي ضعيف حقير ثم سواه أي قومه ونفخ أي أدخل فيهم من روحه وهذه الاضافة للتخصيص كما قال ونفخ فيه من الشيء الذي اختص هو به وبعلمه والاستشهاد بهذه الآية باعتبار ثم الثانية لا الاولى فان تسوية آدم لم تكن جعل نسله من ماء مهين وبقوله تعالى بذلك وصاكم به لعلكم تتقون وهذا خطاب لهذه الامة ثم آية موسى الكتاب فلا استشهاد واضح لان آية موسى الكتاب كان سابقا على ذلك فلا تكون ثم للترتيب وهو قول الشاعر بالجر أي وتمسك بقول الشاعر **بوان من ساد ثم ساد أبوه** ثم قد ساد قبل ذلك جده بسكون الهاء والبيت من بحر الخفيف ولا يستقيم وزنه الا بآيات قد بعد ثم وسقطت سهوا في بعض النسخ المعتمدة ووجه الاستشهاد به واضح لان سيادة الاب قبل سيادة الابن وسيادة الجد قبل سيادة الاب فالشاهد فيه في موضعين وهو الجواب عن الآية الاولى وهي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجا ثم خمسة أوجه أحدها ان العطف على محذوف أي من نفس واحدة انشأها ثم جعل منها زوجا وانما حذف دلالة المعنى عليه ووجه الدلالة ان من في قوله من نفس واحدة يدل على ان النفس مبتدأ ومنشأ الخلق وعلى انه مخلوقة منشأة اذ يستحيل أن يكون غير المخلوق منشأ المخلوق ثم الثاني ان العطف على واحدة على تأويلها بالفعل كما في قوله تعالى فالتق الاضباح وجعل

الليل سكا على قراءة عاصم أي فلق الأصباح وجعل الليل وكافي قوله تعالى أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويبيضن أي  
 يصففن ويبيضن فكذلك الآية أي من نفس توحدت أي انفردت ثم جعل منها زوجها وكان الأولى بالمنصف ان لو قال  
 وحدث لوجهين أحدهما ان واحدة ليس مأخوذا من المزيد وإنما هو من الثلاثي وقد سمع يقال وحده كعلم ووحده كطرف بمعنى  
 انفرد الثاني انه كان يحسن حينئذ تفسيره بانفردت لان استعمال وحده في المعنى ليس في الشهرة كتحديد الثالث ان الذرية  
 أخرجت من ظهر آدم كالذرية بالذال المجهمة وهي صغار النمل ومائة منها زنة حبة شعيرة الواحدة ذرة ثم خلقت حواء من  
 وهي زوج آدم عليه السلام ثم قصيرا من قصير القصر والضلع الاسفل وهو أقصر الضلع الرابع ان خلق حواء من آدم لما  
 لم تجر عادة بمثله حتى يتم ايدانها ترتيبه وتراخيها في الاعجاب وظهور القدرة للترتيب الزمان وتراخيها وهذا مأخوذا من  
 كلام الرمشري فانه قال هما آيتان من جملة الآيات تشعيب هذا الخلق الفائق للمصنوع من نفس آدم وخلق حواء من قصيرا  
 الا ان احدهما جعلها الله عادة مستمرة والاخرى لم تجزها العادة ولم يخلق غير حواء من قصير يري رجل فكانت أدخل في  
 كونها آية وأجلب لعجب السامع فعطفها بتم على الآية الأولى للدلالة على مباينتها فضلا ومنه فهو من التراخي في الحال  
 والمنزلة لا من التراخي في الوجود ه وقال صاحب الفرائد أي مانع يمنع من أن يكون التراخي في الوجود وامل خلق حواء  
 من آدم بعد مدة ورد بان المانع ظاهر وذلك لان الجعل لم يعطف على خلق آدم فكيف يصح أن يكون خلق حواء متأخرا  
 في الوجود عن خلق الذرية ٢٤٤ الخامس ان ترتيب الاخبار في الآية المذكورة هو لا ترتيب الحكم

الآيات قد بدت في الثانية وهي ساقطة في كثير من النسخ المعتمدة (قوله الثالث ان الذرية  
 أخرجت من ظهر آدم عليه الصلاة والسلام كالذرية ثم خلقت حواء من قصيرا) الآية بالجملة  
 ولد الرجل ذكر أو أنثى واحد أو أكثر والذرية جمع ذرة وهي أصغر النمل وحواء  
 بالذرية زوج آدم عليه الصلاة والسلام والقصير يري بضم القاف وفتح الصاد المهملة الضلع  
 الذي في أسفل الاضلاع (قوله ولكن الجواب الاخير أعم لانه يصح ان يجاب به عن الآية  
 الاخيرة والبيت) انما لم يبين عموم هذا الجواب بحجته في الآية الثانية لان هذا الجواب  
 لا يفيد سوى الترتيب في الاخبار ولا يعدل الى ذلك الا عند تعذر اعادة الترتيب في الحكم  
 ونتم في الآية الثانية يصح أن يراد بها الترتيب في الحكم من غير تقدير ولا تأويل  
 بأن يكون سواه عطف على الجملة الأولى لا الثانية فان قيل قوله وقد أجيب عن الآية  
 الثانية أيضا يقتضي ان الاخير يجاب به عن الآية الثانية أيضا فانه مقتضى ذلك  
 لو كان أيضا راجعا الى أجيب وهو غير راجع اليه وإنما هو راجع الى الآية الثانية

وانه يقال بلغنى ما صنعت  
 اليوم ثم ما صنعت أمس  
 أعجب أي ثم أخبرك ان  
 الذي صنعت أمس أعجب  
 والاجوبة السابقة أنفع  
 من هذا الجواب في الاخير  
 لانها تصح الترتيب  
 والمهولة ففيها توفير معنى  
 الكرامة الذي وضعت  
 له عليها لان ثم وضعت  
 مفيدة للتشريك والترتيب  
 والمهولة وهذا الجواب

الاخير يصح الترتيب فقط اذ لا تراخي بين الاخبار في ضرورة ان  
 أحدهما متعقب الآخر ومتصل به بلامهولة ففيه تفويت بعض ما وضعت ثم له من افادة المهلة وهو ان الجواب الاخير  
 أعم من تلك الاجوبة لانه يصح أن يجاب عن الآية الاخيرة وهو ذلك وصاحكم به اعمكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب  
 والبيت المتضمن لسيادة الابن ثم الاب ثم الجد فان اعتبار الترتيب بالنسبة الى الاخبار فيها يمكن ووجهه في البيت  
 ان سيادة الاب وان كانت متقدمة على سيادة الابن لكن آخرها عن الابن سيادة نفسه آخريه من سيادة أبيه وكذا سيادة  
 الاب بالنسبة الى سيادة الجد ولا يخفى ان تلك الاجوبة الاربعة لا تجرى في الآية الاخيرة ولا في البيت المذكور وقد  
 أجيب عن الآية الثانية وهي آية الم السجدة أيضا أي بجواب آخر غير الجواب الخامس وهو كون الترتيب باعتبار  
 الاخبار فانه يمكن في هذه الآية أو أراد انه أجيب عن الآية الثانية كما أجيب عن الأولى والثالثة فالأضحية باعتبار أصل  
 الجواب وان كان ما أجيب به عن تينك الآيتين مغاير لما أجيب به عن هذه الآية لانه سواه معطوف على الجملة  
 الأولى وهي بد خلق الانسان من طين لا الثانية وهي جعل نسله من سلاله من ماء مهين وحينئذ فالترتيب متحقق  
 ولا اشكال وهو أجاب ابن صفور عن البيت بان المراد ان الجسد أتاه السود من قبل الاب وهو ان الاب أتاه ذلك  
 من قبل الابن والقبل بكسر القاف وفتح الواو بمعنى عند نقول لى قبل فلان حق أي عنده كما قال أبو العباس  
 ابن الرومي

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم \* كلا امرئ وليكن منه شيبان  
 \* كما عرفت رسول الله عدنان \* شيبان بن ثعلبة بن ذهل بن ثعلبة وظاهر كلامهم ما ان وزنه فعلا من شاب يشيب ويحتمل أن يكون في الاصل  
 وهما شيبان بن ثعلبة وشيبان بن ذهل بن ثعلبة وظاهر كلامهم ما ان وزنه فعلا من شاب يشيب ويحتمل أن يكون في الاصل  
 فيعلان من شاب يشوب فحذفت الواو بعد قلبها ياء كافي ميت وميت وقد أسلفنا ذكر هذين الاحتمالين في الكلام على اذن  
 وقد صرح به ما ابن جنى في التنبيه على مشكل الجاسسة والذري بضم الذال المحجة الاعلى الواحد ذروة بالكسر وذروة  
 بالضم والحسب ما يعده الانسان من مفاخر آباءه وهذا الذي قاله ابن عصفور من ان المتقدم قدياً بآبائه الشرف من جهة المتأخر  
 يمكن لكن يرد عليه في البيت ان قول الشاعر قبل ذلك تصرح بما يخالف هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على  
 ما أجاب به ابن سودد الابن سابق لسودد الاب سابق لسودد الجد والسابق للسابق للشيء سابق لذلك الشيء  
 فتكون سيادة الابن سابقة لكل من سيادة أبيه وسيادة جده وسيادة الاب سابقة لسيادة الجد وقول الشاعر قبل ذلك  
 مناف لهذا بلاشك وبعد فانا أقول لا خفاء في ان القائل بأن ثم تستعمل بدون ترتيب كالواو يقول بأن ذلك استعمال مجازي  
 ولا يشترط في آحاد الجواز ان تنقل بأعيانها عن أهل اللغة بل يكفي بالعلاقة على المذهب المختار وقدينا وجه العلاقة المحسنة  
 فيما مر وإذا كان كذلك فالسعي في تأويل تلك الامثلة بما يصح الترتيب فيها نظرياً في أمر جزئي لا يقتضي بطلان المدعى من  
 أصله فتأمل **و** وأما أهله فترجم القراء انهم قد تختلف في فتكون ثم  
 حيث تستعمل استعمال الفاء ٢٤٥

مجازاً في دليل قولك  
 أعجبتني ما صنعت اليوم  
 ثم ما صنعت أمس أعجب  
 لان ثم في ذلك الترتيب  
 الاخبار ولا تراخي بين  
 الاخبار بل كما تقدم  
 ضرورة اتصال أحدهما  
 بالآخر **و** وجعل منه  
 ابن مالك ثم آتينا موسى  
 الكتاب الانية وقد مر  
 البحث في ذلك بما يقتضي

ولذا أخر عنه (قوله قالوا أبو الصقر الخ) الصقر بالصاد المهملة والقاف وشيبان هي من بكر  
 والذري بضم الذال المحجة والقصر الاعلى جمع ذروة بكسر المحجة وضمها والحسب ما يعده الانسان  
 من مفاخر آباءه وفي الشرح لكن يرد على ابن عصفور ان قول الشاعر قبل ذلك تصرح بما  
 يخالف هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما أجاب به ابن سودد الابن سابق لسودد  
 الاب وسودد الاب سابق لسودد الجد والسابق للسابق للشيء سابق لذلك الشيء فتكون  
 سيادة الابن سابقة لكل من سيادة أبيه وسيادة جده وسيادة الاب سابقة لسيادة الجد  
 وأقول يمكن ان يجاب عن ذلك بأن دعوى هذا الشاعر ان سيادة الاب لما حصلت عند سيادة  
 الابن امتدت واستندت الى أول وجود الجد فسيادة الاب مترتبة على سيادة الابن باعتبار  
 حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى أول وجود الجد وسيادة الجد مترتبة  
 على سيادة الاب باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى وجود الجد

أن يكون منه حيث قال ان الجواب الاخير وهو كون ثم لترتيب الاخبار يصح ان يجاب به عن الآية الاخيرة وصرح به في  
 المدارك فقال ثم أخبركم ان آتينا موسى الكتاب وفي الكتاب وفي الكشاف اشعاره فان فيه ما نصه فان قلت علام عطف قوله ثم آتينا  
 موسى الكتاب قلت على وصاكم به فان قلت كيف عطفه عليه بنم والابتداء قبل التوصية قلت هذه التوصية قد عطف لم ترزل  
 توصيها كل أمة على لسان نبيها كما قال ابن عباس محكمات لم ينسخن شيء من جميع الكتب فكانه قيل ذلكم وصاكم به يا بني  
 آدم قديماً وحديثاً ثم أعظم من ذلك انا آتينا موسى الكتاب وأزلنا هذا الكتاب المبارك قال التقطازاني ويعني بقوله على  
 وصاكم به جملة ذلكم وصاكم به اظهروا انه ليس عطف على الفعلية الواقعة خبر ذلكم وقوله والابتداء قبل التوصية لانها في  
 القرآن المنزل بعد التوراة فبعدة وأول الجواب يشعر بان ثم للتراخي الزماني لان التوصية كانت قبل التوراة وآخريه يشعر  
 بانه للتراخي الربى ليكون ابتداء التوراة وانزال القرآن أعظم من تلك التوصية لاشتمالها على ما على أمثالها مع احكام  
 آخر فقول تقديراً الجواب انه يرد على السائل مقدمته القائلة بان الابتداء قبل التوصية لانها كانت قبل التوراة ومعها  
 وبعدها لكونها عالم يزل يوصي بها الامم على لسان أنبيائهم ثم يحكم بان ثم للتراخي الربى دون الزماني لان ابتداء التوصية  
 وان كان قبل الابتداء لكن تمامها سمي المتعلقة بهذه الامة الظاهرة في الخطاب ليس مقدم على الابتداء والحاصل  
 انه قدح في بعض مقدمات السائل ثم أجاب بما يتم على تقدير تسليم تلك المقدمة أيضاً ثم في تقريره اشارة الى ان قوله وهذا  
 كتاب أنزلناه اليك عطف على آتينا موسى الكتاب داخل في حيز ثم ولم يذكر على أسلوب آتينا موسى الكتاب ثم يزل  
 وأنزلنا اليك هذا الكتاب المبارك اظهار الشرفه وفضيلة رتبته ولهذا جعل الفاصل ثم لعلمهم بالتمام بهم يؤمنون وهو هنا

اعلمكم ثم جاز هذا كلامه **فأذا ظاهرا** واقعة موقع الفاء في قوله **كهنز الرديني تحت الحجاج** \* جرى في الانايب ثم  
 اضطرب **الرديني** صفة للرمح يقال رمح رديني وقناة ردينية قال في الصحاح زعموا أنه منسوب الى امرأة تسمى ردينية وكانت تقوم  
 القنابحط هجر والحجاج الغبار والانايب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب **فإذا الهزمتي** جرى في أنايب الرمح  
 يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه **وهذا ظاهرا** كقول وانظر هل يمكن أن يعود ضمير اضطرب الى الحجاج **فمستثله** أجرى  
 الكوفيون ثم جرى الفاء الواو في جواز نصب المضارع المقرون به بعد فعل الشرط **بأن** مضمرة وهذه المستثله لم  
 يذكرها في التسهيل وانما ذكر ان الناصبة قد تضرع بعد الواو والفاء الواقعتين بعد مجزوي أداة شرط أو بعدها فقال  
 القسم الاول ان تأتي وتحسن الى أكفئك بنصب تحسن وان تأت فتحدثني أحسن اليك بنصب تحدث والتقدير يفهما ان يكن  
 منك اتيان واحسان أو اتيان فحديث ومثال القسم الثاني بعد الواو قوله **ومن** بهنزل عن قوميه لا ينزل يرى \*  
 مصارع مظلوم مجراوم صعبا وتدقن منه الصالحات وان يسئ \* يكن ما أساء النار في رأس كيكبا كيكب اسم جبل منع  
 من الصريف على ارادة البقعة تقول ان الغريب لا يزال يظلم وتحنف محاسنه كاخفاء الميت في القبر وتظهر مساويه كظهار النار  
 على رأس الجبل العالي وهذا على رواية من نصب تدقن ومثال ذلك بعد الفاء وان تبدو امامي أنفسكم أو تخفوه بحاسبكم به الله  
 فينظر ان يشاء ويعذب من يشاء على قراءة من نصب يغفر والمصنف قيد نصب المضارع المقرون به بكونه بعد فعل الشرط  
 ومستثله الفاء الواو غير متباعدة بذلك فينبغي أن يحرم مذهب الكوفيين في المستثله والظاهر أن لافرق بين وقوعه بعد  
 فعل الشرط ووقوعه بعد الشرط والجزء جميعا **فواستدل** لهم بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله  
 ثم يدركه الموت فقد وقع أجره ٢٤٦ على الله بنصب **فالفعل** من **فويدركه** **بماض** أن والمصدر المسبوك منها

ومن صاتها مطوف على  
 مصدر متصيدي من فعل  
 الشرط والتقدير من يقع  
 خروجه مهاجرا ثم ادراك  
 الموت له فقد وقع أجره على  
 الله **فواجر** اها بن مالك **ف**  
 أي أجرى ثم **فواجر** اها **ف**

فلا يكون قول الشاعر قبل ذلك يخالف المعنى الذي قاله ابن عصفور (قوله كهنز الرديني الخ)  
 يقال رمح رديني وقناة ردينية نسبة الى ردينية وهي امرأة كانت تقوم القنابحط هجر والحجاج  
 الغبار والانايب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب (قوله قال الطبري) هو  
 أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الامام المجتهد صاحب التفسير والتاريخ كان اماما جليليا  
 لم يقلد أحدا ولد سنة أربع وعشرين ومائتين بطبرستان ووفى سنة عشر وثلاثمائة ببغداد  
 والطبري نسبة الى طبرستان بخلاف الطبراني فانه نسبة الى طبرية

حرف

أي مجرى الفاء الواو **فبعد** الطاب **ف** نحو لانا كل السمك  
 وتشرب اللبن ولا تدن من الاسد فيا كلك **ف** فأجاز في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبوان أحدكم في الماء الدائم الذي  
 لا يجري ثم يغتسل منه ثلاثة أوجه الرفع **ف** على الاستئناف **ف** يتقديرت هو يغتسل وبه جاءت الرواية **ف** عند جملة الحديث  
 وتقديره وليس لاجل كونه متمينا ولا بدواغا هو لتحقيق كون الكلام مستأنفا كاجرت به عادة النحاة عديبه ان الاستئناف  
 وهذا مقتض لان تكون ثم استئنافية لا عاطفة كما ان الواو تقع كذلك والالزم عطف الخبر على الانشاء وقد صرح صاحب  
 رصف المباني فيما حكاه ابن قاسم عنه ان ثم تقع حرف ابتداء وقد فات المصنف هذه القسم **ف** والجزم بالعطف على موضع  
 فعل النهى **ف** لانه مبني بسبب اتصاله بنون التوكيد فليس بمعرب لفظا ولا تقديرا وانما هو في محل جزم فلهذا عبر المصنف  
 بالموضع وهو مبني على المذهب المشهور وأما على قول من يرى ان اتصال المضارع بنون التوكيد غير مقتض البناء فهو معرب  
 تقديرا والعطف حينئذ ليس على الموضع وانما هو على الفعل المعرب باعتبار اعرابه المقدر **ف** والنصب قال **ف** ابن مالك  
**ف** باعطاء ثم حكم واو الجمع فتوهم تليذه الامام **ف** محبي الدين **ف** أبو بكر **ف** يحيى **ف** النوروي **ف** نسبة الى نوى وهي بلدة  
 بالشام **ف** روجه الله تعالى ان المراد اعطاؤها حكما في افادة معنى الجمع فقال **ف** في شرح مسلم **ف** لا يجوز النصب لانه  
 يقتضى ان النهى عنه الجمع بينهما **ف** أي بين البول في الماء الدائم والاعغسال منه **ف** بدون افراد أحدها وهذا لم يقله أحد  
 بل البول **ف** في ذلك الماء **ف** من نوى عنه سواء أراد الاعغسال فيه أو منه أم لا **ف** كلام النوروي **ف** وانما أراد ان  
 مالك اعطاها حكما في النصب لاني المعية ايضا **ف** وأنا أقول ليست المعية حكما من أحكام الواو التي ينتصب بعدها  
 المضارع وانما المعية معناها ومدلولها الذي وضعت هي بازانة وحكمها انتصاب المضارع بعدها باضمار ان وكلام المصنف  
 مشعر بان المعية من أحكام الواو حيث قال اعطاؤها حكما في النصب لاني المعية ايضا وانما كان ينبغي ان يقول وانما المراد

اعطاؤها حكمها في النصب ولم يرد المعية أصلا ثم ما أورده النووي من انه يلزم ان لا يكون افراد أحدهما منياعنه  
 وانما اجاع من قبل المفهوم وهو ما دل عليه اللفظ لاني محل النطق بان يكون حكما لغير المذكور وحالا من أحواله  
 لا المنطوق وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق وهو قد قام دليل آخر على عدم ارادته أي ارادة المفهوم الذي  
 مقتضاه عدم النهي عن البول وحده في ذلك الماء الطاهر وذلك الدليل هو الاجماع القائم على النهي عن الفساد  
 والنصوص الواردة فيه فاذا كان ذلك الماء الطاهر يتنجس بذلك البول كان منياعنه قطعاً لانه مؤد الى فساده والله  
 لا يحب الفساد وتطهيره اجازة الزاج والخشري في قوله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق كون  
 تكتموا مجزوماً داخلاً تحت حكم النهي بمعنى ولا تكتموا وهو كونه منصوباً باضمار ان ومع ان النصب معناه  
 النهي عن الجمع وقد صرح الخشري بذلك فقال والواو بمعنى الجمع أي ولا تجتمعوا بالباطل وتكتموا الحق  
 كقولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن قال والمراد بلبس الحق بالباطل كتمهم في التوراة ما ليس منها وتكتمهم الحق ان يقولوا  
 لا نجد في التوراة صفة محمد وحكم كذا وتكتموا كذا وتكتموه على خلاف ما هو عليه فهذا الذي اجازة الزاج والخشري  
 في الآية نظير ما اجازة ابن مالك في الحديث مع انه يرد في الآية مثل ما أورده النووي في الحديث وذلك بان يقال النهي  
 عن الجمع بين اللبس والتكتمان يلزم عليه جواز فعل اللبس بدون التكتمان والعكس كافي مسألة السمك واللبن وجوابه ان  
 النهي عن الجمع ان دل بالمفهوم على جواز فعل البعض فانها هو حيث لم يقدم دليل على المنع والدليل هنا قائم فانه قد علم ان كل  
 من هذين الامرين فيجوز غير انه جمع بينهما الافادة المبالغة في النعي عليهم واطهار قبيح أفعالهم من كونهم جامعين بين الفعلين  
 اللذين اذا انفرد كل منهما كان مستقلاً بالفتح والسنة في تنبيهه قال الطبري في قوله تعالى انتم اذا ما وقع آمنتم به معناه ان هؤلاء  
 وايست ثم تأتي للعطف اه كلامه وهو صريح لا يقبل تأويل ولا ولا شك في انه سهو وهذا هو ظاهر الاشتباه  
 عليه ثم المضمومة الثاء المفتوحة والانسان محل النسيان ﴿تم﴾ ٢٤٧ بالفتح اسم يشار به الى المسكان

البعيد نحو وأرلناش  
 الاخرين وكثيرا ما  
 يستعمله المصنفون وقد  
 يترأى انهم استعملوه

**﴿ حرف الجيم ﴾**

﴿ قوله والاعراب ودخلت عليهن ﴾ في الشرح مناقشة لفظية من جهة ادخال اللام على  
 جواب ان الشرطية ومناقشة معنوية من جهة ان صدق الملازمة بين كونها اسما بمعنى

للقريب فانهم يذكرون قاعدة ويقولون على أثرها ومن ثم كان كذا وكام ثم زلوا المتقدم منزلة البعيد لا نقضاً له والفراغ منه  
 أو عدوه بعيد المنزلة باعتبار شرفه وهو ظرفي مكان لا يتصرف في أي لا يستعمل غير ظرف ولا يجز غير من ولذلك  
 غلط بالنساء للفاعل واللام خفيفة مكسورة أو للمفعول وهي شديدة مكسورة من اعربه مفعولاً لا رأت أي مفعولاً به  
 وانما ترك التقييد بقوله به لانه شاع عندهم ارادة المفعول به عند عدم التقييد في قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت نعيماً  
 وماكا كبراً ووجه الغلط أو التغليب ان في جعله مفعولاً به اخرجاه عما وضع عليه من ملازمة الظرفية وانما هو ظرف  
 والمعنى واذا رأيت في الجنة وليس رأيت مفعول به ظاهر ولا مقدر لا يشيع في كل مرئي والتقدير واذا وقعت رؤيتك في الجنة  
 رأيت نعيماً وماكا كبراً ولا يتقدمه حرف التنبيه فلا يقال هاتم اجراءه في المنع مجرى ذلك المقرون باللام لانه بمثابة في  
 البعد ولا يتأخر عنه كاف الخطاب فلا يقبل تمك كما يقال ذلك لان ثم تدل على البعد بذاتهما فلا حاجة الى داخل ما يفيد فيها  
 والله تعالى أعلم ﴿ حرف الجيم ﴾ جبر بالكسر على أصل التقاء الساكنين كما سمى قالوا وانما كان الاصل  
 ان يحرك بالكسر لان الجزم في الافعال عوض الجرف في الاسماء وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعاضد وامتنع  
 السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر عوضاً منه فان جبر بغير الكسر فذلك لعراض وهو بالفتح التخفيف كين  
 وكيف قال ابن قاسم والكسر أشهر فيها وحرف جواب بمعنى نعم فيكون تصديقه المخبر واعلاماً للمستخبر ووعدا  
 للطالب لا اسم بمعنى حقا فتكون مصدرية قال ابن مالك وذلك لان كل موضع وقعت فيه جبر يصلح ان تقع فيه نعم  
 وليس كل موضع وقعت فيه جبر يصلح ان تقع فيه حقا فالجواب انهم أولى وايضا فان لها شبا انهم لفظاً واستعمالاً ولان بيت  
 قلت وفيه نظر فان المشابهة اللفظية بينها وبين نعم منتفية ورعاية الشبه باعتبار كون كل منهما من الاثني الحروف أمر لا يلتفت  
 اليه ثم انه مترف بانها حرف فكيف يتطلب سبب بنائها ولا اسم بمعنى في أي قد تكون ظرفاً زمانياً وهو الا  
 تكن حرفاً بل كانت اسماً بمعنى حقا وأيداً بالاعراب ودخلت عليهن وفي هذا الكلام مناقشة لفظية من جهة



ادخاله اللام على جواب ان الشرطية وقد مر مثله ومناقشة معنوية من جهة ان صدق الملازمة بين كونها اسما بمعنى حقا وايدا  
 وبين الاعراب ودخول ال عليها ممنوع وسنده ما التي بمعنى شئ ونحوها وسند بين وجه البناء عند من جعلها كحقا واما عند من جعلها  
 كايذا فالبناء مشكل ولم تؤكده بالبناء للعلوم والفاعل ضمير يعود الى جبر والمفعول هو قوله **حقا** ويجوز في بعض النسخ  
 بالبناء للمجهول والنائب هو اجل وبعد ذلك لفظ بجبر فالنسخة هكذا ولم تؤكده **حقا** ويجوز في قوله **وقان** على الفردوس اول  
 مشرب **حقا** اجل جيران كانت ابيحت دعائره **حقا** الفردوس البستان والدعائر جمع دعثور وهو الحوض المنظم كذا في الصحاح  
 ووجه الاستدلال ان اجل حرف بمعنى نعم وقد اكدت بجبر فيلزم ان تكون مثل اجل وان ذهب الى ان جبر بمعنى حقان يمنع  
 كونها مؤكدة لاجل في البيت لاحتمال ان يكون المعنى نعم بحق ذلك حقا او يقع ذلك حقا لكن يطالب بسبب البناء وقد يجب  
 بانها بنيت لموافقة الجبر الحرفية لفظا ٢٤٨ ومضى ان كان هذا القائل يرى ان جبر ترد حقا واسما ولا يقبل بها الا في قوله

اذ اتقول لابنة الجبر \*  
 تصدق لا اذا تقول جبر  
 يعني انها تصدق اذا قالت  
 لا ولا تصدق اذا قالت نعم  
 والجبر بعين مهملة وجيم  
 وراء اسم رجل **حقا** واما قوله  
 وقائلة اسيت قتلت جيرا \*  
 اسي اتى من ذلك انه  
 اسيت على وزن علمت اى  
 خزنت واسى خد بر مبتدا  
 محذوف اى انا اسي اى  
 خزين والاشارة بذلك  
 راجعة الى الخزن اى انى  
 مخلوق من الخزن ولا يجوز  
 ان يكون اسي خد جيران  
 ومن ذلك متعلقا به لان  
 خد الحرف الناسخ  
 لا يتقدم عليه وانه اما معنى  
 نعم والهاء للسكت اوان  
 الناسخة والجبر محذوف  
 اى انه اى ان الامر كذلك  
 فيخرج على وجهين أحدهما

حقا وايدا وبين الاعراب ودخول ال عليها ممنوع وسنده ما التي بمعنى شئ ونحوها فان قلت  
 ما سبب البناء حينئذ قلت موافقة الجبر الحرفية لفظا ومعنى هذا عند من يجعلها كحقا واما  
 عند من يجعلها كايذا فالبناء مشكل واقول الدليل على الملازمة بين كون جبر بمعنى حقا  
 او ايدا وبين الاعراب عدم مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه المقتضية للبناء بخلاف  
 ما معنى شئ فانه مشابهة للحرف في الوضع وقوله ان سبب بنائها موافقة الجبر الحرفية لفظا  
 ومعنى عند من يجعلها كحقا فيه نظر فان القائل بان جبر بمعنى حقا وايدا لا يثبت جبرا اخرى  
 حقا حتى تكون هذه مشابهة لها (قوله اجل جيران كانت رواء اسافله) ويروى ان كانت  
 ابيحت دعائره وهو عجز بيت اطفيل الغنوى وقيل اضرس بن ربيع صدره  
 \* **وقان** على الفردوس اول مشرب \* ويروى **وقان** على البردى ويروى اول محضر  
 والفردوس قال في الصحاح اسم روضة دون اليمامة وقال في المحكم الوادى الحصيد عند  
 العرب وهو بلسان الروم البستان والبردى بفتح الموحدة وسكون الاء قال البكري غدير لبنى  
 كارب وانشد البيت وقال غيره وادى يقال قوم رواء من الماء بكسر الراء والدعائر جمع دعثور  
 وهو الحوض المنظم وفي الشرح والمعنى ان تلك النسوة قتل اول مشرب تشربه يكون  
 على ذلك البستان فقال نعم هذا يقع ان خرب وابتحت حياضة ولم يمنع منه احد واما على  
 عمارته واستقامة احواله فهو موصون لاسبيل الى الوصول اليه وان ذهب الى ان جبر بمعنى  
 حقا يمنع كونها مؤكدة في البيت لاجل لاحتمال ان يكون المعنى نعم بحق ذلك حقا او يقع  
 ذلك حقا اه واقول ما ذكره من معنى البيت انها هو على رواية ان كانت ابيحت دعائره  
 واما على رواية ان كانت رواء اسافله فعنائه نعم هذا يقع ان رويت اسافله من الماء (قوله وقائلة  
 اسيت الخ) اى انا اسي والاشارة بذلك الى الخزن اى انى مخلوق من الخزن

﴿ جمل ﴾

(قوله او اسم بمعنى عظيم اويسير او اجل) في الشرح ولا ينبغي للمصنف عد هذا لان الكلام

ان الاصل خبران بتا كيد جيران التي بمعنى نعم ثم حذفت هزة ان وخففت بج حذف نونها الثانية في  
 وهذا بعد ان ثبت في موضع من المواضع تخفيف التي بمعنى نعم ولا حذف **حقا** الثاني ان يكون **حقا** الشاعر **حقا**  
 آخر النصف الاول **حقا** خال البيت فتونه تنوين الترم وهو غير مختص بالاسم بل يكون في الفعل والحرف ايضا  
**حقا** ووصل بنسبة الوقف وهذا التخرج ظاهر التعسف وبق على المصنف قول آخر في جبر لم يحكه وهو ان يكون  
 اسم فعل حكاه ابن ابي الربيع وحكى الرضى عن عبد القاهر انه اسم فعل بمعنى اعرف قال الرضى ولا يتعذر ما ارتكبه في جميع  
 حروف التصديق ﴿ جمل ﴾ حرف بمعنى نعم حكاه الزجاج في كتاب الشجرة **حقا** صرف المبنى  
 وليس له في كلام العرب لامعنى الجواب خاصة يقول القائل هل قام زيد فتقول في الجواب جمل اى نعم **حقا** او اسم بمعنى  
 عظيم اويسير او اجل **حقا** وهذا لا ينبغي للمصنف عدده لان الكلام في جمل المبنية على السكون ولا تكون الاحرفا

لا ينبغي أيضا عدالانه انما يذكر في هذا الباب الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والظروف وما تمس الحاجة الى ذكره من فعل جامد او اسم معرب يختص عن غيره من المعربات بحكم مثل كل وجلل الاسم بمنزلة زيد وعمر ووبكر وخالد لا حكم له يختص به دونها ومجرد موافقته للحرف في اللفظ لا يقتضى ذكره والاشباه لم يقل في نعم انها تكون اسماء وهي واحدة الانعام ولم يقل في الى انها تكون اسماء بمعنى النعمة واحدة الا في قوله في الاول وهو وورودها اسماء بمعنى عظيم وقوى هم قتلوا أمي أخى \* فاذا رميت يصيبني سهمي فان عفوت لا عفون جلال \* ولئن سطوت لا وهن عظمي \* أمي ترخيم أمية ارتكبه في غير النداء للضرورة ولكنه رخم على لغة من ينوي نبوت المحذوف وهي اللغة الفصحى فان قلت أى دليل عليه فان الميم هنا مفتوحة نوبت المحذوف لم تنوّه اذ هو مفعل قتلوا قلت الدليل عليه ترك التثنية لانه اعتمد بالمحذوف فتمه الصرف فان قلت لعله انما منع للضرورة لا للاعتداد ابتداء ٢٤٩ التائب المحذوفة قلت هذا مصير

الى القول المرجوح فان المصروف لا يمنع ولو للضرورة على الصحيح وجللا اما صفة مصدر محذوف أى عفوا عظيما أو منصوب على اسقاط الخافض أى لا عفوا عن عظيم وانما كتبتون التوكيد والخفيفة هنا بالالف لعدم الابداس كما في انفسها والسطو القهر بالبطش وأوهن أضعف \* ومن الثاني وهو ورودها اسماء بمعنى يسير \* وقول امرئ القيس وقد قتل أبوه \* حجر بن عمرو الكندي بقتل بنى أسد بهم \*

في جلال المبنية على السكون ولا تكون الاحرف على تقدير انه أراد ما هو أعم من المبنية على السكون حتى تشمل التي هي اسم لا ينبغي أيضا عدالانه انما يذكر في هذا الكتاب الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والظروف وما تمس الحاجة الى ذكره من فعل جامد او اسم معرب يختص عن غيره من المعربات بحكم مثل كل وأما جلال الاسمية فهي بمنزلة زيد وعمر ووبكر وخالد لا حكم لها تنفرد به عن الاسماء المعربة ومجرد موافقتها للحرف في اللفظ لا يقتضى ذكرها أو قول مراد المصنف من قوله في صدره هذه التصنيف وأعى بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والحروف انه لا يذكر على سبيل القصد والترجمة الا هي ولا ينافى ذلك ذكر غيرها على سبيل الاستطراد بعد عقد الترجمة بحرف وما يتضمن معناه (قوله قوى هم قتلوا أمي أخى الخ) أمي ترخيم أمية على لغة من ينوي المحذوف وأخى مفعول قتلوا وجللا اما صفة مصدر محذوف أى عفوا عظيما واما منصوب على اسقاط الخافض أى عن عظيم (قوله الا كل شئ سواه جلال) هذا مجزئيت من المتقارب صدره \* بقتل بنى أسد بهم (قوله رسم دار وقفت في طاله الخ) يروى في مكان الغداة الحياة ورسم الدار أثرها اللاطي بالارض والطلال ما شخص من آثار الديار (قوله فقييل أراد من أجله وقيل أراد من عظمه في عيني) في الشرح الاول هو الظاهر وليس الجليل بمعنى العظم حتى يفسر به وانما هو بمعنى العظيم فلو قيل أراد من عظيم أمره في عيني لكان مناسباً وأقول في الصحاح بعد انشاء البيت أى من أجله ويقال من عظمه في عيني والليل العظيم اه وهذا صريح في انه قيل ان الجليل في البيت بمعنى العظم لكن لا على انه اسم جامد مما الكلام فيه بل على انه من الجليل بمعنى العظيم

﴿ حرف الحاء حاشا ﴾

(قوله ومنه الحديث) في الشرح هذا الحديث مذكور في مسند أبي أمية الطرسوسي (قوله وتوهم ابن مالك انما المصدرية وحاشا الاستثنائية) الضمير في انما عائد الى كلمة ما التي

﴿ الا كل شئ سواه جلال ﴾ ومن الثالث وهو ورودها اسماء بمعنى أجل \* قوله لم فعلت ذلك من جلالك وقال جميل رسم دار وقفت في طاله \* كدت أقضى الغداة من جلاله \* رسم الدار ما كان من آثارها الا صقبا لارض والطلال ما شخص من آثارها وأقضى أى أموت والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس \* فقييل أراد من أجله \* وهذا الظاهر \* وقيل أراد من عظمه في عيني \* وليس الجليل بمعنى العظم حتى يفسر به وانما هو بمعنى العظيم فلو قال أراد من عظيم أمره في عيني لكان مناسباً والله أعلم بالصواب ﴿ حرف الحاء ﴾ حاشا على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون فعلا \* متعديا \* متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنيته \* وأحاشيه حكاية ابن سيده والظاهر انه مشتق من لفظ حاشا حرفاً واسمها فني حاشيت زيد اقلت حاشي زيد كما تقول لوليت اذا قلت لولايت اذا قلت لا لا \* وفي الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال اسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة ما نافية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وتوهم ابن مالك انما المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على انه من كلامه عليه الصلاة والسلام

فيكون قد استثنى فاطمة والمعنى اسامة أحب الناس الى الافاطمة فانه ليس أحب الي منها فيجتمل أن تكون هي أحب اليه ويحتمل أن يكونا متساويين في الحب **ب** فاستدل به على انه قد يقال قام القوم ما حاشا زيدا كما قال رأيت الناس ما حاشا قريشا \* فاننا نحن أفضلهم فعلا **ب** الفعل بفتح الفاء الكرم وبكسر هاء جمع فعل كقده وقدها والمعنيان جائزان في البيت والظاهران مضمحل رأيت الثاني محذوف أي دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأي الاخفش في مثل زيد فقام **ب** ويرده **ب** أي يرد الاستدلال المذكور **ب** ان في مجهم الطبراني **ب** الحافظ أبي القاسم سليمان ابن أحمد منسوب الى طبرية بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة وهي قصبه الاردن **ب** ما حاشا فاطمة ولا غيرها **ب** فزيادة لا بعد الواو لتأكيد النفي ويتعين ٢٥٠ حينئذ أن تكون مانافية لا مصدرية كما توهمه ابن مالك ويكون هذا

من كلام الراوي قلت وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل أن تكون لانافية وغيرها منصوب بمحذوف لامعطوف على فاطمة والمعنى ولا أستثنى انا غيرها فيكون من كلامه عليه الصلاة والسلام ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة فتأمله والحديث الذي أورده ابن مالك هو في مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما **ب** وورد ليل تصرفه **ب** أي تصرف حاشي المحكوم بفعليته **ب** قوله **ب** أي النافية **ب** ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه \* ولا أحاشي من الاقوام من أحد وتوهم المبرد ان هذه

في الحديث وقوله وحاشا الاستثنائية كلام مستأنف من مبتدأ وخبر أو عطف على اسم ان وخبرها ويجوز ان يكون الضمير عائدا على ما حاشا الذي في الحديث وأنت الضمير باعتبار انه كلمة لغة وقوله حاشا الاستثنائية موصوف وصفة معطوف على ما المصدرية وفي بعض النسخ انهم ما بضمير التثنية وهو ظاهر (قوله رأيت الناس الخ) الفعل بفتح الفاء الكرم وبكسر هاء جمع فعل كقده وقدها ومضمحل رأيت محذوف أي انقص منها وهو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأي الاخفش (قوله ويرده ان في مجهم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها) وكذا في مسند ابن عمر من مسند أحمد والطبراني هو الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير نصه غير مطر روى عنه الحافظ أبو نعيم وغيره ولد سنة ستين ومائتين بطبرية الشام وتوفي في ذي القعدة سنة ستين وثلاثمائة باصم ان والطبراني نسبة الى طبرية وقد ذكرنا فيما سلف ان الطبري الى طبرستان وفي الشرح ووجه الرد ان لارزادة بعد الواو لتأكيد النفي فيتعين حينئذ ان تكون مانافية لا مصدرية ويكون هذا من كلام الراوي وقوله عليه الصلاة والسلام اسامة أحب الناس الى وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل ان تكون لانافية وغيرها منصوب بمحذوف والمعنى ولا أستثنى غيرها فيكون من كلامه عليه السلام ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة اه واعلم ان مجموع ما حاشا فاطمة ولا غيرها يكون من كلامه عليه الصلاة والسلام ان كان المحذوف الذي قدره مضارعا ويكون ما حاشا فاطمة وحده من كلامه عليه الصلاة والسلام ان كان ماضيا ثم لا يخفى بعد هذا الاحتمال انه يكفي في الرد الظهور والرجحان (قوله الثاني ان تكون تنزيهية) هي التي يراد بها معنى التنزيه وحده وبمذاخرج الوجوه الاخير ان انه يراد بها معنى التنزيه معنى آخر قال الرضي واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره أوفيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء فيمتدون بتنزيه الله تعالى من السوء ثم يبرؤون من أرادوا تبرئته على معنى أن الله تعالى منزّه عن ان لا يظهر ذلك الشخص مما يعيبه (قوله وهذا دليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية) لان

الكامة وهي أحاشي المذكورة في البيت **ب** مضارع حاشا التي يستثنى بها **ب** وليس كذلك **ب** وانما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف **ب** الاستثنائي **ب** الثاني **ب** من أوجه حاشا **ب** أن تكون تنزيهية **ب** أي تذكر لتنزيه الله تعالى عن السوء **ب** نحو حاشا لله **ب** ثم بين بعد ذلك من يراد تبرئته فقدم تنزيه الله سبحانه أمام ذلك المقصود على معنى ان الله تعالى منزّه عن ان لا يظهر ذلك الشخص مما يعيبه فيكون آكد وأبلغ قال تعالى فان حاش لله ما علمنا عليه من سوء وهذه الآية هي التي أرادها المصنف بالتمثيل **ب** وهو عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا التصرف فهم فيها بالحدف **ب** فان الاصل حاشا بالالف فحذفت في حاش لله **ب** ولا دخلهم اياها على الحرف في حاش لله **ب** وحاشا لله محذوف الالف وانباتها **ب** وهذا دليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية **ب** وجزم المصنف رحمه الله بانتهاء الحرفية اعتمادا على الدليلين المذكورين لا يسلم من مناقشة اما الاول فلان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحدف منه نحو

انباتها

سواء فعل وسف أفعل في سوف أفعـل واما الثاني فقد قال شارح الكتاب لا نسلم دخول حاشا على حرف الجر فان اللام في حاشا لله زائدة عوضت عما حذف من حاشا قلت وفيه بعد لانه لم يعهد التعويض عن محذوف من كلمة بشي يدخل على كلمة أخرى ليست محل الحذف وقد يقال أيضا لو كانت اللام عوضا عن الالف المحذوفة لم تجامعها وقد اجتمعتا في قراءة بعض السبعة حاشا لله باثبات الالف ويجب عن ذلك بان اللام عند ثبوت الالف ليست عوضا لكنها بعد الحذف اعتبرت عوضتها عن المحذوف فلم يلزم اجتماع العوض والمعوض عنه **وقالوا والمعنى في الآية** ٢٥١ التي هي قلن حاش لله ما علمنا

اثباته الا بدفيه من نفي الاسميه وهما لا ينفيانها قال الرضى وعند المردي يكون حاشا تارة فعلا وتارة حرف جر واذ اوليته اللام تعين عنده فعليته واستدلاله على فعليته بتصريفه ليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتمقا من لفظ حاشا حرفا واسما كقولهم لو ليت أى قلت لولا لولا ليت أى قلت لا لا وسجحت أى قلت سبحان الله وليت أى قلت لبيك وهذا هو الظاهر واستدلاله بالتصرف فيه بالحذف نحو حاشا لله ليس بقوى لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سو و أفعـل وسف أفعـل في سوف أفعـل اه وفي الشرح وجزم المصنف بانتفاء الحرفية اعتمادا على الدليلين المذكورين لا يسلم من مناقشة اما الاول فلان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه نحو سو و أفعـل وسف أفعـل في سوف أفعـل واما الثاني فقد قال شارح الباب لا نسلم دخول حاشا على حرف الجر فان اللام في حاشا لله زائدة عوضت عما حذف من حاشا قلت وفيه بعد لانه لم يعهد التعويض عن محذوف من كلمة بشي يدخل على كلمة أخرى ليست محل الحذف اه وأقول الجواب عن المناقشة في الاول بعد تسليم ان سو وسف مقتطعان من سوف ان الاصل في التصرف بالحذف وغيره ان لا يكون في الحرف وجوده في كلمة دليل على نفي الحرفية عنها الا ان يقوم دليل على انها حرف كما في سوف (قول ولا يتأني مثل هذا التأويل في حاش لله ما هذا بشرا) الاشارة بهذا التأويل الى تأويل حاشا لله ما علمنا عليه من سوء بجانب يوسف المعصية لاجل الله (قوله لانها انما تجر في الاستثناء) واتنوينها في القراءة الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة في الشرح كما هو منظور فيها اما الاول وهو انها انما تجر في الاستثناء فقد يمنع على ما ذكر النبلي شارح الحاجية فانه قال حرفية حاشا لا تتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييده حرفيتها بذلك حيث قال في الكافية في حروف الجر وحاشا في الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيدان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير كما تقول على زيدان يقوم نقله المصنف عنه في حواشي التسهيل كما استدرك به على ابن مالك واما الثاني والثالث فلان عطية ان يقول ان حكمت بالحرفية حيث لاتنوين ولا لام وحاشا تستعمل اسماء وحرفا حيث دخل عليها التنوين أو دخلت هي على لام الجر حكما بالاسمية وحيث اتنى جازا الحكم بالحرفية فلا يرد ما قاله المصنف اه وأقول الجواب عن النظر في الاول ان كون حاشا لا يجرب الالف في الاستثناء هو المعروف الذي يذكر في الكتب وينبغي عليه الكلام دون ما قاله النبلي واما النظر في الثاني والثالث فأخوذ من كلام الرضى فانه قال ويجوز ان يقول ان حاشا الجار حرف وهو في نحو حاش لله اسم نحي

عليه من سوء بجانب يوسف المعصية لاجل الله ولا يتأني مثل هذا في حاش لله ما هذا بشرا ان هذا الاملا ككرم فان هذا ليس مقام التبرئة من المعصية وانما هو مقام التعجب من الحسن البارع والصحيح ان اسم مرادف للبراءة وفي بعض النسخ مرادف للتزويه بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما يقال براءة وفي النسخة التي ثبت فيها لفظ التزويه تنزيه الله من كذا **وقال** اذا بيننا على هذا فقراءة ابن مسعود حاش الله كما اذا لله وليس جار او مجرورا كما توهم ابن عطية لانها انما تجر في الاستثناء **وقال** وليس هنا استثناء وقد ذكر النبلي شارح الحاجية ان حرفية حاشا لا تتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييده حرفيتها بذلك حيث قال في الكافية في حروف الجر وحاشا في الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيدان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير كما تقول على زيدان يقوم نقله المصنف عنه في حواشي التسهيل كما استدرك به على ابن مالك واما الثاني والثالث فلان عطية ان يقول ان حكمت بالحرفية حيث لاتنوين ولا لام وحاشا تستعمل اسماء وحرفا حيث دخل عليها التنوين أو دخلت هي على لام الجر حكما بالاسمية وحيث اتنى جازا الحكم بالحرفية فلا يرد ما قاله المصنف اه وأقول الجواب عن النظر في الاول ان كون حاشا لا يجرب الالف في الاستثناء هو المعروف الذي يذكر في الكتب وينبغي عليه الكلام دون ما قاله النبلي واما النظر في الثاني والثالث فأخوذ من كلام الرضى فانه قال ويجوز ان يقول ان حاشا الجار حرف وهو في نحو حاش لله اسم نحي

في حروف الجر وحاشا في الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيدان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير كما تقول على زيدان يقوم نقله المصنف عنه في حواشي التسهيل ولم يتعقبه بل ذكره كما استدرك به على ابن مالك **وقال** واتنوينها في القراءة الاخرى والتنوين لا يدخل الحرف **وقال** ولدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار **وقال** لا شذوذ كما قوله فلا والله لا يني لماني \* وللمباهم أبادواء ولابن عطية أن يقول انما حكمت بالحرفية حيث لاتنوين ولا لام والكلمة تستعمل اسماء وحرفا حيث دخل عليها التنوين أو دخلت هي على لام الجر حكما بالاسمية وحيث اتنى جازا الحكم بالحرفية فلا يرد عليه ما قاله المصنف

وإنما ترك التنوين في قراءة الجماعة لبناء حاشي لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى أما لفظا فظاهر وأما معنى فلان الحرفية للاستثناء فهي لاخراج محرورها مما قبلها والتنزيهية لتخصيها ما بعدها عن السوء وابعاده منه وهو شبيهة بمعنى الاخراج ولا يريد المصنف اسمها بحاشا الحرفية في اللفظ فقط لان ذلك مجرد غير كاف في البناء الا ترى ان الى معنى النعمة مشابه في اللفظ لالى الحرفية ومع ذلك لم تبين لانتفاء كمال المشابهة لفقد الشبه المعنوي وهو وزعم بعضهم انها اسم فعل معناه أتبرأ أو برئت وهو وأظنه أرادهم هذا البعض ابن الحاجب فقد وقع له في شرح المفصل عند تفسير البر بالخمشى لحاشا الله ببراءة الله ان قال والاولى أن يقال انه اسم من أسماء الافعال كأنه بمعنى برئ الله من السوء ودخول اللام في فاعله كدخول اللام في هيئات هيئات لما توعدون ولعله يعني الزمخشري لم يقصد الاسم الفعل وفسره بالمصدر اكونه اسم ففقد الى نفسه يره باسم ولذلك نصب براءة ولا ينصب الالف فعل مقدر فكان المعنى برئ الله وحاصله التفسير بالفعل واذا فسر بالفعل فهو اسم فعل هذا كلامه فان كان المصنف أراد ٢٥٢ فان الحاجب لم يقل ان حاشا اسم فعل معناه أتبرأ أو برئت وانما قال بمعنى

تبرأت لانه يرى ان اسم الفعل ما كان بمعنى الامر أو الماضي ولا يكون عنده بمعنى المضارع أصلا وفي المسئلة خلاف وهو حامله على ذلك الذي ادعاه من كونها اسم فعل وهو بناؤها وفيه نظراذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل حتى يكون بناء هذه الكلمة حاملا على القول بانها اسم فعل وهو يرده اعرابها في بعض اللغات لانه لا شيء من أسماء الافعال يعرب وكان المصنف أراد ببعض اللغات التي أعربت حاشا فيها اللغة التي جاءت عليها قراءة حاشا الله بالتنوين فانه معرب منصوب مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه

لمشابهته لفظا لحاشا الحرفية (قوله) وإنما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية) لان معنى الحرفية الاستثناء ومعنى التنزيهية الابعاد عن السوء وهو ما متقاربان (قوله) وحامله على ذلك بناؤها) في الشرح وفيه نظراذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل وأقول مراده ان حامله على ذلك بناؤها مع انه لا سبب فيها للبناء الا بناؤها عن الفعل وانما لم يصرح بذلك اعتمادا على الفهم (قوله) ويرده اعرابها في بعض اللغات) في الشرح وكان المصنف أراد ببعض اللغات التي أعربت حاشا قراءه حاشا الله بالتنوين فانه يعرب منصوبا مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه نظراذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل حتى يكون بناء هذه الكلمة حاملا على القول بانها اسم فعل وهو يرده اعرابها في بعض اللغات لانه لا شيء من أسماء الافعال يعرب وكان المصنف أراد ببعض اللغات التي أعربت حاشا فيها اللغة التي جاءت عليها قراءة حاشا الله بالتنوين فانه معرب منصوب مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه نظراذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل حتى يكون بناء هذه الكلمة حاملا على القول بانها اسم فعل وهو يرده اعرابها في بعض اللغات لانه لا شيء من أسماء الافعال يعرب وكان المصنف أراد ببعض اللغات التي أعربت حاشا فيها اللغة التي جاءت عليها قراءة حاشا الله بالتنوين فانه معرب منصوب مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه

نظراذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل حتى يكون بناء هذه الكلمة حاملا على القول بانها اسم فعل وهو يرده اعرابها في بعض اللغات لانه لا شيء من أسماء الافعال يعرب وكان المصنف أراد ببعض اللغات التي أعربت حاشا فيها اللغة التي جاءت عليها قراءة حاشا الله بالتنوين فانه معرب منصوب مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه نظراذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل حتى يكون بناء هذه الكلمة حاملا على القول بانها اسم فعل وهو يرده اعرابها في بعض اللغات لانه لا شيء من أسماء الافعال يعرب وكان المصنف أراد ببعض اللغات التي أعربت حاشا فيها اللغة التي جاءت عليها قراءة حاشا الله بالتنوين فانه معرب منصوب مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه

حاشا أبان أبو ان أبا \* ثوبان ليس بيكمة قدم  
عمرو بن عبد الله ان به \* ضنا على المحاة والشتم

البكمة

هذا الوجه وليس كذلك انما هما بيثان صورتهما حاشي ابان ابان ابا \* ثوبان ليس بيكمة فدم عمرو بن عبد الله ان به ضناعلى المماة والشتم فاخذوا صدر البيت الاول فركبوه مع عجز البيت الثاني والصواب ما ذكرناه وعلى الصواب لئلا يسهل ابن عصفور الى هنا كلامه والبكمة الخرس أى ليس بنى بكمة والفدم العى ويروى أيضا حاشي أبى فى البيت بلياء ويكذاروى وأبى فى ذلك النثر مع خفض الشيطان ويحتمل أن تكون رواية الالف على لغة من قال ان أباهها وأبأبأبها فاستعمل الاب مقصورا معربا بجر كات مقدره وفعال حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها فيقال فى ذلك النثر مثلا التقدير جانب هو أى الغفران الشيطان أو واسم فاعله أو البعض المفهوم من الاسم العام فاذا قيل قام القوم حاشي زيدا فاعله أى جانب هو أى قيامهم أو القائم منهم أو بعضهم زيدا وفيه لفون وشتر مرتب والقولان الاولان ظاهران واما القول الأخير ففيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم حاشا زيدا وكذا فى خلاف زيدا وعداد يدا ان زيد الم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزه بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضى وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عد المستثنى فلا يتم ما قاله لكن ٢٥٣ اطلاق البعض على الاكثر قليل ومثل هذا الترتيب شائع كثير

﴿ حتى ﴾

قال فى التسهيل وابدال حائها عينا لغة هـ ذيلية وفى العباب قال القراء حتى لغة قريش وجميع العرب الا هذيل وثقيفا فانهم يقولون حتى قال وأنشدنى بعض أهل اليمامة لا أضع اللو ولا أصلى \* حتى أرى حلتها تولى

صوادرا مثل قباب التل \* ولما قرأ ابن مسعود حتى حين أرسل اليه عمران القرآن لم ينزل بلغة هذيل فاقرى الناس بلغة قريش

البكمة الخرس والقدمه العى (قوله ان اباها وأبأبأها) هذا صدر بيت عجزه

قد بلغا فى المجد غايتها (قوله وفعال حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها أو واسم فاعله) القول الاول للكوفيين والثانى مذهب بعض النحويين ويرد عليهم انهم لا يظردان فى نحو القوم اخوتك حاشا زيدا لانه لم يتقدم فيه فعل ولا ما يجرى مجراه (قوله البعض المفهوم من الاسم العام) هذا مذهب البصريين وابن مالك فى غير التسهيل وهو ان فاعل حاشا وسائر الافعال التى مستثنى بها ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام وفى الشرح فيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم حاشا زيدا وخلا زيدا وعداد زيدا ان زيد الم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزه بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضى وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عد المستثنى فلا يتم ما قاله لكن اطلاق البعض على الاكثر قليل وهذا التركيب كثير اه وأقول لا حاجة الى هذا الاعتذار الذى ليس بتام بل الجواب ان البعض الذى هو فاعل حاشا ونحوه بعض مبهم ومجاوزه البعض المبهم زيدا مثله لا وخلو ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزه الكل له وخلوه عنه فليتامل

﴿ حتى ﴾

(قوله أحدهما عام) يعنى شامل لحتى الجارة المسبوقة بنى أجزاء وحتى غير المسبوقة به بخلاف الشرط الثانى فانه خاص بحتى الجارة المسبوقة بنى أجزاء (قوله وقيل العلة خشية التماسها بالعاطفة) فان حتى العاطفة تدخل على الضمير فلودخلت الجارة عليه لالتبس بالعاطفة فان قيل يشترط فى حتى العاطفة أيضا أن لا يكون المعطوف بها ضميرا أحيب بانهم لم

يؤخر حرفى بأنى لاحد ثلاثة معان انتهاء الغاية \* تحولن نبرح عليه عا كفين حتى يرجع اليناموسى وهو التميل \* نحو أسلم حتى ندخل الجنة \* ويومعنى الا فى الاستثناء \* نحو لا يكون فلان عالما حتى يحل المشكلات \* وهو هذا أقلها وقل من يذكره ونسبته عمل حتى على أحد ثلاثة أوجه أحدها أن تكون حرفا جارا بمنزلة الى فى المعنى \* وهو دلالة على انتهاء الغاية \* وهو العمل \* وهو الجرح \* ولكنها تختلفها من ثلاثة أمور أحدها أن المحفوضه شرطين أحدهما عام وهو أن يكون ظاهرا لا مضمرا خلافا للكوفيين والمبرد فاما قوله أنت حمالك تقصد كل فح \* ترجى منك انما لا تخيب فضرورة \* فلا يسوغ ارتكاب مثل ذلك فى السعة \* واختلاف فى علة المنع فقيل هى أن مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها أو كبعض منه فلم يكن عود ضمير البعض على الكل ورده أمران \* أحدهما \* انه قد يكون ضميرا حاضرا كما فى البيت فلا يعود على ما تقدم \* والثانى \* انه قد يكون ضميرا غائبا عايدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حشاه \* وأيضا يجوز عود ضمير البعض على ما ينسب لدرج تحت كل متقدم مثل وبعولتهن أحق بردهن فانه يعود على الرجعيات المندرجات فى عموم المطلقات من قوله تعالى والمطلقات يترصن \* وقيل العلة خشية التماسها بالعاطفة ويردها \* أى ان حتى العاطفة \* ولو دخلت

عليه  $\text{﴿﴾}$  أي على الضمير  $\text{﴿﴾}$  لقييل في العاطفة فاموا حتى أنت وأكرمهم حتى أياك بالفصل  $\text{﴿﴾}$  في المثالين  $\text{﴿﴾}$  بلان الضمير لا يتصل إلا بعامله  $\text{﴿﴾}$  وحتى العاطفة غير عاملة كالواو الأتري إلى قوله تعالى يخرجون الرسول وأياكم  $\text{﴿﴾}$  وفي الخافضة حتاك بالوصل كافي البيت  $\text{﴿﴾}$  حينئذ  $\text{﴿﴾}$  يختلف اللفظان  $\text{﴿﴾}$  فلا يكون التباس ونظيره أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب رأيتك أنت  $\text{﴿﴾}$  بالآتيان بضمير الرفع المنفصل وكان القياس أن يؤكدا المنصوب المنفصل  $\text{﴿﴾}$  وفي البدل منه رأيتك أياك  $\text{﴿﴾}$  بالآتيان بضمير النصب المنفصل  $\text{﴿﴾}$  فلم يحصل التباس  $\text{﴿﴾}$  وهذا الغنا هو على مذهب البصريين وأما الكوفيون فيجعلون أياك في المثال الثاني من قبيل التأكيد اللفظي وهو ظاهر  $\text{﴿﴾}$  وقيل لودخات  $\text{﴿﴾}$  حتى  $\text{﴿﴾}$  عليه  $\text{﴿﴾}$  أي على الضمير  $\text{﴿﴾}$  فقلت ألفها بيا كما في  $\text{﴿﴾}$  حيث تقول اليك والينا واليه  $\text{﴿﴾}$  وهى فرع عن الالف فلا يتحمل ذلك  $\text{﴿﴾}$  القلب مع كونها فرعاً ولم يرد المصنف هذا القول كإيراد الأولين كان هذا من قبيل المرتضى عنده وقد يقال غايته أن لا يرتكب التغير بالقلب لاجل الفرعية ولا يلزم من ذلك امتناع دخولها على الضمير مع بقاء ألفها بدون قلب لكن قال ابن الحاجب حكمة ترك استعمال الضمير بعد حتى أنها لودخلت عليه فقيل حتمه لا يتوابع الضمير ألفاً في غير ألف أمثاله إلى الياء كقولك اليه وعليه ولديه وذلك كل ألف آخر حرف أو اسم غير  $\text{﴿﴾}$  يمكن اتصاله ولو قلبوا بيا عن القاعدة الأصلية في أن الضمير لا يغير الكامة من غير حاجة وهذا لا حاجة لاستغنائهم عن حتى بالي وحاصله أنه لما كان كل من قلب الالف وأقرارها ملزوماً لمخالفة قاعدة طر حوة فلم يدخلوها على الضمير  $\text{﴿﴾}$  والشروط الثاني خاص بالمسبوق بذى أجزاء وهو أن يكون المجرور  $\text{﴿﴾}$  بمعنى  $\text{﴿﴾}$  آخر نحو أكلت السمكة حتى رأسها بالجر  $\text{﴿﴾}$  فإن الرأس هو ٢٥٤ جزؤها الأخير بحسب الحلقة ابتداءً من ذنبها  $\text{﴿﴾}$  أو ملاقياً لا آخر جزء نحو

يشترط هذا إلا ابن هشام الخضراوى وهذه العلة لغيره (قوله كافي إلى) هـ ذابيان للضرورة قلب ألف حتى ياء لدخولها على الضمير وقوله وهى فرع عن الالف لا يتحمل ذلك بيان لبطلان ذلك اللازم وحاصله أن حتى فرع عن الالف لا يتحمل ما يتحملها إلى من قلب ألفها بيا ولا كان الفرع مساوياً بالأصله والجواب بعدم تسليم بطلان هذا اللازم أن فرعية حتى عن الالف إنما هى فى المعنى والعمل وذلك يوجب أن لا يتحمل ما يتحملها إلى فى المعنى والعمل لافى غيرها (قوله تقتضى دخول ما بعدها) يعنى فى حكم ما قبلها (قوله ألقى الصحيفة الخ) هـ البيت مثال لما قبله قرينة تقتضى دخول ما بعدها حتى فى حكم ما قبلها فقوله كما يتعلق بتقتضى والقرينة هى قول الشاعر ألقاها فانه يقتضى أن العمل ملاقاة (قوله أو عدم دخوله كافي قوله سقا الحيا الخ) هـ البيت مثال لما قامت به قرينة على عدم دخول ما بعدها حتى فى

سلام هى حتى مطاع الفجر  $\text{﴿﴾}$  فان مطاع الفجر ليس جزءاً أخيراً من اللمبة وإنما هو ملاق لا آخر جزء منها  $\text{﴿﴾}$  ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها  $\text{﴿﴾}$  وفى بعض النسخ ثلثها بالافراد  $\text{﴿﴾}$  أو نصفها  $\text{﴿﴾}$  فان الثلثين أو الثلث أو النصف ليس جزءاً أخيراً

من اللمبة ولا ملاقياً لا آخر جزء منها والبارحة أقرب إلى مقتضى كذا قاله المغاربة  $\text{﴿﴾}$  وغيرهم  $\text{﴿﴾}$  والسبب فى وجعته أو جوعته كون مجرورها آخر جزءاً قبلها فلم يجوز واتمت البارحة حتى الصباح كذا نقله الرضى قلت وآية الفجر مستندة فى رد عليهم  $\text{﴿﴾}$  وتوهم ابن مالك أن ذلك  $\text{﴿﴾}$  الذى قال به المغاربة وغيرهم من أن مجرورها لا بد أن يكون آخر جزءاً وملاقياً  $\text{﴿﴾}$  ولم يقل به إلا الزمخشري واعترض عليه بقوله عينت ليلته فإزات حتى • نصفها راجياً فعدت يؤس  $\text{﴿﴾}$  فان النصف ليس آخر جزءاً من اللمبة ولا ملاقياً لا آخر جزء  $\text{﴿﴾}$  وهذا ليس محل الاشتراط إذ لم يقل فإزات فى تلك اللمبة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به  $\text{﴿﴾}$  وهذا كما تراهم جود على الظاهر وإذا كانت اللمبة مرادة قطعاً كانت فى حكم الملقوطها ولا أثر لخصوص النطق بها فى ذلك فإذن يكون اعتراض ابن مالك موجهاً  $\text{﴿﴾}$  الثانى  $\text{﴿﴾}$  من الأمور الثلاثة التى تخالف حتى إلى فيها  $\text{﴿﴾}$  أى أن حتى  $\text{﴿﴾}$  إذا لم يكن معها قرينة تقتضى دخول ما بعدها  $\text{﴿﴾}$  فى ما قبلها  $\text{﴿﴾}$  كافي قوله ألقى الصحيفة كى يحفر رحله \* والزاد حتى نعله ألقاها  $\text{﴿﴾}$  فان القرينة هنا وهى ألقاها تقتضى دخول النعل فى الملقى فان قلت الذى أخبر أولان ألقاها هو الصحيفة والزاد والنعل مقطوع بعدم دخولها فى شئ منها ما قلت يؤول ذلك بالثقل كما يجب فمدخل فكأنه قال ألقى ما قبله حتى نعله  $\text{﴿﴾}$  أو عدم دخوله كافي قوله سقى الحيا الأرض حتى أمكن عزيت \* لهم فلا زال عنها الخبر بمجدود  $\text{﴿﴾}$  الحيا بالقصر المطر ويمد كذا فى القاموس وعزيت نسبت ومجدود اجيم ودالين مهملتين أو مهمتين أى مقطوعاً ولا أعلم الرواية فى البيت هل هى بالإهمال أو بالأعجام وقرينة دعائه على أمكته  $\text{﴿﴾}$  مبدوام قطع الخبر عنها يقتضى عدم دخولها فى الأرض المدعو لها بالسقيا  $\text{﴿﴾}$  محل على الدخول  $\text{﴿﴾}$  هذا

جواب اذا من قوله اذا لم تكن معها قرينة وبجم **﴿في مثل ذلك﴾** حيث لا تكون قرينة تقتضي الدخول ولا قرينة تقتضي عدمه **﴿لما بعد الى بعدم الدخول﴾** على العكس من حتى **﴿ولا على الغالب في البابين﴾** باب حتى و باب الى **﴿هذه هو الصحيح في البابين﴾** ولم يقل فيها ما قصد الزيادة التقرير والتثبيت في النفس حتى يكون مستحضرا لايزول عن البال لا سيما وقد وقع في انكار الخلاف فيما نحن فيه بعض العلماء **﴿ووزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور﴾** ومن الناس من يقول ان مذهب أكثر النحاة ان ما بعد حتى ليس بداخل فيما قبلها كما في نقله صاحب الكشف من الحنفية وذكر انه قول ابن جنى واليه كان يعيل أبو النصر الصفار والبردوي ولكنه لا يستقيم على الاطلاق بل ان كان ما بعد حتى بعضا لما قبلها دخل نحو رأى أشرف البلدة حتى الامير والافلان نحو رأى الليلة حتى الصباح **﴿وإنما الاتفاق في حتى العاطفة لا الحافضة والفرق بينهما ان العاطفة بمنزلة الواو﴾** فتعين دخول ما بعدها فيما قبلها ولا يتأني قول بخروجه **﴿والثالث﴾** من الامور الثلاثة التي تخالف حتى الى فيها **﴿ان كلامها قد ينفر دمج لا يصلح للاخر فما انفردت به الى أنه يجوز ٢٥٥ كتبت الى زيد وأنا الى عمرو وأى**

هو غايي كما جاء في الحديث انابك واليك وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد **﴿في المثال الاول فلا تقول كتبت حتى زيد عمرو و **﴿في المثال الثاني فلا تقول حتى عمرو الكوفة **﴿في المثال الثالث فلا تقول سرت من البصرة حتى الكوفة **﴿واما الاولان **﴿وهما امتناع كتبت حتى زيد وأنا حتى عمرو **﴿فلان حتى موضوعه لا فائدة تقتضي الفعل قبلها شيئا فشيئا الى الغاية **﴿وليس**************

حكم ما قبلها فتقوله كما متعلق أيضا بتقتضي والقرينة هي دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخبر عنه والحياب القصر المطر وتديد كذا في القاموس وعزيت بعين مهملته متهمومة فزاي مكسورة فثناة تحتية بمعنى نسبت والمجدوذ بجم وذالين مجتمعين المقطوع والمكسور يقال جذذت الشيء قطعته وكسرتة والجذاذ والجداد ما كسر منه وضمه أفصح من كسره و بجم ومهملتين المقطوع أيضا من جذذت الشيء أجده قطعته ومنه ثوب جديد في معنى مجدود ومنه يراد به حين جده الحائك أي قطعه وبجاءه مهملته وذالين مهملتين المنوع **﴿قوله ووزعم الشيخ شهاب الدين القرافي﴾** هو أبو العباس أحمد بن أبي يعلى ادريس بن عبد الرحمن الصنهاجي الهنسي المصري أصلا ومولدا وسكنا الامام العلامة أخذ عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام وغيره وتخرج به جماعة من الفضلاء وانتهت اليه رياسة فقه المالكية في زمانه حتى قيل أفضل ذلك العصر بالديار المصرية ثلاثة القرافي بصرا القديمة والشيخ ناصر الدين بالاسكندرية والشيخ اتقي الدين بن دقيق العيد بالقاهرة المعزية قال أبو عبد الله بن رشد ذكر لي بعض تلامذته ان سبب شهرته بالقرافي ان المكاتب لما أراد ان يثبت اسمه في نبت الدرس كان حينئذ غائبا فلم يعرف اسمه وكان اذا جاء للدرس يقبل من جهة القرافة فكتب القرافي فحرت عليه هذه النسبة وذكر بعضهم ان أصله من الهند ساقي في رحمة الله تعالى بدير الطين في جمادى الآخرة عام أربعة وعثمانين وستمائة ودفن بالقرافة **﴿قوله وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذلك العكس﴾** فان قيل اذا قلت أي رجل تضرب اضرب

ما قبل حتى في ذنبك المثالين مقصودا به التقتضي شيئا فشيئا فلا وجه لدخولها ثم **﴿والى ليست كذلك﴾** بخاز دخولها فيما لا تتقاء المانع **﴿واما الثالث﴾** وهو امتناع سرت من البصرة حتى الكوفة **﴿فوضع حتى في الغاية فلم يقابلها ابتداء الغاية﴾** وهذا معنى ما نقله صاحب الكشف عن كتاب بيان حقائق الحروف من ان الى لا انتهاء الابتداء فيما تدل عليه على تقيض من يقول خرجت من البصرة الى الكوفة فن لا ابتداء الغاية والى لا انتهاء الغاية ولا يجوز ان تستعمل حتى في مقابلة من لا يقال خرجت من البصرة حتى الكوفة وذلك لان الى أصل في الغاية لا تخرج عن معناه الى معنى آخر وحتى ضعيفة في معنى الغاية فانها تخرج الى غيرها من المعاني **﴿وإنما انفردت به حتى أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو سرت حتى أدخلها وذلك بتقدير حتى ان أدخلها وان المضمره والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى ولا يجوز سرت الى أدخلها **﴿ينصب الفعل باضمار ان بعد الى ولم تحرر العلة في ذلك **﴿وإنما قلنا ان النصب بعد حتى بان مضمره بعد حتى لا بنفس حتى كما يقول الكوفيون لان حتى قد ثبت انها تخفض الاسماء وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا العكس **﴿وهذا لا يتوجه اعتراضا على جميع الكوفيين فالكسائي منهم يقول ان حتى في لسان العرب ليست حرف جر وان الجر الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر أي حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض بان عامل الاسم لا يعمل في الفعل كما يرد على غيره من الكوفيين نعم يرد عليه انهم غير مختصة بتقييل فكيف نصبت الفعل********



و يرد ايضا عليه ان حذف الجار وبقاء عمل في غاية القلة فكيف اطرده بعد حتى وايضا كيف اطرده حذف الفعل بعد هاء مع  
 انجرار الاسم كذا قال الرضى فان قلت هذه الكمية التي ساقها المصنف وهو ان ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا  
 العكس يشكل بمثل قولك اى رجل تضرب تضرب بالجزم فان ايا فيه شرطية وقد عملت الجزم في الفعل والخفض في الاسم  
 المضاف اليه على الصحيح في ان عامل المضاف اليه هو المضاف ويشكل ايضا بكى فانها جارة وناضبة قلت انما جزمت اى من  
 جهة تضمنها لان الشرطية وجرها ليس من هذه الجهة وكى الجارة للتعليل والناضبة مصدرية كان فلم يقع جرها ونصبها من جهة  
 واحدة ومقصود الجماعة ان عامل احد القيمين لا يعمل في الآخر من تلك الجهة التي عمل بها في ذلك القيل نعم تنتقض هذه  
 القاعدة على الكوفيين ان قالوا بما باللام الزائدة فانهم يعمل الجرم في الاسم اجما وعمل عندهم النصب في مثل ما كان زيد  
 ليفعل وهي للتأكيدي في كل من الحالين وهو على الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان مرادفة الى نحو  $\text{كأن نهرح عليه}$   
 عا كفين  $\text{كأن يرجع اليناموسى}$  أى قالوا ان نزال مقامين على العجل وعبادته الى ان يرجع اليناموسى  $\text{كأن يرجع اليناموسى}$  وهو مرادفة الى التعليمية  
 نحو ولا يزالون يقا تلونكم حتى يردوكم عن دينكم ان استطاعوا  $\text{كأن يردوكم}$  وهم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى  
 ينفذوا  $\text{كأن يردوكم}$  حتى تدخل الجنة ويحملها  $\text{كأن يردوكم}$  أى المعنيين المذكورين مرادفة الى ومرادفة الى التعليمية قوله تعالى  
 وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحو ايمنهما فان بغت احدهما على الاخرى  $\text{كأن يردوكم}$  فاقا تلوا التي تبغى حتى نفي  $\text{كأن يردوكم}$  أى كى ترجع أو الى  
 أن ترجع والى الرجوع وقد يسمى ٢٥٦ به الظل وظاهر كلام المصنف ان الامثلة المذكورة للقسم الثاني لا تحتلها

فاما قولك أسلم حتى تدخل الجنة فسلم ان حتى فيه لا تحتل عمل غير التعليمية واما الايتان ولا يزالون يقا تلونكم حتى يردوكم وقوله هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفذوا فكل من- ما يحتمل الامرين كالاتية الاخيرة وحكى الرضى عن الاندلسى انكار  
 عملت اى فيه الجزم في الفعل والخفض في الاسم فان خافض المضاف اليه هو المضاف على الصحيح اوجب بان المراد ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال من جهة عمله في الاسماء وعمل اى الجرم في الاسماء ليس من جهة عملها الجزم في الافعال فان عملها الجرم في الاسماء من جهة اضافتها وعملها الجزم في الافعال من جهة تضمها معنى الشرط (قوله) ويحملها ما قوله تعالى فقاتلوا التي تبغى حتى تفى الى امر الله) فى الشرح تخصيص هذه الآيات بالاحتمال ظاهر فى ان ما تقدم عليه من أمثلة هذا القسم غير محتمل فاما أسلم حتى تدخل الجنة فلا يحتمل غير التعليمية واما حتى يردوكم وحتى ينفذوا فكل منهما يحتمل الامرين كالاتية الاخيرة وأقول المثال أيضا يحتمل الوجهين ان كان المخاطب به مسلما لان المراد منه حينئذ الدوام وقد صرح بالوجهين فى الآيات الاولى أبو البقاء فقال ويجوز ان تكون بمعنى كى وان تكون بمعنى الى وهى فى الوجهين متعلقة بمقاتلوكم وجواب ان استطاعوا المحذوف قام مقامه ولا يزالون اه

مضى حتى بمعنى كى زاعما ان سادتها معنى الى وأول الامثلة كلها ابداك وهو تكاف (قوله) ولا يشئ له فى مثل أسلمت حتى أدخل الجنة فان قلت حتى الداخلة على المضارع حرف جر ضرورة لان نصب المضارع بان مضمرة وهى وصلتها مؤولة بمصدر مجرور ويحتمل والمصنف قد أسلف فى أول الكلام على هذا الحرف ان حتى الجارة بمنزلة الى فى المعنى والعمل فكيف يستقيم أن يقول هنا ان الداخلة على المضارع المنصوب تكون مرادفة لكى التعليمية ومرادفة لالاتى الاستثناء وهل هذا الاتناقض قلت الاول مطلق أو عام وهذا مقيد له أو مخصص فكانه قال حتى الجارة بمعنى الى ان لم تدخل على المضارع المنصوب فان دخلت عليه فقد تكون بمعنى كى التعليمية وقد تكون بمعنى الاستثنائية أو كانه قال حتى الجارة بمعنى الى فى كل موضع الا اذا دخلت على المضارع المنصوب فقد تخرج عن ذلك ونسبت عمل بمعنى كى أو الى وهو مرادفة لالاتى الاستثناء لافى الوصف ولا فى الزيادة على رأى من يقول به أو سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعاً ولا يضر كونها جارة مع انها بمعنى الاستثنائية لان عمل الجرم يثبت مع افادة الاستثناء كما شاؤا خلا عند الجرم ما  $\text{كأن يردوكم}$  وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه فى تفسير قولهم والله لا أفعل الا أن تفعل  $\text{كأن يردوكم}$  والاستثناء هنا متصل مفرغ بالنسبة الى الطرف اذا معنى لا أفعل وقطامن الاوقات الا وقت فعلك  $\text{كأن يردوكم}$  الى المعنى حتى ان تفعل وصرح به ابن هشام الخضر اوى  $\text{كأن يردوكم}$  نسبة الى الجزيرة الخضر اى بل من بلاد الاندلس  $\text{كأن يردوكم}$  وابن مالك ونقله أبو البقاء  $\text{كأن يردوكم}$  العكبرى  $\text{كأن يردوكم}$  عن بعضهم فى وما يعلمان من أحد حتى يقول  $\text{كأن يردوكم}$  أى الا أن يقولوا انما نحن فتنمة فلا تكفر والاستثناء مفرغ فى النظر كاسبق  $\text{كأن يردوكم}$  والظاهر فى هذه الآيات خلافه وان المراد معنى الغاية  $\text{كأن يردوكم}$  أى يتدانتقاء تعليمهم الى وقت قولهم ذلك وهذا يمكن الا أنه لا مرجح له حتى يكون القول به ظاهرا كما قاله

المصنف فتأمل نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله ليس العطاء من الفضول سماحة \* حتى تجود ومالك  
 قليل في الفضول جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهي ما لا يحتاج إليه منه والسماحة الجود والمعنى اعطاؤك  
 من زيادات مالك لا بعد سماحة إلا أن تعطي في حالة قلة المال والاستثناء على هذا منقطع والمصنف استظهره مع أنه يحتمل  
 الغاية أي انتفاء كون عطائك معدودا من السماحة ممتدا إلى زمن اعطائك في حال قلة مالك فنبت حينئذ أن اعطائك من  
 الفضول سماحة باعتبار أن الجود مع الاقلال يدل على ان السماحة غير زلة فتكون ما أعطيت مع وجود الثروة سماحة  
 أيضا ويحتمل التعليل بأن يكون المراد أني أحكم بأن اعطائك من الفضول ليس سماحة كي أبعثك بذلك على الجود مع  
 الاقلال والله أعلم بالصواب وهو أي معنى الاستثناء هو ظاهر في قولنا أيضا في قوله والله لا يذهب شيئا باطلا \*  
 حتى أبير مالكا وكاهلا \* أبير أهلك يقال بار الرجل إذا هلك وأباره الله إذا أهلكه والغاية في البيت ممكنة أي لا أترك ثاره  
 إلى أن أقتل هذين الحيين فترك حينئذ لحصول القصد باهلا كهما وكذا التعليل ٢٥٧ يمكن أيضا أي لا أترك الاخذ

الأخذ بالثأركي أقتل  
 هذين الحيين والاستثناء  
 فيه إنما يظهر مع الانقطاع  
 كما في البيت الذي قبله لأن  
 ما بعدهما أي ما بعد حتى  
 التي في البيت الاول وحتى  
 التي في البيت الثاني وهو  
 الجود مع القلة والابارة  
 لذئلك الحيين وليس غاية  
 لما قبلهما وهو انتفاء  
 كون العطاء من الفضول  
 سماحة في الاول والانتفاء  
 وانتفاء ذهاب شيئا باطلا  
 في الثاني وهو لا مسبب عنه  
 وكلا هذين الامرين في حيز  
 المنع وقد بينا وجه ذلك في  
 البيتين وهو جعل ابن هشام  
 من ذلك الحديث في المشهور  
 وهو قوله صلى الله عليه  
 وسلم في كل مولود يولد على

(قوله نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله \* ليس العطاء من الفضول سماحة الخ\*)  
 يعني ان الراجح في حتى في هذا البيت ان تكون للاستثناء المنقطع ويحتمل الغاية احتمالا  
 مرجوحا بان يكون المعنى ان انتفاء كون عطائك معدودا من السماحة ممتدا إلى زمان  
 اعطائك في حالة قلة مالك فاذا أعطيت في تلك الحالة نبتت سماحتك ويحتمل أيضا التعليل  
 احتمالا مرجوحا بان يكون المعنى أني أحكم بان اعطائك من فضول المال ليس سماحة لاجل  
 ان أبعثك على الاعطاء حالة الاقلال من المال وفي الشرح استظهره مع ان احتمال الغاية  
 متأت وأقول الظهور لا ينافي الاحتمال وانما ينافيه القطع (قوله وفي قوله والله لا يذهب  
 الخ) يعني ان كون حتى بمعنى الاستثناء في هذا البيت أيضا راجح ويحتمل الغاية والتعليل احتمالا  
 مرجوحا اما الغاية فبان يكون المعنى لا أترك الاخذ بثأركي حتى ان أقتل هذين الحيين وأما  
 التعليل فبان يكون المعنى لا أترك الاخذ بثأركي لاجل ان أقتل هذين الحيين وأبير بالياء  
 الموحدة والراء من بار فلان هلك وأباره الله أهلكه وفي بعض النسخ أيبدا بالموحدة والدال  
 المهملة من باد الشيء يبيده او يبوداهلك وأباده الله أهلكه ومالك وكاهل قبيحان من بنى أسد  
 قتلا أبا امرئ القيس وبعده القاتنين الملك الحلالا \* خير معد حسبنا ونائلا  
 والحلال حل السيد الركين والجمع الحلال حل بالفتح كذا في الصحاح وفي القاموس والحلال  
 بالضم موضع والسيد الشجاع أو الضخم المروءة أو الرزين (قوله لان ما بعدهما ليس غاية لما  
 قبلهما ما ولا مسبب عنه) يعني ما بعد كلتي حتى في البيتين ليس غاية لما قبلهما فبمسبب  
 الظاهر وان كان يحتملها احتمالا مرجوحا وفي بعض النسخ لان ما بعدهما ليس غاية لما قبلها  
 بافراد حال الضمير أي ما بعد حتى في البيتين ليس غاية لما قبلها (قوله ولك ان تخرجه على  
 ان فيه حذف أي يولد على الفطرة ويسم على ذلك حتى يكون) في الشرح يتأني التخريج على

٢٣ في ل الفطرة حتى يكون أبواه هم الأذان يودانه وينصرانه اذ من الميلاد لا يتناول ويمتد فتكون حتى فيه للغاية  
 ولا كونه يولد على الفطرة علمته \* باضافة العلة إلى الضمير العائد على الكون المذكور أي ولا علة كونه يولد على الفطرة هي  
 اليهودية والنصرانية فتكون حتى \* وفيه للتعليل \* فلم يبق إلا أن تكون فيه بمعنى الاستثنائية والاستثناء منقطع  
 فيما يظهر \* ولك أن تخرجه على ان فيه حذف أي يولد على الفطرة ويسم على ذلك حتى يكون \* والتخريج متأت على  
 وجه حسن بدون ارتكاب هذا الحذف وذلك بان يجعل قوله يولد صفة لمولود وقوله على الفطرة ظرف مستقر اخبر المبتدأ أي  
 كل مولود يولد مستقر على الفطرة حتى يكون أبواه هم الأذان يودانه وينصرانه والمعنى ان استقراره على الفطرة ممتد إلى  
 أن يقع التهود والتتصير فيزول ذلك الاستقرار حينئذ فان قلت فسا فائدة هذه الصفة قلت فائدتها توكيد العموم كما في قوله  
 تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد  
 منهما أي الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار أفاد الوصف توكيد العموم وكذا القول في يولد سواء وقد قال المصنف في أوائل

الباب الخامس ان الصواب تعليق حتى بما تعلقت به على وان على متعلقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولدو ويولد خبر كل وهذا وجه آخر سالم من ذلك الحذف فان قلت الطرف المستقر انما يتعلق بطلق الكون لا الكون الخاص والاعم اعنى مطلق الكون لادلاله على الاخص اعنى الامتداد والاستمرار فيحتاج الى تقدير ممتد مثلاً وهذا عين ما قدره المصنف وهو ويستمر والا فلا يخلص من الاشكال سواء جعل الطرف المستقر خبراً كما ذكرته أنت أو حالاً كما جعله المصنف في الباب الخامس قلت لا امتداد للفعل ما حقيقة لانه عرض لا يبقى زمانين فلا يتصور امتداده لكن بعض الافعال قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال من غير فصل كالسير والجلوس والركوب ومنه الاستمرار الذي هو مطلق الكون فيكون معنى الغاية فيه متصوراً بهذه الطريق ولا حاجة الى الامتداد أصلاً لكن في تصور ذلك على تقدير الحالية التي جوزها المصنف بحثت سند كره في محله ان شاء الله تعالى ولا ينصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلاً ليس بينه وبينها فاصل في اللفظ وأجاز الا حشر الفصل بينهما بشرط غير محذور لفظاً ادائه ان نحو وانتظر حتى ان قسم شيء تأخذ بنصب تأخذ ولكنه مع اجازته اعترف بقبحه لما علم به من ان الفصل بين الجار والمجرور وقبح الوجه الحسن في هذا المثال جزم تأخذ وتكون حتى حينئذ ابتداءية لا جارة ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لن نبرح عليه عا كفين حتى يرجع اليناموسى فان ٢٥٨ رجوع موسى عليه الصلاة والسلام كان مستقبلاً بالنظر الى الزمن الذي تكلموا

فيه بقولهم لن نبرح عليه ما كفين وهو ان كان استقباله بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجه ان يجران الرفع والنصب نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول الآية حتى أي اذ كرا الآية أي بفتحها وهي والذين آمنوا معي نصر الله ألا ان نصر الله قريب والظاهر انه ليس لبقية الآية مدخل في استشهاده على جواز الرفع والنصب حتى يشير اليها وانما أراد الإشارة الى المقول لتحقيق

وجه حسن بدون ارتكاب هذا الحذف وذلك ان تجعل قوله يولد صفة لمولود وقوله على الفطرة ظرفاً مستقراً خبر المبتدأ أي كل مولود يولد مستقراً على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه والمعنى ان استقراره على الفطرة ممتد الى ان يقع التهود والتبصير فيزول ذلك الاستقرار حينئذ فان قلت فافائدة هذه الصفة قلت فأنتم أتوكيد العموم كقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فان قلت الطرف المستقر انما يتعلق بطلق الكون وهنالا دلالة على الامتداد والاستمرار فيحتاج الى تقديره وهذا عين ما قدره المصنف قلت لا امتداد للفعل حقيقة لانه عرض والعرض لا يبقى زمانين لكن بعض الافعال قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال من غير فصل كالسكنى والجلوس والركوب ومنه مطلق الكون فيكون معنى الغاية فيه متصوراً بهذا الطريق ولا حاجة الى تقدير الامتداد أصلاً اه مافي الشرح وأقول لا يلزم من ان الكون المطابق قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال انه هنا ممتد بهذا الطريق لا بد من تقدير ما يدل على ذلك فيحتاج الى ما قدره المصنف (قوله ولا ينصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلاً) لان نصبه باضمارة وهي تخلص الفعل للاستقبال (قوله ثم ان كانت حالته بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب) لان الحال حينئذ

كون الفعل مستقبلاً بالنسبة الى ما قبلها خاصة فان قولهم حتى يقول الرسول والذين آمنوا معي حقيقة نصر الله ألا ان نصر الله قريب وانما هو مستقبل بالنظر الى الزوال لا بالنظر الى قص ذلك علينا وبالنصب قرأ غير نافع قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى ان الاخبار بوقوع شيئين أحدهما الزوال والاخر القول والخبر الاول على وجه الحقيقة والثاني على حكاية الحال والمراد مع ذلك الاعلام بامر ثالث وهو تسمية القول عن الزوال ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيء واحد وهو الزوال وبان شيئاً آخر كان مترقباً ووقوعه عند حصول الزوال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع وان كان الرفع وانما قدر المقول مترقباً في قراءة النصب ليكون مستقبلاً والا فلو قدره واقعا لكان حالاً على وجه الحكاية لا مراماً فلي نصب وعلى النصب يحتمل ان تكون حتى بمعنى الى أي حركوا بانواع البلايا الى الغاية التي هي قول الرسول وهو اليسع أو شعيباً وأصحابه المؤمنون ويحتمل ان تكون بمعنى كى أي وزلزلوا كى يقول الرسول والذين آمنوا معه ذلك وهو كذلك لا يرتفع الفعل بعد حتى في وقتها من الاوقات الا اذا كان حالاً ثم ان كانت حالته بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب كما أن النصب هنا واجب اذا كانت استقبالية الفعل بالنظر الى زمان التكلم وهو كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول وانما واجب الرفع عند ارادة الحال لانهم انما نصبوا عندهم ان كان

تقدير الناصب الا ترى ان الفعل مستقبل وتقدير ان الناصبة معه ممكن لانها للاستقبال بخلاف موضع الرفع فانه للحال  
وتقدير ان معه مناسف له واذا رفع الفعل لفتى حرف ابتداء لانها لو كانت حرف جر لوجب ان يقدر الفعل على اسمها ليصح  
دخولها عليه ولا يقدر اسمها الا بان لم يكن تقدير ان يمنع لها كما قال ابن الحاجب قلت وفي قوله ولا يقدر اسمها الا بان  
نظر فلما قيل ان يقول لم لا تكون جارة ويقدر ما المصدرية وهي ليست بمنافية للرفع ويجاب بان تقدير ما لم يثبت مع انه لا داعي  
الى التزام كونها جارة حتى يحتاج الى التقدير وان كانت حاليتها ليست حقيقية بل كانت محكية ومعنى حكاية الحال  
ان يفرض ما كان واقعا في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع **برفع** حتما عند قصد الحكاية  
اذ النصب بان مناقض لهذا الغرض فلا يرتكب **بوجواز النصب** اذ لم يقدر الحكاية نحو وزلز لو اخطى يقول الرسول قراءة  
نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ **بأي** حين اذ وقع الزلزال **بوان** الرسول والذين آمنوا معه يتولون كذا وكذا **بب**  
وفائدة الحكاية تصوير تلك الحالة البهيمة الشأن واستحضار صورتها في مشاهدة السامع للتعجب **بب** وعلم انه لا يرتفع الفعل  
بعد حتى الا بثلاثة شروط أحدها ان تكون حالا أو مؤولا بالحال كما مثلنا **بب** للقسمين معا فالحال الحقيقي كقولك في حال  
دخولك البلد سرت حتى ادخلها والمؤول بالحال كالاتية الشريعة وزلز لو اخطى يقول الرسول في قراءة نافع **بب** والثاني  
ان يكون مسببا عما قبلها **بب** وذلك بان يؤدي حصول مضمون ما قبلها الى حصول مضمون ما بعدها سواء اتصل مضمون  
الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها الآن أو لم يتصل نحو رأى ٢٥٩ زيد بالاسم في شيأ حتى لا يستطيع

ان أكله اليوم شيئا وانما  
اشترط هذا الشرط  
ليحصل الربط معنى حيث  
فقد لفظا وذلك لانه لم  
يتعلق ما بعدها بما قبلها  
لفظا زال الاتصال اللفظي  
فشرطت السببية الموجبة  
للا اتصال المعنوي جبراما  
فات من الاتصال اللفظي  
بب فلا يجوز سرت حتى  
تطلع الشمس ولا ما سرت

حقيقية وبين نصب المضارع بان المخلصة للاستقبال وبين كونه للحال الحقيقية تناف (قوله)  
وان كانت حاليتها ليست حقيقية بل كانت محكية برفع) معنى حكاية الحال ان يفرض الفعل  
الذي وقع في الزمان الماضي واقعا في وقت التكلم (قوله والثاني ان يكون مسببا عما قبلها)  
بان يكون ما قبلها بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمون ما بعدها سواء اتصل المضمونان نحو  
سرت حتى ادخلها أو لم يتصل نحو رأى مني العام الاول شيأ حتى لا يستطيع ان أكله العام  
بشيئا وانما وجبت السببية لانه لم يزل الاتصال اللفظي وهو تعلق حتى الجارة بما قبلها شرط  
السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبراما فان من الاتصال اللفظي (قوله وأجاز الاخفش  
الرفع بعد النفي) قال الرضي وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب  
لم تتكلم به وقد غلط فيه اه وفي الشرح الذي يظهر لي اجراء ما قال الاخفش في الاستفهام  
أيضا بان يقدر أصل الكلام خالي عن الاستفهام ثم ادخلت أداته على الكلام بأسره لاعلى

حتى ادخلها وهل سرت حتى تدخلها اما الاول **بب** وهو امتناع سرت حتى تطلع الشمس **بب** فلان طلوع الشمس لا يتسبب  
عن السير وأما الثاني **بب** وهو امتناع ما سرت حتى ادخلها **بب** فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير **بب** وعلى هذا  
فاذا قلت فلما سرت حتى ادخلها فان أردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع قال الرضي ولكن على ضعف لاجرائهم ذلك  
في اللفظ مجرى النفي المصرح به وان أردت به النفي الصريح وهو الاغلب في كلامهم امتنع الرفع **بب** وأما الثالث **بب** وهو امتناع  
هل سرت حتى تدخلها **بب** فلان السبب **بب** وهو السير **بب** ولم يتحقق وجوده **بب** فهو غير محكوم بثبوته جزميا بل هو  
مشكوك فيه فكيف يمكن الحكم على سبيل الجزم بحصول سببه وهو الدخول **بب** ويجوز أنهم سار حتى يدخلها ومتى  
سرت حتى تدخلها لان السير محقق **بب** محكوم بحصوله غير مستفهم عنه **بب** وانما الشك في عين الفاعل **بب** بالسير في الصورة  
الاولى وهي قولك أيهم سار حتى يدخلها **بب** أو في عين الزمان **بب** الذي وقع فيه السير في الصورة الثانية وهي قولك  
متى سرت حتى تدخلها **بب** وأجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون أصل الكلام ايجابا ثم ادخلت أداة النفي على  
الكلام بأسره لاعلى ما قبل حتى خاصة **بب** لكن الاخفش معترف بان العرب لم تتكلم بذلك على ما نقله الرضي فكانه  
انما أجاز بالقياس لا بالسمع **بب** ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي  
مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك **بب** ويظهر لي اجراء هذا في الاستفهام أيضا بان يقدر أصل الكلام خالي عن  
الاستفهام ثم ادخلت أداته على الكلام بأسره لاعلى ما قبل حتى خاصة كان يقول شخص لا تخسرت حتى تدخل البلد  
فتشك أنت في صدق الخبر فتقول لذلك المحاطب هل سرت حتى تدخلها أي هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح

والثالث من شروط رفع الفعل بعد حتى بان يكون فضلة فلا يصح رفع نحو سيري حتى أدخلها التلا  
 يبقى المبتدأ بالخبر وذلك لانك اذا رفعت الفعل كانت حتى حرف ابتداء والجملة الواقعة بعدها مستأنفة فيلزم خلو المبتدأ  
 عن الخبر ولقائل ان يقول ان عنوان المبتدأ يبقى بلا خبر لفظا وتقدير اذ منوع اذ يمكن جعل الخبر مقدر اى سيري حاصل  
 وان عنوانه بقاءه بلا خبر لفظا فسلم ولا يضر وما أظنهم ينعون المسئلة الا عند عدم تقدير الخبر ولو لاني نحو كان سيري حتى  
 أدخلها ان قدرت كان ناقصة لان الناقصة تقتضى خبرا ومع رفع الفعل تكون الجملة مستأنفة كما مر فتبقى كان الناقصة  
 بغير خبر لفظا وتقديره يفسد معناها فان قدرتم انامة أو قلت سيري أمس حتى أدخلها جازا الرفع لان التامة لا خبر لها  
 وأمس خبر السير فارفع المانع وهو بقاء الناقصة والمبتدأ بلا خبر الا ان علقتم أمس بنفس السير لا يستقرار محذوف  
 فالمنع باق لبقاء اسميه وهو بقاء المبتدأ بلا خبر وفيه ما مر في الثاني من أوجه حتى أن تكون عاطفة بمنزلة الواو ومقتضى  
 هذا ان لا ترتيب فيها ولا مهلة وصرح ابن الحاجب بان حتى مثل ثم فتفيد الترتيب والمهلة قال الجزولي والمهلة في حتى أقل  
 منها في ثم فهي متوسطة بين الغاء التي لامهلة فيها وثم المفيدة للمهلة قال الرضى والذي أرى ان حتى لامهلة فيها بان تفيد أن  
 المعطوف بها هو الجزء الفائق ٢٦٠ اما في القوة أو الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون نعلق

الفعل العامل في المعطوف عليه بما بعد حتى أسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفي الله كل أب لى حتى آدم وقد يكون في أثناء تعلقه بتلك الاجزاء نحو مات الناس حتى الانبياء والمقصود أن الترتيب الخارجى غير معتبر فيها بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهابا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء ومن الاقوى الى الاضعف كما في قدم

ما قبل حتى خاصة كان يقول شخص لا خرست حتى تدخل البلد فتشك أنت في صدق الخبر فتقول لذلك الخبر هل سرت حتى تدخلها أى هل ما أخبرك به هذا الشخص صحح (قوله) والثالث أن يكون فضلة فلا يصح في نحو سيري حتى أدخلها التلا يبقى المبتدأ بلا خبر لان حتى حينئذ حرف ابتداء والجملة بعدها مستأنفة فيخلو المبتدأ عن الخبر لفظا وهو ظاهر وتقدير الآية لا دليل عليه فسقط ما في الشرح وهو انه م ان عنوان المبتدأ يبقى بلا خبر لفظا وتقدير اذ منوع اذ يمكن تقدير الخبر اى سيري حاصل وان عنوانه بقاءه بلا خبر لفظا فسلم ولا يضر وما أظنهم ينعون المسئلة الا عند عدم تقدير الخبر (قوله الثاني أن يكون اما بعضا من جمع قبلها كقدم الخجاج حتى المشاة أو جزأ من كل نحو أ كت السهمكة حتى رأسها) يعنى بعضا من جمع في المعنى سواء كان جمعا في اللفظ أو لم يكن وفي الشرح أراد أن يكون اما جزئيا من كلى بدليل مقابلة من السكلى والافلأر يدبالبعض ما هو أعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة وليس المراد بالخجاج المجموع من حيث هو مجموع والا كان المشاة حينئذ جزأ لا جزئيا اه والفرق بين الجزء والجزئى والسكلى ان الجزء يقابل السكلى والجزئى يقابل السكلى والكل هو المجموع أو المركب من شيئين أو أكثر والسكلى هو المفهوم الذى لا يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه (قوله حيث يصح دخول الاستثناء) نقل عن المصنف رحمه الله انه قال

أعنى

الخجاج حتى المشاة وحكى ابن مالك في التسهيل الخلاف في افادتها

الترتيب وجعل القول بعدم افادته هو الاصح وعليه اعتمد المصنف وانظر تمثيل الرضى لما يكون تعلق العامل في المعطوف عليه بما بعد حتى أسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر بقوله توفي الله كل أب لى حتى آدم ففيه نظر لان التمثيل بما ذاب توقف على أن يكون آدم توفي قبل جميع اولاده ومن الجائز أن يكون لا آدم أو لا ذى توفي بعضهم قبله بعد ان وجد له نسل وهذا القائل يكون من نسل هذا المتوفى قبل آدم ومن أين تحقق كون آدم توفي قبل جميع اولاده لا بدله من دليل الا أن بينهما أى بين حتى والواو فرقا من ثلاثة أوجه أحدها أن المعطوف حتى ثلاثة شروط أحدها أن يكون ظاهرا الاضمرا كان ذلك شرطا مجرورا هاذ كره ابن هشام الخضر اوى ولم أوقف عليه لغيره والشرط الثاني أن يكون اما بعضا من جمع قبلها أى جزئيا من كل بدليل مقابلة من السكلى والافلأر يدبالبعض ما هو أعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة الخجاج حتى المشاة حيث لا يراد بالخجاج المجموع من حيث هو مجموع والا كان المشاة حينئذ جزأ لا جزئيا أو جزأ من كل نحو أ كت السهمكة حتى رأسها أو كتز نحو أعجبتنى الجارية حتى حديثها فان حديثها ليس بجزء منها لكنه بمنزلة الجزء وهو يمتنع أن تقول أعجبتنى الجارية حتى ولدها لانه ليس جزأ منها ولا بمنزلة الجزء وهو الذى يضبط لك ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء ويمتنع أى ويمتنع دخول حتى حيث يمتنع دخول الاستثناء والمراد المتصل ولا خفاء في صحة

فولك أعجبتني الجارية الاحديثا مع الاتصال تنزيلا لحدِيثها منزلة بعضها ولا في امتناع المحبتي الجارية الاولادها على ارادة الاتصال ولهذا الضابط الذي ذكرناه من اعتبار ذلك الاستثناء لا يجوز ضربت الرجاين حتى أفضلهما لانه لا يصح أن تقول ضربت الرجاين الا أفضلهما لانه اخراج لما دخل أولا بطريق النص لا بطريق الظهور كما لا يصح ضربت زيدا وعمر الا زيدا هكذا قيل و برده عليه الاستثناء من أسماء العدد ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال يلزم على هذا امتناع العطف في قول الشاعر ألقى الصحيفة كى يخفف رحله \* والزا حتى نعله ألقاها اذا الاستثناء المتصل فيه تمتع لعدم شمول الصحيفة والزا للتعامل وقد أجازوه فدل على عدم اعتبار هذا الضابط أجاز المصنف عنه بقوله **ولو أجاز حتى نعله ألقاها** لان ألقى الصحيفة والزا في معنى ألقى ما يتقبله كما أسلفناه وباعتبار هذا التأويل يصح الاستثناء فلا يخلت الضابط والشرط الثالث أن يكون معطوف حتى **بإغاية لما قبلها** ما في زيادة ٢٦١ أو نقص فالاول نحو موات الناس حتى

٢٤٥  
الانبياء

الانبياء اذ هم صلوات الله وسلامه عليهم أرفع الناس منزلة وأقوا هم شرفا وهو الثاني نحو زارك الناس حتى الحمامون وكفى بنقص صناعتهم قوله عليه الصلاة والسلام كسب الحجام خبيث وهو قد اجتمع في قوله قهرناكم حتى السكاة فانتم الخشونتنا حتى بنينا الاصاغر

أعني به المتصل **(قوله)** ولهذا لا يجوز ضربت الرجاين حتى أفضلهما لانه لا يجوز الا أفضلهما لان شرط الاستثناء المتصل يتناول ما قبل أداته المانعة لما بعده انصا وهذا ليس كذلك **(قوله)** والثالث أن يكون غاية لما قبلها ما في زيادة أو نقص في المطول وحتى مثل ثم من جهة انها تدل على ملايسة الفعل للتابع بعدم ملايسة للتبوع مع مهلة الا أن فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقض شيئا فشيئا الى أن يبلغ ما بعده هو التحقيق ان المعترف في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ههنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن يكون ملايسة الفعل لما بعده ما قبل ملايسة له لاجزاء الاخر نحو موات كل أبى حتى آدم وفي أثناء نحو موات الناس حتى الانبياء وفي زمان واحد نحو جاء في القوم حتى خالد اذا جاؤك معا وخالد أضعفهم **(قوله)** قهرناكم حتى السكاة الخ السكاة جمع كى وهو الشجاع وفي الصحاح كانوا جمعوا كما يعل على كاة مثل قاض وقضاة **(قوله)** لان شرط معطوفها أن يكون جزأ مما قبلها أو كجزء منه كما قدمنا لم يذكر البعض من الجمع لان قوله جزأ مما قبلها شامل له وأما ما سبق عن الشرح فلانه أراد بالجزء ههنا ما يشمل الجزء والجزء لان أهل اللغة لا يفرقون بينهما كالناطقمة ويجوز انه لم يذكره لان في قوله كما قدمنا اشارة اليه **(قوله)** ولا يتأتى ذلك الا في المفردات الاشارة بذلك الى كون المعطوف جزأ مما قبله أو كجزء منه وفي الشرح لم لا يجوز في بعض الجمل ان يكون مضمون احدها بعضا من مضمون أخرى كما تقول أكرمت زيدا بما أقدر عليه حتى أقت نفسي خادماله ونحل على زيد بكل شئ حتى منعتي دانقا وقد نص علماء المعاني على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الاولى كقوله تعالى أمدمكم بما تعلمون أمدمكم بانعام وبنين **(قوله)** هذا هو الصحيح أي كون حتى لانعطف الجمل **(قوله)** وزعم ابن السيد هذا هو مقابل الصحيح والسيد بكسر المهملة وسكون المثناة التحتية من أسماء الذئب وابن السيد هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسى سكن مدينة بلنسية وكان حسن التعليم جليل التصنيف من تصانيفه المثلث في مجادين ولد سنة أربع وأربعين وأربعمائة

السكاة جمع كى وهو الشجاع قال الجوهرى كانوا جمعوا كما يعل على قاض وقضاة وهذا غاية لما قبله في القوة والبنون الاصاغر غاية لما قبله في الضعف والفرق الثاني انه لا تعطف الجمل وذلك لان شرط معطوفها أن يكون جزأ مما قبلها أو كجزء منه كما قدمنا

أو يكون بعضا مما قبلها كما مر ولو عبر بهذا فقال أن يكون بعضا أو كعض لكان أولى لان كونه بعضا أعم من كونه جزأ فيشمل الجزء كما كانت السمكة حتى رأسها وغير الجزء نحو قدم الحجاج حتى المشاة حيث لا يراد المجموع من حيث هو مجموع فان المشاة بعض الحجاج وهو على ذلك التقدير جزئى لا جزوان ثبت ان أهل اللغة لا يفرقون بين البعض والجزء فالاقصار على الجزء كاف بلاشك الا أن المصنف لم يش على ذلك فيما تقدم بل فرق بينهما ولا يتأتى ذلك الا في المفردات ولقائل أن يقول لم لا يجوز في بعض الجمل ان يكون مضمون احدها بعضا من مضمون أخرى كما تقول أكرمت زيدا بما أقدر عليه حتى أقت نفسي خادما له فاقامة نفسك خادما بعض من الاكرام بما تقدر عليه وكذا قولك بنحل على زيد بكل شئ حتى منعتي دانقا فنعى الدانق بعض من البنل بكل شئ وقد نص علماء المعاني في باب الفصل والوصل على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الاولى كقوله تعالى أمدمكم بما تعلمون أمدمكم بانعام وبنين الآية **وهذا هو الصحيح** وزعم ابن السيد بكسر السين البطلوسى

وفي قول امرئ القيس سربتهم حتى تسكل مطيهم \* وحتى الجياد ما يقدن بارسان فمن رفع تسكل ان جملة تسكل مطيهم معطوفة تحت على سربتهم والسري هو السبر ليللا وتسكل بفتح حرف المضارعة وكسر الكاف تهما وتتعب والمطي جمع المطية وهي الدابة تطوف في سيرها أي تمتد والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد الرابع وتقدن تمكن بمساودها لتسير ولا تركب والارسان جمع رسن وهو الجبل بقول سارم ولأء القوم ليللا إلى أن تعبت مطاياهم وصارت الخيل لا يسلك بارسانها بل تسير بنفسها من غير قائد وهو كناية عن شدة تعبهما الفرق في المثالين انهما اذا عطفت على مجرور أعيد الخافض في سواء كان المجرور مظهرا أو مضمرا وهذا يحصل الفرق والافعال اذا عطفت على مجرور مضمرا أعيد الخافض على الصحيح في فرائضها أي بين حتى العاطفة في وبين الجارة فتقول مررت بالقوم حتى يزيد ذلك ابن الخباز وأطلقه في فلم يفرق بين كونها متعينة للعطف وغير متعينة له وهو قوله ٢٦٢ ابن مالك بان لا يتعين كونها للعطف نحو عجت من القوم حتى بينهم ونحو قوله

جو ديمناك فاض في الخلق حتى \*  
 بانس دان بالاساءة دينام  
 البانس الذي أصابه  
 بؤس أي شدة ودان  
 بالاساءة أي تعبهما يعني  
 انه اتخذها طريقا وعادة  
 يلزمها كالدين الذي يتعبد  
 به الانسان والمعنى ان  
 جوده عم من أساءه ومن لم  
 يسئ فحتى في المثال والبيت  
 متعينة للعطف ولا يصلح  
 أن تكون جارة لما  
 سيذكره المصنف من ان  
 الى لا تحل محالها في ما  
 وهو وحسن ورده أبو  
 حيان وقال في المثال  
 وهو عجت من القوم  
 حتى بينهم وهي جارة  
 اذا يشترط في تالي

بمدينة بطيوس من جزيرة الاندلس وتوفي سنة احدى وعشرين وخمسة مائة بمدينة بالنسبية من جزيرة الاندلس أيضا (قوله سربتهم الخ) سربت ليلا وتسكل تتعب والمطي جمع مطية وهي الدابة تطوف في سيرها أي تمتد كما في الشرح وفي الصحاح والمطايا والمطي واحد وجمع يذكرو ويؤنث والمطي واحدة المطايا والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد والارسان جمع رسن وهو الجبل (قوله جو ديمناك الخ) البانس الذي أصابه بؤس أي شدة ودان بالاساءة أي جعلها دينيا (قوله وقال في المثال هي جارة) يعني قال أبو حيان ان حتى في المثال جارة لا عاطفة كما قال ابن مالك لان ما بعد حتى في المثال ليس بعضا مما قبلها ولا كعض منه والعاطفة يشترط فيها أن يكون ما بعدها بعضا مما قبلها أو كعض منه (قوله وهي في البيت محتملة) أي للجارة والعاطفة فلا تكون فيه متعينة للعاطفة كما قال ابن مالك اما احتمالها للعاطفة فظاهر واما احتمالها للجارة فلان عدم اشتراط ان ما بعدها بعض أو كعض مما قبلها لانافي أن تكون كذلك (قوله ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورا بعضا أو كعض) هذان القولان أبي حيان لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضا أو كعض وتقريره ان الجارة على قسمين تالية ما يفهم الجمع وهذه يشترط في تاليها أن يكون بعضا أو كعض وتالية لغير ما يفهم الجمع وهذه لا يشترط في تاليها ذلك وفي الشرح واذا كان هذا شرط اظم أهله المصنف في ذكر ما يشترط في حتى الجارة وأقول ان المصنف لم يمله فقد قال في حتى الجارة الشرط الثاني يعني من شرطي حتى الجارة خاص بالمسبوق بذى أجزاء وهو أن يكون المجرور آخر نحو أكلت السمكة حتى رأيتها أو ملاقيت اللادخر نحو سلا مهي حتى مطلع الفجر والمسبوق بذى أجزاء يتناول الثاني لما يفهم الجمع والمجرور الآخر هو البعض والملاقي للادخر كالبعض (قوله لان اسم القوم يشمل أبناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها) يدل على ذلك صحة

الجارة أن يكون بعضا أو كعض حتى يمتنع في المثال كونها جارة استثناء  
 اذبنوا القوم ليسوا بعضهم ولا كعضهم واذا لم يكن هذا شرط فلا مانع من جعلها في المثال جارة بخلاف العاطفة ولهذا منعوا أعجبتني الجارية حتى ولدها قال وهي في البيت محتملة لان تكون جارة أو عاطفة فان البانس بعض الخلق ومع الاحتمال لا ينتقض الدليل بواها كلام أبي حيان وهو أقول ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورا بعضا أو كعض فلا يصح اطلاق أبي حيان القول بان لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضا أو كعض بل ذلك مقيد بما اذا لم يكن ما قبلها مفهوما للجمع واما اذا كان مفهوما فلا بد من اشتراطه قلت واذا كان هذا شرط اظم أهله المصنف في ذكر ما يشترط في حتى الجارة وقد ذكر ابن مالك ذلك في حروف الجر وأقره أبو حيان عليه في ما ياله خالف ذلك هنا ولا يلزم من امتناع أعجبتني الجارية حتى ابنها امتناع عجت من القوم حتى بينهم لان اسم القوم يشمل أبناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها ولا أبي حيان ان يقول انما يشمل القوم الابناء الم تقم قرينة على خلاف ذلك والقرينة هنا قاعة وهي اضافة البنين الى ضمير القوم فعلم ان المراد من القوم غير بينهم والام تصح الاضافة وحينئذ يستوى المثالان في ان تالي حتى فيهم ليس

بعضها قبلها لكنه في مثال الجارية علم من جهة الوضع وفي مثال القوم علم من جهة القرينة **وهو يظهر لي ان الذي لحظه ابن مالك ان الموضع الذي يصح ان تحمل فيه الى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجماعة فيحتاج حينئذ في أي حين اذ يقع الاحتمال بسبب ذلك **وهو الى اعادة الجارية عند قصد العطف **ليتمين المراد و يرتفع الاحتمال **بوجوه استكفت في الشهر حتى في آخره **فانك لو قلت حتى آخره بدون اعادة في احتمال أن تكون حتى عاطفة وأن تكون جارة ومع اعادتها يرتفع احتمال كونها جارة اذ لا يدخل حرف جر **بمخلاف المثال والبيت السابقين **اذ لا يصح فيها حلول الى محل حتى فلا يقال عجبت من القوم الى بنهم وجود يملك فاض في الخلق الى بانس فلا احتمال فلاحاجة الى اعادة الجارية وهذا كما تراه دعوى عارية عن الدليل وأي مانع يمنع من كون العجب من القوم انتهى الى بنهم وفيض الجود في الخلق انتهى الى البائس فيكون المحل صالحا لاني قدامه **وهو زعم ابن عصفور ان اعادة الجارية مع حتى أحسن ٢٦٣ ولم يجعلها واجبة **وهو وجه ان اعادة الجارية اهلها ورفع احتمال كونها جارة ولا يشترط في الكلام ان يكون ناصفي المقصود بحيث ينتفي عنه الاحتمال **وهو تنبيه العطف بجنى قليل وأهل الكوفة ينكرونه البتة ويحلمون نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتم حتى أباك ومررت بهم حتى أبيلك على ان حتى فيه ابتداءية وأن مانعها على اضماع عامل **وهو التقدير في الاول جاء القوم حتى جاء أبوك وفي الثاني رأيتم حتى رأيت أباك وفي الثالث مررت بهم حتى مررت بابيلك وفي الاخير حذف الجار وبقاء عمله وهو شاذ **وهو الثالث من أوجه حتى ان تكون حرف ابتداء أي حرفا تبتدأ بعده الجملة أي************************

استثناء البنين من القوم وعدم صحة استثناء الابن من الجارية وفي الشرح ولا يبيح ان يقول انما يشتمل اسم القوم أبناءهم اذ لم تقم قرينة على خلاف ذلك وهنالك قامت قرينة وهي اضافة الابناء الى ضمير القوم وأقول المراد شمول اسم القوم لآماني الجملة وفي تركيب من التراكيب لا في هذا التركيب الخاص ولو سلم فاضافة البنين الى ضمير القوم لا يمنع شمول القوم للبنين لجواز أن يكون الضمير أخص مما يرجع اليه كالضمير في قوله تعالى وبهواتن أحق بزدهن فانه راجع الى المطلقات وهو أخص مما يرجع اليه لان المراد به الجمعيات وما يرجع اليه الجمعيات وغيرهن ولا امتناع في ذلك كالمكرر الاسم الظاهر وخصص **(قوله بخلاف المثال والبيت) في الشرح يعني انه لا يصح ما حاول الى محل حتى فلا يقال عجبت من القوم الى بنهم وجود يملك فاض في الخلق الى بانس فلا احتمال فلاحاجة الى اعادة الجارية وهذا كما تراه دعوى عارية عن الدليل وأي مانع يمنع من ان العجب من القوم انتهى الى بنهم وان فيض الجود في الخلق انتهى الى البائس فيكون المحل صالحا لاني وأقول ليس المانع من حلول الى في البيت والمثال محمل حتى من جهة المعنى وانما المانع منه من جهة اللفظ والصناعة اما المثال فلان حتى الجارية لا تقابل بمن كما تقدم في الفرق بينها وبين الى واما البيت فلان حتى الجارية اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أن يكون المجرور بها بعضا أخيرا او بعضا والمجرور بها هنا وهو البائس وان كان بعضا من الخلق الا أنه ليس ببعض أخير وفي هذا نظير يعرف بما نقلناه قبل من المطول **(قوله فزال القتل الخ) المجرى الشراب ونحوه من القوم ودجلة بفتح الدال المهملة وكسر هاء نهر بغداد والاشكل الذي فيه بياض وجمرة مختلطان **(قوله فواجب حتى كليب الخ) نهمش بنون وشين محجة مفتوح حتى اسم رجل والنهمش الذئب والصقر وكان لقيط بن زرارة التميمي يكنى أبا نهمش ومجاشع بن جهم وشين محجة وعين مهملة على وزن مجاهد اسم رجل من تميم وهو مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن عمرو بن******

استثناء البنين من القوم وعدم صحة استثناء الابن من الجارية وفي الشرح ولا يبيح ان يقول انما يشتمل اسم القوم أبناءهم اذ لم تقم قرينة على خلاف ذلك وهنالك قامت قرينة وهي اضافة الابناء الى ضمير القوم وأقول المراد شمول اسم القوم لآماني الجملة وفي تركيب من التراكيب لا في هذا التركيب الخاص ولو سلم فاضافة البنين الى ضمير القوم لا يمنع شمول القوم للبنين لجواز أن يكون الضمير أخص مما يرجع اليه كالضمير في قوله تعالى وبهواتن أحق بزدهن فانه راجع الى المطلقات وهو أخص مما يرجع اليه لان المراد به الجمعيات وما يرجع اليه الجمعيات وغيرهن ولا امتناع في ذلك كالمكرر الاسم الظاهر وخصص **(قوله بخلاف المثال والبيت) في الشرح يعني انه لا يصح ما حاول الى محل حتى فلا يقال عجبت من القوم الى بنهم وجود يملك فاض في الخلق الى بانس فلا احتمال فلاحاجة الى اعادة الجارية وهذا كما تراه دعوى عارية عن الدليل وأي مانع يمنع من ان العجب من القوم انتهى الى بنهم وان فيض الجود في الخلق انتهى الى البائس فيكون المحل صالحا لاني وأقول ليس المانع من حلول الى في البيت والمثال محمل حتى من جهة المعنى وانما المانع منه من جهة اللفظ والصناعة اما المثال فلان حتى الجارية لا تقابل بمن كما تقدم في الفرق بينها وبين الى واما البيت فلان حتى الجارية اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أن يكون المجرور بها بعضا أخيرا او بعضا والمجرور بها هنا وهو البائس وان كان بعضا من الخلق الا أنه ليس ببعض أخير وفي هذا نظير يعرف بما نقلناه قبل من المطول **(قوله فزال القتل الخ) المجرى الشراب ونحوه من القوم ودجلة بفتح الدال المهملة وكسر هاء نهر بغداد والاشكل الذي فيه بياض وجمرة مختلطان **(قوله فواجب حتى كليب الخ) نهمش بنون وشين محجة مفتوح حتى اسم رجل والنهمش الذئب والصقر وكان لقيط بن زرارة التميمي يكنى أبا نهمش ومجاشع بن جهم وشين محجة وعين مهملة على وزن مجاهد اسم رجل من تميم وهو مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن عمرو بن******

تستأنف **وهو لم يرد بكونها حرف ابتداء انها حرف فيلزم وقوع المبتدأ والخبر بعده **وهو قد دخل على الجملة الاسمية كقول جرير فزال القتل الخ **فج دماءها \* بدجلة حتى ماء دجلة اشكل **وهو تجرئ ودجلة بفتح الدال المهملة وكسر هاء نهر بغداد والاشكل الذي فيه بياض وجمرة مختلطان وقول الفرزدق **وهو فواجب حتى كليب تسبني \* كان أبا نهمش أو مجاشع **وهو وعجمان قبيل النذبة للتوحيح كانه يقول انا أتوحيح لعدم حضورك فاحضر لهذا الامر الذي يشجب منه كليب على التصغير قبيلة ونهمش بنون وشين محجة وزن جعفر ومجاشع كجماهد بجيم وشين محجة وعين مهملة **وهو لا بد من تقديم محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما بعده حتى غاية له أي فواجب حتى تسبني الناس حتى كليب تسبني **قال الرضي ويلزم في الاسمية الواقعة بعد حتى ان يكون خبر المبتدأ فيها من جنس الفعل المتقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير صادق لم يفد وهذا يتأني له في بيت الفرزدق واما في بيت جرير المتقدم وفي قول امرئ القيس سريت بهم حتى تسكل مطيم \* وحتى الجياد ما يقدرن بارسان ففيه نظر **وهو على الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع رحمه الله تعالى **وهو********************

١٤١  
راجع



وزلوا حتى يقول الرسول برفع يقول بوقول حسان يغشون حتى ماتهم كلابهم \* لا يسألون عن السواد المقبل  
 يغشون بجاء الهم وهو ير الكلب صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد كذا في الصحاح والقاموس والمعنى ان الكلاب  
 تسأم وتذهل لكثرة الاضياف واتصال مددهم فلانهم ويحتمل ان الكلاب انما تترك الهرب لاشتغالها بما ينجر للاضياف  
 ومشاركتهم والسواد الشخص أى يعطون من يأتي ولا يسألون من هو بوعلى الفعلية التي فعلها ما يصحح قوله  
 تعالى ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة أى أعطيناهم بدل ما كانوا فيه من البلاء والمحنة الرخاء والسعة والصحة حتى عفا  
 أى كثروا وعفا في أنفسهم وأموالهم من قولهم عفا النبات اذا كثر ومنه قوله عليه الصلاة والسلام وأعفو اللحن وقالوا  
 قدمس أباءنا الضراء والسراء أى قالوا هذه عادة الدهر في تقلب أحواله واختلافها كما وقع لا ياتنا وما ذلك بعقوبة ذنب  
 بوزعم ابن مالك ان حتى هذه جارة وان بعدها ان مضمره والمعنى الى ان عفا وقالوا بولا أعرف له في ذلك سلفا وقال  
 أبو حيان وهم ابن مالك في ذلك لان حتى ابتدائية وأن مضمره بعدها بوفيه تكلف ضمارة من غير ضرورة ببعنى ان حتى  
 الابتدائية تدخل على الفعلية كما تدخل على الاسمية فجعلها جارة يستدعى ضمارة لم تدع اليه ضرورة وان كان ضمارة ان  
 بعد حتى سائغاشا كما يمكن حيث تدعو اليه ضرورة بان يقع المضارع بعدها منصوبا وكذا قال ابن مالك بوفى حتى  
 الداخلة على اذانى نحو حتى اذا فاشتم أى جبنتم وهبتم الاقدام وتنازعتم فى الامر وعصيتهم من بعد ما أراكم  
 ما تحبون انهم الجارة وانما فى موضع جر بها فلا تكون حينئذ ظرفا بل تكون اسم للوقت مجرورا بحتى متعلقة بالفعل  
 من قوله اذ تحسونهم باذنه والحس القتل والمعنى اذ تقتلونهم باذن الله الى وقت فاشتم وتنازعتم وهذه المقالة الاخيرة  
 وهى جعل اذانى محل جر حتى ٢٦٤ بسبقه اليها الاخفص وغيره والجمهور على خلافها وانما أى حتى بوحرف

تميم والجشع أشد الحرص (قوله يغشون حتى ماتهم كلابهم الخ) يغشون بضم المثناة التحتية  
 وسكون الغين المجهمة وفتح الشين المجهمة وسكون الواو وهو ير الكلب صوته دون نباحه من  
 قلة صبره على البرد كذا في الصحاح والقاموس والمراد هنا صوته على المار لا يستغرابه اياه وقبل  
 هذا البيت  
 أولاد حنيفة حول قبرا بيهيم \* قبر ابن مارية الجواد المفضل  
 بيض الوجوه كريمة احسابهم \* ثم الانوف من الطراز الاول

ابتداء واذانى موضع  
 نصب بشرطها عند  
 المحققين بوجوابها  
 عند الاكثرين على ما مر  
 محررا مقررا فى الكلام  
 على اذى والجواب فى الآية  
 محذوف أى امتحنتم أى

اختبرتم بوا وانقسمت قسمين بدليل بوقوله تعالى بومنكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد  
 الآخرة وهذه الآية فى غزوة أحد وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل أحد اخلف ظهره واسم تقبل المدينة  
 وأقام الرماة عند الجبل فامرهم ان يثبتوا فى مكانهم ولا يبرحوا كانت الدولة للمسلمين أو عليهم فلما أقبل المشركون جعل  
 الرماة يرشقون خيلهم والباقيون يضربونهم بالسيوف حتى انهزموا والمسلمون على آثارهم يقتلونهم حتى اذا فاشلوا  
 وتنازعوا فقال بعضهم قد انهزم المشركون فامو قفنا هنا فادخلوا عسكر المسلمين وخذوا الغنيمة مع اخوانكم وقال بعضهم  
 لا نخالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا هو القسمان بونظيرهم أى ونظير حذف جواب اذانى هذه الآية  
 بوحذف جواب لما فى قوله تعالى بواذا غشيتهم موج كالظلل دعوا الله مخلصين له الدين فلما اتجأهم الى البر ففهم مقتصد  
 أى انقسموا قسمين فمن مقتصد بواى باقى على الايمان الذى كان منه والاحلاص لم يعد الى الكفر بوممنهم غير ذلك  
 أى غير مقتصد بل ترك الايمان الذى كان منه فى تلك الحالة وعاد الى الكفر بدليل قوله على اثر الاول وما يجحد باياتنا  
 الا كل خيال كهو والضمير فى قوله واذا غشيتهم موج عائد الى الكفار بواوما قول ابن مالك ان فهم مقتصد هو الجواب  
 فبنى على صحة محى جواب لما مقر ونا بالفاء ولم يثبت وسيأتى الكلام فيه فى حرف اللام ان شاء الله تعالى بوزعم بعضهم  
 ان الجواب فى الآية الاولى وهى قوله تعالى واقصد صدم الله وبعده اذ تحسونهم باذنه حتى اذا فاشتم وتنازعتم فى الامر  
 وعصيتهم من بعد ما أراكم ما تحبون منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة ثم صرفكم عنهم ليبتليكم ولقد عفا عنكم  
 والله ذو فضل على المؤمنين بومذكور وهو عصيتهم المقترن بالواو بواوصرفكم المقترن بتم وهو هذا مبنى على زيادة الواو  
 وشم ولم يثبت ذلك فلا يلتفت الى هذا القول بواوقددخلت حتى الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية فى قوله أى  
 قول امرئ القيس بوسر يبت بهم حتى تسكل مطيهم \* وحتى الجياد ما يقدن بارسان

فبين رواه برفع تسكل والمعنى **سريت بهم** حتى كات ولكنه جاء على حكاية الحال الماضية **وليس ذلك بعتين** لاحتمال ان يكون تسكل للحال حقيقة بان يكون **سرت** الى المدينة حتى أدخلها وأنت في حالة الدخول **كقولك رأيت زيدا أمس وهو راكب** فان هذا من حكاية الحال الماضية ضرورة ان العامل متحقق الماضي والحال مقيدة له فتكون واقعة في ذلك الزمن الماضي ولكنها حكيت ولقائل ان يقول لا نسلم ان هذا من حكاية الحال الماضية فان اسم الفاعل صالح للارزمنة الثلاثة بلفظ واحد فمن الجائز ان يكون هذا اللضى ولا حكاية نعم لو عمله فقال وهو راكب فرسا لتعنين ان لا يكون للماضى ضرورة انه لا يعمل الا اذا كان للحال أو الاستقبال فيكون حينئذ للحال والمراد حكاية الماضي مثل وكلمهم باسط ذراعيه بالوصيد **وإماما من نصب** تسكل **فوهى** حتى الجارة كما قدمنا **انها اذا دخلت** على مضارع منصوب فنصبه بان مضمرة وحتى حينئذ جارة لذلك المصدر المسبوك من صلته وعلى هذا التخرج يخرج البيت عن ان يكون شاهدا على ما أورده من دخول حتى الابتدائية على الجلتين اذا فرضنا ان الدخول على المضارع المنصوب جارة لا ابتدائية وليس ثم جملة واقعة بعدها وانما هو اسم مفرد مجرور فلم يبق البيت مثلا حينئذ للدخول الابتدائية على الجملة الاسمية وهو ما وقع في عجز البيت فان قلت لئكن يشكل حينئذ عطف الجملة المقرونة بالواو اذا بصح عطفها على متعلق سريت اذ هو مفرد ولا على سريت لمقبى حتى الابتدائية حينئذ بدون معنى لها قلت بقدر المعطوف محذوف واو حتى غاية لذلك المحذوف أى وسريت بهم حتى الجياد ما يقدرن بارسان فهو من عطف الجمل **ولا بد على** النصب من تقدير زمن مضاف الى ان تسكل **مطهم** أى **سريت بهم** الى زمن كلال مطهم وقد يكون الموضوع صالحا لاقسام حتى الثلاثة **وهي** كونها حرف جر وكونها حرف عطف وكونها حرف ابتداء **كقولك أكلت السمكة** حتى رأسها ذلك ان تخفض على معنى **الى** أى **أكلت السمكة الى رأسها** وان تنصب على معنى الواو **أى أكلت السمكة ورأسها** وان ترفع على

الابتداء **أى أكلت السمكة** حتى رأسها ما كول فدخول الرأس في الاكل لانزع فيه على الثاني والثالث واما على الاول فيجربى على الخلاف السابق **وقد**

**قوله** فبين رواه برفع تسكل والمعنى حتى كات ولكنه جاء على حكاية الحال الماضية (في الشرح ليس هذا بعتين لاحتمال أن يكون تسكل للحال حقيقة بان يكون أخبر عن هذا في وقت كلال المطى **قوله** كقولك رأيت زيدا أمس وهو راكب) في الشرح ولقائل أن يقول لا نسلم ان هذا من حكاية الحال الماضية فان اسم الفاعل صالح للارزمنة الثلاثة بلفظ واحد فمن الجائز ان يكون هذا اللضى ولا حكاية نعم لو عمله فقال هورا كب فرسا لتعنين

٣٤ في ل روى بالاوجه الثلاثة قوله **عمتهم بالندي** حتى غواتهم \* فكنت مالاً ندي غي وذي رشد وقوله **ألقى الصحيفة** كي يخفف رحله \* **ووالزاد حتى نعله ألقاها** الا ان بينه ما **أى** بين هذين البيتين **وقد** من وجهين أحدهما ان الرفع في البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه **بمعنى** تهيئته للعمل جعله صالحا لذلك ومعنى قطعه عنه منعه من العمل الذي كان صالحا له بحسب الصورة الظاهرة فالفاعل من قولنا **أكلت السمكة** حتى رأسها جعل صالحا للعمل في رأسها لانه مفرد يصح تسلطه على نصبه ورفع الرأس موجب لقطع هذا العامل عن ذلك العمل الذي كان صالحا له لانه عند الرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر امتنع عمله فيه نصبا فاذا صرح بالخبر فقبل حتى رأسها كول لم يكن فيه تهيئة العامل للعمل وذلك لان هذا العامل لا تسلط له على الجملة المذكورة فلم يكن فيه قطع عما كان هي له من العمل **وهذا قول البصريين** وظاهره ان ذلك قول جميعهم وفي كلام ابن الحاجب ما يقتضى ان هذا قول بعضهم لا كله **م وذلك** لانه قال في **أكلت السمكة** حتى رأسها بالرفع وقد أباه بعض البصريين وليس بالجيد لقوة الدلالة على خصوصية الخبر المحذوف واعترضه المصنف في حواشيه على التسهيل بانه ليس المانع عدم الدلالة عليه بل لئلا يلزم تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه كما منعوا حذف الراجع في نحو **زيد ضربته لذلك** وان كان معلوما **وقد** اذا قلت حتى رأسها بالرفع ان تقول ما كول **وهذا الذي حكاه ابن الحاجب** عن بعضهم **وقد** والثاني ان النصب في البيت الثاني **في قوله** حتى نعله ألقاها **من وجهين** أحدهما العطف **أما على** الصحيفة أو على الزاد على الخلاف في تعدد المعطوف كما أسلفناه في أوائل الكتاب **والثاني** ضمها العامل على شريطة التفسير **أى** حتى ألقى نعله ألقاها وحتى على هذا الابتدائية لا عاطفة اذ الواقع بعدها جملة وهي لا عطف الجمل على الصحيح **وقد** في البيت الاول من وجه واحد **وهو** العطف **وقد** اذا قلت قام القوم حتى زيد قام **لأن** في زيد **الرفع** على الاوجه التي تأتي **وقد** والخفض **على** ان حتى

جارة بدون النصب فلا يجوز لغدما يقتضيه وكان لك في الرفع أوجه أحدها الابتداء فيكون زيد مبتداً والثاني العطف على الفاعل وهو القوم من قولك قام القوم والثالث ضم الفاعل على شريطة التفسير فيكون زيد فاعلاً يفعل محذوف يفسره ما بعده والجملة التي بعده أي بعد زيد خبر على الأول في فعلها رفع وهو مؤكدة على الثاني فلا محل لها كما أنها كذلك أي مؤكدة مع الخفض فلا محل لها أيضاً وأما على الثالث فتكون الجملة مفسرة ولا محل لها أيضاً وقد سبق التنبيه على أن في هذا الإطلاق تجوز إذا لمفسر هو فعل الجملة لا كلها ويجوز مع بعض المغاربة أنه لا يجوز ضربت القوم حتى زيد ضربته بالخفض ولا بالعطف فيكون منصوباً على ذلك قبل بالرفع على أنه مبتداً وضربته الخبر أو بالنصب على شريطة التفسير أيضاً ما فعل لأنه يمتنع جعل ضربته توكيداً لضربت القوم ولا شك أن التأكيد على هذا الوجه ممتنع ولكن لم لا يجوز أن يكون توكيداً لضرب زيد الثابت له في الكلام المتقدم ولا مانع حينئذ لأنه توكيد لبعض ما أفهمه الكلام السابق وقال وإنما جاز الخفض في حتى نعلمه لأن ضميراً لقاها للصحيفة فيجوز أن تكون هذه الجملة ٢٦٦ توكيداً للاولى وهي ألقى الصحيفة أذهباً بعبارة قولك ضربت زيداً وضربته

ولا اشكال فيه ولا يجوز على هذا الوجه وهو خفض الفعل بحى وان يقدر في ضمير ألقاها المنصوب لأنه لا يصلح أن تكون مؤكدة لاقى الصحيفة فيمتنع التركيب على هذا التقدير كما تمتع ضربت القوم حتى زيداً وضربته على تقدير التأكيد وما إذا قدر أن ضمير ألقاها عائد إلى الثلاثة الصحيفة والراد والنعل جاز التأكيد بلاشك لارتفاع ذلك المحذور ولا محل للجملة

أن لا يكون للماضي ضرورة أنه لا يعمل إلا إذا كان للحال أو الالة تقبل فتكون حينئذ مآ جاء للحال والمراد حكاية الماضي وأقول ليس الكلام في اسم الفاعل أعني راكبا وإنما الكلام في جملة هوراكب وتقرير ذلك أنها جملة حالية والحال قيد لعاملها وهو هنا ماض فتكون هي كذلك وقد حكيت ولو سلم فاسم الفاعل ظاهر في الحال وحققة فيه بانفاق فيجمل عليه وقد وقع هنا قيد الفعل ماض والظاهر في وقوع قيد الفعل أن تكون حاليتها وماضيتها واستقباليتها باعتبار ذلك الفعل فيكون راكب في هذا المثال للحال الماضية وقد حكى قوله في الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لأن ما بعده ما مفرد يصح عمل ما قبلها فيه بطريق العطف وفي رفعه على الابتداء قطع له عن العمل فيه ومنع له عنه (قوله ويرده ان حروف الجر لا تعلق عن العمل) التعليق في أفعال القلوب وما ألحق بها هو عدم عملها لفظاً لا محلاً لوقوع استتفهام أولام ابتداء أو نفي بما أو أن أولاً في معمولها والتعليق في حروف الجر أن تدخل على غير مفرد أو مافي تأويله أو تدخل على مفرد ولا تعمل فيه وفي الشرح فان قلت اذا كانت الجملة تؤول بالمفرد من غير حرف مصدري ويجوز دخول الجار عليها كافي أسماء الزمان نحو جئت حين جاز زيد فلترجاج وابن درستويه أن يقولوا الجملة بعد حتى في محل جر بها على معنى ان تلك الجملة في تأويل مفرد مجرور بها الأعلى معنى ان تلك الجملة باقية على جملتها غير مؤولة بالمفرد قلت يمكن أن يكون هذا مرادها لكن يرد عليه ما قرره المصنف من أنهم اذا أوقعوا بعدها ان كسروها

الواقعة بعد حتى الابتدائية خلافاً للزجاج وابن درستويه زعمانها في محل جر بحتى وهذا في الحقيقة انكار لوجود حتى الابتدائية لان ما يحكم الجماعة بان حتى فيه ابتدائية يحكم انما فيه حرف جر وهو يرده كما قال ابن الخباز وان حروف الجر لا تعلق عن العمل ومعنى التعليق منع العمل لفظاً القيام مانع منه وهذا الاعتناء في بعض الافعال ولم يثبت في الحروف الجارة وإنما تدخل على المفردات نحو مررت بزیدوسرت من البصرة الى الكوفة أو مافي تأويل المفردات نحو عجبت من انك قائم وعجبت حين جاء عمرو واذا المعنى عجبت من قيامك وعجبت حين يحيى عمرو فان قلت ان كانت الجملة تؤول بالمفرد من غير حرف مصدري ويجوز دخول الجار عليها كافي أسماء الزمان المضافة الى الجمل فلترجاج وابن درستويه ان يقولوا الجملة بعد حتى في محل جر بها على معنى ان تلك الجملة في تأويل مفرد مجرور بها الأعلى معنى ان الجملة باقية على جملتها غير مؤولة بالمفرد حتى عامله في محلها فلا يرد الاعتراض بان حرف الجر لا يعلق اذا تعلق على هذا التقدير قلت يمكن ان يكون هذا مرادها لكن يرد عليه ما قرره المصنف بقوله وهو انهم اذا أوقعوا بعدها ان كسروها أي كسروها هزتها فيوفقا لوامر زيد حتى انهم لا يرجونه والقاعدة ان حروف الجر اذا دخلت على ان فحلت هزتها نحو ذلك بان الله هو الحق ولا محيص لهما عن هذا الاعتراض

﴿حيث﴾ ﴿وطي تقول حوث﴾ وواو مكان الياء وزعم ابن سيده ان الاصل حوث وان حيث فرع عنها وانشد  
 الفارسي في التذكرة يارب ان كنت لا يدربا \* فابعت له من حيث شدت ركبا \* اكلان تلقا ما وشربا قأبا \* التلقام مصدر  
 قولك تلقت للقمه اذا ابتلعتها في مهلة والقاب بقاف مفتوحة فهو مزه ساكنة فوحدة مصدر قأب من الشرب اذا تملا  
 أي شربا مقلثا منه وحيث مبنية لشبهها بالحرف في الافتقار المتأصل لانها مفتقرة بحسب الاصل وغيرها كما ان الحرف  
 كذلك ﴿وفي الثاء فيهما﴾ أي في حيث وحوث ﴿الضم تشبها بالغايات﴾ وهي ما قطع عن الاضافة وبني من قبل وبعد وساثر  
 الجهات الست نحو امام وخاف ووراء وقدم وفوق وتحت وسميت غايات لانها المتضمنت المعنى النسبي كان حقه ان لا تكون  
 غاية وانما تكون الغاية في المنسوب اليه فلما حذف وضمنت معناه سميت باسم غريب ايذانا بانها وقعت مخالفة لوضعها  
 أو سميت بذلك لديرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا كذا قال الرضي فان قيل كيف تشبه حيث بالغايات  
 وهي مقطوعات عن الاضافة وهي مضافة فلما ﴿لان الاضافة الى الجملة كالاضافة لان أثرها وهو الجر لا يظهر﴾ لفظا  
 فسماها تشبیه من هذه الحثية ﴿والكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف ومن العرب من يعرب حيث﴾ وهم  
 بنو قيس ووقع هنا جناس حسن بين العرب ويعرب ﴿وقراءة من قرأ من حيث لا يعلمون بالكسر تختمها﴾ أي تختم  
 لغة الاعراب ﴿وتختم لغة البناء على الكسر﴾ وكذا الو قيل جلست ٢٦٧ حيث جلست بفتح الثاء احتمت  
 لغة الاعراب ولغة البناء

على الفتح وهو للكان  
 اتفاقا قال الاخفش وقد  
 ترد للزمان واحتج له  
 بقول الشاعر  
 للفتى عقل يعيش به \*  
 حيث تهدي ساقه قدمه  
 أي في زمن الهداية ولا  
 حجة فيه لاحتمال المكان  
 والغالب كونها في محل  
 نصب على الظرفية  
 نحو فاقتموا المشركين  
 حيث وجدتموهم نحو ومن  
 خفض عن نحو ومن  
 \* لدى حيث ألقتم رحاها

﴿حيث﴾

﴿قوله وطى تقول﴾ في الصحاح الطاء مثل الطاعة الابعد في المرعي قالوا ومنه أخذ طي  
 مثال سيد ابو قبيبة من اليمن وهو طي بن دريد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حير ﴿قوله﴾  
 تشبها بالغايات هي الظروف المقطوعة عن الاضافة المبنية على الضم قال الرضي سميت بذلك  
 لان حقه في الاصل ان لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل تكون الغاية هي المنسوب  
 اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استعرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها  
 سميت بذلك الاسم لاستعرابه ﴿قوله لان أثرها وهو الجر لا يظهر﴾ فيه نظرا لقتضائه ان  
 الاضافة الى المفرد المبنى كالاضافة وعمل الرضي كون الاضافة الى الجملة كالاضافة بان الاضافة  
 في المعنى ليست الى الجملة بل الى المصدر الذي تضمنته ﴿قوله ومن العرب من يعرب حيث﴾ قال  
 الرضي واعراب حيث لغة قيسية ﴿قوله لدى حيث ألقتم الخ﴾ أم قسهم بالحرف المفتوحة  
 والشين المجهمة الساكنة والعين المهملة المفتوحة علم جنس للحرب والمنية والداهية ﴿قوله﴾  
 وحل عليه الله أعلم حيث يجعل رسالته اذا المعنى انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع  
 الرسالة فيه لا شيئا في المكان في الشرح ولو قيل المراد يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة لم

حيث خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام وقد انخفض بغيرها أي بغير من كقوله  
 أم قسهم \* وأم قسهم الحرب والمنية والداهية وهو من الاعلام الجنسية كما عريط للعقرب وقسهم بالقاف والشين  
 المجهمة والعين المهملة على وزن جعفر وهنامسة مثله وهي انه قد تقرر ان المضاف اليه في مثل هذه الاعلام يجري عليه  
 حكم العلم اسكن هل المراد حكم علم المذكر حتى يصرف في نحو أم كلثوم وكأهو الجاري على السنة المحدين لان كلثوم ما لو  
 كان علما لمذكر انصرف ويمنع في نحو أم سلمة لان سلمة لو سمى به مذكرا امتنع من الصرف أو المراد حكم علم ذلك المسمى  
 مؤنثا كان أو مذكرا فيلزم منع الصرف في نحو أم كلثوم وأم محمد حيث يجعل علم مؤنث وهم لا يمنعونه هذا محل ينبغي  
 ان يحرر ولم أقف فيه على شرح صريح وعلى الاحتمال الاول يكون الصرف في البيت على القياس وأما على الثاني فيكون  
 للضرورة وقد تقع حيث ﴿مفعولا به وفاقا للفارسي﴾ قال بذلك ﴿وحل عليه﴾ قوله تعالى ﴿الله أعلم حيث يجعل﴾  
 رسالته اذا المعنى انه سبحانه وتعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان ولو قيل المراد يعلم  
 الفضل الذي هو في محل رسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد من ظرفيتها والمعنى انه تعالى ان يؤتيكم مثل ما وفي رساله  
 من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك ﴿وناصها﴾ في الآية على  
 تقدير جعلها مفعولا به ﴿ويعلم محذوف ما دلوا عليه باعلم لا علم نفسه﴾ وهذا عطف على خبر ناصها وهو يعلم فهو مرفوع ويوجه

في بعض النسخ لا يعلم نفسه به بادخال الباء على اعم وهو عطف على المعنى اذ الكلام الاول في معنى قولك وتنبص يعلم لان  
 أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به مع بقائه في معنى التفضيل باتفاق لضعف مشابهته للفعل فان وجد ما يؤهم ذلك قدر  
 ناصب المفعول الواقع بعده محذوفا كما فعل المصنف كقوله تعالى هو أعلم من يضل عن سبيله أي أعلم من كل أحد يعلم من يضل  
 عن سبيله وكذا قول الشاعر واضرب منابا لسيوف القوائس أي يضرب القوائس وهي بيضات الحديد جمع قونس  
 فان أولته بهالم جازان ينصبه في رأي بعضهم كما صرح به في التسهيل ووجهه انه اذا خرج بالتأويل عن التفضيل جاز  
 ان يضاف الى ما ليس بعضه ٢٦٨ نظر الى زوال المساع وهو قصد التفضيل فكذا يجوز ان يعمل النصب

يبعد وفيه ابقاء حيث على ما علم من ظرفيتها او قول بل هو بعيد لانه يقتضي حذف المفعول  
 والموصول الذي هو صفة و بعض صلة ذلك الموصول ولان المعنى كما صرح المصنف وغيره  
 انه تعالى يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لاشياء فيه وفي البحر وقالوا حيث لا يمكن اقرارها  
 على الظرفية هنا قال الحوفي لانه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان فاذا لم تكن  
 ظرفا كانت مفعولا به على السعة والمفعول على السعة لا يعمل فيه اعلم لانه لا يعمل في  
 المفعولات فيكون العامل فيه فعل دل عليه اعلم وقال أبو البقاء التقدير يعلم موضع رسالته  
 وليست ظرفا لانه يصير التقدير يعلم في هذا المكان كذا اذ ليس المعنى عليه وكذا قدره ابن  
 عطية وقال التبريزي حيث هنا اسم لا ظرف انتصب انتصاب المفعول قال صاحب البحر  
 وما أجاز من انه مفعول به على السعة او مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحولان  
 النحاة نصوا على ان حيث من الظروف التي لا تصرف ونصوا على ان الظرف الذي يتوسع  
 فيه لا يكون الا متصرفا واذا كان كذلك امتنع نصب حيث على المفعول به لا على السعة ولا  
 على غيرها والذي يظهر لي اقرار حيث على الظرفية المجازية على ان تضمن اعلم معنى ما يتعدى  
 الى الظرف فيكون التقدير الله أنفذ علم حيث يجعل رسالته أي هو نافع العلم في الموضوع  
 الذي يجعل فيه رسالته فالظرفية مجاز قال السفاقي تعقبه حسن بحسب ما نص عليه خذاق  
 هذه الصناعة من ان حيث لا تصرف وامام اختاره فقيه نظر لان اشكالهم لا يندفع  
 ولو قدر انفذ لانه يقتضي انه أنفذ في هذا المكان دون غيره وأقول في كلامه ما يدفع هذا النظر  
 وهو قوله أي هو نافع العلم فانه ظاهر في ان مراده مجرد الوصف دون التفضيل قال السفاقي  
 ثم لا حاجة الى تقدير اذ لا مانع لعمد اعلم في الظرف والذي يظهر لي انه باق على معناه من  
 الظرفية والاشكال انما يرد من حيث مفهوم الظرف وموضع ترك فيه المفهوم لقيام  
 الدليل عليه وقد قام في هذا الموضوع الدليل القاطع اه (قوله وتلزم حيث الاضافة الى  
 الجملة) في الشرح برفع الاضافة على انها فاعل تلزم وحيث مفعول أي الاضافة لازمة لحيث  
 لا تنفك عنها أو بنصبها على انها المفعول وحيث فاعل أي حيث لازمة للاضافة وأقول نصب  
 الاضافة يقتضي ان حيث لازمة للاضافة والاضافة ملزومة لها وليس كذلك لانه كلما  
 وجد الملزوم وجد اللازم وليس كلما وجدت الاضافة الى الجملة توجد حيث وقد تقدم نحو

لمشابهته حيث ان ذلك فعل  
 بلا ضعف ويجري الجر  
 والنصب اذ ذلك على وتيرة  
 واحدة ولم تقع حيث  
 باسم لان خلافا لابن  
 مالك ولا دليل له في قوله  
 ان حيث استقر من أنت  
 راعيته  
 حتى فيه عزة وأمان  
 لجواز تقدير حيث خبرا  
 وحتى اسم فان قيل يؤدي  
 الى جعل المكان وهو  
 الجنى اذ هو اسم لمكان  
 حتى من دخوله والقرب  
 منه في حال في المكان وهو  
 محل الاستقرار بخلاف  
 تقرير ابن مالك فانه ليس  
 فيه الا الاخبار عن مكان  
 استقرار من برعاه الممدوح  
 بانه مكان فيه عزة وأمان  
 وهذا لا محذور فيه فقلنا  
 هو نظير قولك ان في مكة  
 دار زيد ونظيره في الزمان  
 ان في يوم الجمعة ساعة  
 الاجابة وهذا من باب

التوسع وتلزم حيث الاضافة الى جملة ما برفع الاضافة على انها فاعل  
 هذا  
 تلزم وحيث مفعول أي الاضافة لازمة بحيث لا ينفك عنها أو بنصبها على المفعولية وحيث فاعل أي حيث لازمة للاضافة  
 لا تنفك وانما الرمت الاضافة الى الجملة لانها المكان النسبية وهي مستدعية للجملة الجمعية كانت أو فعلية واضافتها الى  
 الفعلية أكثر من اضافتها الى الاسمية وذلك لان حيث دالة على المجازة في المكان كذا في الزمان نحو حيث تجده فكرم  
 فكانت موقعا للفعلية لكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقل من استعمالها اذا ولعدم عراقتها في المجازة دخلت  
 على الاسمية التي جزأها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس ومن ثم في أي من جهة اضافتها الى الفعلية أكثر  
 من جرح النصب في نحو جلست حيث زيد اراه على الرفع لانه ملزوم لعدم استعمالها على أكثر حالاتها بخلاف النصب

ووردت اضافتها الى المفرد كقوله ﴿ ونظعمهم حيث الكلى بعد ضربهم ﴾ \* بييض المواضي حيث الى العمائم ﴿  
 بجري ونظعمهم بضم العين مضارع طعن بالرفع والكلى بضم الكاف جمع كاية أو كلوة ولاكل كلمتان وهما الختان جمران  
 لازقان معظم الصلب عند الخاصرتين عليهما اسمهم محببهما كالة لاف لهم أو البيض السيوف والمواضي القواطع ولي  
 العمائم شدها على الرأس والكلى بضم الكاف بضمها ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء من حيث ان كذا بفتح هزة ان والاولى  
 عندي أن يخرج على ان حيث مضافة الى الجملة على الجادة وان ومعمولاها ٣٦٩ بتأويل مصدر هو مبتدأ تلك

الجملة والخبر محذوف  
 وحذف خبر المبتدأ بعد  
 حيث غير عزيز ﴿ واندر  
 من ذلك اضافتها الى جملة  
 محذوفة كقوله  
 اذاريدة من حيث ما نفتح  
 له \*

أناه بريها خليل يواصله ﴿  
 اريدة براء مهمل مفتوحة  
 وباء منناة تحتية ساكنة  
 ودال مهمل ملة ربح لينة  
 المبوب ونفحت فاحت  
 ﴿ أى اذا ريدة نفتح  
 له من حيث هبت ﴿ له  
 ﴿ وذلك لان ريدة فاعل  
 فعل محذوف يفسره  
 نفتح فلو كان نفتح  
 مضافا اليه حيث ﴿ مع  
 جعلها مفسرا للفعل  
 المحذوف لزم بطلان التفسير  
 اذا المضاف اليه لا يعمل  
 فيما قبل المضاف فلا يفسر  
 عاملا فيه ﴿ وما استند  
 اليه من ان المضاف اليه  
 لا يعمل فيما قبل المضاف  
 فلا يفسر عاملا منظور  
 فيه لان الظاهر من

هذا عند قوله مسئلة تلزم اذا الاضافة الى الجملة (قوله ونظعمهم الخ) طعنه بالرفع وطعن في  
 السن يطعن بالضم وطعن فيه بالقول يطعن بالفتح وطعن في المغازة يطعن ويطن أى ذهب  
 والحبي جمع حبوة قال أبو علي ويقال حبوه بكسر الحاء جمعها حبي وقوم يقولون حبوة  
 بضم الحاء وجمعها حبا وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقه بشئ والبيض هنا السيوف  
 والمواضي القواطع ولي العمائم لفها على الرأس (قوله اذاريدة الى آخره) هذا البيت  
 لابي حية بالمنشأة التحتية النيرى واسمه الهيثم بن الربيع من مخضرمي الدولتين اعني ادرك  
 الدولة الاموية والدولة العباسية كان فصيحاً جباناً كذاباً وكان له سيف يسمى لعاب المنية  
 ليس بينه وبين الخشب فرق توفي سنة بضع وثمانين ومائة قال ظهر لي ظبي فرمته فزاع  
 عن سهمي فعارضه السهم فزاع فعارضه السهم فازال والله يزوغ ويعارضه حتى صرعه  
 وقد أشار الشيخ جمال الدين بن نمارة الى هذا السهم بقوله

وبديع الجمال لم ير طرفي \* مثل أعطافه ولا طرف غيري  
 كلما حدثت عن هواه أتاني \* سهم الحياض كسهم النيرى

وحدث جاره له قال دخل الى بيته كلب في بعض الليالي فظنه اصافا فنضى سيفه ووقف في  
 وسط الدار وقال أيها المغربنا والمجترى علينا بنس والله ما اخترت لنفسك خير قليل وسيف  
 صقيل اخرج بالعفونك قبل أدخل بالعقوبة عليك ان ادع والله لا تقبل لها وما  
 قيس تملأ والله لك القضاء خيلا ورجلا لان فرج الكاب فقال الحمد لله الذي مسحك كلبا وكفانا  
 حربا والريدة براء مفتوحة فمنناة تحتية ساكنة فدل مهملة قال في الصحاح ربح ريدة واردة  
 وريدانة لينة المبوب وقال الاصمعي ما كان من الرياح نفع فهو برد وما كان لفتح فهو حر  
 والبيت في وصف جبار والمراد بالليل فيه الانف (قوله اذاريدة نفتح له من حيث ما هبت  
 وذلك لان ريدة فاعل محذوف يفسره نفتح) قال ابن مالك أراد اذاريدة نفتح له من حيث  
 ما هبت فحذف هبت للعلم به وجعل ما عوضا كما جعل التنوين في حينئذ وقال أبو حيان  
 لاجحة في البيت لاحتمال أن تكون مضافة الى الجملة بعدها وهي نفتح له وترفع ريدة  
 بفعل محذوف يفسره المعنى والتقدير اذا نفتح ريدة قال وهذا أولى لانه ليس فيه  
 الاحذف رافع ريدة ودل عليه المعنى وفي تأويله حذف هذا الرفع والجملة التي أضيفت  
 اليها حيث ودعوى ان ما عوض عن المضاف اليها لم يثبت لها ذلك في غير هذا الموضع فتحمل  
 عليه (قوله اذا المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملا فيه) في الشرح لا مانع

كلامهم ان امتناع تفسير ما لا يعمل مخصوص بباب الاشتغال وقد تقدم للتصنيف في الفصل الذي عقده لخروج اذا عن  
 الاستقبال عند انشاده قول الشاعر \* آليت حب العراق الدهر اطعمه \* انه قال وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا  
 فقيد هذا الحكم بباب الاشتغال وقد خرج كثير من قولته تعالى وكانوا فيه من الزاهدين وجعلوا أحدا في مثل وان أحده  
 من المشركين استتبارك فاعلا بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر مع انه لا يصح أن يعمل به الرفع على الفاعلية وهو  
 متأخر ولو سلم عموم هذا الحكم ولم يقيد بباب الاشتغال لا يمكن جعل حيث مضافة الى الجملة الواقعة بعدها وهي نفتح  
 وريدة فاعلا لا يفسر بغيره السياق لا يفتح بخصوصه ﴿ قال أبو الفتح في كتاب التمام ومن اضاف حيث الى المفرد

أعربها اه ورأيت بخط الضابطين قول الشاعر \* أماترى حيث سهيل طالعا \* \* نجما يضئ كالشهاب ساطعا مضبوطا \* بفتح ناء حيث وخفض سهيل \* وأعربت اذا أضيفت الى المفرد قال شارح اللباب وطالع العام مفعول ثان لثرى أو طالع من سهيل ان جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قوله ونفيت عنه مقام الذئب وان لم يجعل صلة يكون حالا من سهيل والعامل معنى الاضافة أى مكانا مختصا ٢٧٠ بسهيل حال كونه طالعا ويجوز ان يكون حيث فى البيت باقيا على الظرف

وحذف مفعولا ترى نسيا منسيا كأنه قيل اما تحدث الرؤية فى مكان سهيل طالعا اه قلت جعل المضاف اليه مع ان العامل معنى الاضافة غير مرضى عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى أن تجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه أى تراه طالعا وهو حيث بالضم وسهيل يتلوه بالرفع أى موجود فحذف الخبر وهذا نظير ما خرجنا عليه قول الفقهاء من حيث ان كذا واجب مثلا بفتح الهمزة أى من حيث وجوب كذا ثابت هو مبتدأ محذوف الخبر كفى البيت \* واذا اتصلت بها ما الكافية عن الاضافة لها وضمت معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله حيثما تستقيم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الازمان وهذا البيت المسمى مثله عند العروضيين بالمدرج لكونه أدرج

من كون نفتح مضافا اليه مع جعله مفسرا وما استند اليه منظور فيه لان الظاهر من كلامهم ان امتناع تفسيره مالا يعمل بخصوص بياب الاشتغال وقد تقدم للمصنف فى الفصل الذى عقده لخروج اذاعن الاستقبال ان قال وما لا يعمل لا يفهم فى هذا الباب عاملا فقيده الحكي بياب الاشتغال وقد خرج كثير من مثل قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين على ان فيه متعلق محذوف يفسره صلة الموصول وجعلوا أحدا من مثل وان أحدا من المشركين استتبارك فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر مع انه لا يصلح أن يعمل فيه الرفع على الفاعلية وهو متأخر ولو سلم انه غير مخصوص بياب الاشتغال يمكن جعل حيث مضافة الى نفتح وجعل ريدة فاعلا محذوف يفسره السياق لانفتح بخصوصه وفى التعاقب الأثرى ان قوله آناه برهايدل على ان الريدة نفتح وأنت خبر بيان الكلام الآخر هو كما نقلناه آتفاعن أبي حيان (قوله أماترى حيث سهيل طالعا) بعده \* نجما يضئ كالشهاب ساطعا \* وفى شرح اللباب وطالع العام مفعول ثان لثرى أو طالع من سهيل والعامل ترى ان جعلت حيث صلة أى زائد فى المعنى بمنزلة مقام فى قوله ونفيت عنه مقام الذئب وان لم يجعل صلة يكون حالا من سهيل والعامل معنى الاضافة أى مكانا مختصا بسهيل حال كونه طالعا ويجوز ان يكون حيث فى البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعولا ترى نسيا كأنه قيل اما تحدث الرؤية فى مكان سهيل طالعا اه وفى الشرح جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل معنى الاضافة غير مرضى عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى ان يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه أى يراه طالعا وفى شرح الحاجبية للنبلى من جرسه لانسب طالعا حالا من حيث لان الحال من المضاف اليه ضعيفة والتقدير حيث سهيل طالعا فيه وحيث مفعول ترى وان جعلت ترى بمعنى تعلم كان طالعا مفعولا ثانيا ولا يجوز ان يكون ظرفا لفساد المعنى اه وفى شرحها للترضى وحيث مفعول ترى وكذا قولهم الله يعلم حيث يجعل رسالته وبعضهم يرفع سهيلا على انه مبتدأ محذوف الخبر أى حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذى بعده حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعرب بعضهم لوال علة البناء أى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بناءه لشذوذ الاضافة الى المفرد (قوله وحيثما تستقيم الخ) النجاح الظفر بالمقصود والغابر بالغين المحجة يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضى أيضا (قوله وهذا البيت دليل عندى على مجيئه للزمان) فى الشرح كان ذلك جاء من قبل قوله فى غابر الازمان وصرح بالزمان وليس بقاطع فان الظرف المذكور اما لغو متعلق يقدر واما مستقر صفة النجاحا وذلك لا يوجب ان يكون المراد بحيث الزمان أيضا لاحتمال ان يكون المراد انما تستقيم

يقدر

أول مجزى فى آخر صدر وأول الجزم منه الهاء من الله يؤدى على مجيئه للزمان عندى \* \* \* \* \*

وكان ذلك من جهة قوله فى غابر الازمان فصرح بالزمان وليس بقاطع فان الظرف المذكور اما لغو متعلق يقدر واما مستقر صفة النجاحا وذلك لا يوجب ان يراد بحيث الزمان أيضا لاحتمال ان يكون المراد انما تستقيم يقدر لك الله النجاح فى الزمان المستقبل والنجاح الظفر بالمقصود والغابر المستقبل أو الماضى من الاضداد والمراد فى البيت الاول والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

(حرف الخاء المعجمة \* خلا) على وجهين أحدهما أن تكون حرفا جاريا للمستثنى نحو قام القوم خلا زيدا ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام أي أنها لا تتعلق بشئ وموضعها أي موضع مجرورها نصب لأنه مستثنى بعد تمام الكلام فينصب كما ينصب المستثنى في قولك قام القوم الا زيدا وقيل تتعلق بما قبلها من فعل وشبهه على قاعدة أحرف الجر والصواب عندي الأول لأنها لا تعدى الأفعال إلى الأسماء أي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها ولقائل أن يقول لا نسلم أن معنى التعدية ما ذكره وإنما معناها جعل المجرور مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه إثبات ذلك المعنى للمجرور بل اتصاله إليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هذا مفيد لا يتفاهة عنه وأما الاستدلال بانها بمنزلة الأوهى غير متعلقة فساقت لأنه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساوؤه في جميع أحكامه إلا ترى أن الالف التي هذا الحرف بمعناها لا تعمل الجر وهذا الحرف يعمل به والثاني أن يكون فعلا متعديا ناصبا به أي للمستثنى واحترز بقوله متعديا أي بنفسه عن أن يكون فعلا قاصرا يتعدى بواسطة من قولك خلت الدار من الانيس فان هذا المعنى ليس مرادنا في الاستثناء وإنما المراد فيه معنى المجاوزة الذي به يتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخالك ذم وفعالها أي فاعل خلا المتعدي الناصب للمستثنى على الحد المذكور في فاعل حاشا فيكون من جملة المجوزات عنده أن يكون الفاعل ضميرا عائدا إلى البعض أي قام القوم خلا بعضهم زيدا وقد تقدم البحث فيه والجملة الاستثنائية المذكورة مستأنفة أو حالية بني هذا الاحتمال فيها على خلاف ذلك مذكور في الباب الثاني وتقول قاموا خلا زيدا بنصب زيدا وان شئت خفضت فقلت خلا زيدا إلا في نحو قول لبيد رضي الله تعالى عنه لا كل شيء ما خلا الله باطل \* وكل نعيم لا محالة زائل ٢٧١ الباطل الذاهب القاني وهو مأخوذ من قوله تعالى كل

يقدر لك الله النجاح في الزمان المستقبل اه وأقول مراد المصنف ان حيث في البيت ظاهرة في الزمان ونفي الشارح القطع لا ينافي ذلك

(حرف الخاء المعجمة \* خلا)

(قوله لأنها لا تعدى الأفعال إلى الأسماء أي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها) الجواب عن هذا أن تعدية الحرف اتصال معنى الفعل المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح المصنف بذلك في الاستدراك حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عنده من قال به لأنها أوصلت معناها إلى ما بعدها على وجه الأضراب والخراج (قوله إلا في نحو قول لبيد لا كل شيء الخ) لبيد هو أبو عقيل بن ربيعة بن مالك قدم

شيء لك الأوجه فهنا يجب نصب المستثنى وهو ذلك لأن ما هذه مصدرية فدخولها يعين الفعلية المقتضية للنصب ونفي الحرفية المقتضية للجر وهو موضع ما خلا نصب فقال السيراني على الحال من الفاعل من لاني قولك قام القوم

ما خلا زيدا والمعنى متجاوزين زيدا فان قيل الحال نكرة والمصدر المسموك المحكوم له بالتعريف كما يقع المصدر الصريح المقترن بإداة التعريف في نحو أرسلها العراك في حالها لا يشير إلى قول لبيد يصف حمارا وأنته فإرساله العراك ولم يذرها \* ولم يشفق على نقص الدخال قال صاحب الصحاح العراك بذلك ويقال أورد بابه العراك إذا أوردها جميعا ويذرها بالعجم الذال الأولى وإهمال الثانية أي يطردها ونقص بالكسر نقصا إذا لم يتم مراده والدخال في الوردان يشرب البعير ثم يرد من العطن إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين لشرب ما عساه أن يكون قد فاته ولقائل أن يقول لا يلزم من اغتقار مجيء الحال مقترنة بالاعتقار مجيئها مصدر معرفة فبالإضافة إلى الضمير إذا ل في ذلك جنسية فدخولها نكرة في المعنى بخلاف فيه وأيضا فجيء الحال معرفة قابل للتأويل فلا ينبغي ارتكاب منتهله في تركيب كثير وقيل موضع ما خلا نصب على الظرف على نيابتها وصلتها بالنصب على أنه مفعول معه أي نيابتها مع صلتها عن الوقت وجر الصلة بالعطف على الضمير المحفوض بدون إعادة الخافض ياباه أكثر البصريين والقول بان النصب على الظرف بطريق النيابة ظاهر فان الحين كثير ما يحذف قبل المصدر الصريح والمؤول فينوب عنه نحو آتيتك قدوم الحاج وأكرمك ما در شارف أي حين قدوم الحاج وحين ما در شارف ثم حذف الحين وناب القدوم وما در شارف عنه وهو معنى قاموا ما خلا زيدا على القول الأول وهو قول السيراني وقاموا خالين عن زيدا وهذا يترأى منه أنه جعل خلا الاستثنائية قاصرة بتعدى بواسطة الحرف وليس كذلك فكان ينبغي أن يقول خالين زيدا أي متجاوزين زيدا كما ذكرناه قبل وهو على القول الثاني وقت خلوعهم عن زيدا وهذا كالاول فالصواب وقت خلوعهم زيدا أي تجاوزهم إياه وهو هذا الخلاف المذكور في محلها أي في محل



حلالا لونها بخافضه وناصبه ثابت في حاشا وعدا وقال ابن خروف في موضع ما خلا نصب في الاستثناء على الاعلى  
 الحلال كما يقول السيرافي ولا على الظرف كما يقول غيره في كاتصا بغير في قاموا غير زيد في وعلل السبب في تأخير قول  
 ابن خروف عن قوله وهذا خلاف الخ كونه لم يظفر بنقل عنه صريح في حاشا وعدا جميعا وقد وجدت النص لابن خروف  
 في مساواة عدا خلا في ما ذكره فانظر هل يوجد له نص في حاشا أيضا في وزن الجر في بفتح الجيم في والربيع في بفتح الموحدة  
 والكسائي والفارسي وابن جنى في باسكان الياء وليس منسوبها وانما هو معرب كفي كذا رأيت في شرح المفصل للفخر  
 الاسفندري وكذا رأيت في هذه البلاد في نسخة من الكشاف صحيحة مضمومة باسكان الياء وصرح في الحاشية بتصحیح  
 الضبط المكتوب في الاصل ولم أر أحد من الطلبة الا يشهد الياء ظنا انها في النسبة وكان محل التنبيه على هذه الفائدة  
 اول موضع ذكر فيه ابن جنى ولكن لم أزد كذلك الا في هذا المحل فائنته فيه في انه قد يجوز الجر في بعدما خلابنا في على  
 تقدير مازادة في فلا يؤثر منعا من الجر الذي كان ثابتا قبل الزائدة ولم ينقل ابن مالك في التسهيل هذا الحكم الا عن الجر في  
 فقط في فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لان ما لا تزد قبل الجار والمجرور بل بعده في أي بعد الجار فان قلت لم يقل بينهما مع انه  
 أحسن قلت انما يريد مثل الامر ما جدع قصير انفه في نحو عم اقليل فيمارة من الله وان قالوه بالسمع فهو من الشذوذ  
 بحيث لا يقاس عليه في فثبت ان لا معول على قولهم على كل تقدير في (حرف الراء) في رب حرف في جار  
 في خلافا للكوفيين في دعوى اسميته وقولهم انه أخبر عنه في قوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن \* عار عليك ورب قتل عار في  
 قرب مبتدأ مضاف الى قتل ٢٧٢ وخبره عار وذلك دليل على اسميته في مجموع بل عار خبر محذوف والجمله صفة

للمجرور في والاصل رب  
 قتل هو عار حصل في أو  
 خبر للمجرور وهو  
 قتل في اذ هو في موضع  
 مبتدأ كما سيأتي في ورب  
 في حكم الزائد فلا يضر جره  
 للمبتدأ ويبقى الكلام  
 على هذا التقدير في مسوغ  
 الابتداء بالنكرة وحكي  
 الرضى عن الاخفش

على النبي صلى الله عليه وسلم في وقد بنى كلاب فاسلموا ورجعوا الى بلادهم ثم قدم الكوفة  
 وأقام بها الى ان مات في اول خلافة معاوية وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة وقيل في خلافة  
 عثمان وهو ابن مائة وأربعين سنة ولما أسلم ترك الشعر ولم يقل الا بيتا واحدا وهو  
 ما عاتب الحر الكريم كنفسه \* والمرء يصلحه الجليس الصالح  
 وقيل  
 الحمد لله اذ لم يأتي اجلي \* حتى اكتسبت من الاسلام سربالا  
 والباطل خلاف الحق وهو هنا بمعنى الهلاك (قوله وقال ابن خروف على الاستثناء) في النهاية  
 لابن الجباز ان شيخه قال ليس هذا باستثناء بل مازادة وخلا الله صفة لكل أولشي  
 (حرف الراء \* رب)

موافقة الكوفيين على اسميتها وهو ظاهر فان قلت لو كانت اسما لا عبرت  
 اعدم الموجب لبنائها قلت يمكن ان يقال فيها ما قيل في كم ان سبب بنائها تضمنها المعنى الانشاء الذي هو بالحروف غالبا وسيأتي  
 فيه كلام في حرف الكاف قال الرضى وانما جل البصريين على ان تكا ب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثر  
 ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثر في الاغلب كقاعدة كم انهم لم يروها فتجرب بحرف ولا باضافة كاتجرب كم فلا يقال  
 برب رجل ولا غلام رجل واستشكل حرفيتها بما مور منها نحو رب رجل أكرمه فان حرف الجر هو ما وصل الفعل الى المفعول  
 الذي هو لولا هو لم يصل اليه وأكرمت يتعدى بنفسه واعتذر عنه صاحب المعنى بان الفعل لما تأخر ولا سيما كون التأخر  
 هنا واجبا ضعف فقوى بالجر نحو ان كنتم للرويان عبرون ويرده ان العادة ان يعمد مثل ذلك الضعيف باللام فقط دون غيرها  
 من حروف الجر ومنها مثل رب رجل كرمه لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بجره الى ضميره مع ان لا يقال  
 لزيد ضربته واعتذر بان أكرمه صفة والعامل محذوف قال الرضى وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كرمه أكرمت  
 وأكرمه واحد والاول جواب ولا خلاف انك اذا قلت في جواب من قال أكرمت رجلا رب رجل كرمه لم يحتاج  
 معنى الكلام الى شيء آخر يقدر مثل بنيت وتحقق قال وان اعتذر بان الضمير في أكرمه لا يدرأى أكرمت الاكرام  
 كان أبرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف رب رجل كرمه لقوته وان قالوا ان أكرمه مفسر  
 لا كرمتم المقدر كافي زيد اضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تعيين الناصب للجر والمجرور بفعل آخر  
 نحو يزيد جاوزته ومنها نحو رب رجل كرمه في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني هو جواب رب

اذلا يتوقف معنى الكلام على شيء آخر فيكون كقولك بزيد مراً والضمير في مراً زيدا وكقولك زيداً ضرباً والضمير للنصب وذلك ممتنع قال ويقوى عند مذهب الانحس بالكوفيين أعني كونها اسماً قرب مضافة الى النكرة فعني رب رجل في أصل الوضع قابل من هذا الجنس كان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابداء على انه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولك أقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهم ما يتناسبان بما في رب من معنى القلة ولم يصرح بسبب بناء رب عنده فان قال لتضمنها معنى حرف النفي من حيث ان القلة تجرى مجرى النفي فيلزمه بناء أقل المراد به النفي في قولهم أقل رجل يقول ذلك الا زيد فان قال لتضمنها معنى الانشاء الذي حقه أن يؤدي بالحرف كما ذكره ابن الحاجب في كم نظرية فهو لا يرتضيه كما سيأتي ويمكن أن يقال سبب البناء مشابهة الحرف وضعا وذلك متحقق في بعض لغاتهم او هو ما كانت البناء فيه مخففة فحملت المشددة البناء على طرد اللباب ولا يمس معناه التقليل دائماً خلافاً لآل كثيرين ولا التأكيد دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة ولا للتقليل في أكثر الاوقات خلافاً للقوم ولا للتكثير في موضع المباهاة والافتخار دون غيره خلافاً لجماعة ولا الاثبات دون تقليل أو تكثير بحسب الوضع وانما ذلك ٢٧٣ مستفاد من السياق خلافاً لآل آخرين

وقد فات المصنف هذه  
 الاقوال الثلاثة ليجوز  
 للتكثير كثيراً وللتقليل  
 قليلاً وهذا اختيار ابن  
 مالك وليس فيه افساح  
 بأن ذلك بحسب الوضع  
 أولاً وقال الرضى التقليل  
 هو أصلها ثم استعمات  
 في معنى التكثير حتى  
 صارت فيه كالحقيقة  
 وفي التقليل كالمجاز المحتاج  
 الى القرينة (في الأول) وهو  
 وهو وورد هذا للتكثير  
 قوله تعالى يجوز بما يؤد الذين  
 كفروا لو كانوا مسلمين  
 أي تكفروا لو كانوا مسلمين  
 الاسلام ما يشاهدونه

(قوله فن الأول بما يؤد الذين كفروا لو كانوا مسلمين) في الكشف ما يقتضي ان هذه الآية من الثاني فانه قال فان قلت متى تكون واداتهم قلت عند الموت أو يوم القيامة اذا عاينوا حالهم وحال المسلمين وقيل اذ ارأوا المسلمين يخرجون من النار فان قلت فما معنى التقليل قلت هو وارد على مذهب العرب في قولهم لم اعلمك ستندم على فعلك ورب ما ندم الانسان على فعل ولا يشكون في تندمه ولا يقصدون تقليده ولكنهم أرادوا لو كان الندم مشكوكا فيه أو كان قليلاً لحق عليك ان لا تفعل هذا الفعل لان العقلاء يتحرزون من التعرض للنعم المظنون كما يتحرزون من المتيقن ومن القليل منه كما من الكثير وكذلك المعنى في الآية لو كانوا يؤدون الاسلام مرة واحدة فبالجري ان يسارعوا اليه فكيف وهم يؤدونه في كل ساعة وقيل تدشهم أهوال ذلك اليوم فيبعثون مبهوتين فان كانت منهم افاقة في بعض الاوقات من سكرتهم تمنوا فلذلك قال وقوله لو كانوا مسلمين حكاية ودادتهم وانما سأل على افظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كقولك حلف بالله ليفعلن ولو قيل حلف بالله لافعلن ولو كنا مسلمين لكان حسناً (قوله وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي) وجه التمسك ان اسم الفاعل فيه ماض فلو كان غير عامل في الضمير النصب لكان مضافاً اليه وامتنع جرمه رب لان اضافته حينئذ من اضافة الوصف الى غير معموله وهي اضافة محضة مفيدة للتعريف اذا كان المضاف اليه معرفة ورب لا تدخل الاعلى النكرة (قوله فيا رب يوم الخ) الا نسة غير النافرة والتمثال بالتمثاة الفوقية المكسورة في اوله وبالثلثة في ثالثه

من كرامة المسلمين ونجاتهم مما تلبس به الكفار من العذاب وقول أهل  
 التقليل انما قلل لان أهوال يوم القيامة تشغلهم عن كثرة التمني خلاف الظاهر (في الحديث يارب كاسية في الدنيا  
 عارية يوم القيامة) وهو مسوق لافادة ان ذلك كثير لا قليل (في قوله مع اعرابي يقول بعد انقضاء رمضان يارب صاعقه ان  
 يصومه يارب قائمه ان يقومه) وهذا يحرض على الصيام والقيام والمعنى ان كثيرا ممن صام هذا الشهر لا يصوم مثله بعده  
 وكثيرا ممن قامه لا يقوم مثله بهدلا احترام المنية له فاجتهدوا في صيام مثله وقيامه ان أدركتموه فغرضه تعلق بالتكثير  
 لا بالتقليل (في قوله وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي) وجهه ان الهاء في محل نصب  
 باسم الفاعل الذي هو بمعنى الماضي بالفرض اذا عرابي قال ذلك الكلام بعد انقضاء رمضان ومضيه كما صرف فعل ان الصائم  
 في عبارته مراد به الزمن الماضي وهو مجرد من آل ولا يجوز ان تكون الهاء في محل جر باضافة اسم الفاعل لانه قد تقرر  
 بما أسلفناه انه بمعنى الماضي فلو كان مضافا لكانت اضافته محضة اذ هو حينئذ صفة مضافة الى غير معموله لافتيه  
 التعريف فيمتنع أن يكون مدخولا لرب واللازم باطل (في قوله والشاعر فيا رب يوم قد لتهوت وليلة \* يا نسة كانتها  
 خط تمثال) الالهو واللعب وقد يكتفى به عن الجماع والا نسة التي تأنس ولا تنفر والتمثال الصورة بكسر الميم الفوقية أولا

والتي بعد الميم مثلثة ولا يتعلق قوله بالنسبة بلهوت الملقب به لزوم الفصل بالاجنبي وهو المعطوف وانما يتعلق بمحذوف  
 أي لهوت فيها بالنسبة وهذه الجملة صفة لليلة وحذف الرابطة للصفة الاولى ومتعلق اللهو أي رب يوم لهوت فيه بالنسبة وليلة  
 لهوت فيها بالنسبة وقال آخر ربما أوفيت في علم \* ترفعن ثوبى شمالات \* أوفيت أشرفت والعلم الجبل والشمالات  
 جمع شمال وهي الریح المعروفة وتوجيه ذلك أي توجيه الاستدلال بهذه الامور المذكورة على التكثير وفي بعض  
 النسخ ووجهه أي الدليل بان الآية والحديث والمثال المحكي عن الاعراب مسوقة للتخويف والتخدير والاحسن  
 مسوقات اذا اجاز ذاع منكسرات أحسن من منكسرة ومن ثم وردت في المصنفين أنفسهم بعد ذكر الاربعة الحرم  
 والبيتين مسوقان للافتخار ولا يناسب واحدا منهما \* بضمير الاثنين أي من التخويف والافتخار بالتقليل \*  
 وأقول الافتخار بالتقليل قد يقع لامن حيث قلته بل من حيث كونه عزيزا للمثال لا يوصل اليه الا بشق النفس فالظفر به  
 مع هذه الحالة يناسب الافتخار ٢٧٤ وحينئذ فقول المصنف ان التقليل لا يناسب الافتخار ان قصده كما

منعناه وان قصده جزئيا باعتبار البيتين اللذين أنشدتهما وأمثالهما فلا تعقب عليه اذا وقع به الافتخار في البيت الاول هو لهوه باهراة جميلة وما افتخر به صاحب البيت الثاني هو ايقاؤ في جبل عال ورفع ریح الشمال اثوبه وكل مما في الاول والثاني ليس أمر عزيز المثال لا يحصل الا بشق النفس والافتخار بمنزل ذلك لا يكون الا بالكثرة ولا يكون بمجرد الحصول في الجملة ومن الثاني وهو ورودها للتقليل في قول أبي طالب في النبي صلى الله عليه وسلم

الصورة (قوله ربما أوفيت في علم الخ) هذا البيت لجذبة الارش وكان به برص فكنت العرب عنه بالارش اعظاما له وكان يعرف بالوضاح يصف سرية أسرى بها الى غزاة أو انقطاعا عرض له من جيشه في بعض مغازيه فكان يرثيه ولم بكل ذلك الى غيره أخذ ابالحزم والثقة والعلم ههنا الجبل والشمالات جمع شمال وشمل بالتصريك وشمال بفتح الشين قال في الصحاح والشمال الریح التي تهب من ناحية القطب وفيها خمس اغات شمعل بالتسكين وشمل بالتحريك وشمال وشمال مه-موز وشامل والجمع شمالات قال جذبة الارش ربما أوفيت في علم \* ترفعن ثوبى شمالات فادخل النون الخفيفة في الواجب ضرورة وشمائل أيضا على غير قياس كأنهم جمعوا شمالة جمع جمالة وشمائل (قوله ولا يناسب واحدا منهما ما التقليل) يعني واحدا من التخويف والافتخار وفي الشرح ان الافتخار بالتقليل قد يقع لامن حيث قلته بل من حيث كونه عزيزا للمثال لا يوصل اليه الا بشق النفس فقول المصنف لا يناسب الافتخار كلما لا يصح اه وأقول ان المصنف لم يقل التقليل حتى يقال ان التقليل قد يناسب الافتخار من غير جهة قلته وانما قال التقليل ولا يخفى ان التقليل قد لا يناسب الافتخار وان كان التقليل قد يناسبه من غير جهة قلته (قوله وايض يستسقى الغمام بوجهه \* الخ) شمال اليتامى بكسر المثلثة كفايتهم والعصمة ما يعتصم به والارامل المساكين من الرجال والنساء وقبل هذا البيت وما ترك قوم لا باللسيدا \* يحوط الذمار غير ذرب موا كل يحوط يحفظ والذمار بكسر الهمزة ما يجب على الانسان جانيته والذرب بفتح الهمزة وسكون الراء للتخفيف واصهاها كسورة الخادم من كل شيء والموا كل المتكلم على غيره وفي التنقيح لالفاظ الجامع الصحيح وايض لا يجوز ان يكون في موضع جر ب مضمرة لان قبله ما يمنع منه وهو قوله

وما ترك قوم لا باللسيدا \* شمال اليتامى عصمة للارامل \* وهو ذامني على أن أبيض مجرور برب مضمرة والظاهر انه منصوب معطوف على المنصوب المتقدم في قوله قبل هذا البيت وما ترك قوم لا باللسيدا \* يحوط الذمار غير ذرب موا كل وهو من عطف الصفات التي موصوفها واحد فلا يكون مما المصنف بصده ويحوط بكال ويرعى والذمار بكسر الهمزة ما يحق عليه جانيته والذرب بذال مبهمة فراء فوحدة على زنة كتف سكنت راؤه تخفيفا وهو الحد والموا كل المتكلم على أصحابه ويستسقى مبنى للمفعول وشمال وعصمة منصوبان ويجوز رفعهما على انهما خبرا محذوف والثمال بكسر المثلثة الذي يكفي الناس بافضاله والعصمة ما يعتصم به أي يتمسك ويمتنع والارامل جمع أرمل وأرملة قال ابن السكيت الارامل المساكين من رجال ونساء قال ويقال لهم وان لم يكن فيهم نساء وقد يقال الاستسقاء انما كان بعد الهجرة فامعنى قول أبي طالب يستسقى الغمام بوجهه وجوابه ان الخطابى روى بسنده خبرا فيه ان قريش اتت بعت عليهم سنو جذب في حياة عبد المطاب فارتقى هو ومن حضره من قريش أباقبيس فقام عبد المطاب واعتضد ابن ابنه محمد صلوات الله عليه وسلامه فرمعه على عاتقه وهو يومئذ غلام قد أبيع وقد كرت ثم

دعاهن شوا في الحال فقد شاهد أبو طالب مادله على ما قال ذكره السهيلي في الروض الانف وقد أوردته في تعليقي على البخاري وقول  
 الآخر أبو الأرب مولود وليس له أب \* وذو ولد لم يلد له أبوان وذو شامة غراء في حروجه \* مجللة لا تنقض لاوان  
 ويكمل في تسع وخمس شبابه \* ويهرم في سبع معا وعثمان أرادهم بالمولود الذي ٢٧٥ لأب له عيسى ويؤذي الولد

الذي لأبوين له أبو آدم  
 عليهم الصلاة والسلام  
 ويؤذي الشامة القمر وأصل  
 لم يلد له لم يلد له بكسر اللام  
 وأسكان الدال ثم سكنت  
 اللام تشبها لها بتاء كنف  
 فالتقى ساكنان فحركت الدال  
 اتباعا لفتح الياء أو بالضم  
 اتباعا للضمه الهاء والشامة  
 الخال وانظر وصفها بالغراء  
 فانه غير مناسب وذلك لان  
 الغراء تأنيث الاغرو وهو  
 لايبض وشامة الغمر سوداء  
 وهي المعبر عنها بالكف وكذا  
 وصفها بمجللة غير مناسب  
 فان معناها التي عمتها  
 بالتعطية وليس هذا شأن  
 الشامة وفي شرح الشافية  
 للبخاري بردي أنشد هذا  
 البيت هكذا  
 وذو شامة سوداء في حروجه \*  
 مخلاة لا تنجلي لزمان  
 وهو ظاهر وحال وجه ما بدا  
 من الوجنة وهي ما ارتفع  
 من الخد وهو في البيت  
 استعارة وهو نظير رب في  
 افادة التكثير كمن الخبرية  
 وفي باب كم من كتاب سيمويه  
 ومعناها معنى رب وفيه  
 أيضا واعلم ان كم في الخبر  
 لاتعمل الا فيما تعمل فيه

وماترك قوم لا أبالك سيدا \* يحوط الذمار غير ذرب موا كل  
 يعني انه معطوف على سيدا المنصوب بترك وهو عطف الصفات التي موصوفها واحد منهم  
 من جوز في ايض الرفع والنصب اه وفي الروض الانف للسهيلي فان قيل كيف قال أبو  
 طالب وايض يستحق الغمام بوجهه ولم يره قط استسقى انما كانت استمقانه عليه الصلاة  
 والسلام بالمدينة في سفر وفي حضر وفيها شواهد ما كان من سرعة اجابة البركة فالجواب ان  
 أباطالب قد شاهد من ذلك أيضا في حياة عبد المطلب مادله على ما قال روى أبو سليمان أحمد  
 ابن محمد بن ابراهيم السبتي النيسابوري ان رقيقة بنت أبي صيفي بن هشام قالت تتابعت على  
 قريش سنوجد ب فبينما ان اراقة أو مهومة ومعنى صنوي اذا أنجاه انك صيت يقول بامعشر  
 قريش ان هذا النبي المبعوث منكم هذا ابان نجومه فيها بالاحياء والخصب الا فانظروا منكم  
 رجلا طوا الاعظام ايض له فخر يكظم عليه الا فيخلص هو وولده ووليد لف اليه من كل بطن  
 رجل فليشتموا من الماء وليسوا من الطيب وليطوفوا بالبيت سبعاء فليستسقى الرجل وامؤمن  
 القوم قالت فاصبحت مذعورة فانتصت رؤياي فابقي أبطحي الا قال هذا شبيهة الجدة  
 وتتامت عنده قريش ثم ارتقوا ابا قيس فقام عبد المطلب واعترضه ابن ابنه محمد صلى الله  
 عليه وسلم فرفعه على عاتقه وهو يومئذ غلام قد أبيض أو قد كرب وقال اللهم ساد الخلة وكاشف  
 الكربة أنت عالم غير معلم ومسؤل غير مجمل اللهم أمطر علينا غيثا مبرعا مغدقا فاراموا  
 حتى انفجرت السماء من مائها اه ولا بأس بتفسير غريب هذا الخبر فهمومة اسم فاعل  
 من هوم بتشديد الواو اذ انفس وصنوي أخى من قولهم اذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل  
 واحد لكل واحدة منهن صنو والاثني صنوان وللجميع صنوان برفع النون وابان الشيء  
 بكسر الهـمزة فتشديد الموحدة وقته والطوال بضم المهملة وتخفيف الواو الطويل والعظام  
 بضم المـهـمـلة وتخفيف المجهة العظيم ويكظم عليه يحبس لاجله الغيث يقال كظم فلان غيظه  
 اذا حبسه فعلى هنالك لتعليم ويدلف بالدال المهملة من دلفت المكتيبة في الحرب  
 اذا تقدمت ويسنوا من الماء يعني يغتسلوا من ش الماء على الشراب فرقه عليه وايض بمنناة  
 تحمية فقاء في الصحاح ايض الغلام أي ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر وفي  
 القاموس ايض الغلام راهق العشرين وراموا برحوا ثم أقول يحتمل ان يكون قول العباس  
 يستسقى الغمام بوجهه كقولهم فلان يستسقى به الغيث ولا يريدون انه وقع به استسقاء  
 بل وصفه بالخير والصلاح (قوله الأرب مولود الخ) يلد به يسكون اللام وفتح الدال وأصله  
 بكسر اللام وسكون الدال ثم خفف بسكون اللام فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح تخفيفا  
 أو بالضم اتباعا للهاء والشامة نكتة سوداء في الجسم مخالفة للونه وفي الشرح ووصفها بالغراء  
 غير مناسب لان غراء تأنيث أغرو وهو الايبض وكذا وصفها بمجللة غير مناسب فان معناه عامة  
 بالتعطية وليس هذا شأن الشامة وقد أنشد البخاري بردي هذا البيت  
 وذو شامة سوداء في حروجه \* مخلاة لا تنجلي لزمان

رب لان المعنى واحد الا ان كم اسم ورب غير اسم وهذا استدلال على ان رب للتكثير قال ولا معارض لهذا النص في كتاب  
 سيمويه وعورض بأن من عادته في الكتاب اذا تكلم في الشواذ ان يقول ورب شئ هكذا يريد انه قليل نادر وفي افادته تارة  
 وافادة التقابل تارة أخرى قد على ما سياتي ان شاء الله تعالى في حرف القاف وصيغ التصغير تقول حبير ورجيل فتكون

للتقليل وقال فويق جليل شامخ لن تناله \* بقمته حتى تسكل وتعملا \* فالتصغير في كل من فويق وجليل راجع الى  
التقابل ولا يجوز أن يراد به التصغير لنا فإذ وصفه بما ذكر للحقارة والشامخ العالى المرتفع وقنة الجبل بضم القاف أعلاه وما  
أحسن قول القائل علافا يستقر المال في يده \* وكيف يسك ماء قنة الجبل والكلال الاعياء \* وقال لم يدري الله  
تعالى عنه وكل أناس سوف تدخل بينهم \* دويبية تصغر منها الأنامل \* والمراد بالدويبية الموت تصغير داهية  
فالظاهر انه للتعظيم لا للتقليل وقول القائل الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة فيه  
تعسف \* إلا أن الغالب في قدو التصغير افادتهم ما للتقليل ورب بالعكس \* اذا الغالب افادتهم التاكثير وقد عرفت ما في ذلك  
\* وتنفرد رب \* من سائر حروف الجر \* بوجوب تصديرها \* واستشكل ذلك أبو حيان بوقوعها خبر الان في قوله  
أماوى انى رب واحداه \* ٢٧٦ قتلت فلا أثر لى ولا قتل وهذا كما تراه غلط ظاهر فان ما في البيت لا تنافي

المصدرية بدل صل صحة  
قولك ان زيدا ما قام وزيد  
لا يوه قائم وقد تابعه بعض  
شراح التسهيل على هذا  
الغلط \* ووجوب تنكير  
مجرورها \* وهذا هو  
المعروف وأجاز بعض  
النحويين تعريفه بال  
وأشد قول الشاعر  
ربما الجمال المؤبل فهم \*  
بجر الجمال وصفته فان  
صحت روايته كذلك حمل  
على زيادة ال فان قلت  
لا نزاع في صحة مثل رب  
رجل وأخيه والثاني  
معرفة قطعا قلت  
اعتقدهم من حيث ان  
رب لم تباشره والثواني  
يغتفر فيها ما لا يعتقرف في  
الأوائل فان قلت قد  
حكى الأصمعي رب أخيه

وحر الوجه ما بدأ من الوجه اه وأقول الاغراض له ما كان من الخليل في جهته بياض ثم  
استعير للشريف والمشتهر حتى صار بمنزلة الحقيقة كذا قال النغزاني ومعنى كون الشامة  
مجملة مغطية لجميع محلها ليست بحيث يظهر بعضها من اثنائها وقد أنشد ابن أم قاسم هذا  
البيت في الجنى الداني  
وذى شامة سوداء في حروجه \* مجللة لا تنقضى زمان  
(قوله فويق جبل الخ) فويق تصغير فوق والشامخ المرتفع وقنة الجبل بضم القاف وتشديد  
النون أعلاه والكلال الاعياء (قوله وكل أناس الخ) الدويبية تصغير داهية وهى الموت  
قال الجار بردى وأجيب بان الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير  
لتقليل المدة وبان المراد ان أصغر الاشياء قد يفسد الامور العظام تخفق النفوس قد يكون  
بالأمر الصغير الذى لا يؤبه به اه وتمثيل المصنف بجليل ودويبية للتاكثير وبجبر ورجيل  
للتقليل مبنى على عدم الفرق بين التعظيم والتاكثير وبين التحقير والتقليل والا فالتصغير في  
جليل ودويبية للتعظيم لالتاكثير على ما قيل بحسب ارتفاع الشان والتاكثير بحسب الكم  
تخفيفا وتقديرا كما في الممدودات والموزونات والمشبهات بهم وان التحقير بحسب انحطاط  
الشان والتقليل بحسب الكم (قوله وتنفرد رب) يعنى عن بقية حروف الجر المشهورة بوجوب  
تصديرها أو رد على هذا أبو حيان قول الشاعر  
أماوى انى رب واحداه \* قتلت فلا أثر لى ولا قتل  
والجواب ان المراد بتصديرها في كلامه هي فيه وان كان ذلك الكلام مبنيا على غيره ألا ترى  
ان ما حرف نفي له صدر الكلام وانه يصح ان زيدا ما قام ولو سلم فالمراد ما تنفرد به في اختيار  
الكلام وهذا البيت من ضرورة الشعر (قوله وغلبة حذف معداها) المراد بعدى رب  
الفعل الذى مجرورها مفعوله وفي النسخ المراد بعداها الفعل الذى تعديده كان يقال لاك

ورب أبيه قالت هو من الندور يمكن فلا يرد \* ونعمته ان كان ظاهرا \*  
وهذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين وفي البسيط انه مذهب البصريين وخالف في ذلك  
الاخفش والفراء والزجاج وابن ساطه وخروف قال ابن مالك وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام القصص \* ووافراده  
وتد كبره وتيميزه بما يطابق المعنى ان كان ضميرا \* فتقول رب رجلا ورب رجلا ورب امرأة استغناء بتثنية تمييزه  
وجمعه وحكى الكوفيون مطابقة التمييز للتمييز نحو ربهم رجلا وربهم رجلا وربهم امرأة حكوا ذلك نقل عن العرب  
وقال ابن عصفورانهم أجازوا ذلك قياسا وليس كما قال كذا في الجنى الداني وهل هذا الضمير معرفة جرى مجرى النكرة  
أوهو نكرة قولان ذهب الى الاول كثير منهم الفارسي والى الثاني قوم منهم الرخشي وان عصفور \* وغلبة  
حذف معداها \* أى الفعل الذى تعديده كان يقال لاك ما لقيت رجلا عالما فتقول في الجواب رب رجل عالم أى قد لقيت  
قال ابن يعيش ولا يكاد البصريون يظهرن الفعل العامل حتى ان بعضهم قال لا يجوز اظهاره الا في ضرورة الشعر

وهو مضيه \* وسيدكر المصنف مثال وقوعه مستقبلا \* واعمالها محذوفة بعد الفاء كثيرا \* كما قال ابن مالك واستشكك  
 ابن قاسم انه لم يرد الا في اثنين كما قال بعضهم وامله اراد بالنسبة الى بل \* وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلا وبدونهن أقل أى  
 كقوله \* أى قول امرئ القيس \* فثناك حبلى قد طرقت ومرضع \* فلهيها عن ذى غمام محول الطروق الا تيان ليلا  
 والمرضع التى لها ولد رضيع واذا بنيت على الفعل أنبت فتقول أرضعت فهى مرضعة والهيتا شغلها والتمائم جمع تيمة  
 وهى العوزة وأحول الصبي فهو محول اذا تم له حول أى سنة وانما خص الحبلى والمرضع لانهما أرهد النساء فى الرجال وأقلهن  
 شغفاهم - م يقول قد خدعت مثل هاتين مع اشتغالهما بانفسهما مختصين منى وقد حكى ابن عصفور وابن مالك اجماع  
 النحويين على ان الجرفى ذلك برب المحذوفة لا بالفاء \* وقوله \* وأبيض يستسقى الغمام بوجهه \* شمال اليتامى عصمة  
 للارامل وقد مر انشاده والتنبية عليه على ان الظاهر كون أبيض منصوبا بالبحرور ارب وشاهد النخاعة المشهور قوله  
 \* وقائم الاعماق حاوى المخترق \* وسأنى الكلام عليه فى محله \* وقوله ٢٧٧ بل بلدى صعدوا كام \*

الصعد بضم الصاد والعين  
 المهملتين العقبات جمع  
 صعد بفتح الصاد كبحر  
 وعجوز وفى القاموس  
 ان الاكام على زنة الاجال  
 جمع أكمة قال وهى التل  
 من القف من حجارة واحدة  
 أو هى دون الجبال أو الموضع  
 يكون أشد ارتفاعا مما  
 حوله وهو غليظ لا يبلغ أن  
 يكون حجرا وفى الصحاح  
 ان الاكام كالاعناق جمع  
 اكم كعناق جمع اكام كجبال  
 جمع اكم جمع أكمة \* وقوله  
 رسم دار وقفت فى طامه \*  
 كدت أنضى الغداة من جلله  
 وقد تقدم الكلام  
 عليه فى جليل \* \* \*  
 وهذا عطف على بوجوب

ما لقيت رجلا عالما فتقول فى الجواب رب رجل عالم أى قد لقيت (قوله فثناك حبلى قد طرقت  
 ومرضع) هـ ذاصد ربيت من معلقة امرئ القيس عجزه \* فلهيها عن ذى غمام محول \*  
 ويقع فى بعض النسخ البيت بتمامه وطرقت أبيت ايلا والمرضع التى لها ولد ترضعه ومتى  
 ذكر مع الفعل يقال مرضعة نحو أرضعت فهى مرضعة والتمائم بالمشاة الفوقية فى أوله جمع  
 تيمة وهى التى تعلق على الصبي من العين وأحول الصبي تم له حول أى سنة وانما خص المرضع  
 والحبلى لانهما أرهد النساء فى الرجال (قوله بل بلدى صعدوا كام) الصعد بضم المهملتين  
 جمع صعد بفتح الصاد المهملة وهى العقبة وفى الصحاح الاكمة معروفه والجمع اكم واكمان  
 وجمع الاكام مثل جبل وجبال وجمع الاكام اكم مثل كتاب وكتب وجمع الاكام اكام  
 مثل عنق واعناق وفى القاموس الاكمة التل من حجارة واحدة أو هى دون الجبال أو الموضع  
 الذى يكون أشد ارتفاعا مما حوله وهو غليظ لا يبلغ ان يكون حجرا (قوله وبانها زائدة فى  
 الاعراب) أى غير متعلقة بشئ كما هو شأن الحروف الزوائد دون المعنى لا فادتها التقليل  
 والتكثير وفى الشرح وهذا ينتقض بمثل لعل الله فضلكم علينا حيث تكون لعل حرفا جارا  
 فانما زائدة بالنسبة الى الاعراب حيث لا تتعلق بشئ وهى مرادة من جهة المعنى وكذا  
 لولا الامتناعية الجارة للضمير عند سيبويه نحو لولاى ولولاك ولولاه لا تتعلق بشئ ومعناها  
 مراد ثم مقتضى هذا الكلام ان لا تكون رب مع مديبة للفعل فيمنافى ذلك قوله أولا  
 وغلبة حذف معداها وأقول لا ترد لعل الجارة عند عقيل ولولا الجارة للضمير عند سيبويه  
 لشذوذ الاول كما صرح به المصنف فى أوضح المسالك ولعدم شهرة الثانى وقد قدمنا ان مراده  
 من قوله وتنفرد رب انها تنفرد عن بقية حروف الجر المشهورة ولو سلم ان مقتضى كلامه هنا

تصديرها من قوله فيما تقدم وتنفرد رب بوجوب تصديرها أى وتنفرد أيضا بانها زائدة فى الاعراب \* أى بحسب الاعراب  
 فلا تتعلق بشئ كالاتى زائدة بشئ وقد صرح بذلك فى الباب الثالث \* فى المعنى \* فانما بحسب غير زائدة لا فادتها  
 التقليل أو التكثير وهذا مثل قوله \* لعل الله فضلكم علينا \* حيث تكون لعل حرفا جارا فانما زائدة بالنسبة الى الاعراب  
 حيث لا تتعلق بشئ وهى مرادة من جهة المعنى وكذا لولا الامتناعية الجارة للضمير عند سيبويه نحو لولاى ولولاك  
 ولولاه لا تتعلق بشئ ومعناها مراد ثم مقتضى هذا الكلام ان لا تكون رب مع مديبة للفعل فيمنافى ذلك قوله أولا وغلبة حذف  
 معداها \* ففعل محرور هانى نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتدائية \* وعندى هو الخبر \* وفى نحو رب رجل صالح  
 لقيت نصب على المفعولية \* أى على انه مفعول به وناصبه الفعل من قولك لقيت \* وفى نحو رب رجل صالح لقيته رفع على  
 الابتدائية \* ولفيها هو الخبر \* وأونصب \* على انه مفعول بفعل محذوف على شريطة التفسير أى لقيت لقيته \* كما فى هذا  
 لقيته \* فانما يحتمل لوجهين \* يمكن يفترقان فى ان هذا المثال يجوز فيه تقدير الناصب مقدما على المفعول اذ لا مانع منه  
 ورب صالح لقيته لا يجوز تقدير الناصب مقدما لاستلزامه خروج ربه عن الصدر به وهو باطل فيجب تقديره مؤخرًا

ووجوز مرعاة محله كثيرا لان جاره وهو رب في حكم الزائد وان لم يجز مرت يزيد وعمر الا قليلا قال الشاعر  
 ووسن كسنيق سناء وسنا \* ذعرت بدلاح الهجين نوض \* وعن الاصمعي انه لم يعرف معنى هذا البيت قاله المصنف في حواشي  
 التسهيل في عطف سنا \* وهي بسين مهملة مضمومة ونون مشددة مفتوحة وميم والمراد به البقرة العظيمة فيما يظهر  
 من كلام المصنف في على محل سن \* وهو بسين مهملة مكسورة فنون مشددة والمراد به الثور فيما يظهر من كلامه  
 والمعنى ذعرت \* بالذال المحجمة أي أخفت \* في هذا الفرص الذي وصفه بقوله مدلاح الهجين نوض وكان المراد بالمدلاح  
 بالحاء المهملة الكثير العرق ولم أفق على هذا المعنى لهذه الصيغة وانما رأيت في القاموس ان الدخ على وزن الصرد  
 الفرص الكثير العرق والهجين شدة الحر والنهوض بفتح النون صيغة مبالغفة من النهوض بضمها \* ثور او بقرة عظيمة \*  
 كالجبل في العظم والضخامة \* ووسنيق \* بسين مهملة مضمومة فنون مشددة مفتوحة فتناة تحتية ساكنة قفاف \* جبل  
 بعينه \* وفي القاموس والسنيق ٢٧٨ كقبيطيات مجصص جمعه سنيقات وسناييق وكوكب ابيض وأكفة وموضع

ووسناء \* بالمدح \* ارتفاعا  
 وزعم الزجاج وموافقوه  
 ان مجرورها لا يكون الا  
 في محل نصب \* دائما  
 بحيث لا يكون في اللفظ  
 ما يصلح لهمل النصب قدره  
 وهو تكلف لا داعي اليه  
 والصواب ما قدمناه \*  
 من انه تارة يكون في محل  
 رفع قطعا وتارة في محل  
 نصب قطعا وتارة يحتمل  
 الامرين \* واذ ازيدت  
 ما بعدها فالغالب ان  
 تكلفها عن العمل وان  
 تهيمها للدخول على الجملة  
 الفعلية وان يكون  
 الفعل الذي صدرت به  
 تلك الجملة الفعلية \* وماضيا  
 لفظا ومعنى كقولها

ان لا تكون رب معدية فلا منافاة بين مقتضى كلامه هنا وبين قوله وغلبة حذف معداها على  
 تفسير نارب ولو سلم فقوله وغلبة حذف معداها يمان لما انفردت به رب على قول الجمهور وقوله  
 وبنها زائدة في الاعراب بيان لما انفردت به على قول الرمانى وابن طاهر بما سيقتوله المصنف  
 في الباب الثالث في ذكر ما لا يتعلق من الحروف ان كون رب في نحو رب رجل صالح لقيمته  
 اولقيت ليست لتعدية عامل قول الرمانى وابن طاهر وان قول الجمهور هي فيهم احرف جر معد  
 وناقشهم في ذلك واعلم ان ما قاله المصنف هنا ينقض بحسبنا وعاو حاشا اذا جرن فانهم  
 مفيدان لمعنى الاستثناء وليس بمتعلقات بشئ ويحجب بمنع انهم حروف جر وانما هن حروف  
 استثناء خفض من المستثنى ولم ينصب كالمستثنى باللائلا نزول الفرق بينهما أفعالا وحروفا  
 كذا قال المصنف في ذكر ما لا يتعلق من الحروف (قوله وسن كسنيق الخ) السن بكسر المهملة  
 والسنيق بضم المهملة وفتح النون المشددة وسكون المثناة التحتية وفي آخره قاف والسنم  
 بضم المهملة وتشديد النون وفي الشرح ويظهر من عبارة المتن ان السن الثور والسنم  
 البقرة العظيمة وأقول بل يظهر منها أن السن البقرة العظيمة والسنم الثور لان الشاعر  
 وصف السن بما يدل على العظم ولم يصف السنم والمصنف وصف البقرة العظيمة بالعظم  
 ولم يصف الثور ثم في الشرح كان المراد بالمدلاح بالحاء المهملة الكثير العرق ولم أفق على  
 هذا المعنى لهذه الصيغة وانما رأيت في القاموس ان دلخ على وزن الصرد الفرص الكثير  
 العرق والهجين شدة الحر والنهوض بفتح النون صيغة مبالغفة من النهوض بضمها (قوله  
 قول أبي دواد \* ربحا الجمال المؤبل فيهم \* ) هذا صدر بيت عجزه \* وعناجيج بينن المهار \*  
 وأبوداد بهملمتين أولاهما مضموم وبينن ما واو مخففة فالف هو أبو محمد بن سلام الايادي

ربما أوفيت في علم \* ترفعن ثوبى شمالات \* فان هذا الخبر  
 عن حال ماضية فأوفى ماض لفظا ومعنى \* ومن اعمالها \* مع زيادة ما بعدها \* قوله  
 بين بصرى وطمنة نجلاء \* بحر ضربته رب مع وجود ما الزائدة وطمنة مجرور أيضا بالعطف على ضربته والنجلاء بالمد الواسعة  
 اليه بين الاتساع فان قلت بين انما تصاف الى متعددو بصرى بضم الباء اسم بلد وهو واحد لا تعدد فيه قلت المضاف  
 اليه بين محذوف والتقدير بين أما كن بصرى فحذف وأقيم المضاف اليه مقامه \* ومن دخولها على \* الجملة الاسمية  
 قول أبي دواد \* بدالين مهملمتين أولهما مضمومة بعدها واو فالف وهو شاعر من اباد \* ربحا الجمال المؤبل فيهم \*  
 والعناجيج بينن المهار \* الجمال القطيع من الابل مع راعيها والمؤبل المعد للقنية يقال ابل مؤبله اذا اتخذت للقنية  
 والعناجيج بينن مهملة فنون فألف فيهم بيننم مائة تحتية جباد الخيل واحد \* عنجوج كعصفور والمهار بكسر الميم  
 جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة وقد سبق ان بعض النحاة أنشد هذا البيت بحر الجمال شاهد على ان رب قد  
 بحر المعرفة وقيل لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلا \* وانما تدخل على الفعلية خاصة ونسب هذا القول الى سيبويه

والجمهور وعليه فيحتاج الى تأويل هذا البيت وقد خرجوه على ما ذكره المصنف بقوله **﴿وان ما في البيت نكرة موصوفة والجامل خبر لهما محذوف والجملة صفة لهما﴾** أي رب نبي وهو الجامل على ذلك خرجوه الفارسي وابن عصفور قال ابن مالك والصحيح ان ما في البيت زائدة كافة هيأت رب للدخول على الجملة الاسمية كما هيأت للدخول على الفعلية **﴿وومن دخولها على الفعل المستقبل﴾** قوله تعالى **﴿وربما يود الذين كفروا﴾** لو كانوا مسلمين **﴿وقيل هو مؤول بالماضي على حد قوله تعالى ونفخ في الصور وفيه تكاف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل﴾** وهذا ظاهر **﴿والدليل على استقبال ما بعدها قوله﴾** فان أهلك فرب فتى سيدي \* على مذهب رخص البنان **﴿فجاء الفعل بعدها مقتضابحرف التنفيس والمهذب بالذال المحجمة المطهر الاخلاق والرخص براء مفتوحة فحاء صححة سا كنة فصاد مهملة الناعم والبنان بفتح الموحدة ونونين بينهما ألف اطراف الاصابع﴾** وقوله **﴿أي قول من يقول والافالظاهر التأنيت لان الشعر لام معاوية﴾** **﴿يارب قائلة غدا﴾** \* بالهف أم معاوية **﴿فاعل مجرور هاء في ظرف مستقبل فيلزم استقبال العامل وهذا البيت مما استدل به ابن مالك على انه لا يلزم وصف الجرح ورب وقد يقال الموصوف محذوف أي يارب امرأه قائلة﴾** **﴿وفي ربست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد﴾** للباء **﴿والتخفيف﴾** لها **﴿والوجه الاربعة﴾** وهي ضم الراء وفتحها مع تشديد الباء وضم الراء وفتحها مع تخفيف الباء ثابتة **﴿ومع ناء التأنيت سا كنة﴾** ٢٧٩ أو محركة **﴿بالفتح﴾** ومع التجرد منها **﴿أي من ناء التأنيت السا كنة والمحركة﴾** فهذه اثنتا عشرة لغة حاصلة من ضرب اربعة في ثلاثة **﴿والضم﴾** للراء **﴿والفتح﴾** لها **﴿ومع اسكان الباء﴾** مخففة **﴿ومع الحرفين﴾** الراء **﴿ومع التشديد﴾** للباء **﴿ومع التخفيف﴾** لها فهذه اربع لغات تضم الى الاثنتي عشرة كما قال **﴿ولها بقي عليه لغة أخرى حكاه ابن قاسم في الجني الداني ربتا وهي مما يقوى﴾**

بكسر المهمزة وتخفيف المثناة التثنية والجامل الكثير الجمال وقيل القطيع من الابل مع رعائه وقيل من جبل الشحم اذا ذابه والمؤبل بفتح الموحدة الابل المعدة للقيمة وبكسرهما مخذ الابل وهو هنا بفتح الموحدة صفة للجامل وعلى هذا فلا يكون معني الجامل هنا الا القطيع من الابل مع رعائه والعنا جميع بالعين المهملة وجميع جمع عنجوج كعصفور جيد الخيل وقيل المطايا والمهارة بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والجمع امهارة ومهارة ومهارة والاثني مهرة والجمع مهر **﴿قوله وفيه تكاف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل﴾** قال التفتازاني المشهور المستقبل بفتح الباء اسم مفعول لكن الاولى ان يقال المستقبل بكسر الباء فانه الصحيح وتوجيه الاول لا يخلو عن حرازة اه وفي كلام المصنف نظر فانه لا تكاف على هذا القول لانهم قالوا ان هذه الحالة المستقبلية جعلت بمنزلة الماضي التحقق فاستعمل مع هاء رعا المحجمة بالماضي وعدل الى لفظ المضارع وان كان المناسب حينئذ الماضي لانه كلام من لاخلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل

**﴿حرف السين المهملة \* السين المفردة﴾**

القول باسمية رب قائمه **﴿حرف السين المهملة﴾** **﴿حرف السين المهملة حرف يختص به المضارع﴾** فلا يوجد في غيره أصلا **﴿ويؤيد بطلان الاستقبال﴾** بعد أن كان قبل وجوده صالحا وللحال فان قلت يقدر في ذلك قول الشاعر فاني لست خاذلكم ولكن \* سأسعي الآن اذ بانغت مناها فان الآن للزمن الحاضر فيدفع الاستقبال قلت قد اعترض عنه بان مراده بالآن التقريب قال في الجني الداني وقد لا يحتاج الى التأويل بالتقريب بل يقال انه مقدر بمن كانه قال سأسعي من الآن قلت فيستحيل المعنى حينئذ لان السعي مستقبل بشهادة السين فكيف يكون ابتداءه زمانا طالبا وما هو الا بمنزلة أن يقال سأسير غدا من الآن مریدا بالآن حقيقة من غير تأويل واستحالته ظاهرة **﴿ويؤيد بمنزلة الجزاء﴾** فكأنه بعض أجزاء المضارع **﴿ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به﴾** وكل حرف اختص باسم أو فعل عمل فيه فتخلف العمل هنا لهذا العارض **﴿وليس مقتطعا من سوف خلافا للكوفيين﴾** فانهم ادعوا ان السين في نحو سيقوم زيد ما خوذ من سوف فالتنفيس في الحقيقة اغاهاو بسوف واكن حذف ما عدا صدرها تخفيفا ورجح ابن مالك مذهبهم بانا قد اجتمعنا على أن سف وسووسى فروع سوف فلتكن السين فرعها لئلا يلزم التخصيص من غير تخصص قال وقال بعضهم لو كانت السين بعض سوف لكانت مدة التسوية بهم مساوية وليس كذلك بل هي بسوف أطول فكانت كل واحدة أصل البرأسها وزيفه ابن مالك بانها دعوى مردودة بالقياس والسمع أما القياس فهو ان الماضي والمستقبل متقابلان والماضي اغنا يقصد به مطلق الماض دون



المتقابلان على سبيل واحد والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل صحيح لذلك فكان المصدر اليه أولى وأما السماع فتعاقب  
سيفعل وسوف يفعل على المعنى الواحد في وقت واحد قال الله تعالى وسوف يثوق الله المؤمنين أجرا عظيما وقال تعالى  
والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما وكان المصنف ارضى ما ذهب اليه ابن مالك من ان التنفيس  
المستفاد منهم ما غير متفاوت فقال ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافا للبصريين وقد نوقش ابن مالك  
بان قياس أحد المتقابلين على الآخر لا يجدي شيئا لجواز أن يكون كل منهما ما يختص بالحكم مقابل لحكم مقابله مع كونهما  
مشتركين في حكم واحد مع انه فاس بلا جامع صحيح فلا يلتفت الى ما قاله وأيضاً فاس المضارع المقترن بالأداة الموجبة  
للتخصيص على الماضي المطلق الخالي منها وليس ذلك بصحيح فان الماضي اذا كان خالياً من الأداة كقوله مثلاً دل على الماضي  
المطلق واذا اقترن به ادل على الماضي القريب من الحال وهو في اختلاف حالتيه كالمضارع فانه يختلف معناه بحسب خلوه  
عن الأداة واقترانه بها أو مادليه السماعي فليس يقاطع لجواز أن يكون المقيد بسوف مترخياً الطائفة من المؤمنين  
وبالسين غير مترخ كثير الطائفة أخرى اذ ليس ثم ما يدل على ان كليهما الطائفة واحدة بالتشخيص والتعيين وهو معنى  
قول العربين فيها اقتداء بسبيو به حرف تنفيس أي هي حرف تنفيس أو السين حرف تنفيس هذه الجملة معمول القول  
وقوله حرف توسيع خبر المبتدأ المتقدم الذي هو المضاف من قوله معنى قول العربين على حذف مبتدأ أي هي حرف  
توسيع والمراد من هذه الجملة لفظها باعتبار معناه وهي عين المبتدأ في المعنى فلا تحتاج الى رابط أي قول العربين هي حرف  
تنفيس معناه هي حرف توسيع والحاصل تفسير التنفيس بالتوسيع يقال نفست الخناق اذا وسعته وذلك انها نفست من  
النقل وفي بعض النسخ تغلب من القلب ٢٨٠ المضارع من الزمن الضيق وهو الحال أي الزمن الواسع وهو الاستقبال

وأوضح من عبارتهم قول  
الرخشري وغيره حرف  
استقبال وقد أسلفنا ان  
أولئك العربيين اقتدوا في  
ذلك بسبيو به امام النحاة

أقوله ولو سلم في الشرح لا محل للواو هنا والظاهر انها زائدة فان قلت لعلها للعطف أي ثم  
لانسلم انها في الآية لا استمرار ولو سلم فالاستمرار الخ قلت يلزم عليه حذف العطف يعني ثم  
دون عاطفه وهو باطل وأقول يمكن ان يقال ان ثم هنا ليست للعطف بل مجرد التدرج مما قبلها  
لما بعدها وفيه بحث مضى في الالف المفردة قوله تريد ان ذلك دأبه الدأب بفتح المهملة

ووزعم بعضهم انها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك في قوله تعالى سيجدون آخرين الآية واسكان  
يعنى قوله تعالى سيجدون آخرين يريدون ان يأمنوكم ويأمنوا قومهم كاردوا الى الفتنة اركسوا فيها والمرادهم ولألا آخرين  
على مافي الكشاف وغيره قوم من أسد وغطفان كانوا اذا أتوا المدينة اسلموا وعاهدوا اليا من المسلمين فاذا رجعوا الى قومهم  
كفروا ونكثوا وعهدهم وتضمنية ذلك ان يكون المراد الاخبار باستمرار وجود المؤمنين لهؤلاء الآخرين على تلك الحالة  
واسئل هذا الزاعم عليه أي على مجيء السين للاستمرار في بعض الاحيان بقوله تعالى سيقول السفهاء من  
الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها مدعيان ذلك انما نزل بعد قولهم ما ولاهم قال جئات السين اعلاما بالاستمرار  
لا بالاستقبال انتهى كلام هذا الزاعم وهو هذا الذي قاله من ان السين قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال ولا يعرفه  
النحويون وما استند اليه في اثبات زعمه بهذه الآية من انها نزلت من بعد قولهم غير موافق عليه قال الرخشري فان  
قلت أي فائدة في الاخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فائدته ان المفاجأة للكره أشد والعلم به قبل وقوعه أبعده عن الاضطراب  
اذا وقع ما يتقدمه من توطئ النفس وان الجواب العتيد قبل الحاجة اليه أقطع للخصم وأردت شغبه وقبل الرى برأى  
السهم انتهى كلام الرخشري وهو نص في نزول الآية قبل قولهم ووافقهم جدى صاحب التنصاف على ذلك قال ولهذا  
أدرج النظاري اثناعشارتهم العمل بالمقتضى الذي هو كذا السالم عن معارضة كذا فيسلفون رد المعارض قبل ذكر  
الخصم له وهذه الآية من أحسن ما استدلل به عليه هذا كلامه رحمه الله تعالى ثم ولو سلم ولا محل للواو هنا والظاهر  
انها زائدة فان قلت لعلها للعطف أي ثم لانسلم انها في الآية لا استمرار ولو سلم فالاستمرار اعلم استفيد من المضارع لان  
السين قلت يلزم عليه حذف العطف بدون عاطفه وهو باطل كما نقول فلان يقرى الضيف بفتح الياء من يقرى  
مضارع قرى الضيف اذا أحسن اليه ويصنع الجميل يريد ان ذلك دأبه أي عادته وشأنه وهو بفتح الدال المهملة واسكان  
المهمزة قال الجوهرى وقد تفتح وكلام المصنف مقتضى لفادة المضارع الاستمرار سواء كان مبنياً على المبتدأ كما في هذا المثال

أول بين عليه كافي الآية ووجهه ان افادته للاستمرار انما هي من اقتضاء المقام حيث اقتضاه حمل عليه سوا بني على مبتدا  
 أول بين عليه و يدل عليه قولهم في قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم ان المضارع فيه للاستمرار وقرره التفتازاني  
 على وجهين أحدهما أن يكون معناه ان امتناع عنكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم قال فان المضارع يفيد الاستمرار  
 ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار وثانها ما أن يكون الفعل امتناع الاطاعة يعني ان امتناع عنكم بسبب امتناع  
 استمراره قال لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي والدخول عليه لو استمرار الامتناع  
 كما ان الجملة الاسمية تفيدها كيد الثبوت ودوامه والمنفية تفيدها كيد النفي ودوامه لان النفي التاكيد والدوام كقوله تعالى  
 وما هم بمؤمنين رد القولهم انما آمنوا على أبلغ وجهه وآ كده الى هنا كلامه وهو السين مفيدة للاستقبال فيكون المراد من  
 سيقول السفهاء استمرار قولهم في الزمن المستقبل في الاستمرار انما يكون في المستقبل وفيه نظير لا تقاضه بخولو  
 يطيعكم في كثير من الامر اذا الاستمرار فيه بالنسبة الى الزمن الماضي ولعله لا يريد بهذا الكلام كونه كاي وانما يريد ان  
 الاستمرار في سيقول السفهاء أن يكون في المستقبل فلا يرد النقص في وزعم الزمخشري انما اذا دخلت على فعل محبوب  
 أو ذكره افادت انه واقع لا محالة ونقل عنه بعض الشارحين كلامه انه قال دلالة السين على التاكيد من جهة كونها  
 في مقابلة ان قال سيبويه ان أفعل نفي سأفعل قلت وفي الصحاح ان الخليل زعم ان السين جواب ان في قولهم فهم وجه  
 ذلك وقد عرفت ان فيما نقل عن الزمخشري في خارج الكشف اشارة الى توجيهه ٢٨١ ما قاله فيه وهو وجهه انما

أي ان السين في تفيده الوعد  
 بموصول الفعل قد دخلها  
 على ما يفيد الوعد نحو  
 سأكرمك أو الوعد  
 نحو سيعاقب الظالم  
 في مقتضى لتوكيده وتثبيت  
 معناه لانه اخبار على  
 اخبار والمتعلق واحد  
 وهذا ظاهر حيث تدخل  
 على المحبوب فانه وعد  
 وأما حيث تدخل على  
 المكروه الذي هو وعد

واسكان الهزمة وقد تفتح العادة والشأن (قوله اذا الاستمرار انما يكون في المستقبل) في  
 الشرح قد يتوهم انتقاضه بخولو يطيعكم في كثير من الامر فان الاستمرار فيه بالنسبة الى  
 الماضي ولا انتقاض به وأقول انما لا ينتقض لان المراد بالاستقبال الفعل المضارع (قوله وزعم  
 الزمخشري) قال التفتازاني في مطوله دلالة السين على التاكيد من جهة كونها في مقابلة  
 لن قال سيبويه ان أفعل نفي سأفعل (قوله ووجهه انما تفيده الوعد بموصول الفعل) أراد بهذا  
 الوعد مجرد الاخبار بالوقوع ولم يرد به المقابل للوعد (قوله وقد أوما) هو بالهزمة في آخره  
 ومعناه أشار وفي الصحاح أومات اليه أشرت ولا يقال أوميت

﴿سوف﴾

(قوله على الخلاف) يعني المتقدم في السين المفردة حيث قال ولا مدة الاستقبال معه أضيق  
 منها خلاف البصريين (قوله وليس بمطرد) قال التفتازاني في حاشية الكشف ونوقض

٣٦ في ل فكيف تفيدها كيده وهي للوعد المبين للوعد وكانه اراد بالوعد الذي  
 تفيده السين مجرد الاخبار بوقوع ما تدخل عليه لا الوعد المقابل للوعد فتأمل في قوله أو ما أي أشار وهو مهـ موز  
 الآخر قال الجوهري ولا تنزل أوميت في ذلك في سورة البقرة فقال في تفسيره كنهيهم الله معنى السين ان ذلك كأن لا محالة  
 وان تأخر الى حين وصرح به في سورة براءة فقال في قوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون  
 بالمعروف وينهون عن المنكر ويقومون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله وأولئك سيرجهم الله السين مفيدة  
 وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد البعض كما تؤكد الوعد اذا قلت سأنتقم منك يوم تأتي انك لا تفوتني وان تباط ذلك  
 ونحوه يجعل لهم الرحمن ودوا وسوف يعطيك ربك سوف تؤتيهم أجورهم انتهى والذي رأيت في نسخة معتددة من  
 الكشف كما تؤكد الوعد في قولك سأنتقم منك اه ﴿سوف﴾ مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف في  
 المتقدم بين البصريين والكوفيين في وكان القائل بذلك أي بان الزمان المستقبل معها أوسع منه مع السين في نظر الرائي  
 ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى قال الزمخشري ومما طعن أذن من ملح العرب أنهم يسمون مركبا من مركبهم  
 الشقذف وهو مركب خفيف ليس في ثقل محامل العراق فقلت في طريق الطائف لرجل منهم ما اسم هذا المحمل أردت  
 المحمل العراقي فقال أليس اسم ذلك الشقذف قلت بلى قال فهذا اسمه الشقذف يراد في بناء الاسم زيادة المسمى وهو ليس  
 لهذا الذي نظرا اليه هذا القائل في بطرد في الاثر ان حذرا يدل على المبالغة دون حاذومع ان الثاني أكثر حروفا من الاول

وقد يقال لا يعنون اطرافه الا فيما اذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متضدى النوع في المعنى كغرت وغرثان وصد  
 وصدبان ورحيم ورحمان لا تحذف وحاذر للاختلاف **و** يقال فيها اسف محذوف الوسط **و** كما قالوا في من مذم مذم حذف  
 وسطها حتى هذه اللغة في سوف الكوفيون **و** وسو محذف الاخير **و** وأنشدوا شاهد اعليه قول الشاعر فان أهلك  
 فسوتجدون بعدى \* وان أسلم يطب ايم المعاش قال بعضهم هو شاذ وحذف الفاء ضرورة ورد بان الكسائي نقل عن  
 أهل الحجاز سوا فـ لـ بحذف الفاء في غير ضرورة فدل على انه اللغة **و** وسى محذوف **و** أى حذف الاخير **و** وقلب الوسط **و**  
 وهو الواو **و** بقاءه في التخفيف حكاه صاحب المحكم وتنفرده **و** سوف **و** عن السين بدخول اللام عليها نحو ول سوف  
 يعطيك **و** ربك فترضى ولا تدخل اللام في السين قبل لتلا جمع حرفان على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة  
 ولشدة اتصال بعضها ببعض واتصالها بالكلمة ربما أدى ذلك في بعض الكلمات الى اجتماع أربع متحركات نحو لستيتكلام  
 فتثقل الكلمة ولذلك سكن آخر الفعل في نحو ضربت فطرحوا دخول اللام على السين لذلك قال في الحنى الداني وقد سمع وقوع  
 السين في موضع لم تسمع فيه سوف وهو خبر عسى في قوله عسى طي من طي به هذه \* ستطفى غلات الكلى والجوايح  
 وسأني هذا البيت في عسى **و** وبانها **و** أى وتنفرد سوف عن السين بانها **و** قد تفصل **و** عن مدخولها **و** بالفعل الماعى كقوله  
 وما أدري وسوف أخال أدري \* ٢٨٢ أقوم آل حصن أم نساء **و** الاصل وسوف أدري ثم فصل بين سوف وأدري

بالفعل الماعى بل بالجملة  
 الذى أبنى عمل فعلها وهى  
 أخال ولا يجوز مثل ذلك  
 فى السين وهو دليل على  
 أشدية اتصالها بالنسبة  
 الى سوف

﴿سى﴾

﴿سى﴾

﴿قوله والشمر بالشمر عند الله مثلان﴾ هذا معجز بيت صدره \* من يفعل الحسنات الله يشكرها \*  
 ﴿قوله ولا سيما يوم بدارة جبل﴾ هذا معجز بيت لامرئى القيس صدره  
 \* الارب يوم صالح لك منما \* ودارة جبل اسم لغدير ويوم دارة جبل  
 هو يوم دخوله خدر عنيزة ويوم عقره للعذارى مطيته وذلك انه كان يهوى ابنة عم  
 له يقال لها عنيزة فاتفق ان الحى احتملوا وتقدم الرجال وتأخر النساء فلما رأى ذلك  
 امرأ القيس سار مع الرجال قدر غلوة ثم كمن في غابة من الارض حتى ورد النساء الغدير

من لاسيما سم بمنزلة  
 مثل وزناومعنى وعينه  
 فى الاصل واو بدائل  
 أمثلة الاشتقاق نحو  
 استويا وتسوايا وهما  
 مستويان ومتساويان  
 وسواء الا أنه اجتمعت

وزنان

الواو والياء وسبقت احدهما بالساكون فوجب قلب الواو ياء واذا غامها فى الياء أو تقول

قابت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها **و** وثنية **و** أى وصاحب تثنية أى مثناة **و** سيان ويستغنى **و** بالبناء للفعل أى  
 يستغنى سى **و** حينئذ **و** أى حين اذبتى **و** عن الاضافة كما استغنت عن امثل **و** عند التثنية **و** فى قوله **و** من يفعل  
 الحسنات الله يشكرها **و** والشمر بالشمر عند الله مثلان **و** والشمر تدخيره بالشمر وعند الله متعلق به ومثلان خبر مبتدا  
 محذوف أى هما مثلان **و** واستغنوا بتثنيته **و** أى تثنية سى حيث قالوا سيان **و** عن تثنية سواء فلم يقولوا سوا آن الاشاذا  
 كقوله فيارب ان لم تجعل الحب بيننا \* سوا أين فاجعنا على حبنا جلد **و** الجلد بفتح الجيم واسكان اللام هو الشديد  
 الصلب يقال جلد الرجل بالضم جلد بالفتح وجلادة أى صلب فهو جلد **و** وتشدديد ياءه ودخول لاء عليه ودخول الواو على  
 لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء فى قوله **و** أى قول امرئ القيس الارب يوم منهم لك صالح \*  
**و** ولا سيما يوم بدارة جبل فهو مخطى اه **و** كلام ثعلب ودارة جبل اسم لغدير معين يريد أنه ظفر من النساء فى أيام كثيرة  
 بالقيس الصالح الناعم لكن يوم دارة جبل كان أحسن تلك الايام **و** وذو كره غيره انه قد يخفف **و** بحذف ياءه الاولى فيكون  
 محذوف العين كسه ولا يجعل محذوف اللام كيدودم فان قلت لم يجعل من الثانى ويقدر بقاء الياء على ترك الاعتداد  
 بعارض الحذف لانها قد صارت آخر الاسم قلت لان ذلك تكلف لا موجب له **و** وقد تحذف الواو **و** الواقعة قبل لا **و** كقوله

فهو بالعمود والايمن لاسيما • عقود فاء به من أعظم القرب • فاجتمع فيه الامران تخفيف سي وحذف الواو وفه  
 فعمل أمر من وفي بني والهاء انما ينطق بها في الوقف فتكتب بالهاء كذلك ولا ينطق بها في الوصل عند الانشاد والمسئلة  
 مشهورة في علم الخط وقد استعملها أبو العلاء المعري مخففة لكن مع اثبات الواو حيث قال وللهاء الفضيلة كل حين •  
 ولا سيما اذا اشتد الاوار الاوار يضم الهمزة حواله العاش وهو • أي سي الواقع بعد لا • عند الفارسي نصب • أي منصوب  
 والظرف متعلق به يعني انه منصوب عند الفارسي • على الحال فاذا قيل قاموا لاسيما يدا فالنصب قام ولو كان كما ذكر  
 لا تمتنع دخول الواو • لان الحال حينئذ مفردة والواو لا تدخل عليها لا تقول قام زيد وضا حكا وقد ثبت دخول الواو حيث  
 قالوا قام القوم ولا سيما يبدل ذلك على بطلان النصب على الحال في هذا الكلام • وواجب تكرار لا • لانها اذا دخلت  
 مفردا خبرا أو صفة أو حالا واجب تكرارها وقد فرض كون الحال في المثال المذكور مفردة فيجب التكرار • كما تقول رأيت  
 زيدا امثله عمرو ولا مثل خالد • والواقع ان لافي ذلك التركيب غير متكررة فدل أيضا على بطلان النصب على الحال في  
 ذلك قلت وقد كرر المصنف هذين الاعتراضين في حرف الميم عند كلامه ٢٨٣ على ما الزائدة ويمكن ان يجاب

وزان بغتسلان فيه لفاء امر والقيس وهن غوافل فقعده على ثيابهن وقال والله لا أعطي واحدة  
 منكم ثوبا حتى تخرج متجردة فتأخذ هذه قابين من ذلك حتى تعالي النهار فخرجن وأخذن  
 ثيابهن ثم قال له قد حبستنا وأجعتنا فخرهن ناقته فشووين من لجهن أو كان ثم لما أردن الرحيل  
 حملت كل واحدة منهن شيئا من متاع راحلته وزاده وحملته عنيزة على غارب بعيرها في ذلك  
 يقول ويوم عقرت للعذارى مطيتي \* فيا عجبا من رحلتها المتحمل  
 فقل العذارى يرتعين بلحمها \* وشحم كهذاب الدمقس المقتل  
 ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة \* فقالت لك الويلات انك مرجلي  
 تقول وقد مال الغبيط بنا معا \* عقرت بعيري يا امر القيس فانزل  
 والدمقس بكسر الدال وفتح الميم القز الأبيض من الاريسم والغبيط بالعين المهجة الرحيل وهو  
 للنساء يشد عليه الهودج (قوله فه بالعمود الخ) فه بكسر الفاء أمر من وفي بني والهاء ينطق  
 بها في الوقف دون الوصل فتكتب (قوله ولو كان كما ذكر لا تمتنع دخول الواو) لان الحال حينئذ  
 مفردة والواو لا تدخل عليها وفي الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان سيعا عند دخول الواو  
 لا يكون منصوبا على الحال بل يكون اسم لا التبرئة والخبر محذوف والجملة حال وأقول كلام  
 الذاري على ما نقل المصنف لا يشعر بالفرق بين سي مدخولة الواو وبينها غير مدخولها  
 وكلام المصنف انما هو مبني على ذلك (قوله ولو وجب تكرار لا) وذلك لانها اذا دخلت  
 خبرا مفردا أو صفة أو حالا واجب تكرارها نحو زيد لا شاعر ولا كاتب وممرت برجل لا شجاع

عنهما أما عن الاول فبان  
 سيعا عند دخول الواو  
 لا يكون منصوبا على الحال  
 بل يكون اسم لا التبرئة  
 والخبر محذوف والجملة  
 حال فلم يلزم حينئذ دخول  
 الواو والحال على اسم مفرد  
 وأما عن الثاني فبان  
 لا تكرر معنى لا لفظا  
 والتكرار اللفظي غير  
 مشترط على ما ذهب  
 اليه النحوي في قوله  
 تعالي فلا تقم العقبة انه  
 في معنى فلا فركبة ولا  
 أطعم مسكينا ووجه ذلك  
 هنا ان قولك قام القوم  
 لامثالين زيدا في معنى

قولا قاموا المساوين لاني في حكم القيام ولا أولى بالحكم • وعند غيره هو اسم لا التبرئة • كما هو عنده كذلك اذا دخلت  
 الواو على ما قررناه • ويجوز في الاسم الذي بعدها • وهو التالى لما • الجر والرفع مطلقا • في • ما • أي سواء كان ذلك الاسم  
 الجرورا أو المرفوع معرفة أو نكرة • والنصب أيضا • لا مطلقا • • اذا كان نكرة وقد روي عن • يوم من قول امرئ القيس  
 • ولا سيما • يوم في البيت الذي تقدم انشاده • فالجرار حجه وهو على الاضافة • أي اضافة سيبويه الى يوم كانه قال  
 وما زائدة بينهما • وبالرفع على انه خبر لمضمر محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة • وهذا من باب التنازع فان كان  
 من موصولة وموصوفة يطالب هذا المول وهو قوله بالجملة فاعمل الثاني على المتاروخ • ذف من الاول أي وما موصولة  
 بالجملة أو نكرة موصوفة بالجملة • والتقدير ولا مثل الذي هو يوم أو ولا مثل شيء هو يوم • وهذا مع المتقدم من قبيل اللف  
 والنشر المرتب • ويضعفه في نحو لا سيما يبدل • لافي نحو لا سيما يبدل المتقدم على غيره في الفصل • وحذف العائد المرفوع مع  
 عدم الطول • أي مع عدم طول الصلة وهو في غير أي الموصولة شاذ امام مع الطول كالمثال الذي ذكرناه فلا شذوذ  
 • واطلاق ما على من يعقل • والتزام حذف العائد والتزام كون الصلة جملة اسمية وكلاهما غير معهود وقد مر الكلام

على ذلك في أي **يؤد على الوجهين** وجه الجرو وجه الرفع أي واذا بنينا على هذين الوجهين **يؤد** ففحة سي اعراب لانه مضاف **يؤد** الى الاسم الجرو بعد ما اولى نفس ماموصولة أو موصوفة وخبر لا محذوف فمضى قولك جاءني القوم ولا سيما زيد أي ولا مثل زيد موجود أو ولا مثل الذي هو زيد موجود بين القوم الذي جاؤني أي هو كان أخص بي وأشد إخلاصا بي في المجيء قال الرضي وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيماء ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحدف ما بعد لا سيما على جملة بمعنى خصوصاً فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما وقع في باب الاختصاص من نقل نحو أي الرجل من باب الفدا الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوي فصارت في نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها من ضم أي ورفع الرجل كذلك لا سيما ههنا يكون باقياً على نصبه الذي كان له بحسب الأصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر اقيامه مقام خصوصاً فاذا قلت أحب زيد أو لا سيما را كبا فهو بمعنى وخصوصاً را كبا فإقرا كما حال من مفعول الفعل المقدر أي وأخصه بزيادة المحبة خصوصاً را كبا وكذا في نحو أحبه ولا سيما هو را كبا وكذا قولك أحبه ولا سيما ان ركب أي وخصوصاً ان ركب وجواب الشرط مدلول عليه بخصوصاً ٢٨٤ أي ان ركب أخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر للارزم أي اختصاصاً

فيكون معناه واختصاصاً را كبا أي ويختص بفضل محبتي را كبا وعلى هذا ينبغي ان يقول ما ذكر عن الاخفش اءنى قوله ان فلان الكريم لاسيما ان أتيت قاعدا أي يختص بزيادة الكرم اختصاصاً في حال عودته ويجوز مجيء الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها أكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفاً والاول أولى وأعذب الى هنا كلامه قلت ولا

ولا كريم وجاز لا ضاحك ولا با كبا وفي الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان لا تكررت معنى لالفاظا والتكرار اللفظي غير مشروط على ما ذهب اليه الزنجشيري في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه في معنى فلا فلك رتبة ولا أطعم مسكيناً ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم لامثالين زيداً في معنى قولك قاموا الامساوين لزيد في القيام ولا أولى منه به وانما هو أولى منهم بذلك لان المذكور بعد لا سيما أولى بالحكم اه وأقول انما كتبت في الزنجشيري بتكرار لا في الآية بمعنى لتفسير مدخولها بجملة مدد فكانت تعددت في اللفظ وذلك منتف في لا سيما زيد وعبارة الكشاف فان قلت قل ما تقع لا الداخلة على الماضي المتكررة فالهالم تتكرر في الكلام الا فصح قلت هي متكررة في المعنى لان المعنى فلا اقتحم العقبة فلا فلك رتبة ولا أطعم مسكيناً الا ترى انه فسرافتحم العقبة بذلك اه وستأتي هذه الآية وما فيها من الاقوال في بحث لان شاء الله تعالى **قوله** ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لا سيما تنزل منزلة الا في الاستثناء في الشرح بقده في اقتراحها بالواو ومعلوم انه لا يقال جاء القوم والازيدا والقول بزيادتها ضعيف اه وأقول لا يقدر فيه اقتراحها بالواو لان مراد هذا القائل ان لا سيما مع الواو وبدونها تنزل منزلة اداة الاستثناء **قوله** وعلى هذا فيكون الاستثناء منقطعاً وذلك لان الاستثناء المنقطع كما صرح به بدر الدين ابن مالك هو الاخراج بالا وغيره أو يمدل داخل في حكم دلالة المفهوم

أعرف أحد اذهب الى ما ذكره من ان لا سيما منقول من باب لا التبرئة الى باب المفعول وقال ابن قاسم سواء وما يوجد في كلام بعض المصنفين من قولهم لا سيما والامر كذا تر كيب غير عربي والرضي قد أجازته فتأمل **يؤد** والنصب على التمييز لان سيما بمعنى مثل فهو مهمم يحتاج الى التمييز فيقع بعده **يؤد** كما يقع التمييز بعد مثل في نحو ولوجهه بثلثه مددا وما كافة **يؤد** لسي **يؤد** عن الاضافة والغضة بناء **يؤد** لانه حينئذ مفرد غير مضاف ولا مشبهه بالمضاف **يؤد** مثلها في لارجل وأما انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيداً فانه الجهور **يؤد** لفقدان ما يقتضى النصب **يؤد** وقال ابن الدهان لا أعرف له وجه **يؤد** وقد يوجه بان ما نامة بمعنى شيء والنصب بتقدير الرأى ولا مثل أرى زيدا **يؤد** ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لا سيما تنزل منزلة الا في الاستثناء **يؤد** فنصب الاسم الواقع بعدها كما ينصب بعد الاستثناء لانه يندرج في باب الاقوال بزيادتها ضعيف **يؤد** وردان المستثنى مخرج وما بعده **يؤد** أي بعد لا سيما **يؤد** داخل من باب الاقوال واجب بانه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها وعلى هذا **يؤد** يكون معنى جاءني القوم ولا سيما زيداً جاؤني لكن زيداً جاءني مجياً هو أولى به منهم باعتبار صدقه وإخلاصه وإيس مساوياً لهم في ذلك الحكم **يؤد** فيكون الاستثناء منقطعاً **يؤد** وفيه تأمل لان زيداً مخرج من المستثنى الشامل له لولا الاخراج وهذا معنى الاتصال ولا بردان حكم المستثنى في الاستثناء المتصل بخالف الحكم المستثنى منه وهو هنا موافق اذ المجيء ثابت للشكل لان الحكم على رأيه هو ما أفهمه الكلام السابق من

المساواة أي ان القوم ساوي بعضهم بعضا في المحي فخرج زيد منهم هذا الاعتبار أي ثبت له عدم المساواة من حيث فاق غيره وهذا خلاف الحكم الاول والله أعلم ﴿سواء﴾ يكون بمعنى مستوفية قصر مع الكسر نحو قوله تعالى فاجعل بيننا وبينك موعدا لا تخلفه نحن ولا أنت ﴿مكانا سوي﴾ بكسر السين على قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي وقراءه الباقون بالضم ومكان بدل من المكان المحذوف أو لا أي مكان موعد وجوز نصب مكان بالموعدا وهو مصدر ولا حذف أو يفعل يدل عليه المصدر واستشكل أبو البقاء صاحب التقریب والانتصاف النصب بالمصدر لانه وصف وغاية ما يقال فيه ان عمله في الطرف من الاتساع وسوى صفة لمكانا ومعناه النصف بيننا وبينك باعتبار المسافة وهو من الاستواء كما قال المصنف لان المسافة من الوسط الى الطرفين مستوية ﴿ويعدم مع الفتح نحو﴾ قول العرب ﴿مررت برجل سواء والعدم﴾ فعطف على ضمير الرفع المتصل بدون فاصل من تأكيد أو غيره وهو قائل ﴿ويعني الوسط ويعني التام فيهما مع الفتح نحو قوله تعالى﴾ فاطلع فرآه ﴿سواء﴾ الجحيم ﴿أي في وسطها﴾ وقولك هذا درهم سواء ﴿أي تام﴾ ووجه في القصد فتقصر مع الكسر وهذا أعرب معانيها كقوله فلا صرفن سوى حذيفة مدحتي \* لفتى العشي وفارس الاحزاب ذكره ابن السجري ووجه في مكان أو غير على خلاف في ذلك ﴿يحيى﴾ قريبه ﴿فيمد مع الفتح﴾ ويقصر مع الضم ويجوز الوجهان ﴿المد والقصر﴾ مع الكسر ويقع هذا الذي يعني مكان أو غير في جميع لغاته المذكورة وفي بعض النسخ وتقع هذه بالتأنيث على ارادة الحكامة بوصفة واستثناء كما تقع غير وهو عند أبي القاسم ﴿الزجاجي وابن مالك كغير في المعنى والتصرف فيقول جاءني سواك بالرفع على الفاعلية ورأيت سواك بالنصب ٢٨٥ على الفعولية وما جاءني أحد سواك﴾

بالنصب ﴿على الاستثناء﴾  
 ﴿والرفع﴾ على البدلية  
 ﴿وهو الارجح﴾ لانه في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه والبدل في مثله هو الارجح ﴿عند سيبويه والجمهور انظر في مكان ملازم للنصب﴾ فاذا قلت جاء القوم سوى زيد

﴿سواء﴾  
 قوله سواء والعدم هو برفع العدم عطفا على الضمير المستتر في سواء ﴿قوله وعند سيبويه والجمهور انظر في مكان ملازم للنصب﴾ قال ابن مالك وقد صرح سيبويه أيضا بانها بمعنى غير وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي منتفية عن غير فان الطرف في العرف ما تضمن في من أسماء الزمان والمكان وليس سواء كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلان سلم لزومه الظرفية والشواهد قاطعة على خلافه نظما ونثرا ﴿قوله جاء الذي سواك﴾ هو بالنصر ﴿قوله أوحالا ثبت﴾ أي معمول له ﴿قوله ما ان حرامكاته﴾ حراجه بل على يسار الذهاب من مكة الى منى بينه وبين مكة ثلاثة أميال يمد ويقصر ويؤثث على ارادة البعثة فيمنع من الصرف فكانت مكان زيد لا تخرج عن ذلك ﴿أي عن النصب على الظرفية﴾ إلا في الضرورة كقوله ولم يبق سوى العدو و﴿ن دناهم كاد انوا العدو انوا الظلم الصراح ودناهم أي جزيهاهم كاد انوا أي كاجازوا ومنه قولهم كاد ين تدان أي كما تجازي تجازي بفعال وبسبب ما علمت وكقول الآخر تجانب عن أهل الإمامة يافتي \* وما قصدت عن أهلها السوائكا وعليه قول الشاعر واد اتباع كريمة أو تشتري \* فسواك بآئعها وأنت المشتري قال ابن مالك وقد صرح سيبويه أيضا انها بمعنى غير وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي منتفية عن غير فان الظروف في العرف ما ضمن معنى في من أسماء الزمان والمكان وليس سوى كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلان سلم لزومه الظرفية وكيف والشواهد قاطعة على خلافه نظما ونثرا وأكثر من الاتيان بشواهد ذلك ومنها قوله صلى الله عليه وسلم سألت الله تعالى أن لا يسلم على أمي عدوا من سوى أنفسهم وقول بعض العرب أتاني سواك حكاة الفراء ﴿وعند الكوفيين وجماعة انهم ترد بالوجهين﴾ فتارة ترد ظرفا كما قاله سيبويه والجمهور وترد أخرى كغير كما قاله الزجاجي وابن مالك فهى اذن ثلاثة أقوال ﴿وورد على من نفي ظرفيتها وقوعها صالحة قالوا جاء الذي سواك﴾ كما تقول جاء الذي مكانك ﴿وواجب بتقدير سوى خبر الهو محذوف﴾ والتقدير جاء الذي هو سواك أي غيرك لكن هذا يخرج شاذ لان فيه حذف عائد غير أي مع انتفاء طول اللمة ﴿أو حالا﴾ معموله ﴿ثبت مضمرا﴾ وذو الحال الضمير العائد على الموصول وهو فاعل ثبت أي جاءني الذي ثبت حالة كونه سواك أي غيرك ﴿كما قالوا لا أفعله ما ان حرامكاته﴾ أي ما ثبت ان حرامكاته فالتشبيه في حذف ثبت كونه في الارل حذف هو مرفوعه وفي الثاني حذف دون مرفوعه ولما كان على الجواب الاول سواك تقريره ان يقال سمع في قولهم جاءني الذي سواك المد وفتح الهـ مزنة ولو كان سواك خبر الهو لامتنع النصب اذ هو غير ظرف بالقرض فلا وجه لنصبه أجاب عنه المصنف بقوله

فكانت مكان زيد لا تخرج عن ذلك ﴿أي عن النصب على الظرفية﴾ إلا في الضرورة كقوله ولم يبق سوى العدو و﴿ن دناهم كاد انوا العدو انوا الظلم الصراح ودناهم أي جزيهاهم كاد انوا أي كاجازوا ومنه قولهم كاد ين تدان أي كما تجازي تجازي بفعال وبسبب ما علمت وكقول الآخر تجانب عن أهل الإمامة يافتي \* وما قصدت عن أهلها السوائكا وعليه قول الشاعر واد اتباع كريمة أو تشتري \* فسواك بآئعها وأنت المشتري قال ابن مالك وقد صرح سيبويه أيضا انها بمعنى غير وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي منتفية عن غير فان الظروف في العرف ما ضمن معنى في من أسماء الزمان والمكان وليس سوى كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلان سلم لزومه الظرفية وكيف والشواهد قاطعة على خلافه نظما ونثرا وأكثر من الاتيان بشواهد ذلك ومنها قوله صلى الله عليه وسلم سألت الله تعالى أن لا يسلم على أمي عدوا من سوى أنفسهم وقول بعض العرب أتاني سواك حكاة الفراء ﴿وعند الكوفيين وجماعة انهم ترد بالوجهين﴾ فتارة ترد ظرفا كما قاله سيبويه والجمهور وترد أخرى كغير كما قاله الزجاجي وابن مالك فهى اذن ثلاثة أقوال ﴿وورد على من نفي ظرفيتها وقوعها صالحة قالوا جاء الذي سواك﴾ كما تقول جاء الذي مكانك ﴿وواجب بتقدير سوى خبر الهو محذوف﴾ والتقدير جاء الذي هو سواك أي غيرك لكن هذا يخرج شاذ لان فيه حذف عائد غير أي مع انتفاء طول اللمة ﴿أو حالا﴾ معموله ﴿ثبت مضمرا﴾ وذو الحال الضمير العائد على الموصول وهو فاعل ثبت أي جاءني الذي ثبت حالة كونه سواك أي غيرك ﴿كما قالوا لا أفعله ما ان حرامكاته﴾ أي ما ثبت ان حرامكاته فالتشبيه في حذف ثبت كونه في الارل حذف هو مرفوعه وفي الثاني حذف دون مرفوعه ولما كان على الجواب الاول سواك تقريره ان يقال سمع في قولهم جاءني الذي سواك المد وفتح الهـ مزنة ولو كان سواك خبر الهو لامتنع النصب اذ هو غير ظرف بالقرض فلا وجه لنصبه أجاب عنه المصنف بقوله

ولا يمنع الخبرية قولهم في المثال المذكور جاءني الذي يسوak بالفتح والمد لجواز ان يقال انها بنيت لاضافتها الى المنى كافي غير حيث قال الشاعر لذيقس حيث يابي غيره \* تلفه بحرام فيض اخيره بفتح غير على انه منبني لاضافته الى الضمير وهو فاعل بالفعل المذكور في تنبيهه بخبر بسواء التي بمعنى مستوعن الواحد فافوقه ولو قال عن غير لو احد كان صوابا اذا لا يقال زيد سواء بمعنى مستو اذا الاستواء كالاختصاص امر نسبي لا يتعقل الامع التعدد نحو واسبوا سوا سواء أي ليس أهل الكتاب مستوين لانها في الاصل مصدر بمعنى الاستواء ففروعي اصلها فلم تنه ولم تجمع كالمصدر اذا اخبر به عن غير الواحد نحو الزيدان عدل والزيدون عدل وقد اجيز في قوله تعالى ان الذين كفروا واسبوا عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم كونها أي كون سواء وخبر اعما قبلها أي عن الذين كفروا أو خبر اعما بعد ها وهو أنذرتهم أو مبتدأ وما بعده وهو أنذرتهم فاعل على الاول ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث وأبطل ابن عمرون بفتح العين ولك فيه الصرف على رأى الاكثرين ومنعه على رأى الفارسي اشبهه بالا عجمي الاول وهو كون سواء خبر اعما قبلها أو أنذرتهم فاعلاها بيان الاستفهام لا يعمل فيه ما قلناه وفاعلية أنذرتهم بسواء مستلزمة لعمل ما قبل الاستفهام فيه واسبوا العامل هنا ما يتعلق عن العمل وهو أبطل لثاني وهو كون سواء خبر اعما مقدم ما وأنذرتهم مبتدأ مؤخر بيان المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم ولم يقدم هنا بل هو مؤخر فيقال له وكذا الخبر يجب تقديمه اذا اشتمل على الاستفهام فيلزم بطلان كون سواء مبتدأ وأنذرتهم خبره وانت لم تبطل هذا بل اخترته فان اجاب بانه أي بان الخبر هنا جملة وقع الاستفهام في صدرها لعدم خروج الاستفهام ٢٨٦ عما يستحقه من التصدر في جملة مثل زيد أين هو ومنعناه وقتنا لان سلم أنه مثله

ببطل هو مثل كيف زيد أي بما الخبرية مفرد مشتمل على الاستفهام فيجب تقديمه لان أنذرتهم ان لم يقدر مفرد بل أتى على جملة من غير تأويل لم يكن خبرا لعدم تحمله ضمير سواء الذي هو مبتدأ والجملة اذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى وجب ربطها بالضمير أو

ويذكر على ارادة الموضع فلا يمنع من الصرف وان معموها فاعل لثبت مضمرا قوله ولا يمنع الخبرية قولهم سوak بالمد والفتح يعني فتح الهمزة قوله وما بعده فاعل على الاول وهذا ابتداء كلام لبيان ما لزمت وترتب على كل من الوجة الثلاثة التي اجيزت في كلمة سواء في الآية فاراد بالاول كونها خبر اعما قبلها وهو ان الذين كفروا وبالثاني كونها خبر اعما بعد ها وهو أنذرتهم وبالثالث كونها مبتدأ قوله ابن عمرون الاول هو كون أنذرتهم فاعل سواء فيبطل ملزومه وهو كون سواء خبر اعما قبلها قوله فيقال له وكذا الخبر يعني ان ما قاله ابن عمرون على الثاني يأتي نظيره على ما هو مختاره وهو الثالث بان يقال الخبر المشتمل على الاستفهام يجب تقديمه على مبتدئه فلو كان أنذرتهم خبر سواء لكان متقدما عليه فان اجاب بان أنذرتهم جملة متضمنة للاستفهام والخبر الذي يجب تقديمه اذا تضمن استفهاما هو المفرد ما يقوم مقامه وكلاهما مفقود هنا فان قلت وتأويل الجملة بالافرد على الاول والثاني فيصح وقوعها فاعلا وهذا أو مبتدأ مشكل أيضا لانه لا سابق في اللفظ فيلزم الشذوذ مثل تسمع بالعمى خبر من ان تراه برفع تسمع وعدم تقدير الحرف السابق وهو الحرف المصدرى وادعاء الشذوذ هنا باطل لان هذا تر كيب فصيح كثير الاستعمال قلت سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدرى يكون آله للسبك انما يكون شاذ اذا لم يطرد في باب أما اذا طرد في باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذ مثل لانا كل السمك وتشرب اللبن فانك اذا نصبت تشرب نصبت به بان مقدرة فيصير اسما معطوفا في الظاهر على فعل وهو ممتنع الا عند التأويل فاحتجنا الى ان تنصبت من الفعل الاول مصدر من غير سابق ولا يعد مثل هذا شاذ الاطراة في باب وكذا اضافة اسم الزمان مثلا الى الجملة نحو جئت حين جاء يداى حين مجئ زيد فاولت الجملة بالمفرد من غير ان يكون هناك حرف مصدرى واسبوا شاذ أيضا الاطراة في باب وهما في باب التسوية اولت الجملة بالمفرد تأويلها بطرد ابدون اداة فلم يعد شاذ فان قيل جعلوا الجملة الواقعتين بعد سواء في تقدير مفردين معطوف أحدهما على الاخرى والعطف ولا شك ان أم لاحد الامرين وما يتعلق به سواء لا يكون الامتداد فالجواب ان الدلالة على أحد الامرين مستلخية عن أم كان معنى الاستفهام منسوخ عنها وعن الهمزة وكلاهما اهنا مجرد معنى الاستواء فان قيل لو تجردت المعنى الاستواء لكان الاخبار بسواء تكرارا خاليا عن الفائدة بمنزلة قولك المستويان مستويان فالجواب ان الاستواء الذي تجردت الهمزة وأم لعنا هو الاستواء الذي كانتا متضمنتين له عند حقيقة الاستفهام أي عن الاستواء في علم المستفهم والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء في الغرض المسوق لذا الكلام كانه قيل المستويان في علمك مستويان في عدم النفع

ولو أماسهته أي شبهة ابن عمرو القائلة لا يعمل في الاستفهام ما قبله **فجوابها** ان الاستفهام ليس هنا على حقيقته **ف**  
 فيعمل فيه ما قبله وذلك لان همزة التسوية قد جردت عن معنى الاستفهام البتة وصار الكلام معها خبرا محضاً **ف** فان أجاب  
 بانه كذلك في علمت أزيد قائم **ف** ضرورة ان العلم بالشيء والاستفهام عنه متناهيان **ف** وقد أبقى عليه استحقاق الصدرية فلنا بدل  
 الاستفهام مراد هنا اذا المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم أزيد قائم **ف** وقد مر ذلك في الكلام على أم ويأتي أيضاً في الباب  
 الثاني **ف** وأما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة لان من قبل المتكلم ولا غيره **ف** فافترا وذهب الرضى الى رأى آخر في المسئلة  
 فقال بان سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامر ان سواء والهمزة مع ما بعدها بيان للامر من والفعالان في معنى الشرط والجملة  
 الاسمية دالة على الجزاء أي ان أنذرتهم أو لم تنذرهم فالامر ان سواء قال وانما أفادت الهمزة فائدة ان الشرطية بجامع  
 استعمالها فيما لم يتيقن حصوله وجعلت أم بمعنى أو لا شتر كما هي في افادة أحد الامرين قال ويرشدك الى ان سواء هنا في  
 موقع جزاء الشرط ان قولنا سواء على أقت أم قعدت وقولنا لا أبالي أقت أو قعدت واحد ولا أبالي ليس خبرا للبتدأ بل المعنى ان  
 قت أو قعدت ولا أبالي به ما واختص استعمال الهمزة في هذا المعنى بما بعد سواء ولا أبالي وما يؤدى مؤداهما لان المراد  
 التسوية في الشرط بين امرين فلا بد فيما يقع موقع الجزاء من معنى الاستواء قضاء لحق المناسبة ولهذا أزم تكرار الشرط  
 ولم يصح لا أبالي أقام زيد والله تعالى أعلم بالصواب **(حرف العين المهملة)** **ف** وعدم مثل خلا فيما ذكرنا  
 من القسمين **ف** وهما كونها حرفا جاريا للمستثنى نحو جاء القوم عدان يزيد بالخفض ٢٨٧ وكونها افعلما متعديا ناصباً

نحو جاؤا عدان بال نصب  
 في وفي حكمها أي حكم  
 خلا **ف** مع ما **ف** حيث  
 يتعين النصب عند وجودها  
 من حيث انها مصدرية  
 فدخولها بنى الحرفية  
 فتعين الفعلية فيجب  
 النصب نحو جاؤا في ما عدا  
 زيدا **ف** وفي **ف** الخلاف  
 في ذلك **ف** فتكون عند  
 السيراني في محل نصب  
 على الحال وعند غيره  
 على الظرف وكذا

وهذا الجواب يمنع ان أنذرتهم جملة وانما هو مفرد وقوله واما شبهة أي شبهة ابن عمرو  
 التي أبطل بها الاعراب الاول والاعراب الثاني **ف** جوابها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته  
 لانه للتسوية والاستفهام الذي ليس على حقيقته لا يستوجب التصدير  
**(حرف العين المهملة \* عدا)**  
 قوله ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية قال ابن مالك وقد ثبت الجر **ف** فوجب القول بجر فيتها معه  
**(على)**  
**(قوله نحن فتبدي الى آخره)** هـ ذا البيت لعروة بن حزام العذري في محبوبته عذرا وتحن  
 بالهمزة تشناق والصبابة بفتح الهمزة رقة الشوق والاسى بضم الهمزة جمع اسوة بضمها أيضا  
 وبكسر هاء جمع اسوة بكسرها أيضا وهما ما يأتسى به الحزين أي يتعزى والاسوة بالكسر  
 والضم القدوة ويسمى الصبر اسى بالضم وهو محتمل هنا وأما الاسى بالفتح فهو الحزن ولا تصح  
 ارا: نه هنا **(قوله أي لقضى على تخذفت وجعل مجرور هاء مفعولا)** قال أبو حيان الذي سمع

الخلاف في انها حيث تكون جارة هل هو نصب عن تمام الكلام أو تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهة على قاعدة أحرف  
 الجر ويأتي أيضا بحث المصنف هناك واختياره انها لا تتعلق بشئ كالحرف الزائد ويرد عليه هنا ما أوردناه عليه ثم  
 خذوا القذبة بالقذبة **ف** ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية **ف** ولذلك اذا نصب ضمير المتكلم جاءت نون الوقاية كقوله  
 قل الندامى ما عداني فاني \* بكل الذي يموى نديعى مواح **ف** لكن ثبت بالنقل الصحيح كما قال ابن مالك الجر بعد فوجب المصير  
 الى القول بجر فيتها في هذه الحالة **(على)** **ف** على وجهين أحدهما أن تكون حرفا وخالف في ذلك جماعة فزعموا انها  
 لا تكون الا اسما ونسبوه لسيبويه ولنا امران أحدهما قوله نحن فتبدي ما بها من صبابة \* واخفى الذي لولا الاسى لقضاني  
 أي لقضى على **ف** أي أهلاكني **ف** تخذفت وجعل مجرور هاء مفعولا **ف** يعني ولو كانت اسما لم تخذف ويجعل الاسم المضافة  
 هي اليه مفعولا فان قلت غاية ما فيه حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو كثير فلا يرتكب اذا قلت لان القائل  
 باسميته يجعلها ظرفا كظرف وانظرف لا يحذف ويقام المضاف اليه مقامه فان قلت بل هو كثير مثل لا آتيك خفوق النجم  
 وساجينك صلاة العصر وأزورك قدوم الحاج أي وقت خفوق النجم ووقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج **ف** حذف  
 الوقت واقام المضاف اليه مقامه قلت كثرة ذلك انما هي في الظروف الزمانية وأما الظروف المكانية فانما يفعل بها  
 ذلك قبلا مثل جاست قرب زيد أي مكان قرب فلا يخرج مثل قضاني عليه وقوله في البيت نحن بالحاء المهملة أي تشناق



و... صمد المهملة رفه السوف وحرارته والاسى يحتمل ان يضبط هنا بضم المهملة جمع اسوة قال في الصحاح والاسوة  
 بالكسر والضم لغتان وهو ما يأتى به الحزيرين أى يتغزى به وجهه السى وأسى ثم سعى الصبر أسى وهو قد جعل الانخفس على  
 ذلك قوله تعالى علم الله انكم ستذكون ومن لشددة رغبتكم فبين فاذ كروهن **﴿﴾** ولا يمكن انواع دوهن سرأى على سرأى  
 نكاح **﴿﴾** ويحتمل أن يكون السر على باب صفة المصدر محذوف أى وعدا سر الان المواعدة فى السر عبارة عن المواعدة بما  
 يستهجن لان مسارتهم فى الغالب بما يستهجن من الجاهرة به ويظهر على هذا ان الاستثناء منقطع فى قوله تعالى الان  
 تقولوا قولنا معروفا فالما على الاول فهو متصل مفرغ فى الظرف أى ولا نوع دوهن على نكاح وقتان الاوقات ان تقولوا  
 أى الوقت قولكم قولنا معروفا **﴿﴾** وكذلك لا تعدن لهم صراطك المستقيم أى على صراطك **﴿﴾** وقال الزمخشري لا تعدن لهم  
 صراطك المستقيم لا اعتراض لهم على طريق الاسلام كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة وانتصابه على الطرف  
 كقوله كما غسل الطريق الثعلب وشبهه الزجاج بقوله ضرب زيد الظهر والبطن أى على الظهر والبطن هذا كلامه قال  
 البنى فيه اشكال لان حكم موقت المكان حكم غير الظروف فلا تحذف فى البيت شاذ قال وعذره ما قال الزجاج ولا اختلاف  
 بين الضويين فى ان على محذوفة ومثله ضرب زيد الظهر والبطن أى على الظهر والبطن انتهى قلت هذا بان يكون قدحا  
 أشبه منه بان يكون عذرا فان تصرح به بان انتصابه على الظرفية كما فى البيت منادبان على ليست مقدره فكيف يكون قول  
 الزجاج بان على محذوفة عذراه ٢٨٨ **﴿﴾** والثانى انهم يقولون نزلت على الذى نزلت أى عليه كما جاء ويشرب بما

تشربون أى منه ولها  
 تسعة معان أحدها  
 الاستعلاء ما على المجرور  
 بنفسه وهو الغالب نحو  
 وعلمها وعلى الفلك تحملون  
 أو على ما يقرب منه **﴿﴾**  
 لا على المجرور نفسه **﴿﴾** نحو  
 او اجد على النار هدى **﴿﴾**  
 أى أو اجد على المكان  
 الذى هو قريب من النار  
 هاديا يبدانى على الطريق  
 فالهدى مصدر وضع  
 موضع الهادى قامان

حذف الحرف منه وانتصاب الاسم اختارواستغفروا هو وكفى ودعا وسما وروح وصدق  
 وانما جاز ذلك فى هذه الافعال لتعين الحرف وتعين محله ولا يجوز القياس عليها وان تعين  
 الحرف وتعين محله فلا يجوز بريت القلم السكين خلا فالعلى بن سليمان اه وأقول يبقى على هذا  
 أن يقال ان قضى فى البيت مضمين معنى قتل أو أهلك فتعدى بنفسه لانه ليس واحدا من هذه  
 الافعال وفى الشرح فان قلت لم لا تكون على ههنا سما ويكون من حذف المضاف واقامة  
 المضاف اليه مقامه وهو كثير قلت لان القائل باسميتها يجعلها ظرفا كفوق والظروف المكانية  
 لا تحذف ويقام المضاف اليها مقامها الا قليلا مثل جاست قرب زيد أى مكان قرب به وأقول  
 كونه قايلا لا يمنع من حمل البيت عليه بل من حمل الآية **﴿﴾** قوله وكذلك لا تعدن لهم صراطك  
 أى على صراطك **﴿﴾** قال فى الكشف لا اعتراض لهم على طريق الاسلام كما يعترض العدو على  
 الطريق ليقطعه على السابلة وانتصابه على الطرف كقوله كما غسل الطريق الثعلب وشبهه  
 الزجاج بقوله ضرب زيد الظهر والبطن أى على الظهر والبطن **﴿﴾** قوله وبات على النار الندى  
 والمخلق **﴿﴾** هذا مجزيت صدره تشب بقرورين يصطليانها وقد مر الكلام عليه فى الباء

يؤول بذي هدى أو يجعل الهادى نفس الهدى كما يقال فى عادل عدل **﴿﴾** وقوله **﴿﴾** المفردة  
 تشب بقرورين يصطليانها \* **﴿﴾** وبات على النار الندى والمخلق **﴿﴾** وقد تقدم انشاده فى اول حرف الباء والكلام عليه  
 وهذا الاستعلاء مجزى **﴿﴾** وقد يكون الاستعلاء معنويا نحو ولهم على ذنب ونحو فضلنا بعضهم على بعض **﴿﴾** وهذا الاستعلاء مقيق  
 أيضا اذ على لم توضع للاستعلاء بقيد كونه حسيابا لوضع للاستعلاء أعم من أن يكون حسيابا أو معنويا اذا كان بالنسبة الى  
 مجرورها **﴿﴾** الثانى **﴿﴾** من معاني التسعة **﴿﴾** المصاحبة نحو وآتى المال على حبه **﴿﴾** ونحو **﴿﴾** وان ربك لذوم مغفرة للناس على  
 ظلمهم **﴿﴾** أى مع حبه ومع ظلمهم **﴿﴾** الثالث **﴿﴾** من معانيها **﴿﴾** المجاوزة كمن كقوله اذا رضيت على بنوق شير \* لعمرك الله  
 أعجبني رضاها **﴿﴾** أى **﴿﴾** رضيت **﴿﴾** عني **﴿﴾** مثل رضى الله عنهم ورضوا عنه **﴿﴾** ويحتمل ان رضى ضمن معنى عطف **﴿﴾** فعدى بعلى  
 كما يعدى به عطف نحو عطف على الفقير **﴿﴾** وقال الكسائى حمل **﴿﴾** رضى **﴿﴾** على نقيضه وهو سخط **﴿﴾** وحمل النقيض على  
 النقيض غير عزى فى كلامهم كحمل النظر على النظر **﴿﴾** وقال **﴿﴾** الشاعر ما يستشبه به على استعماله على معنى المجاوزة  
**﴿﴾** فى الآية لا ترى بها أحدا \* يحكى علينا الاكواكبا **﴿﴾** أى **﴿﴾** يحكى **﴿﴾** عن **﴿﴾** كما تقول حكيت عن زيد هذا الامر **﴿﴾** وقد يقال  
 من يحكى معنى ينم **﴿﴾** فعدى بعلى كما يعدى ينم **﴿﴾** نحو فلان ينم عليك قلت ومن ورودها للصاحبة قول أبى سفيان فى حديث  
 هرقل فوالله لولا الحياء من أن يأتروا على كذب الكذبت عنه فعلى فيه بمعنى عن كان عن فيه بمعنى على فتعارض الحرفان

ويحتمل التضمين الرابع من معانيها التعليل كاللام نحو ولتكبروا لله على ما هذا كم أي هدايته اياكم ويحتمل التضمين كما صرح به الزمخشري والتقدير ولتكبروا لله حامدين على ما هذا كم واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بان هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والمروة الله أكبر على ما هذا انا والحمد لله على ما أولاً ونافاً أي بالجد بعد تعديته التكبير بعلى قلت فيه نظر لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني ثم قال وايضا على الثانية ظاهرة في التعليل فكذلك انظيرتها الاولى قلت قد يمنع ظهور شيء منها في التعليل وهو قوله علام تقول الرجح ينقل عاتق \* اذا انالنا طعن اذا الخيل كرت \* أي لاى شيء تقول والرجح يحتمل النصب بتقول على اجرائه مجرى الظن لتوفر شروطه ويحتمل الرفع على انه مبتدأ مخبر عنه بما بعده والجملة محكية بالقول فان قلت يدفع هذا قوله عاتق اذ لو اراد الحكاية لقال عاتقك قلت هو من الحكاية بالمعنى نحو خفق علينا قول ربنا انالنا لدا تقون ويطعن بضم العين هنا واما في طعن يطعن اذا ذهب فبالضم والفتح والكر الرجوع \* والخامس من معانيها الظرفية كفي نحو ودخل المدينة على حين غفلة \* من أهلها أي في حين غفلة \* ونحو واتبعوا ماتوا الشياطين على ملاك سليمان أي في زمن ملكه ويحتمل ان تتلوا ضمن معنى تتقول فيكون بمنزلة ولتقول علينا \* بعض الافويل أي لو ادعى علينا شيئا لم نقله \* السادس من معانيها موافقة من نحو اذا اکتالوا على ٢٨٩ الناس يستوفون \* أي اکتالوا

منهم ويحتمل التضمين أيضا أي اذا حكموا على الناس في الكيل أو اذا اکتالوا محتكمين على الناس \* والسابع من معانيها موافقة الباء نحو حقيق على ان لا أقول \* على الله الا الحق أي بان لا أقول أي انا جدير وخايق بقول الحق \* وقد قرأه ابي بالباء \* فكانت قرأته تفسير القراءة الجماعة وخرجت على ان المعنى انا حقيق على قول الحق أي واجب على قول الحق

المفردة (قوله نحو ولتكبروا لله على ما هذا كم) في الكشف وانما عدى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمنا معنى الحمد كانه قيل ولتكبروا لله حامدين على ما هذا كم وفي الشرح واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بان هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والمروة الله أكبر على ما هذا انا والحمد لله على ما أولاً ونافاً أي بالجد بعد تعديته التكبير بعلى قلت فيه نظر لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني ثم قال وايضا على الثانية ظاهرة في التعليل فكذلك انظيرتها الاولى قلت قد يمنع ظهور شيء منها في التعليل اه ما في الكشف واقول حاصل اعتراض المصنف لو كان وقوع على في الآية لتضمين التكبير يعني الحمد لكان وقوعها في قول هـ هذا الداعي الله أكبر كذلك ولو كان كذلك اعطف الجار والمجرور ولم يذكر الحمد لله والجواب ان ذكر الحمد ليس لتعلق الجار بل لتخصيل الثواب لانه باللفظ وكان هذا هو مراد الشارح بقوله قلت المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني وفي حاشية التقتضاني وفي تقرير التضمين طرق أشبهها جعل الفعل المذكور حالاً مثل لتحمداً والله مكبرين ليكون ما يتعلق به الجار والمجرور مذكورا قصداً وعكسه من مثل لتكبروا لله حامدين وآثره معنى صاحب الكشف لان التعليل بالتعظيم حال الحمد وجعله مقصوداً من التعليل أنسب من العكس لان الحمد انما يستحسن ويطلب لما فيه من التعظيم (قوله السادس موافقة من)

٣٧ نى ل أن أكون قائمه والقائم به وهو قالوا أي العرب \* اركب على اسم الله أي بسم الله والمعنى اركب متبركا باسم الله أو مستعينا به \* الثامن أن تكون زائدة للتعويض \* من كلمة على محذوفة \* أو غيره فالاول وهو كونها زائدة للتعويض \* كقوله ان الكريم وأبيك يعقل \* ان لم يجد يوماً على من يتشكل أي ان لم يجد من يتشكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا \* عن على المحذوفة \* قاله ابن جنى وقيل المراد ان لم يجد شيئا \* وتم الكلام \* ثم ابتداء استفهاما فقال على من يتشكل \* فعلى ليست بزائدة بل هي متعلقة بيشكل المؤخر ومن استهفامية وفي الكشف عند تفسير قوله تعالى في سورة الشعراء قل هل أنبئكم على من تنزل الشياطين مانصه فان قلت كيف دخل حرف الجر على من المتضمنة لمعنى الاستفهام الذي له صدر الكلام الا ترى الى قولك اعلى زيد مررت ولا تقول على زيد مررت قلت ليس معنى التضمن ان الاسم دل على معنيين معامنى الاسم ومعنى الحرف وانما معناه ان الاصل أمن فحذف حرف الاستفهام واستعمال على حذفه كما حذف من هل والاصل أهل قال \* أهل رأونا بسقم القاع ذى الاكم \* فاذا ادخلت حرف الجر على من فقدر الهمزة قبل حرف الجر في ضميرك كأنك تقول أعلى من تنزل الشياطين كقولك أعلى زيد مررت الى هنا كلامه قلت استشككته صاحب الفرائد بقوله من أين جئت ومن أين أنت وقوله تعالى من أى شيء خلقه وقولهم فيم وجه وحتام ونحوها ثم قال ويمكن أن يقال لا اعتبار بتقديم حرف الجر وقولهم له صدر الكلام المراد منه تقدمه على ما كان ركنا في الكلام

كقولك ابن زيد لا يجوز ان تقول زيد ان او مفعولا من المفاعيل كقولك ان زيد اضربت لا تقول ضربت ازيدا ولا ضربت مني ولا ضربت ابن قال النبي ولا تزحزحى ان يقول ان الهمة التي تضمنتها كلمات الاستفهام مقدرة قبل جميع حروف الجر في الكلام التي اوردوها والله تعالى أعلم بالصواب وكذا قيل في قوله ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث \* الا خوفا فانظر عن تثق ان الاصل فانظر لنفسك ثم استأنف الاستفهام يؤاتيك مهموز الفاء واللام هنا بدل الهمة واو اى لا يعاطيك ويعاملك بما يرضيك فيما ناب اى فيما اصاب من حدث اى نازلة من نوازل الدهر فابن جنى يقول في ذلك ايضا كى يعتقد فيه ان الاصل فانظر من تثق به فحذف الشاعر الباء ومجرورها وزاد الباء عوضا عن الباء المحذوفة كما قال هناك سواء وقيل لا حذف ولا زيادة ولا تعويض بل تم الكلام عند قوله فانظر ثم ابتدأ مستقهما فقال عن تثق على حد القول الثاني المتقدم وهو الثاني وهو كونهما زائدا لغير التعويض كقول حميد بالتصغير ابن ثور بالباء المثلثة اى الله الا ان سرحة مالك \* على كل اثنان العضاة تروق بالسرحة الشجرة العظيمة الطويلة والاثنان العصون جمع فتن كفرس والعضاهة كل شجرة عظم وله شوك واحد عضاهة وعضهة بحذف الهاء الاصلية وعلى في البيت زائدة وليست عوضا عن شىء قاله ابن مالك وفيه نظر لان راقه الشىء بمعنى اعبه ولا معنى له ٢٩٠ هنا لان على اذا كانت زائدة يكون مجرورا مفعولا تروق التي بمعنى تعجب ولا

شك ان حاصل البيت على هذا ان شجرة مالك العظيمة الطويلة تعجب أعصان شجرة العضاة وهذا لا معنى له وانما المراد ان شجرة مالك تعالو وترتفع على سائر عصون العضاة فضمن تروق معنى ترتفع فعدي بمعنى على قلت وفي الصحاح ان حميدا كنى بالسرحة في البيت عن امرأة واذا كان كذلك امكن ان تكون اثنان العضاة كناية عن نسوة آخر فيصح اسناد الاعجاب

منه قوله صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام الصلاة وايتاء الزكاة والحج وصوم رمضان اى بنى الاسلام من خمس وهم هذا يحصل الجواب عما يقال ان هذه الخمس هي الاسلام فكيف يكون الاسلام مبنيا عليها والمبنى لا بد ان يكون غير المبنى عليه ولا حاجة الى جواب الكرماني بان الاسلام عبارة عن المجموع والمجموع غير كل واحد من اركانه (قوله كقول حميد بن ثور اى الله الا ان سرحة مالك الخ) ثورا بالمثلثة المفتوحة والواو الساكنة والسرحة الشجرة العظيمة والاثنان جمع فتن بفتحتين وهو العصب والعضاة بكسر العين المهملة جمع عضه او عضاهة وهى كل شجرة عظيمة لها شوك (قوله وانما المراد تعالو وترتفع) في الشرح فضمن تروق معنى ترتفع فعده بمعنى وفي الصحاح ان حميدا كنى بالسرحة عن امرأة واذا كان كذلك امكن ان يكون اثنان العضاة كناية عن نسوة آخر فيصح اسناد الاعجاب اليهن نظرا لان اسناد تروق ليس الى اثنان العضاة وانما هو الى ضمير السرحة ويمكن الجواب بان مراده من اسناد الاعجاب ليس اسناد تروق بل اسناد ما يترتب على الاعجاب وهو حصول العجب (قوله فوالله لا أنسى الخ) رزته اى أصبت به وفي القاموس وقوسى كسرى موضع

اليهن فيبقى تروق على معناه من غير تضمين وعلى الجملة فالبيت محتمل ولا سبيل الى الجزم بكونه دليلا على زيادة على وفي الحديث من حلف على بين فادعى بعضهم زيادة على فيه اى من حلف عينا والمحققون على انه افيه غير زائدة وان اليمين مجاز عما يتعلق بها او يتلبس من الامر المحلوف عليه التاسع كى من معانى على ان تكون للاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا يياس من رحمة الله تعالى وقوله اى قول ابن خراش فوالله لا أنسى قتيلا رزته \* بجانب قوسى ما بقيت على الارض على انها تعفو الكلوم وانما \* يوكل بالادنى وان جل ما عصى رزته بالبناء للمفعول اى أصبت به وقوسى يفتح القاف موضع ببلاد السراة قال الامام المرزوقى والباء من قوله بجانب قوسى تتعاقب بقتيلا والظاهر انه لا يعنى قتيلا المقفوظ به لان وصفه مانع من اعماله وانما يعنى قتيلا محذوف اى رزته حالة كونه قتيلا بجانب قوسى وتعفو تدرس ويذهب اثرها والكلوم الجراح جمع كلم كفلس كى على ان العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وهذا كما سئل بعضهم ما أشد الادواء فقال ما بضر كى وان برح بك ما غاب والضمير من انه ضمير القصة وتعفو الكلوم الخبر وقوله بكل ندا وينا فلم يشف ما بنا \* على ان قرب الدار خير من البعد اى تداوينا من داء المحبوب بكل من قربنا من دار المحبوب وبعدنا فلم يحصل الشفاء بشىء من ذلك لكن القرب خير من البعد ثم قال على ان قرب الدار ليس ينافع \* اذا كان من تهواه ليس يندى وابدل بعلى الاولى من قوله \* على ان قرب الدار خير من البعد \*

بمهوم قوله لم يشف ما بنا فقال بلى ان فيه في قرب الدار **بشفاء** ثم ابطال بالثانية من قوله على ان قرب الدار ليس  
بنافع الى آخره **ب** قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه **ب** المفيدة للاستدراك والاضراب **ب** عاقبتها كتعلق  
حاشا عاقبتها عند من قال به لانها اوصلت معناها الى ما بعد ها على وجه الاضراب والاخراج **ب** وينبغي للشافع ان يقول بان  
على هذه لا تتعاقب بشئ كما قال بذلك في حاشا بناء على أنها لا توصل معنى الفعل الى الاسم بل تزيد عنه وهو عكس معنى  
التعبدية وقد أسلفنا رده في خلا **ب** وهي **ب** ومجرورها **ب** حبر مبتدأ محذوف أي والتحقق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن  
الحاجب قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جى بها هو التحقيق فيها والثاني من وجهي على أن  
تكون اسماء بمعنى فوق **ب** وهل هي في هذه الحال معرفة أم مبنية حتى ابن قاسم فيها خلافا وجزم ابن الحاجب بينهما قال  
لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة الحرف في لفظه وأصل معناه والدليل على صحة ذلك الحكم ببناء عن اذا وقعت اسماء فلو  
كانت على معرفة لوجب أن تكون عن معرفة عند وقوعها اسماء فالتخالف ان يفرق بان في عن مشابهة الحرف في الوضع  
اكونه وضع على حرفين فبنيت لذلك لا لما ذكره بخلاف على قال وأيضا فلو كانت ٢٩١ معرفة في الاسمية لوجب ان تبقى

الفها في قولك من عليه  
فتقول من علاه كما تقول  
من رجاه وانما يلقبون  
الالف في الاخر فيما ثبت  
انه غير متمكن كقولك  
لديه وعليه واليه واما  
التمكن فلم يأت عنهم قلب  
ألفه ياء في مثل قولك  
من رجاه ومن عصاه  
**ب** وذلك اذا دخلت عليها  
من كقوله **ب** نصف قطاة  
**ب** غدت من عليه بعد ماتم  
**ب** ظمؤها  
نصل وعن قيس ببيداء  
مجهول  
الظم **ب** كسر الظاء  
المجعة وسكون الميم ما بين  
الوردين يستعمل في الابل  
ولكنه استعاره للقطاة

بيلاد السرارة يوم وقوى بالضم الموضع البعيد وتعرفون ذهب الاثر والكاوم بضم الكاف  
جمع كلم بفتحها وهو الجرح **ب** قوله وتعلق على هذه **ب** أي التي للاستدراك والاضراب **ب** قوله  
والثاني من وجهي على أن تكون اسماء بمعنى فوق **ب** حتى ابن قاسم خلافا في كونها في هذه الحالة  
معرفة أم مبنية وجزم ابن الحاجب بكونها مبنية قال لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة  
الحرف في لفظه وأصل معناه **ب** قوله غدت من عليه بعد ماتم **ب** ظمؤها هذا صدر بيت لمزاحم  
العقيلي شاعر اسلامي معاصر لجرير والفرزدق عجزه \* نصل وعن قيس بزراء مجهول \*  
قال أبو حاتم قات للاصمعي كيف قال غدت من عليه والقطاة انما تذهب الى الماء ليلا لا غدوة  
فقال لم يرد الغد وانما هذا مثل للتجسس والعرب تقول بكر الى العشي ولا بكور هنالك قال  
الاصمعي ومعنى من عليه من فوق الفريخ وقال أبو عبيدة من عنده والظم بكسر المجهمة  
وسكون الميم بعدها هزة ما بين الوردين أغنى الشربين مشتق من الظم أي يستعمل في  
الابل وقد استعمل هنا في القطاة قال أبو زيد وهو أخف من العطش وتوصل بكسر الصاد  
المهولة وفتح أوله أي تصوت بجوفها من شدة العطش وقيل تصوت في طيرانها والصليل  
صوت كل شئ يابس والقيض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وفي آخره ضاد مجعثة القشر  
الاعلى من البيض والزراء بين مجعطين بينهما مائة ثمانية تحتية في آخره مدة الارض الغليظة  
ويروي ببيداء وهو القفر الذي يبديد من يدخله أي يهلكه والمجهول بفتح الميم والهاء المقازة  
لا يمتدى فيها علم وقوله عن قيس معطوف على المجرور وعن والتقدير غدت من عليه ومن  
عن قيس **ب** قوله في غير باب ظن وفقد وعدم **ب** الاصل في التعدى الى ذلك هو باب ظن وحاولوا

وتوصل بكسر الصاد المهملة يصوت جوفها من شدة العطش والقيض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وبالضاد المجعثة  
القشر الاعلى من البيض والبيداء بالمد وفتح أوله القفر الذي يبديد من دخله أي يهلكه والمجهول بفتح الميم المقازة لا اعلام فيها يعني  
غدت هذه القطاة من فوق ذلك الموضع بعد ماتم **ب** ظمؤها يصوت جوفها من شدة العطش وعن قيس معطوف على عليه  
والتقدير ومن عن قيس أي من جانبه فتكون عن اسماء أيضا **ب** و زاد الاخفش موضعا آخر **ب** تكون على فيه اسمها **ب** وهو  
أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها **ب** بفتح اللام أي وفاعل الفعل الذي تتعلق هي به **ب** ضمير بن لسمى واحد نحو قوله تعالى  
أمسك عليك زوجك **ب** نحو قول الشاعر هون عليك فان الامور \* بكف الاله مقاديرها **ب** أي بيد الله بمعنى  
القدره والشاعر استعمل الكف مراد به هذا المعنى ولا أعرف أنه ورد فعلى في الآية والبيت اسم لاحرف **ب** لانه لا يتعدى  
فعل المضمر المتصل **ب** أي الفعل الذي فاعله ضمير متصل **ب** الى ضميره المتصل **ب** أي الى المفعول الذي هو ضمير متصل **ب** في غير  
باب ظن **ب** نحو ظننتي **ب** وفقد وعدم **ب** جملا على وجد لانها ماضدان فلا جعلت على في الآية والبيت حرف فالزم تعدى فعل  
الامر الذي فاعله ضمير متصل للمخاطب الى مفعوله الذي هو ضمير متصل أيضا وهو كاف المخاطب **ب** الامر هذا

من باب ظن وأخويه فبطل الجمل على الحرفية لافضاءها الى هذا المحذور وتعين الجمل على الاسمية لسلامته من ذلك واعلم ان  
 رأى البصرية قد يجرى مجرى ظن وقد وعد عدم جمل الاعلى رأى القلبية وانما لم يجز ذلك في الافعال القلبية بحيث لا يقال  
 ضربتني وفرحت بي لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا او المفعول به ان يكون متأثرا منه واصل المؤثر ان يغير المتأثر فان  
 اتحاد معنى كره اتفاهما لفظا فهذا لا يقال ضرب زيد او أنت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك وان  
 تخالفا لفظا لاتحادهما معنى ولا اتفاهما من حيث كل واحد منهما ضمير متصل فقصدمع اتحادهما معنى تعابرها لفظا بقدر  
 الامكان فن ثم قالوا ضرب زيد نفسه صار النفس باضافته الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة مغاير المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل  
 والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر وأما أفعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في  
 الحقيقة بل هو مضمون الجملة فخاز اتفاهما لفظا لانهم ليسوا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وجرل فقد وعد على وجد لانها  
 ضدها كما أسلفنا قال الشاعر ندمت على ما كان منى فقد تنى \* كما يندم المغبون حين يبيع وقال الآخر لقد كان لي عن  
 ضربتني عدم متنى \* وعمال الآتي منها مترخح \* وفيه \* أي فيما قاله الاخفش بنظر لانها لو كانت اسماء في هذه  
 المواضع لصح حذف فوق محلهما ولا شك انه لا يصح أن يقال هون في فوقك وكذا الآية وهذا النظر قاله أبو حيان أيضا  
 وقد يقال لانسلم ان ما كان بمعنى شيء ٢٩٢ يصح حذفه في محل ذلك الشيء ولو لانه لو لم تمت اسميته لما ذكر من أنه لا يتعدى

فعل المضمر المتصل الى  
 ضميره المتصل بلزم الحكم  
 باسمية الى في نحو فصرهن  
 اليك ونحو وضهم  
 اليك ونحو وهزى  
 اليك وفي كلامه حذف  
 العاطف في غير محله  
 ان جعلت الواو من المتلو  
 ووجه لزوم الحكم بالاسمية  
 في ذلك وجود العلة التي  
 يسببها حكم باسمية على في  
 الآية والبيت المتقدمين  
 والفرض أنه لا يقول بذلك  
 وهو هذا كله يخرج اما

فقد وعد عدم على وجد لانها ضدها وانما جاز في باب ظن وامتنع في غيره ووجب فيه تقدير  
 مضاف هو النفس لان تعلق فعل الفاعل في غير باب ظن يكون غالباً بغير الفاعل فلو  
 كان فاعله ومفعوله ضميرين لشيء واحد اسبق الفهم الى المغايرة بينهما وعلق فعل الفاعل في  
 باب ظن بالمعلومات والمظنونات وعلم الانسان وظنه بصفات نفسه اغلب من علمه وظنه بصفات  
 غيره فلم يسبق الى الفهم المغايرة فلم يحجج الى تقدير مضاف لا تتفاهما يقتضيه (قوله وفيه نظر)  
 في الشرح هذا النظر ذكره أبو حيان أيضا وقد يقال لانسلم ان ما كان بمعنى شيء يصح حذفه في  
 محل ذلك الشيء انتهى وأقول الدليل على انه يصح حذفه محل ذلك الشيء انه بعينه ولا جبر  
 في التركيب ذكر ذلك ابن الحاجب في أصوله في الكلام على المترادف (قوله وهذا) كلمة  
 الاشارة بهذا الى ما كان فيه مدخول على وفاعل متعلقها ضميرين لشيء واحد وما كان فيه  
 مدخول الى وفاعل متعلقها ضميرين لشيء واحد (قوله وليس كذلك) فان مراده انه  
 ما صاحب قوم ما فيند كقومه لهم الا ويزيدهم القوم قومه حبا اليه لما يسببه من  
 ثنائهم عليهم في الشرح قدر المصنف ما لا دليل عليه في البيت لانه قدر لهم بعد قوله فاذا كرههم  
 وقدر ثناءهم على قومه ليكون ذلك سببا لزيدتهم اياه حبا لقومه وهو في غنية عن ذلك اذ يجوز

على التعليق بصيغة التفعيل بيا بعد العين وفي بعض النسخ التعلق بصيغة التفعيل كالتكلم بمحذوف فلا يلزم ان  
 المحذور المذكور كما قيل في اللام في سقيالك انها لا تتعلق بالمصدر بل بمحذوف والتقدير ارادني لك وهو اما على حذف  
 مضاف أي هون على نفسك وأضهم الى نفسك فلم يتعد فعل المضمر المتصل على هذا التقدير الى ظاهر ولا محذور فيه لكن  
 يلزم جواز نحو ضربتني وفرحت بي على هذا التقدير وقد خرج ابن مالك على هذا الوجه الاخير وهو حذف المضاف قوله  
 وهو ما أصاحب من قوم فاذا كرههم \* الا يزيدهم حبا اليهم فادعى ان الاصل يزيدون أنفسهم ثم صار يزيدونهم ثم فصل  
 ضمير الفاعل للضروة وأخر عن ضمير المفعول وحامله على ذلك ظنه ان الضميرين المنصوب والمرفوع لشيء واحد  
 بل هما اسميين متغايرين فان مراده انه ما صاحب قوم ما فيند كقومه لهم الا ويزيدهم القوم قومه حبا اليه لما يسببه  
 من ثنائهم عليهم والقصيدة في جملة أبي تمام حبيب بن أوس الطائي وأقول قدر المصنف ما لا دليل عليه في البيت لانه  
 قدر لهم بعد قوله فاذا كرههم وقدر ثناءهم على قومه ليكون ذلك سببا لزيدتهم اياه حبا لقومه وهو في غنية عن ذلك اذ يجوز  
 ان يكون المراد أنه اذا صاحب قوم ما فيند كقومه أي ند كرههم زادهم القوم المصاحبون قومه حبا اليه لما يشاهده من  
 انحطاط مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه ففيه اشارة الى فضل قومه على كل من يصاحبه من الاقوام فتأمل وفي الصحاح  
 وذكركه بلساني وبقلي وتذكرته واذا كرهته غيري وذكركه يعني

ولا يحسن تخريج ذلك الذي ثلوثاه من الآيات الشريفة على ظاهره من غير أن يكون هناك حذف مضاف كما قيل في قوله قدبت أحسنى وحدى ويعنى صوت السباع به يضحن والهام أنه عدى أحسن المسند لضمير المتكلم المتصل الى ضميره المتصل وهو الباء مع أنه ليس من باب ظن وقد عدم ويضحن بصوتن والهام طير الليل والواحدة هامة لأن بابه الشعر فقط فلا يخرج الشعر عليه فضلا عن التزليل ولأن هذا في الشعر فقد يسهل فيه مثل هذا ولا على قول ابن الأنباري بنون بعد الهمزة تلها موحدة ان الى قد ترد اسماء مثل ما ترد على ٢٩٣ اسماء فيقال انصرفت من اليك كما يقال غدوت من عليك

أن يكون المراد انه اذا صاحب قوما فذ كرقومه أى تذ كرههم زاده هو لاء القوم المصاحبون قومه جبالية لما يشاهد من انحطاط مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه وفي الصحاح وذ كرتة بلساني وبقلي وتذ كرتة وأذ كرتة غيرى وذ كرتة بمعنى وأقول قد ذ كرت المصنف هذا الذى أجازته الشارح في شرحه للشواهد حيث قال معنى البيت انه ما يصاحب من بعد قومه قوما فيذ كرقومه الا يزيد أولئك القوم قومه جبالية لما يرى من تقاصرهم عن قومه أو لما يسمع منهم من الثناء عليهم والذ كرت على الاول بالقلب وعلى الثانى باللسان ويشهد لذلك انه يروى فاخبرهم وزعم بعض من فسر الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة ان هذا ليس بضرورة لتمكن قائله من ان يقول الا يزيدونهم جبالية هو ويكون الضمير المنفصل تو كيد للفاعل ورده الناظم يعنى ابن مالك بانه يقتضى كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لسمى واحدا وانما يجوز ذلك في باب ظن وهذا هو لان مسمى الضميرين مختلف أو ضمير الفاعل راجع لقوم وضمير المفعول راجع لقومه الممدوحين ويحتمل عندى أن يكون فاعل يزيد ضمير الذ كرو ويكون هم المنفصل تو كيد لهم المتصل لانه يجوز ان يؤ كيد بالرفع المنفصل كل متصل فلا يكون في البيت شاهد ويجوز فى فاذ كرههم وفاق خبرهم الرفع عطف على أصحاب والنصب فى جواب النفي لان انتقاض النفي انما هو بالنسبة الى المفعول وتظيره ماتا تينا فتحد ثنا الا فى الدار وزعم أبو حيان ان الناظم حرف صدر هذا البيت وان صوابه لم ألق بعدهم حيا فاخبرهم ولا مستنده فى ذلك الا أنه وجد فى جماسة ابى تمام هكذا الذى أورده الناظم هو رواية ائتمنية فى طبقات الشعراء ورواية المبرد أيضا الا انه أورده بالنساء وقال فى أصحاب اه (قوله ولا يحسن جل ذلك على ظاهره) فى بعض النسخ ولا يحسن تخريج ذلك على انه كقوله قدبت الخ وهو أنسب لقوله وهذا كله مخرج وقوله وقد خرج ابن مالك على هذا والاشارة بذلك الى ما كان فيه مدخول على وفاعل متعلقها ضميرين لسمى واحد (قوله قدبت احسنى الخ) يضحن بالضاد المعجمة والحاء المهملة يصوتن والهام طير الليل الواحدة هامة (قوله لان ذلك) أى قوله قدبت احسنى البيت وانما أشار اليه بذلك مع أنه ليس بعيد لانه سبق التكلم وتقتضى والمتقضى فى حكم المتباعد قال صاحب الكشاف وهذا فى كل كلام يحدث الرجل يحدث ثم يقول وذلك مما لا شك فيه ويحسب الحاسب ثم يقول لذلك كذا وكذا انتهى وفى بعض النسخ لان ذلك وهو ظاهر وفى بعضها لان بابه الشعر

كأيقال غدوت من عليك  
لانه ان كان ثابتا فى غاية  
الشذوذ فكيف يخرج  
أفصح الكلام عليه  
ولا على قول ابن عصفور  
ان اليك فى واضم اليك  
اغزاه بمعنى خذوه والمعنى  
خذ جناحك أى عصاك  
لان الى لا تكون بمعنى  
خذ عند البصرين وانما  
تكون بمعنى أنتهى فى  
قولك الى وبمعنى تخ فى  
قولك اليك ولا لان  
الجناح ليس بمعنى العصا  
الا عند الفراء وشذوذ من  
المفسرين والمشهور انها  
بمعنى اليد لان يد الانسان  
بمترلة جناح الطائر والمعنى  
هنا واضم يدك الى صدرك  
ومعنى واضم يدك الى  
جناحك فى سورة طه  
ادخل يملك تحت يملك

﴿عن﴾

على ثلاثة أوجه  
أحدها أن تكون حرفا  
جارا وجميع ما ذكرها  
عشرة معان أحدها

﴿عن﴾

المجاوزه بالاي وهو أشهر معانيها والمراد بالمجاوزه بعد شئ عن الجور وبها بسبب ايجاد مصدر الفعل المتعدى بها فعنى سافرت عن البلد بعدت عن البلد بسبب السفر وعلى ذلك فقس ولم يذكر البصريون سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا ورصيت عن القوس وذكرها فى هذا المثال الأخير معنى آخر وهو الاستعلاء وسياق قرينها الثانى البديل نحو واتقوا يوم لا تجزى نفس عن نفس شيا أى بديل نفس وفى الحديث صومى عن أمك أى بديل أمك ويحتمل أن يكون المعنى صومى نائبة عن أمك وقد جعل عليه بعضهم قوله كيف ترانى قالوا نحن قد قتنا الله نادنا

بدل ويحتمل التضمين أى صرفه الله عنى بالقتل والمجن بكسر الميم وفتح الجيم الترس وهو الثالث الاستعلاء نحو فاعلمنا بجل  
 عن نفسه \* أى على نفسه ويحتمل التضمين والمعنى فاعلمنا بعد الخبر عن نفسه بالجل أو فاعلمنا بصدر البجل عن نفسه لانها مكان  
 البجل ومنبعه \* ونحو قول ذى الاصبع \* بصادوهين مهملة واحدا الاصابع \* لاه ابن عمك لا أفضت في حسب \*  
 عنى ولا أنت ديانى فتخزوني أى لله در ابن عمك \* فحذف اللام من الجارة والآخرى شذوذا والذرى فى الاصل مصدر در الابن  
 يدر در او يسمى الابن درا وقيل أريد بالذرى مثله الخبر فانهم كانوا يعتقدون أن الابن منشأ لكل خير لانه من غاب أقواتهم  
 وكانوا يسمونه الخليل ويقرون به الصبيان \* لا أفضت في حسب \* وهو ما يعده الانسان من مفاخر آباءه أو هو الدين  
 \* على \* ولا أنت مالكي \* وهذا تفسير ديانى \* فتسوسنى \* وهذا تفسير تخزوني بالخاء المعجمة والزاي وذلك الذى قلناه من أن  
 عن فى البيت بمعنى على \* لان المعروف أن يقال أفضت عليه \* بمعنى علوت عليه فى الفضل ويحتمل التضمين بأن يكون المعنى  
 لا تجاوزت فى الفضل عنى \* وقيل ٢٩٤ ومنه انى أحببت حب الخير عن ذكر ربي أى قدمته عليه \* وهذا فيه جمع بين

(قوله وقول ذى الاصبع لاه ابن عمك الخ) ذوالاصبع هو العذوانى أحد حكام العرب فى  
 الجاهلية وقيل له ذوالاصبع لان حية نهشته فى أصبعه فقطعها عاش ثلاثمائة سنة وأصل لاه  
 ابن عمك لله در ابن عمك فحذف اللام الجارة والتى فى أول الاسم الشريف ولفظ الدر وهو فى  
 الاصل مصدر در الابن يدر ثم اطلق على الابن نفسه والحسب ما يعده الانسان من مفاخر آباءه  
 قال ابن سيده وأفضل عنه وعلمه زاد والديان الحاكم وقال ابن السكيت السادس القيم بالامر  
 وتخزوني بالخاء المعجمة والزاي أى تسوسنى من خزى الرجل خز واساسه وفهره وسكن واو  
 وتخزوني لاجل العاقبة وقيل هذا البيت  
 لى ابن عم على ما كان من خلق \* مخالف لى أقليه ويقلبنى  
 أزرى بنا انما شالت نعامتنا \* نخالى دونه بل خلته دونى  
 وفى الشرح وتخزوني يحتمل الرفع والنصب نحو ماتا تينا فتحد ثنا أى ولا أنت مالكي فكيف  
 تسوسنى أو ليس لك ملك فسياسة وعلى نصبه فالقصة مقدره وليس ذلك بضرورة وقد قرئ  
 فى الشواذ الا ان يعفون أو يعفو الذى باسكان الواو من يعفو (قوله وحكى الرمانى عن أبى  
 عبيدة ان أحببت من أحب البعير احبا باذا برك فلم يتر) فى الكشاف أحببت مضمين معنى  
 فعل يتعدى يعن كانه قال أبيت حب الخير عن ذكر ربي أو جعلت حب الخير مجزيا أو مغنيا  
 عن ذكر ربي وذكر أبو الفتح الهمدانى فى كتاب التبيان ان أحببت بمعنى ألزمت من قوله  
 مثل بعير السواد احبا وليس بذلك اه والرمانى هو أبو الحسن بن على بن عيسى النحوى  
 المتكلم أخذ الادب عن ابن دريد وابن السراج وأخذ عنه التنوخى والجوهري ولد بئبعداد  
 سنة ست وتسعين ومائتين وتوفى سنة أربع وقيل اثنى عشر وثمانين وثمانمائة وهذه النسبة  
 يجوز أن تكون الى الرمان وأن تكون الى قصر الرمان وهو قصر بواسط والهمداني باسكان الميم

تضمين أحب معنى الايثار  
 والتقديم وجعل عن بمعنى  
 على وهو بعيد \* وقيل  
 هى \* أى عن المذكورة  
 فى الآية \* على باهم \*  
 للمجازة وليست للاستعلاء  
 \* وتعلقها بحال محذوفة  
 أى منصرفا من ذكر ربي  
 وحكى الرمانى عن أبى  
 عبيدة \* بالتصغير وهاء  
 التانيث \* أن أحببت  
 من أحب البعير احبا با  
 اذا برك فلم يترفعن متعلقة  
 به باعتبار معناه التضمين \*  
 وهو التثبط \* وهى على  
 حقيقة \* وهو معنى  
 المجاوزة \* أى انى تثبطت  
 عن ذكر ربي \* وشغلت  
 عنه \* \* وعلى هذا حب  
 الخير مفعول لاجله \*  
 ونقل الرمنشبرى هذا القول ولم يرتضه قال فى الكشاف

وبالدال

أحببت مضمين معنى فعل يتعدى يعن كانه قال أنه قال أثبت حب الخير عن ذكر ربي أو جعلت حب الخير مجزيا أو مغنيا عن ذكر  
 ربي وذكر أبو الفتح الهمدانى فى كتاب التبيان ان أحببت بمعنى ألزمت من قوله مثل بعير السوء اذا احبا وليس بذلك والخير  
 المال كقوله تعالى ان ترك خيرا وانه حب الخير شديد والمال الخيل التى شغلته أو سمى الخيل خيرا كانه انفس الخير لتعاق  
 الخير بها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيل معقود فى نواصيها الخير الى يوم القيامة وقال فى زيد الخيل حين قدم عليه  
 وأسلم ما وصف لى رجل فرأيتة الا كان دون ما بلغنى الا زيد الخيل وسماه زيد الخير وسأل رجل بلالارضى الله تعالى عنه  
 عن قوم يستبقون من السابق منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له الرجل أردت الخيل فقال وانما أردت الخير  
 الى هنا كلامه \* والاربع \* من معانى \* التعليل

نحو وما كان استغفار ابراهيم لبيبه الا عن موعده  $\text{﴿﴾}$  أى لاجل موعده ويحتمل أن يكون المعنى الا صادر عن موعده  $\text{﴿﴾}$  ونحو  
وما نحن بتاركى ألهتنا عن قولك ويجوز أن يكون حالا من ضمير تاركى أى مانع كما صادرين عن قولك وهو رأى الزخشرى  
وقال فى فارهما الشيطان عنهما  $\text{﴿﴾}$  فأخرجهما مما كانا فيه  $\text{﴿﴾}$  وان كان الضمير للشجرة فالمعنى حملهما على الزلة بسببها وحقيقته أصدر  
الزلة عنهما ومثله وما فعلته عن أمرى  $\text{﴿﴾}$  أى وما أصدرت ما فعلته عن اجتهادى ورأى وانما فعلته بأمر الله تعالى  $\text{﴿﴾}$  وان كان للجنة  
فالمعنى نجاهها عنهما  $\text{﴿﴾}$  وأذهبها كما تقول زل عن مرتبته وزل عنى ذلك اذا ذهب عنك  $\text{﴿﴾}$  والخامس  $\text{﴿﴾}$  من معانيها  $\text{﴿﴾}$  مرادفة  
بعده  $\text{﴿﴾}$  واطلاق القول بالمرادفة مشكل لان بعد اسم يقيين فلورادفتها عن لكانت اسما اذا المرادفة بين كلمتين من نوعين ولو  
كانت اسما لا تمتنع عن هذا المعنى عن الحرفية  $\text{﴿﴾}$  ونحو مما قليل ليصبح نادمين  $\text{﴿﴾}$  ٢٩٥ أى بعد قليل ونحو  $\text{﴿﴾}$  بحرفون

الكلم عن مواضعه بدليل  
ان فى مكان آخر من  
بعد مواضعه  $\text{﴿﴾}$  فدل على  
ان عن فى الآية الاولى  
بمعنى بعد الواقعة فى الثانية  
وهذا لا يدل على المدعى  
اثبت الفرق بين الموضوعين  
فمعنى الاول مجرد الامالة  
والازالة عن مواضعه  
بتفسيره على غير ما نزل  
وتأويله بالتأويلات  
الباطلة ومعنى الثانى  
امالته عن مواضعه التى  
وضعه الله فيها نحو منها  
فبتركونه بغير مواضع بعد  
ان كان فى مواضع  $\text{﴿﴾}$  ونحو  
لتركن طبقا عن طبق  
أى حالة بعد حالة  $\text{﴿﴾}$  وهذا  
أىضا قابل للتضريح على  
وجه يفتى به عن على معناها  
بان يكون التقدير لتركن  
طبقا متجاوزا فى الشدة  
عن طبق آخر دونه فيكون

وبالدال المهمة نسبة الى همدان قبيلة من قحطان (قوله نحو وما كان استغفار ابراهيم لبيبه الا  
عن موعده) فى الشرح يحتمل أن يكون المعنى الا صادر عن موعده (قوله والخامس مرادفة  
بعد) فى الشرح اطلاق القول بالمرادفة مشكل لان كلمة بعد اسم يقيين فلورادفتها عن لكانت  
اسما اذا المرادفة بين كلمتين من نوعين ولو كانت عن اسما لا تمتنع عن هذا المعنى من معانى عن  
الحرفية وأقول ليس مراده بالمرادفة هنا حقيقة يقتضيه مجرد التوافق فى المعنى لانه سمي قول فى  
حرف الواو فى الواو الحالية ان الحرف لا يرادف الاسم (قوله بحرفون الكام عن مواضعه  
بدليل ان فى مكان آخر من بعد مواضعه) وذلك ان الآيتين الواردتين فى أمر واحد تتبين  
احدهما بالآخرى قال الزجاج ومعنى من بعد مواضعه من بعد ان وضعه الله مواضعه فاحل  
حلاله وحرم حرامه (قوله ونحو لتركن طبقا عن طبق) فى الشرح يحتمل أن يكون المعنى طبقا  
متباعدان فى الشدة عن طبق آخر دونه وأقول هذا الاحتمال بعيد لم يعول عليه المعربون  
لافضائه الى ما منعوه وهو تعلق الظرف الصفة بكون خاص محذوف بلا دليل نعم ذكروا  
هنا ان عن يتعلق بكون مطلق صفة طبقا أو حال من الضمير فى لتركن وقال المفسرون  
المعنى لتركن الشدة الموت والبعث والحساب وقيل لتركن تكون الاحوال من  
الظنفة الى البرزخ كما تقول طبقا بعد طبقه وقيل لتركن الاخرة بعد الدنيا وقيل  
لتركن هذه الاحوال أمة بعد أمة وهذا المعنى الاخير أوفق لكونه عن طبق حالا والمعانى  
الآخر تكون صفة واعلم ان ما فى الشرح مأخوذ من شرح الباب فان فيه والاولى أن يقول  
ان عن باقية على معناها ويكون المعنى طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق آخر دونه الا ان المقدر  
فى الشرح متباعدان ولا دليل عليه وفى شرح الباب متجاوزا عن دليل عليه فان معناها  
المجازة وسيد كرم المصنف فى آخر الباب الثالث أن الكون الخاص لا يجوز تقديره الا  
لدليل (قوله ومنهل وردته عن منهل) فى الصحاح المنهل المورد وهو عين ماء ترده الابل فى المراعى  
وتسمى المنازل التى فى المقازة على طريق السفر منازل لان فيها ماء وفى الشرح يمكن أن يكون  
معنى البيت وردته صادر عن منهل آخر (قوله وآس سرارة الحى الخ) يقال آساه بآسائه مواساة

كل طبق أعظم فى الشدة مما قبله  $\text{﴿﴾}$  وقال \* ومنهل وردته عن منهل  $\text{﴿﴾}$  وهذا أيضا يمكن تخريج على أن يكون المعنى  
وردته صادر عن منهل آخر وهو ظاهر  $\text{﴿﴾}$  والسادس  $\text{﴿﴾}$  من معانيها  $\text{﴿﴾}$  الظرفية كقوله وآس سرارة الحى حيث لقيتهم \*  
ولا تلك عن حمل الرباعية وانما  $\text{﴿﴾}$  آس السراة أى انهم من مالك واجعلهم فى اسوة يقال آساه بآسائه ولسرارة قال  
الجوهري جمع سرى وهو جمع عزيز وفى القاموس اسم جمع والحى بطن من البطون يجتمعون فيجيب بعضهم من بعض  
 $\text{﴿﴾}$  والرباعية  $\text{﴿﴾}$  بكسر الراء  $\text{﴿﴾}$  نجوم الحالة  $\text{﴿﴾}$  بفتح الحاء المهمة وهى ما يتكفل به من دبة أو غرامة  $\text{﴿﴾}$  وقيل  $\text{﴿﴾}$  وعن فى البيت  
بمعنى فى أى ولا تلك وانما فى الرباعية  $\text{﴿﴾}$  بدليل  $\text{﴿﴾}$  قوله تعالى  $\text{﴿﴾}$  ولا تنبأ فى ذكرى  $\text{﴿﴾}$  فعسى فعل الونى بفتح فى البيت  
عليه  $\text{﴿﴾}$  والظاهر  $\text{﴿﴾}$  الفرق بين التبعيتين فلا تنبأ فى الجمل وذلك  $\text{﴿﴾}$  ان معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه  $\text{﴿﴾}$  فيكون معنى ما فى  
البيت لانك تجاوز عن الجمل غير داخل فيه  $\text{﴿﴾}$  ونحو معنى  $\text{﴿﴾}$  ونى فيه دخل فيه وقت  $\text{﴿﴾}$  وليس هذا المراد من البيت بان يكون



وهو السابع من معانيها وهو اذفة من نحو قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات الشاهد  
 في عن الاولي ولا شاهد فيها الجواز التعلق بمحذوف أي يقبل التوبة صادرة عن عباده ونحو أولئك الذين يتقبل  
 عنهم أحسن ما عملوا وهذه كالاولي أي يتقبل أحسن ما عملوا صادرا عنهم بدليل فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر  
 قال لاقتلنك قال انما يتقبل الله من المتقين ولو قال المصنف هنا الآية ليشير إلى أن في بقرته دليل لا كان حسنا وبدليل  
 بقرته يتقبل منها وهذا حذف عاطف وليس من محاله ولا يخفالك بعدما قدرناه أنه لا دليل فيما ذكره لان من متعلقة بفعل  
 التقبل فيه وفيه ما ساف بتعلق الجار بالمصدر لا بالتقبل على ما هو والثامن من معانيها هو اذفة الباء نحو وما ينطق  
 عن الهوى إن هو الاوحي بوحى والظاهر انها للمجازة على حقيقتها وان المعنى وما يصدر قوله عن هوى وكانه  
 أشار بالتركيب الى ان ال في الآية جنسية قد خولها في حكم النكرة واسم تدل بالآية من لم ير الا جهتا لا نفي ولا اثباتا  
 لان الضمير في ان هو للقرآن وهو التاسع من معانيها الاستعانة كالباء قوله ابن مالك ومثله برميت عن القوس لانهم  
 يقولون أيضا رميت بالقوس حكاهما ٢٩٦ الفراء ولكن ليس في حكايتهما ما يقتضى الترادف لجواز أن يكون كل من

الحرفين على معناه المعروف  
 له فرميت بالقوس على  
 معنى ان القوس آلة للرمى  
 فالباء الاستعانة ورميت  
 عن القوس على معنى  
 أصدرت الرماية عن القوس  
 فمن للمجازة وهو فيه  
 أي وفيما حكاه الفراء عن  
 العرب من انه يقال رميت  
 بالقوس اذا كانت آلة  
 الرمي بورد على الحرير في  
 انكاره في درة الغواص  
 بقره أن يقال ذلك أي  
 رميت بالقوس الا اذا  
 كانت القوس هي المرمية  
 وحكى الفراء أيضا

أي أنه منه وفي الصحاح والسر جمع سرى وهو جمع عز بزوفى القاموس انه اسم جمع والحي  
 اطن من البطون يجتمعون فيه فيجى بعضهم من بعض والرباعية بكسر الراء والجمالية بفتح  
 المهملة هي ما تحمى من دية أو غيرها ونجوم الجمالية أقساطها المؤجلة وانما سميت أقساط  
 الكتابة والجمالية نجوم لان العرب كانوا يجعلون الاجال في الديون طلوع النجم فيقولون  
 أعطيك حقتك اذا طلع النجم الفلاني (قوله الشاهد في الاولي) في الشرح لا شاهد فيه لجواز  
 التعلق بمحذوف أي يقبل التوبة صادرة عن عبادة وأقول كلام المصنف انما هو بالنظر الى  
 الظاهر وعدم الحذف (قوله بدليل فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر) في الشرح لو قال  
 الآية يشير الى باقى المناسب لغرضه وهو لاقتلنك قال انما يتقبل الله من المتقين لكان حسنا  
 وأقول لا حاجة الى ذلك لان غرضه بيان تعدى التقبل عن وهو يتم بتقبل من أحدهما ولم يتقبل  
 من الآخر (قوله التاسع الاستعانة) في شرح اللباب ويجوز رميت بالقوس بالنظر الى  
 ان القوس جعلت آلة للرمى ومساكنها فيه ورميت على القوس بالنظر الى يد الرمي التي  
 اعتمدت على القوس في الرمي ورميت عن القوس بالنظر الى السهم (قوله أيجزع الخ) الجزع  
 نقيض الصبر والجمام بكسر المهملة الموت والتي بين جنبيك نفسك (قوله أعن تو سمع الخ) في  
 الصحاح الخرفاء صاحبة ذى الرمة والمراد بباء الصباية الدمع وفي القاموس سمحت العين قطر

رميت على القوس العاشر من معانيها ان تكون زائدة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله  
 أيجزع ان نفس أنها جامها \* فهلا التي عن بين جنبيك تدفع الجمام بكسر الخاء قضاء الموت وقدره بقره ابن جنى  
 أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فذقت عن من أول الموصول وزيد بعده وظاهر كلام المصنف ان شرط زيادتها  
 التعويض واللام يقيد وكذا ظاهر كلام ابن مالك في التسهيل ووقع في تفسير الثعلبي انهم اختلفوا في تفسير قوله تعالى يستأونك  
 عن الانفال فقيل عن علمها وقيل من الانفال وقيل عن صلة وبذلك قرأ ابن مسعود وأصل الخلاف انه هل المراد بالسؤال  
 سؤال الاستخبار أو سؤال الاستعطاف فقد رأيت ما حكاه من أن بعضهم ذهب الى انه زائدة وليس هناك تعويض  
 الوجه الثاني من أوجه عن الثلاثة بقره أن تكون حرفا مقصدريا وذلك ان بنى تميم يقولون في أعجبنى أن تفعل عن تفعل  
 قال ذوالرمة أعن تو سمع من خرفاء منزلة ماء الصباية من عينيك مسجوم يقال تو سمع الدارأي تأملتها قال الجوهري  
 والخرفاء صاحبة ذى الرمة وهي من عامر بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بقره وسجم الدمع سال وسجمته العين اسالته وكذلك  
 يفعلون في ان المشددة فيقولون أشهد عن محمد رسول الله وتسمى عنعنة تميم الثالث من أوجه عن أن تكون اسماء بمعنى  
 جانب وعليه سؤال معروف وهو أن الكلمة انما تدخر فاوا سما اذا اتحد أصل معنيين او الجانب ليس بمعنى المجاوزة

دمعها

وجوابه ان الرخشي ذكرفى الفصل ان معنى جالس عن يمينى انه جالس من ارجاء يمينه عن يمينى فى المكان الذى يجال يمينى  
 فعلى هذا معنى جالست من عن يمينه جالست من جانب وموضع متجاوز عن يمينه حاصل بجبال يمينه فيكون المراد بالجانب الجهة  
 التى جاوزت يمينه لا مطلق الجهة فيتحداصل معنى عن **و** وذلك متعين فى ثلاثة مواضع أحدها أن تدخل عليها من وهو كثير  
 كقوله فلقد أرائى للرماح دريئة \* من عن يمينى نارة وامامى **و** الدريئة حلقة يتعلم عليها الطعن قال عمرو بن معديكرب  
 ظلت كائى للرماح دريئة \* أقاتل عن اناء خرم وقرت قال الاصمعى هى مهموزة كذا فى الصحاح **و** ويحتمل عندى ثم  
 لا **ت** ينهم من بير أيديهم ومن خلفهم وعن أيانهم وعن شمالهم فتقدر **و** عن **و** معطوفة على مجرور من **و** الاول أو الثانى  
 على الخلاف المعروف **و** لا على من ومجرورها **و** كما هو ظاهر كلام الجماعة قال الرخشي فان قلت كيف قيل من بين أيديهم  
 ومن خلفهم مجرور الابتداء وعن أيانهم وعن شمالهم مجرور فى الجوازات المفعول فيه عدى اليه الفعل نحو تعديه الى  
 المفعول به فكما اختلفت حروف التعدية فى ذلك اختلفت فى هذا وكانت لغة فيؤخذ ولا يقاس وانما يقنص عن صحة موقعا  
 فقط فلما سمعناهم يقولون جالس عن يمينه وعلى يمينه وعن شماله وعلى شماله قلنا معنى على يمينه انه يمكن من جهة اليمين  
 تمكن المستعمل من المستعمل عليه ومعنى عن يمينه انه جالس متجافيا عن ٢٩٧ صاحب اليمين منحرفا عن يمينه غير ملاصق

له ثم كثر حتى استعمل فى  
 المتجانى وغيره ونحوه من  
 المفعول به قولهم رميت  
 عن القوس وعلى القوس  
 ومن القوس لان السهم  
 يبعد عنها ويستعمل اذا وضع  
 على كبده اللرمى ويتدى  
 الرمي منهما وكذلك قالوا  
 جلست بين يديه وخلفه  
 لانهم انظر فان للفعل ومن  
 بين يديه ومن خلفه لان  
 الفعل يقع فى بعض الجهتين  
 كما تقول جئته من الليل تريد  
 بهض الليل هذا كلامه  
 وانظر قوله ان المفعول فيه  
 اختلفت فيه حروف التعدية

دمها ووسال قليلا قليلا (قوله فلقد أرائى الخ) الدريئة بهملة على وزن صهيفة حلقة يتعلم عليها  
 الطعن قال الاصمعى وهى مهموزة (قوله على عن يمينى مررت الطير سخا) هذا صدر بيت من بحر  
 الطويل عجزه وكيف سنوح واليمين بطيخ كذا فى شرح الشواهد والسخ يضم السين المهملة  
 وتشديد النون جمع ساخ كرا كع وركع والساخ ما يمر من اليسار الى اليمين والبارح بالعكس  
 والعرب تتقابل بالاول وتنشأ بالثانى (قوله دع عنك نهنا صبح فى حجرانه) هذا صدر بيت عجزه  
 \* ولكن حديث ما حديث الرواحل \* وهو من بحر الطويل وفعلان الذى فى اوله اثم لانه  
 خزم يحذف صدره والحجرات بفتح الحاء والجم النواحي جمع جرة مثل جرة وجرات أى اترك  
 \* نهب الاموال واشتغل بالنساء التى فى الرواحل (قوله وقول أبى نواس  
 دع عنك لوى فان اللوم اغراء) \* هذا عجز بيت صدره \* وداونى بالتي كانت هى الداء \*  
 وبعده صفراء لا تنزل الا حزان ساحتها \* لومسها حمر مسته سراء  
 وأبو نواس بنون مضمومة وواو مفتوحة بلاهزة الحسن بن هانئ أبو على الحكيمى الشاعر  
 المعروف ولد بالاهواز ونشأ بالبصرة وسمع من جاد بن زيد وعبد الواحد بن زياد ويحيى  
 القطان وقرأ على يعقوب وكتب عن أبى زيد الغريب وحفظ عن أبى عبيدة أيام الناس قال أبو  
 عبيدة معمر بن المثنى كان أبو نواس للمحدثين مثل امرئ القيس للتقدمين وقال الجاحظ  
 ما رأيت أعلم باللغة من أبى نواس مات سنة سنة ست وسبعين ومائة وقيل قبها أو بعد ها وله نحو

٢٨ ن ل  
 كاختلافها فى المفعول به فهو محل تأمل **و** من الداخلة على عن زائدة عند ابن  
 مالك **و** ولكن يلزم زيادتها فى الايجاب داخلة على المعرفة وغير الاخفش من البصر بين يابون ذلك لكن ابن مالك يقول  
 بذهب الاخفش والكوفيين فى المسئلة **و** لا ابتداء الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل قدمت عن يمينه فالعنى فى جانب يمينه وذلك  
 محتمل للاصقفة ولداها فان جئت عن يمين كونه القعود ملاصقا لاول الفاحية **و** لان ابتداء الغاية يقتضيه **و** الثانى **و** من  
 المواضع التى تتعين فيها الاسمية **و** أن تدخل عليها على **و** فلا تكون حرفا لان حرف الجر لا يدخل على مثله الا للثا كيد فى  
 الضرورة وليس هذا منه **و** وذلك نادر والمحموظ منه بيت واحد وهو قوله \* على عن يمينى مررت الطير سخا **و** ولم أر من  
 أنشده تاما والسخ جمع ساخ كركع وراكع والساخ ما ولاك ميامنه والبارح ما ولاك مياسره والعرب تتقابل بالاول وتنشأ  
 بالثانى **و** الثالث **و** من محل تعين اسميتها **و** أن يكون مجرورا فاعل متعلقها **و** بفتح اللام **و** ضميرين لسمى واحدا قاله  
 الاخفش وذلك كقول امرئ القيس دع عنك نهنا صبح فى حجرانه **و** \* ولكن حديث ما حديث الرواحل الحجرات  
 بفتح الحاء المهملة والجم النواحي جمع جرة مثل جرة وجرات **و** وقول أبى نواس **و** او لا همزة **و** دع عنك لوى فان اللوم  
 اغراء **و** \* وداونى بالتي كانت هى الداء فهى فى ذلك اسم للاحرف **و** وذلك لان لا يؤدى الى تعدى فعل المضمر المتصل الى  
 ضميره المتصل **و** فى غير باب ظن وما حمل عليه كما تقول فرحت بى وفرحت بك وهو ممتنع **و** وقد تقدم الجواب عن هذا

في علي وهو اما على التعليق فمذوف أي دع عنك تركا نشاءا عنك وأما ان يخرج على تعاق الحرف بمضاف أي دع عن نفسك فهو ما يدل على انها ليست هنا السمانها لا يصح حلول الجانب محالهما وقد مررت المنازعة في مثله بان ما كان بمعنى شي لا يلزم أن يصح حلوله محله ﴿عوض﴾ ﴿ظرف﴾ موضوع ﴿لا استغراق﴾ الزمن ﴿المستقبل مثل أبدأ الا انه مختص بالنفي﴾ وهذا في غالب الامر والا فقد يستعمله معر ياني الاستقبال بل انفي يقال فعل ذلك من ذي عوض أي فيما يستقبل وقد يستعمل مبنيا في الماضي بل انفي أيضا كقوله \* ولولا دفاعي عن عفاق ومشهدي \* هوى به عفاق عوض عنقاء مغرب في الصحاح العفاق كالتفليس الحوامل من كل حافر ولا أدري هل هذا هو المراد هنا أولا والعنق الداهية وهي في الاصل طائر عظيم معروف الاسم مجهول الجسم وهو معرب ان أضيف كقولهم لا أفعله عوض العائضين ﴿فان قيل سيأتي ان في عوض لغة بالفتح عند عدم الاضافة فن أين لنا في هذه الفصحة الموجودة عند الاضافة انها فتحة اعراب لافحة بناء قلت أجاز المصنف عنه في حواشي التسهيل بأننا قلنا بذلك لا تفتاتهم على الفتح عند الاضافة واختلافهم فيه بدونها ﴿مبنى ان لم يضاف﴾ لقطعه عن الاضافة لفظا لا معنى ﴿هو بناؤه اما على الضم كقبل أو على الكسر كما مس أو على الفتح كما ين والمان عوضا لانه كالمضى منه جزء عوضه جزء آخر﴾ هكذا قال ابن جنى في التنبيه ٢٩٨ على شكل الجماسة انما هو الدهر عوض لانه من التعويض وذلك انه كلما مضى جزء من الدهر خلفه

من ستين سنة ويحكى عنه حكايات غريبة

﴿عوض﴾

﴿قوله كقولهم لا أفعله عوض العائضين﴾ في الصحاح ويقال لا آتيتك عوض العائضين كما يقال لا آتيتك دهر الدهرين وفي حواشي التسهيل للمصنف انما قلنا بان عوض حالة الاضافة معرب لا تفتاتهم على الفتح مع الاضافة واختلافهم فيه عند عدمها ﴿قوله مبنى ان لم يضاف﴾ لقطعه عن الاضافة في اللفظ دون المعنى فاشبه الحرف في افتقاره الى غيره ﴿قوله رضيحي امان الخ﴾ رضيحي امان حال من الندي والمحقق في قوله قبله

تشب بمقرورين يصطليانها \* وبات على النار الندي والمحقق

وقد تقدم شرحه في الباء المفردة وندي أم على تقدير حرف الجر أي من ندي أم وهو متعلق برضيحي ويجوز أن يكون بدلا من امان على الموضوع والاسم بمهملتين ههنا الليل وقيل الرحم والباء بمعنى في أي تحالفا في ظلمة الاحشاء قبل الولادة وقيل زق الخمر وقيل الرماد أي تحالفا عند ذلك وفي الشرح لا عرف أحدا جعل الباء بمعنى عند فإدري هذه العنودية من أين جاءت وأقول لعلمها جاءت من مجازية الظرفية لانها لا يتحالفان في نفس الزق ولا في نفس الرماد بل عندهم وبقره ﴿قوله فقيل ظرف لمتفرق﴾ فان قيل انما يكون ظرفا لمتفرق على القول بان لا

آخر من بعده فكان الثاني

عوض من الاول وهو وقيل بل لان الدهر في زعمهم بضم الزاي وفتحها وكسرها والمراد به هنا القول الباطل في حساب ويعوض و يختلف في قول الاعشى ﴿لعمري لقد لاحت عيون كثيرة﴾

الى ضوء نار في بقاء تحرق تشب بمقرورين يصطليانها وبات على النار الندي والمحقق ﴿قوله رضيحي امان ندي أم تحالفا﴾ باسم داج عوض لا متفرق ﴿وقدم اشاد البيهقيين﴾

لشئ

رضيحي

ليس

الاولين في حرف الباء وان المراد بالمقرورين الندي والمحقق وما أحسن عطفه على الندي ففيه إشارة

الى أنهم ممتصاحبان متشاركان في الالفه حتى كأنهما من جنس واحد صحيحان لا يفارق أحدهما الا آخر بل قد أثبت لهم في البيت الثالث الاخوة المقتضية للالتزام والتضام وحسن الالفه قال شارح اللباب ورضيحي امان حال من الندي والمحقق ولا بد في قوله ندي أم من تقدير حرف جر أي من ندي أم وهو يتعلق برضيحي قلت لا حاجة الى تقدير الجرفان رضع يتعدى بنفسه يقال رضع الصبي امه ورضع نديه ساقه فقدرنا صباللندي أي رضع مع ندي أم ولا اشكال قال ويجوز أن يقرأ بالكسر على انه بدل من امان واللبان بكسر اللام ابن المرأة خاصة قيل ومعنى باسم داج الليل والباء ظرفية أي تحالفا ليل شديد السواد وقيل هو الرحم أي تحالفا في ظلمة الاحشاء قبل الولادة وقيل هو الرماد أي تحالفا عند الرماد اه قلت وقيل ان المراد بالاسم الداجي زق الخمر والعرب عادة في التعاقد عند الشراب بذلك ﴿وقيل ظرف لمتفرق﴾ وقد يقال هذا مبنى على أن لا ليس لها الصدر واما على القول بان لها الصدر مطلقا واذا وقعت في نحو جواب القسم وهو الصحيح فلا يتأتى تعليق عوض بمتفرق وقد يجاب عن ذلك بما قاله الرضي وهو أن الجملة القسمية قد تحذف لكون طرف من معمولات الفعل الواقع جوابا دالاعلم انحو لا أفعله عوض قال وانما كان كذلك لكثر استعمال عوض في القسم مع ان

معناه أبدأ والبتة ففيه من التأكيد ما يفيد فائدة القسم ولاجل قاعدته فقديم على عامله فاعلم مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقترنا بحرف يمتنع عمله فيما تقدمه كمنون التأكيد وما يقال عوض لا تبتك وعوض ما آتيتك لغرض سد مسده القسم هذا كلامه وعليه فيمكن أن يقال ان قوله لا تتفرق جواب لقسم محذوف سد مسده عوض فلا ضير ان في تقدمه لهذا الغرض مع وجود لا غير ان جعل هذا الجواب كقسم مقدم مع وجود فعل قسمي محفوظ به يمكن أن يكون هذا جوابا له خلاف الظاهر ويؤيد قول ابن السكبي قسم وهو اسم ضم كان ابكر بن وائل بدليل قوله حلفت بآثرات حول عوض \* وانصاب تركن لدى السعيرين بآثرات صفة لمحذوف أي بدماء مآثرات أي متموجات والانصاب جمع نصب بضم النون واسكان الصاد المهملة وقد تضمن وهو ما نصب ليعبد من دون الله وهو السعير اسم لصنم كان لعنزة بين مهملة ونون وزاي مفتوحات وهو أبو حنيفة يقال له عنزة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن مهران كلام ابن السكبي وهو لو كان كازعم لم يتجه بناؤه في البيت ويمكن أن يصحح كلام ابن السكبي بان يكون معنى قوله ان عوض ٢٩٩ قسم انه ساد مسد القسم كما تقدم فأطلق

عليه انه قسم هذا الاعتبار وبنائه حينئذ متجه لانه ظرف مقطوع عن الاضافة وتقدمه على عامله لغرض جعله قائما مقام الجملة القسمية فان قلت قوله وهو اسم ضم بأبي ذلك قلت انما ياباه ان لو كان الضمير عائدا على عوض بقيد كونه ظرفا سد مسد القسم وهو ممنوع بل هو عائدا على عوض لا باعتبار هذا القيد بل باعتبار لفظه فقط ويكون هذا من باب الاستخدام المعروف في فن البديع وهو أن يراد بلفظ

ليس لها الصدر لاعلى القول بان لها الصدر مطلقا واذا وقعت في جواب القسم وهو الصحيح وهي هنا وقعت في جواب تحالفاً جيب بان عوض كما قال الرضي لكثرة استعماله في القسم مع ان معناه أبدأ والبتة ففيه من التأكيد ما يفيد فائدة القسم ولاجل قاعدته فقديم على عامله فاعلم مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقترنا بحرف يمتنع عمله فيما تقدمه نحو عوض لا آتيتك وعوض ما آتيتك اه وعلى هذا فعوض في البيت متقدم على عامله قائم مقام الجملة القسمية يمان لتحالفاً (قوله حلفت بآثرات الخ) أي بدماء مآثرات من مار الدم اذا ماج والانصاب جمع نصب بضمين وقديسكن ثانيه وهو ما نصب ليعبد من دون الله (قوله ولو كان كازعم لم يتجه بناؤه في البيت) في الشرح يمكن تصحيح كلام ابن السكبي بان يكون معنى قوله ان عوض قسم انه ساد مسد القسم وبنائه حينئذ متجه لانه ظرف مقطوع عن الاضافة فان قلت قوله وهو اسم ضم بأبي ذلك قلت انما ياباه لو كان الضمير عائدا على عوض بقيد كونه ظرفا سد مسد القسم وهو ممنوع بل هو عائدا على عوض لا باعتبار لفظه فقط ويكون هذا من باب الاستخدام المعروف في فن البديع وهو أن يراد بلفظ أحده معنييه وبضميره المعنى الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر المعنى الآخر اه وأقول لا يخفى ما فيه من التكاف والخروج عن الظاهر

﴿عسى﴾

(قوله فعل مطلقاً) أي سواء اتصل بالضمير انصب أو لم يتصل (قوله لا حرف مطلقاً خلافاً لابن السراج وثعلب) فانهم رأوا إلى عدم تصرف عسى وكونه بمعنى لعن قال الرضي واتصال

المعنيين ثم بالضمير الآخر المعنى الآخر والاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم \* رعيناه وان كانوا غائباً وما نحن فيه من هذا القسم كما أشرنا اليه والله أعلم ﴿عسى﴾ بفتح مطلقاً ولكنه فعل غير منصرف لتضمنه معنى الحرف أي انشاء الطمع والرجاء كعمل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها وأما الفعلية نحو بعث والاسمية نحو أنت حرف في الانشاء عارض فيها وحكي ابن ظفر في شرح المقامات عسيت عسى قال الليلي وعلى هذا فيقال عاس وقال العماني في شرح الفصح وزعم بعضهم انه يقال عسى عسى وعسى عسى فيكون على هذا متصرفاً وما اعتقب الماء والواو على لامه وفي حلي المعنى لعبد الدائم القبرواني لا يقال من عسيت يفعل ولا فاعل الا ان أبازيد حكى عس قال وقد قال المعري \* فان مثلي مجرانا القريض عس \* قال الليلي انما عس هنا بمعنى خليق قال المصنف وقد وقع هذا الوهم بعينه لابن مالك في التسهيل وذلك لانه قال في باب التعجب شذوقهم ما عساه بكذا أو عس به بمعنى ما أحقه وأحقق به وهذا أشد في الغلط لانه معترف بالمعنى مع توهمه ان الفعل جامد وان عسى التي للتقاربة بفتح حرف مطلقاً خلافاً لابن السراج وثعلب وكما هو الرضي عن الزجاج قال وزعم انه حرف لما رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعن قال واتصال الضمير المرفوع

به يدفع ذلك إلا أن يعتذر عن ذلك بما اعتذر به أبو علي في ليس قالت يشير بذلك إلى أن أبا علي ذهب في أحد أقواله إلى أن ليس حرف محتجبانها لو كانت فعلاً محققاً من فعل كصيد في صيد لعادت حركة الماء عند اتصال الضمير كصيدت وأجيب بان ذلك لفارقتة أخوانه في عدم التصرف قال الفارسي وأما الحاق الضمير به في ليست واستمافلت به بالفعل لكونه على ثلاثة أحرف وبمعنى ما كان وكونه رافعاً وناصباً كما ألقى الضمير بهات فقبل هاتياها تواتها في مع كونه اسم فعل لقوة مشابهته للفعال لفظاً فينتقل ذلك إلى عسي حذو القذة بالقذة **بولا** حرف **بولا** حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله **بأبتاعك أوعساكا** خلافاً لسيبويه فإنه في هذه الحالة عامل عمل لعل **بولا** حكاة عنه السيراني **بولا** قال ابن قاسم وضعف بان فيه اشتراك الفعل وحرف في لفظ واحد قالت وليس بذلك **بولا** ومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق **بولا** أي الخوف **بولا** في المكروه وقد اجتمع في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم **بولا** فالأولى للترجي والثانية للاشفاق بحسب ما في نفس الأمر أي ان ما كرهتموه **بولا** ينبغى ان ترجوه فهو خير وما أحببتموه ينبغى ان تشفقوا منه فهو شر وذلك

انهم كرهوا الغزو وفيه احدى الحسينين اما الظفر والغنمية واما الشهادة والجنة وأحبوا القعود عن الغزو وفيه الذل والفقر وحرمان الغنمية والاجر والفهوم من كلام الجزولي وابن الحاجب ان معناه رجاه دنوا الخير فاذا قلت عسى مر بضى أن يشفى دل على انك ترجو قرب شفائه ونازع الرضى في ذلك قائلاً ليس عسى متعيناً بالوضع للطمع في حصول مضمونه مطلقاً سواء ترجى عن قرب أو بعد مدة مديدة تقول عسى الله أن يدخلني الجنة وعسى النبي أن يشفع لي فاذا قلت عسى زيد أن يخرج

الضمير المرفوع بعسى يدفع ذلك إلا أن يعتذر عنه بان الحاق الضمير به لكونه شابه الفعل **بولا** كونه على ثلاثة أحرف كما قال أبو علي في ليس لما قال بحر فيتها **بولا** ومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه **بولا** قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه اه وفي الصحاح عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكفون الا في المجهول وقوله تعالى عسى ربه ان طلقك للخوف لا للخوف والاشفاق كما ان أوفى كلامه تعالى للايهام والتشكيك لا للشك **بولا** وقد اجتمع في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم **بولا** عسى الأولى لاشفاق مخاطبين نظر الى ما عندهم من الكراهة والثانية لترجيهم نظر الى ما عندهم من المحبة وفي الشرح وعسى الأولى في الآية لترجي والثانية للاشفاق نظر الى ما في نفس الأمر وفي تفسير البيضاوي وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو جميع ما كفو به في الطمع فالطمع بكرهه وهو مناط صلاحهم وسبب فلاحهم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو جميع ما نوهوا عنه فان النفس تحبه وتمناه وهو يقضى بها الى الردى وانما ذكر عسى لان النفس اذا ارتاضت يتعكس الامر عليها وفي حاشية التفتازاني ولا يلزم منه كراهة حكم الله تعالى ومحبة خلافه وهو ينافي كمال التصديق لان معناه كراهة نفس ذلك الفعل ومشقته كوجع الضرب في الخدمع كمال الرضا بالحكم والاذعان وهذا كما تقول ان الكل بقضاء الله ومشيئته مع ان البعض مكروه منكراً غاية الانكار كالقبائح والشرور **بولا** قوله وأجيب بامور أحدها انه على تقدير مضاف قال الرضى هذا تكاف اذ لم يظهر المضاف في اللفظ لافي الاسم ولافي الخبر **بولا** قوله ومثله **بولا** واكن البرمن آمن بالله في الشرح هذه الآية تركيب واحد جزئى حذف منه المضاف

فهو بمعنى لعله يخرج ولا دوني فعل اتفاقاً **بولا** ويستعمل على أوجه أحدها أن يقال عسى زيد أن يقوم واختلف للقرينة في اعرابه على أقوال أحدها وهو قول الجمهور انه مثل كان زيد يقوم **بولا** فيكون عسى فعلاً ناقصاً **بولا** لا ابتداءً وزيد مرفوع بها على انه اسمها وان يقوم في محل نصب **بولا** على انه الخبر **بولا** واستشكل بان الخبر في تأويل المصدر **بولا** وهو حدث **بولا** والخبر عنه **بولا** وهو زيد **بولا** ذات ولا يكون الحدث عن الذات وأجيب بامور أحدها انه على تقدير مضاف اما قبل الاسم أي عسى أمر زيد القيام **بولا** فيكون من باب الخبر عن اسم المعنى باسم معنى فلا اشكال **بولا** أو قبل الخبر أي عسى زيد صاحب القيام **بولا** فيكون من قبيل الاخبار عن الذات بوصف صادق عليها كما في زيد قائم فلا اشكال **بولا** ومثله **بولا** في حذف المضاف من الأول أو الثاني **بولا** واكن البرمن آمن بالله أي ولكن صاحب البر **بولا** من آمن بالله **بولا** في حذف المضاف من الأول **بولا** واكن البرمن آمن بالله **بولا** في حذف المضاف من الثاني غير ان هذا الجواب فيه تكاف اذ لم يظهر هذا المضاف المقدر يوماً من الدهر لافي الاسم ولافي الخبر والتنظير بالآية ليس في موقعه لانها تركيب واحد جزئى حذف فيه المضاف للقرينة والتكامل فيه تركيب كلين ينطبق على ما لا يهضم من الجزئيات اذ ليس الكلام في عسى زيد أن يقوم بخصوصه بل فيه وفي أمثاله نحو عسى عمرو ان يذهب

وعسى خالدان يحيى وعسى بكران يتوب الى غير ذلك مما لم يدخل تحت حصر فاذا حذف المضاف في الجميع بحيث لا يظهر في جزء واحد من تلك الجزئيات فيه بعد **قوله** والثاني انه من باب زيد عدل وصوم ومثله وما كان هذا القرآن أن يفترى **قوله** وهذا ان أريد انه من الاخبار بالمصدر عن اسم العين على جهة المبالغة فخرج الآية على ذلك غير جيد لما يلزم عليه من تعلق النفي بالمبالغة فلا ينتفي أصل المعنى وقد تقدم البحث فيه **قوله** والثالث ان زائدة لا مصدرية **قوله** فيرتفع المحذور اذا الاخبار في ذلك كافي زيد يقوم **قوله** وليس بشئ لانها قد نصبت **قوله** والزائد لا ينصب وهذا انما يتشبه على قول غير الانخفص والافهويراها ناصبة كما تقدم **قوله** ولانها لا تسقط الا قليلا **قوله** وليس هذا شأن الزائد وللخصم ان يقول كم من زائد يلزم فلم يكن عدم سقوطه مؤثرا في زيادته **قوله** والقول الثاني **قوله** في اعراب مثل عسى زيد ان يقوم **قوله** انها فعل متعدد بمنزلة قارب معنى وعملا **قوله** فزيد فاعل أيضا بعسى وان يقوم مفعول به كافي قولك قارب زيد القيام **قوله** أو **قوله** فعل **قوله** قاصر بمنزلة قارب من ان يفعل **قوله** فزيد فاعل أيضا بعسى ومن أن يفعل متعلق به **قوله** وحذف الجار توسعا **قوله** كافي قولك عجببت أن يفعل ٣٠١ أي من أن يفعل **قوله** وهذا مذهب

للقريظة وما نحن فيه كل ينطبق على ما لا يكاد ينحصر من الجزئيات اذ ليس الكلام في عسى زيد ان يقوم بخصوصه بل فيه وفيما يشابهه وأقول مراد المصنف من ذكر المثل هنا مجرد التنظير في حذف المضاف من الاسم أو الخبر **قوله** والثاني انه من باب زيد عدل يعني في الاخبار بالمصدر عن اسم العين وقال الكوفيون في ذلك ان المصدر بمعنى اسم الفاعل وقال البصريون انه على تقدير زومضافة الى المصدر وقيل جعل المصدر نفس الشخص على سبيل المبالغة **قوله** والثالث ان زائدة **قوله** قال الرضي فيه نظر لان الزائد لا يلزم الامع بعض الحكم ولزومه مطرد في موضع معين مع أي كلمة كانت بعيد **قوله** وايضا لا يمكن ان نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا في الشرح أما الرديبال اول فاعل يتشبه على قول غير الانخفص والافهويراها ان الزائدة ناصبة وأما الرديبال الثاني للخصم ان يقول كم من زائد يلزم فلم يكن عدم سقوطه مؤثرا في زيادته اه **قوله** فيما نقلناه آنفا من كلام الرضي جواب عن هذا الثاني وأما الجواب عن الاول فظاهر **قوله** والقول الثاني انها فعل متعدد بمنزلة قارب **قوله** قال الرضي وفيه نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضمها ولا استعمالا **قوله** وهو مذهب الكوفيين **قوله** قال الرضي قال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدل الما قبله بدل الاشتمال والذي أرى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو الزيدون عسى ان يقوموا قد جاء ما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى أيضا يساعده ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى توقع فعني عسى زيد ان يقوم توقع وترجي قيامه **قوله** ويرده انه يكون حينئذ بدلا لازما متوقفا عليه فائدة الكلام وايضا هذا شأن البديل في الشرح لهم ان يقولوا أي مانع يمنع من وقوع البديل لازما في بعض الصور مع مجي أمثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا او البديل أولى بذلك والذي أرى ان هذا يعني

سيدويه والبردي **قوله** قال الرضي وفيه نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضمها ولا استعمالا **قوله** والثالث انها فعل قاصر بمنزلة قارب وان والفعل بدل اشتمال من فاعلها وهو مذهب الكوفيين ويرده انه حينئذ يكون بدلا لازما متوقفا عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البديل **قوله** ولهم ان يقولوا أي مانع يمنع من أن البديل قد يكون لازما مع وقوع مثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا او البديل أولى بذلك

قول الكوفيين وجه قريب فيكون في نحو يازيدون عسى أن تقوموا قد جاء ما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى أيضا يساعده ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع ويرجي قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجالا وتفصيلا كما مر في باب البديل وفي ايهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس كما مر في ضمير الشأن ولم يحك عنهم ان عسى بمعنى قرب كما حكاه المصنف **قوله** والقول الرابع انها فعل ناقص كما يقول الجمهور وان والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وان هذا البديل سد مسد الجزأين **قوله** الذين يطلمها هذا الفعل الناقص **قوله** كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله تعالى ولا تحسبن الذين كفروا انما على لهم خبير بالخطاب **قوله** في تحسبن وفتح السين منه وقد مر الكلام عليه في ان المفتوحة المحققة **قوله** واختار ابن مالك الاستعمال الثاني **قوله** من الاوجه التي تستعمل عليها **قوله** ان تستند الى ان والفعل **قوله** نحو عسى ان يقوم زيد **قوله** فتكون فعلا تاما هذا المفهوم من كلامهم **قوله** قال المصنف في حواشي التسهيل اعلم ان ظن لم تتحج الى المفعولين في نحو ظننت زيدا فاعلم ان حيث هما مفعولان بل من حيث ان وضعهما للدلالة على التعلق بالشيء على صفة وذلك لا يتأتى الا بين شيئين فتارة يكون هذان الشياطين مفعولين كالمثال وتارة يكون في ضمن مفعول واحد ونحو ظننت ان زيدا قائم

وبهذا يعلم صحة قول سيبويه في انه لا يحتاج الى تقدير شيء آخر وكذلك القول في عسى فانها موصولة على ما جاء في صفة  
فتارة لا يدخل عليها عامل سواها فتؤثر في لفظ اولهما ومحل ثانيهما وتارة تدخل ان عليها ما فتؤثر فيهما وتكتفي عسى بها ما  
فان قيل فاجز عسى قيام زيد وظننت قيام زيد ما ذكرت فقديقال انه لما كان المضاف اليه غير معتمدا لذاته وانما يتوثر به لغيره  
وكانت هذه الافعال مستدعية في المعنى لاسمين ينعتد بينهما ما أمر يديهم من المعنى شرطوا الاستقلال كل منهما بنفسه وان  
لا يكون أحدهما كالتممة للآخر فتكون كأنهما طلبت شيئا واحدا كما ان قام غلام زيد انما طلب شيئا واحدا وجاء الآخر  
تممة لذلك الى هنا كلامه **وقال ابن مالك عندي انه ناقصة أبدا ولكنها سدت ان وصلتها في هذه الحالة مسد الجزأين كما**  
**في أحسب الناس ان يتركوا اذ لم يقل أحد ان حسب خرجت في ذلك عن أصلها فكذلك عسى لا تخرج عن أصلها في مثل**  
**وعسى أن تكهروا بل يقال في الموضوعين سدت ان وصلتها مسد الجزأين ولا فرق بين الاستعمالات الباقية في الثالث والرابع**  
**والخامس أن يأتي بعدها في الفعل ٣٠٢ المضارع المجرد من ان جلالها على كاد والمقرون بالسبب في المشاركتان**

في الدلالة على الاستقبال  
**في أو الاسم المفرد في تضمين**  
**عسى معنى كان فاجريت**  
**في الاستعمال مجراه نحو**  
**عسى زيد يقوم وعسى زيد**  
**سيقوم وعسى زيد قائما**  
**وهذه الامثلة على ترتيب**  
**ما ذكره من الاستعمالات**  
**الثلاثة المثل لها في الاول**  
**قليل كقوله**  
**عسى الكرب الذي أمسيت**  
**فيه \***  
**يكون وراءه فرج قريب**  
**الكرب بفتح الكاف واسكان**  
**الراء الحزن يأخذ بالنفس**  
**وكذا الكربة والفرج بالجيم**  
**مع فتح الفاء والراء ككشف الغم**  
**وينبغي أن يجعل فرج مبتدأ**  
**مخبر عنه بقوله وراءه والجملة**

لانه المقصود بالحكم وأقول قد أشار المصنف الى المانع بقوله وليس هذا شأن البديل (قوله  
**عسى الكرب الخ)** هذا البيت لهدية بن الخشرم العذري قتل صبرا قصاصا لقتله ابن عمه وكان  
**معاوية عرض على ولي القتييل سبع ديات فابى الاقتله فقتله وهو أول قتييل قتل صبرا بعد عهد**  
**النبي صلى الله عليه وسلم ولما أراد واقفله قال لاهله بلغني ان القتييل يعقل بعد سقوط رأسه**  
**فان عقلت فاني قابض رجلي وبأسطها ثلاثا ففعل ذلك وذكر المصنف في الباب الخامس ان**  
**فرج مبتدأ ووراءه خبره والجملة خبر يكون واسمها ضمير يعود الى الكرب ولا يجوز ان يكون**  
**فرج اسم يكون ووراءه خبرها لثلاثا ضمير الفعل من خبر عسى رافعا لاجنبى عن اسمها (قوله**  
**أكثر في العذل ملها الخ)** العذل بالعين المهملة المفتوحة والذال المهملة الساكنة الملامة  
**والالحاح مهملة من الملازمة (قوله وقولهم في المثل عسى الغوير أبوسا)** الغوير بفتح  
**مضمومة وواو مفتوحة بعدها ياء التصغير ماء الكلب والابوس بضم الهيمزة بعد الموحدة**  
**جمع بؤس وهو العذاب أو الشدة في الحرب واصل هذا المثل قالته الزباء لقومها عند**  
**رجوع قصير اليها من العراق ومعه الجمال عليها الغرائر مخبات فيها الرجال وكان الغوير**  
**في طريقه لعبل الشريباتيكم من جهة الغوير (قوله والصواب انهم ما حذف**  
**فيه الخبر أي يكون أبوسا أو كون صائما لان في ذلك ابقاء له ما على الاستعمال الاصل)**  
**لان الاصل في خبر عسى ان يكون بان قال الرضى وقال بعضهم التقدير ان أكون أبوسا**  
**وان أكون صائما و جاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرافة مصدرة بالقوة الدلالة وذلك**  
**لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وبقاء معموله وقيل التقدير بما س**  
**أبوسا فيكون مفعولا مطلقا كقوله تعالى فطقق مسكا وفي المثل على هذا التأويل مجاز**

في محل نصب على انها خبر يكون واسمها ضمير يعود الى الكرب ولا ينبغي أن يجعل فرج اسم يكون ووراءه  
خبرها لثلاثا يلزم كون الفعل من جملة الخبر رافعا لاجنبى عن الاسم وهو وهم نبه عليه المصنف في الباب الخامس في الجهة  
السادسة في النوع الخامس منها في الثالث أقل كقوله **أكثر في العذل ملها دائما \*** لا تكثرن انى عسيت صائما  
العذل بفتح العين وسكون الذال المهملة الملامة والالحاح الملازمة والدوام في المثل المشهور **عسى الغوير**  
**أبوسا** وأصله فيما قيل ان الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق اليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء الكلب  
على طريقه عسى الغوير أبوسا أي لعبل الشريباتيكم من قبل الغوير وهو بعين معجمة وواو وراء مصغرا والابوس جمع بؤس وهو  
العذاب أو الشدة في الحرب **كذا قالوا والصواب انهم ما حذف أي الشعر والمثل** مما حذف فيه الخبر أي يكون أبوسا أو كون  
صائما لان في ذلك ابقاء له ما على الاستعمال الاصل **وقضية هذا أن يقدر المحذوف أن يكون وأن أكون باثبات ان لان ذلك**  
هو الاستعمال الاصل لعسى واستعمال الفعل بعدها مجردا من ان قليل فان قلت انما لم يقدرها فإرا من حذف الموصول  
وبقاء معمول الصلة قلت لا ضمير فهو كقدر سيبويه من لدشولا بقوله من لدان كانت شولا **والثاني نادر جدا كقوله**

عسى طئي من طئي بعد هذه \* ستطفى غلات الكلى والجواخج \* أى لعل البطن المغلوب من طئي في القتال ينصر على البطن الآخر بعد هذه الواقعة وهذه الحرب والغلات جمع غلة بضم الغين المعجمة وهي حرارة العطش والكلى جمع كلبية أو كلوة والجواخج الاضلاع وقد تقدم الكلام عليهم وعسى فيهن \* أى هذه الاستعمالات الثلاثة الثالث والرابع والخامس \* فعل ناقص بلا اشكال وبمعنى الاستعمال \* السادس ان يقال عسانى وعسالك وعسائه وهو قليل \* ثبت في أكثر النسخ عسانى بانبات نون الوقاية وثبت في بعضها بحذفها فالأولى جريان الاقوال الثلاثة الاتية فيها ظاهر وأما القولان المصرحان بعلميتها فلاستدعاء كونهما فاعلا دخول نون الوقاية وأما القول بحرفيتها وهو مذهب سيبويه فيمكن جريانه فيها من حيث ان الحرفية لاتنافي دخول النون وقد أجازها سيبويه مجرى لعل فينبغي جواز الأهمين دخول النون كالعنى وعدم دخولها كالعلى وأما نسخة عساي بدون نون جريان القول بالحرفية فيها ظاهر وأما القول بالفعالية فيأتى على ما حكاه الرضى من انه جاء عساي جملا على لعل قال والاكثر عسانى \* وفيه \* أى في قولهم عسانى وعسالك وعسائه \* ثلاثة مذاهب أحدها انها أى ان عسى أحرقت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر كما أحرقت لعل مجراها في اقتران خبرها بان \* نحو ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فتمارضت الكلمتان في ان أخذت كل واحدة منهما ما حكما من أحكام الأخرى \* قوله سيبويه وبمعنى المذهب الثاني انما \* أى ان عسى \* بواقفية على عملها عمل

٣٠٣

و نصب الخبر بـ \* ولو كان  
استعير ضمير النصب  
مكان ضمير الرفع \* فعنى  
عساي عسيت بضم التاء  
ومعنى عسالك عسيت  
بفتحها ومعنى عسائه عسى  
هو \* قوله الاخفش  
ورده أمران أحدهما  
ان انابة ضمير عن ضمير انما  
ثبت في الضمير المنفصل  
نحو ما أنا كانت ولا أنت  
كانا \* ولم يثبت ذلك في  
الضمير المتصل فيكون

في الاسناد لان فاعل يباس ضمير الغوير وقال أبو علي جعل عسى بمعنى كان ونزله منزله وقال ابن جنى في الرسائل قلت لابي علي أبو ساني قوله عسى الغوير أبو ساجال قال نعم كانه قال عسى الغوير مهلكا والغوير واد (قوله عسى طئي الخ) قال الرضى السين في ستطفى قائمة عند المتأخرين مقام ان يكون الالاستقبال والغلات بضم المعجمة جمع غلة وهو حرارة العطش والكلى جمع كلبية أو كلوة بضم الكاف والجواخج الاضلاع (قوله وعسى فيهن فعل ناقص) ضمير فيهن عائد على الثالث والرابع والخامس باعتبار ان لكل واحد صورة من صور استعمال عسى (قوله والسادس ان يقال عسانى وعسالك وعسائه وهو قليل) لان الاصل في عسى ان يتصل به الضمير المرفوع (قوله يابن الزبير طالعصيكما) قاله رجل من حير وبعده فطالماعنيتنا اليك \* لنضربن سيفنا فنيكما (قوله فالكاف بدل من التسا بعد التصريفيا) اعترض عليه بان هذا البديل ليس بذكور في التصريف والجواب ان نسبتة الى التصريف ليس لانه مذكور فيه بل لانه من شأنه ان يذكر فيه (قوله والثاني ان الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله فقلت عساها نار كاس الخ) يعنى ولو كانت

في هذا القول خروج عما ثبت في كلامهم فلا يصار اليه \* وأما قوله \* يابن الزبير طالعصيكما \* فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفييا \* على معنى أنه أتى بحرف عوضا عن حرف آخر \* لولا من باب انابة ضمير عن ضمير كاطن ابن مالك \* أى ليست هذه ضمير نصب أنيبت عن ضمير رفع وانما ضمير الرفع الذي هو التاء أبدل كفاعلى حد الابدال المعروف عند أهل التصريف وحينئذ فلا دليل في البيت للاخفش \* والثاني ان الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله فقلت عساها نار كاس وعلاها \* تشكي فأتى نحوها وأعودها \* ووجه الرد ان ضمير النصب لو كان مستعار الضمير الرفع لزم ان يكون الواقع به ذلك منصوبا بالكونه الخ برفظهور رفته يبطل القول بالاستعارة المذكورة وانما يتأتى ذلك على ما قاله سيبويه فيكون عساها نار كاس مثل لعلها جارية زيد قلت والبيت يحتمل وجهين أحدهما أن يكون نار كاس اسم عسى والضمير المنصوب خبرها ولا استعارة والثاني أن يكون ضمير النصب نائب عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قائم على ما حكاه ثعلب كما سيجي قريبا وعلى كلا الوجهين لا يتم الرد \* وبمعنى المذهب الثالث انما بواقفية على اعمالها عمل كان \* الناقصة \* ولو كان قلب الكلام فجعل الخبر عنه \* الذى كان حقه الرفع \* خبرا \* فنصب \* \* أى \* بالعكس \* فجعل الخبر الذى كان حقه النصب خبرا عنه فرفع \* قوله المبرد والقاسمى ورد باسـ \* التزامه في نحو قوله يا ابتاعك أو عسا كالاقصار على فعل ومنصوب به \* وانما يقع الاقتصار على الفعل ومنصوبه \* وهو لهما أن يجيبا بان المنصوب هنا مرفوع في المعنى اذ مدعاها ان الاعراب قلب والمعنى بحاله \* على ان القاسمى قال في التذكرة على ما نقله ابن قاسم ان هذا البيت على حد



في صيغة صاعداً في ن السعل - يجر في الفعل والنحو هو الخبر ثم ان صاعداً هو الخبر وان خالفة في انه معرفة وصاعداً  
 نكرة قال ابن قاسم وهذا تخرج غريب الاستعمال في السابع عسى زيد قائم حكاه ثعلب ويخرج هذا على انه ناقصة وان  
 اسمها ضمير الشأن والجملة الاسمية الخبر تنبيهه \* اذا قيل زيد عسى ان يقوم احتمال في هذا التركيب في نقصان عسى على تقدير  
 تحملها الضمير في ان يكون ذلك الضمير المرفوع الذي تحملته اسمها وان يقوم خبرها فتكون ناقصة في تمامها على تقدير  
 خلوها منه في ان يكون حينئذ مسندة الى ان والفعل فتكون تامة ويظهر اثر الاحتمالين في التأنيت والثنية والجمع  
 فتقول على تقدير الاضمار هند عست ان تفلح والزيدان عسيان يفلحوا والزيدون عسو وان يقوموا والهندات عسين ان  
 يقمن وتقول على تقدير الخلو من الضمير عسى في الجميع وهو الافصح قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا  
 منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن في واذ قلت عسى ان يقوم زيد احتمال الوجهين ايضاً وهما نقصان عسى  
 وتامها في وولكن يكون الاضمار في يقوم لاني عسى في فان قدرت يقوم محتملاً للضمير لزم ان يكون زيد اسم عسى وان يقوم  
 خبرها فتكون ناقصة وان قدرتم خاليما من ضمير لزم ان يكون رافعاً لزيد وان تكون عسى مسندة الى ان يقوم زيد فتكون  
 تامة فان قلت قد حكمو في باب المبتدأ بجمع تقديم الخبر اذا كان جملة فعلية فعلها مسند الى ضمير مرفوعاً الى المبتدأ مثل  
 زيد قائم فكيف ساغ هنا جعل ان يقوم خبراً مقدماً مع ان فاعله ضمير مرفوع يعود الى اسم عسى وهو المبتدأ في الاصل قلت  
 المسئلة مختلفة في اجازتها عند دخول الفعل الناسخ فيهم من منع كما منع في باب المبتدأ فلا يميز كان يقوم زيد على ان يكون  
 زيد اسم كان ويقوم خبرها تقدم على الاسم ومنهم من اجاز كان بصغور ومن وافقه قال ابن عصفور وهو الصحيح واحتجوا  
 بان المنع في باب المبتدأ كون ٣٠٤ الفعل المقدم عاملاً لفظياً والابتداء عاملاً معنوي والعامل اللفظي أقوى

باقية على عملها واستعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع لم يرتفع الخبر بعد هاء عسى في البيت  
 جارية مجرى فعل والضمير اسمها ونار كاس خبرها قال ذلك سيبويه وفي الشرح ويحتمل البيت  
 وجهين آخرين أحدهما ان يكون نار كاس اسم عسى والضمير المنصوب خبرها فيكون مثل  
 اني عسيت صاعداً والثاني ان يكون ضمير النصب نائباً عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قائم  
 على ما حكاه ثعلب اه فان قيل يلزم على الاول الاخبار بالمعرفة عن النكرة في جوابه ان كاسا  
 ههنا علم على امرأة فلأخبار الاعرف عن معرفة (قوله واذ قلت عسى ان يقوم زيد احتمال  
 الوجهين) يعني نقصان عسى وتامها لكن يكون الاضمار في يقوم لاني عسى فان اعتبر

من المعنوي ولا شك ان  
 الفواسخ عوامل لفظية  
 فاذا تقدم الفعل على  
 الاسم بعد هذه الافعال  
 لم يكن اعمالها فيه لازماً  
 لان العرب اذا قدمت  
 عامين لفظيين قبل  
 الممول فربما تعمل

الاول وربما تعمل الثاني كما هو مبين في باب التنازع قلت  
 انما عمل بعضهم في باب المبتدأ بغير هذه العلة وهي خشية التباس المبتدأ بالفاعل لكن اجازتهم التنازع في قوله تعالى  
 وانه كان يقول سفينةا مني على ما قاله ابن عصفور وهو ظاهر قول ابن مالك في التسهيل ولا يلزم تأخير الخبر ان كان جملة  
 خيالا فيقوم وفي الباب الخامس من هذا الكتاب في الترجمة التي نصها بيان مكان المقدران خبر كان مقدم مع كونه فعلاً  
 على الصحيح اذ لا تنبئ الجملة الاسمية بالفعلية وسياق الكلام على ذلك في محله ان شاء الله تعالى في اللهم الان تقدر  
 العاملين تنازعاً في الابطح والابطح حينئذ عمل الفعل الاول في محل الفعل الثاني وما دخل عليه مثل وانه كان يقول سفينةا  
 فيحتمل الاضمار في عسى على اعمال الثاني في فان قلت ما هذا الاستثناء ومن أي شيء هو قلت هو متصل والمستثنى منه  
 عام محذوف والتقدير ولكن يكون الاضمار في يقوم لاني عسى كل وقت الا وقت ان تقدر العاملين تنازعاً في واستثناء  
 مفرغ في الايجاب الصحة المعنى نحو قرأت الا يوم كذا ثم حذف الظرف بعد الا وانيب المصدر عنه كافي احييتك قدوم الحاج  
 واللهم معترض وانظر موقعها هنا فقد وقع في النهاية ان اللهم تستعمل على ثلاثة أنحاء أحدها ان يراد به النداء المحض  
 كتولهم اللهم ارحمنا والثاني ان يذكره المحيب تمكيناً للجواب في نفس السامع يقول لك القائل أقام زيد فتقول أنت اللهم  
 لا والثالث ان تستعمل ليل على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك أنا لا أزورك اللهم اذالم تدعني الا يرى ان وقوع  
 الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل اه وظاهر ان المعنى الاول والثاني لا يتأتيان هنا وفي تأتي الثالث في هذا المحل نظر  
 في واذ قلت عسى ان يضرب زيد عمر افلا يجوز كون زيد اسم عسى لثلا يلزم الفصل بين صلة ان في وهي يضرب في ومعمولها  
 وهو عمر بالاجنبي وهو زيد في ضرورة انه معمول لعسى لا يضرب وأجنبيته ظاهرة في ونظير هذا المثال قوله تعالى عسى

ان يبعثك ربك مقاما محمودا فلا يجوز كون ربك اسم عسى للزوم المحذور المذكور وهو لزوم الفصل بالاجنبي بين  
 يبعث ومعموله الذي هو مقاما كما مر سواء **(عل)** بلام خفيفة اسم بمعنى فوق التزموا فيه أمرين  
 أحدهما استعماله مجرورا وعن الثاني استعماله غير مضاف فلا يقال أخذته من على السطح كما يقال من علوه يضم العين  
 وكسرها **و** ومن فوقه وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك **و** قال في الصحاح ويقال آتيته من عل الدار بكسر  
 اللام أي من عال ولما كان البيت الآتي قد يستدل به لولاء الجماعة من حيث انه اسم تعمل على مضافا للضمير أجاب عنه  
 المصنف بان قال **و** وما قوله يارب يوم لي لا أظله \* ٣٠٥ ارمض من تحت واضحي من عل **و** ارمض فعل مضارع

من قولهم ارمض اليوم  
 بمرض بكسر العين في  
 الماضي وفتحها في المضارع  
 أي اشتد حره وأضحى أيضا  
 مضارع أي أبرز للشمس  
 بفتح الحاء وماضيه ضحى  
 بكسرها وضحى بفتحها  
**و** قاله من عل  
**و** السكت **و** فهي حرف  
 وليست ضميرا أضيف اليه  
 عل **و** بدليل انه مبني **و**  
 على الضم **و** ولا وجه لبنائه  
 لو كان مضافا **و** وكان  
 الكسر حينئذ يجب لجره  
 عن قلت ويمكن ان يكون  
 للبناء وجه وهو اضافته لمبنى  
 كما مر له في سواك **و** كما سيأتي  
 في غير **و** متى أريد به  
 المعرفة كان مبنيا على الضم  
 تشبيها بالغايات كما في هذا  
 البيت اذا المراد فوقية نفسه  
 لا فوقية مطلقة **و** حتى  
 يعرب **و** والمعنى انه تصيبه  
 الرضاء أي الارض التي  
 اشتد حرها **و** من تحت

يقوم محملا للضمير كانت عسى ناقصة وزيد اسمها وان يقوم خبرها وان اعتبر خاليا عن الضمير  
 كان زيدا فعلى يقوم وعسى تامة مستندة الى ان يقوم زيد وفي الشرح فان قلت قد حكوه وان في  
 باب المبتدأ منع تقديم الخبر اذا كان جملة فعلية فعلها ماسند الى ضمير مفرد عائد الى المبتدأ مثل  
 زيد قام فكيف ساغ هنا واسم عسى مبتدأ في الاصل قلت المسئلة مختلف في اجازتها عند دخول  
 الفعل الناسخ فنم سيمو به منع كما منع في باب المبتدأ ومنه من أجاز قال ابن عصفور وهو  
 الصحيح ووجه الفرق ان الإبتداء عامل معنوي والناسخ عامل لفظي والعامل اللفظي أقوى  
 من العامل المعنوي فاذا تقدم الفعل على المبتدأ كان العمل للفعل لازما لكونه أقوى واذا  
 تقدم على الاسم بعد عسى لم يكن لازما و أقول لقائل ان يقول ليس ان يقوم في عسى ان يقوم  
 زيد على تقدير نقصان عسى من تقديم الخبر الجملة على مبتدئه لان مع صلتهامفرد (قوله  
 كما يقال من علوه) هو يسكون اللام وضم المهمله أو كسرها قال في الصحاح وعلو الدار  
 وعلوها تقيض سفها وفي بعض نسخ المعنى ضبط علوه بضم العين واللام وتشديد الواو وفيه  
 نظر لان ذلك مصدر علاق في المكان أو في الشرف أو في الارض بمعنى تكبر وليس معنى المصدر  
 بمراد هنا (قوله يارب يوم لي لا أظله الخ) أصل أظله أظال فيه فخذف الجار توسعا وأوصل  
 الضمير بالفعل و ارمض بفتح الاول والثالث أي اشتد حر امضارع مرض بمرض كعلم بعلم  
 وأضحى بفتح الاول والحاء الهـ ملة مضارع ضحى بكسرها أي أبرز للشمس (قوله لا وجه لبنائه  
 لو كان مضافا) يعني لا وجه لبنائه على الضم لان علة البناء فيه على الضم شبهه  
 بالغاية وهو منتفح حالة الاضافة وفي الشرح بل له وجه وهو اضافته للمبنى كما مر في سواك  
 وسيأتي في غير **و** أقول الاضافة الى المبنى علة لمطلق البناء لا للبناء على الضم والواقع في كل  
 مبنى لا اضافته الى مبنى انما هو البناء على الفتح (قوله والمعنى انه تصيبه الرضاء من تحت  
 وحر الشمس من فوقه) هذا بيان لحاصل المعنى فان اشتداد الحر من أسفل مسبب عن اصابة  
 الرضاء له والبروز للشمس مسبب لحر الشمس من فوقه (قوله أقب من تحت عريض من عل)  
 في القاموس القريب رقة الخصر وضمور البطن (قوله بكلمود صخر حطه السيل من عل)  
 هذا عن زيب صدره \* ذكر مفر مقبل مدر معا \* والمكر بكسر الميم وفتح الكاف من  
 كريكرو المفر بكسر الميم وفتح الفاء من فريفر **و** الجلود بضم الجيم الحجر العظيم الصلب والخط

٣٩ في ل **و** يصيبه **و** حر الشمس من فوقه ومثله قول الاخر يصف فرسا أقب من تحت عريض من عل **و**  
 الاقب من القبيب وهو دقة الخصر وضمور البطن كذا في القاموس **و** متى أريد به النسكرة كان معربا **و** لقدم موجب  
 البناء **و** كقوله **و** مكر مفر مقبل مدر معا \* **و** بكلمود صخر حطه السيل من عل اذا المراد تشبيه الفرس في سرعته  
 بجامود الخط من مكان ماء عال لا من علو مخه **و** **و** المكر مفعول بكسر الميم وفتح العين من كريكرو المفر كذلك  
 من الفرار والجلود بضم الجيم الحجر العظيم الصلب والخصر الحجرة واحدها صخرة والخط القاء الشيء من علو الى أسفل  
 يقول هذا الفرس يكر اذا أريد منه الكرويفر اذا أريد منه الفرار ومقبل اذا أريد منه اقباله ومدبر اذا أريد منه ادباره  
 هذه الصفات فيه معا أي جميعا يعني انها مجتمعة في قوته لاني فعمله في حالة واحدة كما بينا من التضاد

﴿عل﴾ ﴿بلا م مشددة مفتوحة أو مكسورة لغة في لعل وهي ﴿أي لعل﴾ أصلها ﴿أي أصل لعل﴾ عند من زعم  
 زيادة اللام ﴿في أولها﴾ قال لاتهم الفقير علكان \* تر كع يومًا والدهر قد رفعه ﴿وفي هذا البيت من جهة العروض  
 استعمال الخرم بالراء في مستعملين بعد خبثه وذلك ان هذا البيت من البحر المسمى بالمنسرح وأول أجزائه مستعملان ذات الوند  
 المجموع وقوله لاتهم على زنة فاعل خذفت سينه بالظن ثم ميمه بالخرم فصارت فاعل على زنة فاعل ومثله شاذ عندهم كقوله  
 قاتلوا القوم يا خراع ولا \* يأخذكم في قتالهم فشل وفيه من جهة العربية حذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين  
 على ما هو معروف ﴿وهما﴾ أي لعل وفرعها على ﴿باعتزلة عسى﴾ في المعنى ﴿وهو الترجي﴾ وبمجزلة ان ﴿المكسورة﴾ المشددة  
 في العمل ﴿نصب اللام﴾ ورفعه الخبر ﴿وعقيل﴾ بضم العين على التصغير وهي قبيلة من العرب ﴿تخفف﴾ بضم الهمزة الاسم فتقول  
 لعل أبي عبد الله قائم وعل أبي حفص ٣٠٦ ذاهب ﴿وتجيز في لامها﴾ الفتح تخفيفا ﴿فتقول لعل﴾ بفتح الأخر وكذا لعل والكسر

الاقسام من علو

﴿عل﴾ ﴿عل﴾

على أصل التقاء الساكنين  
 ﴿ويصح النصب في جوابها﴾  
 عند الكوفيين تمسكا  
 بقراءة حفص لعل  
 أبلغ الأسباب أسباب  
 السموات فاطع بالنصب  
 وقراءة الجماعة الباقيين  
 بالرفع ﴿وقوله﴾  
 عمل صروف الدهر أو  
 دولانها \*  
 بدلنا اللثة من لمانها  
 فتستريح النفس من  
 زفراتها ﴿صروف﴾  
 الدهر حوادثه ونوائبه  
 واحدها صرف بفتح الصاد  
 والدولة بفتح الدال المهملة  
 وضمها جـ نى تكون في  
 الحرب وغيره على ما قاله  
 عيسى بن عمرو وبعضهم يفرق  
 فيقول هي بالفتح في الحرب  
 بمعنى غلبة إحدى الطائفتين

﴿قوله﴾ وهي أصلها عند من زعم زيادة اللام ﴿قال الرضى اللام الاولى زائدة عند البصرية﴾  
 أصلية عند الكوفية لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة لان مبنائها على الخفة  
 والبصرية تطرأ الي كثرة التصرف فيها والتقلب بها وجواز زيادة التاء فيها نحو لعلت ﴿قوله﴾  
 لاتهم الفقير الخ ﴿قاله الاضبط جاهلي قديم قبل الاسلام بنحو خمسة مائة سنة وكفى بالركوع  
 عن انحطاط الحال وبعد هذا البيت  
 فصل جبال البعيدان وصل الحب \* ل وأقص الغريب ان قطعه  
 واقنع من العيش ما أتاك به \* من قرعينا بعيشه نفعه  
 وهذه الايات من بحر المنسرح دخل الاول منها الخرم بالراء بعد الظن في مستعملين الذي  
 في أوله فصارت فاعل وهو لا تهى وذلك على سبيل الشذوذ ﴿قوله﴾ وهما باعتزلة عسى ﴿الضمير المثنى  
 عائدا الى عل ولعل وكذلك الضمير فيهما ولا مهمما وجوابهما وعقيل بضم العين المهملة وفتح  
 القاف ﴿قوله﴾ والكسر على أصل التقاء الساكنين لان اللام الاولى ساكنة وكذا الثانية  
 في الاصل اذ أصل المبنى ان يكون بناؤه على السكون ﴿قوله﴾ عمل صروف الدهر الخ ﴿الصروف  
 بضم المهملة الحوادث جمع صرف بفتحها والدولة بفتح المهملة وضمها الغلبة في الحرب وقيل  
 في المال بالضم وفي الحرب بالفتح واللثة الشدة والزفرات بفتح الفاء جمع زفرة بسكونها وهي  
 ادخال النفس بشدة وسكنت فاعز فرات للضرورة ﴿قوله﴾ وسيا نى البحث في ذلك ﴿يعنى في  
 الباب الرابع في أقسام العطف ﴿قوله﴾ لعل التفتان الخ ﴿الرحم بضم الراء الرحمة قال الله تعالى  
 وأقرب رحما﴾

للأخرى وبالضم في المال يقال صار القى عيينهم دولة يتداولونه أى يكون لهؤلاء امرؤ ولهؤلاء أخرى واللثة الشدة عند  
 كذا قال الفراء وأنشد هذا البيت شاهد اعلمه وقد عدا فيه الى مفعولين فكأن المعنى لعل الحوادث تجعل لنا الشدة دولة  
 فنستريح مما نحن فيه فانظره فاست على وثوق من صحتة والزفرات جمع زفرة وهي اسم لادخال النفس والزفير مصدر زفر  
 بزفرا اذ دخل نفسه والشهيق اخراجه قال تعالى لهم فيها زفير وشهيق وسكن الشاعر الفاء وحققها الفتح كثرات جمع ثرة اذ هو  
 ثلاثى صحيح العين ساكنة غير مضعف ولا صفة ﴿وسيا نى البحث في ذلك﴾ في الباب الرابع في أقسام العطف وقد ألم المصنف  
 بشئ في حرف اللام عند الكلام على لعل ﴿ووذكر ان مالك في شرح العمدة﴾ والاصل والشرح من تصانيفه رحمه الله تعالى  
 ﴿وان الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفاء وأنشد﴾ شاهد اعلى ذلك قول الشاعر ﴿لعل التفتان منك نحوى مقدر \*  
 لعل بك من بعد القساوة للرحم وهو غريب لا يعرف لغيره ودلالة البيت على ذلك ظاهرة والرحم بضم الراء الرحمة قال  
 الله تعالى فأردنا ان يبدلهم ارحمنا من كافه وأقرب رحما

(عند) **نحو** **نحو** **نحو** أي لمكان الحضور **نحو** الحسي أي المدرك بالحس **نحو** فلما رأه مستقرا عنده **نحو** إذا استقر العرش عند سليمان عليه الصلاة والسلام مدركه بحاسة البصر **نحو** الحضور المعنوي **نحو** قال الذي عنده علم من الكتاب **نحو** الحضور العلم من الكتاب عند ذلك القائل ليس أمر احسبها يدرك بالحاسة وانما هو أمر معنوي يدرك بالعقل **نحو** وللقرب كذلك أي ولمكان القرب مماثلا للحضور في انقسامه الى حسي ومعنوي **نحو** وعند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى **نحو** وكلاهما مثال للقرب الحسي اذ قرب المتزلة الاخرى من سدرة المنتهى وقرب الجنة من السدرة كلاهما من الامور التي تدرك بالحس **نحو** ونحو وانهم عندنا من المصطفين الاخير **نحو** وهذا مثال للقرب المعنوي والمراد به عاوا القدر لاستحالة القرب الحسي بالنسبة الى الله عز وجل لانه سبحانه وتعالى منزوع عن الكون في مكان **نحو** وكسرها فانها هي العين **نحو** أكثر من ضمها وقضها وهذا يقتضي ان كلام من الضم والفتح كثير وفي التسهيل وربما فتمت عينها أو وضت فاشعور بالقلة وحكي يعقوب ابن السكيت في اصلاح المنطق تثليث عينها ولا أذكر الا ان هل تعرض الى قلة بعض الثلاثة أولا **نحو** ولا تقع الاظرفا **نحو** نحو جلست عندك **نحو** أو مجرورة بمن **نحو** نحو جئت من عند زيد **نحو** وقول العامة ذهبت الى عنده **نحو** لا يستعملها اياها مجرورة بغير من ذكر ذلك الحريري في درة الغواص وغيرها **نحو** وقول بعض المولدين **نحو** بفتح اللام ٣٠٧ المشددة أي الشعراء الحادئين بعد

العرب **نحو** كل عندك عندي  
لا يساوي نصف عندي قال  
الحريري **نحو** هو **نحو** **نحو**  
لجره بغير من **نحو** وليس  
كذلك بل كل كلمة ذكرت  
مرادها اللفظها **نحو** سواء  
كانت في الاصل اسما  
أو فعلا أو حرفا **نحو** فسائغ ان  
تتصرف تصرف الاسماء **نحو**  
وان كان اللفظ الذي أريد  
بها لا يتصرف ومن هنا  
خرج الجواب عن قول هذا  
الشاعر المولد كل عند حيث  
حرفها بغيرها بغير من مع ان  
مسماها غير منصرف  
ولا يجزى الا ب **نحو** وان

(عند)

(قوله قال الحريري **نحو**) جملة قال الحريري **نحو** خبر مبتدؤه وقول بعض المولدين **نحو** **نحو** خبر مبتدأ محذوف عائد على المبتدأ المذكور والجملة منه ومن مبتدئه مقول قال الحريري هو أبو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري صاحب المقامات كان أحد أئمة عصره ولد سنة ست وأربعين وأربعمائة وتوفي سنة ست عشرة وقيل احدى عشرة وخمسة مائة بالبصرة والحريري نسبة الى الحرير لعمله اوليغه (قوله بل كل كلمة ذكرت مرادها اللفظها) يعني انه يسوغ في كل كلمة أريد بها نفسها ان تقع فاعلا ومبتدأ الى غير ذلك من تصرفات الاسماء التي أريد بها مدلول مغاير للفظها وان تعرب كقوله \* ليت وهيل ينفع شيأ لبت \* وان تحكي على أصلها وهو الاكثر وفي كلام العضد ما يقتضي ان دلالة الكلمة على نفسها وضعية قال التفتازاني ولا يخفاء ان هذا ليس بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر لزوم لنا اذا قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل أو حرف ودلالته عليه ليست الا بذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقق انه وضع علمي لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به فكان المعتبر في الاشتراك الوضع قصدا والمدلول مغاير للفظ (قوله قولنا اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك) في التمرح غاية ما فعله ابن مالك انه

تعرب **نحو** فتقول ضرب فعل ماض وابت حرف ينصب ويرفع لكن ان أوامته بالمد كذا لفظ فهو منصرف مطلقا أي سواء كان ثلاثيا ساكن الوسط أو لا وان أوامته بالكلمة فان كان ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعاً وعلى الجملة فيعتبر عند الاعراب أحكام منع الصرف فتصرف عند فقدان ما يقتضي المنع ويمنع عند وجود ما يقتضي له **نحو** ويحكي أصلها **نحو** على ما هو عليه فتقول مثلا ضرب فعل ماض بفتح الباء قال الرضي والاكثر الحكاية قلت بردي المصنف الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد الاعراب وذلك انه يجب تضعيف ثنائيا اذا كان حرفا محييا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلت علما لغير اللفظ فان ثنائيا لا يضعف بل يقال جاءني كم ورأيت منابا تخفيف فيما جعلوه من باب ما حذف لانه نسيان وهو حرف علة كيد ودم فلم تصدق حينئذ تلك الحكاية لخروج ما ذكرناه عنها باعتبار مخالفتها لغيره من الاسماء في التصرف **نحو** تنبيهان الاول قولنا اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك **نحو** في التسهيل وليس بصواب **نحو** والصواب اسم لمكان الحضور فانها طرف لامصدر **نحو** وغاية ما فعله ابن مالك رحمه الله حذف المضاف لقريته وهو جائز بالاجماع والكتاب والنسبة وكلام العرب مما يشهد لذلك فاي خطأ ارتكبه حتى يقال الصواب خلافه فان قلت ما القرينة قلت كونه عده هذه الكلمة من الظروف المكانية وجعلها منها وانما تكون منها اذا كان مدلولها مكانا لا مصدرا **نحو** وتأتي **نحو** عند **نحو** ايضا زمانه **نحو** أي

زمان الحضور **بفتح** قوله عليه الصلاة والسلام **بفتح** الصبر عند الصدمة الأولى **بفتح** أي عند زمان الصدمة وليس المراد  
 مكانها **بفتح** ونحو **بفتح** قولك **بفتح** جئتك عند طوع الشمس **بفتح** وارادة الزمان هنا أو وضع من الشمس التسمية **بفتح** الثاني تعاقب عند  
 كلتان **بفتح** أحدهما **بفتح** ولدى مطلقا أي سواء كان المحل محل ابتداء غاية أو لم يكن **بفتح** ونحو **بفتح** وأندره يوم الأرفة إذا القلوب  
**بفتح** الحناجر **بفتح** كلظمين أي مسكين بمخارجهم من كظم القربة شدرأسه ها وهو حال من ضمير القلوب وانما جاع الكاظم  
 جمع سلامة لان اوصفت بالكظم الذي هو من أفعال العقلاء وهو محمول على أصحابها ونحو وألفيا سيدها **بفتح** ولدى الباب **بفتح**  
 ونحو **بفتح** وما كنت لديهم اذ يلقون اقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم اذ يختصمون **بفتح** الثانية **بفتح** ولدن **بفتح** فتعاقب عند **بفتح** اذا  
 كان المحل محل ابتداء غاية ونحو خرجت من عنده ومن لدنه **بفتح** وفي لدن هذه لغات بفتح اللام وضم الدال ولدن بفتحها وولدن بضمها  
 ولدن بفتح اللام وكسر الدال والنون فيهن مفتوحة وولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون وولدن بفتح اللام وتثنية  
 الدال مع حذف النون فهذه ثمان لغات قال ابن الحاجب والوجه في بناء ولدن وأخواته ان منها ما وضعه وضع الحروف  
 فعمل البقية عليه ولولا ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق وقال الرضي الوجه في بناء ولدن أن  
 يقال انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفه في عدم التصرف بكونه لازما للمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف وأما  
 لدى ذات الالف فلا دليل على بنائها فينبغي أن تكون معربة كعند وقد مر في حتى عد ابن الحاجب لدى من الاسماء غير  
 المتحركة فتأمل **بفتح** وقد اجتمعت **بفتح** أي كلمة عند وكامة لدن ذات النون **بفتح** في قوله تعالى آتيناها رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا  
 علما ولو جيء بعند فمما أو ولدن **بفتح** فيهما أيضا **بفتح** اصح **بفتح** اذ هما بمعنى **بفتح** ولكن ترك **بفتح** المحي **بفتح** عمه **بفتح** ودفع التكرار وانما احسن  
 تكرار لدى وما كنت لديهم **بفتح** ٣٠٨ اذ يلقون اقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم اذ يختصمون **بفتح** ولتبعاد

حذف المضاف لقرينة فان قلت ما القرينة قلت كونه عند هذه الكامة في الظروف المكانية  
 وجمعا منه ثم موافقة ابن مالك في الخطا لا يكون عذرا له في ارتكابه **بفتح** قوله ويفترق من وجه  
 ثان وهو ان ولدن لا تكون الا فضلة بخلافهما **بفتح** الوجه الاول هو ما أشار إليه آتينا من ان عند  
 لمكان الحضور ولدى تعاقبهما مطلقا وولدن تعاقبا اذا كان المحل محل ابتداء غاية وفي الشرح  
 فان قلت يجوز ان يقال علم من لدن زيد بيناء علم للفعول ونياية الظرف عن الفاعل قلت انما يجيز  
 نياية الظرف غير المتصرف الاخفش والجمهور على خلافه وعليه فلا نقض **بفتح** قوله وهي مبنية  
 في لغة الاكثرين **بفتح** قيد به لان قياسا يعربونها وبلغتهم جاهت فراءة من لدنه بضم الدال وكسر

ما بينهما ولا تصح ولدن  
 هنا **بفتح** أي في آية آل  
 عمران وما كنت لديهم **بفتح**  
**بفتح** لانه ليس محل ابتداء **بفتح**  
 ولدن ذات النون لا تدخل  
 الا في محل ابتداء الغاية  
 كما عرفت **بفتح** ويفترق **بفتح**  
 أي عند ولدى ولدن

**بفتح** من وجه ثان **بفتح** غير الاول الذي مضى **بفتح** وهو ان ولدن **بفتح** ذات النون  
**بفتح** لا تكون الا فضلة **بفتح** فلا تقع الا في محل نصب على المفعولية فان قلت يجوز ان يقال علم من لدن زيد بيناء علم للفعول  
 ونياية الظرف عن الفاعل فيكون في محل رفع فانتقض ما ذكره قلت انما يجيز نياية الظرف غير المتصرف الاخفش والجمهور  
 على خلافه وعليه فلا نقض **بفتح** بخلافهما **بفتح** أي بخلاف عند ولدى فانهما قد يقعان فضلة نحو جاست عندك ولديك وقد يقعان  
 عمدة **بفتح** بدليل **بفتح** قوله تعالى **بفتح** ولدينا كتاب ينطق بالحق **بفتح** وقوله تعالى **بفتح** وعندنا كتاب **بفتح** فينطق **بفتح** فالظرف وقع فيه ما خبرا  
 للبتداء فهو عمدة فان قلت انما خبر المبتدأ في الحقيقة متعلق بالظرف وهو كان أو كائن وعند ذلك يكون الظرف فضلة قلت  
 لما حذف الخبر وجوب اقام الظرف مقامه أعطى حكمه **بفتح** ويفترق أيضا من وجه **بفتح** ثالث وهو أن جرهما **بفتح** أي جر لدن  
 ذات النون **بفتح** عن أكثر من نصهما **بفتح** وسياق الاستشهاد على وقوعها منصوبة **بفتح** حتى انما المنجى في التنزيل منصوبة **بفتح**  
 البتة وانما جاءت فيه مجرورة بمن وانظر موقع هذه الغاية هنا **بفتح** وجر عند كثير وجر لدى ممتنع **بفتح** ويفترق أيضا من وجه  
**بفتح** رابع وهو انما **بفتح** أي عند ولدى ذات الالف **بفتح** معربان **بفتح** وقد بينا ذلك على ما في كلام ابن الحاجب مما يقتضى بناء لدى  
 حيث صرح بانها اسم غير متمكن **بفتح** وهي **بفتح** أي لدن **بفتح** مبنية في لغة الاكثرين **بفتح** واعرابها لغة قيسية وعليها جاءت قراءة  
 من قرأ لينذر بأسا شديدا من لدنه بسكون الدال وكسر النون غير انه اشتم سكون الدال ضمة تنبها على ان أصلها الضم ونقل  
 بعضهم عن الفارسي ان الكسرة في قراءة أبي بكر هذه ليست اعرابا بل هي لالتقاء الساكنين وذلك انه أسكن الدال تخفيفا  
 كسكن ضاد عضد والنون ساكنة فالتقيا فكسر **بفتح** ويفترق أيضا من وجه **بفتح** خامس وهو انما **بفتح** أي لدن ذات النون

قد نضاف للجملة كقوله صريع غوان راقهن ورقنه **لندن** شب حتى شاب سود الذوائب **بج** بخلاف عند ولدي ذات  
 الانفار شيا من مال الاضاف الى الجملة والصريع المصروع أي المطروح على الارض غلبة وغوان جمع غانية وهي  
 الجارية التي غنيت بزوجها أو بحسبها أو جملها وراقهن ورقنه أي أعجبهن وأعجبته والذوائب جمع ذؤابة من الشعر مزة  
 بعد الذال المحجمة في المفرد وكان حقه ان تثبت في الجمع لكنهم استنفوا وقوع الفقه بين هـ مزتين فابدلوا الاولى واوا  
**بج** يفتقرن أيضا من وجه **سادس** وهو انها **بج** أي ان لدن ذات النون **بج** قد لا تضاف وذلك أنهم قد حكوا في غدوة الواقعة  
 بعدها الجر بالاضافة **بج** وهو ظاهر لا اشكال فيه **بج** والنصب على التمييز **بج** وظاهره أنه تمييز عن لدن نفسها وكان وجهه  
 ان مدلوله مبدأ وقت مهم ففسر ذلك المهم بغدوة وفي شرح الكافية للرضي غير هذا وذلك أنه قال دال لدن قبل نون  
 سا كنة بفتح وبضم وبكسر كما هو معروف في لغاتهم قد تحذف نونه فشايت حركات الدال الاعراب من جهة تبدلها وشايت  
 النون التنوين من جهة جواز الحذف فصار لدن غدوة في اللفظ كرافود دخلا فنصب غدوة تشبيها بالتمييز أو تشبيها  
 بالمفعول في نحو ضارب زيد او غدوة بعد لدن لا تكون الامنونة وان كانت معرفة أيضا ما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الانكزة  
 واما الالواحذف التنوين لم يدر أمنصوبة هي أم مجرورة **بج** والرفع باضمار **بج** كان تاما **بج** تقول أنا بيا بلك

من لدن غدوة أي من لدن  
 كانت غدوة **بج** ثم ان عند  
 أمكن من لدى **بج** أي لها  
 ممكنة في التصرف أكثر  
 من لدى فتستعمل في كل  
 موضع تقع فيه لدى ولا  
 تستعمل لدى في كل  
 موضع تقع فيه عند وذلك  
**بج** من وجهين أحدهما  
 انهما تكونان ظرفا لا اعيان **بج**  
 نحو زيد عندي **بج** والمعاني  
 تقول هذا القول عندي  
 صواب وعند فلان علم  
 ويمتنع ذلك في لدى **بج**  
 فلا تكونان ظرفا لا اعيان  
 نحو زيد لدى **بج** وذكره  
 ابن الشجري في أماليه

النون قال ابن الحاجب بنيت لدن لان من أخواتها ما هو على حرفين وهو وضع الحروف فبنى  
 للشبه الوضعي وحات لدن عليه (قوله لدن شب حتى شاب سواد الذوائب) هذا مجز بيت صدره  
**بج** صريع غوان راقهن ورقنه \* والصريع المصروع أي المطروح على الارض والغواني جمع  
 غانية وهي التي غنيت بجملها وحسبها عن التزين ورائه الشيء أعجبه والذوائب جمع ذؤابة  
 بذال مبهمة وهزة قلبوها في الجمع واوا كراهة ووقع ألف الجمع بين هـ زتين (قوله والنصب على  
 التمييز) في الشرح ظاهره انه تمييز عن لدن نفسها وكان وجهه ان مدلوله مبدأ وقت مهم ففسر  
 ذلك الوقت المهم بغدوة وفي شرح الرضي دال لدن قبل نون سا كنة بفتح وبضم وبكسر ثم قد  
 تحذف نونه فشايت حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشايت النون التنوين  
 من جهة جواز الحذف فصار لدن غدوة في اللفظ كرافود دخلا فنصب غدوة تشبيها بالتمييز  
 أو تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيد او غدوة بعد لدن لا تكون الامنونة وان كانت معرفة أما  
 تشبيها بالتمييز واما الالواحذف التنوين لم يدر أمنصوبة هي أم مجرورة (قوله ومبرمان) هو  
 بفتح الميم واسكان الموحدة وفتح الراء لقب واسمه أبو بكر والله تعالى اعلم

**حرف الغين المحجمة \* غير**

(قوله ان فهم معناه) أي معنى المضاف اليه وفي بعض النسخ معناها أي معنى الاضافة (قوله  
 وقولهم لا غير لحن) في الشرح لان سلم ذلك فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتابعه على ذلك

ومبرمان **بج** بفتح الراء والميم واسكان الموحدة لقب واسمه أبو بكر **بج** في حواشيه والثاني انك تقول عندي مال  
 وان كان غائباً ولا تقول لدى مال الا ان كان حاضر اقاله الحريري **بج** صاحب المقامات **بج** وأبو هلال العسكري **بج** بفتح  
 المهملة **بج** وابن الشجري وزعم **بج** أبو العلاء **بج** المعري أنه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره أولى وقد أغناني هذا البحث **بج**  
 المذكور في هذا المحل المتعلق بلدى **بج** عن فصل آخر **بج** اعقده **بج** لدن ولدى في باب اللام **بج** والله الموفق للصواب

**حرف الغين المحجمة \* غير**

نحو غير لا يجرد **بج** ويجوز ان يقطع عن الفظان فهم معناه **بج** أي معنى المضاف اليه **بج** وتقدمت عليها **بج** أي على كلمة غير **بج** كلمة  
 ايس وقولهم لا غير لحن **بج** ونحن لانسلم ذلك فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتابعه على ذلك شارح حواكمه ومنه جمعاة  
 من المحققين كالرضي وغيره وفي المفصل أيضا حكاية لا غير وليس غير قال الاندلسي وأما لا غير فان أبا العباس كان يقول  
 انه مبنى على الضم مثل قبل وبعده وأما ليس غير فكذلك الا ان غير في موضع المنصوب على خبر ليس واسم ليس مضمرة  
 لا يظرو لانها لا تستثنى وأنشد ابن مالك في باب القسم من شرح التنهيل جوابا به نحو اعتمد فورينا \* لعن عمل  
 أسلف لا غير مثل والظاهر انه شاهد غيري وقد اشتمل على ما منه المصنف كآراءه والعجب أنه رجحه الله بيوح هبابان

هذا التركيب لحن ثم يستعمله في كثير من كلامه في هذا الكتاب كما استقف عليه وكان مستند المصنف فيما ادعاه هنامن التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس وان كان مكانها غيرهما من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع اهو وقد عرفت أنه سمع فيعمل به من غير توقف **و** يقال قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر أي مقبوضا وبنصبها على اضممار الاسم أي ليس المقبوض غيرها وليس غير بالفتح أي من غير تنوين على اضممار الاسم وحذف المضاف لفظا ونية ثبوته كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بال كسر من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده **و** وسياق من كلامه ان غير يجوز ان تضاف لمبنى قمتني فمع الفتح في قولك قبضت عشرة ليس غيرها لا يتبعين خبر الجواز ان يكون هذا هو الاسم والفتحة فتحة بناء ولذلك اذا قطعت عن الاضافة لفظا و بقيت فتحتها لا يزال الاحتمال باقيا كما اذا ذكر المضاف اليه **و** وليس غير بالضم من غير تنوين **و** هذا قد اختلف فيه **و** فقال المبرد والمتأخرون انها ضمة بناء **و** أي ان الضمة التي على راء غير ضمة بناء **و** لا اعراب وان غير اشبهت بالغايات كقبل وبعده **و** لشدة الابهام الذي فيها كافي الغايات لكونها جهات غير محصورة **و** فعلى هذا يحتمل ان يكون **و** غير **و** اسما **و** أي ليس غيرها مقبوضا **و** وان يكون خبر **و** أي ليس المقبوض شيئا غيرها **و** وقال الاخفش **و** ضمة غير **و** ضمة اعراب لا بناء **و** فانه لا موجب للبناء **و** لانه ليس **و** ٣١٠ باسم زمان كقبل وبعده ولا مكان كفوق وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض **و**

فلا يبنى عند حذف المضاف اليه **و** **و** اذا بنينا **و** على هذا فهو الاسم وحذف الخبر **و** أي ليس غيرها مقبوضا لكن حذف المضاف لفظا ونوى ثبوته فاذلك لم تنوين غير **و** وقال ابن خروف يحتمل **و** في قولك ليس غير بالضم **و** الوجهين **و** البناء كما قال المبرد والمتأخرون والاعراب كما قال الاخفش فذلك من القولين وجه

شارحو كلامه ومنهم المحققون وحكي الرخشمري في المفصل لا غير وليس غير قال الانداسي واما لا غير فان ابا العباس كان يقول انه مبني على الضم مثل قبل وبعده واما ليس غير فكذلك الا ان غير في موضع نصب على خبر ليس واسم ليس مضمرا لا يظهر لانها لا تستثنى وان شئت ابن مالك في باب القسم في شرح التسهيل جوابا به تنجوا عمدة فور بنا \* لعن عمل أسلفت لا غير تسئل والحب انه رجه الله يروح هنامان هذا التركيب لحن ثم يستعمله في كثير من كلامه وكان مستنده في التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان مكانها غيرهما من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز لذلك مورد السماع اه **و** قوله وحذف المضاف لفظا ونية ثبوته **و** هكذا وقع في أكثر ما رأينا من النسخ والصواب ان يقال وحذف المضاف اليه كما وقع في بعضها وحذف ونية مجروران بالعطف على اضممار الاسم **و** قوله وقال ابن خروف يحتمل الوجهين **و** يعني الاعراب والبناء وابن خروف هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الانداسي الاسبلي شرح كتاب سيبويه والجل للزجاجي توفي سنة عشر وستمائة وقيل سنة تسع وستمائة والحضرمي نسبة الى

يمكن اعتباره **و** وليس غير بالفتح والتنوين وليس غير بالضم والتنوين **و** **و** اذ بنينا **و** علم ما فالحركة اعرابية **و** ولا يجوز ان تكون بنائية **و** لان التنوين اما للتمكين فلا يلحق الاعراب واما للتعويض **و** عن المضاف اليه المحذوف **و** فكأن المضاف اليه مذكور **و** ومع ذكره يتعين الاعراب فان قلت قد مرلك الاعتراض عليه بان غير اقد تضاف لمبنى قمتني والمضاف اليه المحذوف هنا ضمير العشرة أي ليس غيرها فاذا كان التصريح بالمضاف اليه الذي هو مبني لا يوجب الاعراب فكذا يكون الامر مع حذفه والاثبات بتنوين التعويض فهلا جريت ذلك الاعتراض هنا فانه يمكن قلت ليس كذلك أما أولا فلانه لا يلزم من تأثير الاضافة الى المبني المذكور للبناء تأثيره له عند كونه محذوفا وأما ثانيا فلانه قد علم بالاستقراء ان تنوين التعويض عن المفرد لا يكون الا في معرب **و** ولا تعرف غير الاضافة **و** المعنوية **و** لشدة ابهامها **و** نحو رأيت رجلا غيرك وذلك لان معارفة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون أخرى اذ كل ما في الوجود ليس الا ذاتا موصوفة بهذه الصفة **و** وتستعمل غير المضافة **و** بالرفع صفة اعمير المرفوعة على النيباية عن الفاعل **و** لفظا على وجهين أحدهما وهو الاصل أن تكون صفة للسرورة نحو قوله تعالى ربنا أخرجنا **و** نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل أول معرفة قريبة منها **و** أي من السرورة **و** نحو صراط الذين أنعمت عليهم الآية **و** يريد بغيرها وهو غير المعسوب عليهم ولا الضالين وانما جاز وقوع غير الذي هو سرورة صفة للوصول

حضر موت

الذي هو معرفة **لان** المعرفة الجنسية قريب من النكرة **لان** المعرفة باللام قد تقصده الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الافراد وتدل القرينة على ان المراد به البعض فيصير في المعنى كالنكرة وكذلك الاسم الموصول فيجوز حينئذ ان يعامل معاملة النكرة فيوصف بالنكرة **لان** غير اذا وقعت بين ضدين **لان** كافي هذه الآية اذا المنعم عليهم ضد المغضوب عليهم والضالين **لان** ضعف افعالهم **لان** قربت من المعرفة فجاز ان يوصفهم بما ليس متمكنا في التعريف **لان** حتى زعم ابن السراج انهم حينئذ تتعرف ويرده الآية الاولى **لان** نعم مل صالحا غير الذي كنا نعمل وانما يتم ردعنا اذ اعترف بان غير الذي صفة لقوله صالحا والافن الجائز ان يقول هو يدل فلا يتم الرد والذي يظهر من كلام صاحب الكشف انه مال الى قول ابن السراج في المسئلة وذلك انه قال فان قلت كيف صح ان يقع غير صفة للمعرفة وهو لا يتعرف وان اضيف الى المعارف قلت الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله **لان** وقد أمر على الائم بسبني **لان** المغضوب عليهم والضالين خلاف المنعم عليهم فليس في غير اذن الابهام الذي يأتي عليه ان تتعرف اه وحاصل جوابه اننا لانسلم ان غير المغضوب عليهم على تقدير الوصفية صفة للمعرفة بل هو صفة لما هو في المعنى كالنكرة لان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه ولو سلم ان الموصوف معرفة فلانسلم ان غير اهلنا نكرة بناء على اشتها المنعم عليه بغيره المغضوب عليه كما في قولنا عليك بالحركة غير السكون لوال ما يمنع تعرفه بالاضافة وهو التوغل في الابهام وهذا غير ما قرره المصنف فتأمل **لان** الثاني ٣١١ ان يكون استثناء **لان** ولكن

لا بطريق الاصل بل بطريق الحمل على الاوتقير ذلك كما ذكره الرضى ان اصل غير الصفة المفيدة لغايرة مجرورها الموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك لشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به وقد علم ان ما بعد الاداة الاستثنائية مغاير لما قبلها نفيًا واثباتًا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى

حضر موت **لان** المعرفة الجنسية قريب من النكرة) يعني سواء كان اسما موصولا أو معرفة باللام أو بالاضافة وذلك لان المعرفة الجنسية في المعنى كالنكرة وان كان في اللفظ كالمعرفة قال السفاقي وردبانه على خلاف أصلهم ان المعرفة لا تمتع الابهام والمراعي في ذلك اللفظ لا المعنى **لان** غير اذا وقعت بين ضدين ضعف افعالهم لان المراد بها حينئذ غير معين ولهذا قال ابن السراج ان غير ان تتعرف اذا كان المغاير واحد نحو الحركة غير السكون **لان** ويرده الآية الاولى في الشرح انما ترده لو اعترف ان غير في الآية الاولى صفة والافن الجائز ان يقول انه بدل **لان** والثاني ان يكون استثناء قد أسلفنا في حرف الا الكلام على كون غير الاستثناء فليراجع **لان** في حرف **لان** في ذلك الالف في ذلك الكلام) وذلك لان الاسم الذي بعدهما كان مشغولا بالجر لاضافتها اليه جعل الاعراب الذي كان يستحقه للاستثناء عليها **لان** يقرأ برفع غير هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحزرة وعاصم **لان** اما على انه صفة للقاعدون هذا توجيه اكثرين وهو قول سيبويه كما انه عنده صفة في غير المغضوب عليهم **لان** ويؤيده قراءة النصب هي قراءة نافع وابن عامر

المغايرة لما قبلها حملت أم أدوات الاستثناء وهي الالف في بعض المواضع على غير في الصفة كما مر في محله وحملت غير على الالف في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الالف مغاير لما قبلها اذا تانا أو صفة كما بعد غير ولا تعتبر مغايرته له نفيًا واثباتًا كما كان في أصلها وصار ما بعد غير مغاير لما قبلها اثباتًا ونفيًا كما بعد الالف ولا تعتبر مغايرته له ذاتًا أو صفة كما كانت في الاصل الا ان جعل الالف غيراً أكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء أكثر منه في الحروف فتقع غير في جميع مواضع الالف فتعرب باعراب الاسم التالي لالف في ذلك الكلام **لان** وذلك لان أصل غير من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب وما بعده الذي صار مستثنى بتطاول غير على الالف مشغول بالجر لكونه مضافا اليه في الاصل جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور وهو اشتغاله بالجر على نفس غير بطريق العاربية لا بطريق الاصلية **لان** في قول جاءني القوم غير زيد **لان** بالنصب **لان** غير كما تقول جاءني القوم الازيد بالنصب **لان** استثناء في كلام موجب بعد عامه **لان** وما جاءني أحد غير زيد **لان** بالنصب **لان** على الاستثناء مر جوا لان الكلام التام غير موجب **لان** الرفع **لان** على البدل راجح كما علم في موضعه **لان** وقد قال الله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر يقرأ برفع غير اما على انه صفة للقاعدون لانهم جنس **لان** ولم يقصد بذلك قوم باعياهم فصار كالنكرة فوصف بغير الذي هو نكرة **لان** وما على انه استثناء وأبدل على حد ما فعلوه الا قليل منهم **لان** وهذه القراءة من عداناهما وابن عامر والكسائي **لان** ويؤيده **لان** أي القول بان الرفع على البدل أمران أحدهما **لان** قراءة النصب التي قرأها أولئك المستثنون نافع وابن عامر والكسائي فان النصب فيها على الاستثناء فيوافق



في المعنى الرفع على البدل ولغات ان يقول انما يكون النصب مؤيداً للبدل ان لو تعين كونه على الاستثناء وهو ممنوع لجواز كونه على الحال فيؤيد حينئذ جعل الرفع على الوصف اذ الحال في المعنى صفة لذى الحال **وهو** الامر الثاني **ان** حسن الوصف في غير المنصوب انما كان لاجتماع امرين الجنسية والوقوع بين الضدين والثاني مفقود ههنا **و** الثاني صريح في ان العلة مجموع الامرين فيكون كل واحد منهما جزءاً وماتقدم له من قوله لان المعروف الجنسي قريب من النكرة ولان غير اذا وقعت بين ضدين وصف ابهامها ظاهر في ان كلام من الامرين علة مستقلة ففي الكلام تعارض وجوابه ان ماتقدم تعليل لجواز الوصف وما ذكره ههنا تعليل لجنسيتها فالعمل متغير فلا تعارض **وهذا** اي لكون الامر الثاني وهو الوقوع بين الضدين مفقود ههنا **لم** يقرأ بانخفاض صفة للمؤمنين الا خارج **القرآت** **السبع** وفي بعض النسخ السبعة هاء التانيث والمعنى عليها الا خارج قراءة الائمة السبعة بجذف المضاف وجعل السبعة صفة للائمة **لانه** لوجه لها الا الوصف **والمحسن** له مفقود كما عرفت وفي المدارك لمولانا حافظ الدين النسفي مانصه غير اولى الضرر بالنصب مدني وشامي وعلى لانه استثناء من القاعدين او حال منهم وبالجر عن حزة صفة للمؤمنين وبالرفع غيرهم صفة للقاعدون هذا نصه ونسبة الجر الى حزة احدى السبعة اما سهواً واعتماداً على رواية غير مشهورة عنه وقول قائل لعل المراد بحزة قارئ آخر غير حزة المشهور فيه ما لا يخفى **وقرئ** ما لكم من اله غير بالجر صفة على اللفظ وبالرفع **صفة** **على** الموضوع **فان** اله المجرور بن الزائدة مبتدأ وهو مرفوع ٣١٢ بحسب الموضوع **وبالنصب** على الاستثناء وهو مرفوع جرح لان الكلام

تام غير موجب **وهي** **اي** قراءة النصب **وشادة** **وتحت** مل قراءة الرفع **الاستثناء** على انه ابدال على المحل مثل لا اله الا الله **وهو** ظاهر **وانتصاب** غير في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة **كانت** صاب الاسم بعد الا عندهم واختاره ابن عصفور **منهم** لكن بينهم افرق من حيث ان النصب بعد الا بطريق

والنكسائي وهي على الاستثناء من القاعدون وقيل من المؤمنين قال أبو حيان والاول أظهر لانه المحدث عنه وقيل على الحال من القاعدون ووجه التأييد ان نصبه لا يظهر ان يكون على الاستثناء وهو يوافق رفعه على انه بدل فسقط قوله في الشرح ولقائل ان يقول انما يكون النصب مؤيداً للبدل لو تعين كونه على الاستثناء وهو ممنوع لجواز كونه على الحال فيؤيد الوصف اذ الحال في المعنى صفة **(قوله** الا خارج السبع) **اي** القرآت السبع وفي بعض النسخ السبعة **اي** القرآت السبعة **(قوله** لانه لوجه لها الا الوصف) **يعني** وعلة حسن مفقود وفي الشرح **فان** قائل لم لا يجوز كونها بدلا قلت لان النكرة اذا ابدلت من معرفة بدل كل وجب فيها كما صرح به غير واحد والنكرة في الاية لم توصف فاستمع جعلها بدلا ولقائل ان يمنع منه وقد قال الفارسي في الحجة يجوز ترك الوصف اذا استفيد من البدل ما ليس في البدل منه نحو مررت بابيك خير منك وما في الاية من هذا القبيل **(قوله** وعلى التشبيهه بطرف المكان) **لاشتركا** ههنا في الابهام **(قوله** ابن البادش) **هو** بالباء الموحدة والذال المعجمة المكسورة والشين المعجمة من نحاء المغرب **(قوله** لم يمنع الشرب منها الخ) **الضمير** للناقاة المتقدم ذكرها

الاصالة ونصب غير بطريق العاربية لا الاصاله كما هو **وهو** على الحالية عند **والاوقال**

الفارسي واختاره ابن مالك **فازا** قلت قام القوم غير زيد فالعنى انهم قاموا في حالة كونهم مغايرين لزيد في ثبوت القيام لهم وانتفائه عنه **وهو** على التشبيه بطرف المكان عند جماعة **لم** شاركته اياها في الابهام ولا حاجة الى هذا العذر لما تقدم من ان حركة غير لما بعد هاء على الحقيقة وهي عليها عاربية ويدل عليه جواز العطف على المحل نحو ما جاء في غير زيد وعمر وبالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاء في الازيد **واختاره** ابن البادش **ابو** عبد الله من نحاء المغرب بوحدة فالف ذال وشين معجمتين والذال مكسورة ذكره في القاموس **وهو** بجوز بنباؤها على الفتح اذا اضيفت لمبنى كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطق \* حمامة في غصون ذات اوقال **ففصح** غير مع كونه فاعلا يمنع وضمير منها عائد على الناقاة الموصوفة بما تقدم ذكره في قوله قبل هذا البيت ثم اعرويت وقد طال الوقوف بنا \* **فهي** اقصرت الى وجناء شمال والوجناء الناقاة الشديدة وقيل العظيمة الوجنتين والشمال الخفيفة السريعة والاقال باو ووقف اما جمع وقل بفتح الواو وهو الحجارة او باسكانها وهو شجر المقل أو غيره فيكون المعنى على الاول في غصون ذات حجارة في أرض نبتت فيها وعلى الثاني في غصون ذات مقل نبتت هي في أرض تلك الشجرة وعمل الثالث في غصون ذات عمر مقل فتكون هذه الغصون نفسها من شجر المقل ومعنى البيت انه لم يمنع الناقاة من الشرب الاسماء للصوت حمامة في تلك الغصون فتميزت يريدها واحدة الحيس وهو محمود

أو انما سمعت صوت تلك الحمامة حنت الى عطنها واشتافت الى وطنها فلم تشرب وكان بعض الناس سأل فقال كيف يقال ان غير اضيفت في البيت لبني مع ان هذا المضاف اليه في تقدير معرب وهو النطق فلم تضاف في الحقيقة الا المعرب فقلت المعرب انما هو الاسم الذي يتوول به وأما الحرف المصدرى وصلته في الأتراهم يقولون المجموع في موضع كذا وما يدل على ذلك ان هذا المضاف اليه وهو مجموع ان نطقت حمامة اذا قيل بانه معرب لم يخجل ان يكون اعرابه لفظيا أو تقديريا وكلاهما باطل أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان تقدير الاعراب انما يكون في آخر المعرب وهنا ليس كذلك قطعا **وقوله** لذيقيس حين يابى غيره \* تلفه بحرام فيضاحيره **ب** يابى يمنع وفي بعض النسخ يابى من النأى وهو البعد وتلفه بالفاء أى تجده **وذلك** أى البناء **ب** في البيت الاول أقوى **ب** منه في البيت الثاني **ب** لانه انضم فيه الى الاضافة لبني تضمن غير معنى ال **ب** اذا لم يمنع الشرب منها الا أن نطقت حمامة وتضمن الحرف من مقتضيات البناء وهو مفقود في البيت الثاني ولقائل أن يقول التعليل بذلك غير صحيح لافضائه الى افساد الحكم وذلك لان تضمن الحرف موجب للبناء لا مجوز فلو اعتبر في البيت لوجب بناء غير وليس كذلك اذ بناؤها من قبيل الجائر لا الواجب فتأمل **ب** تنبيهان ٣١٣ الاول من مشكل التراكيب التي وقعت فيها كلمة غير قول **ب**

أبي نواس **ب** الحكمى **ب** بفتح الحاء المهملة والكاف **ب** غير ماسوف على زمن \* ينقضى بالهم والحزن وفيه ثلاثة أعراب أحدها ان غير مبتدأ لا خبر له بل لما أضيف اليه **ب** وهو مبتدأ في الحقيقة **ب** مرفوع يعنى عن الخبر **ب** وهذا كقولهم يسد مسد الخبر وفيه نظر نقررره ان شاء الله تعالى في محله من الباب الرابع **ب** وذلك لانه **ب** أى لان غيرا **ب** في معنى النفي والوصف **ب** الواقع **ب** بعده محفوض لفظا **ب**

ولا وقال جمع وقل بفتحين وهى الجارة وصحت الاضافة لانها في الارض التي نبتت فيها شجرة تلك الغصون أو بفتح الاول وسكون الثاني وهو شجر المقل أو غيره وفي شرح شواهد الكتاب الأ وقال الاعلى ومنه التوقل في الجبل وهو الصعود فيه والمعنى لم يمنعها في الماء الاصوت حمامة ذكرتنا من نحب فحتمنا على المسير وقيل المعنى لم يمنعها ان تشرب الا انها سمعت صوت حمامة فنظرت يريدان احديده النفس وذلك محمود فيها **ب** قوله وذلك في البيت الاول أقوى لانه انضم فيه الى الاضافة لبني تضمن غير معنى ال **ب** يعنى وتضمن الاسم معنى الحرف مقتضى لبنائه وفي الشرح وفيه نظرا ما أولا فلان لا نسلم فقد تضمن ال في البيت الثاني فان التفرغ فيه جاز وان كان موجبا اجراءه مجرى النفي كما في قوله تعالى ويأبى الله الا ان يتم نوره وأما ثانيا فلان تضمن معنى الحرف موجب للبناء لا مجوز له والبناء في البيت من قبيل الجائر لا الواجب بدليل انه روى بالضم وأقول التفرغ في الثاني وان كان جائزا الا أنه خفي غير ظاهر فلا يصح مقولنا بخلاف التفرغ في الاول ورواية الضم لا تقتضى ان البناء في رواية النصب من قبيل الجائر دون الواجب وانما تقتضى ان النصب في البيت من قبيل الجائر دون الواجب والكلام في الاول دون الثاني ولو سلم فانما يكون تضمن معنى الحرف موجبا للبناء اذا لم يكن له معارض وفي غير معارض وهو لزوم الاضافة التي هى من خواص الاسماء **ب** قوله من مشكل التراكيب **ب** اشارة الى ان الاشكال في هذا البيت لتراكيبه لا لعناه **ب** قوله الحكمى **ب** بفتح المهملة والكاف هو أبو نواس وقد ذكرناه في عن **ب** قوله بل لما أضيف اليه مرفوع يعنى عن الخبر **ب** لما بكسر اللام وتخفيف الميم خبر مقدم وفي أضيف

٤٠  
ل  
ن  
على غيرها التي يستحقها هذا الاسم بالاصالة لكنه لما كان مشغولا بحركة الجر لاجل الاضافة جمعت حركته التي كانت له بطريق الاصاله من حيث هو مبتدأ على غير بطريق العاربية كما مرفوع غير الاستثنائية **ب** وكانه قيل ماسوف على زمن ينقضى مصاحبا للهم والحزن **ب** وهما مترادفان وقد مر الكلام على فائدة مثل هذا العطف في أول الشرح **ب** فهو نظير ماضى رب الزيدان والنايب عن الفاعل الظرف قاله ابن الشجرى وتبعه ابن مالك **ب** فقال في التسهيل وأجرى في ذلك غير قائم ونحوه مجرى ما قائم وهذا الوجه ذكره ابن الحاجب لكنه جعله محتملا وصرح بان الثاني أحسن **ب** والثاني ان غير خبر مقدم والاصل زمن ينقضى بالهم والحزن غير ماسوف عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذف زمن دون صفته فعاد الضمير الجور وربى على غير مذكور فأتى بالاسم الظاهر مكانه قاله ابن جنى وتبعه ابن الحاجب **ب** فان قلت يلزم على هذا الاعراب محذور وهو نيابة الجور وعن الفاعل مع كونه غير مختص فهو كقولك من رجل وهو ممنوع فأتى الجور ورهنا قائم مقام ضمير يعود على زمن المتقدم المحذوف أى زمن ينقضى بالهم والحزن غير ماسوف عليه ولا شك أن مفاد هذا الضمير زمن مختص

بصفته المذكورة وهي قوله ينقض بالهم والحزن فكذا ما قام مقامه فان قيل فيه حذف الموصوف مع ان الصفة غير مفردة  
وهو في مثل هذا المحل **متنع** وذلك ان الموصوف هنا ليس بعض ما قبله من مجرور عن اوفى **وقلنا** هذا الذي ذكرته  
من الامتناع عند فقد الشرط المذكور انما هو **في** النثر وهذا الذي وقع الكلام فيه وهو بيت ابي نواس **شعر** فيجوز فيه  
قوله **انا بن جلا** و**اطلاع الثنايا** \* متى اضع العمامة تعرفوني **اي** انا بن رجل جلا الامور **اي** كشفها او اوضحها  
فالعمل متعدي ويحمل ان يكون المعنى جلا امره اي اوضح فالفعل لازم والاطلاع الكثير الطواع والثنايا جمع ثنية وهي  
العقبة اي انا رجل مقتحم الامور العظيمة لست بمجهول ولا حامل وسياتي كلام في هذا البيت **وقوله**  
مالك عندي غير سهم وجر \* ٣١٤ وغير كبداء شديدة الوتر **ترى** بكفي كان من ارى البشر اي بكفي رجل كان

والكبداء قوس يلاء  
مقبضها الكف ويروي  
مكان ترى جادت اي  
صارت جيدة **والثالث**  
من الاثار **يب** **وانه**  
اي ان غير **خبر** المحذوف  
وماسوف مصدر جاء على  
مفعول كالمسور والمسور  
والمراد به اسم الفاعل  
والمعنى انا غير آسف على  
زمن هذه صفته قاله ابن  
الخشاب وهو ظاهر  
التعسف **اي** الاخذ  
على غير الطريق من جهة  
جعل ماسوف مصدرا  
وهو قليل وانا أقول ان  
ثبت بطريق معتبر محي  
هذا المصدر المعين من  
كلام العرب فلا نزاع في  
قبوله ولا تعسف حينئذ  
اذ ليس في ذلك الاحذف  
الابتداء القرينة وهو

ضمير عائد على غير والضمير المجرور بالي عائد على ما هو مرفوع مبتدأ مؤخر وقد حرفه بعضهم  
بفتح اللام وتشديد الميم فوقع في خبط **(قوله انا بن جلا)** هذا أول بيت وهو  
**انا بن جلا واطلاع الثنايا** \* متى اضع العمامة تعرفوني  
والثنايا جمع ثنية وهي العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور **(قوله اي انا)**  
**اين رجل جلا الامور** اي كشفها وقيل انا بن رجل جلا اي انكشف امره وقيل جلا  
ههنا علم وحذف منه التنوين لانه محكي كيزيد في قوله  
**نبئت** اخو الي بنى يزيد \* **ظلمنا** اعيننا لهم فزيد  
لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما  
يختص بالفعل ولا في أوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا  
اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والافحكه حكم المفرد في الانصراف  
وعدمه **(قوله ترى بكفي الخ)** الضمير في ترى عائد الى الكبداء في قوله  
مالك عندي غير سهم وجر \* وغير كبداء شديدة الوتر  
والكبداء القوس التي يلاء مقبضها الكف **(قوله ابن الخشاب)** هو بمجتبين وموحدة في آخره  
من نحاة بغداد المتأخرين وهو ابو محمد عبد الله بن احمد البغدادي كان عالما في الادب والتفسير  
والحديث والفرائض توفي سنة سبع وستين وخمسمائة ببغداد **(قوله وهو ظاهر التعسف)**  
في الشرح يعني ان ارتكابه خارج عن طريق العرب المسلول وانا أقول ان ثبت بطريق معتبر  
محى هذا المصدر المعين في كلامهم فلا نزاع في قبوله اذ ليس في ذلك الاحذف الابتداء القرينة  
وهو كثير مقيس وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مسموع كثير كزيد عدل وان لم يثبت  
عن العرب استعمال ماسوف مصدر فهذا الاعراب غير مقبول اه ما في الشرح وأقول  
مراده بالتعسف كثرة الاعتبار ومخالفة الظاهر كحذف المبتدأ فيما نحن فيه وجعل ماسوف  
مصدرا ثم جعله بمعنى اسم الفاعل وكثيرا ما يستعمل التعسف في ذلك **(قوله من آيات المعاني)**  
يعني من الايات التي يسأل عن معانيها **(قوله والجواب ان الهاء في بغيره للسوي)** في الشرح

كثير مقيس وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مسموع أيضا كزيد عدل وعمر و  
صوم وان لم يثبت عن العرب استعمال الماسوف مصدر فهذا الاعراب غير مقبول البتة والله أعلم **التثنية** الثاني من آيات  
المعاني قول حسان رضي الله تعالى عنه **يعدح** رسول الله صلى الله عليه وسلم **انا** فانا لم نعدل سواه بغيره \* **نبي** بدا في ظلمة  
الليل هادي **والمراد** ان هذا البيت من المشكلات باعتبار معناه ولذلك قال من آيات المعاني أي من الايات التي يسأل  
عن معناها الاشكالية وغير في بيت ابي نواس الحكيم من التراكيب المشككة بحسب الاعراب فاشكاه باعتبار امر لفظي  
يتعلق بالتركيب لا بالمعنى فقال ان ذلك من مشكل التراكيب وهذا من آيات المعاني **في** يقال سواه هو غيره فكأنه قال  
فلم نعدل غيره بغيره وهو مشكل **والجواب** ان الهاء في بغيره للسوي **فاختلف** معاد الضميرين والاشكال انما نشأ  
عن اتحاد المعاد **في** فكأنه قال لم نعدل سواه بغيره لسوي وهو نفسه عليه الصلاة والسلام والمعنى لم نعدل سواه به

ويظهر

ويظهر في وجهه آخر حسن في الجواب مع القول بانجماد معاد الضمير وهو ان يقال المراد بالسوى العدل والانصاف  
 لا معنى غير وهو امر ثابت في اللغة صرح به الجوهرى وغيره فالعنى حينئذ لم يعدل عدله شئ غيره ولا غبار عليه والله الموفق  
 للصواب ﴿حرف الفاء﴾ الفاء المفردة حرف مهمل خلافا لبعض الكوفيين في قولهم انها ناصبة ﴿ففتلك حبلى قد  
 بنفس الفعل المضارع ﴿في نحو مانا تينا فتحذنا والبردى في قوله انها خافضة في نحو ﴿قول امرئ القيس ﴿فتلك حبلى قد  
 طرقت ومرضع فيمن جرملا والمعطوف ﴿كأتقدم في رب ﴿والصحيح ان النصب بان مضمرة كاسيانى ﴿وظاهر كلامه  
 أو صريحه ان الفاء حينئذ عاطفة للمصدر المسبوك من ان وصلتها الى مصدر متصية من الفعل المتقدم فتقدير زرفى  
 فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام منى واستشكاه الرضى بان فاء العطف لا تكون للسببية اذا عطفت جملة على جملة  
 واختاره وان تجعل الفاء للسببية لالعطف قال وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا  
 التنصيص على كونها السببية والمضارع المرتفع بلا قرينة تخلصه للحال ٣١٥ أو الاستقبال ظاهر في الحال فلأوبقوه

مرفوعا سبق الى الذهن  
 ان الفاء لعطف جملة حالية  
 الفعل على الجملة التي قبل  
 الفاء فصرفه الى النصب  
 منه في الظاهر على انه  
 ليس معطوفا اذا المضارع  
 المنصوب بان مفرد وقيل  
 ما بعد الفاء المذكورة جملة  
 فيكون ما بعد الفاء مبتدأ  
 محذوف الخبر وجوبا  
 ﴿وان الجر رب مضمرة  
 كما مر في الكلام عليها في  
 حرف الراء وترد في الفاء  
 ﴿على ثلاثة اوجه أحدها  
 ان تكون عاطفة وتفيد  
 ثلاثة أمور أحدها الترتيب  
 وهو نوعان معنوي كافي  
 قام زيد فعمر و ﴿فان  
 قيام عمر وفي نفس الامر  
 وقع بعد قيام زيد

ويظهر في وجهه آخر وهو ان يقال المراد بالسوى العدل والانصاف لا معنى غير وهو امر  
 ثابت في اللغة صرح به الجوهرى وغيره فالعنى لم يعدل عدله بعدل غيره حتى يحتاج مع كون  
 العدل بمعنى السوى الى تقدير مضاف والله سبحانه وتعالى اعلم

﴿حرف الفاء﴾

(قوله حرف مهمل) أى أهمل عن العمل (قوله أحدها الترتيب وهو نوعان) قال الرضى الفاء  
 تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف أو لا فان عطفت مفردا غير صفة ففائدتها ان ملابسة  
 المعطوف لعنى الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة وان دخلت على الصفات المتتالية  
 فان كان الموصوف واحدا فالترتيب ليس في ملابستها المدلول عام لها بل في مصادر تلك  
 الصفات كقولك جاءني زيد الا كل فالنائم أى الذى يأكل فينام وان كان الموصوف غير واحد  
 فالترتيب في تعلق مدلول العامل بوصوفها كما في الجوامد يقدم الاقرأ فالاقفة فالاقدم  
 هجرة فالاسن وان عطفت جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب  
 مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد ففقد عمرو (قوله وذ كرى وهو عطف مفصل  
 على مجمل) قال الرضى الترتيب الذ كرى ان يكون المذكور بعد الفاء كلاما ممتد في الذ كرى  
 على ما قبلها سواء كان ما بعدها تفصيلا ما قبلها أو لم يكن نحو ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها  
 فبئس مثوى المتكبرين ونحو وأورثنا الارض ننبؤا من الجنة حيث نشاء فبئس أجر العاملين  
 فان ذم النبي ومدحه يصح بعد جرى ذكره اه وبهذا تبين ان الترتيب الذ كرى ليس  
 منحصرا في عطف المفصل على المجمل كما هو ظاهر كلام المصنف (قوله نحو فازلمه الشيطان  
 عنها فاخرجه ماعا كانا فيه) بنى المصنف رحمه الله التمثيل بهذه الآية على ان اخرجها ما

﴿وذ كرى وهو ان يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه انما هو بحسب اللفظ والذ كرى لان المعنيين ترتيبا في الوقوع  
 بحسب نفس الامر وهو عطف مفصل على مجمل ﴿وانما كان كذلك لان موضع ذكر التفصيل يبعد ذكر الاجمال وقد  
 تكون الفاء للترتيب الذ كرى في غير ذلك فتفيد في عطف الجمل كون المذكور بعدها كلاما ممتد على ما قبلها الا ان مضمون  
 ما بعدها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى  
 وأورثنا الارض ننبؤا من الجنة حيث نشاء فبئس أجر العاملين فان ذكر ذم النبي أو مدحه يصح بعد جرى ذكره ﴿نحو فازلمه  
 الشيطان عنها فاخرجه ماعا كانا فيه ﴿وهذا انما هو على أحد القولين في معاد ضمير عنها وهو القول بانها الجنة وأما على  
 القول بانها الشجرة فتكون الفاء من القسم الاول وهو ما يفيد الترتيب المعنوي ﴿ونحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك  
 فقالوا أرنا الله جهرة ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلى الآية ﴿بمعنى قوله وان وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين  
 وكان المصنف يشير بإرادته هذه الآية في أمثلة عطف المفصل على المجمل الى عدم الاحتياج لما ارتكبه الرخصى في

الكشاف فانه قال اريد بالنداء ارادة النداء ولو اريد النداء نفسه لجا كما جاء في قوله اذ نادى ربه ندا خفيا قال رب بعير فاء  
 فاشار المصنف الى انه لا داعي لما ادعاه من جعل نادى بمعنى اراد النداء فان هذا من قبيل عطف المفصل على الجملة قال جدي  
 صاحب البحر والانتصاف ويجوز وجه آخر لطيف الساخر فيق الحاشية وهو ان يكون النداء على باب لكن المعطوف  
 عليه مجموع النداء وما بعده فليس من عطف الشيء على نفسه بل من عطف المجموع على أحد أجزائه وهو ما متعاربان نحو  
 ما وقع في بعض الاحاديث نحو توضع غسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه أي وغسل رجليه وقد استشهد كل بعضهم هذا  
 بان المعطوف بالفاء انما هو بعض المفصل وهو قوله غسل وجهه وبقية الفضل معطوفة بالواو وهذا ممنوع بل المعطوف  
 بالفاء هو مجموع ما وقع بعدها لا بعضه وقد يقع مثل هذا في المفردات كما قيل في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر  
 والباطن ان الواو الوسطى لعطف ٣١٦ مجموع الصفتين الاخيرتين على مجموع الصفتين الاوليين نحو وقال القراء لا تفيد

الترتيب وهذا مع قوله  
 ان الواو تفيد الترتيب  
 غريب في فانه مخالف لقول  
 الجمهور في الموضوعين واحتج  
 بقوله تعالى وكوم من  
 قرية اهلها كاهلها  
 باسنيانا او هم قائلون  
 فان مجيء الباس لا يكون  
 بعد الاهلاك فيوجب  
 بان المعنى اردنا اهلا كها  
 ومجى الباس واقع بعد  
 الارادة فتكون للترتيب  
 المعنوي كما في قام زيد  
 فعمرو وادبانه للترتيب  
 الذكري فلا يلزم كون  
 مضمون العطف واقع بعد  
 زمان مضمون المعطوف  
 عليه اذا المقصود الترتيب  
 في الذكر فقط وهو حاصل  
 فيكون من قبيل عطف

بما كان فيه تفصيل لازمه ما عن الا امر آخر مرتب عليه وفي الشرح في التمثيل بذلك نظر  
 فان ضمير عنهما للشجرة او الجنة وعلى الاول فالآية مثال لما يفيد الترتيب المعنوي لان  
 اخراجهما من الجنة كان بعد الازلال عن الشجرة وعلى الثاني فابن التفصيل الذي يفيد  
 المعطوف والذي كان فيه هو الجنة اللهم الا ان يراد فخر جهما بما كانا فيه من النعم والكرامة  
 فيكون حينئذ من التفصيل بعد الاجال اه وفي الكشاف الضمير في عنهما للشجرة أي  
 فعملهما الشيطان على الزلة بسببها وتحقيقه فاصدر زلتهما عن هذه مثلها في قوله تعالى  
 وما فعلته عن امرى وقول الشاعر \* ينون عن كل وشرب \* وقيل فالزهما عن الجنة  
 بمعنى اذهبهما عنهما كما تقول زل عن مرتبته ومما كانا فيه من النعم والكرامة أو من الجنة  
 ان كان الضمير في عنهما للشجرة قال التقطازني اذ لو كان الجنة لكان الاخراج قبل الازلال  
 أو معه فلا يصح العطف بالفاء الابتاويل وفي تفسير البيضاوي ويعضد كون ازلهما عن  
 اذهبهما ما قرأه حمزة فالزهما هو ما وهما متقاربان في المعنى غير ان زل يقتضى غيره مع الزوال  
 وازلاله هو قوله هل اذ لك على شجرة الخلد وملاك لا يبلى وقوله مانها كابر بكاعن هذه الشجرة  
 الا ان تكونا ملكين أو تكونا من الخالدين ومما سمته اياهما بقوله اني لسكان الناصحين  
 واختلف في انه تمثل لهما فاقولهما بذلك أو القاه اليهما على طريق الوسوسة وانه كيف توصل  
 الى ازلهما ما بعد ما قيل له اخرج منها فانك رجيم فقيل انه منع من الدخول على جهة التكرمة  
 كما كان يدخل مع الملائكة ولم يمنع ان يدخل للوسوسة ابتلاء لا دم وحواء وقيل قام عند  
 الباب فناداهما وقيل تمثل بصورة دابة فدخل ولم تعرفه الخدمة وقيل دخل في فهم الحية حتى  
 دخلت به وقيل أرسل بعض اتباعه فالزهما والعلم عند الله (قوله ونحو توضع غسل وجهه  
 ويديه ومسح رأسه ورجليه) يحتمل ان يكون رجليه منصوبا بياضمار غسل فيكون من عطف

المفصل على الجملة لان مجيء الباس في حال البيات والقبولة تفصيل للاهلاك الجملة وحل  
 الزمخشري الآية على الوجه الاول فقال معنى اهلها كاهلها اردنا اهلا كها كقوله اذا قمتم الى الصلاة وقال في فاءها باسنا فاء  
 اهلها ثم سأل هل يقدر حذف المضاف الذي هو الاهل قبل قرية أو قبل الضمير في اهلها كاهلها أو اجاب بان المضاف انما يقدر  
 للحاجة ولا حاجة فان القرية تمثل كاهلها وانما قدرناه قبل الضمير في جاءها قوله أو هم قائلون هذا كلامه يريدانه  
 انما يقدر المضاف ضرورة طلب الراجع ولولا هو انما كان في غيبة عن تقديره لخصه اطلاق الاهلاك على القرية حقيقة  
 كما يصح اطلاقه على الاهل كذلك وقال صاحب الفرائد ارادة الحقيقة مانعة المجاز وهو الاهل هنا فان كان المراد من ذكر  
 القرية هنا الاهل بداييل أو هم قائلون امتنع ان يكون مفهوم القرية مراد أو اجيب بان ارادة الحقيقة والمجاز انما يلزم  
 اذا اريد بالقرية اهلها ونفسها معا وليس كذلك فانما يقدر المضاف في الثاني لاني الاول فلم يهدا توجه الاهلاك الى الاهل  
 اصالة ليستلزم اهلاك القرية على سبيل الكتابة وكأنه قيل وكوم من قرية اردنا اهلا كها فاهلها كاهلها فاقبلي معطلة خاوية  
 على عرو وشهافتة كون عبرة فالضمير في اهلها كاهلها في فاءها راجع الى القرية وفي أو هم راجع الى اهل المقدر في فاءها باسنا

الجل

وقال الجرمي بفتح الجيم لا تنفيذ الفاء الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل قوله **فانابك من ذكرى حبيب**  
 ومنزل \* بسقط اللوى بين الدخول فحومل **السقط بكسر السين المهملة** معناه هنا منقطع الرمل حيث يستدق  
 من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل موضع آخر فالفاء  
 هنا بمعنى الواو أي بين الدخول وحومل **وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا وان كان وقوع المطر فيها في وقت واحد**  
 فتكون الفاء في هذا أيضا كالواو وسياتي الجواب عن ذلك **في الامر الثاني ٣١٧** التعقيب **ومعناه كون**

ما بعد الفاء واقعا يعقب  
 ما قبلها من غير مهلة  
 وتراخ وهو في كل شيء  
 بحسبه يشير الى ما قاله  
 ابن الحاجب من ان المعتبر  
 ما بعد في العادة مرتبا  
 من غير مهلة فقد يطول  
 الزمان والعادة تقضى في  
 مثله بانتفاء المهلة وقد  
 يقصر والعادة تقضى  
 بالعكس فان الزمان  
 الطويل قد يستتبع  
 بالنسبة الى عظم الامر  
 فيستعمل الفاء وقد  
 يستبعد الزمان القريب  
 بالنسبة الى طول زمان  
 امر يقضى العرف بحصوله  
 في زمن اقل منه قلت  
 والذي يظهر من كلام  
 جماعة ان استعمال  
 الفاء فيما تراخي زمان  
 وقوعه عن الاول سواء  
 استقصر في العرف أو لا  
 انما هو بطريق المجاز  
 وظاهر كلام المصنف  
 ان استعماله فيما بعد

الجل وان يكون بالعطف على رأسه فيكون اخبارا عن المسح على الخفين **(قوله بين الدخول**  
**فحومل)** هذا آخر بيت لامرئ القيس وهو  
 فانابك من ذكرى حبيب ومنزل \* بسقط اللوى بين الدخول فحومل  
 والسقط بكسر السين المهملة وسكون القاف منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه واللوى  
 بكسر اللام والقصر رمل يلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل بفتح الحاء المهملة  
 موضع آخر **(قوله وهو في كل شيء بحسبه)** الا ترى انه يقال تزوج فلان فولده اذا لم يكن بينهما الا  
 مدة قال الجمل الرضى اعلم ان افادة الفاء الترتيب بلا مهلة لا يتألفها كون الثاني المترتب يحصل  
 في زمان بتمامه طويل اذا كان اول اجزائه متعقباً لما تقدم كقوله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء  
 ماء فتصبغ الارض مخضرة فان اخضار الارض يبدو بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة  
 غي عاباء ولو قيل ثم يصبح نظر الى تمام الاخضار جاز وكذا قوله تعالى جعلناه نطفة في قرار  
 مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا  
 المضغة عظما فأكسونا العظام لمانظر الى ابتداء كل طور ثم قال ثم أنشأناه خلقا آخر نظرا الى  
 تمام الطور الاخير واستبعاد المرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانشائية من الاطوار المتقدمة  
**(قوله وقال الله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبغ الارض مخضرة)** الظاهر ان تصبغ  
 على حقيقة فيكون الاخضار في وقت الصباح من ليلة المطر ويحتمل ان يكون بمعنى تصيير  
 فلا يلزم ذلك والاول قول عكرمة وهو موجود في مكة ونهاية قال ابن عطية وقد شاهدت في  
 السوس الاقصى ونزل المطر ليلة بعدد فاصبحت تلك الارض الرملة التي تنسفها الرياح  
 قد اخضرت بنبات ضعيف اه وفي البحر واذا كان الاخضار متأخرا عن انزال المطر فتم  
 جعل محذوفة أي فتهتز وترتو فتصبح بين ذلك قوله تعالى فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت  
 وفي الكشاف فان قلت هلا تليل فاصبحت ولم صرف الى لفظ المضارع قلت انك تكتبه فيه وهو  
 افادة بقاء اثر المطر زمانا بعد زمان كما تقول انعم على فلان عام كذا فاروح واغدوشا كراهه ولو  
 قلت فرحت وغدوت لم يقع ذلك الموقع فان قلت فبالرفع ولم ينصب جوابا للاستفهام قلت  
 لو نصب لاعطى عكس الفرض لان معناه اثبات الاخضار فينقلب بالنصب الى نفي  
 الاخضار مثاله ان تقول لصاحبك ألم ترفي أنعمت اليك فتشكر ان نصبتته فانت ناف لشكره  
 شاك لتفريطه وان رفعته فانت مثبت لشكره **(قوله وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل**  
**حجة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهم من المهلة)** في الشرح بهذا اجاب ابن

بحسب العادة تعقبا وان طال الزمن استعمال حقيقي **الآ ترى انه يقال تزوج فلان فولده** اذا لم يكن بينهما ما يحل أي بين التزوج  
 والولادة **والامدة الجمل وان كانت مدة متطاولة** ويقال **ودخلت البصرة فبعد اذ اذالم يقم في البصرة ولا بين البلدين**  
 بل اتصل السير ولم يقع اشتغال بما بعد في العرف اجنبيما من السفر من هذه الى تلك **وقال الله تعالى ألم تر ان الله أنزل من**  
 السماء ماء فتصبغ الارض مخضرة **ومعلوم ان اخضار الارض لا يعقب نزول المطر بل يقع بعد مهلة وتراخ** **وقيل الفاء**  
 في هذه الآية للسببية **لا للعطف** **وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل حجة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم**  
**ما بينهم من المهلة** **العظيمة** وهذا اجاب ابن الحاجب في أمالي القرآن واستدل التقاراني على عدم دلالة الفاء الجزائية

على لزوم تعقيب الجزاء بمضمون الشرط بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إليها ذكروا الله  
 قال للقطع بأنه لا يجب السعي عقيب النداء من غير تراخ قلت الحق ان الاصل في الفاء السببية استلزام التعقيب وذلك لان  
 السبب التام يستعقب مسببه من غير تراخ ولو كانت الفاء لا تدل على ذلك لم يجز دخولها في الجزاء كما لم يجز دخول ثم والواو  
 نعم جزاء السبب قد يقع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استكمال ما يقتضيه وقوع المسبب لكن اطلاق السبب على جزئه مجاز  
 ومنه ان يسلم فهو يدخل ٣١٨ الجنة اذا الاسلام ليس سببا تاما لدخول الجنة بل لا بد من استمرار حكمه

مجموع الاسلام واستمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة واستدلال التفتازاني بآية الجمعة غير متبجح لان السعي يجب عقيب النداء وجوبا موسعا فلا يلزم ايقاعه على الفور كالظهور يجب في أول الوقت ولا يجب أدائه فيه بل هو موسع الى آخر الوقت فكيف يتجه هذا الاستدلال وقيل تقع الفاء تارة بمعنى ثم ومنه الآية المتلوة ﴿آتينا ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فصبح الارض مخضرة أى ثم تصحح وقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقه﴾ أى قطعة دم والمعنى ثم أحلنا النطفة البيضاء علقه جراً ﴿خلقنا العلقه مضغة﴾ أى الحما قد مر ما مضى ﴿خلقنا المضغة عظما﴾ أى فصيرناها عظما وقرابن عامر وأبو بكر عظما بالافراد ﴿فكسونا العظام لحما﴾ أى فأنبتنا عليها اللحم فصار لها كاللباس ﴿فألفا آت﴾ أى فكل واحد من الفآت الثلاث

الحاجب في أمالي القرآن عن الآية المذكورة وهي قوله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء والحق ان الاصل في السببية استلزام التعقيب وذلك لان السبب التام يعقبه مسببه عن غير تراخ ولو كانت الفاء لا تدل على ذلك لم يجز دخولها في الجزاء كما لم يجز دخول ثم والواو نعم جزاء السبب قد يقع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استكمال ما يقتضيه وقوع المسبب لكن اطلاق السبب على جزئه مجاز ومنه ان يسلم فهو يدخل الجنة اذا الاسلام ليس سببا تاما لدخول الجنة بل لا بد من استمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة اه وأقول لا يريد النجاة بالسببية التي هي معنى الفاء السببية التامة التي هي مجموع ما يتوقف عليه وجود المسبب وانما يريدون بها أعم من ذلك سواء كان سببا نحو ان كانت الشمس طالعة فالعالم مضى أو شرط نحو ان كان لي مال فانا أحج به أو غير ذلك نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة قال الرضى الفاء التي لغیر العطف لا تخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها يجوزيد فاضل فاكرمه وتعريفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثلنا اذا كان كذا فاكرمه وفي قوله فاخرج منها اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج ثم قال وقد تجيء فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعده سببا لما قبله كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيد فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى تدخل على ما هو الجزاء في المعنى اه وفي التلويح التفتازاني لا يقال قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم دليل على كون الواو للترتيب لان الفاء للوصل والتعقيب فيجب ان يكون غسل الوجه عقيب ارادة القيام الى الصلاة مقدما على غسل سائر الاعضاء وحينئذ يجب الترتيب لعدم القائل بالفصل وهو انه يجب تقديم الوجه من غير ترتيب في الواو اذ لا نقول المذكور بعد الفاء هو غسل الاعضاء فلا يقتضى الا كونه عقيب القيام الى الصلاة وذلك حاصل على تقدير عدم رعاية ترتيب فيما بينهما ثم أورد أسئلة وأجوبتها ثم قال والجواب القاطع لا يصل السؤال لمنع دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزاء بمضمون الشرط من غير تراخ وعلى وجوب تقديم ما بعده اه على ما عطف عليه بالواو للقطع بأنه لا دلالة في قوله تعالى اذا نودى للصلاة الآية على انه يجب السعي عقيب النداء فلا تراخي وانه لا يجوز تقديم ترك البيع على السعي اه وفي الشرح واستدلال التفتازاني بآية الجمعة على عدم دلالة الفاء الجزائية

أى فأنبتنا عليها اللحم فصار لها كاللباس ﴿فألفا آت﴾ أى فكل واحد من الفآت الثلاث ﴿خلقنا المضغة وفي خلقنا المضغة وفي فكسونا﴾ أى فكل واحد من الفآت الثلاث عن المعطوف عليه وقد ورد في الحديث ما يقتضى التراخي وتارة بمعنى الواو كقوله بسقط اللوى بين الدخول حومل وزعم الاصمعي ان الصواب روايته بالواو لانه لا يجوز بين زيد فعمرو وأجيب بان التقدير بين مواضع الدخول فواضع حومل فالإضافة في التحقيق انما وقعت ما تعدد لا ترتيب فيه مجاز ذلك كما يجوز جلست بين العلماء فالزهدي للتحقق شرط إضافة بين وهو كون المضاف إليه الا على التعدد بدون ترتيب وقول بعض البغداديين الاصل ما بين حذف ما دون بين كما عكس ذلك من قال

يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم **القرن** الخصلة من الشعر أي يا أحسن الناس ما بين أعلاها إلى أسفلها **أصله** ما بين قرن  
فحذف بنا وأقام قرنا مقامها **وهذه** دعوى لا دليل عليها ويجوز أن تكون ما زائدة وقرنا تمييز والمغيا محذوف أي يا أحسن  
الناس قرنا وما بعده إلى قدم أو على اسقاط الخافض أي من قرن إلى قدم **ومثله** قوله تعالى أن الله لا يستحي أن يضرب  
مثلا ما بعوضة فما فوقها قال **والفاء** نائبة عن إلى أي ما بين بعوضة إلى ما فوقها ٣١٩ وهذا لا يتعين فقد قال الزنجشري

وما هذه إبهامية وهي التي  
إذا اقترنت باسم نكرة  
أهمته إبهاما وزادته شيوعا  
وعموما منحوا عطى كتابا  
أوصلة للتأكيده نحو فيما  
تقضم ميثاقهم وانتصب  
بعوضة بانها عطف بيان  
لمثلا أو مفعول يضرب  
ومثلا حال عن النكرة  
مقدمة عليه أو انتصبا  
مفعولين مجرى ضرب  
مجري جعل **ويحتاج**  
على هذا القول إلى أن  
يقال وصحة إضافة بين إلى  
الدخول لا شتمه على  
مواضع أولان التقدير بين  
مواضع الدخول **ولم**  
يتعرض إلى الاعتذار  
عن إضافة بين إلى بعوضة  
وقرن على هذا القول  
فتأمل **وكون** الفاء الغاية  
بمنزلة إلى غريب وقد  
يستأنس له عندى **عكسه**  
وهو استعمال إلى  
للعطف بمنزلة الفاء في قوله  
وأنت التي حبيت شعبا  
إلى بدا \*  
إلى وأوطاني بلاد سواهما  
إذا المعنى شعبا **بشين**

الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزاء لمضمون الشرط غير متجه لأن السعي يجب عقب  
النداء وجوباً موسعاً فلا يلزم إيقاعه على الفور كالطهر يجب أول الوقت ولا يجب ادأؤه فيه  
بل هو موسع إلى آخر الوقت فكيف يتجه هذا الاستدلال وأقول إن قول التفتازاني للقطع  
إلى آخره ليس استدلالاً بعد المنع لأنه لا يجوز في الجدل وإنما هو مسند للنع على ما لا يخفى  
على محصله وحينئذ فكلام الشارح عليه كلام على السنند وهو غير موسع في الجدل وقول  
الشارح إن السعي يجب عقب النداء وجوباً موسعاً فيه نظر لأن المراد بالنداء الآية الإذان  
ولم يكن للجمعة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وزمن أبي بكر وعمر الإذان الذي عند  
الجالوس على المنبر كان بين يدي الإمام على ما روى أبو داود وقيل على باب المسجد وقيل على  
الجدار وظاهر أن وقت وجوب السعي الذي ابتدأه عقب هذا النداء لا يزيد على السعي  
وإن الواجب الموسع ما يزيد وقته عليه فلا يكون وجوب السعي موسعاً خصوصاً إن كان المراد  
بالذكرة في الآية الخطبة أو الصلاة أو لوضوء من السعي إليها ولذا قال عثمان رضي الله عنه  
لما جاء إلى الجمعة وعمر رضي الله عنه يخطب فقال عمر لم تحبسوا عن الصلاة إلى هذا الوقت  
ما هو إلا أن سمعت النداء فتوضأت وأنت وزاد في خلافة الذي بين يدي الإمام  
لما رأى كثرة الناس واحتياجهم إلى ذلك ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فكان اجتماعاً سكتوتياً  
واستمر العمل عليه والجواب عن هذا النظر أن الواجب الموسع قد يعرض له ما يضيقه ويمنح  
فيه من ذلك **(قولنا يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم)** القرن الخصلة المجموعة من الشعر وفي  
الشرح ويجوز أن تكون ما زائدة وقرنا منصوب على التمييز والمغيا محذوف أي يا أحسن الناس  
قرنا وما بعده إلى قدم أو على اسقاط الخافض أي من قرن إلى قدم **(قوله)** ومثله ما بعوضة  
فما فوقها **(في الكشاف)** وما هذه إبهامية وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة أهمته إبهاما وزادته  
شيوعاً وعموماً منحوا عطى شيئاً ما أوصلة للتأكيده نحو فيما تقضم ميثاقهم وانتصب بعوضة  
لانها عطف بيان لمثلاً أو مفعول يضرب ومثلاً حال عن النكرة مقدمة عليها أو انتصب مثلاً  
وبعوضة على أنها مفعولان مجرى ضرب مجرى جعل قال التفتازاني ولا يخفى أنه لا معنى  
لقولنا يضرب بعوضة الأضغ مثلاً إليه قسمية مثلاً هذا مفعولاً ومثلاً حال بعيد جداً وقولهم  
هو حال موطنه غلط ظاهر فإن مثلاً هو المقصود وإنما يستقيم لوجبه بعوضة حالاً ومثلاً  
صفة له مثل أنزلناه قرآناً عربياً **(قوله)** وأنت التي حبيت الخ) شعب بشين وعين معجنتين على زنة  
فلس قال في القاموس منهل بين مصر والشام منه زكريان عيسى الشغبي المحدث وبدا  
بموحدة مفتوحة فـهـ ملة على مثال فقاو عصا موضع بين مكة والشام قال أبو عبيدة البكري  
في المعجم وهي قرية الزهري الفقيه **(قوله)** وهذا معنى غريب لا لي لم أر من ذكره في الشرح

وعين معجنتين وموحدة على زنة فاس **ويبدأ** بموحدة مفتوحة فـهـ ملة على مثال فقاو عصا **وهما** موضعان **شعب**  
فمنهل بين طريق مصر والشام وأما بدا فموضع بين طريق مكة والشام قال أبو عبيدة البكري في المعجم وهي قرية الزهري الفقيه  
**ويبدأ** على إرادة الترتيب قوله بعد هذا حالت بهذا حلة ثم حلة \* بهذا فطاب الواديان كلاهما **وفي** بعض النسخ حلة  
بعد حلة **وهذا** معنى غريب لا لي لم أر من ذكره **وحقهم** أن لا يذكروه مستنديين إلى هذا الدليل فإننا لا نسلم إرادة الترتيب  
في البيت الأول لاحتمال أن تكون فيه للعية كما يقول الكوفيون أو متعلقة محذوف أن لم نقل بذلك والمعنى وأنت التي

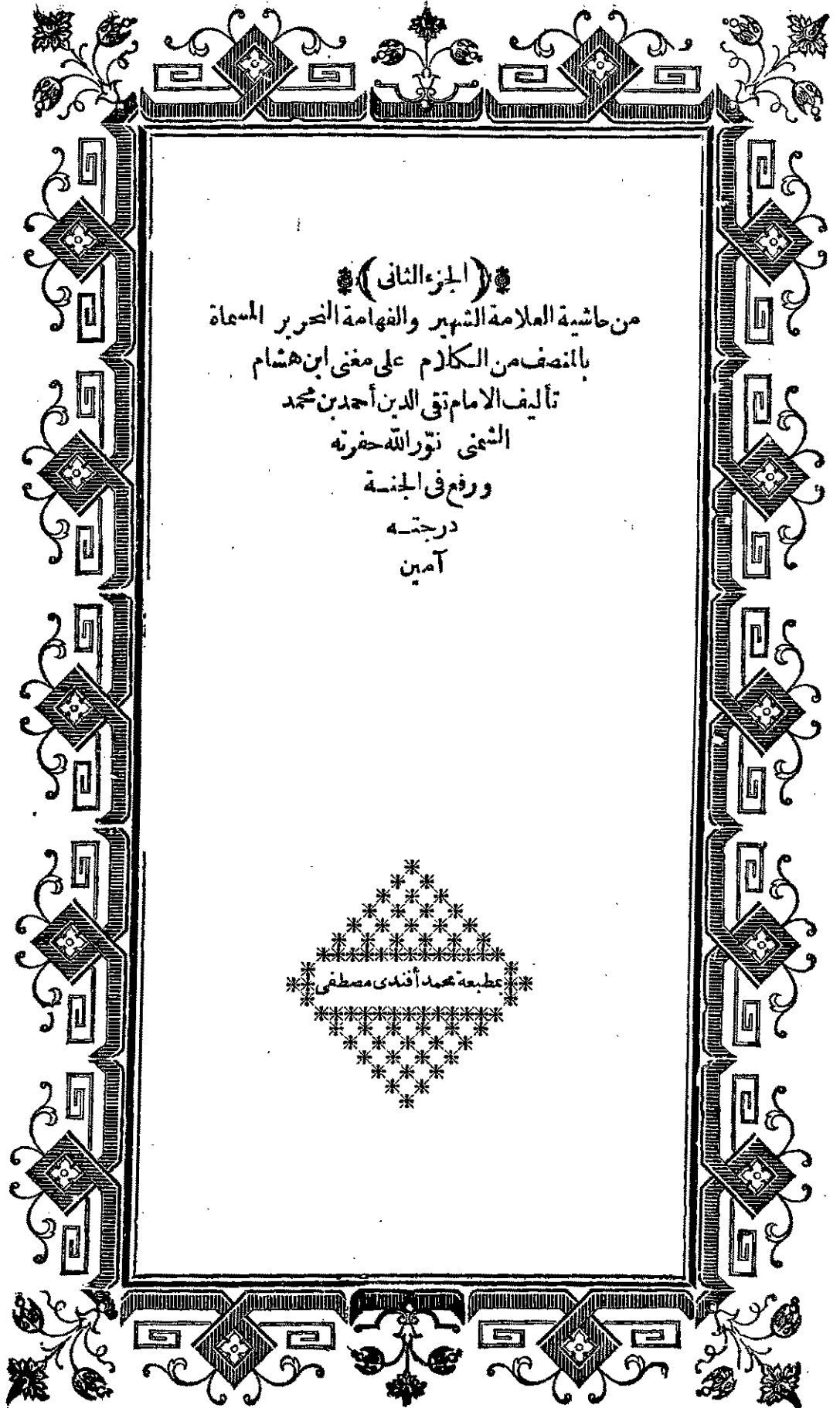


من حق النجاة ان لا يذكروه مستندين الى هذا الدليل فاننا لانسلم ارادة الترتيب في البيت  
 الاول لاحتمال ان تكون الى فيه بمعنى مع أو تكون متعلقة بمخذوف أي مضموما الى بدا  
 والبيت الثاني لا يدل على ارادة الترتيب في البيت الاول اذ من الجائز ان يكون حب  
 المكانين حصل في آن واحد بعد حلولها فيهما اعلى الترتيب ولو سلم دلالة البيت  
 الاول لم يدل على دعواه لان الترتيب الواقع في الثاني انما هو بثم لا بالفاء  
 وأقول اسناد النجاة الى منع ارادة الترتيب في البيت الاول  
 لا يقتضي انهم لا يذكرون هذا المعنى لاني بلواز  
 ان يذكروه لثبوتها بغير هذا البيت وكلام  
 المصنف صريح في استدلاله بالبيت  
 الثاني على مجرد الترتيب  
 في الاول

٢

تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني اوله في تمام الكلام على الفاء من محشيه  
 العلامة الشمني وأول كلام الامام ابن هشام فالاول نحو فوكنزه موسى الخ

أحببت شغبيا مع بدا أو  
 مضموما الى بدا البيت  
 الثاني لا يدل على ارادة  
 الترتيب في الاول اذ حلولها  
 باحد المكانين بعد حلولها  
 بالآخر لا يقتضي ان المكان  
 الاول حبب اليه أولا بسبب  
 حلولها فيه وان الثاني حبب  
 اليه بعد ذلك لحلولها به اذ  
 من الجائز ان يكون حب  
 المكانين حصل في آن واحد  
 بعد حلولها فيهما اعلى الترتيب  
 ثم لو سلم دلالة البيت الثاني  
 على الترتيب في الاول لم يدل  
 على دعواه ان الى فيه بمعنى  
 الفاء لان الترتيب الواقع  
 في الثاني انما هو بثم لا بالفاء  
 وهو الامر الثالث السببية  
 وذلك غالب في العاطفة جلة  
 أو صفة خوف فيكون ما قبلها  
 سببا لما بعدها وقد يقع على  
 خلاف ذلك فتدخل على  
 العلة وهو على خلاف  
 الاصل لاستحالة تأخر العلة  
 عن المعول الا انه قد خوف  
 هذا الاصل بشرط ان يكون  
 للعلة دوام لانها اذا كانت  
 وهذا آخر ما انتهى اليه  
 العلامة العمدة الدماميني  
 ولم يكمل الكتاب لتعذره  
 بالوفاء الى رجة الله تعالى  
 رجة الله تعالى ونفعنا ببركاته  
 وبركات علومه في الدنيا  
 والآخرة محمد وآله  
 والحمد لله وحده



(الجزء الثاني)  
من حاشية العلامة الشهير والفهامة التحرير المسماة  
بالتصنيف من الكلام على معنى ابن هشام  
تأليف الامام تقي الدين أحمد بن محمد  
الشمسي نور الله حفرته  
ورفع في الجنة  
درجته  
آمين

طبعة محمد أفندي مصطفى

(قوله أحدها ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود) من ذلك قوله تعالى كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل الآن الفاء هنا في جملة فعلية هي نعمت فان الفاء دخلت في الصفة الثانية وهي اضافة وابل لان ترتيبها في الممثل به على الصفة الاولى وهي عليه تراب متعين لان الممثل به صفوان أصابه التراب الذي عليه وابل فاذهبه بخلاف كمثل جنه بر بوة أصاحها وابل حيث لم تدخل الفاء في الصفة الثانية التي هي أصاحها وابل لعدم تعين ترتيبها في الممثل به على الصفة الاولى وهي بر بوة وفرق آخريين الايتين وهو أن الصفة الاولى في الآية الثانية ثابتة والصفة الثانية عارضة ومعلوم أن العارضة مترتبة في الوجود على الثابتة فلا حاجة الى ما يدل على ترتيبها بخلاف الصفتين في الآية الاولى فانها عارضتان والثانية مترتبة على الاولى فلا بد مما يدل على ترتيبها وهو الفاء فيظهر الفرق بين الموضوعين وحصل الجواب عن قول أبي حيان في قوله تعالى كمثل جنه وجاء في وصف صفوان قوله عليه تراب ثم عطف عليه بالفاء وهنالم يعطف بل أخرج صفة وينظر ما الفرق بين الموضوعين انتهى (قوله أي الذي صح) بفتح الموحدة الخفيفة (قوله والبيت لابن زبابة) هو بزاي مفتوحة فثناة تحتية مشددة فوحدة بعد الالف اسم أبي الشاعر كما قال المصنف أو اسم أمه كما قال المصري والحارث هو ابن همام الشيباني (قوله وذلك لانه يريد بالهف نفسي) في الشرح يعني وذلك الذي قدرناه من قولنا ان لا يكون لقيته فقتلته انما ارتكبناه لاجل انه يريد بالهف نفسي فاقام اياه مقام نفسه وفيه نظر فان هذا التقدير يمكن مع جعل التاهف متعلقا بآيه انتهى وأقول هذا التقدير وان أمكن مع جعل التاهف متعلقا بآيه الا أن الظاهر انه متعلق به وقد جرت عادة العرب ان يقولوا بالهف أبي ويريدوا بالهفي وفي حاشية التفتازاني الشعر لابن زبابة في جواب الحارث ابن همام الشيباني حين قال أبا بن زبابة ان تلقني \* لا تلقني في النعم العازب أي يا حسرة أبي من أجل هذا الرجل فيما حصل له من الانصاف هذه الاوصاف ويجوز أن يكون على قصد التهمك بمعنى أنه لم يحصل له تلك الاوصاف وبعده والله لولا قيمته وحده \* لا تب سيفانا معي الغالب أي مع فالتفت لادعاء ظهور الغلبة له والبيت مع أنه من الجماسة ومعناه على ما ذكرنا في الشرح يغلط فيه فيقال زبابة هو الشاعر يظهر الالهف والحزن لاجل الحارث أو بسببه أو زبابة اسم أبي المهج أو والمدوح والحارث اسمه انتهى (قوله الثاني من أوجه الفاء أن تكون رابطة للجواب) قال الرضي الجزء ان كان مما يصلح أن يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح لان يقع شرطا فلا بد من رابطة وأولى الاشياء الفاء لما نسبتها للجزء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزء متعقب للشرط لذلك انتهى (قوله وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا) لا يقال الجزء اذا كان مضارعا مثبتا مجردا عن حرف استقبال أو مضارعا منفيا بلا يصلح للشرط وتكون الفاء رابطة فلا يصح قوله وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا الا أن يريد الابطاع على سبيل الوجوب لان الابطاع في الصورتين المذكورتين على سبيل الجواز لا نأقول المضارع المثبت داخل في الجملة الاسمية بناء على مذهب سيديوه انه حينئذ خبر مبتدأ محذوف وسيد كذا ذلك المصنف والمضارع المقرون بلا داخل في الفعل المقرون بحرف استقبال بناء على ما ذكرنا الحاجب من أن المضارع المقرون بلا تدخل الفاء عليه اذا كانت لا فيه لنفي الاستقبال ولا تدخل عليه اذا كانت مجردا لنفي وكل من الجملة الاسمية والمضارع المقرون بحرف استقبال لا يصلح لان يكون شرطا (قوله احدها أن يكون الجواب جملة اسمية) لا يقال هذا ينتقض بنحو قوله تعالى وان أطعموهم انكم شركون لانا نقول القسم مقدر قبل الشرط والجواب له ويجوز حذف القسم من غير لام موطئة لا يقال سلما ان الجواب المذكور للقسم لكنه دال على جواب مثله مقدر للشرط وهو غير فاء فيكون المقدر كذلك ويعود النقص لانا نقول الجواب المذكور انما يبدل على جواب مثله من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها اذا اعتبار ذلك فيما نحن فيه انما هو بالنظر الى خصوصية ذى الجواب (قوله نحو وان بمسك بخير فهو على كل شيء قدير) جرى المصنف هنا على ما هو الظاهر والافق قد صرح في أواخر الباب الخامس بان التحقيق أن نحو قوله تعالى من كان يرجو

لغناء الله فان أجل الله لا يتكون الجواب فيه محذوف فالان الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء أوجد ال جاء أولم يوجد وانما الاصل فليبادر العمل فان أجل الله آت (قوله الثالثة أن يكون فعلها انشائيا) أي فعل الجملة الواقعة جوابا لسواء كان ذلك الفعل انشائيا بنفسه نحو وان كنتم تحبون الله فاتبعوني أم بغيره نحو وان أصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم فان يأتيكم انشائي لكونه خبرا عن اسم استفهام وسواء أيضا كان الفعل مذكورا كما مثل أم غير مذكورا نحو وان قام زيد فوالله لا قوم وان لم يقم زيد فيما خسره رجلا وفي الشرح هذان من أمثلة الجوابية الفعلية التي فعلها انشائي فكان المناسب نظمها في سلك قاتبعوني وفلا تشهدنهم - ثم بحيث يذكركم الكل في نسق واحد ويذكر في يأتيكم بماء معين بعد الجميع والاقلام في الفصل بها بين الامور المتناسبة وأقول بل المناسب أن يذكر في يأتيكم بماء معين في موضعه الذي ذكر فيه ولا يذكر بعد الجميع لان الفعل مذكور فيه كما هو مذكور فيما قبله وليس عند كور فيما بعده فلا فصل به حينئذ بين الامور المتناسبة (قوله فان أهلك الى آخره) الحنفق بالمهمله الغيظ والظي النار وتكاد وتلتب بالمشنة الفوقية لانه مسند الى ضمير الظي وهي مؤنثة أو بالمشنة التحيية على اكتساب المضاف وهي لظي من المضاف اليه وهو الضمير التذكير (قوله وانما دخلت في نحو ومن عاد فينتقم الله منه لتقدير الفعل خبر المحذوف) هذاجواب سؤال يرد على قوله ان الغناء تكون رابطة للجواب حيث لا يصلح الجواب لان يكون شرطا لتقرير السؤال ان هذا منقوض بالفعل المضارع المثبت الواقع جوابا فان الغناء تدخله وهو يصلح لان يكون شرطا وتقدير الجواب أن الغناء حينئذ ليست بدخلة على المضارع وانما هي داخلية على مبتدأ ذلك المضارع خبره فهي في الحقيقة داخلية على جملة اسمية والجملة الاسمية لا تصلح لان تكون شرطا وهذا مذهب سيبويه وقال المبرد لا حاجة الى ذلك قال ابن جعفر ومذهب سيبويه أقيس اذا المضارع صالح للجزء بنفسه فلولا أنه خبر لم يتدخل عليه الغناء وقد اسلفنا في الابالفتح والتخفيف كلام الرضى في هذافيراجع عمه (قوله وقد مر ان اذا الفجائية قد تنوب عن الغناء) وهي حينئذ لا تجامعها وانما تجامعها اذا كانت مقوية ومؤكد له لانه انما تنوب عنها فاسقط قول السارح قضية هذان لا يجامعها وقد قال صاحب الكشاف عند قوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا واذا هي الفجائية وهي تقع في المجازاة سادة مسد الغناء كقوله تعالى اذا هم يقنطون فاذا جاءت الغناء معهما تتعاونتا على وصل الجزاء فيتا كد ولو قيل اذا هي شاخصة أو فهي شاخصة كان سديدا (قوله وتقدم تأويله) يعني في الفصل الذي عقده لخروج اذا عن الاستقبال وهو ان الوصية ثابتة عن فاعل كتب وللو الذين متعلق بها والجواب محذوف أي فليوص (قوله ومنه حديث الاقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها) قال ابن مالك تضمنت هذه الرواية حذف جواب ان الاولى وحذف شرط ان الثانية وحذف الغناء من جوابها والاصل فان جاء صاحبها أخذها وان لا يجي فاستمتع بها والاقطة بفتح القاف المال الملتقط (قوله كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط) المراد بشبه الجواب ما كان مضمونه لازما لذك كور وبشبه الشرط ما كان مضمونه ملزوما لذك كور وذلك في المبتدأ اذا كان اسما موصولا بفاعل أو ظرف أو نكرة موصوفة - مالان الموصول والموصوف حينئذ كاسم الشرط والصلة والصفة كالشرط والخبر كالجزء الذي يدخله الغناء قال الرضى وكان حق الموصول في هذا أن لا يكون الا مبهما كاسم الشرط لكن في كونه دخيلا في معنى الشرط جاز كونه خاصا نحو ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الآية فان المراد بها جماعة مخصوصة حصل منهم الفتن أي الاحراق وكذلك كان حق الصلة أن لا تكون الافعال مسد تقبل المعنى كالشرط لكن لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز أن يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف وأن لا يكون مسد تقبل المعنى نحو ان الذين فتنوا المؤمنين وكذا كان حق الخبر ان تلزمه الغناء لكونه كالجزء لكن لما لم يكن جزءا حقيقة جاز تجریده منها مع قصد السببية (قوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم) هذا صدر بيت عجزه \* وأكرومة الحيين خلو كما هي \* وخولان بفتح الخاء المحجمة قبيلة باليمن والفتاة الشابة وفي الصحاح والاكرومة بضم الهمزة من الكرم كالا محبوبة من العجب والمراد بالحيين هنا حي أيها وحى أمها والخلو بكسر الميم وسكون اللام الخالية وكأها خبر بعد خبر وما كافة (قوله أنت فانظر لاي ذلك نصير) هذا عجز بيت متقن من بحر الخفيف صدره \* أرواح مودع أم بكور \* والرواح من زوال الشمس الى الليل والبكور مصدر بكر أي ذهب أو أتى بكرة واسم الاشارة أعنى ذلك مفرد في اللفظ متعد في المعنى لانه مشاربه الى متعد وذلك أضاف ايا اليه وهي انما تضاف الى متعد (قوله وقال ابن برهان تزايد الغناء عند أصحابنا جميعا) يعني البصريين لانه منهم ويبنى من عبد اسيبويه لانه

لا يقول بزياتها (قوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزى) هذا مجزيت صدره لا تجزى ان منفس أهلكته ويقع في بعض النسخ  
 البيت بنامه الجزع خلاف الصبر والمنفس بضم الميم وكسر الفاء المال الكثير ويرى ان منفسا والتقدير على الاولى  
 ان هلك منفس وعلى الثانية ان أهلكت منفسا وفي الشرح والفاء الزائدة هي الثانية والفاء الاولى فاء الجزاء لان الثانية  
 لو كانت فاء الجزاء والاولى هي الزائدة لزم تقديم معمول الجزاء على فائه لان الظرف أعنى عند ذلك معمول الاجزى انتهى  
 وأقول ان كانت اما محذوفة من البيت تكون الثانية فاء الجزاء ظاهر الذي يجوز تقديم معمول ما بعد فاء السببية الواقعة بعد اما  
 وان امتنع ذلك في غيرها وان لم تكن اما محذوفة منه فكذلك الثانية فاء الجزاء وقد قدم الظرف عليها لضرورة لان الجزاء هو  
 الفعل والاصل في فاء الجزاء ان تكون داخلية عليه وقال أبو علي في البغداديات الفعل المحذوف والمد كور في البيت مجزومان  
 في التقدير وانجزام الثاني ليس على البدلية فلم يثبت حذف المبدل منه بل على التكرير والتقدير ان أهلكت منفسا أهلكته  
 وشاع اضمار الفعل بعد ان (قوله وتأول المانعون قوله خو لان فانه كبح على أن التقدير هذه) في الشرح الفاء على هذا السببية  
 لا للعطف لثلاثين عطف الانشاء على الخبر (قوله على أن التقدير انظر فانظر) في الشرح والفاء على هذا للعطف للسببية  
 تأكيد الاول بل هو تأسيس والمعنى انظر نظرا عقيب نظرا (قوله والبيت الثالث ضرورة) ويجوز أن يخرج على حذف  
 أما والتقدير فاما اذا هلكت فعند ذلك فاجزى قال الرضي قد تحذف أفعال كثيرة الاستعمال نحو ور بك فبكر هذا فليذوقوه  
 وبذلك فايض حوا وانما يطر ذلك اذا كان ما بعد الفاء أمرا أو نهيما وما قبلها منصوبا به أو بمنسرب به انتهى وكان المصنف انما  
 لم يحمل البيت على ذلك لانه سيقول بعد أسطر ان قول بعضهم في نحو بل الله فاعبد أن اما محذوفة فيه اجحاف لكن لا يخفى  
 أن الاجحاف وان منع منه ذلك فانه لا يمنع منه في الآية دون الشعر (قوله وما بينهما معترض) في الشرح ولا يمكن أن تكون  
 الفاء حينئذ زائدة لانه يصدد السمع فيما يدفع الزيادة ولا للعطف لانه يلزم عطف الانشاء على الخبر وتقدم المعطوف على  
 بعض المعطوف عليه فتكون رابطة لشرط محذوف والمجموع من الشرط والجزء معترض (قوله أو هذا منصوب بمحذوف  
 يفسره فليذوقوه) في الشرح وهو شبيه بالاشتغال في كونه منصوبا بمقدر دل عليه المذكور وليس من الاشتغال حتى يقال  
 ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا وهو من الاشتغال وقبله اما مقدره أي أما هـ ذافليذوقوه  
 (قوله لما اتقى الى آخره) الجرم بكسر الجيم الجسم والضحى البارز ويتذبذب مجتمعين بينهما موحدة أي يذهب ويحيى وفي  
 الشرح ويمكن أن تكون الفاء عاطفة على محذوف والتقدير ضربتها فركت ضاحي جملدها (قوله وقيل جواب لما الاولى  
 لما الثانية وجوابها) هذا قول الفراء فانه قال الفاء في فلما جاءهم جواب لما الاولى وكفروا فلما جاءهم وهو عنده نظير قوله  
 تعالى فاما يا تينكم مني هدى فن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون قال ويدل على أن الفاء ليست بناسقة أن الواو  
 لا تصلح في موضعها (قوله وهذا مردود) وقال أبو حيان لانه لم يثبت من اسانهم لما جاء زيد فلما جاء خالد قبل جمعهم (قوله  
 وقيل كفروا به جواب لهما لان الثانية تكرر للاولى) فيه نظران كون الثانية تكرر للاولى يقتضى ان كفروا وجواب  
 للاولى لهما قال أبو حيان ذهب المبرد الى أن جواب لما الاولى كفروا به وكررت لما الطول الكلام وهذا القول أحسن  
 لولا أن الفاء تمنع من التأكيد (قوله وقيل جواب الاولى محذوف) هـ ذاقول الاخفش والزجاج ذهبوا الى أنه محذوف لدلالة  
 المعنى عليه (قوله وفيه اجحاف) هو بجمع بعد هاء مهملة يقال أخففته الفاقة أي أفقرته ولم تدع له شيئا وفي الشرح ووجه  
 ما قاله المصنف ان أصل أمار يذوقوا ففاضل مهمما يكن من شيء فحذفت جملة الشرط وقامت امام مقامها فلا حذفت بعد ذلك لزم  
 حذف على حذف وهو أمر ليس بالسهل قال وهذا لا ينتهض مانع من الحذف بدليل جواز حذف حرف النداء نحو يوسف  
 أعرض عن هذا مع أن الاصل أذعوا فحذف وجعل حرف النداء نائبا مانعا ومع ذلك لم يعتنعوا من حذفه انتهى وأقول يمكن  
 الجواب عن هذا بان في ذلك دعوى حذف على حذف من غير دليل بخلاف حذف حرف النداء فانه لا يكون الادلل (قوله  
 وفيه بعد) يعني من جهة أن الزيادة خلاف الاصل (قوله وعاطفة عند غيره والاصل تنبهه فاعبد الله) في الشرح الظاهر أنه  
 ارتضى هذا الثالث فانه لم يقدح فيه بشيء وقدح في الاول والثاني ولا شك أن في حذف المعطوف عليه مع تقديم معمول على  
 حرف العطف تعسفا وأقول انما ارتضاه لان الجميع فالواينظيره وقد أشار المصنف الى ذلك بقوله كما قال الجميع في الفاء في نحو  
 أمار يذوقوا ففاضل ليس هذا قول الجميع لان منهم من يقول ما في حيزا ما معمول للمحذوف مطلقا (قوله هـ ما

عندهم برمان) يعني جلاء على المعنى والتقدير خرجت ففاجأت (قوله عند أبي اسحاق) يعني الزجاج صرح بذلك ابن أم قاسم في الجني  
 الداني وهو ابراهيم بن محمد بن السري أخذ عن المبرد وثعلب حدث عنه أبو محمد بن درستويه قال كنت أخط الزجاج فلزمت المبرد  
 وشرطت له كل يوم درهما الى أن يفرق الموت بيننا فإزالت أعطيه الدرهم الى ان مات وعلمت القاسم ابن عميد الله بن سليمان  
 فامضت السنون حتى مات والده وولى الوزارة فصرت ندبته وحصل لي بسببه أموال توفى رحمه الله سنة إحدى عشرة وثلاثمائة  
 (قوله ولا يحسن اسقاطها اليسهل دعوى زيادتها) في الشرح ليس بين الزيادة وجواز السقوط تلازم فقد يكون الحرف لازما  
 زائدا أو قول لو سلم دلالة كلامه على التلازم فاعيدل على التلازم بين حسن الاسقاط وسهولة دعوى الزيادة لا بين الزيادة  
 وجواز السقوط فليتامل (قوله مسئلة أوجب أحدكم ان يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه) قال الزنجشري هو تمثيل وتصوير لما  
 يناله الغتاب من عرض الغتاب على أفطح وجهه وأخشبه وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الذي معناه التقرير ومنها جعل  
 ما هو في الغاية من الكراهة موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى أحدكم والاشعار بان أحد من الاحدين لا يجب ذلك ومنها  
 ان لم يقتصر على تمثيل الاغتياب بأكل لحم الانسان حتى جعل الانسان أيضا ومنها أن لم يقتصر على أكل لحم الاخ حتى جعل ميتا  
 وقال الرما في كراهة هذا اللحم يدعو اليها الطبع وكراهة الغيبة يدعو اليها العقل وهو أحق أن يجاب لانه بصير عالم والطبع أعمى  
 جاهل (قوله وقال الفارسي) هذا القول والذي قلبه مشتر كان في تقدير أنهم قالوا بعد الاستفهام لا ومختلفان في تقدير  
 فكرهتموه قال أبو حيان والذي قدره الفراء أسهل وأقل تكلفا وأجرى على قواعد العربية وهو فقد ذكر هتموه فلا تغلوه  
 (قوله وبعد فعندي) في الشرح بعد ظرف مقطوع عن الاضافة مبنى على الضم مع ممول محذوف والتقدير أقول بعد نقل هذا  
 الكلام تنبه فعندي ان ابن السجزي في ممول القول محذوف أي تنبه والفاء للسببية وهي هنا فصيحة وبها يفهم توجيه  
 قول المصنفين وبعد فقد سألني (قوله ألم تسأل الرب القواء فينطق) هذا صدر بيت عجزه \* وهل يجزرك اليوم يبداء سملق \*  
 والقواء بفتح القاف وبالمدوقه قد يقصر الخالي الذي لا أنبس به والسملق بفتح السين المهملة القاع الامس الصفص (قوله ولو  
 كانت للسببية انصب) في الشرح لا نسلم صحة هذه الملازمة فقد وقع الفعل مرفوعا مع تحقق السببية كما في قوله تعالى ولا  
 يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم لكن الاكثر مع السببية انصب وأقول الملازمة في كلام المصنف انما هي على  
 الاكثر (قوله الشعر صعب الخ) ضمير فيه ويعلمه المنصوب للسلم ويجوز في الثاني أن يكون للشعر وضمير يعر به ويجه المنصوب  
 للشعر وضمير به وقدمه للذي والحضيض القرار من الارض عند منقطع الجبل ﴿ (في) ﴾ (قوله أو مجازية) في  
 الشرح كان ينبغي له أن يقول أولا أحدها الظرفية مكانية كانت أوزمانية وهي اما حقيقية مثل كذا أو مجازية نحو كذا والا  
 فالمجازية ليست قسما للمكانية والزمانية وأقول في العبارة حذف والتقدير وهي اما حقيقية مكانية أوزمانية مجازية  
 كذلك فقوله أو مجازية قسيم للحقيقية المفهومة في صدر الكلام فان قيل الظرفية في قوله تعالى ان المتقين في جنات ونهر  
 حقيقية بالنسبة الى الجنات مجازية بالنسبة الى النهر فيلزم استعمال كلمة في حقيقة ومجازا فوجهه عند القائل يمنع ذلك  
 أحيب بأنه قد مرضاف مجازي الظرفية شامل لهاتين الظرفيتين أي في نعم جنات ونهر (قوله نحوواكم في القصاص  
 حياة) في الكشف هذا كلام فصيح لما فيه من الغرابة وهو أن القصاص الذي هو قتل وتفويت للحياة وقد جعل مكانا  
 وظرفا لها ومن أصابة محز البلاغة بتعريف القصاص وتنكير الحياة لان المعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو  
 القصاص حياة عظيمة وذلك أنهم كانوا يقتلون بالواحد الجماعة أو نوع من الحياة وهي الحياة الحاصلة بالارتداد عن القتل  
 لوقوع العلم بالقصاص من القاتل اه قال التفتازاني معنى قوله كلام فصيح كامل في الفصاحة على الطبقة في البلاغة لاسيما  
 على الغرابة التي هي من نكت البلاغة وليكونه على غاية المطابقة لمقتضى الحال (قوله ومن المكانية) يعني الحقيقية أدخات  
 الخاتم في أصبى والقانسوة في رأسى الا أن فهم ما قبلان الخاتم والقانسوة ظرف والرأس والاصبع مظروف ولكن لما كان  
 المناسب أن يتحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا الا هم بالعكس قبلوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار (قوله الرابع الاستعلاء  
 نحو ولا صلبنكم في جذوع النخل) قال الرضى في هنا وفي قول الشاعر \* بطل كأن ثيابه في سرحة \* بمعنى على والاولى أنها  
 بعناها التمكن المصوب في الجذع كتمكن المظروف في الظرف (قوله هم صلبو العبدى في جذع نخلة) هذا صدر بيت لسديد  
 ابن أبي كاهل وعجزه \* فلا عطشت شيبان الا باجذعا \* (قوله بطل كأن ثيابه في سرحة) هذا صدر بيت لعنزة وعجزه

يحدى نعال السبت ليس بتوأم\* والمرحة الشجرة العظيمة ويحدى بالذال المحجة أي يجعل له حذاء أي نعلا كذا في الشرح  
 وفي الصحاح والحذاء النعل واحتمل واحتمل وأخذته نعلا إذا أعطته نعلا وهذا يقتضى أن يحدى في البيت بضم أوله وفتح  
 ثالثة مبنى للفعول والسبت بكسر الهمزة جلود البقر المدبوغة بالقرظ والتوأم كل من الولدين اللذين في حمل واحد ومعنى  
 البيت أنه شجاع طويل حتى كأن ثيابه على شجرة عظيمة من طوله تام القوى لأنه لم يشاركه أحد في بطن أمه وإنما خص نعال  
 السبت لأنه كان لا يلبس إلا اشتراف الناس ومما كرههم قال ابن سيده وإنما كانت في هنا بمعنى على لأنه معلوم أن ثيابه لا تكون  
 في داخل سرحة لأن السرحة لا تشق فتستودع وهي بحالها سرحة وليس هذا كقولك فلان في الجبل لأنه قد يكون في  
 غار من أغواره وليس عالياً عليه (قوله مرادفة الباء) أي في معناها الأصلية لها وهو الاصاق حقيقياً كان أو مجازياً بالآ في كل  
 واحد من معانيها إلا أن من معاني الباء ما لا يكون في له كالتقسيم ولا في بعضها أياً كان لذلك ولأنه لو كان كذلك لم يذ كر نحو  
 الظرفية والمصاحبة كتنفاه بذكر المرادفة ولا في بعض غير أصلي لاقتضاء المرادفة الأصلية اذ هو موافقة اللفظ المتعدد في  
 الوضع للمعنى الواحد (قوله ويركب يوم الروع الخ) الروع الغزع والفوارس جمع فارس على غير قياس والاباهر جمع أبهر وهو  
 عرق اذا انقطع مات صاحبه وفي الصحاح وهما أبهران يخربان من القلب ثم يتشعب منهما سائر الشرايين وهو بفتح المحجة  
 والروع بمثابة مكسورة العروق النابضة ومنبتها من القلب جمع شريان بفتح المحجة وكسر هاء وسكون الراء والكلى جمع  
 كنية أو كوة قال الرضى والاولى أنها في هذا البيت بمعناها أي لهم نصارة في هذا الشأن (قوله خلافاً لاعمه) هو الفراء قال ان  
 في هنا معناها الاستعانة والاستعانة الصاق مجازي كما صرح به الرضى (قوله السابع مرادفة من) أي في المعنى الأصلي وهو  
 ابتداء الغاية مطلقاً عند الكوفيين وفي غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور وبها مكان نحو من البصرة أو غيره ونحو هذا  
 الكتاب من زيد الى عمرو (قوله الأعم صباحاً الخ) هذان البيتان من قصيدة لامرئ القيس وفي الصحاح عم صباحاً كلمة تحية  
 كأنه محذوف من نعم بالكسرينم كما تقول كل من أكل بأكل فحذفت الهمزة والنون تخفيفاً وصباحاً نصب على الظرفية  
 أو التمييز عن النسبية والظالم ما شخص من آثار الدار والعصر بضمين وبضمة فسكون وبضمة فسكون الدهر وفي الشرح  
 لا معنى لقوله ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال متى أريدت البعضية اذ كما يكون الثلاثون شهراً بعض ثلاثة أحوال يكون بعض  
 أربعة فاكتر فلا يظهر تخصيص الثلاثة بالذ كر معنى طائل وان كانت هي أول المراتب التي يوجد فيها الثلاثون شهراً نعم يمكن أن  
 تكون من لا ابتداء الغاية أي ثلاثين شهراً ابتدأت من ثلاثة أحوال أي من انقضائها فيكون المراد خمسة أعوام ونصفا وهو  
 المعنى الذي ادعى فيه أن في معنى مع لكن بطريق أخرى غير تلك اه وأقول بل يظهر لتخصيص الثلاثة بالذ كر ارادة البعضية  
 معنى طائل غير كونه أول مراتب وجود الثلاثين شهراً وذلك المعنى هو تأتي الوزن بها والجناس في البيت دون خلافها (قوله  
 وفيه نظر) لان ما ذكره في الباء ليس بقياسي بل سماعي فلا يقاس عليه حرف غيره وفي الشرح الضمير يرجع الى القياس أو الى  
 قول ابن مالك ووجه النظر أن القيس عليه وهو فانظر من تثق لا يتعين الباء فيه للزيادة اذ يجوز كما من ان تكون من استقهامية  
 لا موصولة والكلام ثم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهماً بقوله من تثق فلا حذف ولا تعويض (قوله أنا أو بعد الخ) دجا الليل  
 يدجوا ظم واليرندج عثانة تحتية مفتوحة فراء مفتوحة فنون ساكنة فدا لمهملة مفتوحة فحيم الجلد الاسود وفي الشرح  
 ولو جعل هذا البيت من قبيل التجر يدنحو لهم فيها دار الخلد لا يمكن وعليه فلا زيادة ولا نقص والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ حرف القاف ﴾

(قوله قد على وجهين حرفية وستأني واسمية) قدمية او على وجهين خبره وحرفية مرفوع على أنه خبر آخر أو بدل من الخبر واسمية  
 معطوف عليه بناء على ان الباء من حرفية واسمية للنسب ويجوز حرفاً على البدل التفصيلي من وجهين بناء على أن الباء فيهما  
 للمصدرية أي الكون حرفاً والكون اسماً كالباء في الفاعلية والمفعولية بمعنى الكون فاعلاً والكون مفعولاً وفي الشرح ينبغي  
 أن تضبط حرفية واسمية بالرفع فيكون قدمية آخر خبر عنها خبرين متعاطفين ولا يضبط بالجر على ارادة بدل التفصيل لان الحرفية  
 والاسمية لا يصح أن يفسرهما المفصل الذي هو الوجهان اذ الوجه هو كونها اسماً اه وأقول بما ذكرنا تبين ان الرفع ليس بمعين  
 وان الجر أيضاً جائز وفي كلام الشرح نصريح بان الوجه هو كونها حرفاً وكونها اسماً وهو معنى كون الباء للمصدرية فليتأمل (قوله  
 وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقدر الحرفية في لفظها واكثر من الحروف في وضعها) يحتمل أن يريد  
 ان

ان مجموع الامر ين علة لبناء قد وان يريد أن كل واحد منهما علة لبنائها في الشرح و ليس شبهها بقدر الحرفية في اللفظ موجبا  
لبنائها بل لا بد أن يضاف الى الشبه اللفظي الشبه المعنوي وهو منتف هنا يدل على أن المرادفة النعمة معرب مع مشابهته  
لالى الحرفية في اللفظ وأقول المشابهة لقد في لفظها مشابهة بها في وضعها وهو كونها على حرفين والمشابهة لحرف في وضعه علة  
تامة للبناء وما ذكره من مشابهة الى بمعنى النعمة لا الى الحرفية مردود بانه لا مشابهة بينهما في اللفظ لان الالسمية منقولة  
بخلاف الى الحرفية فلوسلم فمشابهة الى الالسمية لا الى الحرفية مشابهة لفظية غير وضعية لكونها على ثلاثة أحرف ومما يشبهه قد  
الالسمية لقد الحرفية مشابهة لفظية وضعية لكونها على حرفين والمشابهة الثانية علة تامة للبناء دون الاولى وقد صرح غير  
واحد بان شبيه الاسم للحرف في الوضع أن يكون الاسم على حرف أو حرفين قال بدر الدين ابن مالك وأما بناء الاسم للشبه  
بالحرف في الوضع فإذا كان الاسم على حرف واحد أو حرفين بنى فان الاصل في الاسماء أن تكون على ثلاثة أحرف فصاعدا  
والاصل في الحروف ان تكون على حرف واحد كياء الجر ولا مه أو على حرفين كمن وعن واعلم أن هذه مبتدأ وتستعمل خبره  
على وجهين في محل نصب على الحال ومبنية يجوز رفعه على أنه خبر ثان أو بدل من الخبر ونصبه على أنه بدل من مجمل على  
وجهين أو حال ثانية ولا يجوز جزمه على أنه بدل تفصيل من وجهين لان الياء فيه ليست للمصدرية ولا للنسب بل لان أصله  
مبنوي اسم مفعول من البناء قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء (قوله ومعربة وهو قليل) ظاهر كلام المصنف أن بناءها في  
الكثير واعرابها في القليل قول واحد بالنظر الى استعمال العرب لها وهو في الحقيقة قول البصريين فوجه البناء ما تقدم  
ووجه الاعراب ما عارض وجه تحتم البناء من ملازمتها للاضافة وفي الشرح بناؤها مذهب البصريين واعرابها مذهب  
كوفي وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كافي في تحتم البناء فوجه الاعراب فان قلت ملازمتها للاضافة قامت  
لوصح دافعا للبناء لم تبن في قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة اه وأقول ملازمتها للاضافة ليست دافعة لبنائها بل  
لنحتمه فلذا جاز اعرابها (قوله والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكني) في الشرح لو كانت مرادفة لها لكانت فعلا واللازم  
باطل ولا أدري وجهها بمعنى المضارع مع أن في مجي اسم الفعل بعناها كلا ما وابن الحاجب يأباه وقد صرح ابن أم قاسم  
أنها بمعنى كفي اه وأقول لان اسم الملازمة في قوله لو كانت مرادفة لكانت فعلا وسند المنع قول الرضى والذي جعلهم على ان  
قالوا ان أسماء الافعال ليست بافعال مع تأديتها معاني الافعال أمر لفظي وهو أن صيغتها مخالفة لصيغ الافعال وأنها  
لا تتصرف تصرفها وتدخل الالام على بعضها والتنوين على بعض قال وهي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام  
وليس ما قال بعضهم أن صه مثلا اسم لفظ اسكت فهو علم للفظ الفعل لا بمعناه بشئ اذ العربي القحرب يقول صه مع أنه  
لا يخطر بباله لفظ اسكت فعلمنا أن المقصود منه المعنى لا اللفظ اه ولو سلمت الملازمة فمراد المصنف بمرادفة ليكني أنها دالة  
على ما يدل عليه يكني لان أسماء الافعال تدل على ما يدل عليه نفس الافعال قال التفتازاني وتحقيق أسماء الافعال أن كل لفظ  
وضع بارأى معنى اسم كان أو فعلا أو حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالة على ذلك الاسم أو الفعل  
أو الحرف كما تقول في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جرفه بل كالمثلثة محكوم عليه  
لكن هذا وضع غير قصدي لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد انفق لبعض الافعال ان وضعت لها أسماء  
أخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسماها أسماء الافعال فآمين اسم موضوع بارأى لفظ  
استجب أو ما يرادفه من صيغ طلب الاستجابة لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في الاعلام المذكورة بل يقصد به  
استجب الدال على طلب الاستجابة حتى يكون آمين مع أنه اسم لاستجب كلاما تاما بخلاف استجب الذي هو اسم لاستجب الذي  
هو أمر ولما كانت الالسمية أسماء الافعال مبنية على هذا التدقيق ذهب بعض النحاة الى أنها أسماء للمصادر السادة مسند  
الافعال وان جعلها أسماء الافعال قصر للمسافة قال الانهم احتاجوا الى الفرق بينها وبين المصادر سيما التي لا أفعال لها حيث  
بنيت هذه وأعربت تلك اه (قوله قد في من نصر الخبيبيين قدى) يروي الخبيبيين بكسر الموحدة قبل علامة الجمع على أنه جمع  
خبيب بضم الخبيبة وفيه تعليق فان المراد به خبيب بن عبد الله بن الزبير وأبوه عبد الله بن الزبير وعمه مصعب بن الزبير وقال  
ابن السكيت المراد به أبو خبيب ومن كان على رأيه يروي الخبيبيين على صيغة المثني والمراد به أبو خبيب وابنه خبيب (قوله وأما  
الثانية فيجتمه الاول) أى ان يكون بمعنى حسب وهو واضح لكون عدم لحوق نون الوقاية لها حينئذ ليس ضرورة كما هو



الاصل اما على اعرابه افظاهر واما على بنائها فعلى ما نقله ابن أم قاسم من أنه حينئذ قد لا تلحقها النون ويحتمل الثاني أي أن  
 يكون اسم فعل على ان النون حذفت للضرورة أو على ما قال الرضي ان أسماء الافعال يجوز أن لا يلحقها نون الوقاية لانها  
 ليست أفعال في الاصل (قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسى) هذا عجز بيت صدره عدت قومي كعديد الطيبى ويقع في بعض  
 النسخ البيت بكاله وفي الصحاح الطيبس الكثير من الرمل والماء وغيرها (قوله ويحتمل أنه اسم فعل لم يذكروا مفعوله فالياء  
 للاطلاق والكسرة لاساكنين) في الشرح هكذا وقع لغيره وهو مشكل فان حرف الاطلاق حرف مديتولد من اشباع حركة  
 الروى فلا وجود له الا بعد تحريك الروى فاذا لم يلتق ساكنان أصلا وأقول هذا الاشكال مبنى على أن الساكنين هنا هما الدال  
 والياء التي للاطلاق وليس ذلك بمتعين لجواز أن يكون المراد به ما للدال والتنوين لان أسماء الافعال قد تنون للتنوين  
 فكسرت الدال من قدام لانتقامها ساكنة مع التنوين ولحقها الياء للاطلاق على ان قوله فان حرف الاطلاق حرف مديتولد  
 من اشباع حركة الروى ظاهر في ان حرف الاطلاق مختص بقوافي الشعر وظاهر كلام صاحب الكشاف أنه غير مختص بها  
 فانه قال في سورة الاحزاب في أضلونا السبيلا وزيادة الالف لاطلاق الصوت جمات فواصل الاقوافي الشعر وفائدتها  
 الوقف والدلالة على أن الكلام قد انقطع وان ما بعده مستأنف وقال في سورة الفجر في اذا يسران التنوين بدل من حرف  
 الاطلاق وياء يسر تحذف في الدرج اكتفاء عنها بالكسرة وأما في الوقف فمحذف مع الكسرة اه ثم في الشرح وانما القول في  
 ذلك ما قاله سيبويه في باب وجوه القوافي في الانشاد ونصه واعلم أن الساكن والمجزوم يقعان في القوافي ولولم ينفوا ذلك  
 لضاق عليهم وانكهم توسعوا بذلك فاذا وقع واحد منهما في القافية حرك فليس الحاقهم اياه بالحركة أشد من الحاقهم حرف مد  
 ما ليس هو فيه ولا يلزمه في الكلام ولولم ينفوا الا بكل حرف فيه مديتولد ضاق عليهم وانكهم اتسعهوا فاذا حركوا واحدا منهما  
 صار بمنزلة ما لم ترد فيه الحركة فاذا كان كذلك ألحقوه حرف المد فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان الا في القوافي المجرورة  
 حيث احتاجوا الى حركتها كما أنهم اذا اضطروا الى تحريكها في التقاء الساكنين كسروا واقل ذلك جعلوا في المجرورة حيث  
 احتاجوا اليها كما ان أصلها في التقاء الساكنين الكسرة ولو كانت في قوافي مرفوعة أو منصوبة كان أقوى اه كلام  
 سيبويه (قوله أخال قد والله أطأت عشوة الخ) في الصحاح يقال قدأ وطأتى عشوة بفتح أوله وضمه أي أمر املتسا وكذا اذا  
 أخبرته بما أوقعته به في حيرة أو بليمة (قوله فقد والله بين لي عناني) الوشك بضم الواو وفتحها وسكون المجهة السرعة والسرود  
 بضم الصاد المهملة وفتح الراء طر معروف (قوله أفد بالترحل الخ) أفد بالفاء المكسورة والدال المهملة وروى أزف بالزاي ثم  
 الفاء وكلاهما بمعنى قرب ودنا والر كاب بكسر الراء وتخفيف الكاف الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من  
 لفظها والجمع ركب مثل كتاب وكتب وتزل بضم الزاي مضارع زال يزول بمعنى ذهب واستحال (قوله أحدها التوقع) اطلاق  
 المصنف ههنا يشهد بان التوقع يكون من المتكلم أو من غيره وتمثيله مع تقريره يقتضي أنه في المضارع من المتكلم وفي  
 المضارع من غيره وكلام الرضي ظاهر في أنه لا يكون في المضارع وصرح أنه اذا كان في الماضي كان من غير المتكلم  
 وسند كلامه عند قول المصنف والثاني تقرير الماضي (قوله وقال التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع) تقرير هذا  
 الدليل الماضي قد وقع وكلام قد لا يتوقع ينتج الماضي لا يتوقع أما الصغرى فظاهرة وأما الكبرى فلان التوقع انتظار  
 الوقوع فقوله التوقع انتظار الوقوع بيان للكبرى المطوية قدمه على الصغرى للاهتمام به وقوله وقد تبين الخ إشارة الى  
 الجواب عن هذا الاستدلال وتقريره ان أردتم بقولكم كل ما وقع لا يتوقع أنه لا يتوقع حال الاخبار فسلم لكن لا يضر لان  
 المراد التوقع قبل ذلك وان أردتم أنه لا يتوقع قبل الاخبار فليس يصحح للقطع بأنه يتوقع قبله (قوله اذا الظاهر من حال الخبر عن  
 مستقبل أنه متوقع له) الخبر هنا بكسر الباء لان الخبر بفتحها لا يصح اطلاق القول بان الظاهر من حاله أنه متوقع له لانه اما  
 خالى الذهن عن الحكم أو منكزه أو سائل عنه وكل من الخالى عن الحكم الاستقبالي والمنكزه لا يكون متوقفا له وانما سائل أن  
 يقول ان التوقع وان استقيده من حال الخبر عن مستقبل ليس بمعنى وضحي للمضارع فينبغي أن يضموا له حرفا يدل عليه (قوله  
 وأما الماضي فلانه لو صح اثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصح أن يقال في لارجل بالفتح ان لا الاستفهام  
 لانها لا تدخل الاجواب ان قال هل من رجل ونحوه فالذي بعد لامه مستفهم عنه من جهة شخص آخر كما أن الماضي بعد قد  
 متوقع كذلك) لقائل أن يقول انما تم هذه الملازمة لو كان المعنى المذكور عملة لا ثبات التوقع لقدوم مفعاله حتى تتعدى الى

اثبات ما يشبه هذا المعنى لما يشبهه قد وهو ممنوع بل واز أن يكون مرجحاً لاثبات التوقع لها ومعينها فلا يتعدى وبعد تسليم  
 الملازمة لا نسلم بطلان اللازم فانه لا مانع من ذلك نعم اتفق أنه لم يقبل بذلك أحد وفي الشرح وهذه الملازمة التي ذكرها  
 لا يتم الرد بها على الخصم لانه يقول انها دخلت على الفعل الماضي دالة على أنه كان متوقفاً قبل الاخبار كما صرح به المصنف  
 وحينئذ منع الملازمة ظاهر لانه لا يلزم من اثبات التوقع لقيامه اعتبار دلالة عليه واقعا من غير المتكلم بها اثبات  
 الاستفهام للايجاز ودخولها على مستفهم عنه من جهة أخرى مع كونها غير دالة على الاستفهام البتة اهـ وأقول المراد اثبات  
 الاستفهام للدلالة عليه واقعا من غير المتكلم بها اقياساً على اثبات التوقع لقيامه عليه كذلك فالملازمة تامة (قوله والثاني  
 تقرب الماضي من الحال) قال الرضي اذا دخلت قد على الماضي أو المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في  
 بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع أي يكون مصدره متوقفاً على ما يحاط به واقعا من قريب  
 كما تقول ان يتوقع ركوب الامير قد ركب أي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة ففيه اذا  
 ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط نحو ان يقول قد ركب زيد ان لم يكن  
 متوقفاً ركوبه اهـ وفي الشرح مثل المصنف للتقريب في حواشي التسهيل بقدمت الصلاة ثم قال ولا افهم هنا معنى  
 التقريب قلت بل هو متحقق مفهوم فان اخبار التكلم بالاقامة بان الصلاة قد قامت معناه أن قيام الصلاة الذي كان  
 منتظراً قد قرب وقوعه من زمن الحال الذي يتكلم فيه بكلمات الاقامة ضرورة أنها انما تقال بقرب الدخول في الصلاة  
 لا في حالة الدخول فيها فهذا موضع ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف في فهمه قال والذي أفهمه هنا معنى التحقيق بمبالغة  
 كأنه قيل قد تحقق فعل الصلاة ووقع فاشرعوا فيها تنزيلاً لما اجتمعت أسبابه منزلة ما قد حصل البتة قلت وهذا معنى يمكن  
 اعتباره الا أن فيه مجازاً وهو خلاف الاصل اهـ مافي الشرح وأقول لم ينف المصنف عن قول المؤذن قد قامت الصلاة فهم  
 التقريب مطلقاً حتى يرد الشارح عليه بان التقريب مفهوم منه محقق فيه وانما انفي عنه فهم تقرب الماضي حقيقة لان  
 قيام الصلاة لم يقع بعد لا فهم تقرب الماضي لفظاً (قوله احدها أنها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لان من الحال)  
 معنى بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والصيغة فلان مناقاة بين هـ ذا وبين قوله ان صيغته لا يفقد الزمان (قوله  
 ولا يتصرفن فاشهن الاسم) في الشرح فيه نظر لان عدم التصرف ليس أمر الازمالا سم فقد يتصرف كالصفات المشتقة  
 من المصدر وأقول لما كان مراد المصنف بلا يتصرف من عدم التصرف الى المضارع والامر وباقى المشتقات ومعلوم أن المشابهة  
 من الاسماء لهذه الافعال في عدم التصرف الى ذلك هو غير المصدر لا مطلق الاسم لان المصدر يتصرف الى ذلك كان مراده  
 بالاسم هنا ما ليس بمصدر وعدم هذا التصرف لازم له ثم قول الشارح كالصفات المشتقة ظاهر في أنه مثال للتصرف ولا يخفى  
 أنه مثال للتصرف اليه (قوله الثاني وجوب دخولها عند البصريين الا لا يخفى على الماضي الواقع حالاً) التقرب من الحال  
 فتحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها واعتراض على هذا بان قد تقرب الماضي من الحال الذي  
 هو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل ولا يقرب من الحال الذي هو لفظ بين هيئة  
 الفاعل أو المفعول به لفظاً ومعنى وحينئذ كيف يجب في وقوع الماضي حالاً بالمعنى الثاني دخول قد عليه المقربة من الحال  
 بالمعنى الاول لتحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها بل ربما يبعد قد الماضي عن المقارنة كما  
 في قولنا جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب وأجاب السيد الجرجاني بان الافعال اذا وقعت قيوداً لماله اختصاص  
 بأحد الأزمنة فهم منها المستقبلية وحاليتها وماضويةها بالقياس الى ذلك المقيده بالقياس الى زمان التكلم كافي معانيها  
 الحقيقية وليس ذلك بحسب عدم قد صرحوا في بحث حتى يكون الفعل مستقبلاً نظراً الى ما قبله وان كان ماضياً نظراً الى  
 زمن التكلم فعلى هذا اذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضياً بالنسبة الى المجيء المتقدم عليه  
 فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها فاذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء وتفهم المقارنة بينهما ما كان ابتداء الركوب  
 كان متقدماً على المجيء لكانه قارنه دواما اهـ (قوله حلفت له سبحانه الخ) في الصحاح فجر فجورا أي فسق وفجر أي كذب  
 وحديث هنا يعني محادث كمشير بمعنى معاشر والاصل الذي يستدفن بالنار وقبل هذا البيت  
 فقالت سبالك الله انك فاضحي \* السمت ترى السمار والناس أحوالى (قوله اذا المراد في الآية لقد فضلك الله علينا

بالصبر وسيرة المحسنين) في الشرح لانسلم ان المراد ذلك اذ يجوز ان يكون المراد بالحكم علينا في أرضك وذلك قريب من حال تكامهم بذلك وأقول حلفهم دليل على ما قال المصنف لان حكمه عليهم في أرضه ظاهر جلي لا فائدة في الحلف عليه وما ذكره المصنف مأخوذ من الكشاف وعبارته أي فضلك علينا بالتقوى والصبر وسيرة المحسنين وهو مناسب لقوله تعالى قبله انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين وعن ابن عباس بالمالك أو بالصبر والعلم قولان وقال أبو سليمان الدمشقي بالحلم والصفح (قوله والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه) في الشرح وأما البيت فليس المراد أن نومهم كان قريبا من مجيئه لان في ذلك تفسير الهام من قربه اذ نوم الرقباء متى كان في ابتداءه كان غير مستثقل فيموشك أن يذهب بأدنى محرك وانما المراد أن النوم بعد زمنه بحيث صار تقريبا لا تمكنا اه وأقول بعد تسليم أنهم كانوا قريبا ان النوم في ابتداءه يكون مستثقلا اذا كان بعد تهب بالنهار وسهر بالليل كما هو عادة العرب ثم في الشرح وقوله والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه ليس منافيا للدعوى ابن عصفور وانما ينافيه أن نومهم قبل مجيئه بالقرب منه ولعل المصنف أراد قبيل مجيئه بالتصغير فيفيد غرضه وان لم يكن لم أنف عليه في شيء من النسخ اه وأقول أراد المصنف بقوله قبل مجيئه القبلية القريبة لانه ذكر هذا القول في مقابلة القول بان نومهم قبل مجيئه اليها قبلية بعيدة وذلك قرينة على ما قلنا (قوله الرابع التكثير) فانه سيؤيد به في قول الهدلي \* قد أترك القرن مصفرا أنامله \* هذا صدر بيت عجزه \* كان أثوابه محبت بفرصاد \* ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه قال التفتازاني ان أصل قد في المضارع للتقليل وقد استعيرت ههنا للتكثير لمناسبة التضاد كرماء أو لوجه آخر يذكر في قوله تعالى علمت نفس ما أحضرت ومعنى محبت بفرصاد صبغت بماء الفرساد وحقيقته مح الفرساد عليه من محبت الريق اه والقرن بكسر القاف المسكافي والفرصاد التوت الاحمر وفي الصحاح التوت بمثناتين ولا نقل توت يعنى بمثنائه في أوله ومثله في آخره وفي هامش النسخة يقال ان معاقل بعض الاعراب \* من كرخ بغداد ذى الرمان والتوت \* اه وقد ذكر اللغتين ابن الاعرابي وقال ابن قتيبة قال الاصمعي العرب تقول بالمثناة والفرس بالمثناة واعترض على المصنف بان سيمو به لم يقل هذا وانما جوزه أبو حيان عليه معارض الفهم ابن مالك عنه وسبق أبو حيان الى ذلك الزخشمري وأما نص سيمو به فهو وأما قد بجواب لقوله لما يفعل ثم قال ويكون بمنزلة رجا وأنشد قول الهدلي قال ابن مالك اطلاقه بأن سيمو به رجا موجب للتسوية بينهما في التقليل والصرف الى الماضي واعترضه أبو حيان فقال لم يبين سيمو به الجهة التي فيها قد بمنزلة رجا ولا يدل على ذلك التسوية في كل الاحكام بل يستدل لكلام سيمو به على تقيض ما فهمه ابن مالك وهو أن قد بمنزلة رجا في التكثير فقط ويدل عليه انشاد البيت لان الانسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل القلة والندرة وانما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة فتكون قد بمنزلة رجا في التكثير واجيب بان اطلاق التسوية كافي في الدلالة على كونها في كل الاحكام وبان الانسان انما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة فيما يكون وقوعه قليلا وكثيرا أو اما لا يقع الا قليلا فانها يفخر منه بالتقليل لاستحالة التكثير وترك القرن مصفرا انامل كان أثوابه محبت بفرصاد مما لا يقع الا قليلا (قوله قد أشهد الغارة الخ) أشهد أحضر والغارة الخليل المغيرة وفي القاموس أغار على القوم غارة واغارة دفع عليهم الخيل والشعواء بفتح الشين المنجحة وسكون العين المهملة والمد الغاشية المتفرقة وجرء بالحيم تأنيث أجرد أي رقيقة ومعروفة اللحيين بالعين المهملة والقاف قليلة لجهما والعمان بفتح اللام ثنية لحي وهو منبت اللحية من الانسان وغيره والسر حوب يضم المهملتين الطويلة على وجه الارض (قوله قد في الجملة الفعلية المحاب بها القسم مثل ان واللام في الاسمية المحاب بها في افادة التوكيد) في الشرح الذي يظهر أن يقال اللام وقد الواقعة في الفعلية التي يجاب بها القسم مثل ان واللام في الاسمية الواقعة جوابا للقسم والافكيف تكون وحدها مثل ان واللام جميعا وأقول به قد تسلم متناع أن يفيد حرف في التأكيدي ما يفيد حرفان انه لا يزيدان قد مثل مجموع ان واللام كما توهم النرح وانما يريد أنهم مثل كل واحد منهما على الانفراد وذلك ظاهر (قوله وقد مضى نقل القول بالتعليل في الاولى) يعني قوله تعالى قد يعلم ما أنتم عليه وذلك أنه مضى في المعنى الثالث لتقليل المتعلق (قوله وللتقريب والتوقع في مثل الثانية) يعني قوله تعالى وقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت ولما لم يتقدم له توقع في هذه الآية بخصوصها وانما تقدم له ذلك في مثلها وهو قوله تعالى لقد أرسلنا نوحا قال في مثل الثانية (قوله السادس النبي حكى ابن سيده قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف) لما كان هذا المعنى غريبا لم يقل فيما سبق ولها سبعة معان وذكره معنى سادسا بعد

ذكر

ذكر الخمسة لاجل افادته ونظير ذلك قول الخنفيه في اصولهم اصول الشرح ثلاثة الكتاب والسنة والاجماع والاصل الرابع القياس وقالوا انما قيل ذلك لكون الثلاثة الاول اصولا مستقلة مثبتة للاحكام والقياس اصل من وجه لاستناد الحكم اليه ظاهر ادون وجه لكونه فرعاً للثلاثة لا يفتناؤه على علة مستنبطة من موارد واحد من الثلاثة \* وابن سيده هو أبو الحسن علي بن اسماعيل المرسي صاحب المحكم في اللغة وغيره كان اماما في اللغة والعربية وكان ضريرا أو ابوه ضريرا واشتغل في أول أمره على والده توفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة وعمره نحو ستين سنة (قوله وهو أن يكون كقولك للكذب هو رجل صادق) يعني أنه مثله في اطلاق اللفظ على ما يقابل معناه على سبيل التخريف فهو في معنى النفي (قوله ثم جاء النصب نظر الى المعنى) لا يقال شرط نصب الفعل بعد النفي أن يكون ذلك النفي محضا كما ذكره ابن مالك وغيره لاننا نقول ذلك شرط لوجوب نصب الفعل للجواز (قوله والحق بالحجاز فاستريحا) لا يقال استريحا جواب لسأترك الذي في المصراع الاول وهو

\* سأترك منزلي لبني تميم \* فيكون جوابا للنفي المعنوي لاننا نقول جواب النفي منفي في المعنى واستريحا مثبت في المعنى لان منفي وفي الشرح ولما قيل أن يقول لانسلم أن الفعل من قوله فاستريحا منصوب بل هو مرفوع مؤكدا بالنون الخفيفة موقوفا عليه بالالف وتأكيده مثل هذا بالخفيفة والنعيملة جاز في الضرورة وأقول في قوله مرفوع مسامحة فان الفعل المضارع اذا باشرته نون التوكيد منبئي والخلاف في الذي لم تباشره وهذا الوجه أعني كون استريحا ليس بمنصوب وانما هو مؤكدا بالنون الخفيفة قاله الاصل وقال أيضا والراجح عندي أنه منصوب بعد الخبر المثبت الخالي من الشرط اضطرارا لانه يروى لاستريحا جاز على التعليل والنصب اه ثم في الشرح فان قلت فما وجه النصب ان قيل به في البيت كما فعل المصنف فان القول بانه بنفس الفاء مذهب كوفي وهو لا يرتضيه فكيف يخرج على طريق البصريين قلت يجعل النصب بان مضمرة على حد قولها \* وليس عبادة وتقرعيني \* والمعطوف منظور فيه الى المعنى كأنه قال ويكون لحوق بالحجاز فاستريحا وتخرج القراءة أيضا على أن الفعل منصوب بان مضمرة وهي وصلتها في محل خفض عطفا على الحق اه وأقول حدقوها وليس عبادة وتقرعيني أن يكون المعطوف عليه اسما مملوفا بانه ليس في تأويل الفعل وظاهر أن البيت ليس كذلك وقد خرج المصنف في التوضيح الآية على شذوذ النصب بان مضمرة وقال صاحب الكشاف وقرئ فيدمنه بالنصب وهو في ضعف قوله سأترك منزلي لبني تميم \* والحق بالحجاز فاستريحا نخرجهما على ضعف النصب بان مضمرة لكن قال البيضاوي في تفسيره ووجهه مع بعده الحمل على المعنى والعطف على الحق (قط) (قوله وتختص بالنفي) يعني في الكثير الشائع والافتقار وردت في الاثبات على سبيل القلة من ذلك قول بعض الصحابة نصرا للصلاة في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنا قط وآمنه (قوله وبنيت لضمها معنى مذوا) اعلم يقل من والى لان من عند البصريين غير الاخفش لاننا نكون لابتداء الغاية في الزمان ومذتكون له (قوله والثاني أن تكون بمعنى حسب) في حواشي التسهيل ولم يسمع منهم الامقرونا بالفاء وهي زائدة لازمة عندى وكذا أقول في قولهم فحسب أن الفاء زائدة اه وفي المطول أن قط من أسماء الافعال بمعنى أنته وكثيرا ما تصد بالفاء ترينما للفظ وكأنه جزء شرط محذوف وفي كتاب المسائل لابن السيد وانما دخلت الفاء في هذه لان معنى أخذت درهما فقط أخذت درهما فاكتفيت به فجعل فيه الفاء عاطفة

﴿ حرف الكاف ﴾

(قوله بان تكون الكاف مكفوفة بما) لو قال بان تكون الكاف متصلة بما الزائدة لكان أحسن اذ لم يعلم كفها في المثال وعلم زيادتها (قوله كحكاية سيبويه كما أنه لا يعلم فتحجوز الله عنه) لان ما فيه لا تكون مصدرية لانها لو كانت مصدرية لكان الظاهر ان ما بعدها صلة لها من غير تقدير شيء وهي لا توصل بان المفتوحة ومعها مولى في الشرح ويحتمل أن ما في هذا المثال مصدرية وان ما بعدها فاعل اثبت مقدرها والفاء عاطفة على محذوف أي لاجل ثبوت عدم علمه سبحانه الله فتحجوز عنه وحرف التعليل متعلق بالمحذوف لاجب ما بعد الفاء املا يلزم تقديم ما بعدها عليها وانما قلنا ذلك لمحافظة على عدم زيادة الفاء لان سيبويه لا يرى زيادتها اه (قوله أي أعجب) ضبط في النسخ المعتبرة بصيغة المضارع ويجوز أن يكون فعل أمر وقدره ابن الحاجب ذهب بصيغة الامر (قوله وفي المقرونة بما الكافة) هكذا وقع في نسخة المصنف والظاهر أن يقال بما الزائدة (قوله وهو ظاهر) يعني ان اقتران الكاف التعليلية بما المصدرية ظاهرة في قوله تعالى واذا كروه كما هم (قوله وأجاب بعضهم) يعني

عن ان قوله تعالى واذ كروه كما هذا من اقتران الكاف التعليمية بما المصدرية وقال ان الكاف فيه السببية للتعليل وقد  
وضع الخالص وهو الذكروا الهداية موضع العام وهو الاحسان والاصل واحسنوا كما أحسن الله اليكم ثم عدل عن ذلك الاصل  
الذي هو واحسنوا كما أحسن الله اليكم الى خصوصية المطلوب وهو الذكروا الهداية (قوله وماذا كرهناه في الآيتين) يعني قوله  
تعالى كما أرسلنا فيكم رسولا وقوله تعالى واذ كروه كما هذا (قوله وطرفك اما جئتنا فاحبس - نه الخ) في الصحاح الطرف  
العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر اه وهو مرفوع على الابتداء وجملة الشرط والجزء خبره ولا يجوز نصبه بمحذوف  
مفسر باحسنه لان فعل الجزء لا يعمل في متقدم على شرطه وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ونصب الفعل بعدها الشبه بها)  
أي لشبهه الكاف بكي في المعنى وفي الشرح يلزم على هذا عمل عامل الاسم في الفعل وهو عندهم ممنوع وأقول ليس هذا  
بلازم على ما وقع في نسخة الشارح وهو نصب الفعل بعدها الشبه بها بكي في المعنى لان كلاً منها لا يقتضي ان النصب  
بالكاف انظهوره تعلق به الشبه بها لا بنصب وليس أيضا بلازم على ما في بعض النسخ وهو نصب الفعل به الشبه بها بكي لان  
نسبة نصب الفعل الى الكاف التعليمية كنسبة نصبه الى اللام التعليمية وهي نسبة مجازية باعتبار ان النصب بان  
مضمرة بعدها ثم لا يخفى أن التكاف فيما قال ابن مالك وان رواية البيت لبي يمسبوا كما زعم أبو محمد الاسود مؤيدة  
لقول الفارسي وثه يمكن أن يقال ان ما في البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها جملة على أن أختها كما قيل في كما  
تكونوا يبول عليكم (قوله واعلم اني الخ) النشوان بفتح النون وسكون الشين المحجة السكران والحليم الذي عنده اناة وصبر وخبر  
المبتدأ وما عطف عليه محذوف أي كائنان (قوله أخ ماجد الخ) هذا البيت لنهشل بن جبر والآخر هو مالك بن جبر قتل بصفين  
مع على رضي الله عنه والماجد الكريم ولم يخزني أي لم يذاني والمشهد مصدر مجي ويوم مشهديوم اجتماع للعرب وعمر وهو  
ابن معدى كرب وسيفه هو الصمصام المشهور قال في الصحاح والصمصام والصمصامة السيف الصارم الذي لا ينتهي  
والصمصام اسم سيف عمرو بن معدى كرب اه وخيانة السيف نبوته عند الضرب وكان سيف عمرو لا ينبو فاستوهبه عمر  
ابن الخطاب فوهبه له فقيل لعمر انه غيره وانه بجعل عليك بالصمصام فذكره عمر ذلك فغضب عمرو وقال هاته فاحذوه ودخل  
دار ابل الصدقة فضرب عنق بعير فابانه بضربة واحدة وقال انما أعطيتك السيف لا الساعد والمضارب جمع مضرب وهو  
قدر شبر من طرف السيف فان قيل كيف قال مضاربه وليس للسيف الا مضرب واحد أجيب بانه على اعتبار ان كل جزء من  
المضرب مضرب على سبيل المبالغة (قوله وانما يصح الاستدلال بهما اذا لم يثبت أن ما المصدرية توصل بالجل الاسمية) ذهب  
السراني والاعلم وابن خروف وابن مالك الى جواز وصلها بالجملة الاسمية وذهب سيبويه والجمهور الى عدم جواز ذلك (قوله  
ويحتملها قوله تعالى كما بدأنا أول خلق نعيده) لا بأس بالتعرض للآية من أولها فنقول في تفسير البيضاوي ٣ انتصب يوم على  
المفعولية لاذ كرم مقدر أو على الظرفية لاذ يحترقهم أو تلقاهم أو على الحالية المقدره من العائد المحذوف في توعدون والطي  
ضد النشر أو المحوم قولك اطو عنى هذا الحديث والسجل الصحيفة والكتاب أي للكتب فيه أو لما يكتب فيه وقرئ السجل  
كالدلو وقرئ السجل كاعتل وهما الغتان فيه وقيل السجل ملك يطوى كتب أعمال بني آدم اذا رفعت اليه وقيل كاتب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على هذين القواين اسم للصحيفة المكتوب فيها وما في كما بدأنا كافة أو مصدرية وأول  
خلق مفعول لبدأنا أو فاعل يفسره نعيده أو ما موصولة والكاف متعلقة بمحذوف يفسره نعيده أي نعيد مثل الذي بدأناه  
وأول خلق ظرف لبدأنا أو حال من ضمير الموصول المحذوف ووعدا مصدر مؤكدا نعيده لانه وعدنا الاعادة (قوله اعادة مثل  
ما بدأناه) الاحسن أن تكون ما في هذا التركيب موصولا حرفيا لا اسميا ويكون المنصوب في بدأناه للخاق لا لما فيكون  
التشبيه للحدث الذي هو الاعادة بالحدث الذي هو البدء (قوله وقال الذين لا يعلمون) قال ابن عباس والحسن والربيع والسدي  
نزلت في كفار العرب وقال مجاهد في النصارى ورجحه الطبري فانهم مذكورون في الآية أولا وقال ابن عباس أيضا في  
اليهود طلبوا ذلك وقال قتادة في مشركي مكة وقيل المراد بالذين لا يعلمون جميع هذه الطوائف لانهم كلهم قالوا هذه المقالة  
فان كان المراد العرب أو مشركي مكة ففي العلم عنهم لانهم ليس لهم كتاب ولا هم أتباع نبي وان كان اليهود والنصارى ففيه  
عنهم لانتفاء العمل بمقتضاه ولم يذكر مفعول العلم لان القصد هنا الى نفي العلم الى نفي تعلقه بشئ مخصوص ومعمول القول  
هو جملة لولا يكلمنا الله والذين من قبلهم هم اسلافهم وغيرهم من الامم المكذبة والمثلية اما في نفس القول أو في اقتراح

٣ انظر تفسير البيضاوي تجرد العبارة ليست كذلك

ما لا يديق (قوله ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد) يعني بطريق الاستقلال فهم ما واما بطريق الاستقلال في  
 أحدهما والتبعية في الآخر فيجوز (قوله ولا يكون منسلا) أي لا يكون منسلا لأنه أبين منه) أي لان مثلا أبين من كذلك ولا  
 يكون التوكيد أبين من المؤكدا وانما قلنا ان مثلا أبين لانه صريح في المثلية غير محتمل لخلافها بخلاف الكاف ولان اسم  
 الإشارة وهو المضاف اليه الكاف مهم بحسب أصل الوضع لانه موضوع لكل مانصح الإشارة اليه والمضاف اليه مثل  
 وهو قولهم لا إله الا هو وفي الشرح ان الضمير في انه أبين ان عاد الى مثل اقتضى أن التأكيد لا يكون أبين دلالة على المقصود  
 من المؤكدا فيمتنع مثل قولك شرب زيد عقارا خيرا ولا يمنع مثل هذا أحد وأقول ان كون الخبر أبين من العقار ليس بحسب  
 أصل الوضع كما نحن فيه وانما هو بحسب عدم علم المخاطب بمعناه الموضوع له ومراد المصنف انما هو البيان وعدمه بحسب  
 أصل الوضع (قوله كما لا يكون زيد من قولك هذا زيد يفعل كذا) التوكيد الذي لا يكون أبين من المؤكدا فيمتنع أن يكون زيد من قولك هذا زيد  
 فيه للتعليل لامعية التوكيد أي لا جعل أن التوكيد لا يكون أبين من المؤكدا فيمتنع أن يكون زيد من قولك هذا زيد  
 يفعل كذا لان العلم أبين من اسم الإشارة وفي الشرح قد يمنع ان امتناع التوكيد في نحو هذا زيد يفعل كذا كره  
 ويقال انما امتنع لان هذا توكيد لفظي وهو إعادة اللفظ بعينه أو تقويته برادف له وهذا لا يبدل كذا فان زيدا  
 ليس لفظ هذا ولا امرادف له وأقول لا فرق في المعنى بين ما قال الشارح وما قال المصنف لان عدم المرادفة بينهما ليس  
 الا لان اسم الإشارة مهم بحسب الوضع وزيد معين بحسبه والا فالمتعمل فيه لفظ الإشارة هنا هو نفس ما وضع له لفظ  
 زيد (قوله ولا خبر المحذوف) أي ولا يكون كذلك خبر المحذوف لما يؤدي اليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله ففي عبارته  
 تسامح لان ظاهرها ولا يكون مثل خبر المحذوف وهو غير مراد في الشرح ان أراد انه لا يكون ارتباطا أصلا فليس  
 كذلك لان الارتباط بحسب المعنى فاصل وذلك بان يجعل مثل قولهم مفعول الفعل من قال الذين من قبلهم وكذلك خبر مبتدأ  
 محذوف أي الشأن كذلك ثم استؤنف يقال الذين من قبلهم بيان وتفسير للشان وان أراد انه لا يكون ارتباطا لفظي فلا  
 يضر مع حصول الارتباط المعنوي انتهى وأقول بعد تسليم صحة هذا الارتباط الذي لم يسبق اليه وجواز جعل هذا النظم  
 الشريف عليه انه أراد الارتباط اللفظي وعدمه مضر بالفصاحة فلا يحمل عليه ما هو أعلى في درجات البلاغة (قوله قلت  
 مثل بدل من كذلك أو بيان) يريد ان مثل مع ما أضيفت اليه بدل من كذلك أو بيان له وهذا كله على القول باسمية  
 الكاف بدليل قوله فيما بعد أو الكاف مبتدأ وهو قول الاخفش والفارسي وجماعة وعلى القول بعدم اشتراط التعريف في  
 عطف البيان وجواز أن يكون البيان والمبين نكرتين فان مثلا نكرة ولو أضيفت اليه معرفة (قوله ومثل بمنزلة في مثلك  
 لا يفعل كذا) يعني انه نفي الفعل عن مثل وأريد نفيه عن المضاف اليه لان المراد لا يعلمون قولهم (قوله والخامس  
 التوكيد وهي الزائدة) قال التفتازاني عند قول صاحب الكشاف في سورة البقرة أي ومثل ذلك الجعل الجحيب جعلناكم  
 أمة وسطا يريد ان ذلك إشارة الى مصدر الفعل المذكور بعده لا الى جعل آخر فقد صد بسببه هذا الجعل فيه على ما يتوهم  
 من أن المعنى ومثل جعل الكعبة قبله جعلناكم أمة وسطا واذا تحققت فالكاف مقسم افعاما كاللازم لا يكادون يتركونه  
 في لغة العرب وغيرهم انتهى (قوله فيلزم المحال وهو اثبات المثل) قال التفتازاني في حاشية العضد لان النفي يعود الى الحكم  
 لا الى المتعلقات فتوابعه ليس كبن زيد أحد يدل ظاهرا على ان زيد ابنا وان كان يحتمل أن يكون نفي المثل له بناء على عدمه  
 وقد يجاب بغير اثبات مثله تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر وتقيضه وهو نفي مثله بهي قطعي (قوله ولا نهم اذا بانوا في نفي  
 الفعل عن أحد قالوا مثلك لا يفعل كذا) هذا عطف على قوله اذ لو لم تقدر زائدة لتعليل آخر لقول الأكثرين تقديره لانه ليس  
 شيء مثله الا انه غير منظور فيه الى ان الكاف زائدة والاول منظور فيه الى ذلك فسقط الاعتراض بان هذا التخرج انما يكون  
 على القول بعدم الزيادة وهو القول الثالث الذي سيذكره وحصل جواب السؤال عن ان قوله ولا نهم اذا بانوا عطف على  
 ماذا (قوله وقيل الكاف في الآية غير زائدة) المحققون على أن الآية من باب الكناية وبنوا الكناية فيها وجه بن  
 أحدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخ زيدا لاخ لازمه  
 لانه لا بد لاخ زيدا من أخ هو زيد فنفي هذا اللازم والمراد نفي ملزومه أي ليس لاخ زيدا لاخ لازمه  
 هو زيد فكذا نفي أن يكون مثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود

وما في الوجهين ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قالوا امثلك لا يبخل فنقوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكفاية قصد الى المبالغة لانهم اذا نقوه عن من يمانته وعن من يكون على اخص أوصافه فقد نقوه عنه كما يقولون قد ابنت لذاته وبلغت آثره يريدون أنواعه وبلوغه فينبغي لافرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثل شيء الا ما تعطيه الكفاية من فائدتها وهما عبارتان معتقتان على معنى واحد وهي نفي المماثلة عن ذاته تعالى (قوله وقيل الكاف اسم موكد بمثل) هذا عطف على قوله فقيل الزائد مثل وفي الكشاف ولك ان تزعم ان كلمة التشبيه كررت للتوكيد وفي الشرح يلزم عليه اضافة المؤكد الى التأكيد وقد جعلوا منها اضافة أسماء الزمان المهمة في نحو حينئذ ويومئذ (قوله فصيروا مثل كعصف ما كول) هذا بيت من مشطور السريع الموقوف والعصف ورق الزرع وفي صحيح البخاري قال الحسن في قوله تعالى فجعلهم كعصف ما كول أي كزرع أكل حبسه وبقي تبنيه (قوله يضحكن عن كالبرد المنهم) هذا من مشطور السريع المكشوف وقبله بيض ثلاث كنعاج جم والبيض جمع بيضاء والمراد بالنعاج هنا بقرة الوحش وكثيرا ما تشبه به النساء في العيون والاعناق والجلم بضم الجيم جمع جاء وهي التي لا قرن لها والبرد حب الغمام والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الميم الثانية اللذان (قوله فجوز وافي نحو زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع وزيد مخفوضا بالاضافة) هكذا وقع في أكثر المنسخ وهو سبق قلم والصواب ما في بعضها وهو الاسد مخفوض بالاضافة (قوله ما يرتجي وما يخاف جمع الخ) جمع فعل ماض والالف التي في آخره للاطلاق وفاعله مستتر عائد الى الممدوح ويرتجي ويخاف مبنيان للفعل وما يرتجي مفعول جمع وفي الشرح واعلم ان الذي تتعين فيه الحرفية مثل أعجبي الذي كزيد لانه شائع فصيح ولو كانت الكاف فيه اسم الميم يكن كذلك لان حذف صدر الصلة من غير أي لا يقع فصيحاً شائعاً الا اذا طالت الصلة ولا طول هنا وأما البيت فالصلة فيه طويلة فلا تتعين الحرفية وأقول يتعين في البيت أيضا الحرفية لان الصلة فيه وان سلم انها طويلة الا ان صدر الصلة لا يحذف شائعا الا اذا كان الباقي بعد الحذف لا يصلح أن يكون صلة وهذا يصلح (قوله وهذا يخرج للفصح على الشاذ) لان وقوع الكاف مع مخفوضها صلة فصيح وحذف صلة غير أي اذا لم تطل الصلة شاذ والاشارة الى اجازة ابن مالك أن تكون الكاف مع مخفوضها مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتدا أصله للموصول (قوله وصاليات ككياتين) قبله لم يبق من أي بها يحلين غير رماد وخطام كنفين \* وغير ود جاذل أو ودين والاي جمع آية وهي العلامة ويحلين من حامت الرجل وصف حامتته والخطام الزمام وكنفين بدل منسه والكنف بكسر الكاف وسكون النون وعاء يجعل فيه الراعي أدواته وود أصله وتدسكنت التاء ثم ابدلت ال واو ادغمت وال جاذل بالجيم والذال المهجمة المنتصب مكانه لا يبرح والصاليات الحجارة المحترقة ويوثقين عشاء تحمية مضمومة فهزرة مفتوحة فثلاثة ساكنة ففاء أي يجعلان اثافي للقدر وجابه على الاصل المرفوض نحو يؤكرم (قوله ولا للماء ابداء) هذا مجزيت صدره فلا والله لا يلقى المائي وقبله لدتهم النصيحة كل لد \* فيجوا النصيح ثم تنوفاقاوا والبيتان لبعض الاسديين قال ابن سميده والادود ما يصب بالمسقط في أحد شقي الفم فيمر على اللد يد وهو أحد صفحتي العنق وجمعه ألده وقد لده يلهه لد اولدود او أنتسد البيت ثم قال واستعمله في العرض وانما هو في الاجسام كالماء والدواء (قوله وحرف معنى) حروف المعاني هي الكلمات الموضوعية المقابلة للاسماء والافعال وأما الحروف التي تتركب منها الكلمات فتلك تسمى حروف المعاني (قوله ومعناه الخطاب وهي اللاحقة للاسماء الاشارة) واللغة الفصحية في هذه الكاف أن يراعى بها حال المخاطب في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع وفيها لغة اخرى وهي افراد الكاف مفتوحة في الاحوال فيكون المقصود بها على هذه اللغة التثنية على مطلق الخطاب فقط وفيها لغة ثالثة وهي الافراد مع الفتح في التذكير ومع الكسر في التأنيث (قوله هذا هو الصحيح) الاشارة بهذا الى كون الكاف مع الضمير المنفصل حرف خطاب لا الى مجموع ما تقدم لان الكاف في اسم الاشارة حرف باتفاق فلو كانت الاشارة بهذا الى مجموع ما تقدم لا فاد الكلام في أن الكاف مع اسم الاشارة قولاً بأنها غير حرف واحترز بالصحيح عن مذهب الخليل أن اللواحق في الضمير المنفصل أسماء اضيف اليها يافهي في محل جر وعن مذهب الزجاج والسيرافي ان ايا اسم ظاهر واللواحق مضمرة اضيف اليها ياحتي كان اياك بمعنى نفسك وعن قول قوم من الكوفيين أن الضمائر هي اللواحق وايداعامة لها بصير بسببها منفصلة لا وعن قول آخرين منهم ان اياك واياه واياي بكلمة أسماء ولا تركيب فيها (قوله والنجاء) هو بنون مشددة وجم محففة وهزرة قبل الكاف مدودة مصدر نجوت من كذا أنجوت نجاء ثم استعمل اسم

فعل الامر (قوله ولا رأيت بمعنى أخبرني) مختار المصنف أنه منقول من رأيت بمعنى علمت لا بمعنى أبصرت قال لان زيدا في قولك رأيت زيدا ماضع مفعول أول وما صنع مفعول ثان قال وهذا من الانشاء المنقول الى الانشاء ومختار ابن أم قاسم أيضا ذلك فانه قال رأيت هذه هي العملية دخل عليها هزة الاستفهام فهي تتعدى الى اثنين وقال الرضى انه منقول من رأيت بمعنى أبصرت أو عرفت قال كانه قيل اذا أبصرته وشاهدت حاله العجيبة أو عرفت أخباري عنها فلا تستعمل الا في الاستخبار عن حالة العجيبة قال وقد يوثق بعده بالنصب الذي كان مفعولا به بخور رأيت زيدا ماضع وقد يحذف نحو رأيتكم ان أناكم عذاب الله وكلم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بدسواء أتيت بذلك المنصوب أو لم تأت من استفهام ظاهر أو مقدر بين الحال المستخبر عنها قال ولا محل للحملة المتضمنة معنى الاستفهام لانها مسانفة لبيان الحال المستخبر عنها ولما قلت رأيت زيدا كانه قال عن أي شيء من حاله تستخبر فقلت ماضع فهي بمعنى قولك أخبرني عنه ماضع انتهى (قوله والكاف فاعل لكونها المطابقة للمسنند اليه) الذي في المنقول اليه هو أخبرني لانه ان كان مذكرا فهي مذكرة وان كان مؤنثا فمؤنثة وان كان مثنى فمثنى وان كان مجموعا فمجموعة والثاني الاحوال كلها مفردة مذكرة (قوله ويرده صحة الاستغناء عن الكاف) نحو رأيت الذي ينهى عبد الاصلى رأيت ان كان على الهدى أو امره بالتقوى رأيت ان كذب وتولى والفاعل لا يصح الاستغناء عنه الا عند الكسائي (قوله وانهم تقع مرفوعة) في الشرح أما بطريق الاصلة فسلم ولكن لم لا يجوز ان تكون مرفوعة بطريق النسيابة كما يقول الاخفش في لولاك لا يلزم الجمهور والكلام انما هو على مذهبهم (قوله ويلزمه ان يصح الاقتصار على المنصوب يعني زيدا في نحو رأيتك زيدا) أي أن تحذف ما بعده للدليل (قوله لانه) أي المنصوب المفعول الثاني لا رأيت لان الفرض ان الكاف مفعول وهو أول (قوله ولكنه الفائدة لا تتم عنده) أي عند المنصوب فلا يصح الاقتصار عليه لان الاقتصار لا يصح الا على ما تتم عنده الفائدة (قوله وأما رأيتك هذا الذي كرمت على) هذا الاشارة الى جواب اعتراض على ما دل عليه الكلام السابق من عدم صحة الاقتصار على المنصوب بعد الكاف في نحو رأيتك زيدا تقرير الاعتراض انه قد وقع الاقتصار عليه في هذه الآية لان اسم الاشارة فيها هو المنصوب بعد الكاف والاسم الموصول تابع له وتقرير الجواب ان الآية ليست على المنصوب بعد رأيتك وهو حذف ما بعده لدليل هو هناء الموصول والممنوع قبل تمام الكلام هو الاول لا الثاني (قوله وقد تلحق ألفاظا آخر شذوذا) كقولك أبصرك زيدا وليسك زيدا قائما وعمك الرجل زيدو بأسك الرجل عمرو وكقولهم كلاك بفتح الكاف وتشديد اللام (قوله لسان السوء تهديهم الى آخره) في الصحاح اللسان جارحة الكلام وقد يكتفى به عن الكلمة والرسله قيونث حينئذ يذفن ذكره قال في الجمع السنة حكما وأجره ومن أنه قال السن كذراع وأذرع وحت بكسر الحاء المهملة من الحين بفتحها وسكون المثناة الضمنية وهو الهلاك وحسبتك بفتح المثناة الفوقية في بعض النسخ وضمها في بعضها وفي بعض النسخ وجئت بحجم مكسورة فهزة ساكنة وان تحين بحجم مكسورة (قوله كقراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا) هي بالمثناة الفوقية وكسر السين ﴿ك﴾ ﴿قوله في تحضون الى آخره﴾ تحضون تميون والسلم بكسر المهملة وفتحها الصلح وثرت بالمثناة في أوله مبنى للمفعول من ثارت القتل وبالقتيل قاتله والظا النار والهيحاء الحرب بعد كافي البيت ويقصر وجهه ما ثرت قتلاكم حال من فاعل تحضون وكذلك جملة واظى الهيحاء تضطرم ويجوز ان تكون هذه حالا من قتلاكم (قوله أردت لكيما ان تطير بقربتي) هذا صدر بيت عجزه فتركها شائبا ببدء بلقع وتطير تذهب سر بها مستعار من طيران الطير والقربة بكسر القاف معروفة والسن بفتح المعجمة القربة الخلق والبيداء بفتح الموحدة والمد الارض القفراء التي تبعد أي تم لك من يدخل فيها والبلقع الارض القفراء التي لا شيء فيها (قوله ولا تظهر ان بعدى الا في الضرورة) جعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعدى قليلا (قوله فقالت أكل الناس الى آخره) الماخ المعطى من منه فتمحه بفتح النون في الماضي وفتحها وكسرها في المضارع وكل الناس مفعول أول الماخ ولسانك مفعول ثان له وتغر بالعين المعجمة أي تخدع (قوله ويرده قولهم كيمه كما يقولون له) اذ لا يحذف ألف ما الاستفهامية الامع حرف الجر (قوله فاوقدت نارى الى آخره) ضوعها مرفوع ان كان يصبر مبنيا للمفعول ومنصوب ان كان مبنيا للفاعل وقاعله ضمير عائد على الضيف والضمير في داخله للدخول المفهوم منه وفي البيت متعلق بداخل أي وهو داخل في البيت دخولا أو الضمير في داخله للبيت والجار والمجرور خبر عن الضمير المرفوع ودخله خبر ثان



(قوله) واخراج ما الاستفهامية عن الصدر) في الشرح قد ذهب بعض الى ما يلزم صدر بها ونقل عن ابن المرحل المغربي أنه  
صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد لمجيئها غير صدر وقال ابن مالك في التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح وفي أقوال  
شاهد على ان ما الاستفهامية اذ اركبت مع ذاتها في وجوب التصدير فيعمل فيها ما قبلها رافعا ونصبا وجرافا رفع كقولهم كان  
ماذا والنصب كقول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أقول ماذا وأجاز بعض العلماء وقوعها تمييزا كقولك ان قال عندي  
عشرون ماذا انتهى (قوله) فيذهب كما في عود ظهره طبقا واحدا أي كيميما (ص) في شرح البخاري للامام ابن حجر كان  
ابن هشام وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفت عليها حتى ان ابن بطال ذكرها  
بالظن في بسجد وكلامه يوهم ان البخاري أورده في التفسير وليس كذلك بل أورده في أوخر كتابه في أثناء كتاب التوحيد ولم  
يورد ذلك في غيره (كم) (قوله) على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى أي عدد) في الشرح على وجهين خبر أول وخبرية  
مرفوع على أنه خبر ثان واستفهامية مرفوع عطف على هذا الخبر الثاني ولا يصح فيها الجر على أن يكونا من بدل التفصيل  
وقد تقدم الكلام في مثله وأقول يريدانه تقدم عند قول المصنف قد على وجهين حرفية وتقدم لنا نحن أيضا هناك أنه يجوز  
فيها الجر على أن يكونا من بدل التفصيل بان تكون الباء للصدرية لا للنسب (قوله) ويشتركان في خمسة أمور الاسمية  
والإبهام والافتقار الى التمييز والبناء وزم التصدير) أما الاسمية فلجرها بالحرف والاضافة نحو بكم درهم اشتريت وعلام كم  
ملكتم وأما الإبهام فلانها موضوعان للعدد المبهوم وأما الافتقار للتمييز فلإبهامها وأما البناء فلشبهها بالحرف في الوضع  
وأما لزوم التصدير على غير الجار حرفا كان أو اسماء في الاستفهامية ظاهروا في الخبرية لانها انشاء التثنية فوجب لها صدر  
الكلام كما وجب لرب (قوله) وأما قول بعضهم في ألم يروا ألم أهلكنا) قال صاحب البحر قال ابن عطية وكم هنا خبرية وانهم  
بدل منها والرؤية البصر انتهى وهذا لا يصح لانها اذا كانت خبرية فهي في موضع نصب بأهلكنا ولا يسوغ فيها الا  
ذلك واذا كان كذلك امتنع أن يكون أنهم بدلا منها لان البدل على نية تكرار العامل ولوساطة أهلكنا على أنهم لم يصح ألا ترى  
انك لو قلت أهلكنا انتفاع رجوعهم أو أهلكنا أنهم لا يرجعون لم يكن كلاما لكن ابن عطية توهم أن يروا مفعوله كم فتوهم  
ان قوله انهم الهم لا يرجعون بدل لانه يسوغ أن يتساق عليه وقال الزجاج هو بدل من الجملة والمعنى ألم يروا أن القرون التي  
أهلكنا لا يرجعون لان عدم الرجوع والهلاك بمعنى انتهى وهذا ليس بدلا لصانعا وانما فسر المعنى وقال أبو البقاء انهم  
الهم لا يرجعون بدل من موضع كم أهلكنا والتصدير ألم يروا أنهم الهم لا يرجعون انهم وليس بشئ لان كم ليس  
بمعمول يروا أو أقول لا يتعين من كلام أبي البقاء أن كم معمول لير والظهور أن يكون مراده أن كم معمول لأهلكنا وجملة كم  
أهلكنا معمول لير وانما قال صاحب البحر ونقل عن الفراء أنه يعمل يروا في الجملتين من غير ابدال وقوله في الجملتين تجوز لان  
انهم وما بعده ليس بجملة ولم يبين كيفية هذا العمل وقال الزنجشيري ألم يروا ألم يعلموا وهو معلق عن العمل في كم لان كم  
لا يعمل فيه عامل قبله سواء كانت للاستفهام أو للخبر لان أصلها الاستفهام الا أن معناها نافذة في الجملة كما تقدم في قولك ألم  
يروا أن زيد انطلق وان لم يعمل في لفظه وانهم الهم لا يرجعون بدل من أهلكنا على المعنى لا على اللفظ تقديره ألم يروا كثيرة  
اهلا كنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين الهم انتهى ثم قال صاحب البحر والذي تقتضيه صناعة العربية أن انهم  
معمول لمحذوف دل عليه المعنى وتقديره قضينا أو حكمنا انهم الهم لا يرجعون (قوله) وان قدره أهلكنا فلا تسلط له في المعنى  
على البدل) في الشرح اذ لا معنى لقولك أهلكنا انهم الهم لا يرجعون والاعتراض مبني على حرف واحد وهو أن كلمة كم  
بفرد على المبدل منه واذا كان مراد هذا القائل أن المبدل منه هو جملة كم أهلكنا قبلهم من القرون لا كم وحدها طاح  
الاعتراض وغاية ما في الامر أنه عبر عن الكل بالجزء الذي هو صدر معني به والقربة عدم استقامة الكلام على ارادة هذا  
الجزء بعينه وأقول يلزم على هذا ابدال المفرد من الجملة لان مع صلتها مفرد ولم يذكر هذا النوع في أقسام البدل وانما ذكر  
عكسه وانه قليل كقوله الى الله أشكو وبالمدنية حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان فابدل كيف يلتقيان من  
حاجة وأخرى وقوله وان وصلتها مفعول لاجله يعني لير والاذلا يصح أن يكون أهلكنا كما نقلناه عن صاحب البحر والمعنى علموا  
لاجل انهم لا يرجعون اهلا كهم (قوله) وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر) هذا اعتراض على أبي البقاء  
وفيه نظر اذ لم يتعين من كلامه عود الضمير على متأخر لجواز أن يكون موضع الضمير متقدما وما دل عليه متأخرا (قوله) الرابع

ان تمييز الخبرية مفرد او مجموع أما افراده فلشابهة كم للثانية والالف في الدلالة على الكثرة وتميزها بحجور ومفرد وأما جمعه  
فليكون في اللفظ تصريح بما يدل على الكثرة (قوله كم مارك بادمكهم الى آخره) بادهلاك والسوقة بضم السين المهملة خلاف  
المالك يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث فقوله مارك بادمك شاهد على جمع التمييز وقوله نعم شاهد على افراده (قوله  
كم عمه لك باجرير وخالة الى آخره) الفدعاء بسكون الدال المهملة من الفدع بفختين وهو عوجاج الرسخ من اليد والرجل حتى  
ينقلب الكف والقدم الى انسيها أو هو المشى على ظهر القدم أو ارتفاع أنخص القدمين حتى لو وطئ الأقدع عصفورا ما أذاه  
أو هو عوج في المفاصل كأنها قد زالت عن مواضعها وأكثر ما يكون في الارساع خلقة والرسخ كالقفل مفصل ما بين الساعد  
والكف وما بين الساق والقدم والانسي بكسر الهمزة وسكون النون قال أبووزيد هو الايسر من كل شيء وقال الاصمعي هو  
الايمن وقال كل اثنين من الانسان مثل الساعدين والزندين والقدمين فأقبل منهما على الانسان فهو انسي وما أدر منهما  
عنه فهو وحشي والعشار بكسر العين جمع عشراء وهي الناقة التي أتى عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر والمعنى على  
هذه الرواية جرعة وخالة ان كثيرا من عماتك وخالاتك من جملة حدى ومعنى على لي وقيل على كره منى كما يقال  
باع القاضى على فلان داره لان على تستعمل في الضرر نحو وعليها ما اكتسبت (قوله ولا يكون تمييز الاستفهامية المفردا  
خلاف الكوفيين) في الشرح وجه قول البصريين على ما قال ابن الحارث وغيره انها ما كانت كتابة عن العدد جعلت كناية  
عن وسطه وهو من أحد عشر الى مائة لانها جعلت كناية عن أحد طرفي العدد وكان تحكما ووسط العدد ميمه منصوب مفرد  
واعترضه الحديث بان جملة على الوسط دون غيره أيضا تحكم قال والوجه ان يقال كم الاستفهامية لما كانت مقدرة بعدد قرن  
بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب فافرد ميمها ونصب كميته انتهى ما في الشرح وأقول الجواب عن اعتراض الحديث  
هو ان الجملة على الوسط لا تحكم فيه لان الوسط عدل بين الطرفين وذو حظ من كل منهما (قوله والخامس أن تمييز الخبرية  
واجب الخفض) وذلك أن الاضافة جلال كم على ما هي مشابهة له من العدد وقال الفراء على تقدير من لانه لما كثر دخول  
من على تمييز الخبرية جاز تركه لقوة الدلالة عليه (قوله ولا يجوز جره مطلقا) أى من غير شرط خلافا للفراء والزجاج وابن السراج  
فانهم يميزونه مطلقا (قوله بل يشترط) هكذا وقع في كثير من النسخ وفي بعضها بل بشرط أى بل يجوز جره بشرط أن تجر كم  
بحرف جر خلافا لبعضهم فانه منع جره مطلقا (قوله فيمنئذ يجوز في التمييز وجهان النصب وهو الكثير والجر) أما النصب  
فظاهر وأما الجر فلتطابق كم مع ميمها في الجر (كأين) (قوله ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب  
أشبه النون الاصلية) في الشرح انظر قوله لان التنوين بماذا يتعلق فان كان بجاز وهو الظاهر فهذا الفعل قد ذكرت علته أولا  
بقوله ولهذا فا هذه الثانية والعامل لا يتعدى الى معمولين من نوع واحد الا بتابع ويمكن ان يكون الثاني بدلان من الاول  
أتى به لانه أدل على المقصود من الاول انتهى وأقول ليس الثاني تعليلا لجواز الوقف بالنون حتى يتكلف له بجهله بدلان من  
الاول وانما هو تعليل لتعليل جواز الوقف بتركب كأين من كاف التشبيه وأى المنونة فليتأمل (قوله وتوافق كين كم في خمسة  
أمور الابهام والافتقار الى التمييز) قال الرضى التمييز بعد كذا وكأين في الاصل عن انكاف لاعتناى كافي مثلا لرجلا  
لانك تبيين في كذا رجلا وكأين رجلا ان مثل العدد المهم من أى جنس هو ولم يبين العدد المهم فإى في الاصل كان معربا  
لكنه اعشى عن الجزئين معناه الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية وصار كانه اسم مبنى على السكون آخره  
نون ساكنة كافي من لا تنوين تمكن فلذا يكتب بعد الياء نون مع أن التنوين لا صور له خطأ (قوله ويرده قول سيبويه)  
الضمير المنصوب يرد عائد الى اللزوم والاشارة في زعم ذلك الى كأين ورجلا رأت وهو مقول قول سيبويه الى قول المصنف  
انتهى ويونس هو أبو عبد الله بن حبيب من أهل جبل بجم مفتوحة فباء واحدة مضمومة مشددة بليدة على دجلة بين  
بغداد وواسط أخذ الادب عن ابي عمرو بن العلاء وحاد بن سلمة وكان النحوا أغلب عليه وسمع من العرب وروى عنه سيبويه  
كثيرا وسمع منه الكسائي والفراء وكانت حلقة بالبحر بالبحر قال أبو عبيدة معمر بن المثنى اختلفت الى يونس أربعين سنة أملا  
كل يوم الواح من حفظه وقال اصحق بن ابراهيم الموصلى عاش يونس ثمانين سنة لم يتزوج ولم يتيمم ولم يكن له هم الا  
العلم وقيل مولده سنة تسعين ومات سنة اثنين وثمانين ومائة وقيل مولده سنة ثمانين وعاش مائة سنة وستين (قوله اطرده  
اليأس الى آخره) يقال طرده كقتل يقتل واليأس القنوط والرجاء بالامل قصره الشاعر للضرورة وكأى بهمزة

فثناة تخيئة مشددة ويرى الرجاء بالمدوكان بالالف فهزمة والهمزة على وزن فاعل من ألم بالم وهم قدر (قوله وكان لنا فضلا  
 عليكم الى آخره) قال الرضى وقال يونس هو اسم فاعل من كان وقال المبرد انهم بنوا من الكلمتين مباركو وهو ماصيغة فاعل  
 الكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء أى صارت عينا وحذفت احدى الياءين وبقيت الاخرى لا ما وقال الخليل الياء  
 الساكنة من أى قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قامت  
 الياء ألفا تحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد  
 كسرة فاذها التنوين بعد ذهاب حركتها كالمقصور انتهى ﴿ كذا ﴾ (قوله واسلمنى الزمان كذا الى آخره) الكاف للتشبيه وذ  
 للإشارة الى ما تقدم قبل هذا البيت كذا قيل ويحتمل ان يكون المعنى واسلمنى الزمان فأنا الا لمن مسلوب الطرب والانس  
 (قوله الثانى ان تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين) وذاعلى هذا القول وعلى القول الثالث اشارة فى الاصل الى ما فى ذهن  
 المتكلم (قوله أما يمكن كذا وكذا وجد فقال بلى وجازا) أما بتخفيف الميم هى ما النافية دخلت عليها الهمزة للاستفهام عن  
 النفي كما هو مختار ابن مالك فى قول الشاعر الا صطبار لسلمى أم لها جلد \* اذا الا فى الذى لا فاه امنالى أوله تقرير ووضح  
 الجواب بلى بعدها ما قال المصنف فى حرف الباء انهم أجزوا الاستفهام الحقيقى والتقريرى مجرى النفي كما فى قوله تعالى ألم  
 يأتكم نذير قالوا بلى ألسنت بر بكم قالوا بلى وفى الصحاح الوجد بالجميم والذال المعجمة نكرة فى الجبل يجتمع فيها الماء والجمع وجازا  
 (قوله عدل النفس نعمى الى آخره) فى الصحاح النعمة اليد والضيعة والمنة ما أنعم الله به عليك وكذا النعمى وان فحمت النون  
 مددت فقلت النعماء والبؤسى بضم الموحدة وسكون الهمزة والقصر خلاف النعمى واللطف التوفيق من الله تعالى والرفق  
 والجهد بفتح الجيم ويجوز ضمها المشقة ﴿ كذا ﴾ (قوله وفيه نظر) هذا النظر يحتمل ان يكون فى تعليل كون كل سورة فيها كالا  
 مكية بان أكثر العتو كان بكة فيكون قوله ثم لا يظهر الى آخره بيانا فالاشكال يرد على قولهم انه لا معنى لكلا الا الزجر  
 ويحتمل ان يكون النظر فى التعليل المذكور وفى كون كالا لا معنى لها الا الزجر فقوله ثم لا يظهر الى آخره بيان لوجه النظر فى  
 هذا الاخير وهو ظاهر وقوله لان لزوم المكية الى آخره بيان لوجه النظر فى الاول ومعناه ان ذلك انما يصح اذا كان كل  
 العتو الصادر من الكفار الذين فى زمنه صلى الله عليه وسلم كان بكة لا أكثره ولو سلم فاعلم انما يصح الزجر عن عتو سابق  
 والاجاز ان يكون العتو بكة والزجر والتهديد بالمدينة فلا يلزم ان تكون السورة التى فيها كلام مكية وأقول وأيضا انما يلزم  
 ان تكون الآية التى فيها كلام مكية لا السورة التى هى فيها كما هو المدعى لان من السور ما نزل آيات منه بكة وآيات منه  
 بالمدينة قال عطاء بن أبى مسلم كانوا اذا نزلت فاتحة سورة بكة كتبت مكية ويزيد الله فيها ما شاء بالمدينة (قوله وقولهم المعنى  
 انته عن ترك الايمان بالتصوير) الباء فى التصوير متعلق بالايمان وكذا فى الميعت لانه معطوف على بالتصوير وفى القرآن متعلقة  
 بالجملة ولا يخفى ما فى كلامه من الالف والنشر المرتب (قوله وأيضا) هذا عطف على ثم لا يظهر (قوله والوارد منها فى التنزيل  
 ثلاثة وثلاثون موضعا) هذا لا دخل له فى الاعتراض وانما هو لبيان فائدة (قوله فزادوا معنى ثانيا) يصح عليه ان يوقف  
 دونها ويبتدأ بها على هذا للتعليل نحوها فى قوله تعالى لتكبروا لله على ما هذا كم أو بمعنى مع نحوها فى قوله تعالى وآتى المال  
 على حبه وهى متعلقة بيصح ولذا جعلها والية له ويجوز ان تكون للاستعلاء المجازى متعلقة بيقف بان يكون المراد  
 بالوقوف عليها الوقوف قبل النطق بها ومعنى كلامه انهم زادوا الكلام معنى غير الردع يصح لاجلها أو معناه ان يوقف دونها  
 ويبتدئها الآن كلام مع معنى الردع يصح ان يوقف عليها ويبتدئها بعد ما يصح لاجلها زيادة ذلك المعنى صحة الوقف عليها  
 والابتداء بها (قوله فان قول النضر لا يأتى فى آيتى المؤمنين والشعراء) آية المؤمنين هى رب ارجعون لى أعمل صالحا فيما  
 تركت كذا انها كلمة هو قائمها وآية الشعراء هى قال أصحاب موسى انما نذكر كون قال كذا ان معنى ربي سيهدين والنضر بالصاد المعجمة  
 هو ابن شميل بضم المعجمة ابن خرشة بفتح الخاء المعجمة والراء والشين المعجمة المصرى من أصحاب الخليل بن أحمد قال أبو عبيدة ضاقت  
 عليه المعيشة بالبصرة فخرج يريد خراسان فشميه من أهل البصرة نحو من ثلاثة آلاف رجل ما فهم الا يحدث أو نحوى أو  
 لغوى أو اخبارى فلما صار وابا المر بد قال يا أهل البصرة يعز على فراقكم والله لو وجدت كل يوم كيلة باقى ما فارقكم قال فلم  
 يكن فيهم من يتكاف ذلك فسار الى خراسان فاقدتها أموالا توفي فى ذى الحجة سنة أربع ومائتين بمدينة مرو وبها ولد ونسأ  
 بالبصرة فلذلك نسب اليها وفى الصحاح الكيلة مكال والجمع كياج وكيلجة والماء المعجمة (قوله لان ان تكسر بعد الا

الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقوا لا بعدما كان معناها) في الشرح انما لا يمنع كسرها بعد حقوا اذا كانت حقوا واقعة في ابتداء الكلام فيكون ما بعدها فاعلا بفعل ناصب لها أو مبتدأ مخبر عنه به على ان تكون منصوبة على اسقاط الخافض أى انى حق وأما اذا جعلت حقما متعلقة بالكلام السابق عليها لا بما بعدها فلا مانع من كسر ان حينئذ بل هو الواجب على هذا التقدير لانها واقعة في محل الجملة كما اذا قلت زيدا كرمته حقانه فاضل أى أحق اكرامه حقوا مما يدل لما قلناه من انك اذا جعلت حقما من تمام الكلام السابق كسرت أن الواقعة بعدها ان قوله تعالى اليه مرجع جميعا وعد الله حقانه يبدؤا بخلق ثم يعيده استئناف معناه التعليل لوجوب المرجع اليه وقرئ بفتح أن على ان المراد لانه أو على انه منصوب بالفعل الذى نصب وعد الله أى وعد الله وعدا ببدء الخلق ثم اعادته والمعنى اعادة الخلق بعد ديبته ويجوز أن يكون مر فوعا بعبارة نصب حق أى حق حقا ببدء الخلق كقوله أحقعا بما عد الله ان لست جائيا \* ولا ذاهبا الا على رقيب كذا في الكشف انتهى (قوله ولان نفس - ير حرف بحرف أولى من نفس - ير حرف باسم) هذا يقع في أكثر النسخ في هذا الموضع قبل قوله واما قول مكى وهو معطوف على لان ان تكسر بعد الا الاستفتاحية ويقع في كثير منها قبل قوله والوارد منها في التثنية وثلاثة وثلاثون موضعا والاول هو الصواب ومثال نفس - ير الحرف بالحرف قول أبى حاتم كلابى فى الاوقول والنصر والفراء كلابى أى ونعم ولقائل ان يقول هذا كما يتوجه على الكسافى يتوجه على الجمهور لوقال كلابى فى معنى الردع والزجر اسم ويمكن ان يقال انما يتوجه على الجمهور لوقال كلابى فى معنى الردع والزجر كما قال الكسافى حرف بمعنى حقا ولم يقولوا ذلك وانما قالوا حرف معناه الردع والزجر فليأمل (قوله ومحوح لتكاف دعوى علمه لبعثاتها) قال الرضى انما ينبى لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها اعناها لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا لصدده (قوله والافم لا نونت) في الشرح وأدخل المصنف لاعلى الفعل الماضى لفظا ومعنى مع عدم تكرارها وهو شاذ وقد يقال المراد فم لا تنون فلا يكون ماضيا معنى فلا يجب تكرارها (قوله وقد تتعين للردع) تتعين بالثبوت الفوقية وفاعله ضمير كلابى باعتبار الكامة لقوله قبل هذا والارجح جعلها على الردع لانه الغالب فيها (قوله وقد يمتنع كونها الأزجر نحو وماهى الا ذكرى للبشر كلابى والقمر اذ ليس قبلها ما يصح رده) في الشرح ان لم يكن قبلها ما يصح رده فبعد ما يمكن الردع عن انكاره وهو قوله تعالى انما الاحدى الكبرى وقد جوز الزخشرى ذلك فقال يجوز ان يكون كلابى ردعا لما ينكر ان يكون احدى الكبرى (قوله وجوز الزخشرى كونه حرف الردع ونون كلابى سلاسل) في الكشف وقرأ ابن نمير كلابى كلابى كلابى بعبادتهم أى سيجدون كلابى كلابى بعبادتهم كقولك زيدا امرت بعلامه وفى محتسب ابن جنى كلابى بفتح الكاف والتنوين وزعم ان معناه كل هذا الرأى والاعتقاد كلابى ان يقول ان صحت هذه الرواية فهى كلابى التى هى للردع قلب الواقف عليها ألفها نونا كلابى قواريرا والضمير فى سيجدون للالهة أى سيجدون بعبادتهم ويقولون والله ما عبدتمونا وأنتم كاذبون انتهى ما فى الكشف فانتقله المصنف عن الزخشرى ان كان هو الذى فى الكشف فهو نقل بالمعنى لان ما يقال فى قوارير يقال فى سلاسل وفى اعراب السلفاقسى وانتقد على الزخشرى بان المنقول عنه القراءة فى الشواذ أبو نمير كلابى بالكسبية وأن الطبرى نقل عنه كل بضم الكاف ورفع اللام على الابتداء والجملة بعده خبر (قوله وردده أبو حيان بان ذلك) الاشارة بذلك الى التنوين (قوله وليس التوجيه منحصر عند الزخشرى فى ذلك) أى ليس توجيه التنوين فى سلاسل منحصر عند الزخشرى فيما ذكره أبو حيان من الوجة التى لا تتأنى فى كلابى جوز الزخشرى فى صحة سلاسل وجهها آخر لم يذكره أبو حيان يتأنى فى كلابى ويصح به تشبيهها بسلاسل وهو كون التنوين بدلا من حرف الاطلاق وهو الحرف الذى يتبع الحركة أعنى الحرف المزيد فى رأس الآية أى آخرها ﴿كان﴾ (قوله ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به) يعنى ليؤذن الكلام من أول الامر بالتشبيه قال عبد القاهر انما لم نجد لهم اعتمادا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفى ان يقال قدم للعناية ولكونه أهم من ان يذ كر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم وليس كذلك (قوله وقال الاكثرون) مقابل هؤلاء الاكثرين الزجاج وابن جنى ومجموعهم هو الاكثرى قوله مركب عند أكثرهم (قوله وفيه نظر لان ذلك فى التركيب الوضعى لافى التركيب الطارى فى حال التركيب الاسماندى) فى الشرح وهذا تركيب وضعى لان واضع اللغة فى معتقد هؤلاء هو الذى وضعه كذلك وليس من الامور التى طرأت فى الاستعمال من غير ان يكون للوضع فيها مدخل (قوله من الاشكال) أراد به

النظر الذي أورده على الأكثرين والبعده الذي في قول الزجاج وابن جنى (قوله وهو قول بعضهم) فيه رد على صاحب رصف  
 المثاني حيث قال انه قول أكثرهم وقال ابن أم قاسم في نسبة القول بالبساطة الى أكثرهم نظرفان الظاهر أن الأكثر يقول  
 بالتركيب (قوله بخلاف كائن زيد قائم أو في الدار أو عندك أو يقوم فان في ذلك كله للظن) انما يقل هؤلاء بان كان للتشبيه  
 في هذه المواضع لان خبرها حينئذ نفس اسمها لان زيد هو نفس القائم ونفس المستقر والشئ لا يشبه بنفسه قال الرضى  
 والاولى أن يقال انها للتشبيه أيضا والمعنى كانك شخص قائم حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة ليصح تشبيه أحدهما بالآخر الا  
 أنه لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى  
 الموصوف المقدر فاذلك يقول كافي أمشي كأنك تمشي والاصل كافي رجل يمشي وكانك رجل تمشي (قوله الثاني الشك والظن)  
 يحتمل أن تكون الواو هنا بمعنى أو وأن تكون على بابها ويكون العطف بنفسه يريا (قوله فاصبح بطن مكة الخ) يحتمل أن يريد  
 بطن مكة جوفها التي تدفن فيها الاموات فيكون المراد بقشعره امترز لا من اقشعر الرجل اذا أصابته قشعريرة أى رعدة وان  
 يريد بها أرضها فيكون المراد بقشعره امترز لا أو محملا من اقشعرت السنة اذا أمحلت وهذا الاخير هو الملائم لقول المصنف  
 فانه نى أنه كان ينبغي أن لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام لانه لها كالغيث (قوله لانه ليس في الارض حقيقة) يعنى فلا  
 يشبه الارض بالارض التي ليس هو بها وانما يشبهه بذلك لو كان في الارض حقيقة لتكون الارض التي هو بها مشبهة  
 بالارض التي ليس هو بها (قوله وأجيب بامور) قيل والجواب أيضا ان هذا البيت من تجاهل العارف كقول الشاعر  
 أيا شجر الخابور مالك مورقا \* كانك لم تجزع على ابن طريف لانه يعلم أن هشام مات فيكون التشبيه من جهة المعنى  
 كانه قال وجود هشام للادام كالغيث على وجه الارض (قوله أحدها ان المراد بالظرفية) يعنى في قوله به الان الباء فيه  
 ظرفية (قوله والرابع التقريب قاله الكوفيون ووجه اوله كانه بالشتاء مقبل وكانك بالفرج آت وكانك بالدينام تكن  
 وبالآخر لم تزل وقول الحريري كافي بك تحط) هذا الرابع المعاني الاربعه لسكان وفي الشرح المراد ووجه اوله مثل قول  
 الحريري اذ هو متأخر عن تلك الطبقة مات بعد الخمسة مائة وأقول هذا ليس يمتنع لجواز أن يكون الضمير في قوله ووجه اوله  
 عائدا الى النحاة المتأخرين لا على الكوفيين المتقدمين القائلين بان كان للتقريب أو يكون عائدا عليهم ونسب حمل قول  
 الحريري اليهم على سبيل التغليب لوقوعه في صحبة ما هو منسوب اليهم على سبيل التحقق وتحط بتشديد الطاء المهملة  
 مضارع انحط يحط اذا انحد من علوا الى سفلى وبعده الى اللحد وتنغط وقد أسلك الرهط الى أضيق من سم واللحد يفتح اللام  
 الشق في جانب القبر واللحد بضم اللام لغة فيه وتنغط تعوض والسم هنا يفتح المهملة الثقب الضيق ومنه سم الخياط (قوله  
 وقد اختلف في اعراب ذلك) الاشارة بذلك الى جميع ما تقدم من الامثلة (قوله فقال الفارسي الكاف حرف خطاب والباء  
 زائدة في اسم كان) هذا في غير قول الحريري وأما في قوله فيقال الباء حرف تكلم والباء زائدة في اسم كان (قوله وقال المطرزي  
 الاصل كافي أبصر ك تحط وكافي أبصر الدينام تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء) قال الرضى الاولى أن يقول مبقى كان على  
 معنى التشبيه ولا يحكم بزيادة شئ ويقول التقدير كانك تبصر بالدينام أى تشاهد ما من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة  
 بعد الجورور بالباء حال أى كانك تبصر بالدينام وتشاهد ما غير كائنه اه والمطرزي هو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيد  
 الفقيه الحنفي النحوي الاديب الخوارزمي المعتزلي ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بخوارزم وهو كما يقال خليفة الزمخشري  
 فانه توفي تلك السنة كما ذكرنا في حرف الالف وتوفي المطرزي سنة عشر وستمائة (قوله كان اذنيه الخ) التشوف التطلع  
 والتطاول والعامل في اذمعنى التشبيه الذي في كان والقادمة واحدة قوادم الطيرو هي مقادير يشه وهي عشرفي كل  
 جناح (قوله وحذفت النون للضرورة) هذا عند غير الكسافي وأما هوفيقول بجواز حذفها في السعة (كل) (قوله كل اسم موضوع لا يستغراق أفرد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو وكاهم آتية وأجزاء المفرد  
 المعرفة نحو كل زيد حسن) لا يقال فدتأني كل مضافة الى المنكر والمراد اسـ تغراق الاجزاء كقراءة كل قلب متكبر جبار بترك  
 تنوين قلب وقد تأتي مضافة الى المفرد المعرفة والمراد اسـ تغراق الافراد كقوله تعالى كل الطعام كان حلا لبني امرائيل  
 وقوله صلى الله عليه وسلم كل الطلاق واقع الاطلاق المعتوه لانه قول المراد ان ذلك هو الاصل وعند دخول المقام عن القران  
 وأجاب تاج الدين السبكي في شرح منهاج البيضاوي عن الآية والحديث بأنهما من قبيل المعرفة الجنسية وهو في المعنى  
 كالكسرة

كالتسكرة والجواب الاول أشمل (قوله ومن هنا وجب في قراءة غير أبي عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر  
 جبار بترك تنوين قلب ايم افراد القلوب كما عم كل أجزاء القلب) يعني ومن أجل ان المفرد التسكرة الواقع بعد كل غير مضاف  
 الى ما بعده ليكون كل فيه لاستغراق الافراد وجب على هذه القراءة تقدير كل قلب متكبر ايم افراد المتكبر فيلزم عموم افراد  
 القلب المضاف اليه لان لكل متكبر قلبه او بصير في القلب فهو مان عموم الافراد وما من كل المقدرة بعده وعموم الاجزاء  
 من كل الواقعة صر يحاقبه وذلك لان المراد الاخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر ولا يحصل ذلك الا بتقدير كل أخرى بعد  
 القلب وجعل كل المذكورة لاستغراق الاجزاء قال ابن الحاجب في أماليه وقرأ أبي القراء بضافة قلب الى متكبر فلا  
 يستفاد العموم في القلوب من الظاهر ولا بد من التأويل لانك لما أضفت قلب الى متكبر ومتكبر مفرد غير مضاف  
 اليه كل وجب أن يبقى على حكم الافراد كما في قولك أكلت كل رغيف زيد او كل رغيف انسان واذا بطل العموم في ذلك  
 بطل العموم فيما أضيف اليه كل لانه انما ايم اذا لم ينسب الى ما بطل العموم فيه واذا بطل العموم فيما أضيف اليه  
 كل وجب حمل السكينة على اجزاء ذلك الواحد لانه لو عم في الاول لم في الثاني وقد بطل التعميم في الثاني ولو عم في الاول من  
 غير عموم الثاني لم يستقم لانه ليس للمتكبر الواحد قلوب حتى يتم قولك كل قلب المضاف اليه باعتبارها فوجب تأويل  
 الآية لان المعنى الذي سمي قلبه الاخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر وذلك حاصل بتقدير كل محذوفة مضافة الى  
 متكبر كما في قول كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر فذهب المضاف واقم المضاف اليه مقامه وحسن لظهور المعنى  
 المراد وبذلك ينتفي المعارض للعموم في القلب ويحصل الموجب للعموم في المتكبر الى هنا كلامه وفي الشرح وفي كلام  
 المصنف نظر فان كلام مضافة الى تسكرة فكيف تأتي الاجزاء على رأيه وقوله ايم افراد القلوب أيضا مشكل فان العموم في  
 افراد مدخولها المضافة اليه وكل انما أضيفت الى متكبر موصوف بجبار فتم بالنسبة الى المتكبرين الجبارين لا بالنسبة  
 الى افراد قلوبهم اه وأقول الجواب عن الاول ان الاجزاء أتت من تعذر استغراق الافراد وجعل كل لاستغراق الاجزاء  
 وعن الثاني ان اضافة القلب الى كل المفيدة للعموم في افراد ما دخلت عليه افادته العموم (قوله وان الذي حانت الخ) حانت  
 بالهمزة هلكت والمراد به هنا ذهبت هدر او فحج بالفاء المفتوحة والجيم موضع بين البصرة وضريبة مذ كرم صرف كذا في  
 الصحاح قيل الذي في البيت مخفف الذين بحذف النون لعود ضمير الجمع اليه من قوله دماؤهم وقيل صفة محذوف مقرر لفظا  
 مجموع معنى مثل القوم فاقر الذي نظرا الى لفظ موصوفه وجع الضمير العائد اليه نظرا الى معناه (قوله كم قد ذكرك الخ)  
 ذكرك بكسر الكاف خطاب لامرأة وكذلك الخطاب في ذكركم وانما عبر عنها بضمير جماعة الذكور للتعظيم كقوله تعالى  
 فقال لاهله امكنوا (قوله وليس قوله بشيء لان التي ينعت بهادته على السكالك لا على عموم الافراد) يعني وكل ههنا العموم  
 الافراد فلا يكون متفاوتا في الشرح بل هو شئ ظاهر حسن وذلك لانه على هذا التقدير يكون تفضيلا على أهل السكالك وأما  
 على ارادة العموم فيكون تفضيلا على السكالك والناقص وفيه ما فيه قال الشاعر اذا أنت فضلت أمرأذا نباهة \* على  
 ناقص كان المدح من النقص وقال آخر ألم تر ان السيف ينقص قدره \* اذا قيل هذا السيف خير من العصا وأقول  
 كل التي ينعت بهادته على كمال المنعوت بها في معنى ما تضاف اليه لا على كماله مطلقا لو كانت كل في البيت نعتا السكالك معناه  
 بأشبهه الناس السكالكين في الانسانية بالقوم فلا تقيد بالمبالغة في الوصف بالحسن بانه أشبهه بالقوم من كل فرد من افراد  
 الانسان لانه كم من ناقص في الانسانية أجل صورة من كامل فيها ثم لا يخفى حسن تفضيل فرد على افراد نوعه من غير اشعار  
 بكال بعض الافراد أو نقصها تخوز يد احسن الناس وما استشهد به الشارح انما يدل على امتناع تفضيل كل فرد كامل على فرد  
 ناقص من نوعه كتفضيل شئ من ذى نباهة على شخص مشهور بعد مهاو على امتناع تفضيل فرد من نوع كامل على فرد من  
 نوع ناقص كتفضيل سيف على عصا (قوله نلبث حولا كاملا الخ) نلبث بفتح الموحدة بعد اللام مضارع لبث بكسر هاء أي  
 نقيم ومعـدره اللبث بفتح اللام وسكون الموحدة على غير القياس لان مصدر فعل بكسر العين قياسه فعل بفتحها والحول  
 السنة والمنهج الطريق (قوله مع انها في المعنى منزلة منزلة ما لا تباشره) لانها في المعنى منزلة منزلة كل المضافة الى الضمير  
 وتلك لا تباشر العامل (قوله وحكمها ان لا يعمل فيها الا بالابتداء) في الشرح ليس كذلك بل الغالب عليها أن تكون  
 تابعة نحو جاء القوم كلهم وأكرمهم كلهم ومررت بهم كلهم وحيث تخرج عن التبعية فالغالب عليها أن لا يعمل فيها الا ابتداء  
 وأقول مراده حكمها في كونها موهولة لا بطريق التبعية (قوله فيصدر عنه كلها وهونها هل) هذا مجزيت صدره عييد

اذا مات عليه دلاؤهم ويقع في بعض النسخ ذكر البيت بكالهِ يقال ماد الشئ يميد اذا تحرك وفي الشرح وكأنه يصف منه لا  
 أى انه يضطرب ويحرك اذا تحركت عليه الدلاء ليصدر عنه كل من تلك الجماعة أصحاب الدلاء وهوناهل أى ريان قال أبو زيد  
 الناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد (قوله فلما تبينا الهدى الخ) في الصحاح اتقى يتقى أصله اوتقى على وزن افعال  
 فقلت الواو ياء لانكسار ما قبلها وأبدلت منها التاء وادغمت ولما كثرت استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التاء من نفس  
 الحرف فجاءه اتقى بتقى بفتح التاء فمات لم يجدوا له مثالا في كلامهم بل يقرونه به فقالوا اتقى بتقى مثل قضي يقضى (قوله كل  
 امرئ مصبح في أهله الخ) هذا البيت تمثل به أبو بكر رضى الله عنه في مرضه لما قدم المدينة مهاجرا وهو لحكيم النهشلي كان  
 يرتجزه وهو بيت واحد من تامر الجز أو بيتان من مشطوره في كلام المصنف تغليب حيث نسب الى أبي بكر قول ما ليس  
 هو له لوقوعه مع من نسب اليه قول ما هو له وفيه أيضا لفظ ونشر مرتب ومعنى مصبح في أهله يوجد فيهم صباحا أو يقال له  
 انهم صباحا أو يسقى الصبح وهو شرب الغداة والشرا بكسر المجهمة سير النعل (قوله كل ابن أنثى الخ) والآلة الحدباء النهش  
 الذي يحمل عليه الميث (قوله الا كل شئ الخ) هذا البيت قدم في الخساء المجهمة (قوله وقول السموأل اذا المرء لم يدنس الخ)  
 السموأل بسين مهولة وميم مفتوحة وواو ساكنة وهزة مفتوحة هو ابن عدياء اليهودى من شعراء الحنابلة وفي  
 القاموس والسموأل بالهمزة طائر يبنى أبارء وذباب الخل وابن عدياء واللوم بضم اللام وسكون الهمزة صفة تضاد الكرم  
 والعرض بكسر العين المهولة وسكون الراء الجسد وفي صفة أهل الجنة انما هو عرق يسيل من اعراضهم أى من أجسادهم  
 والعرض أيضا النفس يقال أكرمته عنه عرضى أى صنفت عنه نفسى وفلان نقي العرض أى برى عن أن يشتم أو يعاب  
 وقد قيل عرض الرجل حسبه كذا في الصحاح (قوله في قوله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة) في الكشف رهينة ليس  
 بتأنيث رهين في قوله تعالى كل امرئ بما كسب رهين لتأنيث النفس لانه لو قصدت الصفة لقيس رهين لان فعلا بمعنى  
 مفعول يستوى فيه المذكور والمؤنث وانما هى اسم بمعنى الرهن كالشئمة بمعنى الشتم كأنه قيل كل نفس بما كسبت رهن  
 اه وعلى هذا محل الشاهد تأنيث المسند اليه في كسبت لتأنيث رهينة وفي البحر والذي اختاره أنهم امدحت فيه التاء  
 وان كان بمعنى مفعول في الاصل كالنطيحة ويدل على ذلك أنه لما كان خبرا عن المذكور كان بغير تاء قال الله تعالى كل امرئ  
 بما كسب رهين ولما كان خبرا عن المؤنث كان بالتاء كما في هذه الآية اه وعلى هذا تكون رهينة محل الشاهد أيضا  
 (قوله كل رحل كل هذه زئدة) في الشرح لان اسم لم يادتها فان العموم في الرحل مراد كما انه كذلك في الرفيقين أى ان كل  
 رفيقين لكل رحل هذا شأنهما ولو كانت الثانية زائدة لم يحصل العموم في الرحل وهو مطلوب اه وأقول لو لم تكن  
 زائدة لكانت للعموم وقد أضيف الرفيقان اليها فتقدير فقتهما بعمومها فيصير المعنى كل مترافقين في كل فرد من أفراد  
 السفر هما اخوان وليس ذلك مجرد عدم تناوله المترافقين في سفر واحد أو أكثر بل ليس بمفيد لعدم تحقق المترافقين في  
 جميع الاسفار (قوله لها متنتان خطاتا) هذا أول بيت لامرئ القيس وهو قوله لها متنتان خطاتا كما \* أكب على  
 ساعديه المر والتمنتان جنبتا الظهر وخطاتا بفتح الخاء قطع معجبتين قال الكسائي أى تحركتا من خطا بخطوا اذا تحرك وكان حقه  
 خطاتا كما يقال غرتا (قوله اذا قيل ان خطاتا فعل وفاعل) يعنى وأما اذا قيل انه مثنى خطاتا وهو المكتنز وان أصله خطاتا  
 حذف فونه للضرورة فلا يكون ماضى فيه وفي الصحاح ويقال لجمه خطا بظاء أى مكتنز وأصله فعل وأنشد البيت ثم قال  
 وأصله خطاتا فحذف النون استخفاوا ويقال أراد خطا فرد الالف التى كانت سقطت لاجتماع الساكنين فى الواحد  
 لما تحركت التاء اه (قوله ووحد الضمير لان الرفيقين ليسا بتائنين معينين بل هما كثير كقوله تعالى وان طائفتان من  
 المؤمنين اقتتلوا) في الشرح فينبغى الايمان حينئذ بضمير الجماعة لا بضمير الواحد وأقول التنظير بالآية انما هو لكون  
 المثنى فيها وهو الطائفتان لم يرد به اثنان معينان وانما أراد بالكثر ولا يلزم من الايمان بضمير الجماعة فى الآية الايمان به فى  
 البيت لورود الضمير فى الآية باعتبار غير الاعتبار الذى ورد به فى البيت لانه فى الآية باعتبار مجموع الافراد وفى البيت باعتبار  
 كل واحد (قوله ثم جعل على اللفظ اذ قال هما اخوان) فى الشرح ثم جعل على المعنى اذ قال هما اخوان وفى نسخة على اللفظ فاما  
 النسخة الاولى قطاهرة لان معنى كل بحسب ما تضاف اليه وقد أضيفت الى مثنى فيكون معناها مثنى فعاد اليها ضمير  
 الاثنىين بهذا الاعتبار وأما النسخة الاخرى التى هى ثم جعل على اللفظ فقد يستشك كل ظاهره لان لفظ كل مفرد مذكر  
 فكيف يعود اليها ضمير الاثنىين باعتبار اللفظ وجوابه أن المراد لفظ المضاف اليه كل وهو المعنى وهذا هو معناها لانها

بحسب ما تضاف اليه فال الامر الى الجمل على معنى ثل وهو الاثني عشر المستفادة من مدخولها المضاف اليه اه وأقول  
لم أر هذه النسخة التي أصلها الشارح واستظهرها مع كثرة النسخ المحررة الحاضرة عندنا لهذا الكتاب وزيادتها على  
عشر (قوله وقوله قوما ما بدل من القناتان قومهما من سببهما اذ معناه تقاومهما فحذفت الزوائد فهو بدل اشتمال) في الشرح  
ينبغي أن يقول لان قومهما من سببها بضمير المفرد المؤنث عائدا الى القناة اذا مراد أن يكون بين البدل والمبدل منه ملازمة  
بغير الجزئية والكمية ليكون بدل اشتمال كما أمر به وهذا الغايبا نسبة أن يكون قوم القناة من سببها لا كون مقاومة الريقين  
من سببها وأقول مراد المصنف ان تقاوم الريقين من سبب قناتيهما في عبارته حذف مضاف دل عليه كون تقاومهما  
ناشئا من تعاطيهما القنات الذي هو تضاربهما واذا كان تقاومهما من سبب قناتيهما كان بين تقاومهما والقنات ملازمة  
ولو قال لان قومهما من سببها كان أولى وأظهر (قوله أو مفعول مطلق من باب صنع الله) يعني في كونه مفعولا مطلقا  
مخذوف العامل وان كان الحذف في البيت على سبيل الجواز وفي الآية على سبيل الوجوب (قوله ومعنى البيت ان كل الريقاء  
في السفر اذا استقر وارقين رقيقين فهما كالاخوين) وفي الشرح أطال المصنف في تقرير ما يزيل الاشكال الذي ادعاه  
وكله مبنى على حرف واحد وهو ثبوت تنوين قومها من جهة الرواية ولعالمها البيت كذلك وانما هي قوما اثني عشر قوم والمثنى  
مضاف الى ضمير الريقين ولا اشكال حينئذ لفظا ولا اعرابا ولا معنى اذ المعنى على هذا التقرير ان كل رقيقين في السفر  
اخوان وان تعاد قوماها وتعاطوا المطاعنة بالقنات وقد رأيت في نسخة من ديوان الفرزدق هذا البيت مضبوط الميم من  
قوماها مفتحة واحدة ومالكت هذه النسخة وضبط هذا البيت هو الذي كان باعنا على شرائها اه وأقول أصرح من هذه  
النسخة التي رآها الشارح ان ابن عصفور ذكر هذا البيت في شرحه الكبير للجمل شاهد على تثنية قوم (قوله وكل أناس  
الح) تقدم الكلام عليه في رب (قوله وعلى هذه الرواية فالبيت مما نحن فيه) لان ما نحن فيه أن تكون كل مضافة الى منكر  
وعلى هذه الرواية كذلك دون الاولى (قوله جادت عليه الخ) الضمير في قوله عاد الى البيت في قوله اوروضة أنفا ضمن نبتها \*  
غيمت قليل الدمن ليس يعلم والعين مطر أيام لا يقلم والثمر بالثلثة المفتوحة والراء المشددة قال في الصحاح صاحب ثراي كثير  
الماء وعين ثره وهي صحابة تأتي من قبل قبيلة أهل العراق قال عنتره وأنشده البيت والحديقة الروضة ذات الشجر والروضة  
الانف بضمين التي لم ترع قال في الصحاح روضة أنف بالضم لم ترع وكأس أنف لم يشرب بها قبل ذلك كأنه استؤنف  
شربها مثل روضة أنف والدمن بكسر الدال المهملة وسكون الميم المعزوق قليل هنا بمعنى النقي والميم بفتح الميم الاثر يستدل به  
على الطريف يعني ان الغيث ايسر معه يعر ينقص طبيبه وان الروضة لم تكن يعمل بطوه الدواب فتغير رائحتها (قوله من كل  
كوما كثيرات الوبر) كوما كحمر اء النافاة العظيمة السنام والوبر بفتح الموحدة الصوف يقال وبر البعير فهو وبر بكسر الموحدة  
فيهما (قوله وعليه أجاز ابن عصفور في قوله \* وما كل ذي لب عؤتيك نصحه \*) في الشرح الاتيان بضمير الجمع مع ارادة  
الحكم على كل واحد قليل فالجمل عليه عند وجود مندوحة عنه خلاف الاولى لاسيما وقد تأيد الافراد بقوله نصحه وبقوله في  
عجز البيت \* وما كل مؤت نصحه بلبيب \* فحمل الاول على الامر الكثير معتضدا بالكثرة بمناسبة الصدر للجز فكيف يعدل  
عن ذلك مع عدم المجيء اليه وأقول لا يرد هذا على ابن عصفور لانه انما جوزه بناء على جواز الاتيان بضمير الجمع عائدا الى كل  
التي اريد بها الافراد (قوله اخوق لا تبعه دوا الخ) بعد بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع بعد بفتحها هلاك وبعد  
بضم العين في الماضي والمضارع بعد بضم الموحدة وسكون العين ضد قرب وكلاهما يحتمل في البيت وامر وابتكسر الميم كثيرا  
أو عظموا (قوله وذلك في قولها أمر وافا ما قولها وردوا فالضمير لاخوتها) انما خص أمر وابتكسر الميم ووردوا بالبراز  
الضمير في أمر وواستتاره في وردوا لان الواو فيه علامة الجمع والاعراب وليست بضمير اولاد كقناعه لان المقصود بيان  
أن ضمير وردوا لاخوة لاسيما وفي الشرح انما خص أمر وابتكسر الميم لخصوصيته في مطالبه اذ يحتمل ورد وأن يكون  
مفردا لاجتماع العبرة باللفظ لا بالكاتب (قوله فان حماته على مرادف القبيلة فالجمع في أمر وواجب مثله في كل حزب بما لديهم  
فرحون) في الشرح لا نسلم ذلك لان الحمى وان أریده القبيلة مفرد اللفظ اذ ال على الجمع فهو كالفر يق فلما رعاية لفظه ورعاية  
معناه وأقول هذا وهم لان الكلام في عود الضمير على كل بناء على أنه يجب مراعاة معناها اذا أضيفت الى نكرة وان معناها  
بحسب ما تضاف اليه لا في عود الضمير على ما يضاف اليه كل ولهذا انظره بكل حزب بما لديهم فرحون مما المضاف اليه مفرد



لفظ جامع معنى كالحى بمعنى القبيلة (قوله وليس من ذلك وهمت كل أمة برسولهم) أى ليس مما جمع فيه الضمير الماند على كل مع ارادة الحكم على كل واحد (قوله كالجامل والباقر) الجامل القطيع من الابل مع رعائه والباقر جماعة البقر مع رعائها (قوله ونظيره ولا تكونوا أول كافر) فان كافر انعت لمخذوف مفرد لفظا مجموع معنى لان الفعل التفضيل اذا أضيف الى نكرة وجب مطابقتها المصاحبة في الافراد والتثنية والجمع وههنا لم تطابق فوجب التأويل بما قال المصنف أو بان المراد لا يكن كل واحد منكم أول كافر به كقولك كسانا حلة أى كل واحد منا (قوله ولولا ذلك لم يقل كافر بالافراد) لا يقال الملازمة ممنوعة لجواز أن يقال كافر بالافراد من غير أن يكون صفة لمخذوف مفرد لفظا مجموع معنى بان يكون معنى ولا تكونوا ولا يكن كل واحد منكم لا نأقول المراد لولا ان كافر صفة لمخذوف مع ان ولا تكونوا معناه ولا يكن مجموعكم كما هو الظاهر لم يقل كافر بالافراد فاللازمة حينئذ صحيحة (قوله واشكل من الآيتين قوله تعالى وحفظا من كل شيطان ماردا لا يسمعون) يعنى بالآيتين قوله تعالى وهمت كل أمة برسولهم وقوله تعالى وعلى كل ضامر ياتين وانما كان أشكل منها لان شيطان مفرد لفظا ومعنى غير صفة لمخذوف (قوله ولو ظفر بها أبو حيان لم يعدل الى الاعتراض بيت عنتره) فى الشرح هذا تعامل عجيب بل الظن بأبي حيان أنه ظفر بالآية وبالجواب عنها فان ذلك كما مذكور فى الكشاف وهو نصب عينيه وأقول جاز أن لا يكون فى كلام المصنف تعامل بان يكون معنى كلامه ان أباحيان لم يظفر بها اعتراضا على ابن مالك ورد عليه لانها محجوب عنها وليس معناه أنه لم يطلع عليها واذا جاز أن يكون معنى كلامه ما ذكرنا حل عليه (قوله اذلا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع) فى الشرح اذا كان المراد أنه لا يسمع بعد الحفظ صح جعله استثناء فاقصفت وحالا مقدرة وسأنى الكلام على ذلك فى الباب الثانى (قوله والصواب أن الضمير لا يعود اليها من خبرها الامفرد امد كراعى لفظها) فى الشرح قد وقع فى صحيح البخارى فى باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل أمتى يدخلون الجنة الا من أبى قالوا ومن أبى قال من أطاعنى دخل الجنة ومن عصانى فقد أبى فقد عاد الضمير من خبر كل المضافة الى معرفة غير مفرد (قوله وانما لم يقدر ضمير كان راجعا للكل لئلا يخلو مسؤلا عن ضمير فيكون حينئذ مستندا الى عنه كما توهم بعضهم) فى الشرح فان قلت لم لا يجوز أن يكون فى مسؤلا ضمير يعود الى المكاف أى كان كل أفعال تلك الخواص فيه مسؤلا هو أى المكاف قلت لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير لجرى ان الصفة على غير من هى له فان قلت لم لا يكون ذلك على مذهب الكوفيين فانهم لا يرون وجوب ابرازه الا عند اللبس ولا لليس قلت اللبس حاصل وذلك لانه مع عدم ابراز الضمير يحتمل أن يكون عنه نائباعن الفاعل وقدم على رأيهم لانهم لا يتحاشون عن ذلك ويحتمل أن يكون النائب ضمير يتحملة مسؤلا لا يعود الى المكاف فالإلهاس حاصل وأقول اللبس الذى لا حله يبرز الضمير المستتر فى الصفة هو احتمال عوده على غير من جرت عليه من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس بأى شئ كان (قوله والصواب أن المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الافراد كما لو صرح بالمفرد ويكون جمعا معر فافيج الجمع) يعنى ولا يكون غير هذين وفى الشرح قد قدم فى المتن ان الصواب التفرقة بين ايراده الكل الافرادى والكل المجموعى وأطلق هنا وجوب الافراد عند تقدير المضاف اليه مفردا فينبغى ان يأتى ذلك التفصيل هنا وأقول هذا الصواب الذى ذكره المصنف هنا انما هو بناء على ما نص عليه ابن مالك لا على ما استظهره هو فيما سبق على انه لم يقل فيما سبق والصواب التفرقة وانما قال والذى يظهر وبين العبارتين فرق (قوله قال البيهانيون اذا وقعت كل فى حيز النفى) يعنى سواء تقدمت على النفى وكانت معمولة للنفى نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ أو تأخرت عنه وكانت معمولة للنفى نحو ما كل الدراهم لم آخذت ولم آخذ الدراهم كلها وما أنا آخذ كل الدراهم وما أنا آخذ الدراهم كلها أو تأخرت ولم تكن معمولة للنفى نحو ما كل ممنى المرء حاصل او ما كل سودا عمرة (قوله وأفاد بجهومه ثبوت الفعل لبعض الافراد) أراد بثبوت الفعل أعم من استناده الى فاعله ووقوعه على مقوله ولو قال الثبوت من غير تقييمه بالفعل لكان أحسن لشموله الاسم المشتق والجامد (قوله ما كل ما يتنى المرء يدركه) هذا صدر بيت عجزه \* تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن \* والمروى فيه رفع كل وجوز ابن جنى نصبها باضمار فعل يفسره ما بعده والسفن بصفتين جمع سفينة قال فى الصحاح والسفينة معروفة والسفان صاحبها وقال فى القاموس سفينة يسفنه فسرته ومنه السفينة لتسهرها وجه الماء والجمع سفائن وسفن وسفيرا وصاحبها سفان وحرفته السفانة اه ومما أولع به بعض الطائفة ان السفن

في البيت بفتح السين وكسر الفاء صاحب السفينة ليكون اسناد الاشتهاء اليه حقيقة وليس بشيء اذ لا يقال لصاحب السفينة سفن وانما يقال له سفان كما ذكرنا عن الصحاح والقاموس ولا ضرورة الى جعل الاسناد حقيقيا والمجازي ابلغ منه (قوله كقوله صلى الله عليه وسلم لما قال له ذواليدن انسيت أم قصرت الصلاة كل ذلك لم يكن وقول أبي النجم قد أصبحت الى آخره) في الايضاح البياني واعلم ان المعتمد في هذا المطلوب الحديث وشعر أبي النجم اما الاحتجاج بالحديث فن وجهين أحدهما ان السؤال بام عن أحد الامرين اطلب التبيين بعد ثبوت أحدهما على الابهام عند المتكلم وجوابه اما بالتعيين أو بنفي كل منهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوت جميعا والثاني ما روى انه لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال ذواليدن بل بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليما لصح بعض ذلك فكان رداله لانه انما ينافي نفي كل منهما الا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر أبي النجم فلا انه فصيح والشائع فيما اذ لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية وليس في نصب كل ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيد لذلك العموم والرفع غير مفيد له لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة قال التفتازاني ولقائل أن يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصب الجملة مفعولا وهو متمنع لان لفظه كل اذا أضيفت الى المضمير لم تستعمل في كلامهم الا نأ كيدا أو مبتدأ لا تقول جاءني كاكم ولا ضربن كاكم ولا مرت بكاكم وبعده هذا البيت من ان رأيت رأسي كراس الاصلع \*

ميزعنه قترعا عن قترع جذب الليالي أبطى أو اسمرى \* أفناه قيل الله للشمس اطمعي \* حتى اذا واراك أفق فارحني \*

ومعنى عن قترع بعد قترع والقترع الشعر المجمع في فواحي الرأس وجذب الليالي مضيفا واختلافها في الاساس جذب الشهر أى مضت عامته وابطى أو اسمرى حال من الليالي على تقدير القول أو كون الامر بمعنى الخبر ويجوز أن يكون منقطع أى اصنعي ماشئت أيها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي وافناه أى أبا النجم أو شعر رأسه وقيل الله امره وارادته وقال اليني معناه ان هذه المرأة أصبحت تدعي على ذنبا وهو الشيب والصالح والعجز وغير ذلك من موجبات الشيوخة وقال ذنبا لان المراد كبر السن المشتمل على كل عيب ولم اصنع شيئا من ذلك الذنب فلم ينصب كله لانه لو نصبه مع تقدمه على ناصبه لا فاد تخصيص النفي بالسلك ويعود دليلا على أنه فعل بعض ذلك الذنب ومراده تنزيه نفسه عن كل جزء منه فلذلك رفعه ايدانا باناه لم يصنع منه شيئا قط بل كله بجميع اجزائه غير مصنوع والتقدير لم اصنعه فحذف الضمير للتخفيف والحاصل ان النصب يفيد سلب العموم والرفع يفيد عموم السلب ثم قال ولقائل أن يقول لما كان الضمير في كله عائدا الى ذنبا هو نكرة والنكرة لو احدى غير معين لا بد أن يكون المضمير هو ذلك الذنب الذي ليس معين فقط لاعادة الضمير اليه فلا يكون نفيه نفيها لجميع الذنوب فلا يلزم ما ذكره من تنزيه نفسه من جملة الذنوب لا يقال ان الضمير لما كان عبارة عن النكرة الاولى المذكورة ودخول النفي عليها يقتضي العموم فذول النفي عليه أيضا يقتضي ذلك لانا نقول ان الفرق ظاهر بين قولنا لم اصنع ذنبا وبين قولنا لم اصنع ذلك الذنب المذكور والذي ليس معين في اقتضاء الاول العموم دون الثاني ثم يقول فتكون القضية حينئذ شخصية والتقدير كل ذلك الذنب غير مصنوع على وانما يمكن ذلك اذا كان هنالك ذنب ذو جزء يمكن الانصاف ببعضه دون بعض وعلى هذا ما أن يكون المراد بالسلك السلك المجهول وهو الغالب الظاهر من دخوله في الشخصيات فلا تفاوت تقدم السلب عليه وتقدمه على السلب في عدم اقتضاء شمول النفي لجميع الاجزاء أو يكون المراد كل واحد واحد من الاجزاء كما يستعمل في الكلي باعتبار الجزئيات فقد يظهر الفرق بينهما بانك ان رفعت السلك لزم عموم النفي لجميع الاجزاء وان نصبتة لا يلزم ومع ان الاستعمال على هذا الوجه في الشخص قليل فانه يلزم صدق ما ذكره من تنزيه نفسه من جملة اجزاء ذلك الذنب الواحد فلا يكون ذلك الكلام منقحا انتهى (قوله وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت أبي النجم بانه لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه) في الشرح وكلام سيبويه في الكتاب صريح أو كما صرح في ذلك على ما نقله بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص واختار الشيخ تقي الدين السبكي صحة ما قاله سيبويه ووجهه على ظاهره وعلاه بان اللفظ اذا ابتدئ بكل ومعناها وكل فرد فعملها المتأخر في معنى الخبر عنها لان السامع اذا سمع المفعول يتشوق الى عامله تشوقا سامعا للمبتدأ الخبر فكان كله لم اصنع منصوبا ومن فوعا في المعنى

سواء (قوله والجواب عن الآية) يعني قوله تعالى والله لا يجب كل مختال فخور وقد أجاب التفتازاني أيضا عن بيان قال والحق ان هذا أكثرى لا كلى (قوله ثم أنبأ عن الرمان أي كل وقت رزق) ذكر كل هنا مستدركا لان ما بعد أي تفسير للزمان الذي تاب عنه ما والفعل الواقع بعد كل في كل رزقوا وذلك الزمان هو وقت رزق (قوله وللوجه الاول مقربان - كثرة مجيء الماضي بعدها) يعني بعد كل ما مع كثرة مجيئه بعد ما المصدرية وفي الشرح كيف يكون هذا مقربا مع ان ما المصدرية توصل بالجملة الفعلية مطلقا سواء كان فعلها ماضيا أو مضارعا وكذا الظرفية المصدرية توصل بالجملة الفعلية اعم من ان يكون فعلها ماضيا أو مضارعا ولا مزية للاول على الثاني باعتبار الكثرة وأقول بل له مزية لان الشيء الذي يتردد بين أمرين أحدهما أكثر من الآخر يكون جملة على الاكثر أقرب (قوله وان ما التوقيتية) هذا عطف على كثرة بيان للقرب الثاني وما التوقيتية هي ما المصدرية النائية هي وصلتها عن الزمان يعني ان المقرب الثاني هو كون ما التوقيتية شرطا من حيث المعنى كما ان كليا كذلك ولا جل ان كليا شرط في المعنى احتج بعدها الى جملتين احدهما مرتبة على الاخرى (قوله ولا يجوز ان تكون شرطية) المعنى ولا يجوز ان تكون ما التي في كليا اسم شرط مثلها ما تفعل أفعل وقيد به لان التوقيتية شرط في المعنى كما صرح به وهي الوجه الاول من الوجهين الجائزين (قوله ان تلك عامة فلا تدخل عليها اداة العموم) في الشرح لا نسلم امتناع دخول اداة العموم على العام فقد مر في كل الداخلة على المعرف بالالف واللام احتمال ارادة العموم بكل من الادتين ولا نزاع في صحة دخول كل على الموصولات التي هي من صيغ العموم كالذي والتي ومن انتهى وأقول يريد بما مر في كل ما ذكره هو في أولها عن تاج الدين السبكي انه قال في شرح البيضاوي ان كذا اذا دخلت على ما فيه الالف واللام وأريد الحكم على كل فرد فهل نقول ان الالف واللام هنا يفيد العموم وكل تأكيدها أو انها البيان الحقيقية حتى يكون تأسيسا لكل من الامرين محتمل وقال تقي الدين السبكي وقديقال ان الالف واللام تفيد العموم في مراتب ما دخلته وكل يفيد العموم في اجزاء كل من المراتب فاذا قلت كل الرجال افادت الالف واللام استغراق كل مرتبة من مراتب الجموع وافادت كل استغراق الاتحاد فيصير كل من مائة معنى وهو اولى من التأكيدها انتهى (قوله وقولي كلما جشأت وجاشت الى آخره) في الصحاح جاشت نفسي غثت ويقال دارت للغيثان فاذا اردت انما ارتفعت من حزن أو فزع قلت جشأت ومكانك اسم فعل بمعنى اثبت وفي الشرح كذا قيل ولي فيه نظرا لاما مانع من جعله ظرفا للقدر وليس ببناء ضرورة الى كونه اسم فعل انتهى وأقول الحامل له م على جعله اسم فاعل لا ظرفا لاثبت مقدر ان معنى مكانك اثبت لا اثبت في مكانك ولو كان ظرفا لاثبت المقدر لكان معناه اثبت في مكانك وتحمدي مبني للفعل وقولي مبتدا وكل ظرف متعلق به والخبر مكانك تحمدي أو تسهريجي أي قولي هذا اللفظ فلا يحتاج الى رابط (كلا وكلتا) (قوله ان للخبر وللشمرمدي الى آخره) المدي بفتح الميم والدال المهملة الغاية والوجه مستقبل الشيء والقيل بفتح القاف والموحدة تنزمن الارض يستقبلك وروي بكسر القاف جمع قبلة بكسرها أيضا (قوله على حدها في قوله تعالى لا فارض ولا بكرعوان بين ذلك) الفارض المسنة والبكر الفتية والعوان النصف وفي الكشاف فان قلت بين يقتضى شيئين فصاعدا فن أين جاز دخوله على ذلك قلت لانه في معنى شيئين حيث وقع مشاربه الى ما ذكر من الفارض والبكر فان قلت كيف جاز ان يشاربه الى مؤنثين وانما هو للاشارة الى واحد مدكر قلت جاز ذلك على تأويل ما ذكر وما تقدم للاختصار في الكلام قال التفتازاني وذلك انه لما كان تشبيه أسماء الاشارة والموصولات وجمعها ليست على قانون أسماء الاجناس بان يلحقها وانحرها ألف ونون وواو ونون بل بوضع صيغ مخصوصة وكذا تأنيثها ليس بالحق التاء يجوز وافهاما لم يجوز وفي أسماء الاجناس واريدها المقدر منها ما يراد بالتثنية والجمع وبالمذكور ما يرد بالثبوت ولهذا جاز التعبير بلفظ الذي عن الجمع (قوله كلا أخي وخليلي واجدي عضدا) هذا صدر بيت عجزه في النائبات والامام الملمات والخليل الصديق وواحدى اسم فاعل مفرد مضاف الىياء المتكلم والعضد الساعد وهو من المرفق الى الكتف والامام الاتيان والتزول والملة النازلة من نوازل الدهر (قوله كلاهما حين جد الجري بينهما الى آخره) هذا البيت للفرزدق يصف فرسين تجارا يابو جده الامر يمجدهما بكسر الجيم في المضارع وفتحها في المصدر بمعنى عظم في أعيننا وقوله تعالى جدر بنا أي عظمة ربنا وقيل غناه وفي حديث أنس كان الرجل منا اذا قرأ البقرة وآل عمران جده فينا أي عظم في أعيننا وانفعا كما فرأى اسم فاعل من ربا الفرس اذا انتفخ من عدو ووزع (قوله ان المنية الى آخره) الختوف بضم المهملة جمع حنط بفتحها وهو الموت يقال مات فلان حنط أنفه اذا مات

مات من غير ضرب ولا قتل ولا يبنى منه فعل والسواد هنا الشخص والجمع أسود ثم الاسود جمع الجمع (قوله ثم الصواب في  
 انشاده كلاهما يوفي المخارم) في الشرح لم يتبين لي معنى البيت بتقدير ثبوت هذه الرواية اذا المخارم جمع مخرم بكسر الراء وهو  
 منقطع أفق الجبل وهي أفواه الفجاج وأقول لا يتعين ذلك لجواز ان يكون مخارم هنا جمع مخرمة بمعنى المفسدة من خرم يفتح  
 الراء ومن يخرم بكسرها قال في الصحاح خرمت انارز آخرمه بالكسر اذا اناثته أى أفسده (كيف) (قوله) كى تجحون الى سلم  
 الى آخره) تقدم الكلام عليه في كى (قوله) وهو اسم لدخول الجار عليه بلا تاويل) احتز بقوله بلا تاويل من ان قت في نحو  
 عجمت من ارتقت (قوله) على كيف تبين الاجرين) في الصحاح واهلك الرجال الاحمران اللحم والخمر فاذا قلت الاحمرة دخل فيه  
 الخلوقة (قوله) ولا بدل الاسم الصريح) في الشرح يريد بلا تاويل والاورد نحو يعجبني ان تفعل الخير احسانك للفقرء (قوله)  
 لمخالفات الادوات الشرط) هذا على لفظه ولا كيف تجلس اجلس بالجزم عند البصريين (قوله) وقيل يجوز مطلقا) بمعنى سواء اقتربت  
 بما أولم تقتربن بها (قوله) وهذا يشكك) الاشارة به الى كون جواب كيف في تلك المثل محذوف والدلالة ما قبلها ووجه اشكاله  
 ان الفعل الذى قبلها ليس بمائل للفعل الذى بعدها في اللفظ والمعنى وانما قال على اطلاقهم لانه لا يشكك اذا قيد الجواب  
 بالمدكور دون المقدر المحذوف ولقائل ان يقول لا اشكك لانه لا تقدر الجواب فعلا مثل الذى قبلها وانما تقدره فعلا مضارعا  
 من المشيئة متعلقا بالحدث الذى قبلها والتقدير كيف يشاء الامور يشاء تصويركم أى لا فرق بين المشيئتين الا بالثقل فصدق  
 ان شرطها بمائل لجوابها وان جوابها محذوف للدلالة ما قبلها لان ما قبلها فعل اختياري والافعال الاختيارية لها دلالة على  
 المشيئة واستتزام لها وكثيرا ما تطلق وتراد منها كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة أى أردت ثم لقيام اليها وقلك ذهبت الى  
 الجمعة فاغتسل أى أردت الذهاب اليها (قوله) وتقع خبرا قبل ما لا يستغنى) أى عن خبر في الحال أو في الاصل فكيف في قول  
 البخارى باب كيف كان باضافة باب خبر المكان ان كانت ناقصة وحال من فاعلها ان كانت تامة ولا بد فيها من مضاف محذوف  
 والتقدير باب جواب كيف كان بدء الوحي وانما احتجج الى هذا المضاف لان المذكور في هذا الباب هو جواب كيف كان بدء  
 الوحي لا السؤال بكيف عن بدء الوحي ثم الجملة من كان ومعمولها في محل جر بالاضافة ولا تخرج اسم الاستفهام أعنى كيف  
 بذلك عن الصدرية لان المراد من كون الاستفهام له الصدر ان يكون في صدر الجملة التى هو فيها وكيف على هذا الاعراب  
 كذلك (قوله) ولا يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل) لان في ذلك وصفه تعالى بالكيفية وهو ممتنع (قوله) أو ناقصة وقلنا بدلتها  
 على الحدث) انما قيد به لانه لو لم يقل بدلتها على الحدث يكون كيف حالا متقدمة على عاملها المنوي وهو ممتنع (قوله) وجملة  
 الشرط) أراد بها مجموع الشرط والجواب وأراد بضمير الجمع الذى ذكره في المعنى مجرورا باللام (قوله) قيل صحح أو سقيم) لان  
 الجواب المطابق للفظ عند سيبويه ان يقال على خبر او على شر ونحوهما وعند السيرافى والاخفش على العكس أى ان  
 أجيب على المعنى دون اللفظ قيل على خبر او شر ونحوهما لان الجواب المطابق للفظ عندهم ان يقال صحح أو سقيم (قوله) على  
 انه لم يسمع في الابدل في على) في الشرح هذه شهادة نفي في الكشف الكبير اعلم ان معنى الاستفهام قد سلب عن كيف فينفي  
 دالا على نفس الحال كما حكى قطرب عن بعض العرب انظر الى كيف يصنع أى الى حال صنعه وفي شرح الرضى وأما قوله لم  
 انظر الى كيف يصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام اسقوطه عن المصدر انتهى (قوله) فيلزم ان يعمل في الاستفهام  
 فعل متقدم) لان معنى تعلق الى بما قبلها ان الجرور بها معمول له بواسطتها (قوله) وانما هى منصوبة بما بعدها على الحال  
 وفعل النظر معلق بها وهى وما بعدها بدل من الابدل) والابدل مجرور وبالى وقد تقرر ان العامل في البدل هو العامل في البدل  
 منه أو نظيره على الخلاف فقد لزم تعليق حرف الجر عن العمل ضرورة وهو باطل وأقول يمكن الجواب عن هذا بانه يعترف  
 الشئ اذا كان تابعا لما لا يعترف به اذا لم يكن كذلك وبهذا يمكن ان يجاب عن قول المصنف لان دخول الجار على كيف شاذ بان  
 يقال ان ذلك في الدخول بالاصالة وهذا بالتبعية وعن قوله فيلزم ان يعمل في الاستفهام فعل متقدم بان يقال هذا الاستفهام  
 تابع ويعترف في التابع ما لا يعترف في المتبوع ثم في الشرح والذي ينبغي ان يقال ان كيف ليست في الالية للاستفهام وانما  
 مضافة للجملة بعدها كما في قول بعض العرب انظر الى كيف يصنع أو يقال هى للاستفهام والجملة بدل من مجموع الجار والمجرور  
 باعتبار المحل ولا ينبغي ان نظريته بتعدى بنفسه تارة وبالطرف أخرى فتعدى بالحرف الى الابدل وبفسه الى البدل فهو عامل في  
 محل الجملة نصبا والعامل معلق عن العمل فيها لاجل الاستفهام وأقول يلزم على الاول تخرج القرآن على القليل النادر

الذي لم يحكمه الاقرب عن بعض العرب ويلزم على الثاني أن يكون الفعل الواحد متعديا بنفسه وغير متعد بنفسه (قوله الى الله أشكوا الى آخره) في الشرح يجوز ان يكون كيف يتقيان جملة استدلافية منهم اعلى سبب الشكوى وهو استبعاد تينك الحاجتين (قوله اذا قل مال المرء الى آخره) اين الفتاة هنا كناية عن ضعف الحال (قوله أو بالعطف بالفاء ثم أقحمت كيف بين العاطف والمعطوف) في الشرح لا يصح الضرب على ذلك مع ما قدمه من ان كيف مرفوع المحل على الخبرية اذا قام بقضى ان لا يكون له محل ويمكن أن يكون قوله بالعطف متعلقا بمحذوف والتقدير أو بوجه ذلك بالعطف فيكون هذا قسما لما تقدم

﴿ حرف اللام ﴾

(قوله مكسورة مع كل ظاهر) قال الرضي اعلم ان كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولا م الابتداء فخفها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكامة التي هي في غاية الخفة لا يكونها على حرف واحد وانما كسر باء الجر ولا مة موافقة معمولا لها وانما أتقى لام الجر الداخلة على المضمر على فصحها الحاقها بسائر اللامات كلام الابتداء ولا م جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر بذلك لثلاث تلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غير المضمر لالتبس بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيًا أو موقوفًا عليه (قوله الامع المستغاث المباشرياء مفتوحة) قال الرضي وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين أحدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه قد يلي باماهو مستغاثه بكسر اللام والمنادى محذوف نحو بالظنوم وبالضعيف أي بأقوم والثاني وقوع المستغاث موقعا للضمير الذي تفتح لام الجر معه انتهى وقد اختلف المصنف المستغاث بالمباشرياء لان المستغاث الذي ليس بمباشرياء قابل هو معطوف على مستغاث مباشر لانه مكسورة نحو بالاكهول والشبان ويحصل الفرق بينه وبين المستغاث له بعطفه على المستغاث (قوله وأما قراءة بعضهم الحمد لله بضم اللام فهو عارض للاتباع) هذا جواب سؤال يرد على قوله مكسورة مع كل ظاهر تقدير السؤال ان هذه الكناية منقوضة بهم هذه القراءة وتقرر الجواب ان المراد انهم مكسورة بحسب الاصل وذلك لا ينافي وقوعها غير مكسورة في بعض المواضع لعارض والبعض الذي قرأهم هذه القراءة هو ابراهيم بن أبي عبلة (قوله فياشوق ما أتقى وبال الى من النوى) هذا صدر بيت عجزه وياد مع ما أجرى ويقلب ما أصبى وشوق في بعض النسخ المعتبرة مبني على الضم وكذلك دمع وقلب وذلك على انه منادى معرفة بالفتح لا على انه مضاف الى باء المتكلم على ما حكاه يونس من بأم لانه على حيث اكتفى من الاضافة بنيتها وضم الاسم كما يضم المفرد المنادى لان هذا الوجه أقل أوجه المنادى المضاف الى باء المتكلم ومختص بما يكثر فيه ان لا ينادى الا مضافا كلام بل يجوز فيه الكسر والفتح الجائزين في المنادى المضاف الى باء المتكلم وما أتقى صفة تجب حذف منها المتجيب منه أي ما أتقاك وكذلك ما أجرى وما أصبى وهو بالصاد المهملة والموحدة من صبا يصبو صبوة وصبوا أي مال الى الجهل والقنوة أو بالصاد المعجمة من ضنى بالكسر يضني ضنا مرض وأضناه المرض أدنفه وأثقله (قوله وههذ لازم له لا لابن جنى) هذا جواب عما يتوهم من ان ما ذكره ابن عصفور دليلا على وجوب كون يالى مستغاثا من أجه له يبقى ما يقوله ابن جنى وهو جواز كون يالى مستغاثا له (قوله لما سأذ كره بعد) يعني في آخر المعنى الحادى والعشر بن وهو ابن عصفور يرى لام المستغاث متعلقة بادعو وابن جنى يراها متعلقة بياء (قوله ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل) كأنهم فعلوا ذلك للفرق بين لفظى اللام التي تجزم الفعل وهي لام الامر واللام التي ينتصب الفعل بعدها وفي الشرح كأنهم فعلوا ذلك كراهية لادخال صورة لام الجر المختصة بالاسم الظاهر على صورة الفعل ففتحو اللام لتشابه ما تدخل على الفعل وأقول لام الامر مكسورة وهي داخلة على نفس الفعل فكيف يكون فتحو تلك اللام لتشابه ما يدخل على الفعل وامل مراده التي في نحو ان زيد يقوم (قوله أحدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات) لم يفسر ابن أم قاسم هذه اللام وانما مثل لها في الجنى الداني بالنار للكافرين وفي شرح التسميل بالجلباب التجارية والجل للفرس وكل ذلك وقعت اللام فيه بين ذاتين (قوله وللكافرين النار) أي عذابهم وانما فصله عما قبله لان ذلك وقعت اللام فيه بين ذات ومعنى ما فوظ وهذا بين ذات ومعنى مقدر مضاف الى النار أقيمت هي مقامه في اعرابه وانما كان التقدير في هذه الآية ذلك لان الكافرين لا يستحقون ذات النار وانما يستحقون عذابهم ولم يجعل اللام فيه للاختصاص لان النار ليست بمختصة بالكافرين بل تكون أيضا لمن شاء الله من غيرهم (قوله وقولك هذا الشعر لطيب) في الشرح هو مما وقعت فيه اللام بين ذات

ذات ومعنى وكذا أدوم لك مادمت لي فيكون من القسم الاول والثاني وأقول مراده بالمعنى في قوله وهي الواقعة بين معنى وذات المصدر الصريح الذي أريد به معناه بدليل ما ذكره من الامثلة ومادمت ليس بصدر صريح والشعر هنا بمعنى المشعور ولم يرد به معناه المصدرى وحبیب هو ابن أوس أبو تمام الطائي الشاعر شامى كان يصرف في حديثه يسقى الماء في الجامع ثم جالس الادباء وكان فطنا ففهم ما لم يزل يعانى الشعر حتى ناله فاجاده وسار شعره فبلغ المعتصم فعمله اليه فعمل فيه قصائد فقدمه المعتصم على شعراء ذلك العصر مات في آخر سنة احدى وثلاثين ومائتين وله اثنتان وخمسون سنة (قوله ويرجحه ان فيه تقابلا لا شتراك) لان اللام على تقدير الاستغناء بذكر الاختصاص عن المعنيين الاخرين تكون لعشرين معنى وعلى تقدير عدم الاستغناء بذكر الاختصاص به يكون لاثنتين وعشرين معنى وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم قال بعضهم والصحيح ما قاله سيبويه من أن اللام استحقاق وهو معناها الخاص لانه لا يفارقها وانما جعلت للام لانه ضرب من الاستحقاق وقد يدخلها مع ذلك معان آخر انتهى (قوله ويوم عقرت للعذارى مطبقي) هذا صدر بيت لامرئى القيس عجزه \* فيا عجب من رحاها المتحمل \* ويوم مبنى على الفتح لضافته الى مبنى وهو معطوف على يوم في قوله في البيت السابق ولا سيما يوم بداره جمل وذلك يجوز فيه الرفع والجور ومعنى عقرت جرحت والمراد هنا تحرت والعذارى بفتح الراء وكسر هاء جمع عذراء وهي البكر من العذرة ضم العين وهي البسكرة ورجل البعير أصغر من القتب كذا في الصحاح والمتحمل ضم الميم الاولى وفتح الثانية اسم مفعول من تحمل معنى حمل وقد ذكرنا في حرف السين عند الكلام على سى قصة عقر امرئى القيس للعذارى مطبقة (قوله وتماقها بليعبدوا) في الكشف لثيلاف قريش متعلق بقوله فليعبدوا أمرهم ان يعبدوه لاجل ايلافهم لحتين فان قلت لم دخلت الفاء قلت لاني الكلام من معنى الشرط لان المعنى اما لافليعبدوا لايلافهم على معنى ان نعم الله تعالى عليهم لا تخصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة وفي الشرح ادخال الباء يعني في كلام المصنف على فليعبدوا ليل على قصد الحكاية فيلزم تعلق اللام بهذا اللفظ المحكي وليس كذلك وانما تعلقه بالفعل فقط فينبغي ان يكون هذا على حذف مضاف أى وتعلقه بالفعل فليعبدوا (قوله وقيل بما قبله) أى جعلهم كعصف ما كول لثيلاف قريش في الكشف والمعنى انه أهلك الحبشة الذين قصدوهم ليتسامع الناس بذلك فيتميموهم زيادة تهيب ويحترم موهم فضل احترام حتى ينتظم لهم الامن في رحلتهم ولا يجترى واحد عليهم (قوله وضعف بان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت) في الشرح ردها بان جزء الكفر يوم القيامة بدليل اليوم تجزى كل نفس بما كسبت سلمناه لكن لا يمنع ان يكون له ما طوى ذكر الكفر لانه لم يتعلق به غرض يعود اليهم وذكرت العلة الثانية لان الممتن بها عليهم سلمناه لكن تكون اللام للمعاقبة وهذا القول وهو تعلق لثيلاف قريش بأخر السورة مذهب الزجاج اه قال الحوفي وردها هذا القول جماعة وقالوا لو كان كذا كان لثيلاف بعض سورة أم تر واجماع الجميع على الفصل بينهما يرد وأقول الجواب عن هذا الرد ان القول بتعلق لثيلاف قريش بجماعهم مبنى على ان القرآن وان تفاصت سورة شئ واحد فمتعلق بما في سورة منه بما في أخرى (قوله وتعلق بالجواب المؤخر على الاتساع في الطرف لان الجواب مقرر ونيلام القسم ولا م القسم لا يعمل ما بعد ما قبلها ونظير ذلك قول المصنف في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس ان اذا في قوله انما مات لسوف أخرج حيا ظرف لا يخرج وانما جاز تقدم الطرف على لام القسم لتوسعه في الظروف وفي الشرح وقد مر في الفصل الثاني من الفصول التي عقدها المصنف لاذ في الالف المفردة ان ابن الحاجب قال في قوله تعالى واذا تبلى عليهم آياتنا بينات ما كان يحتمهم ان اذا هذه غير شرطية فلا تحتاج الى جواب وعاملها ما بعد الذافية ورده المصنف بان مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله \* ونحن عن فضلك ما استغنيا \* فكيف يتأتى له بعد جزمه باختصاص هذا التوسع بالشعر ان يخرج التنزيل عليه فان قلت انما جزم بذلك في ما النافية قلت غيرهما من الأدوات التي لها المصدر تشاركها في المصدرية فيكون حكم الجميع واحدا وتفرق غير متجه اه أقول لقال ان يقول بل هو متجه لان ما النافية أو غل في التصدر من اللام لان النافي أشد تغيير المعنى للكلام من غيره لان تغييره الى النقيض ومرتبة التصدير باعتبار التغيير قال الرضى وانما كانت مرتبة ما يغير معنى الكلام التصدير لان السامع يبنى الكلام الذي لم يصدر بالتغير على أصله فلو جوز ان يبي بعد ما يغيره لم يبد السامع اذا سمع بذلك المغير أهو راجع الى ما قبله بالقصد أو مغير لما سيجي بعده من الكلام

فيشوش لذلك ذهنه (قوله عوض لا تتفرق) هذا بعض بيت تقدم في حرف العين في الكلام على عوض وهو  
 رضيي لبان ندى أم تحالفا \* باسم داج عوض لا تتفرق (قوله وأنت الذي في رحمة الله أطمع) هذا بجز بيت صدره  
 \* فيارب ليلى أنت في كل موطن \* والاصل في رحمة أو في رحمتك لان اسم الظاهر اذا أخبر به عن ضمير جاز في العائد اليه  
 ان يطابق الضمير وان يطابق الظاهر بان يكون ضمير غيبة (قوله ومن ذلك) يعني ومن اللام التي للتعليل وكذلك الضمير في  
 قوله ومنها اللام الثانية ومنها اللام الداخلة على ما ندى الى اللام التي للتعليل واعلم أن التلاوة وجعلناهم أممهم بدون باصرنا  
 لما صبروا كما وقع في بعض النسخ لا وجعلناهم كما وقع في غالبها (قوله بان مضمرة بعينها) أي من غير تخيير بين ضميرها  
 وضمير كى (قوله ولا باللام بطريق الاصله خلافا لكثر الكوفيين) جميع الكوفيين قالوا ان اللام ناصبة ثم أكثرهم قالوا  
 ناصبة بطريق الاصله وبقولهم قالوا ناصبة بطريق النيبية عن ان (قوله لثلاث يحصل الثقل بالتقاء المثلين) أحد المثلين اللام  
 الجارة والاخرى لام لا (قوله فقال المعنى ايرضكم) هو بلام مفتوحة لا قسم ومثناة تحتية مضمومة وتون مشددة للتأكيده  
 وقوله والمقسم عليه محذوف المراد بالمقسم عليه الجواب (قوله اذا قلت قد في الخ) قد في كفا في وحلقة منصوب على أنه مفعول  
 مطلق محذوف أي أحلف حلقة وذاعني صاحب وهو هنا اللين وأضاف الاناء للضيف لكونه شاربافيه والمعنى لغني عنى  
 لتجعله غنيا عنى كان الطعام محتاج الى من يطعمه (قوله وابكن عيشا تقضى بعد جدته) هذا صدر بيت عجزه

\* طابت أصا نلدي في ذلك البلد \* وابكن بكسر الكاف والجدة بكسر الجيم وتشديد الدال ضد البلى بكسر الموحدة والاصائل  
 جمع أصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب ويجمع أيضا على أصل بضمين وأصل بالمد قبل الصاد (قوله فعندهم أنهم احرف  
 زائد مؤ كد غير جار ولكن ناصب) في الشرح يلزم عليه عمل عامل الاسم في الفعل فان اللام الزائدة تعمل في الاسماء الجر  
 وقد عملت في الفعل النصب ومعناها التأكيده في الحالتين فينتقض بهذا قولهم لا تعمل عوامل الاسماء في الافعال ولا العكس  
 لكن ليل الكوفيين لا يرون صحة هذه الكاوية وأقول ولو كانوا يرون صحة هذه الكاوية لا يلزم عليه عمل عامل الاسم في  
 الفعل لان عامل الاسم اللام الجارة الزائدة وعامل الفعل اللام الناصبة الزائدة وهذه غير تلك بوضع الواضع وجعل له غايه  
 الا امر انهما اتفقتا في اللفظ (قوله ووجهه عند البصريين أن الاصل ما كان قاصدا للفعل وفي قصه الفعل أبلغ من  
 نفيه) في الشرح هذا مشكل فان التوكيد حينئذ لم يستفد من اللام لانه استفيد من نفي المسبب وأرادت نفي السبب  
 وأقول بل استفيد التأكيده حينئذ من اللام لانه استفيد مما تعلقت به وأقيمت مقامه بعد حذفه (قوله يا عاذلاني لا تردن الخ)  
 العذال بالذال المجهمة الملامة والعواذل جمع عاذلة والامير المطاع وأخبر به عن جمع المؤنث وهو الضمير في لسن لان فعيلا  
 يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والجمع قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهيرا ولان هناك مضافا محذوف فأى ليس  
 أمرهن بأمر (قوله وعلى هذا ذهب عندهم حرف جر معد) في الشرح كيف يكون معديا وهم بقدر وقاصدا  
 للفعل وقضية هذا أن تكون اللام للتقوية وكثيرا يطلق القول بزيادتها الاطراد صحة اسقاطها والمصنف يرى صحة  
 القول بانها متعلقة بالعامل بناء على أنها ليست زائدة محضة ولا هي معدية محضة بل لها منزلة بين منزلتين وأقول اذا كانت  
 اللام المقوية منزلة بين الزائدة والمعدية لم يعد اطلاق المعدية عليها (قوله وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم  
 اتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية) انما قيد بغير الكسائي لان قراءة الكسائي بفتح اللام  
 الاولى ورفع الثانية وهي قراءة ابن عباس ومجاهد وقرأ بها أيضا عمرو وعلي وأبي وأبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو اسحق السيبعي  
 وزيد بن علي الآن هو لا عفر وأوان كادبدال مكان النون وتخرجها عند البصريين على كون ان مخففة من الثقيلة واللام  
 هي الفارقة وعند الكوفيين على كون ان نافية واللام بمعنى الا وما تخرج قراءة الجمهور في البحر اختلف فيها فعن الحسن  
 وجماعة ان نافية وكان تامة والمعنى تحقير مكرهم وأنه ما كان اتزول منه الشرائع والنبوت التي هي كالجبال في ثبوتها  
 وقوتها ويؤيدهم هذا التأويل ما روى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قرأ وما كان بما النافية لكن هذا التأويل  
 يعارض ما تقدم من القراءات لان فيها تعظيم مكرهم وفي هذه تحقيره ويحتمل على تقدير ان نافية أن تكون كان ناقصة واللام  
 لام الجود وخبر كان على الخلاف الذي بين البصريين والكوفيين فهو محذوف أو هو الفعل الذي دخلت عليه اللام وعلى  
 هذا الاحتمال وكون اللام متعلقة بمحذوف في موضع خبر كان خرجها الحوفي اه ولا يخفى أن في قول المصنف كثير من

الناس معارضة هذا الأخير وفي الشرح وقد جمع ابن الحاجب بين النفي في قراءة الجمهور والاثبات في قراءة الكسائي بان  
المراد بالجبال في قراءة الجمهور آيات الله وشرائعها لانها بمنزلة الجبال في الثمبات والتمكين وفي قراءة الكسائي الامور العظيمة  
التي ليست بمجرات (قوله وفيه نظر لان النافي على هذا غير ما ولم ولا اختلاف فاعلى كان وتزول) في الشرح المخرجون للآية  
على ذلك الوجه وهم كثير من الناس لا يرون ما ذكره المصنف شرطا ولا يوافقون على صحته وانما يرد عليهم بعد ثبوته بدليل  
لامتكام فيه (قوله والذي يظهر لي أنها لام كي وأن ان شرطية) في الشرح هذا كلام صاحب الكشاف وعبارته وان كان  
مكرهم لتزول منه الجبال وان عظم مكرهم وتتابع في الشدة فضررب زوال الجبال منه مثل الالتفاه وشدة أي وان كان  
مكرهم مستوي لازالة الجبال معه ذلك وقد جعلت ان نافية واللام مؤكدة كقوله وما كان الله ليضيع إيمانكم اهو وفي البحر  
بعد كلام صاحب الكشاف وعلى تخريجه تكون ان هي المحذوفة من الثميلة وكان هي الناقصة وأقول وعلى هذا قول  
الشارح وما ذكره المصنف ليس من مخترعته وانما هو كلام صاحب الكشاف تعامل على المصنف (قوله فاجع ليغلب جمع فوي  
الخ) يغلب بمناء تحميه في أوله مضارع غلب وفي الشرح وليس ما ذكره في البيت وقول أبي الدرداء متعين ذلك لجواز أن  
يكون المعنى في البيت فاجع متأهلا لغلب فوي وفي قول أبي الدرداء وما أنا صر يد التركها (قوله وتله للجيبين) في الصحاح  
وتله للجيبين أي صرعه كما يقال كبه على وجهه وفي الكشاف تله للجيبين صرعه على شقه فوقه أحد جنيبه على الأرض (قوله  
والحادى عشر أن تكون بمعنى عند) في الشرح هذه هي اللام المفيدة للاختصاص والاختصاص على ثلاثة أضرب اما ان  
يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت له لغرة كذا أو يختص به لوقوعه بعده نحو كتبت له نجس خلون أو تختص به لوقوعه  
قبله نحو كتبت له ليلته بقيت فع الاطلاق يكون الاختصاص لوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت لوقوعه بعده ولقرينة نحو  
بقيت لوقوعه قبله كذا قال الرضى اه (قوله فلما تفرقنا الخ) هذا البيت للمتم بن نيرة يرقى أخاه مالك الذي قتله خالد بن  
الوليد (قوله السادس عشر موافقة عن نحو وقال الذين كفروا والذين آمنوا في كافية ابن الحاجب أن اللام تكون بمعنى عن  
مع القول قال الرضى يعني في قوله تعالى وقال الذين كفروا والذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا إليه اذ لو كانت كاللام في قلت  
لزيد لكان يقال ماسبقونا لاما سبقونا ثم قال الرضى ويجوز أن تكون اللام للتبليغ كاللام في قلت لزيد وانما قال ماسبقونا  
على الحكاية بالمعنى بالالفاظ وقوله وقيل لام التبليغ والتفت عن الخطاب الى الغيب أو يكون اسم المقول القائلون محذوف  
لهم تكون اللام في هذه الآية للتبليغ كاللام في قلت لزيد ما ورد عليهم أنها لو كانت كذلك لقل ماسبقونا أجاب بعضهم  
بان ضمير الغيبة في سبقونا مدخول لام التبليغ وهم المؤمنون الذين خاطبهم الكافرون وفي سبقونا التفات من الخطاب  
الذي في مدخول لام التبليغ الى الغيبة وأجاب آخرون بان ضمير الغيبة في سبقونا غير عائد على ما دخل عليه لام التبليغ  
واسم ما دخل عليه لام التبليغ وهم المقول لهم محذوف من سبقونا فاقوله أو يكون اسم المقول لهم محذوف والمعنى من سبقونا  
لامن الآية لان هذا القول في مقابلة القول بان في سبقونا التفاتا والقول بان في سبقونا التفاتا قول بان المقول لهم مذكور  
في سبقونا وكلاهما مبنى على كون اللام للتبليغ وفي الشرح بعد قوله أو يكون اسم المقول لهم محذوف اذ ثبت فيما رأيت  
من النسخ والصواب أو يكون اسم المقول عنهم محذوف اذ المجرور باللام هو المقول وهو مذكور ولا محذوف من الآية فخطأ  
وليس كذلك وانما معناه أنه محذوف من سبقونا كما قررناه (قوله) وحيث دخلت اللام على غير المقول لهم) قالتا ويل على بعض  
ما ذكرنا) لانه يسقط من الوجوه السابقة كون اللام للتبليغ (قوله كضائر الحسنة الخ) الضائر جمع ضرة بفتح الضاد على  
غير قياس وضرة المرأة امرأ تزوجها والبي مجاوزة الحدو الدميم بالمهمل القبيح وبالجملة ضد المدوح (قوله فلما موت تغذو  
الخ) تغذو بالغين والذال المهتمين من الغذاء بكسر الغين وهو ما يعتدى به من الطعام والشراب وقد تغذت الصبي بالطعام  
والابن فاغتذى به لا يقال غذيت به وأما الغد بفتح الغين المهمل والغد بالهمزة قطع بعينه وهو خلاف العشاء كذا في الصحاح  
والسخال بكسر السين المهمل وتخفيف الخاء المهمل جمع نخلة بفتح السين وسكون الخاء قال أبو زيد يقال لا ولد الغنم ساعة  
تضعه أمه من الضأن والماء زجعا ذكرنا كان أو أنثى والجمع نخل ونخال (قوله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير  
الاسد ان يشبه الاسد) اعلم أن الاستعارة ان كانت في اسم الجنس أعني ما وضع لشي من حيث هو لا اعتبارا لعلق صفة به  
كالاسد لرجل الشجاع وقتل لضرب الشد يد فاصاية وان كانت في الفعل وغيره من المشتقات أو في الحرف فتعبية أما بيان



التبعية في الفعل وغيره من المشتقات فلا ن المقصود الالهم منه هو المصدر فتقع الاستعارة في المصدر أولاً ثم تبعية ذلك تقع في المشتق فيقدر في نطق الحال والحال ناطقة بكذا الاستعارة في لفظ النطق للدلالة ثم اشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والصفة تبعية وأما بيان التبعية في الحروف فلا ن الاستعارة تقع في متعلق معناها أولاً ثم تبعية ذلك تقع في نفس الحرف وفسر السكاكي متعلق معنى الحرف بما يعبر به عند تفسيره مثل قوائمان منهاها ابتداء الغاية وفي معناها ظرفية وكى معناها الغرض فان هذه المعاني ترجع اليها معاني هذه الحروف وليست بنفس معانيها والا كانت اسم الاحرفا فتقدر في قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا الاستعارة في ترتيب العداوة والحزن على الالتقاط لترتب علمته الغائية ثم استعملت اللام الموضوعه للدلالة على ترتيب العلة الغائية فحرت الاستعارة أولاً في العلة والغرضية وتبعيتها في اللام وفسر صاحب التلخيص متعلق معنى الحرف بالجزء في الآية أنه استعير العداوة والحزن بعد الالتقاط لعلمته الغائية كالمحبة والتبني اشباهة العداوة بعد الالتقاط بعلمته الغائية في الترتيب عليه والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن اللام التي كان حقها أن تستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعاً للاستعارة في المحرور وهذا التفسير مأخوذ من قول صاحب الكشاف معنى التعليل في اللام واراد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدواً وحزناً ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله

(قول الله تعالى على الايام ذوحيد) هذا صدر بيت للهذلي عجزه \* بشمخريه الطيمان والاس \* وحيد بكسر المهملة وفتح المثناة التسمية قال في الصحاح الحيدة العقدة في قرن لوعلى والجمع حيو ودول تنوع في القرن والجبل وغيرهما حيداً وحيداً ايضاً مثل بذره وبذر وأنشد قول الهذلي والمشمخر الجبل العالى والطيمان بالطاء المجهة المفتوحة ثم المثناة التسمية المشددة باسمين البر والاس معروف (قوله فيالك من ليل الخ) مغار بضم الميم وتخفيف الغين المجهة والقتل بالفاء والمثناة الفوقية وفي الصحاح أغرت الجبل فتاتته فهو مغار ويبدل بحجة علم جبل لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وجره في البيت للضرورة (قوله كقولهم لله دره فارسا والله أنت) في الصحاح والدرى بالهمزة اللين يقال في الذم لا دردره أى لا كثير خيره ويقال في المدح لله دره أى علمه والله درك من رجل وقال الرضى وأما معنى قولهم لله درك فالدر في الاصل ما يدر أى ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كما يفعلن الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان الله تعالى منشئ الجائبات فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه بنسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله أنت والله أبوك فعنى لله دره ما أعجب فعلى انتهى وقال نجم الدين سعيد وأكثرتا مثل به الصفة باضافة الدر الى ضمير الغائب ويجوز ان يضاف الى ضمير المخاطب والى ضمير المتكلم (قوله ومن يك الخ) الصليب الشديد قال في القاموس الصلب بالضم وكشكر وأمير الشديدي والباء متعلقة برجال يكسر الباء لا يتقدم ما فى حيز الموصوف الحرفى عليه (قوله وملكت ما بين العراق الخ) العراق بلاد يذكر ويؤنس ويقال هو فارسى معرب ويثر بالمثلثة مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وفي الشرح ولا تتعين الزيادة لاحتمال ان يكون أجاز بمعنى فعل الاجارة واللام صفة له كما في قوله يجرح في عراقها نصلى أو يجرح بمعنى يفعل الجرح (قوله وليس منه ردف لم) خلافاً للبرودون واقفه فانهم قالوا معنى ردف تبع ولحق فتكون اللام زائدة بين الفعل المتعدي ومفعوله لتأكيد وصول الفعل اليه كما زيدت الباء فى ولا تلقوا بايديكم وعن وافق المبرد على ذلك صاحب الكشاف (قوله بل ضمن ردف معنى اقرب) يدل على أنه مضمن نفسه بر بن عباس وغيره بازف وقرب (قوله أريد لانسى الخ) يجوز أن يكون عملاً بضم الفوقية فى أوله مبنياً للمفعول ويجوز أن يكون بفتحها مبنياً للفاعل والاصل تتمثل فحذف التاء من منه (قوله فقبل زائدة) قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى يريد الله ايمنكم زيدت اللام مؤكدة لارادة التبيين كما زيدت فى ابالك لتأكيد اضافة الاب والمعنى يريد الله ان يبين لكم ما خفى عنكم من مصالحكم وافاضل أعمالكم (قوله ثم اختلف هؤلاء) أى القائلون بان اللام للتعليل فقيل المفعول محذوف قال صاحب البحر وتقديره يريد الله هذا مذهب سيديوه فيما نقل ابن عطية أى تعليل ما حلال وتحريم ما حرم وتشريع ما تقدم ذكره والمعنى يريد الله تكليف ما كلف به عباده مما ذكره لاجل التبيين لهم فتعلق الارادة غير التبيين وما عطف عليه هذا مذهب البصريين ولا يجوز عندهم أن يكون متعلقها التبيين لانه يؤدى الى تعدي الفعل الى مفعوله المتأخر بواسطة اللام والى اضممار ان بعد لام ليست لام الجود ولا لام كى وكلاهما لا يجوز عندهم ومذهب

الكوفيين ان متعلق الارادة هو التبيين واللام هي الناصبة بنفسها الا ان مضمرة بعدها (قولا) وقال الخليل وسيبويه ومعنى  
تبعهما الفعل في ذلك مقدر بمرفوع بالابتداء واللام وما بعدها خبر (المراد هنا من كون الفعل مقدر بمصدرانه في المن  
مصدر وحقيقته ان الفعل جرد عن أحد مدلوليه وهو الزمان وأريد به الآخر وهو الحدث قال في الكشف بعد ما قال ان  
أنذرتهم أم لم تنذرهم في موضع رفع بسواء على الفاعلية أو بالابتداء وخبره سواء فان قلت كيف صح الاخبار عنه قلت هو من  
جنس الكلام المحجور فيه جانب اللفظ الى جانب المعنى وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلا ينافي  
من ذلك قولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن معناه لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن وان كان ظاهر اللفظ على ما لا يصح  
من عطف الاسم على الفعل قال التفتازاني يعني ان اللفظ وان كان جملة فعلية لكنه في المعنى مصدر مضاف الى الفاعل أي  
انذارك وعدمه وهو ما يصح ان يخبر عنه وكذا التأكل السمك يمال الى معناه فيحصل اسم يعطف عليه الاسم الذي هو ان  
تشرب وهذا معنى هجر جانب اللفظ لان يجعل الفعل الذي لا تأكل في تقدير المصدر انتهى وفي تفسير البيضاوي والفعل انما  
يتمع الاخبار عنه اذا أريد به تمام ما وضع له أما لو أطلق وأريد به اللفظ أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا على الاتساع فهو  
كلاسم في الاضافة والاسناد اليه كقوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا وقوله يوم ينفع الصادقين صدقهم ومن ذلك تسمع في قول  
المنذر تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فانه جعل على انه مبتدأ لان معناه سماعك وخبر خبره وحل أيضا على حذف ان فيكون  
الاسناد فيه الى المصدر حقيقة لا الى الفعل لان مع الفعل في تقدير المصدر فلما حذف ان لقريئة قوله خير من ان تراه  
عدل بالفعل من النسب لفقد عامله لفظا الى الرفع الذي هو أول أحواله والمعيدي منسوب الى معيد تصغير معد تصغير ترخيم  
وأصل هذا ان المنذر تسمع بالمعيدي فاجبه ما بلغه عنه فلما رآه استحققه وقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقال له ان الرجال  
ليسوا بجزر وانما المرء باصغر به لسانه وقلبه ان قال قال بلسان وان قابل قابل بجنان فاجب المنذر كلامه وعارم مثلا يضرب  
ان خبره خير من رؤيته والخليل هو ابن أحمد بن عمرو والفراهيدي النحوي البصري شيخ سيبويه والفراهيدي بطن من  
الازد وروى عن عاصم الاحول وغيره وذكره ابن حبان في الثقات ومولده سنة مائة ولم يكن في العرب بعد الصحابة أذى منه  
ولا أجمع وهو أول من استخرج العروض وكان من أزهد الناس وأشدهم تعقفا واختلاف في وفاته فقيل سنة سبعين ومائة  
وقيل سنة خمس وسبعين ومائة وقال أبو بكر بن أبي خيثمة أول من سمى في الاسلام أحمد أبو الخليل بن أحمد العروضي وكذا قال  
المبرد واعترض بابي السفسر سعيد بن أحمد فانه أقدم وأجيب بان أكثر أهل العلم قالوا انه يحتمل بدل الياء المضمومة في أوله والميم  
المكسورة وقال ابن معين أحمد وفي الشرح تقدير الفعل هنا بالمصدر من غير حرف مصدرى ليس بقياس والقول بانه حذف  
فهو موجود تقدير ايدفعه قولهم الفعل مقدر بمصدره ادلولي كان الحرف المصدر مقدر المكان المؤول بالمصدر وهو الحرف  
وصاته لا الفعل وحده على ان حذف ان ورفع المضارع المنصوب به ليس بقياس على المختار انتهى وأنت خير بان ما فسرنا به  
المراد من تقدير الفعل بالمصدر هنا لا يرد عليه ما في الشرح ثم ان المصنف جزم بنسبة هذا القول للخليل وسيبويه ومن تابعهما  
تبعه ابن عيسى فانه نسبة لسيبويه والبصريين وان بعض النحويين ذهب الى أن اللام في لمين لام العاقبة كما في قوله تعالى  
ليكون لهم عدوا وحزنا ولم يذكر مفعول بهين (قوله يابوس للحرب الى آخره) البوس بهم مزنة ساكنة وقد تبدل واو الشدة وفي  
الصالح والرهط مادون العشرة من الرجال لا يكون فهم امرأه قال الله تعالى وكان في المدينة تسعة رهط فجمع وليس له  
واحد من لفظه مثل ذود والجمع ارهط وأراهط كأنه جمع ارهط والمراد بصيغة النداء هنا التعجب (قوله لان اللام أقرب  
ولان الجار لا يعلق) في الشرح والمضاف أيضا جار فيلزم تعليقه ان قلنا ان عامل الجرف في المضاف اليه هو المضاف وان قلنا  
العامل هو اللام المقدره لزم أيضا تعليق الحرف الجار انتهى وأقول اذا كان المراد بالجار في قولهم الجار لا يعلق هو حرف الجر  
الموجود في اللفظ لا يلزم شي مما أزمه به (قوله ومن ذلك قولهم لا أبالز يدولا أخاله ولا غلامي له على قول سيبويه ان اسم  
لامضاف لما بعد اللام) قال الرضي الكثيران يقال لا أب له ولا غلامي له فيكونان مبنين وجاء أيضا على قلة لكن لا الى حد  
الشذوذ وفي المتن وجمع المذكور السالم وفي الأب والآخر من بين الاسماء الستة اذا أولم الام الجران تعطى حكم الاضافة بحذف  
نوني المتن والجمع واثبات الالف في الأب والآخر فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا أباله ولا أخاله فيكون معرفة اتصافا وأجاز  
سيبويه ان يكون نفعولا غلام لك مثله ومذهب الخليل وسيبويه وجهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار

المعنى فقبل لهم اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر أجاوبان اللام ههنا أيضا مقدة وههذه الظاهرة تأكيد  
لذلك المقدره كتم الثاني في تيم تيم عدى على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر فكان الفصل بين المضاف  
والمضاف اليه كلا فصل فقبل لهم ما الذي جعلهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة تؤكد  
دون سائر الاضافات المقدره باللام أجاوبانهم قصد وانصب ههذه المضاف المنفي بلامن غير تنكير برها تخفيفا وحق المعارف  
المنفية بلا الرفع مع تنكير بلا ففصل الواو بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه  
وعدم تنكير بلا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى التنكير فيقولون لا أبال رجل  
حالة كذا ولا غلامى لشخص نعمة كذا والدليل على انه مضاف قوله وقدمات شماس ومات مررد \* واى كرم لا أبالك يتخذ  
فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا أخاك ولا يدبك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض  
فى المنادى وهو شاذ كقوله \* يا بئوس للجهل ضرار الاقوام \* وفى حاشية التفتازانى فان قيل لو كان لا أبالك على الاضافة لكان  
معرفة فيجب الرفع وتكرير الجار قلنا الغرض من ههذه الفصل ان يصير المضاف كأنه ليس بمضاف فلا يستنكر ترك الرفع  
والتكرير لكونه فى صورة التنكرة وان لم يقدر ان كان على وجه العموم أى لا أبالك موجود وليس المعنى على نفي صفة وحال  
عن أبيه لانهم قصدوا بهذا الابهام ان يكون معنى لا أبالك ولا أبك سواء وان كان الاب فى الاول معرفة وفى الثانى تنكرة كما  
يقال لا كان أبوك موجودا ولا كان لك أب بتعريف المسند اليه فى الجملة الاولى وتنكيره فى الثانية مع ان النحوى واحد  
(قوله وجهه ل الاسم تشبه بالمضاف) يعنى حتى أعطاه حكمه فى حذف نونى المثنى والجمع واثبات الالف فى الاب والاخ (قوله  
على لغة من قال ان أباهو وأبأباها) هذا صدى ربيت لرجل من بشارت وقيله واهار ياتم واهواها \* هى المنى لو اننا نلناها  
باليت عينها لناوفاها \* ثم نرضى به أباهها (قوله وقولهم مكره أخاك لا بطل) قولهم مجرور بالعطف على لغة من قال ومكره  
خبر مقدم وأخاك مبتدأ مؤخر ويطل معطوف على مكره (قوله وجعل حذف النون) هذا معطوف على جعل أبأوأخا لبيان  
لاغلاى له كما ان المعطوف عليه لبيان لا أباله ولا أخاله (قوله نزاعة للشوى) أى للاطراف لان الشوى اسم لليدين والرجلين  
من الاكدميين أو لجلدات الرأس لانه أيضا جمع شواء وهى جلدة الرأس (قوله ولا محمولان) لان هذا خبر مبتدأ محذوف أى  
ولاها محمولان وفى الشرح قال فى الصحاح والعمادى العمد والاكيل الذى يؤاكله والاكيل أيضا الاكل فىمكن ان يقال  
انهم محمولان عما هو محجار للفعل فى التصرك والسكون وان تحويها لاجل المبالغة ولا مانع من ذلك فى الآية ولا فى البيت  
بل هو ظاهر فيه ما اذا المعنى ان ههذه المبالغ فى عداوتك وعداوة زوجك وان يكون المتمس لا كل الزاد مبالغا فى الاكل وهو  
الايق بقصد الشاعر فى التمدح بالكرم وأقول اما عدو فان سلم انه محمول عن عاد فلان سلم ان عاديا محجار لفعله فى حر كانه وسكانه  
لانه لم يستعمل من العداوة ثلاثى مجرد حتى يكون عاديا محجار بالمضارعة وأما أكيل فاقيل فان سلم انه محمول عن آكل للمبالغة فلان سلم ان  
البيت ليس فيه مانع من المبالغة فان قوله فاقى لسنا آكله وحدى يدل على ان مراده بالاكيل المشارك له فى الاكل لا المبالغ  
فيه وكيف والمبالغة فى الاكل صفة مذمومة عند العرب وفى الشرح أخرج البخارى عن نافع قال كان ابن عمر لا ياكل حتى  
ياتى بسكين يأكل معه فادخلت رجلا يأكل معه فاكل أكل كثيرا فقال يا نافع لا تدخل ههذه على سمعت النبي صلى الله عليه  
وسلم يقول المؤمن يأكل فى كل فى معى واحد والكافر يأكل فى سبعة امعاء ثم فى الشرح فان قلت لم لا يجوز ان يكون عدوا أو أكيل  
صفتين مشبهتين ونصب المفعول على التشبيه بالمفعول قلت اما فى عدو ذلك فيجتمع لان الصفة المشبهة لا يكون مضمونها الاسمييا  
وأما فى التمسى له أكيل فذلك ولا ممتنع تقديم مفعول الصفة عليه (قوله وفى الآية متعلقة بمسئتم محذوف صفة لعدو) فى  
التعليق ينبغى اذا ضبط محذوف وصفة بالكسر ان يقال ان محذوف بدل من مستقر لاصفة له وذلك لان مستقر أريد به لفظه  
فيكون معرفة ومحذوف تنكرة فلا يكون بعتاله نعم يمكن ان يكون بدلا منه وان كان تنكرة لانه قد وصف بقوله صفة لعدو  
على حد قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة خاطئة وأما ان ضبط بالرفع على الخبرية أى هو محذوف صفة لعدو فلا اشكال  
وأقول لان سلم ان مسئتم قرأ ريد به ههنا محجر لفظه حتى يكون معرفة وانما أريد به لفظه من مرابه عن معناه ولذلك لم يذكر  
ههذ فى الشرح (قوله وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم أحد ههذ دون الاخر وزيدت اللام فى المقدم لم يلزم ذلك) فى الشرح  
كلام ابن مالك محمول على ما يذكر فيه المفعولان جميعا مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه (قوله والضمير على هذا

للتولية

للتولية) فيكون مفعولا مطلقا وانما لم على هذا المعنى الذي ذكره الفارسي ان يكون الضمير البارز في موليها للتولية لانه  
معنى مراعى فيه الاعراب واظهار ما هو مقدر في الآية فيكون وجهه فيه تقدير مفعول ثان في الآية كما ان ذى فيه تقدير  
مضاف اليه كل فيها ولا لولم يكن تقدير مفعول فيها لكان تفسير البارز في موليها ولا يصح ذلك لان مفسره فيها وجهه  
مضاف اليها كل وهذا وجهه مضافة الى كل واذا كان المفعول الثاني لمول في الآية مقدر والمفعول الاول مذكور اتعين كون  
البارز في موليها للتولية وسقط ما في الشرح وهو لا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون الضمير عائد الوجهه ولا يكون فيه تعدى  
العامل الى الضمير وظاهره معا وذلك ان الظاهر هو ذو وجهه وليس الضمير عائد عليه انما هو عائد على الوجهه والمعنى ان  
الله تعالى مول كل ذي وجهه ووجهه انتهى واقول بل فيه تعدى العامل الى الضمير وظاهره معا نظرا الى ظاهر اللفظ  
دون الحقيقة وهو مراد المصنف (قوله وانما لم يعمل كلا والضمير مفعولان ويستغنى عن حذف ذى ووجهه لئلا يتعدى العامل  
الى الضمير وظاهره معا) ادخل حرف ذى وهو المضاف الى وجهه في هذا التعليل ليس على ما ينبغي لان اعتبار انما هو لان  
المولى صاحب الوجهه لانفسها وفي الكشاف وقرئ واكمل وجهه على الاضافة والمعنى وكل وجهه الله موليها فزيدت اللام  
لتقدم المفعول كقولك ان يضررت ولز يدا بوه ضاربه انتهى قال السقاقي ورد بان العامل اذا تعدى لضمير الاسم لم يتعد  
الى ظاهره المجرور باللام لا تقول ان يضررت ولا يدا بواضاربه وسببه ان تعديه للضمير بنفسه يقتضى قوته وبواسطة  
يقتضى ضعفه ولا يكون العامل الواحد قويا وضعيفا ويلزم ايضا منه ان المتعدى الى واحد يتعدى الى اثنين انتهى وفي حاشية  
التفازانى فان قيل العامل في المثال الموافق والمثل مشتغل بالضمير فكيف يعمل في المتقدم قلنا العامل محذوف والمذكور  
تفسيره أى لكل وجهه الله مول موليها ولز يدا بوه ضاربه والمفعول الآخر محذوف أى أهلها ولا حاجة الى ما قيل  
ان الضمير للمصدر أى مول التولية وضارب الضرب أو ان لكل وجهه انما هو المفعول الاول محذوف المضاف أى لكل  
صاحب وجهه وضمير موليها هو المفعول الثاني وايراد النظر تنبيهه على الوجهين لئلا يظن انه لو أراد هذا لكان ينبغي  
ان يشير الى المضاف المحذوف (قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه) هذا صدر بيت عجزه والمره عند الرشا ان يلقها ذنب  
وفي الشرح سراقة بضم السين المهملة أظنه سراقة بن مالك بن جعشم المدلجى من الصحابة نزل بقديد فمات سنة أربع  
وعشرين والرشا بكسر الراء وبالسين المحجمة مع المد الحبل قصره للضرورة واعداد الضمير عليه مؤنثا على معنى الآلهة وعند  
متعلق بذنب لما فيه من معنى التأخر والمعنى ان سراقة درس القرآن فتقدم والمره متأخر عند اشتهائه بما لا يهم من امتهن  
نفسه فى السقى وأرخى الارشمية فى الآبار انتهى وقيل عجزه والمره عند الرشا ان يلقها ذنب ولز شاجع رشوة ورشوة بضم  
الراء وفتحها وهى الجعل والجمع رشاورشواومعنى البيت هجور جل من القراء يسمى سراقة بانه يراقى ويقبل الرشا وانما صيره ذنبا  
لحرصه على أخذها وفى حواشى التسهيل ولوزعم ان القرآن مبتدأ وان اللام زائدة مثلها فى بحسبك لم يكن بعيدا وفى الشرح  
وحينئذ يكون قوله سراقة خبرا اول لهذا وقوله للقرآن يدرسه خبرا ثانيا لئلا يظن ان ذلك دعوى زيادة اللام ولم أر من ذكره  
(قوله ورد بان معنى الحرف لا يعمل فى المجرور) هكذا وقع فى أكثر النسخ والظاهر ما فى بعضها وهو معنى الفعل (قوله وفيه  
نظر لانه) أى معنى الفعل الذى فى الحرف قد عمل فى الحال فيه عمل فى المجرور لان العامل فى الحال أقوى من العامل فى المجرور  
ألا ترى ان العامل فى الحال عامل فى صاحبها (قوله وفيه نظر لان اللام المقوية زائدة كاتقدم) سيقول المصنف فى الباب الثالث  
ان التحقيق ان البتة زائدة محضة ولا مقوية محضة (قوله قلت لما ذكر فى اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف) فى  
الشرح معنى قولك زيد اضررت به وقد يقال لا تسلم ان الفعل المذكور عوض من المحذوف غاية الامر انه دال عليه ومفسر له  
ولا يلزم من ذلك كونه عوضا منه واقول الدليل على كونه عوضا من المحذوف انه لا يجوز الجمع بينه وبين المحذوف والمعوض  
هو الذى لا يجمع بينه وبين المعوض (قوله ولو كان عوضا البتة لم يجوز حذفه) فى الصحاح البت القطع ويقال لأفعله بته  
ولا أفعله البتة لئلا أمر لارجعة فيه ونصبه على المصدر وفى شرح اللب وقد تجبى اللام لازما فى بعض المصادر المتوكد لغيره  
نحو لا أفعله البتة فان سببوا به حكم فى كتابه بان اللام فيه لازمة وفى الشرح قد يكون الشئ عوضا يحذف كالتاء فى اقامة  
فانه مصدر اقام فحقه ان يحذف على افعال فيقال اقوام الا ان الواو قلبت ألفا وحذفت لالتقاء الساكنين وعوض عنها التاء  
فقيل اقامة ومع ذلك يجوز حذفها عند الاضافة قال الله تعالى واقام الصلاة لكن قد قيل هنا كانوا المضاف اليه عوضا

عنه وفيه نظر اذ لا يمنع اجتماعهما قال الشاعر عزمت على اقامة ذي صباح \* لامر ما يسود من يسود ومثله في الكلام  
كثير وأقول لقائل ان يقول لانسلم ان التاء في اقامة عوض عن الالف المحذوفة وانما هي كالعوض عنها اذ لو كانت عوضا  
لم يحذفها (قوله وزعم الكوفيون ان اللام في المستغاث بقية اسم وهو آل) قال الرضى وحكى الفراء عن بعضهم ان أصل  
يازل يديا آل زيد تخفيف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو بالادواهي وباللله ونحوها (قوله واحدى الالفين) هما  
الالف التي في حرف النداء والالف التي هي وسط آل (قوله تغير نحن الى آخره) في الشرح خير خبر نحن محذوف ونحن  
المذكورين كيد للضمير في خير ولو قدر مبتدأ الزم الفصل به بين خير ومن وهو اجنبي ولو قدر فاعلا لخبر زم اعمال الوصف غير  
معتمد ولم يثبت والمنوب المرجع (قوله وأجيب بان الاصل يا قوم لا فرار) يعني أجيب عما استدلوا به باننا لانسلم ان بالافيه أصله  
يا آل فلان بل أصله يا قوم لا فرار ولا نفر حذف المنادى وما بعد لا النافية أو أصله يا فلان ثم حذف ما بعد الحرف وقولهم  
ان الجار لا يقتصر عليه ان أرادوا في الاختيار فسلم ولا يضر هذا وان أرادوا مطلقا فممنوع ألا ترى الى الاقتصار على التاء والفاء  
وان كانا غير جارين في قوله الاركبو الالجوا الاتا \* فلوا جميعا كلهم الالف (قوله فيما شوق ما أتى الى آخره) تقدم الكلام عليه  
في أوائل حرف اللام (قوله نعم هو) أى تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل لازم لابن عصفور لانه جعل اللام في يالى  
للمستغاث لاجله وقال في يالز يدلعمر وان لام لعمر ومتعلقة بادعوا ولا شك انه مستغاث لاجله فتكون اللام في يالى اذا كان  
مستغاثا لاجله متعلقة بادعوا ويلزم المحذور (قوله وينبغي له هنا) أى في لام عمرو من يالز يدلعمر وان يعاقب بادعوا بل  
يعلقه بادعوا بالتخصيص من هذا الزام في يالى (قوله وانما ادعيا وجوب التقدير) يعني تقدير عامل آخر للمستغاث لاجله ولم  
يكتفوا بعامل المستغاث (قوله وأجاب ابن الضائع بانهم مختلفان معنى) فان اللام الداخلة على المستغاث لام الاختصاص واللام  
الداخلة على المستغاث له لام التعليل (قوله كقوله تعالى تبغون لها عوجا) هذه الجملة في محل نصب على الحال من الواو في تصدون  
عن سبيل الله من آمن به والاصل تبغون لها عوجا فحذفت اللام ومعنى كونهم يطلبون للسبيل عوجا انهم يلبسون على الناس  
ويوهون ان فيها عوجا عن الحق بقولهم شريعة موسى لا تنسخ وتبغيرهم صفة الرسول صلى الله عليه وسلم وانهم يحرشون  
بين المؤمنين لتخالف كلمتهم (قوله والقمر قدرناه منازل) أى قدرناه منازل وقال الزمخشري وغيره ان منازل ظرف وان الضمير  
قبله مضاف محذوف وعبارة الكشاف ولا بد في قدرناه منازل من تقدير مضاف لانه لا معنى لتقدير نفس القمر منازل  
والمعنى قدرناه ببره في منازل (قوله واذا كالوهم أو وزوهم يخسرون) في الكشاف والضمير في كالوهم أو وزوهم ضمير  
منصوب راجع الى الناس وفيه وجهان ان يراد كالوهم أو وزوهم فحذف الجار وأوصل الفعل وان يكون على حذف  
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والمضاف هو المكيل أو الموزون ولا يصح ان يكون ضمير امر فوعا للطفين لان الكلام  
يخرج به الى نظم فاسد وذلك ان المعنى اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا أعطوهم أخسر واذا جعلت الضمير للطفين انقلب  
الى قولك اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا أتوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسر واوهو كلام متنافر لان الحديث  
واقع في الفعل لافي المباشرة والتعلق في ابطاله بخط المصحف وان الالف الذي يكتب بعده واو الجمع غير ثابتة فيه ركيك لان خط  
المصحف لم يراع في كثير منه حذف المصطلح عليه في علم الخط (قوله ولقد جنيتك اثموا عسا قلا) هذا صدر بيت بحجزة قوله ولقد  
نميتك عن بنات الاوبر وقد تقدم الكلام عليه في آل (قوله فتولى غلامهم الى آخره) الظالم الذكرك من النعمان والجمع ظلمان  
(قوله اذا قالت حذام فانتوها) هذا صدر بيت بحجزة فان القول ما قالت حذام وحذام بفتح الحاء المهملة وبالذال المعجمة اسم  
امرأة مثل قطام (قوله ويلزمه ان يذكرك هذا المعنى من معاني الى أيضا) في الشرح هذا عجيب فان ابن مالك لم يمهله بل ذكره  
من معاني الى أيضا قال في التسهيل ومنها الى لانتفاء الغاية مطلقا وللصاحبة وللتبيين وأقول سبقه الى هذا الاعتراض غيره  
ومنفوثة انهم أعادوا الضمير المنصوب ويلزم على ابن مالك وقروا يذكركم مبنيا للفاعل لا للفعل وجمعوا واوهذا الكلام  
اعتراضا من المصنف عليه وانما هو لبيان ما لم يشرح كلام ابن مالك لا الاعتراض والمعنى ويلزم هذا الشرح الذي ذكر الكلام  
ابن مالك الخ في اللام ان يذكرك هذا المعنى من معاني الى أيضا (قوله سقيا ليد وجدعاه) الجذع يسكون الدال المهملة قطع  
الأنف وقطع الاذن وقطع اليد وقطع الشفة وسكون الذال المعجمة السجج والحبس وأما بفتح الذال المعجمة فولد الشاة  
في الثانية وولد البقرة والحافر في الثالثة والابل في الخامسة (قوله ولاهي مقوية للعامل لضغفه) اللام في للعامل لام تقوية

تقوية

لثبوتية وفي اضعفه لتعليل التقوية واما تعليل النبي فقوله لان لام التقوية الى آخره (قوله) وليس تقدير المحذوف اعني كازعم  
ابن عصفور لانه يتعدى بنفسه) في الشرح في الكلام على الجهة الخامسة من الباب الخامس عند قوله مسئلة وما كان ليدبر  
ان يكاهه الله الا وحيا اجاز ان يقدره ابن عصفور متأخرا وتقديره كذلك لا يمنع من ادخال اللام على مفعوله المقدم كما في قولك  
لن يضرب بل الظاهر في هذا المقام ان يقدر مؤخر اللام هتاهما بشأن الظرف المذكور للتبيين انتهى وأقول لو قدر العامل  
هنا اعني مؤخر الكانت اللام لتقويته اضعفه بالتأخير ولا يصح هنا ان يكون للتقوية لان لام التقوية تصلح للاسقوط وهذه  
لا تصلح فلا يصح ان يقدر العامل اعني مؤخر (قوله) بل التقدير ارادني زيد في الشرح ليس المراد بل تقدير المحذوف الذي  
تتعلق به اللام لانه لو كان كذلك لكانت لام التقوية لا لام التبيين وانما المراد بل تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين  
ارادني لزيد فيكون ارادني مبتدأ اولي يظن فاستقر هو الخبر فيتعلق بمحذوف على ما هو المعروف وأقول يدل على ان هذا  
مراد المصنف قوله فيما قبل وان كان استوفى بيانه تقوية البيان وتوكيده وقوله فيما بعد وانما يريدون به انها متعلقة بمحذوف  
للتبيين اذ لا يطاق الاستئناف الا في الجمل (قوله) فقيل اللام زائدة وما فاعل) يؤيد هذا القول قراءة ابن ابي عمير هتاهما  
ما توعدون (قوله) وقيل هتاهما مبتدأ بمعنى البعد والجار والمجرور خبر في البحر قال الزجاج البعد ما توعدون أو أي بعد أي  
ما توعدون وينبغي ان يجعل كلامه نفس بمرمعي لا تفسير اعراب لان هتاهما لم تثبت مصدر يتناول قول الزمخشري فنونه  
نزه منزلة المصدر ليس بواضح لانهم قد نوزوا اسماء الافعال ولا نقول انها اذا نونت نزلت منزلة المصدر وقال ابن عطية في قراءة  
من ضم هتاهما ونونه انه اسم معرب مستعمل وخبره ما توعدون أي البعد لو عدتم كما تقول النج لسعيكم وقال صاحب اللوامح  
فاما من قرأ هتاهما فرفع ونون احتمل ان يكونا اسمين متمكنين مرتفعين بالابتداء وما بعد هتاهما خبر هتاهما بمعنى البعد ما توعدون  
فالتكرار للتأكيد ويجوز ان يكونا اسماء لافعال والضم للبناء مثل حرب في زجر الابل لكانت هتاهما نون بكونه نكرة انتهى ثم قراءة  
الجمهور بفتح التاء من هتاهما هتاهما هي لغة الحجاز وقرأها هرون عن ابي عمرو بفتحها مامونتين وقرأ أبو جعفر بضمهما من  
غير تنوين وعنه وعن الاحمر بالضم والتنوين وقرأ أبو جعفر وشيبة بكسرهما من غير تنوين وهي في تميم وأسود وعن خالد بن  
الياس بكسرهما والتنوين وقرأ اخرج بن مصعب عن ابي عمرو والاعرج باسكانهما وفي التكميل لشرح التسهيل ان  
في هذه الكامة ما يفيد على اربعين لغة (قوله) وأما من قرأ كذلك واكن جعل التاء ضمير المخاطب فللام للتبيين) انما لا يجوز  
تعلقها بالفاعل لعدم الفائدة ولانه يلزم تعدى فعل المخاطب الى ضميره (قوله) ويحتمل انها اصل قراءة هشام بكسر الهاء وبالياء  
وبفتح التاء وتكون على ابدال المهزلة لم يقرأ هشام كذلك وانما قرأ بكسر الهاء وسكون المهزلة وفتح التاء وضمها ثم قرأ كذلك  
ابن ذكوان رفیق هشام وقرأهم أيضا نافع (قوله) وهو ان تقدره جمعا للهاته في الصحاح الالهة الهنة المطبقة في أقصى سقف  
القم والجمع الالهى والاهيات واللاهوات (قوله) شبت) يعنى النبايشى يبتلع الناس ثم حذف المشبه به وذكر المشبه وأثبت للمشبه  
شئ من لوازم المشبه به المحذوف وهو الالهى التى أريدهم الافواه فيكون ذلك التشبيه استعارة بالكناية وذلك الاثبات  
استعارة تخييلية وهى قرينة الاستعارة بالكناية وهذا على مذهب صاحب التلخيص في الاستعارة بالكناية والاستعارة  
التخييلية وقد ذكرنا المذاهب في شرح الخطبة (قوله) وحركتها الكسر) قال التفتازانى تشبيهها باللام الجارة لان الجزم بمنزلة  
الجر يعنى في ان كلامهم ما يختص بنوع من الكلام وعامل (قوله) وسلم تفصحها) سليم بصيغة التصغير قبيلة من العرب (قوله) واما  
ليكفروا بما آتيناهم وليتبعوا فيحتمل اللام ان منه التعليل في الكشف واللام في ليكفروا والمحتملة ان تكون لام كى وكذلك  
في وليتبعوا فم قرأها بالكسر والمعنى انهم يعودون الى شركهم ليكفروا بالعود الى شركهم كافرين بنعمة النجاة فاصدين  
التمتع بها والتلذذ لا غير على خلاف ما هو عادة المؤمنين المخلصين على الحقيقة اذا اتجأهم الله ان يشكروا ونعمة الله تعالى في  
انجائهم ويطعمون نعمة النجاة ذرية لى ازدياد الطاعة لالى التلذذ والتمتع وان تكون لام الامر وقراءة من قرأ وليتبعوا  
بالسكون تشبه له ونحوه قوله تعالى اعلموا ما شئتم انه بما تهم ملون بصير انتهى وفي الشرح فان قلت لم يكن الدعى لهم الى  
العود الى الشرك كقراءة النجاة والتلذذ بها فكيف جاء التعليل قلت اما ان تجعل اللام لله ويرورة والعاقبة على ما يقوله  
الكوفيون أو تجعل للتعليل الوارد على طريق المجاز (قوله) في قراءة من سكنها) هى قراءة ابن كثير وحزرة والكسائى  
وقالون عن نافع (قوله) ويؤيده ان بعدهما فسوف تعلمون) لان المعنى فسوف تعلمون شؤم الكفران والتمتع ووبال عاقبتهم

وذلك يقتضى ان الامر بالـ كـفران والتمتع للتهديد وفي الشرح لان الفاء الداخلة على هذه الجملة تشعر بشرط يترتب  
 مضمونها عليه والامر متضمن للشرط كما سيأتى أو يقال ان قوله فسوف تعلمون مقتضى للتهديد فيؤيد جعل الامر السابق على  
 التهديد ويصير الكلام متلايم الاطراف (قوله) واما متعلق بفعل مقدر مؤخر أى ويحكم أهل الانجيل بما انزل الله أنزله في  
 الشرح وكذا في قوله تعالى انارينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظا يجوز ان يكون تعليلا للفعل محذوف متأخر  
 والتقدير وحفظا فعلا لذلك وانما يقدر المحذوف متأخر اقصد الى الاختصاص والى ان الحذف دليل على ان الاهتمام بالمذكور  
 أكثر وأقول ليس فعل ذلك للحفظ فقط كما هو مقتضى تقريره بل هو للزينة أيضا والذي ذكره المعربون في نصب حفظا  
 أنه بفعل مقدر أى وحفظا ما حفظا أو بالعطف على زينة باعتبار المعنى كأنه قيل اننا خلقنا الكواكب زينة وحفظا (قوله)  
 لتعجبنا حتى) في الصحاح وعينبت بحاجتك أعنى عناية فانامعنى على وزن مفعول واذا أمرت منه قلت لتعجبنا حتى (قوله)  
 محمد فقد نفستك كل نفس الى آخره) هذا البيت لابي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم كذا في شرح الشذور ومحمد هو نبينا  
 صلى الله عليه وسلم ابن عبد الله بن عبد المطالب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر  
 ابن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الى ههنا جمع الامة وما بعده  
 مختلف فيه ولد عام الغيل على الصحيح في يوم الاثنين لثنتي عشرة خلت من ربيع الاول وقيل لثمان منه وقيل لثلاثين وقيل لعشر  
 وبعث الى الناس كافة بمكة وهو ابن أربعين سنة وأقام بها بعد النبوة ثلاث عشرة سنة على الاصح ثم هاجر الى المدينة يوم الاثنين  
 فأقام بها عشر ابلاتفاق فالصحيح ان عمره ثلاث وستون سنة وقدم المدينة يوم الاثنين لثنتي عشرة خلت من ربيع الاول قال  
 الحاكم ولد يوم الاثنين وخرج من مكة مهاجرا يوم الاثنين وقدم المدينة يوم الاثنين وتوفي يوم الاثنين صلى الله عليه وسلم ولم  
 يختلف أهل السير في أنه صلى الله عليه وسلم توفي في شهر ربيع الاول ولا في انه توفي يوم الاثنين وانما اختلفوا في أى يوم كان  
 ذلك من الشهر فخرم ابن اسحق وابن سعد وابن حبان وابن عبد البر بانه كان لثنتي عشرة ليلة خلت منه وبه خرم ابن الصلاح  
 والنووي في شرح مسلم وغيره والذهبي في العبر وصححه ابن الجوزي وقال موسى بن عقبة في مستهل الشهر وبه خرم ابن زبير  
 في الوفيات ورواه أبو الشيخ ابن حبان في تاريخه عن الألبان بن سعد وقال سليمان التيمي لثلاثين ليلة خلت منه ورواه أبو معشر عن  
 محمد بن قيس أيضا والقول قول الجمهور وقد استشكله السهيلي بان الوقعة كانت في حجة الوداع يوم الجمعة بالاتفاق ولا يمكن  
 أن يكون ثاني عشر شهر ربيع الاول في سنة احدى عشرة يوم الاثنين لا على تقدير كمال الشهر والثلاثة ولا على تقدير  
 نقصها ولا على تقدير كمال بعضها ونقص بعضها لان ذال الحجة أوله الخميس فان نقص هو والمحرّم وصفر كان ثاني عشر شهر ربيع  
 الاول يوم الخميس وان كمل الثلاثة كان يوم الاحد وان نقص بعضها وكمل البعض كان اما الجمعة أو السبت وقد أجيب عن  
 هذا الاشكال بان تفرض الشهر الثلاثة كوامل ويكون قولهم لثنتي عشرة ليلة خلت منه أى بأيامها كوامل فتكون  
 وفاته بعد استكمال ذلك والدخول في الثالث عشر وهو يوم الاثنين وفيه نظر لما روى البيهقي في دلائل النبوة باسناده صحيح  
 الى سليمان التيمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرض لثنتين وعشرين ليلة من صفر وكان أول يوم مرض فيه يوم السبت  
 وكانت وفاته اليوم العاشر يوم الاثنين لثلاثين ليلة خلت من شهر ربيع الاول فهذا يدل أن أول صفر يوم السبت فلم نقصان ذى  
 الحجة والمحرّم وقوله وكانت وفاته اليوم العاشر أى من مرضه يدل على نقص صفر أيضا فأتضح ان قول سليمان التيمي راجع من  
 حيث التاريخ وأما قول من قال مستهل شهر ربيع الاول فعلى أن يكون أحد الشهور ناقصا والله تعالى أعلم (قوله وقال في  
 البيت الثاني انه لا يعرف قائم) في الشرح ويمكن ان يخرج البيت الاول على أن الفعل مرفوع أصلا يكون لكنه سكن  
 النون لاجل الادغام الجائز فأبدلها لا ما وادغم ثم اتى ساكنار فحذف الاول للضرورة وان كان اثباته سائغا في السبعة من  
 باب التقاء الساكنين على حده (قوله دواحي الايدي يخبطن السريحا) الدواحي جمع دامية وفي الصحاح الدامية الشجة  
 التي تدعى ولا تسيل والايدي جمع يد حذف منه الماء كقضاء بالكسرة والسرّح جمع مملتين السبور التي يخصف بها الواحدة  
 سريحة (قوله على مثل أصحاب البعوضة الى آخره) البعوضة هنا ما لبني اسد وفي الشرح ويقال خش وجهه بفتح الميم في  
 الماضي يخمشه بالضم والكسر خدشه ولطمه وضربه وقطع عضوانه كذا في القاموس والنكل يمكن في البيت انتهى  
 وأقول كون الاخير مرادها في غاية البعد وحر الوجه ما يدا من الوجنة وحر المل خالصه وحر الدار وسطها كذا في الصحاح  
 (قوله)

(قوله ايكن بشرط تقدم قل) ليكون الامر الذي هو قتل عوضا من اللام كذا في الكشاف (قوله كقوله قلت لبواب الى آخره)  
لا يقال استشهد المصنف بالشعر لوقوع في النثر لاننا نقول ليس هذا استشهادا لوقوع في النثر وانما هو استشهاد لمجرد  
الوقوع ولو سلم فليس الاستشهاد بالبيت وحده بل مع نفي الضرورة عنه واذا انتفت الضرورة ثبت الاختيار ولزم صحة  
الوقوع في النثر (قوله وقيل هذا انحصار من ضرورة ضرورة وهي اثبات همزة الوصل في الوصل وليس كذلك لانها بيتان  
لا بيت مصرع فالهمزة في اول البيت لاني حشوه) لما استدلل ابن مالك على ان حذف اللام من تيدن ليس بضرورة لانه يمكن  
الشاعر من ان يقول ائذن بالمهمزة اعترض عليه بان قول الشاعر ائذن ضرورة فقد استخلص ابن مالك من ضرورة وهي  
حذف اللام بضرورة وهي اثبات همزة الوصل في الوصل فاجاب المصنف بان اثبات الهمزة انما يكون ضرورة اذا كان في  
الحسول وفي اول الكلام وهي هنا واقعة في اول الكلام لانها واقعة في اول البيت لاني اول المصراع الثاني من البيت  
وفي الشرح وفي اطلاق المصراع مخالفة للاصطلاح المشهور فان التصريح فيه جعل العروض الذي حقه ان يخالف  
الضرب في الوزن موافقا له فيه والتقضية جعل العروض الموافق للضرب في الزنة موافقا له في الروي فاشهد المصنف  
من قبيل المقفي لا المصراع لان عروض الرجز مستعملان وهي هنا كذلك على زنة ضربه الا انه دخله الخبز زحافا وليس  
اللاحق الا في الروي فقط (قوله احدثها للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية) اعلم ان  
المضارع انما يجزم بعد الطلب لانه كلام لا يدمن حامل للتكامل عليه فالجامل على الكلام الخبرى افادة المخاطب  
لمضمونه والجامل على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودا المتكامل لذاته او لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى  
الشرط فاذا ذكر الطلب وذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور  
لانفسه فيكون حينئذ معنى الشرط في الطلب مع ذلك الشيء ظاهرا (قوله والثالث للوجه هو انه بشرط مقدر بعد  
الطلب) يعني مدلوله عليه بذلك الطلب قال الرضي ولعل ذلك لاستبعادهم اسناد الجزم للفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه  
اذا جازان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين في المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا (قوله وايضا فان تضمن  
الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير) في الشرح الظاهر انه واقع وكثير وذلك لان افعال الانشاء كعسى ونم وبئس  
وفعل التعجب نحو ما أحسن زيدا وما أطفه وما أظرفه الى غير ذلك مما لا ينحصر ونحو قضا الرجل عني ما أفضاه وتحسن  
اولئك رفيقا يعني ما أحسنهم رفيقا كماها متضمن للحرف الذي حق الانشاء ان يؤدي به وله اذا كانت غير متصرفه وأقول  
المراد بالحرف في قول المصنف معنى الحرف هو الحرف الموجود كما هو الظاهر لا ما هو أعم منه وما حقه ان يوجد وليس  
بوجوده حينئذ لا ترد افعال الانشاء لانها ليست متضمنة لمعنى حرف موجود بل لمعنى حرف من حقه ان يوجد وليس بوجود  
(قوله وابطل ابن مالك بالآية ان يكون الجزم في جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخاف أحد من المقول له ذلك  
عن الامتنان وليكن التخالف واقع) في الشرح وما ذكره ابن مالك صيني على ان بين الشرط والجواب ملازمة عقلية وهو  
ممنوع بل انما يقتضى العلية كما صرح به ابن الحاجب في أماليه حيث قال لا يشترط في الجواب أن يكون بينه وبين الشرط  
ملازمة عقلية وانما يقتضى العلية انتهى وفي البحر وبقيموا مجزوم على جواب الامر وهذا قول الاخفش والمازني وردياته  
لا يلزم من القول ان يقيموا وهذا الردانه امر المؤمنين بالاقامة لا الكافرين والمؤمنون متى أمرهم الرسول بشئ فعليه  
لا محالة وفي المطول وأما قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا اقيموا الصلاة فلا ان الشرط لا يلزم ان يكون علة تاممة لحصول  
الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر نحو ان توفيات صحت صلاتك وفي حاشيته للسيد المذكور  
في الكتب المعتمدة في الاصول ان كلمة ان قد غلبت في السببية فدللت على ترتيب الثاني على الاول وانما تستعمل في الشرط  
الذي هو جزء جزء من العلة التامة فيعقبه الجزاء فعلا ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتني ضربتني ان الضرب الثاني  
مترتب على الضرب الاول يحصل جزما بعد حصوله لانه يتوقف عليه وينعدم بانعدامه بدون ان يعتبر حصوله بعد حصوله كما  
هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا وأما قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا اقيموا الصلاة ففيه اشارة الى أن المؤمنين ينبغي  
ان يبادروا الى امتثال قول النبي صلى الله عليه وسلم حتى كان قوله اقيموا الصلاة سبب لاقامتهم اياها لا تخالف تلك الاقامة  
عن ذلك القول وكذا قولك ان توفيات صحت صلاتك يشعر بمبالغة في اعتبار الوضوء في صحة الصلاة حتى كانه المحصل وحده



بجملته قولك الوضوء شرط لصحة الصلاة فان المفهوم منه مجرد التوقف فقط (قوله) وباحتمال انه ليس المراد بالعباد  
الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم) في الشرح كانه والله أعلم اخذ من اضافة العباد الى ضمير الله تعالى فانه يقتضى  
التشريف لهم وانما ثمرتهم لاختصاصهم فان كان الحامل له على ذلك هو هذا المعنى فهو غير متأت له في بعض المواضع كقوله  
تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم واقول هذا المعنى بعد تسليم انه حامل له على ذلك ان لم يتأت في نحو هذه الآية فالجواب  
الاول متأت فيه (قوله) ولا يجوز ان يتوافقا) أى الجواب والمجاب فبما أى في الفعل والفاعل وعلى ما قاله المبريد يتوافقان اما في  
الفعل فظاهر وأما في الفاعل فلان المواجه باقربوا والعائد عليه ضمير بغيره وهو العباد المؤمنون (قوله) وأيضا فان الامر  
للمواجهة وبتعمو الغيبة) يعنى ولا تجاب المواجهة بلفظ الغيبة وهذا اذا كان الفاعل واحدا على ما لا يخفى وصرح به البيضاوى  
وأبو حيان في تفسيرهم ما (قوله) وليس بشئ) لان ذلك ليس من أسباب بناء الفعل المعرب واعلم أن المصنف أجل في حكاية هذا  
القول وفي رده بعض اجمال وبين ذلك أبو حيان فقال وقيل مضارع بلفظ الخبر صرف عن لفظ الامر والمعنى واقربوا قاله أبو  
على وفرقة ورد بانه لو كان مضارعا بلفظ الخبر ومعناه الامر لبقى على اعرابه بالنون كقوله تعالى هل أدلكم على تجارة ثم قال  
تؤمنون والمعنى آمنوا واعتل أبو على لذلك بانه لما كان بمعنى الامر بنى كبنى الاسم المنادى المتمكن على الضم لما شبهه بقبل  
وبعد (قوله) وزعم الكوفيون وأبو الحسن) هذا عطف على قوله فيما سلف وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها (قوله)  
ولان الفعل انما وضع لتتميد الحدث بالزمان) أى الحدث المقترن بالزمان في العبارة اذ في مسامحة (قوله) تو كيد مضمون الجملة)  
المراد مضمون الجملة هنا النسبة الاسنادية المفسرة بتعلق احدى جزئى الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه ويكون  
نسبته خارج نطاقه في احدى الأزمنة أو لا تطابقه (قوله) ولهذا زحلوه في باب ان عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام  
بمؤ كدين) يجوز في زحلوه ان تكون بالفاء وان تكون بالقاف والمعنى آخر وهو في الشرح واحترز بابتداء الكلام من  
مثل قام القوم كلهم أجمعون فانه كلام فيه مؤ كد ان وليكم ما ليسا في ابتداءه ثم قال وقد يعترض بانما فان السكاكى ادعى  
ان سبب افادتهم للقصر ان للتأ كيد وما كذلك فاجمع تأ كيد ان فأفادت القصر ولا ينتقض بان زيد القام ولا يمثل قام  
زيد بنفسه عينه لعدم توالى المؤ كدين في المثال الاول وعدم كونها ابتداء في الثاني وقال ابن مالك قد يجمع بين الاو بانا كيدا  
للتبنيه نص عليه في توضيح البخارى وقد يعترض أيضا بمثل لسوف يقدم زيد انتهى واقول في كلامه نظر اما اولاد لان مراد  
المصنف مؤ كدين في قوله كراهية ابتداء الكلام بمؤ كدين مؤ كيد مضمون الجملة أعنى النسبية الاسنادية يدل على ذلك  
قوله وقائدها أمر ان تو كيد مضمون الجملة وحينئذ لم يدخل جاء القوم كلهم أجمعون ولا قام زيد بنفسه عينه حتى يحترز عنهما  
بابتداء الكلام لان التأ كيد فيهما ليس لمضمون الجملة وانما هو مفرد من مفرداتها ولا يرد أيضا قول ابن مالك لان بانا كيدا  
لمضمون لا لا لمضمون الجملة وانما هو مفرد من مفرداتها ولا يرد أيضا لسوف يقدم زيد لان اللام فيه وان كانت مؤ كدة للنسبة  
الاسنادية الا أن سوف ليست كذلك وانما هي مؤ كدة لما هو مضمون الفعل أعنى معنى الاستقبال واما ثانيا فلان السكاكى  
لم يجعل السبب في افادة انما القصر ان للتأ كيد وما كذلك وانما جعل سبب افادتهم للقصر تضمينهما معنى ما والا ونقل عن  
بعض النحاة في مناسبة تضمينها ذلك ان للتأ كيد وما كذلك وعبارته في المفتاح والسبب في افادة انما معنى القصر هو تضمينه  
معنى ما والا ولذلك ترى انما الضمير يقولون انما تاتي اثباتا ما يذ كر بعدها ونقيا ما سواه ويذ كر وذلك وجه الطيفاي سند  
الى بن عيسى الربيعي وانه كان من كبار علماء الضمير وادوه هو ان كلمة ان لما كانت تأ كيد اثباتا المسند اليه ثم  
انصلت بما اما المؤ كدة فلا النافية على ما يظنه من لاوقوف له بعلم النحو تضاعف تأ كيدها فاناسب ان تضمين معنى القصر لان  
قصر الصفة على الموصوف وبالعكس ليس الا تأ كيد الحكم على تأ كيد انتهى قال الكرماني في شرح البخارى ولا يخفى عليك  
ان المراد ان انما كلمة موضوعة للقصر وما ذ كر موضع لذلك لان الكلمتين والحالة هذه باقيتان على أصلهما مرادتان  
بوضعهما (قوله) والجواب ان الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة فنزل منزلة الحاضر) في الشرح وقد يجاب أيضا بان اللام في  
هذه الآية مجرد التأ كيد مسلوية الدلالة على تحايض المضارع للحال كما جردت اللام للعوضيه في الاسم الشريف وهو الله  
وسلبت معنى التعريف واقول هذا بعينه سيقوله المصنف عن الرخصى في قوله تعالى وسوف أخرج حيا وبضعفه بان فيه  
خلع اللام عن معنى الحال من غير ضرورة (قوله) مرود بانه) أى تقدير أبي حيان يقتضى حذف الفاعل من الآية لان

ان يذهبوا على تقديره منصوب على انه مفعول القصد وعلى تقدير المصنف محروور على انه مضاف اليه ولا يقام المنصوب مقام  
نائبه في اعرابه ويقام المضاف اليه مقام المضاف فيه (قوله ووجه ان قد تقرب الماضي من الحال في شبه المضارع المشبه  
للاسم) في الشرح وايضا قاله من ان زيد العسى يقوم ولنعم الرجل للانشاء وزمن وقوعه حالي فاشبه المضارع المراد به  
وقوع حدثه في الحال وأقول محل هذا عند قول المصنف أحدها الماضي الجامد نحو ان زيد العسى يقوم أولنعم الرجل وكان  
الشارح لم يذكره هناك لان المصنف عمل هناك بمشابهة الجامد للاسم ولا يتأتى مع ذلك ان يعلى بمشابهة ما هو مشابه للاسم  
(قوله الغزني) هو بالعين المفتوحة المعجمة والزاى الساكنة بعدها نون مكسورة فياء (قوله وقالوا انما هذه لام القسم) فتى تقدم  
فعل القلب ففتح حمزة ان كملت ان زيد القائم لان القسم وجوابه في محل رفع خبر لان وهي مع معموليها سدت مسد  
معمولي فعل القلب فلم تتوسط لام القسم بين فعل القلب ومعموله كما توسطت في قوله تعالى ولقد علموا ان اشتراه ماله في  
الآخرة من خلاف ويقع في بعض النسخ بعد قوله كملت ان زيد القائم والصواب عندهما الكسر أي عند الكسائي وهشام  
لانهم ابرئانه لام الابتداء وهي تعلق فعل القلب الذي وقعت في خبره (قوله وفي امالي ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها  
الابتداء) في الشرح كانه قصد ايراد كلام ابن الحاجب الاشارة الى انه مخالف للجماعة وهذا الكلام الذي نقله عنه ليس بصريح  
في المخالفة اذ يحتمل ان يكون مراده ان لام الابتداء يجب اقتران المبتدأ بالفظا وعلى هذا المخالفة ثابتة ويحتمل ان يكون  
مراده انه يجب معها المبتدأ بالفظا وتقدير او حينئذ فلا مخالفة اذ يجوز ان يكون مدخول اللام هو المبتدأ في الاصل والتقدير  
لز يدقائم وآخر المبتدأ وقدم الخبر والياء اللام فقبل لقائم زيد فقد ولها المبتدأ تقدير او ان لم يلها انظرا فلا ينافي ذلك قوله يجب  
معها المبتدأ وأقول لا يخفى بعد هذا الاخير والظاهر انه انما ذكره لاحتماله موافقة الجماعة ومخالفتهم اما المخالفة فبان يكون  
مراده بوجوب المبتدأ معها وجوب دخولها على نفس المبتدأ او اما الموافقة فبان يكون مراده به وجوب وقوعها في جملة  
اسمية بان تدخل على نفس المبتدأ وعلى خبره (قوله والمشهور ان هذه لام القسم) في الشرح الظاهر ان الاشارة بهذه الى  
اللام القرينية التي حكاهما عن بعضهم داخلة على المتصرف المقررون بقدر لا تكون الاشارة به الى التي ابتداء الكلام عليها  
من قوله الثاني الفعل نحو ليقوم زيد اذ يلزم عليه مشهورية القول في نحو ليقوم زيد بان لا مد لام القسم وهو اما متمتع عند  
الجمهور للخلو من نون التوكيد أو قليل عند من أجازه كابن مالك وأقول جاز ان تكون الاشارة بهذه الى اللام التي ابتداء  
الكلام عليها ويكون المعنى والمشهور ان هذه لام القسم فيجب لها ويراعى فيها ما يجب في لام القسم (قوله وهو مقتضى  
ما قدمناه عن ابن الحاجب) لان مراده منه اما ان لام الابتداء يجب دخولها على المبتدأ او اما انه يجب وقوعها في الحالة الاسمية  
وكلاهما مقتضى لعدم وقوعها في الجملة الفعلية التي ليست خبر لان (قوله وكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد  
حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم) في الشرح يجوز حذف الفعل بعد حذف القول الشاعر افد الترحل غير ان ركبا  
لما تزل برحالتنا وكان قد أي وكان قد زالت ولم يجعلا وذلك ضرورة فصيما ادما من عدم تبقية قد بعد حذف الفعل نظر وأقول  
بعد تسليم ان حذف الفعل بعد قد ليس بضرورة مراده بقوله وكما لا يحذف الفعل بعد قد وهو الحذف من غير دليل وذلك  
لا ينافي جواز حذف الفعل بعد قد لدليل كما في هذا البيت قال المصنف في بحث قد وقد يحذف الفعل بعد هذا الدليل وأنشد  
البيت (قوله لان تكرار الظاهر انما يوجب اذا صرح بهما) في الشرح يحتمل ان ابن الحاجب لم يستضعفه من جهة فتح التكرار  
بل من حيث وقوع الظاهر رابطا في غير مقام التفعيض ولا شك انه ضعيف عند سيبويه والمحققين وأقول بعد تسليم ان ابن  
الحاجب لم يستضعفه الامن جهة وقوع الظاهر رابطا مراد المصنف ايضا ان تكرار الظاهر على انه رابط انما يصف اذا  
صرح بهما (قوله وكل ذلك تقدير لا لاجل الصناعة دون المعنى فكذلك ههنا) في الشرح هذا الكلام يقتضى استواء المقدر  
والمفوض في المعنى المقصود وان التقدير انما روي لحفظ نظام الصناعة وكيف يكون ذلك والمستفاد من الجملة الاسمية غير  
المستفاد من الجملة الفعلية بسبب افادة الاولى في مثل هذه الصورة لتقوى الحكم وعدم افادة الثانية له فاني يقال بان معناها  
واحد والقول بان مثل هذا انما يذكره أهل البيان وأما النجاة فلا تفرق بين الاسمية والفعلية فيه نظر وأقول اختلاف  
المستفاد من الجملة الاسمية مع المستفاد من الجملة الفعلية بالثبوت والحدوث لا ينافي اتفاقهما في المعنى المقصود كقيام زيد  
فانه المعنى المقصود من قام زيد ويزيد قائم والقول بان مثل هذا انما يذكره أهل البيان لا النصوص قول صحيح لان هذه مسألة

من علم البيان دون النضو وذكر النضو له لاعلى انه مسئلة من النضو لا ينافي ذلك وقد وافقنا الشارح في اطلاق اسم البيان على مثل هذه الابحاث بناء على انه يطلق على المعاني والبيان والاقتل هذه الابحاث اغماهي من علم المعاني (قوله وأما الاول فقد قال جماعة في ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران حذف المبتدأ وبقية اللام) لا يقال هذا ليس بقادح في الاول لان حاصله قياس عدم حذف المبتدأ بهدلام الابتداء على عدم حذف الفعل بعد قد والاسم بعد ان والقادح في ذلك اما ابتداء عدم الجامع أو اظهار الفارق لانا نقول هو اشارة الى الفرق بين لام الابتداء وبين قد وان وتقريره انان سلمنا المشابهة بين اللام وبين كل واحد منهما الا ان اللام لم يضيّق فيها كما ضيق فيها الأتري ان جماعة من النحاة قالوا بحذف المبتدأ بعد اللام في هذه الآية ولم يقل أحد بحذف واحد منهما في ثرا الكلام فضلا عما هو في أعلى درجات البلاغة وقد ضعف المصنف قول هذه الجماعة في بحث ان المكسورة الهمزة المشددة النون بان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين (قوله ولانه يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد) هذا معطوف على قوله فقد قال جماعة لانه في معنى لان جماعة قالوا في الشرح جواز هذا ليس مما الكلام فيه بل لم يحذف منه شيء اذ زيد مبتدأ ولقائم خبره قدم عليه على رأى الجماعة أو مبتدأ وقائم خبر مقدم واللام داخلية على المبتدأ تقدير اعلى ما جاوزنا حمل كلام ابن الحاجب عليه وعلى كل حال فلا حذف فلا وجه ليراده على تضعيف ابن الحاجب لقول من ادعى حذف المبتدأ في ولسوف يعطيك ربك واقول لا يراده وجه وهو بيان الفرق بين قد وان وبين لام الابتداء بان لام الابتداء اتسع فيها ما لم يتسع في قد وان لانها يجوز دخولها على الخبر المتقدم على المبتدأ ولا يجوز في قد دخولها على غير الفعل ولا في ان دخولها على غير المبتدأ والخبر الطرف فلا يلزم من امتناع الحذف مع قد وان امتناعه مع اللام (قوله وقوله ان لام القسم مع المضارع لانفارق النون ممنوع) في الشرح يحمل كلام الزمخشري على ان مراده ان لام القسم الملاصقة للمضارع لانفارق النون وهذا هو الظاهر من المعية وحينئذ يستقيم الكلام ولا يرد عليه شيء مما ذكره (قوله أم الحليس لجوز شهر به) هذا صدر بيت من قصيدة لرؤبة بن الحجاج وفي القباب لعنتربن عمرو بن الاشجبن الهجعة وعجزه \* ترى من اللحم بعظم الرتبة \* ومن قصيدة اشطاط اللص الذي يضرب به المثل فيقال اللص من شظاظ وعجزه \* علمتها الانقاص بعد القرقرة \* وأنشد ابن طريف صدر بيت شظاظ رب عجوز من غير شهر به قال الميبداني زعموا انه مر بها امرأة من بني غير وهى تعقل بعيرها وتعود من شظاظا وبعيرها من وكان هو على صغير فشغلها ثم استوى على بعيرها وجعل يقول رب عجوز من غير شهر به \* علمتها الانقاص بعد القرقرة الانقاص صوت صغار الابل والقرقرة صوت مسناتها والحليس تصغير الحليسر وهو كسائر فريقي يكون تحت البرذعة وأم الحليس كنية الاتان والمراد بهن امرأه والشهيرة الكبيرة ومن اللبدال أى ترى بدل اللحم (قوله لهنك من برق على كريم) هذا عجز بيت صدره \* الايسنا برق على قلل الحلى \* واصل لهنك لانك فقلبت الهمزة هاء والسنة بالقصر الضوء وبالمد الرفع والقلل جمع قلة وهى من كل شيء أعلاه (قوله دليل الاول) يعنى بالاول اعتبارهم حكم صدرية اللام فيما قبل ان (قوله فغيرت بعدهم الى آخره) غيرت بالهجة والموحدة يعنى بقيت وناصب من النصب يفحتمين وهو التعب واخال بكسر الهمزة على الانصح وفي الشرح ومستتبع اسم مفعول أى أظن انى طالب منى ان اتبعهم فى المضى والرحيل ولا أبقي بعدهم انتهى والذي رأيت في النسخ المقررة اغماهو بكسر الموحدة على انه اسم فاعل أى أظن انى لاحق بهم وتابع لهم (قوله ودليل الثاني) يعنى بالثاني عدم اعتبارهم حكم صدرية لام الابتداء فيما بعد ان (قوله ووهم بدر الدين بن مالك فنتع من ذلك والوارد منه فى التنزيل كثير نحو ان ربهم يومئذ نظير) قال بدر الدين فى شرح الالفية وأما الخبر فيدخل عليه بشرط ان لا يتقدم معموله ولا يكون منقبلا ولا ماضيا متصرفا خاليا من قد انتهى واذا كان مراده بالمعمول غير الظرف والمجرور لم يرد عليه ما أورد المصنف ولا ما أورد الشارح وهو قوله تعالى ان الانسان لربه لكنود وانه على ذلك شهيد وانه لطلب الخير لشديد (قوله اللهم الا ان يدل دليل على قصد الاثبات) يعنى فلا تصير اللام لازمة بل تبقى جائزة على أصلها (قوله كقرارة أى رجاء وان كل ذلك لا امتاع الحياة الدنيا بكسر اللام) ما اسم موصول والعائد محذوف أى للذى هو متاع الحياة الدنيا ولا شدوذ فى حذف العائد المبتدأ هنا الطول الصلة (قوله ان كنت قاضى نحى الى آخره) النصب المدة والوقت يقال قضى فلان نحبته اذا مات وجواب لو محذوف يدل عليه ما قبله والمعنى لو لم تمنوا بوجوب تركها مع نفي الخبر) فى الشرح هذا أيضا ذكره ابن مالك وقيد به بان يكون اللبس مأمونا وانظر لم وجوب تركها مع الثاني فان قيل كراهية لا اجتماع

اللامين كما استكرهوه في مثل قوله واعلم ان تسليما وتركا للام متشابهان ولا سواء قلنا قد يكون النافي ما فلا يجمع مثلان وقد  
 يقال حمل على ما فيه اجتماعهما طرد الباب انتهى وأقول نفي الخبر دال على كون ان ليست نافية دلالة ظاهرة اذ لو كانت نافية  
 لم ينف الخبر بعدها ودلالة غير نفي الخبر دون دلالة في الظهور وقد يخفى فلذا اوجب ترك اللام مع نفي الخبر وجازد كرها مع  
 غيره لتقوية دلالة (قوله أمسى أبان الى آخره) أبان علم وفي صرفه خلاف فن صرفه رأى ان وزنه فعال ومن منه الصنف  
 رأى ان وزنه افعال منقول من أبان ماضى بين واختار هذا ابن مالك وجزم به في التوضيح وقال القرافي النحاة والمحدثون على عدم  
 صرفه قال ونقله ابن يعيش في شرح المفصل عن الجمهور والاعلاج جمع على بكسر الاول وهو الرجل من كثر الجمع ويجمع  
 أيضا على عروج والعلاج أيضا العبر وسودان جمع اسود كعميان جمع أعشى وقال الفراء جمع الجمع (قوله القسم الثاني) يعني من  
 السبع لامات التي ليست بعامة وانما في بلفظ القسم هنا بعد ما بينه وبين الالف مع وجود فصل بينهما (قوله ولا كنتي  
 من جهة العميد) سديد كالمصنف في آخر الكلام على لكن المشددة النون انه لا يعرف له قائل ولا نغمة وفي الصحاح العميد  
 والعمود الذي هذه العشق (قوله وقيل اللامان للابتداء) في الشرح المراد باللامين اللام الداخلة في قوله لعميد والداخلة  
 في قوله ان اعلاج سودان وفيه قلق في التصنيف فان الواقعة في قوله ان اعلاج سودان قد انقصى الكلام عليها فيما تقدم  
 وذكر المصنف بعدها قسم آخر فالعود الى الكلام على تلك اللام بعدما فرغ منه ووقع الكلام في غيره ليس على ما ينبغي لما  
 فيه من التشويش انتهى وأقول لا يتبعين ذلك وما المانع ان يراد باللامين اللام الزائدة التي ذكرنا ان تدخل في خبر المبتدأ  
 وخبران المفتوحة المهززة وخبر لكن واللام التي زعم الكوفيون انها بمعنى الا ولا تشويش لعدم الفصل بين هاتين اللامين  
 بلام أخرى ولما استدل الكوفيون على مجيء اللام بمعنى الا بقول الشاعر وما أبان ان اعلاج سودان أجاب عنه هذا  
 القائل وأجاب عن قول الشاعر ولا كنتي من جهة العميد ولو سلم فقوله على ان الاصل ولا كنتي وقوله على ان ما في وما أبان  
 ظاهر في ان المراد اللامان في هذين البيتين ومع ذلك لا قلق ولا تشويش (قوله وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين)  
 يعني القول بان اللام للاستثناء والقول بانها للابتداء وان الكلام تم عند أبان وابتدئ من اعلاج سودان وذلك ان المعنى على  
 القولين السابقين اثبات كون أبان من اعلاج سودان وعلى القول الاخير نفيه (قوله وما زلت من ليلي الى آخره) هام ذهب  
 من العشق أو غيره والهائم من الابل الذي يصيبه داء فهم أي يذهب على وجهه في الارض ولا يرى والمقصى يضم الميم وفتح الصاد  
 المهملة اسم مفعول من اقصيته ابعده والمراد بفتح الميم المذهب اسم مكان من رادير ودجاء وذهب (قوله وهذا بعيد لان لام  
 الابتداء لم يعهد فيها التقدم عن موضعها) على صاحب البحر وشارح الباب بعد هذا القول بان اللام حينئذ من صلة من وما في  
 حين الوصول لا يتقدم عليه وتعليل المصنف أشمل وبالنظر الى نفس اللام بخلاف تعليلها فانه بالنظر الى ما وقعت فيه (قوله هنا  
 وقيل انما في موضعها وان من مبتدأ أول لبئس المولى خبره) لا يقال اللام في لبئس جواب قسم مقدر ومجموع القسم وجوابه  
 هو الخبر لا الجواب وحده لا نأقول ان المقصود من الجملة القسمية هو جوابها أو ما القسم فؤ كدله ومقرر لوقوع مضمونه  
 (قوله وفي هذا القول دعوى خلاف الاصل مرتين) في هذا رد على صاحب البحر حيث قال وأقرب التوجيهات ان يكون  
 يدعو توكيد يدعو الاول واللام في ان لام الابتداء والخبر الجملة التي هي قسم محذوف وجوابه لبئس المولى (قوله وهذا  
 الاعراب لا يستقيم عند البصريين) هكذا قال أبو على الفارسي وقائل هذا الاعراب هو الزجاج وهو من البصريين وفي الباب  
 والاحسن ان تبقى ذلك على أصله من كونه اسم إشارة ويكون مبتدأ وقوله هو الضلال البعيد خبره وما بعد يدعو جملة تحكية  
 للكافرين والقيامة فن مع صلته مبتدأ وخبره الجملة القسمية فيكون يدعو بمعنى يقول ويجوز ان يحكى بعد القول الجملة على  
 حالها من كونها مصدرية باللام (قوله والجملة حال) والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعو وهذا القول للفراء وفي حاشية الباب  
 لمصنفه وانما يستقيم لو قيل يدعى بدل يدعو أي ذلك هو الضلال مدعو لكن مجيئه بصيغة فعل الفاعل وليس فيه ضمير يرجع  
 الى المدعو يضاف هذا الوجه (قوله أحدهما ان يدعو بمعنى يقول والقول يقع على الجمل) قال الاخفش يدعو بمعنى يقول وما  
 بعده مبتدأ محذوف خبره أي يقول ان ضره أقرب من نفعه هو مولاي وفي حاشية الباب وهذا التقدير فاسد لان الكافر  
 كيف يقرب ان ضره الوثن أقرب من نفعه وهو ضلال بعيد ويزعم انه مولاة وانما يصح لو كان اللام لام الجر قال شارح الباب  
 ويجوز ان يقول الكافر ذلك على الانكار وفي البحر قيل تقدير الاخفش فاسد المعنى لان الكافر لم يعتد قط ان الاوثان ضرها

أقرب من نفعها انتهى وأقول إذا كان هذا قول الكافر يوم القيامة لم يكن هذا التقدير فاسداً المعنى لأن الكافر في يوم القيامة  
بمقتدبل يعلم أن ضرا لا وثان أقرب من نفعها (قوله الثالث لام الجواب) يعني الثالث من السميع لامات التي ليست بعاملة  
(قوله كما في قوله وقد جعلت قلوب بني سهيل إلى آخره) وذلك أن فيه استعيرت الجملة الاسمية وهي من نفعها قريب مكان  
الفعلية لأن جعل التي من أفعال الشرع يشترط في خبرها أن يكون جملة فعلية والقلوب بفتح القاف الفعلية من الأبل  
كالجارية من النساء والأكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرجل باده أنه أوجع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الأبل  
والمرتج موضع الرتوج وهو كل الماشية ماشاءت (قوله وذلك اسمها بان) يعني في الصيغة والمعنى أما في الصيغة فظاهر وأما  
في المعنى فلأن أذنا في التعليل وهو قريب من معنى الشرط (قوله غضبت على إلى آخره) في الصحاح والجزء يعني بكسر الجيم  
وتشديد الزاي صوف شاة في السنة يقال أقرضني جزءة أو جزتين فتعطيه صوف شاء أو شاتين وفي القاموس وخر وف كصبور  
الذكر من أولاد الضأن أو أذاري وحى وقوى وهي خروفة والجمع أخرفة وخرقان (قوله لئن كانت الدنيا إلى آخره) هذا البيت لذي  
الرمة ويروي من محي بدل من أبي وقبله بعاد وادلال على وقد رأت ضمير المهوى قد كاد بالجسم يبرح وفي الصحاح يبرح به الأمر  
تبريحاً أي جهده وضمير به ضمير بامبرحا وتباريح الشوق توهجه وهذا الأمر ابرح من هذا أي أشد وكأرى خبر كان وتباريح بيان  
له أو بدل منه (قوله لئن كان ما حدثته إلى آخره) القبط بالقاف والطاء المجهمة شدة الحر وفي القاموس القبط صميم الصيف من  
طالع الثريا إلى طلوع سهيل وبأدبا أي ظاهر أو هو حال من فاعل أصم وللشمس متعلق بما دباو بعد هذا البيت وأركب جارا بين  
سرج وفروة واعر من الختام صغرى شماليا قال الفراء هذا البيتان لامرأة من عقيل والسرج قبيل معرب سرك  
بالفارسية والفروة ما تلبس وجلدة الرأس والثروة وقطعة نبات مجتمعة بإسنة والخاتم لغة في الخاتم (قوله ألمم بزئب إلى آخره)  
الامام النزول والبين الفراق ويطلق أيضاً على ضده واند قرب والثواء بالمائة المقنوعة والمد الإقامة مصدر ثوى بالمكان  
يثوى أي أقام (قوله للدلالة على البعد أو على توكيده على خلاف في ذلك) هو مني على أن اسم الإشارة مع الكاف من غير لام  
للبعد كما قال ابن مالك فاللام توكيد البعد أو للمتوسط كما قال ابن الحاجب فاللام لا فائدة معنى البعد (لا التبرئة) وتسمى  
حينئذ تبرئة قال الأندلسي في شرح الجزولية انما سميت لاهذه بالتبرئة لانها تنفي الجنس فكأنها تبدل على البراءة من ذلك الجنس  
(قوله فلا توب مجدي إلى آخره) في الصحاح المجد الكرم وفي القاموس المجد نيل الشرف والكرم ولا يكونان إلا بالآباء والثوم  
بلام مضمومة وهززة ساكنة ضد الكرم وغيره ثوب مجدي فيجوز نصبه من إعادة للفظه ورفع من إعادة لمجمله ومرفوع خبر  
لا وبالثوم متعلق به (قوله ففأقلب إلى آخره) الضمير المجرور بالباء عائد على دار المحبوبة ومعنى على لاجلي (قوله قبل لتضمنه  
معنى من الاستغراقية) لأن لارجل نص في نفي الجنس كما أن لارجل وما جاء في من رجل نص فيه بخلاف لارجل بالرفع  
وما جاء في رجل إذ يجوز أن يقال لارجل في الدار بل رجلان وما جاء في رجل بل رجلان ولا يجوز لارجل في الدار بالفتح بل  
رجلان وما جاء في من رجل بل رجلان وانما لم يبين المضاف والمشببه به لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية في الأعراب مع كراهتهم  
جعل ثلاثة أشياء واحداً (قوله وقيل اتركه مع لا تركب خمسة عشر) قال سيبويه وانما ترك التنوين في معموها لأنها  
جعلت وما جعلت فيه بمنزلة اسم واحد خمسة عشر (قوله ولكنه جاء بالفتح وهو الأرجح) قال الرضي وأما جمع سلامة المؤنث  
فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياساً لاسمها عا نظراً إلى أن التنوين للقبالة لا للتمكين بدليل قوله من عرفات وهو  
منقوض بخو يا مسلمات مجرد عن التنوين اتفاقاً والجمهور يكسرونه بلامتنوين لأنها وان لم تكن للتمكين فهي مشبهة بالتنوين  
التمكين والمآزني يفتحه بلامتنوين نحو قوله أودى الشباب الذي مجد عواقبه \* فيه نداء للذات للشيب حذر من مخالفته  
في الحركة كسائر المبنى بعد التبرئة مما كان معرباً بالحركة قبل دخولها وهذا أولى مما قبله طرد الباب على نسق واحد انتهى  
(قوله وفيه رد على السيراني والزجاج اذ هما ان اسم لا غير المعامل معرب وان ترك تنوينه للتصنيف) المجرور في عائد على  
محي نحو مسلمات بالفتح ووجه الرد أن اسم لولو كان معرباً محذوف التنوين لم يحي نحو مسلمات بالفتح لأن أعرابه انما  
هو بالكسر وقال الرضي الفتح في لارجل عند الزجاج والسيراني أعرابية خلافاً للبرد والاختفش وغيرها وانما وقع  
الاختلاف بينهم لاحتمال قول سيبويه وذلك أنه قال ولا يميل فيما بعدها لاقتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في  
معموها لأنها جعلت وما جعلت فيه بمنزلة اسم واحد خمسة عشر فأول المبرد قوله فتنصبه بغير تنوين انما تنصبه أولاً لكن يحي

بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكن مع كونه معربا  
 مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه  
 كما لا ينفصل مع كونه معربا بالتثنية بتركيبه مع عامله قال أبو سعيد يعني السيراني انما مركب مع عامله لا فائدة لا التبرئة  
 للاستغراق كما أفادته من الاسم تغرأقية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبو الامع  
 النكرة كما ان من تتركب معهما تطيبا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة قال  
 الرضى والاولى ما ذهب اليه المبرد وأصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون غير الاضافة والبناء غير  
 معهود وأيضا التركيب بين لا والمثنى ليس بأشده منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من  
 الثاني في الموضع عين انتهى ما قاله الرضى (قوله وقال قوم لازادة وجرم وما بعده فعل وفاعل كما قال قطرب) في الشرح أى  
 ثبت كون النار لهم وقيل جرم بمعنى كسب فيكون فاعله ضمير يعود الى عملهم المفهوم من السياق أى كسب لهم عملهم  
 النار فان وما في حيزها في موضع نصب على هذا وكثيرا ما يقتصر المفسرون على قولهم ان لاجرم كلمتان ركبتا وصار معناه  
 حقا انتهى وقطرب هو أبو علي محمد بن المستنير النحوى البصرى أخذ الادب عن سيبويه وعن جماعة من البصريين كان  
 يبكر الى سيبويه قبل التلامذة فقال له يوما ما أنت الاقطرب ليسل وقطرب دويبة لا تزال تدب ولا تقتر وكان يعلم أولاد أبي  
 دلف الجهلى توفي سنة ست ومائتين (قوله والثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مر فوعابه قبل  
 دخولها لاجها وهذا قول سيبويه) قال الرضى ارتفاع خبرها لان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا  
 نحو لا رجل في الدار قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مر فوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذى كان  
 معربا باسم مبنيا وصار دخولها عليه بسبب بنائه مع قر به منها استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا بقى  
 على أصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مر فوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب وقال المصنف في حاشية التسهيل والذى  
 عندي ان سيبويه يرى في لا رجل ان كلمة لا لا عمل لها أصلا لا في الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا جعل النصب  
 في لا رجل نظريا كما رفع في يازيد الفاضل لا على محل الاسم بعدلا (قوله الخامس أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل  
 مضى الخبر وبعده) لان لا عامل اضعف من ان يفتح المحل لا قبل مضى الخبر ولا بعده بخلاف ان فانه يمنع اعتبار  
 المحل قبل مضى الخبر لا بعده (قوله ولك فتح الاسمين ورفعهما وما والمغايرة بينهما) في الشرح هذا الكلام لا يوفى بالاوجه  
 الخمسة التى جوزها النحاة في مثل هذا التركيب اذ نصب الثاني مع فتح الاول لا يدخل تحت شئ من الصور المذكورة اذ لا  
 يشمل ذلك فتحها ولا رفعها وهو ظاهر ولا المغايرة بينهما لان المراد المغايرة باعتبار الفتح والرفع انتهى لا يقال المراد المغايرة  
 بما هو أعم من الفتح والرفع فيدخل فيها نصب الثاني مع فتح الاول لاننا نقول يدخل أيضا ما هو متمتع وهو نصب الاول مع فتح  
 الثاني أو رفعه وورفع الاول مع نصب الثاني ويمكن أن يقال انه اعتمد في خروج هذه الصور على شهرة الصور الخمس الجائزة  
 عند القوم في هذا المحل ووجه الصور الخمس اما فتح الاسمين فعلى أن يكون لا فى كل منهما مانافية ولا قوة معطوف على لا حول  
 عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف أى موجودان أو بالله أى كائنان أو عطف جملة على جملة أى لا حول الا بالله ولا قوة  
 الا بالله فحذف الخبر من الاول استغناء عنه بالثاني واما رفعهما فعلى أن يكون الاول مبتدأ والثاني كذلك وخبر الاول محذوف  
 أى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله أو معطوف على الاول عطف مفرد على مفرد على زيادة الثانية وخبرها واحد مثنى أو اسما  
 للثانية على انها بمعنى ليس أو على أن يكون الاول اسم الاول على انها بمعنى ليس والثاني أحد الثلاثة وأما فتح الاول ونصب  
 الثاني فعلى أن تكون الاولى نفي الجنس والثانية مزيدة لتأكيد النفي ويكون الثاني معطوف على لفظ الاول منون لا عرابيه  
 وان عطف على مبنى على الاكثر اشابهة حركته حركة الاعراب ومثل هذا العطف جائز مطاقا عند سيبويه وضرورة عند  
 الاخفش والخبر واحد مثنى لكونه خبرا عن اسمين واما فتح الاول ورفع الثاني فعلى ما مر في نصب الثاني الا انه معطوف على  
 الاول مثل لا املى ان كان ذلك ولا أب هو وان تكون الثانية بمعنى ليس وحينئذ يقدر خبران أحدهما الاول مر فوع والاخر  
 للثانية منصوب واما رفع الاول وفتح الثاني فعلى أن الاولى بمعنى ليس والثانية نفي الجنس (قوله ان محلا الى آخره) تقدم  
 الكلام عليه في اذا (قوله الثانية ان تكون عاملة عمل ليس) في الشرح كان مقتضى الظاهر أن يقول الثاني بالتذكير كما

قال في الاول أحدها لانه بصد تفصيل الوجة الخسة التي قدم ذكرها لكنه أنت على ارادة الحالة (قوله من صد عن نيرانها الى آخره) هذا البيت من قصيدة لسعد بن مالك وقبله والحرب لا يبقى لجا \* جهات التخييل والمراح الا القتي الصبار في النجيدات والفرس الوقاح والجاحم المضطرم ومنه الخيم والتخييل الخيلاء والعجب والمرح شدة الفرح والاسم منه المراح بكسر الميم والنجيدات جمع نجدة والوقاح الصلب وضمير نيرانها للحرب والنيران بكسر النون الاولى جمع نار كجيران جمع جار والبراح مصدر برح مكانه أي زال عنه وصار في البراح وهو المنتسع من الارض لزرع فيها ولا شجر (قوله احدها ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بوجود) في الشرح وقد يستشكل وجه الغاية هنا وفي قوله بعد ذلك ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به وجوابه يعرف مما سلفناه في ان المكسورة المشددة حيث قال ان محبي ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت انتهى وأقول ما بعد حتى هنا ليس نهاية لما قبلها بل مسبب عنه كما قررناه في بحث ان المكسورة المشددة (قوله تعز فلا شيء الى آخره) تعز بالعين المهملة والزاى بمعنى تصبر وعلى الارض صفة شئ أو متعلق بما قبلها والوزر بفتحين المجرأ (قوله نهر تلك اذا صاحب الى آخره) الخاذل بفتحين التارك للنصرة وبوئت انزلت والمائة منزل القوم والسكاة بضم الكاف جمع كى وهو الشجاع (قوله وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة وحانت سواد القلب الى آخره) في الشرح الظاهر ان في العبارة قلبا وان الاصل وعلى قولهما ظاهر قول النابغة وذلك لان قوله لا انا باغيا يمكن أن يكون على حذف مضاف أي لا مثلي باغيا فدخل لانكرة لان مثلا لا تتعرف بالاضافة ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاتي به منقضا لامر فوعا وهذا تاويل محتمل لكنه خلاف الظاهر فلذلك قلنا ان التقدير وعلى قولهما ظاهر قول النابغة ليكون في قوله ظاهر اشارة الى أن تم تأويلها يخرج به البيت عن رأى ابن الشجري وابن جني انتهى وأقول الظاهر ان ليس في العبارة قلب وانما قال ظاهر قولهما الاحتمال ان يريد بعمل لافي المعرفة عملها فيها بالطريق الاصله بل بطريق النية بان يكون حذف المضاف النكرة وانيب عنه المضاف اليه المعرفة كما قيل في لا التبرئة في قولهم قضية ولا بأحسن لها ان التقدير ولا مثل أبي حسن لها ثم حذف المضاف وهو مثل واقيم المضاف اليه مقامه ثم مراد المصنف ظاهر قول النابغة وانما قلنا ذلك لاحتمال قول النابغة لوجهين آخرين ذكرهما ابن مالك في شرح كافيته أحدهما ان الاصل لا ارى باغيا فلما حذف الفعل انفصل الضمير فانا مفعول لم يسم فاعلمه وباغيا حال وثانيهما ان التقدير لا انا ارى باغيا فانا مبتدأ وارى خبره وباغيا حال وحذف الخبر (قوله ويقال في توكيده بل امرأة) لان بل بعد النفي عند الجمهور اتقرير النفي الذي قبلها وجعل ضده ما بعده واما كان لا رجل بالفتح لاني الجنس كان تقويته بان يثبت ما نفي الجنس آخر (قوله ويقال في توكيده على الاول بل امرأة وعلى الثاني بل رجل لان أول هو احتمال نفي الجنس والثاني هو احتمال نفي الوحدة وتقوية الاحتمال الاول بان يثبت ما نفي الجنس آخر وتقوية الاحتمال الثاني بان يثبت ما نفي بعد آخر (قوله وخبر الا آخر محذوف) فيقدر من جنس المذكور لانه مدلول عليه به (قوله وأما قوله تعالى وما يعزب عن ربك) في تفسير البيضاوي ولا يبعد عنه ولا يقرب عن علمه وقرأ الكسائي بكسر الزاى من مثقال ذرة أى من موازين غلة صغيرة أو هباء في الارض ولا في السماء أى في الوجود والامكان فان العامة لا تعرف ممكنا غيرهما ليس فهمما ولا متعلقا بما وتقدم الارض لان الكلام في حال أهلها والمقصود منه البرهان على احاطة علمه تعالى به اولا أصغر من ذلك ولا أكبر الا في كتاب مبين كلام برأسه مقرر لما قبله ولا تافية وأصغر اسمها وفي كتاب خبرها وقرأ حنزة ويعقوب بالرفع على الابتداء والخبر ومن جعله معطوفا على انظ مثقال وجعل الفتح بدل الكسر لامتناع الصرف أو على محله مع الجار يعني محل مثقال حال كونه مع الجار جعل الاستثناء منقطعا والمراد بالكتاب اللوح المحفوظ وفي البحر وقرأ الجمهور ولا أصغر من ذلك ولا أكبر بفتح الراء فهمما ووجه على انه عطف على ذرة أو على مثقال على اللفظ وقرأ حنزة وحده برفع الراء فهمما ووجه على انه عطف على موضع مثقال لان من زائدة فهو مرفوع يعزب هكذا ووجهه الحوفي وابن عطية وأبو البقاء وقال الزمخشري تابع الاختيار الزجاج والوجه النصب على نفي الجنس والرفع على الابتداء يكون كلاما مبتدأ وفي العطف على محل مثقال ذرة أو لفظه فتح في موضع جراسكال لان قولك لا يعزب عنه شئ الا في كتاب مشكل انتهى وانما اشكل عنده لان التقدير بصير الا في كتاب فيعزب وهذا كلام لا يصح وخبره أبو البقاء على انه استثناء منقطع تقديره لكن هو في كتاب مبين ويزول بهذا التقدير الاشكال وقال أبو عبد الله الرازي أجاب بعض المحققين بان المعزوب عبارة عن مطلق

البعد والمخلوقات قسم أوجده الله ابتداء من غير واسطة كالملائكة والسموات والارض وقسم أوجده بواسطة القسم الاول  
 مثل الحوادث الحادثة في عالم الكون والفساد وهذا قد يتبادر في سلسلة العملية والماوكية عن مرتبة وجود واجب الوجود  
 فالعنى لا يبعد عن مرتبة وجوده مثقال ذرة في الارض ولا في السماء الا وهو في كتاب مبين كتبه الله وانبت صور تلك  
 المعلومات فيه انتهى بتلخيص الى هنا من البحر (قوله تعين ان الوقف على في السماء) المراد بالوقف هنا تمام الكلام وعدم  
 تعلق ما بعده به (قوله وجوز بعضهم العطف فيهما) أى في سورة يونس وسورة سبأ وجوز بعضهم العطف في سورة سبأ بناء  
 على ان الضمير في عنه للغيب وان المثبت في اللوح خارج عنه لظهوره على الكتابين له فيكون المعنى لا ينفصل عن الغيب شيء  
 الا مسطورا في اللوح (قوله أحدها ان يتقدمها اثبات بجاء زيد لا همرو) وذكر السكاكي في المفتاح وعبد القاهر الجرجاني  
 في دلائل الاعجاز ان شرط النفي بلا أن لا يكون منقيا قبلها بغيرها من أدوات النفي لانها موضوعة لان ينفي بها ما أوجبته  
 للتبوع لان لا يقيدها النفي في شيء قد نفيته عنه فعلى هذا لا يجتمع العطف مع النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا  
 قائم فقد نفيته عنه كل صفة وقع فيها النزاع حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا قائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد  
 نفيته بها شيئا هو منفي قبلها بما العافية وكذلك اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيته عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت  
 لا همرو كان نفيها هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها لكن قد لا يقع ذلك في كلام المصنفين ولا في كلام البلغاء  
 الذين يستشهد بكلامهم فن ذلك قول صاحب الكشاف في قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله لان ما هو الارشاد والاصح  
 لا يعلمه الا الله لا أنت ولا من تشاوره وقوله أيضا فاأرسلناك الانذار الاحفظ اولا مهينا وقوله أيضا وما هي الاسموات  
 لا غير فقول المصنف ان يتقدمها اثبات ان أراد بالاثبات الجملة المستقلة المنبئة كما يرشد الى ذلك تمثيله لم يجز العطف بلا بعد  
 الاستثناء الذي بعد النفي وكان ذلك اختيارا لما قاله السكاكي والجرجاني وان أراد ما هو مثبت سواء كان جملة مستقلة أو لم  
 يكن جاز العطف بلا بعد الاستثناء ولم يكن ذلك اختيارا لما قاله لان الاستثناء بعد النفي اثبات (قوله وزعم ابن سعدان) هو  
 بفتح السين المهملة علم منقول عن نبت هو من أفضل مراعى الابل وله شوك يقال له حسك السعدان يشبهه به حمة الندى  
 (قوله فاذا قيل جاءني زيد لابل عمر وقاله اطف بل ولا ردما قبلها وليست عاطفة) في الشرح هذا معارض لقوله في فصل بل  
 من حرف الباء لان لا يزداد قبلها التوكيد الا ضربا بعد الايجاب والتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي وأقول قد حققنا في فصل بل  
 انه لا معارضة بين كلاميه فراجع ثمة (قوله والثالث ان يتعاند متعاطفاها) أى لا يجتمعان في الصدق فلا يجوز جاءني رجل  
 لاز يدذ كرهذا الشرط أو حيان وسبقه الى ذلك السهيلي في نتائج الفكر والابدى) في شرح الجزولية (قوله وتنو في جبل  
 عال) في القاموس وتنوفاً كجلاولا تنبئة مشرفة قرب القواعل ويقال ينو في بالتحتمية انتهى وعلى هذا فيكون الشاعر قصره  
 للضرورة (قوله واللبون نوق ذات اللب) يعني اللبون الذي في البيت اسما في الصحاح عن أبي زيد أنه قال اللبون من الشاة  
 والابل ذات اللب (قوله وقوله ان العامل مقدر) أى قول الزجاج في تعليل ما منعه ان العامل مقدر بعد كل عاطف ولا يصح  
 تقديره هنا اذ لو صح لكان تقديره لا قام عمر وعلى الاخبار ولا يقال لا قام عمر والاعلى الدعاء (قوله لا تمتع ليس زيدا قائما ولا  
 قاعدا) اذ لا يصح تقدير العامل فيه وهو ليس بعد الواو لان تقديره فيه يصير به قاعدا مثبتا لان نفي النفي اثبات ولا شك أنه منفي  
 (قوله لا الشمس ينفي لها) أى لا يصح لها ان تدرك القمر في سرعة سيره فان ذلك يخيل بتكون النبات وبعيش الحيوان  
 أو في منافعه أو في مكانه بالنزول الى محله أو في سلطانه فيظهر نوره وابل اعرف النفي الشمس للدلالة على انها مسخرة لا يتيسر  
 لها الا ما أريد بها ولا الليل سابق النهار فيفوتونه ولكن يعاقبه وقيل المراد بهما التناوؤهما وهما النيران والسابق سبق القمر  
 الى سلطان الشمس فيكون عكسا الاول وتبديل الادراك بالسبق لانه الملائم لسرعة سيره كذا في تفسير البيضاوي (قوله  
 وانما تكرر في لا لولا ان تفعل) قال الرضي النول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول أى ليس متناولك ولا  
 ما أخذك هذا الفعل أى لا ينبغي لك ان تتناوله (قوله لا فيم اعول) أى فساد من أنواع الفساد التي في شرب الخمر من غاله يعوله  
 أفسده ولا هم عنها ينزفون أى يسكرون من نرف الشارب فهو تزيف ومتزوف اذا ذهب عقله أو رده بالنفي وعطفه على  
 ما بهمه لانه أعظم مقاسدها كان كجئس برأسه (قوله وفي الحديث فان المنبت لا ارضا قطع ولا ظهر ابق) المنبت بالمشاة  
 في آخره من انبت بمعنى انقطع والحديث وارد في الرفق في الاعمال الصالحة وان المبالغة فيها تؤدي الى ملأها وتركها



فيكون صاحبها كسافر انقطع عن رفقة فان اجهد راحته وقف فلا هو وصل الى مقصوده ولا هو ابقى راحته (قوله وقول الهذلي) هو بالرفع معطوف على فلا صدق لانه في محل رفع على الخبرية وتعام قول الهذلي ومثل ذلك بطل روى بالثناة التحمية على انه مضارع مبنى للفعل بمعنى يهدر دمه وروى بالموحدة على انه ماض بمعنى ذهب بغير شيء (قوله ولا زال منه الا بجر عاتك القطر) هذا مجزئيت صدره \* الا يا سلمى ياد ارمي على البلا والمنادى محذوف وقيل بالثنية دون النداء واسلمى امر من السلامة وهي اسم امرأة وليس عمر خم مية وعلى للصاحبة والمنهل بضم الميم وتشديد اللام السائل بشدة والجر عاتر ملة مستوية لا تنبت شيئا والقطر المطر وجمع قطرة (قوله لا بارك الله في الغواني الى آخره) الغواني بكسر اليااء الخفيفة في آخره للضرورة ورجوعه الى الاصل جمع غانية وهي الجارية التي غنيت بزوجها او غنيت بحسنها عن الخلى والزينة والمطاب بضم الميم وتشديد الطاء وفتح اللام اسم مفعول او مصدر ميمي من الاقتعال من الطلب (قوله حسب المحبين الى آخره) في الدنيا متعلق بحسب لا بالمحبين لانه لا فائدة فيه ولا بعدا فيهم لان معمول المصدر لا يتقدم عليه كذا في الشرح واقول مراد الشاعر ان عذابهم في الدنيا بما يقاسونه يكفي عن عذابهم في الآخرة بدليل عجز البيت ولا يخفى ان هذا المعنى لا يحصل بتعلق في الدنيا بحسب فيكون متعلقا بمحذوف دل عليه عذابهم او بعذابهم على ما اختاره الرضى من جواز تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفا (قوله لا هم ان الحرت الى آخره) هذه الايات الاربعة من مشطور الرجز ولا هم أصله اللهم ولا عهد له حال من المستتر في خبر كان أعني في جاراته أو هو خبر كان وفي جاراته في محل نصب على الحال وفي الشرح يحتمل ان يكون المنفي هنا ماضيا لفظا مستقبلا معنى فلا يكون ترك التكرار فيه شاذا أو قول كون الماضي هنا بمعنى المستقبل لا يصح لان المراد تقبيل الافعال التي وقعت منه في الزمان الماضي (قوله زنى بتخفيف النون كذا رواه يعقوب أصله زنا بالهمزة بمعنى ضيق) في الصحاح ما يقتضى انه بتشديد النون فانه قال زنى عليه ترتيبه أى ضيق قال لا هم ان الحرت بن جيله \* زنى على آبيه ثم قلته قال ابن السكيت انما ترك هذه ضرورة انتهى وفي الشرح جاز ان يكون أصل المخفة النون بالف منقلبة عن ياء يقال زنى بزنى اذا فعل الفاحشة الموجبة للجأد أو الرجم وضمن الفعل معنى التعدي فعدها على أى تعدى على آبيه بالزنا والمراد انه زنى بامرأة آبيه انتهى واقول لا يخفى ما فيه من التكاف (قوله وروى تشديدها والاصل) أى فى البيت على تشديدها زنى بامرأة آبيه بتخفيف النون وبالالف بمعنى فعل الفاحشة المعروفة فحذف المضاف وأتاب على عن الباء وشدد النون وفي الشرح وظاهر كلام المصنف ان المراد على رواية التشديد فعل الفاحشة ولذلك قيل والاصل زنى بامرأة آبيه وهذا لاجابة اليه بل المراد التضييق كما صرح به الجوهرى وعليه فلا حذف ولا انابة انتهى (قوله وقال أبو خراش وهو يطوف بالبيت ان تغفر اللهم الى آخره) وأبو خراش بكسر الخاء الموحدة نحو يلدن مرة الهذلي والجم الكثير والجار والمجرور أعني لك صفة عبدو ألم بتشديد الميم نزل والمعنى وأى عبد من عبيدك مازل بعصية وفي الشرح ولو جعل الفعل مستقبلا معنى أى عبد لم يلزم لا يمكن والظاهر الاول واقول ليس المضارع المنفى يلزم مستقبلا فى المعنى كما يفهم من كلام السارح وانما هو ماض فيه (قوله فلا اقحم العقبة) أى فلم يسكر تلك النعم باقتحام العقبة وهو الدخول فى امر شديد العقبة الطريق فى الجبل استعير هنا لما فرس به من فك الرقبة والاطعام كذا فى تفسير البيضاوى (قوله لان ذلك تفسير للعقبة قاله الزمخشري) الذى فى الكشاف ان ذلك تفسير لاقتحام العقبة وعبارته لان معنى فلا اقحم العقبة فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا الا ترى انه فسراقتحام العقبة بذلك انتهى نعم ظاهر الآية وفى تفسير البيضاوى انه تفسير للعقبة قال أبو حيان ولا يتم هذا الذى قاله الزمخشري الا على قراءة فك فعلا ماضيا واقول بل يتم على قراءته اسماء ايضا لانه جعل ذلك تفسير الاقتحام العقبة فى وما أدراك ما العقبة لا لا اقحم العقبة فان قلت فقد قال ان معنى فلا اقحم العقبة فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا قلت لانه يلزم من تفسير الاقتحام العقبة بالفك والاطعام ان يكون معنى لا اقحم لا فك ولا اطعم فان قلت فما وجه قراءته فعلا ماضيا ابن كثير وأبو عمرو والكسائي قلت على انه تفسير على المعنى كما انه فى قراءة الباقرين اسماء خبر المبتدأ محذوف تفسير من اللفظ وقيل على انه بدل من اقحم والاول أولى لجر يانه فى قراءة بعض التابعين فك فعلا واطعام اسماء (قوله ولو صح لجاز لا كل زيد وشرب) فى الشرح ظاهره انه رد لقول الزجاج وكايرد عليه يرد على الزمخشري بجماع ان التكرار اللفظى منتف فيه ما وتكرير لا بحسب المعنى متأت هنا فلا وجه تخصيص الزجاج بالرد عليه بذلك ويمكن ان يقال ان المصنف قصد مناقشتها جميعا انتهى واقول لا وجه لهكون هذا رد المقالة الزمخشري لان

لان حاصل مقالاته ان نفي الفعل بلا وتفسيره بفعلين بمنزله تكرار لا وحاصل مقالة الزجاج ان نفي الفعل بلا وعطف فعل عليه بمنزلة تكرار لا وظاهر ان لا أكل زيد وشرب من قبيل ما قاله الزجاج لان قبيل ما قاله الزجاج من قبيل ما قاله الزجاج (قوله وهو ضعيف) اذ لا يعرف حذف همزة الا التحذف مضمية وابقاء لا بدون همزة (قوله وظل من محموم) أي من دخان أسود ينفثه مول من الجملة لا بارد كسائر الظل ولا كريم نافع لمن يأوى اليه من أذى الحر (قوله من شجرة مباركة زيتونة) في تفسير البيضاوي أي من شجرة الزيتون المتكاثرة نفعه وفي إيهام الشجرة ووصفها بالبركة ثم ابدال الزيتون منها تفخيم لشأنها الا شرقية ولا غربية لا تقع الشمس عليها حينها بعد حين بل تقع عليها طول النهار كالتى تكون على قلة أو في صحراء واسعة فان ثمرتها تكون انضج وزيتها يكون أصفى أو لا ثابتة في شرق المعمورة ولا في غربها بل في وسطها وهو الشام فان زيتونها أجود الزيتون أو لا في مضي تشرق الشمس عليها دائماً فصرقها ولا في مضيها عن أدماء فتركتها نائياً (قوله وعن الكوفيين انها اسم) لوجود خاصية الاسم فيها وهي دخول حرف الجر عليها والجواب ان خاصة الاسم كونه مجرور الادخول حرف الجر لانه قد يدخل على ما ليس باسم (قوله كما يسمون كان في نحو زيد كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة اعني وهو المضي والانتقطاع) في الشرح الصحيح انها لا تدل على استمرار ولا انقطاع وانما الهدالة على المضي فقط والاستمرار والانتقطاع موكل الى القرينة وأقول هذا المكان غير الزائدة وأما الزائدة فلا تفيد شيئاً الا محض التأكيد قال الرضي اعلم ان كان تزايد غير مفيدة لشيء الا محض التأكيد وهذا معنى زيادة الكامة في كلام العرب كقوله سراة بنى أبي بكر نسأى \* على كان المسومة العرب وكذا قيل في قوله تعالى من كان في المهديين انما زائدة غير مفيدة للماضي والافان المجزأة وصياعلى هذا حال وقال أيضاً وكان تكون ناقصة بمعنى ثبوت خبرها مقروناً بالزمان الذي تدل عليه صيغة الفعل الناقص وكان للماضي ويكون للمحال أو للاستقبال وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعاً بصيراً وذهل عن ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجود كون الله سميعاً بصيراً الا من له ظ كان الا ترى انه يجوز ان زيدنا نعلم ان نصف ساعة فاستيقظ واد اقلت كان زيد صار بالم يستفاد الاستمرار وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون أيضاً لا استمرار انتهى (قوله سواء كان المطلوب منه مخاطباً نحو لا اتخذوا عدوى وعدوكم أولياء أو غائباً) في الشرح في هذه العبارة العطف باو بعد همزة التسوية مرتين وقد قال المصنف في بحث أم ان الصواب في مثله العطف بام (قوله لا أعرفن رب رباحور امدامعها) هذا صدر بيت للنايغية الذي انى عجزه مردفات على أعقاب أكوار والربرب القطيع من بقرة الوحش والخور جمع حوراء أو أحور والخور بفتحين شدة سواد العين مع شدة بياضها أو شدة سوادها واستدارة حدقتها ورقة جفونها وبياض ما حولها وأسوداد العين كما مثل الطباء ولا يكون في بنى آدم بل يستعار لها كذا في القاموس والمدامع الماء في وهى أطراف العيون أريد بها هنا العيون من تسمية الكل باسم البعض والمردفات جمع مردفة وهى التى أركبت خلف الراكب والاعقاب جمع عقب وهو مؤخر الشيء والا كوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته (قوله وأما الاغلاظ فلم يقصد دلالاته) وذلك لانه ليس من الاخلاق الحسنة فلا يكون مأموراً به الا امارض كارهاب العدو (قوله وعكسه لا يقتضيك الشيطان) أى عكس النوع السابق الذى هو مما أقيم فيه المسبب مقام السبب هذه الآية فانها مما أقيم فيه السبب مقام المسبب وذلك ان فتن الشيطان لهم سبب لاقتنائهم فانتهى في الحقيقة لبنى آدم بان لا يكون هذا الفعل منهم وقد دل عليه بالتهنى عن سببه الخاص للبالغه في المقصود (قوله فتكون من هذا) أى مما أقيم فيه السبب مقام السبب (قوله واستند هذا السبب) أى أسند الاصابة بعد التحويل الى فاعله قبل التحويل وهو الفتنة (قوله وعلى هذا قال الاصابة خاصة بالمتعرضين) لانه لما كان المعنى لا يتعرضوا فتصيبكم كان مفعول الاصابة هو فاعل التعرض وانما عبر عنه بالذين ظلموا الظهار الالهة القبيحة التى يتصفون بها عند تعرضهم للفتنة واعلم ان في جملة لا تصيبكم على كون لانه وجهين أحدهما ان لا تكون مستقلة بل صفة لفتنة على تقدير مقولاً فيها والا آخر ما ذكره المبرد والفرء والزجاج وهو ان تكون مستقلة بان تكون واتقوا فتنة خطاب عام ثم الكلام عنده ثم ابتدأهنى الظلمة خاصة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة وأخرج النهى عن جهة اسناده للفتنة فهو نهى محمول والمراد لا يتعرض للظلمة فتقع اصابته له خاصة وقد ضم المصنف أحد الوجهين الى الآخر وجعلها ما واحداً وأجل في قوله والاصل لا يتعرضوا للفتنة فتصيبكم وقد ذكرناه مفسراً فان قيل في كلام الكشاف ما يقتضى ان المعنى على النهى عن

التعرض للظلم على تقدير لا تصيب صفة أيضاً جيب بان التفتازاني قال لا حاجة الى اعتبار ذلك الا انه لما جعل على تقدير  
لا تصيب نهي سواء كان واردا بعد الامر او صفة لفتنة من للتبيين كان المناسب على تقدير الوصفية أيضا اعتبار النهي عن  
التعرض للظلم فيكون المخاطبون هم الظالمون والمعنى لا تتعرضوا للظلم فتصيب الفتنة الظالمين الذين هم أتم بناء على ظلمكم  
(قوله جاؤا بصدق هل رأيت الذئب قط) هو للهجاج ويروي جاؤا بوضوح هو بحجة مفتوحة فثناة تحتية ساكنة فهم له الابن الرقيق  
المخلوط بالمالء وقوله يتناجسان ومعزاه تنظ \* تلحس أذنيه وحينما تحتخط في سمن منه كتهروا قط \* ما زالت أسعى  
بينهم واختبط حتى اذا جن الظلام واختلط \* والاطيط صوت الجوف من الخوى والاختباط وطء الارض بشدة ووجن  
الظلام بفتح الجيم اشتد سواده بحيث يحن كل شيء أي يستتره والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر قولك مذقت اللبن  
اذا مزجته بالماء والمراد به هنا اللبن المذوق والمعنى وصفهم بالجنل وعدم اكرام الضيف (قوله فلا الجارة الدنيا بما تلطمها) هذا  
صدر بيت النمر بن توبان العكلى وعجزه ولا الضيف فيها ان اناخ محمول ويروي بدل اناخ اقام والدنيا القربى والباء ظرفية  
وتلطمها بالثناة التحتية من حياه بلحاه اذا لامه ومحمول اسم مفعول من حوله نقله وهذا البيت من قصيدة أولها قوله  
تأثر من اطلال جزة ماسل \* فقد اقررت منها سرا وفي ذبل وجزة بالجيم والراي اسم محبوبه الشاعر والاسل شجر ويقال  
كل شجر طويل فشوكة أسل ويذبل بالهجة جبل (قوله وهو فمهما) أي دخول نون التوكيد في الفعل الذي فصل بينه وبين لا وفي  
الفعل الذي لم يفصل سماعي وفيه رد على أبي حيان حيث قال في البحر ودخول نون التوكيد على الفعل المنفي بلاختلاف فيه  
قاله هو ولا يجيزونه ويحملون ما جاء منه على الضرورة والندور والذي تختاره الجواز واليه ذهب بعض النحويين واذا كان  
قد جاء لحاقها الفعل منفيا بلا مع الفصل فلان تلحقه مع غير الفصل أولى (قوله وعلى هذا الوجه تكون الاصابة عامة للظالم  
وغيره لا خاصة بالظالمين كما ذكر الزمخشري) ظاهر هذا الكلام ان الزمخشري ذكره هذا القول وهو لم يذكره وانما ذكر  
القول الثاني وذكر ان الاصابة عليه عامة وذكر القول الذي صدره المصنف وان الاصابة عليه خاصة (قوله وعن ذكره هذا  
الوجه الزمخشري) قال في الكشف وقوله لا تصيب لا يتخلو من ان يكون جوابا للامر أو نهي يا بعد امر او صفة لفتنة فاذا كان  
جوابا فالعنى ان اصابته لا تصيب الظالمين منكم خاصة ولكنها انعمكم وهذا كما يحكى ان علماء بني اسرائيل نهوا عن المنكر  
تعذيرا أي ليجعلوا أنفسهم معذورين عند الله تعالى فعمهم الله تعالى بالعباد واذا كانت نهيا بعد امر فكانه قيل واحذر واذنب  
أو عقابا ثم قيل لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب أو أثر الذنب ووباله من ظلم منكم خاصة وكذلك اذا جعلته صفة على ارادة  
القول كانه قيل واتقوا فتنة مقولا فيم الا تصيبين ثم قال فان قلت كيف جاز ان تدخل النون المؤكدة في جواب الامر قلت  
لان فيه معنى النهي فان قلت فسامعني من في قوله الذين ظلموا منكم قلت التبعض على الوجه الاول والتبيين على الثاني  
لان المعنى لا تصيبكم خاصة على ظلمكم لان الظلم منكم أوجب من سائر الناس (قوله وهو فاسد لان المعنى حينئذ فانكم ان تتقوها  
لا تصيب الظالم خاصة) في الشارح لا شك في حصول الفساد بهذا الاعتبار لان عموم اصابة الفتنة يكون مرتباً على تقوى  
المخاطبين بها وهو ظاهر لكن الزمخشري يرى من عهدته ذلك فقد صرح بالمعنى على تقدير الجوابية وليس ما ذكره المصنف  
(قوله وقوله ان التقدير ان اصابته لكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس  
الجواب) يعني من افظ ذى الجواب لا من لفظ الجواب وفي الشرح هذا مبنى على مذهب غير الكسائي في المسئلة فاما الكسائي  
فلا يوجب ان يكون المقدر من جنس المفوظ فقد أجاز لا تدن من الاسدياً كلك ولا تكفر تدخل النار على ارادة ان تدن  
يا كلك وان تكفر تدخل النار نظر الى المعنى للقرينة المرشدة اليه ولم يقم دليل قاطع على بطلان مذهب الكسائي في ذلك  
فالعقل الزمخشري بنى عليه ونظر الى المعنى فقد مر ما قدر وفي الطيبي اشارة الى ما قلناه وأقول لم يظهر مما نقله عن الكسائي  
مخالفة لغيره في كون المقدر من جنس ذى الجواب لا من جنس الجواب لان المراد بكون المقدر من جنس ذى الجواب  
كونه من لفظه وفيما نقله عنه المقدر كذلك لان ان تدن من لفظ لا تدن لا من لفظ يا كلك وكذلك ان تكفر من لفظ لا تكفر لا من  
لفظ تدخل النار نعم في حاشية التفتازاني وأجيب بانه على رأى الكوفيين حيث يقدر من ما يناسب الكلام ولا ياتزمون ان  
يكون المقدر من جنس المفوظ في مثل لا تدن من الاسدياً كلك الاثبات أي ان تدن يا كلك وفي مثل اتقوا لا تصيبكم الفتنة  
التي أي ان لم تتقوا تصيبكم فالمصنف يعني صاحب الكشف قدر شرطاً يستقيم به المعنى لا مضمون الامر ولا ما يقتضيه بل

ما يثبت به كون المذكور جواب الامر (قوله يقولون لا تبعه الى آخره) يقال بعد بضم العين بعد ان يكونها وضم ما قبلها ضد قرب وبعد بكسر العين بعدا بفحوتين هالك وقول الشاعر مكان البعد يلائم الاول ورواية البيت لا تبعه بالفتح يلائم الثاني لانه مضارعه والاستفهام في أين للانكار ولذلك وقعت الابدال (قوله فلان شال يدفتكتك بعمره والى آخره) الشلل فساد في اليد يقال شل يشل كعلم يعلم والفتك ان يأتي الرجل صاحبه وهو غافل فيقتله والضم الظلم وفي البيت التفات عن الغيبة الى الخطاب (قوله اذا ما خرجنا من دمشق الى آخره) دمشق بدل المهملة مكسورة فمفتوحة وقد تكسر قسبة الشام وتسمى أيضا بجليق وبيرون وبالغزراء قال البرقي سميت بدماشق ابن غر وذن كنعان فانه هو الذي بناها وقيل بناها جبرون بن سعد بن عاد وقيل كان جبرون وبريد أخوين وبهما يعرف باب البريد وباب جبرون وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل وكان حبشيا ووجهه غر وذن كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماه به وقيل غير ذلك والجراضم بحيم مضمومة وضاد معجمة مكسورة الاكول كذا في الصحاح والقاموس (قوله ولحيمينى الى آخره) ان لا أحبه بدل اشتمال من اللهو والدائب بالهمزة من دأب في عمله اذا جحد وفي الشرح ويحتمل ان تكون لانافية ويكون لومهن له على ترك اللهو لاعلى حبه ويحتمل ان يكون عجز البيت حينئذ جملة حالية امامه فاعل يلحى وامام من مفعوله وقصد الشاعر انه مبعوض للهو لا يحب له وان اللواحي يلتمسه على ذلك في حالة ان داعى اللهو جاد في الدعاء اليه غير غافل عنه (قوله وكما اختلف في لافى هذا البيت انافية أم زائدة كذلك اختلف فيها في مواضع من التتريل) في الشرح ينبغي ان يجعل قوله كما في محمل نصب على انه صفة مصدر محذوف والعامل فيه اختلف الثانية أى اختلف في الواقعة في مواضع من التتريل اختلفا فامثل الاختلاف في الواقعة في هذا البيت ويكون قوله كذلك تا كيد الالكاء اختلف لا معمولا لا اختلف الثانية وقوله انافية جواب انافية أم زائدة والرابط محذوف أى انافية هي (قوله واختاره الزنجشيري) عبارته في الكشف ادخال الانافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم وأشعارهم وفائدتها ان كيد القسم وقالوا انها صالحة مثلها في التلايم لم أهل الكتاب والوجه ان يقال هي للنفي والمعنى في ذلك انه لا يقسم بالشئ الا اعظامه بديل قوله تعالى فلا أقسم بمواقع التجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم فكأنه بادخال حرف النفي يقول ان اعظامي له باقسامى به كالا اعظام يعنى انه يستاهل فوق ذلك (قوله ورد بانها لاترادل ذلك صدر ابل حشوا كما ان زيادة ما وكان كذلك) في الشرح لا شك ان الزيادة وقعت صدر ابل مثل بحسبك درهم وليس امتنع ذلك بالقياس على ما وكان حيث لا يزد شئ منها صدر ابل من جواز ذلك بالقياس على الباء حيث زيدت في الصدر وأقول امتناع ذلك بالقياس على ما وكان أولى من جوازه بالقياس على الباء لان الاشبهية بما في النفي والدخول على الجمل وبكان في الدخول على الجمل الاسمية بخلاف الباء (قوله وذلك لان زيادة الشئ تفيد اطراحه) في الشرح انما تفيد الزيادة التأكيد والتقوية أو تحسين اللفظ وتزيينه نعم لازم الزيادة غالباً استقامة الكلام عند طرح المزيد وأقول ان مراد المصنف ان زيادة الشئ تكسبه غالباً بصحة الاستغناء عنه وذلك ظاهر (قوله وأجاب أبو علي) يعنى عن الرد بانها لاترادل ذلك صدر ابل حشوا بما تقدم من ان القرآن الاترى الى امرئ القيس كيف زاده في مستهل قصيدته وهو لا وأبيك ابنة العاصمى البيت (قوله ويجوز أن يعلق عايك بانل) يعنى سواء جملة ما استفهامية أو خبرية (قوله أحدها ان يكونا) أى ان وما بعدهما وفيه رد على أبي حيان حيث قال ان يكون ان في موضع نصب لان لوضع لان وما بعدهما لان وحدها ثم قال والنصب على البدل مما حرم أو من الضمير المحذوف مما حرم اذ تقديره ما حرمه وهذا الوجهان لافيه ما زائدة وهما ضعيفان لا يحصران محرم في الاشرالك اذ ما بعده من الامر ليس داخل في الحرام ولا ما بعده الامر مما فيه لا يمكن ادعاء زيادة لافيه لظهور ان لافيه للنهي انتهى وأقول ما ذكره من زيادة لا وما اعترض به من انحصار عموم المحرم في الاشرالك انما يتجه على البدل من الضمير لافى البدل مما لان صحة البدل بصحة حلولة محل البدل منه وصحة حلولة محل البدل منه بصحة تسلط عامله عليه وصحة تسلط عامله عليه متحققة في البدل مما لان عامله اتل وهذه المذكورات متوافقة غير متحققة في البدل من الضمير لان عامله حرم وهذه المذكورات ليست بحرمة وكان المصنف لم يذكر البدل من الضمير لهذا أولانه يؤدي الى خلل الصلة في حق المقصود بالحكم وهو البدل من عائد الى الموصول (قوله والصواب انما انافية على الاول زائدة على الثاني) انما تكون زائدة على الثاني

اذا كان الضمير الذي قدره المصنف مفسر بالمحرم وهو ممنوع لجواز ان يكون مفسرا بالتلويح فيكون الصواب عدم زيادته اقال  
 صاحب البحر وأما الرفع فعلى اضمام مبتدأ دل عليه المعنى والتقدير المتلوان لا تشركوا في الشرح بعد كلام المصنف هذا  
 عجيب جدا فان الاول هو جعل ماموصولة وحرم بكم صلوة وعليكم متعلق بحرم وجهه ل ان لا تشركوا في موضع نصب على انه  
 بدل من ما فاذا جعلت ما نافية في هذا الوجه كان فاسدا لاقتضائه ان عدم الاشرار المحرم وهو باطل وأقول ليس هذا بعجيب  
 لان ما على الاول معمول لاتباعه ل ان لا تشركوا بدلا منه على تقدير ان تكون لانا نافية يقتضى ان عدم الاشرار متلوع عليهم  
 وهو كذلك ولا يقتضى ان عدم الاشرار محرم عليهم وانما يقتضيه ان لو كانت ماموصولة لحرم وليس الامر كذلك وسيأتي  
 لهذا ان شاء الله تعالى بيان في الجهة الرابعة من الباب الخامس (قوله وما يشعركم) ما استفهامية وفاعل يشعركم مستتر عائد  
 عليها والخطاب للكفار عند مجاهد وابن زيد وللمؤمنين عند الفراء وغيره ولا تؤمنون بالخطاب في قراءة ابن عاصم وجزرة  
 وبالغيبية في قراءة الباقرين (قوله فمن فتح الهمزة) هم نافع والكسائي وحفص وابن عاصم وجزرة (قوله فقال قوم منهم الخليل  
 والفارسي) فيه رد على أبي حيان حيث قال في البحر والقائل زيادة لاهو الكسائي والقراء (قوله والالكان عذر الكفار)  
 لان معنى وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون انكار شعور المؤمنين عدم ايمان الكافرين بآية من مقترحاتهم اذا جاءتهم  
 لان ما انكار اسبب الشعور بالغة في نفي مسببه والضمير في انها الآيات في لئن جاءتكم آية والمراد بها آية من مقترحاتهم  
 وانكار شعور المؤمنين ان الكافرين لا يؤمنون مشعر بانهم يؤمنون وفي ذلك عذر لهم في عدم ايمانهم قبل مجيء آية  
 من مقترحاتهم وفي اقتراحهم الآيات على النبي صلى الله عليه وسلم وهو باطل وللقائنين بان لا غير زيادة وهم الجمهور ان  
 المخاطبين وهم المؤمنون كانوا بطاعة في ايمان الكافرين اذا جاءتهم آية من مقترحاتهم ويؤمنون بحديثها فقبل لهم وما  
 يدريكم أنهم لا يؤمنون على معنى انكم لا تدرن ما سبق على به من أنهم لا يؤمنون الا ترى الى قوله كالم يؤمنوا به أول مرة  
 (قوله ورجه الزجاج وقال انهم اجوع عليه) ظاهر كلام المصنف ان الزجاج قال ان الضاء اجوعا على كون ان هبنا معنى لعل  
 وليس في كلام الزجاج على ما نقل صاحب البحر عنه لذلك حس وذلك ان فيه قال الزجاج وزعم سيبويه ان معناها العلهما  
 اذا جاءت لا يؤمنون وهى قراءة أهل المدينة قال وهذ الوجه أقوى في العربية والذي ذكر ان لا يغوا غاط لان ما كان  
 لغوا لا يكون غير لغو ومن قرأ بالكسر فالاجماع على ان لا غير لغو فليس يجوز ان يكون المعنى مرة ايجابا ومرة غير ذلك  
 في سياق كلام واحد انتهى (قوله وقيل التقدير لانهم) يعنى مع بقاء كون ان لتأكيده وكون الكلام فيمن ينس من  
 ايمانهم وكون الآيات عذر للمؤمنين (قوله واختاره الفارسي) فانه قال والتقدير قبل ان الآيات عند الله لانها اذا جاءت لا يؤمنون  
 فهو لا يأتي بها الاصرارهم على كفرهم فيكون نظير وما منعتان نزل بالآيات الا ان كذبهم الاولون أى بالآيات المقترحة  
 انتهى قال أبو حيان وعلى هذا يكون وما يشعركم اعتراضا بين العلة والمعول (قوله وقيل لزيادة) فأنه أبو عبيد فاستعير الحرام  
 للمتنع كما استعير حرم للتع في قوله تعالى ان الله حرمهم على الكافرين واريد بالقرية أهلها للمجاورة أو لحجاز الخذف وحتى غاية  
 للرجوع وفتحت بأجوج وما أجوج أى سدد بأجوج والمعنى حينئذ يرجعون عن الكفر ويقولون يا ويلنا قد كنا في غفلة من  
 هذا (قوله والمعنى تمتع عليهم انهم لا يرجعون الى الآخرة) قال أبو مسلم بن بحر حرام تمتع وانهم لا يرجعون انتفاء الرجوع الى  
 الآخرة واذا تمتع الانتفاء واجب الرجوع والمعنى انه يجب رجوعهم الى الحياة في الدار الآخرة والغرض ابطال قول من  
 ينكر البعث وتحقيق ما تقدم من انه لا كفران لشيء أحد وانه يجزى على ذلك يوم القيامة كذا في البحر (قوله وقيل على يقول)  
 قال الطبري ولا يأمركم بالنصب معطوف على ثم يقول قال ابن عطية وهذا خطأ لا يتم به المعنى انتهى قال أبو حيان ووجه الخطأ  
 انه اذا كان معطوفا على ثم يقول وكانت لالتأسيس النفي فلا يمكن الا أن يقدر العامل قبل لا وهو ان ينسبك من أن والفعل  
 المنفي مصدر منتف فيصير المعنى ما كان ليشعر موصوف باوصف به انتفاء أمره باتخاذ الملائكة والنبيين اربابا واذا لم يكن له الانتفاء  
 كان له الثبوت وصار أمره باتخاذهم اربابا وهو خطأ واذا جعلت لالتأكيده السابق كان النفي منصبا على المصدرين  
 المقدرين ثبوتهم ما في نفي قوله كونوا عبادا الى من دون الله وأمره باتخاذ الملائكة والنبيين اربابا فاطلاق ابن عطية الخطأ انما  
 يكون على أحد التقديرين في لا وهى أن تكون لتأسيس النفي وان يكون من عطف المنفي بلا على المثبت الداخلة عليه المنفي  
 نحو ما أريد ان تجهل وان لا تتعلم تريد ما أريد ان لا تتعلم (قوله أحدها الزيادة) قال التفات الى أحدها ان تجعل مزيدة لتأكيده

معنى النفي سبب ما مع طول العهد وتخلل الفصل والمعنى ما صح وما استقام لبشران يؤتبه الله الكتاب ثم يرتب عليه أن يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله ولا يأمركم باللاتخاذ فلينتمأمل وثانيهما أن تكون لانا فية معطوفا هذا النفي على ثم يقول قصدا الى ترتب قوله كونوا عبادا لي ولا أمره بالاتخاذ فلينتمأمل وثانيهما أن تكون لانا فية معطوفا هذا النفي على ثم يقول قصدا الى ترتب هذا المجموع على الايتاء بمعنى ما كان لبشران يؤتى النبوة ثم يرتب على ذلك أمره بعبادة نفسه ونهيه عن عبادة الملائكة والنبين مع استواء الكل في عدم استحقاق العبادة وعدم الامر وان كان أعم من النهي لكن فسر به لكونه أعمس بالمقصود وادخل في الاستبعاد ووافق بالواقع وقراءة الرفع نظرا لوهاعن التكلف أظهر في المقصود والخطاب على كل التفات **﴿لات﴾** (قوله والثاني أن أصلها ليس بكسر الياء) قال ابن أم قاسم في شرح التسهيل وذهب ابن أبي الربيع الى أنها ليس أبدل من السين التاء ثم أبدل من الياء الالف كراهية أن تلتبس بحرف التني وفي الجني الداني ويقويه قول سيبويه أن اسمها مضمرفها ولا يضر الافي الالف (قوله وأبدلت السين تاء) في الشرح وهو أبدال شاذ كما في ست فان أصله سدس فأبدلت السين تاء وكذا الدال (قوله والتاء لتأنيث اللفظة كما في ثمت وربت) في الشرح معناه أن كلا من رب و ثم صالح لان يراد به اللفظ فيكون مذكرا وان يراد به اللفظة فيكون مؤنثا فدخلت التاء للتصميم على أن المراد الثاني وأقول ليس معناه ذلك وإنما معناه أن دخول التاء في هذه الكلمات ليكون لفظها مؤنثا مع أنها مراد بها معانيها التي لا تنصف بتأنيث قال المصنف في شرح الشذور والتاء زائدة لتأكيد النفي والمبالغة فيه أول تأنيث الحرف (قوله والتاء زائدة في أول الحين) قال الرضى وفيه حذف لام شذوذة تحين في اللغات واشتهر لات حيز وأبضا فانهم يقولون لات أو ان ولات هنا ولا يقال تان وان وتمنا انتهى وما يتسلك به على زيادة التاء في أول الحين قول الشاعر العاطفون تحين ما من عاطف \* والمطمعون تحين ما من مطعم قال ابن مالك وتخريج به أن المراد حين لات حين ما من عاطف فحذف حين مع لا وهذا أولى من قول من قال أنه أراد العاطفونهاء السمكت ثم أتت وأبدلتها تاء انتهى وقال ابن أم قاسم في تخريجه نظرا واحسن من التخرج الثاني من زعم أن التاء زيدت مع الحين انتهى ووجه النظر أن في تخريجه حذف الناصح وابقاء معموله مع التاء التي أتت بها التأنيث لفظه (قوله واستدل أبو عبيدة بأنه وجدها في الامام) قال الزمخشري وأما قول أبي عبيدة أن التاء دخلت على حين فلا وجه له واستتماده بان التاء ماترمة الحين في الامام لا يتشبه به فم وقع في المصحف اشياء خارجة عن قياس الخط انتهى وفي البحر وغيره أن الذي استدل أبو عبيد وسبب كتب المصحف ما صح أن عمر بن الخطاب قال لابي بكر رضي الله عنه ما ان القتل قد استخرف في القراء يوم الجمعة وقد خشيت ان يملك القرآن فأكتبه فدعا أبو بكر زيد بن ثابت وقال انك كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم وانا لانتمك فاجع القرآن وأكتبه فجعل زيد يتتبع القرآن من صدور الرجال ومن الرفاع ومن الاضلاع ومن العسب حتى جمعه في صحف فكانت تلك الصحف عند أبي بكر حتى مات ثم عند عمر حتى مات ثم عند حفصة الى ان أقبل حذيفة بن اليمان على عثمان وكان الناس يقاتلون على مرج أرمينية فقال لعثمان يا أمير المؤمنين ان الناس قد اختلفوا في القرآن فادرك هذه الامة فارسل عثمان الى حفصة ان ارسلني اليها بالصحف فارسلت بها اليه فدعا زيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الحارث وقال انسخوا هذه الصحف في مصحف واحد فلما انسخوها رد الصحف الى حفصة وجمع الناس على هذا المصحف وأكثر العلماء على ان عثمان جعل أربع نسخ وبعث الى الكوفة واحدة وإلى البصرة واحدة وإلى الشام واحدة وامسك عنده واحدة وقيل جعل سبع نسخ وبعث واحدة الى اليمن وواحدة الى مكة وواحدة الى البحرين والاول أصح (قوله وعلى قراءة الرفع) هي قراءة أبي السمال قرأ بضم التاء ورفع النون كذا في البحر (قوله ففص القراء على انها لات عمال الافي لفظة الحين) قال الرضى قال القراء وتكون مع الاوقات كلها وانشد ولات ساعة مندم \* وهذا يخالف ما نقله عنه المصنف (قوله بتفض الحين) في البحر هي قراءة عيسى بن عمر قرأ بكسر التاء من لات وجر النون من حين (قوله فزعم القراء ان لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان) قال الرضى وليس بشيء اذ لو كان جارا لكان لا بد له من فعل أو معناه متعلق به انتهى (قوله \* طابوا الصالحين ولات أو ان) هذا صدر الاشارة وأيضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل أو معناه متعلق به انتهى (قوله \* طابوا الصالحين ولات أو ان) هذا صدر بيت لابي زيد الطائي بحجزه \* فاجبنا ان لات حين بقاء \* (قوله مع حذفه وزيدته) اراد بزيادته كونه للتأكيد (قوله

الارجل جزاء الله خيرا) هـ ذا صدر بيت مجزه \* تدل على محصلة تبيت \* وقد تقدم الكلام عليه في الابق  
الهمزة والتخفيف (قوله والثاني ان الاصل ولات أو ان صلح) قال الرضى وأوان عند السيراني والمبرد مبنى لكونه مضافا في  
الاصلى الى جملة فعلى طلبوا صلحنا ولات أو ان طلبوا الصلح ولات أو ان طلبوا ثم حذفت الجملة وبني أو ان على السكون ثم ابدل  
التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ كسرت النون لثلاث سوا كن كما كسر ذال اذا وتقول حذفت الجملة وبني على الكسر  
لاعلى السكون لئلا يجتمع ساكنان ثم أتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبنين من المضاف اليه الا اذا كان جملة  
فلا يعوض في نحو من قبل (قوله وقال الرخصى للتعويض) في الكشاف وقرئ حين مناص بالكسر ومثله قول أبي زيد  
الطائي طلبوا صلحنا ولات أو ان \* فاجبت ان لات حين بقاء فان قلت ما وجه الكسر في أو ان قلت شبهه باذ في قوله  
وانت اذ صحح في أنه زمان قطع منه المضاف اليه وعوض التنوين لان الاصل ولات أو ان صلح فان قلت فانقول في حين  
مناص والمضاف اليه قائم قلت نزل قطع المضاف اليه من مناص لان أصله حين مناصهم بمنزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف  
والمضاف اليه وجعل تنوينه عوضا من الضمير المحذوف ثم بني الحين لكونه مضافا الى غير متمم كن (قوله ولو كان كازم  
لا عرب لان العوض يتنزل بمنزلة العوض منه) فيه نظر لان ذلك انما يلزم لو كان التعويض في أو ان قبل بنائه وهو ممنوع  
ولو سلم فالعوض لا ينزل بمنزلة العوض من كل وجهه ولا يقوم مقامه في كل حكم (قوله وعن القراءة بالجواب الاول) هو ان  
خفف الحين على ضمير من الاستعراقة فيكون موضع من حين مناص رفعا على انه اسم لات على قول الجمهور كما تقول ليس  
من ر جل قائما وعلى انه مبتدأ على قول الاخفش والخبر على كل منهما محذوف وفي البحر روى أيضا عن عيسى ولات حين  
بالرفع مناص بالفتح قال صاحب اللوائح فلهذا بني حين على الضم فيكون في الكلام تقديم وتأخير واجزاؤه مجرى قبل وبعد في  
الغاية وبني مناص على الفتح مع لات على تقدير لات مناص حين لكن لانما تعمل في النكرات في انصافها من دون ان  
يفصل بينهما ظرف أو غيره وقد يجوز ان يكون لذلك معنى لا أعرفه انتهى قول صاحب اللوائح (لو) (قوله في المستقبل)  
ظرف للسببية والمسببية لا لعقد لانه في زمن التكامل وهو حال (قوله لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي عكس  
ما يتوهم المبتدأون) هذا ظاهر اذا كان الزمن المتصفا بالاستقبال والمضى واحد كاصورة التي ذكرها أو اما اذا كان متعديا  
كاسم الماضي وغد المستقبل فان الماضي فيه سابق على المستقبل على ما لا يخفى ويمكن في بيان سبق الشرطان على  
الشرط بل وان يقال ان للشك وعدم الجزم ولو للجزم بالامتناع والشك تصور والجزم تصديق والتصور سابق على التصديق  
أو وانسان يشك أو لا ثم يجزم اذا قام الدليل (قوله داخلا على فعل الشرط منغيا لفظا أو معنى) هذا التفصيل لفعل الشرط  
لانغيا والمثال والشعر الاول والثاني لدخول حرف الاستدراك على لفظ فعل الشرط والالتان وبيت الجاسي لدخوله على  
معنى فعل الشرط وانما قال في الشعر الاول ومنه لانه لم يثبت فيه بعد حرف الاستدراك بنى استغناء بجعل السعي للهجد  
عن نفي كونه لادنى معيشة وكلمة قوله قبل البيت الثاني مجرورة عطفا على محل لوجاءنى أكرمته عطف توهم لان معنى تقول  
لوجاءنى أكرمته أكرمته نحو لوجاءنى أكرمته (قوله ولو ان ما أسعى الى آخره) هـ ذان البيتان لامرئى القيس وما يحتمل  
ان يكون موصولا حرفيا أو اسميا وان تكون كافة فان قيل لو كانت كافة لكتبت متصلة لاجيب بانها انما كتبت منفصلة  
على احتمال انها غير كافة والمؤنل المؤصل (قوله أى فلم يركم وهم كذلك) في الشرح هكذا ثبت في النسخ التي رأيتها وقد  
استشكل بعض الطلبة بنهزواله في حلقة التدريس عند قراءته اثبات الياء مع الجازم فاجبت بان رأى سمع فيه القلب  
بجعل العين في محل اللام تقول راءه مثل راءه وقد قرئ في الشواذ ان راءه استغنى بالغ بعد الراء وهمزة بعد الالف ومضارعه  
حينئذ ترى بهم همزة في الآخر بعد ياء فاذا دخل الجازم سكن الهمزة وساغ ابدالها ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة وقد خرج  
الامام أبو محمد عبد الله بن السيد البطيوني على ذلك قول الشاعر \* كأن لم ترا قبلى أسير ايمانيا \* فقال الاصل تراء  
بهمزة بعد الالف سكنت الجازم فالتقى ساكنان فحذف لذلك أولاهما وهو الالف ثم ابدلت الهمزة الساكنة بعد الفضة  
ألفا واذا ثبت ذلك فلا ان تضبط يركم وهم من قول المصنف فلم يركم وهم بهمزة ساكنة بعد الراء ولك ان تضبطه ياء  
مبدلة من الهمزة الساكنة وهذا غاية ما يقال في هذا انتهى وأقول ليس هذا بغاية ما يقال في هذا في شرح التسهيل  
ما يتأتى به الجواب أيضا وهو وقال بعضهم ان اثبات هذه الحروف لغة لبعض العرب في السعة وقيل انما ورد من ذلك

مجزوم بحدف الحروف ثم أشبهت الحركات فنشأ عنها الحروف الموجودة وفي اعراب أبي البقاء في قراءة قبيل انه من  
يتقى ووجهت بانه أشبع حركة القاف فنشأت الياء بانه قدر الحركة على الياء وحذفت بالجازم وجعل حرف العلة كالصحيح  
انتهى وذكر المصنف أيضا هذه القراءة في الباب الرابع في أثناء الكلام على العطف وذكر فيها هذين الوجهين  
وغيرهما (قوله لو كنت من مازن الى آخره) تقدم الكلام عليه عند الكلام على اذن (قوله اذا المعنى لم يكنى لست من  
مازن بل من قوم لبسوا في شيء من الشر وان كانوا ذوى عدد) في الشرح ظاهر كلامه انه جعل وان كانوا ذوى عدد حالامع  
اقتربنا بالواو\* وفي جواز تقدم مذهبها خلاف ثم الحالية انما تأتي على ان يكون صاحب الحال اسم ليس لا الضمير  
المستكن في خبرها الظرف للزوم تقدم الحال على عاملها المعنوي وهو متمتع في مثل هذه الصورة على الاصح ولو جعلت  
الحالية المذكورة معترضة لاستقام بلا تكلف وأقول ما المانع من ان يكون صاحب الحال اسم لكن وحينئذ يكون  
حالاته عن عاملها المعنوي مقترنة بالواو (قوله فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين  
كفروا) يعني بمنزلة في تقدم ما يفيد النفي على الاستدراك وفي وقوع الاستدراك على الفعل المتقدم (قوله وما رميت اذ  
رميت) في حاشية المطول للسيد أي وما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان أثر ذلك الرمي كان خارجا عن طوق البشر وقيل  
ما رميت تأثيرا اذ رميت كسبا وليس بشئ لجر بانه في جميع الافعال عند القائل بالكسب وعدم صحته عند من ينكره (قوله  
وهو باطل بموضع كثيرة منها قوله تعالى ولو أننا نزلنا اليهم الملائكة وكلهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا ليؤمنوا)  
الجواب عن تلك المواضع ان لو قد تسمتعمل للدلالة على امتناع الجواب والشرط جميعا بل للدلالة على تقرير الجواب وجود  
الشرط أو فقد وتلك المواضع منه وستسمع عن قريب لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى وقبل اجمع قبيل كرفيف ورغف بمعنى  
كفيل أي كفلا بما بشره وابه وانذروا أو بمعنى قبيل الذي هو جمع قبيلة بمعنى جماعات أو مصدر بمعنى مقابلة كقبلا بكسر القاف  
وفتح الموحدة في قراءة نافع وابن عامر أي ولو أننا نزلنا اليهم الملائكة كما اقترحوا وقالوا لا نزل علينا الملائكة وكلهم كقالوا  
قالوا بابائنا وحشرنا عليهم كل شيء قبلا كما قالوا أو تأتي بالله والملائكة قبلا ما كانوا ليؤمنوا في حال من الاحوال لسبق القضاء  
عليهم بالكفر الا ان يشاء الله الا في حال مشيئة الله تعالى ايمانهم فهو استثناء متصل من أعم الاحوال وقيل منقطع (قوله وقول  
عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه) قال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لم أر هذا الكلام  
في شيء من كتب الحديث لا مر فوعا ولا موقوفا لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن عمر مع شدة الفحص انتهى وقال الشيخ  
والذي رجحه الله تعالى ومن خطه نقلت رأيت الحافظ أبان بن العربي نسبة الى عمر بن الخطاب الا انه لم يبدله اسنادا انتهى  
وقال الحافظ زين الدين بن العراقي ومن خطه نقلت لأصل لهذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم أقفله على اسناد قط  
في شيء من كتب الحديث وبعض النسخة ينسبونه الى عمر بن الخطاب من قوله ولم أره اسنادا الى عمر انتهى وفي الشرح وقد  
سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه يبحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم وقعت في الحلية لابي نعيم في ترجمة سالم مولى  
أبي حذيفة رضي الله عنه على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول ان سالم أشد يد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه انتهى وفي المطول فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم  
انتفاء الجزاء لانتهاء الشرط في نحو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والاي لم يثبت عصيانه لان النفي اثبات وهذا  
فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان لولدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الأزمنة  
في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه ذلك الجزاء او يكون نقيض ذلك الشرط أنسب وأليق باستلزام  
ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدم وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو  
لو أهنتني لا تثبت عليك أو منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه أو مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة أقلام والبحر عده  
من بعده سبعة أبحر ما فقدت كلمات الله ونحو لو لم تنكرني لا تثبت عليك انتهى وهذا ما وعدناك بسماعه فيما سلف (قوله ثم  
تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل) في الشرح اعترافه بان الشرط سبب يأتي هذا التقسيم فان السبب  
يقضي ارتباطا مناسبين وبين مسيبه الاتراء قال بعد ذلك الثاني انه لما فقدت المناسبة فقدت العلية فحيث تنفي المناسبة  
تنفي السببية فلا يأتي التقسيم المذكور وأقول انما اترف بدلالة لوعلى عقد السببية والمسببية ولا يلزم من الدلالة على ذلك  
تحقق السببية ولو سلم فرد المصنف ان الجزأين مع قطع النظر عن لو قد يدرك العقل بينهما تناسب مقتضى ذلك الارتباط وقد



لا يدرك وقد أشار الشارح الى هذا بقوله بعد ذلك وقد يقال ان التقسيم لم يقع بالنسبة الى المناسبة وانما وقع بالنسبة الى  
التعقل فقط والمنافي هو الاول (قوله وما يجوز فيه العقل ذلك) الاشارة هنا وفي ان ذلك والضمير المنصوب في ترجمته وفي انه  
لا تنحصر سببية الثاني في سببية الاول وفي الشرح لا نسلم انه يلزم من ترتيب شئ على شئ ظهور انحصار سبببته في ذلك  
الشئ ولا نسلم ان ذلك هو المتبادر الى الذهن وأقول مراد المصنف بالظاهر هنا الرجوع لكل من انصف من نفسه اذا سمع هذا  
القسم من لو ولا حظ انحصار سببية ما بعدها فيما يابها وعدم انحصارها فيه وجد انحصارها راجح في ذهنه وسابقا الى فهمه  
وكيف لا والاصل في سبب السبب الواحد ان يكون واحدا (قوله وهذا النوع بدل فيه العقل) لوقال وهذا التقسيم لكان  
أحسن لان الاشارة الى ثالث أقسام النوع الاول فالتميز بالنوع يوهم انها الى النوع الاول الا ان هذا الابهام مندفع بان  
قوله يدل فيه العقل الى آخره حكم ثالث أقسام النوع للاحكام النوع لانه ذكر في كل من قسمي النوع الاولين حكمه فيه  
(قوله أحدهما ان دلالتها) أي لو على ذلك أي انتفاء الجواب انما هو من باب مفهوم المخالفة لان لولا الشرط ومفهوم الشرط  
من أقسام مفهوم المخالفة وفسر مفهوم المخالفة بان يكون المسكوت عنه مخالفا في الحكم للذكور انما تاونفيا ومفهوم الموافقة  
بان يكون المسكوت عنه موافقا في الحكم للذكور (قوله والثاني ان يكون الجواب مقررا على كل حال من غير تعرض  
لاولوية نحو ولوردوا) فهو ذوا أمثاله يعرف بثبوته بعلة أخرى مستمرة على التقديرين والمقصود من هذا القسم تحقيق  
ثبوت الثاني في الشرح لا مانع من ادعاء امتناع الشرط والجواب جميعا في هذه الآية ولا محذور يرتب عليه ولا داعي الى  
ما ارتكبه من كون الجواب مقررا على كل حال بل الظاهر خلافه وأقول الداعي له الى ذلك ان المناسبة لما انتفت بين ردهم الى  
الحياة الدنيا وعودهم لما نوا عنه وكان المقصود تحقيق ثبوت عودهم لامتناع ردهم علم ان عودهم معلل بامر آخر هو طبعهم  
على التكذيب والمخالفة وذلك أمر مستمر فهم على التقديرين وقد أشار المصنف الى هذا بقوله فهذا أو أمثاله الى آخره (قوله حرف  
لما كان سيقع لوقوع غيره) قال ابن مالك في شرح الكافية يعني انك اذا قلت لو قام زيد لقيام عمر ومقتضاه ان القيام من عمرو  
كان متوقفا لوصول قيام من زيد على تقدير حصوله وليس في هذه العبارة تعرض لكون الثاني صالحا للحصول بدون حصول  
الاول أولا والحق انه صالح لذلك انتهى وقال بعضهم ان سيديويه احترز بقوله كان عن ان واذا فانهم لما يقع في المستقبل لوقوع  
غيره على سبيل الشك في ان وعلى سبيل الظن في اذا وأتى بالفعل المستقبلي احتراز عن لما فانما يقع لوقوع غيره وأتى  
بالسين الدالة على التوقع للدلالة على انه لم يكن حينئذ واضرورة استقباله فهي مصرحة بانه لم يكن وقع ولا هو واقع في ذلك  
الوقت وأقول فيه نظر لان قوله حرف ليس يتناول لا ذوالا للكافية يحترز عن ما قال بدر الدين بن مالك انما قالوه في تفسير  
لو بامتناع الثاني لامتناع الاول عندي نفسه يرحح وهو الذي قصده سيبويه من قوله لو لما كان سيقع لوقوع غيره يعني انها  
تقتضي فعلا ماضيا كما كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكأنه قال لو تقتضي فعلا امتنع لامتناع ما كان ثبت  
لثبوته وهو نحو ما قاله غيره (قوله وقول ابن مالك حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه) قال ابن مالك في شرح  
الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه فقيام زيد من قولك لو قام زيد لقيام  
عمر ومحكوم بان انتفاءه فيما مضى وكونه مستلزما لثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمر وقيام آخر غير اللازم عن قيام زيد او ليس  
له تعرض لذلك بل الاكثر كون الاول والثاني غير واقعين وقال في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه  
لتاليه فقوله يقتضي امتناع ما يليه يعني الشرط لانه لو ثبت لثبت جوابه وكان الاخبار بذلك معلوما بواجب ولم يكن لقولك  
لو قام زيد لقيام عمر وقوله واستلزامه لتاليه أي يقتضي استلزام شرطها للجواب فيلزم من تقدير وجود شرطها وجود  
جوابها ولا يقتضي امتناع الجواب في نفس الامر ولا ثبوته وفي بعض النسخ لو حرف يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره  
والعبارات الثلاث بمعنى كذا في شرح التسهيل لابن أم قاسم (قوله بل بان صفاته تعالى لانها يهاتها) معنى عدم تنهاى صفاته تعالى  
هو عدم تنهاى متعلقاتها بمعنى ان متعلقاتها لا تنتهي الى حد لا يتصور ان فوقه آخر لا يعني ان مالاتها يه يدخل في الوجود  
فانه محال وفي البحر قال أبو علي المراد بالكلمات والله أعلم ما في المقدور دون ما خرج منه الى الوجود وقالت فرقة المراد بكلمات  
الله معلوماته انتهى وأقول القول الاول مناسب لقول قتادة في قوله تعالى ان الله يشرك بكامة سمى عيسى بكامة لصدوره  
بكامة كن وكقول البعض ان قوله تعالى انما قولنا لشيء اذا أردناه ان نقول له كن فيكون حقيقة وانما على اجري سنته  
في تكوين الاشياء ان يكون اسم هذه الكامة وان لم يتبع تكوينها بغيرها والمعنى بقوله له احدث فيحدث غيب هذا القول

ليكن المراد الكلام الازلي القائم بذاته تعالى لا اللفظي المركب من الحروف لانه حادث فيحتاج الى خطاب آخر ويتسلسل  
ولانه يستحيل قيام الحروف بذاته تعالى والاكثر على ان الالية مجاز عن سرعة اليجاد وسهولته على الله تعالى غملا للغائب  
اعنى تاثير قدرته في المراد بالشاهد اعنى امر المطاع للطبع في حصول المأمور به من غير امتناع وليس هناك قول ولا كلام  
وانما وجود الاشياء باخلاق والتكوين مقر ونا بالعلم والقدرة وفي الكشف فان قلت الكلمات جمع قلة والموضع موضع  
التكثير لا التقليل فهلا قيل كالم الله قلت معناه ان كلماته لا يفي بكتبتها البحار فكيف بكلامه قال أبو حيان وعلى تسلم ان كلمات  
جمع قلة بجموع القلة اذا عرفت بالالف واللام غير العهدية أو أضيفت عمت وصارت لا تخص القليل والعام مستغرق لجميع  
الافراد (قوله والجواب انه مفهوم من قوله ما كان سيقع فانه دليل على انه لم يقع) في الشرح ما قدره أولا يقتضى ان المراد بما  
سيقع هو الجواب وان المراد بغيره هو الشرط الا تراها لما قدر اللام توقيتية بمعنى عند قال أى ان الثاني ثبت عند ثبوت الاول  
وماقاله ثانيا يقتضى ان ما كان سيقع هو الشرط وبينهما اتاناف وأقول ليس ماقاله ثانيا يقتضى ان ما سيقع هو الشرط بل  
يصح ان يراد به الجواب كما قدرناه أولا وبيان ذلك ان الضمير في قوله على انه لم يقع عائد الى الشرط والمعنى ان امتناع الشرط  
مفهوم من قوله كان سيقع الذى هو الجواب لان كان سيقع يفيد انه مترقب والمترقب لم يقع وعدم وقوع الجواب دليل على  
عدم وقوع الشرط (قوله في بنت أبي سلمة) هي زينب بنت عبد الله بن عبد الاسد المخزومي روت عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وخرج لها أصحاب الكتب الستة وتوفيت سنة أربع وسبعين وأمها أم سلمة احدى زوجات النبي صلى الله عليه وسلم ماتت في  
امرة يزيد وهي آخر أمهات المؤمنين موتا (قوله الثاني لمحت الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لسمعهم  
ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون) اللهج بالشيء الوقوع به وفي المطول وأما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لسمعهم ولو أسمعهم  
لتولوا وهم معرضون فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا المحال لانه على تقدير  
ان يعلم الله فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد وأجيب بانهم مملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية  
ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا زميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال والمحال جازان  
يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظه لو لم تستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما تستعمل في القياس الاستثنائي  
المستثنى فيه نقيض التالي لان الامتناع الشيء لا امتناع غيره ولهذا لا يصير حينئذ باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد  
في كلام الحكيم تعالى انه قياس أهلت فيه شرائط الانتاج وأي فائدة تكون في ذلك وهل يركب القياس للحصول النتيجة  
بل الحق ان قوله ولو علم الله فيهم خيرا وورد على قاعدة اللغة يعنى ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتداء قوله ولو  
أسمعهم اتولوا كلام آخر على طريقة لولم يحف الله لم يعصه يعنى ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم  
الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا وأنا أقول يجوز أن يكون التولي منفيًا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى أصل لو  
لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذكر الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض  
عنه ولم يلزم من ذلك تحقق الانقياد فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب  
انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا أهله بان سمعوا شيئا ثم انتفادوا له ولم يعرضوا اه ما في المطول (قوله والثاني أن  
يقدر ولو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم) في الشرح علم عدم الخير فيهم أخص من عدم علم الله تعالى الخير فيهم يقتضى  
عدم الخير فيهم ضرورة انهم لو كان فيهم خيرا لتعلق علم الله تعالى به قطعاً عبر بذلك مراد به ما تقدم لانهم مستويان في التحقيق  
بالنسبة الى علم الله تعالى وأقول انما عبر بذلك لان لو انتفاء تاليها وهي داخلية في الالية على علم الخير فيكون التقدير عدم علم  
الخير لا علم عدم الخير (قوله والتقدير ولو علم الله فيهم خيرا وقتما اتولوا بعد ذلك) هذا تقدير النتيجة وأما القياس فتقديره  
ولو علم الله فيهم خيرا وقتما لا سمعهم ولو أسمعهم لتولوا بعد ذلك (قوله ولو تلتقى أصداؤنا الخ) الاصداء بالمدحج صدى بالقصر  
وهو الذى يجيبك مثل صوتك في الجبال وغيرها والصداء بضاد كالبوم وفي القاموس الرمس القبر وفي الصحاح تراب القبر  
والسبب بهماتين وموجدتين المفازة والرمه بكسر الراء العظام البالية ويمش يرتاح قال صاحب الصحاح هششت لفلان  
بالكسر أهش هشاشة اذا ارتحت له وهششت الورق أهش هش خشبته بعصا ليمتحن ومنه قوله تعالى وأهش بهما على غمى  
والطرب خفة تكون اسرورا وخرن والمراد هنا الاول والصوت متعلق بهش (قوله وقول توبة ولو ان لم يلى الخ)

توبة بالثناء المفتوحة والواو الساكنة بعدهما موحدة هو الخفاجي أحد عشاق العرب مات سنة خمس وسبعين ولبى الاخيلية صاحبه وقد ذكرناهما في أو الجندل الحارة والصفائح الحارة العراض والبشاشة طلاقة الوجه والاقبال وزقاراي وقاف صاح قال في الصحاح زقا الصدى يزقو يزق زقا أي صاح وكل صائح زاق والزقية الصيحة (قوله لا يلفك را جيك الخ) العديم الفقير بمعنى العدم كالإيم بمعنى المولم أو بمعنى المدموم تنزيلا لوجود من لا مال له منزلة المدموم (قوله وانما أوانا الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للأوصياء) في الكشف لومع ما في حيزه صلة للذين والمراد بهم الاوصياء أمر وان يخشوا الله فيخافوا على من في حجورهم من اليتامى ويشفقوا عليهم خوفاً على ذريتهم لو تركوهم ضعافاً وشققهم عليهم ان يقدر واذلك في أنفسهم ويصوره حتى لا يجسر واعلى خلاف الشفقة والرجمه ويجوز ان يكون المعنى والخشوا على اليتامى من الضياع وقيل لهم الذين يجاسون الى المريض فيقولون ان ذريتك لا يغنون عنك من الله شيئاً فقدم مالك فيستغرقه بالوصايا فامر وان يخشوا ربهم ويخشوا على اولاد المريض ويشفقوا عليهم شققهم على اولاد أنفسهم لو كانوا يجوز ان يتصل بما قبله وان يكون أمرا للورثة بالشفقة على الذين يحضرون القسمة من ضعفاء أقاربهم واليتامى والمساكين وان يتصوروا انهم لو كانوا اولادهم بقوا خائفهم ضائعين محتاجين هل كانوا يخافون عليهم الحرمان والخيبة فان قلت ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صلة للذين قلت معناه والخش الذين صفتهم وحالتهم انهم لو شرفوا وان يتركوا خلفهم ذرية ضعفاً وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كفلهم وكسبهم انتهى وفي حاشية التفتازاني ان الصلة يجب ان تكون قضية معلومة للمخاطب ثابتة للوصول كالصفة للموصوف فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة فاجاب بان كون حال الاوصياء أو الجالسين أو الورثة وصفهم مضمون هذه الشرطية قضية معلومة وأشار الى انه لا بد من حمل لو تركوا على المشاركة ليصح وقوع خافوا جزاءه ضرورة انه لا خوف بعد - حقيقة الموت وترك الذرية وفي كلام بعض النحاة ان لو هذه بمعنى ان وهو الظاهر وفي الحاشية أيضاً عند قوله تعالى هدى للمتقين والمعتبر في المجاز باعتبار المشاركة حال اعتبار الحكم لا حال الحكم فعصير الخمر مجاز وان صار عند الاخبار جراً لانه حال تعلق العصير به ليس بخمر وكذا عصر العصور أيضاً مجاز وانما الحقيقة عصر العنب ثم هذا النوع من المجاز قد يكون بطريق الحصول بان يحصل الانصاف بالمعنى الحقيقي عقيب تعلق الحكم بالاتراخ كقتل القتل ومرض المريض وقد يكون بطريق المصير اليه بان يكون شأنه المصير الى ذلك ولو بعد حين كقوله تعالى ولا يلدوا الا فاجراً كفاراً فان انصاف المولود بذلك متأخر عن تعلق الولادة به انتهى (قوله ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو ومنطلق كما تقول ذلك مع ان) في الشرح ليس امتناع هذا التركيب قاضياً بانتفاء كونها التعليل في المستقبل اذ ب حرف يكون بمعنى حرف ولا يساو به في جميع أحكامه وأقول لو كانت معناها وقعت موقعا قال ابن الحاجب في أصوله يقع كل من المترادفين مكان الآخر لانه بمعناه ولا يخفى في التركيب (قوله وكذلك أنكروه بدر الدين بن مالك وزعم ان انكار ذلك قول أكثر المحققين) الذي في شرحه للدلفية وذهب بعض النحويين الى ان لو كانت تكون للشرط في الماضي تكون للشرط في المستقبل وعندى ان لولا تكون لغير الشرط في الماضي وما تسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعفاً خافوا عليهم وقول الشاعر \* ولو ان ليلي الاخيلية سلمت \* لاجحة فيه لصحة جملة على الماضي (قوله فاما ابن الحاجب فانه قال في اماليه) قال الرضى وقال المصنف يعنى ابن الحاجب بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون أعم من المسبب كالحراق الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان يقال لا انتفاء الاول لا انتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل السبب وفيما قاله نظراً لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سبباً كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً وشرطاً كما في قولك لو كان لي مال لحييت أو لا شرطاً ولا سبباً كقولك لو كان زيد أبى لكانت ابنته ولو كان النهار موجوداً لكانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال هي موضوعه لامتناع الاول لامتناع الثاني أى امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكان لا للعلة التي ذكرها بل لان لو موضوعه له يكون جزاؤه مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون متمتعاً به فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه أى الجزاء لان المراد ينتفي بانتفاء لازمه انتهى وقال التفتازاني في مطوله ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب أو الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب أو اللزوم بل

معناه ان الله لا ياله على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو سبب انتفاء الاول فعني لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا على هلاك عمر معناه ان وجوده على سبب عدم هلاك عمر لان وجوده دلائل على ان عمر لم يهلك ويبدل على ما ذكرنا قطعاً قول أبي العلاء ولودامت الدولات كانوا كثيرهم \* رعايا ولكن ما هن دوام الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا يفتح شيئاً على ما تقر في المنطق وكذا قول الجاسسي ولو طار ذو حافر قبلها \* اطارت ولكنه لم يطر أي عدم طيران تلك الفرس بسبب انهم يطرد وحافر قباه او أما رباب المعقول فقد جعلوا الوان ونحوها اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القصد بانتفاءهم ما ولهذا صرح عندهم استثناء عين المقدم نحو قولوا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء المزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لا كتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء المزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة أكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فهم آلهة الا الله لفسد العالمون والغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق يعني ابن الحاجب وأشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكوم من عائب قولنا صححنا انتهى وقال السيد في حاشيته يفهم من ظاهر قوله وأما رباب المعقول فقد جعلوا وقوله واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة أكثر ان المعنى الثاني انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لارباب المعقول وان الآية الكريمة واردة على مقتضى أوضاعهم وفيه بعد جدا والحق انه أيضا من المعاني المعتبرة عند أهل اللغة الواردة في استعمالهم عرفانهم قديص دون الاستدلال في الامور العرفية كما يقال لك هل زيد في البلد فتقول لا اذلو كان فيه لحضر مجاسنا فيستدل بعدم حضوره على عدم كونه من البلد وتسمى علماء البيان مثله بالطريقة البرهانية لكنه أقل استعمالا من المعنى الاول (قوله وخلاف ما فسروا به عبارتهم) الضمير في فسر واو في عبارتهم لم يثنى الامتناع وما فسروا به هو قولهم لامتناع الجواب لامتناع حرف الشرط وعبارتهم في قولهم حرف امتناع لامتناع (قوله فان المعنى انقلب عليه) هذا جواب سؤال مقدر عن سبب تفسير بدر الدين عبارتهم بما يوافق ما قاله ابن الحاجب وقوله لتصريحه أو لا دليل على انقلاب معنى لوعلى بدر الدين (قوله فانه من ابن الحاجب أخذ) هذا جواب سؤال مقدر عن سبب تفسير ابن الجباز عبارتهم بما يوافق ما قاله ابن الحاجب (قوله ان ما قاله من التأويل ممكن في بعض المواضع) أراد بالتأويل ما نقله عنه من قوله وغاية ما في أدلة من أثبت ذلك الى آخره (قوله وعمالا يمكن ذلك فيه قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا) الاستحالة ان يراد لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا الكلام نصدق (قوله قوم اذا حار بوالخ) الماء يرجع مثرز بكسر الميم وهو الازار كقولهم ملحف وحلاف ومقرم وقوام وشد الماء زرها كناية عن ترك الجساع والاطهار جمع طهر وهو وزن انقطاع الحيض (قوله أرى وأسمع ما لم يسمع الفيل) هذا مجزئ بيت من قصيدة كعب بن زهير التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وصدده لقد أقوم مقام الويقوم به وبعده لظل يرعد الا أن يكون له \* من الرسول باذن الله تنويل (قوله قول قتيبة ما كان ضرك) قتيبة بالقاف المضمومة والمثناة الفوقية وباء التصغير قال السهيلي والصحيح انها بنت النضر لا اخته قال الزبير بن بكار وغيره وكذلك وقع في كتاب الدلائل اه وقال الواقدي أسلمت قتيبة يوم الفتح وكان النبي صلى الله عليه وسلم قتل النضر صبرا بالصفراء بعد ان انصرف من وقعة بدر فانشده قتيبة بعد قتله أبياتا منها هذا البيت فقال عليه الصلاة والسلام لو سمعته ما قتلته ولعقوت عنه ثم قال لا تقتل قريش بعد هذا صبرا قال الزبير بن بكار وسمعت بعض أهل العلم يقرأ أبياتهم او يذكراهم مصنوعة وكان من جملة أذى النضر للنبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقرأ أخبار الجحيم على العرب ويقول محمد ياتكم باخبار عاد وثمود وانا آتيكم بخبر الا كاسرة والقيصرة والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه وفي القاموس الغيظ الغضب أو شدته أو سورته أو أوله والحنيق اسم مفعول من أحنقه أي غاظه فهو تارك للغيظ ومانافية أو استتفهامية والمعنى أي شيء كان يضرك لو عفوت والفتى وان كان مغضبا منطويا على حنق وعداوة قديمين ويعفوا (قوله ورجعنا فاقوم الخ) جل الشيء معظمه والثاني

التوقف والحزم ضبط الهمز والاختفاء بالثقة ومن تعليلية لغات (قوله تجاوزت احراس الخ) تجاوزت الشيء جزته والاحراس جمع حارس كاصحاب جمع صاحب وقيل جمع حرس كاجرار جمع حرس وحرس جمع حارس كخدم جمع خادم والمعشر جماعة الناس وحراص جمع حريص كظراف جمع ظريف وجاء ما ضيه من باب ضرب ومن باب علم ويسرون يروى بالهمزة من الاسرار وهو الاظهار والاختفاء لفظ مشترك بين هذين الضدين ويروى بالهمزة وهو بمعنى الاظهار فقط (قوله فمطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن) وفي الشرح الذي يظهر ان تدهنوا منصوب بان مضمره جواز او المجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها واقول لانسلم ان اضماران بعد الفاء هما جائز لان ذلك اذا كان العطف به اعلى اسم ليس في تأويل الفعل نحو \* لولا توقع معترضه \* حتى لو كان العطف به اعلى اسم في تأويل الفعل نحو الطائر في غضب زيد الذباب وجب الرفع وعلى ما قال الشارح يكون العطف به اعلى مجموع حرف وفعل صريح ذلك المجموع في تأويل اسم وهو اولى بوجود الرفع على ان ما ذكره المصنف هو الوجه الثاني من الوجهين اللذين ذكرهما صاحب البحر حيث قال وجهه المصاحف على اثبات النون وقال هرون انه في بعض المصاحف فيدهنوا ونصبه وجهان أحدهما انه جواب ودو التضمنه معنى ليت والثاني انه على توهم انه نطق بان أي ودوا ان تدهن فيدهنوا عطفا على التوهم ولا يجي هذا الوجه الاعلى قول من جعل لو مصدرية بمعنى ان (قوله ولا دليل في هذا الجواز ان يكون النصب في فافوز مثله في الاحياء أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا) هكذا رأيناه في نحو عشر نسخ معتمدة وفي بعض النسخ ما وافق نسخة الشارح وهو بدل فافوز فيكون ولا يجي ان الإشارة في قوله ولا دليل في هذا على النسخة الاولى الى انتصاب فافوز على نسخة الشارح الى انتصاب فيكون وتوجيه نسخة فيكون مذكور في الشرح وهو ان يكون منصوب بان مضمره والمصدر المسبوك منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المتقدم وهو كره أي ليت لنا رجوعنا فمكوننا من المؤمنين واما نسخة فافوز فتوجهها غير ظاهر اذ لم يتقدم اسم خالص بصح عطفه عليه كعطف يرسل على وحيا فان قيل قال السفاقي فافوز بنصب الزاي وهو جواب التمني ومذهب جمهور البصريين ان النصب باضمارة ان بعد الفاء وهي حرف عطف عطفت المصدر المنسب اليك من ان المضمره والفعل المنصوب به اعلى مصدر متوهم ومذهب الكوفيين انه انتصب بالخلاف ومذهب الجرمي انه انتصب بالفاء نفسها أوجب بان ما ذكره السفاقي توجيهه لنصب المضارع الواقع جواب التمني ومراد المصنف وجه غير هذا وهو النصب لاعلى انه جواب للتمني بل على انه للعطف على اسم سابق (قوله وقول ميسون ولبس عباءة الخ) قول مجرور عطفا على الاحياء وميسون ميم مفتوحة فثناة ثعمية ساكنة فسین مهملة في آخره نون بنت بحدل بموحدة مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فدا لمهملة مفتوحة فلام تزوجها معاوية رضي الله عنه ونقلها من البدوي الشام فكانت تكثر الخنين الى اناسها والتذكر الى مسقط رأسها فسميها ذات يوم تنشد

لبيت تخفق الارواح فيه \* أحب الى من قصر منيف  
وأكل كسيرة في كسريني \* أحب الى من أكل الرغيف  
وكلب ينبع الطراق دوني \* أحب الى من قط ألوف  
ونرق من بني عمي نعيم \* أحب الى من جعل عليف

اماضيت ابنة بحدل حتى جعلتني عجب - لاعليها هكذا ذكره الحريري في درة القواص في أوهاام الخواص والارياح جمع ربح والمنيف العالي المشرف وشف عليه ثوبه يشف شفوفا وشفيفا أبيض الكسائي أي رق حتى يرى ما خلفه وثوب شف وشف أي رقيق وكسر البيت بكسر الكاف أسفل شقة الحباء التي تلي الارض من حيث يكسر جانباه والفتح الطريق الواسع بين جبلين وقيل الطريق الواسع والدفوف جمع دف بضم الدال وهو الذي يضرب به النساء وحكي أبو عبيدة عن بعضهم ان الفتح فيه لغة والبكر بفتح الموحدة الفتى من الابل والخرق بكسر الخاء المجهة الكريم السخني والخبيف المنزبل والجهل من ولد البقرة والعليف الذي يمتف ولا يرسل المرعى والعج الرجل من كفار الجهم والعنيف الذي لارفق فيه (قوله فلونبش المقابر الخ) هذا الشعر اهمل بن ربيعة بن الحارث بن ثعلب بن وائل واسمه امرؤ القيس وقيل عدى قال ذلك حين أخذ بنار أخيه كليب واسمه وائل وكنيته أبوالمجادد ذكر ذلك أبو عبيد البكري في شرح امالي القالي ويحتمل معنى للفعول والذنائب بمجبة فنون وفي آخره موحدة موضع والزير بكسر الزاي في أوله الذي يجب مجادته النساء ومجالستن معنى بذلك اكثره يارته

هـ

وكان النعمان قد بلغه عنه شيء فاحتمل حتى وقع في يده فحبسه الى ان مات والمالك والمالكة جميع مفتوحة فهو مزنة ساكنة  
 فلام مضمومة الرسالة وفيه نظيران ماذكرانه قبله من شواهد العروض ولم يذكره الا وانتظار بسكون الراء والشرق  
 بكسر الراء صفة مشبهة من شرق برينه اذا غص والغصان بفتح الغين المجمة والصاد المهملة اسم فاعل من غصصت يارجل  
 تغص فانبت غاص بالطعام وغصان والغصه بضم الغين المجمة وتشديد الصاد المهملة ما يعترض في الخلق من مأكول  
 والاعتصار بالعين وصاد المهماتين ازالة الغصه بشرب الماء قليلا قليلا وبالهاء متعلق بالاعتصار يعني لو شرفت بغير الماء  
 لازلت شرقي بالماء الذي يزال به الشرق (قوله لو في طهية الخ) الطهية بضم الهاء وقح الهاء وتشديد المثنى التحتية حتى  
 من تميم نسبوا الى أمهم والاحلام العقول جمع حلم بكسر المهملة وسكون اللام وعرضوا بمعنى اعتراضوا واعلم ان في كون هذا  
 البيت والذي قبله من الرابع نظر لان الرابع هو ان يلى لو اسم هو في الظاهر مبتدأ او ما بعده خبره ولم يلى لو فيه ما الا الجار  
 والمجرور فان قيل المبتدأ في كل من البيتين واللو في التقدير وان لم يكن واليه في اللفظ لان الجار والمجرور في الاول  
 معمول الخبر وفي الثاني نفس الخبر وهو اده يلى لو لفظا أو نية أجيب بان هذا وان أمكن حمل كلامه عليه لكن قوله  
 مبتدأ ما بعده خبره يأتي ذلك في البيت الثاني لان فيه المبتدأ ما قبل خبره ويمكن أن يقال ان قوله أو اسم هو في الظاهر  
 مبتدأ وما بعده خبره معناه أو جملة اسمية بحسب الظاهر يشير الى ذلك قوله فيما بعد وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا  
 (قوله فهلا نفس ليلى شفيعها) هذا آخر بيت للصمة وقيل لقيس ابن الملاح وهو

ونبت ليلى أرسلت بشفاعه \* الى فهلا نفس ليلى شفيعها (قوله وقال الفارسي هو من النوع الاول والاصل لو شرق  
 حاقق هو شرق) في الجني الداني وذكر ابن مالك ان لو قد ولها مبتدأ وخبر كقول الشاعر \* لو بغير الماء حاقق شرق \* قيل  
 وهو مذهب الكوفيين وتأول ابن خروف هذا البيت على أضمار كان الشانية وتأوله الفارسي على ان حاقق فاعل فعل محذوف  
 يفسره شرق وشرق خبر مبتدأ محذوف وفيه تكلف انتهى (قوله ولو قلم الخ) الشق بفتح الشين الفرجة وبكسر هاء الجانب  
 والبيت محتمل لهما (قوله اذا ابن أبي موسى بلالا بلغته) هذا صدر بيت عجزه \* فقام ينصل بين وصليك جازر \* وبلال هو  
 أمير البصرة وقاضيا ابن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري والخطاب للناقفة وابن أبي موسى نائب عن فعل محذوف يفسره  
 بلغته وبلالا منصوب محذوف آخر يفسره بلغته والتقدير اذا بلغ ابن أبي موسى بلغت بلالا بلغته والنصل السيف  
 ووصلا الناقفة المفصلان اللذان عند محل نحرها وفي الصحاح الاوصال المفاصل واحدها وصل والجار راسم فاعل من جزر  
 الناقفة نحرها (قوله عندي اصطبار الخ) الاصطبار افعال من الصبر وهو حبس النفس عن القلق والجزع نقيض الصبر  
 والنوى البعد والبرى نعت السهم ونحوه (قوله وذلك لان لعل) هذا بيان لكون اتيان خبر المبتدأ الذي هو ان المفتوحة مع  
 معمولها مؤخر اهدا ما يشهد لتقديره مؤخر ابدلوه وتقديره ان خبر هذا المبتدأ انما تقدم عليه دفعا لاشتباه ان المفتوحة  
 المؤكدة بالمفتوحة التي هي لغة في لعل وهذا الاشتباه موقوف بعد اما وابدلوه لان لعل لا تقع بعدها فلذا أتى هذا الخبر  
 مؤخر اعن مبتدئه بعد اما وكان الاولى تقديره مؤخر ابدلوه لان الاصل في الخبر التأخير وقد انعدم ما يقتضى التأخير (قوله  
 ما أطيب العيش الخ) الفتى الشاب وتنبو تبعده والحوادث مصائب الزمان والمعلوم المجتمع الاجزاء (قوله ولو انها صفورة  
 الخ) مسومة أي فرسام مسومة وفي الصحاح بدل مسومة مزعجة والزعة شيء يقطع من طرف أذن البعير ويترك معلقا يابس  
 وانما يفعل ذلك بالكرا من الابل وعبيد بضم العين وانما بفتح الهاء مزنة وسكون الزاي وفتح النون اسم شخصين أو قبيلتين  
 من بني يربوع وقيل عبيد ابن بطن من الاوس وأزعم من يربوع (قوله لو ان حيا الخ) ٦ في الصحاح كان يقال لابي براء عامر بن  
 مالك بن جعفر بن كلاب ملاعب الاسنة فجعله ليبد ملاعب الرياح أباراء مدره الشباح انتهى وفي الشرح ان صاحب الاخبار  
 أنشد ما ذكره المصنف وأقول لعل نسخة السارج من الصحاح كاذكر واما النسخة التي راجعها فليس فيها الا ما نقلته  
 ثم رأيت في نسخة أخرى مثل ما في نسخة السارج (قوله وقد وجدت آية في التزويل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ولم ينسبه  
 لها الزمخشري كالم ينسبه لآية اقصان) فيه نظيران لو في هذه الآية ليست بالواشترطية التي الكلام فيها قال الزمخشري  
 في نفسه ير هذه الآية وان يأت الاخراب كرة ثانية تمنوا لحوقهم مما منوا به هذه الكرة انهم خارجون الى البدو واصلون  
 بين الاعراب يسألون كل قادم من جانب المدينة عن أخباركم وعن ماجرى عليكم انتهى وقد مر في حرف الراء انه قال في رباع يود

٦ قوله أباراء هكذا بالنسخ التي معنا وليتأمل فعل فيها سقطا اه

الذين

لمن والجمع ازوار وزيرة وازيار وفي الشرح وأي زير المراد به كليب فهو ظاهر أقيم مقام الضمير انتهى وفي هامش بعض نسخ المتن والزي الذي يكثر الزيار للنساء وهو كناية عن ملازمة البيوت وترك القتال كعادة الجبان ويوم الشعثين اسم لحرب وقعت بالذنايب انتهى وما في الشرح هو الموافق لما في شرح رسالة ابن زيدون للشيخ جمال الدين بن نباتة وفي شرح الامالي للبكري والشعثان شعث وشعثيت ابنا معاوية بن عامر بن ذهل بن ثعلبة واسم شعث حارثه والباء في الذنايب ظرفية (قوله أو أنها حرف وضع للتمييز كليت فمنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التني) في الشرح والظاهر ان هذا الوجه هو مراد الزخشي فيكون مذهبه ان لو قدر ترم فبعدة للتمييز بحسب الوضع وما أورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التني لا يرد عليه فانها عند مجامع الفعل التني تكون مجرد المصدرية مساوية للدلالة على التني فلا يمتنع الجمع اذ ذلك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت ان الزخشي يوافق على مجيء المصدرية (قوله وفيه نظر) وجهه ان ما قيل فيه ذلك عند التحقيق ليس بخارج عما تقدم صرح بذلك ابن أم قاسم في الجني الداني وقال السفاقي ولو على أنفسكم لو شرطية بمعنى ان وعلى أنفسكم متعلق محذوف أي ولو كنتم شهداء على أنفسكم وحذف كان بعد لو كثير وقدره أبو البقاء ولو شهدتم على أنفسكم ودل عليه شهداء وقدره الزخشي ولو كانت الشهادة وبالاعلى أنفسكم (قوله كقولهم لو ذات سوار طمعتي) أي كقولهم في المثل ولو قال كقوله لكان أولى لان الذي قاله حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو ما سور في بعض أحياء العرب ثم صار مشلا وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا يلبس السوار وجواب لو محذوف أي لمان على (قوله وقول عمر لو غيرك فالها يا أبا عبيدة) أخرج البخاري ومسلم عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج الى الشام حتى اذا كان بسرخ اقبله امرأ الاجناد أبو عبيدة ابن الجراح وأحبابه فاخبروه ان الوباء قد وقع بالشام قال ابن عباس فقال لي عمر ادع لي المهاجرين الاولين فدعوتهم فاستشارهم وأخبرهم ان الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا فقال بعضهم قد خرجت لاسر لانرى ان ترجع عنه وقال بعضهم معك بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ترى ان تقدمهم على هذا الوباء فقال عمر ارتفعوا عني ثم قال ادع لي الانصار فدعوتهم فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين واختلفوا كماختلفوا فاهم فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع لي من كان ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم فلم يختلف عليه رجلان فقالوا انرى ان ترجع الناس ولا تقدمهم على هذا الوباء فنادى عمر في الناس اني مصعب على ظهر فاصبحوا عليه فقال أبو عبيدة بن الجراح وهو اذ ذلك أمير الشام افرار من قدر الله فقال عمر لو غيرك فالها يا أبا عبيدة وكان عمر يكره خلافه نعم نفر من قدر الله الى قدر الله أرايت لو كان لك ابل كثيرة فهبطت وادباله عدوتان احدهما خصبة والاخرى جديبة ألسنت ان رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله وان رعيت الجديبة رعيتها بقدر الله قال فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيبا في بعض حاجاته فقال ان عندي من هذا لعلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه واذ وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا فرار منه قال فحمد الله عمرو وانصرف (قوله لو غيركم الخ) المراد بالجل هنا الالزمة والعهد وقوة كلامه ان المحذوف الواقع لغيركم تقديره عاق ويمكن ان يكون فاهدا لقوله فيما بعد بحسبه وان يكون اجارا لقوله اذى الجوار وفي الشرح والذي يظهر ان غرض الشاعر ذم مخاطبيته بانهم لا قوة لهم يحمون به من التجأ الى جوارهم يقول لومسك الزبير بدمه غيركم لم يلتفت الى جوار قومه اكن غيركم من الحماية له بحيث يفرقون عصبه قومه يعني وأما أنتم فليستهم هذه المثابة فلا يعتد الزبير باعتصامكم بل هو متمسك بجوار قومه (قوله لا يأمن الدهراخ) يحتمل ان تكون لانا فيه فيكون ما بعد هاهم فوعا وان تكون ناهية فيكون مجزوما مكسورا الالتقاء الساكنين والبعي الظلم والتعدي (قوله وقيل من النساء أي لو كنتم تملكون) في الشرح هذا سهوفان الثالث هو ان يلى لو خبر كان وفي الآية انما اولها اسم كان لا خبرها على هذا أو تا كيد الاسم لا الخبر على رأى الجيب عن الرد وأقول لاسهوم من هذا القائل بل جعله من الثالث بناء على آخر كلامه فيه وهو ان الاصل لو كنتم أنتم تملكون فحذف كان ومرفوعها وعلى ان التأكيدها لم يكن له دلالة على معنى زائد على مؤكده كان كالعدم (قوله وفيه نظر للجمع بين الحذف والتأكيد) في الشرح لان سلم ان الجمع بينهما ما تمتع فقد آجازه اماما العربية سيبويه والخليل وقدم الكلام فيه في فصل ان المكسورة المشددة ويأتي في الباب الخاتمة التي تسلك فيها على الحذف وشروطه (قوله لو بغير المساحق شرق) قيل هذا البيت لعدي بن زيد وقيل له أبلغ النعمان عنى مالكا انه قد طال حبسى وانتظاري

الذين كفروا ولو كانوا مسلمين أن لو حكاية لو ادتهم وانما جىء بها على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم وقال التفتت ازانى في مطولة  
مفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين بناء على ان لو للتمنى حكاية لو ادتهم - ومن زعم ان الواقعة بعد فعل يفهم منه  
معنى التمنى مصدرية فيقول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين وقال ابن الحاجب في منظومته لو انهم يادون في الاعراب لو  
للتمنى ليس من ذا الباب وقال الرضى واما قوله تعالى يود والواو - يادون في الاعراب فان لوبع - نى ان المصدرية وليست  
بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمنى (قوله) ووجدت آية الخبر فيها ظرفا وهى لو ان عندنا ذكرا من الاولين) في الشرح  
ولا دليل في الآية المذكورة على الرخصى لاحتمال انه يوجب فيها تعلق الظرف بفعل ولا يجمع له متعلقا باسم الفاعل  
وأقول لما كان متعلقا به الظرف محذوف على سبيل الوجوب وأقيم الظرف مكانه كان الاخبار بالظرف غير الاخبار بالفعل  
وبالاسم المشتق فصح الاستدراك به على من يقول يجب أن يكون الخبر فعلا (قوله لو يشا أطار به الخ) هذا البيت لامرأة من  
بنى الحرث بن كعب ترقى شخصا وقيل فارسا ما غادره ملحما \* غير زميل ولا نكس وكل يقال رجل ملحم بفتح  
المهملة أى ملصق بالقوم والزميل بالزاي المضمومة والميم المفتوحة المشددة الضعيف الجبان والنكس بكسر النون  
الضعيف والوكل بفتحين العاجز الذى بكل أمره الى غيره ويتكلم عليه والميعة بفتح الميم وسكون التحيمة وفتح العين المهملة  
بعدها هاء التانيث النشاط وأول جرى الفرس ولاحق الاطال أى ضامر الجنين قد لصقت طلبة باختها من الضمرو وقد جمع  
الشاعر في موضع الشبهة والاطل أحد ما جاء على فعل كابل وهو الخاصرة وفرس نهد بفتح النون وسكون الهاء أى جسم  
مشرف وحصل بضم الخاء المحجمة وفتح الصاد المهملة جمع خصلة بضم الخاء المحجمة وسكون الصاد المهملة وهى ليف من الشعر  
(قوله نامت فؤادك الخ) فى الصحاح تيمم الحب أى عبده وذلك فهو متميم ويقال أيضا نامته فلانة قال لقيط بن زراره نامت  
فؤادك وأنشد البيت وفى الشرح لم ينشده الجوهري بل وانما أنشده بلم وأقول لعل نسخة الشارح من الصحاح كذلك فاما  
النسخة التى راجعها فاعلمها هو فيها بلو (قوله والغالب على المنفى تجرده منها) فى الشرح ظاهر العبارة ان المنفى مطلقا سواء  
كان منفيا بل أو بما يتجرد عن اللام غالبا وليس كذلك فان اللام لا يدخل على لم أصلا ويمكن ان يجعل الالف واللام فى المنفى  
لا عهد الذكوى والمعهود أقرب شىء الى هذا الكلام وهو المنفى بما وقد يقال كان الاولى ان يقول والغالب على النافي تجرده  
منها فان اللام انما تتصل بحرف المنفى أو يتجرد هو عنها بالفعل المنفى وجوابه ان المنفى صفة للجواب بالفعل وحده (قوله  
كقول جرير لو شئت قد نفع الفؤاد الخ) نسب ابن برى هذا البيت لجرير ونسبه صاحب الصحاح للبيد فانه قال ويجده بالضم  
لغة عامرية لا تظير لها فى باب المثال قال البيد وهو عامرى وأنشد البيت الا انه ذكر مكان حوام صوادى ويمكن أن  
يكون هذا من توارى الخواطر بان يكون كل منهما حاله كما يحكى عن ابن ميادة انه أنشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما أتيت \*  
تملل واهترأه تراز المهند فقييل له أين يذهب بك هذا الخطيئة فقال الآن علمت انى شاعر اذا وافقتة على قوله ولم أسمع  
ونفع الماء العطيش نفعا ونقوعا سكنه والحام الذى يدور حول الماء ولا يصل اليه قالوا الا يبل تأكل الاغشى فى الصيف  
فصمى فطلب الماء فاذا رآته امتنع من شربه وحامت عليه تنسمه لانم الوشر بتة فى تلك الحالة هلكت فلا تزال تحوم  
حتى تذهب ثوران السم فتشربه فلا يضرها والغليل بالجمجمة حرارة العطش وقد وقع اقتران جواب لو الماضى وشرطها  
تقدم فى صحح البخارى فى باب رجم الحبل بالزنا وفى باب الجنس ولفظ الاول قال لى عبد الرحمن بن عوف لورايت رجلا أتى  
عمر فقال يا أمير المؤمنين هل لك فى فلان يقول لو قدمت عمر لقد بايعت فلانا وفى الشرح وفلان الاخير هو طلحة بن عبيد الله  
وقع ذلك فى فوائد البغوى وفى المقدمة للمعافى ابن جرير انه وقع كذلك فى مسند البزار والجديات باسناد ضعيف ووقع فى  
الانساب للبلاذرى باسناد قوى أنه على وان فلانا الاول الزبير ولفظ الثانى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قد جاء مال  
البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا (قوله لولا لرجاؤك قد قتلت أولادى) هذا عجز بيت صدره

\* كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية \* وقد تقدم الكلام عليه فى أو (قوله قيل وقد يكون جواب لوجلة اسمية مقرونة باللام  
أو بالفاء كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لثوبنا من عند الله خير وقيل هى جواب لقسم مقدر) قال الرضى واما قوله تعالى  
ولو انهم آمنوا واتقوا لثوبنا من عند الله خير فقلت قد ير القس قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما فى قوله  
تعالى وان أطمعهم انكم لمشركون وقوله تعالى كلالو تعلمون علم اليقين لترون الحليم وجواب القسم سادس جواب لو



وذهب جارا لله الى ان الائمة في الآية جواب لوقال وانما جعل جوابها اسمية دلالة على استتقرار مضمون الجزاء انتهى  
 وقد ذكر المصنف هذه الآية قبل الكلام على لا وفي البصر اللام لام الابتداء الواقعة في جواب لو وجواب لو محذوف  
 افهم المعنى أي لا تبيوا ثم ابتدئ على طريق الاخبار لا على طريق تعليقه بآياتهم وتقواهم وترتبه عليهم وهذا  
 قول الاخفش أعني ان الجواب محذوف وقيل اللام هي الواقعة في جواب لو والجواب هو قوله لثبته بالاول اختيار  
 الراتب والثاني اختيار المخشري ومختاره غير مختار لانه لم يبهه في لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جوابا للواو انما جاء  
 هذا المختلف في تخريجها ولا تثبت القواعد الكافية بالمحمول وليس مثل سلام عليكم لثبوت رفع سلام عليكم في لسان العرب  
 انتهى وعبارة المخشري فان قلت كيف أثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو قلت لما في ذلك من الدلالة على ثبات  
 المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب الى الرفع في سلام عليكم لذلك ثم قال ويجوز أن يكون ولو انتم آمنوا تخشعوا على سبيل  
 الجواز عن ارادة ايمانهم واخبارهم له كانه قيل ليتم امنوا ثم ابتدئ المثوبة من عند الله خير قال المتقاراني يرد على السؤال  
 ان الائمة لا تصلح جواب لو اما لفظا فلابطابق النحاة على انه لا تكون الافعلية ماضوية واما معنى فلان خيرية المثوبة  
 لا تتقيد بايمانهم والتقائم ثم ولا تتنفي بانتفائهما فالاولى ان الجواب محذوف أي لا تبيوا ويرد على الجواب ان الائمة انما  
 تدل على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة بخير الا على ثبات المثوبة وما ذكره انما يتم لو قيل لثبوتهم والجواب ان ماضوية  
 تقدير الاصل لا تاجم الله تعالى مثوبة لهم فعدل الى مثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان  
 والتقوى ثم الى مثوبة من عند الله خير تحسيرا لهم على حرمانهم الخير وترغيبا لمن سواهم في الايمان والتقوى وقوله على سبيل  
 الجواز عن الارادة لان التمني على الله تعالى محال عند المعتزلة بخلاف ارادة ما لا يقع واما عند أهل الحق القائلين باستحالة ما  
 فلا يجوز جعلها على التمني الاحكامية على معنى انهم محال يتمنى العارف ايمانهم واتقاءهم تلها فاعلم انتم وفي الشرح ولم يصرح  
 به عن المخشري بكون الجملة على تقدير التمني جواب قسم مقدر فيحتمل أن تكون اللام لام الابتداء ولا قسم مقدر أصلا  
 فيكون هذا قول ثالث في الآية وأقول قول المخشري ثم ابتدئ فثبوت من عند الله خير صريح في ان اللام لام الابتداء  
 (قوله قالت سلامة الخ) عادة خبر يكن ولك في محل نصب على الحال وان تترك الاعداء اسم يكن وتعذر مني للفعل من عذرته  
 صيرته معذور أو مبنى للفعل من اعذر الرجل صار ذا عذر ﴿لولا﴾ (قوله والا لانعكس معناها) أي وان لم يقدر في  
 الحديث مضاف بعد لولا هو المحافة وان لم يقيد الامر الذي هو فيه بالايجاب انعكس معنى لولا وصارت حرف وجود لا متناع لان  
 مطلق الامر بالسؤال موجود ونفس المشقة معدومة فان قلت فما تصنع في قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمهت  
 طائفة منهم ان يضلوك فانه وجد اللهم منهم قلت قال البيضاوي ليس القصد في جواب لولا هنا الى نفي فهم بل الى نفي تأثيره  
 فيه صلى الله عليه وسلم (قوله وليس المرفوع بعد لولا فاعل بالفعل محذوف ولا ياولا لنيابتها عنه ولا بما اصالة خلافا لاراعى ذلك)  
 القول بان المرفوع بعد لولا فاعل بالفعل محذوف قول الكسائي فاسه على المرفوع بعد لولا في نحو لولا ذات سوار لطمتني والقول  
 بانه مرفوع باولا اصالة قول الفراء فاما القول بانه مرفوع باولا لنيابتها مناب لولم يوجد حكاة الفراء عن بعضهم ورده بانك  
 تقول لولا زيد لا عمر ولا تبتك ولا يعطف بلا بعد النبي اه (قوله أو مبتدأ لا خبره أو فاعل لثبوت محذوف على الخلاف السابق  
 في فصل لو) في الشرح هذا اللفظ وهو قوله أو مبتدأ لا خبره الى قوله في فصل لو ثبت في بعض النسخ وهو مشكل فان  
 التخرج على انه فاعل لثبوت محذوف لا يتأتى تفريعه على القول بان رفع الاسم الواقع بعد لولا بالابتداء وذلك انه قال بعد سوق  
 الخلاف بل رفعه بالابتداء ثم قال أكثرهم الى آخره اه فتأمل اه وأقول هذا اللفظ موجود في نسخ كثيرة ولا اشكال  
 فان مراده بالمرفوع في قوله وليس المرفوع بعد لولا فاعل الاسم الصريح دون المؤول لان ذلك لا يقال له مرفوع بل في  
 موضع رفع ولا شك ان صيرورة ان مع مواهبها الذين هم ذلك الاسم وخبره الذي هو كون خاص في موضع رفع ثبت  
 محذوف فامتنع على دخول ان على ذلك الاسم ودخولها عليه متفسر على كونه مبتدأ لانها ناسخ والناسخ لا يدخل  
 الاعلى مبتدأ (قوله ولان جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعرى في قوله في صفة سيف يذيب الرعب الخ) المعرى هو  
 أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان تكلم فيه من جهة اعتقاده وكان عمي في صغره من الجدرى ولد بعرة النعمان في شهر  
 ربيع الاول سنة ثلاث وستين وثلثمائة وقال الشعر وهو ابن احدى عشرة سنة وتوفي في ربيع الاول سنة تسع وأربعين

وأربعمائة وقبل هذا البيت ودبت فوقه حجر المنايا \* ولكن بعد ما نسجت عمالا والا ذابا اسالة الجوامد والرب  
بضم الراء وسكون المهملة الخوف والعصب بالعين والصاد المعجمة السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف  
والضمير المنصوب بمسكه للعصب وفي شرح الشواهد للمصنف والمعنى ان هذا السيف تنزع منه السيوف فلولا انما دها  
تمسكها السالت (قوله وليس بجديد لاحتمال تقدير يمسه بدل اشتمال) في الشرح وقد أسلفنا في فصل بيد من حرف الباء  
الموحدة ان ابن مالك خرج ما وقع في بعض طرق الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم نحن الاخرون السابقون يوم القيامة  
بيد كل أمة أو تو الكتاب من قبلنا على ان الاصل بيدان كل أمة فحذفت ان وبطل عملها فهذا يمكن ان يخرج عليه بيت المعري  
أيضا فيكون الاصل فلولا ان الغمد بمسكه قال ابن مالك وهذا الحذف في ان نادر ولكنه غير مستبعد في القياس على ان حذف  
ان فهم الاختان في الصدرية وشبهتان في اللفظ وقد حمل بعض النحويين على حذف ان قول الزبير رضي الله عنه  
\* ولولا بنوها حولها لخطبها \* انتهى وأقول ان بيت المعري لا يتأتى فيه هذا التوجيه لسكونه من المولدين بخلاف  
الحديث وبيت الزبير (قوله تلك المرأة) وهي امرأة سمعها عمر رضي الله عنه في خلافته وهي تقول تطاول هذا الليل  
واسود جانبه \* وأرقتي ان لا خليل الأعبه فوالله لولا الله تخشى عواقبه \* لزنع من هذا السرير جوانبه فسأل عنها فقيل  
له ان زوجه ابعث في الغزو فسأل ابنته حفصة كم تصبر المرأة عن زوجها فقالت ستة أشهر فجعل ذلك نهاية غيبة الرجل عن  
زوجته كذا في الشرح وقد روى البيهقي هذه الحكاية ولفظه فقال عمر لبنته حفصة كم أكثر ما تصبر المرأة عن زوجها  
فكانت ستة أو أربعة أشهر فقال عمر لا أحبس الجيش أكثر من هذا ومعنى أرقى أشهر في وزنع عرك (قوله ثم قال سيبويه  
والجمهور هي جارة) قال الرضي لولا عنده حرف جر هنا خاصة قال يعنى سيبويه ولا يبعد ان تكون لبعض الحكامات مع بعضها  
حال فتكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جمع انما مع غيره عاملة نحو لولا أنت ومثل ذلك يكون فانها تجر  
ما بعدها بالاضافة اذا وليتها غدوة فانها تنصبها قال الرضي وفي قوله نظر وذلك ان الجار اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق  
ولا متعلق في نحو لولا كذا ظاهر ولا يصح تقديره وقال السيرافي الجار والمجرور رأى لولا كذا في موضع رفع بالابتداء كما في بحسبك  
درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق  
لا مبتدأ فان رجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا لجمعها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه  
يلزمه تغيير اني عشر ضمير ارجح مذهب الاخفش بان يعتبر الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف  
تغيير لولا لجمعها حرف جر وارتنكاب خلاف الاصل وان كثيرا كان مستعملا أهون من ارتنكاب الاصل غير المستعمل وان  
قل انتهى (قوله وقد أسلفنا ان النيباة انما وقعت في الضمائر المنفصلة) أسلف ذلك في حرف العين في الكلام على عسى (قوله  
تعدون عقر النيب الخ) هذا البيت لجرير وهو ثابت في ديوانه والنيب جمع ناب وهي الناقة المسنة وضو طرى بالصاد المعجمة  
والطاء المهملة المرأة الحقي وفي الصحاح الضيطر الرجل الضخم الذي لا غناء عنده وكذلك الضو طر والضو طرى قال جرير  
وأشد البيت والكمى الشجاع المتكلم في سلاحه والمقنع الذي على رأسه بيضة حديد (قوله عاف تغير الالبؤى والوند) هذا  
عجز بيت صدره \* وبالصرية منهم منزل خلق \* ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه والصرية هملة وملة انصرفت من معظم  
الرمل والارض المحصور ذرعا والعالى الدارس والنوى بنون مضمومة فهمزة ساكنة فياء آخر الحروف حذيفة تصنع حول  
النجباء ليلا يدخله المطر \* (لوما) \* (قوله ويرده قول الشاعر \* لوما الا صاحة لاوشاة لكان لي \* ) هذا موجود في كثير من  
النسخ ويقال أصاخ أى استمع ووشى كلامه أى كذب فيه ولولا امتناعية \* (لم) \* (قوله حرف جزم اننى المضارع وقلبه ماضيا)  
في الجنى الداني ظاهر مذهب سيبويه انما تدخل على مضارع اللفظ فيصرف معناه الى المضى وهو مذهب المبرد وأكثر المتأخرين  
وذهب قوم منهم الجزولى الى انما تدخل على ماضى اللفظ فيصرف لفظه الى المهم دون معناه ونسب الى سيبويه ووجهه ان  
المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ والاول هو الصحيح لان له تطيرا وهو المضارع الواقع بعد لو والقول الثانى لا تطير  
له انتهى ومراده بالهم المضارع لاحتماله للحال والاستقبال (قوله لولا فوارس الخ) نعم بضم النون قبيلة والاسرة بضم الهمزة  
الرهط الادنون ويجوز جرة عطا على نعم ورفع عطا على فوارس والصليفاء تصغير الصلفاء وهي الارض الصلبة ويوم الصلفاء

يوم من أيام العرب وفي الشرح فان قلت بم يتعلق هذا الظرف قلت محذوف تقديره لولا شأن فوارس يوم الصليفاه وقد أجازوا  
 تعلق الظرف بالشأن كما في قوله عليه الصلاة والسلام اني لاعلم اذ كنت على غضبي أي اني لاعلم شأنك اذ كنت ولا يصح نعتا  
 بل يوفون لانه جواب لولا وما في حيز الجواب لا يتقدم عليه وأقول لا يتعين ان يكون متعلقا بمحذوف لجواز ان يكون  
 هو الخبر عن فوارس على مذهب الرمانى ومن وافقه على ذكر الخبر اذا كان كونا خاصا ولو سلم فينبغي ان يكون التقدير لولا  
 وجود فوارس لدلالة لولا على وجود نالها (قوله في اي يوم الخ) يقدر بضم المثناة التحتية وسكون القاف (قوله وقد أجزت  
 العرب الساكن المجاور للمتحرك والمحرك مجرى الساكن اعطاء اللجاء حكم مجاوره) يتعين تخفيف الراء من الجار وتنقيها  
 خطأ والمعنى ان العرب لما أجزوا وكلام من الحرفين المتجاورين مجرى الأخر أجزوا الهمزة المتحركة من أم مجرى الراء  
 الساكنة من يقدر فسكنوها والراء الساكنة من يقدر مجرى الهمزة من أم فخر كوهانم قلبوا الهمزة ألفا ثم الالف همزة  
 محركة بفتحة اتباعا لفتحة الاء لئلا يلتقي الساكنان وهما الالف والميم فان قيل لا دلالة في كلام المصنف على قلب الالف بعد  
 ذلك همزة أجيب بانه سيصرح به في آخره هذا البحث وفي التعليق في الكلام تناف لان قول المصنف يعنى ولزم فتح  
 ما قبلها يقتضى ان فتح الراء متأخر عن كون الهمزة ألفا أو مقارن له وقول أى الفتح وقد أجزت العرب الخ يقتضى ان  
 فتح الراء سابق عليه لانه يقتضى انه مقارن لسكون الهمزة السابق على ابدالها ألفا وأقول ليس في كلام المصنف تناف  
 مع كلام أبي الفتح لان قول المصنف يعنى ولزم فتح ما قبلها لا يقتضى ان فتح الراء متأخر عن كون الهمزة ألفا ومقارن له  
 وانما يقتضى ان لا زوم فتح الراء متأخر عنه أو مقارن له وجزا أن يكون فتح الراء سابقا على كون الهمزة ألفا ولزم ذلك  
 الفتح متأخر عن كون الهمزة ألفا ومقارن له فليتأمل (قوله كان لم ترا قبل اسير ايمانيا) هذا عجز بيت صدره \* وتصحك  
 مى شجة عبشمة منسوبة الى عبد شمس (قوله أرى عني ما لم تراه) أرى بضم الهمزة وكسر ثانيه مبنى للفاعل (قوله ثم  
 حذف الالف للجازم ثم أبدلت الهمزة ألفا) في الشرح فينبغي حينئذ ترا بالالف لا بالياء وقد أسلفنا في فصل لوان ابن السيد  
 البطليموسى خرجته على وجه آخر وهو ان يكون ترا مضارع رأى (قوله وأقيس من تخريجهما ان يقال في قوله أي لم يقدر  
 نقلت حركة الهمزة الى راء يقدر ثم أبدلت الهمزة الساكنة الفاء كما في ولا الضالين فيمن همزوك وكذلك القول في المرأة والسكأة  
 وقوله كان لم ترا ولكن لم تحرك الالف فين لعدم التقاء الساكنين) هكذا وقع في بعض النسخ وهو غير ظاهر بالنسبة الى وضع  
 قوله كما في ولا الضالين في هذا الموضع فانه يقتضى ان من همزوك ولا الضالين أبدل الهمزة الفاء وليس كذلك وانما أبدل الالف  
 همزة فانه صاحب البحر وقرأ أيوب السخيتى اني ولا الضالين يبدال الالف همزة فرارا من التقاء الساكنين ونص الضويون  
 على ان هذا الابدال غير قياسى لانه لم يكن كثرة توجب القياس قال أبو زيد سمعت عمرو بن عبيد يقرأ فيومئذ لا يسأل عن ذنبه  
 انس ولا جان فظننته يكن حتى سمعت من العرب دأبه وشأبه انتهى ويمكن تأويل هذه النسخة بان المشبه بما في ولا الضالين  
 فيمن همزوك ليس ابدال الهمزة الساكنة ألفا بل ما هو مترتب عليه ولا بد منه وهو ابدال الالف بعد ذلك همزة الاترى الى قوله  
 ولكن لم تحرك الالف فين أى في المرأة السكأة ولم ترافانه يشعر بتحريكها فيما سبق وهو يقدر أم وكأنه لم يذكر ذلك اعتمادا  
 على فهم الطالب ويقع في بعض النسخ بعد قوله ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين  
 وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء كما في ولا الضالين فيمن همزوك وكذلك القول في المرأة والسكأة وقوله كان لم ترا ولكن لم تحرك  
 الالف فين لعدم التقاء الساكنين وهذا البعض ظاهر ثم منه ما يقع فيه بعد هذا ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين  
 وهو تميم لقول أبي الفتح ومنه ما لا يقع فيه ذلكا كتناء بذكوره في تخريج المصنف وفي الشرح نعبيره بأقيس يقتضى ان  
 مذهب أبي الفتح وأبي علي جاربان على القياس ولا شئ في تخريجهم ما بقياس بل ولا في تخريج المصنف الذى ادعى انه أقيس  
 سوى نقل الحركة الى الساكن قبلها ويحتمل ان يقال ان حركة الحاء من ألم نشرح اتباعا للحركة الراء التى قبلها أو لحركة اللام  
 التى بعدها وان حركة الراء من لم يقدر اتباعا لحركة الدال التى قبلها أو الهمزة التى بعدها انتهى وأقول اذا كان معنى قول  
 المصنف وأقيس من تخريجهم أو أولى من تخريجهم لم يرد عليه مما اعترض به (قوله ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين  
 وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء) هذا يقع في أكثر النسخ ولا بد منه لان من تمام قول أبي الفتح وتمام ما ذكرناه أولى

من تخريجهما (قوله فداك ولم الخ) الامتراء الشك والمرء الجدال (قوله فاخت مغاير اقفا راسومها الخ) المغاير بالمجتمعة جمع مفتى وهو الموضع الذي كان به أهله والقفار جمع قفر وهو المغازرة لا نبات فيها ولا ماء والر سوم جمع رسم وهو ما كان من آثار الديار لصقها بالارض (قوله ظننت فقيرا اذاغنى الخ) فقيرا حال من النائب عن الفاعل وذاغنى مفعول ثان لظننت وضمير نائبه للغنى وذا جاء مفعول محذوف مفسر بالتى المذكور وغير واهب حال من فاعله يعنى انه فى حال فقره كان متعففا فكفى عن ذلك بظنه ذاغنى وانه حين صار غنيا يعطى كل راج لقيه ما يرجوه ﴿ولما﴾ (قوله أحدها انها لا تقترن باداة شرط) قال الرضى واختصت لما أيضا بعدم دخول اداة الشرط فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك ليكون افاصلة قوية بين العامل الحرف أو شبهه وفى الشرح يريد بشبه الحرف ومعموله أسماء الشروط وهذا من الرضى تصریح بان حرف الشرط هو العامل للجزم فى المضارع المقترن بحرف النفي (قوله الثانى ان منفها مستمر النفي الى الحال) أى حال التكلم وهذا مراد من قال لانها الاستغراق النفي وامتداده قال الرضى ومنع الاندلسى من معنى الاستغراق فيها وقال هى مثل لم فى احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر هو الاستغراق كما ذهب اليه النحاة وامالم فيجوز انقطاع نفيها دون الجال نحو لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم (قوله ومثل ابن مالك لانفى المنقطع بقوله وكنت اذ كنت الهى وحدا \* لم يك شئى يا الهى قبلها وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل وذلك وهم فاحش) جعل ابن مالك النفي فى هذا البيت منقطعا وذلك لوجود أشياء آخر لا تنحصر قبل زمن التكلم هذا النفي ووهه المصنف لان المنفى فى البيت وجود شئ مقيم بالقبليية عليه تعالى وهذا النفي مستمر لا ينقطع بوجود شئ بعد ذلك هكذا كنت كتبت على هذا المحل ثم رأيت منقولاً عن المصنف وجعل الناظم وابنه من النفي المنقطع هذا البيت خطأ وانما ذلك لو كان فى الشعر \* لم يك شئى يا الهى معك \* وعنه أيضا وفيه نظر اذ يتبعه نذر ان يكون تقديره لم يك شئى قبلك ثم كان شئى قبلك واعتراض بان هذا لا يلزم اذ لا يؤخذ حدوث ذلك الشئ مقيدا بالقبليية بل مطلقا أى لم يك شئى يا الهى قبلك ثم كان بعد ذلك وعن الشيخ سراج الدين الباقينى والصواب ما قاله ابن مالك لان القبليية محالة فى حق الله عز وجل فبقيت المعية فالمنفى لم يك شئى معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم انتهى والبيت لعبد الله بن عبد الاعلى بن أبى عمرة القرشى كان يدعى امتهما فى أمره (قوله ولا امتداد النفي بعد ما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قلت لم تقم لان معناها وماقت عقب قيامى ولا يجوز قلت فلما تقم لان معناها وماقت الى الآن) فى الشرح لم يظهر لى كون امتناع قلت فلما تقم مرتباً على ابتداء النفي بعد ما اذ لا مانع أن يكون قيام المخاطب منقيا بقية قيام المتكلم واستمر نفيه الى حالة التكلم وأقول ظهر لنا نحن ذلك من فضل الله تعالى وبيانه ان فى الدلالة على كون شئى عقب آخر دلالة على حصول ذلك الشئ بعد ان لم يكن فاذا جعل النفي عقب شئى كان ذلك النفي غير ممتد فى جهة ذلك الشئ وكان بين التعقيب والابتداء تنافى فى الجملة وفى بعض الصور فنعموا من اجتماع ضمتهما فى الفعل كما منعوا من دخول علامة الاستقبال على الجملة المصدرية بمضارع مثبت اذا وقعت حالا للتنافى بين الحال والاستقبال ومعلوم انه لا تنافى بين الحال بهذا المعنى وبين الاستقبال وانما التنافى بينهما من جهة معنى آخر لفظ الحال فليتأمل (قوله وعلة هذه الاحكام كلها ان لم لنفى فعل ولما لنفى قد فعل) يعنى بالاحكام الامور الخمسة التى فارقته فى المالم وبيان هذه العلة فى الاول ان فعل يكون شرطا فكذلك نفيه وهو لم يفعل وقد فعل لا تكون شرطا فكذلك نفيه وهو لما يفعل وفى الثانى والثالث ان قد فعل اخبار عن الماضى المتصل القريب من الحال فنفيه كذلك وفعل ليس كذلك فلا يكون نفيه كذلك وفى الرابع ان قد فعل يقيد التوقع فنفيه كذلك وفعل لا يقيد فنفية كذلك وفى الخامس انه قد يجوز حذف مدخولها فكذلك مدخول لما (قوله ويقال فيها حرف وجود لوجود وبضمهم يقول وجوب لوجوب) قال بهاء الدين السبكي فى شرح التلخيص ولما حرف عند سيمويه يدل على ربط جملة باخرى ربط السببية وفى الشرح وعلى هذا فاللام فى قولهم حرف وجود لوجود لام التعليل (قوله ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك) فى الشرح وقوع الاسمية المقرونة باذا الفجائية متفق عليه وكان ينبغى ايراد المصنف الكلام على وجه يقتضى ان قيد الاتفاق راجع لهذه الفعلية الماضية (قوله وهى بمعنى سقط) ان قيل فى الصحاح غير هذا وهو هو السقاء وهى وهى اذا انخرق وانشق وفى السقاء وهى بالنسكين ووهية أيضا على التصغير وهو خرقة قليل وفى المثل خل سبيل من وهى سقاؤه \* ومن هريق فى الغلاة ماؤه

بضرب ان لا يستقيم أمره وهي الحائط اذا ضعف وهم بالسقوط اه والجواب ان قول المصنف يعني سقط لا يقتضي  
 ان يكون موضوعه عال ولا انه مجاز مشهور والصحاح انما بين المعاني التي هي كذلك وفي الشرح بعد ما نقل عن القاموس وهي  
 ال رجل حق وسقط وكان حق وهي ان تكتب بالياء لانه فعل ثلاثي من ذوات الياء لكنه كتب بالالف لاجل الالغاز (قوله  
 قاله بالله اذا البردين الخ) غنث بعين معجمة مفتوحة فنون مكسورة فثلاثة ساكنة فثلاثة للخطاب قال في القاموس الغنث  
 ان تشرب حتى تنفخس وفعله كعلم انتهى وقال ابن سيده قال الشيباني الغنث هنا كناية عن الجماع (قوله واما المركبة من  
 كلمات فكما تقدم في وان كان اساليو فيهم) في الشرح لم يتقدم للمصنف كون لما في هذه الآية من كلمة من كلمات أصلا (قوله  
 فلما كثرت الميمات حذف الاولى) في الشرح كيف يتأتى هذا التعليل مع ان قوله تعالى قيل يا نوح اهبط بسلام منا وبركات  
 عليك وعلى أمم ممن معك وقد اجتمعت فيه ثمان ميمات قال ابن المنير وهذا من الغريب ان يتكرر أمثال ولا يفتن لذلك ولا يحس  
 اللسان منه بثقل ولا السمع بنبو وبيان اجتماع ثمان ميمات ان في أمم ميمين وتنوينها قلب مما الملاقاة ميم من وميم من ونونها  
 قلبت ميم الملاقاة ميم من وهذه النون قلبت ميم الملاقاة ميم مع جئات الثمانية (قوله واذا كان فعلى فهلا كتبت بالياء  
 وهلا أماله من قاعدته الامالة) في الشرح رسم المصحف سنة متبعة فتح فيه من أشياء خارجة عن قياس رسم الخط والامالة في  
 التسلاوة متفقا بار واية فعل القاري لم يروها الا غير عمالة فلم يفتش شيء من هذين الوجهين وأقول الامالة ونحوها لم تتلق  
 بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختيارات القراء ذكر ذلك ابن الحاجب في أصوله وفي تقديره نظروجه  
 النظر ان هذا الدال على المحذوف سابق عليه بكثير مع ان هذا المحذوف المقدر ليس من لفظ هذا الذي قيل انه دال عليه  
 (قوله الثاني ان منفي لما متوقع الثبوت كما قدمنا والاهمال غير متوقع الثبوت) في الشرح لا نسلم ان منفي لما متوقع الثبوت  
 دائم بل قد لا يكون كذلك نحو عدم ابايس ولا ينفعه التمدد وقد صرح الرضي بان توقع الثبوت في منفيها غالب لا لازم سلمنا  
 انه لازم لكن لا نسلم ان ما قدره ابن الحاجب ليس بمتوقع الثبوت فان الكفار يتوقعونه ولا يشترط في توقع الثبوت أن  
 يكون من المتكلم بل قد ينفي المتكلم شيئا بلانفاء على ان غيره متوقع لثبوت كما يقول المؤذن قد قامت الصلاة لقوم ينتظرون  
 الصلاة ويتوقعون قيامها (قوله واما قراءة النحويين) هما أبو عمرو بن العلاء البصري أحد الاعنة من نخاة البصرة وأبو  
 الحسن علي بن حمزة الكسافي امام نخاة الكوفة ﴿وان﴾ (قوله لان المعروف انما هو ابدال النون الفعلا العكس)  
 في الشرح العلة خاصة بلن والدعوى عامة لها ولهم وأقول ليس هذا علة لمجموع الدعوى وانما هو علة بعضها المقصود منها  
 وهو ان ليس أصلها الا لان ان هي المقصودة بالكلام هنا ويعرف منه علة البعض الآخر وهو ان لم ليس أصلها الا  
 وتلك العلة هي ان ابدال الف ميم ليس معروف (قوله بدايل جواز تقديم معمول معمولها علمنا نحو زيد ان اضرب)  
 هذا دليل على نفي أن يكون أصل ان لان وفي الشرح لا ينتهض هذا دليلا اذ لا مانع من ان تتغير الكلمة بالتركيب عن  
 مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستأنف وبهذا يجب ابقاء قوله ولان الموصول وصلته مفرد انتهى وأقول ظاهر القول  
 بان المهمة حذف للتخفيف والالف لا تتقاء الساكنين مع قول المبرد ان وما بعد دهام مبتدأ حذف خبره يقتضى انه لم  
 يعرض بالتركيب وضع مستأنف (قوله وقول المبرد انه مبتدأ حذف خبره أي لا الفعل واقع مراد بان لم ينطق به مع انه  
 لم يسد ثمن مسده) في الشرح قوله لم ينطق به ليس مقتضيا لامتناع تقديره فكل لفظ واجب الحذف كذلك يقدر ولا  
 ينطق به وانما يراد به كونه حذف وجوبا بدون مسده وأقول الرد على المبرد انما هو بمجموع الامرين لا بكل واحد  
 منهما (قوله قيل ولو كانت للتأييد لم يقيد منفيها باليوم في فلان أكلم اليوم انسيا) للقائل بانم التأييد ان يقول انما أقول بذلك  
 عند اطلاق منفيها واخلوا المقام عن مقيداته (قوله ولان كان ذكر الابد في ولن يقنوه أبدأ تكرارا والاصل عدمه) لقائل أن يقول  
 ليس هذا تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمراد لان الابد لا يرادف لان الاسم لا يرادف الحرف كما نقرر في غير هذا  
 الموضوع ولان التأييد بنفس معنى أبدأ وجزء معنى لن وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن وله هنا فائدة وهي  
 دفع ما يتوهم من ان لن مجرد النفي بناء على استبعاد نفي تنفي الموت منهم على جهة التأييد (قوله لن ترالوا الخ) هذا البيت من  
 بحر الخفيف وآخر صدره اللام ساكنة في زلت وفي الشرح وقد يقال لا تقوم هذا البيت حجة لاحتمال ان يكون لن ترالوا  
 كذلك خبر الادعاء ولا يعينيه كون المعطوف بهم دعائيا على جواز عطف الانشاء على الاخبار وأقول ان لم يعينيه كون

المعطوف عليه دعاء عينه كون ان نزالوا لو كان خبر المكان لنتفي الاستقبال ولا معنى هنالاه (قوله لم تقم عن مناهم منصية) المنصية  
بالميم المضمومة والنون الساكنة والجيم المكسورة بعدها باء موحدة المرأة التي انت بولد نجيب ضد المحمقة وهي التي انت بولد  
أحق (قوله فلن يحل للعينين بعدك منظر) يحل بفتح اللام من حليت المرأة في عيني بالكسر تحلى وأما حلالا الشيء في فضاءه  
يحلوا قال في الصحاح حل فلان بعيني بالكسر وفي بصدرى وفي صدرى يحلى حلاوة اذا أعجبك وخلا في في بالفتح وقال ابن  
مالك في حديث عبد الله بن عمر الذي في الصحيح وقول المالك له لن ترع ان ترع فيه اشكال لان يجب انتصاب الفعل بعدها وقد  
ولها في هذا الكلام بصورة المجزوم والوجه ان يكون سكن عين ترع للوقف ثم شبهه بسكون المجزوم فحذف الالف قبله كما تحذف  
قبل سكون المجزوم ثم أجرى الوصل مجرى الوقف ويجوز أن يكون السكون سكون خزم على لغة من يجزم بلن وهي لغة  
حكاهم الكسائي **بوليت** (قوله في نالت الشباب الخ) في الصحاح الشباب جمع شاب وكذلك الشبان والشباب أيضا الخدانة  
وكذلك الشيبية وهو خلاف الشيب تقول شب الغلام يشب بالكسر شبانا وقد تقدم ان في كتب الطب ان الشباب كون  
الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية فيه مشبوبة أي قوية مشتعلة وفي الصحاح الشيب والشيب واحد قال الاصمعي  
الشيب بياض الشعر والشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال (قوله وبالمكن قليلا) في المطول ويجب ان لا يكون  
للتنى توقع وطامعية في وقوعه والاصار ترجيا (قوله لا يكون) أي ليس تقدير الخبر في البيت الاول يكون ليصير راجعا خبر  
كان وقوله اهدم تدم ان ولو الشرطيتين تغليل لهذا النفي وفيه نظر لان تدم ان اولو الشرطيتين ليس شرط الحذف كان  
وابقاء خبرها وانما هو شرط اكثرته ولا محذور في كون هذا البيت من القليل (قوله ولكنه احتمال مرجوح لان حذف  
العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير أي مع عدم طول الصلة قليل) وفي الشرح لان سلم عدم طول الصلة هنابل هي طويلة  
بالصفة وقد صرح المصنف بمثله في فصل ما من حرف الميم في قول امرئ القيس ولا سيما يوم بدارة جليل **بولعل** (قوله  
وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى اهل ابلك منطلقا وتاويله عندنا على اضمار يوجد وعند الكسائي على اضمار  
يكون) في الشرح اذا ثبت ان بعض العرب ينصبهم الجزأين كانقله يونس وتكلم العربي الذي من لغته ذلك بمنزل لعل ابلك  
منطلقا فكيف يؤول كلامه على الحذف نعم ان سمع مثل ذلك من لغته نصب الاسم ورفع الخبر حسن التأويل وأقول في  
كلام المصنف ما يشعر بان ذلك لم يثبت لان لفظ زعم يستعمل في القول الذي لم يستند اليه وثوق وأيضا اعتماد يونس في  
كون ذلك لغة على قول بعض العرب لعل ابلك منطلقا وهو لا يقتضي ان لغية نصب الجزأين الجواز ان يكون ذلك على التأويل  
المذكور (قوله وقد مر ان عقيل لا يخفون بها المبتدأ) عقيل بضم المهملة وفتح القاف وقد مر ذلك في الكلام على عل  
المشددة اللام (قوله لعل أبي المغوار منك قريب) وهذا مجزى بيت صدره فقلت ادع أخرى وارفع الصوت مرة وهو من  
قول كعب الغنوي في رثاء أخيه وقبله وداع دعابا من يجيب الى النداء \* فلم يستجبه عند ذلك مجيب ويقال استجاب  
بمعنى أجابه وقيل التقدير فلم يستجب دعاءه على حذف مضاف وفعل الاستجابة يتعدى الى الدعاء بنفسه (قوله ومن فتح فهو  
على من يقول المسال زيد بالفتح) يعني بفتح لام الجر الداخلة على الاسم الظاهر (قوله وهذا تكاف كثير ولم يثبت تخفيف  
لعل) وأيضا انه لا تعمل في ضمير الشأن وان فتح لام الجر مع الاسم الظاهر شاذ وقيل يجوز ان يكون لعل في البيت هي التي  
تقال للعائر فاللام للجر والكلام جملة فاعمة بنفسها والموصوف محذوف تقديره فرج أو شبهه وهذا بعيد أيضا وقيل أراد  
الحكاية كذا في الجني الداني (قوله وقولك رب رجل) قولك مرفوع عطف على محل لولاي وكذا قوله نحوه وقوله  
وجيران لنا كانوا اكرام وهذا مجزى بيت لامرئ القيس صدره فكيف اذا امرت بدار قوم ووجه المماثلة بين مجرور  
لعل وبينه على قول سيبويه ان كان زائدة وقول الجمهور ان الزائد لا يعمل هو ان كلاما من مجرور لعل والضمير بعد كان في محل  
رفع على الابتداء (قوله فقيل الاصل هم لنا) يعني بتقديم المبتدأ على الخبر ثم قدم الخبر على المبتدأ (قوله ثم وصل الضمير بكان  
الزائدة اصلاحا للفظ ليلايق الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل) في الشرح القاعدة المقررة ان الضمير لا يتصل الا  
بعامله وكان الزائدة غير عاملة فكيف اتصل بها فالاعتذار باصلاح اللفظ نشأ منه فساد هذه القاعدة وأقول الاعتذار عن  
خروج فرد من قاعدة انما ينشأ منه اصلاح تلك القاعدة وتتميمها الا فسادها في الشرح ووقوع المرفوع المنفصل الى جانب  
الفعل لا يضر اذا كان لغرض كافي قولك انما قام أنتم فلواتي هنا بالمنفصل الى جانب كان الزائدة لغرض التنبية على زيادتها

وانها غير عاملة لكان مستقيماً وأقول لا بد أن يكون الغرض الذي استعمل اللفظ لاجله معتبراً عند العرب وذلك انما هو معلوم عنهم في نحو انما قام انتم لافادة الحصر لاني كان هم لافادة التنبيه على زيادة كان (قوله وقيل بل هو معمول لكان بالحقيقة) ليس هذا عطف على قيل السابق حتى يكون تفريراً على ان كان الزائدة لا تعمل شيئاً وانما هو عطف على صدر الكلام بيان اقول مبان لما يفهم منه وهو ان الضمير ليس معمول لكان في البيت الا ترى انه فرع على هذا قولين بالفاء كما فرع على صدر الكلام قولين بها (قوله لعلماء اضاءت لك النار الجار المقيدا) هذا بعض بيت وهو قوله أعد نظراً بعد قيس لعلماء اضاءت لك النار الجار المقيدا اوسيد كره المصنف بتمامه قريبا وفي بعض شروح الفصل أي غرض هذا الشاعر هجاء بعد قيس بانه يفعل بالجار الفعلية الشنعاء واذاء يستعمل لازماً ومتعدياً كما في البيت (قوله وفيها عشر لغات مشهورة) في التسهيل وهي لعل وعل ولعن وعن ولان وان ورعن بالمهملة ورغن بالمججمة ولغن بالمججمة ولغات وفي الجني الداني وفي لعل اثنتا عشرة لغة فذكر هذه الالفاظ وذكرهن ورعل وغن بالمججمة قال واختلف في العين المججمة في تلك اللغات الثلاث فقيل بدل من المهملة وقيل ليست بدلا منها قال صاحب رصف المبانى وهو أظهر لقلة وجود العين بدلا من العين (قوله أحدها التوقع وهو ترجى المحبوب والاشفاق من المكروه) في حاشية التفتازاني لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجى أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرها كما يشهد به موارد الاستعمال (قوله وقول فرعون لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات انما قاله جهلاً أو مخرفة وافتكا) في الكشف قيل الصرح البناء الظاهر الذي لا يخفى على الناظر وان بعد اشتقاقه من صرح الشئ اذ اظهر وأسباب السموات طرقها وأبوابها وما يؤدى إليها وكل ما ادك الى شئ فهو سبب إليه كالشئ ونحوه وفي تفسير البيضاوى وعله أراد ان يبنى رصده في موضع عال يرصده فيه أحوال الكواكب التي هي أسباب سماوية تدل على الحوادث الارضية فيرى هل فيها ما يدل على ارسال الله تعالى آياه وان يرى فسأد قول موسى بان اخباره عن اله السماء يتوقف على اطلاعه ووصوله إليه وذلك لا يتأتى الا بالصعود الى السماء وهو مما لا يقوى عليه الانسان وذلك لجهله بالله وبكيفية استنباطه انتمى وفي الصحاح وأما المخرفة بكامة مولدة وفي القاموس الاختراق الاختلاق من الكذب (قوله والثاني التعليل أثبتته جماعة منهم الاخفش والكسائى وخلافه عليه فقوله قولنا لينا لعله يتذكر أو يخشى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين أي اذها على رجائكما) في الكشف عند قوله تعالى لعلكم تتقون وعلل للترجى أو للاشفاق تقول لعل زيد ايكرمنى وعله يهينى قال الله تعالى لعله يتذكر أو يخشى لعل الساعة قريب الا ترى الى قوله والذين آمنوا وشفقون منها وقد جاءت على سبيل الاطماع في مواضع من القرآن ولكن لانه اطماع من كريم رحيم اذا اطعم فعل ما يطعم فيه لا محالة لجرى اطماعه مجرى وعده المحتوم وفاؤه به قال من قال ان لعل بمعنى كى وعلل لا تكون بمعنى كى ولكن الحقيقة ما القيت اليك وأيضا فن ديدن الملوك ان يقتصر وافي موايدهم التي يوطنون أنفسهم على التجازها على أن يقولوا عسى وانسل ونحوهما فعلى مثله كلام مالك الملوك أو يجى على طريق الاطماع دون التحقيق لئلا يتكلم العباد كقوله توبوا الى الله توبة ان يخلقهم راجين للتقوى ليس بسديداً يضا ولكن لعل واقعة في الآية موقع المجاز لا الحقيقة لان الله تعالى خلق عباده وركب فيهم العقول وأزاح العلة في اقرارهم وتمكينهم وهذا هم التجدين ووضع في أيديهم زمام الاختيار فهم في صورة المرجومهم أن يتقوا ليرجح أمرهم كما ترجح حالة المرتجى بين ان يفعل وان لا يفعل ومصدقه قوله تعالى لعلكم ايبؤكم أيكم أحسن عملاً وانما يلبو يختبر من تخفى عليه العواقب ولكن شبه بالاختيار بناء أمرهم على الاختيار وفي حاشية التفتازاني ضبط هذا الكلام ان لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجى أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرها كما يشهد به موارد الاستعمال وقد ورد لعل في القرآن للاطماع أى الايقاع في الطمع امالانه كلام الكريم الذي لا فرق بين اطماعه وجزمه بحصول المطموع فيه أولانه كلام العظيم الذي يناسبه الاقتصار في الموايد المقطوع بانجازها على التكلم بكامة عسى وعل كما هو دأب الملوك والنظام ولان فيه الإيماء الى

الى أنه لا ينبغي أن يتشكل العبادة في كمال الاجتهاد في العبادة والحاصل ان العمل في مثل هذه المواضع للاطماع مع التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما ليدل على انه لا خلاف في اطماع الكرماء أو ليكون على دأب كلام العظاماء أو ليتنبه العبادة بالجملة فلما كان ما بعد العمل الاطماعية قطعي الحصول وما قبلها ما يناسب ان يعمل به ذلك الحصول بحيث يكون ما بعد ما قبله بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن الانباري وجاعة من أئمة العربية ان العمل قد تكون بمعنى كى حتى جلا عليه كل صورة امتنع فيها الترجي سواء كانت اطماعا مثل لعلكم تفلحون أو لا مثل لعلكم تشكرون و لعلكم تتقون وردة المصنف يعنى صاحب الكشف بان جمهور أئمة اللغة اقتصر وافي بيان معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق وبان عدم صلاحها بمجرد معنى العلمية والغرضية مما وقع عليه الاتفاق الا ترى ان تقول دخلت على المريض كى اعوده ولا يصح لعل وقوله ايست مما ذكرناه في شئ يعنى ايست للاشفاق وهو ظاهر ولا للترجي أمامن جهة الخالق فلاستحالةه وأمامن جهة المخلوقين فلانهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها ولا الاطماع لانه انما يكون فيما يتوقعه الخاطب ويرغب فيه ولا يناله الا من جهة المتكامل والتقوى بالعكس ولكنها استعيرت من معنى الترجي للحالة الشبيهة به استعارة تبعية فالشبه المحذوف المستعار له هي الحالة المخصوصة الشبيهة بالترجي في تردد أمرهم بحسب الاختيار بين التقوى وعدمها مع ارادة التقوى منهم فان قيل لم لا يجوز ان تكون لعل على أصل الترجي متعلقا بعبودا أى عبودهم راجين ان تصلوا الى أقصى غاية العبادة أو يخلقكم على معنى مقدر ارجاءكم التقوى فيكون التقدير من الله حال الخلق والرجاء من العباد ولو بعد حين كقوله تعالى وبشرناه يا صبحي نبيا أى مقدر انبؤته قلنا أما الاول فلانه لا وجه لتعليقه عن الاقرب بالبعد وتوسيطه بين العباد والخالق الذى جعل لكم الارض فراشا وموصول بربكم صفة أو مدحاً منصوباً أو مرفوعاً فيكون بمنزلة ان يقول عبدي ربك الخالق راجيا منه التقوى الرزق بتوسط الحال من فاعل اعبد بين وصفى المفعول على ان تقييد العبادة بربها التقوى ليس له كبير معنى وانما المناسب تقييدها بالتقوى واقتراءها بأمر بربها أو بربها ثواب التقوى وفيه من البعد ما لا يخفى واما الثاني فلان المقدر والمنوى حال الخلق هو التقوى لارجاؤهما الا ترى الى قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ولو سلم فكلاهما مجاز والاستعارة أكثر وافصح فلا يكون العدول عنها سيما مع تكلف وتعسف شديد وان كان لها وجه جواز ثم في الحاشية فان قيل عند أصحابنا لا يصح تفسير لعل بمعنى الارادة لاستلزامها وقوع المراد ولا بالتعليل عند من ينفي تعليل فعل الله تعالى بالفرض فما يصنعون بل عمل الواقعة في كلام الله تعالى عند امتناع حملها على ترجي العباد قلنا يجعونها اللطاب وهو لا يستلزم وقوع المطالب على ما تقرر في علم الكلام من ان الطلب غير الارادة على ان منع التعليل بالفرض العائد الى العبادة بعد جدا لمخالفتها كثير من النصوص اه (قوله ولهذا علق بها الفعل) في الجنى الدانى وذ كر الشيخ أبو حيان انه ظهر له ان لعل من العلاقات لافعال القلوب ومنه وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا وما يدريك لعل يركى ثم قال وقفت لابي على الفارسي على شئ من هذا (قوله في الآية بحث سيجي) يعنى في الباب الرابع في أقسام العطف وفي الباب الخامس في المثال الرابع من الجهة الرابعة (قوله لعلك يوم ان تلملمة) هذا صدر بيت يحجزه \* عليك من الاء يدعك اجدعا \* وأم نزل والملة النازلة من نوازل الدهر والجدع بالجيم والدال المهمل السائكة قطع الانف أو غيره من الاطراف تقول منه جدعته فهو اجدع بين الجدع والائى جدعا وضبطه بعضهم بالخاء المعجمة والراء من الخرج بفتحين وهو الضعف وما ضمه خرج بالكسر (قوله فقولا لها قولاً رقيقاً الخ) رقيقاً بالفاء من الرفق وفي بعض النسخ بالقاف من الرقة وفي الصحاح والرفق أول صوت الحمار والشهيق آخره لان الرفق ادخال النفس والشهيق اخرجه وقد زفر بزفر والاسم الزفرة والعويل رفع الصوت بالبكاء يقال أعول اعوا والاسم العويل (قوله بد الى الخ) تقدم الكلام عليه في اذا (قوله وبدلت قرحا الخ) هذا البيت لامرئ القيس وكان يقال له ذو القروح وهى جراحات في الجسد كالدامل وذلك ان أباه حجر الكندي كان طرده لاجل عشفقه عنزة وتشيبيته بها في اشعاره فلما قتل المنذر حجر آلى امرؤ القيس على نفسه ان لا يأكل لحماً ولا يشرب خمر حتى يأخذ بشار أبيه فخرج الى قيصر مستهزأه على المنذر فآلمه وآنزله فعشفته ابنة قيصر فكان يأتمها وكان الطرمخ بن قيس الاسدى الشاعر عند قيصر فوشى به الى قيصر فطلبه فهرب فادركه الطاب عند انقره أو دونها قال الجوهري وانقره موضع فيه قلعة الروم وكان مع الرسول حلة مسمومة فالبسه اياها فتمرح لجه ومات وداميا بتقدم الميم وفي بعض النسخ دأباً والمنايا



جمع منية وهى الموت والابؤس جمع بؤس وهو الشدة وفي الشرح فان قلت لعل تختص بالمكن وتحول المنية شدة بحيث لا يقع ليس بممكن قلت جعله لقوة طعمه من قبيل الممكن (قوله ولا فرق على هذابين كون الماضى معمولاً لها أو معمولاً لىا فى حيزها) يعنى ان هذا التعليل الذى ذكره لم يرد دخول لعل على الماضى لا يفتقر الحال فيه بين ان يكون الماضى معمولاً لعل بان يكون خبرها نحو لعل الله اطعم ولا بين ان يكون غير معمول لها واقام بهدها نحو لعل الماضى فقول المصنف أو معمولاً لىا فى حيزها ليس على ما ينبغي والصواب اوفى حيزها (قوله فليت كفاً فالخ) فى الشرح ثبت فيما رأيت من نسخ هذا الكتاب من توى باثبات الياء خطأ وهو اما ان يكون مثبتاً على انه منصوب وقف عليه بالسكون الضرورة واما ان يكون مثبتاً على انه مرفوع والوقف عليه بالياء كفى الوقف على قاضى المرفوع نحو وهذا قاضى باثبات الياء وكذا لو كان مجروراً (قوله فخيرها اما محذوف تقديره كفاً) فى الشرح لا حاجة الى هذا التقدير فان كفاً فاصح كونه خبراً عنهما اذ هو مصدر صالح للاخبار به عن الاثنين وغيرهما واقول وعلى هذا جازان يتعاقب عن كفاً المذكور وفى جعل المصنف من توفاعلا لا توى نظراً ذلوا وجه حينئذ لرفع الماء وجوابه ان هذا على نصب الماء لا على رفعه (قوله واما من توى) هذا معطوف على اما محذوف (قوله ويروى بالنصب) عطف على يروى بالرفع (قوله ومن توى على الوجهين مرفوع) أحد الوجهين ينصب شرك على انه اسم لىت محذوفة والثانى نصبه على العطف على اسم لىت (قوله وان عاقبه بكفاً محذوف على وجه مرذ كره فلا اشكال) ذلك الوجه هو ان شرك بالرفع معطوف على خيرك وخبره محذوف تقديره كفاً ولكن ﴿﴾ (قوله مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر) فى الشرح لا يحسن رفع مشددة على انه خبر لكن اذ ليس المعنى عليه ولا يحسن نصبه على ان يكون حالاً من الضمير المستتر فى ينصب لانه يلزم عليه تقديم معمول الصفة على الموصوف وايضاً الضمير مذكور والظاهر ان يكون حالاً على تقدير مضاف أى مفسر لكن فى حال كونها مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر وقد اختار المصنف تخرج النصب فى قولهم الدليل لغة المرشد والاعراب فى الاول ومضافين فى الثانى والاصل تفسير الاعراب موضوع أهل اللغة أو موضوع أهل الاصطلاح ثم حذف المتضامان على حذفهما فى قوله تعالى فقبضت قبضة من أثر الرسول ولما أتيت الثالث مما هو الحال فى الحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير كفى قولهم قضية ولا بأحسن لها والاصل ولا مثل أبى حسن لها فلما أتيت أبو الحسن عن مثل جرد من اداة التعريف ولك ان تقول الاصل موضوع اللغة أو موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع الى اللغة والاصطلاح مجازاً وحينئذ فلا يكون فيها الاحذف مضاف واحداً ويصير نظير قول العرب كنت أظن العقب أشد لسعة من الزبور فاذا هو اياها على تأويل ابن الحاجب فانه أغرب اياها حالاً على ان الاصل فاذا هو موجود مثلها فحذف الخبر كما حذف فى خرجت فاذا الاسد ثم حذف المضاف وهو مثل وقام المضاف اليه مقامه فتحول الضمير المجرور منصوباً اها والمصنف تعليق مستعمل على قولهم الدليل لغة كرفيه أربعة أوجه آخر (قوله وفنيران ينسب لىا بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها) فى الشرح قد يستشكل بان الغرض من الاستدراك حاصل بدون هذا الحرف اذ متى نسب الحكم المخالف للحكم المتقدم وجد مقصود الاستدراك فاذا لا فائدة لهذا الحرف وجوابه ان فائدة الاتيان به الاعلام من أول الامر بان ما أتى بعده من الحكم مخالف لما قبله فاذا ذكر الحكم استفيد مخالفتها تقدم من جوهر اللفظ تفصيلاً واذا الحرف المخالفة فى ابتداء الامر اجتمعا (قوله ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لىا بعدها نحو ما هذا ساكناً لكنه متحرك أو ضده نحو ما هو أبيض لكنه أسود) اعلم ان النقيض هو الكلام الخبرى المخالف لخبرى آخر فى النسبة الايجابية أو السلبية فقط نحو زيد قائم زيد ليس بقائم والضدان هما المعنيان اللذان يمتنع اجتماعهما فى محل واحد من جهة واحدة كالسواد والبياض والحركة والسكون فى الضدين الحقيقيين والاسود والابيض والمتحرك والساكناً فى الضدين المشهورين والمخالفان هما المعنيان اللذان يمكن اجتماعهما فى محل واحد من جهة واحدة كالخلوة والبياض والقيام والشرب واذا تقر هذا علم ان قولنا لكنه متحرك ليس مناقضاً لقولنا ما هذا ساكناً اللهم الا ان يقال انه مناقض بالمعنى العبرى وهو مراد المصنف (قوله منهم صاحب البسيط) هو ابن أبى الربيع السبتي (قوله وقال الفراء أصلها سكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لسكن للساكنين) فى الشرح طرح الهمزة للتخفيف وحذف النون الساكنة للملاقاة ساكن كلاً غير مقبوس فلوا دعى ان الهمزة نقلت حركتها الى النون الساكنة قبلها ثم حذف النون لاجتماع الامثال

لكان فيه تقليل لمخالفة القياس وأقول هذا وان كان فيه تقليل لمخالفة القياس الا أن فيه زيادة في العمل وهو نقل حركة  
 الهمزة الى الساكن قبلها ومخالفة للاصل وهو نقل الحركة في كلمتين على سبيل اللزوم وذلك مما لا نظيره والذي يحسم  
 هذه المادة ان عدم قياس طرح الهمزة للتخفيف وحذف النون للملافاة ساكن انما هو لترتيب بعدد الوضع وما نحن فيه  
 تركيب قبله وانما اختار ان حذف نون لكان لا لتقاء الساكنين لوجود حذف نون لكان لذلك كما في البيت الذي ذكره  
 (قوله فلو كنت ضييا الخ) ضييا أي من بني ضبة والزنجي بضم الزاي وفتحها واحدا الزنج كسرا وفتحها والزنج جيل من السودان  
 والمسافر جمع مشفر وهو من البعير كالجفلة من الفرس وفي المطول واللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون  
 استعارة وأن يكون مجازا من سلا بعتبارين نحو المشفر على شفة الانسان فان أريد تشبيهها بمشفر الانسان في الغلط فهو  
 استعارة وان أريد به اطلاق المقيد على المطاق كاطلاق المرسل على الانف من غير قصد الى التشبيه فجاز مرسل (قوله وليكن  
 من لا يلقى أمر الخ) الامر هنا بمعنى الشيء وينوبه بصيبيه والعمدة بضم العين المهملة ما أعد للحوادث من مال أو سلاح  
 والاعزل الذي لا سلاح معه (قوله وليكني من جها العميد) تقدم الكلام عليه في اللام المفردة ﴿وليكن﴾ ساكنة  
 النون (قوله وخفيفة باصل الوضع) في الشرح قدم انها تكون مخففة من الثقيلة وانها تدخل لذلك على الجملتين فانظر بما اذا  
 تميزت الخفيفة عن المخففة اذا دخلت على الجملة (قوله ان ابن ورفاء الخ) ورفاء اسم رجل والبواد جمع بادرة وهي الحدة والوقائع  
 هنا جمع وقعة وهي القتال والحرب تؤنث يقال وقعت بينهم حرب قال الخليل وتصغيرها حريب بلا هاء ر واية عن العرب  
 قال المازني لانه في الاصل مصدر وقال المبرد الحرب قد نذكر ﴿وليس﴾ (قوله كلمة دالة على نفي الحال وتنفى غيره  
 بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله) قال الرضي قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس لانني مطاقتا تقول ليس خلق الله مثله في  
 الماضي وقال تعالى اليوم يأتيهم ليس مصر وفاقهم في المستقبل وجهور النخاسة على انها لنفي الحال قال الاندلسي ليس  
 بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو يزعمون واذا قيد بزمان  
 من الازمنة فهو على ما قده انتهى (قوله له نافات ما يغيب الخ) الضمير المجرور عائد الى النبي صلى الله عليه وسلم لان البيت  
 من قصيدة الاعشى في مدح النبي صلى الله عليه وسلم والنافات جمع نافلة وهي العطية التي لا تجب ويغيب بضم أوله وكسر  
 المجهة مضارع أغيب من الغيب بكسر المجهة وهو ان ترد الابل الماء يوما وتده يوما في الصحاح وأغيبنا فلان انا غابا وفي  
 الحديث أغبوا في عيادة المريض واربعوا يقول عبد يوما ودع يوما ودع يومين وعبد اليوم الثالث انتهى ومعنى البيت  
 ان عطائه صلى الله عليه وسلم لا تأتي يوما وتقطع يوما بل تأتي كل يوم والنوال بفتح النون العطاء والنائل مثله (قوله  
 فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه) في الصحاح وأصل ليس ليس بكسر الياء فسكنت استنقالا ولم تقلب ألفا لانها لا تتصرف  
 من حيث استعملت بلفظ الماضي للحال وفي شرح الرضي وأصل ليس ليس كما يقال علم في علم والترامهم تخفيفها  
 بالاسكان وتركهم قلب يائها ألفا كما هو القياس لمخالفتها اخواتها في عدم التصرف (قوله ولم تقدره فعل بالفتح لانه لا يخفف)  
 قال الرضي ولا يجوز ان يكون مفتوح الياء اذا الفحة لا تخذف في العين تخفيفا (قوله الا في هيئ) أي حسنت هيئته  
 مأخوذ من الهيئة (قوله وزعم ابن السراج انه حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسي في الحلييات وابن شقير وجماعة والصواب  
 الاول بدليل لست ولستما ولسن ولسا ولسوا ولسيت) قال الرضي وسببويه والاكثر على انه فعل غير متصرف قال أبو علي  
 في أحد قوليه انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد في صيد لعادت حركة العين الياء عند اتصال الضمير كصيدت والجواب  
 ان ذلك لم يفارقه اخواته في عدم التصرف قال أبو علي واما الحاق الضمير به في لست ولستما فلتشبهه بالفعل لكونه على  
 ثلاثة ومعنى ما كان وكونه رافعا وانصبا (قوله وان اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم) في الشرح ولا يرد على هذا  
 ما ورد على قاموا ما خلازيدا عند من جعل الفاعل فيه ضميرا يعود الى البعض المفهوم مما سبق لان البعض هنا في سياق النفي  
 فشمس كل بعض من القوم فحصل المقصود من الاستثناء بخلاف فيما خلا وشبهه وأقول قد ذكرنا في حاشا هذا الايراد  
 وبين انه لا يرد هناك أيضا (قوله وهذه المسئلة كانت سبب قراءة سيبويه النحو) حكى ابن السيد في كلامه على  
 ألفاظ الموطأ ما يقتضى ان سبب قراءة سيبويه النحو غير هذا وذلك انه قال يروي ان سيبويه قال لجاد بن سلمة ما تقول في  
 رجل رعى في الصلاة فقال له جاد لنت ياسيبويه لا تقل رعى انما هو رعى فبيل سيبويه وقال سأقرأ لعلمنا لا تخنني

معه ونهض الى الخليل فشكى اليه فقال الخليل رعب هي الفصيحة ورعب لغة غير فصيحة ولزم سيبويه الخليل فكان ذلك  
 سبب براءته في صناعة النحواتهسي وفي الشرح وما حكاه المصنف هو الظاهر لان رفع الاسم الذي حقه ان ينصب انما  
 يدرك من النحو وضم العين التي حقه ان تفتح لا يدرك من النحو وانما يدرك بالنقل وأقول بطلق النحو على ما يتناول ذلك  
 أيضا ومثل هذه الحكاية عن سيبويه ما رواه الخطيب في تاريخه عن الفراء قال انما تعلم الكسافي النحو على كبر وكان  
 سبب تعلمه انه مشى يوما حتى اعيانم جاس الى قوم ليس تريح فقال قد عييت بالتشديد يدبغير همز فقالوا لا تجلسنا وانت تلحن  
 قال وكيف قالوا ان أردت من التعب فقل أعييت وان أردت من انقطاع الحيلة والتخير في الامر فقل عييت مخففا فقام من  
 فوره وسأل عن من يعلم النحو فاشدوه الى معاذ فلزمه حتى أنفذ ما عنده ثم خرج الى البصرة الى الخليل بن أحمد وقال له  
 من أين أخذت علمك قال من أفواه العرب من الجواز ونجدوتهم امة تخرج ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنينة من الخبر في  
 الكتابة سوى ما حفظه ولم يكن همه غير الخليل فوجد الخليل قد مات وجلس موضعه يونس فحرت بينهما مسائل أقرله يونس  
 فيها وصدره موضعه (قوله تمت وأدج الناس) في الصحاح أدج القوم اذا ساروا من أول الليل والاسم الدج بالتحريك والدجة  
 والدجة أيضا مثل برهة من الدهر وبرهة فان ساروا من آخر الليل فقد ادجوا بالتشديد والاسم الدجة والدجة (قوله  
 وأجيب بان المصدر في الآية والبيت نوعي على حذف الصفة أي الاظناضعيفا والاعترا اعظيما) في المطول أي ظنا حقيرا  
 ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالفعال المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد  
 التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وهم هذا ينحل الاشكال الذي يورد على  
 مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفعول يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج  
 بالاستثناء وليس مصدر يظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة  
 من انه محمول على التقديم والتأخير أي ان نحن الاظن ظنا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قوله ضربت زيدا مثلا يحتمل من  
 حيث توهم المخاطب ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير  
 المستثنى كالمعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانت ما فعلت شيئا غير الضرب انتهى (قوله هي الشفاء  
 لداني الخ) هذا البيت لهشام أخي ذي الرمة والداء المرض هـ منزته أصلية والظفر الفوز والبدل بالجمعة الاعطاء (قوله ابن المفر  
 الخ) المراد بالاشهر ههنا برهة بن الصباح صاحب الغيل الذي قصد تخريب الكعبة وقيل له اشهرم لانه كان مشروما الانف  
 (قوله ومقتضى كلامه انه لو لا تقديره متصل لم يجر حذفه وفيه نظر) وجه النظر هو انه لا مانع من جواز حذفه مع تقديره  
 منقصة لا وفي الشرح امان ذلك مقتضى كلامه قطا هـ لانه عال حذفه بالاتصال فقال ثم حذف لاتصاله واما ان فيه نظرا  
 فليس معناه انه مشكل وانما المراد انه محل نظر وثبت فيصحت عن النقل فيه هل هو كذلك عند العرب

﴿حرف الميم﴾

(قوله فاما أوجه التسمية) في الكشاف وما عام في كل شيء فاذا علم الفرق بما ومن وكفالك دليلا قول العلماء من لما يعقل قال  
 التفتازاني أي يصح اطلاقه على ذي العقل وغيره عند الابهام سواء كان الاستفهام أو غيره واذا علم ان الشيء من ذوى العقل  
 والعلم فرق بين وما يخص من ذوى العلم وما ينسب له وهذا الاعتبار يقال ان ما غير العقل واستدل على اطلاق ما على ذوى العقول  
 باطباق أهل العربية على قولهم من لما يعقل من غير تجوز في ذلك حتى لو قيل من لمن يعقل كان لغوا من الكلام بمنزلة أن  
 يقال الذي عقل عاقل فان قيل ههنا يجب ان يفرق بما ومن لان ما يعقل معلوم انه من ذوى العلم قلنا نعم لكن بعد اعتبار  
 الصلة أعني يعقل واما الموصول نفسه فيجب ان يعتبر منه ما مر ادبه شيء ما يصح في موقع التفسير بالنسبة الى من لا يعلم  
 مدلول من وليقع وصفه بيعقل مفيدا غير لغو فليتأمل (قوله لما نافع الخ) اللبيب العاقل والجمع الباء ونفعه مرفوع ببعيد  
 والدهر منصوب على الظرف وساعيا خبره تكن (قوله رجمت كره النفوس الخ) هذا البيت من قصيدة لامية ابن أبي الصات  
 من بحر الخفيف والبيت مدرج آخر صدره الميم الساكنة من الامر وقبله صبر النفس عند كل ملم \* ان في الصبر حيلة المحتال  
 لا تضيق بالامور فقد يكشف غمها وبغير احتيال والمم المنازل والغماء بالمدنل الغم والغمة والفرخة بفتح  
 الفاء

الفاء الخروج من المهم قال في الصحاح والفرجة التفضي من المهم وانشد البيت والفرجة بالضم فرجة الخائط وما أشبهه  
 والعقال الحبل الذي يشده يد الدابة لينعها عن القيام ووجه الشبه هو السهولة والسرعة (قوله وفي هذا النابة المفرد عن  
 الجمع) لأنه أناب الامر عن الامور (قوله وفيه وفي الاول انابة الصفة الغير المفردة عن الموصوف اذا الجملة بعدها صفة له)  
 يعني وقد حذف وأبقيت هي ولا معنى للانابة الا ذلك ثم انه يريد بالجملة قوله له فرجة لا الجار والمجرور أعني من الامر لان  
 اطلاق لفظ الجملة لا يتبادر منه الجار والمجرور ولانه قدر المفعول المحذوف بعد الجار والمجرور فلا يكون الجار والمجرور  
 صفة لذلك المحذوف وفي كلام ابن الحاجب التصريح بان الصفة القائمة مقام الموصوف هي قوله من الامر فانه قال ان  
 النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا  
 بالشرط المذكور في باب الصفة قال الرضى هذا قوله ولا يمتنع ان تكون من متعلقة بتكره وهي للتبعض كما في أخذت  
 من الدراهم شياً وقوله له فرجة صفة الامر لانه غير معين ويجوز تضمين تكره معني تسمى وتنبعض (قوله فما نكرة  
 تامة تميز والجملة صفة) هكذا وقع في النسخ التي رأيناها والصواب ناقصة بدل تامة لانه جعل الجملة صفة لما والموصوف  
 هي الناقصة وقد ذكره هذا الوجه غير المصنف ولم يذكر ان ما فيه تامة ولا ناقصة (قوله وقيل ما معرفة موصولة فاعل  
 والجملة صلة) قال الرضى ويضعفه قلة وقوع الذي مصرح به فاعل الانعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجتماعها في فاعلها هي  
 لان هي مخصوصة (قوله وقيل غير ذلك) في الجني الذاتي واذا جاء بعد ما الواقعة بعد نعم وبئس فعمل فعلة مذهب  
 وذكر القولين اللذين ذكرهما المصنف وثمانية آخر (قوله والتفسير الاول رأى الزخشرى وفيه ان ما حينئذ للشخص  
 العاقل) في الكشف وقال قرينه هو الشيطان الذي قبض له في قوله نقيض له شيطاناً فهو له قرين يشهد له قوله قال قرينه  
 ربنا ما أطعته هذا ما الذي عتيد هذا شيء الذي وفي ملكي عتيد لجهنم والمعنى ان ما كما يسوقه وآخر يشهد عليه وشيطاناً مقروناً  
 به يقول قد أعددت له جهنم وهيأته لها باغوائى واضلالى وفي الشرح وقيل قرينه كاتب الشمال والاشارة بحتم رجوعها الى كتاب  
 السيات أو الى الشخص نفسه فقد قيل ان كاتب السيات هو سابقه وقيل قرينه من زبانية جهنم الموكل بادخاله اياها والاشارة  
 حينئذ الى ما عدله من العذاب فاطلاق ما في هذا القول وفي أحد الاحتمالين الواقعين في القول الثاني على باهما من استعمالهما فيما  
 لا يعقل (قوله جزم بذلك جمع البصر بين الا لاخفش) قال الرضى ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو استعمال ما نكرة غير  
 موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم يسمع مع ذلك مبتداه (قوله وجوز ان تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة)  
 قال الرضى وفيه بعد لان فيه حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يسد مسده وأيضا ليس فيه معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان  
 في تقدير سيبويه وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الرضى وهو قوي من حيث المعنى لانه كان  
 جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما أدراك ما يوم الدين وأندري من هو قيل  
 مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء ما لم يثبت اه (قوله فأنصب على  
 التمييز عند كثير من المتأخرين منهم الزخشرى) في الشرح أو رد عليه ابن مالك ان ما مساوية للمضمر في الابهام فلا تميزه  
 لان التمييز لبيان جنس المميز وأجيب عن مساواة المضمر لان المراد به شيء له عظم فهذا الاعتبار حصل التمييز (قوله  
 وذلك على قراءة أبي عمرو وألسكر) في البحر وقرأ أبو عمرو ومجاهد وأصحابه وابن القعقاع هم - مزة الاستفهام قالوا يجوز ان  
 تكون ما استفهامية مبتدأ أو لسكر بدل منها وان تكون منصوبة بمضمر يفسره جئت به وألسكر خبر مبتدأ المحذوف ويجوز  
 عندي في هذا الوجه ان تكون ما موصولة مبتدأ وجملة الاستفهام خبراذا التقدا هو السحر أو السحر هو وهو رابط  
 كما تقول الذي جاءك أزيد هو وعلى هزة الوصل جاز ان تكون ما موصولة مبتدأ والخبر السحر ويدل عليه قراءة عبد الله  
 والاعشى سحر ويجوز عندي ان تكون في هذا الوجه استفهامية في موضع رفع بالابتداء أو في موضع نصب على الاشتغال  
 وهو استفهام على سبيل التحقير لما جاؤ به والسحر خبر مبتدأ محذوف (قوله وأما من قرأ السحر على الخبر فاموصولة  
 والسحر خبرها ويقويه قراءة عبد الله ما جئت به سحر) في الشرح ظاهر كلامه انه يتعين على قراءة السحر بدون هزة  
 الاستفهام ان تكون ما موصولة والسحر خبرها وليس كذلك بل يجوز ان يكون ما قاله ويجوز ان تكون ما استفهامية  
 مبتدأ وجئت به خبره وقوله السحر خبر مبتدأ محذوف أي هو السحر وما عتضده من قراءة ما جئت به سحر لا دليل فيه

اذا الاحتمال المذكور بعينه قائم فيه اه وأقول بعد ان تسلم ان ظاهر كلامه تعيين ان ما موصولة والسحر خبرها المأثقل  
 ذلك بناء على ما هو الظاهر من بقاء الكلام على ظاهره وعدم تقدير شي فيه وقد ذكره ذين الوجهين أبو البقاء وعبارته  
 ويقرأ على لفظ الخبر وفيه وجهان أحدهما استفهام أيضاً في المعنى وحذفت المهزلة للعلم بها والثاني هو خبر في المعنى فلي  
 هذا ما يعني الذي وجتم به صلتهما والسحر خبرها ويجوز ان تكون ما استفهاما والسحر خبر مبتدأ محذوف (قوله فذلك ولاية  
 السوء الخ) المكث بتثنية الميم واسكان الكاف اللبث والعناء بالمهمللة والمد التعمب (قوله بأبأ بالاسود الخ) الطارقات جمع  
 طارق وهو الذي يأتي ليلاً والذكري بكسر الميم وفخ الكاف جمع ذكرى (قوله وأما قراءة عكرمة وعيسى) عكرمة بكسر الراء  
 المهملة هو أبو عبد الله مولى ابن عباس يروي عن مولاه وعائشة وأبي هريرة توفي سنة ست ومائة والعكرمة في اللغة أنثى  
 الجمام وفي الشرح عيسى هو ابن عمر الاسدي المقرئ الكوفي صاحب الحروف ويعرف بالهمداني لا عيسى بن عمر الثقفي  
 النحوي مات سنة ست وخمسين ومائة وأقول الظاهر الذي لا يعدل عنه الادلل ان المراد هنا الثقفي النحوي لانه الذي كان  
 له اختيارات في القراءة تغارق قراءة العامة ويستنكرها الناس وكان ذات تعبير في كلامه واستعمال الغريب فيه وفي قراءته  
 ولا شك في غرابة هذه القراءة فان قيل الثقفي ليس بمعدود في القراءات قد ذكره أبو عمر والداني في طبقات القراء وذكروا ان  
 ممن روى عنه في القرآن الاصمعي والخليل بن أحمد وذكروا عن أبي عبيدة معمر بن المثنى قال وضع عيسى بن عمر كتابين في النحو  
 سمي أحدهما الجامع والآخر المكمل فقال الخليل بن أحمد بطل النحو جميعا كله \* غير ما أحدث عيسى بن عمر ذلك الكمال  
 وهذا جامع \* فهم الناس شمس وقر وذكروا عن القتيبي انه مات سنة تسع وأربعين ومائة وقال ان عيسى بن عمر الهمداني  
 صاحب كتاب الحروف مات قبل الحسين ومائة وهذا خلاف ما في الشرح (قوله على ما قام يشتمني الخ) يشتمني بالضم والكسر  
 لان شتم جاء من باب نصر وباب ضرب والثيم خلاف الكريم وتخرج معك (قوله اناقتنا بقتلنا الخ) السراة بفتح السين المهملة  
 جمع سرى وهو السيد وقيل اسم جمع والواو بكسر اللام والمد العلم (قوله وهو بعيد لان الذي غفر له هو الذنوب ويعمد ارادة  
 الاطلاع عليها وان غفرت) قال أبو حيان الظاهر ان ما في قوله بما غفر لي ربي مصدرية وجوزوا ان تكون بمعنى الذي  
 والعائد محذوف تقديره بالذي غفر لي ربي من الذنوب وليس هو بعيد ان يقول الى غفر لي ربي من الذنوب المغفورة والذي يحسن  
 تني علمهم بغير ذنوبه وجعله من المكرمين وفي تفسير البيضاوي وانما تني علم قومهم بحاله ليحملهم على اكتساب مثلها  
 بالدخول في الايمان والطاعة على داب الاياع من كظم الغيظ والترحم على الاعداء أو يعلموا انهم هم كانوا على خطا عظيم في  
 أمره وانه كان على حق وما خبرية أو مصدرية والباء صلة يعلمون أو استفهامية جاءت على الاصل والباء صلة غفر أي باي شيء  
 غفر لي ربي بما جازى عن دينهم والمصابرة على أدبهم وفي الشرح لان تسلم ان ما بتقدير كونها موصولة عبارة عن الذنوب بل هي  
 عبارة عن الغفران والمعنى ياليت قومي يعلمون بالغفران الذي غفره لي ربي سلمنا انها عبارة عن الذنوب لكن لان تسلم انه يعمد  
 ارادة الاطلاع عليها مطلقا إذ يجوز ان يكون الغرض من ذلك الاعلام بعظم مغفرة الله تعالى ووفور كرمه وسعة رحمته اه  
 وأنت خبير بان عدم تسلم بعد ارادة الاطلاع على الذنوب مكابرة وان كون الغرض الاعلام بعظم مغفرة الله تعالى ووفور كرمه  
 لا يلائم المقام (قوله ولان ما النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تستغنى عن الوصف الا في بابي التمجيد ونعم وبئس  
 وفي نحو قولهم اني عمان أفعل على خلاف فين قدمي) هذا التعليل عطف على قوله اذا المبدل ومجموعه ما عمله ليكون رحمته  
 ليست بدلا من ما حاصل كلامه ان رحمة لو كانت بدلا من ما فان كانت ما استفهاما واجب اقتران رحمة بهمزة الاستفهام وان  
 كانت غير استفهام واجب وصف ما وكلامهما مفقود ههنا فسقط قوله في الشرح هذا لا مدخل له في الاعتراض فان مدعي  
 الامام ان ما للاستفهام التمجيد فلا يرد عليه كون ما اذا لم تقع استفهامية ولا شرطية يجب وصفها الا في الابواب الثلاثة فان  
 قلت يمكن ان يكون مراده الواقعة في غير الاستفهام الحقيقي فيجبه الاعتراض قلت لو اراد ذلك لا تنقض بصور كثيرة كقوله  
 تعالى وما تالك يمينك يا موسى فان الاستفهام فيه غير حقيقي ولم توصف ما فيه بشيء اه وفي اعراب السفاقي ما زائدة  
 للتوكيد وزيادتها بين الياء وعن ومن والكاف وبين مجروراتها شيء معروف في لسانهم وذهب بعضهم الى انها انكرة نامية  
 ورجح بدل منها كانه قيل فبشيء أجهم ثم أبدل على سبيل التوضيح وقيل استفهامية قال الرازي قال المحققون دخول اللفظ  
 المهمل الوضع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز وهما يجوز ان تكون ما استفهاما للتعجب تقديره فباي رحمة انتم في وما قاله

من امتناع دخول اللفظ المهمل في كلام الله تعالى فسلم لكن لانسلم ان زيادة ما ونحوها للتأكيدي من قبيل المهمل الوضع ولا يخفى زيادتهم لذلك في لغتهم ثم ان جعله ما استفهامية يستلزم ان تكون مضافة لرجة ولا يجوز اضافة ما الاستفهامية ولا غيرهما من اسماء الاستفهام الا باياتها فاقوم على مذهب أبي اسحق فان قيل يجوز ان تكون رجة بدلا من ما الاستفهامية فلا يلزم ما ذكرتم قيل كان يلزم اعادة هزة الاستفهام في البدل وقد قال الزجاج في ما هـ انه اصله في ما معنى التأكيدي باجماع النحويين قلت لا يتم هذا الاجماع مع ما نقل أبو البقاء عن الاخفش وغيره انها نكرة بمعنى شيء وما قاله الرازي قد نقله الغزنوي عن ابن كيسان انتهى ما في اعراب السفاقي (قوله ولان ما الاستفهامية لا توصف) عطف على قوله لهذا ومجموعه - ماعلة امكون رجة ليست عطف ببيان من ما والاشارة بهذا الكون النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشروط لا توصف وتقرير كلامه لو كانت رجة عطف ببيان من ما فان كانت ما غير استفهام وجب وصفها ولم توصف وان كانت استفهاما فما استفهامية لا توصف وما لا يوصف لا يعطف عليه عطف ببيان (قوله فاذا ركبت ما الاستفهامية مع ذالم تحذف الفها) في الشرح وقع في صحح مسلم في حديث كعب بن مالك احد الثلاثة الذين خلفوا فلما بان في انه توجه فافلا حضر في هي وطفقت ان ذكر الكذب وأقول بم ذالخرج من خطه بحذفه الالف من ما مع كونها مركبة مع ذافيه - ذهذامن قبيل الشاذ انتهى (قوله الاتسألان المرء الى آخره) - هذا البيت أول قصيدة للبيد بن ربيعة العامري في ذم الدنيا والزهد فيها والنخب النذر والمدة والوقت وفي الشرح يجوز ان يكون المراد بالمرء شخصاً معيناً كما قاله صاحب الاقليد أو غير معين كما قاله صاحب المقاليد ويحاول يريد أي ماذا يريد بسعيه في تحصيل المال انذر يريد ان يقضيه ويوفي به أم سعيه ذلك صدر على غير بصيرة والنخب هنا النذر (قوله فسامبتد ابد ايل ابداله المرفوع منها وذا موصول بدليل افتقاره للجملة بعده) في الشرح - ذاف غير متعين لاحتمال ان يكون ماذا كله اسما واحدا مرفوعا على انه مبتدأ او محذوف أي يحاول خبره والرابط محذوف أي يحاوله ومثله في الشعر جاز ونخب بدل من المبتدأ ويحتمل ان يكون ماذا كله في محمل نصب على انه مفعول يحاول ولا ضمير محذوف فان قلت يعطيه رفع البدل قلت لا يكون نخب حينئذ بدلا بل يكون خبر مبتدأ مضمرة انتهى وفي شرح الرضي ولقائل ان يمنع مجيء ذام موصولة مطلقا ويحكم في ماذا صنعت بزيادتها وأما رفع الجواب في قوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل المعفو ورفع البدل في قوله الاتسألان المرء ماذا يحاول \* انجب فيقضي أم ضلال وباطل فلا ن ما مبتدأ والفعل بعد هذا المزيد خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي جعلهم على ادعاء كون ذاهما موصولة ورفع الجواب والبدل في الفصح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والبدل منه فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدأ فيها فعلية وأما ما ذكر من حذف الضمير في خبر المبتدأ فقليل نادر وتجرب الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فمر فنان الجملة صلة لذا خبرا سالان حذف الضمير من الصلة كثير وهو أكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة أكثر من حذفه من الخبر وانما قل مجيء الضمير انصوب في الجملة التي بعده ذامن بين الموصولات للزومها ما الاستفهامية أو من لان ذال لا تكون موصولة الا وقبلها أحد ما وكان النقل الحاصل بانصال الصلة بالموصول أكثر فكان التحقيق بحذف الضمير الذي هو فضلة أولى وهذا كما جاز حذف المبتدأ في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها التثاقلها بالاضاف اليه (قوله وهو أرحم الوجهين في ويسألونك ماذا ينفقون قل المعفو فيمن رفع) الذي رفع هو أبو عمرو وابن كثير في رواية وضمير هو عائدة الى كون ما مبتدأ وذا اسم موصول والوجه المرجوح هو كون ماذا كله استفهاما منصوبا ينفقون ووجه الرجحان ان المعفو حينئذ خبر مبتدأ محذوف والاصل ان يطابق الجواب السؤال في اسمية الجملة أو فعلية وذلك في الوجه الاول دون الثاني كقولك لماذا جئت لان الف ما الاستفهامية لا تثبت مع وجود الجار (قوله يا خذ قلب ما ذابال نسوتكم) هذا صدر بيت عجزه لا يستفحق الى الدين نحنانا والخزير بضم اطاء المهجة واسكان الزاي بعدها جمع أخزرو في الصحاح الخزير ضيق العين وصفها ورجل أخزير بين الخزير ويقال هو ان يكون الانسان كأنه ينظر بمؤخر عينه وتغلب بكسر اللام قبيلة من العرب أبوها تغلب بن وائل والبال الحال ويستفحق بمعنى يقفن أو بمعنى يقفن من قولهم فلان ما يستفحق من الشراب أي ما يكف عنه والدين تنمية دير وفي الصحاح ودير النصارى أصله الواو والجمع اديار وفي القاموس انه من ذوات اليا، وفي الشرح والتحنان الشوق وهو منصوب على انه مفعول لاجله ان جعل يستفحق بمعنى يقفن أو على انه تمييز على النسبة ان جعل يستفحق بمعنى

يكفئ والاصل لا يستفيق ثمنان والى الديرين متعلق بثمان المذكور ان يجوز ان تقدم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا  
أو بعثه محذوفا ان منعناه ويجوز ان تكون الاستغماية وذا موصولا وصدر الصلة محذوفا ولا يستغنى استئناف ويجوز  
ان يكون حال من والعامل ما تضمنه الكلام من معنى الانكار أى أنكراهن فى هذه الحالة وجاز وقوع الحال من المضاف  
اليه لان المضاف كجزئه (قوله دعى ماذا علمت الى آخره) قال الرضى وقد جاء ازائدة بعد ما الموصولة وأنشد البيت وهذا غير  
ما قاله المصنف ان ماذا مجموع اسم موصول (قوله ولا علمت لانه لم يرد ان يستفهم عن معلومها ما هو) قيل عليه الباء مضمومة  
لامكسورة لان الكسر ينافى آخر البيت والمعنى على الخبر لا الاستفهام أى دعى ما علمت ونبتىنى بما جهلت (قوله أنورا  
سرع ماذا بافروق) هذا صدر بيت لرغبة الباهلى هو بالراى المضمومة والغين المحجمة وعجزه وحبل الوصل منتكث حذيق  
ونور ابفتح النون وسكون الواو وفروق بفتح الفاء فى أوله اسم امرأة أو صفة من خم فرقة بمعنى خائفة ومنتكث بمثلثة  
فى آخره أى منتكض والحذيق بالحاء المهملة والذال المحجمة المقطوع (قوله يقال سرع ذاخر وجأى أى سرع هذا فى الخروج)  
فى الشرح الظاهر ان خروجها تميز أى سرع خروج ذامثل تصبب زيد عرفا وأما جعل سرع بمعنى أسرع وخروجها منصوبا  
على نزع الخافض كما هو ظاهر عبارة المصنف فلا وجه له الا أن يقال هذا تفسير معنوى لان خروجها منصوب على التمييز  
(قوله قال الفارسى يجوز كون ذافعل سرع ومازائدة ويجوز كون ماذا كاه اسماء) فى الشرح وأحسن من هذين التخريجين  
ان يكون نور مصدر منصوب بفعل محذوف والتقدير انرت نور او سرع فعلا ماضيا مسندا الى ضمير عائد الى نور او الجملة صفة  
وماذا مبتدأ والخبر والاستفهام تعجبى أو انكارى (قوله والتحقق ان الاسماء لا تزداد) هذا اشارة الى رد الوجه الاخير  
والذى قبله (قوله ان العقل الى آخره) العقل هنا الدية وضميرها عائد اليه باعتبارها أو أنشد البيت صاحب اللباب  
بتذكير الضمير وهو ظاهر واصل العقل الحبس حتى يقتل ومعنى البيت ان طول بنا بالعقل نطيق ادائه وان حبس العقل  
قصا صاحبس أنفسنا لذلك الحبس الذى هو للقتل وفى الشرح الشاهدان العقل اذ هو حذف منه فعل الشرط وحده وأما  
قوله ان صبرا فليس من ذلك اعناه من قبيل ما حذفته منه جملة الشرط يدون الاداة وأقول قول المصنف أى ان يكن العقل  
وان يحبس حسبنا ظاهر فى ان كلامه ما شاهد لان فى كل منهما حذف فعل الشرط (قوله والارجح فى الآتية ان موصولة وان  
الفاء اخذت على الخبر) تدخل الفاء فى خبر الموصول تنبيهه الى مجزأ الشرط لتشبيهه الموصول بكامة الشرط وتشبيهه صلاته بجملة  
الشرط فان قيل الشرط وما يشبهه به يكون الثانى فيه مسببا عن الاول والآتية ليست كذلك قيل قد أجاب ابن الحاجب  
عن هذا بان مسببه الثانى عن الاول قد يكون باعتبار نفس الثانى نحو الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية  
فأجرهم فان ثبوت الاجر لهم مسبب عن الانفاق وقد يكون باعتبار الخطاب بالثانى والاخبار به نحو ان أكرمته اليوم  
فقد أكرمته أمس فان الاكرام فى الامس ليس مسببا عن الاكرام فى اليوم وانما المسبب عنه الاخبار به أى ان أكرمته  
اليوم اخبرتك باكرامى لك أمس ومنه الآتية فان المسبب فيها الاخبار بكون النعمة من الله تعالى وقال الرضى ولا يلزم ان يكون  
الاول سببا للثانى بل اللزوم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما فى جميع الشرط والجزاء فى قوله تعالى قل ان الموت  
الذى تفرون منه فانه ملائكم الملافة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملافة وكذا فى قوله تعالى وما يكمن من نعمة من الله كون  
النعمة منه لازم لحصول معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء وفى البحر وما موصولة صلتها بكم والعامل بفعل  
الاستقرار أى وما استقر بكم ومن نعمة تفسيرها والخبر فى الله أى فهى من قبل الله وأجاز الفراء والعوفى ان تكون ما شرطية  
وحذف فعل الشرط قال الفراء والتقدير وما يكمن بكم من نعمة وهذا ضعيف جدا لانه لا يجوز حذفه الا بعد ان وحدها فى باب  
الاشتغال أو متلوة النافية مدلولا عليه بما قبله نحو بلا قوله فطابقها فلسا لها بكفوء والا يعمل مفرقا للحسام وحذفه  
بعد ان غير متلوة بلا مختص بالضرورة انتهى فقول المصنف الارجح ليس على ما ينبغي لاشعاره بان كون ما شرطية راجح (قوله  
وهو ظاهر فى قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم) فى الشرح يعنى ان كون ما فى  
هذه الآتية شرطية زمانية ظاهر ونحن لانسلم ظهوره بل هى محتملة للزمانية وللمعول المطلق على حد سواء فيحتمل ان يكون  
التقدير أى زمن استقاموا أى استقامته وقوله أى استقيموا لهم مدة استقامتهم يقتضى انها مصدرية ظرفية لاشريطية  
زمانية ويحتمل ان يكون هذا تفسير معنى لانفسير اصناعيا وأقول اماراة ظهور الفاء فى استقيموا لان المصدرية الزمانية

لا تحتاج الى الفاء وقصده رد قول أبي حيان في البحر والظاهر ان ما مصدرية ظرفية وليست شرطية أي استقيموا لهم مدة استقامتهم ورد قول الخو في انها شرطية غير زمانية فانه قال ما شرط في موضع رفع بالابتداء والخبر استقاموا ولم يتعلق باستقاموا والفاء جواب الشرط (قوله وما بأمر لوردت الى آخره) في الشرح يمكن أن يقال بأمر فعل ماض أصله بنس بكسر الهمزة يقال بنس فلان اذا أصاب بؤسا أي شدة ثم خففت باسكانها كما يقال شهيد باسكان الهاء في شهيد بكسر هاء ولو مصدرية وهي وصاتها فاعل بنس والاسناد مجاز اذا المراد انما بنسبت بسبب رد الختمية ثم اسند الفعل الى الرد للملابس لها وأصل عابها عيها أو عابها على انه مقابوب العين ومخذوفها (قوله ورد علمم ابن مالك بحوقل ما يكور لي ان أبدله) لان أبدله مستقبل (قوله وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه) يعني وهنأ وجدت قرينة خلافه وأجيب أيضا بان التقدير قل ما يكون لي قصده ان أبدله (قوله وليست هذه بمعنى الذي لان الذي سقاء لهم الغنم) فان قيل جاز أن يكون بمعنى الذي ويكون المراد به الماء الذي سقاء عنهم أجيب بان الاجر على السقي الذي هو فعله لا على الماء لانه كان مباحا (قوله ومنه بما كانوا يكذبون) وليست هذه بمعنى الذي الى آخره وقوله ومنه ان أريد الاصلاح ما استطعت انما قال ومنه لوجود الفاصل بينه وبين ما تقدم بقوله أصله مدة دوامي حيا الى آخره وفي الشرح يمكن أن يقال انما فصل المصنف هذه الامثلة عما تقدم بقوله ومنه لان ما فيها يحتمل أن تكون مصدرية غير ظرفية وان كان احتمالا امر جوا أي الاستطاعت أي قدر استطاعتى وأقول لم يذكر المشارح وجه الفصل في قوله ومنه بما كانوا يكذبون ولا وجه له الا ما ذكرناه وهو الوجه هنا أيضا (قوله اجارتنا الى آخره) هذا البيت لامرئ القيس وبعده اجارتنا انما غريمان ههنا \* وكل غريب للغريب نسيب والخطوب جمع خطب وهو السبب ثم كثر استعماله في الامر الصعب الشاق وتنوب مضارع نابه أي أصابه وعسيب اسم جبل (قوله ولو كان معنى كونه زمانية انما يتدل على الزمان بذاته الا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية كما قال ابن السكيت) في الشرح ظاهر كلامه انما يتدل على الزمان بطريق النية والتحقيق انما يتدل على الزمان أصلا بطريق الاصاله ولا بطريق النية وانما الدال على الزمان في أمثال هذه التراكيب ما وضع له وهو المضاف المحذوف وبعده حذفه يفهم بقرينة وأقول لا معنى لدلالة ما على الزمان بطريق النية الا انه حذف منها زمان مضاف فدل عليه القرينة وأقيمت هي مقامه وابن السكيت هو أبو يوسف يعقوب بن اسحق وعرف بذلك لكثرة سكوته وصحته كان يعيل الى تقديم على ابن أبي طالب رضي الله عنه قال ثعلب لم يكن بعد ابن الاعرابي اعلم باللغة منه وكان المتوكل قدأ كرمه بتأديب ولديه المعتر والمؤيد ومن غريب ما وقع ان من شعره يصاب الفتى من عشرة من لسانه \* وليس يصاب المرء من عشرة الرجل فثمرته في القول تذهب رأسه \* وعثرته في الرجل تبرأ على مهل ثم اتفق ان المتوكل قال له يوما يا أبا حبيب انما أنت أم الحسن والحسين فقال والله ان قبر اخادم على خير منك ومن آباءك فقال المتوكل لا تراكسا او اسائه من فقاء ففعل ذلك به فأت وقيل أمر المتوكل الا تراك فذا سوا بطنه فحمل الى داره فبات بعد ذلك اليوم نجس خيلون من رجب سنة أربع وأربعين وقيل سنة ست وأربعين ومائتين فكان أول كلام المتوكل مع ابن السكيت من احاط صا رجدا (قوله) منا الذي هو مان طر شاربه \* الى آخره) هذا البيت لابي قيس بن رفاعه الاوسى شاعر جاهلي وقيل قيس بن رفاعه برثى قومه لما اهلكوا وكان السبب في هلاكهم انه كان يقع على دور بني خطمة من الاوس ثم بنى معاوية أيام التمر كل عام طائر عظيم يقال له الرماح فيأكل من ذلك ولا يتعرض له أحد فاذا استوفى حاجته طار ولم يعد الى القابلة وقيل انه كان يقع على اطام يثرب ويقول خرب خرب فرماه رجل منهم بسهم فقتله ثم قسم لحمه في الجيران فما امتنع من أخذ هذه الارتفاع بن مرارقم يحل الحول على أحد من أصاب من ذلك شيئا حتى مات وبنو معاوية هلكوا جميعا فقالوا في المثل أشام من الرماح وبعده هذا البيت ونحن بمحمدنا الحادي ونظمه \* لحم السنان له هبر وترعيب وفي الصحاح طر النبت يطرب بالضم طرور انبت ومنه طر شارب الغلام وعنست الجارية تعنس بالضم عنوسا وعنسا فهي عانس وذلك اذا طال مكثها في منزل أهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار هذا ما لم تتزوج فان تزوجت مرة فلا يقال عنست ثم قال ويقال للرجل أيضا عانس وأنشد البيت والمبرجع هبرة وهي القطعة من اللحم والترعيب بكسر المنة الفوقية في أوله والعين المهمله جمع ترعيب بالكسر أيضا وهي القطعة من السنام (قوله ألا ترى أن المانسين وهم الذين لم يتزوجوا الا يناسبون بقيمة الاقسام) في الشرح



يمكن أن يدفع هذا بان يقال لم يذكر العانسون من حيث هم غير متروجين وانما ذكر وامن حيث ما يقتضيه العانس من طول المدة التي يخرج بها عن كونه أمر داو كونه بمعداة ثبات الشارب فان قيل ليس حينئذ قسما للشيب لصديق العانس عليه قامت بقدر مع الشيب صفة يكون باعتبارها قسيما والتقدير والشيب غير العانسين وأقول لا يخفى ما فيه من التكلف ويكفي ان يقال ان في البيت تقسيمين والمناسبة انما تطالب بين ما وقع في كل تقسيم على انفرادهم وقد وجدت بين العانسين وبين الذي طرشار به من جهة طول مدة عدم التزوج في العانس وقصرها في الذي طرشار به (قوله وفي البيت مع هذا الغيب شذوذان اطلاق العانس على المذكور وانما الاتمهرا استعماله في المؤنث وجمع الصفة بالواو والنون مع كونهما غير قابلة للتاء ولادالة على المغاضلة) في الشرح لم أر التصريح بشذوذ اطلاق العانس في كلام أحد من اللغويين وامل المصنف استند الى نقل معتمد وأما جمع الصفة بالواو والنون في غير ما ذكره فالكوفيون يرون جوازها قياسا وان منه له شاذ وأقول لا يلزم من عدم التصريح بشذوذه عدم شذوذه فان شذوذه مبني على قلة وروده وأما جمع الصفة بالواو والنون مع كونهما غير قابلة للتاء ولادالة على المغاضلة فشا عند البصريين وكلام المصنف مبني عليه (قوله وثالثه ما ان شهله الى آخره) في الصحاح وامرأة شهله اذا كانت نساء عاقلة وفي القاموس انما أيضا الجوز وأوجد من وجد في الحزن (قوله ويرجح ان فيه تلخيصا من دعوى اشتراك الاداعي اليه) أي يرجح اسمية ما المصدرية على حرفيتها ان كونه احرفا فيه دعوى اشتراك ما بين المعنى المصدرية الحرفية وبين المعنى الاسمي الموصول وكونه اسميا فيه تتخلص عن ذلك الاشتراك لان ما الاسمية الموصولة موضوعة لما لا يعقل ومن جملة هذه الحدث فيكون اطلاق ما على الحدث باعتبار أنه لا يعقل اطلاقا باعتبار الوضع الاول لا باعتبار وضع جديد كما اطلاق رجل على زيد باعتبار انه ذكر من بني آدم واقائل أن يقول ان التخليص من دعوى الاشتراك تبقى ما المصدرية لان ما بالانفتاح موضوعة بمعنى الذي وفروعه مما لا يعقل ومن جملة ذلك الاحداث وهي الموصولة الاسمية فلو كانت موضوعة أيضا بحيث ينسبك مع صلته بمصدر لزيم الاشتراك الذي لا داعي اليه والجواب اننا لانسلم ان هذا الاشتراك لا داعي اليه بل اليه داع وهو الاختصار فان ما الموصولة الاسمية لا بد لها من عائد عليها من صلته وما المصدرية لا يعود عليها من صلته أي (قوله فاذا قيل أعجبنى ماغت قلنا التقدير أعجبنى الذي يقتضيه) لا يخفى ان هذا رجوع لقول الاخفش ان المصدرية اسم الى أنها الموصولة الاسمية كما هو مقتضى ما نقله المصنف عن ابن الشجري وهو خلاف الظاهر (قوله وقوله ويرد ذلك) هذا رد للمرجح الذي ذكره بالطعن في مقدمة من مقدماته وحاصل رد الاول منع وسنده وحاصل الرد الثاني الزام تقدير الاول لانسلم ان ما الموصولة الاسمية موضوعة لما لا يعقل مطلقا بل موضوعة لما لا يعقل من الدواب ألا ترى ان نحو جلست ما جلست زيد يريده المكان فتمتع مع ان المكان مما لا يعقل (قوله لان الماء المقدر مفعول مطلق) والمفعول المطلق يمكن مع كل صلة متعديا كان أو غير متعدد (قوله وهذا اسم ومنه ومنهم) امامنه فلا قراره اياه وعدم تعقبه وأما منهم فلما قاله المصنف (قوله ولا عائد على ما ولو قيل باسميتها) عبارة أبي البقاء وما المصدرية حرف عند سيبويه واسم عند الاخفش وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلته أي انتهى فان قيل هل لهذا الخلاف عمرة حينئذ قيل على القول باسميتها يكون لها محل من الاعراب ويجوز أن يعود عليها ضمير من غير صلته او على القول بحرفيتها لا يكون ذلك هذا اوله لكن في التسهيل ما يقتضيه انما افتقر الى ضمير من صلته أي قول الاخفش وعبارة وليست اسمها فتقرر الى ضمير خلافا لابي الحسن وابن السراج وفي شرحه ذهب سيبويه والجمهور الى أن ما المصدرية حرف فلا فتقر الى ضمير وذهب الاخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين الى انها اسم فتقرر الى ضمير (قوله وكون يكذبون في موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما) سيقول المصنف رحمه الله في آخر الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ما ويكذبون لانها ممن كان بناء على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح وآخرين ان كان الناقصة لا مصدر لها (قوله واستغناء الموصول الاسمي عن عائد) لغائل أن يقول ان أراد بالاسمي ما هو بمعنى الذي وفروعه فلانسلم تضمن كلام أبي البقاء استغناء عن عائد وان أراد ما هو منسبك مع صلته بمصدر على ما هو ظاهر النقل عن الاخفش فلانسلم امتناع استغنائه عن عائد (قوله فانه جوز مصدرية ما في واتباع الذين ظلموا ما اتروا فيه مع أنها اقداد عليها الضمير) في الشرح لم يتعرض في الكشف الى مفاد الضمير من فيه ما هو ولم يصرح بكون ما مصدرية أو موصولة الا أن تقديره يقتضي انه جوز كلا منهما ولنا في الجواب عن اشكال المصنفات نقول لانسلم

هو الضمير المذكور على ما المصدرية بل هو عائد على تقدير مصدريتها الى الظلم المفهوم من ظلموا وفي الصحاح مثل نخرج على قومه في زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا تراهم مع ظلمهم (قوله أليس أميرى الى آخره) الباء في بانتمازائدة وهو فاعل أميرى أغنى عن خبر ليس (قوله الوجه الثالث ان تكون زائدة) هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعض الوجه الثاني وهو ليس بصواب لان الثاني تقدم وهو ان تكون ما مصدرية (قوله فلما يبرح اللبيب الى آخره) فلما بمعنى النفي هنا واللبيب العاقل والمجد الكرم والى ما يورث متعلق بداء ما ويقدر مثله لمجيبا (قوله وأما قول المرار) في القاموس وكشدائد المرار الكسبي وابن سعيد الفقعسى وابن منقذ التميمي وابن سلامة الجلي وابن بشير الشيباني وابن معاذ الحرشي شعراء (قوله وقيل وجهها انه قدم الفاعل ورده ابن السيد بان البصريين لا يميزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر) في الشرح الذى قاله سيديويه في الكتاب بنصه وقد يجوز تقديم الاسم في الشعر قال صددت وأطوات الصدود وقلما\* وصال على طول الصدود ويدوم وهذا تصرح بان وجه الضرورة تقديم الاسم على رافعه فلم يبق بعد ذلك وجه للاختلاف في توجيه كلامه على وجه الضرورة ايلاء فلما الفاعل مقدر او اقامة الاسمية عن الفعلية ولم يبق وجه لرد ابن السيد القول بان وجه الضرورة تقديم الفاعل بان البصريين لا يجوزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر وفي بعض تعاليق المصنف والصواب في البيت ان يقال واد دعوض وصال وان كان سيديويه وغيره أو رده كذلك يعنى ان تساط النفي على دوام الوصال يقتضى وجود أصله وليس كذلك فانه لا وصال أصل مع الصدود طال أو لم يطل وقد يقال عبر بالوصال عن ارادته وتوقعه أو حذف مضاف للقربة انتهى وأقول ان اراد انه لا وصال مع الصدود في زمنه فسلم لكن لا نسلم ان ذلك مراد الشاعر وان اراد انه لا وصال مع الصدود مطلقا فممنوع لجواز تقدم الوصال على الصدود وتأخره عنه والظاهر ان مراد المصنف انه لا فائدة في قولنا لا يدوم وصال مع طول الصدود (قوله فهل انفس ليلى شفيعتها) هذا آخر بيت أوله\* ونبتت ليلى أرسات بشفاقة\* الى (قوله الثانية الكافية عن عمل الرفع وهى المتصلة بان وأخواتها) قال أبو حيان والذى تقرر في علم النحو ان ما الداخلة على ان وأخواتها كافة لها عن العمل فان فهم حصر في سياق الكلام لا منها ولو أفادت الحصر لا فادته أخواتها المكفوفة بما واعلم ان المناسب لقوله فيما سبق ثلاثة أنواع أحدها وهو قوله فيما يأتى والثالث ان يقول هنا الثاني الا انه راعى المعنى فقال الثانية لان هذه الأنواع لما الكافية وهى مؤنثة (قوله وتسمى المتلوة بفعل هيئته) المتلوة مرفوع على انه نائب عن فاعل تسمى وهيئته مفعوله الثاني (قوله فانما قد تفسر بالدعاء) وقع في بعض النسخ هكذا بتأنيث الضمير وفي بعضها بتذكيره وهو ظاهر لعوده على ضمير الشأن ووجه الاول انه عائد على ان ونسب التفسير اليها على سبيل المجاز (قوله وقراءة بعض السبعة) هو بالجر عطف على اما ان جزاك الله خيرا وذلك البعض هو نافع (قوله على اننا لانسلم ان اسم ان المحففة يتعين كونه ضمير شان) في الشرح لما قدم ان ضمير الشأن بعد ان المحففة قد تفسر بالدعاء كان ذلك مظنة لان يتوهم انه قائل بان اسم ان المحففة يلزم ان يكون ضمير شان فرفع ذلك بالاستدلال الذى أورده بقوله على اننا لانسلم الى آخره وأقول ليس قول القائل لانسلم استدلالا وانما هو ممنوع وطالب للدليل كما تقرر ذلك في موضعه ويمكن ان يقال انه استدلال عند اللغويين وان لم يكن استدلالا عند الجدلين أو ان قوله بالاستدلال انما هو تحريف للنسخ وانما هو بالاستدراك لان على تكون الاستدراك وهو رفع ما توهم من كلام سابق (قوله والغائب في الثاني) هكذا وقع في نسخة من المتن ووقع في نسخة منه الغائبة وهو ظاهر لان المقدر في الثاني ضمير غائبة ووجه الاول ان المراد بالغائب مقابل المخاطب وهو صادق على المؤنث (قوله ولا يعتنع ان يكون بمعنى الذى والعلماء خبر والعائد مستتر في يخشى وأطلقت ما على جماعة العقلاء) في الشرح ولا يضر فوات الحصر استفاد بانما الحصوله بطريق آخر كما في نحو ان الذى يكرهنى الفاضل ويرد على المصنف رسم ما في المحصف متصلة بان اذ هو مانع من كونها بمعنى الذى لانها لا يتصل لان خطأ الا اذا كانت ما حرفا فان قلت قد يتمسك المصنف بأن رسم المحصف سنة متبعة فلا تجرى على قانون الخط المصطلح قلت يا بابه قوله في المثال الثاني من أمثلة الجهة الثانية من الباب الخالص وحمل الرسم بمعنى في المحصف على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وقد أمكن هنا جعل ما حرفا كما انتهى وفي البحر وقرأ الجمهور بنصب الجلالة ورفع العلماء وروى عن عمر بن عبد العزيز وأبي حنيفة عكس ذلك وتوالت هذه القراءة على ان التشبية مستعمارة للتعظيم لان من خشى أهاب وأجل وعظم من خشيه وهابه ولعل ذلك لا يصح عنهما وقد رأينا كتبنا في الشواذ ولم يذكروا هذه القراءة وانما ذكرها الزمخشري وذكرها عن أبي حيوة أبي القاسم يوسف بن جبارة

في كتابه الكامل (قوله قال الائمة هذا الجاه لنا) هذا صدر بيت عجزه الى جامتنا او نصفه فقد وقد تقدم الكلام عليه في  
 الا في حرف الالف (قوله وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير) أي مع عدم طول الصلة يمكن الجواب عن هذا  
 بان طول الصلة بالصفة حسن حذف الضمير وسيقول المصنف مثل هذا بعد نحو ورقة ونصف عند قوله ولا سيما يوم بدارة  
 جليل (قوله وهذا البحث مبني على مقدمتين باطنتين) في الجني الداني واستدل الامام الرازي على ان انما المحصر بان ان  
 للاثبات وما للنفى فان لاثبات المذكور وما للنفى ما عداه ورد بوجوده منها ان فيه اخراج ما النائية عما تستحقه من وقوعها  
 صدرا ومنها ان فيه الجمع بين حرف نفى وحرف اثبات بلا فصل ومنها انها لو كانت نافية لجاز ان تعمل فيقال انما يدق فاعلم ان  
 بعضهم هذه الوجة ولا يحتاج في بيان فساد هذا القول الى هذا فانه لا يخفى فسادها انتهى وقد ذكرنا في حرف اللام عن شمس  
 الدين الكرماني انه قال في شرح البخاري ان المراد انما كلمة موضوعة للمحصر وما ذكر سر الوضع لذلك لان الكلمتين والحالة  
 هذه باقيتان على اصلهما امر اذتان بوضعهما (قوله او نفيهما مثل ان زيد ليس بقائم) فيه بحث لان ان لتوكيد النسبة التي بين  
 اسمها وخبرها وهي لا تكون الا ثبوتيا وان كان نفس خبرها نفييا (قوله وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسي في كتاب  
 الشيرازيات) في الجني الداني وذكر القرافي في شرح المحصول ان ابا علي الفارسي نقل في مسائله الشيرازيات ان ما في انما  
 للنفى وفي الشرح له عليه يشير بعضهم الى الشيخ شهاب الدين القرافي المسالك فانه حكى ذلك قال الشيخ بهاء الدين السبكي في  
 شرح التلخيص رأيت في الشيرازيات ما لعل القرافي اخذ منه واقول هذا الذي ذكره بهاء الدين يقتضي ان القرافي ذكر انها  
 نافية ولم ينسبه لاحد ولا يقتضي انه نسبته للفارسي في كتاب الشيرازيات كما هو نص المصنف (قوله في كتاب الشيرازيات) يشتمل  
 على مسائل أملاها أبو علي بشيراز في القاموس وشيراز بن طهمورت بن قصبه ببلاد فارس فسميت به (قوله وانما يدافع عن  
 احسابهم أنا ومثلي) هذا من بيت وهو انا لذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم أنا ومثلي والذائد من الذود بجمجمة  
 فهـ ملة الطرد والذمار بكسر المجرمة ما يلزمك حفظه وحمايته كذا في القاموس وفي المطول وهو المهـ د وفي الاساس وهو  
 الحامي الذمار اذا حى ما لو لم يحـ مه ليم وعنف من جهه وحريمه انتهى والحسب ما تهـ د من مفاخر آباءك أو المال أو الدين  
 أو الكرم أو الشرف في العـ قـ ل أو في الفـ عـ ل أو في الـ ا بـ ع أو في المطول ولما كان غرضه ان يحض المدافع لا المدافع  
 عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما أدافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل  
 لا أدافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على  
 الضرورة لانه كان يصح ان يقال وانما أدافع عن احسابهم أنا الى ان انا كيد ولا يجوز ان تكون ما موصولة اسم ان وانا  
 تا كيد ولا يجوز ان تكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها أي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض  
 الاخبار عن المتكلم بصدد الذود والمدافعة منه وليس يستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انما مع انه لا ضرورة في العدول  
 عن لفظ من اللفظ ما هو اظهر في المقصود فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لان سلم ان الفعل  
 غائب لان غيبة الفعل وتكامله وخطابه باعتبار المسند اليه ولو سلم فالسند اليه بالحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب (قوله  
 قد علمت سلمى الى آخره) قيل هذا البيت لعمر بن معدى كرب وقيل للفردق وبعده شككت بالمرح حيازيمه \* والخليل  
 تجرى زيمابينا سلمى بفتح السين اسم امرأة ويقال قطار الفارس بفتح القاف وتشديد الطاء المهـ لة أي القاه على قطريه بضم  
 القاف وسكون الطاء وهاجانياه وشككت بالشـ ين المهـ لة وكافين يقال شككته بالمرح أي خرقة والحيازيم بالحاء المهـ لة  
 والزاي جمع حيزوم وهو وسط الصدر وانما جعه مع انه ليس في الفارس منه الا واحد على اعتبار تسمية كل جزء منه باسم كله  
 والزيم بكسر الزاي وفتح المثناة التحتية المتفرق وفي الصحاح قال الاصمعي اللحم الزيم المتفرق وليس بجمع في مكان فيبـ دن (قوله  
 وقول أبي حيان لا يجوز فصل الضمير المحصور بانما) في الشرح المنقول ان سيبويه يرى ان فصل الضمير بعد انما ممنوع وان  
 الزجاج اجاز الفصل ولم يوجب به وان ابن مالك اوجبه عند الحصر بانما قالوا وسيبويه لا يرى انما المحصر فلذلك منع الحصر  
 بهـ دها (قوله ربما أوفيت الى آخره) تقدم الكلام عليه في رب (قوله وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا مثل ونفخ في  
 الصور) يعني فلا اعتبار الحلال أي بالفعل المضارع ولا اعتبار المعنى أي برجا وتنظير المصنف بالآية انما هو على تنزيل المستقبل  
 منزلة الماضي لاني تنزيل المستقبل منزلة الحال الماضية وفي شرح الرضي والتزم ابن السراج وأبو علي في الايضاح كون الفعل

ماضيا لاذ وضع رب للتقابل في الماضي والعذر عندهما في نحو قوله ثي الى ربما يود الذين كفر وان مثل هذا المستعمل أي الامور الاخرى وغالب عليها في القرآن ذكرها باللفظ الماضي نحو وسيق الذين كفروا ونادى أصحاب الجنة (قوله وقيل التقدير ربما كانوا يود) قال الرضى وقال الرضى ربما كان يود مخذف كان اكثر استعماله بعد ربما والمشهور دخول ربما على المضارع بلاتأويل كما ذكره أبو علي في غير الابضاح انتهى وفي المطول وقوله وربما يود الذين كفروا من تنزير المضارع منزلة الماضي في أحد قول البصريين وأما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان وحذف اكثر استعماله بعد ربما وأما جعل ربما يكون موصوفة بيود والفعل المتعلق به ربما محذوف وأي رب شيء يود الذين كفروا وتحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف (قوله ربما الجمال المؤمل فهم) هذا صدر بيت عجزه \* وعنا جميع بينهن المهار \* وقد تقدم الكلام عليه في رب (قوله كما سيف عمرو لم يخنه مضاربه) هذا عجز بيت صدره أخ ماجد لم يخترني يوم مشهد \* وقد تقدم الكلام عليه في الكاف (قوله فأتت صرت الى آخره) هذا البيت في شخص ميت ويحير بضم المثناة التحتية في أوله مضارع أحار يقال كلمته فحار جواربا أي ما رجعه والجواب محذوف أي لم يقدح هـ ذافي فصاحتك والمذكور بعد الباء سبب ذلك الجواب المحذوف وأقيم المضارع وهو ترى مقام الماضي (قوله أحدثت مع الباء معنى التقليل) هو وبالغاف لا بالعين الهـ ملة كما يتوههم لقوله بعد ثم المناسب في البيت معنى التكنيز لا التقليل (قوله والظاهر ان الباء والكاف للتشبيه) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها للتعليل وهو المناسب في اللفظ لقوله ان كلام من الكاف والباء تأتي للتعليل وقوله وقد سلم الى آخره جواب عما يقال ان ابن مالك انما لم يحمل مامع الباء في هـ البيت ومع الكاف في الآية على هذا الظاهر لانه يمتنع اتيان كل من الباء والكاف بدون ما للتعليل (قوله كقول أبي حية وانما ما ضرب الكباش ضربة) هذا صدر بيت عجزه \* على صدره تاتي اللسان من الفهم \* وأبو حية بالهاء الملهمة والمثناة التحتية والكباش سيد القوم (قوله وضنت علينا والضحين من الجبل) ضنت بخت (قوله اعلاقة أم الوليد الى آخره) في الصحاح العلاقة بالكسر علاقة القوس والوطر ونحوهما والعلاقة بالفتح علاقة الخصوم وعلاقة الحب وأشد هذا البيت والواحد الثغامة والخامس بانحاء المعجمة اسم فاعل من أخلس النبات اذا اختلط رطبه بياسه وفي الصحاح ان يبس ايض والواحدة الثغامة والخامس بانحاء المعجمة اسم فاعل من أخلس النبات اذا اختلط رطبه بياسه وفي الصحاح ان البيت للمرار يخاطب نفسه وفي الشرح وعلى هذا فالكاف من رأسك مفتوحة لا مكسورة وأم لوليد مفعول بفعل محذوف أي أتعلق أم الوليد -د علاقة (قوله بينما نحن بالاراك الى آخره) في القاموس الاراك كسحاب القطعة من الارض وموضع بعينه قرب غرة وجبل لهذيل وشجر يستاك به (قوله فيبينانوس الناس الى آخره) هذا البيت لبنت النعمان بن المنذر وسياسة الناس أمرهم ونهمهم والسوقة الرعية وتنصف بنونين أولاهما مضمومة مضارع أنصف وروي ينتصف أي يخدم قال في الصحاح وتنصف أي خدم قالت حرة بنت النعمان بن المنذر وأنشد البيت (قوله والثالث والرابع) هكذا وقع في قليل من النسخ وهو الصواب وفي غيره والرابع والخامس وليس بصواب لان الثالث لم يتقدم له ذكر (قوله وقول مهامل لو بأبائين الى آخره) مهامل بكسر الهاء الثانية وهو هنا امر والقيس بن ربيعة أخوكليب قيل سمي بذلك لانه أول من همل الشعر أي أرقه من قولهم همل النساج اذا أرق نسجه وأبائان جبلان يقال لاحدهما أبان والآخر متالع عيم مضمومة فثناة فوقية وفي آخره عين مهملة وزمل بالزاي المضمومة أي غطى هكذا ضبط هذا الحرف في بعض النسخ وهو ظاهر ما في الشرح وضبطه بعضهم بالراء ومعناه لطح قال في الصحاح في فصل الراء ورمله بالدم فترمل وارتمل أي تلتطخ قال الشاعر ان بني رملوني بالدم \* شنشنة أعرها من أخزم (قوله متى ماتنا حتى الى آخره) بثناة مضمومة في أوله وبثناة معجمة في آخره مضارع مبنى للفعل من أنخت الناقه بركتها وابن هاشم هو سيد المرسلين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم واسمه عمرو وتراحي بثناة مضمومة فوقية في أوله وبجاء مهملة في آخره مضارع مبنى للفعل من الأراحة ضد التعب والخطاب لثاقته والندى يفتح النون والقصر الجود وفي الشرح والفواصل جمع فاضلة وهي اسم للدرجة الرفيعة من الفضل كذا في القاموس (قوله ربما ضربة الى آخره) تقدم الكلام عليه في رب (قوله وتنصه مولانا الى آخره) تقدم الكلام عليه في الكاف المفردة (قوله نام الخلى فإحس الى آخره) الخلى الخلى من الهـم وهو بخلاف الشحي قال المبرد ياء الخلى مشددة وياء الشحي مخففة وقد يشدد وأحس مضارع أحسب الشيء وجدت حسه والرفاد النوم مطلقا وقيل في الليل ومحتضر بكسر الصاد المعجمة اسم فاعل من قولهم حضره الهـم

واحتضره والوساد بثلاث الواو المحذرة وشقي الخاني (قوله ولا سيما يوم بدارة الجبل) هذا بمنزلة بيت صدره الأرب يوم صالح  
لأن منه ما وقد تقدم الكلام عليه في سي (قوله وفي الهيئات) في الشرح الهيئات بكسر الهاء وهي المسائل التي أملاها أبو علي  
الفارسي بهيت وهي بلد على الفرات انتهى وفي كثير من نسخ المتن مكتوب على الماش ههنا هي مسائل تكلم فيها  
الفارسي على هيت وهات ونحوه فسميت الهيئات انتهى ويؤيد ما في الشرح أن له الحلييات وهي مسائل أملاها بحلب  
والشيرايات وهي مسائل أملاها بشيراياتم إن كانت المسائل التي سئل عنها ببلد هيت متعلقة بكلمة هيت وهات  
ونحوها حصل الجمع بين الكلامين (قوله وقال الفارسي ما حرف كاف لسي عن الاضافة فاشبهت الاضافة في على التمرة  
مثلا بزدا) فإن اضافة مثل فيه الى الضمير كافة لمثل عن اضافته الى تمييزه حتى وجب نصب تمييزه (قوله وان قلت لاسيما زيد  
جاز جز يدرهه وامتنع نه به) في الشرح يمكن أن ينصب باعني مضمرة وما نكرة بمعنى شيء ولا مثل شيء أعني زيدا  
أقول ان مراد المصنف بقوله وامتنع نصبه النصب الذي تقدم في قوله وأما من نصبه فهو تمييز لا مطلق النصب فلا يرد  
عليه جواز نصبه باعني مضمرة (قوله وبعد أداة الشرط جازمة كانت نحو واما تخافن من قوم) في الشرح هذا تكرار  
خال عن الفائدة فان الكلام تقدم على زيادته بعد الجازم (قوله وقيل ما اسم نكرة صفة لثلاث أو بدل منه) في نصب مثلا  
وبعوضة في الآية أقوال أحدها لفرء ان مثلا مفعول يضرب وبعوضة صفة لما اذا جعلتها بدلا من مثل وتكون  
ما حينئذ مذوصفت باسم الجنس المنكر لا يمام ما ووضعت بان الصفة باسماء الاجناس لا تنقاس الثاني ان مثلا مفعول  
وبعوضة عطف بيار للثقل وضعف بان الجمهور عني ان عطف البيان لا يكون في النكرات الثالث ان مثلا مفعول وبعوضة  
بدل منه واختير الرابع ان بعوضة مفعول يضرب ومثلا حال منها لانه نكرة مقدم عليها الخامس ان مثلا مفعول أول  
ايضرب وبعوضة الثانية وضعف بان الصحيح تعدى ضرب الى مفعول واحد فقط السادس ان بعوضة مفعول أول  
ايضرب وهما الثاني وفيه ما تقدم السابع ان مثلا مفعول يضرب وبعوضة منصوب على اسقاط الخافض أي ما بين  
بعوضة فافوتها وحكوا له عشرون مانافة فجملا ونسبه ابن عطية لبعض الكوفيين والمهدوي للكوفيين وغيرها للكسائي  
والفرء وأنكره أبو العباس (قوله وقرار وثية) هو بضم الراء وسكون الهمزة بعدهما وحدة (قوله وذلك عند البصريين  
والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قياسا عند الكوفيين) في الشرح والذي ينبغي أن  
يقال الطول في الصلة هو موجود لا معدوم لان قوله فافوتها من جملة الصلة فلا شذوذ عند البصريين كانه لا شذوذ عند  
الكوفيين وأقول في كونه من جملة الصلة نظر لان ما في فافوتها موصولة أو موصوفة وهي معطوفة على ما الاولى على ان  
بعوضة منصوب بصفة لها ومعطوفة على بعوضة على ان ما صفة لمثل أو زائدة وان رفع بعوضة وما الاولى استفهامية فالثانية  
كذلك ويكون من عطف الجمل (قوله واختار الخشبري كون ما استفهامية مبتدأ) قال السفاقي فيه غرابة وبعد عن معنى  
الاستفهام وقيل ما زائدة أو صفة وبعوضة بحرف مبتدأ محذوف أي هو بعوضة وتكون الجملة كالتفسير ما انطبق عليه  
الكلام السابق واستحسن لعدم تكافئه (قوله اما ترى بنا الى آخره) ان شرطية وما زائدة وجواب الشرط محذوف تقديره فهو  
امر غير مستمر ويدل عليه قوله انا كذلك الى آخره **فوفصل عقدته للتدريج في ما** **قوله** ويضعف كونه مبتدأ  
محذوف المفعول المضمرة لان حذف المفعول المضمرة العائد الى المبتدأ من الجملة الواقعة خبرا عنه مؤخر من الخبر وسيدكر المصنف  
هذا في الباب الرابع من الكتاب في الاشياء التي تحتاج الى رابط قليل قال الرضي حذف الضمير من الصلة كثير وهو أكثر من  
حذفه من الصفة وحذفه من الصفة أكثر من حذفه من الخبر وسيدكر المصنف هذا في الباب الرابع من الكتاب في  
الاشياء التي تحتاج الى رابط ويدكر هناك ان شاء الله تعالى ما قيل في تعليقه (قوله ويجاب بانه يجوز أن يراد به الولد) كون  
المراد به هنا لولد قول ابن عباس قال صاحب الكشاف لم ينفعه ماله وما كسب بماله يعني رأس المال والارباح أو ماشيته وما  
كسب من نساها ومنافقها أو ماله الذي ورثه من أبيه والذي كسبه بنفسه أو ماله التالد والطيرف والتالد المال القديم  
الاصلي الذي ولد عندك والطيرف نقيضه وعن ابن عباس رضي الله عنهما ما كسب ولده وحكي ان بني أبي لهب اقتتلوا فقام  
يخجنز بينهم فدفعه بعضهم فغضب وقال اخر جواعني الكسب الخبيث ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ان أطيب ما يأكل الرجل  
من كسبه وان ولده من كسبه وعن الضحاك ما ينفعه ماله وعمله الخبيث يعني كيدته في عداوة رسول الله صلى الله عليه وسلم

وعن فتادة عمله الذي ظن انه منه على شيء انتهى وقوله وبرجها تعين في ما أغنى عنهم وهم وانما تعينت النافية لقوله بعده  
ولا ابصارهم (قوله والارجح فيما وما انزل على الملكين انه موصولة عطف على السحر وقيل نافية فالوقف على السحر) في  
الشرح لم يظهر لي ترجيح أحد القولين على الآخر فتأمله وأقول انما كان أرجح لظهوره في بادى الرأي ولهذا جزم المعربون  
به وحكوا كونها نافية بقيل ولم يذكره الخشيزي قال صاحب البحر وما انزل ظاهره ان ماموصول اسمى منصوب وانه  
معطوف على السحر وظاهر العطف التغير فلا يكون السحر انزل على الملكين وقيل هو معطوف على ماتتوا الشياطين وقرا  
الجمهور الملكين بفتح اللام وظاهره انهما من الملائكة قيل جبريل وميكائيل وقيل هاروت وماروت وقيل غيرهما وقرا ابن  
عباس والحسن وأبو الاسود وابن ابري بكسر اللام فقال ابن عباس هاروت وجارجلان ساحران كانا ببابل وقال الحسن هاروت وجارجلان  
ببابل العراق وقال أبو الاسود هاروت وماروت وقال ابن ابري هاروت وسليمان عليهما السلام وقيل هما شيطانان فعلى  
قول ابن ابري تكون مانافية وعلى سائر الاقوال في هذه القراءة تكون موصولة ومعنى الانزال القذف في قلوبهم ما وفي تفسير  
البيضاوي وما انزل على الملكين عطف على السحر وان كان المراد بهما واحد التغير الاعتبار أو لان المراد به نوع أقوى منه  
وهاروت وماروت عطف بيان للملكين علمان لهما وهما لمكان انزال لتعليم السحر ابتلاء من الله تعالى وقيل رجلان سميا  
بملكين لاجل صلاحهما ونويدة القراءة بكسر اللام وعلى هذه القراءة أيضا هاروت وماروت بيان لهما وأما اذا كانت نافية  
فيكون ما انزل معطوفا على ما كفر وهو تكذيب لليهود في هذه القصة وهاروت وماروت بدل من الشياطين الثاني وهما  
اسمان لقبيلتين من الشياطين وقيل بدل من الناس وعلى قراءة تخفيف نون لكن ورفع الشياطين فهما منصوبان على الذم  
(قوله والارجح في لتندرقوما ما انذرا باؤهم أنها النافية بدليل وما أرسلنا اليهم قبلك من نذير) في الشرح لم يتضح لي كون هذا دليلا  
على ان مانافية فان النفي في آية يس يتسلط على انذار آباءهم والمنفي هنا ارسال النذير الى هؤلاء انفسهم ولم يجز في ذلك  
ذكر فكيف يكون هذا دليلا على ذلك وأقول ليس المراد بالدليل هنا ما يفيد القطع واليقين كما في علم الكلام بل بما يفيد  
الاولوية والرجحان من مشابهة أو نظير ولا شك في مشابهة هذه الآية لآية يس وما فيها نافية ليس الا فيترجح كون ما في آية  
يس نافية وقال صاحب الكشاف قوما ما انذرا باؤهم قوما غير منذرا باؤهم على الوصف ونحوه قوله لتندرقوما ما انذرا باؤهم من  
نذير من قبلك وما أرسلنا اليهم قبلك من نذير وقد فسر ما انذرا باؤهم على اثبات الانذار ووجه ذلك ان تجعل مامصدرية  
لتندرقوما ما انذرا باؤهم أو موصولة منصوبة على المفعول الثاني لتندرقوما ما انذره آباؤهم من العذاب كقوله انا انذرتكم  
عذابا قريبا فان قلت أي فرق بين تعاقب قوله فهم غافلون على التفسيرين قلت هو على الاول متعلق بالنفي أي لم يندروا فهم  
غافلون على ان عدم انذارهم هو سبب غفلتهم وعلى الثاني بقوله انك ان المرسلين لتندركا تقول ارسلتك الى فلان لتندره فانه  
غافل أو فهو غافل فان قلت كيف يكونون منذرين غير منذرين لما قضية هذا ما في الآتى آخر فالتناقض لان الآتى في  
نفي انذارهم لاني نفي انذار آباءهم وآباؤهم القدماء من ولد اسمعيل وكانت النذارة فيهم فان قلت في أحد التفسيرين ان آباءهم  
لم يندروا وهو الظاهر فما تصنع به قلت أريد آباؤهم الادنون دون الاباعد (قوله \* أمرتك الخبير فافعل ما أمرت به \* )  
هذا مصدر بيت عجزه \* وقد تركت ذامال وذانشب \* والنشب بالشين المحجمة قال في الصحاح انه الماز والعقار وفي  
القاموس انه المال الاصيل من الناطق والصامت (قوله فالتقدير أي شيء ننسخ لا أي آية ننسخ لان ذلك لا يجتمع مع من  
آية) لقائل أن يقول لا يلزم من عدم اجتماع أي آية ننسخ مع من آية عدم اجتماع ما بمعنى أي آية مع من آية على أن تكون من  
لبيان جنس ما (قوله واما على أنها مفعول مطلق فالتقدير أي نسخ ننسخ فآية مفعول ننسخ ومن زائدة) في البحر ويجوز ان  
تجى ما الشرطية مصدر تقول ما تضرب زيد اضرب مثله التقدير أي تضرب تضرب زيد اضرب مثله وهذا الوجه فاسد  
لانه يلزم عليه عدم الجواب عن ضمير يعود على اسم الشرط الاتري انك لو قلت أي تضرب تضرب هنسدا اضرب أحسن منه الم  
يجز لان منعا على هنسدا على أي تضرب الذي هو اسم الشرط وبان زيادة من مشروطة بعدم الايجاب والتنكير والشرط  
ليس من قبيل غير الموجب فلا يجوز ان قام من رجل أقم معه وفيه خلاف ضعيف لبعض البصريين (قوله ورد هذا أبو البقاء  
فان المصدرية لا تعمل) وهذا سهو منه الذي في اعراب أبي البقاء بحر وفيه عند قوله تعالى ما ننسخ وقيل ما هنسدا مصدرية  
وآية مفعول به والتقدير أي نسخ ننسخ آية انتهى وليس فيه رد لهذا القول ولا نقل عن صاحبه ان ما هنسدا مصدر بل فيه انها

مصدرية ولعل المصنف وقوله على كلام في غير هذا الموضع (قوله وقليل في معنى النفي) في الكشف فقليل ما يؤمنون  
فأما ناقيل لا يؤمنون وما ضريده وهو أيمانهم ببعض الكتاب ويجوز أن تكون القلة بمعنى العدم قال السفاقي واعترض  
بان كون القلة بمعنى العدم أغناقله النحويون في نحو أقل رجل يقول ذلك وقل رجل يقول ذلك ولما يقوم زيد وقيل من  
الرجال يقول ذلك وأما إذا كان قليلا منصوبا بفعل مثبت فنحو قلت قليلا وقليل ما قلت فلا تذهب إلى أنه بمعنى النفي المحض  
انتهى (قوله \* قليل بها الاصوات الابعامها \* ) هـ هذا عجز بيت صدره \* انيحت فالقت بلدة فوق بلدة \* وقد تقدم  
الكلام عليه في الأباليس والتشديد (قوله ويرغم قوم ان ماهذه اسم كاقدمناه في مثلاما بموضحة) الاشارة به هذه إلى  
ما المفيدة للتقليل وقدمه في مثلاما بموضحة حيث قال هناك وقيل ما اسم نكرة صفة لثلاثا إذا لا معنى لكونها صفة لثلاثا الا  
افادتها لتقليله (قوله ويسمى ذلك شيئا ما على تقدير قليلا لاعتنا للظرف لانهم يتسمعون في الظروف) وفي الشرح الظاهر انه  
لا ينبغي ان يسهل عند المصنف ذلك ولا شيئا مالا انه صرح بان هذا الاتساع في تقديم الظرف المعمول لما بعدهما علمه بخصوص  
بالشعر والكلام في غيره بل في أفصح الكلام وأقول لم يرد المصنف من هذا الكلام الايمان ان هـ هذا الذي ليس في هـ ذين  
التقديرين على حدسوا بل انه يسهل يسيرا على تقدير قليلا لاعتنا للظرف ولا يسهل شيئا على تقدير كونه نعتا للمصدر ولا يخفى ان  
ذلك لا يقتضى جواز تقديم الظرف المعمول لما بعدهما النافية علمها في نثر الكلام فضلا عن أفصحه وان في قوله يسهل شيئا  
ما اشارة إلى جوازه في الشعر لكونه أدنى الجواز (قوله والثاني انهم لا يجمعون بين مجازين) في الشرح بيان الجمع بينهما في  
الآية المذكورة وهي فقليل ما يؤمنون ان فيها على ذلك التقدير حذف الموصوف وتقديم المعمول على محله وكلاهما على  
خلاف الاصل على ان لقائل أن يمنع كونهم لا يجمعون بين مجازين في كلام واحد والسند احيا الارض شباب الزمان انتهى  
وأقول المجاز يكون صفة للنسبة لكونها السند في شيء إلى غير ما حقه ان يسند اليه أو وقع فيها شيء على غير ما حقه ان يقع عليه  
أو اضيف فيها شيء إلى غير ما حقه ان يضاف اليه وتكون صفة للحكمة لكونها نقلت عن معناها الاصلى إلى غيره أو لكونها  
نقلت عن اعرابها الاصلى لحذف نحو القرية في قوله تعالى واسأل القرية أولي زيادة فتحو مثل في قوله تعالى ليس كمثل شيء اذا  
تقرر هذا فاعلم ان مراد المصنف من انهم لا يجمعون بين مجازين كراهتهم لذلك لا يمنعهم له وقد صرح بذلك في الباب الرابع من  
الباب السادس وان مراده من المجاز هنا غير الحكمة المنقولة عن معناها الاصلى إلى غيره بدليل ما ذكره من الامثلة فلا يرد  
عليه نحو احيا الارض شباب الزمان لان المجاز في احيا وشباب لنعاهما عن معناها الاصلى إلى غيره (قوله ورد بان الغايات  
لا تقع اخبارا ولا صلوات ولا صفات ولا احوالا) في اعراب أبي البقاء أي وتقربكم في يوسف من قبل وهذا ضعيف لان قبل  
اذا وقعت خبرا أو صلة لا تقطع عن الاضافة لثلاث في ناقصة انتهى والغايات هي الظروف التي قطعت عن الاضافة وبنيت  
على الضم وذلك مسموع في قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف وأول ودون وأسفل وعن على وعن علو ولا يقاس  
عليها ما هو بمعناها نحو عين وشمال وآخر وغير ذلك وبنيت على الحركة ليعلم ان لها عرافا في الاعراب وعلى الضم جبر ابا قوى  
الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه أعنى المضاف اليه أو يكمل لها جميع الحركات لانها حال الاعراب اما  
مجرورة بمن أو منصوبة أو متخالف حركة بنائها حركة اعرابها وسميت غايات لانه كان حقه ان لا تكون غاية لتضمن المعنى  
النسبي بل لكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية للحاقفة ذلك  
لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه أو سميت بذلك لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا وانما امتنع  
وقوع الغايات اخبارا أو صلوات وصفات لنقصانها كما نقلناه عن أبي البقاء (قوله ويشكل عليه كيف كان عاقبة الذين من قبل)  
في الشرح هذا مبني على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هي كان أكثرهم مشركين ومن قبل ظرف  
لقوم متعلق بخبر كان لا مستقر على انه صلة انتهى وقيل انه متعلق بكان تامة محذوفة وفعالها صلة الذين والتقدير عاقبة الذين  
كانوا من قبل (قوله وقيل نصب عطف على ان وصلتها) ذكر أبو البقاء وجه آخر وهو النصب عطف على اسم ان ويرد عليه ما ورد  
على الذي قبله من ان فيه فصلا بين العاطف والمعطوف بالظرف وفي الشرح من النحويين من لا يرى ان هذا اللازم باطل  
وقد صرح به ابن مالك في التسهيل ومثل له بعضهم بقوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات إلى أهلها واذا حكمتم بين  
الناس ان تحكموا بالعدل وقدح المصنف فيه في حواشيه على التسهيل بان يجوز ان يقدر اذا فتمت وحذف ثم عطف عليه اذا

حكمة

حكمتهم أو يفدروا بأمرهم إذا حكمتم فيكون على هذا الأخير من باب عطف الجمل قلت ويجاب عن آية يوسف على طريقته في حذف الظرف والعطف عليه بان يقال التقدير في ألم تعلموا من قبل أخذ أيكم الموثوق ومن قبل تفريطكم فحذف الأول وعطف عليه انتهى ما في الشرح (قوله وقيل بدل من النساء وهو بعيد) في أعراب السفاقي وقيل ما موصولة أي النساء التي لم تمسوهن وضمف بان ما حينئذ يكون وصفا للنساء لانه قد رها بمعنى التي وما من الموصولات التي لا توصف بها بخلاف الذي والتي (قوله وبالجملة مفعول) أي ومجموع ما وصفتها مفعول فالجملة هنا بالمعنى النعوي ﴿ومن﴾ (قوله أحدها ابتداء الغاية) قال الرضي كثيرا ما يجيء في كلامهم ان من لا ابتداء الغاية والى لانتها الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى الذي كان الامد والاجل يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانها يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لا ابتداء النهاية وانتهاء النهاية ثم قال وتعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها لى أو ما يفيد فائدتها نحو قولك أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى أعوذ بالله التجيء إليه فالبناء هنا أفادت معنى الانتهاء واذ قصدت بمن مجرد كون المجرور بهاموضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبتدئا لشيء تمتد جازان يقع موقعه عن لانها مجرد التجاوز تقول انفصلت عنه ومنه ونهيت من كذا وعن كذا (قوله وتقع لذلك في غير الزمان) أي سواء كان المجرور بهامكانا نحو من المسجد الحرام أم غيره نحو انه من سليمان وفي قوله وتقع كذلك دون وهي كذلك جنوح الى مذهب الكوفيين (قوله بدليل من أول يوم) قال الرضي وأجاز الكوفيون استعارة الهاء في الزمان أيضا استدلالا بقوله تعالى من أول يوم وقوله تعالى نودي للصلاة من يوم الجمعة وأنا لأرى في الآيتين من معنى الابتداء لان المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي عن الابتدائية شيئا تمتد كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بعين الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة أو يكون الفعل المتعدي بها أصلا للشيء الممتد تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ايس شيئا تمتد اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التأسيس والنداء حديثين ممتدين ولا أصابن للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعا في ما بعد من وهما معنى في فن في الآيتين بمعنى في ومن في الظروف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من قولك نمت من أول الليل الى آخره وصحت من أول الشهر الى آخره وهو كثير في الاستعمال انتهى (قوله تخيرن من ازمان صاحب القاموس وحليمة بنت الحارث بن أبي شمر ملك غسان وكان أبوها وجهه جيشا الى المنذر بن ماء السماء فاخرجت لهم مركتا ملوأم طيب وطيبتهم منه فقالوا ما يوم حليلة بسري يضرب لكل أمر مشهور انتهى ما في القاموس وعام خبرهم انهم ذهبوا الى المنذر فقالوا له اتيانك من عند صاحبنا وهو يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشره وأصحابه وغفلوا بهض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر فقتلوه ويقال انه ارتفع في هذا اليوم من الجحاح ما غطى عين الشمس وقبل هذا البيت ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بين فلول من قراع الكتائب والتجارب جمع تجربة مصدر قولك جربت الشيء اذا تجربته وعرفته والمركن بكسر الميم وفي آخره نون الاجانة التي يغسل فيها الثياب وليس بوحدة فمهمة (قوله ورده السهيلي بانه لو قيل هكذا لا احتجج الى تقدير الزمان) وذلك ان المعنى على الظرفية الزمانية فيكون التقدير في البيت في زمان من مضى ازمان وفي الآية في زمان من تأسيس أول يوم قال أبو حيان قال ابن عطية ويحسن عندي ان يستغنى في الآية عن تقدير وان يكون من نحو لفظ أول لانها بمعنى البداءة كانه قال من مبتدأ الايام وقد حكى لي هذا الذي أخبرته عن بعض أئمة النحوات انتهى (قوله وعلامتها مكان سد بعض مسدها) قال الرضي وتعرف من التبعية بان يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض المجرور بعين كافي قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة أو مقدر نحو أخذت من الدراهم أي من الدراهم شيئا قال المبرد وعبد القاهر والنخشي ان أصل المبعوضة ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك أخذت من الدراهم مبدأ الاخذ (قوله الثالث بيان الجنس) قال الرضي ويعرف بان يكون قبل من أو بعدهما ميم يصلح ان يكون المجرور بعين نفسه يراله وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك الميم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان والعاشر من انها الدراهم والضمير في قولك عز من قائل انه القائل



يختلف التبعية في المجرور بها لا يطاق على ما هو مذکور قبله أو بعده لأن ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يطاق على البعض (قوله ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ما ننسخ من آية) ذكر السفاقي في اعرابه غير هذا فإنه قال ومن في من آية للتبعية وآية مفرد وقع موقع الجمع أي شيء ينسخ من الآيات ومنه ما يفتح الله للناس من رحمة وما بكم من نعمه فن الله والمقصود بهذا المجرور تخصيص عموم الشرط لوقالت من يضرب اضرب كان عاما فاذا قلت من رجل اختص بجائس الرجل (قوله مهماتا تنابه من آية) قال السفاقي موضع مهمارفع بالابتداء أو نصب باضمار فعل بفسره فعل الشرط من باب الاشتغال أي شخص يحضر باتيانها وضمير به عائد على مهماروفي بها عائد على معناها لان المراد بها في الآية أي آية كما عاده على ما في قوله ما ننسخ من آية أو ننساها (قوله وهي ونحوها في ذلك في موضع نصب على الحال) في الشرح اما في ما يفتح الله للناس من رحمة فالحالية ظاهرة وذو الحال ما لانها في محل نصب مفعول يفتح وكذا في ما ننسخ من آية واما مهماتا تنابه من آية فالظاهر ان مهماتا مبتدأ والحال لا يقع منه على الصحيح فيمكن ان يكون ذو الحال ضمير الجرم به أو يعمل مهماتا من باب المنصوب على الاشتغال لكن هذا هنا مرجوح انتهى وأقول مهما وان كان الراجح كونه مبتدأ مفعول في المعنى والمفعول في المعنى يصح اتيان الحال منه وانما الممتنع الا تيان بالحال من المبتدأ الذي ليس بفاعل ولا مفعول في المعنى (قوله وان لم ينتهوا عما يقولون) فيه ايهام بالافتباس وان المعنى وان لم ينته الطاعنون في الصحابة عن طعنهم (قوله وذلك من نبياء جاءني) هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه وخبرته عن أبي الاسود (قوله يعرض حيا، ويعرض من مهابة\*) هذا صدر بيت من قصيدة للفرزدق مدح بها بعض ولد الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عجزه فبايكم الاحسين ينقسم (قوله الخماس البدل) قال الرضي ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها (قوله ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم) الصحيح المشهور فيه فتح الجيم وهو الغناء وقيل الذي تسميه العامة الجنت ويروي بكسر ها وهو الاجتهاد أو أنكر أبو عبيدة رواية بالكسر وقال قد أمر الله بالجد والعمل فكيف لا ينفع وأجاب ابن السيدان المعنى على رواية الكسر ان العبد لم يبلغ بحده وعمله دخول الجنة الا بفضل الله تعالى وفي الزاهر لا يكران الانباري قال أبو عبيدة الجدم بالكسر الانكماش والله تعالى قد أمر بالانكماش على طاعته ولا يجوز ان يأمرهم به ثم يقول انه لا ينفعهم قال أبو بكر ولا أظن الذين رووه بالكسر ذهبوا الى المعنى الذي أنكره أبو عبيد ولكنهم أرادوا ولا ينفع ذا الانكماش والحرض على الدنيا انكاشه ولا حرصه عليها انما ينفعه العمل لا آخره (قوله وقيل ضمن ينفع معنى يمنع ومتى عاقت من بالجد انعكس المعنى في الصحاح أي لا ينفع ذا الغنى عندك غناه وانما ينفعه العمل بطاعتك ومنك معناه عندك انتهى وفي الفائق انه الابدالية ثم قال ويجوز ان تكون على معناها لا ابتداء وتعلق اما ينفع واما بالجد والمعنى ان المجدود لا ينفعه منك الجدم الذي منحه وانما ينفعه ان تنحه التوفيق والالطف في الطاعة ولان ينفع من وجده منك جده وانما ينفعه التوفيق منك انتهى والالطف ما يجتاره المكاف عند فعل الطاعة أو ترك المعصية ويسمى الاول توفيقا والثاني عصمة وفي حاشية التقطازاني وقد يتوهم ان فاعل ينفع مضمرة ومنك الجدم مبتدأ وخبر أي لا ينفع ذا الجدم جده وانما يكون الجدم منك وليس بشيء في الشرح لا يظهر انما اذا عاقت بالجد انعكس المعنى ان المراد بالجد هو الحظ الذي يورث والالطف ولا شك انه غير نافع اذا كان بدلا عن الطاعة سواء تعلق الجار والمجرور بالجد أو ينفع انتهى وأقول بل هو ظاهر لان الجدم حينئذ الحظ الذي ليس بدنيوي اذ هو المتبادر من اطلاق الجدم مع اضافته الى الله تعالى فيصير المعنى نفي نفع الحظ الذي ليس بدنيوي وقد كان المعنى اثباته ونفي نفع الحظ الذي يورث ثم لا نسلم ان من اذا كانت متعلقة بالجد تكون بمعنى بدل بل تكون بمعناها في لقلان حظ من الله وفي قول المصنف أي بدل حظه منك وقوله واما فليس من الله في شيء فليس من هذا لان المؤمن اذا اتخذ الكافر ويا من دون المؤمنين كان في شيء بدل ولا ية الله تعالى فلا يصدق عليه انه ليس في شيء بدل ولا ية الله تعالى وفي الشرح بل المعنى صحيح اذا قدرت ليس في شيء بدل ولا ية الله تعالى أي ليس في شيء نافع معتد به بدل ذلك واقول كلام المصنف ليس على هذا التأويل وانما هو على ظاهر هذا اللفظ وفي اعراب السفاقي في شيء خبر ليس ومن الله في موضع نصب على الحال لانه لو تأخر لكان صفة وفيه حذف مضاف أي فليس من ولا ية الله ومن للتبعية (قوله وفي قول أبي نخيلة ولم تدق من البقول القسمة) هذا عجز بيت صدره جارية لم تأكل المرققا وأبو نخيلة بضم النون في أوله تصغير نخلة كني بذلك لان أمه ولدته الى جنب نخلة واسمه يعمر بن حزام والقسمة تنق بضم المثناة الفوقية وبفتحها معرب بستة (قوله وقال

الجوهري ان الرواية النقول بالنون ومن عليها التبعيض والمعنى على قول الجوهري انها على كل النقول الا الفستق في الشرح الذي رأته في الصحاح في مادة بقل بالموحدة مانصه ظن هذا الاعرابي ان الفستق من البقل وهكذا يروي بالباء وانا أظنه بالنون لان الفستق من النقل لا من البقل هذا كلامه وهو جازم على ان الرواية بالباء الموحدة وان عنده ظنان الحكامة بالنون وهذا ليس فيه جزم بان الرواية فيه بالنون كما حكاها عنه المصنف ثم انظر من أين جاء الحصر الذي حمل كلام الجوهري عليه والبقل يفتح الباء الموحدة وسكون القاف ما نبت في بزره لا في أصله نابت وبضم النون ما ينتقل به على الشراب انتهى وأقول لم أره في النسخة التي أراجعتها من الصحاح شيئا مما قاله الشارح ولا مما قاله المصنف في بقل بالباء الموحدة ولا في نقل بالنون وكان النسخ في ذلك مختلفة وفي الكلام على الشواهد بعضهم قال الجوهري الرواية من النقول بالنون فيكون من التبعيض وهو نظير ما قاله المصنف عنه وفي الجني الداني قال الجوهري وأظنه النقول بالنون وهو نظير ما في الشرح ثم يمكن ان يكون جاء الحصر الذي حمل المصنف عليه كلام الجوهري من تخصيص الشاعر الفستق الذي هو بهض النقل في الذكر بهدم الذوق فانه يشعر بان ما عداه من النقول ذاقته هذه الجارية وهو معنى الحصر الذي قاله (قوله أخذوا الخاض الى آخره) في الصحاح والخاض أيضا الحوامل من النوق واحدهم خلفه من غير لفظها ولا واحد لها من لفظها والقصيل ولد الناقة اذا فصل عنها والافيل صغير الابل بنت الخاض ونحوها والغاية بالمجته واللام المضمومتين وتشديد الباء الموحدة (قوله وانتصاب أفيلا على الحكاية لانهم يكتبون أدي فلان أفيلا) في الشرح هذا الغايتم على تقدير الاطلاع على ان كاتب الصدقة كتب هذه العبارة والوقوف على ذلك بعيد ولعله يكتب المأخوذ من فلان أفيلا أو غير ذلك مما يكون فيه أفيلا مر فوعا لا منصوبا ووجهه بدون اعتبار الحكاية ان يكون مفعولا لا يكتب وفي هذا الفعل ضمير مستتر نائب عن الفاعل يرجع الى المأخوذ أي يكتب المأخوذ أفيلا يعني انه يصير بالحكاية أفيلا على التضمن انتهى وأقول لا يخفى على المصنف بعد هذا وقرب ما ذكره المصنف وسيأتي في كلام الرضي انه قد أوجب عن قولهم قد كان من مطر بانه على سبيل الحكاية المقدره فانحن فيه يكون كذلك وأيضالا بشرط الاطلاع على تلك الحكاية بل يكفي ظنها (قوله يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا) هكذا وقع في نسخ من المتن ووقع في نسخ منه لقد كنت في غفلة من هذا والصواب الاول لان قوله بعد وكان هذا القائل يعلق معناها بويل لا يوافق الثاني لان الآية فيه ليس فيها كلمة بويل (قوله وقد يقال ولو كانت للمجاوزه اصح في موضعها عن) فيه يبحث لان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا مانع وهو الاستعمال بان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من (قوله السابع مرادفة الباء في نحو ينظرون من طرف خفي قاله يونس والظاهر ان الابداء في الشرح ان أريد كون الطرف آلة فن بمعنى الباء كما قاله يونس وان أريد ان الطرف وقع ابتداء النظر منه فن لا ابتداء الغاية فهما معنيان متغايران موكولان الى ارادة المستعمل (قوله وانا لما الخ) تقدم الكلام عليه في ما (قوله والظاهر ان من فهمها ابتداءية وما فيه ماصدرية) هذا ليس بظاهر في قول سيبويه على ما لا يخفى والظاهر عندي ان أي من في أخذته من زيد وفي الجني الداني مثل ابن مالك لانه لا ينته الغاية بمن تقرب منه فانه مساو لتقرب اليه (قوله ومهم ما تكن عند امرء الى آخره) تكن بالثناة الفوقية كما هو مقتضى كلام المصنف في مهمما وبالثناة التحتية كما هو مقتضى كلام صاحب الكشاف اليمنى فان صاحب الكشاف قال في قوله تعالى وقالوا مهمما أتاتنا به من آية لتسخرنا بها والضمير ان في به وجر ارجع ان الى مهمما الا ان أحدها ذكر على اللفظ والثاني أنت على المعنى لانه في معنى الآية ونحوه قول زهير وأنشد البيت وقال اليمنى انه ذكر الضمير في يكن جملا على اللفظ في مهمما وأنت الباقي جملا على معناه لانه في معنى الخليفة والخلق والخليفة واحد والتأنيث في الآية والبيت جاء بعد التبيين بقوله من آية ومن خليفة وخالها بانحاء المجته أي حسنها (قوله الثاني تقييد المفعول بقولنا به هي عبارة ابن مالك) عبارة هنا بمعنى تعبير حتى يصح جعلها خبرا عن التقييد وتأنيث الضمير نظر الى لفظها (قوله بنزلة المجرور مع) يعني مع التي هي اسم المكان الاجتماع أو زمانه فلا يرد ما حكاها سيبويه من قولهم ذهب من معه ولا قراءة من قرأ وهذا ذكر من معي بتنوين ذكر وكسر ميم من لان مع فيها معنى عند (قوله والسياق يقتضيه) هو قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا أم أمتاليم أي في حفظ أحوالها وتقدير أرفاقها وآجالها والمقصود من ذلك الدلالة على كمال قدرته وشمول علمه وسعة تدبيره ليكون كالدليل على انه قادر على ان ينزل آية (قوله وشهدت قراءة بعضهم ما كان ينبغي انانا نخذ من

دونك من اولياء بيضاء اتخذ للفعول وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة من في الحال) نقلت هذه القراءة عن أبي الدرر اوزيد بن ثابت  
وأبي رجا ونصر بن عاتمة وزيد بن علي وأخيه الباقر ومكحول والحسن وأبي جعفر وحفص بن عبيد والنخعي والسلمي وشيبة  
وأبي بشر والزهري وأبى جعفر بن جبير وغيره بدخول من في قوله من اولياء وأجيب بان اتخذ مما يتعدى تارة  
لواحد كقوله تعالى أم اتخذوا آلهة من الارض وعليه قراءة الجمهور وتارة الى اثنين كقوله تعالى أفرايت من اتخذ الهه هواه  
وهذه القراءة منه فالاول الضمير في تتخذ والثاني من اولياء ومن للتبعيض وقال أبو الفتح من اولياء في موضع الحال ودخات  
من زيادة المكان الذي المتقدم كاتقول ما اتخذت زيدامن وكيل وقال أبو البقاء يقرأ بفتح النون وكسر الخاء المعجمة على تسمية  
الفاعل ومن اولياء هو المفعول الاول ومن دونك الثاني وجاز دخول من لانه في سياق الذي فهو كقوله ما اتخذ الله من ولد  
ويقرأ بضم النون وفتح الخاء على ما لم يسم فاعله والمفعول الاول مضموم ومن اولياء الثاني وهذا لا يجوز عند أكثر النحويين  
لان من لا تزداد في المفعول الثاني بل في الاول ويجوز ان يكون من دونك حالا من اولياء انتهى وفي نفسه ير اليبضاوى وقرئ  
تخذ بالبناء للفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا ومفعوله الثاني من اولياء ومن للتبعيض  
(قوله لانك اذا قلت ما كان لك أن تتخذ زيدا في حالة كونه خادلا لك فانت مثبت لذلك لانه ناه عن اتخاذه) في هامش بعض  
نسخ المتن مكتوب ههنا وفيه نظر نعم هو محتمل فان اجتماع الحال مع عامله منتف وكلم من الحال والعامل بانفراد محتمل  
الثبوت والنفي وأقول هذا في النفي المحض وأما ما كان بمعنى التوبيخ والتنديم كافي المثال فان الفعل والحال فيه مثبتتان على  
ما لا يخفى والاشارة للنفي المحض لان المعنى على هذه القراءة ما يصح لنا ان نتخذ دونك اولياء وكيف نحمل غيرنا على ان يتخذنا  
دونك اولياء وعلى قراءة الجمهور ما يصح لنا ان تتولى أحدادونك فكيف يصح لنا ان نحمل غيرنا على ان يتولى نادونك والجمهور  
على ان القائلين ذلك هم المعبودون العقلاء الذين لم يأمر وابعادتهم كالملائكة وعيسى وعزير وقال الضحاك وعكرمة الاصنام  
يقدرها الله على هذه المقالة وقال الكاظمي بحميد الله يومئذ ككذيب عابدين (قوله وتقدير ما ليس بمشتمق ولا منتقل ولا يظهر  
فيه معنى الحال حالا) تقدير معطوف على تخريج وحالا مفعول ثان للتقدير لانه ههنا معنى الجعل ولا يظهر عطف على  
ليس بمشتمق وفي الشرح الاشتقاق والانتقال ليس باللازمين للحال وانما هما غالبا ان يكون عدم اشتقاق آية وعدم انتقالها  
مبطلين دعوى حاليتهما ان تتأول بمشتمق وأما قوله ولا يظهر فيه معنى الحال فمنوع انتهى وأقول الحال وان كان  
ليس بلازم اشتقاقها وانتقالها لا تقع جامدة الا في عشر مسائل ان تدل على تشبيه نحو كرز يد أسد أي كأسد أو تدل على  
مفاعلة نحو بعته يدا يبدأ وتدل على ترتيب نحو ادخلوا الاول فالاول أو تكون موصوفة نحو قرآن عري ساء أو دالة على سعر نحو  
بعته مذبذب أو دالة على عدد نحو فتم ميعات ربه أربعين ليلة أو دالة على طور واقع فيه تفصيل نحو هذا أسير الطيب منه رطبا  
أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهب أو فرغاله نحو هذا حديدك خاتما وأصلاله نحو هذا خاتمك حديد او ما نحن فيه ليس  
واحدا من هذه المسائل ولو سلم فاعتراض المصنف انما هو مجموع كونه ليس بمشتمق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال  
ومنع كونه لا يظهر فيه معنى الحال مكابرة فلا يسمع قوله والتنظير بما لا يناسب في الشرح قد يكون مراده التنظير في كون  
لفظ الآيتة وقع منكر احوال في الموضوعين لاني ايجاد المعنيين (قوله وتفسر اللفظ بما لا يحتمله وهو قوله قليلا أو كثيرا وانما  
ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لانه من آية) في الشرح ولقائل ان يقول آية تفيد العموم لو وقعها في سياق الشرط  
وهي حال من العامل فيلزم عمومها (قوله واستدل بنحو ولقد جاءك من نبيا المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم) قال الرضى  
والكوفيون والاختف لا يشترطون كونها في غير الايجاب ولا دخولها على النكرات استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من  
ذنوبكم فن في خبر الايجاب وهي داخله على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة أي يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا فقوله تعالى  
ان الله يغفر الذنوب جميعا يناقضه وأجيب بان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله تعالى ان الله يغفر  
الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم ولو كانا أيضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران  
كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها (قوله نكفر عنكم من سيئاتكم) في الشرح في سورة البقرة ان تبدوا  
الصدقات فنعما هي وان تحفوها وتوتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر عنكم من سيئاتكم فقر أنافع وحزرة والكسافي  
نكفر بالنون والجزم وقرأ ابن عامر وحفص بالياء والرفع وقراء الباقون بالنون والرفع والواو ثابتة بالاجماع والمصنف  
حذفها

حدثها وقد وقع له أيضا في فصل ما في قوله تعالى في سورة الاعراف فبما اغويتني أن تلاها بدون فاء وهل مثل ذلك سائغ  
 أولا هذه مسألة مهمة أظن فيها الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب الاصل في ثم ذكر الشارح كلامه فيها  
 بكلامه (قوله وينفي الى آخره) يقال غي يغي وغاب غوبا بمعنى زادوا الكاشع بالشين المعجمة والحاء المهملة الذي يضم لاء العداوة  
 ويضم بكسر الصاد وتخفيف الراء مضارع ضار يضير ضيرا بمعنى ضروفي الشرح استدل الالكوفيين بهذا البيت لا يتجه على  
 الفارسي لجواز ان تكون ما شرطية وتقدم الشرط عنده سوغ للزيادة كتقدم النفي وأخويه (قوله قراءة بعضهم لما  
 آتيناكم) هي قراءة سعيد بن جبير والحسن قال أبو حيان وهذا التوجيه الذي لابن جني في غاية البعد وينزه كلام العرب  
 ان يأتي فيه مثله فكيف كلام الله تعالى وقال أبو اسحق أي لما آتاكم الكتاب والحكمة اخذ الميثاق وتكون لما تقول الى  
 الجزاء كما تقول لما جئني أكرمك وقال ابن عطية ويظهر ان لما هذه هي الظرفية أي لما كنتم بهذه الحال رؤساء الناس  
 أخذ عليكم الميثاق فيجي على هذا المعنى كما في قراءة جزء بكسر اللام قال أبو حيان وهو مخالف لمذهب سيبويه فان لما  
 المقتضية للجواب عنده حرف وجوب لوجوب وليست ظرفا بمعنى حين ولا غيره وإنما ذهب الى ظرفيتها أبو علي الفارسي (قوله  
 وجوز الخشري في وما أنزلنا على قومه الآية كون المعنى ومن الذي كنا منزلة في جوزز يادتم مع المعرفة) في الشرح لم أر هذا  
 في الكشاف وفي تفسير سورة يس بل فيه في هذا المحل ما يقتضي ان ما من قوله وما كنا منزلة نافية ولعله وقف على ذلك  
 في موضع آخر انتهى وفي البحر وقالت فرقة ما في وما كنا منزلة اسم معطوف على جند قال ابن عطية أي من جند ومن الذي  
 كنا منزلة على الامم مثلهم وهذا التقدير لا يصح لان من في قوله من جند زائدة ومذهب البصريين يشترط ان يادتم ان يكون  
 المجرور بها متكررا وإذا كان كذلك فلا يجوز ان يعطف على النكرة معرفة وهو قد قدر المعطوف بالذي انتهى وأقول الجواب  
 عن ابن عطية انه بنى هذا التقدير على انه يقتضي في التابع ما لا يقتضي في المتبوع (قوله وقال المخالفون التقدير قد كان هو أي  
 كأن من جنس المطر) فن مطر ظرف مستقر في محل نصب على الحال من ذلك الضمير المفسر بكائن وقال الرضي وأجيب بانه على  
 سبيل الحكاية كأنه سئل هل كان من مطر فاجيب قد كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية الزيادة في غير الموجب كما  
 قال دعني من عمرتان وقول ابن الحاجب شيء من مطر ومن للتبعيض أو التبيين فيه نظرا لان حذف الموصوف واقامة الجملة أو  
 الظرف مقامه بلا شرط في باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل  
 المبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى مكان يقصر عنه لولاه والفاعل لا يقصر عنه  
 فعله (قوله ولقد جاءك هو أي جاء من الخبر كأنما من نبا المرسان) قال الرضي ويجوز ان يقال ان ضمير جاء للقرآن وقوله من نبا  
 حال (قوله وأجيب بانها غير متأصلين في الظرفية) في حاشية التسهيل للصفحة انهما قد يكونان في الاشخاص فلهذا سهل  
 دخول من عليهما (قوله فالمجرور بدل بعض) لا بد على هذا الوجه من تقدير ضمير يعود على ما تنبأ لان بدل البعض كبديل  
 الاشتمال في انه لا بد فيه من ضمير لفظا وتقدير ايعود على المبدل منه (قوله من الاولى مثلها في زيد أفضل من عمرو) وفي الجني  
 الذي اختلف في معنى الصاحبة لافعل التفضيل فقال المبرد وجماعة هي لابتداء الغاية ولا تفيدهم معنى التبعيض وصححه  
 ابن عصفور وذهب سيبويه الى انه لابتداء الغاية ولا تخلو من التبعيض (قوله على جعل كتمانته عن الاداء الذي أوجبه الله كتمانته  
 عن الله) كتمانته الاول مجرور بالاضافة مفعول اول لجملة وكتمانته الثاني منصوب على انه مفعوله الثاني (قوله وقد مر ان كتم  
 لا يتعدى عن) هكذا وقع في أكثر النسخ ولم يدرك من ذلك وفي بعض اوسياتي ان كتم لا يتعدى عن وفي الشرح كأنه نسي ان  
 يوفي بما وعد فانه لم يذكر بعد هذا في موضع من مواضع الكتاب ان كتم لا يتعدى عن (قوله ومجرور الثانية بدل من مجرور  
 الاولى بدل اشتمال) في الشرح لا بد على هذا من تقدير ضمير يعود على المبدل منه كما سبق ولقائل ان يقول ان تكرار من بغني عن  
 تقدير الضمير يجوز (قوله على خمسة أوجه) هكذا وقع في كثير من النسخ والوجه الخامس هو النفي المفهوم من قوله واذا  
 قيل الى آخره وفي بعضها على أربعة أوجه وهو مقتضى تفصيله الالوجه ورده من التي فيها معنى النفي الى الاستفهامية وظاهر  
 قوله في التنبيه الاول فتحمل من الالوجه الاربعة (قوله ولا يتقيد جواز ذلك بان يتقدمها الواو خلافا لابن مالك بدليل من ذا  
 الذي يشفع عنده الا بذنه) في الشرح الذي قاله ابن مالك في التسهيل في باب تنقيح الكلام على كلمات مفتقرة لذلك مانعه ويكثر  
 قيام من متر ونة بالواو ومقام الثاني فيجيب بالانصد الا يجاب انتهى وهذه نحو ومن يغفر الذنوب الا الله ونحو ومن يرغب عن

مهلة ابراهيم الامن سفة نفسه اذ لو قدر ان التركيب كان في الاصل هكذا ولا يغير الذنوب الا الله ولا يرغب عن مهلة ابراهيم  
 الامن سفة نفسه فقامت من المذكورة مقام النافي لصح والمراد حاصل وعلى هذا لا يتوجه نقض المصنف بآية الكسرى لان  
 من الاستفهامية وان اشربت معنى النفي الا انها ليست قائمة مقام النافي اذ لا يصح ان يكون الاصل الا اذا الذي يشفع عنده  
 الاباذنه حتى يقال انها قامت مقام النفي واقول هذا مبني على ان المراد من قيام النافي قيامها مقامه مع بقاء اللفظ على حاله  
 وهو محذوف بل المراد سواء بقي اللفظ على حاله نحو ومن يفر الذنوب الا الله ولم يبق نحو من ذا الذي يشفع عنده الاباذنه فانه  
 بمعنى لا يشفع أحد عنده الاباذنه ثم في الشرح على انه ليس في كلام ابن مالك ما يقتضي انها لا تقوم مقام النافي الا بشرط  
 ان تقرن بالواو فان كان المصنف أشار بالاعتراض الى هذا الكلام الواقع في التسهيل فهو غير مستقيم وان أشار الى كلام آخر  
 وقع لابن مالك في غير التسهيل فهو متجه ولكن الشأن في وجوده (قوله واذا قيل من ذالقيت فن مبتدأ واذا خبر موصول  
 والعائد محذوف ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الاسماء كونها زائدة ومن مفعولا) سيذكر المصنف في باب الموصول في  
 الجهة الخامسة من الباب الخامس ان الاكثر في نحو من ذالقيت كونها دلالة على خبر واقية جملة حالية ويقل كونها  
 موصولة واقية صالحة وبعضهم لا يميزه (قوله رب من انضجت الى آخره) انضاج اللحم طبخه حتى يستوى ومعنى انضجت  
 قابله غيظاً اذ تده لاجل الغيظ أو اذ تده غيظ قلبه على ان يكون غيظاً يميز في الصحاح الغيظ غضب كما من العجز يقال غاظه  
 فهو مغيظ قال ابن السكيت ولا يقال اغاظه وفي القاموس يقال غاظه وغيظه واغاظه (قوله فكيف بنا فضلا الى آخره) تقدم  
 الكلام عليه في الباء الموحدة (قوله اني واياك الى آخره) الارحل بالحاء المهملة جمع رحل وهو مسكن الرجل (قوله فخرجهما  
 على الزيادة وذلك شئ لم يثبت كاسياني) في الشرح يمكن ان يخرج بيت الفرزدق على ان من موصولة حذف صدر صلتها أي كالذي  
 هو مطور بواديه بعد المحل فمطور وخبر الا انه خفي لمجاورة المحفوظ (قوله وقال الزمخشري ان قدرت آل في الناس للعهد  
 فموصولة مثل ومنهم الذين يؤذون النبي أو للجنس فوصوفة مثل من المؤمنين رجال ويحتاج الى تأمل) يعني في تخصيص  
 الموصولة بالعهد والموصوفة بالجنس وفي حاشية التفتازاني فان قيل ما وجه هذا التخصيص ولم لا يجوز ان تكون موصولة  
 على تقدير الجنس وموصوفة على تقدير العهد قلنا مناه على المناسبة والاستعمال اما المناسبة فلان الجنس لاجل ما يناسب  
 الموصوفة لتكبيرها والعهد لتعيينه يناسب الموصولة لتعرفها وأما الاستعمال فلان الشائع في مثل هذا المقام هو النكرة  
 الموصوفة اذا جعل بعضهم الجنس كقوله من المؤمنين رجال صدقوا والموصول مع الصلة اذا كان بعضاً من الجنس كقوله  
 من المؤمنين رجال صدقوا والموصول مع الصلة اذا كان بعضاً من الجنس كقوله من المؤمنين رجال صدقوا والموصول مع الصلة  
 والقرآن يفسر بعضه بعضاً وقد يقال ان العلم بالجنس لا يستلزم العلم بابعاضه فتكون باقية على التكبير فيكون المعبر عن  
 البعض نكرة موصوفة وعهدية الشكل تستلزم عهدية ابعاضه فتكون موصولة وهذا أيضاً بعد تسليمه انما يتبادر من  
 وجه المناسبة والا فلا امتناع في ان يعبر عن المعين بلفظ النكرة لعدم القصد الى تعيينه وفي ان يعين بعض من الجنس الشائع  
 فيعبر عنه بلفظ المعرفة انتهى (قوله ونعم من هو في سر وعلان) هذا عجز بيت صدره فنع من كما من ضاقت مذاهبه وسيذكر  
 المصنف البيت الذي قبله في اواخر الباب الثالث (قوله قلت ويحتاج الى تقدير هو ثالث يكون مخصوصاً بالمدح) في الشرح  
 ويحتاج الى تقدير هو رابع على القول بان المخصوص خبر مبتدأ محذوف فان قلت هو كلمة أريد بها اللفظ فهو علم فكيف  
 وصفت بقوله ثالث وهو نكرة قلت ان العلم قد يتركز في قولك مررت بسيدويه وسيدويه آخر أي ورجل آخر مسمى بسيدويه  
 كذلك هذا أي ويحتاج الى لفظ ثالث مسمى به واقول بل نكرة كلمة هو اتمتدها بتهتمتد موقعا لا يكونها على نفسها لانه  
 اذا أريد بكلمة لفظها لكونها على نفسها لم يأت بها هذا الاعتبار تكبيرها لعدم تعدد هذا المعنى العلمي لها بخلاف سيدويه  
 وغيره من الاعلام التي معانها غير نفسها فان تكبيرها امتأت في تلك المعاني لتعددتها (قوله يا شاة من قنص لمن حات له) هذا  
 صدر بيت لامرأة عجزه حرمت على وابتها لم تحرم والشاة هنا كناية عن امرأة قيل اراد انها حرمت عليه لتزوج أباها فتمنى  
 ان اياه لم يكن تزوجها وقيل انها حرمت عليه للحرب التي بين قبياتها وقبيلته فتمنى عدم الحرب بين القبيتين ليمتأني له تزوجها  
 (قوله آل الزبير الى آخره) الزبير هو ابن العوام حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنام المجد يفتح السين اعلاه والقبيلة  
 بنو أب واحد والاثرون معطوف على سنام المجد وهو من الثروة وهي العدد ﴿ومهما﴾ (قوله ومهما تكن الى آخره)

تقدم الكلام عليه في من الزائدة (قوله وثبته ابن يسعون) هو بمثابة تحثية وسين مهملة ساكنة فعين مهملة مضمومة فواو  
 ساكنة فنون (قوله ولا أوبيت الى آخره) بهمزة مضمومة فواو ساكنة فباء موحدة مكسورة فثناة تحثية فوقية ساكنة  
 للتأنيث فعل مبنى للأفعل من آيته بالمبدأى منعه شرب الماء والضاربة الخيفة والبارق السحاب ذوبرق وشمت البرق اذا  
 نظرت الى صحابه أين عطر (قوله وأنت ضميرها لان الخليفة في المعنى) هذا يقتضى ان تكون بالثناة الفوقية وقد تقدم  
 الكلام عليه في من الزائدة (قوله لما نسجتهم من جنوب وشمال) هذا عجز بيت لامرئى القيس صدره فتوضح فالمقرا لم يعف  
 رسمها وتوضح يضم الثناة الفوقية وكسر الضاد المحضة موضع وكذلك المقرا بكسر الميم ورسم الدار الملقى بالارض من  
 آثارها وفي القاموس والجنوب ربح تخالف ربح الشمال مهبان مطلع سهيل الى مطلع التراب والشمال بفتح الشين  
 وكسرها الريح التي تهب من قبل الحجر أو ما استقبلك عن يمينك وأنت مستقبل والصحيح انه ما مهبه بين مطلع الشمس وبنات  
 نعلش ومن مطلع الشمس الى مسقط نسر الطائر ويكون اسما وصفة ولا تكاد تهب ايلوا يقال فيها شمال بيم ساكنة فهمة  
 مفتوحة كافي البيت ونسخ الريحين الدار اختلافا مع اسمها فاحداها تستر الاثار بالتراب والاخرى تزيد فلا يذهب أثرها  
 عنها وقيل معناه لم يخصص بحوها في نسخ الريح بل له أسباب كمر السنين وترادف الامطار (قوله وهى بسيطة لامركبة  
 من مهو والشرطية ولا من ما الشرطية وما الزائدة) قال التفاضل واختلافه وفيه فقييل كلمة برأسها موضوع لزيادة التعميم  
 فوجه كونها أعم هو الوضع والمناسبة على ما قيل ان الزيادة في البناء لزيادة في المعنى وقيل مع معنى الكف وما هي الشرطية  
 والمعنى الكف عن كل شيء ما تفعل افعل فتفيد انه ما من شيء تفعله الا وانما فعله فهو ما فوق الامر بالكف عن كل شيء فالشرطية  
 هي ما الثانية وقال الخليل أصلها ما على ان الاولى هي الشرطية والثانية ايهامية متصلة بزيادة التعميم كافي متى  
 ما واينما وغـير ذلك وفي حاشية التسهيل للمصنف ينبغي ان قال بالبساطة ان يكتب مهمى بالياء لمن قال أصلها ما ان يكتبها  
 بالالف وفي الشرح وكذا اذا قيل أصلها ما انتهى وأقول من قال بان أصل مهم ما ما ومن قال بان أصلها ما ما اتفقا على  
 أصل آخر كلمة مهم ما فاني ينبغي في كتب آخرها على القول الاول ينبغي على القول الثاني فلهذا لم يذكر المصنف ما قال الشارح  
 (قوله وأنشد لحاتم فانك مهمـ ما تعط الى آخره) حاتم هو أبو عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي الجواد المشهور والسؤال  
 بضم السين المهملة واسكان الهمزة وتخفيف فتبدل واو ما يسأله الانسان وقبل هذا البيت بيت هضم الكشح مضطر الحشا  
 من الجوع اخشى الذم ان اتضلعا وانى لاسخى رفيقى ان يرى مكان يدي من جانب الزاد اقرعا (قوله ومهم ما اتصلها أو بدأت  
 براءة) هذا صدر بيت عجزه لتزيلها بالسيف است مبسلا وفي الشرح وقوله لتزيلها لتعليل اترك البسمة وبالسيوف في  
 محمل نصب على الحال من المضاف اليه وأشار بذلك الى ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سأل عليا رضى الله عنه لم  
 تكتب في براءة بسم الله الرحمن الرحيم فقال لان البسمة امان وبراءة أترأت بالسيف واست مبسلا جواب الشرط وهو  
 محذوف الفاء وفي معنى النهى أى فلا تبسمل وفي شرح الشاطبية للفرجى مهم ما في موضع نصب بفعل محذوف تقديره ومهما  
 تفعل أى رأى شيء تفعل في براءة يعنى من الوصل أو الابتداء وقولها اتصلها أو بدأت تفسير لذلك الفعل المحذوف ولما حذف  
 ذلك الفعل وما اتصل به اشكل عود ضمير متصلها فجعل ما كان يعود عليه وهو براءة بدلا منه للبيان أو منصوبا باضمار أعنى وفي  
 شرحها للجببرى مهم ما منصوبة بتقدير أى حالة تقرأ ثم فسر بفعل الشرط وقد توجه الى ظاهر بعدها على جهة المفعولية  
 فاعمل الثانى على مختار البصريين لقربه واضم المفعول في الاول جواز او الافصح حذفه (قوله فان قيل قدر مهم ما واقعة  
 على براءة) يعنى انه اذا جعل مهم ما براءة صح كون المنصوب في اتصالها مع كونه مفسرا ببراءة عائد على مهم ما فيكون مهم ما مبتدا  
 أو مفعولا محذوف يفسره متصل (قوله قلنا اسم الشرط عام وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك فلا يرجع الى العام) لقائل ان  
 يقول ان اسم الشرط وان كان عاما بحسب الوضع لكنه أريد به خاص وهو براءة فيصح رجوع ضميرها اليه باعتبار ما أريد به  
 ولو سلم لجاز ان يعود الضمير الخاص على العام لكن لا باعتبار عمومه بل باعتبار تناوله لذلك الخاص كضمير المطلقات طلاقا  
 رجعيا في قوله تعالى وبعواتهن أحق بردهن فانه عائد على المطلقات الأعم من الرجعية وغيرها لكن لا باعتبار عمومه بل  
 باعتبار الرجعيات (قوله وبالوجه الذى بطل به ابتدائية مهم ما) وهو عدم الرباط في اتصالها لكونه حينئذ الخبر ببطل كون  
 مهم ما مشتقا عن العامل الذى بعدها بضميرها لان الكلام من ابتدائية مهم ما واشتغال العامل بضميرها يقتضى عود

المنصوب في اتصالها (قوله ومهما اتصلها مع أو آخر سورة) - هذا صدر بيت عجزة • فلا تنقض الدهر فيها افتتقلا • وأواخر  
 جمع في موضع المفرد أي في آخر سورة وقوله فلا تنقض الدهر جواب الشرط وتنقل منسوب باضمار ان بعد الفاء جوابا  
 للنهي أي فتثقل يعني اذا وصات البسملة بآخر السورة فلا تنقض عليها وتبتدي بالسورة الاخرى لان البسملة لا وائل  
 السورة لا لا وآخرها وفي شرح المغربي وموضع مه - ما نصب بفعل يفسره الفاعل الموجود والتقدير اي بسملة من  
 البسملات الكائنة في أوائل السور تصل اتصالها (قوله وأما هنا فيتمين كونها نظر فالتصل بتقدير وأي وقت تصل براءة أو  
 مفعولا به حذف عاملة) في الشرح لا يتعين ذلك بل يجوز أن تكون عبارة عن المصدر فتكون في محل نصب بتصل على  
 انها مفعول مطلق بمعنى أي وصل تصل سواء كان بآخر سورة أو بآخر آية وأن ترك البسملة في براءة مطاوب سواء ابتداءت  
 بها أو وصلت بآخر سورة أي سورة كانت أو وصلت بآخر آية من أي سورة كانت وقول بعض شارحي الشاطبية ان  
 المراد وصلها بآخر الافعال قصور انتهى وأقول انما قال بعض شارحي الشاطبية ذلك نظر الى الغالب • (مع •) (قوله لغة  
 غنم وريبعة) في الصحاح وغمم بالنسكين أبوحي وهو غنم بن وائل وفيه أيضا وفي عقيل ربيعة بن ربيعة بن  
 عامر بن عقيل وفي غم ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ويلقب بربيعة الجود وريبعة الصغرى  
 وهو ربيعة بن حنظلة بن مالك وريبعة أبوحي من هوازن وهو ربيعة بن عامر بن صعصعة وهم بنو محجد ومجد أهمهم  
 نسبوا اليها وفي الشرح وفي العرب ربيعة الفرس وهو ابن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة ولعلمهم أصحاب هذه اللغة انتهى  
 وفي الصحاح وانما سمي ربيعة الفرس لانه أعطى من ميراث أبيه الخيل وأعطى اخوه مضر الذهب فسمى مضر الجراء  
 (قوله أفيقوا بني حرب وأهو وانامعا) جمع هوى بالقصر وهو هوى النفس والواو للحال (قوله وقيل هي حال والخبر محذوف)  
 في الشرح وذو الحال هو الضمير المستكن في ذلك الخبر أي وهو أو انا كائنة معا وعلى هذا فتعلق معا محذوف أيضا أي وهو أو انا  
 كائنة في حال كونها معا وهذا تكلف لا داعي اليه انتهى ولقائل أن يقول تقدير كائنة الخبر يعني عن تقدير كائنة أخرى يتعلق  
 بهامعا اذ لا فرق بينهما الا بالخبرية والحالية والحال خبر في المعنى (قوله وفيه نظر) وجهه اننا نسلم ذلك بل هو سواء وقوله وقد  
 عادل بينهما - الى آخره - من هذا المنع الذي هو وجه النظر (قوله كنت ويحيى الى آخره) بدي بالثناة التحتية ثنية يدزني  
 بفتح النون وكسر الميم وزاي بضم النون وفتح الميم (قوله اذا حنت الاولى سمعن لها معا) حنت بالحاء المهملة والنون والاولى  
 بضم الهمزة أي الأولى وهو صفة محذوف أي الجملة الاولى وسمعن هدرن (قوله وأفنى رجالي الى آخره) فاعل أفنى ضمير  
 الدهر أو الموت وبأدوا أهلكوا وفي الشرح ومستفزا بفتح الفاء اسم مفعول من استفزه الخوف اذا استخفه انتهى وفي بعض  
 النسخ بالقاف المكسورة والراء اسم فاعل من استقرأ أي أصبح قاي بسبب هلاكهم مستقر الا في كنت أخشى عليهم ولا  
 أخشى على غيرهم وضبطه بعضهم بكسر الفاء وبالزاي أي وفسره بغير مطمئن وفيه نظر لان عدم الاطمئنان انما هو معنى  
 الاستيفاز والذي في البيت هو الاستفزاز قال في الصحاح واستفزه الخوف أي استخفه وقدم مستوفزا أي غير مطمئن  
 (قوله متى •) (قوله متى أضع الهمامة تعرفوني) هذا عجز بيت لسحيم بن ربيع وصدره أنا بن جلا وطلاع الثنايا • وتقدم الكلام  
 عليه في غير (قوله أخيل برقامتي حاب له زجل) في الصحاح واخلت فيه خالما من الخير وتخولت فيه خالا أي رأيت فيه نخيلة  
 وفي الشرح أخيل بضم الهمزة مضارع اخلت وحاب الظاهر انه يعني دان قال الجوهري وكل دان فهو حاب والمصنف فسره  
 بتقبل المشي ولم أقف عليه والزجل زاي وجيم مفتوح بين الصوت يقال حاب زجل بفتح الزاي وكسر الجيم أي ذور عد  
 (قوله شر بن بقاء البحر الى آخره) تقدم الكلام عليه في الباء الموحدة • (قوله قميل •) (قوله قميل •) (قوله قميل •) (قوله قميل •) (قوله قميل •)  
 هذا القول لبعض البصريين وبنوا عند هؤلاء لتضمهم ما معنى الحرف (قوله وربع عفت آثاره منذ زمان) هذا عجز  
 بيت لامرئ القيس صدره • قفانك من ذكرى حبيب وعرفان • وفي القاموس وعرفان كعتبان مغنية مشهورة والربع  
 المنزل وعفت درست والآن تراجع أثر وروى بدل آثاره آياته وهي جمع آية وهي العلامة (قوله • أقوين مذحج ومذهر •)  
 هذا عجز بيت صدره • لمن الديار بقنة الحجر • والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والحجر بكسر الحاء ديار عمرو  
 ناحية الشام عند وادي القرى وأقوين خلون من سكانهم والحج بكسر الحاء المهملة جمع حجة وهي السنة (قوله فقال المبرد  
 وابن السراج والفارسي مبتدآن وما بعد •) قال الرضي ان هذا مذهب الجمهور وفي الشرح هذا الاعراب هو الذي

اختاره ابن الحاجب في كافيته وصرح في غير هاتين مذهب المحققين مذهبه لكنه مشكل به كما ذكرنا من ذي الظروف مع اختياره لهذا الاعراب فيهما اذ كونهما مبتدأين منافي لكونهما ظرفين ولم اعترض على جواب مع شدة البحث عنه فتأمله وأقول لامنافة بين كونهما مبتدأين وكونهما ظرفين لجواز كونهما متصرفين بان يكونا مبتدأين وفي الشرح وعمما استشكلت به الابتدائية ان فيسل ما الموجب لتقدمه وهما لاجاز يومان مذ كما تقول يومان أم ذلك وأجيب بانهم أجز وهما رافعة مجرأها خافضة في انها لا تدخل الاعلى اسم الزمان (قوله وقال الاخفش والزجاج والراجحي ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناها بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان ولا خفاء بما فيه من التعسف) في الشرح قال ابن الحاجب هذا المذهب وهم لان المعنى واللفظ بأبياه أما المعنى فلا نك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك محقق وأما اللفظ فلا ان اليومان نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم أن يكون مبتدأ فان قيل تقديم الخبر الظرفي على المبتدأ المنكر مصحح له وهنا كذلك فيكون المصحح موجودا فالجواب أن مجرد ذلك لا يكون مصححا وانما يكون مصححا ان لو كان الظرف خبرا للمبتدأ كقولك في الدار رجل وفي يوم الجمعة صلاة وجميع المدة في قولنا جميع المدة يومان ليس ظرفا ليومان اذ لو كان ظرفا له لكان زائدا عليه نحو في رمضان جمعات وليس جميع المدة زائدا عليه اذ ليس المعنى في جميع مدة انتفاء الزوية يومان بل المراد انه هو (قوله ما زال مذ عقدت يده ازاره) \* هذا صدر بيت للفرد في يري به يزيد بن المهلب عجزه \* فسمما قادر ك خمسة الاشبار \* قبل أراد ابادراك خمسة الاشبار البلوغ مبلغ ال جال وقيل أراد الموت والدفن في خمسة اشبار من الارض وقيل أراد السيف لانه في الاغلب يكون قدر خمسة اشبار وقيل غير ذلك وخبر زال قوله بعده بدني ككتاب من كتاب تلتقي \* في ظل معتك الحجاج مثار والكتيبة بالمتناة الجيش تقول منه منذ كتب فلان الكتاب تكتب أي عباها كتيبة كتيبة وتكتب الخيل تجمعت والمعتك موضع المعركة والحجاج الغبار ومثار صفة الحجاج على زيادة ال (قوله \* وما زلت أبغي المال مذانا يافع \* ) اليافع بالمتناة التخمية الغلام الذي راهق العشرين وفي الصحاح اليافع ما ارتفع من الارض واشرف وأيفع الغلام فهو يافع ولا يقال موفع وهذا من النوادر وغلام يفع ويفعه (قوله وقيل مبتدأ ن) هذا القول يقابل المشهور وليس يعطوف على قبل الذي قبله (قوله وأصل مذ من مذ يلسل رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملافاة الساكن نحو مذ اليوم) قال الرضى واما تحريك مذ عند ملافاة الساكن في نحو مذ اليوم بالضم للساكنين أكثر من الكسر فلا يدل على ان أصله من ذ لجواز أن يكون لا اتباع (قوله ولان بعضهم يقول مذ من طويل فيضم مع عدم الساكن) قال الرضى وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن أو لا لغة عترية فعلى هذا يجوز أن يكون أصله الضم فخفف لما احتج الى التحريك للساكنين رد الى أصله انتهى

### ﴿ حرف النون المفردة ﴾

(قوله أحدها نون التوكيد وهي خفيفة وثقيلة) في الشرح لا يتأني تقسيم نون التوكيد اليهما في هذا الحمل لان المقسم أولا هو النون المفردة ولا يصدق على الثقيلة اللهم الا أن يقال أراد المفردة خطأ انتهى وأقول بل أراد المفردة عن غيرها من باقي الحروف وهي بهذا المعنى متناولة للثقيلة والخفيفة (قوله اقاتلن أحضروا والشهودا) هو روية بن الحجاج وقبله أريت ان جاءت به املودا \* مر جلاو يلبس البرودا و اريت أصله أريت حذفته منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة الناعم والمرجل بفتح الجيم قال في الصحاح شعر رجل ورجل اذا لم يكن شديدا لجموده ولا سبطا تقول منه رجل شعره ترجيلا والمعنى أخبرني ان جاءت هذه المرأة بشاب يتزوجها وهو رجل الشعر حسن اللباس كالغصن الناعم أنامر باحضار الشهود لمعقدها كما هو عليه وفي الشرح ولقائل أن يقول لانسم ان في قوله اقاتلن توكيدا لاحتمال ان أصله اقاتلنا حذف الهمزة اعتبارا ثم ادغمت التنوين في نون انا على حذف الكا هو الله ربى وهما بحث وهو ان اسم الفاعل عند اتصال نون التوكيد به هل بينى شبهه بفعل الامر فانه افعال هذه النون اذ تلحقه بالاشرا هذا ما لم أرفه نصالا ولكن سمعت شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من اقاتلن ولم أنف عليه مضبوطا في كتاب معتمد وأقول انما دخله النون لشبهه بالمضارع لفظا ومعنى والاصل في الاسماء الاعراب فيبقى على أصله مع انه لا ضرورة في بنائه بل في لحاق النون به وقد اختلف في



المضارع المتصل به نونا التوكيد والجهور على انه مبنى لتركبه مع النون والاعراب لا يكون في الوسط والنون حرف لاحظه في  
الاعراب فيبقى الجزآن مبنيين وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين  
معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلية قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدر او قال بعضهم  
المضارع مع النون مبنى للتركيب الا اذا استند الى الالف او الواو او الياء لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما  
والمحذوف للساكنين في حكم الثابت (قوله فضر ورة سوغها شبه الوصف بالفعل) يعني المضارع قال الرضى قيل وتدخّل اسم  
الفاعل اضطرار تشبيهه بالمضارع وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله \* وليس حاملي الابن حماد (قوله \* فانزان  
سكينة علينا) \* روى البخارى من حديث البراء رضى الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يوم الاحزاب ينقل التراب  
وقد وارى التراب بيضا بطنه وهو يقول اللهم لولا انت ما هتدينا \* ولا تصدقنا ولا صلينا فانزان سكينة علينا \*  
وثبت الاقدام ان لا قينا ان الالى قد بغوا علينا \* اذا ارادوا يقتلنا \* فاحربه بطول فقر واحربا \* هذا عجز  
بيت صدره \* ومستبدل من بعد غضي صريمة \* وفي الصحاح وغضي ايضا مائة من الابل وهى معرفة لا تنوين ولا يَدْخاها  
الالف واللام وانشد البيت الا انه قال ومستخلف مكان ومستبدل وصريمة تصغير صرمة والصرمة القطعة من الابل نحو  
الثلاثين وفي القاموس والصرمة بالكسر القطعة من الابل ما بين العشرين الى الثلاثين او الى الخمسين او الاربعين او ما بين  
العشر الى الاربعين وما بين عشرة الى بضع عشرة واحرب مجاه وما احراه مثل ما احجاه واحربه مثل واحجبه (قوله دامن سعدك الى  
آخره) الكاف من سعدك ولولاك مكسورة والمتيم من تيمه الحب أى عبده وذلكه فهو متيم والصبابة بفتح المهملة رقة  
الشوق والجائخ العائد ومنه قوله تعالى وان جنحو السالم فاجح لها (قوله والذي سب له انه بمعنى اقبل) أى دال على الامر  
لان معناه ليدم سعدك (قوله وقربى ما من الوجوب بعد اما في نحو واما تخافن واما يترغفك) يريد بالقرب من الوجوب  
ما كثر استعماله بحيث لا يعثر على تركه الا نادرا ويريد بنحو واما تخافن ان يكون المضارع شرط لان المؤكدة بما (قوله لم  
يوفون بالجار) هذا آخر بيت تقدم الكلام عليه فى اللام وهو لولا فوارس من نعم واسرتهم \* يوم الصليفا لم يوفون بالجار  
(قوله كقولهم \* ومن عضة ما يبتن شكيرها) العضة واحدة العضاء وهى شجرة عظيمة لها شوك والشكير بالشين  
المججمة ما يندب حول الشجرة من اصلها قال الرضى هذا يضرب لما كان له أصل وامارة تدل على كونه من شىء آخر انتهى  
واراد المصنف بقوله كقولهم كل فعل مضارع وقع بعدما الزائدة التى ايسر مسبوقة برب نحو قولهم بعين ما أربنك وبجهد  
ما يبلغن وقول الشاعر قليلا به ما يحمدنك وارث قال بدر الدين ابن مالك وانما كان هذا التوكيد شىء من قبل ان ما  
لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملة بعد اللام فان تقدمت رب على ما لم يؤكّد  
الفعل بعدها الا فيما ندر من قول الشاعر \* ربما أوفيت في علم \* نرفعن ثوبى شمالات وقوله ربما يقولن ذلك حكاة  
سيبويه لان رب تصير الفعل بعدها ماضى المعنى وفي الشرح بعد ما ذكر ان المصنف قسم في توضيحه على الالفية المضارع  
بالنسبة الى توكيده بالنون الى خمس حالات وان الرابعة ان تكون قلبا وذلك بعد الالفية وما الزائدة التى لم تنسب  
بان كقوله تعالى وانقوا فتنة لا تصيبن الذين وقول القائل \* ومن عضة ما يبتن شكيرها وقوله قليلا به ما يحمدنك وقد  
عرفت انه جعل ما فى كل من قوله ما يبتن وقوله ما يحمدنك زائدة ولا أدرى الوجه الذى عين ذلك اذ يحتمل ان يكون ما فى يبتن  
نافية وما فى يحمدنك مصدرية انتهى وأقول الوجه الذى عين كون ما فى يبتن زائدة لنافية انه مثل لم يستعمل الابعنى الاثبات  
لا النفي فان قيل انما هو عجز بيت صدره \* اذامات منهم ميت سرق ابنه \* أجيب بان الرضى قد صرح فيما نقلناه عنه  
انفايانه مثله وفي قول المصنف كقولهم دون كقوله اشارة الى ذلك ولا منافاة بين كونه مثلا وكونه عجز بيت والوجه الذى  
عين كون ما فى يحمدنك زائدة لا مصدرية انما لو كانت مصدرية لا ترتفع قليلا على الخبرية اذ لا يصح نصبه يحمدنك لان  
معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وان كانت النون داخلية على المضارع فى موضع لا يدخل عليه فيه الا فى الندرة  
(قوله ونون ضمي من اللطيفي) فى القاموس الضييفن من يحيى مطلقا (قوله وللهذا الوسميت به رجلا بقى ذلك التنوين  
بعينه مع زوال التثنية) هكذا قال ابن الحاجب وفي الشرح والقائل ان يقول لا نسلم ان التنوين فى رجل حال علمته

هو التنوين الذي كان فيه حال تنكيره لم لا يجوز ان يكون التنوين قبيل العلمية للتكبير و بعد التمكن وايضا يردصه  
 اذا سمى به وحكى فان التنوين يثبت فيه مع كونه علما وتنوينه في الاصل للتكبير واقول الجواب عن الاول ان كونه عينه  
 هو الظاهر الذي لا يعدل عنه الالذليل وجواز كونه غيره لا ينافي ظهور كونه عينه اذ ظهور الشيء لا ينافي جواز غيره وعن  
 الثاني بان الثابت في صه بعد العلمية هو حكاية تنوين التكبير لان نفسه مراد به معناه والذي لا يثبت بعد العلمية هو نفسه  
 لاحكامته وقال الرضي وتنوين التكبير مخصوصه ومه ودح وسيبو به قليل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو  
 رب أحمد و ابراهيم فليس للتكبير بل هو للتمكن لان الاسم معرب وانما لا أرى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن  
 والتكبير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمات ومسلمون فتقول التنوين في رجل يفيد التكبير أيضا فاذا  
 سميت بالاسم فمض للتمكن انتهى واقول على هذا يكون تنوين التكبير المختص بالصوت واسم الفعل هو المختص للدلالة  
 على التكبير (قوله وتنوين التمكن انتهى) وأي العلتين الموجبتين لمنع الصوت واسم الفعل هو المختص للدلالة  
 وزعم الرخشري ان عرفات مصروف لان تاء ليست للتأنيث وانما هي والالف للجمع (وقال الرضي قال الربيع وجار الله ان  
 ان التنوين في نحو مسلمات للمصروف قال جار الله وانما يسقط في عرفات لان التأنيث فيها ضعيف لان التاء التي فيها كانت لمحض  
 التأنيث سقطت والتاء فيه علامة جمع المؤنث وبما قاله نظر لان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تأنيث فيها الامتعضة  
 للتأنيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مبارك فيها ولا يجوز مبارك فيه الا بتأويل بعيد كما  
 في قوله ولا أرض أبقل ابقالها فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث مصر الذي هو بتأويل البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين  
 للمصروف والتمكن وانما يسقط في نحو عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع  
 السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف الساكن (قوله فالاول بجوار وغواش  
 فانه عوض من الياء وفاقالسيبويه والجمهور) قال الرضي فسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله  
 جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفه ثم جوارى بحذف الحركة للاستئصال ثم جوارى بحذف الياء لاستئصال الياء المكسورة ما قبلها  
 في غير المنصرف الثقيل بسبب القرعية وانما تبدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط في الرجوع  
 اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت واعترض عليه بانه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت  
 بجوارى لان منع الصرف يقتضى حذف التنوين وتبع الكسر له في السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءني  
 الجوارى ومررت بالجوارى بحذف الياء لان الكسامة لا تحذف بالالف واللام وثقل القرعية باق معها وفسر السيرافي وهو  
 الحق قول سيبويه بان أصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لاذ كرنا حذف الياء الساكنين ثم وجد بعد  
 الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقدير الان المحذوف للاعلال كالتثنية بخلاف المحذوف نسيما لحذف تنوين الصرف ثم  
 خافوا رجوع الياء لزال الساكنين في غير المنصرف والمستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى القرعية فمغوض التنوين من  
 الياء (قوله وفتحها النائية عن الكسرة خلافا للمبرد) احترز بقيد النائية عن الكسرة عن فتحها التي ليست بنائية عنها فان تلك  
 لا تحذف لفتحها مطلقا بخلاف النائية عن الكسرة فانها ثقيلة باعتبار نياتها عن الكسرة الثقيلة قال الرضي قال المبرد التنوين  
 في جوارى عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال وأصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفه ثم جوارى بحذف  
 الحركة ثم جوارى بتعويض التنوين من الحركة ليصف الثقل بحذف الياء الساكنين والاعتراض عليه انه لو كان منع الصرف  
 مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجوارى كما ورد على مذهب سيبويه (قوله اذ لو صح لغوض عن حركات  
 نحو حبلي) في الشرح قد منع هذه الملازمة بناء على ان التعويض في نحو جوارى هو عن حركة يمكن التلفظ بها وليكنها  
 حذفت استئصالا فعوض عنها والحركة في نحو حبلي متعذرة لاسبيل الى النطق بها فترك التعويض عنها واكتفى بتقديرها  
 ولك ان تقول حبلي أحق بالتعويض من جوارى لامتتاع التلفظ بالحركة فيها دون جوارى انتهى (قوله في جبال) هو بجمع فتناء  
 تحتية ساكنة فهزة فلام اسم للضبع على فيعمل وهو معرفة بلا ألف ولا لام وقال الكسائي وهي جباله وقال أبو علي النحوي  
 انما قال وجبيل بالتحفيف ويتركون الياء مضمومة لان الهمزة وان كانت ملقاة من اللفظة فهي مبقاة في النية ومعاملة  
 معاملة المثبتة غير المحذوفة الا ترى انهم لم يقلوا الياء افا كما قلبوه في ناب ونحوه لان الياء في نية سكون والضبع معروفة

ولا تقل ضبعة لان الذ كرضبعان والجمع ضباعين مثل سرحان وسراحين كذا في الصحاح (قوله لان حركة تاء كنف وهزة جيل  
منوبيا الثبوت) همزة منصوب بالعطف على حركة لا مجرور بالعطف على تاء كنف لان حركة همزة جيل موجودة على الياء الامنوية  
(قوله والثاني كجندل) اراد بالثاني التنوين الذي هو عوض من حرف زائد وجندل بجم فتون مفتوحة تحتين فدال مهملة  
مكسورة فلام هو هنا جندال محذوف فامنه ألف الجمع وفي القاموس الجندل كجفرا ما يقبله الرجل من الحجارة وتكسر الدال  
وكما بط الموضع الذي تجتمع فيه الحجارة وأرض جندلة كعلبطة وقد تفتح كثيرتها (قوله وهو الا لاحق للقوافي المطلقة) في  
الشرح وكذا الصدور المقفاة او المصرة وقد ذكرنا الفرق بين التقفية والتصريح في حرف اللام في الكلام على اللام الجازمة  
(قوله والذي صرح به سيوبه وغيره من المحققين انه جى به لقطع الترخيم) في الشرح قال ابن عقيل فقوله تنوين الترخيم كقولهم  
داود القياسي وفي الحديث ان القدرة مجوس هذه الامة وداود بنى القياس والقدرة ينفعون القدر يقولون الامر ان  
قال المصنف في حواشيه على التمهيل وليس بشئ لانهم أثبتوا القدر لانفسهم وأما داود القياسي فلان علمهم بقولون وأقول  
القدرة طائفة ينكرون ان الله قدر الاشياء في القدم وقد انقضوا وصار القدرة لقباً للمعتزلة لاسنادهم أفعال العباد الى  
انفسهم واثبتهم القدر فيها لهم فكلام ابن عقيل بناء على الاول وكلام المصنف على الثاني قال النووي في شرح مسلم في باب  
الايمان واعلم ان مذهب أهل الحق اثبات القدر ومعناه ان الله تبارك وتعالى قدر الاشياء في القدم وعلم سبحانه انما استتبع  
في اوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى وعلى صفات مخصوصة فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى وانكرت القدرة  
هذا وزعمت انه سبحانه لم يقدرها ولم يتقدم علمه سبحانه بهم وانها مستأنفة العلم أي انما يعلمها سبحانه بعد وقوعها وكذا بواعلى الله  
سبحانه وتعالى وسُميت هذه الفرقة قدرية لانكارهم القدر قال أصحاب المقالات من المتكلمين وقد انقضت القدرة  
القائلون بهذا القول الشنيع الباطل ولم يبق أحد من أهل القبلة عليه وصارت القدرة في الازمان المتأخرة تعقد اثبات  
القدر واكن تقول الخير من الله والشمر من غيره تعالى الله عن قولهم عاتوا كبيرا (قوله وقولي ان أصبت لقد أصابني) هذا  
عجز بيت مقفى صدره \* أقلى اللوم عاذل والعتابن واللوم بفتح اللام العذل بالذال المجمة وعاذل ترخيم عاذلة وأصبت بكسر  
التاء كذا وجد في غير هذا التصنيف بخط المصنف مضبوطا مكتوبا عليه صح (قوله لما نزل برحمانا وكان قدى) هذا عجز بيت  
صدره اقد الترحل غير ان ركباننا وقد تقدم الكلام عليه في قد (قوله وقائم الاعماق حاوى المخترقن) \* هذا صدر بيت عجزه  
\* مشتهر الاعلام لماسع الخفقن والقائم القائن الشديد السواد والاعماق بالعين المهملة جمع عقى بفتح العين وضمهها وهو ما بعد  
من أطراف المغازة والحاوى الخالى والمخترق بسكون الخاء المجمة وفتح المثناة الفوقية والراء الامر الواسع والاعلام جمع علم وهو  
الجبل وما يمتدى به في الطريق والخطق بفتح الفاء للضرورة وأصله الخفق بسكونه سام صدر خفق البرق اذا اضطرب وفي  
شرح اللباب وأصل المخترقن المخترق بسكون القاف فلما ألحق التنوين به التقى ساكنان فيفتح ما قبله تشبيهاً بالنون الخفيفة  
أو تكسيرا لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر (قوله وفانته الفرق بين الوقف والوصل) في الشرح انه لو بقي باسكان القاف  
لم يعلم السامع ان هذا المنشد واقف أو واصل فان قلت كيف يتردد السامع في الوقف والقاف التي في آخر الكلمة ساكنة قلت  
لانه شعر فتسكين الاخر لاجل ان الوزن يتقاضاه لاجل الوقف (قوله أى يجعل فيه غنة) في الصحاح الغنة صوت في  
الخيشوم والاعن الذي يتكلم من قبل خياشيمه يقال ظي أغن ووادغن كثير العشب لانه اذا كان كذلك ألقه الذبان وفي  
أصواتها غنة والذبان جمع كثرة للذباب وجمع القملة اذباية كغراب وغربان وأغربة (قوله وتثبت في الوقف) في الشرح قد  
ينازع في ذلك فان المخشري قال في أحاجيه حيث أشار الى تنوين الترخيم هو التنوين الذي يقع في انشاد الشعر مكان حرف  
الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف فهذا نص في انه لا يكون في حالة الوقف انتهى (قوله \* ويوم دخلت الخدر خدر عترة) \* هذا  
صدر بيت لامرئ القيس عجزه \* فقالت لك الويلات انك مر جلى \* والخدر السنر كذا في الصحاح والمراد هنا سترها هودج  
وهو مركب من مراكب النساء مقبب وغير مقبب وعترة بهملة مضمومة فتون مفتوحة فثناة تحتية فزاي هي ابنة عمه  
والويلات جمع ويلة والويلة والويل شدة العذاب ومعنى مر جلى تاركى راجلة أى ماشية (قوله \* سلام الله يا مطر عليها) \*  
هذا صدر بيت عجزه \* وائس عليك يا مطر السلام \* وهولاد حوص بن محمد بن عبد الله بن عاصم الانصارى من قصيدة في  
سلى أخت امرأته وكانت جميلة وكان هو أيضا جميلا وكان يحبها حباً شديداً فتزوجت برجل فبيع المنظر يقال له مطر فغاب على

الاحوص جها حتى باح به ومن تلك القصيدة كأن المالكين نكاح سلمى \* غداة نكاحها مطرا نيام فان يكن النكاح  
 أحل شيء \* فان نكاحها مطرا حرام فلا غفر الا له لئلا ينكحها \* ذنوبهم ولو صلووا وصاموا فلولم ينكحوا الا كفتا \*  
 لكان كفتها المالك الهمام فطلقها فاست لها بكفء \* والايعل مفرق الحسام (قوله وبقوله أقول في الثاني دون الاول  
 لان الاول تنوين التمكن لان الضرورة أباحت الصرف) في الشرح فيه نظر لان وجود العاتين في الاسم منافي لصرفه  
 وانما حمله على ذلك قوله لم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة وفيه من الاشكال ما ذكرنا فينبغي ان يحمل كلامهم  
 على انه يجوز للضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين ولا يكون هذا التنوين تنوين  
 الصرف لانا فاته لوجود العاتين المحققين وانما يكون تنوين الضرورة وأقول وجود العاتين في الاسم ليس منافيا للصرف  
 منافاة حقيقية حتى لا يمكن اجتماعهما معه في نفس الامر وانما هو منافي له منافاة اعتبارية وقد اعتبروا أيضا الاسم  
 منصرفا للضرورة مع العاتين والصرف هو دخول تنوين التمكن (قوله وفيما قاله نظر لان الذي حكاه سماه تنويناف هذا  
 دليل منه على انه سمعه في الوصل دون الوقف) في الشرح اذا كان النظر صحيحا يمكن ان يورد مثله على ابن مالك فيقال ان  
 سيبويه سمي ما هو الترم تنويناف هو دليل على انه سمعه في الوصل دون الوقف ويترج بذلك ما حكاه آفناع الزمخشري  
 وأقول ابن مالك استدلل بثلاثة أمور منها الثبوت في الوقف كما تقدم فلا يلزم من نفيه في ما استدلل عليه (قوله وهذا  
 اعتراف منه بانه تنوين الصرف لانه الذي كان قبل التسمية حكى بعدها) في الشرح لكنه ليس في لفظ الحكاية تنوين  
 صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف فثبت انه قسم برأسه وان كان المحكي تنوين  
 صرف وأقول قد علمت الآن ان عدم مجامعة تنوين الصرف لما فيه علتان ليست الاعتبارية وضعية لاذنية فاذا وجد  
 ما يدل على المجامعة اعتبر كما في الحكاية هنا (قوله الرابع نون الوقاية) في الشرح صرح ابن الحاجب في أماليه بان نون الوقاية  
 كحرف المضارعة ليست بكامة وانما هي كالالف في ضارب والميم في مخرج والالف في سكرى وغضبي وأطال الكلام فيه  
 فلا ينبغي عدها في أقسام النون لانها جزء كلمة لا كلمة انتهى وأقول جزء الكلمة له دخل في دلالتها على معناها ونون الوقاية  
 لا دخل لها في دلالة ما لحقته على معناه فلا يكون جزءا (قوله اذهب القوم الكرام ايسى) هذابت من مشطورا السريع تقدم  
 الكلام عليه في قد (قوله فقبل النون الباقية نون الرفع) لانها متقدمة على نون الوقاية فيكون الثقل حصل بنون الوقاية  
 فتحذف (قوله وقيل نون الوقاية وهو الصحيح) لان الحذف بنون الاعراب أولى لانها تحذف للجازم والنائب بخلاف نون  
 الوقاية وسيد ذكر المصنف في الباب الخامس انه اذا دار الامر بين كون المحذوف أولا وثانيا فكونه ثانيا أولى وان من ذلك  
 نون الوقاية في نحو أتحاجوني وان القول بحذفها لابي العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح وأكثر المتأخرين وبحذف نون  
 الرفع لسببويه واختاره ابن مالك (قوله الثاني اسم الفعل) قال الرضي ويجوز الحاقها أسماء الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز  
 تركها أيضا لانها ليست أفعالا في الاصل (قوله \* أمسني الى قومي شراحي) هذا مجزيت صدره وما أدري وظني كل ظن  
 (قوله وبني ذلك على قوله في ضاربي ان الماء منصوبة) لان القول بانها مجزورة لا يتأتى معه القول بان هذه النون تنوين لان  
 جرها حينئذ بالاضافة والتنوين لا يثبت مع الاضافة (قوله وليس الموافيني ايرقد خائباه) هذا صدر بيت مجزوه وان له أضعاف  
 ما كان أملا يقال واني القوم اذا أتاهم والقد العطاء والخبيمة عدم حصول المطلوب (قوله وفي الحديث غير الدجال أخوفني  
 عليكم) لا يقال هذا التركيب يقتضي ان غير الدجال خائف فان أصل اسم التفضيل ان يكون من الثلاثي المبني للفاعل وانما  
 المراد ان غير الدجال مخوف منه لانه يجاب بان أصل هذا التركيب خوف غير الدجال أخوف خوفي ثم حذف خوف الاول  
 والثاني وخلفهما غير والياء ويجوز ان يكون أصل التركيب أخوف مخوفاتي ثم حذف المضاف فيكون من باب أشغل من ذات  
 النحيين ويجوز ان يكون أصل التركيب غير لرجال أخوف مخيفاتي ثم حذف المضاف وبهذا الذي ذكرناه من بيان اصل التركيب  
 خرج الجواب عما يقال ان أفعال التفضيل انما يضاف الى بعضه والياء لا تقبل ذلك (قوله وفي الصحاح انه يقال بجلي ولا يقال  
 بجلني وليس كذلك) الذي رأيناه في الصحاح ويجعل بمعنى حسب قاله الاخفش هي ساكنة أبدا يقولون بجلاك كما يقولون قطك  
 لانهم لا يقولون بجلني كما يقولون نظني ولكن يقولون بجلي ويجلي أي حسبي وفي الشرح وهو محتمل لان يكون عدم بجاني  
 بالنون من مقول الاخفش ﴿نعم﴾ ﴿قوله بفتح العين﴾ في الشرح المراد به العين الهجائية لا التصريفية لان

ذلك انما يقال فيما يدخله التصريف ونعم هذه حرف لاحظ لها في ذلك (قوله وكنانة تنكسر ها) في الشرح كأنهم أرادوا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية وآثر وأشرف اللفظين باخف الحركتين فقالوا نعم بالفخ في واحد الانعام وقد جمع بين اللغتين من قال دعاني عبيد الله نفسي فداؤه \* فيالك من داع دعاني نعم نعم الرواية بفتح عين الاولى وكسرة عين الثانية كذا قال المصنف في حواشيه على التسهيل (قوله وبعضهم يكسر النون اتباعا لكسرة العين) حكى المصنف ذلك في حواشى التسهيل عن أبي حيان ثم قال انما أراه أصلا اتباعا لان الحرف لا يليق به التصريف الا ترى انه لا يجوز في ثم العاطفة ما جاز في منذ ومذمن اللغات الثلاث ولو صح الاتباع لصح نعم ونعم يعني لصح اسكان ثانيه مع فتح الاول وكسره لان ما يصح اتباع اوله لثانيه مما هو على ثلاثة أحرف يصح تخفيفه باسكان ثانيه قبل الاتباع وبعده (قوله ويحتمل ان يفسر في هذا بالمعنى) هذا يقع في أكثر النسخ عقب قوله وبعد الاستفهام في نحو هل تعطيني ثم في بعضه يقع وصف المعنى بالثالث وفي بعضه لا يقع ومعناه مع الوصف ويحتمل ان يفسر نعم بعد نحو هل تعطيني بالمعنى الثالث وهو الاعلام وبدون الوصف ويحتمل ان يفسر الاستفهام في نحو هل تعطيني بمعنى افعل فيكون داخل في قوله وما في معناها ولا يكون قسما آخر مستقلا (قوله والثالث المعنيين بعد الاستفهام) هكذا وقع في غالب النسخ وفي بعضها والثالث بدون ذكر المعنيين وتوجيهه الاول ان ثالث اسم فاعل من الثلاثة استعمل مع مادون أصله لا فادة معنى التصيير أى مصير المعنيين السابقين الثلاثة وادخل ال على المضاف اضافة لفظية ليكون داخله أيضا على المضاف اليه نحو الجمع الشعر (قوله وقول صاحب المقرب انما بعد الاستفهام للوعد غير مطرد لما بيناه) قول مبتدأ خبره غير مطرد وصاحب المقرب هو ابن عصفور وأشار بقوله لما بيناه الى ما ذكره من ان نعم للاعلام بعد نحو هل جاء زيد ونحو فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا واتنا الا جزا (قوله قيل وتأتى للتوكيد اذا وقعت صدر ان نحو نعم هذه اطلالهم) قيل بكسر القاف وسكون المثناة التحتية واطلالهم بفتح الهمزة وسكون الطاء المهملة جمع طلل بفتحين وهو ما شخص من آثار الديار (قوله ألسنت بر بكم) في الجور روى في الحديث من طرق ان الله تعالى أخذ من ظهر آدم ذريته وأخذ عليهم العهدينه ربهم وان لا اله غيره فافر وبذلك والتموه واختلف في كيفية الانحاج وهيمته المخرج والزمان والمكان وظاهر هذه الآية ينافي ظاهر ذلك الحديث وقد رام الجمع بينهما جماعة بما هو متكاف في التأويل وأحسن ما تكلم به على هذه الآية ما فسره به الزمخشري قال هو من باب التمثيل والتخييل ومعنى ذلك انه تعالى نصب لهم الادلة على ربوبية ووجدانية وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي ركبها فيهم وجعلها مميزة بين الضلالة والهدى فكانه سبحانه وتعالى أشهدهم على أنفسهم وقررههم وقال ألسنت بر بكم وكانهم قالوا بلى أنت ربنا شهدنا على أنفسنا وأقر ربنا بوجدانيتك وباب التمثيل واسع في كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وفي كلام العرب ونظيره قوله عز وجل انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون ومعالم انه لا قول ثم وانما هو تمثيل وتصوير للمعنى وان تقولوا مفعول له أى فعلنا ذلك من نصب الادلة الشاهدة على صحتها العقول كراهة ان تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين لم يبه عليه أو كراهة ان تقولوا انما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم فاقمدينانهم لان نصب الادلة على التوحيد وما نهوا عليه قائم معهم فلا عذر لهم في الاعراض عنه والاقبال على التقليد والاقتراب بالاتباء كالا عذرا لباثهم في الشرك وأدلة التوحيد منصوبة لهم فان قلت بنو آدم وذرياتهم من هم قلت عنى بنى آدم اسلاف اليهود الذين أشركوا بالله تعالى حيث قالوا عزير ابن الله وذريتهم الذين كانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من اخلافهم المقتدين بآبائهم والدليل على انما في المشركين وأولادهم قوله تعالى أو تقولوا انما أشرك آباؤنا من قبل والدليل على انما في اليهود الآيات التي عطفت عليها هي والتي عطفت عليها وهي على غطها وأسلوبها وذلك قوله تعالى واسألهم عن القرية التي واذ قالت أمة منهم وماذا نأذن ربك واذ نتقنا الجبل فوقهم واتل عليهم نبأ الذي آتينا آياتنا انتهى وقرأ نافع والعريبيان وهما ابن عاصم وأبو عمرو وذريتهم بالجمع وهو مفعول أخذ ويحتمل ان يكون بدلا من ضمير ظهورهم كما ان من ظهورهم بدل من بنى آدم والمفعول محذوف تقديره الميثاق وقرأ باقي السبعة ذريتهم بالافراد وفتح التاء الفوقية ويتمين ان يكون مفعول أخذ وهو على حذف مضاف أى ميثاق ذريتهم وانما كان أخذ الميثاق من ذرية بنى آدم لان بنى آدم لصاحبه لم يكن فيهم مشرك انتهى ما في البحر (قوله وقول بخدر) بجمع مفتوحة فاء مهملة ساكنة فدا ل مهملة مفتوحة فراء (قوله وهو أحسن) لان نعم حينئذ جواب عن متقدم عليها لفظا ومعنى

## ﴿حرف الهاء المفردة﴾

(قوله نحو ماهيه ونحوها ونحوها هناه ووازيده) أراد بنحو ماهيه ما كان بحركة غير اعرابية ولا شبيهة بها فخرج اسم لا المبني معها على الفتح وخرج نحو قبل وبعد المقطوعين عن الاضافة المبنيين على الضم لان كلا من هذه الثلاثة حركته عارضة فكانت كالحركة الاعرابية واران بنحوها هناه الاسم المبني ونحو وازيده الاسم المندوب (قوله وأتى صواحبها الى آخره) منح أعطى ومضارعه يفتح بالفتح والكسر وجفانها بجرنا وهو واوى اللام تقول جفوته ولا تقول جفيمته (قوله والتحقيق ان لا تعد هذه لان البيت باصلية) في الشرح قد ذكر المصنف في حرف الالف مجيء ال للاستفهام وهنزه بدل من الهاء الاصلية فيرد عليه وأقول المصنف هنا عد هذه الهاء من أوجه الهاء المفردة ثم قال والتحقيق ان لا تعد هذه بمعنى من أوجه الهاء المفردة لان المراد الاصلية وهذه بدل من أصل وهو لم يعد ال التي للاستفهام من أقسام ال وانما قال بعد ذلك أقسام ال مستثناة ومن الغريب ان ال تأتي للاستفهام (قوله على ان بعضهم زعم ان الاصل) أي أصل هذا في البيت هذا بالالف بينهما ما حذف الالف (قوله لانها جزء كلمة لا كلمة) قال الرضي ان هاء التأنيت كلمة ركبت مع ما دخلت عليه فصار الشدة الامتزاج ككلمة **بوهام** (قوله والثالث ان تكون للتنبية فتدخل على أربعة) في الشرح حكى الزخشي في المفصل انه يقال هان زيداً منطلقاً وهان فعل كذا وهذا ليس شيئاً من الاربعة التي ذكرها المصنف لكن قال الرضي لم اعثر لذلك على شاهد وهو عجيب فان الزخشي انشد في المفصل هان تاعذرة ان لم تكن قببات \* فان صاحبها قد تاه في الباد وهذا شاهد على دخولها على الجملة الاسمية مثلها ان زيداً منطلق الا ان المسند اليه في البيت اسم اشارة فاعل الرضي يقول لا يصلح هذا شاهد لدخولها على الاسمية الخالية من اسم الاشارة والعذرة بكسر العين المهملة واسكان الذال المحجمة نوع من الاعتذار كذا في المفصل وتاه ذهب مختصراً انتهى ما في الشرح وأقول هان زيداً منطلقاً وهان فعل كذا قليل والمصنف انما ذكر ما يدخل عليه هان التنبية كثيراً ثم عبارة الرضي واما ما قد دخل من بين جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيراً وبفضل كثيراً بين اسماء الاشارة وبينها ما بالقسم نحوها والله ذاها العمر الله ذاً واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو هانتم أولاء وغيرها قليلاً كقوله هان تاعذرة وقوله فقات لهم هذا لهاها واذاليا ثم قال وما حكى الزخشي من قولهم هان زيداً منطلقاً وهان فعل كذا كما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان يقول هان التنبية مختص باسم الاشارة وقد يفصل عنه كما مر ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات انتهى فانت تراه كيف صرح بان قوله هان تاعذرة وهو البيت الذي أنشده الزخشي في المفصل مما فصل فيه بين هان التنبية وبين اسم الاشارة بفواصل غير القسم وغير الضمير المرفوع المنفصل وان الذي لم يعثر له على شاهد هو دخولها على غير اسماء الاشارة وعلى غير فواصل بينها وبين اسماء الاشارة وحينئذ فيمتنع من تعجب الشارح وترجيحه حينئذ فلا معنى لتعجب الشارح ولا لترجيحه **بوهان** (قوله فيمتنع نحو هل زيد اضربت لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة) وصرح المصنف بامتناع هل زيداً ضربت وصرح صاحب التلخيص بقبحه دون امتناعه فانه قال وقبح هل زيد اضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل قال التفتازاني في شرحه فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما يمتنع لاحتمال ان يكون زيداً مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر أي هل ضربت زيداً ضربت لكنه يعجز لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لا يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم مجرد الالهام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ لقبه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يعجز وجه الحبيب اتنى على قصد الالهام ولا قابل به انتهى (قوله ونحو هل زيد قائم أم عمر وإذا أراد بام المتصلة) هذا التقديم مشعر بجواز ان يراد بام في هذا المثال المنقطعة وكلام التفتازاني يقتضي عدم جوازه فانه قال عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيد قائم أم عمر ولان وقوع المفرد بعد أم دليل على كونها متصلة وأم المتصلة لطلب تعيين أحد الامرين مع العلم بتبوت أصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فيبين ما تدافع فيمتنع فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في أم المتصلة نحو أز يدقام أم عمر وقلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى أحد المذكورين والمطلوب تصوراً أحدهما على التعمين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما انتهى وفي الشرح هذا كله مبني على ان هل مقصورة على طلب التصديق وقد أسلفنا في أوائل الكلام على الالف المفردة ان ابن مالك قال بان هل تأتي بمعنى الهنزة

فتعاد لها أم المتصلة وفي شرح الرضي وربما نجي أهل قبل المتصلة على الشذوذ (قوله الاطمان الاقرسان عادية) هذا صدر بيت  
 عجزه الاتجشؤ ثم حول التنابير وقد تقدم الكلام عليه عند الكلام على الابغخ الهمزة والتخفيف (قوله والثالث تخصيصها  
 المضارع بالاستقبال) في الشرح هذا يحكم الوضع كالسين وسوف وقل من يتعرض لهذا من النجاة (قوله فن مبلغ الاحلاف الى  
 آخره) الاحلاف بالحاء المهملة جمع حليف كاشهاد جمع شهيد وهم القوم يتخالفون على التعاضد والتناصر وذيان بذال معجمة  
 مضمومة وقد نكسر فوحده ساكنة فثناة تحتية فالق ونون أبو قبيلة من قيس ومقسم مصدر ميمي من الرباعي (قوله أن  
 ذكرتم) في الكشف وقرئ أن ذكرتم بهمزة الاستفهام وحرف الشرط وأن ذكرتم بالف بينهما عنى انتظرون ان ذكرتم  
 وقرئ أن ذكرتم بهمزة الاستفهام وأن الناصبة يعنى أنظيرتم لأن ذكرتم وقرئ ان وان بغير استفهام يعنى الاخبار أى نظيرتم  
 لان ذكرتم أو ان ذكرتم تطيرتم وقرئ أين ذكرتم على التخفيف (قوله وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع) عقيل بفتح العين  
 المهملة هو ابن أبي طالب أخو على رضى الله عنهم واليه وأمه كان أسرع الناس جوابا فنسبوه الى الحياقة قال ابن عساكر دخل  
 عقيل على معاوية بعد ما ذهب بصره فاعده معه على سريره وقال أنتم يابني هائم تصابون فى أبصاركم فقال عقيل وأنتم يابني أمية  
 تصابون فى بصائركم وقال هشام ان عقيل أقدم على أخيه على بالعراق فسأله فقال ما أعطيك شيئا فقال انى فقير ومحتاج فقال اصبر  
 حتى يخرج عطائي من المسلمين وأعطيك فالخ عليه فقال على لرجل خذيده وانطق به الى الخوانيت فافتح أنفها واخذ ما فيها فقال  
 عقيل انت أردت أن تجعاني سارقا فقال على أنت أردت أن آخذ أموال المسلمين وأعطيك اياها فقال عقيل لا ذهبن الى رجل هو  
 أوصل بي منك يعنى معاوية فقال أنت وذلك فذهب الى معاوية فاعطاه مائة ألف درهم وقال اصعد المنبر واذا كرمأ أو لاك على  
 وما أوليتك فصعد المنبر وقال أيها الناس انى اخبركم انى أردت عليا على دينه فاخترت دينه على وانى أردت معاوية على دينه  
 فاخترت على دينه فقال معاوية هذا الذى تزعم قريش انه أحق وأياما عقل منه وكان طالب أسن من عقيل بعشر سنين وكان  
 عقيل أسن من جعفر بعشر سنين وكان على أصغرهم قال ابن عبد البر قدم المدينة قبل الحديبية مهاجرا وقال هشام اسلم سنة ثمان  
 من الهجرة وتوفى سنة خمسين والرابع بكسر الراء جمع ربيع بفتح الراء وسكون الباء الموحدة وهو الدار (قوله ليت شعرى هل ثم  
 هل آتيتهم) هذا صدر بيت عجزه \* أو يحوان دون ذلك حمام \* ويقع فى بعض النسخ هذا البيت بتمامه وآتيتهم هو بهمزة  
 مدودة فثناة فوقية مكسورة فتحية مفتوحة فنون ساكنة مضارع أى مؤكدا بالنون الخفيفة (قوله التاسع أنها يراد  
 بالاستفهام النفي) فى الشرح هذا يشعر بأن ثم استفهاما بالكنه مجازى لا حقيقى وقوله بعد هذا انما انكار على  
 مدعى ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء لأن النفي ابتداء يقتضى ان هل موضوعه للنفي حيث يراد بالاستفهام بها النفي لانها  
 للاستفهام تجوز فيه بارادة النفي منه فبين كلاميه تناف وأقول لاننا فى بين كلاميه من الوجه الذى ذكره فان الباء فى قوله  
 هنا يراد بالاستفهام معناها بدل أى يراد بهل بدل الاستفهام النفي وهذا لا يشعر بان ثم استفهاما وهو ظاهر وقوله فيما ابتداء  
 معناها بلا واسطة أى ان الهمزة تستعمل فى الانكار ويلزمها النفي فدلتها على النفي بواسطة استهانة المصنف فى الانكار بخلاف  
 هل فانها تستعمل فى النفي فدلتها عليه بلا واسطة وهذا لا يقتضى ان هل موضوعه للنفي ولا يخالف قوله ان هل يراد بهل  
 الاستفهام النفي وفى شرح الرضى ان الهمزة تستعمل للاستفهام وللانكار أيضا قال الله تعالى أنقولون على الله ما لا تعلمون  
 وقال الشاعر اطربا وانت قنصرى ولا تستعمل هل للانكار وتختص بحكمين كون التقرير فى الاثبات كقوله تعالى هل  
 ثوب الكفار أى ثوبوا ووافادتها اذفة النافي حتى جازان يعنى بعدها الاقصد الايجاب (قوله والباء فى قوله \* الا هل أخو  
 عيش لذيت بدائم \* هذا عجز بيت صدره \* يقول اذا اقلولى عليها وأقردت \* قال المصنف وهو الفرزدق يرمى به جرير وقومه  
 كليما بانيان الاتن كان بنى فزارة يرمون بانيان الابل قال لا تأمنن فزارا باخوت به \* على قلوصلك واكتبها باسيار وقبل  
 البيت وليس كلبى اذا جن ليلىه \* اذا لم يذق طم الاتان بنائم وفى الصحاح وقد اقلولى أى ارتفع والمقلولى المتجافى المستوفز  
 القلق ويقال اقلولى الرجل فى أمره اذا انكمش وأنشد خلف الاجر يقول اذا اقلولى البيت وفيه أيضا واقرداى سكن  
 وتمات وأنشد الاجر يقول اذا اقلولى البيت وفى الشرح ظاهر هذا ان لولا النفي المراد بهل لم ترد الباء فى الخبر وعلى هذا  
 لا تزداد فى نحو قولك هل زيد بقائم اذا أردت الاستفهام الحقيقى وفيه نظر وقد قال المصنف فى حرف الباء ان زيادتها فى الخبر  
 غير الموجب ينقاس والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب وأقول ليس الاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب فى كل

موضع وانما هو عندهم من قبيله في مواضع صرحوا فيها بذلك ولم يصرحوا ههنا بشئ فالاصل انه ليس منه الا بدليل (قوله وان شقائي الى آخره) سيأتي الكلام على هذا البيت في الباب الرابع في عطف الخبر على الانشاء وبالعكس (قوله لم يفهم) هو بضم المثناة الفتحية وسكون الصاد المهملة وكسر الفاء مضارع اصفاه بالشئ اثره به (قوله سائل فوارس الى آخره) فوارس جمع فارس على سبيل الشذوذ لان فواعل لا يكون جمع فاعل صفة لمن يعقل ويربوع أبو حنيفة من تميم والسيدة بفتح الشين المجهة الجملة الواحدة في الحرب وبكسرهما القوة وسفح الجبل أسفله حيث يسفح فيه الماء والقاع المستوى من الارض والا كم بفتحين جمع أكمة وهي التل (قوله وثبت في كتاب سيبويه) ما نقله عنه ذكره في باب أم المتصلة ولكن فيه ما قد يخالفه فانه قال في باب عدة ما يكون عليه الكام) هكذا وقع في كثير من النسخ والضمير المستتر في نقله للزخشي ومجرور بعن والمستتر في ذكره لسبويه والبارز في نقله وفي ذكره وفي يخافه ما الاولي والمجرور بفي لكتاب سيبويه وعدة بكسر العين ونشده الدال المهماتين وفي الشرح وما اخال هذه النسخة صحيحة فقد قال بعد ذلك وقد مضى ان سيبويه لم يقل ذلك انتهى وأجيب بان معناه ان سيبويه لم يقل انها بمعنى قد دأبوا في بعض النسخ ولم أر في كتاب سيبويه ما نقله عنه وانما قال في باب عدة ما يكون عليه الكام مانصه وهل وهي للاستفهام لم يزد على ذلك ثم في الشرح لا يلزم من عدم رؤيته هو لذلك عدم وقوعه وما نقله عن سيبويه مسطور في كتابه كما ذكره عنه ذلك في باب بيان أم لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف وذكره في أوائل الكتاب في بعض أبواب الاشتغال في باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بنيني على الفعل وهو باب الاستفهام ثم في الشرح فان قلت فما صنعت في دفع المعارضة التي أشار اليها وهي مخالفة قول سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكام لقوله في غيره ان هل انما تكون بمنزلة قد قلت جل ذلك على ان اللام استفهام باعتبار قيامها مقام الهمزة المحذوفة المفيدة للاستفهام لانها موضوعة للاستفهام جمعها بين كلاميه انتهى (قوله فقال المعنى أم يأت على الناس) حين من الدهر ذكر قول الزجاج بلا فظنه بعد ما ذكره بالمعنى لان الزجاج ذكر في صدر كلامه ما قد يفهم منه ان المراد الجنس حيث قال أم يأت على الانسان وفي آخره ما هو كاصريح في انه آدم حيث فسر الهمزة بظهوره عليه الصلاة والسلام (قوله وحوا على ذلك هل في ذلك قسم لذي حجر وقدره جوا بالقسام وهو بعيد) لانه للتقرير على عظم الاقسام التي قبله أي هل فيها مقنع في القسم لذي عقل والجواب محذوف أي ليعذب كما قال الزخشي بدليل ألم تركب الى قوله فصب عليهم ربك سوط عذاب أو مذكور وهو ان ربك لا بالمرصاد كما قال ابن الانباري وفي البصر والذي يظهر أن الجواب محذوف يدل عليه ما قبله من آخر سورة الغاشية وهو قوله ان الينا نياهم ثم ان علينا حسابهم وتقديره لا يياهم الينا وحسابهم عينا وقول مقاتل هل هنا في موضع ان تقديره ان في ذلك قسم لذي حجر فهل على هذا في موضع جواب القسم قول لم يصدر عن تأمل لان المقسم عليه على هذا التقدير لم يذ كر في قسم بلا مقسم عليه لان الذي قدر من ان في ذلك قسم لذي حجر لا يصح ان يكون مقسما عليه انتهى ما في البحر (قوله \* ولأليهم أبدأوا \* ) هذا مجزئ ببيت صدره \* فلا والله لا ياتي \* (قوله \* فاصبح لا يسأل عنه عيابه \* ) هذا صدر بيت عجزه \* أصعدني علو الهوى أم تصوبا \* وروي فاصبح وهو للاسود بن مفرج اهلي يكنى أبا الجراح وصعدني الجبل يصعد اطالع فيه وتصوب نزل وعالو الدار بضم العين واللام وبكسر العين وسكون اللام نقيض سفلها بضم السين وكسرها

### ﴿ حرف الواو المفردة ﴾

(قوله انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها الى أحد عشر) في الشرح انفتحت النسخ التي رأيتها على ذلك وهو مشكل فانه ذكر خمسة عشر قسما وبطل منها سبعة وهي واو الصرف التي ينتصب الفعل المضارع بعدها واورب وواو الثمانية والواو الداخلة على جملة النعت وواو الانكار وواو التذكروا والواو المبدلة من همزة الاستفهام فاما ان يقصد عدما قيل من الاقسام في الجملة وان كان بعضها ليس بصحيح عنده واما ان يكون غرضه عدما هو صحيح عنده من الاقسام فان كان الاول فليقل الى خمسة عشر وان كان الثاني فليقل الى ثمانية انتهى وأقول غرضه عدغير الواو التي ينتصب المضارع بعدها لانه قال ان الحق أنما واو العطف وغير الواو التي للانكار والواو التي للتذكروا والواو المبدلة من همزة الاستفهام لانه قال الصواب ان لا تعد هذه



الثلاثة من أقسام الواو وما عدا هذه الأربعة هو أحد عشر فلا يشك (قوله قال ابن مالك وكونه اللبنة راجع للترتيب كثير  
ولعكسه قليل) قال ابن أم قاسم قيل وتفصيله ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين فهو قول ثالث (قوله ويجوز أن يكون  
بين متعاطفين اتقارب وتراخ) هكذا وقع في بعض النسخ وفي البعض الآخر أوتراخ وهو معنى الأول لأن المراد منه جواز  
كونهم ما بين المتعاطفين لا على سبيل الاجتماع (قوله فان الرديع يدب اقائه في اليم) وهذا بيان لوقت المعطوف عليه في هذا  
المثال ليعلم تراخ المعطوف فيه عن المعطوف عليه (قوله وقول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد  
الاطلاق) الجواب عن هذا ان ذكر المطلق ههنا ليس للتقييد بل لبيان الاطلاق وكثيرا ما يذكر اللفظ ويراد به ذلك ومنه  
قول المتكلمين الماهية من حيث هي والماهية لا يشترط حيث لا يريدون بذلك التقييد بل بيان الاطلاق وفي الشرح عن  
شرح مختصر ابن الحاجب للشيخ عطاء الدين السبكي والظاهر ان العبارتين يعنى الجمع المطلق ومطلق الجمع ههنا وان  
مؤداهما واحد لان المطلق وهو الحقيقة لا يقيد كما صرح به غير واحد من علماء الاصول وغيرهم فالجمع المطلق حينئذ هو  
الجمع لا بقيد وذلك موجود في الجمع بقيد الترتيب وبقيد عدمه ولا بقيد ضرورة وجود الاعم في الاخص والجمع لا بقيد اعم  
منه بقيد اخص وذلك موجود في قولنا مطلق الجمع معناه مطلق من الجمع فان كان الجمع المطلق يقتضى تقييد الجمع  
فقولنا مطلق الجمع كذلك فان التقييد بالاضافة والصفة سواء فكيف يتعمقل فرق بين قولنا هذا مطلق من الجمع الذي هو  
مدلول مطلق الجمع وقولنا جمع مطلق وانما جاء الاتباس من قولهم ان الشيء المطلق هو الحقيقة بقيد وليس كذلك بل هو  
الحقيقة لا بقيد والذي اوقع هذا الوهم في نفوسهم ما ألفوه من الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء وليس ذلك مما نحن فيه  
في شيء فان المطلق في قولنا الماء المطلق ليس هو المطلق في الاصطلاح الاصولي بل هو اصطلاح شرعي على بعض أنواع الماء  
فالفرق بين ما اتوا به من جهة ان مطلق من قولنا مطلق الماء اعني والمطلق من قولنا الماء المطلق اعني آخر بخلاف ما نحن  
فيه انتهى ما في شرح المختصر (قوله بل قال بافادتها اياه قطرب والربيع والفراء وثعلب وأبو عمر والزاهد وهشام والشافعي)  
في الشرح قال الشيخ عطاء الدين السبكي ولم ينص الشافعي على افادتها للترتيب وانما أخذوه من قوله بالترتيب في الوضوء وليس  
بأخذ صحيح ونقل جماعة الترتيب عن أبي حنيفة أيضا وانما أخذوه من قوله اذا قال لغير المدخول بها أنت طالق وطالق وطالق  
يقع واحدة وليس بأخذ صحيح لان الواحدة انما وقعت فقط لانها بانث قبل نطقه بالمعطوف فلم تبقى محل الاطلاق ونقل ابن  
مبدي البرقي التمهيد ان بعض أصحاب الشافعي حكى في كتاب الاصول ان الكسائي والفراء يقولان بانهم للترتيب وقال القرافي  
المشهور عنه انهم للترتيب حيث يستحيل الجمع وظاهر هذا النقل انها عنده للامانة فتكون للترتيب وأما حكاية الاجماع  
عن السيرافي فقد نقلها الشيخ أبو حيان عنه وعن القاربي وعن السهيلي وغلطهم بما ذكره من الخلاف قال الشيخ عطاء الدين  
وفيه نظر من أوجه أحدها ان قول القائل هو لأجمعا وقول الآخر هو لأختلافهما مطلقتان فلا يتناقضان فيجوز أن  
يكون ثم خلاف سابق انعقد الاجماع بعده فيقع الخلاف في أن الاجماع بعد الخلاف حجة أو لا وفيه خلاف ومذهبنا انه ليس  
بحجة ويجوز أن يكون ثم خلاف لاحق عرض بعد الاجماع فلا أثر له واذا كان كذلك فلا وجه للتغليب الثاني سلمنا أن المراد  
التوقيت المستمر فتغليب ناقل الاجماع وان كثرة كلام أهل العلم وكان هو المتبادر الى الذهن فان ناقل الخلاف مثبت وناقل  
الاجماع كالناقل ينبغي ان يتوقف فيه وهذه قاعدة ينبغي التنبه لها فانها كثيرة الجدوى في المباحث ولم أر من تعرض لها والذي  
يظهر أن يقال اما ان يضرع على ان الاجماع السكوتي حجة أو لا ان قلنا بحجته فيمنبغي ان يقدم ناقل الخلاف لانه اعتمد الصريح  
وناقل الاجماع يجوز أن يكون اعتمد على مجرد الانتشار مع السكوت وبصير ذلك كما قال الفقهاء تقدم البينة الناقلة على البينة  
التي يحتمل أن تكون معتمدة على الاستصحاب وان قلنا ان السكوت ليس بحجة فقد يقال بتعارضان لانهم مثبتان وقد يقال  
بترجيح ناقل الخلاف لانه نص في نسبة ذلك الى قائده وناقل الاجماع كالناطق بالعام الذي لا يدل على الشخص المخالف الاضمانا  
وقد يقال بترجيح ناقل الاجماع لان الخلاف يرتفع بالاجماع من غير عكس فيكون حجة كل منهما في وقت وبصير ذلك كما ذهب  
اليه بعض أصحابنا من أن بينة الوقف تقدم على بينة المالك لان المالك يقبل الانتقال الى الوقف من غير عكس وان كان  
الصحيح من مذهبنا ان يمتنع المالك والوقف متعارضتان الثالث سلمنا ان هذا الخلاف محقق مستمر لكن هؤلاء المخالفون  
قليلون فيمنبغي ان يخرج ذلك على ان النادر الخارج هو بل يردح في الاجماع أولا ولا ينفى ان الكلام في ذلك مبني على ان

الاجماع في الاوضاع اللغوية هل هو حجة اولاً انتهى كلام الشيخ بهاء الدين السبكي (قوله ونقل الامام في البرهان عن بعض الحنفية انها للمعية) في الجني الداني وقال امام الحرمين في البرهان اشهر من مذهب الشافعي انها للترتيب وعند بعض الحنفية انها للمعية وقد زل الفرقان انتهى والامام هو امام الحرمين أبو المعالي عبد الملك الجويني الملقب بضياء الدين جاور بمكة والمدينة أربع سنين يدرس ويفتي ويجمع طرق مذهب الشافعي فقبل له امام الحرمين ثم عاد الى نيسابور فبني له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية فخطب بها وحل للوعظ والمناظرة وفوض اليه أمور الاوقاف لثلاثة عشر سنة وأربع مائة ومات سنة ثمان وسبعين وأربع مائة وأغفلت الاسواق يوم موته وكانت تلامذته يومئذ يذكرون ان أربع مائة وعشرين به قلوب العالمين على المعالي \* وأيام الوري شبهه الليالي أثير غصن أهل العصر يوماً \* وقدمت الامام أبو المعالي (قوله أحدها احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة) في الشرح هذا الحكيم الاول لا يختص به الواو بل يشار كهافيه حتى وان افترقا من وجوه أخرى على ذلك غير ما واحد من النحاة وقال المصنف في فصل حتى الثاني من أوجه حتى ان تكون عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة أوجه وهي ان معطوف حتى لا يبدان يكون ظاهرا بعصا مقابلة غاية له في زيادة أو نقص ولا يبدان يكون مفردا ولا يبدان إعادة الخافض معه ان عطف على مخفوض وهذه الواجهة التي وقع الافتراق بها لا تقدر في مشاركتها الواو في احتمال المعاني الثلاثة السابقة فان قلت مراده ان الواو تنفرد بمجموع هذه الخمسة عشر حكا فلا يرد هذا قلت انما يريد ان تنفرد بكل منهما ابدليل قوله في الثاني عشر ولولا هذا التقييد لورد نحو اشترت به بدرهم فصاعدا انتهى وأقول هذا الحكيم تختص به الواو وعند غير الجمهور ولا يشار كهافيه حتى وعليه بنى المصنف كلامه هنا وبني كلامه في حتى على قول الجمهور وقال الجزولي المهمل في حتى أقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لامهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهمل وقال ابن مالك في التسهيل في حتى ولا تقتضي ترتيبا على الاصح وفي شرحه فهي كالواو عند الجمهور وقال الرضي والذي أرى ان حتى العاطفة لامهمل فيها بل تقيدها ان المعطوف هو الجزء الفائت اما في القوة أو في الضعف على سائر أجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد حتى أسبق من تعلقه بالأجزاء الاخر كما قوله توفي الله كل أبلى حتى آدم وقد يكون تعلقه في أثناء تعلقه بالأجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء فالعصودان الترتيب الخارج لا يعتبر فيها أيضا كما لا يعتبر فيها المهمل بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء مقابلة ههنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء أو من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة (قوله والعطف حينئذ) أي حين اقترانها بابل لتقيدها ان الفعل منفي عنها في حالي الاجتماع والافتراق (قوله فاذهب فاي فتى في الناس الى آخره) أحرزه بحاء مهملة وراء وزاى أي جملة في حرز وهو الموضع الحصين والحتف بالحاء المهملة والمثناة الفوقية الموت والدمج جمع دجاء وهي الشديدة السواد والعرب تسمى أولي الحماق الدجاء وهي ليلته ثمان وعشرين من الشهر والثانية السرار والثالثة الفلانة وهي ليلته الثلاثين والجبل بالجيم والموحدة واحدة الجبال ويرى بالحاء المهملة المكسورة والمثناة التحتية المفتوحة جمع حيلة وفي الشرح لا يقال يلزم مما ذكره المصنف مشاركة غير هل من أدوات الاستفهام هل في كونها لانفي فيعارض ما تقدم له في هل لانقول اختصاص هل بهذا الحكيم انما ورد هناك بالنسبة الى الهمزة لا الى كل أدوات الاستفهام فلان معارضة اذن وهو ظاهر انتهى (قوله وأما وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لان اللبس) هذا جواب سؤال تقريره ان الاستواء فيه معنى المعية كالاختصاص وقد ورد لانه في هذه الآية وتقرير الجواب ان لا الواقعة بين المستويين في الآية زائدة لانافية للفعل عن الاثنين في حالي الاجتماع والافتراق حتى لو كانت كذلك كما في المثال امتنع دخوها بين المستويين وفي حاشية التفتازاني عند الكلام على قوله تعالى أو كصيب من السماء ولا في ولا الظلمات ولا النور ولا الظل مؤكدة مذكرة لانفي مثاها في لم يجز زيد ولا عمرو بخلافها في ولا النور ولا الحرور ولا الاموات فانها زائدة محضة اذ لا يستقيم ولا يستوي النور انتهى والاعمى والبصير مثل الكافر والمؤمن كما ضرب الله البحر من مثلهما وقيل الاعمى الصنم والبصير الله تعالى والظلمات والنور والظل والحرور مثلان للحمق والباطل وما يؤيدان اليه من الثواب والعقاب والاحياء والاموات مثل آخر للؤمن والكافر بلغ من الاول ولذلك كرر الفعل وقيل للعلماء والجهلاء والحرور وقول من الحر غلب على السموم وقيل الحرور

شدة حر الشمس وفي الكشاف الحرور السموم الا ان السموم يكون بالنهار والحرور بالليل والنهار وقيل بالليل فان قلت  
 لا المقرونة بواو العطف ماهي قلت اذا وقعت الواو في النفي قرنت بها التا كيد معنى النفي فان قلت هل من فرق بين الواوات  
 قلت بعضها ضمت شفعا الى شفع وبعضها وتر الى وتر وقال ابن عطية دخول لانها هو على نية التكرار كانه قيل ولا الظلمات  
 والنور ولا النور والظلمات واستغنى بذكر الواو عن النون في دل مذكور الكلام على متروكه قال أبو حيان وما ذكر  
 غير محتاج الى تقديره لانه اذا نفي استواء الظلمات والنور فاي فائدة في نفي استوائها ثانيا او ادعاء محذوفين وانت تقول ما قام  
 زيد ولا عمر فتؤكده بلا معنى النفي فكذا هذا (قوله والسادس عطف العقد على النيف نحو واحد وعشرون) في الشرح المراد  
 بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الألوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد الياء وتخفف وهو  
 واوى العين من ناف ينوف اذا زاد وفي الصحاح والقاموس وكلما زاد على العقد نيف حتى يبلغ العقد الثاني وما ذكره المصنف  
 من هذا الخيم انما يكون عند ارادة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة أو غير دفعة مع انتفاء قصد الترتيب والافلا  
 مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين اذ قصد الترتيب بلا مهلة أو به (قوله بكيت وما بكار جل الى آخره)  
 في الصحاح البكاء يد ويقصر اذا مدت أردت الصوت الذي يكون مع البكاء واذا قصرت أردت الدموع وخر وجهها انتهى  
 قيل ولم يجئ من المصادر على فعل الاسرى وهدي وبكاو والربع المسلوب الذاهب بالكساية والبالى الذي بقيت آثاره (قوله  
 الثامن عطف على ما حقه التنبيه أو الجمع) في الشرح وفي قول المصنف ما حقه التنبيه اشارة الى ان مثل هذا الواقع في البيت  
 خرج عن حقه وأتى على ما لا ينبغي وفيه نظر في التسميل ان العطف سائغ بدون شدوذو أقول ان المصنف يعني ما الاصل  
 ان يثنى أو يجمع وان كان العطف فيه ليس بشاذ (قوله ان الرزية لارزية مثلها) الرزية بالهمزة المصبوبة ويجوز تخفيف  
 الهمزة بفتحها ياء وادغام الالف في الواو المراد باحد المحمدين ولدا الحاج بن يوسف وبالا آخر أخو الحاج روى انهما نعيما اليه في  
 يوم واحد فقال سبحان الله محمد ومحمد في يوم (قوله أفتابهم الى آخره) في الشرح ذكر الشريف قاضي الجماعة بغير ناطة أبو القاسم  
 محمد السبتي في شرحه مقصورة حازم ان أبانواس مر بالمداين فعدل الى سباباط قال بعض أصحابه فدخلنا ابوان كسرى فربأينا  
 آثارا في مكان حسن يدل على اجتماع كان لقوم قبلنا فاقمنا خمسة أيام وسألنا أبانواس صفة الحال فقال

ودار ندماي عطواها وادبلوا \* بها أترمنها جدي ودارس مشاجب من جوارق على الثرى \* وأضغاث ريمان جنى وباس  
 ولم أدر من هم غير ما شهدت به \* بشر في سباباط الديار البساس حبست بها حبي فجمعت شهم \* واني على أمثال تلك الحباس  
 أفتابهم ابوما ويوما وثالثا \* ويوماله يوم الترحل خامس تدار علينا الراح في عسجدية \* حشتها باوواع التصاوير فارس  
 فرارتما كسرى وفي جنباتهما \* مهاتدرهم بالقصى الفوارس فالراح مازرت عليه جيوبها \* وللماء مادارت عليه القلانس  
 وفي هذه الحكاية تصرح بانهم أقاموا خمسة أيام وعليه فينبغي ان يكون الضمير من قوله له يوم الترحل خامس يعود الى  
 مجموع الاربعة المتقدمة يعني ان يوم الترحل خامس لادكر من الايام الاربعة وجعل يوم الترحل من أيام الإقامة  
 باعتبار وقوع الإقامة في معظمه انتهى وندماي جمع ندمان في الصحاح نادم على الشراب فهو نديم وندمان وجمع النديم ندام  
 وجمع الندمان ندماي وأدج القوم سار وامن أول الليل وادبلوا بتشديد الدال سار وامن آخره والراق بكسر الراء وبالضاد  
 جمع كثرة للزرق وهو السقاء وجمع قلته ازقاق والثرى بالثلثة التراب الندي وأضغاث بجمتين وفي آخره مثلثة جمع ضفت  
 بكسر أوله وهو قبضة حشيش مختلطة الرطب باليابس والجنى الثمر حين جنى والسباباط سقيفة بين حائطين تحت طريق  
 وهو هنا سباباط كسرى الذي بدائه وهي المراد هنا بالديار والبساس جمع بسبس بوحدين ومهملتين وهو القفر  
 والعسجدية نسبة الى العسجد وهو الذهب وقارس الفرس بالضم وفي الحديث وخدمتهم بنات فارس والروم والمها بالفتح  
 جمع مهاة وهي البقرة الوحشية وتدرى بها لادال المهلة تسترمنها مأخوذ من الدرية وهي دابة يستر بها الصائد فاذا أمكنه  
 الصيد رمى قال الاصمعي غيرهموز وقال أبو زيد هموز والجيوب بجمع مضمومة فثناه تحتية جمع جيب وهو موضع الازرار  
 من القميص ونحوه ومعنى البيت الاخير انهم كانوا يصوبون الراح في العسجدية الى ان فصل الى جيوب تصاوير الفوارس  
 ويصبون الماء على الراح الى ان يصل الى رؤسهم او الغرض بيان كثرة الراح وقلة الماء المزوج به (قوله والجواب ثمانية) في  
 الترحل الصواب ان أيام الإقامة سبعة لان الثامن وهو خامس اليوم الرابع يوم ترحل لا يوم إقامة وقد يعتذر عن هذا بانه

جعل يوم الترحل من أيام الإقامة باعتبار وقوع الإقامة في معظمه (قوله ويشاركها في هذا الحكم أم المتصلة) في الشرح  
 هذا اعتراف منه بان الواو غير منفردة بهذا الحكم فيعارض قوله أو لا تنفرد عن سائر أحرف العطف بما ذكره وأقول قوله  
 أو لا بناء على ما قال غيره من النحاة وقوله هنا اعتراض منه عليهم (قوله ويشاركها في هذا الحكم الأخير حتى) في الشرح يرد  
 على ما ورد على الذي قبله وأقول يجاب عنه بما أجابنا به عن الذي قبله (قوله وزجج الحواجب والعمونا) هذا عجز بيت صدره  
 اذا ما الغانيات برزن يوما ومعنى زجج رققن وطولن (قوله اذا التقدير فذهب الثمن صاعدا) فالفاء عطفت عاملا حذف وبقى  
 معموله على عامل آخر لكن لم يجمع بين المتعاطفين معنى واحد كما جمع بين التزجيج والتكحيل التحسين (قوله وألني قولها كذبا  
 ومينا) هذا عجز بيت صدره وقد دت الادب لراهشيه وهي من قصيدة لعدي بن الابرش يذكرفيه غدر الزباء لجذبة الابرش  
 والبيت في قصة قتل الزباء لجذبة الابرش وسند كرها ان شاء الله تعالى في الباب الخامس والكذب والمين بمعنى واحد  
 والتقدير يد التقطيع والراهشان بالشين المهجة عرفان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي النفي لجذبة وفي قد دت وفي  
 قولها للزباء (قوله وزعم بهضم-م ان الرواية كذبا مينا) قال بهاء الدين السبكي هذا أوفى لبقية القصيدة لان آياتها كلها  
 مكسورة وفيها ما قبل التاء بخلاف ما رواه الجمهور والظاهر انه وهم (قوله والربع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة  
 كقوله الا يا نخلة الى آخره) انشد المصنف عجز هذا البيت في الباب السادس عند ذكر الامور التي اشتهرت بين العرب بين  
 والصواب خلافا وحكى عن أبي الفتح ان الاولى جملة على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه  
 وانه اعتراض بانه تخلص من ضرورة باخرى وهي العطف مع عدم الفصل وفي الشرح لان سلم ان مثل هذا العطف ضرورة  
 بدليل قول بعض العرب في النثر مررت برجل سواء والعدم وبدليل قول عمر بن أبي ربيعة \* قلت اذا قبلت وزهر تهادي \* وقول  
 جرير \* ما لم يكن وأب له لينا لا \* قال ابن مالك وهذا فعل مختار لا مضطر اذ من الممكن نصب زهر وأب وأقول العطف الذي قال  
 المصنف انه ضرورة هو العطف على الضمير المستتر في الظرف من غير فصل كما في البيت الذي مطلعها الا يا نخلة وظاهر ان  
 ما ذكر في الشرح من الدليل على انه ليس بضرورة لذلك وفي الشرح وكلام المصنف صريح في أن الواو مفردة بهذا الحكم  
 عن سائر أحرف العطف ثم في الشرح وفي شرح المفتاح للتفتازاني وتقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة وعدم التقدم على  
 العامل وكون العاطف أحد الخمسة أعني الواو والفاء وثم وأو ولا وصرح به المحققون هذا كلامه انتهى ما في الشرح (قوله  
 وفيه بحث سيأتي) يعني في آخر أبواب الكتاب في القاعدة الثانية منه وهو ان الذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون  
 في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع التجاور (قوله كما الناس مجروم عليه وجارم) هذا  
 عجز بيت صدره وتنهصر مولا ناو نعلم انه وقد تقدم الكلام عليه في أو (قوله وقالوا نأت فاخذت الى آخره) نأت بنون وهجرة  
 مفتوحتين أي بعدت والغليل حرارة العطش والمراد به هنا مطلق الحرارة ويقع البيت في بعض النسخ بدون وقالوا ولا بد  
 منها الوزن (قوله ونقول يحتمل ان الاصل فاخذت من الصبر والبكاء) في الشرح ويحتمل وجه آخر وهو ان يكون البكاء  
 مفعولا بفعل محذوف والتقدير واترك البكاء ويدل عليه السياق والسباق فان الامر باختيار الصبر أمر في المعنى بتترك البكاء  
 وقوله ان البكاء أشنى اذ الغليل يشير الى ذلك (قوله وقال الشاطبي في باب البسمة وصل واسكتا) هذا بعض بيت من الشاطبية  
 وهو ووصلك بين السورتين فصاحة \* وصل واسكتن كل جلاياه حصلا والفاء في فصاحة رضى حزة وأشار بالمصراع الاول  
 الى ان حزة يصل بين السورتين ولا يفصل بينهما بالبسمة والكاف من كل والجيم من جلاياه والحاء من حصلا رضى ابن عامر  
 وورش وأبي عمرو (قوله والثاني ان تكون بمعنى باء الجر كقولهم \* أنت اعلم ومالك وبعث الشاء شاة ودرهم اقاله جماعة وهو  
 ظاهر) لان المعنى عليه مع خلوه من الحذف والتقدير قال المصنف في الباب الخامس في الخاتمة التي عقدها للحذف والوجه  
 ان الاصل بمالك ثم أتى الواو تاء الياء قصدا للتشاكل اللفظي للاشتراك المعنوي كما قصد بالعطف في نحو وأرجلكم  
 فبين خفض على القول بان الخفض للجوار وقال الرضى ولا يجوز ان نصب في أنت اعلم ومالك لانك لا تقصد فيه مصاحبة  
 المخاطب في العلم بماله والتقدير الاصل في فيه أنت اعلم بمالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدأ  
 المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلاً المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول  
 من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثلاثة عشر وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضعته أي فانت ومالك

معتزنان والمعنى اننا لا أدخل بينك وبين مالك ولا أشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومنه أنت اعلم وربك  
وهذا يستعمل في التهديد أى انت اعلم لم ربك فاعل اجترأك عليه لما علمت من ترك مكافأته للمجرم فانت وربك أى أنتما  
معتزنان فاننا لا أدخل بينكما ولا أدعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد وقال عبد القاهر المعنى  
أنت اعلم وربك أنت اعلم وربك مجاز بك فهو عنده على تقدير وحذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذلك  
وكذا ما قيل ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منك وهو هذا بعد ما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم  
وربك انتهى وفي التعليق قلت واما بعت الشاة ودرهما فيمكن ان يكون على حذف عامل في شاة وعامل في درهما  
أى بعت شاة واخذت درهما أى بعت شاة وأخذت درهما وحذف الناصب في الموضوعين لقيام الدليل عليه وفي الشرح  
واستظهار المصنف لكونه بمعنى الباء في المثالين غير ظاهر وأقول بل هو ظاهر لما ذكرنا (قوله الخارزنجي) هو بئحة مبهمة  
قاله فراء ساكنة فزاي مقموحة فنون ساكنة فجم فياء للنسبة الى خارزنج وهى بلد ذكرها صاحب القاموس (قوله  
والصواب ان الواو فيهن للعية كاسماتى) يعنى في الباب الرابع في آخر أقسام العطف (قوله اذ لو كانت واو العطف لا تنصب  
تقر ولا تنصب أو وانجزم تشرب ولجزم يذركم كما قرأ الآخرون وللزم عطف الخبر على الامر) يعنى في واتقوا الله ويعلمكم  
الله وفي الشرح يمكن منع هذه الملازمة في الكل اما في قوله وتقر فلا احتمال ان يكون معطوفا على ما يتعلق به لنبيين لـ كم أى  
نفسه بل ذلك لنبيين لكم القدرة الباهرة وتقر في الارحام ما نشاء وأما في قوله ويذركم فلا احتمال ان يكون المعتمد بالعطف  
مجموع الجملة المشتملة على الشرط والجزاء لاجل الجزاء فقط وأما في البقية فبناء على جواز تخالف الجملة المتعاطفتين بالخبرية  
والانشائية على ما ذهب اليه جماعة انتهى (قوله وهذا متعين للاستئناف) في الشرح هذا حاصل كلام ابن الحاجب رحمه الله  
ويحتمل ان يكون يقصد في الاصل منصوبان مضمرة وان وصلتها عطف على ان وصلتها المتقدمة عليه أى عليه ان لا يجوز  
وعليه ان يقصد أى يعدل ثم حذف ان ورفع الفعل كما في قوله ومن آياته يريكم البرق وقولهم سمع بالمعبدى وقد سبق في فصل  
لوان ابن مالك حكى الخلاف في كون ذلك مقبوسا وفي الصحاح قال الاخفش أراد وينبى ان يقصد فلما حذفه وأوقع يقصد موقع  
ينبى رفعه لوقوعه موقع المرفوع وقال الفراء رفعه للمخالفة لان معناه مخالف ما قبله نحو اقب بينه ما في الاعراب انتهى  
كلامه وأقول الحكم بتعين الاستئناف هنا انما هو بناء على الظاهر وعدم تقدير شئ في الكلام (قوله لانه لو نصب كان المعنى  
اجتمع تركك لعقوبتي وتركي لما انتهى عنه وهذا باطل لان طلبه لترك العقوبة انما هو في الحال فاذا تقييد ترك المنهى  
بالحال لم يحصل غرض المؤدب) في الشرح وقد يقال هب ان الطلب واقع في الحال لانه انشاء لكن المطالب مستقبل قطع لانه  
لو كان موجودا في الحال لزم الامر بتصحيح الحاصل وهو محال واذا كان مستقبلا لاجاز النصب والمعنى اجتمع في المستقبل  
كفك عن العقوبة وكفى عن العود الى المنهى عنه وأقول بعد تناسيم ان قوله في الحال متعلق بطلبه لا بالترك ان المطالب ههنا  
أريد تصحيحه في الحال أيضا ما على القول بان الامر يقتضى الفور فظاهر وأما على القول بانه لا يقتضيه فلان هذا الكلام  
لا يقوله الامن هو موثق أو يدمعاقبته وذلك انما يريد الترك في الحال كافي الاستقبال (قوله فان أراد بالابتداء الاستئناف)  
يعنى ان مكان ان اراد هنا بالابتداء معنى الاستئناف ولم يرد به واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية يكون مساويا في الوهم لابي  
البقاء لا يزيد منه فيه (قوله بايدي رجال الى آخره) يشيرون مضارع شمت السيف بكسر المجهة اغمدته ويقال شمته أيضا معنى سلته  
فهو من الاضداد (قوله ولو قدرت للعطف لا تغلب المدح ذما) لان الواو اذا كانت للعطف كان المعنى انهم لم يعمدوا سيوفهم  
وان القتلى لم يكثروا وهذا مذهبهم بالتقصير في الاقدام على القتل واذا كانت للحال كان المعنى انهم لم يعمدوا سيوفهم حال  
عدم كثرة القتلى ومفهوما انهم اعمدوها حال كثرتهم وهذا مدح بالشجاعة وحصول المراد من نكابة الاعداء وفي الشرح  
ولما قيل ان يمنع الفساد بناء على انه لم يخبر بعدم كثرة القتلى لم يمتنع الفاسد بناء على انه لم يخبر بعدم كثرة القتلى لم يمتنع الفاسد  
من الاغمد لا يقع القتل بها وانما يقبل بها بعد ذلك فيحمل الكلام على مقارنة السبل أى لم تكثرت القتلى بها بقرب سبلها يشيرون  
بذلك الى ثبات أحبابهم وعدم تهورهم وانهم لا يقدمون على القتل باثر سبلهم لان الغرض قتل الاكفاء ومن يقتصر  
بقتله فان قلت لم يشيروا سيوفهم صفة رجال فيلزم ان يكون في الجملة المعطوفة عليهم رابط يربطها بالموصوف ولا رابط قلت  
الرابط موجود بطريق التقدير أو النسيابة بان تقول التقدير ولم تكثرت القتلى منهم أو بان يجعل الالف واللام نائمة عن ضمير

مضاف اليه والاصل ولم يكثر قتلاهم انتهى وأقول لا يخفى ما في بناء منعه للفساد من البعد والتكاف والاحسن ان يمنع  
الفساد بناء على انهم لا يقتلون الا اكفاءهم وهم قليل (قوله وليس انصب بم اخلافا للجرجاني) الصحيح ان نصب المفعول معه  
بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو وذهب الجرجاني الى أنه بالواو وورد بانه لو كان بالواو لا تصل بها الضمير في نحو سرت  
واياك وذهب الزجاج الى ان النصب بفعل مضمر بعد الواو وتقديره يلبس وضعف بان فيه احوال باب المفعول معه اذا منصوب  
يلبس مفعول به وقال الكوفيون انه بانخلاف وهو ان ما بعد الواو مخالف لما قبلها الا ترى ان قولك استوى الماء والخشبة  
لم ترد به ان الخشبة ارتفعت كالماء بل ان الماء ارتفع اليها وبلغها وضمف بان الخلاف معنى والمعاني المجردة لم يثبت النصب  
بها وقال الاخفش انتصابه انتصاب الظرف لان الاصل سرت مع النبل فلما جىء بالواو في موضع مع انتصب الاسم انتصاب  
مع (قوله ولم تأت في التثنية بيقين) يعني بل أتت فيه باحتمال (قوله وموجب التقدير في الوجهين ان اجمع لا يتعلق بالذوات  
بل بالمعاني) في الشرح قال ابن سيده في المحكم يقال جمع الشيء عن تفرقة وجهه وأجمعه وذكرا استعمال الجمع في المعاني اجمعت  
العزم وحينئذ فيمكن ان يكون شركاءكم معطوفاً على أمركم من غير تقدير وقد يقال قصاراه ان يكون اجمع مشتركا فاذا اجمعت  
الواو في الآية لعطف مفرد على مفرد لم استعمال المشترك في معنييه معا انتهى وأقول جاز ان لا يكون اجمع مشتركا  
بل يكون المقدر المشترك بين الذوات والمعاني (قوله والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول)  
في الشرح جزمه بان العطف مع قوله بعد ذلك والحق ان هذه او العطف فيه تناقرا فان قوله والحق ان هذه او العطف  
يشعر بان الواو المتكامل فيها ليست كذلك وقد جزم اولاً بانها للعطف نعم لو قال اولاً بانها واو الصرف لا للعطف ثم قال والحق  
انها واو العطف التام الكلام انتهى وأقول العطف الاول بالمعنى اللغوي والثاني بالمعنى الاصطلاحي فلا تناقض ولو سلم ان الاول  
بالمعنى الاصطلاحي فاعاد كر لئيبه من اول الامر على ما هو الحق (قوله كقوله ولبس عباءة وتقرر عني الى آخره) تقدم  
الكلام عليه في فصل لو والضمير في كقوله لا قائل والاقوال كقوله الان قائله ميسون زوج معاوية (قوله لا تنه عن خلق  
وتأني مثله) هذا صدر بيت عجزه عار عليك اذا فعلت عظيم وبعده ابدأ بنفسك فانها عن غيرها فاذا انتهت عنه فانت حكيم  
فهناك يسمع ما تقول ويقتدى \* بالقول منك وينفع التعليم (قوله والحق ان هذه واو العطف كاسيأتى) في الباب الرابع في  
اقسام العطف عند الكلام على العطف على المعنى وفي الجنى الداني الا انها في الاول عاطفة لصدر مقدر على مصدر صريح  
وفي الثاني عاطفة لصدر مقدر على مصدر متوهم واضم ان بعدهما في الاول جائز وفي الثاني واجب في شرح الرضى لما قصدوا  
في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع ليكون الصرف عن سنن الكلام مرشداً من اول الامر الى انها ليست للعطف  
فهى اذن اما واو الحال وأكثر خولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوباً فاعني قم واقوم قم وقيامى  
ثابت أى في حال ثبوت قيامى واما بمعنى مع أى قم مع قيامى كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو  
ولو جعلنا الواو عاطفة للصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أى ليكن قيام منك وقيام منى لم تكن فيه نصوضية على  
معنى الجمع انتهى (قوله وليل كوج الجرار حتى سدوله) هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه على بانواع العموم لبيتى والسدول  
جمع سدول وهو السدور على يتعلق بارخى والباء في بانواع للمصاحبة وينبتلى يختبر (قوله والصحيح انها واو العطف) قال الرضى اما الفاء  
و بل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بمماثل برب المقدره بعدهم لان بل حرف عطف بها على ما قبلها او الفاء جواب الشرط  
وأما الواو فالعطف أيضاً عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن في أول القصيدة والرخف العطف ظاهر وان كانت في أولهما  
كقوله وقائم الاعماق فانه يقدر معطوف عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقائم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف  
عطف قائمة مقام رب جارة بنفسها الصيرور ثم اجمعنى رب ولو كانت للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء و بل فهذه  
الواو عندهم كانت حرف عطف قياساً على الفاء و بل لكنها اصارت بمعنى رب فخرت كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف  
العطف عليها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف فذلك جاز دخول واو العطف والفاء ونم عليها نحو والله  
وفوالله ونم والله (قوله وقائم الاعماق حاوى المخترقن) تقدم الكلام عليه في النون المفردة (قوله فاجيب بجواز تقديم  
العطف على شئ في نفس المتكلم) واجيب أيضاً بجواز اسقاط الراوى ايما تامن أوائل تلك القصائد (قوله والله لا تأمره

ما حبيته \* هذا صدر بيت عجزه ولا كان أدنى من عبيد ومشرق \* وقبله أحب أناهروان من أجل عمره \* واعلم أن  
الرفق بالمرء أرفق وهما الغيب لان بن شعبة ان النهسلى وقد أنشد هـ صاحب الصحاح هكذا باختلاف حركة الروى بالضم  
والكسر وهو العيب المسمى بالاقواء ورواه العباس بن المبرد وكان عياض منبه أدنى ومشرق بغير اقواء (قوله على القول  
الاول) هو القول بزيادة الواو كأن القول الثاني هو عدم زيادتها (قوله في باب من أسعى الى آخره) جبر العظم اصلاحه من  
الكسر وحفاظا مفعول لاجله مصدر حافظ بمعنى راقب وفي الشرح ويمكن في البيت جعل الواو عاطفة لازائدة والمعطوف  
عليه محذوف أي بهل أمرى وينوى كثرى (قوله \* ولقد درمقتك في المجالس كلها \* الى آخره) رمقتك نظرت اليك  
ويبغى يقصد في أي بسوء (قوله واذما مثلهم بشر) هذا آخر بيت وهو فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم \* اذهبهم قريب  
واذما مثلهم بشر (قوله قبل وانما فحمت لهم م قبل مجيئهم م اكرام لهم عن ان يقضوا حتى يفتح لهم) في الشرح ورد في  
الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم اول من يقرع باب الجنة فيفتح له وقضية ذلك ان لا تفتح لاحد قبله فلو كان المراد بالفتح  
قبل المجيء الاكرام امكن عليه الصلاة والسلام أحق الخلق به وقد يقال ان المراد بالابواب التي تفتح قبل مجيئهم هي  
أبواب منازلهم من الجنان والتي لا تفتح لاحد قبل النبي صلى الله عليه وسلم هو ما كان من المحيط الذي يقضى منه الى المنازل  
فيندفع السؤال وفي الكشاف وقيل أبواب جهنم لا تفتح الا عند دخول أهلها وأما أبواب الجنة فتقدم فتحها بدليل قوله  
تعالى جنات عدن مفتحة لهم الابواب فلذلك جى بالواو وكأنته قبل حتى اذا جاؤها وقد فحمت أبواب اقال النبي أراد أن جهنم  
محبس لاهلها ومن عادة المحبس أن لا يفتح الا لداخل فيه أو الخارج منه ولهذا فحمت أبواب جهنم وأما الجنة فلا تفتح  
فيها من الحور والولدان يتشوقون الى أهلها ويتطلعون الى لغاتهم فيفتحونها قبل مجيئهم استبشار بهم (قوله والظاهر  
أن العطف في هذا الوصف بخصوصيته انما كان من جهة ان الامر والنهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان بخلاف  
بقية الصفات) في الصحاح خصه بالشئ خصوصاً وخصوصية وخصوصة والفتح أفصح وخصيصي وفي الشرح ليس  
التقابل بشرط صحة العطف أو حسنه حتى يكون دخوله بين هذين الوصفين المتقابلين دون بقية الاوصاف موجهاً وبكفي  
في العطف التخابر فيبقى السؤال على اختصاص هذين بتوسط العاطف بينهما أو قول لا يريد المصنف ان التقابل شرط صحة  
العطف ولا شرط حسنه وانما يريد ان هذين الوصفين لما امتازا بالتقابل عن بقية الاوصاف المذكورة امتازا بالعطف  
اظهار الامتيازهما على بقية الاوصاف (قوله فاشير الى الاعتماد بكل من الوصفين وانه لا يكفي فيه ما يحصل في ضمن الآخر)  
في الشرح يمكن أن يقال لان اسم أن العاطف هو المقضى للاعتماد بكل منهما بل لو ذكر امر غير عطف كان الاعتماد بكل حاصل  
والذي قاله ابن المنبر أن الله تعالى لما أراد تفخيم شأن الامر بالمعروف وعدداً ووصافه وان كان أحد الوصفين يتضمن الآخر  
تفخيمه وتنويع القدره فدخلت الواو في الوصف الثامن للتغاير بين الوصفين في اللفظ انتهى ما في الشرح وفي تفسير البيضاوي  
في قوله تعالى والناهون عن المنكر والعاطف هنا للدلالة على انه مع ما عطف عليه في حكم خصلة واحدة كأنه قال الجامعون  
بين الوصفين وفي قوله والحافظون لحدود الله للتنبيه على ان ما قبله مفصل الفضائل وهذا مجملها (قوله ولذلك قالوا سبع في ثمانية  
أي سبع أذرع في ثمانية أشبار) الاشارة بذلك الى كون السبعة عندهم عدداً تاماً لكن في وجه تعليل قولهم هـ ذاب حفاء  
وعدم ظهورها هذا كسط بعض الفضلاء من نسخته كله في واثبت مكانها واوا وهو غير ظاهر لان ذلك لا يلائم ما بعده وهو قوله  
أي سبع أذرع في ثمانية أشبار ولان ما رأينا من نسخ المعنى سوى نسخة هذا القاضل وفروها ومن نسخ اعراب أبي البقاء  
ومن نسخ الصحاح انما هو بكامة في الا انه مذكور في الصحاح في فصل الذال المجمة من باب العين دليلاً على تأنيث الذراع وهو  
ظاهر ويمكن أن يكون وجه ما قال أبو البقاء هو ان الثمانية أشبار أقل مقداراً من السبع أذرع والاقول لا يكون ظرفاً لذكر وقد  
جعل هنا ظرفاً وما ذلك الا لان السبعة عدد تام اذ انتهى بعد تمامه يجعل في طرف لحفظه وصيانتها (قوله ذكرها القاضى  
الفاضل) هو عبد الرحيم بن علي بن الحسن بن أحمد بن الفرخ بن أحمد بن محي الدين أبو علي اللخمي العسقلاني المولود المصري الدار  
كانت ولادته في خامس عشر جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين وخمسمائة بمدينة عسقلان وتولى أمور القضاء بمدينة بيسان  
ولذلك ينسب اليها ثم قدم الديار المصرية وتعلق بالانشاء ثم تنقلت به الاحوال الى ان صار صاحب ديوان الانشاء في دولة السلطان  
صلاح الدين يوسف بن أيوب وبعد وفاته استمر على ما كان عليه عند ولده الملك العزيز ولما توفي الملك العزيز استمر كذلك عنده

الافضل نور الدين ولم يزل كذلك الى ان وصل العادل وأخذ الديار المصرية فعند دخوله القاهرة توفي القاضي الفاضل وذلك في ليلة الاربعاء سابع شهر ربيع الاول سنة ست وتسعين وخمسمائة بالقاهرة فجأة وكان من محاسن الزمان رحمة الله (قوله والصواب ان هذه الواو وقعت بين صفتين) حكم ابن المنير في الانتصاف عن شيخه أبي عمر بن الحاجب ان القاضي الفاضل كان يعتقد ان الواو في هذه الآتية واو الثمانية وكان يتبع باستخراجه زيادة على المواضع الثلاثة المشهورة آية براءة وآية الكهف وآية تنزيل قال ابن الحاجب ولم يزل الفاضل يستحسن ذلك من نفسه الى ان ذكره يوما بحضرة أبي الجود النحوي المقرئ فبين له انه واهم في عدها من ذلك القبيل وأحال البيان على المعنى الذي ذكره المختمري من دعاء الضرورة الايمان به ساهنا لا متاع اجتماع الصفتين في موصوف واحد واو الثمانية ان ثبتت فانها ترد بحيث لا حاجة اليها الا الاشارة بتمام العدد الذي هو السبعة فانصفه القاضي الفاضل واستحسن ذلك منه (قوله وهذه الواو أثبتت المختمري ومن قلده) في الجنى الداني وهو معترض من جهة ان دخول الواو على الصفة لم يقل به أحد من النحويين انتهى وفي شرح التسهيل لابن مالك ما ذهب اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسدلان مذهبه في هذه المسئلة مذهب لا يعرف من البصريين ولا من الكوفيين معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وأيضا انه معال بما لا يناسب وذلك ان الواو تبدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد ما يراد من التوكيد فلا يصح أن يقال للمعاطف مؤكدا وأيضا وصلت الواو لتوكيد ما صوف الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها موضع الايصال للحال نحو ان رجلا رأه سيدا سيدا فأيده جملته نعمت به او لا يجوز افتراءه بالاول لعدم صلاحيتها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فانها جملته يصح في موضعها الحال لانها بعد نفي وقال نجم الدين سعيد على الوجه الاول ان جار الله العلامة أعرف باللغة مع انه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدمه وعلى الثاني ان تغاير الشئيين لا ينافي تلاصقهما او الجملة التي هي صفة لها التصاق بالموصوف والواو أكدت الالتصاق باعتبار أن في أصلها للجمع المناسب للذات لانها الآتية عاطفة وعلى الثالث أن المراد من الالتصاق ليس الالتصاق اللفظي كما فهمه ابن مالك بل المعنوي وبالواو تأكد الثاني دون الاول وفي الشرح قوله أعرف باللغة مجرد دعوى مع انها لو سلمت لا يصلح ردان هذا المذهب غير معروف بصرى ولا كوفى وانما وجهه الردان يقال بل هو معروف وبين من قال به منهم (قوله اذ لا يجوز التفريق في الصفات) سيد كرم المصنف معنى ما ذكره هنا في آخر الباب الثاني باشبع مما ذكره هنا وقد ذكرنا شيئا من ذلك عند الكلام على ان المكسورة الخفيفة (قوله شربت الى آخره) في الصحاح وبنات نعش الكبرى سبعة كواكب أربعة منها نعش وثلاثة منها بنات وكذلك بنات نعش الصغرى وقد جاء في الشعر بنو نعش وأنشد أبو عبيدة تمزنتها والديك يدعوصها \* اذا ما بنو نعش دفوا تصوبوا وانفق سبيويه والقراء على ترك صرف نعش للمعرفة والتأنيث وفي الشرح الظاهر أن المراد ترك الصرف جواز الا وجوده لانه ثلاثى ساكن الوسط كنهدي فيجوز فيه الامران انتهى والتصويب النزول (قوله بنو لابات) يعني بنات الذي هو حق هذا الاسم الذي هو بنات نعش (قوله والذي سوغ ذلك ان ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير) الاشارة بذلك الى بنو وكذلك الضمير المجرور ربي عائد اليه وما اسم ان وشبهه بنشديد الموحدة خبرها وان مع اسمها وخبرها خبر الذي سوغ وفي بعض النسخ والذي سوغ ذلك ما فيه بدون أن وعلى هذه النسخة فاقية خبر الذي سوغ وجملته شبهه بجمع التكسير في محل نصب على الحال ولا يصح أن تكون هذه الجملة خبرا عما فيه والجموع خبر عن الذي سوغ لانه لا رابط لهذا الجموع بما يتعدا على الذي سوغ (قوله يلو موتى في اشتراء الخليل الى آخره) ألوم اسم تفضيل للمفعول أى وكلهم أكثر ما صيغة وروى في اشتراقي الخليل بما عسا كنة بعد اشتراء هي فاعل المصدر وروى بدل قومي أهلى (قوله أكلت بنيتك الى آخره) الكالا بغير مد العشب والويل الذي يستوخم ولا يوافق المزاج (قوله وجهها على غير هذه اللغة أولى) هكذا وقع في بعض النسخ بتثنية الضمير المضاف اليه حمل وهو أظهر مما وقع في بعض آخر بافراده وتأنيثه (قوله فهذه أحد عشر وجها) كأنه جعل النصب على ضمائر أدم أو أعنى وجها واحدا لانها في المعنى كذلك ولولا ذلك لقال اثنا عشر وجها (قوله وكونه بدلا من الواو الاولى مثل اللهم صل عليه الرؤف الرحيم) يعني مثله في كونه بدل اسم ظاهر يدل كل من ضمير غائب (قوله وأقول اذا كان سبب دخوله سايبان ان الفاعل الآتي جمع كان لحاقها هنا أولى لان الجمعية خفية) يعني انه وان لم يسمع الامع مالفظة جمع حقه ان يصح مع ما معناه فقط جمع من باب أولى لان سبب



دخول هذه الواو بيان معنى الجمع دون لفظه في الفاعل كما أن السبب في دخول تاء التأنيث في الفعل بيان معنى تأنيث فاعلة دون لفظه فسقط قول الشارح لا يرد ما قاله فان أبا حيان منع وأسند الى عدم سماع هذا التركيب من العرب ولا يقدح في كلامه هذا القياس لقيام الفارق وذلك أن الجمع يراد لفظه فذلك يوثق معه بعلامة الجمعية في الفعل المسند اليه وأما من فاقدهم الجمع باعتبار معناها واعتبار المعنى فيها قليل وما استند اليه من تجوز المخشري لما منعه أبو حيان لا ينهض رداعليه والمصنف معتوق بضعف هذه اللغة فلا ينبغي حمل التنزيل عليها (قوله \* وقد أسلماه مبعود وحيم \*) هذا عجز بيت صدره \* تولى قتال المارقين بنفسه \* وأراد بالمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية خرج منها وفي الشرح والمبعود اسم مفعول أريد به من أبعده عن نسب هذا المسلم انتهى وفي بعض النسخ تصحبه بكسر العين فيها على انه اسم فاعل بمعنى البعيد عن نسب هذا المسلم والحيم القريب الذي يهتم بأميره (قوله لانك لا تعطف المبين على المخصص) كل من لفظى المبين والمخصص اسم فاعل فان الاخ على تقدير انه نفس زيد مبين له والوجه لكونه بعض زيد مخصص له وانما لا تعطف المبين على المخصص لان عطفه عليه يشعر بانه مخصص وهو ليس كذلك (قوله \* من حوثا سدا كوا أدنوقا نظور \*) هذا عجز بيت صدره \* وانى حيثما يننى الهوى بصرى \* وحوث بالحاء المهمل وسكون الواو لغة في حيث وقد روى البيت به ماني العجز أيضا ومن متعلق بادنوا (قوله \* سقيت الغيث أيتها الخيامو \*) هذا عجز بيت صدره \* متى كان الخيام بذى طلوح \* وفي الصحاح الخيمة بيت تنبيه العرب من عيدان الشجر وفي القاموس وأيضا كل بيت مستديرا وثلاثة أعواد أو أربعة يلقى عليها الثمام ويستظل بها في الحر والطلوح جمع طلح وهو شجر عظيم له شوك (قوله كقراءة قبله واليه النشور وأمنتم قال فرعون وأمنتم) ابدل قبل همزة الاستفهام واوا في هذين الموضعين لوجود الضمة قبلها فمما وعنه في الهمزة التي بعده هذه الواو المبدلة من همزة الاستفهام أربعة أوجه تخفيفها وتسميها واوا وابدالها ألفا واسكانها واوا لاجل ان ابدالها لوجود الضمة كما قلنا لم يبدل في عمال آمنتم به بل قراه في طه بلفظ الخبر وفي الشعر ايم همزة الاستفهام ومدة بعدها بقدر القين (قوله وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي) قال الرضى قيل وقد يستعمل في النداء المحض وهو قليل انتهى (قوله واياي أنت الى آخره) الاشنب من الشنب في الصحاح وهو حدة في الاسنان ويقال برد وعذوبة وذو بالذال المحجمة أى فرق والزرب بفتح الزاي وسكون الراء وفتح النون ضرب من الثبات (قوله \* واهال سلمى ثم واهالهاها \*) في الصحاح اذا تجمبت من طيب شئ قلت واهالها ما أطيبه قال أبو النجم \* واهال يا ثم واهالهاها \* باليت عينها لنا وفاها \* ثم يرضى به أباهها \* (قوله ووى كقوله ووى كان من يكن الى آخره) ينى وقد يقال فى والى هو اسم لا يحب ووى وذكر صاحب المبانى انه احرف تنبيهه معناها على الزجر كما ان معناها التنبيه على الحض وقال فى الصحاح فى وى كان الله أن تكون حرف تنبيهه والبيت مدرج من بحر الخفيف آخر صدره الحاء من يحب والنشب بالمحجمة المال (قوله \* ولقد شفى نفسى \* الى آخره) القيل بكسر القاف القول وعنتر منادى مرخم عنتره وأقدم بكسر الميم فعل أمر (قوله والمعنى أعجب لان الله) أعجب بلفظ المضارع وفى الكشف عند قوله تعالى ويكأته وى مفصولة عن كان وهى كلمة تنبيهه على الخط ومعناه أن القوم قد تنبهوا على خطائهم فى تنبيههم ثم قالوا كآته لا يفتح الكافرون أى ما أشبهه الحال بأن الكافرين لا يبالون الفلاح وهو مذهب الخليل وسيبويه وعند الكوفيين ان ويك بمعنى ويكأ وان المعنى لم تعلم انه لا يفتح الكافرون ويجوز أن تكون الكاف كاف الخطاب مضمومة الى وى كقوله ويك عنتر أقدم وانه بمعنى لانه واللام لبيان المقول لاجله هذا القول (قوله كآتى حين الى آخره) تكلمنى بالمتناه العوقية وفى الصحاح تيمه الحب أى عبده وذلك فهو متمم

﴿ حرف اللام ألف ﴾

(قوله توصل اليه باللام كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالالف) يعنى ان الالف التى هى همزة كجاءت وصلة للابتداء باللام الساكنة المعرفة بجاءت اللام وصلة للتلغظ بالالف التى هى مدة ليمتقارضا لتفان الالفين فى الاسم والمخرج (قوله لان كلام اللام والالف قدمضى ذكره) أراد بعضى ذكره مضيه عند هذه الحروف اذا وصل العاد الى هذا الحرف الذى الكلام فيه لان اللام قبله باربعة أحرف والالف قبله بستة وعشرين حرفا وفى الشرح والظاهر ان قول المعلمين لام ألف

ليس خطأ من الوجه الذي ذكره لان الذي مر لهم ذكره لام مفردة وألف مرادهم الهمزة ولام ألف حرف مر كب من اللام  
والالف الهوائى ولم يعض ذكره فانهم يردان المراد سرد اسماء الحروف البسيطة لا المركبة انتهى وانما عين ابن جنى الالف  
اسم الهمزة لانها فى أوله كاخوته مما يمكن الابتداء به فى أول اسمه (قوله أقبات من عند زبادى آخره) الخرف بفتح الخاء  
المجبة وكسر الراء من الخرف بفتحتين وهو فساد العقل من الكبر يقال خرف بالكبر فهو خرف وتكتبان بضم المثناة فى أوله  
وفتح الكاف وتشديد المثناة الفوقية المكسورة (قوله وأجاب بانه لعله تلقاه من أفواه العامة) فى الشرح نسبة العربى  
الفصح الى انه اعتمد فى النطق بهذا اللفظ على العامة أمر بعيد لا يلتفت اليه وأقول ليس بعيد لان هذا اللفظ صار مشهورا  
على الاسنة وهذا العربى لم يقل هذا الشعر الا وهو فى الحاضرة ومخالط العامة (قوله لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة)  
هذا اشارة الى جواب سؤال يرد على قوله لعله تلقاه من أفواه العامة وذلك السؤال هو كيف يصح تلقى العربى الفصح  
الالفاظ من العامة وجوابه ان هذه الالفاظ تتعلق بالخط والعربى الفصح جاز أن لا يكون عارفا بالخط ولا بالالفاظ المتعامة  
لان الخط لا تعلق له بالفصاحة وكيف والعرب الاول فصحاء وليس عندهم الخط لان أول من خط بالعربى على الصحيح نزار  
ابن مرة من أهل الانبار قال الاصحى ذكر وان قريشا قيل لهم من أين لكم الكتابة فقالوا من الحيرة وقيل لاهل الحيرة  
فقالوا من الانبار وروى الكاظمي والهيثم بن عدى ان الناقل لهذه الكتابة من الحيرة الى الجواز هو حرب بن أمية بن عبد شمس  
ابن عبد مناف جد معاوية وكان قدم الحيرة ثم عاد الى مكة بهذه الكتابة وقيل لابي سفيان بن حرب عن أخذ أولك هذه الكتابة  
فقال من أسلم بن سدره وقال سأف أسلم ممن أخذت هذه الكتابة فقال من واضعها نزار بن مرة فحدث هذه الكتابة قبل  
الاسلام بقليل والحيرة بالكسر مدينة بقرب الكوفة وكذلك الانبار فسقط قول الشارح هذا ساقط لان ما صدر عنه لفظ  
لاخط ولعل مراد أبى النجم تكتبان لا ما وألفا وليس مراده لام ألف الذى هو حرف مر كب بقصد به لا فيكون قد حذف  
التنوين وحرف العطف ووصل هزة القطع كل ذلك لاجل الضرورة ووقف على المنصوب بدون ألف ومراده انه تارة يعمى  
مستقيما فتحط رجلاه خطا شبيها بالالف وتارة يعمى معوجا فتحط رجلاه خطا شبيها باللام فهذا يمكن ان يحمل عليه قول العربى  
مع ما فيه يعنى من البعد والتكاف (قوله وقدمضى ان التحقيق ان لا يعد هذا) مضى ذلك فى أواخر الواو المفردة ولو قال  
فحوذين لكان أحسن (قوله الرابع ان تكون علامة الاثنين) يعنى فى الفعل لانه سيقول ان ألف التثنية لا يجوز ان تعد من  
هذه الالف التى ترجم لها (قوله القيتا عيناك عند القفا) هذا صدر بيت عجزه أولى فاولى لك ذواقيه وأولى افعل من الولي  
وهو القرب والثانى تأ كيد لا دل ولا وهو دعاء مترى بين الحال وهو ذاؤ بين صاحبها وهو الكاف فى عيناك وواقيه فاعله يعنى  
المصدر والمعنى لكثرة التقائه الى ورائه عند الحرب وجدت عيناها عند فقاهه ويقال القيت الشئ وجدته وتلاقيه تدار كته  
(قوله ورمى ومارمتا يذاه الى آخره) صابنى لغسة فى أصابنى يعنى انه نظر اليه فاصاب فؤاده بسهم مخالف لعادة السهام فانه  
معدب بعدم اهلا لك المصاب بسرعة وتلك مريحة باهلا كها المصاب بسرعة (قوله فيدنا نسوس الناس الى آخره) تقدم الكلام  
عليه فى ما (قوله بينا تمنقه الحكمة الخ) تمنقه بفتح المثناة الفوقية فى أوله وفى آخره هاء للضمير والكاء بضم الكاف جمع  
كبي بفتحها وكسر الميم وهو الشجاع المتكلمى فى سلاحه والروح بالعين المجبة مصدر راغ الى كذا مال اليه سرا والسلفع بالسين  
المهملة والفاء من الرجال الجسور ومن النساء الجريئة ومن النياق الشديدة (قوله يا زيدا الى آخره) هذا مثال للنادى المستعاث  
والآمل الراجى اسم فاعل من أمل بامل بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع (قوله يا عجب بالهذه الفليقة) تمامه هل تذهبن  
القوباء الى يقه قال ابن السيد وهذا البيت لاعرابى اصابت القوباء فقبل له اجعل عليها شيئا من ريقك وتعهدها بذلك فانها  
تذهب فجب من ذلك ويروى هل تغلبن القوباء الى يقه برفع القوباء عن نصها كان المعنى على ما تقدم ومن رفعها كان المعنى  
ان الاعرابى كان يعتقد ان الريقة تبرئ من القوباء فسمع قائلا يقول ان الريقة لا تبرئها فانكر ذلك والفليقة على وزن فعيلة  
بالفاء فى أوله والقاف فى آخره الداهية والقوباء بضم القاف وفتح الواو وبالمداء معروف ينقشر ويتسع ويعالج بالريق  
(قوله حلت امر اعظما الى آخره) مثال للندوب وقبله نعى النعامة أمير المؤمنين لنا \* يا خير من حج بيت الله واعتمرا وبعده  
فالشمس طالعة ليست بكاسفة \* تبكى عليك نجوم الليل والقمر اواطعت به قويت عليه وعمر هو أمير المؤمنين بن عبد  
العزيز الاموى الامام العادل ولى الخلافة بعده من ابن عمه سليمان بن عبد الملك فى صغره سنة تسع وتسعين وما بولى قدمت له

افراس الخلاقة فلم يركبها وركب فرس نفسه ومنع من لعن الامام علي بن ابي طالب آخر الخطبة وكان ذلك من فعل بني أمية وجعل مكانه ان الله يأمر بالعدل والاحسان وخرج خمس حجات ومات يدبر سمعان سنة احدى ومائة ومناقبه ووجه الله كثيرة ثم اعلم ان المغالبة بيني الفعل لها على فعل يفتح العين يفعل بضمها نحو ضار بنى فضر بضمه يضار بنى فاضربه الا اذا كان الفعل معتل العين أو اللام فإنه لا ينقل الى يفعل بالضم بل يبقى على الكسر نحو بايعني فبعته أبيعه وراماني فرميتهم أرميه وعلي هذا اجل الجوهرى قول جرير تيمى عليك نجوم الليل والقمر أى ان الشمس غلبت نجوم الليل والقمر في البكاء ويجوز ان ينصب نجوم الليل بكسفة أى انهم لم تكسف نجوم الليل والقمر لعدم ضوءها وقيل يريد الواو التي بمعنى مع أى الشمس تيمى ونجوم الليل والقمر ثم حذفها وهذا بعيد (قوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا) هذا عجز بيت للامامش صدره وذو النصب المنصوب لا تنسكنه أى لا تنسكن له أى لا تدع نسبيته تتقرب به اليه (قوله من طلل كالاتحى انجبا) هذا عجز بيت صدره ما هاج أشجانا وشجوا قد شجبا والأشجان جمع شجن بفتحين وهو الحزن والشجوا أيضا الحزن يقال شجوا شجوا يشجوه شجوا اذا حزبه والطلل ما شخص من آثار الديار والاتحى همزة مفتوحة فثناة فوقية ساكنة فخاء مهملة مفتوحة فيم فباء نسبة ضرب من البرود واتحى بفتح الهـمزة وسكون النون وفي آخره جيم فعل ماض بمعنى خاق وبلى (قوله أعوذ بالله من العقرب) هذا بيت من مشطور السريع المكشوف وبعده السائلات عقد الأذنان وانما وصف العقرب بالجمع وهى مفردة لان المراد بها الاستغراق كفى قولهم الدينار الحمر والدرهم البيض حتى ذلك الاخفش وأجازه جماعة منهم ابن مالك وان كان الجهور على منعه (قوله وهى ألف اناء عند البصر بين) اعاقيد بالبصر بين لان الكوفيين عندهم الضمير مجموع الهمزة والنون والالف (قوله ولا ألف التصغير نحو ذباو اللذي بالاساقدمنا) يعنى فى حرف الهاء وان التحقيق ان لا تعدها التأنيت نحو روجه من الكلمات لانها جزء كلمة لا كلمة فاللام متملقة بلا يجوز وهو تعليل لعدم جواز هذه الالفات فى حرف الالف هنا ونقر به ان هذه الالفات ابعاض كلمات وكلام فى الالف التى هى كلمة مستقلة الا انه لو قال ما يأتى لكان أحسن لانه سيقول هذا فى حرف الياء نحو ثلاثة أسطر

### ﴿حرف الياء﴾

(قوله يا حرف موضوع انداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى به القريب توكيدا) فى الكشف ويا حرف وضع فى أصله لنداء البعيد وأماندء القريب فله أى والهمزة ثم استعمل فى مناداة من مها وغفل وان قرب تزيلا له منزلة من بعد فاذا نودى به القريب المفاطن فذلك لالتما كيد المؤذن بان الخطاب الذى يتلوه معنى به جدا فان قلت فبال الداعى يقول فى جواره يارب ويا الله وهو أقرب اليه من جبل الورد قلت هو استقصار منه لنفسه واستبعادها عما يقرب الى رضوان الله تعالى مع فرط التهالك على استجابة دعوته والاذن لندائه وفى الانتصاف وهو اقناعى فان الداعى يقول فى دعائه يا قري بما غير بعيد يامن هو أقرب اليامن من جبل الورد فان هذا الكلام من الانتصاب فى مقام البعد انتهى وأقول ان هذا الكلام من الداعى غير منصف لانتصابه فى مقام البعد ولا بعيد منه لان المراد استقصار نفسه واستبعادها عما يقرب به الى رضوان الله وأراد المنصف بالبعيد حكما ما يتزل منزلة البعيد لكونه ناعما أو ساها حقيقة أو بالنسبة الى الامر الذى له ينادى به يعنى انه أبلغ من علو الشأن الى حيث ان الخطاب لا يبنى بما هو حقه من السجى فيه وان بذل وسعه واستفرض جهده فكأنه غافل عنه بعيد (قوله وقيل هى مشتركة بين القريب والبعيد) كذا قال ابن الحاجب وعبارته ينادى به القريب والبعيد قال الرضى وما ذكره أولى لا تستعملها فى القريب والبعيد على السوا ودعوى المجاز فى أحدهما خلاف الاصل (قوله الا يا سقيانى قبل غارة سنجال) هذا صدر بيت عجزه من بحر الطويل للشماخ بمجتبين ونشد يد الميم وعجزه وقبل صرف عاذيات واوجال وسنجال بهملة مكسورة فنون ساكنة فميم اسم موضع والصروف جمع صرف كفاس وهى حوادث الدهر (قوله بالعبنة الله الى آخره) يروى والصالحون بالواو اما على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والاصل ولعنة الصالحين واما على العطف على محل الجرور قبله فإنه مرفوع محلا على انه فاعل المصدر وسمعان بكسر السين وعن السمعاني فى الانصاب فتح السين وعن الخوارزمى الصحيح فتح السين ومن جار تمييز (قوله فهى للنداء لكثرة وقوع النداء قبلها نحو يا آدم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك اقبض علينا ربك) يقع فى بعض النسخ بدل قبلها بعبدهم او هو سهو من النسخ والايقان الاوليان مثال لوقوع الامر بعد

البدء والالية الثالثة مثال لوقوع الدعاء بعده (قوله والافهى للتنبية) أى وان لم يله اذعاء أو امر فهى للتنبية كاتى ولها اليت  
 نحو يا ليتى واتى ولها جذا نحو \* يا حبا جبل اليبان من جبل \* واتى ولها رب نحو يارب ساريات ما توسدا والله أعلم

﴿ قوله الباب الثانى من الكتاب فى تفسير الجملة ﴾

يجوز ان يكون من الكتاب خبر الباب الثانى وفى تفسير الجملة خبر ابعده خبر او خبر مبتدأ محذوف ويجوز ان يكون الباب  
 الثانى خبر مبتدأ محذوف ومن الكتاب حال من الخبر وفى تفسير الجملة خبر مبتدأ محذوف وفى الشرح الباب مبتدأ والثانى  
 صفته وفى تفسير الجملة خبره ومن الكتاب اما حال من الضمير المستكن فى الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوى  
 لانها ظرف وقد صرح ابن تزهان بجوازه لتوسعهم فى الظروف واما حال من المبتدأ على حد ما أجازه سيديويه فى قول الشاعر  
 \* لية موحش اطال \* اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما يقول الاخفش  
 والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذى تعلق به فكذا ما نحن فيه واما صفة المبتدأ كدبان تقدر متعلقة معرفة أى  
 الباب الكائن من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت لم لا يجوز ان يكون حالا من الضمير  
 المستكن فى الثانى اذ هو اسم فاعل من تى يبنى قلت لانه هنا ليس بمعنى التصيير فلا يكون مشتقا فلا يتحمل ضميرا وانما  
 يكون كذلك لو كان مراد به التصيير وأقول فى كون الثانى هنا اسم فاعل من تى يبنى وكونه لا يكون مشتقا الا اذا كان  
 بمعنى التصيير نظرا وذلك انهم قالوا فى باب العدد بصاغ من اثنين فما فوقه الى عشرة وزن فاعل مجرد من الثانى فى التذكير  
 ومتصلا به فى التأنيث ويستعمل مفردا نحو ثانى وثانية الى عاشر وعاشره ومر كبا مع ما اشتق منه كئانى اثنين ومع  
 ما يلبه ما اشتق منه كئانث اثنين وهذا الاخير هو الذى يعنى التصيير ولا معنى هنا للصوغ الا الاشتقاق على ان الشارح  
 جعل الثانى وصفا للباب وجهه والنحاة شرطوا فى الوصف الاشتقاق قال الرضى ولذلك استضعف سيديويه مررت برجل  
 أسد ووصفا ولم يستضعف بزيد أسدا حالاً لأنه يشترط فى الوصف لافى الحال الاشتقاق وفى الفرق نظرا والنحاة يشترطون  
 ذلك فى مامعا والمصنف يعنى ابن الحاجب لا يشترط ذلك فيه ما ويكتفى بكون الوصف دال على معنى فى متبوعه مشتقا  
 كان أولا ويكون الحال هيئة للفاعل أو المفعول (قوله الكلام هو القول المقيد بالقصد) فى الشرح أثر القول على اللفظ  
 لانه يطاق على الماهل والقول لا يطلق عليه فكان جنسا للكلام قريبا بالنسبة الى اللفظ وقد يعارض بأن القول يطلق  
 على الرأى والاعتقاد اطلاقا متعارفا حتى صار كالحقيقة العرفية ومثل هذا لم يعرض فى اللفظ انتهى وأقول القول وان  
 أطلق على غير اللفظ بطريق الاشتراك لكن هنا ما يدل على أن المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة فى الحدانما  
 يكون نقصا فيه اذ لم تقم قرينة تعين المقصود واما اذا قامت قرينة تعينه فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد  
 موضع الجنس القريب فانه نقص فى الحد على كل حال فاذكره الشارح فى معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة ثم فى  
 الشرح واخترت بقيده القصد عن حديث النائم ونحوه فانه عار عن القصد قال ابن الضائع وهذا غير محتاج اليه لان الصادر  
 من النائم قد خرج بغيره الا فادة لان مثل هذا لا يقيد بوجه فلو قال النائم زيد فاقدم مثلا ووافق ذلك قدمه فالفائدة لم  
 تحصل من اخباره وانما حصلت من مشاهدة القدم وانتهى وأقول كلام ابن الضائع مبنى على ان معنى مفيد محصل فائدة  
 للسامع ولم يفسره المصنف بذلك وانما فسر بما دل على معنى يحسن السكوت عليه ولا شك أن قول النائم مثلا زيد فاقدم  
 يدل على معنى يحسن السكوت عليه فلا بد من اخراجه بغيره القصد (قوله وما كان بمنزلة أحدها نحو ضرب اللص واقام  
 الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما) الاول مثال لما كان بمنزلة الفاعل والفاعل بناء على ان المرفوع فيه نائب عن  
 الفاعل لافاعل كما هو مذهب المخشبرى والثانى والثالث يحتمل أن يكونا لما كان بمنزلة الفاعل والفاعل وأن يكونا لما  
 كان بمنزلة المبتدأ والخبر اما كون نحو قائم الزيدان بمنزلة الفاعل والفاعل فلعدم الفاعل وأما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر فلعدم  
 الخبر لان المرفوع بالوصف ليس خبر عند الاكثرين وأما كون نحو كان زيد قائما بمنزلة الفاعل والفاعل فبناء على أن المرفوع  
 بكان ليس فاعلا وانما هو بمنزلة الفاعل وأما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر فلان مرفوع كان ومنصوبه مبتدأ وخبر فى الاصل  
 هذا ولكن كلامه فى انقسام الجملة الى اسمية وفعلية صريح فى ان نحو قائم الزيدان جملة اسمية وهو كالتصريح بأنه بمنزلة

المبتدأ والخبر وصرح في ان نحو كان زيد قائما جملة فعلية وهو كالتصريح بكونه بمنزلة الفعل والفاعل وأما الرابع وهو وطننت زيد قائما فلما كان بمنزلة المبتدأ والخبر لكن باعتبار مفعوليه لانهم في الاصل مبتدأ وخبر وفي الشرح وأما الثالث وهو كان زيد قائما فيجتمعا أن يكون بمنزلة الفعل والفاعل من حيث ان مرفوع كان شبيه بالفاعل لافعال اصطلاحا وأما الرابع وهو ظننته قائما فإيراده فيما يمتزج بمنزلة أحدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح فلا يس مما تزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدأ والخبر فان قلت لعلمه يشير الى انه مما تزل منزلة المبتدأ والخبر باعتبار المفعول الاول والثاني فانهم مبتدأ وخبر في الاصل وبعد دخول الناسخ يكونان بمنزلة المبتدأ والخبر بقرينة ان ذلك للزم كونهما جملة اسمية وهو باطل وانما بعد دخول الناسخ مفردان يتسلط على العمل في كل واحد منهما وأقول لانسم لم انه لو كان كذلك لزم كونهم اجمة اسمية بعد دخول الناسخ وانما اللازم انهم بمنزلة الجملة الاسمية على ان في شرح الالغية لولد مصنفها ما يقتضى انهم ما بعد دخول الناسخ جملة يساط الناسخ على خبرها فانه قال في باب ظن ومن الافعال أفعال واقعة معانيها على مضمون الجمل فتدخل على المبتدأ والخبر بعد أخذها الفاعل فتتصبا مفعولين انتهى (قوله ولهذا يظهر لك انهم ليسا مترادفين كما توهمه كثير من الناس) قال الرضي والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما سندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصود الذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وفي الشرح ظاهر كلام الاندلسي في شرح الفصل ان كونهم مترادفين ورأى الجميع فانه قال في باب المبتدأ والخبر الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان وظاهر كلام ابن الحاجب الترادف فانه عرف الجملة بتعريف الكلام في مختصره في الاصول فانه قال والجملة ما وضع لافادة نسبة وهذا لا يبدو وهما فانه اصطلاح عمل به هؤلاء وتواطؤا عليه وما قاله المصنف اصطلاح اقوم آخرين فليس توهم أو اشك بناء على اعتبار اصطلاحه باولى من توهمه هو بناء على اعتبار ذلك المصطلح ولا مشاحة في الاصطلاح وأقول ليس ههنا من الاختلاف في الاصطلاح حتى لا يتأتى المشاحة فيه وانما هو من الاختلاف في نقل الاصطلاح فيتأتى المشاحة فيه والتوهم (قوله وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حرد الكلام قال ويسمى الجملة) في الشرح ليس ذلك نظاهر فانه لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاما لانها أعم منه على رأيه وأقول بل هو ظاهر كلامه هنا لان قوله ويسمى الجملة ظاهرا في ان لفظ الجملة موضوع للعنى الذى وضع له لفظ الكلام لان ذلك هو معنى التسمية واذا كان لفظ الجملة موضوعا للعنى الذى وضع له لفظ الكلام كان لفظ الجملة مراد لفظ الكلام لان المترادفين ههنا اللفظان الموضوعان لعنى واحد وانما قال ظاهر قول صاحب المفصل لاحتمال قوله ويسمى الجملة احتمالا مرجوحا ان لفظ الجملة تطلق عليه لانها أعم منه وانما كان الظاهر هو المعتبر من الكلام جزم ابن الحاجب بترادفهما في شرحه فقال وقوله يسمى يجوز ان يكون بالياء والتاء وضابطه ان كل لفظتين وضعتا الذات واحدة احدهما مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره والتأنيث هنا أحسن لان الجملة مؤنثة وهي خبر عنه يعنى في الاصل لان الاصل الكلام الجملة ثم دخل الفعل أعنى يسمى (قوله اما قول ابن مالك فلانه كان من حقه ان يعدها ثمان جمل) في الشرح بل كان من حقه ان يعدها على مساق رأى المصنف تسعا والتاسعة هي قوله يكسبون فان قامت لم يعدها لانها خبر كان فهي من تمام الثامنة قلت فيلزم ان لا يعد آمنوا جملة لانها خبر ان ثم ليس في كلام الزمخشري ولا ابن مالك ما يدل على عد قوله وهم لا يشعرون من جمل الاعتراض اما الزمخشري فانه قال في الكشف المعطوف عليه قوله فاخذناهم بغتة وقوله ولوان أهل القرى الى قوله يكسبون وقع اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه واما ابن مالك فقال في باب الحال في شرح التسهيل قال الزمخشري في الكشف ان ولوان أهل القرى آمنوا واتقوا الفخفة عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذوبا أخذناهم بما كانوا يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما فاخذناهم وأفمن أهل القرى وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل انتهى (قوله على الخلاف في انها فعلية أو اسمية) في الشرح اجراء الخلاف ههنا غير ظاهر لانه بعد ما لزم على كلام الزمخشري وهو يرى ان ههذه فعلية ليس الا (قوله والزمخشري يرى ان وصلت ههنا فاعلا ثبت) هكذا وقع في أكثر النسخ وهو ظاهر لان المراد بان لفظها وهو مفعول اول ايرى وفاعلا مفعول ثان له وفي بعض النسخ ان ان وصلت ههنا فاعلا وهو غير ظاهر لان المراد بان الثانية لفظها وهي اسم ان الاولى وفاعلا خبرها وان الاولى مع اسمها

وخبيرها سدت مسد مغعولي يرى ولا يصح أن يكون فاعلا خيرا لان مع نصبه (قوله وهذا هو التحقيق) يعني عدم عد جملة  
 وهم لا يشعرون ووجد جعل الاعتراض في هذه الآية ثلاثة وفي الشرح وهذا التحقيق فيه والتحقيق ان يقال ان قوله تعالى  
 ولوان أهل القرى آمنوا واتقوا الى قوله يكسبون جملة واحدة باعتبار كونه معترضا فان جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما  
 تاما والكلام التام هنا هو المجموع لارتباط بعضه ببعض وأما كل واحد من قوله تعالى ولكن كذا وقوله تعالى فأخذناهم بما  
 كانوا يكسبون فهو جزء كلام لا كلام تام ضرورة اقترانه بالعاطف المفيد لغيره مقصود يفتوت بترك اعتباره وأقول لان سلم ان  
 جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما فسيأتي في الجملة الاعتراضية ان وان شطبت نواها من قوله تعالى وان شطبت نواها  
 أزورها \* جملة معترضة (قوله لان الكلام هنا ليس في مطلق الجملة) فيه نظرا لانه يؤدي الى أن من قال الاعتراض هنا  
 بسبع جعل مراده من الجمل المعترضة وهو ممنوع وانما مراده من مطلق الجملة انقسام الجملة الى اسمية وفعلية  
 وظرفية (قوله وهيات العقيق) قال الرضي اعلم ان بعضهم يدعي ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتدأة  
 لا خبر لها كما في قائم الزيدان وليس بشيء لان معنى قائم يعني الاسم وان شابه الفعل فيصح أن يكون مبتدأ بخلاف اسم  
 الفعل فانه ليس معنى الاسم فيه ولا اعتبار باللفظ فان تسمع في قولك تسمع بالمعدي مبتدأ وان كان لفظه فعلا وما ذكر  
 بعضهم من أن أسماء الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدره فلم تكن  
 فاعلة مقام الفعل فلم تكن مبنية (قوله وكان زيد قائما) قال التفتازاني عند قول صاحب الكشاف ان خالصة نصب على الحال  
 من الدار في قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجز الحلال من اسم كان بناء على انه ليس بفاعل  
 جعلها حالا من الضمير المستكن في لكم لكن اللذان بالنظر النحوي انه فاعل اذ قد اسند اليه الفعل على طريقة القيام  
 به وان لم يكن قائما به ولهذا لم يدوه في المحقات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة ما وضع لتقرير  
 الفاعل على صفة وذلك لانها أفعال عندهم ولا شيء من الفعل بلا فاعل انتهى وانما قيد النظر بالنحوي لان أهل المعاني  
 قالوا ان منطلقا في كان زيد منطلقا هو المسند حقيقة وكان للدلالة على زمان النسبة فهو قيد منطلقا (قوله وعلى انه حذف  
 وحده وانتقل الضمير الى الظرف بعد ان عمل فيه) في الشرح فيه نظرا لان عمل الظرف في الضمير انما هو عند انتقاله اليه  
 لا قبل ذلك وقد يقال المعنى بعد ان أريد عمله فيه انتهى وأقول هذا النظر مبني على ان الضمير في عمل عائد على الظرف وهو  
 ممنوع ولم لا يكون عائدا على الفعل المقدر من الاستمرار ولو سلم فالمراد بالبعدي هنا البعدي بحسب الرتبة وهي لا تنافي  
 المعية بحسب الزمان ولو سلم فانتقال الضمير للظرف استتاره فيه والضمير لا يستتر الا في عامله كما ذكر المصنف في حكم الظرف  
 والجار والمجرور بعد المعارف فيكون انتقال الضمير الى الظرف بعد عمله فيه (قوله والتقدير اذ عوزيدا) هكذا وقع  
 فيما رأيتاه من النسخ وهو سبق قلم والصواب عسى الله يبدل زيدا (باب) (قوله ما يجب على المسؤل عنه ان يفصل  
 فيه لاحتماله للاسمية والفعلية لاختلاف التقدير أو لاختلاف النحويين) الضمير في عنه وفيه واحتماله عائدا على ما واللام  
 الاولى لتعليل وجوب التفصيل والثانية للتقوية بدخول على مفعول احتمال لتقوية عامله والثانية لتعليل الاحتمال  
 ويفصل بكسر المهملة مبنى للفاعل ولا بد في قوله فيه من تقدير مضاف أي في جوابه ويعني باختلاف التقدير اختلافه من  
 غير اختلاف النحويين حتى يصح عطف اختلاف النحويين عليه بأو (قوله وهذا مبني على اختلاف السابق في عامل اذا) في  
 الشرح الذي يظهر لي ان صدر الكلام في هذا المثال فعل سواء جعل عامل اذا شرطها أو مافي جوابها من فعل أو شبهه أما  
 الاول فظاهر وأما الثاني فلان المانع من عمل الفعل الواقع في جملة الجواب قائم وهو فاء الربط فانها مانعة من عمل ما بعدها  
 فيما قبلها فينبغي أن يقدر فعل يدل عليه الجواب أي أكرم زيد اذا قام وأقول القائل بان العامل في اذا هو مافي جوابها من  
 فعل أو معناه لم يمتنع الفاء فيه مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لان تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذي له  
 الصدر جو ذلك (قوله فان قلنا جوابها) أي مافي جوابها من فعل أو شبهه وانما اطلق هنا اعتمادا على ما بينه في الكلام  
 على اذا (قوله ونظير ذلك قولك يوم يسافر زيد نامساقر) وذلك أن يوم مضاف الى الجملة التي تليه فلا يكون معمول لا شيء منها  
 وانما هو مقدم من تأخير معمول ما بعدها (قوله فبينما نحن نرقبه أنا نانا) هذا صدر بيت عجزه \* معلق وفضة وزناد راى \*  
 ومعنى نرقبه نرصده والوفضة بفتح الواو وسكون الفاء وبالضاد المحجة قال في الصحاح هي نى كالجعبة من ادم ليس فيها خشب  
 والجمع الوفاض وقال الزند العود الذي يقدر به النار وهو الاعلى والزند السفلى فيها ثقب وهي الاتى واذا اجتمع ما قبل زندان  
 ولم يقل زندان والجمع زناد وزناد وزناد وفي القاموس والوفضة خرطة الراعى لزاده وأداته والجعبة من ادم (قوله الثالث نحو

يومان في نحو ما رأيت مذ يومان في الشرح يومان على كل اعراب ذكره مفردا ما مبتدأ أو خبرا و فاعل واذا كان مفردا فكيف  
 يحتمل أن يكون جملة اسمية أو فعلية نعم مذ يومان محتمل لهما لا يومان بمفرده وأقول مراد المصنف يومان مع ما يصير بضميمته  
 كلاما لا يومان بمفرده (قوله \* فقلت أهى سرت أم عادي حلم\*) هذا معجز بيت صدره \* فقلت لللطيف مر تاخا فارقتي \* وقد  
 تقدم الكلام عليه في أم (قوله ولم يذكر الخشري غيره) أي غير مذهب الكوفيين الا انه يقدر الفعل مؤخر اليكون معمولا  
 مقديما فيفيد الاختصاص وليكون على وفق الوجود فان اسمه تعالى مقدم على القراءة وتقدره مناسبا لما جعلت التسمية  
 مبدأه لان حرف الجر يدل على ان له متعلقا وليس بمذكور ههنا فيكون محذوف و فاعله تعين المحذوف في بسم الله وهو  
 ما يتلوه ويحقق بعده وهو ههنا القراءة لان الذي يتلوه في الذكر مقروء فان قيل ينبغي ان يقدر باسم الله ابتداء لان الابتداء  
 لعمومه أولى بالتقدير كما يقدر في الظرف المستقر الحضور والكون أجيب بانه أثر ذلك لما فيه من الدلالة على تلبس الفعل كله  
 بسم الله تعالى بخلاف تقدير ابتدئ والنحويون انما يقدرون متعلق الظرف المستقر عاما اذا لم توجد قرينة لخصوص هذا وان كان  
 قول الخشري بعد ذلك فوجب ان يقصد الموحدمعنى اختصاص اسم الله بالابتداء يشعر بان المقدر ابتدئ فكانه أشار في  
 الموضوعين الى استواء الامرين كذا في حاشية التفاتاني (قوله التاسع قولهم ما جاءت حاجتك) أول من قال ذلك الخوارج قالوه  
 لابن عباس حين جاء رسول الله من علي رضي الله عنه وفي الشرح عده هذا المثال مما ينبغي ان يفصل في الجواب عنه لوجود  
 الاحتمال فيه مشكل فانه ليس مع الرفع الالفعلية وليس مع النصب الالاسمية والاعراب ظاهر لا لبس فيه ولا احتمال انتهى  
 وأقول هذا المثال مما ينبغي ان يفصل فيه على القول بان استعمال جاء بمعنى صار مطرد وعلى وقوع الاسم بعد ما غير ظاهر فيه  
 الاعراب وقد حكى طرد ذلك الاندلسي وابن الحاجب عن بعضهم قال الاندلسي لا يتجاوز هذين اعني جاء في ما جاءت حاجتك  
 وقد في قعدت كأنها حربة الموضوع الذي استعملت فيه العرب وطرد ذلك بعضهم (قوله وذلك ان قدرته مفعولا معه) أي اذا  
 قدرت موسى في هذا المثال مفعولا معه لانه حينئذ لا بد من تقدير فعل ليكون المفعول معه منصوبا به فان قدرته كان في الخبر  
 وان قدرته يصنع فامفعول به (قوله وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية) اما نصبه على الخبرية فعلى تقدير كيف  
 يكون واما نصبه على الحالية فعلى تقدير كيف يصنع \* انقسام الجملة الى صغرى وكبرى \* (قوله وقيل حذف اقسامها بان نقلت  
 حركتها ثم حذفتم ثم ادغمتم نون لکن في نون انا) رد المصنف هذا في الكلام على ان المكسورة المحذوفة بان المحذوف لعلها بمنزلة  
 الثابت وحينئذ يدغم الادغام لان الهمزة فاصلة في التقدير (قوله كان صغرى وكبرى من فواقعها الى آخره) هذا البيت لابي  
 نواس والضمير المضاف اليه فواقع عائد الى الخبر والفواقع جمع فاقعة وهي النفاخة التي تملأ الماء كالغازور وفي الكشف  
 وعن المأمون ان ليلته زفت اليه بوران وهو على بساط منسوج من ذهب وقد نثرت عليه نساء دار الخليفة الاولون نظر اليه  
 منشورا على ذلك البساط فاستحسن المنظر وقال لله در ابي نواس كانه أبصر ههنا حيث يقول كان صغرى وكبرى من فواقعها  
 البيت (قوله وقول بعضهم ان من زائدة وانها مضافان) في الشرح ورأيت لهذه البلاد الهندية في شرح المفصل للفخر  
 الاسفنديري ما نصه قلت لقول ابي نواس وجه صحيح وهو ان يكون تقديره كان صغرى فواقعها وكبرى فواقعها حذف  
 من الاول مضافا اليه لدلالة الثاني عليه ومن لا تضر لانها للبيان ونحوه باب حديد وباب من حديد وهما بمعنى وقد ظفرت بمثل  
 هذا التصحيح في شرح سر الصناعة في قوله \* ولايك موقف منك الوداعا \* أي موقفك انتهى وأقول مقتضى قول الفخر حذف  
 من الاول الى آخره ان كبرى في البيت مضافة الى فواقعها من غير زيادة من بان تكون بيانية وفي ذلك نظر ولا يفيد كونه  
 الاضافة وقطعها على جعل من بيانية بمعنى واحدا لان المانع صناعي لا معنوي وأما ولايك موقف منك الوداعا قالوا انه من  
 القلب الداعي الى اعتباره أمر من جهة اللفظ وهو وقوع موقع ما هو الممتد انكرو وما هو الخبر معرفة والاصل ولايك موقف  
 الوداع موقفك (قوله بين ذراعي وجهة الاسد) هذا معجز بيت للفرد في صدره بان رأى عارضا أسره (قوله اذا غاب عنكم  
 أسود العين الى آخره) المراد بأسود العين هنا جبل والاثم جمع الام بمعنى ائيم لان افعال يجمع على افعال وقيل لا يجمع عليه  
 \* وقد يحتمل الكلام الكبري وغيرها \* (قوله اذ يحتمل آتيك ان يكون فعلا مضارعا) بان يكون الفه منقابلة عن حمزة هي  
 فاء الكلمة اذا صلح آتى مضارع آتى (قوله وينبغي ان يجري هنا الخلف الذي في المسألة قبها) وهو ان الظرف الواقع في  
 موقع الخبر هل العامل فيه اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا وهو مذهب الاخفش نصر يحا ومذهب

سيمويه ايماء الصحيح عند ابن مالك واتباعه أن العامل فيه فعل لأن أصل العمل للفعل وهو قول الفارسي والبخشري  
 وغيرهما ونسب الى سيمويه وفي الشرح وهذا الخلاف معروف ولم يذكره المصنف في المسألة السابقة واحال عليه لشهرته  
 وفي قوله وينبغي اشعار بانهم لم يصرحوا به أيضا هنا انتهى ولا يخفى انه وان لم يذكره في المسألة السابقة صريحا قد أشار اليه  
 حيث قال اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر (قوله الامر ولي مستطاع رجوعه) هذا صدر بيت عجزه في باب ما أنات يد  
 الغفلات وقد تقدم الكلام عليه في الافتح المهززة وتخفيف اللام (قوله بناء على ما قدمنا) يعني في التنبية الاول من  
 التنبين السابقين وهو قوله وقد يقال كما تكون الكبرى مصدره بالمبتدأ تكون مصدره بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم أبوه  
 ﴿والجمل التي لا محل لها من الاعراب﴾ (قوله الثاني الجملة المنقطعة مما قبلها نحو مات فلان رجه الله) في الشرح مراده  
 بالمنقطعة التي قطع تعلقها مما قبلها لفظا ومعنى فالاول كالمثلية التي أوردتها فان جملة الدعاء بالرحمة متعلقة بالاولى  
 من جهة المعنى اذ لا رابط لفظيا يربطها والثاني نحو أولم يروا كيف بيدو الله الخلق ثم يعيده فان الربط المعنوي مفقود كما  
 يقوله المصنف بعدم من ان إعادة الخلق لم يقع بعد فيقرر ويتهامع ان الربط اللفظي موجود وهو حرف العطف (قوله  
 ويخص البيانيون الاستثنا في ما كان جوابا لسؤال مقدر) قالوا وهو ثلاثة اضرب لان السؤال اما عن سبب الحكم مطلقا  
 نحو قال لي كيف أنت قلت عليل \* سهر دائم وخرن طويل فسهر دائم جواب لسؤال مقدر عن سبب علمته كانه قال ما سبب  
 علمتك لان العادة اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علمته مطلقا عن سببها الخاص بان يقال هل علمته كذا وكذا ولا سيما  
 السهر والحزن فانه قل ما يقال هل سبب علمته السهر والحزن لانهم ما أبعد اسباب المرض واما عن سبب خاص نحو وما أبرئ  
 نفسي ان النفس لا مارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لا مارة بالسوء والتأكيدي دليل على  
 ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤيد ما عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو  
 قال سلام في الآية وصدقوا في البيت (قوله زعم العواذل الى آخره) في القاموس الزعم مثلثة القول الحق والباطل  
 والكذب ضده وأكثرا يقال فيما يشك وفي شرح التلخيص ليهاء الدين السبكي ولم يستعمل الزعم في القرآن العظيم الا  
 للباطل واستعمل في غيره للصحيح كقول هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير ولا يكن اذا تأملته تجده يستعمل حيث يكون  
 المتكلم شاككا فهو لقول لم يقيم الدليل على صحته وان كان صحيحا في نفس الامر قال وقد يستشك كل قوله صدقوا بضمير  
 المذكورين والعواذل جمع عاذلة وهو مؤنث وفي الشرح والجواب ان المراد بالعاذلة الجماعة العاذلة والاطلاق مثله على  
 المذكورين جائز فالعنى زعم الجماعات العواذل الذكور انتهى وهذا الجواب ذكره التفتازاني في مطوله في الكلام على  
 هذا البيت وعبارته والعواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا والغمرة الشدة ولا تنجلي  
 لا تنكشف (قوله اذلا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع) هذا تعليل ابطلان كون جملة لا يسمعون صفة أو حالا وقال ابن المنير  
 يصح في لا يسمعون ان يكون وصفا وان يكون حالا والجواب عن اشكال البخشري انه لا معنى للحفظ من شياطين  
 لا يسمعون ولا يسمعون هو ان عدم سماع الشيطان سببه الحفظ منه فالشيطان حال كونه محفوظا منه هي حال كونه  
 لا يسمع واحدهى الحالين لازمة للآخرى فلا مانع ان يجمع الحفظ منه وكونه موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة وليس  
 المراد ان عدم السماع ثابت قبل الحفظ وانما هو معه وبسببه واعترضه النبي بأن الصفة هنا كاشفة فلا بد من حصولها للموصوف  
 قبل وصفه والالم تكن كاشفة هذا هو الاصل والسابق الى الفهم واما تسميته الشيء باسم ما يؤول اليه فجاز والاصل الحقيقة  
 وأقول الصفة الكاشفة هي التي تكشف معنى التبوع وتبينه وظاهر ان جملة لا يسمعون اذا جعلت صفة للشياطين ليست  
 كذلك (قوله وانما هي استثناف نحوي) في الشرح ولان تقول اذا جعل استثنافا نحو يا كان اخبارا عن هؤلاء الشياطين  
 المحفوظ منهم بانهم لا يسمعون فيرد الاشكال وهو انه لا معنى للحفظ من هو في نفس الامر لا يسمع كما أخبر عنه فيكون  
 المصنف قد وقع فيما فرغ منه فان قلت التقدير لا يسمعون بعد الحفظ فلا اشكال قلت هذا التقدير يصح مع جعل الجملة صفة أيضا  
 فخصيص التقدير بحالة الاستثناف يكون تحكما وأقول يمكن الجواب عن أصل السؤال بانه اذا جعل استثنافا نحو يا يكون  
 اخبارا عن هؤلاء الشياطين لا يوصف كونهم محفوظا منهم (قوله ولا يكون استثنافا بانه الفساد للمعنى أيضا) في الشرح  
 انما يفسد المعنى بتقدير ان يجعله ذاجوابا عن السؤال عن العلة كما أشار اليه البخشري واما على ان يكون جوابا للسؤال



عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم - لان السبب المقتضى للحفظ منهم فلا يفسد المعنى فاطلاق المصنف القول بامتناع الاستئناف اليماني لما يترتب عليه من الفساد غير ظاهر (قوله الايمهذا الزجرى احضر الوغى) هذا صدر بيت من معاقبة طرفه بحزبه وان شهد للذات هل أنت مخلدى (قوله واستضعف الزمخشرى الجمع بين الخذفين) قال ابن المنيران اجتماع حذفين سائغ كما في قوله تعالى بين الله لكم ان تضلوا لان الاصل لثلاثوا الخذف الجار وحرف النفي قال اليماني وهذا غير وارد على الزمخشرى لانه لم يذكره بل قال المعنى كراهة ان تضلوا و قول ولو ذكره لا يرد عليه لان ما استضعفه هو حذف اللام وان ويرفع الفعل وما أورده ابن المنير عليه ليس كذلك (قوله قلت الذى يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كما في قولك سررت برجل معه صقر صائداه غدا أى مقدر حال المرور به انه يصيد به غدا والشياطين لا يقدر ون عدم السماع ولا يريدونه) فى الشرح وهو ضعيف اما اول فلان سلم ان الذى يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ولم لا يجوز ان يقدرها غيره ولو قيل معنى المثال سررت برجل معه صقر مقدر عدم الصيد به فى الغد على ان يكون مقدر اسم مفعول اصح سواء كان هو المقدر أو غيره واما ثانياً فعلى تقدير نسيام ان الذى يقدر هو صاحب الحال لا يمتنع فى الآية ان يكون الشياطين يقدر ون عدم سماعهم بعد الحفظ لما روه من القذف بالشهب والطرده عن الاستراق واما ثالثاً فلان قوله ولا يريدونه لا مدخل له فى كون الحال مقدره لانها قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال مریدها كما اذا قال الاميراطوم ادخل السجن خالد فى عذابه وانما عدلت عن التمثيل بقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها لا احتمال ان يقال عدوا مریدين بما ارتكبوه من جريمة الكفر وأقول الدليل على ان الذى يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان فى الحال ضمير ايعود على صاحبها فيجب ان يكون فى مقدر ذلك لانه بمنها فيجب ان يكون مقدر الحال صاحبها ويمتنع فى الآية ان تكون الشياطين يقدر ون عدم سماعهم بعد الحفظ لان عدم سماعهم لازم للحفظ منهم والحفظ منهم مقارن لوجود النكواكب غير مفارق له فلو كانوا مقدرين عدم سماعهم بعد الحفظ لكانوا مقدرين عدم سماعهم فى حال عدم سماعهم لان عدم سماعهم عدم مستمر ولا كانوا متصفين بالحال المقدره فى وقت تقديرها والحال المقدره لا يتصف بها صاحبها فى وقت تقديرها بل بعده كما فى المثال وقوله ولا يريدونه نفي لتقدير هذه الحال يريد كما ان قوله لا يقدر ون نفي لتقديرها مقدرها وانما قال ذلك لانه قال فى حرف الالف فى اذ فى الفصل الثانى فى شرح وجه اعن الاستقبال انهم يقدر ون مقدر الصيده غدا وأوضح منه ان يقال مریداه الصيده غدا ثم لا يخفى ان كلمة عدم فى قول الشارح ولو قيل معنى المثال سررت برجل معه صقر مقدر عدم الصيد به فى الغد من طغيان القلم (قوله الثالث ان العزة لله جميعا بعد فلا يحزنك قولهم) فى الشرح ثبت فيما رأيت من نسخ الكتاب فلا يحزنك بالفاء والتلاوة فيها انما هى بالواو لا بالفاء (قوله والصواب انه ليس فى جميع القرآن وقف واجب) يمكن التوفيق بين هذا وبين كلام السخاوى بان مراد النافى الواجب عند الفقهاء ومراد المثبت الواجب عند القراء (قوله الخامس زعم أبو حاتم ان من ذلك تثير الارض) أبو حاتم هو سهل بن محمد السجستاني النحوى اللغوى نزيل البصرة قرأ كتاب سيبويه على الاخفش مرتين وكان كثير الراءى عن ابي زيد و ابي عبيدة والاصمعي بيعت كتبه بهد وقائه باربعة عشر ألف دينار على ما حكاه الوزير القفطى قال ابن دريد مات أبو حاتم بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين والاشارة بذلك ليس الى الاستئناف الذى قد يخفى بل الى مطلق الاستئناف لان المصنف لم يذكر عن ابي حاتم الا ان الاستئناف تثير جيد ويبقى كونه خفيا من قول المصنف لظهور ان تثير متصل بما قبله لا منقطع عنه قال صاحب الكشف ولا الاولى للنفي والثانية مزيدة لتوكيد الاولى لان المعنى لا ذلول تثير وتسقى على ان الفعلين صفتان لذلول كانه قيل لا ذلول مثيره وساقية وقال صاحب البحر تثير صفة لذلول وهى صفة داخله فى حيز النفي أى لا تثير الارض فتذلل ولا تسقى الحرت نفي معادل لقوله لا ذلول والجملة صفة والصفتان من حيث المعنى متوافقتان فى الفعلية لان تثير مننقى من حيث المعنى كما ان تسقى كذلك والمعنى لم تذلل بالعمل لانى حرت ولا فى سقى وقال الحسن كانت تلك البقرة وحشية فلذلك وصفت بانها لا تثير الارض بالحرت ولا يسنى عليها تسقى وقيل المعنى تثير الارض من البطراذ من عادة البقر اذا بطرت ان تضرب بقرونها واطرافها فتثير تراب الارض (قوله ورده أبو البقاء بان ولا انما تعطف على النفي) فى الشرح العاطف انما هو الواو فقط لا مجموع قوله ولا والمصنف ترك هذا التعقب مع شغفه بما نقشة أبى البقاء وأقول لابي حاتم ان يمنع ان لا تسقى معطوف وانما هو حال وعبارة أبو البقاء ليس فيها وان لا تعطف ونص ما فى اعرابه تثير فى موضع نصب حالا من الضمير فى ذلول تقديره لا تذلل فى حال انارها ويجوز ان يكون

تسعدان المون ماورهننا ابوحسان محمد سببو به ان الحال بمنزلة جابز في الحق المنزلة هنا بمصر  
ما ان يظهر انه جابز كما سجد عليه في المنتداه الجاهلية فيه احر التاك ما انما رآه ابو حسان هنا في ان الرابع في ٢١ الصوم  
مستحق ويشرح عليه زيد الرجل في الرجل الجوز والاسكان في حذو عليه ابنا لفظ في الجوز التاك في نظيرها فلنا انما رها في  
اتباع الذلول وقيل هو مستأنف أي هي ثبير وهذا قول من قال ان البقرة كانت تثير الارض ولم تكن تسقى الزرع وهو قول  
بعيد الصحة لوجهين أحدهما انه عطف عليه قوله ولا تسقى الحارث فتنى المعطوف فيجب ان يكون المعطوف عليه كذلك لانه في  
المعنى واحدا لا ترى انك لا تقول مررت برجل قائم ولا قاعد بل تقول لا قاعد بنعيم او كذلك يجب ان يكون هنا والثاني انها  
لو انارت الارض لكانت ذلولاً وقد نفي ذلك انتهى (قوله ويرد اعتراضه الاول صحة مررت برجل يصلي ولا يلتفت) يجب  
عن هذا انجوع ان الواو من ولا يلتفت للعطف بل هي للحال ولو سلم فليس المنفي هنا بمعنى المعطوف عليه وكلام أبي البقاء على  
ما قلناه عنه ظاهر في أنه فيما كان بعنايه (قوله وانما وجه الرد ان الخبر لم يأت بان ذلك من عجائبها) فيه نظر اذ لا يلزم من عدم  
ايمان الخبر بان ذلك من عجائبها عدم كونه من عجائبها بل جاز ان يكون من عجائبها وقد وصفها الله تعالى به فعلمناه منه (قوله وبأنه  
كان يجب تكرار لافي لا ذلول) في الشرح قد يكون أبو حاتم ذهب الى أن الاسم بمعنى غير كما قاله الكوفيون وصرح به السخاوي  
وغيره مثل غضبت من لائي وجمت بلا زاد لكن لا يكون في صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها كالا اذا كانت بمعنى غير  
وعليه فلا حاجة الى التكرير لانك لو قلت غير ذلول اکتفي به والتكرير انما هو في حرف النفي وهذه اسم لاحرف وأقول وقد  
يكون أبو حاتم لا يقول بوجود تكرار لافي الصفات وهو قول المبرد ومن وافقه (قوله أحدهما ما اذا حمل على الاستئناف  
احتجج الى تقدير جزء يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد) في الشرح ليس زيد مما يحتمل أن يكون استئنافا  
لانه مفرد والكلام في الجمل وأقول هذه مناقشة في غاية السهولة لان زيد مما يحتمل الاستئناف لكن باعتبار ما ينضم اليه  
ويصير به كلاما (قوله قال الزمخشري الاحسن والابلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل) في الكشف فان قلت  
كيف موقع هذه الجمل قلت يجوز أن يكون لا يألونكم صفة لبطانة وكذلك قد بدت البغضاء كما قيل بطانة غيراً ليكم خبالا بادية  
بغضاؤهم وأما قد بينا فكلما مبتدأ أو أحسن منه وأبلغ أن تكون مستأنفات كلها على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة  
انتهى وفي حاشية التفتازاني قوله كيف موقع هذه الجمل يعني لا يألونكم قد بدت البغضاء قد بينا لكم لظهور أن قوله وما تخفي  
صدورهم أكبر حال وان قوله ودواما عنتم بيان وتوكيد لقوله لا يألونكم خبالا لحكمه حكمه ولذا لم يذكره عند تفصيل المواقع  
وقيل انه لما وقع بين الصفتين تعين انه صفة وقوله وأحسن منه أي عماد ذكر وذلك لما في الاستئناف من الفوائد وما في الصفات  
من الدلالة على خلاف المقصود أو إبهامه وهو تقييد للنهي بكون البطانة على هذه الصفات وليس معنى قوله مستأنفات كلها  
ان الكل علة واحدة بالاجتماع بل ان كلامنا علة للنهي بالاستقلال ترك تعاطفها تنبيهها على الاستقلال كما في قوله تعالى  
ذلك بانهم كانوا ذلك بما عصوا أو بمعنى انها مستأنفات للتعليل على طريق الترتيب بان يكون اللاحق علة السابق الى أن تكون  
الاولى علة للنهي ويتم التعليل بل بالجموع أي لا تتخذوا منهم بطانة لانهم لا يألونكم خبالا لانهم يودون شدة ضرركم بدليل انه  
قد تبعد والبغضاء من أفواهمهم وان كانوا يخفون الكبير لكن لا يحسن ذلك في قد بينا اذ لا يصلح تعليلا له بدو البغضاء من  
أفواهمهم ويصلح تعليلا للنهي أي قانابينا الآيات الدالة على وجوب معاداة أعداء الله تعالى وان كان الاحسن أن  
يكون ابتداء كلام ولا يبعد أن يكون قوله مستأنفات كلها إشارة الى ما سواه انتهى (قوله وتبعه على هذا رجلان لخصاص  
تفسيره اعرابيا) هما السفاقي وشهاب الدين الحلبي المعروف بالسمين كل واحد منهما لخص اعرابا لأنهما اجتماعا على تخصيص  
اعراب كما قد تشعبه عبارته (قوله أحدهما نحو أقوم من قولك ان قام زيد أقوم) قال الرضي اذا كان الجزاء مضارعا  
والشرط ماضيا ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني أكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب  
للجواز فاذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما  
لنية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى أن يقال تغير عمل ان  
وضعت في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فالما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء  
فتكون الاداة جازمة لشي واحد وهو الشرط تقديرا كما ينجزم سائر الجوازم عملا واحدا أي معمول واحد كالم والماولام الامس  
واللنهي (قوله ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا) وجه التأييد ضعف أداة الشرط حينئذ عن العمل في  
الجواب لحيولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فيأتي فيه دعوى الاستئناف بنية التقديم بخلاف ما اذا كان الشرط  
مضارعا اذا لم تضعف الاداة عن العمل في الجواب لعملها في الشرط حينئذ ولا يتأتى دعوى الاستئناف فالضمير في قوله

عنه انما رها في  
عنه انما رها في

يؤيده (أي سيمويه) والاشارة بذلك الى أقوم من قولك ان قام زيد أقوم وفي الشرح وجه التأييد انه استقر من قواعدهم  
 ان الجواب متى حذف لم يحجب الشرط بصيغة الماضي أو المضارع القرون ولم ولا يحجب على خلاف ذلك الا في الضرورة  
 (قوله) والجزم بالعطف على محل الفاء المقدره وما بعدها) في الشرح هـ هذا الكلام ظاهر في أن الجملة الواقعة بعد الفاء لا محل  
 لها وهو خلاف ما يأتي له من أن الجملة الواقعة بعد الفاء حاد وبالشرط حازم في محل جزم وأقول بل هذا الكلام ظاهر في  
 أن الجملة الواقعة بعد الفاء المقدره لها محل مع الفاء وان محل الجموع الفاء وما بعدها (قوله) وليس بشيء لعدم الرابط في  
 الشرح بل هو شيء وجه ذلك أن المعنى عند بعضهم ميني وبين لقائه يومان فالرابط بحسب المعنى موجود ولا يضر كونه  
 بحسب اللفظ مفقوداً وأقول هـ هذا عجيب فان الرابط اللفظي في الجملة الاسمية الحالية لا بد منه لفظاً أو تقديرًا وهو اما الواو  
 أو الضمير أو هـ ما رسمه يذكّر المصنف ذلك في الباب الرابع في الاشياء التي تحتاج الى الرابط (قوله) الرابع الجملة بعد حتى  
 (الابتدائية) في الشرح اذا فرض الكلام في حتى الابتدائية امتنع جريان الخلاف في الجملة الواقعة بعدها هل لها  
 محل من الاعراب أو لا فان القائل بان الجملة بعد حتى في محل جر لا يرى حتى ابتدائية وأقول قد نقل المصنف عن الزجاج  
 وابن درستويه ان الجملة بعد حتى الابتدائية في موضع جر بحيثى فان قيل ما الفرق حينئذ بينهما وبين حتى الجارة قلنا ان  
 هذه لا تقع بعدها الا الجملة وتلك لا يقع بعدها الا المفرد (قوله حتى ماء دجلة أشكل) هذا بعض بيت وهو فإزال التقتلي  
 فجم دماها \* بدجلة حتى ماء دجلة أشكل وفي الصحاح دم أشكل اذا كان فيه بياض وجره قال ابن دريد انما سمي  
 الدم أشكل للحمرة والبياض المختلطين فيه (قوله وقد تقدم) يعني في حرف الخاء في الكلام على حتى ﴿ الجملة الثانية  
 المعترضة ﴾ ﴿ قوله بين شيتين ﴾ يعني سواء كانا مفردين في جملة أو كانا جملتين متصلتين معنى وسواء كانت الجملة المعترضة  
 جملة واحدة أو أكثر ﴿ قوله شجلك أظن ربيع الطاعنة ﴾ هذا صدر بيت عجزه \* ولم نعبأ بعد ذل العاذلينا \* والربيع الدار  
 نفسها أو الجملة واعتراض بانالاسم ان شجلك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدأ وربع الطاعنة اخبر عنه على تقدير  
 رفعه ومفعول أول مقدم وربع الطاعنة مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه قال في الصحاح الشجوة الهم والحزن يقال  
 شجوا يشجوه شجوا اذا حزنه واشجوا يشجيه اشجاء اذا غصه تقول منهم ما شجى يشجى شجاء (قوله وقد أدركتني الى آخره)  
 الحوادث نوازل الدهر والجملة بفتح الجيم الكثيرة والعزل جمع أعزل وهو الذي لا سلاح معه وضماؤه وعزل مجروران  
 بالتبعية لقوم (قوله ألم يأتيك خبر بل بون بنى زياد) قوله \* وبدلت والدهر ذوت بدل \* الى آخره) في الصحاح الهيف يعني بفتح  
 اللين وبنوز ياد ربيع بن زياد واخوته وقد ذكر بعضهم ان فاعل يأتيك ضمير يعود الى النبأ دلالة الانباء عليه أو انه لبون على  
 حذف مضاف أي ألم يأتيك خبر بل بون بنى زياد (قوله \* وبدلت والدهر ذوت بدل \* الى آخره) في الصحاح الهيف يعني بفتح  
 الهاء وسكون الياء مثل الهوف يعني بضم الهاء وهي ريح حارة تأتي من قبل اليمن وهي النسكاء التي تجرى بين الجنوب  
 والدبور من تحت مجرى سميل والصبابح مهم بالمتسوى مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار والشمال بفتح الشين  
 وسكون الميم بعدها هزة مفتوحة لغة في الشمال بفتح الشين والميم وبعدها ألف وقد دخلت الباء هنا على المتروك وهو  
 الاستعمال المشهور (قوله وفيه والايام الى آخره) هذا البيت لعن بن أوس وقبله رأيت رجالا يكرهون بناتهم \*  
 وفيه لا تكذب نساء صالح وضمير يلائمه عائدا الى الندب المفهوم من نوادب (قوله) وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه  
 الصلاة والسلام نحو معاشر الانبياء لا نورث) في المطول ان جملة الاختصاص في محل نصب على الحال وكذا قال الرضى  
 أيضا فلا تكون اعتراضية فإى في أنا أفعل كذا أيها الرجل مضموم والرجل مرفوع كافي النداء والمجموع في محل نصب  
 على الحال وتقديره متخصصان بين الرجال وقد يقوم مقام أي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب أقرى الناس  
 للضيف أو مضاف نحو انما معاشر الانبياء لا نورث وربما يكون علما نحو بناتكم ما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعروف  
 ليس منقولاً عن النداء لان المنادى لا يكون ذالام ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل أمرين النقل  
 فيكون منصوبا بيا مقدره وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير أعنى أو أخص وفي شرح اللفية لولد مصنفها  
 ما يقتضى ان الاختصاص جملة اعتراضية كما قال المصنف وذلك انه قال الاختصاص خبر يستعمل بلفظ النداء كقولهم  
 اللهم اغفر لنا آياتها العصابة ونحن نفعل كذا أيها القوم وأنا أفعل كذا أيها الرجل يراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص

على معنى متخصصين من بين العصاب ونحن نفعل مخصوصين من بين الاقوام وأنا أفعل كذا مخصوصا من بين الرجال وهو في الحقيقة منصوب باخص لازم الاضمار غير مقيّد بجعل اعراب انتهى ويمكن التوفيق بين كلام المصنف والرضي بان من قال انها جملة اعتراضية أراد بحسب الحقيقة ومن قال انها جملة حالية أراد بحسب المعنى وهو وجه التوفيق بين قول ولد المصنف أولا على معنى متخصصين ومخصوصين ومخصوصا حيث يقتضى انها حالية وبين كلامه آخر (قوله نعم بنات طارق) هذا البيت لهند بنت عتبة زوجه أبي سفيان بن حرب قالته قبل اسلامها في يوم أحد تعرض به المشركين على قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبهده المسك في الفارق والدر في الخائق ان تقبلوا نعانق ونفرش الفارق أو تدبروا نفارق فراق غير وامي والمراد بطارق هنا النجم وقيل هو لهند بنت ساضة بن رياح بن طارق الا يادى قالته حين لقيت اباد جيش الفرس بالجزيرة وكان رئيس اباد بياضة بن رياح بن طارق الا يادى وقيل غير ذلك وفي الشرح قولها ونفرش الفارق يقتضى أن يكون الروى ساكنافي السكلى وهذه الايات من منهوك الرجز لانه دخله القطع والخبث شذوذ (قوله وانى رام الى آخره) شطت بعدت والنوى جهة القصد من السفر (قوله وذلك على تقدير أزرورها خبرا على وتقدير الصلة محذوفة) احترز بذلك عما أتى في الثامن من تقدير أزرورها صلة وتقدير خبرا لم يحذوفا (قوله لعلك والموعود حق لقاءه \* الى آخره) القلوص بفتح القاف الشابة من الابل والبدا انتقل الرأى من شىء الى شىء (قوله ياليت شعبرى الى آخره) المنى جمع منية وهى التمنى وغدا هنا تامة والجملة بعده في محل نصب على الحال وقد ذكر المصنف في الكلام على أم ان معنى علمت أزيد قائم علمت جواب أزيد قائم وكذلك المعنى ههنا جواب هل أعذوا يوما وأمرى مجمع (قوله اذا قيل بان جملة الاستفهام خبر) أى عن اسم ليت وهو شعبرى (قوله ان الثمانين الى آخره) في الصحاح ويقال قد ترجم كلامه اذا فسره باسمان آخر ومنه الترجمان ولا ان انضم التاء لضم الجيم وفي القاموس ان فيه فتح التاء والجيم كزعفران (قوله وقول ابن هرمة ان سلبى الى آخره) هرمة بفتح الهاء وسكون الراء ويكأوهما يحفظها وضنت بخلت ويرزوهما ينقصها وهذا بيت واحد من مقفى المنسرح (قوله انى واسطار الى آخره) هذان بيتان من مشطور السريع ونصر الثالث بمعنى العطاء ونصر الاول منادى والثانى تأكيده على اللفظ قال في الصحاح والنصر العطاء قال رؤبة وأنشد البيت الا انه أنشده بنصب الثانى والثالث وفي العباب ان الصغاني قال أنشد سيبويه هذا البيت لرؤبة وليس لرؤبة وهو مع ذلك تحفيف والرواية يانصر نصر بالضاد المجهة ونصر هذا صاحب نصر بن يسار والاسطار جمع سطر بفتح الطاء المهملة وهو الخط مثل سبب وأسباب وسيتكلم المصنف على هذا البيت في الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل (قوله انى وتم يامى الى آخره) التهيام بمعنى الهيام وهو شبه جنون من العشق وتحليت بانطاء المجهة تحببت وتوا اتخذ مائة أى متزلاتم على قول أبى على الاعتراض في هذا البيت بجملة اسمية خبرية وعلى ما أجازه أبو الفتح بجملة فعلية قسمية (قوله والظاهر أن الجواب فالله أولى بهم) يعنى أنه جواب بحسب اللفظ قائم مقام الجواب بحسب الحقيقة لانه قال في الباب الخامس في الخاتمة التى ذكر فيها المحذوف ان التحقيق ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله أى فليبادر العمل فان أجل الله لا توت وذلك انه لا بد من كون الجواب مسببا عن الشرط واتيان أجل الله ليس مسببا عن رجاء لقاء الله تعالى فكذلك ههنا أولوية الله بهم ما ليست مسببة عن السكون غنيا أو فقيرا وهذا الذى استظهره المصنف هو قول الاخفش ان أو بمعنى الواو والمعنى فالله أولى بالغنى والفقير حيث شرع الشهادة عليهم ما وهو أنظر لهم انكم ولولا ان الشهادة عليهم مصلحة لما شرعها وقال أبو حيان الجواب محذوف تقديره فليشهد عليه ولا يراعى الغنى لغناه ولا الفقير لفقره وليس فالله أولى بهم ما هو الجواب بل لما جرى ذكر الغنى والفقير عاد الضمير على ما دل عليه كأنه قيل فالله أولى بجنس الغنى والفقير أى بالاغنياء والفقراء وفي قراءة أبى فالله أولى بهم ما يشهد بارادة الجنس وقال السفاقي الجواب فالله أولى بهم ما والضمير عائد على الغنى والفقير المدلول عليهم بانه تعالى غنيا أو فقيرا والمثمود عايمه داخل جزما كما يقول ان يكن هذا الرجل زيدا أو عمر انا أحبهما أى أحب زيدا وعمر انا يكون الرجل داخل في ذلك (قوله لان أو ههنا للتوزيع) أى للتقسيم (قوله فباطل) يعنى لما تقدم من ان أو في الآية للتوزيع وان حكمها وجوب المطابقة (قوله نص عليه الا بدي) في الشرح هو مزة مضمومة وباء موحدة مشددة مفتوحة وذال مهيبة منسوب الى أبدة بلاد من بلاد الاندلس كذا ضبطه عن شيخنا برهان الدين الاندلسي وهو أعرف ببلاده وفي القاموس في باب الدال المهملة وأبدة كقبرة بلبد الاندلس انتهى وأقول أخبرني بعض فضلاء الاندلسيين الاخبار انهم لا يقولون الا بالهمزة وانها

بيد الفرج الآتية وهم يقولون بالجملة مع تحريف في لفظها (قوله أحدها ان أحق خبر عنهما) في الكشف وحاشيته عنده  
 قوله تعالى يخادعون الله والذين آمنوا والله ورسوله أحق ان يرضوه وحق الضمير فيه دلالة على أن المقصود ارضاء الرسول  
 وإنما ذكر الله تعالى لافادة قوة اختصه الله به وكونه منه بمكان وكذا يؤذون الله ورسوله فانهم لا يؤذون حقيقة الا  
 الرسول وحده (قوله والثاني ان أحق خبر) في تفسير ابن عطية وتقديره عند سيبويه والله أحق ان يرضوه ورسوله أحق ان  
 يرضوه كقول الشاعر نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرائ مختلف ومذهب المبرد ان في الكلام تقديم  
 وتأخير وتقديره والله أحق ان يرضوه ورسوله وقيل الضمير عائدة على المذكور انتهى (قوله بل في موضع رفع بدل من أحد  
 الاسمين وحذف من الآخر مثل ذلك) في الشرح يلزم عليه حذف البدل وهو محل نظري فيجب تحريف النقل فيه انتهى واعلم  
 ان المصنف لم يترجم لحذف البدل في الخاتمة التي ذكرها المحذوف وقضية هذا أنه لا يحذف وأجاز حذفه في هذه الآية وفي  
 الخاتمة في حذف الحال في قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه أولياء حيث قال ان التقدير يقولون ما نهى عنهم وان هذا المقدر  
 يحتمل أن يكون بدلا من الصلة اذا كان خبر الذين ان الله يحكم بينهم (قوله لعمرى الى آخره) في الصحاح عمر الرجل بالكسر  
 به عمر وعمر على غير قياس لان قياس مصدره التحريك أى عاش زمانا طويلا ومنه قولهم أطال الله عمرك وعمرتك وهما وان  
 كانا مصدرين بمعنى الا انه استعمل في القسم أحدهما وهو المفتوح والبطل مصدر بطل الشيء يبطل بطلا اذا كان غير حق وهو  
 صفة لمحذوف أى نطقا بطلا والافعال بالفتحة جمع أفرع (قوله فاعمل القول في لفظ واو القسم ومجرور هاء على سبيل الحكاية)  
 الذى في الكشف بنصه والحق أقول أى ولا أقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به (قوله قيل أى فالحق قسمى أو فالحق  
 منى أو فالحق أنا) هـ ذى يقع في بعض النسخ وفي بعض ما يدل فالحق منى فالحق عيني والصواب الاول لان معنى عيني قسمى  
 فكيف يطف عليه باو ثم لا يخفى ان الحق مقابل للباطل ان كان التقدير منى واسم من أسمائه تعالى ان كان التقدير أنا ومحمول  
 لهما ان كان التقدير قسمى (قوله والتاسع بين أجزاء الصلة) الظاهر أن يقول بين جملة غير مستقلة بان تكون الاولى صلة  
 والثانية عطفا عليها لان ترهقهم ذلة اذا كان معطوفا على الصلة تكون صلة لاجزء صلة والصلة جملة غير مستقلة (قوله ثم انه)  
 أى كون جملة ما لهم من الله من عاصم خبر عن الذين كسبوا السيئات ليس بمتعين لجواز أن يكون الخبر جزءا سيئة عنها بان  
 بقدر فهارا بظير بظها بانابتدأ نحو قولهم كاسيئرا اليه المصنف (قوله ويحتمل وهو الاظهر) في البحر وأجاز ابن عطية أن يكون  
 الذين في موضع جر عطفا على قوله للذين أحسنوا أو يكون جزءا خبره قوله والذين على اسقاط حرف الجر أى وللذين كسبوا  
 السيئات جزءا سيئة عنها فيتعادل التقسيم كما تقول في الدار زيدو القصر عمرو وأى وفي هذا القصر عمرو وانتهى وهذا هو  
 الاحتمال الذى ذكره المصنف الا أن تقرير ابن عطية ظاهر في انه على قول سيبويه في قولهم في الدار زيدوا الحجر عمرو وتقرير  
 المصنف ظاهر في انه على قول الاخفش ولا حاجة الى تكلف جعله على قول سيبويه لان المصنف يحيز قول الاخفش لانه قال  
 في الباب الرابع في آخر العطف على معمولي عامين وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عامين مختلفين (قوله وذلك من  
 العطف على معمولي عامين مختلفين عند الاخفش وعلى ضمائر الجار عند سيبويه والمحققين) الاشارة بذلك الى قولهم في الدار  
 زيدوا الحجر عمرو وقوله على ضمائر الجار عطف على من العطف (قوله ولا أخافا علم زيد) قال الرضى وجاء على قلة لكن لا الى حد  
 الشذوذ في المنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والآخر من بين الاسماء الستة اذا واولها الام الجران تعطى حكم الاضافة بحذف  
 نون المثني والجمع واثبات الالف في الاب والآخر حتى يكون مضافا واللام زائدة فيكون معر باو مذهب الخليل وجهور  
 البصاة انه مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقبل لهم اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر أجا بان اللام ههنا أيضا  
 مقدرة وهذه الظاهرة تأكيدها وقال ابن الحاجب الوجهه أن يقال انه شابه المضاف فاعطى حكمه من اثبات الالف في أبا  
 وأخا وحذف النون في غلامى ومسلمى (قوله مكره أخاك) أصل هذا ان شخصاروى في موقف حرب فقبل له في ذلك فقال  
 مكره أخاك لا بطل (قوله \* كان وقد أتى حول كميل الى آخره) الحول السنة والكميل الكامل والانا في بالثلاثة جمع انفية  
 بضم المهملة وكسر هاء مع تشديد المنة التثنية وهى الجري بوضع عليه القدر وتشديد الياء في الجمع وتخفيف والمثول من الاضداد  
 يطلق على المنتهيات وعلى المنتهيات بالارض (قوله ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها) هذا مبنى على  
 جواز تقديم الحال المصدره بالوار وقد منه المغاربه واجازة الجمهور (قوله كان قلوب الطير الى آخره) هذه البيت لامرئى

القياس يذكر فيه العقب وهي معروفة بانها التام كل قلوب الطير والحشف أورد الثمر اليابس ورطبا ويا بسا حالان من القلوب على معنى رطبا بعضها ويا بسا بعضها (قوله ليت وهل ينفع شيئا ليت الى آخره) ليت الثالثة مؤكدة للاولى وأما الثانية فاريد بها نفسها (قوله وما أدري وسوف الى آخره) تقدم الكلام عليه في أم (قوله \* أخالده والله أوطأت عشوة \* ) هذا صدر بيت عجزه \* وما قائل المعروف فينا يعنف \* وقد تقدم الكلام عليه في قد (قوله وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة) هكذا قال صاحب التلخيص واعترضه بهاء الدين السبكي بأن المراد بقولنا أكثر من جملة أن لا تكون احدهما معمولة للاخرى والافهى في حكم جملة واحدة وقوله تعالى يحب التوابين خبران وقوله ويجب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبله جملتين معترضتين وفي الشرح يحتمل ان تكون هذه الجملة خبرا مبتدأ محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستأنفة ويكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل وان كان الاول أولى والآية مثال لا دليل وأقول فيه نظرا ذلك لو كان التمثيل على هذا الوجه المحتمل لبيّنوا انه عليه ولم يطقوا بل الجواب منع ان المراد ان لا تكون احدهما معمولة للاخرى (قوله وفي التنزيل نظر) يجب عنه بان في هذه الآية الثانية اعتراضا واحدا بجملة من لان مجموع جاتي قوله وانه لقسم وقوله تعالى لو تعلمون اعتراض بين قوله تعالى فلا أقسم بمواقع النجوم وقوله تعالى انه لقرآن كريم نعم احدى الجملتين وقعت اعتراضا بين خبر الجملة الاخرى ونعته وذلك لا يخرج مجموع الجملتين عن كونه اعتراضا واحدا بين شيتين (قوله وقد مر ان الرخصى أجاز في سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك وزعم أبو علي انه لا يعترض بأكثر من جملة) في الشرح ظاهر هذا الكلام انه أخذ لابي على من كلامه على هذا البيت القول بامتناع الاعتراض بأكثر من جملة وفيه نظر لانه ليس في كلامه هذا ما يؤخذ منه منع ذلك مطلقا لاحتمال ان يكون الباء في هذا البيت على منع الاعتراض بجملة من ما يلزم على ذلك من تنكير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقا انتهى وأقول قول أبي على لثلا يلزم الاعتراض بجملة من ظاهر في منع الاعتراض بجملة من طاقا وكذلك فهمه ابن مالك كما دل عليه قول المصنف وقد اعترض ابن مالك الى آخره ثم في الشرح ولفائل ان يقول لا يلزم من تقدير أية مصدر الاو بيت الاعتراض بجملة من لاحتمال ان تكون هذه المقدرة مفعولا ثانيا لارافى وقوله قد طابعت غير منبيل حال من فاعل أرى أو مفعوله الاول ومنبيل اسم فاعل من أنال اذا عطى (قوله وعلى قولهم يخرج الحديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما صنعت وأما على قول البصر بين فيجب تنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين) في الشرح بل ويخرج على قول البصر بين أيضا بان يجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا والخبر محذوف أى لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية فلك ان تقول تتعلق ولك ان تقول لا تتعلق وكذا القول في ولا معطى لما صنعت وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار وقد ذكر المصنف في الباب الخامس في المثال الثالث من الجملة الثانية ان جماعة علقوا الظروف من قوله تعالى لا حاصم اليوم من أمر الله لا تريب عليكم اليوم ومن قوله عليه السلام لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما صنعت باسم لا قال وذلك باطل عند البصر بين لان اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه وانما يتعلق بمحذوف الاغنة البغداديين قلت فخرج الحديث على وجه جائز عند البصر بين وهو يتعلق بمحذوف وذلك مناف للحصر المفاد هنا بتقديم المعمول من قوله وعلى قولهم أى قول البغداديين يخرج الحديث وأقول بعد تسليم ان تقديم المعمول من قوله وعلى قولهم لا فادة الحصر لا يريد بقوله يخرج الحديث تخريجه مطلقا اعتمادا على ما سبق قوله في الباب الخامس وانما يريد تخريجه بقيد علق اللام باسم لا وذلك انما هو على قول البغداديين وأما على قول البصر بين فيجب تنوينه (قوله لعمري والخطوب مغيرات الى آخره) المظن مصدر ميمي يقال ظنن اذا سار والمصدر ظنن باسكان العين وفحها وباليتة عدته وأكثرته به وهو متعد بنفسه (قوله وبانه يجب ان يقدر للباء متعلق بمحذوف أى أرسلناهم بالبينات) في الشرح كيف يجب تقدير المتعلق مع احتمال المقام لا مورثي خلافة قال الرخصى اما ان يتعلق بما أرسلنا دخلا تحت حكم الاستثناء مع رجالا أى وما أرسلنا الرجال بالبينات كقولك ما ضربت الازيد بالسوط لان أصله ضربت زيدا بالسوط وأما رجالا صفة له أى رجالا متلبسين بالبينات وأما أرسلنا مضمر كما قيل بم أرسلنا فقلت بالبينات فهو على كلامين والاول على كلام واحد وأما يوحى أى يوحى اليهم بالبينات وأما بلا تعلمون على ان الشرط في معنى التبعكيت والالزام كقول الاجير ان كنت عمات لك فاعطاني حتى وهيب ان المصنف أبطل بعض هذه الجملات بقوله ولا يستثنى بأداة واحدة شيئا ولا يعمل

ما قبل الا فيما بعد هذا الا في المسائل الثلاث التي ذكرها فاحتمال تعلقه بل انعمون ظاهر لم يبطله شيء فثبت ان وجوب تعاقبه  
 بمحذوف منتف انتهى ما في الشرح (قوله لانه لا يستثنى باداة واحدة شيئا) في الشرح كان ينبغي ان يقول باداة واحدة دون  
 عطف ليسلم من النقص نحو ما قام الازيد وعمر ووما ضربت الابكر او خالد فان مثل هذا جائز بانفاق واقول لا حاجة الى  
 الاحتراز بما ذكر لان ما قام الازيد وعمر ووما ضربت الابكر او خالد المستثنى فيه باداة واحدة شيئا وانما استثنى شيء  
 واحد واتبع بالعطف عليه آخر ثم في الشرح وأما اذا لم يكن ثم عطف ففي المسئلة خلاف فنع من ذلك جماعة منهم ابن مالك  
 وأجازة آخرون وعليه معنى صاحب الكشاف في مواضع منها هذه الآية ومنها قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا به فانه  
 قال ان المستثنى الظرف والحال جميعا وان الحصر في كل منهما ما مقصود أي لا تدخلوا في وقت من الاوقات على حال من  
 الاحوال الا في هذا الوقت على هذه الحال (قوله أو تابعه نحو ما قام أحد الازيد افاضل) في الشرح يلزم على اجازة هذا  
 التركيب وقوع الفصل بين الموصوف وصفته بالا وهو متمنع على ما صرح به المصنف في أوخر هذا الباب نقل عن الاخفش  
 وارضاه وجوابه ان ذلك حيث تكون الصفة واقعة في مركزها الاصل كما اذا وقع التفرع في النعت نحو ما ضربت باحد  
 الاقام بالجرح فيمتنع وأما حيث تكون الصفة منزلة عن المحل الذي تستحقه بطريق الاصلة فلا يضر لان اصلة المحل تجزئها  
 الى التقدم واللصوق بالموصوف فكانه لم يقع فصل في التحقيق نظر الى الاصل كما نحن فيه فان الصفة من قولنا ما قام أحد  
 الازيد افاضل محلها ان تقع الى جانب أحد الموصوفين والفصل عرض لغرض فلم يكثر به وأقول الفصل الذي عرض هنا لغرض  
 ان كان الاقيني ان لا يمتنع التفرع اذا وقع في النعت وحده وان كان المستثنى فعدم الاكثرات به هذا المعارض لا يؤدي الى  
 لصوق الصفة بالموصوف وانما يؤدي الى لصوقها بالا فبني ان يمتنع كلا الصورتين فالاول الجواب بان ما سيقوله المصنف  
 مذهب الاخفش وما ذكره هنا مذهب غيره ثم في الشرح فان قلت من المعالم ان البدل في غير الموجب هو الراجح وزيد  
 هنا مستثنى من احد الواقع في غير الايجاب فكان الاولى فيه الرفع على الابدال فما بال المصنف عدل عن النطق به كذلك قلت  
 ليس المستثنى منه أحد بمجرد مع قطع النظر عن صفة والاستثناء منه منظور الى الصفة والمستثنى منه المجموع وقد أفرغ  
 بعضه عن المستثنى فصدق ان المستثنى لم يقع بعد المستثنى منه بل يقدم على بعضه فلذلك نصبه (قوله وان المعنى ولا تظهروا  
 تصديقكم بان أحد ايوتى من كتب الله مثل ما وتبتم ما أولئك الا حد يحاجونكم) أشار في هذا التقرير الى ان يحاجونكم على  
 هذا الوجه معطوف على تؤمنوا وان فاعل يحاجونكم عائد الى أحد دلالة في معنى الجمع لكونه في سياق النبي وفسر أو بالواو  
 لان لا الناهية اذا دخلت على معطوف ومعطوف عليه باو عم النهي كل واحد منهما لان أو لا حد الأمرين مهم ما وامتناع  
 المهم من أمرين لا يتصور الا بامتناع مجموعهما (قوله وهو متعلق بمحذوف مؤخر) لان القصد افاضة الاهتمام والحصر  
 وذلك بتقديم الممول ويحاجونكم على هذا الوجه معطوف على يؤتى واول التتويج وأجاز وان يكون هدى الله بدلا من الهدى  
 لا خبر لان والخبر قوله ان يؤتى ويكون يحاجونكم منصوبا باضمار ان بعد أو أي حتى يحاجونكم عندكم فيمغلبونكم لانكم تعلمون  
 صحة دين الاسلام واحد على هذا الوجه ليس بمعنى الجمع لان ذلك لا يكون الا في نفي بل بمعنى الواحد وهو مفرد على به النبي  
 صلى الله عليه وسلم (قوله والثاني ان في الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعد همام انه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفا)  
 في الشرح فيه نظر وذلك ان المدعى أولان الوجهين صحيحان وان الثاني منهما أرجح من الاول فلا يتأني حينئذ لتعليل ذلك  
 بما أورده هنا لان مقتضاه بطلان الوجه الاول من حيث اشتماله على المحذور الذي أشار اليه فتأمله وأقول لم يدع المصنف  
 صحة الوجهين ولم يتعرض في كلامه لذلك وكون الثاني أرجح من الاول لا ينافي كون الاول مشتتلا على محذور أو مكره ليس  
 في الثاني بل ذلك سبب لاحتجانه على الاول ولو سلم فترجح المصنف هذا على الاول ليس بالنسبة الى من يمنع عمل ما قبل الا فيما بعد ها  
 وليس واحدا من الثلاث المذكورة لان الوجه الاول ليس بصحيح عنده بل بالنسبة الى من يجيز ذلك وحاصله ان هذا الوجه  
 أرجح من الاول لخالوه عن هذا الذي قيل انه متمنع واشتمال الاول عليه (قوله ان الثمانين الى آخره) تقدم الكلام عليه  
 وعلى البيهقيين اللذين بعده من قريب (قوله فيمن ضم الباء) ينبغي ان يقول وقرى بباء الغيبة احتراز عن من ضمها  
 وقرى بالباء خطا بالواو منين فان هذه القراءة ليست من تعدى الفعل المتصل الى ضميره المتصل وكان المصنف لم  
 يحرز عنها لان مراده فيمن ضم الباء من السبعة وهذه ليست منهم (قوله فانما يصح في الآية العطف) هذا جواب شرط  
 مقدمه أي اذا تقرر هذا فانما يصح في الآية العطف ولقائل ان يقول يصح العطف المذكور بدون ما ذكر لان التسامع

يقتضيه ما لا يقتضيه غيره (قوله وقد فهم ما أوردته من ان المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وذلك بالاجماع)  
 قال الرضى اما وجوب كون الحال جملة خبرية فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون  
 الحال فمضى قولك جاء في زيد راكباً ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن  
 ثم قيل ان الحال تشبه الطرف معنى والانشائية اما طلبية أو ايقاعية بالاستقراء وان في الطلب لست على يقين من حصول  
 مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول المضمون وأما ايقاعية نحو بنت وترزجت وطلقت فان  
 المتكلم بها لا ينظر الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف  
 بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ ايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى وفي الشرح وقرر الحديث وجهه اشترط  
 الخبرية في الحالية بان قال الحال وان كانت خبر المبتدأ في المعنى الا انها حكم خبري لانها قيد والقيد قد تكون ثابتة باقية مع  
 ما قديمه او الانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولذا لم يقع الانشاء شرطاً ولا صفة الا اذا قامت  
 المحوز لوقوع الانشاء خبراً أو صفة بالتأويل ينبغي ان يجوز وقوعه حالاً بالتأويل اذ لا فرق انتهى وأقول الامر كذلك فقد  
 قال السيد في حاشية المطول الجملة الانشائية لا يصلح ان تقع حالاً غير مؤولة بالقول كما في قوله جذب اليماني ابطنى أو امرعى  
 والتحقيق ان الحال هناك هو القول المقدر والجملة الانشائية مقولة فلا تكون حالاً الاعلى سبباً للمجاز انتهى وسيد ذكر  
 المصنف في أول الكلام على الجملة التفسيرية ان جملة هل هذا الا بشر مثلكم يجوز ان تكون معموله لقول محذوف هو حال  
 لا يقال هذا مناف لقول بان الحالية لا تكون الا خبرية ولخطئة من قال في ولا تضجر ان الواو للعامل ولا ناهية لانا نقول ذلك  
 على ان يكون الحال نفس الجملة وهذا على ان يكون مفرداً من لفظ القول والجملة مقولة ثم في الشرح وانظر من أين فهم  
 من كون المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وانما فهم انها لا تقع طلبية وهذا أعم من كونها لا تقع الا خبرية  
 والاعم لا اشعاره بالاخص وأقول أراد بالطلبية هنا الجملة التي ليست بخبرية دل على ذلك قوله في صدر المسئلة ان المعترضة تتميز  
 عن الحالية بانها تكون غير خبرية ودل أيضاً على انها تنفرد عن الحالية بغير الخبرية وتشارك معها في الخبرية وذلك مستلزم  
 لكون الحالية لا تكون الا خبرية (قوله وأما قول بعضهم في قول القائل اطلب ولا تضجر من مطلب) هذا مصدر بيت مجزء فاقه  
 الطالب ان يضجر وبعده اما ترى الجبل يتكراره في الصخرة السماء قد أثرا وصرح المصنف في الباب الخامس في النوع  
 الثامن من الجهة السادسة بان ذلك البهض هو الامين المحلى (قوله فقلت ادعى الى آخره) اندى من الندى بفتح النون والقصر  
 وهو بعد ذهاب الصوت يقال فلان اندى صوتاً من فلان اذا كان بعيد الصوت كذا في الصحاح وادعوا بالنصب ولصوت بكسر  
 اللام وينادى بكسر الدال ونصب آخره وأنشد صاحب الصحاح هذا البيت فقلت ادعى وادعوا فان اندى الى آخره (قوله الثاني  
 انه يجوز تصديرها بدليل استقبال) أى الثاني من الامور التي غير المعترضة من الحالية ان المعترضة يجوز تصديرها بدليل  
 استقبال بخلاف الحالية قال التفتازانى في المطول ويشترط في الجملة الواقعة حالاً لوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن  
 ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تماينة حقيقة لان لفظ يركب في قولنا يجيى زيد غد ايركب  
 حال هذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم  
 الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وفي حاشية السيد هذا توجيه منقول من كلام الرضى وهو مستبشع جدا  
 وكيف لا والحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجامع كلاماً من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر  
 المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشترط كلفظياً وذلك لا يقتضى استبشاع تصدير الجملة الحالية بعلم  
 الاستقبال كما لا يخفى على أحد والصواب ان الافعال اذا وقعت قيوداً الى حاله اختصاصاً باحد الازمنة فهم منها استقبالها  
 وحالها وماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد بالقياس الى زمن التكلم كما في معانها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم  
 في وجوب تجريد الجملة الواقعة حالاً عن علامة الاستقبال اذ لو صدرت بهم الفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها (قوله  
 وكالشرطي فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا) في الشرح قال المطر زى لا تقع جملة الشرط حالاً لانها مستقبلة فلا يجوز جاء زيد  
 ان يسأل يعط فان أردت صحة ذلك فاجعل الجملة الشرطية خبراً ان الحال له كقوله جاء زيد وهو ان يسأل يعط ويكون الحال  
 حينئذ الجملة الاسمية انتهى وفي المطول فان قامت هل تقع الجملة الشرطية حالاً ام لا قالت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا أريد ذلك



لزم ان تجعل الشرطية مختبراً عن ضمير ما أريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان تسأل يعط ليكون الواقع موقع الحال هو  
الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقضى لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشئ قبلها الا ان يكون  
له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعمة فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرّف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه  
أدنى صلوح لذلك وكذا النعمة لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كأنهما شئ واحد بخلاف الحال فانها  
فضلة تنقطع عن صاحبها (قوله وانما جاز لا ضربه ان ذهب وان مكث لان المعنى لا ضربه على كل حال) في الشرح ومن هنا  
جعل الزمخشري الجملة الشرطية في قوله تعالى فتعلمه كمثل السكب ان تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث حالاً وذلك لان معنى  
الشرط غير مراد الا ترى ان الله قد علق على الجمل وتركه ولذلك قال كأنه قيل كمثل السكب ذليلاً دائماً الذلالة لاهتمام في الحالتين  
وتظير هذا قولك أحسن الى زيد وان اساء اليك فتجعل وان اساء حالاً مع وجود ان لانسلاخ الشرط هنا عنها وهي التي  
يسمونها بان الوصلية والمتصلة انتهى واعلم ان اللام في قول المصنف لان المعنى بمعنى مع كافي قول الشاعر فلما تفرقنا كافي  
ومالكاً لطول اجتماع لم يثبت ليلية معاً وان قوله اذ لا يصح تعليل لمقدر مفهوم من الكلام هو لان كلمة الشرط هنا تجردت  
عن معناه وذلك ان كلامه لما اقتضى ان الجملة الحالية يجب تجردها عن الشرط ورد عليه نحو لا ضربه ان ذهب وان مكث  
مع ان المعنى فيه على الحال فاجاب بان جملة الشرط هنا تجردت عنه اذ لا يصح ان يشترط وجود الشئ وعدمه لشئ واحد  
والاقرب ان تكون اللام للتعليل ويكون معنى قوله لان المعنى لا ضربه على كل حال لان كلمة الشرط هنا تجردت عن معناه  
ويكون قوله اذ لا يصح تعليل لهذا التعليل (قوله واعلم فعل المرء ينفعه الى آخره) ان تخففه من الثقلية واسمها محذوف (قوله  
الرابع انه يجوز اقتراءها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حادي عبرها الى آخره) انما لم يجز ذلك في الحالية  
لان المضارع المثبت لما كان على وزن اسم الفاعل ومعناه وجب ان يربط بما يربط به اسم الفاعل والذي يربط به اسم الفاعل  
اذا كان حالاً انما هو الضمير لا الواو وحادي بالحاء المهملة تنبيه حاد اسم فاعل من الحد وبالذال المهملة وهو سوق الابل والغناء  
لهما وقد حدثت الابل حـدوا وحداً ويقال للشمال حدوا والانهما تحذوا والسحاب أي تسوقه والعبر بكسر العين المهملة الابل  
التي تحمل الميرة (قوله تنبيه للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين) في التلخيص الاعتراض يكون  
في اثناء كلام أو بين كلامين متصلين بمعنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الابهام وليس المراد  
بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد بان اتصال الكلامين ان يكون  
الثاني يمانا للاول أو توكيداً أو بدلاً منه وقال قوم قد تكون النكتة في الاعتراض دفع الابهام ثم جوز بعض هؤلاء وقوع  
الاعتراض آخر جملة لانها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة أصلاً فيكون الاعتراض في آخر الكلام أو تليها جملة غير متصلة بها  
معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف (قوله الجملة الثالثة التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليها) في  
الشرح هـ ذان عرف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك اسررت الى زيد النحوي وهو ما جزاء الاحسان الا الاحسان  
اذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما تليها من النحوي فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل انتهى وأقول بعد تسليم ان  
مثل هذه الجملة في محل نصب على الحال مراد المصنف بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا ترد الجملة التي أوردها لان لها  
محلها منه وذلك انه قال عند الثامن من مواضع المفسرة انه اخترز بالفضلة عن المفسرة التي لها محل وهي المفسرة لضمير الشأن  
وعن المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل (قوله خلقه وما بعده تفسير المثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ  
الجملة من كونه قد رجسداً من طين ثم كون) فيه نظر لان خلقه وما بعده اذا كان تفسير المثل آدم كان باعتبار ما يعطيه ظاهر  
اللفظ وقد اراد المصنف ما قال الزمخشري الا ان عبارته سالمة عن هذا النظر فانه قال في الكشاف وقوله خلقه من تراب جملة  
مفسرة لما شبه عيسى بادم أي خلق آدم من تراب ولم يكن من أب ولا أم فكذلك حال عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد  
هو بغير أب ووجد آدم بغير أب وأم قلت هو مثل في أحد الطرفين ولا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر من تشبيهه به لان  
حال الامثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد وجوداً خارجاً عن العادة المستقرة وهما في ذلك نظيران ولان  
الوجود من غير أب وأم اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير أب فشبّه الغريب بالاغرب ليكون أقطع للخصم واحسم  
لمادة شبهته اذ انظر فيما هو أغرب مما استغرب به وعن بعض العلماء انه أسر بالروم فقال لم تعبدون عيسى قالوا لانه لا أب له قال  
فآدم أولى لانه لا أبوين له قالوا كان يحبي الموتي قال فخر قيل أولى لان عيسى أحياناً ربعة نفر وخر قيل أحياناً ثمانية آلاف  
قالوا

قالوا كان يبرئ الآلهة والابرص قال فجر جيس أولى لانه ذم و أحرقت ثم قام سالما انتهى ما في الكشاف (قوله وعلى الاول فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة السبب وهو الامتثال) هذا جواب عن اعتراض الزجاج على الوجه الاول فانه قال وقد غلط بعض النحويين في قوله ان يغفر لكم جواب هل أدلكم لانه ليس اذا دلهم النبي صلى الله عليه وسلم على ما ينفعهم غفر الله لهم وانما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله لان معناه الامر اى آمنوا بالله وجاهدوا في سبيله يغفر لكم (قوله الرابع وما يأتى منكم مثل الذين خلوا من قبلكم) في الكشاف ومثل الذين خلوا من قبلكم حالهم التي هي مثل في الشدة ومساومة بيان للمثل وهو استئناف كان قائلا قال كيف كان ذلك المثل فقيل مستهم البأساء قال التفتازانى ولا يخفى ان الذى يصيهم مثل حالهم وشبهه لان نفسه في الكلام حذف (قوله والحال لانا تى من المضاف اليه في مثل هذا) وذلك ان المضاف هنا ليس بجائز العمل في الحال كما في قولك يعجبني ضرب اللص مكتوبا ولا يجوز من المضاف اليه كما في قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا ولا بشييه جزء من المضاف اليه كما في قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا ولا يأتى الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف واحدا من هذه الثلاثة وفي التعليق والحالية متجهة من الضمير في خلوا (قوله وترمينى بالطرف أى أنت مذنب) هذا صدر بيت عجزه وتقليدنى لكن اياك لأقلى \* وقد تقدم فى أى بالفتح والسكون (قوله ان لم تقدر الباء قبل ان) انما قيد بذلك لان الباء اذا قدرت قبل ان كانت ان مصدرية لا تفسيرية (قوله والتحقيق انها جواب لقسم مقدر وان المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم انشاء لان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو خبرى) فى الشرح هذا الكلام فيه تدافع لانه اذا كان التحقيق ان المفسر مجموع الجملتين فكيف يقال ان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهذا يلزم منه ان لا يكون للجملة الاولى مدخل فى التفسير فلا يكون التحقيق ان مجموع الجملتين هو المفسر وأقول العمد من الكلام القسمة هو الجواب والقسم تأكيده فلذا قال ان المفسر هو المعنى المتحصل من الجواب (قوله ثم اعلم انه لا يمتنع كون الجملة الانشائية مفسرة بنفسها) يعنى بدون حرف تفسير أى أو ان (قوله والثانى ان يكون مفردا مؤديا عن جملة نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا) فى الشرح لا يتعين فى هل هذا الا بشر مثلكم ان تكون جملة مفسرة للنجوى لا محمل لها من الاعراب بل يجوز ان تكون فى محل نصب على انما ابدل من المفعول به الذى هو النجوى فان قامت ليس هذا من الابواب التى يصح وقوع الجملة فيها مفعولا قامت الجملة هنا مرادها لفظها على تقدير البدلية فهى فى حكم المفرد وكأنه قيل وأسروا هذا الكلام وأقول لا يلزم من التمثيل بهل هذا الا بشر مثلكم للجملة المفسرة تعيينه لها وانما يلزم جوازها لها وقد ذكر المصنف فى اول الكلام على الجملة المفسرة انه يجوز فى هل هذا الا بشر مثلكم ان يكون تفسير النجوى وبدلا منه على قول الكوفيين وان يكون معمول لا نقول محذوف هو حال ولا حاجة الى جواب الشارح بان الجملة هنا مرادها لفظها لان الجملة على تقدير كونها بدلا من النجوى ليست مفعولا به وانما هى تابعة للمفعول به ويعتبر فى التوابع والثوانى ما لا يعتد به فى المتبوعات والاولى (قوله وانما قلنا فيما مضى ان الاستفهام مراد به النفي تفسير المساقتضاه المعنى وأوجبه الصنعة لاجل الاستثناء المفرغ غلا ان التفسير أو جب ذلك) هذا جواب سؤال يرد على ما تضمنه قوله الثانى ان يكون مفردا مؤديا عن جملة نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا فانه يتضمن كون هذه الجملة أعنى هل هذا الا بشر مثلكم انشائية تفسيرية وتقرر بالسؤال انه قدمضى فى اول هذه الجملة ان هل هنا للنفي ومعلوم ان النفي من قبيل الخبر وفى الكلام على الجملة المعترضة حيث اعترض على ابن مالك وفى الكلام على هل ان الاستفهام فى هذه الآية مراد به النفي والجملة خبرية وتقدير الجواب انما نقل فيما مضى ان الاستفهام هنا مراد به النفي لاجل ان الجملة تفسيرية بل قلناه لاجل ان المعنى اقتضاه وأوجبه الصنعة لاجل الاستثناء المفرغ فهذه الجملة خبرية معنى انشائية لفظا (قوله ويجوز ان تكون ليس بجنه جوابا لبدأ) لانه من أفعال القلوب يقال بداله فى هذا الامر ببدأ أى نشأه فيه رأى (قوله ولقد علمت لتأتين منبتي) هذا صدر بيت عجزه \* ان المنايا لا تطيش سهاها \* وفى الشرح اختلاف فى الجملة الواقعة بعد الفعل الذى ضمن معنى القسم كهذا المثال فقيل فى محل نصب بذلك الفعل وقيل لان القسم لا يعمل فى جوابه وزعم ابن خروف ان دخول معنى القسم فى علم لا يكون الامع اسم الله تعالى ويرده ما أنشده المصنف (قوله وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام وثلب وجماعة يجوز ذلك فى كل جملة) فى الشرح ما أظن ان أحدا من الكوفيين ولا غيرهم ينازع فى ان من خصائص الاسم كونه مسند اليه فيجمل ما ذكره من

جواز وقوع الفاعل جملة على معنى ان المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى وغايته ان التأويل هنا وقع  
 بغير واسطة حرف مصدرى فهو كما يقول السكلى في نحو وقت حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليه مع ان الاضافة من  
 خصائص الاسم كالاسناد اليه لكن الجملة هنا مؤولة عندهم بغير ادى حين قيام زيد ولا بدع في هذا لانه وجد مطردا في  
 الاضافة وفي باب التسوية نحو سواء على أقت أم قدمت أى قيامك ووقودك وفي لانا كل السمك وتثرب اللبن أى لا يكن منك  
 أكل سمك مع ثرب ابن فهشام ومن قال بقوله ألقوه وامثل يعنى يقوم زيد بتلك الابواب (قوله و بعد فعندى ان المسئلة  
 صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلمات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لالى الجملة) في الشرح يمكن ان  
 يكون ههنا مراد القرا من ذهب الى قوله أعنى ان الاسناد فى التحقيق الى مضاف محذوف لالى الجملة لكن الماحذف  
 لثضاف وأقيمت الجملة مقامه جعل الاسناد اليها وتقدر بذلك مع كون المعلق استفهاما ما ذكره المصنف وأما اذا كان غير  
 استفهام نحو ظهر لى ما قام زيد فيقال الاصل ظهر لى مضمون ما قام زيد (قوله و بعد مه فى واذا قيل ان وعد الله حق) بعده  
 عطف على بانه وفي التعليق وعدمه فى هذه الآية لا يرد على أولئك القوم لانهم لم يقولوا النائب الجار والمجرور دائما وانما  
 قالوا به فى محل خاص لقيام المقتضى لذلك عندهم فلا يرد عليهم كون الجار والمجرور مفقودا من محل آخر انتهى وأقول اذا كان  
 القائل بان الظرف فى هذا المحل نائب عن الفاعل انما قال ذلك فرارا من كون الجملة نائبة عن الفاعل ومنعاه ورد عليه  
 ما لا ظرف فيه وانما فيه الجملة وحدها (قوله وفى المثل زعموا مطية الكذب) شبه ما يقدمه المتكلم امام كلامه ويتوصل  
 به الى غرضه من قوله زعموا كذا وكذا بالمطية التى يتوصل بها الى حاجته فان الرجل اذا أراد المسير الى بلد فى حاجته ركب  
 مطية وسار حتى يقضى حاجته وفى بعض النسخ مظنة بكسر الظاء المحجة بعد هانون مشددة وهو تصحيف (قوله وعن الجملة  
 المفسرة فى باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما سيأتى) هو ما ذكره بعد نحو سطر من عن الشاويين انها بحسب  
 ما يفسره وفى الشرح لا يخرج الجملة المفسرة فى ههنا الباب بغير الغضلة فى مثل قولنا قام زيد عمر اضربه لانها هنا مفسرة  
 للمحال فهى فضلة وأقول قد بينا ان مراده بالفضلة الجملة التى لا محل لها من الاعراب فلا يرد عليه ما أورده لان له محالا (قوله  
 ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة) فى الشرح قد أجاز وفى قوله تعالى واتقوا الذى أمركم بما تعلمون أمركم بانعام  
 وبنين وجنات وعبود ان تكون جملة أمركم الثانية بدلا من الاولى وأجاز وفى قول الشاعر \* أقول له ارحل لا تقين عندنا \*  
 ان تكون لا تقين بدلا من ارحل ولم أر من انتقد ذلك بانه خلاف مذهب الجمهور فبينغى تحرير النقل فى ذلك وأقول الذين  
 أثبتوا فى الآية والبيت البدل هم البيانيون أثبتوا فى الآية بدلا لبعض وفى البيت بدل الاشتمال وهم بالنسبة الى باقى  
 النجاة خلاف الجمهور وفى حاشية التفتازانى عند قول صاحب الكشاف ان انما نحن مستزؤون بدل من انما هم ثم الظاهر  
 انه بمنزلة بدل السكلى وأرباب البيان لا يقولون بذلك فى الجمل التى لا محل لها ويعنون بما لا محل له ما لا يكون خبرا أو صفة أو حالا  
 وان كان فى موضع المفعول للقول انتهى (قوله وقد بينت ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح جملة  
 مفسرة) هذا اعتراض ثان على الشاويين وحاصله انه أطلق المفسرة على جملة الاشتغال وهو خلاف الاصطلاح ويمكن الجواب  
 عنه بان الشاويين أراد المفسرة بالمعنى اللغوى دون الاصطلاحى وهو متناول لجملة الاشتغال (قوله ان الجزم فى ذلك) أى فى  
 المفسر فى البيت المذكور وهو نؤمنه (قوله \* لا تجزعى ان منفسا أهلا كتته \* ) هذا صدر بيت عجزه \* فاذا هلكك فعند ذلك  
 فاجزى \* (قوله وساغ اضماران) يعنى فى هذا البيت ونحوه وان لم يجز اضمار لام الامر يعنى فى المحل الصالحة له الاضرورة  
 يعنى ضرورة الشعر مع ان كلامه ما أداة جزم لا تساعدهم فى ان ما لم يتسعه وفى لام الامر (قوله ولان تقدمها) عطف على  
 لا تساعدهم لتعليل آخر لتقر يفهم بين ان واللام وهو بالنظر الى المحل الصالح لهما كنؤمنه فى البيت الاول والتعليل الاول  
 بالنظر الى انفسهما (قوله ولهذا أجاز سيبويه عن تمر رأمير) حيث حذف صلة أمر روهى به لتقدم ذكر نظيرها وهى صلة  
 تمر (قوله وقال) عطف على أجاز مشارك له فى الترتيب على ان المتقدم مقول لادلة وذلك ان اضمار ربه فى المحل الذى ذكره  
 اضمار ما لم يتقدم واضمار خافض صالح فطال اضمار ما تقدم لان التقدير ان لا أمرر بصالح فقد مررت بطال (قوله ثم  
 يحسن للضرورة) أى للحاجة ولا يريد ضرورة الشعر لان حسن ضربونى وضربت ليس بخصوص بالشعر (قوله واستعنى)  
 عطف على ما بعد بل على تكرير ان لان معناه بل انجزم الثانى على تكرير ان (قوله كما استعنى فى نحو اريد اظننته فاعلم ان ثانى

مفعولى ظننت المقدرة بثانى مفعولى المذكورة) فى الشرح لا يتعين كون قائما ثانى مفعولى ظننت المذكورة بل يجوز كونه  
ثانى مفعولى المقدرة وهو الاولى لان المقدرة هى المقصودة بالذات والثانية انما اتى بها ضرورة التفسير وأقول الظاهر ان  
قائما ثانى مفعولى ظننت المذكورة وكلام المصنف انما هو بناء على الظاهر ﴿والجملة الرابعة﴾ **﴿المجاب﴾** المقام بها القسم (قوله  
وحذف القسم مع كون الجواب منفيان) قيل فى كون هـ ذا محذور وانظر لقوله تعالى واثنان منكم من احد من  
بعده (قوله ويؤيده ان بعده وقولوا وقيموا وآنوا) وجه التأييد ان هذه الثلاثة انشاء لفظا ومعنى فيحمل لا تبعدون الذى هو  
خبر لفظا على انه نهى معنى لتوجد المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وقائدة اخراج النهى فى صورة النفي المبالغة فى  
النهى حتى كان المكاف امثال النهى فاخبر عنه بنفى مانهى عنه (قوله تعش فان عاهدتني الى آخره) قبل هذا البيت فقلت له  
لما تكشرت ضاحكا \* وقام سيني من يدي بركان وبعده وأنت امرؤ يا ذئب والغدر كتمناه \* آخيين كانا أرضعا بلدان وتكشرا بالسين  
المجبة كشف عن نابه قال ابن السكيت التكشرت التبعس يقال كشر الرجل واتكل وأقتر واتبعس كل ذلك تبدو منه الاسنان (قوله  
أرى محرز الخ) محرز اسم رجل وأغريته بكذا أى حملته عليه (قوله والمعنى شاهد للجوابية) لان المعنى على المعاهدة والخلق على  
ذلك لا على الخلف فى هـ ذى الحالة على شئ آخر (قوله وقد يخج للحالية بقوله أيضا ألم ترى عاهدت الى آخره) فى الشرح هـ ذا  
عجيب كيف يكون اللفظ الواقع حالا فى تركيب خاص حجة على ان لفظا آخر وقع فى تركيب مابين لذلك التركيب حالا هـ ذا  
لا سبيل الى القول به أصلا وأقول لما كان كل من الجملتين فى البيتين نظير الاخرى فى انها فعلية مضارعة منفية بلا محتملة للجواب  
والحالية وقامت القرينة فى احدهما على الحالية ترجح على الاخرى على الحالية لعدم الفارق بينهما ما فيما ذكرناه مع عدم  
المانع من الحالية ولا يخفى ان هذا الاحتجاج ليس للمصنف وانما ذكره ليرده بقوله والذى عليه المحققون الى آخره (قوله  
كما عكس فى ان أصبح ماؤكم غورا) يعنى حيث أذيب المصدر فيه وهو غور عن غائر (قوله وهو اده) يعنى ان مراد ثعلب من جملة  
القسم فى قوله لا تقع جملة القسم خبرا لمجموع جملة القسم وجوابه قال الرضى قال ثعلب لا يجوز ان يكون الخبر قسمية يجوز يد والله  
لا ضربته والاولى الجواز اذا مانع (قوله اذ لا ينفك) هذا لتعميل لصحة ارادة مجموع جاتى القسم وجوابه بجملة القسم (قوله وجملة  
القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل) هذا رد لتعميل السابق لقول ثعلب تقريره ان قولنا لا محل للقسم وجوابه ليس معناه  
نفي امكان المحل عنه - ما بل نفي المحل دون امكانه فتكون قضية مطلقة وقولنا له محل لاجل وقوعه ما خبرا مطلقة اخرى  
والمطلقتان لا يتناقضان (قوله فلا يكون خيرا) يعنى ويلزم ان لا يكونا خبرا بل يكون الخبر احدى هـ ما وهو الجواب ولهذا ظهر  
ان هذا المانع مانع لكون القسم وجوابه لا يكونان خبرا الا ظاهرا من نقل المصنف عن ثعلب انه لا يكون جملة القسم وحدها  
خبرا كما يتوهم (قوله لان الجملتين هـ ذا مستاكجماى الشرط والجزاء) هـ ذا اجواب عما يقال ان جملة القسم فيها ضمير المبتدأ حكما  
وان لم يكن فيها لفظ ولا تقدير الا ان ضمير المبتدأ فى جوابه يعنى عنه فيها كما يعنى ضمير المبتدأ فى جزاء الشرط عنه فى جملة الشرط  
(قوله ولهذا مانع قوم من الكوفيين) قال الرضى وقال ابن الانبارى وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون الخبر طائفة لان  
الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما أتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ ما يحتمل الصدق  
والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شىء ما ويدل على جواز كونها طائفة قوله تعالى بل أنتم لامر حجابكم وأيضا اتفقوا  
على جواز الرفع فى نحو زيد اضربه وأقول فى هـ ذا الاخير نظر فان اتفقا غيرهم لا يلزمهم واتفقا هم وغيرهم ممنوع الا يرى  
الى حكاية المصنف منع زيد اضربه عن ابن الانبارى ومن منعه (قوله وزعم ابن عصفور) ساق المصنف هذا الكلام لما فيه  
من تقوية كون جاتى القسم وجوابه من نمطين بجملة واحدة وذلك ان ابن عصفور قال انهما موافقان الصلة الموصولة وجملة الصلة  
بجملة الخبر فى وجوب الربط وانما قال زعم مع ان قوله موافقان عرضة نظر الى ما فى دليله من الضعف الذى ذكره (قوله  
لا خبر المبتدأ) أى ليس الخبر الذى شرطه احتمال الصدق والكذب خبر المبتدأ للاتفاق بينهما وبينهم على ان الاصل فى الخبر  
الافراد والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب فلا يشترط فيه ذلك واذا لم يشترط فى اصل الخبر ذلك لا يشترط فى فرعه وهو الجملة  
(قوله للاتفاق على ان أصله الافراد) قال الرضى قالوا انما كان أصله الافراد لانه القول المقتضى النسبة امر الى امر فينبغى  
ان يكون المنسوب شىء واحدا كالمسبوب اليه والا كانت هناك نسبتان أو أكثر فيكون خبران لا خبر واحد فالقدر فى زيد  
ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان المنسوب يكون شىء واحدا كما قلتم ولكنه ذو نسبة فى نفسه فلا تقدره

بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة انتهى (قوله جشأت فقلت اللذخشيث  
ليأتين) هذا صدر بيت عجزه واذا اتاك فلا تخين مناص وفاعل جشأت ضمير يعود على النفس والمناص التأخر والفرار (قوله  
التقدير والله ليس من اين لم ينتهوا عمن) تقدير اللام هنا قبل ان ليس على ما ينبغي (قوله وقع لمكي وأبي البقاء وهم هو) بسكون  
الهاء ان تذهب القوة الواهمة الى شيء والمراد خلافه وبفتحها الغلط والسهو (قوله وقد سبقه الى هذا الاعراب) الاشارة هنا  
الى اعراب ايجمه عنكم بدلا من الرحمة وفي وان من ذلك الى كون اللام بمعنى ان المصدرية وكونها مع صلتهما بدلا فان ليس جثته  
بدل من المستتر في بداوه هو ضمير مصدره أو ضمير السجين كما اختاره أبو حيان (قوله والصواب ان اللام الجواب وانها منقطعة  
عاقبها ان قدر قسم) هذا شامل لقوله تعالى ايجمه عنكم ولقوله تعالى ليس جثته وقوله أو متصل به اتصال الجواب بالقسم خاص  
ليس جثته (قوله ومن كتاب مثل من آية فيما ننسخ) قال أبو البقاء فيما ننسخ ومن آية في موضع نصب على التمييز والمميز ما  
والتقدير أي شيء ننسخ من آية ويجوز ان تكون زائدة وآية حالاً والمعنى أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً (قوله فيه الاخبار عن  
الموصول قبل كمال الصلة) لقائل ان يقول هذا كمال بالتابع ويعتقر في التابع ما لا يعتقر في غيره فلاخبار عن الموصول قبل كمال  
صلته بغير التابع لا يعتقر وقيل كمالها بالتابع يعتقر (قوله الثاني ان تجوز كونه ليؤمن من خبر ما مع تقديره اياه جواباً لاخذ  
الميثاق يقتضي ان له موضعاً وان لا موضع له) لقائل ان يقول انه يفرق بين جواب نفس القسم وجواب ما هو بمعنى فقول  
ان جواب نفس القسم لا يقع في محمل كما ان القسم كذلك وجواب ما هو بمعنى القسم يقع في محمل كما ان ما هو بمعنى القسم  
كذلك (قوله وقد يقال لو اراد هذا الم يحصر الدليل فيما ذكر) أي لم يقتصر على الدليل الذي ذكره مع وجود ما هو أقوى منه  
ففي العبارة تسامح (قوله فانه عائد الى الموصول) هو ما التي في قوله لمامكم (قوله ولو ان ما عالجت الى آخره) او لو هنا مفتوحة  
بفتحة منقولة اليها من هـ هـزة ان ولا يجوز نسكبتها التلاصير المصدر من بحر الطويل والحجز من بحر الكامل وينبغي  
ان تكتب ما منقولة عن ان لانها اسمها والعائد محذوف أي به واسـ متين به خبر ان والجندل وهو الحجاره نائب عن فاعله  
ولان جواب لو وفاعله ضمير الجندل (قوله اذا قال قدني الى آخره) تقدم الكلام عليه في حرف اللام الا ان المصنف أشده  
هناك اذا قلت قدني الى آخره وضمير قات هناك للتكلم الضيف وضمير قال للضيف وهما الامر بالعكس (قوله وليس فيه  
ما يكون ولتصغي معطوفاعليه) الظاهر ان يقول ما يكون لتصغي لانه المعطوف دون الواو (قوله ما استدله) ليس على ما ينبغي  
لانه لم يسبق كلام الاخفش على وجه يكون فيه البيت والا آية دليلاً ﴿قوله الجملة الخامسة الواقعة جواباً للشرط غير جازم  
مطلقاً أو جازم ولم تقع ترين بالفاء ولا باذا الفجائية﴾ في الشرح الحق ان جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقاً وذلك ان كل  
جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل وسياق الكلام في ذلك مشبه ما في الجملة  
الخامسة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب (قوله فالاول جواب لو ولولا وما) كونها للشرط انما هو على ما ذهب اليه  
الكثيرون من ان الحرف وجود لو وجوده على ما ذهب اليه ابن مالك من انها ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط لا ما على ما ذهب  
اليه ابن السراج والفارسي وابن جنى من انها ظرف بمعنى حين ﴿الجملة السادسة﴾ ﴿قوله والصلة لا محل لها﴾ وذلك لانها  
بمثلة الجزء من الاسم والجزء من الاسم لا محل له وانما ليست في موضع مفرد حتى يكون لها اعرابه وفي الشرح وههنا بحث وهو  
ان الجماعة اطلقوا القول بان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب وينبغي ان يستثنى من ذلك الجملة التي تقع صلة لال امامع القول  
بان ذلك لا يكون الا لضرورة مطلقاً كما يقول الجمهور أو مع القول بان ذلك يجوز في السعة قليلاً ان كانت فعلية ذات مضارع  
كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد وأقول لا نسلم  
ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب وانما ذلك لوقوع موقع المفرد بطريق الاصلة والموقع بعد ال موصولة  
ليس للمفرد بطريق الاصلة كما في الموصولات الاسمية ولو سلم فاعا ذلك لوقوع موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة  
ال لا محل له والاعراب الذي فيه بطريق العاربية من ال فانها لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلته بطريق العاربية  
كما في اليعني غير وقد الغز بذلك بعض الاندلسيين فقال حاجيتكم لتخبروا ما اسمان \* وأول اعرابه في الثاني وذلك مبني بكل  
حال \* هاهو للناظر كالعيان وفي حاشية التقطازاني والجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات اسم موضوع برأسه التزم  
دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف وظهور اعرابه في ذلك فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم  
(قوله)

(قوله فحسبي من ذي عندهم ما كفايتنا) هذا عجز بيت صدره فاما كرم موسرون لقيتهم (قوله وقال العقيلي نحن اللذون صبخوا الصبا) هذا صدر بيت عجزه يوم النخيل غارة ملحاحا والعقيلي بضم العين وفتح القاف وفي الشرح واللذون يكتب بلامين بخلافه في لغة من أزمه الياء في جميع الحالات قيل والسرفيه انه في حالة بنائه شبيه بالحرف واللام للتعريف على قول ومشابهة لما على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة فآثر واعدم ظهورها خطأ في حالة البناء وأظهر وهما في حالة الاعراب لان شبه الحرف النخي والنخيل بضم النون وفتح الخاء المجهمة بعد هاء مئة تحتية ساكنة اسم لموضع والمراد به هنا موضع بالشام (قوله ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ماو يكذبون لانها ومن كان) يعني انه جازان لا يريد بقوله وصلتها يكذبون ان يكذبون صلة ما حتى يتناقض كلامه وانما يريد به ان يكذبون هو الذي ينسبك منه ومن ما المصدر وأما الصلة فجملة كانوا يكذبون فلا تناقض ويجوز ان يكون اطلق الصلة على يكذبون لانه العمدة منها ومحط الفائدة فيها ﴿قوله الجملة السابعة التابعة لما لا محمل له﴾ فان قيل التابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان يكون لتبوعه محل من الاعراب اجيب بان المراد بالتابع هنا اللغوي لا الاصطلاحى الذى لا بد ان يكون لتبوعه محل من الاعراب كما عرفه ابن الحاجب أو اطلاق التابعة هنا مجاز لعلاقة المشابهة وينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي لا محمل لها الافادة ثبوت مضمون الجملتين لان مثل قوله اضرب زيداً كرم عمر وبدون عطف يحتمل الاضرب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطف نص على ذلك عبد القاهر ﴿الجمل التي لا محمل من الاعراب﴾ (قوله وقيل نصب بقول مضموم هو الخبر) في الشرح اضرار القول لا يعين النصب اذ يجوز ان يقدر مقول فيه كذا فيكون المحكى في محل رفع على انه نائب عن الفاعل ويجوز ان يقدر أقول فيه فيكون في محل نصب (قوله وقد مرابطه) يعني في الجملة الرابعة المجاب بها القسم حيث قال وأما الثاني فلان الخبر الذى شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذى هو قسم الانشاء لا خبر المبتدأ الاتفاق على ان أصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفة الكلام ﴿الجملة الثانية﴾ (قوله لان الذى كرم مختص به فته مع انه قد سبق بالنفي) هذا جواب سؤال تقديره كيف صح جعل محمداً واستمعوه حالاً من فاعل يأتهم وهو نكرة وتقرير الجواب ان النكرة يصح انتصاب الحال عنها اذا وصفت أو كانت في سياق النفي وهنا وجد الامر ان فان ما نافية ومن ربه صفة ذكر وما جازان لا يكون صفة لذكر بل يكون متعلقاً بآياتهم أى بكلامه مع ويجوز في محمداً ان يكون حالاً من المستتر في من ربه وهو ضمير ذكر وعلى هذا فلا سؤال (قوله فالحالان على الاول مثلها ما في قولك ما لى الزيدان عمر ومصعد الامم مدرين وعلى الثانى مثلها ما فى قولك ما لى الزيدان عمر ورا كبا الاضاحكا) يريد بالحالين محمداً واستمعوه وبالاول كون استمعوه حالاً من مفعول يأتهم وبالثانى كونه حالاً من فاعله (قوله فالحالان متداخلان) الحال المتداخلة هى التى صاحبها فى حال أخرى والمتعددة هى التى صاحبها صاحب حال أخرى (قوله فيكون من التعدد) أى فيكون لاهية وهم يلعبون من تعدد الحال وان كان مع استمعوه من تداخلها (قوله من أحوال عامة) ايس على ما ينبغى والاولى من حال عامة أى متناولة لهذا المفرد وغيره (قوله بلا يدى حال الى آخره) تقدم الكلام عليه فى حرف الواو (قوله وقول كعب صاف باطخ اضحى وهو مشمول) هذا عجز بيت من قصيدة كعب التى امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وصدره \* تجت بذي شيم من ماء محنية \* وقبله تجلوعوا رضى ذى ظلم اذا ابتسمت \* كانه منهل بالراح معلول والعوارض جمع عارض وهو جانب الاسنان الذى فى عرض القم والظلم بفتح المجهمة ماء الاسنان وبريقها والمنهل اسم مفعول من انهلته اذا سقيته السقى الاول والمعلول من علته اذا سقيته السقى الثانى والراح الخمر وشجت كسرت من اعلاها لان الشج لا يكون الا فى الرأس والشسيم عجة فوحده قال فى الصحاح الشسيم بالتحريك البرديقال غداة ذات شسيم وقد شيم الماء بالكسر فهو شيم أبو عمرو والشسيم الذى يجرد البرد مع الجوع والمحنية بفتح الميم واسكان الخاء المهملة وكسر النون وتحفيف المثناة التحتية منه عطف الوادى والابطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى والمشمول الذى يضربه ريح الشمال حتى يبرد (قوله واضحى تامة) فى الشرح انما ادعى المصنف ان اضحى تامة لوجود الواو فى الجملة المذكورة بعدها فيمتنع ان يكون خبر الماء أسلفه من ان الخبر لا يقترن بالواو وقد حكى الرضى ان ذلك يقع قليلا فى الافعال الناقصة فلا يمتنع حينئذ ان تكون ناقصة انتهى ﴿الجملة الثالثة﴾ (قوله ومحملها النصب ان لم تنب عن الفاعل) فى الشرح انما الكلام فى جملة لا يراد به الفظها فان التى يراد به الفظها فى حكم المفرد وليس الكلام فيه انتهى وأقول لان ذلك وانما الكلام فى مطلق الجملة سواء اراد به الفظها أو معناها (قوله والى صواب

(خلاف ذلك) هو ان يكون الفاعل مستترا عما تدل عليه مصدر هذه الافعال لان الفاعل او نائبه مسند اليه والمسند اليه لا يكون  
 الا اسما مفردا او ما هو بمنزلة (قوله) أحدها باب الحكاية بالقول أو مرادفه) قال بدر الدين بن مالك معنى حكاية الجملة بالقول  
 ان تحكي ومعها القول لان الجملة اذا حكى بها القول فقد حكيت هي نفسها مع مصاحبة القول (قوله) نائبها اختيارا بن  
 الحاجب) أي ثاني المذهبين وهو ان الجملة المحكية مفعول مطلق نوعي (قوله) والصواب قول الجمهور) أي المذهب الاول  
 وهو ان الجملة المحكية مفعول به قال التفتازاني عند كلام صاحب الكشف على قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا بالصحيح ان  
 القول متعدد وان المحكي بعده مفعول به لانه مفعول وتعمل القول موقوف عليه واطلاق القول عليه من قبيل ضرب الامير  
 أي مضروبه وبالغاط اغناشأ من هذا (قوله) والثاني نوعان مامعه حرف التفسير) يريد بالثاني ما الحكاية فيه بمرادف القول  
 وبالاول ما الحكاية فيه بالقول وفي الشرح مورد التقسيم يجب ان يكون مشتركين أقسامه ومن المعروف ان المصنف قسم  
 الجملة الواقعة مفعولا الى ثلاثة ابواب فيجب ان يكون وقوعها مفعولا موجودا في كل باب من الابواب الثلاثة التي جعلها  
 أقساما وقد جعل أحد نوعي الباب الثاني من تلك الابواب وهو مامعه حرف التفسير لا تكون الجملة فيه ذات محل فلا يكون  
 مفعولا فكيف يكون ما ليس مفعولا ولا محل له قسمها وهو مفعول وله محل وأقول لم يقسم المصنف الجملة الواقعة مفعولا الى  
 ثلاثة ابواب وانما قال انها تقع في ثلاثة ابواب ووقوعها في ثلاثة ابواب يصدق بوقوعها من كل باب في نوع منه فهي تقع في باب  
 الحكاية بالقول أو مرادفه لكن لا في كل نوع من أنواع مرادفه فقسم المصنف الحكاية بمرادفه ليعلم ما يقع فيه منه فلا  
 اعتراض على المصنف بل على الشارح في قوله وقد جعل أحد نوعي الباب الثاني من تلك الابواب فانه يشعر بان المراد بالثاني  
 ثاني الابواب الثلاثة وليس كذلك وانما هو ثاني الاول الذي هو الحكاية بالقول وهو الحكاية بمرادف القول وعبارته في  
 التعليق أحسن منها هنا وهي وقد جعل قسمان أحد الابواب الثلاثة (قوله) اذا لم يقدر بالجر) يعني قبل ان وقيد بذلك لان  
 الباء لو قدرت قبلها لم يكن حرف تفسير بل تكون مصدريه (قوله) والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل) تقدم في حرف الالف  
 في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون ان الرضى قال انها تفسر مفعولا مقدر او قد تفسر مفعولا ظاهرا وتقدم الكلام  
 في ذلك (قوله) رجلا من مكة الى آخره) رجلا من بسكون الجيم للتخفيف تنبيه رجل كعضد وأشار بقوله روى بالكسر الى انه  
 لوروى بالفتح لكان حرف الجر مقدر فلم يكن مما نحن فيه (قوله) في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي ونحو اذ نادى  
 ربه ندا خفيا قال رب اني وهن العظم مني) في الكشف أي مع القول في الجملة الاولى بالفاء دون الثانية لان المراد بالنداء  
 في الاولى ارادته فكانه قيل وأراد نوح النداء فقال وفي الثانية نفسه فلم يعطف جملة القول عليه بل جاءت مفسرة له (قوله) وقال  
 الرخشي ان الجملة الاولى) أي يوصيكم الله في اولادكم اجمال والثانية أي للذ كرمثل حظ الاثنيين تفصيل لها وهذا يقتضي  
 انها عنده مفسرة للمحل لها وهو الظاهر اعترض عليه بان هذا يجري في جميع الجمل التي تقع بعدمعنى القول ولم تقترب بحرف  
 تفسير فيستوي ما فيه حرف تفسير وما ليس فيه في عدم المحل ويكون هذا النوع وهو الحكاية بمرادف القول مستدركا  
 وأقول بعد تسليم ان هذا يجري في جميع الجمل التي تقع بعدمعنى القول ان المصنف ذكر ذلك على قول البصريين والكوفيين  
 لها محل لا على ما اقتضاه كلام الرخشي واستظهره المصنف من ان لا محل لها (قوله) الم تراني الى آخره) في القاموس الجو  
 الهواء وما انخفض من الارض ودخل البيت واليامة وثلاثة عشر موضعا غيرها وفيه أيضا وسوى بقية كجهينة موضع وهضبة  
 وجبل بين ينبع والمدينة وموضع بالسبالة وموضع ببطن مكة وبنواحي المدينة يسكنه آل علي بن أبي طالب وموضع عمرو  
 وبلد بالمغرب وتسعة مواضع ببغداد (قوله) وقد قيل في قوله تعالى يدعو لمن ضره أقرب من نفسه) في تفسير البيضاوي يدعو  
 من دون الله ما لا يضره ولا ينفعه يعبد جادا الا يضر بنفسه ولا ينفع ذلك هو الضلال البعيد عن المقصد مستعار من ضل في  
 التيه ضلالا يدعو ان ضره بكونه معبودا لانه يوجب القتل في الدنيا والعذاب في الآخرة أقرب من نفسه الذي يتوقع وهو  
 الشفاعة والتوسل بها الى الله تعالى واللام معلقة ايدعو من حيث انه بمعنى يزعم والزعم قول مع اعتقاد او داخلية على الجملة  
 الواقعة مفعولا اجراءه مجرى يقول أي يقول الكافر ذلك بدعا وعصا حين يرى استنصاره به أو مستأنفة على ان يدعو تكرر  
 للاول (قوله) يدعو عنتر الى آخره) عنتر بالضم منادى من خيم عنتره وهو ابن معاوية بن شداد العبسي وذلك على لغة من لا ينوي  
 المحذوف و يروى بالفتح على لغة من ينوي المحذوف أو على انه غير منادى رخم للضرورة وهو مفعول يدعو والاشطان جمع

شطن وهو الجبل وقال الخليل الجبل الطويل واللبان بالفتح في أوله والنون في آخره ما جرى عليه اللب من صدر الفرس  
(قوله وجملة من وخبرها محكية يدعو أي ان الكافر يقول ذلك في القيامة) في الشرح في هذه الآية اشكال معروف  
وذلك انه تعالى قال أولا يدعو من دون الله ما لا يضره أي ان لم يعبد ولا ينفعه أي ان عبده ذلك هو الضلال البعيد أي عن  
الصواب ففي الضر والنفع عن الاصنام ثم قال يدعو ان ضره أقرب من نفعه وفي هذا اثبات الضر والنفع للاصنام وأجيب  
بان الثاني اخبار عن الكافر بانه يقول هذا الكلام حين يرى استضراره بالاصنام ولا يرى أثر شفاعتها التي كان يعتقد وقوعها  
حين عبدها وأقول ويجاب أيضا بان النفع والضر المنفيين هانفعه وضره بنفسه والنفع والضر المثبتين هانفعه باعتبار وقوع  
الكافر منه الشفاعة وتوسله به الى الله تعالى وضره باعتبار ان عبادته توجب القتل في الدنيا والعذاب في الآخرة كما يشير  
اليه ما تلوناه عليك آنعام من تفسير البيضاوي (قوله ولك ان تقدروا ما مبتدأ وخبر على الحكاية كافي قوله تعالى أم تقولون  
ان ابراهيم واسماعيل واسحق الاية) يعني على قراءة تقولون بناء الخطاب لانه قال ان القول في الآية استوفى شروط اجرائه  
مجرى الظن وشروطه أن يكون مضارع الخطاب بعد استيفاهم متصل أو منفصل بظرف أو مجاز ومجرور أو بمفعول ويجوز  
مع وجود هذه الشروط أن لا يجري القول مجرى الظن بل يحكى ما بعده بالقول لان هذه الشروط ليست شروطا للوجوب  
اجراء القول مجرى الظن وانما هي شروط لجوازه (قوله وتبع الزمخشري أبا على في التقدير المذكور) فانه قال في المفصل  
ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه ايقاع آيتهم ما شئت نحو قولك أول ما أقول اني أجد الله ان جعلته اخبار المبتدأ  
فتحت كأنك قلت أول مقول حمد الله وان قدرت الخبر محذوفا كسرت ما كيا (قوله والصواب خلاف قولهم ما فان فتحت  
فالعنى حمد الله يعني بأى عبارة كانت لان لفظ الحمد على هذا التقدير ليس بمعكى وانما كان الصواب خلاف قولهما لما قرره في  
الماتن وهو ما أخذ من كلام ابن الحاجب (قوله كقوله تعالى فاذا أتاهم من بعد قال الملائمة من قوم فرعون ان هذا الساحر  
علم لان قولهم ثم عند قوله من أرضكم) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها لان قولهم ثم عند بسحره ويرد عليه  
ان الآية التي فيها قال الملائمة من قوم فرعون في سورة الاعراف وليس فيها بسحره ولقظها قال الملائمة من قوم فرعون ان هذا  
لساحر علم يريد أن يخرجكم من أرضكم فاذا أتاهم والآية التي فيها بسحره في الشعراء وليس فيها قال الملائمة من قوم فرعون  
ولقظها قال للملاحوه ان هذا الساحر علم يريد أن يخرجكم من أرضكم بسحره فاذا أتاهم (قوله قالت له وهو بعيش ضحك  
الى آخره) الضحك الضيق في كل شيء (قوله فحذف المحكية بالمدكور) بمعنى بعض المحكية أو المحكية بالمدكور وحده لان  
المحكية هنا بالمحذوف بعض المحكية بالمدكور لان المحكية بالمدكور من أتذكر الى عنك وقد اثبت المحكية بالمحذوف فلا  
يصدق ان المحكية بالمدكور حذف بل حذف بعضها ويصدق ان المحكية بالمدكور وحده حذف (قوله لان جملة الانكار  
هنا محكية بالقول الاول وان لم تكن محكية بالثاني) يعني فلا تكون الآية مما نحن فيه لان الكلام فيما اذا كانت الجملة غير  
محكية وهذه الجملة في الآية محكية (قوله وقدم البحث فيها) يعني في هذه الآية وذلك في الكلام على الجملة المستأنفة (قوله  
الخامس قد يوصى بالمحكية غير محكي وهو الذي تسميه المحذون مدرجا ومنه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة  
ونحوها مستأنفة لا يقدرها قول) هذا الخامس بجميعة يقع في بعض النسخ دون بعض والمدرج في اصطلاح المحدثين أقسام منها  
ما ذكره المصنف هنا وهو ان يصل الراوي بين حديث نبوي كلاما لنفسه أو لغيره فيتموهم ان ذلك الكلام من ذلك الحديث وفي  
الكشاف ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم المستمرة الثابتة التي لا تتغير وقيل هو تصديق من الله لقولها (قوله  
فان تزعمني الى آخره) في حاشية التفتازاني زعم من أفعال القلوب أحد مفعوليه ضمير المتكلم والآخر كنت أجهل أي  
انسأف على الناس فيما بينكم وقد يتموهم ان أجهل هنا أفعال تفضيل فيروى بالنصب والمعنى أجهل الناس كما توهموا ان  
الزعم هو بناء على القول فذكر بعدها الجملة ولا يكون زعمت الامن أفعال القلوب أو بمعنى كفات ومصدره الزعم أو بمعنى  
يكذب ويطمع انتهى (قوله بل هو جائز في كل فعل قاي) أراد بالقاي هنا ما يفيد معنى العلم سواء كان بوضعه له كعلمت وطمنت  
أو بوضعه لما يطالب هو به كتفكرت وبلوت وجميع أفعال الحواس (قوله ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة أقسام أحدها  
أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار) في الشرح هذا الكلام وان كان ابن مالك قاله وغيره مشكلا لان هذه الجملة اما  
أن تجعل في محل نصب باعتبار ان الفعل بعد اسقاط الجار يهدي الى مفعول بنفسه فعملت الجملة الواقعة في محله منصوبة باعتبار



المحل وأما ان يجعل في محل جر باعتبار ارادة ذلك الجار الذي يتعدى به ذلك الفعل المذكور وكلاهما غير متأت اما الاول فلان هذا تركيب مقبوس ونصب الفعل للمفعول المقيد بعد اسقاط الجار ليس بمقبوس وأما الثاني فلان ارادة حرف الجر بحيث يكون عاملا فيما بعده ملازموم في هذا المحل لتعليقه وحرف الجر لا يعلق عن العمل والظاهر ان يجعل المعلق فعلا علميا محذوفاً يدل عليه المذكور فتكون الجملة في محل نصب مفعول الفعل العلمي والتقدير أولم يتفكروا ويعلموا بما صاحبهم من جنة فليمنظروا يعلم أيها أركي طعاما يسألون ليعلموا ان يوم الدين انتهى وأقول الجواب عن اشكاله ان هذه الجملة في محل نصب باعتبار وقوعها في موضع المفعول المقيد بالجار مع قيده وعدم تقدير الحرف مع الجملة الواقعة في موضعه لا ينافي كون الفعل المعلق طالبا لذلك المفعول على معنى ذلك الحرف فليتنامل (قوله واكتفها) أي هذه الافعال الثلاثة علقته هنا أي في الآيات الثلاث بالاستفهام هـ هذا ظاهر في الاخرين وأما الاولى فالظاهر ان التعليق فيها بالنفي أي لم يتفكروا وفي انتفاء الجنة عن محمد صلى الله عليه وسلم فيعلموا ان اثباتها لا يجوز عليه فاطلاق المصنف الاستفهام عليها بالتعليق وقيل ما فيها الاستفهام معناه النفي والتقدير أي شيء بصاحبكم من الجنون أي ليس بشيء من ذلك (قوله الا سمع المعلقة باسم عن نحو سمعت زيداً يقرأ فاقبل متعدياً لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال) القول الاول جوزه أبو علي لكن بشرط أن يكون الثاني مما يسمع نحو سمعت زيداً يقول كذا فلو كانت سمعت زيداً أخاك لم يجز والقول الثاني هو الصحيح وهو على تقدير مضاف أي سمعت كلام زيد لان السمع لا يقع على الذوات ثم تبين هذا المحذوف بالحال المذكور فوهي حال مبنية فلا يجوز حذفها (قوله وما يوهمون في انشاده واعرابه ستعلم ليلى الى آخره) يوهمون كيعاطون وزناومعنى قال في الصحاح وهمت أو همم وهما اذا غلطت فيه وسهوت وهمت في الشيء بالفتح أنهم وهما اذا ذهب وهمك اليه وأنت تريد غيره ووهمهم في انشاد البيت واعرابه هو ورفع أي الاولى وجعلها مبتدأ (قوله على حد انتصابه في أي منقلب الانها مفعول به لا مفعول مطلق) حد انتصابه اعلى هذا كونها منصوبة بالفعل الذي بعدها وهذا اذا لم يكن دين مصدر محذوف الزوائد والاصل أي تداين وأما اذا كان كذلك فيكون مفعولا مطلقا وكان المصنف لم يذكر هذا لان الحذف خلاف الاصل (قوله وقيل بدل من المنصوب) سيد ذكر المصنف فيما افترق فيه البديل وعطف البيان ان هذا الاصح (قوله واضطرب في ذلك كلام الخشمرى) في الشرح وقد حاول الطيبي رفع الاضطراب بما حاصله ان الفعل المعلق في سورة هو محذوف والتقدير ليلوكم فيعلم أيكم أحسن عملا ويكون المراد بقوله تعليق فعل البلاوي تعليق ما هو سبب عنه وهو العلم فاكتفي بالسبب وهو الابتلاء عن المسبب وهو العلم وهو المراد من قوله لانه طريق اليه كالنظر والسمع وأما في سورة الملائك فلا حذف ولكن ضمن فعل البلاوي معنى العلم كأنه قيل ليعلمكم أيكم أحسن عملا وامتنع التعليق لانه انما يكون حيث يقع بعد المعلق ما يسد مسد المفعولين جميعا وهما سبق المفعول الاول وهو المضمر المنصوب فامتنع القول بالتعليق فالخشمرى اختار في هذا الموضوع التضمين وهو باب واسع صحيح من حيث العربية واليه الاشارة بقوله من حيث معنى العلم قال وأما قول صاحب التقریب لا تقع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا فضعيف لانها اذا وقعت مفعولا اول في قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا أي لننزعن الفريق الذي يقال في حقهم أيهم أشد كما هو مذهب الخليل فكيف يمتنع وقوعها مفعولا ثانيا بالتأويل أي ليعلمكم الفريق الذي يقال في حقهم أيهم أحسن عملا وقد انصف صاحب الانصاف حيث قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف والاصح هو الذي اختاره الخشمرى انتهى كلام الطيبي وفي حاشية النبي ما يدفع هذا الاضطراب فانه قال اثبت في سورة هو التعليق المعنوي ولم يبين التعليق الاصل الاصح اكتفاء بذكره في سورة الملائك فاذا لا تناقض والمراد بالتعليق المعنوي الاتصال انتهى وأقول في هذا بعد من وجهين أحدهما جعل التعليق في سورة هو دعوى غير المصطلح عليه وثانيهما الاكتفاء بالذكري الاخر عن الاوائل وهو خلاف عادة المفسرين من الاكتفاء بالذكري الاواخر (قوله ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع الا من جهته) قال الرضى يقع الاستفهام بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطالب به العلم كتفكرت وامتحنت وبلوت واستفهمت وجميع أفعال الحواس كلمت وأبصرت ونظرت وسمعت وشممت وذقت فيعلقه (قوله بقول كثير وما كنت أدري الى آخره) بلاغظ التصغير هو أبو بكر بن عبد الرحمن بن أبي جعة الخزازي أحد عشاق العرب المشهورين وانما قيل له كثير لانه كان حقاير أشد يد القصر وكان اذا دخل على عبد العزيز بن مروان يقول له طأ طأ رأسك اثلا يؤذيك

السقف بمازحه بذلك وكان شديد التصعب لآل أبي طالب وعزه بفتح العين المهملة وتشديد الزاي هي بنت جميل بن  
 حفص صاحبة كثير وله معها احكايات مشهورة وكان كثير مصر وعزة بالمدينة فاشتاق اليها فاسافر فاقبها في الطريق وهي  
 متوجهة الى مصر وجرى بينهما كلام ووقدمت مصر ثم بعد ذلك عاد كثير الى مصر فوافى الناس منصرفين من جنازتها توفي  
 رحمه الله سنة خمس ومائة في اليوم الذي توفي فيه عكرمة مولى ابن عباس فصلى عليه ما جميعا وقال الناس مات آفة الناس  
 وأشعر الناس \* حكى أبو الفرج الاصبهاني في كتاب الاغانى ان كثيرا خرج من عند عبد الملك وعليه مطرف فاعترضته بمحور في  
 الطريق قد اقتبست نار في روثه فتأفف كثيرا في وجهها فقالت من أنت قال كثير قالت ألسنت القائل فثار ووضه زهراء  
 طيبة الثرى \* معج الندى جنباتها وعرارها بأطيب من أردان عزه موهنا \* اذا أوقدت بالمندل الرطب نارها فقال نعم فقالت  
 لو وضع المندل الرطب على هذه الرثة لطيب ريحها هلاقت كما قال امرؤ القيس ألم تريا في كلما جئت زائرا \* وجدت بها طيبا  
 وان لم تطيب فناولها المطرف وقال أستري على هذا والجحبات نبت طيب الرائحة وكذلك العرار والاردان جمع ردن وهو  
 أصل الكرم وأراد بالمندل عود البخور قوله في الجملة الراهبة المضاف اليها في الشرح لا ينبغي ان تنتظم هذه في سلك الجمل التي لها  
 محل من الاعراب ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقية ولا يكون في معنى المفرد والمضاف اليه لا يكون جملة حقيقية  
 كيف وهو لا يكون الاسماء أو ما في تأويل الاسم وأقول لا نسلم ان المراد من الجمل التي لها محل من الاعراب ما لا يكون في  
 معنى المفرد بل المراد منها ما هو أعم من ذلك وما ادعاه من الضرورة ليس بصحيح ثم في الشرح وقد أنشد ابن جني في الخصائص  
 له قول طرفه بجفان تعترى نادينا \* من سديف حين هاج الصنبر والجفان جمع جفنة وهي كالقصعة وتعترى نادينا تعشى محانا  
 وتأتبه والسديف سنام البعير أو الناقة والصنبر بصاد مهملة مكسورة فنون مشددة مفتوحة فباء موحدة سا كثة فراء هو  
 البرد ثم قال ابن جني في توجيهه ذلك كان حق هذا اذا نقلت الحركة ان تكون الباء مضمومة لان الراء مرفوعة ولكنه قدر  
 الاضافة الى الفعل يعني المصدر كأنه قال حين هاج الصنبر يعني انه نقل الكسرة في الوقف الى الباء السا كثة وسكنت الراء  
 وهذا من الغرائب فان الصنبر لا شك انه فاعل بهاج لكنه أعرب به بالكسرة نظر الى ان الفعل في معنى المصدر المضاف الى هذا  
 الفعل ثم نقل الكسرة وعلى ذلك يتنزل الالف الذي نظمه فيه قريبا وهو أيا علماء الهند في سائل \* فنوا بتحقيق به يظهر السر  
 أرى فاعلا بالفعل أعرب لفظه \* بجرو ولا حرف يكون به الجبر وليس يحرك ولا يعجاور \* لذى الخفض والانسان للبحث يضطر  
 فهل من جواب عندكم استفيد \* فنبحركم مازال يستخرج الدر وانما نظمه مرديا به بيت طرفه اعتمادا على توجيهه  
 ابن جني وأقول سبقه الى الالف في ذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن النخوى الاندلسي في منظومته النونية في  
 الامازال النخوية فقال ما فاعل بالفعل لكن جره \* مع السكون فيه ثابتان وفي شرحها يعني الصنبر من قول طرفه بجفان البيت  
 (قوله أحد أسماء الزمان ظروفا كانت أو أسماء) أي سواء كانت منصوبة على الظرف أو غير منصوبة عليه (قوله وبدل  
 منه في الثالثة) يعني من المفعول الثاني وهو يوم التلاق لان مفعوله الاول محذوف والتقدير يا من ذرهم يوم التلاق (قوله  
 ويمكن في الثالثة ان تكون ظرفا ليجني) هذا الوجه ذكره ابن عطية قال ويحتمل ان يكون انتصابه على الظرف والعامل فيه  
 قوله لا يجني (قوله واذا عند الجهور) فيديهم لان اضافة اذا لتأتى على قولهم ان العامل في اذا ما في جوابها من فعل  
 أو شبهه لا على قول غيرهم ان العامل فيها شرطها (قوله وكن لي شفيعا الى آخره) روى أصحاب السير من حديث محمد بن كعب  
 القرظي قال بينما عمر بن الخطاب جالسا اذا امر به رجل فقيل يا أمير المؤمنين هذا سواد بن قارب الذي أتاه رثيته بظهور النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقال له عمر أنت سواد بن قارب قال نعم قال أنت على ما كنت عليه من الكهانة فغضب فقال عمر سبحان الله  
 ما كنا عليه من الشرك أعظم ما كنت عليه فاخبرني بانينا انك رثيتك بظهور النبي صلى الله عليه وسلم فقال بينا انا ذات ليلة  
 بين الزائم والميقظان اذا أتاني فضر بني برجله وقال فم ياسواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من  
 لؤي بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول عجبت للجن وتطلابها \* وشدها العيس باقتابها تموى الى مكة تبغي الهدى \*  
 ما صادق الجن اكذابها فارحل الى الصفرة من هاشم \* ليس قدما ما كاذبا قلت دعنى أنام فاني أمسيت ناسا فلما  
 كانت الليلة الثانية أتاني فضر بني برجله وقال فم ياسواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لؤي  
 ابن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول عجبت للجن وتخبارها \* وشدها العيس باكوارها تموى الى مكة تبغي الهدى \*

مأمون الجن ككفارها فارحل الى الصفوة من هاشم \* بين روايتها وأحجارها قلت دعني أنام فاني أمسيت ناعسا  
 فلما كانت الليلة الثالثة أتاني نضر بن بريح له وقال قم ياسواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول  
 من ائوي بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول  
 عجت للجن وتجاسمها \* وشدها العيس باحلاسها  
 تهوى الى مكة تبغي الهدى \* ماخير الجن كالجاسمها  
 فارحل الى الصفوة من هاشم \* واسمع بعينيك الى رامها  
 قال فرحلت ناقتي وأتيت المدينة فاذا برسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه حوله فانشأت أقول أتاني نجي بن هدهد ورقدة \*  
 ولم أك فيما قد تلوت بكاذب ثلاث ليال قوله كل ليلة \* أنا لرسول من لئوي بن غالب فشمرت عن ذبلي الازار ووسطت \*  
 بي الذعاب الوجناء بين السباب فاشهد ان الله لا رب غيره \* وانك ما عاون على كل غائب وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة \*  
 بمعنى فتيلا عن سواد بن قارب قال ففرح رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بمقالتي قال فوثب عمر بن الخطاب والترمه  
 وقال كنت أشتهي ان أسمع هذا الحديث منك فهل يأتيك اليوم قال أمامذ قرأت القرآن فلا والذعاب عجمة مكسورة فمهملة  
 سا كنة فلام مكسورة فوحدة الناقاة السريعة وفي الصحاح الوجين الارض من الارض مرتفع قليلا وهو غليظ ومنه  
 الوجناء وهي الناقاة الشديدة شهت به في صلابتها وقال قوم هي العظيمة الوجنتين والسباب عجمتين وموحدة تين المغازة  
 والفتيل ما يكون مثل الخيط في شق النواة وقيل ما يقتل بين الاصبعين من الوسخ وهو منصوب على انه مفعول مطاق  
 والمعنى بمن اغناء ما (قوله انما يشترط جل الزمان المستقبل على اذا كان ظرفا) يشترط مبنى للفاعل والمستتر فيه عائد على  
 سيبويه وجعل مفعوله والضمير المستتر في كان عائد على الزمان المستقبل وقوله يشترط ليس على ما ينبغي والاولى ان يقول  
 انما يجوز لان الذي ذهب اليه سيبويه هو جواز اضافة اسم الزمان المهم المستقبل الى ما يضاف اليه اذا وجوب (قوله ولا يأتي  
 هذا الجواب في البيت) في الشرح ان لم يأت قيمة هذا بعينه يتأتى فيه وجه آخر وهو ان يكون ذو شفاعة اسماءه ليكون محذوفة  
 والباء في عن زائدة في خبر يكون (قوله وزعم المهدي شارح الدر يدي) المهدي منسوب الى المهدي ببلد من بلاد المغرب  
 والنسبة اليها كذلك على غير القياس والدر يدي قصيدة مطلعها أما ترى رأسي حاكي لونه \* طرة صبح تحت أذيال الدجا  
 وهي منسوبة الى ابن دريد وهو امام عصره في الادب والشعر أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد البصري عرض له في رأس  
 التسعين من عمره فالتحق له الترياق فبرئ ثم عاوده بعد احوال لغذاء تناوله فكان يحرك يديه بحركة ضعيفة وبطل من محزومه  
 الى قدمه وكان مع هذا الحال ثابت الذهن كامل العقل توفي سنة احدى وعشرين وثلاثمائة قال رأيت في النوم رجلا طويلا  
 أصفر الوجه كوسج ادخل علي وأخذ بعضا مني في الباب وقال أنشدني أحسن ما قلت في الحجر فقلت ماترك أبو نواس لا حشياً  
 فقال أنا أشعر منه فقلت ومن أنت قال أبو ناضية من أهل الشام وأنشدني وجرأ قبل المزج صفراء بعده \* أتت بين ثوبي  
 نرجس وشقائق حكمت وجنة المعشوق صر فاسلطوا \* عليها من اجافا كنت لون عاشق فقلت أسأت قال ولم قلت لانك  
 قدمت الحجر ثم قلت ثوبي نرجس وشقائق فقدمت الصفرة فهلا قدمت الحجر أيضا فقال وما هذا الاستقصاء يا بغيض (قوله  
 ثم راح الى آخره) ثم العاطفة تلحها التاء لتأنيث اللفظ وتختص بعطف الجمل والمبين جمع ما ب وهو من يقول لبيك اللهم  
 لبيك وتجيى أقام والمأزمان بيم مفتوحة فهمزة سا كنة فزاي مكسورة مكان ضيق بير من دلغة وعرفة قال في الصحاح  
 المأزم كل طريق ضيق بير جليل وموضع الحرب أيضا مأزم ومنه سمي الموضع الذي بين الشعر وبين عرفة مأزمين ومنى  
 مقصور موضع النحر بكة وهو مذ كرم منصرف قيل سمي بذلك لما سمي به من الدماء وقيل لان جبريل لما أراد ان يفارق عنده  
 آدم قال له عن فقال أتني الجنة (قوله وليس بشيء لما قدمناه في أسماء الزمان) يعني بما قدمه ما أشار اليه بقوله أحدها أسماء  
 الزمان نظروفا كانت أو أسماء من ان خروج ظرف الزمان عن الظرفية الى الاسمية لا يمنع من الاضافة الى الجملة وفي الشرح  
 وفيه نظر اذ لا يلزم من ثبوت هذا الحكم في أسماء الزمان ثبوتها في أسماء المكان الا ترى ان أسماء الزمان تضاف كلها الى الجملة  
 وأسماء المكان لا يضاف منها الا حيث نعم بتوجه السؤال عن سبب البناء على رأى المهدي فانما غيره ضافة عنده أصلا وانما  
 هي بمعنى مكان أى الى مكان أقام فيه المأزمان ومنى وأقول لم يرد المصنف المزوم وانما أراد ان ذلك يفهم في أسماء المكان من  
 ذكره في أسماء الزمان بناء على استوائهما في مطلق الظرفية (قوله بآية يقدمون الخليل شهنا) هذا صدر بيت بحجزة كان على  
 سبابكها ماما ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه والشمت جمع أشعت وهو المغرب الراس والسنايك جمع سنبك بضم أوله  
 وثالثه

وثالثه وهو ظرف مقدم الحافر والمدام الخمر يعني ان سنابك الخليل لتكون ادامية كان عليها خمر او في الشرح وضمر يقدمون  
 ضمير غيبة يعود على بنى قيس المذكورين في بيت قبله وهو الامن مبلغ عنى تمامه بآية ما يحبون الطعاما وأقول الذى رأيناه في  
 نسخ المعنى تقدمون وتجبون بالثناء الفوقية وقول المصنف ناقلا عن أبى النخعى بآية اقدمكم يدل على ذلك وكان الذى حمل  
 الشارح على ما قاله انه جعل الآيتين علامة للمبلغ على المبلغ اليه وليس كذلك لأن الشاعر ميز المبلغ اليه بما يعينه ويقطع  
 احتمال غيره وهو قوله قيسا وانما هما بقوله المبلغ لهم بخلاف قول الآخر بآية ما كانوا ضاعا فاولا عزلا فان الآية فيه علامة  
 على المرسل اليه لان قائله ذكر في صدر البيت ما يقوله الرسول وهو السلام ولم يذكر ما يعين قومه له فكانت الآية  
 المذكورة علامة له عليه (قوله ثم هو غير متأت في قوله بآية ما كانوا ضاعا فاولا عزلا) هذا مجزى بتصدره الكنى الى قوى  
 السلام رسالة \* ويقع في بعض النسخ تمامه وألكنى بكسر اللام وسكون الكاف من الالوكة وهى الرسالة وفي الشرح  
 بل هو متأت بان تكون ما مصدرية ولا النافية محذوفة لدلالة ما بعدها عليها وأقول هذا احتمال بعيد والكلام انما هو على  
 الظاهر (قوله لزمنا لدن سألتمونا فافكم الى آخره) يقع في بعض النسخ بدل سألتمونا سألتمونا فعلى الاول مفعول لزمنا محذوف  
 يدل عليه المفعول الثانى لسألتمونا فعلى وفاقكم وعلى الثانى مفعوله وفاقكم المذكور والجنوح الميل وهو اسم يكون ومنكم  
 خبرها والخلاف متعلق به (قوله خليملى رفا الى آخره) فى الصحاح راث على خبرك يربث يثأى أبطأ واللبانة بضم اللام  
 الحاجة والعرضات جمع عرسه وهى كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء وتجمع أيضا على عراض واليهود جمع عهد  
 وهو المنزل الذى لا يزال به القوم اذا اتوا واعنه رجعوا اليه وكذلك المعهد (قوله والاى قوله فى التسهيل وشرحه) هكذا يقع  
 فى بعض النسخ وفى بعضها الاولى والاى هو الصواب (قوله من لدشولا) هذا بعض بيت أنشدته سيبويه وتمامه قالى  
 اتلائها والشول بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والنون التى جنب لبنها وانكم مش ضرعها وأتى عليها من تتاجها سبعة أشهر  
 أو ثمانية والواحدة سائلة وهو جمع على غير القياس والالتاء بكسر الهمزة وسكون المثناة الفوقية مصدر أتت النافذة  
 اذا تلاها ولدها وروى الجرمى شولا بلا تنوين على ان أصله المدوقصر للضرورة (قوله قول بالرجال الى آخره) الكهول  
 جمع كهول وفى الصحاح وهو من الرجال من جاوز الثلاثين وخطه الشيب وفى القاموس الكهول من وخطه الشيب أو من  
 جاوز الثلاثين أو أربعين وثلاثين الى احدى وخمسين (قوله وأجبت قائل كيف أنت بصالح الى آخره) ملأت على وزن  
 علمت بمعنى سئمت والموادبتشديد الواو جمع عائد من العيادة وهى زيارة المريض وفى الشرح لا ينبغي ان يعد هذا ان  
 البيتان من قبيل ما هو بصدده لان الجملة التى أضيف اليها كل من قول وقائل مرادهم اللفظها فهى فى حكم المفرد وليس الكلام  
 فيه وأقول لا نسلم ان الكلام ايس فيه بل الكلام قيسا هو أعم منه (قوله الجملة الخامسة) الواقعة بعد الفاء أو اذا  
 جوا بالشرط جازم لانها لم تصدر بغير نقبل الجزم لفظا كما فى قولك ان تقوم أقم أو محملا كما فى قولك ان جئتنى أكرمته  
 فى الشرح والذى فى كلام الجماعة ان المحل فى جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدهما وتصرح المصنف  
 به قبل هذا فى الثالث من التمهيات التى ذكرها عقيب الكلام على الجملة الابتدائية من الجمل التى لا محل لها حيث قال  
 وعلى قول المردي بنى ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدر وما بعدهما وصرح به  
 أيضا فيما أتى به فى باب ما حيث قال وقيل عطف على محل الفاء وما بعدهما بل صرح فى أقسام العطف من الباب الرابع بان هذا  
 قول الجميع وسأتى الكلام عليه وأقول يحتمل كلامه هنا على ما صرح به فى تلك المواضع بان يكون مراده بالجملة  
 الواقعة بعد الفاء أو اذا مجموع الجملة والفاء أو اذا فى الشرح وهذا الذى ذكره الجماعة ربما يتخيل على ما فيه وذلك لان  
 الفاء وما بعدهما والواقع موقعهما ما هو مصدر مضارع جزم فيحكم على المجموع بانه فى محل جزم لهذا الاعتبار وهو معترض بان  
 المضارع الجزم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدهما وانما الواقع مجموع الجملة التى هو صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر  
 فيه الاعراب غير ملاحظ فيه ما يصحبه للزم الحكم على كثير من الجمل التى لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظر الى  
 هذا المعنى ألا ترى ان الواقعة جوا بالشرط غير جازم لا محل لها بالاجتماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم مع أنها يمكن أن تصدر  
 بمضارع مرفوع فتقول اذا قام زيد أكرمه فلما اعتبر ما تقدم للزم أن تكون هذه الجملة ذات محل وهو باطل وأقول  
 اذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب الذى يقتضيه العامل السابق لم يرد عليه هذا الذى أوردته فى الشرح وأما  
 ما قاله هنا من أن الجزم محكوم به ما بعده الفاء فلا وجه له فان الجزم لا يحل فى هذا الموضع وكيف وهذه الفاء مانعة من

جزم ما بعدها وأقول قد بينا ان مراده أن الجزم محكوم به لما بعد الفاء مع الفاء (قوله \* من يفعل الحسنات الله يشكرها \*) هذا  
 صدر بيت عجزه \* والشرب بالشر عند الله مثلان \* وقد تقدم الكلام عليه في امان الفتح والتشديد (قوله وقول زهير وان  
 أتاه خليل الى آخره) قول مجرور بالعطف على محل ان قلت أقوم والخليل بل هنا الفعير المختل الحال والمسألة السؤال ويروي  
 يوم مسغبة أي مجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالجرمان وهو مبتدأ حذف خبره أي ولا عندي حرمان  
 ويجوز أن يكون معطوفا على غائب بشرط أن يكون بمعنى محروم (قوله وهو أحد الوجهين عند سيبويه) في الشرح الضهير  
 من قوله وهو عائد الى جعل مثل الجملة المذكورة جوابا مقرونا بالفاء مقدرة وهذا الوجه سكت المصنف عن نقله في ثالث  
 التنبهات الذي عقده لما جرى فيه من الجمل خلاف مستأنف أم لا (قوله ويجوز أن يفسر) عطف على لا يحرم (قوله ومنع المبرد  
 تقدير التقديم محتابان الشيء اذا حل في موضعه لا ينوي به غيره والجار ضرب غلامه زيدا) في الشرح ولسيمويه أن يمنع  
 ان أقوم من قولك ان قلت أقوم واقام وقعه اذ لو كان كذلك لجزم وتقدير الفاء المانعة من الجزم على خلاف الاصل لا سيما  
 وتقديرها يوجب تقدير مبتدأ يكون أقوم خبر اعنه لتكون الجملة اسمية حتى تفقتر الى تقدير الفاء فان قلت وتأخير الشيء  
 عن محله على خلاف الاصل فهو مشترك الالزام قلت لكن يترجح مذهب سيبويه بالاتزام العرب في مثل هذا التركيب كون  
 الشرط ماضيا وهو آية كور الجواب محذوف (قوله وكذا القول في الشرط) يعني أن المحل فيه للفعل لا للجملة كما كان المحل في  
 الجواب الذي ليس بمقرون بالفاء ولا باذ للفعل لا للجملة (قوله قيل ولهذا اجاز نحو ان قام ويقعد أخوك على اعمال الاول  
 ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تسكمل) يقع في بعض النسخ ويقعد بافرد الضهير وفي بعضها  
 ويقعد ابنتيته وهو الواب لان الكلام على اعمال الاول واهمال الثاني فيجب اضممار الفاعل في الفعل الثاني وهذا هنا  
 مثني وفي الشرح وهذا متقدم من وجهين أحدهما ان هذا الالزام ليس بباطل في باب التنازع وما استدلل به منه والثاني ان  
 قضية هذا الاستدلال أن يكون المعطوف المذكور ليس من عطف الجمل بل من عطف المفردات وحينئذ يكون الفعل  
 الجزوم اقظام معطوفا على الفعل الجزوم محلا وفاعل هذا الفعل الجزوم وهو ألف الاثنين معطوفا على الفاعل الواقع بعده  
 وهو أخوك فقد وقع هذا القائل فيما قرئ منه وكان المصنف لم يرض هذا للدليل لما ذكرنا وأغبره فأوردته على سبيل الحكاية  
 بصيغة تشعر بالتمريض (قوله تنبيهه قرأ غير أبي عمرو ولولا آخرتي الى أجل قريب فاصدق وأكن بالجزم) قيد بغير أبي عمرو  
 لان أبا عمرو قرأ بالنصب عطف على المنصوب وهو أصدق وفي الشرح فان قلت المنقول ان المصاحف اتفقت على كتابة هذا  
 الحرف بدون واو فواجهه قلت لعلاها حذف اختصارا من الخط كما وقع في كثير من المواضع وان كان ذلك خارجا عن مصطلح  
 أهل الخط والنقل الصحيح ثابت بهذه القراءة فلا يعارضه مثل هذا (قوله وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها) يقع في بعض  
 النسخ بعد هذا وهو أصدق ومحله الجزم لانه جواب التخصيص ويجزم بان مقدرة (قوله وعلى هذا فيضاد الى الضابط  
 المذكور) وهو قوله الواقع بعد الفاء واذا اجاب الشرط جازم (قوله قابلي بليتسكن الى آخره) أبولفي همزة قطع أي اعطوني  
 من أبليته معروفا فاذا أعظيته والبلية الناقة التي كانت تعقل في الجاهلية عند قبر صاحبها فلا تعلف ولا تسقى حتى تموت أو  
 يحفر لها حفرة وتترك فيها الى أن تموت والاستدراج الادناء على سبيل التدريج والنوى الجهة التي ينويها المسافر واصل  
 نوبانواي قاب الشاعر الافياء وأدغمها في ياء الضهير وهي لغة هذيل والشاعر منهم ﴿الجملة السادسة﴾ (قوله  
 ومن مثل المنهوبة المحل ربنا أنزل علينا ما نأخذ من السماء تكون لنا عيدا) انما فصل هذه المثل عما قبلها لاحتمالها لغير التبع  
 وعدم احتمال ما قبلها وفي الكشاف أي يكون يوم تزولها عيدا قيل هو يوم الاحد فن ثم اتخذ النصراني عيدا وقيل العيد  
 السرور والعائد ولذلك يقال يوم عيد فكان معناه يكون لنا سرور وفرح انتهى (قوله ونحو فهدى لي من لدنك وإياي برثني أي  
 وليا وارثا وذلك فيمن رفع برث) الذين رفعوا برث من السبعة هم غير أبي عمرو والكسائي وفي الكشاف والمراد بالارث ارث  
 الشرع والعلم لان الانبياء لا تورث المال وقيل برثي الحبورة وكان حبرا وبرث من آل يعقوب المالك يقال ورثته وورثت منه  
 لغتان وقيل للتبعيض لا للتعدية لان آل يعقوب لم يكونوا كلهم أنبياء ولا علماء وكان زكريا عليه السلام من نسل يعقوب بن  
 اسحق وقيل هو يعقوب بن مثلان أخوزكريا وقيل هذا وعمران أبو هارون من نسل سليمان بن داود (قوله وأما من  
 جزمه فهو جواب للدعاء) في اعراب أبي البقاء قوله تعالى برثني وبرث يعقوب الجزم فيه ما على الجواب أي ان تهب برث وبالرفع

فهما على الصفة لولى وهو أقوى من الأولى لأنه سأل وليا هذه صفته والجزم لا يحصل هذا المعنى انتهى وفي الشرح وقيل الجزم  
أولى والرفع محمول على الاستئناف لا على الصفة أي لا يلزم أنه لم يوجب له ما طلبه لموت يحيى في حياة كرى باعنا الصلاة والسلام  
(قوله قرئ برفع يصدق وجرمه) الذين قرؤا بالرفع من السبعة هم ما عدا حنزة وعاصم والرداء لعون ومعنى تصديقه لموسى  
اعانته له في بيان دعواه ان احتاج (قوله وقال أبو البقاء في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة  
الأصل فهى تصيح) في اعراب أبي البقاء انما رفع الفعل هنا وان كان قبله لفظ الاستفهام لا مبرين أحدهما أنه استفهام بمعنى  
الخبير أى قدر أيت فلا يكون له جواب والثاني ان ما بعد الفاء انما ينتصب اذا كان المستفهم عنه سبباً له ورؤيته لانزال الماء  
لا توجب اخضرار الارض وانما يجب عن الماء والتقدير فهى تصيح أى القصة وتصيح الخبر ويجوز أن يكون تصيح بمعنى  
أصبحت وهو معطوف على انزل فلا موضع له انتهى وأقول انما قدر ضمير مؤنث لان المختار تأنيث هذا الضمير اذا كان في  
الكلام مؤنث غير فضيلة نحوهى هند مريحة وقوله تعالى فانم الاعمى الابصار قصد الى المطابقة لاني انه راجع الى ذلك  
المؤنث ولم يسمع نحوهى الامير بنى غرفة وهى زبد عالم وان كان القياس يقتضى جوازه (قوله والثاني تقديره الفعل  
المعطوف على الفعل الخبر به لا محل له) في الشرح لا محل له من كلام المصنف جملة حالية من الفعل أى تقديره الفعل خاليا  
من المحل وفي كلامه تجوز فان الخبر به ليس الفعل فقط والمعطوف أيضا كذلك وانما الخبر به الجملة وكذا المعطوف هو الجملة  
لكنه عبر عن الكل بلفظ الجزء وأقول الظاهر ان لا محل له من كلام المصنف مفعول ثانى لتقديره لاحال من الفعل (قوله  
وجواب الاول انه قدر الكلام مستأنفا) في الشرح وفي كلام المصنف أشياء منها انه سلم لابي البقاء تقدير ضمير القصة مرفوعا  
ولا نعلم ان أحد الجازم ومقتضى المنع قائم وهو عدم الدليل عليه لو حذف اذا خبر مستقل ليس فيه رابط وأما حذفه منصوبا في  
ان من يدخل الكنيسة يوما \* ياق فيها جازا وظباء فالصيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع قيام الدليل عليه وهو ان  
الناسخ لا يدخل على أداة مجازاة وأقول جمعا وحذف ضمير الشان في نحو هذا البيت من الضرورة وهو خلاف ما يتبادر من  
كلام الشارح قال الرضى ولا يجوز تقدير ضمير الشان الا بعد ان المحففة قياسا وان أخواتهم ضرورة انتهى فان قيل قد  
جوزوا في قول الشاعر قنا فذهداجون حول بيوتهم \* بما كان اياهم عطية عودا ان اسم كان ضمير الشان  
والتقدير بما كان هو أى الشان اجيب بأنهم لم يجوزوا في هذا البيت أنه محذوف وانما جوزوا انه مستتر في كان والكلام  
في الاول دون الثاني ثم قال الشارح ومنها تجوزة أن يكون مراد النجاة ان الاستئناف لا يكون الاعلى تقدير مبتدأ وفيه نظر  
لاطلاعهم القول بان مثل يشرب مستأنف ولو قدر خبر المبتدأ محذوف لم يكن مستأنفا وحل الكلام على أن مرادهم يكونه  
مستأنفاً به بعض كلام مستأنف بعيد وأقول مرادهم انه مستأنف مع ما هو خبر عنه ولا بعد فيه ثم قال الشارح ومنها  
استدلاله على ان مرادهم ذلك بأنه لو لم يقدر مبتدأ لم العطف الذى هو مقتضى الظاهر وهذا غير الظاهر لان لزوم العطف  
انما هو عند قصد المشاركة كما اذا قصد أن الشرب منهى عنه كالاكل في المثال المتقدم وأما عند انتفاء هذا القصد بان يكون  
الغرض من الثاني افادة معناه على طريق الاستقلال فكيف يلزم عطفه على الاول مع كون العطف مخالفا للغرض المطلوب  
وليت شعري ماذا يصنع المصنف بمثل قوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله فقد قالوا ونقله هو عنهم في حرف الواو ان يعلمكم  
مستأنف فيمكن أن يقال هنا لو لم يقدر مبتدأ أى وأنتم يعلمكم الله لم العطف الذى هو مقتضى الظاهر وأقول كون لزوم  
العطف في الشرب انما هو عند قصد مشاركة الشرب للكل في انه منهى عنه صحيح اذا كان المراد العطف على المنهى عنه وهو  
منوع وانما المراد بالعطف على الحرف الناهى والمنهى عنه جميعا (قوله وجاز اسناد يقال الى الجملة كما جاء واذا قيل ان وعد الله  
حق) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعض اوجاء اسناد يقال الى الجملة كما جاء واذا قيل وفي الشرح وهذا الاعتذار قاض بوجوه اخذة  
على المصنف فان الكلام في الجملة الباقية على جملتها الا التى هي في حكم المفرد فاذا دخل هذا النوع فيما نحن فيه غير  
مستقيم وقد مر التنبيه على مثله وأقول ومر لنا نحن أيضا الكلام عليه ﴿والجملة السابعة﴾ (قوله ويقع ذلك في بابي  
النسق والبديل خاصة) لان النعت لا يكون تابع الجملة وعطف البيان كالنعت والتوكيد لا يكون تابع الجملة الا اذا كان افظيا  
والا فظى تذكر اللفظ الاول وفي الشرح هذا الحصر يبطل بمثل قولنا انما يدقام أبوه فان الفعلية الثانية في محل رفع على انها  
تأكيد جملة الخبر فهى تابعة للجملة المحل وليست في باب النسق ولا في باب البديل اه وأقول لاننا سلم ان هذا من تأكيد الجملة ولم

لا يكون من تأكيده المفردات وان سلم فلان سلم ان الثانية في محل رفع وانما هي مجرد تنكير لفظ الاولى (قوله نحو وانما الذي  
 امدح بما تعلمون امدحكم بانعام وبنين وجنات وعميون) في الشرح فيه نظر لان الكلام في الجملة التابعة لجملة ذات محل من  
 الاعراب والالية ليست كذلك فان الجملة الاولى وهي قوله امدحكم بما تعلمون صلة الموصول فلا محل لها والثانية وهي قوله  
 امدحكم بانعام وبنين وجنات وعميون بدل منها فلا محل لها ايضا وقد يتذر بان التمثيل في الالية الشريفة انما هو ليكون جملة  
 البديل اوفى بالدلالة على المقصود من الجملة المبدل منها الا يكون الثانية تابعة لما له محل (قوله اقول له ارحل لاتقمن عندنا) \*  
 هذا صدر بيت بحظه \* والافكن في السر والجهر مسلما \* وفي الشرح ويأتي في البيت ما قاله المصنف في قال زيد عبد الله  
 منطلق وعمر ومقيم من ان المحل لمجموع الجملتين اذ هو المقول وكل منهما على انفراد جزء المقول وذلك ان جملتي ارحل لاتقمن  
 عندنا هو المقول وكل واحدة من الجملتين جزؤه فلا محل لها والقول بأنه أراد التمثيل ليكون الثانية اوفى بتأدية المعنى المراد  
 لا يكون الثانية ذات محل كما أسلفناه في الاعتذار المتقدم بعيد لان المصنف يكون حينئذ لم يمثل للسئلة المقصودة بالكلام  
 عليها وانما مثل لشرطها واقول هذا البيت وان كان يأتي فيه ما قاله المصنف في قال زيد عبد الله منطلق وعمر ومقيم لم يمثل به  
 بناء على قوله وانما مثل به تبع العلماء المعاني وهم انما يمثلون به بناء على ان الجملة الاولى محكية والثانية تابعة لها (قوله فان  
 دلالة الثانية على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى) في المطول فان قلت قوله لاتقمن عندنا انما  
 يدل بالمطابقة على طالب الكف عن الإقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهية النهي فن لو ازمه ومقتضياته فدلالتهم  
 عليه تكون بالاتزام دون المطابقة فان نعم ولكن صار قولنا لا يقم عندى بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهية حضوره  
 والتأكيد باننون دال على كمال هذا المعنى فصار لاتقمن عندنا اذ على كمال اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة انتهى (قوله  
 ذكرك وانظى الى آخره) هذا بيت من الجاسية وهو لابي عطاء السدي وانظى بفتح الخاء المجتزأة منسوب الى خط  
 هجر وهو موضع باليمامة تحمل اليه الرماح من بلاد الهند فتقوم به وخطر الرمح يخطر بفتح الطاء المهملة في الماضي وكسرها  
 في المضارع ونمى بكسر الهاء اذا شرب الشرب الاول والثقة الرماح المسواة (قوله فانه ابدل وقد خلت من قوله وانظى  
 يخطر بيننا بديل اشتمال) لا يقال كيف يجوز البديل مع توسط الواو لانه قول البديل الواو وما بعدها (قوله كما قال في العطف في  
 نحو اسكن أنت وزوجك الجنة) انما قال ابن مالك بذلك هناك لانه شرط في عطف المفرد على المفرد ان يكون المعطوف اوفى  
 معناه صالحا بالمباشرة العامل والاسم الظاهر لا يصلح ان يرتفع بفعل الامر (قوله تنبيهه هذا القول الذي ذكرته من انحصار  
 الجمل التي لها محل في سجع جار على ما قرروا) هذا التنبيه بجميعه يقع في بعض النسخ ويقع في بعضها على غير هذا الوجه مما هو  
 بعمناه (قوله قال ابن خروف من مبتدأ وبعده الله الخبر) يعني والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع ودخلت الفاء  
 في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط قال صاحب الكشاف الا من تولى استثناء منقطع أى استبتستول عليهم ولكن من تولى  
 منهم فان لله الولاية والقهر فهو يعذبه العذاب الاكبر الذي هو عذاب جهنم انتهى وقيل متصل فان جهاد الكفار وقتلهم  
 تسلط وكائنه أو عدهم بالجهاد في الدنيا وقيل هو استثناء من قوله فذ كراى فذ كراى من الامن انقطع طمعك من ايمانه وتولى  
 فاستحق العذاب الاكبر وما بينهما اعتراض ويؤيد الاول اعنى الانقطاع قراءة الابفتح الهمزة على التنبيه (قوله وقال جماعة  
 في الامر أنك بالرفع انه مبتدأ والجملة بعده خبر) قال بد والدين بن مالك ويمكن أن يكون من هذا أى من المستثنى المنقطع  
 الا فى جملة قراءة ابن كثير وأبي عمرو الامر أنك انه مصيب اما أصابهم وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في النصب والرفع  
 من فأسر باهلك وهو أولى من ان يستثنى المنصوب من أهلاك والمرفوع من أحد وقال والده في التوضيح على الجامع الصحيح  
 حق المستثنى بالامن كلام تام موجب ان ينصب مفردا كان أو مكملا لمعناه بما بعده نحو قوله تعالى انما لنجوهم اجمعين الا  
 امر أنه قدرنا انما ان الغابرين ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا الانصب وقد أغف لواو روده من فوعا  
 بالابتداء ثابت الخبر ومخذوفه في الاول قول أبو قتادة أحرما كلهم الا أبو قتادة لم يحرم فلا يعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ  
 ولم يحرم خبره وقوله عليه السلام ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء الا المتزوجون أولئك المطهرون  
 المبرون من الجنان من الثاني قوله عليه السلام ولا تدري نفس باى أرض تموت الا الله أى لكن الله يعلم وقوله كل أمى معاني  
 الا المجاهرون أى لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعاقبون (قوله وليس من ذلك ما ضربت باحد الا يزيد خبر منه) الجملة هنا

حال من أحاديث اتفاق أوصفة له عند الاخفش) اعترض عليه بأنه سيأتي في آخر هذا الباب ان الاخفش منع الفصل بالابن  
 الصفة والموصوف فكيف يقول هذا بان الجملة صفة لاحد وفي الشرح ويمكن ان يجاب بان الضمير من قوله صفة له ليس عائدا  
 الى أحد المذكور بعينه وانما هو عائدا الى نظيره كما في قولك له على درهم ونصفه أي ونصف درهم آخر فهذه الجملة التي هي  
 زيد خير منه صفة لاحد محذوف وهو بدل من أحد المذكور قبله فلم يفصل بالابن الصفة والموصوف وانما فصل بهما بين  
 البدل والمبدل منه وهو جائز عند الاخفش وغيره لكن يلزم على هذا حذف الموصوف في السعة مع ان الصفة جملة وموصوفها  
 ليس بعضا من متقدم مجرور وعن أوفي (قوله وأجازها هشام ونعلب) أي أجازها ما أجازها القراء وهو ما اذا كان الفعل قابليا  
 ووجد المعاقب عن العمل وما منه وهو ما اذا لم يكن الفعل كذلك وانما ذكر هذا مع انه يفهم من قوله أولا وأجازها أي كون  
 الفاعل ونائبه جملة هشام ونعلب مطلقا المبني عليه قوله واحتجاج (قوله وما راعني الا يسير بشرطة) هذا صدر بيت بحجزة وهو عهدى  
 به قينا يسير بكبير والشرطة كالغرفة واحد الشرط كالغرف وهم طائفة من أعوان الولاة ويقال الواحد بضائر طى كتركي  
 وشرطى كجهنى سمو بذلك لانهم أعلموا أنفسهم بعلامات يعرفون بها كذافي القاموس والقين الحداد والجمع القيون والكبير  
 الحداد وهو زق أو جلد غليظ ذو حوات وأما المبني من طين فهو الكور (قوله وتسمع ويسير على اضماران) في الشرح أحسن  
 من هذا التأويل في انصراف ان يقال ان فاعل راعني ضمير يعود الى ما يعود اليه ضمير يسير وقوله يسير جملة في محل نصب على  
 انها حال من فاعل راعني والاستثناء مفرغ أي مارا عني هو في حال من الاحوال الا في حال كونه يسيرا انتهى ويمكن ان يخرج  
 البيت أيضا على تقدير معاق أي الا ليسير بشرطة كما قالوا في اني وجدت ملاك الشيمة الادب ان التقدير ملاك الشيمة  
 هو حكم الجمل بعد التكرات (قوله وانما أعيد ذكر الاهل) هذا الكلام كله مأخوذ من كلام ابن الحاجب في اماليه وعبارته انما  
 أعاد الاهل بلفظ الظاهر لاحد أمرين أحدهما ان استطعماهم صفة لقرية ولا بد من ضمير يعود من الصفة الجملة اليها  
 ولا يمكن عوده الا كذلك لانه لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغيرها ولو قيل استطعماهم لكان على التجوز اذا القرية  
 لا استطعم فلما لم يكن بد من ذكر الضمير المأثري القرية ولا يمكن ذكره وهو مضاف اليه الا بد كر المضاف ولا يمكن ذكر  
 المضاف مضمرا التعذر اضافة الضمير تهين ذكره ظاهرا او الثاني أن الاهل لو ضمرا لكان مدلوله مدلول الاول ومعلوم ان مدلول  
 الاول جميع الاهل الا ترى انك لو قلت أتيت أهلا قرية كذا لكان المعنى وصلت اليهم بلا خصوصية لبعضهم دون بعض  
 والاستطعام في العادة انما يكون ان يلى المنازل بهم منهم وهم بعضهم فوجب ان يقال استطعماهم أهلها التلايفهم انما استطعماهم  
 جميع الاهل وليس كذلك وفي الشرح وعلى قوله لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغيرها مناشئة بمعنى فيلزم عدم ارتباط  
 الصفة بالموصوف نطوهم من ضمير فلما قل ان عنده بناء على الارتباط المعنوي وذلك لان الضمير المنصوب ليس عائدا الى الاهل  
 مطا قبل الى الاهل المقيد باضافته الى القرية المتقدمة المذكور فحصل الربط بهذا الاعتبار وعلى قوله ولو قيل استطعماهم  
 لكان على التجوز مناقشة فلما قل ان ياترهم ويكون مثل واسأل القرية والقرآن العزيز مشحون بالمجاز انتهى وأقول  
 لم يعتبروا في ربط الصفة بموصوفها الا الضمير لا الربط المعنوي ولا باسم غير الضمير قال الرضى عند قول ابن الحاجب في كافيته  
 وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير في الصفة والمصلة ليحصل الربط بين الموصوف وصفته وبين الموصول وصلته  
 فيحصل بذلك الربط انصاف الموصوف والموصول بضمون الصفة والمصلة فيحصل له ما هذا الانصاف تخصيص  
 وتعريف ولو سلم صحة اعتبار الربط المعنوي في الصفة فلان سلم صحة اعتباره في هذه الآية الا ترى أنه لو قيل استطعماهم  
 كانت هذه الجملة صفة لاهل والضمير رابطها الا صفة لقرية والرابط المعنى اذ لا دليل على ذلك وقول ابن الحاجب ولو قيل  
 استطعماهم لكان على التجوز يعني وهو خلاف الاصل فيكون مرجوحا وان كان فصحا واقعا في القرآن على الصحيح وفي  
 البحر وقد يظهر لتكرير لفظ الاهل فائدة غير التوكيد وهي انها حين أتيا أهل القرية لم يأتيا جميع أهلها بل  
 أتيا بعضهم فحى بلفظ الاهل للدلالة على تعميمهم بالاستطعام اذ لو قيل استطعماهم لكان الضمير عائدا الى الماتى اليهم  
 (قوله وأيضا فلان الجواب في قصة الغلام قال) يعني لو شئت اتخذت عليه أجرا والفاء في فلان زائدة أو جواب شرط مقدر  
 (قوله لا ففته أي ليس الجواب في قصة الغلام ففته لان الماضي المقرون بقوله لا يكون جوابا) هكذا نقل عن خط المصنف  
 والظاهر انه يقال المقرون بالفاء وفي الشرح فان قلت يقع في بعض نسخ المعنى لان الماضي المقرون بالفاء لا يكون جوابا كما  
 وقع في امالي ابن الحاجب وهو ظاهر ويقع في بعضهم لان الماضي المقرون بقوله لا يكون جوابا فوجهه قلت وجهه ان



الاقتران بالفاء يقتضى تقدير قد قوله تعالى ان كان قيصة قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قيصة قد من دبر  
فكذبت وهو من الصادقين وتقدير قد يوجب تحقيق المضى فيما دخلت عليه من الفعل الماضى فلا يصلح اذن لان يكون جوابا  
للشرط المستقبل (قوله ومثال النوع الثانى وهو الواقع حالالا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ولا تمنى تستكثر لا تقرىوا  
الصلاة وانتم سكارى) فى الشرح قد ينقض بمثل قولهم فى نداء البارى جل وعلا يا حليم لا يبجل ويأجواد الا يبخل فان الجملة الواقعة  
بعد الاسم المنصوب فى موضع نصب على الصفة له مع ان الموصوف معرفة محضة لانه منادى معين مقصود نص عليه ابن  
السيد فى اجوبة المسائل انتهى واقول الجواب ان هذا من نداء الموصوف لامن وصف المنادى وفى كلام الرضى اشارة الى  
هذا الجواب عند الكلام على الشبيه بالمضاف وانه قد يكون منعوتاً بجملة أو ظرف حيث قال وكان القياس فى الموصوف  
بالجملة والظرف ان يجوز أيضاً حليم لا يبجل القدوس لكنه كره وصف المعرفة بالمعرفة بعد وصفه بالنعمة فالوجه ان لا يوصف  
الا بالنعمة على تقدير انه كان موصوفاً بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء (قوله وهذا الظاهر اسلامته مما سياتى) هو  
ما ضعف به كونه حالاً (قوله ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لهما بعد المعرفة كمثل الجار يحمى اسفارا) فى الشرح قد يتوهم ان  
يجوز ان المصنف الحالية من المضاف اليه مع ان المضاف كلمة مثل معارض رده على ابي البقاء تجوز به حالية مستهم البأساء والاضرا  
عن الموصول فى قوله تعالى وما يأتىكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والاضراء الآية بان الحال لا تأتى من المضاف  
اليه فى مثل هذا والمضاف فى كل من الآيتين كلمة مثل وجوابه ان صلاحية المضاف لا سقوط فى آية الجمعة سوغ الحالية اذ الحال  
حينئذ كان غير مضاف اليه وعدم الصلاحية فى آية البقرة منع من ذلك وقد مر الكلام فى هذا كانه فى الجملة التفسيرية انتهى ولا  
يخفى ان قوله كأنهم غير مضاف اليه على ما رأينا فى النسخ ليس بمستقيم ولعله سقط من النسخ كلمة من والاصل اذ الحال حينئذ  
كان من غير مضاف اليه (قوله ولقد امر على اللبى بسبى) هذا صدر بيت عجزه فضيت ثقت لا يعنى وقد تقدم الكلام  
عليه فى حرف الباء الموحدة (قوله وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود) يريد بالضابط المذكور قوله فيما سبق هو ان يقال  
ان الجملة الخبرية التى لم يستلزمها ما قبلها ان كانت مرتبطة بصفة منكرة الى آخره (قوله لان الانشاء لا يكون نعمتاً ولا حالاً) فى الشرح  
اما كون الانشاء لا يقع حالاً فقد مر تعليقه فى آخر الكلام على الجملة المعترضة وأما كونه لا يقع نعمتاً فقال الرضى وانما وجب فى  
الجملة التى هى صفة أو صلة كونها خبرية لانك انما تجبى بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المهمين بما كان  
المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من انصافهم بما يضمنون الصفة والصلة فلا يجوز اذن ان تكون الصفة والصلة  
جاءتين متضمنتين للعلم بالمعالم للمخاطب حصوله قبل ذلك الجملة وهذه هى الجملة الخبرية اما الانشائية نحو بيت وطلعت  
وأنت حرو ونحوه أو الطائبة كالأمر والنهى والاستفهام والتعجب والعرض فلا يعرف المخاطب حصول معنونه الا بعد ذكرها  
(قوله ويضعف من جهة المعنى ان يكون حالاً) وذلك لانه ليس الغرض ان القول حالة الانعام وان كان هو فيها ولان الحال  
في دعاءها أو اعلمها هو العامل فى صاحبها وصاحبها نار جلان فيلزم ان يكون القول من الرجاين مقيداً بحالة انعام الله تعالى  
عليه ما (قوله ومنها قوله تعالى أو جاءكم حصرت صدورهم) جاءكم عطف على يصلون أعنى صلة الذين وهو استثناء من ضمير  
النصب فى قوله فخذوهم وقاتلوهم حيث وجدتموهم أو عطف على موضع صفة قوم وهى بينكم وبينهم صيثاق والمعنى ان  
الكفار الذين يصلون الى قوم معاهدين أو يصلون الى قوم جاءكم غير مقاتلين ولا مقاتلى قومهم وكان العطف بين جوزه  
الزخشرى وابن عطية قال الزخشرى والوجه العطف على الصلة لقوله فان اعترلوكم فليقاتلوكم الآية بعد قوله فخذوهم وقاتلوهم  
فقران كفه من القتال أحدهم سبى استحقاقهم لتترك التعرض لهم وترك الايقاع بهم قال ابن عطية وهذا أيضاً حكم قبل ان  
يستحكم أمر الاسلام فكان المشرك اذا جاء الى دار الاسلام مسالماً كره القتل قومهم مع المسلمين واقتال المسلمين مع قومه  
لا سبيل عليه وهذه نسخة أيضاً بما فى براءة (قوله ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش هى حال من فاعل جاء على اخمار قد)  
فى الشرح نقل السببى فى شرحه للتليخيص عن شيخه أبى حيان ان الاخفش والجمهور على ان الماضى الواقع حالاً لا يقدر  
معه قد بل يجوز ان يخلو من القطار وتقديراً قال أبو حيان وهذا هو الصحيح وهو مخالف لما نقل المصنف عن الاخفش بل  
هو مخالف لما ذكره المصنف فى قد من حرف القاف حيث قال الثانى وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضى  
الواقع حالاً (قوله ويؤيده قراءة الحسن حصرة) هى قراءة قتادة أيضاً ويقرب قال المهدوى وعن عاصم فى رواية حفص وقرأ

الحسن حصرات وقرئى حاصرات وقرأ حصره بالرفع على انه خبر مقدم والجملة فى موضع الحال (قوله لئلا يحتاج الى اضمار قد)  
 هذا بناء على ان الجملة الماضوية الواقعة حالا لا بد معها من قد ظاهرة أو مقدرة (قوله فقيل الموصوف منصوب محذوف أى  
 قوما) قال أبو البقاء وهذا المحذوف حال موطئة (قوله وقيل مخفوض) هذا الذى بعده فى كلام أبى البقاء الا انه قال وما بينهما  
 صفة أيضا و جاؤكم معترض فاراد بما بينهما جملة بينكم وبينهم ميثاق وقد اختصر ذلك الى قوله وما بينهما ما اعترض وليس على  
 ما ينبغي لشموله جملة بينكم وبينهم ميثاق وهو صفة لا اعتراض (قوله ويؤيده انه قرئى باسقاط أوفى مصحف أبى) وقرأته ميثاق  
 جاؤكم (قوله وعلى ذلك) أى على اسقاط أو يكون جاؤكم صفة لقوم ويكون حصرت صفة ثانية أى ثانية عن جاؤكم وان كانت  
 ثالثة عن بينكم وبينهم ميثاق وفى الكشف ووجه هذه القراءة ان يكون جاؤكم بيانا لوصول أو بدلا أو استثناء أو صفة بعد  
 صفة لقوم قال أبو حيان وهذه وجود محتملة وفى بعضها ضعف وهو البيان والبدل لان البيان لا يكون فى الافعال ولان البدل  
 لا يتأتى لكونه ليس اياه ولا بعضا ولا مشتملا وفى حاشية التفات الى ذلك أى كون جاؤكم بيانا أو بدلا لا يصلون لان الانتهاء  
 الى المعاهدين والاتصال بهم حاصله الكف عن قتال المسلمين فصح ان يجعل مجيئهم الى المسلمين بهذه الصفة بيانا لاتصالهم  
 بالماهدين أو بدلا منه كالأولى أو بعضا أو اشتمالا على ما قبل وأما الاستئناف فعلى انه جواب كيف وصلوا الى المعاهدين ومن أين  
 علم ذلك (قوله وفيه بعد لان الحصر من صفة الجانبين) يعنى لا من صفة المجىء حتى يكون بدل اشتمال منه وفى الشرح هذا لا ينفى  
 الملازمة بينه وبين المجىء فيمكن بدل الاشتمال لان مجىء الجانبين ملابس لخصر صدورهم بغير الجزئية والمكسبة وأقول ليس  
 كل ملابس لتبوعه بغير الجزئية والمكسبة يصح ان يكون بدل اشتمال فان بدل الاشتمال على ما قال ابن جعفر وتبعه  
 المحققون هو البدل الذى لا يكون عين البدل منه ولا بعضه ويكون البدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال أنظر على الظروف  
 بل من حيث كونه بالا عليه اجالا ومتفاضلا بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر البدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة  
 له فيجىء وهو مينا ومخلص المأجل أولا ومعلوم ان خصر صدورهم ليس بالنسبة الى مجيئهم كذلك غاية انه صفة فاعلم بهم  
 كما ان مجيئهم كذلك فيكونان صفتين فاعلمت بوجوه واحد (قوله ورد بان الدعاء عليهم بضميق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه)  
 سيد كالمصنف رحمه الله تعالى فى التاسع عشر من الجهة الاولى من الجهات التى يدخل الاعتراض على العرب من جهة تانى  
 الباب الخادمس ان الراد هو الفارسى وانه يمكن الجواب بان المراد الدعاء عليهم بان يسلبوا أهلية القتال حتى لا يستطيعوا  
 ان يقاتلوا أحد البتة وفى البحر رد الفارسى على المبرد فى انه دعاء عليهم باننا أمرنا ان نزل اللهم أو وقع بين الكفار العداوة فيكون  
 فى قوله أو يقاتلوا قومهم من نفي ما اقتضاه دعاء المسلمين عليهم قال ابن عطية ويخرج قول المبرد على ان الدعاء عليهم بان لا يقاتلوا  
 المسلمين تجعيرهم والدعاء عليهم بان لا يقاتلوا قومهم تحقير لهم أى هم أقل وأحقرو ويستغنى عنهم كما تقول اذا أردت هذا المعنى  
 لاجل الله فلانا على ولا معنى بمعنى استغنى عنه واستقل دونه وقال غير ابن عطية أو يكون سؤال الموتهم على ان قوله قومهم قد يعبر  
 به عن ليسوا منهم بل عن معاديتهم وفى الشرح وانما لا يتجه الدعاء عليهم بضميق قلوبهم عن مقاتلة قومهم لان قومهم كفار  
 قتالهم مطلوب والدعاء عليهم بضميق صدورهم عن جهاد الكفار غير مناسب وهذا مبنى على ان قوله ان يقاتلوا قومهم أو يقاتلوا  
 قومهم من متعلق بحصرت أى حصرت صدورهم عن قتالكم أو قتالهم وهو غمير متعين لجواز ان يكون القتال بان  
 حصرت صدورهم جملة دعائية لا يرى ذلك بل يجعل الجملة معترضة بين جاؤكم وبين ما هو من متعلقاته وذلك قوله ان يقاتلواكم  
 أو يقاتلوا قومهم أى جاؤكم كراهة الدخول فى القتال مطلقا فلا يريدون قتالكم ولا قتال قومهم معكم بل هم يسكون لاكم  
 ولا عليكم فيتجه حينئذ الدعاء عليهم بذلك لانه لم يذ كر الضيق متعلق بل دعاء عليهم بخرج الصدور وضيقها (قوله ولا يكون خبرا  
 لانهم لم يفعلوا كل شئ) فى الشرح قد ورد على هذا الكلام انه انما يستقيم ان لولم يكن فى الز بر صفة لكل شئ أما اذا جعل صفة  
 له استقام لان المعنى حينئذ وكل شئ مثبت فى الز بر أى صحائف أعمالهم فمعاونه ويرد أما القضاة بأنه يلزم الفصل بين الصفة  
 والموصوف بالاجنبى وهو الخبر وأمام معنى فلان المراد فى هذه الآية ما أريد فى قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطير فمعاونه  
 صفة لكل شئ وفى الز بر الخبر أى كلما فمعاونه مثبت فى صحائف أعمالهم (قوله ولا يكون خبرا لما اشترنا اليه ولا ينقض الاول  
 بقولهم لولا رأستك مدوهون ولا الثانى بقول الزبير \* لولا لولوا بنوها حوله الخطبها\*) يريد بالشار اليه مانبه عليه بقوله كالأيدى  
 الخبر من ان الخبر لا يذ كر بعد لولا وأراد بالاول عدم ذكر الحال بعد لولا لانه اول بالنسبة الى عدم ذكر الخبر بعد لولا وبالثنى عدم

ذ كرا خبر بعد لولا وفي بعض النسخ ولا ينقص الثاني بقولهم لولا رأسك مدهونا ولا الثالث بقول الزبير وعلى هذا فالمراد  
 بالثاني عدم ذ كرا الحال بعد لولا لانه ثان بالنسبة الى عدم عمل الابتداع في الحال وبالتالي عدم ذ كرا الخبر والاول منقول عن خط  
 المصنف وتمام قول الزبير \* كنبطة عصفور ولم تلعم \* وفي نسخ المعنى وبعض نسخ شرح الالفية لابن الناظم لخطبها بتقديم  
 الطاء المهملة على الباء الموحدة وهو ليس بصواب (قوله لندورها) تعميل لقوله ولا ينقص وهو مبني على مذهب الاكثرين  
 في ان الخبر بعد لولا واجب الحذف وقد ذ كرا المصنف في اوائل خامثة الحروف المذكورة في الباب الخامس من هذا الباب  
 ان هذا المذهب مردود (قوله أحدها ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستثناف نحو زارني زيد  
 سأ كافته أو ان أنسى له ذلك) في الشرح قد يمنع تعين الحالية في هذين المثالين على تقدير زوال المانع اذا احتمال الاستثناف  
 فيهما على تقدير زوال المانع ثابت وأقول الدليل على تعين الحالية لولا وجود هذا المانع ان المعنى على تقييد الفعل المتقدم  
 وسينبه المصنف على نحو هذا في الثاني (قوله وأما قول بعضهم في وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين ان سيهدين حال كما تقول  
 سأ ذهاب مهيأته هو) وجهه ما تقدم الا ان الجملة الحالية لا تصدربدليل استقبال لاجتماع متنافين بحسب الظاهر وهما  
 الحال والاستقبال في محل واحد وهذا مفقود فيما فاس عليه فان دليل الاستقبال فيه ليس في الحال بل في عاملها (قوله مضى  
 زمن والناس يستشفعون بي) هذا صدر بيت عجزه فهل لي الى ليلى العداة شفيح (قوله والثالث ما ينعها معانحو وحفظا  
 من كل شيطان ماردا لا يسمعون وقد مضى البحث فيهما) ضمير ينعها ما عاندا الى الوصفية والحالية والذي مضى فيه البحث  
 فيها هو أثر الكلام على الجملة الاولى من الجمل التي لا محل لها من الاعراب وفي كثير من النسخ مضى البحث فيها بضمير المفرد  
 المؤنث وهو عاندا على الآية (قوله فان جملة تخشى على حال من الضمير فائلة ولا يجوز ان تكون صفة لها لان اسم الفاعل  
 لا يوصف قبل العمل) في الشرح هذا ليس بمتعين لجواز ان يكون سيودي محكما بحذف أي بقول سيودي فلا يمنع كون  
 تخشى على صفة لارتفاع المانع انتهى ولا يخفى ان كلام المصنف انما هو على الظاهر وعدم الحذف

### الباب الثالث من الكتاب

(قوله أو ما يشير الى معناه) أي معنى الفعل (قوله وقال الكوفيون الذاصب أمر معنوي وهو كونه ما تخالفين للابتداء) قال  
 الرضي يعنون ان الخبر لما كان هو المبتدأ في زيد قائم أو كأنه هو في نحو وأرأجه أمهاتهم من ارتفاع ارتفاعه ولما كان مخالفا له  
 بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا هو عندك خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم  
 معنويا وهو معنى المخالفة التي انصف بها الخبر ولا تحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر انتهى (قوله مثال التعلق بالفعل  
 وبشبهه قوله تعالى أنعمت عليهم غير المغصوب عليهم) قال التفتازاني في حاشية الكشاف وما ذ كرا بن جني من انه أسند النعمة  
 اليه بطريق الخطاب تقربا وتخرف عن ذلك الى الغيبة في ذ كرا الغصب تأديبا كلام حسن ومعنى الغيبة ترك الخطاب (قوله  
 واشتعل المبيض في مسوده الى آخره) الضمير المضاف اليه المسود عاندا على الرأس المذكور قبله في قوله اما ترى رأسي حاكمي  
 لونه \* طرفة صبح تحت أذيال الدجا والجزل ما غلظ من الحطب ويبس والغضا شجر (قوله قوله تعالى وهو الذي في السماء اله)  
 هذه قراءة الجمهور وقرأ عمر وعبد الله وأبي وعلى وبلال بن أبي بردة وجابر وابن زيد وعمر بن عبد العزيز وهو الذي في السماء  
 الله وفي الارض الله (قوله واله خبر لهو محذوف) هو العاندا على الموصول وحسن حذفه طول الصلة بالعطف كما حسن حذفه في  
 قولهم ما انا بالذي قائل لك شيئا طولها بالعمول (قوله ولا يحسن تقدير الظرف صلة) فيه رد على أبي حيان حيث قال ويجوز ان  
 تكون الصلة الجار والمجرور والمعنى انه فيهم ابالوهيته ووربويه اذ يستحيل جملة على الاستقرار (قوله وتقدر وفي الارض اله  
 معطوفا كذلك) أي الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه (قوله لتضمنه الابدال من ضمير العاندا مرتين) هذا عاندا  
 لقوله ولا يحسن وقد ذ كرا المصنف في الباب الاول في الكلام على اذ في مسئلة تلزم اذ الاضافة انه لا يعرف تكرار البدل الا في  
 بدل الاضراب واعترض عليه ابن الصائغ بان تكرار البدل في غير الاضراب معروف نحو لا تمر بهم -م الا الفتى الا العلافان  
 الاول يختار فيه الاتباع على البدل والثاني بدل وأجبتا بان مراده انه لا يعرف تكرار البدل والابدال منه واحدا والمثال  
 المترض به المبدل منه متعدد فان الفتى بدل من الضمير والعلاف بدل من الفتى كما ذ كرا المصنف في توضيحه (قوله وفيه بعد حتى  
 قيل بامتناعه) الضمير المجرور وبني وبنامتناع عاندا على الابدال من ضمير العاندا (قوله ولان الجملة على الوجه البعيد ينبغي ان  
 يكون

يكون سببه الخاص به من محذور فاما ان يكون هو موقعا فيما يحوج الى تأويل فلا يقع في بعض النسخ لان الحمل بدون واو والصواب ما في أكثرها وهو الوجود بخط المصنف ولان الحمل بالواو عطف على تضمينه الابدال واحدا والتأويل بنفس الابدال من الضمير المستتر في الطرف الاول والتأويل الآخر نفس الابدال من الضمير المستتر في الطرف الثاني وفي الشرح قد يكون مراده بالتأويلين اللذين يحوج اليهما هذا التقدير ان المبدل منه في حكم المطروح فتصير الصلة خالية من عائد فيقال هو وان طرح تقدير الوجود حسافا لتضريه طرحة مع وجوده لفظا فاعل هذا هو التأويل الذي اراده ولا شك انه يحتاج في الجملة الاخرى وهي قوله وفي الارض الى مثل ذلك في التأويلين وبقول التأويل هو جعل الكلام على خلاف ظاهره لا الاعتراض عليه وجوابه والعادة في ما فيه اعتراض وجوابه ان يقال وفيه بحث فالوجه ما ذكرناه (قوله ولا يجوز على هذا الوجه ان يكون وفي الارض الهمزة مبتدأ وخبر التأويل فساد المعنى ان استوفى وخلو الصلة من عائد ان عطف) في الشرح مراده بالوجه الذي اشار اليه تقدير الطرف صلة والبدل من الضمير المستتر فيه وهذا مشكل لان فساد المعنى بتقدير الاستئناف لا خصوصية له بهذا الوجه الذي فرغ عليه اذ لو جعل الهمزة خبر مبتدأ محذوف وفي السماء متعلق به أي وهو الذي هو الهمزة في السماء وجعل وفي الارض الهمزة استئنافا لفساد المعنى أيضا وقول لا اشكال لانه لم يفرغ على هذا الوجه فساد المعنى بتقدير الاستئناف فقط بل فساد المعنى بتقدير الاستئناف وخلو الصلة من العائد ان عطف وهذا المجموع له خصوصية بهذا الوجه الذي فرغ عليه دون غيره (قوله وان لسانى شهدة الى آخره) في الصحاح والشهد العسل في شمهها والشهدة أحص منها والجمع شهد والعلم شجر مر ويقال للمخنظل ولكل شئ اشتدت مرارته علمه وتشديد واو هو وباء هي لغة همدان بسكون الميم وبالذال المهملة (قوله بما فيه رائحته) أي رائحة الفعل (قوله انا أبو المنال بعض الاحيان) هـ ذام من مشطور السريع الموقوف (قوله انا ابن ماوية اذا جد النقر) هـ ذام من مشطور الجزوف في الصحاح وقد نقرت بالفرس نقر او هو صوت ترعجه به وذلك ان تلتصق لسانك بجمجمة فكك ثم تفتح وقول الشاعر انا ابن ماوية اذا جد النقر اراد النقر بالخيل فلما وقف تقل حركة الراء الى القاف اذا كان ساكنا يعلم السامع انها حركة الحرف في الوصل كما تقول هذا بركو ومررت بيبكو ولا يكون ذلك في النصب انتهى (قوله فتعلق بعض واو بالاسمين العامين لالتاؤلهم باسم يشبه الفعل بل ما فهم من معنى قولك الشجاع أو الجواد) في الشرح ولو قيل ان التعلق باعتبار تأؤلهم باسم يشبه الفعل لم يلزم محذور أصلا وقول عمليتهما هي المرادة منهما وهي تمنع من تأؤلهم باسم يشبه الفعل لان تأؤلهم به يخرجهما عن العلمية (قوله حتى شأها كليل موهنا عمل) هذا صدر بيت بحجزة \* بانث ضربا اوبات الليل لم ينم \* وهو في وصف برق وشأها بشين معجمة فهزلة فالف معنى سبقها والضهير للسحاب والكيليل الذي حصل له كلال أي اعياء وتعب والموهن يفتح الميم وكسر الهاء نحو نصف الليل وكذا الوهن والعمل بكسر الميم المطبوع على العمل (قوله فان في الاول جعل الكلام على المجاز) في الشرح المجاز لازم سواء جعل كليل بمعنى مكمل للوقت أو جعل من كل مسند الى البرق اذا الكلال الذي هو التعب لا يتصف به البرق حقيقة وأقول الذي في كل منهما مجاز عقلي لان كلا من نسبة الكلال والا كلال الى البرق مجاز وهو ليس بمراد المصنف وانما مراده المجاز اللغوي ولا شك انه في الاول دون الثاني لان الاول فيه اطلاق كليل الذي هو حقيقة في اسم فاعل الثلاثي المجرى على اسم فاعل الثلاثي المزيد الهمزة وهو مجاز في اللفظ (قوله ونعم من هو في سر وعلان) هذا عجز بيت صدره ونعم من كان من ضاقت مذاهبه وقد تقدم في من (قوله وقد أجيز في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض تعلقه باسم الله) أصل هذا القول للزجاج الا انه قال انه متعلق بما تضمنه اسم الله تعالى من المعاني قال ابن عطية وهذا عندي أفضل الأقوال وأكثرها احراز الفصاحة اللفظ لانه اراد ان يدل على قدرته واحاطته واستيلائه ونحو هذه الصفات فجمع ذلك كله في قوله وهو الله أي الذي له هذه الصفات كلها في السموات وفي الارض قال أبو حيان وهذا صحيح من حيث المعنى يمكن صناعة النحول لتساعده لان تلك المعاني جميعها لا تعمل في لفظ السموات اذ لو صرح بها جميعها لم تعمل فيه بل العمل فيه من حيث اللفظ لو احدى منها وان كان من حيث المعنى لجميعها والاولى ان يعمل في الجور وما تضمنه لفظ الله من معنى الألوهية وان كان علما وقد قال الزمخشري نحو ما من هذا حيث قال في السموات متعلقة بمعنى اسم الله كأنه قيل هو المعبود فيها ومنه قوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وهو المعروف بالالوهية أو المتوحد بالالوهية فيها وهو الذي يقال له الله فيها وقال التفتازاني لا خلاف انه لا يجوز تعلقه بلفظ الله لكونه اسما لا صفة وكذا قوله في السماء اله وفي الارض اله لان اله اسم وان

كان بمعنى العبود كالكتاب بمعنى المكتوب بل هو متعلق بالمعنى الوصفي الذي ضمنه اسم الله وذلك المعنى يجوز أن يكون مأخوذاً من أصل اشتقاق الاسم أعني العبودية أو ما اشتبه به الاسم من الإلهية وصفات الكمال ودل عليه هو الله مثل أنا أبو النجم أي المعروف بذلك أو ما يدل عليه التركيب الحضري من التوحيد والتفرد بالإلهية أو ما تقر عنده الكل من مقولية هذا الاسم عليه خاصة ومعنى كونه فيها انه عالم بما فيها على التشبيه والتمثيل شبهت طالة علمه بما جماله كونه فم الان العالم اذا كان في مكان كان عالمه به وبما فيه بحيث لا يخفى عليه شيء ويجوز أن يكون كناية فيمن لم يشترط جواز المعنى الأصلي ولا يستقيم الكلام بدون هذا المجاز أو الكتابة وكذا قوله تعالى وهو معكم أينما كنتم (قوله على معنى وهو العبود أو وهو المسمى بهذا الاسم) لا يخفى أن كونه العلم على معنى العبود أو المسمى لا يقتضى تأوله به كما أن كون ابن مابية وأبي المنهال على معنى الشجاع أو الجواد لم يقتض تأوله مابية لان كون الاسم على معنى اسم قدي يكون مع تأوله به وقد لا يكون (قوله وأجيز تعلقه بعلم) المجيز لذلك هو أبو علي الفارسي فانه قال هو ضمير الشأن والله مبتدأ خبره يعلم والجملة مفسرة لضمير الشأن قال أبو حيان وإنما فرأى هذا ولم ينقل مثل الجمهوران ضمير هو عائد على ما عادت إليه الضمائر قبله وهو الله لانه اذا لم يكن ضمير الشأن كان عائد على الله تعالى فيصير التقدير والله الله في مقدمته وخبر من اسمين متحدتين لفظاً ومعنى لان نسبة بينهما السنادية وذلك لا يجوز (قوله وبخبر محذوف) قال الزمخشري ويجوز أن يكون الله في السموات خبراً بعد خبر على معنى انه الله وانته في السموات والارض بمعنى انه عالم بما فيها لا يخفى عليه منه شيء كان ذاته فيها (قوله ورد الثاني) هو تعلقه بسر كرم وجهه كرم وسماه ثانياً لانه ثاني قوله وأجيز تعلقه بعلم (قوله وليس بشيء) لان المصدر هنا ليس مقدر بجرف مصدرى وصلته في الشرح لان اسم ذلك ولم لا يجوز أن يكون مقدر بعباسرون وما يجهررون وأقول ليس السر بمصدر قال في الصحاح السر الذي يكتم والجمع الاسرار والسريرة مثله والجمع السراير واذا لم يكن السر مصدر لا يقدر بجرف مصدرى وصلته وأما الجهر فهو مصدر لانه ههنا أريد به ما يقابل السر وهو الذي لا يكتم لامعناه المصدرى فلا يكون هنا مقدر بجرف مصدرى وصلته ثم لا يخفى أن المراد هنا بصلته الحرف المصدرى فدل ذلك المصدر المقدر وحينئذ فقول الشارح مقدر بعباسرون ليس على ما ينبغي لان يسرف فعل الاسرار لا السر في قوله هل يتعلقان بالهمل الناقص كما قال الرضي وإنما سميت ناقصة لانها لا تتم بالرفوع عما كلاً ما بل بالرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانتم كلاماً بالرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تبدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء لان كان في نحو كان زيد فاعلم تبدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام أي حصوله بجنىء وأولاً بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل بل فكأنك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطاق الحصول أو لانه تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن مع فائدة أخرى وهي دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان الفائدتان معاً كان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق أي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية وأما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال وأصبح الدال على الذكون في الصبح وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وليس الدال على الانتقاء فدلالتهما على حدث لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قاله (قوله والصحح انها كلها دالة عليه الا ليس) في شرح التسهيل ويبطل القول بانها لا تبدل على الحدث أو جبهه أحد هاته قد صرح بمصدرها مع الاعمالها في قوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى \* وكونك اياه عليك يسير واعترض بانه يحتمل أن يكون التقدير وكونك تفعله فلما حذف الفعل انفصل الضمير الثاني ان الافعال تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً إذ الدال على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم والزمان وللخصم ان يمنع هذا الاستلزام في مطلق الفعل ويقول انها هوفي الفعل التام فقط الثالث ان الاصل في كل فعل الدلالة على معنيين فلا يقبل اخراجهما عن الاصل الا بدليل الرابع انه لو كانت دلالتها مخصوصة لجاز أن ينقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كايه مقدمته ومن اسم زمان الخامس أن الافعال لا تمتاز بالحدث وان تساوت بالزمان فاذا زال مابيه الاقترق وبقي مابيه التساوي فلا فرق بين كان زيد غنياً وبين صار زيد غنياً والفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه السادس ان من جملة التفك ولا بد معهما من تاف فلو كانت لا تبدل على الحدث لزم أن يكون معنى ما انفك زيد غنياً

ما زيد غنما في وقت من الاوقات الماضية وذلك نقيض المراد السامع وقوع دام صلة المصدرية الثامن ان دلالة الفعل  
 على الحدث اقوى فكانت أولى بالبقاء التاسع محي اسم الفاعل منها واسم الفاعل لادلالة فيه على الزمان بل دال على الحدث  
 وما هو قائم به او صادر عنه العاشر انهم لو كانت مجردة من الحدث لم يبين منها امر كقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط (قوله ولا  
 باوحينا الفساد المعنى) اذ التقدير حينئذ ان اوحينا للناس ان انذر الناس ولقائل ان يقول لانسلم فساد المعنى حينئذ اذا كان  
 الخار جعل بدلا من الناس وقد كانوا يحبون ايضا من كون الرسول بشرا وفي اعراب أبي البقاء وفيه بل يحب هنا بمعنى محب  
 والمصدر اذا وقع موقع اسم مفعول او فاعل جاز ان يتقدم معموله عليه كاسم المفعول انتهى ويؤيد تعلقه بحب ما روى عن ابن  
 جريج انه قل محبت قريش ان يث رجل منهم ثم فترت هذه الآية (قوله وقد ضي عن قريب ان المصدر الذي ليس في  
 التقدير حرف موصول وصلته لا يتبع التقديم عليه) هذا اعتراض على قوله لا يتعلق بحب لانه مصدر مؤخر وقوله حرف  
 موصول منصوب على انه خبر ليس وصلته منه وبالعطف عليه ويقع في بعض النسخ ليس في تقدير حرف موصول بدون  
 أل وبإضافة تقدير الى حرف وأشار بقوله عن قريب الى ما ذكره قبله هذا في الرد على من منع تعلق الظرف من وهو الله في  
 السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم (قوله ويجوز ايضا ان تكون متعلقة بمحذوف هو حال من يحب على حد قوله اية  
 موحش اطال) يعني يجوز ان يكون للناس في الاصل صفة الحب الما تقدم عليه انتصب على الحال كما ان موحش في الاصل صفة  
 اطال فلما قدم عليه انتصب على الحال بقوله هل يتعلقان بالفعل الجامد في هذا الفصل بكاله ساكن في بعض النسخ (قوله وكيف  
 اربأ امر الى آخره) رهب أخاف وأراع أخوف (هل يتعلقان بأحرف المعاني) (قوله وما سماء الى آخره) في القاموس الغذاء  
 الذكرة أو ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس واليه هنا الفرقا وظي أغن اذا كان يخرج صوته من خياشيمه وعضيض الطرف  
 قاتر العين وفي الصحاح والطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر يكون واحدا ويكون جماعة قال الله تعالى لا يرئد لهم  
 طرفهم (قوله ومثله في التعلق بحرف النفي ما أكرمت المسمى اتأدب به وما أهنت المحسن بكافاته اذ لعلق هنا بالفعل فسد  
 المعنى المراد) وذلك ان المراد ليس نفي الاكرام المخصوص بالتأديب ولا الاهانة المخصوصة بالكافاة بل المراد نفي مطاق الاكرام  
 ومطابق الاهانة وهو غير لازم من التعلق بالفعل لان النفي ان تسلط على القيد وحده بقي أصل الفعل مثبتا وان تسلط على  
 الفعل مع قيده فلا يلزم من نفي القيد نفي المطاق (قوله فينبتني على قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه النافي اي انتفي  
 ذلك بنعمة ربك) في المنتخب ان المعنى انتفي عنك الجنون بنعمة ربك وهو ظاهر في أن الباء متعلقة بفعل دل عليه النافي وفي  
 البحر ويظهر ان بنعمة ربك قسم اعترض به بين المحكوم عليه والحكم على سبيل التوكيد والمبالغة في انتفاء الوصف الذميمة  
 عنه عليه السلام وقال ابن عطية بنعمة ربك اعترض بك اعترض كما يقول الانسان أنت بحمد الله فاضل وقال الزمخشري يتعلق بمجنون  
 منقيا كما يتعلق بماتل مثبتا في قولك أنت بنعمة الله عاقل مستويا في ذلك الاثبات والنفي استواءهما في قولك ضرب زيد عمرا  
 وما ضرب زيد عمرا عمل الفعل مثبتا ومثباتا وعملا واحدا ومجمله انصب على الحال كانه قيل ما أنت بمجنون من نعماء عليك  
 بذلك ولم يمنع الباء ان يعمل مجنون فيمقابله لانها ازيدة التأكيد والنفي والمعنى استيه اذ ما كان نسبة اليه كفار مكة عداوة  
 وحسدا وانه من انعام الله عليه بحصافة العقل والشهامة التي يقتضيها التأهل للنبوة بمنزل انتهى والحصافة بمهملتين وفاء بعد  
 الالف الاحكام قال أبو حيان وما ذهب اليه من ان بنعمة ربك متعلق بمجنون وانه في موضع الحال يحتاج الى تأمل وذلك  
 انه اذا تسلط النفي على محكوم به لم معمول في ذلك طريقان أحدهما ان النفي يتسلط على ذلك المعمول فقط والاخر انه يتسلط على  
 المحكوم به فينتفي معه موله لا تتفاهة بيان ذلك تقول ما زيد بقتلهم مسرعا فلما تبادر الى الذهن ان اسرعه منتف دون قيامه  
 فيكون قد قام غير مسرع والوجه الاخر انه انتفي قيامه فانتفي اسرعه أي لا قيام فلا اسراع وهذا الذي قررناه لا يتأتى معه  
 قول الزمخشري بوجه بل يؤدي الى ما لا يجوز ان ينطبق به في حق المعصوم صلى الله عليه وسلم وقال السفاقي والجواب ان  
 المتبادر للذهن في نحو ما زيد بقتلهم ضاحك ان في القيام في هذه الحالة ولا يلزم منه نفي تلك الحالة في غير القيام الا ان يكون  
 المحكوم به لازما لتلك الحالة فيلزم من نفيه نفيها فقوله والثاني نفي المحكوم به فينتفي معه موله بانتفائه غير مستعمل الاحتمال  
 الملازمة كما ذكرنا والجنون هنا غير لازم لحالة النعمة وتمثيله بما زيد بقتلهم مسرعا غير مطابق لان القيام لازم للاسراع فلهذا  
 لزم من نفيه نفي الاسراع غاية ما يقال لا يلزم من نفي الجنون في حالة النعمة نفيها في غيرها بل مفهوم يقتضي ثبوته في غيرها

فلنا حالة النعمة لازمة له صلى الله عليه وسلم أبدأ فيلزم نفي الجنون مطلقا (قوله وذلك على ان الاصل وما كسعاد الاطبي أغن  
 على التشبيه المعكوس للمبالغة مثلا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه) في الشرح لا نسلم لزوم  
 ذلك بل هو ان يكون التقدير وما حال سعاد غداة البين الاحال ظبي أغن والتشبيه على بابه ووجه الشبه هو النفور والظرف  
 متعلق بالاحال المحذوفة كما في قوله تعالى واذا كرت في الكتاب مريم اذا انتبذت فقد جعل كثير من المعربين الظرف فيه متعلقا  
 بمحذوف أى واذا كرت حال مريم أو قصتها اذا انتبذت وذكر بعضهم ان نحو القصص والنبأ والحديث يجوز انما لها في الظرف  
 خاصة وان لم يرد بها معنى مصدرى كقوله تعالى وهى اناك نبا الخضم اذ تسور والمحراب وهى اناك حديث ضيف ابراهيم  
 المكرم اذ دخلوا عليه والسرفى جواز الاعمال تضمن معانيها الحصول والكون وقد ألم المصنف ببعض هذا في آخر الفصل  
 الذى عقده نظروا اذ اعن الظرفية وأقول ليس المراد تشبيه حال سعاد بحال الظبي في النفور حتى يقال ان التقدير وما حال  
 سعاد الاحال الظبي وانما المراد تشبيه نفس سعاد بنفس الظبي في النفور والبعض الذى ذكر عنه هو السيد ذكر ذلك في  
 حاشية المطول ثم في الشرح على انه لو سلم لزوم تقدم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه لم يضر ذلك بمجرد اذ الظرف  
 يجوز ان يتقدم على عامله المعنوى نعم ان أريد بخصوصية العامل هنا من حيث هو واقع بعد الا وقد علم انما مانعة من عمل  
 ما بعدها فيما قبلها الاستقام وبقي الاعتراض المتقدم انتهى وقوله على التشبيه المعكوس بدل من قوله على ان الاصل ولم يرد  
 بالتقدير قسم اللفظ لان تقدم الظرف في هذا الوجه على عامله ملفوظ به لا مقدر (قوله ابن عمرو) هو بفتح العين المهملة  
 وسكون الميم وضم الراء والمثبور فيه الصرف والفارسي عنىه للعلمية وشبهه بالهجة (قوله كان قلوب الطير الى آخره) تقدم  
 الكلام عليه في الجملة المعترضة (قوله مع ان الاحال شبيهة بالمفعول به) يعنى من جهة انما افضله ومن جهة ان الفعل يتساقط على  
 نصها من غير توسط حرف ملفوظ أو مقدر (قوله وايا كان فالجزة فاعية به) في الشرح لا يلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز  
 عمله في الظرف لان التمييز معمول ضعيف يسوغ ان يعمل فيه حتى الجماد المحض من غير تأويل كعشرين درهما (قوله  
 تعبرنا الى آخره) العالة الفقرا جمع عائل وكذلك الصعاليك جمع صعاليك وهو فقير (قوله لئلا يتقدم الحال على  
 عاملها المعنوى) الذى في بيت كعب بن زهير ظرف لاحال وان كان بين الحال والظرف مناسبة أطلق اسم الحال على  
 الظرف (قوله قلت سوغته الذى سوغ تقديم بسر في هذا بسر الطيب منه رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم  
 عليه في نحو هو كفاهم ناصر او هو خشية اخلاط المعنى) قال الرضى ولا نرى بأسا ان يقال زيد احسن قائما منه فاعدا كما  
 يقال ضرب زيد قائما عمرا فاعدا لعدم الالتباس وقال المصنف في حواشى التسهيل وانما اعتقر نحو هذا بسر اطيب منه رطبا  
 فرق بين المفضل والمفضل عليه اذ لو اختلفا في التيسار فان قيل اجعل احدهما تاليا لافعل قلنا يودى الى فصل افعل عن من ويجرورها  
 وهما كالموصول والصلة فان قيل قد فصل بالظرف والمجرور والتمييز قلنا فصل جائز وهذا يكون فصلا واجبا لازما في نوع هذا  
 التركيب فلم يحتمل (قوله وقد خطى في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعد فيه وهو ان يكون  
 صاعليك مفعول عالة) في الشرح فيه نظر من وجهين الاول ان كلام من الجاهل الذين جعل الكلام عليهم ما يباه الحريزى نحن  
 وانتم بعطف أحد الضميرين على الآخر لا سيما على قوله في الوجه الثاني ان انتم تو كيد لضمير نعو لكم المحذوف وهو ضمير  
 المفعول يعنى ونحن تو كيد لضمير عالة فكيف بعطف تو كيد المفعول على تو كيد الفاعل وبطلان هذا معلوم وأقول هذا هو  
 وجه البعد الذى اعترف به المصنف في توجيهه الثاني من وجهى النظر ان دعواه امتناع جعل انتم تو كيد الضمير صاعليك من  
 أجل تخالفهما بالاحضور والغيبة غير مسئلة لان ذال الحال على تقديره هو ضمير المخاطبين المحذوف من نعو لكم فيكون الضمير  
 الذى يتجمله الوصف الواقع حال فيه ضمير خطاب قطعا كما في قولك فت أنت ضاحكا والضمير الذى يتجمله ضاحكا في هذا  
 التركيب ضمير خطاب بلاشك وأقول اذا كان صاعليك مفعولا لعمالة يكون في المعنى صفة لمحذوف أى اناس صاعليك فيكون  
 الضمير الذى فيه غيبة وكذلك اذا كان مفعولا من نعو لكم اذ المعنى في حال كونكم اناس صاعليك الان في الكلام  
 ضمير المخاطبين على هذا الوجه وهو مفعول نعو لكم فيكون انتم تو كيد له وعلى الوجه الاول الصاعليك مخاطبون  
 فيجتمل كونه راعى المعنى وأ كيد الضمير الذى فيه بانتم فان قيل فلم يجعل المصنف على الوجه الاول انتم خبر مبتدأ محذوف أى  
 صاعليك هم انتم أوجب بان عطف الحريزى انتم على نحن الذى هو تو كيد يباه ويقتضى انه تو كيد يؤخذ كرمالاته من حروف  
 الجر (قوله بالعامل المقوى) هو بضم الميم وفتح القاف وتشديد الواو المفتوحة (قوله لعل أبى المغوار منك قريب) تقدم

الكلام عليه في لعل (قوله جرواها منبهة) هو عجم مفتوحة فنون ساكنة فباء موحدة مفتوحة بمعنى التنبيه أو عجم مضمومة فنون مفتوحة فووحدة مشددة اسم فاعل من نبه (قوله اغا ثبت في الكلام) الضمير في ثبت عائد على النيابة لا كتناسخها التذكير من المضاف اليه أولانها بمعنى الايقاع وهو مذكر (قوله الايجاوزنا الاك ديار) هذا عجز بيت صدره وما نابالي اذا ما كنت جارتنا (قوله نحن بغرس الودي الى آخره) الغرس مصدر غرست الشجر اغرسه غرسا وفي الصحاح والودي على فعيل الفسيل واحده وودية والفسيل بفاء مفتوحة فسين مكسورة مهملة فثناة تحتية صغار النخل وفيه قال الاصمعي السدفة والسدفة في لغة أهل نجد الظلمة وفي لغة غيرهم الضوء وهو من الاضداد وكذلك السدف بالتحريك وقال أبو عبيدة وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة معا كوقت ما بين طلوع الفجر الى الاسفار واسدف اذا ظلم والسدف الليل قال الشاعر تزور العدو على نأيه مبارك كالسدف المظلم والسدف أيضا الصبح واقباله ذكره الفراء وانشد لسعد القرقره نحن بغرس الودي اعلمنا منابر كرض الجياد في السدف انتهى وفي الشرح شاهدت في كراسة بخط المصنف ضبط السدف بضم السين وفتح الدال (قوله من تخليط الاعراب) هو بفتح الهمزة وسكون المهملة (قوله وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم) تقدم في خلا الجواب عن هذا بان تعدية الحرف ايصال معنى الفعل الى المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وان المصنف صرح بذلك في على الاستدراك في هذه الكلمات اذا جرت تقتضى ايصال معنى الفعل لمجرورها على جهة الثبوت كما في ما قام القوم خلازيدا أو على جهة النفي كما في قام القوم خلازيدا ﴿وحكمها بعد المعارف والنكرات ﴿﴿﴾﴾ (قوله فهما صفتان في نحو رأيت طائرًا فوق غصن أو على غصن لانها بعد نكرة محضة) لقائل ان يقول لا يلزم من كونها بعد نكرة محضة ان يكونا صفتين لها فقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فاتوا بسورة من مثله انه يجوز في من مثله ان يكون صفة اسورة وان يتعلق بقاؤها وعبارته بنصها من مثله متعلق بسورة صفة لها أي بسورة كائنة من مثله والضمير لما نزلنا أولعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد انتهى ثم انه قد وقع نزاع بين الشيخ فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي شارح تصرف ابن الحاجب وبين القاضي عضد الدين عبدالرحمن الشيرازي في تخصيص صاحب الكشاف الوجه الاول بكون الضمير لما نزلنا واستفتى القاضي عضد الدين أهل عصره في ذلك وانتصر للجاربردي ولده ابراهيم في رسالة سماها السيف الصارم في قطع العضد الظالم وصورة الفتوى باداء الهدى ومصابح الدجا حياكم الله ويياكم وألهمنا الحق بتحقيقه وياكم يسالكم فيما هو من نوركم مقتبس وبضوء ناركم للهدى ملتبس متمسك بالقصور لا يمتحن ذو غرور ينشد باطلاق لسان وادق جنان الاقل لسكان وادي الحبيب \* هنيأ لكم في الجنان الخلود اقبضوا علينا من الماء ايضا فانا عطاش وأنتم وورود قد استنهم علينا قول صاحب الكشاف اقبضت عليه بحال الاطاف من مثله متعلق بسورة صفة لها أي بسورة كائنة والضمير لما نزلنا أولعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد حيث جوز في الوجه الاول كون الضمير لما نزلنا نصرا وخطره في الوجه الثاني تلويحاً في شعري ما الفرق بين فاتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا على عبدنا وفاتوا من مثل ما نزلنا بسورة وهل ثمة حكمة خفية أو نكتة معنوية أو هو تحكم بحيث بل هذا مستبعد من مثله فان رأيتم كشف الية واماطة الشبهة والانعام بالجواب اثبت اجزل الاجر والثواب وقد أجاب التفازاني في حاشيته عن هذا وتعرض لما أجاب به غيره فقال والجواب ان هذا أمر تجهيز باعتبار الماتى به والذوق شاهد بان تعلق من مثله بالاتيان يقتضى وجود المثل ورجوع العجز الى ان يثوق منه شيء ومثل النبي عليه السلام في البشرية والعربية موجود بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفصاحة واما اذا كان صفة للسورة فالمجوز عنه هو الاتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضى وجود المثل بل ربما يقتضى انتفاءه حيث تعلق به أمر التجهيز وحاصله ان قولنا اثبت من مثل الحامسة يثبت يقتضى وجود المثل بخلاف قولنا اثبت بيت من مثل الحامسة وقد يجاب بوجوه اخر الاول انه اذا تعلق بقاؤها في الابداء قطعاً لا ذمهم بين ولا سبيل الى البعضية لانه لا معنى لاتيان البعض ولا مجال لتقدير الباء مع من كيف وقد ذكر الماتى به صريحاً وهو السورة واذا كانت من الابداء نعين كون الضمير للعبد لانه المبدأ الاتيان لا مثل القرآن وفيه نظر لان المبدأ الذي يقتضيه من الابدائية ليس هو الفاعل حتى يختصر مبدأ الاتيان بالكلام في المتكلم على انك اذا تأملت فالتكلم ليس مبدأ الاتيان بالكلام منه بل لا يكلام نفسه بل معناه ان يتصل به الاثر الذي اعتبره امتداد حقيقة أو توها كالبصرة للخروج والقرآن للاتيان بسورة منه وبمبدأه قد يقع ما يقال ان المتعبر



من المبدأ هو الفاعل أو المادى أو الغائى أو جهة تلبس بها ولا يصح شئ من ذلك فيما نحن فيه على ان يكون مثل القرآن مبدأ ماديا  
للآتيان بالسورة ليس أبعد من كون مثل البعد مبدأ فاعليه الثانى انه اذا كان الضمير لما نزلنا ومن صلة فاتوا كان المعنى فاتوا  
من منزل مثله بسورة فكان مماثلة ذلك المنزل لهذا المنزل هو المطلوب لامثاله سورة واحدة منه بسورة من هذا وظاهر ان  
المقصود خلافه كما نطقت به الآتى الاخر وفيه نظر لان اضافة المثل الى المنزل لا يقتضى ان يعتبر موصوفه منزلا الا ترى انه  
اذا جعل صفة سورة لم يكن المعنى سورة من منزل مثل القرآن بل من كلام وكيف يتموه ذلك والمقصود تجيزهم عن ان يأتوا  
من عند أنفسهم بكلام مثل القرآن ولو سلم فادعاه من لزوم خلاف المقصود وغير بين ولا مبين الثالث انها اذا كانت صلة  
فاتوا كان المعنى فاتوا من عند المثل كما يقال اتوا من زيد بكتاب أى من عنده ولا يصح اتوا من عند مثل القرآن بخلاف مثل  
العبد وهذا أيضا بين الفساد انتهى (قوله في نحو يعجنى الزهر فى الكامة والثمر على اغصانه) فى الصحاح الحكم والكامة وعاء  
الطلع وغطاء النور والجمع كامة وامة والكامة والثمر بالمثلثة وفتح الميم (قوله فى نحو هذا ثمر باع على اغصانه) الثمر هنا أيضا بالمثلثة  
وفتح الميم والياض النضج يقال ينع الثمر ينع وينع وينعوا وينعوا أى أدرك ونضج وينع مثله وقرئ وينع وينعه وهو  
مثل النضج والنضج **ب** (قوله فى نحو يرفعون بعد الميم) (قوله أحدها ان الاربع كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو المجرور ويجوز  
كونه فاعلا) فى الشرح هذا يقدح فى قولهم انه متى أوقع تقديم الخبر فى الباس المبتدأ بالفاعل يجب تأخير من يجوز يدقام وأقول  
ان قولهم ذلك انما هو فى فاعل نفس الفعل الصريح بدليل تجوزهم فى نحو اقام زيدان يكون زيدا مبتدأ وان يكون فاعلا  
اغنى عن خبره (قوله وحيث اعرب فاعلا) يعنى على سبيل المرجوحية أو على سبيل الاربحية أو على سبيل الوجوب (قوله  
أحدها امتناع تقديم الحال فى نحو زيدى الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمنع) فى الشرح قد يجاب عن هذا بان لا يلزم  
من جواز تقديم الحال على العامل الملقوظ به جواز تقديمه عليه اذا ضمير لضعفه بالاضمار ووجوب الحذف وأقول المقدر  
عندهم كالمقوظ فتقديم الممول عليه كتقديمه على المقوظ ووجوب حذف العامل لا يقتضى ضعفه لانه لا يكون الا قرينة  
تدل عليه ولفظ بسد مسده ثم على تقدير كون العامل هو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن استقرار المحذوف لا يكون تقديم الحال  
على الظرف أو المجرور والالتقاء على عامله المقوظ وأيضا يمكن تقديم الحال فيما نحن فيه على الظرف أو المجرور من غير تقديمها  
على الفعل المضمر بان يضر الفعل سابقا على الحال السابقة على الظرف أو المجرور (قوله ولقوله) عطف على قوله أحدها امتناع  
تقديم الحال لانه فى معنى لامتناع تقديم الحال (قوله ولا يصح ان يكون توكيد الضمير محذوف مع الاستتار لان التوكيد  
والحذف متنافيان) فى الشرح قد يمنع ذلك فان مذهب سيبويه وشيخه الخليل جواز حذف المؤكد وبقاء التوكيد ووافقهما  
على ذلك جماعة كانص عليه المصنف فى الباب الخامس حيث تعرض الى شروط الحذف فى الخاتمة التى عقدها لذلك (قوله  
ولا الاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال) هذا مبنى على ما سبق قوله فى الباب الرابع فى أقسام العطف  
ان جهور البصريين على اشتراط الطالب للمحل خلافا لبعض البصريين ولجميع الكوفيين لا يقال ذلك الكلام فى العطف  
وهذا الكلام فى التأكيد لانه يقول قال الجرمى والزجاج ان حكم التأكيد حكم عطف النسق سواء كان الاعراب ظاهرا أو غير  
ظاهرا واليه ذهب الفراء لكن شرط خفاء الاعراب وفؤادى من هذا القليل قال الرضى ولم يذكر غيرهم فى ذلك منعوا ولا اجازة  
والاصل الجواز اذ لا فرق (قوله تنبيهات) هو بالمثلثة الفوقية فى آخره جمع تنبيه (قوله ظلت الى آخره) اصل ظلت ظلات  
حذفت اللام الاولى لانهم الادغام مع اجتماع المثالب والتخفيف مطلوب واختصت الاولى بالحذف لانهم ادغام وقيل الثانية  
لان الثقل انما يحصل عندها ويجوز فتح اوله كما هو أصله وكسره نقلا لكسرة اللام اليه والخطاب فى ظلت انفسه والباء  
فى باظرفية والنضجة فعيلة من نضج اللحم اذا تكامل طبخه والمراد هنا شدة الحرارة والخطاب بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام  
وفى آخره بام موحدة فسره المصنف بزيادة الكبد أو بحجاب القلب أو بمباين الكبد والقلب وفى القاموس هو لحمية رقيقة  
تصل بين الاضلاع أو الكبد أو زيادتها أو حجابها أو هى شئ أبيض رقيق لارقيقها (قوله أو بالابتداء) هذا متعلق بحذف  
معطوف على فاعله والتقدير أو مرفوعه بالابتداء (قوله وأضاف اليد الى الكبد لالاسته بينهما فانها مائى الشخص) فى الشرح  
الاحسن ان تقرر الملاسة هنا بين اليد والكبد بانها قد فرض وضعا على خلب الكبد وأقول بن الحسن ما قاله المصنف  
لان خلب الكبد الذى فوه اليد لا يتأتى الملاسة بينه وبين الكبد على التقسيرين الاخيرين الذين ذكرهما المصنف

للخاب الابانهما في الشخص فالتسكن اضافة اليد الى الكبد لذلك (قوله ولا خلاف في تعين الابتداع في نحو في داره زيد لثلاثا يعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة) هذا هو التنبيه الثاني وفي الشرح ينبغي ان يجري فيه الخلاف وذلك ان عندنا من يجوز ضرب غلامه زيدا ولا يلتفت الى عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة فكذلك هذا وفيه بحث انتهى وأقول القائل يجوز ضرب غلامه زيدا وهو الاخفش ومن تبعه كابن جنى لا يسلم انه لا يلتفت الى عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة بل يلتفت اليه وانما أجاز نحو ضرب غلامه زيد الشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقضائه للفاعل قال الرضي والاولى تجوز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع ما قالوا وكان في قول الشارح وفيه بحث اشارة الى هذا الذي قلناه (قوله أما على الفاعلية فلما قدمناه) هو قوله فيما سبق لثلاثا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله وأجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدأ لافاعلا) لانه اذا كان مبتدأ كان متقدما بحسب الترتيب دون اللفظ وعود الضمير على ما هو كذلك جائز واذا كان فاعلا كان مؤخر بحسب اللفظ والترتيب وعود الضمير على ما هو كذلك غير جائز عندهم (قوله لقولهم في أ كفانه درج الميت) لقولهم هو بلام مكسورة في أوله ودرج بفتح الدال المهملة وسكون الراء وفي آخره جيم مصدر بمعنى الطي واللف (قوله بسماته هلاك الفتى أو بجناته) في الشرح في الصحاح السبعة واحدة المساعي في الكلام والجود وفي القاموس وغلط الجوهري فقال بدل في الكرم في الكلام انتهى وأقول الذي رأيت في نسخة الصحاح التي أراجعتها وهي نسخة في مدرسة جمال الدين والمسعاة واحدة المساعي في الكرم والجود انتهى والهالك بضم الهاء وسكون اللام قال في الصحاح هلك الشيء هلكا هلاكا وهو كاو ومهلكا وتهلكة والاسم الهالك بالضم (قوله واذا كان اسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك) هذا جواب عن تعليل الكوفيين عدم جواز الابتدائية في نحو في داره قيام زيد بان الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما أضيف اليه المبتدأ والمستحق للتقديم انما هو المبتدأ (قوله والارجح تعين الابتدائية) في نحو هل أفضل منك زيد لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثر على هذا الحد هذا هو التنبيه الثالث وأشار بقوله على هذا الحد الى ان اسم التفضيل يرفع الفاعل الظاهر على غير هذا الحد وهو ما اذا سبق على اسم التفضيل في وكان مرفوع اسم التفضيل أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد ويسمى ذلك بمسئلة الكحل (قوله ومن المشكل قوله في خبر الى آخره) هذا هو التنبيه الرابع وقد تقدم الكلام على هذا البيت في حرف اللام (قوله لزم اعمال الوصف غير معتمد لم يثبت) لا يقال قد ثبت بقول الشاعر (خبير بنو لهب فلانك ما غيا \* مقالة لهبي اذا الطير مرت) لاننا نقول قد أوجب عنه بان خبر خبر مقدم ولا يلزم عليه الاخبار عن الجمع بالفر دلان فعلا يستعمل للواحد وغيره قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير مما يجب فيه تعلقهما فجذوف (قوله أحدها أن يقا صفة نحو أو كصيب من السماء) في الشرح واعلم ان الظرف عندهم بحسب متعلقه فسمان مستقر لغوا فاستقر ما كان متعلقه عاما ووجب الحذف نخرج بقولنا عاما نحو زيد جالس في الدار وأما قولنا ووجب الحذف فلم يذ كر لال - ترا اذا المتعلق العام ووجب الحذف دائما على المختار وانما ذ كر لبيان الواقع وزيادة الايضاح والغوما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جاز نحو زيد راكب على الفرس فان قلت ما وجه تسمية الاول مستقرا بفتح القاف والثاني لغوا وما غني قلت لما كان المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستتر فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا لا مستقرا الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذف الصلة اختصارا لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الآخر لم ينتقل اليه شيء من متعلقه سمي لغوا أو ما غني كأنه ألغى وقال اليماني مستقرا لانه يتعاق بالاستقرار فهو مستقر فيه والظاهر انه أخذ من الرضي فانه كثير الاعتماد عليه والنقل منه وان لم يسمه قال الرضي قال سيديو به تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستقرا ويسمى ذلك الظرف مستقرا وكذا كل ظرف عام له مقدر لان ناصبه هو استقر مقدر اقبله فقولك كان في الدار زيد أي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصل عليه هذا كلامه قال الشارح ولا ينبغي ان المناسبة التي ذكرتمها اولها وهو الذي سمعته من بعض أشياخنا أولى ما ذكره الرضي واليماني أما ولا فلان الظرف المستقر لا يلزم تقدير ماره له باستقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر بحصل وثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فلم اشتق له الاسم من استقر دون غيره وأما ثانيا فلان الظرف

اللغو أيضا من قولنا صمت يوم الجمعة يصدق عليه انه مستقر اذا قد استقر في اليوم المذكور الصوم وان لم يكن متعلقه لفظا مستقر  
 انتهى وأقول الجواب عن الاول انه يكفي في مناسبة تسميته مستقرا متعلقه باللفظ الاستقرار أو ما يعناه وعن الثاني انه مستقر  
 بمعنى انه يتعلق باللفظ الاستقرار أو ما هو بمعناه لا بمعنى انه يلزمه معنى الاستقرار لتزد الصورة التي ذكرها ثم المناسبة التي  
 ذكرها الشارح عن بعض شيوخه لا تتأق على ما ذهب اليه السيرافي من ان الضمير حذف مع المتعلق وانما تتأق على  
 ما ذهب اليه أبو علي ومن تبعه من ان الضمير انتقل عن المتعلق الى الظرف والمناسبة التي ذكرها الرضي تتأق عليهم ما فتكون  
 أولى ثم في الشرح فان قلت اذا قيل زيد على الفرس والمعنى انه راكب عليه فهل تسميته مستقرا أو لا وانما قلت ان قدر راكب  
 ابتدأ بخصوصه فهو لغو والحذف جائز وان قدر مستقرا أولا وأريد منه بحسب القرينة راكب فهو ظرف مستقر والحذف  
 واجب وأقول فيه نظر لان كون الظرف مستقرا انما هو لمتعلقه بمعنى مطابق الاستقرار فاذا أريد بمستقرا معنى راكب  
 لم يكن الظرف المتعلق به مستقرا بل لغو ولم يكن حذفه واجبا بل جائزا للدليل قوله وأما قوله سبحانه فلما رآه مستقرا عنده  
 رأى بصريه ومستقرا حال من مفعولها وعند ظرف المستقر ثم قال ابن عطية هو ما يقدر عند وقوع الظرف حالا قد ظهر  
 هنا وقال أبو البقاء هو كون خاص بمعنى عدم التحرك (قوله لك العزالي آخره) هان بهمون ضد عزز يعزوا والمهون بالضم المهوان  
 والذل وبجوحه الشيء بجاءين مهملتين وباءين مضمومتين وسطه وفي الشرح ولقائل ان يقول لانتم لتعلق لدى بكان بل  
 محذوف وهو خبر كان الذي هو اسم فاعل من كان الناقصة سلمنا انه متعلق بكان الا ان كانه في البيت كون خاص وهو الثبوت  
 وعدم التزلزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحينئذ لا شاهد في البيت انتهى وأقول الكون بمعنى الثبوت هو الكون  
 العام الذي يقدر وسيأتي عن قريب ما يدل على ذلك من كلام التفتازاني (قوله صرح ابن جنبي بجواز اظهاره) هكذا وقع في  
 نسخة المصنف وينبغي ان يقال اظهار متعلقه (قوله وهو غريب) لانه لم يقل به غيره (قوله وقولهم للعرس بالفاء والبنين) العرس  
 من أعرس الرجل بنى باهله أو اتخذ عرسا وهي بالكسر امرأة الرجل والفاء بكسر الراء والمد الالتئام والاتفاق وهزته أصلية  
 قال ابن السكيت وان شئت كان معناه السكون والطمأنينة فيكون أصله غير الهزة من قولهم رفوت الرجل اذا سكنته  
 (قوله وبالوجهين قرئ في الآية) يريد بالوجهين الرفع بالابتداء والنصب ويريد بالآية قوله تعالى يدخل من يشاء في رحمة  
 والظالمين أعد لهم عذابا أليما وقراءة النصب قراءة السبعة وقراءة الرفع شاذة وكذلك قراءة الجر فقراءة الرفع قراءة ابن الزبير  
 وأبان بن عثمان وابن أبي عمير وقراءة الجر قراءة عبد الله (قوله فيه نظري) أي تردد لا شتمال كل من التقديرين على مناسبة هل  
 المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف (قوله لقلة ذلك واطراد هذا) الاشارة بذلك الى حذف قراءة بعضهم تماما على الذي  
 أحسن وبهذا الى نحو جاء الذي في الدار وانما أشار بالقرين السابق على ما أشار اليه بالبعيد ليس مما كلامه فيه وما أشار  
 اليه بالقرين منه (قوله لان الفاء يجوز في نحو رجل يأتي فله درهم ويمتنع في نحو رجل صالح فله درهم) الفرق بينه ما ان  
 المنكرة لما وصفت بجملة فعلية شابهت كلمة الشرط وشابهت الجملة التي هي صفة لها جملة الشرط فدخلت الفاء في الخبر  
 لمشايمته حينئذ لجواب الشرط (قوله كل أمر الى آخره) المنوط المتعلق من نطت الشيء أنوطه نوطا علقته ومباعد بكسر العين  
 المهملة اسم فاعل كداني (قوله ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف) يعني ان الفعل اذا وقع خبرا أو حالا أو نعتا يقدر  
 بوصف وهذا يدل على ان ما يتعلق الظرف به اذا وقع واحدا من هذه الأسماء يكون وصفا (قوله ولان تعليل المقدر أولى)  
 وذلك لان الفعل مع مرفوعه جملة والوصف مع مرفوعه مفرد كيفية تقديره باعتبار المعنى (قوله وليس المانع مع كل  
 متعد بالحرف ولا مع كل سببي) يعني ليس المانع الصناعي في نحو زيد امررت به مع كل متعد بالحرف وليس المانع المعنوي  
 في نحو زيد اضرب أخاه مع كل سببي وانما لم يفصل كذلك فهدا الى الاختصار وفي الشرح وكان ينبغي ان يقول وليس  
 المانع مع كل متعد بالحرف وكل سببي ليكون المانعان موزعين على المتعدى بالحرف والسببي ووجود لا كاصنع المصنف  
 مقتض لتصور المانعين معاني بعض صور ما يتعدى بالحرف وفي بعض السببي ولا يتحقق ذلك على العموم نعم يمكن تصورهما  
 في المتعدى بالحرف نحو زيد امررت باخيه فان المانع الصناعي قائم وهو عدم الفعل المتعدى بنفسه والمعنوي كذلك اذا مرور  
 باخيه زيد ليس مرفوعا يزيد وأقول تخصيص امكان تصورهما بالمتعدى بالحرف يوهم عدم امكانه في السببي وليس كذلك بل

هو يمكن فيه أيضا كافي هذه الصورة بعينها (قوله وأما في المثل) هو بفتح الميم والمثلثة إشارة إلى قوله السادس ان يستعمل المتعلق محذوفا في مثل أو شبهه (قوله وأما في البواقي) هي الظرف والجار والمجرور إذا كانا صفة أو حالا أو صفة أو خبرا أو رفعا الاسم الظاهر (قوله وهو كأن أو مستقر) قال التفناني عند قوله تعالى فن كان منكم من بضاً وعلى سفر وما يتنبه له انه اذا قيل في الظرف المستقر كان أو كأن فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا ناقصة والا كان الظرف في موضع الخبر فيقدر كان أخرى وتتسلسل التقديرات (قوله واذا جهلت المعنى فقدر الوصف فانه صالح في الأزمنة كلها وان كانت حقيقة الحال) في الشرح كيف تقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الاتهام وأقول لا تم انت لان تقدير الوصف انما هو لصلوحه للأزمنة كلها دون غيرها (قوله وقد ينفاسد تلك الشبهة) هي ان الكون الخاص لا يحذف والذي بين به فسادها (قوله ويطلبه انما متفقون على جواز حذف الخبر) الى آخره (قوله) وما يبعد ذلك أيضا أنك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدأ الابد تمام الكلام وانما حسن الحذف ان يعلم عنده موضع تقديره نحو واسئل القرية) الاشارة هنا بذلك الى تقديره ضايفين مع كأن في قوله اللهم الا ان يتقدم ذلك الى كأن وفي الشرح موضع التقدير هو ما بين اسأل والمفعول الذي هو القرية ولا يعلم المحذوف هنا الابد ذكر القرية وليس هو موضع المحذوف وأقول في كلام المصنف مضاف محذوف وتقدير كلامه عند موضع تحقق تقديره والبيانية بين شيتين لا تحقق الابد وجود ثانيهما فالمحذوف هنا لا يعلم الابد ذكر القرية فهو موضع تحقق المحذوف (قوله وأما جعل قراءة السبعة على لغة من جوحه وهي ابدال المسعنى المنقطع كما زعم الزمخشرى فانه زعم ان الاستثناء منقطع) في الشرح ولكنه اعترضه بقوله فان قلت ما الداعي الى اختيار المذهب التميمي على المذهب الجازي قلت دعيت اليه نكتة سرية أي سيدة النكت حيث أخرج المستثنى مخرج قوله الا اليعاقبة بعد قوله ليس ما أنيس ليؤل المعنى الى قولك ان كان الله من في السموات والارض فهم يعلمون الغيب يعني ان علمهم بالغيب في استحالته كاستحالة ان يكون الله منهم كما ان معنى ما في البيت ان كانت اليعاقبة أنيسا فغير أنيس قال صاحب التقریب وفي الكلام تعقيد فعل بيان أمر من أحدهما توقف النكتة على اللغة التامة والثاني موازنة الآية بالبيت أما الاول فتلخيصه ان كان الله في ما هو يعلم الغيب ففهم ما من يعلم الغيب أي استحالته كاستحالته وأما الثاني فلتوقفه على تقدير شرطية مثل ان كان اليعاقبة أنيسا فغير أنيس وهذا انما يصح على المذهب التميمي وجعله من جنس الاول على سبيل الفرض والتقدير لتصح تلك الشرطية وأما الجازي فنصبه على انه مستثنى منقطع أي مذكور بعد لا غير مخرج فليس فيه انه من جنس الاول لاحقيقة ولا فرضا فقد انكشف المقصود والله الحمد تعيين موضع التقدير (قوله فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر وأصله ان يتأخر عن المبتدأ) قال المصنف في بيان مكان المقدر في الخاتمة التي ذكرها في الباب الخامس وان قدمنا في نحو في الدار زيدان متعلق الظرف بقدر مؤخر اعن زيد لانه في الحقيقة الخبر وأصل الخبر ان يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما للمعارضة أصل آخر وهو انه عامل في الظرف وأصل العامل ان يتقدم على المفعول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا (قوله) ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخر في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ في هذا نظر وكذا في قوله في الخاتمة اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ أو ووجه النظر ان العلة في امتناع تقديم الخبر اذا كان فعلا في باب المبتدأ هي خشية التباس الاسمية بالفعلية وذلك مع التلغظ الامع الحذف والتقدير وجوابه ان المقدر عندهم في حكم المفوظ كما امتنع في الوقوع وان كان علة المنع لا توجد في المقدر

باب الرابع من الكتاب

(قوله احدها ان يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو واللذربنا) هذا التمثيل مبني على ما ذهب اليه الاندلسيون من ان المضاف في رتبة المضاف اليه الالمضاف الى الضمير فانه في رتبة العلم وان الاسم الشريف علم وفي طول التفناني وأصله الاله حذف منه الهمزة وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علما على الذات الواجب الوجود الخالق لمكمل شئ ومن زعم انه اسم لفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصري فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزوي فقدسهي لان المراد

بالاله في كلمة الشهادة أما المعبود بالحق فيعلم ان اسماء الشئ من نفسه أو مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات  
 الباطلة فيجب أن يكون اله بمعنى المعبود بحق والله عالما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للمعبودية له في الوجود أو موجود  
 الافرد الذي هو خالق وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله تعالى مختص بالمعبودية بالحق لم يطلق على غيره أي بالفرد  
 الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس انتهى وفي تفسير البيضاوي وقيل علم لذاته المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به  
 ولانه لا بد له من اسم تجرى عليه صفاته ولا يصح له مما يطلق عليه سواه ولانه لو كان وصفا لم يكن قول القائل لا اله الا الله  
 توحيد امثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة والظاهر أنه وصف في أصله لكنه ما غالب عليه بحيث لا يستعمل في غيره  
 وصار كالمثل الثريا والصعق أجرى مجراه في اجزاء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لانه  
 ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار أمر آخر حقيقي أو غيره غير معقول للبشر فلا يمكن أن يدل عليه لفظ ولانه لو دل على مجرد  
 ذاته المخصوص لما أفاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا ولانه معنى الاشتقاق وهو كون أحد اللقطين  
 مشاركا للآخر في المعنى والتركيب حاصل بينهما وبين الاصول المذكورة انتهى (قوله وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القائم  
 زيد) فأن هذا القول هو الامام نضر الدين الرازي ووجهه انه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه منطوقا به أو لابل لكونه مسندا اليه  
 ومبتدأه المعنى وليس الخبر خبر الكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومبتدأه المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة  
 هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطق أو المنطق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطق خبره قال صاحب التلخيص ورد بان المعنى  
 الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسند اليها والاسم جعل دالة على أمر نسبي  
 ومسندا اليه قال بهاء الدين السبكي وقد يقال ان الدال على الوصفية انما هو منطلق اما المنطق فالالف واللام فيه موصول  
 بمعنى الذي فهو في الوجود والدلالة على الذات كزيد (قوله والتحقيق ان المبتدأ ما كان أعرف) يعني وان تأخر كزيد في المثال  
 المذكور وهو القائم زيد أو كان هو المعلوم عند المخاطب يعني وان تأخر كان يقول من القائم فتقول زيد القائم فان القائم معلوم  
 عند هذا المخاطب فان علمه اوجبه النسبة فالقائم المبتدأ ينبغي أن يعلم ان بين الاعرف والمعلوم عند المخاطب عموما وخصوصا  
 من وجه وطريق تتاولهما الاقسام بحيث لا يكون قد اخل انه أراد بالاعرف الاعرف من الميوليين أو من المجهولين والا  
 عرف المعلوم مع غير المعلوم وأراد بالمعلوم المعلوم غير الاعرف مع الاعرف غير المعلوم والمعلوم من المتساويين في الرتبة وفي  
 المطول والضابط في التقديم انه اذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف عرف السامع انصافه بأحداهما دون الاخرى  
 حتى يجوز ان يكونا وصفين لشئين متعددين في الخارج فاهـ ما كان بحيث يعرف السامع انصاف الذات به وهو كالمطالب  
 بحسب زعمك ان يحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه ويجعله مبتدأ أو أيهما كان بحيث يجهل انصاف الذات  
 به وهو كالمطالب ان يحكم بثبوت الذات أو بنفيه عنها يجب ان يؤخر اللفظ الدال عليه ويجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا  
 بعينه واسمه ولا يعرف انصافه بانه أخوه ووردت ان تعرفه ذلك فزيد أخوك واذا عرف أخاله ولا يعرفه على التعمين  
 ووردت ان تعينه عنده قلت أخوك زيد وهذا يتضح في قولها (رأيت أسودا غاب الرماح \* ولا يصح رماحها الغاب)  
 يعني لانه لا بد للاسود من الغاب فيكون معلوما ولهذا قيل في بيت السقط بحوض بحر انقعه ماؤه ان الضواب ماؤه نفعه لان  
 ان سامع يعرف له ماء وانما تطلب تعينه وكذا اذا عرف زيد او علم انه كان من انسان ولم يعرف انصاف زيد بانه المنطق المعبود  
 وأردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطق وان أردت ان تعرفه ذلك قلت المنطق زيد بناء على انه بطالبه على التعمين ويقول  
 من المنطق قلت المنطق زيد ولا يصح زيد المنطق (قوله واما سيبويه فيجعله المبتدأ) ظاهر كلام ابن مالك ان ذلك عند  
 سيبويه مخصوص بما اذا كان المبتدأ اسم استفهام أو اسم تفضيل (قوله وحسبنا الله) قال المصنف في أوضح المسالك لحسب  
 استعماله لان أحدهما أن يكون بمعنى كاف فتعمل استعمال الصفات المنكرة فيكون نعتا للمنكرة كمررت برجل حسبك  
 من رجل أي كاف من غيره وجالا لعرفه كهدا عبد الله حسبك من رجل واستعمال الاسماء نحو حسبهم جهنم فان  
 حسبك الله والثاني أن يكون بمنزلة لاغـ ير في المعنى فيستعمل مفردة وهذه هي حسب المتقدمة وليكن عند قطعها عن  
 الاضافة مجدد لها اشراهم هذا المعنى وبلازمه الوصفية أو الحالانية أو الابتدائية وبنائها على الضم كرايت رجلا حسب  
 ورأيت زيدا حسب انتهى (قوله ويجه عندي جواز الوجهين استعمالا للدليلين) في الشرح واتجاه الامر من عنده اعمالا  
 للدليلين

للدلائل المذكورين منافا أقدمه من التحقيق الذي قرره أولا وذلك لان احدهما الذي الدلائل هو شبه المرفوعين في  
المثال المذكور ونحوه بمرفقين تأخر الاخص منهما ولا شك ان هذا مقتضى الحكم بابتدائية الاخص جريا على مقتضى تحقيقه  
المتقدم وانما ذكر هذا توجيه الحكم بابتدائية غير الاخص فهاهنا الذي قاله وأقول لامنافة لان ذلك التحقيق بالنظر الى  
اختياره دون قولهم وهذا الاتجاه بالنظر الى قول سيبويه وان كان لم يذكر دليل قول الجمهور وانظروا له لا ما ذكره من  
توجيه قول سيبويه كما يفهم من كلام الشارح لان مجموع ما ذكره في توجيه قول سيبويه دليل واحد مركب من شيئين  
لادليلان (قول) ونظيرتها قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ ولولا هذا  
التقدير لم يدخل اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله) يعني انه لو لم يقدر حاجتك مبتدأ بل قدر خبر لم يدخل الناسخ في هذا الكلام  
لانه لو دخل فيه لدخل على ما لانه المبتدأ حينئذ والناسخ لا يدخل الاعليه ويلزم ان يعمل في الاستفهام ما قبله وذلك مخرج  
للاستفهام عن ما يستفهم من التصدير لايقال انما يلزم ذلك لو دخل الناسخ على ما تقدم ما علم او هو ممنوع لانا نقول ههنا  
اللازم مبنى على كون حاجتك خبرا عن ما هو معلوم ان اسم الناسخ لا يتقدم عليه وانه لا يكون الامتداد لو دخل الناسخ لدخل  
على ما تقدم ما علم (قوله) وأما من نصب فالاصل ما هي حاجتك بمعنى أي حاجة هي حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير  
فاستتر فيه) قال الرضي ومن الملمات بكان جاءني ما جاءت حاجتك أي ما كانت حاجتك وما استترة أهمية وأنت الضمير الراجع  
اليه لكون الظاهر عن ذلك الضمير مؤنثا كما في من كانت أمك ويروي برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها وأول من قال  
ذلك الطوارج قالوا ابن عباس حين جاء اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتهى (قوله) بناء على انه من التشبيه المعكوس  
للبياعة) هو التشبيه الذي جعل فيه الناقص في وجه الشبه مشهبا به ويسمى التشبيه المقلوب كقول محمد بن وهيب  
وبدا الصباح كأن غرته \* وجه الخليفة حين يتدح فانه قصد انهم ان وجه الخليفة أنهم من الصباح في الوضوح والضياء  
\* ما يعرف به الاسم من الظاهر (قوله) وان كان يعلم ما ويجعل انتساب أحدهما الى الآخر) في هذا وفي قوله من قبل  
في المسألة الأولى فان علمها وجه النسبة اشارة الى أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيد السامع  
فائدة مجهولة لان ما يستفهمه السامع من الكلام فهو انتساب الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ  
والخبر لا يوجب العلم بانتساب أحدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم أمرين ولكنه يجوز أن يكونا متعددين في الخارج  
فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود والخارجي بحسب الذات (قوله) ويستثنى من مختلفي الرتبة) يعني في هذا الباب  
وفي باب المبتدأ أقوله بعد فان الانصاح في باب المبتدأ او رتبته هو هذا كل اسم اشارة اتصاله بالتنبيه والامع الضمير استثناء مفرغ  
من ظرف عام مقدر والتقدير ويستثنى من مختلفي الرتبة هو هذا مع كل معرفة الامع الضمير والاشارة في ولا يتأتى ذلك الى  
دخول التنبيه على الضمير (قوله) واعلم انهم حكمه والان وان المقدرين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما أن الضمير كذلك  
في الشرح هذا مشكل لان كونه لا يوصف لا يقتضى تنزيه منزلة الضمير فكم من الاسماء لا يوصف ولم يتبعه لوه بمثابة الضمير  
وأقول جاز أن يكون في تلك الاسماء مانع من جعلها بمثابة الضمير لان عدم المانع ليس جزأ من المقتضى ولا شرطاً في وجوده وفي  
الشرح ثم الحكم على هذا المصدر المسبوك من ان وان وصلتهما المعرف بالاضافة سواء أضيف الى ضمير أو غيره بحكم الضمير ما  
يقتضى ان المضاف الى ذي الاداة مثلاً بمثابة الضمير ولم يقله أحد فيما علمت وأقول هذا الحكم لا يقتضى ان المضاف الى ذي الاداة  
اذا كان غير مصدر مسبوك من ان وان وما بعده بمنزلة الضمير وانما يقتضى ان المضاف الى ذي الاداة اذا كان مصدر مسبوك  
من ذلك بمنزلة الضمير ولا يلزم من عدم القول بالاول عدم القول بالثاني وان أراد المضاف الى ذي الاداة المسبوك من ان وان  
وما بعده نحو اياه انه لا يلزم من عدم العلم بعدم ومن نقل بحجة على من لم ينقل وفي الشرح ثم تخصيص ان وان المصدر يتبين هذا  
الحكم دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر وقد وقع للشافعي في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة ان  
قال والحرف المصدرية وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة لان ذكره ولم يخصه بان وان وأقول تفصيده ههنا بان وان اتفاقاً  
للاختلاف فلا يتأتى ذلك اطلاقه في الباب الخامس وفي الشرح ثم قوله المقدرين بمصدر معرف يقتضى انهما لو كانا مقدرين  
بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل اعجبني ما صنع رجل حسن على ان يجعل الصفة للمصدر المقدر  
أي صنع رجل حسن وفي نحو ازمثله نظراً لما انتهى وأقول لا يلزم من عدم ثبوت مرتبة الضمير له اجواز وصفه الان

امتناع الوصف أعم من مرتبة الضمير كما ذكره الشارح أولا (قوله الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين فيجعل المعرفة الاسم  
والنكرة الخبر) في الشرح لم يفصل المصنف في النكرة بين ان يكون لها مسوغ وان لا يكون وقد قالوا اذا كان لها مسوغ  
فلا حسن ان يجعلها الخبر نحو كان عبد الله رجلا صالحا لولا ان تجعلها الاسم فتقول كان رجل صالح عبد الله وان لم يكن  
لها مسوغ فلا يجوز جعلها الاسم الا في الضرورة واقول مراد المصنف انما هو النكرة التي لا مسوغ لها بديل قوله في  
آخر هذا الكلام واعتدله أي الزاجح بان النكرة قد تخصصت بلهم (قوله ولا يعكس الا في الضرورة) يعني ولا يجوز  
جعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر الا في الضرورة ولم يخص ابن مالك ذلك بالضرورة بل سوغه في السمة قياسا على  
الفاعل والمفعول وعلى اسم ان وخبيرها وترط في ذلك ان لا تكون النكرة منجسنة للوصفية فلا يجوز عنده ان قائم زيدا  
ويجوز ان قرشي زيدا (قوله ولا يك موقف منك الوداع) هذا عجز بيت للقطامي صدره قفي قبل التفريق باضباعا وبعده  
قفي داري اسيرك ان قومي وقومك لا أرى لهم اجتماعا وضباعا من ضم ضباعة اسم امرأة والوداع اسم للتوديع والمدارة الملاينة  
والمداحة وأسيرك محبتك الذي أسرته محبتك وقيل اسيرايك لان أباهاز فران الحارث كان قد أسر القطامي ثم من عليه  
واعطاه مائة من الابل وفي الشرح قال بعض شارحي ابيات الفصل يجوز ان يجعل كان تامة وموقف فاعلها والوداع منصوب  
موقوف لانه مصدر أي قفي انت ولا تقفي الوداع وهذا غلط لان المصدر لا يعمل بعد وصفه وقد وصف هنا بك قبل العمل وقيل  
منصوب تقفي أي قفي الوداع ولا تجليه ولا يك موقف منك وداعا خذف هذا للدلالة الوداع المتقدم في التقدير عليه وقيل  
منصوب بفعل مضمرا أي اترك الوداع وقيل منصوب مفعولا له وناصبه اما قفي أو يك موقف وفي المطول والقاب ضربان  
أحدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ماهو في موقع  
المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفريق باضباعا ولا يك موقف منك الوداع أي لا يك موقف الوداع  
موقف منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على  
الجوض (قوله يكون من اجها عسل وماء) هذا عجز بيت لحسان صدره كان سبيته من بيت رأس وقد ذكره المصنف في القاعدة  
العائنة في الباب الثامن (قوله فردوه لما ذكرنا) يعني من ان الاسم والخبر اذا كانا مختلفين فيجعل المعرفة الاسم والنكرة  
الخبر **١٠** وما يعرف به الفاعل من المفعول **١١** (قوله اسماء ناقصا) أراد به الاسم الموصول (قوله اسماء ناقصا في العقل وعدمه)  
أي في كون مسماه من يعقل أو عمالا يعقل (قوله ويجوز النصب) ينبغي ان يقول ويجب النصب أي نصب زيد في يجب  
زيد ما كره عمرو لان اعراب زيد في هذا المثال ما دار بين النصب والرفع وامتنع الرفع وجب النصب (قوله فان أوقعت ما على  
أنواع من يعقل) هذا عطف على ان أوقعت ما على ما لا يعقل وفاعل جاز ضمير عائد على فاعل فلا يجوز وهو أعجب زيدا كره  
عمرو (قوله وان كان الاسم ناقص من أو الذي) يعني في المثال المذكور جاز الوجهان وهما رفع زيد ونصبه كما جاز في ما ان  
أوقعت ما على أنواع من يعقل لان ما حينئذ ومن والذي ان يعقل وهو يصح ان يكون مجببا ومجبا بالنسبة لاف من لا يعقل فانه  
يكون مجببا للمجبا (قوله ويمتنع العكس) وهو رفع زيد في المثال الاول ونصبه في المثال الثاني (قوله لانه لا يجوز دعوت  
الثوب الى الخروج وكرهه من الخروج) في كره ضمير يعود على الثوب والاولى ان يقول وكرهني الثوب من الخروج الا انه  
لما كان قصده الى بيان المانع في العكس وهو وقوع الدعاء على الثوب في الاول واسناد الكراهة الى الثوب في الثاني اقتصر  
على ذلك **١٢** قوله ما افترق فيه عطف البيان والبديل **١٣** قال الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بديل الكل  
من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان الا البديل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بديل  
المعرفة من النكرة فنحو مرت رجل عبد الله كانه قيل من مرت أوطن انه يقال ذلك فابدل مكانه ما هو أعرف منه ومثله  
وانك اتهدى الى صراط مستقيم صراط الله ثم قال الرضي قالوا ان الفرق بينهما ان البديل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه  
بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المميز فيكون المقصود هو الاول والجواب اننا لانسلم ان المقصود بالنسبة في بديل  
الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط ان كون الثاني فيه هو المقصود به دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان  
الاول في الابدال الثلاثة منصوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا تحصل لولم يذكرها صونا للكلام الفصحاء  
عن النحو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر  
واشتماله

واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر قال ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرها مع  
أحد ثلاثة أشياء بالاستعارة اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو زيد رجل صالح أو كون أولهما متصفا بصفة  
والثاني اشهر نحو بالعلم زيد ورجل صالح زيد وقد يكون الثاني مجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست  
في الثاني وذلك لان الابهام أو لآم التفسير نائبا واقعا وتائبا وليس للتأني بالفسر أو لا نحو رجل زيد فان الفائدة الحاصلة  
من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الفرض ما ذكرناه ولا يجوز العكس نحو زيد رجل اذا فائدة في الابهام بعد  
التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضع الاول والاغلب أن يكون البديل جامدا بحيث  
لو حذف الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا قدر الموصوف بخلاف الصفة فانك  
لو حذف الاول في جاء في زيد العالم لا احتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف بخلاف التأكيده  
وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولم يكن للبديل معنى في  
المتبوع كما فهم ذلك في نأ كيد جازا اعتبره مستقلا لفظا أي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرا به بتبعية الاول جاز  
ان يعتبر غير مستقلا آخر فالاول نحو ياز يداخ ويا أخانا زيد ميمين والثاني يا غلام بشرو بشرا عرب بالوجهين ويا أخانا زيد  
بالنصب وكذا قوله اتان التارك البكري بشر بالجر وكذا المعطوف يجوز جعله مستقلا نحو ياز يدو عمرو وبشر ويا أخانا زيد  
بازيد والحارث لليلة المذكورة بعينها وانما لم يجز ياز يدو عمرو ولا ياز يدو عمرو والتأني كجاز يا غلام بشرو بشر في البديل  
لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لباشرته والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجال والتفسير بعد  
الابهام لما فيه من التأني في التفسير وذلك ان المتكلم تحقق بالثاني بعد التجوز والمساحة بالاول تقول أكانت الرغيف ثلثة  
فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثة وكذلك في بدل الاشتمال فان الاول فيه بحث أن يكون بحيث يجوز ان  
يطلق ويراد الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد علمه فانك قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلبت به على  
حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت يداوق قد ضربت غلامه قالوا والفرق الآخر ان البديل في حكم تكرير العامل  
ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهر اقبأى شئ يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعى ذلك فيما سموه عطف  
بيان مع التسام في البديل وقرئوا ايضا بينهم ما بعد م وجوب توافق البديل والبديل منه تعريفا وتكثيرا بخلاف عطف البيان  
الجواب تجوز التخالف في المسمى عطف بيان أيضا انتهى (قوله وأما اجازة الزمخشري في ان اعبدوا الله أن يكون بينا للالهة  
ومن قوله تعالى الامأمرتي به فقد مضى رده) يعني في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون اذا كانت مفسرة (قوله ونحو قل  
ان ربى يقذف بالحرق علام الغيوب) فان علام الغيوب صفة على المدح للضمير المستتر في يقذف (قوله فلان له ان ينام البانسا)  
هذا مجز بيت صدره قد أصبحت بقرقرى كوانسا وقد قرئ بقافين على وزن فعلى موضع واليكوانس جمع كانس وهو الناطي  
يدخل في كناسه وموضعه في الشجر يكن فيه ويسترو بالبائس صفة للضمير المنصوب بتسلم وهو اسم فاعل من بئس الرجل  
بيأس بؤسا وبئسا اشتدت حاجته فهو بؤس (قوله فعلى هذا لا يمنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي) الاشارة  
الاولى راجعة الى ما ذكر عن الزمخشري اخرا والثانية الى ما ذكر عن الكسائي أي فعلى ما قال الزمخشري من ان عطف البيان  
في الآية للذح كالصفة يجوز ان يكون عطف البيان من الضمير للذح أو الذم أو الترحم بناء على قول الكسائي ان الضمير  
دعت كذلك (قوله وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره) فان اذكره في موضع نصب بدلا من الهاء في انسانيه (قوله وانما  
أمتنع الزمخشري من تجوز كون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به توها منه ان ذلك يحل بعائد الموصول وقد مضى رده) يعني  
في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون اذا كانت مفسرة ومضى أيضا الكلام فيه وفي التمرح فان قلت في كلام المصنف  
اعمال المصدر بعد وصفه وهو ممنوع اذ قوله ان ذلك مفعول بتوهم أو قد وصف بقوله منه قلت لان سلم انه معمول للتوهم بل  
للطرف المستقر والجار محذوف أي توهم صدر منه بان ذلك أوفى ان ذلك فلا اشكال (قوله وأما قول الزمخشري ان مقام  
ابراهيم عطف على آيات بينات فسمو) سيجيب المصنف عنه في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس بأنه قد  
يكون عبر عن البديل بعطف البيان لتأخيها أو فيما نقلناه عن الرضى من تجوز التخالف في عطف البيان بالتعريف والتكثير  
جواب عنه أيضا (قوله نحو ما يقال لك الأما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) فان جملة ان ربك



لذوم مغفرة بدل من ما قد قيل (قوله نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا البشر مثلكم) فان جملة هل هذا البشر  
مثلكم بدل من النجوى (قوله لقد اذهلتني أم عمر والى آخره) في الشرح لا ينبغي ان يعد هذا ما هو بصدده لان جملة البدل  
هنا يراد بها انظها فهي بمنزلة المفرد أي لقد اذهلتني بهذا اللفظ ويؤيده ان العامل حرف جر وهو انما يدخل على اسم أو مافى  
تأويله وأطاق على الجملة الاستفهامية لفظ الكلمة مع انها كلام لانه قد يراد بالكلمة الكلام نحو قولنا كلمة الشهادة حق  
انتهى وأقول قد سبق غير مرة ان الكلام في مطلق الجملة سواء كانت بمنزلة المفرد أم لا (قوله نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا  
من لا يسألكم أجرا و نحو أممكم بما تعملون أممكم بانهام و بنين وقوله أقول له ارحل لا تعين عندنا) في الشرح صرح ههنا بان  
الجملة النائية تابعة للأولى بطريق البدلية مع ان الأولى لا محل لها وكل تابع ذوا عراب اما اللفظي أو التقديري أو محلي ولا  
اعراب هنا فها هذه التسمية اللهم الا ان يريد الامر اللغوي لا الاصطلاحى وجعل قوله لا تعين بدلا من قوله ارحل مع ان  
المقول هو المجموع فيلزم ان لا يكون لشي من أجزائه محل وقد سبق الكلام فيه في ان الجملة السابقة من الجمل التي لا محل لها  
من الاعراب وقد قال المصنف فيما سبق في أواخر الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولم يثبت الجمهور  
وقوع البيان والبدل جملة انتهى وأقول أراد التابع اللغوي لا الاصطلاحى وقد سبق الكلام على ذلك في الجملة السابعة من  
الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولا نسلم ان المقول في البيت هو المجموع ولم يجمع له أحد لذلك والذي سبق في الجملة  
السابعة انما هو الزام من الشارح للمصنف بما قاله في آخر الجملة السادسة في نحو قال زيد عبد الله مقيم وعمر ومنطلق  
من ان الجملة الأولى ليست في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معاني موضع نصب ولا محل لواحدة منهما ما ولو سلم  
فكلامه في البيت انما هو على ما قال الناس فيه والذي قاله ههنا من وقوع البيان والبدل جملة انما هو على قول غير الجمهور  
(قوله رويدني شيبان الى آخره) في الصحاح وتفسير رويد مهلا وتفسير رويدك أمهل لان الكاف انما يدخله اذا كان بمعنى  
افعل دون غيره وانما حركت الدال من رويد لا اتقاء الساكنين ونصب نصب المصادر وهو مصغر ما مور به لان نصبه غير  
الترخيم من الأرواد وهو مصدر أرود وروءوله أربعة أوجه اسم للفعل وصفة وحال ومصدر فالاسم نحو رويد عمر أي أرود  
عمر بمعنى أمهله والصفة نحو سار وأسيران ويأوا الحبال نحو سار القوم ويأوا المتصل بالعرفه صار حالا والمصدر نحو  
رويد عمر وبالاضافة كقوله تعالى فاضرب الرقاب وبنى شيبان منادى محذوف الاداة وبعض وعيدكم مفعول محذوف أي  
كفوا بعض وعيدكم وسفوات بالمهمله والفاعل التحريك اسم ماء على اميال من البصرة والجياد جمع جواد وهو الفرص الجيد  
ويجوز ان يراد بالجياد هنا الفرسان والوغى يفتح الواو والغين المهجبة الحرف والمأزق بسكون الهـ مزه وكسر الزاى المضيق  
والمتداني المتقارب والحدثان نواب الدهر ومصائبه (قوله ولقد منع سيبويهى المسكين وبك المسكين دون به المسكين) اما  
منع عن المسكين وبك المسكين فلانه لو جاز البدل فيهما السكبان البدل انقص في التعريف من البدل منه فيكون انقص في  
الفائدة لان مدلول البدل منه في بدل السكبان والبدل منه في الاوالم فيه زيادة تعريف ليست في البدل  
لكون ضمير المخاطب والتمكلم أعرف المعارف وأما عدم منع به المسكين فلأن ضمير الغيبة يصلح لكل أحد فيبين بالبدل ان  
الضمير لمن اسمه زيد فيكون قولك مررت به زيد بمنزلة أخيه زيد (قوله وعلى ذلك أجازوا الوجهين في نحو قولك يا زيد  
اليهـ ملات وياتيم تيم عدى) أراد بالوجهين البيان والبدل وفي قوله في قولك دلالة على انه لم يردي باز يزد اليعملات  
البيت الذي هو مطلعها ولا ياتيم تيم عدى البيت الذي هذا مطلعها فان الاول مطلع بيت هو باز يزد اليعملات الذيل \*  
قطاوى الليل علمك فانزل والثاني مطلع بيت هو ياتيم تيم عدى لا أبالكم \* لا يلقينكم في نسوة عمر واليعملات جمع يعمله  
يفتح الميم وهي الناقطة المطبوعة على العمل والذيل جمع ذابله من ذبل البقل يذبل ذبولا وذبلا أو من ذبل الفرس ضمير وانما قيد  
بقوله اذا ضمنت المنادى فيهما - الا انه اذ فتح المنادى فيهما - فافهوعلى مذهب سيبويه منادى مضاف الى ما بعد الثاني والثاني  
مقحم بين المضاف والمضاف اليه وعلى مذهب المبرد الاول منادى مضاف الى محذوف دل عليه الآخر والثاني مضاف الى  
الآخر ومن النحويين من جعل الاسمين عند فتح الاول مر كين تركيب خمسة عشر واعلم انه اذا كرر اسم مضاف في النداء  
نحو ياتيم تيم عدى تيم نصب الثاني و جاز في الاول الضم والفتح أما وجه الفتح فقد ذكرناه وأما وجه الضم فلانه منادى مفرد  
معرفة ونصب الثاني حينئذ دلالة منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل على المحل أو منصوب بالضمير أعنى  
(قوله)

(قوله لقائل يا نصر نصر نصر\*) هذا مجزئ صدره اني واسطار سطر ن سطر ا وقد تقدم الكلام عليه في الجملة المترضة  
 (قوله وخرجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيما أوفى الاول فقط) فالثاني اما مصدر دعاني الاشارة بهم هؤلاء الى ابن الطراوة وابن  
 مالك وابنه وأراد بالاول الاول من الثاني والثالث وبالثاني الثاني منهما (قوله وقيل لو قدر أحدهما توكيد الضمما بغير تنوين  
 كماؤكد) هكذا وقع بخط المصنف وهو غير ظاهر وفي بعض النسخ وقيل لو قدر اتوكيد الضمما وهو ظاهر وفي الشرح  
 الظاهر ان يقال اضم بغير ألف او الهمزة في قوله أحدهما ولو حذف قوله كماؤ كد لاستقام الاتيان بضمير الاثنين وأقول  
 فيه نظرا لانه انما يستقيم لو كان ضمير ضمما لا احد والمؤكد وليس هو كذلك (قوله ولهذا امتنع البديل وتعين البيان في نحو يازيد  
 الحارث وفي نحو ياسعید كرز بالرفع أو كرز ابانصب بخلاف يابسه كرز بياضم فانه بالعكس وفي نحو أنا الضارب الرجل زيد وفي  
 نحو يدا أفضل الناس الرجال والنساء أو النساء والرجال وفي نحو يابم الرجل غلام زيد وفي نحو أي الرجلين زيد وعمر وجاءك  
 وفي نحو جاءني كلاً أخو يدا وعمر) يعني انه امتنع البديل وتعين البيان في هذه الصور بناء على انه لا يصح نية احلال التابع  
 فيها محل المتبوع أما نحو يازيد الحارث فلانه لو نوى احلال الحارث محل زيد لم يكن مقرونا بال لان المفادى لا يكون مقرونا  
 به أو أمنا نحو ياسعید كرز برفع كرز أو نصبه فلانه لو نوى احلال كرز محل سعید لم يكن كرز من فوعا ولا منصوبا بل كان مضموما  
 بخلاف يابسه كرز بضم كرز فانه يصح بدلا لا عطف بيان لان ضم كرز ليدل على انه في نية احلاله محل سعید وأما نحو  
 أنا الضارب الرجل زيد فلان زيد الونوى احلاله محل الرجل لزم اضافة الصفة المعرفة باللام الى ما ليس بعرف بها وأما نحو  
 زيد أفضل الناس الرجال والنساء فانه لو نوى احلال الرجال محل النساء لزم اضافة الصفة الى ما ليس بعرف بها وهو النساء محل الناس  
 فيكون التقدير زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من أضيف اليه يشترط ان يكون  
 منهم وأما نحو يابم الرجل غلام زيد بنصب الغلام فلان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لزم اضافة الصفة الى ما ليس بعرف بها وهذا التركيب  
 واجب الرفع وأما نحو أي الرجلين زيد وعمر فلانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمر ومحل الرجلين لزم اضافة أي  
 الى المعرفة المفردة وهي لا تصاف اليها الا ان كان بينهما جمع مقدر نحو أي زيد أحسن من أي أجزاء زيد أحسن أو عطف  
 على أي مثلها نحو\* أبي وايبك فارس الأحزاب\* وأما نحو جاءني كلاً أخو يدا وعمر فلانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه  
 وهو عمر ومحل أخو يدا لزم اضافة كلاً الى ما يدل على اثنين بكلمة واحدة وهي انما تصاف الى معرفة دالة على اثنين بكلمة واحدة  
 وأما قوله كلاً أخي وخيلتي واجدي مضدا • في النائبات والمسام الملمات فن نوادر الضرورات (قوله ولهذا امتنع البديل  
 وتعين البيان في نحو قولك هند قام عمر وأخوه ونحو مررت برجل قام عمر وأخوه ونحو زيد ضربت عمرا أخاه) يعني ولاجل ان  
 البيان في التقدير ليس من جملة أخرى والبديل في التقدير من جملة أخرى تعين البيان في هذه الصور وامتنع البديل فيها أما نحو  
 هند قام عمر وأخوه فلانه لو قدر أخوه من جملة أخرى لزم خلو الجملة الواقعة خبرا أعني قام عمر ومن رابط يربطها بالابتداء وأما  
 نحو مررت برجل قام عمر وأخوه فلانه لو قدر أخوه من جملة أخرى لزم خلو الجملة الواقعة صفة أعني قام عمر ومن رابط يربطها  
 بالوصف وأما نحو زيد ضربت عمرا أخاه فلانه لو قدر أخاه من جملة أخرى لم تكن هذه الصورة من باب الاشتغال (قوله  
 ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة) لم يذكر المصنف ما اجتماعه كما ذكر في الحال والتمييز وقد ذكر ابن أم قاسم  
 انه ثلاثة أمورا أحدها ان كل واحد منهما يدل على حدث وصاحبه الثاني انه يؤنث ويذكر الثالث انه يثنى ويجمع (قوله وهي  
 لا تصاغ الا من القاصر كحسن وجليل) وذلك لانها تلزم فاعلا ولا تنعدي الى المفعول فان قيل قد صيغت الصفة المشبهة من  
 المتعدي نحو رحمن ورحيم فانها ماصوغان من رحم وهو متعد أجيب بان الصفة انما تصاغ من غير القاصر بعد تنزيله  
 منزلة القاصر فصح ان الصفة المشبهة لا تصاغ الا من القاصر (قوله وهي لا تكون الا للحاضر أي الماضي المتصل بالزمان  
 الحاضر) في الشرح هذا عين ما حكاه أبو حيان عن بعض الناس وذلك ان السيرافي قال في الصفة المشبهة انما أبدل الماضي  
 وقال ابن السراج انما الأعمال واليه ذهب الشلوبين وابن مالك فقال أبو حيان جمع بعض أصحابنا بين هذين القولين بان قال لا يريد  
 السيرافي بكونه للماضي أن الصفة انقطعت وانما يريد أنها ثابتة قبل الاخبار ودامت الى وقت الاخبار ولا يريد ان  
 السراج انما أوجدهت وقت الاخبار فلا فرق حينئذ بين القولين (قوله وغير مجازية) في التوضيح وهو الغالب في الميضية  
 من الثلاثي (قوله وقول جماعة ان لا تكون الا غير مجازية مردود بانها تقوم على ان منها قوله من صديق أو أخي ثقة\* أو عدو

شاحط دارا) قال الزمخشري في مفصلة الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية وانما هي مشبهة في انها تذكر  
وتوث وتثني وتجمع انتهى وهو ظاهر كلام أبي علي في الايضاح ورد بانهم متفقون على ان شاحط في هذا البيت وهو بشين  
مجهة وحاء وطاء مهملة تير بمعنى بعيد صفة مشبهة مجاز للضارع (قوله ولا يكون معموها الاسمينيات تقول زيد حسن وجهه  
أو الوجه) قال المصنف في اوضح المسالك أي منه وقيل أل فيه خلف عن المضاف اليه وقول ابن الناطم ان جواز يجوز يدبك  
فرح مبطل اعوم قولهم ان المفعول لا يكون الاسمي ما مؤخر امر ودولان المراد بالمفعول ما عملها فيه بحق التشبيه وانما عملها  
في الطرف بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال وفي التمييز ونحو ذلك (قوله فلما الحديث ان امرأة كانت تمزق الدماء  
فالدماء تميز على زيادة آل) تمزق مضارع هراق وأصله أراق قلبت هزته هاء ولم تحذف من المضارع كما حذف الهزة منه  
لانفعالة الحذف وهي اجتماع هزتين اذا كان حرف المضارعة هزرة وينبغي ان يعلم ان المصنف يدكر هذا الحديث لانه ما نحن فيه  
بل ذكره استطراد الشبه بينه وبين ما نحن فيه وهو ان تمزق في الحديث نصب مالم ينصبه المبني منه للفاعل وهو المفعول الثاني  
مع ان المبني للمفعول فرع عن المبني للفاعل كان الصفة المشبهة نصبت مالم ينصبه فعلها مع انها فرع عنه أو ذكره دفع السؤال يرد  
على قوله ويمتنع زيد حسن وجهه وذلك السؤال هو كيف يمتنع ذلك وقد ثبت نظيره وهو هذا الحديث فان تمزق فعل قاصر عن  
المفعول الثاني وقد بني هنا للمفعول وأسند الى ذي السببي ونصب سببيه فسقط ما وجد مكتوب بالخط ابن السبكي وهو هذا يجب  
فان تمزق فعل مضارع لا اسم فاعل ولا صفة مشبهة فليس مما نحن فيه فان أراد ان تمزق الدماء فاعل وان مهرافه صفة مشبهة  
وقد خالفه في العمل لان تمزق عمل النصب فمفعول وكذلك مهرافه سواء انتهى قال ابن الحاجب في اماليه ويجوز ان يكون  
الدماء منصوبا بفعل مقدر أي تريق الدماء ويجوز ان يكون على التشبيه بالمفعول به كما في زيد حسن الوجه وعلية ما قبلت ال  
زائدة ويجوز ان يكون منصوبا على توهم التعدي الى مفعول ثان لان الهزة دخلت على الهاء التي هي عوض عن الهزة التي  
في أراق فعاد اسم الى مفعول آخر كان المعنى جعلها غير هامة رقيقة الدماء ويجوز رفع الدماء على البدل من الضمير في تمزق كانه  
قيل تمزق دمها جعل الفعل أولا لها ثم أبدل منه كما تقول أعجبتني الجارية وجهها وحذف الضمير لانه انتهى وفي الشرح  
تخريجه نصب الدماء على التشبيه بالمفعول به مختلف فيه وكثير من النحاة ياباه اذا نصب عندهم على التشبيه لا يكون في الافعال  
وتخريجه على توهم التعدي الى مفعول ثان ضعيف انتهى (قوله لان شرط ذلك تحريك الياء) لم يشترط ابن مالك في التسهيل ذلك  
بل شرط كون الياء لا ما قبلها قال المصنف وهذه ليست لا ما وعنده شرط ذلك ان تكون لا ما لكان أحسن (قوله وأما العطف على  
محل المخوض فمتنع عندهم من شرط وجود المحرز كما سيأتي) يعني في هذا الباب عند ذكر أقسام العطف والمحرز عيم مضمومة فخاء  
مهملة ساكنة فراء فزاي هو الطالب لذلك المحل كذا فسره المصنف فيما سيأتي (قوله لانها لا تعمل محذوفة ولان معموها  
لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملا) التعاميل الاول لقوله ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل يخفض الوجه ونصب  
الفعل والتعاميل الثاني لقوله ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه وخفض الصفة في الكلام لف ونشر مرتب  
(قوله الثامن انه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وازادته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بقائل أبيه ويقبح مررت  
بحسن وجهه) في الشرح وكذا لا يقبح في اسم الفاعل ان تقول برجل قائل أبيه ويقبح في الصفة ان تقول مررت برجل حسن  
وجهه فليست المسئلة مقيدة بحذف الموصوف وعبارة المصنف توهم تقييدها بذلك (قوله التاسع انه يفضل مرفوعه  
ومنصوبه) يفضل بضم أوله وفتح ثالثة منى للمفعول (قوله قاله الزجاج ومتأخر والمغاربة) مستندهم في ذلك عدم السماع من  
العرب وحكمته ان معمول الصفة لما كان سببياً أشبه الضمير لكونه راجعاً الى متقدم والضمير لا ينعى فكذلك ما أشبهه  
(قوله ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال أعور عينه اليمنى) في الشرح خرج بعضهم على أن اليمنى خير لمتبداً محذوف  
لا صفة لعينه كأنه لما قيل أعور عينه قيل أي عينه فقيل اليمنى وأقول وخرجه أيضاً بعضهم على انه منصوب بفعل محذوف  
وهو أعني (قوله نفل طهارة اللحم الى آخره) الطهارة جمع طه وهو الطباخ وفي بعض شروح المعلقات الطهو الانضاج وهو  
يشمل طبخ اللحم وشبيهه والصفيف اللحم المصفوف على الحجارة لتنضج والقدير اللحم المطبوخ في القدور والمعنى ان الصيد  
كثير حتى يطبخوا واشتتوا (قوله وخرج على ان الاصل أوطاخ قدير ثم حذف المضاف وأبقى جز المضاف اليه) في الشرح  
لا حاجة بنا الى التخرج على هذا الوجه الشاذ بل نقول حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه على الطريقة المشهورة

واقول

وأقول قال المصنف في التوضيح فان كان المحذوف المضاف فالغالب ان يخلفه في اعرابه وقد بقي على جره وشترط ذلك في الغالب ان يكون المحذوف معطوفا على مضاف بعناه كقوله أكل امرئ تحسب من امرأ \* ونار توفد بالليل نارا أى وكل نار ومن غير الغالب والله يريد الاشارة أى عمل الاشارة انتهى ولا يخفى ان خلفية المضاف اليه للمضاف في اعرابه هي حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ومقتضى ذلك عدم قيامه مقامه اذا وافقه في اعرابه كما فهمنا نحن فيه ثم قول المصنف كقراءة بعضهم والله يريد الاشارة بالخلف ايس على ما ينبغي والاولى ان يقول أكل امرئ تحسب بين امرأ ونار الان المحذوف فيما نحن فيه معطوف على مضاف بعناه اذ الطابع بمعنى الموضح الا ترى الى ما سبذ كرم المصنف في العطف عن البغداديين ان جر قد ير بالعطف على محل صفيف ﴿ وما الترق فيه الحال والتمييز وما اجتمع فيه ﴾ ﴿ قوله والتمييز لا يكون الا اسما ﴾ يعنى غير ظرف ايكون قسما للجملة والظرف ﴿ قوله والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ﴾ لقائل ان يقول ان التمييز ايضا قد يتوقف معنى الكلام عليه نحو ما طاب زيد الانفسا ﴿ قوله \* انما الميت من يعيش كثيما \* الى آخره ﴾ قبل هذا البيت ايس من مات فاستراح ميت \* انما الميت ميت الاحياء وفي الصحاح الكتابة سوء الحال والالذكار من الحزن وقد كتب الرجل يكأب كآبة وكآبة منه بل رأفة ورأفة ونشأة ونشأة فهو كئيب وامرأة كئيبة وكأباء ايضا ورجل كسف البال أى سبه الحال والبال يطلق على الحال وعلى القلب وعلى رضاء النفس وفي الشرح والراء بالفتح والمدسة الحال وأقول هذا التفسير يقتضى انه بالشاء المحجة والموجود في غالب النسخ ضبطه بالميم ﴿ قوله والثالث ان الحال مبنية للهيات والتمييز مبنى للذوات ﴾ في الشرح قال المصنف في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صادقا وقاتل مسلم وعاش كافرا وان أرادوا الصفة فالتعبير به أوضح لقعودهم لكن يخرج منه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمر وجالس قلت هانفي مبنى جاء مقارنا لظواهر الشمس وجلس عمر و فحسب التأويل لا يخرج ان لانهم احية نثذ مبينان للصفة انتهى مافي الشرح وأقول سيد كرم المصنف في آخر الكلام على الحال اختلاف الناس في تأويل الحال الواقعة جملة وقال السيد ركن الدين في شرحه الكبير على كافية ابن الحاجب اعلم انك اذا قلت أنتيتك وزيد قائم فان الحال هنا لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول وانما هي بيان للزمان الذي هو لازم للفاعل او المفعول وقد اشتهرت العبارة عن المزموم باللازم فكأنه بيان ذاتهما ﴿ قوله على اذا ما زرت ابلى الى آخره ﴾ الرجلان المائى وانتصب رجلان وحافيا على الحال من فاعل المصداق التقدير زيارتي بيت الله أو من الضمير المجرور بعلى ويجوز ان يكون حافيا حالاً من الضمير في رجلان فيكون البيت من الحال المتداخلة وفي حواشي التسهيل للمصنف حرف هذا البيت أعجمي فقراءه أرجلاى مكان رجلان وأعرابه فاعلا بزيارة وحافيا حالاً منهم على حد قوله به العينان تنهل وذكر على حد قوله ولا أرض أبقل ابقالها فقيل له يقال زرت البيت ولا يقال زارت رجلأى البيت انتهى وفي شرح المفتاح للسيد الجرجاني نحو هذا وان هذه الواقعة كانت في الشام ﴿ قوله لان الحق قول الاعلم وابن مالك ﴾ قال صاحب البحر وذهب الاعلم وغيره الى ان الرحمن بدل وزعم انه علم وان كان مشتقا من الرحمة لكنه ليس بمنزلة الرحيم ولا الاحم بل هو مثل الدران وان كان مشتقا من در صيغ للعلمية فحاء على بناء لا يكون للنعوت قال ويبدل على علميته وروده غير تابع لاسم قبله قال الله تعالى الرحمن علم القرآن قال أبو زيد السهمي البدل فيه عندي ممنوع وكذلك عطف البيان لان الاسم الاول لا يقتصر الى تبين لانه اعرف الاعلام كلها وأبينها الا ترى انهم قالوا والرحمن ولم يقولوا وما لله فهو وصف يراد به التثناء وان كان يجري مجرى الاعلام ﴿ قوله لانه لم يستعمل صفة ولا مجرد امن ﴾ في الشرح هذا الاستدلال ضعيف فان المشتقات الكائنة بال يجوز ذلك فيها نحو القائم زيد ولا يخرج به عن الوصفية وعلمية الغلبة يردها ان الرحمن لم يستعمل الاله تعالى فلا تحقق الغلبة وقد صرح المصنف في النوع التاسع من الجهة السادسة من الباب الخامس ان الكسائي جعل الرحمن الرحيم من نحو لاله الا هو الرحمن الرحيم نعمتين له ووقية دليل على ان الكسائي لا يرى الرحمن علما وأقول انما استدلال المصنف بان لفظ الرحمن لم يستعمل في وقت من الاوقات صفة ولا مجرد امن آل ولا يجوز استعماله كذلك حتى يقال ان ذلك يجوز في نحو القائم زيد ولا يخرج به عن الوصفية واما عدم استعمال لفظ الرحمن في غيره تعالى فانما يمنع العلمة الحقيقية لا التقديرية والقائل بانه علم يدعى انه علم بالغلبة التقديرية ﴿ قوله وان السؤال الذى سألته الرخشري وعنه ﴾ قال صاحب البحر قيل دلالتهم ما واحدة نحو ندمان ونديم وقيل معناها ما مختلف فالرحمن أكثر مبالغة وكان القياس الترفي لكن أردف الرحمن الذى تناول جملة الابل النعم وأصولها بالرحيم ايكون كالشمسة والردف لمتناول مادي منها ولطف واختاره

الزنجشري وقيل الرحيم أكثره بالغة والذي يظهر ان جهة المبالغة مختلفة فلذلك جمع بينهما فلا يكون من باب التوكيد فبالغة  
فعلان مثل غضبان وسكران من حيث الامتلاء والغلبة ومبالغة فعيل من حيث التكرار والوقوع بحال الرحمة ولذلك لا يتعدى  
فعلان ويتعدى فعيل تقول زيد رحيم المساكين كما تعدي فاعلا قالوا زيد حفيظ ملك وعلم غيرك حكاية ابن سيده عن العرب ومن  
رأى انهما بمعنى واحد ولم يذهب الى توكيد أحدهما بالآخر احتاج ان يخص كل واحد بشئ وان كان أصل الموضوع عنده واحدا  
ليخرج بذلك عن التأكيد فقال مجاهد رحن الدنيا ورحن الآخرة وقال القرطبي رحن الدنيا ورحن الآخرة وقال نعلب  
الرحن أم دج والرحم الطف وقيل الرحن المنعم على يتصور جنسه من العباد والرحيم المنعم بما يتصور من العباد (قوله مع  
ان عادتهم تقدم غير الابلغ) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب ووقع في بعض آخر تقديم الابلغ وهو ليس بصواب (قوله  
كقولهم عالم نحرير) هو بكسر النون العالم المتقن من نحر العلم أنقنه (قوله غير متجه) هذا خبر ان السؤال وانما كان غير متجه  
لانه مبنى على ان الرحن صفة (قوله نحو خاشعا ابصارهم يخرجون) هذا مثال لتقديم الحال على عامها الذي هو فعل وفي  
اعراب أبي البقاء خاشعا هو حال وفي العامل فيه وجهار أحدهما يدعو أي يدعوهم الداعي وصاحب الحال الضمير المحذوف  
وابصارهم مرفوع بضمها ورازان يعمل الجمع لانه مكسر والثاني يخرجون وقرئ خاشعا ولم يؤنث لان تأنث الفاعل تأنث  
الجمع وايسر بتحقيق ويجوز ان ينتصب خاشعا يدعو على انه مفعوله ويخرجون على هذا حال من أصحاب الابصار وكانهم حال  
من الضمير في يخرجون ومهطعين حال من الضمير في منتشر عند قوم وهو بعيد لان الضمير في منتشر للجراد وانما هو حال من  
يخرجون أو من الضمير المحذوف وتقول حال من الضمير في مهطعين (قوله نحو وتهدأ تحمليين طليق) هذا يحجز بيت صدره  
\* عدس مالعباد عليك امارة \* وعدس بفتح الهمزة والذال وسكون السين المهملات قال في الصحاح هو زجر البغل قال أبو  
مفرغ \* عدس مالعباد عليك امارة \* ونحو وتهدأ تحمليين طليق \* وربما هو البغل عدس بزجره انتهى وكان هذا الشاعر  
هو عباد بن زياد بن أبي سفيان وكتب هجومه على الحيطان لما ظفريه ألزمه بمجوه باظفاره ففسدت أنامله ثم أطال مجبه  
فكأ ما وفيه مما واية فوجه بريدا فخرجه وقدمت له بقلة ليركها فنقرت فقال عدس مالعباد البيت ومقاله المصنف من  
ان تحمليين حال مذهب البصر بين وذهب الكوفيون الى ان ذام موصول وتحمليين صلته والعماد محذوف أي والذي تحمليينه  
طليق ويستدلون به على أن اسم الإشارة يكون اسما موصولا سواء كان بعد ما الاستفهامية أو لم يكن (قوله رددت بمنى السيد  
الى آخره) قبل هذا البيت واردة كأنها عصب القطا \* تشير عما جابا بالنابك أصعبا والعصب بهملتين مضمومة مفتوحة  
جمع عصبه وهي من الرجال والخيل والطير ما بين العشرة الى الاربعين كالعصابة والجماع الغبار والدخان ورعاع الناس  
وهو هنا الغبار والسنبك بفتح الهمزة جمع سنبك بضمها وهو مقلد دم طرف الحافر وفي القاموس والصبب والصببة  
والصوية حجرة أو شقرة في الشعر والاصهب بغير ياء يشهد بالبياض والسيد بكسر الهمزة والذال وفي الصحاح وفرس  
نمى بفتح النون أي جسم مشرف وفرس مقلص بكسر اللام أي مشرف مشروط بل القوائم وفرس كمش وكيش صغير  
الجردان والجردان بالضم قضيب الفرس وغيره والمراد بالماء في البيت العرق وتقلب سال (قوله اذا المرعى الى آخره) يرى  
الرجل أكثره ولم يكن بالبناء للمفعول أي لم يمتهم (قوله فسهولان عطفاه والمرعى فوعان محذوف بفسره المذكور) فيه نظر لان  
ابن مالك عنده انهما مبتدآن فانه قال في التمهيل في اذا وتدينني ابتداءية اسم بعدها عن تقدير فعل وفاقا للاختفش فكان  
على المصنف ان لا يقول فسهو ويقول فلا يصلحان للاستدلال لاحتمال ان عطفاه والمرعى فوعان محذوف الى آخره (قوله  
\* وما رعويت وشيبا رأيت اشتعلا \* الى آخره) هذا يحجز بيت صدره \* ضيبت خرمي في ابدادى الاملا \* (قوله فضرورتان)  
في الشرح يمكن جعلهما كالبيتين السابقين أي مما يجعل فيه الناصب للتمييز محذوف بفسره المذكور والتقدير واشتعل شيبا  
رأيت اشتعل وأطيب بنفسا تطيب فان قلت هذا التقدير في البيت الثاني ظاهر وأما في الاول فليس المعنى فيه على العطف  
بل المراد فيه الطالية أي وما رعويت في حال اشتعال رأيت شيبا واذا كان كذلك فالواحاوية ورأيت مبتدأ واشتعل خبره  
ولا يصح في مثل زيد قام تقدير زيد فاعلا محذوف بفسره المذكور بعده فاذا تعين ان يكون تقديم التمييز في هذا البيت  
ضروره كما قال المصنف قلت اما ان المعنى على الحالية فيسقط لم ولو كان ذلك لا يمنع من جعل رأيت فاعلا محذوف بفسره المذكور  
وما وردنه من ان نحو زيد قام بتهن ان يكون جملة اسمية ولا يجوز ان يكون فعلية حذف فعلها مفسرا بما ذكره منها  
مذهب

مذهب الجمهور وجوز المبرد وابن العربي وابن مالك فعليتها على الأضمار والتعمير كما صرح به المصنف في الباب الثاني قبيل  
انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى واذا كان كذلك اتجه ما قلناه لانه كلام مع ابن مالك على مقتضى مذهبه فان قلت يلزم  
حذف قدم مع حذف الفاعل المفسر ومثله لا يحسن وان حسن اضمار قدم مجردة فقلت هذا تفريع على غير مذهب ابن مالك  
واما هو فلا يوجب اضمار قدم مع الماضي الواقعية حالا (قوله وتحتون الجبال بيوتا) هكذا وقع في كثير من النسخ ووقع  
في بعضها وتحتون من الجبال بيوتا والاولى في الاعراف والتمثيل بها هو الذي ينبغي والثانية في الشعراء والتمثيل بها  
ليس ينبغي لانها مشتقة على منصوب واحد هو مفعول تحتون بخلاف آية الاعراف فانها مشتقة على منصوبين (قوله ويقع  
التميز مشتقا نحو لله دره فارسا) قال قوم ان انتصاب نحو فارسا في مثل هذا التركيب على الحال وضعفه ابن الحاجب في امالي  
المفصل بانه لا يجوز ان يكون حالا مقيدة او مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة فلان قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح  
في حال الفروسية وانما تريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتب او ان لم يكتب بل تريد الاطلاق بذلك وكذلك لله دره  
عالم او الحال المؤكدة ايضا غير مستقيمة لان الحال المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وانما  
هنا الوقت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها وكان قولك لله دره عالما او رجلا او كاتبا لا يقيد الا ما افاده الاول  
ولا خلاف في جواز ذلك فدل والحالة هذه على انتفاء الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا انطبقت التمييز وكذا الكلام  
في ابرحت جارا وعظمت جارا وقوله يا جارا تاما انت جارة وشبهه انتهى كلام ابن الحاجب وقال الرضي وانا لا ادري بينهما فرقا  
لان معنى التمييز عنده ما أحسن فروسيته فلا يحده في حال فروسيته الا به وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسنه في  
حال فروسيته (قوله فاما ان عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا فاشهر اثمؤ كدما ففهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامه  
وهو اثني عشر فبين) في الشرح لان اسم الشهر اثمؤ كدما ففهم من ان عدة الشهور ولا مابين لاثني عشر اما الاول فواضح واما  
الثاني فلانه قد فهم من الاخبار عن عدة الشهور بقوله اثني عشر ان الاثني عشر شهرا فيكون التمييز الواقع في هذه الصورة  
بعد العدد الذي علم نوعه مؤكدا لامبينا كما في قولك الراجال الذي عنده عشر ورجلا واقول ليس الاول بواضح لان عدة  
الشهور يفهم منه الشهر من غير شك فيكون شهر اثمؤ كدما ففهم من ان عدة الشهور واما الثاني فلان العامل في التمييز  
المبين للاسم هو ذلك الاسم مع قطع النظر عن غيره فيكون ذلك التمييز بالنسبة الى نفس المميزين وان كان بالنسبة الى  
انه أخبر به عن عدة الشهور مؤكدا (قوله واما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا لا زيد فردود) هكذا وقع في غالب  
النسخ والظاهر ما في بعضها وهو مردودة ووجه الراد ان الاجام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز وهذا مذهب  
سيدويه وعن وافق المبرد ابن السراج والفارسي وابن مالك (قوله فالصحح ان زاد اعمول لتزود) خرجه أبو حيان على ان في نعم  
ضمير او زادة تمييزا خر عن المخصوص وزاد أيك بدل منه ﴿ في أقسام الحال ﴾ (قوله تنقسم باعتبارات) فيه اشارة الى ان هذه  
التقسيمات ليست للحال بحسب الذات ولهذا كانت متداخلة (قوله بخلاف نحو بعت يدي يدي فانه بمعنى متقابضين) قال الرضي  
ومن الحال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال في نحو بوبته بابا بابا وواو في رجل ارجلا وواحد او احد او رجلين ورجالا  
رجالا أي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان تأتي لبيان الترتيب  
بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء أو بضم نحو دخلوا رجلا رجلا وواو مضوا ككبكة ثم كبكة أي مرتين هذا الترتيب  
المعين وفي شرح التسمييل لابن أم قاسم ومثله الترتيب ادخلوا رجلا رجلا أي مرتين وعلمته الحساب بابا بابا أي مفصلا  
او متصفا وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول أي ذاباب  
وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل ورد مذهب الزجاج بانه لو كان توكيدا لادى  
ما أدى الاول والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو  
ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء وان المعنى بابا بابا لكان مذهبها حسنا وزعم أبو الحسن انه لا يجوز  
ان يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات الا الفاء (قوله فلوا ومنه وهو الحق مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا  
واله واب انه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما) في الشرح الذي يظهر انهم ضم ارجوا الحق المذكور في هذه الآية وهو  
قوله تعالى وهو الحق مصدقا لهما معكم والبراد بما معكم التوراة وهو مصدق لها البتة لا مكذب ولا لا مصدق ولا مكذب

انتهى وفي الجرمه صدق حال مؤكده اذ تصديق القرآن لازم لا ينتقل اسمهم وهو التوراة أو التوراة والانجيل  
لانهم انزلوا على بنى اسرائيل ولا سائر مخالف لآقرار وفيه رد عليهم لان من لم يصدق ما وافق التوراة لم يصدق بهم وفي  
اعراب أبي البقاء ومصدق حال مؤكده والعامل فيها ما في الحق من معنى الفعل اذ المعنى وهو ثابت مصدق صاحب الحال  
الضمير المستتر في الحق عند قوم وعند آخرين صاحب الحال ضمير دل عليه الكلام والحق مصدر لا يتحمل الضمير على حسب  
تحمل اسم الفاعل له عندهم فاما المصدر الذي ينوب عن الفعل كقولك ضرب زيد فيتحمل الضمير عند قوم انتهى وقال بدر  
الدين ابن مالك والعامل في الحال من هذا النوع يعنى الحال المؤكدة مضمون جملة مضمير بعد ان خبر تقديره أحقه وأعرفه ان  
كان المبتدأ غير أنا وان كان أنا فالقدير أحق أو أعرف أو أعرفنى وقال الزجاج العامل هو الخبر لتأوله يسمى وقال ابن خروف  
العامل هو المبتدأ المتضمنه معنى تنبيهه وكلا القولين ضعيف لا يستلزام الاول الجواز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وانه ممنوع  
فالعامل اذا ضمير كاذرنا وهو لازم الاضمار لتزليل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به كالم لازم اضماعا عامل الحال في غير  
ذلك (قوله قال ابن مالك بدر الدين ومنه وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا هو منه لان الكتاب قديم) الجواب عن  
هذا ان انزل الذي هو عامل في الحال يدل على تجدد مقوله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالة على تجده تجده لقيام  
الدليل القطاع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها على ان الذي يمنع تجده هو الكلام النفسى القائم بذاته  
تعالى لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالتزول هو الثاني لا الاول (قوله وتقع الملازمة) هو بكسر الزاى (قوله ومنه قائما  
بالقسط اذا عرب حالا) في ذلك احتراز عن انتصابه على المدح وعن انتصابه على النعت لاسم لا ابني معهما على الفتح واطلق  
الحال ليشمل الحال من فاعل شهد والحال من الضمير البرفوع وفي الكشف فان قلت اليس من حق المنتصب على المدح ان  
يكون معرفة كقولك الحمد لله الحميد انما عشر الانبياء لا نورث ان ابني ثم شل لاندعى لاب قلت قد جاء نكرة كجاء معرفة وأنشد  
سيمويه فيما جاء منه نكرة قول الهدى وبأوى الى نسوة عطيل وشعثا مر اضبع مثل السعالى ثم في الكشف فان قلت هل  
يجوز ان يكون صفة للنفي كانه قيل لا اله قائم بالقسط الا هو قلت لا يبعد فقدر رأينا هم يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف  
قال التقطازاني بين جواز افراد المعطوف عليه بالحال كالمعطوف في ناله وبقى بيان جهة تأخير عن المعطوفين وكانها الدلالة  
على علورتهم ما قرب منزلتهم ما بين جواز كون المنتصب على المدح نكرة بالنقل والاستعمال وبقى بيان جواز ذلك فيما اذا كان  
المنتصب عنه معرفة كما في الآية والبيت ليس كذلك والقياس المنع لانه بمنزلة لوصف ثم الفصل بين الموصوف والصفة بالخبر  
والبدل أعنى الا هو لا كلام فيه لانه ليس باجنبي فاعتذر عن الفصل بالاجنبي من كل وجه أعنى المعطوفين بانه من  
اتساعهم في اللغة وتجويزهم في بعض المواضع ما يمنع في القياس ويقل في الاستعمال لا غرض تتعلق بذلك مثل ما ذكرنا  
من قرب التزلة وبقى بيان اتساع هذا الاتباع بحيث يقضى الى الفصل بين ما هو بمنزلة اجزاء الكلمة الواحدة أعنى ما هو في  
صلة ان المفتوحة ولو ثبت فلا خفاء في انه بعبء ذغاية البعد فكان الانسب ان يقول نعم مكان قوله لا يبعد وأما الاستبعاد  
من جهة ان نفي العبود القائم بالقسط لا يوجب نفي العبود فلا يتم التوحيد بل ربما يوهوم على قاعدة مفهوم الصفة ورجوع  
النفي الى القيد اثبات عبود آخر غير قائم بالقسط فدفوع بان هذا لوصف مسأول لوصوف لان كل مستحق للعبادة قائم  
بالقسط بالضرورة ففيه نفيه لكن تتوجه المطالبة بقيادة هذا الوصف ولا وجه للمدح في مقام النفي والجواب انها التعديل  
بهذا التوحيد وانسحاب الشهادة على الامرين (قوله وقول جماعة انهم مؤكدة وهم لان معناها غير مستفاد مما قبلها) في  
الشرح بل هو مستفاد مما قبلها فان ذال الحال المذكورة هو الاله اطلق الواجب الوجود الجامع لصفات الكمال والقيام  
بالقسط منها أو قول عند المصنف ان المراد من كون معنى الحال مستفاد مما قبلها ان يكون ما قبلها له دلالة عليه بحسب الوضع  
نحو ولي مدبر او ما نحن فيه ليس كذلك لكن في الكشف وانتصابه على انه حال مؤكدة كقوله وهو الحق صدق فان قلت لم  
جاز افراده بنصب الجاهل دون المعطوفين عليه ولو قامت جاء في زيد وعمر وراكبالم يجزى فانما جاز هذا لعدم الالباس كما جاز  
في قوله وهبنا له اسقوب وبعقوب نائلة انتصاب نافلة عن بعقوب ولو قامت جاء في زيد وهنرا كما جاز لتميزه بالذكورة أو على  
المدح وان قلت قد جعلته حالا من فاعل شهد فهل يصح ان ينتصب حالا عن هو في لاله الا هو قلت نعم لان حال مؤكدة  
والحال المؤكدة لا يستدعي ان تكون في الجملة التي هي زيادة في فاعلها عامل فيها كقولك ناعبد الله سبحانه وكذلك لو قامت

لارجل الاعبد الله شجاعا وهو أوجه من انتصابه عن فاعل شهد وكذلك انتصابه على المدح انتهى (قوله ومنه ادخلوها خالد بن  
 لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسهم ومقصرين ومحكيمة وهي الماضية نحو جازيد أمس راكبا) هكذا وقع  
 في بعض النسخ ادخلوها بدون فاء ووقع في بعضها فادخلوها بالفاء وفي الشرح اما كون الحال مقدره في ادخلوها خالد بن  
 قواضح ضرورة ان الخلود غير مقارن للدخول واما آمنين في الآية الاخرى فيمكن جعله من قبيل الحال المقارنة أي لتدخلن  
 في حال أمنكم المحقق فلا حاجة الى جعل الحال مقدره نعم التحميق والتقصير بعد الدخول لامعه فالحال بالنسبة اليهما  
 مقدره وأقول ليس في كلام المصنف ما يدل على ان آمنين حال مقدره وتمثيله بالآية للحال المقدره بصديق باعتبار محققين  
 ومقصرين ثم في الشرح واما المثال فأى داغ الى ارتكاب كون الحال فيه محكيمة مع امكان جعلها مقارنه بان يكون راكبا  
 ار يبرز منه المضي المقارن زمن عامله وأقول الداعي الى ذلك ايضاح المسئلة بذكر حرفي من جزئياتها ويكفي في المثال لحكم  
 امكانه فيه وصحته له على ان ظاهر كلام المصنف ان الحال المقارنة هي التي معناها مقارن للتكامل والمقدره معناها مستقبل  
 عنه والمحكيمة معناها ماض عنه وعلى هذا فلا اشكال في كون آمنين حال مقدره ولا في كون راكبا من جازيد أمس راكبا  
 حال المحكيمة ثم الحال التي سماها المصنف مقارنه سماها ابن أم قاسم مستحبة فانه قال الحال المستحبة نحو هو ذازيد راكبا  
 والمحكيمة نحو رأيت زيدا أمس ضاحكا والمقدره نحو مرت برجل معه صقر صائدا به غدا (قوله ومثل ابن مالك وولده بتلك  
 الامثلة للتوكيد اعاملها وهو سهو) الاشارة بتلك الامثلة الى ولى مدبر و اجاء القوم طرا و لا آمن من في الارض كلهم جميعا  
 ووجه السهوان المثالين الاخرين ليسا من توكيد عامل الحال بل من توكيد صاحبها (قوله وذا غندي والطير في وكنانها) هذا  
 صدر بيت من معلقة امرء القيس عجزه \* بنجر دقيد الا و ابد هيكل \* وأغندي أذهب غدوة والوكنات هنا ضم الواو والسكاف  
 أو بفتح السكاف لا يسكونه الاجل الوزن جمع وكنة قال أبو عمرو والوكنة والاكنة بالضم مواقع الطير حيثما وقعت والجمع وكنات  
 ووكنات ووكن والوكن بفتح الواو يسكون السكاف عش الطائر في جبل أو جدار أو موكن مثله الاصمعي الوكن مأوى الطير في  
 غير عش والوكر بالاء ما كان في عش المنجر داسم فاعل من انجر في سيره مضى وقيل المنجر د القهبر المشهور وفي الصحاح ويقال  
 للفرس الجواد قيدا والوايدلانه يمنع الوحش من القوات لسرعته وأنشد عجز البيت والهيكل الفرس الطويل الضخم قال الزجاج  
 وهي طرف هيكل (قوله ويجوز أن يقدر و بحرهما أي بحر الارض) قال النبي يريد به ان عود الضمير الى الارض بمثابة عوده  
 الى ذى الحال في الآية وهو ما في الارض في قوله اعراب أسماء الشمرط والاستفهام ونحوها في قوله واذا  
 وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده في الشرح خبر المبتدأ انما هو جملة الشرط بأسرها لا الفعل وحده وعلى  
 القول الاخر الخبر هو مجموع جملة الجزاء لا الفعل وحده وأقول كثيرا ما يطلق لفظ الفعل ويراد به الفعل مع فاعله المضمرة كما يطلق  
 حرف الجر ويراد به هو مع مجروره فن الاول قول ابن الحاجب كما في كافيته في باب المبتدأ أو كان الخبر فعلا له نحو زيد قام والخبر  
 انما هو الفعل مع الضمير المستتر فيه ومن الثاني قول ابن مالك في كافيته وأخبر وانظر في أو بحرف جر \* والخبر انما هو مجموع  
 الجار والمجرور بل ما يتعلق به من فعل أو شبهه ثم في الشرح وعلى هذا يتأتى في مثل قولك من يقم ذاتي أكرمه أن تكون جملة  
 الجزاء في محل جزم لان ما وقعت مقترنة بالفاء جوابا للشرط جازم كما قررره المصنف في الباب الثاني وفي محل رفع لانها خبر للبتداء عند  
 هذا القائل فيثبت لها محلان باعتبارين واذا قلت من يقم أكرمه فجملة أكرمه لا محل لها من حيث هي جواب للشرط جازم  
 لم تقترن بالفاء ولها محل من الاعراب وهو الرفع من حيث هي خبر المبتدأ على هذا القول وحينئذ يندفع اعتراض المصنف  
 الثاني على أبي البقاء حيث قال في فصل ما ولا في البقاء في هذه الآية أوها م متعددة فيضمنت مقالاته الفصل بين ما الحرفية  
 وصلتها وكون يكذبون في موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره ضلعة ما واستغنى الموصول الاسمي عن  
 عائدها كلامه وقد عرفت اندفاع اعتراضه الثاني بان الجملة قد يكون لها محل ولا محل لها باعتبارين مختلفين على ان المصنف  
 قد اعترض عن اعتراضه في الباب الثاني في آخر الكلام على الجمل التي لها محل من الاعراب في مستوفات الابتداء بالنسبة  
 (قوله لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الاعلى حصول الفائدة) قال الرضي قال ابن الدهان وما أحسن ما قال اذا حصلت  
 الفائدة فاخبر عن أي ذكره شئت وذلك ان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم تخصص المحكوم  
 عليه بشيء أو لا (قوله فن مقل محل) في الشرح من مقل خبر مبتدأ محذوف ومن التبويض ومقل محل مخفوضان على انهما



صفتان لمقدراى فهم بعض فريق اتصف بالاقبال والاخلال ويحتمل أن تكون بمعنى في والمعنى فالنحصر واتى فريق مقل  
وفريق مكثروا ن تكون بمعنى عن والمعنى فلم يخرجوا عن فريق مقل مخمل وفريق مكثروا (قوله فالاول نحو وأجل مسمى  
عنده) في المكشاف ان التقديم هنا واجب لان المعنى واى أجل مسمى عنده تعظيما لسان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى  
وجب التقديم (قوله واعبدوه ممن خير من مشرك) هذا هو المشهور عند الجمهور وهو ان المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه  
الآية ووصفها وقال ابن الحاجب ان المصحح للابتداء بالنكرة في هذه الآية انما هو معنى العموم (قوله ومن ذلك قولهم  
ضعيف عاذ بقرة لمة) عاذ بالذال المجهة اى لى او فى الصحاح القرملى شجر ضفاف لاشوك له وفى المثل ذليل عاذ بقرة لمة قال جرير  
ان القرملى اذ يعوذ بجماله \* مثل الذليل يعوذ تحت القرملى (قوله وقولهم شرهرا ذاناب) هذا مثل يضرب فى ظهور امارات  
الشر والمراد بذاناب الكلب وصرح ابن الحاجب وغيره بان المسوغ للابتداء بالنكرة فيه كونها فى معنى الفاعل وعبارته فى  
امالى كافيته وانما لزان يكون مبتدأ وهو نكرة لانه فى معنى الفاعل والفاعل يجوز ان يكون نكرة وان كان فى المعنى محكوما  
عليه لانه من التخصيص فكذلك ههنا ووجه التخصيص فى الفاعل ان حكمه لسا كان متقدما صار المحكوم عليه لا يذكر  
الا بعد تقرير الحكم فى الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة فى كونه متقدما عليه لكون الصفة لافرق بينها وبين الخبر الا  
تقدم العلم اذونه فمن ثم جاز ان يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدأ فى معنى الفاعل جاز ان يكون نكرة انتهى كلامه  
(قوله وقد راحلك ذا الحجاز) لو اوله عطف من كلام المصنف وما بعده بعض بيت وهو قد راحلك ذا الحجاز وقد ارى \* واى مالك  
ذو الحجاز بدار وذو الحجاز موضع معنى كان به سوق فى الجاهلية واى بنشدديد الباء فى آخره على انه من رد لام الابد عند المبرد اذا  
اضيف الى ياء المتكلم وعلى انه جمع تصحيح مضاف الى ياء المتكلم عند غيره وما ناقية وللك جار ومجرور (قوله والثانى ان تكون  
عاملة امار فعا نحو قائم الزيدان عند من اجازته) الذى اجازته هو الانخس والكو فيون وفى الشرح والصواب ان يمثل هذه  
المسئلة بنحوض الزيدان حسن واما قائم الزيدان فليس مما نحن فيه لان الكلام انما هو فى أحد قسمى المبتدأ وهو المحكوم  
عليه لان هذا القسم هو الذى احتاج النجاة الى الاعتذار عن وقوعه نكرة اذا المحكوم عليه ينبغى ان يكون معيناً فغيره هو  
المناسب لا تنكيره فشرطوا تخصيص النكرة لتقرب من المعرفة فيسوغ الحكم عليه او اما القسم الاخر من قسمى المبتدأ وهو  
المحكوم به كالوصف فى المثال المذكور فيشترط ان يكون نكرة ولا يجوز تعريفه كما نصوصا عليه لاجل حاجته فى وقوعه مبتدأ مع  
تنكيره الى ان يقال تخصص بالعمل واقول ليس كلام المصنف فى أحد قسمى المبتدأ وهو المحكوم عليه وانما كلامه فى كلا قسميه  
بدايل ماسية قوله فى المسوغ اسابع (قوله او نصبنا نحو امر معروف وصدقته وفضل منك جاني) فى الشرح لا ينبغى ايراد المثال  
الثانى فى هذا المقام فانه قد عاب على النحويين قولهم يبتدأ بالنكرة اذا كانت موصوفة او خافعا من موصوف وادعى ان الصواب  
الحكم على الموصوف المحذوف فى مثل ضعيف عاذ بقرة لمة بانه المبتدأ ولا شك ان اسم التفضيل فى نحو افضل منك جاني صفة  
لمحذوف فيكون الصواب على رايه ان يحكم على الموصوف المحذوف فيه بانه المبتدأ الاعلى اسم التفضيل الذى هو خاف عن  
الموصوف فكأنه نسي ما قدمه قريبا واقول لم ينس ما قدمه وانما ينبى كلامه ههنا على قول النحويين لاعلى ما استصوبه هو  
(قوله وشرط هذه ان يكون المضاف اليه نكرة كما مثنا أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو من لا يخجل وغيرك  
لا يجوز) الاشارة بهذه الى النكرة العاملة للجر وفى الشرح لاجل حاجته الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان  
المبتدأ نكرة فنحن فى غنية عن التنبية على هذا الشرط وهل هذا الاجتزلة ان يقول يشترط فى الابتداء بالنكرة العاملة جران  
تكون نكرة لا معرفة فيكون فيه جعل صورة المسئلة شرطا لها وهذا عين ما تقدمه على ابي حيان فيما يأتى حيث قال ومن  
التعريب قول ابي حيان ان من شرط العطف على الموضع ان يكون للعطف عليه لفظ وموضع جعل صورة المسئلة شرطا  
لها واقول كلام ابي حيان ظاهرا فى جعل صورة المسئلة شرطا لها بخلاف كلام المصنف فان مسئلته هى كون عمل المبتدأ  
للجر مسوغا للابتداء بالنكرة وشرطها هو ان يكون المضاف اليه نكرة أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة ولا شك  
ان هذا غير تلك واما قوله لاجل حاجته الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المبتدأ نكرة فجوابه ان هذا شرط مبين  
للاواقع ومخصص لدلول الكلام لان قولنا عمل المبتدأ للجر مسوغ للابتداء بالنكرة أعجم بحسب المفهوم من كون المضاف  
اليه نكرة أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة وان كان مساويا له بحسب الصدق (قوله والثالث العطف بشرط كون

المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به) في الشرح اذا امتنع نحو رجل قائم فأي أثر لعطفه على ما يجوز الابتداء به  
أو عطف ذلك عليه في تجويز ما كان ممنوعاً مع قيام المانع وأقول لما كان حرف العطف مشركاً بين المعطوف والمعطوف عليه  
في الحكم وجعل المعطوف مع المعطوف عليه كشيء واحد كان المسوغ للابتداء في أحدهما مسوغاً له في الآخر ولا نسلم انه  
يتمتع نحو رجل قائم ثم بعطفه على ما يجوز الابتداء به أو بعطف ذلك عليه يجوز وانما ذلك جائز من أول الامر لان الكلام  
كلمة كشيء واحد قال التفتازاني في حاشية الكشف انه ليس في القواعد احتياج المعطوف على المبتدأ الى التعريف أو  
التخصيص وقال ابن مالك في شرح التسهيل ان مطابق العطف مسوغ للابتداء بالنكرة وجعل من ذلك قوله شهر ثرى وشهر  
نرى وشهر مرغى وقول الشاعر فيوم علينا ويوم لنا \* ويوم نساء ويوم نسر والمسوغ لهذا عند غيره التسهيل ولم  
يذكره هو في المسوغات (قوله نحو طاعة وقول معروف أي أمثل) سيد كرم المصنف في أما كن الحذف من الباب الخامس  
انه يجوز أن تكون طاعة وقول معروف خبر مبتدأ محذوف أي المطالب منكم طاعة (قوله فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا  
خبره مسوغ كما قدمنا) في الشرح الظاهر ان قوله كما قدمنا وقوله وقد أسلفنا فهو فانه لم يقدم ذلك ولا أسلفه في موضع من  
هذا الكتاب وانما ذكره به في الرابع من مسوغات الابتداء بالنكرة كما تراها الا أن (قوله والرابع أن يكون خبرها ظرفاً أو  
مجروراً قال ابن مالك أو جملة) هكذا وقع في غالب النسخ وفي بعضه والرابع أن يكون خبرها عند سيبويه ظرفاً أو مجروراً قال  
ابن مالك أو جملة وأراد بالمجرور مجموع الجار والمجرور وبقوله أو جملة العطف على مقدر والتقدير قال ابن مالك يكون خبرها  
ظرفاً أو مجروراً أو جملة لا العطف على المذكور اذ هو قول غير ابن مالك ولم يقل كون خبرها جملة الا ابن مالك قال أبو حيان  
ولا أعلم ان أحد أجرى هذه الجملة مجرى الظرف والمجرور الا هذا المصنف يعني ابن مالك (قوله وشروط الخبر في الاختصاص)  
المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور بالظرف والمضاف اليه الظرف والمسند اليه في الجملة صالحاً للاخبار عنه (قوله  
وأقول انما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة فاشترطه هنا بوجه من ان له مدخلاً في التخصيص) المراد بالتخصيص هنا  
تسوية الابتداء بالنكرة والاشارة الاولى به الى كون خبر النكرة ظرفاً أو مجروراً أو جملة والثانية الى مسوغ الابتداء  
بالنكرة يعني ان وجوب التقديم في هذه الثلاثة انما هو لدفع توهم انها صفة فاشترط تقديمها في مسوغ الابتداء بالنكرة  
يوهم أن تقديمها مدخل في التسوية وليس كذلك وبدل على ما قلنا أنهم ذكروا المسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر (قوله  
والظاهر ان تكون عامة اما بذاتها كاسماء الشرط واسماء الاستفهام أو بغيرها نحو مارجل في الدار وهل رجل في الدار  
والله مع الله) في الشرح واما ان النكرة في المثال الثاني وهو قول ما هل رجل في الدار عامة فنظور فيه لانها في سياق الاثبات  
وليس دخول الاستفهام الحقيقي عامها الذي يوجب كونها عامة فان قلت عددها هذا المعنى في مخصصات النكرة التي يسوغ  
الابتداء بها مشكلاً اذا العموم ضد الخصوص فكيف يصح ان يقال حصل بالتعميم تخصيص حتى ساء الابتداء قلت هذا انما  
يرد على من قال ان النكرة لا يبتدأ بها الا اذا تخصصت بوجه والمصنف لم يقله وانما عددها في مسوغات الابتداء بالنكرة  
فليس وجه التسوية تخصيص النكرة حتى يرد ما قلت وانما لوحده فيه ان الاسم النكرة بسبب عمومته مائل المعرفة من  
حيث انه يصلح لمتعدد على البديل فسأخ الابتداء به انتهى وأقول ولا يرد أيضاً على من قال ان النكرة لا يبتدأ بها الا اذا  
تخصصت بوجه لانه لا يريد بالتخصيص ضد التعميم وانما يريد به حصول المسوغ ثم انه قد تكون النكرة في سياق الاثبات  
لعموم نحو عمرة خير من جرادة كما ذكره ابن الحاجب والمصنف في حواشي التسهيل على انه يمكن ان يقرر العموم في نحو  
هل رجل في الدار بنحو ما قرره المصنف في حواشي التسهيل في نحو رجل خير من امرأة بان يقال لما استفهم عن الحكم على  
واحد من الجنس من غير خصوصية افرد على فرد حصل الشياخ (قوله وفي شرح المنظومة لابن الحاجب له ان الاستفهام  
لمسوغ للابتداء هو الهمة المعادلة بأم نحو أ رجل في الدار أم امرأة كما مثل به في الكافية وليس كما قال) قال الرضي لو كان يجوز  
في أ رجل في الدار أم امرأة معرفة المتكلم بكون أحدهما في الدار لزم امتناع أ رجل في الدار وهل رجل في الدار وأ رجل  
في الدار أو امرأة لعدم لفظه أم الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء آخر يتخصص به المبتدأ انتهى (قوله السادس  
أن يكون مرادها صاحب الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأة وعمرة خير من جرادة) الظاهر أن يقول مرادها  
بها الحقيقة بدون كلمة صاحب وفي الشرح جعل المصنف هذا في حواشيه على التسهيل من قبيل ما الملحح فيه معنى العموم

وقرره بأنه لما فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم أنه لا خصوصية لفرد منه على فرد فيحصل الشياخ انتهى والمثال  
 الثاني من كلام عمر روى مالك في الموطأ أن رجلا سأل عمر عن جرادة قتلتها وهو محرم فقال عمر اكعب تعال حتى نحكم فقال  
 كعب درهم فقال عمر اكعب أنك لتجد الدرهم ثمرة خير من جرادة (قوله السابع أن يكون في معنى الفعل) في تعليق ابن النحاس  
 على مقرب بن عصفور والسابع والعشرون أن يكون في معنى الفعل من غير اعتقاد نحو قائم الزيدان على رأي الكوفيين  
 والاختفاء (قوله ونحو قائم الزيدان عند من جوزها) يعني أن يكون النكرة في معنى الفعل شامل نحو قائم الزيدان عند  
 من جوزها هذه الصورة وهم الاختفاء والكوفيون ولا يخفى أن في هذه الصورة عندهم مسوغين أحدهما العمل كما تقدم  
 والآخر معنى الفعل (قوله وعلى هذا في نحو قائم الزيدان مسوغان كما في قوله تعالي وعندنا كتاب حفيظ مسوغان) في  
 الشرح يعني بمسوغ ما قدمه أولا من كون النكرة عاملة وما ذكره ههنا من كون النكرة في معنى الفعل قلت بل فيه على رأيه  
 ثلاثة أمور هذا وكون النكرة عامة لوقوعها في سياق النفي وقد أسلفنا أنه لا ينبغي عد ذلك في هذا الباب لأن الكلام في  
 المبتدأ الذي هو محكوم عليه لا محكوم به والوصف المذكور من الثاني لأن الأول انتهى وأقول ليس الوقوع في سياق النفي  
 مسوغا في نحو هذا المثال وإنما هو شرط للعمل أو شرط للاحتمال كقضاء بالفاعل على أظهر القولين كما سيقت قوله المصنف وفيه نظر  
 لجواز كونه مسوغا أو شرط للمسوغ أو لآخر وقد أسلفنا نحن أن الكلام في مطاق المبتدأ في المبتدأ الذي هو محكوم  
 عليه واحد المسوغين في قوله تعالي وعندنا كتاب حفيظ الصفة والآخر كون الخبر ظرفا مختصا (قوله والثاني أن اشتراط  
 الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو لاسم تقبال إنما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل) وذلك أن العمل في المرفوع  
 يكفي فيه الاعتماد فقط (قوله إذ لا توجب العادة أن لا يتخول الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسدا أو رجلا) أي لا يتخول الحال  
 من ذلك في نفسه بل الأخبار وإنما سمرنا كلامه به ذلك لأنه اشتمل على نافيين فيكون مثبتا لأن نفي النفي اثبات (قوله سمرنا ونجم  
 قد أضأ إلى آخره) سمرنا سمرنا لئلا وسمرنا بعينه وبظهور المحيا لوجهه والشارق هنا الكوكب (قوله وعلة الجواز  
 ما ذكرناه في المسئلة قبلها) يشير إلى قوله في المسئلة السابقة إذ لا توجب العادة أن لا يتخول الحال من أن يفاجئك عند خروجك  
 أسدا أو رجلا وتقريره هنا لا توجب العادة أن لا يتخول السمرى من أضأة نجم ما أي لا يتخول السمرى من ذلك (قوله الذئب  
 يطرقها إلى آخره) الطروق المحي عليه لا والضئير المنصوب بطرق عائذ إلى الغنم والمدينة الشفرة وهي السكين العظيمة وقيل هذا  
 البيت تركت ضأني تود الذئب راعها \* وإنما الترانى آخر الأبد (قوله ولا يحسن أن يكون بدلا من الباء) في الشرح بل  
 يحسن أن يكون بدل اشتمال من ضمير المتكلم في ترانى ولا مانع منه إذ الظاهر ببدل من ضمير الحاضر عند الجمهور إذا كان  
 بدل بعض كما عجبني وجهك أو بدل اشتمال كما عجبني كلامك أو بدل كل مفيد اللاحاطة نحو تكون لبا عيدا أو لانا أو آخرنا أو الرطب  
 موجود في البيت انتهى وأقول بل هنا مانع من بدل اشتمال وهو ما ذكرناه غير مرة أن بدل اشتمال هو أن يشتمل المبدل  
 منه على البديل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس  
 عند ذكر المبدل منه متشوفة إلى ذكره منتظرة له وليست المدينة مع ضمير المتكلم بهذه الصفة (قوله عرضنا فسلمنا إلى آخره)  
 عرضنا يعني اعترضنا وتصدينا والتبرج الشدة والجهد والوجد بفتح الواو والحزن (قوله ولا دليل فيهما) في الشرح هذا عجيب  
 فإن ابن مالك لم يدكر الآية والبيت على وجه الاستدلال بهما بل على جهة التمثيل وقول المصنف ومثل ابن مالك صريح  
 فيه فاذن لا وجه لقوله ولا دليل فيهما وكلام ابن مالك مستقيم نعم لو ادعى أنه ما يتعينان للمعنى الذي ذكره اتجه الاعتراض  
 على دعوى التعيين بقيام الاحتمال وأقول بل له وجه لأن الظاهر من ذلك مثال من كلام من يستدل بكلامه أنه  
 للاستدلال لا مجرد التمثيل (قوله ومما ذكرنا من المسوغات) لم يذكر المصنف من هذه المسوغات وقوع النكرة بعد لولا  
 نحو لولا اصطبار لا ودى كل ذي ممة \* لما استقلت مطاياهن للاظمن وعله انما لم يذكره لأنه رأى دخوله في النكرة الموصوفة  
 بصفة محذوفة وأودى هلاك والمقة الحب واستقلت مضت والظمن عجة فهملة مفتوحة بين السمر (قوله وقوله سمر  
 تزي وشهر تزي وشهر مرعي) وجد بخط المصنف ترى بالتثوين لكن قال ابن بري في رده مناقشات ابن الخشاب على مقامات  
 الحريري اعلم أن للجمع في التثنية ضرورة تضاهي ضرورة الوزن في الشبهه من الزيادة والنقصان والابدال وغه يرد ذلك ألا  
 تراهم حركوا الساكن فيه كما يحركونه في الشعر كقولهم في صفة ليالي القوم ثلاث ذرع وكان قياسه درع يسكون الراء وإنما

حركوا اتباع قولهم ثلاث غرر وثلاث ظلم وحذفوا التنوين منه كما حذفوه في الشعر فقالوا شهر رزى وشهر رزى وشهر رزى  
 وحذفوا التنوين من ترى ومرعى اتباعا لقولهم ترى. كونه فعلا (قوله اما الاولى فلان الابتداء فيها بالذكرة صحيح قبل مجيء  
 انما) في الشرح يبنى في قولهم انما في الدار رجل وهذا قدح في المثال الخاص ولا يلزم منه تطرق الفتح الى تلك القاعدة  
 المقررة الا ترى انها صادقة على مثل قولنا انما قائم رجل والاحتمال الذي ابداه المصنف غير متأت فيه (قوله واما الثانية  
 فلا احتمال رجل الاول للبدلية) في الشرح هذا مشكل فان البدل انما هو مجموع المتعاطفين اذ هذا من قبيل بدل السكك من  
 الكل فان قلت فليكن بدل بعض ولا اشكال قلت يلزم الافتقار الى الضمير ولا حاجة الى ارتكابه حتى يقدرا رابط فان  
 التركيب صحيح بدونهم ولم يبدل بتفصيل ما فوظامعه بالضمير ولا محتاجا الى تقديره وذلك آية كونه بدل كل فان قلت اذا كان  
 مجموع المتعاطفين هو البدل فما رافع كل واحد من الجزئين على انفراد مع انه غير بدل على هذا التقدير قلت هو نظير قولهم  
 الزمان حلو حامض فان المجموع هو الحلو وكل واحد من الجزئين مرفوع فيحتاج الى عامل ولم يجرى في ذلك جواب  
 ارتضيه انتهى واقول كل واحد من حلو وحامض خبر من جهة اللفظ ولهذا عدم أنواع تعدد الخبر والعامل في كل واحد  
 منهما مما يعمل في الخبر وأما من جهة المعنى فالمجموع هو الخبر ولهذا قالوا لا يجوز في هذا النوع من الخبر العطف خلافا لابي  
 علي وقالوا لا يعبر عنه بعير افظ الواحد اجمازا فلا يقال في حلو حامض خبران وانما يقال خبر وقال أبو علي الفارسي ان نحو  
 حلو حامض فيه ضمير واحد ملة الثاني لان الاول منزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بنماهما وقال الاكثرون  
 لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ولا تقديمهما على المبتدأ ولا تقدم أحدهما وتأخر الآخر ثم لا نسلم ان نظير بدل التفصيل  
 في باب الخبر قولهم الزمان حلو حامض وانما نظيره بنوز يدرجل فقيه ورجل كاتب ورجل شاعر ما تعدد الخبر فيه لتعدد  
 صاحبه حقيقة ولا يستعمل هذا النوع من الخبر من دون عطف (قوله ولا احتمال شهر الاول للخبرية) يعني وشهر الثاني  
 والثالث معطوفان عليه والخبر في المعنى هو المجموع وفي اللفظ الاول بطريق الاصل والثاني والثالث بطريق التبعية  
 كقولك بنوز يدرجل فقيه وكاتب وشاعر (قوله وحبيب ممنوع الصرف لانه اسم امه) في تاريخ النحاة للوزير القفطي وحبيب  
 اسم امه عند اكثر الرواة ووجد بخط العلماء غير مصروف وبعضهم يصرفه بناء على انه اسم أبيه وكان عالما بالنسب وأخبار  
 العرب مكثرا من رواية اللغة وذكر أبو طاهر القاضي ان محمدا بن حبيب ينسب الى أمه وهي حبيب وانه ابن مملعنه وكان  
 بغداديا توفي في اسبوع بعين من ذي الحجة سنة خمس وأربعين ومائتين بسمر من رأى **هو أقسام العطف** (قوله وله عند  
 المحققين ثلاثة شروط) هما امكان ظهور ذلك المحل في الفصح في الشرح ينتقض بنحورب امرأة سالحة لقيت ورجلا  
 سالحا فان هذا يجوز كثيرا مع انه عطف على محل لا يمكن ظهوره في الفصح اذ لا يقال امرأة سالحة لقيت بالنصب على ان  
 الاصل رب امرأة ثم حذف الجار وقد صرح المصنف في حرف الراء حيث تكلم على رب بانها انفردت بجوز امرعات محل  
 مجرورها كثيرا وان لم يجز نحو مررت بزید وعمر الا قليلا واقول لا نسلم أنه لا يقال امرأة سالحة لقيت بالنصب على أن يكون  
 الاصل رب امرأة سالحة لقيت ثم حذف الجار وأوقع الفعل على المجرور اذا قامت قرينة تدل على ذلك (قوله \* عمرو والديار ولم  
 تعوجوا\*) هذا صدر بيت بحجزه كلامكم على اذا حرام (قوله \* فان لم تجد من دون عدنان \* الى آخره) فترتكب بفتح  
 الزاي كذا وجد مضبوطا بخط المصنف وذلك انه يقال وزعه وزعاى كفتته والموائل الذال المعجمة اللوام جمع عاذلة  
 صفة للراءة أول المعجمة (قوله منضج صفيق شواء أو قديم مجمل وقدم جوابه) هذا بعض بيت لامر القيس من الكلام عليه  
 وجوابه في آخر الكلام على ما اترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة (قوله وهو توارد عاملين ان والابتداء على معمول  
 واحد وهو الخبر) هذا على رأى بعض البصريين ان الابتداء عامل في المبتدأ والخبر ولم يوجد ذلك في الصورة الثانية لان  
 المعطوف في الخبر مقدم معطوف على الخبر المذكور (قوله ولا يمكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء اعراب  
 الاسم) هذا يصدق على الاسم المنى نحو هذا الاسم الذي اعراه تقديرى نحو موسى (قوله وحجته ما) أى الكسائي وانفراء  
 على صحة الرفع قبل الخبر فانما يجوز ان ذلك لكن انفراء يشترط خفاء اعراب الاسم والكسائي لا يشترطه (قوله خليلي هل  
 طب الى آخره) الطب بتبليث المهملة وهو في اللغة الاصلاح والبصر والمادة والخذق وفي الاصطلاح علم بقوانين يتعرف  
 منها أحوال بدن الانسان من جهة الصحة وعدمها التحفظ حاصله وتحصل غير حاصله ما أمكن والمراد به هنا الدواء وباح تكلم

جهرها والذئف بفتح الدال الميم - ملة وهكسر النون المريض مرضا ملازما (قوله والثاني ان الخبر المذكور لان وخبر  
المباينون محذوف) أي كذلك هـ - ذا لوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف فقال الصابون مبتدأ وهو مع خبره  
المحذوف جملة معطوفة على جـ لانه ان الذين آمنوا الى آخره لا محل لها من الاعراب وقائدة تقديم الصابئين التنيبه على انهم  
مع كونهم آيين المذكورين ضدا لالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فالظن بغيرهم انتهى  
(قوله فن يك امسى الى آخره) هـ - ذا البيت لضابئ بن الحارث البرجي بضم الموحدة والجيم وضابئ بضاد موحدة وألف بعدها  
موحدة مكسورة فوهزة وفي الاساس المساء في رحله في منزله ومأواه وقياس اسم جعل له وللفظ البيت خبر ومعناه التحضر على  
الغربة والتوجه من الكربة وكان ضابئ اسما تشاركها من بهض بن نمش - بل يقال له فرحان فأطال مكثه عنده فطلبوه منه  
فامتنع فاخذوه منه غصبا فمضى أمهم بالكاتب فشكوه الى عثمان رضي الله عنه فمات بقتل عثمان فحبسه عثمان ثم بعد  
قتل عثمان اقلت من الحبس فلما كان زمن الجحاج وعرض من أهل الكوفة مددا لوجههم للهلب عرضه فيهم وهو  
شيخ كبير فقال للجحاج اقبل مني بديلا فقال الجحاج نعم فقال له عنبسة بن سعيد هـ - ذا الذي رفس عثمان فرده الجحاج وقتله والسر  
في تقديم قيار على خبر ان قد اتسوية بينهما في التحضر على الاعترا بانه أثرفي غير ذوى العقول أيضا بيان ذلك انه لو قيل اني  
غريب وقيار لجازان يتوهم ان له منزلة على قياس في التأثر على الغربة لان ثبوت الحكم أولا أقوى فقدمه ليمتأني الاخبار  
عنه مادفعة واحدة بحسب الظاهر تنبها على ان قيار مع انه ليس من ذوى العقول قد ساوى لعقله في استحقاق الاخبار عنه  
بالاعترا ب قصد الى التحضر وفي الشرح فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا يربط بالاباضير ولا ضمير في قوله  
فاني وقيارم الغريب قلت المعتبر في فن يك بالدينونة مقيما فلسفت على صفة فاني وقيارم الغريب (قوله ويضعفه تقدم الجملة  
المعطوفة على بعض الجملة المعطوفة عليها) هـ - ذا اذا قدر خبر المتبادر مقدما على خبران وأما اذا قدر مؤخر عن خبران فاللزم  
هو تقدم بعض الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوفة عليها (قوله المسئلة الثالثة) هذا ضرب زيد وعمر بالنصب (المسئلة  
الرابعة) أعجبنى ضرب زيد وعمر وبالرفع أو وعمر بالنصب منه هـ - ذا في معنى من هـ - ذا في معنى من هـ - ذا في معنى من هـ - ذا في معنى من  
فهم - ما ليس بوجود ولو كان اسم الفاعل بمعنى المال أو الاستقبال لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بال  
أو منونا ومضافا فيني الى ذلك المفعول وغير متبوعه وهو هـ - ذا مضاف الى متبوعه وفي الشرح المنع مذهب سيبويه  
والجمهور وانظر تعميل المصنف للتعجب بما ذكره هـ - ذا في معنى من هـ - ذا في معنى من هـ - ذا في معنى من هـ - ذا في معنى من  
كونه غير محلي بال ولا منونا ولا مضافا الى معوله الذي هو هـ - ذا تابع فان كان هذا مراده أشكل على أعجبنى ضرب زيد  
عمر فان المصدر عمل في المفعول مع فقد الثلاثة والقول بفتح ذلك مقطوع ببطلانه فتأمل ماذا أراد قلم بتضح على مقصوده  
وأقول اتضح لنا مقصوده وهو انك لو عملت المصدر في التابع المذكور لزم عمله مع كونه غير محلي بال ولا منونا ولا  
مضافا الى غير ذلك المفعول وغير متبوعه فلا يشكل ذلك على أعجبنى ضرب زيد وعمر ولا بغيره ثم في شرح التسهيل لابن أم  
قاسم في باب المصدر وظاهر كلام المصنف يعني ابن مالك جواز مراعات المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وجماعة  
من البصريين ومذهب سيبويه ومحققو أهل البصرة الى انه لا يجوز مراعاة الاتباع على المحل وفصل أبو عمر فاجاز في  
العطف والبديل ومنع في النعت والتوكيد ثم قال والصحح الاول لورد السماع وقال الرضي في باب المصدر ويحمل التوابع  
على محل الجرور أيضا خلافا للبحر في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه  
العملية موجودة في التوكيد والعطف بخلاف البديل لانه من جملة أخرى اذا عامل فيه غير العامل في الاول عنه وكذا  
في عطف النسق وقال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضعه الجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر  
(قوله وأجازها قوم) هم الكوفيون وجماعة من البصريين وابن مالك من المتأخرين (قوله وجوز لشمري كون الشمس  
معاقفا على محل الابل وزعم مع ذلك ان العامل مراد به فعل مستقر في الأزمنة لا الزمان الماضي بخصوصيته مع نصبه في مالك  
يوم الدين على انه اذا حمل على الزمان المستقر كان بمنزلة اذا حمل على الماضي في ان اضافته محضة) قال المتقازاني عند الكلام  
على قوله تعالى مالك يوم الدين فان قيل قد ذكر في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا انه اذا قصد باسم الفاعل زمان مستقر كانت  
الإضافة له نظمة فلنا الاستمرار يتولى على الأزمنة الماضية والآتية والحال فتارة يعتبر جانب الماضي فتجعل الإضافة

حقيقية وتارة جانب الإثباتي والحال فجعل لفظية والتعويل على القرائن والمقامات وقال أيضا عند الكلام على قوله تعالى  
وجاعل الليل سكا ونفي كونه في معنى الماضي لا يستلزم كون الاضافة غير حقيقية لجواز ان يكون معنى الاستمرار أيضا مانعا  
من كونها غير حقيقية على ما صرح به في مالك يوم الدين ولهذا كان بين كلاميه تدافع وذكروا في وجه التوفيق ان الاستمرار  
لما تناول الماضي والحال والاستقبال فبالنظر الى حال الماضي تجعل الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين والى الاخرين  
غير حقيقية كما في جاعل الليل سكا مثلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوصفية الى البدئية ويجعل سكا  
منصوبا بفعل محذوف فليتامل فان هذا هو المنشأ وما يقال انه لما بعد بمعنى الماضي عن شبه الفعل فبني الاستمرار أولى ليس  
بشيء لان شبهه الخاص انما هو بالمضارع وباعتباره يعمل ولهذا يشترط معنى الحال أو الاستقبال الذي هو حقيقة المضارع  
عند الجمهور والمضارع قديمي بمعنى الاستمرار كثيرا فاسم الفاعل بالاستمرار لا يعد عن شبه الفعل بخلاف معنى الماضي وأما  
ان اللام الموصولة تدخل على الذي بمعنى الماضي دون الذي بمعنى الاستمرار فلان العتبر في الكون صلة هو محض الحدث الذي  
هو أصل الفعل حتى يقولوا انه فعل في صورة الاسم كما ان اللام اسم في صورة الحرف محافظة على كون مادخلته اللام التي في  
صورة حرف التعريف صاورة والاستمرار به يد عن معنى الحدث الفعلي فيكون محض مفرد فلا يقع صلة بخلاف الماضي وقال  
السيد الجرجاني عند قوله تعالى مالك يوم الدين وأجيب أيضا بأنه لا منافاة بين ان يكون المستمر عاملا ومضافا اضافة حقيقية  
لان المستمر لما احتوى على الماضي ومقابليه روعي الجهتان معا فملت الاضافة حقيقية نظر الى الجهة الاولى واسم الفاعل  
عاملا نظرا الى الثانية وليس بشيء لان مدار كون اضافته حقيقية أو غيرها الى كونه عاملا أو غير عامل ويمكن ان يقال  
الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوت وفي جاعل الليل سكا تجددى متعاقب افراده فكان الثاني عاملا واضافته لفظية لورود المضارع  
بعناه دون الاول وفي الشرح حاصل كلام المصنف انه ياقض كلام صاحب الكشف حيث ادعى كون اضافة جاعل محضة  
وأثبت له العمل مع ذلك وانما تتم معض الاضافة حيث يمنع الاعمال كاسم الفاعل بمعنى الماضي وجوابه اننا لا نسلم ان بين  
الاضافة المحضة والعمل تنافيا الا ترى ان الممدد المضاف الى الفاعل مثلا اضافة محضة ويجوز مع ذلك اعماله في المفعول  
كقولك أعجبتني ضرب الامير اللص واذا ثبت ذلك فلا يخشى ان يقول جملت اضافته محضة جملا على اسم الفاعل بمعنى  
الماضي وأعمل جملا على اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال لان الفرض كونه مراد به الزمن المستمر ولا منافاة بين الامرين  
لما قرناه هكذا كنت رأيت من قديم في دفع التناقض طائنانا أحد الميقه له ثم وقعت به هذه البلاد على ما هو قريب منه  
في شرح الكشف للبيهي وهو ان اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضي فقط كانت اضافته حقيقية لانتفاء المشابهة  
اللفظية التي هي جزء العمل في اعمال اسم الفاعل واذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط تكون اضافته غير حقيقية لوجود  
المشابهة التامة المقضية للعمل وأما اذا كان بمعنى الاستمرار ففي اضافته اعتبار ان أحدهما انما محضة باعتبار معنى الماضي  
فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للعرفه ولا تعمل وثانيهما انما غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار تقع صفة  
للتكره ويعمل فيما أضيف اليه انتهى وأقول هذا بعينه هو معنى ما قاله التفتة زني كما نقلناه عنه فلامعني لتبجح الشارح به على  
ان قول التفتة زاني وذكروا في وجه التوفيق بصفة المجزول بقعة في ان شبره قاله وسيد كرم المصنف أيضا هذا التناقض الذي  
في كلام الزمخشري في ثالث الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة (قوله قد كنت رأيت الى آخره) يتحمل ان يكون هذائيتنا  
واحدان وفي الجزء صراوان يكون يتبين من مشطور السربح الموقوف وفي الصحاح وقد أفلس لرجل صار مغلسا كما  
صارت دراهمه فلو ساوز يوقا كما يقال أحببت الرجل اذا صار أصحابه خبثا واقطف صارت دابته قطوفا ويحوزان براديه انه  
صار الى حال يقال فيه ليس معه فاس كما يقال أقهر الرجل صار الى حال يقهر عليه او اذل الرجل صار الى حال يذل فيها والاميان  
الطل يقال لو ابدينه ليا واما اذامطه (قوله ما الحارم الشهم الى آخره) الحارم الضابط لامر الاخذ به بالنقمة والشهم  
الجلد الذكي الفؤاد والمقدام الكثير الاقدام على العدو والبطل الشجاع (قوله وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه  
المجزوم) جعل المجزوم أخا للمجرور وشاركتما في ان الامل في كل واحد منهما عمل في نوع من الحكم ولا يعمل في نوع آخر  
غيره (قوله فان معنى لولا آخرتي فاصدق ومعنى ان آخرتي اصدق واحد) في الشرح قد يستشكل هذا بان التحضية دالة  
على الطاب والشرطية لادالة لها عليه فكيف يجعل معانها واحدا ويجاب بان الشرطية وان لم تدل عليه وضعا لكن المقام

ينزل عليه وذلك ان التصديق والصلاح لما كانا محبوبين مطلوبين وعلما على التأخير الذي هو سيد المختار كان ذلك مقهوما للطلب  
 العبد تأخير ربه اياه ايقع التصديق والصلاح المقتضيان لحصول السعادة الابدية كما تقول رب ان وفقتني عمات صالحا  
 فيكون مشعرا بطلب التوفيق فن هذه الخبيثة كانت الشرطية المذكورة في معنى التخصيصية (قوله وقال السبيري في  
 والفارسي هو عطف على محمل فاصدق كقول الجميع في قراءة الاخوين) وهما حجرة والكسائي من يضل الله فلا هادي له  
 ويدرهم بجزم يذرعطفاء على محمل فلا هادي له وفيه نظرفان صاحب البحر قال ان فاصدق ليس في محمل جزم بخلاف فلا هادي  
 له لو جود الشرط فيه ألا ترى أنه لو وقع موضعه قبل كان مجزوما قال والفرق بين العطف على المحل والعطف على التوهم ان  
 العامل في العطف على المحل موجود دون اثره والعامل في العطف على التوهم مفقود دون اثره فظهر ان جزم أكن على توهم  
 الشرط الذي يدل عليه التمني لا على المحل لعدم الشرط وان جزم يذرعطفاء على العكس من ذلك (قوله وان والفعل في تأويل مصدر  
 معطوف على مصدر متوهم) في الشرح قد لا يجعلان المصدر معطوفا على مصدر متوهم حتى يكون من عطف المفردات فلا  
 يمكن تقدير الشرط بل يقولان ان المصدر المسبوك من ان وصلتهما بمبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر أي ان آخرتني  
 فتصدق في ثابت وأكن فالفاء حينئذ رابطه للجواب وأكن معطوفا على محمل الفاء وما بعدها كقول الجميع فلا هادي له  
 ويدرهم وقد أسلف المصنف الاشارة الى ثبوت كلامه هنا عند كلامه على الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب  
 (قوله وبأبي القولان في قول الهذلي فأبوني الى آخره) يريد بالقولان قول سيبويه والخليل وقول السبيري والفارسي وقد  
 تقدم الكلام على البيت في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب (قوله أي نوي) أي يعني ان نوي باسم  
 مقصور مضاف الى باء المتكلم على لغة هذيل كقوله سبوهوى وأنعقوا هوهم (قوله فاستنابا الجبال ولا الحديد) هذا  
 مجزيت صدره معاوى اننا بشر فاصح ومعاوى مرخم معاوية واصحج سهل وارفق (قوله وقال به الفارسي) أي بالعطف  
 على التوهم في الجزوم (قوله وانما جزم بصبر على معنى من) أي على توهم ان من شرطية ويتفق مجزوم بها (قوله وقيل بل وصل  
 بصبرية الوقف) أي قيل ان يصبر مرفوع وسكن بنينة لوقف (قوله أو هذه اليا لام الفعل) أو هنا ليست للتخيير ولا  
 للشك بل لتبويب الاقوال قال صاحب البحر وهو ذاك أحسن الاقوال ولا يرجع الى قول أبي علي ان هذا مما لا يحمل عليه  
 لانه انما يجي في الشعر لافي الكلام لان غيره من رؤس النحويين قد نقلا انه لغة (قوله فيمن فتح اليا) وهم ابن عامر وحجرة  
 وحنص وزيد بن علي (قوله كأنه قيل ووهبنا له اسحق) هكذا يقع في بعض نسخ الكشاف وفي بعضها ووهبنا لها والمناسب  
 فوهبنا لها بالفاء وضمير المؤنث لان الآية فيبشرناها بالفاء وضمير المؤنث وانما اختصت المرأة بالبشارة لان النساء أعظم  
 سرورا بالولد ولانهم لم يكن لها ولد وكان لآبراهيم عليه السلام ولد من غيرها ووهبنا له (قوله مشائيم ليسوا ومصالحين الى  
 آخره) لم يذكر الخشري من هذا البيت الا نصفه الاول ومحمل الشاهد ولم يقع في خط المصنف كلمة مشائيم بل وقع ليسوا  
 مصالحين الى آخر البيت والبيت لابي الاحوص الرياحي ويروى كان بين بشوم وناعب اسم فاعل من النعيب وهو وصياح  
 الغراب وانما جعله الخشري من العطف على التوهم لاجل ما ورد على جره بالعطف على لفظ اسحق وعلى نصبه بالعطف  
 على محله (قوله وقيل هو مجرور عطفاء على باسحق أو منصوب عطفاء على محله) الظاهر ان يقول عطفاء على اسحق وأوهنا  
 لتبويب الاقوال لا للشك ولا للتخيير (قوله ويرد الاول) أي أول الاخيرين انه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف  
 على الجور وانما تعرض لرد الاول ولم يتعرض لرد الثاني لان رد الثاني يفهم مما سبق من أن شرط العطف على المحل امكان  
 ظهوره في الفصح والمحل في الثاني لا يظهر في الفصح (قوله ويجعل ان يكون منوعا لاجله) يعني بطريق الاصل لان الوجه  
 الاول مقبول لاجله لكن بطريق التبعية (قوله وأما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم ودوا الوتدهن فيدهنوا حلا على  
 معنى ودوا ان تدهن) هذا وجه في الآية وتقدم في لوجه آخر وهو جعل تدهنوا منصوبا بان ضمرة المصدر المسبوك منها  
 ومن صاتم معطوفا على المصدر المسبوك من لوتدهن بناء على ان لومصدرية وفي البحر وقال هرون في بعض المصاحف  
 فيدهنوا (قوله فان خبره بل يقترن بان كثيرا نحو فاعل بعضهم ان يكون الخبر يحتمل من بعض) هذا تمثيل الجرد اقتران خبره بل  
 بان (قوله وليس عبادة وتقرعني) هذا مصدر بيت تقدم في ما وقع في بعض النسخ هنا وفي ما ليس بالواو وفي بعضها هنا  
 ليس باللام بدل الواو (قوله ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفي) هكذا وقع فيما رأينا من النسخ والاولى يندفع  
 وسيد كر المصنف في الجهة الرابعة في المثال الرابع ان فاطم يجوز ان يكون جوابا للامر وهو ابن لي صرحا (قوله على تقدير

(أي بشركم وليذيقكم) حمل مبشرات على بشركم وهو معنى مركب وعطف عليه أيذيقكم (قوله ويحتمل ان التقدير وليذيقكم  
 وليكون كذا وكذا) أي وتجري الفلك باهره ولتتمتعوا من فضله ولعلمكم تشكرون أرساها فلا يكون عطفاً على التوهم (قوله  
 ولم تقرأ قنسى) هو بفتح المثناة الفوقية فيهما مثال آخر لما القطع فيه واضح (قوله غير أن لم تأتينا يقين إلى آخره) اليقين هنا وفي  
 قوله إذا لمعنى أنه لم يأت باليقين صفة لمحذوف تقديره في الأول بخبر يقين وفي الثاني بالخبر اليقين (قوله لأنه يصير منفيًا على حدته  
 كالاول إذا جزم ومنفيًا على الجمع إذا نصب) كلمة إذا الأولى متعلقة بصير قصدًا والثانية متعلقة به تبعًا وأراد بالجمع ما يقابل على  
 حدته فسقط ما قبل ان نفي الجمع يكون مع الواو وأما الفاء فتكون معها ما نفيها ما أوفى الثاني وكلاهما غير مراد (قوله وأما  
 اجازتهم ذلك في المثال السابق فمشككة لان الحديث لا يمكن مع عدم الايمان) الاشارة بذلك إلى القطع وكون ما بعد الفاء موجبا  
 والمثال السابق هو ما تأتينا فتحذفنا (قوله وقد يوجه قوله من بيان يكون معناه ما تأتينا في المستقبل فانت تحذفنا الآن) قال  
 الرضى ولا يجوز ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الايمان لا يكون من دون الايمان بل ان جعلت ما بعد  
 الفاء على القطع والاستثنا لا معطوف على الفاعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا فانت تحذفنا بما تحذف به  
 الجاهل بحالنا (قوله وقرأ السبعة ولا يؤذن لهم فيعته ذرون وقد كان النصب ممكنا مثله في فيموتوا ولو كان عدل عنه  
 لتناسب الفواصل) هذا كلام ابن عطية إلا ان عبارته ولم ينصب في جواب النفي لبشابهة رأس الآتى والوجهان جائزان  
 واعترض عليه أبو حيان فقال ظاهر كلامه استواء الرفع والنصب وان معناها واحد وليس كذلك لان الرفع لا يكون  
 متبعا بل صريح عطف والنصب يكون متسببا وفي نفسه يراد بالبيضاوى فيعته ذرون عطف على يؤذن ليدل على نفي الاذن  
 والاعتذار عقبيه مطلقا ولو جعل جوابا للدل على ان عدم الاعتذار لهم لعدم الاذن فأوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن  
 لهم فيه (قوله فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك) يعني بعد نفي الاذن لهم في الاعتذار ونهيمهم في ذلك اليوم عن الاعتذار أما الاول  
 فلان الاعتذار بالالكلام ولا تكلم نفس الاباذنه وأما الثاني فلان ما نهى العبد في ذلك اليوم عنه لا يقع منه فسقط ما قبل  
 انه لا منافاة بين نفي الاذن في الاعتذار وبين ثبوت الاعتذار ولا بين النهي عن الاعتذار وبين وقوع الاعتذار (قوله وزعم  
 بدر الدين بن مالك انه مستأنف بتقدير فهم يبعته ذرون وهو سائغ على مذهب الجماعة هكذا وقع في كثير من النسخ وليس  
 على ما ينبغي وكانه سقط من النسخ كلمة غير ويقع في بعض النسخ وهو مشكك على مذهب الجماعة وذلك ظاهر لان  
 مذهبهم نفي الاذن ونفي الاعتذار ومقتضى ما قال ابن مالك ثبوت الاعتذار (قوله ولحجة الاستثنا في حمل ثبوت  
 الاعتذار مع محي لا تعتذر واليوم على اختلاف المواقف) اللام في لحجة متعلقة بحمل وفي الكشف في سورة هود فان  
 قلت كيف يوفق بين هذ يعني قوله تعالى يوم تأتي لا تكلم نفس الاباذنه وبين قوله يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها قلت  
 ذلك يوم طويل له مواقف ففي بعضها يجادلون عن أنفسهم وفي بعضها يكفون عن الكلام وفي بعضها يختم على أفواههم  
 وتكلم أيديهم وفي الشرح ظاهر كلام المصنف يشعر بان هذا القول مرجح عند ابن الحاجب والواقع خلاف ذلك لانه قال  
 في الايضاح ويجوز ان يكون مستأنفا فيكون المعنى انهم يبعته ذرون ويكون ذلك في موقف آخر لان المواقف متعددة  
 ولكنه ضعيف فالاولى ان لا يحمل عليه في هذا الموضع اسياقه بعد قوله ولا يؤذن لهم وان ثبت انهم يبعته ذرون في موقف آخر  
 (قوله تنبيهه) لانا كل معك ونشرب لبنا\* ان جزمنا لعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما في الشرح ولحقه نظر اذ لا  
 موجب لثبوت ان يكون النهي عن كل واحد منهما على كل حال ولا مانع من ان يكون المراد النهي عن الجمع بينهما كما قالوا اذا  
 قلت ما جاءني زيد وعمر واحتمل ان المراد نفي كل منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فاذا جئنا بلا صار  
 الكلام نصافي المعنى الاول وأقول يرتفع هذا النظر بان معنى قوله من والنهي عن كل واحد منهما أي ظاهره فلا ينافي ذلك  
 الاحتمال النهي عن الجمع بينهما وعطف الخبر على الانشاء وبالعكس (قوله منعه البيانيون) هذا هو المشهور بين الجمهور  
 وقال السيد في حاشية المطول ان منع البيانيين انما هو في الجمل التي لا تحمل لها وان ذلك جائز في الجمل التي لا تحمل من الاعراب  
 نص عليه العلامة يعني صاحب الكشف في سورة نوح ومثل بقولك قال زيد نودي للصلاة وصل في المسجد وكفالك حجة  
 قاطعة على جواز قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وليس هذا الجواب مختصا بل فان هذه الواو من الحكاية  
 لا من المحكي أي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواب مختصا بل الجمل المحكية بعد القول اذ لا يشك من به مسككة



في حسن قولك زيد أبوه صالح وما أفسقه وعمر وأبوه بخيل وما أجوده وقال أيضا في باب الفصل والوصل وبدل على جوازه أنهم قالوا ان الجملة الاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب أولا وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية للاولى في حكم ذلك الاعراب عطفت عليها كما لفرد ذكر وان شرط كون هذا العطف بالواو مقبولا لان يكون بين الجملتين جهة جامعة على قياس العطف بين المفردين فقد جعلوا الجمل التي لها محل من الاعراب في حكم المفردات واكتفوا بالجهة الجامعة ولم يلمتفتوا في هذا القسم الى اختلاف خبرا وانشاء على ظهوره فائدة في العطف بالواو اعني عن التشريك المذكور وانما اعتبر ذلك الاختلاف ونحوه في القسم الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب فلو كانت تلك الاحوال اعني ما يوجب كمال الانقطاع ونظائره جارية في القسمين لكان ذلك التقسيم وتخصيص اعتبار تلك الاحوال بالقسم الثاني ضائما فان قلت اختلاف الجملتين خبرا وانشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط ان أوجب كمال الانقطاع بينهما أوجبته مطلقا سواء كان للاولى محل من الاعراب أولا قلت الجمل التي لها محل منها وانما موقع المفردات وايسر النسب بين اجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والانشائية خصوصا في الجملة المحكية بعد القول بل الجمل حينئذ في حكم المفردات التي وقعت هي موقعها بخلاف ما لا محل لها فان نسبها مقصودة بذواتها فتعتبر احوالها العارضة لها انتهى (قوله وأجاز الصغار وجاءة مستبدلين بقوله تعالى وينشر الذين آمنوا في سورة البقرة) أي بعد قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تغفوا فاقنوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين وبشر المؤمنين في سورة الصف أي بعد قوله تعالى ذلك الفوز العظيم وأخرى تجوزون انصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين وفي شرح التلخيص لماء الدين السبكي ان أهل هذا الفن يعني أهل البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند من جوز به مجوز لغة ولا يجوز بلاغة انتهى وفي الشرح في غير هذا الموضع فان قلت ما وجد استدلال الصغار وغيره بآية البقرة مع انه لا خبر فيها وانما هناك جملتان انشائيتان قلت لعل ذلك مبني على ما قدمناه من ان الانشاء لا يقبل التعليق باقدا على انشائيته فاذا وقع معلقا احتجج الى تأويله بما يكور خبرا في المعنى فكان التقدير في الآية فان لم تفعلوا ولن تغفوا فاقنوا النار مطاوعة منكم فال الامر الى كون الجملة الشرطية في المعنى خبرا وقد عطفت الثانية عليها وهي انشائية لفظا ومعنى فشاء ما قالوه انتهى وانما قل أن يقول وجه الاستدلال بآية البقرة تنعدم أعدت للكافرين وهي جملة خبرية على بشر (قوله قال أبو حيان) في البحر والاصح أن يكون وبشر جملة معطوفة على ما قبلها وان لم تنفق معاني الجمل كما ذهب اليه سيبويه وقد استدل لذلك بقول الشاعر تنانخي غزا البيت وقول امرء القيس \* وان شفا في عبرة ان سفحتها \* البيت وأجاز سيبويه جاء في زيد ومن أبوك العاقلان على أن يكون العاقلان خبرا مبتدأ مضمرا (قوله وان شفا في آخرة) هذا البيت من معلقة امرء القيس والعبرة تنفخ المهملة وسكون الموحدة الدمع ومهرفه مرافقه بزيادة الهاء الى غير قياس والرسم الاثر والدراس المنحى والموول مصدر مسمى أو اسم مكان من عول الرجل اذا بكرا فعا صوته أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه (قوله تنانخي غزا الى آخرة) في الصحاح والمرأة تنانخي الصبي أي تكامه بما يجه به ويسره والما تنانخي جمع فوق وهو طرف العين على الانف وهو حجر الدمع واللحظ طرفها مما يلي الاذن ويجمع أيضا على آماق واما ق مثل آبار وآبار كذا في الصحاح وفي الفاهوس هو طرفها مما يلي الانف وهو مجرى الدمع من العين أو مقدمها أو مؤخرها والاعتد بكسر الههزة والميم وسكون المثلثة بينهما أو اجمال الدال بحجر يكتمل به (قوله واستدل الصغار بهذا البيت) وقوله الاشارة به الى الذي مطلعته تنانخي وقوله ومجروا بالعطف على هذا فيكون اصفا شاركا من استدلال الذي مطلعته تنانخي وانفرد بالاستدلال بالذي مطلعته وقائلة (قوله وأقول اما آية البقرة) قال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يظاب له مشا كل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيود وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على انقوا التفتازاني واصله عطف مجموع على مجموع لا باعتبار عطف شيء من هذا على شيء من ذلك وقد يقع مثل هذا في المفردات كما قيل في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن أن الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين الاخرين على مجموع الاولتين ويجوز أن يكون معطوفا على فاتتوا ووجه ربطه بالشرط المذكور ان تبشير المؤمنين أيضا مرتب على عدم معارضة الكفرة القرآن واللام يكن مجزأ فلا يثبت صدق النبي ولا يكون نصديقه وسبب تيل الثواب كانه قيل

فان

فان لم يأتوا بسورة من مثله فقد ثبت تصديقه فاتركوا العناد واتقوا النار أي الكافرون وبشر المؤمنين بالجنات أي بالذي  
أو أي المبشر ولما في الوجهين من البعد سبب الثاني فان في ربطه بالشرط تكلفا وعطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب  
آخر من غير تصريح بالنداء مما منعه النهاة ذهب صاحب المفتاح الى انه عطف على قل مراد اقبل يا أيها الناس كأنه قيل قل  
كذا وكذا وبشر المؤمنين انتهى ثم الظاهر أن المصنف ذكر كلام الزمخشري للجواب عن احتجاج الخصم وبيانه بما قال السيد  
في حاشية المطول لفظ الجملة في عبارة الكشف لم يرد به ما هو المقصود في هذه المناجاة بل أراد معنى المجموع أي المعقد  
بالعطف هو مجموع قصة بين فيها ثواب المؤمنين على مجموع قصة بين فيها عقاب الكافرين قال صاحب الكشف أي ليس  
من باب عطف جملة على جملة أي لم يطلب مناسبة الثانية مع الاولى بل من باب ضم جمل مسوقة لغرض الى أخرى مسوقة لا آخر  
والمقصود بالعطف المجموع وشرطه المناسبة بين الغرضين فكما كانت أشد كان العطف أحسن ولم يذكر السكاكي هذا  
القسم من العطف انتهى ثم قال السيد فان قلت ليس في قوله زيد يعاقب بالقييد والازهاق وبشر عمر بالاعفو والاطلاق  
عطف جمل مسوقة لغرض على جمل أخرى مسوقة لغرض آخر بل هنالك جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطف احدهما  
على الاخرى قلت أراد بذلك المثال عطف قصة عمر والدالة على حسن حاله على قصة زيد والدالة على سوء حاله ليوافق ما مثل  
به من الآية لكنه اقتصر من القصصتين على ما هو العمدة فيهما ويفهم منه الباقي منهما فإذ كان زيد يعاقب بالقييد  
والازهاق فإسوأ حاله وما أخسره الى غير ذلك وبشر عمر بالاعفو والاطلاق فإحسن حاله وما أرحمه (قوله ومعنى هذا  
فبشر هؤلاء المعاندين بأنه لاحظ لهم في الجنة) يريدانه يفهم منه بطريق التعريض لأنه عينه (قوله تنزيلا لسبب السبب  
منزلة السبب) لان الدالة على التجارة التي هي الايمان سبب للايمان والايمان سبب للغفران فاقسم سبب سبب الغفران وهو  
الدالة مقام سبب الغفران وهو الايمان (قوله لان تخالف الفاعلين لا يقدح) هذا جواب عن قوله ولا يقدح في ذلك وقوله  
ولان تؤمنون لا يتعين للتفسير جواب عن قوله ولا ان يقال في تؤمنون انه تفسير للتجارة أي أن تؤمنون لا يتعين للتفسير  
بل يجوز ان يكون بمعنى الطلب ويحصل الفرض على هذا التقدير (قوله بان يكون معنى الكلام السابق تجر واتجارة  
تجيككم من عذاب اليم) انما احتج الى هذا لان الجملة المفسرة تكون طلبية اذا كان المفسر جملة طلبية أو كان مفردا يؤدي  
معنى جملة ويمكن ان يقال المراد بالتجارة ما يؤدي معنى جملة (قوله وقال السكاكي الامر ان معطوفان على قل مقسمة قبل  
يا أيها) يعني بالامر من الامر الذي في آية البقرة والامر الذي في آية الصف وتقديره في آية البقرة قل يا أيها الناس اعبدوا ربكم  
الذي خلقكم الى آخر الآية وفي آية الصف قل يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم الى آخر الآية وفي حاشية التقاراني  
ولما فيه من البعد من جهة اشتمال الكلام السابق على قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهو لا يصلح مقولا للنبي  
صلى الله عليه وسلم لا بتركه وهو أن يكون مسوقا على طريق كلام الامر ويكون المقصود ذكره بعبارة تليق بحاله مثل  
ان كنتم في ريب مما نزلنا الله على ذهب بعضهم الى انه عطف على قل مراد اقبل فان لم تفعلوا أو على محذوف يقابل بشر أي فأندر  
الكافرين وبشر المؤمنين (قوله مثلها في هل يهلك الا القوم الظالمون) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها  
فهل بالفاء وليس بصواب لان آية فهل في الاحقاف وهي فهل يهلك الا القوم الفاسقون (قوله واذا قد استدلا بذلك) الظاهر  
ان الإشارة الى قول الشاعر وقائلة خولان البيت ويرد عليه ان المستدل به انما هو الصغار وحده فكيف قال استدلا  
فالصواب ان الإشارة الى هذا البيت والى الذي مطاعه تناعى وان الضمير في استدلا للصغار وللشارك في الاستدلال بالذي  
مطاعه تناعى (قوله وكل ما قيلك فيتوقف على النظر فيما قبله من الايات) هذا يقع في بعض النسخ وهو معطوف على هذه  
خولان وفي بعضها أو أما وكل ما قيلك وهو ظاهر (قوله وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فعلاط عليه) في الشرح الذي نقل  
أبو حيان عن سيبويه اجازته ان تقول جاءني زيد من عمر والعاقلة ووجه الغلط الذي أشار اليه المصنف ان كلام سيبويه  
ظاهر في ان الفساد جاء من جهة وجود الوصف وليس مراده الوصف الصناعي الذي هو تابع لانه متمتع في المثال ضرورة  
اختلاف العاملين في الموصوفين وانما مراده الوصف المقطوع بوجهه أي وجه الرفع ووجه النصب فحمل أبو حيان كلام  
الصغار على النعت الصناعي واعتقد ان زواله يصح المسئلة فقال اذا كان العاقلة خبر مبتدأ محذوف جازت المسئلة لفقد  
النعت المصطلح عليه وهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع وجود الوصف المقطوع وانما مراد الصغار

انه اذا زال النعت المقطوع الائمة والفرض تهذير النعت الصناعي بان يقول من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائز الفقد ما بني سيبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه ما ذكره المصنف من انه قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على أحدهما لاقتضاء المقام له بعطف الالسمية على الفعلية وبالعكس (قوله والثاني المنع مطلقا حتى ابن جنى انه قال في قوله عاضها الى آخره) هكذا رأينا في النسخ بغير واو قبل انه وفي الشرح والثاني المنع مطلقا حتى عن ابن جنى وانه قال ويوجد في بعض نسخ المنفى في هذا المحل حتى عن ابن جنى انه قال بدون واو في شبه ان يكون ذلك تنبيه على ما أخذ هذا القول يعني انه استنبط من كلام ابن جنى على هذا البيت منع العطف المذكور فان كان هذا هو المراد ففيه نظر لجواز ان يكون معنى ما ذكره ابن جنى من ان الضرس فاعل لامبتدأ ان ذلك هو الاولي نظر الى رعاية التناسب لانه ممنوع انتهى وأقول الظاهر من قول ابن جنى انه فاعل بمحذوف وليس مبتدأ ان ذلك على سبيل الوجوب لا على سبيل الاولوية والنقصد بكسر القاف المتأكل اسم فاعل من نعدت السنن بالكسر اذ اتانا كلبت وتكسرت ومعنى البيت ان هذه المرأة عوضها الله غلاما تزوجته بعد ما رصت في الكبر الى هذه الجمالة (قوله وأضعف الثلاثة القول الثاني) لمجيء هذا العطف كثيرا نحو قوله تعالى سواء عليكم أذعنتموهم أم أنتم صامتون (قوله وأنهم زعموا ان قول الشافعي يحل كل متروك التسمية) مذهب الشافعي ان متروك التسمية عمدا كان الترك أو نسيما يباحل أكله وهو قول أبي هريرة وابن عباس في رواية وأبي عبيد وأبي رافع وعطاء وابن المسيب والحسن وجابر وعكرمة وطاووس والنخعي وقتادة وربيعة ومالك في رواية وذو حذاف وأبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري الى ان الترك ان كان عمدا لا يؤكل وان كان نسيما يباحل كل وهو قول مجاهد وطاووس أيضا وابن شهاب وابن جبير وعطاء في رواية والحسن بن يحيى والحسن بن صالح واسحق ومالك في رواية وأحمد في رواية وابن القاسم وعيسى وأصغر واختاره النحاس وقال لا يسمى فاسقا اذا كان ناسيا وذهب أشهب والبخاري الى ان ترك التسمية عمدا ان كان استخفا فلا يؤكل والا يؤكل وظاهر الآية تحرير ما لم يذكر اسم الله عليه عمدا كان الترك أو نسيما وانه قال ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عباس ابن أبي ربيعة وعبد الله بن يزيد الخطمي وابن سيرين والشعبي ونافع وأبو ثور ودأود وأحمد في رواية (قوله وانه لفسق) قال الحسن الكوفي قال الكرماني يريد مع الاستحلال وقال غير الحسن لعصيته والضمير في انه عائد الى الاكل وجوز الحوفي ان يعود على ما وجوز ابن عطية ان يعود على المصدر المفهوم من لم يذكر يعني ترك الاكل وفي البحر وهذه الجملة لا موضع لها من الاعراب وتضمنت معنى التعليل كأنه قيل لفسقه (قوله ففي ان تكون للحال فتكون جملة الحال مقيدة للنهي) في حاشية التقطازاني واعترض بان التأكيديان واللام ينفي كون الجملة حاوية لانه انما يحسن فيما قصد الاعلام بحقيقته ألبتة والرد على منسك تحقيقا وتقدير على ما بين في علم المعاني والحال الواقع من الامر والنهي مبناه على التقدير كأنه قيل لانا كلوا منه ان كان فسقا فلا يحسن وانه لفسق بل وهو فسق والجواب انه لما كان المراد بالفسق ههنا الا اهللال لغير الله كان التأكيديا مناسبا كأنه قيل لانا كلوا منه اذا كان هذا النوع من الفسق الذي الحكم به متحقق والمشركون ينكرون انتهى واعترض بانه ولو سلم كونها حاوية فلان سلم انهم اقيد للنهي يعني انه يكون النهي عن أكله في هذه الجملة دون غيرها بل تكون اشارة الى المعنى الموجب للنهي كما يقال لانه زيدا وهو أخوك ولا تؤذ فلانا وهو محسن اليك ولا تشرب الخمر وهو حرام عليك ولا يكون قيد للنهي لانه حينئذ لا يكون له فائدة لان كونه منهيما عنه حال كونه فسقا معلوم لا حاجة الى بيانه (قوله فالمنع لانا كلوا منه اذا سمى عليه غير الله) في الشرح اعترض هذا أيضا بان ما قدره أخص مما لم يذكر اسم الله عليه اذ الذي لم يذكر اسم الله عليه ينقسم الى ما أهل به لغير الله والى ما لا يهل به لاحد بان لم يذكر عليه اسم الله ولا اسم غيره وحمل الكلام على أعم المحلين أولى لانه أعم فائدة فيحرم متروك التسمية عمدا بموم هذا ولا يخص التحريم بأهل به لغير الله وأقول ما قدره وان كان أخص من مطلق ما لم يذكر اسم الله عليه لكنه مساو لما لم يذكر اسم الله عليه المقيد بكونه فسقا أهل به لغير الله كما هو المراد والمفروض ثم في الشرح وأيضا قال التحريم انما كان للاعراض عن تسمية الخالق الازق والاخلال به عظيم لانه مناسب وهو معنى عام يشمل متروك التسمية عمدا والمهل به لغير الله وهذا أولى من ان يجعل المناسب تسمية غير الله لانها كالاشراك اذ هذا مناسب خاص ببعض الصور والاول عام مشترك بين الصور فكانت اضافة الحكيم اليه أولى من اضافته الى المناسب الخاص بعطف على معمولي عاملين (قوله وقولهم على عاملين فيه تجوز) يعني بمحذف المضاف قال الرضي معنى قولهم العطف على عاملين

عاملين ان يعطف بحرف واحد معه واين مختلفين كانا في الاعراب كالانصبوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمولي  
عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا و بكر اخالدا فهذا عطف متفق الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا  
ضرب غلامه و بكر اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معمولهما فهذا القول منهم على  
حذف مضاف (قوله ولان فيه تعادل المتعاطفات) قيل في عبارته تسامح لان الذي فيه ليس بتعادل المتعاطفات وانما هو تناسبا  
ولانه لا يقال للمعطوف مع المعطوف عليه متعاطفات لان وضع التعاطف على نسبة الفعل للشركون فيه ولا شركة للمعطوف  
عليه مع المعطوف في نسبة فعل العطف (قوله فقرأها الاخوان بالنصب) هما جزوة والكسائي وقرأها ايضا يعقوب (قوله  
وقد استدل بالقراءتين في آيات الثلاثة) فيدهم الان الثانية لادليل في قراءتهم أما النصب فلكونه يعطف على آيات على اسم  
ان وعطف في خلقكم على خبرها وهو عطف معمولين على معمولي عامل واحد لا على معمولي عاملين مختلفين وأما الرفع  
فلاحتمال ان يكون آيات مبتدأ وفي خلقكم خبره والجملة عطف على ما قبلها فلا يكون مما نحن فيه وان جاز ان يكون آيات  
عطف على محمل اسم ان الاولي وفي خلقكم عطف على خبرها فيكون العامل في آيات الابتداء وفي خلقكم ان ويكون مما نحن  
فيه (قوله أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي وأما النصب فعلى نيابة مناب ان وفي) هذا مبني على ان حرف العطف  
عامل في المعطوف لنيابته مناب العامل في المعطوف عليه وهو غير المختار قال صاحب الكشاف وأما آيات لقوم يعقلون  
فن العطف على عاملين سواء انصبت أو رفعت فالعاملان اذا نصبتهما ان وفي أقيمت الواو مقامهما فعملت الجرفي واختلاف  
الليل والنهار والنصب في آيات واذا رفعت فالعاملان الابتداء وفي عمات الرفع في آيات والجرفي واختلاف واعترضه أبو حيان  
بان نسبة عمل الجرو والنصب والجرو الرفع الواو ليس بصحيح لان الصحيح من المذاهب أن حرف العطف لا يعمل وان العمل  
للعامل في المعطوف عليه انتهى وأقول في عبارة الكشاف تسامح آخر وهو ذكر الواو في قوله فعملت الجرفي واختلاف  
وفي قوله والجرفي واختلاف والظاهر استقاطها منهم ما وان يقول في اختلاف (قوله يعني ان اذا عطف على اذا المنصوبة  
بأقسام والخفوضات عطف على الشمس) أشار به هذا الى أن العطف على معمولي عاملين مختلفين في هذه الآية على تقدير ان  
الواو فيها غير الاولي للعطف انما هو بالنسبة الى اذا الثانية والثالثة لان اذا الاولي ليست بمعطوفة على معمول قبلها  
وكذلك العطف على معمولي عاملين مختلفين في قوله تعالى فلا أقسم بالجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا  
تنفس انما هو في الواو الثانية (قوله ثم اعترض عليه لقوله تعالى فلا أقسم بالجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح  
اذا تنفس فان الجار هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة) قد أسلفنا في آخر الكلام على  
اذا كلام الرضى على نحو هذه الآية وانه قدر فيه مضافا بعد الواو وهو العامل في مدخول الواو وفي الظرف والتقدير وعظمة  
الليل اذا يغشى فيكون العطف حينئذ على معمولي عامل واحد وهو قوله المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظا ورتبة  
وهي سبعة كما قال الرضى فان قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة وضعه بتأخير مفسره عنه قلت قصدوا التفضيم والتعظيم في  
ذكر ذلك المفسر بان يذكر وأولاشيا مبهما حتى تتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسره فيكون أوقع في  
النفس وأيضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجال أولا والتفصيل ثانيا فيكون أكد فان قلت فهذا الضمير الذي هذا  
حاله يبقى على وضعه معر فأم يصير نكرة لعدم شرط التعريف أي تقديم المفسر قلت الذي أرى انه نكرة كما يجي في باب  
المعرفة وعند النحاة يبقى معر فالكن تعريفه أنقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل به ذكره مضافا قبل الوصول الى  
التفسير فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا بابقائه على وضعه  
من التعريف لانه حصل جبران ما فاتته بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتب التعريف من المضاف اليه  
(قوله ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو) يجب تأخير التمييز عن نعم وبئس وأما تأخيره عن المخصوص  
نحو نعم زيد رجلا فذهب سيبويه والبصريون الى منعه وذهب الكوفيون الى جوازه الا الفراء فانه عنده قبيح (قوله ويلتحق  
بهم ما فعل الذي يراد به المدح والذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة) فعل الذي يراد به المدح أو الذم قد يكون بناؤه من فعل بضم  
العين وقد يكون من فعل بكسرهما وقد يكون من فعل يفتحها نحو حسن الرجل زيد وعلم الرجل زيد وفضل الرجل زيد ومعنى  
الحاق هذه النوع بنعم وبئس أنه ثبت له من الاحكام ما ثبت لنعم وبئس وأصل ساء معسوأ بضم الواو قلت ألفا النحر كما  
وانفتاح ما قبلها وقري ككبرت بسكون الباء الموحدة (قوله وعن الفراء والكسائي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير

في الفعل) قد اختلفا بعد هذا الاتفاق فقال الكسائي ان النكرة المنصوبة بحال وقال الفراء انهم ائتمروا من قول (قوله ويرده نعم رجلا كان زيدا ولا يدخل الناسخ على الفاعل) فان قيل كان في مثل هذا التركيب زائدة قلنا الاصل عدم زيادتها (قوله فقال الكسائي بحذف الفاعل) انما قال ذلك فرارا من الاضمار قبل الذكر وما فرأيه اشنع مما فرغ عنه وهذا الذي ذكره المصنف عن الكسائي هو المشهور عنه وفي شرح الايضاح في باب الاستثناء حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ولا من الكوفيين وما حكاه البصريون عن الكسائي انه يميز حذف الفاعل في قولك ضربتني وضربت الزيد بن باطل بل هو عنده مضموم مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى (قوله وقال الفراء يضم ويؤخر عن المفسر) في شرح التسهيل لابن أم قاسم والمشهور عن الفراء في هذه المسئلة وجوب اعمال الاول ومنع اعمال الثاني ونقل عنه ابن مالك انه يجيز اعمال الاول في هذه المسئلة بشرط تأخير الضمير فتقول ضربتني وضربت قومك هم فرارا من الاضمار قبل الذكر قال ابن النحاس ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما نقل انتهى وقد نقل ذلك أيضا بعض متأخري المغاربة ونقل عن الفراء أيضا انه يقصر مثل ضربتني وضربت زيدا على السماع حكاه في البسيط انتهى ما في شرح التسهيل (قوله فان استوى العاملان في طاب الرفع) في شرح الرضي والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب أيضا الفاعلية نحو ضرب وأكرم زيد جاز ان يعمل العاملان في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كما تؤثرات الحقيقية قال وجاز ان يأتي بفاعل الاول ضمير ابدا المتنازع نحو ضربتني وأكرمني زيدا هو حيث جئت بالمنفصل له مذكر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني المتنازع للفعلية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربتني وأكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير به في المتنازع كما رأيت كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل انتهى (قوله وفي كلام ابن مالك أيضا ضعف لا يمكن وجه ثالث في المثاليين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة) في الشرح ظاهر عبارة الرخشمري ان جعل المثاليين على كون المفسر فهم ما خبرا متعين ويكفي من حاول القدرح في ذلك ابداء محتمل آخر كما صنع ابن مالك اما انه يلزم ابداء جميع المحتملات في هذا المقام فلا ان الغرض ابطال دعوى التعيين وهو حاصل بابداء بعض ما يحتمله اللفظ وأقول عبارة الرخشمري على ما نقله المصنف صريحة في ان المثاليين من قبيل الآية في كون المفسر هو الخبر ولا يخفى ان مراده بذلك الظهور ودون القطع فلا يرد عليه احتمال آخر اذ ظهور الشيء لا ينافي احتمال غيره ولا نسلم ان الغرض ابطال دعوى التعيين في المثاليين بل اظهار قصور نظره فيهما ثم في الشرح فان قلت سيقول المصنف بعد هذا انه لا ينبغي الجمل عليه اذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول الرخشمري في انه يراكم ان اسم ان ضمير الشأن والاولى كونه ضمير الشيطان فكيف يتجه له بعد ذلك تضعيف كلام ابن مالك بان الضمير في المثاليين محتمل لان يكون ضمير القصة وقد وافق على امكان غيره وهل هذا الا الزام لابن مالك بان يفعل ما لا ينبغي له فعله وهو عن مظان القبول بمنزل قلت المراد ان ضمير الشأن والقصة لا ينبغي الجمل عليه اذا أمكن غيره مما لا يخالف القياس اما اذا كانت المحتملات كلها خارجة عن القياس فقد تساروت اقدامها في الجمل عليها فلا يخص به بعض دون بعض ولا شك ان جعل الضمير في المثاليين من ضمير ابان بربا وبلا منه مخالف للقياس لانه يلزم على كل منهما ما عود الضمير على التأخر لفظا ورتبة فاذن لا تنافي بين كلام المصنف في الموضوعين ولقائل ان يقول ضمير الشأن والقصة مخالف للقياس من خمسة أوجه والوجهان اللذان ذكرهما الرخشمري وابن مالك ليس فيهما مخالفة الضمير للقياس الامن وجه واحد فلها من رتبة على ذلك فاعل هذا هو الحامل لابن مالك على الاقتصار عليهما والاعراض عن ذلك انتهى ما في الشرح وأقول الزام المصنف هنا لابن مالك انما هو بامكان كون الضمير للشأن لا بأولوية الجمل عليه وكلامه الذي سيقوله بعد انما هو أولوية الجمل على غيره اذا أمكن فلا تنافي بين كلاميه في الموضوعين (قوله أسكران الى آخره) المراغة اسم مكان من التمرغ وهي هنا لقب أم جرير الشاعر قال في الصحاح لقبها به الاخطى أي يتمرغ عليها الرجال وقال فيه الجوامين السماء والارض قال أبو عمرو في قول طرفة \* خلالك الجوف يبيض واصفرى \* هو ما اتسع من الاودية والمتساكر الذي يظهر السكر وليس به (قوله والصواب ان كان زائدة) يعني فيمن رفع سكران وابن المراغة (قوله له مرفوع) جملة في محل جر صفة لمفرد (قوله وأجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع) في الشرح هذا يقتضي ان الكوفيين قاطبة يجوزون حذف الفاعل وليس ذلك بالمعروف والمنقول ان الكسائي منهم هو الذي

ليجوز حذفه وقد مر ان الفراء منهم لا يجوز حذف الفاعل في نحو ضربني واكرمك زيد ابل يوجب الاتيان به ضمير منفصل لا  
مؤخر عن الظاهر المتنازع فيه واقول اريد بالكوفيين معظمهم بقريته ماذ كره فيما مر عن الفراء (قوله والثالث انه  
لا يتبع بتابع فلا يؤكده ولا يعطف عليه ولا يبدل منه) لم يذكروا النعت لان عدم اتباعه بالنعت ظاهر لان الضمائر لا تنعت واراد  
بقوله ولا يعطف عليه ما يعطف اليه والنسق وفي الشرح اما كونه لا يؤكده فلانه اشدها ما من النكرات والنكرات  
لا تؤكده واما كونه لا يبدل منه ولا يعطف عليه بيان فلان لا يزول الابهام المقصود منه وانظر ما وجه كونه لا يعطف  
عليه عطف نسق واقول وجهه ان الجملة التي هي خبر ضمير الشأن لا تحتاج الى رابط لكونه انفسه فلو عطف عليه عطف نسق  
اشارة المعطوف عليه في الاخبار عنه بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه من رابط وهو ممنوع اقول لا مانع من تقدير الرابط  
فلا يلزم ذلك (قوله واذا اتقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه اذا لم يكن غيره) يعني بل الاولى الحمل على غيره بدل على ان هذا  
مراده قوله والاولى كونه ضمير الشيطان وقوله والاولى ان يعاد على غيره اذا لم يكن وفي الشرح ذكر المصنف في الباب  
الخامس في النوع السادس من الجهة السادسة ما يقتضي جواز كون الضمير الذي هو اسم ان من قوله تعالى ومن يكتمها  
فانه آثم قلبه ضمير الشأن مع امكان كونه عائد على من واقول لا معارضة بين هذا وبين ما ذكره المصنف هنا على ما لا يخفى  
(قوله ويؤيده انه قرئ وقيل به بالنصب وضمير الشأن لا يعطف عليه) في الشرح لم يتعين تخرجه بالنصب على ذلك بل يجوز كونه  
مفعولا معه اي يراكم مع قبيله وان كان العطف ارجح واقول انما لم يذكر المصنف هذا الوجه لرجوح حقيقته بالعطف ثم الذي قرأ  
بنصب قبيله هو اليزيدي وقبيل ابليس وجنوده نوعه وذريته وهم عند اهل السنة اجسام لطيفة شريفة لها قدرة التصور  
به ورة الاجسام الكثيفة قال الزمخشري في الآية دليل على ان الجن لا يرون ولا يظهرون للانسان وان اظهارهم لانفسهم  
ليس في استطاعتهم وان زعم من يدعي رؤيتهم زور ومخرقة انتهى وردبانه لادلالة الآية على ما ذكرناه تعالى آتيت انهم  
يروننا من جهة لانراهم فيها وهي الجهة التي يكونون فيها على اصل خلقهم من الجسمية اللطيفة ولو كان المراد في رؤيتنا لهم  
على العموم لكان التركيب انه يراكم هو وقبيله وانتم لا ترونهم وروية بعض البشر لهم معلوم في الشريعة بالا حادث الصحاح  
التي تفيد القطع بذلك كحديث ابي هريرة حين حفظ عمر الصدقة وحديث العفريت الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لولا دعوة اخي سليمان لبطته بسارية وحديث خالد بن سيرا كسر ذي الخليفة الى غير ذلك (قوله وقول كثير) هو مرفوع  
معطوف على قول الزمخشري (قوله ويؤيده قول سيبويه) الضمير في يؤيده عائد الى الاولى ان يعاد ويحمل الشاهد من هذا  
الكلام هو قوله ان تقديره أنك وقوله يرفع على أنك (قوله الخامس ان يجرب) هذا خامس المواضع التي يعود الضمير فيها  
على ما تآخر لظا ورتبة (قوله ربه فتية الى آخره) تسمية جمع فتى وهو السخى الكريم ويجمع ايضا على فتيان ودائبا اي مستقرا  
(قوله ويؤيد على ان مراده ان سبع سموات بدل وظاهر تشبيهه بره جلايا باه) في الكشف في سورة فصلت عند قوله تعالى  
ففضاهن سبع سموات ما بين مراده هنا فانه قال هناك يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السماء على المعنى كما قال طائعين ونحوه  
أعجاز نخل خاوية ويجوز ان يكون ضمير امهم مامفسر بسبع سموات والفرق بين النصبين ان أحدهما على الحال والثاني  
على التمييز (قوله وقوله فلا تلمه ان ينال البائس) هذا مجزئ صدره قد أصبحت بقرقرى كوانساء ورعا اثبت البيت  
بكماله في بعض النسخ وقد مر الكلام عليه فيما افترق فيه عطف البيان والبدل وقوله منصوب بالعطف على مفعول  
خرجوا هو قولهم (قوله وقال سيبويه هو باضمار اذم) في الشرح البائس هو الذي اشتدت حاجته فهذه ايضا صفة ترحم  
فلا وجه لجعل الناصب المحذوف فعل ذم وانما ينبغي ان يقدر ارحم واقول ان شدة الحاجة ايضا صفة ذم فعل سيبويه  
لهذا قدر اذم (قوله وقولهم قاما احوال وقاموا اخوتك وقرن نسوتك وقيل على التقديم والتأخير وقيل الالف والواو  
والنون كالتاء في قامت هند وهو المختار) قولهم منصوب بالعطف على مفعول خرجوا في شرح الالف لمد الدين بن مالك  
ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الابدال والتقديم والتأخير لان ائمة اللغة اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون الالف  
والواو والنون علامات للتثنية والجمع كأنهم بنوا ذلك على ان من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الالف في فعل  
الاثنين والواو في فعل جمع المذكر والنون في فعل جمع المؤنث فوجب ان تكون عندهم واخره وقد لزم للدلالة على التثنية  
والجمع كما قد لزم التاء للدلالة على التأنيث لانهم لو كانت اسماء لازم اما وجوب الابدال او التقديم والتأخير واما اسناد الفعل  
مرتين وذلك باطل لا يقول به أحد (قوله وأبو عبد الله الطوال) هو بضم الطاء المهملة وتخفيف الواو وانما أجازوه لشدة

اقتضاء الفعل للمفعول كالفاعل (قوله ولوان مجد الى آخره) المجد الشرف ومطمم بكسر الميم علم على رجل (قوله كساحله الى آخره) الحلم الأناة والسود السيادة والندى الجود والذرى بضم الذال المعجمة جمع ذروة بالضم والكسر وهى أعلى الشئ (قوله ويمتنع بالاجاع خصوصا حتى فى الدار لانصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد دهنه لتفسيره بغير المفعول) لما اشتمل قوله السابع أن يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر على قيدين أحدهما اتصال الضمير بالفاعل والاخر عوده على المفعول المؤخر اشارة الى بيان ما وقع الاحتراز عنه بدينك القيدين (قوله وقال الزمخشري فلا يحسب من الذين يفرحون بما اتوا الاية وفى قراءة أبي عمرو ولا يحسب منهم بالغيبة وضم آخر الفعل) هكذا يقع فى بعض النسخ ويقع فى بعض آخر فى قراءة بدون واوا احتراز بالغيبة وضم آخر الفعل يعنى من فلا تحسبهم عن قراءة حذرة والكسائى وعاصم بناء الخطاب فى الفعلين وضم الباء الموحدة فيها وخرجت على وجهين أحدهما ذكره ابن عطية أن المفعول الاول الذين يفرحون والثانى محذوف لدلالة ما بعده وحسن تكرار الفعل اطول الكلام والثانى ذكره الزمخشري ان أحد المفعولين الذين يفرحون والثانى بمفازة ولا تحسبهم توكيدوا احتراز بالغيبة وضم آخر الفعل يعنى من فلا تحسبهم بالخطاب وفتح الباء الموحدة فيها ما وخرجت هذه القراءة على حذف مفعولى يحسب لدلالة ما بعدهما عليهم ما ولا يجوز على هذه القراءة أن يكون فلا تحسبهم بدلا من لا يحسب لاختلاف الفاعل واذا كان فلا تحسبهم توكيد فدخل الفاء انما يتجه على انها زائدة وكذا اذا كان بدلا فى غير هذه القراءة (قوله ورده أبو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر) لانه قدر ضميرهم المحذوف مقدا على الذين يفرحون مع انه عائد اليه ومفسر به قال فى البحر وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ولا يحسب ولا يحسبهم بالياء فيها ما ورفع بآء يحسبهم على اسناد يحسب للذين وخرجت هذه القراءة على وجهين أحدهما ما قاله أبو على وهو ان لا يحسب لم يقع على شئ والذين رفع به قال ابن عطية فتتجه القراءة بكون فلا يحسبهم بدلا من الاول وقد نددى الى المفعولين وهما الضمير وبمفازة واستغنى بذلك عن المفعولين كما استغنى فى قوله بأى كتاب أم بآية سنة \* ترى حبه عار على وتحسب أى وتحسب حبه عار على والوجه الثانى ما قاله الزمخشري وهو أن يكون المفعول الاول محذوف فاعلى لا يحسبهم الذين يفرحون بمفازة يعنى لا يحسب انفسهم الذين يفرحون فأتين ولا يحسبهم نأ كيد وتقدم لنا الرد على الزمخشري فى تقديره لا يحسبهم الذين فى قوله تعالى ولا يحسب الذين كفروا انما فان هذا التقدير لا يصح فليطالع هناك وأقول لم يتقدم له الرد على الزمخشري هناك وانما تقدم له عند قوله تعالى ولا تحسب الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا وذلك أنه قال وقرأ الجمهور ولا تحسب بالياء أى ولا تحسب أم السامع وقال الزمخشري الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم أو لكل أحد وقرأ جدي بن قيس وهشام بخلاف عنه بالياء أى ولا يحسب هو أى حاسب أو واحد قال ابن عطية وأرى هذه القراءة بضم الباء فالمعنى ولا يحسب الناس انتهى وقال الزمخشري ويجوز أن يكون الذين قتلوا فاعلا ويكون التقدير ولا يحسبهم الذين قتلوا أمواتا أى لا يحسب الذين قتلوا أنفسهم أمواتا فان قلت كيف جاز حذف المفعول الاول قلت هو فى الاصل مبتدأ محذوف كما حذف المبتدأ فى قوله تعالى أحياء والمعنى هم أحياء لدلالة الكلام عليهم ما انتهى وما ذهب اليه من ان التقدير ولا يحسبهم الذين قتلوا أمواتا لا يجوز لان فيه تقديم المضمرة على مفسره وهو محصور فى أما كن وهى باب رب بلا خلاف وباب نعم وبئس فى نحو نعم رجب لا يزيد على مذهب البصريين وباب امتازع على مذهب سيبويه فى نحو ضربانى وضربت الزيد بن وضمر الامر والشان وباب البدل على خلاف فيه بين البصريين فى نحو مررت به زيدوزاد بعض أصحابنا أن يكون الظاهر المفسر خبر الضمير وهذا الذى قدره الزمخشري ليس واحدا من هذه الامور المذكورة الى هنا كلامه فى البحر (قوله ووقع له نظيره ذاقى قول القائل مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها فقال تقدم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة متمنع لان فيه تقديم الضمير على مفسره) يعنى لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر واما رتبة فلان فاعل الصفة حينئذ وهو فرسه رتبته التأخر عنها وقد تقدم الضمير المفسر به على الصفة فعاد الضمير على متأخر فى الرتبة لكن لا بالنظر الى نفس الضمير وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد عليه الضمير فاعلا للصفة التى تقدم عليها الضمير وفاعل الصفة يجب تأخيرها عن (قوله ولا شك انه لو قدم لكان كقولك غلامه ضرب زيد) هذا اعتراض على أبي حيان توجيهه انه لو صح ما ذكره لا امتنع قولك غلامه ضرب زيد بنصب غلامه وهو غير متمنع بيان الملازمة ان هذه الصورة كالمرة التى ذكرها فى انه عاد الضمير على متأخر فى اللفظ وفى الرتبة لكن لا بالنظر الى نفس الضمير

الضمير وما عاده عليه بل بالنظر الى كون ما عاده عليه فاعلا للفعل الذي تقدم الضمير عليه وفاعل الفعل يجب تأخير عنه وقد  
يفرق بينهما بشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل بخلاف الحال (قوله ولو قدم تود لغير التركيب) هذا جواب سؤال يرد  
على قوله فان الضمير الآن عائد على متقدم لفظا تقدير ذلك السؤال هو ان عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لم يلزم من هذا  
التركيب وانما يلزم من تقدير تقدم تود وتقرير الجواب أن الواقع في التركيب الآن تأخير تود وما تقدمه فتركيب آخر  
غير هذا التركيب (قوله ويلزمه ان يمنع ضرب زيدا غلامه لان زيدا في نية التأخير) انما ائيل ان يمنع كونه في نية التأخير بل  
هو في محله غايته انه محل غير أصلي (قوله وقد استشعر ورر وذلك و فرق بينهما بما لا معمول عليه) في الشرح وجه التفريق  
الذي أشار المصنف الى تضعيفه هو أن أبا حيان قال اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط يوجب تأخره عنه لعود الضمير فيلزم  
من ذلك اقتضاء جملة الشرط لجملة الدليل وجملة الشرط انما تقتضي جملة الجزاء لاجل دايته لانها ليست بعاملة فيها وجملة  
الدليل لا محل لها فيمتدفع حالها لانها من حيث هي دليل لا يقتضيها فعل الشرط ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط  
اقتضاءها فتدفعها وهذا بخلاف ضرب زيدا غلامه فانها جملة واحدة والفعل عامل في الفاعل والمفعول معا فكل واحد  
منهما يقتضي صاحبه فذلك جاز ضرب غلامها عند بعضهم وامتنع ضرب غلامها عند هذا فرقه الذي اعتمد عليه  
ولا يخفى انه ضعيف كما أشار اليه المصنف ﴿ شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا ﴾ (قوله أحدها كونه مبتدأ في  
الحال) يعني في حال التكلم أو في الاصل بان يدخل عليه حال التكلم ناسخ من نواسخ الابتداء (قوله وأجاز لا تخفش وقوعه  
بين الحال وصاحبها) في اعراب السفاقي ان المجهز الكسائي وفي البحر وقد أجاز ذلك بعضهم (قوله وجعل منه هؤلأ بناتي هن  
أطهر لكم فمن نصب أطهر و لحن أبو عمرو ومن قرأ بذلك) قال الرضي وروى عن محمد بن مروان وهو أحد قراء المدينة هؤلأ بناتي  
هن أطهر لكم بالنصب و كذا روى عن سعيد بن جبير قال أبو عمرو بن العلاء اعتنى بن مروان في لحنه يعني في ايقاع  
الفصل بين الحال وصاحبها وقال أبو حيان وقرأ الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمرو وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان أطهر  
بالنصب ورويت هذه القراءة عن ابن مروان بن الحكم وقال سيبويه لحن (قوله وفيهما نظر أما الأول فلان بناتي جامد غير  
مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضمير عند البصريين) الضمير المجرور يفي عائد الى كون هن توكيدا وكونه مبتدأ خبره لكم وفي  
الشرح لاننا سلم انه جامد محض اذ هو في معنى مولود في معنى المشتق فيضمحل الضمير وانما قال عند البصريين لان  
الكوفيين يرون ان الجامد الذي لا يؤول بالمشتق يتحمل الضمير نقله بدر الدين بن مالك في شرح الالفية ونقله غيره أيضا وانما  
نقل في التمهيد عن الكسائي وأقول لا ضرورة تدعو الى تأويله بالمشتق فلا يؤول به فلا يتحمل ضمير او اعلم ان استخراج  
الأول ذكره ابن عصفور في شرح المقرب وعبارته هن توكيدا للضمير المستكن في بناتي على ان بناتي في معنى المشتق فيضمحل  
الضمير قال ويدل عليه قولهم مررت بنساء بنات لعمر وفوصغوبه (قوله واما الثاني فلان الحال لا يتقدم على عاملها الظرفي  
عند أكثرهم) في الشرح القراءة المخرجة على ذلك شاذة فاي حرج في تخريجها على قول غير الأكثرين وليست كثرة القائلين  
بحكمه وجبة لا طراح قول الاقائل بحيث لا يلتفت اليه ولا يخرج تركيب عليه واقدحج المرتكب لذلك واسما وفي اعراب  
السفاقي وهن مبتدأ أولكم خبره وأطهر حال والعامل ماني هن من معنى التوكيد بتكرير المعنى وقيل لكم بما فيه من معنى  
الاستقرار وأجاز لخشري أن ينصب هؤلأ بضمير أي خذ هؤلأ وهن فل واطهر حال والعامل فيه الفعل المضمير  
(قوله وكونه معرفة أو كالمعرفة في انه لا يقبل ال كما تقدم في خبر أو أقل) قال الرضي وأجاز الجزولي وقوعه بين أفعال التفضيل  
تخوخير من زيد هو أفضل من عمرو وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رأيت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا  
جوز نحو رأيت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهم ما وكذا جوز بعضهم  
وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو اني أنا أخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني أنا زيد والحق ان كل هذا دعاوى لم  
تثبت صحتها بيينة من قرآن وكلام موثوق به وضو قوله اني أنا أخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون مبتدأ وما بعده خبره  
والجملة خبر ان بل لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما أظن أحدا هو خير منك وكان خيرا من زيد هو أفضل من  
عمرو ورأيت زيدا هو مثلك أو غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت أنا خالك وظننتك أنت زيدا ينصب ما بعده صيغة  
الضمان المذكورة في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هي فيقتصر على موضع



السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات الالام أو بين معرفة ونكرة وهى أفعال التفضيل كما ذكر سيبويه (قوله وخالف في ذلك الجرجاني فألقى المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه نحو انه هو يبدئ ويعيد وهو عند غيره توكيداً أو مبتدأ) قال الرضى وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع لتشابهته للاسم وامتناع دخول الالام عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضى لا يشابه الاسم حتى يقال فيه كأن الماضى اسم امتنع دخول الالام عليه وهذا الذى قاله أيضا دعوى بلا حجة وقوله تعالى ومكر أولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشئ لقوله تعالى وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحى (قوله فقال في شرح الايضاح لا فرق بين كون امتناع آل لعارض كأفعل من والمضاف كمثلك) العارض هنا وقوعه بعد أفعل والاضافة في الجامد (قوله وتتم له بسلام زيد مردود لانه معرفة) لقائل أن يقول انما مثل به لجر دما امتنع فيه آل لعارض (قوله وقد يقال انه يلزمه اجازة ذلك) أى ان ابن الجبار يلزمه اجازة الفصل قبل الماضى لانه قال أولذاته وامتناع آل في الماضى لذاته (قوله وأما الثالث فلم يدعه أحد من الناس) يعنى الثالث خلق الزوجين الذى دل عليه قوله وأنه خلق الزوجين (قوله وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين أتوا العلم الذى أنزل اليك من ربك هو الحق ويهدى فاعطف يهدى على الحق الواقع خبرا بعد الفصل) في الشرح وانما قال وقد يستدل لان هذا ليس بقاطع اذ يمكن ان يقال لا نسلم أنه معطوف على الخبر بل هو معمول لمخوف أى ويرونه يهدى فيكون من باب عطف الجمل سلما ولكن لا نسلم ان وقوعه معطوفا على الخبر كوقوعه هو خبر اذا الثواني يعترف فيها مالا يعترف في الاوائل (قوله أحدهما أن يكون بصيغة الرفع) قال الرضى وانما جى بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ليكون في صورة مبتدأ ثان ما بعده خبر والجملة خبر المبتدأ الاول فيتميز بهذا السبب ذوالالام عن النعت لان الضمير لا يوصف وليس بمبتدأ حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القائم (قوله والثاني ان يطابق ما قبله) أى في الغيبة والخطاب والتسكيم (قوله فأما قول جرير بن الخطفي وكان بالباطح الى آخره) يقع في بعض النسخ حذف الالف من ابن وفي بعضها اثباتها وفي الشرح الذى ثبت في النسخ الذى وقفت عليها من هذا الكتاب اثبات الالف ابن وينبغي أن يكون جرير ممنونا ولعل هذا من المصنف مبنى على السكون بان الالف انما تحذف من ابن اذا وقع صفة بين علمين ولم يكن الابن مضافا الى الجدل الى الاب الاقرب وكذا التنوين لا يحذف من العلم الاول في هذه الصورة على هذا القول وسيأتى الكلام فيه فيما بعد هذا ان شاء الله تعالى والخطفي ليس أباً أقرب لجرير لان جرير هو ابن عطية بن حذيفة هو الخطفي يلقب بذلك وفي القاموس في مادة خطف وكهزى لقب حذيفة جد جرير الشاعر وفي الصحاح والخطفي أيضا لقب عوف وهو جد جرير بن عطية بن عوف انتهى وكان همزة مكسورة بعد الالف وتون ساكنة يعنى كآين (قوله وانما هو توكيد للفعل) يعنى في يرانى (قوله أى يرى مصابى والمصاب حينئذ مصدر) هكذا يقع في بعض النسخ والمصاب بالصاد المهملة والباء الموحدة ويقع في بعضها والمضاف بالصاد المهملة والفاء (قوله أى نافه لان أعمالهم توزن) في الشرح هذا المعنى غير متعين لجواز أن يكون المراد كما قال الزمخشري وغيره فتزدرى بهم ولا يكون لهم عندنا وزن ولا مقدار ومثله في الاستعمال شائع يقال لا نقيم اقلان وزناى لا يعاب به ولا يلتفت اليه وهو من قبيل السكائية وعليه فلا حذف في الآية (قوله وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض) في الشرح الصفة التى أشار اليها انما قدورها على جعل المصاب مصدر الالام مفعول وكلام ابن الحاجب فيما اذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدر اول ذلك جعله مفعولا ثانيا يرى والمفعول الاول هو الباء ولو لا ذلك لما صح بحسب الظاهر قلت والاعتراض الذى أشار اليه ابن الحاجب غير متجه مع الاعتراض عن تقدير الصفة وذلك لان مبناه على أن يكون مصابا باسم مفعول نكرة والواقع في البيت ليس نكرة بل هو معرف بال والحصر مستفاد من التركيب كقولك زيد القاضل أى هو القاضل لا غيره وكذا المعنى في البيت أى لو أصبت رآنى المصاب يعنى أنه لا يرى المصاب الا باى دون غيرى كانه لعظم مكانته عنده وشدة صداقته له يتلاشى عنده مصائب غير صديقه فلا يرى غيره مصابا ولا يرى المصاب الا باه مبالغة فالمعنى صحيح متجه كما رأيت بدون تقدير صفة (قوله ولما سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع) قال الرضى يسمى فصلا عند البصريين قال المتأخرون لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جازان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فثبت بالفصل لتعين كونه خبرا الصفة وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم الذى قبله عما بعده بدلالة على أنه ليس من تمامه بل هو خبره وما آل المعنيين الى شئ واحد الا ان تقريرهما أحسن من تقريرهم (قوله وعماد الاله يعتمد عليه معنى الكلام) قال الرضى والكوفيون

والكوفيون يسمونه عماد الكونه حافظ المابعد حتى لا يسقط عن الخبرية كالعما في البيت الحافظ للسقف من السقوط  
قال ابن الحاجب في شرح المفصل وتسمية أهل البصرة أقرب الى الاصطلاح لان الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الالفاظ  
والا كان المعنى في هذه الالفاظ الفصل كان تسميتها انفصلاً أخرى من تسمية الكوفيين لها عماد انظر الى ان المتكلم أو السامع  
أو هما جميعاً يعتمدان بهما على الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلازمها ويؤدي الى معناها فكانت تسمية البصريين  
أظهر (قوله وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت أنت الرقيب عليهم والضمائر لا توصف)  
لقائل ان يقول مرادهم انه يفصل من أول الامر بين كون مابعد خبر الاصفة وان كان هناك ما يمنع من كونه صفة فلا  
اعتراض عليهم وفي الشرح كان الصفة هنا منفية كذلك غيرها من التوابع اذ لا يصلح في هذه الآية شيء منها البتة أما  
عطف النسق والتوكيد فظاهر وأما عطف الميان فلا اشتقاق وشرطه الجود ولان ما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان  
على الصحيح وأما البدل فلانه لا يبدل ظاهر من ضمير حضور الا اذا كان بدل بعض أو اشتغال أو بدل كل مفيد للاحاطة والشكل  
هنا منمتف فالاستناد الى هذه الآية في ان التعبير بالتابع أولى من التعبير بالصفة لا يظهر له وجه انتهى وأقول بل يظهر له  
وجه بناء على ان المراد بالتابع اللغوي لا الاصطلاحي (قوله والثاني معنوي وهو التا كيد ذكره جماعة) اعتراض عليه ان  
الحاجب في أماليه بانه لو كان تاكيداً لم يحل من ان يكون لفظياً أو معنوياً أو كلاهما باطل أما الاول فلان اللفظي إعادة اللفظ  
بمعناه مثل قام زيد زيد أو بمعناه مثل أنت وأما الثاني فلان المعنوي بالفاظ محصورة تحفظ ولا يقاس عليها في الشرح  
التا كيد الذي رده بين الامرين هو الذي يذكره النحاة في باب التوابع وليس الكلام في الفصل بهذا المعنى وليت شعري  
ماذا يقول الشيخ رحمه الله تعالى في التاكيد بان واللام ونحو ذلك واعلم انما اعتراض على من يقول ان الفصل تاكيد للاسند  
اليه فينتج اعتراضه حينئذ ولكن الذي صرح به بعض المحققين انه تاكيد للحكم لما فيه من زيادة الرباط انتهى وأقول كائنه  
يريد به بعض المحققين التفتازاني فانه قال في حاشية الكشاف ذكره يعني صاحب الكشاف ضمير الفصل ثلاثة فوائد الاولى  
الدلالة على ان مابعد خبر لانه لا غاية توسط بين المبتدأ والخبر لابين الموصوف والصفة ولهذا الاعتبار سمي ضمير الفصل  
الثانية تاكيد الحكم لما فيه من زيادة الرباط وما قيل انه لتاكيد المسند اليه لانه بمنزلة زيد نفسه العادل ليس بشيء الثالثة  
افادة قصر المسند على المسند اليه بهادة الاستعمال مثل ان الله هو الرزاق كنت أنت الرقيب عليهم ونحو ذلك وهذا انما  
يتم اذا ثبت القصر في مثل كان زيد هو أفضل من عمرو ومما الخبرية نكرة والافتعريف الخبر بلام الجنس بغيره قصره على  
المبتدأ وان لم يكن هناك ضمير فصل مثل زيد الامير وعمرو والشجاع وتعرف المبتدأ بلام الجنس بقيد قصره على الخبر وان  
كان مع ضمير انفصل نحو الكرم هو التقوى أي لا كرم الا التقوى وفي المطول ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص  
أي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو مقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى  
أولم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون مجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلًا بدونه بان  
يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق أي لا رزاق الا هو وقصر المسند اليه على المسند  
نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال أي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال (قوله وبنوا عليه انه لا يجمع التوكيد  
فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل) في الشرح منعد ذلك لثلاثي مجتمع تاكيد على شيء واحد وهو بناء منهم على انه تاكيد للمسند  
اليه وقد تقدم ان التحقيق خلافه سلمنا انه تاكيد للاسند اليه لكن ما المانع من اجتماعه مع تاكيد آخر وأنت تقول جاء زيد  
نفسه عينه وجاء زيد بنفسه ولا حاجة بعد ثبوت كلمتين بمعنى واحد في استعمالين الى سماعهما من العرب مجتمعتين في  
تركيب واحد ولهذا تقول جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبعهون أبعهون من غير توقف على ورود السماع بها مجتمعة  
وأقول ليس مانح فيه نظير جاء زيد بنفسه عينه ولا جاء زيد بنفسه وانما هو نظير زيد بنفسه زيد الفاضل لان التاكيد بضمير  
الفصل عند هؤلاء من باب التاكيد اللفظي لانه عندهم تكرار معنى التوكيد باعادة لفظه أو تقويته بمرادفه ويمكن ان يكون  
مراد الشارح من التنظير بجاء زيد بنفسه عينه وجاء زيد بنفسه انما هو في مجرد اجتماع تاكيدين (قوله وايجاب ان فائدة  
المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره) في الشرح وسألت مرة بعض الاحباب عن الحكمة في التفريق بين شأن المؤمنين  
والكافرين في سورة البلد حيث ترك ضمير الفصل في حق الاولين فقيل أولئك أصحاب الجنة وأتى به في حق الاخرين فقيل

والذين كفروا بانائهم اَحجاب المشامة فتأملته انتهى وأقول الحكمة ان اسم الاشارة يوثق به لتمييز ما يريد به العمل غير الصحة  
احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة حسا كقول ابن الرومي \* هذا أبو الصقر فردا في محاسنه \* ولا كذلك الضمير وان اسم  
الاشارة البعيد يجعل ذريعة الى تعظيم المشار اليه القريب ذهبا الى بعد درجته ورفعة محله كقوله تعالى حكاية عن امرأة  
العزير فذالك الذي لتنتي فيه حيث لم تقل فهذا هو حاضر وفي تفسير البيضاوي اشارة الى السؤال وجوابه فانه قال وتواصوا  
بالصبر وأوصى بعضهم بعضا بالصبر على طاعة الله وتواصوا بالمرجة بالمرجة على عباده أو بوجبات رحمة الله أولئك اَحجاب الميمنة  
اليمن أو اليمن والذين كفروا بانائهم انصبتاه دل على حق من كتاب وحجة أو بالقرآن هم اَحجاب المشامة الشمال أو الشؤم  
ولتكر برذ كرا المؤمنين باسم الاشارة والكفار بالضمير شأن لا يخفى (قوله ثم قال أكثرهم انه حرف فلا اشكال) يعني في انه لا حمل  
له من الاعراب قال الرضى لما كان الغرض من الايمان بالفصل دفع التباس الخبر الذي بعده بالصيغة وهذا معنى الحرف أعني  
اذا المعنى في غيره صار حرفا وانخاع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة أى صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع  
الى النصب لان الحروف عديمة التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية أعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا  
ومذكرا ومؤنثا ومتكافيا ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف المتجرد عن معنى  
الاسمية ودخله معنى الحرفية أى افادته في غيره وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحد او مثنى أو مجموعا  
مذكرا أو مؤنثا فانه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه (قوله وقال الخليل اسم) في الشرح يشكك هذا من جهة ان  
الاسم الواقع في التركيب لا بد له من اعراب وأقول قدر رفع المصنف هذا الاشكال بقوله وتظيره على هذا القول أسماء الافعال  
فمن يراها غير معمولة لشيء وأل الموصولة اسم ثم في الشرح ليس هذا ارفع للاشكال بل هو توسيع لدائرته فان ما ورد على  
الاول يرد على هذا وأقول معنى كلام المصنف ان هذا القول ليس يستبعد فقد قيل بنظيره في هذين الشئيين (قوله وأل  
الموصولة) في الشرح يعني عند من يراها اسم - والتنظير بمذاهب شئ فان أل الاسمية لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها  
الى صلتها بطريق العارية كافي الا التي بمعنى غير وأقول قول المصنف وأل الموصولة يعني به فممن يراها غير معمولة لشيء (قوله  
ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده) في الشرح عاله بعضهم بانه يقع مع ما بعده كالشئ الواحد ولذا تدخل عليه لام الابتداء  
نحو انك لانت الحليم الرشيد وهو هذا القول مشكك أيضا لان ما يتبع ما بعده في الاعراب (قوله وقال الفراء بحسب  
ما قبله) في الشرح قيل ويكون على هذا توكيد لما قبله وهو مشكك لان الضمير لا يؤكد به الظاهر وأيضاً فان اللام الداخلة  
في خبر ان لا تدخل في تأكيد الاسم فلا يقال ان زيد نفسه كريم (قوله ووهم أبو البقاء فاجاز في ان شائتك هو الاثر التوكيد)  
في الشرح اذا كان أبو البقاء أطلق القول بانه توكيد ولم يصرح بان توكيد النفس شائتك احتمل ان يريدانه توكيد للضمير المستتر  
في شائتك وهو محتمل صحيح كيف يسجل بالوهم عليه ولا ينبغي حمل الكلام على الفساد ما وجد سبيل الى جملة على الصحة  
﴿قوله روابط الجملة بما هي خبر عنه﴾ الباء متعلقة بروابط (قوله كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله  
الحسنى) في التسهيل الاجماع على منع حذف الضمير العائد على كلمة كل اذا كان مبتدأ وفي غيره ان المنع مذهب البصريين  
ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وقال ابن أبي الربيع ان ذلك جاء في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة  
ابن عامر وحكى الصغار عن الكسائي والفراء اجازة ذلك (قوله وقول أبي النجم كله لم أصنع) هذا آخر بيت وهو

قد أصبحت أم الخيام ردي \* على ذنبا كله لم أصنع وقد تقدم الكلام عليه في فصل كل وقول في كلام المصنف مجرور  
بالعطف على قراءة ابن عامر (قوله لما ابتداء في فصل كل) هكذا يقع في غالب النسخ ويقع في بعضها ما بيننا في فصل لو وليس  
بصواب اذ لم يتقدم ذلك في فصل لو بل في فصل كل والذي بين في فصل كل ان نصب كل يقتضى دخولها في حيز ان في  
في توجسه النفي حينئذ للشمول خاصة ويفيد ثبوت الفعل لبعض الافراد فيكون أبو النجم معترفاً ببعض الذنوب الذي ادعته  
أم الخيام عليه وهو خلاف الغرض (قوله وقراءة جماعة) هو أيضا مجرور وبالعطف على قراءة ابن عامر (قوله ومجرورا)  
عطف على مرفوعا (قوله وقول امرأة هو) مجرور وبالعطف على محمل جملة السمن منوان بدرهم وهذه المرأة إحدى  
النساء اللاتي اجتمعن وتعاقدن على ان يصفن أزواجهن وقصتهن في صحيف البخارى ويعرف حديثهن بحديث أم زرع  
والارنب واحد الارانب قيل يطلق على الذكر والانثى وقيل انما يطلق على الانثى ويقال لذكريها خرز بعجات على  
زينة صردو الزرنب برأى فراء فنون فياء موحدة طيب وقيل شجر طيب الرائحة (قوله وقوله تعالى ولئن صبر) هو بالجر  
معطوف

معطوف أيضا على محل السمن منوان بدرهم (قوله سواء أفدرنا اللام للابتداء) أي اللام الداخلة على من صبر (قوله اما على  
الاول فلان الجملة خبر) يريد بالاول كون من موصولة وبالجملة جملة ان ذلك من عزم الامور (قوله واما على الثاني فلانه لا بد  
في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من ان يشتمل على ضميره) في الشرح يريد بالثاني ان تكون اللام في و لمن صبر وغفر  
لام الابتداء ومن شرطية واذا كان كذلك فالجملة التي يقدر فيها الضمير هي قوله ان ذلك من عزم الامور وهي اسمية فكيف  
تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفاء والمصنف قد قال باثر هذا الكلام وقول أبي البقاء والحوفي ان الجملة جواب  
الشرط مردود لانها اسمية وقولهما ان على اضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر فاهذا الذي فعله المصنف وجوابه انه  
لم يجزم بان من شرطية كما جزم أبو البقاء والحوفي وانما قال وان قدر كونها شرطية فلا بد من تقدير الضمير في الجواب ثم ابطال  
الجوابية لعدم الاقتران بالفاء ويلزم من ذلك ابطال كونها شرطية مع جعل اللام للابتداء فتأمله انتهى واعلم ان ما قاله  
المصنف من لزوم تقدير منه في الاوجه الثلاثة انما هو ان كانت الاشارة بذلك الى مصدر صبر ومصدر غفر اما ان كانت  
الى من وكانت جملة ان ذلك من عزم الامور خبر الاجواب قال ابط اسم الاشارة ولا يحتاج حينئذ الى تقدير منه بل الى تقدير  
مضاف أي ان ذلك من ذوى عزم الامور (قوله احدها ان يكون معطوفا بغير الواو) احتراز بهذا القيد عما اذا كان معطوفا  
بالواو فان الضمير حينئذ يكون رابطا وفي حواشي التسهيل للمصنف وانما كان ذلك لان الواو ملطقت الجمع فالاسمان معها أو  
الاسماء بمنزلة اسم منى أو مجموع فيه ضمير (قوله والثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمر ووقام هو) في حواشي التسهيل  
لان الواو اوست للجمع في الجمل بل في المفردات ولهذا ما منعوا الزيدان يقوم ويقعد وأجاز واقام وقاعد وأما قول بعض  
المعربين وأظنه أبا البقاء في هذا من شيعته وهذا من عدوه ان الجملتين صفة ثانية لجانين فردود (قوله والثالثة ان يكون  
بدلان نحو حسن الجارية اعجبته هو) هكذا يقع في بعض النسخ ويقع في بعضها حسن الجارية الجارية اعجبته هو (قوله فان  
قدرته بيانا جاز باتفاق) في الشرح هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت ان العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه اتفاقا  
وانى ثبت هذا وقد صرحوا بان خلاف في عامل التابع هل هو العامل في المتبوع أو غيره من غير تفصيل أو بتفصيل بين البديل  
وغيره الى غير ذلك مما حكوه من الاقوال فاذا كان من النحاة من يقول بان العامل في التابع ليس هو العامل في المتبوع  
وانما هو عامل آخر مقدر سواء كان التابع عطف بيان أو غيره لم يثبت القول بجواز هذه المسئلة على تقدير كون التابع  
فيها بيان على سبيل الاتفاق وأقول انما حكى الاتفاق لان القول بان العامل في البيان مقدر من جنس الاول قول لا يعتد به  
ولذا لم يحكه ابن أم قاسم وحكاه الرضى عن بعضهم قال ابن أم قاسم اما النعت والتوكيد وعطف البيان فعمل العامل فيها هو  
العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو مذهب الخليل والاختفش قيل وسيبويه  
وأكثر المحققين وقال الرضى اما الصفة والتأكيدي وعطف البيان ففيها ثلاثة أقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في  
المتبوع وقال الاختفش العامل فيها معنوي كافي المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر  
من جنس الاول وأما البديل فالاختفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول  
وسيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب ان العامل في البديل هو العامل في المبدل منه وأما عطف النسق ففيه  
ثلاثة أقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح وابن جنى في سر الصناعة  
ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة (قوله ويجتمعه له ولباس التقوى  
ذلك خير) في الشرح لان ذلك يمكن ان يكون مبدء آخره خير والجملة خبر لباس التقوى ويمكن ان يكون بدلا أو بيانا فان خبر  
مفرد لا جملة قلت والاحتمال الذي ابداه المصنف حق لكن ظاهر تخصيصه ذلك بهذه الآية يقتضى ان الآيتين اللتين تلاهما  
أولاهما قوله تعالى والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار و قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات  
لا تكلف نفسا الا وسعها أولئك أصحاب الجنة متعینان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك بل احتمال البديل والبيان جار فيهما  
أيضا (قوله والثالث اعادة المبتدأ بلفظه وأكثر وقوع ذلك في مقام التثوير والتفخيم) في غيب اللباب وضع الظاهر  
في معرض التفخيم والتعظيم جاز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاختفش  
يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد (قوله لا يرى الموت الى آخره)

بروى يسبق مكان يشبهه ويقال نغص الله عليه العيش تنغيصاً أي كدره (قوله أو ضمير محذوف أي منهم) يعني ومن بيانية  
 لا تبعيضه لان الذين يتمسكون بالكتاب لا يكونون غير مصليين حتى يكون المصلحون بعضهم (قوله والخامس عموم يشمل  
 المبتدأ نحو زيد نعم الرجل) في الشرح ظاهره ان العموم جاء من قبل ان الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا  
 غلط لاننا قطع ان المتكلم بقوله نعم العبد يصيب لم يقصد مدح جميع من في العام وانما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل  
 المذكور فجعله للعموم غلط وفي الباب ان خبر المبتدأ اذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يمتح الى ضمير نحو زيد  
 نعم الرجل قال صاحب العباب فان اللام في الرجل لا كان للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس مشتمل  
 على كل افراده كان الرجل مشتملاً على زيد وغيره فخرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي وأقول هذا الذي ذكره الشارح وجه  
 آخر اضعف هذا الخامس لا اعتراض على المصنف لانه تبرأ منه بقوله كذا قالوا (قوله فاما الصبر عنهما فلا صبرا) هذا آخر بيت  
 أوله الا لبيت شعري هل الى أم معمر \* سبيل (قوله أما المثال فقيل الرباط اعادته المبتدأ بعناه بناء على قول أبي الحسن في صحة  
 تلك المسئلة) هي كون روابط الجملة بما هي خبر عنه اعادته المبتدأ بعناه والمثال هو زيد نعم الرجل وفي الشرح واجازته  
 لا يختص به أبو الحسن حتى يخرج على مذهبه فالقائلون بصحة هذا التركيب وبان اعادته المبتدأ بعناه انما يكون خلفاً عن  
 الضمير في الشعر كما يراه سيديو به كيف يتأق منهم تخريج هذا المثال الذي يستعمل هو ونحوه في السمة على مذهب الاخفش  
 وهم لا يرون صحته هذا مما لا سبيل اليه (قوله وانسان عيني الى آخره) هذا البيت مثال للحكم الاول وهو ان يعطف بفاء  
 السببية جملة مشتملة على الضمير على جملة خالية منه والاية مثال للحكم الثاني وهو ان يعطف بفاء السببية جملة خالية من  
 الضمير على جملة مشتملة عليه وانسان العين المثال الذي يرى في سوادها ويجمع أيضاً على اناسي ويحسر بضم السين المهملة  
 وكسر هاء مضارع حسر بفتحها أي انكشف وهذا لازم ومصدره الحسور ويقال حسره بمعنى كشفه فيكون متعدياً ومضارع  
 مضموم العين ومكسور هاء ومصدره الحسر كالقتل والضرب ويجمع بضم الجيم وكسر هاء مضارع جم جو ما أي كثر واجتمع  
 ويفرق بفتح الراء مضارع غرق بكسر هاء وفي الشرح فان قلت يمتعلق الباء من قوله أو بالعكس وما هذا العطف قلت يتعلق  
 بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل والتقدير أو يقع العطف ملتبساً بالاكس (قوله وفي المسألة تحقيق تقدم في موضعه)  
 يعني في الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الاعراب وهو قوله ان الفاء ترات الجملة منترلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي  
 منهما بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهم ما يكفي جملي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً والمحل لذلك المجموع (قوله الثامن  
 شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام) مدلول هو بالرفع على انه صفة ثانية لشرط وفي الشرح  
 الرباط في ذلك هو الضمير الذي اشتمل عليه الشرط بلاشك فهو من صورة القسم الاول فلا يعد قسماً مستقلاً برأسه وأقول  
 القسم الاول يكون الضمير واقعاً في الخبر وهذا ليس كذلك بل الخبر لا ضمير فيه دل على الجواب الذي شرطه اشتمل على الضمير  
 (قوله والعاشر كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو هجيرى أبي بكر لاله الا الله) في شرح التسهيل لان أم قائم أي قوله في  
 المهاجرة وفي الصحاح والهجر ير مثال الفتيق الدأب والمادة وكذلك الهجرى والاهجيرى يقال مازال ذلك هجيراه واهجيراه  
 واجرياه أي دأبه وعادته انتهى وفي الشرح الجملة في هذا المثال ونحوه ليست مما الكلام فيه لانها في حكم المفرد اذا مراد بها  
 لفظها أو أقول لانسلم أن الجملة في هذا المثال ليست مما الكلام فيه فان الكلام في مطلق الجملة وقد تقدم نظير هذا غير مرة ثم في  
 الشرح فان قلت ماذا كرهه هنا معارض ما ذكره في التنبيه الا في بعده هذا فربما وذلك انه صرح فيه بان الجملة التي هي  
 نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج الى رباط وهو مناف اعدها هنا في روابط الجملة بما هي خبر عنه قلت يمتثل ان يريد بما ذكره  
 في ذلك التنبيه انها لا تحتاج الى رباط آخر غير كونها نفس المبتدأ في المعنى فالمنفي ليس مطلق الرباط بل رباط مقيد (قوله  
 ومن هذا اخبار ضمير الشأن والقصة نحو قل هو الله أحد ونحوها فاذ هي شاخصه أباصار الذين كثروا في المطول ويختار تانث  
 هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضيلة نحو هي هند مليحة وفانم الاتعمى الابصار قصد الى المطابقة لا الى انه  
 راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير بنى غرقة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضى جواز (قوله في قوله تعالى  
 والذين يتوفون منكم) قرأ الجمهور بضم المثناة التحتية مبنياً للفعول وقرأ على والفضل بن عاصم بفتحها مبنياً للفاعل ومعنى  
 هذه القراءة يستوفون اجالهم (قوله أي أرواجهم يتربصن وهو قول الاخفش) عز صاحب البحر هذا القول للبرد وعزا

القول الذي بعده للاخفش (قوله وقال الكسائي) وتبعه ابن مالك في البحر وذهب الكسائي والفراء الى ان الذين يتوفون مبتدأ الا خبر له بل اخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين لان الحديث معهن في الاعتماد ابالاتهم بخفاء الخبر عما هو المقصود والمعنى من مات عنها زوجها تر بصت وقيل خبره محذوف قبل المبتدأ أي فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وقوله يتر بصن بيان للحكم المتأخر وهي جملة لا موضع لها من الاعراب قالوا وهذا قول سيئويه وقال الزجاج الخبر يتر بصن ولا حذف يصحح معنى الخبر لانه ربط من جهة المعنى لان النون في يتر بصن عائدة على أزواج الذين يتوفون ولو صرح بذلك فقيل يتر بصن أزواجهم لم يصحح الى حذف وكان اخباراً صحيحاً كذلك ما هو بمعناه **في الاشياء التي تحتاج الى الرباط** (قوله وقول ابن عطية في فالحق والحق أقول لا ملان جهنم) في البحر وقال ابن عطية اما الاول فرفع على الابتداء وخبره في قوله لا ملان لان المعنى ان املاً انتهى وهذا ليس بشئ لان لا ملان جواب قسم ويجب ان يكون جملة فلا يتقدم به فرداً وبأبليس مصدر امقدر البحر مصدرى والغفل حتى ينحل اليها ولكنه لما صح له اسناد ما قدر الى المبتدأ احكم انه خبر عنه انتهى ما في البحر وفي الكشاف وقرئ فالحق والحق أقول منصوب بين علي ان الاول مقسم به كالمعنى ان علي الله ان تبايعاه وجوابه لا ملان والحق أقول اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه ومعناه ولا أقول الا الحق والمراد بالحق اما اسمه عز وجل الذي في قوله ان الله هو الحق واما تقيض الباطل عظمه الله باقسامه به ومرفوعين علي ان الاول مبتدأ محذوف الخبر كقوله لعمر كأي فالحق قسماً لا ملان والحق أقول أي أقوله كقوله كله لم أضح وجرورين علي ان الاول مقسم به قد أضمر حرف قسمه كقولك الله لافعلن والحق أقول أي ولا أقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به ومعناه التوكيد والتشديد وهذا الوجه جائز في المرفوع والمنصوب أيضاً وهو وجه حسن قال أبو حيان ومخلصه انه اعلم القول في لفظ القسمية على سبيل الحكاية (قوله وما شئ حميت بسباح) هذا مجزى بيت صدره حميت حتى تهامة بعد نجد وفي الصحاح ونجد من بلاد العرب خلاف الغور والغور تهامة وكل ما ارتفع من تهامة الى أرض العراق فهو نجد (قوله وهل حذف الجار والمجرور معا أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل) في البحر وأعدى الفعل الى الضمير أو لا انساها وهذا اختيار أبي علي وآياه اختار انتهى وكان المصنف يرى ان هذا هو الثاني بعينه فلهذا لم يذكره (قوله ويوما شهدناه سليمان وعامراً) هذا صدر بيت مجزى \* فليل سوى الطعن النعال نوافله \* والطعن بالطاء والعين المهملتين والنعال جمع نعل كجمال جمع نعل والنهل جمع ناهل كطالب جمع طالب والناهل من الاضداد يطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافلة وهي العطية التي لا يجب فعلها قليلاً هنا بمعنى النفي أي لا عطايا في ذلك اليوم سوى الطعن (قوله وهو مخالف لما نقله غيره) هذا اعتراض علي ابن الشجري بان غيره لم ينقل هكذا بل نقل عن سيئويه انها محذوفة ما عدا عن أبي الحسن ان الجار حذف أو لا وفي البحر عن المهدي ما يوافق نقل ابن الشجري وهو الوجهان يعني لا يجزى فيه ولا يجزى به جائز ان عنده سيئويه والاخفش والزجاج وقال الكسائي لا يكون المحذوف الا الهاء وقال لا يجوز ان تقول هذا رجل قصدت ولا رأيت رجلاً أرغب وأنت تريد قصدت اليه وأرغب فيه انتهى (قوله وزعم أبو حيان ان الاولى أن لا يقدر في الآية الاولى ضمير) عبارة أبي حيان وقد يجوز على رأي الكوفيين أن لا يكون ثم رباط فلا تكون الجملة صفة بل مضاف اليها يوم محذوف دلالة ما قبله عليه التقدير واتقوا يوم ما يوم لا يجزى فحذف يوم دلالة يومه عليه فيصير المحذوف في الاضافة نظيراً للمفوض به في قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون وقوله يوم لا تأكل فلا تحتاج الجملة الى ضمير ويكون اعراب ذلك المحذوف بدلاً وهو بدل كل من كل ولم يجز البصريون ما أجازهم الكوفيون من حذف المضاف وترك المضاف اليه على خفضه في يجزى قيام زيد ولا يبعده حذف يوم في الآية دلالة ما قبله عليه ويحسن هذا التخريج كون المضاف اليه جملة فلا يظن فيها اعراب فيتمنا فرمع اعراب ما قبله وإذا جاز ذلك في تخرجه مع التناظر على ما حكى الكسائي عن العرب أطعمنا الحمايم ماشاة ذبحوها أي لحم شاة فلان يجوز مع عدم التناظر أولى هذا كلامه وهو لا يدل على ان الاولى في الآية أن لا يقدر ضمير ولا يقتضى ذلك (قوله أو انما انبئت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع) يعني ان ادعى ان الجملة انبئت هنا عن المضاف كانت مفعولاً لانها ثابتة عن البديل من المفعول والنائب حكمه حكم المنوب عنه والمبديل حكمه حكم المبدل منه وهي لا تكون مفعولاً في مثل هذا الموضع (قوله وفيها ما تشبهه الانقيس) هذه الآية في سورة الزخرف واثبات الهاء فيها قراءة نافع وحفص وابن عامر وحذف الهاء منها قراءة

الباقي وانفق القراء على حذف الهاء من قوله تعالى في سورة فصالت ولحم فيها ما تشتهي أنفسكم (قوله والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة ومن الصفة أقوى منه من الخبر) قال ابن الحاجب في أماليه وذلك ان الصلة مع الموصول جزء واحد فاستغنى بالربط اللفظي عن الاتزام لذكر الضمير وخبر المبتدأ مع المبتدأ مستقل في الجزئية والصفة ليست كالصلة في الجزئية ولا كالخبر في الاستقلال فلما كانت بينهما جعل لها حكم بينهما فلم تكن كالصلة في استواء جواز الحذف والانبث وقال الرضي جواز حذف الضمير في الصلة أحسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول أشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما بتقدير مفر دون هذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة أحسن منه في خبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالخفيف فيما هو مع غيره كالجملة الواحدة أولى وانما كان الحذف في الصفة انقص منه حسنا في الصلة اذ ليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته (قوله) وكانهم كرهوا بناء قليل على قليل (القليل الاول هو ربط صلة الموصول الواقع خبرا عن ضمير المخاطب بالاسم الظاهر والقليل الثاني هو ربط ذلك بضمير المخاطب) (قوله) وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف يتم على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزمه أن يكون من هذا القليل فيكون الاصل كفروا به يمكن الجواب عن هذا بانه يعتصر في الثواني ما لا يعتصر في الاوائل وعبارة الزمخشري فان قلت علام عطف قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون اما على قوله الحمد لله على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلقه الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته واما على قوله خلق السموات على انه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه أحد سواه ثم هم يعدلون به مما لا يقدر على شيء منه فان قلت فاسم معنى ثم قلت استبعاد ان يعدلوا به بعد وضوح آيات قدرته وكذلك ثم أنتم تترون استبعاد لان يتروا فيه بعد ما ثبت انه محميم ومميتهم وابعثهم وفي حاشية التفتازاني فان قيل أي حاجة الى قوله لانه ما خلقه الا نعمة والحمد قد يكون على غير النعمة قلنا الظهور ان هذا الحمد على النعمة دون مجرد الاوصاف والافعال الكيالية وقوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وفي الوجه الثاني ثم هم يعدلون به اسم باربان الباء في الاول صلة كفروا ويعدلون من العدول وفي الثاني صلة يعدلون من العدل بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام وتحقيق الاستبعاد وهذا تخصيص من غير محض لتأتي التقديرين على كل من الوجهين ووضع المظهر أعني بربهم موضع المصير لبيان موضع الاستبعاد ولفظ الكتاب يوهم أن القرآن ثم الذين كفروا به يعدلون وليس كذلك وهذا العطف على الصلة ليس على قدمانه صلة واحدة برأسه ليمتوجه الاعتراض بانه لا معنى لقولنا الحمد لله الذي عدلوا به بل هو داخل تحت الصلة بحيث يكون المجموع صلة واحدة كانه قيل الحمد لله الذي كان منه تلك النعم العظام ثم من الكفرة الكفران انتهى وبهذا يدفع أيضا اعتراض صاحب الانتصاف على الكشاف بان العطف على الصلة موجب للدخول في حكمه ها ولوقا الحمد لله الذي الذين كفروا بربهم يعدلون لم يستقم (قوله) وزعم الزمخشري في الثالثة انها شاذة نادرة) فانه قال في المفصل فان كانت اسمية قالوا او الاما شاذ من قولهم كلمة فوه الى في وما عسى ان يعتز عليه في النادرة وفي البحر وليس محي الجملة الاسمية الواقعة حالا بالضمير دون الواو اذا خلا فالفراء ومن وافقه كل زمخشري وأجازمكي أن يكون جملة بعضكم لبعض عدو مستأنفة اخبار من الله تعالى بعد اوة بعضهم لبعض وكانه فر من الحلال لانه يخيل انه يلزم من القيمة في الامر ان يكون مأمورا به أو كالمأمر به وليس ذلك بلازم وفي الشرح لكنه قال في الكشاف في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدوان الاسمية حال أي متعدين وفي قوله تعالى والله يحكم لامعقب ملكه انها أيضا حال كانه قيل والله يحكم نافذا حكمه كما تقول جاءني زيد لا عمامة على رأسه ولا قلنسوة تريد حاسر اقل العيني وقد يكون مراده ان الاكتفاء من الاسمية بالضمير انما يكون في جملة يمكن ان ينتزع من طرفها هيئة تدل على معنى مفرد ولا كذلك جاءني زيد هو فارس قلت ويرد عليه انه حكم بالشذوذ في قولهم كلمة فوه الى في مع امكان الانتزاع المذكور اذا لمعنى كلمته مشافها (قوله) فنبذوه وراء ظهورهم كانوا لا يعلمون (هكذا وقع في مدار آياته من النسخ وليست التلاوة كذلك لان الآية التي فيها نبذوه وراء ظهورهم ليس فيها كانوا لا يعلمون وانما هي فنبذوه وراء ظهورهم وانما هي نبذ يرق من الذين أتوا فينبس ما يشتركون والآية التي فيها كانوا لا يعلمون ليس فيها فنبذوه وراء ظهورهم وانما هي نبذ يرق من الذين أتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كانوا لا يعلمون (قوله) نصف النهار الماء غامرة الى آخره) في الصحاح ونصف النهار

واتصف بمعنى ومنه قول المسيب بن علس وذكركر غائبا نصف النهار الماء غامرة \* ورفيقه بالغيب لا يدري يربو الماء  
 غامرة مخذف واول الحال انتهى وفي الشرح وقوله الماء غامرة حال من النهار ولا واولها وهو ظاهر ولا ضمير يعود الى صاحب  
 الحال اذ الضمير المفظوظ به عائد الى الغائص فاحتج الى تقدير رباط وهو اما الواو او الضمير فلم قدر هذا الواو على الخصوص  
 مع انه يمكن تقدير الضمير بل هو اولى لانه الاصل في الربط فيقال الماء غامرة فيه واقول انما قدرها هنا الواو دون الضمير جلا  
 على الكسبية في ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو (قوله فان قدرته بدل لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على  
 الابتداء) لانه حينئذ يكون من جملة أخرى (قوله وتعمسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر) في البحر وتقدره فتعمسهم الله تعسا  
 ويجوز أن يكون الذين منصوبا على اضماعه فعل يفسره قوله فتعمسهم كما تقول زيد اجد دعاه وقال الزمخشري فان قلت علام  
 عطف قوله واضل أعمالهم قلت على الفعل الذي نصب تعمسا لان المعنى فقال لهم تعسا وفتضى تعمسهم وتعسا فتعس لعله  
 انتهى وضماع ما هو من لفظ المصدر اولى لان فيه دلالة على حذف انتهى مافي البحر (قوله وكذا لا يجوز زيد اجدعاه ولا  
 عمرا سقياله خلافا لجماعة منهم أبو حيان لان اللام متعلقة بمحذوف) يعني غير فعل هذا المصدر لانه قال انها لا تتعلق بهذا المصدر  
 لكونه لا يتعدى باللام ويلزم من هذا ان لا تتعلق بفعله وهذا جنوح منه الى تقدير الزمخشري وهو قال لهم تعسا ورد لتقدير  
 أبي حيان وهو تعسهم الله تعسا وفي الشرح تقدم في حرف اللام ان ابن مالك قال في باب النعت من كتاب التسهيل ان اللام  
 في سقيالك متعلقة بالمصدر وهي للتبيين وقول المصنف ان فيه تهاافتا لانهم اذا اطاعوا القول بان اللام للتبيين فاعبار يدون  
 بانها متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين قد لا يسلم له وادعاؤه انما لازمة معارض بقول ابن الحاجب في شرح المفصل انها تسقط  
 فيقال سقيا زيد او جديا (قوله وقوله لعمالي سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية ان قدرت من زائدة فكم مبتدأ ومفعول  
 لا آتينا مقدر بعده) في الشرح وجه ذلك ان كم استفهامية كناية عن جماعة وحذف تمييزها العلم به وآية مفعول ثان لا آتينا  
 زيدت فيه من بناء على انها تزداد بعد الاستفهام ولو تغير هل والمعنى كم جماعة آتيناهم آية فكم مبتدأ وآتيناهم آية خبره أو كم  
 مفعول محذوف يفسره الفعل المذكور وذلك المحذوف مقدر بعده لان الاستفهام له الصدر (قوله وجوز الزمخشري في  
 كم الخبرية والاستفهامية) يعني على سبيل التقرير في الشرح قال أبو حيان وهو ليس بجيد لان جعلها خبرية يقتضى  
 اقتطاع الجملة التي هي فيها من جملة السؤال ويصير المعنى سل بنى اسرائيل ولم يذ كر السؤال عنه ثم قال كثير من الآيات  
 آتيناهم فيصير هذا الكلام مغلطا مما قبله لان جملة كم آتيناهم على هذا التقدير خبر صرف لا تتعلق به سل وانت ترى معنى  
 الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة وهذا لا يكون الا في الاستفهامية ويحتاج في جعلها خبرية الى تقدير محذوف هو  
 المفعول الثاني لسل ويكون المعنى سل بنى اسرائيل عن الآيات التي آتيناهم ثم انه أخبر تعالى انه آتاهم كثير من الآيات وفي  
 حاشية التفهيم انى فان قيل على تقدير الخبرية مامعنى السؤال وعلى تقدير الاستفهامية كيف يكون السؤال للتقرير  
 والاستفهام للتقرير ومعنى التقرير الاستسكار والاستبعاد ومعنى التقرير التحقيق والتمثيت فلنأعلى تقدير الخبرية  
 فالسؤال عن حالهم وفعلهم في مباشرة أسباب التقرير وعلى تقدير الاستفهام فمعنى التقرير الجمل على الاقرار وهو لا ينساق  
 التقرير ومعنى آتيناهم قيل في موضع المصدر أى سلهم هذا السؤال وقيل المفعول به وقيل بيان المقصود كانه قيل سلهم جواب  
 هذا السؤال وقيل في موقع الحال أى سلهم فإلام آتيناهم وأما كلمة كم فمفعول ثان لا آتيناهم ومن آية تمييز على زيادة من  
 قالوا واذا فصل كم وبعينها بفعل متعد حسن ان يوثق بمن وهذا السؤال المأمور به للرسول صلى الله عليه وسلم أو لكل أحد لقصد  
 تقرير بنى اسرائيل لا لقصداً يجيبوا فيعلم من جوابهم امر والآيات المؤتاة يحتمل أن تكون معجزات انبيائهم عليهم  
 السلام على ما هو المعنى اللغوي وان تكون آيات كتبهم على ما هو المتعارف من آيات القرآن وغيره انتهى ولا يخفى مافي  
 جوابه عن السؤال الذي سأله من دفع اعتراض أبي حيان فليستأمل (قوله ولم يذ كر الخويون أن كم الخبرية تتعلق العامل عن  
 العمل) هذا الاعتراض على الزمخشري بانه يلزم على جعلها خبرية تعليق الفعل وهو سل عن العمل وكم الخبرية لا تتعلق العامل  
 عن العمل وفي الشرح وفيه نظر اما اول فلان المصنف ذكر في الباب الخامس في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة  
 ان كم الخبرية تتعلق خالفا لا كثيرهم فيكى الخالفا بين الخويين واختارها الماذكر هنا ان الخويين لم يذ كر وه وأما  
 ثانيا فان سلم انها لا تتعلق فلان سلم أن سل عامل في الجملة التي فيها كم باعتبار المحل حتى يلزم التعليق بل عمله في محذوف أى سل



بني اسرائيل هما آيتناهم من الآيات كثير امن الآيات آيتناهم وأقول يمكن الجواب عن الاول بان مراده بالخويين هنا  
أكثرهم وعن الثاني بان كلام المصنف اعناه هو على الظاهر المتبادر وهو عمل سل في الجملة التي فيها كم باعتبار المحل لان معنى  
الكلام ومصوب السؤال على هذه الجملة (قوله لقد كان في حول الى آخره) الحول السنة والثواء الاقامة واللبانات بضم  
اللام جمع لبانة وهي الحاجة من غير فاقة والسائمة الملاة ويسام منصوب بان مضمرة جواز او هي مع صلتهامؤولة بمصدر  
معطوف على المصدر المذكور أي تقضي لبانات وسائمة سائم (قوله وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء في ثوبته للحول على  
الانساع في ضمير الظرف بحذف كلمة في وايس بشئ لخالو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف) في الشرح ان أراد خلوها من  
الضمير افظا وتقدر اذ في نوع وان أراد خلوها لفظا فسلم ولا يضر والحاصل ان في البيت موصوفا ومبدلا منه بدل اشتمال  
وكل منهما يحتاج الى ضمير وايس في البيت الا ضمير واحد فان قدر رابطا للصفة احتج الى تقدير ضمير آخر يربط البديل أي  
ثوبته فيه وان قدر رابطا للبديل احتج الى ضمير آخر يربط الصفة أي ثوبته اياه فالمتصل يعود الى حول والمنفصل يعود الى  
تواء غير ان تقدير المصنف أولى من تقدير ابن سيده لسلامته من الانساع الذي هو خلاف الاصل هذا ان قلنا ان الجار  
والمجرور حذفان وان قلنا على التدرج فالانساع لازم على تقدير المصنف أيضا (قوله ولا شرط الرابطة في بدل البعض وجب  
في نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمر والقطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير) في الشرح لان سلم وجوب  
القطع في ذلك على الاطلاق بل هو قيد عا اذا لم ينو معطوف محذوف يحصل به منضمنا الى المذكور الوفاء بالتفصيل اما اذا نوى  
فلا يجب القطع بل يجوز هو والاتباع ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اجتمعوا السبع الموثقات السحر والشرك فقد روى  
بالرفع على القطع وهو ظاهر وروى بالنصب على البديل ونسبة معطوف محذوف كأنه قيل اجتمعوا السبع الموثقات الشرك  
والسحر وأخواتها وقد ثبت تفصيل السبع في حديث آخر لكن اقتصر منها هاهنا على هاتين الثنتين تفهيا على انهما أحق  
بالاجتناب قلت ومنه تجوز الزمخشري في قوله تعالى فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا ان يذكر هاتان  
الآيات بطوى ذكر غيرهما دلالة على تكرار الآيات كأنه قيل فيه آيات بينات مقام ابراهيم وأمن من دخله وكثير سواهما قال  
الزمخشري ونحوه في طي الذكر قول جرير كانت حفيظة اثلاثا فتلثمهم من العبيد وثابت من مواليها ومنه قوله عليه السلام  
حبب الى من دنياكم ثلاث النساء والطيب وقرة عيني في الصلاة هذا كلامه فان قلت كيف يكون ما جوزه الزمخشري في  
هذه الآية من ذلك نظير المالك الكلام فيه وهو قد صرح بان مقام ابراهيم عطف بيان لقوله آيات بينات قلت فداعتذر عنه  
المصنف في أوخر النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس بأنه قد يكون عبر عن البديل بعطف البيان لتمام خيما  
وإذا كان مراده بعطف البيان هنا البديل استقام ما ذكرناه (قوله وقال تعالى وان للمتعقين لحسن ماآب) في البحر وقرأ الجمهور  
جنات بالنصب وهو بدل فان كان عدن علما فبديل معرفة من نكرة وان كان نكرة فبديل نكرة من نكرة وقال الزمخشري  
جنات عدن معرفة لقوله جنات عدن التي وعد المتقون وانتصاب على انهما عطف بيان لحسن ماآب ومفتحة حال والعامل فيها  
ما في للمتعقين من معنى الفعل وفي مفتحة ضمير الجنات والابواب بدل من الضمير تقديره مفتحة هي الابواب كقولهم ضرب زيد  
اليد والرجل وهو من بدل الاشتمال انتهى ولا يتعين أن يكون جنات عدن معرفة بالدليل الذي استدل به وهو قوله جنات  
عدن التي لانه اعتقد ان التي صفة لجنات عدن ولا يتعين ما ذكره اذ يجوز أن يكون التي بدلا من جنات عدن ألا ترى أن الذي  
والتي وجوعهما يستعمل استعمال الاسماء قلى العوامل فلا يلزم أن يكون صفة واما انتصابها على انهما عطف بيان فلا يجوز  
لان الخويين في ذلك على مذهبين أحدهما ان ذلك لا يكون الا في المعارف فلا يكون عطف البيان الا تابع المعرفة وهو مذهب  
البصريين والثاني انه يجوز أن يكون في النكرات فيكون عطف البيان تابع النكرة كما تكون المعرفة فيه تابعة لمعرفة وهذا  
مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي واما تخالفهما في التنكير والتعريف فلم يذهب اليه أحد سوى هذا المصنف وقد أجاز  
ذلك في قوله مقام ابراهيم فاعرب به عطف بيان تابع النكرة وهو آيات بينات واما قوله وفي مفتحة ضمير الجنات فجمهور الخويين  
اعربوا الابواب مفعولا لم يسم فاعله مرفوعا بمفتحة وجاء أبو على فقال اذا كان كذلك لم يكن في ذلك ضمير يعود على جنات عدن  
من الحال ان أعرب مفتحة حالا أو من اللفظ ان أعرب نعت الجنات عدن فقال في مفتحة ضمير يعود على الجنات حتى ترتبط  
الحال بصاحبها أو اللفظ بمنعوتها والابواب بدل وقال من أعرب الابواب مفعولا لم يسم فاعله العائد على الجنات محذوف

تقديره

تقديره الابواب منها والزم ابا علي أن البديل في مثل هذا لا يدفيه من الضمير امام مفعولاً أو مقدرًا وإذا كان الكلام محتاجاً الى تقدير واحد كان أولى بما يحتاج الى تقديرين وأما الكوفيون فالربط عندهم هو القيامه مقام الضمير فكأنه قال مفتحة لهم ابواباً وأما قوله وهو من بدل الاشتغال فان معنى بقوله وهو قوله اليد والرجل فهو وهم وانما هو بدل بعض من كل وان عنى الابواب فقد يصح لان ابواب الجنات ليست بعضاً من الجنات وأما تشبيهه بما قدره من قوله مفتحة هي الابواب بقولهم ضرب زيد الرجل واليد فوجهه ان الابواب بدل من ذلك الضمير المستكن كما ان اليد والرجل بدل من الظاهر الذي هو زيد وقال ابو اسحاق وتبعه ابن عطية مفتحة نعت الجنات عدن وقال الحوفي مفتحة حال والعامل فيها محذوف يدل عليه المعنى تقديره يدخلونهم (قوله والاول أولى لضعف مثل مررت بامرأة حسنة الوجه) لان حسنة محجور وعلى الصفة رافع الضمير موصوفه والوجه يدل من ذلك الضمير وابدال ذي اللام من الضمير مما يشترط فيه الضمير فيجوز عند البصريين (قوله وهذا البديل بدل بعض لا اشتغال خلافاً للزمخشري) والاشارة لهذا البديل الى بدل الابواب من ضمير مستتر في مفتحة وفي الشرح هذا الخلاف مبني على ان ابواب الدار هي بعض من الدار وليست بعضها وانما هي مشتقة على الدار فالزمخشري نظر الى الثاني والمصنف نظر الى الاول انتهى وفي كتب الحنفية ان الدار اسم لعرضة ادير عليها الحائط والبناء وصف فيها وهو بقوى قول الزمخشري على أنه لا يلزم من كون باب الدار جزءاً من الدار ان يكون باب الجنة جزءاً منها قال في الصحاح والجنة البستان والمرب تسمى الخيل جنة (قوله فن تكن الحضارة) الى آخره الحضارة بكسر الحاء المهملة وفتحها خلاف البداوة وهي أيضاً بكسر الباء الموحدة وفتحها قال المرزوقي المراد أهل الحضارة يدل على ذلك قوله فاي اناس يادية لان التفصيل انما يصح بين الحضريين والبدويين يقال من عجبته رجال الحضرة فاي الناس نحن وان كنا من أهل البدو والمراد التمدح والتعجب (قوله فلا بد من ارتباطها) في اعراب السفاقي لم أر ذلك الا لابن عصفور وخالفه غيره وقد اجاز الفارسي في هيات هيات العقيق وأهله وابن ابي الربيع في قام قعدز يدان يكون من باب الاعمال (قوله أو عمل أولهما في ثانيهما) في الشرح فيه تسامح فان الاول وهو كان وظن ليس عاملاً في نفس الفعل الثاني وانما هو عامل في محل الجملة التي منها الفعل الثاني وكذا ان بقية كلامه هنا مسامحة (قوله ولذلك بطل قول الكوفيين) أشار بذلك الى وجوب ارتباط العاملين في باب التنازع ولا يخفى ان قولهم لا يبطل لاجل ذلك الاعلى تقدير استئناف ولم اطلب (قوله كفاني ولم اطلب قيل من المال) هذا مجزيت سيد كر المصنف صدره بعد اسطر وهو ولو أن ما سعى لا دنى معيشة وقد تقدم الكلام عليه في لو (قوله وفيه نظر لان المعنى حينئذ لو ثبت اني أسعى لادنى معيشة لكفاني القليل في حالة اني غير طالب له فيكون انتفاء كفاية القليل المقيد بعدم طلبه موقوفاً على طلبه له فيتوقف عدم الشيء على وجوده) في الشرح هذا مشكل وذلك لان كلامه يقتضي أنه جعل المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط وهو فاسد فلو حذف الانتفاء وقال فيكون كفاية القليل المقيد بعدم طلبه موقوفة على طلبه بناء على ان لو تعلق الثبوت على الثبوت مع القطع بالانتفاء لاستقام لكن يصير قوله بعد ذلك فيتوقف عدم الشيء على وجوده غير مستقيم فتأمل انتهى واعتراض أيضا على كون البيت من التنازع على تقدير كون الواو للتحال بما ذكره عبد القاهر في دلائل الاجاز وهو ان حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجهه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان لم يقع له خصوصاً فانه يقتضي ان لم اطلبه مثبتاً لكونه قيد الكفاني الواقع جواباً للواو المقتضية لانتفاء جوابه او يلزم ان يكون قائل البيت غير طالب للقابل وطالبه (قوله ولهذا القاعدة أيضاً بطل قول بعضهم في فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير ان فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر المفهوم من أن وصاته ابتداء على أن تبين واعلم قد تنازعا) كأنه يريد ببعضهم الزمخشري فانه قال في الكشف وفاعل تبين ضمير تقديره فلما تبين له ان الله على كل شيء قدير قال اعلم ان الله على كل شيء قدير محذوف من الاول دلالة الثاني عليه كما في قولهم ضرب بنى وضرب زيد اقال التنازع اني قوله محذوف من الاول أي اسقط من اللفظ وجعل موضعه الضمير وهذا على قانون البصريين في باب التنازع وفي الشرح الظاهر ان هذا القول صحيح لا باطل فان الرباط بين الجملتين الواقعتين بعد هاتين من الجزء من الاولى وقال جزء من الثانية واعلم ان معمولات هذا الجزء الثاني فظهر ان بين تبين واعلم ارتباطاً بهذا الاعتبار كما كان الربط متحققاً في قوله تعالى وانهم لم يظنوا كما ظننتم ان ان يبعث الله احداً (قوله على أنه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه لضعف الاضمار قبل المذكور في باب التنازع) في الشرح هذا ممنوع وقد ذكر المصنف قريباتي قوله تعالى لقد

تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون في من فتح بيننا ان بعضهم قال ان بين ظرف والفاعل ضمير راجع الى مصدر الفعل أو الى لوصول لان ما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التوصل أو الى ما كنتم تزعمون على أن الفاعل تنازعا  
قلت في التنازع يكون الاضمار قبل الذكر وهو مثل ما في هذا المحل مع انه لم يستضعفه (قوله وقول بعض من عاصرناه)  
هو قاضي القضاة ابي الدين ابو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الاعمدي المصري الشافعي ولد سنة سبع وتسعين وثمانية  
ولازم الشيخ ابا حيان اثني عشرة سنة الى ان قال مات تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل قال الشيخ ولى الدين بن العراقي  
أخبرني الشيخ سراج الدين البايني انه سمع الشيخ ابا حيان يقول ذلك وناب في الحكم بباب الفتوح عن القزويني ثم بعصر عن  
ابن جماعة ثم وقع بينهم ما قسم مفصلا الى ان ولى قضاء القضاة بالديار المصرية اصرف بن جماعة عنه ثم درس بالحشاشية بعد وفاة  
ابن جماعة كان رحمه الله كريما ولذلك الامات وجد عليه دين توفي سنة تسع وستين وسبع مائة ودفن بقرية قريبا من الشافعي  
(قوله وقول الفراء والمخشمري في قراءة بعضهم) قول هو بالرفع عطف على قول الهروي وبضمهم هو ابن السميعي وعيسى بن  
هر وعبارة الكشف وقرأ كلاهما على التاكيد لا سم ان وهو معرفة والتون عوض عن المضاف اليه يريدانا كنافها فان قلت  
هل يجوز أن يكون كلاهما قد عمل فيها قلت لان الطرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الطرف متقدمة ما تقول  
كل يوم لك ثوب ولا تقول قائم في الدار زيد انتهى وقال ابن مالك في تسميل الفوائد وقفه تكام على كل ولا يستغنى بنية اضافته  
خلافا للفراء والمخشمري قال أبو حيان وهذا المذهب منقول عن الكوفيين وقد رده ابن مالك في شرحه لتسهيل وهذا الذي  
منعه المخشمري اجازة الاخفش اذا توسطت الحال نحو زيد قائم في الدار فيجوز تخرجه الآية عليه على مذهبه والتسهيل  
الذي ذكره ليس مطابقا في الآية لان الحال فيه غير متوسطة وقاد كره بعضهم ان المنع فيه اجماع من النحاة وقال ابن  
مالك والقول المرضي عندي ان كلا في القراءة المذكورة منسوب على الحال من الضمير المرفوع المنوي في فيها وفيها هو  
العامل وقد تقدمت الحال عليه مع عدم تصرفه كما تقدمت في قراءة من قرأ أو السموات طويات بيمينه قال أبو حيان والذي  
اختاره ان كلا بدل من اسم ان لا ركا لا يتصرف فيها بالابتداء أو نواسخه وغير ذلك فكأنه قال انا كلا فيها (قوله واحترزت  
بذكر الاول عن اجمع وأخواته فانها انما يؤكدهم ببعده كل نحو فوجد الملائكة كلهم أجمعون) في الشرح هذا هو ظاهر فقد  
قال الله تعالى فكذبوا فيها هم والغاؤون وذنوبنا ليس أجمعون وقال تعالى حكاية ولا غوينهم أجمعين وقال في سورة  
الاعراف ثم لا صابنكم أجمعين وفي سورة وقال انا لنجوههم أجمعين وقال ان جهنم اوعدهم أجمعين وقال لا ملائكة جهنم  
من الجنة والناس أجمعين فقد بدأ كد في هذه الآيات كلها باجمعين دون الاثنيان بكل في حالات ابراب الاسم الثلاث  
ومن الجيب خفاء مثل هذا على المصنف انتهى وأقول من المصنف ان اجمع وأخواته لا يؤكدهم بجمعة مع ألفاظ  
التأكيد الابعاد كل وهذا كلام صحيح ولا يريد انما لا يؤكدهم مطلقا الابعاد كل حتى يرد عليه نحو لا صابنكم أجمعين قال  
الرضي اعلم انك لو أردت الجمع بين الألفاظ التأكيدية المعنوية قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم أخواته من اكتبين  
الى ابعين وان لم تفعل الجمع بين هذه الألفاظ ذلك الاقتصار على ايم اشئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم أن يكون الاخير  
تابعه المقدم بل لك أن تقدم العين من دون النفس وجمع ومتصرفاته وأخواته من دون كل في الامور التي يكتسبها الاسم  
بالاضافة (قوله الثاني النخعيص نحو غلام امرأة والمراد بالتحصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلاما رجلا  
أخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد) في الشرح فيه نظر فان مقتضاه انه لو أطلق التحصيص ولم يرد به  
ما ذكره لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التحصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح  
فهو ذاتية تحه يص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مخصص انتهى وأقول ان قول المصنف والمراد  
بالتحصيص الى آخره بيان للمعنى التحصيص في العرف اذ لولا انه اتوهم انه اسم لفهوم شامل لما بلغ درجة التعريف وما  
باعتها ثم اعلم ان التحصيص يذكري باب النعت مقابلا لتوضيح قال التفتازاني في مطوله وعند النحاة التحصيص عبارة عن  
تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال لما فات عالم  
قلت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصه به فرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في  
المعارف وقال السيد في حاشيته ان الظاهر انهم أرادوا الاشتراك المعنوي لان التقابل انما يتصور فيه بلا عمل كافي رجل عالم فلا  
يكون جارية في قوائمه جارية صفة مخصصة وقد يتعمل فيعمل الاشتراك على ما هو أعم من المعنوي واللفظي ويجعل جارية

مخصصة

مخصصة لانها قالت الاشتراك بان رفعت مقتضى الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحدا فلم يبق في عين جارية الا الاشتراك  
 المعنوي بين افراد ذلك المعنى (قوله ولا يجتمع على الاسم تعريفاً) هما هنا تعريف الاضافة وتعريف الموصولة الا ان هذا  
 الموصول لما التزم دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف وظهور اعرابه في ذلك الاسم كانت اضافته باضافة ذلك الاسم  
 وفي الشرح هذا ينقض بأى الموصولة المضافة الى معرفة فان تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها من العهد واضافتها  
 معنوية قطعاً فتفيد التعريف في نحو جاءني أيهم أكرمته فيجتمع تعريفاً وقال الرضي وعندى أنه يجوز اضافة العلم مع بقاء  
 تعريفه اذ لا يجتمع اجتماع التعريفين اذ اختلفا (قوله وقول أبي كبير \* فانت به حوش الفؤاد مبطناً \* ) هذا صدر بيت  
 بحجزه \* مهذا ما نام ليل الهوجل \* ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وأبو كبير بالباء الموحدة هذلى من شعراء الحماسة  
 وحوش الفؤاد بالخاء المهملة المضمومة والشين المعجمة حديد الفؤاد زكيه والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في  
 الذكور والسهم يضم السين المهملة والمساء القليل النوم والهوجل الاحق واسناد النوم الى الليل اسناد مجازي (قوله  
 الا انه نقض هذا المعنى الثاني عندما تكلم على قوله وجاع ليل سكاو الشمس والقمر حسبنا) قد ذكرنا الكلام على ذلك  
 في أقسام العطف بما لا من بعده فليراجع هناك (قوله نخلوا الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف) انما قال لفظ الان آل قديقال  
 انما اخلف عن الضمير فهو موجود لفظاً لا معنى (قوله وقيل ويحتمل أن يكون منه ان رحمة الله قريب من المحسنين) في  
 الكشف وانما ذكر قريب على تأويل الرحمة بالرحم أو الترحم أولاً لانه صفة موصوف محذوف أى شئ قريب أم على تشبيهه  
 بفعل الذي معنى مفعول كما شبه ذلك به أو على انه بزنة المصدر الذي هو النقيض وهو صوت الحمل والرحل والضعيف وهو  
 صوت الارنب والذئب أولان تأنيث الرحمة غير حقيقي قال التقي في هذا خارج عن قانون النضاه لانهم لم يفرقوا في الاسناد  
 الى الضمير بين أن يكون المؤنث حقيقياً أو غير حقيقي ولا بين أن يكون المسند فعلاً أو صفة واعتراض صاحب التمرير بان  
 الوجوه المذكورة ليست بمطردة ليس بقادح وههنا وجه آخر وهو أن يكون تذكير الضمير لا كتساب المرجح التذكير من  
 المضاف اليه كما ذكره في قوله تعالى ان مفاطمه لينوا بالياء التحتية (قوله ويعدده لعل الساعة قريب) انما قال ببعده دون  
 يده لان هذا الذي قيل مناسبه مرسخة وهي لا يلزم اطرافها حتى يكون تخلفها في موضع آخر فادعها (قوله واما قول  
 الجوهري ان التذكير لا يكون التأنيث مجازياً فهوهم) في الصحاح وقوله ان رحمة الله قريب من المحسنين ولم يقل قريباً لانه  
 أراد بالرحمة الاحسان ولان ما يكون تأنيثه حقيقة اجازة تذكيره وفي الشرح ويمكن حمل كلامه على أن المؤنث غير الحقيقي  
 يذكّر بالتأويل فيعود عليه ضمير المذكر كما يمكن عطفه العلة الثانية على الاولى قدينبوعن ما ذكرنا بعض نبوء (قوله ويحتمل أن  
 يكون الضمير للنار) يؤيده انه أقرب مذكور ويحتمل أن يكون عائد على الحفرة وما ذكره المصنف من كونه عائد على الشفاء  
 وانه أمث لا كتسابه التأنيث من المضاف اليه حكاه الطبري عن بعض الناس قال ابن عطية وليس الامر كما ذكرنا لا يحتاج  
 في الآية الى هذه الصناعة الا لو لم يوجد معاد للضمير الا الشفاء واما معنى اللفظ مؤنث يعود اليه الضمير ويقصد به المعنى  
 المتكلم فيه فلا يحتاج الى تلك الصناعة انتهى قال أبو حيان ولا يحسن عوده الاعلى الشفاء لان كونه مؤنثهم على الشفاء هو أحد  
 جزئى الاسناد وانما جئنا بالحفرة على سبيل الاضافة اليه ولم يكن محذوفاً عنه وحجى بالنار للتخصيص وأيضاً فالانقاذ من الشفاء  
 أبلغ من الانقاذ بالحفرة ومن البار لان الانقاذ منه فعود الضمير على الشفاء هو الظاهر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى قوله  
 \* وما حب الديار شغفن قباي \* هذا صدر بيت بحجزه \* ولكن حب من سكن الديارا \* (قوله وتشرق بالقول الذي قد  
 اذعته) هذا خطاب لرجل لا يكتم ما يسمعه وشرق فلان برفعه اذا غص به واذعت القول أفضيته والمعنى انك تشرق بالقول  
 الذي أفضيته كما تشرق القنابة بالدم ولا تشربه (قوله ومراده بما الكفاية عن الرجل الناقص كنعص ما الموصولة وبعمر  
 الكفاية عن الرجل المرید الاخذ ما ليس له كاخذ عمر والواو في الخط) في الشرح ليس المراد الكفاية وانما المراد تشبيهه الصديق  
 المأمور بتجنبه بما الموصولة في الاتصاف بالنقص والخذ من الشخص الذي يكون شبيهاً به وهو في التزييد واخذ ما ليس له  
 (قوله انه من باب قطعت به عن أصابعه) هذا مقول قول أبي الفتح وقوله لان المضاف ييان رد ابن مالك على قول أبي الفتح (قوله  
 أى يوم سررتني الى آخره) تقدم الكلام عليه في أى لكن المصنف أنشده هالك لم ترعنى وأنشده ههنا لم تسوعنى (قوله لا يقال  
 يدل على انها شرطية ان الجملة المنفية اذا استؤنفت ولم تربط بالاولى فسمي المعنى) هذا تعرض من المصنف لنبى ما يدل على انها

شرطية بعد تعرضه انفي انها شرطية (قوله أي سررتي غير مقدر) هذا بيان المعنى الكلام على كون جملة لم ترعني حالاً مقدره ولو قدمه على قوله أو معطوفة لكان أحسن (قوله ومن روى ثلاثة بالرفع فالحالمة ممنوعة لعدم الرابطة) في الشرح قد أسلفنا في فصل أي عند الكلام على هذا البيت ان الرابطة يحصل بتقدير ضمير أي صدود منكم (قوله يستعمل ليلى) في الشرح لا معنى لان شاهدها هذا البيت والكلام عليه هنا لانه بعد ان يذكر ما يكتسبه الاسم بالاضافة وهنالك يكتسب الاسم بالاضافة في البيت ما لم يكن قبلها وأقول بعد تسليم انه لم يكتسب الاسم بالاضافة في البيت ما لم يكن قبلها انما تكلم عليه على سبيل الاستطراد لما سبته لما مثل به وهو قوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون (قوله والى هذا يشير قول بعض الغضلاء عليك بارباب الصدور الى آخره) هذا البعض هو الشيخ أمين الدين العروضي المحلى وقد ذكر المصنف عنه مثله في النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس ورد عليه والاعراض في قوله عليك بارباب الصدور والتحذير في قوله وياك ان ترضى وفي الشرح فان قلت قوله يبين قولي الى آخره لا يصح أن يكون خبراً عن المبتدأين المعطوف أحدهما على الآخر من قوله فرفع أبومن ثم خفض من مل ولا خبر عن أحدهما أما الاول فلهذا المطابقة اذ لم يقل يبينان وأما الثاني فلا شتمال الجملة على قيد لا يصح تعلقه بكل منهما وما وذلك لان رفع أبومن لا يبين قوله مغرباً ومحدراً وانما يبين قوله مغرباً فقط وخفض من مل أيضاً لا يبين في الحالتين وانما يبين في حالة النخبة فكيف السبيل الى تصحيح الكلام قلت السبيل اليه ان يجعل قوله مغرباً ومحدراً قيداً محذوفاً للذكور ويجعل بين قولي بلا قيد خبراً عن أحدهما وخبر الآخر محذوفاً والقدر على أن يكون المحذوف من الثاني مثلاً فرفع أبومن يبين قولي وخفض من مل كذلك هما يبينان قولي مغرباً ومحدراً وأقول لا حاجة الى هذا التكلف بل هو خبر عن المبتدأين المعطوف أحدهما على الآخر والضمير في تبيين عائد اليهما باعتبار المذكور وتحصل المطابقة بهذا الاعتبار (قوله كان أبانا الى آخره) أبان هنا جبل بعينه والمشهور كان ثبيراً وهو جبل بككة والعمرانين جمع عربين وهو الالف وقال الاكثر من معظم الالف وهو هنا استعارة لا وائل المطر شبت بالانوف في التقدم اذ الانوف متقدم الوجوه وأوائل المطر متقدم ما يأتي بعدها والجداد بكسر الموحدة وبالجم كساء مخطط والمزمل يفتح الميم الثانية المتلف في الثياب (قوله والعاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن أعربه والأكثر البناء) اعلم انه يجوز في العدد المركب غير اثنتي عشرة واثني عشر ان يضاف الى مستحق المعدود يستغنى عن التمييز نحو هذه أحد عشر زيد ويوجب عند البصريين بقاء البناء في الجزأين وحكى سيبويه الاعراب في آخر الثاني كما في بعلبك وحكى الكوفيون اضافة الاول الى الثاني كما في عبد الله وفي الشرح لا ينبغي ذكر ذلك في هذه الامور لان خمسة عشر عند من يضيفه معرباً مطاقاً سواء أضيف الى معرب أو مبني تقول هذه خمسة عشر يضم الراء على انها حركة اعراب مع ان المضاف اليه مبني (قوله وقالت متى ينزل عليك الى آخره) في الصحاح اعتمه اذا تجبى عليه وتذرب بالذال المجبة وفتح الراء مضارع ذرب بكسر هاء أي احتداسانه (قوله ولا بد عندى من تقدير عليك مدلولاً عليها بالذكور وتكون حالاً من الضمير ايمتقيداً بها ففيد ما لم يفده الفعل) كل من يمتقيدو يفيد يطلب الفعل أنه فاعل له على سبيل التنازع وفاعل لم يفده ضمير مسنداً على الضمير العائد على الاعتلال وانما لم يجعل فاعل كل من يمتقيدو يفيد مسنداً على الضمير وفاعل لم يفده الفعل لان المعروف ان الحال قيداً لها لا لصاحبها انهم يعجزون هذا اذا أريد التقييم الوصفي المعنوي لان الحال وصف لصاحبها في المعنى وفي الشرح لا حاجة الى هذا الذي ذكر انه لا بد منه عنده فان الضمير النائب عن الفاعل راجع الى المصدر المهود أي الاعتلال وقد صرح به المصنف معرفاً فاعداً فاد المصدر فاعداً لم يفدها الفاعل ضرورة انه انما يدل على مصدر نكرة والنائب هنا مصدر معرف مهود وقد قال المصنف في توضيحه على الالفية المعنى ويعتدل الاعتلال المهود أو الاعتلال ثم خصصه بعليك أخرى محذوفة للدليل كما تحذف الصفات فجوز الامرين ولم يجعل أحدهما متعيناً لا بد منه وهذا الذي قاله في التوضيح هو الحق انتهى وأقول بعد تسليم ان اللام في الاعتلال الذي قدره المصنف في المعنى للعهد لا للجنس معهود اللام هو المصدر المفهوم من الفعل فلا بد من تقدير عليك ليفيد المصدر ما لم يفده الفعل وأما اللام في الاعتلال الذي قدره المصنف في التوضيح فهو الاعتلال المهود بين المتكلم والمحاطب وهو مفيد ما لم يفده الفعل فظهر الفرق بين الهمدين وان أحدهما يحتاج الى متعلق ليفيد غير ما أفاده الفعل بخلاف الآخر (قوله أو الى ما كتبتم ترعون على ان افعلين تنازعا) في الشرح وتخرج التزليل على هذا الوجه لا يليق بالمصنف فعله ولا الاقرار عليه فانه معترف بضغفه كما مر قريباتي قوله تعالى فلما

ثم ين له قال أعلم ان الله على كل شيء قدير وأقول هـ هذا القول حكاه المصنف هنا عن غيره ويكفي من المصنف في عدم تقريره  
 اعترافه فيما سمر بضعفه (قوله أنهم باصر الجزم الى آخره) في الصحاح وهمت بالثبوت أنهم ما إذا أردته والجزم الضبط والاخذ  
 بالاحتياط والعير بفتح العين المهملة وسكون المثناة التحتية الحار الوحشي والاهـ الى أبيض والنون والزاى  
 الوثوب على الاثني للضراب (قوله فيمن فسخ مثلاً) هو من عدا حمزة والكسافي وأبا بكر والحسن وابن أبي اسحق والاعشى ويؤيد  
 تخريج المصنف لهذه القراءة قراءة الرفع لان مثلاً في كل منهما صفة طوق (قوله وقراءة بعض السلف) هي قراءة مجاهد  
 والجدرى وابن أبي اسحق ويؤيد تخريج المصنف لها قراءة الرفع لان مثلاً في كل منهما فاعل يصيبكم وقيل مثل فيها منصوب على انه  
 نعت لمصدر محذوف والفاعل مضمير يفسر سياق الكلام وهو ضمير العذاب (قوله وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل  
 لما لفتها اللهم اتبني وتجمع) اعترض على ابن مالك بان يوم وحين وساعة اذا اضيفت الى الجملة تبنى مع انهاء تثني وتجمع ولعل  
 المصنف لاجل هذا قال وزعم وأجيب بان الكلام الآن فيما بيني لكونه مبهماً ما اضيف الى مبني لانه لكونه ظرفاً اضيف  
 الى جملة (قوله كما قيل بروم ورم) بفتح الموحدة وسر بفتح السين المهملة ونم بفتح النون والكل بالتنوين وتشديد الـ  
 (قوله واما بيت الفرزدق فعنه أجوبة) بيت الفرزدق هو قوله فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم \* اذهم قريش واذما مشاهم  
 بشر وأجوبته قيل شاذ وهو قول سيديويه وقيل لم يعرف الفرزدق شرط اعمال ما عند الجازين لانه تسمى وقيل مثلهم حال  
 والخبر محذوف أى في الوجود (قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت) تقدم الكلام عليه في غير فان قيل ليس هذا من قبيل  
 الاضافة الى المبني اذا المعنى غير نطق حمامة أجيب بان المضاف اليه هنا جملة مصدره بحرف مصدرى فيكون مبنياً غاية الامر  
 انه في تأويل مفرد معرب (قوله على حين عانت الى آخره) الصواب كسر الصاد المهملة الميل الى الجهل والفترة والصحوة  
 الاقافة من السكر والوازع المانع (قوله أو بناء عارضاً كقوله لاجتـ ذين منهن الى آخره) بناء الفعل المضارع لاجل اتصاله  
 بنون الانثى عارض على اعرابه مشابهة الاسم واعرابه مشابهة الاسم عارض على ذاته لكونه مبني الاصل والتحكم بتسكاف  
 الحلم وعلى عني في كقوله تعالى على حين غفلة ويستصين بمعنى تصبين كيتصيب بمعنى يجيب أو بمعنى يطأ الصبوة (قوله  
 اذا قلت الى آخره) يقال سلا وسلا عنه اذا نسيت وتركة ونهيج بفتح حرف المضارعة يثير والصباح مع مبهما المستوى مطاع  
 الشمس اذا استوى الليل والنهار وتطلع بتشديد الطاء المهملة (قوله ألم تعلم يا عمر ك الله الى آخره) في الشرح وعمر ك الله  
 بفتح الراء منصوب على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوائد والاصل تعمير ك الله والاسم الشريف امام منصوب  
 على اسقاط الخافض كما كان منصوباً على ذلك مع فعله في عمرتك الله والمعنى ذكرتك بالله تكبيراً يهمر قلبك ولا يتجاوز منه  
 وحقيقته عمرت قلبك بتدكير الله ثم حذف القلب والتدكير والباء وقيل عمرتك الله واما صر فوع على ما حكاه المازني عن بعض  
 العرب ووجه ان المصدر اضيف الى مفعوله فارفع الاسم الشريف لانه فاعل واخرى بفتح الهزرة والزاى مضارع خزى  
 بكسر الزاى أى ذل وهان ويجوز فيه ضم الهزرة على انه مضارع اخزاه الله والمملق الفسقى (قوله أتانى أبيت اللعن الى  
 آخره) قول العرب أبيت اللعن دعاء للمخاطب بان يجعه له الله أي باللعن بان يكون شريف النفس على المهمة وفي الصحاح  
 اشتكت مسامعه سمعت وضافت ومنه قول الشاعر وتلك التي تستمك منها المسامع والرابع بالراء والعين المهملتين اسم فاعل  
 من راعه يروعه أفرعه (قوله ولا تعجب الاردى فتردى مع الردى) هذا يعجز بيت صدره اذا كنت في قوم فصاحب خيارهم  
 وقبله عن المرئى لانسئل وسل عن قرينه فكل قرين بالمقارن يقتدى (قوله وفي البيت اشكال لوسأل السائل عنه لكان أولى  
 وهو اضافة مقاله الى ان قد قلت فانه في التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشيء الى نفسه) في الشرح لا اشكال فان هذا من  
 اضافة الاعم الى الاخص وذلك لان مقالة اعم من المصدر المسبوك من ان وصلتها وهذه الاضافة هي المعروفة عندهم  
 باضافة البيان كشجر أراك أى مقالة هي قولك سوف اناله وأقول بل هو في الصورة مشكل لانه بحسب الظاهر من اضافة  
 الشيء الى نفسه وهي غير جائزة وجوابه هو جواب ماورد على قولهم لا يضاف الشيء الى نفسه من نحو كل الدراهم وزيد نفسه  
 وهو انه ليس من اضافة الشيء الى نفسه بل من اضافة الاعم الى الاخص (قوله وقد يكون الشاعر انما قال مقالة ان باثبات  
 التنوين ونقل حركة الهزرة فانشده الناس بتحقيقها فاضطرر والى حذف التنوين) في الشرح هـ هذا يعجب بلزم من فتح باب  
 المطرف الى القدرح في كل ما يستدل به بان يقال انما قال كذا ولكن حرف بقيل كذا وارتكاب ذلك أمر شنيع وأقول لا يلزم

من فتح باب القدر في كل ما يستدل به وانما يلزم منه القدر في كل ما ورد على خلاف الاصل والقواعد وليس ارتكاب ذلك فيه بشنيح في الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا (قوله أحدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف) يريد بالضم ضم العين بطريق الاصل فلا يرد عليه نحو قوله وطالته عند سيبويه فان أصله بالفتح فلما سكن آخره لاجل الضمير ولزم حذف عينه حول الى فعل بالضم ثم نقلت حركة عينه الى فائه ليعلم ان عينه التي حذفنا واو وأما على قول ابن الحاجب ان الضم في نحو ذلك ليس محولا من العين الى القابل واقع في الفاء ابتداء لبيان ينافي الوافلا حاجة الى تقييد الضم بكونه بطريق الاصل (قوله وسمع رحمةكم الطاعة وان بشر اطع اليمين ولا ثالث لهما) في الصحاح عن الخليل انه لم يجيء في الصحيح فعل بضم العين متعديا غيره بمعنى غير رحب وفي القاموس ورحبكم الدخول في طاعته ككرم بمعنى وسعكم شاذلان فعل ليست متعدية الا ان ابا علي حكى عن هذيل تعديتها انتهى والذي سماع منه الثاني هو علي بن ابي طالب رضي الله عنه وأما الاول ففي الصحاح قال الخليل قال نصر بن سيار ارحبكم الدخول في طاعة الكرماني أي أوسعكم (قوله والثالث كونه على فعل) بالفتح أو فعل بالكسر ووضعه على فعيل بمعنى ولا يكون لهما وصف على غيره فلا يرد النقص بعلم لان وصفه جاء أيضا على فاعل كعالم (قوله وانما حقيقة المطاوعة ان يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير) الضمير البارز في فاعله عائد الى الآخر وفي الشرح ينتقض بنحو قولك ضربت زيداً فاعلم ان الضمير البارز في رأى المصنف كما سيحكي في أوائل الخاتمة التي أوردتها مقدمة للكلام في الحذف من الباب الخامس فكان حقه ان يقول ان يدل أحد الفعلين المتلاقيين في الاشتقاق فيخرج مثل هذوا أو قول انما يذكر المصنف هذا القيد لشهرته مع ان مقصوده اخراج نحو استخبرته فاخبرني عن المطاوعة وذلك يحصل بدون هذوا القيد هذا وقد فسر بعضهم المطاوعة بحصول الاثر عن تعاقب الفعل المتعدى بفعله فانك اذا قلت كسرت فالحاصل له التكسر (قوله يجرح في عراقيم انصلي) هذا آخر بيت وهو وان نعتذر بالمحل من ذوى ضرورهما الى الضيف يجرح في عراقيم انصلي وفاعل نعتذر ضمير الناقاة والمحل انقطاع المطر ومن معنى عن والمراد بذى ضرورهما البنها والعراقيب جمع عرقوب بضم العين المهملة وهو من الدابة في رجليها بمنزلة الركبة في يديها والمعنى ان نعتذر الناقاة عن قلة لبنها بيبوسة الارض وقلة المطر انحرها للضيف (قوله فانها ضمنت معنى ولا تنب) هذا شروع في نثر ما ألفه من الامثلة على الترتيب (قوله ويبحث) هو من عاث الذئب بالعين المهملة والمثلثة اذا أفسد وقد وقع في كثير من النسخ بحث من غير منتهاة تحتية بعد العين وهو محتمل لان يكون أصله يعيث فلما جزم لكونه تفسيرا للمجزوم حذف المنة تحتية منه لانتفاء الساكنين وبقيت المثلة على جزمها والعين على كسرها ولان يكون أصله يعثوا من عثا اذا أفسد فجزم بحذف آخره وبقيت المثلثة على ضمها والعين على سكونها (قوله والستة الباقية) ان يدل على سجية هي هذه وما عطفه عليه المصنف وسواء ذكره على أم لم يذكر وهو الرابع والسادس (قوله كنحس في الصحاح) نحس الشيء بالكسر بنحس بنحس فهو نحس ونحس أيضا (قوله كدعج وكحل وشنب) الدعج شدة سواد العين مع سعتها والكحل ان يعالج جفون العينين سواد مثل التكميل وفي الصحاح والشنب حدة في الاسنان ويقال يردو عذوبة وفي القاموس الشنب ما ورقه وبردو عذوبة في الاسنان أو نقط بيض أو حدة الاثياب التي تراها كالنشار (قوله ضيعته) هي عجة فثناة تحتية ما يعيش منه الانسان وان كان حرفة كذا في شرح فصيح ثعالب (قوله تجاوزت اجراسها ومعشرا) هذصدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه على حراسا لو يسرون مقتلى والاحراس جمع حارس كصاحب واصحاب أو جمع حرس كحمل واجمال وحرس جمع حارس كخدم جمع خادم والمعشر القوم والحراس جمع حارس ككرام جمع كريم وقد جاء فعلة من باب ضرب ومن باب علم ويسرون بالسين المهملة من الاضداد بمعنى يظهرون أو بمعنى يخفون ويروى بالهجة ومعناه يظهرون لا غير والمقتل هنا بمعنى القتل ولو اما مصدرية في محل جر على البدل من الضمير المجرور بعلى واما امتناعية وجوابها المحذوف أي لو يسرون قتلى لسرههم (قوله بينا نعانقه السكاة الى آخره) السكاة بضم الكاف جمع كمي وهو الشجاع المتكلم في سلاحه والر وغبار او الغابن المهجة مصدر راغ أي مال عن الشيء وحاذ عنه واتج بالثناة الفوقية والحاء المهملة قدر وحزى بهمزة في آخره فعيل من الجزاء وهي الاقدام والسلفع بسين موهلة فلام ساكنة ففاء مفتوحة فعين مهملة الجسور في الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر (قوله ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين) في الكشف اثنتين امانتين واحييتنا اثنتين او موتتين وحياتين واران الاماتين خلقهم اموانا أولا وامنهم عند انقضاء اجالهم وبالحياتين الاحياء

الاحياء الارلى واحياة البعث وناهيك تفسير ذلك قوله تعالى وكنتم أمواتا فاحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم وكذا عن ابن عباس  
فان قامت كيف يصح ان يسمى خلقهم أمواتا ماتة قلت كما صح ان يقول سبحانه من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل  
وقولك للخصف ضيق فم الركية ووسع أسفلها وليس ثم نقل من كبر الى صغر ولا من صغر الى كبر ولا من ضيق الرسة ولا من  
سعة الى ضيق وانما أردت الانشاء على تلك الصفة والسبب في صحته ان الصغر والكبر جائزان على المصنوع الواحد من غير  
ترجيح لاحدهما وكذلك الضيق والسعة فاذا اختار الصانع أحدا الجائزين وهو ممكن من ماعلى السواء فقد صرف المصنوع  
عن الجائز الاخر فجعل صرفه كمنقله منه ومن جعل الاماتين التي بعد حياة الدنيا والتي بعد حياة القبر لزمه اثبات ثلاثة  
احيات وهو خلاف ما في القرآن الا ان يتحمل فيجعل احداها غير معتد بها أو يزعم ان الله يحييهم في القبور وتسميهم تلك  
الحياة فلا يعوتون بعدها ويعدهم في المستندين من الصعقة في قوله الامن شاء الله (قوله وأعطيتهم دينارا) في الصحاح أعطاه  
ملا يعطيه اعطاء والاسم العطاء وأصله عطاء وبالواو لانه من عطوت الشيء تناولته باليد والمعاطاة المناولة (قوله والثاني  
ألف المعاملة) انما كان فاعل متمديا دون تفاعل لان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل المتعلق بغيره مع ان الغير ايضا تعلق  
بذلك ووضع تفاعل لنسبته الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلقه (قوله والرابع صوغه على استفعال للطلب أو النسبة  
للشيء كما استخرجت المال واستحسن زيدوا استعجمت الظلم) المثال الاول للطلب لان معنى استخرجت المال طابت خروجه  
والمثال الاخر للنسبة لان معناها نسبة الحسن الى زيد والقبح الى الظلم (قوله وأما قول أكثرهم ان استغفر من باب  
اختار فردود) يعنى بباب اختار كل فعل تعدى الى اثنين أحدهما بنفسه والاخر بحرف الجر وهو مقصور على السماع والذي  
سمع فيه هو اختار واستغفر وأمر وسعى وكفى ودعا وزوج ووجه رد المصنف لقول الاكثر ان صوغ الفعل على استفعال من  
الامور التي يتعدى بها الفعل حتى اذا كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين وغفر متعدى الى واحد فذا صيغ على استفعال تعدى  
الى اثنين فلا يكون من باب اختار (قوله وقد اجتمعت التعدية بالباء وبالتضعيف في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق  
مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس) هكذا وقع في المنسخ وهو سبق فلم والصواب وقد اجتمعت  
التعدية بالهمزة وبالتضعيف أما أولا فلانه المتجمع في هذه الآية وأما ثانيا فلانه لم يذ كر التعدية بالحرف المفترضة وأما ثالثا  
فلان بالحق في محل نصب على الحال لا على المفعولية وصاحب الحال الكتاب ومصدقا ما حال ثانية أو بدل من موضع بالحق  
أوحال من الضمير المستتر فيه وأما رابعا فلان قوله وزعم الزخشمري ان بين التعديتين فرقا الى آخره انما هو للتعدية بالهمزة  
والتعدية بالتضعيف (قوله ويشكل على الزخشمري قوله تعالى وقال الذين كفروا والوا نزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل  
بجملة واحدة) أجيب بان الزخشمري انما يحمل نزل على التدرج عند عدم القرينة الدالة على خلافه وهنا قرينة وهى قوله  
تعالى جملة واحدة قال في الكشف عند الكلام على هذه الآية نزل ههنا بمعنى أنزل لا غير تكبير معنى أخبر والا كان متعديا  
وعند الكلام على قوله تعالى وما ننزل الا بالمرربك والتنزل على معنيين معنى النزول على مهل ومعنى النزول على الاطلاق لانه  
مطاوع نزل ونزل يكون بمعنى أنزل وبمعنى التدرج واللا تقي به هذا المعنى هو النزول على مهل والمراد ان نزلنا في الاحايين  
وقتا غب وقت ليس الا بالمر الله تعالى وعلى ما يراه صوابا وحكمة (قوله وظاهر قول سيديوه انه سماعي مطلقا) في الشرح  
ليس مراده ما مرأ عم من القاصر والمتعدى الى واحد والمتعدى الى اثنين وانما يريد القاصر والمتعدى الى واحد ذن  
الثالث لم يسمع كما قدمه فكان - قه ان يذكر قول سيديوه أولا (قوله كما عسل الطريق الثعلب\*) هذا آخر بيت وهو لادن  
بهمز الكف يعسل مثله فيه كما عسل الطريق الثعلب وقد تقدم الكلام عليه (قوله وترغبون ان تنسكوهن) أى فى ان أوعن  
ان على خلاف في ذلك بين المفسرين قال المصنف في أوضح المسالك اشترط ابن مالك في ان وان أمن اللبس فنع الحذف في نحو  
رغبت ان أفعل أو عن أن يفعل لاشكال المراد بعد الحذف ويشكل عليه وترغبون أن تنسكوهن بحذف الحرف مع ان  
المفسرين اختلفوا في المراد اه وقال في الخاتمة التي تكلم فيها على الحذف في الباب الخادس مجيبا عن هذا الاشكال  
وأما وترغبون أن تنسكوهن فاعا حذف الجار فيها القرينة وان اختلف العلماء في المقدرين الحرفين في الآية لا اختلافهم  
في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة اه (قوله ويرغب أن ينبنى الخ) المع الى جمع معلابفتح المم وهى كسب الشرف  
والصنيع بفتح الصاد وبثناة تحتية بعد النون فعل القبح تقول صنعبا صنيعا قبحا أى فعل والصنيع بضم الصاد مصدر قولك



صنع اليه معروفًا كذا في الصحاح والالام جمع الالام من قولك ائوم الرجل فهو ائيم أي دنيء الاصل شخخ النفس (قوله ولا يجوز أن يقدّر فيهم - مامع في أو عن للتناقض) فان قلت جاز أن يقدّر فيهم مافي أو عن ولاننا نقض لاختلاف الزمان بان يراد بغيره الأول وقت غير وقت يرغب الثاني أجب بان المراد في كل من هذين الفعلين الاستمرار فالتناقض لازم (قوله نحو قولهم لاه أبوك) أصل لاه أبوك لله درأبك فحذف حرف الجر ونفي عمله ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنار بكم فاعبدون) هكذا وقع في بعض النسخ والتلاوة انما هي فانقون لان هذه الآية في سورة المؤمنين وهي فيها كذلك والتي في سورة الانبياء ان هذه أمتكم أمة واحدة وأنار بكم فاعبدون بكسر هزة ان وبدون واو قبلها (قوله ولا يجوز تقربهم منسوب الفعل عليه اذا كان ان وصلها) علل المصنف ذلك في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس بالالتباس بان التي بمعنى لعمل (قوله وان يعر ين ان كسى الجوارى الخ) هذا البيت لابي خالد الطارخي وقيل له لقد زاد الحياة الى حيا \* بناتي انهن من الضعاف أحاذران يرين البؤس بعدي \* وان يشربن رنقا غير صاف وبعده ولولاهن قد سوت مهري \* وفي الرجن للضعفاء كاف والرنق بفتح النون مصدر رنق الماء بكسرها اذا تكدر وسكن الشاعر النون للضرورة والعجاف جمع عجفاء وهي الهزيلة وفي الشرح والكرم بفتح الكاف وكسر الراء المراد به هنا الكرام يقال رجل كرم وقوم كرم وامرأة كرم ونساء كرم اه وفي الصحاح ويقال رجل كرم وامرأة كرم ونسوة كرم وأنشد البيت وضبط الناصح الراء في ذلك كله بالفتح (قوله وأركب في الروع خيفة ناة الخ) الخيفان بخاء مبهمة مفتوحة فثناة تحتية سا كنة ففء الجواد اذا صارت فيه خطوط مختلفة بياض وصفرة والواحدة خيفة ناة شبهة به الفرس الجواد في خفته وضموره كذا في الصحاح وقد عاب الاصمعي على امرئ القيس هذا الوصف وقال ان الشعر اذا غطي وجه الفرس فذلك هو النعم الذي يكره في الخيل كما ان السفا وهو بفتح المهملة وبالفاء ناقص قصر شعر الناصية مذموم فيها والجيد الاعتدال وقال ابن حبيب امرئ القيس أعلم بالخيل من الاصمعي وقال ابن بشر الا مدى ان امرئ القيس تخلص عن النعم بقوله منتشر لان النعم انما هو تكاتف شعر الناصية واجتماعها على وجه الفرس حتى يغطي العين وانتشار الشعر تفرقه وفي الشرح وقضية هذا أن يكون السعف هو شعر ناصية الفرس وفي الصحاح وغيره والاسعف من الخيل الاشبب الناصية ومقتضاه ان السعف شبب الناصية اه وأقول لانسلم ان السعف في البيت مأخوذ من الاسعف للاشبب الناصية من الخيل وانما هو جمع سعة بالتصريك وهو غصن الخيل استعمل للشعر قال في الصحاح والسعفة بالتصريك غصن الخيل والجمع سعف (قوله يقال شتره فشر) كما يقال ترمه فترم وثله فثلم الافعال المتعدية من هذه الافعال بفتح العين واللازمة بكسرها

الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهةها

(قوله لا يبعده الله الخ) هذا البيت للرفش وهو مدرج آخر صدره اللام من الغارات والتلبب مصدر تلبب اذا عزم وتشمر والغارات جمع غارة اسم للغارة والخبس الجيش لانه خمس فرق مقبلة وقب وميمنة وميسرة وسافة (قوله فقلت حتى أعرف ماء الحقل فتنظرنا فاذا هو السبي الخالق) في الشرح الذي أتوهم ان المصنف قصد التنكيه على أبي حيان لما كان بينهما من المناقشة فاورد كلامه على وجه يتحمل عود الضمير من قوله فاذا هو السبي الخالق الى الحقل أو الى أبي حيان اشارة الى ما ينسب الى كثير من المغاربة من سوء الخلق على ان الذي في الصحاح الحقل الضيق البخيل وفي القاموس حقل كقبس الضيق البخيل والضعيف وكثر برج السبي الخلق الثقيل الروح (قوله فقلت هو معطوف على شيء متوهم اذ المعنى ليس بكثرة غنمة فاستعظم ذلك) في الشرح يتحمل وجه آخر وهو أن يكون معطوفا على بنهكة ذي قرني وثم مضاف حذف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ولا بنهكة حقل والمعنى ان هذا المذبح لا يكثر غنمة بنهكة قرني ولا بنهكة شخص متصف بسوء الخلق اذ هي صفة نقص من صاحبها يقتضى أن لا يفخر باسمه لكمال نقصه وانما يكثر الغنمة بالاشراف وأهل الكمال هذا اذا كان الحقل هو السبي الخلق واما ان كان الضعيف كما في القاموس من جهة المعنى اتجاها قويا وأقول هذا التقدير يقتضى ان المراد بالبنهكة الاسر والذي في الصحاح ونهكة السلطان عقوبة بنهكة نمكا ونهكة بالغ في عقوبته وكذلك يقال في الخث على القتال انه كواوجه القوم يعني اجهد وهم أي ابانوا جهدهم اه ولا يخفى بعد ما في الشرح على تقدير ان الحقل هو السبي الخلق (قوله واما قراءة من قرأ يسبح له فيها بالعدو والاصال رجال) بفتح الباء فالذي يسوع فيها ان يذكر الفاعل بعد ما حذف فانه انما ذكره في

جمله أخرى غير التي حذف فيها هذا الكلام إشارة إلى السؤال يرد على تضمنه الكلام السابق من أنه لا يذ كر الفاعل بعد مطية  
والى جوابه أما تقرير السؤال فهو ان ذ كر الفاعل بعد بناء الكلام على طيه جائز ليس يمتنع فان قراءة يسج بفتح الباء طوى  
فيها ذ كر الفاعل حيث بنى الفعل للفعل ثم بعد ذلك ذ كر واما تقرير الجواب فهو ان المراد ان طى الفاعل من كلام ثم ذ كره  
فيه يمتنع وهذه القراءة ليست كذلك واما طوى ذ كر الفاعل فهما من كلام وذ كر بعد ذلك في كلام آخر لان رجال في هذه  
القراءة فاعل لفعل محذوف هو و فاعله جواب لسؤال مقدر ( قوله وها أنا مورد بعون الله أمثلة ) في الشرح وقع نظير هذا  
التركيب في ديباجة الكتاب حيث قال وها أنا بائع بما أمرت به وبأى نظيره قريباً يعني في أول الجهة الثانية وفي ذلك ادخال  
ها التثنية على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس اسم إشارة وتضريح المصنف في حواشيه على التسهيل بشذوذ قول  
الشاعر \* أبا حكيم ها أنت نجم مجالد \* يشير بذلك الى ان قول صاحب التسهيل وأ كثر استعملها مع ضمير  
رفع منفصل أو اسم إشارة معترض بان ظاهره ان الاخبار عن الضمير المذكور باسم الإشارة غير شرط وليس كذلك فان تخلفه  
انما يقع شاذاً ( قوله نعم من قرأ تفعل وتشاء بالياء لا بالنون فالعطف على ان تترك ) في الكشف الذي قرأ بالياء هو ابن أبي عملة  
والمراد بفعله في أموالهم ما كان يأمرهم به من ترك التطفيف والجنس والامتناع بالحلال القليل عن الحرام الكثير وقيل  
كان ينهاهم عن حذف الدراهم والدنانير وتقطيعها وفي الانتصاف وعلى قراءة ابن أبي عملة بان الخطاب يكون أن تفعل معطوفاً  
على ان تترك وعلى المشهورة يمتنع لفساد المعنى وفي البحر وقرأ أبو عبد الرحمن وطلمحة تفعل بالنون ما تشاء بالخطاب والعطف  
في هذه القراءة أيضاً على ان تترك والظاهر على هذه القراءة وعلى قراءة الخطاب فهما ان الذي كان يشاؤه في أموالهم ابقاء  
المكالم والميزان وقال سفيان الثوري كان يأمرهم بالزكاة ( قوله والصواب تعلقه بالمواالي لما فيه من معنى الولاية ) في  
الكشاف من ورائي بعد موتي وقرأ ابن كثير من ورائي بالقصر وهذا الظرف لا يتعلق بخفت لفساد المعنى ولكن محذوف  
أو معنى الولاية في المواالي أي خفت فعل المواالي وهو تبدل بهم وسوء خلافهم من ورائي أو خفت الذين يلون الامر من ورائي  
( قوله وأما من قرأ خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فن متعلقة بالفعل المذكور ) في الكشف وقرأ عثمان بن عفان  
ومحمد بن علي وعلي بن الحسين خفت المواالي من ورائي وهذا على معنيين أحدهما أن يكون ورائي بمعنى خافي وبعدي فيتعلق  
الظرف بالمواالي أي قلا وعجزوا عن اقامة أمر الدين فسأل ربه تقويتهم ومظاهرتهم بمولى برزقه والثاني أن يكون ورائي  
بمعنى نذامى فيتعلق بخفت ويريد انهم خفوا اقدامه ودرجوا ولم يبق منهم من به تقوى واعتضاد وفي البحر وقرأها أيضاً زيد  
ابن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاصي والوايد بن مسلم لابن عاصم ( قوله والصواب ان يضمن أماته معنى ألبته ) في الشرح  
هذا على الحاجة اليه وذلك انه يمكن تعليق الظرف بما في أماته من معنى الموت لا بالامانة نفسها والموت اما عدم الحياة عما من  
شأنه الحياة أو وصف وجودي مضاد للحياة على الخلاف المعروف وعلى كل فامة تادده يمكن ولاداعى الى ذلك انتكاف وأقول  
الداعى الى تضمين أماته معنى ألبته موافقة قوله تعالى قال لكم لبنت قال لبنت يوماً أو بعض يوم قال بل لبنت مائة عام فان  
الظرف في ذلك كله متعلق بالاب ( قوله وفائدة التضمين أن يدل بكامة واحدة على معنى كلمتين يدل على ذلك أسماء الشرط  
والاستفهام ) وذلك أن كلاماً من أسماء الشرط يدل على معنى كلمتين حرف الشرط والاسم وكلام من أسماء الاستفهام يدل على  
معنى كلمتين حرف الاستفهام والاسم وفي حاشية التتار في حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر  
يناسبه وهو كثير في كلام العرب حتى قال ابن جنى لوجعت تضمينات العرب لا اجتمعت مجندات فان قيل الفعل المذكور  
ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر وان كان في معنى الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي وان كان فيهما الزم  
الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فقوانسا  
أحمد اليك فلانا معناه أحمد منه اليك حده وقد يعكس كما يقال في يومنون بالغييب يعترفون به مؤمنين وأقول هذا عند من  
لا يرى صحة اطلاق اللفظ على حقيقةه ومجازه معاً كالخشمري وامام من يرى ذلك فله ان يحتج انه مستعمل فيهما ويجمع بطلان  
اللازم والمسئلة ذات خلاف مشهور فان قيل الحال المحذوفة في هذه الآية من الفعل الذي ليس بذكر أو من المذكور  
أجيب بان الظاهر انهم من المذكور والتقدير ألبته الله مائة عام مما تا ( قوله فالصواب تعلقه بما تعلق به على وان على متعلقة  
بكان محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولد ويولد بر كل ) في الشرح اذا تعلق بكان الذي هو مفعلياً بهذه الغاية

فكيف يصح كونه حالاً ومضمون الحال يجب أن يكون مقارناً للعامل فيها وليس الكون الممتد إلى تلك الغاية مقارناً وهل هو  
الاعتناء قولاً جاء يده مسرراً كما إلى غداً وأقول بل الكون على الفطرة الممتد إلى تلك الغاية التي هي تهو يد الابوين للولد  
أو تنصير هاله مقارناً للعامل الذي هو يولاه غاية الأمر انه استمر به مدة قارنته إلى غاية وذلك لا يقدح في كونه مقارناً له (قوله  
تركت به لولا حال) تركت بكسر التاء خطاب لاهراًة وجاد زار وانامن قولهم جيدت الارض فهي مجودة اذا اصابها الجود وهو  
المدر الغزير والكرى النعاس وكرمان بكسر الكاف وقيل بفتحها وانكره الكرماني شارح البخاري قال نحن أعلم بضبط بلدنا  
وفي القاموس وكرمان وقد تكسر أوله بن فارس ومجستان والناصح الخالص (قوله ولا يتعاقب مع ما يقع لاقتضائه انهما  
بلغاهما حد السمي) قيل لا يلزم ذلك لان المراد المعية الثلاثة كما في وأسلمت مع سليمان واسلامها متأخر (قوله ولا بالسعي لان  
صلة المصدر لا تتقدم عليه) قال الرضي عند قول ابن الحاجب ولا يتقدم معمول المصدر قيل لانه عند العمل مؤول بحرف  
مصدرى مع الفعل والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدرى في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول  
الصلة لا يتقدم على الموصول هذا ما قولوه وانالاري منعمان تقدم معموله عليه اذا كان ظرفاً أو شبه نحو قولك اللهم ارزقني  
من عدوك البراءة واليك الفرار وقال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلم بلغ معه السمي ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل  
في مثله تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكماً مؤول به فلا يمنع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى مع انه لا يلزمه  
أحكامه بل لا يتقدم عليه المفعول اصريحاً صهف عمله والظرف وأخوه بكفهم ماراحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في  
غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون أى انتفى بنعمة الله وبحمده عنك الجنون (قوله  
السادس قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته فان التبادر ان حيث ظرف ممكن لانه المعروف في استعمالها ويرده ان المراد  
انه تعالى يعلم الممكن المستحق للرسالة لان علمه في الممكن فهو مفعول به لا مفعول فيه) في الشرح تقدم هذا في حرف الحاء  
المؤولة في الكلام على حيث وقد أسلفنا هناك انه لو قيل بان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وأقول قد أسلفنا  
نحن ايضاً انه بعيد لان فيه حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته من غير دليل (قوله واما اذا فسر بالان فالتعليق به قرأ  
حزرة فصرهن) بكسر الصاد وقرأ غيره بضمها وهما الغتان بمعنى الامالة يقال صار بصوره وبصيره أماله (قوله لانه لا يتعدى  
فعل المضمر المتملى الى ضميره المتملى الا في باب ظن) يعنى وما ألحق به من فقد وعلم وانما لم يذكره هبالانه ذكره في حرف العين  
في على فاكنتي بذكره هناك عن ذكره ههنا (قوله ولا تحسبنهم بقره في من ضم الباء) قديبه لان من فتح الباء وقرأ بالمشاء الفوقية  
في أول الفعل ليست قراءته من هذا الباب لان الفاعل المخاطب والمفعول غيره (قوله دع عنك نهباً صبح في حجرته) هذا صدر  
بيت لامرئ القيس تقدم الكلام عليه في عن (قوله وانما هي متعلقة بحسب) وهي للتعليل وذلك ان المعنى ان حالهم يخفى  
فيظن الجاهل بسبب تعفهم عن المسئلة انهم اغنياء من المال لان عادة الغنى من المال ان يتعفف عن السؤال وجر المفعول  
له بحرف السبب الفقد شرط من شروط نصبه وهو اتحاد الفاعل لان فاعل يحسب الجاهل وفاعل التعفف الفقير اولانه  
معرف بالالف واللام والاكثر فيما كان كذلك من المفعول له ان يدخل عليه حرف السبب وانما عرف للدلالة على ان  
التعفف وقع منهم مراراً حتى صار معهوداً وقيل من لا بداء الغاية أى من تعفهم ابتداءت محسبة الجاهل لانه لا يحسبهم  
اغنياء ثناء تعفف وانما يحسبهم اغنياء غنى مال (قوله العاشر قوله تعالى فن شرب منه فليس منى) في الانتصاف وفي هذه  
الآية دليل على ان الاستثناء اذا تعقب جلالاً لا يتعين عوده على الاخيرة واعتراضه امر اتي من وجهين أحدهما ان الاستثناء  
اما أن يعود الى الجملة الاخيرة أو الى جميع الجمل واختصاصه بالاولى لم يقل به أحد ولا حجة في الآية لقيام دليل من خارج دل  
على ارادة الاولى والثاني ان يعود الاستثناء الى الجملة الاخيرة أو الى الكل حيث لم يقرب به ما يدل على خلافه (قوله وقد رده  
بعضهم) هذا الردي في كلام القراني والمراد بما قبل الغاية الحدث الواقع قبلها وتكرره بتكرره بنفسه بان يقع مرتين أو أكثر في  
محل واحد كضربت زيداً الى ن مات أو تكرر بحسب أجزاء محله بان يقع مرة واحدة في محل ذى أجزاء متصلة كسرت من  
الكوفة الى البصرة وغسلت من الاصابع الى المرفق لان في كل جزء من المسافة سيرا ومن المغسول غسل (قوله فالصواب  
تعاقب الى باسطة والمخوذوا) في التلويح وذهب بعضهم الى انه غاية للاسقاط وذكروا هذا الكلام تفسيرين أحدهما  
ان صدر الكلام اذا كان متناولاً للغاية كما يدفان السمع للمجموع الى الابط كأن ذكر الغاية لاسقاط ما واءها لالمد

الحكم اليه لان الامتداد حاصل فيكون قوله الى المرافق متعلقا بقوله اغسلوا وغاية له ان لا يخل اسقاط ما وراء المرافق  
عن حكم الغسل والثاني انه غاية للاسقاط ويتعلق به كانه قيل اغسلوا ايديكم مسقطين الى المرافق فيخرج عن الاسقاط فيبقى  
داخل تحت الغسل والاول اوجه اظهوران الجار والمجرور يتعلق بالفعل المذكور ولاغاضي الامام ههنا بحث وهو انه اذا  
قرن بالكلام غاية او استثناء او شرط لا يعتبر بالمطابق ثم يخرج بالقيده عن الاطلاق بل يعتبر المطابق مع المقيد جملة واحدة  
فالعمل مع الغاية كلام واحد لا يجب اليه الا لا يجب والاسقاط لانها ضدان فلا يشبهان الانصين والنص مع الغاية نص  
واحد (قوله قلت وهذا ان سلم فلا بد من تقدير محذوف ايضا ومدا الغسل الى المرافق) في الشرح ولا بد من شيء آخر  
وهو ان يكون ايديكم مفعولا لفعل مضمرة والتقدير واغسلوا اذ لو كانت متعلقة بالفعل المذكور في الآية من قوله فاغسلوا  
وجوهكم لاستعمال المعنى وانما هو على هذا التقدير من عطف الجمل وحرف الغاية متعلق بالمحذوف واقول لاحاجة الى ما قدره  
الشارح وما ذكره من استحالة المعنى بدونه ايسر بصحح لان عطف الايدي على الوجوه بالواو لا يقتضي الجمع بينهما في  
المفعولية لاغسلوا لا تتعلق باغسلوا المقيد بالوجه كظن الشارح (قوله ان امرأ القيس جرى الخ) امرؤ القيس هو ابن  
مجر الكندي قال الاصمعي كان امرؤ القيس اذا عرق فاح منه ريح الكلب وذلك ان امه ماتت وهو رضيع فطلبوا من  
يرضعه فلم يجدوا فارضوه بلبن كلبه امه والى الغاية واعتاقه حبسه والجمام بالكسر قدر الموت كذا في الصحاح (قوله  
وانما الى مدى متعلق بكون خاص منصوب على الحال اي طال الى مدى) في الشرح فيجوز ان يتعلق الى بكون خاص اي  
جرى قاصدا الى مدى وتقدير المصنف طال بالافية نظر اذ لا يقال طلعت الى كذا ويقال قصده وقصدت له وقصدت اليه ويجوز  
ان يتعلق بجري على ان المعنى اراد الجري او على ان جرى على معناه الحقيقي لكن بتقدير مضاف في الاخير اي دون قطع  
المدى (قوله بنوى التي فضاه الخ) بنوى يقصد الوصول صفة الكعبة او مكة ودعا جملة من والبنى اما بضم الباء الموحدة  
جمع بنيه كقرفة واما بكسر هاء جمع بنية كقربة (قوله من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيبا) في تفسير البيضاوي عوجا شيئا من  
العوج باختلال في اللفظ وتناف في المعنى وانحراف من الدعوة الى جناب الحق وهو في المعاني كالعوج في الاعيان فيما  
مستقيما معتدلا لا افراط فيه ولا تفريط او قيبا بصلح العباد فيكون وصفه بالتكميل به مدد وصفه بالسكال او على الكتب  
السابقة ايشهد بصحتها (قوله وترجت على من وقف من القراء على أف التنوين) في عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا الوهم الذي  
وقف من القراء كذلك هو وحفظ عن عاصم (قوله واما من الضمير المجرور باللام اذا أعيد الى الكتاب) لا الى مجرور على  
ولا الى الضمير المجرور باللام اذا أعيد الى العبد لان سياق الآية في وصف الكتاب والتنويه بشأنه وذلك يقتضي كونه حالا  
من الكتاب او من ضميره لا من العبد او ضميره (قوله لان الحال بالخبر شبه) هذا تعميل لقوله لا يقال قد صح ذلك في النعت  
و ما يدل على ان الحال بالخبر شبه من النعت انه لو حذف العامل في نحو جاء زيدرا كبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر  
لانته ومنعوت (قوله واما حنبا) يعطف على الحال لا حال هذا جواب عن قوله بل قد ثبت في الحال في نحو لا تقربوا الصلاة وانتم  
سكارى ثم قال ولا جنبا ومعنى كلام المصنف ان جنبا حال بطريق التبعية والعطف لا بطريق الاصلة والكلام انما هو في الحال  
بطريق الاصلة (قوله الرابع عشر قول بعضهم في أحوى انه صفة لغناء) الغناء مخفف الغناء ومشدها ما يقذف به السيل على  
جانب الوادي من الحشيش والنبات والقماش وهو بضم القاف الشيء المجموع من أمكنة والحوة سواد يضرب الى الخضرة  
وتسيل خضرة علم اسواد والا حوى الطيب الذي في ظهره خطان من سواد وبياض وفي الصحاح الحوة سمرة وقال الاعلم لون  
يضرب الى السواد وقال ايضا الشديدة الخضرة التي تضرب الى السواد (قوله في من رفع جنات) الذي رفعها هو محمد بن أبي ليلى  
والاعمش وأبو بكر في رواية عنه عن عاصم وأبى بكر أبو حاتم هذه القراءات قال أبو حاتم هي محال لان الجنات من الأعناب  
لان يكون من النخل ولا يسوغ انكارها ولها وجه جيد في العربية وهو ان مبتدأ خبره محذوف قدره النحاس ولهم وقدره أبو البقاء  
ومن الكرم لقوله تعالى ومن النخل ووجهها الطبري على ان جنات عطف على فنون قال أبو البقاء ولا يجوز ذلك لان العنب  
لا يخرج من النخل وقال الرمثري بعد ان قال وقنوان رفع بالابتداء ومن النخل خبره ومن طلعها بديل منه كانه قيل وحاصلة  
من طلع النخل قنوان ويجوز ان يكون الخبر محذوف دلالة آخر جئا عليه تقديره ومخرجه من طلع النخل قنوان وقوله وحنات  
من أعناب فيه وجهان أحدهما ان يراد ثم جنات من أعناب أي مع النخل والثاني ان يعطف على فنون على معنى وحاصلة

أو مخرجة من الخيل قنوان وحنات من أعناب أي من نبات أعناب قال التفهيم أني أورد على الأول أنه لا دلالة فيه على أن  
 الأعناب والحنات من آثار القدرة ولا خفاء في أنه لا يختص بالوجه الأول ولا بالحنات والأعناب بل يجري في الخيل والقنوان  
 ويندفع بأن ذلك مفوض إلى شهادة العقل ودلالة المقام وأورد على الثاني أنه يؤول إلى أن يكون المعنى ومن الخيل حنات  
 من أعناب وفساده ظاهر والجواب أنه إذا عطف حنات على قنوان كان من أعناب عطفاً على من الخيل فيصير من عطف  
 مفرد على المبتدأ وآخر على خبره غاية إن المعطوف على المبتدأ يكون نكرة غير مخصوصة ولم يعرف منع ذلك وقد قال الشاعر  
 عندي اضطبار وشكوى عند قناتي وقد يحاب بان من أعناب صفة حنات وهي لما كانت مغروسة تحت أشجار الخيل جاز  
 وصفها بكونها مخرجة من الخيل مجاز السكون هيئتها مدركة من خلالها كما يدرك القنوان وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز أو بان  
 المراد أنه من باب عطف الجملة أي ومخرجة أو حاصلة من الخضراوات الكرم حنات من أعناب عطفاً على قنوان تجوز لا حاجة إليه  
 على هذا التقدير أيضاً لجواز أن تعتبر حنات من أعناب عطفاً على قنوان وذلك المحذوف أعني من الخضراوات الكرم عطفاً على  
 من الخيل وعنى بقوله أي من نبات أعناب أنه على حذف مضاف لأن البستان لا يكون من العنب بل من الثمرات والأشجار  
 (قوله وتطيره قراءة من قرأ وحوار عين بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكأس من معين) ليس الذي قبل قوله تعالى وحوار  
 عين هو يطاف عليهم بكأس من معين وإنما هو قوله تعالى يطاف عليهم بكأس من معين) ليس الذي قبل قوله تعالى وحوار  
 لا يصعدون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون والذي قرأ وحوار عين بالرفع الجمهور وخرجت على  
 العطف على ولدان أو على الضمير المستكن في متكئين أو على مبتدأ المحذوف هو وخبره تقديره لهم هذا كله وحوار عين أو على  
 أنه مبتدأ حذف خبره أي ولهم حوار وفيه ما حور وفرأ السلمي والحسن وعمر بن عبيد وأبو جعفر وشيبة والأعمش وطلمة  
 والفضل وأبان وعصمة عن عاصم وحزرة والكسائي وحوار عين بجرهما وهو عطف على المجرور وقيل على معنى ينعمون بهذا  
 كله وحوار عين وقال الخشعي على حنات النعم كانه قال هم في حنات وفاكهة ولحم وحوار (قوله ويردها المعنى حينئذ  
 والله على الناس أن يحج المستطيع فيلزم تأنيب جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج) في الشرح هذا معنى على أن الالف  
 واللام في الناس للاستطيع وهو ممنوع لجواز كون الالف كرى والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكرهم وهم  
 المستطيعون وبيانه أن حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على الناس والمبتدأ وان تأخر لفظه وهو مقدم رتبة وأقول كون اللام  
 في هذا الموضع للعهد الذي كرى في غاية البعد وما ذكره في بيانه إنما يقتضي تقدم حج البيت في الرتبة على قوله على الناس  
 لا تقدم من استطاع الذي هو المعهود عليه مع أنه لا يدفع الضعف الذي ذكره المصنف من جهة الصنعة في أعراب أبي  
 البقاء وحج البيت مبتدأ وخبره على الناس والله تعالى بالاستقرار في على تقديره استقر على الناس ويجوز أن يكون الخبر لله وعلى  
 الناس متعلق به أما حالاً وأما مقفراً ولا يجوز أن يكون لله حالاً لأن العامل في الحال على هذا يكون معنواً والحال لا يتقدم  
 على العامل المعنوي ويجوز أن يرتفع الحج بالجار الأول أو الثاني والحج مصدراً ضيف إلى المفعول ومن استطاع بدل من الناس  
 بدل بعض من كل وقيل هو في موضع رفع تقديره هم من استطاع أو الواجب عليهم من استطاع والجملة بدل أيضاً وقيل هو  
 مرفوع بالحج تقديره والله على الناس أن يحج البيت من استطاع فعلى هذا في الكلام حذف تقديره من استطاع منهم أيكون  
 في الجملة ضمير يرجع على الأول وقيل من مبتدأ شرط والجواب محذوف تقديره من استطاع فليحج ودل على ذلك قوله ومن  
 كفرو وجوابها انتهى والقول الثالث هو الذي نسبته المصنف لابن السديد ونسبته أبو حيان لبعض البصريين ولا حاجة  
 عليه إلى تقديرهم على ما لا يخفى ولهذا لم يذكر المصنف تقديره فيه وأقول الرابع هو الذي نسبته المصنف للكسائي (قوله  
 أفنى تلامي الخ) التلايد بكسر المثناة الفوقية المسال القديم وقيل المسال الذي ولد عنك وأصل الفاقية أو والنسب بالشين المحجة  
 المسال الثابت وقيل المسال مطلقاً وفي الصحاح والقازوزة مشربة وهي قدح وكذلك القاقوزة ولا يقل قاقوزة قال ابن الكيث  
 أما القاقوزة فمولدة وأنشد البيت والباريق جمع ابريق فارسي معرب وفي القاموس البريق معرب ابريق (قوله والمشهور  
 في من في الآية أنهم أبدل من الناس بدل بعض) في البحر وذهب الأكثر إلى أنه بدل بعض من كل فتكون من موصولة في  
 موضع جر وبدل البعض من الكل لا بد فيه من الضمير فهو محذوف تقديره من استطاع إليه سبيلاً منهم وفي الشرح وحذف  
 الرباط فهو أي من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي (قوله وعليهن) أي على بداية

من استطاع من الناس وابتدأه من موصولة وابتدأه ثم طرية في المحتمل قول الكسائي فالعموم في والله على الناس حج البيت  
 محضه ص اما البديل فيما اذا كانت من بدلا أو بالجملة فيما اذا كانت مبتدأ (قوله السابع عشر قول الزخشي في قوله تعالى يا ايها  
 اعزبت ان أكون مثل هذا الغراب فاواري سوءة أخي ان انتصاب أو اري في جواب الاستفهام ووجه فسادها ان جواب الشيء  
 مسبب عنه الموارد لا تسبب عن العجز) في حاشية التفتة زاني يحتمل أن يكون الاستفهام فيه لانكار الابطالى فيفيد النفي  
 وهو سبب أي ان لم أعجزوا ريت وقيل هو من قيل اتعصى ربك فيعفو عنك بالنصب لينسحب الانكار التوبيخي على الامرين  
 ويشعر بأنه في العصيان وتوقع العفو يرتكب خلاف العقل حيث يجعل سبب العفو به سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا  
 الجمل هكذا اهنازل نفسه منزلة من جعل العجز سبب الموارد دلالة على التعميس المؤكد للعجز والقصور عما تمدي اليه غراب  
 (قوله والصواب القول الاول) هو امتناع نصب فتصح (قوله لما بينا) يعني من ان جواب الشيء مسبب عنه واصباح الارض  
 مخضرة لا يتسبب عن روية انزال المطر وزيادة العقل وكاله يتسبب عن السير في الارض (قوله وقال الزخشي ان ذلك فاسد  
 في المعنى وان الصواب ان آلهة هو المفعول الثاني وان قربانا حال) في الشرح في هذا الصواب تقييد النهي عن اتخاذهم آلهة  
 من دون الله والمقصود النهي عن اتخاذ الآلهة من دون الله مطاوعا لا يتأتى ذلك مع القيد وقد يقال هذه الحال مبينة اذ من  
 شأن الآلهة عندهم لا أن يكونوا قربانا لقولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى (قوله ووجه انهم اذا ذموا الى اتخاذهم  
 قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على ان يتخذوا الله سبحانه قربانا) هذا الوجه فله صاحب الانتصاف وقال الخبي وجها  
 آخر وهو ان آلهة اذا كان بدلا من قربانا وكان قربانا في حكم المطروح يكون تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة  
 من دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم آلهة من دون الله حتى ينسب ذلك اليهم بل كانوا مقرين بالهية الله تعالى مع قولهم  
 بان الاصنام آلهة والمفهوم من فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة من دون الله انهم قالوا بآلهية الاصنام ولم يقولوا بآلهية  
 الله تعالى وهذا بخلاف ما اذا كان قربانا حال لان المعنى حينئذ انهم اتخذوهم آلهة حال تفرغهم بهم الى الله تعالى فانه لا يفهم  
 من هذا اني الهية الله تعالى وهذا الموضوع مظنة تأمل اه وأقول هذا الوجه الذي ذكره مبني على ان المبدل منه في حكم  
 المطروح لفظا ومعنى وليس كذلك قال الزخشي في مفصله وقولهم ان البديل في حكم تحية الاول ايدان منهم باسب متقلله  
 بنفسه ومقارنته لآلهة كيد والصفة في كونها متميزة لما يتبعه ان لا يعنوا هدر الاول واطراحه الاتزال تقول زيدا ريت غلامه  
 رجلا صالحا لو ذهبتم هدر الاول لم يستدكلامك (قوله التاسع عشر قول المبرد في قوله تعالى أوجاؤكم حصرت صدورهم)  
 تقدم الكلام على هذا في الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب (قوله والثاني مردود فانه اذا أقيم مقام مائة  
 فسد المعنى) هذا مبني على ان المبدل منه في نية الطرح لفظا ومعنى وقد عرفت من قريب ما فيه (قوله قلت لوصح ذلك لصح  
 ان يقال لو كان فيهما من أحد ولو جاءني ديار ولو جاءني فاكرمه بالنصب لكان كذا واللازم مجتمع) قد اشد بمعنا الكلام على هذا  
 في الا في حرف الالف (قوله في قول العرجي أطلوم ان مصابكم الخ) ظلوم اسم امرأة وهو منادى ويقع في بعض الروايات  
 أهدي السلام وفي بعضها رد السلام والعرجي بفتح العين وسكون الراء عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان منسوب الى العرج  
 منزل بطريق مكة (قوله وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يتحصل له معنى البتة) في الشرح بل يتحصل له  
 معنى صحيح يمكن ان يراد ولا فساد البتة وذلك بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدر او هو اسم ان ويرفع رجل على انه خبرها  
 وأهدي السلام تحية جملة في محل رفع على انها صفة رجل وقوله ظلم خبر مبتدأ محذوف أي هذا ظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة  
 أخرى لرجل على وجه المبالغة أي مظالم (قوله بحضرة الواثق) هو أبو جعفر هرون بن محمد المعتصم بن هرون الرشيد يروي  
 بالخلافة بعده موت أبيه وكانت وفاته سنة اثنين وثلاثين ومائتين وعمره ست وثلاثون سنة كان اديبا شجاعا صار ما فيه  
 جبروت وكان مسرفا في التمتع بالنساء حتى انه أكل لذلك لحم الاسد فتولد له امرأتان منهن واحدة الثانية هي (قوله أحدها  
 قول بعضهم في وعمودا الخ أبقى ان عمودا مفعول مقدم وهذا مجتمع لان لما التافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها) في الشرح  
 لصاحب ذلك القول ان يجعل اما محذوفة وهو ممكن حذفها قياسا كما تقدم عن الرضى أي وأما عمودا الخ أبقى فلا مجتمع التقديم  
 لغرض الفصل بين أما والفاء بشئ مما في خبرها ولو كان عاملا مقترنا بما له الصدر نحو اما ما يدا فاني ضارب على مذهب ابيه المبرد  
 وابن درستويه والفرء واختاره ابن الحاجب وغيره وأقول ذلك البعض لم يقل ان اما هنام مقدره ولم تقم قرينه على تقديرها

واعترض المصنف انما هو على ظاهر قوله (قوله) واما قراءة همر وابن فائد من شر ما خلق بتدوين شر فابدل من شر بتقدير مضاف أي من شر شر ما خلق وحذف الثاني للدلالة الاول) يعني ان ما على هذا القراءة اسم موصول بدل من البحر وبتقدير مضاف لانانية والجار والمجرور قباهما متعلق بما بعد هاء فلا يكون مما نحن فيه في البحر وقال ابن عطية وقرا عمر وابن عبيد وبعض المعتزلة القائلين بان الله تعالى لم يخلق الشر من شر بالتدوين ما خلق عن النبي وهي قراءة صمدية مبنية على مذهب باطل فان الله تعالى خالق كل شيء انتهى ولهذا القراءة وجه غير النبي فلا ينبغي ان ترد وهو ان يكون ما خلق بدلا من شر على تقدير محذوف أي من شر شر ما خلق فحذف شر للدلالة شر الاول عليه أطلق أولان ثم عم ثانيا انتهى ما في البحر ووقع في بعض نسخ المعنى ومن شر ما خلق أي ومن شر شر ما خلق باثبات واثبات في الموضوعين وفي بعضها باثبات واثبات في الثاني والذي ينبغي حذفها منها وفي الشرح يحتمل ان تكون هذه هي الابهامية وهي التي اذا قرئت باسم نكرة أبهمة اهما ما وزادته شيوعا وعموما كقولك اعطني كتابا ما تريد أي كتاب كان وخلق صفة له والعائد محذوف وأقول فيه نظرا لان الغرض من وصف النكرة وهو تنقيص اهماها وتقليل شيوعها من الابهامية المتصلة بهم فلا يكون خلق صفة لشر ولا يكون صفة لما أيضا اما على مذهب الاثر ومختار الخشري في المفصل ان ما الابهامية من حروف الصلة فلان الحروف لا توصف وأما على مذهب البعض ان ما الابهامية اسم ولذلك جعلها الخشري في المكشاف قسمة لحرف الصلة فلان وصفها بانها في الغرض من وضعها وهو زيادة الابهام (قوله الثاني قول بعضهم في اذ من قوله تعالى ان الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم اذ تدعون الى الايمان فكفروا انما اطرف للمقت الاول والثاني وكلاهما ممنوع) هذه الآية انما هي من الجهة الثانية على اعتبار تعاقب اذ تدعون بالمقت الاول والنادي هو الزبانية قال السيد بنادون في النار وقال قتادة يوم القيامة واللام لام الابتداء اولام القسم قال بن الحاجب في أماليه العامل في اذ تدعون على وجه لمقت الاول ومعناه لمقت الله اياكم في الدنيا اذ تدعون الى الايمان فكفروا أكبر من مقتكم أنفسكم في الآخرة وليس فيه من الاعتراض سوى الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي وهو أكبر الذي هو الخبر والجواب عن هذا ان الظروف اتسع فيها وقيل العامل فيه مقتكم الثاني فيكون المعنى لمقت الله اياكم أكبر من مقتكم أنفسكم اذ تدعون فاعترض عليه بانهم لم يقتوا أنفسهم اذ كانوا يدعون في الدنيا فاجيب بان المراد اذ صح كونكم تدعون مثل قوله اذ ظلمت ومعناه اذ اثبت ظلمكم أي قامت الحجة فعلى هذا يكون اذ تدعون للآخرة أو يكون المراد بانفسكم أمثالكم من المؤمنين فيكون اذ تدعون للدنيا (قوله وهو رأي جماعة منهم الخشري فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي) ضمير هو عائد على تعليقه بالاول وفي أمالي ابن الحاجب الاجنبي هو المستعمل بنفسه غير اجل المعترضه كالمبتدأ والخبر والفاعل والافعال وغير الاجنبي هو ما كان له تعلق بذلك الجزء فاداءت ضربي في الدار زيد حسن لم تفصل بين المصدر ومعموله باجنبي وانما فاصلا بينهم بمقتضى به داخل في حيزه بخلاف اول الضربي حسن زيد فانك فصلت بينهما بالخبر المتعلق الذي لا يصلح أن يكون تعلقا قبله في الجرنية وانما أجزيت الجملة المعترضه مجرى التثنية لانها مستقلة بنفسها فكذلك أي الفصل بها مرض بين الجزئين لغرض مع انه لا يمس في ان الجملة المعترضه ليست تعلقة لاحد الجزئين لاستقلالها بخلاف ما ذكرنا فانه يوهم نه للثاني وهو الاول اول الاول وهو الثاني (قوله وهن وتوف الى آخره) الضمير للذين والقضاء الحكم والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس وضاحه اوقات ضحاها وهي تشرق والماضى مجتنب الساعات (قوله واذا عاق أياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) قال التفتازاني انتصاب أياما بالصيام بناء على تجويز عمل المصدر في الظرف مع تحلل الفصل وان لم يجز في غيره وأما الاعتداد بان معناه على كون كما كتب في موقع الحال من الصيام لاني موقع المصدر لكتب فليس بمقبول لان ما في كما كتب مصدرية والمعنى مثل كتابته على من قبلكم وظاهره ان لا يصلح حالا من الصيام الا بتكاف ولو سلم فالمراد بالاجنبي ما لا يكون من معمولات ذلك العامل والحال ليس معمولا لذي الحال وان اکتفى بمجرد التعلق المعنوي فالصواب أيضا كذلك نظر الى كونها من ملاسبات فعل واحد وكون المصدر من صفات الفاعل كما ان الحال من صفات ذي الحال ولو سلم فقوله لعلمكم تتنون ليس من جملة الحال بل متعلق لكتب بمعنى لكي تتقوا على طريق الاستعارة فيكون فاصلا بالاجنبي (قوله ونظير اللزوم له) أي للز مخشري على هذا التقدير رأي تقديرك كما كتب صفة للصيام ما لزمه اذ قال في قوله تعالى وصد عن سبيل الله

وكتبه

وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد عطف على سبيل الله في حاشية التفتازاني وههنا حاشية عن المصنف يعني صاحب  
 الكشف قد اطلقت بالمتن حاصلها ان عطف وكفر به على وصد عن سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله والصد عن سبيله  
 متحدان معني فكأنه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف لا ككفر على الصد قبل تمامه فهو بمنزلة ان يقال  
 وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا التقديم اقرط العناية ومثله لا يعد فصلا والاول اوجه (توله وأنه حينئذ)  
 أي ذن المسجد حين عطفه على سبيل الله من جملة معمول المصدر الذي هو صمد لا يكونه معطو فاعلى معموله وهو سبيل الله  
 والحال انه قد عطف كفر على المصدر قبل مجيء المسجد فيلزم اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله (قوله والصواب ان خفض  
 المسجد بياء محذوفة لدلالة ما قبلها عليهم الا بالعطف) في حاشية التفتازاني قيل الجيد ان يتعاقب محذوف أي ويصدون عن  
 المسجد الحرام وهو في غاية الردء وفي الشرح لانه مثل اشارت كليب بالا كف ام صبع (قوله ومن أمثلة ذلك قول المتنبي  
 وقؤك يا ليل) أي ومن أمثلة الفصل بين المصدر ومعه موله بالاجنبي واشجاءه أجزئه ولطاسم الدارس والساجم الهامل  
 وهو القاض والسائل الذي لا مانع له (قوله لسنا نكن جعلت يا داخ) اي اياك كسر الهاء منزهة عن معنى من معناه وفي الشرح  
 وتكررت بثناة فوقية مفتوحة فكاف ساكنة فراء مكسورة فثناة تحتية ساكنة فثناة فوقية بالياء تبتكرت بتكررت بتثنية  
 كذا في القاموس (توله ونعم التام في ذلك محذوف الاعنة البغداديين وقدمضى) يعني مذهب البغداديين لا التعلق  
 بمحذوف لانه لذي معنى في الباب الثاني عند الكلام على الجملة المعترضة (قوله فالولا الغمد يسكنه لسالا) هذا عجزت صدره  
 يذيب الرعب منه كل غضب وقد تقدم الكلام على البيت بتمامه في لولا (قوله فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به)  
 وجهه شمهابه ان كلامه مفضلة منصوب وفي كلامه بحث لانه ان اراد الحال المنصوبة المحل فالمشابهة بينها وبين المفعول به  
 ممنوعة وان اراد المنصوبة للفظ فما نحن فيه ليس كذلك وأيضا فغير اني على يميز الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف  
 والجار والمجرور والقسم لكن بشرط ان لا يكون العاطف على حرف واحد (قوله ومثله قول أبي حيان في فاذكروا لله  
 كذكركم اباكم أو أشدذكر ان أشد حال كن في الاصل صفة لذكر) قال أبو حيان في البحر جوز وانى اعراب أشد وجوها  
 اضطر واليه الاعتقادهم ان ذكر ابعدا أشد تمييز بعد افعال التفضيل ولا يمكن اقراره تمييز الابهة التقادير التي قدرها ووجه  
 اشكال كونه تمييزا ان افعال التفضيل اذا انتصب ما بعده فانه يكون غير ما قبله تقول زيد أحسن وجهه الان الوجه ليس زيدا  
 فاذا كان من جنس ما قبله انخفض نحو زيد أفضل رجل فعلى هذا يكون التركيب في مثل اضرب زيدا كضرب عمر وخالدا  
 أو أشد ضرب بالجر لا بالنصب لان افعال التفضيل من جنس ما قبله فجوزوا ذلك النصب على وجوه أحدها ان تكون  
 معطو فاعلى موضع الكاف في كذكركم لانها عندهم نعت اصدر محذوف وجعلوا الذكرا على جهة المجاز قاله أبو علي  
 وابن جني الثاني ان يكون معطو فاعلى آباؤكم الثالث انه منصوب باضمار فعل الكون والكلام محمول على المعنى والتقدير  
 أو كونوا أشد ذكرا لله منكم لا يائسكم ودل عليه ان معنى فاذكروا الله كونوا ذكرا لله أبو البقاء قال وهذا سهل من جملة  
 على المجازية في ان يعمل للذكركم كذا قال أبو علي وابن جني وجوز الحوفي ان يكون أشد معطو فاعلى ذكركم قاله الزجاج  
 وابن عطية وغيرهما فيكون التقدير أو كذا كذا أشد ذكرا فيكون قد جعل للذكركم وان يكون معطو فاعلى الضمير المجرور  
 بالمصدر في كذكركم فهذه خمسة وجوه من الاعراب والذي يتبادر الى الذهن في الآية انه مأمروا بان يذكروا الله ذكرا  
 بمائل ذكرا بانهم أو أشد وقد ساغ لنا اجل الآية على هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه وهو ان يكون أشد منصوبا على  
 الحال وهو نعت لقوله ذكروا ثم اختلفت في الحال ثم ذكر أبو حيان الاعتراض الذي ذكره المصنف وأجاب عنه  
 فقال لا يقال يلزم عليه الفصل بين حرف العطف وهو أو وبين المعطوف الذي هو ذكرا بالحال الذي هو أشد وقد نصوا على  
 انه اذا جاء ذلك فشرطه ان يكون المفصول به قسما أو ظرفا أو مجرورا وان يكون حرف العطف على ازيد من حرف واحد وقد  
 وجد هذا الشرط الاخير وهو كون الحرف على ازيد من حرف وقد شرط الاول لان المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا  
 مجرور بل هو حال لان الحال مفعول فيها في المعنى فهي شبيهة بالظرف فيجوز فيها ما جاز في الظرف وجوز أبو حيان في الآية  
 أيضا وجها آخر وهو ان يكون ذكرا مصدرا لا ذكرا وواو يكون كذكركم آباءكم في موضع النصب على الحال لانه في التقدير  
 نعت لذكرا تقدم عليه فانتصب على الحال ويكون أشد معطو فاعلى محل الكاف حالا معطوفة على حال وفي الكشف أو أشد



ذكر في موضع جوع عطف على ما أضيف إليه الذ كرفي قوله كذ كرم كما تقول كذ كرفيش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكرا  
 أو في موضع نصب عطف على آباءكم بمعنى أو أشد ذكرا من آباءكم على أن ذكر من فعل المذ كور قال التقطازاني يعني أن للدفع  
 المتعدية إضافات بين الفاعل والمفعول فالذ كرم مثلا من حيث الإضافة إلى الفاعل ذا كربة ومن حيث الإضافة إلى المفعول  
 مذ كورية وتحقيقه أن المصدر عبارة عن أن مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيا للفاعل أي أن ذ كرا ويذ كرو قد يؤخذ مبنيا  
 للمفعول أي أن ذ كرا ويذ كرو والمعنى على الأول لذ كرو قوم أشد ذكرا كربة لا بآبائهم وعلى الثاني كذ كرم قوم أشد مذ كورية  
 لكم واعترض ابن الحاجب بأن أفعل للمفعول شاذ لا يرجع إليه الاثبت فالوجه أن هذا من عطف الجملتين أي إذ كرو إذ كرا  
 مثل ذ كرم آباءكم أو إذ كرو والله حال كونكم أشد ذكرا من ذ كرا بآباءكم وليس من عطف المفرد يلزم التشارك في العامل  
 وأجيب بأن أفعل هو لفظ أشد وما هو الالفاعل ولا يلزم من جعل تمييزه مصدر من المبنى للمفعول محذور كما إذا جعل من  
 الألوان والعيوب مثل أشد بياضا وعورا ومن غير الثاني مجرد مثل أشد حرجة واستخرجا وإذا أريد الدلالة على أن مضرورية  
 زيد أشد من مضرورية وعرفه طريق سوى أن يقال هو أشد مضرورية فهذه أمثلة وما ذكر من الوجه بعد حد الظهور  
 كونه من عطف المفرد وعدم انسياق الذهن إلى ما ذكرنا وأعلم أن ههنا وجه ظاهر الم يذهبوا إليه وهو أن يكون نصبا عطفيا  
 على كذ كرم أو جوعا عطفيا على كذ كرم والمعنى ذ كرا أشد ذكرا على الاستناد المجازي وصف الثالث بوصف صاحبه كما تقول جده  
 أجد وشديدا الصفرة صفته وقد ذكر في شرمكان وأصل سميلا أنه من الاستناد المجازي لأن التمييز فاعل في المعنى انتهى وقد  
 ذكرنا عن أبي حيان أنه نقل العطف على كذ كرم عن أبي علي وابن جني ونقل العطف على كذ كرم عن الزجاج وابن عطية وغيرهما  
 (قوله ومثله قول ابن عطية في قائلهم الله أني يؤفكون أن في ظرف لقائلهم وأيضا فيلزم كون يؤفكون لاموقع لها حينئذ)  
 يعني أن ابن عطية يلزمه شيئا أن أحدهما خروج الاستفهام عن الصدر والآخرة كونه جملته يؤفكون لاموقع لها وذلك أن قائلهم  
 الله دعاء عليهم وهو أنه طلب من ذاته تعالى أن يعلمهم أو يعلمهم للتوهمين أن يدعوا عليهم بذلك ومعنى يؤفكون يصرفون عن الحق  
 (قوله والصواب تعلقهما) أي تعلق الباء في الآية الأولى وتعلق في في الآية الثانية بانهما وهو يرجع في الأولى ويؤفكون  
 في الثانية (قوله وتطيرها قول المفسرين في ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون ان المعنى إذا أنتم تخرجون من  
 الأرض فعلقوا ما قبل إذا بما بعدها) في الشرح لأنهم قصدوا أن من الأرض الملقوظ به متعلق بخروج وانما قدروا  
 جار ومجرور بانه فعل المذ كور يتعلق به والأصل في التقدير هكذا ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون منها  
 وغاية الأمر أنهم أظهروا والمرجع الضمير فلو المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض ولا محذور فيه وأقول هذا تأويل الكلام مهم  
 وهو ظاهر أن لم يكن تعلق ما قبل إذا بما بعدها من مقولهم بأن كان من قول المصنف أو قول أبي حاتم (قوله وهذا لا يصح في  
 العربية) لأن إذا الفجائية بمنزلة الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها (قوله ويردء أن الشرط له الصدر) يعني فلا يعمل ما بعده  
 من فعل الشرط أو جوابه فيما قبله قد أجاز لكسائي تقديم معمول فعل الشرط على كلمته نحو زيد أن تضرب أمهك فيجوز عليه  
 أن يكون ملعونين حالا من معمول تقفوا (قوله والصواب أنه منصوب على الذم) أي على أنه صفة ذم لقليل قال في البحر  
 والصحيح أن ملعونين صفة لقليل أي الأقلين ملعونين ويكون فيلما مستثنى من لو أو في لا يجاورونك والجملة الشرطية  
 صفة أيضا أي مقهورين مغلوبا عليهم (قوله لأن الصحيح أنه لا يستثنى بآداء واحدة دون عطف شيئا) لأن الحال مما قبل  
 الا إذا جاءت مذكورة بعد ما استثنى بالآ يكون الاستثناء منصبا عليهم أو جمهور البصر بين منعوا من ذلك وجوز أن عطية أن  
 يكون ملعونين بدلا من قليل أو اعترضه أبو حيان بأن البدل بالمشتق قليل (قوله وقول آخر في وكانوا يمه من الزاهدين) أن في  
 متعاقبة براهدين المذ كور وهو هذا مع إذا قدرت ال موصولة وهو الظاهر لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول في  
 الشرح صرح ابن الحاجب في أمالي القرآن بخلاف ذلك فقال في قوله تعالى وقاسمهم التي لسان الناصحين الظاهر في لسان  
 في مثل هذا الموضع أنه متعلق بالناصحين ونحوه لأن المعنى عليه ولا يرتاب في أن المعنى أني إن الناصحين لسانكم وأن اللام التامج  
 بها التخصيص معنى النصح بالمخاطبين وانما فرالا كثر ولما فهموا من ان صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق  
 عندنا أن الالف واللام لما كانت صورتها موصولة الحرف المنزل جزء من الكامة صارت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدم  
 قال الشارح ففرق بينهما وبين الموصولات بذلك كما فرق بينهما بالانفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل أو اسم مفعول ليكون

مع الحرف كالاسم الواحد ولذلك لم يوصل بجملة اسمية لتعذر ذلك فيها وهذا واضح ولا حاجة الى التعسف وأقول هذا الذي  
قاله ابن الحاجب في اماليه بحث منه واختيار من اختياراته ودليل امتناع تقدم معمول الصلة قائم في الالف واللام الموصولة  
وهو ان تقدمه كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه وأما وصل الالف واللام باسم فاعل أو مفعول فأمر ثابت عن العرب  
على خلاف القياس احتاج النحاة الى بيان المناسبات فيه بخلاف تقدم معمول الصلة نعم الظرف والجار مع الجرور يجوز  
فيها ما لا يجوز في غيرها قال صاحب البحر والكمات متعلق بمحذوف أى ناصح كما أو اعنى أو بالذات محكين على ان ال موصولة  
وتسوح في الظرف والجرور ما لا يتسامح في غيرها أو على ان ال لتعريف الجنس لا موصولة أو وجهه (قوله فيجب حينئذ  
تعلقها باعنى محذوفة أو زاهدين محذوفاً مدلولاً عليه بالمدكور أو بالكون المحذوف الذى تعلق به من الزاهدين) فى الشرح  
أما التعلق بزاهدين محذوفاً فممكن وأما الوجهان الآخران ففيهما ما نظر اما الاول فلان انى متعد بنفسه لا بواسطة تقول  
عنيت زاندا ولا تقول عنيت فيه فان قلت المنى اعنى الزاهدين فيه قلت فالجار ان متعلق بالزاهدين لا باعنى وأما الاخير  
فلانه لا معنى للاخبار بانهم كانوا فيه واقول الجواب عن الاول ان نفس فيه مفعول اعنى لا الضمير بواسطة في وكأنه قيل  
يعنى فى من فقال اعنى فيه أى فى يوسف وعن الثانى بأنه ليس الاخبار بمجرد كائنها وانما هو بكائنها المتعلق به فيه ومن  
الزاهدين (قوله ابعده بدت بياض الخ) يقال بعبء الكسر بعدا بفتح تين أى هلاك و بياضاً تعني يزعم النسبة ولا بياض له أى  
لا حسن سارله لان العرب تطلق البياض على الحسن السار (قوله وذلك ممنوع فى الالوان) فى الشرح امتناع ذلك مذهب  
البصريين وذهب الكسائى وهشام الى أنه يجوز بناء اسم التفضيل من الالوان مطلقاً وذهب غيرهما من الكوفيين  
الى جواز بنائه من السواد والبياض خاصة والمتنبى كوفى فلا حرج عليه فى ارتكاب طريقته وطريقة صحابه (قوله والصحيح  
ان من الظلم صبغة لا سود) فى الشرح الظاهر انه غما قصد التفضيل بناء على مذهبه الكوفى وتخرج المصنف مفعول تعرضه  
من كون بياض الشيب عنده أشد سواداً من سواد الظلم (قوله ياقالاً مرتدياً الخ) الارتداء لبس الرداء وهو هنا استعارة لتقلد  
السيف وأراد باجر من دم السيف والظلم بضم المهملة الاعتراف قال الاصمعي واحدهم اطلية وقال أبو عمرو والفراء واحدهما  
طلاة والاكيد جمع كبد والذى فى الصحاح ان جمع كيدا كباد وفى القاموس ان جمعه اكباد وكباد (قوله الشام قول  
بعضهم فى سقيالك ان اللام متعلقة بسقى ولو كان كذا قيل سقى بالك) يبنى واللازم باطل فى الشرح اللازم حق على ما صرح  
به ابن الحاجب فى شرح المفصل من جواز قولك سقى ايد او جدها باه (قوله فلام التقوية لا لازم) يبنى وهذه اللام لازمة  
وهذا كله على غير قول ابن الحاجب فى هذه المسئلة (قوله وهذا يقتضى ان يكون انما معمولاً لا ابتغاء مع تقدمه عليه  
وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا لا يجوز فى الشعر) فى الشرح ليس فى قول الزمخشري ان ذلك من الالف والنون  
ما يقتضى ان يكون قوله بالليل معمولاً وانما لم يكن ان يكون انما معمولاً لا ابتغاء كما قبل مقتضاه ان يكون بالليل راجعاً للنام  
وانما راجعاً لا ابتغاء الفضل ويحتمل ان يكون رجوعهما اليهما لا باعتبار عملهما فإيهما بل باعتبار تعلقهما بهما من جهة المعنى  
نقط فان قلت فم يتعلق الجار والجرور حينئذ من جهة الصنعة قلت يكون قوله بالليل والنار خبر مبتدأ محذوف أى ذلك  
بالليل والنار والاشارة ترجع الى ما ذكر من المنام وابتغاء الفضل والابتغاء وانما خرف لفظ هو متقدم تقدير لانه من ائمة الاول  
والجملة معتزلة (قوله وزعم عصرى) هو قاضى القضاة بقاء لدين بن عقيل وقد ذكرت ترجمته فى الحادى عشر من الاشياء  
التي تحتاج الى الرباط (قوله والطاق والمقيد غيران) فى الشرح كأن المصنف نسي ما قدمه فى الباب الرابع فى أواخر الامور  
التي يكتبها الاسم بالاضافة من ان قولهم غيران وانما ليس بعربى وأقول لا يلزم من كونه غير عربى معنى ان العرب لم تتكلم  
به انه لا يتكلم به وانما يلزم ذلك من التزم انه لا يتكلم الا بلسانكم به العرب دون المولدين (قوله قول بعضهم فى وما هو  
بجزءه من العذاب) ضمير هو فيه هنا أوجه أظهرها ان يكون عائداً على أحدهم ويجوز ان يعود على المصدر المفهوم مما  
قبله وهو لولم يعود على كل فهو اسم ما عند الجازين ومبتدأ عنده التيممين وبجزءه خبر وان يعود على مرفوع بجزءه على  
الاول وبدل من هو على الثانى وقيل هو كناية عن التيمم ولا يعود على شئ قبله وان يعود بدل منه وكون البدل من الضمير  
مفسر له فيه خلاف وأجاز الفارسي فى الحلييات ان يكون ضمير الشأن قال أبو حيان وهذا ميل منه الى مذهب الكوفيين  
وهو ان مفسر ضمير الشأن وهو المسمى عندهم بالمجهول يجوز ان يكون غير جملة اذا انتظم اسناداً مغنوا بنحو ما هو بقائم زيد

فهو مبتدأ ضمير مجهول عندهم وبقائم خبر وزيد فاعل بقائم ولا يجوز في مذهب البصريين أن يفسر الابل بمصرح  
بجزأيم ما سألته من حرف الجر انتهى فان أراد المصنف بقول بعضهم هذا الذي في الحلييات كان في كلامه رد على أبي حيان  
في جملة ما به ضمير الشأن هنا غير جملة (قوله فيمن رفع يدرك) هو طلحة بن سليمان وخرجها أبو الفتح على حذف فاء الجواب  
أي فيدرككم الموت وهي قراءة ضعيفة وعبارة الزنجشري ويجوز أن يقال حمل على ما يقع موقع أينما تكوونوا وهو أينما  
كنتم كما حمل ولا ناعب يعني في قول الشاعر مشائيم ليسوا مصليين عشيرة \* ولا ناعب الابهين غرابها على ما يقع  
موقع ليسوا مصليين وهو ليسوا مصليين فرفع كما رفع زهير بقول \* لا غائب مالي ولا حرم \* وهو قول نحوي سيئوي ويجوز أن  
يتصل بقوله ولا تظلمون فتبلا أي ولا تنقصون شيئا مما كتب من آجالكم أينما تكوونوا في ملاحم حروب أو غير هاتم ابتداء  
قوله يدرككم الموت والوقف على هذا الوجه على أينما تكوونوا قال التفتازاني بيت زهير عنده محمول على التقديم والتأخير  
أي يقول ان أتاه وعند البعض على ضمائر الفاء كاذكره المبرد في هذه الآية فان قيل لعل المراد هنا أيضا على نية التقديم  
فيكون قول سيئويه قلنا فيه نداء لا حاجة الى جعل أينما تكوونوا في موقع أينما كنتم اللهم إلا أن يقال ان رفع المضارع عند  
نية التقديم إنما يكون اذا كان الشرط ماضيا وهاهنا بحث آخر وهو ان كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا إنما يحسن في ان  
لقلها الماضي الى معنى الاستقبال فلا يحسن أينما كنتم يدرككم الموت الاعلى حكاية الماضي بقصد الاستحضار وعلى الوجه  
الثاني لا يكون فتبلا بمعنى أدنى شيء من الاجور بل من مدة الاجل المكتوب لينتظم الكلام (قوله لانه لا تحقه علامات  
الفروع الا بشرط) يريد بالفروع التأنيث والتنثية والجمع وبالشرط أن يكون خاليسا عن من فاذا وجد هذا الشرط فان كان  
اسم التفضيل معرفا باللام أو مضافا لاضافة لا يقصد معها التفضيل على المضاف اليه وجبت مطابقتها لصاحبه وان كان مضافا  
إضافة يقصد معها التفضيل على المضاف اليه جازت المطابقة وعدمها في الجهة الثالثة (قوله أحدها قول أبي عبيدة) في  
البحر قال أبو عبيدة الكاف يعني واو القسم وما يعني الذي وائنة على ذي العلم كما في قوله تعالى وما خلق الذكروالاثنى وجواب  
القسم يجادلونك (قوله وأنت الذي في رحمة الله أطمع) هذا عجز بيت صدره فيا رب ليلى أنت في كل موطن \* (قوله وفي الآية  
أقوال آخر ثانيها ان الكاف مبتدأ) ذكر صاحب البحر الاقوال التي في هذا الموضوع فبلغها خمسة عشر قولاً ولم يذكر  
ما ذكره المصنف ثالثا ونسب ما ذكره المصنف رابعا الزجاج وما ذكره خامسا بالاختصار واقتصر صاحب الكشاف منها  
على ما ذكره المصنف رابعا وما ذكره سادسا وفي الشرح تأمل قوله آخر مع قوله ثانيها فانه ان اعتبر القول المتقدم أو لم يلاحظ  
يكون هذا ثانيها لم يصح لان الاقوال بقيد كونها الخ لا تشمل ذلك أصلا وأقول الضمير في ثانيها راجع الى الاقوال لا بقيد كونها  
آخر (قوله المثال الثاني قول ابن مهران) في القماموس ونهر مهران بالسند ومهران قرية باصم ان وجد أحد بن الحسين  
المقري وفي الشرح وأظن ان هذا المقري هو المراد في المتن (قوله انقرح كباد المحبين الخ) تقرح تجرح والا كباد جمع  
كبدو هي مؤنثة (قوله ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال) في الشرح الوجه الذي ذكره ابن مسعود  
مشكل في نفسه وذلك لان اذا كانت موصولا اسمية بمنزلة الذي على زعمه لم يثبت في مثل قولنا انت اعقل من ان تكذب  
أن تكون صانها تكذب بالتاء الفوقية للخطاب وانما يجب أن يكون اذ ذلك بالياء التحتية ليكون متحملا للضمير غيبة يعود الى  
ان التي هي اسم بمعنى الذي مع ان المسموع فيه الخطاب وكذا يرد في نحو أنا اعقل من أن اكذب والمصنف سكت له على هذا  
وأخذ يقول اللفظ بما يوافق ولا ينجبه ذلك من الاعتراض فتأمل وأقول لعل ابن مسعود يجوز في مثل انت اعقل من الذي أو من  
أن تكذب التاء الفوقية للخطاب وفي مثل أنا اعقل من الذي أو من أن اكذب الهمزة للتكلم فان ابن مسعود كما قال المصنف خالف  
النحويين في أقوال كثيرة (قوله لا العود الى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر) في البحر والظاهر في قوله تعالى ثم يعودون  
لما قالوا أن يعودوا للفظ الذي سبق منهم وهو قول الرجل ثانيا أنت متى كظهر أمي فلا يلزم الكفارة بالقول الاول إنما يلزم  
بالثاني وهذا مذهب أهل الظاهر انتهى وفي الاشراف لابن المنذر قال الحسن العود الغشيان في الفرج وقيل ان يجمع  
على اصابتها فاذا قيل ذلك فقد وجبت عليه الكفارة وهذا قول مالك وبه قال أبو حنيفة أيضا وقال أحمد اذا أراد ان يغشى  
كفر وقيل اذا خرج الظاهر من لسانه فقد وجبت عليه وهذا قول الثوري وروى عن طاووس وقيل اذا عزم على  
امساكها ولم يطقها بعد الظاهر فقد وجبت الكفارة عليه وهذا قول الشافعي وقال بعض أهل الكلام اذا عاد فظاهر

منها بانها وجبت عليه الكفارة انتهى (قوله وبعد فهذا الوجه عندى ضعيف) لان انت اعقل من ان تكذب يقال للفضل  
وانت اعقل من الكاذب لافضل فيه لانه تفضيل على الناقص والتفضيل على الناقص لافضل فيه (قوله التوجيه الثاني  
ان اقل ضمن معنى ابعده) في الشرح فيه نظرفان الفعل الذى ينسبك هو وما معه في المثال بالمصدر يسند الى ضمير المفضل  
فيذبحى عند السبب ان يضاف ذلك المصدر الى هذا الضمير كما تقول في اعجبني ما صنعت المعنى اعجبني صنعك ولا يضرب في غرضنا  
ان فاعل المصدر يجوز تركه واذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيد ابعده الناس من كذبه فيكون زيد مفضلا على الناس في  
البعده من كذبه نفسه فيلزم مشاركة الناس له في ذلك اعنى البعد من كذبه اضرورة التفضيل وهذا من مظان التوجيه  
بمعزل ثم في كلام المصنف الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه وهو ممتنع قال الرضى واما نحو قولهم انا  
اكبر من ان اشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد  
بعدها عن الشعر والقول وافعل التفضيل بقيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فن في مثله ليست تفضيلية بل هي  
مثاه في قولك بنت منه تعاقبت بافعل التفضيل بمعنى متجاوز وبأنت بالانفضيل فبني انت اعز علي من ان اضربك أى بان من ان  
اضربك من فرط عزتك على وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقرب من هذا المعنى ألا ترى انك اذا قلت  
زيد افضل من عمر ومعناه متجاوز في الفضل عن مرتبته فن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل انتهى كلامه واقول  
الجواب عن النظر الذى ذكره الشارح ان المصدر المسبوك من الحرف والفعل لا يجب اضافته ولا نسبتته الى فاعل ذلك  
الفعل لان المصدر لا يضمر فيه ولا يلزم ذكر فاعله والغرض من سببهما بيان المصدر والحاصل منهما ولا دخل للفعل في  
ذلك والجواب عن قوله ان في كلام المصنف الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه ان كلام المصنف  
ليس فيه ذلك لان من الاولى هي المتعلقة بافعل المضمنه من معنى البعد والثانية بمعنى على كما قيل في قوله تعالى ونصرناه  
من القوم وهي متعلقة بفضله وهو علة اكون زيد ابعده الناس من الكذب في الجهة الرابعة (قوله على لفظ الساعة فيمن  
خفف) هو السلمى وابن وثاب وعاصم وحزرة وقرأ الاعرج وابوقلابه ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن حرب وقيل بالرفع  
وخرجت على انه معطوف على علم الساعة على حذف مضاف أى وعلم قيله وحذف المضاف وأنهم المضاف اليه مقامه روى  
هذاعن الكسائى (قوله وابعده منه قول ابى عمرو) وهو ابن العلاء قاله في مجاس بلال ابن ابي ردة لما سئل بلال عن هذا  
فقال لم اجد لها نفدا فقال ابوعمر وانه منك لقريب اولئك ينادون قال الحوفي ويردها كثره الفصل وانه ذكره هناك  
المشار اليهم وهو قوله تعالى والذين لا يؤمنون (قوله وقول بعضهم) عطف على قول الكوفيين ولو قال وابعدهم هذا مشيرا  
الى قول الكوفيين والزجاج لمكان أحسن لان التباعدين المعطوفين هنا ابعدهم من التباعدين القسم وجوابه هناك بكثير  
(قوله وقول الزمخشري) عطف على قول جماعة (قوله فقيل الواو القسم وما بعده الجواب) وقيل الجواب محذوف أى  
لتنصرون اولافان فيها ما شاء (قوله واما من نصب فقيل عطف على سرهم أو على مفعول محذوف معمول ليعلمون أو  
ليعلمون أى يكتبون ذلك أو يعلمون الحق) في الشرح حكايه هذه الاقوال المذكورة هنا في توجيه النص فيما هو صواب  
ليست بجيدة لوجود التبعاد الموجود في الوجه الذى ادعى انه غير صواب بل البعد فيما حكاه هنا أشد وأقول ينبغي ان لا يريد  
الشارح ان البعد في كل ما حكاه المصنف هنا أشد بل في بعض ما حكاه لان النص بالعطف على معمول يعلمون أو على انه  
مصدر لقال محذوفاً وعلى اسقاط الحافظ ليس كذلك (قوله وقيل هو لما جاءهم أى كفر وابه) في الشرح يعنى ان خبر ان في  
قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم هو ما انتظم من المذكور والمحذوف وفيه نظر لان التقدير حينئذ ان الذين  
كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا وابه والخبر يجب ان يفيد ما لا يفيد المبتدأ وقد تخلف هنا فلا يستقيم الاخبار كما في قولك ان  
الذى قام قائم وقد يقال تقييد الكفر بحين الجحى وقوع في الخبر والخبر عنه لم يشتمل على ذلك فاستفيد ما لم يكن فاستقام الاخبار  
(قوله حمل على ما لم يثبت في الخبر) يعنى خبر المبتدأ فانه لم يثبت فيه الخفض على الجوار (قوله والذى فسرت به عائشة رضى الله  
عنها خلاف ذلك وقصتها مع عروة بن الزبير رضى الله عنهم في ذلك مسطورة في صحيح البخارى) هي ما روى هشام بن عروة عن  
أبيه انه قال قلت لعائشة أم المؤمنين وأنا يومئذ حديث السن رأيت قول الله تعالى ان الصفا والمرورة من شه عاثر الله فن حج  
البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما فاعلى الرجل أن لا يطوف بهما قالت عائشة كلالو كان كما تقول

لكانت فلاجناح عليه أن لا يطوف به ما امتازت هذه الاشياء في الانصار كانوا يملون لامة وكانت مناة حدوقد يدون كانوا  
يخرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأزل الله  
تبارك وتعالى أن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما اه وفي الكشف كان  
على الصفا والساف وعلى المروة نائلة وهما صلمان يروى انه ما كانا رجلا وامرأة زنيا في الكعبة فبعضا حجرين فوضعا  
عليهما ليعتبرهما فلما طالت المدة عبد من دون الله فكان أهل الجاهلية اذا سمعوا مسجودها فلما جاء الاسلام وكسرت  
الآوثان كره المسلمون الطواف بينهما لاجل فعل الجاهلية وان لا يكون عليهم جناح في ذلك فرفع عنهم الجناح وفي حاشية  
التقنازاني وان لا يكون عطف على أجل أو فعل وذلك اشارة الى الطواف بينهما على ما علم من الصنم الحجريين (قوله  
وبه يتخلص من اشكال ظاهر في الآية محوج للتأويل) في حاشية التقنازاني نظم الكلام لا يتخلو عن اشكال لان امان  
تجعل مصدريه أو مفسرة فان جعلت مصدريه كانت في موقع البيان للمحرم بدلا من ما أو من العائد المحذوف وظاهر ان  
المحرم هو الاثر لا النية وان الاوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه ارتكاب عطف الطائي على الخبري  
وجعل المعاني الواجبة للمأمور بها محرمة فاحتجج الى تكلفات مثل جعل لا زائدة وعطف الاوامر على المحرمات باعتبار  
حرمة اضدادها وتضمن الخبر معنى الطلب وأما جعل لا نهاية واقعة موقع الصلة لان المصدرية على ما هو المذهب للمصنف  
نقلا عن سيبويه غير مبال باجتماع الناصب والجازم لكون الجازم في نفس الفعل والناصب في لامع الفعل فلا سبيل اليه  
ههنا لان زيادة لا النهاية مما لم يقل به أحد ولم يرد في كلامه وان جعلت ان مفسرة على ان لانهاية والنواهي بيان لتلاوة  
المحرمات توجه اشكالان أحدهما عطف أن هذا صراطي مستقيما على ان لا تشركوا مع انه لا معنى لعطفه على ان المفسرة مع  
الفعل وثانيهما عطف الاوامر المذكورة على النواهي فان الاتصلح بيان لتلاوة المحرمات بل الواجبات واختار المصنف يعني  
صاحب الكشف كون ان مفسرة لان ان عطف الاوامر على المذكورات قرينة ظاهرة على ان امرادة ولا سبيل حينئذ  
الى جعل ان مصدريه موصولة بالنهاي لما عرفت وأجاب عن الاشكال الاول بان قوله وان هذا صراطي مستقيما ليس  
عظما على ان لا تشركوا بل هو تعليل للاتباع متعلق باتباعه على حذف اللام وجاز وعوضه باتباعه الى الصراط اتق ربه في  
اللفظ فان قيل فعلى هذا يكون اتبعوه عطف على لا تشركوا ويصير التقدير فاتبعوا صراطي لانه مستقيم وفيه جمع بين حرفي  
عطف أعنى الواو والفاء وليس مستقيم وان جعلنا الواو استئنافية اعتراضية فلنأورد الواو مع الفاء عند تقديم المعمول فصلا  
بينهما ما شائع في الكلام مثل و ربك فكبر وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا فان آيت الجمع البتة ومنعت زيادة الفاء  
فاجعل المعمول متعلقا محذوف والمذكور بالفاء عطف عليه مثل عظم فكبر وادعوا لله فلا تدعوا مع الله وآثره فاتبعوه وعن  
الاشكال الثاني بان عطف الاوامر على النواهي الواقعة بعد ان المفسرة لتلاوة المحرمات مع القطع بان المأمور به لا يكون  
محرم ادل على ان التحريم راجع الى اضدادها يعني ان الاوامر كأنه اذ كرت وقصد دلوازمها التي هي النهي عن الاضداد حتى  
كانه قيل أتل ما حرم ان لا تستئوا الى الوالدين ولا تبغضوا الكيل والميزان ولا تتركو العدل ولا تنكثوا العهد ومثل هذا  
وان لم يجز بحسب الاصل لكن ربما يجوز بطريق العطف وأما انتصاب ان لا تشركوا بعليةكم بمعنى الزموا ترك الشرك فيأباه  
عطف الاوامر الا أن تجعل لانهاية وان المصدرية موصولة بالنواهي والاوامر على ما هو قاعده اه (قوله ويتأولون  
قراءة حفص) تقدم الكلام من المصنف على هذه الآية في آخر أقسام العطف الا أنه لم يذكر هناك الوجه الاول (قوله ولبس  
عباءة وتقرعني) هذا صدر بيت عجزه \* أحب الى من لبس الشفوف \* وقد تقدم الكلام عليه في حرف اللام في الكلام  
على لو (قوله ولا سابق شيئا) هذا بعض بيت وهو يد الى اني لست مدرك ما مضى \* ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وقد تقدم الكلام  
عليه في العطف على التوهم (قوله وقد مضى البحث فيها) مضى ذلك في أواخر الباب الثالث قبل الكلام على تعيين موضع  
التقدير قال صاحب البحر وملخص كلام الزمخشري أنه لو نصب لكان مندرجات تحت المستثنى منه وذarf كان بدلا والمبدل منه  
في نية الطرح فصار العامل كانه تفرغ له لان البديل على نية تكرار العامل فكانه قيل قل لا يعلم الغيب الا الله ولو أعرب من  
مفعولا والغيب بدل منه والا الله هو الفاعل أي لا يعلم غيب من في السموات والارض الا الله أي الاشياء الغائبة التي تحدث  
في العالم وهم لا يعلمون بحدوثها أي لا يسبق علمهم بذلك لكان حسنا (قوله في ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه)

في

في البحر من اسم استفهام في موضع رفع على الابتداء وهو اسم استفهام معناه الانكار ومن سفته في موضع رفع بدل من الضمير  
المستكر في رغب ويجوز ان يكون في موضع نصب على الاستثناء والرفع على البديل اجمود لانه استثناء من غير موجب  
وانتصاب نفسه على انه تميز على قول الفراء او شبهه بالمفعول على قول بعض الكوفيين او مفعول به اما لكون سفته يتعدى  
بنفسه كسفته المضعف واما لكونه ضمن معنى ما يتعدى أي جهل وهو قول الزجاج وابن جني أو أهلاك وهو قول أبي عبيدة  
أو على اسقاط حرف الجر وأصله في نفسه وهو قول بعض البصريين أو تو كيداً أو كد محذوف تقديره سفته قوله نفسه حكاه  
مكي أما التمييز فلا يميزه البصريون لان شرط التمييز عندهم أن يكون نكرة وأما التشبيه بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص  
بالصفة ولا يجوز في الفعل تقول زيد حسن الوجه ولا يجوز حسن الوجه ولا يحسن الوجه وأما اسقاط حرف الجر فلا ينقاس  
وأما كونه تو كيداً حذف مؤكده ففيه خلاف وقد صحح بعضهم أن ذلك لا يجوز وأما التضمين فلا ينقاس وأما كون سفته  
يتعدى بنفسه فهو الذي تختاره لان تعابها والمبرد حكاه ان سفته بكسر الفاء يتعدى لا كسفته بفتح الفاء وشدها وحكى عن أبي  
الخطاب انها لغة (قوله وانما لغة الاكثرين في تو كيداً الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين أن يكون بعد التوكيد  
بالمفصل نحو فتم أنتم أنفسكم) في الشرح تقدم هذا في حرف الباء وتقدم ان تو كيداً المرفوع المتصل بالنفس أو العين ليس  
حقه ان يكون بعد تو كيداً بالضمير المفصل على التعمين بل حقه أحد الامرين لا بعينه اما التوكيد بالفضل واما الفصل  
بغيره أيا ما كان الفاصل وتقدم هناك ان الباء الزائدة يمكن الاعتماد بها أو قول تقدم لنا نحن أيضاً هناك مع الشارح كلام في  
ذلك على انه يمكن أن يكون في كلام المصنف هنا مختص عن اعتراض الشارح وهو تقييده بلغة الاكثرين (قوله لتقم أنت  
يا ابن الخ) في الشرح اقتصر على التمثيل بالبيت ابرو له دعوى الضعف ولا يستنكر وقد ذكره في حرف اللام انه قرأ جماعة  
قبل ذلك فتمت حوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم وعن قرأ بالياء القومية في تلك الآية يعقوب وليست قراءته بشاذة  
اذ الصحيح في الشاذ انه ما وراء القراءات العشر وقراءته من العشر (قوله وان الذي حانت بفتح دماؤهم) هذا صدر بيت يحزه  
هم القوم كل القوم يأم عامر وقد سبق الكلام عليه (قوله ولكن أظهر منه قول الجماعة انه قد جاء على اجمال ان الناصبة  
جملا على أختها المصدرية) في الشرح فيه نظرم وجهين أحدهما انه لا وجه لكون هذا أظهر فان حمل ان الناصبة على  
ما المصدرية في الاجمال فيل و ليس بقياس وانما وقع في شذوذ من الكلام بخلاف اعادة بمعنى من فانه كثير ومقيس  
ووقعه في فصيح الكلام شائع الثاني انه قد ذكر في أواخر الكلام على المثال الثاني من أمثلة الجهة الثامنة ان حمل الرسم على  
خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وذلك مناف لقوله هنا بان القول ان الاصل ان يتموا بالجمع جملا على معنى من حسن وبيان  
المنافاة ان كون هذا حسناً يقتضي سداده وأقول الجواب عن الاول ان لكونه أظهر وجهاً وهو تبادلته الى الذهن وكونه غير  
مقيس لا ينافي ذلك وعن الثاني ان هذا الحمل مما وقع في المصنف على خلاف الاصطلاح عند أهل الخط ولا نسلم امكان الاصل  
فيه (قوله وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضاً والصواب ما بينت لك) في الشرح حاء له دفع  
التناقض عن الزمخشري بانه امتنع من جعل ما شرطية لرفع تو دمن حيث كانت هذه القراءة قراءة الجماعة وتساهل في  
تجويزه ما أجازته في أيما تكونوا يدر كيم الموت برفع يدرك وان كان مثل ما منعه أو أشد لكون القراءة شاذة فلم يبال بالتسميح  
فيها وفيه نظر فانه يرى ان القراءات كلها أحاد ولا تتواتر فيها ولذلك تراها بطاق عنان القول في تخطئة بعض القراء السبعة في  
بعض الاماكن ولا يبالي بما يقول لظنه ان القراءة بالارأي لا بالاراية الصحيحة المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا يعتد ارله  
بما ذكره المصنف غير ظاهر واقول بل الاعتدال به بما ذكره المصنف ظاهر لان الزمخشري وان كان يرى ان القراءات كلها  
أحاد لكن لما كانت الاولى قراءة الجماعة لم يتسمح فيها لقوتها بسبب كثرة القارئ بها وكانت الثانية قراءة البعض تسمع فيها  
لقلة القارئ بها (قوله والتاسع قول بعضهم ان أصل بسم كسر السين أو ضمها على لغة من قال بسم أو سم) في الشرح هذا المثال  
لا ينبغي أن يذكر في هذا الباب لانه موضوع لذكر الامور التي يدخل على المعرب الخلال من جهتها والنظر في ذلك ليس من  
الاعراب في شيء وقد ذكر في ديوانه الكتاب انه يتجنب ذكر ما لا تعلق له بالاعراب فكان حقه ان يتجنب ذلك في كتابه  
أصلاً ورأساً أو قول لا ينبغي عليك ضعف هذه المناقشة وقد تقدم الجواب عن مثلها مراراً (قوله وكل هذا خرج عن الظاهر  
لغير بداع) في الشرح بل هو خروج عن الظاهر لداع صحيح وذلك ان الاذان لم يسمع الا موقوفاً قال النحوي الاذان حرم في نقل

الحركة ابدان بانه واقف حكما ولو لا ذلك لما نقل وانما فعل ذلك حرصا على عدم الخروج بالسكينة عن السنة في الاذان من ايراد  
كلاته موقوفا على اواخرها فهو ان لم يقف حسا فقد وقف حكما من جهة انه اعتبر آخر الكلمة ساكنا لاجل الوقف ثم نقل اليها  
حركة الهمزة ووصل مع نية الوقف ولو حرك الراء بالضمة الاعرابية كما استصوبه المصنف كان غير واقف لاحسب اول حكا يخرج  
عن سنة الاذان بالسكينة واحتجاج المصنف بان همزة الوصل لا تثبت لها في الدرج لا يفيد اذ قد فرضنا ان الناقل لحركتها الى  
الراء واقف حكما لا واصل فهذه همزة الوصل تثبت اذ الدرج مفقود حكما واما الم الله فان مقتضى قياس الوقف وكون هذه  
الالفاظ مقطوعة عن البعض ان يقال الم بسكون الميم وفتح الهمزة لكن اطبق القراء الا في رواية يحيى عن أبي بكر عن عاصم  
على فتح الميم وطرح الهمزة فذهب سيبويه وكثير من النحاة الى انه حرك لالتقاء الساكنين واوثرت الفتحة للتحفة والمحافظة  
على التفتيح في الله واليدذهب النخشي في المفصل اتباعا لكتاب سيبويه واختار في الكشف ان حركة الهمزة في الله نقلت  
الى الميم بعد حذف الهمزة تخفيفا فعترض بان همزة الوصل تسقط في الدرج والتخفيف ونقل الحركة انما يكون فيما لها تثبت  
وكيف لا وابقا حركتها لبقاءها ودلالة علمها فاجاب بان ميم اذا كان في حكم الموقوف عليه لم تكن الهمزة في الدرج بل في الابتداء  
فجاز تخفيفها بحذفها والقاء حركتها على الساكن قبلها كما في واحد اثنتان بكسر الدال وحذف الهمزة وذهب اليه النخشي  
في ذلك في كشافه هو نظير ما ذكرناه اه ما في الشرح (قوله وقيل من الهاء وفيه ما ذكر) ظاهره ان الراء والثلاثة التي  
ذكرت في ابدال زهرة من ما آتية في ابداله من الضمير العائد اليها ولا يخفى ان الثاني وهو اتباع الموصول قبل كمال صلته  
ذكره نساك وايس بات ههنا (قوله تنبيهه وقد يكون الموضع لا يتخرج الاعلى وجهه مرجوح فلا يخرج على مخرجه كقراءة  
ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين) في الشرح هذا اعتراف من المصنف بان هذه القراءة المتواترة غير صحيحة لكونها  
لا تتخرج الاعلى وجهه مرجوح ولا ينبغي ارتكاب مثله واقول ايس في كلام المصنف اعتراف بان هذه القراءة غير صحيحة  
غاية الامر فيه اعتراف بانها مرجوحة ولا يلزم من المرجوحية عدم الفصاحة (قوله فقييل الفعل ماض مبني للمفعول وفيه  
ضعف من جهات اسكان آخر الماضي وانابة ضمير المصدم مع انه مفهوم من الفعل وانابة غير المفعول به مع وجوده وقيل  
مضارع اصله نجى بسكون ثانيه وفيه ضعف لان النون عند الجيم تخفي ولا تدغم ذكره زين الضعفين اوعلى الفارسي  
والنخشي قال المبني في شرحه للكشاف واعلم ان ما ذكره المصنف اوعلى ضعفه لانه لا بعد في تخفيف الراء بالاسكان  
ولا بعد ايضا في اقامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر ابلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل لازم او متعد لا بدله  
من مصدر الا ما شد فكان قيامه مقام الفاعل اولى من قيام المفعول به خصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل  
وهو التنجيه ههنا واذا اقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لان المصدر قائم مقام الفاعل في المؤمنين مفعولا  
به صريحا وتقديره ونجي النجاة المؤمنين او تقول نجي فعل مضارع ادغم نونه في الجيم واصله نجى ونقول هذه القراءة تدل على  
جواز هذا الادغام فان العربية تؤخذ من القرآن المجزى بفصاحته وقول من يقول مثله لم يحي عن العرب مشير الى انه  
احاط بجميع كلام العرب فيه تجبير واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ بقول نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله  
اول عدم عدالة اول جهالة عمله وعدالته وترك الاخذ بالتمسك بما ثبت تواتره عن من ثبت عصمته من الغلط وهو رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أفصح العرب مع قوله تعالى انما نحن نزلنا الذكروا ناله لحافظون فان قات القراءات السبع متواترة فيما لم  
يكن من قبيل الاداء واما ما هو من قبيل الاداء كالدوالا مالة وتخفيف الهمزة والادغام فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب في  
اصوله وذكره غيره قلت نعم لكن لا يكون نقل القراء لهذه الاشياء اقل من نقل العربية والاشعار والاقوال فكيف يطعن  
فيما نقله القراء الثقات بانه لم يحي عمثه ومن أين عرف أنه لم يحي مثله ولو نقل ناطلون عن مجهول الحال لقبولهم فقبول هذا اولى  
وايضاف ذكر المصنف في سورة الجاثية انه قرئ ايجزى قوما وقال معناه ليجزى الجزاء قوما فوضع المصدر موضع الفاعل  
ونصب المفعول به فقد ثبت عنهم في غير هذا الموضع ايضا اه في الجهة الخامسة (قوله ولنورد مسائل من ذلك) هذه  
الاشارة الى ما يحتمل اللفظ من الواجهة الى ترك ما يحتمل اللفظ على ما لا يخفى

﴿باب المبتدأ﴾

(قوله الفصل وهو ارجحها والابتداء وهو اضعفها) في الشرح في ظاهر العبارة تدافع لان قوله وهو ارجحها يقتضى رجحان  
الوجهين

الوجهين الاخيرين واضعفة الابداء فيكون الفصل الذي حكم بأرجحيته ضعيفا والابداء الذي حكم بأضعفته راجحا وهو متناقض فينبغي أن يكون التفضيل غير مراد على ان الابداء انما يضعف حيث يكون صيغة الضمير متعينة لان تكون فصلا وهنا لا تتعين لذلك اه وأقول لانسلم ان قوله وهو أرفعها يقتضي رجحان كل من الوجهين الاخيرين ولم لا يكفي لصدقه ضعفا أحدهما فلا يلزم كون الفصل الذي حكم بأرجحيته ضعيفا ولا كون الابداء الذي حكم بأضعفته راجحا وذلك كقولك زيد أزهد الناس فإن ما عدا زيدا من الناس منه ما هو زاهد ومنه ما ليس بزاهد (قوله ومثله ما ربح رجل صالح لقيته) أي ومثل كم ربح لقيته ومن أكرمته في جواز الوجهين وفي تقدير الفعل مؤخر ارب رجل صالح لقيته وان كان بينهما ما وبين ربح رجل لقيته فرق من جهة ان معمول الفعل والابداء فيهما هو كم ومن وفيه هو المجرور ورب وقد تقدم في رب انها تنفرد بالزيادة في الاعراب دون المعنى وان محل مجرور هاء في شعور برب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما في قولك هذا لقيته (قوله ووافقهم ابن الحاجب وهم اذ نقل في أماليه الاجماع على ذلك) في الشرح وقول الفجوداني وغيره من شارحي كافيته انه أراد بالظاهر خلاف المشتهر فهو ومعناه اللغوي ليدخل أقام زيد وأقام أنتم مقتض لجل كلام ابن الحاجب على ما هو برى عنده وكيف وهو يصرح بانه لا خلاف في امتناع نحو أقام أنتم (قوله وحجتهم ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منقصة لاعنه) المرفوع المسند تفرق بجواره عائد على الضمير والمنصوب البارز فيه عائد على الفعل ويجاوره بالضمير والراء المهملة (قوله ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى أرغب أنت عن الهتي يا ابراهيم وقول الشاعر \* خليلي ما واف بعهدى انما \* ) هذا صدر بيت عجزه ان لم تكونا لي على من أقطع وفي الشرح ليس هذا مما يقطع به على بطلان مذهبهم أما الآية فيحتمل تعلق الجار فيها بمخذوف والتقدير أرغب أنت ترغب عن الهتي فلا فصل بين العامل ومعموله بالاجنبي وأما البيت فيحتمل أن يكون انما مبتدأ وخبره الجملة الشرطية الواقعة بعده مع الجواب المخذوف المدلول عليه بقوله ما واف بعهدى أي ان عدم قيام كما هي على من أقطع سبب لان لا يكون أحد وافي بعهدى لان من سوا كما ليس بمنزلة كما عرفت في خلوص المودة وصدق الخلة فاذالم تساعداني بالقيام على من أقطعته انسى غير كما بكما وتخالف عن نصرتي تخالف من هو أحق به امنه فيكون ذلك داعيا ليلابني أحد بعهدى وهذا معنى صحيح يمكن جعل البيت عليه ويندفع به الاحتجاج على المخالف وقد ذكر معنى ذلك نجم الدين سعيد في شرح الكافية ناقلا عن الحديثي وأقول مراد المصنف بالقطع في قوله ومما يقطع به هو الظن الغالب فلا يقدح فيه احتمال غير ذلك ولا شك في ان غالب الظن من الآية تعلق عن الهتي برغب ومن معنى البيت انكما اذالم تكونا عونا لي على من أقطعته فسا انما وافي بعهدى (قوله وان يكونا تابعا فاعل ضرب على تقديره خاليا من الضمير) لا يخفى ان معنى الكلام على تقدير ضرب خاليا من الضمير غير معناه على تقديره افعاله فان معنى الاول مضروبية الاخ لا زيد ومعنى الثاني مضروبية زيد لا الاخ (قوله والفرء والزخمشري ريان هذا الوجه شاذردينا لخوا لجملة الاسمية الحالية من الواو ويوجبان الفاعلية) يعني كون الاسم فاعلا للطرف في نحو جاز بده عليه جبة وليس كما زعمها قال الرضي اجتماع الواو والضمير في الجملة الحالية الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياطا في الربط وأما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو أيضا نحو جاءني زيد وهو راكب وامل ذلك ليكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءني زيد راكبا فصدرت بالواو ايدانا من أول الامر بكون الحال جملة وان أردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظر فان كان الضمير في مصدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني زيد يديه على رأسه وكلمته فوه الى في أو خبر ان نحو خرجت مع البازي على سواد فلا تخم بضعفه مجرذ عن الواو ذلك ليكون الربط في أول الجملة وان لم يكن تهابل نقول هو أقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في آخر الجملة كقوله \* نصف النهار الماء غامر \* فلا شك في ضعفه وقلة وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا ان قولهم جاءني زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقرا عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا اخلا من الواو وذلك لان الطرف اذا اعتمد على ذي الحال جاز ان يرفع انظاهر كما مر في باب المبتدأ فان أراد انه وجب أن يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فالحقنه بالمهاديات ودونه \* جوى حرهاني صرة لم تزيل وقوله وان امرأ سمرى اليك ودونه \* من الارض موماة ويدها سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو أيضا نقول لقيته وان عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان أراد أنه لا يمنع ان يقدر بمفرد فسلم اه



(قوله وليس بشئ لان النبي هنام تعدد لا واحده بدليل كائن) وذلك ان كائن يدل على الكثرة وهو الغالب فيها وقد مثل المصنف ذلك في حرف الكاف لهذه الآية (قوله على الحلاف في الالف واللام للجنس هي أم العهد) وذلك انها ان كانت للجنس فالرابط العموم وان كانت للعهد فالرابط الاعاده واختار ابن الحاجب ان الالف واللام العهد - دوانه ذهني (قوله وقيل يجوز أيضا ان يكون خبر المحذوف وجوبا بأى المدوح زيد) فان قيل يرده على هذا القول بما سيورده المصنف على قول ابن عصفور من ان شرط المحذوف وجوبا ان يسد شئ مسده أوجب بأن ذلك شرط المحذوف قياسا وحذف المبتدأ وجوبا ليس بقياس ولو سلم فعل المدح مع فاعله ساد مسده (قوله مسئلة حذاز يد يحتمل زيد على القول بان حب فعل وذافعل ان يكون مبتدأ مخبر عنه بجهد او الرابط الاشارة) هذا القول هو المشهور ومختار ابن الحاجب واعترض عليه بأنه لو كان كذلك لم يفرد أولم يذكر في الاحوال كلها نحو حذاز يد والزيدون وحذاهند والهندان والهندات وأوجب بأن صيغة حذاجرت مجرى المثال فلم تغير (قوله وقيل بدل من ذا ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه) في الشرح قد يمنع الخصم كلام من الامرين وسند الاول صحة قولك فتمت هند حسن لها وأ كات الارغفة جزء منها على ان الاول بدل اشتمال والثاني بدل بعض مع انه لا يصح حلول شئ منه - محل المبدل منه اذ لا يقال فتمت حسن لها ولا أ كات جزء منها وسند الثاني نحو قول الشاعر فما كان قيس هدايكه هلك واحد \* ولكنه بنى ان نوم ثم لما حيث يمتنع بدون المبدل اعنى ما كان قيس هلك واحد ويصح معه ولا يبعد التزام المبدل في بعض الصور مع انه القه وديال نسبة كما التزم الوصف في مجرور رب الظاهر وقد مر هذا البعث انتهى وأقول قد تقدم غير مرة نحو هذين العيين ثم ينبغي ان يريد الشارح بكلام الامرين حلول المبدل محل المبدل منه وجواز الاستغناء عن المبدل لا حلول زيد في حذاز يد محل ذاو جواز الاستغناء عن زيد فيه (قوله وقيل عطف بيان ويرده قوله \* وحذاهنعات من يمانية \*) هذا صدر بيت عجزه بأنتيك من قبل الزيان أحيانا \* ويقع البيت بتمامه هنا في بعض النسخ والنفحات جمع نفحة من نفع الطيب اذا فاح ويمانية بخفيف المنشاء التحميمة وأصلها يمانية بتشديد هاء نسبة الى اليمن حذفت احدى باي النسب تخفيفا وعوض عنها الالف والزيان جبل ببلاد عامر وفي الشرح وقد يجازى ان يكون صاحب هذا القول اطلق عطف البيان على المبدل كما اعتذره المصنف نفسه عن التخصري في بعض المواضع وحديثه فلا يضرب الخالف بالتعريف والتكبير (قوله واذ قيل بان حذاز اسم للمحبوب فهو مبتدأ واذ زيد خبر أو بالعكس) قال المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعالية حب فصار المجموع من حب وذا اسماء معنى المحبوب فاذا قلت حذاز زيد فاعنى المحبوب زيد قال ابن مالك وجاه التعريف من جهة انه في تاويل ذى الاداء فالعرفة اذن ضربان صريحة التعريف ومثوله بصرى كهذا (قوله واذ قيل بان حذاز كله فعل فزيد فاعل وهذا أضعف ما قيل) هذا القول للاخفش وخطاب وجاعة قال ابن مالك وهو في غاية الضعف لانه مبنى على دعوى مجردة عن الدليل مع ما فيه من تغليب أضعف الجزئين ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك (قوله الاحبذ الولا الحياء الخ) في الشرح تقدمه بالخصوص في هذا البيت الاحبذ احبيب لاسمية لان الكلام دل على ان مراده ايهام المحبوب (قوله مسئلة يجوز في نحو فصر جميل ابتدائية كل منهما) أى من صبرا انذ كور والاسم الآخر المحذوف لان جميل اصفة صبر اسواء جعل مبتدأ وخبر واسمأتى في الختمة ان شاء الله تعالى - ان الاولى من هذين الوجهين

بواب كان وما جرى مجراها

(قوله مسئلة يجوز في كان من نحو ان في ذلك كرى لمن كان له قلب ونحو زبد كان له مال نقصان كان وقامها وز يادتها وهو أضعفها) في الشرح هذا اعتراف بان التمام والنقصان ضميمتان فيحتاج الى جعل افعال مستعملة للغير التفضيل ثم كيف يسوغ له تخريج التميز على أضعف الوجوه عنده ثم كيف يذكر هذا الوجه في هذه الجهة وهي موضوعة لترك ما يحتمله اللفظ من الوجة الظاهرة ولترك هذا الوجه لم يكن عليه في تركه ضمير لانه وجه ضميم غير ظاهر ثم كيف ذكر المصنف هذه الجهة بما اشتملت عليه في جهات هذا الباب وهو معقول ذلك كجهات التي يدخل على العرب الخلل من جهتها رذ كرى بعض الوجة الظاهرة وترك بعضها لا يتأتى منه خلل في الاعراب البتة اللهم الا ان يصرح العرب بان ما ذكره متعين لا يمكن غيره أو يكون في كلامه ما يقتضى التعيين من غير تصريح فبهذا الخلل لا من جهة الترك بل من جهة أمر أخص منه فتأمل له انتهى

انتهى واقول ان المصنف لم يخرج التنزيل على اضعف الوجوه عنده وانما ذكر ان التنزيل يحتمل هذه الوجوه التي هذا الوجه الضعيف منها ثم ان المصنف وان وضع هذه الجهة لترك ما يحتمله اللفظ من الواجهة الظاهرة لكن لما كان اجتناب العرب لهذا الترك لا يحصل الا بعرفة الواجهة الظاهرة وغيرها ذكر في هذه الجهة من كل باب ما يحتمل وجوه بعضها ظاهروا وبعضها غير ظاهري اجتناب العرب في اعرابه ترك البعض الظاهر والاقتصار على البعض الذي ليس بظاهر ثم ان مراد المصنف بقوله الجهة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الواجهة الظاهرة هو ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الواجهة الظاهرة ويقتصر على البعض الذي ليس بظاهر ولا يخفى ان هذا يتأتى منه خلى في الاعراب (قوله قال ابن عصفور باب زيادته الشعر) في الشرح ليس كذلك فلا نزاع في جواز زيادته بعدما التعجبية قياسا نحو ما كان أحسن زيادا وما ثبت من قول أبي أمامة رضي الله عنه في بعض الاحاديث اوني كان آدم وفي التسهيل وتختص كان مجردا فلم يزل كثيرا ويجوز زيادته اوسطا بانفاق وآخرا على رأي (قوله الا أن الناقصة لا تكون شأنية لاجل الاستفهام ولتقدم الخبر) وذلك لان خبر ضمير الشأن لا يكون الاجلة خبرية متأخرة بجميع اجزائها (قوله فعنناه موحيا أو موحى) يعني ان وحيانا كان حال من الفاعل فعنناه موحيا وان كان حال من المفعول فعنناه موحى وانما لم يقل موحى اليه لان المقصود بيان ان وحيما عنناه اسم فاعل أو اسم مفعول وذلك يحصل بدون ذكر ما يتم به اسم المفعول وهو الجار والمجرور (قوله ومن وراء حجاب) هكذا وقع في كثير من النسخ وفي بعض منها أو ومن وراء حجاب وهو ظاهر اقوله بعد أو يرسل وفي بعض آخر أو من وراء حجاب بدون واو العطف (قوله بتقدير أو موصلا لذلك من وراء حجاب) لا يخفى ان هذه الحال ايضا ان كانت من الفاعل فالقدر اسم فاعل وان كانت من المفعول فالقدر اسم مفعول وانما لم ينبه المصنف على ذلك اعتمادا على ما ذكره في وحيما وفي البحر والوجه أو يرسل رسولا في وحي بنصب الفعلين عطف أو يرسل على المضمر الذي يتعاقب به من وراء حجاب تقديره أو يكامه من وراء حجاب وهذا المضمر معطوف على وحيما والمعنى الابوحي أو سماع من وراء حجاب أو ارسال رسول في وحي ذلك الرسول الى النبي ولا يجوز ان يعطف ان يرسل على ان يكامه الله لفساد المعنى وفي الشرح قال مكى لانه يلزم منه نفي الرسول أو نفي المرسل اليهم لان المعنى يصير وما كان ابشرا ان يكامه الله ولا ان يرسل رسولا (قوله وجعل ذلك تكاميا على حذف مضاف) في الشرح والتقدير تكامى وحي أو تكامى ارسال وينبغي ان تجعل الاشارة من قوله وجعل ذلك راجعة الى ان بعد مذكور في كلامه وهو الايمان فيدخل الارسال بطريق الاولى وأما الايصال من وراء الحجاب فتكلم من غير احتياج الى تقدير انتهى وفي الشفاء ان ما يدكر من الحجاب فهو في حق الخلق لا في حق الخلق في حق الخلق فهم المحجوبون والبارى جل اسمه منزه عما يحجب به اذا الحجب انما يحيط بقدر محسوس ولكن يحجب عن ابصار خلقه وبصائرهم وادراكهم عايشا وكيف شاء ومتى شاء كقوله تعالى كلالا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وفي تفسير البيضاوى وما كان ابشرا وما صح له ان يكامه الله الا وحيا كلالا ما خفي يدركه بسرعة لانه ليس في ذاته مركبا من حروف مقطعة تتوقف على عوجات متعاقبة وهو ما يعنى المشافهة وغيره كما روى في حديث المعراج وما وعد به في حديث الرؤية والمهتف به كما اتفق اوسى في طوى والطور ولكن عطف قوله أو من وراء حجاب عليه يخصه بالاقول والآية دليل على جواز الرؤية لا على امتناعها وقيل المراد به الالهام واللقاء في الروح أو الوحي المنزل به الملائكة الى الرسل فيكون المراد بقوله أو يرسل رسولا أو يرسل اليه نبيا فيبلغه وحيه كما أمره وعلى الاول المراد بالرسول الملاك الموحى الى الرسول انتهى وفي كشف الكشاف من وراء حجاب متعلق بمضمر والتقدير الاموحيا أو كلالا من وراء حجاب فهو عطف على وحيما وحيما مصدر في موضع الحال ولا يتأتى من بقوله ان يكامه الله لانه قبل حرف الاستثناء فلا يعمل فيما بعده وفي البحر وقوع المصدر موقع الحال لا ينقاس وانما قائله العرب ولذلك لا يجوز جاز يدركها أى راكبا ومنع سيمويه ان يقع ان وان فعل المقدر بالمصدر موقع الحال فلا يجوز جاز يدان يضحك في معنى ضحكا الواقع موقع ضاحكا فجعل صاحب الكشاف وحيما في موقع الحال مما لا ينقاس وجعله ان يرسل في معنى ارسال الواقع موقع من سلا منوع (قوله ولبشر على هذاتيين) تقدم الكلام في حرف اللام على اقسام لام التبيين وعلى ما يتعاقب به كل قسم منها (قوله وعلى التمام والزيادة فالتفريع في الاحوال المقدره في الضمير المستتر في لبشر) أراد بالاحوال المعاني القائمة بحسب الكرامة في على بابها أو الاحوال النوعية فكلمة في بمعنى من ولبشر ان كانت كان ناقصة فهو خبر لها وان كانت تامة فهو عند المصنف خبر لمحذوف استؤنف به للبيان تقديره ازادني وقد تقرر ان

الجوار والمجور اذا وقع خبرا ينقل الضمير الذي كان في متعلقه اليه (قوله وعلى الزيادة والتمام فتأما حال واين ظرف له) فيه نظير لان ابن علي زيادة كان ظرف مسخر خبر عن زيد مقدم لا ظرف لغو لتأما (قوله مسئلة وماربك بغافل تحتل ما الحجازية والقيمية واوجب الفارسي والبخشري الحجازية ظنانا المتضى لزيادة البناء نصب الخبر) عبارة البخشري في مفصله ودخول البناء في الخبر نحو قولك ما زيد بطلق انما يصح على لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بناطق انتهى (قوله ونحو فلارفت ولا فسوق ولا جدال في الحج ان فصحت الثلاثة فان ظرف خبر للجمع عند سيبويه) فصح الثلاثة هو قراءة نافع وابن عامر والكوفيين وانما كان الظرف خبرا للجمع عند سيبويه لان المركمة مع الاسم لا عمل لها عنده في الخبر وهو مرفوع عما كان مرفوعا به قبل دخوله فلما منع عنده من جعل الخبر للجمع كافي نحو زيدو بكر وخالف في الدار (قوله وان رفعت الاووين) رفع الاووين وفتح الثالث هو قراءة ابى عمرو وابن كثير (قوله وخبر او احد ان قدرتهما مؤكدة لها وقد رت الرفع بالعطف) في الشرح خبرا منصوب بفعل محذوف أى وأضمرت أو قدرت خبرا واحدا وقد يقال اذا قدرت لا الثانية مؤكدة للاولى والرفع بالعطف كما صرح به كانت لازمة اتنا كد النفي فلا يتأتى تفرعه على كون لامه مع ما جمعها حجازية وبجمل أن يكون قوله واضمرت خبرا معطوفا على قوله فان قدرت لامه مع ما حجازية فتكون قسماله ولا تكون من التفرع في شيء وأقول اذا كانت لا الاولى حجازية والثانية مؤكدة لها كانت الثانية أيضا - اذا الاعتبار حجازية ثم الظاهر ان خبرا معطوف على خبرين باعتبار محلله وهو النصب لانه مفعول في التقدير بنحو عجت من ضرب زيد وعمرو أى من أن ضربت زيد وعمرو على عكس هذا جوز واعجت من ان ضربت زيد وعمرو وبالجر أى من ضرب زيد وعمرو وعليه جل قوله فكأنما يبعون في تلك الذرى \* ان بأثر والعميق والديران أى أسرار العميق والديران كذا في حاشية التفتازانى (قوله وان قدرت الرفع بالابتداء فهم على أنهم ماملة ان قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا (الاووين أو للثالث) لان لافي الاووين مهمله والاسم بعدهما مبتدأ وفي الثالث فاملة في خبرها فلو قدرت الظرف خبرا عن الكل لزم ان يكون معمولاً لعمالين مختلفين الابتداء لكونه خبرا عن الاووين ولا لكونه خبرا عن الثالث (قوله ولم يتح ذلك عند سيبويه) لانه لا يرى لاد عملا في الخبر فلما منع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع

بواب المنصوبات

(قوله من ذلك نحو ولا تظلمون تيملا ولا تظلمون تقهرا) في الصحاح الغتيل ما يكون في شق النواة ويقال هو ما يفتل بين الاصبعين من الوسخ وفيه أيضا النقيز النقرة التي في ظهر النواة (قوله وأما ولا تضروه شيئا فصدر لاستيفاء ضم مفعوله) في الشرح بجمل ان يكون الضمير المنصوب من قوله ولا تضروه عائدا الى المصدر المفهوم من الفعل وشيئا مفعولا به وتعبير المصنف بضمي غير مناسب لان المذكور في الآية مضارع لاما ض (قوله وأما فن عنى له من أخيه شئى شئى قبل ارتفاعه مصدر أيضا المفعول به لان عنى لا يتعدى) في الكشف أى شئى من العفو ولا يصح ان يكون شئى في معنى المفعول به لان عنى لا يتعدى الى مفعول به الا بواسطة واخوه هو ولي المقتول وقيل له أخوه لانه لا يسه من قبل انه ولي الدم ومطالبه أذ كره بلفظ الاخوة ايه عطف أحدها على صاحبه بذكرها هو ثابت بينهما من الجنسية بالاسلام قال التفتازانى بهنى ان شئى في موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب شئى يدى ما فى تكبير شئى من الدلالة على ذلك واه مفعول به لكن لكونه بواسطة حرف الجر كان مساويا للمصدر وغيره في جواز الاسناد اليه ومن أخيه يجوز ان يتعلق بالفعل وان يكون حالا من شئى اه ثم في الكشف فان قلت ان عنى يتعدى بعن باللام فما وجه قوله فن عنى له قلت يتعدى بعن الى الجاني والى الذنب فقال عفوت عن فلان وعن ذنبه قال الله تعالى عفا الله عنك وقال عفا الله عنك فاذا تعدى الى الذنب والجاني معا قيل عفوت لفلان عما جنى كما تقول غفرت له ذنبه وتجاوزت عنه وعلى هذا في الآية كانه قيل فن عنى له عن جنابته فاصح معنى عن ذك الجنابة قال التفتازانى يريد ان عنى لازم يتعدى الى المفعول بعن لكن تعديته بعن قد تكون الى الجاني وقد تكون الى الجنابة وعند تعديته الى الجنابة اذا اريد ذكر الجاني ذك باللام مثل عنى الله لزيد عن ذنبه بحيث اقتصر على ذكر الجاني باللام علم انه لم يقصد التعدية اليه بل الى الجنابة لكن لم يذ كر استغناء عنها بدلالة الكلام وحيث ذك ر بعن علم انه لم يقصد التعدية الى الجنابة وحيث ذك ر اجيما مثل عفوت له عن ذنبه علم انه لم يلقه الى الاستغناء ودلالة الكلام وقصد التصريح لغرض يتعاقب بذلك وعلى هذا لا يرد ما يقال انه لو كان ذك ر المفعول مغنيا عن ذك ر الجنابة ففي كل موضع ذك ر الجاني فقط يجب ان يكون باللام وذلك لانه عما يكون المقصد الى العفو عن الجاني من غير التفات الى الجنابة بخلاف ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية

أوز من غير بعيد أو أضافته الجنة أي الأزل في حالة كونه غير بعيد) في تفسير البيضاوي وازلفت الجنة للتعين قربت لهم غير بعيد مكانا غير بعيد ويجوز أن يكون حالا وتذكيره لانه صفة محذوف أي شيئا غير بعيد أو على زنة المصدر أو لان الجنة بمعنى البستان (قوله إلا أن هذه الحال مؤكدة) يعني اصحابها من جهة المعنى ولما ماها كذلك لان الأزل القرب وهو معنى عدم البعد (قوله وهو أيضا حال مؤكدة) يعني تعاملها من جهة المعنى (قوله ويكون التذكير على هذا مثله في لعل الساعة قريب) قال أبو البقاء ويجوز أن يكون ذلك قريب على معنى الزمان أو على معنى البعد أو على معنى النسب أي ذات قرب وقد ذكرنا في الأمور التي يكتبها الاسم بالإضافة كلام الخنثري على تذكيره بما يفهم المصدرية والحالية (قوله جائز يدركض أي يركض ركضاً وعاءه له جاء على حد قدمت جالوساً) مذهب سيبويه أن المصدر في مثل هذا منصوب بفعل مقدر ومذهب المازني وأبو بردة من منصوب بالفعل الظاهر قال الرضي وهو أولى لان الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه (قوله وبؤيده قوله) تعالى ان تباطوعاً أو كرها قال التائيبان تباطؤا ثم إن جاءت في الحال في موضع المصدر السابق ذكره) يعني أن تباطؤا ثم إن كان جواباً لانتباطوعاً أو كرها كان طائعين في موضع طوعاً لان الجواب على طبق السؤال وفي الكشف فان قلت هلا قيل طائعين على اللفظ أو طائعات على المعنى لان اسماء وأرضون قلت لما جعلن مخاطبات ومحبيات ووصفن بالطوع والكراهة قيل طائعين في موضع طائعات نحو قوله تعالى ساجدين انتهى (قوله ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله) (قوله وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد لا فيما استثنى) يريد بما استثنى ما حذف عامل المصدر المؤكد منه قياساً جوازاً في نحو أنت سيراً ووجوباً في نحو أنت سيراً وسما عاني نحو سقياً وجمعاً وكانه يحاول بذلك دفع اعتراض بدر الدين بن مالك على أبيه في قوله وحذف عامل المؤكد امتنع \* وفي سواه لدليل متسع بأنه قد حذف عامل المؤكد في نحو هذه الصور بأن يقال ان الكلام في مجرد المصدر المؤكد من غير هذه الصور لا فيما ناب المصدر المؤكد فيه مناب الفعل وجعل عوضاً عنه كهذه الصور (قوله وتقول جائز يدركض أي يرغب في أي يرغب في أو مجي عريضة) هذان التقديران لبيان كون رغبة مفعولاً مطلقاً وهو على الأول مفعول بالاصالة وعامله محذوف وعلى الثاني بالنيابة حذف المضاف وأقيم هو مقامه وعامله مذكور (قوله لانه يؤدي الى اخراج الابواب عن حقائقها) لان تقديره كذلك يؤدي الى اخراج رغبة عن كونه مفعولاً مطلقاً الى كونه مضافاً اليه (قوله ان يقدر ضرب يوم الجمعة) ضرب بفتح الضاد وسكون الراء مصدر مضاف الى يوم (قوله ابي الهوى الخ) يقال أبلأه أي جعله بالياء والاسف أشد الحزن والوسن بفتح السين النعاس (قوله والتقدير آسف أسفاً) في الشرح الترجمة مفعولاً لما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله وليس فيما ذكره تقدير الحالية وكانه ترك ذلك لوضوحه ويحتمل وجه آخر أسهل من ذلك وهو ان يكون تمييزاً محولاً عن الفاعل أي ابي أسف الهوى أي الاسف الباعث عليه الهوى فاضيف اليه لما كان هذه الملابس وهذا تأويل لا حذف فيه ولا احتياج الى التأويل الذي يرتكب عند جعله مفعولاً لاجله انتهى وأقول لا يخفى ما فيه من البعد وعدم الظهور (قوله فن لم يشترط اتحاد عامل المصدر) أي اتحاد فاعل المصدر المنصوب على انه مفعول له مع فاعل عامله (قوله كما في قوله تعالى يبقون عوجاً) فانه على اسقاط لام العلة توسعاً قال الزجاج والطبري أي يطلبون لها عوجاً تقول العرب ابغني كذا بوصل الالف أي اطلبه وأبغني بقطع الالف أي أغني على طلبه (قوله ما يحتمل المفعول به والمفعول معه) (قوله وكونه مفعولاً به باضممار يحسب وهو الصحيح) يحسب بضم أوله وكسر ثالثة هو عائد الى كون زيد في المثال المذكور مفعولاً به (قوله لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به) يعني جنس ما يعمل في المفعول به مطلق الفعل أو ما جرى مجراه وحسب انيس كذلك وهذا التقدير يندفع ما سبق الى بعض الأذهان من عبارة المصنف ان الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه (قوله وهو الصواب) ليس على ما ينبغي لانه تضاه ان القول الاول خطأ ولا مانع فيه الا العطف على الضمير المنفوض بدون إعادة الخافض وهو جائز عند يونس والاختلاف الكوفة والكوفيين (قوله اذا كانت الخ) الهجاء عند كافي البيت وتقصير وانشقاق العصا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الحكامة والسيف المهند هو المطبوع من حديد الهند (قوله باب الاستثناء) (قوله كون زيد بدلاً من المستثنى وهو أربحها وكونه منصوباً على الاستثناء وكونه لا وما بعده نعتاً وهو أضعفها) هكذا وقع في أكثر النسخ والمراد بالمستثنى ما في بعض النسخ هو المستثنى منه ووجهه ان الأول على الثاني ان شروط اختيار البديل مستكملة هنا والنصب على الاستثناء فيما استكمل شروط اختيار البديل أقل من البديل ووجهه الثاني ان الثالث ان كون الانتماء خلاف الأصل فيها قال الرضي وشروط اختيار البديل في المستثنى أن يكون بعد الاو متصلاً وموخر عن

المستثنى منه المشتمل عليه استنفهام أو نهى أو نفي صريح أو مؤول غير من دونه كلام تضمن الاستثناء وان لا يترأخي المستثنى  
 عن المستثنى منه وفي الشرح وفي عبارة المصنف من التذافع ما مر قريبا أو قول يعني في باب المبتدأ وقد ذكرناه نحن هناك بما  
 فيه (قوله مسئله يجوز في نحو ما أحد يقول ذلك الا زيد يكون زيد بلا من أحد وهو المختار وكونه بلا من ضميره) اما وجه هذا  
 فهو اشتمال النفي على الضمير من حيث المعنى لان معنى ما أحد يقول ذلك الا زيد ما يقول أحد ذلك الا زيد واما وجه الاول  
 وهو المختار فهو ان الابدال من صاحب الضمير أولى لانه الاصل ولانه لا يحتاج الى تأويل لكونه في غير الموجب (قوله فان قلت  
 ما رأيت أحد يقول ذلك الا زيد فبالعكس) يعني فرعه من وجه وهو البدل من الضمير وانتصابه من وجهين وهما البدل  
 من أحد والاستثناء قال الرضى ولولم يرجع الضمير الى المبتدأ في الحال أو الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول  
 ما ضربت أحد يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سيديويه اذ قلت  
 ما رأيت أحد يقول ذلك الا زيد اورأيت بمعنى أبصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله قال الرضى  
 وأنا لا أرى بأسا في غير نواسخ الابتداء أيضا بالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفي عامل ذلك الضمير  
 نحو ما كتبت أحد انصفني الا زيد لان المعنى ما أنصفني أحد كتبت الا زيد ومنه قول عدى بن زيد في ليلة لا نرى بها أحدا \*  
 يحكي علينا الا كواكها ونرى من رؤية العين وفي جملة من رؤية القلب كذهب اليه سيديويه نظرا لكونه محالة الظاهر معنى  
 البيت فالانصاف والحكاية منفيان معنى بل لو قلت لا أؤذي أحد ابو حنيفة تعالي الا زيد لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان  
 التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط انتهى ~~بما~~ محتمل الحالية والتمييز (قوله يمتنع ان تدخل عليه من) لان فيه لبيان الجنس  
 (قوله وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز) ويكون من التمييز غير الغالب على ما ذهب اليه ابن مالك من انه لا يلزم في مير الجملة  
 تقدير الاسناد اليه في الاصل بل هو على قسمين غالب وهو ان يكون مقدر الاسناد الفعل اليه مضافا الى الاول كما في طاب زيد  
 علما اذا التقدير طاب علم زيد وغير غالب وهو ان لا يكون كذلك نحو امتلاء الكوز ماء (قوله فلا حسن ادخال من) لانه من  
 التخصيص على المقصود (قوله والارجح التمييز) يعني في خاتم حديثا (قوله وخير منهما) الخفض بالاضافة أى من كون حديثا  
 حالا ومن نصبه على التمييز وانما كان الخفض بالاضافة خيرا الحصول التخفيف به من الحال ~~بما~~ محتمل كونه من الفاعل وكونه  
 من المفعول (قوله نحو ضربت زيدا ضاحكا) في الشرح نصوا على ان الحال اذا تعددت وتعد صاحبها لا تجمل الا في غير  
 الاقرب الابدال تقابلا للفصل فيمنع ان يكون هنا كذلك لان كون الاقرب سالم عن الفصل وكونه الاقرب مستلزم للفصل  
 وقد يفرق بان الفصل هنا يسير فاعتقر وفيه نظر انتهى وأقول وجه النظر ان في جعل الاولى غير الاقرب فصلا يسيرا بقدر  
 الفصل الذي هنا ولم يعتقر وجوابه ان الفصل هنا انما لم يعتقر مع كونه يسيرا الوقوع في موضعين وعلى هذا كان ينبغي  
 للشارح ان يقول وقد يفرق بان الفصل هنا في موضع واحد (قوله ونحو جز الخشري الوجهين في ادخلوا في السلم كافة وهم  
 لان كافة مختص بمن يعقل) كان هذا الاختصاص مذهب البعض دون الجمهور ولذا لم يتعرض له التفتازاني في حاشيته بل قال  
 والسلم بالسكسر والفتح وكذا بفتح السين واللام الاتقياد والطاعة فالخطاب للمؤمنين الخالص أو لاهل الكتاب المؤمنين بنبيهم  
 وكتابهم أولنا فاقين المؤمنين بالسنتهم أو لكل وكافة حال من ضمير ادخلوا أو من السلم وقيل السلم الاسلام وحينئذ لا يكون  
 الخطاب للمؤمنين الخالص الا بتأويل الاسلام بشعبه وفعوه لان قولنا ادخلوا صريح في الامر باحداث الاسلام لا الثبات  
 عليه أو الازدياد منه وكافة في الاصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كان الجماعة ممنوعا اجتماعهم ان يخرج منهم أحد (قوله ووجه  
 في قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس ان قدر كافة نعمت المصداق محذوف أى ارسالة كافة أشد) انما قدره الزمخشري كذلك  
 فرار من تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فان سيديويه وأكثر البصريين بمنعونه لان الحال تابع وفرع لصاحبها والمجرور  
 لا يتقدم على الجار فكذا تابعه قال الرضى ونقل عن ابن كيسان وأبي علي وابن الدهان الجواز استتدلالا بقوله تعالى وما  
 أرسلناك الا كافة للناس وبعضهم يحمل كافة حالا من الكاف والتاء للبالغة وهو تعسف وهو ناكحاية أخبرناهم اجازه ان لم  
 تكن سمعا شيخنا العلامة أبو الفضل محمد بن الشيخ أبي اسحق ابراهيم بن الامام التلمساني قال أخبرنا شيخنا القاضي أبو سعيد  
 العقباتي قال اجتمعت بمدينة مرا كش بهودي يشتمل بالعلوم فقال لي ما دليكم على عموم رسالته نبيكم قلت له قوله بعثت الى الاحمر  
 والاسود فقال لي هذا خبر آحاد فلا يفيد الا الظن والمطلوب في المسئلة القطع فقالت له قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس

نقال

فقال هذا لا يكون حجة الاعلى قول من يقول بحجة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وأنال أقول بحجته انتهى وأقول  
الجواب عن اعتراض اليهودى على هذا الخبر الحق انه وان كان أحادى في نفسه متواتر معنى لانه نقل عنه صلى الله عليه وسلم  
من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ القدر المشترك منه حد التواتر وأفاد القطع بنسبة معناه اليه وان كانت تفاصيله  
أحادا كجود حاتم وشجاعة على وإذا حصل القطع بنسبة معناه اليه حصل القطع بحجة قيمته لان الرسول معصوم وكل ما هو خير  
لمعصوم حق وعن اعتراضه على الآية هو الاستدلال على صحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف (قوله ووهه في خطبة  
المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب أشد وأشد لاخر اياه عن النصب البتة) في الشرح يعنى أشد من الاول وأشد من الثاني  
وفي اللباب ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طر او مثله كافة وقاطبة واستهجن اضافته ما قال السيد عبد الله عند  
شرحه لهذا الكلام قد وقع كاذم مضافا في كلام البلغاء والفصحاء منه قول عمر رضى الله عنه قد جعلت لآل بنى كاكلة على كافة  
بيت مال المسلمين لكل عام مائتى مثقال ذهب البريزا كتبه عمر بن الخطاب ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخط موجود  
في آل بنى كاكلة الى الآن فلا وجه للخطبة انتهى ما في شرح اللباب وفي الشرح ان صح هذا سقطت الاوجه الثلاثة  
بأسرها اذ فيه استتمال كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال واخر اياه عن النصب البتة وأقول ثبوت هذا وحده لا يخرج  
ذلك عن الشذوذ وانما قلنا كان ختم عمر كفى بالموت واعظا يا عمر لان ذلك كان نقش خاتمه الذى يلبسه وهم كانوا يحتمون به  
من الخال ما يحتمل باعتبار عاملة وجهين (قوله نحو وهذا على شيئا يحتمل ان عاملة معنى التنبيه أو معنى الاشارة) الاولى  
بالعمل عند الكوفيين معنى التنبيه لسبقه وعند البصريين معنى الاشارة لقربه فان قيل يجب ان يكون العامل في الحال هو  
العامل في صاحبها واذا كان العامل هنا في الحال معنى التنبيه أو الاشارة لا يكون كذلك لان على خبرا والعامل فيه المبتدأ  
اجيب بان انتصاب الحال عن بعد على ليس باعتبار انه خبر المبتدأ بل باعتبار انه مفعول انبه أو أشيرا اذ التقدير انبه عليه  
أو اشيرا اليه شيئا فالعامل هنا في الحال وفي صاحبها واحد (قوله هابينا الى آخره) الصريح الخالص وصغايصغوا ويصغى  
مال والرشد يفحتمين خلاف الخي من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل (قوله وذلك واجب عند من منع تعدد الحال) قال  
الرضى وجوز الجمهور وهو الحق ان يبقى لشيء واحد أحوال مختلفة متضادة كانت نحو اشترى الرمان حلوا حامضا  
أو غير متضادة كقوله تعالى أخرج منها مذموما مدحورا كما يجيآن في خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة  
كانت أولا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو مذموم مدحورا حالا من ضمير مذموم واستنكر مثله في المضادة فنعها مطلقا  
ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم  
امس بل لو عطف أحدهما على الآخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتبين  
المكانان أو الزمانان نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار وأما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في  
قوله تعالى مذموم مدحورا أو متضادين في محلين غير مترجرين كما في اشترىته أسودا بيضا أو مترجرين كما في اشترىته حلوا  
حامضا فلا بأس به انتهى (قوله ويستحيل التداخل) لعدم امكان تقييد الحال الاولى بالثانية (قوله ويجب كون الاولى  
من المفعول والثانية من الفاعل تعليلا للفصل) لان الفصل حينئذ ينفصل واحدين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف  
العكس وهو جعل الاولى من الفاعل والثانية من المفعول فانه حينئذ ينفصل أحدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني  
بين المفعول وحاله بحال الفاعل وفي شرح الرضى ان كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل جائز على ضعف لا واجب  
فانه قال واذا جاء حالا عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى تنبيههما فانه أخصر نحو اقيمت زيدارا كعبين  
ولا منع من التفرقة نحو اقيمت راكبا زيدارا كبا أو اقيمت زيدارا كبارا كبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف  
بهم صاحب كل واحد منهم جاز وقوعهما كيف ما كان نحو اقيمت هندا مصعدا مصدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل حال  
بجنب صاحبه نحو اقيمت مصدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو اقيمت  
زيدا مصعدا مصدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين وقدمت حال  
المفعول على حال الفاعل اذ لأقل من كون أحد الحالين بجنب صاحبه لم يمكن كل واحد بجنب صاحبه انتهى ويمكن  
ان يقال ان المصنف لم يجعل وجوب الحال الاولى من المفعول والثانية من الفاعل مطلقا وانما جعله بالقياس الى عكسه

وذلك لا ينافي جوازه بالقياس الى جعل كل حال بجنب صاحبه وان الرضى لم يجعل ذلك جائزا مطلقا بل بالنظر الى جعل كل حال بجنب صاحبه وهذا لا ينافي وجوبه بالقياس الى عكسه فليتامل (قوله خرجت بها امشي الى آخره) هذا البيت لامرئي القيس ويروي على اثرنا ذبال مرط والاثر والاثر واحد والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساءه من خزا وصف والمرحل بالحاء المهملة المنقوش بنقوش تشبه رجال الابل وجرها المرط لتستر الاثر على القاففة ﴿باب اعراب الفعل﴾  
 (قوله فان قلت ما أنت آت فقد تناهنا لاجزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل) يعنى بالفعل المجزوم الذي يتبعه تحدث في الجزم والفعل المرفوع الذي يتبعه في الرفع لان الاعراب بالتبعية يقتضى متبوعا اشتمل على مثل ذلك الاعراب (قوله الرفع على وجهين والنصب على الاضمار) يريد بالوجهين العطف على تانيي والاستئناف (قوله وهل زيد أخوك فتكرمه لا يرفع على العطف بل على الاستئناف) من وجهي الرفع السابقين العطف وأثبت الاستئناف وسكت عن النصب على اضماران والظاهر ان سكونه عنه لجوازه وفي الشرح لا يظهر ان هنا مانعا غير تخالف الجماتين بالاسمية والفعالية وليس مانع على الصحيح وأمان جهة المعنى فلا مانع ان يكن الاستفهام عن أخوة زيد وعن اكرامه الواقع بعد ثبوت الاخوة وأقول بل يظهر ان هنا مانعا غير تخالف الجماتين وهو ما قرناه آنفا من ان رفع الفعل بالعطف يقتضى تقدم فعل مرفوع ليكون رفع المعطوف بالمشاركة له في رفعه وجهته (قوله وهل لك التفات اليه فتكرمه الرفع على الاستئناف والنصب اما على الجواب أو على العطف على التفات و اضماران واجب على الاول وجائز على الثاني) سكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه مما تقدم قال ابن الحاجب وانما وجب اضماران على الوجه الاول لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون الحذف أخصرو وقال غيره لانها لو اظهرت لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير مستحسن وانما جاز اضماران على الوجه الثاني لان الفاء تدخل على الاسم الصريح نحو أعجبتني ضرب زيد فغضب به فجاز ان يظهر معهما ما يقرب الفعل الى اسم صريح (قوله وكالمثال سواء فلوان انما كره فتكون ان سلم كون لول النبي) يريد بالمثال هل لك التفات اليه فتكرمه وقيد المشابهة بكون لول النبي لانها لو كانت للشتر لم تكن الاية مشابهة للمثال في اعرابه لعدم تاتي النصب على الجواب فيها وتأتيه فيه (قوله مسئلة لمتني أجد ما لا فانفق منه الرفع على وجهين والنصب على اضماران) يريد بالوجهين العطف على أجد والاستئناف (قوله وليت لي ما لا فانفق منه يمتنع الرفع على العطف) سكت عن الرفع على الاستئناف وعلى النصب على اضماران لظهور جوازه (قوله مسئلة لمتني أجد ما لا فانفق منه فتكرمه الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار) سكت المصنف عن الرفع على العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذي يشاركه هذا التابع في جهة اعرابه وهو يحقق ما ذكرناه فيما مضى من ان مانع الرفع على العطف في هل زيد أخوك فتكرمه ليس هو تخالف الجماتين وانما هو عدم ما يشاركه المعطوف في جهة اعرابه وفي الشرح الظاهر ضبط تكرمه بالنون للتسكام عظيم أو مشار كما يكون الجزم قياسا نحو ولتضمحل خطابا كما وضبطه بقاء الخطاب فيه جزم مضارع الخطاب باللام وهو غير مقبس عند البصريين اللهم الا ان يمتدح أن الثواني يعترفون بما لا يعترفون في الاوائل انتهى وأقول أحسن من هذا الاعتذار ان هذه مناقشة في المثال والمناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين (قوله ومن يعترف منا ويخضع نوره) هذا صدر بيت عجزه \* ولا نخش ظمنا ما أقام ولا هضما ﴿باب الموصول﴾ (قوله ويجوز في نحو ماذا صنعت وماذا صنعت ما مضى شرحه) يعنى في الباب الثاني فيما يجب على المسئول عنه ان يفصل فيه (قوله والاكثر في نحو من ذالقيت كون الاشارة خبرا ولقيت جملة حالية ويقل كون ذام موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه) وجهه الاكثر ان الاصل في ذان يكون اسم اشارة لا موصولا الا اذا قامت قرينة تدل على تجرده عن الاشارة واستعماله موصولا ولم يوجد ذلك في نحو هذا المثال وفي شرح التسمييل لابن ام قاسم ومنع بعض النحويين وقوع ذام موصولة بعد من لان من تخص من يعقل فليس فيها اتمام كافي ما قام باصارت بالرد الى الاستفهام في غاية الابهام فأخرجت ذامن التخصيص الى الابهام ووجدتها الى معناها ولا كذلك من التخصيصها واختار الكوفيون وقوع ذام موصولة وان لم يتقدم علم الاستفهام عنهم ان أسماء الاشارة كلها يجوز ان تسمى موصولات انتهى وقد جزم المصنف في حرف الميم عند الكلام على من بما ذكره نانه قليل وسكت هناك عما ذكره نانه الاكثر فقال واذا قيل من ذالقيت فن مبتدأ وذا خبر موصول والمعاند محذوف ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الاسماء كون ذان ازيدة (قوله وما ذلك الذي ييشر الله عباده فليل الذي مصدرية

أى ذلك تبشير الله وقيل الأصل يبشر به ثم حذف الجار نوسا عا فانتصب الضمير ثم حذف) في البحر ومن النحو بين من جعل  
الذي مصدرية حكاه ابن مالك عن يونس وتأول عليه هذه الآية وأيسر بشئ لأنه اثبات للدلالة بين محتاجي الحد بغير  
دليل وقد ثبتت اسمية الذي فلا يعدل عن ذلك بشئ لا يقوم به دليل بل ولا شبهة وقرأ الجمهور ويبشر بتشديد الشين من بشر  
وعبد الله بن يعمر وابن أبي إسحق والجدري والأعشى وطلمة في رواية والكسائي وحزرة وابن كثير وأبو عمرو ويبشر ثلاثيا  
ومجاهداً ووجه ابن قيس بضم الياء وتخفيف الشين من البشر وهو يتعدى بالمهترمة من بشر اللازم المكسور والشين وأما  
بشر بفتحها فمتعدى وبشر بالتشديد للتكثير لا للتعدية فان المتعدى الى واحد وهو المخفف لا يتعدى بالتضعيف اليه  
وفي شرح التسهيل لابن أم قاسم حكى الفارسي في السيرازيات عن أبي الحسن عن يونس وقوع الذي مصدرية غير محتاجة  
لى عائد وتأول عليه ذلك الذي يبشر الله عباده وقال الفارسي ويجيء على قول يونس وخضمت كالذي خاضوا أى تكوضهم  
ولا يعود الى الذي بشئ لانها في مثل هذا حرف قال ويقوى هذا انها أيضاً جاءت موصوفة غير موصولة وهذا أيضاً مذهب  
الفرأجاز في قوله تعالى على الذي أحسن أن يكون الذي مصدرية جاعلاً أحسن فعلاً مسنداً الى ضمير موسى والتقدير  
تعالى على احسانه قال ابن مالك وهو صحيح وحكى عن الفراء انه سمع بعض العرب يقول أبوك بالجارية الذي تكفل وبالجارية  
ما تكفل والمعنى أبوك بالجارية كقوله قال ابن خروف وهذا صريح في ورود الذي مصدرية ومذهب البصريين منع ذلك  
لان الذي قد ثبتت اسمية فلا يعدل عما ثبت الابدائيل قاطع وما استدلوا به محتمل فاما قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده  
قاله المحدثون ذوو تقديره يبشره وأصله يبشره فلما حذف الحرف صار منصوباً أو ما قوله كالذي خاضوا تقديره كالخوض  
الذي خاضوا أو كالفريق الذي خاضوا أو كالذين فاقوع الذي موقع الجمع وأما قوله تعالى على الذي أحسن فقول القائل  
ضمير اسم الله والتقدير على الذي أحسنه الله أى أحسن اليه وهو موسى وأما قولهم بالجارية الذي تكفل فالجار متعلق بمحذوف  
والذي على حاله والتقدير أبوك كقول الجارية الذي تكفل انتهى وفي الشرح ويجوز أن يكون التقدير في ذلك الذي يبشر  
الله عباده ذلك التبشير الذي يبشره الله عباده وهذا أولى اذ لو فتح باب حذف العائد المجرور بالطريق المذكور لوجد  
السيبل الى حذف كل عائد مجرور بحرف وبطلانه معلوم وأقول ذكر هذا الوجه انخسرى فانه قال وقرئ يبشر من بشره  
ويبشر من أبشره والأصل ذلك الثواب الذي يبشر الله به عباده فحذف الجار كقوله واختار موسى قومه ثم حذف الرجوع  
الى الموصول كقوله أهذا الذي بعث الله رسولا أو ذلك التبشير الذي يبشر الله عباده قال أبو حيان ولا يظهر هذا الوجه اذ لم  
يتقدم في هذه الصورة لفظ البشرى ولا ما يدل عليها من بشر أو شبهه (قوله أى زيادة على العلم الذى أحسنه) هذا القول لابن  
قتيبة وهو بناء على ان المراد بالذى غير من يعقل وهو العلم وعلمه فسر انخسرى حيث قال على الذى أحسن موسى من العلم  
والشرائع من أحسن الشئ اذا أجاد معرفته أى زيادة على علمه على وجه التتميم انتهى وقيل على الذى أحسنه من العبادة وهو  
قول الربيع وثلاثة وعلمه فسر ابن عطية حيث قال على ما أحسن هو من عبادة ربه والاضطلاع بنبوته انتهى وقيل المراد  
بالذى هنا غير معين من العقلاء وهو قول مجاهد أى تعالى للنعمة على من كان محسناً من مائة وقيل المراد به معين من العقلاء  
فقال الماوردي ابراهيم لان موسى من ولده والاحسان للابناء احسان للآباء وقيل موسى أى نعمة للكرامة على موسى  
الذى أحسن الطاعة فى التبليغ وفى كل ما أمر به (قوله وكونه موصولاً حرفياً) فى البحر وقيل الذى موصول حرفى وهو  
قول كوفي وفى أحسن ضمير موسى أى تعالى على احسان موسى بطاعتنا وقيامه بأمرنا ونهينا وقيل الضمير فى أحسن  
يعود على الله تعالى وهذا قول ابن زيد ومعلق الاحسان الى أنبيائه أو الى موسى قولان (قوله وكونه نكرة موصوفة) فى البحر  
ما يقتضى ان قائل هذا القول يقول ان الذى هنا اسم معرفة وذلك انه قال وقال بعض نحاة الكوفة يصح أن يكون أحسن  
اسماً وهو أن فعل التفضيل وهو مجرور صفة لا لى وان كان نكرة من حيث قارب المعرفة اذ لا يدخله ال كما تقول العرب  
مررت بالذى خير منك ولا يجوز مررت بالذى عالم وهذا سائغ على مذهب الكوفيين وهو خطأ عند البصريين انتهى فان  
قيل اسم كان فى قول هذا القائل وان كان نكرة ضمير الذى فيقتضى انه نكرة أحيب بان قوله من حيث قارب المعرفة  
الى آخره لا يستقيم الا اذا كان الضمير فى كان عائداً على أحسن (قوله ولو ثبت نحو سرتى ما محجب لك لثبت ذلك) يعنى لثبت  
مجبىء مانكرة موصوفة لا تنفقاء احتمال الزيادة فى نحو سرتى ما محجب لك وفيه نظر فقد مضى فى ما الزائدة انما تقع بعد الرفع



كقولك شئت ان مازيد عمرو وقول مهلهل لو باباين جاء يخطها من مل ما انف خاطب بدم وفي الشرح الظاهر انه لا يثبت  
ولو سمع ذلك لاحتمال ان تكون موصولة حذف صدرها انتهى ويمكن الجواب عن هذبان كلام أبي حيان انما هو على  
الاصل وهو عدم الحذف (قوله ولا أعلمهم زادوا ما بعد الباء الا ومعناها السببية) هذارد لقول أبي حيان ان ما في قوله هم  
مررت بما مجب لك يحتمل ان تكون زائدة ووجهه ان الباء في قولهم مررت بما مجب لك لا لصاق وما الزائدة لا تنفع بعد  
باء الا لصاق وانما تنفع بعد بياء السببية (قوله وقد جوز اني ومن الناس من يقول) لضمير في جوز اعاد الى كون من موصولة  
وموصوفة وفي حاشية التفتازاني قد يقال انه لا يتصور بمثل هذال اخبار فائدة فالجواب انه لا لاخبار بالعضوية اوللتهجب  
واستعظام ان يختص بعض من الناس بمثل تلك الصفات فانها تنافي الانسانية بحيث كان ينبغي ان لا يعد المتصف بها من  
جنس الناس ضعيف فان مثل هذا التركيب شائع ذائع في مواضع لا يتأتى فهم مثل هذه الاعتبارات ولا يقصد فيها الا الاخبار  
بان من هذا الجنس طائفة تتصف بكذا فالوجه ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ يعنى وبعض الناس أو بعض من  
الناس من هو كذا وكذا فيكون مناط الفائدة تلك الاوصاف وفي قول الجاسي منهم ليوث لا تزام وبعضهم \* مما قضت  
وضم جبل الحاطب تانيس لما ذكرنا حيث وقع قرينة منهم وهي بعضهم مبتدأ ووقوع الظرف في موقع المبتدأ ليس  
بمستبعد كقوله تعالى ومنادون ذلك وما من الا له مقام معلوم والقوم يعتبرون الموصوف في الظرف الثاني ويحمله منه مبتدأ  
والظرف المتقدم خبرا ولو عكسوا الاستقام اللفظ والمعنى جميعا في جميع الموارد اى جمع منادون ذلك وما أخذ من الا له مقام  
معلوم لكن وقوع الاستعمال على ان من الناس رجالا كذا وكذا شاهد لهم وفي الكشف عن قوله تعالى ومن ذريتنا امة  
مسلمة لك واجعل من ذريتنا امة مسلمة لك ومن للتبعض قال التفتازاني اى واجعل بعض ذريتنا امة مسلمة لك وهذارد بما  
يرشد الى ان من ذريتنا في موضع المفعول الاول وانه هو المبتدأ فى الاصل لكن محيى مثل ان من ذريتنا امة بالانصب يدفع  
ذلك وفي اعراب السهين وقد سأل سائل فقال الخبر لا بد ان يفيد غير ما افاده المبتدأ ومعلوم ان الذى يقول كذا هو من الناس  
لا من غيرهم فاجيب عن ذلك بان هذا تفصيل معنوى لانه قد ذكر المؤمنين ثم ذكر الكافرين ثم عقب بذكر المنافقين فصار  
نظير التفصيل اللفظى نحو ومن الناس من يحمك ومن الناس من يشتري فهو في قوة تفصيل الناس الى مؤمن وكافر  
ومنافق وأحسن من هذا ان يقال ان الخبر افاد التبعض المقصود لان الناس كلهم لم يقولوا ذلك وهم غير مؤمنين فصار  
التقدير وبعض الناس يقول كيت وكيت انتهى

بواب التوابع

(قوله ويحتمل هذا تقدير مبتدأ ايضا اى نادى ناهم) الاشارة بهذا الى الآية الاخيرة وضميرى للعاقبة (قوله مسلمة نحو  
سبح اسم ربك الاعلى يجوز فيه كون الاعلى صفة للاسم أو صفة للرب) فى تفسير البيضاوى سبح اسم ربك الاعلى نزه اسمه عن  
الاتحاد فيه بالتأويلات الزائفة واطلاقه على غيره زعمائهم ما فيه سواؤذ كره لاعلى وجه التعظيم انتهى وفيه ايضا عند  
الكلام على بسم الله والاسم ان اريد به اللفظ بغير المسمى لانه يتألف من اصوات مقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الاعم  
والاعصار ويتمدد تارة ويحسد اخرى والمسمى لا يكون كذلك وان اريد به ذات الشئ فهو المسمى لانه لم يشتهر بهذا المعنى  
وقوله تعالى تبارك اسم ربك المراد به اللفظ لانه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعه لها عن  
الرفق وسوء الادب والاسم مقسم كما فى قول الشاعر \* الى الحول ثم اسم السلام على كذا \* وان اريد الصفة كما هو رأى الاشعري  
انقسم انقسام الصفة عنده الى ماهو نفس المسمى والى ماهو غيره والى ماهو ليس هو ولا غيره انتهى وفي حاشية التفتازاني  
عند الكلام على قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها والمشهور فيما بين الاكثرين ان الخلاف فى اسم لان تسميات  
الفرعيين تشتمر بذلك لان القائلين بان الاسم عين المسمى تسمكوا بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها ثم عرضهم وقوله تعالى  
سبح اسم ربك الاعلى اى ذاته وقوله تعالى ما تعبدون من دونه الاسماء الى غير ذلك ولان لفظ الاسم يسمى بالاسم دون  
الفعل فهنا الاسم والمسمى واحد والقائلين بانه غيره تسمكوا بمثل قوله تعالى فله الاسماء الحسنى مع القطع بوحدة الذات الا  
ان ما ذكره من التفصيل وهو ان الاسم ماهو نفس المسمى كقولك الله فانه يدل على الوجود اى الذات ومنه ماهو غيره  
كالخالق والرازق ونحو ذلك مما يدل على فعل ومنه ما لا يقال انه هو ولا غيره كالعالم والقادر وكل ما يدل على الصفات القديمة

يشعر بان الكلام ليس في اسم بل في مدلوله مثل الانسان والفرس والاسم والفعل وكذا قولهم ان اسماء الله تعالى  
متعددة فكيف تكون نفس الذات فان قيل فقد ظهر ان الخلاف في الاسماء التي من جملتها اللفظ الاسم وظاهر ان اصوات  
وحروف هي من الاعراض المتزايلة وكيف يتصور كونها نفس مدلولاتها التي هي الايمان والمعاني وان اراد بالاسم المدلول  
فلا يخفى انه نفس المسمى من غير ان يتصور فيه خلاف بل فائدة لانه بمنزلة قولك ذات الشيء ذاته قلنا الاسم الواقع في الكلام  
قد يراد به نفس لفظه كما يقال زيد معرب وضرب فعل ماض ومن حرف جر وقد يراد به معناه كقولنا زيد كاتب وحينئذ قد يراد  
نفس ماهية المسمى مثل الانسان نوع والحوان جنس وقد يراد فرد منه مثل جاني انسان ورأيت حيوانا وقد يراد جزؤها  
كالناطق أو عارض لها كالمضاحك فلا يبعد أن يقع اختلاف واشتباه في ان اسم الشيء نفس مسماه أم غيره وما اورد في  
بعض المواضع من ان الكلام في لفظ الاسم لا ينافي ذلك لانه أيضا اسم من الاسماء والنسكات أيضا تنزل على هذا انتهى  
وفي الشرح هنا سؤال مشهور وهو ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف عاق التسبيح  
بالاسم والجواب بانه صفة مردود بان زيادة الاسماء لم تثبت وأيضا فلا يتأق على رأى المصنف وأجاب الغزالي بانه انما يتعلق  
التسبيح بالاسم وان كان غير المسمى لان التعظيم اذا وجب للتعظيم عظم ماهو من سببه لاجله فكما يجب تنزيه ذاته وصفاته  
تعالى عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعه لها عن الرفث وسوء الادب واعترضه السهيلي من وجهين أحدهما انه لم يرو عنه  
عليه الصلاة والسلام انه قال في تسبيحه سبحانه اسم ربي الاعلى مع كثرة تسميته قدل على ان المقصود بالتسبيح المسمى والاسم  
مذكور الحكمة أخرى والثاني انه يلزمه ان ينطلق على الاسم التكبير والتحميد والتنزيه وغيره من المعاني المقصود بها الله  
تعالى فيقول كبرت اسم ربي وذلك مما أجمع المسلمون على تركه قال السهيلي والجواب السيدان المذكور على الحقيقة محله  
القلب لانه ضد النفسيان والتسبيح نوع من الذكرو أطلقوا الذكر والتسبيح لما فهم منهم الا ذلك دون اللفظ باللسان والله تعالى  
قد تعبدنا بالامرين جميعا ولم يقبل من الايمان الا ما كان قولنا باللسان واعتقادا بالجنان فصار معنى الايتين يعني قوله تعالى  
واذ كرام ربك وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى اذ كرام ربك وسبح ربك بقلبك ولسانك ولذلك اقم الاسم تنبيه على  
هذا المعنى حتى لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب متعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه  
والذكر باللسان متعلقه اللفظ مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم أحد ان اللفظ هو المسبح دون ما يدل عليه  
من المعنى فقد وضحت الحكمة التي من أجلها اقم ذكر الاسم وبه كملت الفائدة الى هنا كلامه وفيه بحث انتهى ما في الشرح  
وأقول اذا كان مراد الغزالي ما قاله اليمضاوي في نفسه يرهذه الآية وهو ان المراد بتنزيه الالفاظ الموضوعه لذاته وصفاته  
هو تنزيهها عن التأويلات الزائفة وعن اطلاقها على غيره زاعم ان هاهنا سواها وعن ذكرها الاعلى وجه التعظيم اندفع كل من  
اعتراض السهيلي عليه (قوله واما نحو جاء في غلام زيد الظريف فالصفة للمضاف ولا تكون للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف  
اليه انما يحى به لغرض التخصيص ولم يثبت به لذاته) فان قيل ما الفرق بين الآية وهذا المثال حتى جاز في الآية أن يكون الا  
على صفة للاسم المضاف أو للرب المضاف اليه ونعين في المثال ان يكون الظرف بصفة للغلام المضاف أوجب بان المضاف اليه  
في الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح ومضاف للمعبود وليس المضاف اليه في المثال كذلك (قوله ولذلك ضعف قوله وكل  
أخ مفارقه أخوه الى آخره) الاشارة بذلك الى ان الصفة في نحو وكل فتى يتقى فائز للمضاف اليه والبيت تقدم الكلام عليه في  
الاي في حرف الهمزة والموصوف فيه هو كل لان الصفة هي الفرقان وهو مرفوع (قوله وعلى التبعية فهو نعت لا بدل الا اذا  
نعت) في الشرح ينبغي ان ينظر في وجه تعيين النعت وامتناع البدل في نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب وفي نحو  
مررت بالرجل الذي فعل وأقول وجه تعيين النعت ان كل موصول فيه الالف واللام فهو موضوع للدلالة على معنى في  
متبوعه في جميع استعماله صرح بذلك الرضى في باب الصفة وسنقله عنه في الجهة السادسة فالموصول الذي فيه الالف  
واللام دائما صفة لموصوف مذكور او مقدر فاذا وجد في اللفظ ما يصلح كونه نعتا له تعين جعله نعتا لان جعله غير ذلك لا يفتى  
عن جعله نعتا لاحتياجه دائما الى منعوت وجعله نعتا يفتى عن جعله غير ذلك ولذا لم يذكر الرضى في قوله ولا أبو البقاء كونه  
بدلا وان كان ذكره السهيلي حيث قال يحتمل الجر من ثلاثة أوجه أظهرها انه نعت والثاني بدل والثالث عطف بيان

(قوله مسألة زبد على السطح يحتمل الوجهين) يعني كون على حرفا وكونا السماظر فأولها ماضية متعلقة باستقرار محذوف  
لانها مع ما بعدها في موضع الخبر

### ﴿باب في مسائل مفردة﴾

(قوله مسألة نحو يسبح له فيها بالغد والاصال فيمن فسخ الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الاول وهو الاول أو الثاني  
أو الثالث) في الشرح يحتمل أن يقال انما كان الاول أولى لانه لا فصل حينئذ البتة وعليه فينبغي أن يكون الثاني أولى من  
الثالث لتقليل الفصل ويحتمل أن يقال لوجه في كون الاول أولى بالنسبة انه أقرب الى المفعول به من الطرفين واما ما فلا  
أولوية بينهما وهذا أسعد براد المصنف ولذلك خير بين إقامة الثاني والثالث من غير ترجيح (قوله وماذا كرنا من الوجهين في  
المثال الاول يعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام هندی الشعر بقوله تنى انتفى الى آخره) في الشرح انما علم الفساد  
باحتمال الوجه الثاني وهو كون الفعل مضارعا حذف منه إحدى التاءين لباحتمال الوجه الاول وهو كونه ماضيا  
﴿والجهة السادسة﴾ (قوله النوع الاول اشترطهم الجود لعطف البيان والاشتقاق للنعمة) قال ابن الحاجب في  
شرح كافيته عند الكلام على قوله ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما نحو تعبي وذومال  
أو خصوصا نحو مررت برجل أي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا يعني ان معنى النعمة أن يكون تابعاً لا يدل على معنى في  
متبوعه فاذا كانت دلالة كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره ما كان الاكثر في الدلالة على  
المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالاشتقاق انتهى وقال الرضي  
اعلم ان جهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل أسد وصفوا لم يستضعف يزيد  
أسدا حالاً فكأنه بشرط في الوصف لاني الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة بشرطون ذلك فيهما معاً والمصنف يعني ابن  
الحاجب لا يشترط ذلك فيهما ويكتفي بكون الوصف دال على معنى في متبوعه مشتقا كان أولا ويكون الحال هيئة للفاعل  
أو المفعول والمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما موضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله لانه كالنسب وذو  
المضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفان في جميع المواضع اما ظاهر أو مقدر أو من الجامد الموضوع لذلك كل موصول فيه  
الالف واللام كالذي والتي وفروعهما واذو الطائفة لان الذي قائم بمعنى القائم والمراد بالموضوع لغرض المعنى خصوصا موضع  
للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعماله كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الإشارة فانه اذن موضوع للدلالة  
على معنى فيه أي في اسم الإشارة نحو هذا الرجل أما لوجعلته صفة لغیر اسم الإشارة نحو مررت بزید الرجل أي السكامل في  
الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى السكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال  
أسد بمعنى شجاع في قولك مررت بزید أسد ليس وضعيا انتهى (قوله ومن الخطأ في الثاني قول كثير من النحويين في نحو  
مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهم ان عطف  
البيان لا يكون إلا أنخص من متبوعه وليس كذلك) ظاهر كلام الرضي ان الحامل لهم على ذلك غير ما قال ابن مالك فانه قال في  
باب النداء والاكثرون على ان ذال اللام وصف لاسم الإشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المهمة وهو  
الرجولية وهذا أحد النعت أي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف ببيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق  
ليس بشرط في الوصف ولا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعروف باللام اما اسم الجنس فلا أنه هو الدال على الماهية  
من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسم الإشارة ببيان ماهية المشار اليه فن ثم فصح نعتهم ان الصفات المشتقة الإجمالية  
بعض الماهيات نحو هذا العالم فصح هذا الأبيض واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين  
المفرد من أفرادها علم من اسم الإشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ  
هذا لا يفيد الاتعيين المفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فقط هرشدة احتياج المهم الى صفة فن ثم  
لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز أيضا تفریق صفاته  
نحو هو لاء الرجل والفرس والبقر انتهى (قوله وزعم ابن عصفوران النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان) ذكر المصنف

كلام ابن عصفور هذا في بحث أول وجه له تنبيه على حديثه (قوله والنعت دون المنعوت أو مساوله) قال الرضى ينبغي أولان يعرف أنه ليس مرادهم بهذا أنه ينبغي أن يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الأفراد أقل مما يطلق عليه لفظ الصفة أو مساوية فان هذا لا يطرء في المعارف ولا في النكرات أما في المعارف فانت تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشيء الجيب وأما في النكرات فانت تقول رأيت شيئاً أبيض وهذه ذات قديمة أو واجبة الوجود بل مرادهم أن المعارف الخمس أي المضمورات والاعلام والمهمات وذا اللام والمضاف إلى أحدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بل يصح الوصف به منها إلا أن يكون الموصوف أخص أي أعرف من صفته أو مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وإن كان أخص من الأول من جهة مدلول اللفظ إلا أنهم ما من جهة التعريف الطارئ على مدلولها الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا أعم من الرجل من حيث أنه يصح أن يشار به بوضع واحد إلى أي مشار إليه كان لكن التعريف الاشاري أقوى من التعريف اللامى فعلى هذا يختص قولهم الموصوف أخص أو مساو بالمعرفة فينبغي أن تعرف مراتب المعارف في كون بعضها أقوى من بعض حتى يبنى عليه الأمر في قولهم الموصوف أخص أو مساو فالمنقول عن سيبويه وعائمه جمهور النحاة أن أعرفها المضمورات ثم الاعلام ثم اسم الإشارة ثم المعرفة باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب أعرف المعارف ظاهر وأما الغائب فلان احتياجه إلى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وإنما كان العلم أخص وأعرف من اسم الإشارة لأن مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الإشارة فإن مدلوله عند الواضع أي ذات معينة كانت وتعيينها إلى المستعمل بان يقرن به الإشارة الحسية فكثيراً ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسية فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة الأخص موصوفاً في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه لشدة احتياجه وإنما كان اسم الإشارة أخص وأعرف من المعرفة باللام لأن المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذى اللام يعرف بالقلب دون العين والوصف تعريف ذى اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لنأكله الذئب وأما المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواء لأنه يكتب التعريف منه هذا عند سيبويه وأما عند البردقاني تعريف المضاف أنقص من تعريف المضاف إليه لأنه يكتب منه ولذا يوصف المضاف إلى المضمرة ولا يوصف المضمرة فعنده نحو الظريف في قولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل لاصنة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيون أن الأعرف العلم ثم المهتم ثم ذو اللام ولعلمهم نظر والى أن العلم حين وضع لم يقصد به إلا المدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه بما مثله وإن اتفق مشاركاً فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف وعند ابن كيسان الأول المضمرة ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج أعرفها اسم الإشارة لأن تعريفه بالعين والقلب ثم المضمرة ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك أعرفها ضمير الماتة تكلم والعلم الخاص أى الذى لم يشفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغائب السالم من إهم أى الذى لا يشبهه مفسره ثم المشار به والمنادى والموصول وذو الأداة والمضاف بحسب المضاف إليه انتهى (قوله وفيما قاله نظر لأن الذى تأوله الخويون بالحاضر والمشار إليه إنما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعمتا كررت بزيد هذا فاما نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه وإنما هو معنى ما قبله) في الشرح إنما احتاج الخويون إلى تأويله هذا في قولك مرتت بزيد هذا معنى المشار إليه أو الحاضر لأنهم يرون أن النعت لا بد أن يكون مشتقاً أو مؤولاً بمشتق وهذا لا يقدر في تأويل ابن عصفور ولا يدفعه لأن اللف واللام متى سلم كونهما اللغويين كما يراه هو وكان مدخولهما ما هو الحاضر لزم أن يكون الرجل بعد معنى الحاضر لا من جهة كونه تفسيراً لهذا بل من جهة دلالة الأداة (قوله وقال الزنجشري في ذلكم اللب يجوز كون اسم الله تعالى صفة للإشارة أو بياناً وركب الخبر) في الكشاف في سورة فاطر ذلكم مبتدأ أو اللب بكم له الملك أخبرنا مترادفة أو واللح بكم خبر إن وله الملك جملة مبتدأة واقعة في قرآن قوله تعالى والذين يدعون من دونه ما عبد إلا كونه من نظمهم ويجوز في حكم الأعراب إيقاع اسم الله صفة لاسم الإشارة أو عطف بيان وركب خبر لولا أن المعنى بأباه قال أبو حيان ولا يظهر أن المعنى بأباه لأنه يكون قد أخذ بربان المشار إليه بتلك الصفات والأفعال بكم وما لكم ومصلحكم وهذا معنى سائق لائق انتهى وقال اليبني يحتمل أنه إنما يجز كونه صفة أو عطف بيان هنا لأن من حق صفة المعرفة وعطف بيان أن يكون معلومين للمخاطب وأما كان المخاطب هم الكفار وهم لا يعلمون ذلك لم يجز ويحتمل أنه لم يجز كونه عطف بيان لأن مخوى الكلام

يدل على ان المقصود هو الاخبار عن ذلك المشار به الى موج الديل في النهار وموج النهار في الليل وهو سحر الشمس والقمر  
بانه الله بانه الرب بانه المفرد بالمالك انتهى وقال الطائي ويمكن ان يقال ان المشار اليه باسم الاشارة هو ما سبق ولو جعل  
موصوفاً ومبيناً لكان المشار اليه ما بعده فلا يبقى ذلك الترتيب المعتبر وهو ان ما قبله جدير بما بعده لاجل اجراء تلك  
الاوصاف عليه اذ المعنى ذلك الموصوف بتلك الصفات المميزة والنعت الكاملة هو المعبود المستحق للعبادة المالك المنفرد  
بالالهية والذين يدعون من دونه ما يمكن من قطعهم وفيه انه ليس كل ما يصح اعراباً كان وجهه الان الاعراب تابع للماضي  
ولا ينعكس انتهى (قوله وجوز كون العلم نعتاً وانما العلم ينعت ولا ينعت به) في الشرح بذلك اعترضه أبو حيان ووقع للزمخشري  
في تفسير سورة ابراهيم عند قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد ان قال الله عطف بيان للعزيز الحميد لانه جرى مجرى الاسماء  
الاعلام لغلبته واختصاصه بالمعبود الذي يحق له العبادة كما غلب النجم في التبراهيد انصه فانظر هل يمكن ان يكون جعله اياه  
وصفاً لا من جهة علمته بل من جهة ملاحظة الالهية فيه باعتبار الاصل انتهى وأقول في تفسير البضاوي ما يشير الى  
انه لا يمكن فانه قال وقيل علم لذاته المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به فجعل امتناع الوصف به دليلاً على علمته (قوله وجوز  
نعت الاشارة بما ليس معرفاً بالام الجنس وذلك مما أجوعوا على بطلانه) في الشرح اذا كان عنده علم بالغلبة كما مر لم يرد هذا  
عليه فان جعله نعتاً لاسم الاشارة ليس باعتبار علمته بل باعتبار ملاحظة الاصل قبل العلمية وهو الاله الذي بمعنى المعبود  
واللام فيه على هذا التقدير للجنس وحاصله انه عند قصد النعت بمثابة قولك ذلك المعبود ولا يمنع هذا أحد وقد أجاز واتفاق  
الظرف بالاسم الشريف في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض على معنى وهو المعبود فاداساغ لهم تأويله بذلك لاجل  
التعاقق فلم لا يجوز مثله للزمخشري لاجل الوصف وأقول قد يفرق بينهما بان هنا عن الوصف مندوحه ولا مندوحة هناك عن  
التعاقق في النوع الثاني (قوله اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتكبير للحال والتمييز وافعل من ونعت  
النكرة) يعني انهم اشتراطوا التعريف لانه منهن عطف البيان ونعت المعرفة واشتراطوا التكبير لانه منهن الحال والتمييز  
ونعت النكرة وافعل من (قوله ومن الوهم في الاول) يعني في اشتراطهم التعريف بعطف البيان ولنعت المعرفة (قوله من  
الرش في انباها السهم نافع) هذا مجزيت صدره فبت كافي ساورتني ضئيلة وساورتني بمعنى واثبتني والضئيلة اللطيفة والمراد  
هناحية ضئيلة والرش بضم الراء وسكون القاف جمع رشاء وهي من الحيات المنقطة بسواد وبياض والسهم مثلث السنين  
القائل المعروف قاله النافع بالقاف البانغ الثابت (قوله والصواب انه خبر للسهم والظرف متعاقب به أو خبر ثان) في الشرح  
ليس كونه صفة بخطا فان القائل بذلك جعل الاداة في السهم جنسية كافي قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله  
تعالى كمثل الجار يحمل أسفاراً وقول الشاعر ولقد أمر على اللثيم بسبني وقد جوزوا كون الجملة في ذلك كله صفة لذى الاداة  
مع انها لا تكون صفة الا للنكرة بناء على ان المعرف باللام الجنسية كالنكرة بحسب المعنى وما نحن فيه كذلك وقد خرج  
المصنف على ذلك قولهم ما يحسن بالرجل خير منك ان تفعل كذا ذكره في تراجم الحذف حيث ترجم على حذف ال انتهى  
وأقول في شرح التسمي لاجل ان أم قاسم ما هو ظاهر في ان ذلك القائل لم يجعل اللام في السهم جنسية فانه قال واختار بعض  
النحويين وصف المعرفة بالنكرة وجعل من ذلك قول الاخوص وللعني رسول الزور قواد وعن ابن الطراوة انه يجوز وصف  
المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف خاصاً بذلك الموصوف كقول النابغة في انباها السهم نافع قال ولا حجة لهم في ذلك لا مكان تأويله  
انتهى نعم يمكن ان يكون ما في الشرح تأويلاً لجنسهم (قوله وليس من ذلك) يعني من الوهم في الاول وتلخيص هذا النفي هو  
قوله بعد أسطر لانه جعله على تقدير ال (قوله والذي قدمه الزمخشري انه وجب ما قبله ابدال أمائه بدل فلتتكبيره وكذا  
المضافان قبله) الضمير المنصوب بيان والمجوز يقبل لشديد العقاب والمراد بالبواقي العزيز العليم لانهم ما البواقي من جميع ما قبل  
شديد العقاب أو هو وذو الطول ان أريد البواقي من التوابع في الآية (قوله ورد على الزجاج في جعله شديد العقاب بدلاً وما قبله  
صفات وقال في جعله بدلاً وحده من بين الصفات بنو ظاهر) قال اليميني يحتمل ان يكون وجه النبوة هو ان هذه النكرة لو كانت  
بدلاً فقط لكان المبدل منه وهو المتبوع في حكم المنحى ولما كان ما قبله وما بعده صفات لزم ان لا يكون في حكم المنحى وأيضاً  
فيكونه بدلاً يقتضى ان يكون هو المقصود بما نسب الى المتبوع ودونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضى كون المتبوع هو  
المقصود ودونه أو يقول لو كان بدلاً والبديل في حكم تكبير العامل لكان عاملاً أجنبياً بين الصفات انتهى وفي الشرح انما

قال الزمخشري بين الصفات ولم يقل من بين الصفات بادخال من على بين وبين العبارتين فرق لا يخفى عليك (قوله ومن ذلك قول الجاحظ) هكذا رأينا في أكثر النسخ وفي بعضهما من الوهم في الثاني قول الجاحظ وهو الصواب لانه ذكر من جملة الثاني افعال من (قوله ولست بالاكثر منهم حصى) هذا صدر بيت عجزه وانما العزة للكثير والحصى هنا العدد يقال نحن أكثر منهم حصى أي عددنا والعزة القوة والغلبة والكثير الكثير (قوله ومن متعلقة بالكثير منكم كما أخذوا فامس دلامن المذكور) في الشرح يلزم عليه ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة وقد عرفت ما فيه (قوله أو بالمذكور على انها غير ذاتي قولك أنت منهم الفارس البطل) يريد ان من في البيت ليست تفضيلا جارة للقضول (قوله عند من قال في أخواتها انها تادل عليه) في الشرح ليس لهذا الظرف مفهوم مخالفة حتى يكون الماء في انها تادل على الحدث عنده من لم يقل في أخواتها انها تادل عليه فان هذا قول لا وجود له وانما قولان أحدهما ان أخوات ليس دالة على الحدث الثاني انها ليست دالة عليه وأما ليس فلا دلالة لها عليه قول واحد فان قلت فافائدة التقييم إذ ان التقييم على ان انتفاء تعاقب الطرفين ليس عند من لا يقول بان أخواتها تادل على الحدث من باب أولى فهو مفهوم موافقة (قوله ولان فيه فصلا) هذا معطوف على بانها لا تادل (قوله وبان فصل التميز) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها هو بيان الفصل بالتميز وهو غير صواب على ما لا يخفى (قوله ومن الوهم في الثاني قول مكى) هكذا وقع في النسخ التي وقع فيها ومن ذلك قول الجاحظ وفي بعض النسخ ومن ذلك قول مكى وهو النسخ التي فيها ومن الوهم في الثاني قول الجاحظ (قوله والصواب انه مشبه بالمفعول به) في الشرح واعتراض المصنف انما يتأق على قول البصريين ومن وافقهم وأما الكوفيون فيجوزون وقوع التميز معرفة في مثل ذلك فاعلم كما قصد التخرج على مذهبهم (قوله وقول الخليل) هذا معطوف على قول مكى وانما جعل هذا من الوهم في الثاني لان الاضافة يشترط فيها تنكير المضاف وفي الشرح لعل مذهبهم يجوز اضافة المعرفة مع بقائها على ما هي عليه من التعريف ولا يتعاشرون من اجتماع تعريفين على الحكامة من وجهين مختلفين (قوله نعم يصح ان يقال انه خبر للا مع اسمها فانها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه) في الشرح كيف يجعل الحكامتان معامبتا مع ان تعريف غير صادق عليهما اذ هو اسم مجرد عن العوامل التنظيمية غير الزائدة مسند اليه أوصفة معتمدة على نفي أو استغناء رافعة انظاهر أو ضمير منفصل وليس مجموع الاله اسم مجرد أو لاصفة معتمدة وأقول لانسلم ان مجموع الاله ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين تكهمة عشر في قولك عندي خمسة عشر وفي تلويح التقاراني ثم لا يخفى ان الاستثناء ههنا يبدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف أي لاله موجود أو في الوجود الا الله فان هـ ل لا تدرت في الامكان ونفي الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس فان هـ ل ان هـ لارد نطق المنكرين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود ولان القرينية وهي نفي الجنس انما تادل على الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفي الاله غيره لا بيان امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز ان يكون استثناء مفرغا واقعا موقع انظر لان المعنى على نفي الوجود عن آلهة سوى الله تعالى لا على نفي مغايرة الله عن كل الاله انتهى وفي اعراب السقاقي واعترض صاحب المنتخب تقدر الخبر فقال ان كان لهما فيكون معنى قوله لاله لنا الاله ومعنى قوله والمحكم الاله واحد فيكون تكرار محضا وان كان في الوجود كان نفي الوجود الاله ومعنا لو ان نفي الماهية أقوى في التوحيد الصريف من نفي الوجود فيكون اجراء الكلام على ظاهره والاستغناء عن هذا الاضمار أولى وأجاب أبو عبد الله محمد بن أبي انفضل المرسى في رى الظمان فقال هذا كلام من لا يعرف لسان العرب فان الاله في موضع الالتهاد على قول سيبويه وعند غيره اسم لا على التقديرين فلا بد من خبر للبتداء أو للافتقار من الاستغناء عن الاضمار فاسد وأما قوله اذ لم يضمه كان نفي الماهية فليس بشئ لان نفي الماهية هو نفي الوجود لان الماهية لا تتصور عندنا الامع الوجود فلا فرق بين الماهية ولا وجود وهما مذهب أهل السنة خلافا للعتزلة فانهم يثبتون الماهية عارية عن الوجود وهو فاسد والاهو في موضع رفع بدلا من لاله ولا يكون خبرا للدلال لا لا تعمل في المعارف ولو قلنا ان الخبر للبتداء وليس للافتقار يصح أيضا ما يلزم عليه من تنكير المبتدأ أو تعريف الخبر ولا يصح واستشكل أبو حنيفة البذل من لاله وقال لانه لا يمكن فيه تكرار العامل فلو قال لاله لا الاله لم يجوز واخترانه بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف العائد على اسم لا قال ولو لا نصريح النحو بربانته بدل على الموضع من اسم لا لتأولنا كلامهم على انهم يريدون بقوله م بدل من اسم لا أي من الضمير العائد على اسم لا (قوله وأما لارجل ظر فبايا نصب فانه عند سيبويه مثل يارب الفاضل بالرفع) قال الرضى في المنادى اعلم انه انما أجاز الرفع جملة الال لفظ لان النصب في توابع المنادى

المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للعرب في اعرابها لا للبنى في بنائها الا ترى انك لا تقول جاءني  
هو لاء الكرام بجر الصفة جلا على اللفظ بل يجب رفعها جلا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في  
المنادى بحدوث أحرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت أحرف النداء كالعاملة لها وكذلك فحة لا رجل فمشابهته  
الرفع جازان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للرفع وقل شيئا من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التي  
خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع أى الضم بخلاف التابع  
المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب انتهى وفي الشرح وقد وقفت من مدة طويلة في شرح الكافية للشيخ تاج الدين  
التبريزي على استشكل ذلك بان الحركة الاعرابية انما تحدث بعامل ولا عامل هنا يمكن احداثه للرفع ضرورة ان المتبوع  
وهو المنادى مفعول به وهو اشكال منفتح انتهى وأقول فيما ذكرناه عن الرضى جواب عن هذا الاشكال بان يقال لما  
كانت الضمة تحدث في المنادى بحدوث أحرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت أحرف النداء كالعاملة لها (قوله لم يتجه  
الاعتذار المتقدم) هو قوله فيما تقدم نعم يصح ان يقال انه خبر للا مع اسمها فانها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه (قوله  
ويشكل على ذلك ان البدل لا يصلح هنا لانه محل الاول) لان الاول هنا منفي والبدل مثبت وفي الشرح انما يتيم هذا  
الاشكال ان لو كان هذا امر الابد من اعتباره في البدل ونحن نراه يتخلف كما أسلفنا في مثل فتنت هند حسن لها أو أكلت  
الارغفة جزء منها انتهى وأقول المانع من حلول البدل في هذين لفظي صناعي وهو وجوب تاء التانيث في فعل الاول  
وامتناعها في فعل البدل وهم يعتفرون مثل ذلك في التابع ما لا يعتفرون في المتبوع وفيما نحن فيه المانع معنوي وفي  
حاشية التفتازاني عند قوله تعالى والحكم اله واحد لا اله الا هو فان قيل كيف يصح أن البدل هو المقصود والنسبة الى البدل منه  
سلبية قلنا انما وقعت النسبة الى البدل بعد النقص بالاقبال هو المقصود بالنفي المعتبر في البدل منه لكن بعد نقضه ونقض  
الذي اثبات (قوله وقد يجب بانه بدل من الاسم مع لا فانها كالشيء الواحد) في الشرح ما هذا البدل من الاقسام المذكورة  
في باب البدل وأقول هو من بدل السكل من السكل لكن باعتبار اللفظ دون المعنى فليتماثل (قوله ومن ذلك قول الفارسي في  
مررت برجل ماشئت من رجل ان ما مصدرية وانها وصلت باصقة لرجل) في الشرح لا يخفى ان اللفظ على رأى الفارسي لا يحمل  
على ظاهره من غير حذف اذ لا معنى لقولك مررت برجل مشئتك فلا بد من تقدير رأى مثل مشئتك أى برجل مماثل  
مشئتك بمعنى انه على وفقها أو على تقدير برجل ذى مشئتك أى صاحبها على حذف مضاف أيضا أو بول المصدر باسم المفعول  
من غير حذف نحو الدرهم ضرب الامير أى برجل مشئتك والمعنى برجل هو الذى تشاؤه وتريده وتقدر ما شرطية تحتاج  
الى تقدير الجواب فكل من القواين لا بد فيه من تقدير برجم يترجم تقدير برهم على تقديره بل ما الذى اقتضى كون قولهم صوابا  
وقوله غير صواب انتهى وأقول اعتراض المصنف انما هو على ظاهر كلام الفارسي وظاهر كلامه انه قد مر ما مع ما بعده المصدر  
صريح من غير تقدير برشى قبله أو تأويله بشئ (قوله والحرف المصدرية وصلته في نحو ذلك معرفة) يريد بنحو ذلك ان يكون  
الفعل مسند الى معرفة كالضمير في الآية حتى لو كان مسندا الى نكرة لم يكن المصدر المقدر معرفة وفي الشرح والحرف  
المصدرى نعم كل حرف مصدرى سواء كان ان أو ان أو غيرهما فاذا قلنا ما لم يفده فيما تقدم حيث قال ان وان وصلتهما محكوم  
لها بحكم الضمير (قوله والصفة الجملتان معا) يعنى مجموع جملة الشرط وجملة الجواب (قوله وكان حقه اذ عاق في ركبك وقال  
الجملة صفة ان يقطع بان ما زائدة اذ لا يتعاق الشرط الجازم بجوابه) في الشرح الذى ينبغى ان يعمل به ان معمول الجزاء لا يتقدم  
على أداة الشرط وهنا قد جعل ركبك جوابا للشرط والجار المتقدم متعلقا به فلزم تقدم ما في جزاء الجزاء على الشرط وهو باطل  
وأما ما ذكره المصنف من ان الشرط الجازم لا يتعاق بجوابه فلم يتحقق معناه ولا وجه كونه علة لبطلان القول بشرطية  
ما انتهى وأقول هذا من باب نفي الشيء بنفي ملزومه اذ المراد من عدم تعاق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معمول الجوابه  
واذا اتفقت كون الشرط الجازم معمول الجوابه اتفقت كون ما قبله معمول الجوابه وانما قيد الشرط بالجازم لكونه الواقع في الآية  
ولا احتمال ان يقال ان غير الجازم يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه في النوع الثالث (قوله كنع  
الصرف اشترطوا له تعريف العلمية أو شبهه كافي أجمع) قال الرضى وذلك لان المعارف خمس المصنرات والمهمات وهما مبنيان  
فلا يدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب وأما ذواللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف

ما حذف منه التنوين والكسر تبعاً للتثوين واذا لم يدخلهما التنوين لحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال هو  
 ما حذف منه الكسر والتنوين معا وأما عند المصنف يعني ابن الحاجب فيمكن منع صرفهما لأنه قال هو ما فيه علمتان  
 أو واحدة فاعمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عند حكم منع الصرف وهو أن لا كسر ولا تنوين مشابهة الفعل فلم يبق من  
 جملة المعارف العلم وإنما اعتبر الظليل في أجمع وأخواته تعريف الاضافة في منع الصرف لسقوط المضاف إليه منها وتعرض  
 المضاف لدخول التنوين فظهر أثر منع الصرف وفي المتوسط وأما تعريف التوكيد فهو بتقدير اللام أو الاضافة نحو اجمع لانه  
 غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره أولى للاحتياج اليه في منع صرف بعض التأكيدي وقيل تعريف التأكيدي  
 تعريف العلية لان الفاظ التأكيدي اعلام لها واليه ذهب أبو علي الفارسي انتهى (قوله وكنعت الاشارة وأى في النداء  
 اشترطوا لها تعريف اللام الجنسية) قال الرضي وإنما لم ينع اسم الاشارة الا بذى اللام أو بما حمل عليه من الموصول ذى  
 اللام أو ذو الطائفة وكان الواجب بناء على ان الموصوف أخص أو مساو وان نع اسم الاشارة بكل واحد من اسم  
 الاشارة والموصول وبذى اللام والمضاف الى أحد الثلاثة لان اسم الاشارة مبهم الذات وانما تعين الذات المشار اليها به أما  
 بالاشارة الحسية أو بالصفة فلما قصد تعينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم آخر مثله لان المبهم مثله لا يدفع الابهام فلم يبق  
 الا الموصول وذو اللام والمضاف الى أحدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والابق بالحكمة ان يرفع ايهام المبهم بما  
 هو متعين في نفسه كذى اللام لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار  
 فاقصر على ذى اللام اتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب وأيضا  
 الموصول الذي يقع صفة ذولا م وان كانت زائدة الاذوناتى (قوله ومن الوهم في ذلك قول الرنخشى في قراءة ابن أبي عمير ان  
 ذلك لحق تخاصم أهل النار بنصب تخاصم انه صفة للاشارة) قال البني يلزم عليه الفصل بين اسم الاشارة وصفته بالخبر وذلك  
 غير جائز (قوله لان نعمت الاشارة لا يكون الاطبقة في اللفظ) في حواشى التسهيل للمصنف ذكر والنعت اسم الاشارة ستة  
 شروط الاول ان يكون بأل الثاني ان يكون جنسا لا وصفاه ذان غالب لا لازم الثالث ان يكون مفرد الرابع ان يكون متصلا  
 فلا يقال مررت به ذان في الدار الفاضل وان جاز مررت بالجرى في الدار الكرم الحامس انه لا يقطع السادس انه لا يخالف  
 متنوعه في افراده وغيره فلا يجوز بهذين الرجل والمرأة في النوع الرابع (قوله اشتراط الابهام في بعض الالفاظ كظروف  
 المكان) لم يقل هنا في بعض المعهولات لانه لو قال ذلك لكان الضمير في قوله والاختصاص في بعضها فانداعى المعهولات  
 وقد عد من هذا البعض أصحاب الاحوال وصاحب الحال من حيث انه صاحبها ليس بمعول ووجه اشتراط الابهام في  
 ظروف المكان قال الرضى واعلم انه انما نصب الفعل على جميع أنواع الزمان لان بعض الازمنة أعنى الازمنة الثلاثة  
 مدلوله فطر والنصب في مدلوله وفي غيره وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دال على شيء منه بل دلالة عليه عقابية  
 اللفظية لان كل فعل لا بد له من مكان فنصب من المكان ما يشابه الزمان الذى هو مدلول الفعل أى الازمنة الثلاثة وهو  
 غير المحصور والمعدود ووجه المشابهة التغيير والتبديل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة انتهى وغير المحصور كالجبهات  
 والمعدود كالفرسخ والميل (قوله \* كما غسل الطريق الثعالب \*) هـ ذان من عجز بيت في وصف الرمح وبقية لذن يهز الكف  
 يغسل مته \* فيه ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وقد تقدم الكلام عليه (قوله وقول جماعة في دخلت الدار والمسجد  
 أو السوق ان هـ هذه المنصوبات ظروف) قال الرضى اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت  
 عليه مهما كان أولا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف  
 الجر أعنى في معاني غير المبهم أيضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيمويه وقال الجرى دخلت متعديا بعده مفعول به  
 لا مفعول فيه والاصح انه لازم الاترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثير  
 اما استعمال في مع الامكنة أيضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في  
 الخان وكون مصدر دخلت على الدخول والفعل في مصادر اللام أغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم انفا فإبرحان كونه  
 لازما انتهى (قوله والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا) هذا ذهب ابن مالك في هذه المواضع وفي الشرح  
 ولا يخفى ان التخرج على ذلك ليس باولى من تخريجهم فان من يرى في شيء من هذه المنصوبات ان طرف مكان يلزمه مخالفة



الاستعمال في نصب غير المهم من الممكن على الظرفية وما استصوبه المصنف من التخرج على اسقاط الجار توسعاً ليس  
يعتبر في الذي اقتضى كون هذا صواباً دون قولهم وأقول يمكن أن يكون الذي اقتضى كون هذا صواباً أكثر وجوداً للنصب  
على اسقاط الجار توسعاً في كلامهم دون نصب غير المهم من الممكن على الظرفية (قوله ورده أبو علي في الاغتسال بما ذكرنا)  
وهو انه انما يكون ظرفاً مكانياً ما كان مهمماً أو أبو علي هو الفارسي وكتاب الاغتسال مصنف وضعه فيما أغفله الزجاج (قوله  
\* وأخفى الذي لولا الاسي لقضاني) هذا مجزيت صدره \* نحن فتبدي ما من صباية \* (قوله \* له حاجب في كل أمر  
يشينه) هذا صدر بيت اروان بن أبي حفصة مجزته \* وليس له عن طالب العرف حاجب \* ويشينه بعينه من الشين بفتح  
الهمزة وهو العيب والعرف بضم المهملة الاحسان وذكري مع الحاجب الاول اشارة الى ان الامر الذي يشين يمكن الممانع  
منه يمكن المظروف من الظرف (قوله \* فارساً ما غادره ملحماً) \* هذا صدر بيت لامرأة من بني الحارث مجزته غير زميل  
ولا نكس وكل وما هنا زائدة والمغادرة الترك والمحاكمة للسباع وهو بضم الميم وبالهاء المهملة والزميل بضم الزاي  
وتشديد الميم المفتوحة الضعيف والنكس بكسر النون واسكان الكاف الذي لا خير فيه وأصله السهم الذي انكسر  
فوقه والوعل بفتحين العاجز وفي الشرح ولم أرفى الجماسة النصب في فارس وانما رأيت فيها مرفوعاً ولعل النصب رواية  
﴿ النوع الخامس ﴾ (قوله من الاول أي بعض الممولات التي يشترط فيها الأضمار مجرور ولولا) يعني عند سيبويه  
وقد تقدم الكلام عليه في حرف اللام عند الكلام على لولا (قوله ومجرور راي وسعدى وحناني) في بعض النسخ زيادة والى  
قبل حناني قال المصنف في أوضح المسالك ومعنى لبيك اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعدى اسعاد الله بعد اسعاد ولا  
تستعمل الابعديك وحنانيك تحمناً عليك بعد تحنن ودو اليك تداولاً بعد تداول وفي الصحاح وحكي أبو عبيد عن الخليل  
ان أصل التلبية الاقامة بالمكان يقال البيت بالمكان وليبيت به اذا أقمت به قال ثم قلبوا الباء الثانية الى الياء استعقالاتاً كما  
قالوا تظنيت وانما هو تظننت (قوله \* قلبى و ابي يدى مسور) \* هذا مجزيت صدره دعوت لما ناني مسورا \* والى الاول  
فعل ماض ويقال نابه أمر وانابه اصابه ومسور بكسر الميم وسكون السين المهملة اسم رجل (قوله ومن الثاني تأكيد  
الاسم) يريد بالثاني اشتراط الاظهار في بعض الممولات (قوله ومن الوهم في الاول قول بعضهم) يريد بالاول اشتراط  
الأضمار في بعض الممولات (قوله ومن الوهم في الثاني قول أبي البقاء ان شأنك هو الا بترانه يجوز كون هوتا كيدا  
وقدمضى وقول الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتني به) الموضوع الذي مضى فيه قول أبي البقاء هو شرح حال  
الضمير المسمى فصلاً لكن المصنف اعتذر عنه هناك بقوله وقد يريد انه تو كيد للضمير مستتر في شأنك لان نفس شأنك وفي  
الشرح واذا كان كذلك فلامعنى للقطع بتوهمه وأقول لعل المصنف أشار بقوله وقدمضى الى الاعتذار الذي ذكره  
هناك والافلاوجه اختصاصه بالاضى لان قول الزمخشري أيضاً مضى في حرف الالف واللام في الكلام على ان وكان الذي وقع  
في نسخة المتن التي للشارح هو ما يقع في بعض النسخ وهو وقدمضى قول الزمخشري بدون واو قبل قول (قوله وقول النحويين  
في نحو اسكن أنت وزوجك الجنة ان العطف على الضمير المستتر) في الشرح يعني ومن الوهم في الثاني قول النحويين وجعل  
ذلك من الوهم في الثاني وهم لان الثاني هو اشتراط الاظهار في بعض الممولات ولم يشترط أحد في العطف على فاعل فعل  
الامر المستتر فيه أن يكون المعطوف اسماً ظاهراً أو قولاً وهم في جعل ذلك من الوهم في الثاني لان رد ابن مالك على  
النحويين يقتضى ان عطف الاسم الظاهر على فاعل الفعل يشترط فيه أن يكون ذلك الفاعل ظاهراً أو يصح في موضعه ظاهر  
(قوله لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهراً مرفوع الفعل المضارع ذي النون لا يكون ضميراً المتكلم) أجاز التفتازاني  
عن الاول في حاشية الكشف بان قال وصحة أمر الغائب بصيغة أفعل للتعاليب مثل انا وزيد هلنا وابتاره على اسكتللا شعاع  
بالاصالة والتبعية انتهى وأقول بهم هذا يجب عن الثاني أيضاً فيقال صح الاخبار عن المخاطب بالمضارع الذي للتكلم بتغليب  
المتكلم على المخاطب ومعنى بالاصالة والتبعية باصالة آدم في سكنى الجنة وتبعية زوجته في ذلك (قوله نطوف مانطوف  
الى آخره) الحفر هنا القبور والجوف بالجيم المضمومة جمع أجوف بمعنى الواسع والصفاح بضم الصاد المهملة وتشديد الفاء  
العريض من الحجر (قوله على حد ضرب زيد الظاهر والبطن) قال الرضي وقد يقيده بعض الابدال معنى أفاض الشمول فيجري  
مجري التأكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه ويده ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل ليستفاد من المعطوف

والعطوف عليه معامعنى كانه فيجوز أن يكون ارتفاعهما على البسمل وعلى التأكيد وقد جاء منصوباً نحو ضرب زيد ظهره  
 وبطنه اما على انه مفعول ثانى أى على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه أو على الظرف أى فى ظهره وبطنه نحو  
 دخلت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقياس عليه فلا يقال ضرب زيد باليد والرجل انتهى **النوع السادس** **﴿**  
 قوله فاما ثم بداهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحننه واذاقيل لهم لا تفسدوا فقد مر البحث فيهما **﴿** مر ذلك فى آخر الجملة  
 السابعة من الجمل التى لها محل من الاعراب **﴿** قوله وحده بر القول المحكي نحو قولى لا اله الا الله **﴿** فى الشرح القول قد يحكى به  
 المفرد والمراد به مجرد اللفظ وهى مسألة خلاف تعرض اليها الزنجشري فى الكلام على قوله تعالى قالوا سمعنا فتنى يد كرههم  
 يقال له ابراهيم وعبارته قيل هو خبر مبتدأ محذوف أو منادى والخجج انه فاعل يقال لان المراد الاسم لا المسمى انتهى فلك ان  
 تقول حاكياً للمفرد المراد به مجرد اللفظ قولى ابراهيم فبرد على المصنف على القول المختار وأقول مراد المصنف خبر القول  
 المحكى بالاختلاف **﴿** قوله وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه اذا قدر ضميرانه للسان لم كون آثم خبر مقدم ما وقابله  
 مبتدأ مؤخر واذا قدر راجعاً الى اسم الشرط جاز ذلك وان يكون آثم الخبر وقابله فاعل به **﴿** هذا بيان لما يجمله كل من هذين  
 التقديرين من وجوه الاعراب من غير تعرض لصحة ذلك التقدير أو عدمها فلا يرد ما فى الشرح من أنه يشك كل عليه ما قدمه  
 من انه اذا أمكن فى الضمير أن يكون لغير الشأن لم يحتمل على كونه للسان لمخالفة للقياس **﴿** قوله وقد مر البحث فى ذلك **﴿** يعنى فى  
 حرف اللام حيث قال فرع أجاز أبو الحسن ان يتلقى القسم بلام كى وجعل منه يحلفون بالله لىم ايرضوك **﴿** قوله والتقدير الثانى  
 باطل **﴿** لان الجار والمجرور لا يكون جواباً ويوجب عليه كون من موصولة أى التى فى أفن وفى الشرح قد يكون أراد الموصولة  
 واطلاق على خبرها جواب الشرط من حيث كونه شبهة فى المعنى وذلك ان المبتدأ الموصول بجملة فعلية مستقبلة مشابهة  
 لاسم الشرط فصاته بجملة الشرط وخبره بجملة الجزاء فى المعنى اذ قولك الذى يأتينى أكرمه فى معنى من يأتينى أكرمه فان  
 قلت غايته انه اطلاق مجازى ولا قرينة على التجوز قلت بل القرينة قائمة وهى عدم صلاحية المقدر لان يكون جواب شرط  
 فتعذرت الحقيقة فحمل على المجاز والملاقة المشابهة **﴿** قوله وقد يتوهم ان مثل هذا قول صاحب اللوامع **﴿** المشار اليه بهذا هو  
 التقدير الثانى والثالثة المتوجهة هى البطلان ويقع فى بعض النسخ بدل اللوامع الواصح وهو الموافق لما فى البحر فان فيه قال  
 أبو الفضل الرازى فى كتاب اللوامع ولا بد من اضمارة جملة معادلة وصار ذلك المضمرة كالنطوق به دلالة الفحوى عليه وتقدير تلك  
 الجملة أمن خلق السموات والارض كن لم يخلق وكذلك أخواتها وقد أظهر فى غير هذا الموضوع ما ضمير فيها بقوله تعالى أفن يخلق  
 كن لا يخلق انتهى وتسمية هذا المقدر جملة ان أراد به جملة من الالفاظ فهو صحيح وان أراد الجملة المصطلح عليها فى النحو فليس  
 كذلك بل هو مضمرة من قبيل المفرد انتهى ما فى البحر ولا يخفى ما فى قول المصنف وانما هذا مبنى الى آخره من الجواب عن هذا  
 الاعتراض **﴿** النوع السابع **﴿** قوله **﴿** قول الزباء بالجمال مشهاوئيدا **﴿** الزباء بالدهى مالكة الجزيرة تهمد من ملوك  
 الطوائف بنت عمرو بن عامر وهو ماء السماء كان خرج من اليمن لما أحس بسبيل العرم فنزل الجزيرة وأعلى الفرات  
 ومايكها فزراه جذية البرش فقتله وبدجوعه وهربت الزباء عند قتل أبيها الى الروم فلما رجعت جذية الى بلادها رجعت الى  
 بلاد أبيها وبنت مدينة على الفرات قريبان الرقة وبنت قصر واحد منا وجمعت تحت الارض نفقا لا يعلم به أحد أعدته ليوم  
 حصارها ثم عزمت على الاخذ بنار أبيها فقالت لها أختها وكانت ذات رأى انك امرأة مطموع فيها ولو كان خذيه بالخديعة فكنت  
 اليه ان رأيت ان تصل جناحى بجناحك ومالكى بملكك فافعل فاستشار أصحابه فاشاروا بالمسير اليها الا قصير ابن سعيد وهو مولى  
 الجذية فانه أشار عليه بان لا يفعل فسار اليها وجملى على مالكه عمرو بن عدى وهو ابن أخته رفاش ولما قرب جذية من قصر  
 الزباء أشرفت عليه من ان تقصر ولم يكن معها فيه غير الجوارى فقالت ما أحسنك من عروس يجلى على فى السكائب فلما دخل  
 القصر قالت للجوارى وهو بحيث يسمع كلامها ولا يرى شكلها خذوا بيدي سيدك ثم أمرتهن بقطع رواهشهن فى طشت الى ان  
 يموت والرواهش عروق فى باطن الذراع فلما قطعت الجوارى رواهشهن قطرت قطرة من دمه على النطع فقالت الزباء لاتضيقن  
 دم الملوكة فقال جذية لا يحزنك دم اراقه أهله فقالت الزباء دماء الملوكة نشفى من السكائب وانما جعلت دمه فى طشت لان  
 المنجمين قالوا لها ان قطر من دمه فى غير الطشت قطرة طويت بدمه وقتلت به فلما قتل جذية ركب قصير ولحق بعمره وقال  
 له عمر وماوراءك قال سعى القدر بالمالك الى ختفه على رغم أنفى وأنفه فقم فاطلب بثاره فقال عمرو وكيف وهى امنع من عقاب

الجوقال قصير فاجدع أنبي واضرب بالسياط ظهري فقال له عمرو وأنت لا تستحق ذلك منا فجدع قصير أنف نفسه وضرب بالسياط ظهر نفسه وخلق بالزباء فلما وصل إلى بلد هاقيل لها هذا قصير جاء مجدوع الأنف مضروب الظهر فقالت لا امر ما جدع قصير أنفه فلما حضر بين يديها قالت من فعل بك هذا قال عمرو ووقال لي أنت أنترت علي خالي بالمسير إليها وأرادت قتلني فشفع أصحابه في جدع أنفي وضرب ظهري وتوعدي بالقتل فهربت فأكرمتها وقالت له أقم عندنا فاقام عندها يتصلى في قتلها وأخذ بلادها فاقام مدة ثم قال ان لي ببلاد العراق أموالا واحب ان تأذني لي بالتوجه لاحضارها فاذنت له فقدم العراق وأرسل إلى عمرو وانفذ إلى احمال من التحف والهدايا فانفذ اليه فقدم عليها بما فاجبها ثم فعل ذلك مما راحتى عرف باب نفقها الذي يضي إلى حصنها فخرج إلى العراق وأرسل إلى عمرو ان ابعت إلى ابني رجل على الجمال في الغرائر بالسيوف فجهز له ما قال وتجهز عمرو وفهم فلما قدم قصير أخبرته الزباء بدومه فصعدت إلى قصرها فلما رأت الجمال ارتابت وقالت ما للجمال مشيه أو تبيدا \* أجنده لا يحمان أم حديدا أم صرقاتنا باردا شديدا \* أم الرجال جئنا قعودا وبروي أم الرجال في المسوح سودا فلما دخلت الجمال من باب المدينة وتكاملوا فيها اخترط الرجال رؤس الغرائر وخرجوا ينساون بآثارات جذية وأوقعوا السيوف في الناس وقصدت الزباء باب النفق لتهرب منه فوجدت عمرا وقصير اسر بهما إليه فقالت بيدي لا بيدك وكان معهما فص مسموم فاهوت به إلى فيها فادر كهها عمر وقتلتها واسرمتولي على خزائنها وأخرب مدينتها وأعاد إلى الخبرة والله أعلم وفي الصحاح مشي مشيا وتيد أي على تؤدة والجنندل الجارة والصرقان بالصاد المهملة وفتحات جنس من التمر قال أبو عبيد لم يكن يمدى إلى الزباء شيء كان أحب اليها من التمر الصرقان وأنشد ولما أتته العير قالت أبارد \* من التمر أم هذا حديد وجندل والجثم بضم الجيم وتشديد المثلثة جمع جائثم وهو الذي يلبد بالارض والقعود بضم العين جمع قاعد والمسوح بضم العين جمع مسوح بكسر الميم وهو البلاسي (قوله ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكعب وقلماء وصال على طول الصدود يدوم) أراد بالالكعب كتاب سيبويه وهذا الذي أنشده بحزبيت وأخر صدره وهو صددت فاطولت الصدود وقلماء \* وصال على طول الصدود والكفوفة بما لا تدخل الاعلى جملة فعلية وفي الشرح وقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هذا المعرب لوصل مبتدأ بني على ان ما في البيت مصدرية لا كافة كاذهب اليه بعضهم وعلى ان المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به في التسميل وأقول لما لم يذكر هذا القائل انه بنى على مذهب ذلك البعض وعلى مذهب ابن مالك كان ظاهر كلامه انه بنى على ما هو المعروف عند النحاة فورد عليه انه ليس كذلك (قوله وقول آخر في نحو آتيك يوم زيد اتلقاه انه يجوز في زيد الرفع بالابتداء وذلك خطأ عند سيبويه) في الشرح هو صواب عند غير سيبويه فليس تحطئة هذا القائل استنادا إلى قول سيبويه يابولي من تصويب كلامه استنادا إلى قول غير سيبويه من النحاة وأقول لم يخطئ المصنف ذلك القائل مستندا إلى قول سيبويه وانما أخبر بان هذا القول خطأ عند سيبويه ويفهم منه انه صواب عند غيره (قوله وكن لي شقيا ما إلى آخره) تقدم الكلام عليه في الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب (قوله ويرده ان جملة الشرط لان تكون اسمية فكذلك المعطوف عليها) في الشرح قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل كما ذكر المصنف في القاعدة الثامنة من الباب الثامن من قوله تعالى ان نشأ نزل علمهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين فقال لا يكون في الشرط مضارع والجواب ماضيا ولكن اغتفر ذلك في الآية لان ظلت معطوف على الجواب لا جواب (قوله على انه لو قدر من موصولة لم يصح قوله أيضا) يمكن ان يجاب عن هذا أيضا بانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل (قوله أي الامر والشان) هذا تفسير للستغنى كان (قوله ومن ذلك قول جماعة منهم الرخشي في ولوانهم آمنوا واتقوا المثوبة من عند الله خيران الجملة الاسمية جواب لو) في الشرح ليس هذا ذهولا عن القاعدة بل هم مصرحون بجواز وقوع الاسمية في هذا المحل وهو مذهب لهم اختاروه فليس تخريجهم عليه غلطا وانما وجه الرد ان يقال الصواب خلاف قولهم في أصل المسئلة وينصب الدليل على ذلك (قوله ومن الوهم في الثاني تجوز كثير من النويين الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) يريد بالثاني اشتراط الاسمية في بعض المواضع وبلا اشتغال النصب بالضمار فعل على شريطة التفسير (قوله ومن العجب ان ابن الحاجب أجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظروف وقد تكون المفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها) اعترض ابن الحاجب عن هذا بان قال كان قياس لزوم وقوع المبتدأ والخبر بعدها المفاجأة ان يمتنع النصب فيما

أضمر عامله اذا وقع بعدها كقولك خرجت فاذا عجب الله بضربه غمروا لان لزوم وقوع المبتدأ والخبر مناف للنصب وان كتبهم  
جوزوا والنصب على خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدأ والخبر (قوله وقد مر ان تخالف الجملةين في الاسمية والفعلية لا يمنع  
التعاطف) مر ذلك في الباب الرابع في الكلام على العطف (قوله ولم يقدم دليل على امتناع ذلك) هـ ذاجواب عن ردي بعض  
المتأخرين ما جوزه أبو البقاء في الآية (قوله النوع الثامن) هكذا وقع في أكثر النسخ وفي بعضها الثامن بدون ذكر النوع  
(قوله قيل أو خبر للمبتدأ أو جواب للقسم غير الاستعطافي) قال ابن جنى القسم جملة انشائية يؤكدها جملة أخرى فان كانت  
خبرية فهو القسم غير الاستعطافي وان كانت طائمية فهو للاستعطاف (قوله بربك هل ضمنت اليك ربا) هذا صدر بيت عجزه  
قبيل الصبح أو قبيل فاتها والشهور ان البيت لمجنون ليلى وانه بربك هل ضمنت اليك ايلي وبعده وهل رفت عليك قرون  
ليلى \* رفيف الاخوانة في نداها ورفت بالراء المهملة والفاء المفتوحة من الرفيف وهو البريق والاقخوانة بضم المهمزة والحاء  
المهملة واحدة الاخوان والافاخي بتشديد الميم وتخفيفها ووردة يشبهها الانسان والندي المطر والبلى (قوله \* بعيشك  
يا سلى ارجى ذاصبا \* ) هذا صدر بيت عجزه أبا غير مريضك في السر والظهر \* ويقع كما ملا في بعض النسخ (قوله وانى لراج  
الى آخره) تقدم الكلام عليه في الجملة الاعتراضية (قوله جاؤا بعدق الى آخره) تقدم الكلام عليه في لا (قوله وقول أبي  
الدرداء وجدت الناس اخبرتقله) في الصحاح وأما قول أبي الدرءا وجدت الناس اخبرتقله فيريد انك اذا خبرتهم فليتهم  
فاخرج الكلام على لفظ الامر ومعناه الخبر وخبرت الشيء أخبرته خبرا بالضم وخبرة بالكسر اذا بالوته والقلبي البعض تقول  
قلا يقلى قلا وقلا ويقله لغة طيء (قوله وكوفي بالكسرة الى آخره) في القاموس دل المرأة ودلا لها ودلا لها تدلها على  
زوجها وقد دلت تدل والماجدة الشريفة الكريمة والصناع يفتح الصاد المهملة الحاذقة الماهرة بعمل اليدين (قوله ان الذين  
قتلتم الى آخره) المراد بالليل هنا النفس والمعنى لا تحسب بونهم سكتوا عنكم وتركوها الاخذ بنار سيدهم (قوله انى اذا ما القوم  
كانوا أنجيه الخ) الانجية جمع نجى على وزن فاعيل من النجوى وهى المسارة والارشية جمع رشاء بكسر الراء وبالمد وهو  
الحبل الذى يجمل فى الدلو والمعنى ان الناس اذا اضطربت آراؤهم كما اضطراب الحبال فهو ثابت الرأى لا يتزلزل (قوله  
والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول تنشروا وان الجملة بدل من العظام) في الشرح قد تقدم مررات ان من شرط البدل  
صحة حلوله محل البدل منه والمبدل هنا هو الجملة الاستفهامية لا يصح حلولها محل البدل منه وهو العظام المجرور بالى لانه  
يلزم عليه تعليق حرف الجر عن العمل وهو باطل وقد مر البحث في ذلك في حرف الكاف في فصل كيف وأقول ومراتنا نحن  
أيضا في ذلك كلام وانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل (قوله واعلم ان النظر البصرى يعلق فعله كالنظر القلبي) في  
الشرح ساق الحكم المنكور وهو تعليق النظر البصرى مساق الحكم المقرر الذى لا خلاف فيه فانظر هذا مع قوله  
في الباب الثانى من السكائب ولم أفق على تعليق النظر البصرى الامن جهة الخشعى وأقول كونه لم يعلق عليه الامن جهته  
لا يعارض كونه جار مابه ولا يقتضى ان غير الخشعى ينفيه (قوله النوع التاسع) هكذا وقع في أكثر النسخ وفي بعضها التاسع  
بدون ذكر النوع (قوله والجماء فى قولهم جاؤا الجماء الغفير) في الصحاح وقولهم جاؤا جماء غفيرا ومدود والجماء الغفير أى جاؤا بجماعتهم  
الشريف والوضيح ولم يختلف منهم أحد وكانت فيهم كثرة والجماء الغفير اسم وليس بفعل الا انه ينصب كما تنصب المصادر التى  
هى فى معناه كقولك جاؤا جميعا وقاطبة وطرا وكافة وأدخلوا فيه الاف واللام كما أدخلوا فى قولهم أوردوا المرأى  
أوردوا عرا كانتهى (قوله أأكرم من ليلى الى آخره) هذا البيت للصمة وقيل لقيس بن الملوخ وأكرم أفعل تفضيل والمهمزة  
فيه للاستفهام ومعنى نبتغى نطلب وهو بالثناة التحتية المضمومة فى أوله وبالغين المحجمة المفتوحة قبل آخره فى أكثر النسخ  
وفى الشرح أظن ان هذا البيت بعد قوله ونبتت ليلى أرسلت بشقاعة \* الى فهالانفس ليلى شفيعها ونبتغى بمعنى نطلب  
وهو منصوب بعد الفاء فى جواب الاستفهام ليكن سكن الياء وليس بضرورة لثبوت مثله فى السبعة وان كان قليلا (قوله  
ومن ثم أبطل أبو على كون الظرف من قول الاعشى رب رفته هرقه ذلك اليو \* موأسرى من معشر أقبال متعلقا بأسرى  
لثلاثي نحو ما عطف على مجرور رب من صفة قال وأما قوله فيارب يوم قد طهوت وليلة \* بآتسه كأنها خاطت نعال فعلى ان صفة الثانى  
مدلول عليها بصفة الاول ولا يتأتى ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لان الارقة هنا تلاف فقد تجعل دليلا عليه) هـ ذاجبهم  
يقع فى بعض النسخ دون بعض والرفد بكسر الراء المعطاء ويقعها وقد تكسر القح الضخم وهرق أصله اراق وأسرى جمع

أسير والمعشر جماعة من الناس والافتتال ان كان بالثبته الفوقية فهو جمع قتل بكسر القاف وهو العمدوان كان بالثبته التحتية فهو جمع قتل بفتح القاف وسكون الياء وهو الملك مطاقا وقيل الملك من ملوك حير وقيل هو دون الملك الاعلى سمي به لانه يقول ماشاء فينصفه فذوجه اقبال واقوال والبيت الثاني تقدم الكلام عليه في رب وفي الشرح وأما قول أبي علي انه لا يصح تعاقب من معشر باسرى فبني على شيئين أحدهما ان محرور رب الظاهر لا بد من وصفه كما ذكر وقد تقدم عند الكلام على رب ان هذا مذهب المبرد وابن السراج والقاسمي وأكثر المتأخرين ونسبه في البسيط الى البصريين وهو أنه خالف في ذلك الاخفش والقراء والزجاج وبنات اهر وخوف والثاني ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت ان الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل فكلا الوجهين اللذين يستند اليهما قابل للنزاع (قوله وهو قوي في القياس لانها عربية) يعنى والمعرب لا يكون متوغلا في شبه الحرف ويقع في بعض النسخ معرفة بالفاء بدل الباء وهو خطأ (قوله ومن ذلك الضمير) قال الرضى انما لا يوصف الضمير لان المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والاصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المقييد للذم والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واخضاعه لمحتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما الجمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما (قوله وجوز الكسائي نعمته ان كان لغائب والنعمة لغير التوضيح) قال الرضى وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم ونحو صررت به المسكين والجهور يحملون مثله على البدل (قوله وأجاز غير الفارسي وابن السراج نعمت فاعلى نعم وبئس تمسك بقوله نعم الفتى الى آخره) في الشرح وفي حاشية التسهيل مانصه انما المنع قول جمهور النحويين يريد بذلك الاعتراض على ابن مالك حيث نقل عن غير الفارسي وابن السراج الاجازة وليس كذلك وهذا بعينه يرد هنا على المصنف انتهى والمرى منسوب الى مرة بضم الميم وتشديد الراء والموقد بضم الميم وكسر القاف (قوله وقال الزمخشري وأبو البقاء في وكم أهلا كما قبلهم من قرن هم أحسن ان الجمله بعدكم صفة لها والصواب انها صفة لقرن) يريد بالجمله التي بعدكم جملة هي أحسن لكن كلام أبي البقاء ظاهر فيما نقل المصنف عنه ومحتمل لما صوبه وكلام الزمخشري نص فيما نقل المصنف عنه اما عبارة أبي البقاء فهي وكم منصوب باهلا كما وهم أحسن صفة واما عبارة الزمخشري فهي كم مفعول أهلا كما ومن تبيين لاهامها أى كثيرا من القرون أهلا كما وكل عصر قرن لمن بعدهم لانهم يتقدمونهم وهم أحسن في محل نصب صفة لكم الاترى انك لو تركت هم لم يكن لك بد من نصب أحسن على الوصفية وانما كان قولها ما غير صواب لان كم من الاسماء المتوغلة في الابهام وقد سبق ان الاسماء المتوغلة في الابهام لا توصف وفي الشرح وهذا لم يقم دليل على منعه وماذا يصنع المصنف بمثل كم من رجل قام وكم من قرية هلاكت فانه لا يظهر فيه سوى ان الظرف متعلق بمحذوف وهو في محل رفع صفة لكم التي هي مبتدأ أى كثير من الرجال قام وكثير من القرى هلاكت قال الرضى واذا النجر المميز عن وجب تقدير كم منونة يعنى انها تكون حينئذ مذكرة والجار والمجرور صفة لها والمعنى ساعد عليه انتهى وأقول لان سلم ان ذلك معنى كلام الرضى فان عبارته وقد تدخل من في مميزكم الخبرية كثيرا نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لما وانتهى جرائم المضاف اليه كم واما مميز الاستفهامية فلم اعترض عليه محرور ابن ولا أدري ما صحته واذا النجر المميز عن وجب تقدير كم منونة انتهى وهذا ظاهر في انه يعنى ان كم حينئذ لا بد لها مما تنتم به ولا يمكن ذلك فيها الا بتقدير التنوين ﴿ النوع العاشر ﴾ (قوله ازمنت يا سا الى آخره) الارباع العزم مع تصميم قال الكسائي يقال ازمنت الامر ولا يقال ازمنت عليه وقال القراء ازمنت عليه وازمنت بمعنى أجمته وأجمعت عليه والياس بثبته التحتية فهمزة سا كنه القنوط (قوله وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل) القول الذي ذكر المصنف انه ضعيف ظاهر كلام ابن مسعود في المقرب ومختار ابن مالك والقول الذي ذكره صحیح مذهب البصريين والقراء ووجهه ان وصف الاسم ينعنه عن العمل لانه انما يعمل بشبهة الفعل والوصف لكونه من خواص الاسم معارض لها وذلك المنع يتحقق قبل العمل لابعده اذا لم يتبع ايقاع ما وقع ﴿ النوع الحادى عشر ﴾ (قوله ومنع ذلك في البعض نحو ان زيد قائم) يعنى حيث لا يكون الخبر ظرفا ولا جاريا ومجرورا الاتساعهم فيهما لم يتسوا في غيرهما ﴿ النوع الثانى عشر ﴾ (قوله ايجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم كالاتفهام والشرط) قال العصفى في اجاب التخصيص قياس الشرط أن يكون صدر الجملتين مقدما عليه مالان

الشرطي قسم من الكلام لحقه ان يشعر به من اول الامر ايعلم نوعه اجمالاً ثم شخصه تفصيلاً كما فعلوا ذلك في الاستفهام  
والتمني والقسم والنفي وقال الرضي في باب المبتدأ وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى  
الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبني الكلام الذي يصدر بالغير على أصله فلوجوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع  
اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغير ام غير ما سيجي بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذا حكم المضاف  
الى اداة الشرط والاستفهام يجب تصدرة نحو غلام من قام وغلام من يقوم لان معنى الشرط والاستفهام يسرى الى  
المضاف واللام يجوز تقدمه على ماله الصدر وفي الشرح وامامكم الخبرية فتضمن الانشاء الكثير فاجريت مجرى الاستفهام  
وغيره مما هو من قبيل الانشاء (قوله ان من يدخل الكنيسة الى آخره) تقدم الكلام عليه في ان المكسورة (قوله وابعضها  
ان يتأخر) عطف على لبعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم لانه مشارك له في عامله وهو ايجام - م ولا يجوز ان يكون  
مبتدأ وخبر الا فضائه الى خلاف المراد (قوله ومشيئه) أي مشبه الفاعل وهو اسم كان الناقصة وأخواته (قوله كالفعل  
في نحو ضرب موسى عيسى فان تقدمه) يعني تقديم المفعول وهو عيسى على الفعل يوهم أنه مبتدأ وان الفعل مسند الى ضميره  
وهذا المعنى عكس المعنى المراد وسيذكر المصنف في الجهة الثامنة ان ابن الحاجب ذكر في نحو ضرب موسى عيسى ان كلام من  
الاسمين يخل الفاعلية والمفعولية وان الذي التزم فاعلية الاول انما هو بعض المتأخرين وان الالباس واقع في العربية بدليل  
اسماء الاجناس والمشتركات (قوله وكالفعل الذي هو أي الموصولة) وجوب تقدم عامل أي الموصولة مذهب الكوفيين  
على ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث قال في الموصول الذي هو أي ولا يلزم استقبال عامله ولا تقدمه خلافاً للكوفيين  
(قوله ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في أولهم كم أهلكا) مر كلام ابن عصفور هذا والرد عليه في حرف الكاف  
عند الكلام على كم (قوله وقد مر ان الفاعل لا يكون جملة) مر ذلك في آخر الجمل التي لها محل من الاعراب ومر هناك ان  
فيه خلافاً لمن ذكر المصنف في الباب الثاني في المثال السابع من أمثلة الجملة التفسيرية ان الصواب ان الجملة في قوله تعالى  
واذا قيل لهم لا تفسدوا وانابت عن الفاعل وان قوله هم الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً اجوابه ان التي يراد بها الفظها يحكم لها بحكم  
المفردات فلا يتجه اعتراض المصنف هنا على الزمخشري (قوله وهم مفعول أهلكا) هذا على وجهي الصواب وعلى قول  
الزمخشري وأما كون الجملة مفعول به فملي وجهي الصواب خاصة (قوله وهم الخبرية تعاق خلافاً لآثرهم) في الشرح تقدم  
في الباب الرابع عند الخامس من الاشياء التي تحتاج الى الرباط حيث تلا قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آيات  
بينه ان قال وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية التليق ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعاق العامل عن العمل  
هذا كلامه هناك وفيه اشعار بالاعتراض على الزمخشري حيث ذهب الى ما لم يقل به نحو في ما باله اختار هنا قوله وجره على  
أني أقول انما لم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعاق عن العمل استغناء بتصريحهم بان لها صدر الكلام كالاستفهامية  
وذلك مقتضى لتعايقها العامل عن العمل اذ كل ماله الصدر يعاق انتهى ولقائل أن يقول لان سلم انه اعتراض على الزمخشري  
بانه ذهب الى ما لم يقل به نحو وانما هو تنبيهه على انه صرح بما لم يصرح به مما كان حقه ان يذكره عند تعداد نظائره (قوله  
\* أظبي كان أمك أم حمار \* ) هذا مجزيت صدره \* فأنك لا تنال به دخول \* وبعد لفتح الاسفل بالاعلى \* وماج الأوم  
واختاط النجار وعاد العبد مثل أبي قبيس \* وسيق مع المعالجة العشار والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل  
والعبد بالمهملة المفتوحة والموحدة الساكنة المملوك ويروي بالفاء المكسورة والنون الساكنة وهو الجبل العظيم وأبو  
قبيس على الرواية الاولى مصغر أبو قابوس تصغير ترخيم في المضاف اليه هو النعمان ابن المنذر ملك العرب وعلى الرواية الثانية  
جبل مكة والمعالجة تأنيب المعالج وهو المعجبين من الرجال وغيرهم يقال رجل معجبين أي أبوه خير من أمه وبرزون معجبين أي  
غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشر بالمد وهي الناقة التي آتى عليها عشرة أشهر من يوم أرسل عليها الفحل (قوله  
وعلم ما قسم كان ضمير راجع اليه) أي وعلى ان ظبي مبتدأ وان اسم لسكان مخذوفة مفسرة بكان المذكورة بكون اسم كان  
المذكورة ضميراً راجعاً الى ظبي ولقائل ان يقول لا حاجة في المذكورة هنا الى اسم اذا كانت مفسرة لان المحذوف هنا كان  
وحدها ومفسر المحذوف يجب ان يكون مثله صورة من غير اعتبار زيادة على المحذوف فان قيل قد زاد المفسر على المحذوف في  
قوله تعالى قل لو أنتم ترون قومكم يكونون فاعل انتم فاعل المحذوف مفسر بكم بكون أجيب بان مفسر المحذوف بكون مثله حال

كونه مذكور او المحذوف في الآية اذا فرض مذكور الا يكون الالتماس كون (قوله والجل نكرات) قال الرضى اعلم ان الجملة ليست  
 نكرة ولا معرفة لان التنكير والتعريف من عوارض الذات اذا التعريف جعل الذات مشارا الي خارج اشارة وضعية  
 والتنكير ان لا يشار الي خارج في الوضع فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جازعت النكرة بها دون المعرفة  
 قلت لمناسبة النكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب أبوه أو أبوه ذاهب قام رجل ذاهب أبوه وكذا  
 تقول في مررت برجل أبوه زيدانه بمعنى مررت برجل كائن أبوه زيد وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلذلك الجملة موضع  
 من الاعراب كخبر المبتدأ او الحال والصفة والمضاف اليه ولا تقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان  
 الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فاعرفا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا  
 يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة (قوله وقول بعضهم في قوله تعالى ان السمع والبصر والعقود كل أولئك كان  
 عنه مسؤلا) من الكلام على ذلك في الباب الاول في كل من حرف الكاف وفي الشرح ويجوز ان يكون هذا القائل أراد  
 ان عنه مرفوع المحل بمسؤلا محذوف فامد لولا عليه بالذكور فلا يتم رد المصنف عليه انتهى ولا يخفى بعده وقلة مثله ان وجد له  
 مثل (قوله \* آيت حب العراق الدهر اطعمه \* ) هذا صدر بيت عجزه \* والحب يأكله في القرية السوس \* وقد مر في  
 اذامن حرف الهمزة وفي لا من حرف اللام (قوله وقول الفراء وان كلاما لا يوفينهم فيمن خفف ان انه ايضا من باب الاشتغال  
 مع قوله ان اللام بمعنى الا وانافية ولا يجوز بالاجماع ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها) في الشرح فيه نظرا ما أولا فلانه لا يلزم  
 من كون اللام بمعنى الا ان يعطى حكمها في كل من كلمة بمعنى أخرى وهما متخالفتان في الاحكام وأما ثانيا فن المشهور عن  
 الكوفيين ان المبتدأ والخبر ترافعا لكل منهما عامل في الاخر فيلزم ان يكون قائم في قولنا ما زيد الا قائم عاملا في زيد مع وقوعه  
 بعد الا في كتابة الاجماع على هذا مشككة وأقول ليست مشككة لان الخبر في الحقيقة ليس قائم وانما هو العام المقدر الذي  
 استثنى منه قائم (قوله واما قوله تعالى ويقول الانسان انذامامت لسوف أخرج حيا ان اذا ظرف لا خرج) جواب اما هو ان  
 مع معموليها ويجب اقترانه بالفاء وهي ساقطة في النسخ وفي الشرح وهنابحت وهو ان المصنف نص في فصل اذاني حرف  
 الهمزة على ان التوسع في الظرف بالتقديم في مثل قوله ونحن عن فضلك ما استغنيانا خاص بالشعر فكيف ساغ له تخريج الآية  
 على ذلك وقد تقدم نظير هذا الاعتراض في حرف اللام ﴿ النوع الثالث عشر ﴾ (قوله منهم من حذف بعض  
 الكلمات ويجابهم حذف بعضها في الاول الفاعل) يريد بالفاعل فاعل غير المصدر ويحذفه حذفه لفظا ومعنى فلا يردان  
 فاعل المصدر يجوز حذفه ولا ان نحو مقام وقعد الا أنت حذف منه فاعل أحد الفعلين لان المحذوف منه محذوف لفظا  
 لا معنى وقول بعضهم ان نحو هذا من باب التنازع مردود بما قاله ابن الحاجب من أنه لو كان هذا من باب التنازع  
 لوجب ان يكون في أحدهما ضمير لانهما وجهان الى الفاعل فيقال مثل ما ضربت وما أكرم الأنت وعند ذلك يفسد المعنى  
 لانه ينتفي أحد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه (قوله والصواب انه مضمرا عائدا ما على البعض المفهوم من  
 جمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهومة من الاولاد في يوصيكم الله في اولادكم) قال ابن أم قاسم  
 في شرح التسهيل هذا مذهب البصريين ويمكن جعل كلام ابن مالك عليه في التسهيل وكلامه في شرحه محتمل له وقد صرح  
 به في غيره من كتبه انتهى فان قيل اذا ادا الضمير في الآية على البنات يقع الاخبار عنهن بكونهن نساء خاصا وهو غير مفيد  
 أجيب بان المعنى كما ذكر صاحب الكشاف فان كانت البنات أو المولودات نساء خالصا ليس معهن رجل يعني بنات ليس معهن  
 ابن واذا كان معنى النساء ذلك افاد الاخبار به عن البنات وفي الكشاف فان قلت هل يصح ان يكون الضمير في ان كن وكانت  
 مبهمين ويكون نساء واحدة نفس يراد بها على ان كان تامة قلت لا بعد ذلك انتهى (قوله واما على اسم الفاعل المفهوم من  
 الفعل) أي الفعل السابق على افعال الاستثناء وهذا مذهب لبعض النحويين وهو معترض بانه لا يطردي في نحو القوم اخوتك  
 خلازيدا لانه لم يتقدم فعل ولا ما يجري مجراه (قوله واما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك في غير ليس ولا يكون تقول قاموا  
 خلازيدا أي جانب هو أي قيامهم زيدا) يريد بالفعل السابق على افعال الاستثناء وقيد بغير ليس ولا يكون وان كان  
 غيره لم يقيد به لان المستثنى بليس ولا يكون خبر فلو كان المستثنى من خبر الفاعل السابق لزم الاخبار بالذات عن الحدث  
 وهو غير جائز له دم صدق الخبر حينئذ على ما أخبر به عنه فان قيل هنالك مضاف محذوف أقيم المضاف اليه مقامه والاصل ليس

هو أى قيامهم قيام زيداً جيب بانه دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط (قوله لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم) جعل المصنف القلة مع الاستطالة وجعلها ابن مالك مع عدمها القول أبى بكر الصديق رضى الله عنه والله يارسول الله انا كنت أظلم قال وأمان كان فى المقسم به استطالة فالخذف حسن وساق المثل المتقدمة (قوله حنت نوار ولات هنا حنت) هذا صدر بيت عجزه وبد الذى كانت نوار أجنحت ونوار بفتح النون وتخفيف الواو اسم امرأة ﴿النوع الرابع عشر﴾ (قوله وذلك بدلا الغلط والنسيان) الفرق بينهما ان المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولا يكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط أى بدل عن اللفظ الذى هو غلط لان المبدل نفسه غلط كما يتوهم وان كان مقصودا وتبين بعد ذلك كرهه فساد قصده فبدل نسيان أى بدل شئ ذكره - يانا ﴿النوع الخامس عشر﴾ (قوله والثانى الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد) علل ابن مالك ذلك بان المضاف الى الجملة انما هو مضاف فى التقدم الى مصدر من معناها وكالا يعود فى المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف لا يعود اليه ضمير من الجملة المذكورة فان سمع عند نادرا (قوله وتسخر الى آخره) تسخر بفتح المثناة الفوقية وضم الحاء المحجمة من السخونة وفاعله ضمير المرأة ونباح الكلب بضم النون صياحه وهو يره صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد (قوله مضت سنة الى آخره) السنة والعام والحجة بكسر الحاء المهملة واحد (قوله هذا وجدكم الصغار بعينه) هذا صدر بيت عجزه لأمرلى ان كان ذلك ولأب وقبيله واذاتكون كريمة ادعى لها \* واذيحا من الحيس يدعى جنس دب والجد بفتح الجيم الحظ والصغار بفتح الصاد المهملة وبالعين المحجمة الذل والكرهية هنا السخونة فى الحرب وفى القاموس الحيس الخلط وتخر يخط بسمن واقط فيمجن شديدا ثم يذرمه نواه ووربما جعل فيه سويق وقد حاسه يحبسه وجندب بضم الجيم والذال المهملة وحكى فسخ داله اسم رجل ﴿الجمله السابعة﴾ (قوله ولكن مجئى قوله يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى بالفعل فمما يدل على خلاف ذلك) فى الشرح سبقه الى هذا صاحب الانتصاف فانه قال تكرر فى القرآن يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى فى سورة يونس والروم وغيره ما فيبعد قطعها عن نظيرها والوجه ان قياس الآية ان تكون الصفات باسم الفاعل اقول فالى الحب فالى الاصباح جاء الليل وانما عدل الى صيغة المضارع للدلالة على تصوير ذلك وتمثيله واستحضاره كقوله تعالى فتصبح الارض مخضرة وكقوله تعالى انا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشى والاشراق والطير محشورة واخراج الحى من الميت أهم فى القدرة فكانت العناية به ولذلك جاء مقدمة فى القرآن وحسن عطف المضارع على الاسم لانه بعينه انتهى لكن فى كلام الزخشرى ما يدفع هذا الانتقاد فانه قال ان يخرج الحى من الميت موقعه موقع الجملة المبينة لقوله فالى الحب والنوى لان فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين هو نفس اخراج الحى من الميت لان النامى فى حكم الحيوان الا ترى الى قوله يحى الارض بعد موتها هذا كلامه واذ كان يخرج الحى فى موقع البيان لفالى الحب والنوى لم يتأت عطف مخرج الميت من الحى عليه فى هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول فلذلك جعله معطوفا على فالى الحب فى تلك الآيات وجد ما يعين العطف على يخرج وفى هذه الآية وجد ما يرجع العطف على غيره فعمل فى كل بمقتضاه انتهى ما فى الشرح اقول يرجع حينئذ ذلك كلام صاحب الانتصاف والمصنف مع الزخشرى الى كون يخرج الحى من الميت فى موقع البيان لفالى الحب والنوى حتى يترجم عطف مخرج على فالى وفى حاشية التقطازانى شاع فى الكلام يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى وحسن التقابل كما فى يولج الليل فى النهار ويولج النهار فى الليل وجاز عطف اسم الفاعل على الفعل المضارع لانه فى معناه اندسوق الآية على كون الصفات بألفظ اسم الفاعل وانما عدل فى اخراج الحى الى المضارع استحضاره لكونه أول فى الوجود واعظم فى القدرة لكن لا يخفى ان قوله يخرج الحى من الميت فى موضع البيان لفالى الحب والنوى ولذا ترك العاطف ومخرج الميت من الحى لا يصلح بيانا فلا يحسن عطفه عليه فلذا جعله عطفاً على فالى الحب (قوله الثانى قول مكى وغيره فى قوله تعالى ما ذا أراد الله به إذ ما نلا يضل به كثيرا أن جملة يضل صفة لثلا أو مستأنفة والصواب الثانى اقول تعالى فى سورة المدثر ما ذا أراد الله به إذ ما نلا كذلك يضل الله من يشاء) فى الشرح جوز الجماعة الاخرين فى الآية الاولى لاستقامتها وأما الآية الثانية فوجد فيها ما يعين الاستئناف فيصير اليه وليس تعيينه هنا بمقتضى تعيينه فى محل آخر وجد فيه ما يجوز غيره وأقول القرآن يفسر بعضه ببعضاً ذات كثر نظم منه وكان له فى موضع مجمل واحد وفى آخر ذلك المحمل وغيره محل فى الآية آخر على ذلك المحمل دون غيره ومن ثمة ترى المهرة من شارحى المختصرات التى لها



مطولات لا يعدلون عن حلها بما في مطولاتهم وان احتملت غير ما في تلك المطولات احتمالا ظاهرا (قوله زعمت شيئا ولسنت  
بشيخ) هذا صدر بيت مجزه انما الشيخ من يد ديبيا وفي القاموس الشيخ من استبان في السنين أو من خمسين أو إحدى  
وخمسين إلى آخر عشر أو إلى الثمانين والديب المسمى على هيئة (قوله تعلم شقاء النفس فهرعدوها) هذا صدر بيت مجزه فبالغ  
بلطف في التحيل والمكر (قوله وعكس ما في ذلك هب بمعنى ظن) استعمال هب بمعنى ظن مذهب الكوفيين ومختار ابن مالك  
(قوله ووقوعه على ان وصلنا نادرا حتى زعم الحريري ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن) قال الحريري في درة الغواص  
ويقولون هب اني فعلت وهب انه فعل والصواب الحاق الضمير المتصل به فيقول هبني فعلت وهبه فعل (قوله وذهل عن قول  
القائل هب ان ابانا كان جارا) سبب هذا القول ان عمر بن الخطاب رضی الله عنه حكم في زوج وأم وأخوين لام وأخوين لام  
وأب بالنصف للزوج والسدس للام والثالث للأخوين للام ولم يجعل للأخوين للام والاب شيئا فقال له يا أمير المؤمنين هب  
ان ابانا كان جارا فاشركنا بقراءة أمنا في الثلث فاشركهم فيه (قوله والسادس قولهم في سواء عليهم أن أنذرتهم أم لم تنذرهم  
لا يؤمنون ان لا يؤمنون مستأنف أو خبر لان وما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل وسواء عليهم أن أنذرتهم أم لم تنذرهم  
لا يؤمنون) في الشرح هـ ذان من غط ما تقدم فيقال في وجه الرد وفي آية البقرة ما يصلح ان يكون لا يؤمنون خبرا عنه  
ولم يوجد ذلك في الآية الاخرى وهي آية يس فرتب على كل ما يقتضيه وأقول قد ذكرنا الجواب على النمط المتقدم فلان طول  
بإعادته وفي الشرح ثم الباب موضوع لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها والمصنف قداء ترفيان  
ما ارتكبه من خلاف الاولي فلا يكون خطأ فليس ثم خال دخل على المعرب من هذه الجهة ثم انه عبر عما يخالف رأيهم في المثال  
الثاني بقوله والرابع والصواب وعبر عن ذلك هنا بقوله والاولى فيما مله وأقول ليس مراده بالخلل الخطأ بل ما يشمل خلاف الاولي  
كما كان مراده بالصواب ما غلب على الظن (قوله والصواب الخلل على الثاني بدليل وان سألته من خلق السموات والارض  
ليقوان خلقهن العزيز العليم) في الشرح هذا معارض بقوله تعالى قل من ينحيكم من ظلمات البر والبحر يدعونه نضر عا وخفية  
لئن أنحيتمنا من هذه لنكونن من المشركين قل الله ينحيكم منها أو قول لا معارضة فان الكلام انما هو في خصوصية الجواب  
الذي مسنده خلق لافي كل جواب (قوله التاسع قول أبي البقاء في أسس بنيانه على تقوى ان الظرف حال أي على قصد  
تقوى أو مفعول أسس وهذا الوجه الذي آخره هو المعتمد عليه عندى لتعيينه في مسجد أسس على التقوى) في الشرح لم يظهر  
لي الوجه الذي عين عنده الوجه الاخير وهو كونه ظرفا لغوا متعلقا بأسس مع احتماله ان يكون ظرفا مستقرا في محل نصب  
على الحال من الضمير المستكن في أسس كما كان حاله من بنيانه في تلك الآية وأقول تعين الوجه الاخير هنا عند المصنف لتعيينه  
فيما قبلها وهو مسجد أسس على التقوى وانما تعين فيه لانتفاء الوجه الاول منه لان النصب على الحالية من فاعل أسس ولا  
فاعل في مسجد أسس لا مذكور ولا مقدر وانما قلنا من فاعل أسس لان أبا البقاء قال على تقوى يجوز أن يكون في موضع  
الحال من الضمير في أسس أي على قصد التقوى والتقدير فاصدقنا بنيانه التقوى ويجوز أن يكون مفعولا لأسس والمسجد  
المؤسس على التقوى قيل مسجد قبا وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤيده ما في صحيح مسلم انه تبارى رجلان في  
المسجد الذي أسس على التقوى فقال رجل منهم هو مسجد قبا وقال آخر هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم هو مسجدى هذا الوجه الثامن (قوله ويمكن ان يدعى لهما ان الالف في لازده) هذا جواب عن  
قوله ويدفعه ان الرسم ولا وقوله والجواب ان هذه الجملة لم تذكر ايفاد معناها جواب عن قوله والذي جعلها على الخروج عن  
ذلك الظاهر ان من الواضح ان الميت على الكفر لا توبه له (قوله كما نفي الاثم عن المتأخر في فن تجعل في يومين فلا اثم عليه ومن  
تأخر فلا اثم عليه مع ان حكمه معلوم لانه أخذ بالعزيزية) في الشرح وقيل ان أهل الجاهلية كانوا فريقين منهم من جعل المتجمل  
آثما ومنهم من جعل المتأخر آثما فورد القرآن بنفي الاثم عنهما جميعا فسوق الكلام حينئذ ليس لاجل التخيير بل لاجل نفي  
الاثم المتوهم على التقديرين (قوله وجعل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد) هذا جواب عن قوله ويمكن ان يدعى  
لهما ان الالف في لازده (قوله انه دليل على جواز استثناء الاكثر) هكذا وجد في أكثر النسخ ومعناه أكثر من المستثنى منه أو  
أكثر من الباقي بعد الاستثناء وفي بعضها الاكثر من الاقل وهو ليس بصواب (قوله والصواب ان المراد بالعباد المحاصون لا عموم  
المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية سبحانه ان عبادي ليس الا عليهم سلطان) في الشرح اختياره ليكون

الاستثناء منقطعاً مقدوح فيه بأنه ارتكاب لخلاف الاصل من غير ضرورة لا مكان حمل الاستثناء على الاتصال وهو  
الاصل ويكون المراد بالعباد عموم المملوكين ولا يضرب في ذلك ان آية سبحان بدون استثناء لانه أر يد بالعباد فيها المخلصون فترك  
الاستثناء وأقول هذا من غط ما تقدم وقد علمت جوابه والاستثناء المنقطع وان كان خلاف الاصل لكنه فصيح شائع وفي  
الشرح ثم هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة اذ هي موضوعة لان يحمل الكلام على شئ وفي ذلك الموضوع ما يدفعه وظاهر ان  
الدافع عنده لدعوى الجماعة ورود آية سبحان مجردة عن الاستثناء فهو من أمثلة الجهة المعقودة لان يحمل الكلام على شئ  
ويشهد استعماله في مكان آخر بخلافه وأقول الدافع عنده لدعوى الجماعة انما هو في الموضوع الذي استدلو به وذلك ان  
دليل كون المراد بالعباد في الآية التي استدلو بها المخلصين لا عموم المملوكين هو اضافته تعالى العباد اليه اضافة تشير يف لهم  
أوان انبئس ما استثنى العباد المخلصين حيث قال لآز بن لهم في الارض ولا غو بينهم أجمعين الاعبادك منهم المخلصين كانت  
هذه الصفة ملحوظة في جوابه تعالى له بقوله ان عبادي ليس لك عليهم سلطان نعم استدلال المصنف على كون الاستثناء في  
هذه الآية منقطعاً السقوط في آية سبحان ليس من هذه الجهة بل من الجهة التي قبلها والمصنف لم يذكره ههنا لانه من هذه  
الجهة وانما ذكره لانه لا يكون لازماً لكون المراد بالعباد المخلصين أو لانه يكونه دفعاً للسؤال مقدر وهو اذا كان المراد بالعباد المخلصين  
فأهذا الاستثناء (قوله المثال السابع قول المخشري في ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك ان من نصب قدر الاستثناء من فاسر  
باهلك ومن رفع قدره من ولا يلتفت منكم أحد ويرد بان تناقض القراءتين فان المرأة تكون مسرى بها على قراءة  
الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وفيه نظر لان اخرجها من جملة النهي لا يدل على انها مسرى بها بل على انها معهم) بل  
يقع في بعض النسخ السابع من غير ذكر المثال وفي بعضها يذكره وقد أجاب الرضى عن هذا التناقض فقال ولما تقرر ان  
الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان أكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك  
تكاف جار الله اثلاثاً تكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من أحد وبالنصب مستثنى من قوله  
تعالى فاسر باهلك لان قوله ولا يلتفت منكم أحد فاعترضه المصنف يعني ابن الحاجب بلزوم تناقض القراءتين قال وبيان  
التناقض ان الاستثناء من أسرى يقتضى كونها غير مسرى بها والاستثناء من لا يلتفت منكم أحد يقتضى كونها مسرى بها لان  
الاتقات بعد الاسراء فتكون مسرى بها غير مسرى بها والجواب ان الاسراء وان كان مطلقاً في الظاهر لانه في المعنى مقيد  
بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء الاتقات فيه الا امرأتك فانك تسرى بها اسراء مع الالتفات فاستثنى على هذا ان  
شئت من أسراً ومن ولا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول ادش ولا تجترأى امش مشياً لا تجترفيه اه (قوله وبعد فقول  
المخشري في الآية خلاف الظاهر) في الشرح التقدير وأقول بعد ما مضى تنبه فقول المخشري في الآية خلاف الظاهر  
وقد مر مثل هذا في حرف الفاء حيث قال وبعد فاعني ان ابن الشحزبي لم يتأمل كلام الفارسي (قوله وقد التزم بعضهم جواز  
مجيء قراءة الاكثر على ذلك) هذا جواب عن سبب حمل المخشري وغيره الآية على ما حلوها عليه والاشارة بذلك الى الوجه  
المرجوح والمراد بمجرد يداضرت به رجحان الرفع على النصب وقاعلم بر ضمير سيديويه والمعنى ان نصب كل شئ عند سيديويه في  
الآية من قبيل النصب المرجوح لان قبيل النصب الراجح فان قبيل ليس النصب في الآية مرجوحاً وانما هو راجح لان في  
الرفع فيها خوف الباس المفسر بالصفة وهو من مرجحات النصب ولا كذلك الرفع في زيد اضربت به أجيب بان سيديويه لم يخوف  
الباس المفسر بالصفة اذ ارفع الاسم مرجحاً للنصب على الرفع كما رأه بعض المتأخرين قال الرضى اذا أردت مثلاً ان تخبر ان كل  
واحد من مما يليك اشترى به بعشرين ديناراً وانك لم تملك أحد منهم الا بشرائه هذا الثمن فقلت كل واحد من مما يليك اشترى به  
بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشترى به بعشرين بنصب كل واحد من مما يليك بعشرين وأما ان رفعت كل  
فيحتمل ان يكون اشترى به بعشرين بنصب كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل  
ان يكون اشترى به بعشرين بنصب كل واحد منهم مشترى بعشرين بنصب كل واحد منهم مشترى بعشرين بنصب كل واحد منهم  
على التقدير الاول اعم لان قولك كل واحد من مما يليك اشترى به بعشرين بنصب كل واحد منهم مشترى بعشرين بنصب كل واحد منهم  
من وجوه التملكات والمبتدأ على الثاني لا يقع الاعلى من اشترى به أنت فرفعه اذن مطرقاً لاحتمال الوجه الثاني الذي هو  
غيره قصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون على الوجه الثاني منهم من اشترى لك غيرك بعشرين أو باقل منها أو باكثر

وربما يكون أفضالهم جماعة بالهبة ولورائته وغير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن أولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له وغيره والآية الشريفة أضحى قوله تعالى كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت في المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا أو صفة فلا يصح اذن التمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق نصبت كل أورفتته سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع أو خبرا عنه وذلك ان قوله تعالى خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الآية ليس كافي قوله تعالى والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له أو خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني كافي مثالنا انتهى فان قيل ليس المعنيان واحد لان المحكوم عليه وهو كل شيء في الآية اذا كان خلقناه صفة له مختص بالمخلوق المنسوب اليه تعالى لوجود هذه النسبة في صفة واذا لم يكن صفة له غير مختص بالمخلوق لقطع النظر عن هذه النسبة فيه والاول اخص من الثاني بحسب المفهوم ومساو له بحسب الصدق عند اهل السنة واخص منه بحسب المفهوم وبحسب الصدق ايضا عند المتزلة اوجب بان خلقناه اذ لم يكن صفة كان خبرا والخبر صفة في المعنى ولو سلم فالعبارة انما هي بالمساواة في الصدق وبذهب اهل السنة وفي شرح اللب ان رفع كل شيء محتمل ان يكون خلقناه خبرا عنه فيفيد المعنى المقصود من الآية وهو عمومية خلق الاشياء بقدر خيرا كان او شرا وهو قول اهل السنة ويحتمل ان يكون صفة مخصصة وبقدر خيرا وهذا لا يفيد عمومية القدر في جميع المخلوقات وبهم وجود شيء ليس بقدر لانه ليس مخلوق له بخلاف ما لو نصب كل فان في نصبه رفع توهم كون خلقناه صفة الشيء لانه اذ نصب كل شيء لازم ان يكون خلقناه مفسرا للنصبه واذا كان مفسرا لا يكون صفة وحينئذ يفيد المعنى المقصود اذ التقدير حينئذ خلقنا كل شيء بقدر اه وأقول يرد عليه اولان المقصود ليس عمومية خلق الاشياء مقابل خلق الاشياء المخلوقة كما ذكره الرضي سواء كانت تلك الاشياء المخلوقة خيرا او شرا وثانيا ان خلقنا اذا كان صفة مخصصة وبقدر خيرا أفاد الكلام عمومية القدر في جميع المخلوقات فلا يصح قوله وهذا لا يفيد عمومية القدر في جميع المخلوقات ويحجب عن الاول بان مراده بالاشياء الاشياء المخلوقة وعموميتها بالنسبة الى الخير والشر لا الى ما يقع عليه اسم الشيء من الممكنات وعن الثاني بان خلقنا اذا كان صفة أفاد الكلام عمومية القدر في جميع مخلوقاته تعالى لان فعل الخلق في الصفة مسند اليه لا عمومية القدر في جميع المخلوقات بدون النسبة اليه تعالى (قوله ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة) قال بدر الدين بن مالك وجعل ابن خروف من هذا القبيل يعني قبيل المستثنى المنقطع الا في جملة الامن تولى وكفر في عذبه الله العذاب الا كبر على ان يكون من مبتدأ ويعذبه الله الخبر ودخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط ويمكن ان يكون من هذا قراءة ابن كثير وأبي عمرو والاهم انك انه مصيها ما أصابهم وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في الرفع والنصب من فأسر بأهلك وهو أولى من ان يستثنى المنصوب من أهلك والمرفوع من أحد اه **ب** الوجه التاسعة **ب** (قوله زيد أحصى ذهنا) الدهن بكسر الهمزة قوة للنفس معدة لا كتساب الآراء وشدهم اهي الذكاء وجوده تهيئتها التصور ما يرد عليها هي الفطنة (قوله وشرط التمييز المنصوب بعد فعل كونه فاعلا في المعنى كزيداً كثر ما لا يخلف مال زيداً كثر مال) وذلك ان فاعل الاول في المعنى المال لا زيد وفاعل الثاني في المعنى مال زيد لا مطاق المال (قوله الثالث رأيت زيدا فقم رأيت الهلال طالعا فان رأيت في الاول علمية وفقها مفعول ثان وفي الثاني بصرية وطالع الحال) فان قيل لم لا يكون رأيت في الاول بصرية وفقها حالاً اوجب بأن الغالب في الحال ان تكون منتقلة وفقها ليس كذلك (قوله واذا جعل قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر) في الشرح مراده بالاول جعل ترك بمعنى صبر وعلى هذا يتصور للفعل الواحد مفاعيل متعددة أكثر من ثلاثة وليس أحدها تابعا لما تقدمه كما تقول ظننت زيدا فقها عالما شاعرا كاتباً نظريفا وأقول لا امتناع في ذلك اذا كانت تلك المفاعيل في الاصل اخبارا وقيل بجواز تعدد الخبر ثم في الشرح وفي عبارته بحث وذلك ان الاخبار عن مجموع الظرف ولا يبصرون بقوله مفعول ثان لا يتأتى اما أولا فلانه منافي لغرضه من جعل كل منهما مفعولا واما ثانيا فلان وصفه بالتكرار غير مستقيم اذ المجموع لم يتكرر وأقول ليس الاخبار بمفعول ثان تكرر عن مجموع الظرف

الظرف

الطرف ولا يبصرون وانما هو اخبار عن كل واحد منهما وتكرر كل منهما باعتبار كونه مفعولا ثانيا لا باعتبار ذاته (قوله الرابع اغترفت غرفة) في الصحاح وغرفت الماء يدي غرفا واغترفت منه والغرفة المرة الواحدة والغرفة بالضم اسم للفعل منه لانك ما لم تغرفه لا تسميه غرفة والجمع غراف مثل نطفة ونطاق (في الجهة العاشرة) (قوله وقول بعض العصرين) في الشرح وجد في بعض حواشي هذا الكتاب المعلقة عن الشيخ أبي العباس تلميذ المصنف ان المراد بهذا الرجل العصرى ابن الاكفاني الحكيم المشهور (قوله واذا ما مثلهم بضم) هذا آخر بيت اوله \* فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم \* اذهبهم قريش وقد تقدم الكلام عليه في اذ (قوله لانسب اليوم ولا خلة) هذا صدر بيت يحزه \* اتبع الخرق على الرفع \* (قوله الارجال اجزاء الله خيرا) هذا صدر بيت يحزه \* يدل على محصلة تبيت \* وقد تقدم الكلام عليه في الابقع الهمزة والتخفيف (قوله وهو اول من تقدير فعل غير مذكور) يعني ان نصب رجلا في هذا البيت على الاشتغال وهو النصب بمحذوف مفسر بمذكور اول من نصبه بمحذوف من غير مفسر بمذكور وقد قال المصنف في الابقع الهمزة والتخفيف ان اضمارا الخليل اول من اضمار غيره لانه لم يرد ان يدعوا لرجل هذه صفة وانما قصده طلبة وهذا هو الثالث من الامور التي ذكر المصنف انها يجب ان اولوية الاشتغال (قوله ويجب ان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ وهالك ليس له ولد) تقدم الكلام على ذلك في حرف الا (قوله اعتاد قبلك الخ) الطال ما شخص من آثار الديار والربع الدار بعينها حيث كانت والقواء بفتح القاف وبالمد المنزل الذي لا أنيس به وأذاع أفشى والعصرات السحاب اذا اشارت ان تصرها الرياح فتمطر والخضل بفتح الخاء وكسر الصاد المجتهدين الرطب والنبث الناعم (قوله ان التقدير هور ربع ولم يجعله على البدل من الطل لان الربع أكثر منه فكيف يبدل الاكثر من الاقل) في الشرح هذا شك لانه كما يمنع بدل الاكثر من الاقل لعدم صدق أحدهما على الآخر يمنع الاخبار بالاكثر عن الاقل لعدم الصدق أيضا وقد صرح بان الاخبار يصح ولا بدله من مصحح فأى شيء فرص مصحح الاخبار كان بعينه مصحح اللبديية وأقول مصحح الاخبار بالاكثر عن الاقل المبالغة وهي لا معنى لها في الابدال (قوله فترج عنده الحمل عليه) أي حمل ما أحسن زيدا على حذف الخبر (قوله لان نعم وبتس موضوعان للمدح والذم العامين فتناسب مقامهما ما الاطناب بتكثير الحمل) فاذا قيل نعم الرجل زيد أو نعم رجل زيد كان فيه اطناب بابهام الفاعل أولا وتفسيره ثانيا وفيه من المحاسن ايراد الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الایجاز من وجه حيث حذف المبتدأ واهم الام الجمع بين المتنافين وهما الایجاز والاطناب (قوله واما قولهم نعم الرجل) هذا مقول قول سيبويه (قوله فسوى بين تأخير المخصوص وتقدمه) حيث جعل المخصوص في كل منهما مبتدأ خبره الجملة (قوله ويرد عليهم انه قال أيضا واذا قال عبد الله فكانه قيل له ماشانه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص) يعني انه يرد على أكثر النحويين ان سيبويه كما قال هذه العبارة التي ظاهرها ان الكلام مع فعل المدح أو الذم اذا كان المخصوص متأخر جملتان ثانيتهما ما جواب عن سؤال مقدر حذف مبتدؤها وبقي خبرها قال أيضا عبارة ظاهرها ان الكلام مع المخصوص المتقدم جملتان ثانيتهما ما جواب عن سؤال مقدر وهذا ما قال به أحد (قوله وانما أراد ان تعاق المخصوص بالكلام تعاق لازم فلا تحصل الفائدة الا بالجموع قدمت أو آخرت) هذا جواب عما يقال ان المبريد سيبويه بهذا الكلام ظاهره فاذا أراد به (قوله ويرده ان الخبر لا يحذف وجوبا الا ان سدسئ مسده) وذلك وارده على الاخفش في ما أحسن زيد الان الخبر عنده محذوف بناء على ان ما موصولة أو موصوفة وما بعدها صفة أو صلة (قوله انه يجوز ان يكون تقديره هو في آذانهم وقرحذف المبتدأ أو في آذانهم منه) هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها بدل أو في آذانهم - م لافي آذانهم والصواب الاول (قوله حديثنا في القرآن) يعني كلامنا في شأن القرآن (قوله وانما أراد أبو بكر انه حكى لنا اللفظ الذي يفتح به قوله) يعني ان أبا بكر لم يرد بقوله والكسر على الحكاية بالحكاية بالقول وانما أراد حكاية المتكلم به - هذا الكلام اللفظ الذي يفتح به قوله (قوله واذا قد انجز بنا القول الى ذكر الحذف فلنوجه القول اليه) في الشرح كأنه أدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط نحو قوله تعالى واذا لم يمتدوا به فسيبوا بقولون لكن يصد عن ذلك وجود قد لا يمنع دخولها في الشرط وأقول اجراء اذا مجرى الشرط حتى تدخل الفاء بعدها لا يقتضى اعطاءها حكم الشرط من كل وجه (قوله وألفظا يفيد معنى فيها) هذا عطف على قوله الجملة بأسرها (قوله ولكن بشرط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي) في الشرح متى فان كان في حذفه ضرر معنوي اشترط حذفه وجدان الدليل فهذا في معنى الاستثناء

مما تقدم (قوله وسياً في شرحه) يعني في السابع والثامن من شروط الحذف (قوله ولاشترط الدليل فيما تقدم امتنع حذف  
 الموصوف في نحو رأيت رجلاً أبيض) اذ لو حذف وقيل أبيض لم يدرك أبيض من أنواع الحيوان أم من أنواع النبات أم من أنواع  
 الجماد وفي الشرح فان قلت كيف قال ولاشترط الدليل مع انه لم يشترط الحذف مثل هذا دليل وانما اشترط انتفاء الضرر  
 المعنوي قلت قد سلف ان قوله وان كان يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي في حكم الاستثناء من الاول فكأنه قال فلا  
 يشترط لحذفه وجدان الدليل الا عند حصول ضرر معنوي (قوله بخلاف رأيت رجلاً كاتباً) في الشرح فيه نظران  
 الموصوف هو رجل بخصوصه ولو حذف لم تبدل الصفة وهو كاتب على خصوصية الرجل وانما تدل على أهم منته وهو انسان  
 وأقول لو حذف الموصوف هنا لم يكن ما يدل على خصوصيته وهو ان الغالب ان لا يوصف بذلك الصبيان وانه لو كان  
 الموصوف به امرأة لقبيل كاتبة (قوله وكان مردوداً) أي ولاشترط الدليل فيما تقدم كان مردوداً فكان مع معمولها  
 معطوف على امتنع حذف الموصوف ولذلك قال في قوله وقال الجمهور لا يجوز لاندن من الاسدياً كلك (قوله وقول جماعة)  
 المعطوف هنا وفي قوله وقول الاكثرين ان الخبر بعد لولا معطوف على قول أبي الفتح (قوله وانما ذلك عند وجود الدليل  
 وانما نحولاً أحدهم غير من الله وقولك مبتدئان غير قرينة لا رجل يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع) يعني من التميميين  
 وغيرهم قال الرضي قال الاندلسي والحق ان بني تميم يحذفونه وجوباً اذا كان جواباً أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا  
 لم تقم فلا يجوز حذفه رأساً الا لدليل عليه بل بنوعهم اذن كأهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته  
 مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكبر الحذف عند أهل الحجاز ويجب عند بني تميم اه وفي الشرح  
 كلام المصنف هنا منافي لما يأتي له وذلك ان قوله اثبات الخبر على هذه الصورة أمر واجب وقوله فيما يأتي ولك أن تحجب  
 عن الجمهور الى آخره يقتضي ان الجمهور قائلون بان هذا التركيب غير عربي من حيث اثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند  
 تميم في باب لا وانه اذا أريد التعبير عن هذا المعنى أخذ مصدراً ذلك الخبر الخاص فجعل مبتدأ أو اسم لا وأضيف الى ما كان  
 مبتدأ في الاصل وجعل الخبر كونا عاماً محذوفاً على سبيل الوجوب فتقول في مثل زيد قائم ورجل ذاهب لولا قيام زيد لولا  
 ذهاب رجل وأقول لا تنافي بين كلاميه من الوجه الذي قاله فان مراده من الاجماع ليس اجماع النحاة بل اجماع التميميين  
 وغيرهم على ذكره أهم من ان يكون على انه خبر كما هو مقتضى كلامه أولاً وهو قول بعض النحاة أو على انه غير خبر كما هو  
 مقتضى كلامه ثانياً وهو قول الجمهور (قوله ولك أن تحجب عن الجمهور بان الخبر اذا كان مجهولاً واجب ان يجعل نفس  
 الخبر عنه عند الجميع في باب لولا وعند تميم في باب لا) يريد بالجمهور الاكثرين القائلين بان الخبر بعد لولا واجب الحذف والجماعة  
 القائلين بان بني تميم لا يثبتون خبراً لا التبرئة ويريد بالخبر خبر المبتدأ بعد لولا وخبر لا التبرئة ويكون مجهولاً ان لا يدل عليه دليل  
 وبالحدوف المذكور الحذف من غير دليل (قوله وذلك كقولهم في قوله تعالى لا أقسم بيوم القيامة) هذه القراءة بلام  
 مفتوحة فهمزة مضمومة ففان ساكنة ورسمها بالفاء زائدة بين اللام والمهمزة كما ان رسم لا تجنحه ولا وضعا بالفاء زائدة بين  
 اللام والمهمزة (قوله لان أم المنقطعة لا تعدف الا الجمل) في الشرح لو قال لا يقع بعدها الا الجمل لكان أحسن فان كثيراً من  
 النحاة لا يرى أم المنقطعة عاطفة (قوله ورده الفارسي بان المشبه للفعل هو ان المشددة لا الخففة ولهذا لم تعمل الخففة لعدم  
 اختصاصها بالاسماء) في الشرح يمكن ان يجاب عنه بان شبهه لكن المشددة للفعل من جهة اللفظ والمعنى اما الاول فليست انما  
 على الفتح كما مضى وأما الثاني فلانها جمع في استدركت وهذا الشبه المعنوي موجود في لكن الخففة فعل سيبويه اعتبره  
 ولم يبال بفقد الشبه اللفظي وأقول ما ذكره المصنف من عدم اعمال الخففة دون المشددة فيه دلالة على اعتبار الشبه  
 اللفظي (قوله ان يكون طبق المحذوف) يعني في المعنى سواء كان طبقه في اللفظ نحو زيد اضربه أولاً نحو زيد امررت به (قوله  
 والآخر يعني الا بلام المعروف) هذا ليس معناه الموضوع له وانما هو معناه المقصود منه قال الشيخ عبد العزيز في شرح  
 البردوي في اصول الخفيفة الضرب اسم الفاعل بصورة معقولة أي معلومة وهو اسم استعمال آلة التأديب في محمل صالح  
 للتأديب ومعنى مقصود وهو الا بلام فان المقصود من هذا الفعل ليس الا بلام ولهذا الحذف لا يضرب فلان اضربه بعد  
 موته لا يحنث له فوات معني الا بلام (قوله وعلى منع ليت زيد قائم وعمر ووكذا في العمل وكان لان الخبر المذكور متمنى عنه)  
 هكذا وقع في بعض النسخ لفظ عنه بعد مني وسقط في بعضها والاول رأينا بخط المصنف وفي الشرح حكاية الاجماع على من  
 منع ذلك في ليت والعمل وكان أمر غريب لا يحتمل من المصنف فان الخلاف في المسئلة مشهور مذكور في التسهيل

وغیره (قوله قلت الصواب عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعاء بعضهم لبعض) في الشرح هذا الرأى هو الذى اختاره السهيلي قبل المصنف ذكره في كتابه المسمى بنتائج الفكر فقال الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانها راجعة الى أصل واحد فلا تظن الفظة اشترك ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم جعل المصنف العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا يتأنى على وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة في رقة القلب وأقول لا يخفى ان مراد المصنف من جعل العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة انما هو جملة علمها بمعناها الذى يليق به تعالى وهو افاضة الخير والاحسان وقد ذكر غير واحد من الاصوليين في الرد على من استدل بالآية على استعمال المشترك في أكثر من معنى نحو ما ذكره المصنف قال صدر الشريعة في كتابه المسمى بالتوضيح في أصول الحنفية ان سياق الآية لا يجاب اقتداء المؤمنين بالله تعالى والملائكة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فلا بد من اتحاد معنى الصلاة في الجميع لانه لو قيل ان الله يرحم النبي والملائكة يستغفرون له بأيمسا الذين آمنوا ادعوا له لكان هذا الكلام في غاية الركاكة فعلم انه لا بد من اتحاد معنى الصلاة سواء كان معنى حقيقيا أو معنى مجازيا ما الحقيقى فهو الدعاء فالمراد والله أعلم ان الله يدعوا ذاته يا يصل الخير الى النبي ثم من لوازم هذا الدعاء الرحمة فالذى قال ان الصلاة من الله الرحمة فقد أراد هذا الان الصلاة وضعت للرحمة كما ذكر في قوله تعالى يحبهم ويحبونه ان المحبة من الله تعالى اوصول الثواب ومن العبد الطاعة ليس المراد ان المحبة مشتركة من حيث الوضع بل المراد انه أراد بالمحبة لازمها واللازم من الله تعالى ذلك ومن العبد هذا وأما المجازى فذكر اذ الخيرة ونحوه مما يليق بهذا المقام ثم ان اختلاف المعنى لاجل اختلاف الموصوف فلا بأس به ولا يكون هذا من باب الاشتراك بحسب الوضع وما بينوا والاختلاف المعنى باعتبار اختلاف المسند اليه يفهم منه ان معناه واحد لكنه يختلف بحسب الموصوف لأن معناه مختلف وضما انتهى وفي الكشف عند قوله تعالى أو ائتكم عليهم صلوات من ربهم ورحمة والصلاة الخنو والتعطف فوضعت موضع الأفة وجمع بينها وبين الرحمة لقوله تعالى رأفة ورحمة رؤف رحيم قال التفتازنى والصلاة لما انتهى فى الاصل تحريك الصلوتين ناسب ان يراد بها الخنو والانعطاف ثم الأفة المناسبة لذلك واعطف الرحمة عليها بمنزلة ان يقال رأفة ورحمة والله رؤف رحيم وما يقال ان الصلاة من الله رحمة فهو أخذ بالخاص وبان الرحمة أيضا تأتي عن الأفة والانعطاف ومنه الرحم (قوله الثانية أنا لا نعرف فى العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسما حقيقيا) الفرق بين هذا وبين ما قال المصنف انه الصواب عنده ان المعنى الواحد فى ذلك لا يختلف فى نفسه بل موجود مع كل مسند اليه حقيقة على ما يليق به وفى هذا يختلف فى نفسه باختلاف المسند اليه لان معنى الرحمة مخالف فى نفسه لمعنى الثناء والحاصل ان الاختلاف على ما اختاره المصنف فى أفراد معنى الفعل وعلى ما قال انه غير معروف فى العربية فى نفس معنى الفعل وفى الشرح بل ذلك معروف يقال أرض الرجل وأرض الجدع والاسناد حقيقى فى الموضوعين والفعل واحد واختلف معناه باختلاف المسند اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل معنى أو عند اوز كم ومعناه عند اسناده الى الجدع معنى أكلته الارضة وهى دويبة تأكل الخشب ومنه كئأ بثلاثة وهزة ان أسندته الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء ووصفا للماء من تحته وان أسندته الى النبات كان معناه طلع أو غلط وطال والتف وان أسندته الى القدر كان معناه أزيدت وغلت ومنه قنوان أسندته الى الرجل مثلا كان معناه ذل وصغر وان أسندته الى المشاة كان معناه سمن ومن تتبع الافعال فى اللغة وجد من هذا القبيل شيئا كثيرا انتهى وأقول قد عرفت ان مراد المصنف بقوله فعلا واحدا غير المشترك فلا يرد عليه هذه الافعال لانها مشتركة على ان الذى فى الصحاح قات المشاة وقوى الرجل وهما فعلا مختلفان بالبنية (قوله وحق المترادفين صحة حلول كل منهما ما محل الآخر) هذا مختار ابن الحاجب فى أصوله وهو انه يجب صحة حلول كل من المترادفين محل الآخر مطلقا ومختارا بىضاوى ان كانا من لغة واحدة ومختارا الامام انه غير واجب (قوله نغال أهل المدر يخالف حال أهل الوبر) فى الصحاح المدر واحدة المدر والعرب تسمى القرية مدرة يقال أهل المدر والوبر انتهى ويقع فى بعض نسخ المعنى بدل المدر المدن بضم الميم وسكون اللال بعد دهان ونوال هو الموجود بخط المصنف (قوله وبهذا أجاب الزمخشري عن ارسال شعيب عليه الصلاة والسلام ابنتيه لسقى المشاة) فى الكشف فان قلت كيف سأل نبي لله الذى هو شعيب عليه السلام ان يرضى لابنتيه بسقى المشاة قلت لا امر فى نفسه

ليس بمحظور فالدين لا يابأه وأما المروءة فالناس مختلفون في ذلك والعادات متباينة فيه وأحوال العرب فيه خلاف أحوال  
العجم ومذهب البدوية غير مذهب أهل الحضرة خصوصا إذا كانت الحالة حالة ضرورة (قوله وقد مضى الرد على ابن مالك  
في مرفوع أفعال الاستثناء) مضى ذلك في النوع الثالث عشر من الجهة السادسة (قوله فان أراد ان الفاعل لفظ المثل  
محذوف فاردود) يعني بان الفاعل لا يحذف وان أراد تفسير المعنى وان في بئس ضمير المثل مستتر فان تفسيره يعني فليس هنا  
تفسير للضمير ويجب اذا كان فاعل نعم وبئس ضمير امستترا ان يفسر بذكره منصوبه على التمييز فاقام السؤال عن مكان  
التفسير مقام حذف ذلك المكان عن التفسير فاقامة للسبب مقام السبب (قوله وهذا لازم للتحشيري فانه قال في تقديره بئس  
مثلا وقد نص سيبويه على ان التمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف) الاشارة بهذا الى ما كنى عنه المصنف بقوله فان تفسيره وهو  
خلاف فاعل بئس اذا كان ضمير من مفسر وفي الشرح مجرد نص سيبويه على ذلك لا ينتهض رداعلى التحشيري فله ان يقول  
الحذف لا ينافي التمييز فقد أجمعوا على جواز حذفه في باب العدد قال الله تعالى ان يكن منكم عشر من صابرون وقال الله تعالى  
عليها تسعة عشر وقد سمع في نعم في الحديث من توأ يوم الجمعة فيها ونعمت اى فبالرخصة أخذ ونعمت الرخصة وادعاء  
شذوذه ممنوع وأقول ان أراد ان الحذف لا ينافي التمييز في الجملة فسلم ولا يضر لان الكلام في منافاته في محل مخصوص  
وهو باب نعم وان اراد انه لا ينافيه في باب نعم فمنوع وما ورد من ذلك شاذ لا يحمل عليه القرآن مع امكان غيره مما هو كثير  
سائغ ومنع شذوذه مكابرة غير مسموعة (قوله وحذف المخصوص اى مثل هؤلاء ومضاف اى مثل الذين كذبوا) مضاف عطف  
على المخصوص اى أو حذف مضاف للذين كذبوا وهو المخصوص فالذين كذبوا في محل جر صفة للقوم على الاول ومضاف اليه  
للمضاف المحذوف على الثاني (قوله الثالث ان لا يكون مؤكدا) هو بفتح الكاف المشددة واسم بكون عائد على ما يحذف  
(قوله ولابد للدين ابن مالك مع والده في المسئلة بحث آجاده) قال بدر الدين رحمه الله في شرح الالفية والذي ذكره الشيخ  
يعنى والده في هذا الكتاب يعنى الالفية وفي غيره ان المصدر المؤكدا لا يجوز حذف عامله قال لان المصدر المؤكدا يقصد به  
تقوية عامله وتقدير معناه وحذفه مناف لذلك فلم يجوز ان أراد ان المصدر المؤكدا يقصد به تقوية عامله وتقدير معناه دائما  
فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولو كان ممنوع ولا دليل عليه وان أراد ان المصدر المؤكدا يقصد به التقوية والتقدير  
وقد يقصد به مجرد التقدير فسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده  
بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى ولو لم يكن معناه ما يدفع هذا القياس لكان  
في دفعه بالسمع كفاية فانهم يحذفون عامل المؤكدا حذفاً جائزاً اذا كان خبراً عن اسم عين في غير تكريه ولا حصر نحو أنت  
سير او مير او حذفوا اجابى مواضع يأتي ذكرها نحو سقي او رعي او حمد او شكر الا كفر ارفع هذا المال سهو عن وروده واما البناء  
على ان المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيهما خوى الكلام انتهى وقال  
ابن عقيل في دفع هذا الاعتراض جميع الامثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد لان المصدر فيها نائب مناب العامل  
دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شئ من المؤكدا ان يمتنع الجمع بينهما وبين المؤكدا  
ويدل ايضا على ان ضربا يزيد ونحوه ليس من المصدر المؤكدا لانه لا خلاف في انه لا يعمل واختلفوا  
في المصدر الواقع موقع الفعل بدلا انتهى (قوله ايم الماسخ دلوى دونكا) هذا بعض بيت من بحر الرجز هو يا أيم الماسخ دلوى  
دونكا \* انى رأيت الناس يحمدونكا ويقع في بعض النسخ المصراع الاول تاما وفي الصحاح الماسخ الذى ينزل البئر بملا الدولو  
وذلك اذا قل ماؤها والجمع ماحة وفي الحديث نزلة اسنة ماحة وقد ماح عجم ثم أنشد البيت (قوله فقالوا انما أراد تفسير المعنى  
لا الاعراب) انما قال قالوا لان ظاهر كلام سيبويه انه تفسير اعراب ولذلك نسب ابن مالك لسيبويه جواز افعال اسم الفعل  
مضمرا (قوله ويجوز في دلوى ان يكون مبتدأ ودونك خبره) قال الرضى ولا يتقدم عند البصريين منصوبات أسماء الافعال  
عليها نظر الى الاصل لان الاغاب فيها امصادر ومعالم امتناع تقدم معها على ما صوت جامد في نفسه منتقل  
الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما طرف وجار ومجرور وهما اضعيفان قبل النقل لكون عملهما التصغير بمعنى الفعل  
وجوز ذلك الكوفيون استدلالا بقوله يا أيم الماسخ دلوى دونكا \* انى رأيت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين  
بهما ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوى أى دلوى قد امك فخذها (قوله فلا يحذف الجار والجارم والنائب للفعل  
الا

الا في مواضع قويت فيها الدلالة من تلك المواضع (الجزم من مقدرة بعدكم الاستنهامية في نحو بكم درهم اشترت ومنها حذف  
 لام الطاب مطردا عند بعضهم في نحو قل له يفعل ومنها حذف ان الناصبة في مواضع مخصوصة فلا يقاس عليها غيرها) قوله  
 ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا امالا في الشرح نص المصنف في حرف الميم في ما الزائدة غير الكفاية ان ما في هذا المثال عوض  
 وهو مخالف لقوله هنا ان لا فيه عوض واقول لا مخالفة بين قوله هناك ان ما عوض في نحو قولهم افعل هذا امالا واصله  
 ان كنت لا تفعل وبين ما اقتضاه كلامه هنا ان لا فيه عوض لا اختلاف المعوض عنه فان ما عوض عما وقعت في موقعه  
 وهو كنت ولا عوض عن منفيها وهو تفعل (قوله فاما قوله تعالى واقام الصلاة فما يجب الوقوف عنده) في الشرح يعني  
 فلا يجوز ان يتعدى ويجهل أمرها يقاس عليه قال الزحشري في تفسير سورة النور التاء في اقامة عوض من العين الساقطة  
 للاعلال والاصل اقوام فلما أضيفت أقيمت الاضافة مقام حرف التعويض فاسقطت ونحوه \* واخلفوك عد الامر الذي  
 وعدوا \* وقال بعض الفضلاء من شرح شافية ابن الحاجب الحكم بالتزامهم التعويض في اجازة غير مسلم لانه يجوز ترك  
 التعويض في مصدر افعل تقول اريته اراء قال الله تعالى واقام الصلاة فان قلت يحمل المذكور على الشاذ فلا يجوز القياس  
 عليه قلت الحمل على الشائع أولى كذا يلزم ورود القرآن على اللغة النادرة وايضا نصوص النحاة على جواز تركه فلا يخالف  
 النص وعلى هذا ذهب الفراء الى ان جواز ترك التعويض مشروط بالاضافة ليكون المضاف اليه سادا مسددا للتاء وعند  
 سيبويه الجواز مطلقا ثابت وقولهم اريته اراء كما ذكرنا يقوى الاصح قلت فعلى هذا يكون ادعاء المصنف ان التاء لا تحذف  
 من اقامة وان اقام الصلاة مما يجب الوقوف عنده بمعنى انه لا يقاس عليه منتهقا على ان الحكم بان التاء في عدة واقامة  
 واستقامة التعويض فلا يحذف ليس من وظيفة العربيين وانما هو من وظيفة أهل الصل انتهى ما في الشرح  
 واقول المصنف ذكر ذلك على سبيل الاستتار دون الاصل كما هو عادته يذكر اشياء ليست مما ترجم له وانما  
 هي مناسبة له (قوله ومن هنا قال ابن مالك) عطف من هنا على لم يحذف والاشارة فيه للشار اليه في الاول وهو ان ما  
 يحذف لا يكون عوضا عن شيء (قوله المفعول الثاني من نحو ضرب بنى وضربته زيد) أي الثاني في مجموع هذا الكلام ويوقع  
 في بعض النسخ مفعول الثاني من نحو ضرب بنى وضربته زيد والمآل واحد (قوله ثم جازوا على ذلك زيد ما ضربته أو هل زيد  
 ضربته فنعوا الحذف وان لم يؤد الى ذلك) يعني منعوا حذف المفعول فيهما وان لم يؤد حذفه الى تسليط ضرب على العمل  
 في زيد مع قطعه عنه والى اعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل لان ما وهل لصدر يتمالا يتسلط ما بعدهما على  
 العمل فيما قبلهما مالا ان ذلك يستلزم اخراجهما عن الصدرية ووقوعهما محسورا (قوله وكذلك منعوا رفع رأسها في أكلت  
 السمكة حتى رأسها الا ان يذكر الخبر) يقع في بعض النسخ ولذلك باللام في أوله والاشارة عليه لاجتماع الامرين وفي بعضها  
 وكذلك بكاف التشبيه والاشارة عليه لمنع البصر بين حذف المفعول في زيد ضربته والحاصل ان البصر بين منعوا رفع  
 رأسها في هذا المثال اذ لم يذكر له خبر لان في رفعه تهيئة حتى أو أكلت للعمل مع القطع عنه واعمال الاضعف وهو الابتداء  
 لكونه معنويا مع امكان اعمال الاقوى وهو حتى أو أكلت لكونه لفظيا (قوله ولا اجتماعهما مع الالباس منع الجميع  
 تقديم الخبر في زيد قام) أراد بالجميع جميع البصر بين لان الكوفيين يجوزون تقديم الخبر في نحو ذلك وبالالباس الباس  
 الفاعل بالابتداء (قوله بما كان اياهم عطية عودا) هذا مجزئ ببيت صدره \* فنافذ هذا جون حول بيوتهم \* وهذا جون جمع هداج  
 بتشديد الال المهملة بمعنى متحرك من هداج الظالم اذ امشي في ارتعاش (قوله وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور  
 يريد بالنكتة علة جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو زيد ضرب عمر امع امتناع تقديم نفس الخبر (قوله وقد بينا  
 ان امتناع تقديم الخبر في ذلك المعنى مفقود في تقديم معموله) ذلك المعنى هو مجموع تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه واعمال  
 الضعيف مع امكان اعمال القوي والباس المبتدأ بالفاعل (قوله تنبيهه ربحا خوفا مقتضى هذين الشرطين) يعني السابع  
 وهو تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه والثامن وهو اعمال الضعيف مع امكان اعمال القوي (قوله وخالد تحمد ساداتنا)  
 هذا صدر بيت عجزه \* بالحق لانهم بالباطل \* (قوله كما لم اصنع) هذا آخر بيت وهو \* قد أصبحت أم الخير تدعى \* على ذنبا كله  
 لم اصنع وقد تقدم الكلام عليه في حرف الكاف في كل (قوله بعكاظ الخ) عكاظ بعين مهملة مضمومة في أوله وظاء معجمة  
 في آخره قال صاحب الصحاح اسم سوق للعرب بناحية مكة كانوا يجتمعون فيها في كل سنة فيقيمون شهر او يتبايعون



ويتناشدون الشعر ويتفاخرون فلما جاء الاسلام هدم ذلك وقال صاحب القاموس هي سوق بجمراء بين نخلة والطائف كانت  
تقوم هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوماً مجتمع قبائل العرب فيتمتعاً كظون أي يتفاخرون ويتناشدون انتهى ويعشى  
يحمل ان يكون بضم المثناة التحتية فسكون العين المهملة فكسر الشين المحجمة من العشى بالقصر وهو سوء البصر بالليل  
ويحمل ان يكون بفتح المثناة التحتية فسكون العين المحجمة ففتح الشين المحجمة من غشيه غشياناً (قوله وليس فيه اعمال ضعيف  
دون قوى) لان كلام من العاملين في البيت قوى لانه عامل لفظي (قوله عمومهم الخ) تقدم الكلام عليه في حتى (قوله فان  
ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد من النوع الاول في الشذوذ) يريد بالنوع الاول ما خولف فيه مقتضى الشرطين وانما  
كان الرفع من النوع الاول لان الخبر بعد حتى غير مذكور فيه تميته حتى للجر مع قطعه اعانه واعمال الضعيف وهو الابتداء  
مع امكان اعمال القوي وهو حتى وفي الشرح وشك المصنف في ثبوت رواية الرفع مع تصريح ابن مالك الامام العدل الثقة  
بثبوتها غير مناسب وايضاً فهو مناف لجزمه بذلك في فصل حتى حيث قال هناك وقدرى بالاوجه الثلاثة فلو لم عمومهم  
بالندي البيت وأقول تصریح ابن مالك برواية الرفع وحزم المصنف بها لا يقتضى ثبوتها بمعنى صحته اذ لم يصرح بصحح  
والشك انما هو في المحجة **ب** ببيان انه قد يظن ان الشيء من باب الحذف وليس منه **ب** (قوله من يسمع يحل أي تسكن منه خيلة)  
في الصحاح وحلت بالشيء خيلاً وخيلاً وخيلاً أي ظننته وفي المثل من يسمع يحل وهو من باب ظننت وأخواته التي تدخل على  
الابتداء والخبر وتقول في مسنة قبله اخال بكسر الهمزة وهو الافصح وبنو أسد تقول بالفتح على القياس (قوله فيجاء بصدره  
مسند الى فعل كونه عام) في عبارته قلب والاصل فيجاء بفعل كونه عام مسند الى مصدر ذلك الفعل فادخل الباء على ما حقه أن  
يدخل عليه الى وأدخل الى على ما حقه أن يدخل عليه الباء وفي الشرح في هذا الكلام قلب والصواب أن يقال فيجاء بصدره  
مسند اليه فعل كونه عام وأقول لا يخفى ان ما ذكرناه في تقرير القلب أولى من تقريره وان تعبيره بالصواب ليس بصواب  
الاعلى مجرد القلب في الكلام أو على ان يريد بالصواب ما يقابل القلب (قوله ومنه على الاصح وما ورد ما مدين الآية) قال  
المفتازاني في مطوله واما قوله تعالى ولما ورد ما مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان  
فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول منه لا قصد الى نفس الفعل وتزويله منزلة اللازم أي يصدر  
منهم السقي ومنهما الذود واما ان السقي والذود ابل أو غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافة اذ لو قيل يسقون ابلهم ويذودون  
غنمها لتوهم ان الترحم عليهم مالم يس من جهة انهم على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذردها غنم ومسقيهم ابل الا  
تري انك اذا قلت مالك تمنع أخاك كنت منكراً للنع لا من حيث هو ممنوع بل من حيث هو ممنوع الاخر وذهب صاحب المفتاح الى انه  
لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم ويذودان غنمها وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهو أقرب الى التحقيق  
لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهم - ما صدور السقي من الناس بل من جهة ذودها عنهم وسقي الناس مواشيهم  
حتى لو كانت تذودان غير غنمها وكان الناس يسقون غير مواشيهم مثلاً لم يصح الترحم فالتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب  
المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين وغفل عنهما الجمهور فاستحسنوا كلامهما انتهى وقال السيد في حاشيته وتحقيق الكلام  
ان الشيخين اعتبر ان المفعول هو الابل والغنم مثلاً وأحدهما يقابل الآخر وجعل ما يضاف اليه أحدهما خارجاً عن المفعول  
غير ملحوظ معه بل هو باق على حال واحدة مع تعدد تقدير المفعول فلو قدر في الآية المفعول لادى الى فساد المعنى فانما لو كانت  
تذودان ابلها - ما على سبيل الغرض - كان الترحم باقياً على حاله وصاحب المفتاح نظر الى ان المفعول هو الغنم المضافة اليهما  
والمواشي المضافة اليهم فكل واحد منهما يقابل الآخر فلو لم يقدر المفعول في الآية لفسد المعنى وهذا أدق نظر وأصح معنى انتهى  
(قوله وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو ما هو الذي بعث الله رسولا) في الشرح فرض  
الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى الفاعل وتعليقه بفعوله فاذ لم يذكر حينئذ جزمنا بوجوب تقديره لانه مقتضى ذلك  
القصد سواء وجد في اللفظ ما يستدعيه نحو وكل وعد الله الحسنى أو لم يوجد نحو ما وردك ربك وما قلنا وأقول قصد اسناد  
الفعل الى الفاعل وتعليقه بفعوله مع حذف المفعول أمر قائم بانسكاف غيب عن السامع فان كان في اللفظ ما يستدعي ذلك  
المفعول جزم السامع به والام يجزم (قوله \* وما شئ حيث يستباح \* ) هذا مجزئ بيت صدره \* حيث حتى تمامه بعد \* \* \*  
وقد تقدم في الاشياء التي تحتاج الى رابط **ب** ببيان مكان المقدر **ب** (قوله فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيدار آيته

مقدم عليه وجوز البيانيون تقديره مؤخر عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند  
تعدر الاصل او عند اقتضاء امر معنوي لذلك في الشرح بل ليس الامر كما توهم هو فانهم لا يقدرونه مؤخر القيد الاختصاص  
الا عند وجود المتضى لذلك وقد واقوم هو الى ذلك حيث قال وانما يرتكب عند تعدر الاصل او عند اقتضاء امر معنوي  
لذلك فما وجه اعتراضه عليهم وأقول ان كلامهم يقتضى جواز تقديره مؤخر عند عدم ما يقتضى تأخيرها وعنده هو يجب  
تقديره مقدما قال التذاتزاني في مطوله وأما نحو زيد اعرفته فتأكيده ان قدر الفعل المحذوف قبل المنصوب نحو عرفت زيدا  
عرفته وان لم يقدر المقسوم قبل المنصوب بل بعده نحو زيد اعرفته عرفته فخصيص لان التقديم على المحذوف كالقديم على  
المذكور فنحوز يدا عرفته يحتمل التخصيص ويجرد التأكيدها لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو  
أبلغ في الاختصاص من قوله زيد اعرفته لما فيه من التكرير المقيد دللتا كيد (قوله وكما قدمنا في نحو في الدار زيد) قدم  
ذلك في آخر الباب الثالث (قوله واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على  
الصحيح اذ لا تتبس الجملة الاسمية بالفعلية) في الشرح واقائل ان يقول الالباس حاصل بالنظر الى ما دخل عليه الناسخ وذلك  
لانه مع تأخير زيد يحتمل ان يكون هو مع رافعه وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن ضمير شان دخلت عليه كان فاستتر فيها او يحتمل  
ان يكون مبتدأ مؤخر الخبر عنه به بالفعلية المتقدمة عليه وهى يقوم وليس عن ضمير شان والفرق بين الجملة قبل دخول  
الناسخ عليها ما ثابت ودخوله لا يغير ما كانتا مختلفتين به باعتبار تقوى الحكيم وعدمه فتجوز التقديم بوقوع في الالباس بعد  
دخول الناسخ أيضا على ان ابن عصفور صحح منع التقديم في نحو كان زيد يقوم قال لان الذى استقر في باب كان انك اذا حذفها  
عادا هو وخبرها الى المبتدأ والخبر ولو اسقطتها في كان يقوم زيد لم يرجع الى ذلك وأقول احتمال كون اسم كان هنا ضمير شان  
احتمال بعيد لا يعول عليه ولو سلم فقد ذكر المصنف في الباب الرابع في المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظا ورتبة انه  
لا ينبغي الحمل على ضمير الشأن اذا أمكن غيره (قوله لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى) أى تقول باسم اللات وباسم  
العزى كذا في الكشاف (قوله وأجاب بانها أول سورة نزلت فكان تقديم الامر فيها بالقراءة أهم) قال السيد في حاشية المطول  
يعنى أهم من الامر باختصاص القراءة ذلكا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كون غير اسم الله أهم منه (قوله وأجاب  
السكاكى بتقديرها متعلقة باقرا الثانى) فى المطول ومعنى الاول أوجد القراءة من غير اعتبار تعديتها الى مقروئها كما يقال  
فلان يعطى أى يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه بالمعطى كذا فى المفتاح وهو مبنى على ان تعاقب باسم ربك باقراء الثانى تعلق  
المفصولية ودخول الباء للدلالة على التكرير ولادوام كقولك أخذت الخطام وأخذت بالخطام والاحسن ان اقرا الاول  
والثانى كلاهما منزلة للالزام أى افعل القراءة وأوجدها أو المفعول محذوف من كل ما أى اقرا القرآن والبالا لاستعانة  
أو الملبسة أى صفة ينادى باسم ربك أو متبركا ومبتدئا ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل  
باسم ربك متعلقا باقرا الثانى ويكون متعلق الاول قوله باسم الله انتهى (قوله واعترضه بعض المعصريين) هو الشيخ شهاب  
الدين الحلبي المشهور بالسعين وعبارته وفيه ذات نظر لان الظاهر على هذا القول ان يكون اقرا الثانى توكيد للاول فيكون  
قد فصل بمعمول المؤكدينه وبين ما أكده مع الفصل بكلام طويل (قوله ثم هذا الاشكال) يعنى لزوم الفصل بين المؤكد  
وتوكيده (لازم له) أى لهذا المعترض على قوله ان الباء متعلقة باقراء الاول فإنه أثبت ذلك فى اعرايه ولم يعترض عليه وانما كان  
لازماله لان تقييد اقرا الثانى بهذا الفاصل بينه وبين الاول اذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد اقرا الاول به يمنع من كون  
اقرا الثانى توكيدا او اماما وقع فى كثير من النسخ ورأيت معصدا عليه فى هامش نسخة بخط المصنف لكن بغير خطه وهو  
لان تقييد الثانى اذا لم يمنع من كونه توكيدا فكذا تقييد الاول فليس بظاهر (قوله ثم لو سلم) يعنى لو سلم ان هذا الاشكال ليس  
بلازم (قوله تفييه ذلك) وانما اذا اعترض شرط على آخر نحو ان أكلت ان شربت فانت طالق فان الجواب المذكور  
للسابق منه ما وجوب الثانى محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه (قال الرضى اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط  
فان قصدت كون الشرط الثانى مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الغاء فى الاداة الثانية تقول ان دخلت فان سلمت فالكذا  
وان سألته فان أعطاك فافعل كذا لان الاعطاء به السؤال وان قصدت الغاء اداة الشرط الثانى لظلالها بين اجزاء الكلام  
الذى هو جزاؤها معنى أعنى الشرط الاول مع الجزاء الاخير فلا يكون فى اداة الشرط الثانى فاه فهو بمنزلة والله ان أتيتنى

لا تدينك فتداني الشرطين لفظاً أولهما معنى ومثله ان تنب ان تدين ترحم أي ان تدين فان تدين ترحم وكذا ان كان أكثر من شرطين نحو ان سألت ان لقيتني ان دخلت الدار أعطك أي ان دخلت الدار فان لقيتني فان سألتني أعطك فقوالك فان سألتني مع الجزاء جواب فان لقيتني وقولك فان لقيتني مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا فانفس ان كان أكثر وقال ابن عصفور اجتماع الشرطين فصاعداً بمنزلة القسم والشرط في انك تبنى الجواب على المتقدم وتجعل جواب الذي يليه محذوفاً لدلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه ولا بد اذ ذلك من ان يكون فعل الشرط المتأخر ماضياً لانه محذوف الجواب فيقول من أجابني ان دعوتيه أحسنت اليه فيكون أحسنت جواب من وجواب ان يعني عنه من وجوابها والتقدير من أجابني أحسنت اليه ان دعوتيه فقولك من أجابني أحسنت اليه هو جواب ان حتى كانك قلت ان دعوتيه فن أجابني أحسنت اليه فاذا وقع منه الدعاء أولاً للشخص وأجابه ذلك الشخص بعد دعائه اياه وجب عليه الاحسان له لان جواب الشرط في التقدير بعد الشرط وعلى هذا الذي ذكرته تجرى الشروط وان كثرت فاذا قال الرجل ان أعطيتك ان وعدتك ان سألتني فبعدى حر فليس يعتق العبد الا ان بدأ بأخر الشروط فيكون مبدأً فله ويكون أول الشروط آخر فعله فان سأله ثم وعده ثم أعطاه لزمه العتق وان رفعت الشروط على غير هذا الترتيب لم يلزم العتق وذلك انه قد تقدم على الجواب ثلاثة شروط فجعل الجواب للشرط الاول وجواب الشرط الثاني محذوفاً لدلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه واذا كان دالاً عليه عليه فهو الجواب في المعنى وجواب الشرط الثالث محذوفاً لدلالة الشرط الثاني وجوابه عليه واذا كان دالاً عليه ومعنى عنه فهو جوابه في المعنى وما كان جواب كل شرط بعد وقوعه وان تقدم عليه لفظاً جرى في المعنى على ان يتأخر بعده حتى كأنه قال ان سألتني فان وعدتك فان أعطيتك فبعدى حر قال الفراء سألت عن هذه المسئلة عدة من الفقهاء فقال بعضهم كما قدمنا أنفاً وقال بعضهم اذا وقع فعل الشرط الاول ثم فعل الثاني ثم فعل الثالث لزم العتق وقال بعضهم ايما فعل قدم أو أخر لزم العتق انتهى ثم صحح المذهب الاول وأبطل المذهبين الآخرين وقول ابن مالك في التسمية لوان توالى شرطان أو قسم وشرط استغنى بجواب سابقهما يقتضى ان الشرط الثاني له جواب مقدر وكلامه في شرح الكافية يقتضى ان الشرط الثاني لا جواب له فانه قال اذا توالى شرطان دون عطف فالثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه والجواب المذكور والمدلول عليه للاول والثاني مستغنى عن جواب لقيامه مقامه لا جواب له وهو الحال ومن هذا النوع قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان أردت ان أنصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم فلا ينفعكم دليل على الجواب المحذوف وصاحب الجواب أول الشرطين والثاني مقيد له مستغنى عن جوابه والتقدير ان أردت ان أنصح لكم من اداعيتكم لا ينفعكم نصحي (قوله كما ذلوا في الجواب المتأخر عن القسم والشرط) إشارة الى علة ما ذكره هنا فيما اذا اعترض شرط على آخر (قوله ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور انها لا تطابق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم وذلك لان التقدير حينئذ ان شربت فان أكلت فانت طالق) في الشرح يعني هؤلاء المحققين طائفة الشافعية لان الحكم في مذهبهم ما ذكره وفي تاريخ قاضي القضاة ابن خلكان ما معناه دخل على ابن الحاجب لاداء شهادة فسألته عن وجه قول الفقهاء فيما اذا قال ان شربت ان أكلت فانت طالق انها لا تطابق حتى تأكل ثم تشرب فاجاب بجواب مختصر ثم ذهب وأرسل الى الجواب حسن كتيبه قلت وقد ظفرت من مدة طويلاً بهذا الجواب وحاصله على ما أحفظه الا ان انه قد وجد في هذه الصورة شرطان وليس فيها ما يصلح للجواب الاثنى واحداً فاما ان يجعل جواباً لله مامعاً ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل واما ان يجعل جواباً لكل منهما ولا سبيل اليه لما يلزم من الايمان بما لا يدخل له في الكلام وترك ماله فيه دخل وهو عبث واما ان يجعل جواباً للثاني دون الاول وهذا لا سبيل اليه لانه يلزم حينئذ ان يكون الثاني وجوابه جواباً للاول فيجب الايمان بالفداء الرابطة ولا فاعية بين القسم الرابع وهو ان يكون جواباً للاول دون الثاني ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثاني فالاصل ان أكلت فان شربت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطابق حتى تأكل ثم تشرب فكذلك ما هو في معناه هذا ما أنتجى الا ان في وقت عليه من الجواب وانما قصد الشيخ ابن الحاجب به ذات وجهه مذهب الشافعي في المسئلة والا فلا يخفى ان مذهبه وهو مذهب مالك انما انطلق سواء أتت بالشرطين مرتين كما هم في اللفظ أو كتبت الترتيب وبعض المسالكية يوجه ذلك بأنه على حذف واو العطف كما في قول الشاعر كيف أصبحت كيف أصبحت

لما يغرس الود في فؤاد الكتيب قلت ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين فعلمنا المجموع الا من في وقوع الطلاق مع انه  
 يمكن ان يكون جواب الاول محذوفاً لولا عليه بجواب الثاني أي ان أكلت فانت طالق ان شربت فانت طالق وغاية ما في  
 هذا حذف الجواب لقربينة ولا محذور فيه بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه  
 بالشرط الثاني وأقول وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق بمجموع الا من في وقوع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع  
 بناء على امكان كون جواب الاول محذوفاً لولا عليه بجواب الثاني لزم وقوع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع  
 وان أوقعه بالثاني فقط لزم الغاء الاول وعدم الالغاء لولم وجه أولى من الالغاء بالكيفية ثم ما ذكر المصنف انه قول محقق  
 الفقهاء قاله الفقهاء الحنفية في كتبهم عن أبي حنيفة وأصحابه وهو ان لا نطق حتى يقدم المؤخر وتؤخر المقدم الا اذا نوى  
 ابقاء الترتيب فتصح نيته وعن أبي يوسف ان ذلك اذا لم يكن الترتيب معتاداً نحو ان قلت ان دخلت فعبدى حر وان شربت  
 ان أكلت فانت طالق لان الكلام في العرف بعد الدخول والشرب بعد الأكل (قوله ولاكنهم جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم  
 نصي ان أردت ان أتصح لکم ان كان الله يريد ان يغويکم) لم أر في كتب الفقهاء الحنفية ان هذه الآية من توالي شرطين  
 وبعدهما جواب بل من تواليهما وقبلهما ما جواب وعبارة بعضهم وان ذكر الجزاء مقدماً على الشرطين كقوله أنت طالق ان  
 دخلت الدار ان قلت فلان يجعل الشرط الاخير مقدماً في التقدير ويكون شرطاً لان عقاد اليمين والشرط السابق شرطاً للحدث  
 فاذا كام فلان ينفذ اليمين ثم اذا دخل الدار يقع الطلاق وتطير في التقديم قول الله تعالى ولا ينفعكم نصي ان أردت ان أتصح  
 لکم ان كان الله يريد ان يغويکم وان ذكر الجزاء مؤخراً عن الشرطين يجعل الشرط الاول مع الجزاء جزءاً للشرط الثاني على  
 التقديم والتأخير ان صلح لذلك بذكر الفاء أو ضمارة في الشرط الاول فالذ كر كقوله تعالى فاذا أحصن فان أتيت بغاشية  
 فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب فان التقدير والله أعلم ان أتيت بغاشية فاذا أحصن فعلمين نصف ما على المحصنات  
 من العذاب ومعنى أحصن على قراءة الفتح أسلمن وعلى قراءة الضم زوجن انتهى (قوله ان تستغيثوا بنا الى آخره) نذعروا  
 بضم أوله مبنى للفعل من الذعر بضم الذال المعجمة وسكون العين المهملة وهو الخوف والمعاقلة جمع معقل بفتح الميم وكسر  
 الفاف وهو المبالغة (قوله فان عثرت بعدها الى آخره) يقال وأنت نفسي أي طلبت النجاة وهاتبا عنى هذه ويقال للمعثر العاكث وهو  
 دعاء له بان ينتمش أي يرتفع ﴿يبيان مقدار المقدور﴾ (قوله ولذلك كان تقدير الاخفش في ضرب زيداً قائماً ضربه قائماً  
 أولى من تقدير باقي البصريين حاصل اذا كان أو اذا كان قائماً لانه قدر اثنين وقدر واحد) يريد بتقدير اذا كان في المستقبل  
 واذا كان في الماضي والخمسة هي حاصل والمستتر فيه واذا أو اذا وكان والمستتر فيهما ومقتضى كلام الرضي انهم يتقدرون اذا كان  
 في الجيع قال ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء مفعوله وذلك عندهم ممنوع اذ هو بتقدير ان الموصولة  
 مع الفعل والموصوف لا يحذف الا أن يقال اذا قامت قرينة قوية دلالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول  
 معه ان تقدير مالك وزيد مالك وملابسك زيداً وهذا والقريظة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية  
 هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيداً بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الابد حصوله واللفظ السامد الخبر هو الحال فقد  
 حصل شرطاً وجوب الحذف وأصله عندهم ضرب زيداً حاصل اذا كان قائماً وايسر اذ لا يستقبل ههنا بل هو للاستمرار كما  
 في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوهم يغفرون ومثله كثير احذف حاصل كما يحذف متعلقات  
 الظروف العامة نحو زيد عندك والر كض في الميدان فبقي اذا كان قائماً اذ مع شرطه العامل في الحال وأقيم الحال مقام  
 الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاء في زيداً كباي في وقت الر كوب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر  
 فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائم الخبرها قيل لان مثل هذا المنصوب أي الذي يجي بعد المصدر المضبوط  
 بالضوابط المذكورة لا يكون الانكسار لانه لم يسمع مع كثرته الا كذا بل لو كان خبر كان لجازت تعريفه هذا ما قيل وفيه تكلفات  
 كثيرة مع حذف اذ مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان من المدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى  
 التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائماً ظاهر في معنى الناقصة من قيام الحال مقام الظرف والتقدير الذي  
 أوقعهم في هذا أو وقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بالدليل دلهم عليه ولا ضرورة الجأتم  
 اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المسالكى فتقول ضرب زيداً حاصل قائماً والعامل في الحال حاصل

وفي صاحبها ضربي وهو الياء وزيد انقول حذفنا كأن أو حاصل العامل في الحال لا تكون عاما شاملا لجميع الأفعال كما حذفناه  
 في زيد عندك أو في الدار: شابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه  
 انتهى (قوله لانه قدر مضافا لاحتاج معه الى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف) الضمير في لانه وفي قدر عائد على الاخفش فان  
 قلت كيف قال المصنف قدر مضافا وهو قدر بعدك وانما هو مضاف ومضاف اليه قلت لان الاخفش يقول التقدير بعدك  
 ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل الضمير وارتفع وفي الشرح اما كون ما قدره الاخفش لا يحتاج معه الى  
 تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف فصحيح لكنه يحتاج معه الى تقدير شيء آخر يصح معه الاخبار وذلك لان فرسخان ليس  
 نفس البعد في المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج الى تقدير مضاف آخر يصح معه الاخبار أي مسافة بعدك مني فرسخان  
 وأقول البعد مصدر أريد به هنا محله فصح الاخبار عنه بفرسخين وتعلق مني به لان الظرف يكفيه رتبة الفعل (قوله والاولى  
 تقدير الحب فقط) في الشرح تقدير حب العباد اذ دخل في ذمهم والتشنيع عليهم فينبغي أن يكون هو المقدر وبدل عليه قوله  
 تعالى بكثرهم والافليس المنهي عنهم مجرد حب الجهل بدون عبادة له (قوله ولا يتأتى ذلك في المثال السابق) يعني به زيد صنع  
 بعمر وجيلا وبخالد سوأوبكر (قوله فان قلت لو صح ما ذكرته في الآية والمثال السابق) يريد بالمثال السابق هنا زيد في الدار  
 وعمر (قوله ولكن يشهد للجواز قوله ولست مقر الى آخره) انما قال يشهد لان الذي فيه الكلام هو الخبر والاكرمان  
 في البيت صفة ﴿بيان كيفية التقدير﴾ ﴿قوله والثاني كقوله اذا قامتا بضوق الى آخره﴾ يريد بالثاني استدعاء  
 الكلام تقدير موصوف وصفة والضمير في قامتا لام الجويرث وأم الرباب المذكورين في قوله قبله كدأبك من أم  
 الجويرث قبها \* وجارتم أم الرباب بماسل والتضوع انتشار الرائحة والياء الرائحة الطيبة وفي القاموس القرنفل  
 والقرنفل شجرة بسفالة الهند أفضل الاذوية الحارة وأذ كاهها ومنه زهر ويسمى الذكر ومنه غمرو ويسمى الانثى  
 وزهره أذكي وكلاهما الطيف مصف للدماغ والقلب بقوله ما نافع للخفقان والبصر والغشاوة والذكهة هضوم وطعام  
 مقرفل ومقرن مطيب به انتهى والدأب العادة وماسل يفتح السين جبل بعينه وبكسرهما ماء بعينه والوايه يفتح السين  
 (قوله والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس) يريد الثالث استدعاء الكلام تقدير جار ومجرور مضمون  
 عائد على ما يحتاج الى الرباط وقد تقدم الكلام على هذا في الباب الرابع في الاشياء التي تحتاج الى الرباط ﴿ويذنبني أن يكون  
 المحذوف من لفظ المذكور﴾ (قوله مهما أمكن) هكذا وقع في بعض النسخ ويقع في بعضها مهما أمكن وحسن (قوله  
 فالاول نحو زيدا اضرب أخاه بقدرته -ه- أهن دون اضرب) في الشرح وقع في حواشي التسهيل للمصنف ان قال لو قدرت  
 العامل في زيد من قولك زيد اضرب أخاه لفظ ضربت لم يكن عندي بعيدا او يكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب  
 المذكور كناية عن الضرب الحقيقي وهذا مخالف لما قرره في المعنى من ان شرط الدليل اللغظي أن يكون طبق المحذوف  
 يعني بحسب معناه كما مر وفي قوله والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي نظر (قوله اذا قدر دلوى منصوبا) في يديه  
 لانه اذا قدر مر فوعا يكون مبتدأ ودونك خبره فلا يكون ما هو بصدده (قوله وقدمضى) يعني في الشرط الثالث من شروط  
 الحذف الثمانية (قوله \* واضرب منابا للسيوف القوانيسا) هذا مجزى بيت اعباس ابن مرداس السلي صدره \* اكر واجي  
 للحقيقة منهم \* والسكرال جوع والحماية المنع والحقيقة ما يحق على الرجل أن يحمله والقوانيس جمع قونس على وزن كثر  
 وهو أعلى البيضة من الحديد وعظم ناتي بين أذني الفرس وقبل هذا البيت ولم أرمثل الحى حيا مصبجا \* ولا مثلنا يوم  
 التقينا فوارسا والمراد بالحى أعداؤه والمصبح بفتح الباء الموحدة الذي يؤتى في الصبح للعارفة (قوله والله ان يصلوا الى آخره)  
 تقدم الكلام عليه في ان (قوله وقال الفارسي ومتابعوه في والارني لم يحضن التقدير فعدتمن ثلاثة أشهر وهذا لا يحسن وان  
 كان ممكلا لانه لو صرح به اقتضت الفصاحة أن يقال كذلك ولا تعاد الجملة الثانية) هذا بجمعه يقع في بعض النسخ وقد رأيت  
 على هامش نسخة بخط المصنف مصححا عليه لكنه به غير خطه ﴿واذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فإيهما  
 أولى﴾ (قوله قال الواسطي الاولى كون المحذوف مبتدأ) في الشرح هنا سؤال وهو كيف جاز في كلام واحد ان يقدر  
 المسند تارة والمسند اليه أخرى على وجوه مختلفة والجواب ان ذلك جاز باعتبار تعارض القران باعتبار كل قرينة يتعين  
 محذوف (قوله ومثال المسئلة فصر جليل أي شأني صبر جليل أو صبر جليل أمثل من غيره) في المطول ورجح حذف المبتدأ بأنه

أكثر فالجمل عليه أولى وبأن سوف الكلام للذبح بمحصول الصبر له والأخبار بان الصبر الجليل أجل لا يدل على حصوله وبأنه  
 في الاصل من المصادر المنصوبة أي صبرت صبرا جميلا ووجهه على حذف المبتدأ موافق له دون حذف الخبر وبأن قيام الصبر  
 به أي يعقوب عليه السلام قرينة حالية على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر أعني أجل قرينة لفظية ولا  
 حالية وفي هذا نظر لأن وجود القرينة شرط الحذف فيمنع ذلك لا يجوز الحذف أصلا والقرينة ههنا هي أنه إذا أصاب الانسان  
 مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتدأ أيضا بقراءة من  
 قرأ فصبرا جميلا بالنصب فإن معناه اصبر صبرا جميلا وبأن الاصل في المبتدأ التعريف فعمل الكلام على وجه يكون المبتدأ  
 فيه معرفة أولى وإن كانت النكرة موصوفة وبأن المفهوم من قولنا اصبر جميل أجل أنه أجل من صبر غير جميل وليس المعنى  
 على هذا بل على أنه أجل من الجزع وبث الشكوى انتهى (قوله ومثله طاعة معروفة) يعني في قوله تعالى قل لا تقسموا  
 طاعة معروفة (قوله لا ايمان باللسان) هو نكسر الهمزة بمعنى التصديق (قوله أمنل بكم من هذه الايمان) هو بفتح الهمزة  
 جمع عين ﴿ ذأ دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا ﴿ (قوله فالثاني أولى) نحو  
 زيد جوا بالان قال من قام فإن اعراه خبر المبتدأ المحذوف والتقدير القائم زيد أولى من اعراه فاعلا فاعل محذوف والتقدير قام  
 زيد (قوله فالاول كقراءة شعبية) يريد بهذا الاول اعتضاد كون المحذوف فعلا برؤية أخرى في ذلك الموضوع (قوله وكقراءة ابن كثير  
 وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك) هكذا في غالب النسخ والتلاوة كذلك يوحى اليك بدون واو (قوله \* ليبيك يزيد ضارع  
 لخصومة \* ) هذا صدر بيت مجزه \* ومختبب مما تطج الطواغ \* وهو من آيات كتاب سيبويه يروي للحارث بن ضرار  
 النهشلي وقيل للحارث بن نعيم وقيل لمرة بن عمر النهشلي وفي المطول هو لضرار بن نهشل في مرسية يزيد بن نهشل والضارع  
 الذليل وخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه راحة الفاعل أي بيكيه من يذل لأجل  
 الخصومة لانه كان ملجأ وظهور اللذلاء والضعفاء وتعلقه بيبي المقدر ليس بقوى من جهة المعنى والمختبب الذي يأتيك  
 للمعروف من غير وسيلة وتطج من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطواغ جمع مطبحة على غير القياس فان قياسه  
 مطاوح لكن جمع على حذف الزوائد كواقح جمع ملقحة يقال طوحت به الطواغح وأطاحتها الطواغح ولا يقال المطوحات ولا  
 المطبجات وما يتعلق بمختبب وما مصدرية أي بسأل من أجل اذهاب الوقائع ماله أو بيبي المقدر أي بيبي لأجل هلاك  
 المذايز يزيدو تطج على التقديرين بمعنى الماضي عدل اليه استحضار الصورة ذلك الامر الهائل وفي الشرح قال بعض  
 المتأخرين يحتمل أن لا يكون البيت من الحذف بالكافية وبأن يكون يزيد منادى أي ليبيك يا يزيد فقدك ويكون ضارع هو  
 الفاعل ان كانت ال واية بفتح ياء ليبيك أو النائب عن الفاعل ان كانت بضمها أو المعروف مع بقاء ليبيك للفاعل نصب يزيد على  
 انه مفعول فيكون ذلك مرسيا لانه في رواية الرفع نائب عن الفاعل لا منادى (قوله ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذف  
 أخبارها) في الشرح في العبارة قلب فان المرفوعات أخبار حذفت أخبارها وأقول انما يكون  
 في هذه العبارة قلب لو كان المقصود منها اني كون هذه المحذوفات مبتدآت والبواقي أخبارها وليس كذلك وانما المقصود  
 منها اني وجه آخر محتمل فيها وهو كون هذه المرفوعات مبتدآت حذف أخبارها وقد نقله أبو البقاء في الآية الاولى فقال  
 وقيل التقدير فيها رجال ألا ترى ان المصنف بين أولوية كون المحذوف مبتدأ على كونه فعلا وقال انه لا يقدر فعلا الا اذا اعتضد  
 بواحد مما ذكره وبعد هذا فأى حاجة الى نفي كون المحذوف مبتدأ في أمثلة ما ذكر ان المحذوف فيه فعل اعتضد بما ذكره  
 يعتضد به وايت شعري ما يقول الشارح في قوله فلا يقدر ليقول الله خلقهم (قوله والثاني كقوله تعالى وان سألهم من  
 خلقهم ليقول الله فلا يقدر ليقول الله خلقهم بل خلقهم الله لمجي ذلك في شبهه هذا الموضوع وهو وان سألهم من خلق  
 السموات والارض ليقول خلقهم العزيز العليم) قال التفتازاني في مطوله وجهور النفاة على ان المحذوف فعل والمذكور  
 فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفاعل أولى وفيه نظر لانه ان اريد أن السؤال عن الفاعل  
 الاصطلاحى فمنوع بل لا معنى له وان اريد أن السؤال عن من فعل الفعل وصدر عنه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقها  
 يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل أولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها الظهور ان  
 السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية لي مطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل

لاعتناء العمل وتقديم المسؤول عنه أهم والجواب ان حمل الكلام على جملة أولى من جملة على جملتين لما فيه من الزيادة وان  
 الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله وان سأتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم قال السيد  
 في حاشيته ان تلك الزيادة تشتمل على تكرير الاسناد وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية خبرها  
 جملة فعلية والتطابق بينهما أمر مهم عندهم لما صرحوا به فيما ذاصغت فالجمل على الجملتين أولى واما قوله ان الواقع عند عدم  
 الحذف جملة فعلية فصحيح لكن الكلام في الجهة الباعثة على ترك المطابقة المهمة والحق في الجواب أن يقال السؤال جملة  
 اسمية صورة وفعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك من قام أصله أقام زيد أم عمر وأم خالد الى غير ذلك لا يزيد قام أم عمر وأم خالد  
 وذلك لان الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيرا يقع فيه الابهام ولما أريد الاختصار ووضوح كلمة من دالة اجمالا على تلك  
 الذوات المفصلة هناك ومنضمنة لعنى الاستفهام ولهذا التصريح وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة  
 لعروض تقدم ما يدل على الذوات وفي الحقيقة هي فعلية فنبه بايراد الجواب جملة فعلية على أصل السؤال فالمطابقة حاصلة  
 حقيقة ولم يترك ذلك التنبه الا اذا منع منه مانع كافي قوله تعالى قل من يحييكم من ظلمات البر والبحر يدعونه تضرعا وخفية  
 لئن أنجيبتنا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله يحييكم منها فان قصد الاختصاص ههنا أوجب تقديم المسند اليه واما  
 قوله تعالى قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى وقوله من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد  
 ورد على الأصل اذ لا مانع فيهما (قوله وفي مواضع آتية) هذا هو الثالث وقد ذكره في ضمن الثاني معطوفا على في مشبه  
 هذا الموضع لو اذ اراد الامر بين كون المحذوف أولا وثانيا فكونه ثانيا أولى (قوله يسوء الغاليات اذ افلننى) هذا مجز  
 بيت لعمر بن معدى كرب صدره \* تراه كالنعام يعل مسكاً \* والضمير المنصوب في تراه للشيب والنعام بمثابة مفتوحة وغين  
 مبهمة نبت يكون في الجبال يبيض اذ يبيض يشبهه به الشيب الواحدة نغامة ومعنى يعل مسكاً يجعل فيه المسك مرة بعد اخرى  
 من العال وهو الشرب الثاني يقال عليه يعله بالضم ويعله بالكسر اذا سقاه السقية الثانية والغاليات بالفاء جمع قالية من  
 قليت رأسه من القمل ويقال أيضا قليت الشعر اذا تبرته واستخرجت معايبه وغريبه (قوله ولكن في التسهيل ان المحذوف  
 الاولى وانه مذهب سيبويه) في الشرح ونص ما في التسهيل في باب الضمير في الفصل المعقود لنون الوفاية وهى الباقية في  
 قايى لا الاولى وفاقا لسيدويه قلت ويلزم على هذا حذف الفاعل وهو خلاف مذهب سيبويه وأصحابه انتهى (قوله نحو  
 نار اتلظى ولقد كنتم تمنون) أمانا نار اتلظى فلانه لو لم يكن مضارعا لوجب ان يقال تناظرت لاسناده الى ضمير المؤنث وأما تنون فلانه  
 لو لم يكن مضارعا لم تلحقه نون علامة الرفع (قوله الرابعة نحو مقول ومبمع المحذوف منهما واو مفعول والباقي عين الكلمة)  
 هذا عند سيبويه والتليل لانها زائدة وقريبة من الطرف وعند الاخفش المحذوف عين الكلمة لان واو مفعول زيدت لعنى  
 ولان الساكنين اذا التقيا في كلمة حذف الاول منهما وفي الشرح وهذه المسئلة والتي بعدها وهى الخامة ليستتامن  
 الاعراب في شئ فايرادها غير مناسب وأقول ان اراد ان يرادها انما طلقا غير مناسب فمنوع وان اراد ان يرادها على  
 سبيل الاصلة فسلم لكن لا نسلم انه اوردها لذلك وانما اوردها على سبيل الاستطراد (قوله ياز يذ يد اليعملات) هذا بعض بيت  
 من مشطور الرجز تمامه الذبل وبعده \* تطاول الليل عليك فانزل \* واليعملات جمع يعمله بفتح المنة النخبة في أوله والميم الناقة  
 النخبية المطبوعة على العمل ومدكرها يعمل ولا يوصف بها انماها اسمان والذبل بضم المعجمة وتشديد الواو واحدة جمع ذابلة  
 وهى الضامرة (قوله وبين ذراعى وجهة الاسد) لو الاولى من المصنف للعطف وما بعدها مجز بيت للفرزدق صدره يا من  
 رأى عارضا سيره والمنادى محذوف أى يا قوم ومن استفهامية والعارض السحاب الذى يعترض فى الافق وأسر مضارع  
 مبنى للفعل وذراعا الاسد كوكبان معروفان من منازل القمر وجهة الاسد أربعة أنجم من منازل القمر أيضا (قوله خلافا  
 للبرد) فانه ذهب الى ان الحذف من الاول لا من الثاني فرار من التقديم والتأخير ومن الفصل بين المضاف والمضاف اليه  
 (قوله ولكن مذهبه في نحو ياز يذ يد اليعملات ان الحذف من الثاني) مقتضى كلام الرضى انه لا حذف فيه عند سيبويه فانه  
 قال واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني مقمّم بين المضاف والمضاف اليه وهونا كيد اللفظى ليم الاول وقد مر في  
 توابع المنادى المبني ان التأكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابه كانت أو ثنائية فكان الاول  
 محذوف التتوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقمّمة بين المضاف والمضاف اليه فى لا ابالك

التأكيد اللام المتدرة وانما جى ببتأ كيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه الا يستنكر بقاء الثاني  
 بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا بناء على الضم وجز الفصل بينهما في السمة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف  
 والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغاب لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني  
 هو الاول وكأنه لا فصل هناك انتهى (قوله خليلي هل طب الى آخره) تقدم الكلام عليه في الباب الرابع في أقسام العطف  
 (قوله ومن الثاني) أي ولا ترد في ان الحذف من الثاني في قوله تعالى قل ان اجتمعت الانس والجن الاية فقوله من الثاني  
 معطوف على قوله من الاول (قوله فقلنا بذلك في نحو ان أكلت ان شربت فانت طالق) في الشرح هذا الكلام ظاهر في انا  
 جعلنا الجواب للشرط الاول في هذا المثال لاجل الحمل على ما ثبت فيه الموجب لذلك مع عدم تحققه في هذا المثال وليس  
 كذلك فان مقتضى جعل الجواب للشرط الاول لا الثاني قائم متحقق وهو عدم الفاء الداخلة على الشرط الثاني اذ لو كان الجواب  
 له وهو وجوبه جوبا بالاول لوجب اقترانه بالفاء ولا فاء فامتنع كونه مع الجواب المتأخر جوابا واو أقول مراد المصنف انا قلنا بان  
 الجواب المذكور للشرط الاول في هذا المثال كما قلنا بان الجواب في الاية الاول وهو القسم وان كان موجب ذلك فبما  
 مختلفا (قوله ولولا رجال مؤمنون ثم قال تعالى لو تزيلا) سوجه هذه الاية يقتضى ان المذكور فيها اجواب لولا لولا مع جوابها  
 دليل على جواب لوفي الكشف غير هذا وعبارته والمعنى انه كان بمكة قوم من المسلمين مختلطون بالمشركون غير متميزين منهم  
 ولا معروفين الا ما كن فقبل ولولا كراهية ان تم الكوا الناسا مؤمنين بين ظهراني المشركين وانتم غير عارفين بهم فيصيبكم  
 باهلا بهم مكروه ومشقة لما كف أيديكم عنهم فحذف جواب لولا للدلالة على الكلام عليه ويجوز ان يكون لولا كما تكبر  
 لولا لرجال مؤمنون ارجعهم الى معنى واحد ويكون لعدينا هو الجواب اه وانما قال ان مرجع لولا لولا هنا الى معنى  
 واحد لان لولا هنا دخلت على عدم في المعنى اذ التزيل معناه المفارقة (قوله \* فاني وقيارهم الغريب \*) هذا مجزئيت صدره  
 \* فن بك أمسى بالمدنية رحله \* وقد تقدم الكلام عليه في الباب الرابع في أقسام العطف (قوله وأما قوله رب ارجعون  
 فافردتم جمع فلان غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما) ضمير المثنى الاول انما غير المبتدأ ومعاير الخبر  
 والثاني للمبتدأ والخبر وأراد بغير المبتدأ والخبر غيرهما في نحو رب ارجعون فاندفع قول الشارح هذا مشكك فان  
 التطابق ليس محصورا بالمبتدأ والخبر بل يجري في الصفة والحال ونحوهما نحو جاء الرجال القاضلان وذهب الزيدان  
 راكبين واقبل اللذان أكرمتهما \* حذف الاسم المضاف (قوله وجاء ربك) أي أمره أو عذابه فان العقل يدل على  
 امتناع المحيى على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر أو العذاب أي أحدهما (قوله فاما ذهب الله بنورهم فالباء  
 للتسمية أي أذهب الله نورهم) تقدم الكلام على هذا في الباء المفردة (قوله لان الطالب لا يتعلق الا بالفعال) لوقال كما قال  
 صاحب الايضاح البياني لان الحكم الشرعي انما يتعلق بالفعال دون الاجرام اكان أولى لتناوله المباح وهذا الذي قاله عند  
 غير نخر الاسلام البزدوى وشمس الأئمة السرخسى وصاحب الميزان من علماء الحنفية ومن تابعهم فان هؤلاء ذهبوا الى  
 ان التحريم والتحليل المضافين الى الاعيان نحو حرمت عليكم أمهاتكم حرمت عليكم الميتة أحلت لكم بهيمة الانعام وقوله عليه  
 الصلاة والسلام حرمت الخمر لعينها أحلت لنا ميتتان مضافان اليها بطريق الحقيقة كالتحريم والتحليل المضافين الى الفعل  
 فيوصف المحل أولا بالحرمة ثم يثبت حرمة الفعل بناء عليه فيثبت التحريم عاما ومعنى اتصاف العين بالحرمة خروجها عن ان  
 تكون محلا للفعل شرعا كما ان معنى وصف الفعل بالحرمة خروجها عن الاعتبار شرعا فاذا أمكن العمل بحقيقته فلا معنى للاضمان  
 لانه ضروري بصار اليه عند تعذر العمل بظاهر اللفظ (قوله ومنه هذا لكن الذي لم تنى فيه) فان العقل دل على ان في قوله فيه  
 مضافا محذوف فاذا لمعنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه وأما تعين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه  
 لقوله تعالى قد شئنا منها حبوا في مر اودته لقوله تعالى تراودنا من أنفسنا وعنه وفي شأنه أي الحب والمرادة والعبادة دل على  
 الثاني لان الحب المفرد لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره لصاحبه وغلبته عليه فلا يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملا  
 له ويتعين ان يقدر في مر اودته نظر الى العادة كذا في المطول (قوله واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها أي أهل  
 القرية وأهل العير) فتكون الآية من مجاز الحذف ومن أنكر وقوع المجاز في القرآن قال القرية بمجمع الناس من قرأت  
 الناقية لينا ومنه القرآن قال ابن الحاجب في منتهى السؤال وهذا غلط في المعنى والاشبهة تناق لان مجمع الناس غيرهم ولا م  
 قرية بيا ولا م قرأ القرآن همزة وقيل المراد اسئل القرية حقيقة فانها تتجيبك بخلق الله تعالى الجواب فيها وهذا ضعيف للقطع



بأنه ليس برادوان كان ممكناً يقع عند التصدي واطهار المجزات (قوله لم تنقض عيننا لئلا أمردا) هذا مصدر بيت هجوه  
 • وبت كتابات السليم مسهدا • والسليم اللديخ كأنهم نفاء لواله بالسلامة والمسهد اسم مفعول من سهد بالسین المهملة  
 والماء المشددة جعله قليل النوم (قوله وكس نيابة الزمان عن المصدر) هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضه وعكسه في نيابة  
 الزمان عن المصدر والمآل واحد (حذف المضاف إليه) (قوله وفي الغابات) أي ويكثر حذف المضاف إليه في الغابات  
 والمحذوف هو ما أضيفت هي إليه لانهما وان كان قوله في الغابات معطوفاً على بقاء المتكلم بهم ذلك والغابات هي الظروف  
 قطعت عن الاضافة وبنيت على الضم وقد تقدم في الكلام على ما وجه تسميته غابات (قوله وجاء في غيرهن نحو فلا خوف  
 عليهم فمضمونهم ولم ينون أي فلا خوف شيء عليهم ومع سلام عليكم فيجتمل ذلك أي سلام الله أو ضمائر آل) في الشرح لا وجه  
 لتفريق المصنف بين الآيتين حيث خزم في الاولى بتخريج واحد وجعل الثانية محتملة للتخريج على أمرين مع ان الاولى كذلك  
 اذ يجتمل ان يقدر فلا الخوف عليهم وأقول وجه التفريق ان تقدير كلا الوجهين في سلام تقدير تعريف ليصح كونه مبتدأ وفي  
 فلا خوف أحدهما تقدير تعريف والاخر تقدير تشكيك ولا ضرورة فيه الى التعريف فلا حاجة الى زيادته اعتباراً به (حذف  
 اسمين مضافين) (قوله فانه من تقوى القلوب أي فان تعظيها من أفعال ذوى تقوى القلوب) هكذا قدره المخشري قال  
 فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى الا بتقديرها لانه لا بد من راجع من الجزاء الى من يرتبط به واعتراض أبو حيان بان  
 ما قدره عار من راجع من الجزاء الى من الاترى ان قوله فان تعظيها من أفعال ذوى تقوى القلوب ليس في شيء منه ضمير  
 يعود الى من يرتبط جملة الجزاء بجملة الشرط الذي ادانته من واصلح ما قاله ان يكون التقدير فان تعظيها منه فيكون الضمير  
 في منه عائداً على من يرتبط الجزاء بالشرط وهذا الذي قدره أبو حيان قدره أبو البقاء وأجاز عود ضمير فانه الى العظمة أو  
 الحرمة أو الخصلة وفي أعراب السفاقي الظاهر ان مراد المخشري بالراجع من حيث المعنى وقد قدره مضافاً ظاهر هو من  
 في المعنى وهو قوله ذوى ويكون قد بني على مذهب من يرى الربط بالمعنى انتهى وفي الشرح الذي يظهر ان في تقدير  
 المخشري إشارة الى الراجع لا من الجهة التي ذكرها السفاقي بل من جهة ان المصدر من قوله فان تعظيها مضاف الى  
 المفعول ولا بد له من قائل وان لم يلزم ذكره وليس الا ضمير يعود الى من والتقدير فان تعظيها اياها فالربط على هذا بالضمير  
 وهذا أمر يجمع عليه وغايته انه حذف لفهم المعنى وأضيف المصدر الى المفعول فلزم الاتيان به متصلاً وبظهور أيضاً ان من الجارة  
 يجتمل ان تكون للتعميل أي ان تعظيها لاجل التقوى أو لابتداء الغاية أي ان تعظيها ناشئاً من تقوى القلوب وعليها فلا يحتاج  
 الى تقدير المضافين المذكورين فان قلت فلم يجمع القلب وأفراد الضمير قلت جمل على معنى من ولفظها (قوله قال وقد جعلتني  
 من خزبة أصبعا) هكذا وقع في غالب النسخ ووقع في نسخة الشارح وقاله روية فاعترض بان نسبة هذا الى روية فهو فانه من  
 أهل الرجز وهذا ليس برجز ونسبه في المفضل للسود وهو مجز بيت صدره فادرك ابقاء العرادة ظاهراً والابقاء بالباء الموحدة  
 تبقية الفرس من عدوها اذ من عادة عشاق الخيل ان لا تعطى كل ما عندها من العدو بل تبقى منه شيئاً تظهره وقت الحاجة  
 وقيل هو بالنون جمع نقوب الكسر وهو كل عظم ذي مخ أي ان لوجع الذي نشأ منه غمزها في مشبهها أدرك عظامها التي فيها  
 المخ والعرادة اسم فرس الشاعر وهي في الاصل اسم للجرادة والظلم بفتح الظاء المجهمة فسكون اللام غمز في المشي وخزبة بفتح  
 الحاء المهملة وكسر الزاي قبيلة من باهلة (حذف الموصول الاسمي) (قوله ومن حجتهم آمنوا بالذي أنزل اليه وأنزل اليكم)  
 هكذا وقع في بعض النسخ والآية ليست الا في العنكبوت وهي وقولوا آمنوا بالذي أنزل اليه وأنزل اليكم والهاء والهمزة واحدة  
 ونحن له مسلمون (قوله ما الذي دأبه احتياط الى آخره) الداب بفتح المهملة وسكون الهمزة وقد تفتح العادة والاحتياط الاخذ  
 بما فيه الثقة والحزم الضبط (حذف الصلة) (قوله وعند الذي ولدت الى آخره) هكذا يقع في أكثر النسخ وهو الصواب  
 وفي بعضه وعند الذي باضافة عند الى ضمير المتكلم ويرده ان احتمه مبتدأ خبره الطرف ولا يكون كذلك الا اذا كان مضافاً  
 للذي وعندك بضم العين المهملة من العيادة وهي زيارة المريض والاحنه بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة الحمد ويجمع  
 على احن بكسر الهمزة وفتح المهملة وفي الشرح وفي البيت تغليب المؤنث على المذكر اذا العوائد جمع عائدة لا عائذ والمراد  
 جميع من تقدم ذكره ومنه مذكور فدخوله على ذلك انما هو بطريق التغليب ويجتمل ان يكون على حذف عاطف ومعطوف  
 أي كيد العوائد والعائد فلا تغليب وأقول الوجه الثاني لان المصنف ذكر في السادس عشر من الباب السادس ان تغليب

المؤنث على المذكور في مسألتين فقط وليس ما نحن فيه واحدا منهما (قوله وقال بعد اللتي واللتيا واللتيا واللتى \* اذا علمت انفس نزلت  
فقبل يقدر مع اللتي افهم انظير الجملة الشرطية المذكورة وقيل يقدر اللتي اذقت واللتيا اذقت لان التصغير يقتضي ذلك واصله  
الثالث الجملة الشرطية وقيل يقدر بعد اللتي افهم اعظم لادقت فانه تصغير تعظيم كقوله \* دويمية تصغر منها الانامل \* هذا  
بجميعه يقع في بعض النسخ واللتي بفتح اللام تصغير التي قال ابن خالويه اجمع نحوون على فتح اللام في اللتي الا لاخفش فانه  
أجاز ضمها والقول الاول من باب حذف الصلة للدلالة صلة اخرى في ذلك الكلام عليها نحو عند الذي واللا في عدتك  
والقول الثاني من باب حذف الصلة للدلالة غيرهما عليها نحو نحن الاول فاجع جوعك \* وحذف الموصوف \* قوله وفيه بحث  
سياتي) يعني في الباب السادس حيث قال ان المحققين على ان المنصوب في مثل ذلك حال من ضمير مصدر الفعل والتقدير  
فليضحكوه أي الضحك في حال كونه قائما ولا وليكوه أي البكاء في حال كونه كثيرا (قوله وذلك دين القيمة أي دين الملة القيمة)  
هكذا وقع في غالب النسخ وهو تقدير المخشري وجماعة ومعنى القيمة على هذا المستقيمة المعتدلة وفي بعض النسخ وهي نسخة  
الشارح أي دين الامة القيمة وهو موافق لما روي عن النضر بن شميل أنه قال سألت الخليل عنها فقال القيمة جمع القيم  
والقائم ومعناه وذلك دين القائم بالتوحيد (قوله أنا بن جلا واطلاع الثنايا) هذا صدر بيت عجزه \* مني أضع العمامة  
تعرفوني \* وقد تقدم الكلام عليه في حرف الغين المحجمة في غير (قوله نبئت اخوالي الى آخره) في الشرح يجب اشباع  
الميم من لهم اذ لو سكت لزم الاختلاف أعني كون المصراع الاول من بحر والمصراع الثاني من بحر آخر وذلك ان المصراع  
الثاني حينئذ من مخم البسيط والمصراع الاول امام من مصراع جزأ من مشطور السريع المكسوف وفي شرح المفصل  
لابن يعيش وفي نسخ المفصل يزيد بالياء وصوابه بالتاء المجهمة بثنتين من فوقها وهو يزيد ابن جلا وان أبو قبيلة معروفه اليه  
تنسب البرود التريديه والفاء في الصوت يقال فذل رجل يفتدي بصوت قال وبنى يزيد منصوب على البدل من اخوالي  
ولهم فديد جملة في موضع المفعول الثالث وعائنا متعاق بلهم ولا يتنعق فديده عليه وان كان العامل معنى كما قالوا اكل يوم لك  
قوب ولا يعمل فيه فديد لانه مصدر كالتهيق فلا يتقدم عليه ما كان من تمامه وظلما مصدر في موضع الحال أو مفعول له  
والعامل فيه محذوف دل عليه لهم فديد والتقدير جلا وعائنا أشد وعائنا ظلما ويجوز ان يكون ظلما منصوبا على أنه مفعول  
ثالث أي ذوى ظلم ويكون لهم فديد في موضع الحال كالتفسير لقوله ظلما انتهى وفي شرح المفصل لابن الحاجب وقول من  
قال انما هو بالمتانة الفوقية تنطع منه وتبجح بانه علم ان في العرب تزيد بالتاء والياء تنسب البرود التريديه وهو مردود من  
وجهين أحدهما ان الرواية هنا بالياء يعني المتانة الضمنية والثاني أن يزيد في كلامهم مفرد لا جملة فاستعماله كالجمل خطأ  
\* وحذف الصفة \* (قوله وان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ) أي في تعييبها حين عدم تقدير  
الصفة يعني وتعيبها يخرجها عن كونها صالحة فيكون فيه فائدة حين تقدير الصفة فيجب تقديرها (قوله فلم أعط شيأ ولم أمنع)  
هذا عجز بيت صدره \* وقد كتبت في الحرب ذاندره \* ويقع في كثير من النسخ البيت بتمامه وهو لابي الهيثم عباس بن  
مرداس السلمي بضم السين وامة الخنساء الشاعرة قاله في أبيات حين أعطى النبي صلى الله عليه وسلم المؤلفة فلأهم من  
غنائم حنين مائة مائة وأعطاهم أبا عمرو هي أن جعلت في ونب العبيد \* دين عينته والاقرع وقد كتبت في الحرب ذاندره \*  
فلم أعط شيأ ولم أمنع وما كان حصن ولا حابس \* يفوقن مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهم \*  
ومن نضع اليوم لا يرفع فقال النبي صلى الله عليه وسلم أقطعوا السانعة عن فزادوه حتى رضى والعبيد اسم فرسه وحصن  
هو أبو عينية وحابس هو أبو الاقرع ومرداس هو أبو صاحب هذه الايات والتدريج بمائة فوقية مضمومة فدل مهمة  
ساكنة فراهمة متوحدة فهمة القوة والعدة (قوله وليست دارنا هاتبار) هذا عجز بيت صدره وليس لعيشنا هاتبار  
ويقع في أكثر النسخ البيت بتمامه وهو امران بن حطان السدوسي الخارجي والمهام بمعناه الصقا والونق وقيل النضارة  
واللين وقد روي مهارة بالتاء التي تبدل في الوقف هاء (قوله دفعا للتناقض فهن) أي في الآيات والبيتين أما وجه التناقض في الآيات  
فلان الفعل التفضيل يجب أن يكون فيه زيادة على المفضل عليه فيقتضي ذلك أن يكون كل واحدة من الآيات أكبر من الاخرى  
وغيراً أكبر منها وأما دفع هذا التناقض فقال ابن الحاجب انه بتقدير الصفة أي أختها السابقة عليها أو بان المراد الاهي أكبر من  
أختها من وجه وقد يكون آيتان بل واحدة منهما أفضل من الاخرى من وجه أو بان المراد الاهي أكبر من أختها عندهم وقت

خصوصاً لان الحاضر اثر في النفس امس للعائب وأما وجه التناقض في البيتين ودفعه قطا هو وفي الشرح يمكن أن يكون  
 التقدير في قوله فلم أعط شيئاً عما هو يصري الصدق فان الواقع أنه أعطى شيئاً لكنه لم يرضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسب  
 الكلام بها جباب الصدق والافهم الاعطاء لا ينافض عدم المنع انتهى وقد يقال هو وان لم ينافضه عقلاً لكنه ينافضه عرفاً  
 بخذف المعطوف (قوله أي بين أحد وأحد) ظاهر كلام أبي حيان في البحران هذا التقدير له فإنه قال وعندى أن يكون  
 مما حذف فيه المعطوف لدلالة المعنى عليه والتقدير لا يفرق بين أحد من رسله وبين أحد فيكون احدها بمعنى واحد والمعنى  
 انهم ليسوا كاليهود والنصارى يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض (قوله وفي لزوم هذا نظير) لان للزوم من نفي التفريق  
 بين كل الرسل على سبيل التعريض بالغير ليس تفريق المعرض بهم بين كل الرسل بل اما التفريق بين كل الرسل أو التفريق  
 بين بعض منهم (قوله والذي يظهر وجه التقدير وان المقدر بين أحد وبين الله) في الشرح امس ما ذهب اليه أرجح مما  
 ذهب اليه القائل بان أحد هو الموضوع للعموم فان هذا محصل المراد مع عدم الحذف وذلك لان التفريق بين الرسل  
 في الايمان يلزم منه التفريق بينهم وبين الله في ذلك فان من آمن ببعضهم وكفر بباقيهم لم يؤمن بالله تعالى وأقول لان سلم  
 انه يلزم من التفريق بين الرسل التفريق بينهم وبين الله فان التفريق بين الرسل الايمان ببعض والكفر ببعض والتفريق  
 بين الله ورسله الايمان بالله والكفر برسله ولو سلم فلان سلم ان ما ذهب اليه المصنف امس بارجح بل هو ارجح بما ذهب اليه بقوله  
 بدليل ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله لان التفريق يفسر بعضه ببعض ويستدل على التقدير في بعضه من بعض (قوله  
 والآية في اللف والنشر وهذا التقدير تندفع شبهة المتزلة كالرخصى وغيره) في الكشف لم تكن آمنت من قبل صفة  
 لقوله نفساً وقوله أو كسبت في ايمانها خيراً عطف على آمنت والمعنى ان اشراط الساعة اذا جاءت وهي آيات مقدمة اعانها  
 ذهب أو ان التكليف عندها فلم ينفع الايمان حينئذ نفسها غيره فمة ايمانها من قبل ظهور الآيات أو مقدمة اعانها  
 غير كاسية في ايمانها خيراً فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة اذا آمنت في غير وقت الايمان وبين النفس التي آمنت في  
 وقتها ولم تكسب خيراً وفي حاشية التفتازاني ووجه التمسك بالآية على ان مجرد الايمان بدون ان يكون فيه كسب خيراً  
 ليس بِنافع ظاهر من كلامه والاعتراض بان أولاً أحد الامرين في سياق النفي تفيد العموم كالنكرة على ما ذكر في قوله  
 تعالى ولا تطع منهم أثماً أو ككفور اقدم النفع يكون للنفس التي لم يكن منها الايمان ولا كسب الخير مدفوع بان هذا  
 لا يستقيم ها هنا لانه اذا اتفقت الايمان اتفقت كسب الخير في الايمان بالضرورة فيكون ذكره لغوا من الكلام فوجب حمل  
 أوها هنا على المعنى الذي ذكره المصنف يعني الرخصى وهو التسوية بين النفس التي لم تؤمن قبل ذلك اليوم والتي آمنت  
 ولم تكسب خيراً والحاصل ان العموم انما يلزم اذا عطف أحد الامرين على الآخر باوتم ساط عليه النفي مثل لم تكن آمنت  
 أو عمت لا اذا عطف باوتم في أمر على نفي أمر كما تقول لم تكن آمنت أو لم تكن كسبت وهما هنا تدل على لزوم التكرار  
 فتعذر الثاني وأجيب عن التمسك بالآية من قبيل اللف التقدير أي لا ينفع نفساً ايماناً ولا كسبها في الايمان لم تكن  
 آمنت من قبل أو كسبت فيه فتوافق الآيات والحديث الشاهدة بان مجرد الايمان ينفع وتورث النجاة من العذاب ولو  
 بعد حين وتلائم مقهود الآية حيث وردت تحسير الذين أخافوا مآوعد وامن الرسوخ في الهداية عند انزال الكتاب حيث  
 كذبوا به وصدوا عنه أي يوم يأتي لا ينفعهم التهاف على ترك الايمان بالكتاب ولا على ترك العمل بما فيه وقريب من ذلك  
 ما قال ابن الحاجب ان المعنى لا ينفع نفساً ايماناً ولا كسبها وهو العمل الصالح لم تكن آمنت من قبل أو لم تعمل العمل الصالح  
 قبل فاختصر للعلم به انتهى ما في الحاشية (قوله فإدري أرشد طلابها) هذا آخري لا في ذؤيب الهدى وهو دعاني اليها  
 القاب اني لامره \* جميع فإدري أرشد طلابها وقد تقدم الكلام عليه في حرف الالف المفردة (قوله وقد مر فيه بحث)  
 مر ذلك في الالف المفردة حيث قال ولك أن تقول لا حاجة الى تقدير معادل في البيت المحمودة قولك ما أدري هل طلابها مرشد  
 وامتاع أن يؤتى لعل معادل (قوله وحذف المعطوف عليه) (قوله ويُرده ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب لان الجزء  
 اذا صدر بالفاء قد يلزم أن يكون ماضياً لفظاً ومعنى وفعل الشرط الواقع هنا بعد ان مستقبل معنى فيكون الانفجار سابقة على  
 الضرب وهو باطل افوات الدلالة على العجز الذي هو ترتيب الانفجار على الضرب واعتراض أبو حيان على الرخصى بان  
 دخول الفاء لا يدمعه من اظهاره فكون ما دخلت عليه قد ماضياً لفظاً ومعنى (قوله الان قيل المراد فقد حكمتا بترتيب  
 الانفجار على ضربك) لان السابق على الضرب حينئذ الحكيم بترتيب الانفجار لانفس الانفجار وفي الشرح لا يفيد ما ذكره في

هذا الاستثناء شيئاً في دفع الاعتراض من جهة ان اثران الماضي به - متحقق مضيه معنى فلا يصلح أن يكون جواباً للشرط  
مستقبل وأقول ليس اعتراض المصنف على الزمخشري من جهة ان الماضي لا يصلح أن يكون جواباً للشرط مستقبل لانه  
معترف بوقوعه مثل ان يسرق فقد سرق أخله من قبل بل من جهة أن تقدم الانفعال على الضرب في هذا المقام باطل وفي  
المطول ان جماعى الشرط والجزاء ان وان جعلت كلتاها أو واحداها اسمية أو فعلية ماضوية فالعنى على الاستقبال حتى ان  
معنى قولنا ان أكرمتهى الآن فقد أكرمتهك أمس ان تعتدبا كرامك ابى الآن فاعتدبا كرامى ابالك أمس وقوله تعالى  
وان يكذبوك فقد كذبت رسول من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسول من قبلك وقوله تعالى الاتصروه فقد نصره  
الله اذاخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا بقدر ما يناسب المقام حذف المبدل منه **﴿** قوله  
وقدمه انه قيل في لاله الا الله ان اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف **﴾** من ذلك في النوع الثاني من الجهة السادسة  
**﴿** حذف المؤكد وبقاء توكيده **﴿** قوله قد مر ان سيدي به والخليل أجزاه وان أبا الحسن ومن تبعه منعوه **﴾** من ذلك في الشرط  
الثالث من شروط الحذف الثانية المذكورة في أول الخاتمة **﴿** حذف المبتدأ **﴿** قوله قل أفأنتنكم بشر من ذلكم النار  
هكذا وقع في بعض من النسخ وهو الصواب لان الآية ليست الا في المحجوه هي فيها كذلك ووقع في كثير من النسخ هل انبئكم  
بشر من ذلكم النار وهو ليس بصواب **﴿** قوله فان لم يكن نارجلين فرجل وامرأتان أى فالشاهد **﴾** في الشرح الانسب  
في قوله واستشهدوا شهيد من رجالكم أن يكون هذا من حذف الفعل أى فليست شهد رجل وامرأتان من الاستشهاد  
وقدر الزمخشري فعلم من الشهادة فقال فليشهد رجل وامرأتان وما قدرناه أولى اذا المأمور هم المخاطبون لا الشهداء وعلى  
تقدير أن يكون المحذوف مبتداً كما قال المصنف فليقدر فالشاهد ان لا فالشاهد وأقول المناسب اقوله فان لم يكونا تقدر المبتداً  
وانما يقدره فالشهيدان لان الشهيد هنا بمعنى الشاهد ولان الشاهد المراد به الجنس **﴿** قوله وبعد القول نحو قالوا أساطير  
الاولين **﴾** في الشرح والآية في سورة الفرقان قال الله تعالى وقالوا أساطير الاولين ا كتبتنا هي على عليه بكرة وأصيلا وكون  
أساطير الاولين خبر مبتدأ محذوف كما ذكره المصنف قاله غير واحد ولا مانع من أن يكون مبتدأ وخبره ا كتبتنا فلابد ان يكون فيه  
حذف البتة **﴿** قوله ولا تقولوا ثلاثة **﴾** جعل المتقارن في مطوله هذه الآية مما يحتمل الامرين فقال وما يحتمل الامرين  
قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة أى لا تقولوا لنا وفي الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة في حذف الخبر ثم الموصوف أو المميز  
أى لا تقولوا الله والمسبح وأمه ثلاثة أى مستوون في استحقاق العبادة والرتبة كما اذا أريد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة  
فيلهم ثلاثة انتهى وفي الشرح ايراد هذه الآية هنا هو فان الكلام فيما اذا حذف المبتدأ واقعا بعد غير القول  
والحذف انما وقع فيها بعد القول انتهى وأجيب بان هذا القول نهى وهو غير القول السابق لان ذلك خبر **﴿** حذف الخبر **﴿**  
**﴿** قوله والوجه فيه ان الاصل بمالك ثم انبئت لو او مناب الباء قصد التشاكل اللفظي **﴾** قال الرضى أصل التركيب أنت أعلم  
بمال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه مالكا لقيام القرينة على كل من المحذوفين  
والمعنى أنالا أدخل بينك ولابن مالك ولا أشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت أعلم بما يصلحه **﴿** قوله له في عليك الى آخره **﴾**  
اللفظ بنح الهاء مصدر لطف بكسر هاءه - نى حزن وتحمسه وقولهم بالهف فلان كلمة يتحسرها على ما فات والجوار بكسر الجيم  
أن تطفى الرجل ذمة يكون بها جارك فتجيره **﴿** قوله وقد مر البحث في ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان الذين كفروا  
بالذ كر لما جاءهم مستوفى **﴾** في الشرح كانه سهى رحمه الله في الاخبار عرور البحث في الآية الاولى فان البحث فيها لم يعرف  
شي مما وقف عليه من نسخ هذا الكتاب لا مستوفى ولا غير مستوفى وهذه الآية في سورة الحج قال الزمخشري وخبر ان  
محذوف للدلالة جواب الشرط عليه تقديره ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وعن المسجد الحرام نذيقهم من عذاب  
اليم والآية الثانية في سورة حم السجدة وقد مر الكلام عليها مستوفى في المثال الاول من أمثلة الجهة الرابعة **﴿** قوله من  
صدعن نيرانهم الى آخره **﴾** تقدم الكلام عليه في فصل لامن حرف اللام **﴿** قوله اذا قيل سيروا الى آخره **﴾** اقرن بالنون هنا قرن  
النور ونحوه وفي بعض النسخ القرب بالباء الموحدة وهو تحريف والاعضب بالعين المهملة والاضاد المجهة المكسور اقرن  
الداخل شبه ما يحول بينهم وبين مرجوهم في القبح وسوء الحال بكبش مال قرنه وعضب **﴿** ما يحتمل النوعين **﴿** قوله تكثرت بعد  
الفاء **﴾** يعنى عقيبها من غير فاصل بينها وبينها **﴿** قوله وبأى في غيره **﴾** أى في غير ما هو بعد الفاء بالمعنى الذى ذكرناه فلا يرد فصير جميل  
لان احتمال النوعين وان كان بعد الفاء الا انه ليس بعد هابا بالمعنى المذكور **﴿** قوله وبدل للدول قوله فقالت على اسم الله أمرك

طاعة) في الشرح فيه نظرا لانه لا يلزم من وقوع لفظ طاعة في تركيب ما خبرا عن مبتدأ مذكور وهو لفظ الامر ان يكون كذلك في كل تركيب لم يذكر فيه المبتدأ ثم الظاهر ان الامر في البيت واحد الا و امر وهو صفة النهي أي امرك ذو طاعة أي مطاع مثل والامر المقدر في الآية واحد الامور وهو بمعنى الشأن فكيف يجعل الاول دايلا على الثاني وأقول لم يدع المصنف لزوم ذلك لزوما قليا وانما يريدانه لما وقع في كلام العرب لفظ طاعة في تركيب خبرا عن مبتدأ مذكور وهو لفظ الامر ولم يقع في كلامهم مبتدأ نظير مذكور ترجح بذلك انه عند الحذف خبرا مبتدأ محذوف هو الامر (قوله وقد مر تجوز ان عصاف الوجوه في امرك لافغان) مر ذلك فيما اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبرا فأيها أولى في حذف الفعل وحده أو مع مضمرة مرفوعة أو منصوبة أو مفعولها (قوله نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليهم) سيذكر المصنف في حذف الحال انه يجوز أن يكون التقدير قائلين - الام عليهم (قوله والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم - أي و اعتقدوا الايمان من قبل هم خيرتهم) فيكون الايمان على حقيقته والتجوز في حذف الجملة وقال الينفي في حاشية الكشاف ويجوز أن يكون التجوز في الايمان على طريق الاستعارة فيكون قد شبهه من حيث ان المؤمنين من الانصار تمكنوا فيه تمكن المالك المساط في مكانه ومستقره بمدينة من المدن الحصينة بتوابعها ومرافقها ثم خيل ان الايمان مدينة بعينها تخيل - لا محضا فاطلق على التخيل اسم الايمان المشبه وجعلت القرينة نسبة التجوز واللازم للشبه به اليه على سبيل الاستعارة التخيلية لتكون مانعة من ارادة الحقيقة (قوله علفتم ابنا واما باردا) هذا صدر بيت عجزه \* حتى شئت هالة عينهاها \* ويرى حتى غدت والمعنى واحد (قوله لها سبب ترحي به الماء والشجر) هذا عجز بيت صدره \* اعمر وبن هند ماترى رأى صرمة \* وفي القاموس والصرمة بالكسر القطعة من الابل نحو الثلاثين أو بين العشرين الى الثلاثين أو الى الخمسين أو الاربعين أو ما بين العشرين الى الاربعين أو ما بين عشرة الى بضعة عشرة (حذف المفعول) (قوله يكتر بعد لوشئت) أي بعد فعل المشيئة أو الارادة اذا وقع شرطا فان الجواب بدل عليه وبينه نحو ولوشئت لدا كم أجعبين أي لوشئت ايتكم لهذا كم أجعبين فانه متى قيل لوشئت علم السامع ان هناك شيئا تعلق المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا جى بجواب الشرط صار مبينا وهو ذا وقع في النفس ويستنتى من ذلك فعل المشيئة الذي يكون تعلقه بفعله غير بيان نحو ولوشئت ان أبكي دما بكيتة \* عليه ولكن ساحة الصبر أوسع فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ايتقرر في نفس السامع ويأنس به (قوله و بعد نفي العلم ونحوه نحو الا انهم هم السقهاء ولكن لا يعلمون) في الشرح يحتمل أن يكون هذا مما نزل فيه المتعدي منزلة القاصر فلا حذف وهو أبلغ في الهم وأقول احتماله لذلك لا يمنع احتماله لما نحن فيه فهو يصلح مثلا لما نزل فيه الفعل المتعدي منزلة اللازم ليكون الغرض منه اثباته لفاعله أو نفيه عنه من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه حتى لا يقدر له مفعول ولما لم ينزل فيه الفعل منزلة اللازم - يكون الغرض منه تعلقه بمفعول غير مذكور حتى يجب تقديره بحسب القرائن (قوله وما شئ حيت يستباح) هذا عجز بيت صدره \* حيت حيا تمامة بعد نجد \* (قوله على ذنبا كالم أصنع) هذا عجز بيت لابي النجم صدره \* قد أصبحت أم الخياردعي \* (قوله فثوب نسيت وثوب أبحر) هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره \* وأقبلت زحفا على الركتين \* ويرى يدل نسيت على (قوله ومن غريبه حذف المفعول وبقاء القول نحو قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم أي هو صخر) هذا احد الاوجه التي ذكرها الخشري في الكشاف وعبارته فان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا الصخر مبيّن على انه صخر فكيف قيل لهم أتقولون أسحر هذا قلت فيه أو جه ان يكون معنى قوله أتقولون للحق انعميونه وتطعنون فيه وكان عليكم ان تدعوا له وتعظموه من قولهم فلان يخاف القالة وبين الناس تقالوا اذا قال بعضهم لبعض ما يسوءه ونحو القول الذي كرفي قوله سمعنا فتى يذكرهم ثم قال أسحر هذا فانكر ما قالوه في عيبه والظعن عليه وان يحذف مفعول أتقولون وهو ما دل عليه قولهم ان هذا أسحر مبيّن كانه قيل أتقولون ما تقولون يعني قولهم ان هذا أسحر مبيّن ثم قيل أسحر هذا وان يكون جملة قوله أسحر هذا ولا يفلح الساحرون حكايه - كالمهم كانهم قالوا أجتثنا بالسكر نطمبلنا به الفلاح ولا يفلح الساحرون كما قال موسى للسكره ما جئتم به أسحر ان الله سيبيطله انتهى (قوله ويجوز حذف مفعولي اعطى) قيد به لان مفعولي علم ووطن لا يحذفان معا قال الرضى اعلم ان حذف المفعولين معاني باب اعطيت يجوز بالاقرينة دالة على تعيين ما فتحذفها مناسيا منسيا تقول فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت ووظنت فانك لا تحذفهما معا فلان تقول علمت ولا ظننت لعدم الفائدة لان من العلوم ان الانسان لا يخوف الاغلب من علم أو ظن فلا فائدة في ذكرها بدون المفعولين وأما مع القرينة

القرينة فلا بأس بحذفها نحو من يسمع يخل أي يخل له سموعه صادقا فاما حذف أحد هادون الآخر فلا شك في قلبه مع  
 كونهما في الأصل مبتدأ وخبر أو حذف المبتدأ والخبر غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان  
 مضمونهما معا هو المفعول به على الحقيقة فلو حذف أحد هادون كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد  
 ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكافي قوله تعالى ولا يحسبن الذين كفروا بالياء الى قوله خير لهم أي بخلهم هو خيرا  
 لهم واما حذف المفعول الثاني فكافي قوله لا تخلفنا على غراتك انا \* طاما قدوشى بنا الاعداء أي لا تخلفنا إذ ذلة على اغرائك الملائك  
 بنا (قوله نحو فاما من أعطى) في الشرح هذا منزل فيه المتعدي منزلة القاصر فلا يقال حذف مفعولا وقد قرر المصنف ذلك في  
 المتن قبل هذا انتهى وأقول يعني بتقرير المصنف قبل هذا قوله في بيان انه قد يظن الشيء من باب الحذف وليس منه ولا يسمى  
 محذوف لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له (قوله حذف الاستثناء) أي المستثنى (قوله يقال قبضت عشرة ليس  
 الا وليس غير وقد تقدم) يبنى الكلام على ليس غير عند الكلام على غير في حرف الغين المجمة  $\text{حذف حرف العطف}$  (قوله  
 ان امرأ زهطه بالشام منزلة \* يبرين الى آخره) هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعض منها برمل يبرين وهو الصواب لان  
 البيت من البسيط ولا يكون منه الا اذا كان كذلك ويبرين اسم موضع ويقال رمل يبرين وهو عتناه تحتمية مفتوحة في اوله  
 وفي الصحاح ونصيبين اسم بلد وفيه للعرب مذهبان منهم من يجعله اسما واحدا ويلزمه الاعراب كما يلزم الاسماء المفردة  
 التي لا تنصرف فتقول هذه نصيبين ومررت بنصيبين ورأيت نصيبين والنسبة اليه نصيبى ومنهم من يجريه بحرى الجح  
 فتقول هذه نصيبون ومررت بنصيبين ورأيت نصيبين انتهى وكذلك القول في يبرين وفلسطين ويامين وقنسرين والنسبة  
 اليه على هذا القول نصيبى ويبرين وكذلك اخواته ما واغترض عليه بان الذي ينبغي ان يقال في النسبة ههنا نصيبى ويبرى  
 وههنا نصيبين عكس ما ذكره (قوله وقيل على بدل الاضراب) هو ما قصد فيه الاول ولم يتبين فساد قصده وأضرب عنه الى  
 الثاني وجعل في حكم التروك فخرج ما لم يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه الاسان وهو بدل الغلط وما تبين فيه فساد القصد  
 الاول وهو بدل النسبة ان (قوله وقد خرج على ذلك) أي على حذف حرف العطف (قوله ويبيده ان فيه فصلابين المتعاطفين  
 المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالرفوع) أي بعد حذف العاطف في الآيتين ان فيه في الآية الاولى فصلابين المعطوف  
 والمعطوف عليه المرفوعين بمنصوب وفي الآية الثانية فصلابين المنصوبين برفوع والظاهر ان البارز في بيده حذف العاطف  
 من الثانية أي بعد حذف العاطف منها ان فيه فصلابين المتعاطفين أي المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين وهما الاسم  
 الشريف والملائكة بالمعطوف عليه المنصوب وهوانه لاله الا الله وبين المنصوبين المتعاطفين وهما لاله الا هو وان الذين  
 عند الله الاسلام بالمعطوف المرفوع وهو الملائكة واولو العلم (قوله أو معمول للحكيم على ان أصله الحاتم ثم تحول للباغية) قيد  
 بذلك لانه لو لم يكن اسم فاعل لذلك بل كان صفة مشبهة لم يجز عمله في ان الذين عند الله الاسلام لكونه غير سببي وشرط معمول  
 الصفة المشبهة ان يكون سببيا أي متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو زيد حسن وجهه أو معنى نحو زيد حسن الوجه أي منه (قوله  
 وأجاز الزمخشري ان يكون استثناء) أي ان يكون قات لا أجدا أم حكيم عليه استثناء فاق  $\text{حذف فاء الجواب}$  (قوله وقد مر ان أبا  
 الحسن خرج عليه ان ترك خير الوصية) أبو الحسن هذا هو الاخفش والموضع الذي مر فيه ذلك هو الكلام على الفاء المفردة  
 $\text{حذف واو الحال}$  (قوله تقدم في نصف النهار الماء غامرة) الموضع الذي تقدم فيه ذلك هو الاشياء التي تحتاج الى الرباط في  
 الباب الرابع  $\text{حذف قد}$  (قوله زعم البصريون ان الفعل الماضي الواقع حالا لا يدمعه من قد) تقدم الكلام على هذا في حرف  
 القاف عند الكلام على قد (قوله واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبر السكان) يعني اشترط الكوفيون في الماضي الواقع خبرا  
 لكان أو إحدى أخواته الا فتر ان بقدر ظاهرة كافي الحديث أو مقدره كافي البيت (قوله وكنا حسبنا كل يميناء شجمة) هذا  
 صدر بيت عجزه عشية لا قينا جذاما وجبرا ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وجذام يحج مضمومة فذال هجعة قبيلة من اليمن  
 تنزل بجبال حسمى وهي بجاء مهملة مكسورة أرض بالبادية غليظة لا خير فيها ويقال آخر ما نصب من ماء الطوفان حسمى  
 فبقيت منه هذه البقية الى اليوم فيها جبال شواهي ملس الجوانب لا يكاد القتام يفارقها وجر أبو قبيلة من اليمن (قوله  
 حلفت لها بالله الى آخره) تقدم الكلام عليه في قد (قوله حذف لا النافية غيرها) أي غير لا التبرئة وفي بعض النسخ وغيرها  
 بالواو أي وغير لا النافية وهو لا النافية والصواب الاول ولهذا لم يمثل الا لا النافية (قوله فقلت عين الله أبرح قاعدا) هذا صدر

بيت لاهرئ القيس عجزه \* ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي \* وفي القاموس والواصل المفصل أو مجتمع العظام جمع وصل  
 بالكسر والضم وهو كل عظم لا ينكسر ولا يمتطأ بغيره (قوله فان شئت آليت الى آخره) في الشرح هذان البيتان من بحر  
 المتقارب والاول منهما مدرج آخر صدره الف المقام وأول عجزه ميمه ويحتمل ان لا يكون مدرجا بان يكون آخر صدره ميم المقام  
 وأول عجزه واو الركن لكن يكون فيه النلم والسرمد الدائم والشاهد قوله نسبتك وسهل حذف لانه كونه مسـتقبلا معنى  
 لانه عامل في ظرف مسـتقبل وهو مادام عقلي اذ تقديره مدة دوام عقلي كما سهل حذف لامع المضارع المستقبل (قوله فلا  
 والله نادى الخى قومي) هذا صدر بيت عجزه \* هـدوا بالمساء والعلاط والهدو يضم الهاء والدال وتشد يد الواو مصدر هـدأ  
 بالهمز هـدأ وهـدوا بالمساء متمتق بنادى والعلاط بالعين المهملة المكسورة في أوله والطاء المهملة في آخره مصدر عاظه  
 بشر اذا ذكره وفي الشرح وزعم الكوفيون انه لا حذف في مثل هذا البيت وان لا المذكورة أولا هي نافي الجواب قدم  
 اعتناء بالنفي وفيه تقديم نافي جملة على جملة أخرى مع انه لا يتأق في قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر  
 بينهم انتهى (قوله وقولى اذا ما أطلقوا الى آخره) هذا البيت للفن بن تواب وفي الصحاح والمنخل يفتح الخاء المعجمة مشدد  
 اسم شاعر يقال لأفعله حتى يئوب المنخل كما يقال حتى يئوب القارظ العنزى وفي الشرح وأظنه يعنى المنخل أحد  
 القارظين اللذين خرجا في طلب القرظ فلم يرجع اقلوا الا آتيتك أو يئوب القارظان قال أبو ذؤيب وحتى يئوب القارظان كلاهما  
 \* وينشر في القتلي كليب لوائيل وفي شرح الكافية بعد ما ذكر بيت المصنف أرادوا الله لا يلاقونه فحذف القسم وحرف النفي  
 وهـذا في غاية الغرابة انتهى وفي الشرح وجماعة من الضاه يرونه ما حذف منه لا النافية بدون اضممار القسم ومنهم  
 المصنف والظاهر ان رأى ابن مالك أولى ليكون من قبيل ما ثبت حذفه بقياس باعتبار حذف لافي جواب القسم بخ حذف  
 ما النافية \* (قوله فوالله ما نلتم الى آخره) في الصحاح والوقى المواقفة بين الشيتين كالالتحام يقال حلوتته وفق عياله أى  
 لها بين قدر كفايتهم لافضل فيه وفي الشرح يحتمل ان يجعل قوله بعمتل مفعولا به والباء زائدة وما المذكورة نافية في الموضوعين  
 والقملان تنازعا وحذف المفعول من أحدهما فلا يحتاج الى تقدير ما لنافية ولا موصولة بخ حذف كى المصدرية بخ (قوله  
 وانما يقدر الجمهور هنا أن يعينها لانها ام الباب فهو اولى بالتجوز) هذا بيان لوجه تقدير الجمهور وفيه اشارة الى وجه الرد  
 على السـيرافي بخ حذف اداة الاستثناء بخ (قوله لا أعلم ان أحدا أجازه الا السهيلي) في الشرح هـذا عجيب جدا كيف لا يعلم  
 المصنف أحد أجازه غير السهيلي والمثلية في التسهيل وقد كتب منه نسخا وملا بحواشيه وفيه في باب التنازع ونحو ما قام  
 وقد لا يزيد محمول على الحذف لاعتلى التنازع خلافا لبعضهم يعنى ان التـقدير ما قام الازيد وما فـهـذا لا يزيد فـهـذا شئ غير  
 حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا وقد صرح ابن الحاجب بالمثلية أيضا واختار فـهـذا ذلك أى انه محمولة على الحذف دون  
 التنازع انتهى وأقول هذا لا يرد على المصنف فان مراده حذف اداة الاستثناء وحدها وتأتوا بذلك ان الاصل الا قائل الا  
 ان يشاء الله وحذف القول كثير حذف قائل لذلك فبقي الا الا ان يشاء الله فحذف أولى ادانق الاستثناء فبقي الا ان يشاء الله  
 فتكون الآية على هـذا من حذف اداة الاستثناء وحدها لكن بعد حذف المستثنى الذى هو قول لا حرج في حذفه (قوله  
 فتضمن كلامه) هذا اعتراض على السهيلي بانه قرر الآية في حذف الاداة وحدها لا تضمن انها من حذف الاداة والمستثنى  
 جميعا (قوله والصواب ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدر او حال أى الاقولا مصحوبا بان يشاء الله) ان قدر المستثنى  
 مصدرا (ولا متلبسا بان يشاء الله) ان قدر جالا وحذف هذا المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو ان يشاء الله لان معناه بان يشاء  
 الله (قوله وقد علم انه لا يكون القول مصحوبا بذلك) يعنى بان يشاء الله الامع حرف الاستثناء داخل على ان يشاء الله نحو لا فعلن  
 الا ان يشاء الله فيكون المحذوف من هذه الآية حرف الاستثناء الداخل على ان يشاء الله وهو حذف اداة الاستثناء وحدها وفي  
 الشرح وهـذا معنى ما قاله ابن الحاجب في أماليه في قوله تعالى ولا تقولن شئى انى فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله والوجه  
 فيه ان يكون الاستثناء مفرغا كقولك لا تجئ الا باذن زيد ولا تخرج الا بمشيئة فلان على ان يكون الاعم المحذوف حالا  
 أو مصدر افتقـدر الحال لا تخرج على حال الامستحب بذلك وتقدر المصدر لا تخرج الا بخروج الامستحب بذلك  
 كقولك ما كتبت الا بالقلم وما تجرت الا بالقدم وحذف الباء من ان يشاء الله والتقدير الا ان يشاء الله أى  
 الا بذكر المشيئة وقد علم ان ذكر المشيئة المستحبة في الاخبار عن الفعل المستقبل هي المشيئة المذكورة بحرف الشرط  
 أو ما فى معناه كقولك لا فعلن ان يشاء الله أو لا فعلن بمشيئة الله أو الا ان يشاء الله وما أشبه ذلك وما ذكر من انه استثناء  
 منقطع أو متصل على غير ذلك فبعيد أما الانقطاع فلا يتجه لانه يؤدي الى نهي كل أحد عن ان يقول انى فاعل غدا كذا

مطلقا

• طاقا يده بشئ أولم يقيده وهو خلاف الاجماع فانه لا يختلف في جواز قول القائل لافعل غدا كذا ان شاء الله وجهه له  
منقطع ايدرجه في النهي وأماما ذكر من انه متصل بباء تبار النهي فيؤدى الى ان يكون المعنى نهيتكم الا ان شاء الله والنهي  
لا يتقيد بالمشيئة لانه ان اردت تحقيق الاخبار عن نهى محقق فلا يصح تعليقه بالمشيئة وان اردت نفس النهى الذى هو انشاء فلا  
يقبل تعليقه على المشيئة وان اردت دوامه الى ان يأتى نقيضه فذلك مع عدم كل أمر ونهى وكل حكم ثم يلزم ان يكون كل  
أحد منهيان ان يقول انى فاعل غدا مطلقا لان الاستثناء بالمشيئة لم يتعرض له وانما تعرض لنفس النهى أو دوام النهى كما  
تقدم وأماما ذكر من انه متصل لقوله انى فاعل فاعل فاعل فاعل بكل حال الا فى حال مشيئة الله فيصير منهيان عن  
ذلك وهو خلاف الاجماع اذ بصير المعنى النهى عن ان يقول انى فاعل ان شاء الله وانى فاعل الا ان يشاء الله وهذا بقوله أحد  
وأماما ذكره من ان بعض المتأخرين زعم ان الالهة ليست باستثناء فان اراد انهم ليست باستثناء اتصال فقد تقدم الكلام عليه  
وان اراد انهم ليست باستثناء أصله الا لا منقطع ولا متصل فلا يصدر ذلك الا عن جهل وغباوة والله أعلم انتهى (قوله وقال بعضهم  
يجوز ان يكون ان شاء الله كلمة تأييد) هكذا وقع فيما رأينا من النسخ والظاهر ان يقول الا ان يشاء الله يحذف الجار (قوله  
وقد يحذف مع بقاء الجار) قال ابن مالك والصحيح جواز حذف الجار قياسا فى مثل قولك زيد جوا يا مان قال ابن مهران كقوله  
صلى الله عليه وسلم أقربهم ما منك يا بالجار فى جواب قولها ان الى جارين فالى أيهما أهدي وكقول العرب خير لمن قال كيف  
أصبحت فحذف الباء وأبقى عملها لان معنى كيف بأى حال فعملها معنى الحرف دليلا فلا يلاحظ به لكانت الدلالة أقوى وجواز  
الحذف أول قال أبو حيان وينبغى ان يثبت فى القياس على ذلك يحذف ان الناصبة (قوله هو مطرد فى مواضع معروفة)  
هى عشرة مواضع خمسة اضمحار أن فيها على سبيل الوجوب وخسة على سبيل الجواز وكلها مستوفى فى النجوى باب اعراب  
الفعل يحذف لام الطاب (قوله وقيل هو جواب اشرط محذوف أو جواب للطلب) قد سبق الكلام على الآية الأولى  
فى حرف اللام (قوله محمد فقد نفسك كل نفس) هذا صدر بيت لا يى طالب عجزه \* اذا ما خفت من أمر تبالا \* وقد تقدم  
الكلام عليه فى اللام (قوله حذف حرف النداء) يريد به بالانها أصل الباب لكثرة الاستعمال (قوله وشذفى اسمى الجنس  
والاشارة) قال الرضى أما اسم الجنس فالمراد به هنا كل نكرة قبل النداء يصح تعريفه باللام سواء تعرف بالنداء نحو يارجل  
بالضم أولم تعرف نحو يارجل أو سواء كان مفردا كأمرو ومضافا نحو يا غلام رجل ويا حسن الوجه أو مضارعا للمضاف نحو  
يا طاله اجبلا قصدت به - هذه الثلاثة واحد ابيه ينة أولا والسر فى امتناعهم من حذفه أما من النكرة فلان حرف التنبيه انما  
يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك منتبها ما تقول له وهذا لا يكون الا فى المعرفة وأما من المعرفة المتعرفة بحرف النداء  
فلان الحرف المذكور حينئذ حرف تعريف وحرف التعرف لا يحذف مما تعرف به الا لظن بقاؤه على أصل التنكير الا ترى  
ان لام التعرف لا تحذف من التعرف بها وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف والتنبيه وانطاب  
فان قيل يجوز حذف حرف النداء من أى نحو أيها النعلان وهو جنس متعرف بالنداء فالجواب ان المقصود بالنداء هو  
وصف مرئى وهو معرف قبل النداء باللام فإز حذفه لذلك الا ترى انه لا يجوز الحذف من ياليم - ذامن غير ان تصف هذا بذى  
اللام كالا يجوز الحذف من هذا فنبت ان الاعتبار فى حذف حرف النداء من أى بوصفه نحو ياليم الرجل أو بوصف وصفه  
نحو ياليم - ذا الرجل وأمام اسم الاشارة فلانه موضوع لما يشار به للمخاطب الى شئ وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه  
منادى أى مخاطبا تناظر ظاهر فلما أخرج فى النداء عن ذلك الأصل وجعل مخاطبا احتجج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره  
وجعله مخاطبا وهى حرف النداء انتهى وفى الشرح وتقييد المصنف شذوذ حذف حرف النداء بما ذكره من اسمى الجنس  
والاشارة ظاهر فى أن حذفه من منادى غيرها ليس بشاذف فإذ عليه كلمة الله فانه لا يحذف حرف النداء منها الا مع تعويض الميم  
المشذدة فى الآخر وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى نداءه بأى أو باسم الاشارة فلما حذف الوصلة مع هذه الحكمة  
لكثرة نداءهم يحذف الحرف اذ لا يكون اجمافا وأقول لا وجه لا يراد خصوصية كلمة الله فان حرف النداء لا يحذف أيضا من  
الندوب نحو ياعمر أو لامن المستعانت نحو يا لله ولا من المنادى البعيد لان المراد فى اطالة الصوت والحذف يتنافيه ولا يحذف  
أيضا من المضمرة ونداءه شاذ ويأتى على صيغى المرفوع والمنصوب كقوله يا بجرين بجرين يا أنتا \* أنت الذى طقت عام جمعا  
وكقول بعضهم يا يالك قد كفيتك (قوله أصبح ايل) هذا القول لام جنذب زوجة امرئ القيس قالته تبرمابه وفى الصحاح



وكان امرؤ القيس مفركا وهو بالتشديد الذي تبغضه النساء ويقال انه سألها عن سبب تفريرك النساءه فقالت انك ثقيل  
المصدر خفيف العجز سريع الارقاة بطيء الافاقه (قوله بمثل هذا الوعة وغرام) هذا عجز بيت صدره \* اذا هملت يوما لها قال  
صاحبي \* ولوعة الحب حرقته وقد لاعه الحب بلوعه والتاع فؤاده أي احترق (قوله هذي برزت لنا فهاجرت سببا) هذا مصدر  
بيت عجزه \* ثم انصرفت وما شفيت نسيسا \* والرئيس ابتداء الحب والنسيس بنون في أوله وبعملتين بينهما مناهة تحيته بقية  
الروح وغاية جهد الانسان (قوله وأجيب بأن هذي مفعول مطلق) في الشرح يمكن ان يجعل هذي منادى ولا يتم التلميح  
وذلك لان المتنبى كوفي ومذهب أصحابه نجاه الكوفة جواز حذف حرف النداء من اسم الاشارة فلا يفتكر ان كتابه لذلك ولا  
يجه تلمينه (قوله يا عمرو انك قدملت الى آخره) الملل السامة ومعنى البيت على ما قال المصنف انك قدملت صحابتي وصحابتيك  
اخاها قليلة فلا تملى وفي الشرح الذي يظهر لي ان ذلك اشارة الى الملل المفهوم من قولك ملات أو الى الامر الذي تضمنه هذا  
البيت والمعنى انك قدملت صحبتك اباي وصحبتى اباك فيما خاله وأظنه وهذا الامر قليل في الاحكام بقوله ذلك مبتدأ خبر عنه  
بقليل وقوله اخال جملة النفي فعلها وأتى بها بدلالة الجملة السابقة لبيان ان الاخبار بما تقدم عليها نشأ عن الظن لا عن اليقين كما  
تقول زيد قائم أظن وحينئذ قايمت الاشارة بذلك الى مفعول مطلق ولم يتضح لي وجه الرفع بهذا البيت على ابن مالك فتأمل  
وأقول وجهه ان ذلك اشارة الى المصدر الذي هو صحابتيك ولم ينعتم اسم الاشارة بالمشارة اليه بل خبر عنه بقليل اما على ان  
يكون من التعليق بلام الابتداء المقدره حذف ضرورة كما قال سيبويه في \* اني وجدت ملاك الشيمة الادب \* وفي \* وما اخال لدينا  
منك تنويل \* ان الاصل ملاك وللدنيا واما على ان تكون من الغاء المتوسط لان المتوسط المبعج للالغاء ليس المتوسط بين المعمولين  
فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض للالغاء أيضا نعم الالغاء للمتوسط بين المعمولين اقوى والعامل هنا قد سبق بالابتداء  
الذي هو صحابتي كما قيل في البيتين انهما من الغاء المتوسط لان العامل في الاول سبق باني وفي الثاني بما النافية وتظيره متى  
ظننت زيدا قائما فانه يجوز فيه الالغاء \* حذف نون التوكيد \* (قوله فلا وأبى لنا تها الى آخره) في الصحاح والروم من ولد الروم بن  
عيصوبن اسحق يقال رومي وروم مثل زنجي وزنج فليس بين الواحد والجمع الالباء المشددة كما قالوا غمزة وغمروم لم يكن بين الواحد  
والجمع الالباء (قوله ويجب حذف الخفيفة اذا قبلها ساكن) قال الرضي انما كان ذلك حظا لها عن التنوين لان التنوين لازم  
للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي  
ان يكون للنون اللام حقة للاسم فضل على اللام حقة للفعل (قوله وبعاد حينئذ ما كان حذف لاجلها) هو واوا الضمير في اضرب  
يا قوم وبيا الضمير في اضربن يا هند وقال يونس الواو والياء عوض من النون (قوله اضرب عنك اللهم طارقه الى آخره)  
قونس الفرس عظم ناتي بين اذنيها \* حذف نوني التنبيه والجمع \* هذه الترجمة تقع في بعض النسخ وتسقط في بعضها (قوله ها  
خطنا الى آخره) الخطات تنبيه حطة وهي الامر والقصة وقيل رفع اسارومنة ودم على الحكاية وحذف النون مع ذلك من  
خطتان للارضاة كانه قال \* خطا اقولكم لي اما كذا واما كذا (قوله لا يزالون ضار بين القباب) هذا عجز بيت صدره \* رب حى  
عز ندس ذي طلال \* وقد تقدم الكلام عليه في حرف الكاف عند الكلام على كل \* حذف التنوين \* (قوله أمسلمي الى قومي  
شراحي) هذا عجز بيت صدره \* وما أدري وطني كل ظن \* قال القراء وشراحي مرخم شراحي في غير النداء وفي الشرح ويمكن  
ان يكون منادى ومسلمني خبر لمخدوف أي أنت مسلمي الى قومي يا شراحي وفي الصحاح وشراحي اسم رجل لا ينصرف عند  
سيبويه في معرفة ولا نكرة لانه برتبة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش في النكرة انتهى والجمهور على ان النون في مسلمي  
للاوقاية دخلت في اسم الفاعل على سبيل الضرورة وذهب هشام الى انه للتنوين وأجاز في السبعة هذا ضاربك وضاربني  
والكاف والياء في موضع جر (قوله ثم هو نون الوقاية للتنوين لقوله وائمس الموافيني الى آخره) هذا يقع في بعض النسخ دون  
بعض وهو بيان مذهب الجمهور في نون نحو مسلمي والرد على مذهب هشام (قوله ولا يكون الاسم موصوفا بما اتصل به  
وأضيف الى علم من ابن أوابنة) قال الرضي وذلك لكثرة استعمال ابن بين وعلمين وصفنا طلب التحفيف لفظا بحذف التنوين من  
موصوفه وخطا بحذف ألف ابن وكذلك من قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وان لم يكن بين علمين نحو جاءني كريم  
ابن كريم أوزيد بن أحمينام بحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو  
على انه مبتدأ وخبر بقرنته أيضا مع ان التنوين حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام

وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ وخبره انتهى وفي أمالي ابن الحاجب وقياسه ان يكتب بالالف لان قياس الكتابة ان يكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتداء والوقف والدليل على ذلك كتابتهم في الله بآيات الهمزة في واثبات الالف في الله ولذلك اذا كتبت فهز زيدا كتبت قافواها لانك لو كتبت لوقفت لقلت قه فدل على ان قياس ابن ان يكتب الالف مطلقا لانك لو كتبت ذات به قلت ابن وانما حذف الالف اختصارا اكثر من اول ذلك - حذف العرب التنوين من الاسم الاول فاعلة التي حذف العرب التنوين لاجلها هي التي حذف الكتاب الالف لاجلها وانما اشترط ان يكون بين علمين وصفة لانه انما يكتب اكثر اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا يكون اول سطر لانه اذا كان اول سطر كان في محل يمدد به غالبه لان القارئ ينتهي الى آخر السطر ثم يبتدئ اول السطر الذي بعده فمكره وان يكتبوه على غير ما يوجبه النطق به غالبيا وحذف الالف وان كان على خلاف القياس انما كان ليكون اجري مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف لم يكن للحذف وجه (قوله جارية من قيس بن ثعلبة) بعده كريمة اخوها والواو العصبية وفي الشرح قال ابن جني والذي ارى انه لم يرد في هذه البيت وما جرى مجراه ان يجري ابنا وصفا على ما قبله ولو اراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر اراد ان يجري ابنا على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كاشي الواحد فوجب ذلك ان ينوي انفصال ابن مما قبله وذا قدر لذلك فقد قام بنفسه ووجب ان يتبدل على ذلك تقول كلمت زيدا ابن بكر كانك فات كلمت زيدا بكر لان ذلك حكم البديل اذ البديل في التقدير من جملة اخرى غير جملة البديل منه وقال بعض المتأخرين لو كان الامر على ما قاله ابن جني لسكان مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا في كلامهم لانه وجه سائغ مطرد ولو كانه دليل فقامته كان الوجه ان يحتمل على انه ضرورة (قوله \* فالغيبته غير مستعتب \* الى آخره) هذا البيت لابي الاسود الدؤلي وقبله فذكرته ثم عاتبته \* عتابا رفيقا وقولا جميلا (قوله وانما آثر ذلك على حذفه للاضافة لارادة مماثل المتعاطفين في التكبير) الاشارة بذلك الى حذف التنوين لالتقاء الساكنين في ولا ذا كر الله واللام الاولى تعليل للحذف والثانية للايثار واراها متعاطفين المعطوف والمعطوف عليه أي آثر الشاعر حذف التنوين في ذا كر الله لاجل التقاء الساكنين على حذفه لاجل الاضافة بان يضيف ذا كر الى الاسم الشريف ليمتثل في التكبير المعطوف وهو ذا كر والمعطوف عليه وهو غير مستعتب فان قيل هذا شعر بان ذا كر اذا حذف منه التنوين لاضافة الى الاسم الشريف يكون معرفة واطافته اليه لفظية وهي لا تقيد التعريف اجيب بان ضافة اسم الفاعل لا تكون لفظية الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال وهو ههنا بمعنى الماضي او الاستمرار (قوله فن الاول مضاف الى المذكور والثاني لجاورته له مع انه المضاف اليه في المعنى كانه المضاف اليه لفظا) الضمير في له واليه الاولى والثانية للذكور وفي انه وكانه للثاني وهو مبتدأ خبره كانه وما بعده ولجاورته تعليل لهذا الحكم قدم للاهتمام به \* حذف الهمزة (قوله تحذف للاضافة المعنوية) لانها موضوعة لتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه ذكرا وتعيينه ان كان معرفة فلولا تحذف الهمزة من المضاف اضافة معنوية لزم تعريف المرفوع ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه ان كان ذكرا وكل ذلك تحصيل الحاصل اما تعريف المرفوع فظاهر واما تخصيص المرفوع فلانه اذا كان مرفوعا كان مخصصا وتفيد بالمعنوية لان الهمزة لا تحذف للاضافة اللفظية وهي التي يكون المضاف فيها مشتقا مضافا الى معموله لانها لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وتفصيل ذلك ان الهمزة لا تمتنع فيها من المثني ولا من المجموع بالواو والنون نحو الضارب بازيد والضرابون زيدولا من المفرد والجمع بغير الواو والنون اذا كانا متعديين ومجرورهما مضمرا نحو الضارب بك والضاربك او ظهر باللام نحو الضارب الرجل والضارب الرجل او مضاف الى المظهر باللام مرة بعد اخرى نحو الضارب وجه فرس غلام أخي الرجل (قوله قيل والاسم المشبه به نحويا الخليفة هيمية) لان تقديره يامثل الخليفة هيمية فدخل يافي الحقيقة على غير الالف واللام (قوله ويرده انه الاتجامع من الجارة للفضول) قيد به لانها اتجامع من الجارة غير المفضول كما اذ ابني افعال التفضيل مما يتعدى عن كقول الكميت فهم الاقربون من كل خير \* وهم الابعدون من كل ذم ويجوز ايضا اتجامع من هذه من الجارة للمفعول مقسمة عليها او مؤخره نحو زيد اقرب من عمرو من كل خير (قوله وليس هذا بياسا والتركيب قياسي) هذا رد على الاخفش في قوله ان اللام زائدة بان زيادة اللام ليست قياسية وهذا التركيب الذي كلامنا فيه قياسي (قوله وابدال المشقة ضعيف) قال الرضي والاغلب ان يكون البديل جامدا بحيث لو حذف الاول لاستقل الثاني ولم يتحج الى متبوعه في المعنى فان لم يكن جامدا كقولك فلا وأبيك خير منك لاني \* ليؤذني التعميم

والصهيل) قدر الموصوف أي فلا وأبيك رجل خير منك (قوله والاولى عندى ان يخرج على قوله \*واقدم امر على اللئيم بسبني\*) وهو ان يجهد ال التعريف الجنس فيكون مدخولها في المعنى كالنكرة فيصح نعمته كالنكرة في حذف لام لا فاعل (قوله وقتيل مرة أنارن) مرة بيم مضمومة وراء مشددة أبو قبيلة من قريش وأبو قبيلة من قيس غيلان وأثارن همزة مفتوحة فثلاثة ساكنة فهمزة مفتوحة مضارع نارت القليل وبالقتيل ناراً وثورة اذا قتلت قاتله والفرغ بكسر الفاء وفتحها أو بالغين المحجة المدبر في حذف جواب القسم (قوله ومنه ان جاءني زيد والله أكرمته) هكذا وقع في النسخ وفي الشرح ليس هذا المثال الثاني من القسم الاول وانما هو من القسم الثاني وقد صرح بذلك في أول الترجمة التي تأتي وهو حذف جملة جواب الشرط وانظرا هرا ما هنا فهو وسبق ولم أقول ليس ما ذكره هنا ولا في الترجمة الا تيمه بسهولة ولا سبق ولم وذلك ان الشرط والقسم اذا جمعوا يؤول معهما بجواب السابق مستغنى به عن جواب المتأخر والاصل في الجواب ان يلي ما هو جواب عنه فيكون أكرمته في المثال مستغنى في التيمه على القسم ويكون المثال محذوف منه جواب القسم اتقدم ما يغني عنه لكن في التيمه دون اللفظ ولهذا قال ومنه فان قيل مثل هذا يأتي فيما ذكره في حذف جملة الشرط وهو والله ان جاءني زيد لا كرمته وقد صرح فيه بأنه مما اكتنف الشرط ما يدل على الجواب أوجب بان اعتبار الجواب المذكور هنا مقدما على الشرط له لازم متبع وهو عود الضمير على متأخر لظهور تيمه فيمتنع ذلك الاعتبار لامتناع لازم - (قوله أي انه الجزأ وانك ان المرسلين أو ما الامر كما تزعمون) في تفسير ابن عطية عن قتادة والطبري ان الجواب مقدر قبل بل وانه الصحيح وقد رد بالامر كما تزعمون وقدره الزمخشري بأنه الجزأ في البحر ينبغي ان يقدر ما ثبت جواب القرآن حين أقسم به وذلك في قوله تعالى يس والقرآن الحكيم انك ان المرسلين فيكون التقدير ص والقرآن ذي الذكر انك ان المرسلين ويقوى هذا التقدير ذكر النذارة هنا في قوله ويجيئوا ان جاءهم منذر منهم وذكرها هنا في قوله لتنذر قوم فان الرسالة تتضمن النذارة والبشارة (قوله وفيه بعد) قال الفراء لا يجدهم من القول مستقيما في العربية لتأخره جدا عن قوله والقرآن (قوله الفراء وثعلب ص) في البحر وهذا معنى على تقدم جواب القسم واعتقاد ان ص يدل على ما ذكره في حذف جملة الشرط (قوله وجاء بدونه نحو ان أرضى واسعة قاياب فاعبدون) في حاشية التقطازاني عند قوله تعالى واياب فارهبون ونقل عن المصنف يعني الزمخشري انه قال في واياب فارهبون وجوه من التأكيدي تقدم الضمير المنفصل وتأخير المتصل والفاء الموجبة معطوفاً عليه ومعطوفاً تقديراً واياب ارهبوا فارهبون أحدهما ضمير والثاني مظهر وما في ذلك من تكرار الرهبة وما فيه من معنى الشرط بدلالة الفاء كما أنه قيل ان كنتم راهباً بشياً فارهبون (قوله ويرده ان الجواب المنفي بل لا يدخل عليه الفاء) في الشرح ليس الجواب هنا فاعلمية فعلها منفي بل حتى يتوجه - هذا الرد وانما هو جملة اسمية حذف مبتدأها أي فأنتم لم تقتلوهم وقد صرح الزمخشري بذلك حيث قال والفاء جواب شرط محذوف تقديره ان اقتلتم يقتلهم فأنتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم (قوله وحذف جملة الشرط بدون الاداء كمنير كقوله فطابقها الى آخره) الا كثر على ان حذف جملة الشرط مع بقاء الاداء جائز مطبقا وذهب بعضهم الى انها لا تحذف الا مع بقاء النافية أيضا كهذا البيت في حذف جملة جواب الشرط (قوله ولولوا ناسا يهتبه الجبال الآية) أي ما آمنوا بآيادهم وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القرآن وما قدرته أظهر ذكر الزمخشري هذا الوجه عن بعضهم وبينه بالآية التي بينه هم المصنف وذكر أيضا الوجه الذي ذكره المصنف عن النحويين وبينه بقوله تعالى لو أنزلناهم - هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله وفي الشرح لم يقدر المصنف شيئا فقدر به دون النخاة ولم يتبين كون تقديره أظهر من تقديرهم (قوله قل أرايتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره ألسنم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده ان جملة الاسم تفهم لان تقع جوابا بالفاء) في الشرح لم يقع في الكشف هذا الكلام على هذه الصورة ولا فيه ما يقتضي ان الاسم تفهم جواب ونص ما فيه والمعنى قل أخبروني ان اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة اعلمني امرائهم على نزول مثله فإيمان به مع استكباركم عنه وعن الايمان به ألسنم أضل الناس وأظلمهم الى هنا كلامه فان قلت فهذا الجملة المقدرة اذا لم تجعل جوابا للشرط فاموقعها قلت موقعها ان يكون مفعولا لا خبر وفي المعامل معاق كاهي كذلك في قوله تعالى قل أرايتم ان أناكم عذاب الله بغتة وأوجهره هل يملك الا القوم الظالمون فان قلت فاین جواب الشرط حينئذ قلت هو محذوف تدل عليه الجملة ان المكتفتان له والتقدير في آية الاحقاف ان

كان من عند الله الى آخره فاخبروني أستم ظالمين وكذا تقرير الامة الاخرى ان انا كم عذاب الله بعبته أو جهره فاخبروني هل  
يملك الا القوم الظالمون انتهى (قوله ومثله وان تجهر بالقوم أي فاء لم انه غنى عن جهرك فانه يعلم السر) في الشرح هذه  
المواضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعاً شـ كل على هذا التحقيق فانهم نصوا على أن الجواب لا يحذف في السعة الا اذا كان  
فعل الشرط ماضياً فقط ولذلك عدوا من الضرورات قوله انك قد ضاقت على بيوتكم \* ايعلم ربى ان بيتى واسع وأقول يندفع  
الاشكال بان مرادهم لا يحذف الجواب من غير شئ بسد مسده الا اذا كان الشرط ماضياً وهذه المواضع التي وقع فيها فعل  
الشرط مضارعاً فيها شئ ساد مسد الجواب المحذوف الكلام بمجملته \* (قوله فان ان هنا بمعنى نعم) لانها لو كانت العاملة  
لكانت محذوفة الاسم والخبر وذلك غير جائز فيها (قوله الثالث بعد حرف النداء في مثل باليت قومي يعلمون اذ قيل ان انه على  
حذف المنادى) احترزهم هذا عما اذ قيل ان حرف النداء اذا اوليه ما ليس منادى يكون مجرد التثنية لان الكلام حينئذ  
لا يحذف فيه وإنما كان هذا الثالث من حذف الكلام بمجملته أي بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة لان المنادى عند سيبويه  
وجه هو البصر بين مفعول به لا دعوى مقدر وأصله باز يدا دعوى زيداً حذف ادعول وما اكثر الاستعمال ودلالة النداء  
عنه فجز آ الجملة الفعلية والفاعل محذوفان فاذا حذف المنادى أيضاً كان الكلام بمجملته محذوفاً (قوله \* قالت بنات العم  
الى آخره) عيبا بين مهملة مفتوحة فثناة تحتية مكسورة فثناة تحتية مشددة من العي وهو خلاف البيان يروى فقيرا  
ممكن عيبا وفي الشرح لا يخفى انك اذا قلت ان جائز بدأ كرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب ان الشرطية وجملتها  
والمس شئ من الجملة بين حالة تعاقبها وارتباطها ليس كلاما لعدم استقلاله بالفائدة بل مجموع ذلك هو الكلام واذا كان  
كذلك فالحذف في الرابع والخامس اللذين ذكرهما المصنف بعض الكلام لا الكلام بمجملته وأقول مراد المصنف من حذف  
الكلام بمجملته حذفه بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة ولا شك في ان المحذوف في الرابع والخامس كذلك وان بقي ادعاء  
شرط ونفى المحذوف أكثر من جملة في غير ما ذكره (قوله ان يكن طبعك الى آخره) الطب بالمهملة مثلثة والباء الموحدة مشددة  
هنا العادة كقولك \* فان طبعنا حين واكن \* منا بانا ودولة آخر بنا \* (قوله أي ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا عادتك فيما مضى  
لا حتمناه منك) في الشرح هذا المخرج عما ذكره أولا من حذف الشرط وحذف الجزاء في كون هـ ذامثا لا يحذف  
منه أكثر من جملة في غير ما ذكره وأقول ما ذكره هو حذف جملة الشرط وحذف جملة الجواب وحذف هـ بقوله في  
غير ما ذكره في غير حذف الشرط وحذفه ونحو حذف الجواب وحذفه احترز عن حذف أكثر من شرط وحذف أكثر من  
جواب فان ذلك لا يجوز وحينئذ حذف مجموع الشرط والجواب يكون مثلاً حذف أكثر من جملة في غير ما ذكره (قوله ولم أذكر  
بعض ذلك في كتابي جرياً على عادتهم وأنشدتم مثلاً وهل أنا الامن غزبية الى آخره) في الشرح يحتمل ان يكون أنشد من صواب  
بان مضمر والعطف على المصدر المتقدم على حذف قولها \* اللبس عباءة وتغري عيني \* ويحتمل ان يكون مر فوعا على الاستئناف  
والبيت لدي بن الصفة وغزبية بعين مجة مفتوحة فزاي قبيلة ويقال رشد رشد رشد رشد رشد رشد رشد كفرح يفرح  
وغرضه انه ان لم يذكر بعض ما أورده في كتابه مما يتعلق بغير الاعراب لاجل اقفه اثر غيره من فعل ذلك من العربيين حتى  
يحتاج الى ان ينشده هذا البيت اعتذارا عن ذلك وإنما فعله لا مر آخره وانه وضع كتابه ليقيده من تماطى التفسير والعربية  
جميعا فلا حاجة الى اقامة مثل ذلك العذر (قوله وأما قوله في ركب الناقة طليحان) قال صاحب المحكم الطلاحه الاعياه  
من السير ومن كلامهم \* ركب الناقة طليحان أي والناقة محذوف العاطف والمعطوف كما قال الله تعالى فان فجرت أي فضررت  
فان فجرت وكما قال النعماني \* اذا ما الماء خالطها سخينا \* أي خالطها فشر بها ولا يكون التقدير الناقة وراكب الناقة لان الحذف  
انواع وبابه أوسط الكلام وآخره لا أوله الا ترى ان كان تزاو وسطا و آخر الأولا وان حذف العاطف وبقاء المعطوف شاذ  
وانما حكى منه أبو عثمان أكلت خبزاً سمكاً ثم انتهى في الباب السادس من الكتاب \* (قوله اذا أريد تنفسه يرها من حيث  
الجملة) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها من حيث هي والمراد واحد (قوله وأما الامر لوالد التذكير واضدادها فهو فيها  
كأن فعل) يعني فيفرد النعت على الافصح ونضعف المطابقة بينه وبين فاعله في التنبيه والجمع الا اذا كان النعت جملاً لا يجزى  
مجزى مفردة في الحركات والسكنات بان يكون جمع تكسيرا لاجل تصحيح فان المطابقة حينئذ لا تضعف نحو مررت برجل  
فهو دغليانه وان ضعف ذلك في الفعل لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا جمع جمع التكسير يخرج لفظاً عن موازنة الفعل

ومناسبتة لان الفعل لا يكسر ولا يلزم فيه أيضا شبه اجتماع فاعلين نحو قعود علمانه كالم في قاعد بن علمانه (قوله بكرت عليه  
بكرة الى آخره) البكرة بالضم الغدوة ومنه بكرت على الشيء واليه وفيه بكورا وبكرت بالتشديد وبكرت وبكرت ما بكرت بمعنى  
أتيت بكرة والصرم الارض المحسود زرعها والصبح والليل وهو من الاضداد (قوله والرابع قولهم في نحو فكلا من ارغدان  
رغدانعت مصدر محذوف) في الشرح لا ينبغي ان بعد هذا فيما اشهر بين العرب بين الصواب وخلافه لانه آل الامر من كلام  
المصنف الى ان الذي اشهر في هذابين العرب بين صواب وان تخطئتم بما نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف المحل وأقول انما  
عده المصنف فيما اشهر بين العرب بين الصواب وخلافه بناء على قولهم ان مذهب سيبويه والمحققين خلافه واستدلوا لهم  
على ذلك لانه على اعتراضه على أدلتهم (قوله فليوازن المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير  
الصفة مفعولا على السعة) في الشرح لان سلم ان اجتماع مجازين أمر مستكبره ولانه مانع مما ذكره وكيف ولا نزاع بينهم  
في ان مثل قوائنا احب الارض شباب الزمان من مستحسنات الكلام وأقول قد سبق مثل هذابين آخر الكلام على  
ما سبق منا توجيه كلام المصنف فليراجع ثمة وبالجملة فراد المصنف هنا وهناك مجازان للنحوي بحث عنهم او مثل احب  
الارض شباب الزمان ليس كذلك (قوله أي الشملة الصماء والحالية متمذرة لتعريفه) في الشرح تعذر الحالية في هذا  
التركيب لقيام المانع لا يقتضي المنع من ارتكاب ما عند عدم المانع والشملة بكسر المعجمة هيئة الاشتغال واشتمل بالثوب  
اداره على جسده كله وعانقه حتى لا يخرج منه يده وفي القاموس واشتغال الصماء ان برد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى  
وعانقه اليسرى ثم برد ياقبه من خلفه على يده اليمنى وعانقه الايمن فيعطيها جميعا وهو الاشتغال بثوب واحد ليس عليه غيره  
ثم يضعه من أحد جانبيه على منكبيه فيدوا منه فرجه (قوله والصواب العطف على معمولي عاملين) في الشرح غاية ما فعلوه  
في هذا والذي قبله ان حذفوا ماضيا لقيام قرينة عليه ولا محذور في ذلك ولا يقل ان الصواب خلافه في كتاب الله وسنة  
رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يحصى كثرة (قوله والصواب ان يقال مرفوع لخلوله محل الاسم) وهو قول البصريين  
سواء حل في محل اسم مرفوع كافي زيد يضرب أي ضارب أو مجرور أو منصوب نحو ممرت برجل يضرب ويرأيت رجلا يضرب  
وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع قاله الرضي واعترض  
بانه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كافي الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم لان التنقيس من  
خواص الافعال وفي خبر كاذب يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان  
بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا فاعلان الزيدان ويكفيه وقوعه  
موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع قائم  
لا يقوم وحده والسين صار كأحد اجزاء الحكمة وعن نحو كاذب يقوم ان أصله صلاحيه وقوعه موقع الاسم كافي قوله  
وما كنت آيبا وقال ابن مالك بدر الدين والصحيح قول الكوفيين لان البصريين ان أرادوا ان رافع المضارع وقوعه موقعها هو  
للإسم بالاصالة سواء جاز وقوع الاسم فيه كافي يقوم زيد ومنع منه الاستعمال كافي جعل زيد يقبل فهو باطل لرفع المضارع  
بعد لو حرف التحضيض وان رادوا ان رافع المضارع وقوعه موقعها هو للاسم مطقا فباطل أيضا لعدم رفع المضارع بعد ان  
الشرطية لانه موضع صلح للاسم بالجملة كافي وان أحد من المشركين استجرك فلوكان الرفع للمضارع وقوعه موقع الاسم  
مطلقا لما كان بعد ان الشرطية الامر فوعا وللإزم منتف فالمزوم كذلك فان قيل ما قاله الكوفيون باطل لان الخبر يدم  
الناصب والحجاز عدى والرفع أمر وجودي وكيف يصح ان يكون الأمر العدى لمة للوجودي فجوابه لان سلم ان الخبر يدم  
الناصب والحجاز عدى لانه عبارة عن استعمال المضارع الى أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشيء والمجي  
به على صفة ما ليس بعدى انتهى وقال الكسائي عامل الرفع في المضارع حروف المضارعة لانها تدخلت في أول الحكمة  
حدث لرفع مجدونها إذ أصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فحالته  
عليها أولى من حالته على النوى الخفي كما هو مذهب البصريين ومذهب الفر وهو المشهور بين العربيين وانما عز لها عامل  
النصب والجزم لضعفها وصيرورتها بجزء الحكمة (قوله ثم اذا عروا أو عروا) أي اعرابوا الكلام أو عروا الطالب أي جعلوه  
يعرب (قوله فاما البصريون فذهبوا من المانع الزيادة المشبهة لاني التأنيت) قال الرضي الالف والنون انما يثوران

لمشايخهم ألف التأنيث المدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معا وبقوات هذه الجهة تسقط الالف والنون  
 عن التأنيث وقال المبرد جهة الشبهة ان النون كانت في الاصل هزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعاه  
 وبهراني وهي قبيلة من قضاة واپس بوجه اذلا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون أبدل منها أو ما صنعاه وبهراني  
 فالقياس صنعاه وبهراني كما راوى فابدلوا النون من الواو شاذ للنسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو (قوله  
 عن درك الحق) الدرك بفتح الدال وسكون الراء بمعنى الادراك والحق الحليم المطابق للواقع بطلاق على الاقوال والعقائد  
 والاديان والمذاهب باعتبار اشتغالها على ذلك ويقابله الباطل وأما الصدق فقد شاع في الاقوال خاصة ويقابله الكذب وقد  
 يفرق بينهما بان المطابقة تعتبر في الحق من جانب الواقع وفي الصدق من جانب الحكم فمعنى صدق الحكم مطابقتها للواقع  
 ومعنى حقيقتها مطابقة الواقع ايها (قوله الاعداد الاصول) يعني التي ليست بعدولة (قوله ولكمنا أهلي بواد أنيسه الى آخره)  
 هذا البيت لساعدة الهذلي وتبني بالعين المجبة المفتوحة المشددة وأصله تنبني بتاءين في أوله حذف احدهما من التبني وهو  
 التظاب ومنه وموحدة ذئاب أو خبر مبتدأ محذوف أي بعضها مني وبعضها موحد (قوله وللجهل بوقع هذه الالفاظ) يعني  
 الالفاظ بعدولة (قوله احاد أم سداس الى آخره) تقدم الكلام عليه في الكلام على أم (قوله الذي أطاق) أي ايج (قوله ولو  
 أفردت لم يكن له معنى) قال التفتازاني أي لو قلت اقتسموا هذا المال درهمين وثلاثة وأربعة لم يكن له معنى ولم يصح جعل درهمين  
 حالا من المال الذي هو ألف درهم مثلا بخلاف ما اذا كرر فان القصد فيه الى الوصف والتفصيل في حكم الاقتسام وكذا الطيبات  
 في حكم النكاح (قوله ولو جئت فيه باولا علمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه) قال التفتازاني وذلك لان اول احد الامرين أو الامور  
 لا غير وأما الاباحة وجواز الجمع في مثل جالس الحسن أو ابن سيرين فانه يكون بدليل من خارج مثل ان مجالسهم اخير وزيادة  
 في الفضيلة وتعلم العلم فيكون أولى بالجواز وحاصله ان اول احد الامرين والحال بيان لكيفية الفعل والقيود في الكلام يكون  
 نفيما يقابله فمعنى أو ان يكون الاقتسام على أحد هذه الأنواع غير مجموع بين اثنين منها ومعنى الواو ان يكون على هذه الأنواع  
 غير متجاوزا لها الى ما فوقها وهذا معنى قوله محظور عليهم ما وراء ذلك وفيه إشارة الى دفع ما ذهب اليه البعض من جواز  
 التسع تسكبان الواو للجمع فيجوز الاثنان والثلاث والاربع وهي تسع وذلك لان من نكح الخمس أو ما فوقها لم يحافظ على القيد  
 أعني كيفية النكاح وهي كونه على هذا العدد والتفصيل بل جاوز الى خمس وسداس انتهى (قوله واختلف فهمنا) أي في  
 الواو في قوله تعالى وثامنهم كلبهم (قوله فيندفع الاشكال أيضا) هو ان في قوله تعالى ما يعلمهم الا قيل رداعلى كون الواو في وثامنهم  
 كلبهم للاستئناف وعلى كون الكلام فيه تقريراً بكونهم سبعة (قوله فاما الواو الاولى) يعني واو الثمانية (قوله قلنا العامل  
 المعنوي لا يحذف) في الشرح الظاهر انه لا يمتنع الحذف في مثل قولك زيد قائم جوا بان قال من في الدار رأى زيد فقام قائماً  
 لقوة الدلالة على المحذوف وفي التسهيل ويضم عامها جواز الحضور معناه أو تقدم ذكره في استفهام أو غيره وهذا يشمل  
 المعنوي وغيره انتهى وأقول يحمل على غير المعنوي لقول المصنف في بحث الواو بعد قوله ان حذف عامل الحال اذا كان معنويًا  
 ممنوع وبه دار واعلى المبرد قوله في بيت الفرزدق واذما مثلهم بشر ان مثلهم حال ناصبها خبر محذوف أي واذما في الوجود بشر  
 مما تلاهم (قوله ولا أرض اقبل ابقالها) هذا مجز بيت صاره \* فلامرنة وتودقت ودقها \* وازنة اسحابة البيضاء ولودق المطر  
 وضمر ودقها للصحابة التي شبه بها الجيش في البيت قبله وابتقت لارض خرج قلها (قوله الرابع عشر قولهم ان النكرة اذا  
 اعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا اعيدت معرفة أو اعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الاول) قال التفتازاني  
 في تلويحه والكلام فيما اذا اعيد للفظ الاول امامه كيفية من التكبير والتعريف أو بدونها وحينئذ يكون طريق التعريف  
 هو اللام أو الاضافة لتصح إعادة المعرفة بنكرة وبالعكس وتفصيل ذلك ان المذكور أو الامان يكون نكرة أو معرفة وعلى  
 التقديرين اما ان يعاد نكرة أو معرفة تصير أربعة أقسام وحكمها ان تنظر الى الثاني فان كان نكرة فهو ما قبل الاول والا كان  
 المناسب هو التعريف بناء على كونه معهودا سابقا في الذكور وان كان معرفة فهو الاول جلاله على المعهود الذي هو الاصل  
 في اللام والاضافة انتهى فان قيل مقتضى كلام المصنف ان المعرفة اذا اعيدت نكرة كانت عينية وكلام التفتازاني انها تكون  
 غير اقلات حكى ابن السبكي في هذه الصورة نوابين وحكى عن امالي ابن الشجري انه قال انها غير الاولى لانفسه جري كلام  
 المصنف على القول بان العين والفتحة في اني على القول بانهم غير (قوله وجازوا على ذلك ما روى ان يغاب عسر بسرين) روى ذلك

موثوقا على ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم وروى في نفسه بغير إسرين وفي نفسه بغير إسرين قال أبو علي الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني صاحب النظم تكامل الناس  
 في قوله ان يغلب عسر يسرين فلم يحصل منهم غير قولهم ان العسر معرفة واليسر نكرة فوجب ان يكون عسر واحد ويسر ان  
 وهذا قول مدخول فان قول القائل ان مع الفارس سيفا ان مع الفارس سيفا لا يوجب ان يكون الفارس واحد والسيف  
 اثنين بل معناه ان يغلب عسر الدنيا اليسر الذي وعد الله المؤمنين فيها واليسر الذي وعدهم في الآخرة وانما يغلب أحدهما  
 وهو يسر الدنيا فاما يسر الآخرة فدائم غير زائل أي لا يجمعها في الغاية كقوله صلى الله عليه وسلم شهر اعيد لا ينقص أي  
 لا يجمعان في النقص (قوله ويشهد للصورتين الاوليين) هما إعادة النكرة ونكرة وإعادة النكرة معرفة (قوله وللرابع) هو إعادة  
 المعرفة نكرة وذكره على تأويل القسم والافتقار في قوله الاوليين ان يقول والرابعة ولم يتعرض للثالث وهو إعادة المعرفة معرفة  
 لانه ذكر أو لا ما يشهد له وهو ما حكاه عن الزجاج (قوله صفحنا عن بني دهل الى آخره) هـ ذان بيتان من بحر الخرج والصفح  
 العفو ودهل بضم المهملة وسكون الهاء (قوله والثالث ان في التنزيل آيات ترده هذه الاحكام الاربعة) قال الفتازاني  
 في تلويعه واعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق ورجلوا المقام عن القران والافتقار للنكرة نكرة مع عدم المغايرة  
 كقوله تعالى وهو الذي في السماء له وفي الارض له وقالوا لولا انزل عليه آية من ربه قل ان الله قادر على ان ينزل آية الذي  
 خافكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشبهة يعني قوة الشباب ومنه باب التاكيد اللغوي  
 وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهذا كتاب انزلنا اليك الى قوله ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من  
 قبلنا وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهو الذي انزل عليكم الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد  
 تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى انما الحكم الله واحد ومنه كثير في الكلام كقولهم هذا العلم كذا وكذا  
 ودخلت الدار فرأيت دار كذا وكذا ومنه بيت الحامسة انتهى (قوله فان الصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام)  
 فلا يكون الثاني عين الاول لان المعنى من كون الثاني عين الاول ان المراد به هو المراد بالاول (قوله لان اللام ان كانت فيه) أي  
 في العسر الاول للعهد في العسر الذي كانوا فيه وهو حصة معينة من العسر مهودة بين المتكلم والمخاطب فهو هو أي  
 فالثاني عين الاول (قوله الخامس عشر قولهم يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها) في الشرح عهد هذا  
 الموضوع في هذا الباب مبنى على ان قول سيبويه في المسئلة صواب وقد رده بعد هذا قال الامر الى سلامة ما اشتهر بينهم في ذلك  
 من المعارض فلا ينبغي ان يعد من قبيل ما هو من الخطا وأقول ما رد المصنف قول سيبويه وانما رد ما استشهد به ولا يلزم  
 من رد ما استشهد به لهرده (قوله وليس يلزم عند سيبويه) لم يحك الرضى ذلك عن سيبويه وانما حكاه عن المالكي واختاره  
 هو ونصه في باب المبتدأ والتمائم اتحاد العامل في الحال وصاحبها الادليل دلهم عليه ولا ضرورة الجائز - م اليه والحق انه  
 يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي انتهى (قوله معمول للمضاف أو الجار مقدر) قال الرضى اعلم ان بينهم - م  
 خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدر أو من أو المضاف فن قال انه الحرف المقدر نظري ان معناه في الاصل  
 هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فغنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لا جل  
 الحرف ولا ينكرها هنا عمل حرف الجر مقدر القوة الدال عليه بالمضاف الذي هو محتمل بالمضاف اليه أو مبين به ومن قال ان  
 عامل الجر المضاف وهو الاول قال ان حرف الجر شرعية منسوخة والمضاف مفيد لعناه ولو كان مقدر الكان غلام زيد  
 نكرة كغلام زيد فغنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة  
 وليس بشيء لانه ان أراد كون الاسم مضافا اليه فهو ذا هو المعنى المقضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقضى للاعراب  
 وان أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فيدعي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضا بالنسبة التي  
 بينهم ما بين الفعل كما هو مذهب خلف ان العامل هو الاسناد (قوله هاينما اذ اصريح الحرف فاضغله) هذا صدر بيت  
 يجزه \* وطع فطاعة مهدد بصره \* وقد تقدم في الجهة الخامسة فيما يحتمل باعتباره عاملا وجهين (قوله لان الحال  
 حينئذ من المعرفة) هـ ذاهو المرح لكونه موحشا حال من المستتر في الطرف (قوله واما جواب ابن خروف) أجب  
 ابن خروف عن تجوز كون موحشا في البيت حال من الضمير المستتر في الطرف بان الطرف هو نال المستتر فيه لانه انما  
 يكون فيه مستترا اذا تأخر عن المبتدأ واما اذا تقدم عليه فلا ورده المصنف بان هذه التفرقة مخالفة لاطلاقهم وقول

أبي الفتح مع عدم اعراضهم عليه بما اعترضهم عليه بخلافه اقول في الفتح معطوف على لا طلاقهم (قوله  
 عليك ورحمة الله السلام) هذا مجزيت صدره \* الا بالخلة من ذات عرق \* والمراد بالخلة هنا امره او بذات عرق موضع (قوله  
 وقد اعترض) يعني أنه اعترض على أبي الفتح في قوله ان عطرفة على المستتر في أول من عطفه على السلام بان ما ذهب  
 اليه تخلص عن ضرورة وهي تقدم المعطوف على العطوف عليه بضرورة أخرى وهي العطوف على الضمير المرفوع المستتر  
 مع عدم الفاصل ولم يترض على أبي الفتح بأنه ليس في عليه ضمير تقدمه على المبتدأ او عدم اعراضهم بذلك يدل على ان  
 الطرف فيه مستتر مع تقدمه على المبتدأ (قوله وجوابه ان عدم الفصل أسهل لوروده في النثر) أي والجواب عن ما اعترض  
 به على أبي الفتح من انه تخلص عن ضرورة بضرورة انه لم يتخلص من ضرورة الى ضرورة مثلها وانما تخلص من ضرورة الى  
 ضرورة أسهل منها وذلك ليس بمتنع (قوله وأما جواب ابن مالك بان الحمل على طلل أولى لانه ظاهر فاعلم بصح لو تساوى  
 الظاهر المصغر في التعريف) يعني أن ابن مالك أجاب عن قولهم لان سلم أن صاحب الحال طلل بل هو ضمير المستتر في الطرف  
 بان جعل صاحب الحال طلل أولى من جعله الضمير المستتر في الطرف لان جعل صاحب الحال الاسم الظاهر أولى من  
 جعله ضمير ذلك الاسم ودفع المصنف هذا الجواب بأنه انما ثبت هذه الأولوية لو كان الظاهر معرفة كالضمير وأما اذا كان  
 نكرة فجعل صاحب الحال ضمير الاسم أولى لكونه معرفة كما هو الاصل في صاحب الحال (قوله احداها ضبعان في تسمية  
 ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر) يعني أن المؤنث من الضباع يقال له ضبع بفتح أوله وضم ثانيه والمذكر منها يقال له ضبعان  
 بكسر أوله وسكون ثانيه وزيادة ألف ونون في آخره فاذا أرادوا هارثوا وغلبوا المؤنث لقلة حروفه على المذكر فقالوا ضبعان  
 هذا ولو كان في الصحاح الضبع معرفة ولا نقل ضبعه لان المذكور ضبعان والجمع ضباعين مثل سرحان وسراحين والانتى  
 ضبعان والجمع ضبعانات وضباع (قوله وهو سهو) فرق الحكما بين السهو والنسيان بان عدم الصورة الحاصلة عند العقل عما  
 من شأنه الملاحظة في الجملة ان كان العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها أي وقت شاء يسمى ذهولا وسهوا وان كان بحيث  
 لا يتمكن من ملاحظتها الا بعد تجشم كسب جديد يسمى نسيانا (قوله ولا يجتمع الليل والنهار) لقائل أن يقول ان أراد  
 لا يجتمعان في الوجود فسهو لم يكن لا يفيد لان المراد بقوله يجتمع شيان هو الاجتماع في حكم من الاحكام وان أراد  
 لا يجتمعان في حكم فنوع (قوله وضابطها) في الشرح يقع التغليب بدون هذا الضابط في التنزيل والذين يتوفون منكم  
 ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا والمراد عشرة أيام باليهين لكن أنت تغليب الليالي وأقول هذا  
 الضابط انما هو لتغليب الليالي على الأيام في التاريخ لا لتغليب الليالي على الأيام مطلقا نعم مقتضى التغليب في هذه الآية انه  
 لا اختصاص لتغليب المؤنث على المذكر تينك المسماة تين (قوله لان الله تعالى موجد للفعال ولذوات جميع الامور جدهما  
 في الحقيقة سواء) ففعل العبد مستند الى الله تعالى من جهة الابداد والى العبد من جهة الكسب وتحقيقه ان صرف العبد  
 قدرته وارادته الى الفعل كسب وابداد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين  
 محتاتين ففعل العبد مقدور الله تعالى ايجادا ومقدور العبد كسبا (قوله وقدمضى رده) يعني في الجملة الثالثة من الجمل التي  
 لها محل من الاعراب (قوله الثامن عشر قولهم ان كذا اثباتي ونفيها اثبات) قال الرضي قال بعضهم في كذا ان نفيه اثبات  
 واثباته نفي بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيه ان ارادوا به انك اذا قلت كاذر يد يقوم واثبت الكود أي القرب فهذا  
 الاثبات نفي فهو غلط فأحش وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل في كاذر يد يقوم اثبات القرب من القيام بل اريب وان  
 أرادوا ان اثبات كاذر يد يقوم نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الامع انتفاء الفعل منك اذ لو  
 حصل الفعل منك لكانت أخذنا في الفعل لا قريبا منه وأما كون نفيه اثباتا فنقول فيه أيضا ان قصدوا ان نفي الكود أي  
 القرب فيما كدت أقوم اثبات لذلك المضمون فهو من أفش غلط وكيف يكون نفي الشيء اثباته وكذلك ان أرادوا ان نفي  
 القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو أفش لان نفي القرب من الفعل ابلغ من نفي الفعل نفسه فان  
 ما قربت من الضرب آكد في نفي الضرب من ما ضربت بل قد تجبى مع قولك ما كاذر يد يخرج قريفة تدل على ثبوت  
 الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء انقرب منه فتكون تلك القريفة دالة على ثبوت مضمون خبر كاذر في وقته بعد وقت  
 انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاذر ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوت في وقت آخر وانما التناقض بين ثبوت  
 الشيء وانتفائه في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاذر مفيد الثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوت تلك القريفة فان حصلت



قرينة هكذا قلنا ثبت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى وما كادوا يفقهوا آي وما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما  
 قربوا منه إشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم آتخذنا هزوا وادع انار بك بين لنا ما هي وادع انار بك بين لنا  
 مالونها وهذا التعنت داب من لا يفعل ولا يتأرب الفعل أيضا وان لم يثبت قرينة هكذا كقولك مات زيد وما كاد يسافر قلنا  
 بقي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكذبوا قوله اذا غير الحجر البيت اذ ليس في هذه  
 المواضع ما يدل على حمله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هي الشبهة ان قال ان في كاد اثبات (قوله أحدهما ان المخشري  
 قال في أولئك سيرجهم الله) تقدم كلام المخشري بدون ما عليه من الاعتراض والجواب في حرف السين (قوله الثاني قال  
 بعضهم في سجدون) تقدم هذا بجميعة في حرف السين (قوله تمام العشرين قولهم في نحو جلست امام زيد ان زيد انخفض  
 بالظرف والصواب ان يقال مخفوض بالاضافة في الشرح هذا تمام فيه نقص وذلك لان الصحاح ان العامل في المضاف اليه  
 هو المضاف ولا شك ان امام من قولنا امام زيد مضاف فيكون خافض للذي هو المضاف اليه فالتعبير بذلك بقولهم زيد  
 مخفوض بالظرف صحيح وهم لم يربدوا وان الخفض به من حيث هو ظرف وانما ارادوا من حيث هو مضاف وتركو التصريح  
 بهذه الحقيقة لظهور المراد ودعوا ان الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة فان هذا قول مرجوح عندهم فالبناء  
 في تخطئة الجماعة عليه واه وأقول قولهم مخفوض بالظرف يوهم ان خصوصية الظرف دخلا في خفضه وليس كذلك ينبغي  
 الاحتراز منه ومراد المصنف بالاضافة في قوله الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة هو المضاف لا المعنى المصدرى لانه ذكر في  
 الخاء من عشر ان العامل في المضاف اليه المضاف أو الجار المقدر ولم يذكر الاضافة ولم يعد القول بانها عاملة قولا

باب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب

(قوله ان كان حرفا واحدا) يعني وليس بعض كلمة لان ما هو بعضها يعبر عنه بلفظه (قوله ويقال في المتصل بالفعل من نحو  
 ضربت التاء فاعل أو الضمير فاعل ولا يقال ت فاعل) الاول يعبر باسم المعبر عنه الخاص به والثاني باسمه المشترك بينه وبين  
 غيره والثالث بلفظه (قوله ان لا يكون اسم هكذا) أي اسم ظاهر فيه بذاته لان الضمائر المتصلة اسماء ومنها ما هو على حرف  
 واحد يعني انه في هذه الحالة يكون معبرا به عن نفسه فيكون اسما ظاهرا وليس لنا اسم ظاهر على حرف واحد (قوله فاما  
 المكف الاسمية فانها لازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه) هذا جواب سؤال يرد على قوله ادلا بكون اسم هكذا  
 تقرير السؤال ان المكف الاسمية اسم ظاهر وهي على حرف واحد وتقرير الجواب ان المما لامت الاضافة واعتمدت على  
 المضاف اليه صارت بمنزلة ما هو أكثر من حرف الا انهم لا يعبر عنها عند الكلام عليها الا باسمها لان في التعبير عنها بلفظها قطعها  
 عما تم عليه وهي لا تقطع عنه والمكف الاسمية هي التي معناها مثل والحرفية هي التي معناها التشبيه (قوله ولهذا اذا  
 تكلمت على اعرابها) الاشارة بهذا الى اعتماد المكف اسمية على المضاف اليه (قوله لان الحذف فيهن) أي في م و ق  
 وش ول واللام في لان متعلقة بيجوز (قوله ولا ينطق بلفظها) أي بلفظ باء الجر وواو العطف فلا يقول ب حرف جر ولا و  
 حرف عطف لان كلامهم ما كلمة مستقلة لا بعض كلمة (قوله وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقبل قد حرف تحقيق وهـ ل  
 حرف استفهام) لان اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من اطلاقه هنا عليها وانما وضعت اللفظ لنفسه لانهم محتاجون الى التعبير  
 عنه فلو وضعت اللفظ آخر لكان الوضع له ضائعا اذ نفس اللفظ كاف في التعبير عنه قال التفتازاني ولا خفاء في ان هذا ليس  
 بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه ينطق باللفظ ويراد نفسه والظاهر اللزوم لانا اذا  
 قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل وحرف ودلالته عليه ليست الاجتباب ذلك الاتفاق والاصطلاح  
 والتحقيق انه وضع على لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به انتهى وظاهر  
 كلام المصنف ان اللفظ اذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضي وغيره ان الكامة الثنائية اذا اجتمعت على اللفظ  
 بوقصد اعرابها يشدد الحرف الثاني منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف علة نحو كثرت من الهم ومن الهم ومن اللو ويكون على  
 أقل أوزان المعربات واما اذا اجتمعت على غير اللفظ أولم يقصد اعرابها بلا يشدد ثانيا اذا كان صحيحا نحو جاءني كم ورأيت من اللثلا  
 يلزم التغيير في اللفظ والمعنى جميعا (قوله ولا يجوز ان ينطق باسم شيء من ذلك) أي مما كان على حرفين بان تقول في قد العاقف  
 والدال وفي هل الماء واللام (قوله وان كان أكثر من ذلك نطق به أيضا فقبل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذه

اسم

اسم ولهذا أخبر عنها بقولك فعل ماض) قال الرضى واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ ذون معناها كقولك ابن كلمة اسم تفهام  
 وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع اثني بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو  
 المعنى الى مدلول هو اللفظ انتهى وسوف ايضا في التركيب الذى ذكره المصنف اسم ولهذا أخبر عنها بقوله حرف اسم استقبال  
 وكان المصنف لم يدكرها لان الادلة الثلاثة التى فى قوله يدل على ما ذكرناه الى آخره مختصة بضرب (قوله وانما فتحت على  
 الحكاية) لان الكلمة المبنيّة اذا جمعت علما على اللفظ فالأكثر فيها الحكاية تقول من اسم اسم تفهام وضرب فعل ماض  
 وسوف حرف استقبال ويجوز الاعراب قال الشاعر \* ايت وهل ينفع شيأ ليت \* ثم ان أولات بعد كر كاللفظ انصرفت مطلقا  
 وان أولات مؤنث كالسكامة واللفظة فان كانت ثلاثية ساكنة الوسط كسوف وليت فهي كهندى فى الصرف وتركه وان كانت  
 رباعية أو ثلاثية متحركة الوسط فهي غير منصرفة (قوله فهذا فى انه لفظ مسماه لفظ كاسماء السور وأسماء حروف المعجم)  
 وذلك انه اللفظ مسماه اللفظ فان آل عمران مثلا اسم مسماه السورة المخصوصة المؤلفة من الحكامات وحجم مثلا اسم  
 مسماه الحرف المخصوص قال سيديو به قال الخليل يوما وسأل أصحابه كيف تقولون اذا أردتم ان تلفظوا بالكاف التى فى لك  
 والباء التى فى ضرب نقيل تقول باء كاف فقال انما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف وقال أقول كبه وفى الكشاف فان قلت  
 من أى قبيل هى من الاسماء أم عربية أم مبنية قلت بل هى أسماء عربية وانما سكنت سكون زيد وعمر و غيره هان  
 الاسماء حيث لا يسمها العرب انقدمت عليه وتوجيه الدليل على ان سكونها وقف وليس ببناء أنم الوى نيت لحذى بها حذو كيف  
 واين وهؤلاء لم يقل صاد قاف نون مجموعا فيبين الساكنين (قوله قياس هزات الاسماء) يعنى الاسماء الصرفة وهى التى  
 ليست جارية مجرى الفعل فلا يرد الانطلاق والاقتران من المصادر التى هزتها هزرة وصل لانها ليست باسماء صرفة بهذا  
 المعنى (قوله كما أنك اذا سميت بضرب قطعت هزته) فى الشرح لانه حينئذ اسم صرف ولا وجود له هزرة الوصل فى شئ من  
 الاسماء الصرفة الا اذا كان من الاسماء العشرة فان قلت فيلزم اذن قطع هزرة الانطلاق اذا سمي به لانه عند التسمية به  
 غير مصدر وليس من الاسماء العشرة قلت أبقيت فيه هزرة الوصل على حالها عدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل فاستعجب  
 ما كان ثابتا قبل التسمية بها بخلاف مثل آل واضرب (قوله نقلت فكيف توهم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا فى قولهم  
 ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وأن الحرف لا يخبر به ولا عنه) اعناى ان يقول لم يقتض كلام ابن مالك السابق تغليب النحاة  
 وانما اقتضى اختصاص قولهم ذلك بما عد الاسماء نادى اللفظى أى الاسم نادى المسند اليه فيه لفظ سواء عبر عنه بالفظه  
 وحده كضرب كلمة وسوف كلمة أو عبر عنه بالفظه مع غيره كلفظة ضرب ولفظة سوف أو عبر عنه بالفظه آخر كالفعل  
 الماضى وحرف التنفيس واعلم ان الامام الرضى اعترض فى الملخص على قولهم الفعل لا يخبر عنه بان المخبر عنه فى هذا الكلام  
 ليس حرفا اتفاقا فهو اما اسم أو فعل وعلى التقديرين فهو كاذب أما ان كان اسما دلان كل اسم يخبر عنه وقد كان لا يخبر عنه وأما  
 ان كان فعلا فلانه أخبر عنه انه لا يخبر عنه فبعض الفعل يخبر عنه ويلزم التناقض وأجيب بان الاخبار اما عن اللفظ وذلك  
 جائز فى الحكامات كلها سواء ذكرت ألفاظها وحدها أو مع غيرها أو عبر عنها بالفاظ أخرى واما عن المعنى امام معبر عنه بالفظه  
 وحده أو مع غيره واما معبر عنه بالفظه آخر فالاول من خواص الاسم والاخير ان مشترك بينه وبين أخويه فاذا أريد الاخبار  
 عن معناه بامتناع الاخبار عنه وجب ان يعبر عنه بغير افظه أو به مع غيره فيخبر عنه حينئذ ذم معبر باحد هذين الوجهين  
 بانه ممنوع ان يخبر عنه معبر بوجه ثالث فلا تناقض فى ذلك (قوله لما كان أكثر لفاعيل دورا فى الكلام خفض الاسم) بتشديد  
 الميم وخفضه بقاء من جوابها والجملة باسمها استئناف جواب عن سبب اصطلاحهم على اطلاق المفعول من غير تقييد  
 على المفعول به

بوفصل (قوله وقد سمعت من يعرب أهلها كم التكاثر مبتدأ وخبرها ظن - ما مثل قولك المنطق زيد) فى الشرح لا عيب  
 على هذا المعرب الا اذا صرح بان لها كم نفسه هو المبتدأ أو اما اذا أطلق القول فى ذلك ولم يعين فيجوز ان يحتمل كلامه على  
 ان التكاثر مبتدأ مؤخر وأهلها كم خبر مقدم مبنى على مذهب الكوفيين فى تجويز تقديم مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه  
 بين الجملة الاسمية والفعلية ولعل المصنف قامت عنده قرينة تدل على ان ذلك المعرب قصد ان أهلها كم مبتدأ والتكاثر خبره  
 (قوله وذكر لى رجل عن كبير من الفقهاء) هكذا وقع فى بعض النسخ وفى بعضها وذكر لى عن رجل كبير من الفقهاء وكبير فى

جميع النسخ بالباء الموحدة (قوله أثبتت ريان الجفون الى آخره) الى ان ضد النظم ان والكري النعاس تقول منه كرى  
الرجل بالكسر يكرى وهو كرى وامرأة كرية على فعلة والمراد به في البيت النوم والمسوع اسم المفعول من اسعته الحية  
أو العقب اسم ما وائلة المسوع كناية عن لينة السهر (قوله وقال جماعة من العرب في وكذلك نجي المؤمنين في قراءة ابن  
عامر وأبي بكر بنون واحدة) تقدم الكلام على هذه القراءة في التبيين الذي ذكره المصنف في آخر الجهة الرابعة من الباب  
الخامس بما لا هن يدعيه (قوله والالتيل تلظت) في الشرح فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد أكثر المصنف  
رحمة الله من ذلك في هذا الكتاب وهو فاش في عبارة غير من المصنفين (قوله من باب ولا أرض أبقل اقلها) يعني من باب في  
حذف تاء التانيث من الماضي الذي وجب لحاقها به وان كان غني مسند الى ظاهر مؤنث حقيقي وأقل مسند الى ضمير  
مؤنث غير حقيقي (قوله وهذا جعل على الضرورة) من غير ضرورة لان حذف التاء من الماضي المسند الى ظاهر  
مؤنث حقيقي أو الى ضمير مؤنث غير حقيقي ضرورة ولا ضرورة تدعو الى جعل غني في البيت كذلك لجواز جعله  
مضارعاً محذوفاً من أوله احدي التاءين (قوله فقلت هلا استنشكت ورود الفاعل مجروراً) ان زاد فن فاعل ينكحها وفي  
آخره كسرة وكان هذا السائل من عدم الفطنة بحيث لا يعرف الفاعل في الكلام لكونه مما يدرك بالعقل وهو انما يعرف  
ما يدرك باللسان كالمرفوع والمجرور المدركين بحاسة السمع (قوله ومن هنا أيضاً قال أبو الحسن) هذا عطف على ولهذا حذف  
الواو في باب مشاركتها في الترتيب على كون نائب التقييل تقيلاً (قوله لان أصاها الماء) أي أصل الالف في ياغلاما لان  
ياغلامى يجوز فيه اسكان الماء وفتحها فاذا فتحت جاز قاب الكسرة فتحمة فتقلب الماء الفا (قوله ويستثنى من الاول نحو  
أرأيتك زيداً ما صنع وأبصرك زيداً فان الكاف فيهما حرف خطاب) هكذا وقع في كثير من النسخ بضمير التثنية وهو عائد على  
أرأيتك زيداً ما صنع وأبصرك زيداً وفي بعض النسخ وهو الموجود بخط المصنف بافراد الضمير وتذكيره وهو عائد الى نحو  
وقد تقدم الكلام على أرأيتك في الكاف المفردة (قوله ونحو قولهم لا عهد لي بالأمم قفامنه ولا أوضعه) نحو معطوف على نحو  
الضاربك واللام أفعل تفضيل من لؤم الرجل لؤماً على فعل وملائمة على مفعلة ولائمة على فعالة ويقال منه للرجل ياملأمان  
خلاف قولك ياملأكم مان (قوله وليست مضافاً اليها والالطفض أوضع بالكسرة) لان ما لا ينصرف اذا ضيف أو دخله لام  
التعريف انجز بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج منصرف لدخول ما هو من خواص الاسماء عليه مما يتغير به نفس  
مدلوله ومقاباته شبه الفعل بخلاف كونه مسنداً اليه ومفعولاً وادخال عليه حرف جر فان ذلك بالعامل والعامل لا يتغير عن  
مدلوله وقال الاكثر امتناع الكسرة تبعاً لامتناع التثوين للعتين فاذا زال التثوين بغيرهما زال موجب المنع من الكسر  
فدخل فيمتنع على هذا ما لم يزل أحد سببيه كالماء الجرد والحلب والاجر والسكران وينصرف غيره (قوله وعلى ذلك فاذا  
قالت هررت برجل أبيض الوجه لا أجره فان فتحت الراء) يعني لكونه غير منصرف للصفة ووزن الفعل لم تدخله اضافة ولا لام  
تعريف فالهاء منصوبة على التشبيه بالمفعول لان أجره لا ينصب المفعول به وان كسرت الراء لان ما لا ينصرف اذا ضيف أو  
دخلته لام التعريف انجز بالكسرة فالهاء مجرورة المحل على الاضافة (قوله كنسيتهم الصورة الجميلة دمية) في الصحاح والدمية  
الصنم والجمع الذي وهى الصورة من العاج نحو (قوله فان قلت فهل من ذلك قول الخشري في قوله تعالى وطائفة قد  
أهنتهم أنفسهم الآية) في الشرح في ايراد هذا السؤال من الازراء بالخشري ما لا يخفى ولم يكن ايراده بالذى يابى بالمصنف  
والادب مطلوب مع الاصاغر فضلاء عن الاكابر وأقول لا يخفى أن في جوابه دفعا لتوههم الازراء والنقص بالخشري وفي  
حاشية التفاتى ولم يجعل شيئاً من الجمل في موقع الخبر طائفة قصد الى ان مضمونهم مقرر معلوم الثبوت للناقين لا حاجة  
الى الاخبار عنه فالخبر محذوف أى وعة طائفة أو فيكم طائفة على أن الخطاب للجميع من المؤمنين والمنافقين أو وطائفة أخرى  
لم يغشهم النعاس وذهب الزجاج الى ان قد أهنتهم صفة ويطنون خبر ولا يبعد ان يكون قد أهنتهم خبر الان النكرة موصوفة  
في التقدير أى وطائفة أخرى وبالجملة الواو للحال يعنى وهو مسوغ نص عليه سيمويه (قوله وانما هو مفعول والمصاب مصدر  
يعنى الاصابة) في الشرح لا يمتنع ان يكون المصاب اسم مفعول في هذا المثال ولا يكون مصدر أو المولى هو الخبر وقيج خبر  
مبتدأ محذوف أى الذى أصبته هو مولاك هذا قبيح (قوله وقد مضت الحكاية) يعنى في آخر الجهة الاولى من الباب الخامس  
(قوله وسألت طالبا ما حقيقة كان اذا ذكرت في قولك ما أحسن زيدا فقال زائدة بناء منه على ان المثال المسؤل عنه ما كان

أحسن زيد وليس في السؤال تعيين ذلك) في الشرح في السؤال ما يشعر بان كان تذكري في هذا التركيب الخاص على ما هو عليه وكان لا تقع فيه عند ذلك الزائدة فلا عتب على الطالب في عدم التفصيل اذله ان يقول متى كان بعد احسن وجب الايمان بما المصدرية وهو حافظ زائد على ما كان في التركيب ووجب رفع زيد وهو في المثال منصوب فيه ثم يخرج التركيب بذلك الى تركيب آخر وهو خلاف ظاهر السؤال

### باب الثامن من الكتاب

(قوله لما دخله من معنى اكتف) لما هنا بكسر اللام وتخفيف الميم ومن بيان لما (قوله لما دخله من معنى لا يتقرن بقراءة السور ولهذا قال السهيلي) يقرن لما هنا بتشديد الميم والاشارة بهذا الى ادخال الباء بعد لضمينه معنى يتقرن والضمير في لانه عائد على وصل الى كتابك فقرأت به او على قرأت به وهو يه ان لوجه تعليل عدم جواز ادخال الباء بعد قرأت في المثال بادخالها بعد يقرن لضمينه معنى يتقرن ثم ان المصنف لم يذكر هنا لضمينه معنى يتقرن وذكره هنا وانه يشير بذلك الى جواز ارادة الجميع في البيت وعدم ارادته في المثال (قوله لما كان) بفتح اللام وتشديد الميم (قوله ولهذا الميم بجزايت زيد قائم وعمرو) لان ليت زيد قائم ليس في معنى زيد قائم لان ليت زيد قائم لا يحتمل الصدق والكذب وزيد قائم بجملة (قوله الثالثة جواز انا زيد غير ضارب) قال السيرافي والزمخشري وابن مالك يجوز تقديم معمول ما أضيف اليه غير مطلقا وقال ابن السراج يمنع مطلقا وقيل ان كان معمول ظرفا جازا ولا امتنع (قوله لا تقول انا زيد اول ضارب او مثل ضارب) هذا عند الجمهور وحكي ثلث عن الكسائي جواز التقديم في الاول وحكي ابن الحاج عن بعضهم جواز تقديم في الثاني (قوله فتى هو حقا الى آخره) فتى منصوب بمعدوف يفسره الفعل بعده وهو قوله وحقا منصوب بعلغ (قوله ان امرأخه فتى عمدا مودته) الى آخره (هذا البيت لابي زيد الطائي في مدح أخيه لاهه وايد بن عقبه عامل الكوفة في خلافة عثمان رضي الله عنه وكانت أخواله هذا الشاعر أخذوا له ابلا فقامت اعانهم وايد المذكور وردها فذمه وبعده هذا البيت ارعى وأروى وادناي وأظهر في على العدو بنصر غير تعذير وعلى بمعنى مع كقوله تعالى وان ربك لذوم مفتر لا تأس على ظلمهم والتماني التباعد والمكفور المجمود والظرف أعنى عندي متعلق بكفور ومعنى ارعى جعل الى ترى الكلاء وأروى اذهب عطشهم بالسوق (قوله ولو قلت جاءني غير ضارب زيد الميم بجزايت) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الذي رأينا بخط المصنف أي تقدير غير ضارب زيداني اضرب زيداني أكثر النسخ التقديم بالميم أي تقديم زيداني غير وفي الشرح حكم المصنف بجواز انا زيد غير ضارب لانه عنده في معنى انا زيد الا اضرب وجعل لادخاله على المضارع ليكون تكرر بهاء ويراجب فلذلك قال لان الثاني لا يحل هنا مكان غير اذ لو قلت جاءني لا اضرب زيد الميم بجزايت قال الزمخشري وتقول انا زيد غير ضارب مع امتناع قولك انا زيد امثل ضارب لانه بمنزلة قولك انا زيد الا اضرب لانه اسم بجزايت لادخاله على اسم الفاعل مع عدم التكرير وقال التتاراني فان قلت هب انه يصح التقديم في مثل انا زيد الا اضرب لما ذكرتم لكن ينبغي ان يمنع في مثل انا زيد الا اضرب لانه اسم بمعنى غير على ما صرح به السخاوي غايته انه جعل اعرابه فيما بعده لكونه على صورة الحرف تقول جاءني بلاشيء ورأيت لا فارسا وفي التنزيل لا فرض ولا بكر ولا شرقية ولا غريبة ولا بارود ولا كريم قلت بعد تسليم الاسمية يجوز التقديم نظر الى صورة الحرفية (قوله ولو لا ذلك لم يجز) يعني ولو لا ان غير قائم الزيدان بمعنى ما قائم الزيدان لم يجز هذا التركيب لان جوازه انما هو لكون غير مبتدأ وهو لا يجوز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع بمعنى عن الخبر وغير في غير قائم الزيدان ليس واحدا منهم (قوله غير لاهه الى آخره) هذا البيت من بحر الخفيف وهو مدرج آخر صدره هاء اللهو وفي الصحاح العدا بكسر العين الاعداء وهو جمع لا تطير له والسلم بفتح السين وكسرهما الصلح وفي الشرح ولما منع ان يمنع كون لاهه مفرد النظاومعنى يجوز كونه صفة لغيره أو نحوه فيكون في معنى الجمع ولا ينبغي انك لو قلت عدالك غير فريق لاهه يصح فيبطل الاستدلال حينئذ (قوله غير ما سوف على زمن) تقدم الكلام عليه عند الكلام على غير في حرف العين المجمة (قوله وأدخلوا عليه آل) في الشرح ظاهره هذا الكلام ان النخاعة أو العرب أجازوا ودخل آل على اسم الفاعل من قولك ضارب زيد الا أن أوعدا فتقول الضارب زيد بجزايت ومثل هذا عند الجمهور ومنع (قوله السابعة العطف بولا) في الشرح فيه تسامح اذ العطف انما هو بالواو لا بجمع قولك ولا (قوله أبا الله ان أمه بام ولا أب) هذه بجزايت لاهه ابن الطفيل

صدره \* فاسودتني عامر من وراثة \* وقبله واني وان كنت ابن سيد عامر \* وفارسها المشهور في كل موكب (قوله يوصحه في هذا)  
 أي بوضع الاقرب في الثاني أن لا الناهية لا تصاحب ان الناصبة وعلى تقدير ان السيد صاحبته ولا النافية تصاحب ان  
 الناصبة وعلى تقدير المصنف صاحبته (قوله ومثله ثم لم تكن فتمت لهم) في الشرح هذا مني على ان المصدر المؤول به هو القول  
 أو المقال وليس ذلك متعينا لجواز ان يقول بالمقالة وهي مصدر أيضا تقول قال زيد كذا قولا ومقالا ومقالة فعمل التأنيث  
 وقع بهذا الاعتبار وأقول المصدر الذي ليس بمنزلة أصل المصدر الذي يزيد فعند الحاجة الى التأويل بالمصدر ينبغي ان يكون بغير  
 المزيد (قوله ولقد حكي أبو عمرو بن العلاء) في الصحاح في باب الباء في مادة لغب بالمعجمة الاصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال  
 سمعت اعرابيا يقول فلان اغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت ان تقول جاءته كتابي فقال أليس بصحيفة فقلت ما الاغوب فقال  
 الاحق (قوله فيها خطوط الى آخره) قال التفتازاني يجوز ان يكتب باسم الاشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار  
 كونها في تأويل ما ذكر وما تقدم كما يكتب عن افعال كثيرة سابقة بلافظ فعل القصد الاختصار تقول للرجل نعم ما فعلت  
 وتذكر لك افعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا انه في اسم الاشارة أكثر  
 وأشهر ولهذا قال روية أردت ذلك وأردفه بلفظ يلائم على عادة العرب بتحقيقها وتبيينها وفي الأساس شيء موعم وفوس  
 موع وفي لونه تواع وهو استتالة البلق وقال الاصمعي اذا كان في الدابة ضروب من الالوان من غير باق بذلك التواضع  
 وواعه جعله مخططا وقيل هذين البيتين \* قودثمان مثل امراس الابق \* والقود بفتح القاف وسكون الواو الخيل والامر اس  
 جمع مرس والمرس جمع مرسية وهي الخيل والابق بفتح الباء الموحدة القنب أي امراس طوال الظهور والاعناق مثل  
 حبال القنب (قوله فرفروا الفاعل) يعني فاعل الولادة والقصاحة والخشونة بالاسماء الجامة التي هي الاب والعرب والعرج  
 لانها بمعنى الوالد والفصحاء والخشن وكل من هذه لو وقع هذا الرفع مستتر فيه فاعلاله (قوله بلغ عماد كرامن تنزلهم) من بيان  
 لما ذكرناه وضمير هو في وهو تنزلهم عائد الى ابلغ (قوله وقد مضى ذلك) يعني في الباب الرابع في اقسام العطف (قوله وخصوا  
 ان الخفيفة وصلتها السد هاهنا في باب عسى) انما سدد ان الخفيفة وصلتها مسدد الجزاين في باب عسى على قول ابن مالك  
 ان عسى حينئذ ناقصة لا على ما يفهم من كلامهم انما فاعل تام مسدد الى ان والفعل (قوله تقول عجت من قيامك) هذا  
 شروع في أمثلة التنبية الثاني على الترتيب المتقدم (قوله ومثله في ذلك لعل) يعني ان لعل مثل عسى في سدان الخفيفة  
 مع صلتهما مسدد جزايم وفي امتناع سدان المشددة مع صلتهما مسددها (قوله ورج الفتى الى آخره) تقدم الكلام عليه في حرف  
 الميم عند الكلام على لا (قوله ما ن رأيت ولا سمعت بمثله) هذا صدر بيت لدريد بن الصمة وقيل للخنساء وعجزه \* يوم ما في  
 أينق جرب \* ويقع البيت بكاله في نسخ كثيرة وبعده متبذلا تبدوا محاسنه \* يضع الهناء مواضع النقب والتبذيل بالذال  
 المعجمة غير المصون والهناء بكسر الهاء والمد القطران والنقب بضم النون وسكون القاف بعدهما موحدة جمع نقبه وهي  
 أول ما يبدو من الجرب متفرقا والها في الطال بالهناء والايق بتقديم المثناة التحتية على النون جمع ناقه وأصلها نوفة فلما جمع  
 على افعال صار انوفا فاستعمل الضم على الواو فقدمت وقلبته بياء (قوله ومن أولها على النهى لم يخج لي هذا) الضم يرفي أولها  
 للالتفات في الايتين اللتين أ كدفهما المضارع بالنون بعد النافية وفي بعض النسخ أولهما والضم يرفي الايتين الا ان قوله  
 فعلى لا تصيبين الذين ظلموا منكم خاصة على تأويله بالنهي ان كان صفة لغتة فلا بد من اضمار القول أي مقولا فيها لا تصيبين  
 وان كان غير صفة فالنهي وان كان للفتنة الا ان المراد النهي القوم عن التعرض للظلم الذي هو سبب اصابة الفتنة (قوله  
 وقد مضى البحث فيها) مضي ذلك في الباب الاول في الكلام على ان المكسورة المشددة (قوله ولكنها لما كانت) الضمير في لكنها  
 وكانت وأعطيت لاي في نحو اغفر لنا أيها العصابة وفي حكمها الاي المستعملة في الراء وأراد بوجوب البناء موجب بناء  
 المنادى وهو وقوعه موقع حرف الخطاب (قوله وأما نحو العرب في المثال) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الذي رأيناه بخط  
 المصنف وفي بعض أو ما نحن العرب في المثال وفي بعضها وأما العرب في المثال وهو ظاهره الا ان الذي في المثال العرب  
 لا نحوه وان نحن العرب نفس المثال لاقية (قوله بناء باب حذام في لغة الحجاز على الكسر تشبها به بنزال) يريد باب حذام  
 ما كان على وزن فعال من اعلام الايمان المؤنثة سواء كان في آخره راء أو لم يكن وحذام بالحاء والذال المهماتين علم على امرأة  
 وانما قال في لغة الحجاز لان أكثرهم على ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر بخضار وغير

ذوات الراء كقطام مغر به غير منه مرة للتأنيث والعلمية وأقاهم على ان جميع هذه القسم غير منصوب من ذوات الراء كان  
أولا قل الرعي وعلة بناء الحجاز بيرة تضعه معنى هاء التأنيث وقيل شبهه بنزال من أربعة أوجه الوزن والعدل والتعريف  
والتأنيث وهـ ذابناه على قول الاكثر نزل اسم للنزلة لا تنزل كما قال البعض وذهب المبرد الى انها بنيت لتوالي العلال لانها  
كانت ممنوعة الصرف للعلمية والتأنيث فلما زادوا بعدل بنوا اذا ليس بعدد منع الصرف الا البناء (قوله ياليت حظى  
الى آخره) الجدا بفتح الجيم والذال المهمل والقصر العظيمة (قوله جاءت تصرعتني الى آخره) هـ ذابنا البيت في فرس جمعت  
بالشاعر فامرهابالرق ويقع في بعض نسخ المعنى جالت من الجولان وهو الذي رأينا في نسخة المصنف وفي بعضها جاءت  
من المجي وفي الصحاح اقتصرت عنه كفتت ونزعت مع القدره عليه فان مجزت عنه قامت قصرت بلا ألف وفي بعض النسخ  
انى امر وقتلى وهو الذي رأينا بخط المصنف في الشرح والذي رأيت في نسخة صحيحة من شعراء القيس مقرورة على الامام  
أبي زكريا التبريزي وعليها خطه بانها قرئت عليه قراءة تصحیح وضبط جالت من الجولان واقتصدى بكسر الصاد والذال  
المهملة من انقصه وهو الربق (قوله وليس كذلك اذ ليس لفعلة فاعل اوفاعلة) حتى يكون معدولا عن واحد منها (ما قوله  
والدهر بالانسان دوازي) هـ عجز بيت صدره \* اطر باوانت قنصرى \* وقد تقدم الكلام عليه في حرف الالف (قوله  
ولو أقوى لكان أولى الاقواء في علم القوافي هو اختلاف حركة الروى بالضم والكسر والقصيدة التي منها هـ ذابنا البيت  
مكسورة الروى وانما كان الاقواء أولى وان كان عيبا في القافية لانه أسهل مما ذكر لان فصحاء المتقدمين استعملوه كثيرا وفي  
الشرح وقد رأيت في نسخة هذه الكامة وهي حرام مضبوطة بضمة على الميم فيكون هـ ذابنا البيت في قوله بنائه) أى  
بناء أو ان (قوله بناء حاشي في وقان حاشي لله) تقدم الكلام على هـ ذابنا في حرف الحاء المهملة (قوله العاشرة اعطاء الحرف حكم  
مقاربه) في الشرح هذا المدخل له في الاعراب فبالله قد ذكره مع انه التزم تجنب مثله كما سبق في ديباجة الكتاب وأقول  
انما التزم تجنب مثله على سبيل القصودون الاستعداد وما ذكره هنا على سبيل الاستعداد (قوله وحتى اجتماع رويين)  
الروى هو الحرف الاخير من القافية والقافية آخر الكامة من البيت وقيل هي آخر حرف في البيت الى أول ساكن قبله  
مع الحركة التي قبل الساكن وقيل مع الحرف الذي قبل الساكن (قوله ما تنقم الحرب الى آخره) تقدم الكلام عليه في  
الباب الاول في أم (قوله اذار كبت فاجعلوني الى آخره) في الصحاح العائد البعير الذي يحود عن الطريق ويعدل عن القصد  
والجمع عنه مد مثلا ر كع وانشد البيت عن أبي عبيدة لكنه ذكر فاجعلا في بدل فاجعلاوني (قوله وبسمى ذلك الكفاء)  
الا كفاء في علم القوافي اجتماع رويين متقاربين في المخرج في شعر واحد من الكفات بمعنى قامت أو بعني املت لان الشاعر  
يقرب الروى ويميله عن طريقه الى طريق آخر وفي الشرح لا نسلم ان في أبيات أبي جهول الكفاء لجواز جعل ياء المتكلم فيها  
ر وياوقه نص بعض علماء القوافي على جواز ذلك أعني كون الياء الساكنة التي لم ينفتح ما قبلها ر وياوقه كانت للتكلم  
أولغا بيه وان كان قليلا (قوله وافادة للبالغة) اللام لتقوية افادة (قوله ياما ألمج غزلا ناشدن لنا) هذا صدر بيت عجزه  
\* من هوأيائكن الضال والسمر \* وتصغير ألمج قيل راجع الى المصدر وقيل الى المتعجب منه الذي وصف بالمشوشدن  
العزال يشدن شدونا اذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن امه وانشده صاحب الصحاح عطون مكان شدن من العطو وهو  
التناول ورفع الرأس وهوأيائكن تصغير هوأيائكن والضال تخفيف اللام السدر البري والسمر بفتح السين المهملة  
وضم الميم شجر عظيم ذو شوك (قوله ولم يحك ابن مالك اقتياسه الاعن ابن كيسان وليس كذلك) قال أبو حيان وما حكاه ابن  
مالك في ذلك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين اما الكوفيون فانهم اعتقدوا السمية أفعال فهو  
عندهم مقيس فييه واما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس والقاعدة الثانية في (قوله  
\* كبيرا ناس في بجاد من مل \* ) هـ عجز بيت لامرئى اقيس صدره \* كان ابانا في عرائن وبله \* وقد مر الكلام عليه  
في الباب الرابع في الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة في الامر التاسع منها وفي الشرح حركة الخفض على الجوار حركة  
اجتلبت للباسية بين الافظين المتجاورين وليس اعرابية ولا بنائية والحاصل انها من جملة صور الاتباع وفي قولهم على  
الجوار ما يشير اليه (قوله يا صاح بلغ الى آخره) صاح مرخم صاحب وهو نكرة مقصودة عاربية من هاء التأنيث فترخمه  
شاذ وقال ابن خروف أصله يا صاحبي فرخم أولا بمخذف الكامة الثانية اجراءه مجرى المركب المزجي ثم رخم ثانيا بمخذف  
الباء والمراد بالذنب هنا الذكور (قوله ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاور) في شرح ابن مالك لكتابة المسمى

بالعمدة في النخوة تنفرد الواو بجواز العطف على الجوار في الجر خاصة كقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم في قراءة ابن كثير وأبي عمرو ووجزة وأبي بكر وقوله تعالى يرسل عليكم شواظ من نار ونحاس في قراءة ابن كثير وأبي عمرو (قوله وقال الزخشي لما كانت الأرجل من بين الأضغاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الأسراف المذموم ثم عافطت على المسوح لا التمسح ولكن أينسه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها) قال التفتازاني فان قيل العطف على المسوح لا التمسح يكون جماعين الحقيقة والمجاز حيث ارى بالمسح بالنسبة الى المعطوف عليه حقيقة وبالنسبة الى المعطوف الغسل الشبيه بالمسح في قلة استعمال الماء قلنا لا كلام في قوة الاشكال ولا يخصص سوى الحمل على تقدير إعادة العامل في المعطوف مراد به المعنى المجازي فيكون الأرجل معطوفة على الرأس في الظاهر ومن عطف الجملة في التحقيق أي وامسحوا بأرجلكم يعني اغسلوا أرجلكم لا يشفي ان هذا يفضى الى اضمحار الجوار وهو ضعيف وقيل مراده بالعطف على المسوح الجوار كما في عذاب يوم محيط ومحض ضرب خرب وهو في المعنى منصوب معطوف على المغسول والتنبيه على الاقتصاد يستفاد من صورة العطف وما ورد عليه ان الجر بالجوار لم يبي مع الالباس وهما ما لبس أجاز بانه لا الباس لان المسح لم يضرب له غاية في الشرع وهما ما قد ذكره غاية بقوله الى الكعبين فدل على ان الباس جره وعطفه على المسوح لقصد تعلق فعل المسح به لئلا يفضى الى ما لبس في الشرع وهذا لا يتوقف على أن يكون كل غسل في الشرع له غاية كما فهمه البعض ليرد الاعتراض بغسل الوجه بل على ان كل مسح فهو لم يضرب له غاية في الشرع والنقض بمسح الخف وهم لانه لم يذكره في الكتاب والسنة غاية لا يصح هو بدونها وأنت خير بانه لا دلالة لكلام المصنف يعني الزخشي على هذا المراد بوجه من الوجوه وقد يقال ان العطف على المسوح من قبيل \* عطفنا اتينا وماء باردا \* وهو مع انه ليس من كلام المصنف مفتقر الى دفع اشكال الجمع بين الحقيقة والمجاز ان كان من عطف المفرد والى بيان كيفية تعلق الغسل بالمجرو وان كان من عطف الجملة على معنى واغسلوا أرجلكم وأقرب ما قيل في ايجاب غسل الأرجل ان قراءة النصب توجب الغسل لانه لا مجال للعطف على محل الجوار والمجرو ومع الالباس فوجب حمل قراءة الجر عليه بطريق المشاكلة أو الجر على الجوار لا تتفاء الالباس بضرب الغاية أو بتقدير وامسحوا بأرجلكم مراد به الغسل الشبيه بالمسح تنبيها على وجوب الاقتصاد أو بالتزام الجمع بين الحقيقة والمجاز دفع الاختلاف القراءتين ولو سلم تساويهما وجوز حمل قراءة النصب على المسح بالعطف على المحل بقرينة أن في العطف على المنصوب تخلل الفاصل بالاجنبي فغايته ان تصير الآية بمنزلة الجملة أو تدل على جواز الأمرين وقد دلت الأحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك فكان هذا أوفق بما عليه الاكثرون وأوفى بتخصيل الطهارة المقصودة بالوضوء وأقرب الى الاحتياط لما في الغسل من المسح اذ لا مسألة بدون الإصابة فتعين الرجوع اليه انتهى كلام التفتازاني (قوله على ماسياتي) يعني في آخر القاعدة الثامنة (قوله ومن ذلك قولهم هنأني ومرأني والأصل أمرأني) في الصحاح هنأ الطعام به فهو هناء أي صار هنياً وكذلك هنأ الطعام مثل فقه وفقه عن الاخفش قال وهنأني الطعام به نئني ويهنؤني ولا نظيره في المهموزها وهنأه وتقول هنئت الطعام أي تمأنت به وكلوه هنياً مرئياً وكل أمرأنيك من غير تعب فهو هنئني أولئك المهنا ومرأ الطعام يمرؤه ومرأه صار مرئياً وكذلك مرئني قال الاخفش هو كما تقول فقه وفقه يمسرون القفاف ويضمون أو مرأني الطعام يمرأه وقال بعضهم هم أمرأني الطعام وقال الفراء يقال هنأني الطعام ومرأني اذا تبعوهها هنأني قرؤها بنيرانف واذا فردوها قالوا أمرأني وفي الشرح والكلام على هذا لا تعلق له بالأعراب وكذلك الكلام على رجب ونجس وعلى قدم وحدث وعلى بقية ما في هذه القاعدة فلم يكن لذكره معنى لان المصنف التزم اجتناب ما هو من هذا القبيل وأقول قد عرفت غير مرة ان المصنف انما التزم اجتناب نحو هذا على سبيل القصد بان يترجم له لا على سبيل الاستطراد كما فعل هنا (قوله اذ يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف) كل اسم على فعل بفتح الاول وكسر الثاني يجوز فيه كسر الاول وسكون الثاني وفتح الاول وسكون الثاني ثم ان كانت عينه حرف حاق جاز فيه أيضاً كسر الاول تبع للثاني وأما الفعل فان كانت عينه حرف حاق فكسره حكم الاسم الذي عينه كذلك وان لم تكن عينه حرف حاق فاليس فيه من القرعية الا فتح الاول فسكون الثاني وفي الكشف في تفسير سورة النساء عند الكلام على قوله تعالى لعلمه الذين يستنبطونه منهم وقري لعلمه باسكان اللام كقوله فان أهجه يضجر كما يضجر بارل \* من الادم

دثرت صفحتها وغار به فسكن الجيم من ضمير والباء من دبرت والبازل البعير الشاب والادم الشديدة السواد وخصت لانها  
 ارق جلودا وصفحتها جانبا ظهره وغار به ما بين سنامه وعنقه وفي الالغاز \* خلبلى دمع العين حزنا كوى القلب \* بفتح دمع لانه فعل  
 ماض من باب علم سكن وسطاه للتخفيف ورفع العين لانه فاعل (قوله وقرءة جماعة سلاسل وأغلا لا) بصرف سلاسل لتناسب  
 ما بعده وهو أغلا لا وسعيرا (قوله أبى حبه) هو بجماعة مهيمة مفتوحة فباء موحدة مشددة في القاعدة الثالثة \* (قوله قد  
 يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدة ان تؤدى كلمة مؤدى كلمتين) هذا ظاهر في ان اللفظ  
 المضمن مستعمل في المعنيين وقد اختلف في جواز استعمال اللفظ في معناه الحقيقي ومعناه المجازي مما بحيث يكون كل واحد  
 منهما متعلق بالحكم وهو فرع الاختلاف في استعمال المشترك في معنييه فنأجازه قال بجواز ذلك ومن منعه قال بغيره وقد  
 مر في أوائل الباب الخامس شئ من الكلام على التضمين (قوله وقوله تعالى لا يسمعون الى الملا الاعلى أى لا يصغون) في  
 الكشف فان قلت أى فرق بين سمعت فلانا يتحدث وسمعت اليه يتحدث وسمعت حديثه والى حديثه قلت المعدى بنفسه  
 يفيد الادراك والمعدى بالى يفيد الاصغاء مع الادراك (قوله وقال أبو كبير الهذلي جملت به الى آخره) أبو كبير بالباء الموحدة  
 بعد الكاف من شعراء الجاهلية وهذا الشعر في وصف تابط شرا ورمودة بجم مفتوحة فزاي سا كنه فهمزة مضمومة والعقد  
 بفتح العين وسكون القاف والنطاق بكسر النون شقة تلبسها المرأة فتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة  
 والاسفل يتجر الى الارض وضمير حبلن وهن للنسوة لله لم يهن وان لم يجرحن ذكر وفي الصحاح الحبال والحبيكة الطريقة في  
 الرمل ونحوه وجمع الحبال حبالك وجمع الحبيكة حبالك وقوله تعالى والسما ذات الحبال قالوا طرائق النجوم وقال الفراء  
 الحبال تكسر كل شئ كالميل اذا هرت به الريح والماء القائم اذا هرت به الريح ودرع الحديد لها حبالك والشعرة الجعدة  
 بكسر هاء حبالك وفي حديث الدجال ان شعره حبالك والمهبل المدعوا عاياه بالهبل أو الكثير اللحم من هبله اللحم اذا ثقله والعرب  
 تزعم ان المرأة اذا وطئت مكروه فأتت بولد كان نجيبا (قوله كيف ترانى الى آخره) قاله بالالقاف والموحدة والمجن بكسر الميم  
 وفتح الجيم الترس والجمع المجان بفتح الميم وز ياد هوز ياد ب ابيه ولد على فراش عبيد بن أسيد الثقفي عبد الحارث بن كادة زوجته  
 سمية جازيته اسلم ز ياد في زمان أبى بكر وولد عام الفتح وقيل غير ذلك وكان كاتب العتبة بن غزوان ثم للغيرة بن شعبه ثم لابي موسى  
 الأشعري ثم لولى العراق سنة ثمان وأربعين ثم مات سنة ثلاث وخمسين قال الواقدي سمر أهل العراق والهادو العلماء بجمته  
 وقالوا مات طاغية العراق وقال الاصمعي كان ز ياد يقعد وشريح القاضي الى جانبه ويقول له ان حكمت بغير الحلق فلا تكنى  
 وان حكمت بشئ وغيره أقرب الى الحلق فأعلمنيه وكان ز ياد يحكم ولا يرد عاياه شريحا \* القاعدة الرابعة \* (قوله فلهذا  
 قالوا الابوين) في الاب والام هذا تغليب أحد المتناسبين بالمصاحبة على الآخر بان جعل ال آخر موافقا له في الاسم ثم شئ  
 وقصد لهم ما جيم قال التفتازنى فن قلت لا يكتفى في المنى الاتفاق في اللفظ بل لابد من الاتفاق في المعنى ولذلك تأولو الزيد بن  
 بالمسمى بن يزيد فلا ينطاق قرآن الاعلى الطهرين أو الحليضتين لاعلى طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسى يقال  
 العيمان في عين الشمس وعين اليزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فيكون مجازا وجميع  
 باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له (قوله ومنه ولا بويه لكل واحد منهما السدس) الضمير في لابي بويه  
 عائد على ما عا د اليه الضمير في ترك وهو الميت الدال عليه معنى الكلام وسياقه ولكل واحد منهما ما يبدل من أبويه فبمعنى  
 التفصيل اذ لولا له كان الظاهر اشرا كهما في السدس وهو آ كدمن لكل واحد من أبويه السدس ليكون ذكرهما  
 مرتين مرة بالظاهر ومرة بالضمير المأند عليهما وفي البحر قال الزنجشري والسدس مبتدأ وخبره لابي بويه والبديل متوسط  
 بينهما انتهى وقال أبو البقاء السدس رفع بالابتداء ولكل واحد منهما الخبر ولكل بديل من الابوين ومنهما نعت لواحد وهذا  
 البديل هو بديل بعض من كل ولذلك أتى بالضمير ولا يتوهم انه بديل شئ من شئ وهما العين واحدة لجواز أبواك يصنعان  
 كذا وامتناع كل واحد منهما ما يصنعان كذا بل تقول يصنع كذا وفي قول الزنجشري والسدس مبتدأ وخبره لابي بويه نظر  
 لان البديل هو الذي يكون الخ بمرله دون البديل منه كافي قولك أبواك كل واحد منهما يصنع كذا اذا أعربنا كذا بديلا وكما  
 تقول ان زيدا عينه حسنة فلذلك ينبغي ان يكون اذا وقع البديل خبر فلا يكون البديل منه هو الخبر واستغنى عن جعل البديل  
 منه خبرا بالبديل كما استغنى عن الاخبار عن اسم ان البديل منه بالاخبار عن البديل انتهى ما في البحر وقال التفتازنى يعني



اي الزمخشري انه لا حاجة الى ان يجعل لابي به خبير مبتدأ محذوف أي لابي به الثالث ثم بين قسمة الثالث عليهما بقوله لكل واحد  
منهما السدس دفعا لوهم ان يكون للاب ضعف ما للام وذلك ان الحكم المعاني بالثنى أو المجموع قد يقصد تعاقبه بالمجموع  
وقد يقصد تعاقبه بكل فرد فين بالبدل أن القصد الى الثاني وهم - ذابندفع ما يقال ان البدل ينبغي أن يكون بحيث لو سقط  
استقام الكلام معني وههنا الوكيل لابي به السدس لم يستقم (قوله ومنه ورفع أبو به على العرش) انما يكون منه على قول غير  
ابن اسحق ان أم يوسف عليه السلام كانت ماتت وتزوج به تقوب عليه السلام باختها وأما على قول ابن اسحق ان أمه كانت  
باقية تحت أبيه فهو من الاول (قوله والمشرقين والمغربين) هذا عطف على الابوين أي وقالوا المشرقين والمغربين وفي نفسه  
قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين قال مجاهد مشرقى الصيف والشتاء ومغربيهما وقيل مشرق الشمس والقمر  
ومغربها وعن ابن عباس للشمس مشرق في الصيف ومغرب في الشتاء ومغرب في الصيف مشرق في الشتاء ومغرب في الصيف مشرق في الصيف  
بمشرق في الصيف والشتاء وقيل المشرقان مطلع الفجر ومطلع الشمس والمغربان مغرب الشفق ومغرب الشمس (قوله ومثله  
الخافقان في المشرق والمغرب وانما الخافقان المغرب) لانه يقال خفقت النجوم خفوا فغابت وأخفقت اذا تولت للغروب لكن  
في الصباح والخافقان أفقا المشرق والمغرب قال ابن السكيت لان الليل والنهار يخفقان فهم ما انتهى وعلى هذا فلا تغليب فيه  
ويكون من الخفوق بمعنى الاضطراب (قوله واقمرين في الشمس والقمر) هذا من تغليب أحد المتناسين بالمشابهة على  
الآخر قال التمامي وينبغي ان تغلب الاخف لفظا الا أن يكون أحد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كاقمرين  
انتهى وقال ابن الحاجب في أماليه شرطه تغليب الادنى على الاعلى لان القمر دون الشمس وأياكرا أفضل من عمر قال السبكي  
بهاء الدين وقد برده عليه البحران للملح والعذب فغلب فيه البحر الملح وهو أعظم من العذب وفي الشرح ونهيه نظرا ما أولافلان  
كون البحر حقيقة في الملح دون العذب ليس أمرا متفقا عليه فقد ذهب جماعة من أهل اللغة الى أن البحر هو الماء الكثير  
ملحا كان أو عذبا وأما ثانيا فلان العذب أعلى باعتبار أنه مما نلذه النفوس وتقوم به البنية بالشرب وغير ذلك وان كان الملح  
أعظم جرما وذكريا ابن السبكي عن شرح التبيين للطبري ان شرطه تغليب الاعلى على الادنى (قوله وقال المتنبى واستقبلت قمر  
السماء الى آخره) قبل هذا البيت نشرت ثلاث ذوات من شعرها \* في ليلة نارت ليالى أربعا (قوله وقال  
التبريزي يجوز انه أراد قرا وقرا لانه لا يجتمع قران في ليلة كالا يجتمع الشمس والقمر وأقول هذا ادعاء من الشاعر  
ومبالغة يجعل هذه المرأة قرا فلا يقدر فيه كونه مسننا من اختلاف الواقع وهو اجتماع قرين أو اجتماع شمس وقمر وقال  
الصفدي في كتابه رشف الزلال في وصف الهلال وليس معنى البيت كما يظنه بعض الناس من أنه يريد بذلك أنه رأى في وقت  
واحد القمر ووجها وانما التحقيق انها السماء استقبلت قمر السماء ارتسم خيالها في وجهها فارتسم في وقت واحد كما تنابل  
الاشكال المرآة فتنتطبع الصور فيها فتري المرآة والاشكال المنطبعة فيها في وقت معا وأقول يابى هذا التحقيق جعله وجهها  
قرا وليس ذلك الا لاضافته واشرافه والاجرام المضيئة المشرقة لا تنتطبع فيها الصور وفي الشرح وما أحسن قول القائل  
رأت قمر السماء فاذا كرتني \* ليالى وصلها بالرقتين كلانا ناظر قرا ولكن \* رأيت بعينها ورأت بعيني  
وهذا من المبالغة حيث ادعى أن القمر الحقيقي هو وجهها وان قمر السماء ليس قرا حقيقة وانما اطلاق ذلك عليه مجازا  
لمشابهته لوجهها وقوله رأيت بعينها ورأت بعيني يرشد اليه انتهى وأقول ذكر هذا المعنى الصفدي في رشف الزلال وعبارته  
وأحسن ما يمكن أن يقال في هذا ان معناه قرين قرحتيق وهو قمر السماء وقمر مجازي وهو وجه المحبوب فهو يقول هي رأيت  
القمر المجازي وهو قمر السماء وأنا رأيت وجهها وهو القمر الحقيقي لانها نظرت الى قمر السماء وهو نظرا الى وجهها فصح انه  
رأى بعينها وهي رأيت بعينه وهذه مبالغة وافرط في الوصف وهي عادة الشعراء أن يجعلوا المحبوب هو القمر الحقيقي والذي  
في السماء هو القمر المجازي انتهى وذكر الشرح أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد المؤمن بن اللبان الشافعي الصوفي رحمه الله  
تعالى معني هذين البيتين في بعض تصانيفه فقال يشير هذا الشاعر الى ان قمر السماء من عشق محبوبته وان محبوبته رآته  
ذات ليلة فكته برؤيتها له نور جمالها ومحاسن صفاتها وألقت عليه شمسها واعرته احدها فاذا كرت هذا العاشق بتلا  
التي وصلته بالرقتين وانها اوصاله الهالفة عن صفاته وغلبت عليه بصفاتها حتى صارت معه كالقمر الواحد وكلاهما  
ولهذا قال كلانا ناظر قرا أي قرا واحدا تعدده ظهوره لكنها تنظره بعينه وهي عين المحبسة لان المحب صار محبوبا  
بعينها

بعينها لانها اعارته عينا رآهاهم افكأن البصر لها نفسها (قوله وما ذكرناه أمدح) لان فيه جعل لوجهها شمساً وهو ابلغ من  
 جعله قراً (قوله وقالوا العميرين في أبي بكر وعمر) هذا أيضاً من تغليب أحد المناسبتين على الآخر وقال ابن رشيق في العمدة  
 ان الكسافي قال ان التغليب في العمرين اغما هو لكثرة الاستعمال فان أيام عمر أطول من أيام أبي بكر وكذلك ذكر ابن  
 الشجري (قوله واسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم) يعني ولا جعل الاختلاط اطلاق اسم المخاطبين على  
 الغائبين فاسم مرفوع بالعطف على من وهذا تغليب المخاطب على الغائب فان الخطاب في اهل كشم شامل للناس الذين توجه  
 اليهم الخطاب أولاً والذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة آخر لان اهل كشم يتعاقب بقوله خلقكم بقوله اعبدوا حتى يختص  
 بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا والعلية تتقون (قوله والمذكورين على المؤنثة حتى عدت منهم) المذكورين عطف على  
 المخاطبين والمعنى ولا جعل الاختلاط اطلاق وصف المذكورين على المؤنثة وهذا من تغليب المذكورين على الاثنا عشر اجري على  
 المذكور والاثنا عشر منه مشتركة المعنى بينهم طريقة اجرائها على المذكور خاصة نحو قوله تعالى وكانت من القانتين فان  
 مريم عليها السلام جمعت من المذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاثنا عشر والقياس  
 كانت من القانتات ويحتمل أن لا تكون من للتبعض بل تكون لابتداء الغاية أي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من  
 أعقاب هرون أخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صمدت بشرائع ربها وبكتبه وكانت من المطيعين له  
 (قوله والملائكة على ايليس) يعني ولا جعل الاختلاط اطلاق اسم الملائكة متناً ولا ايليس حتى استثنى منهم وهذا من تغليب  
 الجنس الكثير الافراد على فرد من غير ذلك الجنس مفعول في ما بين تلك الافراد بان اطلاق اسم ذلك الجنس على الجميع  
 كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا والايليس وقيل لا تغليب في الآية فان الجن ايضا كانوا مأمورين  
 مع الملائكة اكله استغنى بذكر الملائكة عن ذكرهم فانه اذا علم ان الاكابر مأمورون بالتذلل لاحد والتوسل به علم ان  
 الاصغر ايضا مأمورون به والضمير في فسجدوا وارجع الى القبيلة وكانه قال فسجد المأمورون بالسجود الا ايليس  
 (قوله ومن التغليب اولتمعودن في مائة باعد لخر جنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا) هذا من تغليب الاكثر من  
 جنس على الاقل منه بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر فان شعيب اعليه السلام دخل بحكم التغليب في العود الى  
 ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به وفي الشرح وفي الآية تغليب ثان وهو تغليب  
 شعيب اعليه الصلاة والسلام في الخطاب عليهم وقد يكون في المتن اشارة اليه لمن تأمل (قوله ومثله جعل لكم من أنفسكم أزواجا  
 ومن الانعام أزواجا يذروكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام) في المطول فقوله يذروكم خطاب شامل للناس المخاطبين  
 والانعام المذكورة بلفظ الغيبة فقيهه تغليب المخاطب على الغائب والاصح ذكر الجميع اعنى الناس والانعام بطريق  
 الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والاصح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تعليمان  
 ولولا التغليب كان القياس ان يقال يذروكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل أن يقول جعل الخطاب شاملاً  
 للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الاطراف في حق الناس فان الخطاب يختص بهم والمعنى يكثر كم  
 أيها الناس في هذا التذيير حيث مكنتكم من التوالد والتناسل وهيا ألتكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش  
 وتبديل التوالد والانعام خلقها لكم فيها داف ومنافع ومنها أن تكون وجعلها أزواجاً تقي ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون  
 التقدير وجعل لكم من الانعام أزواجا وهذا أنسب بنظم الكلام مما قدره وهو جعل للانعام من أنفسها أزواجا انتهى  
 ما في المطول (قوله وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ) في الشرح يعني ان الآية الثانية من قبيل ماروعي  
 فيه المعنى دون اللفظ لان تجهلون صفة لقوم فقتضى الظاهر أن يكون الضمير العائد عليه ضمير غيبة اذ هو اسم ظاهر فطريقه  
 الغيبة لكن لما كان المعنى به هذا المخاطبين بقوله أنتم روعي معناه فجعل ضمير ضمير خطاب وأما الآية الاولى فروعى فيها  
 اللفظ لان الذين اسم ظاهر وهو هنا المقصود بالنداء والمنادى مخاطب فروعى لفظه دون معناه فقيل آمنوا بضمير الغيبة  
 وأقول اما قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون فصرح صاحب التلخيص بان فيه تعليمات في التغليب جانبا للمعنى على  
 جانب اللفظ لان القياس بقاء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسماً مظهراً لكن لما كان في المعنى  
 عبارة عن المخاطبين غالب جانب الخطاب على جانب الغيبة انتهى ولا يخفى أن قول المصنف وانما هذا من مراعاة المعنى لا يدفع

التغليب اذ لا منافاة بين مراعاة المعنى وبين تغليب المعنى على اللفظ بل فيه تحقيق تغليب المعنى وأما ما أجم الذين آمنوا فلا تغليب فيه لأن التغليب اذا كان للمعنى على اللفظ لا يكون للفظ على المعنى وانما فيه مراعاة للفظ اذ حق العائد الى الموصول أن يكون باللفظ الغيبة ﴿قاعدة الخامسة﴾ (قوله الى ملك الى آخره) الشاهد في قوله وزال الراسيات فان المراد وشارفت الراسيات الزوال (قوله ومنه في غيره) أي ومن التعبير بالفعل عن ارادته في غير الشرط (قوله وقيل هما على حذف مضافين أي خاتمة أباكم ثم صورنا أباكم) أي خلقنا أباكم آدم حينما غير مصوره ثم صورناه نزل خاتمه وتصويره منزلة خاتق الكل وتصويره (قوله ثم دني فتدني) الضمير في الفعلين لجبريل عليه السلام أي ثم دني من النبي فتدني فتعلق به وهو تخميل لعمرو وجه بالرسول صلى الله عليه وسلم وقيل ثم تدني من الافق الاعلى فدني من الرسول فيكون فيه اشعار بأنه عرج به غير منفصل عن محله وتقرير لشدة قوته فان التدني استرسال مع تعلق كتدني الثمرة (قوله فارقنا الى آخره) الجامع هنا الاجتماع والوطر الحاجة ولا يبنى منه فعل والجمع أوطار في الشرح ولقد كان المصنف في غيبة بما أورده من الكتاب والسنة عن ايراد هذا البيت وقد وقع في الخامسة لابي تمام قول ربيع ابن مالك برقي مالك بن زهير العبسي من كان مسرورا بمقتل مالك \* فليات نسوتنا بوجهه نهار يجده النساء حواسرا يندبنه \* بالصبح قبل تبليج الاسحار وقال الامام المرزوقي اني لانجيب من أي تمام مع تسكافه ذم جوانب ما اختاره من الايات كيف ترك قوله فليات نسوتنا وهي لفظه شنيعة جدا واصححه المرزوقي بقوله فليات ساحتنا ثم على قول الربيع اعتراض وهو ان الصبح لا يكون الا بعد تبليج الاسحار فكيف قال قبل تبليج الاسحار واجيب بأنه أراد بقوله يندبنه بالصبح بصفته بالخلال المضيئة والمناف الوضحة التي هي كالصبح (قوله وأما قراءة الكسائي فتقديرها هل نستطيع سؤال ربك) قراءة الكسائي بمنزلة فوقية وادغام اللام هل فيها ﴿قاعدة السادسة﴾ (قوله جارية الى آخره) تقطع بضم المثناة الفوقية وفتح القاف وفي الصحاح ومض البرقي مض ومضار وميض المعاء اخفيا ولم يعترض في نواحي الغيم وكذلك أومض فلما اذا المع واعترض في نواحي الغيم فهو الخفق فان استطال في وسط السماء من غير أن يعترض عينا وشمالا فهو العميقة ويقال أومضت المرأة اذا سارقت النظر (قوله يعشون حتى لا تمركل بهم) هذا صدر بيت عجزه \* لا يسألون عن السواد المقبل \* وقد مر الكلام عليه في حرف الجاء في حتى ﴿قاعدة السابعة﴾ (قوله وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله) تقدم الكلام على هذه الآية في حرف الالف في أن المفتوحة (قوله له عمر ك ما الفتيان الى آخره) ان تفتت اللحن في تأويل نبت اللحن وهذا المصدر في تأويل اسم الفاعل أي ما الفتيتان نابتي اللحن واللحن بكسر اللام تجمع على لحن بكسرها كقرية وقرب وعلى لحن بضمها كدورة وذرى وندى الرجل اذا جاد فهو ندى (قوله قيل هو على ذلك) أي على تأويل ان وصاتها بالمصدر وتأويل المصدر باسم الفاعل (قوله ويرده عدم صلاحيتها) أي صلاحية أن بعد عسى للسقوط فلان تكون زائدة لان الزائدة الذي يصلح للسقوط ويبدل بالكثر لان أن تسقط بعد عسى قليلا (قوله وأما قول أبي الفتح في بيت الخامسة حتى يكون عزيزا الى آخره) هذا دفع لما يتوهم من قول أبي الفتح يجوز كون أن زائدة في هذا البيت والحال أن مدخولها منصوب أن الزائدة تعمل وقبل هذا البيت ومن تكلمهم في المحل أنهم \* لا يعلم الجار فهم أنه جار والتكلم بفعل من التكلم والمحل القحط وحتى متعاقبه بلا يعلم ومعنى يبين جميعا يفارق وهو مجتمعا في الحال وقال غير أبي الفتح أن في البيت ليست بزيادة بل أظهرت في المعطوف على المنصوب بعد حتى وان كانت لازمة للاضمار في الاول لانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل (قوله والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره) المنصوب مبتدأ ولا يليق الى آخره خبره وهذا الذي ذكره يندتقض بغير فانه ان نصب على الاستثناء ومعناه قائم بما بعده ﴿قاعدة الثامنة﴾ (قوله وسخاتها) في الصحاح السخلة بفتح السين المهمة وسكون الخاء المجرمة اسم للذكر والانثى من ولد الضان والمعز ساعة وضمه وفي القاموس السخلة ولد الشاة ما كان (قوله وأي فتى هيجاء أنت وجارها) أي مضاف الى هيجاء وهي بالمد والقصر الحرب وجارها معطوف على فتى (قوله ولا يجوز ان يقم زيد قام عمر وفي الاصح الا في الشعر) احتزنا الاصح عن مذهب القراء أن ذلك يكون في النثر واختاره ابن مالك واستدل له بقوله عليه السلام من يقم ليلة القدر ايماننا واحتسابا غفر له (قوله ان يسمعوا الى آخره) في الصحاح ويقال صار هذا الامر سبة بالضم أي عار اسب به ورجل سبه أي يسبه الناس وسببه أي يسب الناس (قوله اذ لا يضاف كل وأي الى معرفة مفردة) سبق في حرف الكاف في الكلام على كل انها الاستغراق اجزاء المفرد المرف نحو كل زيد حسن فكان ينبغي أن يقال يمتنع

كل سخطها لان كل اذا اضيفت الى مفرد معرفة افادت عموم الاجزاء والمقصود هنا انها هو عموم الافراد **القاعدة التاسعة** (قوله فاذلك فصلاويهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار او عندك زيد جالسا) هذا عند جمهور البصريين وذهب ابن السراج وابو علي الى جواز ابداء كان واخوانها معمول خبرها في نحو كان طعامك يا كل زيد دون كان طعامك زيدا كل وذهب الكوفيون الى جواز ذلك مطلقا (قوله وفعل العجب) هو بالنصب عطف على الفعل الناقص كما ان قوله وقدموهما عطف على فصلاويهما وقوله على الفعل عطف على الاسم مشارك له في العامل وهو وقدموهما دون قيده وهو خبرين (قوله فلا تلحقني الى آخره) في الصحاح لحيت الرجل الحاء لياما ذاته فهو ملحق بالجسم الكبير والبلابل جمع بلبل وهو الهام ووسواس الصدر (قوله وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن) في الشرح ليس الفصل بين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن منوطا بالظرف وشبهه حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما اذا فصل باحد المفعولين جائز ولو كان غير ظرف نص عليه في التسهيل وغيره (قوله ابعدهم بقول الدار جامعة) هذا صدر بيت عجزه \* شملهم أم دوام البعد محتموما \* وفي الصحاح جمع الله شمله أي ما تشمت من أمره والمحتوم بالحاء المهمل من الحتم وهو القضاء المبرم وحنمت عليه الشيء أوجبت له والحاتم أفاضى (قوله اذر والله نرمم - م بحرب) هذا صدر بيت عجزه \* يشيب الطفل من قبل المشيب \* (قوله \* فما كل حين من ثواني مؤاتيا) هذا عجز بيت صدره \* باهبة حرم لذوان كنت آمننا \* ويروي من توالي مواليا (قوله \* وما كل من وافي مني أنا عارف \* ) هذا عجز بيت صدره \* وقالوا تعرفها المنازل من مني \* (قوله أباخرشة الى آخره) تقدم الكلام عليه في ان المفتوحة المهزلة الساكنة النون (قوله وأما المسئلة الاخيرة) هي تقدم الظرف على عامله المعنوي **القاعدة العاشرة** (قوله من فنون كلامهم القلب) هو أن يجعل أحدا جزءا الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان أحدهما أن يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بأن يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ انكرة وما هو في موقع الخبر معرفة والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروف عليه ما يكون له ادراك يميل به الى المعروف أو يرغب عنه وقبل السكاكي القلب مطلقا وقال انه يورث الكلام ملاحظة والسجع عليه كمال البلاغة وأمن الالباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التبريل وورده غيره مطلقا وقيل ان تضمن اعتبار الطيفة غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل وان لم يتضمن اعتبار الطيفة رلان المدول عن مقتضى الظاهر من غير نيكة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال (قوله كان سيئة من بيت رأس الى آخره) هذا البيت من قصيدة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم وهو جوي سفيان ابن حرب قبل اسلامه وخبر كان قوله بعد هذا القول على انيها أو طعم غض \* من التفاح هصره اجتناء وفي الصحاح سيات الخرساؤم سبأ اذ الشتر يترتها الشربها اولا يقال ذلك الا في الخمر خاصة والاسم السبأ على فعال بكسر الفاء ومنه سيات الخمر سيئة فاما اذا الشتر يترتها الخمرها الى بلد آخر قلت سيات الخمر بلاهزة وبيت رأس قرية في الشام مشهورة بجودة الخمر والغصن بجيتين الطرى وهصرت الغصن وبالغصن يفتح الهاء وتشديد الصاد اذا أخذت براسه فاملته اليك شبر ريق المرأة بخمر من جت بعسل أو بطم تقاح طرى (قوله ومهمه مغبرة أرجاؤه الى آخره) المهمة المغارة والمغبرة المتلوة بالمغبرة والارجاء النواحي جمع رجى بالقصر (قوله فمكس التشبيه مبالغية) يعني ان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبهه به لون الارض في الغبرة (قوله فان أنت الى آخره) في القاموس النجدة تطلق على الشدة وعلى القتال وعلى الهول والفرع (قوله ولا تميني الى آخره) أصل تميني تميميني فحذف منه احدى التاءين والمومات المقازة والاصدا جمع صدى وهو هناد كرابوم أو طائر صغير يصير بالليل وقال العديس الصدى هو هذا الطائر الذي يصير بالليل ويقفر فزانوا ويطير والناس يرونه الجندب وانما هو الصدى فاما الجندب فهو أصغر من الصدى والصحري قبيل الصبح (قوله وقول القطامي فلما ان جرى الى آخره) القطامي بضم القاف وجواب لما قوله بعد هذا البيت أمرت به الرجال لياخذوها ونحن نظن ان ان تسطاعا والسمن بكسر السين وفتح الميم وحقفه بعضهم يفتح السين وسكون الميم فقال شبه ثريدا كثيرا عليه سمن بالقصر الذي طين بالسياع وقبل هذا البيت ما هو صريح في انه يصف ناقته وهو فلما ان مضت سنتان عنها \* وصارت حقة تملوا الجذاعا عرفنا ماترى البصر فيها فافأنا

عليها ان تباعا وفي الشرح ورأيت البيت المذكور في شعر القطامي في نسخة قديمة مصححة على هذه الصورة فلما ان جرى  
عسن عليها \* كما ثبت بافدن السباعا والعسن بالضم الشحم القليل وقال الشيخ بهاء الدين السبكي وروى بطنت كذا رأيت  
في الصحاح وحلية المحاضرة للهاشمي والمتوسعة لابن السكيت وجعله قلبا وفيه نظرا لانه يجوز ان يريدانه جعل القصر بطانة  
لاطين لانه اخذ له فلا قلب وكل ما كان ظاهرا غيره كان الغير بطانة له انتهى (قوله ومنه في الكلام ادخلت القلنسوة  
في رأسي وعرضت الناقة على الحوض) لان القلنسوة ظرف والاس من ظرف وما كان المناسب ان يتحرك بالمظروف نحو  
الظرف ويؤتى بالمعروض عند المعروض عليه وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار (قوله وورد على  
الزخمشري في الآية) فقال بعد ما ذكر كلامه لا ينبغي حمل القرآن على القلب اذ الصحيح انه ضرورة واذا كان المعنى صحيحا  
دونه في الحامل عليه وليس في قولهم عرضت الناقة على الحوض ما يدل على القلب لان عرض الناقة على الحوض وعرض  
الحوض على الناقة صحيحان انتهى وقال بهاء الدين السبكي لم ينفرد الزخمشري بحمل عرض الناقة على الحوض مقولبا  
بل ذكره الجوهري وغيره وحكمته ان المعروض ليس له اختيار والاختيار انما هو للمعروض عليه لانه قديم قبل وقد يرد  
فعرض الحوض على الناقة لا قلب فيه لانهما قد تقبله وقد ترده وعرضه عليه مقولبا لفظا وعرض الكفار على النار ليس  
مقولبا لفظا للمعنى الذي اشرنا اليه وهو انهم مقهورون في مكانهم لا اختيار لهم والنار متصرفه فيهم وهم كالمحتاج الذي يتصرف  
فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والجاني على السوط والنار لما كانت  
هي المتصرفة في العود قبل عرضت العود على النار وهذا الذي قلناه غير ما قاله شيخنا ابو حيان وغير ما قاله الزخمشري وحاصله  
ان الذي في الآية قلب معنوي ولا شذوذ فيه والذي في عرضت الناقة قلب لفظي وهو شاذ انتهى (قوله ويقال اذا طلعت  
الجوزاء انتصب العود في الحرباء) في الشرح الجوزاء برج في السماء كذا في القاموس واذا حلت الشمس بهذا البرج قصر الليل  
وطال النهار عكس حلولها ببرج القوس انتهى واقول قصر الليل مطاقا يكون اذا حلت الشمس في البرج وهو برج تحله  
الشمس قبل الجوزاء باربعة بروج وقصر الليل عن النهار يكون بعد استوائهما اذا حلت الشمس بالجل وهو برج بينه وبين  
الجوزاء برج واحد وقصر الليل غاية قصره يكون اذا كانت الشمس بالدرجة الاخيرة من الجوزاء فلا يصح قول القائل  
اذا حلت الشمس بالجوزاء قصر الليل لاقتضائه ان ذلك يكون اذا كانت الشمس بالدرجة الاولى منها وههنا واقعة مناسبة  
حكها الخطيب في تاريخه عن ابي محمد اسماعيل بن ابي منصور وهو الجوابي البغدادي قال كنت في حلقة والذي  
والناس يقرؤن عليه فوقف عليه شاب وقال يا سيدي بيتان من الشعر لم أفهم معناه وما وصل الحبيب جنان الخلد أسكنها  
\* وهجره النار يصايني به النارا فالشمس في القوس أمست وهي نازلة \* ان لم يزرني وفي الجوزاء ان زارا فقال له والذي  
يأبني هـ ذا من علم النجوم لا من علم الادب ثم قام من الحلقة وآلى على نفسه ان لا يجاس في حلقة حتى ينظر في علم النجوم  
ويعرف تسمية الشمس فنظر في ذلك وعرف ثم جاس في الحلقة ومعنى البيت ان محبوبه اذا لم يزره فليله في غاية طوله وان  
زاره فليله في غاية قصره فكيف يكون الشمس نازلة بالقوس عن غاية طول الليل لان ذلك لا يكون الا والشمس في هـ ذا  
البرج ويكون نازلة بالجوزاء عن غاية قصره لان ذلك لا يكون الا والشمس فيها ثم المراد بطول الجوزاء فيما ذكره المصنف  
طوله بالبرج وهو زمان شدة الحر وانما كان انتصاب الحرباء في ذلك الوقت لانها دوية ضعيفة لا عظم فيها فيحصل بقوة الحر  
اشتهادها ومن خاصة هذه لداية ان تدور كيف دارت الشمس لمحبتها لها وقوله وقد مضى تأويلها ما مضى ذلك في القاعدة  
الخامسة **القاعدة الحادية عشر** (قوله من ملح كلامهم تقارض اللفظين) ملح الكلام الاحاديث التي تستملح منه  
أي تعد ملحجة واحدها ملح كعرفة وعرف والتقارض بالقاف والضاد الملحمة من القرض استعير ههنا التلبس كل واحد من  
اللفظين بحم الآخر (قوله ان تقرأ على اسماء الى آخره) ذكر المصنف هـ ذا البيت في ان المفتوحة الساكنة النون وقبله  
يا صاحبي قدت نفسي نفوسكما \* وحيثما كنتما لا فيما تشدا ان تحملا حاجة لي خف محملا \* تستوحى مائة عندي بها ويدا  
(قوله بدليل ان المعطوفة عالمها) في الشرح لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها على ان المحففة وصلتها اذ هو عطف مصدر  
على مصدر ولا يمتنع احد واقول المراد بالدليل ههنا ما يفيد الظن والرحان وليس المراد ان ذلك دليل من جهة امتناع عطف  
ان الناصبة وصلتها على ان المحففة وصلتها بل من جهة ان الظاهر ان الثانية من نوع الاولى والثانية ليست محففة من ثقيلة  
فكذا الاولى (قوله واعمال ما جعله الا على ان تاروى من قوله عليه الصلاة والسلام كانتكونوا بولي عليكم ذكره ابن الحاجب)

الشرح لا حاجة ان تجعل ماناسبة هنا فان في ذلك اثبات حكم لهم لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة  
وقد سمع ذلك نظما وترا قال الشاعر أبيت أسرى وتيتى تدلكي وقد خرج على ذلك قراءة قالوا ساحران نظاها بتشديد الظاء  
أى بتظاهران وقوله صلى الله عليه وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا (قوله لوبشاطر بهادومبعة) هذا  
صدر بيت عجزه لاحق الاطال نهد ذو خصل واليه بهتخ الميم وسكون المثناة التحتية بعد هاء عين مهملة النشاط وأول جرى  
الفرس والاطال جمع اطل وهي الخاصرة وفرس نهد بفتح النون وسكون الهاء أى جسم وقد تقدم الكلام على هذا البيت في لو  
(قوله اعطاء ان الشرطية حكم لوفى الاهال كجروى في الحديث فان لا تراه فانه براك) في الشرح قدمضى في فصل لوان السيد  
خرج قوله \* كان لم ترا قبلى أسيرا يمانيا \* على انه جاء على لغة براء فاصله براء حذف الالف لانتفاء الساكنين ثم أبدلت المهمزة  
الساكنة ألفا لوقوعها بعد فتحة ومثل هذا في الحديث متأت وأقول لو كان تراه في الحديث من هذه اللغة لقيت لانه براك  
بالمهمزة وكون تراه في الشرط من لغة وبراوك في الجواب من لغة أخرى من غير دامل بعيد (قوله وبهذا) أى بانه لا بد من جواز  
مجيء الحرف التروك مكان الحرف المذكور (يقدم في تخرج الحديث السابق) وهو فان لا تراه فانه براك على ما ذكر ابن مالك  
من ان أن أعطيت فيه حكم لوفى الاهال اذ لا يجوز لولا تراه فانه براك أما معنى فلا انعكاس المعنى المراد لان لولا حينئذ دالة على  
امتناع جوابها الوجود ما يليها أو ما لفظا فلان لولا هذه لا يقع بعدها الا المبتدأ (قوله والظاهر انه) أى الحديث السابق اعنى الا  
تراه فانه براك (يتخرج على اجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قبيل انه من يتقى ويصبر فان الله بانبات ياتقى وجزم يصبر) قد ذكر  
المصنف في الباب الرابع في أقسام العطف هذه القراءة وذكروا فيها وجهان ما ذكره هنا وهو اجراء المعتل مجرى الصحيح  
(قوله واذا نصبك خصاصة فتحمل) هذا عجز بيت صدره فاستغن ما انعكاس براك بالغنى وقد تقدم الكلام عليه في اذ (قوله  
واعطاء لمن حكم لم في الجزم) في الشرح تأمل هذا مع قول المصنف قبل ذلك بخصوصين وانما يصح أو يحسن حمل النفي على  
ما يحمل محله فان فيه تناسفا وذلك انه اذا أتى المتكلم بان علم ان غرضه النفي في المستقبل لا الماضى فليس المحل المفكيف صح أو  
حسن حمل ان عليها وأقول تأملنا ذلك فلم نجد فيه تناسفا وذلك ان قول الشاعر الا تمنع ان يكون غرضه النفي في المستقبل كما  
يمنع ان يكون غرضه النفي في الماضى فان في البيت أريد به مجرد النفي وقامت مقام لم في الجزم فقط وحلت محله في ذلك (قوله قد  
بلغت نجران أو بلغت سواتهم هجر) هذا بيت حذف أوله وهو مثل القنافة هداجون والقنافة بالذال المجهمة جمع قنفة حيون  
معروف والهداج بتشديد الدال المهملة الذى يمشى فى ارتعاش من هدى الظلم اذا مشى فى ارتعاش ونجران بلد باليمن وفى  
القاموس وهجر متحركة باليمن بينه وبين عثريوم وليلة مذ كرمضروف وقد يؤنث ويجمع واسم لجميع أرض البحرين ومنه  
المثل كبضع عمر الى هجر وقرية كانت قرب المدينة الهيا ينسب القلال أو ينسب الى هجر اليمن (قوله هم اخطت اما أسار ومنه)  
هذا صدر بيت عجزه \* واما دم والقيل بالجرأ جدر \* والخطمان تشية خطة بمعنى الامر والقصة (قوله ان من صادعقة الى  
آخره) فى القاموس المعقوق طائر أبلق يشبه صوته العين والقاف والبوم والبومة بضم الموحدة طائر كلاهما للذكور الاثنى  
وفى الشرح لادليل فى البيت على ذلك لجواز ان يكون الشاعر أراد عققان على لغة من يلزم المثني الالف فى الحالات الثلاث  
ويكون يوم مرفوعا على انه مبتدأ حذف خبره أى ومعهم يوم (قوله التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل فى النصب  
واعطاء الضارب الوجه حكم الحسن الوجه فى الجر) حق اسم الفاعل المعروف باللام أن لا يضاف الى ما عرف به العدم افادة  
اضافته التخفيف وحق الصفة المشبهة المعرفة باللام ان لا تنصب المعرف بها الا انها لا تكون الا من فعل لازم لكنهما المشابهة  
من حيث ان كلاهما صفة معرفة باللام متصلة بالمعرف به اجعل الضارب الرجل على الحسن الوجه فى الجر وجعل الحسن لوجه  
على الضارب الرجل فى النصب والتخفيف فى اضافة الصفة المشبهة حاصل من جهة حذف الضمير من اللفظ  
واستتاره فى الصفة وقلب الصفة كسرة اذا وصل الحسن الوجه الحسن وجهه بالرفع على انه  
فاعل الصفة (قوله وقد مر ذلك) يعنى فى آخر القاء مدة الاولى والحمد لله على التمام  
وعلى نعمه العظام ومنسة الختام ونسأله حسن الختام والفاكالك  
من ربة الاثم وان يحشرنا فى زمرة نبيينا محمد عليه أفضل  
الصلاة والسلام وعلى آله وأصحابه السادة الكرام

ولو ما فاح مسك الختام قال مقرظاله حضرة الشاب النجيب الشيخ أحمد الأزهرى نجل حضرة  
الشيخ أحمد الدسوقي نائب محكمة السويس الشرعية

الحمد لله الذى رفع درجات العلماء وخفض من عداهم من الجهلاء وان كانوا أغنياء والصلاة والسلام على خير الابدان القائل  
أنا أفضل من نطق بالضاد وعلى آله الذين نحووا اشارته الشريفة واقتدوا بآعماله المرضية المنيفة وبعد فقد تم طبع  
حاشية العالم العلامة والخبير الفهامة الشيخ الشينى وبهامشها شرح العلامة بدر الدين الدمامى على معنى  
اللابيب وأمر الحق أن هذا الكتاب العزيز المنال الهى المثال جدير بأن يعرض عليه بالنواجد ويحل محل النظر ووضع  
فى غشاء القلوب لما اشتمل عليه من الاحكام النجوية وتلايلها المتجهة العقلية كيف هو كتاب طامان شرف الى رؤيته  
نظر الماهرين وتشوق الى الحصول عليه قلب الطالبين

كتاب لوراه طالبوه \* لصادق بهم من الفرح الفضا

وخروا سجدوا لله شكرا \* فان الشكر بعبه الجزاء

وانى قاصر قولاً فدا من \* أردت مدحه قل ما تشاء

لا سيما وقد تحلى جيده بطبعه عظمة صاحب الفضل الشهير والقدر الخاطر حضرة محمد أفندى مصطفى الكائنة بجوار  
القطب الدردير مجلا بتصحيح جملة من حضرات الفضلاء الفقهاء والعلماء الكرام وبأيديهم النسخ المعتبرة المضبوطة على  
ذمة صاحب الوصف المنيف السيد محمد الشريف الذى أخذ مع جماع القلوب بباهر صفاته الجيدة واستأمر  
رقاب العباد بظاهرها ما تره العديده ولا غرو أن أضحيت السنة العقلاء تمتمت بحمىل الثناء على حضرة فانة

كتاب كان بهيدا الاستحصال فصيره مهمته قريب المنال ولا شك ان هذا يعد من جميل ما تره

الجميله ومع ذلك فعزير على مثلى أن يأتى بلفظ يحيط به فض كنه أوصافه الجميله لازال

مصدر الكل الطرف ومورد الكل التحف وجاء تمام الطبع

مواقفا ٢٤ خلت من شهر رذى الحجة سنة ١٣٠٥ →

من هجرة المصطفى عليه الصلاة والسلام

وعلى الله حسن الختام

آمين